

# شؤون فلسطينية

آذار / نيسان (مارس / أبريل) ١٩٨٥

١٤٤ - ١٤٥



# شؤون فلسطينية

١٤٤ - ١٤٥

آذار / نيسان (مارس / ابريل) ١٩٨٥

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة  
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

## المحتويات

احمد شاهين	كي تكون فلسطين قضية عربية أولى	٣
محمد الجندي	القوى التقدمية العربية وفلسطين	١٠
جمال قدورة	تأسيس الحزب العربي وبقية الاحزاب الفلسطينية في الثلاثينات	٢٥
د. ابراهيم رضوان الجندي	الصناعة في فلسطين ابان عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٤٨	٥٦
صبري جريس	السنوات الخمس السمان في تاريخ الوطن القومي اليهودي في فلسطين ١٩٣١ - ١٩٣٦، ٢ - نمو الهجرة والاستثمارات والاستيطان	٧٨
د. محمد عبد العزيز ربيع	نتائج بحث ميداني: هجرة اليهود من اسرائيل، اسبابها وحجمها واتجاهاتها	٩٦
يزيد خلف	مراجعات : قراءة في وثائق التعاون الاميركي - الاسرائيلي	١٠٨
سميح شبيب	تقارير: الدورة الـ ٣٤ لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية	١١٢

شهريات :

١١٦ المقاومة الفلسطينية - سياسياً : ١ - «اتفاق عمان» وردود الفعل عليه، يوسف حسن.  
٢ - ردود الفعل العربية على الاتفاق الاردني - الفلسطيني، س. ش. ٣ - دولياً: تحدد الاهتمام واتساع النشاط، عبد الرحيم شطناوي.

١٤٣ المناطق المحتلة: شتاء حار في المناطق المحتلة صلاح عبد الله  
١٥١ اسرائيليات: ردود الفعل الاسرائيلية على  
الاتفاق الاردني - الفلسطيني ص. ج.

يوميات :

١٥٧ موجز الوقائع الفلسطينية من ١٥/١/١٩٨٥ الى ١٤/٣/١٩٨٥

لوحه الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان ضاهر زيداني

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

مدير التحرير : فيصل حوراني

المدير العام : صبري جريس

AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.

92 Gregoris Afxentiou Street

P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel. 4 61140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

المراسلات

الاشتراك السنوي  
[بريد جوي] في سوريا ومصر ولبنان - للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٤٠ دولاراً. في الدول العربية الاخرى - للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً. في اوروبا ٦٠ دولاراً. في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

## كي تكون فلسطين قضية عربية أولى

احمد شاهين

تمكنت القوى السياسية الفلسطينية، التي قادت نضال الشعب الفلسطيني خلال العشرين سنة الماضية (١٩٦٤ - ١٩٨٤) من بعث الحياة بشعار «حق العودة وتقرير المصير». وشكلت منظمة التحرير الفلسطينية العنوان السياسي لنضالات هذه المرحلة، وبشكل خاص بعد ان «انتزعت» الاعتراف بها، عربيا، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك، خصوصا، بعد الاقرار، دوليا، بصفتها هذه وبحقها في الاشتراك في كافة المداورات الدولية حول القضية الفلسطينية، اضافة الى منحها صفة العضو المراقب في هيئة الامم المتحدة.

وقد قطع هذا الانجاز السياسي للشعب الفلسطينية مسيرة الجلجلة بين «الدعوة لاجياء الشخصية الوطنية الفلسطينية» باعتبارها صاحبة الحق والمسؤولة عن إدارة معركتها مع عدوها اسرائيل، اي المسؤولة الاولى عن القضية الفلسطينية، وبين الدعوة لاستمرار معالجة هذه القضية «كجزء من الاطار القومي العربي» مع منحها مركز الأولوية حيث اطلق عليها هذا اللقب: قضية العرب الاولى. وقد حارب الفلسطينيون خلال مسيرتهم هذه على ثلاث جبهات: فشكّل الصراع مع العدو الاسرائيلي جبهتهم الاولى، وبالنضال على هذه الجبهة انتزعوا الاعتراف بوجودهم كشعب وكقضية؛ كما شكّل الصراع مع الانظمة العربية جبهتهم الثانية لانتراع حق حرية الحركة والتنظيم والنشاط عبر حدود الدول العربية ضد اسرائيل؛ واخيرا، شكّل الصراع الداخلي بين الفلسطينيين انفسهم الجبهة الثالثة، وذلك فيما بين الاطر السياسية الفلسطينية التي اختلفت حول طبيعة الثورة الفلسطينية (ايدولوجيا) وحول مشاريعها السياسية، وقد انعكست تلك الخلافات على علاقة التنظيمات السياسية الفلسطينية بالاطار العام للحركة الوطنية الفلسطينية (منظمة التحرير). وفي حين اتخذت الصراعات على الجبهتين، الاسرائيلية والعربية، طابعا حادا شكّل دافعا للالتحام الفلسطيني في مواجهة اسرائيل اولا، وفي مواجهة الانظمة العربية تبعا لطبيعة النظام العربي المختلف معه، اعتبرت الصراعات على الجبهة الفلسطينية نموذجا للديمقراطية الفلسطينية وشكلا من اشكال الحوار الداخلي، حتى حين كان يتخذ طابع العنف والالتجاء الى السلاح.

اثبتت منظمة التحرير الفلسطينية حضورها داخل اسرائيل كأمر واقع، حيث فشلت، حتى



الآن، كل المحاولات الاسرائيلية لاجاد بديل فلسطيني من سكان المناطق المحتلة يقبل الحوار معها حول حل للمشكلة الفلسطينية، في حين استطاعت اختراق التماسك الصهيوني ووصلت الى قلب المجتمع الاسرائيلي: اذ بدأت اصوات واحزاب صهيونية تدعو الى وجوب التعامل مع منظمة التحرير باعتبارها العنوان الفلسطيني الوحيد الذي يستطيع اتخاذ القرار.

على الصعيد العربي، تمكنت المنظمة من انتزاع القرار بوحداية تمثيلها للفلسطينيين، كما انتزعت قرار حقها بالعمل من داخل الاراضي العربية، وعدم التدخل في شؤونها، لكن ذلك ظل، من حيث التطبيق، دون مستوى القرار المتخذ، وفي حالات عديدة مورس نقيضه. وقد شكل كل من الاردن وسوريا، كل بحساباته الخاصة، نموذجا للتباين مع منظمة التحرير الفلسطينية وصل حد الاحتكام إلى السلاح، وكانت الغلبة فيه للانظمة. واختلف الامر مع لبنان بسبب طبيعة تركيبة النظام الاجتماعي والسياسي فيه، حيث مكن ذلك منظمة التحرير من ان تجعل منه قاعدة لنضالاتها ضد اسرائيل لأكثر من عشر سنوات تعتبر العصر الذهبي للمنظمة، بغض النظر عن السلبيات التي ارتكبت وتراكت، الى درجة يمكن القول معها ان تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان تعتبر التجربة الكيانية الاولى للفلسطينيين (بتحفظ) اذا تذكرنا ان حكومة عموم فلسطين، التجربة السابقة، ولدت ميتة.

داخل البيت الفلسطيني، عجزت منظمة التحرير الفلسطينية عن ان تشكل الاطار الجامع للمنظمات الفلسطينية طيلة العشرين سنة التي مرت عليها، وذلك بالرغم من انها ضمت الاغلبية على الدوام، وكذلك بالرغم من اقرار الجميع بانها الاطار الشرعي، فقد كان هناك، دائما، من هو على خلاف معها منذ تأسيسها في ١٩٦٤ حتى انعقاد دورة مجلسها السابعة عشرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤. وتعود اسباب الخلافات معها اما للتباين في نهجها السياسي ونهج التنظيم المختلف معه، او لتأثير الدول العربية على بعض التنظيمات الداخلة في اطار المنظمة. ويعود مجمل ذلك الى نقطة جوهرية في وضع العمل السياسي الفلسطيني، وهي انه عمل خارج ارضه.

يمكن ملاحظة ان العمل السياسي الفلسطيني توزع حول ثلاثة اتجاهات، واذا دفعت بالتحاليل نحو نهاياتها، فان الاجابة على التساؤلات التالية تشكل ارضية لتلك الاتجاهات:

هل القضية الفلسطينية محض قضية وطنية فلسطينية؟ «هويتنا الوطنية الفلسطينية (ياسر عرفات)».

هل القضية الفلسطينية قضية قومية عربية يتساوى فيها الفلسطيني باشقائه العرب؟ «ان القضية الفلسطينية زالت عنها طبيعتها الفلسطينية منذ اللحظة التي دخلت فيها الجيوش العربية ارض فلسطين (الملك حسين)»؛ «ان فلسطين هي الجزء الجنوبي من سوريا (حافظ الاسد)».

هل القضية الفلسطينية جزء من قضية قومية عربية تحتل فيها مركز الصدارة باعتبار ان الصراع العربي - الاسرائيلي صراع بين مشروعين حضاريين في منطقة الشرق الاوسط، يشكل فيه الفلسطينيون الرافعة التاريخية؟ «النضال يجب ان ينتهي في فلسطين، لا ان يبدأ فيها (خالد الحسن)».

وسواء تحدد التطور التاريخي في هذا الاتجاه او ذاك، لا بد من ملاحظة ان العمل السياسي الفلسطيني نما في الاوساط السياسية العربية، برعايتها او بالتناقض معها. كما ان احياء

القضية الفلسطينية تم بالفعل السياسي الفلسطيني مدعوما من العرب، وفي اطار شروط اوضاع المنطقة العربية. ويبدو ان الجغرافيا ستبقى تحكم تطور نضال الشعب الفلسطيني في الفترات المقبلة. والولوج العربي في القضية الفلسطينية كان، وما زال، فاعلا في الفعل السياسي الفلسطيني (بمعناه الشمولي).

## تعريب قضية فلسطين

تعربت قضية فلسطين، كقضية سياسية، قبل النكبة التي حصلت العام ١٩٤٨. ولم يتمكن الفلسطينيون من ابراز جانبها الوطني المستقل، في الوقت الذي تمكنت فيه الحركات السياسية العربية الاخرى من ابراز الجانب الوطني لقضاياها في المساحات الجغرافية التي تشكلت دولا بعد الاستقلال عن الاستعمار الاوروبي. ويعود تعريب القضية الفلسطينية الى جملة اسباب بعضها فلسطيني، وبعضها الآخر عروبي. ويمكن تلخيص تلك التجربة بالتالي:

١ - تدني مستوى الوعي العام لدى الشعب الفلسطيني، الذي ليس الا انعكاسا لمستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم السياسي، الذي وصل اليه هذا الشعب في تلك المرحلة. فقد كانت العفوية، لا التخطيط والتنظيم، محركه الاساسي في انتفاضاته التي قام بها لمواجهة الاحتلالين، الصهيوني والبريطاني، لبلاده.

٢ - في ضوء ما تقدم، لم تكن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ارقى، في مستوى الوعي والتنظيم، من عموم شعب فلسطين. حتى ان تلك القيادة لم تبادر الى تحريك اي من انتفاضات الشعب الفلسطيني، بل كانت تلحق به، لتتزعمه مستفيدة من الواقع الذي كرس لها صفة الزعامة ذات الطابع العائلي، والذي انعكس على واقع تلك القيادة خلافات فيما بينها، فبحثت اطرافها المختلفة عن تعزيز لزعاماتها من خارج الفعل الشعبي الفلسطيني. فكان المعارضون يجدون في امير شرق الاردن، على سبيل المثال، سندهم، بينما كانت زعامات اخرى تجد في زعماء عرب آخرين السند، مستفيدة من الوضع الديني المتميز لفلسطين وعاصمتها القدس. بل ان من الزعامات من سعى لكسب ود بريطانيا لتثبيت شرعيته في الادارة البريطانية التي كانت قائمة في اطار الانتداب. وكانت مطالب بريطانيا مقابل تقديم الدعم، «جد بسيطة»، وهي، فقط، «ضبط تحركات الشعب وتطويره».

٣ - على الصعيد العربي، ساهمت زعامات الدول العربية، التي بدأت تحظى بشيء من الاستقلال منذ اواسط الثلاثينات عبر المساومة مع الدول المستعمرة، في الحد من نهوض الحركة الوطنية الفلسطينية، كاثبات لحسن نواياها تجاه بريطانيا. وذهبت تلك الزعامات الى حد تهدئة الشعور الوطني الفلسطيني باطلاق الشعارات البراقة، العروبية والاسلامية، وما كان على الفلسطينيين الا انتظار قدوم جيوش ملوك الطوائف العرب لانقاذهم من الصهيونية. وقد ثبت في الحروب التي خاضتها تلك الجيوش انها لم تكن معدة اصلا لحروب تحرير، وان القيادات الوطنية العربية كانت ترى ان استقلال اقطارها هو نهاية النهايات.

٤ - على الصعيد العربي ايضا، لم تكن جماهير العرب افضل حالا، وعيا وتنظيما، من شقيقتها في فلسطين، فلم تكتسب العروبة او الاسلام اطرها التنظيمية الا بعد النكبة، حيث ظلت، في المرحلة السابقة لها، مجرد شعارات - احلام بلا مضمون، في الوقت الذي اتخذت فيه دعوات

الاستقلال القطرية اطرها عبر المؤسسات التي اقامتها الدول المنتدبة، وكان لها زعاماتها الوطنية التي قادتها بعد الاستقلال في مواجهة دعوات التوحيد. وقد خاضت الحركة الشعبية العربية لاحقا، بما فيها الحركة الوطنية الفلسطينية، نضالات لبناء الاطر وتوحيد المضامين في المرحلة اللاحقة للنكبة.

٥ - على الصعيد العربي ايضا، وفي الاطار الدولي، اعتبرت الدويلات العربية نفسها جزءاً من الاطار الامبريالي، بالرغم من اعلان معظمها عداؤه للامبريالية، فالاعلان امر واقع الحال امر آخر: اذ ان المشروع الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي الذي تبنته النظم العربية سعى ليكون جزءاً من الغرب الرأسمالي، وليس جزءاً من نقيضه. ولهذا، لم تكن المواجهات العربية للمشروع الصهيوني جذرية، حيث انه التعبير الاكثر حيوية عن النموذج الغربي في المنطقة (اسرائيل جزء من العالم الحر). وكان على الزمن ان يتولى حل مسألة الشعارات الراديكالية التي طرحت مسألة تحرير فلسطين. فما كادت الهزيمة الثانية تحصل في ١٩٦٧ حتى غاب شعار «التحرير» ليحل محله شعار «ازالة آثار العدوان». وبالهزيمة الثالثة في ١٩٧٣، حل محل شعار «ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة» شعار «البحث السلمي عن السلام العادل والدائم» وواكبه شعار «تحقيق التوازن الاستراتيجي».

٦ - على الصعيد العالمي، جاء المشروع الصهيوني لاقامة دولة يهودية في فلسطين متطابقاً مع مصالح الدول الاستعمارية التي هيمنت على المنطقة في حينه، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. ومازال المشروع الصهيوني، بعد انجاز الكيان في ١٩٤٨ يتقاطع، مع المشروع الامبريالي العالمي للهيمنة على المنطقة (اسرائيل دركي الامبريالية)، سواء باعتبارها ممراً الى الشرق الاوسط، او خزائناً نفطياً، او حدود مواجهة مع الدولة السوفياتية التي تتزعم المشروع الاشتراكي الكوني النقيض للمشروع الامبريالي الكوني ايضا. ومع ملاحظة ان المشروع الصهيوني الوافد مصدر الى المنطقة من الغرب الرأسمالي، مثلها في ذلك مثل انشاء اميركا البيضاء في حينه، ومقارنة مع اوضاع المنطقة العربية التي تختزن كومون التغيير، لا يمكن ان يكون الغرب الرأسمالي الا في موقف المنحاز للنموذج الذي صدره، بشراً وايدولوجياً، الى المنطقة.

هذه العوامل أنفة الذكر مازالت قائمة على الصعيدين العربي والعالمي، بالرغم من تبدل واجهات الحكم في الاقطار العربية، اشخاصاً او احزاباً، والتبدل الوحيد الذي طرأ خلال العشرين سنة الماضية، وحمل مغزى عميقاً، هو هذا التبدل الذي شمل الجانب الفلسطيني، فقط.

## العنقاء الفلسطينية

جعلت الحكومات العربية من نكبة فلسطين راية ترفعها في وجه بعضها البعض. وقد «خون» كل طرف الآخر. كما شكلت تلك النكبة راية للطماعين في السلطة في اقطار تلك الاقطار، ومن هؤلاء عسكريون وصلوها بدباباتهم حاملين البلاغ رقم ١ الذي يتضمن «تخوين» من سبقهم ازاء مسألة فلسطين، او احزاب سياسية كانت قائمة، او ولدت بعد النكبة، عبرت عن نفسها بأنها مشروع الرد السياسي والحضاري على ما حصل في نكبة فلسطين.

ومع الوقت، كانت ارتال الفلسطينيين تتزايد بالولادات في المنفى امام مكاتب وكالة الاغاثة، كما كان يتزايد عدد المتنوّرين الفلسطينيين الذين يفدون الى سجون الحكومات العربية،

والاحزاب السياسية العربية ايضا، وتظاهرات الشوارع التي تعارض التوطين. ومع ذلك، كانت القضية الفلسطينية تختصر الى مجرد بيانات سياسية توزع في المناسبات التي اصبحت تقتصر على ذكرى وعد بلفور، او ذكرى قرار التقسيم، وقصائد يتلوها شعراء فلسطينيون تشكو الغربة والمنفى، وقصص تحكي البحث عن الخبز والحنين الى مراع الطفولة في فلسطين.

لقد منعت الحكومات العربية الفلسطينيين من التنقل فيما بينها. فحدثت بذلك من الاتصال فيما بينهم. وكانت منطقة الخليج الاستثناء، حيث كانت بحاجة الى العمالة الرخيصة والكوادر التقنية، وفورتها لهم مخيمات الفلسطينيين في الاقطار التي كانوا قد لجأوا اليها بعد النكبة. وهناك توفرت لرواد الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة القادمين من بلدان الشتات المتعددة فرص الاتصال والتداول في شؤونهم وشؤون شعبهم، وهناك، ايضا، نمت البراعم الاولى التنظيمية للحركة الوطنية الفلسطينية التي ستقود مرحلة النهوض الفلسطيني، بعد ان كانت جنينا حمله الواقفون من مخيمات الشتات.

ولاسرائيل «الفضل». فباحتلها غزة العام ١٩٥٥ تعلم فلسطينيو القطاع مواجهتها بالعمليات الفدائية، التي لم ترق الى مستوى حرب العصابات لان الاحتلال انحسر في ١٩٥٦، الا انها قدمت للجيل اللاجيء خبراته الاولى في اعداد العمل المسلح.

وللحكومات العربية «الفضل» ايضا. فبانفصال سوريا عن مصر وانهاء اول تجربة وحدوية هامة، في العصر الحديث، انتفى الحلم الفلسطيني بان تكون «الوحدة طريق التحرير». وبدأ الفلسطينيون، خاصة نخبهم، يعون انهم ما لم يتولوا زمام قضيتهم بانفسهم فسيكون مصيرها ومصيرهم الانذار.

وكمحصلة للسنوات السبع عشرة التي تلت النكبة، وكرد فعل على الممارسات العربية والاسرائيلية والعالمية تجاه الفلسطينيين وقضيتهم، تبلور وعي على الساحة الفلسطينية بدأ يترجم نفسه بدايات تنظيمية تتوجت بانفجار الدم الفلسطيني، اولا في الاطار العربي الرسمي (جامعة الدول العربية) فتشكلت منظمة التحرير الفلسطينية، وثانيا في الاطار الشعبي الفلسطيني والعربي، فنبتت منظمات العمل الفدائي الفلسطيني.

وكان «الفضل» ثانية، لاسرائيل وللحكومات العربية معا. فقد حاربت الاولى في ١٩٦٧ وانهزم الآخرون امامها مفسحين لها في المجال لاحتلال ما تبقى من فلسطين واجزاء اخرى من اقطارهم، فاعتمدوا شعار «ازالة آثار العدوان عن اراضيهم»، وافسحوا في المجال للفلسطينيين ليتولوا امر قضيتهم بانفسهم تحللا من المسؤولية، فشبت العنقاء الفلسطينية من صلب الهزيمة ردا على السقوط العربي.

## محاولات لتربيع دائرة العمل الفلسطيني

من عمان الى بيروت الى دمشق فطرابلس (١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٢، ١٩٨٣). اربع محطات تشكل، بغض النظر عن دوافع كل طرف في كل منها، نقاطا لو تحقق الوصل فيما بينها لانتهت تجربة منظمة التحرير الفلسطينية الى ما انتهت اليه اللجنة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين. فالاردن خاض حربه ضد منظمة التحرير الفلسطينية على مسألة تمثيل الفلسطينيين، وذلك في ضوء مشروع روجرز للتسوية (تموز - يوليو ١٩٧٠) الذي قبل به عبد الناصر، وتدرج الاردن

أنداك بالفوضى التي خلقها وجود المقاومة في ربوع المملكة الهاشمية.

ولبنان بدأ معاركه مع المقاومة الفلسطينية منذ ١٩٦٩، ووصلت أوجها في ١٩٧٥ حيث طرح حزب الكتائب اليميني والقوات المتحالفة معه شعار «تحرير لبنان من الغرباء». والمقصودون هم الفلسطينيون.

وسوريا، بدأت، بدورها، تقييد حرية المقاومة الفلسطينية في اراضيها منذ ١٩٦٩ بحجة وجوب التنسيق المسبق مع الجيش السوري. ثم لاحقتها الى لبنان في ١٩٧٦ بحجة انهاء «اقتتال الاخوة في لبنان». والواقع ان سوريا دخلت لبنان لضبط الورقة الفلسطينية في اطار الاستعداد للتوجه الى مؤتمر جنيف للسلام، بعد ان فشلت سوريا في اقامة وحدة (بالاكراه) مع منظمة التحرير الفلسطينية. ثم، وفي ١٩٨٢، دعمت سوريا انشقاقا داخل (فتح)، كبرى منظمات العمل الفدائي، ولما لم يؤد الانشقاق غرضه كشفت وجهها بطرد ياسر عرفات من دمشق، ثم حصاره مع مؤيديه في طرابلس واجباره على الخروج منها بحرا تحت حماية دولية.

اما اسرائيل، فقد مارست عدوانيتها اولا ضد الدول العربية التي أوت المقاومة الفلسطينية، او ساندتها. وبعد ان استنفذت ذلك الاسلوب الذي لم ينهاه المقاومة، وحين عجزت سوريا في لبنان عن ضبط المقاومة، لجأت اسرائيل الى حروبها المباشرة ضد الفلسطينيين. فكانت، عدا الغارات الانتقامية، حروب ١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٢، والاخيرة كانت اشرسها، اذ ان القرار السياسي الاسرائيلي قد اتخذ بانهاء منظمة التحرير الفلسطينية، عسكريا وسياسيا. وانتهت الحرب الاخيرة بخروج قوات المقاومة الفلسطينية من بيروت بحرا تحت حماية دولية.

ان الحروب الدفاعية التي خاضتها منظمة التحرير الفلسطينية على الجبهتين، العربية والاسرائيلية، تُرجمت، سياسيا، بتبنيها شعار «القرار الوطني الفلسطيني المستقل». والاطراف التي حاربتها، باستثناء لبنان، عملت اما على انهاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (كما فعلت اسرائيل)، او عملت على احتوائها (كما فعل الاردن تحت شعار وحدة الضفتين، بغض النظر عن الصيغ التي تمت تغطيته بها، وكذلك سوريا التي ازادت ان تجعل من هيمنتها على المنظمة ورقة تعزز موقع سوريا الاقليمي في الشرق الاوسط، في اطار التسوية مع اسرائيل من جهة، وفي اطار صراعها على زعامة المنطقة العربية من جهة ثانية).

وتجلت مأساة منظمة التحرير الفلسطينية في عدم وصولها الى مستوى خوض معارك هجومية، سياسية او عسكرية، سواء في مواجهة اسرائيل، او في مواجهة اشقائها العرب. فساد العرف السياسي الفلسطيني الذي تلخصه سياسة «اللعن» الفلسطينية. وبدا كأن منظمة التحرير الفلسطينية، والمنظمات السياسية الفلسطينية قد تخلت، بهذا، عن دعواها بانها طليعة ورافعة لحركة التحرر العربية، وقبلت ان تدرج نفسها في الاطار الرسمي العربي، ففقدت بذلك السلاح الاساسي الذي كان يمكن ان يشكل اداتها، حتى «لابتزاز» الانظمة العربية. وهذا ما جعلها في موقع الاضعف امام الانظمة، فاصبحت مجرد «رقم صعب»، وصار «الزمن العربي رديئا» بينما كانت تستطيع ان تكون قوة فاعلة، حيث سيكون الزمن العربي جيدا بفعل نشاط جماهيره.

## عودة الى الجغرافيا

قلنا في بداية هذا المقال، ان جوهر مشكلة العمل الفلسطيني انه خارج ارضه. اليس هناك

فلسطينيون على ارض فلسطين؟ بل، هناك الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطينيو المناطق المحتلة منذ ١٩٤٨. ويبدو ان هناك نمطين من الشخصية الفلسطينية: شخصية انسان المنفى والمخيم، وشخصية الانسان الفلسطيني الذي مازال مقيما على ارضه. والملاحظ، ان الفعل السياسي الفلسطيني بدأ بالمخيم ومازال في اطاره، بل انه يخشى ان ينتقل هذا الفعل السياسي الى المقيمين على الارض الفلسطينية. وقد يكون لهذه الخشية مبرراتها. فالمجتمع الفلسطيني لم يتشكل كوحدة اجتماعية - سياسية. ومن هنا يمكن لمثل هذا المجتمع - المشروع ان ينشطر، فيتخلى المقيمون على الارض الفلسطينية عن اشقائهم ابناء الشتات. هذا الخوف ينعكس، اولاً، في اصرار منظمة التحرير الفلسطينية (وهي اطار المنفى) على ان تكون الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، كما ينعكس، ثانياً، في اصرارها على كسب تأييد الشعب الفلسطيني في الداخل لهذا التمثيل والوحدانية، وقد ساعدها على ذلك ان الاطر السياسية في الداخل هي امتداد مثيلاتها في الشتات، وان الداخل الفلسطيني مازال، حتى الآن، مستجيباً ومتلقياً لنضال الخارج الفلسطيني.

ماذا لو تمكن الداخل الفلسطيني عبر نضاله من ان يشكل اداته السياسية المرتبطة بالجغرافيا؟ هل ستبقل منظمة التحرير الفلسطينية ان تكون رديفاً له واداته الاعلامية في الخارج؟ ان كسر الحصار، العربي والاسرائيلي والعالمي، الذي مازال يطوق العمل السياسي الفلسطيني، يقتضي نقل هذا العمل السياسي لوضعه في اطاره الجغرافي الصحيح بما هو قضية وطنية فلسطينية، ومشروع سياسي لشعب في مواجهة مشروع سياسي لشعب آخر غازٍ ينافس على ارضه ويزاحمه عليها. فكما يقول الاسرائيليون المتطرفون (وهم لسان حال المجتمع الاسرائيلي): ان المسألة مسألة وجود احد الشعبين على «ارض - اسرائيل».

فمن فلسطين يبدأ النضال، وعلى الفلسطينيين ان يقبلوا قدرهم كرافعة لمشروع حضاري في المنطقة العربية، كي تكون قضية عربية اولى.

## القوى التقدمية العربية وفلسطين

محمد الجندي

اذا عرفنا القوى التقدمية العربية بالقول، إنها الدول والتنظيمات التي تضع لنفسها برامج وطنية وتنتهج خطاً معادياً للإمبريالية، واعتبرنا البرامج الوطنية، هي التي، بغض النظر عن النوايا وعن مدى الاخلاص لها، يؤدي تنفيذها الى خير البلد، المتمثل بتوطيد استقلاله السياسي والاقتصادي، وتطوير اقتصاده، انتاجياً وتكنولوجياً واستهلاكاً، وبترسخ الديمقراطية وتطويرها، فان هذه القوى تكون، حصراً، هي التالية: اولاً، سوريا واليمن الديمقراطية وليبيا والجزائر؛ ثانياً، التنظيمات السياسية والنقابية البروليتارية؛ ثالثاً، التنظيمات السياسية والاجتماعية، التي تؤلف فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وفي المقدمة منظمة التحرير الفلسطينية.

وقضية فلسطين بالنسبة للقوى التقدمية العربية اساسية، لاسباب عديدة منها: اولاً، ان عدداً كبيراً من فصائل هذه القوى، يدين بصفته التقدمية لهذه القضية، اي لولا الموقف من فلسطين، لزال الصفة التقدمية عن العديدين، ولصنفوا في خندق آخر؛ ثانياً، ان قضية فلسطين ليست، ولا يمكن ان تكون، مفصولة عن قضية اي بلد عربي، بل تتشابك معها، بالف خيط وخيط، بالعلاقة البشرية وبمختلف المضاعفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فقد برهنت الاحداث، ان سيادة اي بلد عربي معرضة للخطر، ما دامت قضية فلسطين قائمة، إذ لم يسلم لبنان ولا الاردن من الغزو، مع ان النظامين السياسيين فيهما مواليان للغرب. وكان في مخطط شارون، الذي ظهرت بعض اجزائه في الصحافة العالمية، تطبيق سياسة المرحلة، بعد غزولبنان، على سوريا وعلى الاردن، وفي التصورات الابعد لليكود الاستيلاء على منابع النفط. كما برهن الواقع العربي منذ ١٩٤٨ على ان حالة التوتر، التي نجمت عن الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، جعلت من غير الممكن حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في اي بلد عربي، ولا توفير حتى الاستقرار المؤقت في المنطقة، بدليل العدد الكبير من الانقلابات العسكرية، والتحركات الاجتماعية الحادة، التي لم تنج منها اي دولة عربية؛ ثالثاً، ان قضية فلسطين هي اليوم مشكلة دولية، ومشكلة حادة، لا يستطيع اي طرف عربي، مهما كان موقفه منها، ان يبتعد عنها، سلماً او ايجاباً، فقد يتآمر عليها، او قد يناصرها، ولكن لا يمكن لاحد ان يتجاهلها او ان يبعدها عن

مشكلاته الداخلية او عن علاقاته الدولية، والقوى التقدمية مفروض عليها ان تدخل في المعركة، سلبا او ايجابا.

واذا وقفت قوة تعتبر تقدمية سلبا من قضية فلسطين، فلا تستطيع، حينئذ، المحافظة مهما توفر لها من دعم، على شعبيتها وعلى اي صفة تقدمية. والمثال البارز على ذلك هو النظام المصري، فقد كان عملاقا في ايام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وكان لا يجرؤ احد على التفوه بكلمة نقد عنه، حتى ولو كان محقا. وورث الرئيس السابق انور السادات النظام ورصيده المعنوي الكبير، فتوهم ان باستطاعته بيع هذا الرصيد وتسخير النظام في خدمة الاهداف التوسعية الامبريالية والاسرائيلية، لكن سقط الرصيد فورا، ونهائيا، ولم ينفع السادات استغلال ورقة الدين بطرح نفسه «مؤمناً»، ولا دعم جميع اجهزة الاعلام الغربية وتلقي المعونات المالية (قد يكون السادات على الصعيد الشخصي أثري، ولكنه افلس على الصعيد السياسي)؛ رابعا، ان قضية فلسطين هي جزء، لا يتجزأ، من قضية الصراع مع الامبريالية، ولا يمكن ان يتصور المرء قوة تقدمية، تحافظ على تقدميتها، اذا ما تصالحت او توأمت مع الامبريالية.

اذن، لا يمكن للقوى التقدمية الا ان تعتبر قضية فلسطين اساسية من جهة، وان تقف منها موقفا ايجابيا من جهة اخرى.

لكن لن نتعرض لموقف كل فصيل تقدمي على حدة، ولن نتناول، بالتحليل، هذا الاجتهاد في الموقف او ذاك، لسببين: الاول هو انه قد يكون مثل هذا التحليل مفيدا على الصعيد النظري، ولكنه مؤذ على الصعيد العملي، اذ يمكن ان تلتبس القيمة العلمية للتحليل بالمضاعفات السياسية التي يمكن ان تنجم عنه، والتي يمكن ان تترافق برود فعل سلبية؛ والثاني هو ان المشكلة في موقف الفصيل التقدمي، او في اجتهاده، ليست مشكلة ايديولوجية بحتة، حتى يكون من السهل مناقشتها نظريا، وانما هي نابعة من عوامل متشابكة وعديدة تتعلق بالوضع الداخلي في كل بلد، وبالمسائل المطروحة، في هذا المجال او ذاك، وبالتحالفات وتأثيرها في منحنى ما، او في آخر، الخ.

ربما المفيد هنا، ان يبنى المرء بعضا من التصور العلمي للموقف التقدمي من القضية الفلسطينية بأبعاده الدولية والعربية والفلسطينية الصرفة، ولكن هذا موضوع كبير جدا، لا تكفيه المجلدات، ولذا لا بد من الاكتفاء برؤوس الاقلام، من جهة، ومن اختصار المناقشات النظرية الى اقصى درجة، من جهة اخرى. طبعا، من الممكن تناول جوانب جزئية، والاقتصار عليها، وبذلك يتم تناول الموضوع على مراحل، غير ان مثل ذلك لا يعطي الصورة الاجمالية التي ليست، بحد ذاتها، ضرورية فحسب، وانما تساعد، ايضا، ولا غنى عنها، في تحليل الامور الجزئية. ان الكثير من التفاصيل يتغير الرأي بشأنها تبعا للصورة الاجمالية التي يبنينا المرء لنفسه، او يتبناها.

## العلاقات بين التقدميين

١ - حتى يكون ثمة موقف تقدمي من القضية الفلسطينية، يجب ان يتوفر، قبل كل شيء، تحالف تقدمي. عمليا، هناك مواقف تقدمية من القضية، لا موقف تقدمي واحد، وهذا يعني، ان كل طرف تقدمي هو وحيد تقريبا في ساحة العمل الفلسطيني، له اجتهاداته، وله طريقته في التحرك، وقد يختلف في ذلك مع الاطراف الاخرى الى حد التناقض قليلا، او كثيرا.

هذا الامر، بغض النظر عن صحة هذا الاجتهاد او غيره، وجدوى هذه الطريقة، او عدمها،



هو مدمر، لان اي طرف، مهما كان قويا، لن يكون الا اضعف بكثير مما تتطلبه مجابهة الامبريالية؛ ولن تكون القوى التقدمية بمجموعها، بالتالي، سوى محدودة القدرة، سواء في مجال الدفاع عن نفسها وعن بلدانها، ام في مجال الكفاح المتعدد الجوانب، المتعلق بالقضية الفلسطينية. وإذا كانت القوى التقدمية محدودة القدرة، فيعني ذلك، ان الفراغ الذي تتركه، تملؤه القوى الاخرى غير التقدمية، اي القوى التي توظف حركتها في نهاية المطاف، بشكل عفوي او مقصود، لصالح توطيد القوى الامبريالية في المنطقة، وتعزيز الخندق المعادي للقضية الفلسطينية خصوصا، ويؤلف عموما خطرا ماحقا على الدول العربية، استقلالها، واقتصادها، بل وجودها البشري. يكفي، لنذكر ذلك، ان ننظر الى الطول المطروحة حاليا على الساحة الفلسطينية؛ جميعها تعتمد على نوايا الادارة الاميركية الطيبة، او على امكان ايقاظ «ضميرها» واقناعها، بشكل او بأخر عن طريق الحكومات الاوروبية الغربية الاخرى، بـ «عدالة» القضية الفلسطينية، وبضرورة عدم «التحيز» لطرف دون طرف، الخ. هذا يعني، من جهة، غياب الطرح التقدمي، ويعني، من جهة اخرى، تسليم القضية الفلسطينية، وكل ما يرتبط بها من شؤون المنطقة العربية، الى الادارة الاميركية (ففيها الخصام، وهي الخصم والحكم..).

كيف يمكن ان يوجد تحالف تقدمي؟ وهل يمكن ان يوجد؟ ربما في الوضع الراهن للامور من الصعب ان يوجد تحالف حقيقي، وان كان بالامكان ظهور تحالفات (لا تحالف) صورية، ومؤقتة، بين طرفين تقدميين، او اكثر. وليس مرد ذلك، عموما، الى اختلاف نظري في الموقف بمقدار ما هو اختلاف في «الموقع». قد يؤثر الاختلاف النظري، طبعاً، ويحول دون التحالف بين طرفين تقدميين، او يزعزعه، إن كان قائماً في فترة ما، ولكن ليس هو، عملياً، العقبة التي تحول دون قيام تحالف تقدمي حقيقي. بالعكس، يمكن ان يجد المرء في الادبيات الصادرة عن الاطراف التقدمية الكثير من التشابه، ومن النقاط المشتركة، بل، اذا حذفنا الحملات المتبادلة المتضمنة في تلك الادبيات، نجد الكثير من حالات التطابق. الايمان بالكفاح المسلح، لا احد ينكره. الوقوف ضد الامبريالية والصهيونية، لا احد يتفوه ضده. التحالف مع الدول الاشتراكية والصديقة، لا احد يقول بعكس ذلك. عندما يحدث ان يهاجم طرف تقدمي طرفاً آخر، فانما يطعن في «اخلاصه»، ويخالفه في «تكتيكه»، وكلا الامرين، لا علاقة مباشرة لهما بالموقف النظري، بل ويدخلان في صميم استراتيجية التحالف التقدمية. عندما تفرض القوى التقدمية على نفسها استراتيجية تحالف حقيقية، لا معنى للكفاح على صعيد المنطقة من دونها، فان جميع الاطراف تكون، حينئذ، «مخلصة» في تقويم الآخرين وحريصة عليهم. لأنه، بمقدار ما يُسقط الطرف التقدمي الاطراف التقدمية الاخرى من حسابه، يصبح وحيداً، بل ويفقد شعبيته ايضاً، اذا كانت له شعبية، لان الجماهير تريد اعمالاً ملموسة ونهجا منطقياً، ولا يمكن ان تسير مغمضة العيون خلف وعود خيالية، مهما تكن براءة، وخلف طرف تقدمي، يعلن نفسه وحيداً في الساحة، ولا احد غيره. ان الطعن بالطرف الآخر يُنتج الطعن المضاد، وينتهي الامر بان تصدق الجماهير جميع الطعون وتفقد ثقتها بالجميع وتعزف عنهم. هذا ما يحدث، عملياً، اليوم؛ اننا نجد الجماهير العربية عموماً، اما في حالة عطالة، واما تتحرك بتأثيرات طائفية او محلية، اي بعيدة عن كل سمة تقدمية. من جهة اخرى، اذا اصبح الطرف التقدمي وحيداً في الساحة، يصبح عاجزاً، ولو خلصت نيته وكان دافعه للطعن بالآخرين مبرراً الى هذا الحد او ذاك. عدا ذلك، مع من يتحالف الطرف التقدمي في حالة عزوفه عن التقدميين، او اسقاطه لهم من حسابه؟ عادة لا يسأل الطرف التقدمي

نفسه، في زحمة التطورات، مثل هذا السؤال: وان سألته، يرد بأفكار عامة، مثل التوجه الى الشعب مباشرة، او الى «قواعد» الطرف التقدمي الآخر، الخ. في هذا المنحى من التفكير مغالطة وخطر في نفس الوقت: اولاً، الشعب ليس رهن اشارة الطرف التقدمي، يحركه باصبعه؛ بالعكس، يثق الشعب بالطرف التقدمي ويتأثر به بمقدار ما يثق هو بالآخرين ويتعاون معهم في استراتيجية كفاحية سليمة، وواقعية؛ ثانياً، التأثير في «القواعد» يعني، عملياً، محاولة تخريب البنية التنظيمية للطرف التقدمي الآخر، الامر الذي يستدعي تبادل «التخريب»، اي التدمير المتبادل للقوى التقدمية لبعضها، وهي التي يفترض بها، بدلا من ذلك، ان تكافح مجتمعة في سبيل القضية المشتركة؛ ثالثاً، الا يعني هذا النوع من التأثير في «القواعد»، ولو حدث عن حسن نية، شكلاً غير مباشر من اشكال خدمة المخططات المعادية، لانه يساعد في تصفية الذات، وتصفية الطرف التقدمي الآخر؟

لنلق نظرة على النتائج المتوفرة لدينا حتى الآن. هل كان التناقض «التقدمي» مفيداً في لبنان؟ ماذا كانت نتائجه؟ هل كان مفيداً بعد لبنان على الساحة الفلسطينية؟ هل هو مفيد على صعيد الواقع القائم على الساحة العربية؟ لا يهمننا هنا، على من تقع المسؤولية، لاننا لسنا في معرض المحاسبة، او حتى اللوم، ولانه، كيفما وزعنا المسؤولية، تبقى النتائج نفسها، ويكون لا فرق، حينئذ، بين ان يحمل المسؤولية عن ذلك فلان، او فلان، ولانه، ايضا، وهذه نقطة هامة، بمقدار ما يكون المرء اقل مسؤولية عن التمزق والتشتت الحاصل في القوى التقدمية، اي اشد اخلاصاً من غيره (في نظر نفسه على الاقل) في الحرص على وحدة القوى التقدمية ووحدة كفاحها، يكون حجم المسؤولية اعلى في التصدي للوضع الشاذ ومعالجته.

العائق الاساسي امام انشاء تحالف تقدمي حقيقي هو، كما قلنا، اختلاف في «الموقع». واقعياً، كل طرف تقدمي موجود على الساحة العربية يريد ان يكون في الموقع القيادي دون مشاركة من احد. لقد اوجدت التجارب النضالية العالمية صيغاً عديدة للتعاون بين القوى التي تعمل في مجال واحد، ولكن جميعها غير مرضية عموماً للطرف العربي التقدمية التي يتمسك كل منها بمملكته، ويريد ان يكون هو المرجع للآخرين. التعاون مع الآخرين لم يأخذ، حتى الآن، على صعيد الواقع، سوى اتباع احد الطرفين المتعاونين للآخر. في الخمسينات، قام الرئيس الراحل عبد الناصر بخطوة تاريخية مخلدة له، هي اقامة الوحدة مع سوريا. لكن اقتضت الوحدة، ان يتعاون مع قوة شعبية اساسية في سوريا لعبت دوراً كبيراً، ربما لولاها لما قامت الوحدة، وهذه القوة هي حزب البعث العربي الاشتراكي. لكن اعتبر كل طرف، ان الطرف الآخر منافس له، وكان ذلك عقبة كبيرة دون التعاون المخلص بين الطرفين التقدميين اللذين بنيا الوحدة، وكانت النتيجة البديهة لذلك، ان دمرت الوحدة داخليا ولم تعيش سوى لحظة في عمر الزمن. لو تعاون طرفاً الوحدة بشكل وثيق، هل كان باستطاعة اي قوة معادية ان تقوم بانقلاب الانفصال؟

هذا المثال التاريخي البارز، فيه عبرة كبيرة. ان اي طرف تقدمي يتألف، اذا كان تقدمياً فعلاً، من مناضلين، والمناضلون لا يقبلون التعاون مع المناضلين الآخرين الا على اساس التكافؤ، وعلى اساس احترام الاطراف التقدمية لبعضها البعض. كل شيء يمكن تسويته بعدئذ. يمكن، تدريجياً، توحيد الاجتهادات النظرية وحل المشكلات التنظيمية والبث في المسائل التكتيكية. كل شيء يمكن حله، بل ويمكن اغناء الحل من خلال تمايز الاجتهادات وغنى التجارب. في كل الحالات، لا يمكن لأي تحالف صحيح بين القوى التقدمية ان ينشأ، الا اذا بني

التعاون بين الاطراف التقدمية على التكافؤ، وإذا اقر الطرف التقدمي مبدأ التعاون، فلا بد، حينئذ، من ان يدرس بدقة كيفية الوصول الى ذلك، وان يحمل نفسه العبء الاساسي؛ ولن يكون الوصول الى ذلك مطلقا عن طريق توجيه نداءات الى «القواعد»، اي عن طريق العمل على تخريب البنى المتعلقة بالاطراف التقدمية الاخرى.

وفي كل الحالات، لا بديل عن التحالف التقدمي. البديل هو: اما قيام تحالفات تقدمية - رجعية، او ترك الساحة خالية للرجعية، وكلا الامرين يؤديان الى نفس النتائج.

## التحالف مع السوفيات

٢ - البعد الدولي للموقف التقدمي من القضية الفلسطينية يتلخص بكلمة واحدة هي: معاداة الامبريالية. الصهيونية الدولية هي جزء لا يتجزأ من الامبريالية العالمية. نمت وريبت في احشاء الاستعمار القديم، واستخدمت لخدمة اغراضه المختلفة عبر السنين، وتحولت لخدمة الامبريالية، الممثلة بالاحتكارات الاميركية بالدرجة الاولى. تاريخ الصهيونية اصبح معروفا تماما؛ ولو افترضنا، انه ما يزال يخيم ظل من الشك على ذلك، الا يكفي المرء، ان يتساءل: بم تحارب اسرائيل؟ من اين تأتي بسلاحها؟ من اين تأتي بنفقات الحرب؟ من هي الجهة التي تدعم اقتصادها، ولماذا؟ لتتساءل ايضا: هل تستطيع اي دولة اليوم، ان تحتل اراضي الغير بالقوة إذا لم تكن قوة كبرى، او مدعومة بقوة كبرى؟ هل اسرائيل، التي تحتل اراضي الغير، وتتحدى قرارات الامم المتحدة، هي بذاتها قوة كبرى؟ كيف يستطيع وزير خارجيتها السابق شامير ان يعامل وزراء خارجيات دول كبرى، بل ورؤساء الدول، بتعال، وحيانا بامتهان، لا يجروا عليه شولتز؟ هل لانه وزير خارجية قوة عظمى؟

ان اسرائيل لا تحارب بسلاحها، وانما بسلاح الولايات المتحدة، ولا تقف على قدميها باقتصادها، وانما باموال الولايات المتحدة. وحتى تحصل اي دولة على الاطلاق على اسلحة الولايات المتحدة المتطورة وعلى اموالها معا، يجب ان تكون حكومتها جزءا لا يتجزأ من الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة، اي جزءا لا يتجزأ من الاحتكارات، او من الامبريالية الاميركية التي هي في رأس الامبريالية العالمية.

ليس هذا فحسب، وانما لو انتهت مشكلة الامبريالية، فان المشكلة الفلسطينية، والمشكلة العربية، تنتهي بشكل طبيعي دون اوراق دماء بالتعاون مع المنظمات الدولية: الامم المتحدة، او غيرها. ان اسرائيل تمثل خطرا على المنطقة، وبؤرة توتر دولي، لا باعتبارها دولة صغيرة، وانما لانها امتداد للامبريالية العالمية.

تتكرر عشرات المرات في تصريحات المسؤولين الاسرائيليين والمعلقين الاسرائيليين الاقوال التي تعني ان اسرائيل «تضحى» في سبيل الولايات المتحدة، وعلى الاخرة ان تحفظ «الجميل» لها. في مثل هذا القول، حقيقتان، هما على درجة كبيرة من الاهمية: الاولى، هي كون اسرائيل «امتدادا» للامبريالية الاميركية، والثانية، هي كون «تضحية» اسرائيل، او بمعنى ادق «عدوانيتها» في المنطقة العربية هي جزء من استراتيجية الادارة الاميركية، اكثر منها تحركا اسرائيليا مستقلا. اي عندما تحتل اسرائيل غزة وسيناء وال الضفة الغربية والجولان، لا يكون ذلك مجرد «اطماع» اسرائيلية، بل جزء من مخطط اميركي - صهيوني متعلق بالمنطقة، يتم الاتفاق عليه، في البنتاغون، في كل مرحلة

تنفيذية.

«لكنه (اي شارون) يبيت، ايضا، خطة شاملة يسميها معارضوه 'الخطة الجنونية'، وتتضمن مجابهة شاملة مع السوريين لتوجيه ضربة حاسمة لهم، ونقل الحرب، بعد ذلك، الى ارض الاردن، الموعودة، لتصبح دولة فلسطينية بعد نقل الفلسطينيين اللبنانيين وجزء من فلسطينيي الضفة وغزة اليه. لقد قدم الجنرال شارون اثناء زيارته للولايات المتحدة الى محاوريه خريطة تتضمن لبناننا مسيحيا، وضفة اسرائيلية، واردينا فلسطينيا» (أمنون كابلوك: «تصفية القضية الفلسطينية»، لوموند ديبلوماتيك، تموز «يوليو» ١٩٨٢).

من جهة اخرى، لا يمكن تصور موقف تقديمي في البلدان النامية لا مكان فيه لمعاداة الامبريالية. المشكلة الرئيسية، الآن، في العالم وفي البلدان النامية خصوصا، هي الامبريالية، وإذا لم يكن الموقف التقديمي معاديا للامبريالية فماذا يكون؟ على «الحياد»؟ على الحياد من نهب الثروات، وتدمير الاقتصادات، والتخريبات الداخلية، والعدوانيات العسكرية المباشرة وغير المباشرة، مما يجعل العالم الثالث الضحية الاولى له؟

معيار معاداة الامبريالية هو الذي يحدد ان كانت قوة اجتماعية ما تقدمية او غير تقدمية. وإذا كانت التقدمية تتضمن معنى «معاداة الامبريالية»، فان ذلك يجب الا يبقى شعارا فارغا، لا مضمون عملي له، بل يجب ان يعني الوقوف في الخندق الاممي لمعاداة الامبريالية. ان الكثير من الحركات الشعبية كانت «معادية للامبريالية» عمليا عندما كافحت من اجل الاستقلال (لان العدو الواضح هنا هو الامبريالية)، او من اجل ازالة الدكتاتورية اليمينية (لان العدو الحقيقي هنا ايضا هو الامبريالية، التي تدعم تلك الدكتاتورية)، ولكن بعدما اجتازت مرحلة الكفاح السلمي، ضعفت «معاداتها للامبريالية»، بذريعة او باخرى، وصارت تقع في مطبات لا حصر لها، وينعكس ذلك بمضاعفات خطيرة، واحيانا دموية، على مجتمعاتها.

والمعركة الدائرة في العالم الثالث، هي اليوم، على الصعيد الداخلي، غير بروليتارية عموما لاسباب عديدة، منها الظروف القاسية المحيطة بالطبقة العاملة، والتي تجعلها قليلة العدد، وتضعف من امكاناتها المادية والتنظيمية، فهي الضحية الاولى لكل الاوضاع الشاذة الداخلية والخارجية، وتحتاج لـ «تلقط» انفاسها تاريخيا (طبعاً، هذا لا يعني التعريض بنضاليتها العظيمة التي اثبتت جدارتها في تجارب بلدان العالم الثالث العديدة، ولا التقليل من اهمية دورها الكفاحي)، ومنها وجود قطاع واسع من الفقراء (الفقراء هم كل فئات الشعب الاخرى المسحوقة، الى جانب العمال) يتأثر بافكار البورجوازية بالمعنى العام ويلتف حولها في مؤسساتها القمعية والاقتصادية، وبافكار البورجوازية الصغيرة الوطنية، التي تقود نضاله في بعض الفترات التاريخية الانتقالية، خصوصا في مراحل التحرر الوطني.

لكن، اذا كانت المعركة غير طبقية، بالضرورة، بالمعنى البروليتاري على الصعيد الداخلي في البلدان النامية، فيجب ان يكون لتحالفاتها، على الصعيد الدولي، معنى بروليتاري طبقي، حتى تكون تحررية.

من المعلوم ان اجهزة الاعلام الرجعية الدولية تصور الصهيونية على انها تنظيمات «تحرر وطني» للشعب اليهودي وقد جاءت ردا على الاضطهاد النازي لليهود. الواقع، ان اشترك الشعب اليهودي (لا الاحتكاريين اليهود) في محاربة النازية هو عمل تقديمي، ولكن هذا شيء والصهيونية المقودة بالاحتكارات اليهودية وتحالفاتها العالمية شيء آخر. ان تبعية الصهيونية للامبريالية

العالمية تنفي عنها اي صفة «تحريرية» من جهة، ويجعل منها اداة عدوان ضد الشعب اليهودي وضد الشعوب الاخرى، من جهة اخرى.

في احداث لبنان، اظهر التكتل الكتائبي اللبناني المسلح على انه موجه ضد «الاضطهاد» الفلسطيني، ثم ضد «الاضطهاد» الفلسطيني - الاسلامي، او الفلسطيني - الاسلامي - السوري، اي على انه نوع من حركات «التحرر». غير ان تحالفه مع اسرائيل والامبريالية ينفي عنه كل صفة «وطنية»، ويجعل منه، واقعياً، جلادا ضد الطائفة التي يتكلم باسمها (المجازر ضد الحلفاء الشمعونيين والارمن، وضد انصار السيدين ريمون اده وسليمان فرنجية.. الخ)، وجلادا همجياً، لا مثيل لهمجيتته، للفلسطينيين العزل في صبرا وشاتيلا بالدرجة الاولى، وللفلسطينيين، حيثما وجدوا، متى كانوا تحت قبضته في الحالات الاخرى، وجلادا همجياً، ايضاً، للبنانيين الآخرين، لا لشيء، الا لانهم ينتمون الى طوائف اخرى (القتل على الهوية...).

ان تحالف المرء مع الامبريالية يعني تحالفه ضد شعبه قبل كل شيء، ويعني تحالفه العدوانى ضد الشعوب الاخرى: الهندوراس ضد نيكاراغوا والسلفادور، الخ، والباكستان ضد البلدان المجاورة، الهند وافغانستان وغيرهما، ومصر ضد البلدان العربية، وضد أية حركات تحررية تقع تحت قبضتها في افريقيا.. الخ.

اذن، حتى يكون الكفاح الدائر في بلد نام ما كفاحاً تحررياً، يجب ان يكون التحالف فيه مع القوى الدولية المعادية للامبريالية، اي مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية بالدرجة الاولى، ومع الاحزاب البروليتارية والديمقراطية في البلدان الرأسمالية، ومع حركات التحرر الوطني في البلدان النامية. الجميع يؤلفون جبهة عالمية عريضة لمقاومة الامبريالية. عملياً، من دون الاتحاد السوفياتي بشكل خاص، لا معنى للقول، ان هذا الكفاح المعين معاد للامبريالية. الاتحاد السوفياتي هو قوة اساسية تقف ضد الامبريالية على المدى البعيد والقريب، لا لشيء، الا لانه يدافع عن نفسه؛ فالامبريالية تريد ان تدمره وتنتهيه كنظام وكبلد. «ثمة خطيئة وشر في العالم، ويأمرنا الكتاب المقدس والسيد المسيح بمقاومتها بكل ما اوتينا من قوة» (من خطاب ريفان الموجه الى الانجلييين في آذار - مارس ١٩٨٣، انظر هارولد ج. برمان، «الشيطان وروسيا السوفياتية» نيوزويك، ٩ ايار - مايو ١٩٨٣). فهنا يجري التأكيد على ان «هذا هو المستند الديني لـ 'الحملة الصليبية في سبيل الحرية Crusade for Freedom'، التي اعلنتها ريفان امام البرلمان البريطاني في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، ولقرار الامن القومي في البلاغ رقم ٧٥، الذي يؤلف وثيقة سرية توضح، على ما يبدو، استراتيجية 'الحملة الشاملة' في سبيل الديمقراطية: الحملة، التي ستلقى بالماركسية - اللينينية في رماد التاريخ» (المصدر نفسه).

هذا الكلام لا يقع في اطار الخرف الصادر عن رئيس دولة سبعيني فحسب (ولو كان الامر كذلك، لكان سهلاً)، وانما تؤيده احاطة الاتحاد السوفياتي، من كل الجهات، بالاسلحة النووية الفتاكة (صواريخ بيرشنگ وكروز الاوروبية قادرة على ان تصل في دقائق من لحظة الاطلاق الى اهدافها في عمق الاتحاد السوفياتي. عدا ذلك، ان اراضي الاسكا واليابان وكوريا الجنوبية والفيليبين وغيرها مملوءة بالحوامل النووية المعدة للاطلاق)، وتؤيده الاساطيل الموزعة في كل البحار والمحيطات المكتظة بالاسلحة النووية، وتؤيده كذلك البرامج الخطيرة في تسليح الفضاء، الامر الذي يجعل الحريق النووي قاب قوسين او ادنى. هذا عدا البرامج الكيميائية، والجرثومية، الموجهة بشكل خاص ضد الشعوب.

ودفاع الاتحاد السوفياتي عن نفسه يجعله يدافع عن العالم، لا لاسباب ايدولوجية فحسب، وإنما لان الشعوب هي القوة الحقيقية، وهي التي تستطيع، بالتعاون الاستراتيجي على اساس علمي وعريض الافق، ان تهزم العدوانية الامبريالية وان تحول دون نشوب حريق نووي. الامبريالية تعتمد في سيطرتها على خداع الشعوب وتسخيرها، على الملايين المسخرين في اجهزة الافساد والقمع، وعلى الآلاف المؤلفة من الادمغة التي تعمل لصالحها. يعني ذلك، ان انتصار الشعوب على الخداع وعلى التسخير، يسحب من الامبريالية كل اسلحتها، بما فيها الاسلحة النووية. اما كيف يتم ذلك، اي كيف يتم الانتصار على الخداع والتسخير، فهذا هو لب العملية النضالية على المستوى العالمي.

بالمقابل، لا يستطيع اي شعب، وخصوصا في البلدان النامية، ان يخوض معركة تحرره الوطني وحيداً، لانه لا يستطيع ان يقف وحيداً ضد الامبريالية التي تملك امكانات، لا حدود لها، للافساد والقمع والتخريب والتدخل العسكري، والتي هي مستعدة، كما برهنت التجارب التاريخية، لاجابة شعوب بكاملها، بيدها مباشرة او بيد ادواتها.

«صراصير» بيغن «المحصورين في زجاجة»، مما يعني نية الابداء للفلسطينيين، والتصميم عليها، الى جانب فعل الابداء في كل علاقة اسرائيل بالفلسطينيين منذ ١٩٤٨، وقبل ذلك، ليست فكرة بيغن وحده، ولا الفعل هو فعل اسرائيل وحدها. الامبريالية هي صاحبة الفكرة والفعل، كما كان الاستعمار البريطاني قبل قرون هو اصل الفكرة والفعل في اباداة الهنود الاميركيين، وابداء الافريقيين، والاسرائيليين الاصليين، وغيرهم، وغيرهم.

«الفلسطينيون شعب زائد [اي لا لزوم له]»، مما ينطوي على معنى الابداء ايضا، ليس كلام بشير الجميل وحده، ولا فعلة صبرا وشاتيلا هي فعلة الكتائب وحدهم. ان ذلك هو كلام اسرائيل والامبريالية معا.

«القاء الماركسية - اللينينية في رماد التاريخ»، لا يعني به الرئيس ريغان الصعيد الفكري والنظري، وإنما يقصد القضاء على الاتحاد السوفياتي كوجود، بالدرجة الاولى، وعلى ملايين الاشتراكيين في العالم، وحتى الاشتراكيين غير الشيوعيين في المقام الثاني. الوقوف في وجه الامبريالية يتطلب، بداهة اذن، التحالف مع جميع القوى المعادية للامبريالية، والتحالف بالدرجة الاولى مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية.

### المعونات السوفياتية

٣ - غير ان التحالف مع الاتحاد السوفياتي هو «تحالف»، وليس التزاماً من جانب واحد. معنى ذلك، ان التحالف ليس معناه ان يكون الاتحاد السوفياتي مطالباً بكل شيء والطرف الآخر غير مطالب بشيء، ولا ان يغير الاتحاد السوفياتي استراتيجيته الاممية الواسعة الافق، ويستبدلها بالاستراتيجية المحلية الضيقة، التي قد تكون شوقينية، لدى الطرف الآخر. الاجهزة الاعلامية الرجعية تلوم الاتحاد السوفياتي، ويصدق الكثير من الوطنيين الشرفاء ذلك عن براءة، على انه يقصر في دفع ديون الدول الفقيرة، وفي منع هذا العدوان او ذاك، وفي عدم تقديم الاسلحة «الكافية»، وفي عدم تبني هذه القضية او تلك. كل ذلك مبني على مغالطات متنوعة، واحياناً على الكثير من التجاهل للحقائق البديهية:

اولا، لا يضع الاتحاد السوفياتي نفسه بديلا عن الشعوب، ولا يفترض ان يكون كذلك، لا في نضالها ولا في إدارة حكوماتها السياسية والاقتصادية. علاقة حكومات العالم الثالث الاقتصادية بالامبريالية تفقرها، وتدمرها في نهاية المطاف، وتقول الادبيات الاشتراكية ذلك باستمرار، وتطرح البديل، الذي هو انتهاج طريق لارسمالي للتطور يتضمن برمجة الانتاج، وتطويره، وتخطيط الاستهلاك، الخ. اما، إذا كانت حكومة البلد تقترض الاموال (مقابل خدمات سياسية) من البنوك والحكومات الرأسمالية لتنفقها على استهلاك منتجات البلدان الرأسمالية المصنعة، او على المتعهدين الاحتكاريين، او المحليين المرتبطين بالاولين، ولتترتب، من جراء ذلك، ديون متراكمة دون انتاج مقابل يساعد على تسديدها، فان هذا يؤلف خطأ تاريخيا، تتحمل مسؤوليته حكومة البلد نفسها، ويجب الا يساعدها اي طرف حسن النية، لا الاتحاد السوفياتي ولا غيره، على التماذي في هذا الخطأ.

مع ذلك، يقدم الاتحاد السوفياتي مساعدات ضخمة جدا، لا تقدم مثلها، لا حتما (ولو اسميا) ولا نوعا، الحكومات الرأسمالية. انه يقدم المشروعات الانتاجية الضخمة، على غرار سد اسوان ومصانع الفولاذ؛ ويقدم آلاف المنح للطلاب في معاهده ليدرسوا مختلف الاختصاصات، ويفيدوا بلدانهم بها. آلاف الافريقيين والآسيويين والاميركيين اللاتينيين ما كان يمكن، ان تتوفر لهم الدراسة لولا الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية. ويقدم الخبرات الموزعة في كل انحاء العالم من اجل بناء الهياكل الادارية والعلمية والفنية والاقتصادية.

ثانيا، ليس الاتحاد السوفياتي بديلا عن الشعب في نضاله الداخلي، ولئن كان يؤيد كل قوة تقدمية تعمل لتطوير الاوضاع الداخلية في بلدها فانه لا يتحمل عنها مسؤولية الخطأ التاريخي الذي ترتبته نتيجة عدم التحليل العلمي للاوضاع او عدم تقدير الامور تقديرا صحيحا او نتيجة اي عوامل اخرى. نفس الامر ينسحب، تقريبا، على الصعيد الدولي: ففي صراع بلدان العالم الثالث مع الامبريالية، يأخذ الاتحاد السوفياتي، دوما، جانب البلد النامي، لكن ليس الى درجة الحلول محله والقيام بدوره، واللعب بقتيل الحرب العالمية من اجل ذلك؛ وفي النزاعات الاقليمية، يعمل، دوما، على كبح التدخل الامبريالي في النزاع، ويوقف على الحياد اذا كان النزاع ليس لمصلحة البلدين، ويوقف في الجانب الاكثر تقدمية إذا كان الطرف الآخر معتديا ومحرضا من قبل الامبريالية. طبعا، لا يستطيع احد غير مسؤول ان ينطق عن الاتحاد السوفياتي في هذه الامور، ولكن هذا ما يمكن ان يستشفه المرء من خلال الاحداث الجارية على الصعيد العالمي.

ثالثا، يقدم الاتحاد السوفياتي الاسلحة للقوى التقدمية التي، لولاه، لا يمكن أن تحصل عليها من اي طرف آخر، واذا حصلت عليها، فيكون ذلك بثمن باهظ، مادي ومعنوي. لناخذ حالة البلدان العربية، كم هو ثمن كميات الاسلحة المحدودة التي تباعها، عمليا، الدول الرأسمالية للبلدان العربية؟ كم هو، في نفس الوقت، ثمن الكميات المعادلة من الاسلحة، لو تم شراؤها من الاتحاد السوفياتي؟ لا بد ان يلمس المرء كم الفرق كبير حينئذ، بعد اجراء الحساب. وهناك الذخيرة ايضا، فالبطائرة والدبابة والمدفع لا تحارب وحدها، وانما تلتهم كميات هائلة من الذخيرة التي منها ما هو للتدريب، ومنها ما هو للقتال. كم تكلف الذخيرة اذا قبلت الدول صاحبة العلاقة توريدها، خصوصا في الازمات؟ من جهة اخرى، هل كانت الدول الرأسمالية تباع نفس الاسلحة، مع انها محدودة، لولا وجود الاتحاد السوفياتي؟ ماذا باعت هذه الدول للدول العربية في الاربعينات؟ هل ما نزال نتذكر الاسلحة الفاسدة المصرية والسورية؟ هل ثمة تناسب، ايضا، كمي

او تكنولوجيا، بين السلاح المورد للبلد العربي من البلدان الرأسمالية، وبين نظيره الممنوح لاسرائيل؟ وهل يستطيع البلد العربي الحصول على السلاح بهذه الطريقة، ان يستخدمه في الدفاع عن نفسه ضد اسرائيل؟

ان الاسلحة التي تباعها الحكومات الرأسمالية ليست صالحة، لا كما ولا تكنولوجيا، لدفاع البلد عن نفسه ضد الامبريالية، والاعتقاد بغير ذلك لا يستقيم مع المنطق السليم، بل ان تلك الاسلحة ليست صالحة ليستخدما احد في المستقبل ضد الامبريالية في حالة حدوث تطورات داخلية، في هذه المنطقة او تلك. الاسلحة التي تباعها البلدان الرأسمالية هي محدودة، كما وذخيرة وتكنولوجيا، ولها ثلاثة اهداف مترافقة: الاول هو الربح الفاحش، وبالنسبة للبلدان العربية الغنية، يؤلف البيع جزءا من العملية الشاملة التي تجرى لامتناع الفاضل النقدي الذي تملكه هذه البلدان في البنوك العالمية: والثاني هو تشديد القبضة الامبريالية على البلد المعني، من خلال الاسلحة والاشراف على عمليات القمع الداخلية، وتوجيهها، وتعزيز امكاناتها: والثالث هو استخدام الاسلحة من اجل الثورة المضادة في المنطقة التي يوجد فيها البلد.

السلاح، الذي يحارب به المرء الامبريالية هو بالضرورة سلاح سوفياتي. لكن هل هو متطور تكنولوجيا؟ وهل هو كاف كما؟ الطعن الرجعي في الجانب التكنولوجي لانتاج الاتحاد السوفياتي لا يقتصر على السلاح وحده، وانما على كل مجالات الانتاج والحياة. لكن كل ذلك سخف، تكذبه الانجازات الجبارة التي يحققها الاتحاد السوفياتي، يوميا، في مجالات العلم والانتاج والتكنولوجيا. مثلا، لا يملك احد في العالم، اليوم، اجهزة تصوير وبث الكترونية تعمل في حرارة خمسمائة درجة مئوية، وتحت ضغط يعادل ٩٣ جوا، الا الاتحاد السوفياتي وحده، وقد انزلها منذ زمن بعيد، بهدوء، على سطح الزهرة. ولا يملك احد في العالم، ايضا، آلات ضخمة جبارة تنجز كل انواع الاعمال في برد القطب الشديد، الا الاتحاد السوفياتي، وقد استعملها، ويستعملها، لبناء مدن الشمال التي تؤلف معجزات هندسية وعلمية وتكنولوجية.

بالنسبة للسلاح، لولا امكانات الاتحاد السوفياتي الجبارة لما تورعت الولايات المتحدة عن انزال الضربة القاضية به. لعلنا غير ناسين ان الاتحاد السوفياتي هو، حتى الآن، ملتزم دوليا في الا يكون البادىء باستخدام السلاح النووي؛ وهذا الالتزام ليس سهلا إذا تذكرنا ان الحوامل النووية التي تملكها الولايات المتحدة تصل، خلال دقائق من لحظة الاطلاق، الى اهدافها؛ ومثل هذا الالتزام يكون نوعا من المجازفة الكبيرة، لو كان غير مبني على اساس علمية وتكنولوجية. الاتحاد السوفياتي لا يصنع سجاثر جيدة، ولا ادوات تسلية جيدة، لان المنظور الانتاجي لديه يختلف. فالانتاج، هنا، هو وسيلة التطوير المتوازن لحياة المجتمع، المادية والروحية. قبل ان يدخن الفرد السوفياتي سجاثر جيدة، يجب ان تتوفر له حياة معاشية كريمة وسكن صحي، وان تتوفر له، ولعائلته، مختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية.

ان توفير لوازم الحياة الضرورية، المعاشية الى جانب السكن والتدفئة والوقود والعناية الصحية بكل متطلباتها والتعليم بجميع مراحلها والتربية الثقافية والفنية، الخ كل ذلك، يعمل الانتاج السوفياتي على توفيره في المجتمع عموما، ولكل فرد؛ هذا الى جانب توفير المستلزمات الدفاعية، والمستلزمات الاجتماعية العامة. السلاح السوفياتي فيه مواصفات تكنولوجية متدرجة في التطور، بدءا من السلاح الفردي البسيط حتى الصواريخ العابرة للقارات. واذا قبلنا، جدلا، انه غير متطور، وهذا سخف، فلا سلاح غيره لدى القوى التقدمية للدفاع عن نفسها ضد



الامبريالية. لكن هل كمية السلاح كافية؟

كفاية الكمية، هي نسبية، ويمكن هنا طرح سؤال آخر: هل يستعمل السلاح المتوفر بكفاءة جيدة، والى اي درجة؟

عمليا، شهدنا في المنطقة العربية اسلحة تهدر ذون استعمال، وحيانا يستولي عليها العدو دون قتال ودون ان يكلف الطرف العربي نفسه عناء اتلافها قبل الهرب. اقامت اسرائيل تجارة لا بأس بها بالاسلحة السوفياتية التي غنمتها في حروبها، بالاضافة الى الغنيمة الاخطر المتمثلة في قيام اسرائيل والولايات المتحدة، معا، بدراسة المواصفات التكنولوجية للسلاح السوفياتي المستولى عليه. هذا يعني، ان كمية السلاح السوفياتي كانت في المنطقة العربية فائضة، وليست كافية فحسب. ولكي تستعمل بكفاءة، يجب الكثير من التدريب، والكثير من العمل الدؤوب من اجل تطوير التنظيم الاجتماعي والسياسي، اي من اجل تطوير القدرة البشرية على الدفاع عن نفسها. المطلوب بالحقيقة، ان تعمل القوى التقدمية العربية على رفع الكفاءة القتالية المتوفرة لديها قبل المطالبة بالمزيد من الاسلحة او بالمزيد من السلاح المتطور.

مع ذلك لم يبخل الاتحاد السوفياتي بالسلاح حتى الآن، ولا يحتمل ان يبخل به في المستقبل، لكن الحقيقة الاساسية التي يجب ان توضع في الاعتبار هي ان السلاح وحده لا يحارب.

## الالتزام والالتزام المقابل

٤ - الجانب الآخر من موضوع التحالف مع الاتحاد السوفياتي، هو الالتزام المقابل للالتزام الاتحاد السوفياتي بدعم القوة التقدمية. كثيرا ما تتصرف القوة التقدمية وكأنها غير ملتزمة بشيء مقابل التزام الاتحاد السوفياتي بدعمها: هو يدعمها «تنفيذا» لمبادئه فقط، اما هي... فانها «حرة» في ان تمد يدها الى الولايات المتحدة وبقية تشاء وكيفما تشاء. بل هي «حرة» في ترويج المقولات الرجعية، وفي مهاجمة الشيوعية في كثير من الاحيان، وفي ملاحقة الشيوعيين، الخ. على الصعيد الاقتصادي، كثيرا ما يقصر البلد التقدمي تعامله مع البلدان الاشتراكية على مجالات المساعدة، اي على المجالات المجانية او ذات المديونية طويلة الامد، اما المشتريات التي يملك سيولة نقدية لها فيتم الحصول عليها من السوق الرأسمالية. بعدما قطعت العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية المانيا الاتحادية في الستينات، كان اكبر حجم للتبادل التجاري بين بون والدول العربية هو بين المانيا والجزائر، ثم بين المانيا ومصر.

يمكن القول، مع التحفظ الشديد ومع المبالغة بقصد توضيح الصورة فقط، ان هناك «تحالفا» وحيد الطرف مع الاتحاد السوفياتي، الجانب الملتزم فيه هو الاتحاد السوفياتي، وهناك «تحالف» وحيد الطرف، ايضا، مع البلدان الرأسمالية، الجانب الملتزم فيه هو الطرف العربي. ان ماذا يحصل الطرف العربي مقابل احتكار الشركات الكبرى الرأسمالية لاسواقه الاقتصادية ولثرواته؟ إنه لا يحصل حتى على الوجه الابيض، بل هو كما يقال: مأكول مذموم...

ان الالتزام المقابل من جانب الطرف التقدمي العربي في التحالف مع الاتحاد السوفياتي لا يؤلف، فقط، قضية اخلاقية، ومقتضى تفرضه اصول التعامل والقوانين والاعراف الناظمة لها، وانما يدخل، ايضا، في صميم النضال الذي يخوضه الطرف التقدمي. لن نقف طويلا عند هذه

النقطة، وانما نشير، مثلا، الى ان التحرر الاقتصادي هو جزء لا يتجزأ، وجزء اساسي، من المعركة التحررية. هذا يعني، ان الاقتصار في الكفاح التحرري على الشعارات السياسية، مهما كانت صيغتها، يُبقي الطرف التقدمي واقفا على ارض رخوة، ويبقيه عرضة لكل تخريبات الثورة المضادة.

ايضا، حتى نستطيع الاتحاد السوفياتي ان يتبنى موقف الطرف التقدمي من احدى القضايا المحلية، او الدولية، يجب ان يكون مساهما في قرار اتخاذه. كيف يمكن للمرء ان يطلب من اي طرف كان تبني موقف لم يؤخذ رايه فيه؟ هل سبقت الحروب العربية - الاسرائيلية، مثلا، مباحثات مع الاتحاد السوفياتي لتقويم مختلف المعطيات على الساحة المحلية والدولية؟ وكيف يطلب من الاتحاد السوفياتي، اذن، ان يتحمل اي عبء في حرب اندلعت في منطقة ذات اهمية استراتيجية دولية، اي منطقة تهم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة معا، ولم يشارك الاتحاد السوفياتي في اتخاذ القرار فيها؟ اي واحد من الاحداث الخطيرة التي جرت في المنطقة العربية، من الستينيات الى اليوم، تمت دراسته مع الاتحاد السوفياتي؟

لكن، هناك وجه آخر للموضوع. اذا كان الاتحاد السوفياتي لا يشارك في اتخاذ القرار، فمن يشارك فيه؟ لنفرض ان الطرف التقدمي اتخذه بقرار «مستقل»، فما هي، في هذه الحالة، الاسس والمعطيات التي تم، بناء عليها، اتخاذ القرار؟ هل كانت لدى الطرف التقدمي معلومات كافية او شبه كافية؟ وما هو مصدرها؟ الا يمكن، ان وجدت، ان يكون مصدر بعضها على الاقل الطرف الامبريالي نفسه، اي ان يكون مصدر بعضها مضللا؟ بل الا يمكن ان يكون الطرف التقدمي البريء قد وقع في مطب رجعي؟ مثلا، هل رئيس مصر السابق السادات كان، بعد زيارته القدس، غيره قبل الزيارة، اي هل كان تقديما من قبل، وصار رجعيا؟

لا نقصد من هذه التساؤلات الانتقال الى تقويم الماضي ولا الايحاء بنوع من التقويم، وانما تقودنا مثل هذه التساؤلات الى امرين اساسيين: الاول، هو ان الطرف التقدمي العربي يستطيع ان يطلب من الاتحاد السوفياتي التأييد والدعم على كل المستويات بمقدار ما يشرك الاتحاد السوفياتي في اتخاذ القرار ضمانا لنضوجه ولبنائه على اسس سليمة ومعطيات صحيحة وحديثة. ربما كان بمقدور المنطقة العربية ان تتجنب الكثير من الكوارث لو اشركت القوى التقدمية الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية في اتخاذ القرارات.

يدخل في صميم نضال الطرف التقدمي، ايضا، «دعم» الاتحاد السوفياتي في محاربة مختلف المقولات الرجعية. ان المؤسسات التربوية والثقافية، بدءا من الحضارة حتى اعلی الدرجات الجامعية، بالاضافة الى الكتاب والمجلة الادبية او الاجتماعية والى الفيلم والاغنية والمادة الترفهية التلفزيونية والى المؤسسات الاعلامية، تقوم كلها، في المنطقة العربية، بعملية ترويح جبارة، بحجة حرية الفكر، لكل انواع الاطروحات البورجوازية، الثقافية والاعلامية. مصدر جميع المواد المنشورة، او الميثوقة، او المقدمة للأطفال وللتلاميذ وللطلاب، في المنطقة العربية، هو غالبا، البلدان الرأسمالية؛ و«حرية» الفكر لا تدفع للاطلاع، على الاقل، على المادة الثقافية السوفياتية. الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج، يذهبون الى البلدان الرأسمالية اذا كانت احوالهم المالية تساعدهم على ذلك، ولا يذهبون الى البلدان الاشتراكية الا في حالة المنحة المجانية. احيانا، تعاف المنحة المجانية الاشتراكية، وتفضل بدلا منها الدراسة في بلد رأسمالي. حتى في المسلسلات التلفزيونية العربية، كثيرا ما يكون البطل «في لندن»، او «في باريس»، لم يحدث ان كان احد

الابطال في موسكو او في برلين او في براغ ...  
الطرف التقدمي، ايضا، قد لا يرى في ذلك ضيقاً. مصر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر  
لم تتأثر، الا قليلا جدا، على الصعيد العام، في المجالين الثقافي والاعلامي.  
ربما السبب في ذلك، هو ان هذا الجانب يعتبر ثانويا لدى الطرف التقدمي، ويترك للتطور  
العضوي. لكن هذا الترويج البريء من قبل الطرف التقدمي للاطروحات البورجوازية هو غير  
بريء بالنسبة للذين يروجونه. ان شركات دولية ذات امكانات جبارة هي التي تقوم، عمليا،  
بالترويج، مستعملة مختلف الاساليب.

وهذا ليس ثانويا في تأثيره على العمل التقدمي، وانما اساسي. ان تجنيد المجتمع وتعبئته  
في سبيل القضية السياسية، لا يمكن ان يتم الا على ركيزة علمية وايدولوجية معادية للامبريالية.  
وهذا غير ممكن إذا كانت الامبريالية، بعلمها وبايدولوجيتها وبفنها، هي مثل اعلل لمجموع  
الشعب، وإذا كان مجموع الشعب يستقي الاخبار منها، ويبني آراءه على تحليلاتها. حتى إذا  
ناصبها الشعب العداء حينئذ، فانه يحاربها من خلال فهمها، لا من خلال فهمه، وعبر ايحاءاتها  
المختلفة والمعلومات المضللة التي تقدمها عن نفسها.

من اين اتت الفكرة في ان مصادر الاخبار الغربية صادقة دوما، بل صادقة ولو كان  
كذبها واضحا، وفي ان مصادر الاخبار التقدمية كاذبة دوما، بل كاذبة ولو صدقت؟ انت هذه  
الفكرة، بالدرجة الاولى، من الوهم المسيطر من خلال مجمل عملية الترويج، التي ذكرناها، بان  
الطرف الغربي (اي الطرف الرأسمالي - الامبريالي) هو الذي يمتلك الموضوعية والعلم والثقافة  
والفن، وبان الطرف الآخر (اي الطرف الاشتراكي والتقدمي) غوغائي، يكبت الحرية، ليس لديه  
احترام للعلم والثقافة والفن، ولذلك لا يمتلك الموضوعية، ولا يمكن الرجوع اليه للاطلاع على حقائق  
الامور.

المعنى البسيط لمثل ذلك هو الاستعداد الواسع لدى الجماهير لتقبل كل انواع الحرب  
النفسية في الازمات وفي فترات الانفراج معا.

هذا يعني ان احدى مهمات العمل التقدمي الجوهرية هي التعاون مع البلدان الاشتراكية  
في عمل مبرمج، طويل الامد، للوقوف في وجه التيار الديماغوجي البورجوازي الذي ما فتىء يكذب  
منذ نشوء البورجوازية، وسيبقى يكذب، الى ان ينتهي عمر البورجوازية الاجتماعي. كان  
الاستعمار القديم يهدف، بموجب المنطق البورجوازي، الى «تحضير» الشعوب المختلفة؛ وكانت  
الموجات الاسبانية والاوروبية التي ابادت الهنود الاميركيين ونهبت ذهب العالم الجديد بهدف  
تبشير الوثنيين وهديتهم الى الدين المسيحي؛ وكانت الحركات الصهيونية للدفاع عن الشعب  
اليهودي (بوضع من تخدعه منه في خدمة الامبريالية)؛ وكان الاحتلال الصهيوني لفلسطين لنقل  
الحضارة الغربية الى المنطقة العربية المتوحشة؛ وكان غزو لبنان لسلامة الجليل؛ وكان ضرب  
الاسطول السادس للبنان لمكافحة الارهاب؛ وكان غزو غراناذا وضرب نيكاراغوا من اجل  
الديمقراطية ومن اجل مكافحة الارهاب، الخ، الخ. واحدى مهمات العمل التقدمي الجوهرية،  
ايضا، هي القيام بالطرح البديل، اي طرح الانتاج التقدمي، العلمي والثقافي والفني والاعلامي،  
وتطوير هذا الانتاج بشكل يتفق ومتطلبات الكفاح الدائر ضد الامبريالية.  
طبعاً، اذا لم يقم العمل التقدمي بالمهمة المزروجة (اي الوقوف ضد الديماغوجية  
البورجوازية، وتقديم طرح تقدمي بديل)، فان المجتمعات العربية، وغير العربية، سوف تفرز،

تدريجياً، نقيض الطرح الرجعي، وسوف يتطور، تدريجياً، الفهم العام للاحداث ولعانيها الاجتماعية: ولكن الاطراف التقدمية يمكن ان تقوم بتعجيل العملية التاريخية وان تساعد، بذلك، على حماية قواعدها وجماهيرها من تأثيرات الحرب النفسية ومن هجمات الثورة المضادة؛ وليس هذا فحسب، وانما يفيد النشاط التقدمي، الثقافي - الاعلامي، في تصعيد الكفاح المعادي للامبريالية وفي تعجيل الانتصار بالنسبة للقضية السياسية.

لكن، لا تقتصر المعركة الايديولوجية الاعلامية على الساحة العربية. هناك الساحة العالمية الاوسع، وفيها يصبح التعاون بين البلدان الاشتراكية والاطراف العربية التقدمية اهم بكثير. في هذا المجال، ان التحالف الوحيد الطرف الذي يقع فيه الالتزام على الجانب الاشتراكي وحده قائم الى حد كبير. ففي كل الاوساط الدولية التي للبلدان الاشتراكية فيها تأثير، بما فيها الامم المتحدة، تطرح قضية فلسطين والقضايا العربية في مقدمة القضايا الدولية الاخرى، اما الاطراف التقدمية العربية، فغالبا لا تطرح القضايا الدولية الاخرى ذات الاهمية الكبيرة في الصراع مع الامبريالية، الا بتحفظ شديد وبشكلية واضحة، وفي اطار مؤتمرات دولية تحمل عن الطرف العربي التقدمي هذا العبء، مثل مؤتمرات التضامن الافريقي - الآسيوي، الخ.

لم نر، مثلاً، طرفاً تقدمياً عربياً يطرح قضايا السلام العالمي بقوة على منابرهم. ولم نره يقوم بتسيير المسيرات من اجلها، مع ان قضايا السلام العالمي ذات اهمية مصيرية لكل انسان تقدمي في العالم. لم نجد طرفاً تقدمياً عربياً، ايضاً، يصرخ في وجه الامبريالية العالمية لترفع يديها عن بولونيا، او يهتف ضد تسليح الفضاء او ضد برامج التسليح الخطيرة. لم نر طرفاً تقدمياً عربياً يحتج، بجديّة، ضد غزو غراناذا وضد العدوان على نيكاراغوا. كيف نريد ان يحتج العالم كله على غزولبنان، ولا نحتج نحن، بالمقابل، على غزو غراناذا.

كثيراً ما يحدث العكس، اي كثيراً ما يتبنى الطرف التقدمي العربي الاطروحات الامبريالية في هذه القضايا، وكثيراً ما يوظف التأييد السوفياتي لقضاياهم من اجل «اقناع» الولايات المتحدة. بمعنى، ان حكومة الولايات المتحدة لا تمثل بالنسبة للطرف التقدمي العربي طرفاً امبريالياً، وانما قوة عظمى، يرَجَّح تقديره لها على تقديره للاتحاد السوفياتي، ويطلب منها «العدل»، حتى... ربما حتى يلتصق بها. التحالف مع الاتحاد السوفياتي هو في هذه الحالة طريق للتحالف مع حكومة الولايات المتحدة، اي مع الممثل الرسمي للامبريالية الامريكية، ومع زعيمة الامبريالية العالمية. في حالات كثيرة، يقوم الطرف العربي التقدمي بـ «تهديد» الاتحاد السوفياتي بالانتقال الى الجانب الاميركي، وكثيراً ما يتجاوب الاتحاد السوفياتي مع الطرف العربي التقدمي، ويلبي مطلبه، او مطالبه: والنتيجة الخاطئة، التي تستخلص في هذه الحالة، هي ان الاتحاد السوفياتي «يخاف» من انتقال حلفائه الى الصف المعادي، ولذا يحرص على استرضائهم.

مثل ذلك هو نوع من الخطأ التاريخي والعمى السياسي. اولاً، الامبريالية هي معادية للبلدان النامية بالدرجة الاولى، والانتقال الى الصف المعادي للاتحاد السوفياتي هو انتقال الى صف العدو رقم ١ للقضية السياسية التي يمثلها الطرف التقدمي. الاتحاد السوفياتي يستطيع ان «يحمي» نفسه، اما الطرف التقدمي فلا يستطيع، اذا انضم الى صف الامبريالية، ان يحمي نفسه وقضيته، بل وصفته التقدمية كذلك. من جهة اخرى، الطرف التقدمي هو الذي بحاجة الى التحالف مع الاتحاد السوفياتي. هو بحاجة للسلاح السوفياتي، وللدعم السوفياتي من كل نوع، كي لا يتحول الى لقمة سائغة للامبريالية. بالمقابل، ليس الاتحاد السوفياتي بحاجة اليه بالذات...

إنه بحاجة لتعزيز مسيرة التقدم في العالم، وهذه المسيرة تتعزز باستمرار، مع هذا الطرف المحدد، أو بدونه.

كثيرون «يشفقون» على الاتحاد السوفياتي لأنه «خسر» مصر، لكن من كان الخاسر، النظام المصري أم الاتحاد السوفياتي؟ عمليا، أصبح النظام المصري، الذي كان جماهيريا وذا شعبية واسعة، محبوبا في قمم، من جهة، وفاقدا لاستقلاله، من جهة أخرى. أما الاتحاد السوفياتي، فلم «يخسر» مصر وإن خسر النظام المصري. بالعكس، ان الفكر التقدمي الذي زرع بذوره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ينمو بقوة، ويتبلور أكثر فأكثر، لأنه صار ثمة تمييز واضح ولموس بين معنى الرجعية ومعنى التقدم. أما النظام المصري، فقد انتهى، وإن كان ما يزال قويا وقادرا على القمع، لان اي نظام يصبح في عداد المنتهي متى فقد شعبيته، ويصبح الوصول الى لحظة سقوطه مسألة زمن.

ربما كان الاتحاد السوفياتي قادرا، بمنطق «النفوذ» وبحجة الديون التي له على مصر، على «البقاء» في مصر رغم السادات، فلا الولايات المتحدة تستطيع اخراجه في هذه الحالة ولا النظام المصري نفسه يستطيع، بالطبع، ذلك، لا سيما ان ثمة معاهدة دفاع مشترك. لكن، لوفعل الاتحاد السوفياتي ذلك لخسر مصر حقيقة، ولكانت النتيجة لمصلحة الامبريالية.

عندما يزداد عدد الانظمة التقدمية المعادية للامبريالية، فان ذلك يكون لمصلحة الانسانية بمجموعها، لأنها تستطيع ان تؤلف، معا، جبهة قوية ضد العدوان وضد الاستغلال؛ جبهة لها وزن وتأثير في كل القضايا الدولية، وبالدرجة الاولى قضية السلام المصرية بالنسبة لحياة الانسان على الكرة الارضية، وفي ذلك تكمن مصلحة الاتحاد السوفياتي ويكمن حرصه على مصر، مثلا، او على السودان، او على الصومال، خشية ان تقع الانظمة فيها في براثن الامبريالية. لكنه، في نفس الوقت، ليس بحاجة، ابدا، ليفرض منطق النفوذ على الانظمة الاخرى، سواء منها التقدمية او الرجعية، وليس بحاجة ليفرض نفوذه، لا على مصر ولا على غيرها.

الوضع يختلف في بلدان اوربوا الاشتراكية. فقد اتضح من تجارب الاحداث التي وقعت في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، ان الاتحاد السوفياتي لا يسمح للولايات المتحدة بان تحتل مواقع جديدة في اوربوا بشكل رخيص غادر، ولا يسمح بهدم النظام الاشتراكي في بلد يكلف بناء النظام فيه الكثير من التضحيات.

## دفاع عن النفس ضد العدوان الامبريالي

٥ - لكن كيف تتم محاربة الامبريالية؟ ربما يخطر للمراء، ان ذلك يقتضي حشد القوة الكافية والانقضاض على الولايات المتحدة والقضاء على النظام فيها؛ ولذلك تتناقض ضمن مثل هذا التصور محاربة الامبريالية مع التعايش السلمي، ويكون التعايش السلمي، في هذه الحالة، إما انحرافا بورجوازيا حصل في الاتحاد السوفياتي او تمويلها سوفياتيا يغطي به نواياه تجاه الولايات المتحدة.

الافتراض الاول، اي كون التعايش السلمي انحرافا سوفياتيا عن الاشتراكية، وقعت، قبلا، الصين في مطبه مع الاسف. ربما اصل الاعتراض الصيني على الاتحاد السوفياتي اسباب

أخرى حدودية، أو غيرها، لسنا الآن في صدها، ولكن كانت الحصيلة طرح شعار «النمر من ورق»، واتهام الاتحاد السوفياتي بالانحراف. ظن الكثيرون، حينذاك، ان الطرح الصيني فيه «ثورية» اشد، واستطاعت الصين، بذلك، ان تحدث صدعا في الحركة الثورية العالمية. لكن برهنت الاحداث، لا على خطأ الافتراض، فحسب، وإنما ايضا، على ان طريق هذه «الثورية» الاشد يؤدي الى التحالف، لا التعامل فقط، مع الولايات المتحدة، اي مع الامبريالية. الآن، هذا البلد الاشتراكي العظيم، الذي كلف فيه بناء الاشتراكية عقودا من التضحيات، يتحالف مع الامبريالية في كل المجالات: في مجال الاعتماد على سلاح الولايات المتحدة وتقديم خدمات، مقابل ذلك، لاستراتيجيتها العدوانية في الشرق الاقصى؛ وفي العدوان على الفيتنام، الرمز العظيم للثورة ضد الامبريالية؛ وفي دعم الكثير من حركات الثورة المضادة، فيلقتي مع جنوب افريقيا مثلا، في دعم الاونيتا وغيرها، وبيبارك حتى السادات في خيانتته للقضية الوطنية. هذا، عدا انعكاس ذلك كله على الاوضاع الداخلية، وعلى النظام الاشتراكي نفسه.

الافتراض الثاني، اي كون الاتحاد السوفياتي يخفي نوايا عسكرية ضد الولايات المتحدة، يؤلف ورقة لدى الادارة الاميركية، ولدى الاحتكارات الصناعية - الحربية الاميركية، وغيرها. ان الرجعية العالمية الحاكمة، الاميركية والاوروبية واليابانية، تبرر كل عدوانيتها وزيادة ميزانياتها العسكرية، وما يترتب على ذلك من الخلل الاقتصادي، ومن التضخم الفاحش، ومن التخفيض للميزانيات الاجتماعية، ومن الانعكاسات على الطبقة العاملة، الخ، بالوقوف ضد «الخطر السوفياتي».

كلا الافتراضين خطأ، لسبب بسيط هو ان القضاء على الامبريالية لا يتم آليا بمجرد القضاء على الادارة الرأسمالية الرجعية، حتى ولا بالقضاء على الاحتكاريين كأشخاص. ان انتهاء الامبريالية يتطلب انهاء الملكية الخاصة الاحتكارية لوسائل الانتاج، وانهاء السيطرة الاحتكارية الخاصة على آلية اصدار النقد، وآلية التمويل المصرفية عموما، وتحويل كل ذلك الى ملكية عامة اشتراكية، اي ملكية عامة لا تخدم اي قطاعات خاصة، صغيرة كانت ام كبيرة، وانما توظف لتطوير المجتمع بكامله. والقيام بذلك هو عملية كفاحية تجري على مستويين: على مستوى شعب البلد الرأسمالي - الاحتكاري، في اطار المركب الاجتماعي - التاريخي الذي يمر به هذا الشعب وطبقته العاملة؛ وعلى مستوى شعوب البلدان النامية المستغلة التي تناضل للتحرر من نير الامبريالية، وايضا ضمن المركب الاجتماعي - التاريخي لحركات التحرر الوطني فيها. ومستويا الكفاح متفاعلا دياكتيكيا، ويتطوران باستمرار نحو انتصار الشعوب اخيرا على الامبريالية.

التعايش السلمي يعني سيطرة القانون الدولي، لا سيطرة قانون الغاب ولا سيطرة الفاشية. يعني، عدم قيام دولة ما بالاعتداء على دولة اخرى كلما كانت قوتها العسكرية تسمح بذلك، فالاتحاد السوفياتي يحترم سيادة واستقلال الولايات المتحدة ولا يلجأ الى القوة في حل الخلافات الناشئة بينهما، وكذلك يجب على الولايات المتحدة، بالمقابل، احترام سيادة واستقلال الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، وعدم ارتكاب أي عدوان ضد أي من مجموع الاسرة الاشتراكية.

معنى ذلك، ان ليس ثمة «خطر سوفياتي»، حتى ولو كان الاتحاد السوفياتي يرجح بالقوة على الولايات المتحدة؛ ومعناه ان الخطر هو «اميركي» لا سوفياتي، لان الولايات المتحدة هي التي ترفع ميزانياتها، وميزانيات حلفائها، العسكرية، وتصدع سباق التسلح؛ والمناداة بالتعايش

السلمي، هي من هذه الزاوية، مناداة للوقوف في وجه «الخطر الاميركي» الذي يمكن ان يؤدي الى حريق نووي.

ينطبق مبدأ التعايش السلمى على البلدان النامية، فيجب على الولايات المتحدة ان تحترم سيادة واستقلال الدول الفتية، والا تقوم بالعدوان على هذا البلد، او ذلك، لمجرد ان النظام فيه لا يعجبها. يجب ان يلغى قانون الغاب من اصول التعامل الدولي، ولا يجوز لدولة كبيرة الاعتداء على دولة صغيرة لمجرد ان الاولى اقوى من الثانية. هذا الوجوب لا تعباً به، طبعاً، الولايات المتحدة، وتقوم بالعدوان كلما طاب لها. هنا يأتي دور حركة التحرر الوطني التي تتصدى للعدوان الامبريالي وتدافع عن بلدها. اذن، محاربة الامبريالية من جانب البلدان النامية هي دفاع عن النفس وليست قياما بعمل عدواني ضد الولايات المتحدة، او ادارتها؛ وهي، اذن، تأكيد لمبدأ التعايش السلمى وليس نقضاً له، كما يخيل لأول وهلة.

من جهة اخرى، صد العدوان الامبريالي ليس عملية عسكرية بحتة، ولا يمكن ان يعتمد، فقط، على الامكانات العسكرية المتواضعة للبلد النامي، او لحركة التحرر. لا بد من ان يعتمد على التحالف العالمى، الذي يضم، بالضرورة، حركات التحرر والبلدان الاشتراكية والقوى الديمقراطية والتقدمية في البلدان الرأسمالية. يتوثق هذا التحالف اكثر فأكثر، بمقدار ما تزداد أبعاد المعركة وضوحاً، وبمقدار ما تتضح استعدادات الشعوب النضالية. في نفس الوقت، تزداد خبرة الشعوب الكفاحية اكثر فأكثر، وعلى ضوء ذلك، تزداد حدة المعركة وتزداد، بالمقابل، شراسة الامبريالية حتى تبلغ ذروتها. لكن بمقدار ما تشدد هذه الشراسة يشتد، في الوقت نفسه، افلاس الامبريالية نفسها، اي ضعفها.

ان قوة الامبريالية لا تقاس بالطريقة التي تصورها الادبيات الرجعية، اي بعدد الدول ذات الحكومات الموالية للبلدان الرأسمالية الصناعية، بالمقارنة مع عدد الدول ذات الحكومات التقدمية.

يمكن في المرحلة التاريخية الحالية، بغير صعوبة كبيرة، اقامة عدد كبير من الانظمة القمعية الرجعية الموالية للامبريالية، لا سيما ان البلدان الرأسمالية الصناعية تمتلك مفاصل التمويل والانتاج الرأسمالين. لكن، عندما تفقد هذه الانظمة شعبيتها، وتفلس اقتصادياً، وهذا الامر نتيجة طبيعية، تفقد، في نفس الوقت، نفعها للامبريالية وتصبح عالة عليها: يجب على هذه ان تطعمها وان تشتري لها شعبية بكلفة اغلى، فاعلى. لذلك، تتخلص الامبريالية نفسها منها؛ وكما كان افلاس عملاء الاستعمار القديم بداية النهاية لزوال الاستعمار القديم، فان افلاس عملاء الامبريالية هو، بدوره، بداية النهاية لانتهاء الامتداد الامبريالي. لقد سقطت بهذه الطريقة، اي بالافلاس، دكتاتوريات الارجننتين والبرازيل. وسوف تسقط دكتاتوريات مماثلة عديدة. النظام الرأسمالي المتطور يستطيع ان يعمر قليلاً بالاعتماد على عملية النهب التاريخية التي حصلت، وعلى انهاك شعبه بالحروب، وبغدغة غرائزه الشوفينية، وعواطفه الدينية؛ اما النظام الرأسمالي المتخلف، فيستحيل عليه ان يعيش دون تغذية مستمرة بالمال، وبالمنتجات، من الجهة الامبريالية التي تتبناه، الامر الذي يتناقض، جذرياً، مع حاجة الامبريالية للنهب. الرأسمالية العالمية تأخذ لا تعطي، واذا اعطت قليلاً فلكني تأخذ كثيراً؛ ولذا، لا يملك النظام الرأسمالي المتخلف اياً من اسباب الحياة. حتى الدول النامية الغنية، تبقى عملية النهب فيها مستمرة، وتنضب بسرعة من جراء ذلك حتى الثروات التي تعتبر اسطورية. أليس امراً ذا مغزى كبير كون فنزويلا، البلد

البترولي العريق، مديونة بمليارات الدولارات؟

لعل هذا الاستطراد يكفي للتأكيد على النقطة التي اوضحناها، وهي ان محاربة الامبريالية لا تعني العدوان على الدول الامبريالية، اي الدول الرأسمالية الصناعية، لا من البلدان النامية بطبيعة الحال ولا من الاتحاد السوفياتي، وانما هي كفاح تقوم به البلدان النامية للدفاع عن نفسها وللتحرر من الامبريالية، وتقوم به البلدان الاشتراكية لتعزيز دفاعها، كي تستطيع الوقوف ضد العدوان الامبريالي، ولتعزيز مبدأ التعايش السلمي وتثبيته في نواظم العلاقات الدولية، وتقوم به شعوب البلدان الرأسمالية، وخصوصا الطبقة العاملة، لتحقيق التحولات الديمقراطية والاشتراكية في مجتمعاتها، وتقوم به، تاريخيا، الجبهة العريضة المؤلفة من البلدان الاشتراكية وحركات التحرر الوطني وشعوب البلدان الرأسمالية، من اجل الدعم المتبادل في صد العدوان الامبريالي، ومن اجل قضية السلام وتثبيت دعائمه على الكرة الارضية.

### التناقضات بين القوى التقدمية والانظمة المعتدلة

٦ - علاقة القوى العربية التقدمية بالانظمة العربية «المعتدلة» يفترض الا تخرج عن الاطار العام في المسار التاريخي لمحاربة الامبريالية.

التناقض بين القوى العربية التقدمية والانظمة العربية «المعتدلة» يتمثل بالنقاط الاساسية التالية:

اولا: تناقض القوة التقدمية الشعبية مع النظام «المعتدل» في بلدها.

ثانيا: تناقض الدول العربية التقدمية مع الانظمة «المعتدلة» في الموقف من القضية الفلسطينية.

ثالثا: تناقض القوى العربية التقدمية مع الانظمة العربية «المعتدلة» في طبيعة العلاقة مع البلدان الرأسمالية الصناعية.

رابعا: تناقض الطرفين، التقدمي و «المعتدل»، في طبيعة العلاقة مع البلدان النامية.

يضاف الى ذلك امر التناقض الذي يقع في المرتبة الثانية، والذي يتسبب عن وضع مرحلي متوتر، او عن مشكلات حدودية.

إذا وضعنا في اعتبارنا كل ما مررنا عليه عن تحالف القوى التقدمية العربية، وتحالفها مع القوى التقدمية العالمية، ومع البلدان الاشتراكية، فيمكن ان نمر، باقتضاب شديد، على انواع التناقضات، التي ذكرناها.

### التناقض الاول، اي تناقض القوة التقدمية الشعبية مع نظامها المعتدل: يؤلف عملية

كفاحية تدخل في اطار كفاح جميع الشعوب النامية، في المقام الاول من اجل التحرر الوطني، وفي المقام الثاني من اجل الديمقراطية، وفي المقام الثالث من اجل بناء نظام اشتراكي. ومن المهم جدا ان تحلل القوة الشعبية التقدمية الاوضاع الداخلية وعلاقة بلدها بالخارج، وان تحدد في ضوء ذلك، اين يقع نضالها. مثلا، في البلد الذي يحتوي على قواعد اجنبية او يرتبط بمعاهدات مجحفة مع الدول الرأسمالية، يقع نضال قواه الشعبية في مقام التحرر الوطني؛ وفي البلد المستقل سياسيا الذي يقوم فيه حكم دكتاتوري او قبلي، يقع النضال فيه في مقام الديمقراطية؛ وفي البلد الذي قطع شوطا تقدما، يقع النضال فيه في مقام تعزيز البناء الاشتراكي. طبعاً، هذا لا يعني



الفصل التام بين مستويات النضال، ولا يعني عدم إمكان حرق المراحل؛ لكن، ربما، من المفيد التذكير بأن القوة الشعبية التقدمية (المؤلفة من تنظيم سياسي وحيد، أو من تنظيمات متحالفة، أو في سبيل التحالف) تستطيع أن تخدم قضيتها السياسية بمقدار ما تكون مستوعبة لأوضاعها الداخلية وعارفة لمناهج العمل الأكثر فعالية وجدوى، وللإطار الاجتماعي - السياسي، الذي تفرضه عليها طبيعة المرحلة التاريخية، حتى التنظيم البروليتاري، لا يستطيع في مجتمع، بنية الطبقة العاملة فيه ضعيفة، إلا أن يناضل ديمقراطياً، لا بروليتارياً، وأن يمهّد للنضال البروليتاري. في نفس الوقت، يفترض بالقوة الشعبية التقدمية ألا تهمل، مطلقاً، البعد العربي والدولي لنضالها، لأنه، إذا حصرت نفسها في الإطار الداخلي، يضعف تفاعلها مع القوى التقدمية الأخرى من جهة، وتنفلق أيديولوجيتها وطريقتها في معالجة الأمور، على نفسها من جهة أخرى. في نفس الوقت، البعد العربي والدولي لا يغني مطلقاً عن الساحة الداخلية، فالانغلاق في الساحة الداخلية خطر، والضمور لدرجة الاكتفاء بالتحرك الخارجي هو في نفس الدرجة من الخطورة.

**التناقض الثاني، أي التناقض في الموقف من القضية الفلسطينية؛ هو، في الواقع، حساس وخطير. الدول «المعتدلة» تريد تسوية القضية الفلسطينية بأي شكل، خوفاً من «الشيوعية». وتحول القوى التقدمية العربية، معنوياً على الأقل، دون تحقيق ذلك. هذا يشل العمل العربي من أجل القضية الفلسطينية، لأنه يعرقل، بل يجمد، العمل العربي في منحى تقدمي، وفي نفس الوقت لا يجرؤ الطرف غير التقدمي على التحرك، إلا بحذر شديد، وبكثير من المناورة، وبمساعدة الضربات الإسرائيلية المتتالية.**

هل هذا التناقض (أي التناقض الثاني) يبدأ من القوى التقدمية، إذ يفترض أن تحدد، منفردة ومجتمعة، ماذا بإمكانها أن تعمل وما هو منظورها الكفاحي في سبيل القضية الفلسطينية وما هو حلها للقضية الفلسطينية. يفترض طبعاً، أن يؤخذ في الاعتبار موقف البلدان الاشتراكية، والقوى التقدمية الدولية من القضية، وأن تتسجم القرارات والمنظورات مع الإمكانيات المتاحة واقعياً، ومع الرأي العام التقدمي الدولي. جميع الأطروحات الشوفينية ليست لمصلحة القضية الفلسطينية، ولم ينجم عنها في الماضي، ولن ينجم عنها في المستقبل، سوى تبرير الضربات الامبريالية من جهة (حرب ١٩٦٧ وقائية لمنع العرب من القاء اليهود في البحر... غزو لبنان من أجل سلام الجليل، الخ...)، وتبرير الاستسلام «المعتدل» من جهة أخرى (عجز التقدميين عن تحرير فلسطين، قدرتهم تقتصر على الشعارات الفارغة... الخ)، بعدئذ، أي بعد أن توضع القوى التقدمية لنفسها ما تريد، تحاور القوى التقدمية المتحالفة في جبهة واحدة الانظمة «المعتدلة»، ويمكن أن يدور الحوار حول محورين: الأول، هو وضع الانظمة «المعتدلة» أمام مسؤولياتها في موضوع القضية الفلسطينية. فمثلاً، ليست مهمة سوريا، أو أي بلد عربي آخر، أن تحمل وحدها مسؤولية القضية الفلسطينية؛ وليست مهمة الانظمة «المعتدلة» أن تكتفي بدفع بعض المال، أو بالقول: «أذهب أنت وربك فقاتلاً...». الثاني، هو متابعة الانظمة «المعتدلة» حول الحل البديل لديها عن الكفاح في سبيل القضية. فمن الضروري أن يعرف الحل البديل، أو الحل البديلة (أزديكون لدى كل دولة عربية حل خاص بها) لا عن طريق التكهن، ولا عن طريق الأمر الواقع كما في حالة مصر السادات، وإنما عن طريق الاقنية الدبلوماسية المختلفة، وعن طريق أجهزة الجامعة العربية، وعن طريق الاتصالات الثنائية، ومؤتمرات القمة. ومعرفة الحل البديل تساعد على وضع جميع الاحتمالات في خطط الكفاح التقدمية من أجل القضية الفلسطينية. لنفرض أن

هناك حلولا كامب - ديفيدية في الجو العربي، فمن الضروري التعرف على تفاصيلها، وعلى مدى تأثيراتها، الآنية والبعيدة المدى، على هذا العمل الكفاحي، اذ ذلك زيادة على ذلك، انه لمن التصور السطحي للامور، الانطلاق، كما يحدث غالبا، من اعتبار الانظمة «المعتدلة» وكأنها غير موجودة على الساحة العربية والفلسطينية او كأنها في حكم المنهارة عندما يشدد الكفاح، او كأن المشكلة معها هي مشكلة دبلوماسية يمكن، بقليل من «المسايرة»، ان تتحرك فيها العاطفة القومية او ان يتنبه لديها الحس بالخطر من جراء التعامل مع الامبريالية وان تنعطف بمقدار مائة وثمانين درجة او تسعين درجة.

الانظمة «المعتدلة» موجودة على اساس التعامل مع الدول الرأسمالية الصناعية، ومع الولايات المتحدة؛ وهي ملتزمة بعلاقاتها مع هذه الدول، وحريصة عليها، ولا تتحرك الا بما ينسجم وهذا الالتزام. طبعاً يفرض عليها الرأي العام العربي ان تتحرك بحذر في موضوع اسرائيل، ولكن هذا لا يعني ان جوهر موقفها من اسرائيل قد تغير. الصهيونية الدولية موجودة في البنوك العالمية، وفي الشركات الصناعية الكبرى المختلفة، وفي شركات التعهد الضخمة، وفي كل المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية الكبيرة، التي تتعامل معها الانظمة «المعتدلة» واغنياء الانظمة «المعتدلة»؛ هذا عدا وجود الصهيونية الواسع في المؤسسات السياسية والاعلامية للدول الرأسمالية الصناعية. وتعامل الانظمة «المعتدلة» بهذه الطريقة، واقعيًا، مع الصهيونية الدولية، يعني، بطبيعة الحال، تبني المواقف او الحلول التي تضعها الدول الرأسمالية، وخصوصا الولايات المتحدة بشأن اسرائيل، بل وتبني المواقف الصهيونية. ان هذه الانظمة لا تشعر بالتناقض مع اسرائيل، وربما تؤمن الى حد كبير بأطروحة التعاون الاقتصادي - التكنولوجي مع اسرائيل، الامر الذي تطرحه الصهيونية، والرجعية الاوروبية، منذ بداية القرن. التناقض بالنسبة لهذه الانظمة هو مع القوى التقدمية.

اذا تركنا ذلك، وهو معروف بشكل عام، فان هدف الاشارة اليه هو التذليل على ان الانظمة «المعتدلة» لها وجود سلبي وفعال على الساحة العربية - الفلسطينية، ولا يمكن لهذا الوجود ان يكون حياديا، وإذا بدا حياديا في فترة ما، فانه يكون متربصا. المثال المجسد على الوجود السلبي الفعال للانظمة «المعتدلة» هو غدر النظام اللبناني بالفلسطينيين، بدءا من النصف الثاني من السبعينات، والذي توجهته مجازر صبرا وشاتيلا. والقوى التقدمية ليست هي الاقوى في المنطقة، بالعكس تماما، الانظمة «المعتدلة» مدعومة بالاموال، وبكل المرتكزات القديمة والحديثة لدول الغرب الاستعمارية، وللولايات المتحدة، وللصهيونية ايضا.

لكن خط المجابهة الاول للقوى العربية التقدمية ليس في مواجهة الانظمة العربية «المعتدلة»، وانما في مواجهة اسرائيل كامتداد اخطبوطي للامبريالية العالمية.

هناك علاقات لا حصر لها بين العرب التقدميين والعرب «المعتدلين». عدا العلاقات على الصعيد الرسمي، هناك اختلاط بشري واسع بنتيجة الهجرات السياسية، والهجرات المعاشية، من الدول التقدمية العربية الى الدول «المعتدلة»، وبالعكس. وهناك تأثيرات سياسية متبادلة على الصعيد الشعبي، فلا يوجد خط فاصل واضح في اي مكان في المنطقة العربية بين التقدميين و«المعتدلين».

في الوقت نفسه، ربما ليس من مصلحة التقدميين، ولا «المعتدلين»، التحريض في هذا البلد او في ذاك؛ لان كل تحريض «تقدمي» يقابله تحريض «معتدل» وبالعكس. ربما، ايضا، يكون

الجانب الاكثر تضررا هو الجانب «التقدمي»، بسبب عدم التكافؤ بالامكانات الجاهزة لدى كل طرف. بالاضافة الى ذلك، يخلق التحريض نفسه اجواء توتر، وهذه الاجواء، هي غالبا، في مصلحة الجانب «المعتدل»، لان الرأسمالية في كل مكان تربط الشرائح الشعبية غير الرأسمالية، التي تجندها في معاركها، بالاعتماد على التوترات المتلاحقة بالدرجة الاولى، اذ تنقلها من حالة توتر الى اخرى. اذن، كلا التحريض والتشنج، اللذين تستخدمهما القوى العربية التقدمية احيانا على الساحة العربية، سرعان ما يتحولان لصالح الاطراف «المعتدلة». حتى الهجوم العنيف على اتفاقات كامب ديفيد لم يقلص الشرائح العربية المؤيدة لها، بمقدار ما زادها تعلقا بها، باعتبارها تشكل نوعا من «الحل الواقعي»، زعما، لمشكلة الصراع العربي - الاسرائيلي.

طبعاً، يجب تحليل المشاريع الاستسلامية، ايا كانت، وتحذير اوسع قطاعات الجماهير منها، ويجب تحليل الاوضاع العربية بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشرح نتائج ذلك، لاوسع القطاعات الشعبية، ولا سيما مختلف فئات الطبقة العاملة. ولكن من المفيد دوماً، التركيز على الجوانب الايجابية، لا السلبية، في العمل التقدمي السياسي والجماهيري؛ لان الكفاح الاجتماعي، في الساحة العربية، هو عملية تطويرية من جهة، ولان الكفاح السياسي العربي ما يزال موقعه في اطار التحرر الوطني، اي في الاطار الذي يعتمد، من الجملة، على شرائح شعبية اما هي غير بروليتارية او لا تؤمن بالنضال البروليتاري من جهة اخرى. ان توسيع الاطار الوطني للتحرك على الساحة العربية هو من مصلحة التقدم؛ وبالمقابل، ان تقليص حجم التحرك الوطني وقصره على مجموعات نخبوية، او حتى على مجموعات طليعية، ولكن منغلقة على نفسها، يؤلف، كلاهما، خطرا كبيرا على القضية العربية ككل، لكونه يترك الساحة خالية للقوى الاخرى، غير التقدمية.

في الوقت نفسه، ان توسيع اطار التحرك الوطني هو سلاح ذو حدين، لانه يؤدي، حتماً، الى تعايش تيارين: احدهما تقدمي، وربما هو الاضعف، والاخر غير تقدمي، او انتهازي، وربما هو الاقوى. اذن، يمكن ان يكون هذا التوسيع وسيلة لانتصار التقدم، او مركبا لانتصار التيار الآخر. غير ان العامل الذي يبيت في نتيجة ذلك يعتمد على مدى تنظيم وتماسك ونضوج القوى التقدمية، والقوى البروليتارية بالدرجة الاولى. لكن، حتى لو كان توسيع اطار التحرك يؤدي الى الانتكاسات، فلا طريق غيره للعمل التقدمي المجدي على الساحة العربية.

من جهة اخرى، إذا كانت القوى «المعتدلة» العربية تريد انهاء الصراع العربي - الاسرائيلي باي شكل، وعبر اقنية الدول الرأسمالية الصناعية، فإن القوى التقدمية العربية، بمختلف فصائلها، لا تستطيع قبول ذلك لانه لن يتم الا على حسابها. مثلاً، لن يعطي الطرف الاميركي - الاسرائيلي اي شيء للفلسطينيين مهما قدموا من تنازلات ومهما وسطوا «المعتدلين» العرب او الاوروبيين؛ ولن يعيد الجولان لسوريا؛ ولن يقدم اي «تنازلات»، معنوية او مادية، لاي طرف عربي. اذن، ليس امام القوى التقدمية الا احد امرين: الاول، هو الموقف السلبي الصرف الذي يؤلف نوعاً من الانتظار لحدوث مستجدات دولية تساعد على التحرك او على الحل، وهذا ما هو قائم حالياً بشكل جزئي؛ والثاني، هو اعطاء ومضة خضراء (لا ضوء اخضر) للانتظمة المعتدلة عسى تستطيع الحصول على شيء ما، ولو قليل، من حليفها الاميركي. هناك منحنى ثالث، ولكن يظهر ان القوى التقدمية ليست مستعدة له، وهو العمل الكفاحي الواسع الافق، وهذا يتطلب، كما قلنا

من قبل، تحالف القوى التقدمية تحالفا حقيقيا، وقيامها برسم استراتيجية كفاحية على اساس علمية صحيحة.

بالنسبة للتناقضين الثالث والرابع، اي التناقض بين القوى العربية التقدمية والانظمة «المعتدلة» في طبيعة العلاقات مع الدول الرأسمالية الصناعية ومع الدول النامية، فانهما، في المرحلة الحالية على الاقل، غير كبيرين، وهذا في ذاته ينطوي على خطورة لانه يفترض ان تكون علاقة القوى التقدمية بكلا المجموعتين من الدول متميزة بالروح الكفاحية المعادية للامبريالية، التي لا تعني، طبعا، القطيعة والتشنج، وانما التحرك المتناسق مع التحرك التقدمي العالمي؛ ولكن ليس هذا ما يحدث، وسبب ذلك ان الرجعية العالمية استطاعت ان تخلق، بوسائل عديدة، ومنها نشاطها عبر اقنية الانظمة العربية «المعتدلة»، نوعا من الحصر الذهني للصراع القائم في المنطقة، واسباغ الطابع المحلي عليه، فهو صراع عربي - اسرائيلي لا عربي - امبريالي؛ لذلك تنظر القوى التقدمية، بشكل عفوي، الى الحكومات الرأسمالية الصناعية وكأنها حيادية من الصراع؛ او كأنها منحازة قليلا ويمكن اقناعها؛ لذلك، ايضا، لا ينشأ اي تناقض في كثير من الاحيان بين ان تكون القوة التقدمية معادية لاسرائيل وللامبريالية معا، وان تشتري السلاح الذي ستحارب به اسرائيل، وربما ستحارب به الامبريالية، من دولة رأسمالية صناعية.

ان استعداد القوى التقدمية لحكومات الدول الرأسمالية الصناعية هو طبعا غير جائز بتاتا، وفي نفس الوقت يجب ان تبقى الصلة على اقوى ما يمكن بين القوى التقدمية وشعوب البلدان الرأسمالية الصناعية؛ ولكن هذا شيء، والاعتماد على حكومة البلد الرأسمالي الصناعي في الحصول على دعم مادي او معنوي للجانب العربي في الصراع الدائر في المنطقة، شيء آخر.

### متطلبات تعزيز موقف منظمة التحرير الفلسطينية

٧ - الى اي درجة هناك عمل فلسطيني من اجل القضية الفلسطينية؟  
لقد تمخضت الساحة الفلسطينية عن منظمة التحرير الفلسطينية، وعن الفصائل المكونة لها. وهذه المنظمة تجسد كل العمل الفلسطيني من اجل القضية باستثناء ما يقوم به الفلسطينيون بشكل عفوي، اي بشكل لا علاقة تنظيمية فيه للعمل بالمنظمة، في اسرائيل، او في الضفة والقطاع.

نلاحظ بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية امرين اساسيين؛ الاول هو انه، على الرغم من كون المنظمة هي حركة تحرر وطني وتعطي لنفسها مهمة الكفاح المسلح، فان الانجاز الاساسي الذي حققته حتى الآن هو انجاز، بالدرجة الاولى، سياسي، إذ نجحت في جعل الشعب الفلسطيني يلقف حولها من جهة، وفي الحصول على اعتراف دولي واسع بها من جهة اخرى، واصبحت، في العديد من القرارات الدولية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ الثاني هو ان منظمة التحرير ما تزال اجمالا خارجية بالنسبة لارض فلسطين، سواء منها المحتلة في ١٩٤٨ ام في ١٩٦٧. لا يعني ذلك مطلقا، ان ليس لمنظمة التحرير امتداد داخل فلسطين، وانما المقصود ان هياكلها التنظيمية الاساسية هي خارج فلسطين، لا داخلها. من الواضح هنا ان الامر الثاني هو من اهم العوامل التي ينجم عنها الامر الاول، لان كون هياكلها الاساسية موجودة في الخارج،

فإن نشاطها في الداخل يكون، بالضرورة، اضعف من المستوى المطلوب، ويكون الانجاز السياسي اضعف بكثير من الانجاز المسلح.

هذه الحقيقة بالنسبة للمنظمة تصل بالمرء الى نتيجتين هامتين: الاولى، هي ان المجازفة بالانجاز السياسي لمنظمة التحرير معناه المجازفة بالعمل الفلسطيني كله تقريبا؛ والثانية، هي ان المنظمة مفروض عليها من خلال هذا الوضع، ان تتحرك سياسيا، عربيا ودوليا، لان التحرك هو المتنفس الوحيد لها. اما طبيعة التحرك، فامر آخر.

من جهة ثانية، منظمة التحرير ليست في الموقع القوي، بل لم تكن في الموقع القوي حتى قبل احداث ١٩٨٢، والاحداث التي تلت. اما الآن، فهي في ازمة حقيقية. ويفترض، وطنيا، العمل على امتصاص الازمة، لا تفاقمها.

لن نتطرق الى تقويم المواقف المختلفة لمختلف الفصائل، ويمكن ان يكون ثمة جانبان، ايجابي وسلبي، في موقف كل فصيلة. على كل حال، التوتر في جو الازمة هو الذي يغطي على كل المواقف، وهذا نفسه يجعل اي حديث عن المواقف غير مفيد. لكن لا بد عند الكلام عن العمل الفلسطيني من التطرق الى نقطة هامة واساسية هي الكفاح المسلح.

**اولا، من حيث المبدأ:** لا شك، ان الشعب الفلسطيني يملك كامل الحق، ايدولوجيا ودوليا، في تقرير مصيره، وان البلدان العربية المجاورة تملك كامل الحق في الدفاع عن نفسها. وبما ان الطرف الاميركي - الاسرائيلي يتجاهل الشعب الفلسطيني ويعتبره غير موجود ويمنعه بالقوة من تقرير مصيره ويمعن في التثكيل به وابادته بمختلف الاساليب، داخل فلسطين وخارجها، ويقوم في نفس الوقت بالعدوان المتكرر والمبيت، إما باليد الاسرائيلية والسلاح الاميركي (عدوان ١٩٦٧) او باليد الاسرائيلية والاميركية معا على البلدان المستقلة ذات السيادة المحيطة بفلسطين (غزو لبنان)، فان للشعب الفلسطيني وللبلدان المحيطة بفلسطين الحق باستخدام كل الوسائل، بما في ذلك العمل المسلح من اجل حصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير مصيره من جهة، وحصول البلدان المحيطة بفلسطين على ضمان صيانة استقلالها وحدودها الدولية من جهة اخرى.

اذن، الحق بالعمل المسلح، ليس فقط مشروعا، وانما ضروري.

**ثانيا:** لكن، العمل المسلح هو سلاح ذو حدين: هو سلاح للوصول الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ولصيانة الاستقلال للبلدان المحيطة بفلسطين، وهو سلاح، من زاوية ثانية، للطرف الاميركي - الاسرائيلي كي يقوم بايقاع المزيد من النكبات بالفلسطينيين ويستمر في ابادتهم، وكي يقوم بالمزيد من اعمال العدوان على دول المنطقة العربية، ويدمر استقلالها، ويشدد قبضته عليها.

العمل المسلح، الذي يُفترض ان يمارسه الطرف العربي (لا ان ينادي به)، هو العمل المجدي لا العمل التحريشي الذي يساعد في تبرير عدوان الطرف الآخر ويزيد من شرارته.

وبما ان الطرف العربي يواجه الطرف الاميركي - الاسرائيلي، فان مبدأ العمل المسلح ذاته يستلزم مباشرة التحالف مع طرف يستطيع الوقوف في مواجهة الطرف المعادي، وهو بالضرورة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية. هذه نقطة اساسية، لان كل عمل مسلح من دون التحالف مع الاتحاد السوفياتي، لا بد من ان يكون فاقدا كل جدوى. لكن، وهذه نقطة اساسية ثانية، يقتضي مثل هذا التحالف اشتراك الاتحاد السوفياتي في كل القرارات المتعلقة باستراتيجية

العمل المسلح، من جهة، وبمختلف الجوانب السياسية لهذه الاستراتيجية من جهة اخرى، لانه من غير المعقول ان يدخل اي حليف، ولو كان ثانويا اكثر من الاتحاد السوفياتي بكثير، في حمل مسؤولية عمل مسلح، ايا كان، وفي منطقة ذات استراتيجية دولية مثل الشرق الاوسط، من دون المشاركة في اتخاذ القرارات الضرورية. ومن الواضح، ان كلا الامرين، التحالف واشتراك الحليف في القرار، غير متوفرين، او غير متوفرين تماما، لا على صعيد العمل العربي ولا على صعيد العمل الفلسطيني.

ان الاتحاد السوفياتي يتدخل الآن في موضوع الشرق الاوسط كطرف معاد للامبريالية لا كحليف له دور اساسي، وثمة فرق كبير بين الحالين.

**ثالثا:** ان التحالف الصحيح مع الاتحاد السوفياتي يمكن ان يحل الكثير من المشكلات المتعلقة بالعمل الفلسطيني المسلح، ولكن يبقى على عاتق منظمة التحرير حل مشكلات نوعية كبيرة، من اهمها المزيد من انصهار فصائل منظمة التحرير في بعضها البعض، مع المزيد من التريبية الكفاحية للمناضلين، وهذا لن يكون ممكنا الا بوضع برامج عمل تنظيمية وسياسية وتوحيدية وتدريبية الخ، تقتنع بها جميع الفصائل، اذ من غير المنطقي ان تعمل في الساحة الواحدة فصائل عديدة مستقلة عن بعضها استقلالا كاملا تقريبا.

ومن اهمها، ايضا، تعزيز امتداد المنظمة الى داخل فلسطين، فالعمل المسلح من الخارج يكتسب، كيفما تم ترتيبه، هوية الدولة التي ينطلق منها. مثلا، العمل الذي ينطلق من لبنان يكتسب هوية لبنانية، ولو كان من يقومون به، فلسطينيين، ولو كان الاسرائيليون ايضا عارفين تماما بان من يقوم به هم فلسطينيون. طبعاً، يُتخذ ذلك ذريعة للعدوان على لبنان، او غيره، وفي مثل هذا الاحتمال، يجب ان تتوفر في بلد الانطلاق، ايا كان، درجة من الاستعداد لرد العدوان، او فان الاحداث تتمخض عن كوارث متلاحقة. في الوقت نفسه، لا يكفي العمل المسلح الخارجي وحده، حتى ولو توفر له الكثير من الاستعداد، لانه، اذا لم يكن ردا على عدوان ما اسرائيلي، فقد ينظر اليه الرأي العام الدولي، عندما يشتد، على انه نوع من الغزو الخارجي، وليس في مصلحة القضية الفلسطينية ذلك، اذ يجب ان تحافظ على هويتها كقضية تحرير. في الوقت نفسه، انه لوضع مأساوي كبير ان يتعرض الشعب الفلسطيني الاعزل في الداخل لكل الشراسة الانتقامية والاستيطانية من جانب المحتلين الاسرائيليين دون ان يكون لديه ما يدافع به عن نفسه سوى الحجارة.

**رابعا:** تختلف فلسطين عن الفيتنام او الجزائر في ان الكثافة البشرية داخل فيتنام او الجزائر هي فيتنامية او جزائرية، والعنصر الاجنبي قليل الى جانب العنصر الوطني. اما ما جرى في فلسطين، فقد كان استعمارا استيطانيا، طرد فيه الفلسطينيين من بلادهم، وحل محلهم السكان اليهود. هذا الواقع يجعل كفاح التحرر الوطني داخل فلسطين هو كفاح الاقلية ضد الاغلبية، مثله مثل كفاح الملونين في الولايات المتحدة (لا يغير كثيرا من الموضوع كون كفاح الملونين هو من اجل الحقوق الديمقراطية وليس من اجل حق تقرير المصير)، ومثل كفاح الاكراد، او الارمن، مثلاً، في تركيا، او كفاح التاميل في سري لانكا، بل ومثل كفاح الارلنديين في بريطانيا العظمى، لانه، وان كان العنصر الغالب في ارلندا، هم الارلنديون من اصل كلي، فان انفصال الجزيرة عن بريطانيا العظمى يخل بالتوازن الاوروبي، وفي حالة عدم الانفصال تكون القضية الارلندية قضية داخلية في بريطانيا العظمى، ويكون الارلنديون اقلية بالنسبة للانكلو ساكسون.

هذا الواقع، اي واقع كون حركة التحرر الوطني، او الحركة الديمقراطية، تمثل في بلد ما الاقلية، لا الاكثرية، تحتاج الى دراسة نظرية وسياسية معمقة من جانب القوى التقدمية العالمية؛ لان العفوية في هذا المجال تجعل الحركات النضالية، التحررية او الديمقراطية، تلتبس بالكثير من حركات الثورة المضادة. مثلا، الحركة الكتائبية في لبنان، او حركة المرتزقة ضد نيكاراغوا في الهندوراس، او حركة السيخ المحرضين من الخارج في الهند، الخ، هي وامثالها تصورها الرجعية الدولية على انها من نوع حركات التحرر.

ربما الحل النظري والعملي في هذا المجال يكمن في الاتجاه نحو تجنيد الشرائح الديمقراطية والبروليتارية من عنصر الاغلبية في المعركة؛ لانه، مثلا، ليس من مصلحة الشرائح الديمقراطية والبروليتارية الانكلو ساكسونية ونظيراتها الارلندية وجود الحكم الارستقراطي - البورجوازي، الانكليزي والارلندي معا، في قمة البلاد، ومن مصلحة الجميع الكفاح ضده. كذلك الامر في اية مناطق اخرى. حينئذ يكون الكفاح الديمقراطي والتحرري اقوى بكثير، وينطوي على امكانات النجاح. بالعكس، إذا اخذ الكفاح التحرري طابع عنصر ضد عنصر، يزداد تعصب العنصر المقابل، ويلتف بشكل اقوى واعنف حول زعاماته الاشد رجعية. مثلا، اليهود الشرقيون هم مضطهدون في اسرائيل وتُطبق عليهم انواع التمييز العنصري، ومع ذلك يلتفون، بنسبة كبيرة، حول الليكود، الكتلة الاشد رجعية في اسرائيل، لان هذه الكتلة تقوم بتسعير غرائزهم العنصرية ضد العرب، وتدغدغ احلامهم الاستيطانية، بان تصور لهم انهم سيكونون الورثة لثروات المنطقة.

القضية الفلسطينية، في هذا المجال، هي من القضايا الحساسة والمعقدة، لكن ثمة ضرورة في كل الحالات، كي تشارك الشرائح الديمقراطية والبروليتارية اليهودية في الكفاح الديمقراطي داخل اسرائيل، وفي الكفاح من اجل الانفصال عن الامبريالية داخل اسرائيل او ضمن الجاليات اليهودية في الخارج، وفي الكفاح من اجل تسوية سلمية وعادلة في الشرق الاوسط، طبعا، يمكن ان تنشط التنظيمات الديمقراطية اليهودية في هذا الاتجاه، وهي تعرف اهمية ذلك وحيويته، سواء بالنسبة ليهود اسرائيل انفسهم ام بالنسبة ليهود الخارج. لكن تستطيع، في نفس الوقت، منظمة التحرير الفلسطينية والقوى العربية التقدمية الاخرى والقوى الديمقراطية والتقدمية العالمية، ان تعمل الكثير، ايضا، في سبيل ذلك.

**خامسا:** ان العمل المسلح غير المسؤول، والذي ليس سوى نوع من التحرش بالطرف الامبريالي - الاسرائيلي، ويقدم ذريعة لهذا الطرف كي يمارس شرسته ويقوم باعماله العدوانية المعروفة، ليس فقط غير قابل للتصنيف في اطار الكفاح المسلح التحرري، وانما، ايضا، يتناقض، على خط مستقيم، مع مصلحة القضية الفلسطينية.

**سادسا:** ان العمل المسلح الفلسطيني يتناقض، بمقدار ما يكون جديا، مع الانظمة العربية المعتدلة، وهذا التناقض ليس امرا سهلا، لانه يتناقض، مثلا، والاستخدام الاستراتيجي لحدود الاردن الطويلة مع الاراضي المحتلة، وربما ينعكس بشكل خطير على حياة الفلسطينيين في البلدان العربية، وعلى اسلوب التعامل بين الانظمة العربية والمنظمة، بل ولا بد ان ينعكس على ميزانية المنظمة نفسها.

## تأسيس الحزب العربي وبقية الاحزاب الفلسطينية في الثلاثينات

### جمال قدورة

نظراً للشلل الذي منيت به اللجنة التنفيذية<sup>(١)</sup> العربية في فلسطين، فقد دعت، في احد اجتماعاتها، الى تأليف احزاب «وطنية متجانسة، وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة، نظراً لصعوبة العمل، بل لاستحالته تقريباً، لان اللجنة الحاضرة غير متجانسة ومفككة، ولذلك، بدأ الوطنيون يعملون على تأليف حزب وطني يضم المخلصين المتجانسين في الفكرة والعقيدة الوطنية»<sup>(٢)</sup>. وقد ادى تأسيس المعارضة لحزب الدفاع الى حفز هذا الاتجاه، فوجد المجلسيون انفسهم مضطرين لتأسيس حزب خاص بهم، هو الذي اتخذ اسم الحزب العربي الفلسطيني، على ان يشمل دستور حزبهم مبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني<sup>(٣)</sup>. ولتحقيق هذا الغرض، تألفت لجنة عقدت عدة اجتماعات في دار روضة المعارف في القدس، بين السادس عشر والثالث والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٣٥. وكانت هذه اللجنة مكونة من كل من جمال الحسيني، محمد اسحق درويش، فريد الغبشاوي، موسى الصوراني، كامل الدجاني، خالد الفرخ، ميشيل عازر، علي رضا النحوي، حسن الحافظ جرار، عبد الله الجودة، فؤاد عطا الله، صالح عون الله، شحادة حسونة، عبد الحي عرفة، حنا خليف، طلال عابدين، احمد حجة، موسى عيسى عابدة، اميل الغوري<sup>(٤)</sup>.

وكمثمة لداوالات هذه اللجنة، تشكلت لجنة الحزب التحضيرية من كل من جمال الحسيني واميل الغوري (القدس)، وفريد الغبشاوي ومصطفى بُشناق وجمال القاسم (نابلس)، ويوسف ضياء الدجاني ويوسف عاشور وكامل الدجاني والشيخ راغب ابو السعود الدجاني وميشيل عازر وخالد الفرخ (يافا)، ومحمد علي التميمي وفؤاد عطا الله واحمد الامام (حيفا)، وحنا خليف وصالح عون الله (الناصرة)، وموسى الصوراني ويوسف العلمي ويوسف الصايغ (غزة)، وشحادة حسونة واسعد حجازي (اللد)، وعلي علاء الدين (الرملة)، وطلال عابدين وعبد الحي عرفة (الخليل)، وآخرين<sup>(٥)</sup>. وهذه اللجنة هي التي تولت وضع الخطوط العريضة للبرنامج السياسي ولللقانون الداخلي للحزب<sup>(٦)</sup>.

وفي ٢٢/٢/١٩٣٥، عقد جمال الحسيني لقاء مع الصحافيين، في منزله في القدس، وتلا

شبه فلسطينية، العدد ١٤٤ - ١٤٥، آذار / نيسان (مارس / ابريل) ١٩٨٥



عليهم البيان التالي:

«قررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني السابع، وفي اجتماعها الاخير، ان تدعو البلاد الى تأليف احزاب وطنية متجانسة في الميول والمبادئ العامة، لكي تتمكن، بعد ذلك، من جمع ممثلين لهذه الاحزاب للقيام بالاعمال الاجتماعية العامة التي تتطلبها حالات البلاد السياسية من وقت لآخر، فتنفيذاً لهذا القرار، عقد بعض الاخوان المتجانسين في المبدأ والاساليب الوطنية عدة اجتماعات، وضعوا فيها مشروع تأسيس حزب جديد يضم اخوانهم في العقيدة والاسلوب، كي يتمكنوا من تنظيم عملهم حسب الطرق والانظمة القويمة التي تمكنهم من القيام بالاعمال التي ترتضيها عقائدهم ومبادئهم الوطنية»<sup>(٧)</sup>.

### مؤتمر ظهور الحزب

عينت الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٧ آذار (مارس) ١٩٣٥، موعداً للاجتماع في فندق الاوقاف لمن يعتقد فيهم الميل والتجانس في المبادئ والاهداف، من اجل انشاء حزب يهدف الى خدمة البلاد البعيدة عن المطامع الشخصية والمآرب الحزبية، والعمل مع اي شخص او هيئة او حزب لمصلحة القضية العامة، يعيدون عن الحاق الضرر بهذا الوطن العزيز<sup>(٨)</sup>.

تم عقد الاجتماع في المكان والزمان المحددين، وغصت القاعة بالحضور الذي زاد على الف وخمسمائة شخص، وفق بعض المصادر<sup>(٩)</sup>، والذي بلغ ١٥٧١ شخصاً بالتحديد، وفق مصادر اخرى<sup>(١٠)</sup>، وهم زعماء ومحامون واطباء وعلماء ورؤساء الشيوخ والعشائر وكبار التجار، وجميعهم متجانسون في المبدأ والعقيدة، وممن لم يتدنسوا باعمال الخيانة<sup>(١١)</sup>. وكان عدد من الافاضل يستقبلون المدعوين بالاضاف الى فرق الكشافة، بالبستها الجميلة، المصطفة على الجانبين بنظام دقيق محافظة على النظام، وتستقبل المدعوين. وقد غطى المهرجان مندوبو الصحافة العربية في فلسطين والخارج<sup>(١٢)</sup>.

افتتح المؤتمر الوجيه يوسف ضياء بك الدجاني باسم اللجنة التنفيذية بقوله:

«أيها السادة، قال الله تعالى في كتابه الكريم: 'ولتكن منكم امة يدعون الى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون'، فاتباعاً لهذه الآية الشريفة، فكر فريق من ابناء هذه الامة الكريمة بوجوب العمل المنتج، وقام يدعو الى عقد مؤتمر يجمع شتاتها ويفكر فيما آلت اليه حالة البلاد من البؤس والشقاء ويعمل على تخفيف الالام التي تعانيتها. وقد عقد هذا المؤتمر بحضوركم يا نخبة رجال فلسطين. واني اشكركم لتجشمكم مشاق السفر والحضور الى هذا المؤتمر، وقد انابتنى اللجنة التحضيرية ان افتتح هذا المؤتمر المبارك، ولذلك فاني باسم الله تعالى افتتح هذا المؤتمر، وارجو الله تعالى ان يكمل اعمالكم بالنجاح والتوفيق. ان اللجنة التحضيرية قد انتخبت خمسة اشخاص ليقوموا بالاعمال الكتابية، وهم السادة: كامل الدجاني واميل الغوري وعبد الله السمارة، وخالد الفرخ، وجمال القاسم، فيلتفضلوا للقيام بعملهم»<sup>(١٣)</sup>.

ثم اعلن اميل الغوري عن انتخاب جمال الحسيني رئيساً مؤقتاً للمؤتمر، وسأل عن يعارض ذلك فأجيب بالموافقة الاجماعية، وهكذا تم تعيين رئيس المؤتمر الذي جلس على المنصة في المكان المحدد له. وبالاسلوب نفسه، عين الفرد روك نائباً للرئيس<sup>(١٤)</sup>. وكان اختيار الفرد روك لهذا المنصب ذا مغزى واضح، فهذا التاجر والمزارع الكبير كاثوليكي المذهب. وقد جسّم وجوده

في قيادة الحزب التضامن الاسلامي - المسيحي، واطهر ان المجلسيين غير متعصبين دينياً على الرغم من وجود رجالات دين في صفوفهم، كما اعطى مصداقية لدعوة الحزب، وقبله المجلسيين، لحماية الاماكن المقدسة ازاء الخطر الصهيوني.

بعد اختيار الرئيس ونائبه، شكر جمال الحسيني الحضور على ثقتهم بهما، ثم طالبهم بالوقوف دقيقتي صمت اجلالاً لارواح الشهداء. واستشهد الحسيني بعبارة اشتهرت عن موسى كاظم باشا الحسيني، سبق ان قالها حين استفسر المندوب السامي البريطاني عن صحته: «قولوا له ان لا يسأل عن صحتي، بل يسأل عن حالة الامة التي وصلت الى الدرجة الاخيرة من الضنك والشقاء»<sup>(١٥)</sup>. ثم تعاقب الخطباء على الكلام: فتحدث قاسم آغا النمر، وهو الذي كان رئيس السنّ للمؤتمر<sup>(١٦)</sup>، وبعده كامل الدجاني الذي قرأ مشروع دستور اعده ليصبح دستور الحزب<sup>(١٧)</sup>؛ كما تحدث الشيخ حلمي المحتسب فجاءت كلمته بمثابة عظة دينية تحرض ضد بيع الاراضي والسمرسة<sup>(١٨)</sup>. اما اميل الغوري، فتحدث عن تدفق الهجرة اليهودية على البلاد، والاضرار الناجمة عنها<sup>(١٩)</sup>. وتحدث، ايضاً، عبد المطلب فضة عن طرق تهريب اليهود الى فلسطين، وذكر ان في مدينة صيدا اللبنانية شركة اقيمت لهذا الغرض<sup>(٢٠)</sup>. ودعا احمد الحسين الغول، في كلمته، الى العمل الجدي لخالص الوطن. وذلك عن طريق جمع التبرعات المالية، بل انه اعلن عن بداية حملة لجمع التبرعات وافتتحها من جانبه بالتبرع بجنه واحد، داعياً الحاضرين للاقتداء به، فجمع ٥٧٤ جنهياً و٢٥٠٠ مليماً، منها ١٠٣ جنهيات تبرع بها محبي الدين الحسيني وحده، ثم تعهد الشيخ محمود الدجاني بايصال المبلغ المجموع الى ٦٠٠ جنهيه<sup>(٢١)</sup>.

## تأليف اللجنة التنفيذية

اعلن الرئيس جمال الحسيني ان القانون يجيز انتخاب عضوين من كل قضاء لتأسيس الفرع في ذلك القضاء، وذلك ممن تتوسم فيهم روح النشاط والعمل، وليس على اساس الوجاهة والمظاهر الخداعة. ويبدو انه حصل بعض الخلافات حول انتخاب الممثلين، فاقترح بعضهم زيادة التمثيل لكل قضاء الى ثلاثة لحل بعض الاشكالات<sup>(٢٢)</sup>. واخيراً، ترك لكل قضاء ان يختار عدد ممثليه، فاما ان يكونوا ثلاثة او اثنين، فقدمت بعض الاقضية ممثليها ووعدت الاخرى بالقيام بذلك حتى الساعة التاسعة مساءً، لان اللجنة التنفيذية ستعقد اجتماعها في ذلك الوقت في كلية روضة المعارف في القدس؛ وذلك كما جرى، مثلاً، بالنسبة لمندوبي قضاء المجدل الذين وقع خلاف فيما بينهم حول تسمية ممثليهم<sup>(٢٣)</sup>.

شكر جمال الحسيني الحاضرين على ثقتهم الغالية وعاهدهم على المضي في الاخلاص والتضحية في سبيل الله والوطن، ثم اقسم الجميع على ما يلي:  
«الحرية حقي، والاستقلال غايتي، والعربية مبدئي، وفلسطين موطني، وليس لغير العربية فيها مقام. بهذا امنت وعلى الاخلاص لمبادئ الحزب العربي الفلسطيني المنطوية على هذه المبادئ الشريفة اقسمت... عليّ في ذلك عهد الله وميثاقه، والله على ما اقول شهيد»<sup>(٢٤)</sup>.  
كانت للحزب غايات استقلالية وقومية في مواجهة الانتداب والصهيونية. وقد حدد القانون الداخلي للحزب هذه الغايات بما يلي:

«أ - استقلال فلسطين ورفع الانتداب.

«ب - المحافظة على عروبة فلسطين ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود.

«ج - ارتباط فلسطين بالاقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة استقلالاً تاماً.  
 د - تحسين حالة الامة العربية في فلسطين، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً»<sup>(٢٦)</sup>.  
 و اراد الحزب جمع كل القوى العربية في فلسطين، وتوجيهها في سبيل تحقيق مراميه، ومن ثم الاستعانة بالعالمين، الشرقي والغربي، من اجل تحقيق الوعود الاستقلالية التي اعطيت للعرب من قبل حكومة الانتداب، ومن ثم مقاومة عمليتي الاستيطان والهجرة اليهودية، وبالتالي تعزيز الروابط الفكرية والاقتصادية بين البلاد العربية والاتصال بالاحزاب الوطنية العربية<sup>(٢٧)</sup>.  
 ومن اجل تقوية شعبية الحزب، فلسطينياً وعربياً، اعتمد اسلوب انشاء الفروع في الاقطار العربية، وفي المهجر، بالاضافة الى تركيزه على مدن وقرى فلسطين حيث بلغت سبعة عشر فرعاً<sup>(٢٨)</sup>.  
 يقسم اعضاء الحزب الى فريقين: مؤازر، وعامل، شريطة ان يكون العضو عربياً. والعضو المؤازر هو الذي يناصر الحزب ويساعده مادياً وادبياً. اما العضو العامل فهو الذي نال ثقة اللجنة التنفيذية بعد ترشيحه من قبل الفرع ويدفع الرسوم المتفق عليها. ويقسم العضو اليمين الذي ذكر آنفاً. وفي حالة تعرض العضو للفصل لسبب ما يتناقض مع مبادئ الحزب، يعطى له امر الدفاع عن نفسه حتى تثبت براءته او تؤكد تهمة.

ومن جهة تنظيم دوائر الحزب، فهي مركزية، ومؤلفة بشكل هرمي من القاعدة الى القمة، اي من اللجان الفرعية والفروع ومكتب الحزب واللجنة التنفيذية. والاخيرة تعقد اجتماعاتها دورياً كل شهرين، او عند الحاجة الملحة بأمر مكتب الحزب. اما مكتب الحزب فهو يخلف اللجنة التنفيذية في قيادة الحزب اثناء غيابها مستعيناً بقراراتها ومقررات المؤتمر، وهو يحفظ وينظم اوراق الحزب وملفاته ووثائقه ويعد الميزانية السنوية للحزب<sup>(٢٩)</sup>.

وللحزب رئيس ونائب له ينتخبهما المؤتمر. وللفرع لجنة تأسيسية ومجلس ادارة مؤلف من ستة اعضاء على الاقل يختارون بالانتخاب لمدة ثلاث سنوات. وفي الدورة الاولى، تعتبر اللجنة التأسيسية هي مجلس ادارة ذلك الفرع، حيث ينتخب الرئيس ونائبه والسكرتير وامين الصندوق، الا انه يحق للجنة التنفيذية حل مجلس الادارة اذا ما انحرف عن الخطة العامة للحزب<sup>(٣٠)</sup>.  
 اما مالية الحزب، فانها تأتي من الرسوم والتبرعات والرواتب. فرسم الدخول لا يقل عن مائة مليم، والراتب الشهري لا يقل عن عشرين مليمًا، بالاضافة الى رسوم اضافية تفرض على اعضاء اللجنة التنفيذية ومقارها مائتا مليم لصندوق المركز العام<sup>(٣١)</sup>.

وقد ضمت اللجنة التنفيذية للحزب العربي الفلسطيني، عند تأسيسه، كلاً من، محمد اسحق درويش، احمد حسين الغول، سعيد خلف، عبد الرحيم الطنجي، يوسف رضا الدجاني، يعقوب برتقس، الشيخ راغب ابو السعود الدجاني، يوسف عاشور، علي الدباغ، فريد العنبتاوي، عبد الرحيم التميمي، مصطفى البشناق، صدقي ملحس، محمد الفارس، فهمي العبدالله، جمال القاسم، الشيخ عز الدين القسام (الذي ورد اسمه في قائمة اعضاء اللجنة، وأن اختلفت الآراء بشأن حزبيته، ذلك ان اكثر من حزب ادعى انتماءه اليه). كما ضمت اللجنة، ايضاً، فؤاد عطاالله، حكمت النملي، محمود رشدي الخياط، احمد العكي، علي رضا النحوي، عز الدين قدورة، صدقي الطبري، اسماعيل القره شولي، حنا خليف، صالح عون الله، سعيد عبيد الزعبي، فريد فخر الدين، مبارك الزعبي، محمد صالح الغزاوي، حسن الشامخ، سعيد الملبوني، نافع العبوشي، عبد العفو امين، حسن الحافظ جرار، عبد الله السمارة، الشيخ يوسف القبيح، يونس العمر، عفيف الحاج ابراهيم، شحادة حسونة، اسعد حجازي، اسكندر الحبشي، علي علاء الدين، سليم ابو شرح، سليم الشريف، موسى الصوراني، يوسف الصائغ، محمد الرئيس، ابراهيم الصائغ، يوسف العلمي، حسين ابو سنة، شفيق مشتهد، بترورزي، محمد علي الجعبري، رشاد الخطيب، احمد

حجة، طلال عابدين، يوسف خميس، عبد الحي عرفة، محمد حجازي، موسى عيسى عابد، نقولا شاهين، اسكندر بدر، اسكندر الخوري، جودت الحلبي، صبري خلف، احمد خميس، حنا خلف، عبدالله الجودة، صالح الريماوي، شريف الريماوي. كما ضمت اللجنة عدداً من مشايخ العشائر وآخرين<sup>(٣١)</sup>.

## نشاطات الحزب

تنوعت نشاطات الحزب العربي. منها ما يتعلق بافتتاح مراكز الفروع وحشد الجماهير، واخرى تقوم على رفع المذكرات الاحتجاجية الى الحكومة البريطانية والى اللجنة الدائمة للاندابات، ومنها الاتصالات بالعالمين العربي والاسلامي، حين يتطلب الموقف ذلك. اما بخصوص اقامة المراكز للحزب، فقد كانت الترتيبات تجري لحشد اكبر عدد ممكن من الجماهير لتعبئتها. لذلك، كانت الخطة ترمي الى المرور بالقرى والمدن المجاورة لمكان افتتاح الفرع، لتجميع ما امكن من الانصار والمؤيدين والسير معاً حيث مكان الافتتاح، كما حصل في حفلة افتتاح فرع الحزب في الناصرة، عندما مروا ببلدة جنين، وتناولوا مشروب الضيافة ثم تابعوا سيرهم الى الناصرة، حيث كان في استقبالهم حنا خليف رئيس الفرع وصالح عون الله سكرتيره وصالح الصفدي وغيرهم. وكانت الخطابة وسيلة الحزب لاثارة عواطف الجماهير، وتوضيح غايات الحزب والاطار المحدقة بالبلاد، خاصة ما يتعلق ببيع الاراضي وتدفع الهجرة اليهودية. ثم تعاقب على الكلام كل من رئيس فرع الناصرة حنا خليف وسكرتير الفرع صالح عون الله ومنيف الحسيني واميل الغوري وجمال الحسيني. وبعد الانتهاء من حفل الافتتاح، اجتمع اعضاء وفد القيادة في بيت عثمان آغا عون الله، وبحثوا عدة امور منها تأليف الفتوة وتنظيم اعمال الحزب وارسال مذكرات الى الحكومة تتعلق بحالة المعارف في البلاد، وغيرها من المقررات<sup>(٣٢)</sup>.

استخدم الحزب العربي كل وسائل الاثارة والتشويق والحشد اثناء افتتاح المراكز كما حدث في مهرجان بيسان الكبير، فقد اشترك فيه الفرسان على الخيول المطهمة، وقاموا بالعاب الفروسية وسط الزغاريد الحماسية. وكانت الشخصيات الحزبية الكبيرة تنتقل مع رئيس الحزب، حاشدة كل الطاقات من اجل جمع اكبر شعبية ممكنة. وقد تناوب على الكلام كل من عضو بيسان في اللجنة التنفيذية، فريد فخر الدين، ورئيس الحزب جمال الحسيني، والشيخ يونس ابو الرب. وتطرق الخطاب الى السمسرة والخيانة والمفاسد الاخرى التي تجب محاربتها. كما تحدثوا عما تعانيه البلاد من اعمال غير قانونية يقوم بها المسؤولون عن الامن والنظام والقانون، وتمنوا التوفيق للحزب لما فيه خير البلاد<sup>(٣٣)</sup>.

كذلك، اتجه نشاط الحزب نحو العالمين العربي والاسلامي، فعندما تكررت اعتداءات اليهود على الاماكن المقدسة ومحاولتهم اقتحام الحرم الابراهيمي ودخول المسجد الشريف بالقوة، وزع الحزب رسالة على العالمين العربي والاسلامي، موضحاً اعتداءات اليهود المتكررة على الاماكن المقدسة، وشارحاً موقف السياسة البريطانية في مواكبتها للخطة الصهيونية في تثبيت اقدام اليهود في البلاد المقدسة، وطلباً يد العون والمساعدة لمنع الظلم والعمل على بقاء فلسطين عربية تنعم في قداستها واثارها الدينية، كما جاء في الرسالة<sup>(٣٤)</sup>.

ثم تناول الحزب ازمة المدارس في البلاد وانتقد السياسة البريطانية في موقفها من الخطة التعليمية حيث تجاهلت خطتها التثقيفية التي تبنتها العام ١٩٢٠ - ١٩٢١، وذلك ببناء مدرسة

كل اسبوع، فرغ الحزب مذكرة الى المندوب السامي، موضحاً تقصير الحكومة بحق اولئك الذين يريدون الارتشاف من مناهل العلم والمعرفة لعدم وجود مدارس تؤمن لهم سبل تتقيفهم وذلك لاهمال دائرة المعارف. وطلبت المذكرة تسليم العرب هيئة المعارف الخاصة بهم، اسوة باليهود، مع جزء معين من ميزانيتها وصلاحيات واسعة لمحاربة الجهل والامية والقضاء عليهما<sup>(٣٥)</sup>. ومن نشاطات الحزب، ايضاً، انشاء فرق الفتوة المؤلفة من الشبان ذوي الابدان القوية، ففي الحفلة التي اقامتها جمعية الشبان المسلمين في يافا لافتحا بنايتها الجديدة، تكلم عبد العزيز الثعالبي عن اهمية الشبان واثرتهم في بناء الوطن، ثم تبعه جمال الحسيني الذي اوضح اسباب تأليف فرقة الفتوة وغاياتها، وان الحزب عازم على تأليف الفرق لرد الاذى عن البلاد التي تكالب عليها المستعمرون والطامعون<sup>(٣٦)</sup>. وقد اختلف المؤرخون حول مصدر فرق الفتوة، فقال احدهم انها مأخوذة عن النازية<sup>(٣٧)</sup>، وآخر ذكر انها مشابهة لمجموعات في سورية والعراق<sup>(٣٨)</sup>، وثالث رأى انها مقتبسة عن الميليشيا المصرية لتستغل قوة الشبان وحماسهم لمصلحة الوطن<sup>(٣٩)</sup>.

ويبدو ان فرق الفتوة ذات اصول عربية ولا علاقة لها بالنازية، فقد انتشرت في العراق في بداية الثلاثينات، قبل قيام الحزب الهتلري، وقامت على اساس عسكري ولها رتب عسكرية، وكان رئيسها وزير المعارف حينذاك. كما قامت في سوريا، ايضاً، وكانت تسمى جماعة «القمصان الحديدية»، حيث كان لون القمصان رمادياً يشبه الحديد، والحديد يوحي بالقوة، وكانت تلك الفئة تابعة للكتلة الوطنية في سوريا<sup>(٤٠)</sup>. ومن الجدير بالذكر، انه انشئت في العام ١٩٢١ منظمة مؤلفة من الشبان الاقوياء الشجعان برئاسة المرحوم عبد القادر الحسيني، نجل موسى كاظم الحسيني، قبل قيام هتلر، ثم تطورت هذه الى منظمة الجهاد المقدس، واصبح لها سبعة عشر فرعاً في مدن فلسطين وقراها<sup>(٤١)</sup>.

ان فرق الفتوة كانت تلبية لحاجة الشباب الفلسطيني للتنظيم وتقوية الروح الوطنية وتنمية الشعور القومي وتوجيهه الوجهة الصحيحة وتكثيل الشباب في بوتقة واحدة والوقوف في وجه الاعداء الذين يتحينون الفرص، ولذلك قامت في فلسطين حوالي ثلاثين فرقة من الفتوة<sup>(٤٢)</sup>. ويمكن، هنا، التذكير بمقالات الاستقلاليين وغيرهم عن الشبان واهمية دورهم في بناء الوطن، وقد نشرت قبل قيام هتلر، وقد جرى التركيز في كتابات الكثيرين من المفكرين الفلسطينيين على الشبان، ومن هؤلاء الكتاب محمد صلاح وحلمي ابو شعبان وشكري قطينة ومحمد علي الصالح واكرم خالدي وهاشم السبع وحسن صدقي الدجاني وسامي الحسيني ورشاد الخطيب<sup>(٤٣)</sup>.

ولعله من الجدير بالذكر ان هتلر اعجب بشجاعة شعب فلسطين وصموده، حيث خاطب شعب السويدت بقوله: «تشبهوا في نضالكم بالفلسطينيين قليلي العدد وكثيري الشجاعة، الذين يتحدون، في حربهم غير المتكافئة، الامبراطورية البريطانية واليهودية العالمية وانصارهما مجتمعين... اجعلوا هؤلاء الابطال مثلاً لكم»<sup>(٤٤)</sup>. هذا، وقد شاركت فرق الفتوة في ثورة ١٩٣٦ حيث قامت بدور فعال، تأكيداً للغاية التي انشئت من اجلها<sup>(٤٥)</sup>.

ومن ابرز نشاطات الحزب، ايضاً، مساعيه لانقاذ الاراضي. فقد تفرغ الحاج امين الحسيني، وهو الاب الروحي للحزب ورئيسه الفعلي<sup>(٤٦)</sup>، لتخليص الاراضي من السماسرة، وطلب من الوعاظ والمرشدين تركيز دعواهم على الاحتفاظ بالاراضي وان يقصروا عنايتهم على هذه الناحية

النبيلة. كما انه دعا مختار ووجهاء وعلماء القرى المجاورة للقدس الى اجتماع عام عقد في كلية روضة المعارف الوطنية في القدس ضم اربعمائة شخص، حيث نوه سماحته بالاطار الناجمة عن تسرب الاراضي الى اليهود، معلناً ان الخزي والعار واللعنة، في الدارين، ستكون من نصيب السماسرة ومروجي البيع، مستشهداً على ذلك بالآيات القرآنية والاحاديث النبوية. وكان لهذا الاجتماع اهمية كبرى، حيث اتخذت القرارات التالية<sup>(٤٧)</sup>:

«أ - تحريم بيع الارض للمهاجرين الصهاينة واعتبار الباعة والسماسرة خارجين عن الدين الاسلامي، ولا يجوز دفنهم في مقابر المسلمين.

«ب - مطالبة الحكومة البريطانية بوقف عمليتي الهجرة الصهيونية وتسرب الاراضي، واصدار قانون لحماية المزارعين الصغار من جشع الاغنياء والملاكين الكبار.

«ج - توجيه نداء الى الملوك والامراء والرؤساء العرب والى المسلمين حول الخطر الصهيوني.

«د - انشاء شركات وطنية وحضّ الاهلين على تشجيعها.

«ر - تأليف جمعية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، لتابعة تنفيذ تلك القرارات، وقد اختير المفتي رئيساً لها».

ومن الملفت للنظر ان يصدر قرار يطالب بحماية الفلاحين من جشع القطاعيين والاغنياء، ولكن من يحميهم؟ اتحميهم حكومة الانتداب التي سنت كل القوانين لافقارهم وعملت على اضطرارهم لبيع اراضيهم من اجل التخلص من الضرائب الباهظة التي اثقلت كاهلهم؟ او يحميهم كبار الملاكين الذين كانوا في صفوف الحركة الوطنية والذين كانوا يستغلونهم لمآربهم الشخصية؟ ولكن موقف العلماء ورجال الدين كان عين الصواب، لان صغار المزارعين والفلاحين كانوا يعانون من اضطهاد مزدوج، اي من حكومة الانتداب وكبار الملاكين والاغنياء، فكان امرهم يستحق هذا الاهتمام<sup>(٤٨)</sup>.

ثم ان الحزب العربي اهتم بامر السجين احمد طافش، المحكوم بسبب اضطرابات البراق العام ١٩٢٩، فأرسل مذكرة الى المندوب السامي يذكره بان قرار العفو والتخفيض لم يشملاه، ولذلك من الواجب تدارك السهو واصلاح ما بدر من حرمان هذا الانسان الوحيد بين جماعته الذين عفي عنهم<sup>(٤٩)</sup>. كما ان الحزب العربي كان يزود بعثات طلاب واساتذة الجامعات الاميركية، عندما يصلون الى القدس، بالوثائق والمعلومات اللازمة لتوضيح القضية الفلسطينية وخطر الصهيونية وبطلان اقاويلها<sup>(٥٠)</sup>.

وهناك من يرى ان النشاط الرئيسي للحزب العربي يكمن في ارسال المذكرات والاحتجاجات المرفوعة الى الحكومة البريطانية، والى اللجنة الدائمة للانتدابات. وقد تمت اتصالات الحزب بالعالم الكاثوليكي بواسطة الفرد روك، ومع البلاد الاسلامية من خلال المفتي الحاج امين الحسيني وجمال الحسيني، سواء باتصالاتهما المباشرة او بمراسلاتهما. وقد توطدت علاقة المفتي مع عبد العزيز ابن سعود، خاصة بعد ان ترأس وفد المصالحة بينه وبين الامام يحيى في اليمن في ٢٠ أيار (مايو) ١٩٣٥، ونجح في ذلك<sup>(٥١)</sup>.

## آراء حول الحزب

لم تطبق قوانين الحزب، سواء من حيث الامور المالية، أو المؤتمرات الدورية أو انتخاب الهيئات الادارية، بل ان مركز القيادة يعتبر ان الشعب الفلسطيني موافق على برامجه السياسية ومواقف قادته ومستعد لتلبية النداء عند الضرورة<sup>(٥٢)</sup>.

وهناك من يرى ان قيادة الحزب كانت مزدوجة، فالحاج امين الحسيني هو الرئيس الفعلي للحزب والاب الروحي له، اما جمال الحسيني فهو الرئيس الاسمي والظاهر، وان المفتي كان يرى من الانسب عدم ظهوره على المسرح السياسي، نظراً لمقامه الديني، بالرغم من نشاطه السياسي وهو في سن الشباب حيث انتخب رئيساً للنادي العربي الذي كان منبر الحركة الوطنية حينذاك<sup>(٥٣)</sup>، ثم اشتراك المفتي في احداث نيسان (ابريل) ١٩٢٠، واتهامه بتحويل المهرجانات الدينية الى مظاهرات وطنية، وحض المحتفلين على الثورة والعصيان مما جعل السلطات البريطانية تحاول القبض عليه وتحكمه غيابياً مدة خمسة عشر عاماً<sup>(٥٤)</sup>، كما انه ساعد الثورة السورية في العام ١٩٢٥ حيث زود الثوار السوريين بالمال والسلاح، واصبحت القدس مركزاً لتوجيه الثورة السورية<sup>(٥٥)</sup>.

ويرى آخرون ان الحزب العربي كان من اكثر الاحزاب السياسية اعتدالاً في منهجه<sup>(٥٦)</sup>، ويأخذ فريق ثالث على الحزب أنه، بالرغم من تعيّنته وتنظيمه للشعب الفلسطيني وتبنيه للاخطار المحدقة به، وما ينتظره من محن، لم يحدد الخط العملي الذي يؤدي الى تحقيق الاماني الوطنية. كما يأخذون عليه انه، بالرغم من ادراكه ضرورة مساعدة الدول العربية للوقوف امام الزحف الاستعماري والصهيوني، لم يعمل على تنظيم قواه مع القوى العربية التي كان بإمكانها مساندة الحركة الوطنية في فلسطين، حيث لم يظهر الاتصالات التي اجراها مع الاحزاب الوطنية الكائنة في الوطن العربي، لتنسيق الجهود لمواجهة المعتدين، وعلى الاقل للتعاون الاقتصادي رغبة في الحفاظ على الارض ومنع تسربها<sup>(٥٧)</sup>.

وهناك من يرى ان الحزب العربي كان اكثر الاحزاب قوة وانتشاراً، فهو عبارة عن حركة شعبية، وهو ويضم المتصلبين الذين ساهموا في بداية الحركة الوطنية وفي الانتفاضات المتكررة خاصة ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، ولم يقبلوا التساهل مع حكومة الانتداب او الحركة الصهيونية<sup>(٥٨)</sup>. وبالاجمال، فانه كان ينظر الى الحزب العربي على انه المنقذ من الوضع الذي يعاني منه الشعب، وانه سدّ امام التحركات الاستعمارية والصهيونية، وذلك عن طريق نشاطاته المتنوعة خاصة في قيادته للثورة الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، حيث كانت الامل معلقة على قيادته بتحقيق المطالب الوطنية<sup>(٥٩)</sup>.

وخلاصة القول ان المفتي كان الاب الروحي للحزب العربي. وكانت للحزب آمال وطنية وقومية واستقلالية. كما اهتم الحزب بالامور السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وقدم المذكرات إلى حكومة الانتداب، واجرى اتصالات بالعالمين العربي والاسلامي حيث اعتبر بمثابة حزب الشعب.

ولعل الظروف العامة التي احاطت بالحزب العربي تبرر بعض ما حصل من هفوات تتعلق بتطبيق دستور الحزب، فيما يتعلق بالانتخابات او الاجتماعات الدورية أو بالناحية المالية. وبالرغم من عدم ظهور تنسيقه مع الاحزاب العربية الوطنية لما يعود بالخير العميم على

القضية الفلسطينية، سواء من ناحية محاربة بيع الارض او الحد من تهريب اليهود عبر البلدان العربية المجاورة لفلسطين، الا انه حارب السماسرة وبياعة الارض، واصدر فتاوى تحريمية خدمة لتلك الاغراض، وافرز جمعية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لتطبيق ما يعود بالنفع على الفلسطينيين خاصة فيما يتعلق ببيع الارض والسمسرة، ثم انه انشأ صندوقاً وطنياً لشراء الارض المعرضة للبيع ونقض عقوداً كانت معدة لبيع الارض لليهود.

ولا يسعنا اخيراً الا التنويه بالجهود الجبارة لقادة الحزب في توجيه الثورة الكبرى العام ١٩٣٦ - ١٩٣٩، والتي اقضت مضجع حكومة الانتداب والحركة الصهيونية.

## حزب مؤتمر الشباب

### تحول مؤتمر الشباب الى حزب سياسي

في سياق حركة تكوين الاحزاب، ومارافقها من نشاط سياسي بارز، عقد مؤتمر الشباب اجتماعاً في الحولة تقرر فيه تأسيس شركة لانقاذ الاراضي، وخاصة اراضي الحولة، من الوقوع في ايدي اليهود. وحدد المجتمعون لهذه الشركة رأسمال قدره ١٠٠ الف جنيه، الا انه تعذر جمع هذا المبلغ لاسباب عديدة، منها كثرة الجهات التي اعلنت مسؤوليتها عن جمعه، فلم تتحقق الغاية التي انشئت الشركة من أجلها<sup>(١١)</sup>.

وفي ١٠ ايار (مايو) ١٩٣٥، عقد مؤتمر الشباب اجتماعاً آخر في حيفا. وكان هذا الاجتماع حاشداً، فقد ضم الف شخص من مدن وقرى فلسطين ورئسه الحاج محمد يعقوب الغصين. اما زعيم الحزب، الغصين، فهو من اغنياء فلسطين ومن كبار ملاكي السيارات في وادي جنين، وكانت له مكانة مرموقة منذ ايام العثمانيين. وقد اهتم الغصين بالناحية الاقتصادية في الريف، وبالعامل على مقاومة تسرب الاراضي الى اليهود. واشتهر ما قام به الغصين في الازمة الاقتصادية العام ١٩٢٥ عندما لازم مكاتب البنك العربي في القدس ليقنع مواطنيه بعدم سحب ارصدهم منه<sup>(١٢)</sup>.

وفي هذا الاجتماع جرى الاعلان عن تأسيس الحزب، او عن تحول المؤتمر الى حزب. كما اعلن عن بقاء الهيئة السابقة التي كانت قد انتخبت في ٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٢<sup>(١٣)</sup>، ومن ابرز اعضائها بالاضافة الى الرئيس، كل من سعيد الخليل وسليم عبد الرحمن وفريد فخر الدين وصليبا عريضة ونمر المصري وعاصم بسيسو ومحمد علي الغصين وزيد عمورة وعاطف نورالله وادمون روك ويوسف عبد وعيسى دهمش<sup>(١٤)</sup>.

وقد اتخذت في الاجتماع القرارات التالية:<sup>(١٥)</sup>

- (١) تنظيم الشباب في مدن وقرى فلسطين.
- (٢) توحيد الجهود لدرء الخطر المحدق بالبلاد.
- (٣) الاهتمام بالمشاريع الاقتصادية والعمرانية.
- (٤) تقوية الروح الوطنية بالخطب والمحاضرات.
- (٥) نشر الدعاية للقضية الفلسطينية، داخلياً وخارجياً، وتوثيق العلاقة مع الاقطار العربية الشقيقة.



(٦) الاهتمام بالاراضي والتمسك بها، وتأسيس شركة لانقاذ الاراضي المعروضة للبيع بصورة اضطرارية.

(٧) العناية التامة بالمعارف والتعليم القومي.

(٨) تنظيم العمال داخل نقابات في كل بلد لدراسة مشاكلهم والاخذ بيدهم.

(٩) اقامة «صندوق الشباب» وجعل اول تموز (يوليو) من كل عام عيداً قومياً تجمع فيه

الاموال للمشاريع القومية.

(١٠) العناية التامة بالحركة الكشفية، واقامة المخيمات لها لان المخيمات نواة الحركة

الكشفية.

### مواقف حزب الشباب

اهتم حزب مؤتمر الشباب بعدة امور، منها:

(١) تكريم الشهداء: وذلك باقامة احتفالات تكريمية لوطنيتهم واستشهادهم في سبيل

وطنهم؛ فقد اقيم احتفال في صفد، حضره وفد من شباب يافا، من بين اعضائه سليم عبد الرحمن

وسعيد الخليل ونمر المصري وفريد فخر الدين، وآخر من عكا مؤلف من احمد العكي ومحمود

الغدور واحسان الجراح وحمد العفيفي وخيري القبلاوي وغيرهم، بالاضافة الى اهالي صفد.

وبعد تكريم الشهداء من قبل الخطباء سليم عبد الرحمن ورؤوف حجازي ونمر المصري والاشادة

بصمود السجناء الذين لم يفرج عنهم، بعث المجتمعون برقية الى المندوب السامي يذكرونه

بالمعتقل احمد طافش الذي كان ضحية احداث ١٩٢٩<sup>(١٦)</sup>. ثم عقد المجتمعون صلحاً بين آل

النحوي وآل قدورة، حيث تمت المصالحة بين زعيمي العائلتين علي رضا بك النحوي والشيخ اسعد

قدورة، وتقرر مساعدة السجناء الذين اطلق سراحهم، ريثما يجدون لهم عملاً مناسباً. ثم تمت

الموافقة على تقديم المساعدات لاتباع سلطان باشا الاطرش، نظراً لخدماتهم الجليلة ومواقفهم

الوطنية، فتعهد فريد فخر الدين بتقديم خمسين جنيهاً من بيسان، وتعددت جريدة «الكرمل» بفتح

اكتتاب باسم سلطان باشا الاطرش وتحويل المبلغ على البنك العربي في عمان<sup>(١٧)</sup>.

(٢) الناحية الثقافية: اهتم الحزب بالناحية الثقافية لابناء فلسطين، فقدم رئيسه محمد

يعقوب الغصين مذكرة الى المندوب السامي موضحاً عدم كفاية المدارس الرسمية لثلاث طلاب

فلسطين، مما ادى الى انتشار المدارس الخاصة لمحاربة الامية والجهل، كما وضّح ان المعونة

المالية التي تدفعها الحكومة عن كل تلميذ، البالغ قدرها عشرون قرشاً، تعتبر ضئيلة، وان المبلغ

المناسب هو جنيه واحد، لان ما توفره الحكومة سنوياً يبلغ الخمسة ملايين جنيه، مع العلم بأن

الضرائب الباهظة تؤخذ من الاهلين، في حين ان بعض الاموال تصرف في امور لا تنفعهم. وشجعت

المذكرة على الاهتمام بتلك الامور، والافستلجاً المدارس الخاصة الى مواقف تكفل لها حقوقها<sup>(١٨)</sup>.

(٣) الاماكن المقدسة: اهتم الحزب بالاماكن المقدسة، وشجب السياسة الحكومية المؤيدة

لليهود؛ فقد بعثت اللجنة التنفيذية لحزب مؤتمر الشباب مذكرة الى فخامة القائم باعمال الحكومة

حول اعتداءات اليهود على العرب، شرحت فيها تكرار مثل تلك الحوادث دون تقدير العواقب

الوخيمة التي تنتج عنها وعدم تحرك الحكومة لوقف مثل تلك الاعمال المخلة بالنظام، بينما اظهرت

حكومة الانتداب الشدة عندما اراد الفلسطينيون مراقبة الحدود ومنع تسرب اليهود المهاجرين

غير الشرعيين. كما طلبت المذكرة من الحكومة كبح اليهود ومعاينة المعتدين، لان اي تهاون من

السلطات البريطانية سيؤدي الى نتائج سيئة، لكون العرب ليسوا بالضعفاء ولا بالذين يقبلون الاعتداء عليهم في عقور دارهم. وبينت المذكرة، كذلك، ان من اسباب التصرفات العدائية ضد اليهود، ما يعود الى موقف الحكومة العاطفي تجاههم وتصريحات الكثيرين من النواب البريطانيين المشجعة لهم، ولذلك يجب معاقبة اليهود المعتدين وتفتيش المستعمرات اليهودية وجمع ما بحوزتهم من أسلحة، ومنع الهجرة الصهيونية لان البلاد ضاقت بهم، وضرورة اعادة النظر في السياسة البريطانية المؤدية إلى الضرر بالعرب واليهود والبريطانيين معاً<sup>(١٨)</sup>.

(٤) تنظيم الشباب: عقد حزب مؤتمر الشباب اجتماعاً عاماً في ٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٥، حضره اعضاء اللجنة التنفيذية، ورؤساء وسكرتيرو الفروع في مختلف مدن فلسطين وقرائها، حيث اتخذت الخطوات التالية<sup>(١٩)</sup>:

(أ) تشكيل حاميات عربية لرد اعتداءات اليهود، على ان تشرف لجان المؤتمر في كل بلد على تنظيم تلك الحاميات.

(ب) ان يندب وفد يمثل الهيئات والاحزاب لمقابلة مندوب السامي في فلسطين، وتقديم مذكرة تتضمن طلب توقيف بيع الارض لليهود ومنع الهجرة كلياً، بالاضافة الى تشكيل حكومة وطنية نيابية.

(ج) تأييد الهيئات الدينية والشعبية في البلاد تلك المطالب في ذات اليوم الذي تقدم فيه المذكرة.

(د) استنفار شباب فلسطين لما يمليه عليه الواجب الوطني.

(هـ) الاتصال بالدول الاسلامية المشتركة في عضوية جمعية الامم لتأييد قضية فلسطين. ثم ارسل المجتمعون برقية استنكار لاعتداءات اليهود على الحرم الابراهيمي وتحميل حكومة الانتداب نتيجة تلك الاعمال متضمنة ما يلي:

«شباب العرب المجتمعون في مكتب لجننتهم التنفيذية يستنكرون اعتداء اليهود على الحرم الابراهيمي الشريف واستخفافهم بشعور العرب والمسلمين، ويحملون الانتداب نتيجة هذه الاعمال التي تقود البلاد الى اسوأ الحالات»<sup>(٢٠)</sup>.

## ملاحظات حول حزب مؤتمر الشباب

لقد وجهت بعض الملاحظات الى قرارات مؤتمر حزب الشباب، منها انه يجب تنظيم الشبان في الاندية الرياضية والفتيان في الفرق الكشفية، وصهر الاحزاب السياسية في بوتقة واحدة تمثلها لجنة تنفيذية عليا تمثيلاً خالصاً للوطن قبل تأليف الحاميات التي يجب ان تكون غايتها منع كل تجاوز يهودي على الحقوق والمصالح والممتلكات العربية، ومن ثم مجابهة الكهول واصحاب النفوس الضعيفة الذين يتعاونون مع العدو حياً لمنصب او جاه او مصلحة خاصة<sup>(٢١)</sup>، ثم وضع خطة لمنع بيع الارض، وذلك عن طريق تنظيم الشعب تنظيمياً يرهب السماسرة، وتأليف شركة لانقاذ الاراضي المعرضة للبيع بصورة اضطرارية ثم توقيف الهجرة اليهودية، وذلك بالوقوف سداً منيعاً امام الحكومة عن طريق التصميم على الانتصار او الموت الزؤام، لان الموت بحراب الظلم اشرف من السكوت عن سياسة الوطن القومي اليهودي<sup>(٢٢)</sup>.

ومما يجدر ذكره، ان حزب مؤتمر الشباب كان يميل لصالح المجلسيين بالاضافة الى الحزب

العربي<sup>(٧٤)</sup>.

وخلاصة القول، ان حزب مؤتمر الشباب هو امتداد لمؤتمر الشباب الذي تكوّن في العام ١٩٣٢ برئاسة يعقوب الغصين. وقد اهتم بتنظيم الشباب عن طريق انشاء الفرق الكشفية وحراسة الحدود لمنع تسرب الهجرة ونبذ السياسة الحكومية المؤيدة للصهيونية، كما انه اهتم بالحياة الاجتماعية والثقافية، فاصحح بين العائلات المتخاصمة، وطلب من الحكومة العناية بالمدارس وزيادة المعونة المالية التي تدفعها عن طلاب المدارس الخاصة. كما انه وجه عناية للاماكن المقدسة والاحتفاظ بالاراضي خوفاً من تسربها الى اليهود. وهكذا فان اهتمامات الحزب كانت منصبة على الامور الاقتصادية والثقافية والدينية والاجتماعية معاً.

## حزب الاصلاح

ظروف تأليفه

بعد ظهور احزاب الدفاع والوطني ومؤتمر الشباب، عقد حسين الخالدي مع بعض مؤيديه اجتماعاً في بيت الوجيه ابراهيم حقي بك التاجي، وذلك في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٣٥. وكان بين المجتمعين ثلاثة من رؤساء بلديات المدن الهامة في فلسطين، هم حسين الخالدي، رئيس بلدية القدس، وفهمي الحسيني، رئيس بلدية غزة، وعيسى البندك، رئيس بلدية بيت لحم. وتدارس المجتمعون ضرورة تأسيس حزب سياسي خاص بهم. ثم عقد اجتماع آخر موسع حضره مئة شخص بضمنهم من حضروا الاجتماع الاول، وذلك في ٢٢ حزيران (يونيو)، في رام الله، حيث أعلن عن تأسيس حزب الاصلاح بعد انضمام ثلاثة رؤساء بلديات جدد، هم رؤساء بلديات كل من عكا ورام الله وبيت جالا. وقد انتخبت في هذا الاجتماع لجنة تنفيذية من عشرة اعضاء، هم اسحق البديري وفهمي الحسيني وسعد الله قسيس وحسني خليفة والحاج نمر حماد والمحامي جورج صلاح وابراهيم حقي التاجي الفاروقي وعيسى البندك وحامد عمر ويعقوب برتقس<sup>(٧٥)</sup>.

اما رئاسة الحزب، فأنيطت بثلاثة سكرتيرين، هم حسين الخالدي ومحمود ابو حصرة وشبلي محمد. وكان حسين الخالدي هو الزعيم الحقيقي للحزب. وهو من مواليد القدس، وكان مجتهداً في الجيش التركي ثم التحق بجيش فيصل بن الحسين. شغل مناصب طبية ادارية حتى العام ١٩٣٤ حين انتخب لرئاسة بلدية القدس، ثم اصبح عضواً في الهيئة العربية العليا ومديراً لمكتبها في القدس<sup>(٧٦)</sup>.

## أهداف الحزب

أما أهداف الحزب، فكانت كأهداف بقية الاحزاب الاخرى، استقلالية ووحودية وقومية، تحارب دعائم الاستيطان الصهيوني القائمة على الهجرة وبيع الارض، وتدعو الى رفع مستوى الفلاح وترقية معيشته والتعاون مع بقية الاحزاب لما فيه خير البلاد. وقد تجلت تلك الاهداف في صياغة الحزب لغايته التي تحدت كالتالي:

« ١ - السعي لاستقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية واعتبار فلسطين جزءاً من القضية

العربية الكبرى، ومقاومة السياسة الاقليمية والطائفية والعمل على تنمية الصلات السياسية بين فلسطين والاقطار العربية.

« ٢ - السعي عند الحكومة لعقد معاهدة بين العرب والانجليز كالمعاهدة المعقودة بين انكلترا والعراق.

« ٣ - مقاومة مشروع الوطن القومي اليهودي بكل الوسائل الممكنة، والالاحاح على الحكومة بوجوب وقف الهجرة وبيع الاراضي لخطرهما على كيان العرب وعلى رخاء البلاد والامن العام.

« ٤ - مطالبة الحكومة بتأسيس الحكم الذاتي في البلاد.

« ٥ - العمل على انهاض الفلاح وترقية مستوى معيشته، والتعاون مع اي حزب وطني في كل ما يقوم به من خدمات مفيدة»<sup>(٧٧)</sup>.

لم يكن في برنامج الحزب شيء جديد ليسمى بحزب الاصلاح، فان اهدافه شبيهة بأهداف الاحزاب الاخرى، لكنه ركز على العلاقة بين فلسطين والبلاد العربية<sup>(٧٨)</sup>. كما انه كان يميل الى الاعتدال في سياسته الداخلية، مما يدل على انه «متحد الميول في السياسة المحلية مع الحزب العربي نتيجة لانتخابات بلدية القدس»<sup>(٧٩)</sup>.

اتخذ الحزب مدينة القدس مركزاً له، وانفرد بنوع جديد في القيادة الجماعية بشكل يختلف عن الاحزاب السابقة، ولم تتمثل في شخصية حسين الخالدي خوفاً من القول أن الهدف من انشاء حزب اصلاح هو خدمة اشخاص او عائلات<sup>(٨٠)</sup>. وقد ذكر البعض ان الهدف الاساسي من تأسيس هذا الحزب هو ارضاء طموح حسين الخالدي، لانه بدون تنظيم حزبي سيضطر إلى اتباع الحسينيين والتحاليف معهم، وهذا سينفّر اعوانه الذين عارضوا سيطرة الحسينيين على المجلس الاسلامي الاعلى<sup>(٨١)</sup>. لكن حسين الخالدي نفى ما اشيع من انه كان وراء تأليف الحزب ليدعم به مركزه الجديد في رئاسة البلدية، ووضح الاسباب الرئيسية التي أدت الى تأليفه بقوله:

«قيل في الاوساط الحكومية وغيرها انني كنت الدافع لتأسيس حزب الاصلاح لامتن به مركزي الجديد في رئاسة بلدية العاصمة، وكان هذا الظن خاطئاً من اساسه، لانني، وقد حضرت اجتماعه الاول في مدينة رام الله، لم ألق في الاجتماع المذكور بكلمة واحدة. ولكنني لا استطيع ان انكر ان بعض البارزين من اعضائه في ذلك الحين كانوا من اعضاء المعارضة او اصدقاء شخصيين لرئيسها. ولكن القسم الاعظم [هم] من الشخصيات الحيادية المحترمة، ويدل اسم هذا الحزب على الغاية التي كنا نرمي اليها. فقد ألمنا، كما ألم كل مخلص، ان نرى ذلك الانقسام الخطير في الجبهة العربية، وكأننا نتمنى ما سيكون له من اثر سيء فقد حاولنا اصلاح ذات البين بين الطرفين المتخاصمين. وكانت لنا مع الطرفين اجتماعات عدة لاتزال محاضر جلساتها موجودة الى اليوم، وكان في تفكيرنا جميعاً ان نطالب بالغاء الاحزاب اذا ما نجحنا في مسعانا، ولكن العناد والتصلب، مع الاسف الشديد، بلغ اشده من الطرفين حتى وصل الجرح الى العظم كما يقولون، ولم يكن اندماله ليتم بالسهولة التي كنا نرجوها له»<sup>(٨٢)</sup>.

وهكذا، نرى ان تبرير تأليف حزب الاصلاح هو الحالة السيئة التي وصلت اليها البلاد من جراء الانقسام في الجبهة العربية الفلسطينية، والفشل في تقريب شقة الخلاف بين الطرفين المتنازعين المعروفين بالمجلسيين والمعارضة. ولكن هل الفشل في توحيد الحزبين الكبيرين يبرر تأليف حزب جديد ليزيد في توسيع الخلاف بين ابناء البلاد خاصة اذا عرفنا ان قسماً من المعارضة التحق بالحزب الجديد (الاصلاح)، نظراً لانتقال رئاسة البلدية الى حسين الخالدي؟

وهناك من يرى ان حسين الخالدي لم يرض ان يكون شريكاً ثانوياً لعائلة الحسيني بعد انفصاله عن عائلة المنشاشيبي، نظراً لعلو مكانة عائلته على العائلة الحسينية<sup>(٨٢)</sup>. لكن الحقائق اثبتت ان عائلة الحسيني كانت تحتل المركز الثالث من حيث الملكية بعد عائلتي الشوا وعبد الهادي، حيث كانت عائلة الشوا في غزة تملك ١٠٠ الف دونم، وعائلة عبد الهادي في نابلس وجنين تملك ٦٠ الف دونم، فيما بلغت ممتلكات عائلة الحسيني ٥٠ الفاً<sup>(٨٤)</sup>. ومن حيث المناصب، كانت الحسينية تتولى مناصب الافتاء ورئاسة البلدية في القدس منذ ايام العثمانيين. ولكن هذا لا يعني التقليل من شأن عائلة الخالدي في فلسطين.

يبدو ان الجماعات التي وقفت الى جانب حسين الخالدي في انتخابات البلدية والتي انفصلت عن المعارضة، وكان من بينها عدد من رؤساء البلديات، شعرت بالحرَج اذا ما انضمت للمجلسين نظراً لخلافاتها السابقة معهم، كما انها لم تستطع البقاء في صف المعارضة الى جانب راعب المنشاشيبي، فكانت النتيجة الحتمية تأليف حزب يدعم نفوذها خاصة إذا صحت محاولتها في تقريب وجهة النظر بين الفريقين المتخاصمين.

بعد تأليف حزب الاصلاح، اثرت تساؤلات، منها: هل تفتقر فلسطين، في هذا الوقت، الى تعدد الاحزاب وزيادة عددها او انها بحاجة الى شيء آخر<sup>(٨٥)</sup>؟ ثم ذكّرت احدى الصحف بأهمية وحدة الاحزاب، وذكّرت، كذلك، بما لقي اعضاء الوفد الفلسطيني الاول من رعاية واحترام في دوائر لندن السياسية والاجتماعية، وكيف اتخذ مجلس الاعيان البريطاني قراراً في مصلحتهم، كما كان له وقع شديد لدى الحكومة وفي جميع انحاء بريطانيا. ليس هذا فحسب، بل نبهت الصحيفة الى ما اصاب البلاد من جراء تنافس زعمائها في جميع نواحي الحياة<sup>(٨٦)</sup>.

كان مؤيدو الحزب متواجدين بشكل رئيسي في القدس وغزة ويافا والضواحي<sup>(٨٧)</sup>. وكان بعضهم متفانياً في خدمة البلاد وعلى قدر كبير من النزاهة والتضحية لان غايته استقلال البلاد وحفظ كرامتها وتأمين مستقبل اهلها<sup>(٨٨)</sup>.

## المواقف الوطنية للحزب

أولاً: حاول الحزب، بشخصية حسين الخالدي، حل النزاع القائم بين الفئتين الكبيرتين في فلسطين من اجل مصلحة البلاد.

ثانياً: رفض حسين الخالدي، بوصفه رئيساً لبلدية القدس، طلب المندوب السامي التحدث في الاذاعة ودعوة الشعب الخلود الى السكينة والهدوء، والكف عن القتال بعد ان فشلت السلطات البريطانية في القاء القبض على المفتي باعتباره المحرك الاول للثورة (١٩٣٦ - ١٩٣٩). وقد برر الخالدي رفضه بأنه مسؤول عن اعمال البلدية ولا علاقة له بالامن العام<sup>(٨٩)</sup>.

ثالثاً: رفض حسين الخالدي الانسحاب من اللجنة العربية العليا باعتبارها الحصن المنيع للثورة والوحدة الوطنية؛ فقد طلب منه ذلك قائد القوات المسلحة الجنرال دل، مشيراً الى ان السلطات البريطانية ستعتقل جميع اعضاء اللجنة العربية العليا، فرفض الخالدي الانصياع لهذا الانذار، وقال: «لقد دخلنا اللجنة في يوم واحد، فان انسحب هو [المفتي] انسحبت، والا فليفعل الله ما يشاء»<sup>(٩٠)</sup>. جاء هذا في الحديث الذي جرى بين الجنرال دل وحسين الخالدي في فندق الملك داود، عندما اشار دل الى ان السلطات البريطانية ستوقف الثورة وذلك بالقاء القبض

على المفتي ورجال اللجنة العربية العليا، فكان جواب الخالدي الحاسم باستحالة القضاء على الثورة، اذا لم تستجب الحكومة لمطالب العرب، واهمها توقيف الهجرة، وان اي اعتقال سيؤدي الى اشعال لهيب الثورة بشكل اكثر عنفاً وقوة. هذه الحقيقة اضطرت المستردل للقول: هذا ليس رأي جميع من قابلتهم لان شخصاً عربياً اخبرني، بعزم وتأكيد، ان القاء القبض على المفتي وبعض رجال اللجنة العربية العليا سينهي الثورة في ايام او اسابيع معدودة. فاجابه الخالدي: افعل ما تريد، ولماذا، اذن، كل هذه الخسائر في الارواح والعتاد؟<sup>(٩١)</sup>. وكان دل يشير بهذا الى راغب النشاشيبي، زعيم حزب الدفاع المناوئ للثورة والذي انسحب من اللجنة العربية العليا.

ومما يجدر ذكره ان مواقف حسين الخالدي اثبتت وطنيته: فهو الرجل الوحيد في حزب الاصلاح الذي استمر في العمل السياسي بعد انتهاء المرحلة الحزبية كرجل مستقل في فلسطين، وانه مكث في فلسطين يدير مكتب الهيئة العربية العليا في القدس حتى العام ١٩٤٨<sup>(٩٢)</sup>. اما القاسم المشترك بين حزب الاصلاح وحزب الدفاع، فهو موقفهما الايجابي من الامير عبدالله في شرق الاردن<sup>(٩٣)</sup>.

وخلاصة القول، ان حزب الاصلاح تألف بعد فشل سعاة الخير في حل النزاع القائم بين المجلسيين والمعارضة [يمن فيهم الخالدي]. عند ذلك، رأى الخالدي واتباعه انه من الضروري الحفاظ على وجودهم في مركزهم الجديد، في رئاسة بلدية القدس، فألفوا حزب الاصلاح بقيادة جماعية فريدة من نوعها بالنسبة للحزاب الاخرى. اما الاهداف، فهي متشابهة مع الاحزاب الاخرى من حيث الاماني الاستقلالية والوحدة الوطنية والقومية. وقد برهنت مواقف حسين الخالدي العملية على مواقف وطنية جريئة عميقة الجذور.

## حزب الكتلة الوطنية

دوافع نشأته

أصدرت فئة من ابناء فلسطين بياناً في منتصف نيسان (ابريل) ١٩٣٥ بزعامة المحامي عبد اللطيف صلاح وعبد الفتاح طوقان، في بلدة نابلس، جاء فيه:

«ان الحالة الحاضرة دعت البعض الى التفكير بتأليف كتلة محايدة، تقوم بالقسط الواجب عليها من الاشتغال في الحقل الوطني، وتوحيد جبهة الدفاع، وترى ان اول واجب عليها ان تؤلف هذه الكتلة من المخلصين الذين لا يدينون الا بدين الوطن، ولذلك تدعو جميع الذين يعتقدون هذا المبدأ الى الاشتراك معها لتخرج هذه الفكرة من القول الى العمل»<sup>(٩٤)</sup>.

وبعد اربعة اشهر من ظهور حزب الاصلاح، أي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٥<sup>(٩٥)</sup>، عقدت جماعة اطلق عليها اسم «حزب الكتلة الوطنية» اجتماعاً في مدينة نابلس حضرته وفود مدعوة من مدن وقرى فلسطين. ترأس الاجتماع عبد القادر افندي اليوسف، بصفته اكبر الحاضرين سناً. وافتتح الاجتماع بالبسملة والوقوف دقيقتين احتراماً لارواح الشهداء الفلسطينيين والعرب، ثم بحث المجتمعون في برنامج حزب الكتلة الوطنية حيث عدلت بعض المواد، وانتخب عبد اللطيف صلاح رئيساً للحزب وعبد الله مخلص وعبد الله متري نائبين له، وحمد بك النابلسي اميناً للصندوق، واتخذت مدينة نابلس مقراً للحزب، وتكونت لجنة مكتب الحزب من

المنتخبين بالإضافة الى شفيق عسل<sup>(٩٦)</sup>.

ببر عبد اللطيف صلاح تأليف كتلته الوطنية بعدة عوامل، منها<sup>(٩٧)</sup>:

(١) علاقة البلاد بالوضع السياسي القائم على تشجيع الهجرة الصهيونية، حيث بلغ عدد المهاجرين في ستة اشهر من العام ١٩٣٥ عشرين ألفاً والحبل على الجرار.  
(٢) حالة الشعب الفلسطيني المهدة بالخطر والجلأ اذا ما استمرت عمليتا الهجرة وتسرب الارض.

(٣) العلاقة القائمة بين فئات الشعب الفلسطيني، ولاسيما الاحزاب التي تشكلت منذ دخول حكومة الانتداب، خاصة الحزبين الكبيرين (العربي والدفاع).

ان الدافع القوي عند عبد اللطيف صلاح لتأليف هذا الحزب هو ان تبعة الاحتراب الحزبي بين الحزبين الكبيرين لا تقع عليهما فقط، بل تتعداهما الى الذين التزموا الصمت طوعاً او اضطراراً. وهو يقول بهذا الصدد: «اما تبعة هذا الاحتراب واستمرار هذه الحالة [فإنها] لا تقع على رجال الحزبين فحسب، بل تقع، بالدرجة الاولى، على الرجال الذين التزموا السكوت امام هذه الحالة اختياراً او اضطراراً، وكان على هؤلاء ان يستلموا العمل الذي بقي يتيماً. فها نحن، عندما شعرنا بهذا الواجب المزدوج، اتفقنا على تشكيل كتلتنا الوطنية لتقوم بالعمل المنقذ للبلاد من الحالة الحاضرة»<sup>(٩٨)</sup>.

وهناك من يرى ان الدافع الى تأليف الحزب من قبل عبد اللطيف صلاح يكمن في الرغبة في ردم الهوة بين الحسينيين والنشاشيبيين وتحقيق الوحدة الوطنية<sup>(٩٩)</sup>. كما قيل ان الدافع وراء تأليف الحزب هو تثبيت اقدام عبد اللطيف كقائد وطني بذات المستوى لزعمي الحزبين الكبيرين، العربي والدفاع<sup>(١٠٠)</sup>، في حين قال احد معاصريه ان تأليف الحزب لم يخل من باعث شخصي او سياسة محلية خاصة<sup>(١٠١)</sup>. هذا مع العلم بأنه، اي عبد اللطيف صلاح، انشأ حزب الاهالي مع عادل زعير في العشرينات، لكن ذلك الحزب كان محدوداً<sup>(١٠٢)</sup>.

انتقد رئيس الحزب اسلوب الشكاوى والاحتجاجات والمذكرات التي تقدم الى السلطات البريطانية من اجل انصاف عرب فلسطين، لان تلك الشكاوى تقدم الى الحكومة ضد الحكومة، «اي من المظلوم للظالم». ومن مغصوب الحق للغاصب، ومتى روي ان ظالماً اغاث مظلوماً او ان جانياً رحم فريسته. فالشكوى والاتين لا يدفعان الخطر المائل»<sup>(١٠٣)</sup>.

طرح عبد اللطيف صلاح بعض الحلول للخروج من الحالة السيئة التي تعيشها البلاد، وذلك بايجاد برنامج منظم وشامل للاعمال التي تقوي الاجسام والعضلات وتؤمن الصحة لابناء المجتمع وتفتح، بنفس الوقت، ابواب المعيشة والثروة الداخلية لتعطي القوة والدفاع امام العدو المجهز بالعدد والعتاد والمال. تلك هي الاعمال الكشفية التي يجب توافرها في كل مدينة وقرية، وكذلك تنظيم حركة العمال والتجار والزراعة وتشكيل نقابات منظمة، وهذا يؤدي الى تنفيذ برنامج سياسي - اقتصادي واجتماعي بدون اية قوة مؤثرة، وبالتالي مد يد العون والمساعدة للاحزاب وللرجال العاملين في فلسطين<sup>(١٠٤)</sup>.

## برنامج الحزب

وجه رئيس حزب الكتلة الوطنية نقده الى الشباب لانهم لم يأخذوا دورهم الطبيعي في خدمة

البلاد تاركين الشيوخ يتقلدون زمام الامور، بعكس البلاد الاخرى حيث تقاد البلاد من قبل الشباب، فقال: «لا يوجد بلد في العالم انتصر الشيوخ فيه على الشباب كهذا البلد، فبينما نرى ان الشباب في بلاد العالم هم عضلات جسم الامة المتحركة نراهم في فلسطين غير ذلك» (١٠٥). وبعد ان اهتم حزب الكتلة الوطنية بعنصر الشباب، دعاهم الى المشاركة في العمل المستند الى برامج. ثم اهتم الحزب، ايضا، بالصحافة، لسان الامة، فدعاها لتلعب دورها الطبيعي في تثوير النفوس والهيب المشاعر الوطنية وتشجيع الاثر المنتج، وان يكون نقدها موجها الى العمل لا الى صاحب العمل (١٠٦).

تضمن برنامج الكتلة الوطنية الاتصال بالعالمين الشرقي والغربي، عبر المذكرات الشهرية، لتوضيح حالة البلاد السياسية والادارية، كما انه اشار الى ضرورة توحيد جهود ابناء البلاد في جبهة واحدة للوقوف صفا واحدا امام العدو الغاشم، لان الفرقة والاحتراب الحزبي ليسا في مصلحة الوطن. كذلك، اهتم بمناصره للجمعيات النسائية، وكل الاحزاب التي تنبذ المصلحة الخاصة وتعمل للقضية الوطنية بكل امكانياتها، ثم اعلن عن وجود فروع له في مدن فلسطين، وله اعضاء ومناصرون، وان لجنته المركزية تؤلف بالانتخاب من جميع الفروع، ويحدد اجتماعاته السنوية وعند الضرورة الملحة في احدى المدن التي يتواجد فيها فرع للحزب (١٠٧). اما شروط العضوية في الحزب، فهي ان يكون العضو بالغاً العشرين من عمره، وان يلتزم بعدم التفريط بحقوق الوطن خاصة فيما يتعلق بالارض، اي ان لا يبيع ارضا ولا يتوسط لغير العربي في الشراء، يضاف الى ذلك عدم الازدواجية الحزبية (١٠٨).

### مميزات الحزب

انفرد حزب الكتلة الوطنية عن بقية الاحزاب بان جعل مركزه مدينة نابلس. كذلك اهتم بالنصف الثاني للمجتمع الفلسطيني الا وهو «المرأة»، حيث فتح الباب امام النساء لتسجيل الاسماء كمؤازرات للحزب. كذلك رأى ضرورة توحيد جهود ابناء الوطن، وتقليص النزاع القائم بين الحزبين الكبيرين، العربي والدفاع، فأرسل الى رئيسيهما، جمال الحسيني وراغب النشاشيبي، رسائل لتشكيل لجنة مؤلفة منهما بالاضافة الى رئيس حزب الكتلة الوطنية وشخص او شخصين آخرين ممن يتفق عليهما، للبحث في كيفية الوصول الى تشكيل جبهة موحدة للدفاع عن الوطن (١٠٩).

ونجح حزب الكتلة الوطنية في استمالة بعض الوجهاء والعناصر الغنية في منطقة نابلس، لكن التأييد في المناطق الاخرى كان ضئيلاً، بالرغم من وجود فروع له في بعض المناطق الفلسطينية (١١٠)، كما قيل انه لم تكن هناك رابطة ظاهرة بين اعضائه (١١١). وقد كان آخر الاحزاب الفلسطينية واقلها شأناً (١١٢).

وكان موقف الحزب من النزاع بين المجلسيين والمعارضين يتسم بالحياد نوعاً ما (١١٣).

### سلبيات الحزب

يؤخذ على حزب الكتلة الوطنية انه لم تكن له مطامح وحدوية عربية، اذ اكتفى بالدعوة الى استقلال سياسي كامل لفلسطين والى المحافظة على عروبته (١١٤). الا ان هناك من رأى ان اهداف



الحزب متقاربة مع اهداف الحزب العربي<sup>(١١٦)</sup>. وقد رأى آخرون ان حزب الكتلة الوطنية كان اكثر فاعلية واقل تطرفا من الحزب العربي، واستشهدوا على ذلك بمذكرة نسبوها الى الحزب تقديمها للمندوب السامي حول مشكلة الارض في فلسطين. هذه المذكرة المنسوبة للحزب لا تحرم انتقال الارض من العرب الى اليهود بل تسعى الى وضع قيود وسقوف للانتقال ليس الا. فالمذكرة تدعو الى تحديد مساحة ثلاثمائة دونم كسقف لما يمكن ان يبتاعه مشتر واحد من الاراضي الزراعية، وتشترط ان يكون هذا المشتري مقيما في فلسطين. اما اراضي المدن، فتجعل المذكرة السقف بالنسبة لها عشرة دونمات. كما تضع المذكرة شرطا آخر هو ان تعطى للسكان، في القرى والمدن، الافضلية في الشراء عند عرض ارض للبيع<sup>(١١٧)</sup>. والملاحظ، ان امر هذه المذكرة لم يشع في حينه. ولم تقع اية محاولة من جانب الحزب لاقتناع الرأي العام او الزعماء الاخرين بمضمونها، بينما يستنتج بورات، وهو المصدر الوحيد الذي تحدث عنها، ان عبد اللطيف صلاح اراد من ورائها ان يجعل من نفسه زعيما معتدلا ومقبولا لدى المندوب السامي، ويعزز هذا الاستنتاج ان محاولة عبد اللطيف صلاح ايجاد قاعدة حزبية لاقت نجاحا محدودا<sup>(١١٨)</sup>.

وعلى كل حال، فان الشك يدور حول صحة تلك المذكرة، التي ذكرها بورات، وذلك للأسباب

التالية:

اولا: لان اهم شرط للعضوية في برنامج حزب الكتلة الوطنية هو عدم التفريط بالارض وضرورة المحافظة عليها، وذلك بعدم البيع ولا التوسط فيه لغير العربي.  
ثانيا: لو وجدت مثل هذه المذكرة، حقا، لما احتفظت بها سلطات الانتداب سرية. فالسياسة البريطانية كانت تهدف لايجاد الفرقة بين الشعب الفلسطيني متحينة الفرص المناسبة، خاصة فيما يتعلق بمثل هذه الوثائق.

ثالثا: ان الربط بين صحة تلك المذكرة والنجاح المحدود في القاعدة الحزبية ضعيف، لان عدم الاستقطاب الشعبي للحزب يعود لعدة اسباب، منها ان ظهور الحزب جاء متأخرا، حيث كان الحزب الاخير في الظهور، وهذا يعني ان معظم الشعب اصبح مسيسا او موزعا حسب رغبته على الاحزاب الاخرى، فلم يبق سوى غير المتحمسين للسياسة، خاصة انه لم يحتل منصبا او مركزا مرموقا ليشجع البعض على الالتفاف حوله لقاء المصالح الذاتية كما حصل ويحصل.  
رابعا: نفى احد المعاصرين والمهتمين بتلك الامور ان يكون قد وصل الى مسامعه اي خبر يتعلق بتلك المذكرة<sup>(١١٩)</sup>.

وخلاصة القول، ان حزب الكتلة الوطنية كان آخر الاحزاب الفلسطينية من حيث تاريخ الظهور في اواسط الثلاثينات وكان من اسباب تأليفه وضع حد للاحتراب الحزبي بين الحزبين الكبيرين، العربي والدفاع، لان المسؤولية في ذلك تتعدى الحزبين المذكورين لتشمل الذين التزموا الصمت امام تلك الاحداث، ولكن هذا لا ينفي العامل الشخصي في تثبيت مؤسسيه بين زعماء البلاد.

لقد وضع الحزب شروطا للعضوية، وتوسم الخير بعنصري الشباب والصحافة، واهتم بالنصف الثاني للمجتمع الا وهو المرأة، وطلب موازنة العالمين، الشرقي والغربي، ونبذ سياسة المذكرات الاحتجاجية حيث لا تجدي نفعا، لأن الظالم لا يعطي المظلوم حقه الا بالقوة.  
حاول الحزب، فعلا، ايجاد تفاهم بين حزبي العربي والدفاع، وتأليف كتلة وطنية موحدة،

وذلك عبر اتصالاته بزعميي الحزبين، لكنه لم ينجح في ذلك.  
 واهتم الحزب بالاستقلال الكامل لفلسطين، دون ان يعير الآمال الوحدوية الشيء الكثير،  
 حسب ما ورد في برنامجه السياسي.

- (١) انظر: جمال قدورة، «نشوء الاحزاب الفلسطينية، حزب الدفاع العربي»، *شؤون فلسطينية*، العدد ١٤٢/١٤٢، كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) ١٩٨٥، ص ٦٦ - ٧٧.
- (٢) «دعوة مباركة الى تأليف حزب جديد»، *الجامعة العربية*، العدد ١٥٥٣، ١٩٣٥/٣/٢٦.
- (٣) كامل الدجاني، *مقابلة شخصية*، بيروت، ١٩٨١/١٢/٢٨. وكذلك: أميل الغوري، *فلسطين عبر ستين عاماً*، الجزء الاول، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٢، ص ١٩٣.
- (٤) *المصدر نفسه*، ص ١٩٢.
- (٥) *المصدر نفسه*، ص ١٩٣ و ١٩٤.
- (٦) Porath, Yahoshoua, *The Emergence of the Palestine Arab National Movement, Vol. 2, 1929-1939*, London: Frank Cass and Co., 1977, p. 75.
- (٧) جمال الحسيني، «الدعوة الى تأليف حزب جديد»، *الجامعة العربية*، العدد ١٥٥٣، ١٩٣٥/٣/٢٦.
- (٨) «دعوة مباركة»، *مصدر سبق ذكره*، كذلك: «دعوة الى حزب جديد»، *فلسطين*، العدد ٢٠ - ٢٩٠٣، ١٩٣٥/٣/٢٤.
- (٩) Porath, Vol. 2, *op. cit.*, p. 75
- كذلك: «المؤتمر الوطني الكبير بالقدس وتأليف الحزب العربي الفلسطيني»، *الجامعة العربية*، العدد ١٥٥٤، ١٩٣٥/٣/٢٩.
- (١٠) الغوري، *مصدر سبق ذكره*، ص ١٩٦.
- (١١) *الجامعة العربية*، العدد ١٥٥٤، ١٩٣٥/٣/٢٩.
- (١٢) *المصدر نفسه*.
- (١٣) *المصدر نفسه*.
- (١٤) *المصدر نفسه*.
- (١٥) *المصدر نفسه*.
- (١٦) *المصدر نفسه*.
- (١٧) الدجاني، كامل، *مصدر سبق ذكره*.
- (١٨) *المصدر نفسه*.
- (١٩) *المصدر نفسه*.
- (٢٠) *المصدر نفسه*.
- (٢١) *المصدر نفسه*، وكذلك: *فلسطين*، العدد ٢٣ - ٢٩٠٦، ١٩٣٥/٣/٢٨.
- (٢٢) *المصدر نفسه*.
- (٢٣) *الجامعة العربية*، العدد ١٥٥٤، ١٩٣٥/٣/٢٩.
- (٢٤) «قانون الحزب العربي»، *المصدر نفسه*، العدد ١٥٥٥، ١٩٣٥/٤/١.
- (٢٥) عيسى السفري، *فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية*، يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص ٢٤٥. كذلك: *ملف ب ٧ في قسم الوثائق*، مركز الأبحاث، م.ت.ف... بيروت.
- (٢٦) عبد الوهاب الكيالي، *وتائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨ - ١٩٣٩*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ٢٦٠. كذلك: *بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨*، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف...، ١٩٧٤، ص ٧٤٣.
- (٢٧) الغوري، *مصدر سبق ذكره*، ص ١٩٨. كذلك: Porath, Vol. 2, *op. cit.*, p. 75.
- (٢٨) النص الكامل لقانون الحزب العربي الفلسطيني ونظامه الداخلي في *الجامعة العربية*، العدد ١٥٥٥، ١٩٣٥/٤/١. كذلك: انظر: الكيالي، *مصدر سبق ذكره*، ص ٢٥٩ - ٢٦٨.
- (٢٩) *المصدر نفسه*.
- (٣٠) *المصدر نفسه*.
- (٣١) الغوري، *مصدر سبق ذكره*، ص ١٩٧ و ١٩٨.
- (٣٢) *الجامعة العربية*، العدد ١٦٦٨، ١٩٣٥/١٠/١.
- (٣٣) *المصدر نفسه*، العدد ١٧٠٠، ١٩٣٥/١٠/١٥.
- (٣٤) نص الرسالة في: *المصدر نفسه*، العدد ١٧٠٣.

- (٥٤) اميل الغوري، المؤامرة الكبرى واغتيال فلسطين ومحق العرب، القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٥٥، ص ٥٧ و ٥٨.
- (٥٥) خيرية قاسمية، «فلسطين في سياسات الدول العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٨»، المستقبل العربي، العدد ٢١، تشرين الثاني (أكتوبر) ١٩٨٠، ص ٢٥.
- (٥٦) نبيل الأغا، الشهيد الحي عبد القادر الحسيني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، نيسان (ابريل) ١٩٨٠، ص ١٩.
- (٥٧) غنيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣.
- (٥٨) صدقة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢. كذلك: كامل الدجاني، مصدر سبق ذكره.
- (٥٩) الغوري، «المؤامرة الكبرى واغتيال فلسطين ومحق العرب»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.
- (٦٠) غنيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٤ و ٢٥٥.
- (٦١) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١.
- (٦٢) ESCO Foundation, Vol. 2, op . cit ., pp. 676-677.
- (٦٣) Hurewitz, op . cit ., p. 68.
- (٦٤) الغوري، «فلسطين عبر ستين عاماً...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.
- (٦٥) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧ - ٢٠١.
- (٦٦) الكرمل الجديد، العدد ١٩٧٣، ١٩٣٥/٦/٢٢.
- (٦٧) المصدر نفسه.
- (٦٨) «محمد يعقوب الغصين: مؤتمر الشباب والمدارس»، المصدر نفسه، العدد ١٩٨٠، ١٩٣٥/٨/١٠.
- (٦٩) «محمد يعقوب الغصين: مذكرة مؤتمر الشباب»، المصدر نفسه، العدد ١٩٨٤، ١٩٣٥/٩/٧.
- (٧٠) «مؤتمر الشباب»، المصدر نفسه، العدد ١٩٨٩، ١٩٣٥/١٠/١٢، ص ٨.
- (٧١) المصدر نفسه.
- (٧٢) «اتحاد الاحزاب، قرارات مؤتمر الشباب» المصدر نفسه، العدد ١٩٩٠، ١٩٣٥/١٠/١٩.
- (٧٣) المصدر نفسه.
- (٧٤) الدجاني، مصدر سبق ذكره، كذلك: كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٢٢٢.
- كذلك: توما، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.
- (٧٥) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦.
- ١٩٣٥/١٠/١٨.
- (٣٥) نص المذكرة في: المصدر نفسه، العدد ١٩٦٩، ١٩٣٥/١٠/١٤.
- (٣٦) «فرق الفتوة في فلسطين ووجوب الاسراع في تشكيلها»، المصدر نفسه، العدد ١٧٢٨، ١٩٣٦/١/١٧.
- (٣٧) Porath, Vol. 2, op , cit ., p. 76.
- (٣٨) Hurowitz, J. C., The Struggle for Palestine, New York : W.W. Norton and Co., 1950, p. 61.
- (٣٩) الجامعة العربية، العدد ١٧٢٨، ١٩٣٦/١/١٧.
- (٤٠) اكرم زعيتر، مقابلة شخصية، بيروت، ١٩٨٢/١/١٥.
- (٤١) الغوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦ و ١٥٧. وكذلك: Porath, Vol.2, op . cit ., p. 131.
- (٤٢) ملف ث ١، قسم الوثائق، مركز الابحاث - م.ت.ف.، بيروت.
- (٤٣) اكرم زعيتر، «مذكرات قبل خمسين عاماً»، القدس، العدد ٢٤، ١٩٨١/٢/١.
- (٤٤) فلسطين، الهيئة العربية العليا لفلسطين، السنة ١٧، العدد ١٨٢، تموز (يوليو) و آب (اغسطس) ١٩٧٧، ص ٩.
- (٤٥) الغوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.
- (٤٦) الدجاني، مصدر سبق ذكره. كذلك: نجيب صدقه، قضية فلسطين، بيروت: بلا ناشر، ١٩٤٦، ص ٢٨١. كذلك: ملف ب ٧، قسم الوثائق، مركز الابحاث - م.ت.ف.، بيروت.
- (٤٧) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٩. كذلك: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٩ و ٧٤٠.
- (٤٨) ناجي علوش، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٨٨٢ - ١٩٤٨، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٧٤.
- (٤٩) «اعمال الحزب العربي الفلسطيني، الجامعة العربية، العدد ١٦٠٥، ١٩٣٥/٦/١٢.
- (٥٠) عادل غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧ - ١٩٣٦، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص ٢٨٢.
- (٥١) ESCO Foundation for Palestine: Palestine, A Study of Jewish, Arab and British Policies, Vol.2, New Haven: Yale, University Press, 1947, p. 776.
- (٥٢) صدقة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢.
- (٥٣) الغوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(٧٦) أوراق حسين الخالدي، المذكرات (غير منشورة)، مكتبة صامد، بيروت، ص ٣ و ١١ و ١٩٥٠.

(٧٧) «حزب الاصلاح العربي الفلسطيني»، المقطم (القاهرة)، العدد ١٤١٦١، ١٩٣٥/٦/٣٠، كذلك: السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦.

(٧٨) ESCO Foundation, Vol. 2, op. cit., p. 777.

(٧٩) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الجزء الاول، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩، ص ١١٨.

(٨٠) يعقوب خوري، «حزب الاصلاح»، المقطم، العدد ١٤١٦٥، ١٩٣٥/٧/٤.

(٨١) ESCO Foundation, Vol. 2, op. cit., p. 779.

(٨٢) أوراق حسين الخالدي، المذكرات، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥-١٩٦.

(٨٣) Porath, Vol. 2, op. cit., p. 77.

(٨٤) عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ - ١٩٧٠، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٦١.

(٨٥) «الاحزاب في فلسطين»، المقطم، العدد، ١٤١٦٢، ١٩٣٥/٧/١.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) Hurewitz, op. cit., p. 62.

(٨٨) يعقوب خوري، «الاحزاب في فلسطين»، المقطم، العدد ١٤١٦٥، ١٩٣٥/٧/٤.

(٨٩) أوراق حسين الخالدي، المذكرات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

(٩١) أوراق حسين الخالدي، المذكرات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧.

(٩٢) ملف ج، قسم الوثائق، مركز الابحاث - م.ت.ف.، بيروت. كذلك: جمال قدورة، الهيئة العربية العليا والقضية الفلسطينية ١٩٣٦ - ١٩٥٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بيروت، الجامعة اليسوعية (١٩٧٩)، ص ٨٨.

(٩٣) Porath, Vol. 2, op. cit., p. 78.

(٩٤) ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨، بيروت: دار الطليعة، ط ٣، ١٩٧٥، ص ٧٥.

(٩٥) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦. كذلك: علوش، المقاومة العربية... مصدر سبق ذكره، ص ٧٥. كذلك: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٢. وقد اشارت الى ان الحزب تشكل في ١٩٣٥/١٠/٥.

(٩٦) Hurewitz, op. cit., p. 62. كذلك: السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

(٩٧) عبد اللطيف صلاح، «في اجتماع الكتلة الوطنية في نابلس»، فلسطين، العدد ١٨٨ - ٢٠٧٢، ١٩٣٥/١٠/١٠.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) Porath, Vol. 2, op. cit., p. 79.

(١٠٠) Ibid., pp. 78-79. Also: ESCO Foundation, Vol. 2, op. cit., p. 780.

(١٠١) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩، ص ١١٨.

(١٠٢) الدجاني، مصدر سبق ذكره.

(١٠٣) عبد اللطيف صلاح، مصدر سبق ذكره.

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) المصدر نفسه.

(١٠٦) المصدر نفسه.

(١٠٧) «برنامج الكتلة الوطنية»، الكرمل الجديد، العدد ١٨٨٩، ١٩٣٥/١٠/١٢، ص ٧.

(١٠٨) المصدر نفسه. كذلك: السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

(١٠٩) «برنامج الكتلة الوطنية»، الكرمل الجديد، العدد ١٨٨٩ - ١٩٣٥/١٠/١٢، ص ٢.

(١١٠) Parath, Vol. 2, op. cit., p. 79.

(١١١) أوراق حسين الخالدي، المذكرات، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦.

(١١٢) Parath, Vol. 2, op. cit., p. 78.

(١١٣) دروزة، «حول الحركة العربية...»، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

(١١٤) Parath, Vol. 2, op. cit., p. 79. ايضاً: «برنامج الكتلة الوطنية»، مصدر سبق ذكره.

(١١٥) حلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٢.

(١١٦) Porath, Vol. 2, op. cit., p. 79.

(١١٧) اكرم زعتر، مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره، ١٩٨٢/١/١٥، بيروت.

## الصناعة في فلسطين ابان عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٤٨

د. ابراهيم رضوان الجندي

تمهيد

كانت فلسطين ابان العهد العثماني بلداً زراعياً. ولم يكن للصناعة فيها أهمية اقتصادية آنذاك، لكونها بدائية مرتبطة بانتاج الضروريات من حاجات الاهالي. وكان الحرفي يقوم بعمله بمفرده او بمساعدة غيره، طبقاً لتوصيات بعض التجار أو العملاء، الذين يقدمون المادة الخام اللازمة، ويقوم الصانع بتضييعها طبقاً للمواصفات المطلوبة<sup>(١)</sup>. ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الحرفيين الذين كانوا يعملون لحسابهم الخاص، ويمارسون دور الصانع والتاجر معاً. فهؤلاء، بالاضافة الى قيامهم بالتصنيع، كانوا يقومون بتسويق سلعهم بأنفسهم، مباشرة أو بواسطة عملاء لهم<sup>(٢)</sup>.

أما أساليب العمل والعمليات الصناعية، التي كانت متبعة في الانتاج وقتئذٍ، فلم تخرج في معظم الحالات، عن الأشكال البدائية التي استمرت قائمة أجيالاً. وكانت الحرفة تنتقل عبر الأسر، حيث كان يتوارثها الابن عن الاب، حتى تغدو شبه احتكار لهم. كما كانت الحال هذه متبعة في صناعة الزجاج الملون الذي كان يستخدم لأغراض الزينة، وقد احتكرت صناعته بعض الأسر في مدينة الخليل، كعائلة التميمي، وفراخ، ونيروخ<sup>(٣)</sup>.

وتبعاً لعلاقة الانتاج الاسرية تلك، لم تنشأ في فلسطين، وقتئذٍ، طبقة من العمال الصناعيين، كطبقة مميزة لها خصائص وأوضاع اجتماعية مستقلة. فقلماً كان رب العمل يستخدم عمالاً مأجورين<sup>(٤)</sup>.

وخلال التسعينات من القرن التاسع عشر، أنشئت «فابريكة» لصناعة الحرير في الجليل، وأخرى لتحضير الزبيب والتوابل، وثالثة لصناعة الزجاج في الطنطورة. وفي وقت لاحق من هذا التاريخ، أقام بعض رجال الأعمال مصانع صغيرة لصناعة الصابون وطحن الحبوب وغيرها من الصناعات الغذائية. وعلاوة على ذلك، كان يعمل عدد لا بأس به من العمال في صناعة النسيج

شؤون فلسطينية، العدد ١٤٤ - ١٤٥، آذار / نيسان (مارس / ابريل) ١٩٨٥

في مدينتي غزة والمجدل. كما انتشرت، وبشكل محدود، صناعة وتجهيز زيت الزيتون والسهمس في كل من نابلس وحيفا ويافا والقدس. وأقيمت ورشتان في حيفا ويافا، أحدهما لتصنيع بعض أجزاء آلات الري والأخرى لعصر الزيتون<sup>(٢)</sup>.

ويبين الجدول رقم ١ أهم الحرف والصناعات التي كانت قائمة في فلسطين حتى العام ١٩١٨.

نستدل من الجدول رقم ١ أن الصناعات التي كانت قائمة في فلسطين، آنذاك، هي صناعات تقليدية ذات طابع حرفي (يدوي) باستثناء بعض الصناعات التي كانت تستخدم الآلة، كالمطاحن والمطابع ومصانع الثلج وماء الصودا وغيرها. وكانت الصناعات التي تعتمد على المحاصيل الزراعية، كمادة خام، والتي يمكن اجمالها بنحو ٥١٠ معامل صناعية، تشكل نسبة قدرها ٤١ بالمئة من مجموع الحرف والصناعات الموجودة في البلاد وقتذاك، وكانت تشمل ٣٦٩ معصراً لزيت الزيتون و ٣٠ مصبنة (معملاً لصنع الصابون) و ٩٥ مطحناً للحبوب و ٢٥ معصراً لزيت السهمس و ٢١ معصلاً لصنع الخمور.

وقد تركزت تلك الحرف والصناعات في مناطق القدس ويافا وحيفا. وتوزع ما بقي منها في مناطق فلسطين المختلفة<sup>(٣)</sup>. وقد امتلك عرب فلسطين منها ٩٦٤ معصلاً صناعياً وحرفياً، في الوقت الذي امتلك فيه اليهود ٢٧٢ معصلاً<sup>(٤)</sup>، كانت منها ١٢ مؤسسة صناعية في تل أبيب وحدها<sup>(٥)</sup>.

وقد اعترضت مسيرة الصناعة الفلسطينية، في هذه الفترة، عدة معوقات أدت إلى صبغها بالطابع الحرفي التقليدي، كان أهمها افتقار فلسطين إلى المواد الخام اللازمة لإقامة صناعات عليها، كالخشب والحديد، وهما عنصران أساسيان يستلزم توافرها عند إقامة صناعة قوية في بلد ما. يضاف إلى ذلك، أن الدولة العثمانية، خلال حكمها فلسطين، لم تعمل على حماية الصناعات المحلية، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية حامية لها من المنافسة الخارجية، حيث كانت الرسوم الجمركية التي تحصلها من الصناعات الأجنبية ضئيلة بلغت ٣ بالمئة العام ١٨٠٩، زادت إلى ٨ بالمئة العام ١٨٦٢<sup>(٦)</sup>. وهذه الرسوم، كما هو واضح منها، لم تكن كافية لحماية الصناعات المحلية بالإضافة إلى قيام قناصل الدول الأجنبية وكلائهم في البلاد بتجارة الاستيراد والتصدير، وهم معفون من الرسوم الجمركية<sup>(٧)</sup>، مما أدى إلى منافسة البضائع الأجنبية للمصنوعات المحلية والقضاء عليها، لأنها ليست مضارعة لها من حيث الجودة والإمكانات والخبرة الصناعية. وذلك لعدم وجود مدارس فنية صناعية تعمل على تخريج جيل من الصناعيين ملتم بالصناعة، وإنما الصناع يكتسبون خبرتهم الصناعية من خلال العاملين معهم ممن هم أسبق في المهنة<sup>(٨)</sup>.

وعلاوة على ذلك، اتجهت العائلات البرجوازية الفلسطينية إلى امتلاك المزيد من الأراضي، لكونه عماد وجاهة هذه العائلات. فعائلة عبد الهادي، مثلاً، امتلكت ١٧ قرية من قرى نابلس وجنين، بلغت مساحتها ٦٠ ألف دونم؛ وكذلك حازت عائلة الجبوسي على ٢٤ قرية، وعائلة البرغوتي على ٣٩ قرية<sup>(٩)</sup>. وقد اكتفت هذه العائلات بقيام أبنائها بالعمل في الوظائف الحكومية، كالاتقاء والقضاء والتدريس في المدارس دون الخوض في ميدان الصناعة والعمل فيها<sup>(١٠)</sup>.

كما أدت غارات البدو المتكررة على الأهالي إلى عزوف الأهالي عن استثمار أموالهم في الصناعة، خشية وقوعها فريسة لتلك الغارات<sup>(١١)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، كانت السلطات التركية تجبي رسوماً ضريبية على المهن بنسبة تتراوح ما بين ٢ - ١٠ بالمئة من الدخل، وكانت تعفي الأجانب من هذه الضريبة<sup>(١٢)</sup>. وقد أدت هذه الضريبة إلى احجام الأهالي عن العمل بالمهن أو الصناعات آنذاك.

الجدول رقم (١)  
الصناعات والحرف في فلسطين حتى العام ١٩١٨

العدد	نوع الصناعة والحرف
٩٥	المطاحن
٣٣٩	معاصر زيت الزيتون
٣٠	معامل الصابون
٢٦	معامل الخمر
٢٥	معاصر زيت السمسم
٤٢	دكاكين الحياكة
١٢٤	دكاكين حياكة حصر القش
١٣	المدابغ
١١٤	صناعة الاغذية
٨	مصانع القرميد والأجر
٤٣	مصانع الخزف (الفخار)
١٠١	صناعة الادوات المعدنية (الالات والحديد)
٢٠	دكاكين الصباغة
١٢	صناعة أدوات الزينة والادوات ذات الرموز الدينية
٢٣	المطابع
٦٧	دكاكين النجارة
٤٥	دكاكين الترزية
١٣	دكاكين السراجة (السروجية)
٤٩	المخابز ودكاكين الحلويات
٩	الثلج وماء الصودا
٤٣	متفرقات
١٢٣٦	المجموع

محمد بونس الحسيني، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية، يافا، مكتبة الطاهر، ١٩٤٦، ص ١٢٥.

الصناعة العربية في فلسطين حتى العام ١٩٢٩

ما ان دخلت الحملة العسكرية البريطانية بقيادة الجنرال ادمون اللنبي E. Allenby فلسطين خلال الحرب العالمية الاولى، حتى اديرت البلاد بادارة عسكرية<sup>(١٧)</sup>، يرأسها، منذ البداية، الجنرال كلايتون Clayton، الضابط السياسي البريطاني في المكتب العربي في القاهرة وقتذاك<sup>(١٨)</sup>. بيد أن هذا الربط بين الادارتين، السياسية والعسكرية، البريطانيتين في فلسطين لم يستمر طويلاً، حيث تشكلت في فلسطين، ابتداء من ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، ادارة جديدة عرفت باسم الادارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة<sup>(١٩)</sup>.

وقد عملت الادارة العسكرية البريطانية التي تشكلت في البلاد على جباية الضرائب والمكوس، التي كانت تجمع من الاهالي خلال العهد العثماني. ولم تعف منها احد<sup>(٢٠)</sup>، غير مترفقة

بالمعسر منهم والعاجز عن سداد هذه الضرائب لضيق ذات اليد. وكانت جل هذه الضرائب زراعية، ويتحمل وزرها الفلاح الفلسطيني<sup>(٣١)</sup>. فكانت الإدارة تقسطها عليه، باقساط محدودة الأجل<sup>(٣٢)</sup>، ولم تأخذ بعين الاعتبار الحالة الاقتصادية للبلاد، لاسيما وانها كانت خارجة من الحرب العالمية الاولى، حيث كانت اراضيها أحد ميادين الحرب، فمنها انطلق الالمان والاتراك في غاراتهم على قناة السويس. وقد منيت البلاد من جراء ذلك، بخسائر فادحة سواء بالاموال أو الأرواح، حيث أقدم الجيش التركي على اجتثاث نحو ٢٠ ألف شجرة زيتون وبرتقال واستعملها وقوداً لقاطراته الحربية<sup>(٣٣)</sup>، مما الحق أضراراً فاحشة باقتصاد البلاد. وقدرت نسبة الاشجار المقطوعة من مختلف مناطق فلسطين، بما بين ٤٠ - ٥٠ بالمئة من مجموع أشجارها<sup>(٣٤)</sup>. فعلى شجرة الزيتون كانت تقوم معظم الصناعات الفلسطينية وقتذاك، كمعاصر الزيت والمصابين.

كما نتج عن الحرب توقف حركتي الاستيراد والتصدير في فلسطين، مما أدى الى ارتفاع أسعار الحبوب ارتفاعاً بالغاً في البلاد، فتأثرت، تبعاً لذلك، المطاحن التي كانت تقوم بتحويل القمح الى دقيق<sup>(٣٥)</sup>.

في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمرّ بها البلاد، احتكرت الإدارة العسكرية حركتي الاستيراد والتصدير في البلاد<sup>(٣٦)</sup>، ثم تخلت عنهما فيما بعد لليهود ومنحتهم ٩٠ بالمئة من رخص الاستيراد والتصدير<sup>(٣٧)</sup>، واعفت الآلات الزراعية والأسمدة من الرسوم الجمركية<sup>(٣٨)</sup>. ومما لاشك فيه، أن المستفيدين من هذه الاجراءات هم المهاجرون الصهيونيون الذين اتجهوا، في هذه الآونة، الى النشاط الزراعي دون أن يعتمدوا على مصادر تمويل ذاتية متأثرة بالحرب، بل كانت المؤسسات الاقتصادية الصهيونية تمدهم بالأموال اللازمة من اجل استمرار بقائهم.

وابان حكم الادارة العسكرية البريطانية سالفة الذكر لفلسطين، زارت البلاد بعثة صهيونية برئاسة وايزمان، رئيس المنظمة الصهيونية آنذاك، وضمّت في عضويتها ممثلين عن اليهود في دول الحلفاء<sup>(٣٩)</sup>. وقد وصل عدد أفراد هذه البعثة، بعد قدومها الى البلاد، نحو مائة عضو<sup>(٤٠)</sup>، وأوكل اليها ارساء القواعد الأساسية لبناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، من خلال الادارة العسكرية للبلاد، فوجهت رؤوس الاموال اليهودية، التي كانت ترد إلى يهود فلسطين من الخارج، الى الاستثمار في المشاريع الزراعية والصناعية<sup>(٤١)</sup>. كما عملت على تشجيع الهجرة الصهيونية الى فلسطين<sup>(٤٢)</sup>.

وقد انتهى حكم الادارة العسكرية في فلسطين في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٠، وتولى، على اثرها، هريبرت صموئيل H.Samuel، مهام منصبه كأول مندوب سام بريطاني في فلسطين، ابتداء من أول تموز (يوليو) ١٩٢٠<sup>(٤٣)</sup>، وكان ذلك قبل أن تنتهي عصبة الأمم من مناقشتها لصك الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي أقر بصورته النهائية من قبل العصبة في الخامس والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٢٢<sup>(٤٤)</sup>.

وصموئيل، هذا، يهودي بريطاني صهيوني، زار فلسطين اثناء حكم الادارة العسكرية لها، وقدم لحكومته تقريراً عن موارد فلسطين الاقتصادية وكيفية تطويرها. ثم عاد إلى فلسطين مرة أخرى بناء على طلب الادارة العسكرية، فعمل مستشاراً لها، للشؤون الادارية والمالية<sup>(٤٥)</sup>. ولقد سارت الادارة المدنية، التي شكلها صموئيل، بعد ان اصبح مندوباً سامياً، على نفس السياسة التي سارت عليها الادارة العسكرية من قبل، ففتحت أبواب البلاد على مصراعها أمام



الهجرة الصهيونية الوافدة. وقد أدت هذه الهجرة الى الزيادة الديموغرافية للأقلية اليهودية في فلسطين. وتبعاً لذلك تطورت عدة صناعات في البلاد، كما استجدت صناعات أخرى لتوافق أذواق المهاجرين، من ناحية، وتفي بحاجة جيش الاحتلال البريطاني من السوق المحلية، من ناحية أخرى، مما أدى الى انتعاش الصناعات المحلية في البلاد وتنوع انتاجها لسد حاجات السوق.

فعلى صعيد الصناعة العربية في فلسطين، قام عرب فلسطين باستيراد عدد من المصانع الحديثة، في محاولة منهم لمنافسة الصناعة اليهودية والوقوف على قدم المساواة منها<sup>(٣٦)</sup>؛ فأنشأ عبد الله حزبون شركة لصناعة السجاير في القدس العام ١٩٢٢، كما ظهرت شركات مماثلة، في نفس العام، في مدينتي نابلس وحيفا، وأنشئت الجمعية الاقتصادية في حيفا، والشركة الاقتصادية في نابلس، وقد تأسست الأخيرة برأس مال مؤقت قدره آنذاك ٤٠٠٠ جنيه، وكانت تهدف الى استثمار الأموال وتحسين صناعة الصابون النابلسي<sup>(٣٧)</sup>.

ومن الصناعات العربية التقليدية التي طرأ عليها تطور نسبي وقتئذ، صناعة الزجاج في الخليل وهي صناعة قديمة كان يتوارثها الأبناء عن الآباء، وقد تحسنت نوعية انتاجها وزادت كمية المنتج منها عن حاجة السوق المحلية، وأخذت في التصدير وخاصة القناديل الزجاجية التي تستخدم في الاضاءة، وقد اشتهرت بتصنيعها مدينة الخليل<sup>(٣٧)</sup>.

لقد تطورت الصناعة في فلسطين ابان عهد الانتداب البريطاني تطوراً ملموساً وذلك تبعاً للمتغيرات التي طرأت خلال الانتداب، ومنها قيام حكومة الانتداب، العام ١٩٢٣، بإلغاء الامتيازات الأجنبية التي كانت سائدة في البلاد من قبل<sup>(٣٨)</sup>. كما ساهمت الهجرة الصهيونية التي تدفقت إلى فلسطين بأعداد ضخمة خلال عهد الانتداب، في نمو صناعات وظهور أخرى، حتى تراكب الزيادة غير الطبيعية لعدد السكان التي طرأت على البلاد. كما أن اختلاف هؤلاء المهاجرين في نمط معيشتهم عن أهل البلاد، سواء في المسكن أو اللبس أو الطعام، قد أدى الى اتباع طرق حديثة في الصناعات الفلسطينية. يضاف الى ذلك، مساهمة المهاجرين الصهيونيين، بما لديهم من خبرة عملية بشؤون الصناعة، مما دفع بأهل البلاد الى تقليدهم والعمل على منافستهم، رغم البون الشاسع بين الصناعتين، سواء من حيث الخبرة الصناعية أو رؤوس الأموال وغيرها. ويبين الجدول رقم ٢ التطور الذي طرأ على الصناعات والحرف في فلسطين، قبل وبعد الحرب العالمية الأولى، تبعاً للأحصاء الذي أجرته حكومة الانتداب العام ١٩٢٨.

يتضح من الجدول رقم ٢ أن صناعات ما بعد الحرب العالمية الأولى انما هي امتداد لما كانت عليه قبل الحرب، فمعظمها صناعات استهلاكية ولم يطرأ عليها أي جديد سوى ظهور صناعة المقالع (المحاجر) التي اقتصت بقطع الحجارة من الصخر وتهذيبها لاستخدامها في بناء المنازل لايواء المهاجرين الجدد من الصهيونيين. كما ظهرت بعد الحرب، أيضاً، صناعة الأدوات الكهربائية المولدة من مشروع روتنبرغ (شركة كهرباء فلسطين)، وهو المشروع الذي حصل على امتيازته الصهيوني روتنبرغ في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ من حكومة الانتداب<sup>(٣٩)</sup>.

ونستدل من الجدول نفسه على أن صناعة الملبوسات وأدوات الزينة قد احتلت المركز الأول في قائمة الصناعات؛ فقد بلغ عدد محلاتها الصناعية ٨١٣ محلاً، مشكلة نسبة قدرها ٢٣,٢ بالمئة من مجموع الصناعات القائمة آنذاك، وبزيادة قدرها ٦٤٧ محلاً صناعياً عما كانت عليه قبل الحرب، أي بنسبة قدرها ١٨,٤ بالمئة لمجموع الصناعات التي أقيمت بعد الحرب. وبذلك حلت

الجدول رقم (٢)  
الصناعة والحرف في فلسطين حسب الاحصاء الحكومي ١٩٢٨

قيمة الانتاج الكلي ج. ف.	قيمة المواد الأولية ج. ف.	رؤوس الأموال المستثمرة ج. ف.	عدد العمال	مجموع المحلات الصناعية		نوع الصناعة
				ما أسس بعد الحرب	ما أسس قبل الحرب	
٣٠٦٢٨	١٨٢٤	٦٠٥٧٠	٨٥٤	١٣٢	—	المقالع (المحاجر)
١٧٤٠٢٧	٤٤٤١٩	١٥٧٨٢٠	١٤٨٤	٢٢٦	١٠١	الادوات المعدنية
١٩٤٧٦	١٠٣١٢	٩٨٢٨	١٣٦	٤٠	٢٠	الصباغة
١١٢٩٢٢	٦٠١٣٠	١٣٢٨٩١	١٤٩٤	٦٤٧	١٦٨	المنسوجات
٢٤٦٨٥٣	١٠٨٩٤٤	٨٥٣٤٠	٢٤٦٤	٦٤٧	١٦٦	الملابس وادوات الزينة
٢٠٣٦٢٧٢	١٥١١٧٥٣	١٣١٩٩١٢	٣٧٠٠	٢٩٥	١٧٨	الماكولات والمشروبات والتبغ
٦٤٩٥٢٣	٤٦٤٠٠٢	٦٣٨٣١٣	٣٥٣٦	١٨٦	٣٩٥	الصناعات الكيماوية
١١٢٧٧٧	٣٥١٦٣	١٤٦٩٦٠	٩٩٢	٧٦	٢٧	الورق والطباعة والقرطاسية
٤٧٦١٥	٢٧٣٣٨	٣٤٤٧٧	٢٣٦	٣٨	٢٩	صناعة الجلود والاحذية
١٤٩٣٧٠	٥٦٣٢٠	٩٤٤٩٥	١٣٥٥	٣٠٧	٩٠	النجارة
٢٠٩٩٩٤	٣١١٧١	٥١٧١٠٦	١٣٤٩	٩٦	٥٢	صنع القرميد والحجارة
١٩٤٤٤	٧٥٣٣	١١٣١٨	١٦٩	٢٧	١٠	صناعات أخرى
٧٦٢٤٩	—	٣٠٥٨٥٦	١٨٦	١٠	—	صناعة الادوات الكهربائية
٣٨٨٦١٤٩	٢٣٥٨٩٠٩	٣٥١٤٤٨٨	١٧٩٥٥	٢٢٦٩	١٢٣٦	

Government of Palestine, *First Census of Industries*, 1928, Jerusalem: 1929, pp. 8-12.

هذه الصناعة محل صناعة المواد الكيماوية، التي كانت تحتل المرتبة الأولى لقائمة صناعات ما قبل الحرب. ويرجع السبب في ذلك الى العمل على توفير الملابس بأنواعها المختلفة، لتوافق أذواق المهاجرين الجدد من الصهيونيين الذين توافدوا على البلاد من أجل الإقامة الدائمة فيها. وأهم مراكز صناعة النسيج كانت تتركز في المجدل، حيث وجد فيها، آنذاك، ما ينوف عن ٥٠٠ نول، كما كان في مدينة بيت لحم أربعة مغازل تعمل في صناعة القطن والحريز، علاوة على ٥٠ نولاً كانت موجودة في غزة. أما أشغال الابرة، كالزركشة (التطريز) والتنتنة (الدنتلة)، فقد انتشرت بين معظم نساء فلسطين<sup>(٤١)</sup>.

وبعد الحرب العالمية الأولى، أدخلت صناعة الغزل الحديثة الى مدينة القدس، لأول مرة، بواسطة جمعية الصليب الأحمر الاميركية التي جلبت الأنوال الحديثة الى القدس من أجل تشغيل اللاجئين الأرمن، بدلاً من توزيع الهبات عليهم. وبهذه الطريقة، انتشرت صناعة الغزل والنسيج الحديثة في المدينة<sup>(٤٢)</sup>. كما أقام اليهود مشاغل للحياكة في المدينة من أجل توفير فرص عمل للمهاجرين منهم<sup>(٤٣)</sup>.

كما يتضح من الجدول رقم ٢ أن صناعة المواد الكيماوية قد تقهقرت إلى المرتبة الثانية، وذلك لاقدام الجيش التركي على قطع أشجار الزيتون - كما أسلفنا - لاستخدامها وقوداً لقاطراته. ويظهر أثر هذا جلياً على مصانعها التي كانت قبل الحرب ٣٩٥ محلاً صناعياً (بنسبة قدرها ١١,٣

بالمئة من مجموع مصانع ما قبل الحرب فزادت ١٨٦ مصنعاً (بنسبة قدرها ٥.٣ بالمئة من مجموع مصانع ما بعد الحرب)، مشكلة بذلك ما مجموعه ٥٨١ محلاً صناعياً (بنسبة ١٦.٦ بالمئة من المجموع العام للحرف والمصانع حتى تاريخ الجدول المشار اليه).

ومن أقدم الصناعات الكيماوية التي كانت موجودة آنذاك صناعة عصر الزيتون، وذلك لقدم وجود شجرة الزيتون نفسها التي تقوم عليها هذه الصناعة. وقد قدر معدل الانتاج السنوي لزيت الزيتون، في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، بنحو ٧٠٠٠ طن سنوياً، وكانت معظم معاصر زيت الزيتون خشبية تستخدم الحيوانات في ادارتها، مما أدى، في بعض الأحيان، الى انخفاض الانتاج كماً ونوعاً. وأما في حيفا وعكا، فكان يوجد ما يقرب من ٣٠ معصرة تدار بقوة الماء، الا أن هذا لا ينفي وجود المعاصر الحديدية التي كانت قائمة في المراكز الرئيسية لاستخراج زيت الزيتون، كمدينتي نابلس ويافا وغيرهما.

وقد أقام اليهود معلمين صغيرين في يافا وفي مستوطنة بن شيمون القريبة من اللد لاستخراج الزيت من بقايا الزيتون المعصور، الا أن هذين المعلمين قد أغلقتا سنة ١٩١٢<sup>(٤٢)</sup>.

والى جانب ما وجد في البلاد من معاصر لاستخراج زيت الزيتون، فقد أقيم فيها نحو ٤٠ معملاً لاستخراج زيت السمسم. وقد قدر مجموع معامل استخراج الزيوت في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى بنحو ٤٠٠ معمل تركزت في مدن اللد والرملة ويافا والقدس ونابلس<sup>(٤٤)</sup>.

وتعد صناعة الصابون من أهم الصناعات التي اعتمدت على زيت الزيتون، واشتهرت بها مدينة نابلس منذ القدم، حيث وجد فيها ١٦ مصبنة عام ١٩٠٤<sup>(٤٥)</sup>، زادت الى ٤٦ مصبنة قبل الحرب العالمية الأولى، ولكن هذا العدد تقلص خلال الحرب الى ٢٢ مصبنة<sup>(٤٦)</sup> نتيجة قيام الجيش التركي بقطع أشجار الزيتون أثناء الحرب، مما أدى الى انخفاض محصول زيت الزيتون الذي يعتبر عماد صناعة الصابون الى نصف ما كان عليه قبل الحرب.

وقد احتكرت بعض الأسر صناعة الصابون في نابلس كاسرة الشكعة والآغا والخياط وبني عاشور، إلى جانب أهالي غزة وأهالي قرية عنبتا<sup>(٤٧)</sup>.

ونستدل من الجدول رقم ٢ أيضاً، على أن حرفة النجارة قد احتلت المرتبة الثانية بين صناعات ما بعد الحرب، حيث بلغ عدد محلاتها الصناعية ٣٠٧ محلات، بنسبة قدرها ٨.٨ بالمئة. وكانت قبل الحرب ٩٠ محلاً صناعياً، بنسبة ٢.٦ بالمئة من مجموع الحرف وصناعات ما قبل الحرب، وبذلك بلغ عدد مصانعها ٣٩٧ محلاً صناعياً أي بنسبة قدرها ١١.٣ بالمئة من المجموع العام للمحلات الصناعية.

ومن أبرز الصناعات الخشبية التي انتشرت آنذاك، صناعة الرموز الدينية وأدوات الزينة التي برع بها أهالي مدينتي القدس وبيت لحم، حيث كانوا يصنعون الرموز الدينية كالمسابع والصلبان وغيرها من التحف المصنوعة من خشب الزيتون ويبيعونها للسياح الوافدين الى الأماكن المقدسة في كلتا المدينتين<sup>(٤٨)</sup>.

واحتلت صناعة المأكولات والمشروبات والتبغ الدرجة الرابعة في الجدول سالف الذكر لصناعة ما بعد الحرب، فبلغ عدد مصانعها ٢٩٥ مصنعاً، بنسبة قدرها ٨.٤ بالمئة، وكانت قبل الحرب ١٧٨ محلاً صناعياً أي بنسبة قدرها ٥.١ بالمئة من مجموع الصناعات، وبذلك أصبح عدد مصانعها ٤٧٣ مصنعاً، أي بنسبة قدرها ١٣.٥ بالمئة من المجموع العام للصناعات. ومن أهم هذه الصناعات، مطاحن الحبوب التي انتشرت في معظم قرى فلسطين ومدنها،

ولم يكن يخلو بيت من المطاحن التي تدار باليد. وكانت كل عائلة تقوم بطحن ما يلزمها من حبوب للاستهلاك المنزلي، وقد وجدت المطاحن التي تدار بقوة الماء، الى جانب المطاحن الآلية التي كانت توجد في المدن: فحتى العام ١٩١٢، مثلاً، كان يوجد في مدينة يافا وحدها نحو ١٠ مطاحن آلية بالإضافة الى خمس أخرى في غزة. وكانت هذه المطاحن تقوم باستخراج الدقيق، أما مطاحن يافا والقدس، فقد كانت تحتوي على معامل تعمل على تحويل الدقيق الى مكرونة<sup>(٤٩)</sup>.

ومن أشهر المطاحن التي كانت معروفة في فلسطين وقتذاك، مطاحن دولة في يافا لطحن الدقيق، وشركة مطاحن شحادة عطا الله في يافا أيضاً<sup>(٥٠)</sup>.

وأما صناعة المشروبات الروحية (الخمور)، فقد أدخلها الى البلاد المهاجرون الصهيونيون الذين سكنوا في مستوطنتي زخرون يعقوب وريشون - لي - زيون، وذلك على أثر الدعم الذي تلقوه من البارون روتشيلد، وكانت النسبة الكبيرة من انتاجه تصدر إلى الخارج<sup>(٥١)</sup>. وقد قام أهالي فلسطين، أيضاً، بتصنيع الخمور في مدينتي بيت لحم وبيت جالا، وبلغ عدد حائزي معاصر تقطير الخمور في هاتين المدينتين العام ١٩١٤ نحو ٣٥٩ نسمة<sup>(٥٢)</sup>. ومن أشهر مصانع الخمور العربية، آنذاك، معمل نجمة الشرق لصاحبيه ساحوري وحنضل في بيت لحم، الذي كان يصنع العرق والكونياك والبراندي<sup>(٥٣)</sup>.

أما صناعة السجائر والتبناك وزراعة التبغ، فقد كانت محتكرة لصالح شركة التبغ التركية إبان العهد العثماني. لذا لم يقيم الأهالي بزرع التبغ وتصنيع السجائر وقتذاك. وفي العام ١٩٢١ ألغى احتكار التبغ وسُمح بزراعته وتصنيع السجائر وغيرها، مما أدى الى انشاء شركة قرمان وديك وسلطي المحدودة للسجائر في حيفا، برأسمال قدره ١٥٠ ألف جنيه فلسطيني، وشركة السجائر والتبغ العربية المحدودة في الناصرة، برأسمال قدره ٤٠ ألف جنيه، وشركة بدور المحدودة في حيفا، برأسمال قدره ٣٥ ألف جنيه<sup>(٥٤)</sup>، الى جانب شركة الاتحاد العربي للسجائر والدخان المحدودة في يافا، وكان رأسمالها مع الاحتياطي ١٠٠ الف جنيه<sup>(٥٥)</sup>.

كما نلاحظ من الجدول رقم ٢ أيضاً، أن صناعات ما بعد الحرب أظهرت تفوق صناعة اللبوسات وأدوات الزينة بنسبة ١٨,٤ بالمئة، وحرقة التجارة وملحقاتها بنسبة ٨,٨ بالمئة، وصناعة المأكولات والمشروبات والتبغ بنسبة ٨,٤ بالمئة. كما ظهرت صناعة المبالغ، وقفزت صناعة القرميد والحجارة والطين من ٥٢ مصنعاً قبل الحرب، الى ١٤٨ مصنعاً بعد الحرب، مما يشير الى ارتباطها بزيادة الهجرة الصهيونية الى البلاد، ولتوفير المسكن والمأكل والملبس للمهاجرين الجدد.

أما من حيث أعداد الأشخاص المستخدمين، فقد احتلت صناعة المأكولات والمشروبات والتبغ الدرجة الأولى، وبلغت نسبة العاملين فيها ٢٠,٦ بالمئة من مجموع الأشخاص المستخدمين. ثم تلتها صناعة الكيماويات والصناعات المتعلقة بها فبلغت نسبة العاملين فيها ١٩,٧ بالمئة، تليها صناعة الملابس وأدوات الزينة ونسبتها ١٣,٧ بالمئة. واحتلت صناعة المنسوجات الدرجة الرابعة بنسبة ٨,٣ بالمئة، وصناعة الأدوات المعدنية النسبة نفسها. كما جاءت صناعة المنتجات الخشبية في الدرجة الخامسة وبلغت نسبتها ٧,٧ بالمئة. وتعد هذه الصناعات من أهم الصناعات الفلسطينية آنذاك، وكانت تشكل ما يوازي ٨٤ بالمئة من مجموع عدد المحلات الصناعية، وبلغت نسبة العاملين فيها نحو ٧٨ بالمئة من مجموع عدد الأشخاص العاملين في الصناعة حينذاك.

وبالنسبة لرؤوس الأموال المستثمرة، احتلت الصناعات الغذائية والتبغ مكان الصدارة،

بنسبة قدرها ٣٥,٧ بالمئة من مجموع الأموال المستثمرة في الصناعة ككل، تليها صناعة الكيماويات والصناعات المتعلقة بها في المرتبة الثانية بنسبة قدرها ١٨,٢ بالمئة، تليها صناعة القرميد والحجارة والمنتجات الطينية في الدرجة الثالثة، بنسبة ١٤,٧ بالمئة.

أما من حيث قيمة المنتجات، فقد جاءت الصناعات الغذائية والتبغ في الدرجة الأولى، أي بنسبة ٥٢,٤ بالمئة من المجموع العام لقيمة المنتجات الصناعية وقتذاك، تليها صناعة الكيماويات والصناعات المتعلقة بها كالزيت والصابون والسهم وغيرها، وقد بلغت نسبتها ٦,٤ بالمئة، ثم صناعة القرميد والحجارة بنسبة قدرها ٥,٤ بالمئة، فإذا ما أضفنا إليها صناعة المقالع (المحاجر) كصناعة مكملة لها زادت النسبة إلى ٦,٢ بالمئة، ثم صناعة الأدوات المعدنية بنسبة ٤,٥ بالمئة.

وبالنسبة لطرق الصناعة، فقد كان ما يقرب من ٢٤٢٩ محلاً صناعياً تدار باليد، أي ما نسبته ٦٩,٢ بالمئة من مجموع المحلات الصناعية القائمة وقتذاك، و٤٥٣ محلاً أو ما نسبته ١٤,١ بالمئة تدار بقوة الحيوانات، وكان معظمها من معاصر زيت الزيتون والسهم. كما كان ٥٨٣ محلاً، أي ما نسبته ٥٢,٣ بالمئة تدار بقوة المحركات، منها ٣٠٥ محلات صناعية، أي ما نسبته ٥٢,٣ بالمئة لصناعة المواد الغذائية والتبغ، و٦١ محلاً، أي ١٠,٥ بالمئة، في صناعة الأدوات المعدنية، و٥٨ محلاً، أو ما نسبته ٩,٩ بالمئة، كانت تستخدم في الصناعات الخشبية، و٤٢ محلاً أو ٧,٢ بالمئة تستخدم في صناعة الورق والطباعة والقرطاسية، و٣١ محلاً، أو ٥,٣ بالمئة، كانت تستخدم في صناعة القرميد والحجارة والأجر والطين، و٤٠ محلاً، أو ما نسبته ٦,٩ بالمئة، كانت تستخدم في الصناعات الأخرى.

وبلغ مجموع عدد الآلات المستخدمة في جميع الصناعات نحو ٥٢٥٢ آلة، منها ٢٩٨٢ آلة أو ما يعادل ٥٧,٨ بالمئة كانت تدار باليد، و٢٧٢٠ آلة أو ٤٣,٢ بالمئة كانت تدار بقوة المحركات<sup>(٥٦)</sup>.

أما حجم المحلات الصناعية، فيمكن الاستدلال عليه من خلال عدد العمال المستخدمين، ومن رؤوس الأموال المستثمرة فيها. فقد أشار سميسون في تقريره إلى أنه كان في البلاد العام ١٩٣٠ نحو ٤٠٠ محل صناعي، موزعة في المدن والقرى، يعمل فيها ٧٠٠ عامل<sup>(٥٧)</sup>، وذلك بمعدل أقل من عاملين للمحل الواحد، وهذا دليل على أن الطابع العام لصناعات تلك الفترة كان حرفياً.

ومن الإحصاء الحكومي للصناعات القائمة في فلسطين آنذاك، نستدل على أن ١١٠٠ من المصانع، أو ما نسبته ٣١,٤ بالمئة من المجموع الكلي لعدد المصانع، لا تقوم بدفع أجور لعمالها، وإنما كان أصحاب العمل يقومون بأنفسهم بالعمل، و٢٠,١ بالمئة منها تدفع أجرة عامل واحد، و٢٦,٢ بالمئة تدفع أجرة عاملين أو ثلاثة، و١٣,٣ بالمئة تدفع أجرة ٤ أو ٥ عمال، أي أن ٩١ بالمئة من المؤسسات الصناعية كانت تستخدم من العمال الأجوريين خمسة عمال فأقل. كما يشير الإحصاء، أيضاً، إلى أن ٠,٣ بالمئة، أو ١٢ مؤسسة، تستخدم ما يزيد على ١٠٠ عامل، و٠,٤ بالمئة أو ١٥ مؤسسة، تستخدم ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ عامل، أي أن عدد المؤسسات التي تستخدم أكثر من خمسين عاملاً كان نحو ٢٧.

ومن حيث رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات والحرف، فقد كان نحو ٣٢٢٤ محلاً صناعياً، أو ما نسبته ٩١,٩ بالمئة، يدار الواحد منها برأسمال قدره زهاء ١٠٠٠ جنيه فلسطيني فأقل. وكان ٢٨١ محلاً، أو ما يعادل ٨ بالمئة يستثمر رأس مال ينوف على ألف جنيه فلسطيني. وكان ٢٥٧ محلاً، أو ما نسبته ٧,٣ بالمئة، من مجموع المحلات الصناعية وقتذاك تعتبر من

المحلات متوسطة الحجم، أي يتراوح رأس المال المستثمر فيها من ١٠٠٠١ - ٢٠٠٠٠ جنيه فلسطيني، و ٢٤ محلاً، أو ٠.٧ بالمئة يمكن اعتبارها من المعامل الكبيرة التي يزيد رأس المال المستثمر في كل منها عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه فلسطيني<sup>(٥٨)</sup>.

بقي أن نشير الى أن عرب فلسطين قد امتلكوا من الصناعات القائمة في البلاد، قبل الحرب العالمية الأولى، ما يوازي ٧٥ بالمئة، أو ما يعادل ٩٢٥ محلاً من مجموع المحلات البالغ عددها ١٢٢٦، وأما نصيبهم من المحلات الصناعية التي أقيمت بعد الحرب، فقد كان نحو ١٢٧٣ محلاً. وبذلك أصبح مجموع المحلات الصناعية المملوكة لعرب فلسطين حتى العام ١٩٢٨ نحو ٢٢٩٨ محلاً، أو ما نسبته ٦٥ بالمئة من مجموع المحلات الصناعية آنذاك، البالغة ٣٥٠٥ محلات<sup>(٥٩)</sup>.

اتضح مما تقدم أن الحرف والصناعات العربية في فلسطين قد زاد عددها من ٩٢٥ محلاً الى ٢٢٩٨ محلاً العام ١٩٢٩، أي بزيادة قدرها ١٢٧٣ محلاً صناعياً، ونسبة ١٤٨,٤٣ بالمئة عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى.

الا ان الصناعة العربية لم تستمر في تقدمها، بسبب العراقيل التي وضعتها حكومة الانتداب في طريقها، والتي سنشير إليها فيما بعد، من ناحية: ومن ناحية أخرى، الوضع السياسي المقلق الذي ساد البلاد، وقتذاك، تبعاً للعلاقات المتوترة بين أهل البلاد الأصليين والمهاجرين اليهود الذين وفدوا عليهم، ورأى فيهم عرب فلسطين تهديداً لوطنهم وأرواحهم وأموالهم. وقد ظهر هذا التهديد واضحاً من خلال حوادث البراق، التي وقعت في آب (أغسطس) العام ١٩٢٩<sup>(٦٠)</sup> واتخذت الحكومة البريطانية ابانها موقفاً منحازاً لصالح المهاجرين اليهود<sup>(٦١)</sup>، حيث أرسلت سفينة حربية وحاملة طائرات ومدمرتين حربيتين الى فلسطين<sup>(٦٢)</sup>، اشترك من عليها من جنود في حماية المستوطنات الصهيونية في البلاد، كما قامت الطائرات البريطانية باحدى عشرة غارة ضد أهل فلسطين، تساقط خلالها العديد من القتلى العرب، حسب ما صرح به وزير المستعمرات البريطانية آنذاك المستر آلن<sup>(٦٣)</sup>.

لقد كشفت حوادث البراق سالفة الذكر عن طبيعية العلاقات الترابطية بين الصهيونيين وحكومة الانتداب، ووقوف الأخيرة الى جانبهم بدون وجل، ورأى أهل فلسطين فيها انذاراً لهم، يهددهم في مصالحهم ويخوفهم على مستقبلهم<sup>(٦٤)</sup>، لذا كان أحجامهم عن المغامرة بأموالهم في ميدان الصناعة، حيث الاستثمار طويل الأمد، ورؤوس الاموال الثابتة، التي يصعب التصرف السريع فيها. ومما أكد مخاوف أهل فلسطين، هذه، تجدد الحوادث في تشرين الأول (أكتوبر) من العام ١٩٣٣، بسبب زيادة الهجرة الصهيونية الى البلاد، وانفجار الموقف أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩) التي بدأت باضراب عام دعت اليه لجنة القدس القومية، وعم جميع أنحاء البلاد واستجابت له معظم فئات الشعب العربي في فلسطين، ابتداء من ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، وعلق في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه<sup>(٦٥)</sup>. وتوقفت حركتنا الاستيراد والتصدير خلال الاضراب عبر ميناءي حيفا ويافا، وهما ميناء فلسطين الرئيسيان وقتذاك<sup>(٦٦)</sup>.

وفي خضم هذه الأحداث السياسية، سارت الصناعة العربية في فلسطين بخطى وثيدة، وخاصة صناعة الصابون النابلسي التي اشتهرت بها مدينة نابلس، وغزا انتاجها الأسواق العربية المجاورة، كمصر وسوريا، وبلغ ما صدر منه الى سوريا العام ١٩٢٤ نحو ٣٤٦ طناً بلغت قيمتها وقتذاك ٨٢١٣٦ ليرة سورية، زاد الى ١٥٠٩ اطنان العام ١٩٣٤ بقيمة قدرها ١٠٩٠٩٢ ليرة سورية<sup>(٦٧)</sup>.

وفي هذه الآونة، أقيم بعض الصناعات العربية في البلاد، كشركة السكب الفلسطينية المحدودة التي تأسست في يافا العام ١٩٣١ برأسمال قدره ٢٠ ألف جنيه فلسطيني<sup>(٧٢)</sup>. وكانت هذه الشركة تقوم بصنع ما تحتاج اليه المصانع والمؤسسات الصناعية العربية من بعض أجزاء الموتورات والماكينات وقواعد وشاسيها موتورات الديزل والطمبات والمكابس والكسارات والطواحين وغيرها، الى جانب صهر الحديد وسكبه وخرائطه وتجهيزه، ونتاج بعض الآلات الميكانيكية حديثة الصنع وقتئذ<sup>(٧٨)</sup>.

وفي نفس العام، أقيمت في الخليل مصانع للمرّي والملمن ومعاطف الفراء وبدغ الجلود والبسط (السجاد) والفخار<sup>(٧٩)</sup>، كما تأسست في مدينة حيفا العام ١٩٣٣، الشركة العربية للسيارات والتبناك المحدودة، برأسمال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه<sup>(٧٧)</sup>، زادت الى ١٥ ألف جنيه في شباط (فبراير) ١٩٣٥<sup>(٧١)</sup>.

وفي الأول من أيار (مايو) العام ١٩٣٥، أقام فرح ونقولا وسمعان وخليل واندراوس شاميه مصنعاً للبلاط، كما أسس حمدي النابلسي وتركي كنعان، في تموز (يوليو) ١٩٣٥، مصنعاً للحريز في مدينة نابلس<sup>(٧٣)</sup>.

وأسست في مدينة يافا العام ١٩٣٦ شركة للمواد الحديدية برأسمال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه، وأسس فيها، أيضاً، مصنع للمرايا. وأقيمت دار للصناعة العربية في مدينة القدس برأسمال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه. وأقيم في نفس العام مصنع للكبريت في مدينة نابلس<sup>(٧٤)</sup>.

وفي الرابع من شباط (فبراير)، عقد رؤساء غرف التجارة العرب اجتماعاً لهم في مدينة القدس، قرروا على أثره إقامة مصنع للاسمنت برأسمال قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه فلسطيني<sup>(٧٤)</sup>. واستمر ركب الصناعة العربية في فلسطين يسير بخطى وثيدة، حتى بلغ عدد مصانعها ٣٣٩ مصنعاً العام ١٩٣٩، مشكلة نسبة قدرها ٢٧,٨ بالمئة من مجموع المصانع القائمة في البلاد آنذاك، والبالغ عددها ١٢١١ مصنعاً، استثمرت فيها رؤوس أموال قدرها ٧٠٤٠٠٠٠ جنيه فلسطيني، انتجت مواد مصنعة قيمتها ١,٥٤٥,٤١٣ مليون جنيه، واستخدمت فيها مواد خام قيمتها ١,٢٣٢,٢٦٤ مليون جنيه، وعمل فيها ٤١١٧ عاملاً، منهم ٧٥٤ عاملاً من أفراد الأسر المؤسسة لتلك المصانع<sup>(٧٥)</sup>.

ويبين الجدول رقم ٣ أهم الصناعات العربية في فلسطين (دون الحرف) العام ١٩٣٩. ويتضح من هذا الجدول أن صناعة الأغذية تحتل النصيب الأكبر من حيث العدد: فقد بلغ عدد مصانعها ٧٦ مصنعاً، أي بنسبة قدرها ٢٢,٤١ بالمئة من مجموع الصناعات العربية القائمة وقتذاك، وكانت، في معظمها، صناعات تحويلية وتضم مطاحن ومصانع مكرونة وشيكولاته وغيرها. تليها في الدرجة صناعة النسيج البالغة ٦٥ مصنعاً، وإذا ما أضفنا إليها صناعة الملابس، على اعتبار أن صناعة النسيج تشكل المواد الخام لصناعة الملابس ومكملة لها، نجد أن صناعتي النسيج والملابس قد زاحمتا صناعة الأغذية في مكان الصدارة بمجموع قدره ٨٦٥ مصنعاً وبنسبة قدرها ٢٥,٣٦ بالمئة من مجموع الصناعات.

أما من حيث عدد العمال، فقد احتلت صناعة التبغ المرتبة الأولى، وبلغ معدل العاملين في كل مصنع نحو ١٢٣ عاملاً، وهو أعلى معدل بالنسبة للعاملين في الصناعات العربية. وهذا يدل على أن مصانع التبغ كانت من المصانع العربية الكبيرة التي كانت تستوعب الكثير من الأيدي العاملة.

الجدول رقم (٣)  
الصناعات العربية العام ١٩٣٩

صافي الانتاج ج. ف.	قيمة المواد الخام ج. ف.	قيمة الانتاج الكي ج. ف.	النسبة المئوية	عدد العمال	النسبة المئوية	عدد المصانع	نوع الصناعة
١٠٥٧٩٧	٨٣٥٤١٥	٩٤١٢١٢	٢٣,٩	٩٨٧	٢٢,٤١	٧٦	صناعة الأغذية
٢٣١٦٤	٢٤٩٣٨	٤٨٠٨٤	٢,٤	١٠٠	٤,١٢	١٤	المشروبات الروحية
٤٢٤٥٤	٨٠٨١٢	١٢٣٢٦٦	١٤,٩	٦١٤	١,١٧	٥	التبغ
٥٧٦٦	٢٨٤١٨	٣٤١٨٤	٢,٣	٩٨	٣,٥٣	١٢	الزيوت النباتية
٤٥٣٧٢	١٢٢٥١٤	١٧٦٨٨٦	٥,٩	٢٤٥	٧,٩٦	٢٧	الكيمائيات
١٤١١٤	٥٠٦٧٣	٦٤٧٨٧	٨,٠	٣٣٠	١٢,٠٩	٤١	الاخشاب
٤٥٦٠	١٢٧٤٧	١٧٣٠٧	١,٦	٦٦	٣,٢٤	٨٨	الجلود
١٦٣١٢	٣٠٥٧٤	٣٦٨٨٦	١٦,٧	٦٩٠	١٩,١٧	٦٥	النسيج
٧٩٧١	٩٥٦٨	١٧٥٣٩	٣,٥	١٤٥	٦,١٩	٢١	الملابس
٣١٠٠٠	٣١٢٣٣	٦٢٢٣٣	٩,٣	٣٨٦	١٣,٢٧	٤٥	الصناعات المعدنية
٥٩٠٦	٨١٧٣	١٤٠٧٩	٣,٦	١٥٢	٤,٧١	١٦	الصناعات غير المعدنية
١٠٧٥١	٧١٩٩	١٧٩٥٠	٧,٣	٣٠٤	١,١٧	٦	متفرقات
٣١٢٩٨٧	١٢٣٢٤٦٤	١٥٤٥٤١٣	٪١٠٠	٤١١٧	٪١٠٠	٣٣٩	المجموع العام

مستخرج من عدة جداول وردت في: Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine 1944/1945*,  
Jerusalem: 1946, pp. 53 - 58.

تليها في الدرجة الصناعات الغذائية، حيث كان معدل العاملين في كل محل صناعي زهاء ١٣ عاملاً، في الوقت الذي كان فيه عدد العاملين فيها ٩٨٧ عاملاً، وهي، من حيث العدد، تحتل النصيب الأكبر من العاملين في الصناعات ككل، وتشكل نسبة قدرها ٢٣,٩ بالمئة. ثم تأتي صناعتا النسيج والملابس في الدرجة الثالثة. فقد بلغ عدد العاملين فيها ٨٣٥ عاملاً، أي بمعدل قدره ١٠ عمال لكل مصنع، في الوقت الذي كان فيه معدل العاملين في صناعة النسيج، منفردة، نحو ١٠,٦ عمال لكل مصنع، و ٧ عمال لكل مصنع من مصانع الملابس. وقد جاءت صناعة الأغذية في الدرجة الأولى، حسب الجدول رقم ٣، بالنسبة للانتاج، حيث بلغت قيمة انتاجها ٩٤١٢١٢ جنيهاً، بنسبة قدرها ٦٠,٩٠ بالمئة من المجموع العام لقيمة انتاج الصناعات العربية وقتذاك، وذلك بمعدل قدره ١٢٣٨٤ جنيهاً لكل مصنع و ٩٥٣ جنيهاً لكل عامل من المستخدمين فيها. تليها في الدرجة الصناعات الكيماوية رغم أنها لا تحتل نفس الدرجة بالنسبة لعدد المصانع أو العمال، فقد بلغت قيمة انتاجها ١٧٦٨٨٦ جنيهاً، أي بنسبة قدرها ١١,٤٤ بالمئة من المجموع العام لقيمة الانتاج الصناعي العربي، وذلك بمعدل قدره ٦٥٥٠ جنيهاً لكل مصنع و ٧٢١ جنيهاً لكل عامل من العمال المستخدمين في الصناعات الكيماوية. وتأتي صناعة التبغ في الدرجة الثالثة، حيث بلغت قيمة انتاجها ١٢٣٢٦٦ جنيهاً، أي بنسبة قدرها ٧,٣٧ بالمئة من مجموع قيمة الانتاج الصناعي العربي، وبمعدل قدره ٢٤٦٥٣ جنيهاً وهو معدل عال يدل على استخدام المكننة بنطاق واسع في مصانع التبغ، لا سيما أن عدد مصانعها لم يتجاوز خمسة



مصانع، آنذاك، وكان معدل العاملين فيها نحو ١٢٢ عاملاً لكل مصنع.  
أما بالنسبة لاستخدام المواد الخام، فقد احتلت صناعة الأغذية، أيضاً، الدرجة الأولى، وبلغت قيمة المواد التي استخدمتها نحو ٨٣٥٤١٥ جنيهاً، أي بنسبة قدرها ٦٧,٧٩ بالمئة من مجموع قيمة المواد الخام المستخدمة في الصناعة العربية آنذاك، وبمعدل قدره ١٠٩٩٢ جنيهاً لكل مصنع.

تليها صناعة الكيماويات التي استخدمت مواد خاماً قيمتها ١٢٢٥١٤ جنيهاً، أي بنسبة قدرها نحو ١٠ بالمئة من مجموع قيمة المواد الخام المستخدمة آنذاك، وبمعدل حوالي ٤٥٣٧ جنيهاً لكل مصنع من مصانعها. ثم تأتي صناعة التبغ في الدرجة الثالثة بالنسبة للمواد الخام المستخدمة فيها؛ حيث استخدمت بما قيمته ٨٠٨١٢ جنيهاً، وبنسبة ٦,٥٥ بالمئة من المجموع الكلي لقيمة المواد المستخدمة وقتذاك، أي بمعدل ١٦١٦٢ جنيهاً لكل مصنع.

وأما بالنسبة لصافي الانتاج (الربح)، فقد حققت صناعة التبغ الدرجة الأولى، حيث كان معدل صافي الربح لكل مصنع من مصانعها حوالي ٨٤٩٠ جنيهاً، تليها صناعة الكيماويات التي كان معدل صافي الربح، للمصنع الواحد من مصانعها، نحو ١٦٨٠ جنيهاً، تليها صناعة الأغذية التي بلغ معدل ربح المصنع الواحد من مصانعها حوالي ١٣٩٢ جنيهاً.  
ويتضح مما تقدم أن مصانع التبغ كانت من أكبر المصانع العربية وقتذاك، حيث حققت هامش ربح بلغ ٨٤٩٠ جنيهاً لكل مصنع.

### الصناعة العربية خلال الحرب العالمية الثانية

لقد ساعدت الحرب العالمية الثانية على تطور الصناعة العربية في فلسطين تطوراً بطيئاً، فوجود القوات البريطانية المرابطة، آنذاك، على أرض فلسطين والتي بلغت نحو ١٠٠٠٠٠ جندي، عدا قوات البوليس البريطاني البالغ عدد أفرادها زهاء ٥٥٧٢ جندياً، علاوة على أفراد طواقم البوارج، وأسراب الطائرات العسكرية البريطانية، التي كانت جاثمة في موانئ ومطارات فلسطين، بالإضافة إلى قوات البوليس الفلسطيني البالغة، وقتذاك، ٣٠٠٠٠ جندي<sup>(٧)</sup>، واعتماد هذه القوات على الصناعات المحلية من أجل سد احتياجاتها بسبب ظروف الحرب، قد أدى إلى بعث الحياة من جديد في الصناعات العربية في فلسطين، بعد فترة الركود التي مرت بها خلال الأحداث والاضطرابات المتتالية حتى سنوات الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩). فقد قفز عدد مصانعها من ٣٣٩ مصنعاً العام ١٩٣٩ إلى ١٥٥٨ مصنعاً العام ١٩٤٢. وتبعاً لذلك، زاد عدد العاملين فيها من ٤١١٧ عاملاً العام ١٩٣٩ إلى ٨٨٠٤ عمال العام ١٩٤٢، ونتيجة لذلك، زاد رأس المال المستثمر فيها من ٧٠٤ آلاف جنيه فلسطيني العام ١٩٣٩ إلى ٢,١٣١,٠٠٠ مليون جنيه فلسطيني.

ويبين الجدول رقم ٤ الصناعة العربية في فلسطين العام ١٩٤٢. إذ يتضح منه أن صناعتي النسيج والملابس احتلتا الدرجة الأولى من حيث عدد المصانع بعد قيام الحرب العالمية الثانية، فقد بلغ عدد مصانعهما معاً ٥٧٩ مصنعاً، أي بزيادة قدرها ٤٩٣ مصنعاً عما كانت عليه العام ١٩٣٩، وذلك بنسبة قدرها ٣٧,١٦ بالمئة من مجموع الصناعات العربية حينئذ، منها ٣٤٥ مصنعاً للنسيج، وبزيادة ١٦٩ مصنعاً عما كانت عليه العام ١٩٣٩، كما زادت مصانع الملابس

من ٢١ مصنعاً العام ١٩٣٩ الى ٣٤٥ مصنعاً العام ١٩٤٢، وذلك بزيادة ٣٢٤ مصنعاً. وتبعاً لذلك، زاد عدد العمال المستخدمين في الصناعات آنفتي الذكر من ٨٢٥ عاملاً الى ٣٠٩٦ عاملاً العام ١٩٤٢، بنسبة قدرها ٣٥,١٦ بالمئة من مجموع العمال المستخدمين في الصناعات العربية العام ١٩٤٢، وبزيادة قدرها ٢٢٦١ عاملاً عما كانت عليه ١٩٣٩، منهم ١٧٦٦ عاملاً لصناعة النسيج بزيادة ١٠٧٦ عاملاً عن العام ١٩٣٩، و ١٣٣٠ عاملاً في صناعة الملابس بزيادة ١١٨٥ عاملاً عن العام ١٩٣٩، وقد كان معدل العمال المستخدمين في مصانع النسيج المستحدثة في الفترة ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٢ نحو ٦,٥ عمال لكل مصنع، كما كان معدل العمال في مصانع الملابس نحو ٣,٥ عمال لكل مصنع. ويدل هذا على أن المصانع التي استحدثت كانت أقرب الى الحرف منها الى المصانع الكبيرة.

وقد جاءت صناعة الاخشاب في الدرجة الثانية من حيث عدد المصانع التي بلغت ٢٨٦ مصنعاً، بنسبة قدرها ١٨,٣٥ بالمئة من المجموع العام لعدد الصناعات العربية وقتذاك، وبزيادة ٢٤٥ مصنعاً عما كانت عليه العام ١٩٣٩، وتبعاً لذلك، زاد عدد العمال المستخدمين فيها من ٣٣٠ عاملاً العام ١٩٣٩ الى ٦٦٩ عاملاً العام ١٩٤٢، وذلك بزيادة ٣٣٩ عاملاً عن العام ١٩٣٩، وبنسبة قدرها ٧,٥ بالمئة من مجموع العمال المستخدمين في الصناعات العربية حينذاك. وكان معدل العاملين في الصناعات الخشبية العام ١٩٤٢ نحو ٢,٥ عامل لكل مصنع، وهذا يدل على أنها كانت مصانع صغيرة الحجم، ذات طابع حرفي، كورش صنع الأثاث او الأبواب والشبابيك الخشبية (محلات النجارة) وغيرها.

ثم تأتي صناعة الأغذية في الدرجة الثالثة، فقد بلغ عدد مصانعها ٢٦٧ مصنعاً، وكانت تشكل نسبة ١٧,١٣ بالمئة من مجموع المصانع العربية المقامة وقتذاك، وبزيادة قدرها ١٩١ مصنعاً عما كانت عليه العام ١٩٣٩. وتبعاً لذلك، زاد عدد العاملين فيها من ٩٨٧ عاملاً ١٩٣٩ الى ١٧٠٨ عمال العام ١٩٤٢ أي بزيادة ٧٢١ عاملاً عن العام ١٩٣٩ وبنسبة ١٩,٤ بالمئة من مجموع العمال العرب العاملين في الصناعات العربية وبمعدل قدره ٦,٥ عمال لكل مصنع.

كما زاد عدد مصانع الصناعات المعدنية من ٤٥ مصنعاً العام ١٩٣٩ الى ٢٢١ مصنعاً العام ١٩٤٢، بنسبة قدرها ١٤,١٨ بالمئة من مجموع الصناعات العربية وقتذاك وبزيادة ١٧٦ مصنعاً عما كانت عليه العام ١٩٣٩. وتبعاً لذلك، زاد عدد العاملين فيها من ٣٨٦ عاملاً العام ١٩٣٩ الى ١١٣٧ عاملاً العام ١٩٤٢، أي بزيادة قدرها ٧٥١ عاملاً عما كانت عليه العام ١٩٣٩.

أما صناعة التبغ، فلم تطرأ أي زيادة على عدد مصانعها؛ فمصانعها الخمسة التي كانت العام ١٩٣٩ استمرت هي نفسها العام ١٩٤٢ مع اتساع قدرة هذه المصانع على الاستيعاب، حيث زاد عدد العاملين فيها من ٦١٤ عاملاً العام ١٩٣٩ الى ٨٤٢ عاملاً العام ١٩٤٢، وذلك بزيادة قدرها ٢٢٨ عاملاً. وأصبح معدل العاملين في كل مصنع من مصانع التبغ نحو ١٦٨ عاملاً، وهذا يؤكد ما اشرنا اليه، أنفاً، من أن مصانع التبغ كانت من المصانع العربية الكبيرة في فلسطين وقتذاك.

أما بالنسبة لقيمة الانتاج، فقد جاءت صناعة الأغذية في الدرجة الأولى، حيث بلغت قيمة انتاجها العام ١٩٤٢ نحو ٢,٤٤٥,٥٨٢ مليون جنيه، وذلك بنسبة قدرها ٤٣,٢٢ بالمئة من قيمة الانتاج الكلي للصناعات العربية آنذاك وبزيادة قدرها ١,١٠٤,٣٧٠ مليون جنيه عما كانت عليه العام ١٩٣٩. وكذلك زادت المواد الخام المستخدمة في الصناعات الغذائية من ٨٣٥٤١٥ جنيهاً

الجدول رقم (٤)  
الصناعات العربية في فلسطين ١٩٤٢

نوع الصناعة	عدد المصانع	النسبة المئوية	مجموع عدد العمال	النسبة المئوية	قيمة الانتاج ج. ف.	قيمة المواد الخام ج. ف.	صافي الانتاج ج. ف.
صناعة الأغذية	٢٦٧	١٧,١٣	١٧٠٨	١٩,٤	٢٤٤٥٥٨٢	٢٠٢٦٢٧٨	٤١٩٣٠٤
المشروبات الروحية	١٦	١,٠٢	١١٣	١,٥	١١٠٨٢٩	٦٩٢٠٥	٤١٦٣٤
التبغ	٥	٠,٣٢	٨٤٢	٩,٥	٥١٠٥٨٦	٢٢٣٤٧	٢٩٠٢٣٩
الزيوت النباتية	٣٣	٢,١١	١٧٠	١,٩	١٧٩٤٣٦	١٣٣٨٧٤	٤٥٥٦٢
الكيمويات	٣٠	١,٩٢	١٩١	٢,١	٤٦٦٦٤٣	٥٣٩٧٩٦	١٠٦٨٤٧
الاخشاب	٢٨٦	١٨,٣٥	٦٦٩	٧,٥	١٦٠٥٤٩	٦٦٦٩٠	٩٣٨٥٩
الورق	٦	٠,٣٨	٢١٠	٢,٣	٤٢٣٣٧	١٩٣٣٥	٢٣٠٠٢
الجلود	٤٥	٢,٨٨	٢١٣	٢,٤	١٥٦٧٦٨	١٠٥٨٨١	٥٠٨٨٧
النسيج	٢٣٤	١٥,٠١	١٧٦٦	٢٠	٢٨٤٣٥٦	١٣٢٨١٦	١٥١٥٤٠
الملابس	٣٤٥	٢٢,١٤	١٣٣٠	١٥	٩٢٩٨٥٠	٦٦٥٢٢٨	٢٦٤٦٢٢
صناعات معدنية	٢٢١	١٤,١٨	١١٣٧	١٢,٩	٢٧٧٦٩٧	٩٤٦٦٣	١٨٣٠٣٤
صناعات غير معدنية	٥٩	٣,٧٨	٢٦٩	٣	٤١٠٧٤	١٠٥٢٧	٣٠٥٤٧
متفرقات	١١	٠,٧	١٦٦	١,٨	٥٢٥٠٥	٢٨٧٨٩	٢٣٧١٦
المجموع العام	١٥٥٨	٪١٠٠	٨٨٠٤	٪١٠٠	٥٦٥٨٢٢٢	٣٩٣٣٤٢٩	١٧٢٤٧٩٣

مستخرج من عدة جداول وردت في: Statistical Abstract of Palestines 1944/1945, op.cit., pp. 51 - 62.

العام ١٩٣٩ الى ٢,٠٢٦,٢١٨ مليون جنيه العام ١٩٤٢، وذلك بزيادة قدرها ١,١٩٠,٨٦٣ مليون جنيه عما كانت عليه العام ١٩٣٩.

تليها في الدرجة صناعات النسيج والملابس معا، حيث بلغت قيمة انتاجها سوياً ١,٢١٤,٢٠٦ مليون جنيه، أي بزيادة قدرها ٥٤٤٢٥ جنيهاً عما كانت عليه العام ١٩٣٩ وبنسبة ٢١,٤٥ بالمئة من قيمة الانتاج الكلي للصناعات العربية، منها ٢٨٤٣٥٦ جنيهاً قيمة انتاج صناعات النسيج، و ٩٢٩٨٥٠ جنيهاً قيمة انتاج صناعة الملابس، واستخدمت مواد أولية قيمتها ٧٩٨٠٤٤ جنيهاً، بزيادة قدرها ٧٦٧٩٢٢ جنيهاً عما كانت عليه العام ١٩٣٩ وبنسبة ٢٠,٢٨ بالمئة من المجموع العام لقيمة المواد الأولية المستخدمة في الصناعة العربية وقتئذٍ.

وتأتي صناعة التبغ في الدرجة الثالثة، فقد بلغت قيمة انتاجها ٥١٠٥٨٦ جنيهاً، بنسبة ٩ بالمئة من مجمل قيمة الانتاج الصناعي العربي في ذلك الوقت، وبزيادة قدرها ٢٨٧٢٢٠ جنيهاً عن العام ١٩٣٩، استخدمت مواد أولية قيمتها ٢٢٣٤٧ جنيهاً، وذلك بانخفاض قدره ٥٨٤٦٥ جنيهاً عن العام ١٩٣٩. ويرجع سبب هذا الانخفاض في قيمة المواد الخام المستخدمة في صناعة السجائر والتبناك الى التوسع في زراعة التبغ من ٢٢٠٦ دونمات العام ١٩٣٥ انتجت ٨١٥ طناً من التبغ الخام الى ٢٨١٦٩ دونماً العام ١٩٤٤ بلغ انتاجها ١٦٨٢ طناً (٧٧).

ومما يلاحظ، أن التوسع في صناعة التبغ، كان في مجال عدد العمال المستخدمين في كل مصنع، وليس في عدد المصانع.

لقد تطورت الصناعة العربية في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية. فقد كان عدد مصانعها ٣٢٩ مصنعاً العام ١٩٣٩، وكانت تشكل، بذلك، نسبة قدرها ١٧.٨ بالمئة من مجموع المصانع القائمة في البلاد والبالغة، وقتذاك، ١٢١١ مصنعاً. وهذه المصانع العربية استخدمت مواد خام قيمتها ١,٢٢٢,٢٦٤ مليون جنيهه بنسبة ٢٤,٨ بالمئة من مجموع المواد الخام المستخدمة في الصناعة ككل والبالغ ٤,٩٧٦,٢٩٤ مليون جنيهه. وانتجت المصانع العربية ما قيمته ١,٥٤٥,٤١٣ مليون جنيهه أي بنسبة ١٧,٥ بالمئة من مجموع الانتاج الكلي للصناعة في فلسطين والبالغ ٨,٨٤١,٧٩٧ مليون جنيهه، وحققت هامش ربح قدره ١٩١٥١٥ جنيهاً بلغت ٧.٨ بالمئة من صافي الربح الذي حققته الصناعة في فلسطين وقتذاك.

اما في العام ١٩٤٢، فقد وصل عدد المصانع العربية الى ١٥٥٨ مصنعاً مشكلة، بذلك، نسبة قدرها ٤٤,٩ بالمئة من مجموع المصانع القائمة في فلسطين حينذاك، والبالغ عددها ٣٤٧٤ مصنعاً. وفي ذلك العام، استخدمت المصانع العربية مواد خام قيمتها ٣,٩٢٣,٤٢٩ مليون جنيهه، مشكلة نسبة قدرها ١٧,٨ بالمئة من مجموع قيمة المواد الخام المستخدمة في الصناعة ككل، والبالغة قيمتها ٥,٦٥٨,٢٢٢ مليون جنيهه فلسطيني، بنسبة ١٥,٣ بالمئة من مجموع الانتاج الصناعي في فلسطين والبالغ ٣٦,٨٣٠,٣٦٨ مليون جنيهه، وحققت صافي ربح قدره ١,٢١٣,٦٤٤ مليون جنيهه، بنسبة قدرها ١٥,١ بالمئة من مجمل صافي الربح الذي حققته الصناعة والبالغ ٨,٠٨٠,٧٤٤ مليون جنيهه<sup>(٧٨)</sup>.

ويبين الجدول رقم ٥ تطور الصناعة العربية في فلسطين في الفترة ما بين ١٩٣٩ - ١٩٤٢. يتضح من هذا الجدول أن المصانع العربية الـ ٣٢٩ في العام ١٩٣٩ كانت تشغل ٤١١٧ عاملاً، أي بمعدل ١٢ عاملاً لكل مصنع. وإذا استبعدنا أصحاب المصانع وأسرهم العاملين في تلك المصانع، لكان معدل العاملين في كل مصنع ٩ عمال مستخدمين بالأجر. وكان رأس المال المستثمر في هذه المصانع ٧٠٤ آلاف جنيهه أي بمعدل ٢٠٧٦ جنيهاً لكل مصنع، وقد بلغت قيمة الانتاج الكلي ١,٥٤٥,٤١٣ مليون جنيهه فلسطيني، وكان معدل قيمة انتاج كل مصنع ٤٥٥٨ جنيهاً فلسطينياً، واستخدمت مواد خام بـ ١,٢٢٢,٢٤٦ مليون جنيهه فلسطيني أي بمعدل ٣٦٢٤ جنيهاً فلسطينياً لكل مصنع.

فلما وصل عدد المصانع العربية في العام ١٩٤٢ الى ١٥٥٨ مصنعاً، صارت تشغل ٨٨٠٤ عمال، أي بمعدل ستة عمال لكل مصنع، وإذا استبعدنا أصحاب المصانع وأسرهم العاملين في تلك المصانع وعددهم ٢٧٤١ عاملاً، لأصبح عدد المستخدمين ٦٠٦٣ عاملاً، وذلك بمعدل قدره أربعة عمال لكل مصنع، وهو معدل أقل بكثير مما كان عليه في العام ١٩٣٩. أما من حيث رأس المال المستثمر في الصناعات العربية، فقد زاد من ٧٠٤ آلاف جنيهه فلسطيني العام ١٩٣٩ الى ٢,١٣١,٠٠٠ مليون جنيهه العام ١٩٤٢، وذلك بزيادة قدرها ١,٤٢٧,٠٠٠ مليون جنيهه عما كان عليه العام ١٩٣٩. وقد جاءت هذه الزيادة في رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة، في هذا الوقت المحدود، نتيجة لدعم البنوك العربية التي أنشئت في هذه الفترة للصناعة العربية، كالبانك العربي والبانك الزراعي العربي والبانك الصناعي العربي وبنك الأمة<sup>(٧٩)</sup>. وقد مر معدل رأس المال المستثمر في كل مصنع من المصانع العربية التي استحدثت خلال الحرب بنحو ١١٧٠ جنيهاً، وهو أقل من معدل رأس المال المستثمر فيها العام ١٩٣٩ بنحو ٩٠٦ جنيهاً لكل مصنع.

الجدول رقم (٥)  
تطور الصناعات العربية في فلسطين ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٢

١٩٤٢	١٩٣٩	البيان
١١٥٨	٣٣٩	عدد المصانع
٨٨٠٤	٤١١٧	عدد العمال
٢٧٤١	٧٥٤	اصحاب المصانع وأسرههم، العاملون في الصناعة
٢١٣١٠٠٠	٧٠٤٠٠٠	رأس المال المستثمر/ ج. ف.
٥٦٥٨٢٢٢	١٥٤٥٤١٣	قيمة الانتاج الكلي/ ج. ف.
٣٩٣٣٤٢٩	١٢٣٢٢٤٦	قيمة المواد الخام/ ج. ف.
٥١١١٤٩	١٢١٦٣٤	رواتب وأجور/ ج. ف.
٣٨١٢	٣٩١٤	قوة الاحنصة الميكانيكية المستخدمة
١٢١٣٦٤٤	١٩١٥١٥	صافي الربح/ ج. ف.

استخرج بعرفة الباحث من عدة جداول وردت في Statistical Abstract of Palestine 1944/1945, op.cit., pp. 53 - 60.

ويدل هذا الانخفاض على أن المصانع العربية التي استحدثت خلال الحرب العالمية الثانية كانت، كسابقتها، صغيرة الحجم، سواء من حيث رؤوس الأموال التي استثمرت فيها أو من حيث عدد العمال العاملين فيها. ويظهر هذا واضحاً من قيمة المواد الخام المستخدمة في المصانع المستحدثت والتي يبلغ معدل قيمتها، لكل مصنع، نحو ٢٢١٥ جنيهاً، وذلك بأقل من معدل ما استخدم العام ١٩٣٩ بنحو ١٤١٩ جنيهاً. كما يتضح، أيضاً، من خلال القيمة الكلية للانتاج، والتي بلغ معدلها لكل مصنع من المصانع المستحدثت بنحو ١١٨٥ جنيهاً فلسطينياً، ويدل هذا على أن المصانع العربية التي استحدثت كانت صغيرة الحجم، ولم تستخدم أيدي عاملة بكثافة كبيرة، فلو استبعدنا عدد العمال العاملين في المصانع الخاصة والمؤسسات العائلية والبالغ عددهم ١٩٩٠ عاملاً لكان معدل العمال المستخدمين في المصانع الحديثة نحو ثلاثة عمال لكل مصنع. ويلاحظ مما تقدم، أن الصناعة العربية في فلسطين قد تقدمت ابان عهد الانتداب البريطاني تقدماً طفيفاً، وذلك بسبب العقبات التي اعترضت مسيرتها وأهمها ما يلي:

#### ١ - حصر موارد الانتاج:

لقد منعت حكومة الانتداب عرب فلسطين من استيراد المواد الأولية اللازمة لصناعتهم، وعلى النقيض من ذلك خصصت ٩٠ بالمئة من رخص الاستيراد والتصدير للصهيونيين الذين أخذوا يتحكمون بالتجارة الخارجية حسب مصالحهم<sup>(٨)</sup>، وحجبت عن السكان العرب الرخص التي بموجبها يحق لهم تأسيس مصانع عربية جديدة في البلاد، كما حدث مع شركة البوتاس الفلسطينية وامتياز توليد الكهرباء من مياه نهر الأردن الذي أعطي لشركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة، ووقفت حائلاً دون تقدم الصناعة العربية.

## ب - الحظر القانوني:

لقد منع العرب من استثمار ينابيع الثروة في بلادهم، وذلك بمنح امتيازها للصهيونيين، كامتياز توليد الكهرباء من مياه نهر الأردن الذي أعطى لشركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة (روتنبيرغ)، وامتياز البحر الميت لاستغلال الاملاح المذابة في مياه البحر الميت الذي منح لصهيونيين وأنشأوا، تبعاً لذلك، شركة البوتاس الفلسطينية لاستغلال تلك الاملاح، وكذلك امتياز الملح الذي أعطى لشركة الملح المحدودة وشركة مقالع (استخراج) الكبريت المحدودة، وهي شركة بريطانية عملت على استخراج الكبريت من طبقاته بالقرب من غزة، وكان ينتج عن عملية تكرير الكبريت رمل أبيض يصلح لصناعة الزجاج<sup>(٨١)</sup>. يضاف الى ذلك، احتكار توليد الكهرباء في فلسطين، الذي حصلت عليه شركة كهرباء فلسطين - روتنبيرغ، يجعل القوى الكهربائية خالصة لغير العرب فلم يفسح المجال أمام المصانع العربية وتطورها باعتمادها على الكهرباء، لأن تلك الشركة كانت تضمن على المصانع العربية بالكهرباء خشية تطورها. وكل هذه الشركات كانت صهيونية وبريطانية، وقد وقفت حائلاً دون تقدم الصناعة العربية في فلسطين.

## ج - الاحتكار:

وهو ما مارسه المصانع التي يملكها صهيونيون بما لهم من نفوذ في البلاد، سواء في السر أو العلانية، على مقاومة انشاء مصانع عربية تضارب انتاجها، ومثال ذلك، ما قامت به احدى شركات الكبريت الصهيونية للقضاء على معمل كبريت الناصرة العربي<sup>(٨٢)</sup>، كما عملت مصانع شيمن للزيوت النباتية على تقليد الانتاج العربي من الصابون، فكان انتاجها مشابهاً، شكلاً وحجماً، للصابون النابلسي، ولم تكثف بذلك بل كتبت عليه بأحرف عربية عبارة «أحسن صابون شيمن»، حتى توهم المستهلك الساذج أنه من صنع مدينة نابلس العريقة بانتاجها للصابون. وتم اختيار هذه العبارة لتوافق عبارة «حسن النابلسي» المكتوبة على الصابون النابلسي المعروف بهذه العبارة نسبة الى مصانعه، مما سبب رواجاً لهذا الصابون في الأسواق المحلية والخارجية للتشابه في الكتابة<sup>(٨٣)</sup>.

وقد عملت حكومة الانتداب على خنق الصناعات العربية، وذلك بتحديد أسعارها واستيلائها، أحياناً، على انتاج بعض مصانعها، وما مارسه مع مصنع البطانيات العربي لخير شاهد على ذلك، حيث حددت سعر البطانية الواحدة من انتاجه بنجنيه ونصف الجنيه، وهذا السعر لا يكاد يغطي سعر التكلفة ولا يوفر ربحاً يساعد على الادخار وتجديد الآلات لاستمرار الانتاج<sup>(٨٤)</sup>.

## د - قلة رأس المال:

لم تتوفر للصناعات العربية رؤوس أموال بنفس ضخامة رؤوس الأموال التي توفرت للصناعات الصهيونية كما أسلفنا، مما أدى الى تأخر الصناعة العربية في فلسطين، فكانت الغالبية العظمى من المطاحن والمعاصر، مثلاً، لا تملك القمح أو الزيت اللذين تستعملهما، وإنما تمارس عملية التحويل الى دقيق أو زيت مقابل أجر يدفعه أصحابه<sup>(٨٥)</sup>.

## هـ - الخبرة الصناعية:

لم يتلق العمال العرب الخبرة الصناعية من المدارس الصناعية، وذلك لعدم قيام حكومة

الانتداب بإنشاء مدارس صناعية عربية في البلاد، باستثناء مدرسة حيفا الصناعية التي افتتحتها حكومة الانتداب سنة ١٩٢٦، ثم استولت عليها السلطات العسكرية البريطانية ولم تتخل عنها لإدارة التعليم إلا سنة ١٩٤٥<sup>(٨٦)</sup>. ولم تكن هذه المدرسة تفي بالغرض المطلوب من تخريج المعلمين الفنيين علاوة على نقص الكفاءات الفنية لخريجي تلك المدارس. ولم يلعب هؤلاء الخريجون أي دور محسوس في النشاط الصناعي في البلاد، فقدرة المدرسة الاستيعابية في العام لا تزيد على أربعة وعشرين طالباً. وكان العمال العرب يكتسبون خبرتهم الصناعية عن طريق ممارستهم للصناعة مع عمال أكثر كفاءة منهم<sup>(٨٧)</sup>.

يضاف إلى ذلك، عدم حماية الصناعة العربية من المنافسة الخارجية، في الوقت الذي حمت فيه حكومة الانتداب الصناعات اليهودية.

يتضح لنا مما تقدم، أن الصناعة قد بدأت في فلسطين، كغيرها من البلاد العربية التي خضعت للدولة العثمانية، يدوية تقليدية، تهدف، بالدرجة الأولى، إلى سد طلبات الأسرة أو القرية أو المدينة، وفائض الانتاج كان يسوّق، بعد ذلك، في مدن أخرى، وإن كان هذا صعباً، لوعورة المواصلات وصعوباتها، من ناحية، وتهديد البدو وغاراتهم على القرى والمدن، من ناحية أخرى. ثم تطورت الصناعة بعد ذلك تطوراً طبيعياً غير أنه بطيء، وذلك لقلّة رأس المال المستثمر فيها، لأن الطبقة البرجوازية العربية كانت مشغولة، آنذاك، بالوظائف الحكومية وبالملكية الزراعية أكثر من توجيهها إلى ميدان الصناعة، لا سيما وأن فلسطين تفتقر إلى المواد الخام التي ترتكز عليها الصناعة كالفحم والحديد، فكانت تعتمد على المحاصيل الزراعية كمادة خام أولية لها. واستمرت الحال على هذا المنوال إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث بدأت الصهيونية بالظهور في فلسطين ودأبت على العمل من أجل إقامة اقتصاد منافس للاقتصاد العربي، مما أدى إلى روح التنافس بينهما.

ولكن امكانيات وخبرات الوافدين الصهيونيين على فلسطين كانت أقوى من امكانيات أهل البلاد، يضاف إلى ذلك دعم حكومة الانتداب للصناعة اليهودية واحتضانها حتى ترعرعت في ظل الحماية الجمركية على حساب الصناعة العربية. كما أن الصراع القومي الذي خاضته الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الوجود الدخيل، بما فيه وجود صناعته، وما رافقه من أحجام البرجوازية العربية عن الخوض في ميدان الصناعة، كل هذه العوامل، مجتمعة، أدت إلى تقهقر الصناعة العربية وتأخرها عن مثيلتها الصهيونية في البلاد.

(١) محمد رفيق التميمي، ولاية بيروت، الجزء الأول، بيروت: بلا ناشر، ١٣٢٣ هـ، ص ٢٦٥.

(٢) د. ليلى الصباغ، المجتمع السوري في مطلع العهد العثماني، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣، ص ٦٧.

(٤) عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨٠، ص ١٨.

(٥) د. كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.،

(٣) عبد العزيز محمد عوض، متصرفية القدس في العهد العثماني، رسالة دكتوراة غير منشورة، أجيّزت

(مارس) ١٩١٨، ص ٧.  
 (٢٣) المصدر نفسه، العدد ١٢، ١١ شباط (فبراير) ١٩١٩، ص ١٢.  
 (٢٤) د. خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.  
 P.R.O., F.O. 371/3412: 19493, 24th (٢٥) Nov. 1918.  
 (٢٦) د. حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية اتجاه فلسطين، الجزء الثاني، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠، ص ٨١.  
 P.R.O., F.O. 371/4225: 108981, (٢٧) 23rd July 1919.  
 (٢٨) انظر تشكيل هذه البعثة في: Weizman, Chaim, *Trial and Error*, London: East and West Library, 1949, p. 316.  
 P.R.O., F.O. 371/5119: E3237, 21st (٢٩) April 1920.  
 P.R.O., F.O. 371/3391: 44236, 9th. (٣٠) March 1918.  
 P.R.O., F.O. 371/3421: 213827, (٣١) 30th Dec. 1918.  
 Bentwich, Norman, *England and (٣٢) Palestine*. London: 1932, p. 99.  
 (٣٣) *Parliamentary Debates, House of Commons, "Hansard", 5th Series, Vol. 151, Col. 314.*  
 (٣٤) *Parliamentary Debates, Ibid., Vol. 125, Col. 1027.*  
 وانظر، كذلك: P.R.O., F.O. 371/5139: E 3594 / 131 / 44, 19th April 1920.  
 (٣٥) النشرة التجارية لغرفة تجارة يافا الوطنية، العدد ٢، تموز (يوليو) ١٩٢٤، ص ٤٧.  
 (٣٦) لسان العرب (القدس)، العدد ٢٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، ص ٢.  
 (٣٧) *الاقتصاديات العربية (القدس):* العدد ٩، أيار (مايو) ١٩٣٥، ص ٢٠.  
 (٣٨) فاضل حسين، مؤتمر لوزان، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٨، ص ٢٥.  
 (٣٩) *Parliamentary Debates, op. cit., Vol. 151, Col. 314.*  
 (٤٠) Hobman, Joseph; *Palestine Economic Future*, London: 1946, p. 196.  
 (٤١) عارف العارف، *المفصل في تاريخ القدس*.

١٩٧٤، ص ١٣.  
 (٦) محمد يونس الحسيني، *التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية*، يافا: مكتبة الطاهر، ١٩٤٦، ص ١٢٦.  
 (٧) Grunwald, *The Industrialization of the New East*, Tel-Aviv: 1934, p. 37.  
 (٨) Jewish Agency for Palestine, *Palestine Arabs Under the British Mandate*, London: 1939, p. 10.  
 (٩) Public Record Office (P.R.O.), F.O. 371/195: 1648, No. 2, Jerusalem, 11th. Feb. 1989.  
 (١٠) P.R.O., F.O. 371/78: 1122, Jaffa, 3rd Feb 1895.  
 P.R.O., F.O. 371/195, 675, Jerusalem. 5th Sep. 1861.  
 (١١) الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.  
 (١٢) د. خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٢.  
 (١٣) P.R.O., F.O. 371/195: 2127, No. 69, Jerusalem, 5th. Nov. 1902.  
 (١٤) P.R.O., F.O. 371/195: 2442, No. 14, Jerusalem, 24th Feb. 1918.  
 (١٥) P.R.O., F.O. 371/3410: 139165 / W / 44, 9th Sep. 1918.  
 (١٦) للمزيد من المعلومات عن هذه الإدارة وأقطابها، انظر: Storrs, Ronald, *Orientalisms*, London: 1945, pp. 281-285.  
 (١٧) فلسطين (لسان حال الجيش البريطاني في بلاد العدو المحتلة - القاهرة)، ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩١٨، ص ٢ و ٣.  
 (١٨) P.R.O., F.O. 371/4143: 107253, 13th May 1919.  
 (١٩) P.R.O., F.O. 371/3389: 177141, 2nd March 1918.  
 (٢٠) لمزيد من المعلومات، انظر: ابراهيم رضوان الجندى، *سياسة الإنتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين*، رسالة ماجستير غير منشورة، اجيزت من كلية الآداب (سنة ١٩٧٥)، جامعة الاسكندرية، ص ١٢٦ - ١٣١.  
 (٢١) P.R.O., F.O. 371/4143: 35569, 12th Feb. 1919.  
 (٢٢) الكوكب (القاهرة)، العدد ٨٧، ٢٦ آذار



- for Iraq, 6th Sep. 1929.
- Parliamentary Debates, *op. cit.*, Vol. (٦٢) 231, Col. 1017 - 8.
- Ibid., Vol. 232, Col. 475. (٦٣)
- Ibid., Vol. 236, Col. 1427. (٦٤)
- P.R.O., F.O. 371/13753: E4754/4198/ (٦٥) 58, Colonial Office to War Office, 17th Sep. 1929. Also: Parliamentary Debates, *op. cit.*, Vol. 316, Col. 11 - 12.
- P.R.O., C.O. 733/7552: 8/No. C249/(٦٦) 36, High Commissioner for Palestine, Principal Secretary for Palestine, Principal Secretary of State for Colonies, 6th June 1936.
- (٦٧) الاقتصاديات العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.
- (٦٨) العقاد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١.
- (٦٩) الاقتصاديات العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١.
- (٧٠) المصدر نفسه، ص ١٧.
- (٧١) المصدر نفسه، ص ١٢.
- (٧٢) المصدر نفسه، ص ١٠.
- (٧٣) المصدر نفسه، العدد ٢١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، ص ١٦.
- (٧٤) المقطم (القاهرة)، العدد ١٤٧١١.
- ١٩٣٧/٢/٥، ص ٥.
- Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine 1944/1945*, Jerusalem: 1946, p. 53.
- (٧٦) طريق فلسطين إلى الحرية، تقرير من «عصبة التحرر الوطني» الفلسطينية مرفوع إلى الأمم المتحدة في آب (أغسطس) ١٩٤٧، يافا: مطبعة النصر، ١٩٤٧، ص ١٦.
- Statistical Abstract of Palestine, 1944, (٧٧) *op. cit.*, p. 50.
- Ibid., pp. 50-56. (٧٨)
- (٧٩) للمزيد من المعلومات عن هذه البنوك، انظر: الاقتصاديات العربية، العدد ١٥٠٦ آذار (مارس) ١٩٣٥، ص ٢٢؛ وكذلك: المصدر نفسه، العدد ٩، السنة الثانية، ٢٩ شباط (فبراير) ١٩٣٦، ص ١٥.
- (٨٠) د. الخولي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.
- (٨١) حمادة، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.
- (٨٢) الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.
- (٨٣) الاقتصاديات العربية، العدد ٢٦، السنة القدس: دار المعارف، ١٩٦١، ص ٢١.
- P.R.O., F.O. 371/4201: 171646, 6th (٤٢) Jan. 1920.
- (٤٣) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين، بيروت: الجامعة الأمريكية، ١٩٣٧، ص ١٩٨.
- Hobman, *op. cit.*, p. 194. (٤٤)
- (٤٥) مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الثاني، القسم، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠، ص ١٩٨.
- (٤٦) النشرة التجارية لغرفة تجارة يافا الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص ٣.
- (٤٧) التميمي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.
- (٤٨) صوت فلسطين (دمشق)، العدد ٤٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢، ص ٤٩.
- (٤٩) حمادة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٥.
- (٥٠) أحمد خليل العقاد، من هو لرجال فلسطين، يافا: مكتبة الطاهر، ١٩٤٦، ص ١٨٥.
- Ben Gurion, David, *Rebirth and Destiny of Israel*, New York: 1954, p. 59. (٥١)
- (٥٢) رشاد الخطيب، «صناعة الخمر وحالتها الحاضرة»، الاقتصاديات العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣ و ٢٤.
- (٥٣) العقاد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧.
- (٥٤) حمادة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨.
- (٥٥) العقاد، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.
- Government of Palestine, *First Census of Industries, 1928*, Jerusalem: 1929, p. 9. (٥٦)
- Great Britain, *Parliamentary Papers, Report on Immigration, Land Settlement and Development* by Sir John Simpson, October 1930 (Cmd. 3686), London: His Majesty's Stationary Office, 1930, p. 114. (٥٧)
- First Census of Industries, مستخرج من: 1928, *op. cit.*, pp. 9-11. (٥٨)
- Ibid., p. 12. (٥٩)
- (٦٠) لمزيد من المعلومات عن هذه الحوادث، انظر: د. أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار ١٩٢٢ - ١٩٣٩، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٧٠، ص ٣١ وما بعدها.
- P.R.O., F.O. 371/135753: E4785/4198, (٦١) 65 Mr. Ellison (Basra) to High Commission

الثانية، ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦، ص ٢.  
(٨٤) محمد علي خلوصي، التنمية الاقتصادية في  
قطاع غزة، القاهرة: لجنة التأليف والنشر، ١٩٦٧،  
ص ١٤٨.

(٨٧) هاني حوراني، «ملاحظات حول أوضاع الطبقة  
العاملة في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني»،  
شؤون فلسطينية، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر)  
١٩٧١، ص ١١٩.

(٨٥) احمد صادق سعد، فلسطين بين مخالاب  
الاستعمار، القاهرة: لجنة التأليف والنشر، ١٩٤٧،  
ص ٤٨.  
(٨٦) عبدالله القشطان، التعليم في عهد الانتداب

## السنوات الخمس السمان في تاريخ الوطن القومي اليهودي في فلسطين ١٩٣١-١٩٣٦

### ٢ - نمو الهجرة والاستثمارات والاستيطان(\*)

#### صبري جريس

فيما كان التوتر يتصاعد تدريجياً في فلسطين، خلال النصف الأول من الثلاثينات، كان الوطن القومي اليهودي ينمو ويتوسع بشكل لم يعهده حتى ذلك الوقت، وذلك نتيجة لعوامل عديدة، نشطت مجتمعة خلال هذه الفترة.

فالازمة الاقتصادية العالمية، التي وقعت سنة ١٩٢٩، أثرت على دول عدة، ومن ضمنها بولونيا ورومانيا، اللتين كانت تعيش فيهما تجمعات يهودية كبيرة نسبياً، فزادت اوضاعهما الاقتصادية تدهوراً<sup>(١)</sup>. وكان من نتيجة ذلك، ان اشتدت الضغوط الاقتصادية - الاجتماعية، التي كانت موجودة اصلاً<sup>(٢)</sup>، على اولئك اليهود، لاحتلال مواقعهم الاقتصادية<sup>(٣)</sup>، او، على الاقل، عدم استخدام اعداد أخرى منهم<sup>(٤)</sup>. كذلك اتسع مدى هذه الضغوط وزادت حدتها، وازدادت معها اوضاع اليهود تأزماً، اثر صعود النازية في المانيا، وانتشار تعاليمها العنصرية، وخصوصاً ما كان منها معادياً لليهود، في الدول الأوروبية المختلفة، مما أدى الى تنشيط حركة الهجرة اليهودية من تلك البلدان. وفي الوقت نفسه، شددت القيود على الهجرة الى الولايات المتحدة<sup>(٥)</sup>، وهي آنذاك محط انظار المهاجرين اليهود، فاضطر العديد منهم الى التوجه نحو فلسطين، البلد الوحيد المفتوح، رسمياً، امام الهجرة اليهودية. وظهر هذا الاتجاه على اشد ما يكون وضوحاً بين الشباب اليهود، الذين بدا لهم ان مستقبلهم غير مضمون في تلك الدول، فاتجه العديد منهم الى العمل على دخول فلسطين. ونتيجة لذلك، توسعت صفوف حركة هيخالوتس<sup>(٦)</sup>، العاملة، اساساً، في مجال اعداد

(\*) نشرت الحلقة الاولى من هذه الدراسة في شؤون فلسطينية، العدد ١٤٠/١٤١، تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر / ديسمبر) ١٩٨٠.

شؤون فلسطينية، العدد ١٤٤ - ١٤٥، آذار / نيسان (مارس / أبريل) ١٩٨٥

الشباب اليهودي خارج فلسطين وتهيئته للهجرة إليها، فضمت العديد من حركات الشبيبة الصهيونية، على مختلف اتجاهاتها السياسية<sup>(٧)</sup>. وأسفر هذا التوسع في صفوف المنظمة عن ارتفاع عدد أعضائها، مثلاً، من ١١٢٤٠ عضواً سنة ١٩٢٩ إلى ٨٩٥٠٠ عضواً سنة ١٩٣٥<sup>(٨)</sup>. كما وجد، إضافة إلى ذلك، في بولونيا وحدها، سنة ١٩٣٢، نحو ١٠٠ ألف شاب يهودي في مراكز التدريب التابعة لهيخالوتس؛ وتضاعف عددهم في السنة التالية<sup>(٩)</sup>.

ومن بين أعضاء هذه الحركات بدأت، بعد انتفاضة البراق سنة ١٩٢٩، وما تبعها من صدامات دموية بين اليهود والعرب، موجة جديدة من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، عرفت باسم الهجرة الخامسة، واستمرت حتى نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩. وأسفرت هذه الموجة، التي انضمت إليها مجموعات من «أصناف» أخرى من المهاجرين، عن زيادة عدد اليهود في فلسطين، خلال ذلك العقد، بنحو ٢٥٥ بالمئة، إذ ارتفع عددهم من ١٧٤٦٠٦ نسمة سنة ١٩٣١ إلى ٤٤٥٤٥٧ نسمة سنة ١٩٣٩، وأصبحوا يشكلون نحو ٣٠ بالمئة من سكان فلسطين. وكانت هذه الموجة من الهجرة قد بدأت اثر نداء توجه به مركز هيخالوتس العالمي، ووجد استجابة له لدى اليهود خارج فلسطين، إثر الاصداء القوية التي أحدثتها انتفاضة البراق بينهم، باعتبار ان هذا هو الرد الصهيوني المناسب على الهجمات العربية على اليهود اثناء تلك الانتفاضة<sup>(١٠)</sup>. وخلال كل من السنوات ١٩٢٩ - ١٩٣١، دخل فلسطين نحو ٤ - ٥ الاف مهاجر، كانت اكثريةهم الساحقة من أعضاء هيخالوتس<sup>(١١)</sup>، واستوعب معظمهم في المستوطنات الزراعية. كذلك، كانت بعض المؤسسات اليهودية، في اماكن مختلفة من العالم، قد قامت إثر انتفاضة البراق، بتأسيس صندوق خاص، سمي كيرن هاغزراه (صندوق المساعدة)، عمل خارج اطار المؤسسات الصهيونية الرسمية، بسبب خلاف معها، بهدف التعويض عن الاضرار التي لحقت باليهود خلال تلك الاحداث<sup>(١٢)</sup>. وجمعت بواسطة هذا الصندوق اكثر من ٦٠٠ ألف ليرة فلسطينية، صرفت على اعادة بناء المستوطنات التي تهدمت، واقامة جديدة اضافة إليها (وفي سنة ١٩٣٣، سجلت في بريطانيا من قبل الصندوق، بالاشتراك مع شركة بيكا غير الصهيونية، شركة جديدة سميت اميكا Emica هدفها توطين «الفقراء والمعوزين اليهود... في المنطقة الواقعة ضمن حدود الانتداب [البريطاني على فلسطين]... او في المناطق المجاورة»<sup>(١٣)</sup>).

وفي ربيع ١٩٣٢، انضمت الى مهاجري هيخالوتس، اثر تأزم اوضاع اليهود في بولونيا، اعداد اخرى من المهاجرين، من «صنف» اصحاب رأس المال؛ فدخل الى فلسطين، خلال تلك السنة نحو ٩٦٠٠ مهاجر. وكانت سلطات الانتداب البريطاني قد ادخلت تعديلاً على قانون الهجرة، في ١٦ آذار (مارس) ١٩٣٢، خفضت بموجبه المبلغ المطلوب حيازته من المهاجرين من «صنف» اصحاب الاموال، للدخول الى فلسطين، من ١٠٠٠ الى ٥٠٠ ليرة فلسطينية<sup>(١٤)</sup>، لتسهيل هجرة صغار المزارعين والحرفيين الى البلد<sup>(١٥)</sup>. وكان هذا التعديل قد جاء تنفيذاً لقرار بريطاني اتخذ في مطلع تلك السنة ويقضي بتسهيل دخول المهاجرين اليهود من اصحاب رأس المال الى فلسطين، لتحسين الاوضاع الاقتصادية في البلد، وبالتالي التخفيف من اعباء الخزينة البريطانية<sup>(١٦)</sup>. كذلك منحت صلاحيات اوسع للمندوب السامي بشأن تحديد قدرة فلسطين الاقتصادية على الاستيعاب، ومن ثم تعيين عدد المهاجرين اليهود الذين يمكنهم الدخول إليها. واستغل ويكوب هذه الصلاحيات للتسهيل على دخول المهاجرين اليهود الى فلسطين، اذ كان يعتقد انه من الضروري مساواة عدد اليهود بالعرب في البلد، ومن ثم «دمج الشعيين» واحلال السلام

بينهما<sup>(١٧)</sup>. وعلى ارضية هذه السياسة المؤيدة للهجرة، حدث مع بداية السنة التالية (١٩٣٣) التحول الكبير في هذا المجال، من حيث ارتفاع عدد المهاجرين بشكل ملحوظ، ومن ثم زيادة مبالغ الاموال اليهودية التي دخلت فلسطين معهم، مع صعود النازية الى الحكم في المانيا، وتأثير ذلك على اوضاع اليهود هناك وفي دول اوروبية اخرى. واتضح ان سنة ١٩٣٣، التي جرّت الكوارث على اليهود في اوربا كانت بداية مرحلة من الازدهار بالنسبة للصهيونية<sup>(١٨)</sup>.

### صعود النازية وتأثيره في حركة الهجرة

ففي ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، تم تعيين ادولف هتلر، زعيم الحزب النازي، مستشاراً، اي رئيس حكومة في المانيا. وكان لهذا تأثيره الفوري والمباشر على اوضاع اليهود في ذلك البلد، والدول الاوروبية الاخرى؛ وأفاد الصهيونية، بالتالي، فائدة جمة. فالوقوف النازي العنصري تجاه اليهود (وغيرهم ايضاً)، باعتبارهم، باختصار، «عرقاً» منحطاً، ينبغي «تنظيف» المانيا منهم<sup>(١٩)</sup>، كان واضحاً للغاية، خصوصاً وان النازيين لم يتركوا فرصة، قبل وصولهم الى الحكم، الا استغلوها للافصاح عن سياستهم في هذا الصدد. كما انهم لم يضيّعوا وقتاً طويلاً، بعد استلامهم السلطة، في تنفيذ سياستهم تلك، وذلك بتنظيم الاعتداءات على اليهود، وخصوصاً من كان منهم من موظفي الدولة او القضاة او المحامين، او السطو على حوانيتهم، او حرق كتب المؤلفين اليهود. ففي ١ نيسان (ابريل) ١٩٣٣، نُظِم «يوم مقاطعة» لاصحاب الاعمال والمهنيين اليهود. وبعد ذلك بفترة قصيرة، نشرت مجموعة من القوانين التي تستهدف «غير الاريين» (والاريون هم العرق «الارقي» حسب المفهوم النازي)، أسفرت عن فصل موظفي الدولة اليهود من اعمالهم، ومنع الاطباء والمحامين واصحاب المهن بينهم من العمل في المؤسسات العامة، وكذلك طرد الصحافيين والمثقفين والفنانين من اماكن عملهم<sup>(٢٠)</sup>. وسرعان ما راحت المؤسسات الاخرى، غير الحكومية، تحذو حذو الدولة ايضاً وتطرد اليهود من بين صفوف العاملين فيها او المنتمين اليها.

وأستمر النازيون في تصعيد اجراءاتهم تلك، الى ان نشروا، في ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٥، ما عرف بأسم قوانين نيرنبرغ، التي كانت عبارة عن قانونين، اولهما «قانون الجنسية»، الذي اسقط، باختصار، جنسية الرايخ عن المواطنين اليهود الالمان (وكانت المانيا اول دولة اوروبية حررت مواطنيها اليهود مع نهاية القرن التاسع عشر، فاندمج اولئك بين الالمان بصورة شبه كاملة). اما القانون الثاني، وهو «قانون المحافظة على الدم الالمانى والشرف الالمانى» فقد نص، من بين ما نص عليه، على منع اليهود من الزواج من غير اليهود، أو رفع العلم الالمانى، أو استخدام خادمت المانيات لديهم يقل عمرهن عن ٤٥ سنة. وعرف القانون اليهودي بأنه ذلك الذي كان ثلاثة من اجداده يهوداً، واعتبر من كان عدد اجدادهم اليهود اقل من ذلك، يهوداً مختلطين<sup>(٢١)</sup>. وبعد صدور قوانين نيرنبرغ، نشرت، ايضاً، نحو ١٣ مجموعة من الانظمة المختلفة، منع بموجبها اليهود من العمل في اية مهنة او منصب رسمي تقريباً. كذلك طبع حرف (J)، للدلالة على كونهم يهوداً، في بطاقات هويتهم، ثم اجبروا على وضع نجمة داوود السداسية، بلون أصفر، على اماكن عملهم ومؤسساتهم وحوانيتهم<sup>(٢٢)</sup>.

ولم يسكت اليهود خارج المانيا على هذه الاجراءات، فبادرت منظماتهم الى تنظيم حملة

مقاطعة للبضائع الالمانية في اماكن مختلفة من العالم<sup>(٣٢)</sup>. وخلال ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) - ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، عقد في لندن مؤتمر للمنظمات اليهودية من أجل يهود المانيا<sup>(٣٣)</sup>، للبحث في كيفية مساعدتهم. ثم عقد، في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٣٤، اتفاق بين منظمة صهيونيين اميركا واليوينت، بشأن مشروع جباية خاص لمساعدة يهود المانيا<sup>(٣٤)</sup>. وقبيل وصول النازيين الى الحكم، وتحت وطأة نشاطهم، كان قد عقد في جنيف، خلال ١٤ - ١٧ آب (اغسطس) ١٩٣٢، اجتماع تحضيرى بهدف اعداد لعقد مؤتمر يهودى عالمي. واستمرت هذه العملية نحو ٤ سنوات، الى ان عقد المؤتمر اليهودي العالمي في جنيف، خلال ٨ - ١٥ آب (اغسطس) ١٩٣٦، معلناً ان اهدافه هي «تأمين وجود الشعب اليهودي وتقوية وحدته»<sup>(٣٥)</sup>، وكذلك «مساواتهم في الحقوق المدنية والسياسية، قولاً وفعلاً»<sup>(٣٦)</sup> مع الآخرين، و «السماح للوطن القومي في فلسطين بالتطور دون عائق، والتسهيل على اليهود في الهجرة الى اي مكان يشاءون»<sup>(٣٧)</sup>. وسرعان ما انضم هذا المؤتمر الى المنظمات اليهودية الاخرى، العاملة من أجل اليهود في المانيا.

اما اليهود الالمان انفسهم، الذين قدر عددهم آنذاك بنحو ٤٠٠ الف نسمة، فقد اتخذوا موقفاً غريباً، اذ رفضت اكثريةهم، رغم الاجراءات العنصرية التي طبقت ضدهم، وكذلك تدهور اوضاعهم الاقتصادية بصورة مزرية، مساعدة المانيا النازية على «تنظيف» نفسها منهم، بالهجرة منها، آمليين ان تمر الموجة النازية، عاجلاً أو آجلاً، لتعود الاوضاع الى سابق عهدها. وحتى مطلع سنة ١٩٣٨، كان قد هاجر من بين اولئك اليهود نحو ثلثهم فقط<sup>(٣٨)</sup>، اي حوالي ١٢٠ ألف نسمة<sup>(٣٩)</sup>. اما الباقون، فقد سارعوا الى رص صفوفهم، وقامت منظماتهم المختلفة بتأسيس ممثلية قطرية لهم، برئاسة حاخام مدينة برلين، ليوبيك، بهدف الاهتمام بشؤونهم. وعملت هذه الممثلة في دعم اولئك من اليهود الذين اتجهوا للهجرة، كما عملت على توزيع المساعدات، التي كانت تصلها من اليهود خارج المانيا، على الباقين منهم، وتولت، على العموم، تمثيل اليهود تجاه السلطات الالمانية. وكان اليهود الالمان قد ردوا، بدورهم، على مقاطعتهم ثقافياً من قبل النظام النازي، باقامة اتحاد ثقافي خاص بهم، عمل في تنظيم الحفلات الموسيقية والمسرحيات والامسيات الادبية<sup>(٤٠)</sup>.

وإذا كان هذا هو موقف اليهود، في المانيا وخارجها، من الاضطهاد النازي، فقد كان للصهيونيين رأي آخر، اذ اتجهوا نحو العمل على الافادة من الاجراءات العنصرية الناجمة عن ذلك الاضطهاد، وذلك باستغلالها وجعلها بركة للصهيونية، وهذا ما تم فعلاً. فالصهيونيون لم يكتفوا، فقط، بالانضمام الى حملات الاحتجاج والاستنكار، التي نظمها اليهود في اماكن مختلفة من العالم ضد الممارسات النازية، بعد ان بانته حقيقتها، وذلك بعقد اجتماعات احتجاج خاصة بهم في تل ابيب<sup>(٤١)</sup>، او التبرع لمساعدة يهود المانيا<sup>(٤٢)</sup>، بل راحوا يعدون العدة ايضاً لاستيعاب اولئك اليهود في فلسطين. ففي ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٣٣، قرر المجلس المي اليهودي العمل على «وضع مشروع استيطاني كبير لاستيعاب يهود المانيا في البلد»<sup>(٤٣)</sup>، وفي الثاني من الشهر التالي، انشئت لهذا الغرض «اللجنة الموحدة لتوطين يهود المانيا في أرض - اسرائيل»<sup>(٤٤)</sup>. اما حايم ارلوزوروف، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، فقد اجتمع، يوم ٤ نيسان (ابريل)، بالمندوب السامي<sup>(٤٥)</sup>، للبحث معه في تسهيل دخول المهاجرين اليهود الالمان الى فلسطين؛ ثم اجتمع في ٢ حزيران (يونيو) مع وزير المستعمرات البريطاني<sup>(٤٦)</sup>، في لندن، للغرض نفسه. وكان البرلمان البريطاني قد قام بمناقشة اوضاع اليهود في المانيا، خلال جلسة عقدت لذلك، في ١٢

نيسان (ابريل)<sup>(٣٨)</sup>. وفي الثامن عشر من الشهر التالي أنشئت، في لندن، لجنة لجمع التبرعات ليهود المانيا<sup>(٣٩)</sup>. وفي التاسع والعشرين من الشهر نفسه، اصدر عدد من الزعماء البريطانيين نداءً لانشاء صندوق عالمي لتوطين اليهود الالمان في فلسطين<sup>(٤٠)</sup>. كما اجتمعت في لندن، خلال ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) - ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، للغرض نفسه، وبمبادرة من وايزمان، «اللجنة اليهودية لانقاذ يهود المانيا»: ولكنها لم تحقق نجاحاً يذكر<sup>(٤١)</sup>.

## التعاون الصهيوني النازي على اساس المصالح المشتركة

غير ان الأهم من هذا النشاط العلني، كانت تلك المساعي الدبلوماسية الهادئة التي بذلها الصهيوينيون في محاولة لتحويل شرور النازية الى خير لهم، وذلك بسعيهم للوصول الى اتفاق مع النازيين حول تسهيل هجرة اليهود من المانيا الى فلسطين، على ارضية تماثل المصالح بين الطرفين في هذا الصدد، من حيث ان النازيين يرغبون في «تنظيف» المانيا من اليهود، وتشجيع هجرتهم منها، بينما يريد الصهيوينيون اولئك اليهود في فلسطين بالذات. وباتجاههم هذا، سار الصهيوينيون، عملياً، على خطى هرتسل نفسه عندما عقد اتفاقاً، سنة ١٩٠٣، مع بليفه وزير داخلية القيصر الروسي، انطلاقاً من اعتبارات، وفي اوضاع، مماثلة<sup>(٤٢)</sup>. وكان اربوزوروف من اوائل الداعين لذلك، اذ اقترح، بعد استلام النازيين الحكم، في مذكرة تقدم بها الى ادارة الوكالة اليهودية، العمل على انشاء بنك يتولى تصفية اموال اليهود في المانيا ونقلها الى فلسطين، بأشراف دولي، وكذلك تشجيع هجرة الشباب اليهود الالمان الى البلاد<sup>(٤٣)</sup>. ولم تمر الا نحو ثلاثة أشهر ونصف الشهر على استلام النازيين الحكم في المانيا، حتى استطاع المدعو سام كوهين، باعتباره ممثلاً للشركة الزراعية الهستدرونية، هانوطياغ، التوصل الى اتفاق مع السلطات الالمانية يوم ١٩ أيار (مايو) ١٩٣٣، بعد مفاوضات جرت في برلين: وذلك بناء على اقتراح كان قد تقدم به اليها بواسطة القنصل الالمانى العام في القدس. وقضى الاتفاق بأن تسمح السلطات الالمانية لليهود الذين يقررون الهجرة من المانيا الى فلسطين، بـ «نقل» (هعفراه Transfer): ومن هنا جاء الاسم الذي اطلق على الاتفاقية فيما بعد) جزء من اموالهم الى هناك، رغم القيود التي فرضتها المانيا على تداول العملة الصعبة. ويتم ذلك بتمكين اولئك اليهود من ايداع المبلغ المسموح بتحويله في حساب مغلق، يفتح في بنك الرايخ الالمانى باسم شركة هانوطياغ، يسمح لها باستعماله فقط لشراء تجهيزات وآلات زراعية مختلفة من المانيا وتوريدها الى فلسطين. وهناك تقوم الشركة ببيع هذه البضائع وتسدد، من حصيلة المبيع، المبالغ المستحقة لموديعها، بعد وصولهم كمهاجرين الى فلسطين<sup>(٤٤)</sup>، وتحتفظ بالفرق كعمولة او ربح لها.

ولكن شركة هانوطياغ لم تكثف بذلك، اذ حالما أبلغت بموافقة السلطات الالمانية على اقتراحاتها، طالبت باستئناف المفاوضات لتوسيع اطار التعاون. واستمرت المرحلة الجديدة من المفاوضات نحو شهرين آخرين، وأسفرت عن اتفاق جديد، قام وزير الاقتصاد الالمانى بتثبيته في رسالة الى هانوطياغ، مؤرخة في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٣٣. ويوضح الوزير في رسالته انه «على استعداد لتأييد هجرة اليهود الالمان الى فلسطين»<sup>(٤٥)</sup>: ولذلك سيسمح لهم «لاغراض تأسيس حياة جديدة [هناك... حتى] وأن لم يكونوا ينوون الهجرة في الوقت الحاضر، ولكنهم على الرغم

من ذلك يريدون تأسيس بيت في فلسطين والمساهمة في تطويرها»<sup>(٤٦)</sup>، باستعمال ذلك الحساب المغلق في البنك وإيداع أموالهم فيه، شرط أن لا يزيد المبلغ الاجمالي للإيداعات على ٣ ملايين مارك الماني. ووفقاً للاتفاق الجديد، لا تستعمل هذه الاموال لشراء الآلات الزراعية فقط، بل كافة انواع البضائع الالمانية ونقلها الى فلسطين. كذلك، ينبغي على الشركة تأسيس مكتب لدى اتحاد صهيوني المانيا لمتابعة هذه الشؤون. ويختم وزير الاقتصاد الالمانى رسالته بقوله: «انه يأمل... ان تمكن هذه الشروط استمرار زيادة تصدير البضائع الالمانية الى فلسطين... [بحيث] تكون السلطات الالمانية في وضع يسمح لها بالتزام بالمبادئ الحالية للتعامل مع طلبات الهجرة»<sup>(٤٧)</sup>.

الا ان هذه الاتفاقية، ايضاً، لم تنفذ: اذ تحركت المؤسسات الصهيونية الرسمية، بعد اتضاح افق التعاون الصهيوني - النازي، طالبة الاشراف على مثل هذه النواحي المهمة. وعلى الاثر، بدأت مرحلة ثالثة من المفاوضات، شارك فيها، اضافة الى سام كوهين، مدير شركة هانوطياغ نخس، واليعيزر هوفيين، مدير البنك الانكليزي - الفلسطيني (فيما بعد بنك ليثومي لیسراييل)، وهو ائذناك المؤسسة المالية الرئيسية للمنظمة الصهيونية في فلسطين، والدكتور روبين وممثلون عن اتحاد صهيوني المانيا<sup>(٤٨)</sup>. وانتهت هذه المفاوضات باتفاق جديد بين الطرفين، جاء اكثر شمولية من الاتفاقيين السابقين وحل محلها. وقام وزير الاقتصاد الالمانى، مرة اخرى، بتثبيت نصوص الاتفاق في رسالة الى هوفيين، مؤرخة في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٣٣<sup>(٤٩)</sup>: ثم تولى شرح ابعاده في مذكرة تحمل التاريخ نفسه، وجهها الى زميله وزير الخارجية<sup>(٥٠)</sup>.

وفي رسالته الى هوفيين يوضح وزير الاقتصاد الالمانى ان الهدف من الاتفاق الجديد هو «منح اليهود الالمان المهاجرين الى فلسطين مزيداً من الامكانات لنقل اموالهم [الى هناك]: وفي الوقت نفسه، ترويج تصدير البضائع الالمانية الى فلسطين»<sup>(٥١)</sup>. ولتسهيل ذلك، سيقفح في بنك الرايخ حسابان، بدلا من الحساب السابق، باسم البنك الانكليزي - الفلسطيني وبنك آخر الماني، هو بنك تيمبل سوسيتي، كان يعمل في فلسطين ائذناك، لأمر شركة امانات Trust Company عرفت فيما بعد باسم شركة الهعفراه، ينشئها البنك الانكليزي - الفلسطيني، «بالتعاون مع الدوائر اليهودية المعنية»<sup>(٥٢)</sup>. وفي الحساب الاول، يودع المهاجرون، الذين ينوون التوجه فوراً الى فلسطين، اموالهم بالمراكات الالمانية، حيث يحصلون على ما يساويها من الليرات الفلسطينية عند وصولهم الى البلد. اما الحساب الثاني، فقد خصص لاولئك الذين ينوون الهجرة في المستقبل، وسمح لهم بايداع اموالهم فيه على دفعات، حيث يحصلون على جزء من قيمتها عند هجرتهم الى فلسطين، بينما يحول الجزء الآخر لحساب شركة الهعفراه، على شكل عمولة أو ارباح، ناجمة عن توظيف تلك الاموال<sup>(٥٣)</sup>. وتستعمل الشركة الاموال التي تودع باسمها في المانيا لشراء كافة انواع البضائع الالمانية وتصديرها الى فلسطين وبيعها هناك (ومنذ سنة ١٩٣٥، في الدول العربية المجاورة ايضاً)<sup>(٥٤)</sup>: ومن ريع المبيع تسدد اموال المهاجرين. وبقي المبلغ الاجمالي الذي يمكن تحويله الى فلسطين بهذه الطريقة على حاله، أي ٣ ملايين مارك الماني، الا ان الوزير الالمانى ابدى استعداداه المبدئي للسماح بتحويل مبالغ اخرى<sup>(٥٥)</sup>، اضافة لذلك، ان دعت الحاجة: وهو ما تم، فعلاً، فيما بعد. ومثل هذا الترتيب - على حد توضيح وزير الاقتصاد الالمانى لزميله وزير الخارجية - «يقدم، حقاً، أحسن ضمان لأقوى تأثير [مضاد] لاجراءات المقاطعة اليهودية»<sup>(٥٦)</sup> للبضائع الالمانية. وهذا ما حدث فعلاً، اذ صدع هذا الاتفاق أسس المقاطعة اليهودية لالمانيا، ودون ان تضطر الى اجراء اي تعديل في سياستها تجاه اليهود<sup>(٥٧)</sup>.



وفي ٢٥ آب (اغسطس)، رد هوفيين على رسالة وزير الاقتصاد، مصادقاً على ما جاء فيها، وموضحاً ان فرع الهعفراه الذي سيفتتح في المانيا سيهتم، فقط، بارشاد المهاجرين في النواحي الاقتصادية، بينما ستحصر المعاملات المالية الفعلية في مقر الشركة الرئيسي في فلسطين<sup>(٥٨)</sup>. وفي الاول من الشهر التالي، ايلول (سبتمبر) ١٩٣٣، نشر في المانيا اعلان رسمي يضع اتفاقية الهعفراه موضع التنفيذ<sup>(٥٩)</sup>. وبذلك، ارسيت أسس التعاون الصهيوني - النازي، الذي استمر حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، بشكل يخدم مصالح كل منهما على أحسن وجه. فبواسطة الهعفراه ضمن الصهيوينيون تسهيل هجرة أكبر عدد ممكن من اليهود الالمان الى فلسطين، وتحويل اموالهم اليها، مما يشكل دعماً كبيراً للوطن القومي ويعمل على تقويته. وفي المقابل، هدف النازيون الى تشجيع اليهود على الهجرة و «تنظيف» المانيا منهم، بشكل منتظم، من خلال الاستيلاء على ممتلكاتهم من جهة، وتشجيع الصادرات الالمانية، وهو ما كانوا بحاجة ماسه له، من جهة ثانية. كذلك، قدمت الاتفاقية للنازيين سلاحاً فعالاً في وجه المقاطعة اليهودية<sup>(٦٠)</sup> واجهضت حملات الاحتجاج ضد العنصرية النازية، بعد ان عرضت كاثبات على مدى «عقلانية» السلطات النازية، بدلالة التسهيلات التي قدمتها لهجرة اليهود من المانيا.

لم تقبل اتفاقية الهعفراه في المعسكر الصهيوني بمثل سهولة عقدها، اذ عارضتها بشدة دوائر عديدة، وعلى رأسها التصحيحيون الذين لم يتركوا فرصة الا استغلوها للتشهير بالاتفاقية ومؤيديها. وفي ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٣٣، اغتال مجهولون الدكتور حاييم ارلوزوروف، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، فيما بدا كأنه انتقام لنشاطه وراء الكواليس لتسهيل عقد اتفاقية الهعفراه<sup>(٦١)</sup>. وكان ارلوزوروف قد زار المانيا في ايار (مايو) ١٩٣٣، في اوج المفاوضات حول اتفاقية الهعفراه الاولى، داعياً الصهيوينيين الى توحيد صفوفهم<sup>(٦٢)</sup>. وفي المؤتمر الصهيوني الثامن عشر (صيف ١٩٣٣)، طالب التصحيحيون بشجب تلك الاتفاقية، الا أن المؤتمر رفض الاقتراح، وأحال الموضوع إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية لدراسته، وقرر انشاء المكتب المركزي لتوطين يهود المانيا في فلسطين<sup>(٦٣)</sup>. وقد عُيّن وايزمان رئيساً لذلك المكتب، رغم انه لم يحضر المؤتمر<sup>(٦٤)</sup>، إذ كان لا يزال «غاضباً» على الصهيوينيين جميعاً اثر ابعاده عن رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية في المؤتمر السابق<sup>(٦٥)</sup>. وقد وافق وايزمان على ترؤس ذلك المكتب، الذي أقيم في لندن، خلال تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٣، وأنشئ فرع له في القدس بعد ذلك ببضعة اسابيع<sup>(٦٦)</sup> برئاسة رويين للعمل من اجل هجرة اليهود الالمان الى فلسطين وهي المهمة الوحيدة التي وافق وايزمان على القيام بها خلال فترة ابعاده عن رئاسة المنظمة الصهيونية<sup>(٦٧)</sup>، حيث بذل جهوداً متشعبة من هذا المجال، من بينها طلب تدخل البريطانيين والفرنسيين لدى هتلر<sup>(٦٨)</sup>. كذلك قابل وايزمان موسوليني، الزعيم الايطالي الفاشي، مرتين خلال سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٤، طالباً منه التدخل لمصلحة اليهود الالمان لدى صديقه هتلر، للتخفيف من الضغوط عليهم، ولكن دون جدوى<sup>(٦٩)</sup>. ورغم هذا النشاط، استمرت معارضة بعض الدوائر الصهيونية لاتفاقية الهعفراه، وطلب مثير غروسمان، زعيم حزب الدولة اليهودية، من المؤتمر الصهيوني التاسع عشر نقضها<sup>(٧٠)</sup>. الا ان المؤتمر رفض الاقتراح، وقرر «وضع كافة نشاطات الهعفراه تحت اشراف الادارة» الصهيونية<sup>(٧١)</sup>.

ومن ناحية ثانية، جوبهت اتفاقية الهعفراه ايضاً، خصوصاً خلال السنتين ١٩٣٧ و ١٩٣٨، بمعارضة دوائر المانية عدة، خصوصاً بعد ان اتضح مدى المنافع التي عادت بها على

الصهيونيين. وكان على رأس المعارضين للاتفاقية والمطالبين بانهاؤها، القنصل الألماني العام في القدس، الذي أوضح، في مذكرة بعث بها في مطلع سنة ١٩٣٨ الى وزارة الخارجية، ان التسهيلات التي تقدمها الهعفراه بتشجيع هجرة اليهود الالمان الى فلسطين، ونقل اموالهم اليها، تقدم دعماً كبيراً لفكرة اقامة الدولة اليهودية في فلسطين، التي طرحت آنذاك مع تقديم مشروع التقسيم، وهو ما يتنافى مع أسس السياسة الالمانية، المعارضة لاقامة دولة يهودية<sup>(٧٢)</sup>. كما ان هذه التسهيلات قد تؤدي، اذا كشفت، الى فقدان التعاطف العربي مع المانيا<sup>(٧٣)</sup>. ولكن، في مقابل ذلك، كان مكتب الرايخ لرقابة العملة الاجنبية قد أبدى، في اواخر سنة ١٩٣٨، تأييده للاتفاقية وطالب بتوسيع نطاقها، نظراً لتحسينها ميزان المدفوعات الالمني، بواسطة تشجيع الصادرات الالمانية: وذلك اضافة الى تشجيع الهجرة اليهودية<sup>(٧٤)</sup>. واحيلت هذه الخلافات في وجهات النظر على هتلر نفسه، فقرر ان الهجرة اليهودية ينبغي ان تستمر<sup>(٧٥)</sup>. ولذلك، راحت دائرة التخطيط الاقتصادي تقدم المشاريع لتعديل اتفاقية الهعفراه، بصورة يمكن ان تؤدي الى تشجيع هجرة واسعة لفقراء اليهود، دون اغنيائهم الذين ينبغي ان تبقى اموالهم في المانيا<sup>(٧٦)</sup>. واستمرت المشاورات حول هذه الاقتراحات فترة طويلة، دون أية نتيجة<sup>(٧٧)</sup>؛ وبقيت الاتفاقية سارية المفعول، الى ان توقف العمل بموجبها تلقائياً مع نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ودون ان تلغى رسمياً<sup>(٧٨)</sup>.

### نتائج اتفاقية الهعفراه

نجمت عن اتفاقية الهعفراه فوائد جمة للصهيونيين، في اكثر من مجال، أدت الى تدعيم قوة الوطن القومي اليهودي وزيادة حجمه، بنسب واشكال لم يعهدها حتى ذلك الوقت. فقد نجم عن تسهيلات الهجرة التي انطوت عليها الاتفاقية زيادة عدد المهاجرين اليهود بشكل ملحوظ، فدخل فلسطين، خلال السنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٣، نحو ٤٣٨٠٠ مهاجر، مقابل ما معدله نحو ١٥٠٠ خلال السنوات ١٩١٩ - ١٩٣١. واحضر اولئك معهم الى فلسطين، ضمن اطار الهعفراه، بعد ان فقدوا ما يتراوح بين ثلثين او ثلاثة ارباع قيمة ممتلكاتهم، نتيجة لمصادرات السلطات الالمانية من جهة و «عمولات» المؤسسات الصهيونية من جهة ثانية<sup>(٧٩)</sup>، نحو ١٣٩.٦ مليون مارك (٨.١ ملايين ليرة فلسطينية)، وذلك خلال السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٩<sup>(٨٠)</sup>. ومن هذه الاموال، أدخل الى فلسطين خلال السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٦، نحو ٨١ مليون مارك (٤.٧ ملايين ليرة فلسطينية)<sup>(٨١)</sup>، وهو مبلغ ضخم بمقاييس تلك الايام، يعادل نحو ٤٥ بالمئة من كافة مصاريف حكومة الانتداب خلال السنوات نفسها (١٠.٢ ملايين ليرة فلسطينية)<sup>(٨٢)</sup>، ونحو ٧٥ بالمئة من مجموع ما صرفته كيرن هايسود على الاستيطان الصهيوني في فلسطين خلال ١٥ سنة، ١٩٢١ - ١٩٣٦ (٦.٢٥ ملايين ليرة فلسطينية)<sup>(٨٣)</sup>. كذلك، اضاف المهاجرون اليهود الالمان عنصراً بشرياً جديداً الى المستوطنين الصهيونيين في فلسطين، اذ كان معظمهم من ابناء الطبقة المتوسطة المثقفين، وكثير بينهم اصحاب المهن الاكاديمية، الذين قدر عددهم بنحو ٦٧٠٠ شخص<sup>(٨٤)</sup>، غالبيتهم من الاطباء (الدرجة حملت سلطات الانتداب على اصدار قانون، في اواخر ١٩٣٥، فرضت بموجبه قيوداً على دخول اصحاب المهن الطبية الى فلسطين) والمحامين والمهندسين والصناعيين<sup>(٨٥)</sup>، الذين ساهموا في انشاء مشاريع وصناعات جديدة. وكان وايزمان قد اهتم، ايضا، بشكل خاص، باقناع عدد من العلماء اليهود الالمان بالهجرة الى فلسطين، ونجح في حمل بعضهم على القيام

بذلك، حيث استوعبوا في المؤسسات الاكاديمية، بينما فضلت اكثرتهم التوجه الى الدول الغربية<sup>(٨٦)</sup>. وفي فلسطين، شكل المهاجرون اليهود الالمان كتلة منفردة شبه مغلقة على ذاتها، وذلك بعد ان وجدوا ان معظم المواقع الاقتصادية الحساسة كانت في ايدي من سبقهم من المهاجرين، وخصوصاً يهود بولونيا<sup>(٨٧)</sup>. وكان من نتيجة ذلك ان اسسوا تنظيمياً خاصاً بهم، هو «اتحاد مهاجري المانيا»، اثبتق عنه، سنة ١٩٤٢، حزب سياسي ذو طابع صهيوني عمومي - ليبرالي سمي عليه حداثاه (هجرة جديدة)<sup>(٨٨)</sup>.

كذلك افرز الاهتمام بتهجير يهود المانيا صنفاً آخر من المهاجرين، لم يكن معروفاً من قبل. فاحجام عدد لا بأس به من اليهود الالمان عن الهجرة الى فلسطين، رغم الضغوط النازية عليهم من جهة والاغراءات الصهيونية من جهة اخرى، دفع المؤسسات الصهيونية للاتجاه نحو العمل على تهجير ابنائهم على الاقل<sup>(٨٩)</sup>، باعتبار ان مستقبلهم غير مضمون في المانيا<sup>(٩٠)</sup>، بينما يمكنهم ان يرفدوا الكيان الصهيوني في فلسطين بقوى بشرية شابة، يحتاج لها.

وكانت فكرة تهجير الشباب اليهودي الالمني الى فلسطين قد برزت، عملياً، قبل نحو سنة من وصول النازيين الى الحكم في المانيا. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، انشأت منظمات الشباب اليهودية تنظيمياً خاصاً بها للقيام بهذه المهمة<sup>(٩١)</sup>. كما كان وايزمان، ايضاً، من اصحاب هذا الرأي، داعياً كذلك الى نقل رؤوس الاموال اليهودية الى فلسطين<sup>(٩٢)</sup>. ولتحقيق ذلك، وضع، اضافة الى اتفاقية الهعفراه، مشروع هجرة الشباب (عليات هانوعار)، بهدف تهجير الشباب اليهودي، من ابناء ١٥ - ١٧ سنة الى فلسطين<sup>(٩٣)</sup>، واستيعابه في المستوطنات الزراعية وتدريبه على مختلف الاعمال هناك. وقد وافق ممثلو المستوطنات اليهودية في فلسطين، في اجتماع لهم في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٣٣، على هذا المشروع وتعهدوا بدعمه<sup>(٩٤)</sup>. وفي ١٩ شباط (فبراير) ١٩٣٤، وصلت المجموعة الاولى من هؤلاء المهاجرين الشباب الى فلسطين، حيث استوعبت في كيبوتس عين حارود<sup>(٩٥)</sup>، و«تخرجت» منه بعد سنتين<sup>(٩٦)</sup>. وخلال السنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٦، دخل فلسطين، في اطار هذه الهجرة، نحو ١٤٠٠ شاب<sup>(٩٧)</sup>؛ ثم ارتفع عددهم، حتى سنة ١٩٣٩، الى نحو ٥ الاف، كان نحو ٧٠ بالمئة منهم من المانيا و ٢٠ بالمئة من النمسا والباقيون من تشيكوسلوفاكيا و ايطاليا<sup>(٩٨)</sup> (وقد استمرت هذه الهجرة فيما بعد، خصوصاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والسنوات الاولى لقيام اسرائيل، وأسفرت عن قدوم بضع عشرات الآلاف من المهاجرين الشباب الى فلسطين).

غير انه على الرغم من الضغوط النازية على اليهود واتفاقية الهعفراه، بقي مصدر الهجرة الرئيسي الى فلسطين، خلال هذه الفترة، كما كان قبلها، يهود بولونيا. فالضغوط الاقتصادية - الاجتماعية، مرفقة بانتشار اللاسامية النازية الطابع في ذلك البلد، زادت حركة الهجرة نشاطاً، فدخل فلسطين خلال السنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٣ نحو ٩٠٨٠٠ مهاجر من بولونيا، مقابل نحو ٤٧٨٠٠ منهم خلال السنوات ١٩١٩ - ١٩٣١.

وكان عدد المهاجرين من كافة الدول الاوروبية قد ازداد خلال منتصف الثلاثينات، بعد استلام النازية الحكم في المانيا. فعدد المهاجرين الاجمالي الى فلسطين، الذي وصل سنة ١٩٣٢ الى نحو ٩٦٠٠ مهاجر، ارتفع في السنة التالية الى ٣٠٣٠٠، ثم الى ٤٢٤٠٠ سنة ١٩٣٤ و ٦١٩٠٠ سنة ١٩٣٥؛ وهو أكبر عدد من المهاجرين يدخل فلسطين في سنة واحدة، خلال فترة الانتداب البريطاني بأسرها. ومع اواخر سنة ١٩٣٥ راحت الهجرة الى فلسطين تخف تدريجياً،

نتيجة لتوقف رؤوس الاموال اليهودية عن التدفق الى البلد، اثر الانتعاش الاقتصادي في اوروبيا والولايات المتحدة، مع انتهاء الازمة الاقتصادية العامة؛ وكذلك نتيجة للقيود التي فرضت على تحويل الاموال من دول اوروبيا الوسطى، ولاارتفاع مستمر في الاسعار هناك أثر سلباً على التصدير الى فلسطين<sup>(١٠٩)</sup>. وأدى ذلك الى تخفيف عدد المهاجرين، بينما قلّصت السلطات عدد اذونات الهجرة للمهاجرين العمال<sup>(١١٠)</sup>، بعد ان بدا كأن دورة من الركود الاقتصادي راحت تعم فلسطين، وأدت الى ظهور البطالة في البلد ثانية<sup>(١١١)</sup>. وقد حدث هذا قبيل نشوب ثورة ١٩٣٦ ببضعة أشهر، وما تبعها من عرقلة للهجرة ثم فرض القيود عليها، فتسبب في تخفيض عدد المهاجرين خلال السنوات التالية. ولكن حتى ذلك الوقت، كان عدد اليهود في فلسطين قد زاد، خلال السنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٦، بأكثر من ضعف ما كان عليه سنة ١٩٣١، وهي نسبة من الزيادة لا مثيل لها في اية فترة سابقة. وقدّر عدد اليهود في فلسطين، بما في ذلك المهاجرين غير الشرعيين، مع أواخر سنة ١٩٣٦، بنحو ٤٠٠ ألف نسمة<sup>(١١٢)</sup>.

### نمو الامكانيات المالية

وكما ارتفع عدد اليهود في فلسطين بشكل ملحوظ خلال هذه السنوات، ازدادت ايضا امكانياتهم المالية هناك؛ اذ لم يكن المهاجرون اليهود الالمان الوحيديين الذين ادخلوا معهم الى البلد مبالغ ضخمة، بل ان المهاجرين من بولونيا تفوقوا عليهم في ذلك، فقد كان معظم اولئك، ايضا، من ابناء الطبقة المتوسطة، الذين باعوا املاكهم وصفقوا اعمالهم وانتقلوا مع رؤوس اموالهم الى فلسطين. وكان مثل اولئك المهاجرين، الذين كثر عددهم بشكل خاص خلال السنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٥<sup>(١١٣)</sup>، يدخلون الى فلسطين، وفق قانون الهجرة، دون قيود تذكر، اذا اثبت اي منهم أن في حوزته على الاقل ٥٠٠ ليرة فلسطينية، ودون ان يؤثر عددهم، مهما بلغ، على عدد المهاجرين من صنف العمال، الذي يحدّد وحده وفقاً لمقدرة فلسطين الاقتصادية على الاستيعاب. وقدّر احدهم مجموع الاموال التي وظفها اليهود في فلسطين، خلال السنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٥، بنحو ٣١ مليون ليرة فلسطينية، صرف نحو نصفها على البناء والاعمال العامة<sup>(١١٤)</sup>؛ وذلك مقابل ٢٠ مليوناً تم توظيفها خلال السنوات ١٩٢١ - ١٩٣١، حسب تقدير ارلوزوروف<sup>(١١٥)</sup>. وساعدت هذه الحركة النشيطة من الهجرة والاموال على تحسين اوضاع اليهود الاقتصادية في فلسطين، كما ساهم في ذلك نشاط الحكومة نفسها، اضافة الى مشاريع مختلفة برزت الى حيز الوجود في الوقت نفسه، مما أثر ايجاباً على الاوضاع الاقتصادية عامة. وكانت قد دُشنت، في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٣٢، معامل شركة كهرباء فلسطين (روطنبرغ) لتوليد الكهرباء في نهر ايم، بحضور المندوب السامي والامير عبدالله<sup>(١١٦)</sup>. وفي ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٣، افتتحت ميناء حيفا<sup>(١١٧)</sup>؛ بينما بدأت شركة نفط العراق، في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥، بضخ النفط عبر انابيب تمتد من حقول النفط في شمال العراق حتى خليج حيفا، لتشحن من هناك الى بريطانيا<sup>(١١٨)</sup>. وكانت سلطات الانتداب قد اعلنت، ايضا، في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٤، عن موافقة الحكومة البريطانية على منحها قرضاً بمبلغ مليوني ليرة استرلينية، لصرفها على أعمال تطوير عمومية في فلسطين (منها ٢٥٠ الفاً خصصت لاعادة توطين المزارعين العرب الذين اقتلعوا من اراضيهم التي بيعت للصهيونيين و ٩٣٣ الفاً لجر المياه الى عدد من المدن والقرى و ٢٠٠ ألف للقرى الزراعية و

٢١٠ آلاف لبناء منشآت نفطية في حيفا و ٤٠٧ آلاف لاقامة مبان عامة<sup>(١١٦)</sup>. وفي منتصف كانون الاول (ديسمبر) من السنة نفسها اعلن، ايضاً، بنك لويدس والبنك الانكليزي - الفلسطيني عن موافقتهما على منح الوكالة اليهودية قرضاً بمبلغ نصف مليون ليرة فلسطينية<sup>(١١٧)</sup>، مما ساعد على تحسين اوضاع الوكالة المالية، التي كانت تعاني في ذلك الوقت، نتيجة لانخفاض التبرعات لها، من ازمة مالية خانقة<sup>(١١٨)</sup>، اضطررتها الى تقليص ميزانياتها من سنة الى اخرى، خلال السنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٤<sup>(١١٩)</sup>. وادى ذلك كلة الى تحوّل ملموس في النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصهيونية المختلفة<sup>(١٢٠)</sup>.

ونتيجة لهذا النشاط المتشعب، شهدت فلسطين خلال السنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٥ فترة من الانتعاش الاقتصادي لم تعهدها حتى ذلك الوقت، أثرت في نواح عدة. فخلال هذه الفترة ارتفع، مثلاً، حجم الواردات من ١١,١ مليون ليرة استرلينية سنة ١٩٣٣ الى ١٧,٧ مليوناً سنة ١٩٣٥، بينما زاد حجم الصادرات من ٢,٦ الى ٤,٢ ملايين<sup>(١٢١)</sup>. كذلك ازداد استهلاك الطاقة الكهربائية من ٢٢,٢ الى ٥٦,٨ مليون كيلوواط؛ بينما ارتفع دخل الحكومة، عامة، من ٣,٩ الى ٥,٧ ملايين ليرة استرلينية، وزاد عن مصاريفها التي ارتفعت من ٢,٧ الى ٤,٢ ملايين ليرة استرلينية، خلال السنوات نفسها<sup>(١٢٢)</sup>.

### التوسع في الاستيطان على ارضية النمو الصناعي والزراعي

وعلى ارضية هذا الازدهار الاقتصادي، نما الوطن القومي وتوسع وازداد نشاطه. وبدا هذا التوسع على اكثر ما يكون وضوحاً، كالعادة، في المجال الاستيطاني. فقد اتجه معظم مهاجري الهجرة الخامسة، مثل مهاجري الهجرة الرابعة قبلهم، الى السكن في المدن الرئيسية في فلسطين، التي ارتفع عدد السكان اليهود فيها بشكل ملحوظ، وزادت نسبتهم في بعضها عن ضعفي ما كانت عليه في مطلع الثلاثينات. وفي سنة ١٩٣٦، كان نحو ١٥٠ ألف يهودي يسكنون في منطقة تل ابيب وضواحيها و ٧٥ ألفاً في القدس وضواحيها و ٥٥ ألفاً في حيفا وضواحيها، اضافة الى نحو ٣٠ ألفاً في المدن الاخرى<sup>(١٢٣)</sup>؛ بينما كان الباقون يقطنون في المستوطنات الزراعية المختلفة، التي زاد عدد سكانها على ضعف ما كان عليه ووصل الى نحو ٩٠ ألف نسمة<sup>(١٢٤)</sup>. وكان اليهود قد صرفوا على البناء والاعمال العامة، خلال هذه السنوات، نحو ١٥,٦ مليون ليرة فلسطينية<sup>(١٢٥)</sup>.

وبموازاة هذا التوسع في المدن، تكثف، ايضاً، الاستيطان الزراعي، بعد ان تغيرت السياسة في هذا المجال. فحتى ذلك الوقت، كانت الكيرن كاييمت، مؤسسة الاراضي الصهيونية الرئيسية، تشتري العقارات في فلسطين بواسطة وكيلتها شركة تطوير اراضي فلسطين<sup>(١٢٦)</sup>، التي كانت تعمل في هذا المجال انطلاقاً من اعتبارات اقتصادية على وجه العموم، فتأخذ بالحسبان عوامل الربح والخسارة ومواقع الاراضي التي ينبغي شراؤها وامكانية الافادة منها؛ وهي سياسة لم تكن تحظى برضى دعاة التوسع الاستيطاني. ولذلك، وما ان نشأت الظروف المواتية، مع نمو الوطن القومي، بشرياً ومادياً، حتى اتجهت الكيرن كاييمت الى «الاستقلال» عن شركة تطوير اراضي فلسطين؛ فأنشأت خلال السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٥ جهازاً خاصاً بها لشراء الاراضي، مؤلفاً من مكتب رئيسي وخمسة فروع، أوكل لكل منها العمل في منطقة معينة في فلسطين<sup>(١٢٧)</sup>، وذلك برئاسة يوسف فايتس، احد غلاة الاستيطانيين. واتبعت الكيرن كاييمت، منذ ذلك الوقت، سياسة جديدة

في شراء الاراضي، تنطلق، أساساً، من اعتبارات استيطانية استراتيجية، هدفها زرع المستوطنات الصهيونية في كافة انحاء فلسطين؛ فاتجهت الى شراء أي قطعة ارض يمكن شراؤها في أي مكان، وبأي ثمن تقريباً، بعد ان زودت وكلاءها بالامكانات والادوات الضرورية لذلك<sup>(١٢١)</sup>. وركز الاستيطانيون نشاطهم، مع اتباع هذه السياسة، على منطقة النقب في جنوب فلسطين، التي لم يكن للاستيطان الصهيوني وجود فيها حتى ذلك الوقت، باعتبار ذلك خطأ استراتيجياً ينبغي تلافيه<sup>(١٢٢)</sup>. كما كانت منطقة النقب خالية، نسبياً، من السكان، وبالإمكان استغلالها لتوطين اعداد كبيرة من اليهود فيها<sup>(١٢٣)</sup>. وكانت شركة تطوير اراضي فلسطين قد حاولت، خلال النصف الثاني من العشرينات، العمل في مجال شراء الاراضي في النقب، الا ان الادارة الصهيونية حظرت عليها ذلك<sup>(١٢٤)</sup>. وحتى نشوب الثورة سنة ١٩٣٦، استطاع الصهيوينيون شراء ثلاث قطع كبيرة من الاراضي في النقب بلغت مساحتها نحو ٤٠ ألف دونم<sup>(١٢٥)</sup>. وفي سنة ١٩٣٤، عاد اليهود للسكن في بئر السبع، بعد أن كانوا قد تركوها إثر احداث سنة ١٩٢٩<sup>(١٢٦)</sup>.

كذلك، قضت السياسة الجديدة بالاتجاه نحو شراء الاراضي في المناطق الجبلية<sup>(١٢٧)</sup>، بعد ان ركز الصهيوينيون جهودهم، حتى ذلك الوقت، في شراء الاراضي في المناطق الساحلية أو السهول؛ بينما كانت المناطق الجبلية مأهولة من قبل العرب عامة. وفي سنة ١٩٣٣ أُقيمت مستوطنتان جديدتان في مناطق جبلية، هما مونتسا عيليت وكفار هاحوريش، بعد التوقف عن اقامة أي مستوطنة من هذا النوع خلال الاثنتي عشرة سنة السابقة، منذ أسست الكيرن كاييمت مستوطنة كريات عنافيم في جبال القدس سنة ١٩٢١<sup>(١٢٨)</sup>. كذلك، استطاعت مؤسسات الاستيطان الصهيونية، خلال هذه السنوات، التغلغل في الجليل الشرقي الذي كان، حتى ذلك الوقت، «منطقة نفوذ» لبيكا، شركة الاستيطان غير الصهيونية، والتي لم تقم بنشاط استيطاني يذكر فيه منذ تأسيس مستوطنة محاناييم سنة ١٩١٦<sup>(١٢٩)</sup>. وفي اواخر سنة ١٩٣٤، تمكنت شركة تطوير اراضي فلسطين من شراء امتياز تجفيف منطقة الحولة من عائلتي سريسق وبيهم، اللتين كانتا قد حصلتا عليه من السلطات العثمانية، بمساحة تقدر بنحو ٥٧ ألف دونم<sup>(١٣٠)</sup> (ولم يتم تجفيفها، على كل حال، إلا سنة ١٩٥١). كذلك، كثف الصهيوينيون ضغوطهم، خلال هذه السنوات، على سلطات الانتداب للحصول على حقوق استغلال المزيد من الاملاك العامة.

ونتيجة لهذا النشاط المتشعب، وصل مجموع ما استطاع الصهيوينيون شراءه او حيازته من اراض خلال الفترة من ١٩٣٣ حتى نهاية اذار (مارس) ١٩٣٦، اي عشية نشوب الاضراب العربي العام في فلسطين، الى نحو ٣٣٤١٠٠٠ دونم، تم منها تسجيل بيعه رسمياً في مكاتب تسجيل الاراضي ما مساحته ١٩٠١٠٠٠ دونم (منها ٣٧٠٠٠٠ دونم سنة ١٩٣٣ و ٦٢١٠٠٠ دونم سنة ١٩٣٤ و ٧٢٩٠٠٠ دونم سنة ١٩٣٥ و ١٨١٠٠٠ دونم سنة ١٩٣٦)<sup>(١٣١)</sup>، بينما كان نحو ١١٠٠٠٠٠ دونم أخرى منها من الاملاك العامة التي سلمتها سلطات الانتداب لليهود لاستغلالها بموجب امتيازات مختلفة<sup>(١٣٢)</sup> لفترات طويلة. وبذلك وصلت مساحة الاراضي التي كانت في حيازة اليهود، مع نهاية هذه الفترة، الى ١٣٩٢٦٠٠٠ دونم. ومن بين هذه الاراضي كان هنالك نحو ٩٣٩٠٠٠٠ دونم قابلاً للزراعة، وذلك مقابل ١٢١٦٠٠٠٠٠ دونم يملكها العرب، منها نحو ٦٠٣٧٠٠٠٠ دونم قابلاً للزراعة<sup>(١٣٣)</sup>. وكان اليهود قد صرفوا على شراء تلك الاراضي، خلال السنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٥ فقط، نحو ٤,٣ ملايين ليرة فلسطينية<sup>(١٣٤)</sup>، دفع جزء منها من اموال الهعفراه<sup>(١٣٥)</sup>.

ومع ازدياد مساحة الاراضي التي كانت في حوزة المؤسسات الصهيونية، توسعت ايضاً،

وتنوعت، مشاريعها الاستيطانية (مشروع توطين الالف عائلة<sup>(١٣٧)</sup>)، ووادي الحوارث، ومستوطنات يهود المانيا<sup>(١٣٨)</sup>). كما ازداد، بصورة واضحة، عدد المستوطنات التي اقامتها، بالمقارنة مع اية فترة سابقة. فخلال سنة ١٩٣٢، أُقيمت ١٢ مستوطنة جديدة، منها ٦ موشافيم: افحاييل ويركونه وكفار آزار وكفار بيلو وكفار يعيتس ونطاعيم، و ٤ كيبوتسات: افيكيم وغفعات حايبيم (الذي انشق، سنة ١٩٥٢، الى كيبوتسين، يحمل كل منها الاسم نفسه) ورامات هاكوفيش ورامات يوحانان، وقريتان: افين يهودا وكفار يوناه. وفي السنة التالية، ١٩٣٣، أُقيمت ٢٣ مستوطنة جديدة، وهو اكبر عدد من المستوطنات يقام في فلسطين، في سنة واحدة، خلال هذه الحقبة. وهذه المستوطنات هي (كما تعرف الان) مدينة حولون وبلدة كديماه وقرية موتسا عيليت والموشاف التعاوني بيت حبروت، و ١٤ موشافا: الياشيف وبيت ياناي وبيت عوفيد وغفعات حين وغفنون وهادار عام وحيفات تسيون وحغله وكفار هس وكفار فيتكين وكفار حايبيم وكفار بينس وتسوفيت وراموت هاشافيم، و ٥ كيبوتسات: اشدوت يعقوب (الذي انشق، سنة ١٩٥٢، الى كيبوتسين، يحمل كل منها الاسم نفسه) وكفار هاحوريش ومعباروت ومشممار هاشارون ومشمماروت.

واستمرت عملية انشاء المستوطنات الجديدة خلال السنوات التالية ايضاً، وإن خفّت وتيرتها قليلاً. فخلال سنة ١٩٣٤، أُقيمت ٨ مستوطنات جديدة، هي (كما تعرف الان) مدينة نهاريا وبلدتا كريات بياليك وكريات موتسكين في خليج حيفا وقرية غان شومرون، و ٤ موشافيم: غاني عام وكفار بياليك وكفار هاروثيه وعين عيرون. وفي سنة ١٩٣٥، أُقيمت ١٠ مستوطنات جديدة، هي كريات حروشت، و ٦ موشافيم: بيتسارون وغان حايبيم وحفتصيليت هاشارون ويديدها ويكنعام وماعاس، و ٣ كيبوتسات: بيت هاشيطاه وشاعار هاعامكيم وشفايبيم. وكانت ١٢ من بين هذه المستوطنات قد أُقيمت من قبل المهاجرين من يهود المانيا أو لأجلهم، بالتعاون مع مؤسسات وهيئات مختلفة<sup>(١٣٩)</sup>. كما أنشئت ١٧ منها في منطقة وادي الحوارث (سهل حيفر): وبذلك اغلقت «الفجوة» التي كانت قائمة بين منطقتي الاستيطان اليهودي في شمال فلسطين ووسطها، وخلق امتداد استيطاني يهودي على طول الساحل الواقع بين حيفا وتل ابيب. اما باقي المستوطنات فقد أُقيمت في مناطق مختلفة من فلسطين، لتكثيف الاستيطان القائم هناك اصلاً، بينما تم وصل مجمع المستوطنات القائم في سهل عكا - حيفا مع تلك الموجودة في مرج ابن عامر، بواسطة سلسلة من المستوطنات أنشئت بينها. كذلك، يلاحظ كثرة عدد المستوطنات من صنف الموشاف، التي أُقيمت خلال هذه الفترة، وذلك نتيجة لمبادرات خاصة من مجموعات او شركات مختلفة<sup>(١٤٠)</sup>: ساهم المهاجرون الجدد انفسهم في انشائها، بعضها بقواهم الذاتية، والبعض الآخر بالتعاون مع المؤسسات الصهيونية<sup>(١٤١)</sup>.

ومع نهاية السنوات الاربع ١٩٣٢ - ١٩٣٥، التي اقيم خلالها فقط ٥٢ مستوطنة جديدة (مقابل ١٠١ مستوطنة أُقيمت خلال السنوات الخمسين السابقة، ١٨٨٢ - ١٩٣١)، وصل عدد المستوطنات اليهودية في فلسطين، مع نهاية سنة ١٩٣٥، الى ١٥٤ مستوطنة. وشكّلت هذه المستوطنات، بسكانها وأراضيها، اساساً صلباً للتجمع اليهودي في فلسطين. ومع ارتفاع عدد المستوطنات، ازدادت، ايضاً، مساحة الاراضي الزراعية التي كان اليهود يستغلونها، وخصوصاً ما كان منها مغروساً بأشجار الحمضيات، وثمارها سلعة تصدير رئيسية، فوصلت مساحة ما كان منها بحوزة اليهود، سنة ١٩٣٦، الى نحو ١٠٢ آلاف دونم، مقابل ١٠٦,٤ آلاف دونم يملكها العرب<sup>(١٤٢)</sup>.

وبموازاة هذا النشاط الاستيطاني، ركّز الصهيونيون جهودهم، أيضاً، على الصناعة، حيث أرسوا أسس صناعات جديدة، إضافة لتلك التي كانت موجودة سابقاً، وخصوصاً صناعة الكيماويات والادوات الكهربائية. وساعد على ذلك تدفق مبالغ كبيرة من الاموال الى فلسطين، في حوزة مهاجرين من ذوي الخبرة في صناعات عديدة، كانوا قد قدّموا من مختلف البلدان، كالمانيا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة وغيرها. واستغل أولئك اموالهم وخبرتهم في إقامة صناعات مختلفة<sup>(١١٦)</sup>. كما استغلت الهعفراه من اجل ذلك أيضاً: إذ تم، بواسطة اموالهم، استيراد ما قيمته ٢,٥ مليون ليرة استرلينية من الآلات والتجهيزات الصناعية المختلفة من المانيا الى فلسطين، خلال السنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٦<sup>(١١٧)</sup>. وكما حدث في المجال الاستيطاني، توسع، أيضاً، القطاع الصناعي، خلال هذه الفترة، بصورة لا مثيل لها في اية فترة سابقة، ووصل حجمه، مع منتصف الثلاثينات، الى ما يزيد على ثلاثة اضعاف ما كان عليه في مطلع ذلك العقد. ويشير احصاء شامل للصناعة اليهودية في فلسطين، كانت قد قامت به الوكالة اليهودية، سنة ١٩٣٧، الى ان عدد المؤسسات والورش الصناعية اليهودية، على اختلاف انواعها، قد ارتفع من ٢٤٧٥ سنة ١٩٣٠ الى ٣٣٨٨ سنة ١٩٣٣ ثم ٥٦٠٦ سنة ١٩٣٧، بينما ارتفع عدد العاملين فيها من ١٠٩٦٨ الى ١٩٥٩٥ ثم ٢٠٠٤٠ شخصاً<sup>(١١٨)</sup>. كما ازداد رأس المال الموظف في تلك المنشآت من ٢,٢ الى ٥,٤ ثم ١١,٦ مليون ليرة فلسطينية، بينما ارتفعت قيمة انتاجها من ٢,٥ الى ٥,٦ ثم ٩,١ ملايين، خلال السنوات نفسها<sup>(١١٩)</sup>.

ومع هذا التوسع في المجالين الاستيطاني والصناعي، تنوعت، أيضاً، اعمال السكان اليهود في فلسطين ومصادر دخلهم. فمن بين الـ ٣٧٥ ألف يهودي، الذين كانوا يقيمون في فلسطين في مطلع سنة ١٩٣٦، كان هنالك نحو ٥١ ألفاً يعيشون من عملهم في الزراعة و ٩٠ ألفاً في الصناعة و ٥٠ ألفاً في البناء و ٢٥ ألفاً في المواصلات و ٣٢ ألفاً في المهن الحرة والباقي، نحو ١٢٨ ألفاً، في التجارة والخدمات والوظائف المختلفة<sup>(١٢٠)</sup>. وبذلك اصبحت، مع نهاية هذه الفترة، المركبات البشرية والاستيطانية والاقتصادية للتجمع اليهودي في فلسطين، باعتباره كياناً شبه مستقل يسعى الى الاكتفاء الذاتي على الاقل، واضحة للغاية. وبقيت، هنالك، مسألة بلورة نظام حكمه وتحديد السلطة داخله، وهو ما حسم خلال هذه الحقبة أيضاً.

(٤) براسلافسكي، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠.

(٥) *Palestine Royal Commission Report, op. cit.*, p. 289.

(٦) براسلافسكي، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٨) تسفي ابن - شوشان، «تولدوت تنوعات هابوعاليم بأيرتس اسرائيل» (تاريخ حركة العمال في ارض - اسرائيل)، تل - ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٣، الجزء الثالث، ص ٢١ (بالعبرية).

(١) موشي براسلافسكي، تنوعات هابوعاليم هأيرتس - اسرائيليت (حركة العمال في ارض - اسرائيل)، تل - ابيب: هاكيبوتس هاميتوحاد، ١٩٦٦، الجزء الثاني، ص ١٣٩ (بالعبرية).

(٢) Great Britain, Parliamentary Papers, *Pa-lestine Royal Commission Report* (London: His Majesty's Stationary Office, 1937), (Cmd. 5479), p. 289.

(٣) شموئيل اطينغر، «تولدوت عام اسرائيل بعيت هيجاداشاه» (تاريخ اليهود في العصر الحديث)، تل - ابيب: دغير، ١٩٦٩، ص ٢٤١ (بالعبرية).



- (٢٦) *Encyclopaedia of Zionism and Israel*, Vol. 2, p. 1231.
- (٢٧) مرجعياً، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.
- (٢٨) المصدر نفسه.
- (٢٩) اطينغر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٠.
- (٣٠) *Documents on German Foreign Policy, 1918-1945* (Washington: Government Printing Office, 1953), Series D, Vol. V, p. 772.
- (٣١) اطينغر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٠.
- (٣٢) «يوميات...»، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠ و ٢٦٤.
- (٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.
- (٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٤ - ٢٦٦.
- (٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٦١.
- (٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.
- (٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.
- (٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.
- (٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٤.
- (٤١) ابراهام مرغليت، «سياسة ايزمان ونشاطه من اجل يهود المانيا خلال السنوات ١٩٢٢ - ١٩٣٥»، في يوسف غورني (محرر)، مدينتي بعيتوت مشير (رجل دولة في اوقات تطورات طويق وايزمان في الحركة الصهيونية ١٩٠٠ - ١٩٤٨)، تل ابيب : جامعة تل ابيب وهاكيوتس هاميتوحاد، ١٩٧٦، ص ٨٤ (بالعبرية).
- (٤٢) انظر، ايضاً، صبري جريس، تاريخ الصهيونية، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف.. ١٩٧٧، الجزء الاول، ص ١٦٨ - ١٧٠.
- (٤٣) بتسالييل عميكام، نريم ريشونيم (الحدود الأولى)، القدس: مؤسسة يتسحاق بن - تسفي، ١٩٨٠، ص ١٤٨ - ١٤٩ (بالعبرية).
- (٤٤) *Documents on German Foreign Policy, 1918-1945* (Washington: Department of State, 1960), Series C, Vol. 1, p. 661.
- (٤٥) المصدر نفسه.
- (٤٦) المصدر نفسه، ص ٦٦١ - ٦٦٢.
- (٤٧) المصدر نفسه، ص ٦٦٢.
- (٤٨) ارثور روبين، بركي حياي (فصول حياتي)، تل ابيب: مساده، ١٩٦٨، الجزء الثالث، ص ٢٢٢ (بالعبرية).
- (٤٩) نص الاتفاق في، *Documents...*, op. cit., pp. 735-736.
- (٩) براسلافسكي، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨.
- (١٠) ابن شوشيان، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١ - ٣٠٢.
- (١١) براسلافسكي، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ١٨٩.
- (١٣) من نص العقد التأسيسي للشركة، كما اورده ح. مرجعياً، عام وموليدت (شعب ووطن)، القدس: هليفي، ١٩٤٧، ص ٢٢٦ (بالعبرية).
- (١٤) «يوميات...»، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤.
- (١٥) *Great Britain; Colonial Office, Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans Jordan for the Year 1932* (London: His Majesty's Stationary Office, 1933), (Colonial No. 82), p.15.
- (١٦) غبرئيل شيفر، «الاعتبارات السياسية في رسم سياسة بريطانيا تجاه مسألة هجرة اليهود الى ارض - اسرائيل» في هاتسيونوت، ميناسيف لتولدوت هاتنوعاه هاتسيونوت فيها بيشوف هايهودي بايرتس - يسرائيل (الصهيونية، مجموعة لتاريخ الحركة الصهيونية واليشوف اليهودي في ارض - اسرائيل)، تل ابيب: هاكيوتس هاميتوحاد، ١٩٧٨، الجزء الخامس، ص ١٩٩ (بالعبرية).
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٢٠١ و ٢٠٥ و ٢١٠ و ٢١١.
- وانظر، ايضاً، خطاب برويتسكي في هاكونغرس هاتسيونتي هايود - طيط، ١٩٣٥ [محاضر المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، ١٩٣٥)، القدس: المنظمة الصهيونية العالمية، ١٩٣٧، ص ٦٠ (بالعبرية).
- (١٨) انظر، ايضاً، خطابي بن - غوريون وكابلان في المصدر نفسه، ص ٥٢ و ٧٥.
- (١٩) انظر، ايضاً: "National Socialism" in *Encyclopaedia Britannica* (1964), Vol. 16, pp. 159-160.
- (٢٠) اطينغر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩.
- (٢١) المصدر نفسه، ص ٣٠٠.
- (٢٢) *Encyclopaedia Judaica* (1971), Vol. 12, p. 1282.
- (٢٣) اطينغر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٠.
- (٢٤) «يوميات...»، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(٦٩) انظر، للتفاصيل، دراسة دانييل كاريبي، «نشاط وايزمان السياسي في إيطاليا خلال السنوات ١٩٢٧-١٩٣٤» في «الصهيونية...» الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤ - ١٨٥.

(٧٠) انظر النقاش في «محاضر المؤتمر الصهيوني التاسع عشر»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٩ - ٤٤٢.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٥١١.

(٧٢) *Documents on German Foreign Policy, 1918-1945*, (Washington: Government Printing Press, 1953), Series D, Vol. V, p. 780.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٧٧٢ - ٧٧٥.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٧٨٤.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٧٨٢ - ٧٨٦.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٧٨٧.

(٧٨) إسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤ و ١٥٠.

(٧٩) انظر، أيضاً، المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٢٤ و ١٥٠.

(٨٢) *Statistical Abstracts of Palestine 1939*, (Jerusalem: Government Printer, 1940), p. 111.

(٨٣) *Palestine Royal Commission Report*, *op. cit.*, p. 173.

(٨٤) عميكام، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٨٥) الكس باين، تولدوت هاهتيتشفتوت هاتسيونيت (تاريخ الاستيطان الصهيوني)، تل ايبي: مساهم، ١٩٧٠، الطبعة الرابعة، ص ٣١٤ (بالعبرية).

(٨٦) شيفر، «آلية المحافظة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٨٧) عميكام، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.

(٨٨) للاطلاع على بعض مواقف الحزب، انظر مرحفيا، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨١ - ٤٨٢.

(٨٩) إسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢؛ ابن شوشان، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩.

(٩٠) باين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٥.

(٩١) عميكام، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.

(٩٢) ابراهام مرغلتي في غورني، «رجل دولة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

(٩٣) باين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٤.

(٩٤) «يوميات...»، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩؛ وانظر، أيضاً، زئيف تسور، هاكيبوتس هاميتوحد بيشوفاه شل هارتس (الكيبوتس الموحد

(٥٠) نص المذكرة في المصدر نفسه، ص ٧٣٢ - ٧٣٥.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٧٣٥.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) انظر: The Jewish Agency for Palestine, Central Bureau for the Settlement of German Jews, Report to XIXth Zionist Congress and to the IVth Council of the Jewish Agency in Lucerne (London: Central Bureau for the Settlement of German Jews in Palestine, 1935), pp. 41 - 43.

(٥٤) دافيد إسرائيلي، هارايخ هغرمانى فيأيرتس - إسرائيلي (الرايخ الثالث وأرض - إسرائيل، مشكلة أرض - إسرائيل في السياسة الألمانية خلال السنوات ١٨٨٩ - ١٩٤٥)، رامات غان: جامعة بار - ايلان، ١٩٧٤، ص ١٢٢ (بالعبرية).

(٥٥) Documents..., *op. cit.*, p. 736.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٣٣.

(٥٧) إسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٥٨) Documents..., *op. cit.*, p. 736.

(٥٩) «يوميات...»، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨.

(٦٠) إسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥ - ١٢٦ و ١٢٩.

(٦١) انظر براسلافسكي، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١.

(٦٢) انظر، أيضاً، ابراهام مرغلتي في يوسف غورني، «رجل دولة...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

(٦٣) «يوميات...»، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١.

(٦٤) Weizmann, Chaim, *Trial and Error* (London: East and West Library, 1950), p. 425.

(٦٥) للاطلاع على نشاط وايزمان ومواقفه، خلال فترة ابعاده عن رئاسة المنظمة الصهيونية، انظر مقالة غبريئيل شيفر، «آلية المحافظة على القدرة السياسية لزعيم كاريزمي - وايزمان بعد اقالته من رئاسة الحركة الصهيونية» في مدينتاه، ممثسال اويهااسيم بيدليثوميم (القدس)، العدد ١٠، ربيع ١٩٧٧، ص ٣٦ - ٥٥.

(٦٦) Report to XIXth Zionist Congress..., *op. cit.*, p. 13.

(٦٧) شيفر، «آلية المحافظة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

(٦٨) مرغلتي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

ذكره، ص ١٧١: فرومكين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

(١١٧) فرومكين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

(١١٩) انظر، أيضاً، قرارات المؤتمر الصهيوني الرابع عشر (١٩٢٥)، كما أوردها مرجعنا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

(١٢٠) يوسف فايتس، يوماني فياغروتاي لبانيم (يومياتي ورسائلي للأبناء)، رامات غان: مساهة، ١٩٦٥، الجزء الأول، ص ي ط - ك (١٩ - ٢٠) (بالعبرية).

(١٢١) موسى غولدنبرغ، فيهاكين عوديناه كاييمت (والكين [كاييمت] لا تزال قائمة)، مرجعنا: سفريات بوغاليم، ١٩٦٥، ص ١٠١ (بالعبرية).

(١٢٢) انظر نص مذكرة حانكين في ع. اشبل (محرر)، شيشيم شنوات هخشارات هاييشوف (ستون سنة لشركة تطوير اراضي فلسطين)، القدس: شركة تطوير اراضي فلسطين، ١٩٦٩، ص ٩٦ - ٩٨ و ١٠٣ (بالعبرية).

(١٢٣) عميكام، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(١٢٤) اشبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

(١٢٥) يوسف فايتس، هتخلوتينو بتكوفات هاساعار (استيطاننا في فترة عاصفة) مرجعنا: سفريات بوغاليم، ١٩٤٧، ص ١٤٠ - ١٤٣ (بالعبرية).

(١٢٦) اشبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

(١٢٧) فايتس، «يومياتي...»، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧ و ١٢٠ و ١٢٤ و ١٣٤.

(١٢٨) موثي سميلانسكي، براكيم بتولدوت هاييشوف (فصول في تاريخ اليشوف)، تل ابيب: دفير، ١٩٥٩، الجزء الثاني، الكتاب الأول، ص ١٢٦.

(١٢٩) اشبل، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

(١٣٠) انظر، للتفاصيل، المصدر نفسه، ص ١٠٥ - ١١٢؛ وكذلك: *Palestine Royal Commission Report, op. cit., pp. 257-259.*

(١٣١) *A Survey of Palestine..., op. cit., Vol. 1, (١٣١) p. 244.*

(١٣٢) فايتس، «استيطاننا...»، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(١٣٣) *Palestine Royal Commission report, op. cit., p. 238.*

(١٣٤) فرومكين، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣؛ وانظر، أيضاً، براسلافسكي، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢؛ وكذلك: *Palestine Royal Commission Report, op. cit., p. 126.*

واستيطان البلد)، تل ابيب: هاكيوتس هاميتوحاد ومعهد طابكين، الجزء الأول (١٩٢٧ - ١٩٣٩)، ١٩٧٩، ص ١١٦ - ١١٧ و ٣٥٠ (بالعبرية).

(٩٥) ابن شوشان، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩.

(٩٦) «يوميات...» الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠؛ وانظر، أيضاً، تقرير هنرييتا سولد في «محاضر المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)»، ص ١٢٣ - ١٢٧.

(٩٧) براسلافسكي، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠.

(٩٨) ابن شوشان، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩.

(٩٩) شيفر، «اعتبارات سياسية...» في الصهيونية، الجزء الخامس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(١٠١) «يوميات...»، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(١٠٢) *Palestine Royal Commission Report, op. cit., p. 113.*

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٥؛ وبابن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٣.

(١٠٤) هيشل فرومكين، علياه اوبيتواج بيديرغ لمديناه (الهجرة والتطوير على الطريق الى الدولة)، تل ابيب: تربوت فيحنوغ، ١٩٧١، ص ١٩٣ (بالعبرية).

(١٠٥) باين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.

(١٠٦) «يوميات...»، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(١٠٩) انظر التفاصيل في ذيل قانون القرض الفلسطيني لسنة ١٩٣٤، الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية، المحق رقم ١ للعدد ٤٦٨، ١٩٣٤/٩/٢٧.

(١١٠) «يوميات...»، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩.

(١١١) انظر، أيضاً، خطاب كابلان في «محاضر المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨ - ٧٩.

(١١٢) عميكام، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١١٤) *Palestine Royal Commission Report, op. cit., p. 86.*

(١١٥) المصدر نفسه.

(١١٦) براسلافسكي، الجزء الثاني، مصدر سبق

- op. cit.,p. 238.
- (١٤٢) انظر، ايضاً، عميكام، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
- (١٤٣) براسلافسكي، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢.
- (١٤٤) *Statistical Abstracts of Palestine, 1939, op. cit.,p. 165.*
- (١٤٥) المصدر نفسه.
- (١٤٦) فرومكين، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧؛ وانظر، ايضاً، للمقارنة، براسلافسكي، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤، وكذلك: سميلانسكي، الجزء الثاني، الكتاب الاول، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.
- (١٣٥) يسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.
- (١٣٦) انظر، للتفاصيل، عميكام، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١ - ١٣٨.
- (١٣٧) باين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٥ - ٣٥٦ و ٣٦٤ - ٣٦٥.
- (١٣٨) انظر، للتفاصيل، عميكام، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦ - ١٨٧.
- (١٣٩) انظر، ايضاً، براسلافسكي، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦ - ١٨٨.
- (١٤٠) التفاصيل في عميكام، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥ - ٩٦.
- (١٤١) *Palestine Royal Commission Report,*

## نتائج بحث ميداني

# هجرة اليهود من إسرائيل أسبابها وحجمها واتجاهاتها

د. محمد عبدالعزیز ربیع

مقدمة

ان تعدد أوجه وساحات الصراع العربي الاسرائيلي يجعل من الهجرة اليهودية الى فلسطين، والهجرة اليهودية المعاكسة من فلسطين الى الخارج، ظاهرة هامة تستحق البحث والتحليل. اذ على الرغم من قيام البعض بمحاولة دراسة تلك الظاهرة، فان الاهتمام بها بقي محصورا ضمن حدود ضيقة لم تتجاوز محاولة تحديد أعداد المهاجرين من اليهود من وإلى فلسطين خلال السنوات المختلفة. وبسبب اتجاه الحكومة الاسرائيلية الى اعتبار أعداد المهاجرين من الأسرار التي يحظر التعامل بها أو البوح بحقيقتها، فان الدراسات القليلة التي حاولت تحليل تلك الظاهرة لم تستطع تحديد أبعادها أو أسبابها أو حجمها بدقة ووضوح.

ولما كانت دوافع المهاجرين وأهدافهم هي أهم القوى التي تحدد وجهتهم، وبالتالي أعدادهم، فان الدراسة التي نحن بصددھا، اتجهت الى محاولة التعرف على العوامل التي تدفع البعض الى الهجرة من فلسطين وربط تلك العوامل بواقع الحياة في إسرائيل وبالاصول العرقية والقومية لليهود. ولذلك، قامت هذه الدراسة بمحاولة فرز العوامل المختلفة التي تكمن وراء ظاهرة الهجرة المعاكسة وتحديد أهمية كل منها بالنسبة لرغبة المهاجرين ووجهتهم.

وإذا كان اتساع نطاق الهجرة المعاكسة من فلسطين يشكل ظاهرة هامة تستحق الدرس والتحليل، فان التعامل معها يتطلب تحديد أسبابها وتحليل دوافعها. ولذلك فان قيام هذه الدراسة بتوجيه جل اهتمامها للتعرف على الأسباب الحقيقية التي تدفع نسبة متزايدة من يهود فلسطين

شؤون فلسطينية، العدد ١٤٤ - ١٤٥، آذار - نيسان (مارس / أبريل) ١٩٨٥

الى الهجرة للخارج يجعلها تتميز عن غيرها من الدراسات الأخرى بقدرتها على ارساء الأسس العلمية للتعامل مع تلك الظاهرة من قبل المختصين والمعنيين من باحثين وسياسيين.

## أسلوب البحث

لقد قام بهذا البحث مجموعة من الباحثين اليهود باشراف أحد أساتذة الجامعة الأميركية في واشنطن، وذلك خلال صيف العام ١٩٨٤. ولما كانت الدراسة قد اتبعت أسلوب البحث الميداني، فإن فريق الباحثين أجرى مقابلات مستفيضة مع ٤٨٠ حالة من الرجال والنساء، المتزوجين والمتزوجات وغير المتزوجين والمتزوجات، راعى من خلالها التوزيع السكاني في اسرائيل من حيث الكثافة والنشاط الاقتصادي، ومدى ونوعية التطور العمراني في المدن والمناطق المختلفة. وبسبب الاتجاه الى دراسة ظاهرة الهجرة المعاكسة لدى الاسرائيليين، فإن المقابلات اقتصرت على اليهود الاسرائيليين وبالتالي استثنتت عرب اسرائيل واليهود غير الاسرائيليين.

ولقد قسّمت استمارة البحث الى ثلاثة أقسام رئيسية، وذلك بهدف التعرف على الامور التالية:

أ - الخلفية الطبقيّة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمن أجريت المقابلات معهم.

ب - تحديد مواقف الأفراد المختلفين من قضية الهجرة ومدى رغبتهم في الهجرة الى الخارج.

ج - تحديد اتجاهات الهجرة لدى المجتمع اليهودي في فلسطين بصفة عامة والتعرف على موقفه من أولئك الذين هاجروا في السابق.

د - تحديد أهم القوى التي تدفع المهاجرين الى ترك فلسطين والى البحث عن وطن بديل لاسرائيل.

ولذلك، فإن النتائج المستخلصة تعكس - الى حد كبير - موقف اليهود الاسرائيليين من قضية الهجرة الى الخارج وتحديد نسبة من فكر منهم بالهجرة في السابق ومن يفكر بها في الوقت الحاضر. ولما كانت دوافع الهجرة كثيرة، ومنها الاقتصادية والسياسية والعقائدية، فإن البحث حاول تحديد أثر وأهمية تلك العوامل في تشجيع يهود اسرائيل على الهجرة أو في حثهم على البقاء في فلسطين. وبسبب أهمية التنوع الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع الاسرائيلي، فإن البحث حاول التعرف على اتجاهات الهجرة لدى فئات المجتمع المختلفة حسب أوضاعهم الاقتصادية ومستوى تحصيلهم العلمي والمهن التي يزاولونها، كما حاول تحديد العلاقة بين الرغبة في الهجرة والأماكن التي هاجر اليها أصلاً منها الى اسرائيل (يهود الاتحاد السوفياتي ويهود البلاد العربية وأفريقيا ويهود أوروبا الغربية وأمريكا).

ولذلك، اشتملت الاستمارة على أسئلة متعددة تتعلق بمكان الميلاد ونوعية العمل، ومكان ميلاد الأب ونوعية عمله والفترة التي هاجر فيها الى فلسطين. كما اشتملت على أسئلة خاصة بالسفر الى الخارج، ومدى الوعي بقضية الهجرة، ومعرفة أشخاص هاجروا في السابق. ولما كانت أعداد من سبق لهم الهجرة غير معروفة بسبب تكتم الحكومة عليها، فإن الدراسة حاولت التعرف على تقدير كل شخص ممن أجريت المقابلات معهم لعدد اليهود الذين هاجروا من اسرائيل

ويقيمون اقامة دائمة في الخارج. وبسبب أهمية المكان المهاجر اليه في تحديد اتجاهات الهجرة، فان البحث حاول تحديد أفضل الأماكن التي يتطلع الراغبون في ترك اسرائيل الى الهجرة اليها. وكما يكون بالامكان تحديد اتجاهات الهجرة بوضوح وتحديد أفضل الاماكن التي يرغب المهاجر في الرحيل اليها، والتعرف على الاسباب الحقيقية التي تدفع المهاجر الى ترك اسرائيل، ومن ثم تحديد الخصائص المميزة للشخص الأكثر قابلية للهجرة ورغبة فيها، استخدم الكمبيوتر في تحليل البيانات المختلفة وربطها بعضها ببعض واستخلاص النتائج العامة بالنسبة للمجتمع اليهودي في اسرائيل والخاصة بالنسبة لبعض قطاعاته وفئاته المختلفة.

### أهم النتائج المستخلصة

١ - ان حوالي ٢١,٢ بالمئة من يهود اسرائيل، أي حوالي ثلث السكان، سبق لهم أن فكروا بالهجرة الى الخارج في وقت ما في السابق. أما بالنسبة لزمّن التفكير بالهجرة فقد كان على النحو التالي:

أ - ١٠,٣ بالمئة فكروا بالهجرة فيما بين عامي ١٩٦١ - ١٩٦٧.

ب - ٩,٦ بالمئة فكروا بالهجرة فيما بين عامي ١٩٦٨ - ١٩٧٣.

ج - ١٠,٢ بالمئة فكروا بالهجرة فيما بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٧.

د - ٢٣,٥ بالمئة فكروا بالهجرة فيما بين عامي ١٩٧٨ - ١٩٨١.

هـ - ٤١,٢ بالمئة فكروا بالهجرة فيما بعد العام ١٩٨١.

٢ - أن ٥٢,١ بالمئة من أولئك الذين فكروا بالهجرة قالوا ان العامل الاقتصادي كان أهم العوامل التي دفعتهم الى التفكير في موضوع الرحيل من فلسطين والاقامة في بلد آخر، وأن ١٦,٦ بالمئة ذكروا مجموعة من العوامل الاجتماعية، وأن ١٩,٤ بالمئة ذكروا عوامل أخرى معظمها شخصي.

٣ - أن ٢٥,٨ بالمئة من يهود اسرائيل، أي أكثر من ربع السكان، قالوا انهم يرغبون في الهجرة في الوقت الحاضر.

٤ - أن ٦٨ بالمئة من هؤلاء قالوا ان العامل الاقتصادي هو أهم العوامل التي تدفعهم الى التفكير، جدياً، في موضوع الهجرة، وأن ٢١,٦ بالمئة منهم ذكروا مجموعة من العوامل الاجتماعية بما في ذلك الروابط العائلية، وأن ٧ بالمئة، فقط، ذكروا بعض الأسباب الشخصية.

ويلاحظ مما سبق تزايد أهمية العامل الاقتصادي والذي يشتمل على قوى الدفع المتمثلة في سوء الأوضاع الاقتصادية في اسرائيل، وقوى الجذب المتمثلة في إمكانية الحصول على فرص عمالة وأوضاع حياتية أفضل في الأماكن المهاجر اليها. كما يلاحظ، أيضاً، تساؤل أهمية العوامل الشخصية وتزايد أهمية العوامل الاجتماعية وفي مقدمتها الروابط العائلية. وهذا يعكس، في الواقع، تزايد أعداد اليهود الاسرائيليين الذين يرتبطون بروابط عائلية بيهود يقيمون في الخارج اقامة دائمة هاجر معظمهم من اسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية.

٥ - أن ٧٦,١ بالمئة من يهود اسرائيل يعرفون، شخصياً، واحداً أو أكثر كان قد هاجر في السابق ولا زال يقيم في الخارج، وأن ٨٦,٣ بالمئة من أولئك الذين هاجروا اتجهوا الى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أقاموا فيها اقامة دائمة، وأن ٨,٣ بالمئة هاجروا الى اميركا الجنوبية.

- وبما كانت عينة البحث قد اختيرت على أساس تمثيلها لكافة قطاعات الشعب في اسرائيل، فان معرفة أكثر من ثلاثة أرباع أفرادها لأشخاص هاجروا في السابق تدل دلالة واضحة على اتساع نطاق الهجرة المعاكسة وشمولها لكافة طبقات المجتمع وأصوله العرقية. كما أن اتجاه حوالي ٨٧ بالمائة من مجموع من هاجر الى الولايات المتحدة الأمريكية للاقامة فيها لدليل على أن امريكا هي المكان الأكثر قابلية لاستيعاب اليهود المهاجرين من اسرائيل.
- ٦ - أن ٨٧,٤ بالمائة من الراغبين في الهجرة يعتبرون امريكا الشمالية وأوروبا الغربية المكانين المفضلين للذين يودون الرحيل اليهما والاقامة فيهما.
- ٧ - أن ٧٢,٧ بالمائة من يهود اسرائيل لا يفكرون بالهجرة في الوقت الحاضر.
- ٨ - أن ٤٠,٣ بالمائة من أولئك الذين لا يفكرون بالهجرة ذكروا أن الايمان بالعقيدة الصهيونية يعتبر أهم الاسباب التي تدعوهم الى عدم التفكير في الرحيل عن اسرائيل.
- ٩ - أن ٥١ بالمائة من اليهود قالوا ان اسرائيل، كدولة ومجتمع وعقيدة، فشلت في تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم التي هاجروا من أجلها الى فلسطين.
- ١٠ - أن غالبية يهود اسرائيل تقدر أعداد هؤلاء الذين هاجروا من اسرائيل وأقاموا في الخارج بما يتراوح بين حوالي ٥٠٠ ألف و ١,٥ مليون شخص.

### الموقف من الحياة في اسرائيل ومن موضوع الهجرة

ان حداثة الهجرة اليهودية الى فلسطين تجعل من حركة الهجرة المعاكسة ظاهرة مهمة ذات دلالة خاصة تتعدى رغبة البعض في ترك اسرائيل والرحيل الى مكان آخر. اذ بينما تعكس تلك الظاهرة عدم استقرار المجتمع اليهودي في فلسطين، فانها توضح مدى التغيير في نظرة بعض الاسرائيليين للصهيونية ك مفهوم عقائدي وسياسي وموقفهم من اسرائيل كوطن قومي وملاد لليهود العالم.

ان مرور أكثر من ثلاثين سنة على وصول غالبية المهاجرين من اليهود الى فلسطين كان يفترض انصهار هؤلاء أو، على الأقل، انصهار أبنائهم، في بوتقة واحدة واتجاههم الى الانخراط في مجتمع يهودي متجانس هو حصيلة تجربة اليهود والصهيونية العالمية في فلسطين وخارجها. الا ان ازدياد اعداد المهاجرين من يهود فلسطين الى الخارج وارتفاع نسبة الراغبين منهم في ايجاد وطن بديل ليبدل على عدم ترسخ الفكر الصهيوني لدى هؤلاء، أو على تقصيره في الوفاء بالوعود لهم. ولذلك، تعكس ظاهرة الهجرة المعاكسة من فلسطين اكتشاف الاعداد الكبيرة من اليهود لحقيقة الصهيونية كفكر لم يكن باستطاعتهم التكيف لمتطلباته، أو اكتشافهم لانفسهم كافراد وجماعات لاتنسجم اهدافهم مع أهداف وممارسات الصهيونية.

ومن ناحية أخرى، تؤكد ظاهرة الهجرة المعاكسة فشل اسرائيل، كمجتمع وكدولة، في تحقيق طموحات غالبية اليهود الذين هاجروا اليها وعجزها عن توفير الحياة الافضل والاكثر أمناً واستقراراً لهم ولابنائهم.

وتدل البيانات على ان نسبة اليهود الذين فكروا بالهجرة من فلسطين في السابق بقيت في حدود متواضعة خلال عقد الستينات ومعظم السبعينات، ثم أخذت بعدها في التزايد بشكل مضطرب، خاصة بعد استيلاء ائتلاف الليكود على الحكم واتجاه الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل



الى التدهور المستمر. كما يلاحظ من البيانات المتوفرة ان اتجاهات الهجرة لدى يهود اسرئيل لم تكن في أي يوم من الايام أقوى مما هي عليه الآن. اذ بينما أشارت بعض استطلاعات الرأي السابقة حول موضوع الهجرة الى ان نسبة الراغبين بها كانت حوالي ١١ بالمئة من مجموع السكان في العام ١٩٨٠، فان تلك النسبة ارتفعت كثيراً منذ ذلك الوقت حيث بلغت حوالي ٢٦ بالمئة في العام ١٩٨٤.

وعلى الرغم من ان سوء الاوضاع الاقتصادية وفشل الحكومة الاسرائيلية في تحقيق السلام يعتبران من أهم العوامل التي تدفع نسبة متزايدة من اليهود الى الهجرة من فلسطين، فان تزايد الروابط العائلية مع أولئك الذين سبقت لهم الهجرة تجعل عملية الرحيل، في الوقت الراهن، أسهل من النواحي الاجتماعية والقانونية وربما المادية أيضاً. ولذلك، أصبح من السهل التفكير في موضوع الهجرة بشكل جدي والتعبير عن الرغبة في الرحيل دون حرج. ومما يؤكد ذلك، ازدياد أهمية العوامل الاجتماعية، وأهمها روابط القرابة والصداقة في دفع البعض إلى التفكير في الهجرة. وبسبب اتجاه نسبة كبيرة، ومتزايدة، من الاسرائيليين الى التفكير بالهجرة، فان غالبية سكان اسرئيل تبدي تفهماً للأسباب التي تدعو البعض الى التفكير بموضوع الهجرة الى الخارج، كما تظهر موقفاً متعاطفاً من الراغبين بها ومن أولئك الذين هاجروا في السابق على حد سواء. وبالتحديد، تشير البيانات التي سجلتها الدراسة الى ما يلي:

- ١ - ان ٧٨,٨ بالمئة من المجموع العام للسكان يعتقدون ان للمهاجرين أسبابهم الخاصة والتي لا بد من تفهمها واحترامها باعتبار ذلك حقاً من حقوقهم التي لا يجوز حرمانهم منها.
- ٢ - وان ٧,٦ بالمئة يوافقون، جزئياً، مع المهاجرين ويحترمون حقهم في اتخاذ مثل ذلك القرار، وبالتالي يقدرّون، الى حد ما، الاسباب والظروف التي تدعو البعض الى الهجرة.
- ٣ - وان ١٣,٧ بالمئة من السكان يرفضون رفضاً تاماً تقبل موقف المهاجرين، وبالتالي يوافقون على تسميتهم بالخونة والهاربين من أداء الواجب.

وبوجه عام فان:

- أ - ٩,٨ بالمئة من يهود اسرئيل يعتقدون بأن على الحكومة الاسرائيلية اصدار قانون خاص يحرم الهجرة من اسرئيل.
- ب - ٨٠,٧ بالمئة من المجموع العام لا يوافقون على اصدار مثل هذا القانون اطلاقاً.
- ج - ٩,٣ بالمئة من السكان، يعتقدون ان من حق الحكومة الاسرائيلية سن مثل ذلك القانون في حالات الطوارئ فقط.

أما بالنسبة لموقف اليهود من الحياة في اسرئيل بوجه عام، فان الغالبية أبدت عدم رضاها عن الاوضاع الحياتية، خاصة ما يتعلق منها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعندما سئل اليهود الذين هاجروا الى فلسطين، بعد قيام دولة اسرئيل، عن مدى تحقق أحلامهم وتطلعاتهم التي كانوا يتوقعونها من هجرتهم الى اسرئيل، قالت الغالبية ان تلك الاحلام والتطلعات لم تتحقق، وبالتحديد كانت الاجابات كما يلي:

- ١ - حوالي ٥١ بالمئة قالوا إن اسرئيل فشلت تماماً في تحقيق أحلامهم ورغباتهم.
  - ٢ - حوالي ٢٠ بالمئة قالوا إن توقعاتهم من الهجرة الى اسرئيل تحققت جزئياً.
  - ٣ - البقية، ونسبتها ٢٩ بالمئة قالت إن اسرئيل نجحت في تحقيق كافة توقعاتهم.
- وبما كانت توقعات المهاجرين متعددة ومتنوعة وتعكس، الى حد كبير، احتياجات المهاجرين

قبل الهجرة، فإن البيانات تدل على أن حوالي ثلثي سكان إسرائيل لا يشعرون بالرضى عن حياتهم وأوضاعهم فيها، وذلك لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية أو عقائدية. وعلى العموم، فإن:

١ - ٤٠.٥ بالمئة من مجموع أولئك الذين خابت آمالهم في إسرائيل بسبب فشلها في تحقيق أحلامهم قالوا إن الأوضاع السياسية كانت السبب الرئيسي في حدوث خيبة الأمل.  
٢ - ٢٠.٣ بالمئة قالوا إن البيئة الاجتماعية وعدم القدرة على التكيف لمتطلبات الحياة في إسرائيل كانت السبب.

٣ - ١٩ بالمئة قالوا إن الأوضاع الاقتصادية كانت العائق في تحقيق رغباتهم وأهدافهم، وبالتالي كانت السبب في خيبة أملهم.

٤ - ١١ بالمئة قالوا إن عدم تحقيق آمالهم وأحلامهم يعود، أساساً، إلى خيبة أملهم في العقيدة الصهيونية.

إن نسبة أولئك الذين قالوا بخيبة أملهم في إسرائيل، كفكرة صهيونية وكنظام سياسي وكواقع حياتي - اجتماعي واقتصادي، ربما كانت أعلى نسبة من مثيلاتها في أي من دول العالم. وبينما تظهر هذه النسبة مجتمعاً غير مستقر لا يشعر أفرادها بالاستقرار ولا يحس بالرضى عن واقعه، فإنها توضح أسباب الرغبة المتزايدة في الهجرة من ناحية، وتفسر أسباب الصراع الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع الإسرائيلي من ناحية أخرى. ولذا، فإن مجتمعاً هذه خصائصه سوف يكون من الصعب عليه تحقيق العدالة لأفراده أو التعايش مع محيطه وجيرانه أو الاحساس بالأمل في إمكانية التغيير إلى الأفضل.

ولما كانت الحكومة الإسرائيلية قد اتجهت إلى إخفاء أعداد المهاجرين، من إسرائيل واليهما، وإلى اعتبار ذلك سرّاً من أسرار الدولة التي لا يجوز البوح بحقيقتها، فإن الدراسة طلبت من اليهود الذين أجريت المقابلات معهم تقدير أعداد أولئك الذين هاجروا من إسرائيل واختاروا الإقامة في الخارج بشكل دائم. وعلى الرغم من تفاوت تلك التقديرات فإن حوالي الثلثين يعتقدون بأن العدد يتراوح ما بين ٢٠٠ ألف و ٩٠٠ ألف، وأن حوالي النصف يعتقدون بأن العدد يتراوح ما بين نصف المليون والمليون ونصف المليون، وبالتحديد كانت التقديرات كالتالي:

١ - ١٣.٥ بالمئة من العينة قالوا إنهم يعتقدون بأن العدد يقل عن ٢٠٠ ألف شخص.  
٢ - ٣٥ بالمئة قالوا أن العدد يتراوح ما بين ٢٠٠ - ٥٠٠ ألف شخص.  
٣ - ٢٣ بالمئة قالوا أن العدد يتراوح ما بين ٥٠٠ - ٩٠٠ ألف شخص.  
٤ - ١٤.٥ بالمئة قالوا أن العدد يتراوح ما بين ٩٠٠ ألف شخص و ١.٥ مليون شخص.  
وبناء على هذه البيانات يتضح أن أعداد اليهود الذين هاجروا من إسرائيل وأقاموا إقامة دائمة في الخارج تقدر بحوالي ٦ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة من المجموع العام للسكان.

### أثر العوامل المختلفة في تحديد الموقف من الهجرة

بينما تلعب بعض العوامل دوراً هاماً في تشجيع نسبة كبيرة من اليهود على الرحيل من إسرائيل، يلعب بعضها الآخر دوراً كبيراً في تثبيط هم الغالبية وحثها على الاستقرار. ومن أجل التعرف على تلك العوامل ودورها، حاولت الدراسة تحديد أهم الأسباب التي تدفع أولئك الذين

فكروا بالهجرة على ترك اسرائيل والرحيل الى الخارج، وتلك التي تحول دون قيام الآخرين بالتفكير، جدياً، في موضوع الهجرة.

وتدل البيانات المتوفرة، على أن أهمية العامل الاقتصادي لا زالت في تزايد مستمر. وتشمل مجموعة العوامل الاقتصادية التي حاول البحث تحديدها: عدم توفر السكن والعمل المناسب والفرص المتاحة في اسرائيل، وفي المقابل توفر امكانيات أفضل للعمل وكسب المال في الاماكن المراد الهجرة اليها. وهذا يعني أن العامل الاقتصادي يعمل في اتجاهين، كعامل طرد (سوء الأوضاع الاقتصادية في اسرائيل) وكعامل جذب في الدول التي يرغب اليهود في الهجرة اليها (توفر امكانيات وبيئة اقتصادية أفضل في الخارج).

وكما أوضحنا سابقاً، فإن ٦٨ بالمئة من أولئك الذين يرغبون في الهجرة في الوقت الحاضر، قالوا ان العامل الاقتصادي هو أهم العوامل التي تدفعهم الى البحث عن وطن بديل، وبالتحديد كانت الاجابات على النحو التالي:

١ - ١٦,٨ بالمئة قالوا ان السبب الرئيسي هو عدم وجود عمل في اسرائيل، أي ان الرغبة في الهجرة هي بسبب البطالة.

٢ - ١٦ بالمئة قالوا ان السبب الرئيسي هو عدم القدرة على الحصول على سكن مناسب.

٣ - ١٤,٤ بالمئة ذكروا سوء الأوضاع الاقتصادية بوجه عام.

٤ - ١٣,٦ بالمئة قالوا ان التضخم الاقتصادي والارتفاع المستمر في الأسعار هما أهم الاسباب التي تدعوهم الى البحث عن وطن بديل.

٥ - ٥,٦ بالمئة قالوا ان فرص العمالة المتاحة في الخارج تدفعهم الى التفكير بالهجرة.

٦ - ١,٦ بالمئة قالوا ان توفر فرص أكبر لجمع الفلوس وتحسين الأوضاع الاقتصادية في الخارج، يعتبر أهم العوامل التي تدفعهم الى الهجرة.

أما بالنسبة لمجموعة العوامل الاجتماعية، فإن البيانات تدل على انها تأتي في المرتبة الثانية وأن أهميتها ما زالت في تزايد مستمر. إذ بينما ذكر ١٦,٦ بالمئة، ممن فكروا بالهجرة في السابق ونسبتهم الى السكان ٣١,٢ بالمئة، ان العوامل الاجتماعية هي أهم العوامل التي كانت تدفعهم الى التفكير في موضوع الهجرة الى الخارج، ذكر ٢١,٦ بالمئة من أولئك الذين أبدوا رغبة في الهجرة في الوقت الراهن (وقت اجراء الدراسة)، ونسبتهم الى السكان حوالي ٢٦ بالمئة، ان العوامل الاجتماعية هي أهم القوى التي تدفعهم الى البحث عن وطن بديل. وتشمل تلك العوامل الروابط العائلية مع أقارب كانوا قد هاجروا في السابق، والزواج من أجنبي، وعدم القدرة على التكيف مع متطلبات الحياة في اسرائيل. ومما يدل على قوة روابط القرابة وتزايد أهميتها أن ٥٦,٢ بالمئة من أفراد العينة ذكروا أن شخصاً واحداً على الأقل من أفراد عائلاتهم كان يقيم في الخارج وقت اجراء هذه الدراسة.

وفي نفس الوقت أشارت البيانات المستخلصة الى تزايد تأثير حالة الحرب والسلام التي تسود علاقات اسرائيل بالدول العربية على تحديد الموقف من الهجرة. إذ بينما ذكر أقل من ١ بالمئة من أولئك الذين فكروا بالهجرة في السابق ان عدم تحقيق السلام مع العرب هو أهم الاسباب التي دفعتهم الى التفكير بالهجرة وأن ٢,٩ بالمئة ذكروا استمرار حالة الحرب، فإن ٥,٦ بالمئة من أولئك الذين يرغبون في الهجرة في الوقت الحاضر قالوا ان عدم تحقق السلام هو السبب الرئيسي الذي يدفعهم الى البحث عن وطن بديل، و ١,٦ بالمئة ذكروا الخدمة العسكرية في الجيش

كأهم عوامل الطرد التي تجعلهم يفكرون بالرحيل عن فلسطين. وهذا يعني أن دور استمرار حالة الحرب في دفع اليهود الى الهجرة تزايد من حوالي ١,١ بالمئة الى حوالي ٢ بالمئة من المجموع العام للسكان.

أما بالنسبة لمكان الهجرة المفضل، فإن النتائج، بالنسبة لأولئك الذين قالوا انهم يرغبون في الهجرة في الوقت الراهن ونسبتهم حوالي ٢٦ بالمئة من المجموع العام ليهود اسرائيل، كانت كالتالي:

٨٧,٤ بالمئة يرغبون في الهجرة الى امريكا الشمالية وأوروبا الغربية.

٤,٢ بالمئة يرغبون في الهجرة الى أستراليا.

١,٢ بالمئة يرغبون في الهجرة الى امريكا الجنوبية.

١,٥ بالمئة يرغبون في الهجرة الى افريقيا الجنوبية.

١,١ بالمئة يرغبون في الهجرة الى دول افريقية وعربية.

وإذا كانت نسبة أولئك الذين قالوا انهم يرغبون في الهجرة في وقت اجراء الدراسة قد بلغت حوالي ٢٦ بالمئة من السكان، فإن نسبة أولئك الذين قالوا انهم لا يفكرون بالهجرة بلغت حوالي ٧٢,٧ بالمئة من السكان. وهذا يعني أن حوالي ١,٥ بالمئة من السكان ليس لهم موقف محدد من قضية الهجرة.

أما بالنسبة للأسباب التي تدعوهم الى عدم التفكير بالهجرة، وبالتالي تدفعهم الى البقاء، فإن النتائج كانت كما يلي:

١ - ٤٠,٢ بالمئة يعتبرون الايمان بالعتيدة الصهيونية أهم الأسباب التي تدعوهم الى عدم

التفكير بالهجرة.

٢ - ٢١,٦ بالمئة يميلون الى البقاء في اسرائيل لأسباب شخصية وعائلية.

٣ - ٩,٨ بالمئة لا يفكرون بالهجرة بسبب كبر السن.

٤ - ٨,٢ بالمئة لا يفكرون بالهجرة لاعتقادهم بعدم وجود المكان الذي يمكن الهجرة اليه.

٥ - ٥,٨ بالمئة لا يفكرون بالهجرة لاعتقادهم بعدم القدرة على الحصول على «فيزا» للهجرة

الى البلد الذي يرغبون بالرحيل اليه.

ولذا يلاحظ أن أكثر من ١٤ بالمئة من يهود اسرائيل الذين لا يفكرون بالهجرة، أو حوالي

١٠ بالمئة من مجموع سكان اسرائيل، يصرفون النظر عن التفكير في موضوع الهجرة لاعتقادهم

بعدم القدرة على الحصول على «فيزا» لدخول البلد الذي يرغبون الهجرة اليه، أو لاعتقادهم بعدم

وجود مكان آخر يقبل بهم ويسمح لهم بالاقامة الدائمة فيه.

ولما كانت نسبة أولئك الذين يرفضون التفكير بموضوع الهجرة لأسباب عقائدية صهيونية

هي ٤٠,٢ بالمئة فقط، أي حوالي ٣٠ بالمئة من مجموع سكان اسرائيل، فإن عدم التفكير بالهجرة

بالنسبة للآخرين، ونسبتهم حوالي ٤٥ بالمئة من المجموع العام لليهود، تعود لأسباب سلبية (عدم

وجود المكان المناسب وعدم القدرة على الحصول على «الفيزا» المطلوبة وكبر السن.. الخ)، وأسباب

ايجابية تتعلق بحبهم للأرض وارتياحهم للاقامة في اسرائيل وارتباطهم بروابط عائلية مع يهودها.

وهذا يعني أن من الممكن اتجاه هؤلاء الى تغيير موقفهم من موضوع الهجرة الى الخارج وذلك في

حالة تزايد سوء الأوضاع الاقتصادية في اسرائيل أو تحسن الظروف الخارجية لتصبح أكثر

ملاءمة وجاذبية، خاصة فتح مجال أوسع لقبول المهاجرين في الأماكن التي يرغبون الهجرة اليها،

وتزايد الروابط العائلية نتيجة لاستمرار عملية الهجرة، وتوفر المساعدة المطلوبة لتسهيل عملية الهجرة من النواحي القانونية.

أما بالنسبة لأثر العوامل الشخصية في تحديد المواقف من الهجرة، فإن نتائج الدراسة

تشير الى:

١ - ان غالبية الراغبين في الهجرة كانت من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٤١ سنة، حيث بلغت نسبتهم الى مجموع الراغبين في الهجرة حوالي ٨٢ بالمئة. وبذلك فإن ١٨ بالمئة من الراغبين في الهجرة في الوقت الحاضر تزيد أعمارهم على ٤١ سنة. أما بالنسبة لعدم الراغبين في الهجرة، فإن حوالي نصفهم تجاوز من العمر ٤١ سنة. وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الرغبة في الهجرة وكبر السن، إذ كلما تقدم الشخص في العمر ضعفت رغبته في الهجرة وزاد اقتناعه بالاستقرار.

٢ - ان العلاقة بين الرغبة في الهجرة ومستوى التعليم بدأت عكسية ثم تطورت لتصبح ايجابية. وهذا يعني أن أولئك الذين حصلوا على تعليم دون المستوى الجامعي أبدوا رغبة أكبر في الهجرة من أولئك الذين حصلوا على تعليم جامعي عادي، وان الذين حصلوا على تعليم عال متخصص كانوا أكثر الفئات رغبة في الهجرة.

٣ - وجود علاقة عكسية بين الرغبة بالهجرة وملكية بيت خاص للسكن. ولذلك قال حوالي ٧٢ بالمئة ممن يملكون بيوتهم الخاصة بهم انهم لا يرغبون في الهجرة الى الخارج.

٤ - ان حوالي ٥٣ بالمئة من الذين قالوا انهم يرغبون في الهجرة في الوقت الحاضر هم من اليهود الذين ولدوا في فلسطين، وان حوالي ٤٨ بالمئة فقط، ممن لا يرغبون في الهجرة هم من مواليد فلسطين. وهذا يعني أن اليهود الذين ولدوا في فلسطين يعتبرون أكثر ميلاً الى مغادرتها من اليهود الذين ولدوا خارج فلسطين وهاجروا اليها بعد قيام دولة اسرائيل.

أما بالنسبة لليهود الشرقيين، أي ذوي الاصول الافريقية والآسيوية، فتدل البيانات على أنهم أكثر رغبة في الهجرة من غيرهم من يهود اسرائيل، وان اليهود الغربيين، أي ذوي الاصول الأوروبية، خاصة أوروبا الشرقية، هم أقل رغبة في الهجرة وأكثر ميلاً للاستقرار.

وعلى العموم، يتصف الشخص الأكثر رغبة في الهجرة وقابلية لها، بكونه أعزب أو متزوجاً بلا أطفال، موظفاً براتب متواضع أو عاطلاً عن العمل، تعليمه دون الجامعي، ولد في فلسطين أو في البلاد العربية أو من أصل آسيوي أو افريقي، يبلغ من العمر ١٨ - ٣٠ سنة وله قريب أو صديق سبقه الى الهجرة للخارج.

## استنتاجات وملاحظات عامة

لقد شهدت دولة اسرائيل خلال تاريخها القصير عدة موجات من الهجرة المعاكسة دامت كل منها لفترة قصيرة من الزمن. وأهم تلك الموجات في ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٦٥ - ١٩٦٦ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ - ١٩٧٨ - ١٩٨٢. وإذا كانت الفترات الثلاث الاولى قد رافقت أو تلت فترات من الاضطراب السياسي والعسكري بين اسرائيل والدول العربية، فإن الفترة الرابعة والاخيرة تلت حرب لبنان، ورافقت تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعنوية. ولذلك تشير البيانات الى ان الاشخاص الذين قالوا ان لهم أقارب يقيمون في الخارج، بلغت نسبتهم من العينة حوالي ٥٦ بالمئة، وان حوالي ٩ بالمئة من أقاربهم هاجروا فيما بين ١٩٤٩ - ١٩٦٠، وان حوالي ١٧ بالمئة

هاجروا فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٧، وان حوالي ١٤ بالمئة فقط، هاجروا فيما بين ١٩٦٨ - ١٩٧٣، وان حوالي ٢٢ بالمئة هاجروا فيما بين ١٩٧٤ - ١٩٧٧، وان حوالي ٣٠ بالمئة هاجروا فيما بين ١٩٧٨ - ١٩٨٢.

وفي سنة ١٩٨١ أشار استطلاع للرأي العام في اسرائيل الى ان حوالي ١١ بالمئة من سكانها اليهود كانوا على استعداد للهجرة الى الخارج. ولما كانت البيانات التي حصلت عليها هذه الدراسة قد دلت على ان نسبة الراغبين في الهجرة من يهود فلسطين قد بلغت ٢٦ بالمئة تقريباً في العام ١٩٨٤، فان اتجاهات الهجرة المعاكسة تبدو في تزايد مستمر. وعلى الرغم من تعدد الاسباب التي تدعو اليهود الى الهجرة من فلسطين والبحث عن وطن بديل، فان استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية يشكل اهم قوى الطرد التي تدفع اليهود الى الرحيل من فلسطين.

ان ارتفاع اعداد ونسب الراغبين في الهجرة من يهود اسرائيل في العام ١٩٨١ لم يمنع تزايد اعداد المهاجرين من اليهود الى فلسطين خلال الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٨٠ - ١٩٨٢، اذ ان تدهور الاوضاع الاقتصادية وازدياد البطالة في الدول الرأسمالية، وبشكل خاص في امريكا، وذلك بسبب سياسة ريغان الاقتصادية والمالية، واتجاه مستوى المعيشة في اسرائيل الى التحسن المستمر، وذلك بسبب سياسة ائتلاف الليكود التي غذت التضخم وقامت بتمويل العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من الخارج، أدت الى عودة الاعداد الكبيرة من اليهود الذين هاجروا من اسرائيل وكانوا يقيمون في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية. وهذا يعني انه بينما سيكون من المؤكد ان يؤدي استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل الى تقوية تيار الهجرة المعاكسة من فلسطين، فان تحسن الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل وتدهورها في الخارج من الممكن ان يؤدي الى تنشيط الهجرة اليهودية، مجدداً اليها.

وعلى الرغم من ان الايمان بالعقيدة الصهيونية يلعب الدور الاساسي في اقناع حوالي ثلث يهود اسرائيل بعدم التفكير بالهجرة منها، فان دوره في تثبيط همم من يريد الهجرة من اليهود يعتبر صغيراً وثانويّاً. ولذلك، تدل البيانات على ان الدين والتفرقة العنصرية ضد اليهود في الخارج لم تكن من العوامل التي تحول دون رحيل اولئك الذين قالوا انهم لا يرغبون في الهجرة في الوقت الراهن. وهذا يعني ان من الممكن والارجح ان تهاجر نسبة كبيرة من اليهود الملتزمين بالصهيونية والمتمسكين بالديانة اليهودية اذا توفرت الشروط الاخرى التي تمكنهم من الهجرة وتدفعهم اليها. ومما يؤكد ذلك، النقاش الذي يدور اليوم في اميركا بين منظماتها الدينية والصهيونية المتعددة حول مدى توافق أو تناقض الاستقرار في اميركا مع المعتقدات اليهودية والصهيونية التي تجسدها اسرائيل. ولقد أشارت جريدة «واشنطن بوست»، في عددها الصادر يوم ٨/١٢/١٩٨٤، الى ذلك الحوار ولخصت اقوال الحاخام ديفيد جورديس، النائب التنفيذي لرئيس اللجنة الاميركية اليهودية. ويقول الحاخام ان اميركا هي بيت اليهود، وانه لا بد من النظر الى يهود اميركا باعتبارهم مركزاً هاماً للمعتقدات اليهودية وشريكاً متساوياً مع اسرائيل في هذا المجال.

ولما كانت مثل هذه الاقوال والمواقف تتعارض مع المبادئ الصهيونية والتي تقول ان على جميع اليهود في العالم التجمع في دولة اسرائيل، فان الحاخام جورديس يقول ان من الواضح الآن ان مثل هذا القول لن يتحقق. ويرى الحاخام انه بدلا من الارتباط بفكرة التجمع في اسرائيل، لا بد لليهود من النظر الى اميركا كوطن لهم وكبلاد تتوفر فيها الحرية والعدالة وامكانية تحقيق الذات. كما يرى انه من حق اسرائيل ان تتوقع الدعم من يهود اميركا وان تبني مستقبلها وحيويتها على

دعمهم المتواصل والقوي، ولكن ليس على أساس تمزيق حياتهم وتدميرها؛ ثم يخلص للقول ان بناء اسرائيل لا يجوز ان يقام على انقاض يهود اميركا.

ومن ناحية أخرى، فان عدم وجود المكان المناسب الذي يمكن الرحيل اليه يلعب دوراً هاماً ومباشراً في الحيلولة دون انتقال الرغبة في الهجرة من مجرد رغبة عابرة الى واقع ملموس. ان تدل البيانات المتوفرة على ان عدم توفر البلد الذي يمكن الهجرة اليه يحول اليوم دون هجرة حوالي ٢٨,٥ بالمئة من الراغبين فيها. ولما كانت نسبة هؤلاء تقدر بحوالي ٢٦ بالمئة من المجموع العام للسكان، فان توفر المكان المناسب من الممكن ان يؤدي، وخلال فترة زمنية قصيرة، الى هجرة ما لا يقل عن ٧,٥ بالمئة من مجموع يهود اسرائيل، أي أكثر من ربع مليون شخص.

وباختصار يمكن القول:

١ - ان حوالي ٢٦ بالمئة من يهود اسرائيل يرغبون في الهجرة في الوقت الراهن، وذلك لاسباب عديدة، أهمها عدم ارتياحهم للاوضاع الاقتصادية ورغبتهم في الالتحاق بأفراد عائلاتهم المقيمين في الخارج.

٢ - وان حوالي ٣٠ بالمئة من الاسرائيليين اليهود يرفضون التفكير في موضوع الهجرة للخارج، وذلك بسبب التمسك بالعقيدة الصهيونية.

٣ - وان الباقي، ونسبتهم حوالي ٤٥ بالمئة لا يفكرون بالهجرة من اسرائيل، وذلك لاسباب مختلفة، بعضها ايجابي كحب الارض والرغبة في تربية أطفالهم في فلسطين، وبعضها سلبي كالقناعة بعدم القدرة على تحمل أعباء الرحيل بسبب كبر السن، أو لعدم وجود المكان المناسب الذي يقبل بهم ويمنحهم تأشيرة الهجرة التي تمكنهم من الدخول اليه بطريقة شرعية.

وعلى الرغم من تعدد الاسباب التي تدعو بعض يهود اسرائيل الى الهجرة، وتلك التي تدعو البعض الآخر الى عدم الهجرة، فان عدم توفر القدرة المادية على تحمل تكاليف السفر لم يكن سبباً من الاسباب التي تحول دون هجرة بعض الراغبين فيها. ومن ناحية أخرى، فان عدم توفر المكان المناسب وعدم القدرة على الحصول على «الفيزا» المناسبة برزاً كعاملين هاميين في منع نسبة كبيرة من التفكير، جدياً، في موضوع الهجرة.

وعلى العموم، فان استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل من المؤكد ان يؤدي الى تنشيط حركة الهجرة المعاكسة منها، خاصة اذا استمر تحسن الاوضاع الاقتصادية في معظم دول الغرب الرأسمالية. كما ان استمرار حالة الحرب مع العرب واستمرار عملية الاستنزاف الاسرائيلي في لبنان سيكونان عاملين مساعدين على تقوية تيار الهجرة المعاكسة.

ومما يدل على تدهور الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل، ارتفاع نسبة التضخم التي بلغت ١٢٦٠ بالمئة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) من العام ١٩٨٤. ومن ناحية أخرى، فان ديون اسرائيل الخارجية بلغت حوالي ٢٤ مليار دولار (تكاليف خدمتها السنوية حوالي ٦ - ٦,٥ مليار دولار) أي حوالي مليار دولار أكثر من دخل اسرائيل من صادراتها للخارج. وهذا يعني ان دخل اسرائيل من العملات الصعبة، نتيجة للصادرات، يقل عن حاجتها لخدمة ديونها الخارجية بمقدار مليار دولار سنوياً، وبالتالي لا يمكنها من توفير المبالغ المطلوبة للاستيراد والاستثمار. ولذلك قامت الحكومة الاسرائيلية بطلب معونات اضافية من الحكومة الاميركية قيمتها ٨٠٠ مليون دولار لعام ١٩٨٥ و ١,٥ مليار دولار لكل من العام ١٩٨٦ والعام ١٩٨٧.

ولما كانت الحكومة الاميركية قد منحت اسرائيل لعام ١٩٨٥ مساعدات اقتصادية وعسكرية

قيمتها ٢.٦ مليار دولار، فإن المعونات الاضافية التي طلبتها اسرائيل ستجعل المساعدات الاميركية كالتالي:

٣.٤ مليار دولار لعام ١٩٨٥.

٤.١ مليار دولار لعام ١٩٨٦.

٤.١ مليار دولار لعام ١٩٨٧.

أي ما مجموعه ١١.٦ مليار دولار خلال ثلاثة أعوام فقط (١٩٨٥ - ١٩٨٧). ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان كافة المساعدات الاميركية الى اسرائيل ستكون هبات لا ترد. وبالإضافة الى ارتفاع ديون اسرائيل الخارجية وارتفاع تكاليف خدماتها، والتي تعتبر أعلى نسبة للفرد في العالم، فإن الميزانية الاسرائيلية تشكو من عجز سنوي يتجاوز ٥.٥ مليار دولار، ومن عجز في الميزان التجاري يقدر بحوالي ٤.٥ مليار دولار في السنة. ولذلك، فإن من غير المتوقع خروج اسرائيل من أزمتها الاقتصادية الخانقة خلال فترة قصيرة، خاصة اذا امتنعت امريكا عن امدادها بكل المعونات الاضافية التي طلبتها، وبالتالي فانها من المتوقع ان تشهد موجة جديدة من الهجرة المعاكسة لم تشهد لها مثيلاً من قبل.



### قراءة في وثائق التعاون الاميركي - الاسرائيلي

Stephen Green; *Taking Sides: Americas Secret Relations with A Militant Israel 1984-1976*, London: Faber and Faber, 1984, 370 pages.

ربما يبدو هذا الكتاب للقارئ العربي، للوهلة الاولى، وكأنه يتناول علاقة معروفة مفصولة، لا داعي لمناقشتها او تقديم المزيد من الادلة والبراهين عليها. اذ ان العلاقة السياسية والعسكرية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واسرائيل تعود الى اللحظات الاولى لاعلان قيام تلك الدولة على ارض فلسطين، بل والى ما قبل ذلك. فهل يقدم المؤلف، ستيفن غرين، اي جديد في التحليل او المعلومات، خاصة انه يبحث في حوادث وقعت خلال عقدي الخمسينات والستينات وياتت معروفة لكل انسان عربي - او هكذا نعتقد؟ فمن اشترك رجال الاستخبارات والطيارين الاميركيين في النشاط الامني والعسكري الصهيوني بعد الحرب العالمية الثانية الى العون الفني والمالي الذي قدمته الولايات المتحدة الى اسرائيل في المجال النووي، مروراً بتزويدها بالمعلومات الاستطلاعية خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وصولاً الى الصمت المتبادل حول مصير سفينة التجسس الالكتروني الاميركي «ليبرتي» التي قصفتها المقاتلات الاسرائيلية اثناء تلك الحرب، كل ذلك معروف ومكرر في التصريحات العربية منذ الخمسينات.

لعل الاجابة على مثل هذا التساؤل المشروع تكمن في التفسير الذي يقدمه غرين للدوافع التي ادت به الى تأليف هذا الكتاب. فغرين يروي انه كان يبحث في الارشيف القومي الاميركي، واكتشف ان مجموعة الوثائق المتعلقة باسرائيل وبالعلاقة الاميركية - الاسرائيلية لم يطالعها احد من الباحثين، او حتى من الفضوليين، منذ تاسيس اسرائيل العام ١٩٤٨! وعند مطالعة الملف المعني، وجد المؤلف القصص الشخصية لمن شاركوا في صنع تلك الحوادث، واخذ يتبلور امامه، تدريجياً، تشابك العناصر والعوامل والاتجاهات. وقد عبر غرين عن دهشته لكون الملف ظل مهملاً، مجهولاً، طيلة السنوات الثلاثين الماضية بالقول: «لم يكن في ذلك اي منطق، إلا حين حصلت على الملف... [فاكتشفت] ان الواقع يختلف عن الخرافة الى حد يستحيل ادراكه» (ص ١٠ - ١١). وهو يقصد واقع العلاقة الاميركية - الاسرائيلية.

من هنا تأتي الاهمية المزدوجة لهذا الكتاب. فستيفن غرين يحاول ان يفاجيء القارئ العادي. الاميركي خصوصاً والغربي عموماً، بحقيقة الامور عبر سرد الوقائع التي اكتشفها في الارشيف القومي. واذ يسعى غرين الى فتح العيون، فيفعل ذلك كأمر يهودي، يطالب قارئه بان يسمح لنفسه بالاعتناع بما اقتنع هو به رغم يهوديته ورغم ثقيله طيلة السنوات للرواية الرسمية («الخرافة») حول علاقة الولايات المتحدة باسرائيل، وهذا هو وجه الاهمية الاول لهذا الكتاب. فما هي قيمة الكتاب بالنسبة للقارئ العربي المقنع اساساً بطبيعة الصلة بين اسرائيل والولايات المتحدة؟

ان الجانب الثاني لاهمية الكتاب يتمثل في اطلاع المؤلف على مجموعة واسعة من الوثائق المحفوظة في الاقسام العسكرية والدبلوماسية والعامية من الارشيف القومي في واشنطن، ومن المكتبات والارشيفات الخاصة لرؤساء الجمهورية السابقين مثل داويت آيزنهاور وليندون جونسون. ومن حصيلة هذا اضاف المؤلف الى متن الكتاب ٨٢ صفحة من الملاحق، تحتوي على ١٧ وثيقة رئيسية. وهذا يعني ان مجمل الاعتقادات والشكوك والاتهامات العربية حول التعاون الاميركي - الاسرائيلي بات لها ادلة وبراهين لا غبار عليها، اذ انها مستقاة من المصادر الرسمية

الامريكية.

لكن لا بد من التذكر ان فرداً واحداً لا يستطيع ان يقرأ ويصنف ويستخدم كل ما هو في تلك الارشيفات. بل يتطلب مثل ذلك الجهد عملاً جماعياً على مدار سنوات عدة. ولذلك، فلا يقدر غرين ان يقدم تاريخاً متكاملًا للعلاقة الامريكية - الاسرائيلية، مدعوماً بتحليل للاتجاهات والدلالات السياسية والعسكرية والاقتصادية لتلك العلاقة. ويدافع المؤلف عن اختياره، بدلا من ذلك، بتقديم مجموعة «قصص» قصيرة مجزأة حول حوادث معينة فحسب، ثم يذكر بأنه اذا احتوى كتابه «على التاريخ الانتقائي، فإن ردي هو ان الكثير مما كتب في الغرب حول اسرائيل لم يقل انتقائياً، بما في ذلك غالبية النصوص 'الكلاسيكية' ...» (ص ١٢).

تتمثل المحصلة بعشرة فصول تحتوي على مجموعة روايات للحوادث المحددة التي اختارها غرين بسبب اهميتها او شهرتها. وقد اختار المؤلف حوالي اربع قضايا رئيسية، خصص لكل منها فصلاً كاملاً، وهي الموقف الامريكي خلال العدوان الثلاثي على مصر العام ١٩٥٦، والبرنامج النووي الاسرائيلي، ومشاركة طائرات الاستطلاع الامريكية في الجهد الاسرائيلي خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والهجوم الاسرائيلي على السفينة الامريكية «ليبرتي». الى هذا، فان بقية الفصول تحتوي، ايضاً، على مجموعة واسعة من الحوادث والامثلة الاخرى المنتقاة من مسار العلاقة الامريكية - الاسرائيلية، الا ان المؤلف يقوم، في هذه الفصول، بذكر تلك الحوادث الجزئية ليدل على الفكرة الرئيسية التي يحاول ان يثبتها في كل حالة، مثل تأرجح العلاقة في السنوات الاولى، والتعاون غير الرسمي او شبه الرسمي ميدانياً في مخيمات اللاجئين اليهود في المانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وفترة الصراع وقطع العون الامريكي خلال ادارة آيزنهاور، وفترة التأرجح بين رئاسة كينيدي ورئاسة جونسون (الذي حسم نهائياً لصالح التحالف مع اسرائيل). كما يضيف المؤلف فصلاً حول «قضية لافون» وصراع موشيه دايان ضد رئيس الوزراء موشيه شاريت في منتصف الخمسينات.

ينطلق غرين، اساساً، في نظرتة من كونه امريكياً يريد ان يحفظ مصلحة بلاده، الولايات المتحدة الامريكية، اخلاقياً وسياسياً ومادياً، امام استغلال الشبكة الصهيونية - الاسرائيلية ومكرها. كما ينطلق، ايضاً، وايضاً كأمركي، من رغبته بأن يسود السلام منطقة الشرق الاوسط ضمن حل عادل يعتقد ان للولايات المتحدة دوراً (وواجباً) فيه، يفضل ما تبقى لديها من نفوذ وتعاطف وثقة لدى الجانبين المتصارعين. ويفسر ما سبق نظرتة الى التعامل غير المتكافئ الذي لاقتة الولايات المتحدة مقابل مساعدتها لاسرائيل. علماً بان غرين ليس من التيار الموجود في بعض قطاعات الادارة والاقتصاد الامريكي، الذي لا يعارض التعاون الاستراتيجي الوثيق مع اسرائيل شريطة ان تحصل الولايات المتحدة على حصة اكبر. فالحقيقة ان غرين يعترض على الدعم المقدم الى اسرائيل، وخاصة ذلك الدعم السري الذي يدل على التواطؤ، ويعترض، ايضاً، على العملية التدريجية التي رعاها رؤساء الجمهورية الامريكويون المتعاقبون، التي ادت، منذ العام ١٩٦٧ خاصة، الى زج الولايات المتحدة، رسمياً وعلى كافة المستويات، في الصراع الى جانب اسرائيل.

يبدأ المؤلف بمسألة الموقف الدبلوماسي الامريكي خلال الاربعينات وبالضغوط التي بدأت تمارس من قبل المنظمات الصهيونية ثم من حكومة اسرائيل على الادارة الامريكية من الخارج، ومن قبل المؤيدين لاسرائيل والصهيونية في داخل الادارة والمجتمع الامريكيين. وهنا يلاحظ غرين ان وجود مثل هذه الضغوط قد ادى الى حصول اسرائيل على بعض طلباتها من الولايات المتحدة، دون ان تقدم، بالمقابل، اي شيء مما كانت تطلبه الادارة الامريكية، مثل المعلومات العسكرية والاستخباراتية. حتى ان اسرائيل دبرت مفاوضة مع تشيكوسلوفاكيا، العام ١٩٤٨، للحصول على الرجال والاسلحة مقابل جهاز رادار كانت اسرائيل قد حصلت عليه من الولايات المتحدة؛ ومما ساعد على تمرير هذه الصفقة، على الرغم من تهديدها للامن الامريكي، هو وجود العناصر الصهيونية داخل الادارة الامريكية.

يتابع المؤلف هذا المنطق في الفصلين التاليين، الثالث والرابع، حيث يستعرض بعض الأدلة على نمو التعاون. فيركز، اولاً، على التعاون الاستخباراتي، وخاصة في المانيا الاتحادية حيث كانت المؤسسة العسكرية - الامنية الامريكية تغض النظر عن محاولات الوكالة اليهودية تشجيع (واكراه) الناجين اليهود من مجازر هتلر على الهجرة الى اسرائيل. كما يلاحظ غرين الجهود غير المباشرة التي بذلتها الولايات المتحدة لمساعدة اسرائيل في مجالات لم تتمكن من تقديمها مباشرة، ومثال على ذلك حث الديكتاتور النيكاراغوي انستازيو سوموزا على تهريب الاسلحة الى اسرائيل في ١٩٤٨ - ١٩٤٩. وتشمل الامثلة، ايضاً، النشاط الصهيوني الحثيث لتجنيد الطاقات البشرية وارسالها الى

اسرائيل، اضافة الى المعونات المالية والتسليحية، من قلب الولايات المتحدة ومن اوربا، ومن قلب المؤسسات العسكرية الامنية والحكومية فيها.

ثم يقدم غرين، في الفصل الرابع، مثلاً على الجانب الآخر للعلاقة الاميركية - الاسرائيلية في رأيه. اي التناقض او عدم الاتفاق. ويستعرض ملابسات قرار اسرائيل بتحويل مياه نهر الاردن عبر مشروع جسر بنات يعقوب، مما اثار احتجاجاً عربياً شديداً. وقد تدخل الرئيس الاميركي آيزنهاور وهدد اسرائيل بقطع معونة مالية موعودة تبلغ ٢٦ مليون دولار. وقد نجح هذا الضغط بفرض قرار اسرائيلي بتجميد المشروع. ويلاحظ المؤلف، اولاً، ان اي رئيس اميركي لم ينجح في الضغط على اسرائيل ومجابهة اللوبي الداخلي الصهيوني مثلما نجح آيزنهاور في تلك الحالة، وحتى بالمقارنة مع مجابهة آيزنهاور الثانية مع اسرائيل خلال العدوان الثلاثي على مصر. ثم يلاحظ، ثانياً، ان هذه كانت المرة الوحيدة، حتى يومنا هذا، التي تمكن فيها رئيس اميركي من صنع السياسة في الشرق الاوسط.

يطور المؤلف هذه الافكار، في الفصل السادس، عن حرب ١٩٥٦، حيث يستعرض التآمر البريطاني - الفرنسي - الاسرائيلي ومدى اخفاء التحالف الثلاثي للحقيقة عن الولايات المتحدة، ومدى كذب الحكومة الاسرائيلية خلال الاتصالات والمحادثات الثنائية مع الادارة الاميركية، عندما اكدت عدم وجود نية بمهاجمة مصر ورتت الرمال في عيون آيزنهاور لتغطية تحضراتها الفعلية. لكن اذ يظهر المؤلف هذه الحقائق حول عنصر التنافر في العلاقات، فانه لا يغفل مدى التعاون المستمر على كافة المستويات وفي شتى المجالات، رغم اية هزات عارضة.

ان هذا ما يخص المؤلف له الفصلين الخامس والسابع، حيث يدل الاول على قبول الادارة الاميركية الضمني بقيام اطراف اسرائيلية بنسف الجهود الدبلوماسية التي كانت تبذلها الولايات المتحدة، سرا، لدى مصر وحكومة شاريت الاسرائيلية لتحقيق تسوية سلمية. ثم ينتقل غرين في الفصل السابع الى الدور الحيوي الذي لعبته الحكومة الاميركية، على مستويين، في انشاء البرنامج النووي الاسرائيلي. فقد قامت الادارة الاميركية، اولاً، ببيع مفاعل نووي صغير الى اسرائيل، دون ان تفرض شروطاً صارمة على طريقة استخدامه ووجهة الاستخدام والتصرف بالمواد الانشطارية المستخدمة فيه. ليس هذا فحسب، بل ان الولايات المتحدة قد رضخت حين عمدت اسرائيل الى تقييد الزيارات التفقدية التي يقوم بها الخبراء الاميركيون الى موقع المفاعل ثم الى وقفها كلياً، وقد تم ذلك دون ان تحصل الولايات المتحدة من اسرائيل على موافقة بالالتزام بالمعاهدات الدولية حول عدم انتشار الاسلحة النووية. على الرغم من كل هذا، فان الجانب الاخطر في التعاون النووي بين البلدين يكمن في حصول اسرائيل على كميات كبيرة من المواد الانشطارية القابلة للتحويل الى مادة عسكرية (اي مادة انشطارية صالحة لانتاج الرؤوس النووية المتفجرة)، من خلال وكالة الطاقة الذرية الاميركية، مع معرفة الوكالة بحصول اسرائيل على مفاعل نووي جديد من فرنسا (في ١٩٥٨) قادر على تحويل هذه المواد للاستخدام العسكري. ويضاف الى ذلك، ان الادارة الاميركية كانت تدرك الاغراض العسكرية تلك، نظراً الى الحاق كل ما يتعلق بذلك المفاعل بوزارة الدفاع وفرض السرية التامة حوله بحجج أمنية. ويضاف الى ما سبق، ان عدة عمليات «نصب» جرت من قبل شركات اميركية - اسرائيلية وهمية حصلت اسرائيل من خلالها على كميات اضافية من المواد الانشطارية، الا ان وكالة الطاقة الذرية الاميركية منعت بداية من متابعة التحقيق في المسألة او الادعاء، قضائياً، على الشركات الكاذبة، وقامت هي، لاحقاً، ببيع المزيد من المواد الى نفس الشركات!

هكذا، قام المؤلف بالتمهيد للتحويل الكلي والحاسم لصالح اسرائيل الذي طرأ على السياسة الاميركية والذي يوضحه في الفصل الثامن. فبعد الصراع الصامت الذي خاضه كينيدي مع الحكومة الاسرائيلية، حذر كينيدي، خلاله، الاسرائيليين من الاساءة الى الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وذكرهم بان العلاقة بين البلدين هي «كشراع ذي اتجاهين وليس اتجاه واحد». وهو ما دفع اللوبي الصهيوني الى الاستنتاج ان مجيء ليندون جونسون رئيساً للجمهورية افضل لمصلحة اسرائيل. وثبتت صحة هذا الاعتقاد عند تولي جونسون الرئاسة بعد اغتيال كينيدي، ان اتسم اسلوب جونسون بعدم الاعتراض على اي تصرف او طلب اسرائيلي، بما في ذلك البدء بالحلول محل فرنسا كمصدر رئيسي للأسلحة مع عقد صفقة طائرات «سكايهوك» و «ديبابات - م - ٤٨» العام ١٩٦٦ (الجدير بالذكر ان اسرائيل دفعت ثمن الاسلحة الفرنسية نقداً، بينما جاءت الاسلحة الاميركية ضمن قروض طويلة الاجل وعبر برنامج المساعدة الاميركية).

ثم جاءت الاحداث لتتوج هذه العلاقة المتنامية ولتكريس التحالف، وخاصة من خلال حادثتين: اولاهما هي واقعة اشتراك سرب اميركي من طائرات «فانتوم» مصممة للاستطلاع، وبعلامات اسرائيلية، في تقديم المعلومات

السريعة للجيش الاسرائيلي المتقدم خلال حرب ١٩٦٧ انطلاقا من القواعد الجوية الاسرائيلية في النقب: وثانيتها المشاركة في مؤامرة الصمت التي لفت الاعتداء الاسرائيلي على سفينة ليبرتي العسكرية الاميركية يوم ١٩٦٧/٦/٨. رغم معرفة اسرائيل التامة بهوية السفينة، مما عني ان اسرائيل ارادت منع وصول بعض المعلومات التي التقطتها السفينة، الكترونيا، من المكالمات اللاسلكية ومن المراقبات الرادارية، الامر الذي يدل على احتيال اسرائيل على حليفها الاميركية بخصوص بدء الحرب ومواصلتها. وقد اقرت الادارة الاميركية التكتم حول الموضوع، حفاظا على سمعة اسرائيل اميركيا، رغم ادراكها لدوافع اسرائيل في الهجوم اصلا.

ختاما، يتلخص قصد ستيفن غرين بتأليف هذا الكتاب، حسب ما اكده في الفصلين التقديمي والختامي، بعرض اربعة عناصر، وصولا الى هدف واحد. ان العناصر الاربعة هي: في رايه، غلبة النزعة «العسكرتارية» على صانعي السياسة في الولايات المتحدة واسرائيل، والدور الرئيسي الذي لعبته الادارات الاميركية المتعاقبة في دعم اسرائيل واثاحة المجال لغطرستها، وحقيقة عدم التقاء المصالح والسياسات بين البلدين في يوم من الايام مما يتيح التفكير بالتححرر من التواطؤ الكامل الحالي، وتراجع امن اسرائيل والحلم «بموطن امين لليهود» كلما ازدادت قوتها العسكرية. ويركز غرين على هذه العناصر ليصل، في النهاية، الى التاكيد على ضرورة، بل وامكانية، قيام الولايات المتحدة بلعب دور غير الذي تلعبه اليوم «كي يكون هناك مستقبل لكل من يريد ان يعتبر اسرائيل وفلسطين وطناه» (ص ٢٥٦).

يزيد خلف

### الدورة الـ ٣٤ لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية

بحضور وفود تمثل المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وفلسطين والجمهورية اللبنانية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووفد الامانة العامة لجامعة الدول العربية، عقد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة دورته الرابعة والثلاثين، في مقر جامعة الدول العربية، في تونس. هذه الدورة تكتسب اهمية خاصة لان اعمالها تتصل بشؤون اللاجئين في لبنان وبما يكتنف اوضاعهم من مصاعب منذ صيف سنة ١٩٨٢ ومن خصوصيات معينة. والمعروف ان التوصيات التي تخرج بها دورات المؤتمر نصف السنوية تعرض على مجلس جامعة الدول العربية بغية تبنيها وهي غالباً ما تصبح قرارات، تتولى الامانة العامة للجامعة تنفيذها.

وقد تضمن جدول اعمال الدورة الرابعة والثلاثين عناوين متنوعة وغنية. وشملت البنود الرئيسية التالية:

- تقرير عن تطورات القضية الفلسطينية.
  - ما تم بشأن تنفيذ التوصيات السابقة.
  - شؤون الفلسطينيين في الاراضي المحتلة.
  - شؤون الفلسطينيين لدى وكالة الاغاثة.
  - شؤون الفلسطينيين في الدول الغربية.
  - شؤون الكيان الصهيوني.
  - الشؤون الفلسطينية في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- وذلك، اضافة الى عدة تقارير ابرزها:
- تقرير حول الاحتفال بيوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤.
  - تقارير الامين العام للأمم المتحدة، الثاني والثالث والرابع.
  - الهجرة اليهودية المعاكسة (النزوح).

كما اشتملت هذه العناوين الرئيسية، على عدة عناوين فرعية تتعلق بها. واتخذ بشأن كل بند منها توصيات. وبحث المؤتمر التقرير المقدم اليه من الامانة العامة للجامعة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) حول تطورات القضية الفلسطينية والدورة الحالية، وقد تضمن عرضاً عاماً لهذه التطورات، يوضح معالم الوضع الراهن للقضية الفلسطينية.

وقد اثنى المؤتمر على الجهود التي بذلتها الامانة العامة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) في اعداد هذا التقرير، واوصى بتعميمه على الدول الاعضاء للأفادة مما ورد فيه من معلومات. وبالنسبة للبند الثاني، المتعلق بما تم بشأن تنفيذ التوصيات السابقة، اطلع المؤتمر على التقرير المقدم من الامانة العامة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) حول ما تم بشأن تنفيذها، واحاط علماً بما اتخذته من اجراءات بهذا الشأن، ومنها عرضها على مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الثانية والثمانين، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤.

وأوصى المؤتمر بأن تقوم وفود الدول العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية، في بداية كل دورة، بتقديم تقرير حول ما قامت به لتنفيذ توصيات المؤتمر.

وكان للمؤتمر وقفة طويلة حول البند الثالث المتعلق بشؤون الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد ناقش المؤتمر، أولاً، أبعاد الاستعمار الاستيطاني في الأراضي المحتلة. وأطلع على المذكرة المقدمة إليه من الأمانة العامة للجامعة (الإدارة العامة لشؤون فلسطين) حول تطورات الاستعمار الاستيطاني في الأراضي المحتلة. كما أطلع على التقرير المرفق بها والمقدم من الملكة الأردنية الهاشمية. ويتضمن التقرير والمذكرة معلومات عن الأراضي المصادرة والمستوطنات الجديدة. واحاط علماء بما قدمه الوفد الأردني من معلومات حول مخطط الطرق رقم ٥٠ الذي أعلنت سلطات الاحتلال عن عزمها على تنفيذه في الضفة الغربية والآثار الخطيرة المترتبة عليه. ونظراً لما يترتب على هذا الموضوع من نتائج، فقد أوصى المؤتمر بـ:

أ - أن تقوم الجهات المختصة في المملكة الأردنية الهاشمية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، بمتابعة الموضوع وتزويد الأمانة العامة (الإدارة العامة لشؤون فلسطين) بتطوراتها وأبعاده المختلفة.  
ب - تعميم التقرير الذي أعدته الملكة الأردنية الهاشمية، بعد إضافة معلومات أحدثت عن الاستعمار الاستيطاني.

وأصدر المؤتمر بياناً حول انشاء المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلة.  
كما أطلع المؤتمر على تقرير الأمانة العامة (الإدارة العامة لشؤون فلسطين)، حول السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وأوصى بما يلي:  
أ - دعوة أجهزة الاعلام العربية، وبعثات جامعة الدول العربية في الخارج، لتكثيف جهودها وإبراز ما يجري داخل الأرض المحتلة من ممارسات عنصرية.

ب - دعوة إذاعات الدول العربية، المرئية والمسموعة، للتركيز على ما يجري من مؤامرات تستهدف الحرم الشريف والأماكن المقدسة الأخرى.  
ج - الاتصال بالمنظمات الدولية والإقليمية لمضاعفة الاهتمام بما يجري في الأماكن المقدسة والعمل على حماية التراث الإسلامي.

كما أطلع المؤتمر على جملة تقارير متعلقة بالمخطط الإسرائيلي لنقل مخيمات اللاجئين في الأراضي المحتلة، وأوصى بأن تقوم الجهات المختصة في المملكة الأردنية الهاشمية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، بمتابعة هذا الموضوع، وتزويد الأمانة العامة (الإدارة العامة لشؤون فلسطين) بما يستجد حوله.  
وفي السياق ذاته، أطلع المؤتمر على المذكرة المقدمة إليه من وفد المملكة الأردنية الهاشمية.

## حول مختلف الأوضاع في قطاع غزة

ووقف المؤتمر على حالة الأوضاع الاقتصادية المتردية في القطاع نتيجة سياسة الاحتلال العسكري، وخصوصاً في مجالات الزراعة، واستغلال المياه، وارتفاع الضرائب وتعدد أنواعها، والرسوم الجمركية العالية والغرامات المالية الباهظة التي تفرض على المتخلفين عن الدفع. وكذلك حول الأوضاع التعليمية وما تعانيه المدارس والتجهيزات والمباني المدرسية من ظروف قاسية ووضعية متدنية، ومن انخفاض نسبة التعليم إلى ٧٠.٥ بالمائة بعد أن كانت ٩٦ بالمائة، وفقاً لإحصائيات اليونسكو.

كذلك أطلع المؤتمر على الأوضاع الصحية المتدهورة، والخدمات الصحية التي لا تفي باحتياجات المواطنين، ونقص الأموال. وانخفاض عدد الاسرة في المستشفيات وندرة الادوية

كما أطلع على ما تضمنه التقرير حول ربط مخيمات اللاجئين في القطاع بالبلديات، وما يعنيه هذا الامر من توطئ هؤلاء اللاجئين، وهي الخطة التي تعمل سلطات الاحتلال الصهيوني على تنفيذها بشتى الوسائل. وقد اوصى بالتالي:

أ - أن تقوم كل من المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة بجمع معلومات

لوضع دراسة وافية حول مختلف الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة.  
٢ - عرض الموضوع على مؤتمر المشرفين في دورته القادمة، تمهيداً لعرضه على مجلس الجامعة في دورة ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥، للنظر في عرض الموضوع على مجلس الامن.  
وتضمن البند الرابع بحثاً مستفيضاً حول العجز في ميزانية وكالة الاغاثة (U.N.R.W.A) وكذلك اجتماع اللجنة الاستشارية لوكالة الاغاثة المنعقد في فيينا بتاريخ ٣٠/٨/١٩٨٤. وأقر المؤتمر توصية خاصة بما يتعلق بالعجز في ميزانية الوكالة لعرضها على جدول اعمال مجلس الجامعة كبنء مستقل، واوصى:  
١ - دعوة المفوض العام لزيارة دول المنطقة، وبحث جميع الامور المتعلقة بمشاكل العجز المالي وتخفيض الخدمات والغاء الوظائف ووقف صرف العلاوات.

٢ - تشكيل لجنة متخصصة، من الدول العربية، لدراسة موضوع العجز بعمق ووضع مقترحات بشأنه.  
اما بالنسبة لما يخص شؤون الفلسطينيين في الدول العربية، واجراءات السفر والاقامة والعمل للفلسطينيين في هذه الدول، فقد ناقش المؤتمر قرار مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الثالثة، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤، والقاضي باحالة اقتراح منظمة التحرير الفلسطينية بطلب اصدار جواز سفر للفلسطينيين الى مجلس الجامعة، وبعد مناقشة هذا الاقتراح، اوصى المؤتمر بضرورة متابعة قرار مجلس الجامعة رقم ٤٣٣٢ تاريخ ٣١/٣/١٩٨٤، القاضي بان تقوم منظمة التحرير الفلسطينية والامانة العامة باجراء الاتصالات مع الدول العربية وذلك لبحث وضع بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية، وقراري مجلس وزراء الداخلية العرب موضع التنفيذ.  
وحت المؤتمر الامانة العامة ومنظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة محاولتهما لتنفيذ القرار الخاص بجواز السفر.

كما كان للمؤتمر وقفة خاصة عند البند السادس الخاص بشؤون الكيان الصهيوني، وطاقة اسرائيل النووية، واقر توصية خاصة ستقدم الى مجلس الجامعة كبنء مستقل.  
واطلع المؤتمر على المذكرة المقدمة اليه من وفد الجمهورية العربية السورية، واحاط علماً بما جاء فيها حول اتفاقية «منطقة التجارة الحرة» بين الولايات المتحدة واسرائيل، واثراها الايجابي على الاقتصاد الاسرائيلي، والتي تضمن لاسرائيل زيادة صادراتها الى الولايات المتحدة. كما اطلع المؤتمر على الدراسة الوافية المقدمة من الامانة العامة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) حول الاتفاقية.

واكد المؤتمر، عند مناقشة البند السابع الخاص بالشؤون الفلسطينية في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، على جوهر موقف الولايات المتحدة الاميركية المهادي للحق الفلسطيني، ورفض حكومة الولايات المتحدة لكل قرار يؤيد الحق الفلسطيني خلال التصويت في الامم المتحدة.

ومن اجل الاعداد لليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، جرى التعرض لأهمية اقامة الندوات العالمية. واستمع المؤتمر الى تقرير حول الاحتفال بهذا اليوم، إضافة الى تقارير الامين العام للأمم المتحدة حول قضية فلسطين، والحالة في الشرق الاوسط، وحماية اللاجئين الفلسطينيين. وتوقف المؤتمر امام الهجرة اليهودية المعاكسة واوصى بادراج هذا الموضوع على جدول اعمال الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين. كما اوصى بأن تقوم كل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية بتزويد الامانة العامة بما لديها من معلومات حول هذا الموضوع.

واطلع المؤتمر على المذكرة المقدمة اليه من وفد الجمهورية العربية السورية بما تتضمنه من معلومات حول الاجتماع الاخير المنعقد في العاصمة الاسبانية (مدريد) في الفترة من ٦ - ١١/٨/١٩٨٤، وما اثير خلاله حول تنامي العلاقات الاقتصادية والثقافية بين اسبانيا واسرائيل، وناقش مقترحات وفد الجمهورية العربية السورية الخاصة بضرورة اجراء اتصالات ثنائية وجماعية مع اسبانيا، وضرورة تمثيل الادارة العامة لشؤون فلسطين في مثل هذه الاتصالات. وقد اوصى المؤتمر بقبول المقترح بشأن الاتصالات الثنائية والجماعية مع الحكومة الاسبانية، لتأكيد اهمية المحافظة على العلاقات التاريخية العربية - الاسبانية، وتوضيح مقدار الضرر الذي سيلحق بالاقتصاد الاسباني اذا اتخذت الدول العربية اجراء اقتصادياً ضد اسبانيا، في حال اقامتها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل. كما دعا الى اشراك الادارة العامة لشؤون فلسطين في وفد الامانة العامة للجامعة عند اجراء هذه الاتصالات وآية اتصالات تكون قضية فلسطين جوهر الحوار فيها.

وفي ختام اعمال الدورة الرابعة والثلاثين، اصدر المؤتمر بياناً اشاد فيه بصمود لبنان وبالمقاومة الباسلة في الجنوب اللبناني ضد الاحتلال الاسرائيلي.  
وهكذا، فقد اتسمت اعمال هذه الدورة بتنوع جدول اعمالها، مما تطلب زمناً استغرق سبعة ايام لمناقشة ابوابه والوقوف على مجموعة تقاريره فاتصلت اعمال الدورة ما بين ١٤ و ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥.

سميح شبيب



## المقاومة الفلسطينية - سياسياً

### ١- «اتفاق عمان»

### وردود الفعل الفلسطينية عليه

اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. لجنة رفيعة المستوى للحوار مع الاردن ضمت كلا من: فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية، ومحمود عباس وعبد الرزاق البيحي وعبد الرحيم احمد، اعضاء اللجنة التنفيذية. كما ضمت: خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح).

وعقب سلسلة اجتماعات عقدتها اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في تونس، وانتهت يوم ١٩٨٥/١/٢٤، صرح محمود عباس، عضو لجنة الحوار مع الاردن، بان اعضاء الوفد الفلسطيني سيطلعون الجانب الاردني على التصور الفلسطيني للتحرك مع الاردن في الفترة القادمة (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٥/١/٢٤). وخلال لقائه في عمان مع الملك حسين، تسلم خالد الحسن، يوم ١٩٨٥/١/٢٧، رداً خطياً يتضمن وجهة نظر الاردن من مسألة التحرك المشترك. وفضوى هذا الرد «ان على الجانب الفلسطيني ان يتخذ موقفاً واضحاً، مهما كان محتواه، بشأن مبادرة الملك حسين التي طرحها اثناء اللقاء خطابه في افتتاح المجلس الوطني في عمان: وهي المبادرة التي تستند الى القرار ٢٤٢ ومبدأ الارض مقابل السلام، وعدم تجزئة المبادرة الاردنية والتعامل مع القرار ٢٤٢ بمعزل عن الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام باشراف الامم المتحدة» (المجلة، لندن، العدد ١٩٨٥/٢/٢٧، ٢٦٤).

وفي حين طالب الاردن بجواب سريع من قيادة م.ت.ف.، لم يكن امام المنظمة الا التحرك العاجل

شهرية فلسطينية، العدد ١٤٤ - ١٤٥، آذار / نيسان (مارس / ابريل) ١٩٨٥

فيما كانت الجهود في الساحة الفلسطينية متجهة لمواصلة الحوار بين (فتح) وفصائل التحالف الديمقراطي، الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني، بعد ان توقف هذا الحوار إثر مبادرة (فتح) لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، وفيما بذلت مساعٍ حثيثة لتجاوز مسألة انعقاد المجلس والتمهيد للحوار الوطني الشامل بين جميع الاطراف في الساحة الفلسطينية، وذلك بعد ان لاح بريق أمل بإمكانية معاودة الحوار، تعثرت الجهود والمساعي بعد الاعلان عن الاتفاق الاردني - الفلسطيني في عمان يوم ١٩٨٥/٢/١١، بين العاهل الاردني الملك حسين، والاخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد احاطت بهذا الاتفاق دائرة واسعة من الجدل، واثار ردود فعل حادة ومتباينة في الساحة الفلسطينية.

### التحرك الذي سبق الاتفاق

بعد انتهاء اعمال المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السابعة عشرة التي عقدت في عمان اواخر العام الماضي، استؤنفت المحادثات والاتصالات السياسية بين م.ت.ف. والحكومة الاردنية، لوضع صيغة للتحرك الاردني - الفلسطيني السياسي المشترك، تمهيداً لعرضها على الدول العربية والمجموعة الدولية، بشأن ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. وقد شكلت

## الاتفاق وردود الفعل الفورية

حاولت م.ت.ف. التوفيق بين موقفها الملتزم بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وبين مشروع الملك حسين الذي عرض في العام الماضي لدى افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وفي الحادي عشر من شباط (فبراير) ١٩٨٥، اعلن في عمان عن التوصل الى صيغة اتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات للتحرك المشترك بين الاردن وم.ت.ف. لتحقيق تسوية سلمية عادلة للقضية الفلسطينية. وجاء الاتفاق نتيجة ورقتي عمل، احدهما فلسطينية والاخرى اردنية، لا تحتويان على اختلافات جوهرية، باستثناء ان الورقة الفلسطينية نصت على مشاركة اردنية، وفلسطينية، على قدم المساواة، ضمن وفد عربي مشترك، بينما دعت الورقة الاردنية الى مشاركة على قدم المساواة ضمن وفد مشترك دون تحديد. وفيما يلي نص الاتفاق كما حددته المصادر الفلسطينية:

«انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس، المتفق عليها عربياً، وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معا نحو تحقيق تسوية عادلة لقضية الشرق الاوسط ولانتهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الاسس والمبادئ التالية:

١ - الارض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الامم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الامن.

٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، في اطار دولة فلسطينية ضمن اتحاد كونفدرالي اردني - فلسطيني.

٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الامم المتحدة.

٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

٥ - وعلى هذا الاساس، تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتكون المشاركة الاردنية - الفلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربي مشترك « (القبس، ١٩٨٥/٢/٢١).

لمواجهة الضغط الاردني. فقد عاد خالد الحسن الى عمان حاملاً ايضاات جديدة وتعديلات مقترحة لادخالها على الصيغة الاردنية التي عرضت امام قيادة المنظمة في تونس. وقد تنقل خالد الحسن مرات عدة بين عمان وتونس ناقلاً ايضاات وتحفظات متبادلة. وآخر مرة عاد فيها الى العاصمة التونسية كانت بحوزته ورقة عمل تحمل توقيع الجانب الفلسطيني والجانب الاردني على ورقتي عمل الجانبين. وقد رفضت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

واللجنة المركزية لـ صيغة التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك، وكادت المحادثات ان تصل الى طريق مسدود لولا توجه ياسر عرفات الى عمان، استجابة لرغبة عدد من المسؤولين الفلسطينيين المقيمين في الاردن، والذين بلغوه ان لدى الاردنيين افكارا جديدة يمكن ان تخرج المحادثات من ازمتهما الراهنة. وقبل توجهه الى عمان، ترأس عرفات اجتماعا للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، وحضر اجتماعا آخر للجنة المركزية لحركة (فتح) لدراسة ورقة العمل الاردنية. وخلص الاجتماعان الى نتيجتين، اولاهما، الحؤول دون خلق اي خلاف مع الاردن؛ وثانيتهما، عدم التخلي عن الثوابت الفلسطينية المعروفة، وفي مقدمتها رفض الانابة او التفويض والتمسك بحق م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني في اية مفاوضات محتملة لحل ازمة المنطقة، وهذا ما اكده محمود عباس، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وعضو لجنة (فتح) المركزية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٢١).

وبدا ان قيادة (فتح)، وفي محاولة لتخفيف الضغط الاردني على المنظمة، طلبت من مصر، وتحديدًا من الرئيس حسني مبارك، المشاركة في صياغة العلاقات الفلسطينية - الاردنية على الاساس الواضح، حتى يكون ذلك مدخلا لحوار عربي شامل (النهار، بيروت، ١٩٨٥/٢/١٢).

وفي هذه الاثناء، دعا التحالف الديمقراطي، عقب اختتام اجتماعات استمرت يومين في دمشق، حركة (فتح) الى انهاء حالة التردد واتخاذ موقف حازم برفض مشروع الملك حسين وكل مشروع آخر يشكل خروجاً عن برنامج م.ت.ف. ودورها، وذلك لضمان اجماع وطني فلسطيني. كما ندد التحالف باستمرار الاتصالات بين مصر وم.ت.ف. (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٢/١٢).

وعقب التوقيع على الاتفاق، اوضح ياسر عرفات، في تصريح له لدى مغادرته مطار عمان، طبيعة الاتفاق بين المنظمة والاردن، فقال: «ان الاتفاق هو تتويج للمسيرة الطويلة التي بدأناها مع الاخوة في الاردن، والتي رعاها جلاله الملك حسين بجهد ووجدانه، والتي اتفقنا على السير فيها معا وسويا، والتي اكدتها ودعمتها اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة في عمان. انني، وباعتزاز، اعتبر هذا اليوم تاريخيا، لانه سيدفع، بقوة، المسيرة الاردنية - الفلسطينية والمسيرة العربية ككل في مواجهة العدو ومخططاته الخطيرة. إننا سننطلق بالتحرك الاردني - الفلسطيني المشترك على اساس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الامم المتحدة، والتي تنص بوضوح على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كطرف اساسي بممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، الى جانب الدول الاعضاء دائمة العضوية في مجلس الامن والدول المعنية، وننطلق في دعوتنا الى المؤتمر الدولي للسلام من خلال موافقة عربية جماعية على انعقاد هذا المؤتمر (فلسطين الثورة، العدد ٥٤٥، ١٩٨٥/٢/١٦).

ورغم ان بنود الاتفاق لم تعلن بعد التوقيع عليه مباشرة، الا ان ردود الفعل عليه، من جانب المنظمات الفلسطينية، اتسمت بالحدة والنقد الشديدين. وفي دمشق، نددت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالاتفاق، وقالت: «انه يعكس، بلا شك، مدى ايغال اليمين المنحرف في خطواته التفريطية واصراره على المضي، قداما، في نهجه التدمير الانقسامي، خصوصا انه جاء بعدما اعلن الملك حسين، مرارا، انه يرفض اي تحرك اردني - فلسطيني مشترك الا اذا كان قائما على اساس مبادرته (النهار، ١٩٨٥/٢/١٣).

اما الناطق بلسان منظمة (الصاعقة)، فرحان ابو الهيجاء، فقد اعتبر الاتفاق الاردني - الفلسطيني «بداية تحرك وهجوم رجعي لضرب القوى الوطنية والتقدمية، وعلى رأسها سوريا التي تتصدى بحزم للمؤامرات الاميركية - الصهيونية، وهو بداية مؤامرة جديدة لكاتب ديفيد والحكم الذاتي عبر بوابة النظام الاردني» (المصدر نفسه).

وقالت جبهة النضال الشعبي: «ان الاتفاق يشكل خطرا كبيرا، ليس على قضية فلسطين وحدها، وانما على النضال العربي بأسره»، واعتبرته خرقا للميثاق الوطني الفلسطيني ولقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية (السفير، بيروت، ١٩٨٥/٢/١٣).

وفي بيان للجبهة الشعبية - القيادة العامة، جاء ان اتفاق عمان وضع منظمة التحرير تحت الوصاية الهاشمية، والغى كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما انه محاولة لانهاء الكفاح المسلح ولانهاء الثورة الفلسطينية. وقد دعا البيان الفصائل كافة الى تجاوز خلافاتها الثانوية لمواجهة الاخطار الناجمة عن الاتفاق والدعوة، بالحاح، الى قيام جبهة الانقاذ الوطني، لانقاذ منظمة التحرير من نهج الاستسلام والعمل على اسقاطه (الثورة، دمشق، ١٩٨٥/٢/١٤).

اما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فقد عقد امينها العام المساعد، ياسر عبد ربه، مؤتمرا صحفيا في دمشق، قال فيه ان الجبهة تمكنت من الحصول على نص اتفاق عمان - وهو النص المشار اليه في هذا التقرير - من بعض القادة الفلسطينيين. وصف عبد ربه الاتفاق بانه «صيغة مكشوفة للحل الاميركي لقضية الشرق الاوسط وعلى قاعدة قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢، وانه يلتقي، في نقاطه الجوهرية، مع مشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان، ويلغي الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينية في اقامة دولته المستقلة، ويعطي الاردن صفة الشريك الاساسي والدور الاول للتفاوض باسم منظمة التحرير الفلسطينية». وقال عبد ربه: «اننا لن نسمح لهذا الاتفاق بان يمر. والشعب الفلسطيني هو الذي سيسقط هذا الاتفاق» (الوطن، الكويت، ١٩٨٥/٢/١٤).

واكد عبد الفتاح غانم الذي يوقع بياناته باسم امين سر اللجنة المركزية لجبهة التحرير الفلسطينية، ان الاتفاق يمثل تعديا صارخا على حقوق الشعب الفلسطيني لمصادرة ارادته الوطنية المستقلة في الكفاح ضد العدو، وانه حلقة من السيناريو الاميركي في المنطقة العربية والفصل ما قبل الاخير، في اتفاقي كاتب ديفيد» (النهار، ١٩٨٥/٢/١٥).

وردا على الاتفاق الاردني - الفلسطيني، اعلنت مجموعتان منشقتان عن حركة (فتح)، هما «فتح - المجلس الثوري» وحركة «الانتفاضة»، انهما «شكلتا قيادة مشتركة لاسقاط الاتفاق الاردني - الفلسطيني، وقيادة ياسر عرفات» (وكالة الصحافة الفرنسية، دمشق، ١٩٨٥/٢/١٦).

وفي عمان، ايد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، محمد ملح، الاتفاق الاردني - الفلسطيني وقال: «انه يستند الى مقررات الدورة

للشعب الفلسطيني، وانها ستتمثل هذا الشعب في اي مؤتمر او اي حديث وفي اي وفد». (الشرق الاوسط، ١٤/٢/١٩٨٥). واعطى هذا التصريح انطباعا عن وجود تحفظات لدى عدد من اعضاء اللجنة المركزية على الاتفاق.

وعن طبيعة التحرك مع الاردن في المستقبل، قال هاني الحسن، عضولجنة (فتح) المركزية: «اننا والاردن مقرون بأنه لا بد من عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الامن كإطار لاي تحرك سياسي، ونحن مقرون بمبدأ الامن كإطار لاي السلام، ولقد تمسكنا بوجهة نظرنا فيما يتعلق بالوفد العربي المشترك الموحد، والتوحد لا يمنع التنوع، والوفد العربي الموحد يعني ان كل وفد يتمتع باستقلاليتيه داخل هذا الوفد، ولكن ضمن اطار واحد». وقال ان المنظمة مازالت ترفض القرار ٢٤٢ (وكالة الانباء الكويتية، الكويت، ١٦/٢/١٩٨٥).

وفي غمرة هذه المواقف، قام رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ياسر عرفات، بزيارة الى رومانيا، حيث اطلع الرئيس تشاوشيسكو على مضمون اتفاقه مع الملك حسين بشأن التحرك السياسي المشترك لحل القضية الفلسطينية. وبعد يوم واحد، وصل عرفات الى الجزائر وقابل محمد الشريف مساعديه، رئيس الامانة الدائمة لقيادة حزب جبهة التحرير الجزائرية، بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٥، واطلعه على الاتفاق. كما التقى عرفات، في العاصمة الجزائرية، رئيس وزراء يوغوسلافيا، رائف ديزاريفتش، وشرح له طبيعة الاتفاق الاردني - الفلسطيني كصيغة تحرك مشترك نحو حل القضية الفلسطينية (السفير، ١٧/٢/١٩٨٥).

وبعد زيارته الخاطفة لبوخارست والجزائر، عاد عرفات الى تونس، لحضور اجتماع اللجنة المركزية لحركة (فتح) واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لمناقشة الاتفاق الاردني - الفلسطيني، واتخاذ موقف نهائي منه، وبإلوة هذا الموقف. وقد حرص المجتمعون على تجنب إشارة اي خلاف مع الاردن كما حرصوا، في الوقت نفسه، على اعتماد الوضوح في العلاقات الاردنية - الفلسطينية، وكان يتعين على عرفات اقناع اعضاء اللجنة المركزية لحركة (فتح) بمضمون الاتفاق، خاصة وان ابرز الانتقادات صدرت عن اعضائها (الانباء، الكويت، ١٩/٢/١٩٨٥). وخلال الاجتماعات، تم الاتفاق من قبل اللجنة المركزية لـ (فتح) واللجنة التنفيذية للمنظمة على اعداد مذكرة تفصيلية للاتفاق الاردني - الفلسطيني سيتم

السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وان منظمة التحرير تقبل كل قرارات مجلس الامن متكاملة لانها، مجتمعة، تعطي الفلسطينيين حقوقهم الوطنية»، وازضاف ان الاتفاق هو رسالة للعالم فحواها ان الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لديهما موقف مشترك نحو التحرك لحل النزاع العربي - الاسرائيلي (القبس، ١٤/٢/١٩٨٥).

وبصفته رئيسا للدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اصدر فاروق القدومي بيانا بخصوص الاتفاق الاردني - الفلسطيني، جاء فيه: «ان اي تحرك من جانب منظمة التحرير يجب ان يرتكز على اساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، خاصة تلك الصادرة عن دورتي المجلس الوطني السادسة عشرة والسابعة عشرة، اللتين اكدتا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على اراضيه، ووجدائية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني ومشاركتها، باستقلالية وعلى قدم المساواة، في الجهود المبذولة لاجاد حل عادل للقضية الفلسطينية». وقد شدد هذا البيان، الذي فهم منه ان رئيس الدائرة السياسية معارض للاتفاق، على رفض المنظمة لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ باعتباره لا يصلح كأساس للتسوية السياسية، وكذلك رفض اتفاقات كامب ديفيد ومبادرة ريغان، وذكر البيان: «ان المنظمة لن تقوض احدا للتحدث باسمها ولن تقبل بمشاركة التمثيل مع احد، وان اي صيغة اتفاق يتعارض مع هذه المبادئ لن يكون مقبولا ولن يصادق عليه» (السفير، ١٦/٢/١٩٨٥).

وفيما يتعلق بموقف (فتح) من الاتفاق الاردني - الفلسطيني، فكان اول تصريح اجمل هذا الموقف قد صدر عن صلاح خلف (ابو اياد)، عضولجنتها المركزية، الذي قال: «ان الاتفاق الذي توصلت اليه منظمة التحرير الفلسطينية مع الاردن للتحرك المشترك لا يتناقض مع قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية»، وازضاف: «ان مشروع الاتفاق سيعرض على اجتماع طارئ للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. والمركزية لحركة (فتح)، لاقراءه والتصديق عليه». وقد نفى خلف ان تكون م.ت.ف. قد وافقت على قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ كأساس للتحرك المشترك مع الاردن، وقال إن موقف المنظمة من القرار لم يتغير، كما نفى ان تكون المنظمة قد فوضت الاردن بالتحدث نيابة عن الجانب الفلسطيني، مؤكدا على «اننا نصر على ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد

الثورة، العدد ٥٤٦، ١٩٨٥/٢/٢٢).

ولكن بيان اللجنة التنفيذية لم يخفف من حدة ردود الفعل الغاضبة والمواقف الراضية للاتفاق الاردني - الفلسطيني من جانب المنظمات الفلسطينية. وحتى داخل حركة (فتح)، فقد برزت بعض المواقف المتعارضة مع موقف اغلبية اعضائها، مما حمل احد المتحدثين باسم المنظمة، وهو احمد عبد الرحمن، على القول: «ان هذه المواقف ليست مدعاة للمفاجأة، ذلك ان حركة (فتح) تمك حرسا خاصا على ان تمارس الديمقراطية في إطارها بأوسع اشكالها» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٢٢).

وفي معرض رده على ما اعلنه طاهر المصري، وزير الاعلام الاردني بالوكالة، وتوضيحا لرايه فيما يتعلق بالاتفاق الاردني - الفلسطيني، تحدث فاروق القدومي، امين سر اللجنة المركزية لـ (فتح) ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، لاذاعة مونت كارلو، يوم ١٩٨٥/٢/٢٤، فكشف حديثه عن عمق الخلافات القائمة بشأن الاتفاق، فقد قال القدومي: «انني، في الاساس، لا اري لزوما لوجوب توقيع اتفاق مع الاردن: فلماذا الاتفاق اذا كان العرب قد قرروا في فاس مشروع سلام عربياً، وافقت عليه الدول العربية وشكلت لجنة سباعية للدعاية له وحظي بتأييد عالمي واسع؟». واضاف القدومي: «ان اللجنة التنفيذية اكدت، في بيانها الاخير، رفضها لمشروع ريفان ولقرار مجلس الامن ٢٤٢ تمشيا مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني»، وأشار الى «ان تعديلات اساسية قد اجريت على مشروع العمل الفلسطيني - الاردني الذي صيغ، اصلا، بشكل يقبل التأويل والتفسير في نقاط عدة» (القبس، ١٩٨٥/٢/٢٥).

ولاحظ المراقبون تصاعدا في لهجة التنديد باتفاق عمان من قبل التنظيمات الفلسطينية، بعد تصريحات فاروق القدومي. وفي هذا الاطار، اكد نايف حواتمه، امين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في حديث صحفي، «ان المهمة المركزية، الآن، هي الغاء اتفاق عمان الذي يمثل الوجه الآخر لمشروع ريفان»، واضاف: «ان الاتفاق حطم كل المقدسات والخطوط الحمراء»، وهناك قلق، في صفوف حركة (فتح) نفسها. ويعتقد حواتمه «انه سيتم دفن الاتفاق كما تم اغلاق النوافذ على المشاريع الشبيهة التي سبقته»، وقد اوضح ان اسقاط هذا الاتفاق هو المدخل لاستعادة الوحدة الوطنية داخل الثورة ومنظمة التحرير وضمانة لصيانة خطها الوطني (الحرية، نيقوسيا، العدد

توجيهها الى الملك حسين تتضمن الفهم الفلسطيني لبنود الاتفاق. وقد تم بالفعل تجاوز ازمة حادة واجهتها اللجنة المركزية لحركة (فتح) إثر توقيع الاتفاق نتيجة وقوع خلافات بشأنه بين اعضائها، ومنها ما جرى التعبير عنه علنا، حيث تحفظ فاروق القدومي، مثلا، على بعض بنود الاتفاق، في حين اقتنعت غالبية اعضاء اللجنة المركزية بان الاتفاق لا يتعارض مع اية قرارات سبق ان اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني، كما انه ينطلق من روح قرارات قمة فاس وينص على الدولة المستقلة وحق تقرير المصير (وكالة الانباء القطرية، الدوحة، ١٩٨٥/٢/٢٠).

### بيان اللجنة التنفيذية

صادقت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، عقب سلسلة اجتماعات عقدتها في تونس يوم ١٩٨٥/٢/١٨، على الاتفاق بعد تأكيد تفسيراتها له. وصدر عن اللجنة بيان بهذا الخصوص جاء فيه: «ان مشروع العمل المشترك الاردني - الفلسطيني يقوم على الشرعية الفلسطينية ممثلة في قرارات الدورتين الاخيرتين للمجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر وعمان، وعلى الشرعية العربية ممثلة في قرارات قمة الرباط (١٩٧٤) وفاس (١٩٨٢)، وعلى الشرعية الدولية الكامنة في قرارات الامم المتحدة التي تطالب، بصفة خاصة، بحقوق الشعب الفلسطيني وبالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس. وذكر البيان: «ان مشروع العمل المشترك يجب ان يقوم على توفير الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني التي لا جدال فيها، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة». واكد البيان على «رفض اللجنة التنفيذية لمشاريع الحلول المنفصلة وللاتفاقات المنفصلة، مثل اتفاقيتي كامب ديفيد ومشروع ريفان وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢». وجددت اللجنة التنفيذية تأييدها لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبحضور الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وباشتراك جميع الاطراف المعنية بالنزاع على قدم المساواة، وتشارك فيه م.ت.ف. بصفته الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. واختتم البيان بالقول: «ان م.ت.ف. توافق على هذا المشروع مع تأكيد ضرورة ان يشمل هذا العمل جميع الاطراف المعنية ممثلة داخل وفد عربي مشترك» (فلسطين

١٠٤/١١٧٩، ٢٤/٢/١٩٨٥).

مباشرة بين اسرائيل ووفد اردني - فلسطيني مشترك، على اساس الاتفاق الاردني - الفلسطيني. وقد وردت هذه المقترحات، التي زادت من حدة الجدل الدائر حول اتفاق عمان، في حديث ادلى به مبارك لصحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية، ونشرته يوم ٢٦/٢/١٩٨٥، متزامنا مع دعوة سورية حثت الفصائل الفلسطينية في سوريا على الاسراع في تشكيل جبهة وطنية واسعة لمواجهة التحرك المصري - الاردني (البعث، دمشق، ٢٧/٢/١٩٨٥).

وفي محاولة للحد من ردود الفعل المتصاعدة حول الاتفاق، سارعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الى التحرك في اتجاهين: الاول تمثل في رفض مقترحات مبارك، والثاني في السعي لتعديل الاتفاق الاردني - الفلسطيني.

فقد اعلن ناطق باسم المنظمة، في تونس، تعقيبا على دعوة مبارك الى المفاوضات المباشرة «ان منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر عقد مؤتمر دولي، برعاية الامم المتحدة، الاطار الوحيد المناسب للسعي الى حل عادل للمسألة الفلسطينية وازمة الشرق الاوسط ووضع حد للاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، بما فيها القدس». وازداد هذا الناطق: «ان المؤتمر الدولي يجب ان يضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وكافة اطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع بقية الاطراف» (وقفا، تونس، ٢٨/٢/١٩٨٥).

وفي عمان، اعلن خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، ومحمد ملح، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، رفضهما لاقتراحات مبارك. وقال الوزير: «ان م.ت.ف. ترفض مقترحات مبارك رفضا تاما ونهائيا، لانها تتعارض مع مبادئ مشروع العمل الاردني - الفلسطيني المشترك الذي يرفض الحلول الثنائية» (وكالة الصحافة الفرنسية، عمان، ١/٣/١٩٨٥).

اما الجبهتان الديمقراطية والشعبية، فاعتبرتتا مقترحات الرئيس المصري ترجمة لاتفاق عمان (المصدر نفسه).

### محاولات تعديل الاتفاق

كان الاتجاه الثاني امام قيادة منظمة التحرير، كما اشرنا، للحد من تصاعد ردود الفعل المنددة باتفاق

وفي بيان صحفي تلاه في دمشق، قال الدكتور جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، «ان اقرار اتفاق عمان من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس، الذي يتخلى عن حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعن وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، سيفتح الباب واسعا امام النظام الاردني والعدو الصهيوني لاستغلاله والتحرك، على اوسع نطاق، داخل الارض المحتلة. ان اللجنة التنفيذية، باقرارها اتفاق عمان، قد مضت قدما في الانخراط في المشروع الاميركي التصفوي للقضية الفلسطينية»، وطالب بتحرك واسع لرفضه وإدانتته (تشرين، دمشق، ٢٢/٢/١٩٨٥).

وفي الكويت، وزع اطراف التحالف الوطني، بيانا دعا «الى الوقوف صفا واحدا، في جبهة وطنية عريضة، لرفض اتفاق عمان والتصدي له واسقاطه»، واعتبر البيان ذلك تمهيدا لمتابعة ما سماه بـ «المسيرة الثورية الشعبية، على قاعدة خوض الكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الامد» (الوطن، ٢٢/٢/١٩٨٥). اما الحزب الشيوعي الفلسطيني، فقد رفض، رفضا قاطعا، الاتفاق الاردني - الفلسطيني. وفي بيان وزعه الحزب في تونس، اعتبر الاتفاق «تسمية جديدة لمشروع الملكة العربية المتحدة، الذي طرحه الملك الاردني العام ١٩٧٢». وازداد بيان الحزب الشيوعي الفلسطيني ان هذا الاتفاق «يشكل انتهاكا صارخا للميثاق الوطني الفلسطيني ولقرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر العام ١٩٨٢، كما انه يشكل ضربة قاصمة للجهود المبذولة من اجل اقرار وحدة م.ت.ف. والشعب الفلسطيني» (السفير، ٢٠/٢/١٩٨٥).

وفي دمشق، وزع المكتب الاعلامي للجبهة الشعبية - القيادة العامة تصريحاً مكتوباً لامينها العام احمد جبريل، قال فيه انه لمواجهة ما سماه بالانحراف وبرامج التسوية فانه سيتم، خلال الايام القليلة القادمة، قيام جبهة وطنية فلسطينية، سيتحدد برنامج عملها في حينه، وستشارك فيها عدة تنظيمات فلسطينية (وكالة الانباء الكويتية، دمشق، ٢٦/٢/١٩٨٥).

وفي غمرة ردود الفعل المتتالية التي شهدتها الساحة الفلسطينية بشأن اتفاق عمان، طرح الرئيس المصري حسني مبارك، مقترحات لتنظيم مفاوضات

عمان هو السعي لدى الاردن للموافقة على ادخال تعديلات على اتفاق العمل المشترك بين الملك حسين وياسر عرفات. واستنادا الى ما قاله الناطق الرسمي باسم المنظمة في تونس، فان المنظمة كانت تنتظر ردا من الاردن على ما اذا كان يوافق على ادخال التعديلات التي تتعلق بنقطتين، هما تشكيل وفد عربي موحد الى اي مؤتمر سلام، بدلا من وفد اردني - فلسطيني مشترك كما ذكر في الاتفاق؛ والنص على ممارسة حق تقرير المصير للفلسطينيين فور الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة، بدلا من صيغة «ضمن اتحاد كونفدرالي اردني - فلسطيني». وقال الناطق الرسمي: «ان هناك خلافات وسط القيادة على الصيغة، ولكن يمكن البحث فيها في مؤسسات المنظمة» (السيفير، ١٩٨٥/٢/٢٧).

ولاشاعة اجواء من الثقة المتبادلة، اوفدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مبعوثا خاصا الى النمسا، حيث كان العاهل الاردني في زيارة خاصة، لمناقشة مسألة التعديلات، وليجمل رد الملك حسين، والذي، على ضوءه، سيتقرر ما اذا كان سيتوجه وفد فلسطيني الى عمان لمواصلة الحوار مع الاردن وازالة كل نقاط سوء الفهم. وفي الوقت نفسه، اوضح صلاح خلف (ابو اياد)، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، ان الخلافات حول التحرك مع الاردن قد انتهت. واعتبر المراقبون تصريح خلف تمهيدا لزيارته الى عمان. وبالفعل، وصل العاصمة الاردنية يوم ١٩٨٥/٢/٤ وفد فلسطيني يضم، اضافة الى خلف، محمود عباس، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد باشر الوفد الذي التقى الملك حسين المحادثات الخاصة بتعديل الاتفاق الاردني - الفلسطيني. وكان الاجتماع ايجابيا، واسفر عن تنقية الاجواء بين الجانبين، مما حدا بعبد الرزاق يحيى، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الذي شارك في محادثات الوفد مع ملك الاردن، الى التصريح بـ «ان العاهل الاردني اظهر تفهما فيما يتعلق بالايضاحات التي طلبها وفد المنظمة» (النهاري، ١٩٨٥/٢/٦).

غير ان المراقبين لاحظوا ان يحيى قد اشار الى «تفهم» ولم يشر الى موافقة اردنية على تعديل الاتفاق. لكن ذلك لم يمنع اللجنة المركزية لـ (فتح) من مواصلة النقاش وبحث نتائج الزيارة واستعراض التفسيرات المتعلقة ببنود الاتفاق مع الملك حسين. فقد اكدت مصادر فلسطينية مطلعة، في تونس، ان المناقشات التي اجرتها قيادة (فتح) اتسمت بالمرونة

والاجابية وقيمت، بتناؤل، محادثات الوفد الفلسطيني في عمان، لكن النية اتجهت الى عدم تعديل الاتفاق، واتفق على ان يتم التركيز على ايجاد تفسيرات مشتركة لبعض البنود الواردة في الاتفاق. ولهذا الغرض، سيعود وفد فلسطيني رفيع المستوى الى عمان لمواصلة المناقشات واصدار بيان مشترك بشأن التفسيرات المتفق عليها، والخاصة بالتاكيد على ان الدولة الفلسطينية المستقلة تقوم عندما ينتهي الاحتلال الاسرائيلي، وكذلك التاكيد على صيغة الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك، ودور م.ت.ف. فيه، وفي تونس، اكد محمود عباس، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، «انه من السابق لاوانه الحديث عن تعديلات في الاتفاق الاردني - الفلسطيني، كما اكد على ان الاتصالات مع القيادة الاردنية مستمرة (الشرقي الاوسط، ١٩٨٥/٢/٧).

لكن هذه التطورات لم يكن من شأنها ان تغير مواقف الاطراف الاخرى في الساحة الفلسطينية من الاتفاق، فقد اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في دمشق، «ان التعديلات التي قبل بها الاردن لا تمس سوى الشكل، وليس مضمون واسس الاتفاق، وان الجبهة لن تغير مواقفها ازاء اتفاق عمان وهي تطلب بالاسراع بحشد كل القوى المعارضة للاتفاق الاردني - الفلسطيني في اطار جبهة وطنية موسعة من اجل الاقرار النهائي لاسس وطنية تحمي منظمة التحرير الفلسطينية» (تشرين، ١٩٨٥/٢/٨).

اما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فجددت دعوتها لاسقاط اتفاق عمان؛ فقد اعلن نايف حواتمه، الامين العام، «ان الجبهة ستقبر اتفاق عمان لانه لا يعبر عن شعب فلسطين ولا ثورته ولا عن منظمة التحرير»، وازداد، في خطاب القاها في مخيم اليرموك يوم ١٩٨٥/٢/١٠، بمناسبة ذكرى تأسيس الجبهة الديمقراطية: «ان الصراع يدور اليوم من اجل صيانة وطنية القرار الفلسطيني المستقل الذي سيرفض كامب ديفيد الجديد، وسندفن هذا الكامب الجديد المسمى اتفاق عمان، لانه يتنكر لحقوقنا في تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة» (الحريسة، نيقوسيا، العدد ١١٨١/١٠٦، ١٩٨٥/٢/١٠).

وفي المناسبة نفسها، اعلنت جبهة التحرير الفلسطينية، على لسان امينها العام طلعت يعقوب، «ان الجبهة ترفض اتفاق عمان، وان مهمتها المركزية هي اسقاطه، لانه لا يمثل شعبنا ولا يلزم م.ت.ف.» (المصدر نفسه).

ومع ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اصر على عدم التنازل عن حق المنظمة في اختيار الشخصيات المناسبة لتمثيلها في اية مفاوضات محتملة (المجلة، العدد ٢٦٦، ١٣/٣/١٩٨٥). فقد جاء في حديث لمصدر مطلع في عمان قوله «ان مفاوضات تجري بين الاردن وم.ت.ف. من اجل تشكيل وفد اردني - فلسطيني مشترك، استعدادا لاجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة، (وكالة الصحافة الفرنسية، عمان، ٢٥/٣/١٩٨٥). وتحدثت الصحافة عن ترشيح الدكتور وليد الخالدي، الاستاذ في الجامعة الاميركية في بيروت، لرئاسة الوفد الفلسطيني. كما راجت في الصحافة ترشيحات لاسماء اخرى.

وفي تونس، نفت منظمة التحرير هذه المعلومات. وقال ناطق اعلامي باسمها «ان لاصحة لانباء نقلتها اذاعة العدو. وبعض الاذاعات الاجنبية والعربية، من ان الاخ ابو عمار قد اجتمع الى الملك حسين، وان م.ت.ف. شكلت وفدها للحوار الاردني - الفلسطيني مع الولايات المتحدة، (وفا، تونس، ٢٦/٣/١٩٨٥).

### جبهة الانقاذ الوطني

ادى تطور الاوضاع في الساحة الفلسطينية، وخاصة بعد توقيع الاتفاق الاردني - الفلسطيني، الى بروز مخاطر حقيقية من شأنها تعميق الانقسام في هذه الساحة وتفتيت الجهود امام احتمالات توحيد الصف الفلسطيني. ففي خطوة اعتبرتها بعض الاوساط الفلسطينية والعربية تطورا مفاجئا، اعلنت ستة فصائل فلسطينية في دمشق، يوم ٢٥/٣/١٩٨٥، انها شكلت «جبهة انقاذ وطني»، وهذه المنظمات هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) والجبهة الشعبية - القيادة العامة وجبهة النضال الفلسطيني و (فتح) الانتفاضة، المنشقة عن (فتح). والمعروف ان المنظمات الاربع الاخيرة يضمها «التحالف الوطني» فيما تنضم الائتتان الاوليان الى «التحالف الديمقراطي».

ولم يشارك في هذه الجبهة كل من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني، العضوان في «التحالف الديمقراطي». وقد اعلن عن تشكيل هذا التكتل المعارض لقيادة م.ت.ف. في مؤتمر صحفي عقد في دمشق، تحدث فيه

خالد الفاسهوم، الرئيس السابق للمجلس الوطني الفلسطيني، وحضره، بالاضافة الى الامناء العاميين للفصائل المشاركة، عدد من اعضاء اللجنة التنفيذية السابقين، وعدد من العناصر التابعة للمنظمات المذكورة، ومجموعة من الصحفيين المحليين والاجانب. وحدد بيان وزع على الصحفيين البرنامج السياسي والتنظيمي للجبهة الجديدة، فاشتمل على المهام السياسية والمبادئ التنظيمية لها، واهمها:

« - التمسك بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، وببرنامجها الوطني السياسي والتنظيمي وعلى قاعدة الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني.

« - النضال لاسقاط اتفاق عمان وما ينتج عنه.

« - اسقاط نهج الانحراف واعادة المنظمة الى خطها الوطني.

« - تصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني داخل الوطن المحتل ومن جميع الجبهات العربية.

« - العمل لاحياء الجبهة الوطنية الفلسطينية في الوطن المحتل.

« - مجابهة سياسة النظام الاردني الهادفة الى المساس بوحداية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني.

« - توطيد التحالف الاستراتيجي مع سوريا ضد اتفاقات كامب ديفيد، ومشروع ريغان، واتفاق عمان.

« - العمل مع الجبهة الوطنية الديمقراطية اللبنانية لتصعيد الكفاح المسلح في الجنوب اللبناني.

« - تعزيز العلاقة مع القوى الوطنية المصرية حتى اسقاط اتفاقات كامب ديفيد.

« - التصدي للاتصالات مع القوى والشخصيات الصهيونية.

« - توطيد العلاقات الكفاحية مع قوى حركة التحرير العربية.

« - تعزيز التحالف مع الانظمة الوطنية في سوريا وليبيا واليمن الديمقراطي والجزائر.

« - تعزيز وتطوير العلاقات الكفاحية مع بلدان المنظمة الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي.

« - تعزيز التعاون والصداقة مع دول عدم الانحياز، والدول الاسلامية، والافريقية، ودول امريكا اللاتينية، والقوى التي تدعم نضال الشعب الفلسطيني» (النهار، ٢٥/٣/١٩٨٥ و القبس، ٢٦/٣/١٩٨٥).



الخطوة لا تعبر عن قواعد التنظيمات التي اقدمت قياداتها على القبول بها، وسوف تستقبل هذه الخطوة بادانة واسعة من جماهير شعبنا الفلسطيني، والجماهير العربية، وقوى الرأي العام العالمي التقدمي» (وفاء، تونس، ٢٦/٣/١٩٨٥).

من جهته، اكد فاروق القذافي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، «ان انشاء جبهة الانقاذ الوطني لا يتعارض مع وجود م.ت.ف. لان المنظمة تضم كل الشعب الفلسطيني، وانا مؤمن بان شعب فلسطين يقف جبهة واحدة خلف ممثله الشرعي والوحيد، وهو م.ت.ف.» (الشرق الاوسط، ٢٧/٣/١٩٨٥).

وفي تعليقه على قيام هذه الجبهة، صرح الناطق الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في تونس، بـ «ان م.ت.ف. وقياداتها التي كانت تتابع التصريحات المستمرة عن قرب اعلان هذه الجبهة، كانت تنتظر ان يقدر هؤلاء الاخوة، في آخر لحظة، خطورة الخطوة التي يدفعهم الآخرون للاقدام عليها. وكان الاجدى لهؤلاء ان يقدموا على ملاقاته اليد الممدودة اليهم من قيادة م.ت.ف. من اجل تعزيز وحدة المنظمة التي تواجه اخطر مرحلة من مراحل التآمر الامبريالي والصهيوني عليها، وان شعبنا الملتف حول م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد، وحول قياداتها الشرعية، ينظر باستهجان الى هذه الخطوة، وسيتسلح امامها بمزيد من الالتفاف حول م.ت.ف. وقياداتها الشرعية، وهذه

يوسف حسن

## ٢ - ردود الفعل العربية على الاتفاق الأردني - الفلسطيني

وموقف جمهورية مصر العربية، والتي تركزت مواقفها، وفي أكثر من تصريح ادلى به الرئيس المصري حسني مبارك، على ضرورة بلورة نوع من الارتباط بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وكان آخر هذه التصريحات التي سبقت اعلان الاتفاق الفلسطيني - الاردني ما ورد في حديث مبدك الى التلفزيون الاميركي، حين قال: «إن هذا الارتباط بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن سيساعد على تمهيد الطريق نحو المفاوضات، ونحو التأثير على كل من الولايات المتحدة واسرائيل، مما يؤدي، في النهاية، إلى الزام الرئيس رونالد ريغان بتنفيذ مبادرته، بعد تطوير الافكار الواردة فيها لمصلحة منظمة التحرير»

كان من شأن انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في عمان ٢٢-٢٩/١١/١٩٨٤، وما رافقها من مواقف عربية سلبية ازاء انعقادها، من حيث المكان والزمان، ومقاطعة عدد من الفصائل والشخصيات الفلسطينية لاعمالها وغياب الاجماع العربي حول شرعيتها بالاساس، تعميق الخلافات الفلسطينية - العربية. وابعلان الاتفاق الفلسطيني - الاردني. وصلت حرارة هذه الخلافات أوجها، لاسيما وان هذا الاتفاق يمس، من حيث الجوهر، مسار العلاقة الفلسطينية - العربية اجمالاً، ويستند، في اساسه، على بعض الخبايا الرسمية العربية، ولعل أبرزها موقف المملكة الاردنية،

الساحة العربية، والفلسطينية، والتطورات المستجدة من العلاقة الاردنية - الفلسطينية (السفير، ١٩٨٥/٢/٦).

كما قام الملك حسين بزيارة رسمية للجمهورية الجزائرية، والتقى الشاذلي بن جديد يوم ١٢/٢/١٩٨٥ (الرأي، عمان، ١٢/٢/١٩٨٥). وقد اوضح احمد اللوزي، رئيس مجلس الاعيان الاردني، رداً على سؤال حول خلفية ونتائج هذه الزيارة: «ان دور الجزائر، المتوازن والموضوعي، لا يزال مؤثراً في خدمة قضية فلسطين، والقضايا العربية الاخرى، ولا ننسى آخر زيارة قام بها الرئيس الجزائري للأردن، وهو الداعي لوحدة الصف العربي، والموقف العربي» (المصدر نفسه).

ووصفت زيارة الحسين للجزائر بأنها تأكيد على الروابط الاخوية بين البلدين الشقيقين، وكانت فرصة هامة تبادل الجانبان، خلالها، الرأي حول آخر المستجدات على الساحة العربية، واهمها الاتفاق الفلسطيني - الاردني، لما للجزائر من تأثير ومكانة في تحركها على الصعيدين العربي والدولي (الشرق الاوسط، لندن، ٧/٢/١٩٨٥).

وقطعاً للكتنهادات التي اعقبت نبأ التوصل الى الاتفاق، وبعد توالي ردود الفعل عليه، أعلن الاردن رسمياً نص الاتفاق الفلسطيني - الاردني المشترك نحو السلام، وذلك على لسان طاهر حكمت، وزير الثقافة ووزير الاعلام الاردني بالوكالة، عبر مؤتمر صحفي عقد في وزارة الاعلام الاردنية صباح يوم ٢٢/٢/١٩٨٥ (انظر بشأن الاتفاق: يوسف حسن، «شهريات»: «المقاومة الفلسطينية سياسياً»، ١ - اتفاق عمان وردود الفعل الفلسطينية عليه»، في هذا العدد من شؤون فلسطينية).

### ردود الفعل العربية

اثار الاتفاق الفلسطيني - الاردني، ضجة عربية ودولية كبيرة فور الاعلان عنه في عمان. وذلك «رغم معرفة الجميع بالمفاوضات المتواصلة بين الطرفين» (اليوم السابع، ١٨/٢/١٩٨٥). وتنوعت المواقف العربية ازاء الموقف من الاتفاق الفلسطيني - الاردني. وقد التزمت غالبية الدول العربية الصمت ازاءه فلم تقصع علناً عن موقفها منه ولم تحدد موقفاً معادياً، أو موقفاً مؤيداً بصراحة، بل اكتفت وسائل اعلامها بالطرق الى الاتفاق، واعلان نصوصه. وقد

(النهار، بيروت، ٢٨/١/١٩٨٥). كما ترافق هذا التصريح مع ما اورده صحيفة «الاهرام» في افتتاحيتها من «ان الانتظار لم يعد في مصلحة العرب» ومن ان «مصلحة القضية الفلسطينية تقضي نوعاً من العلاقة الفلسطينية - الاردنية، وان كل يوم يمر يكرس فيه الاسرائيليون وجودهم في الضفة الغربية، وغزة» (الاهرام، القاهرة، ٢٧/١/١٩٨٥).

### الاتفاق الفلسطيني - الأردني

وصل خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح)، الى عمان في ٢٧/١/١٩٨٥، وقابل الملك حسين وبحث معه العلاقات الفلسطينية - الاردنية (النهار، ٢٨/١/١٩٨٥). واعلن الملك حسين على اثر هذه البحوث، وعبر شبكة تلفزيون بي. بي. اس. الامريكية، ان العلاقة الفلسطينية - الاردنية ترتكز على المساواة بين الشعبين الاردني والفلسطيني، بحيث يقيم حكومتين محليتين مستقلتين ومجلس نواب وبرلماناً أعلى مشتركاً، او حكومة مركزية يمثلها الجانبان (القبس، الكويت، ٢٩/١/١٩٨٥).

وقد ذكرت المصادر المطلعة انه تم وضع مسودة الاتفاق الفلسطيني - الاردني اثناء تلك المحادثات، ومن ثم تم عرض هذه المسودة على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى قيادة حركة (فتح)، وتم خلال المناقشة اقتراح تعديلات عليها. وقد حمل ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مسودة الاتفاق، والتعديلات الفلسطينية المطلوبة عليها، وأجرى، استناداً الى ذلك، محادثاته النهائية مع الملك حسين (اليوم السابع، باريس، ١٨/٢/١٩٨٥).

وقد توجت المباحثات الاردنية - الفلسطينية بالمباحثات الثنائية بين الجانب الفلسطيني، برئاسة ياسر عرفات، والملك حسين، ملك المملكة الاردنية الهاشمية، يوم ١١ شباط (فبراير)، ١٩٨٥ في عمان (السفير، بيروت، ١٢/٢/١٩٨٥).

وقام ياسر عرفات، في ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٥، بزيارة الى الجزائر استغرقت اربعاً وعشرين ساعة، رافقه فيها صلاح خلف (ابو اياد)، عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح)، وجويد الغصين ومحمود عباس (ابو مازن)، عضواً اللجنة التنفيذية للمنظمة، حيث قابلهما الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وتم خلال هذه المقابلة بحث آخر تطورات الموقف على

هذه الخطوة يكمن في التصدي القوي لها، في الاسراع باقامة جبهة عريضة على اساس رفض الاستسلام والخيانة وبترهما، لان ما اقدم عليه عرفات لا يشكل خيانة لاهداف النضال الفلسطيني فحسب، بل طعنة جديدة للنضال العربي كله. (القبس، ١٥/٢/١٩٨٥).

وجاء في بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، في ٤/٣/١٩٨٥، حول الاتفاق الاردني الفلسطيني: «انه حلقة جديدة تكملها حلقة مشروع مبارك، لاجراء مفاوضات مستمرة مع العدو الصهيوني بمشاركة الولايات المتحدة، وفي ظل اتصالات كامب ديفيد، وان هدف هذه المؤامرة هو تحقيق ما عجز الكيان الصهيوني والولايات المتحدة والقوى الاطلسية عن تنفيذه رغم استخدام الغزو العسكري للبنان» (البعث، دمشق، ٥/٣/١٩٨٥).

وتوقعت مصادر مطلعة ان يكون هناك مغزى لتوقيت اعلان الاتفاق الفلسطيني - الاردني، وارتباط ذلك بزيارة الملك فهد لواشنطن. وحول هذه التوقعات اجاب هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح)، في حديث لاذاعة مونت كارلو «بانه لا ينفي ذلك»، وقال: «انه لا بد من تحميل العرب مسؤولياتهم، ومن هنا، فقد حملنا الملك فهد مسؤولياتهم» (المصدر نفسه، ١٦/٣/١٩٨٥).

اما بالنسبة للسعودية، فان نص الاتفاق ابلغ فوراً الى الملك فهد الذي كان يقوم باول زيارة له للولايات المتحدة، فحث الرئيس ريغان على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في ان تكون له دولة خاصة به يمارس بها حريته المسلوية، وعلى الاخذ بعين الاعتبار الجهود التي يبذلها العرب لاقرار سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة (القبس، ٤/٣/١٩٨٥). ولم يتضح ما اذا كانت السعودية قد قبلت هذا الاتفاق دون تحفظ ام انها ما تزال تؤثر التمسك بمشروع فاس كمنطلق للعمل العربي المشترك.

وحول الموقف الجزائري، اعلن ياسر عبد ربه، الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بعد اشتراكه في زيارة للجزائر قام بها وفد يمثل التحالف الديمقراطي: «ان القيادة الجزائرية اب لغت فصائل التحالف الديمقراطي رفضها لاتفاق الملك حسين والسيد ياسر عرفات، وانها اعتذرت، ايضاً، عن إستضافة اجتماعات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في شهر شباط (فبراير) لبحث الاتفاق المذكور (القبس، ١٩/٢/١٩٨٥).

وبددت الجماهيرية العربية الليبية بالاتفاق، وقال

اعتبر بعض المراقبين، مواقف الصمت بمثابة تأييد للاتفاق. وجاء اول ردود الفعل من جمهورية مصر العربية، التي رحبت بالاتفاق الفلسطيني - الاردني فور اعلانه، وقال حسني مبارك: «ان الاتفاق يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح» (الشرق الاوسط، ١٢/٢/١٩٨٥).

كما اجرى حسني مبارك محادثات، في اسوان، مع الرئيس السوداني جعفر النميري، في ١٥/٢/١٩٨٥، ثم عقد الرئيسان مؤتمراً صحافياً أكد فيه مبارك اهمية الاتفاق الذي توصل اليه الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما اعتبرته مصادر دبلوماسية في القاهرة انه موافقة من طرف الجمهورية السودانية (النهار، ١٦/٢/١٩٨٥). كما اعلن طاهر المصري، بعد لقائه مع صدام حسين، رئيس الجمهورية العراقية، بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٥، ان وجهات النظر العراقية والاردنية متفقة حول صيغة التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك (الشرق الاوسط، ٢٠/٢/١٩٨٥).

اما في سوريا، فقد شنت اذاعة دمشق وكافة وسائل الاعلام الرسمية الاخرى هجوماً على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وياسر عرفات، ووصفت الاتفاق الفلسطيني - الاردني بأنه ذروة بالغة الخطورة في المخطط الاميركي للمنطقة. كما وصف الاتفاق، في دمشق، بأنه «خطوة تأتي تتويجا لتحرك استسلامي واسع النطاق، وتشكل ذروة بالغة الخطورة في المخطط الاميركي المرسوم للمنطقة، خاصة وان اعلان هذه الخطوة جاء مترامناً مع سباق بعض الحكام العرب الى عتبات البيت الابيض الاميركي، ايداناً باحياء مشروع ريغان على اساس وجود اطراف عربية تقبل تكرار جريمة السادات والدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل» (السفير، ١٥/٢/١٩٨٥). نقلاً عن «البعث»، دمشق، ١٤/١/١٩٨٥. وذكرت صحيفة «الثورة» الدمشقية ان الاتفاق يشكل نقطة استسلام في مخطط تصفية القضية الفلسطينية (السفير، ١٥/٢/١٩٨٥). اما صحيفة «تشرين»، فقد ذكرت من جهتها «ان جوهر مهمة عرفات وحسين، هو انتزاع زمام المبادرة من القوى الوطنية العربية، وفي ظليعتها سوريا، كي يحصلوا من واشنطن على شهادة ثقة في كونهم قادرين على التحكم بمستقبل المنطقة» (المصدر نفسه). وتضمنت الحملة السورية اشكالاتاً من التهديد والوعيد. وفي هذا السياق، كتبت صحيفة «الثورة» «ان اتفاق حسين - عرفات خطوة خطيرة، وبداية عملية لتصفية القضية الفلسطينية، والرد على

حسني مبارك، مشيراً الى انها يجب ان تناقش في قمة عربية (النهار، ١٩٨٥/٣/٩).

كما اعلن علي ناصر محمد، رئيس الجمهورية اليمنية الديمقراطية، ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني «يشكل خروجاً واضحاً على مقررات القمة العربية، الى جانب كونه يتجاهل مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية، وبالأذات مقررات الدورة السادسة عشرة للمجلس، وينسف الجهود التي كانت تبذل من اجل وحدة منظمة التحرير، وهو الامر الذي يخدم الابريالية والصهيونية» (القبس، ١٩٨٥/٢/٢٨). واصدرت المنظمات الطلابية، والشبيبة المتواجدة في اليمن الديمقراطي بياناً سياسياً حول الاتفاق جاء فيه: «ان هذا الاتفاق هو تصفية للقضية الوطنية الفلسطينية، وتحولها من قضية تحرر وطني الى قضية نزاع حدودي. ووصف البيان الاتفاق بأنه «تفويض للنظام الاردني للتحرك نحو صفقة استسلامية مع العدو الصهيوني» (فتح، دمشق، ١٩٨٥/٣/١١).

وكرر العقيد الليبي معمر القذافي هجماته على الملك حسين، وياسر عرفات، ووصف الاتفاق الاردني - الفلسطيني بأنه «خيانة»، وحث مؤتمر الشعب العام على «محاكمة عرفات والنظام الاردني»، وتعهد بمساندة الانتفاضة في (فتح) (المصدر نفسه).

ومن جهة اخرى، اكد محمد علي حامد، وزير الدولة للشؤون الخارجية الصومالي، تأييد بلاده المطلق للاتفاق الاردني - الفلسطيني، ودعا الى بذل الجهود من اجل الاسراع في عقد القمة العربية لبحث الوضع العربي. وكان محمد علي حامد وصل عمان، في ١٩٨٥/٣/١١، وسلم الملك حسين رسالة من الرئيس الصومالي تتعلق بموقف بلاده من الاتفاق (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١٢).

على صعيد آخر، قام مبعوثون اردنيون، في مقدمتهم طاهر المصري، وزير الخارجية، بجولات شملت دول الخليج والسعودية واليمن وسلموا زعماء هذه الدول رسائل، بشأن الاتفاق، من الملك حسين. وافاد مسؤولون اردنيون بان الرسائل تتناول المقترحات التي اتفق عليها الملك حسين وياسر عرفات، بشأن صيغة للتحرك المشترك في السعي الى ايجاد تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط (النهار، ١٩٨٥/٢/١١). ويعتقد انه جرت، ايضاً، مناقشة مبادرة السلام الجديدة التي طرحها حسني مبارك. ونقلت مصادر دبلوماسية عربية ان الملك حسين

العقيد معمر القذافي، في كلمته التي القاها امام الطلبة المصريين والسوريين المقيمين في الجماهيرية بمناسبة الذكرى الـ ٢٧ للوحدة بين مصر وسوريا، انه لا يعترف بالملك حسين اوياسر عرفات، ولا بتصرفاتهما او ادواتهما (السفير، ١٩٨٥/٢/٢٥).

وعلى صعيد مواقف الاحزاب الشيوعية العربية، فقد عقدت الاحزاب الشيوعية والعمالية في بلدان المشرق العربي، الحزب الشيوعي الاردني وجبهة التحرير الوطني البحرانية والحزب الشيوعي في السعودية والحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي الفلسطيني والحزب الشيوعي اللبناني والحزب الشيوعي المصري، اجتماعاً لها، في دمشق، بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥، وذلك لمناقشة «اتفاق عمان»، واصدر المجتمعون بياناً اكدوا فيه ان هذا الاتفاق «جاء في اطار تزايد الجهود المحمومة التي تبذلها الامبريالية الاميركية من اجل احكام سيطرتها على البلدان العربية وتصفية منجزات شعوبها، وقضاياها الوطنية، بما يخدم هدفها في تحقيق الاجماع الاستراتيجي وتحويل المنطقة الى قاعدة عدوان ضد حركات التحرر الوطني، وضد الاتحاد السوفيتي، في اطار استراتيجيتها العامة في التحضير لحرب نووية مدمرة» (بيان صادر عن الاحزاب الشيوعية والعمالية في بلدان المشرق العربي في ١٩٨٥/٢/٢٥)، محفوظات مركز الابحاث - م.ت.ف.

وفي تونس حدد محمد مزالي، الوزير الاول في الجمهورية التونسية، موقفه المؤيد للاتفاق عبر مقابلة صحفية لصحيفة «الحوادث» قال فيها: «بالنسبة للاتفاق بين الاردن، والاخوة الفلسطينيين، انا اراه، شخصياً، خطوة هامة، وانا مع هذا الاتفاق اذا كان سيحرك جمود القضية، وانا اتساءل ايضاً: ما هي مضار هذا الاتفاق حتى يتحفظ عليه المتحفظون» (الحوادث، ١٩٨٥/٢/٥).

اما في المملكة المغربية، فقد قال الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، في مؤتمر صحفي عقده في مراكش، في ١٩٨٥/٣/٨: «ان الاتفاق الفلسطيني - الاردني لكي يكون صالحاً يجب ان يكون اولاً مدعوماً من منظمة التحرير بكل اطرافها، ثم يجب الا تعارضه سوريا لانها ممر اساسي، وضروري لحل مشكلة الشرق الاوسط، ثم يجب ان يكون هناك اجماع عربي عليه في اطار القرارات العربية المقترحة». ورفض الحسن الثاني ان يتخذ موقفاً من مبادرة الرئيس

يحاول حشد اوسع تأييد عربي للتحرك الاردني - الفلسطيني (المصدر نفسه).

وعلى اثر اعلان الاتفاق الفلسطيني - الاردني، أكد حسني مبارك، في تصريح له، على ضرورة اشراك معتدلين فلسطينيين من قادة الضفة وقطاع غزة، كممثلين عن الجانب الفلسطيني في الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك في مفاوضات السلام. ووفقا لما اورده الوكالة الفرنسية في القاهرة، فان نص مقترحات حسني مبارك هي:

« ١ - عقد اجتماع اردني - فلسطيني في واشنطن، بناء على مبادرة من الولايات المتحدة على اساس الاتفاق الاردني - الفلسطيني المبرم في عمان في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥.

« ٢ - عقد اجتماع اردني - فلسطيني - اسرائيلي في القاهرة او واشنطن تلبية لدعوة من مصر او من الولايات المتحدة. وقد تشترك مصر والولايات المتحدة في هذا الاجتماع بصفة لم تتحدد بعد. ويكون الفلسطينيون المشتركون في الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك من الاعضاء المعتدلين في منظمة التحرير الفلسطينية.

« ٣ - عقد مؤتمر دولي لاضفاء شرعية دولية على اتفاق محتمل، تشترك فيه الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن، وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا والصين» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/١).

وعلى اثر ذلك، التقى الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، في الجزائر، مع علي ناصر محمد، رئيس اليمن الديمقراطي، وعبد السلام جلود، رئيس الوزراء الليبي، وتركزت المباحثات حول الاوضاع العربية الراهنة ومبادرة مبارك (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٥). كما اعلن عن اتفاق قادة جبهة الصمود والتصدي على عقد مؤتمر قمة لهم بهدف «اسقاط الاتفاق الفلسطيني - الاردني»، وقال علي ناصر محمد ان اجراءات عملية تتم للتحضير للقمة التي ستجتمع زعماء سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي. وقال الرئيس اليمني لاذاعة عدن انه لم يتم تحديد موعد لعقد هذه القمة (القيس، ١٩٨٥/٣/٨).

وفي اطار التحرك الرسمي الفلسطيني، اثر اعلان الاردن نصوص الاتفاق، وما ادلى به حسني مبارك من تصريحات ايضاحية حوله، فقد قام عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، بزيارات عدة إلى دول الخليج العربي. وقد استقبل سعد العبد الله السالم الصباح، عبد الحميد السائح، في ١٩٨٥/٢/٢٤، كما اجتمع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ووزير الاعلام صباح الاحمد الجابر في مكتبه بوزارة الخارجية، في ١٩٨٥/٢/٢٤، برئيس المجلس الوطني، حيث تركزت المباحثات حول ما يهم الشعب الفلسطيني. وغادر عبد الحميد السائح الكويت في ١٩٨٥/٢/٢٤ (الوطن، الكويت، ١٩٨٥/٢/٢٥).

ووصل عبد الحميد السائح الدوحة في ١٩٨٥/٣/٤، يرافقه سليم الزعنون (ابو الايب)، عضو لجنة (فتح) المركزية ونائب رئيس المجلس الوطني، في زيارة لدولة قطر استغرقت عدة ايام، تلبية لدعوة من السيد عبد العزيز بن خالد الغانم، رئيس مجلس الشورى القطري (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٥).

ثم استقبله خليفة بن حمد آل ثاني، امير دولة قطر، في ١٩٨٥/٣/٥، وجدد خليفة التأكيد على دعم بلاده وتأييدها للقضية الفلسطينية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٦). ولم تصدر عن المسؤولين الذين التقاهم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني اية ايضاحات علنية بشأن مواقفهم من الاتفاق الاردني - الفلسطيني.

وفي اطار التحرك الفلسطيني، عربيا، التقى فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصلاح خلف (ابو ايباد)، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، مع محمد شريف مساعديه، مسؤول الامانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، وجرى، في اللقاء الذي تم في تونس، استعراض آخر التطورات والمستجدات على الساحة الفلسطينية والعربية (فلسطين الثورة، ١٩٨٥/٣/٣).

س . ش

### ٣- دولياً: تحدد الاهتمام واتساع النشاط

مقدمة

على علاقات الشرق والغرب. وفي هذه الفترة، أيضاً، شهدت المنطقة العربية حركة واسعة كان أبرزها «اتفاق عمان» والمقترحات التي عرفت بـ «مبادرة مبارك». ونتج عن هذه الحركة اندفاع «المعتدلين» العرب باتجاه واشنطن بحجة ان الوقت الراهن مناسب لحث الولايات المتحدة على القيام بدور أكثر فعالية في عملية السلام في الشرق الأوسط.

#### موقف الولايات المتحدة الاميركية

قابلت ادارة ريفان التحرك العربي الواسع تجاهها بـ «ترحيب ممزوج بالحدز»: فالترحيب كان «للاهتمام المتنامي بالمفاوضات المباشرة لدى مصر والاردن والعربية السعودية» كما قال بيتر روسل، نائب السكرتير الصحفي للبيت الابيض (Philadelphia Inquirer).  
٢٦/٢/١٩٨٥): اما اقوى سبب لحدز واشنطن في هذه المرحلة فهو، حسب قول ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الاميركية، يتلخص في انه «اذا كان سيحصل اي تقدم نحو التفاوض بين العرب واسرائيل، فان قوة الدفع الاساسية للتحرك في هذا الاتجاه، يجب ان تأتي من المنطقة نفسها»، ويضيف مورفي ان الولايات المتحدة بحاجة الى «شيء من شأنه تحريك عملية السلام، فالتردد في الافصاح عما هو واضح، وهو تأييد قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢، لن يدفع عملية السلام الى الامام» (السفير، بيروت، ١/٣/١٩٨٥). اما وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، فيقول: «اننا مستعدون للعمل بطريقة مباشرة ومفيدة حين نرى الوقت مناسباً لذلك» (النهار، بيروت، ٩/٣/١٩٨٥). الا ان المتحدث باسم البيت

شهدت الشهور الثلاثة الاولى من هذا العام نشاطاً مكثفاً على الصعيد الدولي كان محور القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي بشكل عام، بحيث عادت مسألة الشرق الأوسط وتطوراتها لترتفع الى مستوى متقدم في سلم الاهتمامات العالمية بعد جمود طويل.

ويمكن القول، دون مبالغة وبنتيجة استقراء الاحداث، ان القضية الفلسطينية دخلت مرحلة جديدة منذ بداية العام الحالي. فالديبلوماسيون السوفيات والاميريكيون عقدوا مشاورات في فيينا في شباط (فبراير) الماضي، فكانت اول مشاورات على هذا المستوى الرفيع بين الدولتين حول الشرق الأوسط منذ ما يزيد على السبع سنوات. كذلك استقبلت واشنطن الملك السعودي فهد في اواسط شباط (فبراير)، حيث سعى الى دفع واشنطن للتقدم بمبادرة جديدة تجاه المنطقة، بينما سعى الرئيس المصري حسني مبارك، في زيارته لواشنطن في اواسط اذار (مارس)، الى الحصول على تأييد ومباركة اميركية للتحرك المصري - الاردني الجديد.

وبعد قمة المجموعة الاقتصادية الاوروبية في دبلن، عاصمة ايرلندا، اواخر العام الماضي، قامت الديبلوماسية الاوروبية الغربية بنشاط واسع تجاه منطقة الشرق الأوسط شملت جميع الاطراف. وكانت ابرز التحركات من نصيب ايطاليا التي ترأست المجموعة الاوروبية الغربية لفترة الشهور الستة الاولى من هذا العام. وقد حاولت المجموعة الاوروبية ان تضع لها موطىء قدم في التحركات التي تستهدف مسألة الشرق الأوسط، مستغلة انخفاض درجة التوتر بين واشنطن وموسكو وعودة «شبح الانفراج» ليخيم

الابيض، لاري سبيكس، يرى «ان الامر يتعلق، أولاً، بقيام الاطراف المعنية مباشرة بدورها، قبل ان يصبح اشترك الولايات المتحدة مفيداً» (السفير، ١٩٨٥/٣/١). وحسب ما نسب الى مسؤول كبير في ادارة ريغان فانه، في هذه الحال، يتوجب «على الملك حسين ان يحصل على تفويض واضح بالتفاوض مع اسرائيل، اكثر مما قدمه الاتفاق الاخير بينه وبين عرفات» (Boston Globe، ١٩٨٥/٢/٢٦). ولذلك، فان الولايات المتحدة ترغب في «دعم سعودي» لجهود الملك الاردني و«ربما، ايضاً، في بعض الضغط على م.ت.ف. للتكيف مع حسين»، و«المهم ان تؤيد الدول العربية جهود حسين للحصول على تفويض بالتفاوض مع اسرائيل» (أ.ب. رويترز، ١٩٨٥/٢/١٠). أما بصدد عقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الاوسط، فان الولايات المتحدة الاميركية ماتزال على موقفها الرافض له. وقد قال ريغان بهذا الشأن «نحن لا نؤمن بوجود ان يكون هناك الكثير من الايدي داخل القدر، تماماً كما لا نؤيد اي اشترك في المفاوضات، وسنبقى مستعدين للمساعدة... لكن هذه المفاوضات يجب ان تكون بين العرب والفلسطينيين والاسرائيليين» (السفير، ١٩٨٥/٢/٢٣). وذلك على اساس مبادرته (مشروع ريغان) التي اطلقها في الاول من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، كما قال في كلمته امام الملك فهد. وهي المبادرة التي اعتبر جورج بوش، نائب الرئيس الاميركي، انها ماتزال «تشكل جوهر السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط» (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٢/٩).

وفي اثناء ذلك، اكدت الولايات المتحدة على ثبات موقفها العدائي من منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اكد جورج بوش ان الولايات المتحدة غير مستعدة على الاطلاق لاجراء مفاوضات مع م.ت.ف. و«اضاف: ليس هناك اي تغيير في سياستنا بهذا الشأن» (القبس، ١٩٨٥/٢/٩، نقلاً عن مقابلة مع مجلة «المجلة» التي تصدر في لندن).

ويرى الكثيرون، في الولايات المتحدة واوروپا الغربية، ان الظروف الحالية هي اكثر الظروف ملائمة للتحرك باتجاه التسوية، انما لاتزال هناك عقبات تترض هذا التحرك، على حد تعبير بيتينو كراكسي، رئيس وزراء ايطاليا، الذي اضاف: «ولكي نزيل الصخرة الكبيرة من الطريق، يجب ان نحضر 'الرافعة' لازالتها، واولئك المهتمون مباشرة باعطائنا هذه 'الرافعة' هم الفلسطينيون». (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٥/٢/٩).

خلاصة القول، ان الادارة الاميركية «متشجعة»، لكن ما حدث لغاية الان «ليس كافياً لأن تبادر الولايات المتحدة بطرح مبادرة سلام في هذا الوقت»، اذ ان هذا التحرك «هو عملية تجري في العالم العربي لتعريف شروط المفاوضات، وليس الوقت مناسباً، الآن، لان تشرك الولايات المتحدة نفسها فيها» (Herald Tribune، ١٩٨٥/٢/٢٧). ومايزال لدى الادارة الاميركية «تساؤلات كثيرة» حول الوضع، خصوصاً «الاحتمال القوي برفض م.ت.ف. التفاوض المباشر مع اسرائيل»، ثم يضاف الى ذلك ان «سوريا تبدي معارضة شديدة لاي مفاوضات مع اسرائيل، ومن المحتمل ان تجعل من نجاح اي محادثات مسألة صعبة للغاية، الا اذا ايدتها السعودية بقوة». لهذا «دعنا ننظر قليلاً لنرى كيف ستصبح المسألة بين العرب انفسهم» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٢/٢).

### الموقف السوفياتي

في هذه الاثناء، اعاد الاتحاد السوفياتي التأكيد على مواقفه الثابتة المؤيدة للحقوق العربية والرافضة لسياسة الاستفراد والاملاء الاميركية - الاسرائيلية، وللهات بعض الانظمة العربية وراء سراب واشنطن، كما اعاد التأكيد على «المبادرة السوفياتية». ويمكن تلخيص الموقف السوفياتي العام من مختلف المسائل المطروحة بالتالي:

\* «ان الحل العادل للمشكلة الفلسطينية التي تمكن النقطة الجوهرية فيها في قيام دولة فلسطينية مستقلة، ليس ممكناً الا في اطار مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية» (نوفوستي، ١٩٨٥/٢/٦).

\* «ان اي تسوية في الشرق الاوسط، شاملة حقاً، وفي مصلحة جميع الاطراف، ليست ممكنة، حقاً، الا بمشاركة الاتحاد السوفياتي، واي محاولة اخرى محكوم عليها بالفشل» (النهار، ١٩٨٥/٣/٨، من تعليق لوكالة «نوفوستي»).

\* «ان الولايات المتحدة واسرائيل تسعيان الى ابعاد م.ت.ف. عن التسوية، وان كل المحاولات لتجاوز مشاركة الفلسطينيين في تسوية في الشرق الاوسط او العمل من وراء ظهرهم محكومة بالفشل» (النهار، ١٩٨٥/٣/٩، من تعليق لوكالة «نوفوستي»).

## المشاورات الاميركية - السوفياتية حول الشرق الاوسط

على لسان روبرت سيمز، الناطق باسم البيت الابيض، الذي قال «ان واشنطن وموسكو اتفقتا من حيث المبدأ على المباحثات» التي هي «مجرد تبادل وجهات نظر تأتي في نطاق حوارنا الديبلوماسي المنتظم مع السوفيات»، وان هذا التبادل «غير رسمي» ولا يمكن وصفه بأنه مفاوضات»، وأضاف «انه نوع من التبادل العادي للأراء الذي يجريه اي بلدين مختلفين حين يحاول كل منهما فهم وجهة نظر الآخر». (القبس، ١٩٨٥/١/١٨).

وجاء التوضيح السوفياتي لنية اجراء محادثات مع الولايات المتحدة حول الشرق الاوسط على لسان قسطنطين كيسلوف، نائب مدير معهد دراسات الولايات المتحدة وكندا في الاتحاد السوفياتي ومسؤول دراسات الشرق الاوسط، الذي قال في محاضرة القاها في مركز الدراسات العربية في جامعة جورج تاون الاميركية، ان المحادثات المتوقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول الشرق الاوسط تقررت بالاح من الولايات المتحدة من ضمن مشاورات حول المشاكل الاقليمية القائمة في العالم. وأضاف كيسلوف: «ان الاميركيين مصرون على الانفراد بحل مسألة الشرق الاوسط حلاً جزئياً، بينما يقترح الاتحاد السوفياتي حلاً شاملاً يتناول الاراضي والامن والبشر». وقال ان «المقصود بالبشر هو الشعب الفلسطيني». وأكد كيسلوف على ان اهمية الشرق الاوسط بالنسبة للسوفيات «تماثل اهمية امريكا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية» (السفير، ١٩٨٥/٢/٩).

وقبل اسبوع من اجتماع فيينا، ذكر فلاديمير لوميكو، رئيس الدائرة الصحافية في وزارة الخارجية السوفياتية، ان المشاورات الاميركية - السوفياتية ستعقد على مستوى الخبراء. وقال، في حديث صحافي، ان موسكو وواشنطن متفقتان على ضرورة تبادل وجهات النظر في هذا الشأن، وان الموقف السوفياتي شديد الوضوح، وينص على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة، وعلى حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة. وأكد لوميكو انه «على الرغم من جميع التكهنات، فستقتصر المحادثات على مشكلة التوصل الى تسوية في الشرق الاوسط فقط»، وقال «ان مشكلة الشرق الاوسط يجب ان تكون، وحدها، موضوع تبادل وجهات النظر المقبلة». (السفير، ١٩٨٥/٢/١٥).

ثم اعلن روبرت ماكفرلين، مستشار ريغان لشؤون

جاءت الانباء الاولى حول نية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اجراء مشاورات حول الشرق الاوسط، اثر الاجتماع الذي تم في جنيف، في مطلع العام الحالي، بين اندريه غروميكو، وزير الخارجية السوفياتي، وجورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» ان الوزيرين بحثا الموقف في الشرق الاوسط على هامش لقاء اتهما في جنيف، واتفقا على ترتيب مباحثات بين القوتين العظميين (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/١٥).

واوقدت واشنطن مبعوثاً، هو مارك بالمر، نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الاوروبية، الى كل من القاهرة والقدس المحتلة لابلاغ الحكومتين، المصرية والاسرائيلية، بوقائع التفاهم الذي توصل اليه شولتس وغروميكو (المصدر نفسه، نقلاً عن «واشنطن بوست» ١٩٨٥/١/١٤).

ونسبت «نيويورك تايمز» الى بالمر قوله ان الولايات المتحدة لم تغير سياستها تجاه الشرق الاوسط بالاتفاق مع موسكو على اجراء هذه المباحثات. (المصدر نفسه).

ونقلت «الاسوشيتد برس» عن مسؤول حكومي اسرائيلي تأكيد على ان الولايات المتحدة ابليت اسرائيل باتفاق واشنطن وموسكو في جنيف على اجراء حوار في المستقبل حول الشرق الاوسط، (القبس، ١٩٨٥/١/١٨). وحسب نفس المصدر السابق، فان مسؤولاً اسرائيلياً قال: «نحن نفهم ان هناك قراراً بالبحث في شؤون الشرق الاوسط بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ولا نعلم ما يعنيه ذلك، وسنراقبه عن كثب» (المصدر نفسه).

روبرت ماكفرلين، مستشار ريغان لشؤون الامن القومي، ذكر ان القوتين العظميين وافقتا على تبادل وجهات النظر حول نزاع الشرق الاوسط، ولكنهما لن تجريا مفاوضات، وأوضح «ان الولايات المتحدة ابليت الاتحاد السوفياتي، منذ سنوات، اهتمامها بمحاولة حل الخلافات الاقليمية مع الاتحاد السوفياتي وان الشرق الاوسط هو جزء من هذه الاهتمامات منذ البداية» (النهال، ١٩٨٥/١/١٨). ثم تأكد الموقف الاميركي من المباحثات حول الشرق الاوسط، مجدداً،



الامن القومي، ان واشنطن وموسكو وافقتا على لقاءات منتظمة لمناقشة الوضع في الشرق الاوسط، و اضاف «اننا اخبرنا السوفيات، منذ اربع سنوات، باننا مهتمون بالتحديث معهم حول تسوية الاختلافات بشأن القضايا الاقليمية» (Jerusalem Post، ١٢/٢/١٩٨٥).

وكانت الادارة الاميركية قد سربت اخباراً الى الصحافة بان الاجتماع الاميركي - السوفياتي المقبل في فيينا سيتناول بالبحث، اضافة الى الصراع العربي - الاسرائيلي، الوجود السوفياتي في افغانستان، والحرب العراقية - الايرانية.

وفي نفس الوقت الذي كان فيه، فلاديمير لوميكو يعرض موقف الاتحاد السوفياتي من مباحثات فيينا، قال الناطق بلسان الخارجية الاميركية، برنارد كالب «ان اللقاء مجرد تبادل للآراء»، مشيراً الى انه يعتقد «بغية تجنب خطأ في الحساب، وتخفيض الخطر الكامن في مواجهة اميركية - سوفياتية». وقال كالب، ايضاً، ان المباحثات «تستهدف المساهمة في تفهمنا المتبادل لهذه المشاكل، وهي جزء من جهدنا المستمر لاشراك السوفيات في جدول اعمال مليء بالقضايا، بما في ذلك قضايا اقليمية وقضايا حقوق الانسان والعلاقات الثنائية، بالاضافة الى وقف سباق التسلح» (الشرق الاوسط، ١٥/٢/١٩٨٥).

وفي محاولة واضحة لتبديد مخاوف اسرائيل، ونفي التكهانات بأن الولايات المتحدة قد تتوصل الى «صفقة» مع الاتحاد السوفياتي حول الشرق الاوسط، شدد الناطق بلسان الخارجية الاميركية، في نفس المناسبة السابقة، على القول «انه يجب عدم النظر الى هذه المباحثات على اساس انها مفاوضات، ونحن لا نستطيع اية اتفاقيات»، مضيفاً ان المباحثات لا تمثل اي تغيير في الموقف الاميركي فيما يتعلق بقضايا المنطقة وحتى اننا لا نتوقع ان تسفر المباحثات عن اي تغيير في المواقف السوفياتية» (المصدر نفسه).

وفي هذه الاثناء، عاد الطرفان الى تأكيد مواقفهما السابقة تجاه مسألة الشرق الاوسط، فقد اكد تعليق لوكالة «تاس» السوفياتية (١٤/٢/١٩٨٥) ان الاتحاد السوفياتي مع انعقاد المؤتمر الدولي ويعارض المفاوضات المنفردة مع اسرائيل، واتهم الولايات المتحدة بمحاولة شق الصف العربي باقتراحها صفقات منفردة. وفي نفس اليوم، اكد الرئيس ريغان الموقف الاميركي حيال هذه النقطة عندما ابلغ الصحافيين قائلاً: «اننا، بكل تأكيد، لا ندعم عقد

مؤتمر دولي كبير حول الشرق الاوسط» (المصدر نفسه)

وقبل لقاء فيينا بايام قلائل، بدأت تتوارد انباء اميركية عن جدول اعمال اللقاء والمواضيع التي ستتم مناقشتها. فقد ذكر مسؤول اميركي بارز ان الصراع العربي - الاسرائيلي وقضية لبنان هما اهم ما يتضمنه برنامج المحادثات، كما ان هذه المحادثات سوف تشمل «تبادلاً للآراء» حول زيارة الملك فهد لواشنطن والاتفاق الاردني - الفلسطيني. لكنه حذر من اية «توقعات غير واقعية لهذه المحادثات»، ووصف هذه المحادثات بانها ليست جزءاً من مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط، وقال: «لا تتوقعوا، نتيجة لها، ان نغير موقفنا» (السفير، ١٦/٢/١٩٨٥).

وذكر المسؤول الاميركي ان ليس لدى الادارة الاميركية اية خطط لمحادثات استكمالية لاحقة، وذلك بعكس الانباء التي تواردت في السابق وذكرت ان لقاء فيينا سيكون مقدمة للقاءات لاحقة (المصدر نفسه). ونسب الى المسؤول الاميركي نفسه القول ان «الولايات المتحدة ابليت اسرائيل، وغيرها، انها لا تحاول فرض حل او مشاريع اميركية - سوفياتية لازمة الشرق الاوسط... لان الادارة الاميركية تعتقد ان حل الازمة يجب ان يتم عن طريق مفاوضات مباشرة» (النهار، ١٦/٢/١٩٨٥).

وقبل توجه ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط وجنوب آسيا، ورئيس وفد بلاده الى المحادثات، الى فيينا، عقد لقاء في واشنطن مع السفير الاسرائيلي هناك، مثير روزين. ونسب الى مورفي قوله ان الوفد الاميركي يعتزم اثارة «قضية اليهود السوفيات» مع الوفد السوفياتي في فيينا (الشرق الاوسط، ١٨/٢/١٩٨٥).

وكان مسؤول اميركي بارز قد صرح في وقت سابق للصحافيين بأن واشنطن «تتطلع الى خطوات يتخذها السوفيات لظهور صدقهم في المشاركة في العملية»، ووضح ان احدي هذه الخطوات هي استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، والخطوة الثانية هي تسهيل هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي (السفير، ١٦/٢/١٩٨٥). وفي نفس الوقت، التقى وفد من زعماء «المؤتمر اليهودي الاميركي» بوزير الخارجية، جورج شولتز، لبحث الموقف معه والاعراب عن القلق من تفاهم محتمل اميركي - سوفياتي حول قضايا الشرق الاوسط. وقد نسب الى اعضاء الوفد قولهم انهم خرجوا من لقاءهم مع

شولتس «مطمئنين تمام الاطمئنان» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١٨).

وفي ١٩ شباط (فبراير)، عقد الاجتماع في فيينا، عاصمة النمسا، بين وفد اميركي يترأسه ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط وجنوب آسيا، ووفد سوفياتي برئاسة فلاديمير بولياكوف، رئيس دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية. وقد ضم الوفد الاميركي، الى جانب مورفي، كلاً من جيمس كوفي، وهو اخصائي رفيع المستوى بشؤون الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي الاميركي، ومارك باريس، المستشار السياسي في سفارة الولايات المتحدة في موسكو. واستمر اللقاء يومين، عقدت اثناءهما جلستان: واحدة في كل من السفارتين السوفياتية والاميركية. ولم يسمح للصحفيين بدخول مكان الاجتماع، كما امتنع اعضاء الوفدين عن الادلاء بأي تصريح حول مضمون المحادثات. واكتفى ريتشارد مورفي بالقول ان بياناً سيصدر عن كل من واشنطن وموسكو في وقت لاحق: (النهـار، ١٩٨٥/٢/٢٠). وقد ادى التكم الاعلامي الذي فرضه الطرفان على تفاصيل ما جرى خلال المحادثات الى التقليل من الاثارة التي راقت الانباء الاولى عنها.

ويعتبر لقاء فيينا الاول من نوعه الذي ينعقد على مستوى عال بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول مشكلة الشرق الاوسط منذ ما يزيد على سبع سنوات، عندما صدر بنتيجة لقاء عالي المستوى، البيان السوفياتي - الاميركي الشهير حول الشرق الاوسط في الاول من تشرين اول (اكتوبر) من العام ١٩٧٧، والذي طوته وتناسته ادارة كارتر قبل ان يجف حبره، واختارت، بمعاونة انور السادات، طريق الصفقات المنفردة وسياسة الاستفراد التي تجلت في اتفاقيتي كامب ديفيد. ومنذ ذلك الحين، كانت المشاورات السوفياتية - الاميركية حول الشرق الاوسط تتم على مستوى سفراء البلدين، في كل من موسكو وواشنطن.

وقد لاحظ المراقبون ان مشاورات فيينا حول الشرق الاوسط تكتسب اهمية متزايدة بسبب من التطورات الاخيرة التي شهدتها المنطقة، «حيث ادت تحركات بعض قادة البلدان العربية الى نفخ حياة جديدة في جهود التسوية» Christian Science Monitor ، (١٩٨٥/٢/١٩). واعتبر المراقبون، كذلك، ان

الحقيقة التي تمخضت عن اللقاء هي في كونه اقوى اشارة صدرت، حتى الان، تظهر ان واشنطن وموسكو تريدان تحسين وتوسيع العلاقات الثنائية بينهما، والتي وصلت الى اخطر مراحلها لسنة خلت (Los Angeles Times ، ١٩٨٥/٢/٢٠). كما اعتبر ان لقاء اميركياً مع السوفيات حول الشرق الاوسط يحمل في مضمونه رسالة هامة هي ان لدى موسكو دوراً هاماً لتلعبه هناك (المصدر نفسه).

ويرى المراقبون، كذلك، ان مشاورات فيينا، اظهرت ان الولايات المتحدة قد قاربت الاعتراف بدور سوفياتي اساسي في اية تسوية دائمة لمشكلة الشرق الاوسط (The Guardian ، ١٩٨٥/٢/٢٠).

وربط ديبلوماسيون غربيون بين مشاورات فيينا السوفياتية - الاميركية حول الشرق الاوسط والمحادثات المقبلة بين القوتين العظميين حول الحد من سباق التسلح النووي التي كان تقرر ان تبدأ في جنيف في اذار (مارس) من العام الحالي، واعتبروا ان مشاورات فيينا «انطوت على اعتراف ضمني من القوتين العظميين بأن محادثتهما المقبلة في جنيف لا يمكن ان تجري بمعزل عن القضايا الاخرى، وان النجاح في جنيف يحتاج الى اقامة حوار اوسع» (المصدر نفسه). واعتبرت المحادثات ذات اهمية بالغة «لانه ادت الى ان يمتد الحوار السوفياتي - الاميركي خارج نطاق الحد من التوسع الى منطقة ذات اهمية حيوية اقليمية» (Washington Post ، ١٩٨٥/٢/٢١).

وبعد انتهاء مشاورات فيينا، اصدرت وزارة الخارجية الاميركية بياناً مقتضباً تلاه الناطق باسمها ادوارد جيريجيان، وصفت فيه محادثات فيينا بانها كانت «مفيدة كونها وضحت مواقف كل جانب وسياسته... ولم تحاول الولايات المتحدة التوصل الى اتفاقات مع الجانب السوفياتي». وقد رفض جيريجيان الخوض في تفاصيل ما جرى اثناء المشاورات، لكنه اشار الى ان «لا خطط لاجتماعات اخرى في المستقبل»، وذكر ان المحادثات تطرقت الى مواضيع مثل لبنان ودور القوة الدولية في جنوب لبنان، والنزاع العربي - الاسرائيلي، والحرب العراقية - الايرانية، وافغانستان (النهـار، ١٩٨٥/٢/٢٢).

لكن احد المسؤولين في ادارة ريغان ذكر ان الجانب السوفياتي برئاسة بولياكوف رفض، رفضاً باتاً، الخوض في موضوع افغانستان، ونقل عن بولياكوف قوله «ان منطقة مسؤوليتي في وزارة الخارجية لا تضم

افغانستان» (New York Times، ٢٢/٢/١٩٨٥).  
اما البيان السوفياتي الذي صدر في موسكو حول  
اللقاء نفسه، فقد اورد نبأ اللقاء وذكر أن «الاهتمام  
الرئيسي توجه الى مسألة التوصل الى تسوية شاملة  
وعادلة للنزاع في الشرق الاوسط». (Boston Globe،  
٢١/٢/١٩٨٥).

ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤولين في  
ادارة ريغان قولهم ان معظم الوقت كُرس لمناقشة  
الصراع العربي - الاسرائيلي، حيث طرح السوفيات  
رايهم بوجوب حل المشكلة في اطار مؤتمر دولي يحضره  
اعضاء مجلس الامن الدولي دائمو العضوية  
والاطراف المعنية في الشرق الاوسط بما فيها منظمة  
التحرير الفلسطينية. وقد رد مورفي بالقول ان مثل هذا  
المؤتمر الموسع لن يكون بناء، وطرح رأي الادارة  
الاميركية بوجوب اجراء محادثات مباشرة بين البلدان  
العربية المعنية واسرائيل. كما نسب الى نفس  
المسؤولين المذكورين ان مورفي قال ان الاتحاد  
السوفياتي «يفتقد المصداقية كوسيط بسبب رفضه  
استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وبسبب  
رفضه تسهيل هجرة اليهود السوفيات الى  
الغرب» (New York Times، ٢٢/٢/١٩٨٥).

وقد رفض الاتحاد السوفياتي طلب الولايات  
المتحدة أن يستأنف علاقاته الدبلوماسية مع  
اسرائيل، والتي قطعتها موسكو إثر العدوان الاسرائيلي  
العام ١٩٦٧. وذكرت اذاعة اسرائيل ان الجانب  
السوفياتي رد على الطلب الاميركي بطرح سؤال حول  
ما اذا كان وزير الخارجية الاميركي على استعداد  
لاجراء محادثات مباشرة مع رئيس الدائرة السياسية  
في م.ت.ف. فاروق قديمي، وقالت الاذاعة ان رئيس  
الوفد الاميركي اثار موضوع هجرة اليهود السوفيات،  
فرد عليه المندوب السوفياتي بالقول «ان مصير  
الفلسطينيين ينطوي على مغزى لا يقل من الناحية  
الاخلاقية عن مشكلة اليهود السوفيات» (القبس،  
٢٦/٢/١٩٨٥).

وفي توضيح آخر للموقف السوفياتي، ذكر تعليق  
لووكالة «نوفوستي»، في وقت لاحق، «في رأينا ان تبادل  
وجهات النظر في فيينا دل على ان تسوية في الشرق  
الايوسط، شاملة حقاً وفي مصلحة جميع الاطراف،  
ليست ممكنة، حقاً، الا بمشاركة الاتحاد السوفياتي،  
وأي محاولة اخرى محكوم عليها بالفشل» (النهار،  
٨/٣/١٩٨٥).

وفي مؤتمره الصحفي في ٢١ شباط (فبراير)، قال

الرئيس الاميركي ريغان، رداً على سؤال حول مغزى  
مشاورات فيينا وعلاقتها بتحركات الملك حسين  
والرئيس حسني مبارك وزيارة الملك فهد الى واشنطن،  
ان «مشاورات فيينا لم يكن وليس لها اية علاقة بهذه  
التحركات»، وازاف: «لقد شعرنا فقط بأن الوقت قد  
حان لتبادل الآراء، وللتأكد من انه لن يقع اي خطأ في  
الحسابات قد يقود الى نوع من المجابهة او المشاكل.  
لقد ابلغناهم بوجهة نظرنا الحالية وبماذا نفكر، كما  
عرضوا موقفهم. وهذا كل شيء». ورداً على سؤال عما  
اذا كان السوفيات يسعون الى دور مباشر لهم في  
مفاوضات الشرق الاوسط، اجاب ريغان: «إن  
السوفيات مالوا الى تأييد فكرة مؤتمر دولي موسع،  
ونحن لا نؤيد ذلك، ولا نعتقد انه يجب ان يكون  
هناك هذا العدد من الايدي في القدر»، وجدد  
تأييده لمفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل (New York Times،  
٢٢/٢/١٩٨٥).

لقد ادى تكتم الاتحاد السوفياتي والولايات  
المتحدة على تفاصيل ما جرى في مشاورات فيينا الى  
موجة من التكهنات في الصحافة العربية والاجنبية،  
وتحدثت صحف كثيرة عن «صفقة» بين الدولتين، لكن  
هذه الانباء لم تجد ما يدعمها، سواء من المواقف  
المعلنة الحالية للدولتين او المواقف السابقة والمعروفة.  
وتفاعلت اطراف عديدة باللقاء «اكثر مما ينبغي»، بينما  
ابدت اطراف اخرى، عارضت اللقاء في البداية،  
كاسرائيل والدوائر الصهيونية في الغرب وبالذات في  
الولايات المتحدة، تخوفات كثيرة من لقاء فيينا.

ونسبت صحف غربية الى بعض اعضاء ادارة  
ريغان ومسؤولين في وزارة الخارجية عدم تحمسهم  
لللقاء فيينا. ويرى هؤلاء ان حواراً سوفياتياً - امريكياً  
حول الشرق الاوسط سيؤدي فقط الى «تعقيد عملية  
السلام... ويرسل اشارات خاطئة الى العرب... ويزيد  
من مخاوف اسرائيل» (Middle East Policy Survey،  
٢٢/٢/١٩٨٥).

ومن المفيد الاشارة الى ان فكرة مباحثات اميركية -  
سوفياتية حول المسائل الاقليمية، صدرت، في البداية،  
عن الرئيس الاميركي رونالد ريغان اثناء خطابه في  
الامم المتحدة في ايلول (سبتمبر) الماضي، وعلى ابواب  
الانتخابات الرئاسية الاميركية. وكان ريغان يسعى،  
وقتهذا، الى تحييد انتقادات منافسيه له حول  
مسؤوليته عن الترددي الكبير في العلاقات بين الشرق  
والغرب. وهذا يفسر حرص الولايات المتحدة على عدم  
التوصل الى نوع من التفاهم مع الاتحاد السوفياتي

يرسم بداية الطريق لحل شامل وعادل لتزاع المنطقة، وإصرار الإدارة الأميركية على المضي قدماً في سياسة الاستقراء وأملاء الاستسلام على العرب. وإذا كان هذا جانباً من المسألة، فإن الجانب الآخر هو أن التغييرات التي شهدتها المنطقة في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان، صيف العام ١٩٨٢، والدور السوفياتي الفاعل في هذه الأحداث، أظهر، مرة أخرى، مصداقية ما عبر عنه الاتحاد السوفياتي باستمرار من أن أي حل شامل وعادل حقاً للصراع العربي - الإسرائيلي لن يكتب له النجاح بدون مشاركة الاتحاد السوفياتي. وإذا كانت الولايات المتحدة قد اقتربت قليلاً من هذه المسألة بمجرد انعقاد اجتماع فيينا، فإنها ما تزال بعيدة عما يعتبر، بحق، بداية جدية لحل أزمة المنطقة، أي من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والأطراف المعنية في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

#### زيارة الملك فهد إلى واشنطن

قام الملك فهد، ملك العربية السعودية، بزيارة إلى واشنطن في النصف الأول من شباط (فبراير) الماضي، التقى خلالها بالرئيس الأميركي رونالد ريغان وعددًا من معاونيه، كما التقى مع رؤساء سابقين ومسؤولين في إدارات سابقة. وقد تناولت المحادثات مسألتين رئيسيتين: الصراع العربي - الإسرائيلي وتطوراتها، والعلاقات الثنائية بين البلدين إضافة إلى حرب الخليج وموضوع أفغانستان. وذكرت أنباء صحفية عديدة أن الملك فهد سعى لدى واشنطن كي تنشط دورها وتتقدم بمبادرة جديدة لحل أزمة المنطقة، وذلك من وجهة نظر تقول: أن الوقت قد حان لمثل هذه المبادرة، نظراً لتحركات «المعتدلين» العرب الأخيرة ولأن هؤلاء «المعتدلين» لم يعودوا قادرين على تحمل وضع «الجمود» الذي تشهده المنطقة. وقد أوضحت التصريحات والتعليقات والخطب التي صدرت عن الجانب الأميركي أثناء زيارة الملك فهد مواقف إدارة ريغان تجاه التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والدور السعودي فيها. كما أظهر البيان الختامي المسافة الكبيرة التي مازالت تباعد بين الموقعين.

استيقت إدارة ريغان الزيارة بتصريح مسؤول أميركي رفيع المستوى ذكر فيه أنه إذا كان الملك فهد

ومرافقه يتوقعون «مبادرة أميركية شجاعة» فسوف يصابون بالخيبة، غير أنه أضاف «أنتي اعتقد أنه سيكون باستطاعتنا أن نضمن للسعوديين أننا سنكون فعالين أكثر وأن نلعب الدور الذي يرغبون في رؤيتنا تلعبه، ولكن، فقط، بشرط الحصول على تعهد من الجانب العربي بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل»، وقال أن الرئيس ريغان سيطلب من الملك فهد، خلال محادثتهما، مثل هذا التعهد. وأخبر المسؤول الأميركي الصحافيين أن الولايات المتحدة ترغب في «دعم سعودي لجهود السلام التي يبذلها الملك حسين، وربما، أيضاً، في بعض الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية للتكيف مع الملك حسين»، وأضاف: «المهم أن تؤيد الدول العربية المعتدلة جهود حسين للحصول على تفويض بالتفاوض مع إسرائيل» (السفير، ١١/٢/١٩٨٥، نقلًا عن أ.ب. ورويتز).

وتأكدت هذه الرغبة الأميركية في الكلمة الترحيبية التي القاها الرئيس ريغان أمام ضيفه السعودي، حين دعاه إلى استخدام «نقوده الكبير» من أجل بدء مفاوضات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل. وأكد ريغان على إمكانية قيام حل بناء على القرار ٢٤٢ «لضمان سلامة وأمن إسرائيل وجيرانها وضمان حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة». ولوحظ أن الملك فهد لم يأت على ذكر منظمة التحرير الفلسطينية في كلمته (القبس، ١٢/٢/١٩٨٥).

وبعد الاجتماع الثاني غير المتوقع بين ريغان وفهد، صرح لاري سبيكس، الناطق باسم البيت الأبيض، بأن الولايات المتحدة «لم تبدل موقفها من التصور المطروح» لحل أزمة الشرق الأوسط، وقال أن واشنطن «تؤيد مشاركة جميع الأطراف». وبعد أن وصف الدور السعودي في الشرق الأوسط بأنه «قيادي»، قال سبيكس: «أنهم [أي السعوديين] كلما شاركوا في عملية البحث عن السلام، كان ذلك مساعداً» (النهاري، ١٣/٢/١٩٨٥).

كما أكد جورج شولتز، وزير الخارجية، في كلمته الترحيبية بالملك فهد، على التصور الأميركي عندما قال أن «هناك طريقاً واحداً، إلى السلام في الشرق الأوسط هو «مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وجيرانها العرب، تركز على صيغة الأراضي في مقابل السلام التي يقوم عليها القرار ٢٤٢» (المصدر نفسه).

وفي مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز»، أكد الرئيس ريغان التزامه المبادرة التي أطلقها في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وشدد على اقتناعه بأنه لا

السياسي في واشنطن بالنسبة للشرق الاوسط، ولكنها لم تحقق اي اتفاقات رئيسية او اية اختراقات» (السفير، ١٩٨٥/٣/١).

### التحرك الاوروبي الغربي

التحرك الاوروبي الغربي الجديد تجاه مسألة الشرق الاوسط بدأت خيوطه تتضح في اواخر العام الماضي، حيث عقد في اوائل كانون اول (ديسمبر) الماضي اجتماع قمة للدول العشر الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة في دبلن، عاصمة ايرلندا، وقد رسم هذا الحدث بداية توجه بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية لتجديد دورها في الحركة السياسية التي تشهدها المنطقة. ثم شهدت الشهور الثلاثة الاولى من هذا العام نشاطاً اوروبياً مكثفاً في هذا الشأن، قامت بالدور الرئيسي فيه ايطاليا التي ترأست المجموعة الاوروبية الغربية لفترة الشهور الستة الاولى من هذا العام.

وقد نص بيان دول السوق الاوروبية المشتركة الصادر عن قمة دبلن، فيما يخص الشرق الاوسط، على ان هذه الدول ترى «من الاهمية القصوى ان تبذل جهود جديدة بغية اجراء مفاوضات سعياً لاجاد تسوية للزراع العربي - الاسرائيلي، وان المجموعة تسجل بارتياح شواهد الاهتمام التي يبديها كلا الجانبين من اجل القيام بتحريك تمهيداً لاجراء مفاوضات... ونأمل ان يشكل هذا الاهتمام المعلن ركيزة لتطورات لاحقة». وذكر البيان ان اي جهد، مهما كان مكثفاً تبذله اطراف اخرى في اطار البحث عن حل دائم للزراع في المنطقة، لا يمكن ان يعوض مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية نفسها، اي الدول العربية واسرائيل والفلسطينيين، والتي ينبغي ان يعترف كل منها بوجود الآخر وحقوقه. وفي البيان، جددت مجموعة الدول العشر نداءها من اجل التخلي عن سياسة بناء المستوطنات غير المشروعة في الاراضي المحتلة، وأكدت، مجدداً، رأيها بأنه ينبغي ان تنضم منظمة التحرير الفلسطينية الى مفاوضات السلام. وجاء في البيان، ايضاً، ان «دول المجموعة، سواء بصورة جماعية او منفردة، واصلت اتصالها مع جميع الاطراف المعنية، واستمراراً لهذه السياسة، ترى القمة الاوروبية انه يجب تكثيف هذه الاتصالات بهدف البحث عن وسائل تشجيع الحركة صوب اجراء مفاوضات وتحسين الوضع في هذه المنطقة».

يمكن «تحقيق مبادرته من دون مشاركة الملك حسين والفلسطينيين، او على الاقل بموافقة الفلسطينيين على ان يمثلهم الملك حسين في مفاوضات مباشرة مع الاسرائيليين»، وقال ان واشنطن «ليس لديها اي مشروع يتعلق بطريقة تطبيق هذا الحل». واعترف ريغان بأن احداث لبنان، وغيرها، جمدت مبادرته، وأن «على الطرف الذي سيحاول التفاوض باسم العرب ان يكون قادراً على تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات»، اذ انه «لا يمكن اسقاط الفلسطينيين من الحساب او تجاهل حقوقهم» (النهار، ١٩٨٥/٢/١٣).

وبعد انتهاء محادثاته مع الملك فهد، أكد الرئيس ريغان، في تصريحات ادلى بها للصحفيين، ان الولايات المتحدة تعارض فكرة عقد مؤتمر دولي كبير للسلام حول الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١٤).

ونقلت مراسلة صحيفة «القبس» الكويتية من واشنطن، عن مصادر في الوفد السعودي، ان الملك فهد وافق، اثناء لقائه الثاني مع الرئيس ريغان، على الضغط من اجل اجراء مفاوضات مباشرة على اساس قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢، وانه تعهد باقتناع الفلسطينيين بقبول هذا القرار. كما نسبت الصحيفة الى مصدر في وزارة الخارجية الاميركية تعليقه بأن المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط سيكون «اكثر كلاماً واقل محتوى من اجتماعات الجامعة العربية» (القبس، ١٩٨٥/٢/١٥).

وعلى كل حال، فان البيان المشترك الصادر عن المباحثات تضمن تأكيد الرئيس ريغان من جديد على «استمرار التزامه بمواقف السلام التي اعلنها في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وجدد تعهده بأن الولايات المتحدة ستدعم هذه المواقف في مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية مباشرة» (القبس، ١٩٨٥/٢/١٥).

من جهة اخرى، تضمن البيان، أيضاً، تأكيد الجانب السعودي على ان مقررات فاس تشكل «اساساً عادلاً لمفاوضات مؤدية الى سلام شامل»، بينما عبر الرئيس ريغان عن تقديره لاجتماع فاس الذي اعترفت الولايات المتحدة «بالعناصر الايجابية التي احتوى عليها». وجاء في البيان، ايضاً، ان الطرفين اكدا على «ان السلام الثابت يجب ان يكفل امن جميع الدول في المنطقة ويحقق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١٥).

ابرز التعليقات على زيارة فهد الى واشنطن قالت انها «لم تكن اساسية، مع انها حسنت من المناخ

(الشرق الأوسط، ١٢/٦/١٩٨٥).

وفي أواسط كانون أول (ديسمبر) الماضي، أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، في حديث للتلفزيون الفرنسي، أن بلاده معنية بالقيام بدور فعال لحل أزمة الشرق الأوسط، وهي تعترض القيام بمعينة في هذا المجال في المستقبل القريب. وقال ميتران، أيضاً: «لقد كنت أول رئيس دولة فرنسي يزور القدس... وقد قلت في الكنيست أن على إسرائيل الاعتراف بالواقع الفلسطيني كما أراه. بل انني تحدثت عن دولة فلسطينية واستخدمت تعبير منظمة التحرير الفلسطينية»، وأضاف: «لقد تحدثت عن إسرائيل كذلك في السعودية وسوريا»، واستطرد قائلاً: «انني اعتقد أن من حق الفلسطينيين أن يعيشوا بسلام»، ووصف شمعون بيريس رئيس وزراء إسرائيل بأنه صديقه وقال أنه يبدو في نظره «كأكثر انفتاحاً» من سابقه فيما يخص مشكلة المستوطنات وجلاء القوات الإسرائيلية عن لبنان، لكنه شكك من أن منظمة التحرير «لا تقبل على خطوة مقابل خطوة». ولاحظ ميتران أنه من غير المناسب أن تستقبل فرنسا ياسر عرفات (السفير، ١٢/١٧/١٩٨٤).

وفي أوائل كانون الثاني (يناير)، قام جوليو اندريوتي، وزير خارجية إيطاليا التي تتراس المجموعة الأوروبية، بزيارة إلى الأردن، وكانت هذه خامس زيارة له إلى المنطقة منذ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. ووصف اندريوتي فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام لحل مشكلة الشرق الأوسط بأنها تحتاج إلى شروط عدّة وهي ليست موجودة حالياً. ونفى، في مؤتمره الصحفي في عمان، أن تكون هناك أية مبادرة أوروبية الآن، وقال أن قمة دبلن قيمت، إيجابياً، اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الأخير في عمان، وأكدنا فيه [ اجتماع دبلن ] أيضاً على إعلان البندقية، أي إننا نرى أن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني يجب أن تشارك في المفاوضات». وقال اندريوتي: «أنه لا يمكن أن تكون هناك مبادرة جديدة ما لم يكن هناك بعض الأعداد» مضيفاً أن مبادرة السلام «يمكن أن تأتي بعد ذلك» (القبس، ١٢/٥/١٩٨٥).

كما اعتبر اندريوتي، في نفس المناسبة السابقة، أن بيان البندقية الأوروبي الذي صدر عن السوق الأوروبية المشتركة في العام ١٩٨٠ - كانت إيطاليا وقتها تتراس، أيضاً، المجموعة الأوروبية - «ما يزال ملائماً للسعي إلى حل سلمي وعادل لنزاع الشرق

(الشرق الأوسط، ١٢/٥/١٩٨٥).

وكان جيوفاني سبادوليني، وزير الدفاع الإيطالي، الذي زار إسرائيل في أواخر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، قد ذكر أن هناك تنسيقاً أوروبياً مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الشرق الأوسط «لأننا نعتقد بأنه يجب التنسيق مع أميركا حتى يكون هناك تناغم وانسجام في المبادرة الأوروبية»، وأضاف: «إن الواقعية، بالطبع، لن تنسينا أن العمل الأوروبي يجب أن يرتبط، في هذا المجال، بالعمل الأمريكي»، ونسب راديو إسرائيل إليه قوله أن اجتماع بيتنو كراكسي، رئيس وزراء إيطاليا، مع ياسر عرفات، في تونس، في وقت سابق، لا يشكل مؤشراً على تحول في السياسة الإيطالية إزاء إسرائيل وفي علاقات الصداقة بينهما، وقال أن إيطاليا تؤيد حقوق الفلسطينيين «كما وردت في اتفاقات كامب ديفيد» (القبس، ١٢/٢٨/١٩٨٥). وفي مقابلة مع صحيفة «القبس» الكويتية، ذكر وزير خارجية بلجيكا، ليو تدمانز، أن إيطاليا تعد، حالياً، لمبادرة شرق - أوسطية، وأن دول السوق الأوروبية المشتركة تنتظر هذه المبادرة للاطلاع والمصادقة عليها وإصدار بيان بشأنها، بينما استبعد، من جهة أخرى، أن يتم تعديل بيان البندقية بحيث يشير إلى حق الفلسطينيين في دولة مستقلة عوضاً عن حقهم في تقرير المصير. ووصف تدمانز الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان بأنها مهمة، نظراً للتحولات التي عكستها، معرباً عن أمله في أن تتخلل م.ت.ف. عن العمل العسكري للتحول إلى العمل السياسي (القبس، ١٢/١٠/١٩٨٥).

وفي كلمته أمام البرلمان الأوروبي الذي انعقد في ستراسبورغ (فرنسا) في أواسط كانون الثاني (يناير) الماضي، قال جوليو اندريوتي، وزير الخارجية الإيطالية: «إننا لا نستطيع اغفال فائدة علاقات ملائمة مع الاتحاد السوفياتي الذي لا يمكن استبعاده من أي تسوية شاملة للامنة في المستقبل، وذلك بسبب علاقات تقليدية والعلاقات التي تعززت في الشرق الأوسط». ويرى اندريوتي أنه يجب تصعيد الضغط لبدء محادثات تهدف إلى إيجاد حل يتم التفاوض بشأنه، إلا أن أي عمل تقوم به المجموعة الأوروبية يجب أن يرتبط بعمل الولايات المتحدة التي لم يكن دورها، بالتأكيد، وحيداً، لكنه بالغ الأهمية، وأضاف: «إن الدول العشر بحاجة إلى العمل بحذر، ولكن بمتابعة، باقتراح أهداف واقعية لا تجعلها في موقف، ناجم عن سوء التقدير، يفوق قدرات المجموعة الأوروبية». وقال

اندرىوتى انه يجب اشراك الامم المتحدة في عملية السلام بشكل اكبر، حيث يمكن ضمان توازن المبادرات التي تتم تحت اشرافها وقبولها لدى جميع الاطراف (الشرق الاوسط، ١٨/١/١٩٨٥).

ونسب الى مصادر دبلوماسية فرنسية قولها ان باريس تلقت معلومات، بالطرق الدبلوماسية من روما، تفيد بأن الاتصالات التي اجراها رئيس الوزراء الايطالي، بيتينو كراكي، ووزير خارجيته جوليو اندريوتي، في كل من الرياض وتونس وعمان والقاهرة، اكدت ان الجانب العربي، في البلدان المذكورة، ابدى استعداداً ايجابياً للالتزام بمبادئ البندقية التي تحاول ايطاليا احياءها، بينما ابدت روما رغبتها في قبول شمعون بيريس، رئيس وزراء اسرائيل، لها (الشرق الاوسط، ٢١/١/١٩٨٥).

واعلنت مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، اثناء زيارتها الى الولايات المتحدة، انها اتفقت مع الرئيس الامريكى ريغان على «تأييد الجهود التي يبذلها الملك حسين من اجل التوصل الى موقف عربي مشترك يسمح باجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل» (السفير، ٢٢/١/١٩٨٥).

وفي اوائل شباط (فبراير) الماضي، زار الرئيس الالمانى الغربي فون فيشاكر كلا من القاهرة وعمان، وفي الاخيرة، قال في كلمته الجوابية امام الملك حسين «ان السلام في المنطقة لن يكون ممكناً من دون الشعب الفلسطيني... ولا بد من التخلي عن القوة او التهديد بها» (النهار، ٤/٢/١٩٨٥). اما في القاهرة، فقد قال فيشاكر ان بلاده «ستدعم عملية السلام بالتعاون مع حلفائها الاوروبيين الغربيين وبالتنسيق مع الولايات المتحدة» (المصدر نفسه).

واثر اجتماع وزراء المجموعة الاوروبية في ١٢ شباط (فبراير)، قال جوليو اندريوتي، وزير خارجية ايطاليا، انه «لا توجد هناك مقدمات ملموسة وعملية لمبادرة جديدة، غير اننا سنواصل الاتصالات بهذا الشأن» (الشرق الاوسط، ١٤/٢/١٩٨٥).

وفي نفس الوقت، نسب الى رولاند دوما، وزير العلاقات الخارجية الفرنسي، قوله ان فرنسا تتحرك مع مصر تحركاً دبلوماسياً في اطار الامم المتحدة وعلى اصعدة اخرى بشأن الاوضاع في الشرق الاوسط، لكنه رفض القول ان التحرك الفرنسي - المصري يعني احياء المشروع المشترك الذي طرحه الطرفان على مجلس الامن الدولي العام ١٩٨٢ (القبس، ١٤/٢/١٩٨٥).

واثناء زيارة الرئيس الايطالي ساندرى برتيني، ووزير خارجيته جوليو اندريوتي، الى مصر، اواسط شباط (فبراير) الماضي، قال اندريوتي، في مؤتمر صحفي في القاهرة، «ان على أوروبا ان تلعب دورها، ولا بد ان تكون هناك صيغة يمكننا ان نتحدث بشأنها»، واذاف انه يجب على الاطراف الرئيسية ان تتفاوض «حتى تكون لنا نحن فاعلية، ويجب ان يكون هناك اطار محدد للتفاوض، وهذا ما يهتما ان نراه يتحقق». واکد اندريوتي ان موقف أوروبا سيكون متبثقاً من بيان البندقية وتعديلاته التي اقربت في قمة دبلن، وقال: «اننا نؤمن بضرورة المفاوضات المباشرة» (السفير، ١٨/٢/١٩٨٥). كما اكد اندريوتي، في نفس المناسبة، على «اهمية التقدم الذي تحقق عن طريق اعداد اطار تفاوضي بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية»، وقال: «ان لهذا الاتفاق اهمية ملموسة» (المصدر نفسه).

وفي نفس الوقت، نقل شمعون بيريس، رئيس الوزراء الاسرائيلي، عن بيتينو كراكي، رئيس وزراء ايطاليا، اثر اجتماعه في روما، ان الجانبين «رفضوا بشكل مطلق» فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الاوسط (Boston Globe، ١٩/٢/١٩٨٥). وقال بيريس للصحافيين انه خرج بانطباع من محادثاته في ايطاليا «بان مبادرة سلام اوروبية غربية تجاه الشرق الاوسط غير واردة في المستقبل القريب (الشرق الاوسط، ٢١/٢/١٩٨٥).

وفي اوائل اذار (مارس)، زار رئيس وزراء ايطاليا، بيتينو كراكي، الولايات المتحدة. وصرح بعد اجتماعه بالرئيس ريغان بان هناك «عناصر ايجابية لمعاودة عملية السلام في المنطقة»، وذكر انه قوّم مع ريغان نتائج الحوار الاردني - الفلسطيني الاخير الذي اعتبره فرصة للتوصل الى موقف عربي موحد يرتكز على «النظرة الواقعية»، واذاف ان ايطاليا، التي تتولى رئاسة المجموعة الاوروبية، تؤيد كل الجهود الدبلوماسية التي يمكن ان تساهم في حل مشكلة الشرق الاوسط. وشدد على ضرورة تشجيع الاتجاه الايجابي لاتفاق عمان (النهار، ٨/٣/١٩٨٥).

وفي طريقه الى الولايات المتحدة الاميركية، التقى الرئيس المصري مبارك، في باريس، بالرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. وطلب منه مبارك ان تؤيد فرنسا التحرك المصري، خصوصاً مقترحاته الاخيرة. وصرح المستشار الدبلوماسي للرئيس الفرنسي، لوبيز فدرين، بعد اجتماع مبارك - ميتران، بان فرنسا «تساند كل

مبادرة مادامت تسمح بتقارب في جهات النظر، كما اعتبر ان هناك «تقدماً في الاتجاه الصحيح» في اتفاق عمان، ورأى ان مبادرة مبارك «حملت تنشيطاً للأمور يعطي دفعاً لهذه العملية». وأشار فدرين الى ان «هناك مخاطر قد تقوم في وجه هذا التحرك لمعاكسته، وما تأمل فيه فرنسا هو عدم القيام بشيء من شأنه هدر فرص السلام مادامت هناك فرصة متاحة من جديد» (النهار، ١٩٨٥/٣/٩).

يتضح مما تقدم، وفي اعتقاد معظم المراقبين، ان المجموعة الأوروبية الغربية، تشجعت، في البداية، بعودة «شبح الانفراج» الذي بدأت تظهر ملامحه في جنيف وفيينا، فبادرت الى تحرك مكثف في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام والتي اعقبت قمة دبلن، بهدف القيام بدور أوروبي غربي «مستقل» نوعاً ما عن الدور الأمريكي. لكن المجموعة الأوروبية عادت الى الانكفاء الى ما وراء الدور الأمريكي، وتراجع الحديث عن مبادرة أوروبية قديمة - جديدة تستند الى بيان البندقية الشهير لعام ١٩٨٠، ليحل محله موقف «لننتظر ونر»، وهو الموقف الذي تقفه الإدارة الأمريكية.

### ردود الفعل الدولية على «اتفاق عمان»

#### **الموقف الأمريكي من «اتفاق عمان»**

صدرت اول ردود الفعل الأمريكية على «اتفاق عمان» اثناء زيارة الملك فهد لواشنطن حيث ذكر ان فهد تسلم نص الاتفاق اثناء وجوده فيها. وقد اعلن لاري سبيكس، المتحدث باسم البيت الابيض، ان الملك فهد والرئيس ريغان ناقشا في لقاءهما الثاني «اتفاق عمان»، وقال انه بعد اطلاق الادارة الأمريكية على جانب من التقارير عن الاتفاق «نعتبر ان اي اعلان نيات لمتابعة العمل من اجل التوصل الى حل سلمي للنزاع في الشرق الاوسط هو خطوة بناءة». وبعد ان اكد المتحدث باسم البيت الابيض على ان التصور الأمريكي للحل «يجب ان يتم عبر مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل وعلى اساس قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢»، قال: «اذا ساعدت محادثات عمان على تحريك الاطراف المعنية الى طاولة المفاوضات، فسيكون ذلك تطوراً نرحب به». واعرب سبيكس عن الامل في ان يكون حسين وعرفات قد «توصلا الى اتفاق تمهيدي» للتفاوض مع اسرائيل، وامل «في ان يكون هذا الاتفاق خطوة اولى». ولاحظ سبيكس ان الولايات

المتحدة «ليست في وضع يسمح لها بقبول، أو رفض، ما تم التوصل اليه في عمان» (النهار، ١٩٨٥/٢/١٣).

اما الرئيس الاميركي ريغان فقد علق على انباء الاتفاق بقوله «يبدو كأن هناك بعض التقدم» مضيفاً ان مثل هذا الاطار «يجعلنا نتفاعل، لا شك» (القيس، ١٩٨٥/٢/١٥). وكان مسؤول اميركي بارز في ادارة ريغان قد اوضح اسباب التفاؤل عندما قال «لم يتوفر، سابقاً، التزام فلسطيني بحل سلمي للمشكلة، والآن هذا الالتزام متوفر»، واضاف المسؤول ان اطار الاتفاق على عمل اردني - فلسطيني مشترك يمكن اعتباره «منعطفاً» لكنه - كما قال - «خطوة واحدة في طريق طويل» (المصدر نفسه).

وفي اثناء ذلك، كان مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، يرد على سؤال حول الخطوات المتوقعة بعد اعلان الاتفاق بالقول «ان الولايات المتحدة تنتظر تطورات المحادثات في عمان لاننا لا نعرف، حتى الآن، مضمونها بدقة». ويقول مورفي ان هناك اكثر من تفسير صدر عن كل من عمان والقاهرة حول الاتفاق ولذا «فإن الولايات المتحدة تتوقع تفاصيل اضافية لترى ماذا وراء هذه العبارات العامة حول تحقيق التقدم» (السفير، ١٩٨٥/٢/١٥). ونسبت «نيويورك تايمز» الاميركية الى مسؤولين في ادارة ريغان قولهم انهم يعتبرون الاتفاق خطوة في الاتجاه الصحيح، بينما نسبت الى مسؤول آخر في وزارة الخارجية قوله بأن الاتفاق سيسهل البدء بالمفاوضات في المستقبل (New York Times، ١٩٨٥/٢/٢٥).

وفيما اعتبر نائب السكرتير الصحفي للبيت الابيض، بيتر راسل، ان الاتفاق «انجاز مهماً جداً»، فان الناطق بلسان الخارجية الاميركية، برنارد كالب، وصف هذا الاتفاق بأنه «مجرد خطوة في الاتجاه الصحيح وما يزال الطريق طويلاً». ونسبت الصحف الى مسؤول في ادارة ريغان قوله ان الاتفاق قطع عشرة بالمئة، فقط، من الشوط المطلوب (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٧).

لورنس بوب، المسؤول في وزارة الخارجية الاميركية، كتب في مقالة نشرها في صحيفة «نيويورك تايمز»: «ان الاتفاق المعلن في ١١ شباط (فبراير) بين السيد ياسر عرفات والملك حسين حول مجموعة من المبادئ المشتركة للسلام مع اسرائيل هو دلالة على ان الاحداث في الشرق الاوسط تتحرك في الاتجاه



المسؤول «ان الوثيقة هي محطة على الطريق، لكن المفاوضات طريق مستمر... وان مبادرة حسين استندت الى توجه محدد للتفاوض يستند الى القرار ٢٤٢، لكن الوثيقة لم تصل الى هذه النقطة. لذلك مايزال هناك الكثير للتحدث حوله» (Science Monitor Christian، ١٩٨٥/٢/١٩).

### الموقف الاوروبي الغربي من «اتفاق عمان»

قال المتحدث الرسمي باسم الحكومة الايطالية ان ايطاليا رحبت، بشكل صريح، بالاتفاق الاردني - المصري والايطالي، اثناء زيارة الرئيس الايطالي ساندرو برتيني الى القاهرة في اواسط شباط (فبراير) الماضي (السفير، ١٩٨٥/٢/١٨). واكد جوليو اندريوتي، وزير الخارجية الايطالية، في مؤتمر صحفي عقده في القاهرة، اثناء زيارة الرئيس الايطالي لها، على «اهمية التقدم الذي تحقق عن طريق اعداد اطار تفاوضي بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية»، وقال: «إن لهذا الاتفاق اهمية ملموسة» (المصدر نفسه).

النمسا اعتبرت، بلسان وزير خارجيتها ليوبولد غراتس، اثناء زيارته لعمان اوائل اذار (مارس) الماضي، ان الاتفاق بين الاردن وم.ت.ف. على تحرك مشترك لاحلال السلام في الشرق الاوسط «يمثل فرصة لتحقيق تسوية عن طريق التفاوض»، وقال غراتس ان اتفاق ١١ شباط (فبراير) الماضي «اساسي لاي مفاوضات، واعتقد انه يوفر، على الاقل، فرصة» (النهار، ١٩٨٥/٢/١١).

اما فرنسا، فعبر عن موقفها المستشار الديبلوماسي للرئيس الفرنسي، لوبيز فدرين، عندما قال ان فرنسا «ترى ثمة تقدماً في الاتجاه الصحيح من جانب الملك حسين وياسر عرفات». وقد صدر هذا التعليق اثر انتهاء اجتماع مبارك - ميتران في باريس في اوائل اذار (مارس) المنصرم (النهار، ١٩٨٥/٢/٩).

واتناء زيارته لواشنطن، صرح بتينو كراكسي، رئيس وزراء ايطاليا، بأنه قوّم مع ريفان نتائج الحوار الاردني - الفلسطيني الذي اعتبره فرصة للتوصل الى موقف عربي موحد يركز على «النظرة الواقعية»، وشدد على ضرورة تشجيع «الاتجاه الايجابي» لاتفاق عمان (النهار، ١٩٨٥/٢/٦).

وكان كراكسي قد قال في وقت سابق ان الاتفاق لم

الصحيح»، واذاف انه يجب الا تغالي واشنطن في تقدير هذا التقدم، وان كان من الخطأ الجسيم - من وجهة نظره الشخصية - فقدان هذه الفرصة للتحرك صوب السلام. وكتب بوب: أن رد الفعل المبدي المتمثل في الموافقة الاميركية الحذرة على اتفاق الملك حسين وياسر عرفات هو اجراء سليم، وان هناك قواعد اساسية كثيرة ينبغي ارساؤها قبل ان يصبح اجراء المفاوضات على نهج مبادرة ريفان امكانية عملية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/١٢).

ونسب الى مسؤول اميركي بارز قوله ان الادارة الاميركية وجدت في «اتفاق عمان» علامات على التحرك، لا سيما انه اشار الى قرارات مجلس الامن الدولي، وهذه ليست خطوة صغيرة بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية (المصدر نفسه). وقد ذكر الرئيس الاميركي ريفان في خطابه لدى استقباله الرئيس المصري حسني مبارك في واشنطن ان ادارته اولت «اهتماماً فعلياً» للتطورات الاخيرة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية (السفير، ١٩٨٥/٣/١٢).

اما اوسع عرض للموقف الرسمي الاميركي من «اتفاق عمان» فقد ورد في تحقيق صحافي نسبت فيه الصحيفة الى احد المسؤولين في ادارة ريفان قوله ان «الوثيقة مشجعة بمعنى انها تظهر ان الجانب العربي يتجه نحو تطوير موقف تفاوضي، وهذا توجه واقعي»، واذاف: «لكنهم لم يصلوا، بعد، الى هذا المدى، ولا يزال يتوجب عمل الكثير اذا اريد لهذا التحرك ان يقود الى مفاوضات مباشرة بين الاردن واسرائيل». كما نسبت الصحيفة الى مراقبين دبلوماسيين من داخل ادارة ريفان ومن خارجها قولهم انهم، بشكل عام، اصبوا بالاحباط من اتفاق حسين - عرفات الذي كان يعد بالكثير عند اعلانه اكثر مما تبين فيما بعد. ونقلت الصحيفة عن مسؤول في ادارة ريفان قوله «اذا اريد له [الاتفاق] ان يوصل الى مكان ما، فانه يجب ان يكون اكثر تماسكاً، وقد يكون حسين قد وصل الى مرونته القصوى كنتيجة لمقاومة م.ت.ف.، وفي مثل هذا الوضع سيصعب على بريس ان يتحرك»، وكذلك قوله «ان الهدف ليس الوصول الى اتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكنه مفاوضات مباشرة بين الاردن واسرائيل مع مشاركة فلسطينيين ضمن الوفد الاردني. واذا اريد لهذا الاتفاق ان يكون نافعا، بمعنى تسهيل محادثات مباشرة بين الاردن واسرائيل، فانه يجب ان يتضمن عناصر معينة». وقد اضاف هذا

يذهب في توضيح مواقف م.ت.ف. بدرجة كافية. كما انه لم يحدد اطار عمل للبدء بمفاوضات مباشرة، لكنه أكد انه «خطوة في الاتجاه الصحيح» (Chicago Tribune، ١٩٨٥/٢/٢٤).

### ردود الفعل الدولية على «مبادرة مبارك»

#### الموقف الاميركي

قابلت الادارة الاميركية مقترحات الرئيس المصري حسني مبارك، التي طالب فيها الولايات المتحدة بدعوة وفد اردني - فلسطيني مشترك ووفد اسرائيلي الى واشنطن للتمهيد للمفاوضات مباشرة، بحذر شديد. وتراوح الموقف الاميركي بين اعتبار هذه المقترحات «سابقة لاوانها» او انها «غير كافية».

ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، صرح للصحفيين بأنه في الوقت الذي يدعو فيه الرئيس مبارك الى ان تكون المحادثات الاميركية مع وفد عربي هي الخطوة التالية في مساعي السلام الجديدة «فاننا مهتمون بمحادثات عربية - اسرائيلية مباشرة» (النهار، ١٩٨٥/٣/١).

وقبل وصول مبارك الى واشنطن، قال ناطق باسم الخارجية الاميركية ان الرغبة في بدء محادثات في واشنطن بين الحكومة الاميركية ووفد اردني - فلسطيني مشترك كما اقترح الرئيس المصري ربما كانت «سابقة لاوانها». وازداد الناطق: «يجب الامتناع عن اي نشاط سابق لاوانه، خصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة من المحادثات الجارية بين مختلفة الاطراف»، ومضى قائلاً: «اننا نتابع هذه التطورات عن كثب ونسوي مناقشتها مع الرئيس مبارك» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٣/٩).

اما الرئيس ريفان، فقد وصف مقترحات مبارك بأنها «مساهمة ايجابية». وازداد، في كلمته الترحيبية بالرئيس المصري، وفي اشارة واضحة الى انها غير كافية، «دعونا نأمل بأن تتعزز الاتجاهات الايجابية التي بدأت في المنطقة وبأن تفتح، بالمساعدة القيمة من مصر، مساراً الى مفاوضات مباشرة». وفيما فسر بأنه رفض لاقتراح مبارك اجراء محادثات بين الولايات المتحدة ووفد اردني - فلسطيني مشترك، قال ريفان ان اطراف النزاع في الشرق الاوسط «مايزال امامها طريق طويل للوصول الى طاولة المفاوضات» (السفير، ١٩٨٥/٣/١٣).

وقال مسؤول كبير في الادارة الاميركية ان بيان ريفان يشير الى ان «مبارك لم يعط اي سبب للاعتقاد بان استراتيجيته ستنتج». مسؤول آخر قال ان واشنطن قلقة من ان استراتيجية مبارك تهدف الى الوصول الى مفاوضات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية من «الباب الخلفي» (المصدر نفسه).

في الوقت ذاته، كرر مسؤول بارز في وزارة الخارجية الاميركية رفض ادارة ريفان عقد مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف. وقال ان بلاده ليست مهتمة بالاجتماع بالمنظمة ما لم تعترف المنظمة بوضوح بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ وبحق اسرائيل في الوجود. ورداً على سؤال حول امكانية عقد اجتماع مع وفد اردني - فلسطيني مشترك قبل انعقاد مفاوضات مباشرة بين هذا الوفد واسرائيل، قال المسؤول الاميركي: «ان الولايات المتحدة تريد ان تعرف ما المقصود بكلمة فلسطيني في الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، فإذا لم يكن يضم اعضاء من م.ت.ف.، فلا مانع لدينا من الحديث الى هذا الوفد اذا كان ذلك يخدم غرضاً مفيداً». وأكد ان الهدف الاميركي مايزال هو عقد مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وجاراتها العربيات (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/١٣).

#### الموقف الاوروبي الغربي

واقترءا بواشنطن، تميز الموقف الفرنسي من مقترحات مبارك بالحذر. وعندما زار مبارك فرنسا، قبيل توجهه الى الولايات المتحدة، طلب من الرئيس الفرنسي تأييد مبادرته، وبهذا الخصوص، علق المستشار الديبلوماسي للرئيس الفرنسي، لوبيز فدرين بالقول «ان فرنسا تساند كل مبادرة من شأنها تقريب وجهات النظر... والمبادرة التي اقترحتها الرئيس مبارك، وحملت تبسيطاً للامور، تعطي دفعا لهذه العملية». وذكر ان باريس وعدت بالتدخل لدى واشنطن لتؤكد على «اهمية تشجيع» المبادرة المصرية (النهار، ١٩٨٥/٣/٩).

وبالاسلوب ذاته، رحبت المانيا الاتحادية بمقترحات مبارك. وصرح مانفريد فيرنر، وزير الدفاع الالمانى الاتحادى، اثناء زيارته الاخيرة لمصر في اوائل اذار (مارس)، ان المانيا الاتحادية تعتبر هذه المقترحات «خطوة في الاتجاه الصحيح قد تمكن من

اجتياز المازق في الشرق الاوسط» (النفهار، ١٩٨٥/٣/١١).

من جهتها، امتدحت وزارة الخارجية البريطانية «الاقتراحات الملموسة» التي طرحها مبارك، كما اشادت بـ «الرد الايجابي» لشمعون بيريس. ووضح بيان رسمي ان بريطانيا «تؤيد جميع الاقتراحات الملموسة الرامية الى التوصل لتسوية عادلة وسلمية ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي» (القبس، ١٩٨٥/٣/٢٨).

#### الموقف السوفياتي من اقتراحات مبارك

وصف بيان لوكالة «تاس» السوفياتية اقتراح مبارك بأنه «غريب»، ولا يمكن الا ان يثير الاستغراب نظراً الى ان الغالبية الساحقة من الدول العربية ترحب بالموقف المقياسر. واذاف البيان: «جلى تماماً أن المباحثات التي اقترح مبارك اجراءها في واشنطن، وبمشاركة

الولايات المتحدة، سوف تستغل لدفع الاردن نحو القبول باتفاقية استسلامية على غرار الاتفاقية سينة الصيت بين اسرائيل ولبنان، ومن المعروف النهاية التي حلت بتلك الاتفاقية» (السفير، ١٩٨٥/٣/٢٧) ووصف تعليق لوكالة «نوفوستي» السوفياتية اقتراحات مبارك بأنها «فخ جديد على طريق تسوية عادلة». وذكرت الوكالة ان «الاهتمام الشديد» الذي توليه اسرائيل والولايات المتحدة لاقتراحات الرئيس المصري «يُفسّر بكون الشريكين الاستراتيجيين يريدان ابعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن الاشتراك في التسوية». ورأت «نوفوستي» ان واشنطن «لا تنوي التخلي عن خط كامب ديفيد الذي من شأنه ان يؤدي الى فرض الامر الواقع الاميركي - الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني»، الا انها اكدت مجدداً على «ان كل المحاولات لتجاوز مشاركة الفلسطينيين في تسوية في الشرق الاوسط، أو العمل من وراء ظهرهم، محكومة بالفشل» (النفهار، ١٩٨٥/٣/٨).

عبد الرحيم شطناوي

## المناطق المحتلة

### شتاء حار في المناطق المحتلة

داخل الضفة الغربية، وعزت ذلك الى ان حركة (فتح) اعادت تنشيط خلاياها السرية في الضفة الغربية. وافادت هذه المصادر، استناداً الى احصائيات شبه رسمية صادرة عن الجيش الاسرائيلي، ان الحوادث التي وقعت في الضفة الغربية منذ بداية العام ١٩٨٥، قد اسفرت عن وقوع عدد كبير من الاصابات في صفوف الاسرائيليين (هآرتس، ١٩٨٥/٢/١).

ولقد اثار تصعيد نشاطات المقاومة في الارض المحتلة موجة من الرعب والقلق في صفوف المستوطنين اليهود، فقاموا باغلاق الطرق الرئيسية بين مدن الضفة الغربية، وطالبوا الحكومة الاسرائيلية باتخاذ اجراءات اشد قمعاً واكثر فعالية. وفي لقاء لزعماء المستوطنين اليهود مع اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية، قالوا: وزير الدفاع الاسرائيلي فشل في سياسته الامنية في المناطق المحتلة ويجدر به ان يستقيل، وقارنوا الوضع الحالي في المناطق المحتلة بالوضع الذي كان سائداً في العام ١٩٤٨، او بالوضع القائم، حالياً، في جنوب لبنان (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٢/١).

وفي هذه الاجواء، بعث يوسف شابير، وزير الدولة (كتلة مورشاه)، برسالة الى رئيس الحكومة شمعون بيريس، حذرفيها من تدهور الوضع الامني في شوارع الضفة الغربية، وطالب بعقد اجتماع استثنائي للحكومة. وقال شابير ان طلبه هذا يأخذ صفة المستعجل على خلفية اطلاق النار على سيارة الباص. وأضاف، انه ينبغي طرد منفذي هذه العمليات، ومن يساعدهم، من اسرائيل (هآرتس، ١٩٨٥/١/٣٠).

استجابة لهذا الطلب، عقدت الحكومة الاسرائيلية جلسة خاصة لمناقشة الوضع الامني في المناطق المحتلة استمرت اربع ساعات، وكانت سرية. بدأ رئيس الحكومة شمعون بيريس المناقشة، فقال: «لا يمكن

بدأت حرارة فصل الشتاء ترتفع مع قيام التظاهرات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، قبل انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان، واثناء انعقادها، تأييداً للشرعية الفلسطينية ووحداً تمثيلية للمنظمة للشعب الفلسطيني. وعبرت الجماهير الفلسطينية عن موقفها هذا باشكال مختلفة من عمليات التصدي لقوات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين اليهود، فرشقت السيارات العسكرية الاسرائيلية بالحجارة.

وفي الشهرين الماضيين تصاعدت حدة المواجهة عبر تطور اساليب المواجهة لدى المواطنين حيث لجأوا الى استخدام الزجاجات الحارقة والقنابل اليدوية والاسلحة النارية، كما حدث في رام الله حيث اطلقت النار على جندي اسرائيلي فخر صريعاً، وكذلك في جنين حيث القيت زجاجة حارقة على سيارة مقاول اسرائيلي فاصيب بجراح بالغة وما لبث ان فارق الحياة، وفي مخيم العروب القيت قنبلة يدوية على مركز للشرطة الاسرائيلية، وعلى طريق كريات اربع هوجم احد باصات المستوطنين بالرشاشات فاصيب سائقه، ايضاً، بجراح.

ويعترف المراقبون الاسرائيليون بأن تصعيد اساليب النضال والمواجهة جاء بعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، وما تركه هذا الامر من انعكاسات سلبية على المواطنين؛ فقد نشطت الخلايا السرية في الضفة الغربية كترجمة فورية لقرار تصعيد الكفاح المسلح الذي اتخذه المجلس. ومن جهة اخرى، جاء هذا النشاط كرد على تصعيد استفزازات المستوطنين اليهود وعمليات الاستيلاء على الاراضي ومصادرة الاملاك الفلسطينية.

كذلك، اكدت المصادر العسكرية الاسرائيلية، من جهتها، ان ثمة تصاعداً في العمليات «التخريبية»

التساهل في مسألة امن اليهود والعرب في المناطق المحتلة، وكذلك تجاه حرية الحركة على الطرقات». واضاف: «لا يمكن، ايضاً، الاساءة للابرياء، يهوداً وعرباً». واكد بيريس، ان سياسة الحكومة هي سياسة اليد اللينة تجاه المواطنين الهادئين، وسياسة اليد القاسية تجاه المحرضين (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٢/٤).

وفي ختام الجلسة، رفعت التوصيات إلى اللجنة الوزارية، المقلصة، لشؤون الامن، المخولة باتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة، ولكن بعد عودة وزير الدفاع اسحق رابين من الولايات المتحدة (المصدر نفسه).

### تباين في وجهات النظر العسكرية والسياسية

وفي هذا الاطار، عادت اوساط امنية فأكدت انه، وفقاً للمعطيات التي بين يديها، لا يمكن الحديث عن تعاطف موجة العمليات. وتعتقد هذه الاوساط، ان تم خلية فدائية واحدة «تطوف» في المنطقة، و تقوم بتنفيذ عمليات مختلفة، مثل القاء الزجاجات الحارقة والقنابل اليدوية. ومن الناحية الاحصائية، يتبين ان عدد العمليات في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، قد هبط. وتعتقد انه من الخطأ الربط بين انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان وبين احداث الضفة الغربية الاخرى. غير ان الوزير يوسف شابير رفض وجهة النظر هذه واثنى على استجابة الحكومة لطلبه (المصدر نفسه).

اما الحاخام العنصري منير كهانا، عضو كنيست عن حركة (كاخ)، فقد قام بجولة استقرازية سريعة، سيراً على الاقدام، في مدينة رام الله، بحماية قوات من الجيش، على اثر مقتل الجندي الاسرائيلي اهرن افيدار.

وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين، من جهته، اتهم الاردن بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية في تصعيد العمليات الفدائية الاخرى، حيث قال: «لقد تحولت عمان الى مركز جديد للإرهاب الفلسطيني» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٢/٦).

وفي اطار المناقشات والتصريحات الجارية حول الوضع في المناطق المحتلة، قال الناطق العسكري الاسرائيلي، الجنرال افرائيم لايبيد: «ان الدعاية العربية تحاول خلق الانطباع بأن حرب العصابات التي تدور رحاها في جنوب لبنان قد شجعت، كذلك،

سكان المناطق المحتلة» (هآرتس، ١٩٨٥/٢/٧). وفي جلسة الكنيست الخاصة التي عقدت لمناقشة تدهور الوضع الامني في المناطق المحتلة، تقدمت كل من كتلة (كاخ) وكتلة هتحياء باقتراح لحجب الثقة عن الحكومة بسبب فشلها في معالجة الوضع الامني في هذه المناطق. علقت عضو الكنيست غيئولا كوهين على تدهور الوضع الامني في هذه المناطق، فقالت: «لقد فقدنا السيطرة على المناطق المحتلة. انهم يستخفون بنا. ولماذا لا يستخفون، مادام تيار منظمة التحرير الفلسطينية يتنامى باطراد في هذه المناطق» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٢/٦).

اما وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، فقد هدد، اثناء رده على المناقشة في الكنيست، باللجوء الى سياسة العقاب الجماعي والطرد وهمد المنازل... الخ، كما وعد بتكثيف الدوريات العسكرية والاجراءات الامنية في المناطق المحتلة. وقد تنازل اصحاب الاقتراح عن اقتراحهم بالاتفاق على رفع الموضوع للمناقشة في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست (المصدر نفسه).

وبهذا يقر رابين ومقدمو الاقتراح، صراحة، بتصاعد العمل العسكري الفلسطيني في المناطق المحتلة. وهذه الحقيقة تشكل احد اهم اسباب ردة الفعل الاسرائيلية، التي تحدثت عنها معظم تحليلات المراقبين والتقارير الصحفية. لقد برزت هذه الحقيقة بوضوح في تقرير رئيس هيئة الاركان في الجيش الاسرائيلي الجنرال موشى ليفي، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: فقد اعترف ليفي، في تقريره، بوقوع ١٩٠٧ حوادث مناهضة لاسرائيل خلال الشهور العشرة الماضية، تركز معظمها في الضفة الغربية المحتلة، بينها ٢٥٠ حادثاً خلال شهر كانون الثاني (يناير) الماضي. وذكر التقرير ان بداية شهر شباط (فبراير) شهدت عدة عمليات، من أبرزها عملية رام الله، التي شكلت نقلة نوعية من حيث ادائها واستخدام الاسلحة الرشاشة فيها. وتطرق التقرير، ايضاً، الى ما اكده تحليلات الخبراء العسكريين الاسرائيليين الذين ابدوا اهتماماً بالغاً بما ذكرته قوات الامن الاسرائيلية التي عاينت مكان عملية اطلاق النار على سيارة الباص بالقرب من مدينة الخليل، فقد توصلت الجهات الامنية، عبر فحصها للظروف الفارغة، الى ان الفدائيين الفلسطينيين استخدموا بندقية من طراز ام ١٦، اضافة الى الكلاشنكوف، مما دفع هذه الجهات للربط بين اكتشاف شبكة لسرقة

الاجواء في المناطق المحتلة. وقد قال رابين: «لدينا الكثير من المعلومات التي تؤكد ان حقيقة تواجد زعماء م.ت.ف. في عمان قد خلقت مزيداً من الاتصال، بشكل مباشر او غير مباشر، مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والحال نفسها نتجت عن عقد المجلس الوطني الفلسطيني... وحقيقة ان يتم هذا التصعيد في هذه الاجواء تستوجب التوقف والتدقيق في اطار السياسة المتبعة» (المصدر نفسه).

امسا ارينيل شارون، وزير الدفاع الاسبق ووزير التجارة والصناعة حالياً، فقد اتهم الحكومة الاسرائيلية بالتسبب في تدهور الوضع الامني في المناطق المحتلة، حيث قال: «ان تزايد الارهاب في الضفة الغربية هو نتيجة واضحة لعدم وجود سياسة واضحة تجاه هذه المناطق»، و اضاف: «لا حاجة بنا الى نماذج ومعطيات احصائية لاقرار ان هناك تدهوراً في الوضع الامني، والمشكلة ليست في جهاز الامن الذي لديه كافة الوسائل لمعالجة الارهاب، بل هي في الجهاز السياسي» (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/١٠).

كذلك، ندد شارون بتصريحات بعض اعضاء الحكومة التي يمكن ان يفهم منها ان اسرائيل لن تستمر في السيطرة على هذه المناطق، وقال: «على خلفية هذه التصريحات، ينبغي الايضاح، بشكل لا يقبل التأويل، ان الضفة الغربية لن تنفصل ابداً عن دولة اسرائيل... وكرد على هذه الموجة، يجب اقامة المزيد من المستوطنات الجديدة في المناطق المحتلة» (المصدر نفسه).

وكان اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية، قد سبق شارون الى هذا الاستنتاج عندما قال: «اذا كان هناك بين جيراننا من يعتقد ان هذه الحكومة تختلف عن سابقتها، وانها مستعدة للتنازل عن اجزاء من ارض - اسرائيل، فهو غارق في وهم كبير، ويجب عليه التخلص من هذا الوهم باقصى سرعة ممكنة... ان دولة اسرائيل وشعب اسرائيل لن يتنازلا عن اي جزء من ارض - اسرائيل» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٢/١).

وحول هذه النقطة بالتحديد، اعترف اسحق رابين بهذه الحقيقة، عندما قال، في برنامج «موكيد» التلفزيوني، بصريح العبارة: «طالما ان حزب العمل يجلس سوية مع (الليكويد) في حكومة واحدة، فليس باستطاعته تقديم الشيء الكثير في مجال المسار السياسي. هذا لانه يوجد بين الشريكين الاساسيين في حكومة الوحدة القومية تفاهم، رغم وجود مصاعب

السلاح من مخازن الجيش الاسرائيلي في منطقة بئر السبع ويبيعه الى المواطنين العرب، واكتشاف مصنع للسلاح والمتفجرات في الجليل يقوم بالمهمة نفسها، الامر الذي دفع اسحق رابين للاعراب عن مخاوفه من التطور النوعي في العمل العسكري الفلسطيني داخل المناطق المحتلة وضرورة الاستعداد للتطورات المقبلة (هآرتس، ١٩٨٥/٢/٦). وعاد رابين فاكد هذا الامر في مقابلة صحفية، حيث قال: «قد يشهد المستقبل القريب تزايداً في الاعمال العدائية الموجهة ضد الاسرائيليين، وتستخدم، في هذه العمليات، المتفجرات وحتى الاسلحة الخفيفة» (معاريف، ١٩٨٥/٢/٨).

### ردود الفعل والتعليقات الصحفية

في هذا المجال، قالت مصادر امنية رفيعة المستوى في القدس، ان الاحداث الاخيرة في المناطق المحتلة لا تبرر احداث تغييرات جذرية على السياسة الامنية في هذه المناطق. ومع هذا، فان اجهزة الامن ستضاعف، في المستقبل القريب، من اهتمامها المكورس لهذا الموضوع وستتصرف بيد قاسية ضد المخلين بالامن والنظام.

واضافت هذه المصادر ان هناك توافقاً بين كافة اطراف الحكومة بشأن اتباع سياسة اشد قسوة ضد العابثين بالامن والنظام: واعربت عن ثقتها بنجاحة اجراءات الطرد وتشجيع البيوت للحؤول دون القيام باعمال عدائية.

وحول هذه النقطة، قال وزير الدفاع، اسحق رابين: «ينبغي ان لا ينظر الى الاجراءات التي ستتخذ على انها تغيير في السياسة المتبعة، بل تعميق للنشاطات ضد الارهاب، اي العمل بنجاحة اكبر في اطار السياسة الحالية». وفصل بعض هذه الاجراءات حيث قال: «مزيد من التواجد الامني الاسرائيلي، القيام بترتيبات اكثر ملاءمة للتعبير عن استغلال افضل للمعلومات التي بين ايدينا، اجراء المزيد من التحقيقات والاعتقالات»، و اضاف: «كذلك لا استثني امكانية استخدام وسيلة الطرد الانتقائي بنسبة معينة، وهذا امر ممكن ويساعد كثيراً» (معاريف، ١٩٨٥/٢/٧).

وفي اتجاه اخر، اكد رابين ان الاردن، في هذه المرحلة، لا يزال يحول دون تنفيذ العمليات «الارهابية» من داخل اراضيه، ومع هذا، فرابين يعتقد ان نقل مقر م.ت.ف. الى عمان سيكون له «تأثير سلبي» على

كثيرة، تجاه الانسحاب من لبنان وتجاه الازمة الاقتصادية، ولكن لا يوجد مثل هذا التفاهم تجاه المسار السياسي المتعلق بالمناطق المحتلة» (صوت البلاد، قبرص، ٢٠/٢/١٩٨٥).

### تعليقات الصحافة الاسرائيلية

في اطار المناقشات والتعليقات حول تصعيد الكفاح المسلح داخل المناطق المحتلة، ادلت الصحافة الاسرائيلية بدولها في هذا المضمار. وعلق على هذا الوضع المستجد الصحفي موسى جاك قائلاً: «الرصاصات التي اطلقت على سيارة الباص بالقرب من مدينة الخليل لم تكن العملية التخريبية الاولى في هذا الشهر، لكنها شكلت نقطة القمة في النشاطات التخريبية المتصاعدة في المناطق المحتلة. هذه الحقيقة اعادت الى الذاكرة محاولات المنظمات الارهابية اثرة الاضطرابات في الضفة الغربية في ربيع العام ١٩٨٢، غير ان هذه المحاولات تلاشت تلقائياً خلال قيام الجيش الاسرائيلي بتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. في ذلك الوقت، أثر السكان العرب، في هذه المنطقة، عدم القيام بعمليات تخريبية لازعاج الجيش الاسرائيلي خلال حربه في لبنان، وركنوا الى السكنية والهدوء من خلال التوجه نحو العمل السياسي السري العميق» (معاريف، ١٨/٢/١٩٨٥).

اضاف جاك: «ولكن الان، وبالتحديد مع بدء الجيش الاسرائيلي بعملية الانسحاب من لبنان، وبشكل اوضح وادق، مع بداية انتهاء التدخل الاسرائيلي في لبنان، تقوم خلايا الارهاب الفلسطيني بتنفيذ اعمالها العدائية ضد اسرائيل في المناطق المحتلة. صحيح ليس هناك اثبات تجاه الترابط بين الامرين، وصحيح، ايضاً، انه ليس هناك اثبات بعدم وجود مثل هذا الترابط، لكن بوجود واحد واضح تماماً: ففي الوقت الذي كان فيه زعماء منظمة التحرير الفلسطينية موزعين في الاتجاهات، بعيدين عن حدود اسرائيل، لم تشعر الخلايا الارهابية المتواجدة غربي الاردن بالامن الذاتي الذي يبرر صعودها من السرية الى العمل في الشوارع والجبال. ولكن مع اعادة بناء البنية التحتية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الاردن، بدأت هذه الخلايا تشعر بالمزيد من الامن الذاتي وبتغطية سياسية محتملة وربما، ايضاً، مادية» (المصدر نفسه).

وفي مجال تعليقه على الموقف الاردني من هذا الامر، كتب جاك: «حقاً ان الملك حسين يخشى من تجدد البنية التحتية السياسية والعسكرية في مملكته، ويراقب بحذر شديد نشاطات الارهابيين، غير انه يهوى المراهنات. وهذه المرة يراهن على التعاون السياسي الواسع مع م.ت.ف.، ويمثل هذا التعاون يضمن، مجدداً، تدفق الاموال العربية الى المناطق المحتلة ويرفع من المعنويات التي هبطت الى الحضيض جراء الهزيمة الساحقة في لبنان والانقسام في صفوف القيادة الفلسطينية في اعقاب الضغط السوري. هذا الوضع الجديد، استفادت منه الخلايا الصغيرة التي انتقلت من رشق الحجارة الى القاء الزجاجات الحارقة وصولاً الى اطلاق الرصاص» (المصدر نفسه).

اما دان مرغليت، فقد كتب عن الرد المتوقع من جانب السلطات الاسرائيلية تجاه تدهور الوضع الامني في الضفة الغربية: «يجدر بزعماء منظمة التحرير الفلسطينية ان يتذكروا جيداً ان ايام حكم المعراخ السابقة لم تتصف بالليونة. والحقيقة هي ان المنظمة السرية اليهودية ظهرت خلال فترة حكم الليكود، حكم بيغن، ومن اهم اسباب قيامها عدم فرض الامن في المناطق المحتلة بالشدّة المطلوبة، بينما شمعون بيرس واسحق رابين عُرفاً في السابق بنهج اقل مرونة عن نهج بيغن (هارتس، ٧/٢/١٩٨٥).

وفي الاتجاه نفسه، كتب روني شكاد: «التراكم المقلق للاحداث التخريبية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً في الضفة الغربية، والتي وصلت الى قمتهما بقتل الجندي الاسرائيلي اهرون افيدار في رام الله، هو الذي دفع باتجاه طرح موضوع الامن في هذه المنطقة على جدول اعمال الحكومة والكنيست ولجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست لاتخاذ اجراءات رادعة» (يديعوت احرونوت، ٧/٢/١٩٨٥).

وسجل بنحاس عبري، نقلاً عن لسان القائم باعمال الادارة المدنية في الضفة الغربية، العقيد فاردي جاك، اعترافاً بتدهور الوضع الامني في المناطق المحتلة، حيث قال: «في الآونة الاخيرة حدث تدهور في الوضع الامني، وبشكل خاص بعد مقتل المقاتل اليهودي بالقرب من قلقيلية جراء القاء قنبلة حارقة على سيارته ومصرع الجندي الاسرائيلي في مدخل مبنى الادارة المدنية في مدينة رام الله، في وضع النهار، باطلاق الرصاص عليه. حتماً هناك تصعيد، وبشخصياً لا اعبر اهتماماً كبيراً للاحصائيات، لانها معلومات ومعطيات يمكن النظر اليها من عدة زوايا ويستطيع كل

فمن يلقي زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية يحظى على الأغلب، إضافة الى الاحترام والتقدير، بهبة مالية ايضا» (المصدر نفسه).

وأضاف زامير: «تعتقد الاوساط الامنية ان معظم النشاطات المعادية غير مرتبط باوامر عليا. والحقيقة هي ان القاء زجاجة حارقة في مكان ما وتسببها باضرار لليهود يشجع 'الشباب'، في مكان آخر. وتعتقد هذه الاوساط ان اعمار هؤلاء الشبان تتراوح بين ١٥ - ١٧ سنة باستثناء طلبة جامعة بيرزيت» (المصدر نفسه). واستشهد زامير بتقويم ضابط كبير للوضع، حيث قال: «تشير الاحداث والعمليات الاخيرة الى ازدياد التطرف القومي بين العرب. فالوعي القومي في الضفة الغربية مرتفع جدا، وهناك خيط رفيع جدا يفصل بين التطرف القومي والتعصب الشوفيني. والنجاح في عملية يشجع الآخرين على القيام بعمليات اخرى دون ضرورة للانضمام الى منظمة (فتح)» (المصدر نفسه).

اما اورئيل بن - عامي، فقد وصف الوضع الامني في المناطق المحتلة بالكلمات التالية: «عرب. يهود. حجارة. حظر تجول. زجاجات حارقة. دافيد بنحاس. محرضون. حواجز. المستوطنون. اهرورن افيدار. اطلاق نار. قوات امن. ليفنغر. دهيشة. سياسيون، وسياسيون ايضا. حكومة. كنيسة. اسبوع حار في الضفة الغربية في طقس درجة حرارته صفر» (دافار، ١٩٨٥/٢/٨).

وحول اسباب تعاطف نشاطات المقاومة والنتائج المترتبة عليها، كتب يهودا ليطاني، مراسل صحيفة «هآرتس» في المناطق المحتلة: «يبدو ان الهدف المرحلي لـ م.ت.ف.، وفي الاساس لمنظمة (فتح)، هو زيادة نشاطاتها في المناطق لاسباب تتعلق بالوضع الفلسطيني الداخلي. فبعد عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، قبل حوالي الشهرين، في عمان، اعلن زعماء (فتح)، وعلى رأسهم ياسر عرفات، عن ضرورة تصعيد الكفاح المسلح داخل هذه المناطق» (هآرتس، ١٩٨٥/٢/٣).

وأضاف ليطاني: «تعتقد اوساط امنية رفيعة المستوى في القدس، انه من المحتمل ان تكون قد صدرت اوامر بهذا الخصوص، ولكن حتى الآن لا توجد معلومات وثيقة تؤكد ذلك. غير ان هذه العمليات المسلحة ادت الى خلق حالة رعب بين صفوف المستوطنين اليهود وروع البعض عن الاستيطان في هذه المناطق. ولكن، في الوقت نفسه، يستغل زعماء

واحد ان يجد فيها ما يصبو اليه. فاذا سألت عن عدد القتل والجرحى تحصل من الاحصائيات على جواب مؤداه ان هناك تصعيدا في هذا المجال... حتما يوجد تدهور في طابع الاحداث وفي طابع الجراة وفي نسبة نجاح هذه العمليات» (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٨). وحول النقاش الجاري حول هوية منفذي هذه العمليات، قال العقيد جاك: «بالنسبة لاستخدام القنابل الحارقة، من الممكن جدا انها من فعل خلايا محلية، كذلك من السهل جدا خلق الاضطرابات ورشق الحجارة. غير انني لا اعتقد ان استخدام السلاح من فعل خلايا محلية، بل هو مرتبط بنشاطات خلايا ذات علاقة باوساط داخل م.ت.ف. في الخارج. واقول، باسف شديد، كل ولد، تقريبا، في المناطق المحتلة، يدرك جيدا كيفية تصنيع الزجاجات الحارقة وكيفية اشعال فتيلها والقائها. غير ان استخدام السلاح الناري امر مختلف تماما» (المصدر نفسه). وتأكيدا للتطور النوعي في الكفاح المسلح وتدهور الوضع الامني داخل المناطق المحتلة، كتب اسرائيل زامير: «في الاسابيع الاخيرة، لم يمر يوم واحد دون وقوع حوادث. ففي بداية هذا الشهر قتل الما قول دافيد بنحاس على مداخل بلدة قلقيلية، واطلقت النار على سيارة باص اسرائيلية بالقرب من غوش عتسيون، كذلك قتل جندي اسرائيلي في مدينة رام الله. أبعد كل هذا نسأل هل هناك تصعيد وتدهور في الوضع الامني؟» (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/١٥).

وفي إطار استعراض لتطور وسائل القتال التي يستخدمها الفلسطينيون في المناطق المحتلة ضد المؤسسة الاسرائيلية، كتب زامير: «القنابل التي تفجر في طرقات الضفة، بمعظمها قنابل من نوع ٢٦ التي يستخدمها الجيش الاسرائيلي. غير ان معظم الاعمال العدائية تنفذ بادوات اخرى: في المرحلة الاولى، كان السلاح الرئيسي هم الحجارة. كما ان الاطفال الفلسطينيين مارسوا رعاية المشاية التي تخص عائلاتهم، ولهذا فهم خبراء في رشق الحجارة واصابة الهدف. والكثير الكثير من تحطم زجاج السيارات الاسرائيلية كان بفعل هذه الحجارة. اما المرحلة الثانية، فهي الانتقال الى القاء الزجاجات الحارقة. والمسافة بين هذه المرحلة ومرحلة النشاطات التخريبية المسلحة ليست بعيدة. ففي معظم المدن، تعمل لجان عمل تطوعي - اوساط شعبية معروفة، إضافة الى نشاطاتها الرسمية في مجالات التجارة والخدمات البلدية، على تشجيع النشاطات المعادية لاسرائيل سرا.



المستوطنات هذا الوضع كدافع لتنفيذ اهداف استيطانية لم تقرها الحكومة» (المصدر نفسه).

## قبول التحدي

حالة الهستيريا والاجراءات القمعية التي اعقبت عملية رام الله، اضافة الى المناقشات والتعليقات من قبل مختلف الاوساط الاسرائيلية، ابرزت نقطتين هامتين تصبان في اتجاه واحد وتحددان المدلولات السياسية لردود الفعل، بل اتجاهات الحركة السياسية لحزب العمل تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وليس ادل على ذلك من حملة الاتهامات والتهديدات العلنية والمبطنة للاردن، ومحاولة تحميله قسما اساسيا من المسؤولية تجاه تطور نشاطات المقاومة المسلحة، والتقويمات المتضاربة للاوساط السياسية، حول ما يجري وحول ما يجب عمله، اضافة الى ردود فعل المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة وموقف الحكومة، وبشكل خاص موقف وزارة الدفاع الاسرائيلية من كل ذلك.

تتمثل النقطة الاولى في ما يتعرض له الاردن، ومنذ فترة، من حملة تهديدات اسرائيلية من قبل المسؤولين الاسرائيليين، وبشكل خاص من قبل وزير الدفاع. ولقد تكثفت هذه التهديدات بشكل خاص عقب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان وعلى اثر تكرار اطلاق الصواريخ من الاراضي الاردنية. ففي جلسة الكنيست، التي عقدت خصيصا لمناقشة الوضع الامني في المناطق المحتلة، اتهم اسحق رابين الاردن بتشجيع «الارهاب» وتحويل العاصمة الاردنية، عمان، الى ساحة لتنظيم العمليات «الارهابية» واصدار الاوامر للقيام بنشاطات معادية لاسرائيل.

وشارك رابين في هذا الرأي الناطق العسكري الاسرائيلي افرايم لايبيد، حيث قال في مؤتمر صحفي عقد في تل ابيب بتاريخ ١٩٨٥/٢/٧: «ان فتح مكاتب لقادة منظمة التحرير الفلسطينية في عمان، مكن القادة الفلسطينيين من الاتصال السريع برجالهم في الضفة الغربية، بالرغم من ان الملك حسين يحظر اي نشاط معاد لاسرائيل انطلاقا من اراضيه» (فلسطين الثورة، ١٩٨٥/٢/١٦، نقلا عن عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٨).

اما النقطة الثانية التي ابرزتها ردود الفعل الاسرائيلية حول تصعيد الكفاح المسلح، فتتمثل في قيام عضو الكنيست مئير كهانا بجولة استفزازية في

مدينة رام الله وقيام قوات الامن بتأمين الحماية اللازمة له، وكذلك قيام المستوطنين اليهود باغلاق الشوارع الرئيسية بين مدن الضفة الغربية، كما تتمثل في بروز الاصوات المنادية بطرد الفلسطينيين للحؤول دون وقوع اعمال عدائية، ومحاولات الضغط على الحكومة وعلى الكنيست لاستصدار قرار رسمي يخولهم مسؤولية الامن في المناطق المحتلة. وقد وجدت هذه المطالب اذانا صاغية بين اوساط الحكومة وداخل الكنيست الاسرائيلي (المصدر نفسه).

ولكن رغم تنفيذ سياسة العقاب الجماعي وحملات التفتيش والاعتقالات وحظر التجول واغلاق المدارس والجامعات، تحدى المواطنون الفلسطينيون هذه التدابير الارهابية وزدوا عليها بمزيد من عمليات القاء القنابل الحارقة وتفجير العبوات الناسفة ضد الاهداف العسكرية الاسرائيلية. لقد قام عدد من المواطنين باحراق باص عسكري وسط مدينة الخليل، كما القيت قنبلة يدوية على جنود اسرائيليين وسط المدينة. وعلى مقربة من بيت حانون، في قطاع غزة، قامت مجموعة مسلحة باحراق باص اسرائيلي قرب مخيم جباليا، كذلك القيت قنبلة حارقة على دورية محمولة في مدينة رفح.

وفي مخيم بلاطة، قرب نابلس، اطلقت النار على احد عملاء الاحتلال في المخيم، كما القيت قنبلة حارقة على دورية اسرائيلية كانت تمر بالقرب من المخيم. وفي اليوم نفسه، تعرضت سيارة عسكرية اسرائيلية لقنبلة حارقة في بلدة حلحول (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٣/٢).

وقالت مصادر صحفية اسرائيلية ان قوات الامن تبذل جهودا مكثفة للكشف عن خلايا فلسطينية مسلحة تعمل في منطقتي الخليل ونابلس.

ونقلت صحيفة «معاريف» عن مصادر عسكرية اسرائيلية تخوفها من ان تؤدي سياسة العقاب الجماعي، التي تعهد اسحق رابين بتنفيذها، الى تفجير انتفاضة مسلحة عارمة في المناطق المحتلة (المصدر نفسه).

## جريمة اغتيال فهد القواسمي

اثارت جريمة اغتيال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فهد القواسمي، رئيس بلدية الخليل المبعد، ردود فعل ساخنة في المناطق المحتلة، حيث ادانت الجريمة كافة الاوساط الجماهيرية، من

مؤسسات عمالية وطلائية وسواها، واعتبرت اليد المنفذة ومن وراءها، فلسطينية كانت هذه اليد او غير فلسطينية، بدا مجرمة، لان الشعب الفلسطيني يرفض مثل هذا الاسلوب.

اشياء كثيرة يمكن ان تقال حول اغتيال فهد القواسمي، الا ان الشيء الاساسي والشيء الاكثر اهمية قالته الجماهير الفلسطينية. فردة الفعل الشعبي، بعفويتها، وبامتدادها من عمان الى المناطق المحتلة، كانت المؤشر الواضح على احترام الجماهير وتقديرها لشخصه ونضاله وتاريخه ومكانته السياسية.

وفي اطار التنديد بجريمة الاغتيال، شهدت مدينة الخليل اضرابا عفويا، في القطاع التجاري، تم دون ان تدعو اليه أية جهة، وتدافع المواطنين الى بيت القواسمي في الخليل لتقديم التعازي.

وقال القائم باعمال رئيس بلدية الخليل، مصطفى عبد الغني النتشة: من شبه المؤكد ان سوريا كانت معنية باغتيال القواسمي على خلفية التطورات السياسية بعد عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان (هأرتس، ١٩٨٥/١/٢).

وجرت في مدينة الخليل جنازة رمزية تحولت الى تظاهرة صاحبة والى حدث مركزي في الضفة الغربية بمناسبة الاحتفال بذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية. وقد قامت قوات الامن بتفريق التظاهرة بالقوة وبحملة اعتقالات واسعة (معاريف، ١٩٨٥/١/٢).

وكانت مدينة نابلس قد شهدت تظاهرات شعبية وطلائية عارمة رشقت خلالها السيارات العسكرية الاسرائيلية بالحجارة، كما احترقت إطارات السيارات في الشوارع الرئيسية. وندد المتظاهرون بجريمة الاغتيال، ورفعت الاعلام الفلسطينية في ميدان الحسين ووسط المدينة. وعلى الفور، تدخلت قوات كبيرة من حرس الحدود ومن الجيش الاسرائيلي لتفريق المتظاهرين، واستخدمت القنابل المسيلة للدموع وعمدت الى اغلاق مدرسة الفاروق الثانوية لمدة اسبوع. كذلك، قامت وحدات المظليين، المتخصصة بقمع المقاومة الشعبية، بانزال الاعلام الفلسطينية بعد ان اغلقت الشوارع المؤدية الى وسط المدينة، كما شنت حملة اعتقالات واسعة بين صفوف المواطنين واحتجزت هويات العشرات منهم، وفرض حظر التجول على المدينة (عل همشممار، ١٩٨٤/١٢/٣١).

وفي اطار حملة الاستنكار والتنديد هذه، اصدر

رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بيانا حول جريمة الاغتيال جاء فيه: «في هذه المرحلة الخطرة والدقيقة التي تجتازها قضيتنا وتحاول فيها القيادة الفلسطينية الشرعية اتباع طرق الحوار لرأب الصدع وتحقيق الوحدة الوطنية كوسيلة رئيسية لتجنيب شعبنا الكارثة ومتابعة المسيرة نحو الهدف المنشود، تمتد ايد غادرة، عميلة، لتغتال قضية شعبنا في شخص المناضل الشهيد فهد القواسمي، رئيس بلدية الخليل المبعد، زميلنا ورفيق دربنا، ولتكريس الفرقة والشرذمة والاحتراب داخل صفوف الحركة الوطنية الواحدة» (صوت البلاد، ١٩٨٥/١/٢٦، نقلا عن «الفجر»، ١٩٨٥/٢/٣١).

ووصف البيان اغتيال القواسمي بانه «طعنة غادرة، جبانة، موجهة الى كل ما هو شريف في قضيتنا... اننا اذ نشجب هذه الجريمة النكراء وندين بشدة من يقف وراءها، نعلن ان سقوط الشهيد فهد على طريق النضال والكفاح ان يكون الا دافعا لمزيد من الاصرار على متابعة المسيرة وعلى نفس الطريق الصحيح الذي سلكه زميلنا الشهيد. ولا يسعنا، ونحن في مواجهة الكارثة وهذه الخسارة الفادحة التي لحقت بقضيتنا، الا ان نتقدم بخالص التعازي الى السيدة ارملة الشهيد وابنائنا وآل القواسمي واهالي الخليل، بل الى مختلف ابناء الشعب الفلسطيني في مختلف اماكن تواجده راجين ان يعوضنا الله خيرا» (المصدر نفسه).

اما رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، الذي رفض التوقيع على البيان آنف الذكر، لتوجيهه اصعب الاتهام نحو سوريا، فقد قال: «شخصيا، اعيش فترة اعتبرها حزينة جدا ومأساوية فقدنا فيها صديقا ورفيق نضال في اعز واصدق مراحل نضالنا في المناطق المحتلة، وفي الوقت نفسه، نعيش المأساة العامة. اننا نسال: هذه التيارات والصراعات وهذه الوسيلة من التعامل في الصراع الى اين اوصلتنا والى اين ستدفع بنا». و اضاف الشكعة: «اعتبرها جريمة بكل معنى الكلمة. ويمكن اعتبارها، ايضا، من الجرائم التي ترتكب على ارضية الصراع الفلسطيني وعلى حساب الصراع الرئيسي في المنطقة... وتعتبر اسرائيل المستفيدة الوحيدة في مثل هذه الامور» (عل همشممار، ١٩٨٤/١٢/٣١).

كما استنكر الجريمة الدكتور حيدر عبد الشافي، رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في غزة، والدكتور عريقات والمطران لطفى لحام، النائب البيطريركي للروم الكاثوليك في بيت لحم.

ومن جهة أخرى، توافدت الجماهير الفلسطينية، على التوالي، من مختلف المناطق المحتلة، على فندق «النهر الخالد» في مدينة الخليل لتقديم التعازي. وقد أدانت هذه الجماهير العمل البشع وأعلنت ان الرصاص لن يسكت الصوت الفلسطيني. كما أعلنت معظم المدارس والمعاهد والجامعات في الضفة الغربية تعليق الدراسة لمدد متفاوتة.

واقيم يوم ١٩٨٤/١٢/٣٠ مهرجان تأبيني في جامعة النجاح، وعلقت الدراسة في كافة كلياتها. وألقى ممثل حركة الشبيبة الطلابية في الجامعة كلمة تحدث فيها عن مناقبية الشهيد، واستنكر، باسم حركة

الشبيبة وباسم الجماهير الفلسطينية في الداخل، العملية الاجرامية (الفجر، ١٩٨٤/١٢/٣١).

كذلك، أعلن الحداد في كلية المجتمع العصرية في رام الله، واستنكر مجلس الطلبة في هذه الكلية جريمة الاغتصاب. وتقرر تعطيل الدراسة ومرافق الكلية لمدة ثلاثة ايام حدادا على روح الشهيد. وتوقفت حركة السير في جميع انحاء منطقة الخليل، واغلقت المحلات التجارية وجرت مسيرات طلابية شارك فيها طلاب جامعة الخليل ومعهد البولنتكنيك، اعرابا عن مشاعر الحزن والاسى لاستشهاد القواسمي (المصدر نفسه)

صلاح عبد الله

### ردود الفعل الاسرائيلية على الاتفاق الاردني - الفلسطيني ومبادرة مبارك

المعسكرين مواقف متباينة ايضا.  
ففيما يتعلق بموقف حزب العمل وحلفائه، كان زعيم الحزب رئيس الحكومة شمعون بيريس من اوائل المتحدثين، وان لم يكن من اكثرهم وضوحا، اذ اجاب على الاقتراحات بما يمكن وصفه بـ «نعم، ولكن...». فقد اعلن بيريس ان اسرائيل تحبذ اجراء مفاوضات مع وفد اردني - فلسطيني مشترك، ولكن ينبغي ان لا يضم مثل هذا الوفد «ممثلي» منظمة التحرير الفلسطينية، دون ان يوضح ما يقصده بكلمة «ممثلين». وردا على اقتراح عقد مؤتمر دولي لحل النزاع في الشرق الاوسط، وهو الاقتراح الذي كانت ترفضه اسرائيل في الماضي حالا وصراحة، اوضح بيريس: «لا نستطيع الاشتراك في مؤتمر دولي ما دامت هناك دولة ما [الصين] لا تعترف بنا، واخرى [الاتحاد السوفياتي] قطعت علاقاتها معنا، وثالثة [سوريا] معنية بهزيمتنا، والمنظمات الفلسطينية مثابرة [على نشاطها ضدنا]» (دافوار، ١٩٨٥/٢/٢٥). اما رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست ووزير خارجية اسرائيل سابقا ابا اييان، فقد كان اكثر حماسا. ففي مقابلة مع هآرتس (١٩٨٥/٢/٢٨) اوضح اييان: «ان مصر التي قادت المسار [السلمي في المنطقة] منذ اتفاقات الهدنة، واتفاقات فصل القوات واتفاق السلام، تعود الى مركز الزعامة» في العالم العربي. وردا على المواقف الداعية الى رفض التفاوض مع وفد اردني - فلسطيني، اذا ضم ممثلين عن م.ت.ف.، اوضح اييان «ان اسرائيل لا ينبغي ان تقوم بدراسة دقيقة للسيرة العقائدية للممثلين الفلسطينيين» (عمل همشماسان، ١٩٨٥/٢/٢٨). وعلق احدهم على هذا الموقف بقوله:

شؤون فلسطينية - العدد ١٤٤ - آذار / نيسان / ابريل / ١٩٨٥

ابتدت الدوائر الاسرائيلية المختلفة اهتماما ملحوظا بالاتفاق الاردني - الفلسطيني، الموقع في ١١ شباط (فبراير) الماضي، ومبادرة - اقتراحات الرئيس حسني مبارك التي تلتها. وقد اختلفت ردود فعل تلك الدوائر على هذه التطورات، باختلاف مواقفها، وظهرت وجهات نظر مختلفة بين عدد من الفرقاء المعنيين.

فعلى الصعيد الرسمي، امتنعت الحكومة الاسرائيلية عن البحث في مبادرة الرئيس مبارك، وبالتالي لم تتخذ اي موقف منها، لاعتقادها - وفق ما اوضحه الوزراء الاسرائيليون المعنيون بعد اتصالاتهم مع الممثلين الرسميين المختلفين - انه ليست هنالك مبادرة بالمعنى الصحيح، بل مجرد طرح افكار اولية واستطلاع موقف اسرائيل منها، مما لا يوجب اتخاذ اي قرار. اما اذا اتضح ان هناك مبادرة ما، فسيصار، عندئذ، الى دراستها واتخاذ قرار بشأنها.

#### مؤيدون ومعارضون

غير انه على الرغم من هذا الموقف الرسمي، ظهر بوضوح ان احد شطري القوى الحاكمة في اسرائيل، الممثل في حزب العمل الاسرائيلي والمتعاطفين معه والدائرين في فلكه، على استعداد للاصغاء - ان صح التعبير - والتعاطي مع اي مشروع يمكن ان يؤدي الى مخرج من الوضع الراهن، دون الالتزام بموقف محدد مسبقا؛ بينما اعرب الشطر الآخر، الممثل في الليكود، عن معارضته الشديدة للاتفاق والمبادرة سوية، موضحا، بشكل او بآخر، انه ليس على استعداد لتغيير الوضع الراهن. كما ظهرت داخل كل واحد من

«لقد نسي ايبن ان معظم الشروط [للتفاوض مع العرب، ومن بينها عدم التفاوض مع ممثلين عن م.ت.ف.ف.] قد صيغت من قبله خلال السنوات العشر التي تلت حرب الايام الستة» (دان مرغلين، هآرتس، ١٩٨٥/٣/١).

اما الوزير عيزر وايزمان، فقد جرفه الحماس للتطورات الاخيرة، ورد على اقتراحات الرئيس مبارك بقوله: «ان من يعرف المصريين مثلي يدرك ان هذا مسار كبير، وليس مناورة... ومن المناسب ان يبارك رئيس الحكومة مبادرة الرئيس مبارك، التي يمكن مقارنتها بمبادرة السادات للسلام» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/١).

كذلك، وجه ١١ نائباً من كتلة المعراخ في الكنيست رسالة الى رئيس الحكومة الاسرائيلية والى رئيس الكتلة في الكنيست يعربون فيها عن تأييدهم لمبادرة الرئيس مبارك ويطلبون باجراء نقاش عاجل حولها (هآرتس، ١٩٨٥/٢/٢٧). اما حركة «السلام الآن»، فقد بعثت ببرقية الى رئيس الحكومة اوضحت فيها ان اكثرية الجمهور الاسرائيلي تؤيد مبادرة مبارك. وحذرت الحركة من اية تحركات قد يقوم بها غلاة المستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية ضد هذه المبادرة، موضحة انها في مثل هذه الحالة ستضطر الى عقد اجتماعات احتجاج جماهيرية في كافة انحاء اسرائيل (عل همشمار، ١٩٨٥/٣/١). وطلبت حركة حقوق المواطن (راتس)، ايضا، التعامل بايجابية مع مبادرة مبارك (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٢/٢٥).

اما على صعيد المتحدثين باسم الليكود، فقد كانت المواقف، كما اشرنا، مختلفة. فقد هاجم زعيم الليكود ونائب رئيس الحكومة الاسرائيلية موشى شامير الاقتراحات المصرية بعنف، موضحا انه ليست هنالك ضرورة لاتخاذ قرار بشأن «ما يسمى مبادرة مبارك»، لان هذه دعاية وليس سلاما (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٢٥ و ١٩٨٥/٣/٤)، والهدف منها ليس اجراء مفاوضات مع اسرائيل بل اقامة اتصالات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية (المصدر نفسه). اما الوزير الليكودي الآخر، دافيد ليفي، فقد وصف الاقتراحات المصرية بانها «كمين»، ودعا الى رفضها والاجابة عليها بتقوية الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية (هآرتس، ١٩٨٥/٣/١). كذلك، اعرب وزير ليكودي آخر، هو موشى آرنس، وزير الدفاع سابقا، عن معارضته للمقترحات المصرية واقترح العمل على اساس «السلام

مقابل السلام» لا «السلام مقابل الارض» (عل همشمار، ١٩٨٥/٣/١). وكان آرنس واحدا من الوزراء الاسرائيليين الاربعة (مع بريس ورايبن ووايزمان) الذين التقوا المبعوث المصري، الدكتور اسامة الباز، مستشار الرئيس مبارك الذي قدم الى اسرائيل، سرا، لشرح ابعاد المبادرة المصرية لزعمائها. وقد قام آرنس، بعد ذلك اللقاء ببضعة ايام، بكشف تفاصيل مضمونه، رغم طلب الحكومة المصرية الإبقاء على ذلك طي الكتمان، لاعضاء كتلة الليكود في الكنيست؛ مما اثار غضب وايزمان، فوصف ذلك التصرف بأنه «زعرنة سياسية» (راجع مقابلة آرنس مع يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/٨).

ووصف النائب مردخاي بار - اون موقف الليكود عامة من هذه التطورات بقوله: «انه بينما رأى انور السادات وجيمي كارتر في اتفاقات كامب ديفيد فتحة لمسار مستمر في توسيع اطار السلام وتطبيقه بشأن دول عربية اخرى، وخصوصا فيما يتعلق بالفلسطينيين، اعتبر بيغن [ومعه الليكود] الاتفاقات بمثابة نهاية مرحلة، يخلو معها المسار باتفاق منفصل مع مصر وحدها، ويترك لاسرائيل يدا حرة لصداية مبادرة لتوسيع السلام نحو حدود اسرائيل الشرقية والشمالية» (من مقال في عل همشمار، ١٩٨٥/٣/٥). ولذلك، فان شامير وآرنس يتمسكان بهذه الاتفاقات، وفق مفهوميها لها، مع انهما كانا من بين القلائل الذين صوتوا ضدها في الكنيست، في حينه. وازداد معلق آخر: «ينبغي ان لانقع في اوهام: ان المعارضة لكل مفاوضات اساسها القرار ٢٤٢، لدى شركاء المعراخ [في الحكومة، اي الليكود] هي عميقة وجدية، رغم كل التصريحات. والتطلع لتخريب اية محاولة لبداية المفاوضات عميق كعمق جدية الاقتراحات [السلمية] نفسها» (اهود طوليدانو، هآرتس، ١٩٨٥/٣/٣). وازداد ثالث، ملقياً ابعاداً اخرى على موقف الليكود، بقوله: «يمكن الاستنتاج من عناد شامير وآرنس للبقاء في لبنان ان استنتاجهما هو ان الحرب كانت خطأ من ناحية المكان فقط - فبدلاً من ان تكون في لبنان، كان ينبغي ان تكون في الاردن، وذلك لاسقاط الملك حسين وتحويل مملكته الى جمهورية فلسطينية... بل يمكن ان نخشى من ان [قيادة الليكود] تعلمت درساً آخر من حرب لبنان، وهو ان سوريا ليست عدواً، بل حليفاً في التطلعات الخطيرة لافشال كل محاولة لاقامة كونفدرالية بين حسين وعرقا. وبدلاً من شن حرب غير حميدة على سوريا،

من الأفضل، ربما، عقد حلف سري معها لاسقاط الملك والقضاء على عرفات» (بنحاس عنباري، عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٢٧).

«كلهم م.ت.ف.»

انعكست مواقف الرسميين الاسرائيليين، المؤيدة لتحركات سلمية جديدة في المنطقة او المعارضة لها، على ما يمكن ان نسميه قطاعات الراي العام في اسرائيل. وظهر، ايضا، بين هذه القطاعات من يرفض هذه التحركات من جهة ومن يؤيدها من جهة اخرى، وان ظهر ان كفة الاخيرين هي الراجحة.

فتحت عنوان «من أجل الـ 'لا'»، كتب احد الصحفيين الاسرائيليين القدامى المعروفين، شموئيل شنيتر (معاريف، ١٩٨٥/٣/٨)، ان لدى كل نظام او شعب لاءاته الخاصة به، «ولنا، ايضا، يوجد بضع لاءات مهمة، من غير المنطقي حجبها عن الاعين. اننا نريد التحدث مع الاردنيين، ولكن ليس بواسطة وسطاء بل في مفاوضات مباشرة. اننا على استعداد للتحدث مع الفلسطينيين، ولكننا لا نعترف بـ م.ت.ف. ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني؛ ونعتقد انه يمكن ان يوجد له ممثلون اكثر اعتمادا ومسالة. اننا على استعداد للحديث حول اي موضوع في العالم، ولكننا لسنا على استعداد لوضع مستقبل القدس موضع نقاش. اننا مستعدون (وربما من الاكثر صحة القول: بعضنا مستعد) للحديث حول تسوية اقليمية، ولكن ليس للعودة الى حدود مطلع حزيران (يونيو) ١٩٦٧. اننا على استعداد لقبول الاميركيين كاوصياء على المفاوضات، كمباردين لها او شركاء نشيطين فيها، ولكننا لسنا على استعداد لمنح الاتحاد السوفياتي وضعا مماثلا».

غير انه في مقابل هذا الموقف، لوحظ - وربما لأول مرة في هذا الصدد - ان المؤيدين للتحركات السلمية اكثر عددا وعدة. بل ان منهم من راح يدعو الى مواقف مؤيدة للتعامل مع م.ت.ف.، ضمنا او صراحة، وذلك على عكس مواقفه السابقة. وسُمتعت في هذا الشأن اصوات عدة، كانت سابقا متحفظة او غير مسموعة، فيما يبدو كأنه بداية اتجاه جديد يدعو الى تغيير الموقف من م.ت.ف.

فتحت عنوان «ابطال النذر» كتب اهرين ميغد (دافار، ١٩٨٥/٣/١): «لقد حلت ساعة ابطال النذر. ابطال النذر القديم الذي يحظر الحديث مع رجال

م.ت.ف. ان م.ت.ف. عدو، سلاحها الرئيسي الارهاب. ولكن مع العدو ينبغي الحديث، اذا اردنا الوصول الى سلام... مع م.ت.ف. نرفض التفاوض، هكذا يعلن رئيس الحكومة وبعض الوزراء والنواب 'مع فلسطينيين آخرين: نعم'... ولكن هذا ليس الاخداعا ذاتيا وعذرا واحيا... فهذه معادلة فرغت من محتواها. لا يوجد هناك 'فلسطينيون آخرون'، وان وجدوا فانهم لا يمثلون احدا، ومع امثال هؤلاء لا فائدة من الحديث».

ويضيف ميغد ان اسرائيل قامت بقمع كل ظاهرة مستقلة للنشاط السياسي في المناطق المحتلة، وبالتالي منعت قيام اية قيادة فلسطينية اخرى، «وحيث اننا تصرفنا على هذا الشكل... علينا ان ندفع ثمن الخطأ، والاعتراف بالحقيقة التي لا يراها الاعمي فقط، وهي ان الاكثريّة الساحقة للشعب الفلسطيني ترى في م.ت.ف.، بتنظيماتها المختلفة، ممثلا لها، السلم او للحرب...»

«... ممن نريد ان نسخر عندما نقول 'مع الفلسطينيين - نعم، مع جماعة م.ت.ف. - لا؟' هل هناك ارعن يعتقد ان الفلسطينيين لن يرسلوا الى المفاوضات من يمثلهم فعلا ويعبر عن امانيتهم؟ مع الشعاع اليافطة او بدونه؛ وهل يعتقد ان هناك بين الفلسطينيين من لا يؤيد 'تقرير المصير' وقيام دولة فلسطينية، مع اتحاد فدراي مع الاردن او بدونه؟...» وهذا هو 'النذر'. ففي الوقت الذي سيجلس فيه الفلسطينيون للمفاوضات مع اسرائيل - هل سيجلسون حقا؟ هل وافقوا اساسا على ذلك؟ - سيكون هذا بمثابة ابطال النذر، عمليا وبأثر رجعي. وبسبب هذا بالذات يجب ان نسعى الى ان يحضر الى المفاوضات الممثلون الرسميون المعتمدون لـ م.ت.ف.! فمنهم، ومنهم فقط، يمكن المطالبة بايقاف أعمال الارهاب! وفي حضورهم. وفي مشاركتهم في مثل هذا اللقاء، والامل بان يشاركوا فيه من تلقاء انفسهم، ستفتتح صفحة جديدة في العلاقات بيننا وبين الشعب العربي!».

وتحت عنوان «على الطريق الى م.ت.ف.» كتب ابراهام تيروش (معاريف، ١٩٨٥/٢/٢٨): «بيدو، لاول وهلة، كأن هناك اجماعا قوميا واسعا للغاية، بشأن عدم التحدث مع م.ت.ف. ومفاوضاتها... ولكن هذا الموقف يتآكل تدريجيا ومنهجيا... ففي اسرائيل يزداد، تدريجيا، عدد الاشخاص والاحزاب، من الوسط وحتى اليسار، الذين يعتقدون بانه قد ان

الصيغة لاجراء مفاوضات بين اسرائيل والاردن  
والفلسطينيين، اذا اريد ان يكتب لها النجاح، لا بد ان  
تكون عمومية للغاية. فالمهم، اولاً، البدء باجراء  
المفاوضات، وبعد ذلك يطرح كل طرف موقفه وشروطه.  
وتحت عنوان «احذروا - ليس هنالك كمين» كتب  
تيدي برديس، في دافار (١٩٨٥/٣/٤)، ساخرا من  
الليكويد وموقفه، وقائلاً: «تسمع من تحذيرات [الليكويد]  
نغمة من الخوف بشأن مبادرة مبارك التي قد لا تكون  
نوعاً من مناورات العلاقات العامة، وانما شيء اكثر  
واقعية ربما يؤدي، لا سمح الله، الى المفاوضات: وهذه  
المفاوضات، ان نجحت، سنؤدي - ليحمننا الله - الى  
سلام يجر معه، باعتراف الجميع، تنازلات... فلقد  
اوضح شامير وأرنس، عند تصويتها ضد اتفاقيات  
السلام مع مصر في الكنيست، انهما يفضلان الارض  
على السلام... ويبدو واضحاً انهما خشيًا من كون  
المبادرة ليست مناورة علاقات عامة، بل شيئاً اكثر  
جدية. وينبغي الاحتياط تجاه المبادرات الجدية اكثر  
من الحبطة تجاه الكماثن، لان مبادرة يمكن ان تقود  
الى مفاوضات، يمكن، بدورها، ان تؤدي الى سلام،  
تتبعه تنازلات. وشامير وأرنس ليسا مستعدين لهذه  
التنازلات اكثر من استعدادهما لتلك التي تضمنها  
اتفاق السلام مع مصر».

#### المبادرة ستستمر

على الرغم من ردود الفعل الاولية على مبادرة  
الرئيس مبارك، وما آلت اليه، بعد ان بدا كأنها لن  
تسفر عن نتيجة تذكر، يتوقع معظم المعلقين، بصورة  
او باخرى، استمرار هذه المبادرة في المستقبل،  
وبصورة تشمل مصر والاردن والفلسطينيين، وانه لن  
يكون بد، في النهاية، من التعامل مع منظمة التحرير  
الفلسطينية. ففيما يتعلق بالاردن، يبدو واضحاً  
بالنسبة للاسرائيليين انه لن يشارك في اية مفاوضات  
ما لم تشارك فيها او تؤيدها، بصورة او باخرى،  
م.ت.ف. (دافار، ١٩٨٥/٣/٧). اما بالنسبة لمصر،  
فقد اوضحت حانه زيمر، محررة الصحيفة  
الهستدروتية «دافار» (١٩٨٥/٣/٨)، بعد زيارة  
قامت بها للقاهرة وقابلت اثناءها الرئيس مبارك، «انه  
من المعروف ان مصر ليست على استعداد للحوار  
مكأن الفلسطينيين، بل تنوي العمل معهم او  
بمباركتهم... واتفاق عرفات - حسين يبدو واقعياً للغاية  
بالنسبة للقاهرة. وحتى الآن، وبعد صرصره التفسيرات

الاروان للتحدث مع م.ت.ف.، حتى في مفاوضات  
مباشرة... ولكنهم رغم ذلك يستمرون في قول 'لا'  
لهذه الفكرة... خشية من معارضة الاجماع  
'القدس'. و فقط بعض الشجعان يقولون ما يجول في  
خواطرهم، وحتى هذا لا يقال دائماً علناً. فمنذ فترة،  
نمر في مسار بطيء، ولكن متطور، نحو محادثات  
مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

«... كما ان اسرائيل دخلت في مفاوضات واتصالات  
غير مباشرة مع م.ت.ف. اكثر من مرة، ابتداء باتفاقية  
وقف اطلاق النار، في الشمال، في منتصف سنة  
١٩٨١، مروراً بمفاوضات تحرير الاسرى وحتى المهمة  
شبه الرسمية للنائب ماتي بيليد [الذي قابل] عرفات،  
اضافة الى الموقف المتسامح تجاه اولئك الذين يلتقون  
مع زعماء المنظمة، وعلى رأسهم عرفات، ثم تصريحات  
بعض الاشخاص الاكثر وضوحاً وصراحة، مثل عيزر  
وايزمان، حول موافقتهم على التحدث مع م.ت.ف. -  
كل ذلك يقوّي التشخيص القائل باننا على الطريق الى  
المحادثات مع المنظمة الارهابية».

ويختتم تيروش مقاله بعنوان: «انني شخصياً  
اعتقد بأنه لا مناص من الاستجابة لمبادرة مبارك.  
وينبغي المشاركة في المفاوضات المقترحة بمجرد موافقة  
الطرف الاخر على اجرائها. ويبدو لي انه لن يكون  
هنالك مناص، في نهاية الامر، من التحدث مباشرة مع  
م.ت.ف. بصورة او باخرى - ان لم يكن الآن، ففي  
مرحلة متأخرة» (المصدر نفسه).

وحول الموضوع نفسه كتب ليفي يتسحاق  
هيروشملي: «ان توضيح امكانات انضمام الاردن  
والفلسطينيين الى دائرة السلام يمكن، فقط، ان يكون  
مفيداً، وليس مضراً... ينبغي التحدث، بل من  
الضروري التحدث... ان اية دولة لا تستطيع ان  
تفرض على نفسها منع التحدث مع جيرانها بشأن  
الامور الحيوية للغاية، في الوقت الذي لا تتوقف فيه عن  
الحديث مع نفسها» (معاريف، ١٩٨٥/٢/٢٨).

وفي عل همشمار (١٩٨٥/٣/١) كتب مارك غيفن:  
«... هنالك من يريد شطب الممثلين الفلسطينيين،  
المحسوبين على م.ت.ف.، وهذا موقف لا اساس له.  
فالكل يعرف ان الفلسطينيين، باكثريةهم المطلقة،  
يؤيدون م.ت.ف. ويرونها ممثلهم المعتمد... ولقد سئل  
مرة موسى دايمان، في اعقاب محادثاته الكثيرة مع  
اشخاص مختلفين في الضفة، هل صحيح انه يقابل  
مؤيدي م.ت.ف.؟، فاجاب صراحة: 'كلهم جماعة  
م.ت.ف.: لا يوجد غيرهم'». واضاف غيفن ان

هآرتس، ١٩٨٥/٣/١).

وعلى صعيد آخر، أبدت بعض الدوائر الاسرائيلية رأيها في ان مساعي الرئيس مبارك لدى الولايات المتحدة قد باءت بالفشل، وذلك استنادا الى ردود الفعل الاولية الاميركية على الاقتراحات المصرية. واعربت اكثر من جهة اسرائيلية عن رأيها بان الاميركيين قد اکتبوا بنار الصراع في الشرق الاوسط، ولا نية لديهم «للقفز الى الماء البارد» مرة اخرى. غير انه لم تمر الافترة قصيرة حتى تغير هذا التقدير، وراح احد المراسلين الاسرائيليين في واشنطن يصف الموقف الاميركي الجديد بقوله: «لقد وصف ريتشارد مورفي، مثلا، الاتفاق [الاردني - الفلسطيني] بأنه 'التطور الاكثر اثارا للاهتمام في الشرق الاوسط منذ زيارة السادات للقدس'، وبذلك اضى على الاتفاق اهمية سياسية. والان توقفوا عن التساؤل فيما اذا كان الاتفاق قائما، واضحا او مبهما، بل كيف ننطلق من هنا'. لقد تحول الاتفاق الى جزء لا يتجزأ من المسار الجديد، باعتباره شيئا مفروغا منه. وكل ذلك حدث خلال شهر واحد فقط... وحتى الآن، لا يدور الحديث حول مفاوضات، بل حوار. وفي البدء، اتخذ الاميركيون موقفا وقرروا: 'فقط مفاوضات مباشرة بين الاطراف ولا تورط اميركي قبل ذلك'. ولكنكم بعد ذلك اضافوا: 'اننا على استعداد لتجديد مبادرتنا والتدخل اذا طلب الاطراف ذلك واذا شعرنا ان هناك استعدادا لديهم' ثم اكملوا: 'لن نغلق الباب. فاذا شاء وقد اردني - فلسطيني ان يقابلنا، فلن نعارض تبادل الآراء والافكار معه'. واخيرا: 'ينبغي ان ندرس كيف يمكن ان يساهم لقاء كهذا في دفعنا نحو مفاوضات مباشرة'. وهذا التطور ايضا تم خلال اقل من شهر» (تسفي برئيل، هآرتس، ١٩٨٥/٣/١٥).

وفي ضوء هذه التطورات كافة، راحت بعض الدوائر الاسرائيلية تبدي قلقها من قدرة الحكومة الاسرائيلية الحالية، وهي حكومة «الوحدة الوطنية» التي تضم كافة القوى السياسية الرئيسية في اسرائيل، على التعاطي مع الاوضاع المستجدة. فقد اوضح احد المعقلين الاسرائيليين، مثلا، انه حتى لو سار كل شيء على ما يرام، «فالسؤال الاساسي لا يزال في مكانه: هل نضجت اسرائيل من حيث شروطها السياسية و/ او هل هناك، حاليا، قيادة ملائمة تستطيع ان تحرر الدولة من تلك الحدبة المعروفة باسم الضفة الغربية؟ من الناحية النظرية، مبادرة مبارك هي من اجمل ما يكون كبداية، ولكن من ناحية المضمون، الامكانيات لشق

المختلفة، لا تزال تعتبره معادلة تقدم المرونة المطلوبة». وفي الصدد نفسه، اوضح، ايضا، كبير معلمي «هآرتس» (١٩٨٥/٣/٨)، فolv بقوله: «ان من يعتقد ان اسرائيل ستنتقد مع فشل مبادرة مبارك ليس الا مخطئا. وحتى اذا فشلت هذه المبادرة الآن فانها ستجدد في موعد لاحق. ان مصر 'مهتمة' بالفلسطينيين، وهي لن تتوقف عن التعاطي مع هذه المشكلة». واذاف آخر ان موقف مصر من القضية الفلسطينية، ومن القضايا العربية الاخرى الراهنة، نابع من رغبتها في العودة الى العالم العربي. «ومن يريد ان يعمل في المجال العربي، كما يسعى حسين ومبارك، لا يستطيع التنصل من ضرورة العمل على حل عادل، وفق مفهومهم، للقضية الفلسطينية» (اهود طوليديانو، هآرتس، ١٩٨٥/٣/٣). ولذلك «لا ينبغي الافتراض بان المساعي للوصول الى مفاوضات حول مستقبل المناطق المحتلة وتسوية ما للقضية الفلسطينية سوف تشطب من على جدول الاعمال الاقليمي والدولي... والتقدير هو انه لا يمكن الوصول الى تسوية نهائية بدون موافقة م.ت.ف.» (دوريت غيفن، عل همشمار، ١٩٨٥/٣/١٥). ووضح احدهم «انه لا بد من الاعتراف، ولو ضمنا، بان المشاركين في المفاوضات باسم الفلسطينيين ينبغي ان يكونوا مقبولين لدى التيار المركزي في م.ت.ف.» (ارئييل غيناي، يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/١). ووضحت بعض المصادر الاسرائيلية ان الدكتور اسامة الباز اقترح على بيريس صيغة لاختيار الممثلين الفلسطينيين في المحادثات المقترحة، مفادها ان يكون لكل من اسرائيل وم.ت.ف. حق الفيتو على تسمية اولئك الممثلين (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٢٨).

وفي هذا الاطار، راحت بعض الدوائر الاسرائيلية وغيرها من العرب في المناطق المحتلة تقوم «بتشكيل» الوفد الفلسطيني للمفاوضات المقترحة. وذكرت صحيفة «يديعوت احرونوت» (١٩٨٥/٧/٢٧) ان هذا الوفد قد يضم اشخاصا من امثال الدكتور ادوارد سعيد والدكتور هشام شرابي ووليد الخالدي وانور الخطيب وانور نسييه ورشاد الشوا وحكمت المصري والياس فريج وحلمي حنون ومصطفى الننتشه. وعلق احدهم على هذه «التشكيلات» بقوله: «ان الانشقاق داخل م.ت.ف. الذي اصبح حقيقة واقعة ورسمية، لم يمس تقريبا بالاكثريّة الكبيرة التي تؤيد عرفات في المناطق المحتلة... فياسر عرفات لا يزال رمز وعلم النضال الفلسطيني في المناطق» (يهودا ليطاني،



الى شمعون بيريس قوله للمبعوثين المصريين الذين قابلوه ان هناك راين داخل الحكومة الاسرائيلية حول مبادرة مبارك، ولكن اذا اتضح ان هناك امكانية جدية لتقدم نحو حل ما فأن المعراخ لن يتردد في فض الشراكة مع الليكود في الحكومة الحالية والعمل على تشكيل حكومة جديدة تكون قادرة على التعااطي مع الاوضاع المستجدة.

الطريق [السياسي] على حدودنا الشرقية محاطة بالشكوك... ان هذه الحكومة هي حكومة جمود سياسي، التي ستسقط [عند اول عقبة]، وستحل محلها حكومة اقلية برئاسة بيريس، تبعث اساسها على الشك فيما اذا كان بإمكانها اعادة كل الضفة لقاء السلام» (يونيل ماركوس، هآرتس، ١٩٨٥/٣/١). وفي هذا الصدد، نسبت «هآرتس» (١٩٨٥/٣/٦)

ص . ج .

## موجز الوقائع الفلسطينية

من ١٩٨٥/١/١٥ الى ١٩٨٥/٣/١٤

- اشترت الاجنيتين ٣٢ طائرة من طراز نيشر (النسر) من صنع اسرائيل، كما اشترت ٢٤ طائرة سكايهوك من صنع امريكي سبق لاسرائيل ان اشترتها من الولايات المتحدة (هأرتس، ١٩٨٥/١/١٦).

١٩٨٥/١/١٦

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء لقائه برؤساء مستوطنات شمال اسرائيل: «لن نسمح، بأي شكل من الاشكال، بأن تعود المنطقة الى الوضع الذي كانت عليه سابقا، ولن نسمح لاية منظمة ارامية بالسيطرة على المناطق التي سنسحب منها، لكن، في الوقت نفسه، لا نستطيع ان نضمن عدم اطلاق كاتيوشا هنا وهناك» (معاريف، ١٩٨٥/١/١٧).

- طلبت مصر من اسرائيل السماح لها باقامة بعض النصب التذكارية في النقب لمصريين استشهدوا العام ١٩٤٨. وهددت مصر بازالة النصبين اللذين اقامتهما اسرائيل في سيناء، في حال عدم الاستجابة لهذا الطلب (معاريف، ١٩٨٥/١/١٧).

- دعا الرئيس المصري حسني مبارك، الذي يقوم بزيارة لليونان، الى تهيئة المناخ الملائم لاستئناف مفاوضات الشرق الاوسط، وتحقيق المصالحة التاريخية بين اسرائيل وجميع الدول العربية. اما الرئيس اليوناني قسطنطين كرامتلس، فدعا للوصول الى حل عملي لمشكلة الشرق الاوسط يكفل حدودا آمنة لجميع شعوب المنطقة، وكيانا قوميا للفلسطينيين (الاهرام، ١٩٨٦/١/١٧).

١٩٨٥/١/١٥

- ذكرت النشرة التي يصدرها الصليب الاحمر الدولي في جنيف، انه يوجد ١١٤٢ معتقلاً في معتقل انصار و٣٥٧٨ فلسطينياً في السجون الاسرائيلية (عل همشمار، ١٩٨٥/١/١٦).

- قال موسى ليفي، رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية، اثناء لقائه برؤساء مستوطنات شمال اسرائيل، ان الجيش الاسرائيلي سيرد بعنف على أية محاولة لضرب هذه المستوطنات بعد انسحابه من لبنان (عل همشمار، ١٩٨٥/١/١٦).

- اختتم الملك الاردني حسين جولة زار خلالها الكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان واستغرقت ثلاثة ايام بعد ان اطلع قادة هذه الدول على ما تم احرازه في مجال العلاقات الاردنية - الفلسطينية (الراي، عمان، ١٩٨٥/١/١٦).

- اعلن د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، ان المباحثات التي ستجرى حول مشكلة طابا في ١٩٨٥/١/٢٧ تشكل نقطة اختبار للادارة الاسرائيلية الجديدة بقيادة شمعون بيريس (الاهرام، القاهرة، ١٩٨٥/١/١٦).

- اجرى بريان اوركهارت، مساعد الامين العام للامم المتحدة، في بيروت، مباحثات مع المسؤولين اللبنانيين حول وضع قوات الامم المتحدة ودورها، في ضوء قرار اسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان. وتناولت مباحثاته، كذلك، مصير المفاوضات العسكرية اللبنانية - الاسرائيلية (السفير، بيروت، ١٩٨٥/١/١٦).

١٩٨٥/١/١٧

ان التعاون بين القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان والجيش اللبناني هو السبيل الوحيد لمنع حالة الفوضى بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان (المصدر نفسه).

- وجه الامير حسن، ولي عهد الاردن، دعوة الى عدد من الزعماء اليهود في الولايات المتحدة للاشتراك في الندوة التي ستقام في عمان في شهر شباط (فبراير) ١٩٨٥ وموضوعها حل المشكلة الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي. من بين من تلقوا الدعوة فيليب كلوتسنيل، احد زعماء الكونغرس اليهود، ورينا هاوزر (معاريف، ١٩٨٥/١/١٨).

١٩٨٥/١/١٨

- بحضور ياسر عرفات، عقدت لجنة (فتح) المركزية اجتماعا، في تونس، استعرضت فيه نتائج جولته الاخيرة على عدد من العواصم العربية، وظروف اغتيال فهد القواسمي، عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. وافاق الحوار الفلسطيني - الاردني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/١٩).

- اجتمع الرئيس المصري حسني مبارك مع بئينو كراكسي، رئيس وزراء ايطاليا. ونسب الى مبارك انه يحاول الضغط على دول المجموعة الأوروبية كي تبذل مساعي جديدة لتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي سلميا (الاهرام، ١٩٨٥/١/١٩).

١٩٨٥/١/١٩

- وصل ياسر عرفات الى صنعاء في زيارة للجمهورية العربية اليمنية. وقال في كلمة القاها في القوات الفلسطينية الموجودة هناك، انه يسعى الى ترتيب البيت الفلسطيني وتصعيد الكفاح المسلح والعمل العسكري، وناشد ايران ان تقبل الوساطات الدولية لوقف الحرب مع العراق حقنا لدماء المسلمين (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٢٠).

- قال شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، في مؤتمر البوندز المنعقد في القدس، ان اسرائيل تصر على منع اطلاق اي صواريخ كاتيوشا من الاراضي اللبنانية باتجاه مستوطناتها الشمالية. وتطرق بيريس الى اللقاء المنتظر بين ممثلين مصريين واسرائيليين، في بئر السبع، لمناقشة موضوع طابا، فقال ان مبارك ورفاقه الذين اختاروا طريق السلام يعرفون ان بامكان مصر، كبرى

- اعرب ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عن قلقه البالغ ازاء وضع الفلسطينيين في جنوب لبنان، ودعا الى العمل على حمايتهم. وقد ورد ذلك في رسالة سلمها زهدي الطرزي، مراقب م. ت. ف. الدائم في الامم المتحدة، الى بيريز دي كويلار، السكرتير العام للمنظمة الدولية (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٥/١/١٨).

- قال حاييم بارليف، وزير الشرطة الاسرائيلي، ان الجيش الاسرائيلي لا يستطيع البقاء في لبنان حتى قدوم المسيح المنتظر، و اضاف: ان الجيش الاسرائيلي سيدخل جنوب لبنان في حال عجز القوات اللبنانية عن منع الفدائيين من العودة اليه، كما ان الطائرات ستواصل طلعاتها الاستطلاعية في سماء لبنان، فضلا عن الدوريات البحرية على طول السواحل (عل همشمار، ١٩٨٥/١/١٨).

- في ختام زيارة الرئيس المصري حسني مبارك الى اليونان، صدر بيان مشترك أكد ان م. ت. ف. هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، كما أكد على ضرورة التوصل الى تسوية للمشكلة الفلسطينية (الاهرام، ١٩٨٥/١/١٨).

- في تحديده لبرنامج بلاده خلال فترة رئاستها للمجموعة الأوروبية، قال جوليو اندريوتي، وزير خارجية ايطاليا، وهو يتحدث امام البرلمان الأوروبي، انه لا يمكن استبعاد الاتحاد السوفياتي في المستقبل من اية تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/١٨).

- عين اللواء دان شومرون نائبا لرئيس هيئة الاركان العامة في اسرائيل، خلفا اللواء دافيد عفري الذي عين رئيسا لمجلس إدارة الصناعات الجوية. كما عين اللواء امير دروري قائدا للقوات البرية خلفا لشومرون (عل همشمار، ١٩٨٥/١/١٨).

- تعهد شمعون بيريس، رئيس وزراء اسرائيل، واسحق رابين، وزير الدفاع، في كلمتهما امام اعضاء مركز حزب العمل، بأن الحكومة لن تبيح الجليل وسكانه، غير ان اسلوب الدفاع سوف يكون مختلفا عن السابق. وقال رابين ان سوريا فوجئت بالقرار الاسرائيلي بالانسحاب من لبنان (هاتسوفيه، ١٩٨٥/١/١٨). من ناحية اخرى، قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية، لبريان اوركهات، مساعد الامين العام للامم المتحدة،

الدول العربية، واسرائيل تخطيط الطريق نحو السلام في المنطقة كلها (هاتسوفيه، ١٩٨٥/١/٢٠).

- اظهرت الولايات المتحدة معارضتها اسكان المهاجرين من يهود اثيوبيا في الضفة الغربية المحتلة، واعلن ناطقون باسم وزارة الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة تعمل كي لا تستغل المساعدات الاميركية لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/١/٢٠).

١٩٨٥/١/٢٠

- شرعت القوات الاسرائيلية في تنفيذ المرحلة الاولى من الانسحاب من جنوب لبنان، منتقلة الى خط انتشار جديد يقع على بعد ثلاثين كيلومترا من خط انتشارها الحالي. وستشمل هذه المرحلة الاولى الانسحاب من ٢٠٠ كيلومتر مربع، فقط، من حوالي ١١٢٠ كيلومترا مربعا، التي تحتلها اسرائيل حاليا (النهار، بيروت، ١٩٨٥/١/٢١). وقالت مصادر مقربة من وزارة الدفاع الاسرائيلية ان معتقل انصار، في جنوب لبنان، سيبقى خاضعا لسيطرة الجيش الاسرائيلي بعد اكمال مرحلتين من مراحل الانسحاب. وذكرت مصادر عسكرية انه من المحتمل ان تشرّف «عناصر محلية» على المعتقل بعد اتمام المرحلة الثالثة (هاتسوفيه، ١٩٨٥/١/٢١).

- اعلن منير روزين، سفير اسرائيل في واشنطن، ان بلاده نقلت للولايات المتحدة معلومات جمعتها خلال حروبها مع الجيوش العربية المزودة بالسلاح السوفياتي، وان هذه المعلومات وفرت على الولايات المتحدة مليارات الدولارات وسنوات بحث طويلة، وهي تساوي ضعف المساعدات الاميركية التي تحصل عليها اسرائيل (هاتسوفيه، ١٩٨٥/١/٢١).

- فاز انصار (فتح) (المؤيدون لعرفات) برئاسة مجلس الطلاب في جامعة بيرزيت. كما فاز انصار (فتح)، ايضا، برئاسة مجلس عمال شركة الكهرباء - شرق القدس (هاتسوفيه، ١٩٨٥/١/٢١).

١٩٨٥/١/٢١

- غادر ياسر عرفات بغداد بعد ان اجتمع مع طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي وزير الخارجية، ومع الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٢٢).

- في الجزائر، اجتمع محمود عباس (ابو مازن)، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عضولجنة (فتح) المركزية، ثم ياسر عبد ربه، الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كل على حدة، مع محمد الشريف مساعدي، مسؤول الامانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري.

وتأتي زيارة عباس وعبد ربه الى الجزائر في اطار استئناف الحوار بين (فتح) والديمقراطية من اجل استعادة وحدة م.ت.ف. (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٢٢). من ناحية اخرى، دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى اقامة جبهة وطنية فلسطينية عريضة من اجل استعادة وحدة م.ت.ف. وصيانة خطها الوطني. وقالت ان جبهة كهذه لن تعتمد على بناء مؤسسات بديلة عن مؤسسات م.ت.ف. بل ستعمل لتعزيز وحدة هذه المؤسسات وصيانتها (المصدر نفسه).

- ارتفع عدد معاقبي الجيش الاسرائيلي الذين اصيبوا منذ بداية الحرب في لبنان حتى نهاية ١٩٨٥، فبلغ ٤٩٣٢ معاقاً. كان عدد معاقبي حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ قد بلغ ٩٧٤، وعدد معاقبي حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ بلغ ٤٢١٢ (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/١/٢٢).

- امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، قال اوري لوبراني، منسق الاعمال الاسرائيلي في لبنان، انه يجب ان يؤخذ في الحسبان احتمال سقوط كاتيشا شيعية على مستوطنات الجليل، واذ ان الاحتكاك بين اسرائيل والشيعية لن ينتهي بعد الانسحاب الاسرائيلي من لبنان. وامام اللجنة ذاتها،

قال اسحق رابين، وزير الدفاع، انه اوصى بالانسحاب بعد توصله الى القناعة بأنه لا امل في التوصل الى اتفاق في لبنان او حتى في تحسين الوضع فيه (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/١/٢٢). وقال رابين امام اللجنة، ايضاً، ان السوفيات ضغطوا على سوريا كي لا تتوصل الى ترتيبات امنية مع اسرائيل، وذلك للحيلولة دون تمكين الولايات المتحدة من احراز نصر سياسي (معاريف، ١٩٨٥/١/٢٢).

- قام وفد عسكري اسرائيلي بزيارة كوناكري، عاصمة غينيا، وبالمقابل، يتلقى بعض العسكريين الغينيين تدريبات عسكرية في اسرائيل (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/١/٢٢).

١٩٨٥/١/٢٢

العربية الثالث عشر، والجولات التي قام بها عدد من اعضاء اللجنة التنفيذية الى العواصم العربية والاجنبية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٢٤).

- قررت الحكومة اللبنانية رفض الجدول الزمني الذي تقدمت به اسرائيل في مفاوضات الناقورة. واتهم رشيد كرامي، رئيس حكومة لبنان، اسرائيل بأنها تسعى الى اشعال نار الحرب الطائفية في المناطق التي تعتزم الانسحاب منها (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٢٤). من ناحية اخرى، ارسل الرئيس اللبناني، امين الجميل، رسالة الى شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، عن طريق الرئيس المصري حسني مبارك. وطلب الجميل عدم اسراع اسرائيل في سحب قواتها من لبنان. وقد قال بيريس، في رسالة جوابية للجميل، ان اسرائيل تصر على انتهاء مرحلة الانسحاب الاولى في الثامن عشر من شباط (فبراير) ١٩٨٥ (بيديعوت احرونوت، ١٩٨٥/١/٢٤).

- حمل موسى ليفي، رئيس هيئة الاركان العامة الاسرائيلية، الاردن مسؤولية قيام الفدائيين باطلاق صواريخ كاتيوشا من اراضيه. وازاف ليفي انه نظراً لتقليص النفقات في الميزانية، فان السلطات الاسرائيلية تدرس امكانية دمج الحكم العسكري والادارة المدنية، مجدداً، في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (معاريف، ١٩٨٥/١/٢٤).

- قال جورج بوش، نائب الرئيس الاميركي، ارضاء لممثلي اسرائيل، ان الادارة الاميركية ستعزز التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل. جاء ذلك اثناء استقبال بوش لـ ٧٥ شخصية يهودية اميركية (عمل همشمار، ١٩٨٥/١/٢٤).

١٩٨٥/١/٢٤

- في تونس، استأنفت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعاتها برئاسة ياسر عرفات. وبحثت اللجنة التطورات المستجدة على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية، وناقشت تقريراً اعده فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية، حول وجهة النظر الفلسطينية تجاه التحرك الفلسطيني - الاردني المشترك. وقال عضو اللجنة محمود عباس (ابومازن) ان المنظمة تؤيد النقاط الايجابية التي تضمنتها مشروع الملك حسين لحل قضية الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٢٥).

- وافقت مصر على اعطاء اسرائيل مبلغ ٧.٦ ملايين

- تراس ياسر عرفات اجتماع اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الذي عقد في تونس، واطلع المجتمعين على نتائج زيارته الى كل من صنعاء وبغداد (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٢٢).

- طلبت م.ت.ف.، رسمياً، من الحكومة المصرية الموافقة على افتتاح مكتب اتصال فلسطيني في رفح، الهدف منه تنظيم الاتصال مع الحكومة المصرية بشأن رعاية احوال الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة المحتل (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٢٢).

- توصلت مصر واسرائيل الى اتفاق بشأن نقل اللاجئين الفلسطينيين من مخيم كندة الواقع داخل الحدود المصرية الى قطاع غزة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٢٢).

- استؤنفت مفاوضات رأس الناقورة بين الوفدين اللبناني والاسرائيلي دون احراز تقدم يذكر. وقال الناطق باسم الوفد اللبناني ان ما تفعله اسرائيل في الجنوب ليس انسحاباً بل اعادة انتشار من قبيل ذر الرماد في العين (السفير، ١٩٨٥/١/٢٢).

- تحدثت شمعون بيريس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، فقال ان سوريا ولبنان فوجئتا بقرار اسرائيل الانسحاب من لبنان، ووصف هذا القرار بأنه يعيد المبادرة الى يد اسرائيل (هآرتس، ١٩٨٥/١/٢٢). وكشف بيريس، اثناء رده على بعض الاسئلة، عن انه من المحتمل تعيين وزير عربي في حكومة اسرائيل يهتم بشؤون العرب في اسرائيل في المستقبل (بيديعوت احرونوت، ١٩٨٥/١/٢٢).

- وصل الامير عبدالله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي، الى الجزائر في زيارة رسمية تستغرق يومين، وقال ان المملكة العربية السعودية تسعى لكي يكون التضامن بين العرب والتعاون بين المسلمين افضل الاطر لحل المشاكل التي تواجه الامة العربية والاسلامية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٢٢).

١٩٨٥/١/٢٢

- برئاسة ياسر عرفات، اجتمعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في تونس، وبحثت الرد الفلسطيني على اقتراحات الملك الاردني حسين، ونتائج التحرك الفلسطيني الاخير من اجل التعجيل بعقد مؤتمر القمة

(١٩٨٥/١/٢٦)

١٩٨٥/١/٢٦

- اصدرت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا بياناً عن اعمال المؤتمر القطري الثامن للحزب الذي انتهى اعماله مؤخراً. وقد حدد البيان سياسة سورية للمرحلة القادمة على الصعيد المحلي والعربية والدولية. وايد البيان تشكيل جبهة وطنية فلسطينية بزعامة خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، الذي نَحاه المجلس عن رئاسته عندما عقد دورته السابعة عشرة في عمان قبل شهر (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٢٧).

- توجه اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، الى واشنطن تلبية لدعوة من كاسبر واينبرغر نظيره الامريكى. ومن المتوقع ان يلتقي رابين الرئيس رونالد ريغان ومسؤولين اخرين في الادارة الامريكى (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/١/٢٧).

- استقبل اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، بريان اوركهارت، مساعد السكرتير العام للامم المتحدة، واكد له ان اسرائيل لم تحدد مواعيد الانسحاب من لبنان الا بالنسبة للمرحلة الاولى، لان الامور غير المتوقعة هي اكثر من المتوقعة في لبنان (عمل همشمان، ١٩٨٥/١/٢٧).

- استولت الادارة المدنية، في الضفة الغربية المحتلة، على ألفي دونم من اراضي قرية السموع الواقعة جنوبي الخليل، وابلغت سكان القرية ان هذه الاراضي ملك للدولة. وقال الاهالي ان هذه الاراضي لهم وسيثبتون ذلك في المحكمة. وكانت الادارة قد استولت بالطريقة ذاتها، على الف دونم اخرى قبل بضعة اشهر (هآرتس، ١٩٨٥/١/٢٧).

١٩٨٥/١/٢٧

- بدأت المباحثات في بئر السبع بين وفدين، مصري واسرائيلي، حول مشكلة طابا. واكدت مصادر وزارة الخارجية المصرية ان عودة السفير المصري الى تل ابيب ليست مرهونة بحل مشكلة طابا فقط، بل هي مرتبطة، ايضاً، بالتحرك الاسرائيلي لحل المشكلة الفلسطينية وبالانسحاب الاسرائيلي النهائي من لبنان (الاهرام، ١٩٨٥/١/٢٨). من ناحية اخرى، هاجم

دولار لاسكان اللاجئين الفلسطينيين المنقولين من المنطقة المصرية، في مخيم كنده في رفح، الى المنطقة المحتلة بعد ضمهم الى هذه الاخيرة (دافار، ١٩٨٥/١/٢٥).

- قال الرئيس المصري حسني مبارك ان هناك اعترافاً عربياً بما اعلنته قرارات قمة الرباط من ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وقال مبارك ان مشاورات مصر مستمرة مع الملك الاردني حسين ومع الاخوة الفلسطينيين برئاسة عرفات حتى يصل الحوار الاردني - الفلسطيني الى اتفاق يمهد لمباحثات سلام من اجل تحقيق الحقوق الفلسطينية المشروعة، وعلى رأسها الحق في الارض وتقرير المصير (الاهرام، ١٩٨٥/١/٢٥).

- انتهت الجولة الرابعة عشرة من مفاوضات الناقورة اللبنانية - الاسرائيلية دون تحديد موعد لجولة جديدة. وقال عاموس غيلبوع، رئيس الوفد الاسرائيلي، انه لا داعي لاجتماع آخر (السفير، ١٩٨٥/١/٢٥).

- انتهت قوات الجيش الاسرائيلي من تفكيك جميع المنشآت والمواقع في منطقة صيدا، وقامت الجرافات بتسوية الارض مكانها (دافار، ١٩٨٥/١/٢٥).  
- ذكر ان ٢٠٠ من المستشارين العسكريين الاسرائيليين يتواجدون في الصين حالياً، كما ان الصين تشتري من اسرائيل اسلحة بقيمة مليار دولار سنوياً تتضمن معدات نادرة مثل الفانديوم (دافار، عن الواشنطن تايمز، ١٩٨٥/١/٢٥).

١٩٨٥/١/٢٥

- تجمع عدد من المواطنين المصريين والفلسطينيين في مقر معرض القاهرة للكتاب الدولي، الذي تشترك فيه اسرائيل في مدينة نصر شمالي القاهرة، واحرقوا العلم الاسرائيلي وهم يهتفون منددين باسرائيل ويمارساتها في المناطق المحتلة. وصفق بعض رواد المعرض عندما شرع الحاضرون باحراق العلم الاسرائيلي (عمل همشمان، ١٩٨٥/١/٢٦).

- وصل الى بيروت، قادماً من اسرائيل بريان اوركهارت، مساعد الامين العام للامم المتحدة، في محاولة لتقويم مفاوضات الناقورة ولبحث مسألة الترتيبات الامنية التي ستتولاها قوات الامم المتحدة في جنوب لبنان بعد انسحاب اسرائيل (السفير،

الم توسط (عل همشمار. ١٩٨٥/١/٢٩).

- أعلن جورج شولس. وزير الخارجية الأميركي. أثناء استقباله لاسحق رابين. وزير الدفاع الإسرائيلي. ان الولايات المتحدة ستواصل معارضتها لعقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة او باشتراك الاتحاد السوفياتي بشأن قضية الشرق الاوسط. من جهته. اعرب رابين عن قلقه من المشاورات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الشرق الاوسط. وتطرق رابين الى م.ت.ف. فقال: «ان ياسر عرفات مازال يشكل عاملاً سلبياً في مسيرة السلام» (عل همشمار. ١٩٨٥/١/٢٩).

- كشف شمعون بيريس. رئيس حكومة اسرائيل. أثناء لقائه بطلاب الصف الثاني عشر في القدس. ان الاتحاد السوفياتي رفض طلب اسرائيل استئناف العلاقات بين البلدين بمناسبة الذكرى السنوية لدمر المانيا (معاريف. ١٩٨٥/١/٢٩).

١٩٨٥/١/٢٩

- قال عيزر وايزمن. الوزير الإسرائيلي بلا وزارة. في الكنيست. ان مشكلة عرب اسرائيل ليست تنظيمية او شخصية بل سياسية. لذلك. يجب تغيير السياسة ومنح مواطني ام الفحم وجت وباقية الغربية العناية نفسها التي يحظى بها باقي مواطني الدولة. كما يجب ان تكون لهم حقوق متساوية (هآرتس. ١٩٨٥/١/٣٠).

- قال اسحق رابين. وزير الدفاع الإسرائيلي. أثناء لقائه بالرئيس الأميركي لهيئة الاركان المشتركة وبقيادة اخيرين رفيعي المستوى في الجيش الأميركي. ان سوريا خرجت منتصرة في حرب لبنان من الناحية السياسية (يديعوت احرونوت. ١٩٨٥/١/٣٠).

- انتهى الجانبان. المصري والاسرائيلي. مباحثاتهما التي جرت في بئر السبع حول مشكلة طابا دون التوصل الى اتفاق (الاهرام. ١٩٨٥/١/٣٠). وبعد ثلاثة ايام من المباحثات. مازالت الخلافات قائمة بين الجانبين. اذ ان مصر تطالب باعطاء صلاحيات كاملة للقوة متعددة الجنسية. بما في ذلك مهمة ضبط النظام في طابا. فيما تعارض اسرائيل ذلك بشدة. وتوافق على ان تقوم القوة متعددة الجنسية باعمال الدورية ووضع نقاط مراقبة دائمة. فقط (يديعوت احرونوت. ١٩٨٥/١/٣٠).

- اجتمع الامير عبد الله بن عبد العزيز. ولي العهد

الوزير الاسرائيلي بلا وزارة. عيزر وايزمن. اسحق شامير. القائم باعمال رئيس الحكومة. لانه انتقد مصر عشية بدء المباحثات معها. فاثارت انتقادات وايزمن غضب بعض وزراء الليكود. ورد عليها شامير بقوله انه انتقد مصر لانه وقعت فيها. مؤخراً. حملة لاسامية ضد اسرائيل مما يشكل خرقاً واضحاً لاتفاق السلام بينهما (دافار. ١٩٨٥/١/٢٨).

- قال اللواء اوري اور. القائد العسكري الاسرائيلي للمنطقة الشمالية. لاعضاء لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست. اثناء تجولها في جنوب لبنان. انه من المتوقع ان تزداد العمليات العسكرية ضد الجيش الاسرائيلي في المنطقة في ضوء انسحابه المتوقع منها. وذكر اور ان ٢٥ محاولة تمت في الاسبوع الماضي وحده لضرب الجنود الاسرائيليين. وبشكل خاص في منطقة صور. فغضب عضو اللجنة فيكتور شملطوف على ذلك بقوله: «ان هذا السبب يكفي لاجراج الجيش من منطقة صور. ايضاً» (دافار. ١٩٨٥/١/٢٨).

- صرح الملك الاردني حسين. في حديث لمحطة تلفزيونية امريكية. بان على اعضاء مجلس الامن. بمن فيهم الاتحاد السوفياتي. القيام بدور فعال في البحث عن السلام في الشرق الاوسط (الشرق الاوسط. ١٩٨٥/١/٢٨).

١٩٨٥/١/٢٨

- اجتمع ياسر عرفات والرئيس اليمني الجنوبي علي ناصر محمد في عدن. وافادت مصادر فلسطينية بان المحادثات ركزت على احياء الوساطة اليمنية بين الفصائل الفلسطينية (الشرق الاوسط. ١٩٨٥/١/٢٩).

- اقترح الوفد المصري. في محادثات بئر السبع. نقل موضوع طابا الى التحكيم فوراً مقابل موافقة مصرية على بقاء افراد الشرطة الاسرائيلية في المنطقة الى حين ان يتقرر وضعها بشكل نهائي. لكن اسرائيل رفضت هذا الاقتراح (معاريف. ١٩٨٥/١/٢٩).

- قال بنيامين نتنياهو. سفير اسرائيل في الامم المتحدة. اثناء لقائه مع هيئة تحرير «نيويورك بوست». ان انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية معناه انتحار. لذا. فان اسرائيل لن تقدم على ذلك. وازداد نتنياهو: اذا كان العرب يرغبون في حل المشكلة الفلسطينية. فعليهم ان يسلموا بأنه لن يقام كيان فلسطيني مستقل بين نهر الاردن والبحر الابيض

بدولة اسرائيل. واذن وايضاً ان الليكود توصل الى اتفاق غير مباشر مع م.ت.ف. قبل حرب سلامة الجليل، ولم تسقط اية قذيفة على الحدود الشمالية بفضل هذا الاتفاق. وتطرق وايضاً الى مشكلة طابا، فقال: «اذا كان الشعب الاسرائيلي قد تنازل عن سيناء كلها فمماذا يهيمه لو تنازل عن منطقة طابا التي مساحتها ٤٥٠ دونماً» (هآرتس، ١٩٨٥/٢/١).

- قال موسى ارنس، الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، في محاضرة القاها في كيبوتس ايلون: اخشى ان الدفاع عن الجليل من الجليل سيكون مهمة صعبة جداً. واذن، ان اولئك الذين يؤيدون الانسحاب يعتقدون اننا سنضطر، بعد فترة، الى العمل في الاراضي اللبنانية، ايضاً، ضد الإرهاب وضد محاولات الفدائيين ضرب اسرائيل (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/١).

- قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اثناء جولته التفقدية في الخليل والمستوطنات الواقعة في منطقة جبل الخليل، اذا كان هناك من يعتقد بان هذه الحكومة تختلف عن سابقتها وهي مستعدة للتنازل عن اجزاء من ارض اسرائيل، فهو متوهم. وقال شامير، ايضاً، ان دولة اسرائيل وشعبها لن يتنازلا عن اية قطعة ارض من ارض اسرائيل (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٢/١).

- اجتمع الامير عبدالله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي، مع الرئيس السوري حافظ الاسد في دمشق. وقد استعرض الجانبان الاوضاع والتطورات في المنطقة العربية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١).

- اكد ريتشارد مورفي، مبعوث الرئيس الاميركي الخاص الى الشرق الاوسط، امام الكونغرس الاميركي، ان الولايات المتحدة مستعدة لاستئناف نشاطها في البحث عن السلام في منطقة الشرق الاوسط كمشرك كامل، عندما ترى استعداد الاطراف للتفاوض على اساس قراري مجلس الامن الدولي، الرقم ٢٤٢ والرقم ٢٢٨. كما اكد مورفي التزام الولايات المتحدة بمبادرة الرئيس ريفان التي اعلنتها في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١).

- التقى منير روزين، سفير اسرائيل في واشنطن، مع جورج بوش، نائب الرئيس الاميركي، ووجه له دعوة لزيارة اسرائيل. وقد استجاب بوش للدعوة، التي لم يحدد موعداً بعد (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٢/١).

- التقى شمعون بيريس، رئيس الحكومة

السعودي، الذي يزور فرنسا، مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، وجرى بحث قضية الشرق الاوسط من كافة جوانبها (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٣٠).

١٩٨٥/١/٣٠

- أدانت لجنة القضاة الدوليين اسرائيل بسبب معاملتها للفلسطينيين السجناء في السجون الاسرائيلية. وذكرت اللجنة ان احد هذه السجون يعتبر مركزاً للتعذيب والترهيب. وتحدث تقرير اللجنة، الذي صدر في جنيف، عن الوضع في سجن الفارعة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٣١).

- حصل اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، الذي يزور واشنطن، على وعد من الرئيس الاميركي ريفان، بزيادة المساعدات العسكرية لاسرائيل. لكن الادارة الاميركية لم تتعهد لرابين بزيادة المساعدات الاقتصادية (معاريف، ١٩٨٥/١/٣١). من ناحية اخرى، قال رابين لريفان: «مبادرتك ليست عملية، لان الاردن لا يستطيع عزل نفسه عن العالم العربي ولا يستطيع ان يبقى دون الحصول على مساعدات من السعودية». واذن رابين: «لذا لا اتوقع اي تقدم عملي لاي مشروع سلام في هذه المرحلة» (هآرتس، ١٩٨٥/١/٣١).

- وصل الملك الاردني حسين الى بغداد والتقى الرئيس العراقي، صدام حسين (الرأي، ١٩٨٥/١/٣١).

- قال دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، لرؤساء البعثات الدبلوماسية ان سوريا وليبنان سيكونان مسؤولين عن اعمال العنف وسفك الدماء التي قد تحدث في لبنان بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي، اذ ان الدولتين ترفضان تسلم المنطقة بشكل منظم (معاريف، ١٩٨٥/١/٣١).

- صرح داوود بركات، ممثل م.ت.ف. في فيينا، بان المنظمة مرتاحة لنتائج الحوار الذي جرى في العاصمة النمساوية والذي شاركت فيه ٤٠٠ شخصية من جميع انحاء العالم برعاية اللجنة الدولية لقوى السلام في هلسنكي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٣١).

١٩٨٥/١/٣١

- أعلن عيزر وايزمن، الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، انه مستعد للاجتماع بياسر عرفات، اذا اعترف الاخير



قال عرفات انه بحث مع الملك السعودي عدداً من القضايا العربية والدولية والفلسطينية، وان اجتماعهما يأتي في اطار الاستعداد لزيارة الملك الى واشنطن (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٤).

- قال شمعون بيريس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، في جلسة الحكومة التي عقدت لمناقشة الاحداث الاخيرة في الضفة الغربية: «يمنع التهاون بأمن اليهود والعرب في المناطق المحتلة وبحرية حركة السير على الطرقات». ووصف بيريس سياسة حكومته بانها اتباع المرونة تجاه المواطنين الهادئين وقبضة قوية تجاه الارهابيين (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٢/٤).

- اعلنت مصادر أمنية اسرائيلية ان مصر تستمر في بناء بنية لخمسة فرق عسكرية على طول القناة وفي جنوب سيناء، وبهذا تكون قد انتهكت روح اتفاق السلام مع اسرائيل (معاريف، ١٩٨٥/٢/٤).

- اجتمع الملك الاردني حسين، في عمان، مع ضيفه ريتشارد فون فايتسسكر، رئيس المانيا الاتحادية. وتركزت مباحثات الجانبين على القضايا الدولية بشكل عام، وعلى دور اوروبا في دعم جهود السلام في الشرق الاوسط، بشكل خاص (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٤).

- وصل الى اسرائيل جاك اتالي، المستشار الخاص للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، في زيارة وصفت بانها خاصة. وقد التقى اتالي مع رئيس الحكومة وعدد من الوزراء والشخصيات الاقتصادية. ومن المتوقع ان تدور مباحثاته حول تزويد اسرائيل بالمفاعلات النووية من صنع فرنسي وحول احتمال انتشار القوات الفرنسية العاملة في اطار القوات الدولية في لبنان (دافار، ١٩٨٥/٢/٤).

١٩٨٥/٢/٤

- ذكر اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية، امام اعضاء لجنة الخارجية والامن في الكنيست، ان المصريين يريدون مناقشة موضوع طابا وليس مناقشة موضوع تطبيع العلاقات بين البلدين. وازداد شامير، ان التنازلات الاقليمية لن تؤدي الى السلام، وتساءل: «هل علينا ان نسجد امام المصريين وتدعوهم لاخذ طابا!» (هآرتس، ١٩٨٥/٢/٥).

- أكد اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثر عودته من الولايات المتحدة، ان هذه وافقت على زيادة المساعدة العسكرية لاسرائيل بمقدار ٤٠٠ مليون

الاسرائيلية، مع المستشار الالمانى السابق فيلي براندر، وتركز الحديث بينهما حول آمال تحسين العلاقات بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي. كما بحث الاثنان امكانية التعاون بين الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية، الاسرائيلية والمصرية، في اطار الاشتراكية الدولية (معاريف، ١٩٨٥/٢/١).

١٩٨٥/٢/١

- قال د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، ان زيارته الحالية الى بريطانيا وفرنسا تستهدف مناقشة الدور الاوروبي تجاه قضية الشرق الاوسط، وانه سيبحث مع المسؤولين في البلدين سبل احياء هذا الدور من جديد (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢).

١٩٨٥/٢/٢

- قام ٣٠٠ متظاهر فلسطيني ومصري باحراق العلم الاسرائيلي في باحة معرض الكتاب الدولي في القاهرة. وهتف المتظاهرون بأن محاربة اسرائيل ومقاطعتها هي الطريق الوحيد لتطبيع العلاقات معها (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٣).

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء لقائه بزعماء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، ان اسرائيل تواجه خطراً جديداً يتمثل بالارهاب الشيعي في جنوب لبنان، والذي قد يصبح اكثر خطراً من العمليات الارهابية التي نفذتها م.ت.ف. في المنطقة نفسها. وازداد رابين ان ما يحدث الآن، في لبنان، هو حرب بين الشيعة واسرائيل (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٣).

- استقبل الرئيس السوري، حافظ الاسد، الشيخ صباح الاحمد، نائب رئيس وزراء الكويت ووزير خارجيتها، الذي نقل للرئيس السوري رسالة شفوية من زعماء دول مجلس التعاون الخليجي، تتعلق بالوضع في المنطقة بشكل عام وبال حرب العراقية - الايرانية بشكل خاص. وقال الاحمد ان زيارته الى سوريا تأتي بناء على تكليف من مؤتمر قمة دول التعاون الخليجي (الثورة، دمشق، ١٩٨٥/٢/٣).

١٩٨٥/٢/٣

- في الرياض، اجتمع ياسر عرفات الى الملك فهد.

دولار. وبهذا يصبح اجمالي هذه المساعدة ١.٨ مليار دولار (هأرتس، ١٩٨٥/٢/٥). وقال زاين ان له هناك علاقة مباشرة بين ما يجري في المناطق المحتلة وبين قرار الانسحاب من لبنان، ثم أكد اصرار حكومته على مكافحة الارهاب بكل الوسائل التي بحوزتها لضمان القانون والنظام لكل سكان الاراضي المحتلة (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٥).

١٩٨٥/٢/٥

- قال اسحق زاين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان م.ت.ف. تلقت ضربة قاسية في لبنان لكنه لم يتم القضاء عليها. و اضاف زاين: نشهد في الآونة الاخيرة تقارباً بين الاردن وم.ت.ف. وقد أصبحت عمان مكاناً للتجمع والتخطيط ولاعطاء الاوامر لتنفيذ عمليات في اسرائيل، ولهذا الشيء انعكاسات سلبية على الجو وعلى ما يجري في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٦).

- استقبل الملك السعودي فهد، الشيخ صباح الاحمد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، وتسلم منه رسالة من الشيخ جابر الاحمد الصباح، امير دولة الكويت. وقال الوزير الكويتي ان الرسالة تتعلق بنتائج زيارته الى دمشق (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٦).

- استقبل الشاذلي بن جديد، الرئيس الجزائري، عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري. وقد تناولت مباحثاتهما الاوضاع على الساحة العربية (تشرين، دمشق، ١٩٨٥/٢/٦).

- استقبل حسني مبارك، الرئيس المصري، ضيفه ريتشارد فون فايتسكو، رئيس المانيا الاتحادية. وبعد جلسة المباحثات الاولى، أعلن مبارك ان مصر ترفض مواقف الحكومة الاسرائيلية تجاه الخطوات التي تبذل من اجل تحقيق السلام في الشرق الاوسط (الاهرام، ١٩٨٥/٢/٦).

- تسلم، في منشآت الصناعات الجوية في مطار بن غوريون، اول طائرة من طائرات «عرايا» الثلاث التي اشترتها حكومة باباغيوايانا من اسرائيل. وقد بلغت تكاليف هذه الصفقة ٩.٥ ملايين دولار (هأرتس، ١٩٨٥/٢/٦).

- اعرب شمعون بيريس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، عن خيبة امله لان اسرائيل لم تتمكن من تسخين السلام البارد مع مصر، فقال: «انا خائب

الامل لعدم استجابة مصر لجهود اسرائيل الرامية لتحسين العلاقات». و اضاف بيريس: «ان بإمكان بعض الاسرائيليين ان يقولوا، وصدق، اننا اعدنا ٩٩.٩ بالمئة من سيناء، لكن هل حصلنا على ٩٩.٩ بالمئة من السلام؟» (معاريف، ١٩٨٥/٢/٦). نقلًا عن نيويورك تايمز، ١٩٨٥/٢/٥.

١٩٨٥/٢/٦

- ترأس ياسر عرفات، في بغداد، اجتماع المجلس العسكري الفلسطيني الاعلى، كما رعى، بحضور عدد من القادة العراقيين، عرضاً عسكرياً للقوات الفلسطينية الموجودة في العراق. والتقى عرفات مع الرئيس العراقي صدام حسين حيث بحثا العلاقات الثنائية والوضع العربي بصورة عامة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٧).

- بعثت اسرائيل برسائل الى الملك الاردني حسين تطالبه فيها بوقف نشاطات مقر (فتح) في عمان. وقد تسلمت هذه الرسائل عبر قنوات دبلوماسية امريكية وجهات اخرى. وكانت اسرائيل قد بعثت، قبل اشهر، برسائل مماثلة، الى الملك حسين تحذره من السماح لمنظمة (فتح) بفتح مقر للعمليات في عمان، لكن الملك حسين لم يكثر لهذه التحذيرات (دادفار، ١٩٨٥/٢/٧).

- قال مصدر مقرب من شمعون بيريس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، ان بيريس قال في جلسة مغلقة ان ثمة مكاناً لدراسة خيار تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة اولاً (هأرتس، ١٩٨٥/٢/٧).

- أجرى هايل عبد الحميد (ابو الهول)، عضو لجنة (فتح) المركزية، محادثات مع د. اسامة الباز، مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون الدبلوماسية. وقد تناولت المحادثات اسس دعم العلاقات المصرية الفلسطينية والتطورات الاخيرة في الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٧).

- وصل فاروق الشرع، وزير خارجية سوريا، الى روما لاجراء مباحثات مع نظيره الايطالي تتعلق بالاوضاع في الشرق الاوسط وبالتطورات المستجدة على الساحتين، العربية والفلسطينية (تشرين، ١٩٨٥/٢/٧).

- قال شمعون بيريس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، للجنة اليهودية - الامريكية، في القدس، ان اسرائيل مستعدة لاستئناف العلاقات مع الاتحاد السوفياتي،

لكن يجب عدم ربط استئناف العلاقات بإدارة حسن نية تجاه العرب (دافار، ١٩٨٥/٢/٧).

١٩٨٥/٢/٧

محادثاته مع المسؤولين في العاصمة الأميركية للاعداد للزيارة التي سيقوم بها الرئيس المصري، حسني مبارك، الى واشنطن في شهر آذار (مارس) القادم (الاهرام، ١٩٨٥/٢/٨).

١٩٨٥/٢/٨

- وصل ياسر عرفات الى الكويت قادماً من بغداد (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٢/٨).

- في الجزائر، صرح نايف حواتمة، الامين العام للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بأن جبهته بصدد العمل على استئناف الحوار الفلسطيني - الفلسطيني على اساس اتفاق الجزائر - عدن، وذلك بهدف عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني خلال الاشهر القليلة المقبلة تؤكد الوحدة التنظيمية للمقاومة ولنظمة التحرير وتمنع الانقسامات التي تهدد بها منظمات التحالف الوطني بتشكيل جبهة في مواجهة منظمة التحرير (السفير، ١٩٨٥/٢/٨).

- قال شمعون بيريس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، اثناء جولته التقفدية في الصناعات الجوية: «ننظر بقلق الى ما يجري في الضفة الغربية، لكن علينا الانرتبك من ذلك». واضاف بيريس: «ان الحكومة ستصرف بحزم في هذا الموضوع» (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٢/٨).  
عن الموضوع ذاته، تحدث اللواء موسى ليفي، رئيس هيئة الاركان العامة، فقال: «علينا ان نعتبر محاربة الارهاب والفدائيين هدفاً متواصلاً، (المصدر نفسه).  
وذكر ليفي، ايضاً، ان الفدائيين ينفذون عملياتهم في الضفة الغربية بأسلحة مسروقة من الجيش الاسرائيلي تم اتياعها من مجرمين يهود (هآرتس، ١٩٨٥/٢/٨).

- اعلن اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية، رفضه لفكرة تطبيق حكم ذاتي في قطاع غزة أولاً، وقال: «اتفقنا، في كامب ديفيد، على اجراء مفاوضات مع مصر بشأن اعطاء حكم ذاتي للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، لذا يجب ان نكون اوفياء للامور التي تعهدنا بها في هذا الاتفاق» (عل همشمير، ١٩٨٥/٢/٨).

- صرح د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، في ندوة عقدت في مؤسسة انتربرايز في واشنطن، بأنه لا حاجة، في الوقت الراهن، لاعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية، والمهم هو فتح حوار بين الطرفين. وطلب د. عبد المجيد من اسرائيل الاتضع عراقيل امام مشاركة حقيقية فلسطينية في اية مفاوضات مقبلة. وكان الوزير المصري قد بدأ

- وجه ياسر عرفات برقية ثانية الى دي كويلار، الامين العام للأمم المتحدة، طالب فيها باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين قرب صيدا، بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من تلك المنطقة (الفهار، ١٩٨٥/٢/٩).  
- نفى سليم الزعنون (ابو الاديب)، عضو لجنة (فتح) المركزية نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الانباء التي رددت ان م.ت.ف. رفضت مبادرة الملك حسين (الاهرام، ١٩٨٥ ٢ ٩).

- بعد لقاءاته في واشنطن مع جورج بوش، نائب الرئيس الاميركي، وجورج شولتس، وزير الخارجية، وروبرت ماكليرين، مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي، ومباحثاته معهم حول الشرق الاوسط، اكد د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، ان بلاده تنتظر ان تسفر زيارة الرئيس حسني مبارك القادمة الى واشنطن عن اجراءات تقدم حقيقي وعن العودة الى استئناف مباحثات السلام (الاهرام، ١٩٨٥/٢/٩).

- قال بيتينو كراكسي، رئيس وزراء ايطاليا، ان المبادرة الاوروبية الجديدة للسلام في الشرق الاوسط ستتركز على بيان البندقية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٩).

١٩٨٥/٢/٩

- في حديث لجريدة «الجمهورية» العراقية، اتهم ياسر عرفات سوريا بأنها تتدخل في الشؤون الداخلية لـ م.ت.ف. وتهدف الى فرض وصياتها عليها (الاهرام، ١٩٨٥/٢/١٠).

- ذكرت مصادر في ديوان شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، انه يعتقد ان الشروط السياسية ليست ناضجة لفكرة تطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب واحد. وازافت المصادر انه سيصعب على اسرائيل ايجاد زعماء فلسطينيين في المناطق المحتلة يوافقون على تقديم المساعدة في تطبيق الحكم الذاتي. اما عييز وايزمن، الوزير بلا وزارة،

فأعلن أنه يؤيد تطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد. وقال، في كلمته امام اعضاء حزب العمل في «بيت بيرل»، انني افضل التوصل الى اتفاق مع ممثلي الشعب الفلسطيني قبل التوصل الى اتفاق مع الملك حسين، واعتقد ان القيادات الفلسطينية ترتكب حماقة برفضها الحكم الذاتي» (دافار، ١٠/٢/١٩٨٥).

- وصف اريئيل شارون، وهو يتحدث في النادي الاجتماعي الاقتصادي التابع لحركة حيروت في حيفا، ازدياد العمليات الغدائية في الضفة الغربية بأنه نتيجة واضحة لعدم اتباع سياسة واضحة هناك. ودعا الى التأكيد على ان الضفة الغربية لن تنفصل عن اسرائيل في اي وقت من الاوقات (عل همشمار، ١٠/٢/١٩٨٥). من جهة اخرى، قال شارون: «في نظرة الى الورا، اعتقد انني اخطأت عندما سمحت للكثائب بالدخول الى مخيمي صبرا وشاتيلا، وقد دفعت الثمن» (هأرتس، ١٠/٢/١٩٨٥: عن جويش كرونينكل، ٩/٢/١٩٨٥).

- حمل د. اسامة الباز رسالة من الرئيس المصري حسني مبارك الى الملك حسين. وتباحث في عمان مع الملك حول الوضع العربي بصفة عامة والوضع على الساحة اللبنانية والحوار الاردني - الفلسطيني (الاهرام، ١٠/٢/١٩٨٥). من ناحية اخرى، ابلفت مصر الادارة الامريكية بنتائج الاجتماعات التي تمت بين قادة م.ت.ف. والاردن، فنقل د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، هذه النتائج الى المسؤولين الامريكين. وقال د. عبد المجيد ان تحقيق اتفاق بين م.ت.ف. والاردن يواجه صعوبة بسبب الرفض الامريكى لاجراء اتصالات مباشرة مع م.ت.ف. وعدم انسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية ورفضها الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني (المصدر نفسه).

١٩٨٥/٢/١٠

- وصل ياسر عرفات الى عمان قادماً من تونس، وسط انباء متضاربة عن الموقف الذي ستتخذه م.ت.ف. من مبادرة الملك حسين (الشرق الاوسط، ١١/٢/١٩٨٥).

- اعلن مصدر عسكري اسرائيلي رفيع المستوى ان الجيش الاسرائيلي لن يطلق سراح المعتقلين في معتقل انصار، في جنوب لبنان، بعد اكمال الانسحاب من جنوب لبنان. وسينقل المعتقلون، على ما يبدو، الى

المعتقل الذي سيقام لاستيعاب معتقلي انصار في الشريط الامني الذي سيكون خاضعاً لسيطرة جيش لبنان الجنوبي. والجدير بالذكر، ان في معتقل انصار اكثر من ١٢٠٠ معتقل (هأرتس، ١١/٢/١٩٨٥).

- ذكرت مصادر تل ابيب ان النائبين الاسرائيليين متياهو بيلد ومحمد الميعاري، عضوي الحركة التقدمية للسلام، زارا تونس يوم الجمعة الماضي (١١/٢/١٩٨٥)، لمقابلة السيد ياسر عرفات (الشرق الاوسط، ١١/٢/١٩٨٥).

- اقترح امنون روبنشتاين، وزير الاتصالات الاسرائيلي، على شمعون بيريس، رئيس الحكومة، تشكيل لجنة وزارية مصغرة للبحث في قضية مهجري قرية كفر برعم. ويدعو روبنشتاين، في اقتراحه، الى ان تقوم اللجنة بتقديم توصياتها على وجه السرعة (يديعوت احرونوت، ١١/٢/١٩٨٥).

- وصل الملك السعودي فهد الى واشنطن في زيارة رسمية تستغرق خمسة ايام، يبحث الملك خلالها مع المسؤولين الامريكين عدداً من القضايا، على رأسها قضية الشرق الاوسط والمشكلة الفلسطينية وعلاقات البلدين الثنائية، وخصوصاً في المجال العسكري (الشرق الاوسط، ١١/٢/١٩٨٥).

- اكد الرئيس المصري حسني مبارك، في كلمة القاها في حفل عشاء اقامه تكريماً لضيفه كينيت كاوندا، رئيس زامبيا، على ضرورة دفع الحوار الاردني - الفلسطيني قدماً حتى يسفر عن موقف عربي موحد (الاهرام، ١١/٢/١٩٨٥).

- كشفت مصادر امنية عن ان احدى الشركات الاسرائيلية التي تصنع الاسلحة ستقوم بترميم ٩٠٠٠ دبابة قديمة، سوفياتية الصنع، لصالح الجيش الصيني (عل همشمار، ١١/٢/١٩٨٥).

١٩٨٥/٢/١١

- اعلن في عمان عن التوصل الى اتفاق حول صيغة التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك لتحقيق تسوية سلمية عادلة للقضية الفلسطينية. جاء الاعلان اثر اجتماع ياسر عرفات مع الملك حسين (الراي، ١٢/٢/١٩٨٥).

- صرح د. اسامة الباز، الذي حمل رسالة من رئيسه المصري حسني مبارك الى الملك حسين، بأن هدف زيارته الى الاردن هو اعادة طرح موقف عربي معين يمكن استخدامه للضغط على الولايات المتحدة

واسرائيل. واكد الباز انه دون الخطوة الاردنية - الفلسطينية المشتركة لن تتوفر الفرصة لاختبار النوايا الاميركية (الاهرام، ١٢/١١/١٩٨٥). وفي القاهرة، صدر بيان مشترك عن مباحثات الرئيسين، المصري والزامبي، مؤكداً التأييد للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. ومطالباً اسرائيل بالانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس العربية (المصدر نفسه).

- قال الملك السعودي فهد، في حفل الاستقبال الذي اقامه على شرفه في واشنطن الرئيس ريغان، ان السعودية تتطلع الى وقوف اميركا وقفة عادلة تجاه القضية الفلسطينية والمشكلة اللبنانية. وفي رده، عبر الرئيس ريغان عن ايمانه بامكانية تحقيق السلام الدائم والعدل على اساس قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢٢، اما حقوق الشعب الفلسطيني فينبغي التطرق اليها في المفاوضات المباشرة. ودعا ريغان الى وضع حد للمأساة وفتح صفحة جديدة (الشرق الاوسط، ١٢/٢/١٩٨٥).

- ذكر ان اللواء يحرقيل كارتني، رئيس شعبة التحقيق في الاركان القطرية لشرطة اسرائيل، سيعين طاقماً للتحقيق مع اعضاء الحركة التقدمية للسلام الذين التقوا بزعيم م.ت.ف. ياسر عرفات. ويعتقد ان اعضاء وفد الحركة التقدمية خالفوا القانون الذي يحظر الاتصال بأي عميل اجنبي (عل همشمار، ١٢/٢/١٩٨٥).

- قال يثير تسبان، عضو الكنيست الاسرائيلي من حزب ميما: «اذا اتضح ان المبادرة الاردنية - الفلسطينية مبنية على مبدأ الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والاردنيين والفلسطينيين، فان اسرائيل ستقف، حينئذ، امام قرار مصري، وهذا الامر يلزم اجراء نقاش في الكنيست (عل همشمار، ١٢/٢/١٩٨٥).

- تحدث اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، عن الطرد من الضفة الغربية، فقال ان سلاح الطرد ثبتت نجاعته في الماضي، لذا يجب استخدامه ضد الاشخاص الذين سيؤدي طردهم الى تقليص الارهاب او الغائه (عل همشمار، ١٢/٢/١٩٨٥).

١٩٨٥/٢/١٢

- اذان نايف حواتمة، الامين العام للجبهة

الديمقراطية لتحرير فلسطين، الاتفاق الاردني - الفلسطيني، ووصفه بأنه خروج على البرنامج الوطني لـ م.ت.ف. وعلى قرارات المجالس الوطنية. وقال حواتمة ان الاتفاق غير ملزم للشعب الفلسطيني ولا لمنظمة التحرير وفصائلها وقواها الوطنية (تشرين، ١٢/٢/١٩٨٥). ووصف تصريح رسمي لمسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الاتفاق بأنه يعكس مدى ايفال اليمين الفلسطيني المنحرف في خطواته التفرطية والمضي قدماً في نهجة التدميري الانقسامي. ودعا التصريح الى اقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة (المصدر نفسه). ونددت بالاتفاق منظمة الصاعقة (المصدر نفسه)، وكذلك جبهة النضال الشعبي (المصدر نفسه).

- قال شمعون بيريس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، اثناء جولته في كريات موسكين، ان جوهر الاتفاق بين م.ت.ف. والاردن ليس واضحاً حتى الآن، لذا ينبغي عدم الرد عليه بعصية. واذاف بيريس، ان م.ت.ف. بزعامة عرفات، تسير على طريق الارهاب الذي يتناقض وطريق السلام. اما اسحق رابين، وزير الدفاع، فقال انه ليس ثمة تحول سياسي ملموس في هذا الاتفاق، ولا يوجد اي دليل على ان م.ت.ف. توافق على قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ او على انها تنوي التخلي عن الارهاب (عل همشمار، ١٢/٢/١٩٨٥).

- قال اهارون ياريف، رئيس مركز البحوث الاستراتيجية في جامعة تل ابيب، ان على اسرائيل الشروع في بذل جهود مركزة لتحسين نوعية قوتها العسكرية، حتى لو كان ذلك على حساب تقليص حجمها. واذاف ياريف، ان الميزان العسكري يميل لصالح اسرائيل في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب، الا انه سيتغير نحو الاسوأ على المدى البعيد نتيجة تعاضل قوة كل من سوريا ومصر والعراق والسعودية (معاريف، ١٢/٢/١٩٨٥).

- رحب الرئيس المصري، حسني مبارك، بالاتفاق الفلسطيني - الاردني. ووصف د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجيته، الاتفاق بأنه خطوة الى الامام تكمل الخطوات السابقة التي قام بها الملك حسين والمنظمة. وتنبأ د. عبد المجيد بان يشكل الاتفاق بداية لجبهة عربية متحدة (الاهرام، ١٢/٢/١٩٨٥).

- بدأت في الجزائر اجتماعات قمة بين الرئيس الشاذلي بن جديد وضييفه الملك الاردني حسين. وقد جاء سفر الملك حسين الى الجزائر عقب اعلان الاتفاق الاردني - الفلسطيني (الراي، ١٢/٢/١٩٨٥). وقد

المطلة على مدينة صيدا. وقال رابين، رداً على أسئلة الصحافيين، ان الجيش الاسرائيلي لن يغير خطط الانسحاب بسبب الاحداث الاخيرة في جنوب لبنان. واضاف رابين: «ليس ثمة ما يؤكد عدم قيام الازهاب الشيعي والفلسطيني بمطاردة الجيش الاسرائيلي، ايضاً، بعد مرابطته على الحدود الدولية» (دافار، ١٩٨٥/٢/١٤).

- اجتمع د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، بنظيره الفرنسي رولان دوما. وقال الوزير المصري ان الآراء بين مصر وفرنسا متقاربة حول قضية الشرق الاوسط (الاهرام، ١٩٨٥/٢/١٤).

- قال الناطق الرسمي باسم البيت الابيض الاميركي، تعليقا على الاتفاق الفلسطيني - الاردني، ان اية نوايا معلنة تستهدف التوصل الى تسوية سلمية للنزاع في الشرق الاوسط ستكون خطوة بناءة، وانه لأمر حيوي أن يتم البحث عن تسوية على مائدة مفاوضات مباشرة تستند الى قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١٤).

١٩٨٥/٢/١٤

- وصل ياسر عرفات الى رومانيا، حيث سيبحث مع المسؤولين الرومانيين تطورات الوضع في الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١٥).

- انتقد فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، الاتفاق الفلسطيني - الاردني، وقال ان م.ت.ف. تصر على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير دون تدخل خارجي واقامة دولة مستقلة على اراضيه الوطنية (السفير، ١٩٨٥/٢/١٥). وفي دمشق، عقد د. جورج حبش، الامين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، مؤتمراً صحافياً ندد فيه بالاتفاق ووصفه بأنه انحراف عن الخط الوطني للثورة (تشرين، ١٩٨٥/٢/١٥).

- التقى الرئيسان، المصري حسني مبارك والسوداني جعفر النميري، في اسوان، وعقدوا جلسة مباحثات تناولت الموقف في الشرق الاوسط بعد التطور المتمثل بتوقيع الاتفاق الاردني - الفلسطيني (الاهرام، ١٩٨٥/٢/١٥).

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء التقائه باعضاء كتلة (راتس) في الكنيست، انه يعارض اقامة مستوطنة يهودية في تل ريميزة في الخليل لأنه يعارض قرار عدم اقامة مستوطنات يهودية في قلب

اعلن رسمياً في الجزائر، ان الرئيس الشاذلي بن جديد سيقوم بزيارة الولايات المتحدة في نيسان (ابريل) المقبل (الاهرام، ١٩٨٥/٢/١٣).

- في دمشق، التقى الرئيس السوري حافظ الاسد بضيفه اللبناني امين الجميل، الذي جاء لتنهئته بتجديد رئاسته لدورة ثالثة. وقد تباحث الرئيسان حول الوضع اللبناني في ضوء قرار اسرائيل الانسحاب من جانب واحد (النهيار، ١٩٨٥/٢/١٣).

- قدم المحامي درويش ناصر، في القدس، التماساً الى محكمة العدل الاسرائيلية يطلب فيه من المسؤولين المعنيين الموافقة على اقامة محكمة للاستئناف في الارض المحتلة (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/١٣).

١٩٨٥/٢/١٣

- اكد صلاح خلف (ابو إياد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، ان الاتفاق الفلسطيني - الاردني للتحرك المشترك لا يتناقض مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني. وقال خلف ان مشروع الاتفاق سيعرض على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لـ (فتح) (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١٤).

- قال رشاد الشوا، الرئيس السابق لبلدية غزة المحتلة ان يوم تقارب عرفات والملك حسين هو يوم كبير بالنسبة لي. ويأمل الشوا في ان ترد اسرائيل، بشكل ايجابي، على المبادرة السياسية الاردنية - الفلسطينية (دافار، ١٩٨٥/٢/١٤).

- علق حاييم هيرتسوغ، رئيس دولة اسرائيل الذي يزور بلجيكا، على الاتفاق الفلسطيني - الاردني، قائلاً: «ان هذا مجرد كلام، الهدف منه اسدال الستار على المشكلة الحقيقية وهي عدم وجود استعداد عربي للشروع في مفاوضات بدون شروط مسبقة» (هآرتس، ١٩٨٥/٢/١٤).

- شكل اعضاء كنيست اسرائيليين، من الاحزاب اليمينية والدينية، «لوبي» لدعم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/١٤).

- تسلم الجيش اللبناني المواقع التي اخلتها القوات الاسرائيلية وقوات «جيش لبنان الجنوبي» عند مداخل مدينة صيدا (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١٤). من ناحية اخرى، قام اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، بزيارة اخيرة لاحد المواقع

مدن عربية، كالخليل ونابلس (معاريف، ١٩٨٥/٢/١٥).

- ذكر البيان المشترك الذي صدر في نهاية مباحثات الملك السعودي فهد مع مضيفه الرئيس الاميركي ريغان، ان العاهل السعودي ركز، خلال المباحثات، على ان الاجماع العربي الذي جاء في بيان فاس يشكل اساساً عادلاً لمفاوضات تؤدي الى سلام شامل في الشرق الاوسط. وأكد البيان تقدير الرئيس الاميركي لاجماع فاس. وقال البيان ان الجانبين اكدا على ان السلام الثابت يجب ان يكفل امن جميع الدول في المنطقة وتحقيق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١٥).

- قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية، رداً على التصريح الذي ادلى به ناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية ودعا فيه الى الشروع في مفاوضات بشأن مستقبل هضبة الجولان السورية المحتلة، ان موقف حكومة اسرائيل هو ان الجولان جزء لا يتجزأ من ارض اسرائيل. ومن جهته، عقب اريئيل شارون على التصريح الاميركي قائلاً ان اسرائيل ترفض الاقتراح الاميركي (هارتس، ١٩٨٥/٢/١٥).

- اعلن ويلفريد مارتنز، رئيس وزراء بلجيكا، خلال مأدبة عشاء اقامها لحاييم هيرتسوغ، رئيس دولة اسرائيل، ان الحل السلمي في الشرق الاوسط يستدعي اجراء مفاوضات شاملة بحضور جميع الاطراف المعنية مباشرة، واعتراف الجميع بحق اسرائيل في الوجود وحق الفلسطينيين في الحكم الذاتي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١٥).

١٩٨٥/٢/١٥

- عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لـ (فتح) اجتماعاً طارئاً، في تونس، لمناقشة الاتفاق الفلسطيني - الاردني للتحرك المشترك نحو السلام. ويتحفظ بعض القياديين الفلسطينيين حول بعض النقاط الواردة في الاتفاق، وخصوصاً تلك المتعلقة بتشكيل الوفد المشترك الاردني - الفلسطيني ومسألة الدولة الفلسطينية المستقلة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١٦).

١٩٨٥/٢/١٦

- وصل ياسر عرفات الى الجزائر، قادماً من تونس،

في زيارة تستغرق عدة ايام (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١٧).

- اشادت الهيئة العربية العليا بمواقف الملك الاردني حسين. وعبرت الهيئة، في بيان صدر في عمان، عن اعتزازها بالسياسة الاردنية وأكدت تمسكها بوحدة الشعب العربي في الضفتين (الراي، ١٩٨٥/٢/١٧).

- دخل الجيش اللبناني مدينة صيدا، بعد ان اخلت القوات الاسرائيلية آخر مواقعها في المدينة والتلال المحيطة بها (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/١٧).

- قال مناحيم بيغن، رئيس وزراء اسرائيل الاسبق، اثناء لقائه مع اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة، ان على حكومة الوحدة الوطنية ان تعمل على ضم الاردن لمائدة المفاوضات على اساس اتفاقات كامب ديفيد وتطبيق مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة (معاريف، ١٩٨٥/٢/١٧).

- قال مثير فيلنر، السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح)، في اجتماع اللجنة المركزية للحزب، ان معارضة الحكومة الاسرائيلية عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط واصرارها على اجراء مفاوضات مباشرة وعلى عدم الاعتراف بـ م. ت. ف.، لهي ادلة على ان الحكومة ليست معنية بالسلام، وان ما تفعله في لبنان والاراضي المحتلة يؤكد ذلك (عمل همشمار، ١٩٨٥/٢/١٧).

- ابلغ الرئيس المصري حسني مبارك شمعون بيرس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، عبر محمد بسيوني القائم بالاعمال المصري في تل ابيب، ان ممثلي مصر واسرائيل لمفاوضات طابا سيلتقون، خلال اسبوعين او ثلاثة، للبحث في المشكلة، اي قبل زيارة الرئيس مبارك المتوقعة الى واشنطن (ادافار، ١٩٨٥/٢/١٧).

- ذكر ان عملية تسليم اسرائيل ١١ طائرة من طراز اف ١٥ الاميركية ستبدأ في الشهر القادم، وذلك في اطار تنفيذ الصفقة التي ابرمت بهذا الصدد العام ١٩٨١ عندما طالبت اسرائيل بتعويضات مقابل تزويد السعودية بطائرات اواكس (عمل همشمار، ١٩٨٥/٢/١٧).

- اعلنت مصادر في الفاتيكان وبشخصيات من الوفد الذي ضم يهوداً من الولايات المتحدة بعد التقائها بالبسايا، ان البسايا لن يغير نظرتة تجاه اسرائيل في المستقبل القريب، على الرغم من لقائه برئيس حكومة

اسرائيل شمعون بيريس. (دافار، ١٧/٢/١٩٨٥).

١٩٨٥/٢/١٨

١٩٨٥/٢/١٧

- قال شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، اثناء لقائه مع بيتينو كراكسي، رئيس حكومة ايطاليا، في روما، ان اسرائيل تدعو الملك حسين والفلسطينيين الذين لا يتبعون طريق الارهاب الى المفاوضات. اما كراكسي، فقد وصف الاتفاق بين ياسر عرفات والملك حسين بأنه اطار للتفاهم وخطوة فعالة تمهد لبلورة تفاهم اوسع في الشرق الاوسط (هارتس، ١٩/٢/١٩٨٥). قال كراكسي، ايضاً، انه استمد تشجيعاً اثناء لقائه مع الملك السعودي فهد، الذي قال له: «من الذي لا يعتبر اسرائيل حقيقة قائمة؟». وقد اتضح بعد لقاء بيريس وكراكسي ان ايطاليا تعارض عقد مؤتمر دولي لمناقشة قضية الشرق الاوسط (عل همشمار، ١٩/٢/١٩٨٥).

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان الجيش الاسرائيلي سيعود الى لبنان، بعد انسحابه منه، لبضعة ايام اذا اقتضى الامر. وذكر رابين الذي كان يتحدث في يوم دراسي اعده معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب، ان صواريخ كاتيوشا لا بد ان تسقط هنا وهناك في الجليل، وان الارهاب في لبنان سيبقى وعلينا ان نتنافس معه (عل همشمار، ١٩/٢/١٩٨٥).

- ناقش الرئيس المصري حسني مبارك، في اجتماعه مع اعضاء المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر، كافة المبادرات العربية لتحقيق السلام في الشرق الاوسط. وقال مبارك ان الوقت لا يسمح بطرح الشعارات والمزايدة على حساب الشعب الفلسطيني وما يعانيه ابناؤه في الضفة الغربية (الاهرام، ١٩/٢/١٩٨٥). وقال د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، ان بلاده من انصار عقد مؤتمر دولي في الشرق الاوسط (المصدر نفسه).

١٩٨٥/٢/١٩

- اختتمت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واللجنة المركزية لـ (فتح) اجتماعاتهما المشتركة في تونس. وذكر بيان صدر عقب ذلك انه تمت الموافقة، في الاجتماعات، على الاتفاق الاردني - الفلسطيني للتحرك المشترك مع توضيح بعض النقاط، خاصة النقطتين المتعلقتين بتشكيل الوفد المشترك وبالذات الفلسطينية المستقلة. وسيتم اخطار الاردن بهذه

- استأنفت اللجنة المركزية لـ (فتح) اجتماعاتها، في تونس، بعد عودة ياسر عرفات من زيارة قصيرة الى الجزائر. يدور البحث في هذه الاجتماعات حول الاتفاق الاردني - الفلسطيني للتحرك المشترك (السفير، ١٨/٢/١٩٨٥). في دمشق، اصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً ادان الاتفاق الاردني - الفلسطيني. وذكر البيان ان اسقاط الاتفاق سيفتح الطريق للحوار الوطني من اجل استعادة وحدة م.ت.ف. (الحرية، نيقوسيا، ١٨/٢/١٩٨٥). وفي دمشق، ايضاً، اعلن الحزب الشيوعي الفلسطيني رفضه للحازم للاتفاق الاردني - الفلسطيني، ودعا الى مقاومته بلا هوادة (البعث، دمشق، ١٨/٢/١٩٨٥).

- تطرق شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، في جلسة الحكومة، الى الاتفاق الذي تم ابرامه بين الملك حسين وياسر عرفات فقال: «ان اسرائيل بقيت وقيّة لاستمرار عملية السلام وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد، لكنها تدعو الملك حسين، مجدداً، الى التفاوض معها دون اية شروط مسبقة». (عل همشمار، ١٨/٢/١٩٨٥).

- طرد عبد العزيز علي شاهين الذي يعتبر صديقاً لياسر عرفات واحد المقيمين من اعضاء (فتح)، بعد ان رفضت محكمة العدل العليا الاسرائيلية الالتماس الذي قدمه شاهين ضد طرده (معاريف، ١٨/٢/١٩٨٥).

- رفض شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، الاقتراح الذي تقدم به الوزير يغئيل هوروفيتش الداعي الى الاسراع في عملية الانسحاب من لبنان والعودة الى الحدود الدولية فوراً (دافار، ١٨/٢/١٩٨٥).

- توجه من تل ابيب الى القاهرة محمد بسيوني، القائم بالاعمال المصري، حاملاً رسالة من شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، الى الرئيس المصري حسني مبارك. وقد عاد الى القاهرة موشي ساسون، السفير الاسرائيلي في مصر، بعد ان انهى مشاورات في اسرائيل، حاملاً معه رسائل من بيريس ومن اسحق شامير، وزير الخارجية، الى كمال حسن علي، رئيس حكومة مصر (هارتس، ١٨/٢/١٩٨٥).



الايضاحات (الشرق الاوسط ، ١٩٨٥/٢/٢٠).

- اعلن طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، بعد لقائه بالرئيس العراقي صدام حسين في بغداد، ان وجهات النظر العراقية والاردنية متفقة حول صيغة التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك (الروي، ١٩٥/٢/٢٠). وقد واصل مبعوثون من قبل الملك حسين الى العواصم العربية والاوربية جولاتهم لتسليم رسائل الى المسؤولين في هذه العواصم حول تفاصيل الاتفاق الاردني - الفلسطيني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٠): فيما وصل الملك حسين الى فيينا قادماً من عمان (المصدر نفسه).

- قرر اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، بعد ان تفقد المكان الذي قتل فيه العقيد ابراهام حيدو (على ايدي المقاومين الوطنيين في جنوب لبنان) اتباع سياسة القبضة الحديدية ضد بؤر التوتر في الجنوب اللبناني. واصدر رابين تعليمات لموشي ليفي، رئيس هيئة الاركان، باتخاذ جميع الخطوات المطلوبة للحفاظ على حياة الجنود الاسرائيليين (معاريف، ١٩٨٥/٢/٢٠).

- وصل الى عمان الامير بندر بن سلطان، السفير السعودي في واشنطن، والتقى بنائب الملك الاردني ولي العهد الامير حسن، حيث نقل له رسالة من الملك فهد حول نتائج مباحثات الملك السعودي في واشنطن (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٠).

- عقد الوفدان الاميركي والسوفياتي الى مؤتمر فيينا جولة اولى من المباحثات استغرقت خمس ساعات، في مقر السفارة السوفياتية. وذكر ريتشارد مورفي، رئيس الوفد الاميركي، ان الوفدين اتفقا على عدم الادلاء بتعليقات، بانتظار صدور بيان مشترك، في موسكو وواشنطن. ويتداول الوفدان حول الوضع في الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٠).

- اتخذت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة قرارين تدين بهما اسرائيل: القرار الاول ادان سياسة الاستيطان ونسف البيوت والعقوبات الجماعية وتعذيب المعتقلين في الاراضي المحتلة، فيما ادان القرار الثاني الاجراءات الارهابية ضد السكان العرب في هضبة الجولان المحتل (دافار، ١٩٨٥/٢/٢٠).

١٩٨٥/٢/٢٠

- وافقت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. على الاتفاق

الاردني - الفلسطيني للتحرك المشترك (الاهرام، ١٩٨٥/٢/٢١).

- رفض ياسر عرفات اقتراح الرئيس الروماني نيقولاي تشاوشيسكو الداعي الى اجراء اتصال مباشر مع شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، وقد رفض عرفات اجراء اية اتصالات مباشرة مع اسرائيل (هارتس، ١٩٨٥/٢/٢١). اما شمعون بيريس، فقد وصل الى رومانيا، قادماً من ايطاليا، وسيبلغ تشاوشيسكو انه على استعداد للالتقاء بالملك حسين لكنه يرفض الاجتماع الى ياسر عرفات. وكان بيريس ومضيفه يتبنون كراكي، رئيس حكومة ايطاليا، قد عقدا ، امس ندوة صحافية في روما ، اكدا فيها ان مفاوضات بين الاردن واسرائيل هي الطريق الافضل لحل الصراع في الشرق الاوسط (بيديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٢/٢١).

- قال جورج شولتز، وزير الخارجية الاميركية، في جلسة مغلقة مع اعضاء لجنة الخارجية التابعة لمجلس النواب الاميركي، ان اتفاق حسين - عرفات هو تطور ايجابي قد يدفع العملية السياسية الى الامام (دافار، ١٩٨٥/٢/٢١).

- ذكرت مصادر بريطانية ان اتصالات جرت مؤخراً، في تونس، بين مسؤولين بريطانيين والقيادة الفلسطينية بهدف التعرف على وجهة النظر الفلسطينية قبل زيارة مارغريت تاتشر، رئيسة حكومة بريطانيا، الى الولايات المتحدة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢١).

١٩٨٥/٢/٢١

- قال د. جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ان اتفاق حسين - عرفات، الذي يتخلى عن حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، سيفتح الباب واسعاً امام عملاء النظام الاردني وعملاء العدو الصهيوني لاستغلاله والتحرك على اوسع نطاق داخل الارض المحتلة. واتهم د. حبش اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالانخراط في المشروع الاميركي التصفوري للقضية الفلسطينية، بسبب اقرارها للاتفاق (السفير، ١٩٨٥/٢/٢٢).

- ذكر ناطق عسكري اسرائيلي ان صاروخين من طراز كاتيوشا انطلقا من الاراضي الاردنية القريبة من الحدود السورية باتجاه تجمعات القوات الاسرائيلية في هضبة الجولان (الشرق الاوسط،

١٩٨٥/٢/٢٢.

لقائه بهيئة تحرير صحيفة معاريف، ان على اسرائيل الا تخشى من تقدم قوات سورية باتجاه جنوب لبنان. وعلل غور ذلك بأن السوريين لو تقدموا فسويقون نشاط الفدائيين في المنطقة (معاريف، ١٩٨٥/٢/٢٤). وتنبأ غور بأن النشاط الفلسطيني سيصبح اكثر ضعفاً بعد انسحاب اسرائيل حتى الحدود الدولية مع لبنان (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٢٤).

- قال شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، بعد عودته قادماً من رومانيا، ان الحد الأدنى الذي يمكن لاسرائيل ان تتوقعه من الاتحاد السوفياتي، كي تستطيع الاشتراك في مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط، هو ان يستأنف الاتحاد السوفياتي علاقاته مع اسرائيل وان يتخذ موقفاً اقل انحيازاً الى جانب واحد (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٢٤).

- بدأ اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل ووزير خارجيتها، جولته لزيارة ثلاث دول اوروبية، هي فرنسا والمانيا الغربية وهولندا. وسيركز شامير، في محادثاته، على علاقات اسرائيل مع السوق الأوروبية المشتركة وترتيب قضية الصادرات الزراعية من اسرائيل الى اوروبا بعد انضمام اسبانيا والبرتغال الى السوق المشتركة (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٢٤).

١٩٨٥/٢/٢٤

- اعرب الملك حسين عن امله في ان يحقق الاتفاق الاردني - الفلسطيني الاماني الفلسطينية، وحذر من اضاءة فرصة اقرار السلام في الشرق الاوسط، وقال، في مقابلة مع محطة تلفزيون E.B.C. الاميركية، ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ هو القاسم المشترك لكل التحركات (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٥).

- استقبل جابر الاحمد الصباح، امير دولة الكويت، الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني. ثم التقى الشيخ السائح مع صباح الاحمد الجابر، وزير الخارجية الكويتي، الذي قال عقب الاجتماع ان البحث تركز على تطورات القضية الفلسطينية (القبس، ١٩٨٥/٢/٢٥).

- بحث الرئيس المصري حسني مبارك، خلال اجتماعه باعضاء المكتب السياسي للحزب الوطني الحاكم في مصر، دور مصر في دعم القضية الفلسطينية والاتفاق الاردني - الفلسطيني للتحرك المشترك. واكد مبارك ان القضية الفلسطينية ستحتل مركز الصدارة

- تعهد الرئيس الروماني نيقولاي تشاوشيسكو، اثناء لقائه مع ضيفه شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، بأنه سيعمل جاهداً لتحسين علاقات الصين والاتحاد السوفياتي مع اسرائيل، كما سيعمل لتقليد مواقفهما. وقال بيريس لتشاوشيسكو: «ليس من المعقول ان نوافق على مبادرة سلمية بواسطة الامم المتحدة مادام هناك من يريد القضاء على اسرائيل (هآرتس، ١٩٨٥/٢/٢٢).

١٩٨٥/٢/٢٢

- رفض الرئيس الاميركي رونالد ريغان فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وقال، وهو يتحدث في مؤتمر صحافي في واشنطن، ان لقاء فيينا بين وفدين، اميركي وسوفياتي، تم لتبادل وجهات النظر، كي لا تقع في حسابات خاطئة من شأنها ان تزيد التوتر الاميركي - السوفياتي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٢).

- وصف الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، في مؤتمر صحافي ضمه مع ضيفه بيتينو كراكي، رئيس حكومة ايطاليا، الاتفاق الاردني - الفلسطيني بأنه خطوة ايجابية في تطورات الاوضاع في الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٢).

١٩٨٥/٢/٢٢

- اعلن الاردن، رسمياً، النص الرسمي المعتمد للاتفاق الاردني - الفلسطيني للتحرك المشترك نحو السلام، الذي وقعه الملك حسين وياسر عرفات في ١٩٨٥/٢/١١ (الرأي، ١٩٨٥/٢/٢٤). ورداً على هذا، قال صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، ان من المفروض ان لا يقوم الجانب الاردني بنشر الاتفاق قبل ان يبلغنا رأيه حول التعديلات التي ارسلت اليه في رسالة بعثها ياسر عرفات (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٤).

- قال نايف حواتمة، الامين العم للجيبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الذي وصل الى صنعاء في زيارة تستغرق عدة ايام، انه سيطلع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح على آخر التطورات على الساحة الفلسطينية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٤).

- ذكر مردخاي غور، وزير الصحة الاسرائيلي، اثناء

في المباحثات التي سيجريها في واشنطن، باعتبارها لبّ النزاع في الشرق الاوسط (الاهرام، ١٩٨٥/٢/٢٥).

- قال شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل: «نوافق على عقد مؤتمر دولي للسلام اذا اقامت الصين علاقات دبلوماسية معنا واذا استأنف الاتحاد السوفياتي العلاقات المقطوعة واذا توقفت سوريا عن تصريحاتها بشأن القضاء على اسرائيل» (هآرتس، ١٩٨٥/٢/٢٥).

- اوضح اسحق شامير، وزير خارجية اسرائيل، ان اسرائيل حصلت على ايضا حات مهادنة من الولايات المتحدة بعد الحادثات التي جرت بين وفدين اميركي وسوفياتي، بشأن قضية الشرق الاوسط. وقال شامير: «علينا ان نقف بالمرصاد لمنع تطورات خطيرة اذا حصل تفاهم بين الدولتين العظميين» (هآرتس، ١٩٨٥/٢/٢٥).

- يتوجه موسى شاحل، وزير الطاقة الاسرائيلي، مساء اليوم الى القاهرة حيث سيقابل الرئيس حسني مبارك ومسؤولين مصريين آخرين. وسيلتق شاحل مبارك رسالة شفهية من رئيس حكومته شمعون بيريس (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٢٥).

- كلفت دول السوق الاوروبية المشتركة سفراءها في اسرائيل باعداد تقرير عن الاوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وباعداد دراسة تتضمن النقاط المشتركة في كل القرارات والتوصيات والمشاريع الخاصة بالنزاع العربي - الاسرائيلي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٥).

١٩٨٥/٢/٢٥

- رفض فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف.، الاتفاق الاردني - الفلسطيني بالنص الذي اعلنه الاردن رسمياً. وقال القدومي انه لا يرى لزوماً لاتفاق مع الاردن مادامت الدول العربية، مجتمعة، قد اقرت مشروع سلام في فاس وشكلت لجنة للدعاية له. واكد القدومي على ان المجلس الوطني الفلسطيني شدد، في دوراته المتعاقبة، على حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة وعلى عدم التنازل عن تمثيل م.ت.ف. له في اي مساع دولية او عربية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٦). وصرح رفيق النتشة (ابو شاكر)، عضو لجنة (فتح) المركزية وممثل م.ت.ف. في السعودية، بأن أي اتفاق ينص على القبول بالقرار ٢٤٢ يعتبر باطلاً ولن يلتزم

به احد في الساحة الفلسطينية (المصدر نفسه). أما في عمان، فقد اعلن طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، ان بلاده و م.ت.ف. عازمتان على المضي قدماً في تنفيذ الاتفاق (المصدر نفسه).

- قال الرئيس المصري حسني مبارك انه دعا رونالد ريغان، الرئيس الاميركي، وادارته الى توجيه دعوة لوفد اردني - فلسطيني مشترك لاجراء حوار مع الولايات المتحدة كبادرة. وقال مبارك انه طلب من م.ت.ف. ان يضم الوفد المشترك عناصر معتدلة من الفلسطينيين حتى يتم اعطاء دفعة للسلام. واعتبر مبارك تحقيق اقتراحه هذا بمثابة تحضير لرحلة تالية حيث المفاوضات المباشرة مع اسرائيل حتمية لحل المشكلة، اما المؤتمر الدولي فيمكن ان ينعقد كمرحلة اخيرة (الاهرام، ١٩٨٥/٥/٢٦).

- عقب شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، على هة-ترحات الرئيس المصري حسني مبارك بعقد مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ومصر ووفد اردني - فلسطيني مشترك بأن فكرة المفاوضات مع وفد مشترك كهذا مقبولة لدى جميع المشتركين في حكومته وليس من الضروري ان تؤدي الى حلها. اما عيزر وايزمن، الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، فوصف المبادرة المصرية بأنها «ايجابية وقبالية تتناسب مع اتصالات كامب ديفيد» (دافار، ١٩٨٥/٢/٢٦). عضو الكنيست فيكتور شمطوف، من حزب ميم، دعا الى الاستجابة للاقتراح البناء الذي تقدم به الرئيس المصري (عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٢٦).

- يغادر اسحق شامير، وزير خارجية اسرائيل، باريس متوجهاً الى بون، وفي جعبته تعهد فرنسي غامض، تتعهد فرنسا بموجبه باظهار تفهمها لمشكلة الصادرات الاسرائيلية اذا انضمت اسبانيا للسوق الاوروبية المشتركة. ويبدو ان شامير فشل في الحصول على تعهد واضح (معاريف، ١٩٨٥/٢/٢٦).

١٩٨٥/٢/٢٦

- رفض صلاح خلف (ابو إياد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، مقترحات الرئيس المصري حسني مبارك (انظر اعلاه). وقال ان مبارك قدم تنازلات لأمريكا قبل ان يصل الى واشنطن، ان أقرّ بوجهة النظر الاميركية التي تنكر على م.ت.ف. صفة تمثيلها لشعب فلسطين. ولا حظ خلف ان مبارك لم يتحدث عن الحقوق المشروعة

ودعا بيان صدر عن لقاء عقده في دمشق ممثلو هذه الاحزاب الى اسقاط هذا الاتفاق (الثورة).  
١٩٨٥/٢/٢٨.

- عرض اسامة البار، المستشار الخاص للرئيس المصري، على المسؤولين الاسرائيليين تعديلاً للاقتراح الاصلي الذي قدمه الرئيس مبارك. وينص التعديل على تشكيل وفد اردني - فلسطيني في بادئ الامر، يجري محادثات مع ممثلي الادارة الاميركية ثم توجه الدعوة الى اسرائيل للاشتراك في المفاوضات التي ستجري في واشنطن او في القاهرة. ويحق لاسرائيل استخدام الفيتو بالنسبة للاعضاء الفلسطينيين الذين سيشترون في الوفد المشترك (عمل همشمار، ١٩٨٥/٢/٢٨). ووصف شمعون بيريس قدوم المبعوث المصري الى اسرائيل بأنه يشكل فصلاً جديداً في محاولة الوصول الى السلام في المنطقة. وقال بيريس:

«من المهم ان يشترك فلسطينيون في الوفد الاردني - الفلسطيني شريطة ان لا يكونوا اعضاء في م.ت.ف.» (المصدر نفسه). وقال بيريس، ايضاً، ان اسرائيل توافق على فكرة اجراء مفاوضات مباشرة مع وفد اردني - فلسطيني مشترك. «فهذه فكرة ممتازة توافق عليها بغير تحفظ». و«نحن نوافق على اجراء اللقاء في القاهرة وعلى ان يشترك الاميركيون فيه بشكل فعال» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٢/٢٨). ورحب ابا ايبن، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست، بالمبادرة المصرية، ووصف التحرك المصري بأنه استئناف لزعامة مصر للعالم العربي (عمل همشمار، ١٩٨٥/٢/٢٨).

- صرح الرئيس المصري حسني مبارك، بأنه سيزور واشنطن ليعرض، بالتفصيل، على الادارة الاميركية اقتراحه الخاص باجراء مباحثات اسرائيلية - اردنية - فلسطينية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٨).

- اصدرت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة قراراً يؤيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. ويدين القرار اسرائيل لمسؤوليتها عن مذبحه صبرا وشاتيلا التي تعرض لها الفلسطينيون في ايلول (سبتمبر) العام ١٩٨٢ (الاهرام، ١٩٨٥/٢/٢٨).

- اجتمع الرئيس السوري حافظ الاسد، في دمشق، بالرئيس اليمني علي ناصر محمد، وتباحث الرئيسان حول الاوضاع في المنطقة في ضوء التطورات الاخيرة (الثورة، ١٩٨٥/٢/٢٨).

للشعب الفلسطيني، كحق العودة وحق اقامة الدولة المستقلة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٧).

- عقب اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل ووزير الخارجية، على مبادرة السلام المصرية فقال ان الوضع بشأن المبادرة سينجلي في الايام القريبة. وقال شامير: «اذا كانت المبادرة جدية فليس هناك اي سبب لمعارضة اجراء محادثات في اطرافها». و«اضاف: «لا يهمننا ان يشترك فلسطينيون في المحادثات شريطة الا يكونوا اعضاء في م.ت.ف.» وقال الوزير الاسرائيلي موشى ارنس: «من الصعب ان نكون متفائلين مادامت مصر لا تفي بالتزاماتها تجاه اسرائيل وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد». وقال مناحيم بيغن، رئيس وزراء اسرائيل السابق: «كل مفاوضات بين اسرائيل والاردن يجب ان تكون مبنية على اتفاقات كامب ديفيد (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٢/٢٧).

- رفض الاتحاد السوفياتي الاقتراح المصري. ووصفت وكالة (تاس) السوفياتية للانباء اقتراح الرئيس مبارك بأنه مثير للدهشة، لان غالبية الدول العربية تتبنى موقفاً مغايراً (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٧).

- وصل اسامة البار، مستشار الرئيس المصري، الى اسرائيل والتقى شمعون بيريس، رئيس الحكومة، بحضور الوزراء موشى ارنس وعيزر وايزمن واسحق رابين (عمل همشمار، ١٩٨٥/٢/٢٧). في القاهرة، اكد د. مسدوح البلتاجي، رئيس هيئة الاستعلامات المصرية، ان الرئيس مبارك اوفد البار الى شمعون بيريس في اطار التشاور بين الجانبين حول الاحداث الجارية في الشرق الاوسط ومستقبل العلاقات المصرية - الاسرائيلية والتحرك المقبل من اجل السلام (الشرق الاوسط، ١٩٨٢/٢/٢٧).

- قررت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اسناد رئاسة دائرة الوطن المحتل في اللجنة للسيد محمد ملحم. وهي الدائرة التي تولاهما فهد القواسمي حتى اغتياله في كانون الاول (ديسمبر) الماضي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٢/٢٧).

١٩٨٥/٢/٢٧

- ادانت الاحزاب الشيوعية والعمالية العربية الاتفاق الاردني - الفلسطيني ووصفته بأنه يتنكر لحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الوطنية المستقلة.

١٩٨٥/٣/١

- اكد صلاح خلف (ابو اياد)، عضولجنة (فتح) المركزية، ان الازمة التي نشأت داخل القيادة الفلسطينية، بعد التوقيع على الاتفاق الاردني - الفلسطيني، قد تم تجاوزها (النهار، ١٩٨٥/٣/٢).  
في عمان، وزع ٣٤ عضوا من اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بيانا اعلنا فيه رفضهم للاتفاق الاردني - الفلسطيني وللقرار ٢٤٢ وللمقترحات الرئيس المصري حسني مبارك (المصدر نفسه). وصدر بيان مشترك عن الحزبين الشيوعيين، الفلسطيني والمصري، يدين الاتفاق ويدين مقترحات مبارك (المصدر نفسه).  
- وصلت د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، الى بغداد، بشكل مفاجيء، حاملاً رسالة خطية من الرئيس حسني مبارك الى الرئيس العراقي صدام حسين. ووصف مصدر حكومي مصري هذه الزيارة بأنها تأتي في اطار حملة لحشد التأييد لمبادرة مبارك (النهار، ١٩٨٥/٣/٢).

١٩٨٥/٣/٢

- يقوم ٤٠٠ سجين امني في سجن عسقلان ببعض الخطوات الاحتجاجية في الاسبوعين الاخيرين، من بينها الاضراب الجزئي عن الطعام. ويطلب السجناء سلطات السجن بتحسين ظروف سجنهم (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/٣).  
- ندت جبهة النضال الشعبي بمبادرة الرئيس حسني مبارك، ودعت في بيان صدر في دمشق الى الاسراع في تشكيل جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني (الثورة، ١٩٨٥/٣/٣).  
- بعث الرئيس المصري حسني مبارك برسالة شفوية الى شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، حملها ابراهام تامير، مدير عام ديوان بيريس. في الرسالة، يعرب الرئيس المصري عن موافقته المبدئية على الالتقاء مع بيريس (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/٣).  
- قال شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، في محادثة خاصة، انه مستعد للالتقاء مع وفد اردني - فلسطيني يضم اعضاء في م.ت.ف. (داقار، ١٩٨٥/٣/٣ - نقلاً عن نوفيل ابزرفاتير).  
- استقبل الرئيس الاميركي رونالد ريغان وفداً

- اعلنت م.ت.ف. رفضها لمبادرة الرئيس المصري حسني مبارك. وقال ناطق باسم م.ت.ف. ان عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة هو الاطار الوحيد لايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية (السفير، ١٩٨٥/٣/١). وقال خليل الوزير (ابو جهاد)، عضولجنة (فتح) المركزية، ان م.ت.ف. ترفض رفضاً تاماً، ونهائياً، مقترحات الرئيس مبارك، ووصف هذه المقترحات بأنها تتعارض مع مبادئ مشروع العمل الاردني - الفلسطيني المشترك (المصدر نفسه). وقال بيان للمكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان مقترحات مبارك تعني دعوة الى عقد مفاوضات مباشرة ومنفردة باشراف الولايات المتحدة ومصر وباستبعاد م.ت.ف. (الثورة، ١٩٨٥/٣/١).

- اعلن صلاح خلف (ابو اياد)، عضولجنة (فتح) المركزية، في ختام سلسلة اجتماعات عقدتها القيادات الفلسطينية في تونس، انه تم تجاوز جزء كبير من الازمة التي تفجرت عقب اعلان نص الاتفاق الاردني - الفلسطيني. وقال خلف انه لا يوجد اي خلاف على التحرك المشترك مع الاردن نحو السلام، لكن في اطار الضوابط والاساسيات التي تتمثل في ضرورة اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ورفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وتمثيل م.ت.ف. لشعبها الفلسطيني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/١).

- في لقائه مع السفير الاميركي، اوضح شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، ان اسرائيل ستعارض أية محاولة لادخال م.ت.ف. من «الباب الخلفي» الى وفد اردني - فلسطيني او أية محاولة لاشراك هذه المنظمة بطريقة اخرى في المفاوضات السلمية. و اضاف بيريس ان اشراك م.ت.ف. في المفاوضات يضر بآمال تحقيق السلام (معاريف، ١٩٨٥/٣/١).

- عاد الى اسرائيل، قادماً من القاهرة، موسى شاحل، وزير الطاقة الاسرائيلي، حاملاً رسالة شفوية من الرئيس المصري حسني مبارك الى شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل. وقال شاحل ان محادثاته في القاهرة كانت مثمرة ومفيدة. وخرج شاحل بانطباع مؤداه ان مصر معنية باجراء محادثات بين اسرائيل والاردن والفلسطينيين، فمصر تعتقد بأن هذه المحادثات تحول دون انعقاد مؤتمر دولي سيؤدي الى طريق مسدود (داقار، ١٩٨٥/٣/١): كذلك: عل

الحكم الذاتي على اساس اتفاقات كامب ديفيد  
(يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/٤).

١٩٨٥/٣/٤

- اشاد ياسر عرفات بجهود الملك السعودي فهد لتوحيد الصف العربي وتذليل العقبات التي تعترض عقد القمة العربية، وذلك في مقابلة أجرتها معه صحيفة «الاتحاد» الطيبانية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٥).

- وصل الى عمان عضوا لجنة (فتح) المركزية صلاح خلف (ابو اياد) ومحمود عباس (ابو مازن)، عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. واجتمع مع الملك حسين. وقال ناطق رسمي باسم م. ت. ف. ان الزيارة جرت تلبية لدعوة من الحكومة الاردنية وذلك في ضوء الموقف الاردني الايجابي من التعديلات الفلسطينية للاتفاق الاردني - الفلسطيني (الراي، ١٩٨٥/٣/٥):  
كذلك: (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٥).

- وصل الى الدوحة الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، في زيارة لدولة قطر تلبية لدعوة من رئيس مجلس الشورى فيها (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٥).

- قال الرئيس المصري حسني مبارك لرئيسة تحرير «دافار»، حانا زيمر، ان مصر ستحترم جميع التزاماتها تجاه اسرائيل، وكل ما تقوم به مصر على الساحة السياسية يتم لتوسيع عملية السلام وليس لتخريبها. و اضاف مبارك: «ان تطور العلاقات بين مصر والعالم العربي لن يضر بعلاقتها مع اسرائيل» (دافار، ١٩٨٥/٣/٥).

- وصف اسحق شامير، القائم بأعمال رئيس حكومة اسرائيل. مبادرة السلام المصرية بانها جهاد دبلوماسي. وقال شامير، في خطاب القاها في النادي السياسي في مدينة العفولة: «قرر رجال الجهاد الدبلوماسي احياء وترميم م. ت. ف. الارهابية وتحولها الى عنصر لا يمكن الوصول لحل بدونه» (عل همشمار، ١٩٨٥/٣/٥).

- قال اسحق رابين، وزير دفاع اسرائيل: «سنواجه، بالاضافة للارهاب الفلسطيني، الارهاب الشيعي، الذي ليس هناك ما يؤكد بقاءه ضمن الحدود اللبنانية وحدها». و اضاف رابين: «لقد عرفنا خلال السنوات الاربع عشرة الماضية كيف نجد الحلول لكل ما يتعلق بتسفير الهدوء على طول الحدود مع مصر

يضم ثمانية من ممثلي المنظمات العربية الاميركية في الولايات المتحدة. وقد اثار الوفد اثناء اللقاء قضية الاعتراف بـ م. ت. ف. والتقى الوفد، كذلك، ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، الذي قال بوجود اعطاء الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير وبأخذ رغبة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بعين الاعتبار في اي تفاوض حولها (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٣).

١٩٨٥/٣/٣

- نشرت «نيويورك تايمز» حديثا لياسر عرفات استنكر فيه رد الولايات المتحدة على الاتفاق الاردني - الفلسطيني ورفضها الاعتراف بـ م. ت. ف. (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٤).

- التقى مبعوث فلسطيني بالملك الاردني حسين في فيينا وناقش معه التفسيرات التي طلب بعض معارضي الاتفاق الاردني - الفلسطيني من اعضاء لجنة (فتح) المركزية الاتفاق عليها مع الجانب الاردني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٤).

- اجتمع عضوا لجنة (فتح) المركزية صلاح خلف (ابو اياد) وفاروق قديمي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م. ت. ف. مع محمد شريف مساعدي، مسؤول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وفي الاجتماع الذي انعقد في تونس، جرى استعراض آخر التطورات على الساحتين، الفلسطينية والعربية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٤).

- قررت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع اصدار الاوامر للجيش الاسرائيلي للبدء في تنفيذ المرحلة الثانية من الانسحاب من جنوب لبنان، ولم تحدد موعد انتهاء هذه المرحلة (عل همشمار، ١٩٨٥/٣/٤).  
ووصف شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، القرار الذي اتخذته حكومته بالانسحاب من الحدود الدولية مع لبنان بأنه قرار نهائي، وقال ان اعتبارات غير موضوعية هي ان تؤجل اتمام عملية الانسحاب (المصدر نفسه).

- ذكر شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، في رسالة بعث بها الى جورج شولتس، وزير خارجية الولايات المتحدة، ان مصر تدرس اقتراحا بشأن الشروع في مفاوضات مع اسرائيل حول موضوع

وسوريا والاردن، لكننا لم نجد. بعد. الحل على طول الحدود مع لبنان (دافار، ١٩٨٥/٣/٥).

- اجتمع الرئيس اليمني علي ناصر محمد والجزائري الشاذلي بن جديد بحضور الرائد عبد السلام جلود الرجل الثاني في ليبيا. وقالت مصادر جزائرية ان المحادثات تركزت حول الاوضاع العربية الراهنة في ضوء الاتفاق الاردني - الفلسطيني ومبادرة الرئيس المصري (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٥).

- اكد المونسنيور جوليو نيكوليني، نائب مدير المكتب الصحافي في الفاتيكان، ان م. ت. ف. والفاتيكان اجرتا اتصالات فيما بينهما يطلب من الفاتيكان لصالح السعي وراء السلام في الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٥).

- اكد الرئيس المصري حسني مبارك ان الحوار مازال مستمرا بينه وبين الملك حسين وم. ت. ف. حول الخطوات القادمة، وقال ان م. ت. ف. لم ترفض، على الاطلاق، الامتكار الواردة في مقترحاته، وأكد تمسكه بالاتفاق المبرم بين الاردن والمنظمة (الاهرام، ١٩٨٥/٣/٥).

١٩٨٥/٣/٥

- عقدت اللجنة المركزية لحركة (فتح) اجتماعا، في تونس، لمناقشة نتائج المباحثات التي اجراها الوفد الفلسطيني مؤخرا، في عمان، مع الملك حسين حول التعديلات الفلسطينية المقترحة للاتفاق الاردني - الفلسطيني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٦).

- تلقى ياسر عرفات رسالة من الملك حسين يؤكد فيها انه يرفض التحرك بدون م. ت. ف.، كما يرفض التحرك نيابة عن الفلسطينيين ولا يقبل تفويضا بذلك (الراي، ١٩٨٥/٣/٦).

- اشار د. جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في حديث ادلى به في دمشق، الى ان اتفاق حسين - عرفات قد ضرب وحدانية تمثيل م. ت. ف. للشعب الفلسطيني، وطالب باسقاط الاتفاق. ودعا حبش الى اقامة جبهة وطنية فلسطينية عريضة تأخذ على عاتقها اسقاط الاتفاق ورموزه (الثورة، ١٩٨٥/٣/٦).

- استقبل خليفة بن حمد آل ثاني، امير دولة قطر، الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وناثبه سليم الزعنون (ابو الاديب). اعلن

السائح رفض مبادرة الرئيس مبارك، ودعا الى عقد مؤتمر دولي يحضره «الاصدقاء والاعدا» الى جانب سوريا والاردن و م. ت. ف. (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٦).

- ذكرت مصادر المعراخ ان الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس حكومته كمال حسن علي ووزير الخارجية د. عصمت عبد المجيد قالوا لوزير الطاقة الاسرائيلي، موشى شاحل، عند زيارته للقاهرة، ان تصريحات وزراء الليكود، وعلى رأسهم اسحق شامير، تلحق الضرر بعملية السلام. وقال مبارك ان تصريحات وزراء الليكود لا تمكننا من القيام بأية عملة ايجابية (هآرتس، ١٩٨٥/٣/٦).

- استقبل الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة المقال. قال الشوا انه اطلع الرئيس الفرنسي على الوضع الذي يعانيه السكان العرب في الضفة والقطاع (الراي، ١٩٨٥/٣/٦).

١٩٨٥/٣/٦

- ذكر عبد الرزاق البيحي، عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف.، ان الملك الاردني حسين تفهم التعديلات التي طرحها الوفد الفلسطيني على الاتفاق المشترك، خلال التقائه به (الاهرام، ١٩٨٥/٣/٧).

- عقب اجتماعهما في الغردقة على ساحل البحر الاحمر، اعلن الملك الاردني حسين والرئيس المصري حسني مبارك انهما متفقان على وجوب بدء الحوار بين الولايات المتحدة وفد اردني - فلسطيني مشترك تمهيدا لتحقيق الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الاوسط. وقالوا انهما يتعاملان مع م. ت. ف. باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (الاهرام، ١٩٨٥/٣/٧).

- بعث جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، رسالة الى شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، يقول فيها: «سنستمر في رفض اية محاولة لضم م. ت. ف. الى عملية السلام، قبل ان تعترف المنظمة بحق اسرائيل في الوجود وبقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (بيديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/٧).

- في اسرائيل قال المتحدث باسم ديوان رئيس الحكومة ان اسرائيل مازالت متمسكة بوجوب اجراء مفاوضات مباشرة بين الاردن وفد فلسطيني لا يضم اشخاصا من م. ت. ف. واسرائيل. وازداد المتحدث ان المفاوضات مع واشنطن (التي يقترحها الرئيس

مبارك) لن تدفع عملية السلام في المنطقة الى الامام  
(يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/٧).

١٩٨٥/٣/٧

- اجتمع ياسر عرفات مع رولان دوما، وزير خارجية  
فرنسا، الذي يزور تونس، حيث بحثا تطورات الموقف  
في الشرق الاوسط والتحرك الاردني - الفلسطيني  
(الراي، ١٩٨٥/٣/٨).

- شرعت وزارة الاسكان الاسرائيلية في اقامة ثلاث  
مستوطنات جديدة، هي عشمونة، على ساحل غزة،  
وكديم، شمال «السامرة»، ونعمة، في غور الاردن  
(دافار، ١٩٨٥/٣/٨).

- استقبل د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية  
مصر، زهدي القدوة، ممثل م. ت. ف. في مصر، وسعيد  
كمال، عضو المجلس الوطني الفلسطيني. وقال كمال،  
عقب اللقاء، ان الوزير المصري كلفه بابلاغ قيادة م.  
ت. ف. بنتائج مباحثات الرئيس المصري والملك حسين  
الاخيرة (الاهرام، ١٩٨٥/٣/٨).

- قال بطرس غالي، وزير الدولة المصري، لصحيفة  
«معاريف» ان مبادرة الرئيس مبارك مبنية على الاتفاق  
الذي تم توقيعه، بين عرفات وحسين (معاريف،  
١٩٨٥/٣/٨).

- عقب شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، على  
التصريحات التي ادلى بها الرئيس المصري حسني  
مبارك لصحيفة «يديعوت احرونوت»، فقال: «ارحب  
بتصريح الرئيس مبارك، واود ان اتعهد له، شخصيا،  
باننا نعمل من اجل ذلك السلام، واعتقد بأنه،  
بالتعاون المشترك، يمكن التغلب على المشكلات  
الموجودة على الطريق (يديعوت احرونوت،  
١٩٨٥/٣/٨).

- في ختام جولة له شملت اثيوبيا وسوريا وليبيا  
والجزائر والجمهورية العربية اليمنية، اعلن الرئيس  
اليمني الديمقراطي علي ناصر محمد ان قادة دول  
جبهة الصمود والتصدي اتفقوا على عقد قمة لهم  
لتبادل الرأي حول التطورات الاخيرة في المنطقة،  
وخصوصا ما يتعلق منها بالقضايا الفلسطينية  
(الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٨).

- كشف النقب عن ان خبراء اسرائيليين في الري  
صمموا شبكة للري في مزرعة يملكها الشريف ناصر،  
خال الملك الاردني حسين. وقام مصنع «فلسيم» التابع  
لكيبوتس مرحافيا بتقديم الانابيب وباقي المعدات

اللازمة لهذه الشبكة. اما تكاليف هذه الصفقة التي  
تمت العام ١٩٧٥ فبلغت ٣٥ الف دولار (يديعوت  
احرونوت، ١٩٨٥/٣/٨).

- قال القاضي الايطالي فرديناندو ايمفو سيمتو ان  
الاستخبارات الاسرائيلية حاولت تجنيد ايطاليين من  
اوساط اليمين واليسار، العام ١٩٧٧، لاحداث  
اضطرابات في وجه الحكومة الايطالية (عل همشمار،  
١٩٨٥/٣/٨).

١٩٨٥/٣/٨

- استقبل ياسر عرفات سفيري الاتحاد السوفياتي  
والمانيا الديمقراطية على التوالي، في تونس، وذلك في  
اطار التحرك لشرح اهداف الاتفاق الاردني -  
الفلسطيني وموقف م. ت. ف. من جهود السلام في  
منطقة الشرق الاوسط (الشرق الاوسط،  
١٩٨٥/٣/٩).

- سلم طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، رسالة  
من الملك حسين الى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة،  
امير دولة البحرين، تتعلق بمضمون الاتفاق الاردني -  
الفلسطيني (الراي، ١٩٨٥/٣/٩).

- اعلن الرئيس المصري حسني مبارك، في ختام  
مباحثاته في باريس مع الرئيس الفرنسي فرانسوا  
ميتران، ان المباحثات كانت بناء وان وجهات النظر  
كانت متقاربة الى حد كبير حول التحرك المقبل في  
الشرق الاوسط في ضوء الاتفاق الاردني - الفلسطيني  
(الاهرام، ١٩٨٥/٣/٩).

١٩٨٥/٣/٩

- استقبل كلود شيسون، المسؤول عن سياسة  
البحر الابيض المتوسط وعلاقات الشمال والجنوب في  
لجنة السوق الاوروبية المشتركة، في باريس، رشاد  
الشوا، رئيس بلدية غزة المحتلة المقال، وتناولت  
محادثتهما مصرير الاراضي العربية المحتلة (الشرق  
الاوسط، ١٩٨٥/٣/١٠).

- تحفظ الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، على  
الاتفاق الاردني - الفلسطيني، وقال انه لكي يكون  
صالحا يجب ان تدعّمه فصائل منظمة التحرير  
الفلسطينية كافة، كما يجب الا تعرقله سوريا (الشرق  
الاوسط، ١٩٨٥/٣/١٠).



وشمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، لم تتغير  
(الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/١١).

١٩٨٥/٣/١١

- اجتمع الرئيس المصري حسني مبارك، في  
واشنطن، مع كل من كاسبار واينبرغر، وزير الدفاع،  
وجورج شولتز، وزير الخارجية، وجيمي بيكر، وزير  
الخزانة، تمهيدا للقاء المرتقب بينه وبين الرئيس  
الاميركي رونالد ريفان (الاهرام، ١٩٨٥/٣/١٢).  
- اعلن محمد علي الحامد، وزير خارجية الصومال،  
الذي يزور عمان، تأييد بلاده ودعمها المطلق للاتفاق  
الاردني - الفلسطيني، ودعا الى بذل الجهود للاسراع  
في عقد القمة العربية لبحث الوضع العربي المتريدي  
(الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/١٢).

- اطلع طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، ضيفه  
ليوبولد جراتس، وزير خارجية النمسا، على الاتفاق  
الاردني - الفلسطيني للتحرك المشترك (الراي،  
١٩٨٥/٣/١٢).

- تسلم شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل،  
رسالة من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران تتضمن  
تفاصيل لقاء الاخير مع الرئيس المصري حسني مبارك  
عندما زار باريس. وعلم ان الرسالة لم تتضمن اي  
تغيير في موقف مبارك بالنسبة للشروع في حوار بين  
اسرائيل ووفد اردني - فلسطيني (عل همشمار،  
١٩٨٥/٣/١٢).

- اعلن لورد كارنغتون، مهندس قرار مجلس الامن  
الدولي الرقم ٢٤٢، انه يؤيد اضافة فقرة لهذا القرار  
تقول، ان من حق الشعب الفلسطيني ان يكون له  
وطن. وقد قال كارنغتون ذلك بعد انتهاء يوم من  
الحوار الاوروبي - الاسرائيلي في بون (الشرق  
الايوسط، ١٩٨٥/٣/١٢).

- قال كلود شيسون، المفوض المسؤول عن علاقات  
السوق الاوروبية المشتركة لدول الشرق الاوسط،  
اثناء لقائه مع ضيفه اسحق شامير، ان لجنة السوق  
قبلت موقف اسرائيل الداعي الى صياغة خطوط موجهة  
للمفاوضات معها بشأن صادراتها الزراعية الى اوربا  
في ضوء انضمام اسبانيا الى السوق (معاريف،  
١٩٨٥١/٣/١٢).

١٩٨٥/٣/١٢

- برئاسة ياسر عرفات، عقدت اللجنة التنفيذية لـ

- بعث الرئيس المصري حسني مبارك الى اسرائيل،  
عبر محمد بسبوني القائم بالاعمال المصري، تقريراً  
مفصلاً عن لقائه مع الملك حسين في الغردقة (دافار،  
١٩٨٥/٣/١٠). وقال مبارك لمراسل «دافار» في  
باريس: «ان اشتراك م. ت. ف. في المفاوضات هو نقطة  
حساسة، لكنني لم افقد الامل بالقدرة على الاقتناع»  
(المصدر نفسه). وقد غادر مبارك باريس متوجها الى  
واشنطن (الاهرام، ١٩٨٥/٣/١٠).

- سلم طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، رسائل  
شغوية من الملك حسين الى كل من امير دولة قطر وامير  
دولة عمان تتعلق بالايضاح الراهنة والاتفاق الاردني  
- الفلسطيني (الراي، ١٩٨٥/٣/١٠).

- يزور اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة  
اسرائيل، مقر حلف الاطلسي في بروكسل ملبياً دعوة  
اللورد كارنغتون، السكرتير العام للحلف. وهي المرة  
الاولى من نوعها التي يزور فيها وزير اسرائيلي مقر  
الحلف. ومن المتوقع ان يبحث شامير مع المسؤولين في  
المقر الانعكاسات العسكرية للصراعات في الشرق  
الايوسط على الحلف (دافار، ١٩٨٥/٣/١٠).

١٩٨٥/٣/١٠

- قال ياسر عرفات: «ان الاتفاق الاردني -  
الفلسطيني اصبح وثيقة فلسطينية - اردنية، ومن  
يهاجمه فانه يهاجم قرارات المجلس الوطني  
الفلسطيني» (الاهرام، ١٩٨٥/٣/١١).

- بلغ عدد قتلى الجيش الاسرائيلي منذ العام  
١٩٨٢ في لبنان، ٦٣٦ عسكرياً وعدد المصابين  
٢٤٧١، اضافة الى اربعة مفقودين وثلاثة أسرى  
(يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/١١). وقد علق  
شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، على العملية  
الانتحارية التي نفذت بالقرب من المطلة في جنوب  
لبنان، وقتل فيها ١٢ جندياً واصيب ١٤ آخرون  
بجروح، بقوله: «ان اسرائيل ستستمر في مكافحة  
الارهاب» (المصدر نفسه).

- عاد طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، الى  
عمان بعد جولة زار خلالها جمهوريتي اليمن ودولة  
البحرين وسلطنة عُمان ودولة الكويت، ونقل رسائل الى  
زعماء هذه الدول من الملك حسين تتعلق بالاتفاق  
الاردني - الفلسطيني (الراي، ١٩٨٥/٣/١١).

- قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية المصرية ان  
شروط حكومته لعقد قمة بين الرئيس حسني مبارك



مقابل قيام الصين بتزويد اسرائيل بالمعادن النادرة اللازمة لصناعة الطائرات النفاثة (عل همشمار، ١٩٨٥/٣/١٤، عن لوموند دبلوماسيك).

١٩٨٥/٣/١٤

- انهى الرئيس حسني مبارك زيارته لواشنطن ووصل الى لندن. وفي تصريح له، وصف مبارك سياسة الرئيس الاميركي ريغان بانها انهزامية، قال ان منطلقات ريغان خاطئة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/١٥). اجتمع مبارك مع مارغريت تاتشر، رئيسة حكومة بريطانيا، لبحث امكانية تنشيط عملية

السلام في الشرق الاوسط (الاهرام، ١٩٨٥/٣/١٥). وقد اعربت تاتشر عن تأييد بريطانيا لمبادرة مبارك باجراء حوار بين اسرائيل ومصر والاردن والفلسطينيين (دافار، ١٩٨٥/٣/١٥).

- اجتمع اربعة اعضاء كنيسيت اسراييليون، في بون، مع عماد شقور مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للشؤون الاسرائيلية. والاربعة هم اوره نامير، من حزب العمل الاسرائيلي الحاكم، الجنرال - احتياط مردخاي بار - اون، من حركة حقوق الانسان (رائس)، ويائير صبان ومحمد وتد، من حزب العمال الموحد (مبام) المعارض (السفير، ١٩٨٥/٣/١٥).

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

**فلسطين الدولة**  
**جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**

تأليف  
**د. عصام سخيني**

٥ دولارات أو ما يعادلها

٣٧٤ صفحة

يصدر عن مركز الأبحاث

**المجتمع والتراث في فلسطين**  
**قرية البصّة**

تأليف  
**يوسف حدّاد**

## شؤون فلسطينية

ترحب شؤون فلسطينية بالمواد التي تأتيها من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات او مراجعات الكتب او التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي - الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موادها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر اية مادة سبق نشرها بآية طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجوهم مراعاة ما يلي:

أ - يستحسن ان تأتي المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة، مع فراغ مضاعف بين السطور.

ب - في الكتابة اليدوية ينبغي ابقاء سطر فارغ بين كل سطرين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات اجنبية، بشكل واضح لا يحمل اي التباس، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة فقط.

ج - عند اقتباس نصوص او معلومات من اي مصدر، ينبغي الاشارة الى هذا المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها اكاديميا، والتي نشير فيما يلي الى اكثرها شيوعا:

١ - بالنسبة للكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم ان اقتضى الامر) والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء او المجلد او الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر ثم رقم الصفحة او الصفحات المقتبس منها. وإذا غابت عن الكتاب واحدة من هذه المعلومات فينبغي الاشارة الى ذلك، كأن يقال: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر.

٢ - وبالنسبة للصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة والمدينة التي تصدر فيها وتاريخ صدورها. اما اذا جرى الاقتباس من مقال او دراسة منشورة في صحيفة يومية فلا بد من ذكر اسم كاتبها، وعنوان المقال او الدراسة.

٣ - بالنسبة للاسبوعيات والشهريات والدوريات الاخرى، يُذكر اسم الدورية والمدينة التي تصدر فيها وتاريخها ورقم المجلد والعدد، وكذلك اسم كاتب الموضوع المقتبس منه وعنوان الموضوع ورقم الصفحة او الصفحات.

٤ - عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية او الفرنسية، ترد المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الاخرى فتترجم المعلومات بشأنها الى العربية.

في الدراسات تذكر المصادر في حواش تحمل ارقاما متسلسلة وتُنشر في نهاية الدراسة. في التقارير والمراجعات وما شابه تورد الحواشي في مكانها في سياق المتن.

# SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 144-145. March - April 1985

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Centre, by  
**AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.**

92 Gregoris Afxentiou Street,  
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

*Annual Subscription*

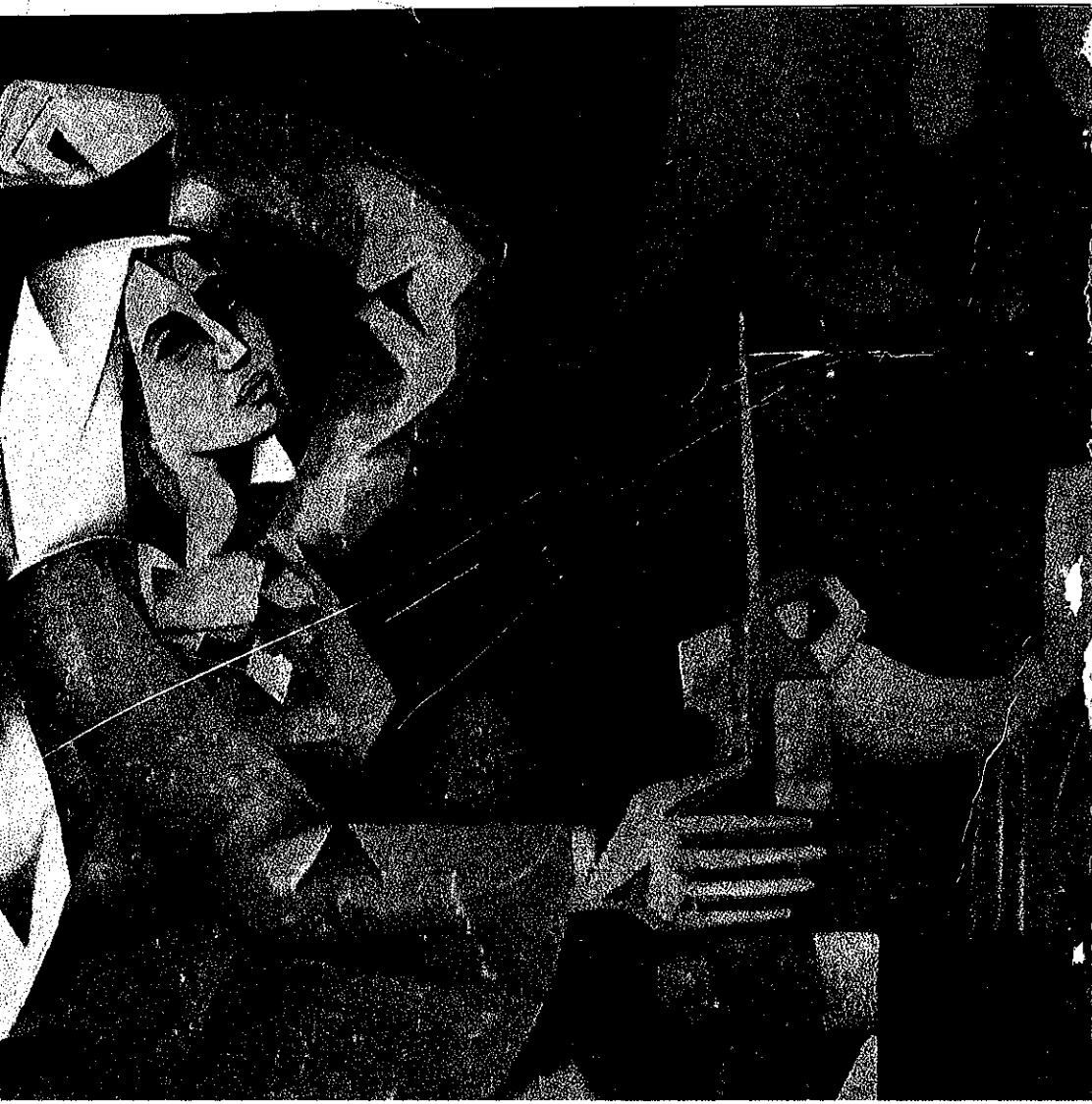
Air Mail: Egypt, Lebanon and Syria - Individuals \$30, Institutions: \$40; other Arab countries-Individuals: \$40, Institutions \$60; Europe: \$60; U.S.A. and elsewhere: \$75

التمن: ١٥ ل. في لبنان، ١٦ ل. في سوريا، ١ دينار في الاردن والكويت، ١,٥ جنيه في مصر  
والسودان، ١,٥ دينار في العراق وليبيا وتونس، ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية  
المتحدة، ١٢ درهماً في المغرب، ١٥ ديناراً في الجزائر، ١,٥ دولار في الاقطار العربية الاخرى

# شؤون فلسطينية

أيار / حزيران (مايو/يونيو) ٨٥

١٤٧-١٤٦



# شؤون فلسطينية

أيار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٥

١٤٦ - ١٤٧

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة  
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

## المحتويات

- ٣ الحركة الوطنية الفلسطينية وعلاقتها ببريطانيا ١٩١٨ - ١٩٣٩ فيصل حوراني
- ٢٣ القوة العسكرية الاسرائيلية في الثمانينات: نظرة اجمالية يزيد خلف
- ٤٢ السنوات الخمس السمان في تاريخ «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين  
١٩٣١ - ١٩٣٦ (٣) - التمثيل السياسي والمؤسسات العسكرية صبري جريس
- ٦٦ بوادر تشكل قوة العمل المأجور ومحاولات التنظيم العمالي  
المبكرة في شرق الاردن هاني حوراني
- ٩٢ مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني يوسف حداد
- مراجعات :
- ١١٨ «المجمع العسكري الصناعي في اسرائيل» ي.خ.
- تقارير :
- ١٢٢ التوثيق، والتوثيق الفلسطيني سميح شبيب
- شهريات :
- ١٣٠ المقاومة الفلسطينية - سياسياً: الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك  
يشغل الجميع، يوسف حسن : المقاومة الفلسطينية - عربياً، س.ش؛  
المقاومة الفلسطينية - دولياً، عبد الرحيم شطناوي.



---

١٥١ المناطق المحتلة - الذكرى التاسعة ليوم الارض: «القدس ستبقى

عاصمة فلسطين الى الابد، اعداد: قسم الدراسات الاسرائيلية

يوميات:

موجز الوقائع الفلسطينية من ١٥/٣/١٩٨٥ الى ١٤/٥/١٩٨٥

---

للفنان حميد العطار

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين

---

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة  
آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

---

المدير العام: صبري جريس

---

**AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.**

92 Gregoris Afxentiou Street  
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

المراسلات

---

[بريد جوي] في سوريا ومصر ولبنان - للأفراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية  
٥٠ دولاراً. في الدول العربية الأخرى - للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية  
٦٠ دولاراً. في أوروبا ٦٠ دولاراً. في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

الاشتراك  
السنوي

# الحركة الوطنية الفلسطينية وعلاقتها ببريطانيا ١٩١٨ - ١٩٣٩

## فيصل حوراني

مع نهاية العقد الثاني وبداية العقد الثالث من هذا القرن، أخذ شمل الحركة العربية القومية، الذي سبق ان التأم حول مطلب الاستقلال من الامبراطورية العثمانية، بالتمزق. وقد تشتت هذا الشمل بينما راح الحلفاء الغربيون، المنتصرون في الحرب العالمية الاولى، يقتسمون البلدان العربية، وقبع الشريف حسين بن علي، الذي صار ملكا بمبايعة انصاره له والذي كان على رأس قيادة هذه الحركة، في مكة وهو يتمسك بالوعد التي سبق ان اعطتها له بريطانيا، دون ان يأمل، حقيقة، بتنفيذها. واقام ابنه الامير فيصل مملكة عربية في دمشق التف حولها الفرقاء القوميون من اقطار سوريا الطبيعية، ويضمنهم الفلسطينيون. وكان فيصل هذا أقل استعدادا من ابيه لمعادنة البريطانيين المنتصرين فمال الى مسايرتهم. حتى انه بدل حكومته الاولى بحكومة ثانية لم يكن من بين اعضائها سعيد الحسيني، الفلسطيني الذي كان وزيرا للخارجية في الحكومة الاولى. ويقول السوري يوسف الحكيم، الوزير في الحكومتين، معقبا على تنحية الحسيني «استنتج ذوو النظر الدقيق ان [ذلك] ملحوظ فيه عدم اثاره بريطانيا العظمى»<sup>(١)</sup>. وذلك لان بريطانيا التي ساعدت على تحرير البلاد العربية المشرقية من الحكم العثماني، قد هيأت مصائر مختلفة لكل واحد من هذه البلاد. وقد بقي عرش فيصل في دمشق الى ان هدمته الحراب الفرنسية التي احتلت لبنان وسوريا. وتجول فيصل في البلاد باحثا عن مملكة جديدة الى ان اعطي عرش بغداد، بعد ان قدم أهم تنازلاته بالتخلي، رسميا، عن وحدة بلدان سوريا الطبيعية وقبل الحماية البريطانية للعراق.

وتشكلت، بمساعدة بريطانيا الكاملة، امارة في شرق الاردن، ترأسها الابن الآخر للحسين بن علي، وهو الامير عبدالله. وفصل لبنان عن سوريا واخضع كلاهما للانتداب الفرنسي. ووقع الحجاز، الذي لم تحتله قوات الحلفاء، فريسة الحزاقات والصراعات القبلية التي انتهت، بمعونة

شؤون فلسطينية، العدد ١٤٦ - ١٤٧، ايار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٨٥

الحلفاء ايضا، الى اقضاء الحسين بن علي. وظل اليمن «سعيدا» بعزلته الكاملة، بينما ظلت بريطانيا تحتل بلدان اطراف الجزيرة العربية الواقعة على المحيط الهندي والخليج العربي، من عدن الى الكويت، في وقت كانت فيه فرنسا تسيطر، ايضا، على بلدان شمال افريقيا على البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي، وكان فيه الحلفاء يتقاسمون النفوذ والقواعد العسكرية في ليبيا.

### تأسيس التنظيمات الفلسطينية

في وضع كهذا، افرزه اقتسام مناطق النفوذ بين الدول الامبريالية المنتصرة في الحرب، وجد الفلسطينيين، الذين اسهموا في الحركة العربية القومية، أنفسهم متروكين وحدهم تقريباً. ولم يكن في فلسطين، قبل ذلك، تنظيمات سياسية او وطنية خاصة بها وحدها، بل كانت نخبة وطنيها قد التحقت بالتنظيمات العربية والهيئات التمثيلية الموحدة. ولم يكن في البلاد من اشكال التمثيل المحلية سوى مجالس الاختيارية والوجهاء.

لكن الوضع الجديد لم يلبث ان افرز تنظيماته بالتدريج؛ ففي العام ١٩٢٠ قامت الجمعيات الاسلامية - المسيحية رداً على استفحال الخطر اليهودي الصهيوني القادم مع حراب البريطانيين، ومدنوبو هذه الجمعيات هم الذين شكلوا نوى المؤتمرات العربية الفلسطينية منذ اخذت هذه تنعقد بمعزل عن المؤتمر السوري العام الممثل لبلدان سوريا الطبيعية كلها. وتبع قيام هذه الجمعيات تشكيل عدد من النقابات والتجمعات المهنية؛ ففي العام ١٩٢٥ تشكلت اول نقابة عمالية للعرب في فلسطين وحملت اسم جمعية العمال العرب، وكان قوامها نقابيون من عمال السكة الحديدية. وبعد ان اقصى الهستدروت الصهيوني من صفوفه الكتلة التي كانت توصف بأنها شيوعية، ومع تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني، وفيه اعضاء عرب الى جانب الاعضاء اليهود، تشكلت، بمبادرة شيوعية في العام ١٩٢٧، منظمة اخرى عرفت باسم المؤتمر العمالي العربي. وتتابع، في سنوات متباعدة، تشكيل النقابات والمنظمات العمالية والمهنية العربية الصرفة. وفي العام ١٩٣٤ حين بلغت سياسة العمل العبري ذروة خطرها، احييت جمعية العمال العرب نفسها من جديد وشكلت تنظيمها واسعا.

وهكذا، مع نمو مخاطر الوجود الصهيوني وترسخ مظاهر الكيان اليهودي في فلسطين، انتهت الحركة الوطنية الفلسطينية الى القناعة بان عليها ان تخوض المجابهة مستقلة عن مؤسسات الحركة العربية القومية التي تشتتت او تبددت بالفعل. ونشطت، في الجانب العربي في فلسطين، حركة تأسيس الاحزاب السياسية فتشكل منها ستة عدا الحزب الشيوعي. ورافقت ذلك حركة تنظيم القطاعات الجماهيرية فتكونت، بالاضافة الى التنظيمات العمالية، منظمات للشباب وللنساء، كما جرت محاولات لتأسيس منظمات للفلاحين، وتكفل رجال الاعمال في التجارة والصناعة في تجمعات عربية خالصة.

وعلى صعيد آخر، افرزت ظروف المجابهة، خاصة حين وصلت الى حد الاصطدام مع السلطات البريطانية مباشرة، شكلاً جديداً للتمثيل المحلي حل، على نحو ما، محلّ مجالس الاختيارية والوجهاء، وان لم يتجاوزها كثيراً من حيث المحتوى ولم يلغها رسمياً، هو: اللجان

## القومية .

وتكتل رجال الدين الاسلامي تحت راية مؤتمر علماء فلسطين، فيما لعب المجلس الاسلامي الاعلى، المكون بقرار حكومي، دوراً في التعبير عن مشاعر الرأي العام العربي وعلان مواقفهم. اما الاكليروس المسيحي لمختلف الطوائف، فكانت له، كما هو معروف، نظمه الراسخة، وكان رجاله العرب الذين يسهمون في الحركة الوطنية ينطلقون من مواقعهم الثابتة فيه، بحيث لم يحتج الامر الى تنظيم جديد.

واستناداً الى مجموع ذلك كله، برز دور المؤتمرات العربية الفلسطينية التي كانت تعكس، في كل فترة، مستوى تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة. وهذه المؤتمرات هي التي كانت تختار اللجنة التنفيذية بوصفها الهيئة العليا المعترف بها في قيادة العمل الوطني، وهي المؤسسة القيادية التي صار لها، بعد اندلاع ثورة ١٩٣٦، اسم آخر هو «اللجنة العربية العليا» لفلسطين. وقد عكس تشكيل اللجنة التطور المطرد للحركة الوطنية، إذ ضمت بين صفوفها ممثلي الاحزاب الوطنية، باستثناء الشيوعي، وجاءت هيئة مستقلة عن الفرقاء العرب في الدول المجاورة.

هذا التطور رافقته، ايضاً، حركة تأسيس الصحف العربية؛ فصدرت «الجامعة الاسلامية» في ١٩٣٢، و«الدفاع» في ١٩٣٤، و«اللواء» في ١٩٣٦، فضلاً عن الصحف التي وجدت قبل ذلك، معطية، بصورها، آخر مظهر لتأكيد نمو الحركة الوطنية الفلسطينية واستقلالها عن جيرانها.

تلك الحركة المطردة لتكوين المنظمات السياسية والاجتماعية العربية في فلسطين، التي نشطت منذ اواخر العشرينات بصفة خاصة، نمت مع تأجج دوافع المجابهة العربية ضد الصهيونية، وكذلك ضد الانتداب البريطاني ومع تعزيز الرقض العربي للمشروعات الصهيونية والبريطانية العامة والتفصيلية. ولعبت هذه الحركة، بالتالي، وعى مؤسسوها ذلك اولم يعوه، دوراً عزز على الجانب العربي الاتجاه الى تكوّن مجتمعين متميزين في فلسطين، ثم منفصلين، فضلاً عن كونهما متعادين، هما: المجتمع العربي والآخر اليهودي. لكن هذا الاتجاه ما كان له ان يتقوى على هذا النحو لولم تعمل الحركة الصهيونية بدأب وعن عمد على بناء المجتمع اليهودي الخاص المنفصل. ذلك ان ايجاد مثل هذا المجتمع وتطويره الى كيان منفصل كان التمهيد الذي لا بد منه لكي تقيم الصهيونية دولتها في فلسطين.

ولم يكن ممكناً، في ظل اصرار بريطانيا على تحقيق مطلب الوطن القومي اليهودي، وامعانها في تقديم كل التسهيلات المواتية لتحقيقه، ان يحدث شيء غير هذا؛ فاهمال السلطات البريطانية لمصالح العرب واهمالها، ايضاً، لوجودهم الوطني، وتجاهلها لانهم هم «البلاد» او على الاقل الطرف الأهم في البلاد، وثباتها على سياسة تعزيز الوجود اليهودي المنفصل بدءاً من اقرارها بحق الوكالة اليهودية وبمسؤوليتها الخاصة انتهاءً بغض النظر عن التسلح اليهودي، ذلك كله، كان من شأنه ان يدفع العرب دفعاً، كشكل من اشكال المجابهة، الى بناء كيانهم المنفصل. ولم تنتبه قيادة الحركة الوطنية، كما لم تنتبه قيادة اي من فصائلها المتعددة، الى المخاطر التي ينطوي عليها الاندفاع في هذا الاتجاه بما يعنيه من انهم قبلوا التصرف على اساس ان العرب طرف آخر في البلاد وليسوا البلاد كلها، وان القيادة الوطنية الفلسطينية هي قيادة هذا الطرف وليست قيادة البلاد.

وهكذا انتقل الرفض العربي للوجود اليهودي، وللمشروع السياسي الصهيوني، من كونه رفضاً من البلاد للوافدين عليها الى كونه رفض طرف فيها لآخر بصرف النظر عن نسب الاعداد ونسب القوى بين الجانبين.

### التمسك بالمطالب الثابتة

وعلى الرغم من هذا التمايز وما افرزه، موضوعياً، من نتائج بدلت طبيعة الوضع في فلسطين حتى صار فيها ثلاثة أطراف لكل منها قوته وعلى نحو ما سلطته، فإن الرفض العربي ظل ينطلق من الاسس ذاتها التي انطلق منها بداية حين كان سكان فلسطين اليهود لا يزيدون عن ٧ بالمئة من مجموع السكان وحين لم يكن لهم، في فلسطين، هيئات لها هذا المقدار من الاستقلال والقوة. ومن بين نتائج ذلك، ان الحركة الوطنية الفلسطينية، التي صارت طرفاً من ثلاثة دون ان تكون اقوى الثلاثة، لم تقدم اي حل لمسألة الوجود اليهودي في فلسطين يتجاوز التشبث بأن ما زاد عن الـ ٧ بالمئة من اليهود فوجودهم غير شرعي. وحتى حين كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تلجأ الى استخدام بعض العبارات الملاينة فان موقفها الفعلي ظل ينطوي على المطالبة بعودة اليهود الى البلاد التي جاءوا منها بعد سقوط الحكم العثماني. وقد ظل هذا هو موقف الحركة الوطنية الى ما بعد العام ١٩٣٦، او كما قال عوني عبد الهادي، احد القادة البارزين، في شهادته امام لجنة بيل «نرفض ان نجتمع ونبحث في شيء يتعلق بحقوقنا مع شيء يدعى يهودياً... وككتلة عربية وككتلة يهودية لا يمكن ان نقبل بأي اجتماع كان»<sup>(٦)</sup>. وقد اصّر عبد الهادي في هذه الشهادة، كما اصّر سواه من ممثلي العرب، على القول «ان وضعيتنا العادلة هي الرجوع الى النسبة الاولى: ٩٣ بالمئة عرب». ولم يتزحزح هذا الاصرار نسبياً الا في ما تلا من سنوات حين عرضت مشاريع عربية لاستقلال فلسطين يتمثل اليهود في مؤسساتها بنسبة عددهم في البلاد. لكن هذه الزحزحة جاءت متأخرة كثيراً، لأن القبول بنسبة تمثيل كهذه تم عندما كان الكيان الصهيوني قد نما الى الحد الذي طمح معه الصهيوينيون بتحقيق مشروعهم بالاستيلاء على البلاد كافة وطرد العرب منها. وكان عدد اليهود، في هذا الوقت، قد اقترب من نصف مليون، ونسبتهم الى مجموع السكان قد اقتربت من الثلث. اما مؤسساتهم الخاصة، فكانت قد شكلت حقيقة دولة داخل الدولة بكل معنى الكلمات.

لقد ثبتت الحركة الوطنية الفلسطينية عند مطالبتها التي قدمها الوفد الذي زار لندن عشية التداول في اعداد صك الانتداب. ولم تدخل تعديلات يعتد بها على هذه المطالب الا في ما يتعلق باسترضاء بريطانيا وحدها؛ فمطلباً منع الهجرة اليهودية الى فلسطين ووقف انتقال الاراضي الى اليهود ظلا على حالهما طيلة السنوات الثلاثين التي استغرقها الاحتلال والانتداب البريطانيان في فلسطين. اما مطلب الاستقلال والوحدة مع الاقطار المجاورة، فحُضِع لتعديلات لم تمس، في الواقع، جوهره كما كان مطروحاً قبل غدر بريطانيا بقيادة الحركة العربية القومية. فالمطلب الذي ارتفع مع مشاركة العرب في الحرب ضد الدولة العثمانية، وهو استقلال بلدان المشرق العربي ووحدتها، اقترب، في ذلك الوقت، باستعداد عربي معن للتخالف مع بريطانيا ومنحها امتيازات خاصة، سياسية واقتصادية. وحين انفردت الحركة الوطنية في فلسطين بالحديث عن مصير فلسطين، ابتدأت باعلان التمسك بهذا المطلب، ثم اتجهت، تحت ضغط واقع التجزئة، الى المطالبة

بحكم ديمقراطي برلماني لفلسطين مع الموافقة على ان يرتبط هذا الحكم بعلاقة خاصة مع بريطانيا تحددها معاهدة بين الجانبين تعطي لبريطانيا ما يقر به العرب من مصالحها. وهنا ينبغي القول ان الحركة الوطنية الفلسطينية، مثلها في ذلك مثل الحركة العربية القومية، ما كانت تتصور اي تناقض بين مصالح البلاد ومصالح بريطانيا؛ ولم يكن لها اي تحفظ ضد ان تنتظم هذه المصالح في معاهدات مع بريطانيا. بكلمات اخرى، ان البرجوازية العربية الناشئة انذاك، ومنها الفلسطينية، الطامحة الى التطور، لم تكن تتصور لنفسها مصيراً يفتقر عن مصير الامبريالية البريطانية او غيرها من الامبرياليات، او حتى يتعارض مع هذا المصير. بل ان هذه البرجوازية كانت، على العكس من ذلك تماماً، تطمح حقيقة في الحصول على عون الامبريالية البريطانية بالذات لمساعدتها على النمو والتطور. والتعارض الرئيسي الوحيد بين الجانبين نشأ عن تناقض مصالحهما ازاء المشروع الصهيوني دون سواه، وشكل هذا التناقض نقطة الاحتكاك الوحيدة بين الجانبين. وان امعان بريطانيا في تأييد المشروع الصهيوني ورفضها المتواتر الاصفاء لوجهة النظر العربية بشأنه، هو الذي دفع الحركة الوطنية الفلسطينية، دفعاً، الى مواقع الصدام مع سلطات الانتداب بين وقت وآخر، وانتهى، بعد ان بلغ المشروع الصهيوني ذروة خطره في الاربعينات، الى الصدام الشامل معها، وهو السبب ذاته الذي جعل قيادة الحركة الوطنية تتعاون مع دول المحور الفاشية وتأمل في تحقيق الفرج على يديها.

وقد برز من بين المطالب الفلسطينية الثابتة، بعد ان ضؤل الأمل بتحقيق مطلب الوحدة والاستقلال، مطلب اقامة نظام حكم ديمقراطي برلماني في فلسطين يضاها ما جرى في بلدان عربية اخرى، على اساس ان عرب فلسطين «ليسوا أقل مستوى من سكان البلاد العربية الاخرى، مثل العراق وشرق الاردن، التي تتمتع بحكم ذاتي نيابي»<sup>(٣)</sup>، كما ورد في احدى المذكرات العربية الى السلطات البريطانية سنة ١٩٢٥، وان «فلسطين مساوية لجميع الاقطار العربية المجاورة المتمتعة، الان، بنظام الحكم البرلماني»، وان الفلسطينيين «لا يسعهم الصبر على نظام الحكم الاستعماري المطلق... بعد ان دام عشر سنوات»، كما ورد في مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني السابع في العام ١٩٢٨<sup>(٤)</sup>، وكما سيتكرر، بعد ذلك، في الادبيات الفلسطينية اللاحقة. وطلبت الحركة الوطنية الفلسطينية تأسيس حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي وتحديد اختصاصات الحكومة في الشؤون الداخلية والخارجية «مع القيام بالالتزامات العادلة التي تعهدت بها حكومة جلالة الملك [البريطانية] في المعاهدات الدولية»<sup>(٥)</sup>، كما اوضح ذلك الوفد الفلسطيني الرابع الذي اتم لندن في العام ١٩٣٠، وهو الوفد الذي كانت له، طبقاً للتفويض الممنوح له من اللجنة التنفيذية، «ملء الحرية باستعمال ما يراه من الوسائل لنيل العرب في فلسطين حقوقهم السياسية والقومية والاقتصادية»<sup>(٦)</sup>.

اما بريطانيا، التي لم تكن بحاجة للاقرار العربي بالتزاماتها «العادلة» وحدها بل كانت ممعنة في تنفيذ التزامها غير العادل بالمشروع الصهيوني ايضاً، فقد رفضت، على الدوام، مطالبة العرب بالحكم البرلماني ولو في ظل وضع خاص تنال فيه امتيازات معترفاً بها، او حتى في ظل استمرار الانتداب. وامام هذا الرفض البريطاني، لجأت الحركة الوطنية الفلسطينية الى ما يمكن وصفه بالهروب الى امام، فطالبت «بالاستقلال ضمن الوحدة العربية، وبما يوصل الى الاستقلال من المشاريع الاقتصادية والسياسية»<sup>(٧)</sup>. وهكذا، ظل الأمل بالاستقلال يتراوح بين المطالبة بحكم ذاتي قائم على برلمان وطني، ولو في ظل الانتداب اذا تخلت بريطانيا عن تأييد المشروع الصهيوني،

وبين الاستقلال مع الاقرار بعلاقة خاصة مع بريطانيا، مع، او بدون، الوحدة العربية. ودام ذلك الى ان اندلعت ثورة ١٩٣٦ حين برزت فكرة تقسيم البلاد بين العرب واليهود، فانصب النضال العربي الوطني لمنع التقسيم:

الا ان المطالبين بالاستقلال، بأي نوع من انواعه، ظلوا، حتى ذلك الوقت، يرفضون الاقرار بأية مطالب او حقوق يهودية خاصة، ويرفضون من السياسة البريطانية دعماً لهذه المطالب والحقوق، ويعتبرون ان ما تعرضه بريطانيا على اساس ادعائها بالالتزام المزدوج لليهود والعرب يشتمل على تناقض لا يمكن حله. وكان الوطنيون الفلسطينيون ينطلقون، في حوارهم حول هذه المسألة مع البريطانيين، من ان تحقيق الوطن القومي اليهودي سيؤدي الى تدمير الوجود القومي للعرب في فلسطين والى القضاء على مصالحهم الاقتصادية. وكان هؤلاء الوطنيون يجهدون انفسهم في تقديم البراهين على ان من مصلحة بريطانيا ان تختار الوفاء للمصالح العربية في فلسطين وليس للمصالح اليهودية لانها، بهذا، تصون مصالحها الكثيرة في البلاد العربية والاسلامية الشاسعة. غير ان بريطانيا، التي تدرك مصالحها على نحو يغير ما تتضمنه النصائح العربية الفلسطينية، ظلت تتمسك بما تصفه بالالتزام المزدوج ازاء العرب واليهود وتسلك سلوكاً عملياً يدعم المشروع الصهيوني.

يتضح، اذن، من مجرى العلاقات الفلسطينية - البريطانية عبر ثلاثين سنة، امتدت من ١٩١٨ - ١٩٤٨، مما عرضنا لبعض جوانبه آنفاً، ان الحركة الوطنية الفلسطينية لم تجد بينها وبين بريطانيا من اسباب للاحتكاك او التصادم سوى المسألة المرتبطة بالمشروع الصهيوني. حتى في هذا المجال، وحتى بعد ان اعلنت بريطانيا سياستها رسمياً وتوالت تأكيداتها لها بمضي السنين، لم تفقد الحركة الوطنية الفلسطينية آمالها بان تقنع بريطانيا بالتخلي عن دعمها للمشروع الصهيوني الا بعد ان صار لليهود، في ظل الدعم البريطاني، وجود يصعب قهره، وذلك بعد ان اجهضت القوة العسكرية البريطانية والقوانين الاستثنائية وتدخلات «الاشقاء» العرب ثورة ١٩٣٦ وقهرت القائمين بها وشنتت قياداتها.

## تجديد الأمل مع توالي الحكومات

تصور الوطنيون الفلسطينيون، في البداية، ان بريطانيا جاءت الى فلسطين لتحل العدل والسلام وتنشر العلم والثقافة بدل التخلف العثماني، واعتقدوا ان تأييدها لمشروع الوطن القومي اليهودي مبعثه عدم معرفتها بنوازع اليهود وعدم اطلاعها على الحجج العربية ضده. ولهذا، رأينا مذكرات الاحتجاج الاولى الموجهة من فلسطينيين الى مسؤولين بريطانيين تنصب على تفنيد الحجج الصهيونية وترمي لاقناع البريطانيين ببطلانها. وهذا ما فعلته، على سبيل المثال، واحدة من هذه المذكرات ارسلتها في العام ١٩١٨ انشط الجمعيات الاسلامية - المسيحية وهي «جمعية يافا» الى الجنرال كلايتون محتجة فيها على المطالب الصهيونية؛ فقد اسهبت المذكرة في سرد البراهين وانتهت الى القول «ان دولة بريطانيا العظمى التي احتلت بلادنا لتنتشر فيها راية العدل والمساواة بين العناصر، فانا نقدم لها مزيد الشكر والاخلاص لهذا المبدأ الشريف، راجين من سعادتكم ان تتخذوا جميع الوسائل لراحتنا وحررتنا، بما فطرت عليه من كرم الاخلاص وسمو المدارك»<sup>(٨)</sup>. والمعنى ذاته تضمنته مذكرة المؤتمر العربي الفلسطيني الاول التي وجهها الى مؤتمر

الصلح في العام ١٩١٩ وختمها بالقول: «نتوجه اليكم يا عظماء الرجال الذين اخذوا على انفسهم ان يكونوا حكماً عادلاً يحكم على اساس حقوق الشعوب وسعادتها، واثقين كل الثقة أن ننال غايتنا وتحترم رغباتنا وعواطفنا»<sup>(١٠)</sup>.

وحين لم تجد البراهين الوافية آذانا صاغية، تصور الوطنيون الفلسطينيون ان احجام بريطانيا عن الاستجابة لمطالبهم ناجم عن وقوع حكوماتها تحت تأثير الدعاية الصهيونية، وانطلقوا في نشاطهم من الاعتقاد بأن السياسة الامبريالية التي تطبقها سلطات الانتداب هي سياسة هذه الحكومة او تلك من حكومات بريطانيا، دون ان يروا ما هو أبعد من ذلك. وقد عبرت عن هذا مذكرة الوفد الفلسطيني الاول الذي زار لندن العام ١٩٢١ حين ذكرت: «ان استياء اهالي فلسطين ناشيء عن اعتقادهم الاكيد بأن سياسة الحكومة البريطانية الحالية موجهة الى طردهم من بلادهم او جعلهم لا شيء فيها»<sup>(١١)</sup>. وعلى اساس هذه القناعة، تابع قادة الحركة الوطنية اتصالاتهم مع كل حكومة جديدة او مندوب سام جديد بأمل ايصالهم الى القناعة بعدالة المطالب الفلسطينية. ولم تدفع قيادة الحركة الوطنية الى المجابهة مع بريطانيا ومقاومة الاحتلال الا بمقدار ما يتصل الامر بالوجود اليهودي، الصهيوني. بل ان قيادة الحركة الوطنية كانت، في العشرينات، على استعداد للمساومة على قبول الانتداب البريطاني اذا تخلت بريطانيا عن تأييدها للوطن القومي اليهودي. حتى ان رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني الذي ترأس الوفد الفلسطيني الى لندن، اعترض على مقررات المؤتمر السوري، الذي شارك فيه مندوبون فلسطينيون، حين طالب ذلك المؤتمر بالغاء الانتداب وسحب القوات المحتلة. وقد جاء اعتراض الحسيني في رسالة وجهها الى رئيس الوفد الفلسطيني الذي حضر المؤتمر السوري والذي ايد المطالبة بالغاء الانتداب وبالانسحاب. وجاء في الرسالة: «اننا رأينا ان خطتكم هذه كانت نتيجة حماس وطني زائد ولا تنطبق على خطتنا التي قررناها هنا [من اجل مفاوضاتنا في لندن] وفقا للحالة الحاضرة ولقررات المؤتمرات [العربية الفلسطينية]. فلا نعلم الضرورة التي ادت بكم لأن تصرحوا بذلك، فسحب القوات المحتلة نتيجة طبيعية، فما هي الضرورة التي قضت بالتصريح، في هذا الامر أيضا، بهذا الشكل». كما جاء في الرسالة ان «أخواننا السوريين لهم الحق في ان يصرحوا بما يشاؤون، ولكن وفدنا باعتباره ممثلاً للشعب ومريداً للوصول الى تأمين حقوق ومنافع البلاد العليا فالاجدر به ان يتمالك عواطفه وحماسه الوطني عند تحقق عدم الفائدة من اظهار هذه العواطف». ثم تؤكد الرسالة: «ان اتفاننا، قبل سفركم، في موضوع اشتراكنا بالمؤتمر السوري كان مقيداً بأن تقبل خطتنا التي اقررتها وامضيناها كلنا»<sup>(١٢)</sup>.

اما مضمون هذه الخطة، المتفق عليها مسبقاً، فيفصح عنه جواب المندوب الفلسطيني للمؤتمر السوري على رسالة رئيس وفد لندن، فهو يفسر سبب موافقته على المطالبة بالغاء الانتداب وسحب القوات بأن «خطتنا ومقررات المؤتمرات [الفلسطينية] بخصوص الانتداب كلها ترمي الى رفض الانتداب المبني على اساسات وعد بلفور رفضاً باتاً». ثم تشير الرسالة الجوابية، صراحة، الى ان الخطة والمقررات تتضمن «اضمار البحث فيما يتعلق بقبول الانتداب العاري عن وعد بلفور او رفضه»<sup>(١٣)</sup>.

ولا شك في أن الوفد الفلسطيني الذي فاوض وزير المستعمرات البريطاني، وكان، انذاك، ونستون تشرشل، قد اصيب بخيبة امل لان الحكومة البريطانية تمسكت بوعد بلفور ورفضت ما يعرضه الجانب العربي الفلسطيني من قبول للانتداب مقابل التخلي عن الوعد.



ومهما يكن من امر، فإن هذه المفاوضات مع الحكومة البريطانية، وهي الأولى من نوعها ولكنها ستتكرر على النحو ذاته تقريباً، قد انقطعت. وتوجه الوفد الفلسطيني الى مجلس العموم البريطاني بمذكرة مستفيضة شرحت وجهة النظر العربية. الا ان مجلس العموم أهمل المذكرة، وحين أجرى مناقشة لميزانية وزارة المستعمرات، وقد جرى ذلك فيما الوفد الفلسطيني ما يزال في لندن، اعلن مجلس العموم تأييده لسياسة الحكومة في فلسطين. وهكذا، عاد الوفد الفلسطيني خائباً الا انه، مع الخيبة، اذاع بياناً صحافياً، جاء فيه «ان عودة الوفد لا تكون قاطعة لحبل الود والمؤالة المؤسسة قديماً والمؤيدة حديثاً في ما بيننا وبين الشعب البريطاني»<sup>(١٧)</sup>.

ولسنوات طويلة بعد ذلك، ظل هذان المبدآن: رفض المشروع الصهيوني والمساومة مع بريطانيا، يحكمان سياسة الحركة الوطنية في فلسطين. وعلى الرغم من رفض بريطانيا لمساومة كهذه، فإن الموقف الفلسطيني لم يرتق الى حد البت بمعاداة بريطانيا. وحتى في العام ١٩٢٠، بعد ان كانت ثلاثة وفود فلسطينية أخرى قد لقيت الخيبة ذاتها، التي لقيها الوفد الاول في العام ١٩٢١، وبعد ان برزت آثار السياسة البريطانية على الواقع المحسوس بما هي سياسة الدولة البريطانية وليست سياسة هذه الحكومة او تلك، فان بيان الوفد الفلسطيني الرابع، وهو يعلن قطع المفاوضات، قال ان الوفد «سيعود الى وطنه وهو معتقد بأن الحكومة البريطانية لا ينتظر ان تحل قضية عرب فلسطين بالعدل والانصاف لتغلب نفوذ الصهيونية عليها»<sup>(١٨)</sup>، ولم يذكر أي سبب آخر.

### الميل الى المقاطعة والصدام

مع ذلك، فان امعان بريطانيا في تطبيق سياستها، لم يكن من شأنه ان يظل بغير تأثير على مشاعر الرأي العام العربي تجاه بريطانيا، بالرغم من الخط المسامح لقيادة الحركة الوطنية وما فرضته من تاكتيكات الملاينة حسب الاحوال. وقد تفاقم الوضع مع اتصال سنوات الاحتلال والامعان في الخطوات الرامية الى تحقيق الوطن القومي اليهودي. واستفحل الخطر عندما واجهت فلسطين، تحت تأثير سياسة بريطانيا، وفي ظل الازمة الاقتصادية العالمية التي ابتدأت العام ١٩٢٩، اسوأ وضع اقتصادي شهدته منذ الحرب العالمية الاولى، وراحت الدعوات لمقاطعة بريطانيا تبرز، جنباً الى جنب، مع الدعوات لمقاطعة الصهيونيين.

وفي العام ١٩٢٢، انعقد مؤتمر وطني كبير في مدينة يافا، حضره الف شخص، وفيه انطلقت دعوة جلية الى مقاطعة بريطانيا وعدم التعاون مع الحكومة باعتبارها المسؤولة عما يجري في البلاد. وطولب المفتي محمد امين الحسيني بالاستقالة من منصب الافتاء، لانه منصب حكومي، الا انه رفض، مع انه حضر المؤتمر وخطب فيه. ونتيجة لتأثير الخط المسامح على المؤتمر، لم تنته اعماله الى نتائج حاسمة، الا انه اقر مبدأ «اللاتعاون» مع الحكومة وحدد بعض الاجراءات ووجب تنفيذها فوراً، ومنها مقاطعة الحفلات والمجاملات الحكومية ومقاطعة لجان الحكومة ومقاطعة البضائع البريطانية<sup>(١٩)</sup>. والتزمت قيادة الحركة الوطنية بمقاطعة اللجان الحكومية، وبالطبع، بمقاطعة الحفلات والمجاملات، ايضاً. وتحت ضغط الجمهور المشبع بروح العداة والتمذمر من قسوة الاوضاع ومن ترديها المضطرد، ظهر من قيادة الحركة الوطنية ميل الى التشدد في وجه بريطانيا. وبعد ثلاث سنوات، بينما كانت الظروف تنضج عوامل الثورة الشاملة، انعقد

مؤتمر وطني واسع تمثلت فيه اللجان القومية في البلاد، فاتخذ واحداً من اخطر قرارات التصدي للحكومة، وهو قرار الامتناع عن دفع الضرائب «اعتباراً من ١٥ الجاري [ايار (مايو) ١٩٣٦] اثباتاً للقاعدة العامة: لا ضرائب بلا تمثيل»<sup>(١٦)</sup>. وبهذا، ربط المؤتمر المقاطعة بالمطلب السياسي في الحكم البرلماني.

واشتدت روح العداة الشعبي لبريطانيا في معمعان الاعمال الثورية التي شهدها العام ١٩٣٦، وازداد الاجيج حين اشتدت قسوة القمع الحكومي اكثر من السابق. واستمرت المقاطعة الى ان اعلن عن تشكيل اللجنة الملكية لفلسطين التي اشتهرت باسم «لجنة بيل» نسبة الى رئيسها.

وفي البداية، تمسكت قيادة الحركة الوطنية بمبدأ مقاطعة لجان الحكومة، فأعلنت رفضها التعامل مع لجنة بيل وطلبت الى الامة «الاتعاون مع اللجنة المذكورة»<sup>(١٧)</sup>. الا ان هذه القيادة لم تلبث ان تراجعت عن موقف المقاطعة، وذلك بعد اتصالات بادرت هي الى اجرائها مع ملوك العرب وامرائهم. وقد وجه هؤلاء نداءات من قبلهم تدعو العرب الفلسطينيين الى وقف المقاطعة ووقف الاضراب الشامل الذي كانوا قد اعلنوه ودام ستة اشهر، وذلك «بالنظر لما لنا من الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية في انصاف العرب»<sup>(١٨)</sup>، على حد التعبير المشترك الذي تضمنته نداءات كل من امير شرق الاردن وملك العراق وملك العربية السعودية. وفي ضوء هذه النداءات، قررت اللجنة التنفيذية الاتصال بلجنة بيل، وادلى اعضاؤها امام اللجنة البريطانية بشهادات عكست النهج ذاته: رفض المشروع الصهيوني، جملة وتفصيلا، واطهار الرغبة في التعاون مع بريطانيا. ولم تؤد البراهين الوافرة التي عرضها قادة الحركة الوطنية لتأكيد احقية رفضهم لاي شكل من اشكال الوجود اليهودي المتميز في فلسطين الى اقناع اللجنة الملكية، شأنها في ذلك شأن البراهين التي عرضت امام الحكومات البريطانية واللجان السابقة. وما جرى كان عكس ذلك؛ فقد اجرت اللجنة تحقيقات مطولة شملت كل اوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في فلسطين، واستمعت لشهادات مئات الشهود، واطلعت على وثائق تملأ الوف الصفحات، ثم انتهت الى اقتراح حمل صدمة مريرة للعرب الفلسطينيين، وهو تقسيم البلاد الى دولتين ووضع نظام خاص للاماكن المقدسة. وكان ان تجددت الثورة، تحت وطأة الخيبة، وامتدت عامين آخرين. ولم يكن بمقدور قيادة الحركة الوطنية الا ان تندفع مع مشاعر الجمهور الى مواقف العداة لبريطانيا. بل ان منها من اندفع الى البحث عن التعاون مع الدولة الالمانية النازية.

### الموقف من المشاريع البريطانية

لعل من المهم ان نعيد القول هنا، ان الوطنيين الفلسطينيين ابدوا حركتهم المستقلة من منطلقات عربية قومية، فجاء رفضهم للمشروع الصهيوني من منطلق تمسكهم بوحدة واستقلال بلدان المشرق العربي. اما الوعي الذي افرزه الواقع فيما بعد وحمل على المطالبة باستقلال فلسطين، وبحكم برلماني فيها كبديل للمشروع الصهيوني، فقد تأخر تكونه لعدة سنوات، ولم يصل، في اي وقت من الاوقات، الى حد التخلي عن الطموح الوحدوي، ولم تغب عنه تأثيرات الاوضاع والسياسات العربية المحيطة.

هذا الامر، الذي قلما جرى الانتباه لتأثيره، جعل الحركة الوطنية الفلسطينية الوليدة، التي

اضطرتها الظروف، اضطراراً، لتعمل منفصلة عن الحركة العربية القومية الاوسع، تواجه المسائل المستجدة التي ميزت الوضع الفلسطيني عن سواء بلا خبرة وبلا تصورات مسبقة. وقد ابقاها هذا الحال، حتى وهي تتطور تحت تأثير المستجدات، اسيرة التأثيرات المجاورة، وجعلها تتمسك بطروحات ومطالب تضاهي طروحات ومطالب القوى والحكومات العربية في البلدان المجاورة. وقد اضيف هذا العامل الى تأثير العامل الفريد الخاص بفلسطين، دون سواها، الذي تمثل باضطراد العمل الصهيوني، والبريطاني، لتحقيق مشروع الوطن القومي اليهودي ليعطيا، معاً، لردود فعل الحركة الوطنية الفلسطينية هذه السمة الناجمة عن مواجهة الفرادة مع نقص الخبرة بحيث صار الطابع المميز والغالب على ردود الفعل هو رفض ما تعرضه بريطانيا اذا حمل احتمال الاقرار بأي نوع من انواع الشرعية للوجود اليهودي في فلسطين، حتى ولو كان من شأن القبول بما هو معروض ان يعزز الوجود العربي ذاته ويحسن مواقع الحركة الوطنية وقدراتها على المجابهة.

وعلى هذا، رأينا، مثلاً، ان العرب رفضوا المساهمة في المشروعات الاقتصادية للدولة، لأن اليهود يشتركون فيها، مما مكن الصهيونية ليس فقط من الظفر بالحصّة الكبرى في هذه المشروعات بل ومن الهيمنة الكاملة على عدد هام منها. وتبع ذلك، ان الجانب العربي لم يقم مشروعاته الخاصة الا في اضييق وادنى الحدود، فهذه البرجوازية الناشئة كانت عاجزة عن القيام، وحدها، بالمشروعات الكبرى التي يقتضيها التطور الصناعي، وبرفضها المشاركة في المشروعات التي تعرضها الدولة ضيقت دورها الاقتصادي في حياة البلاد الى ادنى حد. وكان الوطنيون الفلسطينيون يتشبثون بشعار عدم المشاركة مع اليهود، مكثفين بايمانهم بحقهم في فلسطين الكاملة وبطلان اية حقوق لليهود فيها.

ورأينا، على سبيل المثال ايضا، كيف رفض الوطنيون الفلسطينيون الهجرة اليهودية الى فلسطين، مستندين الى قناعتهم بأن «شذاذ الآفاق» الوافدين من دول عدة ليس لهم الحق في ان يحلوا محل سكان فلسطين العرب، وذلك من غير ان يتقصى الوطنيون امكانية التحالف مع اي يهود يعادون الصهيونية او يتعمدوا تهيئة الظروف التي تشجع يهودا على معاداتها. كما ان الوطنيون لم يتقصوا فرص التأثير في اليهود خارج فلسطين، في الدول التي لا تؤيد الصهيونية من بين الدول التي يقيمون بها.

وبدا اثر هذا كله، بأجل ما يكون، في الموقف العربي من المشاريع السياسية ومن جملة المسائل التي تتصل بادارة البلاد، سواء المواقف من المشاريع التي عرضتها بريطانيا نفسها او المواقف من المسألة برمتها خارج اطار هذه المشاريع. والذي لا شك فيه، ان بريطانيا كان من شأنها ان تدير البلاد ادارة مباشرة على طريقة المحتلين من غير اية معونة عربية محلية، وكان ذلك سيهيء لها، على نحو افضل، تطبيق سياساتها بوجهها كافة. الا انه لم يكن بمقدور بريطانيا ان تتجاهل حقيقة الوجود العربي، ومستوى تطوره. بل إن هذا الوجود وهذا التطور قد جرى الاقرار بهما، على نحو ما، في صك الانتداب الذي التزمت بريطانيا فيه، بأن «تنشط الاستقلال المحلي قدر ما تسمح به الاحوال»<sup>(١١)</sup>. كما ان بريطانيا لم تملك ان تتجاهل المقاومة العربية التي يحفزها الطمس الكامل للعرب وحقوقهم. ولهذا وذاك، لجأت بريطانيا، تطبيقاً لالتزامها المزدوج بالوطن القومي اليهودي وبما تقره من الحقوق للسكان العرب، الى عرض مشروعات تتيح للعرب شيئاً من المشاركة في ادارة شؤون البلاد. ففي العام ١٩٢٢، عرضت بريطانيا مشروعاً لدستور

ينص على تشكيل مجلس تشريعي يشرف عليه المندوب السامي البريطاني، وتكون للمجلس سلطة وضع القوانين والانظمة حين لا تتعارض مع نصوص صك الانتداب. واقترح المندوب السامي ان يضم المجلس اثنين وعشرين عضواً، عشرة منهم يعينهم هو من بين كبار موظفي ادارته، والباقيون تنتخبهم طوائف البلاد، على ان يكون لليهود ثلاثة منهم. واعطى مشروع الدستور للمندوب السامي حق تعطيل قرارات المجلس.

وحين رفضت اللجنة التنفيذية هذا المشروع، اتضح ان رفضها لا يتصل بتفصيلاته، او بالموقف من الصلاحيات الممنوحة له او للمندوب السامي، بل انطلق، كما اعلن ذلك بيان اللجنة، من اجماع «الامة العربية الفلسطينية على رفض الانتداب ومشروع انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين»، لأن «مقتضيات رفض الاصل ان ترفض الفرع لذلك الاصل». وقال بيان اللجنة التنفيذية ان المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس، الذي انبثقت عنه هذه اللجنة، قرر مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي «لأنه وجد، بعد البحث الدقيق، ان الاشتراك في تلك الانتخابات انما هو قبول محسوس بالانتداب وبتصريح بلفور»<sup>(٢١)</sup>.

هذا الموقف من الجانب العربي، ادى الى افشال عملية تشكيل المجلس لتعذر اجراء الانتخابات، مما حمل المندوب السامي على تعيين «مجلس استشاري» فيه عشرة من العرب، سُمّاهم دون ان يستشيرهم، واثنان من اليهود. وقد رفض الاعضاء العرب، وهم من قادة الحركة الوطنية ووجهاء البلاد، عضوية المجلس الاستشاري، واكتفوا بحضور جلسته الاولى حيث اوضحوا موقفهم وانسحبوا، بعد ذلك، على الفور.

ثم عرض المندوب السامي على اربعين وجيها عربيا استضافهم في العام ١٩٢٣ ان تمنح الحكومة البريطانية للعرب حق تشكيل «وكالة عربية» يكون لها المركز نفسه الممنوح للوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب، اي ان يكون لهذه الوكالة العربية، بوصفها هيئة عمومية لاسداء المشورة الى الادارة والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حق ابداء الرأي في هذه الامور وغيرها من الامور التي تؤثر في مصالح السكان غير اليهود، وان تشترك في ترقية البلاد تحت رقابة الادارة. وفيما يتعلق بالهجرة اليهودية، عرض المندوب السامي ان يكون للوكالة العربية المقترحة الحق في ان تستشار في الوسائل التي تؤدي الى ضمان عدم الاجحاف بحقوق ووضع «فئات السكان الاخرى» كما وصفها الكتاب الموجه بهذا الخصوص من وزارة المستعمرات الى المندوب السامي<sup>(٢٢)</sup>. وشفع المندوب السامي عرضه هذا بالتأكيد على ان صك الانتداب «اصبح نافذاً» وان حكومة جلالته «لا تزال مصرّة على تنفيذ وعد بلفور». وكان هذا كافياً لكي يبلغه الحاضرون على الفور، رفضهم للعرض<sup>(٢٣)</sup>. ثم فسّر بيان اصدارته اللجنة التنفيذية فيما بعد سبب هذا الرفض، فقال: «ان الغاية التي يتوخاها الوطنيون العرب في هذه البلاد ليست الحصول على وكالة عربية تشبه الوكالة اليهودية... وانما غايتهم، التي لا يرجعون عنها ولا سبيل لهم الا اليها، هي الحصول على الاستقلال الذي ينشدونه من امد بعيد، والذي وعدهم به الحلفاء، وفي مقدمتهم حكومة جلالة الملك، فاشتركوا في الحرب الكبرى وقاموا بنصيبهم من اجله». وتساءل البيان: كيف يمكن ان يقبل العرب هذا المشروع وهو «يجعل اصحاب البلاد في مستوى واحد مع اليهود، فضلاً عن ان اسم الوكالة يجعلهم يشعرون انهم غرباء في بلادهم»<sup>(٢٤)</sup>.

اما في العام ١٩٣٥، حين كان وزن اليهود في البلاد قد نما ديمغرافياً واقتصادياً وسياسياً، وحين كانت خبرات الحركة الوطنية الفلسطينية، في ظل الانتداب، قد نمت هي الاخرى، فقد

اختلف الموقف العربي بعض الشيء ازاء مشروع جديد لتشكيل مجلس تشريعي، عرضه المندوب السامي على اساس ان يتكون المجلس من ثمانية وعشرين عضواً نصفهم للعرب (مسلمين ومسيحيين). وبموجب المشروع الجديد، يحق للمندوب السامي تعيين خمسة من الاعضاء العرب بينما التسعة الباقون يتم انتخابهم. وبالرغم من ان صلاحيات هذا المجلس المقترح ليست اوسع من صلاحيات سابقه، وان قراراته ستكون، بالحصله، مقيدة بالقيود ذاتها التي قيدت بها قرارات سابقه، فقد تصدى الزعماء العرب لمناقشته بامعان، واجروا بشأنه اتصالات مع السلطات البريطانية. وقد ركزوا انتقاداتهم على ما يعكسه المشروع من تمسك بريطاني بمساندة الوطن القومي اليهودي، الا انهم اظهروا الاستعداد للتداول في ما عدا ذلك من بنود المشروع. وقد نقل المندوب السامي موقف الزعماء العرب الى حكومته فرد وزير المستعمرات برسالة قال فيها انه «فهم بأن الاحزاب العربية عموماً قررت ان ترى مجلساً تشريعياً يؤسس، اجمالاً، على نفس الاسس التي اقترحتها حكومة جلالتهم، مع شعوره، كذلك، بانهم يطلبون تغييرات معينة». ودعا الوزير الزعماء العرب الى زيارة لندن للتفاوض، وقال في رسالته هذه كأنما ليغذي لديهم الميل الى القبول: ان الوفد اليهودي الذي استقبله «ابدى معارضة شديدة ضد تأسيس مجلس تشريعي في هذا الوقت»<sup>(٣٤)</sup>. الا ان هذا الميل العربي الى القبول اصطلح في نهاية المطاف، بالعقبة الدائمة وهي التمسك البريطاني بالوطن القومي اليهودي. وكان كل من مجلس اللوردات ومجلس العموم، البريطانيان، قد طالب الحكومة بارجاء العمل بهذا المشروع «لانه من الخطأ ربط فلسطين بشكل من الدستور يؤدي بطبيعة الحال، كما ادى في البلاد الاخرى، الى قيام حكومة مسؤولة في البلاد»<sup>(٣٥)</sup> - كما لاحظ تقرير لجنة بيل فيما بعد - فقيام وضع كهذا يعرقل تحقيق المشروع الصهيوني ويعرض نفوذ بريطانيا ذاته للخطر.

وهكذا، لم يتح للمشروع ان يرى النور، خصوصاً لأن ثورة ١٩٣٦، التي كانت عواملها تتجمع منذ البداية، انفجرت في هذا الوقت.

وحين ظهرت اقتراحات غير رسمية دعت الى تقسيم البلاد الى مقاطعات «كانتونات» تدار محلياً، اعلن القادة العرب رفضهم لنظام الكانتونات هذا، كما رفضوا، بطبيعة الحال، مشروع التقسيم الذي اقترحه لجنة بيل.

ان القيادة الوطنية، التي رفضت على الدوام اية مشاركة للاضطلاع بدور في ادارة البلاد، كانت لديها اسبابها التي تتصل، في نهاية المطاف، برفض الوطن القومي اليهودي وبرفض الاقرار بأي نوع من المشروعية للوجود اليهودي في فلسطين، فضلاً عن رفض المساواة بين الوجودين، اليهودي والعربي، على اي نحو من انحاء المساواة. وظلت القيادة الوطنية قادرة على ان تقنع الرأي العام الفلسطيني بمواقفها، وهكذا فلم تنجم في وجهها سوى معارضاة قليلة التأثير، سواء تلك التي جاءت من اليمين، او من اليسار.

والقيادة الوطنية، مع رفضها المتصل للمشاريع المعروضة، لم تقدم، من جانبها، حتى سنة ١٩٣٦، اي بديل، مع ان الاوضاع كانت تتردى وتتفاقم. والمقصود هنا، ليس البديل المعبر عنه في مشروع مكتوب، فمن هذه الناحية اعلنت الحركة الوطنية مطلبها في الاستقلال والحكم البرلماني الذي يسهم فيه اليهود وفق وجودهم التي يعترف بها العرب، مما بدا، من وجهة النظر العربية، كأنه البديل، بل المقصود هو البديل للنشاط المتأثر الذي كان يستهدف انشاء الوطن القومي اليهودي، بنشاط يحقق تصورات العرب في الظروف الملموسة التي كانت تتطور اليها البلاد.

فباستثناء المحاولات السيزيفية التي توالفت لثني بريطانيا عن تأييدها للمشروع الصهيوني، وما اقترن بهذه المحاولات، من وقت لآخر من أنشطة ضد سياسة الانتداب والصهيونية، فإن القيادة الوطنية لم تقدم أية مبادرة ايجابية، لا على صعيد ايجاد مؤسسات تمثيلية تبقى البلاد موحدة، بما يستوجب هذا من مشاركة عرب ويهود فيها، ولا على صعيد عقد تحالفات محلية وعربية ودولية فعالة تسند هذه الاسس.

وهكذا، بقيت الحركة الوطنية الفلسطينية، حتى العام ١٩٣٦، مفتقدة لزام المبادرة في مواجهة المشروع الصهيوني المدعوم من بريطانيا، مثلما بقيت، ايضا، عاجزة عن تنظيم مجابهة فعالة لوقف العمل في تحقيق هذا المشروع. وصار الرفض، برغم عدالة الاسس التي يستند اليها، تقليديا فقد، بمضئي الزمن، مقدرته على المساهمة في تقرير مصير البلاد بما ينسجم مع طموحات غالبية سكانها؛ كما فقد، بصورة خاصة، تأثيره على القرارات الجوهرية للسياسة البريطانية او لسياسة الحركة الصهيونية التي تعززت في داخلها، تحت تأثير السهولة النسبية التي تحقق بها الوجود القومي اليهودي في فلسطين، والتيارات التي تعمل لبناء دولة يهودية صرفة.

فلما تم اللجوء الى السلاح آخر الامر، وتغلبت نوازع الثورة لدى الجمهور على تهيب القيادة الوطنية من الاصطدام مع بريطانيا، اندلعت ثورة ١٩٣٦، كانت مياه كثيرة قد جرت في نهر الاردن بين الاعوام ١٩١٨ و١٩٣٦، وكانت السلطات البريطانية قد عززت وجودها العسكري واكتسبت الخبرة في مقاومة الانتفاضات التي سبقت ثورة ١٩٣٦. والى هذا، كان الوجود اليهودي قد صار، بالفعل، وجوداً مميزاً، تسنده، فضلاً عن سياسة بريطانيا وقدراتها الكبيرة، الوقائع المثلثة بتكون احياء ومستوطنات ومدن يهودية، كما تسنده التنظيمات اليهودية ووسائل الدفاع الخاصة بها.

### ثورة ١٩٣٦ ونتائجها

عوامل الثورة، كما سبق ان ذكرنا، تراكمت بمضي السنين؛ حفزتها موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين، وحركة انتقال الاراضي المتواصلة، والبطالة المتزايدة بين العاملين في صناعة عربية عاجزة عن المنافسة، وسياسة الافقار الحكومية وارتفاع الضرائب المفروضة؛ واجبتها الخطوات الماثلة للعيان المتصلة بعمليات تأسيس الوطن القومي اليهودي ككنقوض للوجود العربي، وامعان بريطانيا في تأييد المشروع الصهيوني، وتكرر رفض الاستجابة للمطالب العربية على الرغم مما ابدته الحركة الوطنية من استعداد لاعطاء بريطانيا مركزاً متميزاً في فلسطين.

وبهذا، دخلت البلاد الثلاثينات فيما القنعة تتزايد بأن «اضطرابات فلسطين السابقة والحالية انما هي ناشئة مباشرة عن السياسة البريطانية - الصهيونية، التي ترمي الى الغاء القومية العربية في وطنها الطبيعي، لكي تحل محلها قومية يهودية لا وجود لها»<sup>(٢٦)</sup>، كما ورد في البيان الذي اذاعته اللجنة التنفيذية بعد هبة البراق.

كما حفز عوامل الثورة واججها، على الجانب الاخر، التشدد الصهيوني وانتقال قيادة الحركة الصهيونية من محاولة التستر على اهدافها الحقيقية في فلسطين، كما كانت تفعل في اتصالاتها مع العرب في بداية الاحتلال البريطاني، الى الصراحة في اظهار مطلبها باقامة الدولة اليهودية وجلب يهود العالم الى فلسطين، وانتقال المنظمات الصهيونية الى مرحلة تشكيل المنظمات المسلحة وشبه المسلحة استعداداً لمواجهة العرب اذا ترددت بريطانيا في ذلك لاي سبب من

## الاسباب.

ويقدم تقرير «سمبسون»، احد رؤساء اللجان التي امت البلاد بعد هبة البراق في ١٩٢٩، وصفا لتردي الاوضاع الاقتصادية بين العرب، فيشير الى ان البطالة «اصبحت بين العرب، في الوقت الحاضر، من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية، وان هناك عددا كبيرا من العرب بغير عمل، وان ذلك افضى الى انخفاض جلي في مستوى المعيشة بين طبقة العمال منهم». كما يشير تقرير سمبسون الى ان ٢٩,٤٪ من الفلاحين العرب صاروا بدون ارض، و«ان حالة الفلاح العربي قلما تحسنت عن حالته في عهد الحكومة العثمانية»، وذلك، وفق سمبسون، ناجم عن انه «لم تتبع سياسة مقرررة لتحسين الاراضي التي يملكها العرب تحسينا زراعيا يساعدهم على رفع مستوى معيشتهم». ويبين التقرير ان عدد العرب زاد بسرعة فائقة «في الوقت الذي نقصت فيه الاراضي الميسورة لاعاشتهم بنحو مليون دونم انتقلت الى ايدي اليهود». ويضع سمبسون يده على سبب آخر للافقار، يتصل بالعمل العبري، فيقول: «ان كل دونم من الارض بيع لليهود لا يكون خسارة للعرب فحسب، بل خسارة لعملمهم فيه ايضا»<sup>(٣٧)</sup>.

ولما ارادت الحكومة البريطانية، تحت ضغط ما كشفت عنه هبة البراق من تراكم لعوامل الثورة، ان تهدئ الخواطر العربية اعلنت في الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠، «ان الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي، تلك المسألة الهامة لمصلحة جميع السكان، بدون اي تأخير». الا ان الحكومة رهنهت هذا الحكم الذاتي الموعد «بما يتلاءم مع صك الانتداب»، ثم جعلت هدفه «تمكين العرب، الذين ليس لديهم الان وسائل دستورية، من وضع ارائهم حول الامور الاجتماعية والاقتصادية امام الحكومة، ومن الاشتراك، ايضا، في البحث والتداول فيها»<sup>(٣٨)</sup>. وهذا يعني ان بريطانيا، حتى حين ارادت استرضاء الجمهور الساخط، عرضت دورا استشاريا للممثلين العرب، وجعلت هذا الدور مقصورا على الامور الاجتماعية والاقتصادية فلا يمس الامور السياسية ولا يتعارض مع التزام بريطانيا بتحقيق الوطن القومي اليهودي، كما نص عليه صك الانتداب.

ثم قدم خبراء بريطانيون، عينتهم الحكومة، اقتراحات تتضمن بعض الاستجابة للمطالب العربية بما يتصل بتعديل انظمة الضرائب والمساهمة العربية في الادارة، الا ان هذه الاقتراحات لم تأخذ طريقها الى التنفيذ، وذلك لسبب قوة المعارضة الصهيونية لها من جهة، وبسبب التمسك البريطاني بتأييد المشروع الصهيوني، من الجهة الاخرى.

وفي اجواء كهذه، تأسس حزب الاستقلال ممثلا للقطاع من الوطنيين الاشد استعدادا لمعاداة بريطانيا، وعلن الحزب في اواخر ١٩٣٢، ان الفلسطينيين «يعتبرون الحكم الاستعماري القائم في البلاد باطلا لا يستند الا على القوة، ويؤكدون رفضهم الانتداب ووعدهم بلفور وتمسكهم بحقهم الطبيعي في الحرية والاستقلال... ويعاهدون على الجهاد المستمر في حفظ الكرامة العربية والدفاع عن هذه البلاد المقدسة... ويلفتون نظر العالم العربي والاسلامي الى المؤامرة الفظيعة التي اتفق المستعمرون والصهيونيون عليها ضد اهل هذه البلاد العربية»<sup>(٣٩)</sup>.

وهكذا، فضلا عن توالي الدعوات لمواجهة بريطانيا ومقاطعتها، اخذ الجمهور العربي يبحث عن السلاح من مختلف المصادر المتاحة، بما في ذلك مصادر بريطانية جعلت تتبع السلاح لعرب، لسبب او لآخر. اما قيادة الحركة الوطنية، فانها مع تشدها في رفض المشروع الصهيوني، وكل ما يتصل به، لعبت ازاء الغليان الشعبي دور صمام الامان في واقع الامر.

الا ان ضغوط العوامل المتراكمة كلها انتهت الى الدعوة لاعلان الاضراب العام، وذلك في نيسان (ابريل) ١٩٣٦، ابتدأ به عمال السكة الحديد، ثم انتظمت فيه بقية القطاعات المهنية تباعاً. ووقعت القطيعة الكاملة مع السلطات، ونشطت العمليات المسلحة. وهكذا، قامت الثورة المسلحة كاول ثورة شاملة في تاريخ فلسطين الحديث.

وبادرت قيادة الحركة الوطنية لتنظيم صفوفها حتى تصير قيادة للثورة. فتشكلت بمشاركة الاحزاب كافة عدا الشيوعي، اللجنة العربية العليا لفلسطين، وانتدب الضابط السوري فوز الدين القاوقجي «قائداً لقوات الثورة المسلحة في سوريا الجنوبية»، كما سمي نفسه في البلاغات التي كان يصدرها. واتجهت المقاومة نحو عدوين اثنين، الصهيونية وقوات الاحتلال البريطاني. وكان هذا الامر يحدث لأول مرة بغير التباس.

وصدر بيان الثورة الاول في آب (اغسطس) ١٩٣٦، حاملاً الدعوة «الى السلاح، ايذاناً بسقوط الحكم الاجنبي في فلسطين لمنافاته حقوق الشعب المشروعة، وقيام حكومة ثورية تستمد وجودها من ارادة الامة». كما ان البيان الاول هذا دعا «الى ان تنسحب الجيوش البريطانية، وتمنع الهجرة اليهودية منعاً باتاً وتجلى الجماعات التي هبطت فلسطين على اساس وعد بلفور، ويقوم مجلس تأسيسي من ارادة الامة يضع دستوراً للبلاد يعين شكل الدولة وتقوم، بمقتضاه، حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي تنتخبه الامة انتخاباً حراً»<sup>(٣٠)</sup>.

هذه الثورة، التي كان قوامها جمهور الريف والمدن الساحط، مثلت ذروة الوعي بضرورة توجيه رأس الحرية الى «رأس البلاء» اي الى بريطانيا. وكان الاتجاه الى مصادمة بريطانيا قد تبلور، على نحو حاسم، في اوساط قطاعات هامة من قطاعات الحركة الوطنية، وعبر عنه الاجتماع الوطني الذي انعقد في نابلس. في نيسان (ابريل) ١٩٣٦ بمبادرة من حزب الاستقلال، حين نادى بضرورة ان «توجه القضية توجيهها صحيحاً، اي انه يجب ان تنجح المقاومة ضد الانجليز، اولاً، باعتبارهم اساس البلاء». وقد رأى الاجتماع «ان المسؤولية في ما وقع ويقع ملقاة على عاتق [الانجليز]، ولا يجوز ان تصرف القضية الى مقاومة الصهيونية وحدها»، وهو الاجتماع الذي صدرت منه الدعوة الى الاضراب، وكان من نتائجه ان انسحب الاعضاء العرب من المجالس البلدية التي يشترك فيها عرب ويهود<sup>(٣١)</sup>.

اذن، وكما يمكن القول، استجابت قيادة الحركة الوطنية لنوازع السخط الشعبي العام؛ الا ان هذا لم يعن انها تخلت، كلها، عن نهجها المساوم مع بريطانيا. والقيادة هي التي بادرت، من جانبها، الى الاتصال بالملوك والامراء العرب حاثاً اياهم على التدخل. وقد انتهت الاتصالات، كما هو معروف، بتوجيه نداءات من الملوك والامراء تدعو اهل فلسطين الى وقف اضرابهم العام. وبطبيعة الحال، استجابت القيادة الوطنية لهذه النداءات فور صدورها «لأن الامتثال لارادة اصحاب الجلالة والسمو الملكي ملوك العرب ورؤسائهم، والنزول على ارادتهم، من تقاليد العرب الموروثة»، ولأن القيادة الفلسطينية تعتقد جازمة «بأن اصحاب الجلالة والسمولم يأمرؤا ببناءهم الا لما فيه مصلحتهم»، ولأن هذه القيادة تؤمن «بعظم الفائدة التي تنجم عن توسطهم وموازرتهم»، كما قال بيان اللجنة العربية العليا الذي صدر في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦<sup>(٣٢)</sup>.

واذا كانت هذه الاستجابة العاجلة قد اظهرت ان القيادة الوطنية ما تزال تؤمن بإمكانية التفاهم مع بريطانيا، فانها قد تسترت، هذه المرة، بالمواقف العربية لكي تتفادى السخط الشعبي، مفقداً رفضها للمشروع الصهيوني احد اهم اسلحة مجابهته وهو سلاح الجماهير في مواجهة



بريطانيا ذاتها، وفاعلة ذلك حتى بعد ان اشرعت الجماهير، بالفعل، هذا السلاح العام ١٩٣٦. وبنتيجة الوساطة العربية، وتحت ضغط الاحداث وانتشار اعمال العنف، ومن ميل واضح للتهدئة، ارسلت الحكومة البريطانية الى فلسطين اهم لجنة من اللجان التي امتها في تاريخها. واحيط تشكيل هذه اللجنة بكثير من الدعاية والاهتمام. والحقيقة، ان اللجنة الملكية لفلسطين او لجنة بيل، استطاعت ان ترى اوسع واشمل ما امكن للجنة بريطانية ان تراه من جوانب القضية كافة. وقد انتهت هذه اللجنة الى القناعة التي عبر عنها تقريرها حين قال: «لقد تبين لنا ان مقترحات العرب ومقترحات اليهود، بالصيغة التي عرضت علينا رسمياً، لا يمكن اتخاذها اساساً لتسوية سلمية او تسوية نهائية»<sup>(٣٢)</sup>. وهكذا، فان من رأي اللجنة انه «لا أمل يرتجى في الوصول الى تسوية دائمة [حتى] على اساس الروح القومية المعتدلة»<sup>(٣٤)</sup> لدى الجانبين، علماً ان الروح المتطرفة هي التي كانت سائدة.

لقد بنت لجنة بيل قناعتها هذه في ضوء معابنتها للواقع كما تجلى او اخر العام ١٩٣٦ واوائل ١٩٣٧؛ فقد تمايز في البلاد كيانان احدهما عربي والآخر يهودي. ورأت اللجنة كيف صار «الشعبان المتخاصمان [في وضع] لا يمكن [معه] ان يعمل احدهما على زيادة رفاهية الآخر»<sup>(٣٥)</sup>، وذلك بينما «كانت مقتضيات صك الانتداب الخاصة، ايضاً، عائقاً منيعاً يحول دون اتخاذ سياسة قويمة تعمل على التقريب بين العنصرين»<sup>(٣٦)</sup>.

وفي ضوء قناعتها هذه، عرضت اللجنة الملكية البريطانية اقتراحاً تضمن خطة تفصيلية لتقسيم البلاد إلى دولتين: عربية ويهودية، وذلك على أساس الانطلاق من «انهاء أجل الانتداب على فلسطين واستبداله بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسوريا» مع بريطانيا وفرنسا، ووضع «انتداب جديد للأماكن المقدسة يكفل تحقيق الغايات المتوخاة منها»<sup>(٣٧)</sup>. ودعت اللجنة بريطانيا «الى التفاوض مع حكومة شرق الاردن وممثلي لعرب فلسطين من جهة، ومع الجمعية الصهيونية من الجهة الاخرى، لعقد معاهدة تحالف مع كل من الفريقين، وان تعلن في هاتين المعاهدتين عن تشكيل دولتين مستقلتين ذاتي سيادة». واقترحت ان «تتألف الدولة العربية من شرق الاردن مع ذلك الجزء من فلسطين الواقع الى الشرق والجنوب»<sup>(٣٨)</sup>، الذي خصصته خطة التقسيم لعرب فلسطين.

### استبعاد فكرة التقسيم

بروز هذا الاتجاه الى التقسيم بعد اندلاع ثورة ١٩٣٦ وتوقفها المؤقت، كان ثمرة هامة من ثمرات السياسة البريطانية المؤيدة للمشروع الصهيوني، ومن ثمرات النشاط الذي امتد، طيلة سنوات، لبناء الكيان اليهودي في فلسطين. وهذا البروز لفكرة التقسيم، عكس، على الجانب الآخر، قصور الجهد العربي في مواجهة الانتداب والصهيونية، حين انصب هذا الجهد، لسنوات طويلة، ضد الصهيونية وحدها وتردد في مجابهة بريطانيا، وحين عجزت القيادة الوطنية العربية عن ان تصبح قيادة للبلاد بأسرها، بعربها ويهودها، او تنتدب نفسها على الاقل انتداباً لدورها كهذا فتقوم بالمبادرة وتسعى لاستقطاب اي يهود معادين للصهيونية وتشجع اي مبادرات يقوم بها غيرها في هذا السياق.

ولان الامر جرى على هذا النحو، فان عدالة المطالب الوطنية الفلسطينية والبراهين التي لا

حصارها التي ثبتت احقيتها، لم تكن كافية للحيلولة دون نمو الكيان اليهودي وتحققه على ارض الواقع وتشدد القائمين عليه في مطالبهم في ظل دعم بريطانيا لمشروعهم.

كما انه ما من شيء امكن ان يحول دون تمايز الوجود العربي بوصفه طرفا يصطرح مع طرف آخر موجود الى حد لم يعد معه الرفض العربي قادرا على الغائنه. ثم ان الوجود اليهودي، فضلا عن كل ما تقدم اعلاه، صار في بعض النواحي، متفوقا بما له من هيمنة اقتصادية كاسحة، وبما حققه من تقدم في التنظيم والادارة والاعداد العسكري. وهذا ما جعله قادرا على مواجهة التفوق العربي العددي. وكانت التحالفات الخارجية التي انشأها الصهيونيون عديدة ومتينة ومسعفة لمشروعهم. بينما لم يسع الجانب العربي الى التفاهم الا مع بريطانيا، وفي حالات نادرة مع اطراف غربية اخرى، وكلها معادية لطموحهم الوطني. اما الاستناد الى المحيط العربي فانه لم يسعف، باستثناء بعض المساعدات الطفيفة، الا في تغذية اوهام القوة المتناقضة مع واقع الحال.

مع ذلك، فان الاتجاه الى التقسيم الذي ظهر بهذا الجلاء في عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧، لم يجد سندا كافيا في الواقع لتحقيقه؛ فعلى الرغم من ميل ميزان القوى بوضوح لصالح الوجود اليهودي، فان الغلبة في البلاد كانت، حتى ذلك الوقت، ما تزال لاهلها العرب مع ما يعتور موقفهم من ضعف نسبي. ثم ان استفادة بريطانيا من ارتباط الدول العربية بها وبحلفائها، وما لعبه هؤلاء الملوك والأمراء العرب من دور في ثني عرب فلسطين عن ثورتهم، لم يسعفا بريطانيا الا الى حين؛ ذلك ان الانشطة الثورية لم تلبث ان تجددت على نطاق واسع بعد شيوع الانباء عن اقتراحات لجنة بيل بتقسيم البلاد. ولم تفلح اية ضغوط، بعد، في ثني الفلاحين المهددين بلقمة عيشهم وعمال المدن المعرضين لفقدان فرص عملهم، وجمهور التجار المتضررين والحرفيين الساخطين، وكذلك الزعماء المتطلعين للاحتفاظ بدورهم عن استئناف المجابهة من اجل تحقيق المطالب الثلاثة التي بلورتها الحركة الوطنية حتى ذلك الوقت، الحكم البرلماني ووقف الهجرة اليهودية الى فلسطين ومنع انتقال الاراضي الى اليهود.

ومن المؤكد، ان بريطانيا لم تكن بغير حول للمضي في تنفيذ سياستها المقررة المنطلقة، رسمياً، من التزامها المزدوج بتناقضه مع بعضه، والمنحازة، عمليا، الى المشروع الصهيوني. الا ان الثورة وقد استمرت على مدى اعوام ثلاثة بينت على نحو جلي ان الامعان في السياسة المعادية لطموحات العرب لن يمر بدون مقاومة، وان باستطاعة العرب ان ينظموا مقاومة تجعل بسط الهيمنة البريطانية على البلاد وتهويدها امرا عسيرا.

وهكذا، بعد ان امتدت الاعمال الثورية طيلة عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨، عاد اصحاب الجلالة والسمو العرب الى التوسط، واستجابت اللجنة العربية العليا لوساطتهم، وقبلت دعوة الحكومة البريطانية كلها للتفاوض، وارسلت وفداً الى لندن. وحددت اللجنة العربية العليا ما وصفه بيانها الصادر في ١٥/١/١٩٣٦ بالحد الأدنى من المطالب فجعلته «الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام ببلادهم، والعدول عن تجربة انشاء الوطن القومي اليهودي، وانهاء الانتداب البريطاني وان يستبدل بمعاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية - العراقية تنشأ في فلسطين، بموجبها، دولة ذات سيادة، ومنع الهجرة اليهودية ومنع انتقال الاراضي الى اليهود منعا باتا» (٣٩).

وكان الجمهور الفلسطيني الذي حمل السلاح ما يزال يواصل ثورته حين عرضت قيادته الوطنية هذه المطالب، في حين جعلت هذه القيادة تكثف اتصالاتها مع العواصم العربية، خصوصا

مع دمشق وبغداد والقاهرة، بأمل ان تحملها على الضغط على بريطانيا كي تقبلها. وكانت بريطانيا، في ذلك الوقت، في مقدمة دول الحلفاء الغربيين المعنيين بمراقبة الصعود المتسارع لدولتي المانيا النازية وايطاليا الفاشية. وكانت حكومتها المحافظة تتحسس خطر هذا الصعود على مركز بريطانيا الامبريالي ومصالحها في اوربا وفي قارات العالم الاخرى، وتبذل مجهودات يائسة للتفاهم مع زعيم الرايخ الالماني «ادولف هتلر» تفاهما يحفظ لها ما تتمسك به من مركز ومصالح. وكانت حكومة حزب المحافظين تكاد تدرك، في الوقت نفسه، ان خطر الصدام قائم، وعليها، في ضوء ذلك، ان تهيب نفسها لمجابهة شرسة مع عدوها النازي وامكانياته الكبيرة. وفي وضع دولي كهذا، كانت بريطانيا حريصة على ترتيب اوضاع مستعمراتها ودفعها نحو التهدئة والاستقرار. ولان العالم العربي كان مرشحا ليكون احد مسارح الصراع مع النازية والفاشية، ولان بريطانيا تدرك ما لفلسطين من اهمية في العالم العربي، فقد تهيأ سبب اضافي لحمل بريطانيا على استرضاء العرب، خصوصا وان اوساطا واسعة في الرأي العام العربي صارت ميالة بمشاعرها نحو دول المحور، لا لشيء الا لضيقها بالسياسة البريطانية.

في جو كهذا، وفي ضوء العوامل المتقدمة كافة، صدر في ايار (مايو) ١٩٣٩ بيان حكومي بريطاني عرض خطة سياسية جديدة لتحديد مستقبل فلسطين. وقد تضمن هذا البيان، الذي اشتهر باسم الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩، عدداً من الترضيات الموجهة الى الجانب العربي. وقد ابتداءً البيان<sup>(٤٠)</sup> باستبعاد فكرة التقسيم التي اقترحتها لجنة بيل لانه «وجد ان تشكيل دولتين مستقلتين ضمن فلسطين.. ليس من الامور العملية»، ثم اعاد التأكيد، الذي تضمنته بيانات سابقة مماثلة، على «انه ليس من سياسة [بريطانيا] ان تصبح فلسطين دولة يهودية»، وان «واضعي صيغة الانتداب الذي دمج فيه وعد بلفور لا يمكن ان يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين الى دولة يهودية خلافا لارادة سكانها العرب». واعتبر البيان انه «مما يخالف الالتزامات المترتبة على [بريطانيا] نحو العرب، بموجب صك الانتداب والتأكيدات التي اعطيت للجانب العربي، ان يجعل سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية خلافا لارادتهم». ثم اعلن البيان ان بريطانيا ترغب «في ان ترى دولة فلسطينية مستقلة في النهاية. وينبغي ان تكون تلك الدولة دولة يساهم فيها الشعبان المقيمان في فلسطين، العرب واليهود، بممارسة سلطة الحكم على وجه يكفل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين»، على ان يكون مفهوماً، منذ الآن، «ان تشكيل دولة مستقلة في فلسطين والتخلي التام عن رقابة الانتداب فيها يتطلبان نشوء علاقات، ما بين العرب واليهود، من شأنها ان تجعل حكم البلاد حكماً صالحاً، في حيز الامكان». وعلى هذا، فان «نمو الحكم الذاتي في فلسطين لا بد له ان يسير على قاعدة النشوء والارتقاء، شأنه شأن البلاد الاخرى». ورأى بيان الحكومة البريطانية ان تحقيق ذلك يتطلب فترة انتقالية حددت مدتها بعشر سنوات، واقترح ان تتشكل حكومة فلسطينية تتسلم صلاحيات الحكم بالتدريج، خلال هذه الفترة، بينما «تحتفظ حكومة جلالته، خلالها، بالمسؤولية النهائية، بصفتها السلطة المنتدبة». وبعد انتهاء الفترة الانتقالية «ترتبط [الحكومة الفلسطينية] مع المملكة المتحدة بمعاودة تضمين البلدين تطلباتهما التجارية والحربية في المستقبل ضمانا مرضيا». هذه الاقتراحات، رفضتها اللجنة العربية العليا «لانه لم تحقق مطالب العرب». وقد اعلنت اللجنة اسفها لصدور هذه الاقتراحات عن بريطانيا بعد ان فاضها الوفد الفلسطيني «مسبقا بروح التساهل». وقال بيان<sup>(٤١)</sup> اللجنة الذي صدر بهذا الخصوص «ان اساس ما يشكو منه العرب هو هذا الصك [صك الانتداب] وما

فيه من التزامات مجحفة بحقوق العرب وكيانهم»؛ وحين تتبنى الخطة البريطانية الجديدة، هذه، صك الانتداب، تصبح «مخيبة لآمال العرب وداعية لعدم اطمئنانهم وغير كافية لحقوقهم». الا ان اللجنة العربية رحبت بالفكرة التي تضمنها البيان حول قيام حكومة مستقلة ترتبط بمعاهدة مع بريطانيا، واعترضت، في الوقت نفسه، على التفصيلات المقترنة بها. ورحبت اللجنة، ايضا، بفكرة وقف الهجرة اليهودية بعد خمس سنوات، ولكنها لم تجد أي مبرر لعدم وقفها فوراً ودفعة واحدة، واعترضت على جعل امر الهجرة مرهوناً بالموافقة العربية لان هذا، وفق بيان اللجنة الذي نقتبس منه، «يدعو الى الريبة وعدم الاطمئنان؛ فليس بعيدا عن التصور ان يعمل شيء، في ظرف من الظروف، لادعاء قبول العرب في الواقع»، و «ما دامت السلطة في يد غير ابناء البلاد فلا يوجد ضمانات لمنع الالتجاء الى مثل هذه الاساليب التي لا يفضّل الاستثمار عنها». وبعد مناقشة اللجنة العربية للبيند المتعلق بالوطن القومي اليهودي في الخطة البريطانية، خلصت الى القول انها «لم تحقق مطالب البلاد» ورفضتها.

ونحن نعرف، الآن، ان هذه الخطة، التي وضعت في لندن من موقع الرغبة في تهدئة العرب عشية القلق من احتمال قيام الحرب العالمية الثانية، خضعت لمناقشة مستفيضة داخل القيادة الفلسطينية. وقد ظهر ميل واضح وغالب بين اعضاء اللجنة العربية لاتخاذ موقف ايجابي منها، الا ان الحاج امين الحسيني رئيس اللجنة وقف بثبات ضد اتخاذ موقف كهذا. وعلى مدى ايام استغرقتها خلوة اللجنة ومناقشاتهما المستفيضة في دار المفتي في لبنان، بذل اعضاء اللجنة، ومعهم الدكتور عزت طنوس القادم من لندن بعد ان تفاوض بشأن هذه الخطة، قصارى جهودهم لاقتناع رئيسهم، لكنه لم يبدل رأيه<sup>(٤٢)</sup>. وقد عرضت تفسيرات شتى لهذا الموقف، ومن بينها، وهو ما يمكن الميل للاخذ به، ان الحاج امين كان هو الآخر يترقب قيام الحرب. كان يراهن على أن دول المحور سوف تنتصر فيها وان الحلفاء سيلقون الهزيمة ولذا فانه لم يشأ ان يهادن بريطانيا في وقت كهذا، بل اتجه الى التعاون مع المانيا.

ومهما يكن من امر، فان الحرب العالمية الثانية ابتدأت بعد قليل من هذا الوقت، فغيبت او اجلت الكثير من القضايا، وبيّنها هذه القضية.

- 
- (١) يوسف الحكيم، سوريا في العهد الفيصلي، بيروت: دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، ص ١٥٩.
- (٢) عبد الروهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨ - ١٩٣٩، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بغداد، جمعية صندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ٥٢٨ و ٥٢٩.
- (٣) عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، الكتاب
- الاول، ١٩٣٧، ص ١١٥.
- (٤) المصدر نفسه، ص ٩٨.
- (٥) المصدر نفسه، ص ١٤٨.
- (٦) المصدر نفسه، ص ١٤٧.
- (٧) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢ و ٢٤٣.
- (٨) بيان نويهض الحوت (اعداد)، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩، من اوراق اكرم زعيتر، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٥.
- (٩) المصدر نفسه، ص ١٧.

- (١٠) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤ .
- (١١) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨ .
- (١٢) المصدر نفسه، ص ١٤٩ .
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٨ .
- (١٤) المصدر نفسه .
- (١٥) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٢ .
- (١٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٠ .
- (١٧) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩ .
- (١٨) المصدر نفسه، ص ١٨١ .
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٥٧ .
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٦ .
- (٢١) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠ .
- (٢٢) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧ .
- (٢٣) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩ وما بعدها .
- (٢٤) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٦ و ٢٥٧ .
- (٢٥) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، القدس: مكتب الطباعة والقرطاسية، بلا تاريخ، ص ١٢١ .
- (٢٦) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٢ .
- (٢٧) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦ وما بعدها .
- (٢٨) المصدر نفسه، ص ١٦١ .
- (٢٩) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١ .
- (٣٠) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٥ .
- (٣١) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠ .
- (٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٥٩ .
- (٣٣) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢ .
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ١٩٤ .
- (٣٥) المصدر نفسه، ص ١٧١ .
- (٣٦) المصدر نفسه، ص ١٨١ .
- (٣٧) المصدر نفسه، ص ١٥٦ .
- (٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٩٦ وما بعدها .
- (٣٩) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧١ .
- (٤٠) راجع «بيان الخطة السياسية» الصادر عن حكومة بريطانيا في ١٧ أيار (مايو) ١٩٣٩ . بنصه الكامل في: ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول، ١٦٣٧ - ١٩٤٩، القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٧١٧ - ٧٢٦ .
- (٤١) نصه في: المصدر نفسه، ص ٧٢٧ وما بعدها .
- (٤٢) مقابلة شخصية مع الدكتور عزت طنوس، بيروت: ايلول ١٩٨١ . انظر، أيضا، ما ذكره الدكتور عزت طنوس بهذا الصدد في كتابه الفلسطينيين، ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨٢ .

## القوة العسكرية الاسرائيلية في الثمانينات: نظرة إجمالية

يزيد خلف

شهد الجيش الاسرائيلي، منذ ١٩٧٣، تغيرات جذرية في حجمه وتجهيزه وعقيدته القتالية. واذا كانت حرب رمضان او تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ هي التي شكلت السبب المباشر للتغيير واطهرت اين كانت الحاجة الاكبر للتغيير، فقد جاء دفع جديد نحو التغيير منذ ١٩٧٩ لم يرتبط بخبرة قتالية محددة. وهكذا، فقد اتسمت الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ بالنمو الكمي المطرد الذي اثاره كابوس نقصان القوة الكافية في الخطوط الامامية لحظة اندلاع حرب رمضان. اما التطورات التي حصلت خلال هذه الفترة فتعلقت، عموماً، بالتعديلات في التكتيكات والعقيدة القتالية اكثر مما تعلق بالتغيرات التكنولوجية والتجهيزية، علماً بان بعض المعدات الجديدة، مثل الذخائر الدقيقة التوجيه جو - أرض، قد دخل الخدمة الفعلية.

ان حرب ١٩٧٣ قد اظهرت للقيادة العسكرية الاسرائيلية ايضاً، على المستوى المباشر، ضرورة تحقيق تحسينات تكنولوجية وتجهيزية اساسية داخل صنوف الاسلحة المختلفة انجازاً لهدفين اثنين، هما: اولاً، تحييد نظم أسلحة حديثة معينة مثل صواريخ سام - ٦ او مواجهة تكتيكات جديدة تستخدم اسلحة اقدم كمرزج المشاة المسلحة بقواذف آر. بي. جي - ٧ وصواريخ موجهة مضادة للدبابات من طراز ساغر؛ وثانياً، لاستعادة الدرجة السابقة للتفوق الكلي الاسرائيلي ومواجهة التقدم الملحوظ الذي حققته الجيوش العربية منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ من حيث التدريب والتنظيم والقيادة والتسلح.

### اهداف التغيير الكمي والنوعي

ركز التخطيط البعيد الأجل الاسرائيلي عملياً، بعد ١٩٧٣، على تحقيق اهداف عدة؛ فعلى الصعيد الكمي (علماً ان الاثر التراكمي لسلسلة تغييرات كمية يمكن ان يكون نوعياً) استهدفت القيادة ما يلي : ١ - زيادة حجم الجيش «الدائم» وكذلك العدد الاجمالي للوحدات

شؤون فلسطينية . العدد ١٤٦ - ١٤٧، ايار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٨٥

القتالية على انواعها؛ ٢ - توسيع مخزونات الذخائر وقطع الغيار والمعدات البديلة ( عربات وطائرات ومدافع) توسيعاً كبيراً؛ ٣ - اعادة تنظيم نظام التعيئة من اجل توفير عدد اكبر من الرجال بسرعة اكبر؛ ٤ - توسيع ممتلكات اسلحة الصف الاول لكل من القوات البرية والبحرية والجوية؛ ٥ - زيادة حركية القوات البرية عبر الحصول على اعداد اضافية من ناقلات الجنود المدرعة وحاملات الدبابات وعربات الاسناد.

اما على الصعيد النوعي، فقد ركزت القيادة العسكرية على تحقيق ما يلي: ١ - تحسين قدرات سلاح الجو من خلال اخراج طرازات معينة من الطائرات من الخدمة الفعلية والحصول على طرازات جديدة، مع ادخال المقاتلة «كفير» كحلقة وصل بين المرحلتين؛ ٢ - تحسين أجهزة التشويش الالكتروني والتشويش الالكتروني المضاد، خاصة في الجو، وتحديث الذخائر جو - ارض بصورة ملحوظة؛ ٣ - تطوير دبابة جديدة اضافة الى تحسين الاجهزة والمعدات المستخدمة على الدبابات الموجودة في الخدمة؛ ٤ - توسيع نسبة المدفعية ذاتية الحركة؛ ٥ - تحسين الاتصالات واجهزة السيطرة على النيران في سلاح المدفعية؛ ٦ - تحديث سلاح البحرية عبر الحصول على زوارق اسرع وصواريخ موجهة بمدى ابعد.

غني عن التاكيد، ان ثمة عملية تغيير اخرى حصلت، ذات اهمية بالغة. وكانت هذه التغييرات نوعية بحد ذاتها، من جهة، علماً بأنها مثلت، ايضا، نقطة التقاء التغييرات الكمية والنوعية المذكورة اعلاه، من الجهة الاخرى. بل ويمكن القول ان التغييرات المذكورة سابقا ما كانت ستكتسب اية فاعلية لولا بذل الجهد الموازي من اجل تطوير التكتيكات والعقائد القتالية الملائمة. هذا، وقد جعلت التكتيكات العربية الجديدة من اللازم تطوير التكتيكات الاسرائيلية، كما وجب تطوير التكتيكات ايضا لاستيعاب المعدات الجديدة التي بدأت بالوصول ولاستخدام القوات التي تم توسيعها بفعالية. ومثال على ذلك، ان سلاح الجو احتاج الى تحسين ادائه في دور الهجوم الارضي من خلال اعادة تحديد مهماته واعادة تدريب طياريه لتأديتها، ولم يكن بالامكان الاكتفاء بالحصول على ذخائر موجهة جو - ارض. ثم بات من الضروري ان يقوم جنود المشاة بمرافقة الدبابات في ساحة القتال من اجل مواجهة التكتيكات العربية المضادة للدروع. واخيرا، وجب على المدفعية ان تنزل كمية اكبر من النيران الدقيقة، وبسرعة اكبر، دعما للقوات الميكانيكية السريعة الحركة. وتوجد امثلة عديدة اخرى على ذلك (١).

يظهر، عند النظر الى الوراء، ان ثمة نقطة كانت فاصلة في ١٩٧٩، فصلت بين مرحلتين متميزتين في تاريخ تطور الجيش الاسرائيلي منذ حرب ١٩٧٣. كما يظهر ان المرحلة الأولى، أي ١٩٧٤ - ١٩٧٩، شهدت التحولات الكمية اساسا، فيما نما عدد طائرات القتال بنسبة ٤٠ بالمئة، وزوارق الصواريخ بنسبة ٢٨ بالمئة، ونما الجيش نمواً اجمالياً بلغ ١٨٠ بالمئة. اما طلبات الاسلحة من الخارج وبرامج البحث العلمي ذات الطابع العسكري في اسرائيل، فلم يكن بإمكانها ان تدرش تحولات نوعية اساسية قبل نهاية العقد (٢). بل ويجب، في الواقع، ملاحظة الفاصل الزمني الكبير الذي يفصل بين تطوير وطلب واستيعاب المعدات الجديدة المرتكزة على ابداعات تكنولوجية جديدة، مقارنة بالسرعة النسبية التي يتم فيها الحصول على كميات اضافية من نظم الاسلحة الجاهزة من مصدري الاسلحة الخارجيين او المحليين. وتتمثل اهمية ما سبق في تأثيره على عملية تقدير القدرات الحالية والمتوقعة للجيش الاسرائيلي في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥. يتمثل مؤشر آخر على حقيقة ان التغييرات النوعية الفعلية لم تبدأ سوى بعد ١٩٧٩، في ان

الحوار الساخن الذي أثارته حرب ١٩٧٣ في الاوساط العسكرية الاسرائيلية حول التكتيكات والعقائد القتالية لم يهدأ الا بحلول عقد الثمانينات. ويمكن مغزى ذلك، اولاً، في صعوبة حسم الجدل الا بعد وصول المعدات الجديدة مما سمح باكتشاف قدرات ومحدوديات تلك المعدات في ايدي الجيش؛ وثانياً، في أن الطبيعة المتقدمة للمعدات الجديدة اتاحت تطوير استخدامات ميدانية جديدة وبالتالي تعديل العقيدة القتالية. أو يمكن التعبير، مما سبق، بطريقة اخرى هي ان النمو الهائل للجيش الاسرائيل خلال عقد السبعينات قد ادى الى ثقل الحركة والى تدني الفعالية، فيما انتظر اتمام عملية تطوير تكتيكات جديدة تلائم حجمة الكبير وتلائم التهديد العربي. وتظهر صحة ما سبق عند مراجعة الاختبار القتالي الوجيه الذي خاضه الجيش الاسرائيلي في آذار (مارس) ١٩٧٨، حين دخل ٣٠ الف جندي الى جنوب لبنان؛ اذ اظهر الجيش اداء سيئاً عند تطبيق التكتيكات التي يفترض انه استحدثها للتعلم من دروس حرب ١٩٧٣ تحديداً.

انما يمكن القول انه، مع بدء عقد الثمانينات، قد تم حل الكثير من المشكلات الاولى في التعامل مع النمو الكمي الهائل، فيما سار الاستيعاب الناجح للأسلحة والمعدات الاخرى الجديدة الى الامام (وتعلقت اهم التطورات في هذا المجال بادخال التحسينات الجذرية على رباعي القيادة - السيطرة - الاتصالات - المعلومات)، وتقدم العمل على تطوير التكتيكات الملائمة الكفيلة باستغلال التطورات التكنولوجية استغلالاً اكمل. وقد اظهرت عدة حوادث مدى نجاح الجيش الاسرائيلي في احداث التغيير في داخله، كما يلي: أزمة صواريخ سام - ٦ السورية في سهل البقاع اللبناني في ربيع ١٩٨١، قصف المفاعل النووي العراقي في حزيران (يونيو) من العام ذاته، وحرب القصف المتبادل مع م.ت.ف.، التي دامت عشرة ايام في شهر تموز (يوليو) التالي.

واذا تركنا البعد السياسي جانباً، تركيزاً على الصعيد العسكري، فان أزمة الصواريخ (وما سبقها من معارك جوية وما تلاها من تحليق الطائرات العادية والطائرات دون طيارين الاسرائيلية فوق البقاع واسقاط بعضها) وضعت سلاح الجو الاسرائيلي في مجابهة اسلحة الدفاع الجوي العربية للمرة الاولى منذ ١٩٧٣. وقد شعر سلاح الجو الاسرائيلي انه قادر على الفوز بالمواجهة مع صواريخ سام - ٦، وقد أعد الخطط العملية لتنفيذ ذلك، الا انه استثمر حالة وقف اطلاق النار التي فرضت للمضي بالتدرب على تكتيكاته ولاختبار اساليب عمل بطاريات سام وموجات عمل اجهزة رادارها، وتم ذلك من خلال تحليق الطائرات لجذب النيران فيما سجلت الطائرات دون طيارين، الخاصة بالحرب الالكترونية، المعلومات الفنية المطلوبة.

اما الهجوم على المفاعل النووي العراقي، فقد تطلب التنسيق المعقد والدقيق بين مجموعة الوسائل الالكترونية التي عملت على خلق او اكتشاف الثغرات («النقاط العمياء») في الغطاء الراداري العربي على مسار الخط بين جنوب فلسطين وبغداد، وبين الطيارين انفسهم، وبين الطائرات - الصواريخ التي امنت اعادة التزود بالوقود في الجو. وتجدر الملاحظة هنا ان النواحي الالكترونية للاستخبارات (جمع المعلومات) والتشويش الالكتروني والسيطرة والتحكم قد امتنتها طائرات الانذار المبكر والقيادة الجوية «اواكس» (من طراز «اي - ٢ سي هوك آي») التي عادت ولعبت دوراً بارزاً في حرب ١٩٨٢. لكن ظهرت محدوديات القوة الجوية ونيران المدفعية الاسرائيلية المضادة للطائرات، اثناء حرب الحدود مع م.ت.ف. في تموز (يوليو) ١٩٨١. فقد واصلت المدفعية الفلسطينية ضغتها على المستوطنات الشمالية الاسرائيلية لمدة عشرة ايام رغم العمل العسكري المضاد المكثف، اذ اطلقت حوالي ١٥٠٠ قذيفة وصاروخ ضد ما مجموعه ٦٨ مستوطنة وحدثت



نزوح حوالي ٤٠٠٠٠ مستوطن<sup>(٣)</sup>. ان أزمة صواريخ سام كشفت مشكلات العمل ضمن سقف سياسي محدد مسبقا، بينما أبرزت حرب تموز (يوليو) ضرورة اللجوء الى العمل العسكري البري من اجل حسم الموضوع، وخاصة ان الضربة الصدامية المتمثلة في قصف مقر قيادة م.ت.ف. في حي الفاكهاني في بيروت لم تجعل القصف قادراً على الطول محل العمل العسكري البري لكسر الارادة السياسية للمنظمة.

## امتحان الحرب عام ١٩٨٢

قدمت حرب ١٩٨٢ في لبنان الاستعراض الرئيسي الاول لما يقدر الجيش الاسرائيلي «المحسن» على ان يفعله؛ اذ اظهرت المواجهتان الفلسطينية - الاسرائيلية والسورية - الاسرائيلية قدرات الاسلحة المعقدة والمتقدمة التي تتمتع بدعم معدات اسناد متقدمة تكنولوجيا والتي تعمل باسلوب تكاملي ضمن بنى تخطيطية وقيادية حسنة التنظيم<sup>(٤)</sup>. كما اظهرتا استخدام تكتيات قتالية متنوعة طبقتها خلائط مختلفة من القوات البرية والبحرية والجوية. ولا مجال لاستعراض اهم هذه الاستخدامات والتكتيكات هنا، وخاصة ان الكثير قد صدر حول هذا الموضوع. لكن لا بد من التنبيه الى حقيقة مفادها ان الجيش الاسرائيلي لم يكن اداة كاملة عندما دخل لبنان، اي انه لم يصل مستوى الكمال في قدرته على العمل، وايضا، ان المواجهة العسكرية في لبنان ربما اعادت تطور القوات المسلحة الاسرائيلية (وخاصة سلاح الجو) الى الوراء لعدة سنوات في بعض النواحي. وبكلمة اخرى، كان مستوى الاداء الاسرائيلي في ١٩٨٢ دون المستوى المتحقق في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واذا تم تقييم الاداء الميداني والقيادي للجيش الاسرائيلي في ١٩٨٢ بدقة نقدية يظهر انه كان لا يزال في منتصف الطريق نحو استكمال عملية التغيير والتحول التي اتاحتها التطورات الكمية والنوعية المذكورة سابقا.

ولو تم المضي بهذا المنطق، يبدو ان الجيش الاسرائيلي قد «كشف اوراقه» في اكثر من مجال خلال حرب ١٩٨٢، فصحيح ان تلك النواحي الادائية التي كانت لا تزال تحتاج الى الصقل استفادت من خبرة القتال في لبنان، لكنه صحيح، ايضا، ان تلك التكتيكات و «الاسرار» التكنولوجية التي سبق استكمالها تم كشفها وفضحها عند التطبيق<sup>(٥)</sup>. ويضاف الى ما سبق ان غالبية المكاسب التي حققها الجيش الاسرائيلي، من حيث الخبرة الجديدة، ارتبطت، اساسا، بتكتيكات ومعدات القوات البرية، بينما تعلق اهم الاسرار التي انكشفت، بالتكتيكات والاسلحة والمعدات الالكترونية لسلاح الجو وللفروع المرتبطة (مثل التشويش الالكتروني وجمع المعلومات والذخائر الموجهة او المضادة للرادار). اي انه يترتب على صنوف الاسلحة المتخصصة او الفروع المرتكزة على التكنولوجيا داخل الجيش الاسرائيلي ان تتعب كثيرا للحفاظ على (او حتى لاستعادة) التفوق نفسه الذي كانت تتمتع به ماضيا على نظائرها العربية. فبات الحفاظ على التفوق يتطلب اكثر من «المزيد من الدواء السابق»، بل يستوجب تحقيق خروقات تكتيكية وتكنولوجية جديدة اذا كان لسلاح الجو (خاصة) ان يخوض الحرب القادمة بغير اسلحة وتكتيكات حرب ١٩٨٢ (والتي يفترض ان يكون العرب قد طوروا الطول لمواجهتها). فيترتب على الجيش الاسرائيلي، باختصار، ان يركض بسرعة كبيرة للبقاء في المقدمة، بينما لا يحتاج العرب الى الركض بنفس السرعة من اجل اللحاق بالخصم، لان مجرد المعرفة بما استطاع الجيش الاسرائيلي ان يفعله في ١٩٨٢، بفضل

تقدمه وتكامله، يفيد العرب حتى لو لم يمتلكوا قدرات مماثلة.

هكذا، يبدو ان حرب ١٩٨٢ اتسمت بالاهمية في تقييم القدرات الحالية والمرتبطة للجيش الاسرائيلي في ثلاث نواح، هي: ١ - القاء الضوء على نقطة بارزة في مسار تطور وتحول ذلك الجيش، مما كشف آفاقاً مثيرة حول ما يمكن ان تحققه القوة البشرية والمعدات التي بجوزة الجيش الاسرائيلي مدعومة بقاعدة علمية وصناعية متقدمة؛ ٢ - اظهار الثغرات والنواقص المستمرة في العتاد والعقيدة والتدريب، تمهيداً لاحداث تحسينات اضافية؛ ٣ - التأثير على عملية تحول الجيش الاسرائيلي الى حد تجاوز الاثر الايجابي لاكتساب الاختبار القتالي للأسلحة والتكتيكات، وصولاً الى التدخل الفعلي في مسار واتجاه التحولات المقبلة خلال ما تبقى من عقد الثمانينات. وصحيح ان اغلبية البرامج الاسرائيلية للحصول على الاسلحة والمعدات الاخرى سوف تستمر خلال العقد الحالي حسب الخطط المرسومة منذ ١٩٨٠، لكن ستتكثف الجهود لتحسين القدرات الالكترونية، وناحية القيادة - السيطرة - الاتصالات - المعلومات، والتنظيم، والتكتيكات من اجل اضعاف قوة صدامية اكبر على نظم الاسلحة الرئيسية وللتعويض عما تم كشفه «مجاناً» خلال مواجهة محدودة غير ضرورية مع القوات السورية في ١٩٨٢.

يضاف الى ما سبق ان ازدياد «ضيق» ساحة القتال الحديثة وصعوبة مفاجأة العدو دوماً بحيلة جديدة او سلاح «سحري» جديد ربما سيحثان الجيش الاسرائيلي على اعادة النظر في عقيدته العملياتية والاستراتيجية (وقد ساهمت حرب ١٩٨٢ في زيادة المشكلة سوءاً). فان كان الافتراض ان الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية الكلية تحدها اعتبارات اوسع، سياسية وديموغرافية واقتصادية على المستوى القومي، فان ما يقدر الجيش الاسرائيلي ان يفعله، في اطار اي مفهوم امني او استراتيجية قومية معطاة للتعويض عن الصعوبة المتزايدة على المستوى التكتيكي، هو «حلحلة» المعركة على مستوى وسطي ألا وهو المستوى العملياتي. اي انه يمكن للجيش الاسرائيلي ان يلجأ الى مفاهيم «عملياتية»، مختلفة كلياً، من اجل التعويض عن انكشاف الاسرار التكنولوجية واستعراض وقع وطريقة عمل النظام العسكري المتكامل الذي يركز على ثلاثي الاجهزة الالكترونية والبنى القيادية والوحدات القتالية. ولعل احد البدائل العملياتية سيتمثل في رفع وتيرة التقدم والطاقة الحركية لطلائع القوات الاسرائيلية بنسبة درجة واحدة، مما سيغني، ربما، للجوء الى الوحدات المنقولة جواً بالطائرات او الهليكوبتر على نطاق واسع<sup>(٦)</sup>.

عند الوصول الى العام ١٩٨٥، يجب مراجعة العوامل التي اظهرت خبرة الماضي انها تؤثر على أمن اسرائيل وعلى قدرتها على تطوير مؤسستها العسكرية. ويتمثل الاعتبار الاول، كما تمثل دوماً (اذا ما استثنينا مشاريع اريئيل شارون وامثاله لتحويل اسرائيل الى قوة عظمى امبريالية محلية)، في مقابلة الجيوش العربية كمياً ونوعياً قدر الامكان. وكانت القاعدة التي عملت بها اسرائيل هي ان تعادل ميزانيتها الدفاعية نصف مجموع ميزانيات الدفاع العربية الرئيسية<sup>(٧)</sup>. هذا، وبعد انجاز الاحتياج الوظيفي الاول، ألا وهو تحديد مصدر التهديد، تتمثل الخطوة التالية بتحديد العوامل التي تؤثر على قدرة اسرائيل على درئه والتي تتعلق بالمعطيات المالية والديموغرافية. فيلاحظ ان الوضع المالي لاسرائيل الذي يزداد سوءاً لم ينقص، حتى الآن، من قدرتها على تحمل انفاق دفاعي يساوي تماماً قدرة الجيش الاسرائيلي على استيعاب النمو، اي ان الجيش لا يعاني من طاقة غير محققة بسبب افتقاره الى التمويل. ومما يساعد على هذا الوضع، الدعم المالي الاميركي الضخم للاقتصاد والجيش الاسرائيليين، علماً بأنه يجب عدم تجاهل أثر

المشكلات المالية كعبء وكقيد رئيسي على السياسة العسكرية.

تشكل القاعدة الديموغرافية الاسرائيلية المحدودة معضلة اهم: فقد تمت اطالة مدة التجنيد وخدمة الاحتياط بعد ١٩٧٣، فيما تم تخفيض المقاييس البدنية وغيرها التي تقرر تجنيد كل شاب أو عدمه، وذلك من اجل رفع نسبة إلحاق الشباب الذكور القادرين على الخدمة الى ٩٠ بالمائة، وهي نسبة قياسية. وهكذا، فتجد اسرائيل نفسها أسيرة فيما بين السقف الموجود فعلياً على حجم الطاقة البشرية القابلة للاستخدام للاغراض العسكرية، وبين الكلفة الاقتصادية الباهظة لزيادة العنصر النظامي (اي المحترف، مقارنة بالمجنّد) في الجيش الدائم. وقد تمثل الحل، حتى الآن، في تطوير وتحسين نظام التعبئة. يلاحظ، في مقابل المشكلات المالية والديموغرافية، ان اسرائيل نجحت دوماً في الحصول على امدادات كافية من الاسلحة، رغم صعوبات طارئة في الفترة بين ١٩٤٨ ومنتصف الستينات حين انطلقت العلاقة الامريكية - الاسرائيلية التسليحية بقوة. ويضاف الى هذا الاعتبار ان الصناعة العسكرية الاسرائيلية قد نمت الى مستوى يؤمن الحماية الفورية (ولو كانت مؤقتة نسبياً) ضد اي تباطؤ او تجميد في وصول شحنات الاسلحة من الخارج.

#### تأثير كمب ديفيد

يقارن بالعوامل المذكورة اعلاه، التي تحتفظ باهميتها وتأثيرها رغم مرور الزمن، وجود عدة عوامل اضافية قد اثرت في الميزان الاقليمي وبالتالي بموقع الجيش الاسرائيلي فيه. فقد ساهمت اتفاقيتا كمب ديفيد، بالمقام الاول، في توسيع هامش حرية العمل العسكري الاسرائيلي بشكل ملحوظ، كما دل الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في آذار (مارس) ١٩٧٨، وحرب الاستنزاف ضد م.ت.ف. بين ربيع ١٩٧٩ وصيف ١٩٨١، والضربة ضد المفاعل النووي العراقي، وحرب ١٩٨٢. وما زالت عزلة مصر تؤثر على الميزان رغم عملية البناء العسكري المصرية ونمو قدرات الجيش، ورغم شكوك بعض شخصيات ومحاور المؤسسة السياسية الاسرائيلية حول مدى ثبات واستمرار السلم المصري - الاسرائيلي مستقبلاً. اما في المقام الثاني، فقد عطلت حرب الخليج اية آمال ببناء الجبهة الشرقية العربية، علماً بأن المفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين يتساءلون حول العواقب البعيدة المدى للنمو الهائل في حجم وتسليح وخبرة الجيش العراقي والذي يمكن ان يتم توجيهه ضد اسرائيل بعد انتهاء تلك الحرب.

يذكر عامل آخر هو الاثر التراكمي لعملية بناء القوة العسكرية ولتكديس الاسلحة في البلاد العربية منذ اكثر من عقد. ويلاحظ في هذا المجال ان الانقسام العربي الى محاور متصارعة، مرفقاً بالنواقص الهامة في قدرة الجيوش العربية المختلفة على استيعاب نظم الاسلحة الحديثة وتكنولوجياها المتقدمة، لم يمنعا ظهور هذا الاثر التراكمي، اذ يضطر الجيش الاسرائيلي الى الاخذ في حسابه الوزن الصافي لكل هذا العتاد الحربي في حوزة كل بلد عربي. تتمثل احدي نتائج ذلك في اضطرار الجيش الاسرائيلي الى تحويل وتجميد بعض الموارد كبوليصة تأمين ضد المشاركة المحتملة لقوات عربية اضافية او لنظم اسلحة معارة (كمقاتلات «ف - ١٥» السعودية). وتوجد نتيجة اخرى هي ان بلدان كسوريا والعراق والاردن باتت أقدر مما سبق على حماية نفسها من الضربات الوقائية او الاستباقية الاسرائيلية، حتى لو بقيت اضعف من اسرائيل فردياً وربما جماعياً. وولفت الانتباه في هذا السياق الارتياح الواضح للضباط الاسرائيليين الكبار ازاء تدني

المدخول المالي العربي مما يحد من القدرة العربية على اغراق ساحة القتال بنظم اسلحة متقدمة مرتفعة الكلفة<sup>(٨)</sup>.

## العناصر الذاتية لقوة اسرائيل العسكرية

يتعين استعراض العناصر الذاتية الخمسة للقوة العسكرية الاسرائيلية (مقارنة بالعناصر الموضوعية كالمحيط الاقليمي والمحدوديات الديموغرافية) من اجل تقدير القدرات العسكرية لاسرائيل اليوم. وهذه العناصر الخمسة هي: التسليح، والقوة البشرية، والقيادة والسيطرة، واللوجيستيك، والتمويل<sup>(٩)</sup>.

١ - القوة البشرية: يمكن تقييم التسليح والقوة البشرية، على حد سواء، عبر حساب قوة القوات البرية والبحرية والجوية. وتطراً معضلة على الفور هي حل التضارب في الارقام التي تقدمها المصادر المختلفة لحجم القوة البشرية ولقوائم الاسلحة، مما يستوجب الدقة في التوصل الى تقديرات قريبة من الواقع. وتتمثل احدى الطرق لحساب القوة الاسرائيلية بالبدء بعدد الوحدات من كل سلاح تم تزويد الجيش به (حسب الصفقات المعلن عنها عادة)، ثم طرح خسائر الجيش من ذلك الطراز نتيجة القتال او الحوادث او الاستهلاك الدوري او الاخراج من الخدمة. فتمكن مقارنة التقديرات التي يتم التوصل إليها من خلال هذا الاسلوب بالارقام الصادرة عن المصادر الغربية او الاسرائيلية لتفحص مدى الاتفاق او التضارب فيما بينها، علماً بأنه يترتب التدقيق في مدى مصداقية كل مصدر ايضاً.

يوجد ١٧٠ الى ١٧٥ ألف رجل (وامرأة) في تعداد القوة الدائمة للجيش الاسرائيلي، ومنهم ٥٥ الى ٦٠ الف عنصر نظامي و ١١٥ الى ١٢٠ ألف مجند. ويبدو ان الحجم الاجمالي الفعلي للجيش هو ١٧٠ الى ١٧٢ ألف جندي، نظراً الى التخفيضات المعلنة مؤخراً في ميزانية الدفاع والاجراءات الاخرى لتحديد الحجم الاجمالي، بينما سيؤدي تسريح حوالي ألفي عنصر نظامي الى تخفيض النظاميين الى عدد يقع بين ٥٣ الفا و ٥٨ ألفاً. كما يوجد، اضافة الى ذلك، حوالي ٣٢٥ ألف شخص في الاحتياط، عدا حوالي ١٠ آلاف فرد في الوحدات شبه النظامية كحرس الحدود والناحال. ومما يلفت الانتباه ان احد المصادر الاسرائيلية يؤكد وجود ٣٧٠ ألف شخص في الاحتياط، ليصبح المجموع العام بعد اعلان التعبئة ٥٤٠ ألفاً، بينما تتفق غالبية المصادر الاخرى على قوة قصوى بحجم ٥٠٠ ألف يمكن تعبئتها في غضون ٧٢ ساعة<sup>(١٠)</sup>. وربما وقع هذا الاختلاف في الارقام نتيجة ادراج بعض المصادر للوحدات شبه النظامية في حساب الاحتياط، وخاصة ان احد المصادر العربية يقدر حجم هذه الوحدات ليس بعشرة آلاف فرد بل بثلاثين ألفاً. هذا، وتجدر الاشارة الى انه تمكن تعبئة ١٠٠ ألف من افراد الاحتياط خلال الساعات الاربع والعشرين الاولى لاعلان التعبئة، وينتمي العديد من هؤلاء الى الوحدات المتخصصة مثل سلاح الجو.

ينقسم التعداد البشري الدائم للجيش الاسرائيلي فيما بين صنوف الاسلحة الثلاثة حسب ما يلي: ١٣٠ الى ١٣٥ ألفاً في القوات البرية (منهم ١١٠ آلاف مجند)، و ٣٠ ألفاً في سلاح الجو (منهم ألفا مجند)، و ٩ - ١٠ آلاف في سلاح البحرية (منهم ٣٣٠٠ مجند). اما قوة الاحتياط، فتنقسم كما يلي: ٣١٠ الى ٣١٥ ألفاً في الجيش (ليصبح المجموع ٤٤٠ الى ٤٥٠ ألفاً)، و ٨ - ٩

آلاف في سلاح الجو (ليصبح المجموع ٣٧ الى ٣٨ ألفاً)، وألف في سلاح البحرية (ليصبح المجموع ١٠ الى ١١ ألف). لكن مصدراً إسرائيلياً يذكر ان احتياطي سلاح الجو يبلغ ٥٠ ألفاً وسلاح البحرية يبلغ ١٠ آلاف، مما يخالف كافة التقديرات الاخرى ويفارق كبير، بل يصعب القبول بهذه الارقام الكبيرة لان السلاحين يميلان الى الاحتفاظ بعنصر نظامي كبير وبالبقاء عند نسبة جاهزية عالية على الدوام. فصحيح انه يتم تخزين حوالي ١٥ بالمئة من طائرات القتال التابعة لسلاح الجو، وأن ذلك يتيح التوسع السريع عند اندلاع الحرب، لكن لن يتطلب ذلك اكثر من ٩ آلاف احتياطي، من طيارين وفنيين ارضيين ومراقبين جويين وطواقم اسناد صيانة. وحتى لو تم قبول هذه الارقام المضخمة كما هي، فربما يكمن التفسير في كون الاعداد الاضافية من الافراد قد خدموا سابقاً في سلاح الجو أو سلاح البحرية ولذلك تم ادراجهم في تقدير حجم احتياطي السلاحين مع ان خدمتهم الاحتياطية السنوية او الطارئة اثناء الحرب ربما صارت تتم في القوات البرية<sup>(١١)</sup>. هذا، ويجدر التذكير بأن احتياطي سلاح الجو خاصة ربما كانوا من عداد المجموعة الاولى التي تلتحق بوحداتها خلال الساعات الاربع والعشرين الاولى في حالة حرب.

٢ - التسليح: اما فيما يخص التسليح، فيمتلك الجيش الاسرائيلي اعداداً كبيرة من الاسلحة والمعدات المساندة الحديثة. ولن يتم تقديم ثبت تفصيلي بها هنا، بل تقدير لجاميع الاسلحة في الخدمة الفعلية فحسب. ان القوات البرية تشغل ما بين ٣٦٠٠ و ٤٣٤٠ دبابة. ويبدو عند مقارنة الارقام التفصيلية التي يقدمها كل مصدر لعدد كل طراز من طرز الدبابات في الخدمة، ان المفارقة الكبرى تنجم عن الاختلاف في تقدير عدد دبابات «ميركافاه» الاسرائيلية الصنع و ١٩٠ دبابة «ت - ٥٥/٥٤» سوفياتية الصنع معدلة («ت أ - ٦٧» في التسمية الاسرائيلية). فقد تكلمت المصادر الاسرائيلية والغربية على حد سواء، منذ سنوات عدة، عن وجود ٢٠٠ «ميركافاه» في الخدمة، لكن تشير المعلومات المنشورة حول معدلات الانتاج السنوي انه توجد ٦٠٠ دبابة في الخدمة على الاقل (إن لم نقل ٧٥٠ - ٨٠٠ دبابة). وهكذا، فيظهر ان التقدير العملي والمعقول لقوة الدبابات الاسرائيلية هو ٤٠٠٠ كحد ادنى، او ٤٢٠٠ كمتوسط. على اية حال، يتفق المخططون العسكريون الاسرائيليون عملياً مع المخططين الماليين في تثبيت حجم قوة الدبابات عند مستوى ٤٠٠٠ من الآن فصاعداً.

تأتي ناقلات الجنود المدرعة وعربات قتال المشاة وعربات الاسناد القتالي الاخرى في المقام الثاني في ثبت ممتلكات القوات البرية الاسرائيلية. ويتمثل تقدير الحد الادنى باربعة آلاف ناقلة جنود واربعة آلاف غربة اخرى، ليصبح المجموع ٨٠٠٠، بينما يؤكد مكتب المحاسبة العامة الاميركي، في واشنطن، ان العدد الحقيقي هو ١٠٦٠٠، منها ٦٥٠٠ ناقلة جنود<sup>(١٢)</sup>، فيظهر ان التفاوت بالارقام ناشئ، جزئياً، عن التقديرات المتباينة لعدد عربات المشاة من الانتاج الاسرائيلي، لكنه ينبع، اساساً، من الاختلاف في تقدير عدد الناقلات من طراز «م - ١١٣» الاميركية. فهل توجد ٤٠٠٠ ام ٦٠٠٠ «م - ١١٣». يصعب التوصل الى تخمين دقيق للرقم الاقرب الى الحقيقة في هذه الحالة، فيتسم الرقم الاكبر بالمصادقية لانه صدر عن هيئة رسمية في البلد الذي قدم الناقلات اصلاً، لكن يشمل هذا الرقم على الارجح مجموع الشاحنات منذ بدايتها في اوائل السبعينات ولا يأخذ الخسائر اثناء الحرب او السلم في الحساب (مما يعني طرح ٥٠٠ ناقلة من الحساب العام كحد اقصى).

ان احد فروع القوات البرية الذي شهد نمواً ملحوظاً منذ ١٩٧٣ هو المدفعية الاسرائيلية.

فيملك الجيش الاسرائيلي حالياً ١٦١٥ مدفعاً (من عيار ١٠٥ و ١٢٢ و ١٣٠ و ١٥٥ و ١٧٥ و ٢٠٣ ملم)، و ٥٠٠ راجمة صواريخ متعددة الأفواه (من عيار ١٢٢ و ١٣٥ و ١٤٠ و ١٦٠ و ٢٤٠ و ٢٩٠ ملم)، وألف مدفع هاون (من عيار ٨١ و ١٠٧ و ١٢٠ و ١٦٠ ملم). إلا ان ما يتسم باهمية اكبر من النمو في الاعداد (ارتفع عدد المدافع من ٥٧٠ في ١٩٧٣ على سبيل المثال) هو حقيقة ان نسبة ٧٥ بالمئة من المدافع، وكافة راجمات الصواريخ عملياً، واغلبية مدافع الهاون، هي ذاتية الحركة وليست مقطورة. كما تتمثل ناحية هامة اخرى في قيام الصناعة العسكرية الاسرائيلية بانتاج اكثر من ٤٣٠ مدفعاً ذاتي الحركة و ١٨٠ مدفعاً مقطوراً عيار ١٥٥ ملم، وكافة مدافع الهاون تقريباً، وطرازين جديدين من راجمات الصواريخ بعيار ١٦٠ ملم و ٢٩٠ ملم. اما الاسلحة الأخرى بحوزة الجيش الاسرائيلي، فتشمل الاعداد الكبيرة من المدافع المضادة للدبابات، عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ملم (ألف مدفع)، وآلاف القواذف الصاروخية المضادة للدبابات، وحوالي ١٢٠٠ مدفع مضاد للطائرات بما فيه النماذج الثنائية والسداسية الأفواه. ويملك الجيش الاسرائيلي، ايضاً، مخزوناً ضخماً يشمل ٣٥ ألف صاروخ موجه مضاد للدبابات، وصواريخ موجهة مضادة للطائرات تشمل ١٠٢ منصة اطلاق صواريخ «هوك» مع ١٢٠٠ صاروخ، و ٩٦ منصة «تشابارال» مع ١١٦٠ صاروخاً، و ١٠٤٨ قاذفاً فردياً «رد آي» مع ٣٠٠٠ صاروخ، اضافة الى ٢٠٠ صاروخ للقصف الثقيل ارض - ارض طراز «لانس» الاميركي الصنع وعدد غير معروف من طراز «اريجا» الاسرائيلي الصنع.

اما سلاح البحرية، فيستخدم حالياً ٣ غواصات وزورقي «كورفيت» و ٢٢ زورق صواريخ سريعاً و ٤٥ زورق دورية وخفر سواحل و ٧ - ١٢ سفينة انزال مشاة وآليات. كما وتتسلح كافة زوارق الصواريخ بصواريخ مضادة للسفن من طراز «غبريل» الاسرائيلية الصنع، وتتزود غالبيتها، ايضاً، بصواريخ مشابهة من طراز «هاربون» الاميركية الصنع. ويستعين سلاح البحرية بسرب مؤلف من ٧ طائرات دورية ومراقبة من طراز «سي سكان»، اضافة الى ٤ طائرات هليكوبتر يمكن ان يحملها زورقا الكورفيت من فئة «علياه».

يظهر التضارب الشديد، مرة اخرى، عند تقدير قوة سلاح الجو الاسرائيلي. فتقدم المصادر الغربية التقديرات الأدنى وهي ٥٥٠ او ٥٨٤ طائرة قتال كجموع (اي ٤٦٠ او ٥٢٤ طائرة في الصف الاول بعد طرح ٦٠ طائرة في التخزين)، بينما يقدر مصدر اسرائيلي العدد بـ ٦٧٠ ومصدر عربي موثوق يفوق ذلك بتقدير ٧٢٥ طائرة (منها ٥٩٣ في الصف الاول). فيبدو ان المصدر الرئيسي للاختلاف ينبع من تقدير عدد طائرات «كفير» و «أ - ٤ سكايهوك» في الخدمة. لكن تفيد دراسة الارقام التفصيلية التي يقدمها كل مصدر حسب الطراز ومجال الخدمة (قتال، نقل، استطلاع، وغير ذلك)، وحساب عدد طائرات «كفير» و «ف - ١٦» التي ستدخل الخدمة خلال العام ١٩٨٥ و تم طرح عدد طائرات «كفير» و «سكايهوك» التي ستنتقل الى الخارج بفعل البيع او الاعارة، للتوصل الى تقدير معقول بأن قوة الصف الاول في سلاح الجو الاسرائيلي تبلغ ٦٠٠ الى ٦٤٠ طائرة قتال على الأرجح، مع ٨٠ الى ١٠٠ طائرة اخرى في المخازن أو في مهام تدريبية واستطلاعية، لكن دون ان تفقد قدرتها على التحول السريع الى الدور القتالي. هذا، ويتفق هذا التقدير، عموماً، مع تقدير غالبية المصادر بأن العدد الاجمالي لطائرات القتال الاسرائيلية (في الصف الاول والمخازن والمهام الاخرى) يبلغ ٦٦٦ الى ٧٢٥.

كما ويشغل سلاح الجو ٦٨ - ٧٣ طائرة نقل (عدا حوالي ٨٠ طائرة متفرقة للنقل الخفيف

او الارتباط)، و ١٠٠ - ١٢٠ طائرة تدريب اساسي منها ٨٥ طائرة «ماجستير / أميت» (عدا ١٢٠ طائرة «كفير» و «سكايهوك» خاصة للتدريب تم حسابها في عداد طائرات القتال الصف الثاني)، و ١٨٠ - ٢٠٠ طائرة هليكوبتر . يثير العنصر الاخير اهتماماً خاصاً نظراً الى وجود ٤٨ طائرة هليكوبتر هجومية و ٤٣ طائرة هليكوبتر للاقتحام في الخدمة الفعلية، وقد دخلت جميع هذه الطائرات الى الخدمة، باستثناء ٨ طائرات، بعد ١٩٧٣، واهيراً، تشمل انجازات سلاح الجو الاسرائيلي منذ ١٩٧٣ تشغيل حوالي ٢٠ طائرة متخصصة للحرب الالكترونية وللاستطلاع، و ٦ صهاريج طائرة لاعادة التزود بالوقود اثناء التحليق، وعدد كبير من الطائرات دون طيارين الرخيصة الكلفة لاغراض جمع المعلومات والحرب الالكترونية (يجدر الذكر ان غالبية هذه الطائرات هي من التصميم والانتاج الاسرائيليين).

يجب، عند تقييم القدرات الفعلية للقوات المسلحة، اخذ عدة عناصر اخرى في الحساب، مثل الجسور المتحركة والجرافات، والذخائر المتخصصة، ومعدات الاتصال، وحتى العتاد الفردي مثل الخوذ والستر الواقية للرصاص. فيستخدم الجيش الاسرائيلي مجموعة واسعة من هذه المعدات، وهي من الانتاج الخارجي والاسرائيلي، وقد تم تطوير الكثير منها في ضوء الخبرات القتالية. ويتسم وجود مثل هذه المعدات بأهمية جوهرية بالنسبة الى العمل المتسلسل وقدرة الفتك لنظم الاسلحة الرئيسية، علماً بأن هذه المعدات تأتي في المرتبة الثانية من الاهمية مقارنة بنظم الاسلحة تلك. فلا تتيح المعدات كالجسور ومعدات الهندسة ونظم الاتصال استمرار التقدم فحسب، بل تزيد فعاليته عبر اتاحة الاستخدام الاكمل للموارد القتالية المتوفرة. وكذلك، فإن تحسين الدقة ومدى الذخائر يتيح قدرة فتك أعلى وفرص نجاة اكبر لنظم الاسلحة التي تطلق تلك الذخائر (مثل الطائرات او الدروع)، واهيراً، فإن معدات الحماية كنظم كبح النيران في الدبابات وخزانات وقود الطائرات والستر الواقية تنقذ ارواح الافراد والطواقم وتحد من الضرر الملحق بالاسلحة، مما يؤثر على الميزان الميداني الكلي بسبب الاثر التراكمي لاستمرار الافراد والآليات والطائرات في القتال رغم الاصابة التي تتحول اصابة سطحية.

**٣ - القيادة والسيطرة:** اذا كانت القوة البشرية والتسلح (والمعدات الاخرى) في الجيش الاسرائيلي يمثلان قبضته الفولاذية، فإن تلك القوة الضاربة لا تقدر ان تعمل بفاعلية الا بدعم تنظيم مؤثر في مؤخرتها. ويتألف هذا التنظيم من موارد القيادة والسيطرة ومن الجهاز اللوجيستيكي. اما الناحية الاولى، فهي الوضع التنظيمي للجيش نفسه، وهو كما يلي: تنقسم القوات البرية الى ٣٣ لواء مدرعاً و ١٣ لواء ميكانيكياً منظمين ضمن ١١ فرقة مدرعة (تتألف الفرقة من ٢ ألوية مدرعة ولواء مشاة ميكانيكية)، و ١٢ لواء مشاة مستقلاً، و ١٥ لواء مدفعية (يتألف اللواء من ٥ كتائب في كل منها ٣ بطاريات). اما سلاح الجو، فتتوزع طائرات القتال التابعة له بين ١٩ سرباً قتالياً (٥ للاعتراض و ٩ للاعتراض والقصف و ٥ للهجوم الارضي. وتوجد من ٢٤ الى ٣٦ طائرة في كل سرب، حسب نوع الطائرة ومهامها)، و ٣ أسراب للحرب الالكترونية وللاستطلاع، و ٣ أسراب نقل، و ٣ أسراب لطائرات الهليكوبتر الهجومية (ان اكثرية الطائرات الاخرى غير منظمة في اسراب). وتعمل هذه الطائرات انطلاقاً من عشرة مطارات رئيسية. واهيراً، فان سلاح البحرية يشغل تشكيلة غواصات و ٣ تشكيلات لزوارق الصواريخ، يدعمها سرب جوي للدورية والاستطلاع وكتيبة كوماندوس بثلاثماية رجل، ويعمل السلاح انطلاقاً من ٣ قواعد رئيسية.

ينقسم الجيش الاسرائيلي، على الصعيد الاوسع، الى اسلحة مختلفة، اهمها اسلحة الجو والبحرية والدروع والمشاة (والمظليين) والمدفعية. اما الاسلحة الاضافية، فهي الهندسة والتسليح والصيانة والاتصالات، اضافة الى اقسام التنقيف والخدمات الطبية والشباب والنساء. ويلاحظ على الفور ان القوات البرية، على انواعها، ليست منظمة ضمن سلاح بري واحد، بل تخضع منفردة الى هيئة الاركان العامة<sup>(١٣)</sup>. وقد تم إنشاء قيادة موحدة للقوات البرية في اواخر ١٩٨٣، إلا ان هذه القيادة ليس لها دور عملياتي، بل يقتصر دورها على تطوير العقائد القتالية<sup>(١٤)</sup>. هذا، وتنقسم البلاد الى ثلاث مناطق عسكرية، هي: الشمال (من البحر غرباً الى الحدود الاردنية الشمالية)، والايوسط (الاردن)، والجنوب (مصر). ان هذا التقسيم، علاوة على كونه منطقياً تماماً من الناحية العملية، قد استفاد كثيراً من الزيادة في القوة البشرية وممتلكات الاسلحة ومخزونات الذخيرة منذ ١٩٧٣، اذ توفرت قوات كافية في كل قطاع لحماية من دون الحاجة الى نقل القوات من جبهة الى اخرى حيث يظهر الخطر الاكبر. وقد اظهرت حرب ١٩٨٢ اهمية الاحتفاظ بجيش دائم كبير وببقاء عدد اكبر من الرجال في كل قطاع، اذ تمكن الجيش الاسرائيلي من اطلاق المرحلة الاولى من الغزو بقوات تابعة للقيادة الشمالية دون تخفيض القوة المركزة في كل جبهة من الجبهات الأخرى (خاصة الجولان) ودون استدعاء الاحتياطيين مسبقاً.

يوجد عنصران رئيسيان فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة، هما: الخصائص والقدرات الفردية لقيادة ضباط الجيش الاسرائيلي على مستويات مختلفة، وقنوات ووسائط تنسيق القوات في الميدان. فيقدر الجيش الاسرائيلي، من الناحية الاولى، على ان يستعين بعدد كبير من الضباط المختبرين والمجودين إما في الخدمة الفعلية او في الاحتياط. لكن اظهر اداء الجيش الاسرائيلي، خلال حرب ١٩٧٣، رغم هذه الافضلية المذكورة، نقصاً خطيراً في التنسيق على كافة مستويات القيادة، من الاركان العامة نزولاً الى اللواء وحتى الكتيبة. وقد نبع ما سبق، الى حد كبير، من نقص التخطيط للطوارئ وسوء تقدير الموقف العام. ويمثل هذان التقصيران نقطة ضعف اساسية في اي قائد كان. إلا ان المعالجة اللاحقة للحرب اظهرت، طبعاً، تصحيحاً لهذه الشوائب، وخاصة بعد استبدال بعض القادة. لكن لم يطرأ على الاداء القتالي للجيش الاسرائيلي في ١٩٧٨ و ١٩٨٢ الا تحسن هامشي، علماً بأن ظروف تخطيط وتنفيذ هاتين الحربين كانت افضل بكثير منها في ١٩٧٣، وخاصة ان الخصم في هاتين الحالتين كان اصغر وانحصر ضمن جبهة واحدة. وقد ارتكب عدد من قادة وحدات قتالية اخطاء فادحة خلال التقدم، نظراً الى العمل في تضاريس غي مألوفة، لكن التقصير الاهم تمثل في هيئة الاركان العامة، صاحبة القرار، في وضع المفهوم الكلي وفي التطبيق. وصحيح انه كان ثمة قيد سياسي حدد خيارات الجيش الاسرائيلي في بدء الحرب، إلا ان الخطة العامة كانت ناقصة، مما ادى الى الارتباك والتأخر في الميدان والى اثر سلبي على سير بعض المعارك.

انما يجب التشديد على نواحٍ عدة اخرى هي ايجابية في نظر الجيش الاسرائيلي، مقارنة بالشوائب في التخطيط والتوقع والارتجال؛ فقد حققت غالبية قادة الوحدات اهدافها المعينة رغم الصعوبات التي عملت من خلالها والتي لم تكن ضرورية على العموم؛ وظهرت درجة من المبادرة والابتكار في وجه النكسات الميدانية مما عكس قدرة القوات البرية والجوية على الاندماج بفعالية، ويلاحظ ان الجيش الاسرائيلي (وخاصة القوات البرية) عمل باقل من طاقته الكاملة، وخاصة على المستوى العملياتي، مما يعني ان النقص في استغلال الطاقة هو خطأ يقابله احتمال زيادة القوة



الهجومية اذا تم تصحيح الخطأ. وينجم عما سبق حول خبرة ١٩٨٢ المغزيان التاليان: أولاً، ان الجيش الاسرائيلي قد اصبح اداة ابطأ واقل مرونة بسبب لجوئه الى القوة النارية والمعدات المتقدمة المعقدة والاعداد المشوذة، مما جلب اثرًا سلبياً على الخصائص الفردية للضباط والجنود؛ لكن، ثانياً، ان الاداء الاسرائيلي على المتسوى العملياتي ما زال يحتفظ بطاقة كبيرة غير محققة او غير مستخدمة حتى الآن، فيجب عدم تجاهلها لانه من الممكن ان تقوم قيادة الجيش بصياغة خطط افضل من شأنها استخراج القدرات الكاملة للآلة الحربية.

يوجد عامل هام جداً في تحسين قيادة الوحدات القتالية وفي اتاحة استغلال الموارد المتوفرة، ألا وهو تطوير عنصر القيادة - السيطرة - الاتصال - المعلومات في الجيش الاسرائيلي بفضل التقدم المطرد في المجال الالكتروني وفي الحاسبات الالكترونية (الكومبيوتر). فتسمح معدات الاتصال الافضل، التي توزع بين اعداد اكبر من الوحدات والآليات الفردية وبين المشاة، بالاتصال الفوري وبتوجيه المعركة. كما ان تطوير وسائل جمع المعلومات، بصرياً والكترونياً، التي تتمتع بقناة اتصال مباشر مع مراكز القيادة يتيح رسم صورة دقيقة عن الوضع الميداني في كل لحظة من اللحظات (اي ما يعرف بالمعلومات الآتية او المعلومات بالتوقيت الحقيقي) امام عين القادة مما يمكنهم بالتالي من تقدير احتياجات وأولويات القتال بطريقة افضل<sup>(١٥)</sup>. كما يسمح ما سبق باستخدام اكمل واكثر اقتصادية للأسلحة والقوات المتوفرة، ومثل على ذلك ان رامي المدفعية يستطيع ان يحسن التسديد ودقة اصابة الاهداف في الوقت الذي يخفض فيه، ايضاً، انفاق الذخيرة. ثم تأتي حلقة الوصل المركزية بين القيادات العملياتية وبين «الأذان والاعين» التي تغذيها بالمعلومات (اي الطائرات دون طيارين والرادارات الطائرة «اواكس» والرادارات الارضية واجهزة التنصت والوحدات البرية الامامية)، وهذه الحلقة هي نظم الكومبيوتر التي تستوعب وتصنف المعلومات، وتوزعها على القيادات التابعة والوحدات القتالية التي هي احوج إليها، وتساعد في حساب وتخصيص الموارد بطريقة فعالة وآنية. وكان هذا النظام يعمل في ١٩٨٢، وقد ساهم في النجاح الجوي الباهر وفي الحملة البرية عموماً. وتجري المساعي لصقل عمل هذا النظام وتحسين المعدات الالكترونية التي يعتمد عليها. وقد طور سلاح الجو الاسرائيلي اجهزة رادار لمقاتلاته تتمتع بمدى ٣٠٠ - ٤٠٠ كيلومتر من اجل المساهمة في جمع المعلومات القتالية.

٤ - اللوجيستيك: ان العنصر الذاتي الاخير في البنية العسكرية، اي باستثناء التمويل الذي يعتبر عنصراً موضوعياً، هو اللوجيستيك (الامداد والدعم). ويشمل اللوجيستيك، في آن، القدرة على امداد الوحدات في الميدان بكافة احتياجاتها من الوقود والذخيرة اساساً، ومن الطعام والمعدات الاخرى (كالخيام وادوات الطبخ) ثانياً، وتقديم مجموعة من الخدمات كورشات الصيانة المتنقلة التي تقوم بالاصلاح السريع للمعدات المعطلة وفرق الانقاذ التي تصلح او تسحب الآليات المعطوبة. فلا توجد حاجة للتأكيد على أهمية عملية إعادة تزويد الوحدات القتالية باحتياجاتها بشكل مستمر وسريع، وخاصة في الجيش الاسرائيلي الذي يشدد على الحركة السريعة والاختراق العميق وعلى القوة النارية. كما يتسم التزويد بالمعدات الثانوية بالاهمية بالنسبة الى المعنويات وراحة الجنود البدنية ضمن ظروف مناخية سيئة او عند المكوث طويلاً في الميدان. ان زيادة سرعة وكفاءة خدمات التصليح والصيانة والخدمات الطبية في الميدان تضمن عودة أعلى نسبة ممكنة من المعدات الى العمل وتؤثر على المعنويات وحتى التكتيكات القتالية، لأن افراد الطواقم يعلمون انهم يتمتعون بالدعم ولا حاجة لهم لمغادرة ساحة القتال.

انما يشتمل اللوجيستيك على اكثر مما سبق ذكره، إذ تضاف القدرة على نقل اعداد كبيرة من الجنود بانتظام، وتوفير وسائل النقل لاعداد اخرى اكبر من الاحتياطيين الذين يهرعون للالتحاق بوحدهم عند اندلاع الحرب. وقد نجح الجيش الاسرائيلي حتى الان في معالجة الموقف من خلال تحويل مشاته الى مشاة مؤللة وشراء اعداد وفيرة من الشاحنات وحاملات الدبابات، ومن خلال الاستملاك المؤقت لوسائل النقل المدني لنقل الرجال والامدادات اثناء الحروب. ثم تأتي عملية الاحتفاظ بمخزونات كبيرة في اماكن مناسبة من الاسلحة الاضافية ومعدات الاسناد واجهزة الاتصال والذخيرة وقطع الغيار، من اجل تجنب النقص في الميدان او الاعتماد على جسر جوي من الخارج. ويساوي ما سبق اهمية صيانة وخدمة المعدات الرئيسية بانتظام في اوقات السلم كي تكون الوحدات كاملة التجهيز عند الضرورة وكي تكون المعدات التي يتم اخراجها من المستودعات او الحظائر جاهزة للعمل فوراً. واخيراً، فإن نجاح هذه النواحي يعتمد على حسن التنظيم ووجود شبكة طرق ومطارات قادرة على تحمل هكذا ضغط. وقد اوجد الجيش الاسرائيلي الحلول للكثير من المعضلات منذ ١٩٧٢، لكن كشفت تجربة ١٩٧٨ وحتى ١٩٨٢ ان الصيانة ما زالت دون المستوى، والنقل غير كافٍ، والتنظيم ضعيف. وتسبب ذلك في عرقلة السير على الطرق وارتباك الوحدات القتالية، علماً بأن الوحدات التي عانت من نقص الوقود خلال معارك الشوف في حرب ١٩٨٢ وقعت ضحية الازدحام وليس فقدان الجهاز اللوجيستيكي.

**٥ - التمويل:** واخيراً، فإن مسألة التمويل تشكل احد العوامل ذات الاهمية البعيدة المدى بالنسبة الى القوة العسكرية لأي بلد كان<sup>(١٦)</sup>. ويتضح على الفور ان التمويل لا يؤثر كثيراً في الفعالية القتالية للجيش الاسرائيلي بالمعنى الفوري والآني، لكن يؤدي الاثر البعيد للقيود المالية الى الحد من الانفاق على التدريب وبرامج شراء الاسلحة، وحتى الى تحديد حجم القوات (من حيث القوة البشرية او نوعية وحجم التسليح) التي يمكن الاحتفاظ بها في اوقات السلم. كما يضاف الى ما سبق ان القدرة على تطوير وانتاج او شراء نظم الاسلحة الحديثة للغاية تتسم بالاهمية الحيوية وتؤثر مباشرة بالاعتبارات المالية، وخاصة بالنسبة الى جيش متقدم تكنولوجياً كالجيش الاسرائيلي الذي يتمتع، ايضاً، بدعم صناعة حربية متقدمة. وقد اثير موضوع تخفيض ميزانية الدفاع مرات عدة منذ ١٩٨٠ وبإلحاح متزايد، حتى ان الميزانية الحالية تفرض سقفاً على حجم القوات، لكن دون ان ينتج تخفيضاً فعلياً في برامج اقتناء الاسلحة وخطط التنمية للجيش الاسرائيلي. فتبلغ الميزانية الدفاعية الحالية ٥ مليارات دولار اي حوالي نصف الميزانية العامة بعد طرح الديون والفوائد المستحقة في ١٩٨٥ والبالغة ١٠ مليارات دولار من الميزانية الاجمالية البالغة ٢٦ مليار دولار. كما تزداد المعونة الاميركية في وقت تخطط فيه القيادة الاسرائيلية لطلب مبالغ قياسية وثلاث او خمس سنوات الى الامام. وتسير، في ضوء ذلك، البرامج الطموحة لشراء المزيد من طائرات «ف - ١٥» و«ف - ١٦» و٣ غواصات جديدة، ولانتاج المقاتلة الاسرائيلية الجديدة «لافي» (التي ارتفعت كلفتها المتوقعة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار).

وهكذا، بالنسبة للتحويل، تم العثور على توازن معين يسمح بمواصلة الاستثمار في الجيش الاسرائيلي على حساب تخفيضات طفيفة في احجام القوى البشرية والتسليح. ويكمن الخطر الناجم عن الازمة الاقتصادية بالنسبة الى الجيش في ان التطورات السلبية في الاقتصاد الاسرائيلي او التخفيضات في المعونة الاميركية (لوحصلت)، اضافة الى اية تطورات عسكرية محلية غير متوقعة، من شأنها ان تفرض عبئاً على التوازن الى حد إلحاق الضرر بدرجة الجاهزية القتالية. ولا يبدو،

الآن، ان الجيش الاسرائيلي منزوع من فرض السقف على حجم قواته، ان انه يخطط منذ ١٩٨٠ لوقف التوسع الكمي تقريباً عند المستويات الراهنة، على ان يركز بدلاً عن ذلك، على تحسين ممتلكاته من العتاد وتحديثها من خلال الاستبدال. يتمثل الخطر الاكبر لجاهزية الجيش الاسرائيلي، اذن، في التخفيض المقرر في معدل صيانة المعدات الرئيسية (مرة كل ثلاث سنوات بدلاً من مرة كل سنتين للدبابات مثلاً)<sup>(١٧)</sup>، وفي الدورات التدريبية او التنشيطية والتي تستهلك حالياً ٦٠ بالمئة من ميزانية الدفاع.

## العناية بالجيش والنمو الصناعي والتقدم التكنولوجي

تظهر عدة نواحٍ تزيد من افضليات القوة العسكرية الاسرائيلية، بعد استعراض العناصر الرئيسية اعلاه، واهمها نوعية التسليح والتدريب والقوة البشرية في الجيش الاسرائيلي. فلابد من التشديد على حقيقة أن حساب الميزان العسكري العربي - الاسرائيلي مفضل إذا ما قيس بمعايير كمية فحسب، اذ تؤدي القدرات الفنية للأسلحة الاسرائيلية ومعداتها المرتبطة، مرفقة بالتدريب الفني والتكتيكي الجيد، الى تحويل المعادلة كلياً لصالح اسرائيل. ومثل على ذلك، ان مدى وحمولة غالبية طائرات سلاح الجو، ومدى وكمية الذخيرة المحمولة على متن الدبابات في القوات البرية تفوقها لدى نظائرها العربية. إن ما هو اهم من ذلك هو اكتساب الاسلحة الاسرائيلية لدقة أعلى بكثير وأرجحية أعلى «للقتل بالضربة الاولى» من الاسلحة العربية التي يفترض ان تساويها، وذلك بفضل اجهزة الرادار ووسائل التسديد والملاحاة والذخائر الموجهة على متن الطائرات الاسرائيلية، ومعدات تحديد المدى وحفظ الاستقرار والقتال الليلي على متن الدبابات الاسرائيلية، ونظم السيطرة على النيران وتحديد الاهداف بحوزة المدفعية الاسرائيلية.

حين يضاف الى الحساب عامل دعم نظم القيادة وجمع المعلومات العاملة بالكومبيوتر وعامل التدريب الجيد، يصبح التأثير الصافي مضاعفة فعالية كل معدة قتالية اسرائيلية في ساحة المعركة. ويذكر، علاوة على ذلك، ان ارتفاع مستوى التعليم العام والعلمي في اسرائيل يوفر افضلية تلقائية عضوية للجيش الاسرائيلي من حيث سهولة عبثة على القوة البشرية الماهرة والقادرة على استخدام المعدات الحربية الى اقصى حدود طاقتها. وفي الحقيقة، هناك افضليات عدة اخرى بالنسبة للمؤسسة العسكرية، اولها: صيانة افضل (مقارنة بالجيش الاخرى) للمعدات إن كانت داخل الخدمة الفعلية ام في التخزين، مما يطيل العمر العملي للعتاد ويحقق توفيراً اقتصادياً (اي عدم الاضطرار الى استبدال المعدات)؛ الميل التلقائي نحو الارتجال والمبادرة والروح الهجومية لدى الضباط الميدانيين؛ والقدرة على صيانة وخدمة الدروع في وقت تبلغ فيه نسبة الرجال الى الدروع ٣٩ رجلاً لكل عربة مدرعة من كافة الانواع. وهي نسبة ممتازة يصعب على اي جيش آخر ان يقوده وأن يسيطر عليه في الميدان<sup>(١٨)</sup>. لكن لا يعني ما سبق ان الجيش الاسرائيلي لا يواجه مشكلات متزايدة بخصوص القوة البشرية: فهذا الجيش يشهد، للمرة الاولى منذ ١٩٤٨، تدنياً في عدد المتقدمين الى كليات الضباط؛ حتى ان سلاح الجو الذي يتمتع بجاذبية شديدة يعاني من صعوبة العثور على شبان ذوي ميزات علمية وشخصية مناسبة ويضطر الى منافسة الاسلحة الاخرى لاستمالة الطاقة البشرية المطلوبة، ويتدنى المستوى العلمي في داخل الجيش فيما ازداد حجمه العددي مما يؤدي الى تراجع مستوى الصيانة والى تجاهل القواعد الاساسية لاستخدام

المعدات؛ وتستوجب زيادة تقدم وتعقيد الاسلحة زيادة الدعم اللوجستيكي والفني والقيادي (تحتاج طائرات «ف - ٤ فانتوم»، على سبيل المثال، الى ٢٩ - ٤١ رجلاً لكل طائرة منهم ٨٠ بالمئة ذوم مهارة عالية) (١٩)، كما تزيد من حجم «الذيل» في نسبة «الاسنان الى الذيل» (اي الوحدات المقاتلة مقابل الوحدات الادارية والداعمة).

يذكر، اخيراً، وجود عاملين هامين لهما تأثير بعيد المدى في القوة العسكرية الاسرائيلية، هما نمو الصناعة الحربية المتقدمة (٢٠) ونقل التكنولوجيا الى اسرائيل من قبل الولايات المتحدة. فالصناعة الاسرائيلية تقوم بانتاج المجموعة الكاملة تقريباً من احتياجات الجيش الاسرائيلي، من نظم اسلحة رئيسية كالطائرات والدبابات والمدفعية والزوارق، مروراً بالذخائر المتخصصة والعادية لكافة صنوف الاسلحة، وصولاً الى انواع المعدات المساندة من أجهزة الكترونية وكومبيوتر الى الخوذ والستر الواقية. لكن الصناعة الحربية لا تنتج كل ما يحتاجه الجيش من كل صنف، بل تعاني من ضعف ملحوظ في بعض المجالات كالمحركات. وتتبع من نقاط الضعف هذه اهمية استفادة الصناعة الاسرائيلية من عملية نقل احدث ما في التكنولوجيا العسكرية الاميركية. ويتعلق الكثير من النقل بجوانب التصميم والاجهزة التحليقية والدفع، علاوة على التسهيلات المالية المقدمة الى الصناعة الاسرائيلية والسماح بانفاق الأرصدة الحكومية الاميركية الخاصة ببرنامج المبيعات العسكرية الاجنبية داخل اسرائيل لتمويل برامج البحث والتطوير الاسرائيلية.

## آفاق التطور القادم

استناداً الى كل ما سبق، يمكن البدء باسقاط التوقعات، حول خطين رئيسيين لتطور الجيش الاسرائيلي خلال السنوات العشر القادمة. ويتعلق الخط الاول بالنمو المخطط او المرجح في اعداد وطرازات نظم الاسلحة الرئيسية، فيما يرتبط الخط الثاني بتبني موقف نووي علني بكل ما يعني ذلك من دلالات حول العقيدة العسكرية والمفهوم الامني لاسرائيل.

١ - التنمية النوعية لاسلحة الجيش: ففي الحالة الاولى، ادت ثلاثة اعتبارات رئيسية بمخططي الجيش الاسرائيلي الى وضع سقف للنمو الكمي في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥. هذه الاعتبارات هي: القيود المالية، والمحدوديات الديموغرافية، وصعوبات توفير القواعد ومناطق الانتشار اللازمة لقوة تفوق بكثير القوة الموجودة حالياً. وهكذا، فإن التفوق الاسرائيلي المستمر على الجيوش العربية (بما في ذلك اي ائتلاف ممكن من الجيوش العربية) يجعل من غير الضروري، من وجهة نظر الفائدة العسكرية، ان يتوسع الجيش الاسرائيلي، وخاصة ان مزايا قوته وبنيتها التنظيمية وحركيته الراهنة تتيح التركيز السريع لقوات كبيرة متفوقة في كل قاطع، فيما تعمل قدرة سلاح الجو (خاصة) على ايصال القوة النارية المكثفة لسد الثغرات عند الحاجة. لكن هذه الافضليات لا تلغي حاجة الجيش الاسرائيلي الى التحسب لنمو القدرات العربية والى تطوير عمل مضاد غير التوسع الكمي لأن اسرائيل شارفت على الاستخدام الاقصى لمواردها البشرية والمالية والجغرافية (٢١).

يجب ان يكون الرد الاسرائيلي، اذن، هو التنمية النوعية. فتنركز جهود البحث العلمي، في اسرائيل، كما هي كذلك في الكتلتين الغربية والشرقية، على تطوير تكنولوجيا وتصاميم القرن الواحد

والعشرين على أمل ادخال طرازات من الدبابات والطائرات الى الخدمة بعد ١٩٩٥ تختلف، جذرياً، عما سبق. لا طائل في بحث فرص نجاح مثل هذه الجهود هنا، لكن يرجح ان البحث التكنولوجي سيتيح تحسين نواحي التصفيح والاجهزة المساندة (الملاحة والسيطرة على النيران والاتصال) ونظم الحماية والمحركات. ويعني ذلك ان نفس التصاميم الاساسية للدروع والطائرات العاملة الآن هي التي ستكتسب فعالية اضافية وقدرة اعلى على البقاء في الميدان بفضل زيادة الحماية من جهة (الحماية السلبية مثل التصفيح والايجابية مثل التشويش الالكتروني) وقدرة الفتك من الجهة الاخرى. ويذكر ان مما يساعد على تحقيق ما سبق هو تطوير الذخائر المتخصصة بمدى اطول وتوجيه ذاتي افضل ودقة اكبر.

لقد ادت جهود الجيش الاسرائيلي والصناعة الحربية، حتى الآن، الى تطوير وانتاج مجموعة واسعة من العتاد القتالي أو المساند المصمم حسب متطلبات المستخدم. فيستخدم الجيش الاسرائيلي حالياً الدبابة «ميركافاه» التي تجسد الكثير من التحسينات في التصميم والتصفيح وحماية الطاقم واحتياطي الذخيرة والتجهيز الالكتروني، علماً بأن ناحية الدفع (قوة المحرك) ما زالت نقطة ضعف هامة. اما سلاح الجو، فيشرف على تطوير المقاتلة المتعددة الاغراض «لافي» تحضيراً لدخولها الخدمة بشكل واسع خلال عقد التسعينات، بعد البدء بانتاجها، فعلياً، في اواخر الثمانينات. وقد كلف المشروع ٧٠٠ الى ٨٠٠ مليون دولار حتى الآن، وسينتهي الى كلفة أولية تبلغ ١,٣٧ مليار دولار (أو حتى ١,٥ مليار دولار) بدلاً من مليار دولار كما كان متوقفاً اصلاً، وكلفة اجمالية تشمل البحث والتطوير وانتاج ٣٠٠ طائرة حتى العام ٢٠٠٠ تبلغ ٤,٨ الى ٦,٤ مليار دولار (حسب ما تتفق عليه اسرائيل والولايات المتحدة بخصوص التمويل أو الانتاج المشترك)<sup>(٣٢)</sup>.

هذا، ويظهر على الصعيد العملي ان القوات البرية ستقوم باخراج بعض المعدات من الخدمة الفعلية (عبر وضعها في مخازن الاحتياط أو بيعها) ابتداء بدبابات «م - ٤٨» والدبابات السوفياتية المعدلة، فيما يتم استبدالها بدبابات «ميركافاه - ٢». كلما صدرت مجموعة جديدة من المصانع. ويتوقع ان تستمر عملية الاستبدال الى حين بلوغ عدد دبابات «ميركافاه» في الخدمة ١٢٠٠ على الاقل (وصولاً الى ١٦٠٠ كحد اقصى). وسيبلغ اجمالي عدد الدبابات ٤٠٠٠<sup>(٣٣)</sup> بالنهاية، بعد الاخذ في الحساب زيادة عدد دبابات «م - ٦٠» قليلاً ونقصان عدد «سنتوريون» بنفس النسبة تقريباً (والجدير بالذكر ان دبابة «سنتوريون» ستحتاج الى الاستبدال بعد بضع سنوات، لكن يعتبرها الاسرائيليون من افضل دباباتهم وربما سيحتفظون بها بعد تحسينها وتعزيز تصفيحها)<sup>(٣٤)</sup>. ثم ستدخل اعداد اضافية من الناقل «م - ١١٣» الى الخدمة، ربما مع عدد آخر من الناقلات أو عربات القتال الاسرائيلية التصميم، فيما يتم اخراج الناقلات نصف المجنزرة من طراز «م - ٣/٢» من الخدمة بعد انتهاء عمرها العملي منذ زمن بعيد. هذا، وستستقر المدفعية عند حجمها الحالي تقريباً، علماً بأن المدافع المقطورة ستخرج تدريجياً من الخدمة فيما يزداد عنصر المدفعية ذاتية الحركة، وان طرازات معينة من ذاتية الحركة سيتم استبدالها بالطراز «م - ١٠٩» الاميركي وبطرازات اسرائيلية. ثم ستطرا زيادة على عنصر راجمات الصواريخ المتعددة الافواه، وخاصة الراجماتين «لار - ١٦٠» و «مار - ٢٩٠» الاسرائيلتي الصنع، مع التركيز على تطوير الرؤوس المتفجرة التي تحمل الذخائر الفرعية كالألغام المضادة للدروع أو الافراد أو القذائف المضادة للدبابات ذاتية التوجيه، أو تحمل رؤوساً مضادة للرادار ذاتية التوجيه.

سوف تستمر اسرائيل، في المجال الجوي، باخراج طائرات معينة من الخدمة او بيعها، وعلى رأس القائمة «أ - ٤ سكايهوك» و «كفير»، ولاحقاً «فانتوم»، فيما تحصل على اعداد اضافية من «ف - ١٥» و «ف - ١٦». فيفترض ان يتناقص حجم القوة الجوية بعد ١٩٨٦ مع اخراج بعض طائرات «كفير» من الخدمة، لكن سيؤدي دخول المقاتلة الجديدة «لافي» الى الخدمة، من ١٩٨٩ فصاعداً، الى استقرار عدد طائرات القتال في الصف الاول لسلاح الجو الاسرائيلي عند مستوى ٦٠٠. كما يعمل سلاح الجو في الفترة الانتقالية على زيادة عنصر الحرب الالكترونية والاستطلاع عبر الحصول على طائرات متخصصة ومن خلال تطوير او تحسين المعدات الالكترونية. ويتمتع سلاح الجو بافضلية امتلاكه لاعداد كبيرة جداً من الصواريخ الموجهة المتقدمة جو - جو وجو - ارض، مما يطيل الحياة العملية للطرازات المتقدمة من الطائرات. اما سلاح البحرية، فينوي الحصول على ٣ غواصات اضافية وعلى المزيد من زوارق الصواريخ السريعة (وخاصة الزوارق الزلافة الاميركية)، فيما يتم اخراج بعض النماذج الاقدم من الخدمة، ليبلغ حجم السلاح حوالي ٤٠ زورق صواريخ سريعاً. وتشمل خطط سلاح البحرية الاخرى تحسين النظم الالكترونية والصواريخ المضادة للسفن (توجد نماذج جديدة من صاروخ «غبريل» ذات مدى ابعد وقابلة للاطلاق من الجو في الخدمة) والدفاع الموضعي المضاد للسفن والصواريخ المعادية.

يتمثل احد الردود الممكنة التي يمكن ان يطورها الجيش الاسرائيلي برخص نسبي، بدور طائرات الهليكوبتر. فيمكن للهليكوبتر ان تلعب دورين، احدهما الدور الذي بات معهوداً الآن في المهام المضادة للدروع ومهام الاحتتام، والآخر نقل الرجال والمعدات الخفيفة (آليات ومدافع) لتجاوز النقاط المحصنة للعدو واحتلال مواقع خلفية تغلق خطوط مواصلات العدو. انما توجد محدوديات هامة تعرقل مثل هذا التحول في اطار المجابهة العسكرية العربية - الاسرائيلية، مما يثير الملاحظات التالية: ١ - عندما يواجه الجيش الاسرائيلي جيشاً عربياً كبيراً لن يكون لديه قوة منقولة بالهليكوبتر تكفي للتأثير على ساحة المعركة برمتها، خلافاً لتجربة القتال ضد م.ت.ف. في ١٩٨٢ مثلاً: ٢ - يعني ما سبق، بدوره، أن الوحدات المنقولة بالهليكوبتر يمكن ان تتمتع بتأثير محوري، لكن لن يتراكم هذا التأثير على صعيد عدة محاور في جبهة ما لينشأ تأثير استراتيجي سوى اذا حصل عمل مرادف لقوات برية قادرة على تحقيق الخرق واستثمار الفوز: ٣ - ربما تكمن اهمية هذا الاسلوب في مفهوم الاختراق السريع والعميق، مما يثير احتمال تحقيق نفس النتائج بواسطة انواع مختلفة من القوات تعمل على مستويات مختلفة من المجابهة. فهل يمثل ذلك عودة الى منطق الحرب الخاطفة وحرب حزيران ١٩٦٧؟ ٤ - تتضاعف صعوبة اختراق ساحة القتال الحديثة بسبب تعاضم احجام الجيوش وزيادة مدى وقوة وحماية نظم الاسلحة المدافعة، مما يعني ان الجيش الاسرائيلي لن يقدر على تجنب المعارك الطاحنة وفقدان السرعة رغم حركيته المرتفعة (يتضح في الواقع ان مجمل مسار تطور الدروع الاسرائيلية وعقيدة عملها يؤدي الى التباطؤ وليس السرعة، اي ما يعرف بالحركة التكتيكية بدلاً من الحركة الميدانية).

٢ - الخيار النووي: لعل حتمية القتال المرتفع الكلفة ستؤدي الى خط التطور الثاني، اي الخيار النووي، وخاصة اذا حصل تبدل مواز في التفكير الامني والسياسي الاسرائيلي<sup>(٢٥)</sup>. تملك اسرائيل قدرة نووية عسكرية، والارجح انها قد حولتها الى قوة نووية فعلية (اي الى ترسانة من الاسلحة النووية)<sup>(٢٦)</sup>. بل ان السؤال الذي يجب طرحه، في الواقع، لا يتعلق بهل ستقرر اسرائيل انتاج الرؤوس النووية ام لا، او حتى هل يجب ان تنتج الرؤوس «الاستراتيجية» او «التكتيكية»،

بل كيف ستتأثر وضعيتها العسكرية نتيجة تبني استراتيجية نووية. أي يجب تحديد بأية مرحلة من مراحل الحرب ستلجأ إسرائيل إلى استخدام أسلحتها النووية وضد أية أهداف، وكيف سيؤثر امتلاك هذا الخيار على الاحتفاظ بالقدرات العسكرية التقليدية؟.

يتضح، في الحاضر، أن إسرائيل لا تملك وسائل إيصال الأسلحة النووية فحسب، بل أنها تعمل على تطوير وسائل جديدة مصممة لحمل أحجام مختلفة من الرؤوس النووية تلائم أهداف محددة. ومثل على ذلك هو قدرة القذائف الصاروخية الجديدة التي تنتجها الصناعة الحربية الإسرائيلية على نقل الرؤوس النووية التكتيكية. إلا أن المعضلة الرئيسية التي تعيق جهود إسرائيل، في هذا المجال حتى الآن، هي فقدان التكنولوجيا اللازمة لتصميم وإنتاج الرؤوس النووية الصغيرة. وعلى أية حال، فإن النقاش في داخل إسرائيل حول احتمال تبني سياسة نووية علنية<sup>(٧)</sup> يجب أن ينبه المراقبين إلى قرب اضطرابهم إلى إعادة تقييم القوة العسكرية الإسرائيلية كلياً، علماً بأنه ربما سيظهر، في نهاية المطاف، أن الخيار النووي سيخضع الأداة العسكرية الإسرائيلية، أكثر فاكثراً، إلى القيود السياسية الخائفة.

Simpkin, Richard, *Anti - Tank*, London: Brassey's, 1982.

(٧) يؤكد ذلك كاتب إسرائيلي ومسؤول سابق:

Peri, Yoram, *Between Battles and Ballots*, Cambridge: Cambridge University Press, 1983, p. 214.

(٨) مثلاً عن لسان وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشي آرنس، في:

Brilliant, Joshna, *Arms Balance Worsening*, *Jerusalem Post* (Jerusalem), 26th August 1984, p.5.

(٩) هذه هي العناصر التي يحددها: رياض الأشقر، ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل في الثمانينات، أوراق م.د.ف. رقم ١١، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٧.

(١٠) تأتي كافة الأرقام من عدة مصادر، هي:

- Mark Heller, Dov Tamari and Ze'ev Eytan (eds.), *The Middle East Military Balance 1983*, Jaffee Center for Strategic Studies, Tel-Aviv: Tel-Aviv University, 1983, pp. 112 - 128.

- *The Military Balance 1983 - 1984*, London: International Institute for Studies, 1983, pp. 56-57.

(١) توجد تقييمات عديدة للداء الإسرائيلي في حرب ١٩٧٣، يلخص أحدها أهم الدروس وهو:

Dupuy, T.N., *Elusive Victory*, London: Macdonald and Jone's, 1978, pp. 549 - 556, 559 - 565, 584 - 588.

(٢) ثمة مراجعة مفيدة لسمات مرحلة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ في: رياض الأشقر، الإدارة العسكرية الإسرائيلية والحرب الإسرائيلية - العربية المقبلة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.

Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, New York: Simon and Schuster, 1984, p. 38.

(٤) حول عمل هذا النظام المتكامل في الجو، انظر: قاسم جعفر، «المواجهة الجوية السورية - الإسرائيلية في ١٩٨٢»، الفكر الاستراتيجي العربي (بيروت)، العدد ٦، ربيع ١٩٨٣.

(٥) هذه قضية يثيرها كاتب متخصص بالشؤون العسكرية في نص غير منشور:

Cordesman, Anthony, *Syrian - Israel: C31: the West's Third Front*, Washington D.C., 7th Jan. 1984.

(٦) يناقش كاتب بريطاني متخصص بالشؤون العسكرية هذا المفهوم في:

Reports (Washington D.C.), No. 112, p. 9.

(٢٠) توجد مقالات كثيرة حول الصناعة الحربية الاسرائيلية، أحدثها:

Mintz, Alex, «The Military-Industrial Complex: The Israeli Case», *The Journal of Strategic Studies* (London), Vol. 6, No. 3, Sep. 1983.

(٢١) هذا هو تقييم المعدين، في:

«The Middle East Military Balance». *op. cit.*, p. 126.

Robinson, Clarence, «U.S. Companies (٢٢) Oppose Lavi Aid», *Aviation Week and Space Technology* (New York), 14th Feb. 1983, p. 19.

Brilliant, Joshua, «A Tank as Good as (٢٣) Any», *Jerusalem Post*, 10th Nov. 1984, p. 2.

(٢٤) هذا هو رأي قائد سلاح الدروع اللواء موشي بار -كوخيا، «الدروع في حرب «سلامة الجليل» وبعدها، معراخوت، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، العدد ٢٨٥، ص ٣٣.

(٢٥) يلخص جزء من هذا النقاش في:

Harowitz, D., «Israel's War in Lebanon: New Patterns in Strategic Thinking and Civilian - Military Relations», *The Journal of Strategic Studies* (London), Vol. 6, No. 3, Sep. 1983.

(٢٦) يؤكد تقرير أميركي انه يوجد لدى اسرائيل ٥٠ - ١٠٠ قنبلة ذرية، كما جاء في:

«University in U.S. Claims Israel has 50 - 100 A-Bombs», *Jerusalem Post*, 8th Dec. 1984, p. 3.

(٢٧) يمثل هذا النقاش كتاب:

Feldman, Shai, *Israel's Nuclear Deterrence in the 1980s*, New York: Colombia University Press, 1983.

- U.S. General Accounting Office, *U.S. Assistance to the State of Israel*, Washington D.C., 1983.

- «Israel to Boost Combat Strength», *Aviation Week and Space Technology* (New York), 14th Feb. 1983, p. 17.

- «الميزان العسكري بين سوريا واسرائيل (أواخر ١٩٨٣)»، النشرة الاستراتيجية (لندن)، المجلد الرابع، العدد ٢٣، ص ١ - ٢ من الملحق.

(١١) هذا ما يلمح اليه: رياض الأشقر، «الادارة العسكرية...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(١٢) «U.S. Assistance to the State of Israel» *op. cit.*, p. 30.

(١٣) ثمة تفاصيل أكثر حول بنية الجيش الاسرائيلي في: رياض الأشقر، قيادة الجيش الاسرائيلي، ١٩٦٠ - ١٩٨١، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

(١٤) «IDF Ground Command Okayed», *Jerusalem Post*, 14th August 1983, p. 7.

(١٥) يجدر ذكر العون المعلوماتي الأميركي على نحو الصور التي تلتقطها الأقمار الاصطناعية الأميركية والتي تنقل، كما هي، إلى اسرائيل. انظر:

«U.S. - Israel Pact» *Jerusalem Post*, 22nd May 1984, p. 3.

(١٦) للمزيد، حول الجانب المالي، انظر: يولا البطل، الانفاق العسكري في اسرائيل خلال ٣٥ عاماً، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

(١٧) كما جاء في: «How Cuts Will Affect IDF», *Jerusalem Post*, 24th Nov. 1984, p. 8.

(١٨) Cordesman, Anthony, *Jordanian Arms and the Middle East Balance*, Washington D.C.: Middle East Institute, 1983, p. 68.

(١٩) Joe Stork and Jim Paul, «Arms Sales and the Militarisation of the Middle East», *MERIP*



# السنوات الخمس السمان في تاريخ «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين (١٩٣١ - ١٩٣٦)

## ٣ - التمثيل السياسي والمؤسسات العسكرية

### صبري جريس

مع توسع الوطن القومي وازدياد قوته، خلال النصف الاول من الثلاثينات، اشتد الصراع حول السلطة داخله. ودار هذا الصراع، اساساً، بين معسكرين رئيسيين، هما «التصحيحيون» من ناحية والجناح العمالي بزعامة مباي من ناحية ثانية، ثم اتسع واستشرى ليشمل اكثر من مجال ويؤثر في اكثر من ناحية، وذلك على ارضية صراعات اخرى جانبية داخل كل معسكر، واحياناً مع المجموعات الصهيونية الأخرى.

### ٣ كتل في مؤتمر التصحيحيين: تسويات وخلافات

كان التصحيحيون، في البداية، هم المبادرين على وجه العموم الى الهجوم على المعسكر الآخر، بالتصدي له او التحرش به. اما الدافع الرئيسي لتحركهم هذا فكان فشلهم في السيطرة على المنظمة الصهيونية العالمية او حملها على تبني وجهة نظرهم في العمل الصهيوني، واعتبارهم الجناح العمالي مسؤولاً عن ذلك، او عقبة في طريقهم على الاقل، مما عمق الهوة بين المعسكرين<sup>(١)</sup>. وكان ذلك الشعور بالفشل قد ازداد حدة اثر رفض المؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١) المصادقة على اقتراح التصحيحيين بتعريف «الهدف النهائي» للصهيونية، مما دفع زعماء تيار «الحد الاقصى» بينهم الى التشديد على ضرورة انسحابهم من المنظمة الصهيونية العالمية<sup>(٢)</sup>.

شؤون فلسطينية، العدد ١٤٦ - ١٤٧، ايار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٨٥

وأقامة منظمة جديدة خاصة بهم، تعمل مستقلة لتحقيق اهدافهم<sup>(٣)</sup>. الا ان اللجنة المركزية للتصحيحيين، المنعقدة في كاليه خلال ٢٨ - ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٣١، رفضت الاخذ بهذا الرأي واتخذت موقفاً وسطاً بين المطالبين بالانشقاق ومعارضيه، وذلك بقرارها الابقاء على منظمة الصهيونيين التصحيحيين كتنظيم موحد، ولكن مع ذلك السماح لأولئك الذين لا يدفعون رسوم الشيك، وبالتالي لا يعتبرون اعضاء في المنظمة الصهيونية العالمية، بالانضمام اليه<sup>(٤)</sup>، على ان يعرض هذا القرار على مؤتمر المنظمة المقبل للمصادقة عليه. وفي ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٣٢، صادق المؤتمر القطري للتصحيحيين في فلسطين، المنعقد في تل اببيب، على هذه القرارات<sup>(٥)</sup>؛ بينما اعترفت اللجنة التنفيذية الصهيونية، على الرغم من ذلك، بالتصحيحيين كتنظيم مستقل في المنظمة الصهيونية العالمية، وذلك في دورتها المنعقدة في لندن خلال ٢٨ تموز (يوليو) - ١٩ آب (اغسطس) من السنة نفسها<sup>(٦)</sup>.

غير ان هذه التسويات لم تحظ برضى «النشيطين» المتطرفين من مؤيدي تيار «الحد الاقصى». وقبل ان يمر شهر على قرارات كاليه قام نفر منهم، من المنتمين الى «الصهيونيين الثوريين»، بانشاء تنظيم سرى داخل الحركة التصحيحية، بزعامة ابا احييمير، سموه «بريت هابريونيم» (عصبة الاشداء)<sup>(٧)</sup>، تيمنا بالمجموعات اليهودية التي عرفت بهذا الاسم وكانت تقاتل الرومان ايام مملكة اسرائيل الثانية<sup>(٨)</sup>. وكان الدافع المباشر لاقامة هذا التنظيم، الذي انشئ خلال تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣١، شعور اعضائه بضرورة القيام بأعمال معارضة فعلية للاحصاء العام للسكان في فلسطين، الذي جرى آنذاك، بعد ان اكتفى الحزب التصحيحي عامة بمعارضة كلامية؛ وذلك لاعقادهم ان هدف البريطانيين من الاحصاء هو البرهان على ان اليهود هم اقلية في فلسطين لا ضير في خضوعها لحكم الاكثرية العربية ضمن اطار المجلس التشريعي المزمع انشاؤه في البلد من جهة، وكذلك الحصول على المعطيات الاحصائية الضرورية للأعداد لانتخابات ذلك المجلس من جهة أخرى<sup>(٩)</sup>. اما زعيم هذا التنظيم، احييمير، فلم يخف اتجاهاته الفاشية، بل قام بنشر عدد من مقالاته في صحيفة «دوار هايوم» تحت عنوان «من يوميات فاشي»<sup>(١٠)</sup>، داعياً الى منح «الشباب القومي» ثقافة تختلف عن تلك «النباتية» التي انشئ عليها<sup>(١١)</sup>، وغرس روح الاستعداد للتضحية لديه، لأن المبادئ لن تتحقق ان لم يكن هنالك من هو على استعداد للتضحية في سبيلها<sup>(١٢)</sup>، وكذلك لانه «لم تحدث ثورة في تاريخ البشرية دون سفك دماء»<sup>(١٣)</sup>. وسخر احييمير من وعد بلفور، وكذلك من المتمسكين به أساساً للعمل الصهيوني، لان «طريق الخلاص لا تمر على جسر من الورق، بل على جسر من الحديد»<sup>(١٤)</sup>؛ كما «ان المسيح - المخلص لن يأت... راكباً على حمار... بل على دابة»<sup>(١٥)</sup>.

كانت «عصبة الاشداء»، عند انشائها، تنظيمياً صغيراً، لم يضم اكثر من ٤٠ عضواً، اضافة الى بضع عشرات من المؤيدين غير المنظمين<sup>(١٦)</sup>. غير انه لم تمر الا بضعة أشهر على اقامتها حتى استطاع زعمائها السيطرة على صحيفة «حازيت هعام» (جبهة الشعب)<sup>(١٧)</sup>، التي كانت قد باشرت صدورها في اواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، وتحولت في اواخر تلك السنة الى لسان حال العمال التصحيحيين<sup>(١٨)</sup>، محاولة لعب دور مضاد لذلك الذي تقوم به صحيفة «دافار» الهستدروتية؛ فراحت تشن حملات شعواء على المعسكر العمالي بأسره، وصلت الى مدى من الحدة دفع الهستدروت الى اصدار ملحق خاص لـ «دافار» لمجابهتها<sup>(١٩)</sup>. كذلك راح «الاشداء» يصدرن، في صيف ١٩٣٢، نشرة سرية بأسم «هابريون»<sup>(٢٠)</sup> للترويج لأرائهم. ولم يؤد هذا النشاط

الاعلامي الى تعميق الهوية واثارة الضغائن بين التصحيحين والعمال فحسب، بل انه اثار أيضاً «المعتدلين» بين التصحيحين، الذين طالبوا جابوتينسكي بالعمل على طرد تلك المجموعة من الحركة<sup>(٣١)</sup>. إلا ان الزعيم التصحيحي رد على هذه الطلبات بنشر مقال «حول المغامرات»<sup>(٣٢)</sup>، ينم عن اعجاب بـ «جراة» اولئك «الشباب»، وفسّر المقال كإييد معنوي لهم، مما اثار عاصفة داخل الحركة التصحيحية، دفعت جابوتينسكي الى نشر مقال جديد، «حول المغامرات، مرة أخرى»<sup>(٣٣)</sup>، للتخفيف من حدة الاستنتاجات التي نجمت عن مقاله الاول.

وبموقفه هذا كان جابوتينسكي يحاول، عملياً، المحافظة على وحدة الحركة التصحيحية التي اشتدت نزاعات الكتل المختلفة داخلها، في صيف ١٩٣٢، بصورة كادت تهدد بانشقاقها، على ابواب مؤتمرها المقبل<sup>(٣٤)</sup>. وفي ذلك المؤتمر، وهو الخامس، الذي عقد في فيينا خلال ٢٨ آب (اغسطس) - ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٢، وجد جابوتينسكي ان دعواته المتطرفة ونظرياته المتشددة راحت، الى حد ما، تنقلب عليه، اذ قام بعض تلامذته، الذين بزوا معلمهم في طرفهم، بمهاجمته علناً في المؤتمر<sup>(٣٥)</sup> لـ «انعدام اقدمه» و«تردده»، داعين الحركة الى اتخاذ مواقف عدائية سافرة تجاه البريطانيين والجناح العمالي الصهيوني، لم يكن جابوتينسكي نفسه على استعداد للقبول بها لما قد تطوي عليه من عواقب بالنسبة لوضع التصحيحين داخل المعسكر الصهيوني بأسره. وكانت انتخابات اعضاء المؤتمر قد اسفرت عن تشكيل ٢ كتل رئيسية داخله؛ اولها كتلة «النشيطين» برئاسة الدكتور فون فايزل، زعيم التصحيحين في فلسطين، التي ضمت ٤٠ مندوباً (من ١٢٥)؛ وثانيها كتلة «الحد الاقصى»، بزعامه احييمير، وضمت ٢٥ مندوباً، اما الباقيون فقد عرفوا على أنهم «معتدلون»، وبرز بينهم مدير غروسمان وريكارد ليختهايم، زعيماً التصحيحين في ألمانيا<sup>(٣٦)</sup>. وفيما كان «المعتدلون» يطالبون بطرد مجموعة «الحد الاقصى» من الحركة، كان هؤلاء يسعون الى حملها على «تصحيح مسارها»، وذلك بدفعها نحو انتهاج «الاساليب الثورية، [والاتجاه] للعمل بدل الكلام»<sup>(٣٧)</sup>، و«انتشالها... من المستنقع الليبرالي»<sup>(٣٨)</sup>. ورد جابوتينسكي بعنف، خلال مناقشات المؤتمر، على المتحدثين بأسم تيار «الحد الاقصى»، موضحاً انه لا يقبل طروحاتهم، الا انه رفض، في الوقت نفسه، اقتراحات طردهم من الحركة، موضحاً ان للجميع مكاناً فيها<sup>(٣٩)</sup>، فيما كان يعمل جاهداً لمنع انشقاقها. وقد نجح جابوتينسكي في مساعيه هذه، مؤقتاً.

اتخذ مؤتمر التصحيحين في فيينا، مع اختتام اعماله، قراراتين هامين، كانا عبارة عن تسويات تمت بين الكتل المتصارعة المشاركة فيه. فقد صادق المؤتمر على مشروع «العريضة» الذي تقدم به جابوتينسكي<sup>(٤٠)</sup>، على الرغم من ان اكثرية المندوبين لم تبد حماساً بالغاً تجاهه. وقد انهكت الحركة التصحيحية في تنفيذ هذا المشروع خلال سنة ١٩٣٤ بأسرها<sup>(٤١)</sup>، حيث حمل الالاف من اليهود، في دول أوروبا الشرقية خاصة، على التوقيع على عرائض تطالب بفتح ابواب فلسطين للهجرة اليهودية دون قيود؛ وكذلك الاستجابة لطلبات التصحيحين الاخرى بشأن انشاء حكم استيطاني في البلد<sup>(٤٢)</sup>. وقد ارسلت نسخ من هذه العرائض الى البرلمان البريطاني وعصبة الامم ورؤساء حكومات الدول التي كان اليهود الموقعين على تلك العرائض يعيشون فيها<sup>(٤٣)</sup>. ولكن، في مقابل قرار «العريضة»، صادق المؤتمر، ايضاً، على قرارات كاليه، وذلك رغم معارضة جابوتينسكي، الذي اوضح للمؤتمرين ان ما قام بتمزيقه في المؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١) كان بطاقة العضوية في المؤتمر، وليس ايصال دفع رسوم الشيك<sup>(٤٤)</sup>، مشيراً بذلك الى انه لا يزال يعتبر نفسه عضواً في المنظمة الصهيونية العالمية، ولا يسعى للانشقاق عنها. وقد

خشي جابوتينسكي من ان تستغل تلك القرارات، التي تعني، عملياً، قبول من لا تتوفر فيهم شروط العضوية في المنظمة الصهيونية العالمية، اعضاء في الحركة التصحيحية، للمس بوضع حركته داخل المنظمة العالمية. وكانت شكوكه في محلها، اذ ما ان اعلن عن تلك القرارات حتى تقدمت الادارة الصهيونية بشكوى ضد التصحيحيين الى «محكمة الشرف» التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، التي قضت في بداية سنة ١٩٣٣، بأبطال وضع «التنظيم المستقل»، على ما ينطوي عليه من امتيازات، الذي كان قد منح للتصحيحيين داخل المنظمة الصهيونية العالمية<sup>(٣٥)</sup>، باعتبارهم حزباً صهيونياً رئيسياً، مما شكل مقدمة لزعزعة مركزهم، بالمقارنة مع التنظيمات الصهيونية الاخرى.

ولكن على الرغم من هذه القرارات، لم ينجح مؤتمر التصحيحيين في فيينا في حل الخلافات داخل حركتهم، فاستمر الصراع بين كتلتها المختلفة من جهة، وبينها جميعاً وبين العمال من جهة اخرى. ومنذ صيف ١٩٣٢، اضيف مدى آخر جديد للصراع بين المعسكرين. فحتى ذلك الوقت، كان قد وصلت الى فلسطين، ضمن موجات الهجرة التي راحت تتسع آنذاك، اعداد لا بأس بها من العمال اعضاء ببيتار<sup>(٣٦)</sup>، بناء على قرار كانت المنظمة قد اتخذته في مؤتمرها العالمي الاول، الذي عقد في دانزيغ خلال ١٢ - ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٣١<sup>(٣٧)</sup>، بشأن فرض «الخدمة الاجبارية» على اعضائها في فلسطين<sup>(٣٨)</sup>. وقد انتشر اولئك في كافة التجمعات اليهودية في البلد، بينما راح تنظيم العمال التصحيحيين يسعى الى ايجاد اماكن عمل لهم بالاتصال مباشرة بأرباب العمل<sup>(٣٩)</sup>، من خلال تجاوز مكاتب الاستخدام الهستدروتية. ولم يكن من الصعب على التصحيحيين القيام بذلك وتشغيل زملائهم، بأيجاد مختلف الاعمال لهم، نظراً لازدياد فرص العمل مع بداية الانتعاش الاقتصادي للقطاع اليهودي من جهة<sup>(٤٠)</sup>، واستعداد العديد من ارباب العمل للقيام بذلك، للتحري من ضغوط الهستدروت من جهة اخرى<sup>(٤١)</sup>. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، كان عدد من ارباب العمل اولئك، وخصوصاً اتحاد اصحاب الصناعة، يطالبون باقامة مكاتب استخدام «محايدة»<sup>(٤٢)</sup> بدل الهستدروتية. ولم تكن الهستدروت، باعتبارها «نقابة عامة» للعمال اليهود في فلسطين، «يجب» على كافة العمال الانضمام اليها، بعد ان اناطت بنفسها تنظيم سوق العمالة لوحدها، على استعداد للقبول بتلك الممارسات. كما رأت في الاتجاه للاستغناء عن خدماتها في مجال الاستخدام محاولة لتضييق نفوذها وضعف مركزها، مما قد يؤدي، ايضاً، الى تقوية التنظيم العمالي التصحيحي المناوئ لها، ويمس، بالتالي، بالجناح العمالي بأسره، باعتبارها مركز قوته الاساسي. ولكن العمال التصحيحيين لم يقبلوا بهذه الادعاءات، اذ طالبوا الهستدروت بالغاء «طابعها الطبقي»<sup>(٤٣)</sup> قبل ان يستطيعوا الانضمام اليها. الا ان الهستدروت رفضت هذا الطلب، فامتنع اولئك عن الانضمام اليها، بينما رفضت هي، بدورها، الاعتراف بهم. ولم يمر وقت طويل حتى راحت خلافات العمل، التي رافقتها احياناً المشاحنات والمشاجرات، تنتشب بين عمال المعسكرين.

وخلال السنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٤ تصاعدت حدة هذه الخلافات، ولفقت انظار قطاعات واسعة من اليشوف اليهودي اليها، وذلك بعد ان راح العمال التصحيحيون لجأون الى تحطيم الاضرابات التي كانت الهستدروت تعلنها، بابداء استعدادهم واتجاههم للعمل في الاماكن التي يعلن عمال الهستدروت الاضراب فيها، بدلاً منهم<sup>(٤٤)</sup>، مما كان يدفع اولئك عادة للتصدي للعمال المنافسين باقامة حاميات تحاول منعهم من الوصول الى اماكن العمل. وسرعان ما تنتشب

الخلافات، التي تتطور الى اشتباكات بالايدي بين الطرفين، تستدعي تدخل الشرطة التي تقوم باعتقال المسؤولين وتقدمهم للمحاكمة. وفي بعض الحالات، كتلك التي وقعت في مصنع فرومين، في القدس، خلال تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٢<sup>(٤٥)</sup>، وفي بيتح تكفا خلال شباط (فبراير) ١٩٣٣<sup>(٤٦)</sup>، وفي مغدال خلال حزيران (يونيو) من السنة نفسها<sup>(٤٧)</sup>، اتسعت خلافات العمل هذه، واستمرت لفترات طويلة نسبياً، مما جر ضغوطاً وضغوطاً مضادة، ساهمت في اشتداد التوتر بين العسكريين. وعزز التصحيحيون نشاطهم هذا بشن حملة اعلامية شعواء على الهستدروت وسياستها، شارك فيها جابوتينسكي نفسه بسلسلة من المقالات؛ ووصل في احداها، بعنوان «نعم، حطموا!»، الى الاعلان عن «ان هناك رغبة في تحطيم هستدروت معينة، او، على الاصح - يريدون تحطيم (وسيحطمو) مطالبتها باحتكار [العمل] والسلطة»<sup>(٤٨)</sup>.

### الانشقاق عن المنظمة الصهيونية

وباطلاقه «نعم، حطموا!» ذهب جابوتينسكي بعيداً في عدائه للعمال، الذين اعتبروا الدعوة الى تحطيم الهستدروت بمثابة محاولة للمس بالطبقة العاملة بأسرها<sup>(٤٩)</sup>، ان لم يكن اكثر من ذلك. فالهستدروت كانت آنذاك بالنسبة لمؤيديها - على حد تعبير شاول افيفور، وهو واحد من الثلاثي المكلف من قبلها بقيادة الهاغاناه - «نواة الدولة واطارها عمليا، وربما كانت، كذلك، اكثر من اي تنظيم آخر: تنظيم اليبشوف، او [حتى] المنظمة الصهيونية. لقد كانت [الهستدروت] دولتنا عمليا في تلك الايام»<sup>(٥٠)</sup>؛ ولذلك لم يكن بد من الدفاع عنها، حتى وان ادى ذلك الى اللجوء لاستعمال العنف. وتعمق هذا الشعور لدى الزعامة العمالية بعد ان لاحظت ان حملات التصحيحيين تصاعدت مع استلام النازيين الحكم في المانيا، وانضمام قطاعات واسعة من العمال الالمان اليهم، مما ولّد لديها احساساً بالخطر نجم عن تحسبها من ان يقوم التصحيحيون بالعمل نفسه في الحركة الصهيونية<sup>(٥١)</sup>. ولذلك، راح سكرتير الهستدروت بن - غوريون يبادل جابوتينسكي، بعد ان سماه «فلاديمير هتلر»، اللغة نفسها، معلنا انه لن يستغرب «اذا اصبح الرجل الذي كان ايام مذابح اوكرانيا حليفاً لزعيم القتل، بيتليورا، غداً، حليفاً لهتلر»<sup>(٥٢)</sup>، ومحدراً من ان التصحيحيين يسعون الى «تحطيم الديمقراطية الصهيونية واقامة حكم انتقالي [على غرار حكم] هوغنبرغ - هتلر مع المركز الكاثوليكي [يقصد الاحزاب الصهيونية المتدينة]»<sup>(٥٣)</sup>.

وانطلاقاً من هذا التقييم، راحت اللجنة المركزية لحزب مباي تبحث في وسائل مجابهة التصحيحيين، فأوضحت ان اكثرية اعضائها تميل الى استعمال العنف ضدهم، رغم معارضة «معلم» الحزب بيرل كاتسنلسون لذلك<sup>(٥٤)</sup>. ولم تتخذ اللجنة، على كل حال، اي قرار صريح في هذا الصدد<sup>(٥٥)</sup>، رغم انها قامت ببحث الامر ٤ مرات في فترات متفاوتة، بين نيسان (ابريل) ١٩٣٣ وكانون الثاني (يناير) ١٩٣٤<sup>(٥٦)</sup>؛ الا ان مجرد طرح الموضوع للبحث اعطى ضوءاً اخضر لبعض قطاعات الحزب. ومنذ ذلك الوقت، اصبح «التحطيم» من نصيب التصحيحيين على وجه العموم؛ اذ راحت دوائر معينة في مباي تنظم الهجومات على مسيرات التصحيحيين او اجتماعاتهم، هنا وهناك، لـ «تفجيرها». وفي حالتين من هذا النوع على الاقل، كالهجوم على مسيرة التصحيحيين في تل ابيب في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٣٣<sup>(٥٧)</sup> و «تفجير» اجتماع مغلق لهم في حيفا في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٤<sup>(٥٨)</sup>، اللتين شاركت فيهما اعداد كبيرة نسبياً من اعضاء مباي، ومنهم من

احضر من الكيبوتسات خصيصاً لذلك، سقط عدد من الجرحى<sup>(٤٩)</sup>. وكان قد اقيم، في شباط (فبراير) ١٩٣٤، تنظيم خاص داخل مباي، يسمى «بلوغوت هابوعيل» (كتائب العمال)، تابع لاتحاد هابوعيل الرياضي، تولى القيام بمثل هذه الانشطة، اضافة الى حراسة زعماء الحزب<sup>(٥٠)</sup>. وفي الوقت نفسه، وقعت احداث مماثلة بين الصهيونيين في بولونيا<sup>(٥١)</sup>، كان التصحيحيون، عامة، المبادرين الى افتعالها.

ولم يقف العمال عند هذا الحد، بل اتجهوا الى «تحطيم» القوة السياسية للتصحيحيين داخل المنظمة الصهيونية العالمية، التي كانت تزداد تدريجياً منذ تأسيس تنظيمهم، الى ان وصلت اوجها في المؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١)، حيث شغل مندوبوهم نحو ٢٢ بالمئة من مقاعد المؤتمر، مقابل ٢٩ بالمئة لممثلي العمال. ولاحظت الزعامة العمالية ان التصحيحيين يستمدون قوتهم السياسية الاساسية من التأييد الواسع لهم بين صهيونيين بولونيا، فقررت التصدي لهم هناك. وفي آواخر اذار (مارس) ١٩٣٣، قبيل بدء الانتخابات للمؤتمر الصهيوني الثامن عشر، الذي عقد في صيف تلك السنة، أوفد بن - غوريون نفسه الى هناك، لادارة المعركة الانتخابية<sup>(٥٢)</sup>. ومكث زعيم الهستدروت في بولونيا نحو ٣ أشهر، جاب خلالها البلد طولاً وعرضاً، لادارة الحملة الانتخابية<sup>(٥٣)</sup>، التي شارك فيها جابوتينسكي من الطرف الاخر، وتحولت الى «حرب اهلية»<sup>(٥٤)</sup> بين العمال والتصحيحيين، تعرض بن - غوريون خلالها الى اعتداء عليه من قبل اعضاء بيتار، ادى الى جرح مرافقيه<sup>(٥٥)</sup>. وفي الوقت نفسه، قام العمال بنشاط مماثل بين التجمعات الصهيونية الكبيرة الاخرى، وكان لهذا النشاط ثماره، اذ اسفرت الانتخابات للمؤتمر الصهيوني الثامن عشر عن ارتفاع ملحوظ في قوة الجناح العمالي، فحصل على ١٣٨ مندوباً، شكلوا ٤٤ بالمئة من اعضاء المؤتمر، واصبحوا، بذلك، اكبر الكتل فيه، بينما انخفض عدد مندوبي التصحيحيين الى ٤٥، يشكلون نحو ١٤ بالمئة من اعضاء المؤتمر.

ومما ساهم ايضاً في اضعاف التصحيحيين، تزامن النشاط العمالي المعادي لهم مع انفجار الخلافات بينهم، التي أدت الى انشقاقهم. فالتوتر الذي كان قائماً بين التيارات المختلفة داخل الحركة التصحيحية، والتي لم ينجح مؤتمرها الخامس، المنعقد في خريف ١٩٣٢ في فيينا، في ازالته او التخفيف من حدته، انفجر في مجلس الحركة المنعقد في كاتوفيتش خلال ٢٠ - ٢١ آذار (مارس) ١٩٣٢، حيث قامت الاكثورية باقصاء الاقلية «المعتدلة»<sup>(٥٦)</sup>، التي تزعمها منير غروسمان. كما حاولت الاكثورية حمل الحركة على التخلي عن محاولات «احتلال المؤتمر [الصهيوني] من الداخل»<sup>(٥٧)</sup>. والامتناع عن الاشتراك في المؤتمر الصهيوني المقبل؛ الا ان جابوتينسكي اصدر، في ٢٢ آذار (مارس)، قراراً، عرف بأسم مرسوم لودن، جمّد بموجبه نشاط المؤسسات المركزية للحركة وأوعز باشتراك التصحيحيين في المؤتمر<sup>(٥٨)</sup>. وفي ١٦ نيسان (ابريل)، أجرى استفتاء داخلي بين التصحيحيين حول هذا الاجراء، اسفر عن موافقة ٩٤ بالمئة من نحو ٣٤ ألف عضو شاركوا في الاستفتاء، على تحويل جابوتينسكي صلاحيات تنفيذية مطلقة بشأن ادارة شؤون الحركة، وبالتالي منحة احتكار قرارها السياسي<sup>(٥٩)</sup>.

وعلى الاثر، اتجهت الاقلية المبعدة الى خوض معركة الانتخابات للمؤتمر الصهيوني الثامن عشر منفردة، فحصلت على ٧ مقاعد؛ وفي ٢٧ آب (اغسطس) اطلقت على نفسها اسم «حزب الدولة اليهودية»، معلنة انشقاقها عن الحركة التصحيحية<sup>(٦٠)</sup>. وشارك الطرفان في المؤتمر الصهيوني الثامن عشر، كحزبين منفصلين.

والواضح، ان انشقاق التصحيحين على انفسهم، اضافة الى انتصار العمال عليهم في الانتخابات للمؤتمر الصهيوني، ساهما في اضعافهم بشكل ملحوظ عشية انعقاده. ويبدو كأن هذا لم يكن كافياً لضعضة مركزهم، اذ اضيف اليه حادث آخر، وقع قبل نحو شهرين من انعقاد المؤتمر، وكان ثالثة الاثافي بالنسبة لهم. ففي مساء ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٣٣، أطلق شخصان النار على الدكتور حايم ارلوزوروف، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية والنجم الصاعد في الجناح العمالي، فيما كان يتنزه مع زوجته على شاطئ تل ابيب<sup>(٧١)</sup>، فأصاباه بجراح بليغة، نقل على أثرها الى المستشفى وتوفى هناك<sup>(٧٢)</sup>. وعلى الاثر، حامت الشكوك حول عناصر من التصحيحين كمتورطين في العملية، خصوصاً وان اولئك انهمكوا خلال الاشهر الماضية في شن حملة واسعة من التشهير بارلوزوروف، متهمينه بأنه كان القوة المحركة لعقد اتفاقية الهعفراه مع النازيين<sup>(٧٣)</sup>، وبذلك ساهم في تحطيم المقاطعة اليهودية للضائع الالمانية التي جهد التصحيحون في تنظيمها<sup>(٧٤)</sup>؛ وهي ادعاءات لم تكن خالية من الصحة. وقامت الشرطة بتحقيق واسع لاكتشاف القتل، اعتقلت على أثره زعيم «عصبة الاشداء» نفسه، آبا احييمير، واتهمته بالتحريض على القتل، بينما وجهت تهمة تنفيذ العملية الى زميله، ابراهام سطافسكي وتسفي روزنبلاط<sup>(٧٥)</sup>.

وخلال التحقيق في قضية اغتيال ارلوزوروف، كشفت، ايضا، «عصبة الاشداء»، التي كانت تنظيماً سرياً حتى ذلك الوقت، وقدم عدد من عناصرها البارزة، بينهم احييمير ويافين، الى المحاكمة بتهمة العضوية في منظمة غير قانونية<sup>(٧٦)</sup>، فأدين ستة منهم وحكم عليهم بالسجن مددا تتراوح بين ٣ و١٨ شهراً<sup>(٧٧)</sup>. وأسفرت محاكمة «عصبة الاشداء» عن تصفية تنظيمهم؛ كما وضعت حداً لنشاط تيار «الحد الاقصى» في الحركة التصحيحية<sup>(٧٨)</sup>، خصوصاً بعد ان ضببت في حوزة زعيمهم احييمير كتابات يفهم منها انه يؤيد اسلوب الارهاب والتصفيات الجسدية، وقام العمال باستغلالها اعلامياً على نطاق واسع<sup>(٧٩)</sup>. غير ان ذلك لم يؤد الى اضمحلال نفوذ «الاشداء» وتأثيرهم الفكري بين التصحيحين، اذ انتقلت دعواتهم لاعتماد «الاساليب الثورية» واستعمال العنف، الموجهة ضد البريطانيين اساساً، باعتبارهم «محتلاً اجنياً» في فلسطين، الى «الشباب القومي» في منظمة اتسل، التي اتجهت، مع اواخر الثلاثينات، الى استعمال العنف ضد العرب عامة<sup>(٨٠)</sup>.

اما محاكمة المتهمين الثلاثة باغتيال ارلوزوروف، فقد استمرت نحو سنة، صدر على أثرها الحكم بتبرئة كل من احييمير وروزنبلاط<sup>(٨١)</sup>، بينما أدين سطافسكي وحكم عليه بالاعدام<sup>(٨٢)</sup>. الا انه استأنف الحكم؛ فقضت محكمة الاستئناف ببراءته، لعدم توفر الادلة<sup>(٨٣)</sup>. وبقيت ظروف الحادث غامضة، ولم يعرف من قتل ارلوزوروف (ولا تزال هذه القضية تثار من حين الى آخر، منذ ذلك الوقت، داخل الكيان الصهيوني). ولكن العمال، على الرغم من ذلك، جعلوا من مقتل ارلوزوروف قميص عثمان، واستغلوه على اوسع نطاق لتضييق الخناق على التصحيحين وعزلهم. ومهد هذا الحادث، ربما اكثر من اية واقعة اخرى، الطريق امامهم للهيمنة على المنظمة الصهيونية العالمية. وفي محاولاتهم هذه، وجد العمال «تعاوناً» لدى الطرف الاخر. فبقدر ما كانت الاكثريّة في مبابي تسعى الى اخراج التصحيحين من اطار المعسكر الصهيوني المنظم، للتحريم من ضعفهم وتحرشاتهم من جهة، وتشكيل قيادة صهيونية متجانسة، يكون للعمال حصة الاسد فيها، من جهة اخرى، كانت قطاعات ذات نفوذ بين التصحيحين تطالب ايضا بـ «الاستقلال» عن المنظمة الصهيونية «القديمة»، واقامة منظمة جديدة خاصة بهم، تسعى مستقلة لتحقيق اهدافهم، بعد

ان تتحرر من الضغوط العمالية. ولذلك، وجدت مفاوضات مباي الهادفة الى حمل التصحيحيين على الانشقاق، «استجابة» لدى اولئك؛ فراح كل طرف منهما يصعد اجراءاته المضادة للطرف الاخر، الى ان انشق التصحيحيون اخيراً عن المنظمة الصهيونية العالمية<sup>(٨٤)</sup>.

شن العمال صراعهم ضد التصحيحيين على اكثر من صعيد، وخصوصاً داخل المؤسسات الصهيونية. فقبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الثامن عشر، في براغ، وفيما كانت حملة التحقيق في اغتيال ارلوزوروف على أشدها، حمل اولئك اللجنة التنفيذية الصهيونية، اثناء اعدادها لعقد المؤتمر، على اتخاذ قرار يقضي بعدم تمثيل التصحيحيين في رئاسته، وكذلك تشكيل لجنة للتحقيق في أنشطة جماعات معينة منهم<sup>(٨٥)</sup>. وصادق المؤتمر الصهيوني على هذه القرارات، بينما شكل، مع اختتام اعماله، ادارة صهيونية جديدة، كان للعمال التأثير الاساسي داخلها، بعد ان استبعد منها ممثلو التصحيحيين والمزراحي وجزء من الصهيونيين العموميين<sup>(٨٦)</sup>. وعين موشي شاريت خلفا لارلوزوروف في رئاسة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية.

ومع انتهاء اعمال المؤتمر الصهيوني الثامن عشر، راح العمال يستقلون نفوذهم في الادارة الصهيونية للتضييق على التصحيحيين، واختاروا، بالذات، مجال الهجرة الحساس، حيث عمدوا الى تخفيض اذونات الهجرة التي تخصص لاجراء بيتار، انطلاقاً من تقييم بن - غوريون ان الاكثية الصهيونية ستسير مع من يمسك بمفتاح الهجرة بين يديه<sup>(٨٧)</sup>. وردت مفوضية بيتار على ذلك بأصدار تعميم سري (الامر رقم ٦٠<sup>(٨٨)</sup>) الى مندوبيها، في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٣، حظرت بموجبه عليهم طلب او قبول اذونات الهجرة من الوكالة اليهودية، موضحة انها ستسعى لتأمين هجرة اعضائها الى فلسطين بواسطة الاتفاق مع ارباب عمل هناك يحتاجون لعمال لديهم<sup>(٨٩)</sup>، ويحق لهم، بالتالي، طلب هجرتهم اذا تعهدوا بتأمين العمل لهم، وذلك في محاولة لاستغلال بعض مواد قانون الهجرة التي تسمح بذلك<sup>(٩٠)</sup>. واعتبرت الادارة الصهيونية هذه المحاولات بمثابة مس بمركزها التمثيلي وسعي للالتفاف حول صلاحياتها، فأوعزت، في شباط (فبراير) ١٩٣٤، بايقاف منح اذونات الهجرة لكافة اعضاء بيتار<sup>(٩١)</sup>؛ وصادقت «محكمة الشرف» الصهيونية على هذا الاجراء<sup>(٩٢)</sup>. ورد التصحيحيون، بعد اسبوع، على ذلك بأعلان مقاطعة الكيرن كاييمت وكيرن هايسود والامتناع عن دفع التبرعات لهما<sup>(٩٣)</sup>. وفي الوقت نفسه، نشط التصحيحيون في تهجير اليهود الى فلسطين بطرق غير شرعية<sup>(٩٤)</sup>، بما في ذلك تسللهم عن طريق البحر. وخلال صيف ١٩٣٤، احضروا سفينتي مهاجرين، «اونيون» و«ويلوس»، الى شواطئ فلسطين، وعلى متنها نحو ٤٥٠ مهاجراً. الا ان المحاولتين اكتشفتا، اذ اقتت الشرطة القبض على عدد من ركاب السفينة الاولى<sup>(٩٥)</sup>، واعادتهم من حيث اتوا، بينما منعت السفينة الثانية من الاقتراب الى الشاطئ وحملت على العودة الى بولونيا<sup>(٩٦)</sup>. ولكن التجربة كانت بمثابة «تمرين» على هذه الطريقة من الهجرة اليهودية غير الشرعية الى فلسطين، التي نشطت فيما بعد على ايدي رجال المعسكر العمالي، عندما تغيرت الظروف، مع منتصف الاربعينات.

### اتفاق بن - غوريون - جابوتينسكي

وفيما كان هذا النزاع حول اذونات الهجرة مستعراً، كانت خلافات العمل بين الهستدروت والعمال التصحيحيين قد وصلت الى أشدها أيضاً. وكان العمال التصحيحيون، منذ ان اقيم



تنظيمهم الخاص بهم سنة ١٩٣١، يسعون الى الانشقاق عن الهستدروت واقامة منظمة عمالية مستقلة. غير انهم ترددوا في القيام بذلك لشعورهم بأن امكاناتهم لا تسمح لهم بأن يقدموا لاعضاء منظماتهم، اذا اقيمت، تلك الضمانات الاجتماعية والخدمات التي كان باستطاعة الهستدروت تقديمها لاعضائها<sup>(٩٧)</sup>، مما قد يؤدي الى فشلها. ولكن مع اشتداد حملات الهستدروت المعادية لهم، والتي قدرّوا أنها ستزداد عنفا بعد ان ازداد نفوذ العمال في الادارة الصهيونية التي شكلها المؤتمر الصهيوني الثامن عشر (١٩٣٣)، وهو ما حدث فعلاً، صمّم اولئك على اقامة نقابتهم المستقلة. وخلال ١٠ - ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، قرر المؤتمر القطري لتنظيم عمال منظمة الصهيونيين التصحيحيين وبيئار المباشرة بخطوات عملية لاقامة تلك المنظمة، وذلك باجراء الاتصالات مع القوى العمالية غير المنتمية الى مياي او المتحالفة معه ودعوتها للاشتراك في تأسيس النقابة الجديدة<sup>(٩٨)</sup>. ولكن سرعان ما اتضح لهم «ان الاتجاه للسير وراء اليسار، مع المنافع المادية المتعلقة بذلك، قد قوي بين الاحزاب الصهيونية»<sup>(٩٩)</sup>، بحيث لم توافق اية مجموعة ذات شأن على الانضمام اليهم؛ فقرررو العمل لوحدهم.

وخلال آذار (مارس) ١٩٣٤، جرت الانتخابات لاختيار اعضاء المؤتمر التأسيسي للنقابة، فاشترك فيها ٤٠٣٩ عاملاً، يقيم اكثر من نصفهم في تل ابيب<sup>(١٠٠)</sup> (بينما اشترك في الانتخابات لمؤتمر الهستدروت الرابع، التي كانت قد جرت في ٢٥ كانون الاول - ديسمبر ١٩٣٢، ٢٣٣٤١ عاملاً من بين ٢٨٣٦٢ عضواً من ذوي حق الانتخاب<sup>(١٠١)</sup>). وعقد ذلك المؤتمر في القدس، خلال ٩ - ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٤، وقرر اقامة «نقابة العمال القوميين في ارض - اسرائيل»<sup>(١٠٢)</sup>. واعلنت النقابة، في دستورها، انها «تضم كل العمال اليهود في ارض - اسرائيل، المؤمنين بأقامة الدولة اليهودية في ارض - اسرائيل بكاملها»<sup>(١٠٣)</sup>، موضحة أنها «نقابة مهنية» فقط، كي تميز نفسها عن الهستدروت العامة و«هيئة العاملين» التابعة لها، «ترى في سيطرة مبدأ التحكيم الالزامي القومي [لحل خلافات العمل، بدل الاضراب] واقامة مكاتب استخدام محايدة [بدل الهستدروتية] الطريق الوحيدة لخلق علاقات طبيعية بين ارباب العمل والعمال اليهود وتطوير الاقتصاد اليهودي في البلد»<sup>(١٠٤)</sup>. كذلك، قررت النقابة اعتبار «العلم القومي» الابيض - الازرق، وهو علم اسرائيل الحالي، علمها؛ و«النشيد القومي»، «هتكفاه» (الامل)، نشيدها؛ وحددت يوم ٢٠ تموز حسب التقويم العبري، وهو يوم وفاة هرتسل، «عيداً للعامل القومي في ارض - اسرائيل»<sup>(١٠٥)</sup>، بدلا من اول آيار (مايو).

ومع اقامة نقابة العمال القوميين، على ارضية اشتداد الخلافات بين معسكري العمال والتصحيحيين حول العمل والهجرة، واتخاذ كل منهما الاجراءات بحق الاخر، راحت تتضح معالم طريق الانشقاق في المنظمة الصهيونية العالمية. وأزعجت هذه التطورات بعض الدوائر الصهيونية التي خشيت من عواقب الانشقاق، فراحت تعمل على اصلاح ذات البين<sup>(١٠٦)</sup>. وكان على رأس اولئك بنحاس روطنبرغ، رجل «اطفاء الحرائق» بين الصهيونيين، المقبول لدى معظمهم. فبعد ان انتهت محاكمة المتهمين باغتيال ارلوزوروف بتبرئتهم، راح روطنبرغ يعمل لعقد صلح بين التصحيحيين والعمال، وتمكن في آب (اغسطس) ١٩٣٤ من جمع ممثلين عن الطرفين في بيته للبحث في الامر، ولكن دون جدوى<sup>(١٠٧)</sup>. الا ان روطنبرغ لم يقف عند هذا الحد، بل استمر في محاولاته الى ان استطاع عقد لقاء بين بن - غوريون وجابوتينسكي في لندن<sup>(١٠٨)</sup>، كان فاتحة لمفاوضات بين الطرفين، استمرت نحو ٣ أشهر، بهدف حل المشاكل المعلقة بين التصحيحيين

والعمال وتنظيم العلاقات بين العسكريين. وأنتهت هذه المفاوضات<sup>(١١٩)</sup> بتوقيع اتفاقين بين بن - غوريون وجابوتينسكي، في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٤ في لندن؛ نص الأول منهما، وعنوانه «علاقات العمال في البلد»<sup>(١٢٠)</sup>، على تنظيم علاقات العمل بين الهستدروت ونقابة العمال القوميين بهدف الوصول الى «توزيع عادل للعمل [بين أعضاء النقابتين] والحفاظ على شروطه وتصحيح العلاقات [بين العمال عامة] من اجل تقوية العمل العبري والمشروع الصهيوني في [فلسطين]»<sup>(١٢١)</sup>. كذلك نص الاتفاق على ان يبذل كل من الرجلين جهوده لحمل النقابة التي يمثلها على المصادقة عليه<sup>(١٢٢)</sup>. اما الاتفاق الثاني، بعنوان «آداب المنافسة الحزبية»<sup>(١٢٣)</sup>، فقد وقعه بن - غوريون بأسم الادارة الصهيونية، وجابوتينسكي بأسم منظمة الصهيونيين التصحيحيين، ويقضي بتعريف أسس العمل الحزبي لأعضاء المنظمين، وتوضيح حدود واساليب التنافس المسموح به لكليهما. ولم يكن هذا الاتفاق بحاجة الى مصادقة اية هيئة، واعتبر نافذ المفعول منذ التوقيع عليه. واستناداً اليه، قامت المنظمة الصهيونية باعادة حقوق بيتار في الحصول على اذونات الهجرة اليها<sup>(١٢٤)</sup>، شرط ان لا تمنح تلك الاذونات الا لمن يثبت انه قام بواجبه تجاه الكيرن كاييمت وكيرن هايسود؛ وفيما بعد صادق المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥) على ذلك<sup>(١٢٥)</sup>. كما استمرت المفاوضات بين الزعيمين الصهيونيين للوصول الى اتفاق اكثر شمولية ينظم كافة جوانب العلاقات بين المنظمين الصهيونيين<sup>(١٢٦)</sup>.

أما اتفاق بن - غوريون - جابوتينسكي بشأن تنظيم العلاقات بين النقابتين العماليتين، فقد أثار، مع الاعلان عنه، ردود فعل متباينة لدى الطرفين. فقد ظهرت بين التصحيحيين بوادر معارضة له<sup>(١٢٧)</sup>، طالبت بتعديل شروطه؛ الا ان هذه المعارضة اختفت تدريجياً، فقرر المؤتمر القطري للتصحيحيين، المنعقد في تل ابيب خلال ٩ - ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤، الموافقة على اتفاقات لندن<sup>(١٢٨)</sup>، مبدئياً بعض التحفظات تجاه «الطابع الطبقي» لموقف الهستدروت من العمل العبري، الذي اعتبره التصحيحيون «نضالاً قومياً»<sup>(١٢٩)</sup>. اما في معسكر الهستدروت، فقد اختلف الوضع، اذ جوبه الاتفاق بتحفظ، تحول الى معارضة راحت تشتد وتتسع تدريجياً<sup>(١٣٠)</sup>. فقد وافق بن - غوريون على تغيير موقفه من التصحيحيين، وسعى الى الاتفاق مع جابوتينسكي، تحت تأثير زعيم حزبه مياي، بيرل كاتسنلسون، الذي كان، اساساً، معارضاً للصراع بين العمال والتصحيحيين لاعتقاده بأن ذلك ليس في مصلحة الصهيونيين عامة<sup>(١٣١)</sup>. الا ان قطاعات واسعة من مياي، التي كانت قد وقعت تحت تأثير حملات بن - غوريون على التصحيحيين، وتم «تثقيفها» على معادتها، لم تكن على استعداد لتغيير موقفها منهم بنفس السرعة التي قام بها بن - غوريون بذلك<sup>(١٣٢)</sup>، والذي وجد نفسه في وضع شبيه بذلك الذي مر فيه جابوتينسكي مع «عصبة الاشداء». وتزامن النقاش داخل مياي<sup>(١٣٣)</sup> حول المصادقة على اتفاق بن - غوريون - جابوتينسكي مع انتخابات اعضاء مؤتمر الحزب الثالث التي جرت خلال ١٣ - ١٦ آذار (مارس) ١٩٣٥، ودار التنافس خلالها بين قائمتين، احدهما مؤيدة للاتفاق والثانية معارضة له<sup>(١٣٤)</sup>. وفي مؤتمر الحزب، الذي عقد في الخضيرة اثر انتهاء الانتخابات مباشرة، خلال ١٧ - ١٩ من الشهر نفسه، اتضح ان ٧٤ مندوباً يؤيدون الاتفاق، بينما عارضه ٨٩<sup>(١٣٥)</sup>. الا ان المؤتمر امتنع عن اتخاذ قرار في الموضوع، وفضل الانتظار حتى ظهور نتائج استفتاء اعضاء الهستدروت حوله<sup>(١٣٦)</sup>، الذي جرى يوم ٢٤ آذار (مارس)، واتضح بنتيجته ان الاكثري لا تقر الاتفاق، اذ عارضه ١٥٢٢٧ عضواً، بينما أيده ١٠١٨٧ عضواً<sup>(١٣٧)</sup>.

غير انه على الرغم من رفض اتفاق بن - غوريون - جابوتينسكي من قبل اكثرية اعضاء الهستدروت، قامت لجنتها التنفيذية بابلاغ التصحيحيين استعدادها للتفاوض معهم حول اتفاق جديد لتنظيم العلاقات بين الطرفين<sup>(١٣٨)</sup>، ورُحِبَ التصحيحيون بدورهم بذلك<sup>(١٣٩)</sup>. الا ان معارضي التفاهم مع التصحيحيين في مباي، وعلى رأسهم الكيبوتس الموحد<sup>(١٤٠)</sup>، بالتعاون مع الكيبوتس القطري<sup>(١٤١)</sup>، كثفوا ضغوطهم؛ فحملوا اللجنة التنفيذية الصهيونية، في جلستها المنعقدة في القدس خلال ٢٨ آذار (مارس) - ٧ نيسان (ابريل) ١٩٣٥، على اتخاذ قرار بتعديل دستور المنظمة الصهيونية العالمية، وذلك باضافة «مادة انضباط» اليه، تنص على ان واجب الفرد الصهيوني بالانضباط لدستور المنظمة العالمية وقراراتها، يسبق التزامه بأي تنظيم صهيوني آخر، وتم، كذلك، تشديد العقوبات التنظيمية التي يجوز فرضها على المخالفين<sup>(١٤٢)</sup>. ووجهت هذه التعليمات ضد التصحيحيين اساساً، وذلك لمنعهم من ممارسة اي نشاط سياسي لا توافق عليه قيادة المنظمة العالمية؛ فردوا عليها ببيان شديد اللهجة<sup>(١٤٣)</sup>، مهدين بالانشقاق عن المنظمة في حال تنفيذها، ومطالبين بعقد مؤتمر طاوله مستديرة بين الاحزاب الصهيونية لاحلال الوفاق بينها؛ الا ان طلباتهم رفضت<sup>(١٤٤)</sup>.

وجاء اقرار «مادة الانضباط»، على ارضية رفض اتفاق بن - غوريون - جابوتينسكي، بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير؛ اذ اعلن التصحيحيون، نتيجة لذلك، نيّتهم في الانشقاق عن المنظمة الصهيونية العالمية<sup>(١٤٥)</sup>، بعد ان قاموا بالغاء مشاركتهم في انتخابات المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، الذي كان من المفترض ان تجرى انذاك<sup>(١٤٦)</sup>. وعلى الاثر، نظم استفتاء بينهم حول اقتراح انشقاقهم عن المنظمة الصهيونية العالمية، فوافق نحو ٩٠ بالمئة من المشاركين فيه على ذلك<sup>(١٤٧)</sup>. وفي ١٨ آب (اغسطس) ١٩٣٥، اي قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني التاسع عشر ببومين، جرت انتخابات بين التصحيحيين لاختيار اعضاء المؤتمر التأسيسي لمنظمتهم<sup>(١٤٨)</sup>. وعقد هذا المؤتمر في فيينا، خلال ٧ - ١٢ ايلول (سبتمبر)، اي بعد مرور ٤ ايام على انتهاء اعمال المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، حيث اعلن التصحيحيون اقامة منظمة صهيونية مستقلة خاصة بهم، منفصلة عن المنظمة الصهيونية العالمية، سموها «المنظمة الصهيونية الجديدة» (New Zionist Organization) وفي المؤتمر اقر ايضا دستور المنظمة، الذي نص على ان هدف الصهيونية، وفق مفهوم التصحيحيين لها، هو «عشق [شعب] اسرائيل وارضه، وبعث مملكته ولغته وتعميق مقدسات توراته في حياة الامة»<sup>(١٤٩)</sup>. ويتم ذلك بالسعي الى «خلق اكثرية عبرية في ارض - اسرائيل على كلتا ضفتي الاردن؛ اقامة الدولة اليهودية على اساس الحرية المدنية ومبادئ العدل وفق تواراة اسرائيل؛ [و] عودة صهيون لكل محبي صهيون ونهاية الشتات»<sup>(١٥٠)</sup>. واعلنت المنظمة الصهيونية الجديدة عن برنامج عمل صهيوني خاص بها<sup>(١٥١)</sup>، كما اتخذت عددا من القرارات السياسية<sup>(١٥٢)</sup>، بروح المبادئ التي كان التصحيحيون ينادون بها، وأبرزها الدعوة لوضع خطة عشرية لتهجير مليون ونصف المليون يهودي الى فلسطين وشرق الاردن وتوطينهم هناك تمهيداً لاقامة الدولة اليهودية<sup>(١٥٣)</sup>. وانتخب جابوتينسكي رئيساً للمنظمة.

مباي يهيمن

ومع انشقاق التصحيحيين عن المنظمة الصهيونية العالمية، مهدت الطريق امام الجناح

العالمي، بزعامة مباي، للهيمنة عليها. غير ان هذه الهيمنة لم تتم نتيجة لذلك الانشقاق فقط، وانما جاءت، ايضا، بفضل عوامل اخرى، أبرزها سعي مباي الى التفاهم مع التنظيمات الصهيونية الاخرى او التعاون معها او استيعابها، من خلال دأبه على تقوية نفسه. وعند استكمال هذه العملية، مع منتصف الثلاثينات، كانت قد حددت مراكز القوى والسلطة داخل الكيان الصهيوني في فلسطين، بصورة واضحة. وبقيت هذه المراكز قائمة وناشطة، بالصورة التي تبلورت معها آنذاك، الى ما بعد قيام اسرائيل بفترة غير قصيرة.

فبعد انسحاب التصحيحيين من المنظمة الصهيونية، بقي ضمن اطرافها، عدا عن الجناح العمالي، تنظيمان صهيونيان رئيسيان، هما الصهيونيون العموميون والمزراحي. وخلال فترة الصراع العمالي - التصحيحي كان اولئك يتارجحون بين تأييد هذا الطرف او ذاك او، احيانا، محاولة العمل على اصلاح ذات البين. وفي الوقت نفسه، دارت داخل كل من التنظيمين خلافات وصراعات حول اتجاه وسياسة كل منهما، ساعد مباي على حسمها، او استغلالها لصالحه، وذلك من خلال سعيه الى الاحتفاظ بالسلطة. فقد استطاع مباي، بعد انضمامه الى الادارة الصهيونية، «السيطرة على الميزانيات الصهيونية واذونات الهجرة، وأصبح هدفه البقاء في كرسي الحكم بهدوء... ومنذ ذلك الوقت، راح يتقرب من خصومه في الاحزاب الصهيونية الاخرى بالحسنى ويتخصيص اجزاء صغيرة من صحن [الميزانيات] الصهيونية لهم»<sup>(١٤٤)</sup>. وكان لهذه السياسة نتائجها.

فالعصبة العالمية للصهيونيين العموميين التي أسست ابان انعقاد المؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١)، بهدف اقامة تنظيم موحد يضم بين صفوفه كافة تجمعات الصهيونيين العموميين، على اختلاف وجهات نظرها، سعيا لاقامة قوة مركزية مترابطة الصفوف في المنظمة الصهيونية، لم تستطع، عمليا، دمج الكتل المختلفة ببعضها البعض وصهرها في بوتقة واحدة، بل بقي كل منها محتفظا باستقلاليتها ووجهات نظره الخاصة به. ولم يمر وقت طويل، حتى ظهرت الخلافات واضحة بين الكتل المختلفة، وراح كل منها يتخذ مواقفها الخاصة به، وكأنه لا يوجد اتحاد يضمهم جميعا<sup>(١٤٥)</sup>. وتمحورت الخلافات بين تلك الكتل حول المسائل نفسها التي كانت حلبة صراع بين العمال والتصحيحيين، وراح الصهيونيون العموميون يتخذون مواقف متناقضة، من حين الى آخر. فمع احتدام الصراع بين العمال والتصحيحيين، في صيف ١٩٣٢، قرر مؤتمر للصهيونيين العموميين، كان قد عقد في تل ابيب خلال ١٣ - ١٤ تموز (يوليو)، الامتناع عن مساعدة العمال على ابعاد التصحيحيين عن المنظمة الصهيونية، والعمل، بدلا من ذلك، على اقضاء اعضاء بریت شالوم عنها<sup>(١٤٦)</sup>. غير ان هذا الموقف تغير في السنة التالية، عندما سمعت في المؤتمر نفسه، الذي انعقد في دورة جديدة يوم ٦ تموز (يوليو) ١٩٣٣، انتقادات لبعض المشاركين فيه بسبب تعاطفهم مع التصحيحيين<sup>(١٤٧)</sup>. في مطلع السنة التالية، ١٩٣٤، اصدرت رئاسة الصهيونيين العموميين، في اوروبا الوسطى، بيانا ضد مشروع «العريضة»<sup>(١٤٨)</sup>، الذي باشر التصحيحيون بتنفيذه منذ بداية تلك السنة.

وفي المؤتمر العام للصهيونيين العموميين، الذي عقد في كراكو خلال ٢٧ - ٢٩ آب (اغسطس) ١٩٣٤، بذلت محاولات لرأب الصدع في الاتحاد العالمي والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة؛ وتمكن المؤتمر من وضع برنامج عمل حطي بموافقة الاكثرية<sup>(١٤٩)</sup>. غير ان الخلافات سرعان ما عادت وانفجرت في المؤتمر القطري للصهيونيين العموميين في فلسطين، المنعقد في تل -

أبيب خلال ٢٧ - ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها، وركزت حول مشروع قرار يقضي بإقامة نقابة عمال مستقلة خاصة بالصهيونيين العموميين. وكانت قوى في المؤتمر، وصفت بأنها «يمينية»، قد طالبت بأخذ هذا القرار، بينما عارضته بشدة قوى أخرى وصفت بأنها «تقدمية»، ووقف على رأسها حركة الشبيبة التابعتان للصهيونيين العموميين، هانوعار هاتسيوني (الشباب الصهيوني)، التي كانت قد أقيمت سنة ١٩٣٢<sup>(١٥٠)</sup>، وعكيفا<sup>(١٥١)</sup>، التي كانت قد أسست سنة ١٩٢٦. وكان كل من هاتين الحركتين يتعاون مع الهستدروت وحركات الاستيطان الصهيونية التابعة للجناح العمالي، ولذلك لم تكونا، ككلاهما، على استعداد لاستعداده عليها بإقامة نقابة عمال مناوئة، كما فعل العمال التصحيحيون، وأيد أولئك في موقفهم بعض زعماء الصهيونيين العموميين، وعلى رأسهم غليكسون<sup>(١٥٢)</sup>. وأزاء هذه المواقف المتناقضة، امتنع المؤتمر القطري عن اتخاذ قرار في هذا الصدد وأحال المسألة للمؤتمر العام.

غير أن المؤتمر العالمي للصهيونيين العموميين، الذي انعقد في كراكو خلال ١٦ - ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٣٥، امتنع، أيضاً، عن اتخاذ أي قرار في هذا الشأن، بسبب الخلافات التي نشبت داخله حولها، وأختتم أعماله تاركاً المسألة معلقة. ولكن المجموعات المعارضة لإقامة نقابة عمالية مستقلة لم تكتف بذلك، بل أعلنت انشقاقها عن العصابة العالمية للصهيونيين العموميين، وأسست تنظيمياً خاصاً بها سمته «الاتحاد» (هيتأحدوت) العالي للصهيونيين العموميين (عرف أيضاً بأسم الصهيونيين العموميين أ، بينما أطلق على العصابة أسم الصهيونيين العموميين ب). وضم «الاتحاد» أكثرية الصهيونيين العموميين، إذ التحقت به تنظيماتهم في بريطانيا وفرنسا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا وكذلك بعض الكتل من الدول الأخرى، إضافة إلى كتلتي كدماه و «التقدميين» في فلسطين، وكذلك الصهيونيون الراديكاليون<sup>(١٥٣)</sup>. وقرر «الاتحاد»، مع إقامته، الدخول في مفاوضات مع الهستدروت حول منح مؤيديه فيها نوعاً من الاستقلالية، وهو ما لم تعارضه النقابة. وخلال ٢٢ - ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، اجتمع ممثلون عن أولئك العمال وأسسوا كتلة «هاعوفيد هاتسيوني» (العامل الصهيوني) في الهستدروت، بهدف تمثيل عمال الصهيونيين العموميين في النقابة<sup>(١٥٤)</sup>. وكانت الهستدروت قد اتخذت، أيضاً، موقفاً مماثلاً من عمال اغودات يسرائيل، رغم أنهم أقاموا نقابة عمالية خاصة بهم ومنفصلة عنها، سنة ١٩٣٤، حيث توصلت معهم، بناء على طلبهم، إلى اتفاق ينظم العلاقات بين النقابتين<sup>(١٥٥)</sup>.

ومع انشقاق الصهيونيين العموميين وإقامة تنظيميهما المستقلين، اللذين لا يزالان قائمين منذ ذلك الوقت، وإن اختلف أسماهما، راح كل منهما يتصرف كحزب مستقل قائم بحد ذاته. وبينما أتبع «الاتحاد»، على وجه العموم، نهج وايزمان في العمل الصهيوني وأيد التعاون مع الجناح العمالي، اتخذت «العصابة»، عامة، مواقف متشددة. وكان «الاتحاد»، «حليف» مباي، هو الأكثر عدة وعدداً.

وكما حلت مشكلة الصهيونيين العموميين، تم، أيضاً، تنظيم العلاقة مع المزارحي المتدبنة. فالمنظمة كانت ممثلة في الإدارة التي انتخبها المؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١)، ولكنها انسحبت منها سنة ١٩٣٣ احتجاجاً على التنكر للتقاليد الدينية في مستوطنات الكيرن كاييمت<sup>(١٥٦)</sup>. وفي الوقت نفسه، راحت المزارحي تقترب في مفاهيمها السياسية من التصحيحيين، فأقر مؤتمرها المنعقد سنة ١٩٣٤ اقتراحاً يدعو إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين<sup>(١٥٧)</sup>؛ وكانت، بذلك، الحزب الثاني في هذا المجال بعد التصحيحيين، الذي رفع ذلك الشعار في وقت مبكر. غير

انه كان للجناح العمالي حصان طروادة داخل المزارحي، ممثلاً في التنظيم العمالي للمزارحي، وهو هابوعيل همزراحي، القريب من مباي والمتفاهم معه، بحكم تماثل المنطلقات والمصالح العمالية بين الطرفين. ولذلك، راح مباي، في محاولاته لاغراء المتدينين وحملهم على الالتحاق بركبه، يوثق علاقته مع هابوعيل همزراحي وبعض قيادات المزارحي القريبة منه في منطلقاتها السياسية، ساعياً، في الوقت نفسه، الى عزل المتشددين في قيادة المنظمة<sup>(١٥٨)</sup>. وابتان انعقاد المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)، عملت الزعامة العمالية جاهدة لحمل المزارحي على العودة الى الادارة الصهيونية، فاضطرت الى التوصل معها الى اتفاق، تبنت بموجبه وجهة نظرها في المسائل الدينية، رغم معارضة دوائر في مباي لذلك<sup>(١٥٩)</sup>. ووافق المؤتمر على ذلك الاتفاق في قرار صدر عنه، الزم بموجبه المستوطنين في المستوطنات التابعة للمنظمة الصهيونية، او اي من مؤسساتها، «بالامتناع أيام السبت والاعياد اليهودية عن القيام بأي عمل في البناء... او [الحقل] او... التجارة والصناعة... وعلى الادارة [الصهيونية] متابعة تنفيذ هذه القرارات بكل الوسائل القانونية، وفقاً لدستور المنظمة الصهيونية العالمية وقرارات مؤسساتها»<sup>(١٦٠)</sup>. وقد مهد هذا القرار الطريق لعودة المزارحي الى الادارة الصهيونية. غير انه ارسي، في الوقت نفسه، أسس آلية الاكراه الديني في الكيان الصهيوني، اذ اصبح نموذجاً بالنسبة للمتدينين، الذين راحوا يستغلون نفوذهم السياسي، عندما تكون هناك حاجة لهم، لاحراز المزيد من المكاسب في سعيهم الدائم الى فرض التعاليم الدينية على الحياة العامة.

وكان قد طرأ ايضاً، خلال الفترة نفسها، تغيير ما على موقف التيار اليهودي المتدين الآخر من اتباع اغودات اسرائيل. فقد استمر هؤلاء في التمسك بموقفهم العقائدي - الديني المناهض للصهيونية، ولكنهم لم يجدوا في الوقت نفسه حرجاً في محاولة التعاون مع الصهيونيين، علمهم يستطيعون، بذلك، احراز مكاسب دينية خاصة بهم. وخلال سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٥ قام ممثلون عن اغودات اسرائيل باجراء مفاوضات مع المجلس المي اليهودي، محاولين التوصل وآياه الى اتفاق بشأن اقامة حاخامية رئيسية موحدة في فلسطين<sup>(١٦١)</sup>، من جهة، ومع المزارحي، سعياً للوصول الى صيغة عمل مشتركة معها<sup>(١٦٢)</sup>، من جهة اخرى<sup>(١٦٣)</sup>. ولم تسفر هذه المفاوضات، في نهاية الامر، عن نتائج تذكر، الا ان مجرد اجرائها كان بمثابة اقرار من قبل اليهود المتدينين غير الصهيونيين بالاهمية المتزايدة التي راح المشروع الصهيوني في فلسطين يكتسبها في العالم اليهودي<sup>(١٦٤)</sup>. ولكن هذا الاتجاه ادى، من ناحية ثانية، الى وقوع انشقاق في اغودات اسرائيل، اذ انفصلت عنها، سنة ١٩٣٥، العناصر الورعة المعادية بشدة للصهيونية والرافضة لآية تسويات معها، وأنشأت فيما بعد، منظمة خاصة بها عرفت بأسم ناتوري كارتا (حراس المدينة)، التي لا تزال قائمة حتى اليوم<sup>(١٦٥)</sup>.

وبموازاة هذه التطورات السياسية المختلفة، التي صبت جميعها، بشكل او بآخر، في طاحونة مباي، دأب الحزب ايضاً، وذلك منذ اقامته سنة ١٩٣٠ وتوحيد القوى العمالية المتحالفة معه خارج فلسطين سنة ١٩٣٢، على تقوية نفسه وتوسيع نفوذه، منطلقاً من مراكز القوى التي احتلها لجعلها أكثر قوة. وكان من أبرز هذه المراكز الهستدروت، التي ازداد عدد اعضائها، منذ تأسيسها سنة ١٩٢٠ وحتى انعقاد مؤتمرها الرابع في مطلع سنة ١٩٢٣، بنحو ثمانية اضعاف، بينما ازداد عدد السكان اليهود في فلسطين، بأسرهم، خلال الفترة نفسها، بنحو ثلاثة اضعاف؛ فاصبحت النقابية تضم نحو ثلاثة ارباع العمال اليهود في البلد، الذين شكلوا، مع زوجاتهم

وابنائهم، نحوثلث عدد السكان اليهود هناك<sup>(١٦٦)</sup>، الذين كانوا بالتالي مرتبطين بها معيشياً بشكل أو بآخر. وتم ذلك، الى حد كبير، بفضل الخدمات والمنافع المادية المختلفة التي كانت النقابة تقدمها، والتي ازدادت بصورة ملحوظة، بعد ان قويت مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، المنبثقة عن «هيئة العاملين» التابعة لها، مثل شركات البناء وتعاونيات المستهلكين والتسويق والاسكان وصناديق القروض والمرضى والبطالة والتعليم<sup>(١٦٧)</sup>. وثابتت الهستدروت على سياستها هذه فيما بعد، وتشعب نشاطها واتسع بحيث باتت قادرة على تلبية معظم حاجات العامل المنضم اليها، مما ادى الى تحول الاكثريّة الساحقة من العمال اليهود في فلسطين الى اعضاء فيها، على ما يتبع ذلك من نفوذ واسع لمباي، اكبر الاحزاب في الهستدروت، الذي يسيطر عليها ويدير دفتها.

ومع هذا التوسع في نشاط الهستدروت وازدياد نفوذها، كبرت، ايضاً، حركات الاستيطان الزراعي من كيبوتسات وكيبوتسوت وموشافيم وغيرها، وان لم يتم ذلك بالحجم نفسه الذي ميز نمو الهستدروت. وكان على رأس أولئك الكيبوتس الموحد، الذي ازداد عدد اعضائه خلال النصف الاول من الثلاثينات بنحو ثلاثة اضعاف، فوصل الى نحو ٦٤٠٠ عضو سنة ١٩٣٦<sup>(١٦٨)</sup>، اضافة الى عدد مماثل في الحركات الكيبوتسية الاخرى، منهم نحو ١٧٠٠ عضو في اتحاد الكيبوتسوت و ٣٢٠٠ في الكيبوتس القطري و ٩٥٠ في حركات استيطانية صغيرة أخرى، بعضها مستقل والآخر تابع لاحزاب صهيونية مختلفة<sup>(١٦٩)</sup>. كذلك، كان هنالك نحو ٨٠٠٠ نسمة في ٣٥ موشافا تابعا لحركة الموشافيم<sup>(١٧٠)</sup>. وعلى الرغم من ان عدد أولئك المستوطنين، في المستوطنات الزراعية بكافة انواعها، شكل نحو ٥ بالمئة من عدد السكان اليهود في فلسطين بأسرهم، فانهم كانوا يسيطرون على مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية التي كانت في حوزة اليهود ويستغلونها. وكان معظم أولئك المستوطنين، عدا عن أولئك الذين في الكيبوتس القطري التابع لهاشومير هاتسعر، منتمين لاتحادات تابعة لمباي او متعاونة معه؛ وجميعهم كان مرتبطاً بالهستدروت، او هيئة العاملين التابعة لها، بشكل او بآخر.

وكان اتحاد الكيبوتسوت قد اتحد، سنة ١٩٣٣، مع حركة الشباب «غوردونيا»<sup>(١٧١)</sup>، بعد ان قام بوضع دستور خاص به<sup>(١٧٢)</sup>، اعتبر بموجبه اعضاءه اعضاء في الهستدروت ايضاً، والاتحاد نفسه جزءاً من هيئة العاملين التابعة لها<sup>(١٧٣)</sup>. كذلك حاول، في الوقت نفسه، بعض زعماء مباي، وعلى رأسهم كاتسنلسون، العمل على توحيد اتحاد الكيبوتسوت مع الكيبوتس الموحد، في حركة كيبوتسية استيطانية واحدة، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل لاصرار كل من الاتحادين على التمسك بمفاهيمه ونهجه الخاصين به في النشاط الاستيطاني<sup>(١٧٤)</sup>. ولكن في مقابل ذلك، استطاع أولئك تقوية مؤسسة «نير»، التي كانت بمثابة حلقة وصل بين المستوطنين ومؤسسات الاستيطان الصهيونية، وذلك باقامة شركة، سنة ١٩٣٤، تحمل الاسم نفسه<sup>(١٧٥)</sup>، للعمل على تأسيس مستوطنات جديدة. كما تم، في الوقت ذاته، وضع الصيغة النهائية لعقود ايجار الاراضي، التي كانت مؤسسات الاستيطان الصهيونية توقعها مع المستوطنين الافراد، وذلك بصورة تكفل استمرار ارتباطهم بتلك المؤسسات وتضمن تنفيذ السياسة الصهيونية في هذا المجال. ونصت هذه العقود، عامة، على تسليم تلك الاراضي للمستوطنين لاستغلالها لفترة ٤٩ سنة عادة، قابلة للتجديد فترة ماثلة في نهايتها، على ان تكون تلك الحقوق خاضعة للانتقال بواسطة الارث، وكذلك للتحويل إلى طرف آخر شرط موافقة المؤسسات المعنية على ذلك؛ بينما بقيت حقوق الملكية بصورة دائمة في

حوزة مؤسسات الاستيطان الصهيونية<sup>(١٧٦)</sup>، وذلك لتأمين سيطرتها الدائمة على تلك الاراضي. كذلك نصت العقود على الزام المستوطنين بالمحافظة على حرمة السبت والاعياد اليهودية والتقييد بتعاليم العمل العبري<sup>(١٧٧)</sup> (ولا تزال هذه الأسس نافذة المفعول، بشكل او بآخر، حتى الان). وأثنى المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥) على هذا العمل باعتباره «ثمرة الجهود الاستيطانية للحركة [الصهيونية] خلال الخمس والعشرين سنة الاخيرة»، أملا ان يصبح ذلك «اساسا لتجديد الاستيطان القومي وتقويته»<sup>(١٧٨)</sup>.

### تقوية الكيان الصهيوني في فلسطين

وفي ذلك المؤتمر الصهيوني، الذي وصل العمال فيه الى اوج قوتهم، حيث احتل مندوبوهم ٤٩ بالمئة من مقاعده، تم، ايضا، تحديد وتكريس مراكز القوى الصهيونية، كما تبلورت حتى ذلك الوقت. فقد اعد المؤتمر انتخاب وايزمان رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية، بينما أنتخب الرئيس السابق سوكولوف رئيساً للمنظمة (وتوفى في السنة التالية). كذلك انتخبت ادارة صهيونية ائتلافية ضمت ممثلين عن كافة الاحزاب المشاركة في المؤتمر، عدا حزب الدولة اليهودية التصحيحي الجذور<sup>(١٧٩)</sup>. وشكلت هذه الادارة من ٧ اشخاص، ٣ منهم، وهم بن - غوريون وشاريت واليعيزر كابلان، ممثلين عن العمال (مباي)، وممثل واحد لكل من الاحزاب الاربعة الاخرى: بروديتسكي عن اتحاد الصهيونيين العموميين وروطنشترايخ عن عصبة الصهيونيين العموميين وغرينباوم عن الصهيونيين الراديكاليين والحاخام فيشمان (ميمون) عن المزراحي<sup>(١٨٠)</sup>. وعند توزيع الحقائق، انتخب بن - غوريون رئيساً لادارة الوكالة اليهودية، اي عمليا، رئيساً للحكومة» الصهيونية، بينما كان وايزمان بمثابة «رئيس للجمهورية»، وشاريت رئيساً للدائرة السياسية، اي عمليا، «وزيراً للخارجية»، على ان يعاونة في ذلك بن - غوريون، وكابلان رئيساً للدائرة المالية. وكلف الاخرون برئاسة الدوائر الاخرى<sup>(١٨١)</sup>. واصبح تشكيل هذه الادارة بمثابة «نموذج» للادارات الصهيونية التي تلتها، وكذلك لعدد من الحكومات الاسرائيلية مستقبلا.

ومع استلام مباي ادارة دفة الكيان الصهيوني في فلسطين رسمياً، أمعن في انتهاج الاسلوب البرغماتي، الذي درج عليه منذ اقامته، وابتعد، اكثر فأكثر، عن الدوغماتية. فعلى الصعيد النظري - وعلى حد تعبير كاتسنلسون - «انكم تعرفون ان عضو مباي يتمتع باستقلالية واسعة في المجال الفكري. فبأستطاعته ان يكون من اتباع ماركس، كما ان باستطاعته ان يكون من تلامذة غوردون، او معلمين آخرين كثيرين. كما ان باستطاعته ان لا يكون تابعاً لاحد، وانما التفكير بنفسه وحسب قدرته. انكم تعلمون ان ما يوحدنا في مباي ليس اتفاقا على تفسير التاريخ او النظريات الاجتماعية، ولا برنامجا بشأن كيف ينبغي ان نفكر او لا نفكر، بل ماذا يجب وماذا لا يجب ان نفعل»<sup>(١٨٢)</sup>. اما على الصعيد العملي - وعلى حد تعبير بن - غوريون - «فبالقوى البشرية التي لدينا، او الامكانيات الموضوعية تحت تصرفنا، ونظرا لطبيعة هذا البلد والواقع الدولي، يجب ان نفعل بالضبط ما نفعله الان فقط، ما دام الذي نسعى الى اقامته في البلد هو ذلك الذي لا خلاف حوله بيننا. وأيا كان ذلك الذي سيتولى ادارة الامور، ومهما كان الاسلوب الذي سيتبعه، وكائنة ما كانت الصيغ، فان (النهج) سيبقى نفسه: دعوة الشباب اليهودي للهجرة الى البلد والعمل فيه وتنقيفه وتهيبته لذلك، الصراع من اجل العمل [وتحسين] شروطه، اقامة الاستيطان واحتلال



الارض وتأمين الامكانيات [المادية]»<sup>(١٨٢)</sup>. ولم يحظ هذا النهج البرغماتي، على كل حال، بتأييد كتل ذات نفوذ في مباي، كان على رأسها الكيبوتس الموحد بزعماء طابنكين، الذين اعتادوا على الحديث بمصطلحات «الحمية التاريخية»<sup>(١٨٤)</sup>، فأنشقوا أخيراً عن الحزب، في منتصف الاربعينات، وأسسوا حزبا جديدا. الا ان ذلك لم يحمل مباي على تغيير سياسته او مواقفه البرغماتية التقليدية، مما ساعد الكيان الصهيوني في فلسطين، تحت قيادته، على مواجهة العديد من التحديات التي جابهته، وأمن استمرار وجوده وتقويته.

ومن ناحية أخرى، جاء انتخاب الثلاثي بن - غوريون وشاريت وكابلان للمناصب الحساسة في الوكالة اليهودية، وهم الذين ترعرعوا في فلسطين والمقيمون فيها، بمثابة اشارة الى بداية انتقال مركز الثقل الصهيوني الى فلسطين من خارجها؛ وذلك في بداية مسار أدى، في نهاية الامر، الى تصدر الكيان الصهيوني هناك للنشاط الصهيوني بأسره، وتحويل القوى الصهيونية خارج فلسطين الى مجموعات تابعة له، مهمتها الاولى دعمه وتأمين توسعه وتقويته، والى حد كبير وفق ما يقرره. ووافق هذا التحول تسليم ما تبقى من مؤسسات كانت تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، او تحت اشراف اي من اجهزتها، الى هيئات يهودية محلية في فلسطين. فخلال سنتي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ تم تحويل مسؤولية الاشراف على جهاز التعليم اليهودي وتمويله في فلسطين، والذي كان عرضة لازمات مالية وادارية<sup>(١٨٥)</sup>، من المنظمة الصهيونية - الوكالة اليهودية الى المجلس الملي اليهودي<sup>(١٨٦)</sup>، وذلك اثر اتفاق بين الهيئات وممثلي تيارات التعليم المختلفة حول ادارته<sup>(١٨٧)</sup>. وادى هذا التحويل الى تقوية ذلك الاتجاه في التعليم الذي ركز على تلقين الطلاب اليهود «القيم اليهودية»، من خلال التركيز على «رسالة» الصهيونية<sup>(١٨٨)</sup>، واهمية الوطن القومي بالنسبة للعالم اليهودي.

وخلال السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٥، تمت، ايضا، تسوية خلاف قديم حول طريقة ادارة الجامعة العبرية في القدس<sup>(١٨٩)</sup>، فالفيت وظيفة المحافظ (Chancellor)، واستبدلت بمنصب رئيس الجامعة، وانتخب الدكتور ماغنس لشغله<sup>(١٩٠)</sup>. وتم ذلك بناء على توصيات لجنة خاصة كانت قد عينت لهذا الغرض سنة ١٩٣٣<sup>(١٩١)</sup>، تمهيداً لتحويل الجامعة الى مؤسسة تعمل على «تشجيع وتقديم التدريس والبحث في كافة فروع العلم»<sup>(١٩٢)</sup>، واستكمالاً لقرارات سابقة كانت المؤتمرات الصهيونية قد اتخذتها في هذا الصدد<sup>(١٩٣)</sup>. وخلال هذه الفترة ايضا، وضعت الاسس لمؤسسة دانئييل سيف للبحث العلمي، التي تحولت، فيما بعد، الى معهد وايزمان للعلوم في رحوفوت<sup>(١٩٤)</sup>. وفي الاطار نفسه، حولت كذلك، مسؤولية الخدمات الطبية من الوكالة اليهودية وهداساه الى المجلس الملي اليهودي<sup>(١٩٥)</sup>.

غير ان هذا الاتجاه لتقوية الكيان الصهيوني في فلسطين وتدعيم استقلاليته لم يسد كافة المجالات، وخاصة ما يتعلق منها بالامن والشؤون العسكرية، رغم حساسيتها واهميتها. فالانشقاق الذي اصاب الهاغاناه، سنة ١٩٣١، سرعان ما تحول الى حقيقة واقعة، وادى الى بلورة منظمتين مستقلتين متنافستين: الهاغاناه «العملية» من ناحية، واتسل «اليمينية» من ناحية أخرى. وراحت كل من هاتين المنظمتين تنشط مستقلة عن زميلتها في كافة المجالات، وان لم تطرأ تغييرات ملحوظة على تنظيم او نشاط اي منهما، نتيجة لذلك الانشقاق. فالوضع التنظيمي للهاغاناه، وكذلك قدراتها البشرية والمادية، بقيت، عمليا، على ما كانت عليه من الوهن. وحتى نهاية سنة ١٩٣٣، لم يكن لقيادة المنظمة مكتب رئيسي خاص بها، ولا حتى جهاز هاتف<sup>(١٩٦)</sup>، كما كان

عملها يتم بالتطوع<sup>(١٩٧)</sup>. كذلك لم تسارع المنظمة الى انشاء جهاز استخبارات<sup>(١٩٨)</sup>، رغم الشعور بالحاجة اليه.

ولم يكن الوضع مختلفا بالنسبة للمنظمة ب - اتسل، التي كانت، عمليا، عبارة عن فرع الهاغاناه المنشق في القدس، وضم نحو ١٠٠ عضو<sup>(١٩٩)</sup>، وبقيت كذلك خلال سنة ونصف سنة بعد الانشقاق، الى ان اقيم فرع آخر لها في صفد، خلال تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢<sup>(٢٠٠)</sup>. ثم اقيم، خلال السنة التالية، فرعان آخران في مدينتي تل ابيب وحيفا<sup>(٢٠١)</sup>. كذلك مدت اتسل جذورها الى بعض المتسوطنات اليهودية، وخصوصاً تلك منها التي كان للتصحيحيين نفوذ ومؤيدون فيها<sup>(٢٠٢)</sup>، فأقيمت ٣ فروع اخرى في كفار سابا. (ولعب هذا الفرع دوراً بارزاً في تاريخ المنظمة فيما بعد) ورامات غان وبناتانيا<sup>(٢٠٣)</sup>. وقدرت قوة اتسل، في ربيع ١٩٣٣، بنحو ٣٠٠ عضو<sup>(٢٠٤)</sup>، تحت تصرفهم ٩٠ مسدسا، بينما قدرت قوة الهاغاناه البشرية بنحو عشرة اضعاف ذلك العدد، وبالنسبة للسلاح بنحو عشرين ضعفا<sup>(٢٠٥)</sup>.

وفي ربيع ١٩٣٣، جرت محاولة لتوحيد كل من الهاغاناه واتسل في منظمة واحدة، من قبل يهودي بريطاني ثرى، هو اللورد ميلشت، الذي كان قد انتخب، آنذاك، رئيساً لمنظمة همكابي الرياضية العالمية<sup>(٢٠٦)</sup>. وبعد مفاوضات مضمّنة، ساهم اللورد في انجاحها اثر وعده بتقديم مساعدة مالية مغرية للمنظمة الموحدة في حال قيامها<sup>(٢٠٧)</sup>، ثم توقيع اتفاقية لتوحيد المنظميتين عرفت باسم «اتفاق ميلشت» في نيسان (ابريل) ١٩٣٣. ونص الاتفاق على توحيد قيادتي المنظميتين اولاً، وعلى ان يتم تنفيذ عملية التوحيد بأسرها خلال فترة ٦ أشهر<sup>(٢٠٨)</sup>. كما اتخذت الاجراءات الاولية في هذا الصدد. غير انه لم يمر الا وقت قصير حتى تعرضت مسيرة بيتار في تل ابيب الى هجوم عليها من قبل العمال، أدى الى توقف مساعي التوحيد، بعد ان اتهم التصحيحيون بعض قادة الهاغاناه بتخطيط الهجوم، وعدداً من اعضائها بالمشاركة فيه<sup>(٢٠٩)</sup>.

ومع فشل محاولات توحيد المنظميتين، راحت اتسل تسعى الى توسيع قاعدتها السياسية الشعبية وتقويتها. وابتان انعقاد المؤتمر الصهيوني الثامن عشر، في صيف ١٩٣٣، تمكن قادتها، رغم حديثهم عما سموه «لا حزبية» يفترض بمنظمتهم ان تتمسك بها، من اقناع عدد من زعماء الاحزاب الصهيونية بتبنيها ودعمها، فأنشئت «لجنة مشرفة» عليها، برئاسة جابوتينسكي عن التصحيحيين، وعضوية كل من يهوشوع سوفرسكي عن الصهيونيين العموميين والحاخام مئير برلين (بار - ايلان) عن المزراحي ومئير غروسمان عن حزب الدولة اليهودية<sup>(٢١٠)</sup>. وكان معظم اولئك يؤيدون، بشكل او بآخر، اقامة منظمة موازية للهاغاناه، للتحرر من ضغوطها عليهم<sup>(٢١١)</sup>. وأدت اقامة هذه اللجنة الى اضعاف طابع من «الاحترام» على اتسل بين المستوطنين اليهود في فلسطين، باعتبار ان معظم احزابهم تبنتها، مقابل دعم الهاغاناه من قبل الهستدروت وجزء من دوائر المدنيين فقط. وكان من نتيجة ذلك ان اتسعت صفوف اتسل وازداد عدد اعضائها، فوصل الى نحو ٢٠٠٠ عضو في مطلع سنة ١٩٣٦<sup>(٢١٢)</sup>.

وزاء هذا التوسع في نشاط اتسل من جهة، وتصاعد المعارضة العربية للمشروع الصهيوني في فلسطين من جهة ثانية، راحت الهاغاناه تنهض من سياستها تدريجياً، فأقامت - اخيراً - مقراً لقيادتها في احدى الغرف في مبنى الهستدروت الرئيسي في تل ابيب، واعيد شاؤول أفيفور للعمل فيه<sup>(٢١٣)</sup>. كما اقيمت، في اواخر سنة ١٩٣٤، دائرة تقنية، هدفها التخطيط لنشاط المنظمة. كذلك انشئ فرع للاتصال، ووثقت العلاقات مع القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية،

بهدف تنسيق جهود جمع المعلومات عن العرب ونشاطهم. وفي الوقت نفسه، جند عدد من الافراد اليهود العاملين في شرطة فلسطين، وخصوصاً في تل ابيب، لمد المنظمة بالمعلومات عن نشاط السلطات، ووسع التنصت على المكالمات الهاتفية<sup>(٣١٤)</sup>. كذلك قامت كل من المنظمين باجراء دورات التدريب لاعداد من اعضائها، وتم شراء اسلحة، خصوصاً في اوربا، ونقلها الى فلسطين، بالاضافة الى محاولات لتصنيع بعض انواع الاسلحة في البلد<sup>(٣١٥)</sup>.

وكحصولها لهذا النشاط، كانت الهاغاناه واتسل قد تحولتا، مع منتصف الثلاثينات وقبيل نشوب الثورة العربية في فلسطين، الى نوع من ميليشيا شعبية ذات امكانات بشرية ومادية محدودة؛ الى ان طرأ التحول على وضعيهما خلال سني الثورة، نتيجة لما وقع من تطورات آنذاك.

- (١) يهوشوع اوفير، سيفر هاعوفيد هليثومي (كتاب العامل القومي)، تل ابيب: اللجنة المركزية لمنظمة العمال القومية، ١٩٥٩، ص ٨٦ (بالعبرية).
- (٢) يوسف ندفة في آبا احيثير، بريت هابريونيم (عصبة الاشداء)، تل ابيب: لجنة اصدار مؤلفات احيثير، ١٩٧٢، الجزء الثالث، المقدمة، ص ط ن (١٦) (بالعبرية).
- (٣) يعقوب شافيط، مروف لمديناه (من اكثرية الى دولة)، تل ابيب: ياريف وهدار، ١٩٧٨، ص ٩٢ (بالعبرية).
- (٤) ندفة في مقدمة احيثير، مصدر سبق ذكره، ص ك ز (٢٧): كرونولوجيا لتولدوت هاييشوف هايودي بايرتس - اسرائيل، ت ر ع ح - ت ر ص و، ١٩١٧ - ١٩٣٥ (يوميات تاريخ الليشوف اليهودي في ارض - اسرائيل، ٥٦٧٨ - ٥٦٩٦، ١٩١٧ - ١٩٢٥)، القدس: مؤسسة يتسحاق بن - تسفي، ١٩٧٩، الجزء الاول، ص ٢٣٥ (بالعبرية).
- (٥) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٤٤.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.
- (٧) ندفة في مقدمة احيثير، مصدر سبق ذكره، ص ط ن (١٧).
- (٨) المصدر نفسه، ص ي (١٠).
- (٩) المصدر نفسه، ص ك ب (٢٢).
- (١٠) المصدر نفسه، ص م و - م ز (٤٥ - ٤٦).
- (١١) المصدر نفسه، ص ي ج (١٧).
- (١٢) المصدر نفسه، ص ط (٩).
- (١٣) المصدر نفسه، ص ي أ (١١).
- (١٤) المصدر نفسه، ص ط (٩).
- (١٥) المصدر نفسه، ص ي (١٠).
- (١٦) المصدر نفسه، ص ح - ي ط (١٨ - ١٩).
- (١٧) المصدر نفسه، ص ل (٣٠).
- (١٨) اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.
- (١٩) انيتا شابيرا، «النقاش داخل مباني حول استعمال العنف» في هاتسيونوت (الصهيونية)، تل ابيب: جامعة تل ابيب وماكييرتس هاميتوحد، الجزء الخامس، ١٩٧٨، ص ١٥٩ و ١٦٣ (بالعبرية).
- (٢٠) ندفة في مقدمة احيثير، مصدر سبق ذكره، ص ي ح - ي ط (١٨ - ١٩).
- (٢١) المصدر نفسه، ص ل (٣٠).
- (٢٢) النص في كتفي جابوتينسكي (مؤلفات جابوتينسكي)، القدس: عاري جابوتينسكي، م. ص.، ١٩٥٨، المجلد الحادي عشر، ص ٢٠ - ٣٠ (بالعبرية).
- (٢٣) النص في المصدر نفسه، ص ١٦١ - ١٧٠.
- (٢٤) ندفة في مقدمة احيثير، مصدر سبق ذكره، ص ل و (٣٦)؛ وانظر ايضاً شافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.
- (٢٥) شافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.
- (٢٦) ندفة في مقدمة احيثير، مصدر سبق ذكره، ص ل ط - م (٣٩ - ٤٠).
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ل ط (٢٩).
- (٢٨) المصدر نفسه.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص م ب - م ج (٤٢ - ٤٣).
- (٣٠) شافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.
- (٣١) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٧٤؛ ودافيد نيف، معرخوت هارغون هتسفائي هليثومي (تاريخ المنظمة العسكرية القومية)، تل

- ابيب: هدار، ١٩٦٥، الجزء الاول، ص ٢٠٢ (بالعبرية).
- (٢٢) نيف، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٠٢.
- (٢٣) المصدر نفسه.
- (٢٤) شافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.
- (٢٥) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٥٦.
- (٢٦) اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.
- (٢٧) سيفير بيتار (كتاب بيتار)، القدس وتل ابيب: لجنة اصدار كتاب بيتار، الجزء الاول، ١٩٧٣، ص ٣٢٤ (بالعبرية).
- (٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٠ - ٢٤١.
- (٢٩) نيف، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ١٩٣.
- (٤٠) اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥ - ٨٦.
- (٤١) انظر، للتفاصيل، موشي براسلافسكي، تنوعات هابوعاليم هاريتس - يسرائيليت (حركة العمال في ارض - اسرائيل)، تل ابيب: هاكيويتس هاميتوجاد، ١٩٥٩، الجزء الثاني، ص ١٧٩ - ١٨٤ (بالعبرية).
- (٤٢) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٥٢.
- (٤٣) انظر، للتفاصيل، نص رسالة جابوتينسكي الى الهستدروت في اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠ - ٨٢.
- (٤٤) انظر، ايضا، براسلافسكي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.
- (٤٥) انظر، للتفاصيل، اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤ - ١٠٤.
- (٤٦) المصدر نفسه، ص ١٠٥ - ١١٠.
- (٤٧) المصدر نفسه، ص ١١٨ - ١٢٥.
- (٤٨) مؤلفات جابوتينسكي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني عشر، ص ٤٥.
- (٤٩) شابيرا، «النقاش داخل مباي...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.
- (٥٠) شاول افيفور، عم دور هاهاجاناه، (مع جيل الهاجاناه) تل ابيب: معرخت، ١٩٧٠، الجزء الاول، ص ١٦٩ (بالعبرية).
- (٥١) شابيرا، «النقاش داخل مباي...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١ و ١٧٣.
- (٥٢) كما اوردها اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.
- (٥٣) المصدر نفسه.
- (٥٤) شابيرا، «النقاش داخل مباي...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢ و ١٦٦ و ١٦٦.
- (٥٥) المصدر نفسه، ص ١٦٥.
- (٥٦) المصدر نفسه، ص ١٥١ و ١٦٠.
- (٥٧) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٦٢.
- (٥٨) شابيرا، «النقاش داخل مباي...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨ - ١٦٩.
- (٥٩) المصدر نفسه، ص ١٥١ و ١٦٨ - ١٦٩.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ١٦٣.
- (٦١) شافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.
- (٦٢) دافيد بن - غوريون، زخرونوت (مذكرات)، تل ابيب: عام عوفيد، الجزء الاول، ١٩٧٣، ص ٦٠٠ (بالعبرية).
- (٦٣) انظر، للتفاصيل: المصدر نفسه، ص ٦١٨ - ٦٤٣.
- (٦٤) ي. اوليتسكي، ميزوراه لمديناه (من شتات الى دولة)، القدس: احياساف، الجزء الاول، ١٩٥٩، ص ٤٠٤.
- (٦٥) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٦٣.
- (٦٦) شافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧: ندفه في مقدمة احيثير، مصدر سبق ذكره، ص م د (٨٤٤).
- (٦٧) ندفه في مقدمة احيثير، مصدر سبق ذكره، ص م د (٤٤).
- (٦٨) المصدر نفسه، ص م هـ (٤٥): وشافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.
- (٦٩) شافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.
- (٧٠) نيف، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ١٩٧.
- (٧١) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٦٥.
- (٧٢) نيف، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ١٩٧ - ١٩٨.
- (٧٣) انظر اوليتسكي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٥: وبراسلافسكي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢٥١.
- (٧٤) ندفه في مقدمة احيثير، مصدر سبق ذكره، ص ك هـ - ك (٢٥ - ٢٦).
- (٧٥) نيف، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ١١٩.
- (٧٦) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ١١٩.

- ص ٢٦٩: ندفة في مقدمة احيثير، مصدر سبق ذكره،  
ص ن ج (٥٣).
- (٧٧) ندفة في مقدمة احيثير، مصدر سبق ذكره، ص  
ن د - ن هـ (٥٤ - ٥٥).
- (٧٨) شافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.
- (٧٩) انظر ندفة في مقدمة احيثير، مصدر سبق  
ذكره، ص ن ج - ن ز (٥٣ - ٥٧): ويراسلافسكي،  
مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢٥١ - ٢٥٢.
- (٨٠) ندفة في مقدمة احيثير، مصدر سبق ذكره، ص  
ن ز (٥٧).
- (٨١) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول،  
ص ٢٨١ و ٢٨٢.
- (٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.
- (٨٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.
- (٨٤) شافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.
- (٨٥) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول،  
ص ٢٦٧.
- (٨٦) المصدر نفسه.
- (٨٧) شافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢: وانظر  
ايضا: «كتاب بيتار»، مصدر سبق ذكره. الجزء  
الثاني، ص ١٨٣ - ١٨٦.
- (٨٨) انظر صورة زنكوجرافية للامر في «كتاب بيتار»،  
مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ١٨٧.
- (٨٩) المصدر نفسه.
- (٩٠) نيف، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص  
٢٠٣.
- (٩١) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول،  
ص ٢٧٦.
- (٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.
- (٩٣) نص قرار المقاطعة في اوليتسكي، مصدر سبق  
ذكره، ص ٤٤٤.
- (٩٤) اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.
- (٩٥) انظر، ايضا: سيفر تولدوت هاهاناه (كتاب  
تاريخ الهاغاناه)، تل اييب: معرخت، ١٩٥٥، الكتاب  
الثاني، الجزء الاول، ص ٥٢٨ - ٥٣٠ (بالعبرية).
- (٩٦) اوليتسكي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٤ -  
٤٤٥.
- (٩٧) انظر، ايضا، اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠ -  
٩١.
- (٩٨) المصدر نفسه، ص ١٣٠ - ١٣١.
- (٩٩) المصدر نفسه، ص ١٣٦.
- (١٠٠) المصدر نفسه.
- (١٠١) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء  
الاول، ص ٢٥٥: وتسفي ابن - شوشان، تولدوت  
تنوعات هابوعاليم بايرتس - يسرا ئيل (تاريخ حركة  
العمال في ارض - اسرائيل)، تل اييب: عام عوفيد،  
١٩٦٦، الجزء الثالث، ص ٢٤٠ (بالعبرية).
- (١٠٢) اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠.
- (١٠٣) ح. مرحفياه، عام وموليدت (شعب ووطن)،  
القدس: هليفي، ١٩٤٧، ص ٣٢٤ (بالعبرية).
- (١٠٤) المصدر نفسه.
- (١٠٥) المصدر نفسه، وانظر، ايضا، اوفير، مصدر  
سبق ذكره، ص ١٤٩ - ١٥٠.
- (١٠٦) انظر، ايضا، لمزيد من التفاصيل: يعقوب غولد  
شتاين ويعقوب شافيط، ليلو بشاروت (بدون  
تسويات)، تل اييب: ياريف - هدار، ١٩٧٩، ص ٤٠ -  
٥٤ (بالعبرية).
- (١٠٧) اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.
- (١٠٨) المصدر نفسه، ص ١٧٣.
- (١٠٩) انظر، لمزيد من التفاصيل، غولدشتاين  
وشافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥ - ٨٥.
- (١١٠) انظر نص الاتفاق في بن - غوريون، مذكرات،  
مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ١٩٧٥، ص ١٩٥ -  
١٩٦: كذلك اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣ -  
١٧٤.
- (١١١) بن - غوريون، مذكرات، مصدر سبق ذكره،  
الجزء الثاني، ص ١٩٥.
- (١١٢) المصدر نفسه، ص ١٩٦.
- (١١٣) نص الاتفاق في المصدر نفسه، ص ١٩٦ -  
١٩٧.
- (١١٤) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء  
الاول، ص ٢٨٩.
- (١١٥) هاكونغرس هاتسيوني هايود - طيط  
[محاضر المؤتمر الصهيوني التاسع عشر [١٩٣٥]]،  
القدس: الوكالة اليهودية، د. ت.، ص ٥٢٥  
(بالعبرية).
- (١١٦) انظر، للتفاصيل، بن - غوريون، مذكرات،  
مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢١٧ - ٢٢٥.
- (١١٧) اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤.
- (١١٨) انظر، للتفاصيل، غولدشتاين وشافيط، مصدر  
سبق ذكره، ص ٨٦ - ٩٦.
- (١١٩) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء  
الاول، ص ٢٨٨.
- (١٢٠) انظر، للتفاصيل، بن - غوريون، مذكرات،

مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ١٩٧ - ٢٢٥ و ٢٣٣ - ٢٤٤.

(١٢١) شابيرا، «النقاش داخل مباي...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(١٢٣) انظر تفاصيل النقاش في غولدشتاين وشافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧ - ١٢٠.

(١٢٤) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٩٤.

(١٢٥) المصدر نفسه.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٥، وغولدشتاين وشافيط، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢ - ١٣٠.

(١٢٧) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٩٦.

(١٢٨) اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ١٧٩؛ وانظر، ايضا، لمزيد من التفاصيل، غولدشتاين وشافيط، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١ - ١٥٩.

(١٣٠) باروخ بن - ابرام، مفلاغوت وزراميم بوليطيم بتكوفات هابايت هليثومي، ١٩١٨ - ١٩٤٨ (احزاب وتيارات سياسية خلال فترة الوطن القومي، ١٩١٨ - ١٩٤٨)، القدس: مؤسسة زلمان شازار، ١٩٧٨، ص ٩٠ (بالعبرية)؛ وانظر، ايضا، براسلافسكي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢٥٤.

(١٣١) انظر، ايضا، اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩.

(١٣٢) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٩٦؛ وانظر، ايضا، (محاضر) المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٦ - ٥٣٥.

(١٣٣) نص البيان في مرجفيا، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٣ - ٤٤١.

(١٣٤) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٩٦.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٧ - ٢٩٨.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٦.

(١٣٧) اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.

(١٣٨) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٣٠٣.

(١٣٩) مرجفيا، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٣.

(١٤٠) المصدر نفسه.

(١٤١) النص في المصدر نفسه، ص ٤٤٣ - ٤٤٦.

(١٤٢) النص في المصدر نفسه، ص ٤٤٦ - ٤٤٨.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٤٨.

(١٤٤) اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.

(١٤٥) انظر، للمقارنة، «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٤٨ و ٢٦٥ و ٢٧٥ و ٢٩٥.

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٨.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(١٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

(١٥٠) انظر، للتفاصيل، براسلافسكي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

(١٥١) انظر مبادئ الحركة في مرجفيا، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٨ - ٦٣٣.

(١٥٢) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٨٨.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٠.

(١٥٤) انظر، ايضا، قرارات المؤتمر التأسيسي للكتلة في مرجفيا، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٣ - ٤٧٤.

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

(١٥٦) حازون تورا و تسيون (نبوءة التوراة وصهيون)، نيويورك: موريا، ١٩٦٠؛ ص ٢٠٤ (بالعبرية).

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

(١٥٨) انظر، ايضا، اوفير، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.

(١٥٩) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٣٠٣.

(١٦٠) (محاضر) المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٥.

(١٦١) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٧٩ و ٢٩٨.

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

(١٦٣) انظر، ايضا، لمزيد من التفاصيل، مناحيم فريدمان، حفراه ودات (مجتمع ودين)، القدس: مؤسسة يتسحاق بن - تسفي، ١٩٧٨، ص ٣٦٧ - ٣٨٨ (بالعبرية).

(١٦٤) انظر، ايضا، المصدر نفسه.

(١٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٨١ و ٢٨٧ و ٣٦٦.

(١٦٦) ابن شوشان، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢٤٣؛ وبراسلافسكي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢٧٢.

- London: His Majesty's Stationary Office, 1937, Cmd. 5479, p. 118.
- (١٨٩) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٧٢ و ٢٨٤ و ٣٠٤.
- (١٩٠) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.
- (١٩١) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.
- (١٩٢) من عقد تأسيس شركة الجامعة العبرية، كما اوردها مرجعيها، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.
- (١٩٣) انظر نصوص قرارات المؤتمرين الصهيونيين الثالث عشر والرابع عشر بشأن الجامعة العبرية، كما وردت في المصدر نفسه، ص ٢٤١.
- (١٩٤) Weizmann, Chaim, *Trial and Error*, London: East and West Library, 1950, pp. 422, 548-553.
- (١٩٥) «كتاب الوثائق...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩؛ ومرجعيها، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٦ - ٢٥٨.
- (١٩٦) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، مصدر سبق ذكره؛ الكتاب الثاني، الجزء الاول، ص ٥١٢.
- (١٩٧) المصدر نفسه، ص ٥١٣.
- (١٩٨) المصدر نفسه.
- (١٩٩) نيف، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ١٦٥.
- (٢٠٠) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، مصدر سبق ذكره، الكتاب الثاني، الجزء الاول، ص ٥٧٤.
- (٢٠١) نيف، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ١٦٦ - ١٦٧.
- (٢٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٧ - ٢٣٠.
- (٢٠٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ و ٢٢٢ - ٢٢٣.
- (٢٠٤) المصدر نفسه، ص ١٧٤؛ و «كتاب تاريخ الهاغاناه»، مصدر سبق ذكره، الكتاب الثاني، الجزء الاول، ص ٥٧٧.
- (٢٠٥) نيف، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ١٧٤.
- (٢٠٦) المصدر نفسه، الجزء الاول، ص ١٧٥؛ و «كتاب تاريخ الهاغاناه»، مصدر سبق ذكره، الكتاب الثاني، الجزء الاول، ص ٥٧٧.
- (٢٠٧) نيف، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ١٧٦.
- (٢٠٨) المصدر نفسه.
- (٢٠٩) انظر، للتفاصيل، المصدر نفسه، ص ١٧٥ - ١٧٧؛ و «كتاب تاريخ الهاغاناه»، مصدر سبق ذكره،
- (١٦٧) انظر، للتفاصيل، براسلافسكي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢٧٤ - ٢٩١.
- (١٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.
- (١٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.
- (١٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.
- (١٧١) انظر، للتفاصيل، باروخ بن - ابرام، حيفر هابوتسوت (عصبة الكبوتسوت)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٦، ص ١٠٠ - ١١٩ (بالعبرية).
- (١٧٢) النص في المصدر نفسه، ص ٣١٧ - ٣١٩.
- (١٧٣) المصدر نفسه، ص ٣١٨.
- (١٧٤) انظر، للتفاصيل، انيتا شابيرا، بيرل (بيرل)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص ٤٦٥ - ٤٨٢ (بالعبرية).
- (١٧٥) انظر عقد تأسيس الشركة في مرجعيها، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠ - ٣١١.
- (١٧٦) نص نموذج العقد في المصدر نفسه، ص ١٩١ - ١٩٤؛ وانظر، ايضا، (محاضر) المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)، مصدر سبق ذكره، ص ٥١١.
- (١٧٧) مرجعيها، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢ - ١٩٤.
- (١٧٨) (محاضر) المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)، مصدر سبق ذكره، ص ٥١١.
- (١٧٩) المصدر نفسه، ص ٥٣٨.
- (١٨٠) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٣٠٣.
- (١٨١) المصدر نفسه، ص ٣٠٦.
- (١٨٢) كما اوردها بن - ابرام، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.
- (١٨٣) المصدر نفسه، ص ٩٥ - ٩٦.
- (١٨٤) المصدر نفسه، ص ٨٩.
- (١٨٥) سيفر هاتعودوت شل هافاعاد هليئومي شل كنيست يسرائيل بايرتس يسرائيل (كتاب الوثائق للجنة التنفيذية للمجلس المي اليهودي في ارض - اسرائيل)، القدس: مطبعة رفائيل حاييم هاكوهين م. ص.، ١٩٦٣، ص ١٩٤ (بالعبرية).
- (١٨٦) انظر نص الاتفاق في المصدر نفسه، ص ١٩٢ - ١٩٤؛ وانظر، ايضا، مرجعيها، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٥ - ٢٤٩.
- (١٨٧) «كتاب الوثائق...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٤.
- (١٨٨) انظر، ايضا: Great Britain, Colonial Office, *Palestine Royal Commission Report*,

- الكتاب الثاني، الجزء الاول، ص ٥٧٧ - ٥٧٩.
- (٢١٠) نيف، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٠٥ - ٢٠٧.
- (٢١١) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، مصدر سبق ذكره، الكتاب الثاني، الجزء الاول، ص ٥٨٠.
- (٢١٢) المصدر نفسه، ص ٥٨١.
- (٢١٣) المصدر نفسه، ص ٥١٣ - ٥١٤.
- (٢١٤) انظر، للتفاصيل، المصدر نفسه، ص ٥١٥ - ٥٢٢.
- (٢١٥) المصدر نفسه، ص ٥٣١ - ٥٤٧ و ٥٩٧: ونيف، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٠٧.



# بوادر تشكل قوة العمل المأجور ومحاولات التنظيم العمالي المبكرة في شرق الاردن

هاني حوراني

## بوادر تشكل قوة العمل المأجور

ان المعلومات الاحصائية، ولو التقريبية، عن حجم القوة العاملة في شرق الاردن وتوزعها المهني والجغرافي خلال الفترة التي نحن بصددتها شبه معدومة. أما قوة العمل المأجور الحرة، التي بدأت بالتشكل خلال هذه الفترة، فمن المستحيل حصرها رقمياً، الا على وجه التقريب. لذلك، لا بد من اللجوء الى المؤشرات والمعطيات غير المباشرة، والى بعض الارقام الجزئية، من اجل محاولة رسم صورة عن حجم قوة العمل الحرة، خصوصاً في فترة الاربعينات، ولتحديد ابرز خصائصها. ان المؤشرات الديمغرافية المتوفرة تساعدنا بعض الشيء. فهي تشير الى وقوع تحولات رئيسية اربعة خلال العقود الثلاثة التي تعيننا من تاريخ شرق الاردن الحديث، وهي:

١ - تراجع حجم القسم غير المستقر من السكان، اي البدو الرحّل، من حوالي نصف حجم السكان الكلي في مطلع العشرينات (٤٦ بالمئة العام ١٩٢٢) الى ما دون ربع حجم السكان في منتصف الاربعينات (٢٢ بالمئة العام ١٩٤٦). فعدد السكان البدو في العام ١٩٢٢ كان ١٠٢١٢٠ نسمة من اصل مجموع السكان البالغ عددهم ٢٢٥٣٣٠ نسمة، وذلك حسب تعداد نيابة العشائر<sup>(١)</sup>، ليصبح ٩٩٢٦١ في العام ١٩٤٦ وذلك من اصل ٤٣٣٦٥٩ نسمة، مجموع السكان<sup>(٢)</sup>.

٢ - تحسن حجم القاعدة البشرية للريف من جراء الاستقرار المضطرب للسكان من البدو الرحّل واشباه الرحّل. وهكذا بات الريف يضم اكثر من ٦٥ بالمئة من السكان في منتصف الاربعينات<sup>(٣)</sup>.

٣ - نمو حجم سكان المدن بوتيرة سريعة نسبياً، ليلبغ قرابة ٣٥ بالمئة من السكان المستقرين و٢٧ بالمئة من اجمالي السكان لعام ١٩٤٦<sup>(٤)</sup>.

٤ - تزايد وتأثر الهجرة الموسمية والدائمة للخارج، ولا سيّما الى فلسطين، البلد المستقبل

شؤون فلسطينية، العدد ١٤٦ - ١٤٧، ايار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٨٥

الرئيسي للأيدي العاملة المهاجرة آنذاك، ليس، فقط، بسبب ارتفاع الاجور في فلسطين، بل، أيضاً، بسبب استفحال أزمة انماط الانتاج التقليدية الرعوية والزراعية البطريركية الصغيرة وعدم توفر فرص العمل الكافية في المدن<sup>(٥)</sup>.

ان التحولات السكانية الكبرى تساعد على تفسير آلية تشكل قطاعات العمل المأجور وتظهر، في الوقت نفسه، كوابح تشكلها على نطاق واسع. فنحن نعلم ان الجماعات التقليدية، سواء تلك التي ارتبطت بانماط الانتاج المشاعية أو شبه المشاعية، الرعوية منها أو الزراعية، قد دخلت في أزمة خانقة بعد دخول شرق الاردن في اطار السوق الرأسمالي، بل بعد فقدان انماط الانتاج هذه الشروط الطبيعية لمواصلة تجديد انتاجها كالسابق. ونعلم، أيضاً، ان انتقال هذه الجماعات الى المزيد من الاستقرار والانهمك في زراعة الارض لم يتم بصورة طوعية في ظروف مشجعة، الا نادراً، أي في حالة القمم القبلية المالكة لمساحات واسعة من الارض ولامكانيات مالية كافية، وغالبا بمعزل عن سائر القبيلة (كبني صخر مثلاً)؛ وانما جاء هذا الانتقال من الانتاج الرعوي ونصف الرعوي الى الزراعي على اثر انهيارات ومأس فعلية تعرضت لها هذه الجماعات واضطرتها، اضطراراً، الى هذا الانتقال، وبدون توفر التسهيلات والمساعدة اللازمة.

هنا، ظهر قطاع من البدو المفقرين تماما، الذين لا يملكون، قط، اي وسيلة انتاج بعد فقدان قطعانهم على اثر كارثة جفاف. وكما في حالات سابقة متكررة، تحول قسم من هؤلاء، مكرهاً، الى ايدي عاملة اجيرة، على نحو اجراء زراعيين. كما ان قسماً من هؤلاء نجح في الحصول على عمل مؤقت في المشاريع العامة، مثل شق الطرق والاعمال الجسدية الاخرى المشابهة التي كانت توفرها السلطات الكولونيالية بغية انقاذ هؤلاء من المجاعات<sup>(٦)</sup>. لكن، اذا كانت الزراعة تستوعب القسم الاعظم من هؤلاء البدو المتحولين الى مزارعين، فان الريف شهد أزمة مشابهة، خاصة من جراء الاستيلاء المتزايد على افضل الاراضي من قبل الملاكين الكبار والتجار والمرابين، والفرق المتزايد لقسم متعاظم من الزارعين الصغار والمتوسطين تحت وطأة الديون الربوية الباهظة الاعباء.

ولقد وصف ولبول، الذي كان مدير دائرة الاراضي في شرق الاردن منذ ١٩٣٦، هذه العملية على النحو التالي: الذين يقدمون القروض والتجار متحمسون لايجاد منفذ للرأسمال الفائض، وهناك طريقة بطيئة، لكنها اكيدة النتائج، لنقل ملكية الارض الزراعية من الفلاحين المفرقين بالديون الى رجال الاعمال وتجار المدن، خاصة عند هطول الامطار بمعدل اقل من ١٦ بوصة وتسدني المحاصيل. وهناك بنك الزراعة في الاردن، وهو تابع للحكومة، ومهمته الاساسية منح القروض للمزارعين بقدر معقول من الفائدة، وللأسف فان رأسماله محدود جدا حيث بلغ ١٣٠ ألف جنيه، ولا يكفي لمد الفلاحين بالقروض خلال الاوقات الصعبة، حيث الكمية الضرورية من النقود للاقراض لا تقل عن نصف مليون جنيه، خاصة في السنتين القاحلتين ١٩٤٦ و ١٩٤٧. لقد وصلت ديون الفلاحين في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ الى ٦٨١ ألف جنيه، مقابل ١٩٦ ألف جنيه كانت عليه العام ١٩٣٩.

«... يبدو واضحاً، ان الفلاحين، بازدياد ديونهم، لن يتمكنوا من تسديدها كلها، فالمعدل القانوني للفائدة يبلغ ٩ بالمئة، لكن عندما تؤخذ الرهونات فان القرض يشمل حسومات باهظة تتراوح بين ٣٠ بالمئة و ١٠٠ بالمئة، وهكذا، فما من فلاح يستطيع ان يصمد بوجود هذه الضريبة المتفاقمة.

»ورغم خطوات قد اتخذت لزيادة رأسمال بنك الزراعة... الا ان كميات النقد التي تستطيع

ان تساعد على وقف موجة انتقال ملكية الارض من ايدي الفلاحين الفقراء الى الاغنياء مقرضي الاموال، ليست متوفرة الان لدى الدولة»<sup>(٧)</sup>.

لقد شهدت الثلاثينات والاربعينات موجات لا تنني تتزايد من الفلاحين المعدمين والفقراء الذين لم يعد لديهم قطعة ارض، او ان الارض التي بحوزتهم ليست كافية، ابدأ، لاعالتهم. ولقد وفرت هذه العملية التاريخية الشرط الاول لتكون قوة العمل المأجور الحرة من اولئك الذين لم تعد لديهم وسيلة انتاج خاصة بهم (كالارض اساساً) ولم يكن امامهم مفر من بيع قوة عملهم للغير. لكن، بما ان النمط الرأسمالي الذي ارسته الكولونيالية البريطانية في البلاد لم يسمح بنمو برجوازية وطنية منتجة واسعة العدد، فان هذه لم تكن قادرة على توفير العمل سوى لعدد محدود جداً، فقط. والاهم من ذلك، ان تقويض اقتصاديات الجماعات التقليدية كان، بالاساس، يتم لاعتبارات الحفاظ على امن واستقرار النفوذ الاستعماري في البلاد وحاجات حماية حدود التقسيم الامبريالي للمنطقة (الاعتبارات الاستراتيجية والالتزامات الاقليمية لبريطانيا)، او ان هذا التقويض كان حصيلته حتمية، وان لم يكن مرغوباً فيها تماماً، لسياسات اقتضتها هذه المصالح الاستراتيجية الاستعمارية؛ وبالتالي، فان هذا التقويض للاقتصاديات التقليدية لم يكن بهدف الحصول على فائض من الايدي العاملة الرخيصة لحساب الشركات الاحتكارية الاجنبية، كما هو الحال في العديد من البلدان المستعمرة الاخرى، لذلك فان الفائض السكاني المفقور والمعدم المتسع نطاقه لم تكن تتوفر له فرص عمل في المدن والقطاعات الحديثة النامية الا على نطاق محدود، ولا سيما لدى مشاريع الدولة واجهزتها، ولدى القطاع التجاري الخدمي<sup>(٨)</sup>.

لقد لوحظ ان ظاهرة انحدار المزارعين الصغار، بعد فقدانهم للارض، قد تسارعت منذ منتصف الثلاثينات لتبلغ ذروتها في النصف الاخير من الاربعينات. ولقد أدى هذا الى بروز طبقة واسعة من الاجراء الزراعيين في الريف الاردني، ولا سيما في الاغوار والمناطق الشمالية، حتى قبل حرب ١٩٤٨ وما رافقها من نزوح فلسطيني وعمالة زراعية كثيفة في وادي الاردن، كما سيبتين فيما بعد.

ان قسماً هاماً من قوة العمل المأجورة الحرة، هذه، قد وجدت شرط تشكلها من خلال سوق العمل الفلسطينية، وليس فقط (وبالاحرى ليس بشكل اساسي على ارضها) في شرق الأردن، فمنذ الثلاثينات استوعب سوق العمل في فلسطين أعداداً ما فتئت تزداد سنوياً من العمال الموسمين من شرق الاردن، كما ازدادت نسبة العمال المهاجرين والدائمين الى فلسطين. وفي العام ١٩٣٧، كان معظم المواطنين العرب الذين دخلوا فلسطين للعمل فيها، وعددهم ٣٢ الفاً، هم من ابناء شرق الاردن، اي انه كان في فلسطين، حينذاك، ما لا يقل عن ثلث قوة العمل الشرق اردنية<sup>(٩)</sup>. ويعزز هذا الاستنتاج دراسة ميدانية اجريت على قرية في لواء عجلون، تبين فيها ان ٤٩ بالمئة من ارباب العائلات في القرية قاموا بالعمل في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني لمرة واحدة على الاقل، بينما زاوّل اغلبهم العمل هناك عدة فترات مختلفة<sup>(١٠)</sup>. وهذا يؤكد ان حجم قوة العمل المأجور التي تشكلت خارج اطار السوق الوطني كان كبيراً للغاية.

من ناحية اخرى، تشكلت قوة العمل المأجور، ايضاً، في اطار الزراعة الاردنية التي شهدت علاقتها بالسوق طفرة قوية، خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية. ان الانتاج للسوق، وليس لتلبية الاستهلاك الذاتي للمزارعين، نجم عن التبدل الهام في نمط الملكية الزراعية في اقسام من البلاد، ولا سيما في الاغوار والمناطق المنتجة للخضروات والثمار والفواكه. ان التاجر والمالك الرأسمالي

حمل كل منهما معه علاقات جديدة مع المزارع الأجير.

بعيد الحرب العالمية الثانية، وإثر سنوات قليلة من الانكماش، عادت الزراعة الرأسمالية للترسخ والانتساع. ومهد لذلك فرز الأراضي وتنظيم استغلال المياه وقيام بعض مشاريع الري وشق الطرق والتغلب على بعض الأمراض المستوطنة، لا سيما الملاريا. ولعبت طلائع اللاجئين الفلسطينيين الذين انتقلوا الى وادي الاردن دورها الهام في احداث تبديل جذري في الزراعة، فالارض باتت تزرع سنوياً، بدلاً من تركها للاستراحة لثلاث سنوات، كما تضاعفت محاصيل الاراضي المروية واستصلحت عشرات الآلاف من الدونمات غير المستغلة وازيلت ملوحة التربة منها، وازداد الطابع السوقي للزراعة في الاغوار. وبعيد حرب ١٩٤٨، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين، في الجانب الشرقي من وادي الاردن، يتراوح ما بين ٣٠ ألفاً و ٣٤ ألفاً. وكان هؤلاء يوفرون أيدي عاملة زراعية ماهرة كانت غالبيتها أيدي عاملة مأجورة تعمل لحساب المشارك الضامن للأرض والملاك الزراعي<sup>(١١)</sup>.

عكست احصاءات مطلع الخمسينات التبدل البارز الذي جد في أواخر الاربعينات على تركيب الريف الاردني وتنامي حجم قوة العمل المأجور في الزراعة. وهكذا بلغ عدد سكان الريف الذين يعملون لحساب الغير حوالي ٢٠ بالمئة من سكان العاملين في الريف عموماً.

ان الهجرة القسرية للفلاحين الفلسطينيين الى شرق الاردن، بعيد حرب ١٩٤٨، مسؤولة عن ازدياد وزن الاجراء الزراعيين العاملين لحساب الغير. ومع هؤلاء عادت، من فلسطين، الأيدي العاملة الشرق أردنية الى قراها. ان لواء البلقاء الذي ضم مساحات شاسعة من الاراضي البكر المستغلة حديثاً قد حظى بأكبر نسبة من العاملين لحساب الغير، بالمقارنة مع الألوية الأخرى، حيث كان ٤٢,٥ بالمئة من سكان الريف في هذا اللواء يعملون لحساب الغير. الا ان لواء عجلون، الذي تركزت فيه الملكيات الكبيرة منذ زمن طويل وعرف العمل الزراعي المأجور مبكراً، كان يضم الحصة الاولى من العاملين لحساب الغير في الزراعة الاردنية، حيث كانت حصتهم، من عموم العاملين لحساب الغير في شرق الاردن، قد بلغت ٢٨,٢ بالمئة بينما بلغت حصتهم من عموم العاملين في ريف لواء عجلون حوالي ٤٠ بالمئة. وقد بلغت نسبة العاملين لحساب الغير في الريف الاردني ٢٩,٥ بالمئة من اجمالي السكان العاملين في هذا الريف. وتفاوتت هذه النسبة بين لواء وآخر من الوية البلاد، فبلغت ٣٩,٣ بالمئة في ريف لواء عجلون، و ٤٢,٤ بالمئة في ريف لواء البلقاء، و ٣٧ بالمئة في ريف لواء الكرك، اما في ريف لواء معان فلم تزد عن ٩,٤ بالمئة<sup>(١٢)</sup>.

لكن اذا كانت قسمة العمل الكولونيالية ما بين شرق الاردن وفلسطين، التي ارادت الابقاء على شرق الاردن مورداً زراعياً بالاساس، افسحت في المجال امام نمو الايدي العاملة الزراعية نسبياً، فان هذه القسمة بالذات (خاصة بسبب تدني مستوى الاهتمام باستثمار ثروات الاردن الطبيعية، ولا سيما المعدنية والاستخراجية وقلة نشاط رؤوس الاموال المستثمرة في الميادين الصناعية) قد حدثت من امكانية نمو طبقة عاملة حديثة.

لقد اقتصررت بوادر تشكل قطاعات قوة العمل الحرة في الميادين الانتاجية الحديثة، كالصناعة والحرف الآلية، على تجمعات قليلة متركزة في بعض المؤسسات الكبيرة نسبياً، بينما تميزت الايدي العاملة في الحرف والصناعات الصغيرة بالتبعثر الشديد وتدني مستوى وعيها وتكوينها البروليتاري.

وهكذا، كانت ابرز التجمعات العمالية الصناعية هي تلك العاملة في صناعات التبغ

والسجائر والمواد الغذائية والمشروبات الروحية. ففي نهاية الأربعينات، كان قرابة الـ ٤٠٠ عامل يعملون في مصنعين للتبغ في عمان<sup>(١٣)</sup>، كما كانت صناعة الخمور والمشروبات والمرطبات والحلويات والمطاحن والأفران تستوعب قرابة الـ ٥٠٠ عامل<sup>(١٤)</sup>.

كانت صناعة توليد الطاقة الكهربائية (مؤسستان) تشغل ما يزيد على ١٣٠ عاملاً في أواخر الأربعينات<sup>(١٥)</sup>، بينما استوعبت صناعة استخراج الفوسفات المقامة حديثاً ما بين ٨٠ و ١٠٠ عامل في نفس الفترة تقريباً<sup>(١٦)</sup>، وكان ثمة مصنع للكربون يضم ٩١ عاملاً<sup>(١٧)</sup>، بينما ضمت الصناعات الخفيفة الأخرى، مثل النسيج والحرف والصابون وديباغة الجلود والمطابع، بضع عشرات من العمال<sup>(١٨)</sup>. ومن ناحية أخرى، استوعبت صناعات مواد البناء عدة مئات أخرى من العمال، حيث أقيمت صناعات عدة لاستخراج وتصنيع الرخام والطوب الاسمنتي وبعض الكسارات والمتاجر لتأمين المواد اللازمة للانتشاءات<sup>(١٩)</sup>.

تظهر الاحصاءات المتوفرة عن المؤسسات الحرفية والخدمية والتجارية اتساع نطاقها في أواخر الأربعينات، الا انها لا توفر اية معلومات عن اعداد العاملين فيها مقابل أجر. فقد بلغ عدد هذه المؤسسات ٥٨١٣ مؤسسة، كان ٢٣,١ بالمئة منها، فقط، يعمل في الحرف اليدوية و ٤ بالمئة منها في الحرف الآلية، والباقي عبارة عن بقاليات ومحلات لتجارة المرقق وحرف ومهن متنوعة أخرى<sup>(٢٠)</sup>.

واخيراً ظهر تجمعان عماليان هامان في قطاعات مساعدة على الانتاج، هما البناء والنقل والمواصلات. فقد احتاجت بريطانيا، من اجل توطيد سيطرتها على البلاد وربطها بكل من فلسطين والعراق، الى توسيع مطرد لشبكة المواصلات الداخلية ولشق طريق بري يربط فلسطين بالعراق عبر شرق الاردن. كما تم مد خط انابيب ضخ النفط لصالح شركة نفط العراق الى حيفا، الامر الذي افسح في المجال لعمل اعداد متزايدة من العمال المحليين في المشاريع الانتشائية آنفة الذكر، كما في جملة من الانتشاءات والمرافق ذات الاهمية للوجود البريطاني، العسكري والمدني.

وعلى سبيل المثال، استوعب شق طريق بغداد - حيفا عدة الاف من العمال المحليين<sup>(٢١)</sup>. كما عمل في مد انابيب النفط، في منتصف الثلاثينات، اكثر من الفي عامل بينهم مئات من الفنيين والعمال المهرة والسواقين<sup>(٢٢)</sup>، بينما استوعبت اعمال شق الطرق الداخلية عدة مئات من العمال سنوياً<sup>(٢٣)</sup>.

وتبين نفقات الحكومة على الاعمال العامة كشق الطرق والاعمال الانتشائية الاخرى، خاصة في سنوات الحرب الثانية، تعاظم الطلب على عمال البناء وتنامي اعدادهم بسرعة. ويؤكد هذا، ايضاً، ازدياد اطوال الطرق البرية المعبدة والصالحة لمرور السيارات، التي تم شقها خلال الحرب العالمية الثانية.

اما تجمع عمال النقل والمواصلات، فقد تشكل مع تنامي عدد السيارات العامة والشاحنات والحافلات، ومع التوسع في مد خطوط سكة الحديد وازدياد الاعتماد عليها في النقل والشحن، ومع بناء المطارات في عمان والفرق وتوسيع ميناء العقبة. ولقد رافق تنامي وسائل النقل ازدياد مماثل في عدد العاملين في ورش الصيانة والتصليح والكراجات.

كانت العربات الآلية لا تتجاوز ١٣٠ عربة العام ١٩٢٦، ثم ازدادت، قبيل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٨)، ليصبح بمعدل سيارة لكل ٥٠٠ شخص. وهو المعدل نفسه بالنسبة لمصر والعراق تلك السنة. ورغم عدم توفر أرقام عن السنوات اللاحقة، فمن المتوقع ان تكون قد تضاعفت، من

حيث العدد، أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. هذا ما يؤكد تنامي حجم الاستيراد من قطع السيارات والوقود خلال هذه الفترة.

ورغم عدم توفر الأرقام عن عدد العاملين في الخدمات ومعسكرات الجيش البريطاني، خاصة إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها، يبدو أن هذه المرافق استوعبت أعداداً هامة من العمال، فمن جهة استوعبت مجمعات الجيش البريطاني العسكرية والسكنية في عمان والزرقاء والمفرق وغيرها أعداداً من العمال المهرة من مختلف المهن، ومن جهة أخرى يشير نمو عدد الشركات التجارية والخدمية والمحلات الصغيرة إلى تنامي الحاجة إلى العمال الأجوريين. فقد كان ما نسبته ٧١,٣ بالمائة من الشركات القائمة في شرق الأردن، في نهاية الأربعينات ومطلع الخمسينات، تعمل في الأعمال التجارية، و ٢١,٥ بالمائة منها في الخدمات مقابل ٢٦ شركة صناعية فقط، أي ٧,٥ بالمائة من أصل ٤٩٦ شركة مسجلة في البلاد<sup>(٢٤)</sup>. كذلك، كانت قرابة ٦٧ بالمائة من المؤسسات الصغيرة في شرق الأردن تعمل في تجارة المفرق والبقالة<sup>(٢٥)</sup>.

إن المعطيات آنفة الذكر، ورغم أنها تستند إلى أرقام ومعطيات إحصائية غير متكاملة وجزئية وتقريبية أحياناً، وتتضمن العديد من الفجوات، تعطي صورة عامة عن بدايات تشكل قطاعات قوة العمل الحرة المجاورة في شرق الأردن.

من هذه الصورة، يمكن استخلاص بضعة استنتاجات عن خصائص قوة العمل الحرة عند بواكير تشكلها الحديث، فهي، من جهة أولى، قد تشكلت للتوقف، وفي أواخر المرحلة التاريخية التي نحن بصدها (١٩٤١ - ١٩٥٠)، أي خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة. وهي، ثانياً، تعمل في خصائص تكوينها أصلها الفلاحي؛ فالقسم الأكبر من قوة العمل المجاور هو الأجراء الزراعيون، فلاحو الأمس القريب المعدوم والمحرومون من ملكية الأرض. وهي، ثالثاً، قد تشكلت في كتلتها الأكبر خارج نطاق سوقها الوطني، ولا سيما في فلسطين، كأيدٍ عاملة رخيصة مهاجرة. وغالباً ما كانت متدنية المهارة والتعليم وبدون أعداد مهني مسبق. كانت نسبة الأمية بين السكان (فوق سن الثامنة)، في أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات، توازي ٧٢ بالمائة، حسب تقديرات وزارة الداخلية والنسب المستمدة من عينة إحصائية. وكانت هذه النسبة في الإقضية أعلى مما هي عليه في العاصمة وبعض المدن الرئيسية، فقد بلغت الأمية في عمان والسلط وأربد ما نسبته ٦٩ بالمائة، بينما تراوحت ما بين ٧٢ بالمائة و ٨٥ بالمائة في مادبا وجرش وعجلون والكرك والطفيلة ومعان.

ونظراً لتدني مستوى انتشار التعليم، وبخاصة التعليم المهني والصناعي، فلم تزود الصناعة المحلية بقوة عاملة ماهرة وفنية. إن المدرسة الصناعية الوحيدة في البلاد، حينذاك، كانت تستوعب، سنوياً، ما بين ٥٠ و ٦٠ طالباً فقط<sup>(٢٦)</sup>.

وهي، رابعاً، تتسم بمحدودية شرائحها الصناعية والإنتاجية الحديثة. ورغم أن قسماً هاماً من الشريحة العمالية الصناعية متركزة، نسبياً، في عدد قليل من المؤسسات الصناعية الكبيرة والمرافق الآلية الحديثة (مثل صناعة السجائر والكهرباء واستخراج الفوسفات وبعض مصانع النسيج والأغذية والمشروبات والكربون والمطاحن... الخ)، فإن القسم الباقي مبعثر على عدد كبير نسبياً من الورش والمحلات الصناعية والحرفية الصغيرة والمتوسطة.

خامساً، تميز عمال الصناعة والنقل والبناء والخدمات بالتمركز جغرافياً، في حدود العاصمة عمان التي كانت تضم غالبية المرافق والمؤسسات والشركات، إضافة إلى أن عمان كانت

تضم حوالي نصف المؤسسات الحرفية والصناعية الصغيرة القائمة في البلاد. ثم ان قوة العمل الحرة، كانت، من حيث بنيتها ايضاً، غير مستقرة، خاصة لأنها تكونت في خضم تقلبات اقتصادية عنيفة ما بين الانتعاش والركود. ففي فترات الانتعاش، كانت شرق الاردن تجتذب بعض الأيدي العاملة الماهرة من فلسطين والاقطار العربية الاخرى، وفي فترات الكساد والركود كانت تغص بالعاطلين عن العمل<sup>(٢٧)</sup>.

لقد وجدت الطلائع الاولى للطبقة العاملة نفسها في ظروف معيشية بالغة القسوة، محرومة من اي حماية، وفي خضم تقلبات حادة وسريعة. فهذه الطلائع فصلت، بقسوة، عن ملكية وسائل الانتاج التقليدية ولم تعد شرط تكونها كقوة عمل حرة داخل البلد نفسه، وبلاحرى لم تجد، غالباً، الرأسمالي القادر على شراء قوة عملها، لذلك تكونت بسرعة اكبر، وعلى نطاق اوسع من تكون الرأسمالية المحلية عن طريق بيع قوة عملها خارج السوق المحلي، ولا سيما في فلسطين. وتشير بعض المصادر الى ان ٤٠ ألف مواطن من شرق الاردن كانوا يعملون في فلسطين قبل ١٩٤٨، وهم من اكثر السكان نشاطاً وفتحاً وتطوراً<sup>(٢٨)</sup>.

ابان الحرب العالمية الثانية، حين انتعش النشاط الرأسمالي الداخلي واتسع نطاق السوق وعلاقات العمل - الرأسمالي، كانت نواة الطبقة العاملة من الطابع الكوميرادوري الفوضوي للنشاط الاقتصادي: غلاء شديد، ومضاربات، وسوق سوداء نشطة، ومبادلات تجارية متضخمة، ونمو سريع لقطاع الخدمات.

وقد كتب ماركوس ماكنزي: «بالرغم من ان بعضهم كان ثرياً قبل الحرب العالمية الثانية، الا ان معظمهم كون ثروته خلال السنوات الست الماضية، ولم تكن هناك مراقبة أو تحديد فعال للاسعار، حيث ان المحاولات الاولى التي بذلت قوبلت بحجب البضاعة عن السوق، وهكذا ارتفعت تكاليف المعيشة سريعاً ورافقتها صعوبات لدى اصحاب الدخل الثابت بمن فيهم موظفو الحكومة. واكثر من هذا، ان احد العوامل المؤثرة في ارتفاع الاسعار هي الموقع القوي للتجار انفسهم، فهم يعملون برأسمالهم الخاص ويعتمدون قليلاً على البنوك. ولذلك، لديهم القوة والقدرة على تخزين البضائع وعدم تصريفها لفترة من الزمن.

«... احد مصادر ثروة التجار، وفي الحقيقة الصناعة الاساسية في البلد، هي التهريب. ولقد كانت عمان مركز التوزيع للبضائع المهربة الى سوريا وفلسطين والعراق والسعودية»<sup>(٢٩)</sup>.

## الاطار التشريعي والسياسي المنظم لعلاقات العمل

### ١ - الاطار التشريعي

هذا التنامي السريع نسبياً لعلاقات العمل - رأس المال في شرق الاردن، وهذا الاتساع في نطاق استخدام العمل المأجور، لا سيما في سنوات الحرب الثانية وبعدها، لم يجد له الانعكاس الملائم على البنية الفوقية للمجتمع، وبشكل خاص على التشريعات المنظمة لاستغلال العمل المأجور.

لقد ظلت القوانين الوحيدة النازمة لعلاقات العمل، حتى الى ما بعد الحقبة التاريخية التي نحن بصددتها، هي القوانين العثمانية، ولا سيما احكام الكتاب الثاني من مجلة الاحكام العدلية

العثمانية لعام ١٩٠٧، التي كانت الاساس المرجعي لتنظيم عقد العمل، وعلاقات الاجارة، وخصوصاً في الفصل الرابع من الباب السادس من الكتاب الثاني المتعلق باجارة الأدمي<sup>(٣٠)</sup>. كذلك، ظل قانون الجمعيات لعام ١٩٠٩ هو المرجع لتسجيل جميع انواع الجمعيات، بما فيها الجمعيات العمالية<sup>(٣١)</sup>، بينما كان قانون الاضراب لعام ١٩٠٩ هو المرجع في تنظيم الامتناع عن العمل<sup>(٣٢)</sup>.

لقد اقدمت غالبية البلدان العربية المجاورة، بما فيها فلسطين، على وضع تشريعات جديدة تتناسب مع درجة النمو الرأسمالي وازدياد علاقات العمل - رأس المال تعقيداً وشيوعاً، ومع الاعتراف المتنامي بالحقوق الاساسية للطبقة العاملة ولا سيما حق التنظيم النقابي. غير ان شرق الاردن لم تشهد تطوراً مماثلاً، فظلت القوانين العثمانية نافذة المفعول فيها، رغم ان التطور الفعلي لعلاقات العمل - رأس المال يبرر وضع تشريعات حديثة تعالج نزاعات العمل المتنامية (خاصة في العقد الرابع) وتستجيب لتصاعد المطالبة بحماية حقوق العمال والاعتراف لهم بحقوقهم في التنظيم النقابي والحقوق الاساسية الاخرى - هذه المطالبة التي لم تعد تقتصر على القطاعات العمالية ونضالاتها المباشرة او على القوى الوطنية المعارضة وانما امتدت الى البرلمان ايضاً. لكن هذه المطالبات لم تجد اي استجابة لها حتى مطلع الخمسينات.

وسنبين بعد قليل، انه حتى تلك الحقوق والمزايا المحدودة المتاحة للعمال في التشريعات العثمانية قد حيل دون استفادتهم منها، وجرى تعديلها بهدف التضييق على حريات التنظيم السياسي والجماهيري والنقابي.

والواقع ان تدخل السلطة في وضع تشريعات خاصة بتنظيم استخدام العمل قد اقتصر، حسب المعلومات المتوفرة، على تشريعين، واحد خاص بمنع السخرة وآخر خاص بتنظيم عمل الاطفال والأحداث.

فبعد ان وقعت الحكومة الاردنية على اتفاقية تعهدت فيها أمام عصبة الامم بالتقيد بمنع السخرة، اصدرت العام ١٩٣٤ قانوناً منع التشغيل الالزامي، وهذا نصه:  
«١ - يسمى هذا القانون 'قانون منع التشغيل الالزامي لسنة ١٩٣٤'، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

«٢ - تعني عبارة 'التشغيل الالزامي' جميع الاعمال او الخدم التي يفرض ادائها على اي شخص مهدد بضرر مادي او ادبي ان لم يقيم بها بطوعه، وهي لا تتناول:  
«أ - اي عمل او خدمة يلزم بها اي شخص ادانته محكمة ما على ان يؤدي ذلك العمل او تلك الخدمة تحت اشراف ورقابة سلطة رسمية، على ان لا يؤجر اي شخص كهذا الى الاشخاص او الشركات او الجمعيات ولا يوضع تحت تصرفها.

«ب - أي عمل او خدمة يفرض ادائها في احوال فجائية او كارثة وقعت او يحتمل وقوعها، كالحريق او الطوفان او مجاعة او زلزال او أوبئة عنيفة او امراض حيوانية وبائية او آفات حيوانية او حشرية أو نباتية، وفي الجملة، اية ظروف تهدد الكيان القومي وسلامة الاهلين ووجودهم بصورة عامة وخاصة.

«ج - اي عمل او خدمة يؤديان بمقتضى احكام قانون ابادة الجراد لسنة ١٩٢٩، او قانون ضريبة بدل الطريق في المحلات التي لا يزال هذا القانون نافذ المفعول فيها.

«٣ - لا يفرض التشغيل الالزامي في شرق الاردن.



« ٤ - أ - كل من يرتكب عملاً مخالفاً لاحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز الستة اشهر، او بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً، او بكلتا العقوبتين.

«ب - ليس في هذا القانون، ولا فيما يتخذ بموجبه من اجراءات، ما يمنع اي شخص كان من المطالبة بما يعده تجاوزاً على حقوقه بموجب اي قانون او نظام نافذ المفعول في شرق الاردن»<sup>(٣٣)</sup>.

أما التشريع الثاني والخاص بتنظيم استخدام الاحداث الصادر عام ١٩٣٥، فقد نص على ما يلي:

- «(١) عدم استخدام اي طفل لم يبلغ الثانية عشرة من عمره في اي مصنع.
- «(٢) عدم استخدام اي طفل للقيام بتنظيف الآلات اثناء دورانها.
- «(٣) عدم السماح لاي طفل بالعمل اكثر من ثماني ساعات يومياً، على ان تفصل بينها فترات راحة، وان لا تزيد مدة العمل المتواصل للطفل على خمس ساعات.
- «(٤) اعطاء كل طفل يوم راحة في كل اسبوع.
- «(٥) عدم استخدام اي طفل، ومهما كانت الظروف، بين الساعة السابعة مساءً والسادسة صباحاً»<sup>(٣٤)</sup>.

ليست معروفة بالضبط ظروف اقرار التشريعات هذه، وان كنا نرجح انها ناتجة عن التزامات بريطانيا، صاحبة الانتداب على شرق الاردن، بالاتفاقات الدولية الخاصة بالعمل. ويعزز هذا الاعتقاد المقاومة الضارية التي اظهرتها السلطة والطبقة الحاكمة في وجه المطالب الداعية لوضع قانون يضمن الحقوق الاساسية للعمال، وفي مقدمتها حق التنظيم النقابي. فعلى سبيل المثال، اهملت عريضة تقدم بها جمع من العمال، في أواخر العام ١٩٣٧، تدعو المجلس التشريعي الثالث لسن قانون يضمن حقوق العمال، ووقع عليها «محمد يوسف السعودي ورفاقه»، وجاء فيها: «ان السهر على مصالحنا لا يكون الا باتخاذ قانون يضمن حقوقنا وواجباتنا وبالمطالبة من قبلكم بما لنا، فعسانا ان نسمع، في القريب العاجل، مطالبكم بحقوقنا واشترعكم لقانون... ادامكم الله مرجعاً لمضومي الحقوق وذخراً لهذه الامة».

وقد حولت هذه العريضة الموقعة من العمال الى اللجنة الادارية للمجلس التشريعي التي وافقت عليها واحالتها الى الحكومة للتنفيذ، الا انها نامت في الادراج ولم تتخذ اية خطوة عملية لتنفيذها<sup>(٣٥)</sup>.

وتكررت، مرة اخرى، المطالبة بقانون عمل إبان الحرب العالمية الثانية. ويبدو ان مشكلات ومطالبات جدية دفعت عضو المجلس التشريعي عيسى العوض العماري، في اواخر العام ١٩٤٣، الى اثارة موضوع حماية حقوق العمل. وهكذا تقدم بالمدخلة التالية امام المجلس التشريعي الخامس:

«لقد استرعت نظري حوادث معينة طرأت على العمال الذين يشتغلون بالمياومة، اما في دوائر الحكومة او في الشركات او غيرها، حيث اصيب نفر منهم بسبب تأدية اعمالهم وقطعت عنهم اجورهم، فهل هذا يتفق والعدل الانساني؟

«ان العامل يكذب ويجد في سبيل تأمين اعاشته واعاشته عائلته، فاذا حصل له مكروه اضحت عائلته فريسة للجوع. وهذا شأن جمهرة العمال في بلادنا.

«ان في جميع الامم الراقية جمعيات تعاونية ونقابات للعمال وقوانين تحافظ على حقوقهم،

والامم لا تحافظ على كيانها بالمعنى المقصود الا اذا ارتقت طبقة العمال فيها. لذا، فانني اقترح وضع تشريع في بلادنا لحماية العامل، منه اعطاء العامل تعويضاً لقاء ما يلحق به من ضرر اذا اصاب اثناء عمله ومداواته على نفقة الحكومة او على نفقة الشركة التي تستخدمه، وان تدفع له مياومته كاملة اثناء مداواته على غرار نظام موظفي الحكومة. هذا هو العدل وهذه فاتحة انسانية تسجلونها في اعمالكم التي سيذكرها انشاء الله من بعدكم بلسان التقدير والثناء»<sup>(٣٦)</sup>.

وقد عبرت كلمة الوزير محمد الأنسي التي رد فيها على عضو المجلس التشريعي، وكذلك مواقف المجلس التشريعي ورئيسه، عن مقاومة ضارية لهذا الطلب وكشفت عن عداء طبقي صارخ للطبقة العاملة الوليدة.

وينقل محضر الجلسة رد الوزير ومواقف المجلس ورئيسه من الطلب المذكور على النحو

التالي:

«الوزير محمد الأنسي: ... أروني ايها السادة اين هي المصانع والعمال في بلادنا؟ هذا، الا اذا كان من وراء ذلك غاية نجهلها. الحكومة قائمة بواجبها في مداواة الفقراء. وهذه عيادتها شاهدة للعيان تدوي العامل والفقير... ولهذا أرى ان لا لزوم لهذا الاقتراح ما دام ليس في البلاد مصانع وعمال ولا نقابات للعمال ولا جمعيات تعاونية، وما دام اصحاب العمل يشكون من قلة العمال الذين يفرضون اجورهم فرضاً عليهم، فالعامل في بلادنا في رخاء ايها السادة.

«رئيس المجلس، ابراهيم هاشم: بعد ان سمعتم الكلمة التي ادلى بها معالي الوزير، هل ترون حاجة لوضع تشريع يتناول هذا الموضوع؟

«الاكثرية: كلا»<sup>(٣٧)</sup>.

لقد استمرت معارضة المطالب الداعية الى اباحة تشكيل النقابات وحماية حقوق العمال حتى نهاية الاربعينات. وبعد حرب ١٩٤٨ وضم الضفة الغربية الى السيادة الاردنية، نشأت حالة من الازدواجية القانونية، ففي حين كانت تسري في الضفة الغربية القوانين الفلسطينية الحديثة، ولا سيما قانون تعويض العمال سنة ١٩٢٧ وتعديلاته (خاصة القانون ٣٣ لسنة ١٩٤٧)، وكذلك قانون نقابات العمال لسنة ١٩٤٧، ظلت القوانين العثمانية هي النافذة في الضفة الشرقية. ولم ينته هذا الازدواج القانوني المربك للعمال الا العام ١٩٥٤، حين وضع قانون موحد للنقابات يسري على الضفتين الشرقية والغربية<sup>(٣٨)</sup>.

ان العديد من المراجع استساغت التفسير الدارج، اي التفسير الاقتصادي المبسط القائل ان غياب التشريعات العمالية الحديثة في شرق الاردن قبيل الخمسينات يعود الى عدم وجود ضرورة لمثل هذه التشريعات، تارة بحجة غياب الصناعة او بسبب طبيعة المؤسسات العائلية والفردية وتارة أخرى بنفي بروز مظاهر التنافر والتناقضات الطبقية بين العمل ورأس المال، بل ونفي ظهور محاولات التنظيم النقابي او النضالات المطالبة والاضرابات خلال هذه الحقبة.

لقد سبق ان تتبعنا عملية تشكل التجمعات العمالية المبكرة والتي ترافق ظهورها مع غرس نمط الانتاج الرأسمالي (الكولونيالي)، وكذلك تتبعنا مظاهر تشكل علاقات العمل - رأس المال. ولذلك، سوف نكتفي بدحض ما تبقى من هذا التفسير عند تطرقنا لمحاولات التنظيم النقابي والنضالات المطالبة. ان جملة التحركات المطالبة والنقابية، وخاصة في العقدين الثالث والرابع، لا تثبت، فقط، ان هذا التنافر كان قائماً، بل تبرهن، أيضاً، على بروز وعي جارف لدى الطبقة العاملة الجينية التكوينية، بضرورة التنظيم النقابي المستقل والنضال ضد «الراسمال». ان ما

يفسر استمرار العمل بالتشريعات العثمانية والامتناع عن صياغة قوانين جديدة لتنظيم استغلال قوة العمل هو عداء السلطة الرجعية لحريات الجماهير، ولا سيما العمال، وقيودها وكتبها الشديد لممارسة حقوقهم الأساسية، وهو ما سنتعرض له في الفقرة التالية.

## ب - الظروف السياسية المكبلة لحقوق التنظيم والنشاط السياسي والجماهيري

منذ العام ١٩٢٨، نشطت المعارضة الوطنية الاردنية ضد الهيمنة الاستعمارية البريطانية من اجل قيام حكم وطني مستقل وديمقراطي في شرق الاردن. جوبهت قوى المعارضة بجملة من التدابير القمعية والارهابية تسلحت، بدورها، بعدد من القوانين المقيدة لحريات المواطنين وحقوقهم الاساسية، وخاصة قانون منع الجرائم وقانون العقوبات المشتركة وقانون النفي والابعاد وسلسلة التدابير المقيدة لحريات الصحافة.

ووفق قانون منع الجرائم لعام ١٩٢٧<sup>(٢٩)</sup>، حوّل الحاكم الاداري، بموافقة رئيس النظار (من يقوم مقام رئيس الحكومة)، باجبار اي شخص يحتمل ان يخل بالامن على تنظيم سند كفالة يتعهد فيه بالمحافظة على الامن؛ كما حوّل، ايضاً، بوضع الاشخاص الذين يحتمل انتهاجهم سلوكاً خطراً على الامن والنظام تحت مراقبة الشرطة، أي بأن يسكن الشخص المقصود ضمن بلدة او منطقة معينة تحدد له ويمنع من مغادرتها بدون اذن، كما يمنع من مغادرة مسكنه ليلاً. ويعرّض الاشخاص الموضوعون تحت الرقابة انفسهم لعقوبة السجن والغرامة في حالة خرق مواد القانون المذكور.

اما قانون العقوبات المشتركة لسنة ١٩٢٨، فقد أباح لرئيس النظار زيادة قوة الجيش المرابطة في اي منطقة تحدث فيها اضطرابات، وان يحمل اهالي تلك المنطقة النفقات الناشئة عن هذه الزيادة، ومنع متصرف المنطقة حق فرض الغرامة التي يراها على سكان أي منطقة تقع فيها اضطرابات وتتعرض فيها ممتلكات واموال الحكومة وسلطات الانتداب للخطر او الخسارة<sup>(٣٠)</sup>.

واما قانون النفي والابعاد، فقد منح السلطة التنفيذية حق ابعاد اي شخص تقتنع الحكومة بانه ينتهج سلوكاً خطراً على الامن والنظام أو يسعى الى اثاره عداوة الاهالي ضد الحكومة او بين الاهالي وسلطات الانتداب. ويعتبر هذا القانون الشخص المبعد عن شرق الاردن مجرماً اذا ما عاد اليها، ويتعرض لعقوبة السجن لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات مع دفع غرامة مالية تتجاوز ٢٥٠ جنيهاً فلسطينياً<sup>(٣١)</sup>.

لقد استخدمت القوانين المذكورة منذ العام ١٩٢٨ من اجل تشتيت المعارضة وقمعها وسجنها، وفرضت رقابة صارمة على الصحف المحلية، ومنعت بعض الصحف الفلسطينية والسورية من دخول البلاد. كما حظر على المواطنين، تحت طائلة العقوبة، نشر مقالات «معادية» في الصحف العربية. وهُدّد الموظفون الحكوميون بالطرده اذا اقدموا على اي تصرف يفسر بكونه «اشتغالاً بالسياسة»<sup>(٣٢)</sup>.

وشددت الحكومة تدابيرها القمعية ضد المعارضة والحركة الجماهيرية منذ مطلع الثلاثينات، فسنت العام ١٩٣٣ قانوناً للاجتماعات العامة، يحظر عقد اي اجتماع عام في البلاد بدون موافقة المجلس التنفيذي (الحكومة)، كما اشترط القانون موافقة قائد الجيش (وهو بريطاني) المسبقة على كل طلب اجتماع عام قبل عرضه على المجلس التنفيذي<sup>(٣٣)</sup>.

وبلغ الاضطهاد السياسي ذروته باصدار قانون الدفاع عن شرق الاردن لعام ١٩٣٥ الذي يعمل به عندما يحدث طارئ عام يقتضي الدفاع عن البلاد ضد ما يمس بالامن او بسلامة القوات البريطانية الموجودة في شرق الاردن. ويمنح هذا القانون الامير حق الرقابة على الرسائل، والقبض على الاشخاص او منع دخولهم البلاد او ابعادهم، ومراقبة الموانئ وحركة السفن والمطارات والنقل البري والتجارة، وتحديد الاسعار، وذلك بموجب انظمة يصدرها الامير<sup>(٤٤)</sup>.

ومع انتشار الاندية السياسية في البلاد، التي كانت المتنفس الوحيد للقوى الوطنية، اصدرت الحكومة الاردنية قانون الجمعيات لسنة ١٩٢٦ وهو يقضي بالحصول على ترخيص من المجلس التنفيذي لكل جمعية او نادٍ، ويشترط ان تكون مبادئ كل جمعية او نادٍ غير مخالفة لاحكام القوانين والانظمة الاردنية وغير مغايرة للاداب العامة، وان لا تخل بالامن والنظام والطمأنينة العامة او المساس بكيان ووحدة الدولة او تغيير شكل الحكومة القائمة او التفريق بين طبقات الشعب وافراده او بين الشعب والحكومة.

واباح القانون للمتصرف، او لمن ينتدبه، او للمدعي العام، ان يدخل مقر أية جمعية وان يحضر أي اجتماع تعقده.

واعتبرت جميع الجمعيات والنوادي الموجودة في البلاد، والمؤلفة بموجب احكام قانون الجمعيات العثمانى لعام ١٣٢٥ هجرية، محطولة، وترتب عليها ان تعيد تأليفها وان تتقدم بطلبات جديدة للترخيص<sup>(٤٥)</sup>.

ومع تعاظم النضال المناهض للامبريالية البريطانية وامتداد الثورة المسلحة في فلسطين الى شرق الاردن خلال العامين ١٩٣٦ و ١٩٣٧، لجأت السلطة الى منع حمل السلاح في مختلف المناطق وكلفت قائد الجيش بتنفيذ ذلك (أذار - مارس ١٩٣٧). كما اصدرت قانوناً للإشراف على اقتناء المفرعات، وبيعها، وشرائها، في اواخر العام نفسه. وقد حرّم هذا القانون، بدوره، استيراد ونقل وصناعة واقتناء وشراء وبيع المفرعات او التصرف بها بدون ترخيص السلطة المختصة. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، احكمت حكومة شرق الاردن طوقها على الحريات العامة، فأعلنت العمل بقانون الدفاع عن شرق الاردن اعتباراً من أواخر آب (اغسطس) ١٩٣٩، وبموجب هذا القانون، اصدرت الحكومة سبعة انظمة دفاع، وظل قانون الدفاع سارياً حتى نهاية الحرب<sup>(٤٦)</sup>.

ومع ان غالبية هذه القوانين والانظمة والاجراءات الصادرة بمقتضاها لا تتعلق بصورة مباشرة بعلاقات العمل - رأس المال، فانها كانت تقيد حريات العمال، وخاصة فيما يتعلق بحقوق التنظيم في جمعيات او نقابات عمالية (كما هو الحال مع فرض قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦). والاهم من ذلك، ان هذه القوانين والتدابير القمعية التي استندت اليها كانت تُستخدم من اجل كبح تحول ميزان القوى الاجتماعي والسياسي لغير صالح سلطات الانتداب والنظام الحاكم، ولعرقلة تطور الحركة الجماهيرية ونهوضها، الامر الذي كان يشكل شرطاً موضوعياً هاماً لنهوض الحركة العمالية النقابية والمطلبية.

سوف نرى، ان محاولات التنظيم النقابي ونضالات العمال المطلبية لم ترتبط، فقط، بتوفير الشرط الاقتصادي العام، الا وهو احتدام علاقات الاستغلال الرأسمالي لقوة العمل، بل، ايضاً، بتوفر الشروط السياسية والمناخ الجماهيري الملائم لبروز التحركات النقابية والمطلبية العمالية. فكلما تحسن توازن القوى الداخلي لصالح الحركة الجماهيرية حفز هذا على بروز محاولات

التنظيم النقابي والنضالات المطلوبة، وكلما قُمت الحركة الجماهيرية واشيع الارهاب والقمع الاسود خمدت هذه المحاولات، نسبياً، بانتظار ظروف اكثر مواتاة.

## النضال العمالي والتنظيم النقابي: محاولات التنظيم العمالي والنضالات المطلوبة المبكرة في شرق الاردن

لقد رأينا كيف ان نمط التطور الكولونيالي الذي فرض على شرق الاردن قد اضعف تبلور الشروط الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية اللازمة لتكوّن الطبقة العاملة. الا ان هذا النمط لم يحل دون تشكل بعض التجمعات العمالية، خاصة اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. والاهم من ذلك ان هذا النمط عن التطور الكولونيالي حينما ادخلت شرق الاردن في اطار السوق الرأسمالية العالمية، فقد ادخلت، في الوقت نفسه، تناقضات وازمات هذه السوق الى هذه البقعة الفقيرة وعرضتها، بالتالي، لآثارها المدمرة. ولقد ادى هذا، خاصة في فترة الحرب الثانية وبعدها، الى انبعاث محاولات متكررة للتنظيم العمالي والنقابي والى شن عدد من النضالات المطلوبة المبكرة. وسوف نتناول، هنا، محاولات التنظيم العمالي والنضالات المطلوبة المبكرة التي جاءت في شكل موجتين، الأولى سبقت الحرب العالمية الثانية، وجاءت الاخرى بعينها مباشرة. ان اهمية دراسة هذه المحاولات (وبصرف النظر عن نتائجها) تكمن في انها، من جهة، تسقط تلك الاطروحات ذات الدوافع الرجعية واليمينية التي طالما انكرت قيام نضالات عمالية نقابية ومطلبية قبل مطلع الخمسينات، بل وانكرت حتى وجود تجمعات عمالية في شرق الاردن قبيل الخمسينات؛ كما تكمن اهمية الدراسة، من جهة اخرى، في انها تكشف، ايضاً، عن واحدة من مقدمات قيام الحركة العمالية النقابية التي تبلورت في النصف الثاني من هذا القرن. ان هذه المحاولات تبرهن على تبلور الوعي الطبقي الاولي لدى التشكيلات الجينية لقوة العمل المأجور بسرعة اكبر من نموها العددي. كما يؤكد ذلك وعيها بضرورة النضال من اجل قيام تنظيماتها المستقلة وضرورة النضال من اجل الدفاع عن مصالحها الخاصة.

لا تتوفر معلومات كثيرة عن محاولات التنظيم العمالي والنقابي المبكرة في شرق الاردن. لكن القليل المتوفر من هذه المعلومات يعود الى النصف الثاني من العشرينات. ففي ذلك الحين، تحدثت تقارير البوليس البريطاني في فلسطين عن نجاحات معينة للحزب الشيوعي الفلسطيني في بناء خلايا ومجموعات «شيوعية» ضمت عمالاً ومواطنين من شرق الاردن تم تنظيمهم على ايدي عمال فلسطينيين كانوا يعملون، حينذاك، في شرق الاردن<sup>(٤٧)</sup>.

ومن المعروف ان نشاط الحزب الشيوعي الفلسطيني في العشرينات كان يتعدى نطاق فلسطين ويشمل المناطق المحيطة بها. وكان ابرز اشكال نشاط الحزب، آنذاك، العمل على انشاء فروع محلية لعصبة مناهضة الامبريالية في شرق الاردن والاقطار العربية المجاورة الاخرى. وفي هذا الصدد، جاء في تقرير اعده مفوض الامن العام، أ. س. مافرو جورداشو، تحت عنوان «الحركة الشيوعية في فلسطين»، انه اذا استثنيا الحزب الشيوعي المصري فاننا نرى ان الحزب الفلسطيني هو الحزب النشط الوحيد في البلدان العربية. ولذلك، فهو يقوم بتوجيه النشاط في سورية وشرق الاردن، ويقع في اطار صلاحياته اعطاء التقارير حول الوضع في العراق، وتعبق الحوادث وارسال المعلومات حول ما يجري في الجزيرة العربية الى الكومنترن<sup>(٤٨)</sup>.

ويستشهد التقرير المذكور بوثيقة عن نشاطات عصبة المناهضة الامبريالية خلال الفترة من شباط (فبراير) الى أيار (مايو) ١٩٢٧ تشير الى وجود مساع لاقامة جمعيات محلية لعصبة المناهضة الامبريالية في شرق الاردن كما في البلاد العربية المجاورة. ويورد تقرير البوليس البريطاني الفقرة التالية عن نشاط الحزب في شرق الاردن.

«من المعروف ان هناك جهوداً تبذل للتغلغل في ذلك البلد. وفي العام ١٩٢٦ بلغنا ان بين العمال الذي ارسلوا (الى شرق الاردن) من قبل شركة توريد فلسطين (P.S.C.) كان هناك ثلاثة عمال شيوعيون قاموا بتنظيم مجموعة شيوعية في الكرك تتألف منهم انفسهم ومن عربيين آخرين، وهناك اشارات تميل لظهور ان المحرضين الفلسطينيين لهم عملاء عرب في شرق الاردن يتراسلون معهم»<sup>(٤٩)</sup>.

يقول سليمان بشير، الذي درس وثائق البوليس البريطاني الخاصة بنشاط الحزب الشيوعي الفلسطيني وغيره من الاحزاب الشيوعية في البلاد العربية، انه لم يعثر الا على اليسير من آثار النشاط الشيوعي في شرق الاردن في تلك الفترة. ويشير، باقتضاب، الى المعلومات التي اوردها التقرير البريطاني أنف الذكر. ويوضح بشير انه لم يصل الى تفاصيل اخرى عن طبيعة تلك المجموعات العاملة في شرق الاردن<sup>(٥٠)</sup>.

لكن رغم شحة المعلومات، فانه يمكن القول ان التقارير البريطانية كانت تحذر، مبكراً جداً، من الدعاية البلشفية بين السكان. وحتى مع التحفظ على ميل اجهزة البوليس البريطاني للمبالغة في الحديث عن الدعاية البلشفية، الذي غالباً ما تنسب اليها مسؤولية تنامي النشاط المناهض للامبريالية والعداء الجماهيري للاستعمار البريطاني، فانه من الثابت ان الحزب الشيوعي الفلسطيني قام بمحاولات مبكرة لتنظيم خلايا في شرق الاردن للمساعدة على شن النضال ضد الاستعمار البريطاني.

ربما يكشف البحث في المستقبل عن معلومات اكثر شمولاً حول اتجاهات ونتائج هذا النشاط المبكر للحزب الشيوعي الفلسطيني في شرق الاردن، لكن الاستقصاء الذي تم في اطار هذا البحث قاد الى نتائج ملفته للانتباه، الا وهي ان هذه الاتصالات، من جانب الحزب، لم تقتصر على عناصر عمالية، بل شملت عناصر من الزعامات المعارضة في شرق الاردن. وربما كان الامر الاكثر دلالة، ان المعارضة الموصوفة بالتقليدية لم تبد، فقط، استعدادها للتعاون مع الحزب الشيوعي، بل يبدو ان طلب المساعدة والتعاون جاء احياناً بمبادرة منها.

فمن الوثيقة السرية، التي تنشر لأول مرة، يستفاد ان اجتماعاً قد عقد بين قادة «الحزب الوطني» المعارض وممثل عن الحزب الشيوعي الفلسطيني في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٣٢. كما يستفاد انه تم التداول في الاوضاع السائدة في شرق الاردن وسبل تطوير النضال المناهض للاستعمار البريطاني. كما وتذكر الوثيقة - وهي رسالة من قادة هذا الحزب الى الحزب الشيوعي الفلسطيني - ان المعارضة تبدي الاستعداد لتنظيم انتفاضة مسلحة ضد الاستعمار البريطاني في شرق الاردن ولاقامة «حكومة شعبية»، حسب تعبير الرسالة. وتتضمن الرسالة طلباً للمساعدة بالمال والسلاح وتأكيداً على ان الحزب الوطني عازم على المضي في تنفيذ برنامج المناهض للاستعمار بكل قواه. ولم يعرف مصير هذا التعاون ولا كيف تعامل الحزب الشيوعي في فلسطين مع طلب المساعدة هذا، لكن هذه الوثيقة تكشف جانباً مجهولاً من تاريخ الحركة الوطنية التي ظلت، غالباً، توصف بالتقليدية والاصلاحية، الا وهو استعداد قسم من زعماء القوى المعارضة

لانتهاج خط المناهضة المسلحة للاستعمار والسعي إلى إبرام اتفاق مع حزب «بلشفيكي» دون أي تحفظ أو حذر. فالزعماء الذين وجهوا الرسالة إلى الحزب عرضوا خذلان دول الحلفاء (وخاصة فرنسا وبريطانيا) للعرب بعد الحرب الأولى، ويأسهم من التوصل إلى تحقيق الأهداف القومية بالسبل التقليدية خلال أكثر من اثني عشر عاماً، وعقدهم العزم على توسل كل السبل لجمع شتات الشعب وإيصاله إلى حقوقه وتشكيل حكومة شعبية محضة وتوحيد البلاد السورية بحدودها الطبيعية. ثم استخلص مرسلو الرسالة أنه لما «كان الحزب البلشفيكي غير استعماري، ومن رأيه أن يمد يد المساعدة إلى الشعوب الضعيفة وكنا واثقين من ذلك، قررنا، نحن زعماء البلاد، في اجتماعنا الواقع مع أبي يوسف في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٣٢، أن نكلف حزبنا الوطني بأن يفاوض الحزب البلشفيكي بالاتفاق معنا على تأمين غايتنا المذكورة ومعاونتنا، فعلياً، بالمال والسلاح حسب الضرورة»<sup>(٥١)</sup>.

في نفس الوقت، تقريباً، أي في مطلع الثلاثينات، ظهرت إشارة ملموسة لكنها مقتضبة إلى المحاولات الأولى للتنظيم النقابي في شرق الأردن. ففي ذلك الحين، شرع الدكتور صبحي أبو غنيمة في إقامة «اتحاد العمال الأردنيين» الذي كان، حسب والتر لوكير، يضم حوالي ألفي عضو في صفوفه، واستمر بضعة أشهر قبل أن تقوم السلطات بحله<sup>(٥٢)</sup>.

واستناداً إلى لوكير، أيضاً، فإن هذه المحاولة لم تكن الوحيدة في الثلاثينات. فقد تلتها محاولة جديدة لتنظيم العمال نقابياً في العام ١٩٣٦، وقد جاءت بمبادرة من قاسم ملح، الذي قيل أنه كان محاطاً بإطار من اصدقاء الشيوعيين الفلسطينيين. وهذه المحاولة تعرضت، بدورها، للإجهاض، إذ جرى إبعاد الأشخاص المعنيين بالتنظيم العمالي المذكور إلى خارج البلاد ومنعوا من دخولها ثانية<sup>(٥٣)</sup>.

وفي العام نفسه (١٩٣٦)، ظهرت إشارة لاحقة إلى أنه جرت خلاله محاولة لتنظيم نقابة أو جمعية عمالية لسواقي السيارات. وذكر أن إضراباً للسواقين قد حدث في هذه الاثناء<sup>(٥٤)</sup>. لكن، ليس من المعروف أن كانت هذه هي ذاتها النقابة التي حاول إقامتها قاسم ملح أم هي محاولة أخرى من مسؤولية أشخاص آخرين. ومع أن البحث قد يجلو، في المستقبل، الغموض المحيط بهذه المحاولات المتكررة في الثلاثينات، فإن الملفت للانتباه هو أن بعض هذه المحاولات قد تم على أيدي المثقفين الوطنيين الأردنيين.

فصبحي أبو غنيمة، الذي كان طبيباً تخرج حديثاً من الجامعات الألمانية وأصبح فيما بعد أحد أقطاب المعارضة الوطنية في شرق الأردن، ارتبط اسمه بأول محاولة معروفة لإقامة «اتحاد عمالي» في الأردن، في أوائل الثلاثينات. ومع أننا لم نجد أي إشارة أخرى، باستثناء ما أورده والتر لوكير عن هذا الدور لصبحي أبو غنيمة في انشاء اتحاد للعمال الأردنيين، إلا أنه بالقياس على أدوار مماثلة للمثقفين في العمل النقابي في المنطقة يمكن أن نتصور أن محاولته هذه ربما تأثرت بانطباعاته أثناء الدراسة عن قوة الحركة النقابية العمالية في ألمانيا في أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات. كما يمكن فهم هذه المحاولة باعتبارها محاولة من هذا المثقف الوطني للاستناد إلى التنظيم النقابي العمالي من أجل الوصول إلى قاعدة اجتماعية حديثة وإطارات منظمة لمواجهة السلطة الرجعية والسلطات الاستعمارية البريطانية، أو ربما كانت، أيضاً، محاولة للحصول على غطاء قانوني لممارسة النشاط السياسي، خاصة وأن طلب تسجيل جمعية عمالية كان أسهل من طلب ترخيص حزب سياسي معارض، ولا سيما قبل إقرار قانون جديد للجمعيات العام ١٩٣٦،

الذي ألغى احكام قانون الجمعيات العثمانية وسائر الجمعيات المقامة بمقتضاه.  
ان ما يسترعي الانتباه حقا هو ان المحاولات الاولى للتنظيم النقابي العمالي جاءت في سياق  
تنامي النضال الجماهيري والوطني المناهض للاستعمار البريطاني، وأن التشريعات المقيدة  
لحريات الاجتماع والتنظيم قد تالتت في الفترة ذاتها التي شهدت اقبالا جماهيريا على الانتظام  
السياسي والنقابي والاجتماعي. وقد رأينا في فقرة سابقة انه منذ مطلع الثلاثينات، تسارعت هذه  
القيود التشريعية والبوليسية. ففي العام ١٩٣٢ صدر قانون الاجتماعات العامة، وفي العام ١٩٣٥  
صدر قانون الدفاع عن شرق الاردن الذي يعمل به في حالات الطوارئ، وفي العام ١٩٣٦ قيدت  
حرية تأليف النوادي والجمعيات بموجب قانون جديد للجمعيات. ولقد وُدت محاولات التنظيم  
النقابي المبكرة بالاستناد الى هذه القوانين، مثلما ضربت وبلوحتت الجمعيات والنوادي التي كانت  
مراكز للنشاط الوطني المناهض للامبريالية.

### النضالات النقابية والمطلبية بعيد الحرب الثانية

مع ان فترة الحرب العالمية الثانية شهدت نمواً رأسمالياً سريعاً، وتفاقماً في حدة الاستغلال،  
وطلباً وأسعا على قوة العمل، فان القمع والكتبت الشديدين للحريات، من جراء القوانين الاستثنائية  
والملاحقة المفروضة على قوى المعارضة، قد ضيقت النطاق على النضالات العمالية النقابية  
والمطلبية.

وما ان انتهت الحرب، حتى انقلب الانتعاش الاقتصادي الى ركود شديد، وخلف وراءه  
هبوطاً شديداً في الاجور ومستويات المعيشة والاف العاطلين عن العمل. واطلق هذا، بدوره، موجة  
جديدة من النضالات النقابية والمطلبية في صفوف الطبقة العاملة الحديثة الناشئة.  
ولعل ابرز النضالات النقابية والمطلبية التي شهدتها النصف الثاني من الاربعينات، تلك  
التي خاضها عمال ومستخدمو شركة نفط العراق (I.P.C) اواخر العام ١٩٤٦. ولعل مضمون  
الرسالة التالية، التي وجهها حنا جميعان، من قسم المحاسبة في الشركة، الى حنا عصفور طالباً  
مساعدة جمعية العمال العربية الفلسطينية، توضح أبعاد وحجم هذا التحرك.

فقد ورد في الرسالة: «اننا عدد كبير من الشباب، نرغب في تأليف نقابة للعمال في هذه  
البلاد... ولكن إمامنا بتأليف النقابات يكاد يكون معدوماً. ولهذا، نرجوكم ارسال كل ما يمكن  
الاستفادة به في هذا السبيل من خبراء، او على الاقل تعليمات نسير بموجبها، كبيانات تتضمن  
طلبات العمال بصورة مفصلة عن اجور وساعات العمل والتعويض. ويحتمل ان يعقد في غضون  
عشرة أيام اجتماع عام في شرق الاردن يمثل ما لا يقل عن ثلاثة الاف عامل، لكن المادة لدينا  
قليلة»<sup>(٥٥)</sup>.

ويشير حنا جميعان الى ان كتاباً تضمن مطالب العمال والمستخدمين في الشركة، منها زيادة  
الاجور وتخفيض ساعات العمل واحترام حقوق العامل، قد وجه الى ادارة الشركة، وان ممثل  
الشركة حضر الى المفرق للتفاوض على مطالب العمال.

وللاسف، فانه لا تتوفر معلومات عن رد جمعية العمال العربية الفلسطينية على الرسالة،  
ولا عن الدعم والمساعدة اللذين قدمتهما. لكن من المعروف ان عمال ومستخدمي شركة نفط العراق  
في شرق الاردن نظموا، آنذاك، اضراباً ناجحاً عن العمل استمر عدة ايام، وشمل جميع المحطات



المقامة بموازاة خط انابيب النفط<sup>(٥٦)</sup>.

لقد بادرت السلطات الى اعتقال حنا جميعان وبقية قادة الاضراب، الا ان هذه الاضراب نجح في انتزاع غالبية المطالب الاقتصادية التي تقدم بها العمال، وفي مقدمتها رفع الاجور وتآليف نقابة لعمال ومستخدمي الشركة<sup>(٥٧)</sup>.

وهكذا، يكون اضراب عمال شركة نفط العراق اول اضراب عمالي كبير ناجح في شرق الاردن، حيث شارك فيه عدة الاف من عمال وموظفين يعملون في مواقع متباعدة ما بين محطة (H4) والمفرق والمحطات الاخرى على الخط. ولقد توج الاضراب بتشكيل نقابة لعمال الشركة انتخبت قيادتها، اثناء الاضراب، من قبل ممثلي المضربين في المحطات واستمرت تعمل حتى العام ١٩٤٩، حيث انهارت من تلقاء نفسها بعد ان سيطرت عليها عناصر موالية لادارة الشركة<sup>(٥٨)</sup>. ويبدو ان حنا جميعان، الذي كان مساعداً لمدير عام المحاسبة في الشركة، قد تأثر بتجربة عمال فلسطين النقابية، ولا سيما عمال مصفاة حيفا، حيث تدرب هناك بضعة اشهر. غير ان العقل المحرك للاضراب وتأسيس النقابة فصل من العمل واعتقل لفترة من الزمن مع غيره من عمال الشركة<sup>(٥٩)</sup>.

وقد لوحظ ان اهتمام الحركة الوطنية الاردنية بمطالب العمال وحقوقهم قد برز مع تنظيم هذا الاضراب بالذات. وقد نشرت، في حينه، أسماء العمال والمستخدمين المعتقلين او الذين تم فصلهم من عملهم ونفيهم، وذلك في بيانات وادبيات المعارضة الوطنية الاردنية في الخارج<sup>(٦٠)</sup>. لقد احدث اضراب عمال شركة النفط العراقية اصداء واسعة في شرق الاردن، التي لم تشهد من قبل نضالات عمالية منظمة بحجم هذا الاضراب، وأثار تعاطفاً وتضامناً واسعين. وطلبت بيانات ونشريات القوى الوطنية بالافراج عن النقابيين المعتقلين<sup>(٦١)</sup>.

وفي اواخر العام ١٩٤٦، تقدم عدد من مستخدمي وعمال المؤسسات التجارية الى محافظ العاصمة بكتاب يطلب الاذن لهم بتأليف نقابة تضم شملهم وترعى مصالحهم. وقد جاء في الكتاب «ان النظام النقابي قد اصبح معمولاً به في كافة انحاء العالم الذي اخذ بنصيب من الحضارة الحديثة. ولئن كانت بلادنا العزيزة قد تأخرت عن بقية الاقطار في نشوء مثل هذه الحركة المباركة فلها العذر فيما سبق. أما الان، وقد اخذت بلادنا حقها من الحرية وبدأت تتمتع بنشاط اقتصادي زاهر، فلم يعد لنا عذر اذا تقاعسنا عن العناية بشؤوننا»<sup>(٦٢)</sup>.

وانتهى الطلب بالقول «ان الاذن بممارسة حق التنظيم النقابي يحقق حاجة ملحة لعمال الاردن، كما يحقق الديمقراطية التي يطمح اليها شعبنا العظيم، كأى شعب من الشعوب المحبة للحرية والتي تناضل في سبيل الحصول على حياة اسعد واشرف». ورافق الطلب، المقدم من سبعة ممثلين عن عمال ومستخدمي المحلات التجارية، بقائمة من أسماء وتواقيع عشرات يمثلون اعضاء الهيئة التأسيسية للنقابة.

وفي العام نفسه، كان عمال وموظفو سكة حديد عمان يقومون بتنظيم انفسهم في نقابة خاصة بهم، كفرع من نقابة سكة حديد فلسطين (حيفا). وتشكلت قيادة النقابة من: احمد يوسف حاكج، سمعان حمام، رسمي البيطار، حسن النسعة، ابراهيم فريج، فوزي رشيد حيمور، خليل عيد ابو كركي، تيسير خماس. واتخذت النقابة لها مقراً في «المحطة»، الا انها لم تستمر اكثر من ستة شهور تعرضت بعدها للحل<sup>(٦٣)</sup>.

ويلفت الانتباه ان الميل للانتظام لدى عمال الاردن لم يقتصر على السعي لتشكيل النقابات

وانما شمل، ايضا، الانتظام السياسي، وهكذا نجد ان جمعية العمال العربية الفلسطينية في حيفا تتلقى كتابا يطلب المساعدة على تأسيس حزب للعمال، يدعى «حزب العمال الاردني»، غايته الاساسية الدفاع عن العمال وتأمين حقوقهم كاملة غير منقوصة<sup>(٦٤)</sup>.

وانعكس هذا، بدوره، على برامج القوى والتنظيمات السياسية، التي أخذ مطلب تشكيل النقابات العمالية وتأمين حقوقهم النقابية والمعيشية يبرز فيها اكثر فاكثرا، الى جانب المطالب الديمقراطية الاخرى، كالدعوة لاطلاق الحريات السياسية وتآليف الاحزاب. فعلى سبيل المثال، نصت احدى وثائق جماعة «الشباب الاحرار الاردنيين»، التي تشكلت في صيف ١٩٤٦، على الدعوة لتأمين مستوى لائق من العيش للعمال عند تقرير اجورهم، وطالبت «باجتاد تشريع للعمال يضمن حقوقهم تجاه ارباب العمل». وادانت الجماعة المذكورة «الفئة المسيطرة على شؤون شرق الاردن»، لاسباب اوردها، وكان من بينها «مسؤوليتها عن عدم السماح بتآليف نقابات العمال في البلاد... تلبية لرغبات الشركات الاجنبية التي تخشى حركات العمال التنظيمية». وأشارت، في هذا الصدد، الى سجن ونفي السادة جورج جميعان، ايلى دباس، كامل شعبان، صالح السلفيتي، ورفاقهم، الذين طالبوا برفع مستوى معيشة العمال في «المفرق» وزيارة اجورهم<sup>(٦٥)</sup>.

وبعد حرب ١٩٤٨ وما نجم عنها من ازدياد حجم الايدي العاملة والبطالة وتدني الاجور، برزت الى السطح، مرة اخرى، المطالبة بحقوق العمل والعمال وبالتنظيم النقابي، وانعكست هذه المطالبة على صفحات الصحف بكثرة. وفي اواخر العام ١٩٤٩ اعلن عن تأسيس نقابة لسواقى السيارات وعمال الميكانيك في اللواء الشمالي (اربد)، ونشرت «الميثاق» خبرا تدعو فيه النقابة شركة التابلين الى ضرورة اعتمادها في تأمين احتياجاتها من السواقين والسيارات، محذرة من «ان كل اجراء من قبل الشركة يتعلق بالسيارات والسواقين لا يكون عن طريق النقابة سيكون له اسوأ الاثر وأوخم العواقب». كما نشرت النقابة المذكورة اعلانا في مجلة «الميثاق» تعلن فيه «لعموم اعضائها ان المحامي شفيق الرشيدات هو الوكيل القانوني للنقابة وللأعضاء في ما يختص بمهنتهم»، وتدعو فيه الاعضاء المدعين والمدعى عليهم لمراجعته للدفاع عنهم مجاتا<sup>(٦٦)</sup>.

## ملاحظات ختامية

اذا ما اخذت محاولات التنظيم النقابي والنضالات المطالبة المبكرة في شرق الاردن في سياقها وظروفها التاريخية، بما هي نضالات تعكس مستوى معيناً من التناقض بين العمل - رأس المال، بلغته الشرائح العمالية الجنينية المتكونة لتوها فقط، وفي اطار سياسي شديد العداء، وعلى قاعدة توازن قوى اجتماعي - سياسي ايديولوجي شديد الاختلال لصالح السلطة الحاكمة والطبقات الرجعية المهيمنة الموالية للامبريالية، فانها، اي هذه النضالات العمالية النقابية والمطلبية، تمثل بوادر شديدة الدلالة والاهمية.

فهي لا تثبت، فقط، تكوّن قطاعات عمالية، وان جنينية التكوين، فحسب، بل تقييم البرهان، ايضا، على وجود الاستعداد لديها للنضال لحل المشكلات التي تعانيتها بالعلاقة مع رأس المال، من خلال المطالبة بحق التنظيم النقابي وبتشريعات خاصة بالعمال من اجل حماية حقوق العمال

الاولية. كذلك تقييم البرهان على ان عددا من النضالات المطلوبة قد خيض بالفعل.

لا يخفى ان هذه المحاولات، عدا عن فشلها غالبا، كانت تعكس محدودية التجربة النضالية المستقلة للعمال، بل انعدامها. والواقع ان ضحالة الخبرة هذه تفسر اخفاقها. فالوثائق المتوفرة تبرز بوضوح غياب هذه الخبرة والارتباك الناشئ عن ذلك. لكنها تكشف، ايضا، تطلعها وسعيها الفعلي للحصول على المساعدة من الحركة العمالية الفلسطينية، التي كانت، بحق، مصدر الهام لمحاولات الانتظام العمالي السياسي والنقابي على حد سواء.

قد يكشف البحث في المستقبل عن محاولات نضالية اخرى، وقد يصقل ويغني معرفتنا بها. الا ان المحاولات المنوه عنها، على قلتها، تبرهن على انها خيضت على يد القطاعات العمالية الاكثر تبلورا بالمقارنة بغيرها، فهي شملت سواقي السيارات في النصف الثاني من الثلاثينات وعمال شركة النفط العراقية (I.P.C) والمحلات التجارية والسكك الحديدية في الاربعينات.

وتجد معظم هذه المحاولات شرط تحققها، ايضا، في ظروف تميزت باحتدام التناقض بشدة بين العمل ورأس المال وتعاضم المشكلات المعيشية والبطالة، وخاصة في الاربعينات، فضلا عن انها جرت في سياق نهوض جماهيري عام، ثم اُخمدت او انعدمت في ظروف تصاعد القمع والمصادرة للحريات.

لا يبدو ان العداء الحكومي والكولونيالي للشيوعية قد ترك اثره في توليد موقف ايدولوجي يحول دون التماس القوى الوطنية المحلية التعاون مع الحزب الشيوعي الفلسطيني، كما يتضح ذلك من خلال النشاط المبكر لعصبة مكافحة الامبريالية ومن خلال رسالة طلب التعاون التي تقدم بها عدد من زعماء البلاد الى الحزب «البلشفي الفلسطيني» والتي تدعو للاعداد لانتفاضة مسلحة ضد السلطات البريطانية في شرق الاردن. بيد ان هذا يجب ان لا يغيب حقيقة عدم قيام حزب عمالي في البلاد، ولذا فان محاولات التنظيم والنضالات المطلوبة العمالية التي قامت يجب ان تؤخذ بالاعتبار. كذلك، يمكن الملاحظة ان تكوين الحركة الوطنية المعادية للامبريالية آنذاك، وكذلك برامجها، لم تلحظ للعمال مكانة ملموسة ضمن اهتماماتها ونضالاتها. وفقط في الاربعينات، كان يمكن ان نجد اشارات قصيرة تدعو لوضع تشريع عمالي ولضمان حق التنظيم النقابي ولحماية حقوق العمال وتحسين ظروفهم، او للاحتجاج على قمع نضالاتهم ومطالبهم. وهي، على كل حال، اشارات تقع ضمن جملة كبيرة من المطالب الديمقراطية التي تمس مختلف القطاعات والطبقات.

وسنجد ان النضالات العمالية من اجل التنظيم النقابي وحقوق العمل بدأت تحظى بمكانة معتبرة ومتنامية، فقط في مطلع الخمسينات، في الوقت الذي كانت فيه الضفة الغربية ما زالت تتمتع بحق التنظيم النقابي وقبل ان تصفى المنظمات النقابية العمالية التي كانت قائمة فيها.

لقد اتسع نطاق هذه النضالات مع انخراط الطبقة العاملة الفلسطينية المهاجرة الى الضفة الشرقية، وكذلك في الضفة الغربية نفسها، في النضالات النقابية والديمقراطية، ومع احداث اختلال جديد جذري في ميزان القوى الداخلي بعد الوحدة اللاحقة التي فرضت على الشعب الفلسطيني.

## الملحق رقم (١)

### نص رسالة شخصيات اردنية باسم الحزب الوطني الى الحزب الشيوعي الفلسطيني

كان الشعب العربي قديماً مرفهأ قوي الروابط القومية يعمل بالتؤدة على نيل حقوقه السياسية والاقتصادية ليعيش حراً مستقلاً يحكم نفسه بنفسه. وعند نشوب الحرب العامة اخذ يزداد نشاطاً، فناضل وجاهد قدر الاستطاعة واستمر ساعياً لنيل امانيه، واتفق، آنئذ، ان الدول الحلفاء كانوا يتقربون من العرب ويخطبون ودهم وكلفوهم بان يتفقوا واياهم للعمل سوية على ان يكونوا - العرب - مستقلين في بلادهم متمتعين بجميع حقوقهم.

ولما كانت الظروف قاهرة، اضطر العرب ان يقبلوا تلك التكاليف وبالاخص من دولتي انكلترا وفرنسا فقاموا، بقيادة ساكن الجنان المرحوم الملك حسين بن علي، وناضلوا الحكومة العثمانية، انتصارا للحلفاء لقاء وعودهم المذكورة للعرب. وبعد ان وضعت الحرب اوزارها وكان النصر للحلفاء، ما كان منهم الا ان نكثوا بعهودهم واحتلوا البلاد العربية وجزاؤها الى دويلات صغيرة يديرونها من وراء الستار، وسلبوا حقوق العرب واستبدوا فيها، وكانت عهودهم واقوالهم حبرا على ورق. وفضلا عن هذا كله، فانهم جعلوا بين كل جزء وآخر من البلاد العربية حواجز مكوسية وادارية وسياسية بما من شأنه ان يفقد الاجزاء المذكورة كل علاقة قومية، وابدوا اقتصاديات البلاد حتى جعلوها فقيرة جدا، واثقلوا كاهل الفلاح كثرة الضرائب والغرامات ورسوم المحاكم، وقضوا على ثروة البلاد بما يجلبونه لها من امتعتهم ونتاج بلادهم وزيادتهم الضرائب على منتوجات البلاد التي كسدت لهذا السبب، فاصبحت البلاد بحالة يرثى لها من جميع الوجوه.

ولما كانت الدول المستعمرة تحكم البلاد بأساليب استعمارية مميتة لكل احساس وكانت اما قوية ولم يكن للعرب حول ولا قوة يدفعون بها الحيف والظلم اللاحق بهم، فقد عزمنا نحن من زعماء بلاد شرق الاردن: (حتمل وحسني حسين وسلامة المصطفى والعاصي وربيعة)،

بحضور ابي يوسف، ان نتوسل بجميع الطرق لدفع المصائب اللاحقة بالبلاد وجمع شتات الشعب وايصاله الى حقوقه وتشكيل حكومة شعبية محضة وتوحيد البلاد السورية بحدودها الطبيعية، ولما أنه مضى على عهد تجزئتنا نيف واثنا عشرة سنة لم نترك خلالها وسيلة الا وتوسلنا لها ولم نتوقف، وكان الحزب البلشفيكي غير استعماري ومن رايه ان يمد يد المساعدة الى الشعوب الضعيفة وكنا واثقين من ذلك قررنا نحن زعماء البلاد، في اجتماعنا الواقع مع ابي يوسف ١٤ تموز (يوليو) ١٩٣٢، ان نكلف حزينا الوطني بأن يفاوض الحزب البلشفيكي بالاتفاق معنا على تأمين غايتنا المذكورة ومعاونتنا، فعليا، بالمال والسلاح حسب الضرورة.

ولما كانت شرق الاردن قادرة على تجنيد وسوق ثلاثين الف محارب تستعملهم في اية جهة ارادت من بلاد شرق الاردن، فيكون من اللازم التفكير في امر تسليح وإدارة وتأمين معيشة العدد المذكور، ونفوض حزينا في كيفية الاتفاق الذي سيكون جامعا لجميع الامور اللازمة، الكلية منها

والفرعية، في هذا الموضوع. ومن جهة اخرى، فقد عزمنا على تنفيذ مواد البرنامج الذي سنه حزبنا الوطني بكل قوانا وان ننبه شعبنا ونحضره ونهيء افكاره بالدعايات والإرشادات وبيان مظالم المستعمرين والطرق اللازم اتباعها.

عثر على هذه الوثيقة في الارشيف المركزي الصهيوني، والكاتب يشكر د. موسى البديري الذي زوده بنسخة منها. انظر: Central Zionist Archives, File 525 / 7529.

## الملحق رقم (٢)

### نص رسالة حنا جميعان الى جميعة العمال العربية الفلسطينية

حضرة المحامي القدير السيد حنا عصفور المحترم  
سيدي الفاضل،

لقد طالعنا، بتقدير عظيم، ما جاء في المادة ٤٣ من مقررات مؤتمر العمال المنعقد بتاريخ ١٩٤٦/٩/٣ المنشور في العدد رقم ٦٤٠١ تاريخ ١٩٣٦/٩/٤ من جريدة «فلسطين». اننا عدد كبير من الشباب، نرغب في تأليف نقابة للعمال في هذه البلاد ولكن المامنا بتأليف النقابات يكاد يكون معدوماً، لهذا نرجوكم ارسال كل ما يمكن الاستفادة به في هذا السبيل من خبراء، او على الاقل تعليمات نسير بموجبها كبيانات تتضمن طلبات العمال بصورة مفصلة عن اجور وساعات العمل والتعويض. ويحتمل ان يعقد في غضون عشرة ايام اجتماع عام في شرق الاردن يمثل ما لا يقل عن ثلاثة آلاف عامل ولكن المادة لدينا قليلة. لقد كتب كتاب بالنيابة عن كافة الموظفين والعمال في هذه البلاد الى المديرية العامة في الشركة يتضمن بعض الطلبات، منها زيادة الاجور وتقليل ساعات العمل واحترام حقوق العامل.

وقد حضر ممثل الشركة الى المفرق وابلغناه شخصيا بعض طلباتنا. ان هنالك ما لا يقل عن الف موظف وعامل يعلمون بما قد تم من التجائنا اليكم واستعانتنا بهيئتكم لمد يد المعونة التامة لنا في هذا المضمار. اعناق الالاف مشرئبة اليكم ولاخوانكم بالادارة، فلعلكم لا تخيبوا آمالهم طالما هدفكم الاسمي هو رفع مستوى العامل وتحسين حاله في هذه البلاد العربية. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

١٩٤٦

الموظف والعامل في هذه البلاد  
حنا جميعان

راجع: د. موسى البديري، تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين، القدس: دار الكاتب، ١٩٨٠، ص ٣٦٢.

### الملحق رقم (٣)

عريضة تطالب بتأسيس نقابة لمستخدمي المحلات التجارية في عمان

حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية الافخم  
بواسطة «عطوفة محافظ العاصمة الاكرم»

يتشرف مستخدمو المؤسسات التجارية، في المملكة الاردنية الهاشمية (عمان)، بتقديم هذا الطلب الى معاليكم للاذن لهم بتأليف نقابة تضم شملهم وترعى مصالحهم وتقوم بتنمية روح التعاون بينهم، راجين من معاليكم الموافقة على القانون المرفق طلبه بموجب قانون الجمعيات.

يا صاحب المعالي،

لا يخفى على معاليكم ان النظام النقابي قد اصبح معمولاً به في كافة انحاء العالم الذي اخذ بنصيب من الحضارة الحديثة، ولئن كانت بلادنا العزيزة قد تأخرت عن بقية الاقطار في نشوء مثل هذه الحركة المباركة، فلها العذر فيما سبق، اما الآن وقد اخذت بلادنا حقها من الحرية وبدأت تتمتع بنشاط اقتصادي زاهر يؤمل ان يستمر في ظل مولانا صاحب الجلالة الهاشمية، فلم يعد لنا عذر اذا تقاعسنا عن العناية بشؤوننا وتنظيم الصفوف لما فيه الخير والرفاهية للبلاد. وفي هذا الوقت الذي طرأ فيه تبدل جوهرى اساسي في الاوضاع العالمية بالنسبة للطبقة العاملة، نقوم نحن بوضع الحجر الاساسي لتنظيمنا النقابي. هذا التنظيم الذي يقصد به الدفاع عن حقوقنا المشروعة والعمل لتوسيع هذه الحقوق وضمانها من قبل السلطات المسؤولة. واننا، نحن الموقعين ادناه وجميع افراد الفئة التي نمثلها، نرى ان الترخيص لنا بتأليف هذه النقابة امر حيوي بالنسبة لمصالحنا المتعلقة بامورنا السياسية والاقتصادية ومشاكلنا اليومية بالاضافة الى الفوائد التي يجنيها المجموع من تنور فئة تكون اكثرية الامة.

يا صاحب المعالي،

اننا لنعتمد ان الاذن لنا بممارسة هذا الحق - حق التنظيم النقابي - حاجة ملحة بالنسبة لنا نحن عمال المملكة الاردنية الهاشمية الزاهرة، وبالنسبة لوطننا المحبوب بصورة اشمل في هذه المرحلة من التاريخ، حيث لا بد ان التعاون الاقتصادي في البلاد سيصحب تطور سريع لظروف الحياة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى نعتقد ان في الاذن لنا بتأليف نقابتنا تحقيقاً للحقوق الديمقراطية التي يطمح اليها شعبنا العظيم كأى شعب من الشعوب المحبة للحرية والتي تناضل في سبيل الحصول على حياة اسعد واشرف.

وانكم، يا صاحب المعالي، ان تمنحونا حق ممارسة عملنا النقابي المنظم، انما تنجزون

واجبا وطنيا ستذكره لكم الاجيال القادمة بالشكر والثناء.  
ولقد فوضنا - بموجب المادة المؤقتة (٣٤) من القانون المرفق - السادة التالية اسماؤهم  
ليقوموا بكافة الاستعلامات بخصوص طلبنا هذا: برهان الدين الناشف، توفيق محمد عبد الولي،  
حازم جودي، خليل بيطار، صلاح الدين العطار، مجدي عبد الهادي.

١٩٤٦/١١/١٤

اسماء اعضاء الهيئة التأسيسية الموقعة على الطلب:

برهان الدين الناشف، توفيق محمد عبد الولي، حازم جودي، خليل البيطار، مجدي عبد  
الهادي، محمد عيد سلطان، محمد اديب بدير، مأمون مراد، جورج مرار، محمد صادق، زكي  
مرار، يعقوب قلانزي، بطرس قاقيش، آرام يغليان، شمس الدين صدقي، سعدي ملحس،  
مصطفى دروزة، عبد الرزاق دروزة، عصام دروزة، احمد البيطار، محمد علي الطبل، منيب زين،  
علي شوقي حمادة، عباس بيطار، سامي يونس، ابراهيم الزاغة، تيسير السمان، احمد الطباع،  
نديم عبد الوهاب عوض، عمر الخضري، هاني المتولي، غالب بكري، حمدي ابو السمن، محمد  
علي حاتوغ، فخري انشاصي، علي بايزيد، مصطفى ابوريشة، سعيد الناصر، ماجد غنما، حسني  
سكزية، قدرى التل، منصور شومان، يوسف لطفي، محمد صلاح، جميل جابر، جميل الحسن،  
عبد اللطيف جمال نظيف، راشد حلمي، صلاح الدين جمعة الايوي، سعد هلسا، لطفي ملحس،  
عمران الماضي، فريدون عمر حكمت، رميح سليمان، سهيل عبد الهادي، ناظم ميرزا قورشه، احمد  
الترك، هشام الرفاعي، محمود الترك، نديم كلمات، حمدي عبد الرحيم، فوزي احمد، فارس  
كرامة، نجيب حزبون، قسطندي خليل، الياس صليبا الصناع، رفيق رمضان، رياض حداد،  
قسطندي بسورولا، محفوظ كيلة، محمد زكي ذو النون، اسحق عويمرين، اديب برقان، كمال  
عودة، فايز برقان، احمد جميل ابو قورة، جميل الابراهيم، محمد سليمان الصفدي، صلاح الدين  
العطار، بشير دروزة.

موسى البديري، تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين، القدس: دار الكاتب، ١٩٨٠، ص ٣٦٣ و

٣٦٤.

#### الملحق رقم (٤)

رسالة غريب البكري حول تأسيس حزب عمالي في شرق الاردن

١٩٤٧/١٠/٢٧

حضرة سكرتير حزب العمال العربي في حيفا المحترم

بعد التحية،

بعد التوكل على الله جل جلاله وعزم مكانه ومقامه، عزمتم انا وبعض اصدقائي الكرام على تأسيس حزب للعمال يدعى حزب العمال الاردني غايته الاساسية الدفاع عن العمال وتأمين حقوقهم كاملة غير منقوصة. وبما اننا نتوسم بحزبكم الخير، كل الخير، نرغب من حضرتكم ان تمدونا، على وجه السرعة، بقانونكم الاساسي والبرامج التي تسرون عليها لكي نضع قانوناً اساسياً لحزبنا كقانونكم، على شرط ان يسير مع الاوضاع السياسية في بلدنا، ثم نبذة عن كيفية تأسيس حزبكم لنهيج على غزاره. ونطلب من حضرتكم، في المستقبل القريب، ان تعاونونا، كما اننا نحن سنعاونكم ونفرح لفرحكم ونتألم لآلمكم.  
في الختام تفضلوا بقبول فائق الاحترام، سيدي.

(ارسل الى:-)

جمعية العمال العربية الفلسطينية في حيفا، واستلم بتاريخ ٢٩/ تشرين الاول - اكتوبر  
(١٩٤٧).

المخلص

غريب البكري

السكرتير - عمان - شرق الاردن

---

موسى البديري، تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين، القدس: دار الكاتب، ١٩٨٠، ص ٤٠٢ .



- (١) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنية (١٩٢١-١٩٢٥)، عمان بلا ناشر، ١٩٧١، ص ١٧٧ و ١٧٨.
- (٢) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان بلا ناشر، ١٩٥٩، ص ٤٤٨.
- (٣) Konikoff, A.; *Trans-Jordan and Economic Survey*, Jerusalem: Economic Reserch Institute of the Jewish Agency for Palestine, 1946, pp. 17-18.
- (٤) الماضي وموسى، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٨.
- (٥) لمزيد من التفاصيل، راجع: هاني حوراني، التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن، مقدمات التطور المشوه ١٩٢١ - ١٩٥٠، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف. ١٩٧٨، ص ٦٧ و ٦٨.
- (٦) انظر: Glubb, J.B., "The Economic Situation of the Trans-Jordan Tribes" *Royal Central Asian Society Journal* (London), Vol. 35, July 1938, pp. 448-459
- انظر، أيضاً: *Report by His Britanic Majesty's Government to Council of the League of the Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan*, Annual, London: His Majesty's Stationary Office 1924 -1938.
- (٧) Welpole, G.F., "Land Problems in Trans-Jordan", *Royal Central Asian Society Journal* (London), Vol. 35, Jan. 1948, pp. 52-65.
- (٨) للمزيد من التفاصيل، راجع: حوراني، مصدر سبق ذكره، ص ٩١ - ١٢٢.
- (٩) جميل هلال، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي ١٩٤٨ - ١٩٧٤، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف. ١٩٧٥، ص ٣٠.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٢١، أوردها عن: Antoun R.T., *The Arab Village*, London: 1972, p. 27.
- (١١) The Hashemite Kingdom of Jordan, Department of Statistics, *Jordan Valley Survey 1961*, Amman: 1962, p. 138.
- (١٢) النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٥٠، العدد الأول، عمان دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٥١، بيان رقم ٦، ص ٥٦.
- (١٣) Konikoff, op. cit., p. 62.
- (١٤) النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٥٠، مصدر سبق ذكره، بيان رقم ٨٧، ص ١٦٠.
- (١٥) المصدر نفسه.
- (١٦) Konikoff, op. cit., p. 57.
- (١٧) النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٥٠، مصدر سبق ذكره.
- (١٨) Konikoff, op. cit., p. 61. also: *Commercial Conditions in Trans-Jordan during 1948*, Amman: Ministry of Commerce and Agriculture, Department of Customs, Trade and Industry, pp. 5-7.
- ولمعرفة عدد الشركات المسجلة في الأردن خلال ١٩٤٥ - ١٩٥٠، راجع، أيضاً: النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٥٠، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ١٥٨.
- (٢٠) المصدر نفسه، ١٥٩.
- (٢١) حوراني، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ١٦١، أيضاً: Konikoff, op. cit., p. 84.
- (٢٣) حوراني، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣ - ١٢٤.
- (٢٤) النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٥٠، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ٨٥، ص ١٥٨.
- (٢٥) المصدر نفسه، الجدول رقم ٨٦، ص ١٥٩.
- (٢٦) Konikoff, op. cit., p. 62
- كذلك: النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٥٢، دائرة الإحصاءات العامة، عمان ١٩٥٢، ص ٤٣.
- (٢٧) كامل محمود خلة التطور السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية الآداب (سنة ١٩٦٩)، جامعة القاهرة، ص ٢٩٨.
- (٢٨) Porter, R.S., *Economic Survey of Palestine*, London: British Middle East Office, Sep. 1953, p. 15.
- (٢٩) Mackenzie, Marcus, "Trnas-Jordan", *Royal Central Asian Society Journal* (London), Vol. XXXIII, 1946, pp. 260-270.
- (٣٠) هشام رفعت هاشم، شرح قانون العمل الأردني، عمان: مكتبة المحتسب، بيروت: دار الجليل، ١٩٧٢، ص ٥.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ٢.
- (٣٢) المصدر نفسه، ص ٤.
- (٣٣) *الجريدة الرسمية الأردنية* (عمان)، العدد ٤٦١، ١٩٢٤/١٢/٨، كذلك: مجموعة التشريعات العمالية، عمان: منشورات نقابة المحامين الأردنيين،

- ١٩٧٨، ص ١٣٧.
- (٢٤) Konikoff, *op. cit.*, p. 62.
- (٢٥) فيصل البطاطنة (اعداد)، «ملف الحياة التشريعية والنيابية في الاردن»، الراي (عمان)، ١٩٨٠/٤/٥.
- (٢٦) المصدر نفسه، ١٩٨٠/٤/٨.
- (٢٧) المصدر نفسه.
- (٢٨) هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ٦ - ٧.
- (٢٩) راجع: الكتاب الاسود في القضية الاردنية العربية، القدس: دار الايتام الاسلامية، بلا تاريخ، ص ٩٥ - ١٠٠.
- (٤٠) المصدر نفسه، ص ١٠٢.
- (٤١) المصدر نفسه، ص ١٠٩ - ١١٠.
- (٤٢) علي المحافظة، تاريخ الاردن المعاصر - عهد الامارة، عمان: منشور بمساعدة الجامعة الاميركية، ١٩٧٣، ص ٨١ و ٨٢.
- (٤٣) المصدر نفسه، ص ٨٦.
- (٤٤) المصدر نفسه.
- (٤٥) المصدر نفسه، ص ٨٧.
- (٤٦) المصدر نفسه، ص ٨٨ و ٨٩.
- (٤٧) Public Record Office , C.O. 733 : 141/44511
- (٤٨) المصدر نفسه.
- (٤٩) المصدر نفسه، راجع، كذلك: حوراني، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.
- (٥٠) سليمان بشر، المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية ١٩١٨ - ١٩٢٨، القدس: ١٩٧٧، ص ١٨٢.
- (٥١) انظر: الملحق رقم ١.
- (٥٢) Laqueur, W., *Communism and Nationalism in the Middle East*, London: 1961, p. 124.
- (٥٣) *Ibid*, p. 124.
- (٥٤) Konikoff, *op. cit.*, p. 63.
- (٥٥) نص الرسالة كاملاً في: الملحق رقم ٢.
- (٥٦) فريد حمارنه (احد العاملين في منشآت الشركة في مدينة المفرق، آنذاك)، مقابلة شخصية، تموز (يوليو) ١٩٨٠، دمشق.
- (٥٧) المصدر نفسه.
- (٥٨) المصدر نفسه.
- (٥٩) المصدر نفسه.
- (٦٠) محمد سيف العجلوني، معركة الحرية في الاردن، دمشق: مطبعة جودت بابيل، ١٩٤٧، ص ٢٤٠ و ٢٥٢ و ٢٦٩.
- (٦١) فريد حمارنه، مصدر سبق ذكره.
- (٦٢) انظر نص الكتاب في: الملحق رقم ٣.
- (٦٣) محمد سليمان القيمري، الحركة العمالية النقابية في الاردن ١٩٥٠ - ١٩٧٠، عمان: بلا ناشر، ١٩٨٠، ص ٨.
- (٦٤) انظر نص الكتاب في: الملحق رقم ٤.
- (٦٥) راجع: العجلوني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩.
- (٦٦) الميثاق (عمان)، (اسبوعية، صدرت في اواخر الاربعينات ومطلع الخمسينات معبرة عن مواقف المعارضة الوطنية)، ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠، وكذلك: المصدر نفسه، ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠.

## مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني

يوسف حدّاد

لم تظهر في العالم العربي روح معادية لليهود في مطلع عصر النهضة ونشوء الشعور القومي العربي في القرن التاسع عشر، الا «بعد ان اخذت طبيعة الوجود اليهودي في فلسطين تتحول عن الطابع الديني والمعيشة الى الطابع الاستعماري الاستيطاني الزراعي بوحى الافكار الصهيونية والسيطرة، الامر الذي عكس نفسه، تلقائياً، في تغير موقف اليهود من السكان العرب في البلاد»<sup>(١)</sup>. وبدأت روح العداء لليهود تظهر قبل مؤتمر بازل ١٨٩٧ عندما اخذ المستوطنون اليهود يعملون على اجلاء الفلاحين من الاراضي التي اشتروها من الاقطاعيين ومن الحكومة. وحدثت اصطدامات عام ١٨٨٦ بسبب هذا الاجلاء، الامر الذي دفع السلطة التركية الى فرض قيود على هجرة الصهيونيين الى فلسطين، الذين كانوا يفتدون كسياح. ولم تقتصر روح العداء نحو الصهيونيين على الفلاحين، بل شملت جميع القطاعات، تجاراً وحرفيين ووجهاء. وكانت هذه الروح ناتجة عن ادراك سليم ووعي عميق لابعاد الخطر الصهيوني. ولقد تمثل هذا الادراك والوعي في العرائض المقدمة إلى السلطة، وفي كتابات رشيد رضا ويوسف الخالدي ومفتي القدس محمد طاهر الحسيني. وتجلي الوعي بصورة اعمق في تحذيرات نجيب عازوري، في كتابه «يقظة الامة العربية» الصادر في باريس العام ١٩٠٥، والذي اشار فيه الى «ان المخططات الصهيونية تناقض الاماني العربية»، كما نادى بضرورة فصل الاجزاء العربية عن الامبراطورية العثمانية من أجل إقامة دولة عربية واحدة مستقلة. ويرجح ان يكون الدافع المباشر الذي حدا بنجيب عازوري للمطالبة بالانفصال الكامل عن الدولة العثمانية هو الاعتقاد باستحالة صد الخطر الصهيوني في اطار دولة مكبلة بقيود «الامتيازات الاجنبية التي كان اليهود يستغلونها ايما استغلال»<sup>(٢)</sup>.

وبتزايد الوعي القومي عند العرب، وحصول الهجرة الصهيونية الثانية (١٩٠٥ - ١٩٠٧) واطلاع المثقفين العرب على المخططات الصهيونية ومقاطعة اليد العاملة العربية، اخذت المخاوف العربية تزداد، وروح العداء للصهيونية تشدد، لا سيما بعد محاولات هرتسل العام ١٩٠١ اقناع الدولة العثمانية بالموافقة على جعل فلسطين وطناً لليهود. وعلى الرغم من افلاس الخزينة التركية

شؤون فلسطينية، العدد ١٤٦ - ١٤٧، ايار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٨٥

وتلويح الحركة الصهيونية بالرشوات، فقد كان جواب السلطان عبد الحميد على محاولات هرتسل حاسماً، إذ قال: «أن فلسطين ليست ملك يميني، بل هي ملك شعبي الذي رواها بدمه... فليحتفظ اليهود بملايينهم. ان عمل المبضع في بدني لاهون عليّ من ان ارى فلسطين وقد بترت من امبراطوريتي، وهذا امر لن يكون»<sup>(٣)</sup>.

وقد يكون وراء الاصرار التركي على رفض مساعي هرتسل شعور الاتراك بالعداء العربي للنشاط الصهيوني، بعد تزايد المخاوف العربية من التغلغل الصهيوني الهادف الى اقتلاع عرب فلسطين واقامة كيان صهيوني؛ ولقد تجلت نوايا الحركة الصهيونية في هذه الفترة عبر تصرفات صهيونية متعددة، منها شراء الاراضي، وطرد الفلاحين، وانشاء المستوطنات، واقامة المدارس اليهودية، واحياء اللغة العبرية، ووضع طوابع يهودية، وانشاء محاكم خاصة باليهود<sup>(٤)</sup>.

### ثورة «الاتحاديين» على عبد الحميد سنة ١٩٠٨ - اثارها وابعادها

ادى العسف والفساد في العهد الحميدي، الى قيام جماعة «الاتحاد والترقي» بارغام السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٨ على اعلان الدستور، واجراء انتخابات للبرلمان (مجلس المبعوثان). وقد نص الدستور على «اطلاق بعض الحريات وحق اصدار الصحف ووجوب اجراء انتخابات للمجلس التشريعي»<sup>(٥)</sup>.

وتوهم رعايا السلطنة ان فجراً جديداً قد اشرق، وان «الرجل المريض» قد شفي من جميع اوصابه، فعمت الفرحة قلوب الجميع وانتعشت الامل في الصدور؛ فهذا خليل السكاكيني، الذي نزع الى الولايات المتحدة تخلصاً من جور الاتراك، يقرر العودة الى مسقط رأسه، القدس، ويقول: «قرأت اليوم في الجرائد العربية ان جلالة السلطان منح البلاد الدستور، الامر الذي سررت به كثيراً واستبشرت به خيراً. الان، واذ رجعت الى بلادي يكون رجوعي في محله. واذ صحت الاحلام، يكون المجال امامي واسعاً. الان، استطيع ان اخدم بلادي. الان، استطيع ان انشئ مدرسة وجريدة وجمعية للشبان. الان، نستطيع ان نرفع اصواتنا عالياً بدون حرج. فلينعم بالكم يا سوريا، صبرت كثيراً، فنلت مبتغاك؛ ليرتد الطامعون بنا خائبين ولتحبى سوريا»<sup>(٦)</sup>.

وهذا نجيب نصار، صاحب جريدة «الكرمل»، الذي كان اليأس من مظالم الاتراك قد استبد به فقرر الرحيل عن فلسطين، نراه، بعد اعلان الدستور، ينثني عن رغبته هذه ويقرر البقاء بعد ان ذاق الأمرين على مدى خمس سنوات سبقت اعلان الدستور «إنه، لخمس سنوات مضت، كان قد يؤس من امكانية العيش بحرية في ظل النظام التركي، ولذلك قرر الهجرة الى بلاد اخرى، ثم اخذ ينتظر، على أحرز من الجمر، حتى يرتب اعماله ويهيئ نفسه للهجرة متأسفاً على الجهود التي بذلها فيما مضى. وفيما هو على هذه الحال، اعلن الدستور، فاستقبله اول الامر بالشك لانه لم ير بين الشعب وبين الموظفين اي استعداد لذلك. وبالرغم من هذا، فقد جعله مناظ اماله وقرر تأييده»<sup>(٧)</sup>.

لكن الامل الكبيرة سرعان ما تبددت بعد خلع «الاتحاديين» للسلطان عبد الحميد، في ٢٤ نيسان (ابريل) سنة ١٩٠٩، والمناداة بمحمد رشاد سلطاناً. لقد التقت مصلحة «الاتحاديين» مع مصلحة الحركة الصهيونية في الاطاحة بعبد الحميد الذي رفض، دوماً وباصرار، المال مقابل الهجرة الصهيونية الى فلسطين. وكان اهل الحكم الجديد من الماسون ومن «الدونمة» اي اليهود

المستترين الذين كان لهم دور رئيسي في خلع السلطان وتوجيه دفة الحكم فيما بعد<sup>(٨)</sup>. وسرعان ما ظهر الفتور في العلاقات بين العرب والأتراك بعدما «اتضح ان عناصر جمعية الاتحاد والترقي كانت تركية اولا ويهودية ثانيا، وان الاتجاه القومي الطوراني يقضي بسياسة 'التترك' وطمس معالم اللغة العربية والشخصية العربية»<sup>(٩)</sup>. ونتيجة للسياسة التركية الجديدة، اخذ الشعور القومي العربي يتيقظ ويتبلور، ونشأ العديد من الجمعيات السرية والعلمية في بلاد الشام وخارجها، منها ما نادى بالاستقلال التام عن الأتراك مثل «العربية الفتاة» التي كانت في باريس، ومنها ما نادى بالاستقلال الإداري مثل «القحطانية» و«الإصلاح» و«اللامركزية» و«العهد». وكانت اليقظة العربية الحديثة، ودعامتها النخبة العربية من المثقفين، تسعى جاهدة، بعد فترة، الى احياء فكري للحصول على حقوق العرب القومية داخل اطار الامبراطورية العثمانية، وبدت الصهيونية عدوا سوف يغتصب منهم، في المستقبل، ارضا عربية، ويشكل تهديدا خطيرا للفكرة العربية الناشئة<sup>(١٠)</sup>.

لقد كانت وجهة النظر العربية مجمعة على خطورة الهجرة الصهيونية الى فلسطين، لكنها كانت متباينة في تقدير حجم الخطر؛ فالفلاحون كانوا اكثر خوفاً من سواهم لان الهجرة الاستيطانية تعني اقتلاعهم وحرمانهم من العيش، اما المثقفون الذين اطلعوا على نوايا الحركة الصهيونية وادركوا خطورتها، فكانت خشيتهم كبيرة منها، واخذ الرأي العام يتجه لمعاداة النشاط الصهيوني. وكان لحضور جمهور غفير من الناس محاكمة الصحف المعارضة للحركة الصهيونية دلالة بالغة على هذا الاتجاه<sup>(١١)</sup>.

### الصحافة الفلسطينية في ظل دستور ١٩٠٨

افاد دستور ١٩٠٨ العرب من جراء اعطاء بعض الحريات النسبية. فلقد كان ذلك العام عام الصحافة الفلسطينية، اذ صدرت خلاله، في فلسطين، ثلاث عشرة جريدة كانت ابرزها «الاصمعي» لحنا العيسى، و«القدس» لجرجي حنانيا، و«الكرمل» لنجيب نصار<sup>(١٢)</sup>. ولقد لعبت الصحافة دورا مميزا في تنوير الرأي العام وتنبهه الى المخاطر الجسيمة المترتبة على التغلغل الصهيوني في جسم «الاتحاديين»، حكام تركيا الجدد، والذي من شأنه ان يؤدي الى قيام كيان صهيوني على انقاض الوجود العربي في فلسطين. لكن ثورة الصحافة العربية على «الاتحاديين» والحركة الصهيونية قد دفعت اقطاب هذه الحركة الى اتباع سياسة مدروسة في مواجهة هذه الثورة، وذلك من خلال شراء بعض الصحف العربية لتقوم بدور تضليلي للرأي العام فتعمل على ذر الرماد في العيون. ومن هذه الصحف «المقطم» و«الاهرام» في القاهرة، و«لسان الحال» و«النصير» في بيروت، و«جرباب الكردي» و«النفير» في فلسطين. كما جندت الحركة الصهيونية بعض الاقلام المناجورة للدفاع عنها والتقليل من مخاطرها وتبيان المنافع المادية التي ستعود على عرب فلسطين من جراء الهجرة اليهودية؛ كما عمدت هذه الحركة الى التقليل من اهمية العداء العربي للصهيونية فعرته «احيانا الى جهل لغة وعادات وطبائع العرب واحيانا الى عداء المسيحيين المتأثر بفكرة المعاداة للسامية - برايمهم - او الناتج عن التنافس الاقتصادي والثقافي»<sup>(١٣)</sup>.

ومن سياسة الحركة الصهيونية التضليلية، المحاولات التي بذلت في الاوساط العربية «من اجل التقارب، بحجة المنفعة المتبادلة، وتقارب الشعبين والعمل، معا، لاحياء الشرق وما يمكن ان

تقدمه الصهيونية من منافع مادية للبلاد العربية كلها. وأثبتت هذه المحاولات فشلها في التوصل الى اتفاق مع حركة تهدد الوجود العربي في المنطقة»<sup>(١٤)</sup>.

وعلى الرغم من السياسة المدروسة التي قامت بها الحركة الصهيونية في مواجهة الصحف الوطنية، وفي طبيعتها «الكرمل»، فلقد استطاعت هذه الصحف ان تفضح هذه الحركة وتعيها وتظهر حقيقة نواياها، اذ باتت «المسألة الصهيونية الشغل الشاغل الاول للصحافة الفلسطينية، [التي] لم تعمل، فقط، على التنبيه للخطر الصهيوني وطرق مواجهته، بل [ايضا] على نقل القضية الى خارج حدود فلسطين. وقد لعب المسيحيون دوراً هاماً في الصحافة المحلية في فلسطين، بسبب الفرص التعليمية المتوفرة لديهم، على ان دور المسلمين لم يكن اقل من ذلك، بل ان الشعور بالخطر الصهيوني كان من جملة العوامل التي قربت بين الفئتين»<sup>(١٥)</sup>.

### نصار ومعاركه الطاحنة مع الصهيونية على صفحات «الكرمل»

امتازت «كرمل» نجيب نصار عن غيرها من الصحف التي زانمتها بخصائص متعددة، منها:

اولاً: الاسبقية في فضح المخططات الصهيونية على نطاق واسع داخل فلسطين، وخارجها، ودفعها العديد من الصحف لمواكبتها في خطها النضالي ضد الصهيونية.

ثانياً: الالتزام الثابت والمستمر بالقضايا القومية، لاسيما بالقضية الفلسطينية في العهدين، التركي والبريطاني.

ثالثاً: التصدي بعنف، وبحزم، وباستمرار، للصحف العميلة، والاقلام المأجورة ولطبقة الوجهاء والسماسة الذين يفرطون بالارض.

رابعاً: العمل الدؤوب لنشر الوعي القومي وتبيان المخاطر المحدقة بالوطن والدعوة الى انشاء الجمعيات والنقابات والاعتماد على النفس في التصدي للمطامع الصهيونية.

خامساً: الدعوة المتكررة للنهوض في مجالات متعددة، منها الثقافية والاقتصادية، وتركيزه على الاهتمام بالزراعة.

سادساً: مقاومة الهجرة اليهودية بضاوة، ومقاومة بيع الاراضي لليهود. وقد جعل شعاره، في «الكرمل» وفي البيت وفي الندوات، «بيعوا كل شيء باستثناء الارض، ولا تشتروا من اليهود الا الارض».

سابعاً: التصدي بحزم للسياستين، التركية والبريطانية، المتعاطفتين مع النشاط الصهيوني، رغم المشقات التي عاناها، من سجن وتوقيف وملاحقة وايقاف جريدته عن الصدور.

هذه بعض الخصائص التي تفرقت بها «الكرمل» دون سواها من الصحف العربية داخل فلسطين وخارجها. ولا بد لنا من متابعة نضالاتها ابان العهد التركي، خطوة خطوة، لنرى حقيقة هذه النضالات ميدانياً، ونرى آثارها وما جرت به على صاحبها الذي لم تكن قناته من متاعب ومحن.

### نصار في حلبة الصراع

تفرض الضرورة التعريف بصاحب «الكرمل» قبل التعريف بنضالات جريدته. ولا بد من اظهار الباعث الذي دفع الرجل لمناسبة الصهيونية العداء المرير بمثل تلك القوة والعدا. الرجل

من اصل لبناني؛ فقد ولد في قرية عين عنوب سنة ١٨٦٢ من أب كان كاهنا أرثوذكسيا ثم أصبح قسيسا انجليا، حسب ما ذكره ابنه شفيق لي. انهى دراسته الثانوية في مدرسة سوق الغرب؛ ثم «ذهب الى صفد للتدرب في صيدلية اخيه، ثم عمل في المستشفى الانكليزي في طبريا، صيدليا مساعدا. بعد ذلك، عمل في الزراعة واشترى عدة افدنة، وقد خبر احوال الاستيطان الصهيوني في المنطقة»<sup>(١٦)</sup>. وقد اطلعتني ابنه شفيق على انه عمل، بعد ذلك، مترجما للسائحين، فتعرف على باحث انكليزي له المام واسع بالحركة الصهيونية وتطلعاتها وان هذا الباحث ارسل اليه كتابا حول الموضوع بما فيه الموسوعة العبرية التي توضح حقيقة هذه الحركة واهدافها البعيدة، فكان هذا الامر نقطة تحول بارزة في حياة الرجل العام ١٩٠٥، اذ راح يكتب المقالات عن الصهيونية محذرا منها ومنبها الى مخاطرها. لكن الصحف في القاهرة وبيروت، كـ «المقطم» و«لسان الحال»، تمتعت عن نشر مقالاته، مما حمله عام اعلان الدستور على بيع ارض له في غور بيسان لاصدار «الكرمل» وشراء مطبعة لها من بيروت العام ١٩٠٩<sup>(١٧)</sup> وبدأت الكرمل تصدر في حيفا مرتين في الاسبوع، يومي الثلاثاء والجمعة. «وتحاول المصادر اليهودية ان تشوه صورة نجيب نصار، فتروي انه كان يعمل مع شركة الاستيطان اليهودية المسماة «ايكا» كوكيل للاراضي، وبعد خلافه معها هدد بانه سيكتب ضد المستوطنين اليهود حتى يتوقف العرب عن البيع لهم. ولو قبلنا بصحة هذا القول، فان نصار، نظرا لخبرته الطويلة لدى «ايكا» قد استنتج ان البيع المستمر للاراضي يقوض مركز العرب في فلسطين ويوقع البلاد، يوما، في يد الصهيونيين»<sup>(١٨)</sup>.

كان ايليا زكا يتولى ادارة «الكرمل» في اول الامر، ولم يكن لهذه الصحيفة شأن، وابتداء من العدد الخامس عشر الذي صدر في السابع والعشرين من اذار (مارس) ١٩٠٩، اصبح نصار المدير المسؤول والموجه الرئيسي لها. وقد جاء في افتتاحية العدد الخامس عشر: «تحولت الصحيفة لعهدتنا فكرسناها لخدمة الشعب الذي اذنته الحكومة الظالمة، والتي مازال انصارها يعملون على ضحيته، حتى صار يعتقد نفسه عتالا يجني ظهره صراعا لاثقال الظلم، فالكرمل ستجتهد بتعريفه نسبيته الى حكومته ومركزه في الهيئة الاجتماعية، وستنقل شكاواه من اعوان الاستبداد الى مراجعه الرئيسية. ومن اجل هذه الغاية، نرسل منها نسخا الى جميع المراجع الايجابية العالية في الاستانة والولاية ومنتزعية القدس وعكا، والى جميع الجرائد التركية والعربية المهمة. والكرمل ستنتصر للشعب في كل المطالب العادلة، وستعاون رصيفاتها على بيان واجباته نحو الحكومة، وواجبات كل فرد منه نحو الآخر»<sup>(١٩)</sup>.

ولقد تفرد نصار بالجريدة ابتداء من العدد الخامس والعشرين «حيث تركها ايليا زكا الذي باع صحيفة 'النفير' لكل من اغدق ثمن»<sup>(٢٠)</sup>. ولم يكن لـ «الكرمل» مراسلون، بل كان لها هواة واصدقاء يكتبون فيها. ومنذ ان تفرد نصار بها «اهتمت الصحيفة كثيرا بما يجري في المنتزعية وعلقت على ذلك، وازافت آراءها، وحازت الزراعة على قسط وافر من هذا الاهتمام، وعولجت شؤون الفلاحين بتعاطف واضح مع همومهم ومشاكلهم. دافعت الصحيفة عن حقوق الشعب ضد تعسف الحكومة العثمانية وضد الاستيطان اليهودي»<sup>(٢١)</sup>.

ونظرا لادراكه جسامته الخطر الصهيوني ورغبة منه في تعريف ابناء شعبه بهذا الخطر، ترجم مادة الصهيونية من دائرة المعارف اليهودية الى العربية وخصص لهذه المادة ستة عشر مقالا، مالبت ان جمعها في كتاب يوضح فيه ماضي وحاضر ومستقبل الحركة الصهيونية»<sup>(٢٢)</sup>. هذا الموقف الشجاع والرائد، جعل «الكرمل» على كل شفة ولسان، فراجت وانتشرت بسرعة،

وأهتم الوطنيون بها للاطلاع على المخططات الصهيونية وإبعادها؛ وفي المقابل، تابعها الصهيونيون والعملاء لأنها كانت تفضح نواياهم وتكشف أحابيلهم ومناوراتهم وأهدافهم.

كتب محمد موسى المغربي في جريدته «النادي» يقول: «زرنا حضرة زميلنا في الجهاد الوطني وزعيم الفرقة القائلة بضرر الاستعمار الصهيوني على الدولة والامة نجيب افندي نصار، صاحب جريدة 'الكرمل'. ولولا ان مجال جريدتنا لا يحتمل الاسهاب لافضنا اكثر مما يراه القارئ الان في الشكوى من حالة الصحفيين الاحرار، وما يجده كل من تنزهت اخلاقه منهم وعفت مروءته من العنت والضيق بمناسبة ما رأينا عليه صاحب 'الكرمل'، الذي لا ينكر مبلغ اخلاصه للامة مكابر»<sup>(٢٣)</sup>.

### «الكرمل» في مواجهة الصهيونية و«الاتحاديين»

لم تشر «الكرمل» في افتتاحياتها الاولى سنة ١٩٠٨ وحتى منتصف العام ١٩٠٩، الى انها ستقاوم النشاط الصهيوني وتفضح مخططاته. ويبدو انها كانت، في اول الامر، لاتزال تأمل الكثير من «الاتحاديين» اهل الحكم الجديد. ولم تكن، بعد، قد تمكنت من معرفة الصلة الوثيقة التي تربط اهل الحكم الجديد بالحركة الصهيونية، لكنها دأبت، منذ نشأتها، تلاحق النشاط الصهيوني في اخبارياتها. فقد نشرت في صفحاتها تكذيبا ورد من السلطة المحلية في طبريا لشكوى كان قد تقدم بها «وكيل الاستعمار الاسرائيلي» في حيفا الى السلطات العليا بحجة اختلال الامن في منطقة طبريا واتهام السلطات المحلية فيها بتحريك الاهالي ضد الدستور، وذلك على اثر الاحداث التي وقعت في المنطقة بين مزارعي مستوطنة «الشجرة» واهالي قريتي كفر كنا والرينة، والتوقيع الموقع من قبل لجنة الاتحاد والترقي في طبريا يؤكد مسالة اهالي القضاء وتعلقهم بالدستور وان «الاشاعات انما يقصد بها المحرضون تخديش اذهان اولياء الامور لان لهم في ذلك مآرب اخرى»<sup>(٢٤)</sup>. ومع ان الخبر ليس فيه تعريض صريح بالصهيونية الا انهم وجدوا فيه اشارة خطر، فسبعوا لدى المتصرفية لتعطيل الجريدة شهرين، ولم يصدر الامر بالافراج الا بعد مراجعة مركز المتصرفية.

لكن هذا الاجراء لم يكن ليزيد الرجل الا صلابة في مواقفه المناهضة للصهيونية «وادت شكاوى اليهود ضد المقالات التي كانت تنشرها 'الكرمل' الى اصدار امر بتعطيلها مؤقتا في اوائل صيف العام ١٩٠٩، ثم تعطيلها مرة اخرى في شتاء ذلك العام»<sup>(٢٥)</sup>.

غير ان الاجراءات القمعية لم تضعف همة الرجل، بل زادت عنفوانا في التصدي والتحدي والتحذير من عواقب بيع الارض والهجرة اليهودية. وكان صدى تلك التحذيرات توظيف الصهيونية لصحف مأجورة للرد على «الكرمل» داخل فلسطين وخارجها. ففي فلسطين، راحت جريدة «جراب الكردي» لمتري الحلاج، تتهجم على «الكرمل» محاولة دحض مقولات نصار، وذهبت الى نفي اطماع اليهود باقامة حكومة يهودية، مؤكدة ان مهمهم ايجاد ملجأ رزق، وان هجرتهم الى فلسطين ذات منافع جمّة: «خير لنا ان يأتي اصحاب الاموال من اي بلاد كانت، [ومن] اي جنس كانوا، ليستخرجوا كنوز ارضنا، فيستفيدون منها، وهو خير لنا وابقى في ان تبقى هذه الجواهر ضائعة ونحن نتبجح بكلمة الوطن والوطنية وجيوبنا افلس من طنبرة او رباب»<sup>(٢٦)</sup>. اما خارج فلسطين، فقد نشطت الحملات الصحفية ضد «الكرمل»، خاصة في بعض الصحف التي يصدرها



سوريون؛ وتأتي «المقطم» التي كان يمتلكها يعقوب صروف وفارس نمر وشاهين بكاريوس في الطليعة، حيث افسحت في صدر صفحاتها لكتاب يهود أمثال نسيم ملول، رئيس لجنة الاصلاح التنفيذية للنهضة الاسرائيلية في مصر، والذي اصبح مراسلا لـ «المقطم» العام ١٩١٢ بعد انتقاله الى يافا. ولقد دأبت «المقطم» على الترويج للهجرة اليهودية بحجة ان فيها النفع العميم والخير الجم لسكان فلسطين، وان المخاوف المثارة من جراء الهجرة ليست الا اوهاما باطلة. وفي تلك الفترة، لوحظ تزايد النشاط الصهيوني في مصر، التي كانت خاضعة لبريطانيا، فحظي التحرك الصهيوني، فيها، بحرية مطلقة.

ومع بداية العام ١٩١٠، وبتأثير حملة «الكرمل»، تزايدت، في اعمدة الصحف، الحملة المضادة للصهيونية واعوانها من سماسرة واقطاعيين. ومن الصحف التي سارت في هذا الخط، ايضا، خارج فلسطين، «المقتبس» الدمشقية وصحف «المفيد» و«الحقيقة» و«الرأي العام» الصادرة في بيروت<sup>(٣٧)</sup>. الا ان «الكرمل» تميزت بقدرة الاطلاع على ما يجري في الكواليس ونقله الى الرأي العام بغية افضال مشاريع صفقات السمسرة لبيع الاراضي، وحذرت، مرارا، من ان يرهن احد اراضيه لدى الشركة الانجلو - فلسطينية بالنظر الى انها صهيونية. ونتيجة للحملة التي شنتها الصحيفة، تقدم عدد من النواب العرب بطلب تأكيدات من طلعت بك «بان لا يسمح لليهود بامتلاك اراضي السكان المحليين، وبعدم السماح بهجرة يهودية واسعة»<sup>(٣٨)</sup>.

وفي الجهة المقابلة، تزايدت الحملات المضادة في الصحافة اليهودية والتركية المأجورة والعربية العميلة، للطعن بـ «الكرمل» وزميلاتها ولاستعداد السلطات التركية عليها. ولقد ساء النصر موقف اللامبالاة من امته ومن الدولة العثمانية ازاء الخطر الزاحف من سيل الهجرة اليهودية، ومن امتلاك الاراضي العربية المتزايد، فكان له مقال بعنوان «استعمار ام استدرار» هاجم فيه صمت الامة والدولة، الامر الذي اثار صحيفة «النفير» العثمانية التي كان يمولها بنك انجلو - فلسطين على نصار متهمة اياه بالتفرقة العنصرية والمذهبية؛ ونتيجة لحملة «النفير» المسعورة حوكم نصار قضائيا، فدافع عن نفسه على صفحات «المقتبس» كما دافعت «المقتبس» عنه. وعلقت جريدة «جويش كرونكل» على الحادث متهمة نصار بنفس تهمة «النفير»، مدعية انه يثير العرب ضد اليهود، وذهبت الى ان توقيفه السابق لم يردعه عن ضلاله. وأشارت الجريدة الى «ان محاكمة نصار حضرها جمهور غفير من العرب، حملوه، بعد تبرئته، منتصرين له، في تظاهرات عدائية ضد اليهود... وخشية من الهجوم ابرق اليهود الى الحاخام الذي قابل وزير الداخلية، فارسل تعليماته في الحال الى حاكم حيفا لمنع الاضطراب»<sup>(٣٩)</sup>.

لقد تركت حملات نصار وقعا متميزا في الصحافة الوطنية وفي ردود الفعل في الصحافة المعادية؛ فهذه «المقتبس» تفتح صدرها لكتاب مفتوح من عبد الله مخلص الى مجلس «المبعوثان» يحذر فيه المجلس من العواقب الوخيمة المترتبة على الهجرة اليهودية وعلى بيع الاراضي للمهاجرين، وينذر بان النهاية التي ستحل بعرب فلسطين ستكون مماثلة لما حل بالعرب في الاندلس<sup>(٤٠)</sup>. وفي الفترة ذاتها، تنشر صحيفة «هاعولام»، الناطقة بلسان الحركة الصهيونية المركزية، تقريرا جاء فيه «ان القوة الاكبر في فلسطين هي قوة العرب... ونحن ننسى، كليا، ان هنالك عربا في فلسطين، ولم نكتشف هذه الحقيقة الا في السنوات الاخيرة فقط... اننا لم نأبه لهم ولم نحاول، قط، ان نقيم صداقات لنا في صفوفهم، ويعتبر المثقفون المسيحيون اكبر اعداء اليهودية في صفوف العرب»<sup>(٤١)</sup>. وواضح ان نجيب نصار في طليعة الذين عناهم كاتب التقرير.

ولم يرق لنصار دفاع محمد كرد علي عن السلطة التركية وبتركيزه اللوم على الشعب، فقد شددت «الكرمل» على اهمية دور السلطة في عملية الاصلاح والنهوض، ولم تتوقف دعوتها الى التحذير من المطامع اليهودية، بل ذهبت الى التشديد على اعمار الارض وانهاض الزراعة فيها. «ويبدو ان حملة المعارضة قد اثمرت، اذ مع كل ما كانت تبديه الاوساط الحاكمة من عطف على العمل الصهيوني، نتيجة لتزايد النفوذ اليهودي الصهيوني في الدوائر المركزية، ظهر ميل من السلطات المحلية الى التشدد في تطبيق القيود السابقة على اليهود»<sup>(٣٢)</sup>.

وفي اواخر العام ١٩١٠، اهتمت «الكرمل» بالاراضي المدورة، اي الاراضي التي تنازل عنها اصحابها للسلطان عبد الحميد تخلصا من الضرائب، والتي آلت ملكيتها للخزينة العثمانية بعد خلع عبد الحميد. وحين حاول نجيب ابراهيم الاصفر، احد اعضاء مجلس ادارة بيروت سابقا، استئجار هذه الاراضي الاميرية لمدة تسعة وتسعين عاما، وبينها اراض في غور بيسان واريحا، ابدت «الكرمل» قلقها وفضحت النوايا الكامنة وراء العملية، مشيرة الى ان شركة بلجيكية تدعمها الصهيونية تقف وراء الاصفر ومحاولته. وقد ادت هذه الحملة، وسواها، الى افضال عملية الاستئجار<sup>(٣٣)</sup>.

ومن امور بيع الاراضي، التي ناضلت «الكرمل» للحؤول دون اتمام الصفقة بشأنها، ما كان بشأن اراضي قرية «الفولة» التي تقع بالقرب من الخط الحجازي بين حيفا ودمشق وفيها قلعة تاريخية من ايام فتوحات صلاح الدين. ولقد قام نصار بزيارة قائمقام الناصرة، شكري العسلي، وباحثه بالامر، فقام هذا الاخير بحث الاهلين على ارسال برقيات الاحتجاج لأولي الشأن في السلطة، «وقد اقرت الحكومة منع بيع الاراضي الواقعة على جانبي الخط الحجازي، والفولة قلعة تاريخية من فتوحات صلاح الدين تقع على ملتقى الطرق»<sup>(٣٤)</sup>. وكان ان شدد نصار من حملته على الاغنياء الذين يخونون وطنهم فيبيعون الارض لليهود، وسخر من اولئك الذين يبيعون حتى نصب صلاح الدين بمال ينفقونه على الملاهي ويورثون ابناءهم البلاء<sup>(٣٥)</sup>.

ومن الغريب، ان بعض المثقفين العرب من امثال رفيق العظم، احد ادباء وساسة عصر النهضة، لم يأخذوا بمقولات «الكرمل» حول الخطر الصهيوني الذي يتهدد الوجود الفلسطيني، سياسيا واقتصاديا. فلقد حصر العظم الخطر بالناحية المعيشية - الاقتصادية فقط، مستبعدا تحقيق الفكرة الصهيونية بقيام كيان سياسي لها في فلسطين، ومدعيا مغالاة «الكرمل»، وسواها، في تشخيص الخطر الصهيوني. وكان ان لاقت مقولات العظم استحسانا لدى الاوساط الصهيونية «فكتب سليمان يلين، في جريدة 'لسان الحال' البيروتية، متبنيا مقولة العظم بان اليهود لا يطمحون الى استقلال سياسي، وكل ما يبغونه ايجاد مزارع لايواء اليهود المضطهدين، فالبرنامج الاقتصادي بحث ليس له وجهة سياسية. وذهب نسيم ملول، الكاتب الصهيوني الآخر، الى الموافقة على مقولة العظم في نفي المقصد السياسي عن الصهيونية»<sup>(٣٦)</sup>.

وجاء رد نصار على العظم، دون ان يسميه، مقحما، كما فضح تمويه الكتاب اليهود الذين ينفون فكرة الاستقلال السياسي، واورد ما قاله نوردو من «انهم يسعون، في فلسطين، لا الى امتلاك بضعة الاف فدان يُسكنون فيها المزارعين الاسرائيليين، وانما يسعون لاتمام مقررات التاريخ لهم فيها». كما اظهر زيف ولاء اليهود للعثمانيين، فهم يحتفظون بهويات اجنبية «ولم يحبوا من الدولة العثمانية الا موظفيها الذين يخدمون مقاصدهم»<sup>(٣٧)</sup>. ويوضح بعد ذلك الاضرار الاقتصادية التي الحقوها بالفلسطينيين والشقاء الذي سببوه لاهل البلاد.

ولم يتوقف نصار عند حد الرد على الاقلام المعادية، من عربية مأجورة او مضللة او يهودية، فلقد ساءه دفاع الصدر الاعظم عن تعاطف حكومته مع الحركة الصهيونية والاستخفاف بمطامحها، فرد على دفاع الصدر بسلسلة مقالات تحدث فيها عن ماهية الصهيونية ونشأتها وبرنامجه عملها ومراميها البعيدة. وفي السابع من شهر حزيران (يونيو) ١٩١١، نشر نجيب نصار، في صحيفته، رسالة مفتوحة موجهة الى جميع رؤساء تحرير الصحف العربية الذين يشاركونه رأيه ومشاعره، مقترحا فيها توحيد جهودهم في جبهة واحدة ضد الصهيونيين. وفي غضون بضعة ايام، استجاب لاقتراحه طه المدور صاحب جريدة «الرأي العام» البيروتية، الذي اقترح ان تتخذ جميع الصحف العربية موقفا موحدا معارضا لاستيطان الصهيونيين، وذلك في محاولة لحمل الحكومة على اتخاذ اجراء ما ضد الصهيونية. وهكذا نجد، لدى مراجعة الصحف العربية الصادرة في النصف الثاني من العام ١٩١١، مقالات كثيرة ضد الصهيونية.

وخلال العام ذاته، نشر نجيب نصار كتابا اسماه «الصهيونية: تاريخها، غرضها، اهميتها»، اوضح فيه ان الحركة الصهيونية تعتمد على قاعدة عنصرية، اما اهدافها فوطنية وسياسية على السواء. وركز على مؤسساتها المستقلة وجمعياتها شبه العسكرية وعلمها وشعارها. وبعد ان ذكر ان الصهيونية تهدف الى التوصل الى «السيطرة على بلادنا ومصادر حياتنا»، اشار الى ان «المطلوب هو قيادة صلبة ومخططات جريئة، فنحن العرب بحاجة الى الاعتماد على النفس والكف عن انتظار كل شيء من الحكومة»<sup>(٢٨)</sup>.

لقد كانت الصورة لما تخطط له الحركة الصهيونية واضحة تمام الوضوح لنصار. وكانت مجمل كتاباته تتمحور حول كشف الغطاء عن هذه الصورة امام عين الرأي العام ليصار الى احباط المخططات الصهيونية. وبدا واضحا تأثير «الكرمل» في اثاره الجمهور ضد النشاط الصهيوني لدرجة بات معها الصهيونيون يعززون سبب كل تحرك عربي ضدهم لنصار. فصحيفة «جويش كرونكل» اتهمته باثارة الجماهير في حيفا، اثر تحدثه في مؤتمر شعبي وقيام احد الشبان بمحاولة انزاله عن منصة الخطابة واتهامه له «ببذر الشقاق بين فئات الشعب». وكان ان اعتقل البوليس هذا الشاب ثم افرج عنه بتدخل القنصل البريطاني<sup>(٢٩)</sup>.

واتخذت حرب «الكرمل» ضد الخطر الصهيوني اشكالا متعددة وعلى جبهات عديدة، فطالت الصهيونية ذاتها، والسياسة والسماسة الذين يبيعون الارض، والصحافة المأجورة، و«الاتحاديين» الحاكمين المتعاطفين مع الصهيونية. ووجه نصار النقد الى السلطات التركية المحلية لتسهيلها الحصول على الارض لليهود، فكتب مقالا بعنوان «كلنا بياعون» اثار قائمقام عكا وحمله على اقامة دعوى ضد كاتبه. ونتيجة لحملة نصار ضد الصهيونية وتبني صحف فلسطينية ودمشقية وبيروتية خطه الناضلي انشأ الصهيونيون مكتبا خاصا لمتابعة الصحافة المناوئة للصهيونية وتهئية الردود عليها عبر الصحف المأجورة مقابل رشاوى. واوكل الى نسيم ملول، مراسل «المقطم» فيما بعد، ادارة هذا المكتب<sup>(٤٠)</sup>. وهذا يظهر بوضوح حجم صدق «الكرمل» والمخاوف التي احدثتها في الطرف الصهيوني المعادي. واخذت الصحف التي يمولها مكتب ملول، كجريدة «النصر» البيروتية، تتولى الدفاع عن الصهيونيين، الا ان صاحب «الكرمل» استمر في خطه غير آبه للعواقب رغم معرفته الاكيدة بتعاطف السلطة مع الحركة الصهيونية، سواء من «الاتحاديين» او من «الائتلافيين» الذين تسلموا السلطة بعد ذلك.

فبعد فوز «الائتلافيين» العام ١٩١٢، ووصول «مهدي به» المتصرف الجديد الى القدس،

قام هذا المتصرف بزيارة مستوطنة «ريشون لتسيون» والقى خطبة في جمهور الصهيونيين المرحبين به، جاء فيها: «لقد سمعتم بأنه يوجد اناس يشيرون ان لليهود مطامع سياسية... هذا ليس بصحيح، لاننا - نحن الاتراك - اكثر الناس معرفة بمقاصد اليهود في هذه البلاد، وهي ليست سياسية بل دينية، لان [هذه البلاد] هي ارض اباؤهم واجدادهم، والحكومة تسعى جهدها للتقرب من الشعب اليهودي في كل آن وزمان، ولم تنفك عن الترحيب بهم في كل وقت اضطهدوا فيه». وابدى، بعد ذلك، اعجابه بتقدم اليهود، وخلص الى القول: «ولذلك، فانتم الان مثال حي لبقية القرى العربية، واساتذة، وكتب حية لاهاليها الذين لا يعرفون القراءة والكتابة والذين يقدرون لكم كل الخير الذي نالته البلاد على ايديكم». ونصحهم بانشاء بلدية وشرطة حراسة تكون على صلة بدوائر السلطة في يافا والقدس لتهدب السلطة لنجدتهم عند كل خطر.

تتابعت ردود الصحف الوطنية على خطاب مهدي به، ومنها جريدة «فلسطين»، ثم «الكرمل» التي تساءلت: «لا نعلم اي حكومة يعنيها بقوله انها ليست ضد الصهيونية... وهل هو يتكلم بصفته الشخصية ام بلسان تلك الحكومة؟» واسفت الصحيفة «لان المتصرف يجهل - او يتجاهل - مقاصد الصهيونية وينسب للحكومة انها ترحب بجمعية لها اغراض سياسية في بلادها، وان يتكلم بلسان الترك كلهم». وردا على قول المتصرف «... انتم كتب واساتذة لجيرانكم الفلاحين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة...» كتبت «الكرمل»: «يعز علينا ان يصدر هذا من ممثل لحكومة يقتضى ان تكون هي استاذاً وكتباً للفلاحين [عوضاً عن] ان تنتظر من اعداء الوطن ان يكونوا اساتذة وتهتم باسناد الوظائف الى موظفين يكونون كتباً واساتذة لا مروجي آمال جمعيات سياسية اجنبية»<sup>(٤١)</sup>.

لقد تراءى لنصار ان الائتلافيين الحاكمين لا يختلفون في شيء، من حيث تعاطفهم مع النشاط الصهيوني، عن الاتحاديين الاتراك الذين حكموا قبلهم. فمهدي به، عينه الاتحاديون بينما احتفظ بمنصبه والقى خطابه ايام الائتلافيين، الامر الذي اشعر نصار وسواه من الوطنيين بالمرارة وافقدتهم الرجاء والامل باي حكم عثماني. ورأت «الكرمل» ان ابقاء مهدي به في موقعه، بعد خطابه، انما يدل «على رضى الحكومة الحالية عن اعمال الجمعية الصهيونية، التي تسعى الى تاليف قومية صهيونية في البلاد السورية»<sup>(٤٢)</sup>.

ولم تكن مرارة «الكرمل» متأتية من سياسة الاتراك فقط، وانما من زعامات البلاد ومن صحفها، ذلك ان تحذيراتها من الصهيونية لم تلق الاستجابة المطلوبة ولا الاهتمام الكافي. و«لو ان جريدة اخرى فعلت ذلك لصارت من اوسع الصحف انتشاراً، و[لصار] صاحبها اعلى قدراً واعتباراً... اما انا، فما كسبت غير عداوة كثيرين من الزعماء والموظفين، واقراءات وتزوير ووعيد وتهديد، واصبحت غير آمن على نفسي، وفي وطني وصلت الى حد الاستجداء»<sup>(٤٣)</sup>. والظاهر ان من بواعث هذه المرارة انتقاد «المقتبس» له لتهجمه على آل تويني لبيعهم اراض في مرج ابن عامر وسكوته على بيع قرية يملكها مصطفى الخليل وعبد الهادي عبد الهادي.

لقد دفعه توجيه «المقتبس» انتقادات اليه، ليقول: «هل يريد منتقد 'الكرمل' ان تكون 'الكرمل' وصاحبها (النصراني) احرض منهما [الخليل وعبد الهادي] على الوطن واحق بالمحافظة عليه؟ ف 'الكرمل' ترى - وهي 'نصرانية'، انه كثير عليها بشأن المسلمين ان تحمل على اعيان وامراء [من المسلمين] حملاتها على من يبيعون البلاد من المسيحيين، وترغب ترك هذه المهمة لـ 'المقتبس' و 'المفيد' و 'الرأي' و 'الائتلاف' و 'الحقيقة' والعلماء والمفتين... اذ

ما خطر لك انه ربما بسبب زعم المسلمين بضعف وطنية المسيحيين تهتم 'الكرمل' بان لا يتحمل ابناء دينها تبعه بيع الوطن من المسلمين حتى لا يسجل لهم التاريخ هذه السيئة. وكان ان تعاطف الوطنيون مع «الكرمل» فكتب عزة دروزة الى صاحبها يقول: «... ما نصرانيتك بضائرتنا، ولا كرمك يهين علينا، وتالله انك بنصرانيتك عند عارفك من المسلمين لاعظم من كثير ينتحلون الاسلامية»<sup>(٤٤)</sup>.

غير ان غمز «المقتبس» من قناة «الكرمل» لم يضعف همتها واستمرت في رسالتها النضالية داعية لدرء الخطر السياسي والاقتصادي اللذين يتهددان الوطن والشعب، منتقدة طبقة الوجهاء المهتمين بالسمرة والبيع غير عابئين بالوطن والقضية، مهتمة بفضح ما يقوم به السماسرة في الخفاء عليهم يرتدعون.

وعندما تغاضى قائم مقام الناصرة، امين عبد الهادي، عن قيام اليهود باعمال بناء في «الفولة» بدون اذن قانوني، تساءل نصار عن معنى هذا التغاضي، فجاء توضيح عبد الهادي بان البناء انما هو حظائر للماشية، لكن «الكرمل» انكرت هذا الزعم وشككت به وسخرت من قائله: «... فنحن لسنا اولى منه بالمحافظة على شرف القوانين وبمقاومة الصهيونية بسلاح الوطنية والقانون، ولا نحن واهلنا نستفيد اكثر منه ومن اهله من بقاء الوطن عثمانيا، لاننا لا نخاف من استيلاء الصهيونيين لا على زعامتنا ولا على وظائفنا ومعاشاتنا، بل اننا نغار على مصلحة الشعب وزعامته على الاخص»<sup>(٤٥)</sup>.

ونمي الى «الكرمل» ان انجال علي باشا الجزائري ينوون بيع قسم من قرى قرب طبريا الى الصهيونيين بطريق الرهن، فسارعت لطرح الامر الى ان جاءها النفي من المعنيين<sup>(٤٦)</sup>. لم تعتمد «الكرمل» في نضالها على فضح صفقات البيع والتنبية من الخطر الصهيوني الزاحف والتوعية فقط، وانما دعت الى انهاض اهل البلاد طالبت الفلاح بتحسين اساليبه في الزراعة، طالبت بغرس الاشجار في اراضيه، طالبت بالافتداء بالمزارع الصهيوني، ودعت الى نهضة شاملة باانشاء جامعة وطنية لاصلاح الاحوال الاجتماعية ورفع شأن المزارع والعامل والصانع، ومراقبة التعليم الابتدائي والحكومات والموظفين وانشاء جمعيات علمية وشركات زراعية وتجارية وصناعية، وطالبت بترجمة هذه الدعوة الى اعمال لانها ملئت الاقوال<sup>(٤٧)</sup>. وقد يكون وراء دعوة النهوض العلمي والاقتصادي حاجز متين للحؤول دون ضياع الوطن، لاسيما وان الامال بالدولة العثمانية قد ضعفت كثيرا.

جاءت حرب البلقان العام ١٩١٢، فاستغلتها الحركة الصهيونية الى اقصى الحدود، وذلك بالمساعدات المالية للدولة العثمانية مقابل الحصول منها على مكاسب وتنازلات جديدة. وابتد «الكرمل»، بسبب ذلك، تخوفها من ان يصبح اليهود اكثرية في فلسطين فينسلخ هذا الجزء عن السلطنة كما انسلخ غيره، ونبهت الشعب والحكومة الى المخاطر المترتبة على هذا الامر لوقف المخطط الصهيوني والى «الصهيونية مالكة البلاد لا محالة، والعثمانيون خارجون منها كما خرجوا من طرابلس ومكدونيا»<sup>(٤٨)</sup>. وفي الاسبوع الاول من كانون الثاني ١٩١٢، عالجت «الكرمل»، في افتتاحياتها، الوضع السياسي، كما قيمت نضالاتها طيلة اربع سنوات في مواجهة الخطر الصهيوني، ونوهت بمواقف شكري العسلي وروحي الخالدي في مكافحة الصهيونية داخل مجلس النواب العثماني، ثم حملت بشدة على الزعامات التي تتغنى بالوطنية نهارا وتمارس السمرة ليلا لبيع الاراضي لليهود، وابتد بعض الارتياح لان «عددا كبيرا من المفكرين العرب،

وصحافيين وموظفين حكومة محليين، قد ادركوا الان اخطار الصهيونية وغدوا يحاربون معنا هذا الخطر»<sup>(٤٩)</sup>.

لقد استغلت الحركة الصهيونية حرب البلقان ايما استغلال لانشغال السلطة العثمانية بالحرب وتغاضيها عن صفقات بيع الاراضي في مناطق متعددة، الامر الذي اثار استغراب نصار فكتب مقالا عنوانه «هجوم من كل الجهات يا هو واحدة واحدة» تساءل فيه «... ما هذا الهجوم من كل الجهات؟ ايريد الصهيونيون ان يستولوا على فلسطين دفعة واحدة، او يريد اهلها ان يبيعوها؟ ام هي فرصة يريد الصهيونيون اغتنامها في عهد الحكومة الحاضرة؟ اين الاوامر بمنع البيع لهم وباسمائهم المستعارة؟ اين حزب الائتلاف الذي كان يشكو من ترخيص الاتحاديين للصهيونيين بالتملك والتوطن في فلسطين؟ لماذا لا نسمع له صوتا؟»<sup>(٥٠)</sup>.

ومع تزايد بيع الاراضي وتغاضي السلطة العثمانية، كان احساس نصار بفداحة الخطر المتزايد، وبات يتخوف من ان يتهدد هذا الخطر الوجود الفلسطيني ومن ثم العربي «بيدولنا ان الحركة الصهيونية تتقدم بانتظام ونحن نتقهقر ونطبق حركة تقهقرنا على النظام»<sup>(٥١)</sup>. وبدا له ان الحركة الصهيونية جادة في تحقيق تطلعاتها وانها ستنتزع اخصب اراضيها «وتحل فيه محلنا، وتوجد لها قومية وتقيم حكومة على حسابنا...»<sup>(٥٢)</sup>.

لقد احق نصار واثاره مضي الزعماء والوجهاء في التواطؤ مع السلطات المحلية لاتمام صفقات البيع رغم التحذيرات وتبيان المخاطر فحمل عليهم بعنف: «اليوم تقرر وتبيعون وتنقصون عديدكم وثروتكم بايديكم وباختامكم وتزيدون عديد الغير وثروته وملكه، فاذا قري عليكم وعاملكم كما يعامل القوي الضعيف، فالى من تشتكون وعلام تعتمدون؟»<sup>(٥٣)</sup>.

وكرر نصار انتقاداته للزعماء السماسرة الذين لم يعبأوا بتحذيراته واستمروا يتغنون بالوطنية نفاقا ويمارسون السمسرة لبيع الاراضي عمليا، وتساءل بمرارة مستغربا: «... ماذا يكون شعورنا واعتقادنا بالشعب الذي مازال زعمائه وكثيرون منهم من طلبة الاصلاح والمظاهرين بالغيرة على سلامة الوطن يبيعون للصهيونيين ويشغلون لهم كسماسرة»<sup>(٥٤)</sup>.

ولم يغب عن بال «الكرمل» انتقاد السلطة المحلية في فلسطين لتسهيل افرادها عمليات البيع لليهود، ومن هؤلاء متصرف عكا وقائمقام حيفا وقائمقام صفد الذي اصبح اداة بيد الصهيونيين. ولقد قام بتحذير متصرف عكا الجديد لافتاً نظره «الى اهمال شؤون اللواء خلال السنين الاربع الاخيرة ولم يرفه الا البيع للصهيونيين ودخول مهاجري الصهيونية ومهاجرة اهله منه الى البلاد الغربية»<sup>(٥٥)</sup>.

وبسبب حملات نصار المستمرة للسلطة قدم الى المحاكمة للمرة الثالثة. فقد كانت المرة الاولى عندما قامت وزارة العدلية في الاستانة بتقديم دعوى ضده بحجة الطعن باليهود، ثم قام متصرف عكا برفع الدعوى الثانية بسبب مقال كتبه بعنوان «كلنا يباعون»<sup>(٥٦)</sup>. لكن المحاكمات لم تكن لترهب الرجل او تضعف عزيمته، فعاد يدعو الى النهوض، مطالبا باصلاح المدارس ونشر التعليم وتحسين الزراعة واستثمار الموارد وحفظ الصناعة التقليدية وتأسيس الجمعيات لنشر الروح الوطنية وتعويد الشعب الاعتماد على النفس<sup>(٥٧)</sup>.

وكان يؤلمه ان لا تلقى تحذيراته سوى استجابة محدودة للغاية لا تفي بالغرض المبتغى رغم تكرارها ورغم المخاطر المحدقة التي دأب على الاشارة اليها، في حين كان لتلك التحذيرات صدى واسع في المهاجر. فرجال السلطة المحليين والسماسرة والمواطنون، في ارض الوطن، لا يسمعون ولا

يصرّون. وقادته هذه المرارة الى التساؤل عن ازوف لحظة اليقظة والقيام من الكبوة التي قد لا تأتي الا بعد فوات الاوان وسدّ ابواب الرزق امام الاهلين<sup>(٥٨)</sup>.

ومن بين الامور التي دعت اليها «الكرمل»، مطالبة السلطة بضرورة اسكان مهاجري البلقان من المسلمين في سوريا، لان ذلك «... اضمن لمستقبل العثمانية من الافساح للجمعيات الصهيونية للاستعمار ونقل المهاجرين الصهيونيين بالالوف الى البلاد»، فثارت ثائرة «المقطم» ورأت في دعوة «الكرمل» محاولة يراد منها اضعاف الجنسية العربية عن طريق ادخال عناصر اجنبية اليها، فابدت «الكرمل» عجبها لأن «المقطم» لم تجد في الهجرة الصهيونية الى فلسطين ادنى خطر، وانما ترى الخطر الجسيم ماثلاً في هجرة مائة عثمانى الى سوريا هرباً من الحرب «وعهدنا ب'المقطم' مفتوح الصدر لمقالات الكتبة الصهيونيين الذين هاجروا، وفي مئات منها على صفحاته، يكون البلاد السورية قليلة السكان وان الصهيونيين آتون لاستعمارها واستثمارها... مثل 'المقطم' لا يجهل مقاصد الصهيونية القومية ومراميها الاستقلالية... ليس من المعقول ان يكون امثال الدكاترة (اشارة الى صاحبى المقطم فارس نمر ويعقوب صروف) غير مطلعين على الانسيكلوبيديا اليهودية والحركة الصهيونية وتصريحات زعمائها... فكيف لم يخف 'المقطم' على العرب وعنصرهم من الصهيونية التي تخيف حركتها اعظم الممالك واكثرها الماما بفنون الاقتصاد ولم يكتب كلمة تحذير»<sup>(٥٩)</sup>.

لقد أدت هزيمة الاتراك في البلقان الى عودة «الاتحاديين» الى السلطة بدل «الائتلافيين»، الذين عرف عنهم تعاطفهم الشديد مع الحركة الصهيونية، فكتبت «الكرمل» مقالاً عنوانه «الوزارتان» هو عبارة عن كتاب مفتوح الى الحكومة الجديدة اوضح انه لم يبق للعثمانيين سند سوى العرب، وان على السلطة ان لا تدع فلسطين تسقط في ايدي الاجانب، وحذر السلطة من ان التساهل مع الصهيونيين يبعد اصدياقها عنها، ويجب محاربتهم بسلاحهم وذلك بنشر التعليم على المبادئ الوطنية وتنشيط الاهالي على تأليف الجمعيات والشركات الزراعية والاقتصادية<sup>(٦٠)</sup>. وبقي الاتحاديون يتعاطفون مع النشاط الصهيوني رغم تكرار التحذيرات. وفي اعقاب هزيمة الاتراك في البلقان، استغلت الحركة الصهيونية حاجة الاتحاديين الى المال، فراحت تلوح به مقابل الهجرة غير المقيدة، فذكرت «الكرمل»: «انه اذا لم تنتبه الحكومة ويتعاون الشعب معها لوقف التيار، فالصهيونية مالكة البلاد لا محالة والعثمانيون خارجون منها كما خرجوا من طرابلس ومكدونيا»<sup>(٦١)</sup>.

ومع كل هذه الصيحات وظهور بوادر الكيان الصهيوني الذي نما كدولة ضمن الدولة بمؤسسات متعددة، رأت «الكرمل» ان «الاطماع الصهيونية لا تقتصر على انشاء دولة في فلسطين، بل دولة تمتد على منطقة الشرق العربي كله اذا لم يتدارك الخطر». وبدت التحذيرات غير مجدية ان بالنسبة للسلطة او للسماسة والاعيان «الذين يدعون الامارة ولكنهم يريدونها على الحجارة»، وهم بالتالي لا يخافون العواقب ولا يتحسبون للمصير الاسود<sup>(٦٢)</sup>. ولم يكن سبيل الا المضي في الدعوة لانشاء الشركات الوطنية ومتابعة النشاطات الصهيونية، داخل فلسطين وخارجها، وملاحقة السلطات المحلية المنحازة للصهيونيين والطلب منها مساعدة المواطنين العرب في النهوض والتنمية<sup>(٦٣)</sup>. لقد بدا واضحاً ان العرب النابهيين في فلسطين كانوا على بينة مما يجري اكثر من العرب الذين كانوا خارج فلسطين، ويرون امكانية للتعايش والتفاهم مع الحركة الصهيونية.

وعادت «الكرمل» الى اثاره مشكلة الاراضي المدورة في الغور عندما نمي اليها ان السلطة تنوي اعطاء امتياز هذه الاراضي الى نجيب الاصفر، ودعت الاهلين الى تقديم الاحتجاجات الى السلطات العليا، مبينة الاخطار الجسيمة لهذا المشروع، ذلك لان القطاع الزراعي في فلسطين ينحصر في: سهل شارون، وقد استولى اليهود على اكثره؛ ومرج ابن عامر الذي استولوا عليه ايضاً؛ وغور الاردن الذي يسعون للاستيلاء عليه عبر نجيب الاصفر. اما الحلول بالنسبة لمنطقة الغور وسواها برأي «الكرمل»، فكانت اما بتوزيعها على المزارعين واخذ اثمانها منهم اقساطاً، او بتأليف شركة وطنية زراعية من الممولين العرب لشراء هذه الاراضي، او الحصول على امتيازاتها من السلطة لاستثمارها<sup>(٦٤)</sup>.

وعجبت الصحيفة من امر السلطة العثمانية، التي ترى اطماع الصهيونيين فتتعاطف معهم، بينما، في الوقت نفسه، تقاوم كل حركة اصلاح عربية. فالعرب، عثمانيون يدينون بالولاء للخلافة الاسلامية المتمثلة بالسلطان، في حين ان الصهيونية حركة سياسية - قومية - اقتصادية واضحة الاهداف ولا تدين بالولاء للسلطنة، وفي هذا الموقف خسارة للسلطة العثمانية ولا ربح لها فيه. وشددت الصحيفة على اهمية النهوض، ووضعت امام قادة الرأي والمثقفين برنامج عمل بهذا الشأن؛ فدعت اعضاء مؤتمر باريس، الذي ضم رجال الاحزاب الوطنية، الى تأليف جمعية اصلاحية اجتماعية تأخذ على عاتقها اصلاح جهاز التعليم وتأليف نقابات زراعية، صناعية، اجتماعية، وان يخرج المؤتمر بقرارات عملية، فيكون، بالتالي، مؤتمراً علمياً على غرار مؤتمر بال. وقالت «الكرمل» ان النجاح يكمن في النسيج على هذا المنوال والا فلن يكون خيراً<sup>(٦٥)</sup>.

وجاءت خيبة الامل كبيرة بمؤتمر باريس الذي تعامى عن المسألة الفلسطينية والمخاطر الصهيونية التي تتهددها رغم العرائض والبرقيات الموجهة اليه. كما جاءت خيبة الامل الثانية اثر اعلان وزارة المالية، في الاستانة، عن قرارها ببيع الاراضي المدورة، فكتب نصار مقالاً عنوانه «على ماذا اتفقنا؟ تسأل فيه: «... هل اتفقوا على بقاء الادارة على حالها؟ هذه الادارة التي تقضي بان يهاجر من البلاد الوف من ابنائها في كل اسبوع، ويهاجر اليها الوف من الطامعين فيها؟... هل جرى الاتفاق على الرضى عن مناهضة كل حركة حياتية تظهر منا وترك ابناء الصهيونية يحيا لغتهم في بلادنا ويؤلفوا جمعياتهم، سواء [كانت] علمية او زراعية او اجتماعية او سياسية، ويحيا قوميتهم؟ هل جرى الاتفاق ان نبيعهم وطننا، قطعة قطعة، ليرحلونا فرادى وجماعات؟»<sup>(٦٦)</sup>.

إن هذا التغاضي من قبل مؤتمر باريس، وتعامي الصحافة والسلطة والمعارضة عن الخطر الصهيوني الزاحف، دفع «الكرمل» الى توجيه نداء عام يتضمن اللوم الشديد لكل هذه الجهات: «ايحوز يا طلاب الاصلاح... ان لا تقولوا كلمة لمدوبي الحكومة الذين جاءوا باريس للاتفاق معكم، ان تمليك الاراضي لغير العرب في البلاد العربية، ورسيما للجمعيات الصهيونية الساعية باسترداد فلسطين... يضعف القومية العربية، وبالتالي الجامعة العثمانية. يا طلاب الاصلاح في بيروت ومصر، كيف تطلبون للبيت سقفاً وتغفلون عن وضع اساسه... تطلبون الاصلاح لبلاد يسعى الى تملكها اليهود، ويتغلغلون فيها، ويقضون على بقاء اخوانكم وانتم تشاهدون هذا ولا تعارضون، كأنكم لا تعلمون ان ضياع فلسطين يقضي على امالكم وحياتكم الاقتصادية... فكيف توفقون بين صيحاتكم الاصلاحية وسكوتكم عما يهدد كيان اخوانكم او بالحري ملككم»<sup>(٦٧)</sup>.

اما بالنسبة للصحافة وسكوت الوطنية منها في هذا الوقت الحرج، فقد دفع هذا نصار الى توجيه اللوم لها، وطالب «المقتبس» بان تكتب عن الخطر الصهيوني، المقال تلو المقال، وان لا



تستسلم لليأس. وتعاطفت «المقتبس» مع دعوة «الكرمل» مقدرة تحسس الفلسطينيين بالخطر الصهيوني أكثر من سواهم للتجربة المرة التي عاشوها، ورأت أن الفلسطينيين لا يطمئنون «إلا إذا شاهدوك تخدم أفكارهم في دفع الخطر الصهيوني عن البقية الباقية من أراضي اجدادهم»<sup>(٧٨)</sup>. ولم يذهب عتب «الكرمل» على الصحافة عبثاً، فلقد وقفت الى جانبها، فيما يتعلق بالأراضي المدورة المعروضة للبيع، صحف عديدة، منها «فلسطين» و«الرأي العام» البيروتية؛ إلا أنها لم تكن راضية عن المهتمين بالحركة العربية، ولا سيما قادة الجمعيات، فذهبت الى القول: «ليس لنا نصيب في طلاب الإصلاح وحزب اللامركزية ومؤتمر باريس... نحن املنا ان يدفعوا عنا خطر الصهيونية ويطلبوا من الحكومة المحافظة على القومية العربية فلم يفعلوا»<sup>(٧٩)</sup>.

ان الاممال من قبل هذه الجمعيات يستدعي قيام جمعية وطنية لا صهيونية في فلسطين تحفظ البلاد لاهلها. ويقترح نصار ان يكون مركز الجمعية في نابلس، لانها في وسط فلسطين، ولانها عربية بحتة ونسبة المتعلمين فيها مرتفعة، على ان تقوم هذه الجمعية بتأسيس فروع لها في كل ارجاء فلسطين، «ان اهالي فلسطين لا يجب ان يكونوا عالة على غيرهم، بل يجب ان يسعوا ليكونوا قوة محترمة تحدث في المجتمع العثماني تأثيراً»<sup>(٨٠)</sup>، فلا يتكلموا على الدولة العثمانية ولا على البلدان العربية المجاورة، لكن الخطر الصهيوني يهددهم قبل غيرهم.

على ان هذه الدعوة لم تكن اقليمية، انما اراد بها نصار دفع الفلسطينيين الى الاعتماد على انفسهم، فمتى اصبحوا قوة فاعلة ومؤثرة استطاعوا ان يؤثروا في المحيط العربي والعثماني فيدفعونه للوقوف، بصلاية، الى جانبهم. ومثل هذه القوة الفاعلة تتحقق بالتضامن والنوعية وادراك ابعاد الخطر وبالتنظيم والعمل الجاد في النهوض، اقتصادياً وعلمياً، وتحسين حالة الفلاح<sup>(٨١)</sup>.

ولقد وافقت على عقد المؤتمر المقترح كثير من الصحف العربية والكتل السياسية. ومع ذلك، فان الاقتراح لم ينفذ بسبب عدم تحمس كبار الوجهاء له. ومهما يكن من امر، فان حملة «الكرمل» الداعية الى تنظيم العمل والجهود كانت ذات اثر فعال في التمهيد لظهور «جمعية مكافحة الصهيونية»، التي اتخذت من نابلس مقرها الرئيسي واقامة فروع لها في بعض المدن الفلسطينية الاخرى. ودعت هذه الجمعية الشعب الى التظاهر ضد بيع الحكومة للأراضي بالمزاد العلني؛ كما بعثت بقرقيات احتجاج واقترحت ان تحفظ حقوق الفلاحين في اراضيهم التي اغتصبها الحكومة، وذلك بان يدفع الفلاح الديون المترتبة عليه باقساط سنوية. وهكذا قادت «جمعية مكافحة الصهيونية» الصراع ضد الصهيونية. وكان اختيار نابلس مركزاً لنشاطها يعود لخلو المدينة من عناصر يهودية ذات نفوذ يكون في مقدورها مواجهة هذا النشاط<sup>(٨٢)</sup>.

ولم يقتصر تشكل جمعيات لمكافحة الصهيونية على الاطار الفلسطيني او داخل فلسطين. فالى جانب اربع جمعيات انشئت في القدس وواحدة في حيفا، اسس شبان عرب جمعية مكافحة الصهيونية في الاستانة، كما تأسست جمعية مماثلة من الطلبة الفلسطينيين في الازهر، وفي بيروت ظهرت، لنفس الغرض، «جمعية الشبيبة النابلسية». ومن المؤكد، انه كان لدعوة نصار اثر ملحوظ في قيام كل هذه الجمعيات<sup>(٨٣)</sup>.

### المؤتمر الصهيوني الحادي عشر وموقف «الكرمل» منه

اخذ ممثلو الحركة الصهيونية يستعدون لعقد هذا المؤتمر في ايلول سنة ١٩١٣، في عاصمة النمسا. وذهبت «الكرمل» الى توضيح ما سيجري في المؤتمر، فاشارت الى ان المؤتمرين

سيتم ارسون ما حققوه وفق برامجهم المرحلة، وما يعتزمون تحقيقه، و«ليفكروا في تقرير جميع الوسائل التي تسهل اعمالهم، وتضمن سرعة نجاحهم، وتقدر اصابنا نحن اهل البلاد التي يطمعون هم فيها، حتى لا نطفن الى اعمالهم وننتبه الى انفسنا»<sup>(٧٤)</sup>. وفي هذا الوقت، كانت معالم السياسة التركية قد وضحت. فمن تشديد في المركزية الى التنصل من اتفاقية مؤتمر باريس الى الشروع بعملية «التركيب». وكل ذلك جعل العرب، خارج فلسطين، يهتمون بالتفكير بمستقبل البلدان العربية الخاضعة للاتراك. وراح بعضهم يطالب باللامركزية، وآخرون بالاستقلال، طامحين لان ينالوا ما نالته شعوب البلقان بعد حربهم مع الاتراك، الامر الذي جعلهم يديرون ظهورهم لما يجري في فلسطين، وجعل نصار، بالتالي، يشهر بمواقفهم ويندد بها.

اما بصدد مؤتمر فيينا، فقد دعا نصار السوريين الى ارسال وفد لحضوره، وذلك للاطلاع على ما سيقدره المؤتمر من جهة، ولاقتباس اساليب العمل وخطط التنظيم من جهة اخرى. ورأى في الاعداد لهذا المؤتمر مناسبة للالاح في الدعوة من اجل قيام مؤتمر لا صهيوني، فناشد الجميع ان يهبوا الى العمل والى التضامن «والا فنحن، بحكم التنازع، منقرضون»<sup>(٧٥)</sup>.

واستمرت الصحافة في فلسطين بنقل اخبار المؤتمر. لكن «الكرمل» اهتمت بالتعليق داعية القوم الى اليقظة منبهة الى تعامي السلطة طالبة من الشعب الاعداد الفعلي لدرء الخطر<sup>(٧٦)</sup>. في هذا الوقت، أي قبل وبعد انعقاد المؤتمر، توترت الاجواء في فلسطين ووقعت اشتباكات عديدة في مناطق عدة. وطالب الحاخام باشي الباب العالي بالتدخل لحماية سكان المستوطنات. في هذه الاثناء، شدد اليهود من مقاطعتهم الاقتصادية للعرب ومن مقاطعتهم للايدي العربية، فلم تجد «الكرمل» غرابة في ذلك «فاليهود معذورون اذا قاطعوا لانهم يعتبرون من واجباتهم ان يعملوا على اضعافنا اقتصادياً ليقروا بضعفنا، وهذه سنة تنازع البقاء، فليسع كل عنصر على تقوية نفسه بما يراه موافقاً ومشروعاً»<sup>(٧٧)</sup>.

### الاتحاديون في خدمة الحركة الصهيونية

ادت خسارة تركيا للحرب البلقانية وانسلاخ الاجزاء الاوروبية عنها الى جعلها اكثر طواعية في يد الحركة الصهيونية التي ادركت حاجة السلطة للمال وعرفت كيف تستخدم هذا المال في سبيل تسيير هذه السلطة لتحقيق مآربها كما ذكرنا آنفاً. وقد عرفت جريدة «صباح» التركية الصهيونية بانها منجم ثروة للحكومة التي تعرف واجبها والتي تبحث عن فائدة مادية، ناهيك عن بعض اليهود الذين كانوا يشاركون في صياغة سياسة الدولة.

وجاء قرار السلطة التركية الغاء التذكرة الحمراء المفروضة على اليهود الاجانب كثمرة للنجاح الصهيوني في دفع الاتحاديين لخدمة الحركة الصهيونية<sup>(٧٨)</sup>. ورأت «الكرمل» في هذا الاجراء اعترافاً ضمنياً من الحكومة بعدم التعرض للذين هاجروا سابقاً، اما لسوء تصرف المسؤولين واما لضعف اقتدارهم «ومن حيث انهم لم يظهروا كفاءة في تطبيق الورقة الحمراء، فمن المرجح انهم لا يهتمون باتخاذ الوسائل لمعرفة المهاجرين واخراجهم»<sup>(٧٩)</sup>. فالورقة الحمراء كانت قانوناً غير معمول به. قانوناً صدر مع وقف التنفيذ. ونتيجة لكل ذلك، ارتفع سيل الهجرة الصهيونية الى فلسطين في اواخر العام ١٩١٢ رغم كل معارضة. ومن الطبيعي ان تزداد بيوع الاراضي مع تزايد الهجرة، واملت «الكرمل» الا تكون اشاعة البيع صحيحة، وطالبت السلطة

المحلية بعدم تسهيل البيع، كما دعت الباعة الى التوقف عن عمليات البيع رحمة بالوطن ومراعاة للمصلحة العامة<sup>(٨٠)</sup>.

وشاركت صحف بيروت ودمشق والقدس «الكرمل» في حملتها على السلطات، الامر الذي دفع هذه السلطات الى اشهار سيف التوقيف بحق هذه الصحف، معتبرة ما تنشره عن الصهيونية «مخلأ بالامن». وكانت جريدة «فلسطين» من بين التي نالت نصيبها من السلطة فدافعت عنها معظم الصحف باستثناء «مقطم» نمر وصراف التي ادانت الجريدة واعتبرتها مذنبه لانها تنتقد الحكومة. كما طال سيف السلطة رقبة نصار من اجل اسكاته، فلفقت ضده تهمة ارسال تهديد للمسؤولين الاتراك المحليين والقي القبض عليه.

اثار نبأ اعتقال نصار وسوقه الى المحاكمة موجة سخط لدى جمهور حيفا، فسار في تظاهرة حاشدة الى دار الحكومة للمطالبة بالافراج عنه مما اضطر السلطة الى اطلاق سراحه<sup>(٨١)</sup>.

هذا الموقف التركي الرسمي ازاء الصحافة الوطنية، دفع الصحف الى تبديل اساليبها في التصدي لعملية التهويد، فاخذت «الكرمل» تعالج المشاكل الاقتصادية ودعت المواطنين الى اخذ امتيازات المشاريع المتعددة قبل ان يأخذها الصهيونيون<sup>(٨٢)</sup>. اما الحركة الصهيونية، فلم تكتف بسياسة الاتراك القمعية للصحافة الوطنية، بل وظفت الصحف التي كانت تمويلها للرد على الحملات التي كانت تناصبها العدا. ومن الصحف الممولة «الحارس» البيروتية و«النفر» الفلسطينية، و«المقطم» القاهرية. وهكذا، يبدو ان الحركة الصهيونية حققت نجاحات متعددة: مزيد من الهجرة الصهيونية، وتوسع في عمليات شراء الاراضي، وتعاطف متزايد من قبل سلطة الاتحاديين يرافقه ارباب متزايد للصحف الوطنية. كما نجحت الحركة الصهيونية في تعيين هنري مورغنتو، اليهودي، سفيراً للولايات المتحدة في عاصمة السلطنة. وقد اعلن مورغنتو، جهاراً، انه «سيستخدم نفوذه لصالح الحركة الصهيونية، وسيقوم بزيارة فلسطين ليستطلع فيها ما يمكن فعله لتحرير اليهود لارضهم القديمة»<sup>(٨٣)</sup>.

ومع اقتراب اجراء انتخابات «المبعوثان» وسعي الحركة الصهيونية لتأمين تمثيل اليهود بنائب في هذا المجلس، شددت الصحافة الوطنية من حملتها على النشاط الصهيوني، ودابت «الكرمل» على التذكير بان الحركة الصهيونية ماضية في العمل قدماً لتجريد السكان من الارض ثم طردهم منها. كما دابت على دعوة الشباب وقادة الحركة الوطنية الفلسطينية لمواجهة الخطر بتكوين جامعة عربية فلسطينية وانشاء المؤتمر اللاصهيوني وتأسيس الجمعيات وتشجيع الزراعة<sup>(٨٤)</sup>.

وفي نيسان (ابريل) العام ١٩١٤، تمت زيارة مورغنتو الى فلسطين. وجاءت الزيارة، مباشرة، بعد زيارة اخرى مماثلة قام بها الثري اليهودي روتشيلد. وقد استقبل الرجلان، روتشيلد ومورغنتو، بحفاوة بالغة من قبل الصهيونيين، ووعدا، من جانبهما، بدعم الحركة الصهيونية دعماً قوياً. وكان للزيارتين وقع غاضب حمل الصحافة الفلسطينية الوطنية على قرع ناقوس الخطر ازاء المخاطر الكامنة فيهما، فاصدرت وزارة الداخلية قراراً باغلاق جريدة «فلسطين» وبرفع دعوى ضدها اثر مقال جاء فيه: «... وما نحن سنستمر في الوقوف ازاء الصهيونيين الى يوم ترتجف فيه اعصاب الامة فترى الحفرة الهائلة التي تنتظرها وتدوي دوي السيل الجارف وتلعل لعلعة النار الالكة... وويل لظلمة الشعب من ذلك اليوم»<sup>(٨٥)</sup>.

بيد ان الدعوى المقامة سقطت، وصدر حكم بتبرئة الجريدة مما نسب اليها لكون المقال

يتناول الصهيونيين وهم ليسوا عنصراً عثمانياً، وأن «فلسطين» لم تتعرض للدين اليهودي.

## دعوات التفاهم العربي - الصهيوني وشجب «الكرمل» لها

وسط المعارضة العنيفة للنشاط الصهيوني عادت، في السر وفي العلن، فكرة الدعوة للتفاهم بين العرب والصهاينة، والتي كانت «الاهرام» قد طرحتها في شباط (فبراير) العام ١٩١٢. ولم تكن هذه الدعوة بريئة؛ بل كانت، بكل ابعادها، تصب في خدمة الحركة الصهيونية. وفي أعقاب لقاءات تمت بين عدد من الساسة العرب ومسؤولين صهاينة في القاهرة وبيروت وباريس والاستانة، وما ذكر عن ان احد هؤلاء الساسة يعمل لتحقيق هذا التفاهم بين العرب واليهود، كتبت «الكرمل»:

«على ماذا يتفقون؟ أعلى بيع البلاد؟ الصهيونيون يريدون ملكاً في فلسطين العربية، [الا] ترى الشبيبة الطاهرة بذلك [توقيعاً] للقضاء على حياة بلادها وقوميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ ألا يكفي ما عندنا من الخونة الذين يدعون الزعامة وهم سمسارة ادنياء النفوس، يمدون ايديهم بذل ليقبضوا ثمن وطنهم دربهات معدودة». وخطبت عبد الكريم الخليل، رئيس «المنتدى الادبي» في الاستانة بالقول: «عبد الكريم، حاذر ان تسقط من شاطئ... اصبح مركز الشبيبة حرجاً، لان الثقة وضعت فيها. اننا نعتقد بأنه لا يوجد يهودا (اسخريوطي) واحد بينكم يبيع سيده وبلاده، ولكننا لا نريد ان تحوم حولكم الظنون ويلقى اعداؤكم فيها اسباباً لاسقاطكم»<sup>(٨٦)</sup>. وجاء من سيف الدين الخطيب، وهو من الشبيبة الذين كانوا في الاستانة والذين كان معتمدهم عبد الكريم الخليل، الرد على ما قاله نصار: «اني لا اتصور رجلاً في عروقه الدم العربي يقدم على امر كهذا... كما اني لا اشك بشباب عربي يوافق احداً على بيع بلاده، بل على فصل عضو من جسمه... فليعلم الصهيونيون وغيرهم، ان في عاصمة الملك مئات عديدة روحهم من روح نجيب نصار، كل الشبيبة هم اشياح صاحب 'الكرمل'... وان كان من الممكن اقناع نجيب نصار بالاتفاق مع الصهيونيين، فمن المحال التغرير ببناء البلاد اليوم ورجال المستقبل، لان يأتوا بمثل هذه الخيانة العظمى...»<sup>(٨٧)</sup>.

على ان هذا النفي الذي جاء من سيف الدين، لا يلغي حقيقة ما كان يجري على ارض الواقع، لاسيما ان الدعوة الى التفاهم الخداعي كانت من مقررات المؤتمر الصهيوني الحادي عشر والذي عقد في عاصمة النمسا. فـ «المقطم» طرحت الموضوع علناً، والحوار مع اقطاب جمعية اللامركزية قد بدأ، وتطوعت «المقطم» بحملة التغطية التضليلية للمخاطر مشيرة الى المنافع الجمة، الحضارية والمادية، المترتبة على الهجرة الصهيونية، نافية اي مخاطر قد تلحق بعرب فلسطين من جراء هذه الهجرة ومستبعدة اي اذى قد يلحق بالفلسطينيين، فالمسألة تنحصر بسوء تفاهم ومن الممكن ازالة ذلك.

وأبدى آخرون، أمثال «زيدان» صاحب «الهلال» وابراهيم سليم النجار، اعجابهم بـ «الانجازات الرائعة» للصهيونيين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومع ان زيدان اعرب، في الوقت نفسه، عن تخوفه على مستقبل فلسطين، الا ان النجار دعا، على صفحات «الاهرام»، الى تحقيق تقارب وتفاهم مع اقطاب الحركة الصهيونية موضحاً دوره النشط في هذا المضمار<sup>(٨٨)</sup>.

وفي زحمة الدعوات المشبوهة واطهار الاعجاب بمنجزات المهاجرين في المستوطنات، ووجهت

«الكرمل» سؤالاً الى «كتبة الصهيونيين المتموهين الذين يكذبون على الحقيقة وعلى انفسهم ويقولون ان الصهيونيين قرروا ان يتفقوا مع العرب ليعيشوا معهم، باتفاق وكاخوة، تحت راية الهلال. كيف يوفقون بين هذه الاقوال واقوال كتبتهم، مثل هرتزل ونوردو وزانغويل وأورباخ؟ بل كيف يوفقون بين اقوالهم التموهية واعمالهم، اذ اي مزرعة اشتريتم وأبقيتم على واحد من اهلها العرب فيها؟ وهل تدلوننا على قومكم الذين يدخلون مخازن الوطنيين ويشترون منها؟... كم واحد منكم صار عثمانياً؟ وأي مستعمرة، منذ تكونت، راجعت الحكومة في شأن من شؤونها الا المتعلق بالوطنيين؟ هل تريدون الاتفاق لتسلبوننا اوطاننا وثورتنا وتؤسسوا امة وملكاً لكم على حسابنا وحساب حكومتنا؟» ويعجب نصار من جريدة مثل «المقطم» تنشر التموهيات التي لا تنطلي على صروف ونمر العالمين الكبيرين والوطنيين العظيمين!<sup>(٨٩)</sup>.

كما وجهت «الكرمل» لوماً الى الرأي العام لانه يسكت على تموهيات «المقطم»، فكتبت: «لو كان لكم رأي عام لما رضيت جريدة كالمقطم - ولو حياء من الرأي العام - ان تنشر تموهيات مكاتبتها في فلسطين بان الصهيونيين يريدون الامتزاج بالعرب والاختلاط بهم والمعيشة معهم... وانتم تعلمون ماذا يعمل الصهيونيون في بلادكم واصحاب 'المقطم' اعلم منكم بذلك»<sup>(٩٠)</sup>.

لقد حرك تصدي «الكرمل» لدعاة التفاهم الكاذب الرأي العام في فلسطين باتجاه الرفض المطلق لهذه الدعوة، فانبثرت عدة صحف، منها «الرأي العام» و«الاصلاح» لتحاكي «الكرمل» في التحذير والتنبيه، مظهرة دور المال والنفوذ الاجنبي وتعاطف الاتحاديين، بقوة، مع الحركة الصهيونية. وصورت جريدة «فتى العرب» مخاوف الفلسطينيين من «ان يصحبوا غداً ممالك لا مالكين». وتجاوبت صحف من خارج فلسطين في محاكاة «الكرمل» بتحذيراتها، مثل «المؤيد» المصرية و«الاقدام» التي رأت ان هدف الصهيونيين هو اقامة حاجز بين سوريا ومصر، عاصمتي البلاد العربية<sup>(٩١)</sup>.

استمرت «الكرمل» في حمل راية النضال ضد الخطر الصهيوني، واغتتمت فرصة اقتراب موعد انعقاد جلسات «المبعوثان» لحث النواب العرب على الاهتمام بالخطر الصهيوني وعلى العمل الجاد لمجاوبته بحزم. وتجاوبت معها، في دعوتها، «فتى العرب» و«الاقدام»، لكن الدعوات لم تحفز النواب العرب على العمل الجدي المطلوب. فقد جاء موقفهم مخيباً للامال، مما حمل «فتى العرب» على اتهام نواب القدس بالخيانة لانهم يريدون الحفاظ على مقاعدهم فأثروا الصمت «لانهم اذا جاهرنا ضد الصهيونية فلا ينالون النيابة ثانية. ان الصهيونيين يضحون في احباط مساعي خصومهم بكل غال ورخيص... فهل يسمع سماسرة الصهيونيين ما نقول؟»<sup>(٩٢)</sup>.

وفي مقابل الحملات التحذيرية المتكررة ضد الخطر الصهيوني جنّدت الحركة الصهيونية حملة مضادة من خلال الصحف التي تمولها، وفي طليعتها «المقطم» التي نشرت مقالاً لشبلي الشميل بعنوان «عَمَرُوا واستعمروا، فالارض ميراث المجتهد» رفض فيه كاتبه ما يقال عن الصهيونيين، انهم دخلاء غرباء يعملون على سلبنا ارضنا، وعنده ان الارض ميراث المجتهد. غير ان تيار الوعي والرفض للخط الصهيوني والعربي المتصهين قد قوي واشتد ساعده على مختلف الاصعدة. ولم تذهب صيحات نصار عبثاً، فتحقق له بعض ما كان يدعو اليه ويصبو الى تحقيقه: تأسست تعاونيات وشركات اقتصادية وجمعيات ثقافية لترقية المعارف والعلوم. وبات الرأي العام يعي المخاطر على نطاق واسع. وقام نصار بنشر رواية «شمم العرب»، التي تضمنت دعوة للوحدة والتضامن والنضال ضد الاجانب، وبثت الفكرة القومية وحياء الامجاد<sup>(٩٣)</sup>.

ووجهت الرواية بردود فعل متعددة بين مؤيدة ومناهضة. ففي حين رأت جريدة «المحرسة» ان الدعوة القومية تبذر الشقاق بين بني الانسان، اعتبرت «فتى العرب» ان القومية هي السلاح الوحيد لمحاربة الصهيونية والمطامع الاجنبية. اما «الكرمل»، فقد عقيبت على ما جاء في «المحرسة» بان عليها ان تغدق بنصائحها على اليهود الذين يعملون لخدمة العنصرية الصهيونية منذ امد بعيد.

وظهر تراجع نسبي في مواقف بعض من كانوا يدعون الى التفاهم، من امثال رفيق العظم الذي عاد عن بعض مواقفه السابقة فأبدى شكوكاً ازاء النوايا الصهيونية دون ان يتخلى عن طرح مسألة الوفاق المشروط بحسن النية الصهيونية، عملاً لا قولاً. وحسب رايه، فان هذا الوفاق يتم عبر مؤتمر يشارك فيه الصهيونيون «اذا وافقوا» ولجنة حزب اللامركزيين (الذي يتزعمه العظم). وستقوم لجنة اللامركزيين ببذل المساعي لدى الزعامات الفلسطينية للاشتراك في المؤتمر. وكان ان تبنت «المقطم» وجهة نظر العظم في محاولة متعمدة لجعل الرأي العام يركض وراء سراب<sup>(٩٤)</sup>.

لكن حملة التضليل هذه لم تكن لتتطلي على اصحاب الاقلام المناضلة التي ناهضت الدعوة الى المؤتمر، وكان من بينهم عيسى العيسى ومحمد المحمصاني. غير ان رد نصار كان الاكثر عنفاً وصلابة. فقد بدأ هجومه على «المقطم» بالقول: «على رغم كون صبيان الازقة ما عادوا يجهلون مطامع الصهيونية ومراميها، فـ 'المقطم' لاتزال تنشر لمن تسميهم زعماء الصهيونية اقوالاً تمهيدية، المقصود منها ذر الرماد في الاعين، [فحواها] ان الصهيونيين يريدون الاتفاق مع العرب وانهم مخلصون للعرب والدولة...». ويطلب من «المقطم» «التي نالت شهرة واسعة ومالاً وقرأ على اكتاف العرب» ان لا تستمر حملة التضليل والخداع، ففي ذلك «ايلام العواطف واضعاف الثقة بجريدة يريد العرب ان يضعوا كل ثقتهم فيها»<sup>(٩٥)</sup>.

ولم يتوقف نصار عند حدود التصدي لـ «المقطم». فقد وجه نقده العنيف، صراحة ومباشرة، الى رفيق العظم زعيم جمعية اللامركزية متهماً اياه بالتباين في المواقف، اذ يتكلم عن الخطر الصهيوني حيناً، ويدعو الى التفاهم والاتفاق مع الصهاينة اثر اقتراح تفاهم تضليلي دعا اليه زعيم صهيوني على صفحات «المقطم» حيناً آخر. ويتساءل نصار، بدهشة، كيف يقوم التفاهم مع الصهيونيين وهم يقولون على رؤوس الاشهاد ان فلسطين وطنهم القومي وهم اصحاب الحق في هذا الوطن، «فكيف، اذن، يمكن الاتفاق مع قوم اجانب يعملون على نزع وطن العرب من ايديهم واقامة وطن وملك لهم فيه». وفي رد على قول العظم انه سيقنع وجهاء فلسطينيين لحضور مؤتمر التفاهم، قال نصار: «لو علم الزعيم ان مصائب فلسطين تأتيها من بعض سراتها اكثر مما تأتيها من الصهيونيين، لان هؤلاء هم شماسرة الصهيونيين والبياعين لهم، لما قال ان لجنة الحزب تسعى لدى السراة»<sup>(٩٦)</sup>.

لقد دفعت مواقف الزعامات البرجوازية، من امثال رفيق العظم وحقى العظم، صاحب «الكرمل» الى فقد ثقته بكل الزعامات، ورأى في الشباب والفلاحين الامل الوحيد.

ولم تتوقف الاقلام المناضلة التي تضامنت مع نصار في الرد على الصهيونيين. فعيسى العيسى فند زيف دعاة التفاهم بالتقاط ما قاله نوري، احد قادة الحركة الصهيونية، من «اننا، لمجرد أننا صهيونيون، لا يمكننا ان نمتزج او نندغم بالاهلين». وعن الادعاء باخلاص اليهود للدولة العثمانية، يورد العيسى من كتاب اوسشكين «برنامج الصهيونية ١٩٠٤» «... ان السبب في عدم نجاح الحركة الصهيونية [هو] لاننا لم نهتم باستمالة الدول الاجنبية للعمل من اجلنا، وقد

تداركنا هذا الخطأ». وعن الادعاء باخلاص الصهيونيين للعرب، يرجع العيسى الى مقال اورباخ الذي يورد: «... ان الخطر على اليهود في فلسطين هو من تألف العرب واتحادهم... فلذلك، من مصلحة تركيا ان تساعد الروح الصهيونية، لا ان تصدها، لتكون حاجزاً بينها وبين الروح العربية». وعن الادعاء بفوائد الهجرة اليهودية، يورد العيسى من تقرير روين امام المؤتمر الحادي عشر: «... من الواجب ترغيب الشباب، الممثلين قوة وحماساً، في المهاجرة الى فلسطين للاستغناء بهم عن العملة العرب الوطنيين». وعن الادعاء بانهم رسل حضارة، يرد بقول اوسشكين: «... ان فلسطين لا يمكن ان تكون لنا، الا اذا استولينا على اراضيها جميعاً... فبين المستعمرات الاسرائيلية اراض غير اسرائيلية واجب مشتراها بكل الوسائل واجلاء العرب، اصحابها، حتى تصبح مستعمراتنا كلها والاراضي [التي] بينها ملكاً للامة اليهودية... القرى العربية التي تجاورنا واجب مشتراها قريباً لئلا يستفيد اهلها من الطرق الزراعية الحديثة فيصبحون اغنياء ويتعذر مشتراها...». ثم يفصح العيسى خطط التفرقة التي يتبعها الصهيونيون بين المحمديين والمسيحيين، اما عن التغني بالتقدم الصحي الذي يتم على يد الصهيونيين، فيتساءل العيسى: «ما هي قيمة الصحة عند شعب مهدد في كيانه، مقضي عليه بالموت او الجلاء...» ويفصح المحاولات الصهيونية بشل الزراعة والصناعة العربيتين في فلسطين، كما يفصح مراميهن من تعلم العربية ودراسة التاريخ العربي وزيف توددهن للعثمانيين.

ولقد سار في نفس الاتجاه، محمد المحمصاني الذي اوضح في جريدة «فتى العرب» حقيقة الصهيونية واهدافها، فقال: «هي حركة سياسية قومية بالدرجة الاولى، غايتها جعل فلسطين، بحدودها الواسعة، وطناً للصهيونيين يشتغلون فيه... ولا تزال الصهيونية كما وضعها هرتزل ومؤتمر بال مهما تعددت خطط القائمين بها». وفي رده على قول الشميل «الارض لمن يعمرها»، قال: «ولا تجيز الوطنية تخلية البلاد للاجانب من الصهيونيين، بحجة ان هؤلاء اقدر منا على ترقيتها». ويذهب الى استحالة ذوبان اليهود في المجتمع العربي بسبب عنصريتهم المتطرفة. اما الادعاء بالاستفادة منهم، فذلك دجل ما فوقه دجل.

وتبارت اقلام مناضلة على صفحات «فلسطين» و«فتى العرب» و«الاقدام» و«مرآة الغرب» في مجاراة «الكرمل» بالتصدي للخطر الصهيوني وفضح اساليبه واهدافه وتضليله وتعريه الابواق المأجورة العاملة في خدمة الصهيونية، ووصفت الذين يجذبون الصهيونية بانهم اما عملاء او اغبياء، وان الحركة الصهيونية تهدف، في النهاية، الى اقتلاع الشعب الفلسطيني واقامة كيان استيطاني على انقاضه. كما كان التركيز على مخاطر الهجرة التي تعني جوع الفلاح وهجرته من وطن آبائه واجداده. ونتيجة للضجة التي احدثتها الصحافة الوطنية على سياسة الاتحاديين الداعمة لتهويد فلسطين، تتالت العرائض الى السلطات التركية العليا. كما اهتمت الصحافة الوطنية بتنوير الفلسطينيين للعمل على مواجهة الخطر المحدق ودفعه، لا بالعرائض والاحتجاجات فقط، وانما بتأسيس الجمعيات والمصارف والمدارس وتحسين وسائل الزراعة<sup>(٧)</sup>.

ومع كل ما دبجته الاقلام الوطنية من فضح للاحابيل الصهيونية، بقيت بعض الاقلام تدافع عنها، فعاد شبلي الشميل ليعرب عن اعجابه بالتقدم الصهيوني في شتى المجالات، وراح يغمز من قناة خصوم الصهيونيين مما حمل الحركة الصهيونية على تبني مقولاته والتهليل لها. واستغرب نصار موقف الشميل هذا، المنكر على اخصام الصهيونيين حقهم في الدفاع عن وجودهم، ونبهه الى ان العرب «ليسوا»، كما يتخيل لكم، ضعفاء، بل هم اقوياء، والقوة لا ينظمها

غير الزعماء... واليهود، الذين جمعوا كلمتهم، ليسوا ارقى من مجموع العرب، ولكن الفضل في حركتهم لزعمائهم». ثم يخاطبه قائلاً: «لماذا لم تقنت أنت وصورف ونمر ورفيق بهرتزل ونوردو وغيرهما لتكوين رأي عام في قومكم، كما فعل اولئك في قومهم، وتؤلفوا شركات ونقابات وجمعيات تعمل للعرب افضل مما عمله الصهيونية لليهود». ولام نصار الزعامات لوماً عنيفاً على موافقها الخيانية، فقال: «اما كفى انكم اهملتم واجيكم الوطني وانصرف بعضكم عن الماديات الى الخياليات، وبعضكم عن العموميات الى السعي وراء المنافع الخاصة، حتى قمتم، في شيخوختكم، تحاولون تخدير اعصاب المنتبهين من بني قومكم لتضيعوا الوطن»<sup>(٩٨)</sup>. ونشرت «الكرمل» رد الشميل على نصار الذي جاء فيه: «قل لي كم نصرك من قومك اذا دعوت الى عمل... بل قل لي كم يكون شاتموك فيما لو قصدت زحزحتهم عن مألوف... فقوم هذا شأنهم مقضي عليهم»<sup>(٩٩)</sup>. فردت «الكرمل» آملة أن يرى الفيلسوف «في حركة الشبيبة لطلب العلوم العملية وبت الروح الاجتماعية حياة جديدة تبعث به الامل بعد اليأس الذي استولى عليه بسبب الخمول، فيسير في طليعة الشباب لدفع الخطر عن الوطن»<sup>(١٠٠)</sup>.

ولم تفلح التحذيرات المتتالية في ثني دعاة التفاهم عن عزيمتهم. فلقد قام «سوكولوف» و«كالفارسكي» بمقابلة عدد من الزعامات، في بيروت ودمشق، كان من بينها ناصيف الخالدي وعبد الرحمن الشهبندر ومحمد كرد علي وجورج فأخوري، وقد تم اتفاق على عقد مؤتمر في برمانا، في الثاني من تموز (يوليو)، يشترك فيه عشرة مندوبين عن العرب ومثلهم عن اليهود. وعلى الجانب الاخر، كانت جماعة اللامركزية قد اوفدت، من مصر، محمد الشنطي، وهو صاحب جريدة «الاقدام» لاجراء اتصالات مع الحركة الصهيونية في فلسطين بغية التفاهم. وقد اجتمع الشنطي بسوكولوف في تل ابيب، حيث عرض له اسباب سوء التفاهم. وفي عاصمة الخلافة تمت لقاءات متعددة بين جماعة اللامركزية والحركة الصهيونية رعاها اسعد داغر الذي اطلع العظم على لقائه، في الاستانة، بجاكوبون. وقد اكد هذا الاخير موافقة كل الجماعات الصهيونية على عقد المؤتمر العربي - الصهيوني، وان جاكوبون قد كلفه اهداء تحياته الى العظم وتقديره له. غير ان التباشير اظهرت ان اليهود لم يكونوا جادين بعقد المؤتمر، فقد طالبوا بتأجيله، وراحوا يتجاهلون اهمية الحركة العربية القومية ويتجاهلون وجودها. وفي الجانب العربي، في فلسطين وخارجها، اخذ الموقف يتحول ضد قيام المؤتمر المزمع. فأعمال اليهود دلت على انها تناقض دعوهم الى التفاهم. وفي حين كان الحديث يدور حول المؤتمر، نشرت «الكرمل» تفاصيل تتعلق بعمليات بيع اراض في عدة مناطق واجبار الفلاحين على النزوح منها تحت سماع السلطة وبصرها. وراع الفلسطينيون اجراءات صهيونية تشير الى قيام حكم ذاتي في المستوطنات. ومن هذه الاجراءات تداول عملة خاصة، وبريد خاص، وانشيد واعلام وهتافات خاصة<sup>(١٠١)</sup>.

فانصب اهتمام «الكرمل» على تعبئة الشباب وتوعيتهم. وزاد في الامل ظهور جمعيات متعددة للشباب في اكثر من عاصمة. واهتمت «الكرمل» بدعوة الشباب الى عمل حازم في وجه موجة بيع الاراضي، فكتبت: «اذا لم تستطيعوا ان تمنعوا آباءكم عن بيع اوطانكم، فلا اقل من ان تحتجوا عليهم وتبشروا من اعمالهم وتخرجوا من بيوتهم، فخير لكم ان تكونوا فقراء شرفاء من ان تأكلوا خبز بيع الارض لذوي المطامع السياسية فيكم»<sup>(١٠٢)</sup>. كما دعوتهم الى تحمل المسؤولية وانتزاع القيادة من الزعماء العاجزين، وانتقدت، بعنف، جماعة اللامركزية، وعلى رأسهم رفيق وحقي العظم، اللذين راحا يدعوان، في مصر، لانشاء جمعية لقاومة الصهيونية، ويسعيان، في



الوقت نفسه، لعقد مؤتمر مع الحركة الصهيونية. ولم تكن الدعوة من قبل جماعة اللامركزية، في نظر نصار، الا للالتفاف على حركة الشباب الناهض وامتصاصها، بحيث يكون ذلك اداة ضاغطة على الحركة الصهيونية لعقد المؤتمر المزمع، فتكون الشبيبة، بذلك، سُلماً لجماعة اللامركزية لتحقيق المؤتمر واستدرار المنافع المادية من الصهيونيين<sup>(١٠٣)</sup>.

وازاء فتور رغبة الحركة الصهيونية في عقد المؤتمر واحراج جماعة اللامركزية، بدا واضحاً ان نعمة التثام مؤتمر تفاهم بين العرب والصهيونيين اصبحت في طريق الزوال. فلقد نقلت «منار» الشيخ رشيد رضا عن جريدة «فلسطين» بعض فصول كتاب اوسشكين «برنامج الصهيونية...»، وعلق الشيخ رشيد على ذلك بقوله: «لولم تنشر من هذا الكتاب الصهيوني الا هذه الفصول، لكفت من يعتبر من العرب الفلسطينيين وغيرهم عبرة وبيانا لمقاصد هؤلاء الصهيونيين... ان الصهيونيين اذا تم لهم ما يريدون، فانهم لا يبقون في ارض الميعاد التي يؤسسون ملكهم الجديد فيها مسلماً ولا نصرانياً، وليست ارض الميعاد عندهم ما نسميه نحن فلسطين فقط، بل هي... تمتد من سوريا حتى النهر الكبير اي نهر الفرات...»<sup>(١٠٤)</sup>.

وكانت «الكرمل» قد نشرت بياناً الى الفلسطينيين، تلقتة من منظمة وطنية في القدس، تضمن مطلباً حازماً ودعوة قوية للوقوف في وجه الخطر الصهيوني الزاحف على فلسطين. وطالب البيان بالضغط على السلطة لحظر بيع الاراضي الاميرية للاجانب، وتطوير الصناعة المحلية ومقاطعة الصناعات الصهيونية، كما طالب الاهلين بمقاومة بيع الاراضي بكل وسيلة، وبطرد السماسرة خارج البلاد، وشدد على مقاومة الهجرة داعياً الى فتح مدارس، صناعية ومهنية وعلمية، وتعزيز اللغة العربية. واتبعت «الكرمل» البيان بتوجيهاتها الى الشباب: «عليكم ان تجدوا الرأي العام حتى تتمكنوا من تحقيق هذه الاهداف، وليس لكم ان تلوموا الصهيونيين بقدر ما ينبغي ان تلوموا زعماء بلدكم وموظفي حكومتكم الذين يبيعون الارض ويعملون كسماسرة لهم. اوقفوا هذه المبيعات توقفوا الحركة الصهيونية»<sup>(١٠٥)</sup>.

ومع اقتراب الحرب العالمية الاولى واستبعاد انعقاد مؤتمر التفاهم، كانت النعمة على «الاتحاديين» الاتراك قد ازدادت، لتعاطفهم المتزايد مع النشاط الصهيوني وتركيزهم على فكري «التتريك» والمركزية الصارمة. في هذا الوقت، بدأ التوجه نحو التوحيد في المواقف لمواجهة المد الصهيوني والطغيان التركي، وهكذا كانت جمعيتا «العهد» و«الفتاة»، المنظمتان الثورتان اللتان ناضلتا في سبيل استقلال العرب بعد نشوب الحرب العالمية الاولى، تضمان في صفوفهما الكثيرين من الفلسطينيين. وكان الفلسطينيون يعتبرون الصهيونيين حلفاء للاتراك في وجه النهضة، اما نصار، فقد اضطر الى الفرار من وجه السلطات خشية اعتقاله بسبب انتقاده العنيف لتحالف تركيا مع المانيا. وكان انتقاده منطلقاً من القناعة بأن بريطانيا هي سيدة البحار والوقوف موقفاً مناهضاً لها من شأنه ان يفسخ الامبراطورية العثمانية، لذلك دعاها اما الى الحياد واما الى التحالف مع بريطانيا<sup>(١٠٦)</sup>. وساهم في غضبة السلطات عليه مناهضته الشرسة للصهيونية وانتقاداته اللاذعة للاتراك.

وقد اختبأ، اول الامر، في بيت صديقه فضل الفاهوم، في الناصرة، ثم عند عرب «السردية» يرعى الاغنام لاكثر من سنتين في منطقة الغور، حيث كان يملك فيها قطعة ارض عمل في زراعتها في اوائل عهده.

وحين بلغه ان السلطات مزمعة على اعتقال اشقائه ونفيهم بسببه، سلم نفسه الى قائمقام

الناصر، فوزي الملقى، الذي رتب له مقابلة مع جمال الصغير «المرسيني». عرض نصار امره للمرسيني، فارسله هذا الاخير الى دمشق واوز بالمماطلة في محاكمته الى ان تم استدعاء جمال باشا السفاح الى عاصمة السلطنة، فصدر العفو عن نصار قبيل انتهاء الحرب بفترة قصيرة. وبعد خروجه من السجن، عرض عليه الاتراك المساعدة في تأسيس جريدة في دمشق، فاعتذر شاكرًا لأنه لا يريد ان يكون مسيرًا<sup>(١٠٧)</sup>.

وللتدليل على ثبات مواقفه، يروي يعقوب يهوشع حول تقديم بعض وجبات الطعام اليه وهو في سجن دمشق مع بعض اليهود المسجونين، من قبل اشخاص يهود، قائلاً: «ويقول السيد خلفون ان نجيب نصار حين غادر السجن قال لكالفركسي انه يشكره على الوجبات التي اشركه فيها، ولكن إياه ان يظن انه بواسطة ذلك استطاع ان يغير من موقفه من القضية الصهيونية»<sup>(١٠٨)</sup>.

بقي نصار صامداً، وشعاره: «لا تشتتوا من اليهود شيئاً الا الارض، بيعوا اليهود كل شيء الا الارض». هذا الشعار حمله راية نضال في العهدين، التركي والبريطاني، ولم تضعف عزيمته خيانات البعض، وتضليل البعض الاخر. ولم تخفه وسائل القمع والارهاب والسجن. ولم تثبط عزيمته اقوال المتفلسفين الذين حاولوا اضعاف هذه العزيمة المتوهجة، من امثال شبلي الشميل الذي قال له: «يا نصار، انت تخدم امة لو علمت ان الشتيمة تنفك لضنت بها عليك»<sup>(١٠٩)</sup>.

ومع انتهاء الحرب العالمية الاولى، عاد نصار الى حلبة النضال على ساحة «الكرمل»، متصدياً للنشاط الصهيوني البريطاني بعد ان ناضل، بعناد، ضد النشاط الصهيوني - التركي الهادف الى تهويد فلسطين<sup>(١١٠)</sup>.

- (١٠) د. قاسمية، «نجيب نصار في جريدته...»، شؤون فلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.
- (١١) د. يوسف خوري، الصحافة العربية في فلسطين، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧، ص ٧ - ١٤.
- (١٢) المصدر نفسه.
- (١٣) د. قاسمية، «نجيب نصار في جريدته...»، شؤون فلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.
- (١٤) المصدر نفسه.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
- (١٦) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.
- (١٧) شفيق نصار، ابن نجيب نصار، مقابلة شخصية، ١٩٨٠/١٠/١٥، بيروت.
- (١٨) د. قاسمية، «نجيب نصار في جريدته...»، شؤون فلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.
- (١٩) الكرمل، ١٩٠٩/٣/٢٧.
- (٢٠) يهوشع، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨ - ١٣٩.

- (١) د. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ٣، ١٩٧٣، ص ٤٧ و ٤٨.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٥١ و ٥٢.
- (٣) شفيق جحا، المصور في التاريخ، الجزء الثامن، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٢، ص ٢١٢.
- (٤) د. خيرية قاسمية، «نجيب نصار في جريدته الكرمل (١٩٠٩ - ١٩١٤) احد رواد مناهضة الصهيونية»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣، تموز (يوليو) ١٩٨٣، ص ١٠١.
- (٥) د. الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢ و ٥٣.
- (٦) خليل السكاكيني، اليوميات، القدس: المطبعة التجارية، ١٩٥٥، ص ٢٣ و ٢٤.
- (٧) الكرمل (حيفا)، ١٩٢٣/١/٣.
- (٨) د. خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ٤٢.
- (٩) د. الكيالي مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

- (٢١) المصدر نفسه، ص ١٣٩.
- (٢٢) المصدر نفسه.
- (٢٣) المصدر نفسه، ص ١٣٠.
- (٢٤) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.
- (٢٥) د. الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩ و ٦٠.
- (٢٦) جراب الكردي، ٣٠ و ١٩٠٩/٦/٣١.
- (٢٧) د. الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.
- (٢٨) المصدر نفسه.
- (٢٩) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ٧٦.
- (٣١) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.
- (٣٢) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.
- (٣٣) د. قاسمية، «نجيب نصار في جريدته...»، شؤون فلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.
- (٣٤) المصدر نفسه.
- (٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠٦، عن «المقتبس» (دمشق)، ١٩١١/١/١٥.
- (٣٦) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤ - ٨٦.
- (٣٧) المصدر نفسه، ص ٨٥.
- (٣٨) د. الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤ و ٦٥.
- (٣٩) د. قاسمية، «نجيب نصار في جريدته...»، شؤون فلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.
- (٤٠) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.
- (٤١) المصدر نفسه، ص ١٢٠.
- (٤٢) المصدر نفسه، ١٩١٢/١٠/١٨.
- (٤٣) المصدر نفسه، ١٩١٢/٩/٧.
- (٤٤) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١ و ١٢٢.
- (٤٥) المصدر نفسه، ١٩١٢/١٠/٢٦.
- (٤٦) المصدر نفسه، ١٩١٢/١٠/٨.
- (٤٧) انظر: الكرمل، ١٩١٢/٩/٢٠؛ و ١٩١٢/٩/٢٤ و ١٩١٢/١٢/٢٧ و ١٠ و ١٩١٢/٩/٢٤.
- (٤٨) المصدر نفسه، ١٩١٢/١/٣ و ١٩١٢/٢/١٠.
- (٤٩) المصدر نفسه، ١٩١٢/١/٣.
- (٥٠) المصدر نفسه، ١٩١٢/١/٢٠.
- (٥١) المصدر نفسه، ١٩١٢/١/٣.
- (٥٢) المصدر نفسه، ١٩١٢/٣/٢٧.
- (٥٣) المصدر نفسه، ١٩١٢/١٢/١٠.
- (٥٤) المصدر نفسه، ١٩١٢/١/٣.
- (٥٥) المصدر نفسه.
- (٥٦) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.
- (٥٧) انظر: الكرمل، ١٩١٢/١/٧؛ و ١٩١٢/٢/١٨ و ١٩١٢/١/٣١.
- (٥٨) انظر: الكرمل، ١٩١٢/١/٣ و ١٩١٢/١/٣١؛ و ١٩١٢/٣/٧.
- (٥٩) انظر: الكرمل، ١٩١٢/١٢/١٧؛ و ١٩١٢/١٢/٢٠.
- (٦٠) المصدر نفسه، ١٩١٢/٢/١٨.
- (٦١) المصدر نفسه، ١٩١٢/٢/١.
- (٦٢) انظر: الكرمل، ١٩١٢/٢/١١؛ و ١٩١٢/٢/١٤ و ١٩١٢/٧/٨ و ١٩١٢/٨/١٥.
- (٦٣) انظر: الكرمل، ١٩١٢/٢/١١؛ و ١٩١٢/٦/١٣.
- (٦٤) انظر: الكرمل، ١٩١٢/٣/٢١؛ و ١٩١٢/٥/٢٣.
- (٦٥) انظر: الكرمل، ١٩١٢/٥/١٣؛ و ١٩١٢/٥/٢٠.
- (٦٦) المصدر نفسه، ١٩١٢/٩/٢٦؛ انظر أيضاً: المصدر نفسه، ١٩١٢/٧/٨.
- (٦٧) المصدر نفسه، ١٩١٢/٧/١٥؛ انظر أيضاً: المصدر نفسه، ١٩١٢/٧/٢٢.
- (٦٨) المقبس، ١٩١٢/٧/١٩.
- (٦٩) المصدر نفسه، ١٩١٢/٧/٢٥.
- (٧٠) المصدر نفسه، ١٩١٢/٧/٢٥؛ انظر أيضاً: المصدر نفسه، ١٩١٢/٨/١.
- (٧١) المصدر نفسه، ١٩١٢/٨/١٥.
- (٧٢) د. الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.
- (٧٣) المصدر نفسه، ص ٧٣ و ٧٤.
- (٧٤) المصدر نفسه، ١٩١٢/٨/١٥.
- (٧٥) المصدر نفسه.
- (٧٦) انظر: الكرمل، ١٩١٢/٩/١٦ و ١٩١٢/٩/٢٦.
- (٧٧) المصدر نفسه، ١٩١٢/٩/٢٣.
- (٧٨) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢.
- (٧٩) المصدر نفسه، ١٩١٢/١٠/٢٤.
- (٨٠) المصدر نفسه، ١٩١٢/١١/٤.
- (٨١) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧ و ٢٠٨.

سبق ذكره، ٢٣٨ - ٢٤١.  
 (٩٨) الكرمل، ١٩١٤/٦/١٢.  
 (٩٩) المصدر نفسه، ١٩١٤/٧/٧.  
 (١٠٠) المصدر نفسه، ١٩١٤/٧/٢١.  
 (١٠١) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر  
 سبق ذكره، ٢٤٩ - ٢٥٤.  
 (١٠٢) الكرمل، ١٩١٤/٧/٣١.  
 (١٠٣) المصدر نفسه، ١٩١٤/٨/٧.  
 (١٠٤) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر  
 سبق ذكره، ص ٢٥٩ و ٢٦٠.  
 (١٠٥) الكرمل، ١٩١٤/٧/٧.  
 (١٠٦) رواه شفيق نصار، مصدر سبق ذكره.  
 (١٠٧) المصدر نفسه؛ وكذلك فاروق نصار، ابن  
 نجيب نصار، في مقابلة شخصية، ١٥/١٠/١٩٨٠،  
 بيروت.  
 (١٠٨) يهرشع، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.  
 (١٠٩) شفيق نصار، مصدر سبق ذكره؛ كذلك فاروق  
 نصار، مصدر سبق ذكره.  
 (١١٠) عن مواقف «الكرمل» وصاحبها نجيب نصار  
 في عهد الانتداب البريطاني، انظر: يوسف حداد،  
 «قراءة في جريدة 'الكرمل' ومواقفها من الاحداث  
 الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ١٣٨/١٣٩،  
 ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٤.

(٨٢) الكرمل، ١٩١٣/١١/٣؛ انظر، أيضاً: المصدر  
 نفسه، ١٩١٣/١١/١٧.  
 (٨٣) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر  
 سبق ذكره، ص ٢٠٩ و ٢١٠.  
 (٨٤) انظر: الكرمل، ١٩١٣/٣/٢٧؛ وكذلك: المصدر  
 نفسه، ١٩١٣/٤/٢٤؛ وكذلك: المصدر نفسه،  
 ١٩١٣/٤/٢٨.  
 (٨٥) فلسطين، ١٩١٣/٤/٤.  
 (٨٦) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر  
 سبق ذكره، ص ٢٦٨.  
 (٨٧) الكرمل، ١٩١٣/١١/٤.  
 (٨٨) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر  
 سبق ذكره، ص ٢٢٠ - ٢٢٤.  
 (٨٩) الكرمل، ١٩١٤/٤/١٧.  
 (٩٠) المصدر نفسه، ١٩١٤/٥/١٢.  
 (٩١) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر  
 سبق ذكره، ص ٢٢٧ و ٢٢٨.  
 (٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.  
 (٩٣) المصدر نفسه، ص ٢٢١.  
 (٩٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.  
 (٩٥) الكرمل، ١٩١٤/٦/٢.  
 (٩٦) المصدر نفسه، ١٩١٤/٥/٢٩.  
 (٩٧) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، مصدر

### «المجمّع العسكري الصناعي في إسرائيل»

Youram Peri and Amnon Neubach; *The Military Industrial Complex in Israel*, Tel -Aviv: Research Center for Peace in the Middle East, 98 Pages.

يدور كتاب «المجمّع العسكري الصناعي في إسرائيل»، لمؤلفيه يورام بيرى وأمّون نويباخ، حول علاقة المؤسسة الدفاعية الإسرائيلية بتلك المنشآت الصناعية المتخصصة في إنتاج المعدات العسكرية في إسرائيل، ضمن محاولة، حسب تأكيد المؤلفين، لدراسة طبيعة التأثيرات المتبادلة بين الطرفين وتأثير نمو الصناعة العسكرية في إسرائيل في اقتصاد البلد واستقلالته الاقتصادية. وإذا كان الهدف من إجراء الدراسة لا يتجاوز، أيضاً، حسب تأكيد المؤلفين، فتح باب النقاش العام والعلني حول هذا الموضوع من خلال بحث أولي تمهيدي لا يطمح لأن يكون دراسة شاملة تفصيلية، فإن ذلك لا يمنع تقديم بضع ملاحظات واستنتاجات أولية حول الموضوع.

لعله يحق التعليق مسبقاً بأن هذا الكتاب، الذي يشبه الكتيب أو التقرير الموسع بسبب ضيق حجمه (حوالي ٣٥ الف كلمة) وتوزيعه على خمسة أقسام هي أقل من فصول، ينطلق بالقارئ سعيًا وراء أهداف أولية متيرة لا يحققها الكتاب لا في خاتمته ولا في سياق سرده وتحليله للمعلومات. إذ ينطلق المؤلفان، بداية، في تعريف معنى المصطلح المستخدم كعنوان، أي «المجمّع العسكري - الصناعي»، وينظران إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تمت صياغة هذا التعبير أصلاً لتحديد معالمه وسماته الأساسية المميزة، فيحددان معياراً أساسياً مفاده أن المسؤولين الإسرائيليين في الشركات الصناعية العسكرية يتشاركون بخفيااتهم الاجتماعية والمهنية، ويقبمهم ونظرتهم إلى العالم، كما وتتولد العلاقات الشخصية والمصلحية بينهم أحياناً أيضاً.

كما يحدد المؤلفان معايير إضافية للتحديد: هل تشكل مجموعة الشركات التي تنتج السلع العسكرية في بلد ما مجعاً عسكرياً، ومثلاً على ذلك مؤشرات حجم الانتاج والتوظيف، وحجم الاستثمار الأولي والثابت وذلك المخصص للبحث والتطوير؟ كما يتطلع المؤلفان إلى نسبة قيمة انتاج هذه الشركات الصناعية وقيمة مبيعاتها وصادراتها إلى إجمالي الانتاج القومي وإجمالي الصادرات أو الصادرات الصناعية، كمؤشرات أخرى دالة على صحة التأكيد بوجود مجعّ عسكري - صناعي. أي أن المؤلفين يبحثان عن مدى أهمية وقوع الصناعة العسكرية على مجمل الحياة الاقتصادية لبلد ما وعلى نسبة التوظيف أو البطالة فيه.

تتمثل خلاصة التعريف المستخدم لمصطلح «المجمّع العسكري - الصناعي» إذن، بوجود شركات خاصة أو عامة يتركز الجزء الأكبر أو الكامل من نشاطها للانتاج العسكري، حيث تشكل، مجتمعة، نسبة لا يستهان بها من القطاع الصناعي وعامل تحصيل مالي ومصدراً هاماً لفرص التوظيف لليد العاملة. وتدير هذه الشركات نوعيات متشابهة من المدراء والموظفين الكبار، يحظون بعلاقات جيدة وقنوات اتصال مفتوحة بالاركان السياسية والاقتصادية الحاكمة أو النافذة في البلاد.

يحدد المؤلفان، على هذا الأساس، نظرتهم إلى الشركات الصناعية العسكرية الموجودة في إسرائيل، ويجريان

المقارنة بين الحاليتين الاميركية والاسرائيلية للتأكد مما اذا كان يصح استخدام التعبير في الحالة الثانية، فيؤكد ان انه بالرغم من الاختلاف الشاسع في حجم الموارد والانتاج والقوة التسويقية وما شابه فيما بين البلدين، الا ان اسرائيل لديها ما يمكن تسميته بمجمع صناعي عسكري. ينتقل المؤلفان، بعد ذلك، الى توضيح عدة سمات مميزة للحالة الاسرائيلية، اهمها ما يلي:

(أ) وجود عدد من الشركات الصناعية العسكرية التي تملكها الدولة، على عكس الحالة الاميركية، وهذه الشركات هي الاكبر والاهم من حيث حجم وقيمة الانتاج وعدد العمال، علماً بان ذلك لا يعني ان الشركات الكبرى تنتج كافة اصناف المعدات والمستلزمات القتالية. بل توجد عدة شركات، خاصة او مشتركة (حكومية - خاصة)، تقوم، بمفردها، بانتاج اعتدة معينة مثل الاجهزة الالكترونية او الصواريخ الموجهة جو - جو وغير ذلك.

(ب) وجود تدخل مباشر للحكومة في نشاط واحوال الشركات الصناعية العسكرية في اسرائيل، على العكس تماما من الحالة الاميركية التي لا تقدم اية مساعدات مالية ولا تفرض اية شروط سياسية (سوى في السماح بالتصدير الى الخارج او منعه عندما يتعلق الامر بكميات معينة او اصناف محددة من نظم الاسلحة). ففي الوقت الذي تقوم فيه الادارة الاميركية بمنح مشروع تطوير وانتاج لشركة اميركية ما، على ان تتحمل الشركة كافة النفقات والمجازفات المالية، توفر الحكومة الاسرائيلية للشركة التي تلبي طلبا ما رأس المال أو القروض، علاوة على التعهد بشراء المنتج.

(ج) اضطراب الشركات الصناعية العسكرية الاسرائيلية، بسبب صغر حجمها نسبياً وضيق اسواقها المحلية والخارجية، الى عدم القيام بمشاريع تطوير وانتاج كبيرة دون التأكد من وجود التمويل (الحكومي غالباً، علماً بأنه في المستقبل القريب قد يتم تحويل الاعتمادات المالية الاميركية الى الشركات عبر الحكومة الاسرائيلية، او حتى يمكن لشركات انتاج الاسلحة الاميركية ان تستثمر رؤوس الاموال مباشرة في نظيراتها الاسرائيلية ضمن العمل بمشروع الطائفة المقاتلة الجديدة «لافي»)، وبدون التأكد من وجود نية لدى الحكومة، ممثلة للقوات المسلحة الاسرائيلية، بشراء كمية محددة من المنتجات العسكرية وعلى مدى عدة سنوات قادمة، كي تضمن الشركة استمرار الدخل وتأمين فرص العمل للعمال والفنيين والمهندسين.

(د) وجود شريحة عليا في ادارة الشركات الصناعية العسكرية في اسرائيل تتألف من اشخاص يتماثلون في الخلفية والقيم الاجتماعية والمحيط المهني. بل ويلاحظ المؤلفان وجود نسبة عالية جدا من الضباط المتقاعدين على رأس هذه الشركات، وخاصة الحكومية منها. ويلاحظ، ايضا، الدور الذي لعبه العديد من المستثمرين الخاصين في تاسيس الصناعة العسكرية وقد تمتعوا بعلاقات شخصية جيدة بالزعامة السياسية في البلاد. ويضيف المؤلفان ان وثوق العلاقات فيما بين افراد الشريحة العليا في شركات الصناعة العسكرية يصل الى حد وجود العلاقات الشخصية الحميمة وحتى العائلية.

(هـ) قيام الحكومة الاسرائيلية بلعب دور مباشر في دعم نشاطات البحث والتطوير، حتى يتم تخصيص ما قيمته ٢ بالمئة من اجمالي الناتج القومي لجهود البحث والتطوير من قبل الحكومة والشركات الخاصة على حد سواء. لكن يتضح الامر اكثر من ذلك عندما نلاحظ ان نصف هذا الاستثمار يتم في القطاع المدني ومن قبل الشركات الخاصة غالباً، بينما يذهب النصف الآخر للبحث والتطوير العسكري حيث تتحمل الحكومة العبء الاكبر من الاستثمار. ويجدر ان نذكر ان هذا الوضع يتميز كليا عنه في الولايات المتحدة، حيث لا تساهم الادارة الاميركية بأي شيء في نشاطات البحث والتطوير، تاركة الاستثمار للشركات الخاصة التي تضطر الى المجازفة بأموالها في البحث عن تكنولوجيا وتصاميم جديدة قد تنجح او تفشل، لكن لا مناص لها من ذلك كي لا تتخلف عن منافسيها. وربما يوجد غطاء واحد في الولايات المتحدة لا يوجد بالضرورة في اسرائيل، الا وهو ان القوات المسلحة الاميركية لا تشتري سوى المنتجات العسكرية الاميركية (الا اذا توفر اذن خاص)، بينما تميل اطراف في الادارة الاسرائيلية والقوات المسلحة الى تفضيل المصادر الخارجية.

ينطلق المؤلفان ايضا، من خلال هذه الدراسة، الى مراجعة اهم المعالم الاقتصادية والسياسية للصناعة العسكرية في اسرائيل، فيبحثان، خدمة لذلك، عن موقع صنع القرار في الشروع في مشروع تطويري او انتاجي جديد، وفي تصدير الاسلحة كما وفي استيرادها. وينظران، ايضا، الى قياس الربح مقابل الكلفة، او الى التوازن فيما بين الاستقلالية والتبعية على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية نتيجة اتباع او الغاء سياسة السعي وراء الاكتفاء الذاتي، في مجال التصنيع العسكري.

فيطرح بريي ونويباخ تساؤلا حول صحة وجدوى بناء المجمع الصناعي العسكري في اسرائيل، اذ يقدمان

الاعتراضات التالية على ذلك: اولاً، حقيقة ان السوق المحلية للمنتوجات الاسرائيلية لا تقدر ان تستوعب الكمية التي ينبغي انتاجها اذا كان للمشروع ان يكون مربحاً اقتصادياً، مما يشجع على التطلع نحو تصدير المعدات العسكرية وبالتالي على البحث عن الاسواق. وثانياً، ان المعضلات الادارية والسياسية التي تجعل عملية صنع القرار في المباشرة بتطوير وانتاج سلاح ما عملية ناقصة وغير مدروسة تماماً، تؤدي الى تصنيع معدات غير فعالة وغير قادرة على المنافسة في الاسواق الخارجية، كما ان القوات المسلحة الاسرائيلية نفسها تتمتع عن استخدامها؛ وثالثاً، ان مسألة التصدير والمنافسة في الاسواق الخارجية، تعني، عملياً، اختراق اسواق آسيوية وافريقية وامريكية لاتينية معينة حيث توجد عراقيل سياسية واخلاقية تمنع الدول الكبرى عن امدادها بالسلاح، ومثلاً الحكومات العنصرية والديكتاتورية، مما يضع اسرائيل في وضع سياسي واخلاقي سيء قد يعود عليها بالعزلة الدولية وردات فعل الدول او الشعوب المساء إليها.

ويضيف المؤلفان الى كل ذلك ان شركات الصناعة العسكرية التي تملكها الحكومة تعاني، غالباً، من ربحية اقل ومعدلات انتاج وانتاجية لكل عامل ادنى بكثير منها لدى الشركات الصناعية العسكرية الخاصة. ويضاف الى ذلك حقيقة ان الشركات الخاصة كثيراً ما تقوم ايضا بانتاج السلع المدنية كاجهزة الراديو والبرادات ومكيفات الهواء وما شابهها، مما يوفر لها مصدر ارباح كبيرة، وخاصة ان هذه المنتوجات تلقى رواجاً في الاسواق الاوروبية والامريكية لا يمكن ان تلقاها المنتوجات العسكرية لاسباب سياسية وعسكرية - امنية واقتصادية - تجارية. فتضاف هذه الاعتبارات الى تلك المذكورة اعلاه، مما يدفع المؤلفين الى التساؤل، بل والاقتراح، حول امكانية استبدال الصناعة العسكرية بقطاع صناعي مدني اوسع من شأنه ان يعوض، بل ويزيد، على الارباح المالية الناجمة عن بيع المعدات العسكرية في الوقت الذي يلغي فيه الآثار والعواقب السياسية البعيدة المدى على مكانة اسرائيل الدولية.

وقد استخلص المؤلفان مجموعتين من الملاحظات الاساسية مما سبق، وتتعلق المجموعة الاولى بحساب الربح والخسارة، او الجدوى الاقتصادية والسياسية، في انشاء صناعة عسكرية اسرائيلية. فيطرح المؤلفان ان الصناعة العسكرية الاسرائيلية تكلف الحكومة انفاقاً باهظاً لقاء مردود محدود، في الوقت الذي تكلف مشتريات الاسلحة الاجنبية اقل من ذلك. فيظهر ان بناء وتنمية المجمع العسكري الصناعي الاسرائيلي يتطلب استثماراً كبيراً يزيد حالة الديونية العامة للبلد، مما يجعل اسرائيل بالتالي تعتمد، اكثر فاكثراً، على رضى الولايات المتحدة. اما بالمقابل، حسب رأي بيري ونوبيسخ، فان تحويل الاستثمار من القطاع العسكري الى المدني من شأنه تقوية الاقتصاد عموماً والصادرات خصوصاً، مما يحسن وضع ميزان المدفوعات، فيجعل اسرائيل اقل اتكالية على الهبات الامريكية، واكثر قدرة على المناورة السياسية. ويعتقد المؤلفان بأنه بإمكان اسرائيل، في هذه الحالة، ان تجد ما تحتاج اليه من نظم اسلحة رئيسية في الخارج نظراً لكثرة مصادر الاسلحة التي تبحث عن الاسواق.

اما المجموعة الثانية من الملاحظات، فتتعلق بالتيارات المختلفة، او حتى المتناقضة، داخل اسرائيل في النظر الى قضية انشاء صناعة عسكرية اسرائيلية، وباية طبيعية وبأي اتجاه. ويؤكد المؤلفان ان مجموعة المستثمرين الذين يمثلون الشركات الحكومية او الشركات العامة يحملون عقيدة جماعية وتتأثر نظرهم بطبيعة الاستثمار المطلوب، فيعتقدون بوجوب قيام الحكومة بلعب دور مباشر وبخلق قاعدة صناعية اسرائيلية للمنتوجات العسكرية. بينما تتألف مجموعة ثانية من المستثمرين الخاصين الذين يؤمنون بالمبادرة الحرة، وبالتالي بغلبة قانون السوق، والعرض والطلب، مما يؤثر في نوعية المنتوجات وفي التوجه التسويقي، وكذلك على مصادر التمويل وامكانيات التعاون مع المستثمرين الخارجيين. وثمة عامل اضافي يتمثل في قيام العديد من الضباط او الوزراء السابقين بالعمل كوكلاء لشركات الاسلحة الاجنبية، حيث يسعون الى اقناع المؤسسة الدفاعية الاسرائيلية بشراء المنتوجات الاجنبية، نظراً الى مصلحتهم الشخصية في ذلك.

اذ كانت هذه اهم الاتجاهات والملاحظات التي يدرسها المؤلفان، فان الكتاب قد اغفل مجموعة ملاحظات، او حتى انه اظهر نقصاً في تعريف وفهم ماهية المجمع العسكري الصناعي، ان عموماً او في الحالة الاسرائيلية خصوصاً. ويتمثل الاعتراض الاول في ان مفهوم المجمع العسكري الصناعي يشتمل على اكثر بكثير مما اورده المؤلفان. اذ يقصد بالتعبير ليس مجموعة الشركات التي تنتج المعدات العسكرية فحسب، بل ومجموعة العلاقات والاطر التي تربط هذه الصناعة بالمؤسسة الدفاعية، بحيث يؤلف ذلك المزيج من الشركات المنتجة والقوات المسلحة المستهلكة، اضافة الى الاطار السياسي - القانوني (اي جهاز الدولة) ثلوثاً هو ما يعرف بالمجمع العسكري الصناعي. ويعكس هذا الاغفال نقصاً اساسياً في فهم طبيعة العلاقات والمصالح بين الهيئات الاقتصادية ومصالحها التجارية، والهيئات

العسكرية ومصالحها المؤسسية، والهيئات السياسية ومصالحها الداخلية والخارجية. أي أنه يتم تجاهل مدى الدور العضوي الذي تلعبه السلطة السياسية، صاحبة القرار فيما يخص المؤسسة الدفاعية (الجيش وأجهزة الأمن وما شابه)، في تعزيز وتشجيع القاعدة الصناعية وفي تشجيع سياسات واتجاهات إنتاجية وتسويقية وتصديرية فيها. فتتحمل السلطة السياسية المسؤولية المباشرة عن طبيعة البلد العسكرية وسياسات وعلاقات إسرائيل التسليحية بين العالم، بينما يؤدي العزل المصطنع الذي يقيمه المؤلفان بين السلطة السياسية والمجمع الصناعي إلى تربة الأولى من المسؤولية وإلى تصوير الكيان الإسرائيلي بطريقة معينة توجي بالصحة الخلقية.

أما الاعتراض الثاني، فيتعلق بالحيرة التي يزعمها المؤلفان، بداية ونهاية، حول دوافع إسرائيل في تنمية الصناعة العسكرية. فيتساءل بيري ونوبيباخ: لماذا تواصل إسرائيل الاستثمار في مجال يعتبرانه خاسراً اقتصادياً؟ ويشعران بالقلق حيال مستقبل الأحوال الاقتصادية والسياسية للبلاد. إلا أن ذلك يتجاهل، تماماً، حقيقة أن الاقتصاد الإسرائيلي (وبالتالي الجسم السياسي) لا يخضع للقوانين الاقتصادية العادية، ولم تتأثر أهم القرارات المصرية الإسرائيلية بالقيود الاقتصادية إلى حد الغاء إجراء ما، نظراً إلى غلبة الاعتبار السياسي في الحساب وصنع القرار الإسرائيلي، وذلك حصلاً بفضل شتى أنواع وأشكال التدفق المالي الهائل الذي جاء للدولة الصهيونية منذ نشأتها. بل يقدم المؤلفان جانباً آخر من الإجابة على هذا السؤال من حيث لا يدريان، إذ يؤكدان اتفاق سياسة تصدير الأسلحة الإسرائيلية مع الاحتياجات الأمريكية من جهة، ومع رغبة إسرائيل في دعم خصوم دول المواجهة العربية أو اصداق إسرائيل في مختلف البلدان، من جهة أخرى.

وإذا كان هناك من اعتراض رئيسي ثالث، فهو نقص المعالجة الاقتصادية للمسألة، حيث غاب جانب هام للغاية في قياس حجم وأهمية المجمع العسكري الصناعي وفي تعريف ماهية المجمع، ألا وهو تحديد إجمالي حجم القوة البشرية والاستثمار المالي في جميع أوجه النشاط الأمني والعسكري والدفاعي. أي أنه، عند حساب حقيقة وجود وتحديد مدى حجم المجمع العسكري الصناعي بمعناه الأوسع كما حددهناه أعلاه، فلا بد من أن نذكر أن القوة البشرية العاملة في الصناعة العسكرية والبالغة ١٠٠ الف عامل تقريباً، تضاف إلى حوالي ٢٠٠ الف شخص آخر يعملون في الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى، ليصبح المجموع العام حوالي ٣٠٠ الف شخص أو ربع إجمالي القادرين على العمل في البلاد، ولا يشمل ذلك أعداد موظفي الدولة أو القطاع العام. وإذا كان أكثرية عمال الصناعة العسكرية يعملون في الشركات الحكومية، فإن حجم الدور الاقتصادي للدولة، وحجم القوة العاملة والقيمة المالية المستثمرة في المؤسسة الدفاعية برمتها، يدلان على حقيقة الموقف فيما يتعلق بالمجمع العسكري الصناعي الإسرائيلي وحقيقة طبيعة تلك الدولة وأهمية الدعم الأميركي.

وأخيراً، فإن الاعتراض الذي يرد على البال هو أنه كان باستطاعة المؤلفين أن يطرحوا الأفكار والمعلومات الأساسية كلها بشكل مقالة، ولا حاجة لدراسة بهذا الحجم إذا كانت ستعجز عن تغطية جوانب أساسية من الموضوع، وخاصة أن الكثير من المعلومات حول نظم الأسلحة المنتجة والصناعات المعقدة هي ناقصة أو قديمة أو لا تواكب آخر التطورات. وكان المتوقع من يورام بيري بالتحديد أن يساهم مساهمة أكبر بكثير في جانب علاقة الدولة بالمجمع العسكري والمؤسسة الدفاعية، إلا أنه لم يفعل ذلك مما أفقد الكتاب الكثير من القوة، وخاصة أنه إذا أراد المؤلفان إثارة النقاش وفتح الحوار، فكان يترتب عليهما أن يثيرانه فعلاً، وبطريقة مؤثرة، لا أن يلتقا على المضامين الأعمق والأبعد والمتعلقة بطبيعة المشروع الصهيوني.

ي . خ .



### التوثيق، والتوثيق الفلسطيني

لا تاريخ دون وثائق، وبالتالي لا مستقبل، ثقافياً أو سياسياً، دون تاريخ. والوثائق تعتبر، بحق، الذاكرة الفعلية لأمة من الأمم، ولأي حقبة من حقبة التاريخ. لذا، فإن الاهتمام بالوثائق وحفظها - وهو ما اصطلح على تسميته بالتوثيق Documentation - يعتبر احد أهم المقاييس لتحديد ومعرفة مدى تطور هذه الأمة أو تلك، لا رتباطه، جديلاً، بمدى الوعي الوطني، من جهة، ودرجة تقدمه، من جهة أخرى.

ولم يكن التوثيق بالنسبة للفلسطينيين، كشعب، يرتبط، تاريخياً، بأقوى العرى مع شعوب المنطقة الشرق اوسطية، التي ازدهرت ضمن حضارات الشرق القديم كالحضارة السومرية والبابلية والفرعونية والكنعانية، بالأمر الخاص، فقد جرى عمل حفظ الوثائق الاساسية وحفظها على انواع متشابهة من الطين، والزجاج. وقد تطورت مسائل الحفظ تلك مع تأسيس الكنيسة، كهيئة دينية مستقرة، تعتبر الفلاحين رعاياها الروجانيين. ولعل أول ارشيف عالمي تم تأسيسه هو ارشيف بول الخامس، في اوائل القرن السابع عشر، في الفاتيكان. اما على صعيد «الارشيف الوطني»، بمعناه السياسي، التابع للدول، فكان تأسيسه في باريس سنة ١٧٩٠، وهو أول ارشيف وطني في العالم، ولا يزال متواصلاً للآن.

وفي بريطانيا، تم تنظيم قانون «دار الوثائق» في سنة ١٨٢٧، كما تم الإعلان في سنة ١٨٨٨ عن ولادة جمعية الوثائق البريطانية. وقد اسهمت هذه الجمعية بدور رئيسي في تنظيم السجل الوطني للارشيف العام ١٩٤٥. ولظروف الاستعمار في الوطن العربي، تأخرت عملية التوثيق في الاقطار العربية الى ما فتره ما بعد استقلال هذه الاقطار، ثم جرت في اوقات متفاوتة. الا انه يمكن الاعتماد على الارشيف الوطني للدول المستعمرة للاقطار العربية، فيما يختص بوثائق الاستعمار في تلك الدول، ووثائق تلك الدول من سياسية واقتصادية واجتماعية. وفيما يخص الوضع الفلسطيني، يمكن الوقوع على الوثائق في ملفات وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات البريطانيتين.

لذا، فإن فلسطين، بحكم فقدانها النظام السياسي المستقل منذ وقوعها تحت نير السلطنة العثمانية، ومع انتقالها الى مرحلة الانتداب البريطاني في اوائل العقد الثالث من هذا القرن، لم تنشأ ادارة وطنية فلسطينية، وفقاً لصك الانتداب البريطاني، حتى سنة ١٩٤٨. اما في هذه السنة، فقد تمكنت الحركة الصهيونية من فرض سيطرتها على الجزء الاكبر في فلسطين والاعلان عن قيام «اسرائيل» فيه. لذا، لم تعرف فلسطين الارشيف الوطني او اية مؤسسة وثائق خاصة مستقلة.

ويمكن تقسيم وثائق تلك الفترة على النحو التالي: الوثائق العثمانية المتعلقة بفلسطين؛ والوثائق البريطانية الخاصة بوزارة المستعمرات، والمتعلقة بفلسطين؛ ووثائق الاحزاب السياسية الفلسطينية، والهيئات واللجان الشعبية؛ ووثائق الصحف الفلسطينية، في الفترة الانتدابية البريطانية؛ والوثائق العربية، المتعلقة بالقضية الفلسطينية ١٩٢٢ - ١٩٤٨.

وقد كشفت بريطانيا عن جزء من وثائقها المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حيث يتم الكشف عن الوثائق بعد مرور ثلاثين عاماً.

اما تلك الوثائق المتعلقة بالاحزاب السياسية الفلسطينية، كحزب الدفاع والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال العربي، ووثائق اللجنة التنفيذية، ووثائق الحزب العربي وغيرها، فمعظمها كان محفوظاً، بشكل شخصي، لدى بعض قادة هذه الاحزاب، والآخر كان محفوظاً في ذاكرة اصحابه.

هذا بالنسبة لفترة الانتداب البريطاني، أما الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٤، فقد تم فيها حرمان الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم في العمل السياسي المستقل، وبالتالي لم تكن لهم هيئاتهم السياسية أو الصحفية، أو المؤسساتية الخاصة والمستقلة أو بعبارة أدق، لم يكن لهم في هذا شيء كثير. وقد عاشوا مرحلة الاغتراب، والشنات، لذا فإن معظم وثائق هذه الفترة موجودة لدى الدول العربية المضيفة، وبشكل خاص في لبنان وسوريا ومصر والأردن. وقد استمرت هذه الحال حتى بروز منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤، واعتراف جامعة الدول العربية بها. ومنذ تأسيسها، بدأت ملامح الشخصية الفلسطينية، تتوضع عبر خط متصاعد. وقد انعكس ذلك على نشاطات المنظمة وتم تأسيس مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت سنة ١٩٦٤ وكان له دور السبق في تأسيس أول إرشيف فلسطيني بالمعنى العلمي، ثم برزت الصحافة الفلسطينية بتنوعها وغزارتها وتم تأسيس «الإرشيفات» الخاصة بها.

### الوثائق الفلسطينية: الغزارة، الاصاله:

وقبل الغوص في مراحل التجربة الفلسطينية في مجال التوثيق والتعرض من خلالها الى محاولة التوصل الى صيغة اساسية مستقبليّة، لا بد من اثاره موضوعه، هي من اهم الموضوعات المتعلقة بالمجال التوثيقي الفلسطيني، والاشارة، مبدئياً، الى خصوصية هذه الموضوعه ضمن اطار الخصوصية الفلسطينية بشكل عام. وهذه الموضوعه تكمن في التساؤل التالي: ما هي الوثيقة الفلسطينية، او ما الذي يمكن اعتباره وثيقة، وما الذي لا يمكن اعتباره وثيقة؟ ولهذا التساؤل ما يبرره في سياق التجربة السياسية الفلسطينية، خاصة في الفترة التاريخية ما بين ١٩٤٦ - ١٩٨٥، وذلك، نظراً لفردية المادة المدونة، ولخلو بعضها، او حتى معظمها، من المعنى السياسي القادر على تحديد الموقف السياسي، بل أن معظمها جاء لاغراض تكتيكية آنية، مما يعقد عمل التوثيق، ويؤدي، بدوره، الى تضليل الباحث. ولا غرابة في ذلك، اذا اخذنا هذه الخصوصية ضمن اطارها العام في الخصوصية الفلسطينية.

إن فقدان النظام السياسي المركزي من شأنه ان يؤدي الى تعددية مراكز القرار في داخل الهيئة السياسية الواحدة احياناً، مما يؤدي الى تعدد التغيير السياسي ويعطي الوثائق السياسية التابعة للجهة الواحدة تنوعاً تكتيكياً، ويكفي ان نقوم، في تجربة سريعة، بمحاولة رسم خط بياني محدد لمواقف الجبهة (كذا) ازاء النظام (كذا) خلال السنوات الخمس الاخيرة مثلاً. ان لوفعلنا هذا لوجدنا تقلبات في الرأي لا حصر لها. وما ينطبق على النظام السياسي ينطبق، ايضاً، على الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية، او غيرها. لذا، فان تحديد ما هي الوثيقة السياسية هو امر في غاية الاهمية للبدء بأي عملية توثيقية جدية. ومن الناحية النظرية، فان الوثيقة هي «كل مدون يعطينا صورة، او جزءاً من صورة، للتجمع البشري وكل ما يحيط به كونياً في زمان ومكان معينين»<sup>(١)</sup>. اما على صعيد الارشيف الصحفي، فيمكن تعريفه «بمجموعة المواد الاعلامية والثقافية المختارة والمجمعة سواء كانت هذه المواد قصاصات وصوراً ونشرات وكتيبات وخرائط ومراجع أو مواد سمعية وبصرية، وما شابه ذلك، على ان تكون هذه المواد منظمة ومرتببة بشكل يسهل الوصول اليها وحفظها واسترجاعها، ضمن ترتيب وتصنيف تلك المواد وفق خطة او نظام بحيث يسهل الرجوع اليها عند الحاجة»<sup>(٢)</sup>. ووفقاً لتعريف محجوب مالك، فان التوثيق هو: «ما لا يمكن الاستغناء عنه لإثبات حقوق الجماعات والافراد او الدولة ذاتها، كما انه لا يمكن الاستغناء عن الوثائق التي تحمل معلومات او حقائق عن ذلك الجهاز، والتي خلقت لاغراض ادارية، ولكنها يمكن ان تستعمل في الدراسات التاريخية والاقتصادية وغير ذلك من العلوم الانسانية»<sup>(٣)</sup>.

ومن الناحية العملية، وفي اطار الموضوع الفلسطيني، فلا بد لنا من التعرض الى اشكال الوثائق منذ بداية الفترة العثمانية حتى الوقت الراهن بمحاولة اولية للتوصل الى تعريفات خاصة بالوثيقة والوثيقة الارشيفية والارشيف.

### الوثائق الرسمية:

وهذه تشمل. وفقاً للاصطلاح المتفق عليه، «كافة الوثائق الصادرة عن الاجهزة الحكومية ذات الصفة التشريعية او التنظيمية، مثل الاوامر والمراسيم والقرارات والمعاهدات والاتفاقات والانظمة والتعليمات واللوائح ونحوها، وتسمى بالوثائق العامة (General Documents)»<sup>(٤)</sup>. ووفقاً لهذا الاصطلاح، امتازت الوثائق الرسمية

السلطانية خلال الفترتين العثمانية والبريطانية بخصائص محددة، أبرزها: الصفة الرسمية للوثائق وتبعية هذه الوثائق للباب العالي العثماني، ومن ثم لوزارة المستعمرات البريطانية. لذا، فقد جاءت عملية حفظ هذه الوثائق بطريقة سرية، ولكنها رسمية، مما ساعد على الحفاظ عليها خارج فلسطين، كونها شكلت جزءاً من عمل الإدارة السياسية، وعبرت عن العمليات الإجرائية التي تمت بها الانتجازات السياسية، مما يساعد على اعتبارها أدلة على العمل، وليست العمل بذاته، وأنها تستمد صحتها من صفتها تلك كمادة خام لمصادر صحيحة. وقد جاء ترتيب هذه الوثائق في أرشيفات الدول المستعمرة وفقاً لانتاجها الإداري، وليس لاستخدامها البحثي، مما يفترض بذل الجهود ليس في استعادتها فقط، بل في إعادة ترتيبها وفقاً للرؤية الوطنية السياسية، وليس لحاجة الاستخدام الإداري وقت الاستخدام، وصياغة القرار.

وإذا كان للوثائق من دورة حياتية، فإن دورتها لا تتعد عن دورة حياة الإنسان من حيث الولادة حتى الوفاة<sup>(٤)</sup>. فهي تمر بمرحلة التكوين، في جوف الإدارات التي أنتجتها كوعاء لمقولة سياسية، أو امر إداري، أو عسكري، أو خلافه. وغالباً ما تتكون من الخطابات والتعاميم والبرقيات واللوائح والخارج والسجلات والتقارير والمستندات والأوامر والمراسيم والقرارات والتنظيم الإداري، ولا بد أن يتوافر لكل وثيقة معلومات حول ما يجب على الأسئلة الأربعة التالية: أولاً: من؟ أين؟ متى؟ وكيف؟ وذلك بهدف استخدامها واستخراج المعلومات الضرورية منها، وإعدادها لمرحلة الحفظ التي تختلف من وثيقة لآخرى، والتي تنتهي، عادة، بتحويل الوثيقة من حالتها الأصلية إلى حالة أخرى وفقاً للتقنيات المتوفرة. وقد ساعدت العلوم الحديثة على تحويل الوثائق إلى مصغرات تختصر تراكبها الكمي وإلى نوعيات غاية في الدقة والوضوح وصغر الحجم.

أما المرحلة الأخيرة من حياة الوثيقة، فهي الائتلاف أو التحويل، الذي لا يمكن القيام به دون المرور بالمرحلة المذكورة وبعد استنفاد كافة فوائدها العملية والزمنية والاعتبارية. ويحتاج ذلك إلى تنظيم قانوني رسمي لرسم التخوم الفاصلة بين مراحل دورة حياة الوثيقة، خاصة مرحلة الائتلاف. إن التطور التقني الحديث قام بتوفير المناخ المناسب لحفظ الوثيقة الأصلية على مصغرات والتخلص من حجم الوثيقة على أساس حفظ الصورة.

ثانياً: الوثائق غير الرسمية، وهي كافة الوثائق الصادرة عن أفراد أو هيئات غير تابعة لمؤسسات الإدارة السياسية الرسمية، وتشمل، بالخصوص، الوثائق الخاصة بالأفراد والجماعات، والهيئات والمنظمات والاتحادات. وفيما يختص بالوضع الفلسطيني، خاصة في الزمن الانتدابي، فإن لهذه الوثائق أهمية خاصة، كونها اشتملت على وثائق الحركة السياسية الفلسطينية كافة؛ إضافة لملفات الصحف وغيرها من نشاطات سياسية، وشعبية، وقد كان لنشرها، في السنوات الأخيرة، في مجموعات وثائقية، أكبر الأثر في تقويم الكتابة التاريخية الفلسطينية وتقديمها. وفي أبرز ما صدر في هذه المجموعات يذكر: ملف وثائق فلسطين (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي - الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩)، والوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ١٩١٥ - ١٩٢٦ (القاهرة: جامعة الدول العربية - إدارة شؤون فلسطين، ١٩٥٧، في جزئين)؛ ووثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨ - ١٩٣٩، وقد جمعها وصنفها د. عبد الوهاب الكيالي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)؛ وكذلك مجموعتا أوراق أكرم زعيتر التي أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت فصدرت الأولى بعنوان: أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، وصدرت الثانية بعنوان: أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ - ١٩٣٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠).

ووفقاً للتقسيم الرسمي وشبه الرسمي، فإن أشكال الوثائق الفلسطينية في معظمها غير رسمي، لعدم معرفة فلسطين النظام السياسي المستقل، بمعناه القانوني، منذ ما قبل العهد العثماني. ويمكن حصر أشكال الوثائق الفلسطينية على النحو التالي:

#### أ - الوثائق التاريخية ذات الطابع الأثري Archaeology :

وهي كل ما يمت إلى فلسطين بصلة من مكتوب، وخلافه، إطلالاً وأوابد ومنحوتات ومخطوطات، منذ بدء الخليقة مروراً بالحضارات الكنعانية والرومانية والإسلامية والعثمانية. وقد بدأ الاهتمام بها مع نهاية الحرب الكونية الأولى، وقام بالبحث عنها رجال الآثار الألمان ثم الإنكليز والفرنسيون، وخضع هذا البحث، بالأساس، لأهداف سياسية محددة. ووجد هذا الشأن الاهتمام الخاص به، فلسطينياً، منذ فترة قريبة، حيث تأسس، مثلاً، قسم خاص في دائرة الإعلام والثقافة في م.ت.ف. للاهتمام به، ولا يزال هذا الاهتمام في بدايته.

## ب - الوثائق العثمانية:

تنتمي للفترة التي تبدأ منذ سنة ١٩١٦، غداة معركة مرج دابق وتمتاز هذه الفترة باختلاط الوثائق الفلسطينية مع الوثائق السورية واللبنانية والأردنية، باستثناء الوثائق المتعلقة بالقدس التي شكلت وحدة ادارية مرتبطة مباشرة بالباب العالي العثماني. ويمكن العثور على وثائق تلك الفترة في ملفات الباب العالي في تركيا، مع ملاحظة تشابكها، ايضاً، مع الوثائق التركية ذاتها، وخصوصاً حين يتعلق الامر بالنواحي القانونية والتشريعية؛ ان هذا لا يفقدها اهميتها ودورها في توضيح الخلفية التاريخية التي سبقت معاهدة سايكس - بيكو، كما لا يفقدها فوائدها في تفسير التكوين الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني. والاهتمام بوثائق تلك الفترة ما يزال، على كل حال، ضئيلاً للغاية، بل هو غائب غياباً كاملاً عن مراحل منها، حيث يحل التنظير، في الحديث عن تلك المراحل، محل الوثيقة اللازمة. ولا تزال مواد هذه الفترة مكتوبة باللغة التركية، بعضها بالحرف العربي وبعضها الاخر بالحرف اللاتيني، اضافة لما هو منها معروف باللغة العربية.

## ج - وثائق فترة الانتداب البريطاني:

وتحتل الوثائق غير الرسمية اهمية خاصة خلال هذه الفترة، وتمتاز وثائق هذه المرحلة بالتنظيم والوضوح بالقياس الى وثائق المرحلة العثمانية.

فالادارة الرسمية البريطانية، والتي عُرفت باسم «حكومة فلسطين» كانت على درجة عالية من التنظيم ودقة الادارة، مما اسهم في تنظيم الوثائق الفلسطينية والحفاظ عليها في ملفات وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية البريطانييتين. وذلك اضافة لازدهار الصحافة الفلسطينية في الزمن الانتدابي، فرغما عن بعض القوانين البريطانية المنحازة إلى الجانب الصهيوني فان الصحافة الفلسطينية حققت نمواً وازدهاراً كبيرين بالمقارنة مع وضعها في الفترة العثمانية. ويكفي ان نذكر ان مائة وخمسة وتسعين صحيفة، بين يومية واسبوعية، تنوزع ما بين العربية والانكليزية والعبرية، ازدهرت في فلسطين في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٤٨<sup>(٧)</sup>. ولا يزال معظم ملفات هذه الصحف بحكم المفقود او الموجود خارج الدوائر الفلسطينية. وفي هذا السياق، لابد من الاشارة الى ان ترتيب الوثائق البريطانية في ارشيف وزارة المستعمرات جاء وفق احتياجات الادارات البريطانية بالاساس، مما يستدعي اعادة ترتيبها بما يخدم البحث الفلسطيني.

## وثائق ١٩٤٨ - ١٩٦٥:

وتنوزع وثائق هذه الفترة وفقاً لحالة الشتات التي اصاب الشعب الفلسطيني على عدة اتجاهات، ابرزها:

- العرب في اسرائيل: ويتداخل معظم وثائقهم مع الوثائق الاسرائيلية الرسمية.
- وثائق حكومة عموم فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٠: وتتوافر هذه الوثائق في ملفات الهيئة العربية العليا<sup>(٨)</sup>.
- وثائق الضفة الغربية، والمتداخلة مع الوثائق الاردنية الملكية منذ مؤتمر اريحا، ١٩٥٠ حتى ١٩٦٧.
- وثائق دائرة فلسطين في جامعة الدول العربية: المحفوظة في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة.
- الوثائق المتعلقة بتوزيع وتشغيل الفلسطينيين: وهي مجموعة تقارير ووثائق ذات اهمية خاصة، وموجودة في ملفات (U.N.R.W.A) التابعة للامم المتحدة، في فيينا.
- الوثائق المتعلقة بالنشاط السياسي الفلسطيني في الاقطار العربية المحيطة بفلسطين، ١٩٤٨ - ١٩٦٠: وهي، في معظمها، من مقتنيات ارسيفات الاستخبارات العربية لطبيعة خصوصيتها، ويمكن العثور على القليل منها هنا وهناك لدى الهيئات او الافراد المعنيين بالامر.

## هـ - وثائق الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٥:

وتنوزع حسب اهميتها: وثائق منظمة التحرير الفلسطينية عبر دورات المجلس الوطني الفلسطيني، ومجموعة الادبيات المطروحة في دوراته، اضافة لملفات الصحف الفلسطينية وكذلك البرامج السياسية والبيانات وما يشبهها في ادبيات الفصائل الفلسطينية، وتفاعل هذه الحركة الفلسطينية بالمحيط العربي والدائرة الدولية، اضافة لتقارير وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل الفلسطينيين (U.N.R.W.A). وبرز ما يميز هذه المرحلة الغزارة الفائقة للمادة الوثائقية، مما يعطي عملية تقييم الوثيقة الفلسطينية اهمية خاصة تتطلب وعياً دقيقاً ومباينة حقيقية لظروف ولادة كل وثيقة وسمات كل فترة من الفترات السياسية. ولتقييم الوثائق، ينبغي القيام بإجراءات شاملة تبدأ بالتعرف على الوثيقة وتحديد هويتها واساليب جمعها وحفظها وتنظيمها، ومن ثم تقرير الفائدة منها، وفرزها، واتلاف غير المهم منها.

ونظراً لما يحتاجه هذا العمل من جهد، وخبرة، واتقان، فانه، للأسف، لم يلق العناية اللازمة مما تسبب في اضعاف الكثير من الملفات الوثائقية الهامة عبر العشرين عاما من التجربة الفلسطينية المعاصرة.

### ملامح التجربة الفلسطينية في التوثيق:

كان لمركز الابحاث الفلسطيني دور السبق في المجال التوثيقي الفلسطيني، حيث تأسست فيه ثلاثة اقسام خاصة منذ سنة ١٩٦٤: قسم خاص بالمكتبة والوثائق التاريخية الفلسطينية، وقسم خاص باليوميات الفلسطينية، وقسم خاص بالارشيف. واعتمد قسم الارشيف على توثيق كافة المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وفق اربع مجموعات رئيسية: المجموعة الفلسطينية، والمجموعة العربية والمجموعة الدولية والمجموعة الاسرائيلية. وكانت روافد المعلومات تأتي عبر عشرات الصحف العربية والصحف الاجنبية بثلاث لغات هي العبرية والانكليزية والفرنسية. وقد شكلت مادة الارشيف الارضية الاساسية لتوثيق القضية الفلسطينية منذ سنة ١٩٦٤. وبالاستناد إلى معلومات ارشيف مركز الابحاث، قام المركز بنشر زهاء ٢٤ مجلداً شاملاً بعنوان «اليوميات الفلسطينية»، وهي عبارة عن مسح شامل لكافة نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية وكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية عموماً وعلى الصعيد كافة. وقد تم تصوير الارشيف سنوياً بـ «الميكرو فيلم»، وقد تطور عمل الارشيف منذ سنة ١٩٨١، واصبح يصدر ملفاً شهرياً مفهرساً لمواده، وفق ٧٢ رأساً للموضوعات، تسهياً لعمل الباحثين في سرعة استخراج المعلومات من ملفات الصحف.

اما فيما يتعلق بقسم الوثائق، فقد تم جمع الوثائق الاساسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية من الارشيف الوطني البريطاني وملفات الهيئة العربية العليا واوراق شخصيات وقيادات فلسطينية وملفات بعض صحف فلسطين زمن الانتداب. كما جمعت وثائق شفاهية - مباشرة - مسجلة، من بعض الشخصيات الوطنية الفلسطينية (Oral History). وحصل القسم على بعض وثائق حكومة عموم فلسطين، وكذلك على بعض الوثائق العثمانية. كما حصل على مصغرات بريطانية متعلقة بالقضية الفلسطينية، معظمها يتعلق باراضي فلسطين، ونظام الملكية، ومعظم الوثائق المحفوظة ووثائق اصلية. وهذا كله شكل اسهاماً واضحاً في ظهور دراسات تاريخية متخصصة ودقيقة في القضية الفلسطينية.

ونظراً لخصوصيات القضية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الصراع العربي - الاسرائيلي، ونظراً لاهمية دور مركز الابحاث في بلورة الشخصية الوطنية وابرار دورها الحضاري، فقد تعرض هذا المركز الى خمسة اعتداءات عنف متفرقة ابرزها نهب كافة محتوياته من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي، اثناء اجتياحه لبيروت الغربية في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، تم تفجير مقره بسيارة ملغومة في ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣. لذا، فانه يمكننا اعتبار تجربة مركز الابحاث التوثيقية، عبر ما انجزه من جمع وتصنيف ونشر، ابرز التجارب الفلسطينية في هذا المجال، اضافة لتجربة جامعة بيرزيت داخل الوطن المحتل.

وفي هذا السياق، لابد من الاشارة الى مسألة هامة برزت عبر التجربة الفلسطينية في التوثيق وهي التعددية. فقد انشأت كل صحيفة لنفسها ارشيفا خاصا وفاق عددها على العشرين صحيفة، مما ادى الى تكرار العمل ذاته واستدعى القيام بمحاولة تأسيس مركز واحد للتوثيق الفلسطيني. الا ان هذه المحاولة كانت دون المستوى المطلوب من حيث الخبرة والمعطيات مما اعطى تكرارا زائداً.

ومهما يكن من امر، فان للتجربة التوثيقية الفلسطينية، خلال العشرين سنة الاخيرة، العديد من الدولوات، ابرزها ضرورة الاعتماد على التقنيات الحديثة في التوثيق، نظرا لتعرض المؤسسات الفلسطينية للتهجير المتكرر. ان عدم الاستقرار يفرض، بدوره، ضرورة حفظ الوثيقة، وتوفير القدرة على الرجوع اليها مع توفير سهولة حفظها، ونقلها عبر المصغرات (المايكرو فيلم أو المايكرو فيش)، وتخزين المعلومات بواسطة العقل الالكتروني، مما يسهل عملية نقل المعلومات واسترجاعها، وفق نظام خاص يتلاءم وأوضاع المؤسسات الفلسطينية.

### التفاعل العربي والدولي للتوثيق الفلسطيني

تعود فكرة انشاء مجلس عالمي للتوثيق إلى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٨، وكان الهدف منها الاسهام

في إعادة ترميم وإقامة الصرح الحضاري العالمي. وقد عقد المؤتمر الدولي لهذا المجلس في باريس ١٩٥٠، وحضره ممثلون من عشرة بلدان ويمثلون عن ١٥٠ مؤسسة للإرشيف، وعرف المجلس باسم (I.C.A) (إيكا). ويعقد المجلس، وفقاً لنظامه، مؤتمراً خاصاً له كل ثلاث سنوات إذا تهيأت الظروف لذلك. وقد عقد مؤتمراته في لاهاي سنة ١٩٥٢ وفلورنسا سنة ١٩٥٦ وستوكهولم سنة ١٩٦٠ وبروكسل سنة ١٩٦٤ ومدريد سنة ١٩٦٨، وعقد آخر مؤتمره له في موسكو سنة ١٩٧٢، وحضره زهاء ثلاثة آلاف مندوب يمثلون غالبية الدول. في هذا المؤتمر الأخير، تقرر تشكيل الفرع الاقليمي العربي للمجلس الدولي للوثائق<sup>(١)</sup>. وتتلخص اهداف المجلس الدولي للإرشيف (ايكا)، وفقاً لدستور المجلس الدولي للإرشيف الذي صودق عليه من قبل الجمعية التأسيسية في ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٥٠ ومن قبل الهيئات العامة بتاريخ ١٦/٨/١٩٦٠ و ١١/٩/١٩٦٤، بما يلي:

- (أ) عقد المؤتمرات الدولية للإرشيف بصورة دورية.
- (ب) اقامة وتنمية وتعزيز العلاقات بين ابناء الارشيف في كافة الاقطار وبين المعاهد والهيئات المهنية كافة، سواء كانت عامة او خاصة، وايضا وجدت، والتي تهتم بايداع وتنظيم وادارة الارشيف.
- (ج) تشجيع الاجراءات كافة، والمتخذة للمحافظة على تراث الارشيف الانساني وصيانته، والوقوف بوجه كافة اساليب الخطر المعرض له، وتعزيز تقدم مظاهر الادارة جميعا وتكتيك صيانة الارشيف عن طريق تسهيل تبادل المفاهيم والمعلومات بشأن المشاكل المتعلقة بالارشيف.
- (د) تسهيل استخدام مركز ايداع الارشيف وفق الشكل الاكثر شيوعا من اشكال الاستخدام، وتسهيل الدراسة الزهية الفعالة للوثائق الارشيفية بواسطة تسهيل معرفة محتوياتها على نطاق واسع، وتشجيع التسهيلات الكبيرة للوصول الى مراكز الارشيف.
- (هـ) تشجيع وتنظيم الفعاليات وتنسيقها في حقل ادارة الارشيف على نطاق دولي.
- (و) التعاون مع الهيئات ذات العلاقة بالتوثيق بشكل يضمن صيانة الخبرة البشرية واستخدام التوثيق من اجل صالح الانسانية<sup>(٢)</sup>.

وقد نشط الفرع الاقليمي العربي في بغداد، واسس له مجلة توثيق خاصة، ومعهدا للتنمية والتدريب التوثيقي حتى سنة ١٩٨٤، وعقد أربعة مؤتمرات خاصة به.

وانعقد المؤتمر الخامس للفرع الاقليمي العربي للوثائق في تونس ما بين ٢٣ و ٢٥ نيسان (ابريل) العام ١٩٨٤، بحضور ممثلي الدول التالية: قطر والجزائر والكويت وليبيا وسورية وموريتانيا واليمن الشمالي والمملكة العربية السعودية وتونس والسودان والعراق والمغرب ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ويعد التداول، قرر المؤتمرين، بالاجماع، تشكيل لجنة مهمتها التحضير لعقد اجتماع للجمعية العامة للفرع الاقليمي العربي للمجلس الدولي للإرشيف، بالتنسيق مع المكتب التنفيذي للفرع.

وقد توصل هذا المؤتمر الى العديد من التوصيات كان ابرزها:

- الاستفادة من تجارب الدول الاعضاء في انشاء دور ووثائقها، والمقارنة بينها لوضع برنامج موحد ومنسق يناسب الدول الاعضاء.

- اصدار التشريعات والقوانين الخاصة للاهتمام بالتراث الارشيفي وتعميمها على الدول الاعضاء التي لم تصدرها بعد.

- نظرا لنقص الفنيين وعدم توفر المعاهد في اكثر الدول الاعضاء، يبادر الى تنظيم دورات لتكوين موظفين ملمين بالارشيف وطرق صيانته.

- السعي لدى الدول العربية والتي تفتقر الى معاهد ارشيفية خاصة لأن تدرج في برامج جامعاتها علم الارشيف.

- القيام بتنظيم ندوة (حلقة دراسية) حول المصطلحات والمواصفات الوثائقية.

- المساعدة على وضع قاموس باللغة العربية للمصطلحات الارشيفية وتعميمه على الدول الاعضاء.

- السعي لانجاز نشرات باللغة العربية تبحث في علم الارشيف ووسائله على المستوى الدولي وتعميمها على الدول الاعضاء ايضا.

- توصية الدول الاعضاء بالاعتماد على احدث الطرق وأحدث الاجهزة الفنية لحفظ الارشيف بانواعه وصيانته.

كما اقترح المؤتمر على مندوب المجلس الدولي للوثائق ان ينقل الى المجلس رغبة المؤتمرين وممثلي الدول العربية في:

(أ) السعي لدى المجلس الدولي للوثائق كي يقوم بدراسة حول حاجة الدول العربية لتكوين اطر فنية عربية على مستوى الاطار الفني.

(ب) اعداد دراسة للقيام بندوة للنظر في استراتيجية عربية في مستوى الارشيف.

(ج) القيام باجراءات لتكوين نواة مركز للمطبوعات والمنشورات في مستوى الوثائق للبلاد العربية.

وقد حدد النظام الاساسي للفرع العربي، في مادته الثانية والثالثة، الاهداف التي يسعى اليها بالتالي: ١ - الحفاظ على التراث العربي المتمثل في الوثائق؛ ٢ - خلق وعي وثائقي في الدول العربية؛ ٣ - تعزيز التعاون بين الوثائقيين العرب، وفيما بينهم وبين المجلس الدولي للوثائق.

ويعمل الفرع العربي للوثائق على تحقيق المهام التالية:

١ - اقامة العلاقات وتعزيزها، والعمل على استمرارها بين المختصين بحفظ الوثائق في البلاد العربية، وكذلك جميع المؤسسات والهيئات والمنظمات المعنية بحفظ الوثائق وتنظيمها وادارتها.

٢ - دعم التدابير المتخذة لصيانة الوثائق، وحمايتها من جميع المخاطر، والنهوض بسائر الوسائل اللازمة لحفظها من اجل الابقاء على تراث المنطقة.

٣ - تيسير استخدام وثائق المنطقة والانتفاع منها عن طريق تسجيلها وجعلها اسهل منالا على اوسع نطاق.

٤ - تشجيع وتنظيم وتنسيق اوجه النشاط والتعاون في حقل الوثائق بين دول المنطقة.

٥ - النهوض بالتدريب المهني الوثائقي للمختصين بحفظ الوثائق في المنطقة من خلال برامج تعد لذلك، وحث الدول العربية على تنظيم دراسات للوثائق في جامعاتها ومعاهدها.

٦ - التعاون مع المنظمات والمؤسسات المعنية بالحفاظ على التراث الانساني، واستخدام الوثائق لصالح البشرية.

٧ - العمل على تحقيق الاهداف والمهام العامة للمجلس الدولي للوثائق.

### نحو مركز توثيق فلسطيني:

تمتاز الحركة السياسية الفلسطينية المعاصرة بالتزايد الهائل في كم المعلومات، إضافة لصفة عدم الاستقرار الجغرافي ومواجهة الحركة السياسية الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية لعدو يهدف لاستلاب الأرض، والتاريخ. وهذا ما يعطي عملية التوثيق الفلسطيني خصوصيات معينة، تميزها عن سواها.

فالتوثيق الفلسطيني يرمي إلى المحافظة على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ومواكبة حركته السياسية المعاصرة، والقدرة على سرعة التنقل الجغرافي التي تملحها شروط عدم استقرار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بحيث لا يشكل هذا التنقل والترحال سبباً في خلل عملية التوثيق أو فقدانها شيئاً من تراثها أو حتى وقائدها.

إن هذه الخصوصية تملح ضرورة اعتماد مشروع متكامل يكفل مركزية مركز توثيق فلسطيني يعتمد التقنيات الحديثة الكفيلة بتحويل الكم الهائل من المعلومات الخام الى مصغرات بسيطة يسهل التنقل بها جغرافياً، ويسهل، أيضاً، نسخ هذه المصغرات وتوزيع مايمكن توزيعه منها على مراكز التوثيق العربية، والتفاعل مع هذه المراكز بمحاولة استرداد الوثائق الفلسطينية في الفترات التاريخية السابقة.

إن نجاح عمل التوثيق الفلسطيني يتوقف، بالاساس، على اعتماد مشروع مركزي متكامل يستجمع الماضي في خدمة المستقبل ويتفاعل مع مراكز التوثيق العربية.

سميح شبيب

*Record management cincinnat*, Ohio: South-Western Publishing Company, 1974 p.p. 287-312.

- (٦) يوسف خوري، الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦ - ١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص ٢٣-١٤٣.
- (٧) ملفات الهيئة العربية، محفوظات مركز الابحاث الفلسطيني - م.ت.ف.
- (٨) محمد قببسي، «علم التوثيق والتقنية الحديثة»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- (٩) المصدر نفسه، ص ١٢.

- (١) محمد قببسي، علم التوثيق والحفظ في الوطن العربي، بيروت: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠، ص ٣٦.
- (٢) محمد قببسي، علم التوثيق والتقنية الحديثة، بيروت: دار الافاق الجديدة، ١٩٧٩، ص ١٢٩.
- (٣) مبادئ وقواعد ادارة الارشيف، وادارة الوثائق الحديثة، بغداد: الفرع الاقليمي العربي للوثائق، ١٩٧٩، ص ٦٢.
- (٤) الارشيف: تاريخه، اصنافه، ادارته، بغداد: الفرع الاقليمي العربي للوثائق، ١٩٧٩، ص ٦٨.
- (٥) Mina Johnson and F. Norman Kallaus ,



## المقاومة الفلسطينية - سياسياً

### الوفد الاردني - الفلسطيني

#### المشترك يشغل الجميع

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والعامل الاردني الملك حسين، لتحديد اسس الاتفاق على تنفيذ خطوات التحرك المشترك بين الجانبين (الشرق الاوسط، لندن، ٢٤/٣/١٩٨٥).

وفي سياق متابعتها لتطورات التحرك الفلسطيني - الاردني، جددت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين دعوتها لاسقاط «اتفاق عمان». وجاءت هذه الدعوة ضمن بيان وزعته الجبهة على الصحافيين في دمشق، بحضور أمينها العام الرفيق نايف حواتمه. وقد طالب حواتمه الرئيسين، الجزائري الشاذلي بن جديد واليميني الديمقراطي علي ناصر محمد، بالتدخل لإلغاء اتفاق عمان، الموقع يوم ١١/٢/١٩٨٥، بين منظمة التحرير والاردن (النهار، بيروت، ٢٩/٣/١٩٨٥).

وبمناسبة يوم الارض، القى الرفيق جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خطاباً، في مهرجان اقامته «جبهة الانقاذ الوطني» المعارضة، في دمشق، شدد فيه على اهمية إسقاط «اتفاق عمان» ونهجه، وقال: «إن جبهة الانقاذ ستبقى مشدودة كل الانشداد لمتابعة الحوار والنقاش مع الرفاق في الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني انطلاقاً من حرصها على رص الصفوف لكل القوى المعارضة لاتفاق عمان» (السفير، بيروت، ٣١/٣/١٩٨٥).

أما حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، فقد دعت القيادة الفلسطينية الى ممارسة التحرك السياسي الضروري مع الاردن لاستخلاص حقوق الشعب الفلسطيني وحماية مكاسباته، مسلحة

شهدت الساحة الفلسطينية، على امتداد الفترة من اول نيسان (ابريل) حتى منتصف أيار (مايو) ١٩٨٥، تحركاً سياسياً نشطاً، تمحور حول مسألة تثبيت حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني والنطق باسمه في كافة المحافل العربية والدولية. وقد اكتسب هذا التحرك اهمية خاصة بعد تزايد الدعوات الاميركية والاسرائيلية للفصل بين المنظمة وبين حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني، وهي الدعوات التي تصاعدت، مؤخراً، مع جولة المبعوث الاميركي، ريتشارد مورفي، الى المنطقة وما تبعها من جولة اخرى لوزير الخارجية الاميركية جورج شولتز. كما شهدت الساحة الفلسطينية تطوراً في التحرك الفلسطيني - الاردني المشترك على قاعدة «اتفاق عمان» بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقيام الجانبين بخطوات عملية في هذا المجال باتجاه الساحة الدولية. وقد ترافق مع كل هذا المزيد من ردود الفعل المتعلقة بالاتفاق الاردني - الفلسطيني والحركة السياسية لكلا الجانبين.

#### القمة الفلسطينية الاردنية

من اجل الاتفاق على الخطوات القادمة للتحرك السياسي الفلسطيني - الاردني المشترك، أكد مصدر فلسطيني مسؤول في عمان، يوم ٢٤/٣/١٩٨٥، أن قمة فلسطينية - اردنية ستعقد، في عمان، بعد اسبوعين، وأنه سيجري لقاء بين الاخ ياسر عرفات،

بالثوابت الفلسطينية، كما وردت في بيان صدر عن المجلس الثوري للحركة عقب إختتام دورة اجتماعات مطولة له في تونس يوم ٤/٤/١٩٨٥. وقد حدد البيان هذه الثوابت على النحو التالي:

«التمسك المطلق باستقلالية القرار الوطني الفلسطيني على قاعدة الالتزام بالاهداف القومية العربية.

«الرفض المطلق للانابة او التفويض أو المشاركة في التمثيل الذي تروج لها الدوائر الاميركية للانتفاص من تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني وحقه في العودة وتقرير المصير وفي اقامة دولته الوطنية الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، تحت قيادة م.ت.ف.

«رفض الدعوات الاميركية لعقد مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني».

وحول تشكيل وفد مشترك من خارج منظمة التحرير، اكد المجلس الثوري لـ «فتح» «على حق م.ت.ف. المطلق في تمثيل الشعب الفلسطيني على كافة المستويات العربية والدولية»، كما اكد على «تمسك حركة (فتح) بالمؤتمر الدولي والامم المتحدة كاطار وحيد لتحقيق السلام، وبمشاركة فعالة، ومنذ البداية، للاتحاد السوفياتي، وعلى مشاركة م.ت.ف. على قدم المساواة في هذا المؤتمر الدولي» (وقفا، تونس، ٥/٤/١٩٨٥).

بعد خمسة ايام من صدور بيان المجلس الثوري لـ (فتح)، وصل ياسر عرفات الى عمان لاجراء محادثات مع الملك حسين تتناول خطوات تنفيذ الاتفاق الفلسطيني - الاردني. وقيل اجتماعه مع العاهل الاردني، اشاد عرفات باتفاق عمان، وقال: «إنه يشكل دعامة قوية لامتنا العربية، من اجل استرجاع المحتل من أرضنا»، وأشار الى أن المجلس الثوري لـ (فتح) اقر الاتفاق. وقد لاحظ المراقبون أن زيارة عرفات لعمان سبقت، بأيام قليلة، وصول المبعوث الأميركي ريتشارد مورفي الى المنطقة (الشرق الاوسط، ١١/٤/١٩٨٥).

وخلال زيارته القصيرة لعمان، التقى عرفات مرتين مع الملك حسين. ومع أن اجتماعهما الثاني، مساء يوم ١١/٤/١٩٨٥، كان مغلقاً، فإن المصادر الفلسطينية اجتمعت على التأكيد على انهما اتفقا على خطوات مشتركة، عربياً ودولياً، لانجاح التحرك الفلسطيني - الاردني في الساحة العربية والدولية. وهذا التأكيد ورد كذلك عقب اجتماع مطول جرى بين عرفات ورئيس

وزراء الاردن، زيد الدفاعي، حضره، عن الجانب الفلسطيني، عضو اللجنة التنفيذية، عبد الرزاق اليحيى، وعضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، هاني الحسن، وعن الجانب الاردني، حضره مروان القاسم، رئيس الديوان الملكي، وعدنان ابو عودة، وزير البلاط وعبد الوهاب المجالي، نائب رئيس الوزراء، وظاهر المصري، وزير الخارجية، وطارق علاء الدين، مدير المخابرات الاردنية. واستناداً إلى المصادر الفلسطينية في عمان، فقد جرى تقويم وتحليل للموقف العام فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وابدى الجانبان ارتياحهما للأثر الإيجابي الذي تركه «اتفاق عمان» في المجال الدولي (النهار، ١٢/٤/١٩٨٥).

وعلى هامش زيارته لعمان، قابل عرفات خمسة نواب اميركيين كانوا في زيارة للاردن انذاك، ودار الحديث حول تطورات القضية الفلسطينية والثوابت السياسية الاميركية المتعلقة بهذه القضية (المصدر نفسه).

وأثناء تواجده في الاردن، باشرت الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية تحركاً مشتركاً على الصعيدين العربي والدولي لعرض ابعاد «اتفاق عمان» بينهما. فقد وصل إلى الجزائر يوم ١٢/٤/١٩٨٥ وفد فلسطيني - اردني مشترك، قوامه عدنان ابو عودة وظاهر المصري عن الجانب الاردني، وعبد الرزاق اليحيى وخليل الوزير (ابو جهاد) عن الجانب الفلسطيني، وذلك للقاء الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد قبل سفره الى واشنطن حيث يستقبله الرئيس الأميركي رونالد ريغان. ولم يصدر أي رد فعل علني من جانب الجزائر على زيارة الوفد المشترك. غير ان المصادر الجزائرية الرسمية نفت أن يكون بن جديد قد استقبل الوفد، ولكنها قالت إنه قد اجري مباحثات مع المسؤولين الجزائريين (السفير، ١٣/٤/١٩٨٥).

وعلى الصعيد الدولي، قال مصدر موثوق في عمان إن وفد فلسطينياً - اردنياً مشتركاً سيتوجه، قريباً، الى الاتحاد السوفياتي للوقوف على موقف موسكو من الاتفاق. وأضاف ان زيارة الوفد المشترك هي المرحلة الاولى من جولة إلى الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي، وأن الصين الشعبية قد ابدت موافقتها التامة على استقبال الوفد (المصدر نفسه).

وفي تقييم مختصر لنتائج زيارته ومباحثاته مع المسؤولين الاردنيين، قال عرفات: «إن العمل

الفلسطيني - الاردني المشترك لا تعترضه أية عقبات، وإن هنالك اتفاقاً تاماً ما بين اللجنة التنفيذية والحكومة الاردنية، وأنه قد تم الاتفاق بين الجانبين على القيام بخطوات قادمة سيبدأ بتنفيذها في وقت قريب جداً (الشرق الاوسط ، ١٣/٤/١٩٨٥).

وبعد مغادرته بوقت قصير، وصل الى عمان، مساء يوم ١٣/٤/١٩٨٥، المبعوث الاميركي للشرق الاوسط ، ريتشارد مورفي، ضمن جولته الشرق اوسطية، بهدف البحث مع المسؤولين في المنطقة عن العناصر المشجعة لتحريك ازمة المنطقة تمهيداً لزيارة جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، إلى الشرق الاوسط في المستقبل القريب (المصدر نفسه).

وإثناء وجوده في عمان، عرضت الحكومة الاردنية اقتراحاً على مورفي للقاء وفد أردني - فلسطيني مشترك. وقد أصر المبعوث الاميركي على أن يكون الوفد من خارج اطار منظمة التحرير الفلسطينية. ولهذا، بدأت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لـ (فتح) اجتماعات في بغداد، يوم ١٥/٥/١٩٨٥، لتحديد الموقف الرسمي الفلسطيني من الرد الاميركي الذي ابلغه مورفي للمسؤولين الاردنيين في عمان (القبس، الكويت، ١٥/٥/١٩٨٥).

والاول مرة، منذ تشكيلها، تعقد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعاً لها في بغداد، وسط تكهنات بان قضايا على جانب كبير من الاهمية ستبحث في الاجتماع المذكور. وقد صرح عضو اللجنة التنفيذية، عبد الرحيم أحمد، بأن «قيادة المنظمة ستناقش مجمل التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وخاصة ما يتعلق منها بالتحرك السياسي واتخاذ موقف ملائم منسجم مع الاهداف التي يناضل شعبنا الفلسطيني من اجلها»، وأضاف ان اهمية هذه الاجتماعات تأتي من كونها، تتم بعد تحرك سياسي واسع يجري في المنطقة (الشرق الاوسط ، ١٥/٤/١٩٨٥). وفي الوقت الذي كانت فيه القيادة الفلسطينية مجتمعة في بغداد لبحث اقتراحات مورفي، وخلال لقاء المبعوث الاميركي مع كبار الشخصيات الفلسطينية في الضفة والقطاع المحتلين، حدث تطور بارز كان له أثره الكبير في تصليب الموقف الرسمي لمنظمة التحرير تجاه مقترحات مورفي، كان له اثر هام على جولة المبعوث الاميركي برمتها. وقد تمثل هذا التطور بالموقف السياسي الصلب للشخصيات الفلسطينية تجاه المقترحات الاميركية والموقف الاميركي كله إزاء القضية الفلسطينية. وحددت هذه الشخصيات الموقف

الفلسطيني في الارض المحتلة من جملة قضايا تتلوق بالصراع العربي الاسرائيلي، وبموقع منظمة التحرير في الارض المحتلة، ودور الولايات المتحدة الاميركية في استفحال ازمة المنطقة. وقد وضعت هذه الشخصيات الحقائق المتعلقة بهذه القضايا في مذكرة سلمتها الى مورفي، لينقلها بدوره الى المسؤولين الاميركيين، وعلى رأسهم الرئيس الاميركي رونالد ريغان (وفها، ١٨/٤/١٩٨٥). وتضمنت المذكرة البنود التالية:

«أولاً: إن ابناء الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة هم جزء من الشعب الفلسطيني الذي يعيش ثلثه هنا وثلثاه في الشتات، وأن أي تسوية للمشكلة الفلسطينية يجب ان تتناول المشكلة برمتها وليس، فقط، سكان الاراضي المحتلة.

«ثانياً: ان المشكلة الفلسطينية هي مشكلة سياسية وطنية، تتمثل في إصرار الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حق تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني دون إكراه أو وصاية من أحد.

« ثالثاً: لقد اكد شعبنا في اكثر من مناسبة، داخل الارض المحتلة وخارجها، انه اختار ممثلاً شعبياً وحيداً له، وهو يري، في هذا الاختيار، ممارسة لحق من حقوقه الاساسية.

«رابعاً: ان التعامل والحوار المباشر مع م.ت.ف. هو، وحده، الذي يضع العرب على الطريق الصحيح، ويفتح الطريق أمام فرص تحقيق السلام.

«خامساً: إننا نؤيد، مطلقاً، موقف م.ت.ف. بقيادة ياسر عرفات ونطالب بالتعامل معها في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

«سادساً: إننا نطالب الإدارة الاميركية بالعمل، فوراً، على وضع حد للممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة، خاصة في ما يتعلق بالاستيطان والاستيلاء على الاراضي وخرق حقوق الانسان، ومحاولة تصفية الروح الوطنية لدى الاجيال الشابة لشعبنا».

وقد وقع على هذه المذكرة كل من الحاج رشاد الشوا وانور الخطيب وانور نسيبة وحكمت المصري ومصطفى النتشة والياس فريج وابراهيم الطويل وامين النصر وامين الحجاج وزهير الرئيس والقس عودة الرنتيسي وحنا الاطرش وفايز القواسمي وامين الخطيب وسامير الجعبري واديب الكرسي ومحمد الهاشم وفايز أبو رحمة وابراهيم الدقاق وعز الدين العريان وحنا سنيرة وزيد ابو زياد ومنصور الشوا

وخالد عسيلي وعثمان حنا وعصام العناتي وفرج الاعرج واكرم مطر وجهير صبري خلف وهاشم الصالح وواصل شكوكاني ومحمود الكوار (المصدر نفسه).

وبعد أن انتهت اللجنة التنفيذية اجتماعاتها في بغداد، وكذلك اللجنة المركزية لـ (فتح)، توجه وفد فلسطيني الى عمان، يوم ١٩/٤/١٩٨٥، لاطلاع الحكومة الاردنية على وجهة النظر الفلسطينية بشأن تشكيل وفد اردني - فلسطيني للتفاوض مع الإدارة الاميركية، وبشأن مقترحات مورفي الخاصة بهذا الوفد التي طرحها أمام المسؤولين الاردنيين. وضم الوفد محمد ملحم ووعبد الرزاق اليحيى، عضوي اللجنة التنفيذية للمنظمة، وخليل الوزير وهاني الحسن، عضوي اللجنة المركزية لحركة (فتح) (النهاري، ١٩٨٥/٤/٢٠).

ولاحظ المراقبون أن القادة الفلسطينيين، من مختلف الفصائل، قد هاجموا، بشدة، جولة مورفي ومقترحاته الخاصة بالوفد المشترك. وكان مورفي قد عبر عن رفض ادارته استقبال وفد اردني - فلسطيني اذا ضم الجانب الفلسطيني اعضاء من م.ت.ف.، كما لاحظوا أن التنديد الفلسطيني ورفض مقترحات مورفي استند الى الموقف الصلب الذي ورد في مذكرة الشخصيات الفلسطينية التي قابلت المبعوث الاميركي في القدس المحتلة. ففي باريس، اتهم خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، في تصريح نقلته وكالة فرانس برس، الولايات المتحدة الاميركية بالاستمرار في تجاهل م.ت.ف. وبمحاولة افراغ «اتفاق عمان» من مضمونه، وقال: «لابد ان يكون واضحاً أن الوفد المشترك يجب أن يمثل الاردن ومنظمة التحرير، وهو ليس وفداً يذوب فيه الفلسطينيون في الاردنيين» (القبس، ١٩٨٥/٤/٢٠).

ووسط استمرار التكتف الفلسطيني على القرارات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية للمنظمة، بعد اجتماعاتها في بغداد، بشأن الموقف الفلسطيني من الوفد المشترك، عقد صلاح خلف (ابو اياد)، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، مؤتمراً صحيفياً في الكويت صرح فيه بـ «أن منظمة التحرير و (فتح) رفضتا اقتراحات اميركية تتناول المشاركة الفلسطينية في الوفد المشترك». وأوضح خلف «أن المقترحات الاميركية هي مهينة لانها رهنّت مشاركة منظمة التحرير بالاعتراف باسرائيل وقرار مجلس الامن ٢٤٢، كما اشترطت، في حال رفض المنظمة، أن يشترك في الوفد

اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني لا ينتمون الى منظمة التحرير».

واعتبر خلف مشروع ريغان انه «كامب ديفيد آخره»، وأكد على أن الشعب الفلسطيني ضد الحل المنفرد، وأن المؤتمر الدولي هو الاسلوب الوحيد لحل مشكلة الشرق الاوسط. وعن «اتفاق عمان»، قال: «إننا لا نفهم هذا الاتفاق على أساس انه مفاوضات مباشرة مع اسرائيل أو على أساس قبول قرار ٢٤٢ أو مبادرة ريغان، وبعد أن شدد على اهمية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني التقى صلاح خلف بالسفير السوفياتي في الكويت واطلعه على قرارات اللجنة التنفيذية وحركة (فتح) عقب اجتماع قيادتهما في بغداد (الانباء، الكويت، ٢٢/٤/١٩٨٥). وفي البحرين، وبعد اجتماع مع الفلسطينيين المقيمين هناك، أعلن ياسر عرفات «أن منظمة التحرير رفضت المقترحات الاميركية المتعلقة بمشاركة الفلسطينيين في وفد الاردني - فلسطيني لبدء حوار مع الولايات المتحدة». وشدد على أن جواب منظمة التحرير ورد في المذكرة التي سلمتها شخصيات فلسطينية في المناطق المحتلة الى المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي. وكرر رفض المنظمة للقرار ٢٤٢، كما كرر التأكيد على اهمية عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الاعضاء في مجلس الامن لحل القضية الفلسطينية (النهاري، ١٩٨٥/٤/٢٧).

وفي مقابلة صحفية، تحدث محمد عباس (ابو العباس)، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ونائب الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، عن «اتفاق عمان» والدور الاميركي في الشرق الاوسط، فقال: «إن «اتفاق عمان» تضمن عناصر سلبية، حيث يتضمن شروطاً سياسية محددة، ويخدم حركة سياسية معينة، هي، في حالة الاردن، اتجاه للتسوية في ظل سيادة المنطق الاميركي المستند الى أرضية مبادرة ريغان القائمة على ذات اسس اتفاقات كامب ديفيد» (الافق، نيقوسيا، العدد ٥٢، ١٩٨٥/٤/٢٥).

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فدعت، على لسان امينها العام، جورج حبش، «الى ضرب المصالح الاميركية في المنطقة العربية وقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الولايات المتحدة»، وقد اضاف حبش، معقياً على جولة مورفي وتصريحات شولتس، وزير الخارجية الاميركية، حول ضمانات اميركية لحماية اي دولة عربية تتفاوض مع اسرائيل،

«ان واشنطن قد عجزت عن حماية السادات والنميري وهي لن تستطيع حماية المتخاضلين في المنطقة» (القبس، ١٩٨٥/٤/٢٥).

وأوضح نايف حواتمه، أمين عام الجبهة الديمقراطية، موقف جبهته من التحركات الاميركية، فقال: «إن الادارة الاميركية تفكر في توجيه ضربات جديدة في المنطقة لتسهيل جر منظمة التحرير إلى شروطها الاستسلامية، وأن واشنطن تحاول، عبر ما يجري في جنوب لبنان، اشغالنا بجبهات متعددة وعدم تمكيننا من تركيز النيران على اتفاق عمان» (رويترز، ١٩٨٥/٥/٢٢).

ومع أن وكالة الانباء الفرنسية نسبت الى هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، قوله، في حديث لاذاعة مونت كارلو يوم ١٩٨٥/٤/٢٧، «إن منظمة التحرير الفلسطينية وافقت على اقتراح ريتشارد مورفي بفتح حوار اردني - فلسطيني، اعضاؤه الفلسطينيون لا ينتمون الى منظمة التحرير»، فإن الحسن نفى ما نسبته إليه الوكالة الفرنسية وصرح بأنه «أوضح، في حديثه المذكور، أن الاردن، المتفهم للقرارات التي اتخذتها المنظمة في بغداد، سيبذل المجهود الاميركي بأن منظمة التحرير تتمسك بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن على واشنطن ان تقر بهذه الحقيقة والا تتفاوض مع المنظمة على استحياء». وقال إنه رد على سؤال يقول: «دعنا نوضح الامور، الطرف الاميركي اقترح اشتراك شخصيات فلسطينية من خارج منظمة التحرير والمنظمة توافق على هذه الشخصيات، هل هذا صحيح؟» بجواب: «نعم»، وهو يعني أن عرض مورفي تضمن ان الشخصيات الفلسطينية المقترحة للمشاركة في اللقاء الاميركي - الاردني - الفلسطيني يكون موافقاً عليها من المنظمة. وأضاف الحسن، وهو يوضح الالتباس، أن كلمة «نعم»، الواردة في جوابه، ترجع الى تأكيد صيغة العرض الاميركي وليس إلى الموافقة عليه» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٢٨).

وبدوره، نفى خليل الوزير، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، وجود خلافات بين الاردن والمنظمة نتيجة رفض قيادة منظمة التحرير لمقترحات مورفي، وقال: «إن رفضنا لمقترحات المبعوث الاميركي جاء من منطلق الثوابت الفلسطينية الاساسية التي تؤكد تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وأن الجانب الاردني يعرف هذه الثوابت ومتفق عليها اثناء توقيع اتفاق عمان، ولذلك لاصحة للانباء القائلة بوجود خلافات بين

الجانين الاردني - الفلسطيني» (المصدر نفسه).

وفي سياق رفض المنظمة لمقترحات مورفي، اكد فاروق القدومي (ابو اللف)، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، رفض المنظمة لهذه المقترحات المتعلقة باشتراك الفلسطينيين في وفد اردني - فلسطيني لبدء حوار محتمل مع الولايات المتحدة. وأشار، بعد اجتماعه في تونس بوزير خارجية سويسرا، يوم ١٩٨٥/٥/٢، إلى «أن الموقف الاميركي ملتزم بوجهات النظر الاسرائيلية، ورفض واشنطن وتل أبيب لحقوق الشعب الفلسطيني هي الاسباب المباشرة التي تعوق الجهود الدولية الرامية الى تحقيق السلام». وقال القدومي: «إن مورفي جاء ليطلب تنازلات فلسطينية وليحاول بث الفرقة بين الفلسطينيين والعرب» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٣).

وفي دمشق، اكدت «جبهة الانقاذ» الفلسطينية، المدعومة من سوريا، أنها «ستواصل مسيرة تحرير جميع الاراضي المحتلة وان تسقط «اتفاق عمان». وقالت هذه الجبهة في برفية بعثت بها إلى الرئيس السوري حافظ الاسد، الذي جدد دعمه لها اثناء استقباله بعض قادتها، إنها ستحافظ على خطها الوطني وستعمل على استعادة منظمة التحرير لخطها المعادي للامبريالية والصهيونية. واكدت أن الرئيس السوري، اثناء مباحثاته مع خالد الفاهوم وعبد المحسن ابو ميزر وجورج حبش وأحمد جبريل وسمير غوشة، «تعهد بتوفير الدعم السوري لجبهة الانقاذ، وأنه اتفق على التنسيق المشترك بين الجانبين ازاء مختلف القضايا، وأن وجهات النظر كانت متطابقة» (السفير ورويفر وسانا، ١٩٨٥/٥/٦).

وبعد ذلك، وعلى مدار يومين، اجتمعت قيادة جبهة الانقاذ الوطني هذه، في دمشق، واتخذت عدة قرارات هامة على الصعيد السياسي والعسكري والتنظيمي. ومن قراراتها التنظيمية توزيع المهام بين اعضائها. وقد تولى احمد اليماني (ابو ماهر)، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية وعضو سابق في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، امانة السر، فيما تولى مسؤولية العلاقات الخارجية عبد المحسن ابو ميزر، عضو سابق في اللجنة التنفيذية، ومسؤولية الشؤون العسكرية تولاهما العقيد موسى العملة (ابو خالد)، احد قادة المنشقين عن (فتح)، وانيطت مسؤولية الشؤون التنظيمية والجمهورية بطلال ناجي، الامين العام المساعد للجبهة الشعبية - القيادة العامة وعضو

سابق في اللجنة التنفيذية، ومسؤولية الشؤون الإعلامية بخالد عبد المجيد، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، وتولى محمد خليفة، من اعضاء القيادة العامة للصاعقة وعضو لجنة تنفيذية سابق، شؤون الوطن المحتل، كما تولى يوسف شتات (ابو المأمون) الشؤون المالية والادارية، وهو عضو لجنة مركزية في جبهة التحرير الفلسطينية. (القيس، ١٩٨٥/٥/٧).

عقب هذه التطورات، سعدت الجبهة الشعبية - القيادة العامة من حملتها الاعلامية ضد قيادة منظمة التحرير. ففي مهرجان اقامته في دمشق بمناسبة «يوم الشهيد العربي»، هاجم امينها العام، احمد جبريل، رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات بعنف شديد، ومما قاله: «إن عرفات وافق، بعد جولة موري، على الوفد المشترك مع الملك حسين، وسيوافق، علنا، على قبول القرار ٢٤٢. اننا نحذر كل من يحاول القفز من فوق دماء الشهداء، وسنمنع المؤامرة»، وأكد جبريل، ايضاً، أن جبهة الانقاذ مدعومة بالموقف السوري (النهال، ١٩٨٥/٥/٨).

وفي غضون ذلك، استمرت الاتصالات الفلسطينية - الاردنية، وعلى أعلى المستويات، لتنفيذ خطة التحرك المشترك بين الجانبين في المجالين العربي والدولي. وفي اطار ذلك، وصل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الى عمان يوم ١٩٨٥/٥/٧، بعد زيارته إلى عدد من الدول العربية هي السودان والسعودية والبحرين والكويت، لإجراء مشاورات مكثفة قبل وصول جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، الى منطقة الشرق الاوسط، في نطاق تحرك سياسي اميركي لايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط، وقبل ان يتوجه وفد فلسطيني - اردني مشترك الى بعض عواصم الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٨).

ولدى وصوله الى عمان، نفى عرفات ما ذكرته صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الاميركية من أن الاردن ومنظمة التحرير اتفقا على ان تقترحا على الولايات المتحدة اجراء حوار مع وفد اردني - فلسطيني يضم اعضاء مستقلين من المجلس الوطني الفلسطيني. وأكد على انه «ليس على علم بتشكيل هذا الوفد»، وقال: «ليس لدى اي فكرة بشأن هذه المسألة، ويرغم وجودي في عمان، فان احداً لم يبلغني به» (الراي، عمان، ١٩٨٥/٥/٧).

وفي نفس الليلة التي وصل بها الى عمان، أجرى

عرفات محادثات استغرقت ثلاث ساعات مع الملك حسين، تركزت على مجمل الوضع العربي وتقييم الموقف الراهن في ضوء التطورات العربية والدولية، كما جرى عرض لخطوات التحرك المشترك الاردني - الفلسطيني على الساحة الدولية، والمتمثل بارسال وفد مشترك لعرض الموقف على الدول الكبرى (النهال، ١٩٨٥/٥/٨).

وبالفعل، توجه وفد فلسطيني - اردني مشترك، يوم ١٩٨٥/٥/٨، الى بكين في نطاق زيارات الوفود الممولة للدول دائمة العضوية في مجلس الامن من اجل مواصلة الجهود لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وأوضح عرفات «أن زيارة الوفد إلى الصين الشعبية تهدف الى إقناع القيادة الصينية بالموافقة على اقتراح اردني - فلسطيني مشترك يدعو الى عقد مؤتمر دولي تحضره جميع اطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، اضافة الى الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، لحل النزاع في الشرق الاوسط». ونفى أن يكون قد اشترك مع الملك حسين في وضع قائمة اسماء الوفد المشترك الذي سيجاور واشنطن، وقال: «لقد اتفقنا على 'محتويات' الوفد، كما رفض الاشارة الى توقيت تأليف هذا الوفد (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/١٠).

ويتألف الجانب الفلسطيني في الوفد الذي زار بكين من ياسر عرفات، رئيساً، بالإضافة الى عضوين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. أما الجانب الاردني فيرئسه عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم، ويضم في عضويته بعض الوزراء (المصدر نفسه).

وفي بكين، ذكرت مصادر فلسطينية أن القادة الصينيين اكدوا للوفد الفلسطيني - الاردني تأييدهم للمقترحات التي طرحتها الوفد لجهة الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وابلغوا الوفد بأنهم سيتحركون، في الساحة الدولية، على هذا الاساس (وفا، ١٩٨٥/٥/٩).

وفيما يتعلق بزيارة وفد اردني - فلسطيني مشترك إلى الاتحاد السوفياتي، قالت مصادر فلسطينية، في تونس، «إن القادة السوفيات سيستقبلون، بصورة منفصلة، وفداً فلسطينياً يمثل منظمة التحرير، وآخر اردنياً، خلال الايام القادمة. وازادت هذه المصادر «أن موسكو فضلت عدم استقبال وفد مشترك من الجانبين عقب اتفاق عمان في شباط (يناير) الماضي، وسوف يرأس الوفد الفلسطيني الى موسكو رئيس

الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي» (السفير، ٨/٥/١٩٨٥).

وفي لندن، ذكرت مصادر فلسطينية أن بريطانيا رفضت استقبال وفد أردني - فلسطيني مشترك بحجة أنها لم تتلق، حتى الآن، أي طلب رسمي بهذا الخصوص (وكالة الصحافة الفرنسية، ٨/٥/١٩٨٥).

وحول مسألة تشكيل وفد فلسطيني - أردني مشترك، أعلنت مصادر رسمية أميركية أن مسؤولين أميركيين قد يلتقون أعضاء من المجلس الوطني

الفلسطيني يكونوا في عداد وفد أردني - فلسطيني مشترك للبحث في دفع جهود التسوية في المنطقة. وقد جاء ذلك على لسان المتحدث باسم الخارجية الأميركية، في واشنطن، ادوارد جيرجيان، الذي كان يعلق على انباء صحفية نقلت عن مسؤول أردني رفيع المستوى قوله إن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفقا على أعضاء الوفد المشترك، على ألا يضم أعضاء في منظمة التحرير. وأكد جيرجيان أن مسألة تشكيل الوفد الاردني - الفلسطيني واللقاء الأميركي مع أعضاء في المجلس الوطني كلها أسئلة يتم بحثها الآن.

يوسف حسن

## المقاومة الفلسطينية - عربياً

حسني مبارك أن الوقت قد حان لاستئناف عملية السلام، وأن الفرصة لا تقوت الآن، وأن العرب والفلسطينيين تحديداً، قد اتخذوا موقفاً لا عودة عنه. ودعا مبارك أميركا إلى تقوية العرب ولساندة المعتدلين في إسرائيل، وطالب الإدارة الأميركية باستئناف لعب دور الشريك الكامل في عملية السلام (المجلة، لندن، ١٦/٣/١٩٨٥).

وفي مؤتمر صحفي عقد في القاهرة (١٥/٣/١٩٨٥)، أعلن حسني مبارك تمسكه بمبادرته السلام في الشرق الأوسط التي اقترحها قبل مغادرته القاهرة إلى واشنطن، وطالب بفتح حوار أردني - أميركي كمقدمة أولى لحوار تحضره الأطراف المعنية كافة (الشرق الأوسط، لندن، ١٨/٣/١٩٨٥).

### المفهوم الاردني للاتفاق

وبالرغم من أن الملكة الاردنية الهاشمية، قد سبق

مع اقتراب جولة الوفد الأميركي إلى الشرق الأوسط، ريتشارد مورفي، عادت الطروحات الداعية إلى تشكيل وفد أردني - فلسطيني مشترك لتأخذ جزءاً هاماً من النشاط السياسي والدبلوماسي الفلسطيني والعربي. وفي هذا السياق، جاءت أولى الدعوات، وأكثرها حماساً، في تصريح حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، وذلك في حديث بثته شبكة أي بي سي. الأميركية، يوم ١٤/٣/١٩٨٥، وقال فيه: «إن الكرة، الآن، في ملعب إسرائيل والولايات المتحدة، وأن هناك وفداً مشتركاً أردنياً - فلسطينياً». كما نشرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، في ١٤/٣/١٩٨٥، حديثاً لحسني مبارك قال فيه، أنه على يقين بأن منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد لقبول قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، وأضاف أن المنظمة ستقوم بذلك عندما تتأكد أنها ستحصل على شيء ما (السفير، بيروت، ١٥/٣/١٩٨٥).

وفي غضون زيارته للولايات المتحدة الأميركية، قال

الوطني، كما اعترفت هذه الغالبية بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثلته الشرعي والوحيد الذي له، وحده، حق تمثيله والتفاوض نيابة عنه. وعلى الرغم من الاجماع الدولي في القرارين ٢٤٢ و٣٢٨، والخطر الذي يمثله بقاء المشكلة من دون حل، فان الادارة السياسية الدولية قد جرى تعطيلها من قبل اسرائيل التي اظهرت، دوماً، انها تريد الارض والامن والسلام، وتتكرر على الاخرين حقوقهم المشروعة، وتسعى الى نرض سياسة الامر الواقع، واقامة المستعمرات في الاراضي العربية المحتلة وتجير سكانها وتضييق الخناق عليهم (السفير، ١٩٨٥/٣/٢٧).

هذا وقد استمر موقف جمهورية مصر العربية، المؤيد والداعم للاتفاق الاردني - الفلسطيني مع مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة الاسراع في تشكيل الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك في مباحثات السلام. وفي هذا الصدد، اعلن كمال حسن علي، رئيس الوزراء المصري، في ختام زيارته لرومانيا، ان على م.ت.ف. ان تقرر مسألة التمثيل الفلسطيني في الوفد المشترك مع الاردن في المحادثات المقبلة الخاصة بالسلام في الشرق الاوسط. وأكد ان الاتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير هو مرحلة جديدة في اتجاه السلام، وهذا هو العنصر الذي يجب ان ندفعه الى امام ونشجعه (النهال، ١٩٨٥/٣/٢٣).

اما حسني مبارك، فقد اكد من جهته، وفي حديث له مع جريدة «السياسة» الكويتية (١٩٨٥/٤/٤)، اشادته بالاتفاق الاردني - الفلسطيني، وقال: «ان الذين يقولون عنه انه اتفاق هش لماذا لا يقدمون لنا الاتفاق الصلب؟ اذا كان العالم العربي يريد ان يهاجم اتفاقاً يمكن ان يخدم عملية السلام ويفرغه من مضمونه، ويدفع إلى اليأس من طرحه، فما علينا، اذاً، إلا ان نقفل الصفحة الفلسطينية ونسكت حتى يقدم اصحاب نظرية الاتفاق بديلهم الصلب». واطاف: «ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني، على حد علمي، تسانده معظم الدول العربية لانه اتفاق قد يؤدي الى الحل العادل للقضية الفلسطينية، وهو نموذج للاعتدال الفلسطيني امام العالم الذي يصف العرب بانهم لا يريدون السلام» (السياسة، الكويت، ١٩٨٥/٤/٥).

### الموقف السوري المعارض

اما الجمهورية العربية السورية، فقد شددت من

لها واعلنت بنود الاتفاق الاردني - الفلسطيني على لسان طاهر حكمت، وزير الثقافة ووزير الاعلام بالوكالة، في ٢٣/٢/١٩٨٥، الا انها، وفي غضون الشهرين الماضيين، اوضحت مفهومها للاتفاق بشكل تفصيلي؛ وذلك على لسان الملك حسين حيث اوضح المفهوم الاردني للاتفاق على انه يقوم على اساس القرار الدولي رقم ٢٤٢، وذلك عبر مقابلة اجريتها معه صحيفة «نيوزويك تايمز»، قال فيها: «ان اتفاق عمان يقضي بان عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية قد تخليا، فعلياً، عن القوة وقررا انتهاج خط البحث عن تسوية، مما سيؤدي بالتالي الى مفاوضات». وقد اضاف الملك حسين: «ان الاتفاق يوضح، ايضاً، ان م.ت.ف. ترغب في قبول دولة مرتبطة كوندراالياً مع الاردن، وذلك يعني ان المنظمة قبلت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢» (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٣/١٨).

كما اوضح طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، في مؤتمر صحافي في واشنطن، ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني يقوم على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، ويحتوي افكاراً كثيرة مستمدة من مبادرة ريفان ومن مقرارات فاس (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٣/١٩).

وعلى اثر لقاء طاهر المصري مع نظيره الاميركي جورج شولتس في واشنطن، صرح المصري لشبكة أي . بي . سي الاميركية بان م.ت.ف. وافقت ضمناً على القرار ٢٤٢ لمجلس الامن، وحث الولايات المتحدة على اجراء حوار معها (النهال، بيروت، ١٩٨٥/٣/٢٢). وفي تصريح لصحيفة الـ «باس» الاسبانية، اوضح الملك حسين ان كل لحظة لها اهميتها في تجنب صراع جديد بسبب تدهور الوضع في الشرق الاوسط منذ عامين، وتابع: «هذه اخر فرصة لتحقيق حلم السلام، ولا يوجد وقت امامنا تقريباً... شهور قليلة لاغير» (السفير، ١٩٨٥/٣/٢٢).

كما اعلن الملك حسين ان ياسر عرفات قد وافق على قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢، موافقة واضحة لا غبار عليها، وذلك في حديث له لشبكة التلفزيون الاسباني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٢٧).

وفي غضون الزيارة الرسمية لاسبانيا، قال الملك حسين، في خطابه الذي القاه امام مجلس الشيوخ الاسباني، انه بالنظر لكون قضية فلسطين هي في جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي واسباب استمراره، فقد اقرت غالبية دول العالم وشعوبه بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بكل حزية على ترابه



اتفاق حسين - عرفات سيسقط كما سقط اتفاق ١٧ أيار (مايو)، وأشاد بقيام جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني، وذلك في افتتاح المؤتمر العام التاسع للاتحاد الوطني لطلبة سوريا (الغزاه)، (١٩٨٥/٥/١٠).

هذا وقد اكدت الجمهورية العراقية، والجمهورية الجزائرية، والجمهورية التونسية، والجمهورية العربية اليمنية، مواقفها المؤيدة والداعمة لمنظمة التحرير الفلسطينية دون التطرق إلى التفصيلات السياسية المتعلقة بالتحرك الامريكى الاخير، او السعي إلى تشكيل وفد أردني - فلسطيني مشترك للمباحثات مع الولايات المتحدة الامريكية.

وذكرت وكالة الأنباء العراقية ان الرئيس العراقي، صدام حسين، اعلن ان اتفاق القيادة الفلسطينية على برنامج قائم على الايمان، والاعتناع من خلال الحوار الاخوي والديمقراطي وتوثيق صلة القيادة بالجمامير الفلسطينية، هو الضمانة للصمود بوجه المخططات التي تستهدف نضال الشعب الفلسطيني وحقوقه، والضمانة لنيل تلك الحقوق مهما طال الزمن وغلت التضحيات. وقد جاء ذلك اثر لقاء الرئيس العراقي بياسر عرفات بتاريخ ٧/٤/١٩٨٥، واكد صدام حسين، مجدداً، دعم بلاده المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية، واستعداده لتقديم كافة انواع الدعم لها من اجل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (القبس، ١٩٨٥/٤/٨).

وفي الجزائر، أكد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية، موقف بلاده المؤيد والداعم لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من اجل نيل الحقوق الفلسطينية المشروعة، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في دولته الفلسطينية المستقلة. كما عبر عن الحرص على كل ما يعزز وحدة منظمة التحرير الفلسطينية ويصون نضال الشعب الفلسطيني ويحمي مخيماته. وقد جاء هذا التصريح اثر لقاء الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بخليل الوزير (ابو جهاد)، نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، في الجزائر يوم ٨/٤/١٩٨٥ (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٤/٩).

ومن جهته، اكد علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية، دعم اليمن الثابت والمطلق لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل انتصار حقوقه الوطنية العادلة، وفي تقرير مصره واقامة دولته المستقلة بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك اثر لقاء الرئيس اليمني مع ياسر

معارضتها للاتفاق الاردني - الفلسطيني ومن معارضتها للسياسة الامريكية ازاء مسألة الشرق الاوسط. واعلنت، على لسان مسؤوليها، ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني مصيره السقوط.

وانتقدت دمشق الولايات المتحدة لسياساتها المنحازة في الشرق الاوسط، وحثت الدول العربية، التي لا تزال تعتمد على اميركا، على الاتخذ بعد الآن. وكتبت صحيفة «الثورة» ان الادارة الامريكية تضع تقييمها، دوماً، لاحداث الشرق الاوسط تبعاً لوجهة النظر الاسرائيلية، مما يشجع اسرائيل على مواصلة سياستها العدوانية (القبس، ١٩٨٥/٤/٧).

وحملت صحيفة «تشرين» السورية على ياسر عرفات، واتهمته بالعمل على تفجير الاوضاع على الساحة اللبنانية. وذكرت الصحيفة «ان عرفات معني بتفجير الوضع الامني وخلق كل المصاعب امام الوفاق الوطني اللبناني، فلبنان اختير، باعتباره الحلقة الاضعف، منطقة انهيار عربية، وبوابة، وبداية لانهيارات اخرى في الوطن العربي، لكن المخططات قد فشلت امام مواقف سوريا» (السفيس، ١٩٨٥/٤/٢٩). اما صحيفة «الثورة» فكتبت: «ان تحرك السياسة الامريكية يعتمد على الادوات المهترئة. ان الادارة الامريكية متوهمة بانها، عن طريق عملاء كامب ديفيد القدامى كالنظام المصري، والجدد امثال ياسر عرفات والملك حسين، ونظامي السلطان قابوس وصدام حسين، ستكون قادرة على تسويق الحلول المنفردة، وهو امر اكثر من مستحيل، كما انه طريق مسدود ومحفوف بالخطر (المصدر نفسه).

وصرح فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، لصحيفة «الواشنطن بوست» بان الاتفاقات التي تتم بدون الاجماع العربي مصيرها الفشل. وتكهن الشرع بان ما حل بالاتفاق اللبناني - الاسرائيلي المعروف باسم ١٧ أيار (مايو) سيحل، ايضاً، باتفاق عمان. وقال الشرع: «اذا كانت واشنطن تريد ان تبني السلام على اساس اتفاق عمان فان البناء سينهار» (القبس، ١٩٨٥/٥/١٤). وذكرت وكالة الأنباء السورية (سانا) ان عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، تطرق الى الوضع على الساحة الفلسطينية متندا بما يصفه بنهج الانحراف اليميني الذي يقوده ياسر عرفات لتصفية القضية الفلسطينية والتي قدم الشعب العربي من اجلها الآلاف من الضحايا والشهداء. وقد اكد خدام ان قضية فلسطين قضية قومية مصيرية لا يمكن لاي طرف التفريط بها، وقال ان

التوصل الى سلام دائم في الشرق الاوسط ما لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة المتمثلة بعودته الى وطنه واقامته دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٤/٢٨).

عرفات في صنعاء بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٧ (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٢٨).  
وفي تونس، وخلال استقبال الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، لوزير خارجية سويسرا، بيير اوير، بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣، صرح بورقيبة بأنه لا يمكن

س. ش.

## المقاومة الفلسطينية - دولياً

بيان صادر عنها كما كان متوقعاً، وبقي الموقف الأوروبي الغربي خجولاً يراوح مكانه، فيما كانت البلدان الأوروبية الغربية تتابع التحرك الأمريكي المكثف باتجاه المنطقة.

### الموقف الأمريكي

إذا كان الموقف الأمريكي قد اتسم، في جانب منه، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، بالارتياح للاهتمام المتنامي بالمفاوضات التي عبر عنها «اتفاق عمان» و «مبادرة مبارك»، على حد تعبير المسؤولين الأمريكيين، وفي الجانب الآخر بالحد، على اعتبار أن هذا التحرك ليس كافياً لأن تشرك الولايات المتحدة نفسها فيه بشكل مباشر، فإن التطورات اللاحقة خلال شهري نيسان (أبريل) و أيار (مايو) قد شهدت تلاشي الحذر الأمريكي ليجل محله الهجوم النشط لاستكمال شروط المفاوضات المباشرة التي اعتبر الأمريكيون أنها ما تزال ناقصة بشكلها المعبر عنه في «اتفاق عمان». والنقص، هنا، كما تراه الإدارة الأمريكية، هو عدم القبول الصريح بقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ومسألة الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك المقرر له ان يدخل في مفاوضات

تواصل، خلال الشهرين الاخيرين، الاهتمام الدولي النشط بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي. وشهدت المنطقة تحركاً دولياً مكثفاً باتجاهها كانت للولايات المتحدة الاميركية حصة وافرة فيه. وبينما تراجع الدور الأوروبي الغربي ليستظل بالدور الأمريكي، شهد الموقف الأمريكي نقلة عملية عبرت عنها جولة ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، لعدد من بلدان المنطقة في النصف الثاني من نيسان (أبريل) الماضي، وجولة جورج شولتز، وزير خارجية الولايات المتحدة، في اواسط ايار (مايو). كما تمثل هذا النشاط الأمريكي، أيضاً، في جولتين قام بهما وفدان من الكونغرس الى عدد من بلدان المنطقة.

وتميز الموقف السوفياتي من التطورات المستجدة بزيادة واتضح المعارضة السوفياتية ازاء المبادرات التي طرحت في الآونة الاخيرة، وبالذات اتفاقية ١١ شباط (فبراير) - الاردنية - الفلسطينية ومقترحات الرئيس المصري حسني مبارك التي اعقبتها.

وعلى صعيد موقف أوروبا الغربية من مسألة الشرق الاوسط، فقد فشلت القمة الأوروبية، التي عقدت في نيسان (أبريل) في بروكسل، في التوصل الى موقف موحد تجاه مسألة الشرق الاوسط لصياغته في

مع الولايات المتحدة تعقبها مفاوضات مع وفد اسرائيلي، حيث لا تريد واشنطن لهذا الوفد ان يضم عناصر تنتمي، رسمياً، الى منظمة التحرير.

استند التحرك الاميركي الاخير الى ان الولايات المتحدة اصبحت تعتبر الشرق الاوسط كمنطقة ناضجة حان قطفها. فالرئيس ريغان يرى ان هناك فرصة معقولة للتحرك (الدستور، عمان، ١٩٨٥/٢/٢٢). ويرى شولتس، وزير خارجيته، «ان الكرة بدأت تتدحرج ونأمل ان تستمر بذلك» (السفير، بيروت، ١٩٨٥/٣/٣٠). ويعرب مسؤولون اميركيون عن تقديرهم للتحرك العربي الاخير، وذلك من منطلق اعتباره اهم تحرك حدث في السنوات الاخيرة (الاهرام، القاهرة، ١٩٨٥/٣/٢٣). ويرى لاري سبيكس، المتحدث بلسان الخارجية الاميركية، ان الولايات المتحدة تتوقع ان يؤدي اجتماعها بوفد اردني - فلسطيني مشترك الى مفاوضات سلام مباشرة، عربية - اسرائيلية، اي على غرار مفاوضات كامب - ديفيد (الدستور، ١٩٨٥/٣/٢٢). وكان الرئيس ريغان في منتهى البلاغة عندما وصف الدور الاميركي الحالي في الشرق الاوسط بانسه مشابه لدور ادارة الرئيس السابق جيمي كارتر في اتفاقيات كامب - ديفيد (السياسة، الكويت، ١٩٨٥/٤/١٨).

ولا غرو، اذن، في ان كثيرين من المراقبين السياسيين وصفوا التحرك الاميركي الاخير بأنه تحضير «كامب - ديفيد جديدة»، ويجد هذا الوصف ما يدعمه بقوة مع اعادة المسؤولين الاميركيين التأكيد، مجدداً، على «ثوابت» الموقف الاميركي المعادي والمعروفة. ففي اعتقاد وزير الخارجية الاميركي ان السياسة الاميركية تجاه المنطقة تقوم على ستة اسس، اهمها: مفاوضات مباشرة اي صفقات انفرادية؛ لا حوار ولا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، الا بعد اعترافها باسرائيل وقبولها بقرار مجلس الامن ٢٤٢؛ ولا لدولة فلسطينية مستقلة؛ ولا عودة لاسرائيل الى حدود العام ١٩٦٧ (السفير، ١٩٨٥/٤/٢٢).

لكن الولايات المتحدة ترى انه «ينبغي ان يتواجد الفلسطينيين - لانهم المعنيون - ضمن وفد اردني» في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. وان «الفلسطينيين اصحاب حقوق مشروعة» (السفير، ١٩٨٥/٣/٣٠). واذا اضمننا الى هذا الموقف «الثوابت» الاميركية التي اعلنها شولتس، يصبح من غير الصعب رؤية هدف التحرك الاميركي الاخير، وهو ايجاد «فلسطينيين آخرين»، مفاوضين، كانوا يراودون مخيلة هنري

كسينجر في ايامه (كما لاحظت ذلك وكالة «نوفوستي» السوفياتية) وتصبح «حقوق الفلسطينيين المشروعة»، بالمفهوم الاميركي، هي «الحكم الذاتي» الذي اقترحتة اتفاقات كامب - ديفيد ومن بعدها مشروع ريغان. وبما ان الولايات المتحدة لا يمكن ان توافق على دولة فلسطينية مستقلة، كما انها لا تؤيد ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل، فان استنتاج «نوفوستي» بان الولايات المتحدة تخطط لتحويل الضفة والقطاع، بموجب التسوية الاميركية، الى رأس جسر لقوات الانتشار السريع، لا يجانب الحقيقة.

وفي هذا الاطار، قام مورفي بجولته التي قال انها تهدف الى «استطلاع امكانية تكوين الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك للمفاوض وما اذا كان ضرورياً ان تعقد واشنطن اجتماعات تمهيدية مع هذا الوفد قبل انضمام اسرائيل الى المفاوضات» (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٥/٤/٦). واذا كان مورفي لم ينجح كلياً فانه، في الوقت ذاته، لم يفضل كلياً، لذلك، استدعى الامر زيادة في الضغط الاميركي في هذا الاتجاه فكانت جولة شولتس في اواسط ايار (مايو)، وهو الذي اصيب بنكسة شديدة اثر فشل اتفاق ١٧ ايار (مايو) الذي رعاه قبل عامين واعطى، وقتذاك، انطباعاً بأنه لن يعود الى المنطقة مجدداً الا «اذا نضجت الظروف». ولكن هل نضجت الظروف فعلاً؟

### الموقف الاوروبي الغربي

مع ازدياد النشاط الاميركي، شهد الدور الاوروبي الغربي تراجعاً وتحول الى السير في المجرى العام للسياسة الاميركية. واصبحت المراهنة على دور جديد لاروپا الغربية ضرباً من الوهم. وهذا يظهر صحة الاستنتاج الذي خلصت اليه صحيفة «هيرالد تريبيون» من ان الدور الاوروبي الغربي يعتمد على نوع من «النظام الديبلوماسي الاحتياطي» يقوم الاوروبيون، بموجبه، بالابقاء على حيوية الحوار في الشرق الاوسط اذا ما تلاشت الجهود الاميركية، خوفاً من ان يؤدي الفراغ الى خلق قوى الاعتدال في المنطقة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٢٥)، وبهذا تصبح المحصلة العامة للجهود الاوروبية الغربية، في مختلف الاحوال، «المساعدة في ايجاد الجور المناسب» لتقدم السياسة الاميركية في المنطقة (المصدر نفسه). وهذا الامر راجع، اصلاً، الى تبعية اوروپا الغربية للسياسة الاميركية بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالعديد من القضايا

الدولية، يضاف الى ذلك الخلافات داخل المجموعة الأوروبية نفسها ازاء مسألة الشرق الاوسط، سواء في مواقفها تجاه حقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية او في تقديراتها للظروف والاضاع السائدة في المنطقة. وقد فشلت القمة الأوروبية، التي عقدت في نيسان (ابريل) الماضي، في التوصل الى موقف موحد. ورفضت القمة النص الذي قدمته إيطاليا الى زعماء السوق المشتركة بدعوى عدم توفر الوقت للاتفاق على صيغته، وتأجل اتخاذ موقف موحد حتى حزيران (يونيو) ١٩٨٥، موعد القمة التالية.

وهكذا بقي الموقف الأوروبي في اطار المواقف الفردية لكل دولة. وتمثل القاسم المشترك لهذه المواقف في تأييد التوجه نحو مفاوضات مباشرة وتأييد «مبادرة مبارك» و «اتفاق عمان» باعتبارهما - حسب وجهة نظر الأوروبيين الغربيين - يصبان في مجرى المفاوضات المباشرة.

### الموقف السوفياتي

استند الموقف السوفياتي على ركيزتين: «الاولى، التمسك بحزم بالتصور المطروح لحل أزمة الشرق الاوسط المعبر عنه بقرارات قمة فاس وبالمبادرة السوفياتية المتضمنة وجوب انسحاب اسرائيل بالكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وانشاء «دولة فلسطينية مستقلة، حتى يتم الوصول الى هذا الحل العادل والشامل من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الاطراف بما فيها م.ت.ف. وعلى قدم المساواة مع الاطراف الاخرى؛ والثانية، المعارضة الحازمة لاي حل جزئي او انفرادي يستند الى مفاوضات انفرادية مباشرة برعاية الولايات المتحدة، وبالتالي معارضة جميع التحركات والمبادرات التي تصب في هذا المجرى.

وفي هذا الاطار، تصاعدت الانتقادات السوفياتية لاتفاق عمان على اعتبار انه «يزيد الانشقاق في م.ت.ف. ويعمق التناقضات بين البلدان العربية» (نوفوستي، ١٩٨٥/٣/٧)، وان الولايات المتحدة واسرائيل تعتبره اداة «لتوسيع اطار كامب - ديفيد»، وان الاتفاق اثار الامل الاميركية في ان تتكلم بالنجاح محاولات اخراج كامب ديفيد من المأزق (نوفوستي، ١٩٨٥/٢/٢٩)، وان مبدأ «الارض مقابل السلام» المثبت في الاتفاقية يعني التخلي عن مبدأ كون القضية

الفلسطينية هي نواة التسوية» (المصدر نفسه). ويرى السوفيات ان الولايات المتحدة واسرائيل تستغلان اتفاق عمان لتنفيذ سياستهما المشتركة المعادية للعرب، واستطراداً، فان الاتفاق «خرج عن ارادة موقّعه ويجري استغلاله ضد مصالحهم، كما يجري استغلال الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك لاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية نهائياً من المسرح السياسي للشرق الاوسط» (المصدر نفسه). ويعتقد السوفيات بان التحرك الاميركي الاخير تجاه المنطقة يستهدف توسيع رأس الجسر الاميركي في المنطقة وصولاً الى تحقيق «الاجماع الاستراتيجي» والى تخليد الاحتلال الاسرائيلي الى الابد، وان الشريكين الاستراتيجيين يحاولان الان بوسائل جديدة، تحقيق ما عجزا عن تحقيقه بواسطة العدوان المسلح العام ١٩٨٢.

الجانب الآخر من الموقف السوفياتي، اورده انباء صحافية عن عزم الاتحاد السوفياتي القيام بتحرك «قريب جداً» في الشرق الاوسط، قد يأخذ شكل زيارة، او زيارات، هامة الى عدد من بلدان المنطقة، هدفه تنشيط دور الاتحاد السوفياتي في المنطقة والقيام «بشيء ما» في الشرق الاوسط. ونسبت الانباء الى مصادر سوفياتية مطلعة احتمال طرح الاتحاد السوفياتي لـ «مشروع معدّل» يأخذ في الاعتبار التطورات المستجدة.

### التحرك الاميركي

اعتمد التحرك الاميركي تجاه مسألة الشرق الاوسط على ما اعتبرته واشنطن «فرصة معقولة للتحرك» نحو المفاوضات المباشرة على حد تعبير الرئيس ريغان. وهذه الفرصة توفرت اعتماداً على مسألتين مترابطين هما اتفاق ١١ شباط (فبراير) بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، و «مبادرة مبارك».

وكانت واشنطن قد استقبلت في اواسط آذار (مارس) الماضي الرئيس المصري حسني مبارك الذي عرض على الادارة الاميركية مقترحاته التي تتضمن، في جانب منها، قيام الادارة الاميركية بالاجتماع مع وفد اردني - فلسطيني مشترك قبل بدء مفاوضات بين هذا الوفد واسرائيل.

وفي مؤتمره الصحافي، في ٢١ آذار (مارس)، اوضح الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، انه على استعداد للاجتماع بممثلين فلسطينيين ولكن من غير اعضاء

منظمة التحرير الفلسطينية، وقال: «أن هناك فلسطينيين كثيرين ليسوا اعضاء في المنظمة وأن الولايات المتحدة على استعداد للاجتماع بوفد منهم». وأشار الى ان الفلسطينيين الذين يتولون مناصب محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة هم من بين هؤلاء. وقال ريغان انه «بفضل جهود الرئيس مبارك وما طرحه الملك حسين، توجد، الآن، فرصة معقولة للتحرك، ولذلك، فإن حكومته ستقوم، خلال الاسابيع المقبلة، باستطلاع كافة الامكانيات». واعلن ريغان انه قرر ايفاد مبعوث خاص الى الشرق الاوسط لهذا الغرض. ثم اكد موقف الادارة الاميركية المعروف وهو ان الولايات المتحدة لا تستطيع التفاوض مع م.ت.ف. لان هذه ترفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، وحق اسرائيل في الوجود (وقائع المؤتمر الصحافي في: الدستور، ١٩٨٥/٣/٢٢؛ وكذلك: الاهرام، ١٩٨٥/٣/٢٣).

ثم ان لاري سبيكس، المتحدث بلسان الخارجية الاميركية، اوضح، في مجال تفسيره لتصريحات ريغان، ان الادارة الاميركية تتوقع ان يؤدي اي اجتماع بينها وبين وفد اردني - فلسطيني مشترك الى مفاوضات سلام عربية - اسرائيلية. واكد ان الهدف النهائي للولايات المتحدة هو مفاوضات سلام مباشرة بين العرب والاسرائيليين (الدستور، ١٩٨٥/٣/٢٢).

وقد اعلن مصدر اميركي كبير في وزارة الخارجية ان مبعوث الرئيس الاميركي سيكون ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاذن. وقال ان الحكومة الاميركية تلقت تأكيدات بان الاتفاق الاردني - الفلسطيني يمثل التزاماً بالحل السلمي وقيام حكومة فيدرالية، وان هذا الاتفاق قائم وسيظل المنطلق للتحرك المقبل، وقد يؤدي الى اتفاق مباشر. وازداد، ان الرئيس ريغان قرر ايفاد مورفي لاستطلاع النقاط في مقترحات الرئيس مبارك «لانه لم يتضح لنا كيف يمكن ان يقربنا ذلك من المفاوضات المباشرة، وما هي الخطوات المفيدة القادمة»، وقال ان التحرك الاخير هو اهم تحرك تم في السنوات الاخيرة (الاهرام، ١٩٨٥/٣/٢٣).

اما جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، فقد ابلغ الصحافيين بعد اجتماعه مع وزير الخارجية الاردني، طاهر المصري، في اواخر آذار (مارس) الماضي في واشنطن، بان هناك «حركة واضحة نحو السلام في الشرق الاوسط». وقال شولتس: «نرى ان الكرة بدأت تتدحرج قليلا ونأمل ان تبقى هذه الكرة متدحرجة».

ووصف اتفاق ١١ شباط (فبراير) بانه «ذو مغزى»، مضيفاً «ان ما تحدثنا عنه وما نسعى اليه هو ايجاد سبل واختيار اية فكرة تخطر لنا من شأنها المساعدة على استمرار هذه الحركة». وقال شولتس، ايضاً: «ان العالم باسره يتفق، بصفة عامة، على الاعتقاد بان عملية السلام يجب ان تتضمن دوراً فلسطينياً. ان الفلسطينيين اصحاب حقوق مشروعة واذا اردنا الخوض في هذه المسألة فينبغي ان يتواجد الفلسطينيون في الوفد الذي يجري المفاوضات» (السفير، ١٩٨٥/٣/٣٠).

ونذكر مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية ان مورفي «قد يلتقي باعضاء وفد اردني - فلسطيني مشترك... وان تفاصيل مثل هذا اللقاء، الذي من المحتمل ان يتم عقده في عمان، لم يتم اعدادها على اية حال» (النهار، بيروت، ١٩٨٥/٣/٣٠).

وقال بريان كارلسون، وهو احد المتحدثين بلسان الخارجية الاميركية، ان هناك مجموعة من الافكار التي يجري بحثها حالياً «لاحياء مسيرة السلام في الشرق الاوسط»، وازداد «ان الولايات المتحدة لم ترفض، كما لم تقبل، اياً من هذه الافكار»، وقال، ايضاً، ان مورفي سيواصل بحث «هذه الافكار كافة» (السفير، ١٩٨٥/٣/٣٠).

### جولة مورفي

قام ريتشارد مورفي بجولة في اواسط نيسان (ابريل) شملت كلاً من الاردن واسرائيل ومصر والسعودية والعراق وسوريا ولبنان. وقد امتنع خلالها عن الادلاء بأي تصريحات حول ما توصل اليه اثناء لقاءاته مع زعماء هذه البلدان. الا ان التصريحات التي سبقت جولته، والتي تلتها، وكذلك الاتباء التي سربتها المصادر الديبلوماسية ونقلتها الصحف ووكالات الانباء، القت الضوء على كل ما حدث اثناء جولته.

وقد اعلن مورفي، قبل القيام بجولته، امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي، ان احد اهداف جولته الى الشرق الاوسط هو التشجيع على التقدم بافكار جديدة وانه سيستطلع امكانية تكوين الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك للمفاوض، وما اذا كان ضرورياً ان تعقد واشنطن اجتماعات تمهيدية مع الوفد قبل انضمام اسرائيل الى

المفاوضات. وقال ان احد اهداف جولته، ايضاً، هو تحديد ما اذا كان الوقت الراهن مناسباً لاشترك الولايات المتحدة الاميركية، بصفة رئيسية، في الجهود الجديدة لاحلال السلام في الشرق الاوسط. ورفض فكرة عقد مؤتمر دولي قائلاً: «ان مؤتمراً كهذا لن يكون سوى تمرين في التمثيل المسرحي السياسي» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٦). وفي كلمة ادلى بها مورفي امام لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب الاميركي، قبل توجهه الى الشرق الاوسط، جاء ان الادارة الاميركية «تحجم عن الدخول في عملية السلام بصفة كاملة حتى يتضح لنا كيف ستؤدي كل خطوة من العملية الى اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، مع تكرار التاكيد على ان اجراء مفاوضات مباشرة بين العرب والاسرائيليين هو هدف الولايات المتحدة». وقد ذكر مورفي ان الولايات المتحدة لم ترفض، ولم تقبل، مبادرة الرئيس المصري حسني مبارك بشأن احلال السلام في الشرق الاوسط (الرأي العام، الكويت، ١٩٨٥/٤/٥).

وقبل توجه مورفي الى الشرق الاوسط، نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية عن مسؤولين في ادارة ريغان قولهم ان الولايات المتحدة قررت لعب دور دبلوماسي مباشر للإبقاء على حياة المبادرة الاردنية - المصرية الاخيرة (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٤/٨).

واوضح إدوارد جيريجيان، الناطق بلسان الخارجية الاميركية، ان جولة مورفي تهدف الى ان «يستطلع مع الاطراف المعنية وسائل ابقاء الزخم في السعي الى السلام الذي اتسم به التحرك في الاشهر الماضية ونعتبره ايجابياً ونرغب في الاستفادة منه» (النهار، ١٩٨٥/٤/١١).

وفي وقت لاحق، اشارت مصادر رفيعة المستوى في وزارة الخارجية الاميركية الى ان المهمة الحقيقية لمورفي في المنطقة هي «كسب المزيد من الوقت لبلورة الاتفاق الاردني - الفلسطيني وتشكيل وفد مشترك لا يشارك فيه اعضاء رسميون من منظمة التحرير الفلسطينية، وترضى عنه اسرائيل» (الغداء، بيروت، ١٩٨٥/٤/١٣). ونقلت مراسلة جريدة «القبس» الكويتية في واشنطن، باربارا سميث، عن مسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية، قولهم ان اهداف جولة مورفي هي:

١ - وضع قائمة باسماء مسؤولين فلسطينيين ليسوا

اعضاء رسميين في منظمة التحرير الفلسطينية يوافق عليهم ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.: ٢ - ضمان التأييد السعودي والمصري للتحرك الاميركي: ٣ - محاولة تحييد موقف سوريا: ٤ - ترتيب محادثات سلام اسرائيلية مع وفد اردني - فلسطيني مشترك بحلول شهر ايلول (سبتمبر) المقبل واقناع الاسرائيليين بذلك (القبس، ١٩٨٥/٤/١٣). وقد التزم مورفي الصمت اثناء مختلف مراحل جولته في الشرق الاوسط، بينما صدرت تصريحات عن مصادر دبلوماسية في بعض البلدان التي زارها. ففي عمان، نسب الى مصدر صحافي مسؤول في الديوان الملكي الاردني قوله ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني كان محور المحادثات بين الجانبين الاردني والاميركي، كما دار نقاش حول المبادئ التي وردت فيه (السفير، ١٩٨٥/٤/١٦).

واثر انتهاء زيارة مورفي لاسرائيل، قال مسؤول اميركي ان مورفي ناقش مع المسؤولين الاسرائيليين امكانية قيام واشنطن «بدور في المفاوضات لاحلال السلام في الشرق الاوسط»، و اضاف انه ما زال يتعين على مورفي ان يتفق على التفاصيل، مثل اسماء المندوبين المحتملين في المفاوضات، او مكان عقدها، وقال: «ما زالت امامنا خطوات كثيرة نقطعها قبل بلوغ تلك المرحلة» (السفير، ١٩٨٥/٤/١٦). وصرح مورفي، اثر زيارته للقاهرة، بان «الولايات المتحدة مستعدة لفتح محادثات مع فلسطينيين ليسوا اعضاء في م.ت.ف.، حتى لو كانوا يتمتعون بدعم ضمني من المنظمة» (الوطن، الكويت، ١٩٨٥/٤/٢٢).

وقد نقلت وكالة «يونايتهبرس» الاميركية عن مصادر دبلوماسية قولها ان مورفي ابلغ المسؤولين المصريين بان «الباب الوحيد المغلق» في مجال تنشيط عملية السلام هو طلب العرب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية، وانه اضاف ان اميركا «اغلقت باب م.ت.ف. وان الولايات المتحدة تعتبر مشاركة اعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية في اية محادثات سلام امراً ميؤوساً منه وانه باب مغلق» (النهار، ١٩٨٥/٤/١٩).

ووصف الرئيس الاميركي رونالد ريغان، في حديث لجلة «المجلة» التي تصدر بالعربية في لندن، الدور الاميركي الحالي في الشرق الاوسط اثناء جولة مورفي

الوكالة ان جولة مورفي الاخيرة استهدفت «جر الدول العربية الى صفقات منفردة وارغامها على اجراء مفاوضات مباشرة غير متكافئة مع اسرائيل» (السفير، ١٩٨٥/٥/٥). (تفاصيل الموقف السوفياتي في مكان آخر من التقرير).

### الموقف الاميركي من القضية الفلسطينية

تأكد الموقف الاميركي مجدداً، بثوابته المعروفة، في كافة التصريحات التي ادلى بها مسؤولون في الادارة الاميركية. والتصريح الذي ادلى به شولتس امام لجنة الشؤون العامة الاميركية - الاسرائيلية، في ٢١ نيسان (ابريل) الماضي، كان اكثرها وضوحاً، اذ قال ان سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط تقوم على الاسس التالية: «تأييد السلام الذي يحترم الحقوق المشروعة لكل الاطراف، ومعارضة الارهاب الذي تقوم به منظمات ودول ضد اسرائيل، وعدم اعتراف الولايات المتحدة الاميركية بمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفض اجراء مفاوضات معها ما لم توافق على القرارات ٢٤٢ و ٢٣٨ الصادرين عن مجلس الامن الدولي وما لم تعترف باسرائيل». وقد قال شولتس، ايضا: «ان واشنطن تعتبر ان التفاوض المباشر هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام في المنطقة»، مضيفاً انه من الضروري تمكين الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم العادلة عن طريق المفاوضات المباشرة. ثم أكد على ان الولايات المتحدة «التزمت بعدم مطالبة اسرائيل بالعودة الى وضع يكون فيه السكان الاسرائيليون على مدى ١٥ كيلومترا من مدفعية العدو، ولهذا فان اسرائيل ليست ملزمة بالعودة الى حدود العام ١٩٦٧»، وعلى ان «الولايات المتحدة لا تؤيد اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في المقابل - اضافة - ان الادارة الاميركية ستعارض كذلك اية خطوات لضم هذه المناطق الى اسرائيل (السفير، ١٩٨٥/٤/٢٢). الى ذلك، أعلن شولتس ان الولايات المتحدة ستدعم الدول العربية التي ستختار «المجازفة من اجل السلام»، وقال، في ذات المناسبة السابقة: «اننا نعلم ان الدول العربية التي تتحرك باتجاه السلام تقوم بالمجازفة»؛ وتابع: «في الوقت الذي يتخذ فيه الملك حسين خطوات مع الفلسطينيين باتجاه طاولة المفاوضات، نرى الدبلوماسيين الاردنيين يقتلون، ومكاتب الخطوط الجوية الاردنية تفجر»، وتابع، ايضا:

بقوله ان ادارته تحاول القيام بدور في الشرق الاوسط مشابه لدور ادارة الرئيس السابق جيمي كارتر في اتفاقيات كامب ديفيد. وقال ريغان: «ان واشنطن تحاول التقريب بين طرفي النزاع في المنطقة، بدلاً من ان تدخل في عملية المفاوضات». وأكد ريغان، مجدداً، على الموقف الاميركي القائم على اساس عدم التفاوض مع م.ت.ف. الا اذا اعترفت بما سماه «حق اسرائيل في الوجود وقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢» (السياسة، ١٩٨٥/٤/١٨).

ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مسؤولين اميركيين ان مورفي لم يحرز اي تقدم، حتى الآن، في مباحثاته بشأن امكان اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ووقد اردني يضم فلسطينيين ليسوا اعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية (السفير، ١٩٨٥/٤/٢٤).

وتعلقياً على نتائج جولة مورفي، قال برنارد كالب، الناطق بلسان الخارجية الاميركية، رداً على سؤال للصحافيين: «اذا كنتم تسألونني هل حصل انفراج دراماتيكي، فان جوابي هو كلا. كذلك لم يحصل تراجع». وذكر كالب ان مورفي أجرى «سلسلة من اللقاءات المفيدة مع زعماء في المنطقة واننا نُقِيم، الآن، بعقل مفتوح، المبادرات التي مصدرها المنطقة، ونبحث عن خطوات عملية يمكن ان تؤدي الى مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وجيرانها العرب»، لكنه وصف هذه العملية بانها ستكون بطيئة (النهار، ١٩٨٥/٤/٢٧).

وفي وقت لاحق، صرح مورفي بان جولته لم تكن فاشلة بالكامل او ناجحة بالكامل (السفير، ١٩٨٥/٤/٣٠)، بينما قال الناطق بلسان الخارجية الاميركية، ادوارد جيريجيان، ان مورفي يعود من دون تحقيق «انجازات دراماتيكية» في اتجاه اتفاق السلام، لكنه لم يواجه احباطات (النهار، ١٩٨٥/٤/٣٠). ونقلت وكالة «اسوشيتدبريس» عن مسؤول اميركي قوله: «اننا نسير في الاتجاه الصحيح، الا اننا لا نعرف متى ستحقق النتائج» (المصدر نفسه).

وكالة «تاس» السوفياتية من جهتها، وصفت التحرك الاميركي الدبلوماسي الاخير بأنه يهدف الى الضغط على الدول العربية لفرض سلام «على الطريقة الاميركية - الاسرائيلية في الشرق الاوسط». وذكرت

«أن الذين يخاطرون من أجل السلام يجب أن يعرفوا أن الولايات المتحدة ستساعد في الدفاع عنهم... إن الولايات المتحدة يجب أن تواصل دعم أولئك الذين ينشدون المفاوضات والحلول السلمية ضد أولئك الذين يريدون العنف ويعارضون السلام». ورأى شولتس أن هذا هو الوقت المناسب للعرب للسماح للملك حسين بالتقدم باتجاه طاولة المفاوضات، ومضى قائلاً: «أن أولئك الذين يظنون أن الدعم السوفياتي سيخيف الولايات المتحدة وإسرائيل، لا يقوون بشيء سوى بالتسبب بموت الأبرياء وإطالة معاناة الشعب الفلسطيني» (السفير، ١٩٨٥/٤/٢٢).

### جولة شولتس في الشرق الاوسط

قام جورج شولتس بزيارة الى كل من إسرائيل ومصر والاردن ما بين ١٠ و ١٤ ايار (مايو) ١٩٨٥. وقبل الزيارة، صرح مصدر رسمي اردني رفيع المستوى، رفض ذكر اسمه، بأن جولة شولتس قد تسفر عن «مبادرات سلام» تتم بين مساعده ريتشارد مورفي ووفد اردني - فلسطيني مشترك. وأضاف المسؤول، في حديث لوكالة «يونايتدبرس» الامريكية، أن الادارة الامريكية ويسر عرفات وافقا على ان يضم الوفد اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني شريطة عدم انتمائهم الى فصائل في المنظمة (السفير، ١٩٨٥/٥/٥).

وقبل توجهه الى المنطقة، ابلى شولتس الصحافيين، في مؤتمره في لشبونه، بأنه «سيبحث مع الدول العربية الصديقة موضوع العناصر الفلسطينية التي ستتنضم الى وفد اردني - فلسطيني مشترك». وسئل، في حينه، عما اذا كان اشتراك اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني امراً مقبولاً، فاجاب: «انه فيما يتعلق بمن سيسشترك، فيجب ان نبحث ذلك مع اصدقائنا في المنطقة، ونحاول التوصل الى اسماء شخصيات وافراد اساساً، وتابع «انه سيبدل جهده للاسراع بتشكيل الوفد المشترك»، وان «الاشترك الفلسطيني ضروري اذا ما اريد للمفاوضات ان تنجح، لكنني لن اتحدث بهذا الشأن على اساس فئات، بل على اساس افراد». واستطرد شولتس قائلاً: «ان مبادرة الملك حسين حققت تقدماً ملموساً كافياً، وان الوقت الحالي ملائم لتقييم مشاركة الفلسطينيين في مسيرة السلام» (السفير، ١٩٨٥/٥/١٠).

وفي اثناء توجهه الى القاهرة، اخبر شولتس

الصحافيين بأن العثور على فلسطينيين ليقاوضوا اسرائيل مع وفد اردني هو المفتاح لدفع عملية السلام، لكنه استدرك قائلاً ان العثور على مفاوضين فلسطينيين مقبولين من العرب والاسرائيليين هو «احدى المشكلات الكبرى». وسئل عن احتمال استقبال الولايات المتحدة للوفد المشترك المقترح، فقال انه ينبغي الحكم على مثل هذا الاجتماع في ضوء ما اذا كان سيؤدي الى مفاوضات عربية - اسرائيلية مباشرة (السفير، ١٩٨٥/٥/١٢).

وفي القاهرة، قال شولتس: «ان معاهدة السلام [بين مصر واسرائيل] هي حجر الزاوية في صرح السلام الشامل الذي نسعى جميعاً لاستكمال، والخطوة الاساسية هي استكمال البناء ويجاد الثقة المطلوبة لتحقيق ذلك» (المصدر نفسه).

وعند انتهاء زيارة شولتس للاردن، وصف مورفي، الذي كان يرافقه، الجولة بأنها كانت «استكشافية». وقال مورفي ان مباحثات حسين وشولتس لم تفشل ولكنها لم تحقق كل النجاح، على عكس كل التكهانات التي توقعت حدثاً كبيراً منها. وأضاف مورفي: «ليس لدينا عصى سحرية تقلب المعادلة في الشرق الاوسط». وعاد ليؤكد ان الولايات المتحدة لن تتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية الا بعد اعترافها باسرائيل وقبولها بالقرارين ٢٤٢ و ٢٢٨ «وان الامل لا يزال موجوداً». وقال مورفي انه لم يكن متوقعا، في الوقت الحاضر، ان تسفر المحادثات عن نتائج دراماتيكية او مهمة لان معظم المسؤولين الاميركيين، بمن فيهم شولتس، حذروا من ان هذه الجولة لن تخرج بنتيجة، في الوقت الذي ذكر مسؤولون آخرون ان هذه الجولة ستكون حاسمة. وحول الوفد المشترك، قال مورفي: «انه واحد من الاقتراحات المطروحة لان منظمة التحرير الفلسطينية ليست مقبولة من اسرائيل ومطلوب منها طرح اسماء من غير اعضاء المنظمة»، وأكد على ان الولايات المتحدة «وسيط مهم في عملية السلام». واختتم حديثه بالقول: «حسب مبادرة ريفان، فان الولايات المتحدة مستعدة لكي تدعم اي ترتيب يؤدي الى اتحاد كونفدرالي يضم الضفة الغربية وغزة والاردن، حيث وافق الاردن والمجلس الوطني الفلسطيني على هذا الاتحاد» (القبس، ١٩٨٥/٥/١٤).

شولتس، من ناحيته، عقد مؤتمراً صحافياً، في عمان، في اعقاب محادثاته مع الملك حسين، وصف خلاله الجو العام بأنه ايجابي «لان الملك حسين اعطى



## عودة الى الموقف السوفياتي

تجل الموقف السوفياتي في مقالات وتعليقات وردت في وسائل الاعلام السوفياتية وتناولت موقف الاتحاد السوفياتي من القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي بشكل عام. كما تناولت الموقف السوفياتي من التحركات التي شهدتها المنطقة مؤخراً، وبالذات اتفاقية ١١ شباط (فبراير) الاردنية - الفلسطينية و«مبادرة الرئيس مبارك»، وكذلك جولة ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، في المنطقة، وزيارة جورج شولتز، وزير الخارجية الاميركي، الى كل من اسرائيل ومصر والاردن مؤخراً.

وكان من ابرز التعليقات السوفياتية المبكرة على «اتفاق عمان»، ما ورد في وكالة «نوفوستي» بتاريخ ١٩٨٥/٣/٧، حيث ابرزت الوكالة، بشكل موسع، ردود الفعل العربية، والفلسطينية، المعارضة لاتفاق عمان، وكتبت: «ليس من الصعب فهم قلق القيادة العرب، اذ انهم يعتقدون بان الاتفاق الذي عقد في عمان يهدد قضية الفلسطينيين والثورة الفلسطينية ويزيد من عمق الانشقاق في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية ويؤدي الى تعميق التناقضات بين الدول العربية ويمهد الطريق لتشديد النفوذ الاميركي - الاسرائيلي في المنطقة». وخلصت «نوفوستي» الى «ان فرض صيغة كامب ديفيد على الفلسطينيين عموماً، وبخاصة في مثل هذه الظروف، حيث ترفض اسرائيل التخلي عن نهجها العدواني والتوسعي وتنشطه، معناه الطلب من الفلسطينيين الركوع امام المعتدي ووضع انفسهم تحت رحمته، ناهيك عن القول ان طرح مثل هذه 'المبادرات'، في هذا الوقت بالذات، يعني طعن الشعب اللبناني في ظهره... وهمل من تفسير آخر لذلك؟». واعتبرت الوكالة ان «مبادرة مبارك» تنطلق من اتفاقية ١١ شباط (فبراير)، وعقبت على ذلك: «بيدوان لا غرابة في ان العديد من الزعماء والشخصيات الاجتماعية العربية ينتقد ويرفض اتفاقية عمان وما اعقبها من مقترحات معتبراً اياها محاولة لتوسيع اطر كامب ديفيد وفرض اتفاقية جديدة على العرب مع اسرائيل على اساس خطة ريغان». ورات الوكالة السوفياتية «ان توقيت اتفاقية عمان اثار امل الادارة الاميركية في ان تتكلم بالنجاح محاولات اخراج عملية كامب - ديفيد من المأزق» (نوفوستي، ١٩٨٥/٥/٢٩).

عوامل اساسية من خلال موقعه»، وقال: «اننا نحاول ان نتجاوب ونساعد في التحرك السلمي»، ثم اضاف: «لم نبحث في اية قوائم او اسماء افراد او اي شيء من هذا القبيل بالنسبة للوفد المشترك، ولكن من الواضح ان المصادمات المباشرة بين اسرائيل واي وفد اردني يجب ان يضم الفلسطينيين لانهم المعنيون، ويجب ان يتم تمثيلهم. وبطريقة او اخرى، يجب ايجاد حل لمشكلة التمثيل». وامتنع شولتز عن ذكر التفاصيل، وردد في اكثر من اجابة على اسئلة الصحفيين: «لا اريد ان اتورط». لكنه اكد على انه «سيكون ثمة وفد اردني - فلسطيني، وقد تكون هناك حاجة لعدد من الاشخاص ولاغراض متعددة، لان هذا الموضوع له اهمية بالغة، لاننا احرزنا تقدماً او بيننا رأس جسر لحل هذه القضية».

وقال شولتز انه ناقش مع الملك حسين امورا عدة، من بينها مسألة الوفد المشترك. وفي هذا قال: «اعتقد باننا قمنا باجراء مباحثات جدية حول هذا الموضوع». وقال، ايضا، ان ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وبعض اعمالها وادعاءاتها بانها كانت وراء بعض الاعمال «الارهابية» ومطالبتها بازالة اسرائيل كانت وراء رفض الولايات المتحدة التحدث معها. وفي نهاية مؤتمره الصحافي، حرص وزير الخارجية الاميركية، على القول ان السبب الاول لزيارته للاردن هو ترتيب زيارة الملك حسين الى واشنطن (الواي، عمان، ١٩٨٥/٥/١٤). وفي اواخر نيسان (ابريل) واول ايار (مايو)، زار وفد من الكونغرس الاميركي، برئاسة ديفيد اوبي، رئيس اللجنة الفرعية للاعتمادات الخارجية، كلاً من مصر والاردن وسوريا واسرائيل. واجتمع الوفد في عمان مع وفد فلسطيني برئاسة ياسر عرفات. وذكرت الانباء ان اوبي اورد في تقريره عن محادثاته مع عرفات «ان الزعيم الفلسطيني اشار الى انه مستعد للدخول في مفاوضات تؤدي الى صفقة سياسية». ويرى اوبي ان عناصر الصفقة السياسية التي تحدث عنها عرفات تتضمن الاعتراف باسرائيل والقبول بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ويمبداً الارض مقابل السلام وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في اطار اتحاد كونفدرالي مع الاردن. وأشار اوبي، في تقريره، الى ان عرفات «هو اكثر شخصية رئيسية اعتدلاً في منظمة التحرير، وانه سيكون من المستحيل، على الأرجح، الحصول على افراد او شخصيات لتمثيل الفلسطينيين بدون موافقة عرفات» (القبس، ١٩٨٥/٥/٣).

وجاء في مقالة نشرتها مجلة «نوفوية فريمية» السوفياتية الاسبوعية تحت عنوان «موقفان ازاء حقوق الفلسطينيين»، ان الاتفاق «يتجاهل مبدأين رئيسيين اعتمد موقف منظمة التحرير الفلسطينية عليهما دوماً، وهما مشاركة م.ت.ف. بشكل متكافئ في ايجاد حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط. واقامة دولة فلسطينية مستقلة». وأشارت المجلة الى ان «الايواسط العربية المناهضة للامبريالية تشير الى ان مبدأ الارض مقابل السلام، المثبت في الاتفاقية، يعني، في جوهر الامر، التخلي عن المبدأ الذي تعتبر المشكلة الفلسطينية بمقتضاه نواة التسوية». وازافت المجلة السوفياتية: «ان انصار اطار العمل المشترك يحاولون الزعم بان [بنود الاتفاق] تنسجم مع اقتراحات الاتحاد السوفياتي بصدد التسوية الشرق اوسطية. ان هذه الاقوال تستهدف تضليل الرأي العام العربي والدولي». ووصفت «نوفوية فريمية» «مبادرة مبارك» بانها دعوة للاستسلام امام الولايات المتحدة واسرائيل، ومواصلة للعملية التي بدأت بتوقيع اتفاقات كامب ديفيد في العام ١٩٧٨ بين مصر واسرائيل، موضحة «ان مبادرة مبارك تؤدي الى تفاقم الوضع في المنطقة لان هدفها، كما في السابق، هو اعاقه حل القضية الفلسطينية التي تعد صلب النزاع، اي قضية احقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (نوفوستي، ١٩٨٥/٣/٢٩). وفي تعليق آخر، ذكرت وكالة «نوفوستي»: «ان اتفاقية عمان يسري مفعولها دون ارادة موقعيها وتستخدم ضد حركة المقاومة الفلسطينية». واعادت الوكالة التاكيد على الخطة السوفياتية التي اقترحت في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ حول التسوية في الشرق الاوسط، وعلى الاقتراحات الخاصة بالتسوية التي طرحها الاتحاد السوفياتي في ٢٩ تموز (يوليو) العام ١٩٨٤، والتي تنص على انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل من الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧ والحل العادل للقضية الفلسطينية بوصفها محور وصلب النزاع في الشرق الاوسط على اساس احقاق الحقوق القومية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك [حق] تقرير مصيره وتكوين دولته الوطنية المستقلة (نوفوستي، ١٩٨٥/٣/٣٠).

وجاء في مقالة لصحيفة «البرافدا» السوفياتية بقلم بيريسادا، تحت عنوان «الولايات المتحدة تحاول تقويض دور م.ت.ف.»: «ان الولايات المتحدة ترسم لنفسها هدف استغلال الاتفاقية الاردنية -

الفلسطينية المعقودة مؤخراً في عمان وكذلك عدد من المقترحات التي طرحتها مصر بشأن تنفيذها في المخططات الاميركية - الاسرائيلية الرامية الى تحقيق التسوية في الشرق الاوسط على اساس انفرادي». وقد اضافت الصحيفة: «ان تطور الاحداث يؤكد صواب تلك القوى في المقاومة الفلسطينية التي تحذر من الطابع الخطر لاتفاق عمان وتدعو الى خوض النضال ضد الطول الوسطية ومن اجل الحل العادل للقضية الفلسطينية» (نوفوستي، ١٩٨٥/٤/١).

كما جاء في مقالة لصحيفة «النجم الاحمر» السوفياتية ان «واشنطن وتل ابيب، اللتين لا تزالان ترفضان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، تدفعان البلدان العربية، الآن، الى الجلوس وراء طاولة محادثات منفردة مع اسرائيل سعياً الى تخليد الوضع الناشئ وجعل الشعب الفلسطيني تابعاً لـ «الامبراطورية الصهيونية» الى ابد الأبدين».

(نوفوستي، ١٩٨٥/٤/٨).

وقيل ان بيدار ريتشارد مورفي حولته في بعض بلدان الشرق الاوسط، كتب ريباتسيف، مراقب وكالة «نوفوستي» السياسي، مقالة بعنوان «ينصبون فخاً للفلسطينيين» جاء فيها: «ان نبأ اللقاء المزمع اجراؤه في منتصف نيسان (ابريل) بين مورفي وما يسمى بالوفد الاردني - الفلسطيني، يعيد الى الازهان الاحداث غير البعيدة حول لبنان، عندما انتهت ديبلوماسية واشنطن «المكوكية» الى عدوان اسرائيل على هذا البلد». وادك كاتب المقالة على ان «الهدف من المحادثات التي تستعد الادارة الاميركية والحكام الاسرائيليون لاجرائها مع الوفد المذكور هو ازالة منظمة التحرير الفلسطينية من ساحة الشرق الاوسط السياسية الى ابد الأبدين». وجاء في المقالة انه «بغض النظر عما اذا عقدت محادثات بين اسرائيل ووفد اردني - فلسطيني ام لا، فان تل ابيب تستفيد الآن من الوضع الساخن الناشئ بعد طرح هذه المسألة بقصد شق حركة المقاومة الفلسطينية والعالم العربي كله. وتسمى الحكومة الاسرائيلية الحالية، معتمدة اساليب جديدة، الى تحقيق ما عجزت عنه حكومة بيغن اثناء التكنيل المسلح ب.م.ت.ف. في لبنان. وهي تريد ان يسد فخ الـ «الوفد المشترك» الطريق امام الفلسطينيين الى تسوية عادلة ويحرمهم من كل الامل في اقامة دولتهم المستقلة الى ابد». وازافت كاتب المقالة ان «تل ابيب ترى مهمتها في جر الاردن الى

المحادثات كي تحل المشكلة الفلسطينية بواسطة هذا البلد على هواها»، وأن هذه التطورات «ستكهرب ويتشحن الجرح حول حركة المقاومة الفلسطينية والاردن، الامر الذي قد يؤدي الى اجتياح موجة الارهاب الاسرائيلي لهذه المنطقة من جديد والتدخل المسلح الامريكى في شؤونها». وفي رأي الكاتب السوفياتي في هذا المضمار ان «اتفاقية عمان تساعد، عملياً، شاء ام ابى اصحابها ذلك، في نفس استقرار الوضع في الشرق الاوسط عامة. وهذا ما تطمح اليه واشنطن وتل ابيب دائماً من اجل تدعيم مواقعهما في المنطقة». وقد خلص الكاتب الى ان «موافقة واشنطن وتل ابيب على مقابلة وفد اردني - فلسطيني هي المناورة من طرف آخر لتجسيد فكرة «اقامة الوفاق الاستراتيجي في الشرق الاوسط التي طرحت منذ وقت بعيد» (نوفوستي، ١٩٨٥/٤/٩).

وفي مقالة في صحيفة «البرافدا»، كتب اندريه ستيبانوف: «ان انصار الصفقات وراء الكواليس مع الولايات المتحدة واسرائيل لم يفوتوا الخلافات الحادة التي نشبت بين صفوف م.ت.ف. حول مسألة تكتيك العمل في الظروف الراهنة». ولاحظ الكاتب ان الاتفاقية الاردنية - الفلسطينية عدت انعكاساً للحدوث المذكورة، ويكمن فحواها في ان فكرة حق الفلسطينيين في تقرير المصير وتكوين الدولة المستقلة ذات السيادة، وهو الحق الذي ناضلوا في سبيل تطبيقه سنوات طويلة، قد اهل محله اقتراح بشأن تكوين اتحاد كونفدرالي اردني - فلسطيني» (نوفوستي، ١٩٨٥/٤/٩).

وفي مناسبة اخرى، جاء في وكالة «نوفوستي» ان «ربط الاردن بتكتيك الصفقات الانفرادية يأتي، بالنسبة للولايات المتحدة واسرائيل، في اطار هدف القضاء على القضية الفلسطينية» (نوفوستي، ١٩٨٥/٤/١١).

وتعليقاً على جولة ريتشارد مورفي في المنطقة، كتبت «نوفوستي»: «من الواضح ان واشنطن تحاول استغلال شتى 'الخطط' و'المبادرات' التي طرحت في الآونة الاخيرة لتعريب مؤامرة كامب - ديفيد، وجر دول عربية جديدة اليها. وعبارة اخرى، فرض 'خطة ريفان' على العرب بطريقة او باخرى». وذكرت الوكالة السوفياتية «ان اتفاقية عمان تنطوي على خطر يهدد العرب انفسهم قبل كل شيء»، ولاحظت «ان واشنطن وعدداً من اعوانها يحاولون تفسير اتفاقية عمان وكأنها بمثابة موافقة العرب على فكرة الادارة الذاتية

الفلسطينية المتبورة، بدلاً من كيان الدولة والسيادة الفلسطينيين، والموافقة على كون القضية الفلسطينية يمكن ان تبحت وتحل دون مشاركة م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». وبحول عزم مورفي الاجتماع مع شخصيات فلسطينية من الضفة والقطاع، كتبت «نوفوستي»: «أوليست هذه محاولة تتخذها الادارة الامريكية للتفتيش عن عناصر فلسطينية 'اخرى' كانت تراود مخيلة كيسنجر في وقته ويمكن اجلاسهم الى مائدة المفاوضات الانفرادية المباشرة مع اسرائيل؟ ومن الواضح ان الهدف الرئيسي لهذه المفاوضات هو طبع اتفاقية من شأنها ان تكرس، بهذا القدر او ذاك، نتائج سياسة اسرائيل العدوانية وتيسر على واشنطن تحويل الشرق الاوسط الى رأس جسر دائم 'لقوات الانتشار السريع'. وعلى هذا النحو، رأت الوكالة السوفياتية «ان الحق مع اولئك الذين اكدوا، ويؤكدون، على ان اتفاق عمان قد خرج عن ارادة الاطراف التي وقعته ويستخدم ضد مصالح الشعب العربي الفلسطيني وممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية» (نوفوستي، ١٩٨٥/٤/١٨).

واجملت مجلة «نوفوية قريمية»، في عدد ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٥، اهداف جولة مورفي في الشرق الاوسط بما يلي:

اولاً: اختيار المشاركين الفلسطينيين في الحوار بين الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك والولايات المتحدة، ومن ثم اسرائيل، بشكل يروق للولايات المتحدة واسرائيل.

ثانياً: اقناع الاردنيين و"الوجهاء الفلسطينيين"، الذين لا علاقة لهم بمنظمة التحرير الفلسطينية ليس فقط بالجلوس الى مائدة المفاوضات الانفرادية مع اسرائيل بل والقبول مسبقاً بغالبية شروط الاخيرة.

واشارت «نوفوية قريمية» الى «ان تطور الاحداث يبرهن على بطلان الآمال في تغيير موقف واشنطن من منظمة التحرير الفلسطينية والقضية الفلسطينية. كما لا يقوم على اساس توقع قيام اوروبا الغربية بمبادرة ما، فهي، عموماً، تواصل المضي في مجرى السياسة الامريكية في الشرق الاوسط. ويدل على هذا دعم حلفاء الولايات المتحدة الاوروبيون لاتفاقية عمان». وخلصت المجلة السوفياتية الى انه «باختصار، يتأكد صواب موقف تلك الاوساط العربية التي ترفض اتفاقية عمان و"مبادرة مبارك" وتدعو الى النضال بلا هوادة من اجل الحل العادل للقضية الفلسطينية» (نوفوستي، ١٩٨٥/٤/٢٥).

وفي تعليق على كلمة جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، التي القاها امام لجنة العلاقات الاجتماعية الاميركية - الاسرائيلية، والتي حدد فيها اسس السياسة الاميركية في الشرق الاوسط (تصريحات شولتس وردت آنفا)، كتبت «نوفوستي»: «لا شك في ان واشنطن تنوي استغلال تغيير الخارطة [في الشرق الاوسط] لتضع قبضتها على مواقع محددة وتوسع رأس الجسر الاميركي في الشرق الاوسط، وذلك على حساب الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة في المقام غير الاخير» (نوفوستي، ١٩٨٥/٤/٢٧).

وذكرت «نوفوستي»، في تعليق آخر على مهمة مورفي، ان هذا لم يستطع، اثناء جولته، ان يجد «الفلسطينيين الاخرين»، «الا انه لا يستبعد ان السيد مورفي تمكن من ايجاد اذرع ينبغي لشولتس ان يضغط عليها بغية ارغام العرب على قبول مخطط التسوية الاميركية». وقارن كاتب المقالة بين «المساعدة» التي تقدمها الولايات المتحدة لقوى الثورة المضادة في نيكاراغوا والوعود بتقديم مساعدة للفلسطينيين في الضفة والقطاع المحتلين، وقال ان هذه المساعدة ستصرف للفلسطينيين 'المعتدلين' في حالة موافقتهم على السير في ركاب التحالف الاميركي - الصهيوني». وازافت الوكالة: «ولا يتعلق الامر 'بالمساعدة الطارئة' للفلسطينيين طبعاً، فالى جانب الضغط المباشر الذي سيمارسه شولتس على العرب تعلن ادارة ريغان انها مستعدة لكافة جميع الذين يستعدون للتسليم باحتلال الاراضي العربية و "الحكم الذاتي" المبتور للفلسطينيين» (نوفوستي، ١٩٨٥/٥/٦).

وتحت عنوان «الاعداد لمفاوضات انفرادية»، كتب ريباتسيف، مراقب «نوفوستي»: «ان الادارة الاميركية تفترض ان الشرق الاوسط اصبح كالثمرة اليانعة التي بات قطفها وشيكاً»، وارجع الاهتمام الشديد الذي تبديه ادارة ريغان نحو المفاوضات «مع ما يسمونه بالوفد الاردني - الفلسطيني» الى «ان السلطات الاميركية تسعى بوضوح الى استغلال هذا الوفد في محاولة جديدة لانقاذ 'خطة ريغان' لعام ١٩٨٢». ويضيف الكاتب ان «الدور الرئيسي في هذه الخطة افرد للاردن، وتسعى واشنطن اليوم، وكالسابق، الى توجيه اشراك عمان في معالجة القضية الفلسطينية الى ذلك المسار السياسي الذي ترتضيه». واكد كاتب المقالة على ان «كل الاهتمام الذي تبديه واشنطن نحو الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك نابع من سعي الولايات المتحدة الى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من

الساحة السياسية في الشرق الاوسط». وفي رايه ان «الادارة الاميركية تريد استخدام هذا الوفد لكي تضع، على هذا النحو، حداً لجميع الاقوال بشأن اقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتفترض واشنطن ان الوقت قد حان لتنفيذ ذلك بالنظر لنضوج اطراف جدد لصفقة انفرادية جديدة» (نوفوستي، ١٩٨٥/٥/٨).

من جهته، قال الكسندر سولداتوف، السفير السوفياتي في بيروت، ان سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه المنطقة مغلقة وتصب في اقتراح عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط وانشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع ووجوب انسحاب اسرائيلي كامل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧. واعرب سولداتوف عن معارضة بلاده لتشكيل وفد اردني - فلسطيني مشترك، وقال عنه انه «يصب في اتجاه كامب ديفيد، ونحن مع كل الاجراءات التي تعارض اتفاقات كامب ديفيد». (القبس، ١٩٨٥/٥/١٤).

وذكرت صحيفة «ازفستيا» السوفياتية «ان التحالف الاميركي - الاسرائيلي لم يتسم ابداً في السابق بمثل هذا الطابع السافر ولم يتميز بهذه الدرجة العالية من الاعمال العدوانية المشتركة ضد الدول العربية، كما هو الحال في عهد ادارة ريغان» (المصدر نفسه). واكدت وكالة «تاس» السوفياتية الرسمية، من جانبها، ان ادارة ريغان تستخدم اسرائيل كقوة ضاربة من اجل تحقيق مقاصدها في الشرق الاوسط (المصدر نفسه).

## التحرك الاوروبي الغربي

عاد التحرك الاوروبي الغربي الذي شهد نشاطاً قياسيماً في الاشهر الثلاثة الاولى من هذا العام الى وضع الانتكاف بالرغم من الزيارات العديدة التي قام بها مسؤولون اوروبيون غربيون الى بلدان الشرق الاوسط في الآونة الاخيرة، حيث احتلت «الاهتمامات الاخرى» الحيز الاكبر في جولاتهم، بينما اتخذت جولات اخرى طابع الاستطلاع.

وقد ذكر مصدر ديبلوماسي فرنسي ان فرنسا وايطاليا تسعيان الى تحديد موقف اوروبي غربي سيعلن عنه، رسمياً، خلال مؤتمر قمة دول السوق الاوروبية المشتركة في حزيران (يونيو) ١٩٨٥، بحيث يؤكد هذا الموقف على مبادئ محددة، تعمل أوروبا من

بلجيكا، بجولة شملت السعودية والاردن ومصر وصفت بانها استطلاعية. ووصف تدمانز بتأييد المجموعة الأوروبية الغربية للاتفاق الاردني - الفلسطيني بأنه خطوة مهمة تؤكد اهتمامها بالوضع في المنطقة (النهار، ١٩٨٥/٥/٤).

ونقلت الاذاعة الاسرائيلية عن فيليب غونزاليس، رئيس وزراء اسبانيا، انه اخبر صحافيين اميركيين في مدريد، كانوا يغطون زيارة الرئيس ريغان لاسبانيا، بان اسبانيا واسرائيل ستقيمان علاقات دبلوماسية بينهما قريباً، وأن السلطات الاسبانية اتخذت قراراً مبدئياً في هذا الشأن. كما نقلت الاذاعة عن مصادر سياسية في القدس المحتلة قولهم انها المرة الاولى التي يدي فيها رئيس الوزراء الاسباني بتصريح كهذا (النهار، ١٩٨٥/٥/٦).

من جهة اخرى، نقل عن دبلوماسيين غربيين قولهم ان المجموعة الأوروبية ترى ان دورها يقوم على تشجيع الدول العربية على الدخول في حوار مع اسرائيل مع حث الولايات المتحدة على الوقوف بثقلها وراء الجهود الاردنية والمصرية الرامية الى تحقيق تسوية سلمية لازمة المنطقة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٣٠).

ونقلت وكالة «يونايديتد برس» عن وزير الخارجية الايطالي ابلاغه لمساعد وزير الخارجية الاميركي، ريتشارد مورفي، بترحيب ايطاليا والمجموعة الأوروبية بالاتفاق الاردني - الفلسطيني واقتراحات الرئيس المصري حسني مبارك لاجراء مفاوضات تسوية مع اسرائيل، وذلك عند اجتماع اندريوتي بمورفي، اثر انتهاء جولة جورج شولتس في المنطقة (السفير، ١٩٨٥/٥/١٨). وقال بيان لوزارة الخارجية الايطالية ان اندريوتي شدد على ان ايطاليا والمجموعة الأوروبية تعتبران انه «من الضروري الترحيب بالاشارات الاخيرة حول الاستعدادات السياسية في الشرق الاوسط». وازاد البيان ان هذه الاشارات تشمل الاتفاق الاردني - الفلسطيني على تشكيل وفد مشترك لمفاوضات محتملة والافكار التي عبر عنها الرئيس المصري حسني مبارك. ومضى البيان الايطالي الى ان اندريوتي شدد، ايضاً، على «اهمية المسألة الفلسطينية في البحث عن حل عادل لقضية الشرق الاوسط، يستند الى احترام حقوق جميع الاطراف المعنية» (المصدر نفسه).

اجل تنفيذها. وقال المصدر ان فرنسا وايطاليا وبريطانيا تتبنى اتخاذ موقف اوروبي لمساندة الاتفاق الاردني - الفلسطيني الذي ابدت كل من باريس وروما ولندن، بصورة علنية، ارتياحاً له، واعتبرته خطوة ايجابية على طريق التسوية السلمية. وذكر المصدر ان هذه العواصم تعتبر ان وصول الاتفاق الاردني - الفلسطيني الى طريق مسدود معناه اغلاق الباب امام فرصة نهائية، قادمة من الشرق الاوسط بالذات، لاحلال السلام. وأشار المصدر الى ان فرنسا تشعر بالقلق ازاء المواقف غير المتحمسة التي ابدتها الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي حول المبادرات التي طرحت في المنطقة مؤخراً، وان هذا الامر يستدعي ان تكون أوروبا الطرف العالمي الذي له ان يعطي بعداً ومساندة دولية للاتفاق الاردني - الفلسطيني ولما سماه بالانفتاح العربي الايجابي على مفاوضات السلام. وذكر المصدر الدبلوماسي الفرنسي ان فرنسا والدول الأوروبية الغربية الاخرى تلقت تعهدات من كل من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية تؤكد على ان «اتفاق عمان» يعني التزام المنظمة بالعمل الدبلوماسي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٢٨).

من جهته، قال جوليو اندريوتي، وزير خارجية ايطاليا، ان السلام في الشرق الاوسط لا يمكن ان يتحقق، الا من خلال عملية الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وأشار الى ان أوروبا لا يمكنها ان تحل مكان هذه الاطراف المعنية بالدرجة الاولى بالسلام، لكن المجموعة الأوروبية تساند المبادرات التي تتخذها اطراف النزاع في الشرق الاوسط. ومن هذا المنطلق، ابدى مؤتمر القمة الأوروبية الاخير، في بروكسل، تأييده للاتفاق الاردني - الفلسطيني باعتباره «قاعدة ايجابية يمكن ان تنطلق منها تحركات دولية لمساندة عملية السلام والاعتراف المتبادل بين اطراف النزاع في الشرق الاوسط». وقال اندريوتي ان أوروبا تتركز في مواقفها الدبلوماسية، تجاه المنطقة، على مبدأ عدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة العسكرية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة في ايجاد وطن له الى جانب ضمان امن اسرائيل (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/١٤).

وفي اوائل ايار (مايو) قام ليوتدمانز، وزير خارجية

عبد الرحيم شطناوي

## المناطق المحتلة

### الذكرى التاسعة ليوم الارض:

#### «القدس ستبقى عاصمة فلسطين الى الابد»

بدء، تكليف الحكم العسكري بالضغط على الفلاحين العرب وارهابهم لاجبارهم على بيع اراضيهم. ولكن هذا الاسلوب فشل. ومن الاجراءات التي استخدمتها السلطات العسكرية لنهب الارض ما يلي:

- استخدام المادة ١٢٦ من انظمة الطوارئ الانتدابية بعد ان اصدرتها الحكومة في صيغة قانون انظمة الطوارئ «مناطق الامن» للعام ١٩٤٩.
- اصدرت الحكومة في العام ١٩٥٠ «قانون الغائبين».

- وفي العام ١٩٥٣ صدر قانون استملاك الاراضي (تصرف الاعمال والتعويض) الذي يسمح بالاستيلاء على الاراضي وتعويض اصحابها بمبالغ زهيدة مقابلها.
- تعديل قانون مرور الزمن للعام ١٩٥٨، وعمليات التسوية الكبرى. فقد لجأت السلطة الى اطالة فترة «مرور الزمن» من عشر سنوات الى عشرين سنة، وهي الفترة التي يصبح قالح الارض فيها مالكا لها.
- وفي ضوء تطبيق كافة هذه القوانين على الاراضي التي كانت بحوزة العرب ممن لم يهاجروا، لم يبق لهؤلاء سوى ٢٢٠ الف دونم مهددة، هي الاخرى، بالمصادرة، وجاءت سياسة تهويد الجليل للاجهان عليها (البلاد، نيقوسيا، العدد ٤٠، السنة الاولى، ١٩٨٥/٤/١٠).

#### التحرك المضاد

بعد هذه الهجمة، عقد في حيفا، بتاريخ

شهر فلسطينية العدد ١٤٦ - ١٤٧، آذار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٨٥

شملت احتفالات الذكرى التاسعة ليوم الارض كافة المناطق الفلسطينية المحتلة حيث جرى نشاط جماهيري واسع. تمثلت هذه الاحتفالات، داخل فلسطين المحتلة ١٩٤٨، باقامة ثلاثة مهرجانات في كل من سخنين والطيبة وراهط: وفي المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، تمثلت بالاضراب والصدام مع قوات الاحتلال في اكثر من مكان. وازافة الى الجماهير العربية، شاركت في الانشطة القوى التقدمية والديمقراطية اليهودية.

وقبل التطرق الى هذه الاحتفالات، لابد من العودة قليلاً الى الوراء، العودة الى جذور يوم الارض، الى ممارسات السلب والقهر القومي التي انتهجتها وتنتهجها السلطات الحاكمة في اسرائيل منذ قيامها وحتى بدء التحرك الشعبي المضاد لهذه الممارسات. فعلى الرغم من المساعي المحمومة التي بذلها قادة الحركة الصهيونية بشتى الطرق لامتلاك الارض، فقد بلغت ممتلكات الصهيونية العالمية واليهودية الفردية في فلسطين، في العام ١٩٤٧، مليوناً و ٥٨٥ الفاً و ٣٦٥ دونماً، (حوالي ٧ بالمئة من اراضي فلسطين) وجرى الاستيلاء على هذه الاراضي، اساساً، من العائلات الفلسطينية التي كانت تعيش خارج فلسطين في الفترة ما بين ١٩٢١ - ١٩٣٥.

وبعد قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨، نشطت عملية نهب الاراضي العربية من اصحابها، باستناد السلطة الحاكمة الى جملة من الاجراءات الادارية وقوانين الطوارئ الانتدابية. فحاولت السلطات، بادىء ذي

١٩٧٥/٧/٢٩، اجتماع تشاوري، شكلت فيه لجنة المبادرة للدفاع عن الاراضي العربية. وتلبية لدعوة اللجنة، عقد، بتاريخ ١٥/٨/١٩٧٥، اجتماع موسع في الناصرة، دعي فيه إلى عقد مؤتمر شعبي بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٥، وإعلان الاضراب العام والتظاهر امام الكنيست، اذا لم تتوقف مصادرة الاراضي. ولكن الحكومة ضربت بهذا التهديد عرض الحائط. إذ ذاك دعت لجنة الدفاع عن الاراضي الى اجتماع موسع في الناصرة بتاريخ ١٩٧٦/٣/٦، حضره عشرون رئيس سلطة محلية عربية. وقرر المجتمعون اعلان الاضراب العام بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣٠. وفي محاولة لاحباط هذا التحرك، قامت السلطات، في مساء ١٩٧٦/٣/٢٩ و يوم ١٩٧٦/٣/٣٠، بحشد قوات كبيرة مدججة بالسلاح ومصحوبة بالمجنزرات، وباقتحام العديد من القرى، واعتدت بالضرب على الاهالي في منازلهم، واطلقت النار. ومن جراء ذلك، سقط ستة شهداء في سخنين وعراية وكفركنا والطيبة، فكان ذلك بداية المواجهة الشاملة مع الاحتلال دفاعاً عن الارض، وتأكيداً على التمسك بها. وأصبح يوم ٢٠ آذار (مارس) من كل عام يوم الارض الذي يحتفل به الشعب الفلسطيني وأصدقاؤه داخل الارض المحتلة وخارجها. (حوتام، ملحق عل همشمار الاسبوعي، ١٩٨٥/٣/٢٩).

مهرجان سخنين: «ستبقى القدس عاصمة فلسطين الى الابد»

هذا العام، بدأت الاحتفالات بالذكرى التاسعة ليوم الارض، بمسيرة خرجت من قرية دير حنا ومرت بقرية عراية البطوف متجهة نحو سخنين. شارك في هذه المسيرة آلاف المواطنين العرب حاملين الشعارات التي كتبت على يافطات من اربعة الوان، هي الاسود والاحمر والابيض والاخضر، التي هي الوان العلم الفلسطيني. وقد ردد المتظاهرون الهتافات: «بالدم، بالروح، نقديك يا فلسطين»؛ و«بالروح، بالدم، نقديك يا جليل»؛ و«تعيش منظمة التحرير الفلسطينية»؛ و«الثورة تقول: لا لمبارك وحسين».

وشارك في هذا المهرجان، اضافة الى المواطنين من قرى الجليل، رجال الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ورجال حركة متسبين وممثلون عن دروز الجولان. وفي ساحة مدرسة سخنين الثانوية، اجتمع آلاف المواطنين من قرى الجليل والناصرة، وعلت

الهتافات المؤيدة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما علت الهتافات النددة بالرئيس المصري حسني مبارك وبالمملك الاردني حسين.

ترأس المهرجان واداره رئيس مجلس محلي سخنين محمد غنايم، والقى غنايم كلمة تطرق فيها الى الهجمة السلطوية الاسرائيلية الجديدة على الاراضي العربية، وقال: «شعبنا يثبت كل يوم انه على خريطة العالم». ودعا الدول العربية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية الى الوحدة من اجل الهدف المنشود واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (عل همشمار، ١٩٨٥/٣/٣١). وكان اول المتحدثين، بعده، القس شحادة شحادة، رئيس لجنة الدفاع عن الاراضي العربية، حيث قال: «لا يمكن ان يكون سلام مع الاحتلال، فليخرجوا من لبنان وليعترفوا بحق شعبنا الفلسطيني باقامة دولته المستقلة على تراب وطنه، وليعلموا اننا لن نتخل عن الارض مهما يكلفنا الامر من تضحيات... واذا لم يعترفوا بنا، وبحقوقنا، نحن رجال الارض، سنعلمهم الدرس لكي يعترفوا بنا» (معاريف، ١٩٨٥/٣/٣١).

ثم القى اميل حبيبي، رئيس تحرير صحيفة «الاتحاد»، كلمة موجزة عن سقوط سياسة «المعتدلين» في مجزرة كفرقاسم وانتصار سياسة الصمود والكفاح في يوم الارض. وذكر استشراس سياسة «الارض المحروقة» و«القبضة الحديدية» في الجنوب اللبناني وضد الطلاب العرب في الجامعات والمناطق المحتلة، ووجه كلمة الى الجماهير الصامدة دوماً في وطنها والى الاخوة والاشقاء في كل مكان قائلاً: «ليس امامنا سوى ان نظل عنديين ثائرين على هذا الطريق، ابدأ على هذا الطريق» (البلاد، ١٩٨٥/٤/١٠).

كذلك القى رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، سكرتير عام حزب (راكح) ماير فلنز، كلمة ابلغ فيها حكام اسرائيل ان هذا الشعب، المحتفل في يوم الارض، هو جزء من الشعب العربي الفلسطيني، ويقف، جنباً الى جنب، مع القوى الديمقراطية اليهودية، مطالباً بالانسحاب الفوري من لبنان ومن جميع الاراضي العربية المحتلة وبالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة، ولن يحيد عن هذا الطريق. وقال فلنز: «ان الشعب الذي يقاوم الارهاب ليس اربابياً، انما من غزا لبنان هو الارهابي» (معاريف، ١٩٨٥/٣/٣١).

كذلك القى محمد عبري نصار، رئيس مجلس محلي

## مهرجان الطيبة

شارك الالوف من ابناء الطيبة والوفود الجماهيرية من قرى المثلث واللد والرملة والقوى الديمقراطية في مسيرة يوم الارض والمهرجان المركزي الذي اقيم في الساحة العامة في الطيبة الى جانب النصب التذكاري للشهيد رافت زهيري - شهيد يوم الارض». وفي الساعة الثالثة بعد الظهر، اصطلت الوفود، تتقدمها قيادة لجنة الدفاع عن الاراضي ويمثل القوى الديمقراطية اليهودية من احزاب اليسار الصهيوني التي تحركت تلبية لنداء لجنة الدفاع عن الاراضي العربية، ورؤساء السلطات المحلية العربية وعدد من الشخصيات الاجتماعية. وقد تحولت المسيرة، والاحتفال الذي تلاها، الى تظاهرة تضامن يهودية - عربية ضد العنصرية ونهب الاراضي ومع الاخوة والمساواة في الحقوق، تحت شعار «اولاد هذا البلد توأم».

لقد جرت المسيرة والمهرجان بمبادرة كافة الاوساط السياسية في الشوارع العربي: «الجهة التقدمية للسلام والمساواة» وحزب (ميام) و «القائمة التقدمية للسلام» و«ابناء البلد» و «الانصار». وحسب اقوال صليبيا خميس، سكرتير لجنة الدفاع عن الاراضي، فان كافة هذه الاوساط تعمل سوية، وتتجاهل خلافات الرأي السياسي، ضد «هدف اقتلاعنا من ارضنا والنضال العربي - اليهودي، حول هذا الموضوع، دعامة قوية للشعبين».

لقد اكد هذا التعاون كافة الخطباء، فلطيف دوري من (ميام) اكد، في كلمته، ان «ليس هناك قوة في العالم تستطيع اقتلاع الشعب اليهودي من ارضه، وكذلك الحال، ليس هناك اية قوة تستطيع اقتلاع الشعب الفلسطيني من ارض - اسرائيل». ودعا الى «رفع علم السلام العادل في نضال مشترك ضد المتطرفين بين صفوف الشعبين، الذين يدفعون بنا الى حرب جديدة وفظيعة» (عل هشمار، ١٩٨٥/٣/٣١).

كذلك تحدث عضو الكنيست شارلي بيطون (حداش) قائلاً: «لقد بدأ يوم الارض بالنضال ضد مصادرة الارض، ثم تحول الى شعار للنضال ضد التمييز القومي والعنصرية». وتطرق الى القضية الفلسطينية فقال ان الحل الوحيد للقضية هو باقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة م. ف. ف. واعرب عن تضامن حركات الطوائف الشرقية مع نضال الجماهير

عربية، كلمة اعلن فيها: «سنملا كل رقعة من منطقة 'حقل الرماية - ٩' باشتال الزيتون. الارض ليست فقط مصدر رزق، فهي ايضا كرامة» (المصدر نفسه).

ثم تحدث عضو الكنيست محمد وتد (ميام)، فاشار الى ان هذا المهرجان هو برهان على ضرورة التعاون اليهودي - العربي ضد العنصرية، ومع حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، ومع استقلال وامن دولة اسرائيل (عل هشمار، ١٩٨٥/٣/٣١).

ثم تحدث المرابي المعروف محمود نعامنة، قائد الحركة التقدمية للسلام في عرابية، فأعلن المشاركة الفعالة في الكفاح دفاعاً عن الارض والحق، وذكر بمدخلات حركته في هذا المجال. كذلك، القى اوري فنكتيلد، من كيبوتس مجاد، كلمة انسانية حارة جدد فيها التضامن مع الجماهير العربية ضد عمليات مصادرة الاراضي وضد العنصرية (البلاد، ١٩٨٥/٤/١٠).

وكتبت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية، معلقة على احتفالات الذكرى التاسعة ليوم الارض: «لم تسجل في هذا اليوم احداث عنف كما كان يحدث في السابق، وان الشرطة تنسب ذلك الى اعادة ٩٠ بالمئة من اراضي 'حقل الرماية - ٩' الى اصحابها في سخنين قبل اسبوع فقط. غير ان هذه الحقيقة لم تحل دون العنف الكلامي والكتابات الاستفزازية، فقد رسم على جدار بيت في سخنين صورة الخميني ونبيه بري». وأضافت الصحيفة الاسرائيلية: «ان المئات من رجال الشرطة وحرس الحدود، بقيادة قائد اللواء الشمالي في الشرطة، المفوض ليفي شاؤول، وقائد منطقة الجليل، نائب مفوض يعقوب غنوت، تمركزوا في مبنى شرطة سخنين. كذلك حلقت طوافة تابعة للشرطة لمدة ساعات فوق سخنين وعرابية ودير حنا، وتمركز عشرات المراقبين من رجال الشرطة في التلال والجبال المحيطة للحوول دون دحرجة حجارة وصخور على الشوارع. وفي هذه المرة، امتنع المتظاهرون، اصحاب التجارب من السنوات الماضية، عن رفع الاعلام الفلسطينية للحوول دون اعتقالهم، فهذا العام كانوا اكثر ذكاء، فقد رفعوا اربعة اعلام الواحد الى جانب الآخر، وكل علم يحمل احد الوان العلم الفلسطيني الاربعة. وكل من كان ينظر من الجنب الى هذه الاعلام كان يرى بوضوح العلم الفلسطيني ذا الالوان الاربعة: الاسود والاحمر والابيض والاخضر» (معاريف، ١٩٨٥/٣/٣١).



ضرب المستوطنات الاسرائيلية الشمالية لن تكون حياة، لاننا لن نتحمل اطلاق كاتيوشا على كريات شمونة كما لن نتحمل قيام بنية مدفعية كالتى كانت قبل الحرب على الارض اللبنانية (عل همشمار، ١٩٨٥/٣/٢٠).

- اعلن ناطق باسم الخارجية الاميركية ان ادارة بلاده تبحث حاليا امكانية الحوار مع وفد فلسطيني - اردني مشترك اذا كان من شأن ذلك ان يؤدي الى مفاوضات مباشرة بين الدول العربية واسرائيل. وقال الناطق: «ان الادارة تستكشف، حاليا، كيفية تشكيل وفد كهذا» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٢٠). من جهة اخرى، استدعى جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، جميع سفراء بلاده في الشرق الاوسط للتشاور بشأن بلورة تقديرات واجراءات دبلوماسية، اثر مبادرة الرئيس المصري حسني مبارك (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/٢٠).

- اعلن د. عصمت عبد الجميد، وزير خارجية مصر، ان هناك، الان، تحركا مصريا - اردنيا - فلسطينيا تدعمه العراق، اضافة الى اتصالات مصرية عربية اخرى، من اجل التوصل الى موقف عربي موحد يحقق الحد الادنى من التضامن العربي الهادف الى تحقيق السلام العادل الشامل لمشكلة الشرق الاوسط (الاهرام، ١٩٨٥/٣/٢٠).

١٩٨٥/٣/٢٠

- اعلن سعيد كمال، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، انه سيتم، خلال الساعات الاربعة والعشرين القادمة، اجتماع اردني - فلسطيني، عل مستوى عال، وذلك لاختيار اعضاء الوفد المشترك الذي يمكن ان يجري محادثات مع الولايات المتحدة في اطار المقترحات الاخيرة للرئيس المصري حسني مبارك (الاهرام، ١٩٨٥/٣/٢١). من ناحية اخرى، وصف حسن عبد الرحمن، مدير مكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن، زيارة ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، المقبلة الى المنطقة بأنها امتداد للسياسة الاميركية المعادية للحقوق الفلسطينية، وذكر ان م. ت. ف. مستعدة لقبول الحوار مع الولايات المتحدة اذا وجهت لها دعوة مع وفد اردني، انما لا يمكن ان تكون جزءا من وفد اردني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٢١).

- عقد خالد الفاهوم، الرئيس السابق للمجلس الوطني الفلسطيني، وعمر الحامدي، الامين العام لمؤتمر الشعب العربي، وممثلون عن عدد من الفصائل الفلسطينية الموجودة في دمشق، اجتماعا في العاصمة

السورية ضم عددا اخر من القادة الفلسطينيين. وقد جرى، في الاجتماع، بحث سبل مواجهة نهج ياسر عرفات في ضوء اتفائه الاخير مع الملك الاردني حسين على التحرك المشترك (البعث، ١٩٨٥/٣/٢١).

- قالت مصادر حكومية اسرائيلية في القدس ان اسرائيل توافق على ان تعمل الولايات المتحدة لتشكيل وفد اردني - فلسطيني بدون م. ت. ف.، وان اسرائيل تعارض ان يجري ريتشارد مورفي محادثات في الضفة الغربية عند قدومه الى البلاد لتشكيل هذا الوفد (عل همشمار، ١٩٨٥/٣/٢١).

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء لقائه مع ممثلي المستوطنين اليهود في منطقة قطيف الواقعة في قطاع غزة: «ان هذه المنطقة ينبغي ان تبقى اسرائيلية في جميع الحالات». (دافار، ١٩٨٥/٣/٢١).

- قرر البروفيسور يهوشوع زامير، المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية، بناء على توصية الشرطة، عدم تقديم اعضاء وفد الحركة التقدمية للمساواة، الذين التقوا ياسر عرفات، الى المحاكمة (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/٢١).

- وصف السفير الاميركي في القاهرة، اثر لقائه مع الرئيس حسني مبارك، سياسة بلاده الشرق اوسطية بأنها تقوم على دفع جهود السلام الى الامام بصفتها شريكا كاملا فيها (الاهرام، ١٩٨٥/٣/٢١). في الوقت نفسه، صادقت لجنة النواب الاميركي على منح اسرائيل مساعدات عسكرية واقتصادية للعام ١٩٨٦ تبلغ قيمتها ٢ مليارات دولار، وفرضت، بالمقابل، قيودا على المساعدات التي تقدم للاردن الى حين موافقته على اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/٢١).

١٩٨٥/٣/٢١

- شرع الجيش الاسرائيلي في بناء المسلح والتهصينات لتعزيز وسائل الدفاع على طول الحدود مع لبنان (عل همشمار، ١٩٨٥/٣/٢٢).

- هاجم ارييه نحمكنين (المعراخ)، وزير الزراعة الاسرائيلي، حركة «آباء ضد الصمت» وحملها مسؤولية تزايد العمليات ضد الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان، وقال: «ان التظاهرات والنقاشات العلنية بشأن الانسحاب تجعل الشيعة يزيدون من عملياتهم ضد الجيش الاسرائيلي» (هانتسوفيه، ١٩٨٥/٣/٢٢).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، اثناء جولته في مستوطنات غور الاردن، ان منطقة الغور جزء

لا يتجزأ من دولة اسرائيل (هأرتس، ١٩٨٥/٣/٢٢).  
- تدارست وفود سوريا وليبيا واليمن الديمقراطي  
والجزائر، في دمشق، الاوضاع العربية، وقررت الاتفاق  
على عقد قمة للدول الاربع في المستقبل القريب  
(الثورة، دمشق، ١٩٨٥/٣/٢٢).

- صرح كمال حسن علي، رئيس وزراء مصر، بأن  
لقاءه مع الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو، في  
بوخارست، تناول التحرك الذي تقوم به مصر لدفع  
جهود التسوية العادلة في الشرق الاوسط الى الامام،  
كما تناول نتائج جولة الرئيس حسني مبارك الاخيرة في  
ضوء الاتفاق الاردني - الفلسطيني (الاهرام،  
١٩٨٥/٣/٢٢).

١٩٨٥/٣/٢٢

- توقع نايف حواتمة، الامين العام للجبهة  
الديمقراطية لتحرير فلسطين، ان يتم قبر اتفاق عمان  
الاردني - الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة  
المحتلين، لانهما يشكلان الساحة الرئيسية لتقرير  
نهاية هذا الاتفاق. ووصف حواتمة الاتفاق بأنه الوجه  
الاخر لمشروع ريفان (الثورة، ١٩٨٥/٣/٢٣).

- اعلن الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في مؤتمر  
صحافي، ان ادارته على استعداد لاستقبال الوفد  
الاردني - الفلسطيني المشترك، لكنها لن تتعامل مع م.  
ت. ف. لان هذه ترفض الاعتراف بحق اسرائيل في  
البقاء. وقال ريغان ان هناك جماعة فلسطينية ضخمة  
لا تعتبر المنظمة ممثلة لها (الشرق الاوسط،  
١٩٨٥/٣/٢٣).

١٩٨٥/٣/٢٣

- ذكر مصدر فلسطيني مطلع ان اللجنة المركزية لـ  
(فتح) وافقت على الاتفاق الاردني - الفلسطيني  
للتحرك المشترك نحو السلام في الشرق الاوسط  
(الاهرام، ١٩٨٥/٣/٢٤).

- نسب آبا ايبن، رئيس لجنة الخارجية والامن في  
الكنيست الاسرائيلي، شكوك الشيعة بشأن انسحاب  
الجيش الاسرائيلي من جنوب لبنان الى التصريحات  
والبيانات التي يدي بها وزراء اسرائيليون حول اعادة  
انتشار الجيش على خطوط مختلفة في لبنان. واعتبر ان  
ذلك يؤدي، ايضا، الى ازدياد «الارهاب» الشعبي (عل  
همشمار، ١٩٨٥/٣/٢٤). من ناحية اخرى، بدأ  
الجيش الاسرائيلي في ترحيل المجندين من لبنان الى  
مراكز القيادة داخل اسرائيل (المصدر نفسه). وقال  
اسحق شامير، القائم بأعمال رئيس حكومة اسرائيل،

بعد لقائه مع رئيس الحكومة، ان الترتيبات الامنية  
لضمان سلامة المستوطنات الشمالية هي مشكلة  
مفتوحة يجب حلها قبل انسحاب الجيش الاسرائيلي  
الى الحدود الدولية (هاموديع، ١٩٨٥/٣/٢٤).  
واعلنت قيادة الدفاع المدني ان ميزانية الدولة للسنة  
المالية القادمة ستتيح بناء ملاجئ في المستوطنات  
الشمالية وستبلغ مساحة هذه الملاجئ ١٠٠٠ متر  
مربع (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/٢٤).

- رفض لطيف دوري، مسؤول الشؤون العربية في  
حزب (ميسام) الاسرائيلي، التصريحات التي ادلى بها  
بيرس وراين والتي مفادها ان غور الاردن في الضفة  
وغوش قطيف في قطاع غزة هما جزء لا يتجزأ من  
اسرائيل (انظر اعلاه)، ووصف هذه المواقف بأنها  
قريبة من مواقف الليكود وبأنها تبعد فرص السلام  
وتعزز قوى غوش ايمونيم المطالبة بضم المناطق المحتلة  
(عل همشمار، ١٩٨٥/٣/٢٤).

- اختتم طاهر المصري، وزير خارجية الاردن،  
محادثات في واشنطن مع جورج شولتس نظيره  
الاميركي، دون التوصل الى اتفاق بشأن الاجتماع مع  
الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك. وقد ابلغ طاهر  
المصري شولتس ان الاردن غير مستعد للتفاوض  
مباشرة مع اسرائيل، وانه لن يجري اية مفاوضات  
سلام منفردة معها دون مشاركة م. ت. ف. (الشرق  
الاقوسط، ١٩٨٥/٣/٢٤). من ناحية اخرى، التقى  
المصري، في واشنطن، مع بعض الشخصيات  
اليهودية، ومعظم من التقاهم هم اعضاء في الحزب  
الديمقراطي الاميركي. وقال المصري ان شولتس ابلغه  
رفض مطالبة الاردن بالتركيز على الحقوق الوطنية  
كبدل للحقوق الشرعية للفلسطينيين (معاريف،  
١٩٨٥/٣/٢٤).

١٩٨٥/٣/٢٤

- اشاد عبد الحميد السائح، رئيس المجلس  
الوطني الفلسطيني، اثناء زيارة تفقدية لقوات جيش  
التحرير الفلسطيني المرابطة في الاردن، بالاتفاق  
الاردني - الفلسطيني، وقال: «اننا والاردن وحدة  
واحدة وليس اتحادا» (الراي، ١٩٨٥/٣/٢٥). وذكر  
مصدر دبلوماسي غربي في عمان ان هناك مفاوضات  
تجري حاليا بين م. ت. ف. والاردن من اجل تشكيل  
وفد مشترك لمفاوضات محتملة مع الولايات المتحدة  
تسبق المفاوضات مع اسرائيل. واضاف هذا المصدر،  
ان طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، سيرأس  
الجانب الاردني في الوفد، في حين ان د. وليد الخالدي  
سيرأس الجانب الفلسطيني (الشرق الاوسط،

١٩٨٥/٣/٢٥). ووصف الملك الاردني حسين، في حديث لصحيفة اسبانية، الاتفاق الاردني - الفلسطيني بانه حركة في الاتجاه الصحيح الى حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية (الرأي، ١٩٨٥/٣/٢٥).

- حذر شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، الولايات المتحدة الامريكية من الشروع في مفاوضات او اتصالات مع وفد اردني - فلسطيني، لان ذلك سيفسر على انه بداية لعملية هدفها فرض حل سياسي على اسرائيل (دافار، ١٩٨٥/٣/٢٥).

- تلقت اسرائيل اشارات من الرئيس المصري حسني مبارك، عبر الولايات المتحدة، تفيد بان مصر ستكون مستعدة لبحث موضوع طابا في اطار صفقة رزمة تناقش فيها مواضيع اخرى عالقة بين البلدين، مثل تحديد نهائي للحدود بين مصر واسرائيل في ١٥ نقطة حدودية (عل همشمار، ١٩٨٥/٣/٢٥).

- ذكرت مصادر سياسية في باريس ان شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، وعد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بان اسرائيل لن تهاجم المفاعل النووي العراقي مرة اخرى، وذلك مقابل الشروط الخاصة والترتيبات التكنولوجية التي اعطيت لاسرائيل في سياق صفقة المفاعل النوويين اللذين ستحصل عليهما من فرنسا (هارتس، ١٩٨٥/٣/٢٥).

١٩٨٥/٣/٢٥

- نفى خليل الوزير (ابو جهاد)، عضولجنة (فتح) المركزية، ما تردد حول تشكيل وفد اردني - فلسطيني للدخول في حوار مع الولايات المتحدة الاميركية. وقال الوزير: «ان الولايات المتحدة متمسكة بموقفها الرافض اجراء اية اتصالات مع م. ت. ف.» (الرأي، ١٩٨٥/٣/٢٦).

- اعلن خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، في مؤتمر صحفي عقده في دمشق، عن تشكيل جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني وتلا برنامجها الهادف الى اسقاط نهج ياسر عرفات. وقد ضمت جبهة الانقاذ هذه كلا من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية (طلعت يعقوب)، بالإضافة للحالف الوطني الذي يضم كلا من منظمة (الصاعقة) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي وجماعة (فتح) - الانتفاضة (تشرين، دمشق، ١٩٨٥/٣/٢٦). من ناحيته، وصف خليل الوزير (ابو جهاد)، عضولجنة (فتح) المركزية، قيام جبهة الانقاذ بانه يعزز التضردم على الساحة الفلسطينية، وتنبأ بان

لا يكتب لها النجاح (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٢٦). وقد رفضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كما رفض الحزب الشيوعي الفلسطيني الانضمام لجبهة الانقاذ. ووضح بيان مشترك للجبهة والحزب انه من السابق لاوانه طرح اية صيغة تنظيمية لانها ستحمل في طياتها مخاطر اعلان منظمة تحرير بديلة (الرأي، ١٩٨٥/٣/٢٦).

- اعلن جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، ان الهدف الاول لبلاده هو اجراء مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل. وقال شولتس ان مساعده مورفي قد يلتقي خلال جولته القادمة في الشرق الاوسط برؤساء فلسطينيين ليسوا اعضاء في م. ت. ف. (الاهرام، ١٩٨٥/٣/٢٦). في الوقت نفسه، قال جيمي كارتر، الرئيس الاميركي السابق، ان على الرئيس ريغان الشروع في محادثات مع م. ت. ف. لدفع الجهود المبذولة لاحلال السلام في الشرق الاوسط الى الامام. وذكر كارتر، الذي كان يتحدث في مقابلة تلفزيونية، انه ليس هناك اي سبب يحول دون جلوس شولتس مع عرفات على طاولة المحادثات (عل همشمار، ١٩٨٥/٣/٢٦).

- نفى مناحيم بيغن، رئيس حكومة اسرائيل الاسبق، ما نشر عن لسانه من انه دعا الى عدم التدقيق في هوية الفلسطينيين الذين سيشترون في وفد مشترك مع الاردن لمفاوضة اسرائيل. وحدد بيغن موقفه برفض اشتراك م. ت. ف. في المفاوضات (معاريف، ١٩٨٥/٣/٢٦).

- نفى اوري سير، مستشار رئيس حكومة اسرائيل، ان تكون اسرائيل قد تعهدت للحكومة الفرنسية بعدم قصف المفاعل النووي العراقي الذي تبنيه فرنسا (معاريف، ١٩٨٥/٣/٢٦).

- ابتدأت في تونس اعمال الدورة العادية الثالثة والثمانين لمجلس جامعة الدول العربية بمشاركة عدد من وزراء الخارجية. وستبحث الدورة مسألة الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان والممارسات الاسرائيلية اللاانسانية في المناطق المحتلة والاتفاق الاميركي - الاسرائيلي لانشاء منطقة التجارة الحرة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٢٦).

١٩٨٥/٣/٢٦

- اكد فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م. ت. ف. ان قيام جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية لم يسبب انقساماً في المنظمة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٢٧). في دمشق، استقبل عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، وفداً من جبهة

الانقاذ (الثورة، ١٩٨٥/٣/٢٧).

- اعلن الرئيس المصري حسني مبارك انه لس، خلال زيارته للولايات المتحدة، تفهما لدى الادارة الاميركية لتحريك القضية الفلسطينية ودفع الاتفاق الاردني - الفلسطيني الى الامام، وقال: «ان هناك رأيا عالميا قويا يساند هذه القضية». واعرب مبارك عن اعتقاده بإمكان التوصل الى حل للقضية الفلسطينية بمجرد بدء الحوار بين الادارة الاميركية والوفد المشترك الاردني - الفلسطيني المقترح (الاهرام، ١٩٨٥/٣/٢٧). في مدريد، ذكر الملك الاردني حسين، الذي يقوم بزيارة لاسبانيا، ان ياسر عرفات وافق على قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ موافقة واضحة لا غبار عليها، واعرب عن امله في ان تبادر الولايات المتحدة الى تغيير موقفها الحالي فتباشر الحوار مع الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك (الرأي، ١٩٨٥/٣/٢٧).

- اعترف دان بئري، احد اعضاء التنظيم السري اليهودي، بأن الحاخام موشي ليفنغر قال لهم انه لن يمنعهم من تفجير قبة الصخرة في القدس. وفي شهادته أمام القضاء، قال بئري انه قدر ان تفجير قبة الصخرة سيجعل العرب يلغون اتفاق السلام (هانسوفيه، ١٩٨٥/٣/٢٧).

- وعد شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، اثناء زيارته للناصره العليا، بان اسرائيل ستخرج من لبنان بأسرع مما يظن الكثيرون. وذكر ان معارضي الحرب ومؤيديها متفقون في ما بينهم على انه كان من الاحسن ان تستمر في الجليل المبالغ الضخمة التي خصصت لهذه الحرب (هآرتس، ١٩٨٥/٣/٢٧).

- ذكر ان الطائرة بدون طيار التي اشتريتها الولايات المتحدة الاميركية من اسرائيل تستخدم في المناورات البحرية التي تقوم بها وحدات الاسطول الاميركي الثاني في منطقة جزر الكاريبي (معاريف، ١٩٨٥/٣/٢٧).

١٩٨٥/٣/٢٧

- عقب محمد ملحم، عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. على تشكيل جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية بان تشكيل جبهة جديدة تأخذ على عاتقها مهاجمة اطم. ت. ف. يزيد من تعميق الخلافات. وقال انه كان من الافضل للطرف المشتركة في جبهة الانقاذ، ان تلجأ الى الحوار الديمقراطي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٢٨).

- اشاد عبد الرحيم احمد، عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. الامين العام لجبهة التحرير العربية،

بالاتفاق الاردني - الفلسطيني، ووصف تصريحات الملك الاردني حسين وظاهر المصري، وزير خارجيته، بأنها تؤكد الالتزام ببندو الاتفاق كما تؤكد تمثيل م. ت. ف. للشعب الفلسطيني (الرأي، ١٩٨٥/٣/٢٨).

- نفى فاروق الشرع، وزير خارجية سوريا، ان يكون تشكيل جبهة الانقاذ الفلسطينية بمثابة انشاء منظمة تحرير فلسطينية بديلة. وقال الشرع ان انشاء الجبهة هو من صنع الحركات الوطنية الفلسطينية للتصدي للاتجاه الاستسلامي الذي اتخذته م. ت. ف. (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٢٨).

- قال اللواء الاسرائيلي اوري اور، قائد المنطقة الشمالية، انه يمكن اكمال عملية الانسحاب الاسرائيلي من لبنان في بداية شهر حزيران (يونيو) المقبل وأن الجيش الاسرائيلي يعمل جاهدا للخروج من هناك على وجه السرعة. وقال اور ان الجيش يخرج من لبنان ليس كجيش مهزوم بل كجيش قرر انه لا يوجد ما يعمل هناك (هآرتس، ١٩٨٥/٣/٢٨).

- علم من المحادثات التي اجراها الرئيس المصري حسني مبارك، ووزير خارجيته، مع شخصيات يهودية في لندن، ان مصر موافقة على تمكين اسرائيل من الاستمرار في تشغيل فندق سونستا وباقي المنشآت الاسرائيلية في طابا. كما علم ان مصر معنية بان تعترف اسرائيل بالسيادة المصرية في طابا وليس لديها أية نية لوقف تطوير المنطقة من قبل اسرائيل (معاريف، ١٩٨٥/٣/٢٨).

- ذكر ان الرئيس الزائيري موبوتو سيزور اسرائيل في شهر ايار (مايو) المقبل وسيطلب ان تقدم له مساعدات زراعية وعسكرية ومالية. وسيصل الى اسرائيل، في الشهر المقبل، وزير الزراعة الكيني. وتستفيد كينيا من نشاط بعض الشركات الاسرائيلية على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين (دافار، ١٩٨٥/٣/٢٨).

- في مصر، أكد بيان مشترك مصري - زائيري صدر اثر انتهاء محادثات الرئيس الزائيري، الذي زار القاهرة، مع نظيره المصري ان الحل العادل والدائم لنزاع الشرق الاوسط لا بد ان يضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير (الاهرام، ١٩٨٥/٣/٢٨).

- اختتم مجلس جامعة الدول العربية اعمال دورته الثالثة والثمانين في تونس. واصدر المجلس قرارا بادانة التواطؤ الاميركي - الاسرائيلي لنقل اليهود الاثيوبيين «الفاشلاء» الى اسرائيل، وكلف الامين العام لجامعة الدول العربية بتشكيل لجنة تقص الحقائق حول ملاحظات عملية نقلهم (الشرق الاوسط،

١٩٨٥/٤/٢

- في ختام زيارة الكويت، أعلن ريتشارد لوس، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، أن بلاده تؤيد الاتفاق الأردني - الفلسطيني للتحرك المشترك من أجل السلام، وقال: «أن بريطانيا تتطلع نحو الولايات المتحدة لتبذل جهوداً جديدة من أجل السلام في الشرق الأوسط» (الأهرام، ١٩٨٥/٤/٤). وأعلن مسؤول شؤون الشرق الأوسط في وزارة خارجية هولندا، أن حكومة بلاده تنظر بتفاؤل إلى الاتفاق، وإنها ستسعى من خلال المجموعة الأوروبية، لدعم وتشجيع هذه الخطوة الإيجابية في كافة المحافل الدولية (الرأي، ١٩٨٥/٤/٤). في مسقط، أعلن بيريز دي كويلان الأمين العام للأمم المتحدة، تأييده للاتفاق (المصدر نفسه).

١٩٨٥/٤/٤

- سيطرت قوات الشرطة وحرس الحدود الإسرائيلية المزودة بالهراوات والبلاطات والغاز المسيل للدموع على الكلية الإبراهيمية في القدس، بعد ساعتين من الأعمال العنيفة التي قام بها طلاب الكلية تضامناً مع السجناء الأمنيين في سجن عسقلان الذين يطالبون بتحسين ظروف سجنهم. وقد أصيب ثمانية من الطلاب من جراء هجوم هذه القوات، واعتقل ١٢٢ منهم (معاريف، ١٩٨٥/٤/٥).

- وصل فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م. ت. ف. إلى بلغراد في زيارة رسمية. وسيبحث القدومي مع وزير خارجية يوغسلافيا التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، وما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية (الرأي، ١٩٨٥/٤/٥).

- كلف الملك الأردني حسين زيد الرفاعي بتشكيل حكومة أردنية جديدة بعد قبول استقالة حكومة أحمد عبيدات. وقد أكد كتاب التكليف على استمرار التعاون مع م. ت. ف. ومواصلة العمل مع الأشقاء العرب على تحرير الأراضي المحتلة (الرأي، ١٩٨٥/٤/٥).

- قال قابوس بن سعيد، سلطان عمان، إن بلاده أيدت الاتفاق الأردني - الفلسطيني، لأنه أول اتفاق على أسلوب محدد للعمل المشترك من أجل القضية الفلسطينية. وحذر قابوس من أن عدم إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية الاتفاق سيعرض مصداقيتها لخطر التآكل (الرأي، ١٩٨٥/٤/٥).

- عبر شمعون بيريز، رئيس حكومة إسرائيل، عن اعتقاده بأن شدة أملا بعقد لقاء بينه وبين الرئيس المصري حسني مبارك خلال شهر أو شهرين. وأكد بيريز أن إسرائيل لا تنوي إبقاء جيشها على الأراضي اللبنانية، لكنها ستشجع قوى محلية تعمل في الشريط

- جرى اتصال هاتفي بين ياسر عرفات والملك الأردني حسين، وقد استفسر الملك عن الأوضاع في مخيمي عين الحلوة والمبية ومية في جنوب لبنان، وأبدى استعداداً لتقديم المساعدة للتخفيف من آلام أبناء الشعب الفلسطيني في المخيمات (الرأي، ١٩٨٥/٤/٣).

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الإسرائيلي: «أن الجيش الإسرائيلي سيستخدم في البحر والجو والبر بكامل قوته، ووفقاً لقرارات الحكومة، إذا استمرت عمليات الشبيعة ضدنا بعد انسحابنا من الحدود الدولية مع لبنان» (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٤/٣).

- استقبل كمال حسن علي، رئيس الحكومة المصرية، موشي ساسون، السفير الإسرائيلي في القاهرة، وبحث معه الموضوعات المتعلقة بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط وموقف إسرائيل منها في ضوء ما ذكره شمعون بيريز، رئيس حكومة إسرائيل، حول مبدأ الأرض مقابل السلام (الأهرام، ١٩٨٥/٤/٣). وقد سلم علي السفير ساسون رسالة إلى بيريز (عمل همشمار، ١٩٨٥/٤/٣). من ناحية أخرى، أعلنت مصر أن الرئيس حسني مبارك يوافق على عقد قمة مصرية - إسرائيلية مقابل موافقة إسرائيل على حل مشكلة طابا عبر التحكيم الدولي. وما زالت مصر تنتظر رد إسرائيل على اقتراحها بهذا الصدد (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٤/٣).

١٩٨٥/٤/٣

- احتشد نحو ٨٠٠ فلسطيني، وهم يرددون أناشيد وطنية، عند مدخل مستشفى في القدس لوداع جثمان كريم خلف، رئيس بلدية رام الله المقال. وهتف المحتشدون: «فلسطين وطننا» (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٤/٤).

- تقرر، بعد اللقاء الذي تم بين شخصيات عربية معتدلة من الضفة الغربية وشركة القدس ونشطاء من حزب العمل الإسرائيلي، تشكيل هيئة شعبية مشتركة تعمل من أجل دفع محادثات السلام إلى الأمام، كما تعمل من أجل تعاون اقتصادي وسياسي بين الشعبين (عمل همشمار، ١٩٨٥/٤/٤).

- ذكر أن عدد الذين غادروا مدينة نهاريا، في السنوات الأربع الأخيرة، بلغ ١٥٠٠ نسمة، أي ما يعادل الخمسة بالمائة من سكانها، وذلك بسبب عمليات القصف التي نفذها الفدائيون (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٤/٤).

بالاستجابة للدعوة الى وجهتها الولايات المتحدة  
لاسرائيل للاشتراك في المحادثات الرامية الى تجسيد  
مشروع حرب النجوم (معاريف، ١٩٨٥/٤/٧).

١٩٨٥/٤/٧

- اتفق ياسر عرفات والشاذلي القليبي، الامين العام  
لجامعة الدول العربية، على ضرورة تكثيف التحرك  
لمساعدة ضحايا العدوان الاسرائيلي، من الفلسطينيين  
واللبنانيين، في جنوب لبنان وتعزيز صمودهم في صيدا  
ومخيمي عين الحلوة والمية ومية (الشرق الاوسط،  
١٩٨٥/٤/٨).

- ندد المجلس الثوري لـ (فتح)، في بيان سياسي  
اصدره في تونس، بسياسة النظامين السوري واللبيبي  
تجاه م. ت. ف.، كما ندد بسياستهما تجاه الحرب  
الايرائية - العراقية (الرأي، ١٩٨٥/٤/٨).

- في اجتماع اقيم لمنصرة الاستيطان اليهودي في  
الضفة الغربية وقطاع غزة، قال اسحق شامير، القائم  
باعمال رئيس حكومة اسرائيل، ان شعب اسرائيل لا  
يوافق على وضع دولته على طاولة المفاوضات، وان اية  
جهة سياسية لا تستطيع فصلنا عن ارض - اسرائيل  
(عل همشمار، ١٩٨٥/٤/٨). من ناحية اخرى، دعا  
ارئيئل شارون، وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلية،  
الى الاتفاق على استيطان الخليل ونابلس، وقال: «يجب  
اقامة مستوطنة يهودية بالقرب من، وحول، كل قرية  
عربية» (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٤/٨).

- اتفق شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل،  
واسحق شامير، القائم باعماله، على القبول بطلب مصر  
نقل مشكلة طابا الى التحكيم الدولي، اذا وافقت مصر  
ان تعيد سفيرها الى اسرائيل وتحسن علاقاتها،  
التجارية والسياحية، معها. وقد تم ابلاغ المسؤولين  
المصريين بهذا الموقف (دافار، ١٩٨٥/٤/٨).

- طالب الرئيس اليمني الشمالي علي عبدالله  
صالح، بعقد مؤتمر قمة عربي لاتخاذ قرار بعودة مصر  
الى جامعة الدول العربية. ووصف هذه العودة بانها  
ضرورة قومية (الاهرام، ١٩٨٥/٤/٨).

- اعلن الناطق بلسان وزارة الخارجية الاسرائيلية  
ان اسرائيل والولايات المتحدة وقعتا على اتفاق بقيمة  
٥٥٠٠٠٠ دولار لتقديم خبرات زراعية اسرائيلية  
وتمويل اميركي لثلاث دول في منطقة البحر الكاريبي  
(هآرتس، ١٩٨٥/٤/٨).

١٩٨٥/٤/٨

- قررت الحكومة الاسرائيلية، بناء على توصية

الامني في اطار ميليشيات قروية تضم مسيحيين  
وشيعا ودروزا (دافار، ١٩٨٥/٤/٥).

- اقترح رئيس الوفد المصري للمحادثات مع  
اسرائيل بشأن طابا ان تجرى المحادثات في نهاية  
الاسبوع القادم. لكن اسرائيل اوضحت ان هذا الموعد  
لا يلائمها بسبب حلول عيد الفصح اليهودي. ويبدو  
ان المحادثات ستستأنف بعد اسبوعين (دافار،  
١٩٨٥/٤/٥).

١٩٨٥/٤/٥

- قال ياسر عرفات، في مقابلة مع اذاعة لندن، ان  
الاتفاق الاردني - الفلسطيني هو لتحريك القضية  
الفلسطينية من اجل الوصول لحلول عادلة لقضية  
الشرق الاوسط (الرأي، ١٩٨٥/٤/٦).

- اقر المجلس الثوري لـ (فتح)، في ختام اجتماعات  
عقدتها بحضور ياسر عرفات، مجموعة من الاجراءات  
لدعم صمود ابناء المخيمات الفلسطينية في جنوب  
لبنان (الرأي، ١٩٨٥/٤/٦).

- اقترح بريان اوركهارت، مساعد الامين العام  
للأمم المتحدة، في مقابلة مع صحيفة «واشنطن  
بوست»، ان يكون مجلس الامن اطارا لعقد مؤتمر  
دولي لحل ازمة الشرق الاوسط. و اشار الى ان المجلس  
هو الاطار الصالح لتمثيل الاطراف المتنازعة كافة  
(الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٦).

١٩٨٥/٤/٦

- اتهم الحزب الشيوعي الاسرائيلي البوليس  
الاسرائيلي بتعذيب الطلبة الفلسطينيين اثناء  
اعتقالهم. وتضمنت رسالة وجهها الحزب الى شمعون  
بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، شهادة عضو الكنيست  
شارل بيطنون بهذا الخصوص. وكان بيطنون قد زار  
المعتقلين (الاهرام، ١٩٨٥/٤/٧).

- اوضح ممثلو اسرائيل في المحادثات التي اجراها  
بريان اوركهارت، مساعد الامين العام للامم المتحدة،  
معارضة اسرائيل لما تنويه الامم المتحدة من نشر  
وحداتها المتواجدة في جنوب لبنان، على طول الحدود  
مع اسرائيل (دافار، ١٩٨٥/٤/٧). من ناحية اخرى،  
تميل الجهات الامنية الاسرائيلية التي تدرس وضع  
التريبط الامني بعد اكمال الانسحاب الاسرائيلي في  
لبنان، الى اعطاء صلاحيات اكثر للحرس الوطني في  
القرى الواقعة بالقرب من الحدود مع اسرائيل (عل  
همشمار، ١٩٨٥/٤/٧).

- اوصى اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي،

عادت الى مناطق جنوب لبنان للدفاع عن المخيمات الفلسطينية. والقتال، جنبا الى جنب، مع رجال المقاومة الوطنية اللبنانية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي والقوى المتحالفة معها (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/١٠).

- اذانت الدورة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية التي اختتمت في تونس، الهجمات البربرية التي تشنها اسرائيل على المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما اذان البيان، الذي صدر بهذا الصدد عن المجلس، الحماية التي توفرها واشنطن لاسرائيل في مجلس الامن الدولي (الرأي، ١٩٨٥/٤/١٠).

- تمهيدا للمباحثات التي سيجريها الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان في مصر قريبا، وافقت مصر على «صفقة الرزما» مع اسرائيل التي تضمنت ثلاثة بنود، هي: تحكيم دولي، او امركي، بشأن مستقبل طابا؛ واعادة السفير المصري الى تل ابيب؛ واجراء لقاء قمة بين الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الحكومة الاسرائيلية شمعون بيرس. وعلم ان مصر قبلت اقامة مشروع استثماري مصري - اسرائيلي مشترك في طابا مقابل موافقة اسرائيلية على ازالة المشكلة على التحكيم (هآرتس، ١٩٨٥/٤/١٠).

- قال بريان اوركهارت، مساعد الامين العام للأمم المتحدة، اثناء لقائه مع اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، انه خرج بانطباع عن المحادثات التي اجراها في دمشق، مؤداه ان ليس لسوريا شأن في تنفيذ عمليات ضد اسرائيل انطلاقا من المناطق الخاضعة لسيطرتها في البقاع اللبناني بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان (هآرتس، ١٩٨٥/٤/١٠).

- اعلن حسن حلبي، ممثل لجنة التنسيق الدرزية في اسرائيل، ان اسرائيل تمارس الضغوط على القرى في منطقة حاصبيا اللبنانية بهدف ارغام سكانها على الانضمام الى جيش لبنان الجنوبي (عل همشمار، ١٩٨٥/٤/١٠).

- قال الرئيس السنغالي عبده ضيوف ان السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط مرهون بتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من كافة الاراضي العربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، ومرهون، ايضا، بحق الشعب الفلسطيني في اقامة وطن مستقل ذي سيادة تحت قيادة م. ت. ف. ممثله الشرعي والوحيد (الاهرام، ١٩٨٥/٤/١٠).

١٩٨٥/٤/١٠

- وصل ياسر عرفات الى عمان واجتمع بالملك

جهاز الامن، عدم ابقاء اي جندي اسرائيلي في الحزام الامني شمالي الحدود مع لبنان بعد اكمال عملية الانسحاب. وتقرر ان تناط المهمات الامنية في الشريط بالمليشيات المحلية الواقعة ضمنه (عل همشمار، ١٩٨٥/٤/٩). وابلغ اسحق رابين، وزير دفاع اسرائيل، ودافيد كيمحي، مدير عام وزارة خارجيتها، بريان اوركهارت، مساعد الامين العام للأمم المتحدة، استعداد اسرائيل لاستئناف محادثات الناقورة مع لبنان لبحث اقتراحات مختلفة بشأن الترتيبات الامنية في المناطق اللبنانية التي ستسحب منها اسرائيل (هآرتس، ١٩٨٥/٤/٩).

- استقبل الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، في الجزائر واستعرض معه اوضاع الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة وما تعانيه المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٩).

- شكلت الحكومة الاردنية لجنة لشؤون الارض المحتلة تضم وزراء الداخلية والخارجية وشؤون الارض المحتلة والاقواف، وذلك لبحث كل ما يتعلق بشؤونها (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٩).

- بدأت في مقر جامعة الدول العربية، في تونس، اعمال الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة المنعقدة على مستوى المندوبين الدائمين للدول الاعضاء، وذلك لمناقشة تطورات الموقف في الجنوب اللبناني وما يتعرض له الفلسطينيون وابناء الشعب اللبناني. وقد انعقدت هذه الدورة تلبية لطلب الاردن (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٩).

- صرحت مصادر مسؤولة في وزارة الخارجية المصرية بأن الرسائل التي بعث بها الرئيس حسني مبارك الى بعض القادة العرب تضمنت شرح آخر التطورات بالنسبة للقضية الفلسطينية في ضوء الاتصالات التي اجراها الرئيس المصري بالولايات المتحدة والعواصم الاوروبية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٩).

- ذكر ان عيزر وايزمان، الوزير الاسرائيلي، سيقوم في الاسبوع المقبل، بزيارة القاهرة تلبية للدعوة التي تلقاها من كمال حسن علي، رئيس وزراء مصر. وسيلتقي وايزمان مع الرئيس حسني مبارك اثناء زيارته (عل همشمار، ١٩٨٥/٤/٩).

١٩٨٥/٤/٩

- صرح عبدالله الافرنجي، ممثل م. ت. ف. في بون، بأن اعدادا كبيرة من رجال المقاومة الفلسطينية

ستضرب، بكل قوة، اذا استمرت عمليات المقاومة ضد قواتها بعد انسحابها الى الحدود (السفير، ١٩٨٥/٤/١٢).

- تلقت قيادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية برقية تأييد وقعاها «الفلسطينيون المقيمون في مدينة الخمس الليبية» (الثورة، ١٩٨٥/٤/١٢).

١٩٨٥/٤/١٢

- اجتمع ياسر عرفات وعدد من اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. مع عدد من اعضاء مجلس الاعيان الاردني لبحث تطورات قضية فلسطين والتسيق الاردني - الفلسطيني. وقال عرفات ان الثوابت التي تفصل بين الموقفين الفلسطيني والاميركي لم تتغير، وان الولايات المتحدة ما تزال ترفض التفاوض مع م.ت.ف. وكان عرفات قد التقى، في وقت سابق، بوفد من الكونغرس الاميركي برئاسة ديفيد اوبي الذي يزور الاردن (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/١٣). كما التقى عرفات مع ممثلي المخيمات الفلسطينية في الاردن وشرح لهم ابعاد التحرك الفلسطيني في ضوء الاتفاق الاردني - الفلسطيني (الرأي، ١٩٨٥/٤/١٣).

- اقامت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية مهرجانا خطابيا في مدينة بنغازي الليبية، بمناسبة يوم الارض. والقى كلمة الجبهة، في المهرجان، سامي قنديل، عضو القيادة العامة لمنظمة (الصاعقة) (الثورة، ١٩٨٥/٤/١٣).

- وصل الى الجزائر وفد اردني - فلسطيني مشترك يضم خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، وعبد الرزاق يحيى، عضو لجنة م.ت.ف. التنفيذية، كما يضم عدنان ابو عودة، وزير البلاط الاردني، وزميله طاهر المصري، وزير الخارجية (الرأي، ١٩٨٥/٤/١٣).

- عقدت في احدى قاعات البرلمان الايطالي، في روما، مائدة مستديرة، ودار الحوار حول دور أوروبا في أزمة الشرق الاوسط. وقد شارك في الحوار اعضاء في اللجان المركزية للحزب الايطالي الثلاثة الكبيرة: الديمقراطي المسيحي والاشتراكي الحاكم والشيوغي، وحضرها عدد من الدبلوماسيين العرب. وقد تناول الحديث الاتفاق الاردني - الفلسطيني، واعرب ممثلو الاحزاب الثلاثة عن عزمهم على بلورة موقف ايطالي - اوروبي رسمي للاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني متقدم على الموقف الذي سبق ان صاغه بيان البندقية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/١٣).

الاردني حسين، وقال ان محادثاته مع الملك تناولت استعراض الموقف العام في المنطقة وخطوات تنفيذ الاتفاق الاردني - الفلسطيني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/١١).

- حذر شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، سوريا من محاولة تحريك قواتها باتجاه جنوب لبنان بعد انسحاب اسرائيل منه، وقال بيرس، ردا على سؤال، ان الجيش الاسرائيلي اقوى بكثير من الجيش السوري، وانه من المستحسن ان يتصرف السوريون في لبنان بضبط النفس نفسه القائم في هضبة الجولان (معاريف، ١٩٨٥/٤/١١). من ناحية اخرى، قالت مصادر أمنية اسرائيلية ان جيش لبنان الجنوبي سيقلص عدد جنوده في حين ستكون لديه القدرة الكافية على السيطرة على المنطقة (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٤/١١).

- انتجت الصناعة العسكرية الاسرائيلية صاروخاً جديداً مضاداً للدبابات اسمه «مفاتس». وذكرت مجلة «جينس» ان الصناعات العسكرية الاسرائيلية وقعت على عقد لتزويد احدى دول امريكا الجنوبية بهذا الصاروخ (معاريف، ١٩٨٥/٤/١١).

- قال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، في مقابلة مع صحيفة «دافار»، ان الولايات المتحدة تعتقد بوجود التطرق الى الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في اي اتفاق حول الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، ومن الضروري اشراك الفلسطينيين في المفاوضات في اي من مراحلها، وكل اتفاق حول الوضع النهائي للضفة وغزة يجب ان يحظى، مسبقاً، بموافقة سكان هذه المناطق (دافار، ١٩٨٥/٤/١١).

- عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة جديدة في سياق دورتها التاسعة والثلاثين. ومن المواضيع التي سنتجتها الجمعية رسالة من ياسر عرفات تتعلق بالممارسات الاسرائيلية في جنوب لبنان (الرأي، ١٩٨٥/٤/١١).

١٩٨٥/٤/١١

- عقد ياسر عرفات والملك الاردني حسين، في عمان، جلسة مغلقة (الرأي، ١٩٨٥/٤/١٢). والتقى عرفات مع زيد الرفاعي، رئيس حكومة الاردن، فاستعرضا تطورات القضية الفلسطينية في ضوء الاتفاق الاردني - الفلسطيني، وايديا ارتياحهما للآثر الايجابي الذي خلفه هذا الاتفاق (المصدر نفسه).

- انسحب الجيش الاسرائيلي من منطقة النبطية، في اطار المرحلة الثانية لانسحابه من لبنان. وحذر اسحق رابين، وزير دفاع اسرائيل، من ان اسرائيل



١٩٨٥/٤/١٣

المصري، ان هناك فرصة ذهبية أمام شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، في ان يؤدي إلى اقامة سلام شامل بين العرب واسرائيل، وان مصر ستساعده في ذلك. وقال الباز، الذي كان يتحدث لمراسل «دافار»، ان المباحثات المقبلة مع الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان، في مصر، ستدور حول انسحاب اسرائيل الى الحدود الدولية وحول زيارة مورفي الى المنطقة (عل همشمان، ١٩٨٥/٤/١٤).

١٩٨٥/٤/١٤

- التقى ياسر عرفات والرئيس العراقي صدام حسين، في بغداد، وبحثا تطورات الوضع في الشرق الاوسط والتحرك الاردني - الفلسطيني المشترك لاحتلال السلام (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/١٥).

- استقبل الملك الاردني حسين ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية، في عمان، ودار البحث حول التطورات الاخيرة في منطقة الشرق الاوسط وخلفيات اصدار الاتفاق الاردني - الفلسطيني والتحرك المشترك لاحتلال التسوية (الرأي، ١٩٨٥/٤/١٥).

- حذر رفائيل ايتان، رئيس الازكان الاسرائيلي السابق، من اعادة الجيش الاسرائيلي الى الحدود الدولية مع لبنان دون احتفاظه بشرط امني يضمن سلامة سكان المستوطنات الشمالية. وادعى ايتان ان بمقدور الجيش الاسرائيلي ان يقاوم العمليات الشيعية، واقترح ان يربط الجيش الاسرائيلي على خط اللباني - الشقيف - حاصبيا، كما اقترح منع سكان هذه المناطق من استخدام السيارات والسماح لهم بالسفر على الحمير، وحدها، اذا استمرت محاولات استخدام السيارات المفخخة (معاريف، ١٩٨٥/٤/١٥).

- ابلغ ابراهيم تامير، مدير عام ديوان حكومة اسرائيل، اثناء زيارته لمصر، ان الرئيس المصري حسني مبارك مستعد للالتقاء بشمعون بيرس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، في الخامس من شهر ايار (مايو)، في القاهرة او في الاسكندرية (هآرتس، ١٩٨٥/٤/١٥). من ناحية اخرى، وصف محمد بسيوني، القائم بالاعمال المصري في اسرائيل، بعد لقائه مع اسحق شامير، وزير خارجية اسرائيل، زيارة الوزير عيزر وايزمان الى مصر بانها خاصة، ونقل بسيوني الى وايزمان رسالة من د. عصمت عبد الحميد، وزير خارجية مصر، يعرب فيها عن رغبته في تحسين العلاقات بين الدولتين (عمل همشمان، ١٩٨٥/٤/١٥).

- وصل ياسر عرفات الى بغداد. وقال، في تصريح الجريدة «الاتحاد» الطيبانية، ان الثورة الفلسطينية لم تتخل، ولن تتخل، عن خيارها العسكري، بالرغم من كونها تتعامل بعقل مفتوح مع جهود السلام (الرأي، ١٩٨٥/٤/١٤). من ناحية اخرى، اعلن عرفات ان مباحثاته مع الملك حسين اسفرت عن الاتفاق على تشكيل وفد اردني - فلسطيني مشترك يزور الدول الخمس، دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وعددا من الدول العربية لاطلاعها على بنود الاتفاق الاردني - الفلسطيني (الاهرام، ١٩٨٥/٤/١٤).

- اكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في بيان لها صدر في دمشق، على اهمية التحالف السوري - اللبناني - الفلسطيني لمواجهة الاتفاق الاردني - الفلسطيني (الثورة، ١٩٨٥/٤/١٤).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل: «لا نريد ارض لبنان، ولا مياهه، ولا سياسته». وذكر بيرس ان اسرائيل لن تتدخل في الشؤون اللبنانية ولن تقوم بدور الشرطي بعد اكمال عملية الانسحاب. اما اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، فكرر التحذير من ان كل محاولة لضرب اسرائيل بعد الانسحاب من لبنان ستجابه بكامل القوة، لان القضية لن تكون حماية الجنود الاسرائيليين في لبنان، بل حماية دولة اسرائيل وسكانها (دافار، ١٩٨٥/٤/١٤). وحذرت جهات اسرائيلية رفيعة المستوى من الضغوط التي يمارسها انطوان لحد قائد «جيش لبنان الجنوبي» من اجل ابقاء ممر بري بين مرجعيون وبلدة جزين، لان تحقيق ذلك قد يؤدي الى توريث الجيش الاسرائيلي بعد الانسحاب ايضا، فليس بمقدور جيش لحد السيطرة على عشرات القرى الشيعية الواقعة بين البلديتين (عل همشمان، ١٩٨٥/٤/١٤). وقد طالب مريدخاي فرشوفسكي، عضو الكنيست الاسرائيلي من شينوي، بتشكيل لجنة تحقيق رسمية فور اكمال الانسحاب من لبنان للتحقيق في اسلوب القرارات التي اتخذت للثروع في الحرب، وفي اسلوب القرارات التي اتخذت خلال الحرب (عل همشمان، ١٩٨٥/٤/١٤).

- وصل الى عمان ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، في سياق جولة تستهدف البحث مع المسؤولين في الشرق الاوسط حول الجهود المطلوبة لتحريك ازمة الشرق الاوسط، وذلك تمهيدا للزيارة التي سيقوم بها رئيسه جورج ثولتس، وزير الخارجية، في المستقبل القريب (الرأي، ١٩٨٥/٤/١٤).

- قال د. اسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس

- استقبل الملك السعودي فهد، في الرياض،  
مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا. وجرى البحث،  
خلال اللقاء، حول قضايا الشرق الأوسط وأفريقيا  
وآسيا، كما تناول العلاقات الثنائية بين البلدين  
(الشرق الأوسط، ١٥/٤/١٩٨٥).

١٩٨٥/٤/١٥

- بدأت في بغداد، اجتماعات تعدها القيادة  
ال فلسطينية شارك فيها أعضاء اللجنة التنفيذية لـ  
م.ت.ف. وعبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني  
ال فلسطيني، وكذلك أعضاء لجنة (فتح) المركزية.  
وأعلن هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية، أن  
القيادة تبحث اقتراحاً أميركياً قدمه ريتشارد مورفي  
للحكومة الأردنية بشأن لقاء وفد أردني - فلسطيني  
مشترك بالسيّد مورفي، مساعد وزير الخارجية،  
الأميركية لشؤون الشرق الأوسط (الشرق الأوسط،  
١٦/٤/١٩٨٥).

- ذكر أن عدد أفراد الجيش الإسرائيلي يبلغ ١٧٠  
الف جندي و ٣٧٠ الف جندي في الاحتياط، وتملك  
إسرائيل ٨٠٠٠ مجنزرة و ٣٦٥٠ دبابة و ٦٤٠ طائرة  
مقاتلة حديثة و ١٨٨ طوافة عسكرية (معاريف،  
١٦/٤/١٩٨٥، عن «نيوزويك» الأميركية).

- تم التركيز أثناء اجتماع شمعون بيرس، رئيس  
حكومة إسرائيل، وأسحق شامير، القائم بأعماله، مع  
البعوث الأميركي ريتشارد مورفي على أن العلاقات بين  
مصر وإسرائيل هي الأمل الوحيد للسلام في الشرق  
الأوسط في الوقت الحاضر (معاريف،  
١٦/٤/١٩٨٥). وقال الوزير الإسرائيلي عيزر  
وايزمان، عشية توجهه لزيارة مصر، أنه يعتبر العلاقات  
معها من أكبر الإنجازات التي حققتها إسرائيل، لكن  
هذه العلاقات تراجعت للأسف الشديد وعلى الحكومة  
الإسرائيلية الحالية أن تبذل الجهود لتجديد الثقة  
المتبادلة التي كانت قائمة في بداية الطريق (يديعوت  
أحرونوت، ١٦/٤/١٩٨٥). وقد وصل وايزمان إلى  
القاهرة الليلة الماضية، وأبلغ الصحفيين، في المطار،  
أنه يحمل رسالة شفوية للرئيس حسني مبارك من  
شمعون بيرس (عل هشمشمار، ١٦/٤/١٩٨٥).

١٩٨٥/٤/١٦

- واصلت كل من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.  
ولجنة (فتح) المركزية اجتماعاتهما في بغداد برئاسة  
ياسر عرفات. وذكر فاروق القدومي، عضو اللجنة  
التنفيذية وعضو اللجنة المركزية، أن الاجتماعات

ناقشت العلاقات العربية - الفلسطينية  
والعلاقات العربية - العربية (الشرق  
الأوسط، ١٧/٤/١٩٨٥).

- شكلت «جبهة الانقاذ الفلسطينية»، اثر اجتماع  
عقدته في دمشق، لجنة عليا لمتابعة اوضاع  
ال فلسطينيين في المخيمات في لبنان. وحذر بيان للجبهة  
من النتائج المترتبة على التنسيق بين ياسر عرفات  
والنظام الاردني مؤكدة على ضرورة التمسك بحق  
التمثيل الفلسطيني المستقل (الثورة،  
١٧/٤/١٩٨٥).

- استقبل الرئيس المصري حسني مبارك عيزر  
وايزمان، وزير الدولة الاسرائيلي. وصرح وايزمان، عقب  
اللقاء، بأن مبارك وشمعون بيرس، رئيس حكومة  
إسرائيل، سيجتمعان بعد الاعداد اللازم لاجتماعهما  
(الشرق الأوسط، ١٧/٤/١٩٨٥). وتوقع وايزمان  
أن يتم هذا الاجتماع خلال اسابيع وربما في شهر ايار  
(مايو) المقبل (عل هشمشمار، ١٧/٤/١٩٨٥).

- اوضحت الشخصيات الفلسطينية في المناطق  
المحتلة، اثناء لقاءها مع البعث الأميركي ريتشارد  
مورفي، في القنصلية الأميركية في القدس، أن م.ت.ف.  
بزعامه ياسر عرفات هي الممثل الشرعي والمطلق للشعب  
ال فلسطيني، وكل محاولة لحل المشكلة بدون اشراك م.  
ت.ف. ستبوء بالفشل (يديعوت أحرونوت،  
١٧/٤/١٩٨٥).

- طلب «مجلس السبعة»، وهو المؤسسة العليا  
لجماعة نظوري كارتا اليهودية، من القنصل الأميركي  
العام في القدس أن يكون ممثل نظوري كارتا بين  
الشخصيات العربية في المناطق المحتلة المدعوة  
لحضور احتفال القنصلية بمناسبة زيارة البعث  
الأميركي ريتشارد مورفي، لأنهم يعتبرون أنفسهم  
يهوداً فلسطينيين (دافار، ١٧/٤/١٩٨٥).

- تلقت الحكومة المصرية مذكرة من الحكومة  
الأردنية حول نتائج مباحثاتها مع ريتشارد مورفي،  
مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق  
الأوسط (الشرق الأوسط، ١٧/٤/١٩٨٥).

- طورت شركة «التاء» التابعة للصناعات الجوية  
الإسرائيلية راداراً بحرياً يستطيع كشف صواريخ بحر  
- بحر على نحو منخفض. وبإمكان هذا الرادار أن  
يكشف هذه الصواريخ وهي على علو متر واحد من  
سطح البحر (هآرتس، ١٧/٤/١٩٨٥). من ناحية  
أخرى، قال جون ليهمان، وزير البحرية الأميركي،  
أثناء جولته في أحواض السفن في إسرائيل، أن سلاح

البحرية الاسرائيلي بحاجة لمعدات دفاعية للرد على المخاطر التي تتهدد امن اسرائيل، وأن الولايات المتحدة ستستمر في التعاون مع اسرائيل لضمان قدرة سلاح البحرية الدفاعية (المصدر نفسه).

١٧/٤/١٩٨٥

«وجدت نوايا جيدة وعبأت البطاريات هناك، والسؤال هو كيف يمكن استخدامها؟». وأضاف وايزمان: «أن جزءاً من المعلومات التي ساقضها ستساعد الحكومة الاسرائيلية ورئيسها على دراسة وتحليل كيفية دفع شبكة العلاقات مع مصر الى امام» (المصدر نفسه).

- عرض زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن، برنامج حكومته امام مجلس النواب الاردني، وقد حدد البيان خطوط سياسة الحكومة ونص على استمرار التنسيق مع م. ت. ف. بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك من اجل العمل، معاً، لاجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية (الروي، ١٨/٤/١٩٨٥).

١٨/٤/١٩٨٥

- اعلن ياسر عرفات انه اجري اتصالات عاجلة مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية وفي الجزائر للعمل من اجل حماية المواطنين العرب في المخيمات الفلسطينية (الشرق الاوسط، ١٩/٤/١٩٨٥). وقد وصل عرفات الى الهند لحضور اجتماع لحركة عدم الانحياز يعقد لمناقشة مشكلة ناميبيا (المصدر نفسه).

- وصل الى عمان وفد فلسطيني يضم اعضاء في اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. ولجنة (فتح) المركزية، لاطلاع المسؤولين الاردنيين على نتائج اجتماعاتهما في بغداد (الروي، ١٩/٤/١٩٨٥).

- اكد ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، الذي يزور المنطقة، انه لا فائدة ترجى من ارسال وفد اردني - فلسطيني الى الولايات المتحدة التي ترفض اجراء أية محادثات يشترك فيها اعضاء من م. ت. ف. (الشرق الاوسط، ١٩/٤/١٩٨٥).

- اجتمع وفد فلسطيني يرئسه خالد الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية، في بروكسل، مع اعضاء من المجموعة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي، بناء على طلب المجموعة. وحث الوفد اعضاء المجموعة على مساندة الاتفاق الاردني - الفلسطيني للسعي الى احلال السلام في الشرق الاوسط (الروي، ١٩/٤/١٩٨٥).

- استقبل الرئيس الاميركي رونالد ريغان نظيره الجزائري الشاذلي بن جديد ودعاه إلى استخدام النفوذ الدبلوماسي الجزائري في الشرق الاوسط من

- اجتمع الرئيس العراقي صدام حسين بياسر عرفات واعضاء اللجنة التنفيذية ولجنة (فتح) المركزية في بغداد، واكد تأييد العراق المطلق لـ م. ت. ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، واستعداد العراق لتقديم كل اشكال الدعم من اجل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (الشرق الاوسط، ١٨/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، وفي ختام اجتماعات اللجنتين التنفيذية لـ م. ت. ف. والمركزية لـ (فتح)، اوضح محمد عباس (ابو مازن)، عضو اللجنة التنفيذية وعضو اللجنة المركزية، ان قرارات اتخذت تؤكد الاستمرار في الكفاح المسلح. وقال عباس ان المجتمعين درسوا مجموعة القضايا التي تواجهها الثورة الفلسطينية، ومنها وضع الفلسطينيين في لبنان (المصدر نفسه).

- تسلم المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي من الزعماء الفلسطينيين في المناطق المحتلة، مذكرة اكدوا فيها ان م. ت. ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعوا الى اقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلين بعد احلال السلام الشامل في الشرق الاوسط. وقد حملت المذكرة ٢٢ توقيعاً لزعماء من مختلف الاتجاهات (الشرق الاوسط، ١٨/٤/١٩٨٥).

- في القاهرة، استقبل الرئيس حسني مبارك المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي، وبحثا آخر تطورات الموقف في المنطقة في ضوء الاتفاق الاردني - الفلسطيني ودور كل من القاهرة وواشنطن لدفع عملية السلام (الاهرام، ١٨/٤/١٩٨٥).

- قال الرئيس حسني مبارك، عقب لقاءه مع عيزر وايزمان، وزير الدولة الاسرائيلي: «اعرف ان لقاء القمة مهم بالنسبة لشمعون بيرس، وهو مهم بالنسبة لي ايضاً، وقد ابلغت بيرس استعدادي للقاءه في اي وقت، لكن هناك ظروفاً ملزمة، مثل موضوع طلابا الذي اصبح مشكلة قومية والكل يسألني، هنا، ماذا حدث لطلاب» (يديعوت احرونوت، ١٨/٤/١٩٨٥). وقال عيزر وايزمان، بعد انتهاء محادثاته في القاهرة:

اجل التوصل الى تسوية للنزاع العربي - الاسرائيلي.  
اما الرئيس بن جديدي فأكد ان الاعتراف بحق الشعب  
الفلسطيني في ان يكون له وطن مستقل هو جوهر  
النزاع، وان حل القضية الفلسطينية هو الطريق  
الوحيد الذي يؤدي الى سلام عادل ودائم في المنطقة  
(الاهرام، ١٩٨٥/٤/١٩).

- الزمت محكمة العدل العليا الاسرائيلية اسحق  
رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، بناء على طلب المحامي  
درويش تامر في القدس، بأن يعزل لماذا لا يمكن  
الاعتراض على قرارات المحاكم العسكرية في الضفة  
الغربية (عل همشمان، ١٩٨٥/٤/١٩).

١٩٨٥/٤/١٩

- قال ياسر عرفات، في معرض تعليقه على نتائج  
جولة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي ان جلالة الملك  
حسين يشاركنا الرؤية ولا يتزحزح عن موقفه من كون  
م. ت. ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب  
الفلسطيني (الراي، ١٩٨٥/٤/٢٠).

- قال بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس المقال، في  
تصريح لجلة «الهدف»، انه، بعد انعقاد المجلس  
الوطني في عمان وما اقترن به، كان لا بد من ايجاد اطر  
نضالية تستطيع الحفاظ على انجازات الثورة  
الفلسطينية (الثورة، ١٩٨٥/٤/٢٠).

- وصل الى القاهرة، قادما من بغداد، هائل عبد  
الحميد (ابو الهول)، عضو لجنة (فتح) المركزية،  
لاجراء محادثات مع المسؤولين المصريين ولحضور  
اجتماعات منظمة التضامن الاسيوي - الافريقي  
(الاهرام، ١٩٨٥/٤/٢٠).

- ابليت جامعة الدول العربية جميع الدول  
الاعضاء مضمون مذكرة عاجلة تلقتها من م. ت. ف.  
تطلب فيها عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية  
العرب ليحث الاوضاع التي يتعرض لها الفلسطينيون  
في مخيمي عين الحلوة والمية ومية (الشرق الاوسط،  
١٩٨٥/٤/٢٠).

- قال احمد طالب الابراهيم، وزير خارجية  
الجزائر، الذي يرافق الرئيس الشاذلي بن جديد في  
زيارته لواشنطن، ان تسوية قضية الشرق الاوسط لا  
يمكن الوصول اليها دون الاعتراف بحقوق الشعب  
الفلسطيني المشروعة وحقه في تقرير مصيره ومشاركة  
م. ت. ف. كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في  
اية جهود للتسوية (الراي، ١٩٨٥/٤/٢٠).

- انتقد الشاذلي القليبي، امين عام جامعة الدول  
العربية، في تصريح لجلة «جون افريك»، موقف  
مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة من قضية  
الشرق الاوسط، وقال ان الاعلان الذي صدر عن القمة  
الاوروبية لا يشير بشيء الى الشروط الواجب توفيرها  
لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط  
(الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٢٠).

١٩٨٥/٤/٢٠

- استقبل زيد الرفاعي، رئيس الحكومة الاردنية،  
الوفد الفلسطيني الذي يضم هاني الحسن، عضو  
لجنة (فتح) المركزية، وعبد الرزاق يحيى ومحمد  
لمحم وجاويد الغصين، اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.  
ت. ف.، واستعرض معهم نتائج اجتماعات القيادة  
الفلسطينية في بغداد (الراي، ١٩٨٥/٤/٢١).

- تجري اسرائيل اتصالات مع الشيعة ومع  
زعيمهم نبيه بري في محاولة للتوصل الى اتفاق يضمن  
الامن في جنوب لبنان. وتقول المصادر الاسرائيلية انه  
اذا تم التوصل الى اتفاق مع الشيعة فان اسرائيل  
ستتخلى عن خدمات الجنرال انطوان لحد، كما ان ذلك  
سيمكنها من تسريع عملية الانسحاب من جنوب لبنان  
(معاريف، ١٩٨٥/٤/٢١؛ عن «نيويورك تايمز»).

- وصل الى عمان كمال حسن علي، رئيس الحكومة  
المصرية، على رأس وفد مصري، واجرى محادثات  
تناولت العلاقات الثنائية وتطورات الوضع في الشرق  
الاوسط. وقد انعقدت اجتماعات علي مع نظيره الاردني  
في اطار اللجنة العليا المصرية - الاردنية المشتركة  
(الاهرام، ١٩٨٥/٤/٢١؛ كذلك: الراي،  
١٩٨٥/٤/٢١).

- اكدت اللجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية،  
التابعة لدول عدم الانحياز، دعم دول الحركة للشعب  
الفلسطيني ونضاله لاقامة دولته المستقلة على ترابه  
الوطني. ودعت اللجنة، في ختام اجتماعاتها في  
نيودلهي، الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق  
الاوسط تحضره جميع الاطراف المعنية، بما في ذلك  
م. ت. ف. (الراي، ١٩٨٥/٤/٢١).

- استقبل طارق عزيز، وزير خارجية العراق،  
ريتشارد مورفي، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة  
لشؤون الشرق الاوسط، الذي وصل الى بغداد في زيارة  
لم يعلن عنها من قبل. وجرى البحث، خلال هذا  
اللقاء، حول آخر تطورات ازمة الشرق الاوسط

والحرب العراقية - الايرانية (الشرق  
الاطلس، ١٩٨٥/٤/٢١).

١٩٨٥/٤/٢١

- قال صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة (فتح)،  
المركية، في مؤتمر صحافي عقده في الكويت، انه يجب  
ان لا يفهم من الاتفاق الاردني - الفلسطيني على انه  
طريق مباشر للتباحث مع اسرائيل عن طريق الولايات  
المتحدة. وقال خلف ان ريتشارد مورفي حاول استغلال  
«اتفاق عمان» لالغاء تمثيل الشعب الفلسطيني.  
واعلان خلف رفضه لمقترحات مورفي بشأن الدور  
الفلسطيني في وفد اردني - فلسطيني مشترك (الشرق  
الاطلس، ١٩٨٥/٤/٢٢).

- استقبل د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية  
مصر، هائل عبد الحميد (ابو الهول)، عضو لجنة  
(فتح) المركزية، فاستعرضا نتائج جولة ريتشارد مورفي  
ونتائج اجتماعات القيادة الفلسطينية في بغداد. وقال  
عبد المجيد ان موقف مصر لم يتغير من م.ت.ف. ولا  
يحق لاي طرف عربي ان يتحدث باسم الفلسطينيين  
بوجودها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني  
(الاهرام، ١٩٨٥/٤/٢٢).

- استقبل الشيخ خليفة آل ثاني، امير دولة قطر،  
وفداً فلسطينياً يضم محمود عباس ورفيق النتشة،  
عضوي لجنة (فتح) المركزية. وتم، خلال اللقاء،  
استعراض تطورات القضية الفلسطينية على  
الصعيدين العربي والدولي (الشرق  
الاطلس، ١٩٨٥/٤/٢٢).

- قال موشي شاحل، وزير الطاقة الاسرائيلي:  
«اعتقد بانه سيتم لقاء بين ممثلي اسرائيل والملك حسين  
يشترك فيه فلسطينيون "مقرنون" ليسوا اعضاء في  
م.ت.ف.»، واكد شاحل ان لقاء كهذا سيكون ممكناً،  
فقط، بعد تحسين السلام بين اسرائيل ومصر  
(يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٤/٢٢).

- صادقت الحكومة الاسرائيلية، امس، على اقتراح  
اسحق رابين، وزير الدفاع، فاصدرت تعليماتها  
للجيش الاسرائيلي للبدء في تنفيذ مرحلة الانسحاب  
الثالثة والاخيرة من لبنان. وستنتهي هذه المرحلة، وفقاً  
لقرار الحكومة، في بداية شهر حزيران (يونيو) المقبل.  
وقد ايد قرار الحكومة بهذا الصدد ١٨ وزيراً وعارضه  
ثلاثة جميعهم وزراء دفاع سابقون، وهم: عيزر

وايزمان وموشي آرنس وارئييل شارون، وامتنع عن  
التصويت وزير واحد (معاريف، ١٩٨٥/٤/٢٢).

- توجه دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية  
الاسرائيلية، الى مدريد لبحث امكانية اقامة علاقات  
دبلوماسية بين اسرائيل واسبانيا (يديعوت  
احرونوت، ١٩٨٥/٤/٢٢).

- قال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، ان  
اسرائيل حليفة استراتيجية ضرورية للولايات المتحدة.  
وتعهد شولتس بان لا تتعرض للخطر مصالح اسرائيل  
الحبوية وامنها وبقاؤها، وقال ان على اعداء اسرائيل  
ان يفهموا انه ليس ثمة خيارات عسكرية ولا خيارات  
ارهابية، وان السبيل الوحيد للتقدم والسلام في الشرق  
الاطلس يتم عبر مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والعرب  
(عل همشمار، ١٩٨٥/٤/٢٢). من ناحية اخرى،  
وقع ارئييل شارون، وزير التجارة والصناعة  
الاسرائيلي، في الولايات المتحدة، على الاتفاق بشأن  
اقامة منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل والولايات  
المتحدة (معاريف، ١٩٨٥/٤/٢٢).

- قال اللواء الاسرائيلي اوري اور، قائد المنطقة  
الشمالية، ان الجيش الاسرائيلي سيدافع عن الجليل  
من داخل اسرائيل وليس وفقاً لوجهة النظر التي كانت  
قائمة مدة ثلاث سنوات والقائلة بان الامكانية الوحيدة  
لحماية الجليل هي العمل في الاراضي اللبنانية.  
واضاف اور: «ندرك ان الازهاب سيحاول المساس  
باسرائيل، وعلى جنودها ان يكونوا مستعدين للرد بقوة»  
(عل همشمار، ١٩٨٥/٤/٢٢).

١٩٨٥/٤/٢٢

- قال بيان صدر عن (فتح) نيابة عن القيادة العامة  
لقوات الثورة الفلسطينية، ان مجموعة من الفدائيين  
الفلسطينيين نفذت عملية بحرية ضد اسرائيل  
(الشرق الاطلس، ١٩٨٥/٤/٢٢).

- اكد ياسر عرفات، في تصريح صحافي، ان الاتفاق  
الاردني - الفلسطيني حظي بتأييد جميع اعضاء  
اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. خلال اجتماعها، مؤخراً،  
في بغداد (الراي، ١٩٨٥/٤/٢٢).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل،  
لاعضاء لجنة الخارجية والامن في الكنيست، ان  
اسرائيل خاطبت الاردن والفلسطينيين، لكنه لم يكشف  
عن مضمون هذه المخاطبة. واعرب عن امله في ان  
يتمكن من ان يقود الحزبين الاسرائيليين الكبيرين

لمفاوضات مع الاردن والفلسطينيين، وليس، فقط، مع مصر.

- استقبل عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي، بحضور فاروق الشرع، وزير خارجية سوريا، في دمشق. وابلغ المسؤولين السوريون مورفي اصرار سوريا على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بالصراع العربي - الاسرائيلي (الثورة)، ١٩٨٥/٤/٢٣.

- تمكن الجيش الاسرائيلي، حتى الآن، من تجنيد مئة درزي، فقط، للخدمة في الكتيبة الدرزية التي ترغب اسرائيل في تشكيلها في منطقة حاصبيا اللبنانية. ومن المتوقع ان تنتشر هذه الكتيبة في القطاع الشرقي من الشريط الامني (هآرتس، ١٩٨٥/٤/٢٣).

- قال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، في كلمة القاها في اجتماع لجنة الشؤون العامة الاميركية - الاسرائيلية، ان اي تسوية لمشكلات الشرق الاوسط تتطلب عدم تعريض امن اسرائيل او بقائها للخطر، كما تتطلب تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية تضمن للفلسطينيين كرامتهم وحقوقهم العادلة. وقال شولتس، ان الولايات المتحدة تعارض اقتطاع اراض اسرائيلية لاقامة وطن للفلسطينيين (الاهرام، ١٩٨٥/٤/٢٣).

- الغيت بعض المحادثات التي كان من المقرر ان يجريها في مدريد دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، وذلك بسبب نشر نيا سفره الى العاصمة الاسبانية للبحث في موضوع اقامة علاقات دبلوماسية معها. وكانت اسبانيا قد اشترطت الحفاظ على سرية الزيارة (معاريف، ١٩٨٥/٤/٢٣).

١٩٨٥/٤/٢٣

- تحدثت مصادر في لجنة (فتح) المركزية عن ان دائرة المعارضة للاتفاق الاردني - الفلسطيني اتسعت داخل اللجنة بعد ان انضم عضوها هائل عبد الحميد (ابو الهول) الى كل من صلاح خلف (ابو اياد) وفاروق القدومي (ابو اللطف) ومحمود عباس (ابو مازن) ومحمد غنيم (ابو ماهر) ورفيق النتشة (ابو شاكر) المعارضين للاتفاق. وكانت لجنة (فتح) المركزية قد رفضت مقترحات ريتشارد مورفي وشروطه من اجل اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٢٤).

- قالت مصادر اسرائيلية ان ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، خرج اثناء زيارته للاردن بانطباع مؤداه ان الملك حسين مصر على الاستمرار في العملية السياسية، ومن المحتمل ان يستمر فيها، لوحده، اذا فشلت جهوده في اقناع م.ت.ف. بالانضمام اليها (هآرتس، ١٩٨٥/٤/٢٤).

- استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد ريتشارد مورفي المبعوث الاميركي، وجرى، خلال لقاؤهما، بحث الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط. وقد اكد الاسد لمورفي تمسك سوريا بمواقفها المبدئية من مسألة السلام وبقرارات قمة فاس العربية وبضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام (الثورة، ١٩٨٥/٤/٢٤).

- تناولت مباحثات الملك الاردني حسين مع سلطان عُمان، في العاصمة الاردنية عمان، تطورات الوضع في الشرق الاوسط وحرب الخليج والعلاقات الثنائية بين البلدين (الرأي، ١٩٨٥/٤/٢٤). ووصف عبد العزيز الرواس، وزير اعلام السلطنة، الاتفاق الاردني - الفلسطيني بأنه مرحلة جيدة لتحرك عربي واسع نحو السلام ولتحقيق تسوية عادلة لقضية الشرق الاوسط (المصدر نفسه).

١٩٨٥/٤/٢٤

- اجتمع ياسر عرفات، الذي وصل الى الكويت، مع الشيخ جابر الاحمد، امير دولة الكويت. وتناول البحث جولة عرفات الاخيرة ونتائج اجتماعات القيادة الفلسطينية التي عقدت في بغداد في الاسبوع الماضي (القبس، ١٩٨٥/٤/٢٥).

- اعلن مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية - القيادة العامة انه تم التوصل الى اتفاق مبدئي لتبادل الاسرى بين الجبهة واسرائيل عن طريق اللجنة الدولية للصليب الاحمر والمستشار النمساوي السابق برونو كرايسكي (الرأي، ١٩٨٥/٤/٢٥).

- نفى خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، ان يكون اي من مساعديه قد اجتمع بالمبعوث الاميركي ريتشارد مورفي. وقال الوزير ان موقف منظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني هورفض اي رضوخ للابتزاز الاميركي في الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٢٥).

- استقبل الملك السعودي، فهد بن عبد العزيز ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي، الذي وصل

السعودية في اطار جولته في الشرق الاوسط (الشرق الاوسط ، ١٩٨٥/٤/٢٥). وقال الرئيس المصري حسني مبارك ان مهمة ريتشارد مورفي، وهي استكشاف احتمالات احياء محادثات السلام بين العرب واسرائيل، لم تفشل، اذ ان زيارته الاولى لا تحل كل شيء (الاهرام ، ١٩٨٥/٤/٢٥).

- قال بيريزدي كويلان، الامين العام للأمم المتحدة، ان مجلس الامن الدولي هو الساحة المؤهلة لتطرح امامها كل مقترحات التسوية في الشرق الاوسط. وأشار الى ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني مبادرة ايجابية يجب ان لا ترفض من قبل الولايات المتحدة واسرائيل (الاهرام ، ١٩٨٥/٤/٢٥).

١٩٨٥/٤/٢٥

- في اطار الجولة التي يقوم بها على دول الخليج، وصل ياسر عرفات الى البحرين واجرى مباحثات مع اميرها تناولت التطورات الراهنة على الساحتين العربية والفلسطينية، اضافة الى نتائج جولته في عدد من الدول الآسيوية (الشرق الاوسط ، ١٩٨٥/٤/٢٦).

من ناحية اخرى، طالب عرفات بعقد اجتماع عاجل لمجلس جامعة الدول العربية لبحث الوضع الراهن الذي تعيشه المخيمات الفلسطينية في لبنان، وحذر من مغبة ارتكاب مجازر جديدة ضد الفلسطينيين (الشرق الاوسط ، ١٩٨٥/٤/٢٦).

- اكمل الجيش الاسرائيلي مرحلة الانسحاب الثانية من لبنان، بعد اخلائه القطاع الشرقي. وقد شمل هذا الانسحاب بحيرة القرعون وجبل الباروك وجزين. وستنتهي عملية الانسحاب من لبنان في بداية شهر حزيران (يونيو) المقبل (هاقسوفيه ، ١٩٨٥/٤/٢٦).

من ناحية اخرى، قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، لسكان كريات شمونة المتخوفين من تغير الوضع الامني بعد الانسحاب من لبنان، ان الهدوء ساد منطقة الجليل خلال الاشهر الـ ١١ التي سبقت عملية سلامة الجليل، وهو يأمل في استمرار هذا الهدوء في المستقبل (هآرتس ، ١٩٨٥/٤/٢٦).

- دعا الشاذلي القليبي ، الامين العام لجامعة الدول العربية، الى عقد القمة العربية المؤجلة، وقال ان عقدها اصبح مطلباً في المرحلة الحالية كي تتوفر فرص ايجاد الوفاق العربي في حده الأدنى (الشرق الاوسط ، ١٩٨٥/٤/٢٦).

- عقد في ميناء العقبة اجتماع ثلاثي ضم الرئيس المصري حسني مبارك والملك الاردني حسين وسلطان عُمان قابوس. وتم، خلال الاجتماع، تبادل وجهات النظر حول القضايا الملحة على الساحتين العربية والدولية، اضافة الى علاقات التعاون المشتركة بين بلدانهم (الرأي ، ١٩٨٥/٤/٢٦). وقال الرئيس حسني مبارك، في مقابلة صحافية، ان مصر معنية باجراء حوار اميركي - فلسطيني او حوار اميركي مع الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك. وأوضح مبارك ان من شأن حوار كهذا ان يفتح الطريق لعقد المؤتمر الدولي بشأن القضية الفلسطينية (المصدر نفسه).

- قال ابراهام كاتس عوز، نائب وزير الزراعة الاسرائيلي، اثناء لقائه مع موظفين في وزارة الخارجية الاميركية ومجلس الامن القومي الاميركي، ان مشروع المعراج لحسل سلمي مع الاردن سيبقي ٢٥ الف مستوطن يهودي، منهم ١٥ ألفاً اعضاء في غوش ايمونيم، في المنطقة التي ستقع خارج السيطرة الاسرائيلية (دافار ، ١٩٨٥/٤/٢٦).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، انه منزعج جداً من محاولة بعض الدول العربية ادخال سلاح نووي الى المنطقة. وتطرق بيرس الى قضية الانسحاب من لبنان فذكر ان خطة الانسحاب نفذت قبل الموعد المحدد واصبح هناك اجماع قومي حول الموضوع الامني (عل هشمعار ، ١٩٨٥/٤/٢٦).

١٩٨٥/٤/٢٦

- في مؤتمر صحافي عقده في الكويت، تحدث ياسر عرفات عن اتفاق بين واشنطن ودمشق لابعاد م.ت.ف. عن مفاوضات السلام المحتمل اجراؤها في الشرق الاوسط. وقال عرفات ان الرئيس الاسد والمبعوث الاميركي ريتشارد مورفي اتفقا على منع اي مقاتل فلسطيني من دخول جنوب لبنان (الاهرام ، ١٩٨٥/٤/٢٧). وصرح عرفات لمراسل «فرانس برس» في المنامة، بان م.ت.ف. رفضت المقترحات الاميركية بشأن المشاركة الفلسطينية في وفد اردني - فلسطيني مشترك لبدء الحوار مع الولايات المتحدة (الرأي ، ١٩٨٥/٤/٢٧).

من ناحية اخرى، نفى خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، وجود اي خلافات بين م.ت.ف. والاردن بعد رفض م.ت.ف. لمقترحات مورفي (الشرق الاوسط ، ١٩٨٥/٤/٢٧).

- ذكر ان اسرائيل تمتلك ٤١ قنبلة نووية في الوقت الحاضر، ٣١ منها بلوتونيوم والباقي اورانيوم. وقد صنعت هذه القنابل من مواد خام سرقها عملاء اسرائيليون باساليب مختلفة (معاريف ، ١٩٨٥/٤/٢٧، عن: «القدس»، ١٩٨٥/٤/٢٦).

١٩٨٥/٤/٢٧

وصل ياسر عرفات الى صنعاء والتقى مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وجرى، خلال اللقاء، بحث في الاوضاع على الساحتين الفلسطينية والعربية (الشرق الاوسط ، ١٩٨٥/٤/٢٨). في غضون ذلك، اكد عرفات، في تصريح صحافي، ان اتصالات منظمة التحرير مستمرة مع مصر، وأعرب عن امله في ان تأخذ مصر دورها الفعال على الساحة العربية (الاهرام ، ١٩٨٥/٤/٢٨).

- استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد وفداً من «جبهة الانتقاد الوطني الفلسطينية» ضم السادة خالد الفاهوم، الرئيس السابق للمجلس الوطني الفلسطيني، وعبد المحسن ابو ميزر ومحمد خليفة وطلال ناجي، الاعضاء السابقين في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، كما ضم د. جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأحمد جبريل، الامين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة، وسمير غوشة، الامين العام لجبهة النضال الشعبي، وعصام القاضي، الامين العام لمنظمة (الصاعقة)، وطلعت يعقوب، الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، وآخرين. وقد دار الحديث، في الاجتماع، حول التكرات العربية والدولية والاضاع على الساحة اللبنانية وآخر التطورات على الساحة الفلسطينية (الثورة ، ١٩٨٥/٤/٢٨).

- اجتمع ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي الذي يزور اسرائيل، بشخصيات فلسطينية في المناطق المحتلة. واستمع مورفي منهم مجدداً، الى التأكيد على ان الادارة الاميركية تخطيء لو ظنت ان بالامكان ايجاد سبيل عن منظمة التحرير الفلسطينية. وقالت الشخصيات الفلسطينية لمورفي انها تمثل م.ت.ف. وهي تتحدث معه (الشرق الاوسط ، ١٩٨٥/٤/٢٨). واثناء لقائه مع مورفي، قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، انه لا فرق، بالنسبة لاسرائيل، بين اعضاء م.ت.ف. المعلنين وغير المعلنين، وان اسرائيل سترفض اي اتصال

بالفلسطينيين الذين سيشترون في وفد اردني ومن م.ت.ف. (عل همشمار ، ١٩٨٥/٤/٢٨).

- حصلت وزارة الخارجية الاسرائيلية، مؤخراً، على مواد من الارشيف البريطاني تمهيداً للنقاش حول مشكلة طابا. وذكرت مصادر رفيعة المستوى في وزارة الخارجية ان هذه المواد تزيد آمال اسرائيل في الفوز في عملية التحكيم. وتقول جهات سياسية اسرائيلية، بالمقابل، ان لدى مصر مواد تثبت وجوب اعادة طابا إلى السيادة المصرية (هآرتس ، ١٩٨٥/٤/٢٨). - وصل فريد ايكاليه، مساعد وزير الدفاع الاميركي، الى اسرائيل، امس، لاجراء سلسلة من المباحثات حول موضوع طائرة «لاي». وسيحدث اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، للضيف الاميركي عن الجهود التي يبذلها جهاز الامن من اجل ايجاد شركاء في الولايات المتحدة يشتركون في تمويل وانتاج الطائرة (هآرتس ، ١٩٨٥/٤/٢٨).

- قال كيان كيشين، نائب وزير الخارجية الصيني، في ختام الندوة العاشرة للامم المتحدة التي عقدت في بكين، ان قرارات قمة فاس العربية تشكل اساساً لحل مشكلة الشرق الاوسط، واضاف ان بلاده تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة (الشرق الاوسط ، ١٩٨٥/٤/٢٨).

- قام موظف اسرائيلي رفيع المستوى بزيارة الى الصين، ومن المتوقع ان يبحث الطرفان، الاسرائيلي والصيني، مواضيع تتعلق ببيع الاسلحة ومواضيع اخرى (دافار ، ١٩٨٥/٤/٢٨، عن «اكسبرس»).

- عاد دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، من اسبانيا. والتقدير ان هي ان اسبانيا ستقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، موعداً انضمامها للسوق الاوروبية المشتركة (عل همشمار ، ١٩٨٥/٤/٢٨).

١٩٨٥/٤/٢٨

- صرح فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، اثناء زيارة يقوم بها للمليزيا، بان الاتفاق الفلسطيني - الاردني المشترك يمثل برنامج عمل لتنشيط التحرك باتجاه تنفيذ مشروع فاس الذي اقره الزعماء العرب (الشرق الاوسط ، ١٩٨٥/٤/٢٩). - حذرت اسرائيل سوريا، عبر القنوات الدبلوماسية، بانها لا توافق على اي تغيير في وضع قواتها في لبنان. ويتطرق التحذير، بشكل خاص، الى



(هآرتس ، ٣٠/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان اسرائيل معنية بان تتمكن «أمل» من السيطرة على جنوب لبنان واكمال ما بدأت به في بيروت الغربية. واذاف يقول ان اسرائيل معنية بان تكون جبهة لبنانية هي المهيمنة هناك وليس منظمات فلسطينية او اخرى (عل همشمار ، ٣٠/٤/١٩٨٥).

- في دمشق، اكّد الرئيس حافظ الاسد وضيّفه الرئيس البلغاري تيودور جيفكوف، على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تشارك فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وكافة الاطراف المعنية الاخرى بما فيها م.ت.ف. (الثورة ، ٣٠/٤/١٩٨٥).

- صدر عن اجتماع وزراء خارجية الدول العشر الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة بياناً يعلن ترحيبها بالمبادرات الاخيرة لحياء عملية التفاوض من اجل ايجاد حل للصراع العربي - الاسرائيلي وخصوصاً الاتفاق الاردني - الفلسطيني، وترحيبها، ايضاً، بالافكار التي طرحها الرئيس المصري حسني مبارك (الرأي ، ٣٠/٤/١٩٨٥).

١٩٨٥/٤/٣٠

- اكّد ياسر عرفات ان م.ت.ف. لن تسمح بتكرار ما حدث في طرابلس واواخر العام ١٩٨٣، وان المنظمة ستواجه المؤامرة التي بدأت بمحاصرة مخيمات صيدا وستمنع تكرار ما حدث في مخيمي صبرا وشاتيلا في مخيمات جنوب لبنان (الرأي ، ١/٥/١٩٨٥).

- ذكر اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، انه لم يتم، بعد، القضاء على النشاط العسكري الموجه ضد اسرائيل في لبنان، وان الشريط الامني على الحدود الشمالية ضروري جداً، لان ذلك يحول دون كشفها امام القدائين. وقال رابين ان المقياس الوحيد للنشاط الاسرائيلي في لبنان، من الآن فصاعداً، هو الدفاع عن أمن المستوطنات الشمالية (هاتسوفيه ، ١/٥/١٩٨٥).

- كشفت نقابة عمال الطيران المدني السوداني، في بيان اصدرته في الخرطوم، ان رحلات الطائرات البلجيكية التي نقلت يهود الفلاشا الى اسرائيل، تمت بين ٢٠/١١/١٩٨٤ و ٤/١/١٩٨٥، بواقع رحلة واحدة كل يومين، ثم كل يوم واحد في مرحلة لاحقة .

محاولة سلطات دمشق استغلال انسحاب الجيش الاسرائيلي ومرباطته في الشريط الامني، لزيادة النشاط السوري في لبنان (دافار ، ٢٩/٤/١٩٨٥).

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان اسرائيل لن تتدخل في شؤون لبنان الداخلية، واذاف ان موقفها سيظل مطابقاً لقرار حكومتها الذي ينص على التركيز على موضوع واحد هو امن اسرائيل (يديعوت احرونوت ، ٢٩/٤/١٩٨٥). ووضحت مصادر رفيعة المستوى في الجيش وجهاز الامن الاسرائيليين ان المعارك بين الطوائف هي من شؤون لبنان الداخلية، وان الجيش الاسرائيلي لن يتدخل الا اذا تعرضت حدود اسرائيل الشمالية للخطر (معاريف ، ٢٩/٤/١٩٨٥).

- اطّل د. عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية المصري، من ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، على نتائج جولة الاخير في المنطقة (الاهرام ، ٢٩/٤/١٩٨٥).

- استقبل طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، في عمان، ايفان جانز، وكيل وزارة الخارجية البلغارية، وشرح له اهداف الاتفاق الاردني - الفلسطيني، مؤكداً ان السلام العادل في الشرق الاوسط يقوم على اساس الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (الشرق الاوسط ، ٢٩/٤/١٩٨٥).

١٩٨٥/٤/٢٩

- اعلن اكثر من اربعمائة مثقف فلسطيني وعربي رفضهم لاتفاق عمان ولما يتضمنه من تراجع عن وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولته المستقلة (الثورة ، ٣٠/٤/١٩٨٥).

- اكمل الجيش الاسرائيلي، امس، مرحلة الانسحاب الثانية من جنوب لبنان وغداً يربط في الشريط الحدودي ، حيث سيبقى لحين اعادة انتشاره داخل الحدود الدولية. وستبدأ مرحلة الانسحاب الثالثة في الاسابيع القريبة (هاتسوفيه ، ٣٠/٤/١٩٨٥). وقد رفض اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، الاقتراح الداعي الى تشكيل لجنة للتحقيق في حرب لبنان. وقال شامير ان تشكيل لجنة كهذه سيؤدي الى حل حكومة الوحدة الوطنية. اما الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان، فقال: «يجب تشكيل لجنة رسمية للتحقيق في هذه الحرب»

نهاية المطاف، لجنة للتحقيق في حرب لبنان حتى لو ادى تشكيلها الى حل حكومة الوحدة الوطنية (دافار، ١٩٨٥/٥/٢).

- اكد تصريح لمصدر سعودي رسمي ان المملكة العربية السعودية مضرة، دوماً، على المطالبة بعودة الشعب الفلسطيني الى وطنه وحقه في تقرير مصيره بنفسه وضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٢).

- استقبل الرئيس المصري حسني مبارك وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، ريتشارد لوس، الذي وصل الى القاهرة، وتكرزت المباحثات حول ما يمكن ان تقوم به الدول الاوروبية من مساعدة لتعزيز التحركات نحو التسوية السلمية في ضوء تأييد أوروبا للاتفاق الاردني - الفلسطيني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٢).

- اعلن ادوارد جريجيان، الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، قبل ايام من بدء جولة وزيره جورج شولتز في الشرق الاوسط، ان اي اتفاق نهائي حول اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين يستوجب الحصول، مسبقاً، على موافقة سكان هذه الاراضي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٢).

- بدأت اعمال الندوة الخاصة بالقضية الفلسطينية في نيودلهي، وهي خامس ندوة تنظمها الامم المتحدة لبحث القضية الفلسطينية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٢).

١٩٨٥/٥/٢

- اعلن ياسر عرفات ان بيان دول السوق الاوروبية المشتركة، الخاص بحل القضية الفلسطينية، لم يف الطرف الفلسطيني حقه، ولم يتقدم خطوة عن بيان البندقية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٣). وعلق عرفات على زيارة ريتشارد مورفي الى المناطق المحتلة بقوله: «ان الشعب الفلسطيني، على الرغم من وقوعه تحت ضغط الاحتلال، اكد التفافه حول م. ت. ف.» (المصدر نفسه).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل: «لا اعتقد ان الولايات المتحدة ستحاول ان تفرض علينا حلاً بالنسبة لموضوع م. ت. ف. لكن اذا حاولت ذلك فسنجد حكومة الوحدة موحدة في هذا الموضوع.» وتطرق بيرس الى لبنان، فقال: «أمل الا يبقى اي جندي

واظهر البيان ان هذه الرحلات كانت تعامل معاملة خاصة ولا تخضع لقوانين الطيران المدني ولوائحه (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/١).

- اعلن الملك الاردني حسين، في حديث صحافي، ان عمان وواشنطن و م. ت. ف. تواصلت بحث المقترحات الازامية لحياء عملية السلام في المنطقة: وقال ان باب التسوية الفعلية لم يفتح بعد بشكل كامل (الرأي، ١٩٨٥/٥/١).

- اعلن في بكين ان الصين الشعبية وافقت على استقبال وفد اردني - فلسطيني مشترك للباحث حول الاتفاق بين م. ت. ف. والاردن وحول جهود السلام لحل المشكلة الفلسطينية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/١).

- صدر في دمشق وصوفيا بيان مشترك عن نتائج المباحثات بين الرئيسين السوري حافظ الاسد والبلغاري تيودور جيفكوف اثر زيارة لدمشق. وقد اكد البيان، مجدداً، اداة الدولتين لاتفاقات كامب ديفيد وسياسة الصفقات المنفردة والحلول الجزئية ولكل الاتفاقات والمبادرات التي ظهرت، مؤخراً، في بعض العواصم العربية والتي ترمي لتوسيع نطاق عملية كامب ديفيد (الثورة، ١٩٨٥/٥/١).

- وصف د. بطرس غالي، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، بيان دول السوق الاوروبية الاخير (انظر اعلاه) بأنه يؤكد اهتمامها بقضية السلام في الشرق الاوسط، ونوّه باهمية ان يكون البيان بداية لتحرك اوروبي فعال من اجل السلام (الاهرام، ١٩٨٥/٥/١).

١٩٨٥/٥/١

- نصبت اسرائيل في القنب والجولان صواريخ ارض - ارض من طراز «أريحا ٢» تحمل رؤساً نووية مداها ٧٠٠ كم (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٥/٢). عن «ايرو سبائيس دبي»، الاميركية).

- اتفقت الولايات المتحدة واسرائيل على تطوير طراز محسن لاجسام تضليل سرية لتشيويش شبكات الرادار. وسيكون هذا التطوير مبنياً على وسائل تضليل سرية طورتها اسرائيل يطلق عليها اسم شمشون. وهي عبارة عن طائرة شراعية تحملها طائرة فانطوم إف - ٤ (معاريف، ١٩٨٥/٥/٢).

- قدر عيزر وايزمان، الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، اثناء لقائه مع نشطاء من انصاره، انه ستشكل، في

١٩٨٥/٥/٤

- اجتمع فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م. ت. ف.، مع بيير اوبير، وزير خارجية سويسرا، وشرح له موقف المنظمة ومواقف الاطراف الاخرى من مشكلة الشرق الاوسط. وصرح القدومي بان المنظمة رفضت المقترحات الاميركية بشأن اشتراك الفلسطينيين في الوفد الاردني - الفلسطيني لبدء الحوار مع الولايات المتحدة (الشرق الاوسط). (١٩٨٥/٥/٥).

- استنكرت م. ت. ف. ما اعلنته وزارة الشؤون الخارجية البريطانية عن عدم استعدادها لاستقبال اي ممثل رسمي للمنظمة (الرأي، ١٩٨٥/٥/٥).  
- وصف الرئيس السوري حافظ الاسد، اثناء افتتاحه للمؤتمر التاسع لطلبة سوريا، قيام «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» بأنه يبشر بمستقبل مشرق للعمل الوطني الفلسطيني (الثورة، ١٩٨٥/٥/٥).

- وصف الملك الاردني حسين، في رسالة منه الى جمعية الطلبة العرب الاميركيين التي تعقد مؤتمرها في واشنطن، الاتفاق الاردني - الفلسطيني بأنه يقدم فرصة تاريخية لا سابق لها لحل مشكلة الشرق الاوسط (الرأي، ١٩٨٥/٥/٥).

- يقوم سلاح الهندسة الاسرائيلي بحفر قناة عميقة على طول الحدود مع لبنان لمنع دخول السيارات المفخخة الى اسرائيل. وذكرت جهات بارزة في سلاح الهندسة انه، بالإضافة لهذه القناة، تقام ابراج مراقبة واضواء كاشفة ذات قوة هائلة، كما ستنصب على الحدود شبكات الكترونية متطورة (هآرتس، ١٩٨٥/٥/٥).

- علم من مصدر مطلع ان ثلاثة وزراء مصريين سيزورون اسرائيل قريباً، وهم وزراء الزراعة والنفط والسياحة. وعلم ايضاً، ان زيارة الوزير عيزر وايزمان لمصر ادت الى تغيير في سياستها (هآرتس، ١٩٨٥/٥/٥).

- من المتوقع ان يستأنف ساحل العاج العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل خلال الشهر الجاري، ومن المتوقع، ايضاً، ان تحذو حذوه كل من الكاميرون وافريقيا الوسطى ودول اخرى (دافار، ١٩٨٥/٥/٥؛ عن «جون افريك»).

اسرائيلي، لكن ذلك يتعلق بالقوى العاملة هناك» (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٥/٣).

- استقبل الملك الاردني حسين ليو تيدمانز، وزير خارجية بلجيكا، وأوضح له أهمية الاتفاق الاردني - الفلسطيني والدور الاوروبي المساند له في دعم جهود التسوية العادلة لقضية الشرق الاوسط واستقرار المنطقة (الرأي، ١٩٨٥/٥/٣). وكان الملك حسين قد عاد الى عمان بعد زيارة عمل الى العراق عقد خلالها لقاء قمة مع الرئيس صدام حسين حيث جرى بحث الوضع العام في المنطقة العربية والمستجدات على الساحتين العربية والدولية (المصدر نفسه).

- اعلن د. ج. اس. تيجا، السكرتير في مجلس تخطيط السياسة الخارجية الهندية، في ندوة الامم المتحدة حول فلسطين المنعقدة في نيودلهي، ان الهند لن تبقى صامته وهي ترى معاناة الشعب الفلسطيني الذي تجب مساعدته للحصول على حقه في ان تكون له دولته الخاصة به (الرأي، ١٩٨٥/٥/٣).

١٩٨٥/٥/٣

- وجه الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، رسالة تحية الى المؤتمر العام الرابع للمرأة الفلسطينية المنعقد في تونس، اشاد فيها بدور المرأة الفلسطينية في الكفاح من اجل تحرير فلسطين واقامة الدولة الفلسطينية بقيادة م. ت. ف. (الرأي، ١٩٨٥/٥/٤)، واستقبل القليبي، في تونس، حكم بلعاري، ممثل م. ت. ف. واستعرض معه مختلف القضايا الراهنة عربياً وفلسطينياً (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٤).

- قال الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لبيير اوبير، وزير خارجية سويسرا، عند استقباله له، انه من المتعذر اقامة سلام في الشرق الاوسط من غير عودة الشعب الفلسطيني الى وطنه واقامة دولته المستقلة على ارضه. وقد بحث الرئيس بورقيبة مع ضيفه السويسري قضايا الشرق الاوسط والحرب العراقية - الايرانية والوضع في لبنان واطروح افريقيا بشكل عام (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٤).

- أصدرت ندوة الامم المتحدة في نيودلهي بشأن فلسطين بياناً دعا الى تحقيق حل سلمي شامل للمشكلة الفلسطينية للتخفيف من حدة التوتر في الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٤).

١٩٨٥/٥/٥

صحافيين اسرائيليين، ان الولايات المتحدة ترفض التحدث الى موظفين رسميين في م. ت. ف. لكنها لا ترفض، بشكل قاطع، الالتقاء مع اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني (دافار، ١٩٨٥/٥/٧). من ناحية اخرى، دعا الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، الادارة الاميركية الى ان تبحث، بجدية، عقد جولة جديدة من مباحثات السلام في الشرق الاوسط بمشاركة مصر والاردن والفلسطينيين واسرائيل (الاهرام، ١٩٨٥/٥/٧).

- وزعت في الشريط الامني في جنوب لبنان منشورات تتضمن اوامر مشددة إلى السكان المدنيين القاطنين فيه، تنص على منع حمل السلاح وعلى عدم تحرك اية سيارة تقل اقل من راكبين، بالاضافة لاوامر اخرى (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/٧). من ناحية اخرى، ذكر ان هناك، على ما يبدو، وقفا لاطلاق النار، غير رسمي، بين الفدائيين الشيعة والحيش الاسرائيلي. ويقوم رجال حركة «اهل»، الان، بنفس العمل الذي كانت تقوم به اسرائيل، فيردعون الفلسطينيين ويكافحون ضد فدائيهم (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٥/٧).

١٩٨٥/٥/٧

- وصل ياسر عرفات الى عمان لاجراء مباحثات مع الملك حسين حول المستجدات على الساحتين العربية والفلسطينية، اضافة الى مسألة تشكيل الوفود الاردنية - الفلسطينية المشتركة التي ستقوم بزيارات الى الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (الروي، ١٩٨٥/٥/٨). وقال ياسر عرفات ان الملك حسين كرمني برئاسة الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك الذي سيؤزر بكين (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٥/٨). وعاد الملك حسين الى عمان بعد جولة له شملت دولتي الكويت والبحرين، شرح خلالها المراحل التي قطعها التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك (المصدر نفسه).

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء تفقده مستوطنات يهودية في الضفة الغربية وغور الاردن، انه ينظر بخطورة وقلق الى العمليات الفدائية التي نفذت في الضفة مؤخرًا، ووعده بأن اسرائيل ستعمل كل ما باستطاعتها للرد لمنع هذه العمليات. و اضاف رابين ان هناك اهمية امنية وقومية في تطوير غور الاردن (هآرتس، ١٩٨٥/٥/٨).

- وصل الى بيروت وفد من «جبهة الانقاذ الوطني

- وصل ياسر عرفات الى الخرطوم قادماً من جدة واجتمع مع الفريق الاول عبد الرحمن سوار الذهب، رئيس المجلس العسكري الانتقالي في السودان، الذي اكد مساندة السودان للشعب الفلسطيني في نضاله لاقامة دولته المستقلة بقيادة م. ت. ف. (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٦).

- اعرب الرئيس المصري حسني مبارك، خلال اجتماعه بالهيئة البرلمانية للحزب الوطني، عن تفاؤله بإمكانية التحرك لحل القضية الفلسطينية، وقال ان السلام القائم على العدل هو الذي تتمسك به مصر وتحميه (الاهرام، ١٩٨٥/٥/٦).

- من المتوقع ان يلتقي شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، مع الرئيس حسني مبارك في نهاية شهر ايار (مايو) او في بداية شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٥. وقدر مصدر رفيع المستوى في القدس ان المحادثات ستبدأ بين الطاقمين، المصري والاسرائيلي، في القاهرة، هذا الاسبوع، ولن يتم لقاء بيرس ومبارك قبل انتهائها (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/٦). وسيتوجه الوفد الاسرائيلي غدا الى القاهرة، وهو يضم كلاً من ابراهام تامير، مدير عام ديوان رئيس الحكومة، ودافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية، واللواء مناحيم عينان، رئيس شعبة التخطيط في الجيش الاسرائيلي، لمعرفة ما اذا كانت مصر مستعدة للتوصل الى حل معين عبر «صفقة رزمة» تُحل في اطرافها جميع المواضيع المختلف عليها بين البلدين، بما في ذلك مشكلة طابا (دافار، ١٩٨٥/٥/٦).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، ان نفقات اجلاء الجيش الاسرائيلي من لبنان واعادة انتشاره ستبلغ ١١٠ ملايين دولار، وسيتم اقتطاع هذا المبلغ من احتياطي الدولة وليس من ميزانية الامن (هاتسوفية، ١٩٨٥/٥/٦).

١٩٨٥/٥/٦

- اعرب ياسر عرفات، في تصريح له اثناء زيارته للسودان، عن شكره لمصر لمساندتها للشعب الفلسطيني، وقال ان م. ت. ف. تسعى الى اعادة مصر الى الصف العربي (الروي، ١٩٨٥/٥/٧).

- قال موظف في الادارة الاميركية، اثناء لقائه مع

الفلسطينية» ليوحد مع بعض القيايين اللبنانيين  
الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان (الثورة،  
١٩٨٥/٥/٨).

- قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة  
اسرائيل: «ان اسرائيل غير معنية باستمرار تواجد  
جنود القوات الدولية في جنوب لبنان، فهم لا يساعدون  
في حفظ الامن هناك كما انهم يعيقون تأمين الهدوء»  
(هآرتس، ١٩٨٥/٥/٨).

- قال متحدث في وزارة الخارجية الاميركية ان  
الولايات المتحدة ليس لديها تحفظات حول اشراك  
اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني في وفد اردني  
- فلسطيني مشترك في محادثات سلام مقبلة (الرأي،  
١٩٨٥/٥/٨).

١٩٨٥/٥/٨

- توجه وفد اردني - فلسطيني مشترك الى بكين  
لشرح ابعاد التحرك المشترك نحو السلام في الشرق  
الايوسط. وتشكل الوفد برئاسة ياسر عرفات (الرأي،  
١٩٨٥/٥/٩).

- دعت المستوطنات اليهودية «الامنية» في هضبة  
الجولان السورية المحتلة الى اتخاذ خطوات مشددة  
ضد دروز الهضبة المعادين لاسرائيل، والذين ينفذون  
عمليات «هادئة» ضد هذه المستوطنات بايحاء من م.  
ت.ف. (معاريف، ١٩٨٥/٥/٩).

- من المتوقع ان يلتقي مردخاي غور، وزير الصحة  
الاسرائيلي، في جنيف، اليوم، مع حسن علي زكي، وزير  
الصحة المصري، وسيحدد اثناء هذا اللقاء موعد  
الزيارة التي سيقوم بها غور لمصر. ويلتقي الوزيران في  
جنيف، في اطار الاجتماع السنوي لمنظمة الصحة  
العالمية (هآرتس، ١٩٨٥/٥/٩).

١٩٨٥/٥/٩

- استبعد صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة  
(فتح) المركزية، وفاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس  
الدائرة السياسية لـ م.ت.ف.، عقد اجتماع بين  
مسؤولين اميركيين واي فلسطينيين لا تعلن م.ت.ف.  
انهم اعضاء فيها. جاء ذلك في مقابلات صحافية  
اجريها في تونس (الشرق الاوسط،  
١٩٨٥/٥/١٠).

- وصل الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك،

برئاسة ياسر عرفات الى بكين (الشرق الاوسط،  
١٩٨٥/٥/١٠).

- اجتمع محمد شريف مساعدي، مسؤول الامانة  
الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، بخليل  
الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، الذي  
يزور الجزائر (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/١٠).

- اعلن العقيد سعيد موسى (ابو موسى) «امين سر  
القيادة المؤقتة لحركة (فتح) - الانتفاضة» ان  
حركته ستواصل نضالها ضمن «جبهة الانقاذ الوطني  
الفلسطينية» حتى تصبح هذه الجبهة المعبر عن  
الارادة الوطنية للشعب الفلسطيني (تشرين،  
١٩٨٥/٥/١٠).

- قال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، ان  
الولايات المتحدة تبحث عن شخصيات فلسطينية  
يمكنها الاشتراك في مفاوضات بشأن السلام في الشرق  
الايوسط (الرأي، ١٩٨٥/٥/١٠).

- قال ابي فريمو، نائب المدير العام لوزارة  
الخارجية الاسرائيلية، اثناء لقائه مع صحافيين  
سياسيين في القدس، ان مصر لا تعمل ضد اسرائيل  
لدى الدول الافريقية. و اضاف فريمو، وهو المسؤول  
عن العلاقات مع آسيا وافريقيا، انه ليس ثمة ما يثبت  
ان مصر تقوم بدور سلبي في هذا المجال (دافن،  
١٩٨٥/٥/١٠).

- من المحتمل ان تحصل اسرائيل على قمر  
اصطناعي من الولايات المتحدة يمكنها من جمع  
المعلومات في الاوقات الضرورية. وقد ذكرت مصادر  
رفيعة المستوى في وزارة الدفاع الاميركية ان صفقة  
القمر الاصطناعي مشمولة في اطار اتفاق تم توقيعه  
بين البلدين وستسلم، بموجبه، لاسرائيل وسائل قتالية  
بقيمة ٢ مليار دولار (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/١٠).

١٩٨٥/٥/١٠

- استقبل زاو زيانج، رئيس وزراء الصين، الوفد  
الاردني - الفلسطيني المشترك برئاسة ياسر عرفات،  
واكد له تايد الصين للاتفاق الملتن بين الاردن وم.ت.  
ف. (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/١١).

- وصل جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي،  
الى اسرائيل في بداية جولته في الشرق الاوسط. وغرض  
الجولة هو التوصل مع مصر واسرائيل والاردن الى  
اتفاق حول انتهاز الفرصة المتاحة للسلام التي وفرها  
الاتفاق الاردني - الفلسطيني (الشرق الاوسط،  
١٩٨٥/٥/١١).

- اعلنت (فتح) مسؤوليتها عن مسلسل التفجيرات الذي وقع في الباصات الاسرائيلية في القدس المحتلة. فقد صرح ناطق باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية بان «مجموعة الشهيد سعد صايل» نفذت مجموعة من العمليات داخل عدد من محطات الباصات الاسرائيلية في مدينة القدس المحتلة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/١٢).

- قال ياسر عرفات ان الوقت قد حان لتظهر الولايات المتحدة بعض التحرك بشأن قضية الشرق الاوسط. واضاف انه اتفق مع الملك حسين على ان اي وفد مشترك يجب ان يضم منظمة التحرير الفلسطينية، وان اتخاذ الخطوة التالية متروك امرها للولايات المتحدة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/١٢). واكد عرفات، في مجال آخر، ان م. ت. ف. ستتجه الى المزيد من العمليات العسكرية، وقال: «ان العمليات من البحر ستستمر». ووضح عرفات ان مبدأ الارض مقابل السلام قد تقرر في قمة فاس ووقع عليه الزعماء العرب (الراي، ١٩٨٥/٥/١٢).

- في الاردن، استقبل الملك الاردني حسين جورج شولتس، في مدينة العقبة، وتناولت مباحثات الجانبين الموقف الراهن في المنطقة، وسبل دفع جهود السلام الى امام (الراي، ١٩٨٥/٥/١٢). في القاهرة، قابل شولتس الرئيس المصري حسني مبارك، واستعرض الجانبان آخر التطورات والجهود الاميركية المبذولة للتقريب بين وجهات نظر الاطراف المعنية في المنطقة، وذلك في ضوء مقترحات الرئيس مبارك (الاهرام، ١٩٨٥/٥/١٢). في بيت لحم المحتلة، اعلن الياس فريخ، رئيس البلدية، ان الملك حسين سيدعم الى شولتس قائمة باسماء مرشحين فلسطينيين من المحتمل انضمامهم الى الوفد الاردني - الفلسطيني الذي سيفاوض الولايات المتحدة (المصدر نفسه). في اسرائيل، جدد رئيس حكومتها شمعون بيرس رفض حكومته لاي وفد مشترك يضم اعضاء ملتزمين بالميثاق الوطني الفلسطيني. كما اعلن معارضته لانعقاد مؤتمر دولي، وتمسك بوجود اجراء مفاوضات مباشرة (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٥/١٢).

- وصل الى اسرائيل الرئيس الزائيري موبوتو، في زيارة تستغرق خمسة ايام، ومن المتوقع ان يوقع على اتفاق للتعاون بين زائير واسرائيل (معاريف، ١٩٨٥/٥/١٢).

- التقي اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير خارجيتها، مع جوليو اندريوتي، وزير

- اعلن صلاح خلف (ابو اياد)، عضولجنة (فتح) المركزية، ان م. ت. ف. لم تطرح اية اسماء للاشتراك في اية مفاوضات مع الولايات المتحدة الاميركية، وان المنظمة ترفض، رفضاً مطلقاً، ان تمثلها اسماء لا تعلن انتماءها لها (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/١٢). وقال طاهر المصري، وزير الخارجية الاردني، من جهته، ان م. ت. ف. رشحت بعض اسماء الفلسطينيين للمشاركة في المحادثات الاولى مع الولايات المتحدة، وان الجانب الاردني سلم هذه الاسماء الى الحكومة الاميركية (الراي، ١٩٨٥/٥/١٢).

- التقي الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، الذي يزور بكين برئاسة ياسر عرفات، مع وينج سيواو، زعيم الحزب الشيوعي الصيني، واستعرض معه تطورات الوضع في منطقة الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/١٢).

- قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة، اثناء لقائه مع جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، ان اسرائيل لن تجري اية مفاوضات مع م. ت. ف. باي شكل من الاشكال، وليس هناك مكان لاية صيغة تتيح اجراء محادثات كهذه. وقال موظفون في ديوان رئيس الحكومة ان موقف شمعون بيرس لا يختلف عن موقف شامير. فقد قال بيرس: «لن نتحدث الى اعضاء معلنين في م. ت. ف.، وهذا ينطبق على اعضاء المجلس الوطني». اما اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، فقال: «ان المجلس الوطني تابع لـ م. ت. ف. وليس ثمة فرق بينه وبينها» (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/١٢).

- وصل الملك الاردني حسين الى المملكة العربية السعودية في إطار جولة له في دول الخليج، لتبادل وجهات النظر حول تطورات الاحداث في المنطقة العربية والمساعي الخاصة بتحقيق تسوية للقضية الفلسطينية (الراي، ١٩٨٥/٥/١٢).

- قال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، اثناء لقائه مع شمعون بيرس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، واسحق شامير، القائم باعماله، واسحق رابين، وزير الدفاع، ان الملك حسين مستعد الان، اكثر من اي يوم مضى، للدخول في عملية السلام مع اسرائيل (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٥/١٢). وسيتوجه شولتس، اليوم، من اسرائيل الى الاردن، حاملاً رسالة من بيرس الى الملك حسين، ويقول بيرس في رسالته للملك انه سيصل حكومة الوحدة الوطنية اذا دعت الحاجة مقابل الشروع في مفاوضات مع الاردن (دافار، ١٩٨٥/٥/١٢).

السوق الأوروبية المشتركة (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٥/١٤).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، ان حكومته قررت، مبدئياً، فتح بنك عربي في الضفة الغربية. والتقى اسحق شولتس، وزير المالية الاسرائيلي، لهذا الغرض، مع منسق الاعمال الاسرائيلي في المناطق المحتلة وممثلي «بنك اسرائيل» للبحث في التفاصيل الادارية والمالية المتعلقة بمراقبة نشاطات بنك يتعامل، بشكل خاص، بعملة دولة معادية (هأرتس، ١٩٨٥/٥/١٤).

١٩٨٥/٥/١٤

- غادر ياسر عرفات عمان متوجهاً الى تونس. وكان، قبل مغادرته، قد اجتمع مع زيد الرفاعي، رئيس حكومة الاردن، واستعرض معه نتائج زيارة الوفد المشترك الى الصين (الرأي، ١٩٨٥/٥/١٥).

- اصدرت القيادة القطرية الفلسطينية لحزب البعث العربي الاشتراكي بياناً سياسياً في ذكرى اغتصاب فلسطين وصف تشكيل «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» بأنه «خطوة مهمة لاستعادة م. ت. ف. خطها الوطني المعادي للصهيونية والامبريالية ومشاريع الاستسلام» (تشرين، ١٩٨٥/٥/١٥).

- نشرت وكالة الانباء السودانية الوثائق المتعلقة بتورط نظام الرئيس السوداني السابق جعفر النميري في عملية تهريب يهود اثيوبيا الى اسرائيل (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/١٥).

- التقى، في فيينا، اندريه غروميكو، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، وجورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي. قبل اللقاء، صرح شولتس بان قضية الشرق الاوسط ستكون، الى جانب القضايا الاخرى، موضع بحث مع غروميكو (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/١٥).

الخارجية الايطالي، في روما، وبحث معه الوضع في الشرق الاوسط. وقدم شامير اثناء اللقاء، تقريراً، عن زيارة جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، لاسرائيل (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/١٣).

- قال وزراء في الحكومة الاسبانية ليوفال نثمان، رئيس حركة هتحياه الاسرائيلية، الذي يزور مدريد، ان هناك املاً معقولاً في اقامة علاقات دبلوماسية بين اسبانيا واسرائيل في المستقبل القريب (معاريف، ١٩٨٥/٥/١٣).

١٩٨٥/٥/١٣

- عاد ياسر عرفات من بكين الى عمان بعد ان ترأس وفداً اردنياً - فلسطينياً مشتركاً لزيارة الصين. وذكر عرفات ان المسؤولين الصينيين اكدوا موقف الصين الثابت من قضايا منطقة الشرق الاوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية (الرأي، ١٩٨٥/٥/١٤).

- ذكر بيان اصدرته «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» بعد زيارة وفد منها للبنان، على العلاقة الفلسطينية - اللبنانية بما يخدم الاسس الصحيحة لهذه العلاقة. وشدد البيان على دور سوريا وعلى اهمية العلاقة الثلاثية بين اطراف الصمود، اللبنانية والفلسطينية والسورية (تشرين، ١٩٨٥/٥/١٤).

- انتهى جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، جولته في الشرق الاوسط، وترك في ميناء العقبة الاردني مساعده ريتشارد مورفي الذي انتقل الى اسرائيل لابلاغ مسؤوليها بنتائج مباحثات شولتس مع المسؤولين المصريين والاردنيين (الرأي، ١٩٨٥/٥/١٤). ومن المتوقع ان يقدم مورفي لشمعون بيرس تقريره هذا اليوم (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/١٤).

- قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، بعد عودته من روما، ان المسؤولين الايطاليين ابدوا تفهمهم لكل ما يتعلق بمشكلات اسرائيل التي ستقع نتيجة لانضمام اسبانيا الى

صدر عن مركز الأبحاث

**فلسطين الدولة  
حدود المسألة في التاريخ الفلسطيني**

تأليف

**د. عصام سحيني**

٥ دولارات أو ما يعادلها

٢٧٤ صفحة

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

**المجتمع والتراث في فلسطين  
قرية البصة**

تأليف

**يوسف حذار**



## شؤون فلسطينية

ترحب شؤون فلسطينية بالمواد التي تأتيها من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات او مراجعات الكتب او التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي - الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موادها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر اية مادة سبق نشرها باية طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجوهم مراعاة ما يلي:

أ - يستحسن ان تأتي المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة، مع فراغ مضاعف بين السطور.

ب - في الكتابة اليدوية ينبغي ابقاء سطر فارغ بين كل سطرين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات اجنبية، بشكل واضح لا يحمل اي التباس، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة فقط.

ج - عند اقتباس نصوص او معلومات من اي مصدر، ينبغي الاشارة الى هذا المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها اكاديميا، والتي نشير فيما يلي الى اكثرها شيوعا:

١ - بالنسبة للكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم ان اقتضى الامر) والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء او المجلد او الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر ثم رقم الصفحة او الصفحات المقتبس منها. وإذا غابت عن الكتاب واحدة من هذه المعلومات فينبغي الاشارة الى ذلك، كأن يقال: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر.

٢ - وبالنسبة للصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة والمدينة التي تصدر فيها وتاريخ صدورها. اما اذا جرى الاقتباس من مقال او دراسة منشورة في صحيفة يومية فلا بد من ذكر اسم كاتبها، وعنوان المقال او الدراسة.

٣ - بالنسبة للاسبوعيات والشهريات والدوريات الاخرى، يُذكر اسم الدورية والمدينة التي تصدر فيها وتاريخها ورقم المجلد والعدد، وكذلك اسم كاتب الموضوع المقتبس منه وعنوان الموضوع ورقم الصفحة او الصفحات.

٤ - عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية او الفرنسية، ترد المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الاخرى فتترجم المعلومات بشأنها الى العربية.

في الدراسات تذكر المصادر في حواش تحمل ارقاما متسلسلة وتُنشر في نهاية الدراسة. في التقارير والمراجعات وما شابه تورد الحواش في مكانها في سياق المتن.

# SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 146-147, May - June 1985

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by  
**AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.**

92 Gregoris Afxentiou Street,

P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

**Annual Subscription**

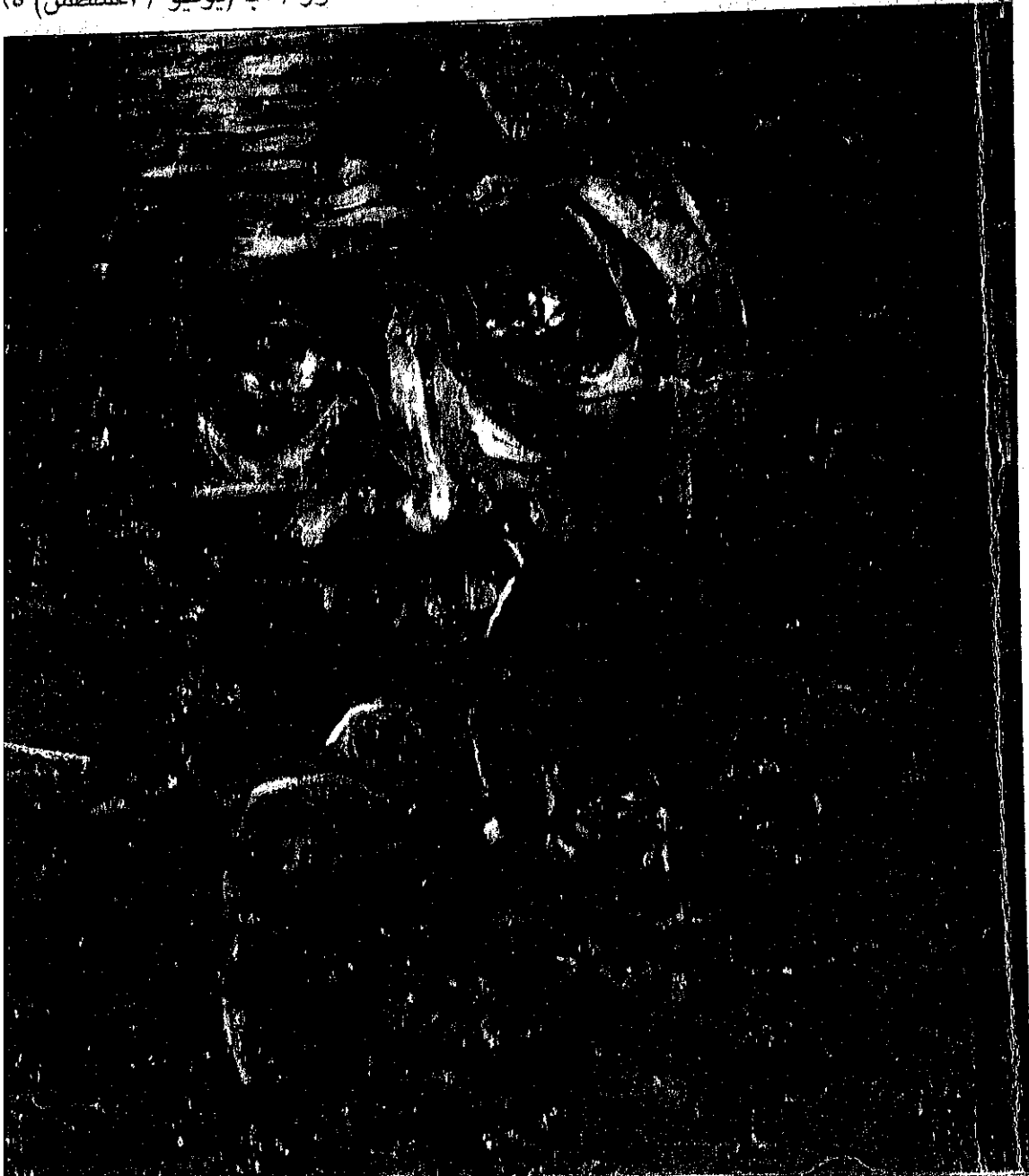
*Air Mail:* Egypt, Lebanon and Syria - Individuals: \$30, Institutions: \$40; other Arab countries-Individuals: \$40, Institutions: \$60; Europe: \$60; U.S.A. and elsewhere: \$75

القمح: ١٥ ل. في لبنان، ١٦ ل. في سوريا، ١ دينار في الاردن والكويت، ١,٥ جنيه في مصر  
والسودان، ١,٥ دينار في العراق وليبيا وتونس، ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية

# شؤون فلسطين

١٤٩-١٤٨

تموز / آب (يوليو / اغسطس) ١٥





# شؤون فلسطينية

تموز / آب (يوليو / أغسطس) ١٩٨٥

١٤٩ - ١٤٨

شهرية فكرية لعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة  
صدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

## المحتويات

- |               |  |    |
|---------------|--|----|
| احمد شاهين    | منظمة التحرير الفلسطينية من حصار الى آخر   | ٢  |
| د. مروان عبدو | القضية الفلسطينية في اروقة الامم المتحدة   | ١٠ |
| سنغيا انكليزس | موقف الاتحاد السوفياتي من القضية الفلسطينية<br>ومنظمة التحرير، ١٩٤٧ - ١٩٨٢                                       | ٢٦ |
| صبري جريس     | السنوات الخمس السمان في تاريخ «الوطن القومي<br>اليهودي» في فلسطين (١٩٣١ - ١٩٣٦)، ٤ - محاولات<br>التفاهم مع الغرب | ٤٤ |
| محمد سليمان   | القوانين البريطانية واستملاك الصهيونيين في<br>فلسطين، ١٩٢٠ - ١٩٣٠  | ٥٥ |
|               | مراجعات:   |    |
| يزيد خلف      | صراع في شبكة علاقات معقدة  | ٧٩ |
|               | تقارير:  |    |
| يوسف فرج الله | الحرب ضد المخيمات، تهجير ١٥ ألف فلسطيني<br>والمنازل تحولت الى انقاض  | ٨٤ |

## وثائق:

- ١٠٧ بيان عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية حول  
احداث لبنان: مشروع عمل مشترك: موافقة المجلس المركزي  
لـ م. ت. ف. على الاتفاق الفلسطيني - الاردني

## شهريات:

- ١١٠ المقاومة الفلسطينية - سياسيا، تحرك على خطين: الخيمات، والوفد الاردني -  
الفلسطيني المشترك، احمد سيف: المقاومة الفلسطينية - عربيا، ردود فعل  
عربية متباينة، يوسف حسن: المقاومة الفلسطينية - دوليا، المواقف  
الدولية من الوفد المشترك وازمة المنطقة، عبد الرحيم شطناوي.

- ١٤٥ اسرائيليات، «مبادرة بيرس» محاولة لاجهاض التحرك السياسي هاني العبدالله

- ١٥٥ المناطق المحتلة، عملية تبادل الاسرى ومحاولة ربطها بالافراج  
عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي: الاستيطان ومصادرة  
الاراضي اعداد قسم الدراسات الاسرائيلية

## يوميات:

- ١٦٨ موجز الوقائع الفلسطينية من ١٥/٥/١٩٨٥ الى ١٠/٧/١٩٨٥

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان اسماعيل شموط

جميع الآراء الواردة تعبير عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة  
آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام: صبري جريس

AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.

92 Gregoris Afxentiou Street

P.O. Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

المراسلات

[بريد جوي] في سوريا ومصر ولبنان - للأفراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية  
٥٠ دولاراً، في الدول العربية الاخرى - للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية  
٦٠ دولاراً، في أوروبا ٦٠ دولاراً، في الولايات المتحدة وبقية دول العالم ٧٥ دولاراً

الاشتراك  
السنوي

## منظمة التحرير الفلسطينية من حصار الى آخر

أحمد شاهين

شهدت مرحلة انعقاد اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة، وما تلاها، سخونة في التحرك السياسي لتحريك العمل من اجل التوصل الى تسوية ما للقضية الفلسطينية. فقد خسر الملك حسين، في خطابه امام اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، الفلسطينيين بين السير معاً، او السير منفردين، وستدعمهم المملكة الاردنية، اذا اختاروا السير منفردين، مثلها مثل بقية الدول العربية، انطلاقاً من منطق مصلحة الأردن أولاً. وتلخص مشروع الملك الأردني بشعار «الارض مقابل السلام». واختارت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي انتخبت في تلك الدورة، نهج السير مع الاردن، فتوج ذلك بتوقيع الاتفاق، الذي عرف باسم «اتفاق عمان»، بين الملك حسين والسيد ياسر عرفات في ١١/٢/١٩٨٥، ويدعو ذلك الاتفاق الى العمل المشترك للتوصل الى حل سياسي للقضية الفلسطينية. وقد توافق صدور الاتفاق مع وجود الملك فهد، ملك العربية السعودية، في واشنطن، في زيارة رسمية، فبلغ بالاتفاق لطرحه على الاميركيين. وفي اواخر شهر شباط (فبراير) ١٩٨٥، اعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، عما عرف فيما بعد «بمبادرة مبارك». وتضمنت تلك المبادرة دعوة الولايات المتحدة الاميركية لقاء وفد اردني - فلسطيني مشترك تشكل حصيلة الحوار معه تمهيداً للقاءات مباشرة مع اسرائيل، وتشارك فيها مصر والولايات المتحدة، للتفاوض حول حل للقضية الفلسطينية. وعندما زار الرئيس مبارك واشنطن حمل في جعبته اقتراحه ذاك، اضافة الى التصور الاردني لمثل هذا اللقاء، وشرح كلالين ابعاد الخطوة الأردنية - الفلسطينية ومدلولاتها، كما تفهمها مصر.

تتوجت تلك «الحملة» العربية باتجاه واشنطن، بزيارة الملك حسين، ملك الاردن، للعاصمة الاميركية في اواخر شهر ايار (مايو) ١٩٨٥، حيث اوضح لرجال الادارة الاميركية ابعاد مشروعه للسلام، وارضية التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك للبحث عن حل سياسي للقضية الفلسطينية.

في ضوء تلك «الحملة» العربية باتجاه واشنطن، تحركت الادارة الاميركية، التي رأت في المشروع الاردني «خطوة مشجعة»، حسب تعبير وزير الخارجية جورج شولتز، باتجاه اسرائيل،

شهر فلسطينية، العدد ١٤٨ - ١٤٩، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٥

وأرسل وزير الخارجية الأميركي رسالة الى رئيس حكومة اسرائيل لاستجلاء مواقف اسرائيل من جملة التحركات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط.  
جاء الرد الاسرائيلي، وبدا كأنه رد على رسالة شولتس، في مبادرة اعلنها رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، امام الكنيست الاسرائيلي في ١٠/٦/١٩٨٥ تحت عنوان «مشروع للتفاوض حول المناطق المحتلة».

كما تقرر على صعيد العملاقين العالميين عقد لقاء قمة في تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٨٥، وستكون قضية الشرق الأوسط احدى نقاط البحث في تلك القمة.

تقول بعض الاطراف المعنية بهذا التحرك السياسي، ان الفرص مؤاتية ولا يجوز اضاعتها. وترى أطراف اخرى انها الفرصة الاخيرة، وضياعها ضياع كل شيء. والمناقشة المتأنية لهذا التحرك تقتضي رؤية جذور المشكلة ومواقف الاطراف المعنية بها منها، وتطلعاتهم، لنستقرىء، بالتالي، آفاق مثل هذا التحرك السياسي أو غيره، فليس هو الأول ولن يكون الأخير.

### صورة المشكلة الفلسطينية وجوهرها

يجمع العالم على ان هناك مشكلة تدعى «مشكلة الشرق الأوسط»، ويسمى البعض «الصراع العربي - الاسرائيلي». وفي قلب هذه المشكلة هناك القضية الفلسطينية، التي يرى البعض انها جوهر مشكلة الشرق الأوسط، ويرى البعض الآخر انها واحدة من مشكلات الشرق الأوسط.

ويندرج تحت عنوان «مشكلة الشرق الأوسط»، الاراضي المحتلة بعد ١٩٦٧، ومشكلة لبنان، والمشكلة الفلسطينية. وفي كل واحدة منها طرف عربي مباشر معني بها اولاً، وفي كل المشكلات طرف واحد معاد هو اسرائيل. اما بالنسبة للعالم، خارج منطقة الشرق الأوسط، فالمشكلة تدخل في اطار التنافس بين العملاقين العالميين على منطقة هي عقدة استراتيجية، بالمعنى الشمولي للاستراتيجية. وقد جرت محاولات للفصل بين مشكلات الشرق الأوسط المتعددة بحيث يجري حلها واحدة واحدة؛ لكن تلك المحاولات لم تثمر حتى الآن. والنماذج التي يمكن العودة اليها (اتفاقيات الهدنة العام ١٩٤٩، واتفاق كامب ديفيد العام ١٩٧٨) لم تستطع عزل تلك المشكلات، بعضها عن بعض، بالرغم من ان ترتيبها تم انفرادياً. والاتفاق الوحيد الذي عزل المشكلة اللبنانية عن مشكلة الشرق الأوسط (اتفاق ١٧ أيار - مايو ١٩٨٢) ولد ميتاً باقرار الموقعين عليه، وقد الغي في وقت لاحق. وفي كل تلك الاتفاقات، بما فيها اتفاقات فك الارتباط التي وقعت بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ كانت المشكلة الفلسطينية حاضرة فيها، حتى ولو لم ينص عليها حرفياً. من هنا، يمكن القول انها جوهر مشكلة الشرق الأوسط، ومن غير حلها لا حل للوضع القائم، وتهديته ليست الا تسكيناً مؤقتاً له، حيث سيعود للانفجار كلما توفرت الفرص لتفجيره، وهو يذكر بمنطق «الصراع حتى الموت».

وتتلخص المشكلة الفلسطينية بأنها صراع بين شعبين (الفلسطينيون والاسرائيليون) على رقعة جغرافية واحدة. الاول (الفلسطينيون) يملك، الآن، التاريخ وموجود على شيء من الجغرافيا، والثاني (الاسرائيليون) يملك الايديولوجيا (الصهيونية) وشيئاً من الجغرافيا. الاول مكوّن كذاكرة مجتمعية، والثاني قيد التكوين يحاول صياغة ذاكرة له من خلال الدولة التي ما زالت



جنيذية بالحساب التاريخي لمنطق الزمن (٢٧ سنة فقط). وتكوّن الثاني يجري عبر تدمير الشعب الاول، وجوداً وذاكرة (مقولة القدوم الى ارض بلا شعب). بينما استمرار الاول مرهون باستمرار مقاومته. اما الشكل الذي يتخذه هذا الصراع، فهو هجوم من الطرف الثاني، في الوقت الذي يتخندق الاول مدافعاً. وهذا المظهر للصراع هو الشكل الذي عرفته المائة سنة الاخيرة. متى ينتقل الفلسطينيون إلى الهجوم؟ وهل يستطيعون ذلك؟ هذان هما التساؤلان اللذان تبني عليهما حركة التحرر الوطني الفلسطينية مشروعها السياسي لترجمة المجتمع الفلسطيني الى دولة (دولة فلسطينية) أسوة بالتطور الحضاري الذي عرفته شعوب العالم كافة في العصر الحديث.

وصورة الوضع القائم، فلسطينياً، تتمثل في وجود فلسطينيين خارج جغرافيا فلسطين (اللاجئون)، وفلسطينيين «اسرائيليين» لهم صفة مواطنة الدولة الاسرائيلية (الجليل والمثلث والنقب) ويشاركون في اشكال نشاطاتها المتعددة، بما في ذلك النشاط السياسي كاقلية اثنية، وفلسطينيين تحت الاحتلال (الضفة والقطاع). المقيمون على ارض فلسطين يواجهون تحدي الحفاظ على وجودهم، وتمثل ظاهرة الصراع على الاراضي والحقوق الانسانية الوجه الحالي للصراع مع دولة اسرائيل، يضاف اليها، في مناطق الضفة والقطاع، الصراع على حق التعبير السياسي في مواجهة دولة الاحتلال. اما اللاجئون فيتمثل صراعهم مع اسرائيل على حق العودة الى اراضيهم التي اكرهوا على الخروج منها في العام ١٩٤٨، اضافة الى حقهم وحق اخوتهم، المقيمين، في التعبير عن انفسهم مجتمعين في دولة. وتشكل منظمة التحرير الفلسطينية العنوان السياسي الذي يعمل لترجمة التشكيل الفلسطيني في دولة. ومن هذا المنطلق ثبتت منظمة التحرير في ميثاقها الوطني «ان كل فلسطيني هو عضو في منظمة التحرير الفلسطينية».

بالمقابل، تعتبر اسرائيل نفسها دولة اليهود، اينما كانوا وأي جنسية حملوا. وتعمل هذه الدولة، والمؤسسات التي سبقت وجودها (المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية)، على دفع اليهود الى الهجرة الى «ارض - اسرائيل» حسب مصطلحاتها. ولاستيعاب المهاجرين اليهود، تعمل اسرائيل، كدولة، على تفرغ ارض فلسطين من سكانها الفلسطينيين بكل الاشكال، تبعاً للظروف وما تسمح به، بدءاً بالترغيب وانتهاء بالترهيب الذي يتخذ حتى صفة المجازر الجماعية، وكل ما بينهما من اشكال المضايقات والقمع.

ويمكن تلخيص هذا الوضع القائم بالاشارة الى التعبيرات السياسية المستخدمة في مشاريع الحلول السياسية. فمنظمة التحرير الفلسطينية تتحدث عن وجوب حل «المشكلة الفلسطينية» واعتماد جميع قرارات الامم المتحدة الصادرة حولها. اما اسرائيل فتتحدث عن حل «مشكلة المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧»، واعتماد القرارين ٢٤٢ و ٢٣٨ الصادرين عن مجلس الامن الدولي بعد حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣.

## المشكلة الفلسطينية في اطار مشكلة الشرق الأوسط

قلنا في فقرة سابقة، ان المشكلة الفلسطينية هي واحدة من مشكلات الشرق الأوسط، وهي جوهرها. اما المشكلات الاخرى، فتتمثل في احتلال منطقة الجولان السورية من قبل اسرائيل، وفي احتلال اسرائيل لجنوب لبنان، وفي وضع العلاقات بينها وبين مصر حتى بعد تنفيذ اتفاق كامب ديفيد، والذي يحاول المصريون استمرار الغاء صفة الاحتلال عليه المتمثل في مشكلة طابا،

والاردن، ايضاً، ما زال يرى في احتلال الضفة الغربية امراً يعنيه لأنها كانت حتى العام ١٩٦٧ جزءاً من المملكة الاردنية الهاشمية. وترى دول العرب جميعها ان وجود اسرائيل بينها يستهدفها جميعاً، بمستويات مختلفة، وهي في دعمها للفلسطينيين ودول الطوق المحيطة باسرائيل، انما تدافع عن نفسها في التحليل الاخير.

وقلنا ايضاً، ان محاولات عزل قضايا الشرق الاوسط، بعضها عن بعض، وايجاد حلول منفردة لكل منها باءت بالفشل، وهذا، بدوره، دفع، او يدفع، الدول العربية الى تبني قضية فلسطين باعتبارها قضية عربية. ويشكل اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المخرز الذي يذكر باستمرار حكام العرب بمسؤولياتهم تجاه فلسطين، هذا اضافة الى استمرار الحس الشعبي العربي، القومي والديني، بالتعبير عن نفسه تجاه هذه القضية، وهو، بحد ذاته، يشكل مخزراً آخر للحكام العرب، حتى مع شروط القسر الكياني الذي رسخه نمو الكيانات القطرية العربية، كنظم، على طريق تشكيل مجتمعات - دول، تحمل سماتها، جغرافياً، تلك الكيانات.

ان محاولات العزل اقتصرت على عزل المشكلات العربية عن المشكلة الفلسطينية، وقلنا فشلت. فهل يمكن عزل المشكلة الفلسطينية عن المشكلات العربية؟ ان واقع وضع الفلسطينيين لا يسمح بمثل هذا العزل طالما هناك ظاهرة «المخيم الفلسطيني» سواء داخل فلسطين نفسها او في الاقطار العربية الأخرى. والصراع بين الفلسطينيين والحكومات العربية يتلخص في الصراع حول ترتيب الاولويات. فالفلسطينيون يدفعون باستمرار كي تبقى قضيتهم الاولى، بينما واقع الحكومات العربية، ككيانات، يدفعها لجعل تلك القضية في اي مرتبة، باستثناء المرتبة الاولى. وقد اتخذ هذا الصراع، في بعض حالاته، طابع الحدة والاقنتال بين الفلسطينيين وحكومات عربية. وكانت التسوية بين الفلسطينيين والحكومات العربية هي التوصل الى اقرار العرب بوحداية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للفلسطينيين، وارتبط ذلك الاقرار بافول توجهات العرب للحرب وانهاء دولة اسرائيل، وصعود توجهات العرب للتسوية السياسية مع اسرائيل التي تتضمن الاعتراف بها دولة شرق اوسطية، بغض النظر عن «العنتريات» الكلامية التي تنفي ان تتضمن اي تسوية سياسية الاعتراف باسرائيل. وقد خلق الصراع الفلسطيني - العربي خللاً في اسس الصراع العربي - الاسرائيلي، مما سمح لاسرائيل بأن تخوض، بكل حرية، حربها ضد الفلسطينيين منذ العام ١٩٧٨. ودفع الفلسطينيون اللاجئون تارة من اسرائيل وتارة من العرب، حتى اخرجوا خارج دائرة الفعل العسكري، ولم يبق امامهم الا البحر ممراً لتنفيذ عملياتهم ضد اسرائيل، بينما ظل سلاح الفلسطينيين المقيمين على ارض فلسطين الحجارة وبعض زجاجات المولوتوف يواجهون بها آلة الاحتلال العسكرية وغطرسته ومستوطنيه الازهابيين.

ولم يتمكن الفعل العسكري ضد منظمة التحرير الفلسطينية، العربي والاسرائيلي، وكل بأسبابه الخاصة، من شطبها (مع ملاحظة ان العرب لا يريدون شطبها بل احتواءها، بينما ترغب اسرائيل في انهائها كوجود سياسي وعسكري)، مما فرض على الولايات المتحدة الاميركية مراجعة حساباتها حول موقفها من القضية الفلسطينية ككل (مشروع ريغان بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت)، ومن التعامل مع «ممثلي» القضية الفلسطينية (القبول الاميركي بقاء وفد اردني - فلسطيني مشترك لبحث القضية الفلسطينية)، وتقتضي رؤية هذا المستجد الاميركي من منظور توازن القوى في الشرق الاوسط بين العرب واسرائيل بالمنظور السياسي وليس بالمنظور الكمي. وقد انتزعت منظمة التحرير هذه الخطوة الاميركية (حتى لو لم تشترك المنظمة مباشرة في

الحوار فهذا لا يقلل من دورها) بقوة الاستمرار من جهة ويحجم هائل من التنازلات وصل الى درجة اعلان القبول بالانضواء تحت علم احد الاقطار العربية، وسبب ذلك هو ضعف، ان لم يكن انعدام، الخيار العسكري العربي، اذ ليس هناك خيار عسكري فلسطيني، حتى الآن، خارج اطار الخيار العسكري العربي، الذي امل في ان تكون حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ آخر الحروب العربية - الاسرائيلية (حسب تعبير الرئيس الراحل السادات)، واعتبرتها الدول العربية واحدة من «اهم» انتصارات العرب، فنهجت، بعدها، الى التسوية السياسية انطلاقاً من رؤيتها لانجازات تلك الحرب، وهي تحقيق التوازن مع اسرائيل.

هذا الوضع يدفع الى الحديث حول مفهوم استقلالية القرار الوطني الفلسطيني.

### القرار الوطني الفلسطيني المستقل: اضاءة واشكالات

هل هناك قرار وطني فلسطيني مستقل؟ هل هناك امكانية لقرار وطني فلسطيني مستقل؟ لقد هيمنت على الذهن الغربي العام ايدولوجيا القومية العربية، التي كان كل من حزب البعث وحركة القوميين العرب ادواتها السياسية بعد نكبة فلسطين العام ١٩٤٨، ولهذه الايدولوجيا جذورها في تاريخ المنطقة، خاصة في الفكر الاسلامي (انا نزلناه قرآناً عربياً - آية. القرآن عربي ولسان اهل الجنة عربي - حديث شريف). حتى الحركات الشيوعية التي تعاملت سياسياً مع الاطر الجغرافية لم تستطع مقاومة تأثير الايدولوجيا العروبية، وشهدت انشقاقات داخلاً في مرحلة السبعينات تحت تأثير تلك الايدولوجيا كأحد العوامل الفاعلة في تلك الانشقاقات، حيث كان الموقف من الوحدة العربية (كمقولة) ومن المقاومة الفلسطينية (كوسيلة تعبير لحركة تحرر) في صلب تلك الانشقاقات. كما عجزت دعوات الخروج من الاطار القومي العربي الى الاطار الاسلامي عن الوقوف في وجه التيار القومي العروبي، خاصة بعد ان برزت الشخصية الكاريزمية لعبد الناصر كمعبر عن هذا التيار.

في ضوء هذه الهيمنة الايدولوجية، التي بدت انها الرد العملي على الاستعمار، لم يكن بإمكان التيارات «الانفصالية» عن القومية العربية مواجهة ذلك المد، بالرغم من أن تلك التيارات انشأت حكومات بدات تترجم نفسها دولاً في الاطر الجغرافية التي صارت، الآن، كيانات. وكانت القضية الفلسطينية وسيلة التحريض العروبي ضد «الكيانات الانفصالية»، وأسهم الفلسطينيون في حفلة التحريض العروبي انطلاقاً من الشعور والايمان بعجزهم عن حل مشكلاتهم بمعزل عن الغرب (مع ملاحظة ان العرب عربان، عرب الحكومات وعرب الشعب). حتى ان ظاهرة حركة التحرير الوطني الفلسطيني المعاصرة شملها هذا التقسيم، فكانت منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً من عرب الحكومات، وكانت ظاهرة المقاومة الفلسطينية جزءاً من عرب الشعب، حتى تم الدمج الجزئي بينهما في ١٩٦٩ في ظل هيمنة شعار «قومية المعركة» و«التضامن العربي» الذي انتهى صراع عبد الناصر (ممثل التيار القومي) مع السعودية (ممثل التيار الاسلامي التقليدي). هذا التضالغ العربي كان تعبيراً عن اقرار الجميع بواقع الكيانات العربية. وبقي على الفلسطينيين انتزاع الاعتراف العربي بهم ككيان، فتم لهم ذلك في ١٩٧٤ حين اقر المجتمعون في قمة الرباط بوحداية التمثيل الفلسطيني لمنظمة التحرير. وبقي هذا الاقرار مفتقراً الى المصدقية بحكم الوضع الخاص للفلسطينيين الذي يمكن تسميته «وضعاً تحت الاحتلال» حتى في الاقطار

العربية (بتحفظ). وفي الوقت الذي كان فيه الوضع تحت الاحتلال الاسرائيلي يفرز مقاومة، ويترجم دعوات سياسية وتنظيمات، كان الوضع في ظل الحكومات العربية يفرز الاسى والشعور بالدونية وانعدام الثقة، ومن هنا كانت دعوة (فتح) لابرار الشخصية الوطنية هي الأكثر قبولا لدى عموم الشعب الفلسطيني، بالرغم من قدم تيارات فلسطينية اخرى في مجال الدعوة اليها. وانعدام الثقة، هذا، ترجم نفسه، اولاً، بالدعوة الى «حرية العمل الفلسطيني» من حدود الدول العربية ضد اسرائيل، ثم الى حق منظمة التحرير في تنظيم الشعب الفلسطيني اينما وجد. ومع صعود موجة التسوية السياسية مع اسرائيل، رفع الفلسطينيون مطالبهم باستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، واستجابت معظم الدول العربية للمطالب الفلسطينية تحت تأثير عدة عوامل، منها (اذا أسأنا الظن) التنصل من مسؤولياتها تجاه الفلسطينيين، ومنها (اذا احسنا الظن) الحفاظ على شمولية طرح القضية الفلسطينية التي بدأت اسرائيل والعالم الداعم لها ينظر اليها باعتبارها، فقط، مسألة مناطق محتلة بعد ١٩٦٧. ويمكن دمج العاملين معاً لفهم الموقف العربي من مسألة «استقلالية القرار الوطني الفلسطيني». هذا في الوقت الذي مثل ذلك الانجاز لمنظمة التحرير خطوة نوعية في ابراز الشخصية الفلسطينية على طريق تحقيق الكيان. وقد التقطت اسرائيل من هذا الانجاز السياسي ما اشرفنا اليه بسوء ظن، فعمدت الى اعلان حربها ضد منظمة التحرير الفلسطينية مطمئنة الى «التنصل العربي». فكانت حروب اسرائيل ضد المنظمة في لبنان التي انتهت باخراجها من بيروت اولاً بواسطة اسرائيل (حصار بيروت)، ثم من كل لبنان (حصار طرابلس) بواسطة سوريا، وكل بأسبابه الخاصة، دون أن يكون هناك اي رابط بين الحصارين، مع انهما خدما بالحصلة هدف ابعاد منظمة التحرير عن دائرة الفعل العسكري ضد اسرائيل.

هل تستطيع منظمة التحرير ممارسة قرارها الوطني المستقل؟

لم تحدد منظمة التحرير الفلسطينية مضمون ذلك «القرار الوطني المستقل». فتحديد مضمون ذلك القرار يعني التعارض، ان لم يكن التناقض، مع الحكومات العربية واقعتها الراهن. فهو يعني حرية اتخاذ القرار، فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، حرباً او سلاماً، في اطار الصراع مع اسرائيل. وهو يعني تأطير الشعب الفلسطيني، كأداة وكهدف للقرار اياه. وهو يعني ادارة شؤون الشعب الفلسطيني، الذي اسلفنا الحديث عن وضعه الذي وصفناه بـ «وضع تحت الاحتلال». وبالحصلة، فان ممارسة منظمة التحرير لحقها في القرار الوطني المستقل، لا بد من ان يصطدم بالارادات العربية (كنظام)، التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين (طرحت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في برنامجها السياسي العام ١٩٧٤ اقامة حكم ذاتي للمخيمات الفلسطينية في الدول العربية)، كما سيصطدم ذلك، سياسياً، بالتوجهات العربية لانهاء الصراع العربي - الاسرائيلي، حرباً او سلاماً، شكلاً وهدفاً، وهذا ما حصل على ارض الواقع حتى الآن ايضاً. ولذا، اعتمدت منظمة التحرير شعار «القرار الوطني المستقل» بعموميته؛ وهذا لم يعفها، ايضاً، من مواجهة تفسيرات عربية له، من هذا القطر العربي او ذاك، تبعاً للعلاقات التي كانت تقوم بين المنظمة والقطر العربي المعني، وانطلاقاً من مصلحة القطر، توظيفاً للورقة الفلسطينية في اطار تلك المصلحة. ولم يكن امام المنظمة الا الركون للبراغماتية التكتيكية والرهان على عامل الزمن في علاقاتها مع الاقطار العربية، من جهة، والرهان على التصلب الاسرائيلي تجاه العرب من جهة ثانية، ومن هنا، يمكن القول (بتحفظ طبعاً) ان مجيء الليكود إلى الحكم في العام ١٩٧٧ كان رحمة لمنظمة التحرير، اذ ساهم في تجميد تناقض سوريا معها، الذي عاد مع احتمال عودة حزب العمل

واحتمال فتح باب التسوية من جديد في العام ١٩٨٢، فكان حصار طرابلس امتداداً لحصار تل الزعتر والدخول السوري الأول الى لبنان.

## حالة حصار

قال ياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، اثناء حصار بيروت «لم اكن يوماً الا محاصراً». ويبدو انه ما زال محاصراً. وحالة الحصار تفترض احد احتمالين لا ثالث لهما: اما استمرار المواجهة حتى الموت (الانتحار)، واما البحث عن مخرج - مهرب (لدقة وصف الحال) في التحليل الاخير. ومرونة منظمة التحرير، وبالتحديد زعيمها، مكنته عبر الخروج من حصار الى آخر (عنتق الزجاجة، النفق المظلم) من الاستمرار بمنظمته حاضراً بأوراق سياسية لا يريد، نفسه، كشفها لنفسه لابعاد شبح احتمال حلول حالة اليأس.

وقيادة منظمة التحرير ومفكرها يعرفون جيداً ان حل القضية الفلسطينية، بعيداً عن العمق العربي الاستراتيجي، لن يؤدي الا الى ضياع الشخصية الفلسطينية بين التوطين والركون الى الاحتلال تحت تأثير شروط حياة «وضع تحت الاحتلال». لكن هذا العمق العربي الاستراتيجي ما زال بعيداً (في شروطه الراهنة) عن ان يكون عمقاً فاعلاً. فماذا على منظمة التحرير ان تفعل وهي في وضعها الراهن؟

## آفاق

بانتظار توفر شرطين اساسيين لتحديد استراتيجية فلسطينية، وهما: تبلور فعل فلسطيني داخل فلسطين المحتلة (سياسي - تنظيمي)، ووجود «هانوي» عربية لدعم مثل هذا الفعل الفلسطيني، لا تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية الا اللعب من داخل الاطر المتوفرة لها بالشروط العربية والاسرائيلية، اذا ارادت الحفاظ على هذا العنوان الفلسطيني (منظمة التحرير) الذي أصبح تعبيراً (وان كان محدوداً) للشخصية الوطنية الفلسطينية، متحملة بذلك كل الاشكالات التي ستواجهها من داخلها، وبغض النظر عما اذا كانت تلك الاشكالات بتأثير من خارجها ام لا، او مواجهة «الانتحار». والانتحار في السياسة غير وارد اطلاقاً.

من هذا المنطلق، يمكن رؤية ومحاكمة دور منظمة التحرير في التحرك السياسي الراهن، الذي يسعى القائمون عليه الى ايجاد حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط، والتي يبدو انه لا حل لها بالمنظور القريب، حيث ما زال الطرفان الاساسيان في المشكلة (الاسرائيليون والفلسطينيون) بعيدين عن التفاهم حول الحل، شكلاً ووسيلة.

و «حصار السلام» الاخير لمنظمة التحرير، الاميركي والعربي والاسرائيلي، غايته دفعها لكشف أوراقها. وهو اعلان حرب اخرى عليها بوسائل تبدو ناعمة. هل من مخرج - مهرب؟ لقد تجاوزت منظمة التحرير سن الرشد. فقد مضى عليها عشرون عاماً ونيف، وعليها ان تكون قادرة على مواجهة من يقومون بدور اولياء امورها انطلاقاً من تحديد مجال مروحة مناورتها لنفسها أولاً، ومن ثم التعامل مع الاطراف الاخرى استناداً الى ثوابت حدود تلك المروحة، لجعل المحاصر محاصراً، ذلك التكتيك الذي اتقنته المنظمة بالتجربة.

## القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة

د. مروان عبدو

تستأثر القضية الفلسطينية باهتمام العالم المعاصر، كونها تمثل، رahnأ، القضية المركزية في الشرق الأدنى، وكونها، في الأساس، قضية شعب اغتصب الاستعماريون الصهيونيون أرضه وشردوا أكثريته عنها. وكنتيجة لنضال طويل ودؤوب يكاد يبلغ عامه الأربعين، اعترفت الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى المتفرعة عنها، على مدى هذه الفترة، بحقوق عديدة لهذا الشعب، في وقت لاتزال كبريات الدول الأوروبية والغربية تتنكر لحقوقه المشروعة.

والبحث الذي نحن بصددده هنا، يتناول، بمنهجية تاريخية مستندة إلى الوثائق والوقائع، مراحل ادراج قضية فلسطين في أروقة الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٧، ويبين الحقوق الثابتة، والحقوق المتفرعة عن القضية الأم، كما يبين ممارسات الصهاينة التي ادانتها هيئات الأمم المتحدة المختلفة، إلى جانب انه يعطي لمحة عن الصدى العالمي الذي حظيت به هذه القضية.

يمكن تقسيم مراحل ادراج القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة إلى ثلاث:

(١) المرحلة الأولى (من الفترة الممتدة من ٢ نيسان / ابريل ١٩٤٧ إلى ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥١): ففي الثاني من نيسان (ابريل) من العام ١٩٤٧ ادرجت القضية الفلسطينية، بطلب من بريطانيا، لأول مرة، في الجمعية العامة للأمم المتحدة كبند مستقل تحت بند رئيس دعي «قضية فلسطين». وتحت هذا البند، ولغاية العام ١٩٥١، ادرجت، أيضاً، كل القضايا المتفرعة عن القضية الفلسطينية الأم. ومن هذه القضايا الفرعية:

- تقرير اللجنة الخاصة لفلسطين (الاونسكوب): وهي اللجنة التي شكلت في ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٧، بموجب القرار ١٠٦، وضممت ممثلي ١١ دولة، هي: أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأورغواي ويوغسلافيا. وقد منحت اللجنة صلاحيات واسعة، وكانت مهمتها التأكد من الحقائق وتجميعها وتسجيلها، وتحري كل المسائل المتعلقة بقضية فلسطين، على أن تعد تقريرها وتقدمه إلى الأمين العام، في موعد اقضاه الأول من ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، متضمناً الاقتراحات التي تراها ملائمة لحل هذه القضية<sup>(١)</sup>.

- انتهاء الانتداب.

شؤون فلسطينية، العدد ١٤٨ - ١٤٩، تموز/أب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٥

- تقرير اللورد برنادوت، الوسيط الدولي الذي عين لهذه المهمة بتاريخ ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٧ بموجب القرار ١٨٦، وأنيطت به مهمة السعي الحميد لدى السلطات ومختلف الفرقاء في فلسطين بغية تأمين القيام بالخدمات العامة والحفاظ على السلامة العامة وإيجاد تسوية سلمية للوضع في المستقبل والتعاون مع لجنة الهدنة المعينة بتاريخ ٢٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٨<sup>(٢)</sup>.

- القدس والنظام الدولي فيها.

- حماية الأماكن المقدسة.

- تقارير وكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، وغيرها من التقارير المتعلقة بأعمال الإغاثة.

- تقارير لجنة التوفيق التي شكلت بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ بموجب القرار

٣٥ ١٩٤

(ب) المرحلة الثانية (١٩٥٢ - ١٩٧٤): في الدورة السابعة للجمعية العامة التي عقدت ما بين ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) و٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢، أسقط بند «قضية فلسطين» كوحدة متكاملة، وصارت القضية الفلسطينية، وجميع متفرعاتها، تبحث ويجري التعامل معها في أروقة الأمم المتحدة كبنود منفردة، كل على حدة، وذلك عندما قدم الأمين العام للجمعية العامة، تروغفي لي، الذي عرف بموالاته للصهيونية، جدول أعمال، في الدورة ذاتها، تضمن، فقط، «تقرير مدير الأونروا عن لاجئي فلسطين»، في حين كان معروفاً أن هذا التقرير مدرج للمناقشة في البند الثاني. وبإجراء الأمين العام هذا، تدهت الوفود العربية إلى ما أحيك لجهة حذف بند «قضية فلسطين»، فطالبت، أيضاً، بإدراج بند «لجنة التوفيق الفلسطيني وعملها على ضوء قرارات الأمم المتحدة» على جدول الأعمال. وفي أعقاب المطالبة العربية، تقدم الوفد الإسرائيلي بشكوى حول «خرق الدول العربية لالتزاماتها بموجب الميثاق وقرارات الأمم المتحدة وأحكام اتفاقات الهدنة المعقودة مع إسرائيل»<sup>(٣)</sup>.

والواقع، ان إسرائيل كانت تتحرك سياسياً لتحقيق مآربها من منطلق «الأمر الواقع» الذي حققته بضم ٢٢ بالمئة من الأراضي الفلسطينية حسب تقسيم العام ١٩٤٧، والاعتراف بها عضواً في منظمة الأمم المتحدة في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وليس من منطلق قرار الاقرار بحقوق العرب الفلسطينيين والتفاوض المباشر وعقد الصلح مع الدول العربية ذات العضوية في هيئة الأمم. وقد حظي تحركها السياسي في هذا المجال بمساندة فعالة من قبل الولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص، ومن الدول الغربية وبعض العرب بصورة عامة، فنجحت، في السبعينات، في اخراج مصر من الصف العربي، وتسعى، حالياً، بدعم أميركي، لاجراج لبنان من محيطه العربي بنفس الاساليب التي استخدمت مع مصر.

(ج) المرحلة الثالثة (من ١٩٧٤ حتى اليوم): وهي المرحلة التي أعيد فيها بند «قضية فلسطين»، كوحدة متكاملة، إلى سدة التعامل الدولي. وفي ٢٣ أيار (مايو) ١٩٦٧، أضيف اليه بند جديد تحت عنوان «الوضع في الشرق الأوسط» أدرجه الاتحاد السوفياتي أثناء الأزمة الحادة التي أدت إلى الغدوان الإسرائيلي في الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقد نوقش في إطار هذا البند القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والذي يعتبر الفلسطينيين مجموعة من اللاجئين، بلا هوية<sup>(٤)</sup>. وفي العام ١٩٧٤، تم قبول الوفد الفلسطيني، رسمياً ولأول مرة، في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي ضوء هذه المستجدات، لا بد من الاجابة حول الاسباب التي أدت إلى إعادة ادراج بند

«قضية فلسطين» على جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة.

لا شك، ثمة تحولات داخلية حصلت ضمن حركة الشعب الفلسطيني، وتحديدأ منذ انطلاقة منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤، وانطلاقة كفاحها المسلح في مطلع العام التالي، قد كرست نضاله في إطار ومفهوم حركة التحرر الوطني. يضاف إلى ذلك، أيضاً، تبدلات كبرى جرت في العالم وانعكست ايجاباً لصالح القضية الفلسطينية، منها: بروز منظومة الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، وقطع هذه الدول علاقاتها مع دولة اسرائيل على اثر عدوان ١٩٦٧؛ وانهيار نظام الاستعمار العالمي في الستينات، وقيام الدول المستقلة التي شكلت، فيما بعد، حركة عدم الانحياز، وازدياد عضوية هذه الدول في الأمم المتحدة وهيئاتها، حيث بلغ رقم الاعضاء ١٢٨ دولة، معظمها من دول العالم الثالث في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. ويشار، في هذا الجانب، إلى ان غالبية دول العالم الثالث، لاسيما دول منظمة الوحدة الافريقية، قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية (لا الاقتصادية) مع اسرائيل، وذلك منذ ايار (مايو) ١٩٦٣ وما بعد.

### الحقوق الثابتة، ما هي؟

في قرار للجمعية العمومية التي التأمّت في دورتها الخامسة والعشرين، العام ١٩٧٠، وتحت بند «تقرير مدير الأونروا...»، ورد تأكيد لقرار صدر عن الدورة الرابعة والعشرين السابقة، مفصلاً الحقوق الثابتة بما يلي: «ضرورة الأخذ بمبدأ تساوي الشعوب العادية في الحقوق، وحققها في تقرير المصير المكرس في المادتين ١ و ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة». وبهذا، اي منذ القرار الصادر عن الدورة ٢٤ معززاً بما صدر عن الدورة ٢٥، اعترفت الجمعية العمومية لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق والواجبات، وبحق تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. واعترفت، لأول مرة، بالفلسطينيين شعباً وليس مجموعة من اللاجئين. وفي العام ١٩٧٠، اعتبرت الأمم المتحدة نضال الشعب الفلسطيني كفاحاً مشروعاً ضد استعمار اجنبي وادانت، في قرارها، الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك، خصوصاً شعب افريقيا الجنوبية وفلسطين<sup>(٩)</sup>. وأكدت الدورات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ اللاحقة «قلق الجمعية العامة العميق بشأن حرمان اسرائيل لشعب فلسطين التمتع بحقوقه الثابتة وممارسة حقه في تقرير المصير».

### القضايا المتفرعة عن قضية فلسطين

ثمة ثلاث قضايا تفرعت عن قضية فلسطين، هي: حق العودة، وممارسات اسرائيل في المناطق العربية المحتلة، وحقوق العرب في التعويض واستعادة الاملاك.

#### ١ - حق العودة للاجئين العام ١٩٤٨، والمرحلين العام ١٩٦٧:

أكدت الأمم المتحدة في القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨، الصادر عن الدورة الثالثة، «حق لاجئي فلسطين بالعودة إلى وطنهم، ودفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم من كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والانصاف، ان يعوّض ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة». كما جاء في الفقرة ١١ من القرار ذاته تأكيد لضرورة «تسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد واعادة تأهيلهم



الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات...»<sup>(١)</sup>.

وفي العام ١٩٥٢، صدر قرار عن الدورة السادسة رقمه ٥١٣ دعي فيه الى «اعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية خلال ثلاث سنوات». ومع ان هذا القرار اعتبر خطوة الى الوراء، في مسار البحث في القضية الفلسطينية، الا ان هناك قرارات لاحقة صدرت عن الجمعية العامة، ولجنة حقوق الانسان، اكدت مضمون القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨. وابرز ما صدر عن الجمعية العامة في هذا المجال، القرار رقم ٢٣٤١، الصادر بتاريخ ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧، بعنوان «اعادة التأكيد على وجوب احترام حقوق الانسان في المناطق التي تعرضت للقتال في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وتمديد ولاية «الاونروا». وجاء فيه: «ان الجمعية العامة اذ تشير إلى قرارها المتلاحقة منذ [العام] ١٩٤٨، واذ تحيط علماً بالتقرير السنوي للمفوض العام لووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم، وذلك عن الفترة الممتدة ما بين الاول من تموز (يوليو) ١٩٦٦ و ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تلاحظ، مع الاسف الشديد، انه لم تتم اعادة اللاجئين الى ديارهم، او تعويضهم بموجب ما هو منصوص عليه في الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ للدورة الثالثة، وانه لم يحرز اي تقدم ملموس في برنامج اوضاع اللاجئين، [وذلك لجهة]: اما اعادتهم الى ديارهم، او توطينهم»<sup>(٢)</sup>. وعن لجنة حقوق الانسان، صدرت في الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٤، ثمانية قرارات تؤكد حق النازحين الذين هجرتهم حرب العام ١٩٦٧ في العودة الى الاراضي العربية المحتلة»<sup>(٣)</sup>.

وفي العام ١٩٧٣، عادت الجمعية العامة واكدت، مجدداً، فحوى القرار ١٩٤ / ١٩٤٨ بقرار ينص على ان «يتمتع اللاجئون الفلسطينيون العرب بحقهم في العودة إلى موطنهم وممتلكاتهم، من أجل تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ومن أجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير». كما تطرقت الجمعية، في دورتها الملتزمة وقتئذٍ، إلى التشديد على حق النازحين في العودة إلى ديارهم، مستنكرة «رفض السلطات الاسرائيلية اتخاذ خطوات لعودة السكان النازحين [جراء] حرب حزيران (يونيو). كما تدعو الامم المتحدة الى إتخاذ خطوات فعالة لعودة اللاجئين الى المجتمعات التي اخرجوا منها في قطاع غزة...»<sup>(٤)</sup>.

## ٢ - ممارسات اسرائيل في المناطق المحتلة:

قبل العام ١٩٦٨، كان بعض قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة يدعو إلى صيانة السلم والافتسام باللاجئين الفلسطينيين، واحترام حقوق الانسان في الاراضي المحتلة، وضرورة ان تضمن اسرائيل سلامة تلك المناطق ورفاه سكانها وأمنهم. ومنذ تموز (يوليو) ١٩٦٧، كانت الجمعية العامة تدعو اسرائيل الى الغاء التدابير التي اتخذتها لتغيير وضع مدينة القدس. وفي الدورة الثالثة والعشرين، المنعقدة بتاريخ ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨، تمت الموافقة على انشاء «اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة»، فتألفت من ممثلين عن ثلاث دول هي سيلان والصومال ويوغسلافيا. ولتسهيل أعمال اللجنة طلبت الجمعية العامة من اسرائيل استقبال هذه اللجنة والتعاون معها وتيسير مهمتها. وإلى جانب ذلك، طلبت الجمعية العامة من «اللجنة الخاصة» المعنية بعمليات صيانة السلم موافقاتها في اقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز دورتها الرابعة والعشرين، بتقرير شامل عن مراقبي الامم المتحدة العسكريين، المعينين أو المأذونين من قبل مجلس الامن لاغراض

المراقبة تنفيذاً لقرارات المجلس، وكذلك بتقرير مرحلي عن الاعمال التي قد تتمكن اللجنة الخاصة من الاطلاع عليها بصدد اية نماذج اخرى لعمليات صيانة السلم»<sup>(١)</sup>  
وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٤، اصدرت الجمعية العامة اربعة عشر قراراً تدين وتشجب اسرائيل لخرقها حقوق الانسان في الاراضي المحتلة. وفيما يلي، نورد مثلاً واحداً عن الممارسات الاسرائيلية وذلك حسبما جاء في تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات التي تؤثر في حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة:

«١ - الطلب من اسرائيل التقيد باتفاقية جنيف  
ان الجمعية العامة،

«(أ) تؤكد ان اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب تاريخ ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩، تنطبق على الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ [العام] ١٩٦٧.  
«(ب) تدعو سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى احترام احكام تلك الاتفاقية والتقيد بها في الاراضي العربية المحتلة.

«(ج) تحث جميع الدول والاطراف في تلك الاتفاقية على السعي لضمان احترام احكامها والتقيد بها في الاراضي العربية المحتلة.

«٢ - تشجب خرق اسرائيل لاتفاقية جنيف.

«(أ) تثني على اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر في حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة.

«(ب) تشجب رفض حكومة اسرائيل المستمر السماح للجنة الخاصة بالوصول الى الاراضي المحتلة.

«٣ - تعرب عن قلقها البالغ لخرق اسرائيل لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب، وكذلك للاتفاقيات والانظمة الدولية التي تنطبق على هذا الشأن، وبصورة خاصة ما يلي:  
«(أ) ضم بعض اجزاء من الاراضي المحتلة.

«(ب) اقامة مستوطنات اسرائيلية في الاراضي المحتلة ونقل سكان اجانب اليها.

«(ج) هدم ونسف البيوت والاحياء والقرى والمدن العربية.

«(د) مصادرة واستملاك الاملاك العربية في الاراضي المحتلة وجميع الصفقات الاخرى لحيارة الارض بين حكومة اسرائيل والمؤسسات الاسرائيلية والمواطنين الاسرائيليين من جهة، وبين سكان او مؤسسات الاراضي المحتلة من جهة اخرى.

«(هـ) اجلاء السكان العرب عن الاراضي العربية المحتلة التي تحتلها اسرائيل منذ [العام]

١٩٦٧ وترحيلهم، وطردهم، وتشريدهم، ونقلهم، وكذلك حرمانهم حق العودة الى ديارهم واملاكهم.

«(و) الاعتقال الاداري للسكان العرب والمعاملة السيئة التي يتعرضون اليها.

«(ز) نهب الاملاك الاثرية والثقافية في الاراضي المحتلة.

«(ح) التدخل في الحرية والممارسات الدينية، وفي الحقوق والعتادات العائلية.

«(ط) الاستغلال غير القانوني للثروة والموارد الطبيعية، وللشبان في الاراضي المحتلة.

«٤ - تدعو اسرائيل الى الكف، فوراً، عن ضم واستعمار الاراضي العربية التي تحتلها منذ العام ١٩٦٧، وعن اقامة المستوطنات في تلك الاراضي ونقل السكان اليها او منها او في داخلها، وعن كل الممارسات الاخرى التي تشير اليها الفقرة السابقة.

« ٥ - تعلن ان سياسة اسرائيل في ضم الاراضي المحتلة، واقامة المستوطنات فيها، ونقل السكان الغرباء اليها، مخالفة لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة، ولبادئ واحكام القانون الدولي التي تنطبق على الاحتلال، ولبادئ السيادة والسلامة الاقليمية وحقوق الانسان والحريات الاساسية للشعب، كما انها عائق في سبيل توطيد سلام عادل ودائم.

« ٦ - وتؤكد من جديد ان سياسة اسرائيل في توطين اقسام من سكانها ومن المهاجرين الجدد في الاراضي المحتلة، هي انتهاك واضح لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات الامم المتحدة المتعلقة بهذا الشأن، وتحث جميع الدول على الامتناع عن اي عمل تستغله اسرائيل في تنفيذ سياستها الخاصة باستعمار الاراضي المحتلة.

« ٧ - وتؤكد من جديد ان جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في تغيير معالم الاراضي المحتلة، او اي جزء منها، او تركيبها السكاني، او التنظيم البيئوي، او وضعها، انما هي باطلة ولاغية.

« ٨ - تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة الى عدم الاعتراف باية تغييرات تجريها اسرائيل في الاراضي المحتلة، والى تجنب الاعمال، ومن ضمنها الاعمال في حقل المغونة التي قد تستعملها اسرائيل في متابعة سياستها وممارستها المشار اليها في القرار الحالي.

« ٩ - تطلب من اللجنة الخاصة، الى ان ينتهي الاحتلال الاسرائيلي عاجلاً، ان تتابع التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، وان تتشاور، وفقاً للاصول، مع لجنة الصليب الاحمر الدولي لضمان المحافظة على الرفاه وحقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة، وان تقدم تقريراً الى الامين العام في اسرع وقت ممكن، وكلما اقتضت الحاجة بعد ذلك.

« ١٠ - تطلب من الامين العام تقديم جميع التسهيلات الضرورية الى اللجنة الخاصة، ومن ضمن ذلك تلك التي تلزم لزياراتها الاراضي المحتلة بغية التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية التي تؤثر في حقوق الانسان لسكان تلك الاراضي»<sup>(١)</sup>.

وقد صودق على مضمون هذا التقرير بموجب القرار رقم ٣٠٩٢ د ٢٨ بتاريخ ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ الذي اتخذ باغلبية ١٢٠ صوتاً مقابل امتناع ٥ دول عن التصويت. ويلاحظ، هنا، انه في الوقت الذي يركز فيه القرار على الضفة الغربية وغزة وارض عربية اخرى في مصر وسوريا، احتلتها اسرائيل في حربها العدوانية العام ١٩٦٧، فانه يتجاهل، تماماً، الاراضي العربية الفلسطينية التي ضمتها اسرائيل بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

### ٣ - حقوق العرب في التغييض واستعادة الاملاك:

أكد قرار الدورة المنعقدة في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، القرارات السابقة بشأن السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، وخاصة القرار المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢، الذي اعلنت فيه حق الامم والشعوب في السيادة الدائمة على ثرواتها الطبيعية ومصادرها. كما أكدت في العام ١٩٧١ مبدأ سيادة سكان المناطق المحتلة على ثرواتهم الطبيعية ومصادرها. وجاءت الفقرات الاربع من القرار على النحو الآتي:

« ١ - تؤكد حق الدول والشعوب العربية، التي تخضع اراضيها لاحتلال اجنبي، في السيادة الدائمة على جميع مواردها الطبيعية.

« ٢ - تؤكد، من جديد، ان جميع التدابير المتخذة من قبل اسرائيل لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للمناطق العربية المحتلة هي غير شرعية، وتدعو اسرائيل الى ان توقف، فوراً، مثل هذه التدابير.

« ٣ - تؤكد، من جديد، حق الدول العربية والشعوب التي تخضع اراضيها للاحتلال الاسرائيلي في الاستعاضة والتعويض الكامل عن استغلال ونهب والحاق الضرر بالموارد الطبيعية، وكذلك عن استغلال وتسخير المصادر البشرية في المناطق المحتلة.

« ٤ - تعلن ان المبادئ المذكورة اعلاه تطبق على جميع الدول».

### القضية الفلسطينية في الامم المتحدة، ١٩٧٤ - ١٩٨٠

ذكرنا ان تغيرات ذاتية وموضوعية حدثت في حركة التحرر الوطني الفلسطينية، وفي الوضع العربي، والوضع الدولي، ساهمت في تكريس وتعزيز القضية الفلسطينية وقادت الى دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لتمثيل الشعب الفلسطيني في اعلى هيئة دولية. ففي الامم المتحدة - كما اشرنا آنفاً - حدث تبدل عددي ونوعي في هيكلتها. اذ من الناحية العددية ازداد عدد الدول المنضوية تحت لوائها من ٥٦ دولة في العام ١٩٤٧ الى ١٢٨ دولة العام ١٩٧٤ (كتلة دول عدم الانحياز)، وتأثير الزيادة المتمثلة في هذه الدول، الى جانب الدول الاشتراكية، تلقائياً، في مركز القرار الدولي الذي كان، فيما مضى، مصادراً لصالح اسرائيل بسبب الهيمنة الامريكية على المنظمة الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي التطرق الى عاملين هامين، فلسطيني وعربي، اسهما بشكل كبير في احداث المتغيرات على الساحة الدولية:

١ - فلسطينياً، المستجدات البارزة التي اطرت العمل النضالي الفلسطيني كانشاء منظمة التحرير إثر انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الاول في القدس في ٢٥/٥/١٩٦٤، وذلك في ضوء قرارات جامعة الدول العربية العام ١٩٦٢ وقرارات مؤتمر القمة العربي الاول في القاهرة العام ١٩٦٤ ثم اقرار مؤتمر القمة العربي الثاني، في نفس العام، بانشاء جيش التحرير الوطني الفلسطيني. وما كاد يعلن عن بدء الكفاح المسلح في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ حتى تكونت ثلاثة الوية عسكرية فلسطينية هي: عين جالوت (في غزة) وحطين (في سوريا) والقادسية (في العراق)، شارك بعضها في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كما شارك بعضها، ايضاً، بفعالية، في معركة «الكرامة» في نيسان (ابريل) ١٩٦٨ التي وقعت في غور الاردن الشرقي ضد غزوة عسكرية اسرائيلية لم تحقق اهدافها في احتلال ارض عربية جديدة<sup>(١٧)</sup>. كذلك، التغيرات البارزة التي حصلت على الساحة الفلسطينية بحلول ياسر عرفات في رئاسة منظمة التحرير بعد سابقه، احمد الشقيري (١٩٦٤ - ١٩٦٧)، ويحيى حمودة الذي تولى رئاسة اللجنة التنفيذية بالوكالة؛ ثم تكريس نهج اكثر ديمقراطية داخل المنظمة منذ العام ١٩٦٩، حيث صار يجري انتخاب لاختيار اعضاء اللجنة التنفيذية بدل تعيينهم من بين اعضاء المجلس الوطني. يضاف الى ما تقدم، اتضاح الرؤية الفلسطينية، اكثر فاكثراً، منذ انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني في شباط (فبراير) ١٩٦٩ لجهة رفض الوصاية العربية، والدولية، ورفض التدخل في شؤون القضية الفلسطينية؛ ثم تعزيز المنظمة لوجودها في لبنان عبر اتفاقية القاهرة التي ابرمت في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ١٩٦٩، واتفاقية ملكارت في ايار (مايو) ١٩٧٢. وفي الدورة ذاتها، اعلن المجلس الوطني انه يعتبر حركة التحرر الفلسطينية جزءاً من حركة التحرر في العالم. ومع ان المنظمة

واجهت، فيما بعد، حدثين هامين، الاول الازمة الاردنية - الفلسطينية العام ١٩٧٠ والثاني مشروع «المملكة العربية المتحدة» الذي طرحه الملك حسين العام ١٩٧٢، الا ان هذين الحدثين لم يضعفا من ابراز الهوية الخاصة للشعب الفلسطيني او من حقه في تقرير مصيره.

٢ - عربياً، حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ التي احدثت تغييراً هاماً في المفاهيم الجغرافية - السياسية وبرهنت على امرين: الاول، في قدرة العرب على انزال الهزيمة العسكرية بإسرائيل؛ والثاني، في ان القضية الفلسطينية قد تكون سبباً، انطلاقاً من الشرق الاوسط، في اشعال حرب عالمية ثالثة. وعلى الصعيد السياسي، اعترفت الدول العربية لأول مرة، في مؤتمر القمة العربي السابع الذي عقد في الرباط في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وقد أسهم هذا الاعتراف في تسريع الاعتراف الدولي بالمنظمة من جهة، ومن جهة اخرى شكّل ضربة لمشروع «المملكة المتحدة».

### دعوة م. ت. ف. للاشتراك في المداولات

لم يكن بند «قضية فلسطين» مدرجاً على جدول اعمال الدورة الـ ٢٩ للجمعية العامة، انما تضمن الجدول بنداين، هما: «التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم»، و «تقرير اللجنة الخاصة للبحث في الممارسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة».

وكانت منظمة التحرير قد حازت على اعترافين مهمين منذ العام ١٩٦٩، هما: اقرار الحقوق الثابتة، وحق تقرير المصير. وقد جرت محاولة في الدورة الـ ٢٥ لعام ١٩٧٠ لطرح قضية فلسطين من جديد، ليس كموضوع اغاثة واستيطان وحقوق فردية، انما بوضع القضية في اطارها الصحيح، وبما ان المنظمة وجدت بعض التحفظ من ثلاث دول عربية هي مصر والاردن ولبنان<sup>(١٥)</sup>، فقد ارتأت عدم الادراج في حينه، الى ان كانت الدورة ٢٩.

وقد اخذت اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. زمام المبادرة بهذا الصدد، ودرست موضوع ادراج القضية في آب (اغسطس) ١٩٧٤، مع ممثلها في نيويورك. وبعد مشاورات عديدة، تبنت ٥٧ دولة طلب الادراج، الذي قدّم في ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤، اي قبل بدء دورة الامم المتحدة بعدة ايام.

ونص قرار الدعوة على ما يلي:

«الجمعية العامة، أخذاً بعين الاعتبار، ان الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في قضية فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية، الممثلة للشعب الفلسطيني، للمشاركة في مداولات الجمعية العامة لقضية فلسطين».

وكان عدد الدول التي تبنت هذه الدعوة قد وصل الى ٧٢. وقد تبنت الجمعية العامة قرار دعوة م. ت. ف. يوم ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ بموافقة ١٠٥ دول، مقابل ٤ دول عارضته، هي: الولايات المتحدة وبوليفيا والدومينيكان واسرائيل<sup>(١٦)</sup>.

وكان على الوفد الفلسطيني الذي سبى الى الاشتراك في مداولات الهيئة العامة ان يذلل عدداً من العوائق الاميركية والعراقيل لجهة تأمين سلامة الوفد او العمل على تخفيض عدد اعضائه وخصر تنقله والاخذ في الاعتبار اي اعتداءات يقوم بها صهيونيون على مقر المنظمة في نيويورك والتهديد من قبل احد المسؤولين في «عصبة الدفاع اليهودي»<sup>(١٧)</sup>.

وقد تشكل الوفد برئاسة عرفات، الذي تناول في مستهل خطابه في الامم المتحدة الوضع الجديد للمنظمة الدولية التي أصبحت تضم ١٢٨ دولة، معتبراً انها أصبحت أكثر قدرة على تطبيق ميثاقها ومسيراً الى صمود دول عدم الانحياز وانتهاء الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والعنصرية، وهاجم الولايات المتحدة الاميركية لمواقفها المعادية للشعب الفلسطيني<sup>(٧)</sup>. وتناول عرفات تاريخ القضية الفلسطينية، فربط نشأة الحركة الصهيونية بالحركات الاستعمارية في القرن التاسع عشر وركز على سجل الحركة الصهيونية الحافل بالارهاب والهمجية والذي مارسته اسرائيل فأتى على تدمير ٢٨٥ قرية عربية تدميراً تاماً<sup>(٨)</sup>. ودافع عن الثورة الفلسطينية المسلحة مسلحاً الفارق بين حامل السلاح في سبيل القضية العادلة والاستقلال وبين الارهابي الذي يشن الحرب لاحتلال اوطان الآخرين ونهب خيراتها.

وبالنسبة الى مستقبل فلسطين، قال ان الشعب العربي الفلسطيني يحلم باقامة دولة ديمقراطية يعيش فيها الجميع، على قدم المساواة، في وطن لا طائفي. كما طالب الامم المتحدة باقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي العودة الى بلده واقامة سلطته المستقلة وتأسيس كيانه الوطني على ارضه.

وتناوب على منصة الخطابة مندوبو حوالي ٨٠ دولة ايدوا جميعهم القضية الفلسطينية. وفي هذه الدورة تمكنت م.ت.ف. من انتزاع قرارين هامين:

الاول: الرقم ٢٢٢٦ تحت عنوان «اقرار حقوق الشعب الفلسطيني»، وتكمن اهميته في انه يعتبر «التفسير المنطقي الوحيد لقرارات الامم المتحدة المتعاقبة منذ العام ١٩٤٩، وخاصة الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ الذي نص على حق اللاجئين في العودة او التعويض...» وهو بالاضافة الى انه حق معترف به دولياً، فانه حق وطني ثابت وليس مجرد حق انساني فحسب<sup>(٩)</sup>. كما اعترف القرار بحقوق شعب فلسطين، كالحق في تقرير المصير، والاستقلال والسيادة الوطنيين، والعودة الى الديار والممتلكات، وان احترام هذه الحقوق امر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين بحيث يكون الشعب الفلسطيني طرفاً رئيساً في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط، وان يستعيد حقوقه بكل الوسائل، وان تدعمه كل الدول والمنظمات الدولية في كفاحه لاسترداد حقوقه. كما تقرر ان يدرج بند «قضية فلسطين» على جدول اعمال الدورة الـ ٢٠ للجمعية العامة.

والثاني: الرقم ٢٢٢٧ المتعلق بـ «منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب». واهمية هذا القرار تتركز في التكريس الدولي لحق م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني من ناحية، وفي المزايا الاجرائية والمعنوية التي تضمنتها صفة المراقب التي منحت لم.ت.ف. بحيث تميزت عن غيرها من الصفات الممنوحة لمراقبي الدول غير الاعضاء الآخرين. ففي حين يدعى هؤلاء المراقبون، في القضايا المتعلقة بهم، عن طريق السكرتير العام للامم المتحدة، ولهم «حقوق» محددة، فان وفد م.ت.ف. يستطيع، على سبيل المثال، ان يطلب الكلمة، وان يشترك في اي مناقشة ليس، فقط، في القضايا التي تتعلق به وبقضيته وإنما في أي موضوع مدرج على جدول الاعمال دون إذن مسبق من اللجنة التي يتحدث امامها. كذلك، له حق الرد دون ان يخضع حقه في ذلك لموافقة مسبقة<sup>(١٠)</sup>.

وجاء في ديباجة قرار الجمعية العامة: «ان الجمعية العامة، وقد نظرت في قضية فلسطين، وإذ تضع في الميثاق اعتبارها صفة العالمية المقررة للامم المتحدة في الميثاق، وإذ تأخذ في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي لعام ١٩٧٤، وإذ تلاحظ ان كلاً من المؤتمر الدبلوماسي المعني بتأكيد

القانون الدولي الساري على المنازعات المسلحة، ومؤتمر السكان العالمي، والمؤتمر الغذائي العالمي، قد دعا، فعلاً، منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاته، وإذ تلاحظ، أيضاً، أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبحار قد دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاته بصفة مراقب،

«تدعو منظمة التحرير للاشتراك بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة، وفي دورات، وفي أعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الأمم المتحدة»<sup>(٢١)</sup>.

وفي تقييم مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة لمركز «المراقب» أثناء تحذييره المؤتمرين من الموافقة عليه، قال: «إن هذا سيعطي المنظمة كافة الحقوق التي يتمتع بها العضو، ما عدا حق التصويت وتقدير مشاريع القرارات». إلا أن ممثل م.ت.ف. أضاف حقاً آخر أغفل المندوب البريطاني الإشارة إليه، وهو «الاستفادة من أجهزة الأمم المتحدة دون أن نساهم في ميزانيتها»<sup>(٢٢)</sup>.

والواقع أنه كان لفوز القرارين صدى واسع في الأوساط الدولية، وشكل، في الوقت ذاته، صدمة عنيفة لدول العالم الغربي وإسرائيل (١٧ دولة) التي عارضتهما. ومع أن قرارات الأمم المتحدة تصدر، عادة، بشكل توصيات، وهي بالتالي ليست ملزمة للتنفيذ، إلا أنها تنطوي على قيمة معنوية كبيرة، لا سيما لجهة دعم هيئات تمثل الشعب الفلسطيني في نضاله، كما أنها ذات تأثير هام في هيئات عالمية، مثل المؤتمر النسائي العالمي والاتحاد البرلماني الدولي، وفي مواقف دول أوروبا الغربية، وفي هيئات الأمم المتحدة كمنظمة (اليونسكو) ولجنة حقوق الإنسان ومجلس الأمن.

### الصهيونية حركة عنصرية

في المؤتمر النسائي العالمي الذي عقد في المكسيك العام ١٩٧٤، تمت الإشارة إلى مشروع القرار المقدم من قبل النساء العربيات إلى المؤتمر والمطالب بأعتبار الصهيونية حركة عنصرية<sup>(٢٣)</sup>. وفي الدورة الـ ٣٠ للجمعية العامة، العام ١٩٧٥، صدر قراران:

الاول: يقضي بتأليف لجنة من ممثلي ٢٠ دولة تضع برنامجاً يهدف إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه، على أن تقدم اللجنة تقريرها في الاول من حزيران (يونيو) ١٩٧٦ وعلى أن تشارك في أعمالها م.ت.ف. وقد عقدت اللجنة ستة عشر اجتماعاً في الفترة ما بين ٢٦ شباط (فبراير) و ١٩ ايار (مايو) ١٩٧٦ وقدمت تقريرها إلى الأمين العام في ٢٨/٥/١٩٧٦<sup>(٢٤)</sup>. والثاني: اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وضرورة مكافحتها.

كما أوصى التقرير الذي صدر عن الدورة الـ ٣٠ بأن تطلب الجمعية العامة من مجلس الأمن القيام بمهام ثلاث، هي:

١ - وضع جدول زمني لانسحاب القوات الاسرائيلية من الاجزاء التي احتلتها عنوة من فلسطين.

٢ - تسليم هذه الاجزاء الى الامانة العامة لهيئة الامم لاقامة دولة فلسطينية عليها بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وذلك في مدى اقصاه حزيران (يونيو) ١٩٧٧.

٣ - الامر بمنع انشاء مستوطنات اسرائيلية في الاراضي المحتلة، وازالة المستوطنات المنشأة

سابقاً لأنها باطلة.

ويوصي التقرير بتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية للدولة الفلسطينية الجديدة. لقد تبنت الجمعية العامة التوصية المتعلقة بتقديم المساعدات في دورتها التي عقدت ربيع العام ١٩٧٦، وأحالتها الى مجلس الامن الذي درسها، بدوره، في حزيران (يونيو) ١٩٧٦، ووافقت عليها غالبية اعضائه، الا ان مندوب الولايات المتحدة الاميركية استخدم حق النقض (الفيتو) اثناء التصويت على القرار.

وفي خريف العام ١٩٧٦، بحثت الجمعية العامة قضية فلسطين مجدداً، واعتبرتها جوهر ازمة الشرق الاوسط وان حلها يكمن في تحقيق الحقوق التي شرحتها لجنة العشرين. وفي ١٩٧٧، اصدرت الجمعية العامة قراراً جديداً يؤكد القرارات السابقة، واعتبرت يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل سنة، اعتباراً من ١٩٧٨، يوماً عالمياً للتضامن مع حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

وفي هذا اليوم من العام ١٩٧٨، اصدرت الامم المتحدة بيانات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، ونظمت برامج اذاعية ومعارض فلسطينية واجتماعات متنوعة في كل من نيويورك وجنيف.

وفي خريف العام نفسه، بحثت قضية فلسطين كبنء ثابت على جدول اعمال الامم المتحدة. وصدر قرار جديد في ٧ كانون الاول (ديسمبر) يدعو اسرائيل الى الانسحاب من الاراضي المحتلة عنوة، موضعاً ان اية تسوية يجب ان تكون شاملة وبرعاية الامم المتحدة، وان تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني ينبغي ان يكون وفق قرار لجنة العشرين، وينبغي، ايضاً، انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة في مدة اقصاها حزيران (يونيو) ١٩٧٩. وطلبت من جميع الدول، ومن مجلس الامن، حظر مد الدولة الصهيونية بأي نوع من انواع السلاح الى ان تنصاع لقرارات ومواثيق هيئة الامم. وفي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٧٩، واثناء انعقاد الدورة الـ ٣٤، القى كل من فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، والشاذلي القليبي، امين عام جامعة الدول العربية، كلمة في الجمعية العمومية، فرفضوا اتفاقيات كامب ديفيد معتبرين انها زادت في عدوانية الولايات المتحدة واسرائيل تجاه الاطراف العربية، و اشاروا إلى ان اقطاب الكامب بحثوا في قضية فلسطين بمعزل عن شعب فلسطين، وبمعزل عن المجموعة الدولية التي يهملها استتباب الامن في فلسطين والمنطقة، وهم، في تناولهم لقضية فلسطين على هذا النحو، يكونوا قد اغتصبوا حقاً لشعب فلسطين، وحقاً للمجموعة الدولية التي شاركت في صياغة قرارات تتعلق بفلسطين<sup>(٣٠)</sup>.

وشجب الشاذلي القليبي، في سياق كلمته، ما اقدم عليه النظام المصري لجهة التوقيع على معاهدة مع اسرائيل، الامر الذي «يشكل خرقاً لميثاق جامعة الدول العربية واجهاضاً لجهودات في الامم المتحدة وتمكيناً لاسرائيل في الامعان في خرق الحقوق واستباحة الاراضي وامعاناً في الاحتلال والعدوان»<sup>(٣١)</sup>.

من جهتها، قدمت اللجنة المعنية بممارسات الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف توصيات الى الامين العام، كورت فالدهايم، تم اعتمادها في الدورة الـ ٣٤، واهمها: اولاً: ان قضية فلسطين هي في صميم مشكلة الشرق الاوسط، ولا يمكن تصور، وتأييد، اي حل لا يأخذ حقوق الشعب الفلسطيني بعين الاعتبار. وتضمنت هذه التوصية تأييد حل شامل ونهائي لازمة الشرق الاوسط.



ثانياً: حق العودة للفلسطينيين إلى ديارهم على مرحلتين:

- تشمل المرحلة الاولى عودة الفلسطينيين النازحين نتيجة لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.
- تتناول المرحلة الثانية عودة الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة ما بين العامين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ إلى ديارهم.

ثالثاً: الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة الوطنيين.

ونصت القرارات الاربعة لعام ١٩٧٩ الصادرة عن الدورة ذاتها على:

- ١ - حق الشعوب والدول العربية في السيادة الكاملة ومنع التصرف بثرواتها الطبيعية في الاراضي المحتلة من قبل اسرائيل. وكل اجراءات اسرائيل بهذا الشأن، المدعومة من الولايات المتحدة، هي غير شرعية.
- ٢ - دعوة إلى تقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني.
- ٣ - دعوة إلى تحديد شامل للآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي بالنسبة إلى الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني. ويؤكد القرار على وجوب اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في العمل على اعداد الدراسات المتعلقة بهذا الشأن.
- ٤ - شجب الاجراء الاسرائيلي باعتقال رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، ونوايا اسرائيل بصدد ابعاده خارج الاراضي الفلسطينية المحتلة. ودعت الجمعية العامة السلطات الاسرائيلية إلى ابطال قرارها.

وفي العام ١٩٨٠، صدرت عن الجمعية العمومية ٦ قرارات بشأن فلسطين، كان اهمها قرار مطالبة اسرائيل بالبدء بالانسحاب، قبل ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، من جميع الاراضي المحتلة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وشجب ممارسات اسرائيل التي تمس حقوق الانسان في الاراضي المحتلة، واعادة التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وممتلكاته وحقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة. وصدر عن مجلس الامن الدولي ٧ قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية نص احدها على مطالبة اسرائيل بتفكيك المستوطنات، والتوقف عن التخطيط للمستوطنات وبنائها في الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، والمطالبة بالغاء اجراءات السلطات الاسرائيلية غير القانونية ضد ثلاث شخصيات فلسطينية وادانة محاولات اغتيال رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة والاعراب عن القلق البالغ لقيام اسرائيل بطرد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول ومطالبتها بالسماح لهما بالعودة. وفي السنة ذاتها أيضاً، صدرت اربعة قرارات عن منظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم (اليونسكو) دعت الدول الاعضاء إلى زيادة مساهمتها في تمويل برنامج تعليم اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى، وانشاء جامعة فلسطينية مفتوحة، والاعراب عن القلق بشأن التغييرات في طابع القدس الثقافي والدولي، ودعوة الدول الاعضاء الى رفض اي اعتراف بالتغييرات التي تدخلها اسرائيل على طابع القدس ووضعها، وادانة اسرائيل، بشدة، لرفضها قرارات المؤتمر العام وقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الاراضي العربية المحتلة. كذلك، اصدرت اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، في ٢٣ نيسان (ابريل) من العام ١٩٨٠، قرارين طالبت فيهما بانجاز المشروع الخاص بتعداد الشعب الفلسطيني، وانجاز الدراسة المتعلقة بالوضع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية لهذا الشعب. اما منظمة العمل الدولية، فقد اصدرت قراراً بتاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٠، شجبت فيه، بشدة، اقامة مستوطنات اسرائيلية في فلسطين وسائر الاراضي العربية المحتلة منذ حزيران

(يونيو) ١٩٦٧<sup>(٣٧)</sup>. ويذكر ان منظمة العمل الدولية كانت قد اصدرت في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٦ قرار اذانة لسياسة التمييز العنصري وخرق حقوق وحرقات النقابات التي تمارسها اسرائيل في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى. وجاء في البند الثالث من القرار دعوة إلى: (أ) استعمال جميع الوسائل المتوفرة في منظمة العمل الدولية لوضع حد فوري لهذه المخالفات والممارسات التمييزية؛ (ب) اتخاذ جميع التدابير القادرة على ضمان حرية وكرامة العمال العرب في المناطق المحتلة<sup>(٣٨)</sup>. وفي سنة ١٩٧٦، اثار مندوبو الدول العربية قضية التمييز العنصري الذي تمارسه اسرائيل بحق العمال العرب في الارض المحتلة، فعينت منظمة العمل الدولية لجنة تحقيق قامت بجولة، بعد ان رفضت اسرائيل استقبالها، إلى كل من سوريا والاردن واستمعت الى شهادات عمال فلسطينيين عن التمييز الذي يمارس بحق العمال على صعيدي الاجور وظروف العمل. وعلى ضوء التقرير الذي قدمته اللجنة، في اعقاب انتهاء جولتها، قررت المنظمة اذانة اسرائيل لسياساتها العنصرية وجمدت عضويتها إلى ان تنصاع للمواثيق التي وقعت عليها<sup>(٣٩)</sup>. وفي خريف العام ١٩٧٨، اثار مندوبو الدول العربية ايضاً، في مؤتمر دولي في جنيف، ما تمارسه اسرائيل من تفرقة عنصرية تجاه العرب في الاراضي المحتلة. فاصدر المؤتمر قراراً اذانوا فيه سياسة التمييز العنصري الاسرائيلية ودعوا الى مقاومتها. وقد تبنت الامم المتحدة، بدورها، وبأكثرية ساحقة، قرار مؤتمر جنيف في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨<sup>(٤٠)</sup>.

### موقف البرلمان الاتحادي الدولي من قضية فلسطين

وكان للبرلمان الاتحادي الدولي (Union Interparlamentar)، المنظمة التي ضمت في اطرافها في العام ١٩٧٦ نحو ٧٤ دولة، مواقف مؤيدة بين العامين ١٩٧٢ - ١٩٧٨، ناصرت بها الحقوق الفلسطينية والعربية. ففي ختام اجتماع للمنظمة عقد في نهاية العام ١٩٧٢ في جنيف، صدر قرار تضمن ثلاث نقاط، هي: (أ) ضرورة الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة واعتبار الانسحاب اساساً لاحلال السلام؛ (ب) التأكيد على الحق الثابت لكل بلد باستعادة اراضيه المحتلة بكل الوسائل المتوفرة؛ (ج) ربط التسوية العادلة الواجب تحقيقها باحترام شرعية حقوق الشعب العربي. وفي ربيع العام ١٩٧٤، في طوكيو، وافقت اكثرية اعضاء البرلمان الاتحادي الدولي على قرار ينص على وجوب انسحاب اسرائيل من كل الاراضي المحتلة في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ووجوب تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ووجوب توقف اسرائيل عن جميع الاجراءات التي من شأنها تغيير معالم القدس التي كانت عليها قبل العام ١٩٦٧، والاعتراف بالمنظمات المؤهلة الممثلة للشعب الفلسطيني. كذلك، قبل وفد المجلس الوطني الفلسطيني بصفة «عضو مراقب»، في اجتماع كولومبو العام ١٩٧٥، ووفق، على هذا الاساس، على حضور الوفد الفلسطيني جميع المؤتمرات التي يعقدها البرلمان الاتحادي الدولي. وتواصلت المواقف المناصرة للحقوق الفلسطينية والعربية من قبل المنظمة الدولية المذكورة في مؤتمرات عديدة لاحقة، ابرزها:

١ - في مؤتمر لندن، خريف العام ١٩٧٥، الذي حضره الوفد الفلسطيني، فشل مندوب اسرائيل في اقناع المؤتمرين بالغاء قرار مؤتمر كولومبو، ثم نوقشت القضية الفلسطينية وصادر قرار يتناول الحقوق العربية، والفلسطينية بشكل خاص، من ٧ نقاط هي:

- وجوب التنفيذ الفوري لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي حول الشرق

الايوسط، لا سيما تلك الداعية إلى انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة.  
- دعوة إسرائيل الى وضع حد للقمع وانتهاك الحريات الانسانية في الأراضي المحتلة.  
- الطلب من برلمانات الدول في العالم، ومن جميع البرلمانيين، اتخاذ خطوات لدى حكوماتهم وشعوبهم لارغام إسرائيل على تطبيق قرارات الامم المتحدة وتحقيق الضمان الكامل للحقوق الفلسطينية وفقاً لقرار الجمعية العامة لهيئة الامم الرقم ٢٢٢٦ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤.

- تأكيد قرار الجمعية العامة الذي نص على ان الشعب الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، هو الطرف الرسمي في الحوار من أجل اقامة سلام عادل في الشرق الاوسط.  
- تأكيد الحقوق الراسخة للشعب الفلسطيني، وبصورة خاصة حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية.

- تأكيد الحق الراسخ للفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي طردوا منها.  
- الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه وفقاً لمبادئ واهداف الامم المتحدة.

٢ - اكد مؤتمر لشبونة، العام ١٩٧٦، القرارات السابقة التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي.

٣ - اصدر مؤتمر صوفيا، العام ١٩٧٧، قرار ادانة ضد إسرائيل من نقطتين:

(١) - شجب شديد لسياسة إسرائيل القائمة على استمرار بناء المستوطنات وفرض القوانين الاسرائيلية عليها، ولخرقها اتفاقية جنيف في آب (اغسطس) ١٩٤٩ وقرارات كل من الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي.

(ب) - حث إسرائيل على ان تحترم التزاماتها المتعلقة بالاعلان العالمي لحقوق الانسان وباتفاقية جنيف، وان تتجنب كل الاجراءات التي من شأنها ان تزيد في توتر الموقف في الأراضي العربية التي احتلت العام ١٩٦٧ وتطيل امد الاحتلال. ان هذه الاجراءات لا تؤدي إلا إلى زيادة الصعوبات في وجه مؤتمر جنيف بين كل الاطراف المعنية.

٤ - في الدورة الـ ٦٥ للبرلمان الاتحادي الدولي، انطلق المؤتمر من قراراته السابقة التي تشير إلى الحل المناسب التي اقترتها هيئة الامم حول الشرق الاوسط، وأقر ما يلي:  
أولاً: يعبر المؤتمر عن تمنياته بنجاح اي جهد من أجل خلق ظروف مؤاتية لتسوية شاملة، وذلك من أجل خلق ظروف انعقاد مبكر لمؤتمر جنيف مما يساعد في اقامة سلام عادل في الشرق الاوسط.

ثانياً: يؤكد المؤتمر ان التطبيق الفعال لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، بكلية، يبقى الشرط الجوهرى لتسوية الصراع في الشرق الاوسط وانه، لذلك، يجب شجب كل الاعمال التي تتعارض مع روح هذا القرار ونصه.

ثالثاً: يعلن المؤتمر انه يؤيد حلاً عادلاً للصراع في الشرق الاوسط من شأنه تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وضمان الامن ووحدية الأراضي لكل دول المنطقة ضمن حدود آمنة وثابتة ومعترف بها، ومبراة من أي تهديد واعمال القوة. كما من شأنه ان يؤدي الى اقامة علاقات طبيعية بين تلك الدول وان يصون حقوق الانسان ضد كل اشكال الاضطهاد وان يحترم، كذلك، الحقوق الراسخة لكل الشعوب في المنطقة بما في ذلك حق تقرير

المصير للشعب الفلسطيني<sup>(٣١)</sup>.

من جانب آخر، نددت لجنة الامم المتحدة لاحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، في السادس والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، بسياسة اسرائيل التوسعية وباستمرارها في انشاء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. ووزعت، في مقر الامم المتحدة، رسالة رئيس اللجنة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي، وقد جاء فيها:

«ان اسرائيل تتخذ الخطوات الجديدة لانشاء مستوطنات في الاراضي العربية المحتلة. وقد اقيم، حتى الآن، اكثر من مئة مستوطنة. وفي غضون الاعوام الخمسة المقبلة تعتزم السلطات الاسرائيلية توزيع زهاء ٤٠٠ الف نسمة في المنطقة، ومليون نسمة على مدى الثلاثين عاماً المقبلة...»  
«ان مثل هذه الاعمال تغير التركيب السكاني لهذه الاراضي، وتشكل خرقاً مباشراً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن، ولا يمكن الا ان تزيد الوضع المعقد، والمتفجر اصلاً، تازماً».

واعربت الرسالة عن القلق العميق جراء الانتهاكات المتواصلة لحقوق الفلسطينيين في الارض المحتلة، وسجلت الاحتجاج على التصعيد اللاحق لاعمال البطش، ثم ذكرت ان عدداً متزايداً من الفلسطينيين يذهب ضحية سياسة الاعتقالات بالجملة. وذكرت ايضاً ان «تصرفات الاسرائيليين تلقي مقاومة حازمة، اذ، في مطلع العام الحالي فقط، اعلن الفلسطينيون المعتقلون لاعتبارات أمنية، في سجنى الخليل وجنين، الاضراب عن الطعام»<sup>(٣٢)</sup>.

- (١) قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، ١٩٤٧ - ١٩٧٤، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومركز الوثائق والدراسات (ابوظبي)، الطبعة الثانية، ١٩٧٥، ص ٢ و ٤.
- (٢) المصدر نفسه، ص ١٦.
- (٣) «الخذ العلم» رسالة من حكومة اسرائيل الى رئيس اللجنة السياسية الخاصة، د ٧، بتاريخ ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢، المصدر نفسه، ص ٣٢. كذلك، انظر: احمد ابو الخير، قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية في هيئة الامم المتحدة، ١٩٤٧ - ١٩٧٩، بيروت: الاعلام الموحد - فلسطين الثورة، ١٩٧٩، ص ١٥ - ١٦.
- (٤) د. بيان نويهض الحوت، القضية الفلسطينية، بيروت: كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٠ - ١٩٨١، ص ٢٢٨.
- (٥) «قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.
- (٦) المصدر نفسه، ص ١٩.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٩٦ - ٩٧.
- (٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٥ - ٢٢٧.
- (٩) المصدر نفسه، ص ١٤٠ - ١٤١.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ١٥.
- (١١) المصدر نفسه، ص ١٤٥ - ١٤٦.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ١٥١.
- (١٣) فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ - ١٩٧٤، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف، ١٩٨٠، ص ١٤١.
- (١٤) سعدات حسن، «فلسطين في الامم المتحدة: قرارات تاريخية وخلفيات»، شؤون فلسطينية، العدد ٥٢ - ٥٤، ١٩٧٦، ص ٦ - ٢١. كذلك: ابو الخير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ وما بعدها.
- (١٥) المصدر نفسه (حسن، ابو الخير)، كذلك: «قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢ - ١٥٣.
- (١٦) حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١١ - ١٢.
- (١٧) انظر مقدمة الخطاب في: د. نويهض الحوت، القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠.
- (١٨) انظر قائمة باسما القرى العربية التي دمرها الاسرائيليون منذ العام ١٩٤٨ في «فكرة الاستعمار في

- (٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٦.  
 (٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٧ - ٨٨.  
 (٢٧) «قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين...»،  
 مصدر سبق ذكره.  
 (٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.  
 (٢٩) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.  
 (٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤٢.  
 (٣١) «قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين...»،  
 مصدر سبق ذكره، ص ٧٩ - ٨٥.  
 (٣٢) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣ - ١٤٥،  
 نقلا عن جريدة «البعث» (دمشق)، العدد ١٢ - ١٣،  
 نيسان (ابريل) ١٩٧٩، في مقالين للدكتور حسام  
 الدين الخطيب.

- العقيدة والممارسة الصهيونيتين» للدكتور بشارة  
 خضر شؤون عربية (بيروت)، العدد ١٩ - ٢٠، ص  
 ١١٥.  
 (١٩) حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.  
 (٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٠.  
 (٢١) «قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين...»،  
 مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦ - ١٥٧.  
 (٢٢) حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.  
 (٢٣) محمد عزة دروزة، العدوان الاسرائيلي القديم  
 والعدوان الصهيوني الحديث على فلسطين وما  
 جاورها، الجزء الثاني، بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٠،  
 ص ١٤١.  
 (٢٤) ابو الخير، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

## موقف الاتحاد السوفياتي من القضية ال فلسطينية ومنظمة التحرير، ١٩٤٧-١٩٨٢

سنثيا انكليزيس

يواجه الوطن العربي منذ العام ١٩٤٨ قضية مصرية تتمثل في فقدان فلسطين واقامة دولة يهودية مكانها هي اسرائيل، اضافة الى كل ما لحق بذلك من نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية. وهذه القضية، التي هي بحاجة ماسة الى حل جذري، اثرت ليس فقط على وطننا العربي، بل، كذلك، على الدولتين العظميين. ففيما يخص الاتحاد السوفياتي، لقد تم تطوير عدد من المواقف على مر السنين ازاء القضية الفلسطينية، ومن ثم ازاء منظمة التحرير الفلسطينية. ومن بين العوامل التي اثرت في صنع السياسة السوفياتية نذكر: الوضع الدولي العام، العلاقات السوفياتية - الاميركية، العلاقات السوفياتية - الصينية، العلاقات السوفياتية - العربية، الاعتبارات السوفياتية الداخلية، ثم، اخيراً، التطورات ال داخل منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا البحث، يتناول دراسة تطور السياسة السوفياتية من العام ١٩٤٧ الى العام ١٩٨٢، كما يتناول «الآنزق» التي واجهها الاتحاد السوفياتي في علاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي نهايته، نحاول تقدير الأسباب الكامنة وراء المتغيرات التي حصلت في المواقف السياسية السوفياتية، ونحاول، أيضاً، تحديد مسألتين أخريين: الأولى، إلى أي مدى تكون سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية مبنية على الايديولوجيا فيما يخص القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير؛ والثانية، إلى أي مدى تحرك المصالح الذاتية هذه السياسة في المضمار نفسه.

تطور الموقف السوفياتي ازاء القضية الفلسطينية  
ومنظمة التحرير، ١٩٤٧-١٩٧٠

١ - ١٩٤٧ - ١٩٦٤: الاتحاد السوفياتي والقضية الفلسطينية: خلال الفترة ما بين ١٩٤٧ (قبل اقامة دولة اسرائيل بوقت قصير) و ١٩٦٤ (عندما تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية)، مر الموقف السوفياتي ازاء القضية الفلسطينية بمرحلتين أساسيتين. وقعت المرحلة

شهره/أماطه، العدد ١٤٨ - ١٤٩، تموز/أب (يوليو/أغسطس) ١٩٨٥

الأولى خلال فترة الحكم الستاليني، حين تم تبني سياسة مقربة من إسرائيل تنطوي، أيضاً، على مواقف فيها شيء من العدائية تجاه الانظمة العربية. أما المرحلة الثانية، فقد بدأت خلال فترة حكم نيكيتا خروتشيف، حين قام السوفييات باحداث تغيير ايدولوجي جعل دخولهم الى العالم العربي ممكناً.

(1) المرحلة الاولى: حتى العام ١٩٤٧، «كان موقف موسكو، الاساسي والنظري، تجاه الصهيونية يعتبر موقفاً سلبياً»<sup>(١)</sup>. لكن بالرغم من هذا الموقف العدائي ازاء الحركة الصهيونية، فإن الاتحاد السوفياتي بدأ يدعم المجتمع اليهودي في فلسطين، معنوياً ومادياً، ومن ثم اعلن تأييده لخطة تقسيم فلسطين واقامة الدولة اليهودية. وبالإضافة الى هذا، كان الاتحاد السوفياتي اول بلد يعترف بدولة إسرائيل التي تم الاعلان عنها في أيار (مايو) ١٩٤٨. علاوة على ذلك، ورد، أيضاً، في بعض المصادر ان الاتحاد السوفياتي «دعم الجهد العسكري الصهيوني بإرسال أسلحة وأمدادات عسكرية للدولة اليهودية الجديدة من خلال البلدان التابعة له»<sup>(٢)</sup>. وقد رافق هذه المساعدة المادية مساعدة من نوع آخر هي الافساح في مجال الهجرة اليهودية من دول شرق أوروبا، خصوصاً بولندا، الى مناطق الاحتلال الغربية في النمسا والمانيا، مدركين، تماماً، ان المهاجرين سوف يتوجهون، بعدئذ، نحو فلسطين للاستيطان فيها<sup>(٣)</sup>.

ان الاسباب وراء توطيد علاقات الصداقة هذه مع إسرائيل لم تكن مرتبطة، اساساً، بعوامل ايدولوجية، بل بعدد من الاهداف السياسية التي لها علاقة بالصراع ما بين الشرق والغرب. أولاً: لقد اعتقد الاتحاد السوفياتي بأنه سوف يحصل على موطن على موطىء قدم في منطقة الشرق الاوسط من خلال دعمه للدولة اليهودية، لذلك اعتبر دعمه هذا «وسيلة لتعريض نفوذه وترسيخ مقامه كقوة فاعلة في سياسة الشرق العربي»<sup>(٤)</sup>. ثانياً: ظن الاتحاد السوفياتي ان لا مجال لسياسة خارجية سوفياتية فعالة في العالم العربي، وذلك «بسبب رجعية الملوك والحكام العرب الذين كانوا مقربين من البريطانيين، فيما كان الصهيونيون، على العكس، منهمكين، العام ١٩٤٧، في مكافحتهم»<sup>(٥)</sup>. ثالثاً: ان نجاح الحركة الصهيونية في اقامة دولة إسرائيل قد يساعد في اخراج القوات البريطانية من فلسطين، وبحكم ذلك يتم اضعاف وضع المملكة البريطانية في المنطقة. وكنتيجة لتشجيع السوفييات اقامة دولة إسرائيل، تأزمت، على الاثر، علاقتهم بالعالم العربي ومالت نحو التوتر والعدائية. ولم يتغير هذا الموقف تجاه العرب الا بعد موت جوزيف ستالين ومجيء خروتشيف الى الحكم، العام ١٩٥٤.

(ب) المرحلة الثانية: في بداية هذه المرحلة، طرأ تغيير جذري وجوهري على سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، وعلى المفاهيم الايدولوجية المبنية عليها. وقد نتج عن هذا التغيير تغيير في العلاقات السوفياتية - الاسرائيلية وفي العلاقات السوفياتية - العربية، مما أدى الى اعادة تقييم سوفياتي للقضية الفلسطينية. وبالفعل، فإن النظريات والمفاهيم السوفياتية الجديدة، التي تم تبنيها خلال هذه الفترة، افسحت في المجال أمام دخول سوفياتي متزايد في العالم العربي وتحسن علاقات الاتحاد السوفياتي مع الدول العربية مما يشكل أحد العوامل التي أدت الى تنمية شعور عدائي سوفياتي تجاه إسرائيل. وكان قد تم التعبير عن هذا الانقلاب في الموقف السوفياتي تجاه إسرائيل في الأدبيات السوفياتية التي صدرت خلال تلك الفترة، والتي كشفت عن اعادة للنظر من قبل الرأي العام السوفياتي فيما يخص «شرعية إسرائيل» وامكانية استمرارها في الوجود، خاصة وقد تم تكوينها بشكل اصطناعي ولا مفر من زوالها<sup>(٦)</sup>؛ وذلك على الرغم من الموقف الرسمي الذي

بقي يعترف «بشرعيتها». لكن، مع هذا، فقد بدأ السوفيات بمراجعة موقفهم ازاء القضية الفلسطينية، واعطت هذه المراجعة ثمارها اثر الاشتباكات التي جرت على طول الحدود العربية - الاسرائيلية في شهر نيسان (ابريل) ١٩٥٦ حين اعربت موسكو، للمرة الاولى بشكل رسمي، عن قلقها على مصير اللاجئين الفلسطينيين، فيما تم غض الطرف عن هذه المسألة في الماضي<sup>(٣)</sup>. وجاء التعبير عن هذا القلق في تقرير وزارة الخارجية السوفياتية الذي صدر في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٥٦، والذي جاء فيه: «يشدد الكرملين على الحاجة الماسة للعثور على تسوية للقضية الفلسطينية من خلال احترام المصالح والحقوق الوطنية المحقة للطرف المعنية»<sup>(٤)</sup>.

خلال الفترة التي تلت العام ١٩٥٦، حثت الدول العربية حلفاءها السوفيات على التعبير عن دعمهم للحقوق المشروعة للفلسطينيين العرب، وذلك في البيانات المشتركة التي كانت تصدر عنهم. فعلى سبيل المثال، جاء في البيان المشترك الذي صدر في ١٥ ايار (مايو) ١٩٥٨، في اختتام زيارة الرئيس جمال عبد الناصر الرسمية للاتحاد السوفياتي، ما يلي: «قام الجانبان ببحث مسألة حقوق الفلسطينيين العرب وابعادهم عن وطنهم... وبعادة تأكيد دعمهما الكامل لحقوقهم المشروعة»<sup>(٥)</sup>. وبالفعل، فقد جرى ادراج تصريحات من هذا النوع في معظم البيانات العربية - السوفياتية المشتركة الصادرة في تلك الفترة.

وفي العام ١٩٦٤، بدأ الاتحاد السوفياتي يشير الى حقوق الفلسطينيين العرب ليس، فقط، كحقوق مشروعة، بل، ايضاً، كحقوق قانونية وثابتة<sup>(٦)</sup>. فقد جاء في البيان الجزائري - السوفياتي المشترك الذي صدر في ايار (مايو) ١٩٦٤، عند اختتام زيارة الرئيس أحمد بن بلا الرسمية للاتحاد السوفياتي، ما يلي: «يأخذ الجانب السوفياتي بعين الاعتبار الحقوق القانونية والثابتة للفلسطينيين العرب»<sup>(٧)</sup>. وقد ورد التصريح ذاته في البيان المصري - السوفياتي المشترك الذي صدر في ٢٥ ايار (مايو) ١٩٦٤، لدى اختتام زيارة خروتشيف لمصر<sup>(٨)</sup>.

وعلى الرغم من هذا التغيير في التعابير المستخدمة في التصريحات السوفياتية فإن الموقف السوفياتي، خلال هذه الفترة، لم يحمل أي التزام مباشر تجاه الفلسطينيين، كما أنه لم يتعد الدعم النظري لحقوقهم المشروعة (في الواقع لم يتم تبديل هذا الموقف الا بعد مرور عدة سنوات على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية).

٢ - ١٩٦٤ - ١٩٧٠: تطور الموقف السوفياتي تجاه م.ت.ف. بالامكان تقسيم الموقف السوفياتي ازاء منظمة التحرير الفلسطينية الى ثلاث مراحل اساسية تمتد ما بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٠. بدأت المرحلة الاولى بتأسيس م.ت.ف. العام ١٩٦٤ وانتهت بمجيء نظام بعثي جديد الى السلطة في سوريا العام ١٩٦٦. وامتدت المرحلة الثانية من العام ١٩٦٦ الى العام ١٩٦٩، حين القى الكسندر شيبيلين خطابه، الفريد من نوعه حتى الآن، في بودابست. اما المرحلة الثالثة، فقد امتدت من العام ١٩٦٩ الى العام ١٩٧٠، عندما بلغت الاحداث الاردنية - الفلسطينية نهايتها.

(١) المرحلة الاولى، ١٩٦٤ - ١٩٦٦: لم يحدث تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في ايار (مايو) ١٩٦٤ أي تغيير في موقف الاتحاد السوفياتي ازاء القضية الفلسطينية. فخلال سنة ١٩٦٤ نظر الاتحاد السوفياتي الى المنظمة نظرة لامبالاة وعدم اكتراث، بينما واصل اعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئين فقط، دون الاعتراف بمطالب الشعب الفلسطيني وحقه في الحصول على حقوقه الوطنية وعلى وطن مستقل<sup>(٩)</sup>.



ولكن، مع ازدياد العمليات العسكرية الفدائية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة، بدأ الاتحاد السوفياتي يدين العمل المسلح الفلسطيني. ويمكن القول أن بعض الدول العربية قد أثر، إلى حد بعيد، على الموقف السوفياتي، إذ أن ردات فعل تلك الدول على هذه العمليات كانت سلبية جداً؛ ويعود السبب في ذلك إلى خوفها من التورط في حرب مع إسرائيل بينما الاتحاد السوفياتي، من جهته، خشي من أن تجره حرب كهذه، إذا حصلت، إلى مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبقي الموقف السوفياتي على حاله في هذا المجال، إلى أن أخذ يتغير في أعقاب تبديل النظام القائم في سوريا ومجيء نظام جديد إلى السلطة في العام ١٩٦٦.

(ب) المرحلة الثانية، ١٩٦٦ - ١٩٦٩: بعد الانقلاب المسلح الذي قاده أحد أطراف حزب البعث العربي في سوريا، في شباط (فبراير) ١٩٦٦، جاءت «الحركة التصحيحية» إلى السلطة وأرست دعائم نظام جديد في البلاد أخذ «بتعاون، سريعاً وبشكل متزايد، مع موسكو»<sup>(١٤)</sup>، في الوقت الذي أخذ فيه، أيضاً، يدعم المقاومة الفلسطينية ويشجع حرب التحرير الشعبية. وفي إطار محاولة التوجه هذه تم تمركز جيش التحرير الفلسطيني في جنوب سوريا آنذاك<sup>(١٥)</sup>، وأنشأ السوريون منظمة (الصاعقة) الفدائية التي تخضع للسيطرة السورية. وقد كان للموقف السوري هذا تأثير في حمل السوفيات، بدورهم، على اظهار بعض الاهتمام ازاءهم<sup>(١٦)</sup>. وظهر هذا التأثير في البيان السوري - السوفياتي المشترك الذي صدر في نيسان (أبريل) ١٩٦٦ على اثر اختتام زيارة رئيس الوزراء السوري للاتحاد السوفياتي، وجاء فيه: «قام الجانبان بتأكيد تضامنهما مع الفلسطينيين العرب، وبالتعبير عن دعمهما لحقوقهم القانونية في نضالهم العادل في وجه الصهيونية»<sup>(١٧)</sup>. وقد جاء في هذا البيان، ولأول مرة، اعتراف من قبل الاتحاد السوفياتي بعدالة نضال الشعب الفلسطيني في مواجهة الصهيونية. وعلى أثر هذه الخطوة الجديدة، «أعلنت اذاعة دمشق، على الفور، ان السياسة السوفياتية قد تبنت منهجاً جديداً وواضحاً ازاء القضية الفلسطينية»<sup>(١٨)</sup>.

وفي ١٩ أيار (مايو) ١٩٦٦، قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، آنذاك، احمد الشقيري، بالاجتماع مع رئيس الوزراء السوفياتي، الكسي كوسيجن، لمدة ساعة، في القاهرة. وقد تناقشا في القضية الفلسطينية ومشكلة اللاجئين<sup>(١٩)</sup>؛ ووعد كوسيجن الشقيري بدراسة مقترحاته. انما لم ينتج عن هذا الاجتماع اي تطور جديد في موقف الاتحاد السوفياتي تجاه منظمة التحرير. وفيما كانت الاحداث تتسارع في الشرق الاوسط باتجاه حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ظلت التعليقات السوفياتية حول الفدائيين الفلسطينيين قليلة ومتباعدة<sup>(٢٠)</sup>.

في أعقاب هزيمة حزيران (يونيو) العربية العام ١٩٦٧، بدأ الاتحاد السوفياتي يدرك مدى خطورة إسرائيل كقوة اقليمية في الشرق الاوسط، واعتبر أن الأولوية يجب أن تعطى لازالة نتائج العدوان الاسرائيلي<sup>(٢١)</sup>. وعلى ضوء ذلك، اخذت التعليقات السوفياتية والادبيات السوفياتية المعلنة والمنشورة، تنصح العرب بتأجيل انشغالهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتشير، أيضاً، إلى أن «الدعوة الفلسطينية لتدمير الدولة الاسرائيلية سوف تسيء إلى المصالح العربية في المنطقة وتعرقل كل الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية سياسية، وفي النهاية تعطي إسرائيل ذريعة لرفع وتيرة التصلب في موقفها ثم اعاققة مجرى الدبلوماسية السوفياتية»<sup>(٢٢)</sup>. وقد نجم هذا الموقف السوفياتي السلبي الجديد تجاه م.ت.ف. عن عدم التوافق بين وجهتي النظر، السوفياتية والفلسطينية، فيما يتعلق بمسألة تحرير كامل التراب الفلسطيني من خلال الكفاح المسلح. فالاتحاد السوفياتي يعتبر وجود دولة إسرائيل واقعاً لا يمكن تغييره، ولا حتى من خلال الوسائل العسكرية<sup>(٢٣)</sup>. لهذا

السبب، فان هدف منظمة التحرير الفلسطينية الاستراتيجية العسكري، في نظر السوفيات، غير عملي، وعلى الأرجح مستحيل.

وعلى الرغم من ذلك، لم يستطع الاتحاد السوفياتي، والدول العربية ايضاً، الاستمرار في تجاهل منظمة التحرير، سياسياً على الخصوص، لا سيما بعد ان اخذت الشعبية الفلسطينية تزداد وتنتشر في العالم العربي خلال الفترة التي تلت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ واثار معركة الكرامة التي دارت احداثها في الاردن بين الفدائيين الفلسطينيين والقوات الاسرائيلية الغازية، في ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨. يضاف الى ذلك، ان منظمة التحرير بدأت تلعب دوراً مهماً في السياسة العربية، الامر الذي دفع الرئيس عبد الناصر الى التقرب منها<sup>(٣٦)</sup>. وقد شكلت خطوة عبد الناصر هذه العامل الاول في تشجيع السوفيات على تغيير موقفهم من م.ت.ف.، دون ان يلغي ذلك التلميح السوفياتي الى الزعماء العرب بالرغبة في ان يسعى هؤلاء الزعماء الى فرض سيطرتهم على المنظمات الفدائية<sup>(٣٧)</sup>. اما العامل الثاني الذي شجع الاتحاد السوفياتي على تغيير موقفه خلال تلك الفترة، فكان الاهتمام الصيني بتوطيد العلاقة مع المقاومة الفلسطينية، والمساعدات التي كانت تتلقاها م.ت.ف. من الصين. وكان السوفيات يرون في التحرك الصيني اسلوباً «للسيطرة على بعض الفئات الفلسطينية»<sup>(٣٨)</sup>.

وفي خضم هذه التطورات، قرر عبد الناصر، سراً، العام ١٩٦٨، اصطحاب رئيس المنظمة الجديد، ياسر عرفات، معه في زيارته الى موسكو ضمن الوفد المصري، وذلك بغية تقديمه الى القادة السوفيات. وتمت الزيارة فعلاً، وفي اعقابها بدأ الاعلام السوفياتي يشير، بشكل ايجابي ومبتكر، الى «انصارنا الفلسطينيين» والى المقاومة الفلسطينية وخاصة حركة (فتح)<sup>(٣٩)</sup>. وبدأ السوفيات، ايضاً، يزودون الفلسطينيين بأسلحة ومعدات عسكرية بشكل غير مباشر، عبر دول شرق اوربا والدول العربية الحليفة<sup>(٤٠)</sup>، دون ان تحدث هذه المستجدات ايجابية تغيراً في الموقف السوفياتي القائم على اعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئين فقط، وان التعامل معهم يجري على هذا الاساس<sup>(٤١)</sup>.

(ج) المرحلة الثالثة، ١٩٦٩ - ١٩٧٠: ان اول اشارة حقيقية الى امكانية حصول تغير فعلي في الموقف السوفياتي الرسمي تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ظهرت في تشرين الاول (اكتوبر) العام ١٩٦٩<sup>(٤٢)</sup>. ففي هذا التاريخ، القى احد اعضاء «البوليتبورو»، الكسندر شيبيلين، خطاباً خلال المؤتمر العالمي السابع لنقابات العمال، في بودابست، جاء فيه: «نحن نعتبر نضال الوطنيين الفلسطينيين من اجل ازالة نتائج العدوان الاسرائيلي نضالاً تحريرياً وطنياً عادلاً في وجه الامبريالية، وستقوم بدعمه»<sup>(٤٣)</sup>. وقد دل هذا الكلام، لأول مرة، عن عزم السوفيات اعطاء الفلسطينيين مساعدات مباشرة<sup>(٤٤)</sup>. اضافة الى هذا، فخلال الاسبوع الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠، خصص التلفزيون السوفياتي برنامجاً «كاملاً» للمقاومة الفلسطينية<sup>(٤٥)</sup>. وقد سبق هذا البرنامج زيارة لعرفات في شهر شباط (فبراير) ١٩٧٠ الى موسكو، على رأس وفد فلسطيني، تلبية لدعوة اللجنة السوفياتية للتضامن الافرو-آسيوي التي استضافته خلال عدة زيارات لاحقة حتى العام ١٩٧٤<sup>(٤٦)</sup>. وفي ختام زيارته هذه، اكد الجانب السوفياتي دعم شعبه لنضال الشعب الفلسطيني العربي العادل<sup>(٤٧)</sup>. وقد فسر استخدام التعبير الجديد المتمثل بعبارة «الشعب الفلسطيني العربي» على انه يشكل «بداية الاعتراف السوفياتي بان القضية الفلسطينية هي قضية طموحات وطنية»<sup>(٤٨)</sup>. اضافة الى ذلك، فقد اعلن عرفات، بعد زيارته ببضعة

اشهر، ان السوفيات وافقوا على تزويد المنظمة، مباشرة، بالاسلحة التي تلزمها<sup>(٣٧)</sup>. في الوقت ذاته، قرر الاتحاد السوفياتي، في آذار (مارس) ١٩٧٠، فتح خط مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك من خلال انشاء منظمة فدائية دعيت بـ «الانصار» وبراغها الحزب الشيوعي الاردني<sup>(٣٨)</sup>. لكن الخطوة الجديدة هذه اثارت استياء م.ت.ف. التي نظرت اليها بكثير من الريبة والشك، لا سيما بعدما تجنبت «الانصار»، في بيانها الصادر في ٢ آذار (مارس) ١٩٧٠، ذكر المطالب الوطنية الداعية الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة، او الى تفكيك الدولة الاسرائيلية، كما انها تجنبت شجب قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢<sup>(٣٩)</sup>. وقد عزز شكوك م.ت.ف.، في هذا المجال ايضاً، التوتر الذي حدث في العلاقات السوفياتية - الفلسطينية اثناء تلك الفترة والنجم عن الموقف الذي اتخذته الاتحاد السوفياتي اثناء الازمة الاردنية - الفلسطينية العام ١٩٧٠. فعلاوة على ان الاعلام السوفياتي حافظ على حياده طوال فترة القتال الذي دار بين الفلسطينيين وقوات الملك حسين<sup>(٤٠)</sup>، دابت الحكومة السوفياتية تلح على السوريين بعدم التدخل مباشرة في المعركة وبعدم ارسال قوات لمساندة الفلسطينيين، وذلك لأسباب تعود لعدد من الاعتبارات الدولية، ولتخوف السوفيات من تدخل اميركي، لا سيما وان الاسطول السادس كان قد بدأ يتحرك باتجاه منطقة الصراع واسرائيل<sup>(٤١)</sup>. وبهذا التصرف، يمكن ملاحظة ان الاتحاد السوفياتي، أخذاً في الاعتبار عدداً من العوامل الدولية والاقليمية، قد حدد موقفه تجاه منظمة التحرير؛ ففي الاعتبار الأول، تمثلت أهمية الازمة الاردنية - الفلسطينية في كونها سلطت الاضواء على بعض المشاكل التي بدأ الاتحاد السوفياتي يعاني منها، كعملية التوفيق بين الأنظمة العربية الأخرى ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ وفي الاعتبار الثاني، تخوف السوفيات من الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الاميركية. وقد شكل هذان الاعتباران «مآزقين» على رأس مجموعة من «المآزق» اضطر الاتحاد السوفياتي الى التعامل معها خلال السبعينات في علاقته مع م.ت.ف.

### تطور الموقف السوفياتي تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٠ - ١٩٨٢

تتميز الفترة التي تمتد ما بين العامين ١٩٧٠ و ١٩٨٢، حين اجتاحت اسرائيل لبنان، باقامة علاقات وثيقة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفياتي وبزيادة الدعم السوفياتي للمنظمة. لكن هذا التحسن في العلاقات السوفياتية - الفلسطينية كان يتعرض، من وقت لآخر، لبعض التوتر الناتج عن عدد من العوامل. إنما قبل الخوض في هذه المسألة من الضروري تقديم دراسة وعرض لتحسن العلاقات السوفياتية مع م.ت.ف. ما بين العامين ١٩٧٠ و ١٩٧٥.

١ - العلاقات السوفياتية - الفلسطينية، ١٩٧٠ - ١٩٧٥: في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧١، اتخذت الخطوة الاولى في اتجاه تمثين العلاقات السوفياتية - الفلسطينية، وذلك على اثر زيارة عرفات، مع وفد فلسطيني، الى الاتحاد السوفياتي تلبية لدعوة تلقاها من اللجنة السوفياتية للتضامن الافرو - آسيوي. وقد اشار البيان الختامي، الذي صدر عقب انتهاء الزيارة، الى ان «الراي العام السوفياتي يدعم، بقوة وعزم، المقاومة الفلسطينية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ واسباسياً من حركة التحرر الوطني العربية»<sup>(٤٢)</sup>. كما اشار البيان، الى «اهمية الوحدة التي يجب

ان تجمع بين كل القوى التقدمية في العالم العربي»<sup>(٤٣)</sup>. وقد نجم عن هذه الزيارة زيادة الدعم السياسي والعسكري السوفياتي لمنظمة التحرير الفلسطينية مع ان الموقف السوفياتي العام لم يتعدل كثيراً.

وفي تموز (يوليو) ١٩٧٢، لوحظ تعزيز العلاقات السوفياتية - الفلسطينية خلال زيارة عرفات الى موسكو وعقب «لقاءه بعدد من موظفي وزارة الدفاع السوفياتية ونجاحه في الحصول على مساعدات عسكرية مباشرة»<sup>(٤٤)</sup>. واعتبرت هذه الزيارة أهم بكثير من التي سبقتها، كونها تمت في الوقت الذي كان يرخّل فيه السادات الخبراء السوفيات من مصر. الى ذلك، اوجد التدهور في العلاقات السوفياتية - المصرية، لدى القيادة في الكرملين، ضرورة تقوية العلاقات السوفياتية بمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي ضوء هذا التوجه، حصلت المنظمة، لأول مرّة، على شحنات مباشرة من الأسلحة السوفياتية، وعلى تغطية اعلامية اوسع من اي وقت مضى لنضالها الموجه ضد اسرائيل<sup>(٤٥)</sup>. لكن هذا التحسن في العلاقات السوفياتية - الفلسطينية قد تم تجميده بسبب العملية الفدائية التي حصلت في ميونيخ، خلال الالعب الاولمبية في نهاية العام ١٩٧٢، والتي ادانها السوفيات<sup>(٤٦)</sup>؛ ثم عادت العلاقات، بعد فترة وجيزة، الى سابق عهدها.

وفي اعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢، برز تطور جديد في الموقف السوفياتي ازاء منظمة التحرير الفلسطينية. ففي الوقت الذي اخذ النفوذ الاميركي يتزايد في مصر، اراد الزعماء السوفيات التعويض عن فقدان مصر بتمتين وتثبيت علاقاتهم بـ م. ت. ف.<sup>(٤٧)</sup>. وفي هذا الشأن، جاء في البيان السوفياتي - اليوغسلافي المشترك، الذي صدر في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، لدى اختتام زيارة جوزيب بروز تيتو للاتحاد السوفياتي ما يلي: «يجب اعطاء اللاجئين الفلسطينيين جميع حقوقهم القانونية والوطنية، وذلك من خلال تسوية سلمية»<sup>(٤٨)</sup>. واعتبر هذا البيان في غاية الاهمية لانه اوحى بأن هدف الاتحاد السوفياتي، في نهاية العام ١٩٧٢، يتمثل في السعي الى اقامة دولة فلسطينية بينما الهدف السوفياتي الحقيقي هو تكثيف روابطهم بمنظمة التحرير من اجل تشكيل جبهة عربية قوية في الشرق الأوسط لمواجهة الولايات المتحدة الاميركية وتحرك السادات باتجاه الغرب وامكانية حدوث خطوة مماثلة في سوريا<sup>(٤٩)</sup>.

ووفقاً للخطة السوفياتية تلقى عرفات دعوة من اللجنة السوفياتية للتضامن الأفرو - آسيوي لزيارة الاتحاد السوفياتي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣. وخلال هذه الزيارة طلب السوفيات من الوفد الفلسطيني تشكيل حكومة في المنفى واعلان رغبته في الاشتراك في مؤتمر جنيف للسلام<sup>(٥٠)</sup>. لكن م. ت. ف. رفضت هذا الطلب، بالرغم من الالاح السوفياتي المتواصل واصرار اندريه غروميكو في الخطاب الذي القاه خلال جلسة مؤتمر جنيف الافتتاحية على ان «لا مجال لتسوية او لحل القضية الفلسطينية دون اشتراك ممثلين عن الشعب العربي الفلسطيني»<sup>(٥١)</sup>. انما من الملاحظ ان غروميكو لم يأت على ذكر م. ت. ف. في تصريحه، كما هو الحال في جميع التصريحات حتى ذلك التاريخ، بل اكتفى بالقول «ممثلين عن الشعب الفلسطيني»، ويعود ذلك، ربما، الى تردد الاتحاد السوفياتي المتواصل فيما يخص المنظمة<sup>(٥٢)</sup>.

واستمر الوضع على هذا النحو حتى العام ١٩٧٤، حينما حدث تغيير هام في الموقف السوفياتي تجاه م. ت. ف. تمثل في لقاء غروميكو بعرفات، مرتين، خلال زيارة الأول لمصر وسوريا في آذار (مارس) ١٩٧٤، حيث قدم الى عرفات الدعوة الحكومية الرسمية الأولى لزيارة الاتحاد السوفياتي. ورجح الراصدون السياسيون ان السوفيات قاموا بالخطوة الجديدة هذه من اجل

مواجهة النزعات الغربية في الشرق الاوسط، ومن أجل تقوية موقف عرفات في الجدل الدائر داخل اطر م.ت.ف. حول القبول بمبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من التراب الفلسطيني<sup>(٥٤)</sup>، وهو الأمر الذي تم التوصل الى حل له خلال الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في ٨ حزيران (يونيو) ١٩٧٤. وقد جاء في البرنامج السياسي الذي تبناه المجلس ما يلي: «سوف تناضل منظمة التحرير بكل الوسائل الموجودة لديها، وأهمها الكفاح المسلح، من أجل تحرير ارض فلسطين واقامة دولة وطنية ومستقلة على أي جزء قد يتم تحريره من التراب الفلسطيني» و «اية خطوة تحريرية يتم تحقيقها تشكل خطوة في طريق استمرار الجهود للتوصل الى هدف م.ت.ف. الاستراتيجي وهو اقامة دولة ديمقراطية فلسطينية»<sup>(٥٥)</sup>. ان هذين البندين يؤكدان حق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطته المستقلة والوطنية على أي جزء يتم تحريره من الاراضي الفلسطينية<sup>(٥٦)</sup>.

عقب التطور الفلسطيني الداخلي الجديد ازاء مسألة الوطن الفلسطيني، قام عرفات بزيارته الرسمية الاولى الى الاتحاد السوفياتي في نهاية شهر تموز (يوليو) ١٩٧٤. واعتبرت هذه الزيارة نقطة تحول في الموقف السوفياتي، ليس فقط، لأنها الزيارة الرسمية الاولى لعرفات، بل لأنه نجم عنها تثبيت بعثة دبلوماسية دائمة في موسكو، الأمر الذي ادى، لاحقاً، الى فتح مكتب تمثيلي في جنيف العام ١٩٧٦<sup>(٥٧)</sup>.

لكن، حتى مع انجاز هذه الزيارة، فان الاتحاد السوفياتي لم يعلن، رسمياً أو بشكل مباشر، اعترافه الكامل بـ م.ت.ف.، وإنما اكتفى بالإشارة «الى أهمية القرارات التي تم اتخاذها خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ ومؤتمر قمة الدول الاسلامية في لاهور، في شباط (فبراير) ١٩٧٤، حول الاعتراف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني؛ والاعراب عن ارتياحه لها»<sup>(٥٨)</sup>.

وزاد في تعزيز العلاقات السوفياتية - الفلسطينية، ايضاً، امران: الاول، مؤتمر الرباط الذي عقد في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ ونصت قراراته على اعتراف الجميع بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني؛ والثاني، خطاب عرفات في الامم المتحدة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ والذي اثمر، في النهاية، حصول المنظمة على صفة مراقب في الامم المتحدة عبر قرار الجمعية العمومية الرقم ٣٢٣٧ الذي صدر العام ١٩٧٤.

مجمل التطورات آنفة الذكر اعطى م.ت.ف. شرعية لم يسبق لها ان تمتعت بها، سواء في العالم العربي أو في الامم المتحدة. وعلى ضوء هذه التطورات تبين للاتحاد السوفياتي ان م.ت.ف. صارت حليفاً ذا شأن وتوطدت اهميتها الاستراتيجية في الشرق الاوسط، فراح يدعو الى اقامة «وطن» للفلسطينيين والى دعم فكرة اشتراك م.ت.ف. بشكل مستقل ومتساو، في مؤتمر جنيف<sup>(٥٩)</sup>؛ وقد وردت الدعوة في تصريح خلال زيارة وزير الخارجية المصري، اسماعيل فهمي، الى الاتحاد السوفياتي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤. ولدى زيارة عرفات التي قام بها الى الاتحاد السوفياتي في الشهر التالي (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤)، جرى له استقبال شارك فيه مسؤولون سوفيات زفيغو المستوى، بينهم كوسيفن وغروميوكو<sup>(٦٠)</sup>.

وعندما بدأت السياسة الاميركية، عبر وزير الخارجية هنري كيسنجر وبأسلوبه الذي عرف بسياسة «الخطوة خطوة»، تلقى نجاحاً، العام ١٩٧٥، في مصر على حساب العلاقات السوفياتية - المصرية التي انتكست وتراجعت، وبالتالي انعكاس هذا التراجع على المصالح السوفياتية في

المنطقة، شعر الاتحاد السوفياتي بضرورة تقوية علاقاته مع سوريا، ومع م.ت.ف. خاصة<sup>(١١)</sup>، وجسد هذا الشعور، فعلياً، بتمتين الصلة بـ م.ت.ف. وتثبيتها اثناء زيارة عرفات الى موسكو في نيسان - ايار (ابريل - مايو) ١٩٧٥.

اما أوج العلاقة السوفياتية - الفلسطينية الذي لم يسبق له مثيل، فقد حدث في العام ذاته (١٩٧٥) في اعقاب تفجر الحرب الاهلية اللبنانية.

## ٢ - الاخراجات و «المأزق» في العلاقات السوفياتية - الفلسطينية، ١٩٧٠ - ١٩٨٢:

ضمن العوامل التي اثرت على السياسة السوفياتية تجاه م.ت.ف. نذكر: التطورات داخل م.ت.ف.، الوضع الدولي، الاعترافات السوفياتية - الاميركية، والسوفياتية - الصينية، والسوفياتية الداخلية<sup>(١٢)</sup>. وقد وضعت هذه العوامل الاتحاد السوفياتي، على مدى فترات زمنية وفيما يتعلق بعدد من القضايا، في مواقف حرجة، متناقضة ومتضاربة، واجه على اثرها عدداً من المأزق في علاقته بـ م.ت.ف.، ابرزها تلك التي دارت حول مسألة اقامة دولة فلسطينية وحول الخلاف الفلسطيني - السوفياتي القائم حول الهدف الاستراتيجي الفلسطيني الذي يطالب بتحرير كامل التراب الفلسطيني من خلال استخدام الكفاح المسلح والقضاء على اسرائيل.

ففي بداية السبعينات، رفض السوفيات فكرة الدولة الفلسطينية في الوقت الذي كانوا يؤيدون فيه فكرة حصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير مصيره. وبموجب الرؤية السوفياتية يفهم من عبارة «تقرير المصير» امكانية التوصل الى حكم ذاتي وحقوق كاملة ومتساوية داخل الدولة الموجودة، والدولة الموجودة، في هذه الحال، هي اسرائيل<sup>(١٣)</sup>. واستمر هذا الموقف حتى نهاية العام ١٩٧٢. واثناء مؤتمر جنيف للسلام الذي التأم في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢ تجاهل اندريه غروميكو، في الخطاب الذي القاها، موضوع اقامة دولة فلسطينية، اضافة الى انه لم يستخدم التعبير الجديد «الحقوق الشرعية والوطنية»<sup>(١٤)</sup>، بل اكتفى باحالة القضية الفلسطينية الى مرتبة ثانوية وادراجها ضمن المسائل الكثيرة التي سوف تسوّى في حال تم التوصل الى حل «القضية الاساسية والجوهرية» وهي الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية «المتواصل منذ ستة اعوام»<sup>(١٥)</sup>.

وهنا، تجدر الاشارة الى ان السبب الكامن وراء الموقف السوفياتي، السلبي، من اقامة دولة فلسطينية مرده تقييم موسكو للوضع الدولي العام، وقوة المقاومة الفلسطينية، ثم قلقها من المضاعفات والصعوبات التي قد تنتج عن المطالبة باقامة وطن<sup>(١٦)</sup>. اضافة الى ذلك، فان الامر الذي شجع السوفيات اكثر من غيره الى تجاهل م.ت.ف. والتغاضي عن مطلبها باقامة دولة، عائد الى قناعتهم بأن المنظمة تنقصها الاهمية السياسية وامكانية خدمة المصالح السوفياتية في الشرق الأوسط. لكن وزن المنظمة السياسي المتزايد داخل العالم العربي، والدولي، حمل الاتحاد السوفياتي على تغيير سياسته، وبدأ، على الاثر، يعتبر الثورة الفلسطينية قوة هامة ذات قاعدة شعبية عربية واسعة<sup>(١٧)</sup>.

من ناحية أخرى، اعتبر السوفيات مسألة القضاء على اسرائيل غير واردة، وادانوا الاطراف الفلسطينية التي رفضت الاعتراف بوجود اسرائيل والتي تؤيد اقامة دولة فلسطينية مكانها، متذرعين بأن تقرير مصير شعب لا يمكن ان يكون على حساب شعب آخر «وينطبق ذلك على الشعب الاسرائيلي»<sup>(١٨)</sup>. فالسوفيات كانوا قد اعترفوا، وما زالوا يعترفون، بحق اسرائيل في الوجود، كواقع لا يمكن تغييره من خلال وسائل عسكرية. لهذا السبب كانوا يعتبرون م.ت.ف. غير واقعية في

سعيها هذا.

وبالرغم من ذلك، بدأ الاتحاد السوفياتي، أوائل العام ١٩٧٤، يتقبل فكرة الدولة الفلسطينية، على أن تكون دولة الى جانب الدولة الاسرائيلية، مقتصرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يعني الوجود الثابت لاسرائيل والاعتراف بها<sup>(٧١)</sup>. وهذه النقطة ظلت «موضع نزاع وخلاف بين موسكو و م. ت. ف.»<sup>(٧٢)</sup>.

وفي حزيران (يونيو) ١٩٧٤، قرر المجلس الوطني الفلسطيني القبول بإنشاء سلطة فلسطينية حاكمة تشمل الضفة الغربية والقطاع فقط<sup>(٧٣)</sup>، اي بقبول م. ت. ف. باقامة دولة فلسطينية مستقلة، جنباً الى جنب مع اسرائيل، فكان لهذا القرار صدق ايجابي لدى السوفيات وراوا ان الثورة الفلسطينية بدأت «تتكلم لغة اكثر وضوحاً»<sup>(٧٤)</sup>.

من جهة ثانية، ثمة نقطة اخرى لها علاقة مباشرة بالمأزق السوفياتي الذي عرضناه سابقاً، وهي الموقف الذي يتخذه السوفيات حين يواجهون بالتوتر القائم بين القيادات المختلفة داخل م. ت. ف.، وعلى الاخص بين هؤلاء التابعين لحركة (فتح) وبين مسؤولي التنظيمات الفلسطينية، منها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حول عدد من القضايا ابرزها مسألة اقامة دولة فلسطينية فعلاً. فبالرغم من الطابع الماركسي - اللينيني الذي تنطبع به الجبهتان الشعبوية والديمقراطية، غير ان السوفيات لم يعتبروا التعامل معهما ملائماً، وذلك بسبب آرائهما المتطرفة، وحجمهما الصغير نسبياً؛ وكانت النقطة المنطقية لتمحور الدعم السوفياتي هي حركة (فتح) الوطنية، غير الماركسية، التي يقودها عرفات، لكونها الأكبر حجماً، تنظيمياً وعسكرياً، ولأنها تحظى بموقع معنوي في العالم العربي<sup>(٧٥)</sup>.

بناء على ما تقدم، يستنتج ان الموقف السوفياتي كان، في تعامله هذا، مبنياً على حس واقعي وتقييم عملي لما قد يسمح به المسرح الدولي، وذلك دون التعرض للمجازفات من ناحية، ومن ناحية اخرى، على السياسة التي تخدم، بشكل افضل، المصالح السوفياتية العالمية والشرق اوسطية<sup>(٧٦)</sup>.

الموقف الثاني الذي سبب احراجاً، ويمكن اعتباره بمثابة مأزق، في الجانب السوفياتي، ناتج عن المواقف الدقيقة التي تعرض لها السوفيات خلال محاولاتهم تسوية الخلافات ما بين الانظمة العربية «الحليفة» وبين م. ت. ف.، خاصة خلال فترات الأزمات، حيث نرى بوضوح الصراع السوفياتي الدائر ما بين «مصلحة الدولة العليا» و «المنطق الثوري» الذي تطرحه. احد شواهد هذا «المأزق» يعود الى العام ١٩٧٠، كما كنا قد رأينا سابقاً في هذه الدراسة، عندما توترت العلاقات السوفياتية - الفلسطينية بسبب موقف الاتحاد السوفياتي من أزمة الاردن. أما الشاهد الأكثر وضوحاً، فله علاقة بالواجهة السورية - الفلسطينية بسبب موقف الاتحاد السوفياتي من أزمة الاردن. فقد اصطدم الفريقان خلال الحرب الاهلية اللبنانية، مما وضع السوفيات في موقف حرج وصعب جداً كان مصدر قلق فائق لهم على مدى اربعة شهور امتدت ما بين حزيران (يونيو) وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦. ففي الوقت الذي دخلت فيه الحرب الاهلية اللبنانية غامها الثاني، تسبب انعكاس الموقف السوري ازاء الجناح اليساري الذي جاء لصالح اليمين اللبناني بمواجهة عسكرية فلسطينية - سورية في حزيران (يونيو) ١٩٧٦. وقد اخرجت هذه المواجهة الاتحاد السوفياتي وفرضت عليه وضغاً عنترض المصالح السوفياتية في الشرق الاوسط للخطر. والواقع ان الاتحاد السوفياتي كان يهدف، في تلك المرحلة، الى منع السوريين من التورط عسكرياً في لبنان. وقد أعرب عن رايه هذا

علناً في مقالة صدرت في صحيفة «البرافدا» بتاريخ ٨ نيسان (أبريل) ١٩٧٦ بتوقيع «مراقب»، جاء فيه: «ان الكرملين' يثني على الرئيس حافظ الأسد قيامه بـ 'دور الوسيط' الذي يلعبه في لبنان ويقدم 'دعمه الكامل لطموحات الشعب اللبناني المشروعة' لكي يصبح سيد قدره، ولحل الأزمة الحالية من خلال وسائل سلمية»<sup>(٧٥)</sup>. فمن هذا النص، تستشف المحاولة السوفياتية لاحتباط التصعيد الذي ينويه الأسد للنزاع. غير ان سوريا فرضت على السوفيات امراً واقعاً في حزيران (يونيو) ١٩٧٦ اخرجهم كثيراً، نجم عن كون الطرفين، سوريا وم.ت.ف.، حليفين للاتحاد السوفياتي ومن اقوى انصاره في الشرق الاوسط، ومزودين بسلاحه<sup>(٧٦)</sup>. يضاف الى هذا، توقيت السوريين لتدخلهم بحيث يتزامن مع وصول رئيس الوزراء السوفياتي، الكسي كوسيفغن، الى سوريا من اجل اعطاء الانطباع بان السوفيات متفقون مع الأسد على ما يحدث<sup>(٧٧)</sup>. انما، اتضح فيما بعد، وخلال الشهر ذاته، ان الاتحاد السوفياتي لم يعط موافقته على التدخل العسكري السوري في لبنان لمواجهة اليسار اللبناني وم.ت.ف.<sup>(٧٨)</sup> بل على العكس تماماً، فان هذا التدخل لم يرض السوفيات بتاتاً. فقد تصرف الأسد على نحو متعارض مع نصيحة القيادة السوفياتية التي رفضت اضعاف م.ت.ف. من خلال انتكاسة سياسية وعسكرية<sup>(٧٩)</sup>. وفي مقابل المعارضة السوفياتية هذه، كانت الولايات المتحدة الاميركية ترى ان الأسد يلعب «دوراً بناءً في سعيه لمنع توجه لبنان نحو التطرف والراديكالية»<sup>(٨٠)</sup>. ويستنتج من خلال الموقفين، السوفياتي والاميركي، ازاء هذه الازمة، ان خطة الأسد للتدخل في لبنان، وعلى النحو الذي جرى، كانت بمثابة تعديل للسياسة السورية لصالح الولايات المتحدة، وبشكل غير مباشر لصالح اسرائيل<sup>(٨١)</sup>. خلال المواجهة السورية - الفلسطينية التي امتدت من حزيران (يونيو) الى تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٦، بدا وكأن الموقف الذي اتخذته السوفيات من النزاع كان فيه بعض التناقض، خاصة وانهم تحركوا ببطء وحذر، مما عكس جهلهم فيما يتعلق بتطور الاحداث وتسارعها<sup>(٨٢)</sup>.

وفي ٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٦، اعرب السوفيات عن ارتعاجهم واستيائهم من سوريا، وذلك في تصريح شديد اللهجة عما هو مألوف لوكالة «تاس» نشر في صحيفة «البرافدا»، وجاء فيه: «لقد اعلنت سوريا، مراراً، انها ارسلت قواتها الى لبنان من اجل المساعدة على وضع حد لاراقة الدماء. لكن، من الواضح ان اراقة الدماء في لبنان ما زالت مستمرة، بل هي في الواقع قد ازادادت»<sup>(٨٣)</sup>. بالاضافة الى هذا، دعا السوفيات جميع الأطراف المتورطة في الاحداث اللبنانية «الى وقف اطلاق النار وسفك الدماء»<sup>(٨٤)</sup>، كما اعربوا عن اسفهم لكون الفلسطينيين «يبددون مواردهم على حرب دامية بين الأخوة...»<sup>(٨٥)</sup>. ان أهمية هذا التصريح تكمن، أولاً في كونه ينتقد ويعترض على نوايا واهداف سوريا في لبنان، وكان هذا الانتقاد السوفياتي هو الأول في سلسلة من سبعة انتقادات رسمية صدرت في وقت لاحق<sup>(٨٦)</sup>؛ وثانياً، لقد حمل التصريح السوفياتي الأسد مسؤولية تصعيد النزاع في لبنان؛ وثالثاً، لقد القى بدعم السوفيات المعنوي وراء م.ت.ف. وحلفائها اللبنانيين<sup>(٨٧)</sup>؛ وأخيراً، ونتيجة لهذا التصريح، فترت العلاقات السورية - السوفياتية بين ليلة وضحاها، لكنها لم تنقطع نهائياً بسبب عدم رغبة السوفيات في الحاق ضرر نهائي بالعلاقات مع سوريا في حال اراد الأسد اعادة النظر في وضعه، فابقوا خياراتهم مفتوحة على مدى شهر حزيران (يونيو) بكامله على امل ان يقوم الرئيس السوري بتعديل موقفه، ولكن دون جدوى. فشهر تموز (يوليو) ١٩٧٦ حمل معه تساؤلات سوفياتية عديدة حول نوايا السوريين، وزاد في قلقهم المتعلق بتوجه الاحداث في لبنان<sup>(٨٨)</sup>. وسبب الارتياح الذي شعر به الجانب السوفياتي عائد الى الزيارة غير الناجحة التي قام بها وزير الخارجية السوري، عبد الحليم خدام، الى موسكو على الاثر وحسب تقرير ورد في



صحيفة «لوموند» الفرنسية، بعث بريجينيف رسالة شخصية الى الاسد، بتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٩٧٦، يتهمه فيها باطالة أمد الحرب، ويطلب منه سحب قواته من لبنان<sup>(٨١)</sup>. في الوقت ذاته، قامت اللجنة السوفياتية للتضامن الأفرو - آسيوي بإصدار بيان بتاريخ ٩ تموز (يوليو) ١٩٧٦، جاء فيه: «ان التدخل العسكري السوري في النزاع اللبناني زاد من خطورة الوضع في لبنان، وان هنالك حاجة ماسة لتنفيذ وقف اطلاق نار عاجل». ثم «ان المواطنين السوفيات يدعون جميع القوى المحبة للسلام لدعم حركة المقاومة الفلسطينية والقوى التقدمية اللبنانية»<sup>(٨٢)</sup>. الى ذلك، قامت موسكو، عبر وسائل الاعلام ورجال الصحافة والديبلوماسيين السوفيات، في شهر تموز (يوليو)، بتطمين الفلسطينيين بأنها سوف تخفض من كميات الأسلحة وقطع الغيار والوقود التي ترسلها الى سوريا<sup>(٨٣)</sup>.

وفي اعقاب سقوط مخيم تل الزعتر، في آب (اغسطس) ١٩٧٦، كثف الاعلام السوفياتي موقفه الداعم للفلسطينيين وزاد في انتقاده لدور سوريا العسكري في لبنان. ففي البيان الذي صدر عن اللجنة السوفياتية للتضامن الأفرو - آسيوي بتاريخ ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٧٦، جاء: «يعتبر الرأي العام السوفياتي الاعمال المقتربة من قبل الرجعيين بحق المقاومة الفلسطينية وم.ت.ف. غير مقبولة... ويدعم السوفيات موقف م.ت.ف. والقوى الوطنية اللبنانية الساعي الى تسوية الازمة اللبنانية، دون أي تدخل خارجي»<sup>(٨٤)</sup>. وأضيف في البيان «انه من أجل حل الازمة اللبنانية، على القوات السورية ان تنسحب من لبنان»<sup>(٨٥)</sup>. المهم هنا، ان البيان يشجب ويدين بشدة الاعتداءات السورية على المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، في حين يطالب سوريا بإنسحاب فوري. لكن، بالرغم من هذا كله، فان موقف الاتحاد السوفياتي الداعم لم.ت.ف. لم يتعد التصريحات الاعلامية ذات الالفاظ القاسية في الهجوم على سوريا. والسبب في ذلك هو ان الاتحاد السوفياتي لم يرغب في اللجوء الى تدابير أخرى ملموسة قد تبعده سوريا عنه بشكل دائم وتجعله يفقدها لصالح الولايات المتحدة الاميركية، وخاصة وانها كانت، في نظره، «الحليف رقم واحد». لذا، تفادى الاعلام السوفياتي اخذ المواقف حول شروط تسوية النزاع ما بين سوريا وم.ت.ف.. كما انه مارس تعتياً اعلامياً على ما يخص المطالبة الفلسطينية بأن يعلق الاتحاد السوفياتي جميع المساعدات العسكرية والاقتصادية لسوريا»<sup>(٨٦)</sup>.

في أوائل ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦، بدأ الاتحاد السوفياتي يعدل في بياناته الرسمية، فيما يخص الازمة اللبنانية، بالتراجع عن تقديم الدعم للمعسكر الفلسطيني - اليساري<sup>(٨٧)</sup>، ولأول مرة، بادانة «المتطرفين وفئات الرفض اليسارية التي ترفض التفاوض مع سوريا تحت أي شرط كان»<sup>(٨٨)</sup>، وفسر الهدف من الموقف الرسمي الجديد بأنه تمهيد السبيل للتوصل الى تسوية سورية - فلسطينية قد ترضح حذاً للمواجهة العسكرية في لبنان. لكن الجهود السوفياتية في هذا المجال، والرامية الى ايجاد حل، قد اخفقت، بينما تواصل الهجوم العسكري السوري. وعلى الاثر، قام الاتحاد السوفياتي بشجرت القرار السوري في مواصلة الهجوم وأعرب عن استيائه منه. وقد جاء الشجب في البيان الصادر عن اللجنة السوفياتية للتضامن الأفرو - آسيوي بتاريخ ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦، وأضيف فيه: «بينما برهنت قيادة م.ت.ف. عن إحساس كبير بالمسؤولية وعن رغبتها في التوصل الى الغاء سريع لاسباب النزاع، قامت القوات السورية بعمليات عسكرية ضد المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اليسارية مما اثار قلق الرأي العام العالمي»<sup>(٨٩)</sup>. ثم ناشد البيان «المؤسسات الدولية والوطنية الديمقراطية في جميع بلدان العالم من أجل حماية الحقوق

المشروعة ومصالح شعب فلسطين العربي وحلفائهم اللبنانيين والوطنيين والمطالبة بوضع حد فوري لاراقة الدماء»<sup>(١٨)</sup>. وفي بيان آخر للجنة ذاتها، صدر في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٦، جاء: «يتساءل الشعب السوفياتي عن السبب وراء معاداتها [ سوريا ] لحلفائها الطبيعيين في نضالها ضد الامبريالية»<sup>(١٩)</sup> - أي المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية. هذا التعبير يعكس شكوك الاتحاد السوفياتي ازاء الموقف السوري الذي يدعي مواجهة الامبريالية بينما في الحقيقة يقوم النظام في سوريا بالتعاون مباشرة مع الامبريالية والصهيونية من خلال اعتدائه على المقاومة الفلسطينية.

وعندما توقفت المجابهة بين القوات السورية وبين الفلسطينيين واللبنانيين الوطنيين، ووضع حد لاراقة الدماء في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٦، شعر السوفيات بالارتياح. فقد كان موقفهم خلال شهور المجابهة هذه، حرجاً بسبب التضارب والتناقض والتعارض في مصالحهم، الأمر الذي شل، الى حد كبير، جهودهم الرامية الى التغلب، بشكل فعال، على الوضع<sup>(٢٠)</sup>. اذ، في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفياتي يدعم م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية، كان يحرص، ايضاً، على الا يفقد سوريا اى الاتصال بالعلاقات معها، وذلك لعاملين اثنين: الأول، خشية السوفيات من فقدان «حليف آخر» في الشرق الأوسط وبالتالي تعرض وجودهم للخطر؛ والثاني، عدم رغبة السوفيات في المساعدة على تعزيز وضع الولايات المتحدة الاميركية في منطقة الشرق الأوسط، وعلى امكانية حدوث تقارب سوري - اميركي قد يحول الاسد الى سادات آخر<sup>(٢١)</sup>.

الموقف الثالث - «المنازق» يتمثل بوجود قوة عظمى اخرى في المقابل، هي الولايات المتحدة الاميركية. وهو موقف يتكرر خلال الازمات الحادة التي تحدث في الشرق الأوسط. اذ حين يواجه الاتحاد السوفياتي حالة كهذه، يبدو، في غالب الأحيان، عاجزاً عن تلبية آمال حلفائه منطلقاً في موقفه هذا من الأخذ في عين الاعتبار مصالح الدولة العظمى الاخرى ومخططاتها الاستراتيجية، واستطراداً تجنب امكانية الوقوع في مواجهة مباشرة معها. وابلغ مثال على هذا الطرح اتضح، جلياً، في الموقف السوفياتي من الاجتياح الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢. فقد بدت اللامبالاة غالبية في رد الفعل السوفياتي تجاهه؛ خصوصاً ان التغطية الاعلامية كانت محدودة جداً، كما ان الجهاز الاعلامي السوفياتي لم يشن أيما حملة احتجاجية على ما يجري<sup>(٢٢)</sup>. لقد كان واضحاً جداً غياب اية تصريحات تهدد وتتوعد بالتدخل العسكري السوفياتي، بينما كانت مثل هذه التصريحات، حتى تاريخ الاجتياح الاسرائيلي هذا، تميز جميع ردات الفعل السوفياتية للأزمات الشرق اوسطية الأخرى<sup>(٢٣)</sup>.

واستطراداً في توضيح ما ورد في هذا الشأن، لقد اظهر الاتحاد السوفياتي موقفاً دبلوماسياً حذراً متبعاً سياسة متحفظة ومتجنباً التلميح الى امكانية قيام السوفيات بأي عمل قد يدعم المقاومة العسكرية في وجه الاجتياح<sup>(٢٤)</sup>. وتجسد الحذر السوفياتي هذا في التصريحات السوفياتية التي لم تأت ابدأ، على ذكر م.ت.ف.، فيما كانت تتهم القوات الاسرائيلية بـ «ابادة الفلسطينيين»<sup>(٢٥)</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن التحذيرات السوفياتية «كتبليغ اسرائيل بأن لا تنسى ان الشرق الأوسط على مقربة من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي وان التطورات في تلك المنطقة لا يمكن إلا ان تؤثر على مصالحه»<sup>(٢٦)</sup>، لم تتبعها اى مبادرات سوفياتية، بل على العكس تماماً، فقد اعتمد السوفيات على المناورات السياسية الدبلوماسية واتبعوا سياسة تنطوي على قلة المجازفة.

ونقل عن مصادر دبلوماسية موثوقة أن وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، أندريه غروميكو، رفض الاستجابة الى الدعوات التي تطالب بتدخل سوفياتي مباشر في لبنان، وذلك حين اجتمع مع رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي، في موسكو خلال الاسبوع الاول من تموز (يوليو) ١٩٨٢ (١٠٧). و اضاف الديبلوماسيون العرب المطلعون على المحادثات، ان السوفيات ابلغوا القدومي بانهم لا يرغبون في التورط في قضية لبنان، وان غروميكو قد اعلن ان الجهود السوفياتية سوف تقتصر على تزويد السوريين والفلسطينيين بالاسلحة التي فقدوها خلال القتال، وعلى محاولات سرية - والمفترض ان تتم مع الولايات المتحدة ومن خلالها - للتوصل الى انسحاب اسرائيلي (١٠٨). وقد انحصر العمل السوفياتي، من الناحية العسكرية، على «اقامة خط تموين جوي متواضع لتزويد سوريا بالسلاح، لكنه كان دون مستوى الامدادات التي ارسلت العام ١٩٧٣ بكثير» (١٠٩)؛ ومن الناحية الدبلوماسية، لم يتعد تبادل عدد من الرسائل التي تفتقر الى الطابع التهديدى، بين الاتحاد السوفياتي ورونالد ريغان، وبعض الدعم السوفياتي للعرب في الامم المتحدة، و أخيراً، ارسال برقية الى عرفات يؤكد السوفيات فيها وقوف موسكو خلفه - مستخدمين تعبيرهم المعهود - بنسبة الف بالمائة (١١٠).

ونتيجة للتقصير السوفياتي، بدأت الاصوات العربية ترتفع منتقدة الموقف السوفياتي. وفي مواجهة هذه الانتقادات تميز الرد السوفياتي بطابع دفاعي وحملت التعليقات السوفياتية مسؤولية انهزام الفلسطينيين للخلافات العربية الداخلية وعدم وحدتهم، و «الموقف ذي الوجهين» الذي يتبعه عدد من الانظمة العربية، و «التدريب الفلسطيني الرديء» (١١١). وعلى ضوء أبرز المواقف، هذه، التي حكمت مسيرة العلاقة السوفياتية الفلسطينية، والاستنتاجات والتقييمات التي ادرجت بشأن الموضوع عموماً في سياق ما تقدم، نخلص كذلك، في ختام هذه الدراسة، الى استنتاج ملاحظات رئيسة، وهامة، حددت: على مدى الفترة موضوع البحث، وتيرة التعامل السياسي بين الاتحاد السوفياتي من جهة وم.ت.ف. من جهة أخرى، وهو تعامل لم يكن ناجحاً تماماً. هذه الملاحظات هي:

١- إن «المصالح المتبادلة» وضعت في اعتبار متميز عن سواه من الاعتبارات. وكننتيجة لذلك، كانت العلاقة السوفياتية - الفلسطينية تبدو في أحسن حالاتها عندما تتقاطع مصالح الطرفين، ويشوبها فتور ما عندما لا تتوفر كامل العناصر المطلوبة لعلاقة مستقرة.

٢- إن كفة الاعتبارات السياسية ذات الطابع «الواقعي» في السياسة السوفياتية كانت راجحة على كفة الاعتبارات العقائدية. لذا، فإن هذا البعد السياسي المحض في سياسة السوفيات الخارجية وزعبتهم في تبرير تطلعاتهم السياسية في المنطقة تبريراً ايديولوجياً، قد أدى الى التغيير الايديولوجي الذي حدث في الخمسينات ثم الى السياسة التي اتبعوها فيما بعد. فخلال الخمسينات والستينات، لعب حلفاء الاتحاد السوفياتي دوراً هاماً في تحديد الموقف السوفياتي من القضية الفلسطينية وم.ت.ف. وفي السبعينات، شعر السوفيات، نتيجة لتعاظم شأن منظمة التحرير واتساع قاعدتها الشعبية، ان بمقدورهم الاستفادة من ذلك لجهة تعزيز نفوذهم في المنطقة، لأ سيما بعد ان تخل السادات عنهم - كما ذكرنا - . وحينما سنحت الفرصة لهم لتعزيز خطوات ذات طابع ايديولوجي لم يترددوا. اما في الثمانينات، فقد تشتتت الرؤية السوفياتية ما بين الظهور بمظهر الاستقامة الايديولوجية من جهة، وعدم الاستعداد للتورط في مجابهة عسكرية مع الولايات المتحدة الاميركية لا يعرف احد كيف يمكن ضبطها أو التنبؤ بنتائجها من جهة

أخرى. من هنا، يفسر قرار الاتحاد السوفياتي، غير الواضح وغير الصريح، في دعم م.ت.ف.، أثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، وذلك لأن المكاسب المحتملة ستكون ضخمة جداً، بينما المخاطر المحتملة ستكون فانقة.

٢ - ان المكاسب التي حققتها م.ت.ف. من العلاقة مع السوفيات كانت كثيرة على المستويين الاقليمي والدولي، كذلك على الصعيد الذاتي عبر الدعم السياسي والامدادات العسكرية. فعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، حظي الفلسطينيون عموماً و م.ت.ف. خصوصاً باعتبار وشأن اضافيين في المجالات المختلفة نتيجة دعم الاتحاد السوفياتي الذي يعتبر أهم حلفاء الفلسطينيين.

Studies, 1976, p.1.

"Soviet - Algerian Joint Communique of (١١)  
May 6, 1964", in Ro'i, Yaacov; *op. cit.*, p. 374.

*Ibid.*, "Soviet - Egyptian Joint Com- (١٢)  
munique of May 25, 1964" p. 388.

Golan, *op. cit.*, p. 1. (١٣)

Cooley, John K.; "Moscow Faces a (١٤)  
Palestinian Dilemma", *Mid East*, June 1970,  
Vol. X, No. 3, p. 33.

*Ibid.*, p. 33. (١٥)

*Ibid.*, p. 33. (١٦)

"Soviet - Syrian Joint Communique of (١٧)  
April 25, 1966" in Ro'i, Yaacov; *op. cit.*, p.  
422.

Cooley, *op. cit.*, p. 33. (١٨)

"Palestine Issues", *Mizan Newsletter*, (١٩)  
Supplement A, No. 3, May / June 1966, p. 2.

Cooley, *op. cit.*, p. 33. (٢٠)

*Ibid.*, p. 33. (٢١)

*Ibid.*, p. 33. (٢٢)

Stephens, Robert; "The Great Powers (٢٣)  
and the Middle East", *Journal of Palestine  
Studies* (Beirut), Summer 1973, Vol. 2, No. 4,  
p. 5.

Rubinstein, Alvin Z.; *Red Star on the Nile*, (٢٤)  
Princeton: Princeton University Press, 1977,  
p. 56.

Lenczowski, George; *Soviet Advances in (١)  
the Middle East*. Washington D.C: Ameri-  
can Enterprise Institution for Public Policy  
Research, 1979, p. 58.

*Ibid.*, p. 58. (٢)

Ro'i, Yaacov; "Soviet - Israeli Relations (٣)  
1947 - 1954", in Michael Confino and Shi-  
mon Shamir (Eds.), *The USSR and the Mid-  
dle East*, Jerusalem: Israel Universities  
Press, 1973, p. 124.

*Ibid.*, p. 125. (٤)

Laquem, Walter Z.; *The Struggle for the (٥)  
Middle East: The Soviet Union and the Mid-  
dle East, 1958 - 1968*, London: Routledge  
and Kegan Paul, 1969, p. 46.

"Soviet Views on Israel", *Mizan Newslet- (٦)  
ter* (Oxford), Vol. 1, No. 9, Sep. 1959, p. 2.

Smolansky, Oles M.; *The Soviet Union (٧)  
and the Arab East Under Khrushchev*, Lewis-  
burg: Buchwell University Press, 1974, p. 36.

*Ibid.*, pp. 36-37. (٨)

"Soviet - Egyptian Joint Communique of (٩)  
May 15, 1958" in Ro'i, Yaacov (Ed.),  
*Encroachment to Involvement: A Documen-  
tary Study of Soviet Policy in the Middle East*,  
New York: John Wiley and Sons, 1974, p.  
252.

Golan, Galia; *The Soviet Union and the (١٠)  
P.L.O.*, *Adelphi Papers*, No. 131, London:  
The International Institute for Strategic

- (٥٠) كميل منصور، «الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية»، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (١٠): الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٥٢٠.
- (٥١) Ro'i, *op. cit.*, p.682.
- (٥٢) Golan, *op. cit.*, p.22.
- (٥٣) *Ibid.*, p. 23.
- (٥٤) *Ibid.*, p. 23.
- (٥٥) "Political Program Adopted by the 12th Session of the Palestine National Council (Cairo), June 8, 1974", *International Documents on Palestine, 1974*, Beirut: The Institute for Palestine Studies and the University of Kuwait, 1977, p. 450.
- (٥٦) *Ibid.*, p. 518.
- (٥٧) Freedman, *op. cit.*, p. 174.
- (٥٨) Golan, *op. cit.*, p. 23.
- (٥٩) Rubinstein, *op. cit.*, p. 310.
- (٦٠) Golan, *op. cit.*, p. 24.
- (٦١) رشيد الخالدي، «الاتحاد السوفياتي»، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (١٢): الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص ٥١٨.
- (٦٢) Golan, Galia; *The Soviet Union and the P.L.O. : Uneasy Alliance*, New York: Praeger, 1980, p. 110.
- (٦٣) Golan, Galia; "Soviet - P.L.O. Relations", *The Jerusalem Quarterly* (Jerusalem), No. 16, Summer 1980, p. 122.
- (٦٤) Galan, "The Soviet Union and the P.L.O. : Uneasy Alliance", *op. cit.*, p. 55.
- (٦٥) *Ibid.*, p. 51.
- (٦٦) Golan, "Soviet - P.L.O. Relations", *op. cit.*, p. 122.
- (٦٧) Ma'oz, Moshe; "Soviet and Chinese Influence on the Palestinian Guerrilla Movement" in Rubinstein (Ed.), *Soviet and Chinese Influence in the Third World*, New York: Praeger, 1975, p. 117.
- (٢٥) Cooley, *op. cit.*, p. 34.
- (٢٦) Golan, *op. cit.*, p. 1.
- (٢٧) *Ibid.*, p. 1.
- (٢٨) *Ibid.*, p. 1.
- (٢٩) *Ibid.*, p. 1.
- (٣٠) Cooley, *op. cit.*, p. 34.
- (٣١) Ro'i, *op. cit.*, p. 522.
- (٣٢) *Ibid.*, p. 522.
- (٣٣) سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (٧): الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، الكتلة الاشتراكية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٦٧٢.
- (٣٤) Golan, *op. cit.*, p. 2.
- (٣٥) Ro'i, *op. cit.*, p. 522.
- (٣٦) Golan, *op. cit.*, p. 2.
- (٣٧) Cooley, *op. cit.*, p. 33.
- (٣٨) Golan, *op. cit.*, p. 2.
- (٣٩) Cooley, *op. cit.*, p. 33.
- (٤٠) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠... مصدر سبق ذكره، ص ٧٠٥.
- (٤١) Freedman, Robert; *Soviet Policy Toward the Middle East Since 1970*, New York: Praeger, 1978, p.38.
- (٤٢) "Statement on the visit to the USSR of P.L.O. Delegation" *International Documents on Palestine 1971*, Beirut: The Institute for Palestine Studies and the University of Kuwait, 1974, pp. 266-267.
- (٤٣) *Ibid.*, p. 267.
- (٤٤) Golan, *op. cit.*, p.2.
- (٤٥) Freedman, *op. cit.*, p.100.
- (٤٦) محمد زهير دياب، «الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية»، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (٩): الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٢٨٠.
- (٤٧) Freedom, *op. cit.*, p.135.
- (٤٨) *Ibid.*, p.135.
- (٤٩) *Ibid.*, p.151.

- (٨٦) رشيد الخالدي، «الاتحاد السوفياتي»، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (١٢): الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص ٤٠٠.
- (٨٧) Smolansky, "Moscow and the Arab Israeli Sector", *op. cit.*, p. 133.
- (٨٨) Collins, *op. cit.*, p. 220.
- (٨٩) Howard, "Tragedy in Lebanon", *op. cit.*, p. 31.
- (٩٠) "Communique Issued by the Soviet Afro-Asian Solidarity Committee, Moscow, July 9, 1976", *International Documents on Palestine 1976, op. cit.*, p. 288.
- (٩١) Cooley "The Palestinians", in P.E. Haley (٩١) and Lewis W. Snider (Eds.); *Lebanon in Crisis, op. cit.*, p. 44.
- (٩٢) "Communique Issued by the Soviet Afro-Asian Solidarity Committee, Moscow, August 26, 1976", *International Documents on Palestine 1976, op. cit.*, p. 301.
- (٩٣) *Ibid.*, p. 301.
- (٩٤) Collins, *op. cit.*, pp. 220-221.
- (٩٥) Cooley, "The Palestinians", *op. cit.*, p. 46.
- (٩٦) Collins, *op. cit.*, p. 221.
- (٩٧) "Statement Issued by Soviet Afro-Asian Solidarity Committee, Moscow, Sep. 30, 1976", *International Documents on Palestine 1976, op. cit.*, pp. 311-312.
- (٩٨) *Ibid.*, p. 312.
- (٩٩) "Statement Issued by Soviet Afro-Asian Solidarity Committee, Moscow, Oct. 18, 1976", *International Documents on Palestine 1976, op. cit.*, p. 318.
- (١٠٠) Collins, *op. cit.*, p. 223.
- (١٠١) *Ibid.*, p. 223.
- (١٠٢) Bulloch, John; *Final Conflict, The War in the Lebanon*, London: Century Publishing, 1983, pp. 194-195.
- (١٠٣) Dawisha, Karen; "The USSR in the Middle East: Super Powers in Eclipse?", *Foreign Affairs (Boulder)*, Winter 1982-1983, Vol. 61,
- Golan. "The Soviet Union and the P.L.O.: Uneasy Alliance", *op. cit.*, p. 67.
- (١٠٤) *Ibid.*, pp. 67-68.
- (١٠٥) *Ibid.*, p. 68.
- (١٠٦) Gurevitz, Baruch; "The Soviet Union and the Palestinian Organization", in Ro'i (Ed.): *The Limits to Power, Soviet Policy in the Middle East*, London: Croom Helm, 1979, p. 260.
- (١٠٧) Heikal, Mohammed; *The Sphinx and the Commisar*, New York: Harper and Row, 1978, p. 269.
- (١٠٨) Golan, "The Soviet Union and the P.L.O.: Uneasy Alliance", *op. cit.*, pp. 150-151.
- (١٠٩) *Ibid.*, p. 112.
- (١١٠) Smolansky, Oles M., "Moscow and the Arab Israeli Sector", *Current History (Philadelphia)*, Oct. 1976, Vol. 11, NO. 420, p. 108.
- (١١١) *Ibid.*, p. 108.
- (١١٢) Collins, James F.; "The Soviet Union", in P.E. Haley and Lewis W. Snider (Eds.); *Lebanon in Crisis*, Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1979, p. 219.
- (١١٣) Smolansky, "Moscow, and the Arab Israeli Sector", *op. cit.*, p. 133.
- (١١٤) Collins, *op. cit.*, pp. 211, 219.
- (١١٥) Howard, Norman F., "Tragedy in Lebanon" *Current History*, January 1977, Vol. 72, No. 423, p. 30.
- (١١٦) Smolansky, "Moscow, and the Arab Israeli Sector", *op. cit.*, p. 108.
- (١١٧) Collins, *op. cit.*, pp. 211, 219.
- (١١٨) "Tass Statement (pravda, June 10, 1976), p. 4", *The Current Digest of the Soviet Press (Michigan)*, 79, p. 219.
- (١١٩) "Statement Issued by the USSR News Agency 'Tass', Moscow, June 9, 1976", *International Documents on Palestine, 1976*, Beirut: The Institute for Palestine Studies and the University of Kuwait, 1978, p. 272.
- (١٢٠) Collins, *op. cit.*, p. 219.

<i>Ibid.</i>	(1.8)	No. 2, p. 440.	
<i>Ibid.</i> , 20th August 1982.	(1.9)	<i>New York Times</i> , 11th June 1982.	(1.8)
Dawisha, <i>op. cit.</i> , p. 438.	(1.10)	<i>Ibid.</i> , 15th June 1982.	(1.9)
<i>New York Times</i> , 20th Aug. 1982. <i>op. cit.</i>	(1.11)	<i>Ibid.</i>	(1.10)
<i>cit.</i>		<i>Ibid.</i> , 9th June 1982.	(1.11)

## السنوات الخمس السمان في تاريخ «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين (١٩٣١-١٩٣٦)

### ٤ - محاولات التفاهم مع العرب

صبري جريس

طرات خلال النصف الاول من الثلاثينات تغييرات ملحوظة على السياسة الصهيونية تجاه العرب وطرق التعامل معهم، جاءت استمراراً للتفاعلات بينهم في هذا المجال، التي كانت قد بدأت اثر انتفاضة البراق سنة ١٩٢٩. وتمثلت هذه التغييرات في تكثيف محاولات الاتصال، من قبل الصهيوينيين، بدوائر عربية عديدة من جهة، وبلورة حلول مختلفة للمسألة الفلسطينية وعرضها عليهم، سعياً للوصول الى اتفاق يهودي - عربي، من جهة أخرى. وساهمت عوامل عدة في بلورة هذا الاتجاه الجديد، نجمت، أساساً، عن الشعور بضرورة تغيير الموقف من العرب الذي ساد حتى ذلك الوقت، وذلك نتيجة للضائقة السياسية التي شعر الصهيوينيون بها اثر احداث ١٩٢٩، وخشيتهم من ان تؤدي الى تقييد نشاطهم في فلسطين في المستقبل. وأضيفت الى تلك العوامل عناصر أخرى، سياسية وشخصية، ساهمت في تلك التغييرات. فالمؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١)، الذي رفض مشروع التصمحيين بشأن تعريف «الهدف النهائي» للصهيونية، وصادق، مجدداً، على برنامج بازل، اخذ علماً بخطة عمل جديدة للإدارة الصهيونية، قدمها ناحوم سوكلوف الذي انتخب رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية بدل وايزمان، تقضي باتخاذ اجراءات عملية، اقتصادية وسياسية واجتماعية، تمهد الطريق لسلام وتعاون بين اليهود والعرب، وتم ذلك بعد ان اقر المؤتمر الصيغة الداعية الى اقامة نظام حكم في فلسطين يضمن عدم سيطرة العرب على اليهود، او بالعكس، دون ان يأخذ في الاعتبار عدد اي منهما، على اساس مبدأ «عدم السيطرة على الآخرين وعدم السماح لهم بالسيطرة علينا»<sup>(١)</sup>. ولم تكن هذه الصيغة بعيدة كثيراً عن مبدأ التكافؤ (Parity) بين العرب واليهود في حكم فلسطين، او مشروع الدولة ثنائية القومية<sup>(٢)</sup>، اللذين كانت تنادي بهما احزاب او مجموعات صهيونية مختلفة. كذلك، انتخب المؤتمر السابع عشر ادارة صهيونية جديدة، شارك فيها ممثلو العمال، وكان احدهم الدكتور حايم ارلوزوروف؛ فحل مكان

شؤون فلسطينية، العدد ١٤٨ - ١٤٩، تموز/اب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٥



الكولونيل فريدريك كيش، الذي شغل ذلك المنصب في الإدارة الصهيونية منذ سنة ١٩٢٢.

جاء تعيين ارلوزوروف في رئاسة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية بمثابة مقدمة لنوع من «الثورة»، بالمقارنة مع عهد كيش، في اساليب النشاط السياسي الصهيوني عامة، وفيما يتعلق بالعرب خاصة. ولم ينجم ذلك فقط عن الاختلاف في المواقف والظروف السياسية، بل انه يعود، ايضاً، الى الفروق بين شخصيتي الرجلين وموقف كل منهما. فكيش، الذي كان قد عين في منصبه من قبل وايزمان، رأى نفسه بمثابة مبعوث له، وامتنع، بالتالي، عن القيام بمبادرات خاصة به. وازضافة الى ذلك، ومن الناحية السياسية، لم يكن العالم العربي، فقط، مستعصياً على الفهم بالنسبة لكيش، بل ان كيش كان غريباً عن الحركة الصهيونية عامة، والبيشوف اليهودي في فلسطين خاصة؛ ولم يكن يعرف حتى اللغة العبرية<sup>(١)</sup>. وفي مقابل ذلك، كان ارلوزوروف واحداً من الزعماء المرموقين لأكبر الاحزاب الصهيونية في فلسطين آنذاك (مباي) يتمتع بتأييد حزبه ومساندته له، مما زاد من ثقته بنفسه وبإعماله، ومنحه قدرة على المرونة والمناورة. كذلك حظي ارلوزوروف بدعم وايزمان له. وكانت علاقات مودة وتفاهم تربط بين الرجلين، خصوصاً وان ارلوزوروف اعتبر نفسه تلميذ وايزمان المخلص، واعتاد على اطلاعه على افكاره وآرائه، بواسطة رسائل كان يبعث بها اليه، من حين الى آخر؛ وان لم يكن يقبل دائماً بنصائحه<sup>(٢)</sup>.

غير ان الهم من هذا كله، من حيث العوامل التي دفعت نحو محاولة التغيير في السياسة الصهيونية تجاه العرب، كما اختطها ارلوزوروف، كانت قناعته، على عكس كيش وزعماء صهيونيين عديدين، بأن التطورات المختلفة التي تتفاعل بين العرب ناجمة عن يقظة قومية تعم اجزاء مختلفة من العالم<sup>(٣)</sup>؛ ومن ثم «اعترافه» بوجود حركة قومية عربية، في فلسطين وجوارها، دون ان يحتاج إلى «البراهين» التي قدمتها على ذلك، بالنسبة لغيره، انتفاضة البراق سنة ١٩٢٩، او الاحداث الدموية الأخرى التي نشبت قبل ذلك. واستناداً الى ابحاث ودراسات خاصة به، قدر ارلوزوروف ان مستقبل اليهود في فلسطين مرتبط بالمسألة العزبية، من حيث علاقة الحركة الصهيونية بالبريطانيين، وانعكاسات سياستهم تجاه العالمين العربي والاسلامي<sup>(٤)</sup>. ولذلك، وعلى الرغم من شكوكه الكثيرة بشأن الوصول الى اتفاق يهودي - عربي، بذل تفكيراً وجهداً لاستكشاف امكانيات التقرب من العرب، او محاولة التعاون معهم، من خلال ما اعتبره سعياً لتحقيق مصالح الطرفين المشتركة<sup>(٥)</sup>.

انطلاقاً من هذه الارضية، اتجه ارلوزوروف الى تنفيذ السياسة الصهيونية الجديدة التي اعلنت في المؤتمر السابع عشر، وذلك بصفته رئيساً للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، التي اعيد تنظيمها. فقد حضر ارلوزوروف موشي شاريت (شرتوك) للعمل معه كسكرتير سياسي لتلك الدائرة، والذي كان حتى ذلك الوقت محرراً للطبعة الانكليزية من صحيفة «دافار» الهستدروتية<sup>(٦)</sup>. وشاريت لم يكن، فقط، يعرف اللغات العبرية والانكليزية والغربية، بل كان مطلعاً، بصورة حسنة، على اوضاع ومواقف اطراف المثلث البريطاني - العربي - اليهودي، مما ساعد على تنشيط عقل الدائرة. كذلك أقصي كلفارسكي، «المستشرق التقليدي» لدى الادارة الصهيونية، والذي يبدو ان عمله استند، اساساً، الى اسلوب تقديم الرشاوى والمنافع المادية للعرب الذين تعاونوا معه، عن منصبه ثانية، واستبدل بمستعربين شبان جدد<sup>(٧)</sup>. وكان من أبرز اولئك الياهو ايلات (ابشتاين)، الذي مؤل ارلوزوروف استكمال دراسته في الجامعة الاميركية في بيروت، بعد ان كان قد تخرج من معهد الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية في القدس<sup>(٨)</sup>، ورؤوفين شيلواح (زسلانني)، والياهو (الياس) ساسون، الذي عين سنة ١٩٢٤ رئيساً للقسم العربي في الدائرة السياسية<sup>(٩)</sup>. وكان لكل من هؤلاء شأنه، فيما بعد، مع السياسة الصهيونية تجاه العرب. ركّز الصهيونيون، باشراف ارلوزوروف، مع بداية اتجاههم الجديد نحو العرب، على

السعي الى اقامة الاتصالات مع اوسع الدوائر العربية التي كان بالامكان اقامة علاقات معها، بما في ذلك «الزعماء الحقيقيين» للعرب، وعلى رأسهم الزعامة التقليدية الممتلئة في اللجنة التنفيذية العربية التي لم يعد بالامكان تجاهلها<sup>(١٧)</sup>؛ وان ابقوا، في الوقت نفسه، على الاسلوب القديم القائم على ايجاد المتعاونين معهم بواسطة تقديم المنافع المادية لهم. كذلك بدت هناك، من ناحية ثانية، «رغبة واضحة لدى دوائر عربية مختلفة لاقامة اتصالات مع الدائرة السياسية [في الوكالة اليهودية]، لاستطلاع امكانات التفاهم اليهودي - العربي... وعقدت سلسلة طويلة من المحادثات مع ممثلي تيارات مختلفة بين الجمهور العربي وقطاعات واسعة من السكان العرب في المدن والقرى»<sup>(١٨)</sup>. ولم تمض الا بضعة أشهر على البدء بتنفيذ هذه السياسة حتى أثارت امالاً واسعة في المعسكر الصهيوني، ترجمت الى اشاعات عن مشروع اتفاق يهودي - عربي وشيك التنفيذ، اضطر ارلوزوروف الى تكذيبها رسمياً<sup>(١٩)</sup>.

ومع اتساع النشاط العربي، المعادي للصهيونيين والبريطانيين، خلال النصف الاول من الثلاثينات، كلف ارلوزوروف بالعمل «على اضعاف نشاط المفتي... والتصدي لتحريض الصحافة العربية... [بواسطة] تطوير اتصالات مع دوائر مختلفة بين العرب في [فلسطين] والدول المجاورة»<sup>(٢٠)</sup>. وقد قام ارلوزوروف بذلك، وتبعه في هذا المضمار زعماء صهيونيين آخرون، حيث عقدت لقاءات بينهم وبين عدد من الزعماء العرب. وفي هذا الاطار، قام ارلوزوروف مع شاريت بزيارة الامير (وفيما بعد الملك) عبد الله في عمان، في ١٤ آذار (مارس) ١٩٢٢. وفي شباط (فبراير) من السنة التالية، قام ناحوم سوكلوف، وهو آنذاك رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، بمقابلة الملك فؤاد في مصر<sup>(٢١)</sup>. وفي ٢٦ آذار (مارس) ١٩٢٤، قام، ايضاً، وايزمان وشاريت بزيارة البطريك الماروني، انطوان عريضة، في لبنان<sup>(٢٢)</sup>.

غير انه على الرغم من نشاط ارلوزوروف هذا، واهتمامه الواسع بالمسألة العربية وكثرة حديثه عنها، لم يستطع ان يقدم خطة عمل محددة<sup>(٢٣)</sup>، اذ لم يعرض على العرب اي من المشاريع التي كانت موضع جدل بين الصهيونيين، مثل الدولة ثنائية القومية او نظام التكافؤ في حكم فلسطين<sup>(٢٤)</sup>. ويبدو ان اتساع نفوذ المعارضة التصحيحية وتصاعد مقاومتها لهذه المشاريع، ردت القيادة الصهيونية الرسمية ومنعتها من الذهاب بعيداً في هذا الصدد<sup>(٢٥)</sup>. كما لم يوجد، في الجانب العربي، شريك لهذه المشاريع<sup>(٢٦)</sup>.

اما الدافع لهذا النشاط، فقد نجم عن سعي ارلوزوروف الى تحقيق اهداف الصهيونية قبل ان يفوت الاوان، نتيجة لعوامل عديدة رأى انها تعمل في غير صالحها. فقد ازداد قناعة، خلال عمله، بان حرباً عالمية جديدة لا بد ان تنشب، ان عاجلاً او آجلاً؛ وعند نشوبها «ستخرج عصابة الامم في اجازة صيف»<sup>(٢٧)</sup>، وينهار نظام الانتداب؛ مما قد يجر اخطاراً كبيرة على اليهود في بلدان عدة عامة، وفي فلسطين خاصة<sup>(٢٨)</sup>. كذلك، قَدَّر ارلوزوروف ان اهمية العالم العربي ستزداد تدريجياً مع اشتداد التنافس بين الدول الكبرى حول النفوذ في منطقة الشرق الاوسط الاستراتيجية؛ بحيث ستضطر بريطانيا، لضمان استمرار نفوذها في المنطقة، الى التحالف مع مجموعة من الدول العربية، التي يستحسن، ايضاً، ان تصل الصهيونية الى تفاهم معها<sup>(٢٩)</sup>. كما ان مثل هذه التطورات ستؤدي الى استقلال كافة الدول العربية تدريجياً، مما سيكون له تأثيره في فلسطين<sup>(٣٠)</sup>. وصحيح «ان العرب ليسوا اقوياء الى ذلك المدى الذي يستطيعون معه هدم [الوطن القومي]، ولكنهم يعتقدون بان ما لديهم من قوة يكفي لمنع اقامة دولة يهودية في فلسطين»<sup>(٣١)</sup>. ولذلك، ينبغي ان يسعى اليهود الى تدعيم قوتهم، لتصل الى ذلك المدى الذي يمكن معه قطع الطريق على أية محاولة عربية للسيطرة عليهم. والطريق إلى ذلك هي توسيع الاستيطان اليهودي في فلسطين وتقويته، من خلال التفاهم مع سلطات الانتداب في هذا الصدد<sup>(٣٢)</sup>.

ولكن لم يمر وقت طويل حتى اتضح لارلوزوروف ان مشاريعه غير قابلة للتنفيذ، فراح يغير مواقفه تدريجياً، بعد ان «يأس»، كما حدث لزعماء صهيونيين آخرين قبله<sup>(٢٨)</sup>، من امكانية الوصول الى اتفاق مع العرب او البريطانيين، يمكن ان يمدد الطريق امام الصهيونية لتحقيق اهدافها. ولم تمر الا نحو سنة على التجربة التي مر بها، حتى راح يدعو، في احدى رسائله الى وايزمان، الى اتخاذ مواقف جديدة بأن تطرح من قبل التصحيحين، معلناً انه «في الظروف الحالية، لا يمكن تحقيق الصهيونية دون فترة انتقالية تحكم خلالها الاقلية اليهودية [فلسطين] حكماً ثورياً منظماً»<sup>(٢٩)</sup>، «اذ لا امكانية للوصول الى اكثرية يهودية [في فلسطين] او حتى التوازن بين الامتين (او الى اية تسوية اخرى يمكن ان تؤدي الى ارساء اساس لمركز ثقافي) بواسطة هجرة واستيطان منهجي، دون فترة انتقالية لحكومة اقلية قومية [يهودية]، تسيطر على جهاز الدولة والادارة والقوة العسكرية، لمنع خطر السيطرة من قبل الاكثرية غير اليهودية او التمرد ضدنا»<sup>(٣٠)</sup>.

ولم يبذل ارلوزوروف، على كل حال، اية محاولة لتنفيذ برامجه «الثورية»، بل استمر في متابعة عمله كالعتاد، حتى اغتياله. ولكن مع ذلك، وعلى رغم «يأسه» من امكانية الوصول الى اتفاق مع العرب، ارسي الصهيونيون، خلال ولايته، وبمعرفة وتشجيعه، أسس علاقات مع الامير عبد الله في شرق الاردن، اتضح، فيما بعد، انها كانت مصيرية بالنسبة للقضية الفلسطينية. وقد نشأت هذه العلاقات على ارضية من تقاطع الطموحات لدى الفريقين: سعي الصهيونيين لد نفوذهم الى شرق الاردن، وفي «ارض - اسرائيل الشرقية»، من جهة، وحلم عبد الله بتاج فلسطين، من جهة ثانية. وكان كل من الطرفين قد حاول تلمس طريقة لتحقيق طموحاته تلك، مع مطلع العشرينات، ولكن دون جدوى.

ومع مطلع الثلاثينات، راح الصهيونيون يتجهون بانظارهم ثانية نحو شرق الاردن، لاستطلاع امكانات توسعهم هناك، في محاولة للالتفاف حول القيود التي بدا كأنها ستفرض على نشاطهم في فلسطين، اثر انتفاضة البراق سنة ١٩٢٩، وما تبعها من لجان تحقيق وكتب بيضاء. وتم ذلك على الرغم من تبلور تيار بينهم عارض الاتجاه نحو التوسع في شرق الاردن، مطالباً، بدلاً من ذلك، بالتركيز على تقوية الاستيطان اليهودي وتوسيع رقعته في فلسطين أولاً<sup>(٣١)</sup>. وفي اواخر سنة ١٩٣٠، افتتحوا في عمان مكتباً تقنياً للاتصالات<sup>(٣٢)</sup>. وتزامن هذا الاتجاه الجديد مع نشوء اوضاع اقتصادية صعبة سادت شرق الاردن في مطلع الثلاثينات، واصبحت معها الارض السلعة الوحيدة المعروضة للبيع. ونتيجة لذلك، راح بعض شيوخ القبائل وكبار الملاكين يتقدمون بعروض لبيع الاراضي لليهود، الذين لم يكن بإمكانهم الاستجابة لها، لعدم توفر المال لديهم أيضاً<sup>(٣٣)</sup>. ولكن هذا الموقف تغير عندما علم اولئك ان الامير عبد الله راح، كذلك، يجري اتصالات مع ممولين يهود، عارضاً تأجيرهم نحو ٧٠ الف دونم من اراضي الجفتلك التابعة له، في منطقة تعرف باسم غور الكبد وتقع على بعد نحو ٥٠ كيلومتراً الى الشمال من البحر الميت، بالقرب من جسر داميه<sup>(٣٤)</sup>. وما ان سمع بعض المسؤولين في الوكالة اليهودية بهذا العرض من قبل الامير حتى سارع الى الاتصال به. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢، بدأت مفاوضات في هذا الصدد بين الامير، بواسطة وكيله محمد الانسي، وهيشل فبرشتاين وعمانوئيل نيومان، عضوي ادارة الوكالة اليهودية<sup>(٣٥)</sup>. وانتهت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاق بين الطرفين، في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، نص على الاحتفاظ للوكالة اليهودية، لمدة ٦ شهور من تاريخ توقيعه ولقاء مبلغ ٥٠٠ ليرة فلسطينية، بحق الاولوية لاستئجار اراضي غور الكبد لمدة ٣٣ سنة قابلة للتجديد في نهايتها لفترتين اخريين، كل منها لمدة ٣٣ سنة أيضاً، لقاء مبلغ ٢٠٠٠ ليرة فلسطينية في السنة<sup>(٣٦)</sup>. وفي حال استئجار تلك الاراضي، يحق للمستأجرين اقامة شركة، تسجل في شرق الاردن، وكذلك احضار اي اشخاص يرغبون باحضارهم، لكني يستوطنوا في تلك الاراضي او يقوموا بتطويرها واستغلالها<sup>(٣٧)</sup>.

أثار اتفاق اراضي غور الكبد، الذي راحت الصحافة العربية في فلسطين والدول المجاورة تنشر الاخبار عنه بعد نحو اسبوع من توقيعه، معارضة عربية واسعة، أدت الى موجة من الاحتجاجات. فقد تظاهر طلاب المدارس في السلط ضد الامير، بسبب توقيعه الاتفاق<sup>(٣٨)</sup>. كما عقد في احد مساجد نابلس اجتماع، خطب فيه اكرم زعيتر، من زعماء حزب الاستقلال، مستنكراً بيع الاراضي لليهود. وقرر المجتمعون ارسال برقيتي احتجاج الى المندوب السامي والامير عبد الله بسبب تلك الصفقة<sup>(٣٩)</sup>. كذلك، قام وفد من «الشباب العربي» بزيارة الامير طالباً منه عدم السماح لليهود بالدخول الى بلاده، لئلا يسيطروا عليها، بينما تقدم وفد يضم المفتي وآخرين بعرض، كان قد اعده احمد حلمي، مدير البنك العربي، لاستئجار تلك الاراضي. اما ملك العراق، فقد ارسل برقية الى الامير طالبه فيها بقطع علاقته مع الصهيونيين. ونتيجة لهذه الاحتجاجات، قام الامير عبد الله بنشر بيان في الصحف عرض فيه تأجير اراضي غور الكبد لاي من المعنيين بذلك، بينما ابلغ فبرشتاين ونيومان، في الوقت نفسه، ان الاتفاق معها ساري المفعول وان ذلك الاعلان املته الظروف المستجدة فقط<sup>(٤٠)</sup>.

ولم تمنع هذه الاحتجاجات الصهيونيين او الامير عبد الله وكذلك عدد من الشيوخ في شرق الاردن من الاستمرار في الاتصال ببعضهم البعض. فبعد مرور ثلاثة اشهر على توقيع اتفاق غور الكبد، اقامت الوكالة اليهودية، في ٨ نيسان (ابريل) ١٩٢٢، حفل غداء في فندق الملك داوود في القدس، حضره وايزمان وارلوزوروف عن الجانب الصهيوني وعدد من شيوخ القبائل في شرق الاردن<sup>(٤١)</sup>. الا ان هذا الحفل اثار عاصفة من الانتقادات الشديدة في الصحافة العربية، ونشاطاً معارضاً واسعاً<sup>(٤٢)</sup>، رافقته حملة من التوقيع على عرائض في شرق الاردن، موجهة الى الامير، تفيد بان اولئك الشيوخ الذين حضروا ذلك الحفل لا يمثلون الرأي العام الاردني<sup>(٤٣)</sup>. ويبدو انه عند هذا الحد راح كل من الطرفين يعيد النظر في موقفه؛ اذ اوقف بعض الشيوخ اتصالاتهم بالصهيونيين، بينما قرر هؤلاء حصر علاقاتهم بالشيوخ «المفيدة» فقط<sup>(٤٤)</sup>. ويظهر كانه كان لموقف البريطانيين تأثيره في هذا المجال، اذ قرر اولئك حظر الاستيطان اليهودي في شرق الاردن، وبقيت هذه السياسة قائمة حتى نهاية الانتداب<sup>(٤٥)</sup>.

اما الامير عبد الله فقد حافظ، على الرغم من ذلك، على استمرار علاقاته بالصهيونيين، اذ جدد الاتفاق معهم بشأن اراضي غور الكبد، من حين الى آخر، بحيث بقي ساري المفعول حتى سنة ١٩٣٩<sup>(٤٦)</sup>. ووافق الصهيونيون، من جهتهم، على التجديد، على الرغم من اكتشافهم ان الاراضي التي تم التعاقد بشأنها غير صالحة لتنفيذ خططهم في استغلالها او الاستيطان فيها، واعتبروا الاموال التي دفعت مقابل ذلك بمثابة دعم سياسي للامير وسعياً للحفاظ على استمرار العلاقة معه<sup>(٤٧)</sup>. وخلال ذلك، كان الامير عبد الله قد اعلن معارضته للمفتي خلال ثورة ١٩٢٦، ثم وافق على مشروع التقسيم لسنة ١٩٢٧، الذي دعا الى ضم الجزء العربي من فلسطين الى شرق الاردن (وهي الفكرة نفسها التي نفذت في قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة سنة ١٩٤٧).

وبعد اغتيال ارلوزوروف، عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الثامن عشر في صيف ١٩٢٢، انتخب المؤتمر ادارة صهيونية جديدة، كان من بين اعضائها موشي شاريت، الذي عين في رئاسة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، خلفاً لارلوزوروف، على ان يعاونه في ذلك بن - غوريون<sup>(٤٨)</sup> (وقد بقي شاريت في منصبه هذا مدة ١٥ سنة متتالية، الى ان اصبغ، سنة ١٩٤٨، اول وزير خارجية لاسرائيل بعد اقامتها). وكان ذلك المؤتمر قد اتخذ، ايضاً، توصية حث بموجبها الادارة الصهيونية على بذل المزيد من الجهود للوصول الى تفاهم مع العرب<sup>(٤٩)</sup>. ولم يكن كل من شاريت او بن - غوريون، على كل حال، بحاجة الى مثل هذه التوصية، اذ كانا على قناعة بوجوب القيام

بذلك، كل لمفاهيمه الخاصة به. فشاريت ثابر على اتباع الخط السياسي الذي انتهجه ارلوزوروف، وان خُفِّف قليلاً من الاهتمام بشرق الاردن. كما استمر في توسيع القسم العربي في الدائرة السياسية<sup>(٥٠)</sup>، وراح يحاول رسم سياسة صهيونية واضحة تجاه العرب<sup>(٥١)</sup>. اما بن - غوريون فقد ضاعف من اهتمامه بالمسألة العربية، ومحاولاته للوصول الى اتفاق مع العرب. وساعد الظروف الموضوعية التي نشأت آنذاك على دعم هذا الاتجاه الجديد: فالهجرة اليهودية الى فلسطين التي راحت ترتفع بشكل ملحوظ اعتباراً من سنة ١٩٢٢، والتي ادت الى تصاعد المعارضة العربية للمشروع الصهيوني، اثار، في الوقت نفسه، أمال لدى الصهيونيين بشأن قرب امكانية حصولهم على شكل من اشكال الاستقلال في البلد، يمكن ان يشكل منطلقاً لحل المشكلة اليهودية في المهجر واقامة الدولة اليهودية. ولذلك رأى بعضهم انه قد يكون من المناسب محاولة تحقيق مثل هذا الهدف من خلال التفاوض والاتفاق مع العرب، بدلاً من معاداتهم<sup>(٥٢)</sup>. كذلك، أدت صدامات تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٢، التي وقعت بين العرب والسلطات مع استلام الادارة الصهيونية الجديدة لمهامها، وهي الاحداث التي لم يصب فيها اي يهودي بأذى، الى اقناع عدد آخر من الزعماء الصهيونيين بأنهم يواجهون حركة قومية وتحولاً جدياً بين العرب، خصوصاً وأن مفاوضات كانت تدور آنذاك بين الكتلة الوطنية في سوريا وسلطات الانتداب الفرنسي حول اجراء تغييرات في نظام الحكم هناك. وخشي الصهيونيون من ان تتبع بريطانيا الطريق ذاته في فلسطين، فتتجه الى الاستجابة، ولو جزئياً، لطلبات العرب بشأن الاستقلال، ومن ثم التخلي عن اليهود، مما حثهم، بالتالي، على بذل محاولات من جانبهم للوصول الى اتفاق مع العرب، ليس في فلسطين فقط، بل في الدول الغربية المجاورة أيضاً<sup>(٥٣)</sup>. كما ان خشية الصهيونيين من ان توافق بعض المجموعات بينهم، مثل اتحاد المزارعين وبنى بنيامين وجماعة بریت شالوم، على المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، رغم المقاطعة الرسمية له، دفعت في الاتجاه نفسه<sup>(٥٤)</sup>. وازضافة الى ذلك، كان العمال قد زادوا من نفوذهم في المنظمة الصهيونية العالمية، خلال المؤتمر الصهيوني الثامن عشر (١٩٢٣)، بعد ان اصبح التصحيحيون على وشك الانشقاق عن المنظمة، مما منح الادارة الصهيونية مزيداً من المرونة والثقة بالنفس لبذل محاولات جديدة للتفاهم مع العرب<sup>(٥٥)</sup>.

وعلى الرغم من ان شاريت هو الذي رأس الدائرة السياسية، فان بن - غوريون كان المحرك في المرحلة الجديدة من الاتصالات مع العرب. وفي محاولاته لاحراز تقدم في هذا المجال، يؤدي الى اتفاق ملموس مع العرب، تخلى بن - غوريون عن مواقفه ومشاريعه القديمة لحل القضية الفلسطينية، وتبنى بدلاً منها<sup>(٥٦)</sup> مشروع الاتحاد الفدرالي، الداعي الى اقامة دولة يهودية في فلسطين، تكون جزءاً من اتحاد فدرالي يضم المشرق العربي بأسره. وكان موشي بيلنسون، نائب رئيس تحرير «دافار»، هو اول من طرح هذا المشروع، سنة ١٩٢٠، داعياً اليهود الى تأييد مشاريع الوحدة العربية لقاء تنازل العرب عن حقوقهم في فلسطين وموافقتهم على اقامة دولة يهودية فيها، تنضم للاتحاد العربي عند انشائه<sup>(٥٧)</sup>. وهذا الاقتراح يستجيب لطموحات الطرفين ويبدد مخاوفهما، لانه اذا كان العرب اقلية في الدولة اليهودية، فان هذه الدولة نفسها تشكل اقلية داخل الاتحاد العربي<sup>(٥٨)</sup>. وكان بيلنسون قد تقدم بهذا المشروع بعد ان وصل الى قناعة مفادها ان البريطانيين قد فقدوا اهتمامهم بالصهيونية، التي ينبغي عليها التفتيش عن حلفاء آخرين في سعيها الى تحقيق اهدافها، وعلى رأسها تقوية اليسوف اليهودي في فلسطين، بحيث تستبدل السياسة القائمة على تحالف مع بريطانيا بأخرى قائمة على التحالف مع العرب. كما ان بريطانيا نفسها قد تسعى الى تحالف جديد مع العرب، اساسه اقامة اتحاد عربي تحت مظلة بريطانية. وفي مثل هذه الحالة، ينبغي ان يكون هدف الصهيونيين السعي الى الانضمام لهذا الاتحاد، مما قد يؤثر ايجابياً أيضاً على العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين<sup>(٥٩)</sup>.

وخلال السنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٣، كان بيلنسون عملياً هو الوحيد الذي أيد مشروع الاتحاد الفدرالي، بينما عارضته معظم زعامة مباي، بما في ذلك بن - غوريون<sup>(٦١)</sup>. ولكن رئيس ادارة الوكالة اليهودية، المفوض أيضاً بمتابعة نشاطها السياسي، غير رأيه، مع اواخر سنة ١٩٣٣، عند اتجاهه للتعامل مع العرب على ارضية الواقع، وراح يحث حزبه على تبني المشروع<sup>(٦٢)</sup>. الا ان مباي، على الرغم من ذلك، لم يتخذ اي قرار في هذا الصدد، من حيث تأييده المشروع او رفضه، وبقي متمسكاً، رسمياً على الاقل، بنظام الحكم القائم على التكافؤ<sup>(٦٣)</sup>. كما عارضت المشروع اكثرية اعضاء ادارة الوكالة اليهودية<sup>(٦٤)</sup>. غير ان هذا لم يمنع بن - غوريون من عرض المشروع على شخصيات عربية التقى بها، وذلك بعد ان حث اللجنة التنفيذية الصهيونية على اعلان تأييدها للاتحاد العربي وابداء الاستعداد لد يد المعونة لاقامته، شرط موافقة العرب على اقامة دولة يهودية في فلسطين بأكملها<sup>(٦٥)</sup>. وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٣٣، اجتمع بن - غوريون وشاريت مع موسى العلمي، وهو آنذاك مستشار قانوني لسلطات الانتداب وفيما بعد سكرتير المندوب السامي للشؤون العربية، لاستطلاع امكانات الوصول الى اتفاق مع العرب<sup>(٦٦)</sup>. ثم عاد واجتمع معه ثانية في منتصف آب (اغسطس) ١٩٣٤، عارضاً حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية، على اساس موافقة العرب على اعلان فلسطين دولة يهودية، تكون مرتبطة باتحاد فدرالي عربي، يتعهد الصهيونيون بتأييد اقامته ومد يد العون له<sup>(٦٧)</sup>. آملاً ان يصل هذا الاقتراح الى المفتي الحاج امين الحسيني، الذي كانت تربطه علاقات حسنة بالعلمي. ورغم ان العلمي يقدم صورة مختلفة<sup>(٦٨)</sup> نوعاً ما عما يطرحه بن - غوريون، فقد عاد الرجلان واجتمعا مرتين اخريين في اواخر الشهر نفسه، آب (اغسطس) ١٩٣٤، حيث اقترح بن - غوريون تغيير سلم الاولويات، بحيث يقام، أولاً، الاتحاد العربي، الذي يسمح لليهود بالهجرة اليه، وان توزعوا في مناطق متفرقة منه، وبعد ذلك تقام الدولة اليهودية في فلسطين<sup>(٦٩)</sup>. وخلال هذه المحادثات ادرك بن - غوريون ايضاً انه اذا كان الحديث يدور عن حل عربي للمسألة الفلسطينية فلا بد من الاتصال، كذلك، بزعماء عرب من خارج فلسطين<sup>(٧٠)</sup>. وفي اواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٣٤، اجتمع مع احسان الجابري والامير شكيب ارسلان، من الزعماء الوطنيين في سوريا، اللذين كانا يقيمان آنذاك في جنيف، للتباحث معهم في هذا الصدد<sup>(٧١)</sup>. غير ان نتائج هذه المباحثات كانت رفض القبول بمقترحات بن - غوريون<sup>(٧٢)</sup>. وقبل ذلك، وخلال السنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٤، كان لبن - غوريون لقاءات لاهداف مماثلة، مع الزعيم اللبناني رياض الصلح، بحضور شاريت<sup>(٧٣)</sup>، ومع زعيم حزب الاستقلال في فلسطين عوني عبد الهادي، بحضور ماغنس<sup>(٧٤)</sup>.

وبموازاة نشاط بن - غوريون هذا، كان شاريت قد قدم تلك الاقتراحات لزعماء عرب آخرين، كان قد التقى بهم، ومن بينهم الامير عبد الله<sup>(٧٥)</sup>، الذي زاره شاريت في عمان في مطلع سنة ١٩٣٥ وفي صيفها<sup>(٧٦)</sup>. كذلك، قدمت مشاريع موازية من قبل بعض العرب، كان من بينهم موسى العلمي، الذي اقترح منح فلسطين الاستقلال واقامة كانتون يهودي فيها<sup>(٧٧)</sup>، واحمد سامح الخالدي، مدير الكلية الغربية في القدس، الذي اقترح ايضاً اقامة نظام كانتونات للعرب واليهود في فلسطين، وحظي بتأييد بریت شالوم لمشروعه<sup>(٧٨)</sup>. كذلك، قدمت مشاريع حلول اخرى، من قبل جهات عديدة، يستند معظمها إلى فكرة تقسيم فلسطين الى كانتونات عربية ويهودية<sup>(٧٩)</sup>.

ولكن، من ناحية ثانية، وعلى الرغم مما بدا من مرونة في موقف الصهيونيين بسعيهم الى اتفاق مع العرب، وتقديم مقترحات مختلفة في هذا الصدد، بقيت اهدافهم الاساسية على ما كانت عليه: السعي الى زيادة عدد اليهود في فلسطين، بكافة السبل واقصر الطرق، واقامة كيانهم الاقتصادي - الاجتماعي المنفصل، الى ان يصبحوا اكثرية في البلد، فيطرح مصيرها السياسي للبت فيه نهائياً. ووجدت هذه الاتجاهات، ايضاً، تعبيراً واضحاً عنها في سياسة العمل العبري،

الذي اشتد الصراع حوله في هذه الأونة ووصل الى قمته، رغم تغير الظروف<sup>(٨٦)</sup>. فحتى ذلك الوقت، كان أحد المبررات الرئيسية للتمسك بسياسة العمل العبري، السعي الى منع البطالة بين العمال اليهود، بالمحافظة على معظم اماكن العمل في القطاع اليهودي، ان لم يكن كلها، والتي كانت غالباً غير كافية، لاولئك العمال، وليس تسليمها للعرب. غير ان هذا الوضع تغير، خلال منتصف الثلاثينات على الاقل، عندما لم تعد المشكلة، نتيجة للازدهار الاقتصادي في فلسطين، انعدام اماكن العمل، بل قلة الايدي العاملة بالذات، خصوصاً عند جني المواسم الزراعية<sup>(٨٧)</sup>. ولكن الهستدروت، على الرغم من ذلك، بقيت متمسكة بسياسة العمل العبري، واستمرت في ممارستها السابقة الهادفة الى منع العمال العرب من الوصول الى اماكن عمل عديدة، بواسطة فرق حراسة عمالية كانت تتصدى لهم، وذلك للبقاء على اماكن العمل تلك تحت السيطرة اليهودية، لانه - على حد تعبير كاتسنسون - «بدون عمل عبري، لن يقام وطن يهودي»<sup>(٨٨)</sup>. وفي ربيع سنة ١٩٣٤، ونتيجة لنقص حاد في الايدي العاملة، وصل هذا الصراع الى أشده، بحيث اضطر المركز الزراعي التابع للهستدروت الى توجيه نداء لعمال البناء والمصانع وحتى طلاب المدارس اليهودية داعياً اياهم الى التبرع للعمل في المستوطنات اليهودية، «اذ بعد عشرة ايام ستصل سفن [المهاجرين الجدد]»<sup>(٨٩)</sup>، الذين سيستبدون جزءاً من النقص في الايدي العاملة<sup>(٩٠)</sup>.

ومما ساهم في اشتداد الصراع حول العمل العبري، تحوله، ايضاً، الى مسألة خلاف داخلي بين التيارات الصهيونية المختلفة. ففي الوقت الذي كان العمال والتصحيحيون يقارعون بعضهم بعضاً من جهة، اتفقوا، من جهة اخرى، على التمسك بسياسة العمل العبري وتوسيع نطاقها، ودخل التياران ايضاً في صراع مع بعض المجموعات اليهودية التي لم تكن تقر تلك السياسة وتطالب بـ «العمل المختلط» او «المنظم»<sup>(٩١)</sup>. وقد وصل هذا الصراع الى حد نشبت معه شجارات دموية في أكثر من حالة صدام بين العمال وفرق الحراسة، بحيث اضطرت سلطات الانتداب الى اصدار تعديل للقانون، في ايار (مايو) ١٩٣٤، حظرت بموجبها اعلان خلافات عمل او اضرابات احتجاجاً على استخدام شخص ما بسبب عرقه او دينه او لغته<sup>(٩٢)</sup>. واستناداً الى هذا التعديل، راحت الشرطة تعتقل، في بعض الحالات، العمال او الزعماء النقابيين اليهود، في حال تشكيلهم فرق حراسة لمنع العمال العرب من الوصول الى اعمالهم لدى مستخدميهم اليهود، وتقديمهم الى المحاكمة. وفي احدى هذه الحالات، التي وقعت في كفار سابا، في ايار (مايو) ١٩٣٤، حكم على عدد من اعضاء مجلس العمال في المستوطنة بالسجن. وكان من بين هؤلاء بنحاس سابير (الذي اصبح فيما بعد وزير مالية في اسرائيل)، فرداً الصهيونيون باقامة فرقة حراسة بديلة من المثقفين، شارك فيها عدد من الشعراء والكتاب اليهود، كان على رأسهم الشاعر شاؤول طشرنيحوفسكي والكتاب شموئيل عجنون، الحائز فيما بعد على جائزة نوبل للأدب، وكذلك احد زعماء الصهيونيين العموميين، محرر «هآرتس» موشي غليكسون<sup>(٩٣)</sup>.

اما المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، المنعقد في السنة التالية، فقد توجه ببناء «للجمهور اليهودي وارياب العمل اليهود في فلسطين، للحفاظ على روح الصهيونية - العمل العبري الشامل»، مؤكداً على «واجب كافة مؤسسات الاستيطان والتمويل والاقتصاد القومية والشعبية بالحرص على تأمين العمل العبري في كل المؤسسات والمشاريع الخاصة التي تحظى بمساعدتها»<sup>(٩٤)</sup>. كذلك، رأى المؤتمر «انه من الضروري غرس فكرة العمل العبري وتعميقها في الحركة الصهيونية وبين اليهود بأسرها»<sup>(٩٥)</sup>، واقترح على الوكالة اليهودية القيام بحملة اعلامية في هذا الصدد وأنطلاقاً من مثل هذه المواقف، لم يكن من المستغرب ان كافة اللقاءات والمقترحات والمشاريع الهادفة الى تسهيل الوصول الى اتفاق يهودي - عربي، او التمهيد له، لم تسفر عن نتيجة تذكر. كما يبدو ان الصهيونيين انفسهم اقتنعوا بانها لا فائدة من المحاولات التي بذلوها،

أذ اكتفى المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، عند معالجته هذه الناحية، بالإعلان انه «يعود ويؤكد على رغبة الشعب اليهودي في العيش بسلام ومن خلال التفاهم مع السكان العرب في ارض - اسرائيل والشعب العربي في الدول المجاورة»<sup>(٨١)</sup> دون ان يتطرق الى اي من مشاريع الحلول التي كانت متداولة آنذاك.

ولقد كانت هناك، عملياً، ظروف موضوعية عدة لم تسهل الوصول الى اي اتفاق، بل عملت في عكس هذا الاتجاه. فمع منتصف الثلاثينات، كانت طموحات وآمال كل من العرب واليهود في فلسطين، المتناقضة مع بعضها البعض، قد وصلت الى قمته<sup>(٨٢)</sup>. فالعرب بدوا آنذاك، اثر تصاعد النشاط السياسي بينهم واتساع المد القومي، نتيجة لقلقهم على مستقبل فلسطين من جهة، وتأثرهم بالاتجاهات الاستقلالية التي برزت في الدول العربية المجاورة من جهة ثانية، اكثر ما يكونون تصميمياً على السعي لنيل استقلالهم. وانطلاقاً من ذلك، ركزوا على ايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين، او تقييدها على الاقل، ومنع بيع الاراضي لليهود، بينما كان هذا بالذات ما اتجه الصهيونيون الى تأمينه، من خلال محاولة الوصول الى اتفاق مع العرب؛ وذلك لتدعيم قوتهم، «ان لا شيء سيعزز ويمهد للتفاهم المتبادل بيننا وبين جيراننا [العرب] مثل نمو قوتنا في البلد»<sup>(٨٣)</sup>. الا ان الصهيونيين، وعلى الرغم من سعيهم هذا، وكما كانت عليه الحال سابقاً، لم يكن لديهم، عملياً، اي مقابل يستطيعون تقديمه للعرب. فاقترحات تأييد الاتحاد العربي المزمع اقامته وتقديم الدعم السياسي والمادي له من قبل اليهود، ورغم خشية العرب من قوتهم الاقتصادية، بدت استعراضية وبعيدة عن الواقع، ان بصعوبة كان باستطاعة اليهود، بواسطة امكاناتهم، سياسية كانت ام مادية، تأمين مصالحهم الخاصة بهم، لا مصالح غيرهم. كذلك كانوا، من ناحية ثانية، قد وصلوا آنذاك الى ذلك المدى من القوة، الذي لم يعودوا معه يخشون عرب فلسطين كثيراً، وبالتالي لم يكن هنالك ما يلزمهم بأخذ المطالب العربية بالاعتبار. فحتى ذلك الوقت، كان الوطن القومي اليهودي في فلسطين قد تحول - على حد تعبير لجنة بيل - الى «دولة داخل دولة»<sup>(٨٤)</sup>، لها كيانها الخاص بها، من اراض وسكان ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وعسكرية وسياسية، وما شابه. وبدا كأن هذه «الدولة» آخذة في النمو والتوسع بشكل يهدد بفرض سيطرتها على معظم مناطق فلسطين وتحويلها الى دولة يهودية، وعلى نحو لا يمكن تداركه الا باللجوء الى القوة - وهو ما حاول العرب فعله خلال الثورة التي اندلعت سنة ١٩٣٦.

- (١) كرونولوغياء لتولدوت هاييشوف هاييهودي بايرتس - اسرائيل، ت ر ع ح - ت ر ص و، ١٩١٧ - ١٩٣٥ (يوميات تاريخ اليبشوف اليهودي في ارض - اسرائيل، ٥٦٧٨ - ٥٦٩٦، ١٩١٧ - ١٩٣٥).
- القدس: مؤسسة يتسحاق بن - تسفي، الجزء الاول، ١٩٧٩، ص ٢٣٥ (بالعبرية).
- (٢) ابراهام سيلع، «محادثات واتصالات بين زعماء صهيونيين وزعماء عرب فلسطينيين، ١٩٢٢ - ١٩٢٩» (الجزء الاول)، في همزراح هيصاداش (الشرق الجديد)، المجلد ٢٢ (١٩٧٢)، العدد ٤، ص ٤٠٥ (بالعبرية).
- (٣) اليامو ايلات، شيفات تسبون لغراف (عودة

- صهيون والعرب)، تل ابيب: دفين، ١٩٧٤، ص ٢٦٨ (بالعبرية).
- (٤) انظر، لمزيد من التفاصيل، حول علاقة ارلوزوروف بوايزمان، مقالة مريم غيتز، «زعيم قديم وزعيم ناشئ»: علاقات ارلوزوروف - وايزمان، في يوسف غورني (محرر)، مديشاتي بعيتوت مشبير (رجل دولة في الازمات)، تل ابيب: جامعة تل ابيب وماكيبوتس هاميتوحد، ١٩٧٧، ص ٤٩ - ٥٦ (بالعبرية).
- (٥) ايلات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.



- هاتسيونى هايود - طيط [محاضر] المؤتمر الصهيونى التاسع عشر [١٩٣٥]، القدس: الوكالة اليهودية، د.ت، ص ١٢١ (بالعبرية).
- (٢٢) انيتا شابير، «قضية حق الاولوية على اراضي الامير عبد الله في غور الكبد - بداية العلاقات بين الادارة الصهيونية والامير عبد الله» في هاتسيونوت (الصهيونية)، تل ابيب: جامعة تل ابيب وهاكيبوتس هاميتوحاد، الجزء الثالث، ١٩٧٢، ص ٢٩٨ (بالعبرية).
- (٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٨ - ٢٩٩.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.
- (٢٥) انظر، ايضاً، عمانوئيل نيومان، بزيرات هامافاك هاتسيونى (في ساحة الصراع الصهيونى)، القدس: المكتبة الصهيونية، ١٩٧٦، ص ١٢٦ - ١٤٥ (بالعبرية).
- (٢٦) شابير، «قضية حق الاولوية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٤.
- (٢٧) المصدر نفسه.
- (٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.
- (٢٩) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٥٧.
- (٤٠) شابير، «قضية حق الاولوية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.
- (٤١) انظر، للتفاصيل، كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥ - ٢٣٧.
- (٤٢) التفاصيل في المصدر نفسه، ص ٢٢٧.
- (٤٣) انظر، للتفاصيل، شابير، «قضية حق الاولوية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٥.
- (٤٤) المصدر نفسه.
- (٤٥) انظر، للتفاصيل، المصدر نفسه، ص ٣١١ - ٣١٢ و ٣١٩.
- (٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٦ - ٣٠٧.
- (٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.
- (٤٨) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٦٨.
- (٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.
- (٥٠) الياكيم روبينشتاين في «الصهيونية والمسألة العربية»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.
- (٥١) انظر، ايضاً، سيلع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٥.
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٥ - ٤٠٧.
- (٥٣) المصدر نفسه.
- (٥٤) Haim, Yehoyada; «Zionist Policies and Attitudes» in *Middle Eastern Studies*, Vol. 14, No. 2, May 1978, pp. 214 - 216.

- (٨) انيتا شابير، بيرل (بيرل)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٨، الجزء الاول، ص ٣١٢ (بالعبرية); موشي شاريت، يومان ايشي، (يوميات شخصية)، تل ابيب: سفريات مغاريف، ١٩٧٩، الجزء الخامس، ص ١٤٥٥ (بالعبرية).
- (٩) الياكيم روبينشتاين في هاتسيونوت فهاتسيكلاه هاعرفيت (الصهيونية والمسألة العربية)، القدس: مركز زمان شازار، ١٩٧٩، ص ٥٢ (بالعبرية).
- (١٠) ايلات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠.
- (١١) اليامو ساسون، بيديرنيخ آل هاتشالوم (عل الطريق نحو السلام)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٨، ص ١٦ (بالعبرية).
- (١٢) انظر، ايضاً، موشي شاريت، يومان مديني (يوميات سياسية)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٨، الجزء الاول، ص ١٦٤ - ١٦٨ (بالعبرية).
- (١٣) نقلاً عن تقرير الوكالة اليهودية المقدم إلى المؤتمر الصهيونى الثامن عشر (١٩٣٢)، كما اوردتها امارون كوهين، يسرائيل فيهاغولام هاعرفي (اسرائيل والعالم العربي)، مرجعها: سفريات بوغالم، ١٩٦٤، ص ٢٣٥.
- (١٤) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٤٢.
- (١٥) ايلات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١.
- (١٦) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٤٣ و ٢٥٨.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.
- (١٨) الياكيم روبينشتاين في «الصهيونية والمسألة العربية»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.
- (١٩) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٨ و ٢٤٤.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.
- (٢١) الياكيم روبينشتاين في «الصهيونية والمسألة العربية»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.
- (٢٢) ايلات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٤.
- (٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.
- (٢٤) يسرائيل كولت في «دافار»، ١٩٧٢/٦/٢٢، ص ١٤ و ١٣.
- (٢٥) ايلات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢.
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٤.
- (٢٧) المصدر نفسه.
- (٢٨) الياكيم روبينشتاين في «الصهيونية والمسألة العربية»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.
- (٢٩) نص الرسالة في «دافار»، ١٩٧٢/٦/١٢، ص ١٢.
- (٣٠) المصدر نفسه.
- (٣١) انظر، ايضاً، خطاب اوبشيسكين في هاكونغرس

- الجزء الثاني، ص ١٦٤ - ١٦٥.
- (٧٣) المصدر نفسه، ص ١٦٥ - ١٦٧.
- (٧٤) غولدشتاين في ندفة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.
- (٧٥) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٩١ و٣٠١.
- (٧٦) سبيع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٥.
- (٧٧) Lee Hattis, Susan; *The Bi - National Idea in Palestine during Mandatary Times*, Haifa: Shikmona, 1970, pp. 122 - 126.
- (٧٨) انظر التفاصيل في المصدر نفسه، ص ١١٤ - ١٢٤.
- (٧٩) انظر التفاصيل في انيتا شايبيرا، هامافاك هنخزاف (الصراع الخائب)، تل ابيب: جامعة تل ابيب وهساكيوتس هاميثوحد، ١٩٧٧، ص ١٥٩ - ١٨٢ (بالعبرية).
- (٨٠) انظر أيضاً تسفي ابن - شوشان، تولدوت تنوعات هابوعاليم بايرتس - يسرائيل (تاريخ حركة العمال في ارض - اسرائيل)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٥، الجزء الثاني، ص ٣١٥ (بالعبرية).
- (٨١) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.
- (٨٢) المصدر نفسه، ص ٢١٧.
- (٨٣) انظر، أيضاً، ليزيد من التفاصيل، شايبيرا، «الصراع الخائب»، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤ - ٢٣٦.
- (٨٤) التفاصيل في المصدر نفسه، ص ١٨٢ - ٢١٢.
- (٨٥) الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية، الملحق رقم ٢ للعدد ٤٢٧، ١٩٢٤/٥/٢.
- (٨٦) ابن شوشان، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢١٧ - ٢١٨.
- (٨٧) (محاضر) المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٢٥)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٧.
- (٨٨) المصدر نفسه.
- (٨٩) المصدر نفسه، ص ٥٠٦.
- (٩٠) Haim, *op. cit.*, p. 227.
- (٩١) من خطاب بن - غوريون في (محاضر) المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٢٥)، مصدر سبق ذكره ص ٥٤.
- (٩٢) Great Britain. colonial Office. *Palestine Royal commission Report*, London: His Majesty's Stationary Office, 1937, Cmd. 5479, p. 49.

- (٥٥) انظر أيضاً دافيد بن - غوريون، بغيشوت عم منهيخيم عوفيد (لقاءات مع زعماء عرب)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٧، ص ١٧ - ١٨ (بالعبرية).
- (٥٦) يعقوب غولدشتاين، «فكرة الفدرالية الاقليمية لدى مباي خلال الثلاثينات» في يوسف ندفة (محرر)، سوغوتوت بتسيونوت، ١٩١٨ - ١٩٤٨ (فصول في الصهيونية، ١٩١٨ - ١٩٤٨)، حيفا: جامعة حيفا، ١٩٧٩، ص ٥٢ (بالعبرية).
- (٥٧) المصدر نفسه، ص ٤٦ و٤٨.
- (٥٨) سبيع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٨.
- (٥٩) غولدشتاين في ندفة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩ - ٥٠.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ٥٠ - ٥١.
- (٦١) المصدر نفسه، ص ٥٦، وانظر، أيضاً، دافيد بن - غوريون، زخرونوت (مذكرات)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٥، الجزء الثاني، ص ٤٣ - ٤٤.
- (٦٢) غولدشتاين في ندفة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢؛ وسبيع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٨.
- (٦٣) سبيع، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٠.
- (٦٤) بن - غوريون، مذكرات، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٤٤.
- (٦٥) المصدر نفسه، ص ١٦٢ - ١٦٤؛ و«لقاءات...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٩ - ٢٠.
- (٦٦) بن - غوريون، «لقاءات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩ - ٣٩؛ ومذكرات، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ١٦٨ - ١٧٢.
- (٦٧) Furlonge, Geoffrey; *Palestine is my Country (the Story of Musa Alami)*, London: 1969, pp. 102 - 103.
- (٦٨) بن - غوريون، «لقاءات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤ - ٣٩؛ ومذكرات، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ١٧٠ - ١٧٢.
- (٦٩) Furlongé, «Palestine is my Country», *op. cit.*, p. 105.
- (٧٠) بن - غوريون، «لقاءات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩ - ٤٤.
- (٧١) انظر، أيضاً، نص رسالة الامير شكيب ارسلان الى اكرم زعيتر في كتابه، وثائق الحركة القومية الفلسطينية، ١٩١٨ - ١٩٣٩، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٢٨٧ - ٢٨٨.
- (٧٢) بن - غوريون، مذكرات، مصدر سبق ذكره،

## القوانين البريطانية واستملاك الصهيونيين في فلسطين، ١٩٢٠-١٩٣٠

محمد سليمان

عندما وضعت بريطانيا صك الانتداب على فلسطين، حرصت على تحميل الدولة المنتدبة «مسؤولية وضع البلاد في احوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي»<sup>(١)</sup>. كما حُملت، في الصك أيضاً، الدولة المنتدبة المسؤولية المباشرة عن تهويد الارض، كما جاء في المادة السادسة منه، حيث نصت على ان «على ادارة فلسطين ان تشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الاراضي الاميرية، والاراضي غير المطلوبة للغايات العامة». وجاء في المادة الحادية عشرة في الصك، كذلك، انه يترتب على ادارة فلسطين «ان توجد نظاماً للاراضي يلائم احتياجات البلاد، مراعية في ذلك، من بين الامور الأخرى، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الاراضي وتكثيف الزراعة. ويمكن لادارة البلاد ان تتفق مع الوكالة اليهودية شريطة ان تقوم هذه بانشاء او تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية، وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الادارة لا تتولى هذه الامور مباشرة بنفسها»<sup>(٢)</sup>.

ونصت المادة الثانية عشرة من دستور فلسطين الصادر في آب (اغسطس) ١٩٢٣ على «ان تناط بالمندوب السامي جميع الحقوق في الاراضي العمومية او الحقوق المتعلقة بها، وله ان يمارس تلك الحقوق بصفة كونه أميناً عن حكومة فلسطين، وان تناط به كافة المناجم والمعادن على اختلاف انواعها ووصافها، سواء كانت فوق اليابسة او المياه ام تحتها، وسواء كانت تلك المياه أنهر داخلية، ام بحيرات، ام مياهاً ساحلية، على ان يراعى كل حق ممنوح لأي شخص لاستثمار هذه المعادن او المناجم بمقتضى امتياز يكون نافذاً في تاريخ هذا المرسوم».

وَحَوَّلَ الدستور، المندوب السامي، أيضاً، سلطة هيئة الاراضي، بحيث «يستطيع ان يهب، او يؤجر، اية أرض من الاراضي العمومية او أي معدن او منجم، وله ان يأذن بأشغال مثل هذه الاراضي بصفة مؤقتة وبالشروط والمعد التي يراها ملائمة على ان تراعى في ذلك احكام القانون. ويشترط في ذلك ان تجري كل هبة كهذه، أو كل ايجار او تصرف كهذا، وفقاً لمرسوم او تشريع او قانون معمول به الآن في فلسطين او سيعمل به فيما بعد، او وفقاً لما قد يصدر عن المندوب السامي

شؤون فلسطينية - العدد ١٤٨ - ١٤٩، تموز/ آب (يوليو/ اغسطس) ١٩٨٥

من التعليمات، بتوقيع جلالتة وختمه، او بواسطة الوزير تنفيذاً لاحكام صك الانتداب»<sup>(٣)</sup>. ولتحقيق هذه النصوص الصريحة التي تؤكد مع ضرورة ايجاد التسهيلات اللازمة لتمليك اليهود مزيداً من الارض في فلسطين، مارس الاستعمار البريطاني سياسة افقار ضد المالكين الصغار والفلاحين. وفي هذا الاطار، بادرت السلطات البريطانية «في آذار (مارس) ١٩٢١ لتصفية البنك الزراعي العثماني الذي جمع رأسماله من اموال الفلاحين العرب»<sup>(٤)</sup>، الذين كانوا يعتمدون عليه بشكل رئيس في الحصول على القروض والرهنيات. كذلك، اصدرت السلطات عدداً من التشريعات الزراعية المجحفة. كما الغت بعض قوانين الاراضي التي كان معمولاً بها في العهد العثماني. وشددت في اجراءات تحصيل الضرائب المختلفة، التي أوقعت على كواهل الفلاحين مسؤوليات اضافية. وصادرت مساحات واسعة من الاراضي الزراعية بحجة الحاجة اليها لاغراض الحرب والدفاع.

ومنحت الحكومة البريطانية اليهود مساحات واسعة من الارض، ونقلت ملكيتها اليهم. كما سنت التشريعات المختلفة التي تساعد الصهيونيين على استملاك الارض بمختلف الوسائل. وقد عرفت تلك التشريعات بقوانين الارض. وكان من ابرزها:

### قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠

اصدر هربرت صموئيل، المندوب السامي البريطاني في فلسطين، هذا القانون في ١٠/١٠/١٩٢٠، في اطار تأكيده لسياسة حكومته التي تعمل على تشجيع اليهود بحيث تصبح لهم السيطرة على البلاد، وحتى يمكن انشاء حكومة يهودية فيها<sup>(٥)</sup>. وبرغم ان هذا القانون قد مثل عاملاً مساعداً كبيراً على تملك اليهود من الارض الفلسطينية، غير ان الملاحق التي اتبعت به كانت لها من القوة ما هو اشد عسفاً من نصوص القانون اياه، ذلك ان معظم الملاحق كانت تتعلق بضرورات الحصول على الارض لاغراض الدفاع عن الامن ولاحتياجات الحرب، ونظراً لمستوى قوة تلك الملاحق فقد اخذت تقدم على اساس انها قوانين منفصلة، مثل قانون امتلاك الاراضي للجيش لسنة ١٩٢٠. وبموجب هذا القانون، اصدر هربرت صموئيل، مثلاً، امراً في ٧/٧/١٩٢٠، يقضي بمصادرة ٢٣٩٠ ذراعاً مربعاً من اراض تعرف باسم كرم ابو حسين في مدينة القدس. كذلك استولت الحكومة، بموجب القانون نفسه، في شهر آب (اغسطس) ١٩٢٤، على مساحة ٣٣١٣ دونماً من اراضي قرية صرفند العربية<sup>(٦)</sup>، وعلى «قطعتي ارض مساحة الاولى ٢٢ دونماً، والاخرى ٢٧ دونماً في مدينة الرملة»<sup>(٧)</sup>.

وقد ارتأت حكومة الانتداب اجراء تعديلات عامة في نصوص القانون تمنح ذوي العلاقة المباشرة في الجيش تسهيلات تمكنهم من القيام بعملهم بالسرعة التي تقتضيها الضرورة. وكننتيجة لذلك، عدل القانون في ١٥/٥/١٩٢٥، وبموجب التعديل اعطيت صلاحيات للقادة العسكريين في المواقع، واصبح بمقدورهم الاستيلاء على اية ارض يجدونها مناسبة للاغراض العسكرية والشروع في استخدامها مباشرة دون انتظار موافقة المندوب السامي.

واجاز القانون للقائد العسكري ان يفاوض اصحاب الارض على دفع ثمن لتلك الارض، واذا ما فشل في الاتفاق مع اصحابها حول ذلك، فله الحق بأن يدفع ثمن الارض، او الاملاك، التي ارتأت مصلحة الاغراض العسكرية الاستيلاء عليها، الى المحكمة ذات العلاقة المباشرة

بذلك. وبخول القانون القائد العسكري السيطرة على الارض في حال دفع ثمن، سواء قبل صاحب الارض ذلك او رفض.

وبالاعتماد على هذا القانون، فقد سيطرت قوات الاحتلال البريطاني على مساحات واسعة من الاراضي الفلسطينية، غير آبهة بمصير ما كان قائماً فيها من زراعات ولا ملتفتة، بنظرة واحدة، الى مصير أصحاب تلك الارض.

وخطورة هذا القانون تتأتى، كذلك، من القوة التي منحه اياها المشرع، فهو يتجاوز حق السيطرة على الاراضي الى احتلال المنازل وبعض الاماكن الاخرى، بغض النظر عن المكان الذي تقع فيه او مستوى تملكه لفرد او لجماعة، او للمكانة التي يمثلها، روحية كانت أم اجتماعية. وتتأتى الخطورة، ايضاً، من اعطاء المشرع لمن يخوله، بموجب هذا القانون، صلاحيات مفتوحة تطول اية مساحة من الارض يرغب في شرائها او السيطرة عليها للاغراض الحربية سواء كانت البلاد في حالة حرب أم سلم. وقد اجاز هذا القانون، ايضاً، لحكومة الانتداب «الحق ببيع تلك الاراضي او وهبها لمن تشاء، في حال انتهاء الغاية التي تمت السيطرة عليها من اجلها. وكان الصهيونيون هم الراعي الوحيد، دائماً، في مثل هذه الحالات»<sup>(٨)</sup>.

وتشمل نصوص هذا القانون، ايضاً، جميع الاموال غير المنقولة المنصوص عليها في قانون الاراضي العثماني الصادر سنة ١٨٥٨، كما تشمل اراضي الملك، وجميع اراضي الوقف. كما قضت نصوصه بالغاء القانون الصادر في ١٨/١١/١٩١٨ والذي ينص على وقف عمليات البيع والرهن، أو خلافهما.

واشترطت مواد القانون ضرورة اخذ موافقة الحكومة على كل عمليات التصرف بالارض مؤكدة على أن تلك الموافقة يجب ان تكون خطية، وفصلت كيفية الحصول عليها بواسطة تقديم «عرض حال» إلى دائرة الطابو في المنطقة التي تتبع لها الارض موضوع التصرف، واشترطت ان يشمل عرض الحال الامور المراد التصرف بها مع ضرورة ان يرفق الطلب بكشوفات اثبات الملكية لصاحب عرض الحال، كالكوشان او حجة الارض.

وقد حدد القانون شروطاً لموافقة الحاكم على نقل الملكية، وذلك كتدبير لحماية المزارعين والمتصرفين الحاليين ومنع المضاربات بالارض. إذ اجاز القانون لحاكم اللواء (القائمقام) ان لا يوافق على عملية النقل الا اذا اقتنع بان مشفوعات الجهة التي ترغب في امتلاك التصرف كانت صحيحة، سواء لجهة تصريحها عن غرضها من استعمالها للارض وزراعتها، ام لجهة ان الشخص (او الاشخاص عندما يكون طالب نقل الملكية جماعة) مقيم في فلسطين. كما حدد القانون ضرورة ان لا تزيد مساحة الارض المراد تملكها على ثلاثين دونماً مهما كانت قيمتها. وأما في خارج المدن، فيجب ان لا تزيد على ٣٠٠ دونم، وان لا تتجاوز قيمتها ٣٠٠ جنيه مصري، مهما كان سعر الدونم.

واشترطت نصوص القانون، كذلك، ان يقوم المالك الجديد بزراعة الارض المنوي تملكها، حالاً، وبنفسه. وما زاد على تلك المساحة من الارض ولا ينطبق عليها ما ذكر سابقاً، فعلى حاكم اللواء ان يحيل امر نقل ملكيتها الى المندوب السامي، الذي له الحق في الموافقة او الرفض. واجاز هذا القانون للمندوب السامي صلاحيات نقل اية مساحة من الارض من اي نوع من الملكية لاغراض النفع العام، ولاغراض الدفاع والامن. وبموجب هذا القانون، أصبح للمندوب السامي الصلاحية في ان يمنح اي شركة تجارية

مسجلة في فلسطين حق تملك او رهن او تصرف ما يلزمها من الارض مهما بلغت مساحتها. وفرض القانون، ايضاً، على أي ورثة او اناس موصى لهم بانتقال ملكية اموال غير منقولة، ان يقوموا بتسجيل ذلك في مدة اقصاها سنة واحدة<sup>(١)</sup>.

وقد ادرك العرب ما أخذ يحيط بهم جراء اقرار هذا القانون، فقد اشارت لجنة هايكرافت، في تقرير لها عن اسباب اضراب ١٩٢١، الى ان العرب رأوا في ذلك القانون محاولة لخفض اسعار الاراضي، وتمكين اليهود من شراء ما يستطيعون منها باثمان زهيدة. كما لاحظت اللجنة ضرورة اعادة النظر بالقانون.

وأخذاً بعين الاعتبار لما ورد في التقرير، عدل القانون في ١٩٢١/٢/١ بصدر قانون الاراضي لسنة ١٩٢١ وألغيت منه بعض المواد، من ضمنها المادة التي تشترط على طالب انتقال الملكية ان يقيم في فلسطين. والغني، كذلك، النص الذي يؤكد تحديد مساحة الارض في حدود المدينة او الريف، واستثمارها المحصور بالمالك الجديد نفسه. فقد اشارت نصوص المادة اياها في القانون المعدل الى احقية التملك لاية مساحة من الاراضي في حدود المدينة او الريف، ولاي غرض استثماري، سواء اقام المالك الجديد في فلسطين ام خارجها.

وكف التعديل في القانون يد وكلاء المندوب السامي عن اقرارهم الشخصي للبيع او عدمه، فقد اصبح البيع مجازاً دون اي شرط، بعد ان لغيت المادة المتعلقة بصلاحيه حاكم اللواء في الامتناع عن اعطاء موافقته على البيع.

ومع الغاء الفقرة الاولى من المادة الثامنة المتعلقة بتوسيع صلاحية المندوب السامي، بناء على المواد الملغاة، قدم تعديل القانون تسهيلات اكثر امام انتقال ملكية الارض الى الأغنياء والمنتفذين والشركات الصهيونية. فقد اصبح من حق مديري تسجيل الاراضي، كل في منطقته، ان ياذنوا لأي شركة تشتغل بالصرافة ان ترتهن الارض، ويسمحوا لأي شركة تجارية مسجلة في فلسطين ان تملك من الاراضي ما يلزمها للقيام بمشروعها، ويجوز، مع مراعاة الشروط المار ذكرها ايضاً، ان ياذنوا بانتقال الاراضي الى اي شركة<sup>(٢)</sup>.

وبموجب هذه التعديلات، اجازت حكومة الانتداب لنفسها، ويتأكد من قانون الامتيازات الذي سنتحدث عنه لاحقاً، ان تمنح لشركة البوتاس (الصهيونية) مساحة ٧٥ الف دونم، وان تبيعها، اسمياً، مساحة ٦٤ الف دونم، وان تمنح شركة الكهرباء (الصهيونية) مساحة ١٨ الف دونم مجاناً<sup>(٣)</sup>. وكاستمرارية في التضليل، نصت الفقرة ١ من المادة ٨ من القانون المعدل على ما يشعير كما لو انه حرص الحكومة على حماية الفلاحين، حيث ضمن القانون «عدم منح موافقة الحكومة على كل انتقال يجري في الاموال غير المنقولة، الا اذا كان مدير الاراضي مقتنعاً بان المستأجر الذي يشغل الاراضي قد احتفظ لنفسه في تلك المنطقة المراد انتقال الملكية فيها، او في غيرها، بارض تكفي لمعيشته، ومعيشة عائلته»<sup>(٤)</sup>. غير ان معطيات الواقع اشارت الى عكس ذلك، فجملة تلك الاجراءات كانت، كما وصفها تقرير جون هوب سيمبسون، حبراً على ورق، حيث كان المالكون الذين يرغبون في بيع اراضيهم يتملصون، بأساليب مختلفة، من حماية المزارع. فكثيراً ما كان يعمد المالكون الذين يرغبون في بيع اراضيهم الى اخراج المستأجرين او المستثمرين أولاً، ثم يقومون ببيع الارض خالية من الزراع، او ان يقنع المالكون، او المشترون، المزارعين بقبول التعويض واخلاء الارض. وفي كل الاحوال، يصبح المستأجرون او المستثمرون الزراع غير متصرفين بالارض، وبذلك لا تطولهم نصوص هذا القانون واحكامه.

## قانون الاراضي الموات

الاراضي الموات هي ليست اراضي مشاعاً او متروكة، كما انها ليست في تصرف احد في الاصل. ووفق المادة ١٠٣ من قانون الاراضي العثماني، كان يجوز لصاحب الضرورة، ومن يرغب، في ان ينقب او يستصلح مثل هذه الاراضي ويتخذها مزارع له، شريطة ان يفعل ذلك بعد حصوله على الاذن الخاص بهذا الشأن من مأمور الاراضي. وفي مثل هذه الحالة، كانت الارض تسجل باسم مستصلحها مجاناً.

ووفق نصوص المادة السادسة من صك الانتداب، التي اكدت ضرورة ان تتحمل الدولة المنتدبة مسؤولية تقديم اقصى ما تستطيعه من تسهيلات لتملك اليهود في فلسطين، قامت حكومة الانتداب البريطانية في ١٦/٢/١٩٢١ بأصدار قانون يمنح العرب (الذين كانوا اكثر من المستفيدين من القانون العثماني بشأن الاراضي الموات) مما أجازهم لهم ذلك القانون. وقد اشارت نصوص القانون الجديد الى ضرورة الحصول على اذن مسبق بالاستصلاح من مدير الاراضي (وكان يهودياً يدعى ابراماسون)، وفرض عقوبة على كل من نقب واصلح ارضاً مواتاً. ورغم التطابق بين ما بين صدور هذا القانون ورغبة الحكومة في حرمان العرب من الاستفادة من استصلاح وتملك الاراضي الموات، فان نصوص القانون جاءت لتؤكد الاهداف الفعلية منه لمصلحة الحركة الصهيونية وتحقيق الهدف الصهيوني باقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. فقد جاء في المادة الثانية منه: «تستبدل الفقرة الاخيرة من المادة ١٠٣ من قانون الاراضي العثماني بما يلي: كل من نقب ارضاً مواتاً او زرعها دون ان يحصل على موافقة مدير الاراضي، لا يحق له ان يحصل غلي سند ملكية بشأن تلك الارض، ويعرض نفسه، فضلاً عن ذلك، للمحاكمة لتجاوزه على الارض».

ونصت المادة الرابعة من القانون بانه «على الرغم مما ورد في القانون العثماني بشأن اصدار سندات الطابو للاراضي الميري اذا اصبحت اية ارض مستحقة حق الطابو، وكان هناك اشخاص يملكون هذا الحق، فتقرر قيمة تلك الارض لجنة... وان التثمين الذي تجريه اللجنة المشكلة يكون عرضة للتدقيق من قبل مدير الاراضي الذي يكون قراره نهائياً. وعند تعيين قيمة الارض، يعرض المدير الارض على اصحاب الطابو ويفوضهم بقبول تفويضها اليهم لدى دفع القيمة خلال ثلاثين يوماً، وتفوض لمن يقبل التفويض».

وجاء في الفقرة الرابعة من تلك المادة انه اذا اعلنت ارض مطولة بسبب عدم وجود من يملك حق الطابو فيها، او اذا تنازل اصحاب هذا الحق عن حقوقهم فيها، ولم تعلن ارضاً عمومية وفقاً للمادة الثالثة من هذا القانون، فتطرح للمزايدة، وتحال الى المزايدة الاخير على ان يراعى في ذلك الثمن المحتفظ به من مدير دائرة الاراضي<sup>(١٣)</sup>.

وتضمن القانون، ايضاً، نصوصاً تفرض على كل شخص يفلح او يستغل ارضاً مفرغة بدون مصادقة الادارة ان لا يكون له ادنى حق بحجة تملك لهذه الارض، ويعرض نفسه للمحاكمة بسبب تعدييه.

كما اشترطت نصوص اخرى على كل شخص يستغل هذه الارض بدون تصريح وجوب اغلامه مسجل الاراضي في دائرة الطابو خلال شهرين من نشر هذا القانون، وطلبه حجة تملك بذلك.

وجاء في تقرير اللجنة الملكية لفلسطين الذي عرض على البرلمان البريطاني في شهر تموز (يوليو) ١٩٣٧، ان الحكومة حصلت، بموجب هذا القانون، على معظم اراضي الكبارة وبرة قيسارية وعتليت الواقعة في منتصف الطريق بين حيفا ويافا، على امتداد طريق الساحل، وعلى اراضي بركة رمضان في طولكرم وذلك عندما اقامت، سنة ١٩٢٨، دعوى بحقها في تلك الاراضي، على اعتبار انها من الاراضي الموات. وقد حكمت المحكمة بقرارها للحكومة، ولم تعط لاصحاب تلك الارض من حق في التملك سوى لما مساحته ٢٦٥٥ دونماً.

وتعود اسباب مشكلة تلك الاراضي الى ان بركة رمضان، وهي قطعة ارض مساحتها ٤٥٠٠ دونم، توفى مالكاها بلا وريث، فألت الى وقف خليل الرحمن، واصبحت من املاك الوقف. اما برة قيسارية وعتليت والكبارة فتبلغ مساحتها حوالي ٢٢ ألف دونم. وقد اعطي وعد سنة ١٩١٤ لجمعية الاستعمار اليهودية الفلسطينية، بان تمنح امتيازاً في تلك الاراضي. وعندما علم اصحاب الارض بذلك، قاوموا المشروع بشدة، واعلنوا ان الارض ملكهم، ولن يتخلوا عن شبر واحد منها.

ولكن في تلك الفترة، حيث كانت البلاد تشهد ظروفأ صعبة بسبب الحالة المزرية التي وصلت اليها الاوضاع في الامبراطورية العثمانية، وبسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى، والتعقيدات التي تربت على ذلك في فلسطين، لم تتمكن الجمعية من وضع يدها على تلك الاراضي في حينه.

ان استقراء سريعاً لما ورد في نصوص هذا القانون، سواء من حيث ربطه الاحقية في استصلاح الاراضي والاستفادة منها بمدير الاراضي، وهو الصهيوني ابرامسون، ام من حيث التشديدات التي طرحت حتى في حال الموافقة من قبل مدير الاراضي، لجهة اعتبار تلك الارض المستصلحة كملكية خاصة، او من حيث طعن مدير الاراضي او من يفوضه او ينوب عنه بصحة احقية تطويب تلك الاراضي كملكية شخصية لمستصلحيها، او بقوة سندات الطابو الصادرة بتحديد وتثبيت ملكية اراض من هذه الفئة، يشير الى ان القانون قد جاء ليحصر احتمالات تملك اراضي هذه الفئة بالحركة الصهيونية فقط، حتى على الرغم من انها لم تقم باجراءات الاستصلاح. واذا كان الذين يقومون بها هم الفلسطينيون من سكان البلاد، فادارة الاراضي لن تسمح بتسهيلات اذن الاستصلاح والاستثمار، واذا حدث وان قدمت دائرة الاراضي اذنوا بهذا الشأن، فان تلك الاذن لن تسمح بالملكية، فيما بعد. ومن جهة اخرى، وحيث كانت فلسطين تعيش ارباكاً اقتصادياً، ولم يكن المالكون العرب الكبار يقدمون على شراء الاراضي من هذا النوع، فانها تؤول في ملكيتها النهائية الى اليهود، لان الفلاحين والمالكين الصغار والمتوسطين العرب لا يستطيعون منازلة اليهود في المزايد العلني على بيعها كما جاء في القانون، فالسلطات كانت ترفع السعر «مراعية في ذلك الثمن المحتفظ به من [قبل] مدير دائرة الاراضي وفق ما ينص عليه القانون»<sup>(١١)</sup> لتضمن ان يكون المشترون هم اليهود وحدهم.

### قانون الاراضي المحلولة

الاراضي المحلولة هي جزء من الاراضي الاميرية. حق استغلالها يرجع الى الافراد، رغم ان حق رقبتهما للدولة. ولصاحب الارض المحلولة لما لصاحب الميري، من حيث استعمالها كملكية والتصرف بها كما يرغب. اما كيف تحولت الى «محلولة» فبسبب تركها غير مزروعة طيلة المدة التي



لا يجيز القانون ترك ارض بلا زراعة طيلاتها، فألت ملكيتها الى الدولة، او لأن مالكةا توفى بلا وريث ذي علاقة مباشرة وفي هذه الحال يجيز قانون الاراضي العثماني الحق للدولة في تفويض شخص بها وتستوفي، مقابل ذلك، بدل المثل (الطابو)، او رسوم التسجيل، ويكون حق الافضلية للاقرباء، او الجيران، او ابناء القرية. وعليه، تكون الاراضي المحلولة هي حق ابناء القرية دون سواهم. وقد اجاز قانون الاراضي العثماني تملك العديدين لمساحات شاسعة من الاراضي الفلسطينية المحلولة، واستمر العمل به حتى صدور المنشور رقم ٧٥ بتاريخ ١٩١٨/٢/١، الذي اعلنت فيه الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين الغاء تلك الاحكام.

وفي ١١/١٠/١٩٢٠، اصدرت الادارة المدنية البريطانية في فلسطين، في اطار تشريعاتها العامة حول الارض، قانون الاراضي المحلولة، الذي اكد ان «تؤول كل الاراضي، التي اكتسب صفة المحلول، في ملكيتها للدولة، وهي صاحبة القرار الاول والاخير بشأنها سواء لجهة التمليك او التزيم او الاشغال المؤقت او استعمالها لاغراض النفع العام... الخ. كما اعلن القانون سقوط كل سندات الملكية للارض التي اكتسبها مالكوها استفادة من نصوص قانون الاراضي العثماني. وقد طلب القانون الجديد من كل شخص كان قد وضع يده في اي وقت بما في ذلك وقت ما قبل صدور هذا القانون، على اي ارض اصبحت محلولة، لعدم زراعتها او لانقطاع وريثة المالك، اعلان ذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور القانون.

وفي الاطار التنفيذي، وضعت اجهزة السلطة ذات الاختصاص الاجرائي، تحت تصرف مدير دائرة الاراضي، فيما يخص تطبيق هذا القانون.

وحملت دائرة الاراضي المخاطر في المدن والقرى مسؤولية اعلام الحكومة عن كل حالات الملكية التي تمت بالاستفادة من قانون الاراضي العثماني بشأن الاراضي المحلولة. كما فرضت عقوبات صارمة بحق كل من لا يقوم بهذه المهمة من ذوي الشأن، وبحق كل شخص يمتلك معلومات محددة حول ملكية الاراضي المحلولة ولم يخبر دائرة الاراضي او الجهات المختصة عن ذلك.

وبموجب هذا القانون، ألت ملكية جميع الاراضي الشخصية التي امتلكها مواطنون منذ سنة ١٨٧٨، اي تاريخ صدور قانون الاراضي العثماني، وحتى تاريخ صدور قانون الاراضي المحلولة البريطاني في ١١/١٠/١٩٢٠، وسحبت حقوق التصرف او وضع اليد على مثل هذه الاراضي وحصرت بدائرة تسجيل الاراضي وحدها.

واجيز لدائرة الاراضي، بموجب هذا القانون، ان تتصرف بالاراضي المحلولة وفق ما يجيز لها القانون من تصرف في الاراضي الاميرية.

### قانون تأكيد الملكية

صدر هذا القانون في ٢٢/٩/١٩٢٠. وبموجبه، ألغيت الاجراءات التي ترتبت على صدور المنشورين رقم ٧٥ و ٧٦ في ١ و ١٨/٢/١٩١٨ من قبل الادارة العسكرية، واعيد العمل في سجلات الطابو. وبعد دراسة معمقة للقانون، تم تعديله واقرار صيغته النهائية ونشر في ١٩٢١/٢/١.

وقد تضمنت نصوص القانون كذلك «تطحيح سجلات الطابو»، اعتماداً على ان تلك السجلات قد سحبها حكام الولايات الاتراك معهم، ولم تتمكن الادارة البريطانية من استعادتها

الابعد سقوط دمشق، وأنه ربما حدث فيها بعض التشويش. ومن جانب آخر، فإن قيود الطابو دونت في زمن الحكم العثماني حيث كانت تسود أوضاع سيئة كانت تجبر الكثيرين على تسجيل أراضيهم بأسماء مستعارة أو وهمية، أو بأسماء أشخاص لا يملكونها. كما كان اليهود، في تلك الفترة، يمنعون، في بعض الأحيان، من الحيازة والتملك الرسمي للأرض، فكانوا يتحايلون على القانون ويسجلون الأراضي التي اشتروها إما بأسماء اجانب أو بأسماء شركات اجنبية أو مؤسسات خيرية أو أسماء مستعارة، مع وضع الرهونات على تلك الأرض والاحتفاظ بالسندات الشخصية التي تثبت ملكيتهم لها.

وقد اجازت نصوص هذا القانون لكل من يدعي ملكية ارض مسجلة بغير اسمه الحق بالاستدعاء لدى المحكمة مطالباً بملكيتها، وتسجيل ذلك على السجل الخاص بتلك الأرض. ويخول القانون المحكمة، بعد سماع الطرفين واستقراء مشفوعاتهم الثبوتية إذا ارادت ذلك أو رآته ضرورياً، ان تأذن بادخال ذلك الشرح في سجل الأرض، مع تبيان نوع المنفعة المدعى بها والتفصيلات المتعلقة بالأدلة التي قدمت لاثبات حق الملكية؛ وذلك كإبراز المستندات الخاصة، أو إبراز وثيقة حكم غير قابل للاستئناف من محكمة ذات اختصاص تمنح صاحب الطلب حقاً بالأرض كمالك أو مرتهن، أو يخول وضع اليد على الأرض حتى يثبت في امر الملكية، أو أن يمتلك المتقدم اثباتاً على دفع الويركو عن الأراضي موضوع الملكية شريطة ان تعود في تاريخها الى ثلاث سنوات قبل الاستدعاء.

وقد اعطى القانون مهلة سنة لتقديم طلبات تأكيد الملكية وتصحيح سجلات الطابو، واعتبر جميع الطلبات المقدمة بعد انتهاء المهلة لاغية.

ونصت بنود القانون على تخويل أمر البت بشأن تأكيد الملكية، أو إعادة تسجيلها، أو تصحيحها، الى المحكمة المركزية في المنطقة التي تقع فيها الأرض، معطية لتلك المحكمة صلاحية اصدار الأحكام القطعية غير القابلة للاستئناف بشأن الدعوى لجهة المنح أو الرفض. وأوجب القانون جعل كامل الرسوم والنفقات للطرفين، المدعي والمدعى عليه، في تلك الدعوى على عاتق مقدم الطلب (المدعى) سواء قبل طلبه ام رفض.

ان مظاهر قانون تأكيد الملكية تبدو كما لو انها لصالح الفلاحين. لكن معطيات الواقع كانت تشير الى عكس ذلك تماماً. فالقانون تجاهل بالكامل التصرف بالأرض واستثمارها لأجل طويلة، ومن قبل اجيال متوارثة، على اعتبار انه اثبات ملكية للأرض. كما أن تحديد القانون لاشكال المشفوعات المطلوب تقديمها لاثبات الملكية، كانت في عرف الفلاح الفلسطيني أقل بكثير، في قوتها الإثباتية، من الاقرار له في منطقته بملكيته للأرض التي يزرعها ويستثمرها منذ أمد بعيد، وبحقه في توريثها لابنائه من بعده. كذلك، فإن الفترة الزمنية التي حددها القانون لتقديم طلبات تصحيح السجل كانت قصيرة، في حين أن الفلاح الذي يعيش حالة غير منتظمة ليس في مقدوره البحث عن تلك الاثباتات في مثل هذه المهلة، والامر بالنسبة له يحتاج الى مدة اطول.

واعتماد القانون لايصالات دفع الويركو عن الأرض اثباتاً لملكيتها وحصر ذلك في الفترة التي تلت الحكم العسكري بثلاث سنين، يعتبر تآمراً مكشوفاً من قبل سلطات الانتداب على حق الفلاحين الفلسطينيين في ملكية أراضيهم. ذلك انه في تلك السنين الثلاث المذكورة، كانت فلسطين تعيش حالة من الفوضى والاضطراب بسبب الحرب، الأمر الذي دفع بالكثير من الفلاحين إلى التمسك عن تسديد الويركو، أو التمتع عن الدفع لعدم امتلاك الفلاحين للقيمة المطلوبة، أو

التهرب من دفع ذلك بسبب عدم وضوح الوضع السياسي بشكل عام في فلسطين. ومن هنا، نرى أن القدرة على اثبات الملكية وتأكيدهما، وفق ما نصت عليه مواد القانون، لم تكن متوفرة لدى الكثير من الفلاحين، عدا عن أن مالكي الأرض، في أحيان كثيرة، لا يستطيعون مواصلة ادعاء ملكيتهم نظراً لما يكلفه ذلك من نفقات ضرائبية وغيرها، ليس في مقدورهم توفيرها. وبسبب هذا القانون، انتقلت مساحات واسعة من الأرض من ملكية الفلاحين إلى ملكية الدولة، التي نقلتها، بدورها، إلى المستوطنين الصهيونيين بصيغ مختلفة.

## قانون نزع الملكية

اصدرت حكومة الانتداب هذا القانون كمخرج قانوني لمجموع الاجراءات التي ستقوم بها من نزع ملكية الاراضي اللازمة لمشاريع الامتيازات المنجمية والكهربائية والمائية وغيرها التي قدمتها للشركات الاستثمارية الصهيونية. وبعد مزيد من الدرس والتمحيض له، ارتأت تعديله، ثم نشرت نصوصه النهائية «في العدد ١٦٦ من الوقائع الفلسطينية، في تموز (يوليو) ١٩٢٦ واصبح نافذ المفعول في ١/٨/١٩٢٦. وبموجبه استولت الحكومة البريطانية على اية اراض لازمة للاستيطان اليهودي... كما نزع ملكية الكثير من الاراضي العربية بحجة المشاريع العمومية»<sup>(١٥)</sup>. وقد منح هذا القانون المنشئين، سواء كانوا الحكومة أو أي مجلس بلدي أو محلي أو أية سلطة محلية أخرى وكذلك أي شخص يقوم، أو هو على وشك القيام، بمشروع يشهد له المنسوب السامي فيه بأن المراد من هذا المشروع هو المنفعة العامة، وكذلك كل مشروع منحه المنسوب السامي امتيازاً، حق نزع ملكية الأرض المعرفة في هذا القانون من أجل مقاصد هذا الامتياز. كما حدد القانون تفسير كلمة الأرض الواردة فيه، بأنها كل نوع من الأراضي، وكل بناية أو شجرة أو أي شيء آخر ثابت في الأرض، وكذلك كل قسم من بحر أو شاطئ أو نهر، وكل حق مرئق في أية أرض أو مياه أو عليها.

• واجاز القانون لاصحاب الامتياز التفاوض لاستملاك أي ارض يحتاجون اليها لبناء مشروعهم، وان على اصحاب الارض المنوي نزعها، الموافقة، خلال اسبوعين من اعلامهم عن النية في ذلك، على التنازل عن ارضهم وتقدير خسائرتهم ونوع حقوقهم في الارض المنوي نزعها. واذا ما رفضوا ذلك، فإن اللجنة التي يحددها القانون للبت في مثل هذه الحالات، تقوم مقام اصحاب الارض من اجل تقدير الخسائر وتعيين مبلغ التعويض، كما اشارت المواد ٢ و ٥ و ٧ من القانون.

وبموجب القانون، أعطت السلطة للمنشئين حق بيع الاراضي التي تؤول الى ملكيتهم بموجبه، لمن يرغبون عندما تزول حاجتهم اليها. وقد شمل هذا القانون جميع الاراضي، «ولم تسلم اراضي الاوقاف الاسلامية منه»<sup>(١٦)</sup>. كما تمت السيطرة بموجبه على مساحة واسعة من اراضي اوقاف اخوية القبر المقدس التي بلغت ٢٢ الف دونم، وكانت مملوكة من قبل الكنيسة الارثوذكسية؛ بحجة سداد ديون كانت قد تراكت عليها ابان الحرب. وبرغم ان الكنيسة طالبت بوقف البيع وابدت استعدادها لتسديد تلك الديون، الا ان بريطانيا رفضت ذلك.

وبموجب هذا القانون، أيضاً، قدمت بريطانيا ٧٥ الف دونم لليهوديين نوفومسكي وطولوخ نيبابة عن شركة البوتاس. كما أجرتهما، باجر رمزي جداً، مساحة ٦٤ الف دونم من الاراضي

الواقعة على حدود البحر الميت<sup>(١٧)</sup>.

وقد ضمن القانون للمندوب السامي والحركة الصهيونية حق اغتصاب الاملاك والاراضي تحت ستار مصلحة الكهرباء، كما نصت على ذلك المادة العاشرة من عقد امتياز الكهرباء حيث اكدت أنه «على المندوب السامي، بناء على طلب الشركة وعلى نفقتها او في حالات تعذر الشراء باتفاق متبادل لقاء تعويض عادل توافق عليه الشركة، او تعذر الاتفاق وفقاً لاحكام أي قانون مرعي الاجراء في فلسطين آنذاك، ان ينزع ملكية العقارات او الاراضي او الابنية أو الحقوق الارتفاقية اللازمة للقيام بحقوق الشركة او القيام بتعهداتها بموجب هذا الامتياز»<sup>(١٨)</sup>.

وبموجب هذا القانون، ايضاً، تمت تسهيلات شراء ١٦٥ الف دونم من اراضي الحولة، والاراضي التي قدمت للشركة الكهربائية (امتياز الكهرباء) والتي بلغت ١٨ الف دونم.

من هنا، نرى ان المستفيد الاكبر من هذا القانون هو الحركة الصهيونية ومؤسساتها وشركاتها ومجالس مدنها وقراها البلدية والمحلية. فاعتماداً عليه، مثلاً، «حكم القاضي البريطاني، في محكمة يافا، لصالح اليهود في قضية محاجر مجدل الصادق المختلف عليها بين اليهود والعرب، مستنداً في حكمه الى ان ملكية الارض في المحاجر ليست للعرب، وان الادعاء بملكيتها ليس قانونياً لان اراضي المحاجر غير داخلة في حدود القرية»<sup>(١٩)</sup>.

وبموجب هذا القانون ايضاً «حضر عدد من اليهود الى اراضي قرية الريحانية، واحضروا معهم موتور ماء واخذوا يحفرون بئراً في قطعة ارض تابعة للقرية وتزيد مساحتها على ٨٠٠ دونم، وهي ارض مشاع وتستخدم لاغراض الرعي. وبرغم ان اهالي القرية يملكون ما يثبت ملكيتهم لها، الا ان تلك الاراضي قد استولي عليها بحجة ان اليهود يمتلكون حقاً لهم بذلك، وانهم عازمون على استعمالها للنفع العام الذي ستستفيد منه القرية في... مجالات عديدة الى جانب الاستسقاء، كالري وخلافه»<sup>(٢٠)</sup>.

وقد دأب المندوبون الساميون البريطانيون منذ زمن بعيد، من اجل تحقيق برنامج الانتداب في فلسطين، على نزع ملكية الاراضي في سبيل توسيع الطرق المؤدية الى المستعمرات اليهودية. واما القرى الفلسطينية، فكانت حتى الطرق المؤدية اليها عرضة للمصادرة بموجب مختلف التشريعات البريطانية لنهب الارض. وكثيراً ما صادف ان قطعت الطرق المؤدية الى القرى الفلسطينية بسبب ذلك، الامر الذي يترتب عليه ايجاد تخطيط آخر للطرق عبر امتدادات قد تزيد طول الطريق مسافات بعيدة، وقد يبقى المخطط نفسه قيد التنفيذ لسنوات طويلة، في حين تستمر الطريق الجديدة الى هذه القرية او تلك، ترابية، ومهملة، ويصعب السير عليها، بالاخص في فصل الشتاء.

ولتحقيق ذلك، فقد اصدر الحكام البريطانيون جملة من القوانين المعززة لقانون نزع الملكية، والتي تعطي لذلك القانون صفة القوة الاكثر، مثل قانون توسيع وتخطيط الطرق الرقم ٨ لسنة ١٩٢٧ تاريخ ١٩٢٧/٣/١، والقانون المعدل لقانون توسيع وتخطيط الطرق الرقم ٢٢ لسنة ١٩٢٧ تاريخ ١٩٢٧/٩/١، حيث نصت الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة منه على انه «يجوز للمندوب السامي في اي وقت، بعد اصدار الامر، ان يستملك اية ارض ضرورية لتوسيع الطريق او قسم منه، للحد المعين او لحد اقل، وذلك وفقاً لاحكام قانون استملاك الاراضي للطرق المعمول به من وقت لآخر».

## قانون تسوية حقوق ملكية الاراضي

نظام المشاع هو الملكية الجماعية لمجموعة بشرية ما (قرية مثلاً)، دون تعيين اية حدود لاية قطعة ارض محددة للملك محدد، وهو يحقق انتفاعية عامة لمجموع الافراد الذين تتشكل منهم تلك المجموعة البشرية (القرية مثلاً)، حيث يجرى الانتفاع بالارض فيما بين الناس (الذين يشكلون سكان القرية مثلاً)، بانتقال استثمارها كل فترة زمنية معينة من شخص إلى آخر دون ان يعطيه ذلك الحق في بيع ما ينتفع به او التنازل عنه لهذا السبب.

وعند وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، كان المشاع في ملكية الارض هو الصيغة الاكثر شيوعاً في فلسطين. ولما كانت صفاته العام كما ذكرنا، فانه كان يمثل عقبة كأداء امام انتقال الاراضي إلى اليهود ويحد من النشاطات الرسمية للحكومة لجهة تأمين مساحات اوسع من الارض لليهود من اجل اقامة الوطن القومي. وعلى طريق حل هذه الاشكالية عينت الحكومة سنة ١٩٢٢ لجنة للبحث في الاراضي المشاع؛ وكان من نتيجة ابحاث اللجنة الاقرار بان ٥٦ بالمئة من عموم القرى في فلسطين مملوكة بطريقة المشاع. وقد اقترحت اللجنة حلاً لذلك باصدار تشريع حكومي يخول الحكام اجبار الاهالي على فرز الارض، وكتشجيع لذلك لا بد من التنبيه الى اهمية عدم زيادة الويركو على الاراضي التي يتم فرزها، وخفض رسوم تسجيل وكلفة مسح تلك الاراضي. وبسبب ذلك، انخفضت نسبة الاراضي المشاع خلال السنين السبع اللاحقة ٢ بالمئة، حيث بلغت سنة ١٩٢٠ ما نسبته ٥٤ بالمئة من مجموع اراضي القرى، في حين كانت نسبة الاراضي المفروزة ٤٦ بالمئة من تلك الاراضي<sup>(٣١)</sup>.

وعلى ضوء التقارير التي كانت ترد الى دائرة الاراضي تبعاً عن اعمال اللجنة المكلفة بدراسة دافع الاراضي المشاع، كانت المعطيات تشير الى ان هناك شعوراً وجدانياً يشد الفلاح الفلسطيني الى هذه النمطية من التملك، حيث يجد فيها تعبيرات عميقة عن احساسه الداخلية ورغبته في العمل الجماعي والتعاوني. لذلك، رأت الحكومة انه من اجل حل شامل لهذه المسألة لا بد من تشريع قانون ينظم عمليات فرز المشاع، ولا بد من ايجاد الوسائل الضرورية لاستثمار ما يترتب على فرز الاراضي العربية المشاع من نزاعات وخلافات داخلية، لجهة تعزيز واقع الانتداب وتحقيق برنامج في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وفي هذا السياق، اقرت الحكومة يوم ١٩٢٨/٥/٢٠ قانون تسوية (حقوق ملكية) الاراضي، وانشأت ادارة خاصة لذلك كان يرأسها صهيوني هو فردريك سكولومون، والى جانبه، في مجلس الادارة، ١٤ عضواً من بينهم عضوان بريطانيان هما: مسٹر بنيت، وهارولد منر، وخمسة اعضاء عرب يقومون بوظائف تنفيذية بسيطة، هم: شكري صالح (كاتب) واسعد سالم (كاتب) وتوفيق ناصر (مساح) وغالب النشاشيبي (مساعد مأمور تسوية) وأمين درويش (مساعد مأمور تسوية). اما باقي اعضاء المكتب فهم من اليهود ويتبوأون المراكز الحساسة في الادارة، وهم: اسحق كمت (مأمور التسوية) وجفري شولمان (مساعد مراقب) وتريغور لينز (مساعد مراقب)، وليونري سيسل واسحق فرومكن (عضوان) وموشي كوهين (عضو) وروفين هاروني (باشكاتب).

ان تركيبة الادارة بحد ذاتها تعكس حقيقة التسوية في ملكية الاراضي التي يستهدفها القانون والتي يصعب تحديدها في خارج كونها الاراضي العربية التي تطمح الحكومة إلى السيطرة عليها وتسليمها لليهود، وهذا الامر يزيد في تأكيد صحته ما ورد في مواد القانون من نصوص حول

ذلك. فالمادة ٣ من القانون تقول انه اذا ظهر للمندوب السامي انه من المستحسن تسوية حقوق الملكية في الاراضي الواقعة في اية منطقة، وتسجيلها، فينشر في الوقائع الفلسطينية امراً او مرسوماً يعرف في هذا القانون بأمر أو مرسوم التسوية. اما الفقرة ٣ من المادة ١٠، فقد اكدت انه على مأمور التسوية ان يطبق قانون الاراضي المعمول به في تاريخ سماع الدعوى، ويشترط في ذلك ان يراعي الحقوق العادلة والقانونية المتعلقة بالارض، والا يتقيد بأي نص ورد في التشريعات العثمانية، او في قانون اصدرته الادارة العسكرية البريطانية.

واذا ما ألقينا نظرة مجردة على فحوى النصوص العامة لقانون تسوية حقوق الملكية نجد انها تركز على الهدف العام للقانون الذي ينحصر في تنظيم عمليات تسوية الاراضي وتسجيلها وتثبيت ملكيتها، وحل مشاكل ملكيات الارض ونزاعاتها، والتمهيد لاعطاء كل مالك ارض، مهما كانت حصته، خريطة وسنداً لحصته او ملكه.

وذكرت بعض النصوص في القانون انه جاء للتحقيق في حقوق الحكومة في الاراضي المعروفة باسم «الميري» وباسم «الملك»، وقد قضى القانون بضرورة تسجيلها او تسويتها. اما الحقوق التي تملكها الحكومة في الاراضي الاخرى فيحقق فيها، وتسوى، فقط، اذا قدم احد المدعين ادعاء يتعارض مع تلك الحقوق. كما اكد القانون على ضرورة تسجيل الاراضي المتروكة والمستعملة للغايات العامة باسم الدولة. كما تسجل باسم الحكومة جميع الحقوق في الاراضي الواقعة في اية منطقة تسوية لم يثبت ادعاء احد فيها، ولم تسجل بمقتضى التسوية.

وقد اعطى القانون للمندوب السامي الحق بتسوية حقوق الملكية في الاراضي الواقعة في اية منطقة وتسجيلها اذا استحسن ذلك، بأمر منه او مرسوم، يعرف بأمر التسوية على ان يصدر في الجريدة الرسمية، وأن يحدد فيه موقع وحدود المنطقة التي يراد تسجيل الحقوق في اراضيها والقيام بتسويتها.

وما كان ملفتاً ان القانون الجديد جاء ليستجيب مع تحقيق رغبة اليهود في الاستيلاء على منطقة السهول الخصبة والاراضي المروية أو القابلة للري التي ظهر، فيما بعد، ان السياسة البريطانية ترمي الى تخصيصها للدولة اليهودية، وكانت تهدف الى استخلاص اكبر مساحة ضمن هذه المنطقة من مالكيها العرب بحجة انها معطلة او لا تدخل ضمن كواشين المالكين العرب، وتسجيلها باسم املاك الدولة، ثم تسهيل انتقالها إلى اليهود فيما بعد.

وبمراجعة عامة لمجموعة المنشورات والأوامر والقوانين الفلسطينية، نرى نماذج صارخة على تسخير القانون لتلك الاطماع، ومن بينها، مثلاً، مرسوم التسوية الذي اصدره ابراماسون، مدير الاراضي، في ١٩٢٩/٣/٢٥ بشأن اراضي قرية نعمانة، قضاء الرملة، وجاء فيه: «... ليكن معلوماً لدى العموم انه سيشرع قريباً في تسوية الحقوق في اراضي قرية نعمانة من اعمال قضاء الرملة، فعلى كل من يدعي حقاً في اراضي القرية او في اراضي القرى المناخمة لحدودها، ان يعمل بموجب قانون التسوية لسنة ١٩٢٨، ويمكن الاطلاع على ذلك في مخيم مأمور التسوية في رحبوت، قرية نعمانة، دائرة حاكم اللواء الجنوبي بيافا، دائرة قائمقام قضاء يافا».

والمتتبع للأمر لن يجد في كل المراجع ان مأموري التسوية سحبوا ملكية شبر واحد من الارض التي كان يمتلكها اليهود بموجب هذا القانون وانتقلت الى ملكية الدولة، برغم ان كواشين الارض التي كانت لديهم لم تكن لها قوة الاقدمية التي تتمتع بها كواشين ملكية الارض لدى العرب. وبرغم ذلك، فقد كان الكوشان لدى اليهود يقبل في اجراءات التسوية، كما يقبل كل ما

يدعيه اليهود اصحاب الكوشان، الذي يعتبر شاملاً لكل شبر من الارض المسماة فيه. اما الكوشان لدى العرب فكان محل اعتراض وادعاء، على الاخص في مدى شموله للأراضي التي يحدّها.

واما مأمورو التسوية الذين يعينون في المناطق التي تتشابك فيها المصالح العربية والمصالح اليهودية او تلك التي يرى اليهود ضرورة استخلاصها من العرب، فكانوا اما يهوداً، او يعملون بانسجام تام مع المصالح اليهودية ومع وكلاء الشركات اليهودية الذين كانوا يعمدون، في اثناء التسوية، الى شراء حصص من اصحاب الكواشين المتوفين او الوارثين، وذلك بأبخس الاثمان، ويتقدمون الى المأمورين فيحكمون لهم، في حين كان المأمورون يدققون، اشد التدقيق، مع العرب الذين يحاولون ما يحاوله اليهود، او الذين لهم حقوق قديمة في الارض والكواشين، ويضعون امامهم مختلف العراقيل، وعلى الاخص في المناطق التي للصهيونيين اطماع مباشرة في الاستيلاء عليها. فمثلاً، كان جميع مأموري التسوية في قضائي الرملة ويافا من اليهود، وقد بعثوا بأمر من المندوب السامي في ٢٠/٣/١٩٢٩، بموجب مراسيم تعيينات، من بينها المرسوم الآتي: «... ان المندوب السامي، عملاً بالسلطة المخولة له، بموجب المادتين ٢ و ٣ من قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لسنة ١٩٢٨، قد عين المستر موشي كوهين الحسيد، مأمور تسوية مساعداً للقيام باعمال التسوية في منطقة قضاء الرملة، وخوّلته ان ينوب عن مأمور التسوية في تلك المنطقة»<sup>(٣٣)</sup>. ومن اجل تطبيق اعمال التسوية، اصدر المندوب السامي امراً موقعاً من السيد هـ. شروك، سكرتيره العام، يوم ٢٠/٣/١٩٢٩، «بعين [بموجبه] المستر موريس غولدنبرج، مساعد مأمور التسوية فيما يتعلق بتنفيذ الاحكام في قضاء الرملة»<sup>(٣٤)</sup>.

وعلى امتداد الفترة اللاحقة، واصل المندوب السامي تعييناته لليهود كمأموري تسوية، او مأمورين مساعدين للتسوية في تلك المناطق موضوع النهب، حيث عين المستر اسحق فرومكين مساعد مأمور تسوية ونائباً عن المأمور في تنفيذ الاحكام في قضاء يافا. وفي يوم ٧/٥/١٩٢٩، عين المستر سولومون يهودا مساعداً للمأمور التسوية في يافا، كما عين فرنسيس ك. لودفيغ لتسوية اراضي الخضيرة وما بينها وبين البحر في قضاء حيفا، وراضي وادي الحوارث وعتيل وزيتا في قضاء طولكرم، وخربة شركس وبركة البطيخ وقيسارية وعرب الدمايرة وعرب الغفارة، كما عين هقزي باح لتسوية اراضي قضاء حيفا وعرب النقيعات<sup>(٣٥)</sup>.

### امتيازات المشاريع الكبرى لليهود

تعودت المجتمعات البشرية على ان تكون للاملاك حرمة. وحرصت دساتير الدول، بمختلف انظمتها الاجتماعية، على ان تكون الملكية، سواء كانت خاصة ام عامة، مقدسة؛ ويحظر مصادرتها الا لمنفعة عامة من اجل اقامة مرفق حيوي للبلاد تكون ملكيته للدولة، او يكون باشرافها، كمد طريق، او اقامة سد لاستخدامه للاغراض العامة، او لتشييد السدود المستخدمة في اغراض الري، الخ؛ حيث تكون تلك المنفعة العامة لصالح جميع السكان.

ولكن سلطات الانتداب البريطاني جعلت من «المنفعة العامة» وسيلة سلب للأرض الفلسطينية وتقديمتها للمؤسسات الصهيونية، فقد اجازت كل تشريعاتها التي تركز على «أحقية مصادرة الارض خدمة للمصلحة العامة»، لصاحب اي مشروع ان يستولي على الارض التي يراها

وفق رغبته وهواه مناسبة وصالحة لمشروعه اذا لم يوافق مالك تلك الارض على بيعها له.  
وتعزيزاً لـ «أحقية» النهب واضفاء الشرعية عليه فقد استتت قانوناً خاصاً بذلك، في اطار  
تمكين اصحاب المشاريع من الحصول على مقومات اقامة مشاريعهم، هو قانون نزع الملكية الذي  
سبق وذكرناه، معتمدة في ذلك على ما حملها اياه صك الانتداب من مسؤوليات لجهة تمكين اليهود  
من اقامة وطنهم القومي، حيث جاء في المادة الحادية عشرة: «ان على حكومة الانتداب ان تضع  
ما يلزم من الاحكام لاستملاك اي مورد من موارد البلاد الطبيعية او الاعمال والمصالح والمنافع  
العمومية، ويمكن لها ان تتفق مع الوكالة اليهودية لانشاء او تسير الاشغال والمصالح والمنافع  
العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الادارة لا تتولى هذه  
الامور مباشرة».

وفي اطار هذه السياسة، قامت حكومة الانتداب البريطاني بتسمية تلزيم استثمار الموارد  
الطبيعية «التزامات»، وعرفتها بانها الاذن الصادر من الادارة الى احد الافراد او الشركات  
لاستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية. وقدمت السلطات الى الشركات الصهيونية كل  
الامتيازات ذات الاهمية الخاصة سواء من الناحية الاقتصادية ام من الناحية الاستراتيجية،  
وكان من ابرزها امتياز الكهرباء.

### امتياز شركة الكهرباء الفلسطينية

كانت الحكومة العثمانية قد منحت اليوناني مافروماتيس امتيازاً لتوليد الكهرباء في  
فلسطين، ولكن الاوضاع التي كانت تعيشها فلسطين، في اواخر العهد العثماني، حالت دون ان  
يحقق خطوات عملية في هذا السبيل. وبعد ان احتلت بريطانيا فلسطين، واستتبت الاحوال فيها،  
طالب مافروماتيس بريطانيا بذلك، وادع طلبه للامتياز لدى وزارة المستعمرات سنة ١٩٢٠، ولكن  
طلبه رد اليه، بحجة وجود طلب امتياز صهيوني، وقد نصح بأن يتفاهم مع الصهيونيين حول ذلك،  
ولكنه تقدم بقضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وثبت امتيازه، ولكنه حصر بمنطقة  
القدس (٢٥).

وتعود اسباب ذلك الى ان بنحاس روتنبرغ الذي كان يشغل منصب وزير الشرطة في حكومة  
كيرنسكي، ثم هاجر الى فلسطين بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية سنة ١٩١٧، وضع مشروعاً  
لتزويد فلسطين بالكهرباء على اساس تجاري عرف باسم مشروع روتنبرغ الكهربائي؛ ثم ذهب  
الى بريطانيا وعرضه على الزعماء الصهيونيين، وأجرى مباحثات حول ذلك مع الحكومة البريطانية.  
وقد تمكن، في النهاية، من اقناع ونستون تشرشل بصفته وزيراً للمستعمرات لاقاراره في سنة  
١٩٢١. ثم الف شركة عامة للكهرباء برأسمال قدره مليون جنيه، يدفع منه ٢٠٠ ألف جنيه على  
الاقبل في غضون العامين الأولين لمباشرة عمل الشركة، واعلن عن تأسيس الشركة وتسجيلها رسمياً  
العام ١٩٢٣. وبموجب ذلك، حصل روتنبرغ على امتيازين: أولهما لاستخدام مياه حوض العوجا  
لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها للانارة والري في قضاء يافا وقد عرف باسم امتياز محطة  
ياركون للقوة، والذي صدقه المندوب السامي هربرت صموئيل في ١٢/٩/١٩٢١؛ وأما الامتياز  
الآخر، فقد منح في ٥/٢/١٩٢٦ لشركة الكهرباء الفلسطينية لأجل استخدام مياه نهر الاردن  
واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها.



وبموجب هذا القانون، حصرت حقوق استغلال المياه واستخراج الكهرباء في الشركة. وقد جاء في المادة الثالثة من عقد الامتياز: «تمنح الشركة امتيازاً مطلقاً باستعمال نهر الاردن وحياضه وروافده بما فيها نهر اليرموك لتوليد الكهرباء لمدة ٧٠ سنة، ولا يسمح لاحد من سكان البلد باستخدام هذه المياه لغرض توليد الكهرباء او اي اغراض صناعية او زراعية». اضافة الى ذلك، فان هذا الامتياز يلغي او يعيد حقوق الافراد والاهالي من نهر الاردن واليرموك. واعطت الحكومة للشركة ما يخولها من الحقوق لاقامة سد لتخزين مياه بحيرة طبريا، وسحب ما تراه مناسباً من المياه، ونقلها بالاقنية التي تقتضيها الحاجة الى محطات الكهرباء. وقد ترك هذا الأمر اثره على الواقع الزراعي الفلسطيني حيث تقع اجود الاراضي داخل منطقة الامتياز<sup>(٣٦)</sup>.

وقد استغل الامتياز أبشع استغلال لجهة اغتصاب الارض، فقد وجد فيه الصهيونيون فرصتهم للحصول على الاراضي التي تستجيب وخدمة تحقيق مخططهم. وقد جاء في المادة الرقم ١٠ من قانون امتيازات الكهرباء الذي يحمل الرقم ٩ لسنة ١٩٢٧، ما يعطيهم هذا الحق. فقد ذكرت المادة انه «على المندوب السامي، بناء على طلب الشركة الكتابي، او بالنيابة عنها، وعلى نفقتها، او في حالات تعذر الشراء باتفاق متبادل لقاء دفع تعويض عادل توافق عليه الشركة، او تعذر الاتفاق وفقاً لاحكام اي قانون مرعي الاجراء في فلسطين اذ ذلك، ان ينزع ملكية العقارات او الاراضي او الابنية، او الحقوق الارتفاقية اللازمة للقيام بحقوق الشركة، او القيام بتعهداتها بموجب هذا الامتياز، ويشمل هذا بناء السدود وانشاء الاحواض لخرن المياه وبناء القنوات ومحطات القوة ومحطات المحولات واقامة الاعمدة ومد خطوط الكهرباء الهوائية والكابلات الارضية وانشاء المباني الضرورية والمكاتب والمستودعات والمنازل والمخازن وخلافها من المؤسسات التي يتطلبها هذا الامتياز لاجل توليد القوة الكهربائية ونقلها وتوزيعها في منطقة الامتياز، ولأجل بناء الطرق والجسور والخطوط الحديدية الخاصة والأرصفة البحرية وخلافها من وسائل المواصلات الضرورية لاغراض هذا الامتياز.

«ويشترط على الشركة، او اذا كلما اقتضت الضرورة، ان تودع لدى المندوب السامي مبلغاً من المال، أو ان تعطي كفالة وافية بدفع مبلغ من المال، مما يعتبره المندوب السامي كافياً لان يكون تعويضاً عادلاً عن الاملاك والاراضي والابنية او الحقوق الارتفاقية المنوي نزع ملكيتها. وتصرف هذه المبالغ اذا استملكت هذه الاملاك الى دفع التعويض الواجب دفعه بسبب الاستملاك، وعلى الشركة ان تدفع، لدى الطلب، اي رصيد يقتضى دفعه لذلك الغرض»<sup>(٣٧)</sup>.

وبموجب ذلك، فقد تم تملك الشركة مساحة ١٨ الف دونم، كما استملكت الشركة، ايضاً، جميع الدور والمباني التي هدمت بسبب عمليات اقامة محطة ياركون للقوة بجوار جريشة على نهر العوجا، وذلك بموجب المادة ١٤ من القانون اعلاه، التي نصت بأن «على المندوب السامي، بناء على طلب صاحب الامتياز الخطي، وعلى نفقته، ان ينزع ملكية طاحونة جريشة، وأي ملك أو ارض أو مبان أو مرافق مقتضاة لانشاء سد الهدار، وبناء القناة، ومحطة القوة في جريشة او بالقرب منها، وبناء طاحونة الدميقي والمباني والمكاتب والمستودعات والدور والمنازل وسواها، ولأجل انشاء الطرق والجسور والخطوط الحديدية والخصوصية والأرصفة وغير ذلك من وسائل المواصلات الضرورية، لقاء دفع تعويض عادل»<sup>(٣٨)</sup>.

وتجاوز الامتياز مستويات أعلى واشمل من التحكم بحصر مياه الاردن واليرموك والعوجا

والاستثمارات الكهربائية بواسطة مياهها، ليصل الى اطلاق يد الحركة الصهيونية في التحكم بمستقبل المياه العربية في فلسطين وشرق الاردن بموجب نصوص المادة ١١ مكرر في القانون السابق، حيث لا يحق للعرب اقامة مشاريع انمائية واستثمارية تعتمد على مياه الاردن واليرموك الا بعد موافقة الصهاينة على ذلك.

كما اكدت المادة ١١ حق الشركة في استخدام كل موارد الماء على جانبي نهر الاردن لتوليد الكهرباء، واعطى الشركة الحق في الحصول على الماء من الجداول التي تلحق بالأرض في اي وقت تحتاج اليه، على ان تقدم التعويض فقط عن الاضرار التي تلحق بالأرض التي كانت تسقى وقت منع الماء، وهذا معناه ان الشركة كانت تتحكم بمستقبل فلسطين، وتمنع اي تطور صناعي او زراعي لانها احتكرت توليد الطاقة الكهربائية، واصبحت المياه محرمة على اصحابها العرب، لأن الشركة تستخدم كل موارد الماء على جانبي نهر الاردن لتوليد الكهرباء<sup>(٣١)</sup>.

وكانت حكومة الانتداب ترفض جميع الانتقادات العربية للمشروع والآثار السلبية التي سيحدثها على واقع الزراعة والفلاحين الفلسطينيين، وتصر، في ذات الوقت، على أن «هذا المشروع من بين العوامل التي تساعد على رقي وتقدم المنطقة»<sup>(٣٢)</sup>. وحتى الاضرار التي الحقها المشروع بالفلاحين الذين يقيمون حول بحيرة طبريا، بسبب انخفاض مستوى مياه البحيرة، نتيجة اقامة مشاريع خاصة بالمشروع عليها، أرجع كينليف ليستر وزير المستعمرات البريطاني مردها، يوم ١٩٣٤/٦/٢٥، الى الظروف الطبيعية<sup>(٣٣)</sup>.

### امتيازات منطقة الحولة

تقع ارض الحولة في اقصى الشمال بجوار الحد الفاصل بين سوريا وفلسطين مباشرة، وتشكل قطعة مثلثة الشكل تبلغ مساحتها حوالي ٤٤ ميلاً مربعاً أي ما يعادل ٢٣٧ الف دونم، من بينها حوالي ١٩ الف دونم اراضي جبلية تقع في اقصى الشمال وتمتد حتى حدود سوريا ولبنان. وتعتبر الاراضي المنخفضة في منطقة الحولة والتي تبلغ مساحتها ٢١٨ ألف دونم من اجود اراضي فلسطين، وذلك لأنها، في معظمها، اراض قابلة للري وفق برنامج زراعي تطويري، نظراً لتدفق المياه اليها من نهر الحاصباني وانهر صغيرة اخرى تلتقي جميعها على بعد ١٤ كيلومتراً شمالي بحيرة الحولة، حيث تشكل نهر الاردن الذي ينحدر جنوباً الى بحيرة الحولة، فبحيرة طبريا، ثم يخترق الغور من اقصاه الشمالي الى اقصاه الجنوبي حيث يصب في البحر الميت.

وبسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة التي تعيق مجرى نهر الاردن، تفيض مياه النهر، على الاخص شتاء، على ضفتيه، وتركد، مشكلة مستنقعات تزداد مساحة رقعته سنة بعد اخرى. وقد وصلت مساحته سنة ١٩١٣ إلى حوالي ٥٧ الف دونم. وكان هذا المستنقع، الذي تنبت فيه الاعشاب البرية، وتلفه كالسوار اوزاق نبات الحلفاء، موطناً للأمراض، وخصوصاً الملاريا التي كانت تهدد حياة الكثيرين من سكان القرى الفلسطينية وعشائر القبائل في تلك المنطقة.

وفي حزيران (يونيو) ١٩١٤ حيث كانت الحكومة التركية بيد «الأتالافين»، الذين كانوا يجنحون الى مرضاة العرب، كان محمد عمر بيهم وسليم غلي سلام ورفاق لهما أعضاء في الحركة الاصلاحية البيروتية، فمُنحتهم وميشيل سرسق امتيازاً بتجفيف هذه الاراضي واحيائها لمدة معينة، على ان يقوموا بتوزيعها على الفلاحين ببديل معقول<sup>(٣٤)</sup>.

وتذرت الحكومة حينها بأنها إنما قامت بذلك لدرء خطر الامراض، ولكي تكون المنفعة من استعمال تلك الارض اعم واشمل. وقد تضمنت شروط الامتياز تشكيل شركة لهذا الغرض يحمل اسمها العثمانيون ولا يجوز انتقالها إلى غيرهم، فتشكلت الشركة السورية - العثمانية الزراعية المحدودة، وكان اكبر مالك اسهم فيها سليم علي سلام.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ووقوع فلسطين تحت الحكم البريطاني، قام سليم سلام، بصفته مفوضاً عاماً للشركة، ببذل مساع حثيثة لدى الحكومة البريطانية لتثبيت الامتياز<sup>(٣٣)</sup>، وبمساعدة الامير فيصل بن الحسين، تمكن من تثبيت حقوقه، وحقوق شركائه في الامتياز.

وكانت منطقة الحولة مثار اهتمام الشركات الصهيونية، انطلاقاً من الاهتمام الصهيوني العام في السيطرة على المياه في فلسطين، حيث ان تلك المنطقة كانت نقطة تجمع المياه الغزيرة في البلاد، ويمكن اعتبارها المصدر الرئيسي. وانطلاقاً من ذلك، تمكنت المؤسسات الصهيونية - كما ذكرنا سابقاً - من شراء مساحات واسعة من الارض من قبل بعض الاسر السورية التي كانت تملكها في تلك المنطقة، واقامت المستوطنات التي كان من اقدمها واهمها مستوطنة روش بينا على اراضي الجاغونة قرب جسر بنات يعقوب.

وكان من الدوافع الصهيونية الاخرى للاستيلاء على اراضي الحولة، الهاجس الأمني ومستقبل الدفاع عن الوطن القومي اليهودي، اذ لا بد من الحصول على المرتفعات الاستراتيجية المتاخمة لسوريا، واقامة مستوطنات ذات مواصفات عسكرية خاصة فيها، أملاً في تطوير الواقع التحصيني في المنطقة حتى تتحول في المستقبل الى منطقة دفاع طبيعية. وفي هذا الاطار، أبرمت صفقة بيع الارض التي لم تتحقق كلها مع آل اليوسف، من دمشق، في ١٦/٣/١٩٣٤.

ولتحقيق الاطماع الصهيونية في الحولة، اخذت المؤسسات الصهيونية تسعى، على اكثر من صعيد، الى الحصول على امتياز الحولة، مرة مع سليم علي سلام مباشرة ومرة مع الحكومة البريطانية لتدخلها من أجل اقناع سلام بالتخلي عن المشروع، او لحملها على وضع العراقيل امام العمل في المشروع، على الاخص وان اصحابه لم يقوموا بمهمات التزامه ولم يكن همهم العمل فيه بقدر ما كان هم سليم سلام بيعه الى الحركة الصهيونية، الامر الذي تؤكد اتصالاته ومداولاته حول بيعه مع شركة ولبروك الصهيونية<sup>(٣٤)</sup>، ولكنه تمكن، اخيراً، من بيعه للجمعية الصهيونية بعد ان حصل على السعر الذي يريد، حيث اتفق مع الصهيونيين، على التنازل عن الامتياز باسم «الشركة السورية العثمانية الزراعية»، الى «شركة تحسين الاراضي الفلسطينية المحدودة» يوم ٣/١٠/١٩٣٤ مقابل ١٩٢ الف جنية استرليني<sup>(٣٥)</sup>.

وفي محاولة لرفع تهمة الخيانة عنه وعن شركائه، تذرع سليم علي سلام، بانه اضطر إلى ذلك لأن مدة الامتياز اشرفت على الانتهاء، وان هناك خطراً جدياً من فقدان المشروع، بسبب وقوع الامتياز ضمن المساحة التي تشملها حقوق استعمال امتياز اخر هو شركة الكهرباء الفلسطينية، وأكثر من ذلك، انه لم يعد في مقدور الشركة السورية العثمانية الزراعية، تغطية النفقات اللازمة للاستمرار في استصلاح الاراضي بسبب كثرة النفقات، وارتفاع معدلات الاجور الناجم عن الطلب المتزايد على العمل من قبل المؤسسات الاستثمارية اليهودية.

وقد غطت حكومة الانتداب هذه الادعاءات، في اطار دفاعها عن موقفها الذي ادانته تقارير خبراءها الذين أكدوا ان «الحولة يجب ان تعتبر وحدة لا تتجزأ في مشاريع التحسين، ولاجل تأمين

هذا التحسين، فمن الضروري ان تدخل ضمن اعمال الحكومة الارض باجمعها والمياه»<sup>(٣٦)</sup>. فقد ذكر آرثر واكهوب، في مجال تبريره موقف الحكومة من تقديم الامتياز لليهود، في اجتماع تم بينه وبين اللجنة التنفيذية العربية في صيف ١٩٢٤، «ان الحكومة لا يمكنها ان تقوم بالتجفيف المطلوب في الامتياز لضخامة نفقات المشروع»<sup>(٣٧)</sup>، في حين ان «تقديرات الخبراء اشارت الى ان المشروع لا يحتاج... لاكثر من ٧٥٠ الف جنية لتجفيف اراضي الحولة، وسيكون دخله السنوي، بعد ذلك، نصف مليون جنية»<sup>(٣٨)</sup>.

وفي اطار تحديداتها لمساحة حدود الامتياز، اصدرت الحكومة قانون حدود امتياز الحولة رقم ٦ لسنة ١٩٢٨<sup>(٣٩)</sup>. وبموجب هذا القانون تمكن اصحاب الامتياز من وضع يدهم على هذه الاراضي وطرد المزارعين منها، حيث لم يعترف لهم بأدنى حقوقهم في تلك الارض، رغم انهم كانوا قد جففوا تلك الاراضي واستصلحوها منذ العهد التركي، حتى اصبحوا يتمتعون بحقوق المزارعة. وقد حرمت جراء ذلك ١٥٠٠ عائلة من اية حقوق لها بالارض. كما فرضت الحكومة، بموجب المادة الرابعة من ذلك القانون، الحبس والغرامة على كل مزارع يمارس أي حق في هذه الاراضي. وبرغم ان ما «باعه سليم سلام كان ١٦٥٠٠٠ دونم»<sup>(٤٠)</sup>، فان القانون لم يعترف للفلاحين «الا بمساحة لا تتجاوز ١٥٧٤٤ دونماً من مجموع اراضي منطقة الحولة»<sup>(٤١)</sup> البالغة حوالي ٢٢٧ الف دونم.

كما منحت حكومة الانتداب اصحاب الامتياز سلطة مطلقة، دون سواهم، باصطياد سمك بحيرة الحولة المشمولة في منطقة الامتياز واعفتهم من اية بدلات ايجار، سوى دفع قيمة رخصة صيد السمك التي كانت ٥٠٠ مليم<sup>(٤٢)</sup>. وحرمت، في الوقت نفسه، المواطنين العرب الذين كانوا يعيشون على صيد السمك، من الاصطياد في مياه البحيرة المشمولة ضمن منطقة الامتياز، بما في ذلك اولئك الذين كانوا يملكون تراخيص صيد رسمية صادرة قبل ١/١٠/١٩٢٤، ويحق لهم، بموجبها، الصيد في جميع مياه بحيرة الحولة.

وقد ترتب على ذلك اخراج اهل الحولة من اراضيهم التي استوطنوها منذ مئات السنين وتشريدهم منها، ليحل اليهود محلهم فيقيموا المستوطنات على ضفاف البحيرة.

### امتياز شركة البوتاس الفلسطينية

املاح البحر الميت ومعادنه كانت منذ العام ١٨٢٥ مثار اهتمام كبير من قبل البريطانيين والاميركيين والفرنسيين والأتراك أيضاً. ولذلك، فان الجنرال اللنبي، بعد ان احتل القدس، كان من اوليات ما عمله استدعاء فريق خبراء بريطانيين من لندن للقيام بالابحاث اللازمة. وقد توصلت اللجنة الى نتائج ايجابية شكلت حافزاً كبيراً لدى بريطانيا للتفكير الجدي باستثمار البحر الميت. وكان مثير نوفومسكي (مهاجر يهودي من روسيا) من المهتمين الجديين بذلك. فقد قام منذ سنة ١٩١٩ باجراء دراسات واسعة حول امكانية الاستثمار التجاري للثروة المعدنية في البحر الميت. وفي سنة ١٩٢٠، أجرى تجارب عملية منظمة ومتعددة على شاطئ البحر، وقد تكلت بالنجاح. ولذلك، فانه بمجرد ان اعلنت بريطانيا سنة ١٩٢٥ عن رغبتها في منح امتياز لاستثمار هذه الثروة، تقدم نوفومسكي والميجور توماس غريغوري تولوخ (بريطاني)، مشتركين باسم شركة البوتاس الفلسطينية، بطلب للحصول على امتياز استغلال ثروات البحر الميت. و«في سنة ١٩٢٩ سجلت الشركة، كشركة بريطانية، براسمال قدره ٤٠٠ الف جنية»<sup>(٤٣)</sup>، وحصلت على الامتياز في

١/١/١٩٢٠ حيث وقع السير زوبرت تشانسيلور، المندوب السامي لفلسطين وشرق الاردن، بالنيابة عن حكومتي فلسطين وشرق الاردن بواسطة وكلاء التاج للمستعمرات - فريق اول، وبين شركة البوتاس الفلسطينية التي هي شركة مسجلة في بريطانيا - فريق ثانٍ<sup>(٤٦)</sup>.

وقد ضمنت المادة الثانية من الامتياز ان «تمنح الحكومة وتتنازل بهذا الامتياز عن الحقوق والاراضي اللازمة لعمل المشروع»، وأكدت ذلك اكثر الفقرات ١، ٢ و ٣ و ٤ من المادة الخامسة من عقد الامتياز، حيث ذكرت ان الحكومة ستمنح الشركة، بناء على طلب كتابي، حق استئجار ارض اضافية للمدة الباقية من اجل الامتياز... على ان تكون هذه الاراضي خارج منطقة الامتياز. واذا كانت ملكاً خاصاً، او يشغلها احد الناس، فتتزع الحكومة ملكيتها<sup>(٤٧)</sup>.

اما الفقرة ٥ من المادة ٥، فقد حرمت الشركة، بموجبها، الحكومة من تأجير اية ارض ضمن مسافة ٥ كيلومترات من اقرب حد لمنطقة الامتياز الا بموافقة الشركة، الامر الذي يشير الى ان الحكومة قد اطلقت يد الشركة في ان تحدد «منطقة الامتياز وما جاورها كمنطقة محرم على العرب دخولها خوفاً من اي تطلعات صناعية عربية لاستغلال بعض المناطق القريبة من منطقة الامتياز لوجود الاملاح والمعادن فيها»<sup>(٤٨)</sup>.

وبعد ان منحت حكومة الانتداب البريطانية شركة البوتاس الفلسطينية «مساحات واسعة على حدود... البحر قدرت بـ ٧٥ الف دونم، ثم اجرت للشركة بايجار رمزي ٦٤ الف دونم»<sup>(٤٩)</sup>، تخلت عن صلاحياتها في الاستيلاء على الاراضي، وتسليمها للشركة، واعطت الشركة تفويضاً مباشراً بان تستملك ما تريده من الاراضي في اية بقعة من فلسطين باسم الصالح العام<sup>(٥٠)</sup>.

واعتماداً على ذلك، تمكنت الشركة من «استملاك اراضي في مدينة القدس، وهي خارج منطقة امتيازها وبعيدة عن البحر الميت... وذلك اعتماداً على الامر الاداري للسيد م. سيزون، مدير شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة، الصادر في ١٩٤٨/١/٦، والذي جاء فيه: «... استناداً الى الاعلان الصادر عن المندوب السامي بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون الاراضي واستملاكها للغاية العامة لعام ١٩٤٢، الذي فوضت بموجبه شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة ممارسة جميع الصلاحيات المخولة للمندوب السامي والقيام بجميع الالتزامات المترتبة عليها، تعلن شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة، بمقتضى المادة التاسعة عشرة من القانون المذكور، ان الارض المبيئة اوصافها في الذيل ادناه، والتي صدر اعلان استملاكها... قد انيطت بها اعتباراً من ١٩٤٧/١/٧، وهو تاريخ وضع يد شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة على تلك الاراضي...».

الذيل: «قطعة ارض واقعة في الموقع المعروف بكزم اللوز في محلة البقعة الفوقا ضمن منطقة بلدية القدس، وتؤلف قسماً من القسيمة رقم ٤٩ من قطعة تخمين الاملاك في المدن رقم ٢٠٠١٧ وتبلغ مساحتها ٥٤٤ متراً مربعاً»<sup>(٥١)</sup>.

وقد نصت مواد قانون شركة البوتاس الفلسطينية على انه اذا اصدرت الشركة اسهماً تزيد قيمتها على ٢٥٠ الف جنيه، توجب عليها ان تصدر منها ٥٠ بالمئة على الاقل للاكتتاب العمومي. ويكون لحكومة الانتداب الحق بالاكتتاب بنسبة ٢٠ بالمئة من تملك الاسهم كما اشارت الفقرة الاولى من المادة ١٥. ويكون للفلسطينيين والاردنيين الاولوية في الاكتتاب بخمسها، كما ورد في الفقرة الثانية من المادة ١٨ من عقد الامتياز.

وامغاناً في اطلاق يد الشركة، اكثر فاكثر، في التصرف بما يحقق اهداف الصهيونية في فلسطين، فقد نصت المادة ٢٢ من عقد الامتياز المتعلقة بشؤون التشغيل على ان «يؤتى بالعمال

من فلسطين وشرق الاردن، ولكن يمكن استخدام عمال من الاجانب بتصريح من الحكومة»<sup>(٥١)</sup>، الامر الذي استغلته الحركة الصهيونية الى المدى الاخير، ذلك انه بموجب نصوص المادة ٢٢ من الامتياز كانت حكومة فلسطين تعطي اللجنة الصهيونية الرخص اللازمة لادخال المهاجرين الى فلسطين بحجة الحاجة اليهم في العمل في تشغيل امتياز البحر الميت. ولجهة اجور العمل، فقد كان «اقل عامل يهودي يأخذ ثلاثمائة مليم يومياً، في حين ان اكثر اجر يدفع لاي عربي هناك هو ١٥٠ مليمًا، بقطع النظر عن ان عدد العمال العرب ضئيل جداً والقصد من تشغيلهم هو التضليل»<sup>(٥٢)</sup>.

كان عرب فلسطين قد تنبهوا، ومنذ وقت مبكر، للخطر الذي يهدد مستقبلهم في وطنهم بفعل هذا التواطؤ المفضوح من قبل حكومة الانتداب والحركة الصهيونية، ولذلك قوبل هذا المشروع بالاستنكار الشديد منذ لحظة بدء المفاوضات حوله. وفي ٢٠/٦/١٩٢٨، حيث كان المؤتمر العربي السابع منعقدًا في القدس، سجل احتجاجه الشديد على اعطاء امتياز البحر الميت لشركة اجنبية<sup>(٥٣)</sup>. كما ارسل امين الحسيني، رئيس المجلس الاسلامي الاعلى، مذكرة احتجاج شديدة حول ذلك الى مجلس اللوردات والعصبة الوطنية في لندن، قال فيها: «ان منح امتياز البحر الميت لنوفومسكي او لفريق صهيوني غيره من شأنه ان يستعمل سلاحاً سياسياً ضد حقوق العرب ومصالحهم... والمجلس الاسلامي يثق بأن مجلسكم ينظر في ان تقوم الحكومة المحلية بهذا المشروع على وجه تحفظ به مصلحة جميع السكان، أو على الاقل ينبغي ان يمنع الامتياز لشركات صناعية خالية من الاغراض السياسية كالصهيونيين، وذلك على شرط ان يعطي الاهالي الفرصة الحسنة لبدء رأيهم في شروط الامتياز»<sup>(٥٤)</sup>.

وقد اعلن الفلسطينيون عدم مشروعية وقانونية الامتياز انطلاقاً من اعتماده على «صك الانتداب» الذي لا يعترف به الفلسطينيون ويقاومونه، كما ان المشروع غير قانوني لانه أعطي من طرف حكومة لندن (أي حكومة الانتداب) التي ليس لها من حق بموجب صك الانتداب في اعطاء الامتياز، لان ذلك من حقوق حكومة فلسطين التي هي غير موجودة حتى الآن. وعلى فرض ان حكومة فلسطين الحالية هي نفس الحكومة المنصوص عنها في صك الانتداب، أي انها الموصى بها، فالامتياز غير قانوني لانه لم يعط من طرفها، ولا بالشروط المنصوص عنها لاجل اعطاء امتيازات كهذه<sup>(٥٥)</sup>.

## استجابة سريعة للاستيطان

ترافق اعلان الانتداب البريطاني على فلسطين بجملة من اجراءات الحسم السريع في مجال تشكيلة الواقع الاستيطاني الصهيوني، النظرية والعملية. فقد انتصر «دعاة المستعمرات الواسعة الكثيرة السكان» على «دعاة التمسك بالمستعمرات الصغيرة، المحدودة السكان» فانتصرت الكيبوتس على الكيبوتسناه. كما ظهرت دعوات لاقامة الموشافات، وتشكيل حركة الموشافيم الاستيطانية معتمدة على بعض النماذج التي كانت قائمة في بداية الادارة المدنية، كما ذكرنا سابقاً.

واشارت معطيات استيلاء اليهود على الارض في الفترة الممتدة منذ بداية الانتداب البريطاني حتى العام ١٩٢٠ الى سيطرة اتجاهات الدعوة للحصول على الارض، «بالمفهوم

الاستراتيجي» راهناً، وتفضيلها على سواها، وذلك من أجل وصل المستوطنات القائمة بعضها بالآخر، ووصل مناطق الاستيطان القائمة بالمناطق التي يجري العمل على إقامة مستوطنات فيها. وفي هذا المجال، كان تهافت الصهيونيين على الحصول على اراضي سرسق في مرج ابن عامر، وعلى اراضي وادي الحوارث، وارااضي منطقة صفد.

كما جرى تغليب هذا المفهوم، انطلاقاً من الرؤية الصهيونية لضرورة الدفاع عن الارض وذلك من خلال الحصول على الارض الفلسطينية والاراضي المجاورة لها في الحدود الشرقية والشمالية والشمالية الشرقية وإقامة المستعمرات المحصنة وقلاع الدفاع عن «ارض - اسرائيل». وفي هذا الاطار، كان التركيز على إقامة المستوطنات في منطقة بيسان والجليل، والعمل على شراء اراضي على الحدود اللبنانية والسورية وتقديم عروض مغرية حول ذلك.

وقد ساعدت جملة من العوامل ابرزها امتلاك العديد من كبار المالكين الغائبين لتلك الاراضي التي هي موضع اطماع الصهيونية، على تمكين المؤسسات الصهيونية من تلك الاراضي. وقد «قال د. روبين (من رجال الوكالة اليهودية في القدس). في شهادة أدلى بها امام لجنة التحقيق ان تسعة اعشار الاراضي التي اشتراها اليهود حتى سنة ١٩٢٩ اشترت من مالكين غير فلسطينيين ويعيشون خارج فلسطين»<sup>(٥٥)</sup>. كما ساعدتهم تلك التقديمات التي منحتم اياها حكومة الانتداب من الاراضي الاميرية، والاراضي المدورة، متذرة بضرورة ذلك من أجل الاعمار والتطوير.

وقدمت جملة التشريعات التي سنتها حكومة الانتداب حول الارض وسائل تسهيلات لليهود من أجل الحصول على الارض، كقانون نزع الملكية المعدل لعام ١٩٢٧.

وحقيقة الامر، ان اليهود قاموا باستصلاحات واسعة للاراضي التي حصلوا عليها واستخدموا في ذلك وسائل زراعية وتطويرية متقدمة. كما اقاموا فوق تلك الاراضي مستوطناتهم. «وقد اقاموا فوق الاراضي التي اشتروها من سرسق وحده، والتي تقع ممتدة على طول سكة الحديد بين حيفا وبيسان ستا وخمسين مستعمرة، وتم انشاؤها على اطلال خمسة عشر قرية عربية كانت هناك، وهي: الياهو، الشيخ يزبك، جيدة، طبعون، تل الشام، الوراقاني، سلول، خنيفس، جباتا، جنجا، تل العدس، الفولة، العفولة، الجالود، تل العز»<sup>(٥٦)</sup>.

وقد اقيمت تلك المستوطنات في فترات متلاحقة، ذلك لأنه «حتى أواخر سنة ١٩٢٢، لم يبلغ عدد المستوطنات اكثر من ٦٤ مستوطنة»<sup>(٥٧)</sup>. وانه لم ينشأ «خلال العام ١٩٢٢ سوى ثماني مستوطنات في حين ان المنظمة الصهيونية اقامت سنة ١٩٢٢ اربع مستوطنات هي: كيبوتس مزرع، وموشافا كفار جدعون، وتل عدشيم، وبلدة رامات هاشارون»<sup>(٥٨)</sup>.

وبشكل عام، فقد بلغ مجموع ما تمكنت الحركة الصهيونية من اقامته من مستوطنات، منذ بداية الاستعمار البريطاني لفلسطين وحتى سنة ١٩٢٠، ما يساوي ٥٩ مستوطنة، كان منها ١٢ مستوطنة في منطقة الناصرة، و ١٤ مستوطنة في منطقة يافا، و ١٢ مستوطنة في منطقة حيفا، وسبع مستوطنات في منطقة الرملة، وست مستوطنات في منطقة بيسان، واربع في منطقة طولكرم. واما في منطقتي القدس وطبريا، فاقيمت، في كل منهما، مستوطنتان.

أما عدد المستوطنات التي اقيمت في الفترة الممتدة منذ سنة ١٩٢٢ أي الاعلان الرسمي للانتداب وحتى سنة ١٩٢٠، فقد بلغ ٤٢ مستوطنة تركزت، بمعظمها، في مناطق حيفا والرملة ويافا والناصرة، حيث بلغ مجموع عدد المستوطنات التي زرعت فيها وحدها ٢٥ مستوطنة، في حين انه

لم تقم مستوطنات في مناطق صفد وبيسان وبئر السبع والخايل ونبلس.  
 وفي القدس، لم تنشأ سوى مستوطنة واحدة هي رامات راحيل التي انشئت سنة ١٩٢٦ في ظاهر القدس الجنوبي، وكان عدد سكانها عند التأسيس ٢٧٠ نسمة<sup>(٥١)</sup>.  
 واقامت، كذلك، في طبريا مستوطنة واحدة سنة ١٩٢٧، وقد عرفت باسم مستوطنة كفار ناتان أو بيت زرعة، وقد سكنها، عند تأسيسها، ٢١٠ من اليهود<sup>(٥٢)</sup>. وأما في منطقة غزة، وعلى مقربة من بلدة اسدود، فقد أعاد اليهود بناء مستوطنة بيار تعبيه سنة ١٩٢٠، بعد أن كان الثوار الفلسطينيون قد هدموها اثناء ثورة سنة ١٩٢٩، حيث كانت قد تأسست في العهد التركي سنة ١٨٩٦<sup>(٥٣)</sup>.

وأما باقي المستوطنات التسع والثلاثين الأخرى، فقد توزعت على النحو التالي:

(أ) قضاء الناصرة، أقيم فيه، خلال الفترة هذه، ثماني مستوطنات بينها: تل عاداشيم التي تأسست سنة ١٩٢٣ جنوبي الناصرة وكان يسكنها ٢٦٠ نسمة. وفي اسنة نفسها اقيمت مستوطنتا كفار جدعون (كان فيها ٩٠ يهودياً عند تأسيسها) ومزرع التي سكنها، عند تأسيسها، ٢٢١ يهودياً. ومستوطنة العفولة اقيمت سنة ١٩٢٥ في مكان القرية الفلسطينية التي تحمل نفس الاسم، وكانت تبعد عن الناصرة ١٣ كم وعن جنين ٢٠ كم، وكانت مساحتها ٩٨٨ دونماً، وقد سكنها، عند تأسيسها، ٢٢٠ يهودي، وهي اكبر مستوطنة يهودي في مزج ابن عامر وفي قضاء الناصرة يومها. وفي سنة ١٩٢٦ اقام الصهيونيون في هذا القضاء أربع مستوطنات دفعة واحدة هي ساريد (٢٥٠ نسمة) ورامات دافيد هاشارون (٢٥٠ نسمة) وجقعات (٥٢٠ نسمة) وكفار باروخ (٢٥٠ نسمة)<sup>(٥٤)</sup>.

(ب) لواء حيفا: أقيم فيه عشر مستوطنات في تلك الفترة، وكان من بينها مستوطنات الفريدلسي أو مير شيفيا وكفار حاسيديم اللتان تأسستا في سنة ١٩٢٤، وكان يسكن الأخيرة ٧٤٠ يهودياً عند تأسيسها. وفي سنة ١٩٢٥، اقيم في هذا اللواء ثلاث مستوطنات كانت: رامات يوخانا (٢٦٠ نسمة) ونيشر (١٤٠٠ نسمة) وكفار عطا (١٦٩٠ نسمة). وفي سنة ١٩٢٦، اقام اليهود في هذا اللواء قلعة «حصن المرج» التي اشتهرت في حرب سنة ١٩٤٨، حيث استعصت على القاقجي ابان هجومه الذي قام به يوم ٢٥ نيسان (ابريل) من تلك السنة، ويسمياها اليهود مشمار هاعيمق، وقد سكنها، عند تأسيسها، ٣٩٠ يهودياً.

وأما في سنة ١٩٢٧، فقد انشأ اليهود ثلاث مستوطنات، كانت اهمها سدئ يعقوب التي اقيمت على قسم من قرية الشيخ يزبك الواقعة على بعد ١٨ كم من حيفا. والمستوطنتان الأخرتان هما كفار يهوشوع (٦٢٠ نسمة) وعين شمر التي اقيمت في جوار مستوطنة كركور، وبلغ عدد سكانها عند التأسيس، ٢١٠ نسمة، ومستوطنة بارديس حنا التي انشئت سنة ١٩٢٩، وكان عدد سكانها، بعد الانتهاء من اقامتها، ١٨٦٠ نسمة<sup>(٥٥)</sup>.

(ج) قضاء طولكرم: اقيم فيه خلال تلك الفترة أربع مستوطنات. اثنتان في العام ١٩٢٩، هما ناتانيا (التي تبعد عن طولكرم مسافة ١٨ كم باتجاه الغرب نحو البحر، وكان فيها يوم تأسيسها ٥٠٧٠ نسمة، وهي اليوم مدينة)، ومستوطنة تل موند (٢٩٠ نسمة). والاثنتان الأخرتان اقيمتا سنة ١٩٢٠، وهما: حيروت (٥٠٠ نسمة)، وعين وارد (٤١٠ نسمة)<sup>(٥٦)</sup>.

(د) لواء يافا: انشئ فيه، في تلك الفترة، عشر مستوطنات، كان معظمها بلدات كبيرة نمت حتى اصبحت اليوم مدناً، مثل رامات هاشارون التي اقيمت سنة ١٩٢٢، وسكنها حينذاك ٧٧٠



نسمة، وفي سنة ١٩٢٤ اقيمت ثلاث بلدات هي: مجدائل (١١٠٠ نسمة) وهرتسليا (٤٦٥٠ نسمة) وبني براك (٥٧٦٠ نسمة)، وتعتبر اليوم مدناً كبيرة وهامة في اسرائيل. كما اقيمت مستوطنة قريات شأؤول (٩٠ نسمة). وكذلك مستوطنة راماتيم التي بنيت هي الاخرى كبلدة في سنة ١٩٢٥ حيث سكنها، يومئذ، ١٤٨٠ نسمة، الا انه لم يكتب لها التطور، حيث لم يزد عدد سكانها في ٢٥ سنة سوى ٢٢٠ نسمة، فقد بلغ عدد سكانها سنة ١٩٥٠ حوالي ١٨٠٠ نسمة فقط. وكذلك كانت حال مستوطنتي كفار غنيم وغات رمون اللتين تأسستا سنة ١٩٢٦. اما بات يام التي اقيمت سنة ١٩٢٦ كبلدة، حيث بلغ عدد سكانها يومها ٢٠٠٠ نسمة، فتعتبر اليوم مدينة وقد كان عدد سكانها سنة ١٩٦٢ حوالي ٣٩١٠٠ يهودي. كذلك مستوطنة هادار التي اقيمت سنة ١٩٢٩، وقد سكنها، بعد الانتهاء من تأسيسها، ٤٢٠ نسمة<sup>(١٩)</sup>.

(هـ) قضاء الرملة: اقيم فيه خلال تلك الفترة سبع مستوطنات، اثنتان منها سنة ١٩٢٦، وعرفت الاولى باسم مستوطنة كفار اهارون، اما الثانية فعرفت باسم رامات دافيد. وفي سنة ١٩٢٧ اقيمت مستوطنة غان شلومو (٢٤٠ نسمة). وفي سنة ١٩٢٨ اقيمت بلدة جيفعات برين، وقد سكنها، عند تأسيسها، ١٠١٠ أشخاص. وفي سنة ١٩٣٠، اقام المستوطنون الصهيونيون ثلاث مستوطنات في القضاء هي: بيت حنان (٤٦٠ نسمة) وعيانوط (٢٩٠ نسمة) ونغاني (٥٩٠ نسمة، اقيمت الى جوار بلدة النيعاني الفلسطينية)<sup>(٢٠)</sup>.

- (١) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص ٣٩١.
- (٢) النص الكامل لسك الانتداب في المصدر نفسه، ص ٢٨٨.
- (٣) صالح مسعود بويصير، جهاد شعب فلسطين، بيروت: دار الفتح، ١٩٦٩ (الطبعة الثانية).
- (٤) كامل محمود خله، فلسطين والانتداب البريطاني، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٤٨٤.
- (٥) اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين، الارض الفلسطينية بين الاغتصاب والشرعية (كراس)، الكويت: المطبعة العصرية، بدون تاريخ.
- (٦) خله، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٥.
- (٧) صابر موسى، «نظام ملكية الاراضي في فلسطين (١٩١٧ - ١٩٢٧)، شؤون فلسطينية، العدد ١٠١، نيسان (ابريل) ١٩٨٠، ص ٥٦.
- (٨) المصدر نفسه.
- (٩) دعيبس المر، احكام الاراضي المتبغية في البلاد المنفصلة عن السلطنة العثمانية، القدس: مطبعة بيت المقدس، ١٩٢٢، القسم الثاني، ص ١٣٠ - ١٣٥.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ١٤٢.
- (١١) عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٢٧، ص ٢١٨.
- (١٢) المر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١؛ وانظر، ايضاً، خله، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٧ - ٤٨٨.
- (١٣) بويصير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٣ - ٤٥٤.
- (١٤) خله، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٤.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ٤٨٥.
- (١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) بويصير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٦.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٤٥٥.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٤٥٨.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٧.
- (٢١) عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي في فلسطين (١٩٠٠ - ١٩٧٠)، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٤.
- (٢٢) انظر مجموعة المنشورات والقوانين والاوامر

- ١٩٣٠/٦/١٦  
(٤٥) المصدر نفسه.
- (٤٦) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣.
- (٤٧) بويصير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٦.
- (٤٨) الوقائع الفلسطينية، العدد ١٣٠٥، ١٩٤٣/١٢/١٠.
- (٤٩) الجادر، مصدر سبق ذكره، نقلا عن الوقائع الفلسطينية، العدد ١٦٤٣، ١٢/١٢/١٩٤٨.
- (٥٠) المواد ١٥ و١٨ و٢٢ من قانون امتياز شركة اليوتاس الفلسطينية، الوقائع الفلسطينية، العدد ٢٦١، ٦/١٦/١٩٢٠.
- (٥١) عبد الروباب الكيالي، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٣٠٤.
- (٥٢) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.
- (٥٣) الكيالي، «وثائق المقاومة...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.
- (٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.
- (٥٥) عارف العارف، النكبة، الجزء الثالث، صيدا: المكتبة العصرية، ص ٦٥٧.
- (٥٦) المصدر نفسه.
- (٥٧) صبري جريس، «تأسيس الوطن القومي اليهودي» في فلسطين: ٣ - أسس الوطن القومي واهلته وملاحه، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ٩٧، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص ٢٣ - ٦٧.
- (٥٨) المصدر نفسه.
- (٥٩) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، القسم الأول، الجزء الأول.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ١٨٤.
- (٦١) المصدر نفسه، ص ٣١٢.
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ١٧٦.
- (٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.
- (٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.
- (٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٨١ - ٢٨٢.
- (٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

- الفلسطينية، رقم ٥٦٩ - ٢٤٩ في مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت (اوراق وثائقية).
- (٢٣) المصدر نفسه.
- (٢٤) بويصير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦١.
- (٢٥) اكرم زعير، القضية الفلسطينية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥، ص ٦٥.
- (٢٦) عادل حامد الجادر، «سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبرى في فلسطين ايام الانتداب»، شؤون فلسطينية، العدد ٥٥، آذار (مارس) ١٩٧٦، ص ١٨٧.
- (٢٧) «مجموعة المناشير... الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره.
- (٢٨) المصدر نفسه.
- (٢٩) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ١٨٤.
- (٣١) خله، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١.
- (٣٢) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، بيروت وصيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٠، الجزء الثالث، ص ٩.
- (٣٣) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧.
- (٣٤) موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.
- (٣٥) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧.
- (٣٦) عمر ابو النصر، جهاد فلسطين العربية بيروت: ١٩٣٦، ص ١١٨.
- (٣٧) المصدر نفسه، ص ١١٩.
- (٣٨) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.
- (٣٩) الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية، لحكومة فلسطين)، العدد رقم ٧٧٠، آذار (مارس) ١٩٣٨.
- (٤٠) بويصير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٨.
- (٤١) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.
- (٤٢) الوقائع الفلسطينية، العدد ٧٠٢، تموز (يوليو) ١٩٢٧.
- (٤٣) العميد محمد فائز القصري، حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، دمشق: دار المعرفة، ١٩٦١، الجزء الاول، ص ٦٨.
- (٤٤) الوقائع الفلسطينية، العدد ٢٦١.

## صراع في شبكة علاقات معقدة

Miller, Aaron David; *The P.L.O. and the Politics of Survival*,  
The Washington Papers/99, New York: Praeger, 1983, IX +  
132 Pages.

يأتي هذا الكتاب ضمن مجموعة متنامية من الكتب والدراسات التي صدرت منذ صيف ١٩٨٢ لتتناول تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية. وتتوزع هذه الكتب بين تلك الدعائية التي كتبها مؤيدو إسرائيل بهدف تبرير الغزو الإسرائيلي للبنان، مثل كتاب «منظمة التحرير الفلسطينية» لجوليان بيكر و«م.ت.ف. في لبنان» لرفائيل اسراييلي و«م.ت.ف. تحت النار» لسالبيتر وهاليفي، وبين الكتب النقدية أو المحايدة (وإن كانت مؤيدة لإسرائيل ككيان) مثل كتاب «الحرب الإسرائيلية - الفلسطينية» لريتشارد غبرييل و«حرب إسرائيل في لبنان» لرثيف شيف وأحود يعاري، وبين تلك الإيجابية تجاه المنظمة مثل كتاب «م.ت.ف.: الأشخاص والسياسات» لهيلينا كوبان و«عرفات» لآلن هارت. ويقع الكتاب الحالي في الصنف الثالث من الكتب عملياً، ليس بسبب تغير المؤلف عن عواطف معينة أو تأييد سياسي للحقوق الفلسطينية بل بسبب اتباعه للتاريخ، بموضوعية فائقة، ونجاحه في رؤية مجموعة حقائق واتجاهات تتعلق بسير القضية الفلسطينية وتاريخ م.ت.ف. السياسي.

تضخ أهمية هذا الكتاب أكثر عند المعرفة أن مؤلفه، آرون ديفيد ميلر، يعمل في وزارة الخارجية الأميركية كمحلل لشؤون م.ت.ف. ولبنان لصالح دائرة المعلومات والبحث. وحين يضاف إلى ما سبق قيام وليام كواندت، الباحث المعروف والعضو السابق في مجلس الأمن القومي الأميركي والموظف السابق في قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، بتقديم الكتاب، يظهر أن هذا الكتاب يعبر، خير تعبير، عن وجهة نظر طرف في الإدارة الأميركية تخالف وجهة نظر البيت الأبيض. ولم يعد وجود هذا الاختلاف، أو حتى الصراع الناشئ عنه، سرّاً بالطبع، إذ معروف أن الضوء الأخضر الذي جاء لإسرائيل في منتصف ١٩٨٢ للبدء بالغزو قد جاء من وزير الخارجية، الكسندر هيغ، بتشجيع مباشر من الرئيس رونالد ريغان، وقد نقض، كلياً، السياسة التي فضلتها وزارة الخارجية نفسها (بمدراتها ودوائرها ومختصيها) والتي كان لها الغلبة منذ نجاح المبعوث الأميركي فيليب حبيب في ترتيب اتفاق ضمنى سوري - إسرائيلي حول أزمة صواريخ سام - ٦ في سهل البقاع في ربيع ١٩٨١ وفي ترتيب وقف إطلاق النار بين م.ت.ف. وإسرائيل في تموز (يوليو) ١٩٨١. فيمكن اعتبار هذا الكتاب بمثابة الحجة التي يقدمها أولئك المعروفون بلقب «المختصين بالعرب» في وزارة الخارجية الأميركية، والتي تنادي بضرورة إجراء الحوار مع م.ت.ف. والاقترار بالحقوق الفلسطينية، علماً أن هؤلاء ينطلقون، بالضرورة، من رؤيتهم للمصالح الأميركية (وهي رؤية تختلف، من حيث الوسيلة وليس دوماً من حيث الغاية، مع رؤية المعادين للمنظمة) ويفترضون، مسبقاً، أنه يتربط على م.ت.ف. أن «تتهذب» وأن تدخل في المسار السلمي حسب تصوراتهم له.

ينقسم الكتاب إلى مقدمة وستة فصول تتناول الحركة الوطنية الفلسطينية وم.ت.ف. من العام ١٩٤٨ إلى العام ١٩٧٩، والقيود التنظيمية على م.ت.ف.، والقيود الخارجية، وصراع م.ت.ف. وإسرائيل، وتضايف القيود الخارجية والداخلية في فترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢، ومستقبل م.ت.ف. وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف لم يتبع أسلوب السرد التاريخي الأكاديمي أو التفصيلي، بل عمل ليقدّم دراسة سياسية تتابع وتقيّم الخلفية السياسية ودلالات وعواقب

شؤون فلسطينية، العدد ١٤٨ - ١٤٩، تموز/أب (يوليو/أغسطس) ١٩٨٥

نشوء م.ت.ف. واذا فعل ذلك، فقد لجأ الى أسلوب تحليلي اجمالي شامل لم يخل كلياً من التبسيط او اطلاق الاحكام، الا انه نجح في اعطاء الصورة الكلية وعرض الاتجاهات والانماط الاساسية، مدعومة بتفسير مقنع لاهم العوامل والدوافع والقيود وكيفية تأثيرها على م.ت.ف. وهذا مما يميز كتاب ميلر عن كتاب هيلينا كوبان: فقد تناولت كوبان موضوعها بعمق تاريخي مفصل شرح الوقائع وبين الجانب الفلسطيني بينما حاول ميلر ان يعرض موضوعه بطريقة تضع م.ت.ف. في اطارها العربي والتاريخي العام كقوة سياسية بهدف تفسير اهم العلاقات والروابط والقوانين الجدلية، اي ان ميلر يريد ان يفسر ظاهرة معينة كي يتمكن من معالجتها والتعامل معها في الحاضر والمستقبل القريب بطريقة عملية. فهو يكتب لصانعي السياسة واصحاب القرار الذين يؤثرون في الواقع البشري، ولا يكتب تاريخاً للباحثين او المتعاطفين او الطلاب.

يتناول الفصل الثاني «حول الحركة الوطنية الفلسطينية» نشوء اسس الهوية السياسية الفلسطينية من بعد العام ١٩١٤ نتيجة تطور الصراع مع الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني. ويظهر ميلر وجود هوية حية وروابط قوية بالارض مكنت الشعب الفلسطيني من اجتياز مرحلة احتواء هويته القانونية في ١٩٤٨-١٩٥٠ بعد ضم الضفة الغربية الى الاردن واخضاع قطاع غزة لمصر بعد تحويل بقية الارض الى دولة جديدة اسمها اسرائيل. كما ويتتبع المؤلف تعرض الفلسطينيين الى تيارات سياسية عربية متناقضة حاولت ان تتولى تمثيل الشعب والقضية الفلسطينية، الى ان انتقل شكل الاحتواء العربي الى انشاء منظمة ملتزمة بالنظام الاقليمي العربي استباقاً لتطور حركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة.

يستعرض ميلر، باختصار، نمو حركة المقاومة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠، مبيناً وجود اتجاهات متناقضة في ذلك النمو: فمن جهة تطورت التنظيمات الفدائية واكتسبت حجماً عددياً ونفوذاً شعبياً وعربياً. ومن الجهة الاخرى، دخلت في شبكة علاقات عربية معقدة كان جوهرها الصراع مع الانظمة العربية. وقد ادى ذلك، في النهاية الى الصدام مع النظام الاقليمي العربي والذي تجسد في احداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الاردن. وتجدر الاشارة، في هذا السياق، الى ان ميلر يذكر هذا الصراع، وما ادى اليه، ليبنى الارضية للانتقال الى الآثار السياسية لذلك على سياسة م.ت.ف. في عقد السبعينات، ولا يدخل في مناقشة تناقض فكرة «الثورة» التي رفعتها ورمزت إليها م.ت.ف. آنذاك مع واقع ومطالبات النظام الاقليمي العربي كما فعل فؤاد عجمي في كتابه «المأزق العربي»، ولا يقيم العلاقة بعمق بين الطبيعة الذاتية والوضع الداخلي للتنظيمات الفدائية وبين التطورات الخارجية كما فعلت هيلينا كوبان.

يرى ميلر ان م.ت.ف. و (فتح) بشكل خاص، قد امضت فترة ١٩٧١ - ١٩٧٤ في عملية انتزاع المبادرة السياسية والصفة التمثيلية فيما يتعلق بالفلسطينيين وبالضفة الغربية من الاردن. كما يرى ان ذلك انسجم مع التوجه الجديد بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ نحو اكتساب الشرعية الدولية. ويفسر، بذلك، محاولة م.ت.ف.، بقيادةها الاساسية، عدم التورط في الحرب الاهلية اللبنانية، وخاصة ان التدخل السوري ومن ثم مبادرة السادات اديا، لاحقاً، الى تقليص هامش حرية الحركة الدبلوماسية للمنظمة. ان الثغرة في تحليل ميلر عند هذه النقطة هي اعتباره التطورات في داخل م.ت.ف.، فيما بعد ١٩٧٣، قد شككت خياراً واحداً للاستراتيجية السياسية: اي انه لم يَرَ ان التناقض في المواقف الفلسطينية وفي الخيارات المتبعة قد استمر، كما انه لم يَرَ، بدقة، ان ارضية الاستراتيجية الدبلوماسية للمنظمة والقاضية بالاستفادة من الموازين الدولية والاقليمية للحصول على مطالب محدودة وجدت في فترة ١٩٧١-١٩٧٣، اي فترة الاحباط بعد الخروج من الاردن. وتعود هذه الثغرة، الى حد ما، الى الاسلوب المبسط الذي يعتمد عليه المؤلف، الى جهل بعض الحقائق الاساسية. فمثال على ذلك الاعتقاد بان الصراع الفعلي بين م.ت.ف. وسوريا، حول الصيغة اللبنانية، قد ابتدأ في حزيران (يونيو) ١٩٧٦، وليس عند طرح المبادرة السورية والتعديل السوري في كانون الثاني (يناير) من ذلك العام.

ينتقل ميلر في الفصل الثالث، «القيود التنظيمية: البُعد الفلسطيني»، الى دراسة اهم معالم ومزايا التنظيمات الفدائية الرئيسية. فيلاحظ اهمية دور حركة (فتح) منذ العام ١٩٦٥ في رسم السياسات وفي انتزاع المبادرة، معلقاً على الدور الهام لاستمرارية قيادة (فتح) على حالها مما عزز من مكانة (فتح) ومن قدرتها على توجيه علائقها مع التنظيمات والانظمة على حد سواء. وقد تنبه ميلر الى وجود صراع المحاور في داخل (فتح) (وذلك قبل حدوث الانشقاق) والى دور تلك الفئات في تقييد مناورة القيادة من خلال التحالف مع اطراف خارجية، كالانظمة العربية. ثم يتناول المؤلف، بايجاز، التاريخ السياسي والتنظيمي لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، موضحاً تعرضها الى ضعف قيادي بسبب تقلص دود جورج حبش والانقسام الى عدة محاور متصارعة؛ والجبهة الديمقراطية

لتحرير فلسطين، موضحاً التزاوج فيها بين الصرامة العقائدية والمرونة السياسية التي أدت بها الى اتخاذ مواقف تجعلها قادرة على التحالف سياسياً مع (فتح) حين تظهر مؤشرات جدية لاقترب المفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والجبهة الشعبية - القيادة العامة التي ركز المؤلف على تناقضها المستمر مع (فتح) واستعدادها للتحالف مع سوريا لمواجهة ظهور اية استراتيجية سياسية فلسطينية - اردنية مشتركة (وقد ثبتت صحة هذا التوقع)؛ و (الصاعقة) وجبهة التحرير العربية اللتين يؤكد ميل انهما تحميان مصالح دمشق وبغداد، على التوالي، داخل لبنان و م.ت.ف.

إلا ان القسم الاهم في هذا الفصل هو ذلك المتعلق بنمط العلاقات الداخلية بين التنظيمات في اطار م.ت.ف. فيلاحظ المؤلف، على سبيل المثال، ان اياً من المشاريع التي طرحتها حركة (فتح) عبر السنوات لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية الفعلية لم ينجح. ويضيف تفسيراً للسياسة التي اتبعتها كافة التنظيمات لتأمين الحد الأدنى من التنسيق والتعاون، مؤكداً انها سياسة تحقيق الاجماع الفلسطيني. لكن يوضح ميلر ان سياسة الاجماع لم تطبق باتجاه تحقيق الحدود العليا من التنسيق السياسي والعسكري، بل استندت الى قاعدة «القاسم الأدنى المشترك» مما اضعف، كثيراً، من الجهود المبذولة ووضع م.ت.ف. في مواقف حرجة تكررأ. وبرزت ظاهرة هامة، نتيجة لهذه السياسة الداخلية، تمثلت في اكتساب التنظيمات الصغيرة لقدرة لا تعكس حقيقة حجمها المحدود على الارض على ابتزاز (فتح) وتعديل سياسات م.ت.ف.، مستفيدة من خوف (فتح) الدائم من انشقاق المنظمة.

ويلاحظ ميلر، علاوة على ما سبق، ان (فتح) كرست جهوداً كبيرة على الدوام قبل انعقاد كل مجلس وطني فلسطيني لتحضير ارضية الاتفاق والاجماع. وقد اثر ذلك عبر تقويض القدرة على التوصل الى قرارات سريعة عندما اقتضت الظروف بخصوص القضايا ذات الأثر بعيد المدى. وتجدد الملاحظة انه من سخريه القدر ان درجة عالية من الاتفاق الضمني فيما بين (فتح) وبين التنظيمات الاخرى قد وجدت بفعل موافقة تلك التنظيمات «الرافضة» على اسس ومنطق «السلطة الوطنية» ومشروع بيريجنيف (الذي يتضمن الاعتراف بإسرائيل). واذا يعتقد ميلر ان اختلاف (فتح) والجبهة الشعبية هو حول «حق العودة» وحول الوسائل السياسية والعسكرية لتحقيق ذلك، وليس حول اقامة دولة فلسطينية مصغرة، فإنه محق، لكنه يغفل حقيقة ان اياً من التنظيمات الفلسطينية لم ينجح في اقتراح أو تطبيق سبل عسكرية أو سياسية مؤاتية وكافية لتحقيق طموح كبير كتحرير كامل التراب الفلسطيني، وان حركة (فتح) كانت الوحيدة، عملياً، التي اقتربت من العثور على وسائل قد تلائم هدف محدود كالدخول في المعادلة الدبلوماسية الاتيمية.

اما الفصل الرابع، فيدور حول «القيود الخارجية» م.ت.ف. توسط النظام العربي الداخلي». ويحلل فيه المؤلف المحيط الاقليمي الذي تحركت فيه م.ت.ف.، والذي عزز اتجاهات ومعضلات داخلية ذاتية لدى المنظمة. وأول ما يلاحظه ميلر هو درجة اعتماد م.ت.ف. على الانظمة العربية، منفردة أو مجتمعة، علماً بأنه يؤكد اكتسابها لدرجة كبيرة من الاستقلالية والنفوذ. فيلخص المؤلف العلاقة الفلسطينية - العربية بالقول: «ان القضية الفلسطينية استخدمت ووجهت الانظمة العربية بقدر ما حاولت هذه الاخيرة ان تستغل تلك القضية لاغراضها الانانية».

يوضح ميلر اهم العوامل التي تدفع الانظمة العربية الى دعم القضية الفلسطينية، فيؤكد وجود مجموعة من القضايا العاطفية والعقائدية والعملية التي تدور حول محور جوهري هو نظرة الدول العربية الى ذاتها والى بعضها البعض. ويظهر، أولاً، ان نكبة ١٩٤٨ قد اثرت على الدول العربية من ناحية الشعور القومي والانساني، وان قيام اسرائيل ونجاحها الاقتصادي والعسكري قد طرح التحدي امام العرب، ويثير ما سبق ردود فعل عاطفية وعقائدية تتطلب حلولاً وردوداً. ويضيف المؤلف، ثانياً، ان قضية فلسطين دخلت الى السياسات الداخلية والخارجية لأكثريه الدول العربية. فيلاحظ ان الدول، حيث يقطن الفلسطينيون باعداد كبيرة، لا تقدر على تجاهل القضية الفلسطينية واثرها على السكان الاصليين. ويضاف الى ذلك، تسارع الاطراف المختلفة والفئات المعارضة الى تبني القضية الفلسطينية للمزايدة على الاطراف الاخرى. ويظهر، ثالثاً، ان انخراط آلاف الفلسطينيين في الدورة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية قد ربط مصائرهم، اكثر، بالتقلبات السياسية الاقليمية، كما برز في لبنان والاردن.

يصعب تقدير مدى صحة رأي ميلر حول درجة تأييد الدول العربية او الفئات العربية غير الرسمية للقضية الفلسطينية في وقت يتشغل فيه الجميع في حروب وصراعات جانبية او في عملية البناء القطري للدولة والوطن في كل بلد عربي على حدة. ويدرك المؤلف، بالواقع، ان التعلق العربي المعنوي بفلسطين لا يعني، بالضرورة، استعداداً لخوض حملات جادة لصالحها. بل تغلب المصالح «الوطنية» الذاتية على اية قضية اخرى. وما يؤكد المؤلف هو انه

كان من الاسهل، قبل العام ١٩٦٧، للدول العربية ان توفق بين التزامها الخلفي بفلسطين وبين عدم تهديد بنيتها الذاتي من خلال الصراع مع اسرائيل. إلا ان ظهور حركة المقاومة الفلسطينية قد طرح المسألة بجديّة وإلحاح أكبر، ولم يخف التناقض الا بعد تبني النظام العربي حل توكيل المسؤولية عن القضية الفلسطينية الى م.ت.ف. مما جعل قيادتها أكثر حساسية تجاه المصالح والمطالب العربية.

ينطلق المؤلف، من ما سبق، الى استعراض علاقات م.ت.ف. باهم الدول العربية، معتبراً ان مازق المنظمة الاساسي، في هذا السياق، هو اعتماد نجاح وبقاء حركة المقاومة الفلسطينية على الدعم العربي في الوقت الذي تتضارب فيه، مراراً، مصالح تلك الحركة مع المصالح الرسمية العربية. واذ يصح الاعتبار ان خيار الاعتماد على الذات وعلى الطاقات الشعبية الفلسطينية مثلاً، وربما يمثل حلاً آخر متاحاً للقيادة الفلسطينية (وهو الخيار الذي لا يراه ميلر بالطبع)، إلا انه لا يمكن النفي ان م.ت.ف. ومعها جميع التنظيمات الفلسطينية، بلا اي استثناء، تعتمد، فعلاً، على تطورات واتجاهات الموازين العربية والدولية لتحمل لها الثمار، وليس على امكانياتها الذاتية، أي ان «الشطارة» الفلسطينية باتت باللعب على الموازين وليس بخلاق الحقائق رغم الصعاب. ومن هنا، فان ميلر لا يخطئ في رؤية الاتجاهات النابعة من هذه الحالة، ومثلاً ان م.ت.ف. تتعرض للضغط الاقوى والاعنف حين يكون النظام العربي منقسماً. وقد ادت الانقسامات العربية الى تقييد حرية م.ت.ف. أكثر مما اتاحت لها فرصاً للمناورة. يلاحظ ميلر، أيضاً، ان علاقة م.ت.ف. وعلاقة (فتح) خاصة، بكل دولة عربية عكست تناقضاً واضحاً، أو انها كانت علاقة اتفاق وصراع في آن. فينظر بايجاز الى العلاقات بين م.ت.ف. و (فتح) وبين سوريا والعراق وليبيا والجزائر والعربية السعودية ومصر، ليجد انه، في كل حالة، كانت الدولة العربية تقدم الدعم على أمل كسب النفوذ، إما بهدف توجيه سياسات المنظمة أو بهدف شراء بعض الاعتدال، وليجد انه، في كل حالة، كانت تلك الدولة تصارع م.ت.ف. أيضاً وتسعى الى تحجيمها. إلا ان اهم العلاقات العربية، من حيث تأثيرها على احوال المنظمة، كانت مع العربية السعودية ومع مصر ومع سوريا. فيشكل الدعم المالي السعودي، ومع الدعم السياسي وراء الكواليس، رافداً هاماً للمنظمة، وقد حاولت م.ت.ف. ان تحافظ على هذه العلاقة مهما كانت الظروف. اما العلاقة بمصر، فلم تات بمردود مباشر رئيس من حيث التمويل او فتح الحدود امام العمل العسكري، لكنها امنت استقرار النظام الاقليمي العربي وعمقاً «استراتيجياً» امام الضغوط السورية. وقد شكلت العلاقة مع سوريا اعقد وأصعب العلاقات وأكثرها حيوية من جوانب عديدة، اهمها الموقع الجغرافي. ويمثل ما سبق الحقيقة التي جعلت م.ت.ف. تتحمل الكثير وتقدم التنازلات الى الحكومات السورية المتتالية منذ العام ١٩٦٦.

ان الفصل الذي يثير القدر الأكبر من الجدل والاختلاف مع آراء المؤلف، والذي يكشف الزاوية المحددة التي ينطلق منها ميلر لمعالجة موضوع م.ت.ف.، هو الفصل المتعلق بـ «م.ت.ف. واسرائيل». ويتناول المؤلف في هذا الفصل القضية المركزية في الصراع العربي - الاسرائيلي في مرحلته الحالية، الا وهي ماذا يجب ان تكون م.ت.ف. وما هي الاشكال والسياسات التي يجب ان تتبناها كي يتم تحديد ماهيتها وشرعيتها من قبل المجتمع الدولي، وعموماً، والادارة الاميركية، خصوصاً؟

يجيب ميلر، على الفور، بالتأكيد انه يترتب على م.ت.ف. ان تتحول الى منظمة سياسية بالكامل اذا كان لها ان تحرز اية مكاسب حقيقية. ويقر المؤلف باهمية العمل العسكري الفلسطيني ومدى انجازه الحقيقي بالمعايير الفلسطينية (أي دعماً للوحدة الوطنية وتحقيقاً للهوية الوطنية)، لكنه يعتقد بان ذلك العمل يأتي بنتائج سلبية تفوق في الوقت الراهن اية مكاسب محتملة. ويبدو موقف المؤلف، في هذا السياق، غير منطقي الى حد ما، اذ انه ينطلق ليس من تقييم الوضع الحالي واتجاهات الاطراف ليستنتج عدم جدوى العمل العسكري، بل من تقديره لصعوبة تنظيم وتنفيذ مثل ذلك العمل. أي انه يقيس نجاح العمل العسكري بمعايير جامدة هي عدد الاصابات (مثلاً) ولا يرى ان معظم المكاسب السياسية الفلسطينية جاءت نتيجة لمواجهة عسكرية قد يعتبرها هو خاسرة! ويصح، رغم ذلك، شعوره بان استخدام الوسائل الارهابية يعكس الضعف والعجز عن تنفيذ الاشكال العسكرية الانجح، ويلاحظ، بالفعل، ان الكثير من العمليات العسكرية الفلسطينية كانت موجهة للتأثير على تحركات سياسية اقليمية عبر التذكير بقدرة م.ت.ف. على ارباك وهرقلة تلك التحركات اذا ما تجاهلت المنظمة، ويلاحظ، بالتالي، ان ذلك النمط من العمليات حمل ردوداً سلبية عدة لم يعوض عنها وجود نمط عسكري رديف ذي استمرارية ومصدقية مستند الى تنظيم اهل الارض المحتلة او الى قوات متفرغة محترفة في الخارج.

يتناول الفصل السادس، «القيود الخارجية والداخلية»: م.ت.ف. على المنحدر الخطير، ١٩٧٩-١٩٨٢»، مرحلة

ما بعد كامب ديفيد وحتى حرب لبنان، بهدف إظهار التفاعل بين القيود الداخلية والخارجية في أوضاع حالاتها. فيستعرض صعود نجم المنظمة على المسرح الدولي في الوقت الذي بدأت فيه الظروف الميدانية تحاصرهما في لبنان. وكلما تقدمت م.ت.ف. دولياً، أخفى ذلك ازدياد الضغط العربي الى اعلى مستوياته بسبب خروج مصر من حلبة الصراع وبالتالي من موقع تقدر منه ان تدعم المنظمة، واندلاع حرب الخليج مما شل الدول النفطية وأزال الوزن المضاد للوزن السوري فيما يخص م.ت.ف. وقد انعكس الوضع الحرج للمنظمة، مثلاً، في اضطرارها الى مقاطعة مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠. وقد جاءت الحرب الباردة السورية - الاردنية لتخرج م.ت.ف. في وقت كانت تسعى فيه الى توطيد العلاقات مع الاردن بهدف منعها من السير في طريق كامب ديفيد ويهدف زيادة طرق دعم صمود الارض المحتلة. وقد جاءت اجواء الحرب الشاملة مع اسرائيل في هذه اللحظات لتخلق الشعور لدى قيادة المنظمة بأن كافة الاوراق باتت في كفة الميزان وأن م.ت.ف. دخلت في سباق مع الزمن ومع جدول انفجار الصدام مع اسرائيل أو سوريا.

لقد صدر هذا الكتاب مع تطور الانشقاق في داخل (فتح)، ولذلك، فإنه لم يناقش ظروف وحيثيات ذلك الانشقاق. لكن يجدر التأكيد ان ذلك لم يخلق ثغرة في قوة التحليل وفي صحة الاستنتاجات التي عرضها ميلر في فصله الختامي «م.ت.ف. الى اين؟». فيعلق المؤلف، بداية، بأنه من سخريّة القدر ان الغزو الاسرائيلي للبنان قد خلق فرصاً جديدة امام م.ت.ف.، وأن (فتح) خرجت من الحرب في موقع معزز بالمقارنة مع التنظيمات الاخرى، كما كان الحال عند الخروج من كل حرب او مواجهة سابقة. ويضيف ان التنظيمات المؤيدة لسوريا قد خسرت سياسياً أكثر من غيرها، ومازال ذلك التقييم صحيحاً رغم سيطرة سوريا على الالاف من الفدائيين، إذ اظهرت مختلف الاحداث في الساحة الفلسطينية مدى ضعف تنظيمات الانشقاق في كل مناطق التواجد الفلسطيني، بما فيها تلك الواقعة تحت السيطرة السورية.

ويناقش ميلر الاستراتيجية المحتملة للمنظمة، ويركز على اهمية العلاقة بالاردن، كما ويناقش الصعوبات التي قد تواجهها دولة فلسطينية في الضفة الغربية (بسبب قوة النفوذ الاقتصادي والسياسي والاداري للضفة الشرقية). وينجح المؤلف، مرة اخرى، في توقع السياسة التي سيتبعها، على الأرجح، قادة م.ت.ف.، لكنه يخفق، مرة اخرى، في كونه يبني تحليله، بالكامل، على اساس الخيار السياسي - الدبلوماسي فحسب، دون ان يتطرق الى اية خيارات اخرى. يمثل هذا الكتاب، في المحصلة، خلفية صالحة لفهم سياسات منظمة التحرير ومنطق تحركها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية، لكنه يقصر في تحليل الامكانيات وتوقع الاحداث بقدر ما يسعى الى اقناع م.ت.ف. باحتلال الموقع المناسب الذي يمكن ان ترضى عنه الادارة الاميركية. فهل تتمتع م.ت.ف. او اي فصيل فلسطيني باستراتيجية بديلة فاعلة؟

يزيد خلف

## الحرب ضد المخيمات

### تهجير ١٥ ألف فلسطيني والمنازل تحولت الى أنقاض

قاربت وسائل الاعلام، العربية والعالمية، الاجماع على استعمال مصطلح «حرب المخيمات»، لدى تناولها الحرب التي شنت ضد المخيمات الفلسطينية الثلاثة، في بيروت، صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة. وبناء على قراءة متأنية، للمادة الاعلامية والسياسية الكبيرة، ذات المصادر العديدة والمتنوعة، التي توفرت عن هذه الحرب، يمكن القول ان الاصح، استعمال مصطلح «الحرب على المخيمات». واهمية هذا التمييز بين المصطلحين، ووجاهته ايضاً، سوف تتضحان في سياق هذا التقرير.

لم تكن هذه الحرب حجراً ألقى في مياه ساكنة، ولا صاعقة نزلت من سماء صافية، بل صراعاً مريراً كان متوقِعاً، ويجرى الحديث عنه الى حد التطرق للتفاصيل. وعلى مدى شهور عديدة سبقت اندلاع هذا الصراع، نشرت صحف ومجلات عدة، عربية واجنبية، «سيناريوهات» مختلفة، قيل انها أعدت، او يجري وضع اللمسات الاخيرة عليها، لتفجير هذا الصراع.

وازداد الحديث عن مصير المخيمات الفلسطينية في لبنان، بشكل واضح، بعد مصادقة الحكومة الاسرائيلية، وإقرارها، في مطلع السنة الجارية، الخطة التي أعدها وزير الدفاع الإسرائيلي، اسحق رابين، والتي قضت، يومئذٍ، بسحب القوات الاسرائيلية من لبنان، على ثلاث مراحل.

وفي ذلك الوقت، جرى التركيز على مصير المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان، وخاصة مخيمي عين الحلوة والمية ومية، اللذين كانت تشملهما المرحلة الاولى من خطة الانسحاب الاسرائيلية. وفور إقرار خطة رابين، بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف. ياسر عرفات، برسالة الى الامين العام للأمم المتحدة، بيريز دي كويلار، اعرب فيها عن قلقه البالغ بشأن أمن الفلسطينيين في مخيمات الجنوب اللبناني، مطالباً الامين العام للمنظمة الدولية بالعمل من اجل حماية هذه المخيمات، وبنشر قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة لتوفير هذه الحماية.

وجاء في رسالة عرفات: «ان الامم المتحدة مسؤولة بالكامل عن توفير الحماية والامن للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان، وخاصة على ضوء الذكرى الاليمة لمذابح مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين في العام ١٩٨٢، والجرائم التي نفذت في مخيم عين الحلوة في العام ١٩٨٤» (فلسطين الثورة، ٢/٢/١٩٨٥).

وبرز الخلاف الفلسطيني - السوري، حول هذه القضية، منذ ذلك الوقت. فقد اعتبر الحكم السوري انه «حين يطالب ياسر عرفات الامم المتحدة بحماية المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان، في حال انسحاب القوات الاسرائيلية، فانما هو يقدم شهادة حسن سلوك للغزاة الصهيونيين، وكأنه، بهذا الطلب، يريد ان يوهم العالم بان لبنان وجيش لبنان وشعب لبنان يمثلون خطراً على الفلسطينيين، لا اسرائيل» (الثورة، دمشق، ١/١٩/١٩٨٤).

ولم يطل الوقت، حتى تدخلت الاحداث نفسها، لتثبت مشروعية المخاوف الفلسطينية. وفي شهر نيسان (ابريل) قامت ميليشيات «القوات اللبنانية» وما يسمى بـ «جيش لبنان الجنوبي»، بعمليات قصف مدفعي وصاروخي، متواصل ومكثف، على مخيمي عين الحلوة والمية ومية، تخللتها عدة محاولات لاقتحام المخيمين، ونجم عنها، فضلاً عن الخسائر البشرية والمادية الكبيرة، نزوح الغالبية العظمى من سكان المخيمين، نحو مدينة صيدا وضواحيها، ونحو مخيمات ومناطق لبنانية اخرى أكثر أمناً، او الى خارج لبنان.

إذا، لم تكن المخاوف الفلسطينية مجرد تقديرات او احتمالات تنتظر حرباً ضد هذا المخيم الفلسطيني او ذاك، في لبنان، كي تكتسب مشروعيتها. ومصير المخيمات الفلسطينية، و«الوجود الفلسطيني» في لبنان، برمته، كان



مطروحاً، كما سبق القول، حتى على صفحات الجرائد والمجلات. ونعود، من جديد، الى بداية العام الجاري، أي يُعيد إقرار الحكومة الاسرائيلية خطة رابين للانسحاب من لبنان، لنطالع نصاً، لا يحتمل اللبس والتأويل. فتحت عنوان «البدل من الامن قاس جداً»، كتب سركيس نعيم في «النهار» (١٩٨٥/١/٢٦)، معدداً الوسائل التي يمكن لسوريا، من خلالها، السيطرة على المخيمات الفلسطينية في لبنان. ونسب نعيم الى «مصدر وطني فاعل» قوله ان أبرز هذه الوسائل ثلاث: اولها «الاتكال على الحلفاء اللبنانيين لمنع القيادة الفلسطينية الشرعية من تحقيق اغراضها. والحلفاء المقصودون، هنا، هم حركة (أمل) والحزب التقدمي الاشتراكي». اضافة: «هذا الاتكال قد يتجلى في محاولة (أمل) السيطرة على بيروت الغربية والمخيمات الفلسطينية عسكرياً، ضاربةً بذلك جملة عصابات بحجر واحد، منها منع الانفلاش الفلسطيني ومخاطره مستقبلاً وتسليف سوريا عملاً كبيراً».

وقبل ان نواصل نقل هذا النص، نعيد التأكيد على انه كُتِب بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٦، أي قبل اكثر من ثلاثة اشهر ونصف من بداية الحرب التي شنتها (أمل) والجيش اللبناني ضد مخيمات بيروت. يضيف الكاتب نقلاً عن «المصدر الوطني الفاعل»، ان الوسيلة الثانية للسيطرة على المخيمات، هي «الاتكال على الجيش اللبناني للقيام بالمهمة نفسها على رغم اوضاعه، ويتجلى ذلك باقدام السلطة السياسية على الافادة من اللواء السادس، واذا تعذر عليه انجاز المهمة المطلوبة، فلا بأس من ادخال اللواء الخامس الى الغربية للمساعدة على انهائها، وهذا الدخول سيكون ساعته بموافقة حلفاء سوريا في لبنان...».

اما الوسيلة الثالثة، فهي «الاتكال على الفلسطينيين المنشقين بقيادة (ابو موسى) لانجاز هذه العملية، ويتجلى ذلك في دخول هؤلاء الى بيروت الغربية، وفي تحويلهم الوضع في المخيمات الى مصلحتهم، وبالتالي الى مصلحة سوريا، كما قد يتجلى في توجيههم نحو مخيمات صيدا والجنوب».

وما يراه نعيم جديراً بالذكر، هو ان «البعض» يتحدث عن وسيلة رابعة «هي تصدي سوريا مباشرة للوضع في العاصمة اللبنانية، وخارجها، بواسطة قواتها المسلحة. وهذه الوسيلة قد تكون الأنجع في رأي كثيرين».

ان الاكتفاء بادراج هذا النص - «الخطة الحربية»، الذي نشرته «النهار»، في سياق هذا التقرير، لا يقلل من اهمية عشرات النصوص الأخرى التي نشرتها الصحف والمجلات اللبنانية، سواء اليمينية منها أو الموالية لسوريا، حول مصير المخيمات الفلسطينية، و«الوجود الفلسطيني» في لبنان.

لقد بدأت الحرب ضد مخيمات بيروت، عند منتصف ليل الأحد - الاثنين، ١٩ - ٢٠ أيار (مايو) ١٩٨٥، وحتى ذلك التاريخ، وعلى مدى ما يقارب الثلاث سنوات، أي منذ بداية الاجتياح الاسرائيلي للبنان، مطلع حزيران (يونيو) ١٩٨٢، ظل اليمين اللبناني، وغالبية القوى السياسية اللبنانية المرتبطة بالحكم السوري، يطرحون موضوع «الوجود الفلسطيني» في لبنان، انطلاقاً من سؤال ثابت في خططهم وتطلعاتهم، وهو كيفية «الخلاص» من هذا «الوجود»؟ وقبيل اندلاع الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت، اصدر حزب «حراس الارز» بياناً، بعد اجتماع عقده «القيادة المركزية للحزب»، جاء فيه: «ان الخطر الداهم على لبنان هو الخطر الفلسطيني المتمثل في وجوده المسلح وغير المسلح على ارضه» (النهار، بيروت، ١٩٨٥/٥/١٦).

وهذه الصيغة، الواضحة في عداتها للفلسطينيين المقيمين في لبنان، لم تكن سوى واحدة من عشرات الصيغ المطروحة، والتي كان يوجهها نفس المضمون، وان كانت تسلك دروياً متعرجة، فتنقل من الجهر بالعداء لكل «الوجود الفلسطيني» في لبنان، على طريقة حزب «حراس الارز»، الى صيغ وتعبيرات، تُضمّر نفس المضمون العدائي، لكنها تُعلن، في الخطابات والتصريحات، وفي تحليلات و«تسريبات» الصحف، «نصف» عداء أحياناً، و«ربيع» عداء أحياناً أخرى، وعداء كاملاً في بعض الحالات، وان يكن مموهاً ببلاغة باطنية ثقيلة.

ومعظم هذه الصيغ والتعبيرات، كانت، وما زالت، تتخذ لها مدخلاً خلافاً لاصحابها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بشأن المطروحات والتحركات، السياسية والدبلوماسية، المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي.

قبل ثلاثة ايام من بدء الحرب ضد مخيمات بيروت، كتبت «النهار» (١٩٨٥/٥/١٦): «توقع مصدر مسؤول حصول اضطرابات أمنية داخل المخيمات الفلسطينية اذا تم الاتفاق بعد جولة وزير الخارجية الاميركي، جورج شولتز، على تاليف وفد أردني - فلسطيني لاجراء محادثات مع مسؤولين اميركيين».

وفي هذا الوقت، كانت صحيفة «تشرين» الحكومية السورية، ترى انه «بعد تجريب كل الخيارات في لبنان، لا بد ان يدرك اللبنانيون ان احي حل اورهان على غير سوريا هو نوع من الانتحار المجاني». وأكدت الصحيفة «ان الملف الامني والسياسي للأزمة اللبنانية يجب ان يغلّق كي تتفرغ سوريا لمهامها القومية الكبيرة، التي تنتظرها في مواجهة مؤامرات مسعورة ترتب الآن على سناخات أخرى في الوطن العربي».

وبنفس المعنى، كتبت صحيفة «العمل» الكتائبية (١٧/٥/١٩٨٥)، تحت عنوان «ترميم لبنان... والمساعدة السورية»، مؤكدة أن لبنان «لن يقوم من دون مساعدة سوريا له. وكل مساعدة أخرى ستكون ناقصة أو زائفة أو زائلة بعد حين. وهي فرصة العمر أن تتأسس العلاقة بين البلدين على نيات صريحة لا على الاحتيال المتبادل ولن يكون لبنان ولبناً ناجحاً إلا إذا نجح في ارساء علاقته بسوريا على اساس ثابتة لا تتغير بتغير الظروف، أو الاشخاص، أو الانظمة والعهود».

ولا تخلو من دلالة هنا، الاشارة الى ان هذا العدد من «العمل»، الذي تضمن الآراء المذكورة، صدر في اليوم التالي لوقوع صدام عنيف في مخيم برج البراجنة، بين اهالي المخيم من جهة، وحركة (أمل) واللواء السادس في الجيش اللبناني من جهة أخرى. وكان ملفتاً العنوان الذي اختارته «العمل» لخبر هذا الصدام: «اشتباكات عنيفة بين (أمل) والعرفاتيين استمرت ساعتين في برج البراجنة» كما جاء في النص ان الاشتباكات دارت في احياء «معسكر برج البراجنة»، بين «مجموعات من الفلسطينيين العرفاتيين وآخرين من حركة (أمل)»، بينما افاد الخبر نفسه، الذي نشرته الصحيفة، ان «مجموعات (أمل) طوقت المعسكر الفلسطيني بدعم من وحدات اللواء السادس».

وبذكرت الصحيفة، نقلاً عن «مصادر فلسطينية»، ان وحدات من الجيش و(أمل) قصفت الاحياء الداخلية في المخيم، بمدافع هاون من عياري ٦٠ و٨٢ ملم، وان القصف أدى الى اصابات وخسائر في الممتلكات. ولم تكتف «العمل» بهذه الصياغة لخبر الاعتداء على مخيم برج البراجنة، بل تناولت الموضوع، أيضاً، في تعليقها السياسي اليومي تحت عنوان «الاحتضار العرفاتي»، فكتبت انه «مضى الزمن الذي كان يستطيع عرفات تدمير لبنان على رأس أميركا»، وهان محاولات عرفات العودة الى المعسكرات الفلسطينية في بيروت وصيدا وصور، والتحركات المكتومة التي يقوم بها انصاره، لا تعدو في نظر العارفين، كونها نوعاً من حشجة النهاية في الجسد المحتضر... وفي هذا السياق، يجب ان تندرج التظاهرة الفلسطينية المسلحة على طريق المطار امس... (العمل، بيروت، ١٧/٥/١٩٨٥).

وقبل عرض وقائع الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت، تبقى اشارة ضرورية الى مسألتين هامتين، أثيرتا قبل أيام فقط من اندلاع هذه الحرب: الاولى تتعلق بزيارة قام بها وفد من «جبهة الانقاذ الفلسطينية»، الخاضعة للحكم السوري، الى بيروت؛ اما الثانية فتتصل بالوضع في جنوب لبنان، بعد ان انهى جيش الاحتلال الاسرائيلي انسحابه من منطقتي النبطية وصور.

ففي يوم ١٢/٥/١٩٨٥، صدر عن «جبهة الانقاذ الفلسطينية»، بيان حول الزيارة التي قام بها وفد من «الجبهة» الى بيروت، قبل اسبوع من اصدار هذا البيان. وبعد ان اشادت «الجبهة» بـ «الدور القومي الذي تضطلع به سوريا في المنطقة خصوصاً على الساحة اللبنانية»، اعربت عن «حرصها على معالجة القضايا المتعلقة بالشعب الفلسطيني في لبنان من خلال التعاون بين «جبهة الانقاذ الوطني» و«الجبهة الديمقراطية الوطنية وحركة (أمل) ورئيس الحكومة اللبنانية» (سنانا، دمشق، ١٢/٥/١٩٨٥). ويذكر ان وفد «الجبهة» الذي زار بيروت، برئاسة احمد (ابو ماهر) اليماني، عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلتقى رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي والوزراء سليم الحص ووليد جنبلاط ونبيه بري، والنائب زاهر الخطيب (النهار، ١٤/٥/١٩٨٥).

وفي نفس اليوم، قال العقيد سعيد موسى (ابو موسى)، في مخيم نهر البارد شمال لبنان، ان «للثورة الفلسطينية حقاً واجباً عليها كسبته في اثناء الصراع مع القوى الفاشية في لبنان، ولا بد ان نأخذ حقوقنا كاملة تجاه مخيماتنا. فلا بد للثورة ان تكون مسؤولة عن هذه المخيمات، أمنياً وثقافياً واجتماعياً ونضالياً... نحن اذ نقر ونقول ان الصراع يجب ان يستمر ذا وجه لبناني - لبناني لكننا، في الوقت نفسه، لسنا متفرجين بل نحن مناحزون الى القوى الوطنية والجبهة الديمقراطية وحركة (أمل)». (رويفتر، ١٤/٥/١٩٨٥).

وبحول زيارة وفد «الانقاذ» الى بيروت أيضاً، تساءلت «النهار» (١٥/٥/١٩٨٥)، عن «الغاية منها والهدف خصوصاً في ظل الاوضاع الراهنة». وأضافت ان البحث في لقاءات الوفد في بيروت «تركز على وضع الفلسطينيين سواء في مخيمات بيروت أو في مخيمات الجنوب وعلى ضرورة تنظيم وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والحياتي بطريقة تحفظ كرامتهم وتمكنهم من العمل والانتاج والتعبير عن الراي بعيداً عن اية ضغوط او قيود» و«طبعاً لم يتم التوصل الى نتيجة عملية خلال الزيارة، ولم يكن منتظراً التوصل خلالها الى مثل هذه النتيجة لانها، في الاساس، تمهيدية». وأشار الى ان «بعض المسؤولين الحكوميين طلب من الوفد إرجاء البحث في هذا الموضوع مدة شهرين ريثما تكون توضحنا اوضاع البلد في ضوء الصراع الداخلي الدائر وفي ضوء انتهاء الانسحاب الاسرائيلي من لبنان. الا ان ذلك لا ينتقص من اهمية هذه الزيارة ومن قيمتها، والاهمية والقيمة تابعتان من كونها [الزيارة] تعيد او قد تعيد العامل الفلسطيني في لبنان الى ساحة الاحداث السياسية او غير السياسية. ونابعتان، أيضاً، من كون الذين قاموا بها اعضاء في الجانب الفلسطيني المناهض للسيد ياسر عرفات ومنظمة التحرير التي يرئس لجنتها التنفيذية والمؤيد لسوريا

واستراتيجيتها 'القومية' لمواجهة اسرائيل» (المصدر نفسه).

ونقل عن «مرجع سياسي» قوله ان معالجة موضوع «الحد الأدنى من الحريات والحقوق المدنية والاجتماعية» للفلسطينيين ممكنة «ولكن مع قيود عدة تحظر عليهم العمل السياسي الضار بلبنان، وفي الوقت نفسه، منع عودة الوجود الفلسطيني عاملاً مؤثراً في الوضع السياسي اللبناني، وبالتالي مخلصاً للتوازنات وربما للاستقرار كما كان الحال سابقاً. وهذا يعني منع العمل المسلح الفلسطيني سواء داخل لبنان أو خارجه إطلاقاً منه» (المصدر نفسه). وقال هذا «المرجع» ان «مطالب الفلسطينيين المرفوعة لا تصل الى حدود هذه التخوفات»، لكنها «قد تتطور، خصوصاً إذا انسح اللبنانيون في المجال أمام ذلك كما حصل في الماضي»، وان استمرار القتال والمعارك في لبنان «لا بد ان يجر طال الوقت أم قصر، الفلسطينيين الى التدخل»، وساعتها فان التجربة السابقة ستتكرر. وهنا، فان سوريا قد لا تتعرض لهذا التطور لانه لا يؤديها مباشرة نظراً الى علاقتها التحالفية مع فلسطيني 'جبهة الانقاذ' (المصدر نفسه). وأشار «المرجع» الى ان «كل فلسطيني لبنان قد يتحولون الى هذه الجبهة اذا كان من شأن ذلك حمايتهم واعادتهم الى شيء من الوضع المميز السابق الذي كان لهم في لبنان» (المصدر نفسه).

نتقل الى المسألة الثانية، أي الوضع في الجنوب اللبناني بعد انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من منطقتي صور والنبطية، خاصة قبيل، وأثناء، بداية الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت.

قائد المنطقة الشمالية الاسرائيلي، الجنرال اوري اور، صرح في هذه الفترة بان «اقراء حركة (أمل) يسيطرون، الآن، على منطقتي النبطية وصيدا، ولا يمكنون 'المخربين' من العمل ضد اسرائيل»، وبيان القوات السورية في البقاع «لا تتحرك جنوباً، وان أي تحركات خاصة لا تظهر حتى في الجانب السوري» (النهاري، ١٤/٥/١٩٨٥).

اما الإذاعة الاسرائيلية، فقد تحدثت، في نفس اليوم الذي ادلى فيه اور بتصريحه، عن ثلاث عمليات عسكرية وقعت داخل ما يسمى «الحزام الامني»، تم في واحدة منها اطلاق قذيفتي كاثيوشيا في اتجاه مركز تابع لـ «جيش لبنان الجنوبي» في بلدة حاصبيا، وان القذيفتين اطلقتا من داخل هذا «الحزام» الامني (المصدر نفسه).

وبعد اسبوع من اندلاع الحرب ضد مخيمات بيروت، اذاع راديو اسرائيل بالعبرية الخبر التالي لاهد مراسلية: «اصيب خمسة جنود اسرائيليين بالقرب من الحدود الدولية امس، وازدادت عمليات [الفدائيين] في الاسبوع الاخير بسبب تراخي قدرة الشيعة على اغلاق الطرقات في منطقتي صور والنبطية بوجه [الفدائيين]. فقد توجه معظم الشيعة الاعضاء في حركة (أمل) الى منطقة بيروت». اضاف مراسل الإذاعة الاسرائيلية: «ضعفت قدرة الشيعة على اغلاق الطرقات بوجه [الفدائيين]. وكانت حركة (أمل) تمنع، بنجاح ما، [الفدائيين] من الدخول الى الشريط الحدودي. وتوقع قادة (أمل) في جنوب لبنان ان يؤدي ذلك الى حمل اسرائيل على حل "جيش لبنان الجنوبي"، ولكن عندما تبين لهم ان اسرائيل ليست في وارد هكذا رهان، مقابل اتفاق غير موقع معهم، قرروا تركيز جهودهم لحسم الصراع مع الفلسطينيين في منطقة بيروت. وادى توجه عناصر (أمل) نحو بيروت الى ازالة حواجزهم في منطقة صور ومدخل النبطية في الآونة الاخيرة. وبات من السهل، بالتالي، ان تتوجه مجموعات [الفدائيين] الى الشريط الامني. وتضم هذه المجموعات فلسطينيين وشيعة من حزب الله وشيوعيين وسُنّة وآخرين. وتمكنت بعض المجموعات من الدخول الى الشريط الامني حيث وصل بعضها الى مسافة تبعد مئات الامتار، فقط، عن الحدود الدولية. ووضع [الفدائيون] امس عبوة ناسفة بالقرب من قرية مجدل سلم التي تبعد ٤ كلم عن كيبوتس منارة. وقد وقعت ١٥ عملية [فدائية] داخل الشريط الحدودي منذ اسبوع، كما اطلق [الفدائيون] صواريخ كاثيوشيا اصابت قيادة الحرس الوطني في بنت جبيل».

### وقائع الحرب ضد المخيمات

منتصف ليل الأحد - الاثنين (١٩ - ٢٠/٥/١٩٨٥)، اندلع القتال في مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، شاملاً كل المناطق والاحياء المحيطة بها. وفي الساعات الاربع والعشرين الاولى، دارت معارك طاحنة، قد تكون الاعنف من بين جميع المعارك التي استمرت طيلة الشهر اللاحق. فقد ادرك المدافعون عن المخيمات، منذ الساعات الاولى، ان غزارة القصف الدفعي والصاروخي على المخيمات، وحجم القوات التي حشدتها حركة (أمل) والجيش اللبناني، يؤكدان ان الخطة تقضي باقتحام المخيمات الثلاثة واحتلالها. وحاول المقاتلون الفلسطينيون، فور بدء القتال، باذلين كل طاقتهم وجهودهم، منع المهاجمين من فصل المخيمات الثلاثة عن بعضها البعض، ومنع عملية إطباق الحصار حولها. وكان الهدفان يتطلبان نقل المعارك الى الاحياء المحيطة بالمخيمات، والسيطرة على عدد من المحاور والمباني الهامة، خاصة في المناطق التي تفصل بين مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، وتلك التي تقع شمالي وغربي مخيمي صبرا وشاتيلا.

ففي الساعات الاولى من القتال، تمكن المهاجمون من تحقيق تقدم ووصلوا الى مداخل صبرا وشاتيلا، حيث ان الهجوم استهدف هذين المخيمين في البداية. وصرح «مصدر فلسطيني» ان «ميليشيات حركة (أمل) تحاصر تماماً المخيمين الفلسطينيين» وأن «تعزيزات من الميليشيات الشيعية أرسلت الى مناطق الاشتباكات» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٠).

وأشار مراسل غربي الى انه «مع اشتداد القتال انضمت وحدات الجيش اللبناني الى جانب (أمل) وهذه الوحدات هي من اللواء السادس للجيش. وعندما زرت المنطقة كانت وحدات الجيش تسيطر على مدخل مخيم صبرا، وقالت هذه الوحدات انها مع ميليشيات (أمل) شقت طريقها بالقوة الى داخل صبرا ومخيم شاتيلا المجاور وانها اخذت زمام السيطرة في معظم المنطقة (الاذاعة البريطانية، ١٩٨٥/٥/٢٠).

وفي وقت لاحق من نفس اليوم، شن المقاتلون الفلسطينيون هجمات معاكسة، وتمكنوا، بنتيجتها، من استعادة «سيطرتهم على مخيمات اللاجئين الثلاثة». وصرح مقاتل فلسطيني يتولى، مع زملائه، حراسة مدخل مخيم صبرا بقوله: «اننا نسيطر على المخيمات الثلاثة، كما نسيطر على الطريق الذي يربط برج البراجنة بمخيم شاتيلا والذي يبلغ طوله كيلومترين... بل اننا نسيطر على المدينة الرياضية في الغرب» ( وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٠).

المراسلون المحليون اوردوا انه بعد منتصف الليل «شهدت احياء مخيمي صبرا وشاتيلا والمنطقة المحيطة بهما ظهوراً مسلحاً ملحوظاً، خصوصاً في الطريق الجديدة ومحيط جامعة بيروت العربية والفاكهاني والملاعب البلدي وارض جلول وشارع حمد. وشوهد مسلحو حركة (أمل) والمسلحون الفلسطينيون يتخذون مواقع قتالية في ظل تبادل محدود لاطلاق النار، وراح الوضع يزداد تازماً حتى الثانية والنصف فجراً عندما اندلعت اشتباكات عنيفة وتبادل الطرفان هجمات في محاولات للسيطرة على مواقع يعتبرها كل منهما استراتيجية، قبل حلول الصباح. وهاجمت عناصر فلسطينية مركز حركة (أمل) في صبرا واستولت عليه، فيما هاجمت عناصر اخرى، في مخيم برج البراجنة، مركزين لـ (أمل) في المهنية العاملة ومحلة المشنوق على طريق المطار واستولت عليهما، وعلى طريق المطار. وتقدمت عناصر اخرى نحو المدينة الرياضية والفاكهاني والجهة الجنوبية لجامعة بيروت العربية، مما اتاح للفلسطينيين السيطرة على بولفار كميل شمعون - السفارة الكويتية بعدما تقدمت نحو مجموعات منهم، فضلاً عن سيطرتهم بالنيران على مستديرة الكولا وبعض الشوارع الداخلية للطريق الجديدة والملاعب البلدي ومنها شارعاً غفيف الطيني والبغدادي. في غضون ذلك، اشتدت المعارك في مخيم برج البراجنة ومحيطه، بعدما احكم المسلحون الفلسطينيون السيطرة على الجهة الغربية منه، في محاولة منهم لتأمين خط الامدادات بينهم وبين مخيمي صبرا وشاتيلا عبر طريق المطار - مدرسة القتال» (النهار، ١٩٨٥/٥/٢١).

وذكرت مصادر حركة (أمل) ان المقاتلين الفلسطينيين «تمكنوا، فجراً، من السيطرة على طريق المطار، وعلى مداخل المخيمات، وعلى المدينة الرياضية، الا ان مقاتلي حركة (أمل) استعادوا هذه المواقع صباحاً، بعد معارك عنيفة، وعمليات اقتحام» (السفير، بيروت، ١٩٨٥/٥/٢١).

ومنذ الصباح الباكر، نشطت الاتصالات بين المعنيين للجم التدهور، فأعلن اتفاق اول لوقف اطلاق النار، لكنه لم يصمد وراحت الاشتباكات تعنف، وشمل القصف عمق المخيمات الفلسطينية. وفي التاسعة صباحاً، اعلن اتفاق ثان لوقف النار، على ان يفسح في المجال امام اللواء السادس للدخول الى مناطق الاشتباكات، الا ان هذا الاتفاق انهار بعد دقائق، واتسعت رقعة المعارك وتركزت على مناطق الطريق الجديدة والفاكهاني وبرج البراجنة وطريق المطار بين مستديرة السفارة الكويتية وقصر حمادة وحي فرحات حتى شاتيلا، ومن السفارة الكويتية نزولاً حتى مستديرة الكولا مروراً بالمدينة الرياضية (النهار، ١٩٨٥/٥/٢١).

واستهدف قصف عنيف ومركز الاحياء والازقة داخل مخيمي صبرا وشاتيلا، واطال، ايضاً، المستشفيات القائمة في محيطهما، فاصيب مستشفى غزة في صبرا بقذائف عدة اشعلت النار في طبقاته السابعة والثامنة والتاسعة، ودمرت قذيفة خزانات المياه فيه، واصيب موظفون ومرضى داخل المستشفى بجروح، ثم وجهت ادارة المستشفى نداء لنقل الجرحى منه. كذلك اصيب مستشفى دار العجزة بقذائف عدة مما اضطر العاملين فيه الى نقل المرضى الى الطبقات السفلى، واصابت قذيفة احدى طبقات مستشفى المقاصد الاسلامي فاوقعت فيه اضراراً (المصدر نفسه).

وعقد اجتماع في منزل رئيس حركة (أمل)، نبيه بري، ضمّه والوزير السابق مروان حمادة ونائب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، محسن دلول، وعضو قيادة الحزب، اكرم شهيب، والنقيب وليد سكرية، من اللواء السادس في الجيش اللبناني. واعلن، بنتيجة الاجتماع، اتفاق ثالث لوقف اطلاق النار. لكن (أمل) والجيش اللبناني خرقا هذا الاتفاق للمرة الثالثة، وقال مسؤول عسكري في (أمل): «سننهي الوضع هذا المساء، وسنستعيد السيطرة على

المخيمات، وينبغي ان يصبح الفلسطينيون عقلاء». و اضاف احد زملائه: «سنجعلهم يدفعون ثمن كل قطرة دم تراق منا بثلاثة امثالها» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٠).

في هذه الاثناء، كانت العائلات القادرة على مغادرة صبرا وشاتيلا تغادروها «وتحاول سيدات تحملن اطفالهن ويتبعهن ازواجهن الذين يحملون امتعتهم الوصول الى الاحياء اللبنانية المتاخمة للمخيمات». و هتفت احدى السيدات قائلة: «لسنا يهوداً... ولسنا اعداءهم... فلماذا يقصفوننا؟» (المصدر نفسه).

واتهمت مصادر فلسطينية في بيروت (أمل) بخرق الاتفاق الذي عقد في منزل نبيه بري، وبتكثيف حدة المعارك ومحاوله اقتحام المخيمات، الى جانب اللواء السادس «الذي قبل الفلسطينيين بانتشار جنوده»، فاستغلت (أمل) انتشارهم وقامت عناصرها بعمليات تفتيش واعتقالات في مخيم صبرا، كما اشعلوا النيران في عدد من المساكن، واعادوا فتح مقارهم ومكاتبهم العسكرية في صبرا وشاتيلا. اضافت نفس المصادر ان ميليشيات (أمل) وقوات اللواء السادس واصلت تطويق مخيم برج البراجنة «وحالت دون وصول ست عربات اسعاف تابعة للصليب الاحمر اللبناني لاجلاء الجرحى» (المصدر نفسه).

وذكر ان اعنف الاشتباكات اندلعت بعد الظهر «وتركزت خصوصاً في منطقة السفارة الكويتية - طريق المطار - حي فريجات. وتمكنت حركة (أمل) من استعادة مراكزها في المهنية العاملة ومحلة المشنوق وسيطرت على طريق المطار، ووجهت (أمل) انذاراً الى المسلحين الفلسطينيين لوقف النار ابتداء من الرابعة بعد الظهر واخلاء جميع مراكز الحركة التي كانوا احتلوها في صبرا وشاتيلا، الا ان الاشتباكات استمرت وازدادت عنفاً، وبلغت ذروتها في الثانية والنصف حين اشتد القصف بمدافع الهاون وراجمات الصواريخ، فغطت سحب الدخان سماء برج البراجنة ومخيمي صبرا وشاتيلا ومحيطهما، وتمكن الفلسطينيون من اعادة ربط مخيم صبرا بمخيم شاتيلا بعدما عززوا مركزهم خلف المدينة الرياضية في مواجهة قوات حركة (أمل) التي مشطت المنطقة الغربية للمدينة» (النهار، ١٩٨٥/٥/٢١).

وعند المساء، عقد اجتماع في مقر جامعة بيروت العربية، حضره جميع المعنيين واتفقوا على تكليف اللواء السادس، دخول المخيمات. وصدر بيان عن المجتمعين جاء فيه ان دوريات هذا اللواء «تحركت اعتباراً من العاشرة مساء... لذا يطلب من جميع الاطراف التقيد بوقف اطلاق النار وسحب جميع المسلحين من الشوارع تحت طائلة المسؤولية والملاحقة» (المصدر نفسه).

وتباينت الارقام التي ذكرت عدد ضحايا اليوم الاول من القتال، ففيما ذكرت «النهار»، (١٩٨٥/٥/٢١) ان «مصادر المستشفيات والطرفين المتقاتلين، افادت، في معلومات اولية، بان العدد زاد على ٧٩ قتيلاً و٤٧٨ جريحاً، افادت «السفير» (١٩٨٥/٥/٢١) بان الاشتباكات اسفرت عن مقتل ٤٥ شخصاً واصابة ٢٨٢ بجراح حسب احصائيات المستشفيات.

كما تباينت، في الوقت نفسه، روايات الفريقين عن الاسباب المباشرة لاندلاع القتال، وعن وقائع اليوم الاول من الحرب. وقالت مصادر فلسطينية، في بيروت، ان الاشتباكات بدأت «على اثر حادث بين عنصر فلسطيني وآخر من حركة (أمل) واعتقال احد وجهاء مخيم صبرا» (النهار، ١٩٨٥/٥/٢١). وقالت هذه المصادر الفلسطينية: «لم يتسن لنا الاتصال بقيادة (أمل) لوقف الاشتباكات، وقد اتصلت اعضاء اللجان الشعبية في المخيمات بالمسؤولين السياسيين للتدخل مع حركة (أمل) لوقف القتال» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢١).

وعقد اجتماع في مخيم صبرا، ضم ممثلي كافة الفصائل الفلسطينية، ووجهت على اثره «جبهة الانقاذ» والجبهة الديمقراطية نداء الى ما دعي به «القيادة الفلسطينية في دمشق»، جاء فيه: «ان ما يجري في المخيمات لا ابعاد سياسية له بالمعنى المتعارف عليه، وان القضية هي أمن الشعب الفلسطيني والمخيمات، ولا افق عسكري لها». ووضحت مصادر فلسطينية ان «لا اتصالات مباشرة مع حركة (أمل)، لكنها تتم عبر اطراف وسيطة» (المصدر نفسه).

اما المكتب العسكري لحركة (أمل)، فقد اصدر بياناً ادعى فيه ان سيارة تموين عسكرية تابعة للحركة تعرضت لاطلاق نار من كمين مسلح في مخيم صبرا، مساء الاحد ١٩٨٥/٥/١٩، وان «ذبول الحادثة امتدت الى مخيم البرج وبدأ المسلحون العرفانيون باطلاق النار على الامنين، مما دفع مقاتلينا لشن حملات مضادة ادت الى تطهير بعض الجيوب...». لكن وكالة «رويتر» نقلت عن «ابراهيم، قائد احدى المجموعات العسكرية» في (أمل) قوله: «بدا الشكل لان الفلسطينيين يريدون ان يصبحوا اقوياء ويستعيدوا حرية العمل التي كانت لهم قبل الاجتياح الاسرائيلي. ورات (أمل) انهم يجلبون الاسلحة، فاوقفت ذلك وعندها بدأ القتال». وقال: «الفلسطينيون اقوياء جداً. لديهم جنود جيون والذين غادروا لبنان خلال الاجتياح الاسرائيلي عادوا تدريجاً وتلقوا اسلحة ومدافع هاون. انهم قوة كبيرة ربما بلغت ١٠٠٠ رجل، ورجال عرفات والمعادون لعرفات هم الان قوة واحدة في المخيمات». وقال «مصدر امني» في حركة (أمل): «بالنسبة لمخيم برج البراجنة، فلا قرار لدينا بدخوله... وقد جرى اتصال بمرابض مدفعيتهم في الجبل لتقصف

منطقة البرج، وتم ذلك فعلاً». وأصدرت الجبهة الوطنية الديمقراطية توضيحاً جاء فيه: «تعمن وسائل الاعلام الكثائية العملية في محاولاتها تضليل الرأي العام بالنسبة لما يجري في بيروت من حوادث مؤسفة، مدعية ان احزاب الجبهة الوطنية الديمقراطية تشارك في القتال ضد حركة (أمل)، اخوتنا في النضال والسلاح. لذا، يهم الجبهة تكذيب هذه الاخبار جملة وتفصيلاً» (المصدر نفسه). وذكرت اذاعة الكتائب ان حواجز الحزب التقدمي الاشتراكي قطعت الطريق على مجموعات مسلحة من (أمل) كانت متوجهة الى بيروت، عند الدامور والسعديات، وسهلت مرور «جماعات ابو موسى» من الجبل والشحار باتجاه المخيمات (اذاعة صوت لبنان، بيروت، ١٩٨٥/٥/٢١).

وفي ليل ٢٠ - ١٩٨٥/٥/٢١ ساد مناطق القتال هدوء حذر، ولكن «ما خياه الليل كشفه النهار، اذ استغل الطرفان الظلام وراح كل منهما يحصن مواقعه... ومع وضوح الرؤية في ساعات الصباح الاولى، تجددت المعارك» (النهار، ١٩٨٥/٥/٢٢).

وذكرت الانباء ان مقاتلي (أمل) شنوا هجوماً على مخيم برج البراجنة «لاكمال سيطرتهم عليه» وتمكنوا من الاستيلاء على معظم الابنية في منطقة الاكراد» وحاولوا «التقدم، مجدداً، نحو مخيم برج البراجنة من المواقع الجديدة التي سيطروا عليها في منطقة الاكراد من دون ان يحققوا تقدماً» (المصدر نفسه).

وذكرت مصادر في حركة (أمل) ان المقاتلين الفلسطينيين «حاولوا، قرابة الظهر، فك الطوق عن المخيم من جهة العاملة فاشتبكوا مع الكتيبة ٦٧ التابعة للجيش بعدما فتحو النار عليها واصيب ٦ عسكريين وعدد من السيارات العسكرية» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٢). ونقل عن مسؤول في (أمل) قوله: «ان كل انسان موجود داخل مخيم برج البراجنة يحاربنا، حتى الفتيات والنساء يرمين القنابل على عناصر الحركة». اضاف: «نحن نل مسافة ٦٠ متراً من مواقع المقاتلين الفلسطينيين وهناك ما لا يقل عن ٦٠٠ مقاتل فلسطيني داخل المخيم» (اسوشيتد برس، ١٩٨٥/٥/٢٢).

وفي صبرا وشاتيلا، قام المقاتلون الفلسطينيون بشن هجوم مضاد، وتمكنوا من استعادة بعض المواقع «ومن معاودة ربط المخيمين احدهما بالآخر، فضلاً عن ربط صبرا بمحيط جامعة بيروت العربية عبر الاطراف الجنوبية لحي الفاكاهاني القريبة من المدينة الرياضية والجهة الجنوبية لكلية الهندسة في الجامعة حيث مواقع (أمل)....» (النهار، ١٩٨٥/٥/٢٢). وسيطر المقاتلون الفلسطينيون «على بعض الابنية المرتفعة في الفاكاهاني المشرقة على بعض المتفرقات والشوارع التي يسيطر عليها مقاتلو (أمل)، وتركزت الاشتباكات على محيط تعاونية صبرا ومحطة الدنا بعدما احرز الفلسطينيون بعض التقدم داخل المخيم بموازرة عناصر مسلحة اخرى غير فلسطينية ظهرت في تلك المنطقة» (المصدر نفسه). وقال مصدر في حركة (أمل) ان عناصر من «حركة ٦ شباط (فبراير)» شاركت في القتال الى جانب الفلسطينيين (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٢). وبعد معارك عنيفة في هذه المنطقة، اضطر المقاتلون الفلسطينيون الى التراجع عن «بعض المواقع، خصوصاً في بعض احياء صبرا القريبة من سينما الشرق ومستشفى غزة»، وبدأت ميليشيات (أمل) عملية «تمشيط» لمناطق الطريق الجديدة واللعب البلدي والفاكاهاني ومحيط جامعة بيروت العربية وشارع حمد «من عناصر مسلحة دخلت على الخط، لكنها واجهت صعوبات جمة في هذه العملية نظراً الى تحصن المقاتلين الفلسطينيين في مواقع تشرف، عسكرياً، على تلك المناطق» (النهار، ١٩٨٥/٥/٢٢). وذكر «مصدر امني» انه بعد ساعات المساء الاولى، تمكنت (أمل) من «استعادة السيطرة على المواقع الاستراتيجية في هذه الاحياء، وانحصرت الجبهة بينهم وبين الفريق الآخر بالفاكاهاني وكلية الهندسة والمدينة الرياضية»، وتمكنت من «تطهير الجيوب التي استحدثها الفلسطينيون والاطراف الآخرون خصوصاً في الطريق الجديدة واللعب البلدي وشارع حمد وحي السبيل» (المصدر نفسه).

وصرح «مسؤول فلسطيني» بان «مقاتلي (أمل) استغلوا انتشار اللواء السادس لاستعادة بعض المواقع حول المخيمات وفتحو ثغرة غربي مخيم صبرا» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢١).

ونقل عن مصادر فلسطينية قولها، مساء، ان المقاتلين الفلسطينيين «استعادوا مستشفى غزة وبنابة من عشر طليقات خارج مخيم صبرا، كما استعادوا مواقع في الفاكاهاني تشرف على ساحة المعركة» (المصدر نفسه). وعند المساء، ايضاً، صرح «مصدر امني» في حركة (أمل) بان الوضع «سيحسم في غضون ساعات»، وان «الحركة تسيطر، سيطرة تامة، على منطقة صبرا، في حين يسيطر الفلسطينيون على مستشفى حيفا، وتسيطر الحركة، ايضاً، على كلية الهندسة في جامعة بيروت العربية». وقالت مصادر اخرى في (أمل) ان «الحركة باتت تحكم قبضتها على ٩٠ في المئة من مخيم صبرا، وهناك بعض جيوب القنص يجري التعامل معها بما يناسب، وهي تسيطر، ايضاً، على ٩٠ في المئة من مخيم شاتيلا، فضلاً عن انها تسيطر على مناطق في مخيم برج البراجنة وجوارها وتحاصره، وقد اندرت العناصر الفلسطينية الموجودة فيه بوجوب تسليم أسلحتها» (النهار، ١٩٨٥/٥/٢٢).

كما نقل عن عضو المكتب السياسي في (أمل)، غسان السيلاني، قوله: «اننا نحاول الفصل بين المخيمات الثلاثة

كي لا يخرج مقاتليها منها ويخلقوا مشكلات اخرى، وسنمنع دخول اي نوع من السلاح الى المخيمات» (رويترز، ١٩٨٥/٥/٢٢). وقال ضابط في اللواء السادس ان «هناك بين ٢٠٠ و ٢٠٠ مقاتل في صبرا وشاتيلا بينما يوجد حوالي ٣٠٠ مقاتل في برج البراجنة» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٢).

ويشهد هذا اليوم تطوراً فلسطينياً هاماً، حيث أعلن عن تشكيل «القيادة المشتركة للقوات الفلسطينية»، وأفادت وكالة الصحافة الفرنسية بان هذه القيادة «شكلت أثناء المعارك»، اما مناسبة الاعلان عنها، فقد كانت الذداء الذي وجهته الى الرئيس السوري حافظ الاسد، «طالبته التدخل لمنع دخول المخيمات الفلسطينية وحصول تجاوزات ضد السكان المدنيين». واتهمت القيادة المشتركة، في ندائها، حركة (أمل) بالقيام «بمذابح في المخيمات وعدم احترام اتفاقيات وقف اطلاق النار ورفض دخول سيارات الاسعاف التابعة للجنة الدولية للصليب الاحمر لنقل المصابين». (المصدر نفسه). وعن ضحايا اليوم الثاني للقتال، ذكر ان المعارك «حصدت حسب معلومات اولية ٢٦ قتيلًا و ٢٨١ جريحاً» (النهار، ١٩٨٥/٥/٢٢). فيما كتبت «السفير» (١٩٨٥/٥/٢٢) انه «أحصى ١٢ قتيلًا و ١٥٤ جريحاً». وفي هذا النطاق، صرح مصدر عسكري لبناني، فذكر ان «حصيلة الاشتباكات بين (أمل) والفلسطينيين بلغت ٨٨ قتيلًا و ٤٠٠ جريح من دون احصاء القتل والجرحى الفلسطينيين داخل المخيمات»، بينما أكد مصدر فلسطيني «ان المحصلة المؤقتة للضحايا في المخيمات الثلاثة بلغت حوالي ٢٨ قتيلًا و ١٠٥ جرحى بينهم ١٦ قتيلًا و ٦٠ جريحاً في مخيم برج البراجنة» (وكالة الصحافة الفرنسية و السفير، ١٩٨٥/٥/٢٢). واصدرت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني بياناً جاء فيه: «تستغيث جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني جميع الاخوة المقاتلين ان يسمحوا لسيارات الاسعاف التابعة للصليب الاحمر الدولي والصليب الاحمر اللبناني وبقية المؤسسات الانسانية باجلاء جميع الجرحى في كل مكان ومنها مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة وخاصة الجرحى الذين يموتون تدريجياً لعدم وجود أية وسيلة للاسعاف، كما تتوجه الجمعية الى جميع الفعاليات السياسية والوطنية والاسلامية لان تضم صوتها الى هذه الاستغاثة الانسانية في هذه الايام المباركة من شهر رمضان التي يحرم فيها على مسلم ان يقاتل اخاه المسلم» (اذاعة صوت الجبل، بيروت، ١٩٨٥/٥/٢١).

وعلى فامش الحرب ضد مخيمات بيروت، تعرض مخيم عين الحلوة لاطلاق قذائف آر بي جي. ورشقات من اسلحة رشاشة متوسطة، مصدرها - حسب مصادر فلسطينية - «مراكز حركة (أمل) على تلال زغدرابا (شرقي المخيم)». وأكدت هذه المصادر «ان مقاتلي المخيم لم يردوا على النار، وانما اتخذوا احتياطات وقائية» (النهار، ١٩٨٥/٥/٢٢).

وفي هذا الوقت، عقد اجتماع في منزل رجل الدين الشيعي محمد حسين فضل الله، في بئر العبد، ضمه وممثلين لحركة (أمل) و«جبهة الانتقاذ الوطني الفلسطينية»، جرى الاتفاق فيه على وقف اطلاق النار اعتباراً من الساعة الحادية عشرة ليل الثلاثاء - الاربعاء، ولكن «بقي الوضع في المخيمات، ومحيطها، متوجساً بعض الوقت، وهذا في الثانية عشرة منتصف الليل في مخيم برج البراجنة ومحيطه، لكنه ظل على ترجحه في مخيمي صبرا وشاتيلا ومحيطهما، فيما رصدت المراجع الامنية تحركات عسكرية للفريقين المتنازعين استعداداً لجولة جديدة على الرغم من «الجو الودي والحميم والتقاؤلي الذي ساد الاجتماع الاطفائي» - كما وصفه مصدر قريب من العلامة فضل الله» (النهار، ١٩٨٥/٥/٢٣). وفجر الاربعاء (١٩٨٥/٥/٢٢) تجددت المعارك، لكنها كانت «اقل عنفاً» مما مضى. وتركز القتال على المحاور المحيطة بمخيمي صبرا وشاتيلا من جميع الجهات، بينما شهدت جبهة مخيم برج البراجنة اشتباكات متقطعة. وعند منتصف النهار، تدخلت راجمات صاروخية ومدافع ميدان، من مواقعها في منطقة الجبل، «فقصفت مناطق الشياح وبرج البراجنة والاوزاعي والجناح ومحيط فندق سمرلند والسفارة الكويتية وحي فرجات وحي ماضي والرميل العالي وبئر العبد فضلاً عن قذائف سقطت داخل المخيمات الثلاثة» (المصدر نفسه). وازدحمت مصادر امنية ان «مرابض المدفعية الفلسطينية في الجبل قصفت من شمالان وبخستيه ومخمسورية بحمدون وبحمدون وضهور العبادية، الا ان راجمات الصواريخ كانت تتنقل بحيث تعذر تحديد المواقع». وان الراجمات الفلسطينية «قصفت ضواحي مخيم برج البراجنة، خصوصاً الاماكن التي يتمركز فيها مقاتلو (أمل)، وركزت على شوارع عبد النور وبعجور والمهنية»، وفي الوقت نفسه، تعرضت مناطق الطريق الجديدة ومحيط جامعة بيروت العربية والفاكهاني وبئر حسن والمدنية الرياضية والدنا وأرض جلول لقصف مركز أوقع عدداً من الاصابات واضراراً جسيمة، فيما كانت تدور في المنطقة معارك عنيفة بين مقاتلي (أمل) والمقاتلين الفلسطينيين، خصوصاً على محور كلية الهندسة في جامعة بيروت العربية والمدنية الرياضية والفاكهاني وصبرا، وسقطت قذيفة قرب القاعدة الجوية في مطار بيروت الدولي (المصدر نفسه).

وفيما اعتبرت وكالة الصحافة الفرنسية التدخل من جانب المدفعية الفلسطينية «تطوراً هاماً في القتال»، ورعت الوكالة نفسها، بياناً أصدرته المنشقون عن حركة (فتح) في طرابلس شمال لبنان، اعلنوا فيه مسؤوليتهم عن قصف

مواقع حركة (أمل) «لكي تتوقف عن قصف المخيمات، ولما لم تأخذ بهذا الانذار شغلنا بطائرات الصواريخ والمدفعية الثقيلة التابعة لنا، الامر الذي سمح بتعزيز مواقع مقاتلينا داخل المخيمات». ونقل عن سعيد موسى (ابو موسى)، قوله، في طرابلس ايضاً، ان حركته «لا يمكن ان تكثفي بالتنديد بالقصف وبتطويق المخيمات وتدميرها، بل يجب ان نتحرك للدفاع عن شعبنا ضد اطراف مشبوهين داخل حركة (أمل)» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٢).

وعند المساء، ادعى «مصدر امني» في حركة (أمل) بأنه «تمت السيطرة التامة على مخيمي صبرا وشاتيلا، وتم وصل جميع الاطراف فيما بينها»، وطالب اهالي المخيمين «بتسليم ما في حوزتهم من اسلحة حفاظاً على سلامتهم وعدم التجول وافتتاح المجال امام الدفاع المدني والصليب الاحمر لاجلاء المصابين». وقالت مصادر (أمل) ان مقاتليها في برج البراجنة «ما زالوا يطوقون المخيم، وفي استطاعتهم اقتحامه في اي وقت، لكن وجود نسبة كبيرة من الرجال والنساء والاطفال فيه تمنعهم من ذلك، و(أمل) تريد ان تحفظ سلامتهم من خلال ضغطها على المقاتلين الفلسطينيين لتسليم اسلحتهم». لكن مصدراً فلسطينياً في بيروت تفي هذه الادعاءات، وقال انها «تستهدف خفض الروح المعنوية لدى المقاتلين الذين يواصلون مقاومتهم»، وقال ان «مستشفى غزة، وحده، عند الدخول الشمالي لمخيم صبرا، قد سقط بين يدي حركة (أمل)»، وان «حياة ستين جريحاً معرضة للخطر على اثر فرار افراد الطاقم الطبي من المستشفى الذي استولت عليه حركة (أمل) للمرة الثانية خلال يومين». وقال هذا المصدر ان ميليشيات (أمل) وجنود اللواء السادس «يهاجمون مخيمي صبرا وشاتيلا على محورين متعامدين في محاولة للوصول بين المخيمين المتجاورين من الغرب والشمال»، وانه «تم تدمير دبابتين ومدعة للجيش على المحور الشمالي تجاه مستشفى غزة وتدمير ناقلتي جنود مزودتين بمخاض مضادة للطائرات في الغرب بالقرب من المدينة الرياضية» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٢). وعن مخيم برج البراجنة، اوردت الانباء انه بعد ثلاثة ايام من المعارك «لم يعد المقاتلون الفلسطينيون يسيطرون سوى على مساحة كلم مربع لم تستطع حركة (أمل) اقتحامه حتى الان، وذلك بسبب ضيق الطرقات والقناصة المختبئين داخل المنازل» (المصدر نفسه). وكان مراسل الوكالة يرد بذلك على تذرع (أمل) بان عدم اقتحام مخيم برج البراجنة سببه وجود المدنيين الفلسطينيين باعداد كبيرة داخل المخيم. وعن مخيمي صبرا وشاتيلا نقل المراسل نفسه عن «احد المصورين» قوله ان (أمل) نجحت، قبيل المساء، في السيطرة على الطريق الرئيسي الذي يربط المخيمين «مما يضع المقاتلين الفلسطينيين في موقف عسكري هش». ونسب الي «مسؤولين فلسطينيين رفضوا ذكر اسمائهم» اعترافهم بسيطرة (أمل) على بعض المواقع في المخيمين. «الا انهم نقوا سيطرتها تماماً عليها» وقال احدهم في مكالمة هاتفية: «ان رجالنا ما زالوا يقاتلون بعد معارك متواصلة استمرت ٥ ساعات» (اسوشيتد برس و السفير، ١٩٨٥/٥/٢٢).

وفيما ذكر ان القتال حصد في يومه الثالث «اكثر من ١٠ قتل و ١٩٠ جريحاً حسب معلومات اولية» (النهيار، ١٩٨٥/٥/٢٢). تحدثت معلومات اخرى عن «سقوط ١٨ قتيلاً و ١٦٧ جريحاً» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٢). وعن مجمل الاصابات، منذ بدء القتال، اشارت احصاءات اولية منقولة عن مصادر امنية ومصادر المستشفيات «الى ان ١٠٠ شخص، على الاقل، قتلوا واكثر من ٥٠٠ شخص اصابوا بجروح، لكن هذه الارقام لا تشمل القتل والجرحى المعزولين داخل المخيمات» (النهيار، ١٩٨٥/٥/٢٢). وصرح ناطق باسم الصليب الاحمر «بان استمرار اطلاق النار يمنع اجلاء الجرحى من المخيمات الثلاثة. ان رجال الصليب الاحمر انقذوا فجر الاربعة ٢٢ جريحاً من مخيم برج البراجنة، لكنهم تعرضوا لاطلاق نيران غزيرة، وتركوا المنطقة بعدما اصيبت احدى سيارات الاسعاف. ان خمس سيارات اسعاف من قافلة تتألف من ١٤ سيارة تابعة للصليب الاحمر اللبناني واللجنة الدولية للصليب الاحمر تمكنت من دخول المخيم في الرابعة والدقيقة الخامسة والاربعة فجر الاربعة اي بعد اربع ساعات من بدء وقف النار، لكنها اضطرت الى الانسحاب بعد ١٥ دقيقة. وهناك مزيد من الجرحى في المخيم، ولكن لم يكن لدينا وقت لاجراء مسح شامل، وبالتالي لا نستطيع تقدير عددهم» (زوفتر، ١٩٨٥/٥/٢٢). واصدرت هيئة الاسعاف الشعبي بياناً جاء فيه انه بينما «كانت احدى سيارات هيئة الاسعاف الشعبي تلبى نداء مستشفى دار العجزة الاسلامية لنقل احدى الحالات الخطرة، اعترضها حاجز مسلح محلي قرب المدينة الرياضية حيث صادرها واعتقل المسعفين والمرضين الذين كانوا فيها» (النهيار، ١٩٨٥/٥/٢٢). وكشفت اللجنة الشعبية لمخيمي صبرا وشاتيلا النقاب عن ان «نحو مائة جريح يرقدون دون علاج ويصارعون الموت دون اي رعاية طبية في مسجد المخيم». كما أكد الصليب الاحمر اللبناني ان قوافله منعت مرتين من دخول مخيمي صبرا وشاتيلا (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٢). واستمر نزوح الاهالي من مخيمي صبرا وشاتيلا، وغادرت «مئات الاسر هذين المخيمين اللذين اشتملت النيران في اجزاء منهما، ولجأوا الى الحي الذي يسيطر عليه الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط» (المصدر نفسه). وذكر شهود عيان ان ميليشيات (أمل) كانت «تقتش الفلسطينيين لدى خروجهم من المخيمين وقلت القبض على فلسطينيين غير مسلحين لدى خروجهم مع اسرهم» و«ظهرت، فجأة، امرأة فلسطينية وهي



تحمل طفلاً رضيعاً بين يديها، بينما التصق طفلها الأخران اللذان بدا عليهما الفزع بثوبها. وطلبت منها الميليشيات معرفة مكان زوجها، وحمل اثنان من الميليشيات اطفالها وساعداهم على الهرب» (المصدر نفسه).

ومع اليوم الثالث للحرب ضد المخيمات الفلسطينية، اتضح جملة من المسائل الهامة. وعلى الأرض، تباورت وقائع وحقائق توصل المراقب الى عدد من الاستنتاجات، بعيداً عن اجتهادات الصحف وآرائها، وعن البيانات والتصريحات التي قيلت ونشرت، وهي تكاد لا تعد ولا تحصى. بعض هذه الاستنتاجات:

أولاً: الشراكة الكاملة بين ميليشيات حركة (أمل) وجيش السلطة اللبنانية في القتال ضد المخيمات الفلسطينية، وما اتضح حول هذه المسألة، وما قد يتضح مستقبلاً. حسبنا، الآن، ايراد ملاحظة كتبها مراسل وكالة الصحافة الفرنسية في بيروت، اثناء جولة ميدانية قام بها في مخيمي صبرا وشاتيلا، حيث رأى، بأم عينه، كيف انه لم يكن من اليسر التمييز بين عناصر ميليشيات (أمل) من جهة، وجنود الجيش اللبناني من جهة ثانية، لولا رشاشات كلاشكوف التي تستخدمها الميليشيات، ورشاشات م - ١٦ التي تستخدمها عناصر الجيش (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٢).

ثانياً: التفاوت الكبير في عديد وعدة كل من المهاجمين والمدافعين عن المخيمات الثلاثة، حيث كان «يشترك في معركة السيطرة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ما يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مقاتل فلسطيني مزودين بالاسلحة الاوتوماتيكية والصواريخ المضادة للدبابات (ب ٧) في مواجهة ما يقرب من الفين من افراد ميليشيات حركة (أمل) يعززهم اللواء السادس في الجيش اللبناني. كما تستطيع ميليشيات (أمل) ان تعتمد على مدفعية اللواء السادس للجيش اللبناني المكلف بالحفاظ على الامن في بيروت الغربية. والذي يملك مدفعية ثقيلة ودبابات» (المصدر نفسه).

ثالثاً: في مقابل مشاركة الجيش اللبناني الى جانب (أمل) في هذه الحرب، امتنع حلفاؤها عن هذه المشاركة و«اصبحت حركة (أمل) تخوض، بمفردها، الحرب ضد المخيمات الفلسطينية. فقد امتنع الحزب التقدمي الاشتراكي والاحزاب اليسارية اللبنانية المتحالفة مع سوريا عن التدخل الى جانب حركة (أمل) كما سبق ان فعلوا منذ شهر مضى عندما اشتركوا في القتال ضد ميليشيات «المرابطون» الناصرية». (المصدر نفسه). واكثر من هذا، فان حلفاء (أمل) لم يضعوا انفسهم في موقع الحياد في هذه الحرب. وبالإضافة الى تدخل المدفعية الفلسطينية المتواجدة في الجبل، «في مواقع تخضع لسيطرة الحزب التقدمي الاشتراكي»، وقع قتال بين ميليشيات (أمل) والمقاتلين الفلسطينيين في بلدة الجية الساحلية، ونجح المقاتلون الفلسطينيون «في احتلال المكاتب الخمسة لحركة (أمل) في هذه البلدة»، اي على الطريق الساحلي الذي يربط بيروت بالجنوب اللبناني، حيث «تتمتع الاحزاب اليسارية بتواجد كثيف وتستطيع ان تعرقل وصول التعزيزات من الجنوب حيث يقطن عدد كبير من انصار حركة (أمل)» (المصدر نفسه).

رابعاً: عدم نجاح رهان الحكم السوري على المنظمات الفلسطينية المناوئة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس لجنتها التنفيذية ياسر عرفات، وسبق ان عايناه في هذا التقرير، مدى جدية هذا الرهان، ضمن ما كتبه صحيفة «النهارة». والحال، فان «رهان سوريا الذي يعتمد على انشقاق داخل الحركة الفلسطينية في بيروت ينطوي على مخاطرة. ففي الواقع انه في مواجهة هجمات حركة (أمل) اتحدت، حتى الآن، جميع المنظمات المؤيدة او المعادية لياسر عرفات في القتال». ويشار في هذا المجال الى ان هذه الوحدة التي ظهرت في صفوف الفلسطينيين، لم تكن بنت لحظة نشوب الحرب على المخيمات، فبعد شباط (فبراير) ١٩٨٤، اقامت (أمل) مراكز تفتيش عند المداخل وداخل المخيمات، وقد «اشتكى الفلسطينيون في مناسبات كثيرة من انهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية. ومنذ ستة عشر شهراً وقعت اشتباكات كثيرة في المخيمات، وفي كل مرة كانت المنظمات الفلسطينية تتفاخر عن خلافاتها لتكون جبهة واحدة» (المصدر نفسه).

خامساً: اذا كان القتال قد اندلع في بيروت، ضد مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، فان «الحملة» كانت تطل كافة المخيمات الفلسطينية في لبنان. ففي الجنوب اللبناني، على سبيل المثال، ومنذ انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من منطقة صور، في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٨٥، مارست حركة (أمل) مراقبة صارمة على المخيمات الفلسطينية الثلاثة، الرشيدية والبص وبرج الشمالي. ووجه داود داود، مسؤول حركة (أمل) في الجنوب، خلال الاسابيع القليلة التي تفصل بين الانسحاب الاسرائيلي من صور والحرب على مخيمات بيروت، «انذاراً متكرراً أكد فيه ان الفلسطينيين إذا عادوا الى هذه المنطقة فانه سيكون هنا لمعاقتهم ومحاكمتهم» (المصدر نفسه).

في اليوم الرابع للحرب، الخميس ١٩٨٥/٥/٢٢، كثر الحديث عن رجحان كفة القتال لصالح (أمل) وشركائها. وقيل ان «المقاتلين الفلسطينيين، بعد اربعة ايام من الاشتباكات، اصبحوا في موقف بائس» وان «حركة (أمل) الشعبية تسيطر، فعلاً، على مخيمي صبرا وشاتيلا اللذين لا يزال يوجد فيهما بعض جيوب المقاومة. أما في مخيم برج البراجنة، فلا يزال الفلسطينيون يقاومون، بشدة، الميليشيات الشعبية في الجزء الاخير الذي تبلغ مساحته كيلومتر مربع واحد» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٢). وترافق هذا الكلام مع تأكيدات مستمرة من قبل قيادة

حركة (أمل) مفادها انها «تسيطر تماماً» على مخيمي صبرا وشاتيلا (المصدر نفسه). لكن مصادر الاخبار والعلومات.. كانت تكشف وتعلن، في الوقت نفسه، ما لا يتفق مع هذه الصورة الميدانية عن الوضع. فقد قام المقاتلون الفلسطينيون، مساء اليوم الرابع للقتال، بشن هجوم مضاد في «قطاع مستشفى غزة»، عند المدخل الشمالي لمخيم صبرا، وفي حي الداعوق القريب. وأكد مصدر فلسطيني ان الجانبين «يحتفظان بمواقعهما التي كانا عليها»، وواصلت المدفعية الفلسطينية «والليوم الثاني على التوالي، عمليات قصف الضاحية الجنوبية لبيروت، في الوقت الذي كان فيه المقاتلون الفلسطينيون في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة يخوضون معركة يائسة» (المصدر نفسه). وعُف القصف المدفعي من الجبل، على الضاحية الجنوبية، عند المساء، «وسُمع دوي القذائف في جميع انحاء العاصمة. وعند المدخل الجنوبي لبيروت، شوهدت سيارة نصف نقل مشتعلة، في الوقت الذي قام فيه بعض المدنيين برفع جثتين، ولاذ السكان بالفرار نحو وسط العاصمة» (المصدر نفسه). وذكرت مصادر امنية لبنانية رسمية ان «ما يقرب من ٢٠٠ قذيفة سقطت على المناطق الآهلة بالسكان الشيعية»، بينما اعلنت اذاعة لبنان الرسمية ان «اكثر من ٥٠٠ صاروخ من طراز غراد سقطت على الضاحية الجنوبية وعلى بعض احياء بيروت الغربية، بالإضافة الى قذائف المدفعية بعيدة المدى» (المصدر نفسه). في هذا الوقت، اكد بيان فلسطيني صدر في تونس، ان مخيمي صبرا وشاتيلا «ما يزالان تحت سيطرة القوات الفلسطينية التي طردت منهما قوات (أمل) الخائثة» (وفا، ١٩٨٥/٥/٢٢). واوضحت الوكالة الفلسطينية ان مراسلها في قبرص «اتصل مع المسؤولين الفلسطينيين في هذين المخيمين فاكدوا له، بعد ظهر اليوم، انهم يسيطرون على جميع مناطق هذين المخيمين» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٢).

وبعد بضع ساعات من حلول الليل، توقف القصف العنيف على الضاحية الجنوبية لبيروت، وافاد «بيان أول لوردت مصادر المستشفيات»، بأن هذا القصف «اسفر عن سقوط ١٥ قتيلاً وعشرات المصابين» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٢). وذكر مصدر وثيق الصلة بحركة (أمل) ان «مشكلة القصف الصادر من مواقع المنشقين عن (فتح) في الجبل قد سويت بعد تدخل وليد جنبلاط شخصياً». كما تحدث المصدر نفسه، عن «اتفاق مبدئي» لوقف اطلاق النار بين حركة (أمل) وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، «عرضه نائب الرئيس السوري، عبد الحلیم خدام، ووافق عليه رئيس (أمل)، نبيه بري، وقبلته «جبهة الانقاذ...» من حيث المبدأ. وينص الاتفاق على وقف لاطلاق نار «حقيقي ونهائي» وتسليم المقاتلين الفلسطينيين اسلحتهم الى اللواء السادس الذي سيتكفل بامن مخيمات اللاجئين، في اطار خطة امنية شاملة للقطاع الغربي من بيروت، «وعقد اجتماع في دمشق بين «جبهة الانقاذ» وحركة (أمل) والجبهة الوطنية الديمقراطية» (المصدر نفسه). وقال المصدر ان هذه الاطراف الثلاثة منحت قادة دمشق تفويضاً بالقرار بغية وضع حد للمعارك الطاحنة». وتحدث المصدر نفسه عن اقتراح آخر لوقف اطلاق النار طرّح على نبيه بري «من اجل اتاحة الفرصة للمقاتلين الفلسطينيين لتسليم اسلحتهم الى طرف تثق فيه حركة (أمل)». وقال مصدر فلسطيني ان ثمة اقتراحاً طرّح على بري «من اجل ابرام اتفاق ينص على دخول قوات الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تضم الحزب التقدمي الاشتراكي واحزاب اليسار اللبناني الى المخيمات الفلسطينية» (المصدر نفسه).

وفي اليومين التاليين، الجمعة - السبت ٢٤ - ٢٥/٥/١٩٨٥، شهدت محاور القتال انخفاضاً في حدة المعارك، بالقياس مع الايام الاربعة الاولى. ومع الهدوء النسبي الذي شهدته مناطق المخيمات ومحيطها، كثر الحديث عن مشاريع اتفاقات لوقف القتال. وفي الوقت نفسه، انطلق مسؤولو حركة (أمل) واجهزة الاعلام التابعة لهم في حملة «توضيح ودعم واسناد»، سياسية و اعلامية، للحرب التي بدأها ضد المخيمات الفلسطينية. وكان من الواضح ان هذه الحملة، انما يستدعيها اتضاح عدم دقة ادعاءات (أمل) ومصادرهما الامنية والسياسية حول واقع الحال على محاور القتال، وتحتّمها، في الوقت نفسه، الخسائر البشرية الكبيرة التي مني بها المهاجمون من (أمل) والجيش اللبناني، وكذلك الخسائر البشرية التي نجمت عن القصف المدفعي من الجبل على احياء الضاحية الجنوبية لبيروت. بالنسبة للوضع العسكري، لاحظ مراسل وكالة الصحافة الفرنسية، انه بعد مضي ستة ايام على بدء الحرب، لم تتمكن (أمل) واللواء السادس من السيطرة «على الوضع الذي ما زال يكتنفه الغموض». وبعد ظهر السبت (١٩٨٥/٥/٢٥) التقى مراسل آخر لنفس الوكالة، في حي الداعوق «الذي كان تحت سيطرة الجيش اللبناني»، عند الصباح، «بمقاتلين فلسطينيين يتسلطون بين المباني او يدخلون سراديب». ونقل هذا المراسل عن ضابط في اللواء السادس قوله: «اننا نسيطر على المخيم (صبرا) على السطح، الا ان هناك كثيرين من الفلسطينيين تحت الارض. فهم يقيمون في سراديب مضاءة بالكهرباء. ونحن الان في سبيلنا لاستكمال المرحلة الاخرى من العملية. [اذ] نقوم بنسف جميع مداخل السراديب التي نعرفها ولكننا نهمل الكثير منها». وقال احد المسؤولين في القوات الفلسطينية ان المقاتلين الفلسطينيين ما زالوا يسيطرون على الجزء الاوسط من مخيم صبرا وقدر مساحته باقل من كيلومتر مربع (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٥).

وتحدث مصدر «أمني» في (أمل) عما اسماء «شبكة الاتفاق» في مخيم شاتيليا، فقال: «إنها مدينة كاملة تحت الأرض» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٦). وفي حديث لمسؤول اعلامي في (أمل) يدعى «ابو جعفر»، قال: «لم يعد هناك مقاتلون فلسطينيون في مخيم شاتيليا، الا ان المدنيين الفلسطينيين الذين ظلوا في المخيم قد يكونون خطيرين لان غرفاتهم نجح في بذر الكراهية بين الفلسطينيين وبيننا». وقال «ابو جعفر»: «لقد خرجت سيدة من احد المخابىء، مساء امس، والقت قنبلة على مجموعة من العناصر مما ادى الى اصابة ٣ منهم» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٥). واتهمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في بيان صدر في بيروت، سلاح الطيران اللبناني بالمشاركة في الاشتباكات، نافية سقوط مخيمي صبرا وشاتيليا. وجاء في البيان ان محاولة للتقدم جرت صباح السبت «فدمرت ٤ دبابات للواء السادس في محور حي فرحات في مخيم شاتيليا وسيارة تنقل مدفعا لحركة (أمل) في ساحة صبرا» (المصدر نفسه). وذكر انه في اليوم السادس من القتال سقط قتيلان وخمسة واربعون جريحا، وان القصف المدفعي من الجبل على احياء الضاحية الجنوبية، اسفر «في اليومين الاخيرين عن سقوط ٢٤ قتيلا ومائة مصاب» كما «سقطت عشرات القذائف على القطاع الذي يقع فيه منزل نبيه بري زعيم حركة (أمل)» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٦).

واصدرت حركة (أمل) بيانا يوم ١٩٨٥/٥/٢٤، اتهمت فيه «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» بانها «سقطت في الفخ الذي نصبه عرفات». واعرب البيان عن الاسف «لعمليات القصف ضد بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية... [اذ] ان هذا القصف جعلنا نقف امام الفلسطينيين بعد ان نجح عرفات في تعبيتهم ضدنا». ونصّ البيان على «اننا نعتقد ان اخواننا في 'جبهة الانقاذ...' قد استخلصوا درس فشل عرفات المحظورة وعده تآمرا الى لبنان... ولذلك ينبغي ان يتنزع سلاح المخيمات وان يسيطر عليها الجيش اللبناني» (المصدر نفسه). ويوم السبت ١٩٨٥/٥/٢٥، عقد رئيس حركة (أمل)، نبيه بري، مؤتمرا صحافيا، قال فيه: «لقد قدمت اقتراحات بوقف اطلاق النار والبحث بياقي الامور وقد ارسنا جوابا بالنقاط التالية: وقف اطلاق النار واجلاء الجرحى. يتسلم اللواء السادس أمن المخيمات والاسلحة. يتسحب كل عنصر فلسطيني عن طريق الساحل فتسحب [قوات] (أمل) من مخيمي صبرا وشاتيليا ولا تدخل مخيم برج البراجنة. بعد ذلك، يصار الى عقد اجتماع بين القوى الوطنية والقوى الفلسطينية». وعقب بري على القصف المدفعي من الجبل: «نقول لهؤلاء، لقد قدمت البرهان الواضح [على] انكم تلاميذ ابو عمار النجباء واستطعتم، في فترة قصيرة جداً، ان تجعلوا لكم في قلوب اللبنانيين، كل اللبنانيين، ذات العزة التي يكونها ابو عمار» (اذاعة لبنان «الرسمية»، ١٩٨٥/٥/٢٥). ورفض مسؤول لجنة الاعلام في «جبهة الانقاذ...» خالد عبد المجيد، في بيان وزع على صحف بيروت مساء السبت، الشروط التي وضعها نبيه بري لوقف اطلاق النار، كما لاحظ مراسلو وكالة الصحافة الفرنسية في بيروت ان مشروعات الطرفين لوقف الحرب، «تتعرثر، أساساً، حول تحديد الطرف الذي يتعين ان يتولى مهمة الامن في المخيمات» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٥).

وصرح ناطق باسم «جبهة الانقاذ...» في بيروت بالقول: «نعلم امتنان شعبنا، بنسائه واطفاله وشيوخه ورجاله، للموقف الانساني والوطني الذي يقفه الحزب التقدمي الاشتراكي تجاه تأمين المأوى والطعام والعناية الطبية لجماهير شعبنا المنكوبة» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٦). واطردت الاحزاب الشيوعية والعمالية في المشرق العربي بيانا اليوم (السبت) ناشدت فيه الاطراف جميعاً «الالتزام بوقف اطلاق النار ورفع الحصار عن المخيمات وتسهيل عمليات نقل الجرحى والمصابين الى المستشفيات». وذكر ان الحزب الشيوعي اللبناني «رفض التوقيع على البيان، مشترطاً امرين: الاول عدم اداة حركة (أمل) بسبب المعارك الاخيرة، والثاني اداة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، وتحمله مسؤولية اندلاع هذه المعارك» (المصدر نفسه). ونقل عن «مصادر مطلعة» ان «رفض الحزب الشيوعي اللبناني دفع الاحزاب الاخرى الى نشر البيان من دون ايراد اسماء الاحزاب المشاركة في صياغته» (المصدر نفسه).

وعُنف القتال، مجدداً، يوم ١٩٨٥/٥/٢٦، وتعرض مخيم برج البراجنة لقصف مدفعي وصاروخي عنيف. وصرح ناطق عسكري فلسطيني بأن مخيم «البرج» صامد وتم صد كافة محاولات اقتحامه من قبل قوات (أمل) واللواء السادس». وقال الناطق ان المقاتلين الفلسطينيين «شنوا خمس عمليات هجومية خلال الليل على مواقع (أمل) واللواء السادس حول المخيمات وقتلوا وجرحوا ٢٥ عنصراً منهم على الاقل». وصرح الناطق العسكري باسم الجبهة الديمقراطية بأن المقاتلين الفلسطينيين «ما زالوا صامدين في مواقعهم في مخيمات الداعوق وشاتيليا وفي المنطقة الممتدة من مسجد المخيم وحتى موقع الكلية العسكرية» (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٥/٢٧). واعربت «جبهة الانقاذ...» عن اعتقادها بأن «الهجوم الحالي لحركة (أمل) يهدف الى اقتحام المخيمات ونزع سلاحها دون التمييز بين انصار عرفات او انصار 'جبهة الانقاذ' او أي منظمات فلسطينية اخرى» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٦). وشهد يوم الاثنين (١٩٨٥/٥/٢٧) معارك متقطعة في المخيمات الثلاثة، تخللها وقف لاطلاق النار، سمح

الصليب الاحمر الدولي بنقل ١٥ جريحاً فلسطينياً من مخيم برج البراجنة. وعادت الصحف المحلية الى الحديث عن «اختباء» المقاتلين الفلسطينيين في «اتفاق تحت الارض». وذكر في هذا المجال، انه قرابة التاسعة صباحاً «وقع اشتباك في محيط مسجد شاتيل... فتم تدمير الموقع الفلسطيني وهو بناء يقوم على احد مداخل شبكة الاتفاق تحت الارض» (الفهار، ١٩٨٥/٥/٢٨). ونقل عن ضابط في الجيش اللبناني، برتبة ملازم، قوله: «ان تفاصيل الاتفاق التي بنيت قبل سنوات في المخيمات، والتي تستطيع مواجهة الحصار والغارات الجوية، عرفت من اسرى فلسطينيين جرى التحقيق معهم ولا يزال المقاتلون الفلسطينيون يستعملون هذه الاتفاق» (المصدر نفسه، نقلاً عن رويتر). وعند منتصف النهار، أعلن اتفاق لوقف اطلاق النار، بعد مساع بذلها الحزب التقدمي الاشتراكي واللجنة الدولية للصليب الاحمر، من اجل السماح باجلاء الجرحى من المخيمات. وفي الساعة الثانية تمكنت مجموعة من خمس سيارات، تتقدمها سيارة للحزب التقدمي من دخول المخيم واجلاء ١٥ جريحاً، وشارك في الاشراف على العملية اعضاء وفد جزائري كان يزور بيروت في ذلك اليوم. وكان الاتفاق يقضي بنقل جرحى مخيم برج البراجنة أولاً، ثم اجلاء الجرحى من مخيمي صبرا وشاتيلا، لكن ممثلي حركة (أمل) اعلنوا بعد دخول طليعة قافلة السيارات الى مخيم البرج، «ان لدى الفلسطينيين في المخيم خمسة مخطوفين من الحركة، وانهم يعارضون اكمال عملية الاجلاء ما لم يفرج الفلسطينيين عنهم، وكان الرد الفلسطيني انهم ملتزمون بالاتفاق، وهو لا ينص على تبادل المخطوفين، انما يقتصر على اجلاء القتلى والجرحى. لكن ممثلي الحركة اصرروا على اطلاق المخطوفين قبل اكمال العملية. وعلى هذا توقفت» (المصدر نفسه). وذكر ان مسلحي (أمل) فتشوا السيارات الخمس لدى دخولها المخيم «للتأكد من عدم وجود آلات للتصوير، كما فتشوها لدى خروجها للتأكد من عدم نقلها مقاتلين فلسطينيين» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٧). ونقل الجرحى الى «مستشفى كمال جنبلاط» في الشويفات. وقال عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ممدوح نوفل، الذي قدم من البقاع لتفقد الجرحى في المستشفى، ان «الاتفاق كان يقضي بنقل ١٢٠ جريحاً، لكن العملية لم تنجح بسبب تعرض قافلة الصليب الاحمر داخل مخيم 'البرج' لاطلاق نار» (الفهار، ١٩٨٥/٥/٢٨). وبعد فشل عملية اجلاء الجرحى، عاد القتال واشتد في المخيمات الثلاثة، وتعرض مخيم البرج لقصف عنيف، وفي معلومات عسكرية ان المعارك داخل مخيمي صبرا وشاتيلا تركزت على ٢ جيوب يتحصن فيها المقاتلون الفلسطينيون في منطقة الداعوق» (المصدر نفسه). ويصدر في بيروت بيان حمل الرقم ٢، عن «قوات شهداء صبرا وشاتيلا»، تضمنت تعادلاً لعمليات عسكرية ضد دوريات لحركة (أمل) والجيش اللبناني في عدة احياء من بيروت الغربية. وكتبت صحيفة «العمل» الكتائبية: «كشفت مصادر امنية مطلعة ان الفلسطينيين استطاعوا، بفضل التنسيق مع الحزب الجنبلاطي، نقل المزيد من التعزيزات العسكرية، عدة وعدداً، الى منطقة المعسكرات بغطاء امني من الحزب الجنبلاطي، وأكدت ان محاولة الحزب المذكور رعاية عملية نقل الجرحى والقتلى الفلسطينيين من المعسكرات الى الشويفات والجيل كانت تخفي نية نقل المزيد من المقاتلين الفلسطينيين بلباس الحزب الى عمق المعسكرات، مشيرة الى ان نحو ١٥٠ مسلحاً فلسطينياً دخلوا عمق معسكر برج البراجنة في الايام الثلاثة الماضية» (العمل، ١٩٨٥/٥/٢٨).

وذكرت ان عدد ضحايا معارك اليوم بلغ ٦ قتلى و١٥ جرحى، فيما نقل عن مصادر امنية قولها ان عدد ضحايا الايام الثمانية من القتال «تجاوز ٣٦٨ قتيلاً وأكثر من ١٦٩٢ جريحاً من المدنيين والعسكريين، وقالت مصادر اخرى ان (أمل) فقدت نحو ١٣٥ قتيلاً وأكثر من ٢٥٠ جريحاً» (الفهار والعمل، ١٩٨٥/٥/٢٨).

ويشت وكالة «رويتر» نقلاً عن مراسلها في بيروت، انه قام بجولة في مخيم صبرا ومستشفى غزة مع جنود من اللواء السادس ومقاتلين من (أمل)، وان هؤلاء لم يسمحوا له بدخول براد المستشفى، الذي كتب على مدخله: «الى الفلسطينيين وابو عمار واسرائيل». وأفاد بان المقاتلين منعه، أيضاً، من الدخول الى مخيم شاتيل، وقال احدهم: «لم يات الصليب الاحمر الى المخيمين. لماذا لا يأتون فالأمن مستتب هنا!». اضافة المراسل: «كانت معظم مباني مخيم صبرا مليئة بالفجوات والثقوب. وتكومت الجدران مثل اوراق اللعب... وكان السيد احمد زيداني (لبناني)، وهو بائع حلويات عمره ٦٧ سنة، يضع بطانيات وحقائب في سيارته... وقال: عشت هنا ٤٠ سنة، ولكن على الذهاب الان. لا يستطيع اللبنانيون والفلسطينيون العيش معاً بعد هذا. لقد انتهى الامر بيننا» (الفهار، ١٩٨٥/٥/٢٨). وذكر انه لم يبرز جديد اليوم على صعيد مشاريع الطول المقترحة، «فالفرقان المعنيان ابدي كل منهما تمسكه بمقترحاته» (المصدر نفسه). ونقل عن مصدر مسؤول في (أمل) قوله ان اجواء الاتصالات اليوم كانت «ناشقة»، وان قضية جمع السلاح «لا تزال عالقة»، وتأكيد ان حركته «ترفض رفضاً قاطعاً اي أمن خاص للمخيمات، لان ذلك يعني تكريس دولة في قلب دولة». وكشف المصدر ان الامين العام لجامعة الدول العربية، السيد الشاذلي القليبي، تفهم الموقف جيداً، وتبين له ان هناك تضخيماً في المعلومات التي تلقاها... وكذلك اشار [المصدر] الى ان الوفد الجزائري الذي يزور بيروت حالياً فوجيء، أيضاً، بالتضخيم المصطنع للاحداث... (المصدر نفسه). كما نقل عن «مصدر

حزبي» قوله ان نبيه بري اضاف، اليوم، اقتراحاً جديداً الى بورصة المقترحات المتداولة، وهو اشراف ضباط من الجيش السوري، بصفة مراقبين، على سحب الاسلحة وتجميعها بحيث يتأمن ضمان سوري لامن المخيمات. وأشار هذا المصدر الحزبي الى ان «وجهة النظر السورية، بالنسبة الى امن المخيمات في بيروت، هي ان هذه المخيمات يجب ان تكون مثلها مثل أي مخيمات في اية عاصمة عربية من حيث التجانس امنياً مع محيطها. اما مسألة تحرير فلسطين، فانها مسألة قومية لا تتوقف على امن مخيم».

واوضح هذا المصدر، ان المسؤولين السوريين لا يعيرون اهتماماً مميّزاً للوفود العربية التي تتدفق عليهم للبحث في الوضع الفلسطيني في لبنان. وقال ان نائب الرئيس السوري، السيد عبد الحليم خدام، سأل الوفد المغربي الذي زار دمشق اخيراً: متى انتهى المؤتمر اليهودي في المغرب؟ ومتى انقطعت زيارة الوفود الاسرائيلية للعاصمة المغربية؟ (المصدر نفسه).

من جهة اخرى، قال رجل الدين الشيعي اللبناني، محمد حسين فضل الله: «ان اسرائيل وعملاءها هم المستفيدون من حرب المخيمات». وتحدث فضل الله عن «اولئك الذين يستبشرون اي شيء ضد الفلسطينيين نتيجة تحميلهم مسؤولية بعض التجاوزات التي كانت تقوم بها بعض المنظمات الفلسطينية ضد الناس في الجنوب، او نتيجة الدعاية التي حاولت اجهزة، هنا وفي الخارج، ان تثير الناس ضد الفلسطينيين على اساس انهم هم السبب في المشكلة اللبنانية وفي الكثير من المشاكل التي حدثت في المنطقة» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٨).

وفي اليوم التاسع للحرب (الثلاثاء، ١٩٨٥/٥/٢٨)، دارت معارك عنيفة، خصوصاً في مخيمي صبرا وشاتيلا. وفي الساعات الاولى من هذا اليوم، شن المقاتلون الفلسطينيون هجوماً على مبنى مستشفى دار العجزة الاسلامية، الذي كانت ميليشيات (أمل) وعناصر اللواء السادس تحصن داخله، وتمكنوا من السيطرة على المبنى قبيل ساعات الصباح الاولى، بعد معركة عنيفة اعترف «مصدر مسؤول» في حركة (أمل)، بانها ادت الى مقتل عشرة جنود من اللواء السادس واحد عشر عنصراً من (أمل) (النهاري، ١٩٨٥/٥/٢٩). لكن رئيس المكتب السياسي لحركة (أمل)، عاكف حيدر، ادعى، في مؤتمر صحافي، بان بعض الفلسطينيين تسربوا الى داخل المستشفى، «وعند الفجر، قرابة الثالثة من صباح هذا اليوم، قدموا الشاي المخدر الى الاخوة الحركيين في المستشفى والى عناصر من اللواء السادس، ثم ذبحوهم كالخراف...» (المصدر نفسه). لكن تقارير الصحف المحلية حول المعركة، ناقضت ادعاءات مسؤولي (أمل)، فتحدثت «النهاري» عن «معارك عنيفة»، وعن «تطورات عسكرية جديدة تمثلت بتسلسل مجموعة فلسطينية الى مستشفى دار العجزة الاسلامية، شرقي المدينة الرياضية، وسيطرتها عليه بعدما قتلت عدداً من رجال (أمل) واللواء السادس» (المصدر نفسه). وفي التاسعة والنصف صباحاً «شنت وحدات مدرعة من اللواء السادس ومن الحركة هجوماً عنيفاً على المواقع الفلسطينية في مستشفى دار العجزة والمباني المجاورة له لجهة حي الداعوق بين صبرا وشاتيلا، واستمر الهجوم حتى الحادية عشرة والنصف، تمكن على اثره مقاتلو (أمل) وجنود اللواء السادس من استعادة المواقع في المستشفى ومحيطه» (المصدر نفسه).

ونقلت وكالة الاسوشيتد برس عن مسؤول فلسطيني اتصل بها هاتفياً وطلب عدم ذكر اسمه، نفي لما رددته (أمل) حول المعركة، وقوله: «لماذا نقتلهم؟ كنا اخذناهم اسرى وبادلناهم بالوف الفلسطينيين المحتجزين لدى (أمل). لقد قتلوا في اثناء المعركة للسيطرة على المستشفى» (المصدر نفسه). وفي مخيم برج البراجنة، دارت معارك عنيفة طيلة الليل والنهار، «الا ان اياً من الطرفين لم يحرز تقدماً» (المصدر نفسه). وقال مصدر فلسطيني ان المقاتلين الفلسطينيين في صبرا اعتقلوا خمسة عشر عنصراً من (أمل) واللواء السادس (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٨). ونقل عن «مصادر امنية» في بيروت الغربية قولها ان النقيب في اللواء السادس، وليد سكرية وبعض اتباعه «سهلوا دخول الفلسطينيين باللبسة الجيش». وان النقيب سكرية «نقل الى غرفة العمليات الفلسطينية في برج البراجنة معلومات تفصيلية عن الموجات اللاسلكية التي يستخدمها اللواء السادس لتسهيل اكتشاف تحركاته عسكرياً ولوجستياً» (العمل، ١٩٨٥/٥/٢٩).

وقال احد سكان مخيم برج البراجنة الذي استمطاع الخروج: «ان ١٥٠ جريحاً ينتظرون، في ظروف صعبة، اجلاءهم من مستشفى حيفا الذي تنقصه المواد الطبية، وهناك ٢٦ جثة في المستشفى» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٨).

ويذكر ان مجموع ضحايا معارك هذا اليوم بلغ ١٢ قتيلًا و٤١ جريحاً.

على الصعيد السياسي، تلقى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، اتصالاً من الرئيس الليبي معمر القذافي فابلاغه جنبلاط ان الحل «بات قريباً» (النهاري، ١٩٨٥/٥/٢٩). وتقدمت الجبهة الوطنية الديمقراطية بمشروع حل يقضي بوقف اطلاق النار وعدم اقتحام المخيمات وضمان امنها بالتعاون بين «القوى الوطنية» و«جبهة الانقاذ...» وتجميع السلاح في المخيمات باشراف لجنة من هذه الجبهة و«الانقاذ...» و(أمل)، على ان يحظر استخدام هذا

السلاح «قبل التوصل الى حل شامل للازمة اللبنانية» و«ان يسحب من المخيمات بعد الوصول الى هذا الحل» (المصدر نفسه). وتوقعت مصادر تشارك في الاتصالات ان «يتطور الحل المطلوب في الساعات الثماني والاربعين المقبلة... وما يؤخر اخراج الحل الى النور هو الخلاف على الاداة التي ستتولى أمن المخيمات، اما الخلاف على موضوع تجميع السلاح فقد اصبح في الدرجة الثانية او الثالثة، او ربما تمت تسويتها» (المصدر نفسه). وصرح مصدر مسؤول في الحزب التقدمي الاشتراكي بـ: «مع التأكيد على ضرورة اقفال ملف الازمة اللبنانية، لا بد من الإشارة الى انه لا يمكن فصل القضية اللبنانية عن القضية الفلسطينية، ونفذ تجمع العلماء المسلمين اعتصاماً في مسجد المصيطبة احتجاجاً على الحرب ضد المخيمات الفلسطينية، والقى السيد محمد حسين فضل الله كلمة في المعتصمين حذر فيها من الوقوع «في خدعة شعارات الحرب التي لا يشجعها الاسلام». واصدرت قيادة حزب «حراس الارز» في الجنوب بياناً ايدت فيه «حصار المخيمات لمنع انتشار الفوضى الفلسطينية وعودتها الى ما كانت عليه قبل العام ١٩٨٢» (المصدر نفسه).

وكشف النقباب عن مجزرة ارتكبت يوم الاربعاء (١٩٨٥/٥/٢٢)، بعد استيلاء (أمل) على مستشفى غزة. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن شهود عيان قولهم ان عدداً من الرجال اقتنيدوا «الى ارض للعب امام المستشفى حيث قتلوا ثم القيت جثثهم في حفرة مشتركة. وقد صرحت إحدى المرصيات بانها شاهدت اعدام ٥٥ شخصاً من بينهم عدد من الجرحى، في حين ذكر لبناني من سكان الحي انه رأى [عملية] قتل ١٥ شخصاً. واوردت الوكالة في هذه المجزرة انها «اعلان احكام الاعدام بلا محاكمة لعشرات من الفلسطينيين». وضافت ان عاكف حيدر قال، تعقياً على هذه الانباء: «ان اعضاء ميليشياتنا ليسوا قديسين. فمثلاً اذا رأى احدهم احد زملائه مذنباً فقام تحت وطأة الغضب او التوتر بقتل فلسطيني فاننا لا نبرر ذلك، ولكنه يحدث في كل مكان. فهذه هي الحرب» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٨).

وكتبت صحيفة «لوموند» الفرنسية عن هذه الحرب، فذكرت ان قوات الحزب التقدمي الاشتراكي المتمركزة على الطريق الساحلي «منعت وحدات من (أمل)، قادمة من الجنوب، من التوجه الى بيروت لتعزيز القوات التي تهاجم المخيمات الفلسطينية... اما دمشق، التي تبنت قضية حركة (أمل) فاستدعت وليد جنبلاط لتوبيخه وطلبت منه الحفاظ على تحالفه مع (أمل)». ورات الصحيفة «ان المعارك التي تدور رحاها حول المخيمات الفلسطينية الثلاثة هدفها التخلص من ياسر عرفات بصورة نهائية، واستبدال منظمة التحرير الفلسطينية بمنظمة اخرى باسم جبهة الخلاص الوطني الفلسطيني» (القبس، ١٩٨٥/٥/٢٨).

يوم الاربعاء (١٩٨٥/٥/٢٩)، شهد الوضع ارتفاعاً في حدة المعارك، في المخيمات الثلاثة، كما عنف القصف المدفعي والصاروخي على المخيمات، ومن الجبل على مواقع (أمل) واللواء السادس. وقام المقاتلون الفلسطينيون، في مخيم صبرا، بهجوم جديد ضد مواقع (أمل) واللواء السادس في مستشفى دار العجزة، حيث دارت معركة عنيفة، اعترف «مصدر عسكري» على اثرها بمقتل جندي وفقد آخر واصابة ثمانية بجراح (النهار، ١٩٨٥/٥/٢٠). وقال مصدر في غرفة عمليات (أمل) ان «مجموعات الحركة شنت، في العاشرة صباحاً، هجوماً واسعاً تمكنت خلاله من تطهير منطقة الداعوق ومحيط دار العجزة ومسجد الدنيا... وتقدمت، بعد الظهور، الى الارقة الضيقة في مخيم شاتيلا... وكان هذا اليوم الفاصل في معركة الداخل في شاتيلا» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٠). وطلال قصف المدفعية الفلسطينية من الجبل، الذي استمر ساعات طويلة، مناطق: الرمول، طريق المطار، مستديرة السفارة الكويتية، حي فرحات، محيط قصر حماده، الغبيري، حارة حريك، محيط مخيم برج البراجنة، محيط مخيمي صبرا وشاتيلا، جامعة بيروت العربية، منطقة مستشفى دار العجزة، ارض جلول، شارع ابوسهل وجرج قصص (النهار، ١٩٨٥/٥/٢٠). وعن القصف على مخيمي صبرا وشاتيلا، تحدث مراسلون اجانب عن انه لم يتبق من العديد من منازل المخيمين «سوى كومة من الركام والانقاض». واكد بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين انه «تم التصدي لعدة محاولات اختراق في قطاع صبرا» وان «الجانب المعادي استمر في احراق وتدمير المساكن على مشارف المخيم». و اشار البيان الى ان (أمل) واللواء السادس أرسلوا تعزيزات تجاه المدخلين، الجنوبي والشرقي، لمخيم شاتيلا بهدف «شن هجوم جديد» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٩). ومن جهة اخرى، افرجت حركة (أمل) هذا اليوم عن ١٠٥ معتقلين فلسطينيين من بينهم ٤٥ معتقلاً كانوا محتجزين في منطقة سيبس و٦٠ آخرون في مبني برج المر. وذكر مصدر في (أمل) انه «سيتم اخلاء سبيل معتقلين آخرين على دفعات، وذلك بناء على الاجراءات التي وعد بها نبيه بري وقد جبهة التحرير الوطني الجزائرية الذي زاره اليوم (النهار والسفير، ١٩٨٥/٥/٢٠). وكتب مراسل «رويتر»، البستير ليون، ان (أمل) «تستعمل برج المر سجنًا مؤقتًا لبضع مئات من الفلسطينيين الذين اسروا في الايام العشرة الماضية، وأنزل ٢ منهم من سيارة عسكرية ووقفوا الى جانب جدار فيما كان ٨ آخرون يملأون اكياس الرمل». ونقل المراسل عن مصدر في (أمل) قوله: «لدى الحركة ٢٠٠٠ اسير فلسطيني، يوجد ٦٥٠ منهم في برج المر»، ووصف المصدر

المعتقلين بانهم «مقاتلون حقيقيون». وقال معتقل عمره ١٧ سنة «لقد اخذوني مع اخي الاصغر من منزلنا في الكهاني. انا لست مقاتلاً، انني تلميذ مدرسة» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٠). وذكر «ان معارك هذا اليوم اوقعت ٦ قتلى و٦٢ جريحاً (النهار، ١٩٨٥/٥/٢٠)، واقيد انه احصي في المستشفيات ٧ قتلى و٧٤ جريحاً (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٠). ونشر بلاغ صادر عن قسم المراسلين في المكتب الاعلامي لحركة (أمل) جاء فيه: «يجمد العمل بكل البطاقات والتصاريح الصحافية الخاصة بالمراسلين والمصورين الاجانب والعرب المحليين ابتداء من ١٩٨٥/٥/٢٩ وحتى اشعار آخر. وستصدر اذونات خاصة لفترة معينة» (النهار و السفير، ١٩٨٥/٥/٢٠). وعلى صعيد اجلاء الجرحى من المخيمات، فشلت اليوم الجهود التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الاحمر في هذا الصدد. (المصدر نفسه).

واستمرت المعارك عنيفة طيلة يوم الخميس (١٩٨٥/٥/٢٠). وعادت مصادر حركة (أمل) الى التأكيد، بعد ظهر هذا اليوم، انها شنت هجمات على حي الداعوق وتمكنت من السيطرة عليه. ولكن مراسلاً اجنياً في بيروت كتب انه «برغم اعلان (أمل) عن نجاحها فانه من الصعب معرفة ما اذا كانت الميليشيات الشعبية تسيطر على هذا المعقل الذي سقط عدة مرات ثم استرده الفلسطينيون تحت جنح الظلام» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٠). وذكر ان عمليات تسلل جديدة للمقاتلين الفلسطينيين نحو مستشفى دار العجزة، ومحيطه، بدأت منذ الثانية فجر اليوم، ودارت على اثرها معارك عنيفة (النهار، ١٩٨٥/٥/٢١). وذكر مصدر في (أمل)، ليلاً، انه «سقط آخر معقل فلسطيني في صبرا بعد معركة استسلم فيها ٢٠ مقاتلاً فلسطينياً كانوا يتحصنون في المنطقة» (المصدر نفسه). وبحول الوضع في مخيم برج البراجنة، فقد تعرض المخيم لقصف عنيف بقذائف من عيار ١٥٥ ملم «ما ادى الى سقوط ضحايا جدد بين صفوف اللاجئين». وتحدث مراسلون اجانب عن ان «عدداً كبيراً من الجرحى يتعرضون [في مخيم البرج] لخطر الموت نظراً لعدم امكانية اجراء عمليات جراحية» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٠).

ونسبت وكالة اسوشيتد برس الى عضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية، مدوح نوفل، قوله، وهو يجول على مواقع الفلسطينيين غرب بيروت، ان «حركة (أمل) والجيش اللبناني مصممان على تدمير المخيمات وتشريد سكانها». وقال: «سنقاتل دفاعاً عن مخيماتنا وعن بقائنا، ولن يمتنعنا احد من حقنا في اقتناء السلاح للدفاع عن وجودنا... وستقاتل، ايضاً، لاستعادة ما خسرناه» (النهار، ١٩٨٥/٥/٢١). واصدرت اللجنة الشعبية في مخيم شاتيلا بياناً ناشدت فيه كبار رجال الدين المسلمين العمل «على وقف اطلاق النار وفك الحصار عن المخيم رافة بالاطفال والنساء والشيوخ لان مفومات الحياة لم تعد متوافرة، من ماء وغذاء ودواء، ورحمة بالجرحى الذين يموت الكثيرون منهم». واكد البيان استمرار الدفاع عن المخيم «ولو ادى ذلك الى استشهاد الجميع لان الدفاع عن النفس حق مشروع» (المصدر نفسه). من جهة اخرى، نقلت وكالة الانباء الصحافية بياناً عن ناطق عسكري باسم «قوات المرابطون» جاء فيه ان «وحدة الحسين بن علي العاملة في المقاومة السرية نفذت ثلاث عمليات عسكرية ضد مواقع ودوريات تابعة لحركة (أمل) واللواء السادس في احياء بيروت الغربية». واكد البيان على مواصلة العمليات «حتى يتم خروج اللواء السادس» (أمل) من سيدة العواصم العربية» (المصدر نفسه). وافيد بان القتال هذا اليوم اوقع ٤ قتلى و٦٠ جريحاً. وعلى صعيد الاتصالات السياسية، رفض رئيس (أمل)، نبيه بري، مشروع حل، نقل اليه من دمشق، ويقضي بجمع السلاح داخل المخيمات ووضعه تحت اشراف لجنة مراقبين من الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي وقوى الامن الداخلي «على ان تتعد قوات حركة (أمل) عن المخيمات مسافة تحدها لجنة المرابطين» (المصدر نفسه).

ويوم الجمعة (١٩٨٥/٥/٢١) وقعت معارك في المخيمات الثلاثة، لكنها كانت اشد عنفاً في مخيم صبرا، خاصة في فترة ما قبل الظهر. وكذبت «السفير» (١٩٨٥/٦/١)، ان مقاتلي (أمل) انهوا عند الصباح «تمشيط منطقة الداعوق بشكل نهائي، في معركة عنيفة استمرت حتى الظهر». اما وكالة الصحافة الفرنسية، فذكرت ان (أمل) «تسيطر على كل مخيم صبرا وعلى جزء كبير من مخيم شاتيلا... فيما يحتفظ الفلسطينيون بربع صغير من مخيم شاتيلا». ونقلت الوكالة عن مسؤول في الجبهة الديمقراطية قوله «ان القيادة فقدت الاتصال بمخيم صبرا». وفي طرابلس، اصدرت القيادة العسكرية للجبهة الديمقراطية بياناً جاء فيه ان المقاتلين الفلسطينيين، بعد ١٢ يوماً من القتال في مخيم الداعوق، اتخذوا «قراراً باخلاء المخيم، وقامت عدة مجموعات بهجوم مضاد للخروج من الطوق المضروب على المخيم، ودارت اشتباكات، وجهاً لوجه وبالسلاح الابيض، وتمكن مقاتلون من كسر الطوق والخروج من الحصار بينما سقط عدد من الشهداء والجرحى في هذه العملية». اضاف البيان: «اننا نحمل (أمل) واللواء السادس مسؤولية المساس بحياة الجرحى والاسرى ومسؤولية سلامة العائلات» (السفير، ١٩٨٥/٦/١). واصدرت (أمل) بياناً، بعد اجتماع لمكتبها السياسي، جاء فيه: «بناء على رغبة الرئيس حافظ الاسد وسوريا الشقيقة، يؤكد المكتب السياسي على جميع الحركيين تثبيت وقف اطلاق النار والالتزام به... ريثما يتبلور الحل النهائي الذي ترعاه سوريا» (المصدر نفسه).

وصرح ناطق باسم «جبهة الانقاذ...» معلناً الالتزام بوقف إطلاق النار، وأوضح ان الاتفاق بشأنه تم بين الوفد الجزائري الذي زار بيروت ونييه بري. وحذر الناطق من استغلال وقف النار لتحسين المواقع العسكرية. ورحب الوزير سليم الحص بقرار (أمل) وقف إطلاق النار «الذي يجب ان يفتقر بقوة فصل بين المقاتلين» وأكد ان «الموازرة السورية ملحة». وقال الشيخ محمد حسين فضل الله ان «كل القضايا، من تجميع السلاح الى أمن المخيمات الى امور اخرى لن تحل لبنانياً ولن يستطيع اي فريق ان يحلها لانها قضايا اقليمية ودولية» (المصدر نفسه). من جهة اخرى، قام وفد من (أمل) في الجنوب اللبناني، ترأسه داود داود، بزيارة مخيم الرشيدية، والقى داود في المخيم كلمة، جاء فيها: «من يريد ارجاع الحالة الى ما كانت عليه فسنمنعه ونحن اقوياء جداً، فمن عليه ان يكون معنا على هذا الاساس فاهلاً وسهلاً به ومن لا يقبل فبيتنا وبينه الحرب» (المصدر نفسه).

ويوم السبت (١٩٨٥/٦/١)، ساد المخيمات هدوء نسبي، واقتصرت القتال على مناوشات بالاسلحة الرشاشة. وتمكنت اللجنة الدولية للصليب الاحمر من ادخال ست سيارات اسعاف الى مخيم برج البراجنة، نقلت ٢٢ جريحاً فلسطينياً الى «مستشفى كمال جنبلاط» في الشويفات. وذكر انه امكن نقل ٤٠ جثة و ١٨ جريحاً آخرين الى مستشفيات العاصمة (النهاري، ١٩٨٥/٦/٢). وقال ناطق باسم «جبهة الانقاذ...»: «وردتنا معلومات من مخيم شاتيلا تفيد بوفاة ١٢ طفلاً بنتيجة مرض لم يتم تحديده بعد. كما توفيت ثلاث من امهات هؤلاء الاطفال. وسجلت خمس وفيات بين الجرحى نتيجة النزف وعدم توافر الادوية» (المصدر نفسه). وعقد مؤتمر صحافي في مبنى «الجلس السياسي للحركة الوطنية» في بيروت، كان من بين الذين تحدثوا فيه مقاتل فلسطيني، قال: «هل ينتظرون انفجاراً فلسطينياً في كل لبنان؟ لقد فعلوا ما لم تفعله اسرائيل. اطلقوا الرصاص على الجثث في براد المستشفى» (المصدر نفسه).

وفي الجنوب، اطلقت ثلاث فذائف مدفعية على مخيم عين الحلوة، وافادت معلومات من المخيم ان سكانه يقيمون تحصينات داخله وفي محيطه، وان جرافات تتولى رفع سواتر ترابية» (المصدر نفسه). وفي بيروت، نظم اتحاد المرأة الفلسطينية مسيرة نسائية طافت كورنيش المزرعة وتوجهت الى السفارتين السوفياتية والاربابية (المفسير، ١٩٨٥/٦/٢). وفي عمان، صرح متحدث باسم الجبهة الديمقراطية بأن عضو المكتب السياسي في الجبهة صالح زيدان، وقع اسيراً لدى حركة (أمل) واللواء السادس وانه محتجز في ثكنة هنري شهاب. وأشار المتحدث الى ان زيدان عضو في المجلس الوطني الفلسطيني، محملاً (أمل) والدولة اللبنانية المسؤولية كاملة عن حياته ومصيره (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/١). ومن جهة اخرى، عقد نبيه بري مؤتمراً صحافياً أكد فيه رفضه «العودة بالوضع الى ما قبل العام ١٩٨٢، وبقاء السلاح في المخيمات». وقال ان لدى (أمل) «نحو ٥٠٠ معتقل من المقاتلين، وبينهم قيادات فلسطينية» (النهاري، ١٩٨٥/٦/٢).

ويوم الاحد (١٩٨٥/٦/٢)، وبعد هدوء دام ٢٤ ساعة، تجددت الاشتباكات مساءً في المخيمات الثلاثة. وصرح ناطق فلسطيني لوكالة اسوشيتدبرس انه «لم تحصل معارك مهمة يوم الاحد، لكنهم يحاولون التقدم نحو مواقعنا شيئاً فشيئاً، تحت غطاء نيران الاسلحة الاوتوماتيكية والقنابل» (المصدر نفسه). وبعد الظهر تم اجلاء ٢٩ جريحاً من مخيم برج البراجنة الى الشويفات، وذكرت الاسوشيتدبرس ان مقاتلين من (أمل) انزلا اثنين من الجرحى من احدى سيارات الاسعاف ونزعوا ضماداتهما «ليتأكدوا هل هما جريحان ام انهما مقاتلان ويحاولان الفرار» (المصدر نفسه).

وقالت ناطقة بلسان الصليب الاحمر انه ما يزال في برج البراجنة اكثر من مائة اصابة تنتظر الاجلاء. وبعد تفقده الجرحى في الشويفات، قال ممدوح نوفل، ان معظمهم «في حال خطرة» وانهم يؤكدون ان المخيم «يعاني من نقص في المواد التموينية والمياه، وان الحصار محكم وتجري محاولة ابتزاز لمخيم برج البراجنة لفرض شروط الاستسلام». واتهم نوفل حركة (أمل) بنسف مبنى في منطقة الداعوق، كان فيه ٢٠٠ جريح «ونحن نتحدي نبيه بري وحركة (أمل) ان يسمحا للصحافيين بتفقد محلة الداعوق والوصول الى البناء الذي نسف، وقد مهدت الارض بالجرافات» (المصدر نفسه). اما اللجنة الشعبية في مخيم شاتيلا، فقد دعت المبعوث الايراني، آية الله كروبي، الذي يزور لبنان، الى زيارة المخيم «للاطلاع على اوضاع سكانه المسلمين المظلومين ومشاهدة حال الاطفال والنساء والشيوخ ومعاناتهم نتيجة فقدان الماء والمواد الغذائية والطبية ووفاة الكثير من الجرحى». وكشفت اللجنة، في بيانها، النقاب عن ان مسجد مخيم شاتيلا تم تحويله الى مقبرة جماعية (المصدر نفسه). وعمل الصعيد السياسي، قال الرئيس الاسبق للحكومة اللبنانية، تقي الدين الصلح، ان السلاح الفلسطيني في لبنان «يختلف نوعاً عن سلاح الفئات اللبنانية، لان لهذا السلاح الفلسطيني قضية مختلفة هي تحرير ارض فلسطين المحتلة، وهو يستند الى شرعية معينة، لذلك تقتضى له معالجة مختلفة ايضاً، تؤمن، من جهة، حصر السلاح في يد الشرعية اللبنانية وحق الفلسطينيين في متابعة نضالهم في صيغة عربية شاملة يشترك فيها لبنان وسوريا وبقية العرب ومعهم منظمة التحرير»



(المصدر نفسه). وظل الوضع في المخيمات يتراوح بين العنف والهدوء طيلة يوم الاثنين (١٩٨٥/٦/٣). وشاركت المدفعية الفلسطينية، من الجبل، في المعارك، فقصفت، بشكل مركز، مواقع (أمل) واللواء السادس في عدة مناطق. وحاول المقاتلون الفلسطينيون فك الطوق المحكم المفروض، فشنوا عدة هجمات، تحت تغطية من مدفعية الجبل «الا ان شيئا لم يتغير في المواقع على الارض» (النهار، ١٩٨٥/٦/٤).

وكتفت حركة (أمل)، اليوم، عمليات نسف المنازل في مخيم شاتيلا، بحجة «تفجير بعض منافذ الانفاق التي يتحصن فيها المقاتلون الفلسطينيون» (المصدر نفسه). وصرح ضابط في اللواء السادس بأنه «لم يبق في مخيم شاتيلا المحاصر اكثر من ٣٠٠ مقاتل يعملون في رقعة تتراوح بين ١٥٠ متراً و ٤٠٠ متر، وهناك عدد كبير من القتل والجرحى» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٣). واصدرت الجبهة الديمقراطية بياناً اتهمت فيه (أمل) واللواء السادس بمحاولة «تحسين مواقعهما في مخيم برج البراجنة الا ان المحاولة فشلت». وأكد البيان عمليات «هدم المنازل بالجرافات وشق الطرق لتقدم الدبابات» في مخيم شاتيلا. كما اعلن ان «قوات صبرا وشاتيلا» نفذت هذا اليوم ٨٥ عملية ناجحة ضد قوات (أمل) واللواء السادس في المناطق المحيطة بالمخيم» (النهار، ١٩٨٥/٦/٤). ونسب الى مقاتل فلسطيني «تمكن من التسلل من مخيم شاتيلا» قوله «ان في المخيم عدداً كبيراً من الجرحى منهم ٧٢ في الجامع الذي دمر معظمه». واضاف المقاتل: «ان ٤٠ شخصاً بينهم ٢٠ طفلاً اعمارهم دون الـ ١٣ دفنوا الاحد الماضي في الطبقة السفلى لمسجد شاتيلا» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٣). اما وكالة «رويترز»، فنقلت عن جريح فلسطيني، اسمه اسامة ابو الموت (٢٢ عاماً)، قوله، في الشويفات، ان «٢٠٠ مقاتل فقط» يدافعون عن مخيم برج البراجنة (النهار، ١٩٨٥/٦/٤). وصرح مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو، ان جرف البيوت وهدمها نهائياً في صبرا وشاتيلا والداعوق «يوضع في حساب مخطط الدولة اللبنانية لازالة المخيمات من بيروت». ودعا الجوزو قادة (أمل) الى «انقاذ تاريخها قبل ان يسقط نهائياً» (المصدر نفسه). وجاء في صحيفة «العمل» ان «المناطق الشرقية» قدمت ٦٠٠ وحدة دم الى مستشفيات غرب بيروت، «لسد الحاجة الملحة اليها نتيجة الحوادث الاخيرة بين حركة (أمل) والفلسطينيين». وان مستشفيات بيروت الشرقية «استقبلت عدداً من الجرحى العسكريين والحزبيين الذين اصيبوا في الاشتباكات». و«تركت هذه الخطوات وقعا ايجابياً على صعيد مستقيل العلاقات بين الاطراف اللبنانيين» (العمل، ١٩٨٥/٦/٤). على صعيد آخر، قال المبعوث الايراني آية الله كروبي، في بيروت، ان الحرب على المخيمات «هي من صنع مؤامرة اجنبية ادخلوا فيها بعض الاطراف اللبنانيين، بعضهم عن وعي وبعضهم من دون وعي» (النهار، ١٩٨٥/٦/٤). وكتب في «النهار» (١٩٨٥/٦/٣) ان عودة القوات السورية الى لبنان «تنتظر استيعاب عدة قوى» تعرق «الحل السوري»، من بينها «١ - الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، وتحديداً في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية وفي الجنوب» ٢ - التيارات الدينية المتطرفة التي تشكل عقبة في وجه الحل، ومن هنا التعاطف الضمني مع الفلسطينيين الذي ظهر عندهم غير مرة من خلال رفض الاقتتال بين المسلمين».

ويوم الثلاثاء (١٩٨٥/٦/٤)، شن مقاتلو (أمل) ثلاث هجمات على مخيم شاتيلا. واعان ناطق فلسطيني لوكالة اسوشيتدپريس ان المدافعين عن المخيم تمكنوا من صدّها، وان «المحاولات نفذت من الداخل الثلاثة للمخيم تحت غطاء من القصف المدفعي الكثيف والاسلحة الرشاشة، والتحم المقاتلون الفلسطينيون، احياناً، في بعض الشوارع، مع مقاتلي الحركة واللواء السادس». وذكرت الوكالة ان (أمل) رفضت التعليق على هذه المعارك (النهار، ١٩٨٥/٦/٥). ويتخلل معارك اليوم تدخل محدود من المدفعية الفلسطينية في الجبل (المصدر نفسه). واتهمت الجبهة الديمقراطية (أمل) واللواء السادس بمواصلة الاعتداءات ضد المخيمات الثلاثة، وان القصف على مخيم برج البراجنة هذا اليوم ادى الى اصابة ١٢ شخصاً بجراح، كما جددت اتهامها لهذين الطرفين، بمواصلة اعمال نسف المنازل وجرفها، في محيط مخيم شاتيلا، وبمنع الصليب الاحمر والمؤسسات الانسانية من دخول المخيمات لنقل الجرحى (المصدر نفسه). وفي هذا اليوم، تم سحب ١٢ جثة من مستشفى غزة في صبرا، كانت موجودة في براد المستشفى المغفل (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٤). وذكر ان ثمانين جثتٍ سحبت ايضاً من مستشفى دار العجزة الاسلامية (المغل)، وبنّت وكالة الصحافة الفرنسية (١٩٨٥/٦/٤) ان حركة (أمل) تحاول، منذ عدة ايام، «تحسين صوريتها التي افسدها هجوماً على المخيمات الفلسطينية في بيروت وعلى اثر الاتهامات التي وجهها اليها مراسلو الصحف العالمية ومدنبرو المنظمات الانسانية». ونقلت الوكالة عن احد مستشاري نبيه بري اغترافه بان «المعارك كانت عنيفة وخسائر حركة (أمل) كانت كبيرة بالدرجة التي جعلت قيادة (أمل) تجتهد في السيطرة على رجالها على ارض المعركة في بعض الاحيان». على الصعيد السياسي، اجتمع هذا اليوم السفير السوفياتي في بيروت، الكسندر سولدا توف، مع رئيس (أمل) نبيه بري، وصرح: «نحن نرى الا يكون تنازع بين العرب، فان يعززوا وحدتهم ونحن ندعم ذلك» (العمل، ١٩٨٥/٦/٥).

واستمرت الاشتباكات متقطعة يوم الاربعاء (١٩٨٥/٦/٥). وازدادت، بشكل ملحوظ، العمليات العسكرية ضد مواقع ودوريات (أمل) واللواء السادس في احياء بيروت الغربية. وشهد مخيم برج البراجنة اشتباكات عنيفة بالرشاشات والقذائف الصاروخية. وادعى مصدر في غرفة عمليات (أمل) بان المقاتلين الفلسطينيين «حاولوا التقدم من مخيم شاتيلا الى المدينة الرياضية فتصدت لهم مجموعات (أمل) واللواء السادس واشتبكت معهم واحيطت محاولتهم»، بينما اتهم بيان للجبهة الديمقراطية، صدر في طرابلس، (أمل) واللواء السادس بمحاولة التقدم الى صبرا وشاتيلا. (السفير، ١٩٨٥/٦/٦). وقام المدير العام لشؤون الافتاء، الدكتور حسين القوتلي، هذا اليوم، بزيارة مخيمي صبرا وشاتيلا ومنطقة الداعوق، بتكليف من مفتي الجمهورية، الشيخ حسن خالد، وصرح: «هالتي ما شهدته من دمار وخراب للبيوت في مناطق الداعوق وصبرا وشاتيلا، والتي كان يسكنها اكثر من مئة الف من اللبنانيين والفلسطينيين ... وما زالت بعض الجثث التي مر اكثر من اسبوع عليها مرمية هنا وهناك.....» (المصدر نفسه).

واعلنت مصادر وكالة (الاونرو) ان ١٥ الف فلسطيني غادروا مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة نتيجة القتال الدائر، وان ١٦٠٧ عائلات، يبلغ عدد افرادها ٨٢٧٨ شخصاً، من المخيمات الثلاثة، لجأت الى ٣٥ مركزاً يتولى الحزب التقدمي الاشتراكي حمايتها. ولجأت نحو ٧٤٧ عائلة الى صيدا و ٢٤٢ عائلة الى مخيمات صور، فضلاً عن ١٤٦ عائلة عادت الى صور بعدما كانت غادرتها في اثناء الاجتياح الاسرائيلي. ولجأت نحو ١٨٤ عائلة الى مخيمات الشمال. وأشارت مصادر الوكالة الدولية الى انه يقطن في مخيمات بيروت نحو ٤٠ الف فلسطيني، وان مجموع الذين غادروا منها، بسبب الاشتباكات، يبلغ ١٤٩١٥ فلسطينياً، اي بنسبة ٤٠ في المئة (النهار، ١٩٨٥/٦/٦). نقلا عن وكالة الصحافة الفرنسية) ونسب مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» الى مصدر في (الاونرو) قوله ان اكثر المنازل في صبرا لا تصلح للسكن (اذاعة صوت اميركا، ١٩٨٥/٦/٥).

وعلى صعيد العمليات ضد مراكز ودوريات (أمل) واللواء السادس، ذكر ان هذا اللواء اعلن «حالة الاستنفار العامة بعد سلسلة الاعتداءات التي تعرضت لها مراكزه خلال اليومين الماضيين» (السفير، ١٩٨٥/٦/٦). وان خمس عمليات قد نفذت ضد مواقع الجيش و (أمل) في ليل الثلاثاء - الاربعاء ٤ - ١٩٨٥/٦/٥، تبع بعضها اشتباكات في عدد من احياء بيروت، بين منفذي العمليات وانصار لهم من جهة، وعناصر (أمل) والجيش من جهة ثانية (النهار، ١٩٨٥/٦/٦). وذكر ان وزير الدفاع، عادل عسيران، تبليغ من «مراجع مسؤولة» بان اللواء السادس، فقد في الحرب على المخيمات ٣٥ قتيلاً واصيب ١٨٠ من جنوده بجراح، فضلاً عن خسائر الاليات والعتاد. و اشارت هذه المراجع الى اشكال قانوني سببه ان اللواء السادس نفذ كل عملياته العسكرية من دون ان تكون لديه اي اوامر مهمة او اي مستندات رسمية تخوله القيام بهذه العمليات او المشاركة فيها وتتواصل مساع ومشاورات لاجاد تسوية على الصعيد القانوني والرسمي تغطي المسؤولين عن اللواء السادس وتبرر مشاركتهم في القتال الدائر لرصد المبالغ اللازمة لعلاج الجرحى والتعويض على امالي القتلى وشراء عتاد جديد للواء» (العمل، ١٩٨٥/٦/٦).

على الصعيد السياسي، ادعى «مكتب العلاقات الخارجية» في (أمل) ان الحركة «لا تريد نزع سلاح الفلسطينيين.. غير انها تريد ان يكون السلاح لقتال اسرائيل»، لكن رئيس الهيئة التنفيذية في (أمل)، حسن هاشم، صرح، في اليوم نفسه: «ان المطلوب هو جمع السلاح من المخيمات، ان اللبنانيين يستعدون لجمع سلاحهم ايضا». وشدد هاشم على «وجوب اقفال الملف العسكري الفلسطيني نهائياً»، وقال: «كان من الاجدى لـ «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني» ان تهتم بالتواحي الحياتية لسكان المخيمات» (النهار، ١٩٨٥/٦/٦).

وفي يوم الخميس (١٩٨٥/٦/٦)، شهدت محاور مخيم برج البراجنة قتالاً عنيفاً، شاركت فيه المدفعية الفلسطينية من الجبل. وتقطعت الاشتباكات في محيط مخيم شاتيلا، وتركزت على المناطق المحيطة بمسجد المخيم. اما في بيروت الغربية، فقد اطلقت خمس قذائف ب - ٧ على مبنى القنال ٧ في تلفزيون لبنان، في محلة تلة الخياط، والمبنى تحرسه وحدة من اللواء السادس. واطلقت القذائف في الوقت الذي كان المذيع في التلفزيون يبث نشرة الاخبار المسائية، وانقطع البث لبعض الوقت، ثم عاد المذيع ليعلم ان مسلحين هاجموا المبنى، ودار اشتباك بينهم وبين جنود اللواء السادس. و اعلن متحدث مجهول باسم «قوات بيروت الوطنية» المسؤولة عن الحادث (النهار، ١٩٨٥/٦/٧) ونقلت وكالة الانباء المركزية عن «مصار امتية مطلعة» قولها ان الفلسطينيين «بدأوا تنفيذ خطة عسكرية وفق تكتيك جديد بالتنسيق مع تنظيمات بيروتية محلية، لاجراج الحرب من نطاقها المحصور في المخيمات». اضاف المصدر ان دوريات ومراكز (أمل) واللواء السادس تعرضت لعشرات الكماثن والهجمات، وانها اعدت «خطة عسكرية مضادة» باشرت بتنفيذها «ودهمت منازل في الحمراء وفردان والرملة البيضاء والرميل الطريف ومحيط تكتة الحلو والمزرعة، حيث اعتقلت عدداً من المشبوهين وفق معلومات سابقة ولوائح اسمية، في وقت شددت الرقابة على بعض المراكز الاساسية» (العمل، ١٩٨٥/٦/٧).

على صعيد المعتقلين الفلسطينيين، افرجت (أمل)، هذا اليوم، عن ٤٠ معتقلاً كانوا موقوفين في احد مراكزها

في بئر حسن. ويذكر ان عدد المعتقلين الفلسطينيين الذين اطلقوا بلغ ١٨٥ شخصاً، وان الهلال الاحمر الفلسطيني يقدر عدد المعتقلين باكثر من الف، في حين تعترف مصادر (امل) بوجود ٥٠٠ معتقل فقط، (العمل، ١٩٨٥/٦/٧). وعلى الصعيد الوضع داخل مخيم شاتيللا، قال طبيب داخل المخيم، في حديث لاسلكي مع وكالة الصحافة الفرنسية، ان بين الفلسطينيين المحاصرين ١٨٠ مصاباً ومريضاً و«ليس لدينا ادوية ولا مواد تخدير ولا اجهزة». اضاف: «كثير من الاطفال يعانون الاسهال وسوف يموتون في غضون يومين اذا لم يتلقوا علاجاً». وأشارت الوكالة الى انه بقي في مخيم شاتيللا ٦٠ مقاتلاً فلسطينياً ومعهم ٣٠٠ عائلة في جيب صغير.

واليوم، جرى دفن ٨٣ جثة لضحايا فلسطينيين، كانت مودعة في براد مستشفى الجامعة الاميركية. ودفنت جثث الضحايا في مقبرة جماعية في مخيم شاتيللا. ونقلت الاسوشيتدبرس عن مسؤولة في اللجنة الدولية للصليب الاحمر، رفضت اعطاء اسمها، «ان بين الضحايا ٤ نساء و ٣ اطفال، وان بين الاطفال واحداً عمره بضعة اشهر». وأوضح مسؤول في الدفاع المدني وكالة «رويتر» ان «معظم الضحايا قضي نتيجة الانفجارات والشظايا». وتوقع مسؤول في الصليب الاحمر «انتشال مزيد من الضحايا من مستشفى غزة» (النهار، ١٩٨٥/٦/٧). من جهة ثانية، وجه اطفال ونساء وشيوخ المخيمات الفلسطينية، رسالة مكتوبة بالدم، و«مفتوحة كالجروح النازقة»، الى الرئيس السوري حافظ الاسد، لفتوه فيها الى ان «الذبح مستمر والتدمير مستمر والتهجير مستمر والاعتقال مستمر والحصار مستمر». ودعت الرسالة الاسد الى التحرك «قبل ان يصلكم سيل دماننا، قويل لفلسطين من دوننا، ويل لامتنا من لوزن فلسطين، سنهزها من المحيط الى الخليج» (المصدر نفسه). على الصعيد السياسي، اجتمع السفير السوفياتي، الكسندر سولداتوف، مع رئيس الحكومة رشيد كرامي، وصرح، رداً على سؤال حول موقف بلاده من الحرب على المخيمات، بما: «نحن ابدينا رأينا في هذا الموضوع بعد مقابلة الوزير نبيه بري. وانا قلقون من هذه الاحداث، ونرى وجوب الاهتمام، في اسرع ما يمكن، من الاقتتال بين الاخوة، كما نرى من الواجب توفير ظروف ملائمة للجرى ولسكان المخيمات، والاهم وقف النزاع فوراً» (المصدر نفسه).

وفي صباح يوم الجمعة (١٩٨٥/٦/٧)، ساد الهدوء على محاور القتال في المخيمات الثلاثة، بعد معارك عنيفة اشتدت طيلة الليل، وخاصة في مخيم برج البراجنة. ولم تؤد هذه المعارك الى اي تغيير يذكر في مواقع المهاجرين والدفاعيين عن المخيمات. وعلى الصعيد السياسي، اصر ممثلو حركة (امل)، في الاجتماعات التي عقدت في العاصمة السورية، على شرطهم بان يتولى اللواء السادس جمع الاسلحة من المخيمات الفلسطينية، والمهام الامنية داخل هذه المخيمات. وفي بيروت الغربية، نفذت عدة عمليات عسكرية ضد عدد من مراكز (امل) ومواقع اللواء السادس، اعقبها اشتباكات متقطعة في احياء الحمراء والجامعة العربية وثلة الخياط. وحاولت هذا اليوم قافلة من شاحنات وكالة الغوث (الاونروا) نقل مواد غذائية الى مخيم برج البراجنة، باشراف سفير النمسا في لبنان، جورج زيندا ريتش، ومسؤول في الوكالة هو الكندي روبرت. وعند احد المداخل المؤدية الى المخيم عن طريق المطار، اجبر مسلحو حركة (امل) الدبلوماسيين، بالقوة، على الدخول ليوحدهما الى المخيم «من اجل الضغط على الفلسطينيين» كي يفرجوا عن «سنة من افراد ميليشيات (امل) يعتقلهم المقاتلون الفلسطينيون داخل المخيم». ولم تلبث القافلة ان عادت اندراجها، وتمكن الدبلوماسيان من مغادرة المخيم عند المساء، «بعد ان قاما باتصال بالراديو من سيارة الامم المتحدة التي كانا يستقلانها مع نبيه بري» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٧).

ومنذ الساعات الاولى ليوم السبت (١٩٨٥/٦/٨)، عثفت الاشتباكات على محاور القتال في المخيمات الثلاثة. وظل القتال مستمراً حتى الظهر، حين وصلت الى احد مداخل مخيم البرج قافلة تحمل مساعدات غذائية وطبية، قدمتها احدي الجمعيات الخيرية النمساوية. وبدأت اتصالات ميدانية لوقف اطلاق النار من اجل السماح بدخول القافلة المؤلفة من ١٦ سيارة، بينها ٥ شاحنات تحمل مواد غذائية تكفي لثلاثة ايام، وصهريجان للمياه، واربعة سيارات لوكالة (الاونروا) (النهار، ١٩٨٥/٦/٩). واثناء اجراء الاتصالات، سقطت ثلاث قذائف هاون داخل المخيم، فلم تنفجر منها سوى واحدة. وذكرت «رويتر» ان هذه القذائف اطلقت من مواقع حركة (امل) خارج المخيم (المصدر نفسه). ودخلت القافلة برفقة سفير النمسا في لبنان ومدير (الاونروا). ولدى عودته من المخيم، ابلغ سفير النمسا الصحافيين «بان هذه القذيفة التي انطلقت بينما كنا واقفين خارج المخيم، اصابت مجموعة من ١٣ شخصاً قُتل ٥ اطفال، وقد شاهدنا الجثث. واصابت ٨ آخرون بجروح بالغة، وهم يحتاجون في سرعة الى قافلة للصليب الاحمر لخراجهم من المخيم». وقال السفير «انه في مستشفى حيفا، داخل المخيم، طبيب واحد، والمرضى يحشرون كل اثنين في سرير واحد، والفلسطينيون طلبوا امدادات من العقاقير المسكنة للألام» (المصدر نفسه). من جهة اخرى، كثف اللواء السادس وحركة (امل) تدابيرهما الامنية المشتركة في احياء بيروت الغربية، بعد تزايد العمليات العسكرية ضد مواقعهما وديورياتهما، التي تعرضت هذا اليوم لخمس عمليات (المصدر نفسه). ويذكر في هذا الصدد، ان اتصالات تجري بين حركة (امل) والحزب التقدمي الاشتراكي، «تنصب على ضرورة

ضبط الوضع في بيروت الغربية، بالتعاون مع القيادات الوطنية والإسلامية كافة، انطلاقاً من تسوية موضوع المخيمات الفلسطينية» (السفير، ١٩٨٥/٦/٩). وصرح أمين منظمة حزب البعث التابعة لسوريا، عاصم قانصوه، أن استمرار هذه الحرب «يبدأ يهدد نايمام سود، بدءاً ببيروت ومروراً بصيدا وعين الحلوة وصولاً إلى صور» (النهار، ١٩٨٥/٦/٩). وفي بيان بمناسبة الذكرى الثالثة للاجتياح الإسرائيلي، قال رئيس «المرابطون» إبراهيم قليلات، إن «حرب المخيمات تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وتشتيت الشعب الفلسطيني وتهجيده». وقال إن حركته «في صراعها مع حركة (أمل) تواجه تجميعاً لفئة من الطائفة الشيعية المضللة وكل من يقدم لها الدعم» (المصدر نفسه). وفي يوم الأحد (١٩٨٥/٦/٩)، دارت اشتباكات متقطعة على محاور القتال، خاصة في برج البراجنة، حيث تعرض المخيم لقصف عنيف بالمدفعية والصواريخ، تبعه قصف من الجبل على مواقع وتجمعات (أمل) واللواء السادس المحيطة بالمخيم. في المريجة وبئر العبد والرويس وصفير وجارة حريك. كما دارت اشتباكات في محيط مسجد مخيم شاتيلا (النهار، ١٩٨٥/٦/١٠). وقال مصدر «موثوق به» أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر باشرت اتصالات مع حركة (أمل) لاجلاء المدنيين الفلسطينيين من مخيم شاتيلا (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٩). وفي بيروت، «انشغلت قيادات اللواء السادس و(أمل) في التصدي للهجمات التي تتعرض لها مواقعها في المنطقة الغربية» (النهار، ١٩٨٥/٦/١٠). وبالإضافة إلى خمس عمليات نفذت ضد مواقع ودوريات المرفين، دارت ليلاً اشتباكات بينهما «وبين مجموعات مسلحة، امتدت من الأونيسكو إلى الرملة البيضاء ومستديرة الكولا وكورنيش المزرعة وطى المصيطبة، تخللها إطلاق قذائف صاروخية» (المصدر نفسه). وأشار مصدر عسكري في قوات «المرابطون»، إلى «انتشار سيل في وسائل الاعلام لاسماء وتجمعات وهمية ليست قائمة على الأرض، تنسب إلى نفسها القيام بالعمليات ضد (أمل) واللواء السادس». وتوجه الناطق إلى الصحافة ووسائل الاعلام «لأن تتوخى الحقيقة والموضوعية في نسبة الواجبات التي تقوم بها قوات 'المرابطون'» (المصدر نفسه).

يوم الاثنين (١٩٨٥/٦/١٠)، شهدت محاور المخيمات اشتباكات عنيفة جداً، خصوصاً على جبهة برج البراجنة، حيث تعرض المخيم لاعنف عمليات قصف منذ أيام القتال الأولى، تدخلت على اثرها المدفعية الفلسطينية من الجبل، وقصفت مواقع (أمل) واللواء السادس في المنطقة. لكن «مصدراً أميناً» لبنانياً قال: «إن راجمات الصواريخ والمدفعية الفلسطينية المركزة في ضهور الشويقات قصفت محيط مخيم برج البراجنة لتغطية هجوم شنه المقاتلون الفلسطينيون على مواقع حركة (أمل) في المهنية العاملة» (النهار، ١٩٨٥/٦/١١). وبعد الظهور، شنت (أمل) هجوماً على مواقع المقاتلين الفلسطينيين في شاتيلا أرفقته بقصف مدفعي، فتعرضت مواقعها القريبة من المخيم إلى قصف من الجبل. وقال مصدر عسكري في (أمل) إن «الفلسطينيين تمكنوا من ادخال ١٥ مقاتلاً إلى مخيم شاتيلا عن طريق تزوير شارات الحركة، وتم اعتقال احدهم في آخر لحظة» (المصدر نفسه). وقال ناطق باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إن هجمات (أمل) واللواء السادس على المخيمات الثلاثة، باتت «لا تتعدى محاولات التسلل وردود الفعل الانتقامية والقصف الهجمي والوحشي اسلوباً وحيداً أمام صمود المخيمات» (المصدر نفسه). وأشارت وكالة الصحافة الفرنسية (١٩٨٥/٦/١٠)، إلى أن المعارك تواصلت هذا اليوم ضد المخيمات الفلسطينية الثلاثة، رغم نداء مجلس جامعة الدول العربية «بوقف إطلاق النار على نحو فوري وكامل». ونقلت الوكالة عن متحدث باسم الجبهة الديمقراطية قوله إن (أمل) واللواء السادس «سعوا إلى فتح ثغرة عند المدخل الشرقي لمخيم برج البراجنة... وبعد اربع ساعات من المعارك العنيفة نجح المناضلون الفلسطينيون في صد العدوان واحتلوا عدداً من المباني التي كان يتركز فيها المهاجمون في هذا المحور» (المصدر نفسه).

وفي بيروت، طرأ تطور جديد ليل هذا اليوم، عندما شنت ميليشيات (أمل) هجوماً على مراكز للحزب التقدمي الاشتراكي، في منطقة طى المصيطبة، أي حيث يتواجد الآلاف من أبناء المخيمات النازحين. فتصدى لها مقاتلو الحزب التقدمي، ووقع اشتباك دام ساعة (المصدر نفسه). وذكر أن (أمل) ترتاب «في اختباء المجموعات المسلحة التي تهاجم مواقعها منذ بضعة أيام، داخل المناطق الواقعة تحت اشراف الحزب التقدمي الاشتراكي» (المصدر نفسه). وصرح ناطق باسم الجبهة الديمقراطية بأن القصف ازداد عنفاً على المخيمات الفلسطينية، بعد فشل الهجوم الذي قامت به (أمل) واللواء السادس على مقر للحزب التقدمي الاشتراكي، وآخر للمجلس السياسي في بيروت، «حيث تتجمع مئات العائلات الفلسطينية المهجرة من منازلها، وذلك الهجوم أسفر عن خسائر كبيرة في المعدات والارواح في صفوف المهاجرين» (النهار، ١٩٨٥/٦/١١). وقرب هذه المنطقة، عند مستديرة الكولا، دار اشتباك بين مجموعة فلسطينية ودورية من (أمل)، استمر نصف ساعة، تدخل اللواء السادس على اثره «ومشط المنطقة بالرشاشات الثقيلة» (المصدر نفسه). وفي احياء بيروت، نُفذت هذا اليوم ست عمليات ضد مواقع ودوريات لـ (أمل) واللواء السادس (المصدر نفسه).

في يوم الثلاثاء (١٩٨٥/٦/١١)، اشتدت المعارك وعمليات القصف في برج البراجنة وشاتيلا على السواء،

ولم يلاحظ ان عنف الاشتباكات «رافق معلومات عن حل مرتقب لهذه الحرب قد يتناور في الساعات الثماني والاربعين المقبلة» (النهار، ١٢/٦/١٩٨٥). وشهد مخيم برج البراجنة وشاتيلا تساقطاً غزيراً للقذائف والصواريخ استمر طيلة اليوم، فيما شهدت المحاور هجمات متبادلة، وحاول المقاتلون الفلسطينيون، عند المدخل الجنوبي لمخيم برج البراجنة، التقدم في اتجاه مواقع (أمل). وشاركت المدفعية الفلسطينية بشكل محدود في معارك اليوم (المصدر نفسه). وقال ناطق عسكري فلسطيني: «ان ٥٠ مقاتلاً فلسطينياً دخلوا بأسلحتهم ليل الاثنين - الثلاثاء الى مخيم شاتيلا». وافاد المصدر «بان خمسة أشخاص قتلوا في مخيم شاتيلا، وان ٦٠ شخصاً جرحوا في مخيم برج البراجنة. ٢٥ منهم حالتهم خطيرة» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١١/٦/١٩٨٥). وفي بيروت الغربية، نُفذت ست عمليات جديدة ضد مواقع ودوريات تابعة لـ (أمل) واللواء السادس. كما نشبت معارك عنيفة بين (أمل) والحزب التقدمي الاشتراكي، شملت مناطق الصنائع وكليمنصو والحمرات والقنطاري وبرج المر. وذكرت مصادر طبية، ان ثلاثة اشخاص، على الاقل، لقوا مصرعهم واصيب ٤٨ آخرون في هذه المعارك (المصدر نفسه). وقبل ظهر اليوم، خطف مسلحون من مطار بيروت طائرة تابعة لشركة عالية الاردنية احتجاجاً على اجتماع مجلس الجامعة العربية والقرارات التي اصدرها بشأن وقف الحرب الدائرة ضد الخيميات. ويوم الاربعاء (١٢/٦/١٩٨٥) راوحت المعارك بين العنف والهدوء النسبي، لكنها تميزت بازدياد الهجمات المتبادلة «دون ان يطرا اي تغيير في المواقع على الارض» (النهار، ١٢/٦/١٩٨٥). وتدخلت المدفعية الفلسطينية من الجبل، فقصفت محيط مخيم برج البراجنة ومناطق الغبيري، حارة حريك، محيط طريق المطار، السفارة الكويتية، صبرا وشاتيلا وقصص محيط مخيم برج البراجنة ومناطق الغبيري، ان مقاتلي (أمل) والجيش حاولوا التقدم في اتجاه مخيم شاتيلا من منطقة قصر حماده - حي قرحات - مدرسة اريحا و«دحر هذا الهجوم بعد تكبيد المهاجمين خسائر فادحة». اضاف الناطق انه جرت «محاولة تسلل على محور العنان تم صددها وقتل وجرح معظم الذين قاموا بها» (المصدر نفسه). وفي بيروت، نُفذت اليوم، ايضاً، ست عمليات عسكرية ضد (أمل) واللواء السادس، وقال ناطق باسم «قوات بيروت الوطنية»، في معرض بيانه عن هذه العمليات، ان عملية خطف الطائرة الاردنية هي «من تأليف نبيه بري واخراج»، وعاهد البيان على مواصلة العمليات حتى اخراج «رؤس نبيه بري ولوائه الطائفي» من بيروت (المصدر نفسه). وعجل صعيد العلاقات بين (أمل) والحزب التقدمي الاشتراكي، ذكرت مصادر امنية ان الطرفين اتفقا على جملة تدابير «منها الدوريات المشتركة وسحب نحو ٥٠٠ فلسطيني خرجوا من الخيميات ولجأوا الى منطقة وطى المصيطبة ومخيم مار الياس ووقف امدادات الفلسطينيين عبر مناطق الجبل، فضلاً عن وقف القصف المدفعي الفلسطيني من تلك المناطق». وذكر انه «تنفيذاً لهذه التدابير، سحب نحو ١٠٠ فلسطيني في باصات الى البقاع بمواكبة من الحزب والحركة حتى خلده» (المصدر نفسه). وقال مصدر فلسطيني ان الذين تم نقلهم نقل اعمارهم عن ١٢ عاماً، وان الحزب التقدمي وافق على هذا القرار بسبب الضغوط التي مورست ضده، ويعتبر الفلسطينيون ان هذا العمل لا يعبر عن تغيير اساسي في موقف الحزب» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٢/٦/١٩٨٥). وكتبت صحيفة «العمل»: «ان القضية اللبنانية ان تحل الا متى حلت عقدة السلاح في الخيميات الفلسطينية، بل عقدة عرفات، في هذه الخيميات. ومعنى ذلك ان علينا ان ننتظر... وان نتمنى، ايضاً، نجاحاً لدمشق في هذه التجربة لا فشلاً» (العمل، ١٢/٦/١٩٨٥).

في يوم الخميس (١٣/٦/١٩٨٥) شهدت الخيميات تصعيداً للعمليات العسكرية. وبدأت المعارك تعنف منذ ساعات الصباح الاولى، وقصفت (أمل) واللواء السادس مخيمي برج البراجنة وشاتيلا بكثافة، كما تدخلت راجمات ومدفعية الجبل الفلسطينية اكثر من مرة «حيث قصفت بشدة مواقع حركة (أمل) حول الخيميات الفلسطينية وفي الضاحية الجنوبية من بيروت» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٢/٦/١٩٨٥). وبعد هدوء نسبي شهدته محاور القتال يوم الجمعة (١٤/٦/١٩٨٥)، عُنفت المعارك، مجدداً، يوم السبت (١٥/٦/١٩٨٥)، واشتد القصف من جديد على مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة. وشهد محيط مسجد مخيم شاتيلا اعنف المواجهات، حيث صد المقاتلون الفلسطينيون عدة هجمات شنتها (أمل) تحت غطاء قصف مدفعي وصاروخي عنيف، فيما ادعت «مصادر امنية» ان مجموعة من المقاتلين الفلسطينيين «تقدمت باتجاه بناية ايتلا مقابل المسجد ودخلتها مما دفع مقاتلي (أمل) الى التعامل معهم لاجراهم من البناية» (السفير، ١٦/٦/١٩٨٥).

واستخدمت (أمل) مدفعية الدبابات بكثافة في هذه المعارك، بينما شاركت مدفعية الجبل وقصفت عدداً من مواقع (أمل) واللواء السادس في محيط الخيميات (المصدر نفسه). وقال ناطق باسم «جبهة الانتقاد...»، انه تقرر وقف اللقاءات والمفاوضات مع (أمل) حتى يتم الالتزام بوقف اطلاق النار، والانسحاب من حول الخيميات، ونقل الجرحى وأبخال الغذاء والماء والدواء الى الخيميات (المصدر نفسه). وفي يوم الأحد (١٦/٦/١٩٨٥)، استمر القتال وازداد التركيز على القصف المدفعي والصاروخي. وبينما كثفت (أمل) واللواء السادس قصفهما لبرج البراجنة وشاتيلا بمدفعية الدبابات والمدفعية المباشرة، تدخلت المدفعية

الفلسطينية في الجبل بكثافة أيضاً، وقصفت، بتركيز، مواقع (أمل) واللواء السادس في محيط المخيمات ومعظم احياء الضاحية الجنوبية. وذكرت مصادر من (أمل) أن مصدر هذا القصف مرابض في شمالان وعيتات وضيهور الشويقات (النهار، ١٩٨٥/٦/١٧).

وأعلنت الجبهة الديمقراطية، في بيان، أنه «خلال الايام الثلاثة الماضية تلقت حركة (أمل) اسلحة وذخائر من بيروت الشرقية، وجرى تعزيز قواتها وقوات اللواء السادس بمئات من جنود اللواء الثامن الذين تمركزوا في محيط مخيمي برج البراجنة وشاتيلا». وحذرت الجبهة من ان (أمل) قد «تقدم، في الايام الثلاثة المقبلة، على محاولة لحسم الوضع في المخيمات عبر عملية عسكرية واسعة...» (المصدر نفسه). وفي بيروت، تواصلت العمليات العسكرية ضد دوريات اللواء السادس ومراكز حركة (أمل)، وتعددت الجهات التي تعلن مسؤوليتها عن هذه العمليات، من خلال وسائل الاعلام المحلية (المصدر نفسه).

وفي يوم الاثنين (١٩٨٥/٦/١٧)، ورغم تزايد الحديث في الوسطين السياسي والاعلامي عن قرب التوصل الى اتفاق لوقف القتال، وقعت معارك ضارية على محاور المواجهة. وتركزت هجمات مسلحي (أمل) ووحدات الجيش على مخيم شاتيلا. وأوضح ناطق باسم الجبهة الديمقراطية، انه «تحت غطاء مدفعي كثيف حاولت قوات (أمل) والجيش استرداد المواقع التي خسرتها على قاطعي مخيم شاتيلا الشرقي والجنوبي... وزجت بقواتها، بطريقة مجنونة، على هذه المحاور مما اوقع في صفوفها خسائر بشرية عالية، وتم تدمير ٣ دبابات وعدد من الآليات ولا زال المدافعون الفلسطينيون يسيطرون على الموقف» (السفير، ١٩٨٥/٦/١٨). وذكر ان معارك هذا اليوم ادت الى مقتل ١٢ شخصاً واصابة ٥٢ آخرين بجروح (المصدر نفسه).

على الصعيد السياسي، وفي ساعة متأخرة من ليل الاثنين - الثلاثاء (١٧ - ١٨/٦/١٩٨٥)، اعلن في دمشق عن ما سمي بـ «اتفاق بشأن المخيمات» وقعتته حركة (أمل) والجبهة الانتقاذ... والجبهة الوطنية الديمقراطية. ونهار الثلاثاء (١٩٨٥/٥/١٨)، ورغم توقيع «الاتفاق»، استمرت الاعتداءات ضد المخيمات الفلسطينية، بمختلف انواع الاسلحة، لكن نبيه بري صرح: «شاء القدر ان تبدأ حرب المسلمين، او حرب رمضان، في مستهل شهر رمضان وتنتهي بانتهاكه» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/١٨). ولم تنعم المخيمات الفلسطينية ببعض الهدوء، الا في الساعات الاولى من صباح يوم الاربعاء، ١٩٨٥/٥/١٩ (المصدر نفسه).

(المزيد من التفاصيل، تابع التحرك الفلسطيني السياسي في «شهرات: المقاومة الفلسطينية - سياسياً»؛ وردود الفعل العربية في «شهرات: المقاومة الفلسطينية - عربياً»).

يوسف فرج الله

## بيان عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية حول أحداث لبنان

الشرسة التي تستهدف أبناء شعبنا في لبنان وقضية فلسطين ومستقبل لبنان وشعبه وامة العربية بأسرها.

ان المجلس المركزي ليعلم، الى شعبنا الفلسطيني والى امتنا العربية، ما يلي:

١ - ان منظمة التحرير الفلسطينية من واجبها، ومن حقها، ان تدافع عن الوجود الفلسطيني في كل مكان، ومن واجبها، ومن حقها، ان تدافع عن كل فلسطيني وتحميه ايما وجد، وانها ستستمر في ممارسة هذا الحق، والنهوض بهذا الواجب، بالوسائل التي تراها مناسبة. وبهذا الصدد، فان منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد على مسؤولية الجماهير العربية واحزابها ومنظماتها وقياداتها ودولها، وفي المقدمة القوى الوطنية والاسلامية اللبنانية، للدفاع عن الشعب الفلسطيني امام المجزرة البشعة التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في لبنان.

٢ - ان المجلس المركزي يؤكد على حق منظمة التحرير الفلسطينية في تنظيم جماهيرها وتعبئتها ايما وجدت في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

٣ - ان مفهوم المجلس المركزي للالتزام القومي هو الالتزام الفعلي بالقضية الفلسطينية، وهذا الالتزام الذي يُعبّر عنه بتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من النهوض بواجباتها ومسؤولياتها نحو قضيتها وشعبها، ومن حماية أبناء الشعب الفلسطيني وتوفير الظروف الملائمة التي تمكنه من العيش بكرامة، ومن مواصلة نضاله، جنباً الى جنب، مع اخوته أبناء الامة العربية في مواجهة الخطر الصهيوني - الامبريالي، ويعبر عنه، ايضاً، بالمواقف الجدية الفاعلة من قبل جميع القوى والدول العربية، والقوى الصديقة، في

بحث المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماعه المنعقد في تونس من ٦ - ٩ رمضان المبارك العام ١٤٠٥ هـ. الموافق من ٢٦ - ٢٩ ايار (مايو) ١٩٨٥ م. الاعتداء على مخيمات شعبنا في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، التي يقوم بها بعض قيادات حركة (أمل) ووحدات من الجيش اللبناني والوحدات السورية الخاصة. ويسجل المجلس اعتزاز الشعب الفلسطيني والجناهير العربية والاحرار في العالم بالصمود البطولي والروح القتالية العالية التي تجل بها أبناء شعبنا في المخيمات، وخاصة وقوفهم واخوانهم الوطنيين اللبنانيين والقوى الاسلامية اللبنانية، فسطروا، بذلك، صفحة من انصاع الصفحات النضالية في تاريخ شعبنا وامتنا، وبددوا، بوحدتهم الفلسطينية واللبنانية القتالية، اوام اولئك الذين ظنوا انهم نجحوا في تمزيق وحدة النضال الفلسطيني ووحدة النضال الفلسطيني - اللبناني وفي ابعاد التقاف شعبنا حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفي الوقت ذاته، فان هذا الصمود البطولي لهو الرد الحاسم والفعال على النظام السوري ومن يقف معه ممن يرفعون شعارات النضال والتحرير والوحدة، بينما يمارسون، من خلال ذبح الفلسطينيين ونزع سلاحهم، سياسة التجزئة وفرض الكانتونات الطائفية والاستسلام للمخططات الاميركية والصهيونية.

وهنا، يحيي المجلس المركزي، باجلال واكبار، جميع الشهداء الابرار الذين سقطوا، ويسقطون في لبنان، وفي مخيماتنا الفلسطينية الاخرى، ضحايا للأعداء والتآمر دفاعاً عن شرف نضال شعبنا وامتنا. ويحیی اصرارهم العنيد على مواجهة هذه الهجمة

الطائفي في لبنان والى ان مقاومة اخراجها من لبنان هو احد جوانب تفشيل هذا المخطط.

٧ - يؤكد المجلس المركزي ان القوى الوطنية والاسلامية والتقدمية في لبنان لا يمكن ان تقبل بحل قضية لبنان على حساب الشعب الفلسطيني وقضيته، انطلاقاً من وحدة النضال الذي عمده الشهداء اللبنانيون والفلسطينيون بدمائهم الزكية. ويؤكد المجلس المركزي حرص منظمة التحرير الفلسطينية على وحدة لبنان وبحريته، شعباً وارضاً، كما يؤكد حق الفلسطينيين في الدفاع عن انفسهم في مخيماتهم، وان موضوع الامن داخل المخيمات ينطلق من انه امن الفلسطينيين، وان اللبنانيين وحدة لا تتجزأ مع حرص منظمة التحرير الفلسطينية على سيادة لبنان، خاصة وان هذه المخيمات تعرضت، ولا تزال [تتعرض]، لجازر تستهدف وجود ابنائها وحقهم الطبيعي والانساني بالعيش بأمن وكرامة بعيداً عن اي تهديد او تدخل منهم في الشؤون اللبنانية.

ان المجلس المركزي ليحيي ارادة الشرفاء في لبنان من جميع القوى الوطنية والاسلامية والتقدمية اللبنانية وكل القوى المناضلة في وطننا العربي، وخارجه، الذين يقفون الى جانب الشعب الفلسطيني في مواجهة هذه الهجمة البربرية على مخيمات عانت من المجازر الصهيونية من قبل، ويؤكد لهم ان هذه المجازر لن تؤدي الى تئيش شعبنا الفلسطيني ولا الى استسلامه كما يطمح النظام السوري، ولن تزيد شعبنا وجماهيرنا الا قوة واصراراً وثباتاً في مواجهة المؤامرة الصهيونية - الاميركية وعملائها في المنطقة.

ان شعب فلسطين، بكل طوائفه الاسلامية والمسيحية، يبني علاقاته من منطلق قومي، وينظر الى اخواننا الشيعة في لبنان نظرة اجلال واكبار باعتبارهم رفاق الجهاد والخندق الواحد، ويعتبر ان موقف بعض قيادات (امل)، بعد غياب الامام الصدر، لا يمثل موقف الشيعة وقياداتهم الوطنية الشريفة المناضلة.

ويتوجه المجلس المركزي الى كافة الهيئات الدولية والانسانية وكل احرار العالم، لنجدة الفلسطينيين في المخيمات للمساهمة في اعادة الامور الى وضعها الطبيعي وتقديم العون الانساني اللازم لانقاذ الجرحى، ونقل صورة ما يجري الى الراي العام العالمي.

مواجهة مخططات الاعداء وذيولهم في المنطقة العربية، لصالح القضية القومية العربية وقضيتها المركزية - القضية الفلسطينية.

٤ - ان المخطط الحالي الذي يتعرض له شعبنا الفلسطيني، واللبناني، في لبنان، والذي ينفذه النظام الطائفي السوري من خلال قواته الخاصة وبعض قيادات حركة (امل) ووحدات من الجيش اللبناني، انما هو استكمال للاهداف التي فشلت العدو الصهيوني في تحقيقها في عدوانه العام ١٩٨٢. ان الذي يريد ان يحرر الاراضي العربية المحتلة لا ينتهج سياسة هدفها ضرب البندقية الفلسطينية وابعاد المقاتلين الفلسطينيين عن خطوط المواجهة مع العدو وتقتيل ابناء الشعب الفلسطيني وتهجيده ومحاولة تمزيق وحدته الوطنية. والنظام الذي يسير في هذا المخطط هو النظام الذي يسير في الحلول الاستسلامية، مهما كانت الشعارات المضللة التي يرفعها.

٥ - ان المجلس المركزي يرفض، رفضاً قاطعاً، محاولة تهجير ابناء شعبنا من مناطق نفوذهم، كما يرفض، ويحزم، مؤامرة الفرز الطائفي السكاني لشعب لبنان، وستقاوم منظمة التحرير الفلسطينية هذه المحاولات بكل الوسائل باعتبارها مؤامرة اميركية - صهيونية تورطت فيها بعض الاطراف العربية.

ويدعو المجلس الحكومات العربية والجماهير العربية إلى التصدي لهذه المؤامرة التي يتبناها النظام الطائفي السوري ويحاول تنفيذها بالدابابات والارهاب والاساليب الاخرى التي اتبعتها العدو الصهيوني، واتفق فيها مع النظام السوري وحركة (امل) من خلال ما تم الاتفاق عليه بين [ريتشارد] مورفي وحافظ اسد بهدف تنفيذ مشروع توطين جديد للفلسطينيين، مدمراً بذلك حقهم في العودة وتقرير المصير.

٦ - ان المجلس المركزي ينيه، مرة اخرى، الى خطر الصراع الطائفي على لبنان والوطن العربي كله، ويدين هذا النهج الذي ينفذه النظام الطائفي السوري ويسعى الى تنفيذه. ويدعو المجلس المركزي الدول العربية والقوى الوطنية، في جميع ارجاء الوطن العربي وخاصة في سوريا، الى مقاومة هذا النهج بكل قوة، حفاظاً على وجود الامة العربية ووحدة الوطن الواحد وحرية ابناءه. ويشير المجلس الى الدور الفعال الذي قامت به الثورة الفلسطينية في مقاومة المخطط



## مشروع عمل مشترك (\*)

في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وقد مشترك.

التعديل الاخير الذي تم الاتفاق عليه يوم ١٩٨٥/٣/٤

البند الثاني: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية متحدة كونفدرالياً مع المملكة الاردنية الهاشمية.

البند الخامس: وعلى هذا الاساس تجرى مفاوضات السلام في اطار مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وتشارك في هذا المؤتمر الاطراف العربية المعنية ويكون من بينها وفد اردني - فلسطيني مشترك يضم، بالتساوي، ممثلين عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

(\*) وزع اثناء انعقاد جلسات المجلس المركزي في تونس بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨.

انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس، المتفق عليها عربياً، وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الاردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير، معاً، نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الاوسط ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الاسس والمبادئ التالية:

- ١ - الارض مقابل السلام: كما ورد في قرارات الامم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الامن.
- ٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الاردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي انشاؤه بين دولتي الاردن وفلسطين.
- ٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الامم المتحدة.
- ٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.
- ٥ - وعلى هذا الاساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية

## موافقة المجلس المركزي - م. ت. ف. على الاتفاق الفلسطيني - الاردني

وبعد مناقشة ذلك، وافق المجلس على الاتفاق بمقتضى الالتزام بالتصريحات التي اقرتها المجالس الوطنية وتضمنها بيان اللجنة التنفيذية الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٨، كما دعا اللجنة التنفيذية الى مواصلة التحرك السياسي لتحقيق اهداف شعبنا واستعادة حقوقه الوطنية.

تونس، ١٩٨٥/٥/٢٩

ناقش المجلس المركزي التحرك السياسي الفلسطيني منذ اجتماع المجلس الوطني بدورته السابعة عشرة في عمان، واستمع الى تقارير تفصيلية من الاخ القائد العام رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأعضاء اللجنة التنفيذية، حول الموقف السياسي والاتفاق الفلسطيني - الاردني.

## المقاومة الفلسطينية - سياسيا

تحرك على خطين:

### المخيمات، والوفد الاردني - الفلسطيني المشترك

اضاف: «ان شعبنا العربي الفلسطيني المقيم على ارض لبنان العربي، له قضيته الوطنية التي لا يمكن ان يجحد عنها، وهي قضية فلسطين، وله عدو واحد محدد، هو العدو الصهيوني واسياده الامبرياليون وعملاؤهم، دون الالتفات الى من يحاول جرّه الى معارك جانبية، أو من يحاول الايقاع به في كمانن منصوبة، تقتضيها المؤامرة الكبرى التي تستهدف لبنان وفلسطين معاً، والتي كان الاجتياح الاسرائيلي، العام ١٩٨٢، محطة على طريقها الطويل ومفصلاً من مفاصلها الكبرى». واتهم عرفات، في مؤتمر صحافي عقده في عمان، ميليشيات حركة (أمل) بمحاصرة المخيمات الفلسطينية. وقال: «ان مسلحي (أمل)، بمساندة اللواء السادس في الجيش اللبناني وكتيبة اسد السورية، تحاول سحق المخيمات منذ اربعة ايام». واشاد عرفات بالحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني وبجماعة حزب الله قائلاً انهما لم يشاركا في القتال (وفاء، تونس، ١٩٨٥/٥/٢٢).

في نفس اليوم، عقد صلاح خلف (ابو اياد)، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، مؤتمراً صحافياً في تونس، اتهم فيه سوريا بأنها «مؤكدة الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في بيروت، من اجل تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان». وذكر خلف ان «نبيه بري، مسؤول حركة (أمل)، هو الاداة المنفذة لخطة امريكيتية - اسرائيلية - سورية، ترمي الى طرد الفلسطينيين من لبنان»، ووضح ان هذه الخطة «تستهدف اجتلال المخيمات الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان وتجريد الفلسطينيين من السلاح وطردهم الى شمال لبنان، حيث يصبحوا محاصرين،

تركز النشاط الفلسطيني خلال الفترة ما بين ١٥ ايار (مايو) الماضي وحتى ١٥ تموز (يوليو) حول موضوعين اساسيين، كانا المحور الاساسي للتحرك الفلسطيني السياسي على مختلف الاصعدة. وهما: الحرب ضد المخيمات، وتحرك الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك.

#### الحرب ضد المخيمات

دانت فصائل المقاومة الفلسطينية الهجوم على مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، وان تفاوتت درجة الادانة، الا ان مجمل البيانات الصادرة عن مختلف الفصائل، وخاصة في بداية الهجوم، اعتبرت ان المستهدف هو الشعب الفلسطيني وان ذلك لا يخدم سوى اسرائيل.

ويلاحظ ان التباين في موقف هذه الفصائل، يكمن في الموقف من الدور السوري في هذه الحرب، في حين حملت منظمة التحرير الفلسطينية الرئيس السوري حافظ الاسد، مسؤولية الاحداث الدامية التي تنفذها مجموعات من حركة (أمل) واللواء السادس التابع للجيش اللبناني ضد مخيمات بيروت (الوطن، الكويت، ١٩٨٥/٥/٢٢).

واعتبر ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في نداء موجه الى «اهلنا» في المخيمات الفلسطينية في لبنان، «حماية المخيم وصون كرامة اهله، مهمة كل الاحزاب والشرفاء اللبنانيين والفلسطينيين الذين صنعوا، معاً، مجد صمود بيروت في وجه الغزو الصهيوني الشامل العام ١٩٨٢».

دون ان يتمكنوا من مواصلة النضال ضد العدو الاسرائيلي». وأشار الى ان الهدف النهائي لهذه المأامرة هو ابعاد المقاتلين الفلسطينيين عن الاراضي المحتلة، لمنعهم من مواصلة نضالهم المشروع ضد العدو وذلك مقابل تعهد اسرائيل بسحب قواتها من لبنان (وكالة الصحافة الفرنسية و ولف، ١٩٨٥/٥/٢٣).

وفي بيانها الاول، ادانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هذه الاعتداءات، وأكدت حرصها على وحدة النضال بين فصائل الثورة الفلسطينية، وكل القوى الوطنية والاسلامية اللبنانية، وعلى استمرار تركيز الجهود ضد العدو الصهيوني - الانعزالي. وناشدت «الآخرة» في قيادة حركة (أمل) وكل القيادات الوطنية الاسلامية اللبنانية ان تعمل، فوراً، لوقف الاعتداءات على المخيمات، وأحباط كل ما يسيء للعلاقة النضالية الفلسطينية - اللبنانية»، وطالبت الجبهة الحكومة اللبنانية بأن تتحمل مسؤوليتها في الحفاظ على أمن المخيمات وسلامة أهلها. (الحرفية، نيقوسيا، ١٩٨٥/٥/٢٦).

وأهاب بيان آخر، صدر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، بعد ثلاثة أيام من شن الحرب ضد المخيمات، بضرورة «وضع حد لاقتتال الآخرة وصيانة النضال الموحد الوطني اللبناني - الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني وعملائه» (المصدر نفسه). وناشد نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة، الرئيس السوري حافظ الأسد للتدخل لوقف المذابح (السفير، بيروت، ١٩٨٥/٥/٢٣).

من جهته، شجب «التحالف الديمقراطي»، استمرار الاعتداءات المسلحة على مخيمات الشعب الفلسطيني الصامد في بيروت، ودعا الى الوقف الفوري لهذه الأعمال». وناشد جميع القوى الحليفة والصديقة «أن تبذل أقصى الجهود لوقف هذا التزيف الدامي في جسد الصف الوطني الواحد» (المصدر نفسه). وأصدر المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً شجب فيه الاعتداءات الدموية وحذر الأتحافات المشبوهة التي تقف وراء عملية التصفيد (المصدر نفسه)، في حين اتهم بسام أبو شريف، المتحدث باسم الجبهة، «بعض الاطراف المأجورة داخل (أمل) واللواء السادس في الجيش اللبناني بأنها مسؤولة عن المعارك الدائرة في الوقت الراهن»، وقال: «إن هذه المضامدات الخطيرة والمؤلة والمؤسفة، اندلعت لمحاولة لزع الأسلحة من مخيمات صبرا وشاتيلا، ويزج البراجئة» (الوطن، ١٩٨٥/٥/٢٣).

واذريت «جبهة الألقاد الوطني الفلسطينية» عن

أسفها للقتال الذي دار في بيروت. ودعت الى «اليقظة والحذر من المحاولات الجارية من جانب القوى المعادية والمشبوهة، لاستغلال ما يجري في بيروت» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٣).

وقال سعيد موسى (أبو موسى)، أحد قادة الانشقاق عن حركة (فتح): «اننا، من موقع المسؤولية تجاه شعبنا وأهلنا في المخيمات، لن نكتفي بمواقف المناشدة والادانة والشجب والاستنكار التي لن توقف القذائف على رؤوس أطفالنا، بل اننا لن نقف مكتوفي الايدي تجاه ما يجري، فالصمت لم يعد ممكناً وسندافع عن أهلنا وشعبنا» (المصدر نفسه).

ومع بدء الهجوم على مخيمات بيروت، نشطت مساعي قادة الثورة الفلسطينية في اتجاهات مختلفة، بغرض وضع حد للقتال. واثر اجتماع عقده اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة عرفات، في عمان، ناشدت اللجنة مجلس الأمن الدولي «التدخل الفوري لوقف الاعتداءات الغادرة التي تتعرض لها مخيمات الفلسطينيين وسكانها المدنيين في بيروت» (الوطن، ١٩٨٥/٥/٢٦)، والسفير، ١٩٨٥/٥/٢٣). وبعث عرفات برسائل الى كل من الملك المغربي الحسن الثاني ورئيس وزراء الهند، زاجيف غاندي، الذي يرأس مجموعة عدم الانحياز، وإلى الرئيس التانزاني جوليس نيريري، بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية، طالهم فيها «بالتحرك السريع لوضع حد لمعاناة الفلسطينيين في المخيمات نتيجة الاعتداءات التي يتعرضون لها»، وأهاب بالزعماء الثلاثة باعتبارهم رؤساء منظمة المؤتمر الاسلامي ودول حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية، «ببذل الجهود الخيرة لدى الاطراف المعنية، وبوجه خاص لدى الحكومة السورية، لوقف هذه المجازر الدموية الوحشية التي ترتكب ضد شعبنا في مخيماته ومساعدة جماهيرنا المكافحة، في الحياة، على ارض لبنان، بأمن واستقرار وطمأنينة، الى ان يعود هذا الشعب المكافح الى وطنه، في ظل سلام عادل ودائم في المنطقة» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٣).

وضمن هذا التحرك، اجتمع عرفات مع رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية، المعتمدين في عمان، واطلعهم على الوضع في المخيمات الفلسطينية في بيروت. ودعا الدول العربية الى التدخل بسرعة لحماية سكان هذه المخيمات ووقف ما تتعرض له من اعتداءات (الوطن، ١٩٨٥/٥/٢٦). وأجرى عرفات، من عمان، سلسلة اتصالات هاتفية مع عدد من الزعماء العرب، وكشف عن انه تلقى تعهداً من الملك فهد، ملك السعودية، للتحرك لدى الرئيس حافظ الاسد، من اجل مطالبته بالتدخل لوقف «المجزرة

ضد الفلسطينيين في لبنان» (النهار، بيروت، ١٩٨٥/٥/٢٦).

وأضافة الى الاتصالات المكثفة، قام عرفات بزيارات شملت الاردن والكويت والجزائر والمغرب بغرض الحصول على موافقة هذه الدول على طلب م. ت. ف. عقد اجتماع طارئ، لمجلس جامعة الدول العربية. وأوخط، في مجال تحرك المنظمة، ان الجزائر والمغرب، كانتا مركزين لهذا التحرك، سواء كان ذلك من قبل رئيس م. ت. ف. وعضء اللجنة التنفيذية للمنظمة او اللجنة المركزية لحركة (فتح) او قادة الفصائل الاخرى، وعلى وجه التحديد الجبهتان الشعبية والديمقراطية.

وبعد ان التقى عرفات الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، بحضور صلاح خلف (ابو اياد) وفاروق القومى (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م. ت. ف. (النهار، ١٩٨٥/٦/١٢)، اشاد عرفات بالجزائر «التي وقفت بصمود الى جانب المقاومة الفلسطينية في جميع الظروف» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/١١). وقال هائل عبد الحميد (ابو الهول)، عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح): «ان محادثات عرفات في الجزائر كانت ايجابية جدا، وان وجهات النظر كانت متطابقة تماما، على صعيد تحليل الوضع السياسي والعسكري في لبنان وبقية الساحات العربية» (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٦/١٢).

والى المغرب وصل عرفات، قادماً من الجزائر، والتقى مع الملك الحسن الثاني، ودار البحث حول تطورات الوضع في لبنان، وفي بيروت بشكل خاص. وجرى البحث في الدعوة التي وجهها الملك الحسن الثاني الى عقد قمة عربية طارئة (وقفاً، ١٩٨٥/٦/١٢). وأبلغ عرفات الملك المغربي، كرئيس للقمة العربية المقترحة، تفاصيل جديدة عن مواقف الدول العربية تجاه مسألة الدعوة لعقد القمة العربية (القبس، ١٩٨٥/٦/١٢).

وفي اطار الاتصالات الفلسطينية، قام جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بجولة زار فيها كلاً من جمهورية اليمن الديمقراطية، ودولة الكويت، ودولة الامارات العربية، وليبيا، وصرح، قبل مغادرته عدن، بأنه التقى بالرئيس اليمني علي ناصر محمد، واتفق معه على خطة عمل، في محاولة لوضع حد للمجازر التي يتعرض لها الفلسطينيون في بيروت وجنوب لبنان (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٨). وفي الكويت، التقى حبش بأمر الكويت، جابر الاحمد الصباح، وعرض معه تطورات الموقف في المخيمات، وطلب منه المساعدة على اعادة الوحدة بين الفصائل الفلسطينية (المفسر،

١٩٨٥/٦/١٠). وفي ابو ظبي اجتمع برئيس دولة الامارات العربية، زايد بن سلطان، وصرح بسام ابو شريف بان البحث «تناول الاعتداءات البربرية على المخيمات الفلسطينية في بيروت والتي تهدف الى الغاء البندقية الفلسطينية والوجود الوطني الفلسطيني في لبنان» (المصدر نفسه).

وفي مجال العلاقات الفلسطينية - الليبية، حدثت تطورات مفاجئة، وتمت اتصالات عديدة بين القيادة الفلسطينية والقيادة الليبية. وكما فهم من مصدر فلسطيني في عمان، فان رئيس م. ت. ف. اتصل، هاتفياً، بالرئيس الليبي معمر القذافي، ليشكره على دعمه ومساندته لسكان مخيمي صبرا وشاتيلا. وهذا الاتصال هو الاول من نوعه بعد حصار الجيش الاسرائيلي لبيروت في حزيران (يونيو) العام ١٩٨٢ (اذاعة مونت كارلو، ١٩٨٥/٥/٢٢). ودعا عرفات، الرئيس الليبي الى القيام بمبادرة من اجل وقف اراقة الدماء في المخيمات الفلسطينية في بيروت، وذلك في برقية وجهت الى القذافي بمناسبة الذكرى الـ ١٥ لازالة القواعد الامريكية من ليبيا (النهار، ١٩٨٥/٦/١٢). كذلك، اعرب صلاح خلف (ابو اياد)، في برقية مماثلة، عن تقديره «للموقف الشجاع الذي اتخذته ليبيا في مواجهة المؤامرة التي تنفذها حركة (امل) ضد الشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه).

وتلقى عرفات رسالة عاجلة، نقلها عبد الله الحراري، المندوب الليبي في تونس، وطلب عرفات من المندوب الليبي ان ينقل تقديره وتقدير القيادة الفلسطينية للعقيد معمر القذافي على موقفه وموقف الشعب الليبي الداعم للشعب الفلسطيني في كفاحه وتعزيز صموده وموقفه ضد اعتداءات حركة (امل)، وأكد له ان جهوداً كبيرة لا بد من بذلها لافشال هذا المخطط ضد القضية الفلسطينية، وضد نضال الشعب الفلسطيني وضد مصير الامة العربية (وقفاً، ١٩٨٥/٦/١١).

وحصل تطور آخر في علاقة المنظمة مع ايران. وتمت القيادة الفلسطينية، عالياً، المواقف المبدئية التي اتخذها اية الله منتظري ازاء الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٥/٢٩). وأوفد عرفات غازي الحسيني، عضو المجلس الثوري لحركة (فتح)، لمقابلة آية الله عظمي، في النجف الاشرف، ناقلاً رسالة من رئيس م. ت. ف. (المصدر نفسه). وفي مجال التحرك الفلسطيني دولياً، لوحظت كثافة الاتصالات الفلسطينية - السوفياتية. وقد نقل السفير السوفياتي في عمان رسالة عاجلة من عرفات الى القيادة

حيث قدم محمد ملحم، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، تقريراً حول الظروف اللاإنسانية، التي يعاني منها الفلسطينيون في ظل الاحتلال. ويقرر وضع الخطط والمشاريع التي تمكن الشعب الفلسطيني من التثبيت والبقاء في الأرض، أمام الهجمة الاستيطانية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية.

وعلى الصعيد السياسي، ناقش المجلس المركزي التحرك السياسي الفلسطيني، منذ دورة المجلس الوطني الأخيرة. واستمع إلى تقارير تفصيلية من رئيس، وأعضاء، اللجنة التنفيذية للمنظمة، حول الموقف السياسي والاتفاق الفلسطيني - الأردني. وبعد مناقشة ذلك، وافق المجلس على الاتفاق، بمقتضى الالتزام بالشواهد التي أقرتها المجالس الوطنية وتضمنها بيان اللجنة التنفيذية الصادر بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٥، ومقررات قمتي الرباط وقاس. وبعد مناقشة المجلس لأوضاع الفلسطينيين في الاقطار العربية، قرر مواصلة الاتصالات مع الاقطار العربية المضيفة لتوفير العمل للفلسطينيين ومعاملتهم معاملة إنسانية دائمة. وادان المجلس «الدور اللاقومي واللاوطني المتواطىء مع إسرائيل، الذي يقوم به النظام السوري ضد الفلسطينيين في لبنان» (وقاً، ١٩٨٥/٥/٢٩).

وذكر المراقبون أن المجلس المركزي الفلسطيني عقد هذه الدورة برئاسة عرفات، دون اكتمال عدد أعضائه. وقد حضر الاجتماع حوالي أربعين عضواً، مؤيدين لعرفات (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٧).

### الوحدة الوطنية الفلسطينية

شكل دفاع المقاتلين الفلسطينيين المشترك عن المخيمات، وبمختلف انتمائاتهم لفصائل الثورة، أساساً للدعوات التي تكاثرت من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية. وكانت هذه القضية إحدى القضايا الهامة التي درسها المجلس المركزي الفلسطيني وأوصى اللجنة التنفيذية بمتابعة الجهود في سبيل الوحدة الوطنية، وأعتبر أن الفرصة متاحة أمام الامناء العاملين للحوار والعودة إلى م. ت. ف.

وقال عرفات، لدى وصوله إلى عمان قادماً من تونس، إثر انتهاء دورة اجتماعات المجلس المركزي، أن المجلس طلب من اللجنة التنفيذية، العمل على إحياء لجنة الوحدة الوطنية المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني (إذاعة مونت كارلو، ١٩٨٥/٥/٢٩). وفي هذا المجال، ورغم انتقاد

السوفيياتية. واطلع السفير السوفيياتي عرفات، على الجهود التي تبذلها القيادة السوفيياتية مع دمشق، لوقف إطلاق النار على المخيمات الفلسطينية في بيروت والتي كان آخرها رسالة القيادة السوفيياتية الموجهة إلى الرئيس السوري بهذا الصدد (وقاً، ١٩٨٥/٥/٢٦). وذكر مصدر فلسطيني أن عضو اللجنة التنفيذية ل. م. ت. ف. محمود عباس (أبو مازن)، توجه إلى موسكو لإجراء مباحثات لها علاقة بالوضع حول المخيمات الفلسطينية في بيروت وخاصة موقف دمشق (الشرق الأوسط، لندن، ١٦/٦/١٩٨٥).

ويدعوة من قيادات الأحزاب في كل من الاتحاد السوفيياتي وبلغاريا وفنغاريا وتشيكوسلوفاكيا واليمن الديمقراطية والجزائر، قام وفد من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين برئاسة نايف حواتمة، في الفترة ما بين ٢٦/٥/١٩٨٥ و٢٩/٦/١٩٨٥، بزيارة إلى هذه البلدان، لإجراء مباحثات تناولت العدوان الذي تتعرض له المخيمات الفلسطينية (الحرية، ١٩٨٥/٦/٢٠).

وفي ظل استمرار الهجوم على المخيمات الفلسطينية في بيروت، عقد المجلس المركزي ل. م. ت. ف. دورة اجتماعات، في تونس، هي الأولى، منذ انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان. واستمرت هذه الاجتماعات ثلاثة أيام، عقدت خلالها ست جلسات، خصصت ثلاث منها لبحث «المؤامرة الكبرى لتهجير الفلسطينيين من لبنان». وفي هذا المجال، أكد المجلس حق الفلسطينيين في التواجد فوق الأرض العربية، وفي لبنان، بحيث لا يمكن أن تسمح القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية، بأن يتحول لبنان إلى مقبرة للفلسطينيين ويتحويل الجنوب اللبناني إلى قلعة لحراسة الاحتلال. وعبر المجلس عن تقديره وإكباره «لوحدة شعبنا الفلسطيني في مخيماتهم، وللوحدة الرائعة التي تجلت بين أبناء شعبنا اللبناني والفلسطيني، المدافعين عن صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة». وأكد المجلس أن وحدة المقاتلين ووحدة الجماهير هي الأساس الراسخ لوحدة القوى والفصائل في إطار م. ت. ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وكلف المجلس اللجنة التنفيذية للمنظمة تقديم الدعم الكامل لجماهير المخيمات في الشتات، والقيام بحملة عربية وعالمية لمنع تهجير وتشريد الفلسطينيين للمرة الرابعة من مخيماتهم في لبنان. ورفض المجلس، مجدداً، فكرة الوطن البديل، وأصر على استمرار النضال من أجل انتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق أرضه، فلسطين. وناقش المجلس المركزي، أوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

الجبهتين الشعبية والديمقراطية لما اعتبرناه موافقة من المجلس المركزي على الاتفاق الفلسطيني - الاردني. فقد استمرت في الدعوة الى تحقيق الوحدة الوطنية. ووجه بسام ابوشريف، المتحدث باسم الجبهة الشعبية، نداء من اجل اعادة الوحدة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، مشيراً الى «ان الوحدة التي تحققت بين المقاتلين الفلسطينيين، على اختلاف اتجاهاتهم، في صبرا وشاتيلا، يجب ان تكون مثالا لزعمائهم ودافعاً للمنظمات الفلسطينية على توحيد صفوفها». (السفير، ١٩٨٥/٦/٢).

ودرس المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، بارتياح، المؤثرات الايجابية التي برزت مؤخراً لتحسين العلاقات بين سائر فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية، ورحبت بهذه البوادر الايجابية، ولكنها، في الوقت نفسه، اكدت ان استعادة الوحدة الوطنية في إطار م. ت. ف. تتطلب الالتزام الدقيق ببرنامج الاجماع الوطني المتمثل بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورتيه الرابعة عشرة والسادسة عشرة. واعتبرت الجبهة الغاء اتفاق عمان، المدخل الواقعي الوحيد لاستئناف الحوار، من اجل استعادة وحدة م. ت. ف. على اساس قرارات الدورة ١٦ واتفاقية عدن (الحرية، ١٩٨٥/٦/١٦). ودعا «التحالف الديمقراطي» كل الاطراف الوطنية الفلسطينية، دون استثناء، الى العمل على استعادة وحدة م. ت. ف. انطلاقاً من الالغاء الفوري لاتفاق عمان ووقف كل الممارسات والنشاطات المستندة اليه (المصدر نفسه) اما «جبهة الانقاذ...» الخاضعة لسوريا، فقد اعتبرت ان عرفات «ينفذ مجزرة سياسية، عبر موافقة المجلس المركزي على اتفاق عمان» (السفير، ١٩٨٥/٦/٢). في هذه الاثناء، عقدت اللجنة المركزية لحركة (فتح) اجتماعاً لها في تونس. وفي معرض تناولها للوضع الفلسطيني، دعت كل فصائل المقاومة الى التعالي على الخلافات والجراحات والى اتحاد واجتماع على اساس قرارات المجلس الوطنية والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وضمن جدول اعمال مفتوح.

ونقلت صحيفة «الشرق الاوسط» (١٩٨٥/٦/٦) عن اوساط قولها، في معرض تقييمها لما يجري على الساحة الفلسطينية والعربية، ان الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، ورئيس اليمين الديمقراطي، علي ناصر محمد، يقومان، الآن، بدور الوساطة بين الفصائل الفلسطينية، للعودة الى الحوار مجدداً على اساس اتفاقية عدن - الجزائر. وبهذا الصدد، نفى مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من الجزائر، ان تكون هناك اتصالات بين قيادات

الجبهة التي تزور الجزائر حالياً وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (السفير، ١٩٨٥/٦/٢). ويتضح على هذا الصعيد، عدم حدوث تقارب حقيقي في وجهات نظر مختلف الفصائل من القضايا الفلسطينية المختلف عليها، وان كان الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وحتى الآن، يشهد حالة متميزة، على صعيد العمل الفلسطيني الموحد، حيث تشارك الفصائل الفاعلة هناك، وبمر لجان المخيمات الشعبية، بادارة اوضاعها بشكل جماعي.

### اضطهاد الفلسطينيين في سوريا

انعكس الخلاف او التباين، بين النظام السوري ومعظم فصائل المقاومة الفلسطينية، سلباً، بشكل محدود في الظاهر، على العلاقات التي تربط دمشق مع بعض فصائل المقاومة. وتعرضت الجبهة الديمقراطية، بشكل خاص، الى اجراءات معينة، حيث منع النظام السوري قادة هذه الجبهة من مغادرة دمشق وشرعت في اعتقال المئات، كما اكد مصدر قريب الصلة من الجبهة الديمقراطية (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/١٢).

واعتقلت قوات الامن السورية، خلال الاسابيع الاخيرة، من المخيمات الفلسطينية، وخاصة مخيمات اليرموك وحلب وحمص، اكثر من ١٨٠٠ شخص بينهم عدد كبير من المناضلين السوريين الذين وقفوا ضد هذه المجزرة (وفا، ١٩٨٥/٦/١٢). واهانت م. ت. ف. في بيان لها، بكافة المنظمات العربية والدولية، الحقوقية والانسانية، «لمضح هذا الدور الخطير والمشبوه، الذي يمارس حملات التصفية والارهاب على مصوريين، ضد مخيماتنا في بيروت وضد شعبنا في سوريا، وضد جماهير الشعب السوري الشقيق ومنظماته الجماهيرية البطلة ورموزها المناضلة» (وفا، ١٩٨٥/٦/١٢).

وفي هذا الاطار، ابلغت السلطات السورية جميع اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، بما في ذلك ياسر عبد ربه، الامين العام المساعد للجبهة، انه لا يمكنهم مغادرة دمشق وسوف يتم اعتقالهم اذا ما حاولوا الخروج من سوريا. وذكر ان السلطات السورية اتخذت اجراءات متعددة تستهدف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية - القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، واغلقت مكاتب مجلتي «الحرية» و«الهدف» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/١٢) وعلى الصعيد الجماهيري، حدثت مصادمات عديدة مع قوات الامن السورية، التي فتحت النار

وقتل ٢٠ فلسطينياً، وجرحت ٧ آخرين، وقيدت دخول الفلسطينيين الى الاراضي السورية وحركتهم فيها، واصبح الدخول مغلقاً الى الاراضي السورية امام جميع الفلسطينيين، حتى بالنسبة للذين يحملون جوازات سفر اردنية (القبس، ١٩٨٥/٦/١٤).

### عشية «اتفاق دمشق» وما بعده

دعا قرار مجلس الجامعة العربية، الذي انعقد في تونس يومي الثامن والتاسع من حزيران (يونيو) الماضي، الى الوقف الفوري والشامل لاطلاق النار، وفك الحصار المضروب حول المخيمات الفلسطينية والانسحاب الفوري للقوات المحاصرة من المناطق المحيطة بالمخيمات (فلسطين الثورة، ١٩٨٥/٦/١٥). ولم يتم التقييد بقرار الجامعة، واستمر القتال حول المخيمات، في الوقت الذي تعثرت فيه الجهود الرامية الى التقريب بين وجهتي نظر جبهة «الانقاذ الوطني الفلسطينية» وحركة (امل) حول الوصول الى اتفاق بشأن الوضع في المخيمات (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/٦). بينما تقدمت «جبهة الانقاذ...» بمشروع من ٢ مراحل، تقوم «الجبهة»، بمقتضاه، بتولي شؤون المخيمات بالتنسيق مع لجنة عليا للامن برئاسة رشيد كرامي (السفير، ١٩٨٥/٦/٦). واعتبر خليل الوزير (ابو جهاد) مشروع الحل هذا، حيلة من تدبير سوريا لنزع سلاح المخيمات (وكالة الانباء الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٥).

وكانت «جبهة الانقاذ...» قد رفضت مشروعاً لنزع سلاح الفلسطينيين داخل المخيمات، وطالبت بعقد اجتماع للأطراف المتنازعة تشرف عليه سوريا لايجاد حل للنزاع (القبس، ١٩٨٥/٥/٢٧). وطالب خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح)، بان تلتزم «جبهة الانقاذ...» بما يقرره سكان المخيمات (السفير، ١٩٨٥/٦/٢).

في هذه الاثناء، اعتبرت «جبهة الانقاذ...» ان المخطط الجاري تنفيذه له علاقة وثيقة بالترتيبات الامنية الاسرائيلية، وان ما تنفذه حركة (امل) يتم بموافقة من اطراف محليين واقليميين ودوليين ومباركتهم (النهال، ١٩٨٥/٦/١٠). وحذرت «جبهة الانقاذ...» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في بيان مشترك، حركة (امل) واللواءين السادس والثامن ومن يسانداهما من الاستمرار في هذه المجزرة (المصدر نفسه). وكان صلاح خلف (ابو اياد) قد اعلن ان سوريا تمارس الضغط على «جبهة الانقاذ...» لقبول حل يلغي اتفاقية القاهرة وملحقاتها بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان، ويتوقيع اتفاق جديدة بين

«جبهة الانقاذ...» وحركة (امل) تباركه سوريا والدولة اللبنانية (القبس، ١٩٨٥/٦/٧). وحذرت منظمة التحرير الفلسطينية من خطورة الدور الذي ينفذه «نظام الاسد الطائفي» في بيروت ولبنان، داعية «كافة القوى الوطنية اللبنانية، والشريفة، الى التصدي لهذا الدور وفضحه ومقاومته بكل الوسائل والسبل لمنع تنفيذ مؤامرة التقسيم والبلقنة» (وفا، ١٩٨٥/٦/٧). وحملت المنظمة «السلطة اللبنانية والجيش اللبناني وميليشيات (امل) ونظام حافظ الاسد المسؤولين الكاملة، ازاء الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني في مخيماته»، ودعت الى التدخل لوقف القتال وفك الحصار (المصدر نفسه). واعتبرت المنظمة «ترحيل ١٠٠ شخص من منطقة المصيطبة الى منطقة الشويفات والجبل خارج بيروت، ومحاولات نقل آخرين، جريمة جديدة ذات ابعاد خطيرة جدا من المؤامرة التي تستهدف ابعاد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، من بيروت والجنوب كله الى مناطق البقاع والشمال، وحصرتهم هناك، ضمنا لامن العدو الاسرائيلي وسلامة حدوده ووجوده. وهذا هو نفس المخطط الذي تم الاتفاق عليه بين النظام السوري وكل من ماكفرلين وموري» (وفا، ١٩٨٥/٦/١٢).

في هذه الاثناء، ومع استمرار محاولات حركة (امل) ومن يسانداه، اقتحام المخيمات، وجه عرفات نداء الى المدافعين عن مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة وصف فيه ما يحدث بانه «كربلاء» القرن العشرين. وقال: «ان تاريخاً جديداً يبدأ اليوم في حياتنا الفلسطينية والعربية، فالمؤامرة معزولة ومدانة، والمتآمرون لا مستقبل لهم» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٦/١٢). وطالب جورج حبش سوريا، التي تقم علاقات متميزة مع مختلف الاطراف اللبنانية، بان تبذل جهودها لوقف الحرب ضد المخيمات الفلسطينية. واعترف حبش بوجود ازمة في العلاقات بين «جبهة الانقاذ...» وسوريا، مشيراً الى ان الجبهة الشعبية تسعى الى تسوية هذه الازمة، عن طريق اعادة تصحيح العلاقات مع سوريا، وارساء قواعد جديدة لها، لاقرار وحدة الصف اللبناني - السوري - الفلسطيني (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/١٢).

وفيما دخلت الحرب ضد المخيمات اسبوعها الرابع، تكثفت الاتصالات فيما بين سوريا وجبهة الانقاذ... والجبهة الوطنية اللبنانية لايجاد «مخرج» للمأزق الذي وضعت فيه سوريا وادواتها بسبب صمود المخيمات وعجز حركة (امل) ومن يسانداه، عن اقتحامها. وبدا ان تغيراً ملحوظاً في موقف «جبهة الانقاذ...» ازاء مسألتي الامن الذاتي والسلاح في

المخيمات، في طريقه الى التشكل، رغم ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي احد اطراف «جبهة الانتقاذ...» قد رفضت تجريد الفلسطينيين من سلاحهم واعلنت انه في حالة اصرار (أمل) على هذا الطلب، فلن يكون لدى الجبهة سوى خيار الدفاع عن البندقية الفلسطينية في المخيمات الموجودة في لبنان، وأن هدف الصمود في المخيمات هو الحفاظ على البندقية الفلسطينية في الساحة اللبنانية لمواصلة النضال ضد العدو الاسرائيلي عبر البوابة اللبنانية (السفير، ١٩٨٥/٦/١١).

اما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فقد اعتبرت ان استمرار الحصار والقصف يعطلان كل امكانية للوصول الى حل سياسي. واكد ياسر عبد ربه، «الرجبة في التوصل الى حل سياسي يضمن حقوق شعبنا، وفق اتفاقية القاهرة، وملحقاتها، ويحفظ لشورتنا حقوقها في حماية الشعب وصيانة سلاحها، والدفاع عن هذه الحقوق، وضمان امن المخيمات» (وفا، ١٩٨٥/٦/١٥).

من جهتها، رفضت منظمة التحرير مشروع الحل المطروح في دمشق تحت اشراف السلطات السورية. واكدت، في بيان اصدرته في تونس، رفضها تجريد المخيمات من اسلحتها، كلياً أو جزئياً، وانها مع وقف النار، وانهاء الحصار المفروض على المخيمات، ومع كل اجراء انساني، يؤدي الى وضع حد للتريدي الصحي والاجتماعي (النهار، ١٩٨٥/٦/١٧).

### «اتفاق دمشق»

ادت الاجتماعات التي اشرف عليها عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، في دمشق، بين «جبهة الانتقاذ الوطني الفلسطينية» وحركة (أمل) والجبهة الوطنية الديمقراطية، الى توقيع اتفاق بين هذه الاطراف، بخصوص الوضع في المخيمات الفلسطينية، بعد ان ابدت «جبهة الانتقاذ...» «مرونة» في التعاطي مع مشروع الجبهة الوطنية الديمقراطية. وقد سبق توقيع الاتفاق، صدور بيان مشترك اعتبر من قبل المراقبين في دمشق انه يشكل ضغطاً على «جبهة الانتقاذ...» للتعجيل بالوصول الى حل نهائي، قبل حلول عيد الفطر (السفير، ١٩٨٥/٦/١٨).

ومع ان الاتفاق الذي ابرم دعا الى وقف اطلاق النار فوراً، الا ان الوضع بقي على حاله (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/١٨)، وتمكن المقاتلون في المخيمات من احباط كافة محاولات التسلل الى المخيم، رغم الاعلان عن وقف اطلاق النار من قبل الطرف الآخر (وفا، ١٩٨٥/٦/١٨).

في هذه الاثناء، توالى ردود الفعل على ما سمي «اتفاق دمشق»، ووصف خليل الوزير (ابو جهاد)، الاتفاق بأنه «مؤامرة سورية تستهدف نزع سلاح الفلسطينيين في المخيمات». ورفض «المؤامرة التي تدبر ضد م. ت. ف. وتعتبر جبهة 'الانتقاذ الوطني الفلسطيني' الممثل السياسي للشعب الفلسطيني في لبنان». واعلن التمسك باتفاقيتي القاهرة وملكرات، البرميتين بين م. ت. ف. ولبنان، اللتين حددتا علاقات الشعب الفلسطيني مع السلطة اللبنانية، وكيفية تنظيم مسألة المخيمات. وطالب بوقف فوري لاطلاق النار (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/١٨).

واصدر المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً حذر فيه من اي محاولة للمماطلة في تنفيذ بنود الاتفاق. واكدت، ان اي اتفاق لانهاء القتال في المخيمات، لا يجب ان يكون مدخلاً للانتفاص من الحقوق التي كفلتها اتفاقية القاهرة وملحقاتها للشعب الفلسطيني (اذاعة مونت كارلو، ١٩٨٥/٦/١٨). واكد المتحدث باسم «جبهة الانتقاذ...» التوصل الى اتفاق يلزم كل الاطراف المتحالفة في «الجبهة» بما فيها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وتأتي هذه التصريحات على اثر نفي بسلام ابو شريف، في الجزائر، لتباً التوصل الى اتفاق بين «جبهة الانتقاذ...» وحركة (أمل) (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/١٨).

واعتبرت اللجنة المركزية لحركة (فتح) ان الاتفاق «يمثل خطوة تكتيكية تراجعية من قبل النظام السوري، من اجل تمرير اجتماعات مجلس الجامعة العربية، والانتقال على محاولات عقد قمة عربية، ليعود، مرة ثانية، لتنفيذ مؤامرة نزع السلاح الفلسطيني وتهجير الفلسطينيين الى البقاع وضرب الثورة الفلسطينية والكفاح المسلح». واكدت، رغم تحفظها على الاتفاق، ضرورة الوقف الفوري لاطلاق النار، واعلنت التزامها بكل الاتفاقات المعقودة بين م. ت. ف. والدولة اللبنانية، واعتبرت ان اي اتفاق آخر لا يلزم م. ت. ف. خاصة لجهة تمثيلها الوحيد للشعب الفلسطيني.

اما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد اعلنت باسم الناطق الرسمي، اسقها لان عناصر من «جبهة الانتقاذ...» منحت موافقتها «على مؤامرة دبرها قادة دمشق، الهدف منها فرض استسلام المقاتلين الاطال ازاء القوى الطائفية» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٦/٢٢). ورفض الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الاتفاق، شكلاً ومضموناً، لانه «من ناحية الشكل، اتفاق غير سليم،



لكونه عقد مع المنظمات الفلسطينية، في دمشق، وليس مع م. ت. ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ومن ناحية المضمون، فهو يتضمن شق الصنف ونزع سلاح الفلسطينيين في المخيمات بحيث لا يمكنهم الدفاع عن انفسهم» (الإذاعة الأردنية، ١٩٨٥/٦/٢٢).

وفي الوقت الذي ساد فيه الهدوء الحذر خطوط القتال، اصدرت منظمة التحرير بياناً حول تجاوزات حركة (أمل) وحملت النظام السوري المسؤولية الكاملة ازاء ما تقوم به العصابات الطائفية من تماد في ارتكاب جرائم لاإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، واللبناني (وفا، ١٩٨٥/٦/٢٠). في هذه الاثناء، صعدت «القوات اللبنانية» وقوات لحد، بدعم من العدو الاسرائيلي، عدوانها على منطقة شرقي صيدا والمخيمات الفلسطينية، ورات المنظمة، في بيان لها، «ان هذا التصعيد، ولليوم الخامس على التوالي، يعبر عن اصرار هذه القوى العميلة والادوات المتعددة، على المضي في مخطط التفجير الشامل في صيدا وبيروت وطرابلس، لتكريس مؤامرة التقسيم وتهجير الفلسطينيين» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٦/٢٢).

ويخصيص الوضع في مخيمي عين الحلوة والمية ومية، فقد عقد اجتماع، في اعقاب «اتفاق دمشق»، في منزل الامين العام للتنظيم الناصري، المهندس مصطفى سعد، حضره، باضافة الى سعد، رئيس المجلس السياسي الوطني لمدينة صيدا، النائب نزيه البزري، ويمثلو الجبهة الوطنية الديمقراطية، وممثلان عن (أمل) وممثل عن «الجماعة الاسلامية»، وقررفيه المجتمعون ان امن المخيمات من امنهم، وان «على جميع الفئات الموجودة في المخيمات الاتتمدد الى خارجها، بمكاتب مسلحة، تحت ستار مكاتب اجتماعية» (النهار، ١٩٨٥/٦/٢٦). والتقى سعد، في نفس اليوم، وفداً من «جبهة الانقاذ الفلسطينية».

وبعد اللقاء، اعلن ناطق باسم الوفد ان «الجبهة» اكدت «التزامها المبدئي بالقرار الوطني اللبناني، بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية» (المصدر نفسه). وفي بيروت، اتخذت قوة من الشرطة اللبنانية مواقعها على مداخل المخيمات الرئيسية الثلاثة، وذلك للمرة الاولى منذ العام ١٩٧٢، تنفيذاً «لاتفاق دمشق» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٢٥). ويضع انتشار هذه القوة البوليسية حداً لواحد من اهم بنود اتفاقية القاهرة المبرمة العام ١٩٦٩، بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية (المصدر نفسه). ويحدد عرفات الاعلان عن موقف المنظمة الداعي الى وقف اطلاق نار دائم في المخيمات وخولها، ونقض المنظمة تسليم سلاح المخيمات واقر

بوجود حالة من الهدوء النسبي في المخيمات، وبرفع جزئي للحصار التمييزي، لكنه قال: «ان الامر مجرد هدنة، حتى تمر الضجة العربية والاسلامية والدولية، وخلالها تعيد اطراف المؤامرة حساباتها بعد الضربة القوية التي تلققتها على ايدي المدافعين عن المخيمات» (القبس، ١٩٨٥/٦/٢٧). وحذرت المنظمة، ازاء استمرار المداهمات والاعتداءات على الفلسطينيين في بيروت، «من المضي في المخطط الرامي الى تنفيذ ما عجز عنه شارون الصهيوني». وذكر بيان المنظمة ان الحصار التمييزي والطبي، مازال مفروضاً على المخيمات (وفا، ١٩٨٥/٦/٢٩). وفي بيان آخر، حذرت المنظمة السلطة اللبنانية وحملتها مع حكام دمشق، المسؤولية الكاملة ازاء استمرار الحصار والاعتداءات ضد ابناء المخيمات» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٧/٥). من جهتها، اكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان مخيمات الفلسطينيين في بيروت لازالت محاصرة من قبل قوات (أمل) واللواء السادس (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/٥). واعتبر بيان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين «ان استمرار (أمل) في محاصرة مخيم شاتيلا ومنع اهالي صبرا والداعوق من العودة الى منازلهم، ومواصلة التعديت عليهم والقيام بالرماية في اتجاه مخيم برج البراجنة والاستمرار في احتجاز المعتقلين الفلسطينيين، تؤكد ان نوايا (أمل) واللواء السادس ليست سليمة وانهما يبيتان مشاريع اعتداءات جديدة» (النهار، ١٩٨٥/٧/٥). ومع تجدد الاشتباكات المسلحة في المخيمات الفلسطينية (الإذاعة الأردنية، ١٩٨٥/٧/٥) حذرت منظمة التحرير منغبة استمرار ابتزاز ميليشيات (أمل) وقوى الجيش اللبناني، وحملت السلطة اللبنانية المسؤولية الكاملة عن مقتل فلسطينيين واصابة خمسة اخرين على ايدي ميليشيات (أمل) (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/٥). وفي الوقت نفسه، اصدر المجلس الثوري لحركة (فتح) بياناً ختامياً، اثر انتهاء اجتماع عقده في تونس، حذر فيه من «عمل سوري يرمي الى اذكاء الحرب بين الفصائل الفلسطينية في مخيمات بيروت». واستنكر، بشدة، اتفاقية وقف اطلاق النار التي ابرمتها «جبهة الانقاذ...» وحركة (أمل) مؤخراً في دمشق، واوكل امر تنفيذها الى قوات منافضة للثورة ترمي الى تجريد الفلسطينيين من اسلحتهم، وتصفية منظمة التحرير الفلسطينية (المصدر نفسه). وأوضح نايف حواتمة، مجدداً، موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من «اتفاق دمشق»، حيث ايدت الجبهة وقف اطلاق النار وفك الحصار وعودة قوات (أمل) واللواء السادس

الى المواقع التي كانت متواجدة فيها قبل حرب المخيمات. ووصف الجانب الاخر من الاتفاق بانه مزورع بالالغام (اذاعة مونت كارلو، ١٩٨٥/٧/١٢).

وفي مجال التحرك السياسي الخاص بالحرب ضد المخيمات، لوحظ ان منظمة التحرير الفلسطينية قد ركزت جهودها على انجاح عقد القمة العربية الطارئة التي دعا اليها المغرب. ولهذه الغاية، وصل الى المغرب، بصورة مفاجئة، ياسر عرفات، على رأس وفد فلسطيني هام. وقال مصدر فلسطيني ان م. ت. ف. تعمل كل ما في وسعها من اجل عقد القمة العربية الطارئة، وان هذه القمة ستعقد بالنظر لسابقة عقد القمة العربية في عمان بمن حضر (الاذاعة البريطانية، ١٩٨٥/٧/٥).

### الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك

منذ توقيع «اتفاق عمان» في ١١ شباط (فبراير) الماضي، احتلت مسألة تشكيل الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك اساساً محور تحولات حوله تحركات عديدة واتخذت منه، على الصعيد الفلسطيني، مواقف متباينة. ويبدو ان التطور الجديد، على صعيد تشكيل الوفد المشترك والمتمثل في اعلان الحكومة الاميركية انها تلقت، مؤخراً، قائمة تتضمن عدة أسماء لشخصيات فلسطينية يمكن ان تشترك قريباً في مفاوضات بين الولايات المتحدة ووفد فلسطيني - اردني مشترك (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/١٥).

وبعد تصريح جورج شوليس، وزير الخارجية الاميركي، القائل انه سيدرس هذه القائمة التي تتضمن نحو ١٢ اسماً، والتي تبلغتها واشنطن من الملك حسين، بعد لقائه بياسر عرفات في عمان (صوت اميركا، ١٩٨٥/٧/١٥)، فانه يبدو ان هذا التطور ينحوليكون، بدوره، مركز الحدث السياسي، خصوصاً على الصعيد الفلسطيني في الفترة المقبلة، وعلى النحو الذي كانت عليه مسألة تشكيل الوفد خلال الفترة ما بين ١٩٨٥/٥/١٥، و١٩٨٥/٧/١٥ التي نجحنا بصدها هنا، والتي بدأت باستطراد الاحاديث عن وجود قائمة، باسماء الشخصيات الفلسطينية المدعوة للاشتراك في حوار محتمل مع الادارة الاميركية، وهو الامر الذي نفاه هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، مضيفاً ان اختيار وتحديد الشخصيات الفلسطينية المدعوة الى الحوار مع الحكومة الاميركية سيتم بمجرد موافقة الولايات المتحدة على قيام م. ت. ف. نفسها، باختيار هذه الشخصيات (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/١٥). وفي ذات اليوم الذي اعلن فيه الحسن ذلك، صرح عرفات

بحول القمة المقترحة في المغرب يوم ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٨٥، اعرب صلاح خلف (ابو اياد) عن اعتقاده بان هذه القمة ستبحث في موضوع واحد هو الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، اضافة الى نقطة اخرى موجودة في جدول الاعمال، وهي التحضير لمؤتمر القمة العربي العادي. اضاف، ان القمة ستبحث في القضية الفلسطينية، ولماذا تعطلت قرارات فاس؟ وما هو مصير اللجنة السباعية؟ وكيف نحرك القضية الفلسطينية من دون تنازلات؟ والتضامن العربي (النهار، ١٩٨٥/٦/٧). وفي وقت لاحق، تابع عرفات اتصالاته، فوصل الى الجزائر، لاجراء مباحثات ترمي - حسب ما صرح به هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح) - الى اعادة توحيد الضفوف العربية عشية انعقاد القمة الاميركية - السوفياتية، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وكذلك، بحث مسائل هامة، من بينها المبادرة الاردنية - الفلسطينية واحتمال انعقاد قمة عربية طارئة» (اذاعة مونت كارلو، ١٩٨٥/٧/٩). وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد طالبت في دورة الانعقاد الطارئة لمجلس الجامعة العربية، في تونس، بضرورة ان يكون حل مشكلة المخيمات الفلسطينية، في لبنان، في اطار عربي وضمن القرارات التي اتخذها الاجتماع الطارئ، لمجلس الجامعة في دورته التي عقدها يومي الثامن والتاسع من الشهر الحالي (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/٢٠).

وفي مجال التحرك دولياً، بعث عرفات، برسالة خاصة الى البابا يوحنا بولس الثاني، ركزت على «الايضاح المتساوية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في مخيمات لبنان، في ظل مخاطر تهجره وتشريدته، نتيجة المضي في تنفيذ مخطط اقامة الكانتونات الطائفية في لبنان» (وفا،

لصحيفة «الواشنطن بوست» بأنه على استعداد للاعتراف بقرار رئيس لمنظمة الامم المتحدة يعترف بحق اسرائيل في الوجود وهو القرار ٢٤٢. اذا ما اغترفت الولايات المتحدة الاميركية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. اضاف: «اننا لا نرفض القرار ٢٤٢ لجرد الرفض، وانما لانه لا يتعامل مع الفلسطينيين على اعتبار انهم شعب» (المصدر نفسه). وكان صلاح خلف (ابو اياد) قد اكد ان عامل الاردن في سبيله الى اعلان قيام اتحاد كونفدرالي اردني - فلسطيني تكلف حكومته بتسوية القضية الفلسطينية، ونبه اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. من مثل هذه الخطوة (المصدر نفسه). في هذه الاثناء، وصل عرفات الى عمان، وقال هاني الحسن ان مسألة الاسماء لم يتم التطرق اليها، ولن يتم ذلك، الا بعد ان تقبل الادارة الاميركية بأن تختار م. ت. ف. بنفسها، الاعضاء الفلسطينيين في الوفد المشترك (المصدر نفسه، ١٧/٥/١٩٨٥)، في حين قالت اذاعة مونت كارلو (١٧/٥/١٩٨٥) ان الزيارة تستهدف، اساساً، تنسيق مواقف الجانبين، الاردني والفلسطيني، مع الملك حسين، قبل لقائه في ٢٩ ايار (مايو)، في واشنطن، بالرئيس رونالد ريغان. وحول البيان الذي ادلى به الملك حسين في واشنطن، واعرب فيه عن استعداد المنظمة والاردن للتفاوض على اساس القرارين ٢٤٢ و٢٢٨، قال صلاح خلف، ان المنظمة لن تتخل عن مطلب الاعتراف بالحق الفلسطيني في وطن قبل قبولها بالقرارين ٢٤٢ و٢٢٨. وعن شروط المنظمة للقبول بقرار ٢٤٢، قال: «لتسهيل الامر نحن نقبل باي قرار دولي يعترف بحقنا في تقرير المصير، والامر الاكثر اهمية، هو اولا، الاطار الدولي للمؤتمر، ثم ان تكون المنظمة هي ممثل الفلسطينيين في اي مفاوضات» (السفير، ٢١/٥/١٩٨٥).

واعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تصريحات عرفات لصحيفة «الواشنطن بوست» «تنازلاً اضافياً يقوم به عرفات لاعداء الشعب الفلسطيني» (اذاعة مونت كارلو، ١٧/٥/١٩٨٥)، واعلنت الجبهة الشعبية - القيادة العامة «ان استعداد عرفات للاعتراف بمشروع القرار ٢٤٢ ليتوج مسيرة الاستسلام والانصراف التي انتهجها» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٧/٥/١٩٨٥). وحول مواقف وتصريحات الملك حسين في واشنطن، قال ناطق باسم م. ت. ف. في عمان، ان عرفات اعرب، خلال مكالمته هاتفية تلقاها من الملك حسين من واشنطن، عن «تقديره العظيم ورضاه الكامل عن الموقف القومي» للملك حسين في محادثاته مع ريغان والمسؤولين الاميركيين (السفير، ١/٦/١٩٨٥). وفي وقت لاحق،

استقبل زيد الرفاعي، رئيس الوزراء الاردني، رئيس منظمة التحرير، حيث اطلعه على تفاصيل مباحثات حسين مع ريغان والمسؤولين الاميركيين (الاذاعة الاردنية، ٢/٦/١٩٨٥). وبعد هذا اللقاء، قال عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ان المنظمة تعتبر الملك حسين ملتزماً، بشدة، بمبدأ مشاركة م. ت. ف. في اية محاولة لتسوية النزاع في الشرق الاوسط (السفير، ٤/٦/١٩٨٥). وقال فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م. ت. ف.، ان زيارة الملك حسين لواشنطن لم تسفر عن شيء، ذلك لان الاميركيين لم يغيروا من مواقفهم السابقة، فهم يرفضون الحديث مع م. ت. ف. ويرفضون الاعتراف بحقنا الاساسي في تقرير المصير. واعرب عن اعتقاده بان المشكلة الفلسطينية يجب ان تحل في اطار مؤتمر دولي تشرف عليه منظمة الامم المتحدة وتشارك فيه الدولتان العظميان وكل الاطراف المعنية بما فيها م. ت. ف. على اساس كل قرارات الامم المتحدة التي تتعلق بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة (وكالة الصحافة الفرنسية، ٥/٦/١٩٨٥). وفي حين قال الملك حسين ان كل كلمة قالها كانت نتيجة الاتفاقيات بينه وبين م. ت. ف. (القبس، ٦/٦/١٩٨٥)، اعلن عرفات انه ليس على استعداد، في الوقت الحاضر، للاعتراف بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٢٢٨. واطاف، انه لن يعترف بهذين القرارين ما لم تعترف الولايات المتحدة الاميركية بحق الفلسطينيين في تقرير المصير (وكالة الصحافة الفرنسية، ٧/٦/١٩٨٥).

وفي معرض التعليق على تصريح وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، الذي ذكر في واشنطن، ان م. ت. ف. قد تخلت عن فكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة بتوقيعها على «اتفاق عمان»، قال صلاح خلف ان «الامر ليس مطابقاً للحقيقة، لان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، تنص على اقامة دولة فلسطينية مستقلة اول الامر، تليها اقامة كونفدرالية اردنية - فلسطينية، وذلك عن طريق الشراكة بين الدولتين، الفلسطينية والاردنية، في اطار هذه الكونفدرالية» (اذاعة مونت كارلو، ٧/٦/١٩٨٥).

في هذا الوقت، غاد الحديث ليتصاعد حول تشكيل الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك وبهذا الشأن، اكد عرفات ان المنظمة هي الوحيدة المخولة بتعيين الاعضاء الفلسطينيين في الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك للمفاوضات مع الولايات المتحدة. وقال: «موقفنا مبدي، وهو الموقف الذي اقر في اجتماع القيادة الفلسطينية في بغداد وفي اجتماعات المجلس المركزي الاخير في تونس، وتنطلق من مبدأ ان من حق

م. ت. ف. وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ان تعين [اعضاء] وفدها، ولا نسمع باي مساس بهذا الحق» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/٩). وعندما سئل عن مشروع تشكيل الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك الذي سيكلف باجراء حوار مع وفد اميركي، قال: «ان هذا الامر لم يتقرر بعد. ومن السابق لاوانه الحديث عن قائمة باسمااء شخصيات فلسطينية مدعوة الى الاشتراك في هذا الحوار» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٦/١٤).

وقال عرفات، بعد ان اجتمع مع الملك حسين: «ان الولايات المتحدة حققت خطوة الى الامام، في البحث عن حل سلمي لازمة الشرق الاوسط عندما تراجعت عن رفضها لعقد مؤتمر دولي» (المصدر نفسه). وكانت «جبهة الانقاذ... قد نددت، بعنف، بتشكيل وفد فلسطيني - اردني مشترك لاجراء الاتصالات مع واشنطن (اذاعة مونت كارلو، ١٩٨٥/٦/٧).

#### جولة الوفد المشترك

وصل ياسر عرفات الى عمان واجتمع مع الملك الاردني، حيث استعرضا، معاً، الجهود المبذولة لاحلال سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/١٨). بعد هذا الاجتماع، اعلن، في عمان، ان وفداً فلسطينياً - اردنياً مشتركاً يضم نائب رئيس الوزراء الاردني، عبد الوهاب المجالي، ووزير الخارجية، طاهر المصري، عن الجانب الاردني، وجويد الغصين، عضو اللجنة التنفيذية لـم.

ت. ف.، وخالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في لمجلس الوطني الفلسطيني، سيتوجه الى باريس، لشرح ابعاد «اتفاق عمان»، ويتوقع ان يقوم الوفد نفسه بزيارة الى كل من روما و لندن (اذاعة مونت كارلو، ١٩٨٥/٦/١٩). وتعليقياً على جولة الوفد المنوي القيام بها، قال عرفات، بعد وصوله الى بغداد، قائماً من عمان، ان الاختيار وقع على ايطاليا، لانها ترفض، حالياً، المجموعة الأوروبية. اضافة، ان خطة التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك لن تقتصر على مجرد القيام بزيارات، ولكنها ستتسع لتشمل آفاق جديدة (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٢٥). ومع وصول الوفد المشترك الى روما، وقبل اجتماع الوفد مع رئيس الوزراء الايطالي بيتينو كراكي، بساعات قليلة، نشر مكتب كراكي رسالة وجهت الى الملك الاردني تتضمن دعم الحكومة الايطالية لاقتراحات اردنية - فلسطينية مشتركة لحل ازمة الشرق الاوسط (القبس، ١٩٨٥/٦/٢٧). وفي وقت لاحق، التقى الوفد مع

جوليو اندريوتي، وزير الخارجية الايطالي (المصدر نفسه)، وقدم الوفد المشترك شرحاً لابعاد «اتفاق عمان» المبرم بين المنظمة والاردن في ١١ شباط «فبراير» الماضي. ووعدت ايطاليا، بصفتها الرئيس الحالي لمجموعة الدول الأوروبية، بان تضغط باتجاه طرح قضية الشرق الاوسط على مؤتمر المجموعة الذي عقد لاحقاً في ميلانو (فلسطين الثورة، ١٩٨٥/٧/٦).

اما في باريس، فقد استقبل رولان دوما، وزير العلاقات الخارجية الفرنسية، الوفد المشترك، وتمثل الاجتماع في «تبادل مفيد لوجهات النظر وليس... تفاوض» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٢٧). بينما وصف خالد الحسن، عضو الوفد المشترك، المباحثات مع الوزير الفرنسي بانها كانت «جيدة».

بعد ذلك، غادر الوفد باريس الى تونس، في زيارة استغرقت وقتاً قصيراً، ثم وصل الى روما، حيث استقبله البسبا يوحنا بولس الثاني. ولم يصدر عن الفاتيكان اي ايضاحات بشأن اللقاء الذي استغرق نصف ساعة (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٧/١). وكانت نتائج جولة الوفد المشترك، وآخر التطورات على الساحة العربية، وسبل تحقيق المزيد من التضامن العربي، اضافة الى وسائل تعزيز المسيرة الاردنية - الفلسطينية المشتركة. مدار البحث في اجتماع عقد بين زيد الرفاعي، رئيس الوزراء الاردني، وياسر عرفات (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/٢٩). الذي وصل الى عمان قادماً من بغداد، حيث التقى مع الرئيس العراقي صدام حسين وبحث معه العلاقات الثنائية بين الطرفين، والاستعدادات الجارية لعقد مؤتمر القمة العربي (وفا، ١٩٨٥/٦/٢٦).

وقبل ان ينهي الوفد المشترك جولته الأوروبية، اعلن اعضاء الوفد ان ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، سيزور عمان خلال شهر تموز (يوليو) حيث سيلتقي، بصورة غير رسمية، اعضاء الوفد (القبس، ١٩٨٥/٦/٢٩). بينما قالت مصادر اخرى، ان مورفي سيناقش مع المسؤولين الاردنيين موضوع الاسماء الفلسطينية المقترحة ان تشارك في المناقشات التي ستجرى بين الوفد المشترك والولايات المتحدة، في المرحلة الاولى (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/٣٠). وفي اجتماع عقده اللجنة التنفيذية للمنظمة، في تونس، برئاسة عرفات، تم البحث، بصورة خاصة، في كيفية اجراء الحوار التمهيدي الذي سيدهاه الوفد الفلسطيني - الاردني مع الادارة الاميركية (اذاعة مونت كارلو، ١٩٨٥/٧/٣). وأكدت المصادر الفلسطينية المطلعة،

ان اللجنة التنفيذية اعتمدت قراراً بهذا الشأن،  
معتبرة المبادئ الخمسة التالية:

١ - الحوار الاميركي - الاردني - الفلسطيني لا  
ينبغي ان يرفق بشروط مسبقة.  
٢ - م. ت. ف. تعين، رسمياً وعلناً، الاعضاء  
الفلسطينيين في الوفد المشترك.

٣ - الاعضاء الفلسطينيين والاردنيون، الذين  
يتألف منهم الوفد، يجب ان يكونوا متساوين بالعدد،  
والثقة.

٤ - نتائج الحوار لا تلزم، بشكل آلي، م. ت. ف.

٥ - الوفد المشترك ليس مخولاً بالتفاوض على تسوية  
مشكلة الشرق الاوسط، والحوار مع الادارة الاميركية  
لا يلزم الوفد المشترك باجراء مفاوضات مباشرة مع  
اسرائيل (المصدر نفسه).

وفي ظل استمرار الحديث عن تشكيل الوفد  
المشترك الذي سيقابل المبعوث الاميركي، تناول  
عرفات، في مقابلة صحفية، موضوع التحرك الاردني -  
الفلسطيني. وقال ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني  
ينص، بالدرجة الاولى، على ضرورة تركيز الجهود  
المشتركة بين الاردن وم. ت. ف. من اجل انهاء  
الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الغربية، بما في ذلك  
مدينة القدس. وازضاف، ان الاتفاق ينص، ايضاً، على  
ضرورة العمل، على كافة المستويات العربية والدولية،  
لايجاد تسوية عادلة وشاملة، على اساس قرارات  
مؤتمر القمة العربي في فاس وقرارات الامم المتحدة،  
التي تاخذ بالاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني  
(الاذاعة الاردنية، ١٩٨٥/٧/٥). وفي نفس اليوم،  
ذكرت الاذاعة المغربية، ان عرفات والملك المغربي،  
الحسن الثاني، عقدا اجتماعاً بحثاً فيه قضية مؤتمر  
القمة العربي والتحرك الاردني - الفلسطيني المشترك.  
وضم الوفد الفلسطيني، الذي شارك في اللقاء، هاني  
الحسن وسليم الزعنون، عضوا اللجنة المركزية لحركة  
(فتح)، وحكم بلعاري، ممثل المنظمة في تونس.

وفي غضون ذلك، علم ان عرفات سيزور الاردن،  
وسيحيط الملك الاردني علماً بنتائج اجتماع اللجنة  
التنفيذية للمنظمة (وجمالة الصحافة الفرنسية،  
١٩٨٥/٧/٤). وقالت مصادر مطلعة ان عرفات  
سيصل الى عمان، اليوم، يرافقه عدد من اعضاء  
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (الشرق الاوسط،  
١٩٨٥/٧/٥). غير ان زيارة عرفات الى الاردن تأجلت  
عدة ايام، قام خلالها رئيس المنظمة بزيارة الى الجزائر.

وحسب قول هاني الحسن، عضو لجنة (فتح)  
المركزية، الذي رافق عرفات، فان المباحثات مع  
المسؤولين الجزائريين ترمي الى اعادة توحيد الصفوف  
العربية عشية انعقاد القمة الاميركية - السوفياتية،  
وتناولت، ايضاً، المبادرة الفلسطينية - الاردنية  
واحتمال عقد قمة عربية طارئة (اذاعة مونت كارلو،  
١٩٨٥/٧/٩).

وعشية وصول عرفات الى عمان، اكدت صحيفة  
«القدس» التي تصدر في فلسطين المحتلة، ان تشكيل  
الوفد الاردني - الفلسطيني الذي سيبدأ مفاوضات  
مع الولايات المتحدة سوف يُعرف، بصورة مؤكدة،  
خلال الـ ٤٨ ساعة المقبلة، وبينما قال مصدر اميركي  
مسؤول ان مورفي لن يزور المنطقة الا بعد ان يتم  
الاتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات على تشكيل  
الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك (القبس،  
١٩٧٥/٧/١١)، قالت مصادر فلسطينية مسؤولة ان  
الولايات المتحدة الاميركية تراجعت عن موافقتها المعلنة  
التي ترفض اجراء حوار مع ممثلين لمنظمة التحرير  
الفلسطينية، وان مورفي سيصل في اواخر تموز (يوليو)  
الى عمان للاجتماع بالوفد الفلسطيني - الاردني  
المشترك، الذي لم يتخذ حتى الان قرار بتسمية  
اعضائه (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١١).

وبتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٩٨٥، وصل عرفات الى  
عمان، وفور وصوله، توجه الى قصر الندوة حيث اجري  
محادثة مع الملك حسين، استغرقت ساعتين، وشارك  
فيها عن الجانب الفلسطيني عبد الحميد السائح،  
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وعبد الرزاق  
اليحبي ومحمد ملحم وجويد الغصين، اعضاء اللجنة  
التنفيذية لـ م. ت. ف.، ولخيل الوزير (ابو جهاد)،  
عضو لجنة (فتح) المركزية، وشملت المباحثات، بين  
الطرفين، التطورات على الساحتين العربية  
والفلسطينية، وتقييم الجهود الفلسطينية - الاردنية  
المشتركة، والتحرك على الصعيد الدولي وطبيعة  
الخطوات المقبلة (النهار، ١٩٨٥/٧/١٢). بعد ذلك،  
اعلنت وزارة الخارجية الاميركية ان الحكومة الاميركية  
تلقت، اخيراً، قائمة تتضمن عدة اسماء لشخصيات  
فلسطينية يمكن ان تشترك، قريباً، في مفاوضات بين  
الولايات المتحدة ووفد اردني - فلسطيني. وذكر جورج  
شولتس، وزير الخارجية، انه سيدرس هذه القائمة  
التي تتضمن نحو ١٢ اسماً، فيما ذكرت صحيفة  
«نيويورك تايمز» (١٩٨٥/٧/١٥) ان الشخصيات  
التي اقترحت اسمائها على الولايات المتحدة ليست من  
اعضاء م. ت. ف. ولكنها اعضاء في المجلس الوطني  
الفلسطيني، ويمثلون، بصفة خاصة، سكان الاراضي

المحتلة. وهذا ما اشارت اليه، ايضاً، صحيفة الـ  
«واشنطن بوست» (١٩٨٥/٧/١٥). عندما نشرت.

بصفة خاصة، اسماء: رشاد الشوا والياس فريج،  
وحنا ناصر الرئيس السابق لجامعة بيرزيت.

أحمد سيف

## المقاومة الفلسطينية - عربياً

### ردود فعل عربية متباينة

١٩٨٥/٥/١٩، عندما قامت حركة (امل) واللواء السادس بقصف المخيمات الفلسطينية في بيروت بكافة انواع الاسلحة، وفرض الحصار العسكري عليها. وفي اول رد فعل على اندلاع القتال بين (امل) والمقاتلين الفلسطينيين المدافعين عن المخيمات حملت الحكومة السورية الاخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، «مسؤولية بدء القتال لتخريب الخطة السورية واحباطها في اعادة الوحدة الى لبنان وعرقلة الوفاق بين ابنائه». وحسب مصدر رسمي سوري، «فان ياسر عرفات قد تسبب باحداث المخيمات لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل العام ١٩٨٢، لان التطورات المستجدة على الساحة اللبنانية شكلت ضربة لنهجه الاستسلامي». وابلغ المصدر السوري وكالة انباء (سانا) «ان من حق اللبنانيين ان يرفضوا السماح لعرفات، وبغيره، بإعادة الاوضاع الشاذة» (تشرين، دمشق، ١٩٨٥/٥/٢١).

ولاحظ المراقبون ان رئيس حركة (امل)، نبيه بري، اعلن، في اليوم نفسه، موقف حركته من احداث المخيمات مستخدماً بعض عبارات الموقف السوري منها. وفي مؤتمر صحافي عقده لهذه الغاية في بيروت، اتهم بري عرفات «بانته وراء الاحداث الدامية التي وقعت في المخيمات الفلسطينية في بيروت». ولكن اخطر

شهدت الساحة العربية في الفترة ما بين ١٩٨٥/٥/١٥ و ١٩٨٥/٧/١٥، تحركاً سياسياً عربياً مكثفاً، لتحديد المواقف العربية الرسمية تجاه حدثين هامين مسا جوانب جوهرية من القضية الفلسطينية، وهما: الحرب التي شنت ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت، حيث تعرضت مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة لحرب دامت شهراً كاملاً من قبل قوات حركة (امل) واللواء السادس من الجيش اللبناني، المدعومين من سوريا؛ والتحرك الاردني - الفلسطيني على الساحة الدولية على قاعدة «اتفاق عمان» بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والموقع بين الجانبين يوم ١٩٨٥/٢/١١.

هذان الحدثان، اثارا ردود فعل عربية متباينة تجاههما، وابرزا اهمية العمل العربي المشترك لوضع تصور عربي متكامل اراء القضية الفلسطينية والاتفاق على هذا التصور ضمن موقف موحد من خلال قمة عربية طارئة توضع الجميع امام مسؤولياتهم في ظل التطورات المستجدة المتعلقة بهذه القضية.

### ردود الفعل على احداث المخيمات

بدأت هذه الاحداث مساء يوم الاحد

ما ورد في حديث بري، قوله: «ان ابو عمار يهدف الى اعادة ربط القضية اللبنانية بالقضية الفلسطينية. وهذا الربط هو اكبر ضرر للقضية الفلسطينية». وهذا ما اعتبر مؤشراً على حقيقة الموقف السوري من القضية اللبنانية وضرورة فصلها عن القضية الفلسطينية (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٦).

وتتابعت ردود الفعل الغربية مع تصاعد القتال بين (امل) والمقاتلين الفلسطينيين، منددة بحركة (امل) وداعية الى وقف القتال على الفور. وفي هذا الاطار، دعا السيد الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، اللبنانيين «الى احترام قواعد الاخوة والضيافة حيال اشقائهم الفلسطينيين الذين حرّمهم العدو الاسرائيلي من وطنهم». وفي بيان وزعته الجامعة على الصحف في تونس، اوضح «ان مخيمات الفلسطينيين في لبنان تعاني، من جديد، من سقوط الضحايا بلا سبب وبلا هدف معلن، وان الرأي العام العربي لا يفهم ان تكون الوسيلة الوحيدة لتسوية المشكلات بين الاشقاء هي اللجوء الى السلاح الذي يجب الا يوجه الى صدور الاشقاء» (المصدر نفسه). وفي طرابلس الغرب، وجه العقيد معمر القذافي، قائد الثورة الليبية، يوم ١٩٨٥/٥/٢٦، نداء من اجل «مساندة الفلسطينيين والدفاع عن مخيماتهم في بيروت ضد المذابح التي يتعرضون لها على ايدي حركة (امل)». ووضحت الازاعة الليبية ان القذافي بصفتها رئيساً لقيادة القوى الثورية العربية، وجه رسائل بهذا المعنى الى جميع المجموعات القتالية للتحرك من اجل وضع حد للمذابح في المخيمات» (الزحف الاخضر، طرابلس الغرب، ١٩٨٥/٥/٢٢).

وفي اليوم الخامس لاحداث المخيمات، كررت سوريا مواقفها ازاء هذه الاحداث، فقد حمل وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، في مؤتمر صحافي عقده في باريس، قيادة منظمة التحرير مسؤولية ما يحدث في المخيمات، وقال: «ان اشتباكات مخيمي صبرا وشاتيلا يقصد منها ضرب الاتفاق الايجابي الذي تم التوصل اليه بين جبهة الانتقاذ الفلسطينية، والتنظيمات اللبنانية قبل عشرة ايام». وبعد ان ذكر «ان حجم الاشتباكات ضخمة وسائل الاعلام الغربية» اشار الى «ان موقف حكومته يتمثل برفض فكرة المناطق الغازلة حول المخيمات الفلسطينية» (الوطن، الكويت، ١٩٨٥/٥/٢٤).

وفي تطور متصل بالموقف السوري تجاه احداث

المخيمات، رفضت الحكومة السورية الدعوة التي وجهتها منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجلس الجامعة العربية لعقد اجتماع طارئ، للمجلس من اجل اتخاذ موقف عربي يهدف الى حماية سكان المخيمات الفلسطينية في بيروت من المذابح التي يتعرضون لها منذ ستة ايام. وجاء في مذكرة سورية سلمت الى الجامعة العربية يوم ١٩٨٥/٥/٢٤، «ان دعوة المنظمة تهدف الى التدخل في الشؤون الداخلية للبنان المستقل» (المصدر نفسه).

وفي غضون ذلك، تواصلت المساعي العربية المبذولة لوقف الحرب ضد المخيمات. فقد وصل الى دمشق السيد عبد اللطيف الفيلاي، وزير خارجية المغرب، والدكتور علي عبد السلام التركي، امين اللجنة الشعبية في المكتب الشعبي الليبي للاتصال الخارجي، لتسليم رسالتين من ملك المغرب والرئيس الليبي الى الرئيس السوري حافظ الاسد تتعلقان بالموقف في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وافادت وكالة الجماهيرية للانباء (جانا) بأن الراحل عبد السلام جلود اجري اتصالاً مع نائب الرئيس السوري، عبد الحلیم خدام، في شأن عمليات القصف الوحشية التي تقوم بها حركة (امل) ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت. وقد شدد جلود على اهمية وقف هذه الاعمال البربرية (النهار، بيروت، ١٩٨٥/٥/٢٥).

وفي تونس، استقبل وزير الخارجية التونسي، السيد الباجي قائد السبسي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة التونسية وابدى له «القلق البالغ للرئيس الحبيب بورقيبة وللحكومة والشعب التونسيين من المصادمات بين الاخوة في المخيمات الفلسطينية في بيروت». واكد السبسي، في اول ردة فعل تونسية على احداث المخيمات، «ضرورة الحوار بين الاخوة الفلسطينيين واللبنانيين الذين كافحوا، معاً، ضد العدوان الاسرائيلي» (المصدر نفسه).

في هذه الاثناء، جرى الحديث عن وقف لاطلاق النار تم الاتفاق عليه في دمشق بين حركة (امل) و «جبهة الانتقاذ...» ورعاها نائب الرئيس السوري، عبد الحلیم خدام. وقد اكدت قيادة (امل) التزامها باتفاق دمشق الذي يوجب وقف اطلاق النار وتسليم السلاح الى الجيش اللبناني، معربة عن املها في ان تستجيب المخيمات لهذا الاتفاق. ورفضت القيادة المذكورة، في بيان لها، «ان ترتفع بندقية فلسطينية في وجه لبناني»، ورفضت، كذلك، «اية عودة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الى لبنان»، وقالت انها

«ستقاوم وجوده العسكري من جرود الهرمل وحتى ابواب الناقورة» (السفير، بيروت، ٢٥/٥/١٩٨٥).

وتزامن مع اتفاق وقف اطلاق النار تنشيط الاتصالات السياسية التي توزعت بين دمشق وبيروت لوقف القتال وتثبيت وقف اطلاق النار. فقد وصل الى دمشق السيد وليد جنبلاط لتعزيز امكانية التفاهم السياسي «من اجل ضبط الوضع في الجبل، من قبل الحزب التقدمي الاشتراكي لجهة منع استمرار قصف بيروت والضاحية من مرابض المدفعية الفلسطينية»، وفي الوقت نفسه، وصل الى بيروت مبعوث جزائري هو السيد صادق زويطين، عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، في مهمة وساطة لوقف القتال بين (امل) والمقاتلين الفلسطينيين، كما ذكرت مصادر رسمية ان السيد الشاذلي القليبي سيصل الى بيروت مساء يوم ٢٦/٥/١٩٨٥ للاجتماع مع رئيس الجمهورية، امين الجميل، ومع رئيس حركة (امل) نبيه بري (السفير، ٢٥/٥/١٩٨٥).

وفي سياق دعمها لمواقف حركة (امل) اشادت سوريا «بدور (امل) في قيادة المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي». وبعد ان جددت اتهامها لياسر عرفات باشغال حرب المخيمات، ذهبت الى حد القول «انه ليس هنالك اي تناقض بين ما تسعى اليه (امل) وما تسعى اليه المقاومة الفلسطينية ممثلة بـ 'جبهة الانقاذ الفلسطيني'، وان ما يجري في المخيمات هو تغطية لعملية التفاوض الاستسلامي مع واشنطن. ولهذا، فمهما كان حجم المؤامرة وما اعد لها من مال واعلام، فان الامور ستعود الى حالتها الطبيعية لتلتخّم البنادق من جديد لمواجهة العدو المشترك، وسوف يدفع المتآمرون ثمننا غالياً جداً لما اقتترفوه» (البعث، دمشق، ٢٥/٦/١٩٨٥).

غير ان ردود الفعل العربية الرسمية التي تواصلت مع استمرار الهجوم على المخيمات اظهرت تناقضاً صريحاً في مواقف الدول العربية تجاه الموقف السوري الداعم لحركة (امل). وفي هذا المجال، جاء في بيان رسمي مصري، اذيع اثر اجتماع بين الرئيس المصري حسني مبارك وكبار معاونيه «ان مصر تدعو العالم العربي الى تحمل مسؤولياته من اجل وقف إراقة الدم الفلسطيني في مخيمات اللاجئين في بيروت، كما ان مصر تطلب، ايضاً، وقف المساعدة التي تقدم الى بعض الاطراف المعنية التي تستخدم في الاعتداء على الشعب الفلسطيني»، وذلك في اشارة الى (امل) (السفير، ٢٦/٥/١٩٨٥).

من جهته، دعا الملك فهد بن عبد العزيز، عامل السعودية، الى «وقف حرب المخيمات في لبنان»، وذكر بيان اصدره القصر الملكي السعودي ونشرته وكالة الانباء السعودية الرسمية يوم ٢٦/٥/١٩٨٥، «ان كل الدول الشقيقة مدعوة الى العمل، بسرعة، على وقف سفك الدماء وضمان حقوق الفلسطينيين، بما فيها حق تقرير المصير»، واعرب عن الاسف، «لاستمرار المأساة واعمال تدمير الطاقات البشرية والعائد الذي يجب ان يوفر لقتال العدو». وحث البيان الزعماء اللبنانيين على انتهاء القتال على الفور «خاصة وان الامتين، الاسلامية والعربية، تعيشان، الآن، شهر الرحمة والتسامح».

وفي ابو ظبي، قال مصدر مسؤول: «ان دولة الامارات العربية المتحدة تراقب، بقلق بالغ، الاحداث في لبنان». وتاخذ المصدر «الاشقاء العرب والمسلمين في كل مكان لوقف القتال الدامي وسفك الدماء» (الوطن، ٢٦/٥/١٩٨٥).

اما الاردن، فقد كشف عن وجود «تسيق مطلق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع حد للمأساة البشرية المروعة التي تجري في المخيمات الفلسطينية في بيروت» - كما قال وزير الاعلام الاردني السيد محمد الخطيب، في مقابلة صحافية. و اضاف: «ان هناك جهات معينة لا تريد التواجد الفلسطيني في لبنان، وان محاولة اقتحام المخيمات الفلسطينية في بيروت جاءت لتصفية حسابات» (الاتحاد، ابو ظبي، ٢٦/٦/١٩٨٥).

وفي إطار جهودها لوقف الحرب ضد المخيمات، تواصلت الحركة السياسية اللبنانية في هذا الاطار، فبعد لقاء التريكي مع نائب الرئيس السوري، دعا الرائد عبد السلام جلود زعماء لبنانيين وفئات لبنانية مختلفة لوضع حد «لحرب المخيمات قبل فوات الاوان». وضمن هذه الدعوة، بعث جلود برسائل الى رئيس الحكومة اللبنانية، رشيد كرامي، والى وليد جنبلاط والدكتور سليم الحص والشيخ حسن خالد، مفتي لبنان، وجورج حاوي، زعيم الحزب الشيوعي اللبناني، والى الحزب القومي السوري ومنظمة حزب البعث والحزب العربي الديمقراطي، اكد فيها ان ما يجري ضد الفلسطينيين في المخيمات هو حرب ابادة. وقال، ايضاً، ان ما يجري يدل على «ان لبنان اصبح شريكاً في تصفية القضية الفلسطينية بقرار منه او وجد نفسه متورطاً فيه، وان حركة (امل) هي التي تنفذ هذا القرار» (رويتز، وجانا، ٢٦/٥/١٩٨٥).



الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في بيروت، قال وزير الاعلام السعودي، علي الشاعر: «ان المجلس اعرب عن امله في ان تستجيب القيادات اللبنانية الى النداءات السعودية المتكررة والنداءات العربية والاسلامية التي تناشد المقاتلين وقف القتال فوراً وحقن الدماء لمواجهة عدوهم المشترك وحمله على الانسحاب الكامل من جميع الاراضي اللبنانية» (الوطن، ١٩٨٥/٥/٢٩).

وفي الخرطوم، قالت اذاعة وادي النيل المصرية - السودانية المشتركة، ان رئيس المجلس العسكري السوداني، الفريق الاول عبد الرحمن سوار الذهب، بعث ببرقيات الى كل من الرئيس السوري والرئيس اللبناني وامين عام الجامعة العربية والى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ياسر عرفات. اعرب فيها عن قلق السودان من الاحداث التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في بيروت (المصدر نفسه).

وفي سياق الادانة والاستنكار اللذين اتسمت بهما ردود الفعل العربية، اكدت الكويت «ان عمليات القتل والتشريد التي تمارس بحق ابناء الشعب الفلسطيني في لبنان تلاقي الشجب الكامل والاستنكار من قبل الشعب الكويتي». وذكر بيان لمجلس الامة بهذا الخصوص «ان ما يجري في المخيمات الفلسطينية في بيروت هذه الايام، لامر يدعو الى الاسف، ويستلزم المبادرة من الجهات الحريصة على الدفاع عن القضية الفلسطينية الى التدخل العاجل لوقف هذه الاعمال وتوجيه السلاح الى العدو المشترك». وتعنى المجلس «ان يجد نداؤه هذا صدق لدى المعنيين بالامر واستجابة فورية منهم» (الانباء، الكويت، ١٩٨٥/٥/٢٩).

وكحصوله للاتصالات والتحركات العربية، كشفت مصادر عربية رفيعة المستوى تفاصيل خطة عربية شاملة لوقف حرب المخيمات في بيروت، اقترحها الشاذلي القليبي على المسؤولين اللبنانيين والسوريين خلال زيارته لبيروت ودمشق. واكدت هذه المصادر ان الخطة تتضمن عدة نقاط، ابرزها: الالتزام بوقف اطلاق النار، واللتزام حركة (امل) بعدم اقتحام مخيم برج البراجنة وفك الحصار عن مخيمي صبرا وشاتيلا، وقيام قوى الامن الداخلي اللبناني بضممان امن المخيمات في بيروت، وتوجيه الدعوة من جانب الجامعة العربية الى عقد مؤتمر حوار لبناني - فلسطيني، في تونس، باشراف الجامعة، لبحث كافة القضايا والمشاكل العالقة بين الجانبين (القبس،

وفي غمرة هذه الجهود، ساد الاعتقاد لدى العديد من المراقبين، بان العلاقات الليبية - الفلسطينية ستشهد بعض التحسن، وخاصة بعد توجيه الاتهام مباشرة الى حركة (امل) المدعومة من الحكومة السورية، بتنفيذ قرار الابداء ضد الفلسطينيين في مخيمات بيروت. فقد ذكرت صحيفة «الشرق الاوسط» التي تصدر في لندن، يوم ١٩٨٥/٥/٢٧، «ان المغرب يبذل جهوداً في الوقت الحاضر لتحقيق المصالحة بين منظمة التحرير الفلسطينية وليبيا اللتين تشهد العلاقات بينهما تحسناً في الوقت الحالي». وكشفت الصحفية عن «ان مباحثات وزيري خارجية ليبيا والمغرب مع المسؤولين السوريين، وتسليم وزير خارجية المغرب رسالة للملك فهد، عامل سعودي، يوم ١٩٨٥/٥/٢٦، استهدفت بحث الوسائل الكفيلة لوضع حد لحرب المخيمات في بيروت. اما جولة الوزير المغربي، السيد عبد اللطيف الفيلاي، فلها هدف آخر تمثل بنقل اقتراح مغربي - ليبي، الى عدد من الدول العربية لبحث التطورات الاخيرة في لبنان، وخاصة اوضاع المخيمات الفلسطينية».

ولاحظ المراقبون ان استمرار حرب (امل) واللواء السادس ضد المخيمات الفلسطينية صعد من ردود الفعل العربية، وخاصة الليبية منها. فلأول مرة منذ العام ١٩٨٢، اعلن الرئيس الليبي معمر القذافي «ان القتال في بيروت جعله يعيد النظر في الموقف من ياسر عرفات». وتساءل عما اذا كان عرفات على حق في السعي الى «اقامة دولة فلسطينية على اي جزء من فلسطين، ولو على ظهر حمار، طالما ان الفلسطينيين يذبحون في كل مكان». ونقلت وكالة الجماهيرية للانباء (جانا) عن القذافي قوله لدبلوماسيين افارقة، يوم ١٩٨٥/٥/٢٧: «اننا ملتزمون بالوقوف الى جانب الفلسطينيين سواء كانوا على حق ام مخطئين». غير ان ما لفت الانتباه في حديث القذافي، «دعوته للفلسطينيين للمجيء الى ليبيا، بمخيماتهم وفضائلهم، لتواصل النضال حتى تحرير فلسطين» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٨).

وجددت السعودية دعوتها لوقف القتال ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت. ولكن الدعوة السعودية وجهت هذه المرة الى القيادات اللبنانية لتستجيب الى نداءات العرب والمسلمين لوقف القتال، بينما كما لاحظنا، فان الدعوة السابقة، يوم ١٩٨٥/٥/٢٦، كانت قد وجهت الى الدول العربية. فعقب جلسة لمجلس الوزراء السعودي لبحث

الكويت، ٢٠/٥/١٩٨٥).

في هذه الاثناء، كان مضى على حرب المخيمات اثنا عشر يوماً، دون ان يتحقق وقف اطلاق نار فعلي يخفف من معاناة المحاصرين داخلها. وسجل المراقبون، آنذاك، واستناداً الى معلومات صحافية ان ثمة قمة متوقعة ستعقد بين الرئيسين السوري واللبناني لتدارس الملف اللبناني كله، ومن ضمنه الاوضاع في المخيمات الفلسطينية. وبالفعل، عقدت القمة في دمشق يوم ٣٠/٥/١٩٨٥. ورغم عدم معرفة ما دار بالضبط، في محادثات الاسد - الجميل، فان صحيفة «السفير» توقعت ان ينجم عن تلك المحادثات انفراج امني وضغوطات ايجابية على الارض، مؤداها انتهاء التوتر على خطوط التماس، وتثبيت وقف اطلاق النار في المخيمات الفلسطينية وصولاً الى اتفاق سياسي. لكن الصحيفة استدركت: «ان هذه الخطوات بحاجة الى مزيد من الاتصالات على خط بيروت - دمشق». وفي دمشق، نشرت وسائل الاعلام الرسمية بنجاح قمة الاسد - الجميل، واعتبرتها «الارضية المناسبة لت انطلاق مسيرة الوفاق والامن والاستقرار في لبنان».

وبعد ان تهجمت على رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ياسر عرفات، اكدت دعم سوريا للتلاحم بين (امل) والجهة الوطنية الديمقراطية اللبنانية، و «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» (الثورة، دمشق، ٢/٦/١٩٨٥).

وفيما يتعلق بالتحرك العربي على الصعيد الدولي بشأن احداث المخيمات في بيروت، بادرت الحكومة المصرية إلى دعوة مجلس الامن الدولي للانعقاد لبحث اوضاع الفلسطينيين في مخيمات لبنان على الرغم من اعتراضات لبنان الذي اعتبر الجلسة مساً بالسيادة الوطنية. وبالفعل، اصدر المجلس قراراً اكد فيه ضرورة اتخاذ اجراءات اكثر حزمياً حيال احداث بيروت، كما اكد ان هنالك مسؤولية دولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه، ابرز القرار اهمية سيادة لبنان واستقلاله وسلامة اراضيه (السفير، ٢/٦/١٩٨٥).

### اجتماع مجلس الجامعة العربية

بعد ان استكملت اتصالاتها مع الدول العربية، وجهت جامعة الدول العربية الدعوة لعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة بناء على طلب م.ت.ف. وإثر موافقة السعودية والاردن والعراق وقطر والمغرب

وتونس والجزائر وليبيا واليمن الشمالي. وكان من المقرر ان يعقد الاجتماع يوم ٧/٦/١٩٨٥، في مقر الجامعة في تونس، لبحث الاوضاع في المخيمات الفلسطينية في بيروت. غير ان ناطقاً باسم الجامعة اعلن ان المجلس لن يعقد جلسته الاستثنائية يوم الجمعة ٧/٦/١٩٨٥، وان انعقاد المجلس قد يتأخر يوماً واحداً. ومع ان الناطق لم يعط اسباباً للتأجيل، فان المعارضة السورية واللبنانية، لانعقاد المجلس كانتا السبب في هذا التأجيل (وكالة الصحافة الفرنسية، ٤/٦/١٩٨٥).

غير ان المعارضة السورية لانعقاد مجلس الجامعة العربية سرعان ما تلاشت، حيث اعلن وزير الاعلام السوري، ياسين رجوح، «ان سوريا قررت المشاركة في الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية لبحث الوضع في مخيمات الفلسطينيين في بيروت». وازداد، في حديث لاذاعة فرانس انتير الفرنسية، «ان بلاده لن تنردد في عمل واجبهما تجاه الاشقاء والشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه).

واستناداً الى مصادر الامانة العامة لجامعة الدول العربية، فان ليبيا اعلنت موافقتها على المشاركة الطارئة لمجلس الجامعة لدرس اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، كما ان ١٢ دولة عربية وافقت على حضور الاجتماع (النهار، ٧/٦/١٩٨٥).

وفي ٨/٦/١٩٨٥، التأم مجلس وزراء الخارجية العرب في اجتماعه الطارئ، واثناء الجلسة الافتتاحية، انسحب وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، من الاجتماع، وبرر انسحابه «بانه اعترض على نقطة نظام تتعلق بالطريقة التي سمح بها للسيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بان يلقي كلمته في المجلس، وهو ما لم يوافق عليه مع اعضاء عرب آخرين». ولم يوضح الشرع من هم الاعضاء الآخرون، لكنه اضاف: «ان عرفات احتل مكانه على رأس الاجتماع وتحدث الى الوفود، وهذا ما دعا الوفد السوري الى الانسحاب».

وقال: «ان سوريا عارضت الاجتماع لانها تعتبر القتال حول مخيمات اللاجئين قضية لبنانية داخلية، ولكنه حضر لعرض وجهة نظر حكومة بلاده، ولكشف الحقائق، ولقاومة العدوان على حركة (امل) التي لعبت دوراً حيوياً في دعم حكومة الوحدة الوطنية اللبنانية» (الشرق الاوسط، لندن، ١٠/٦/١٩٨٥).

## قرارات مجلس الجامعة

واستطاع المجلس تجاوز مسألة انسحاب الوفد السوري من الجلسة الافتتاحية، وناقش، باستفاضة، الاساليب الكفيلة بالمساعدة لوقف الحرب ضد المخيمات الفلسطينية. وقد وافق المجلس على مشروع القرار الذي اعدته لجنة الصياغة المكونة من ممثلي اربع دول اعضاء، هي: الامارات، الجزائر، الكويت، تونس، بالإضافة الى الامين العام للجامعة، بشأن معالجة الاوضاع حول المخيمات الفلسطينية. ودعا المشروع الى الوقف الشامل والفوري لاطلاق النار ووقف الحصار عن المخيمات الفلسطينية والانسحاب الفوري للقوات المحاصرة من المناطق المحيطة بالمخيمات والدعوة الى اطلاق سراح جميع المعتقلين والتقدير باحترام قواعد المروءة العربية وتسهيل مهمة الصليب الاحمر الدولي وبعثات الهلال الاحمر لدخول المخيمات من اجل نقل الجرحى وتأمين سلامتهم وتقديم المساعدات الطبية، الى جانب اعادة المهجرين الى بيوتهم ومخيماتهم وتقديم المعونة العاجلة لهم. واكد المجلس انه يوكل الى الامانة العامة البحث عن وسائل ايصال المعونات الغذائية لسكان المخيمات ومناشدة السلطات اللبنانية التعاون والتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية في الشؤون المتعلقة بالوجود الفلسطيني وسلامته، وذلك انطلاقاً من ميثاق الجامعة العربية وقرارات مؤتمرات القمة. واكد المجلس الالتزام بالمسؤولية العربية القومية والتاريخية التي تفرض على الاسرة العربية دعم لبنان ومساندته للحيلولة دون استمرار تفجير الاوضاع فيه وتوفير الضمانات اللازمة لصيانة سيادته. وكلف المجلس الامين العام للجامعة الاتصال مع الاطراف المعنية لضمان وقف اطلاق النار وفصل المتنازعين والمساعدة على اقرار الامن، ودعوة الامين العام الى تقديم تقرير حول تنفيذ هذا القرار الى مجلس الجامعة الذي سيعود الى الانعقاد يوم ١٩٨٥/٦/٢٤ للاطلاع على ما تم اتخاذه من اجراءات، ولضمان تنفيذ القرارات العربية الصادرة عن هذا الاجتماع (السفير، ١٩٨٥/٦/١٠).

وعلى هامش اجتماعات المجلس، تلا وزير خارجية المغرب، عبد اللطيف الفيلالي، على الوفد نص برقية من العاهل المغربي، الملك الحسن الثاني، «يقترح فيها عقد قمة عربية طارئة تخصص لمناقشة القضية الفلسطينية، لانها القضية الوحيدة المنزعة عن كل

اعتبارات ثانوية، ولهذا فان عقد القمة، وبسرعة، شيء ضروري، وحكم التاريخ علينا وحكم شعوبنا ايضاً، منوط بالجسدية التي سنتناول بها هذا الموضوع». وطبقاً لمصادر الجامعة العربية، فان عدة وفود عربية ابعدت موافقتها الفورية على دعوة المغرب، وهي وفود السعودية والاردن وتونس والمغرب والعراق وجيبوتي وموريتانيا واليمن الشمالي ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما وافقت الكويت وليبيا والسودان على الدعوة من حيث المبدأ، وطلبت الرجوع الى قياداتها لاختذ الموافقة النهائية. واكدت هذه المصادر ان جدول اعمال القمة المقترحة سيحدد لدى انعقاد مجلس الجامعة ثانية يوم ١٩٨٥/٦/٢٤ (النهار، ١٩٨٥/٦/١٠).

وكما كان متوقعاً، اكدت حركة (امل) وسوريا تحفظهما على قرارات مجلس الجامعة العربية. ففيما يتعلق بموقف (امل)، هاجم نبيه بري مجلس الجامعة وتساءل: «اين كان هذا الحرص على الفلسطينيين العام ١٩٨٢؟ واين كان هذا الحرص على اللبنانيين عندما حوصرت بيروت؟» ولفت انظار الدول العربية الى ان جبهة الجنوب مفتوحة في حال اتخاذ العرب لقرار القتال ضد اسرائيل وفق خطة عربية (المصدر نفسه).

اما فيما يتعلق بالتحفظ السوري على قرارات مجلس الجامعة العربية، قالت الاذاعة السورية، في تعليق لها يوم ١٩٨٥/٦/١٩، «ان الهدف الاخطر لاجتماع مجلس الجامعة العربية هو عندما يكون سابقة يستند اليها الملك حسين في خطواته التالية، وهو الدعوة الى عقد قمة عربية تأخذ على عاتقها مباركة خطواته للدخول في مفاوضات مع اسرائيل، تكون مقنعة بدعم الاكثية العربية المعتدلة»، وتابعت: «ان سوريا ذهبت الى الجامعة العربية لكشف المؤامرة على لبنان، وما احدثت المخيمات الاسحابة دخان لتغطية التحركات الاستسلامية الهادفة الى تصفية قضية فلسطين وفق إتفاقات كامب ديفيد واتفاق عمان بين حسين وعرفات» (السفير، ١٩٨٥/٦/١٠).

ورغم التحفظات السورية واللبنانية على اجتماع ومقررات مجلس الجامعة العربية، اتخذت بعض الدول العربية مواقف مؤيدة لمضمون المقررات لجهة ادانتها لحرب (امل) المدعومة سورياً ضد المخيمات الفلسطينية وتأييد عقد قمة عربية طارئة بناء على طلب المغرب. وفي هذا الصدد، صرح طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي، في تونس، بان بلاده تنقف الى جانب

الاميركية لاسرائيل». وقد فسر الموقف الكويتي بأنه رد على التظاهرة التي جرت يوم ١١/٦/١٩٨٥ أمام السفارة الكويتية في دمشق (الراي العام، الكويت، ١٢/٦/١٩٨٥).

من ناحية اخرى، اكدت الجمهورية العربية اليمنية «ان القضية الفلسطينية، كونها القضية المركزية للامة العربية، تستدعي عقد قمة عربية طارئة لدراسة مختلف جوانبها». واعلن الدكتور عبد الكريم الاياني، وزير الخارجية، «ان اربعة عشر بلداً عربياً وافق، حتى الآن، على حضور القمة لبحث القضية الفلسطينية والاضاع في المخيمات الفلسطينية في بيروت» واعرب عن امله في «ان يحدد الاجتماع القادم لوزراء الخارجية العرب يوم ١٩٨٥/٦/٢٤ جدول اعمال القمة» ((الثورة، بغداد، ١٤/٦/١٩٨٥).

وفيما كان الامل معلقاً على تطبيق مقررات مجلس الجامعة العربية بشأن المخيمات الفلسطينية في لبنان، حدث ما زاد الوضع تعقيداً. فمن ناحية، شهد القتال تصعيداً عنيفاً، اذ ازداد القصف المدفعي والصاروخي كثافة على المخيمات الفلسطينية، ومن ناحية اخرى، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية، من دمشق، ان السلطات السورية فرضت اجراءات انتقامية ضد بعض فصائل المقاومة الفلسطينية والفلسطينيين في المخيمات. وبلغت الحملة السورية على الفلسطينيين ذروتها، عندما حمل الرئيس السوري بنفسه على ياسر عرفات، وذلك اثناء لقائه رجال الدين في دمشق يوم ١٢/٦/١٩٨٥. قال الاسد: «ان عرفات، ومن معه، كانوا يريدون، في الواقع، الخروج من بيروت، واذنا كنا نعزز صمود بيروت ونحن الذين قاتلنا. ولولا الوجود السوري في بيروت لما صمدت. وان الفصائل الفلسطينية هي التي قررت الخروج من بيروت، وقد اخبرنا بعض المسؤولين الفلسطينيين رفضنا لان يتركوا بيروت، فوجودهم فرصة تاريخية ذهبية للقضية الفلسطينية ومحطة كبرى في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي. وكان رأينا ان يقاوتوا في بيروت، خصوصاً، اننا نحن السوريين موجودون في الجبل والبقاع» (النهار، ١٤/٦/١٩٨٥).

وفي نفس اليوم الذي القى فيه الرئيس السوري خطابه امام رجال الدين، القى الرئيس الليبي، معمر القذافي، خطاباً تحدث فيه عن كفاح الشعب الفلسطيني وقضيته، وقال: «نحن نشكر الفلسطينيين لانهم يقاومون بالنيابة عنا، ولكن ان نجد عربياً يذبح

منظمة التحرير الفلسطينية للتصدي للمؤامرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في مخيمات بيروت، مؤكداً ان على الجميع اتخاذ اجراءات فعالة لحماية المخيمات الفلسطينية (وفا، تونس، ١٠/٦/١٩٨٥).

ومع ان مصر لم تحضر اجتماعات تونس، الا انها اكدت ان كافة اتصالاتها مع القوى العربية والدولية تتمحور حول ضمان سلامة وامن الفلسطينيين في لبنان. ووضح اسامة الباز، احد مستشاري الرئيس المصري حسني مبارك، ان «الرئيس يراقب، عن كثب، ما يحدث في المخيمات الفلسطينية، وان مصر تضع في الاعتبار الخطوات الواجب اتخاذها على الصعيد الدبلوماسي بهذا الشأن» (الاهرام، القاهرة، ٩/٦/١٩٨٥).

ولاحظ المتتبعون لتطورات الاوضاع في لبنان، وخاصة فيما يتعلق بالمخيمات الفلسطينية، ان القتال استمر بين حركة (امل) واللواءين السادس والثامن التابعين للجيش اللبناني، من جهة، وبين المقاتلين الفلسطينيين المدافعين عن المخيمات، من جهة اخرى، وترافق مع تصعيد الهجوم على المخيمات، تصعيد اعلامي سوري واضح، اذ حملت دمشق، بشدة، على ياسر عرفات، وحملته، مجدداً، مسؤولية ما يجري في بيروت (الثورة، ١٠/٦/١٩٨٥).

اما في الرياض، فقد نقل وزير الاعلام السعودي، علي الشاعر، عن الملك فهد قوله، خلال اجتماع مجلس الوزراء السعودي يوم ١١/٦/١٩٨٥: «ان السعودية مستعدة لحضور اي اجتماع عربي يؤدي الى حلول فورية لوقف القتال في لبنان». وازضاف: «ان التعامل السعودي اكد حرص السعودية على امن الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وان مجالس الوزراء اعتبر هجمات العناصر المسلحة على المخيمات الفلسطينية في بيروت غير مبررة». وقد اعتبر الموقف السعودي هذا انه تاييد لعقد القمة العربية الطارئة لبحث القضية الفلسطينية (النهار، ١٢/٦/١٩٨٥).

غير ان ما لفت الانتباه، الموقف الذي اتخذته الكويت، عبر برلمانها، ازاء احداث المخيمات. فقد اتهم رئيس مجلس الامة الكويتي، احمد السعدون، «النظام السوري وحزب الكتائب بمساندة ميليشيات حركة (امل) في معركتها ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت». كما تبني السعدون توصية لقطع المساعدات الكويتية التي اقراها مؤتمر قمة بغداد العام ١٩٧٨ للنظام السوري، وقال: «ان المبالغ التي دفعت لسوريا، منذ ذلك العام، تفوق حجم المساعدات

القمة الطارئة. اذ قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، يوسف الشيراوي: «ان مجلس الوزراء البحريني، وفي آخر اجتماع له، قرر المشاركة في القمة الطارئة لراب الصدع العربي وتوحيد المواقف العربية» (المصدر نفسه).

وكما هو متوقع، نددت الحكومة السورية بالدعوة لعقد قمة عربية «لانها تهدف الى اعلان التضامن مع ياسر عرفات الذي يهدف الى احداث شرخ في التحالف بين حركة (امل) والحزب التقدمي الاشتراكي» (السفير، ١٩٨٥/٦/١٧).

وفي اطار التحرك العربي لمعالجة اوضاع المخيمات الفلسطينية في بيروت وصل الى العاصمة اللبنانية السيد حمادي الصيد، موفد الامين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي، وقد حمل الصيد رسائل من القليبي الى الرئيس اللبناني امين الجميل والى رئيس الحكومة رشيد كرامي والى الوزيرين نبيه بري ووليد جنبلاط (النهار، ١٩٨٥/٦/١٧). وعن اوضاع المخيمات في بيروت، تحدث ولي العهد السعودي الامير عبد الله، فقال: «يبدو ان هناك من يعتقد بان تحرير فلسطين مشروط بذبح الفلسطينيين، شعباً وقضية. ان ما يجري حول المخيمات بعيد عن الرجولة، انه حرب إبادة بكل ما للكلمة من معنى». واضاف، في خطاب بمناسبة عيد الفطر: «ان سقوط المخيمات وذبح أهلها لن يسقط القضية الفلسطينية لانها عهد مقدس في ضمير الامة» (عكاظ، الرياض، ١٩٨٥/٦/١٨). وفي صنعاء، وبمناسبة عيد الفطر، قال الرئيس اليمني الشمالي، علي عبد الله صالح: «انه بأسف للمذابح التي تجري في المخيمات الفلسطينية في بيروت»، وقال أيضاً: «انها حرب إبادة، وان بلاده تبذل كل جهد ممكن في سبيل ايقاف هذه الحرب وقد كثفت اتصالاتها مع الدول العربية لعقد قمة طارئة تضع حلولاً مناسبة لهذه المسألة» (الثورة، صنعاء، ١٩٨٥/٦/١٨).

ووسط استمرار ردود الفعل العربية المنددة بالحرب ضد المخيمات الفلسطينية، ومع مواصلة المساعي لعقد قمة عربية طارئة لبحث القضية الفلسطينية، سرت تكهنات في بيروت حول قرب التوصل الى اتفاق بين حركة (امل) والجهة الوطنية الديمقراطية اللبنانية و «جبهة الانتقاد الوطني الفلسطينية» باشراف الحكومة السورية. وبالفعل تم توقيع الاتفاق يوم الاثنين ١٩٨٥/٦/١٧، في دمشق. وهكذا، بعد مرور شهر على الحرب ضد المخيمات،

الفلسطينيين، فاننا لا نقبله ابدأ، مهما كان تقديمياً او وحدوياً، لان العربي الذي يذبح الفلسطيني هو اسرائيلي، ونحن لا نفرق بين المدعو نبيه بري والارهابي اريئيل شارون». وعن مذابح المخيمات في بيروت على يد حركة (امل)، قال القذافي: «لقد قلنا لاخواننا في سوريا، ولبنان، وللعرب كلهم، ان من يضع يده في يد نبيه بري كمن يضع يده في يد شارون، فكلاهما لطح يديه بدماء الفلسطينيين». وبعد ان اكد القذافي «ان دم المدعو نبيه بري مستباح، والاسلام بريء منه، والعروبة بريئة منه» وصف حركة (امل) بانها «عصابة تعمل على تنفيذ مخطط امريكي - اسرائيلي على حساب الوجود العربي» (الزحف الاضطر، ١٩٨٥/٦/١٤).

ومن جانب آخر، قامت ليبيا بتحرك عربي شمل الاردن والبحرين والكويت وعمان والسعودية وسوريا والجزائر يتعلق بحشد الطاقات العربية في مواجهة التحديات التي تواجه الامة العربية وقضاياها المصرية - كما اعلن الدكتور محمد عبد السلام التركي، امين اللجنة الشعبية الخارجية للاتصال - وقال التركي ان بلاده تندد بالاعتداءات على المخيمات الفلسطينية، مضيفاً ان جولته على الاقطار العربية تهدف الى تحقيق اجماع عربي بشأن الاخطار المحدقة بالامة العربية، وانه قد سلم القادة العرب رسائل من الرئيس القذافي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/١٤).

اما التحرك المغربي لعقد قمة طارئة لبحث القضية الفلسطينية، فقد تواصل بعد سلسلة مشاورات اجراها المسؤولون المغربي مع عدد من القادة العرب. فبعد محادثات مطولة بين الملك الحسن الثاني وياسر عرفات يوم ١٩٨٥/٥/١١، تقرر ايفاد مبعوثين مغاربة الى عدد من العواصم العربية وتسليمهم رسائل من الحسن الثاني تتعلق بالقمة الطارئة وضرورة التعجيل بعقدتها، خاصة وان اربعة عشر بلداً غربياً ابلغ الجامعة بالموافقة على حضور القمة الطارئة لبحث القضية الفلسطينية (القبس، ١٩٨٥/٦/١٤).

إثر التحرك المغربي، أعلنت دولة الامارات العربية المتحدة عن ترحيبها بعقد القمة العربية الطارئة. وابلغ وزير الدولة للشؤون الخارجية، راشد عبد الله، لدى استقباله مبعوثاً مغربياً، هذه الموافقة لبحث القضية الفلسطينية والحرب ضد المخيمات في بيروت. وقد حذت البحرين حذو دولة الامارات في الترحيب بعقد

جاء فيه: «ان ليبيا وايران اعلنا عزمهما على انشاء جيش القدس لتحرير فلسطين، وان الجانبين اكدوا التزامهما الكامل بالعمل على تحرير كامل تراب فلسطين وازالة الكيان الصهيوني الذي يعتبر الصراع معه صراع وجود وليس صراع حدود». ووضح البيان ان تحالفاً استراتيجياً تم التوقيع عليه بين ليبيا وايران (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/٢٥).

وبدا واضحاً ان هذا الاعلان لم يؤثر على التحركات المغربية لعقد القمة الطارئة. وبهذا الصدد، اوضح احد المبعوثين المغاربة وهو عبد الهادي بوطالب «ان الملك الحسن الثاني يتابع اتصالاته مع القادة العرب لمعرفة وجهات نظرهم فيما يتعلق بالقمة». ونفى ان تكون القمة الطارئة التي ستعقد في المغرب هي قمة بديلة عن المقرر عقدها في الرياض. وشدد على ان القمة الطارئة ستركز البحث في الوضع الفلسطيني في لبنان (المصدر نفسه). اما لبنان، فقد حدد موقفه من القمة المقترحة من المغرب اذ ذكرت معلومات رسمية ان الرئيس اللبناني، امين الجميل، ابلى السفير المغربي في بيروت، «ان قضية المخيمات الفلسطينية هي قضية داخلية بحتة، ولهذا، فان لبنان لا يمكن ان يشارك في اية قمة عربية لا يكون البحث فيها شاملاً، ويتناول جدول الاعمال قضايا المنطقة ككل، ومنها قضية لبنان» (السفير، ١٩٨٥/٦/٢٦).

في هذه الاثناء، قالت اوساط دبلوماسية عربية ان بعض القادة العرب اقترحوا على الملك الحسن الثاني تأمين مشاركة مصرية كاملة في القمة الطارئة، وفي حال تعذر ذلك، تأمين حضور مصري في قمة مختصرة ومصغرة على ان يحمل الحضور المصري طابع الحضور المراقب في المراحل الاولى. وازافت هذه المصادر ان مصر رفضت، رفضاً مطلقاً، هذه الاقتراحات (القبس، ١٩٨٥/٦/٢٨). اما بشأن اجتماع مجلس الجامعة العربية، فاصبح في حكم المؤكد ان يعقد اجتماعه يوم ١٩٨٥/٦/٢٩ في تونس. وبالفعل، عقد المجلس اجتماعه على مستوى مندوبي الدول العربية في الجامعة، بغيا لبنان. وقد اقترح الشاذلي القليبي، في الاجتماع، ان يكون يوم ١٩٨٥/٧/٢٧ موعداً لقمة عربية طارئة لبحث القضية الفلسطينية. اما مندوباً سوريا والجزائر، فاقترحا على اية قمة عربية مناقشة مختلف القضايا المختلف عليها عربياً والا تقتصر على موضوع واحد فقط، في حين اشترطت ليبيا، للحضور، ان يقتصر بحث الزعماء العرب على القضية الفلسطينية (المصدر

ورغم «اتفاق دمشق» لوقف اطلاق النار، تواصل التحرك العربي من اجل عقد مؤتمر قمة عربي. وفي هذا الاطار، ابلى الملك حسين، عاهل الاردن، ياسر عرفات انه يؤيد عقد القمة، كما اجري اتصالاً مع العاهل المغربي اعرب خلاله عن تأييده لنداء الحسن الثاني لعقد القمة لبحث وضع الفلسطينيين في لبنان (الدستور، عمان، ١٩٨٥/٦/١٩).

وفي تطور يتعلق بمواصلة المشاورات العربية لعقد القمة، نقلت وكالة الانباء التونسية، استناداً الى مصدر دبلوماسي عربي في تونس، قوله: ان المغرب طالب الجامعة العربية بتأجيل اجتماع مجلسها الى يوم ١٩٨٥/٦/٢٧، وهو الاجتماع الذي كان مقرراً عقده يوم ١٩٨٥/٦/٢٤. لبحث مسألة تطبيق الاجراءات التي تقررت من اجل انتهاء الحرب ضد المخيمات في بيروت (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/١٩).

وعقب الطلب المغربي، بدأ مبعوثون مغاربة جولاتهم في الدول العربية لتسليم قاداتها رسائل من ملك المغرب تتضمن دعوة رسمية لعقد القمة الطارئة. وقد اعلن مبعوث مغربي وصل الى الكويت ان البحرين وقطر والعراق والاردن والامارات واليمن الشمالي والسعودية والكويت وسلطنة عمان قد ايدت عقد القمة الطارئة. وازاف، ان الاتصالات المشجعة مع القادة العرب حدت بالعاهل المغربي لان يبعث برسالة خاصة الى الرئيس السوري حافظ الاسد تتعلق بانعقاد القمة (القبس، ١٩٨٥/٦/٢١).

ولاحظت الاوساط السياسية العربية ان الموقف السوري من عقد القمة قد طرا عليه بعض التغيير، عقب تسلم الرئيس السوري الرسالة المغربية. فقد اعلن وزير الاعلام السوري، ياسين رجوح، «ان سوريا تؤيد عقد القمة العربية التي يمكنها تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي ضد التوسع الامبريالي والصهيوني». واشترط ان لا تكون القمة تغطياً لاسماء «المؤامرة التي تؤدي الى تصفية القضية الفلسطينية» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٢٤).

وفيما بدا انه تشجيع للقرار السوري الذي اعلنه وزير الاعلام، اكد امين عام الجامعة العربية، الشاذلي القليبي، «اهمية حضور سوريا لاي مؤتمر قمة عربي» (السفير، ١٩٨٥/٦/٢٤). وفيما كان التحرك العربي متواصلاً لعقد القمة الطارئة، اصدرت الجماهيرية الليبية بياناً وزعته وكالة الجماهيرية للانباء (جانا)،

نفسه). غير ان مصادر عربية دبلوماسية في تونس اكدت ان القليبي لم يحدد موعد انعقاد القمة رغم تأكيده ان القمة الاستثنائية ستعقد (النهار، ١٩٨٥/٦/٢٨).

وفي الرباط، نفى مصدر رسمي عربي ان يكون المغرب تخطى عن الدعوة الى عقد قمة عربية طارئة واكد ان المغرب لا يزال مستعداً لاستضافة قمة عربية استثنائية تتولى البحث في المشكلات الفلسطينية بعد الحرب ضد المخيمات في بيروت. كما نفى ان يكون المغرب قد ابلغ اي دولة عربية تراجعاً عن دعوته الى قمة استثنائية. وجاء النفي المغربي، بعد ساعات فقط، من نقل وكالة (سانا) السورية لانباء مفادها ان المغرب ابلغ سوريا بأنه تخطى عن الدعوة الى القمة (المصدر نفسه).

وبدا ان الجامعة العربية قررت تكثيف تحركها لتتابع الاتصالات الخاصة بالقمة الطارئة، بتكليف من مجلس الجامعة العربية. ولهذا الغرض، قام الشاذلي القليبي بزيارة الى المغرب للبحث في كيفية تجاوز الخلافات القائمة الآن بشأن القمة الطارئة، فسوريا تعارضها لانها تعتقد بانها ستكسب الاتفاق الاردني - الفلسطيني الذي تعارضه، والجزائر لا ترى ان عقد القمة سيحل الخلافات العربية ولذا ترى انه لا بد من تحقيق وفاق عربي قبل عقدها. اما اليمن الديموقراطي فيرى انه يجب عقد قمة عربية عادية لا قمة طارئة، وليبيا ترى ان القمة الطارئة يجب ان تناقش، فقط، الحرب ضد المخيمات الفلسطينية ولا تناقش قضايا اخرى مثل عودة مصر او الحل السلمية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢). وبعد لقائه مع الملك الحسن الثاني، نقلت وكالة انباء المغرب العربي عن القليبي قوله انه يقترح عقد القمة الطارئة في ٢٨ تموز (يوليو) القادم للبحث في القضية الفلسطينية، لان من شأن هذا الموعد تجنب اي تعارض بين القمة العربية والقمة القادمة لمنظمة الوحدة الافريقية التي ستعقد في اديس ابابا يوم ١٨ تموز (يوليو) (السفير، ١٩٨٥/٧/٥). وبعد مباحثات القليبي، استقبل ملك المغرب وزير الخارجية العراقي، طارق عزيز، الذي سلمه رسالة من الرئيس صدام حسين تتضمن موافقة العراق، رسمياً، على انعقاد القمة الطارئة (المصدر نفسه).

وفاً على استقبال العاهل المغربي، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، مساء يوم ١٩٨٥/٧/٥ وتباحث معه بالترتيبات

الخاصة لعقد القمة الطارئة لبحث القضية الفلسطينية، كان القليبي قد غادر الرباط ليبحث مع مندوب سوريا في الجامعة العربية المواضيع المتعلقة بالمنطقة العربية، ومنها موضوع القمة العربية الطارئة (النهار، ١٩٨٥/٧/٦).

وفي اليوم التالي، وصل القليبي الى الجزائر، وأجرى مباحثات مع المسؤولين الجزائريين حول مسألة الدعوة الى عقد مؤتمر قمة عربي طارئ (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/٧). وعلى مستوى آخر، كانت مسألة عقد القمة العربية الطارئة والمشكلة الفلسطينية من القضايا الرئيسية التي بحثها المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي الذي انتهى اجتماعات له في مدينة أبها السعودية يوم ١٩٨٥/٧/٩. وفي اجتماعاتهم المغلقة، اجمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي على تأييد دعوة العاهل المغربي لعقد القمة الطارئة في اواخر الشهر الحالي (تموز / يوليو) لبحث تطورات القضية الفلسطينية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٠).

وعودة الى المغرب، فقد كرر الملك الحسن الثاني الدعوة الى عقد مؤتمر قمة عربي طارئ. واضاف، في خطاب القاها بمناسبة عيد الشبيبة في بلاده، «انه لا يزال مصراً على تثبيت الحرب بدعوته لعقد القمة العربية». وعن حوافز عقد القمة، قال ان دعوته لم تكن موجهة لبحث قضية الفلسطينيين في لبنان على ضوء الحرب ضد المخيمات فقط، وانما كان هدفها النظر في تطورات المسألة الفلسطينية على مستويين، الاول يختص بمظاهر تصدع الصف العربي بحكم الانعكاسات السلبية لتطورات القضية الفلسطينية على الساحة العربية، والثاني يخص المعطيات الدولية، وخاصة ما يتعلق منها بانعقاد قمة ريفان - غورباتشوف التي ستحدد معالم الانفراج الدولي (القبس، ١٩٨٥/٧/١٠).

وفي الطائف، عقد الملك فهد، عاهل السعودية، اجتماعاً مع الملك حسين، عاهل الاردن، بحثاً خلاله الموقف العربي، بكل ابعاده، وتطورات القضية الفلسطينية. وقد اكدوا على اهمية عقد القمة العربية «خدمة للمصالح العليا والقضايا المصرية للامة العربية». كما استعرض الجانبان الاوضاع المتساوية التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في لبنان منذ بداية شهر رمضان (صوت الشعب، عمان، ١٩٨٥/٧/١٠).

وفي غمرة هذه التحركات والاتصالات العربية لعقد

## التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك

على قاعدة «اتفاق عمان» للتحرك السياسي المشترك، والموقع في ١١/٢/١٩٨٥، واصل الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية تحركهما المشترك على الساحة الدولية، وخاصة لدى بعض دول اوروبا الغربية. وقبل بداية هذا التحرك الجديد، عقد الملك حسين، عاهل الاردن، اجتماعاً هاماً مع ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في عمان، يوم ١٨/٥/١٩٨٥، وذلك قبل سفر الملك حسين الى القاهرة للقاء الرئيس المصري حسني مبارك، ومنها الى بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية. وقد عرض العاهل الاردني على عرفات مضمون المباحثات التي اجراها مع جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، في مدينة العقبة، يوم ١٢/٥/١٩٨٥، حول الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك للحوار مع الولايات المتحدة الاميركية بشأن القضية الفلسطينية والشرق الاوسط. وذكر في عمان، ان الحسين وعرفات اتفقا على الموقف النهائي الذي سيحمله الاول معه الى القاهرة لاطلاع الرئيس المصري عليه ليكون اساس مباحثات العاهل الاردني مع رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، يوم ٢٢/٥/١٩٨٥، ومع الرئيس الاميركي رونالد ريغان يوم ٢٩/٥/١٩٨٥ (الشرق الاوسط، ١٨/٥/١٩٨٥). وفي هذه الاثناء، اكد العاهل الاردني ان غالبية الزعماء العرب تبارك الاتفاق الاردني - الفلسطيني، ونفى ان تكون السعودية غير راضية عن الاتفاق، كما اكد انه لا يختلف مع الرئيس السوري حافظ الاسد حول استراتيجية السلام العادل والشامل لتحرير الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. وقال ان م.ت.ف. هي منظمة سياسية قد لا تكون عسكرية وان قادتها يعرفون ان واجبهم هو تحرير الاراضي المحتلة باية طريقة. ونفى العاهل الاردني ان يكون قد قدم إلى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، قائمة باسماء الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك للتفاوض حول السلام في المنطقة. واعلن ان موقف الاتحاد السوفياتي من الوفد المشترك لا يختلف عن الموقف الاميركي. وان كلا الموقفين لم يتبلور، بعد، بشأن استقبال هذا الوفد والتباحث معه. وأوضح ان الاردن والمنظمة سيواصلان العمل لتحرير الاراضي المحتلة (القبس، ٢٠/٥/١٩٨٥). وفي القاهرة، تباحث الرئيس المصري حسني مبارك والملك حسين حول الجهود المشتركة للعمل من اجل

القمة الطارئة. اتخذت الحكومة السورية قراراً هاماً يعكس تدهور العلاقات بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية. وتمثل هذا القرار بالطلب الى وحدات جيش التحرير الفلسطيني (قوات بدر) مغادرة البقاع اللبناني، بعد رفض قيادتها تلقي تعليماتها من قيادة جيش التحرير التابعة للاركان العامة السورية في دمشق، واصرارها على اتباع تعليمات القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٠/٧/١٩٨٥).

وبالنسبة لجهود الجامعة العربية بشأن عقد القمة الطارئة لبحث القضية الفلسطينية، اعلنت المصادر الرسمية السورية «ان نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، قد استقبل الشاذلي القليبي يوم ١٠/٧/١٩٨٥، وبحثا، معاً، الموقف العربي الراهن». وذكر التلفزيون السوري «ان السيد القليبي قابل الرئيس حافظ الاسد، في نفس اليوم، للاطلاع على موقف سوريا من القمة العربية الطارئة التي طلب عقدها الملك الحسن الثاني» (الشرق الاوسط، ١٢/٧/١٩٨٥). وطلباً لمعلومات المصادر الدبلوماسية العربية، فان الرئيس السوري ابلغ القليبي بان وجهة نظر سوريا بشأن القمة هي تأجيل عقدها، ذلك ان انعقادها اواخر شهر تموز (يوليو) قد يزيد في الخلافات العربية، كما ان عقد القمة على اساس بحث «حرب المخيمات» لم يعد له ما يبرره حيث وضع «اتفاق دمشق» يوم ١٧/٦/١٩٨٥ حداً لهذه الحرب. وأكدت هذه المصادر «انه في حال عقد القمة الطارئة فان سوريا لن تلتزم باي قرار من قراراتها وستفعل الشيء نفسه دول عربية اخرى، وستكون هذه القمة محاولة لعزل سوريا» (القبس، ١٣/٧/١٩٨٥).

وفي رأي مصادر عربية مطلعة في الرباط، ان المغرب لا يزال مصراً على عقد القمة في نهاية هذا الشهر (تموز / يوليو) وعلى هذا الاساس بدأ مبعوثون مغاربة جولة مهمة ثانية في العواصم العربية للتحضير للقمة العربية الطارئة المقترح عقدها في ٢٩/٧/١٩٨٥.

وقالت هذه المصادر ان المبعوثين المغاربة يحملون رسائل من العاهل المغربي الى القادة العرب، تتضمن اقتراحاً جديداً باضافة بند جديد على جدول الاعمال يختص بتنقية الاجواء العربية والحد من الخلافات، وان موضوع المخيمات لم يعد البند الوحيد على جدول اعمال القمة (المصدر نفسه).



وفي القاهرة، حدد الرئيس المصري حسني مبارك، بعد لقائه بالسلطان قابوس، سلطان عمان، شروط عملية السلام في الشرق الأوسط. وقال الرئيس المصري: «أن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان هو احد هذه الشروط، ثم حل مشكلة طابا، والمرونة في معالجة القضية الفلسطينية» (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/٩).

اما الموقف السوري فيما يخص التحرك الاردني - الفلسطيني، فقد ظل على وتيرته التقليدية في رفض هذا التحرك واستمرار المطالبة باسقاط «اتفاق عمان». وقد اكدت وسائل الاعلام السورية، في معرض حملتها على «اتفاق عمان» والتحرك المشترك الاردني - الفلسطيني «ان النظام الاردني، ولكي يمهد للمفاوضات الاردنية - الفلسطينية - الاسرائيلية، اخذ على عاتقه تأمين الغطاء العربي من خلال قمة تعقد كما يتردد بالاكثريّة. اما عرفات، فقد فجر الوضع الامني في بيروت وسيفجره في كل لبنان، وعندها سيسعى الجانب الاميركي الى تأمين غطاء دولي من خلال وجود ممثل للامم المتحدة في المفاوضات القادمة الى جانب غطاء اوروبي غربي» (البعث، ١٩٨٥/٦/١٠).

وفي باريس، بحث الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، خلال محادثاته مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، الاوضاع في الشرق الاوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية (القبس، ١٩٨٥/٦/١١).

وفي دمشق، قالت المصادر الرسمية السورية «ان تفجير الوضع الامني في بيروت هو غطاء لزيارة الملك حسين الى واشنطن التي طالبت، على لسان وزير خارجيتها شولتس، بتأمين الحماية لكل من يقدم على التفاوض مع اسرائيل. ولهذا، فإن عقد القمة العربية الطارئة، هو تغطية لكل من عرفات وحسين لتأمين صفقة استسلامية مع واشنطن والكيان الصهيوني» (السفير، ١٩٨٥/٦/١٢).

واتناء محادثاته مع الرئيس الاميركي ريغان، يوم ١٩٨٥/٦/١٨، اكد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وبعد استعراض تطورات الاوضاع في الشرق الاوسط، «انه يجب ايجاد حل عادل لازمة الشرق الاوسط، تأخذ في الاعتبار التطورات المستجدة» ولم يشر بورقيبة الى هذه التطورات، غير انه اضاف «ان بلاده تؤيد اي مبادرة سلام يقرها الفلسطينيون لاستعادة حقوقهم المشروعة». واعاد بورقيبة الى الاذنان دعوته لحل أزمة الشرق الاوسط التي طرحها العام ١٩٦٥ وقوبلت برفض عربي شديد، وقال: «ان

السلام في الشرق الاوسط، على ضوء الاتفاق الاردني - الفلسطيني المشترك، كما تناولت المحادثات الجهود المشتركة لبدء الحوار الاميركي - الاردني - الفلسطيني قبل زيارة الملك حسين الى واشنطن. وخلال المباحثات، عرض الرئيس المصري نتائج محادثاته مع الرئيس التركي كنعان ايفرين والرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو وتأييدهما للحوار الاميركي مع وفد اردني - فلسطيني مشترك (الاهرام، ١٩٨٥/٥/٢١).

وفي القاهرة، ايضاً، اكد بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية، «ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني، رغم التعتن الاميركي - الاسرائيلي، يمكن ان يكون نقطة تحول ايجابي في تاريخ القضية الفلسطينية، وان موقف اسرائيل من القضية الفلسطينية، هو الذي يحدد شكل ودفء العلاقات بين مصر واسرائيل» (القبس، ١٩٨٥/٥/٢٢).

وفي تطور آخر يتغلّق بالتحرك الاردني - الفلسطيني، كشف وزير الخارجية الاردني، طاهر المصري «ان منظمة التحرير الفلسطينية تختط عن فكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة عندما وافقت على اتحاد كنفوندرالي مع الاردن» ووضح ان «الاتفاق بين الاردن والمنظمة يعني انه لن تكون هنالك دولة فلسطينية مستقلة، وانه يأمل [ في ] ان يؤدي اجتماع مقول بين مسؤولين اميركيين وفد اردني - فلسطيني مشترك الى اجراء مباحثات مباشرة بين واشنطن والمنظمة». وبضئ فائلاً: «ان المنظمة قد قبلت رأي الاردن بانه ما لم تتخل عن فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة فلن تكون هناك احتمالات، ابدأ، للسلام في الشرق الاوسط» (السفير، ١٩٨٥/٦/٨).

ولاول مرة، تعلن سلطنة عُمان موقفاً لدعم الجهود الاردنية - المصرية لحل القضية الفلسطينية منذ التوقيع على الاتفاق الاردني - الفلسطيني. وفي هذا الشأن، اعلن يوسف العلوي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان، «ان الاتفاق بين الاردن واميركا، بشأن عقد اجتماع بين الولايات المتحدة وفد اردني - فلسطيني مشترك، هو خطوة ايجابية لكسر الجمود الذي اغترى القضية». واغرب عن امله «في ان تساند الدول العربية جهود العاهل الاردني والرئيس المصري ومنظمة التحرير الفلسطيني بحيث تصل، في النهاية، الى التفاوض على اساس مبدأ الارض مقابل السلام وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة» (الاهرام، ١٩٨٥/٦/٨).

العرب عادوا، في مؤتمر فاس العام ١٩٨٢، الى تبني ما  
اعلنه قبل ٢٠ عاماً لحل مشكلة الشرق الاوسط»  
(القبس، ١٩٨٥/٦/٢٠).

ولبحث خطوات التحرك الاردني - الفلسطيني  
المشترك على الساحة الدولية، عقد الملك حسين ويأسر  
عرفات سلسلة اجتماعات في عمان، تناولت، عدا عن  
التحرك المشترك، الحرب ضد المخيمات في بيروت. وقد  
بعث الملك حسين برسالة الى رئيس وزراء ايطاليا بيتينو  
كراكسي يدعو فيها المجموعة الاوروبية الغربية الى  
دعم مبادرته للسلام في الشرق الاوسط (الشرق  
الايوسط، ١٩٨٥/٦/٢٢).

ومع بدء الاستعداد للتحرك الاردني - الفلسطيني  
على الساحة الدولية، وتحديدأ باتجاه دول اوروبيا  
الغربية، قام الرئيس السوري حافظ الاسد بزيارة الى  
موسكو، حيث أجرى محادثات مع الزعيم السوفيياتي  
غورباتشوف، تناولت الاوضاع في منطقة الشرق  
الايوسط.

وفي غضون ذلك، بدأ وفد اردني - فلسطيني  
مشترك تحركاً سياسياً في دول اوروبيا الغربية، فقد  
وصل الوفد الى روما، وهي محطته الاولى، يوم  
١٩٨٥/٦/٢٥، وصرح رئيس الوفد المشترك السيد  
عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس الوزراء الاردني  
وزيـر التربية والتعليم، بان الوفد سيقابل رئيس  
الحكومة الايطالية ووزير الخارجية، للحصول على  
مساندة دولية كبيرة للتحرك السياسي المشترك الاردني  
- الفلسطيني من اجل التوصل الى تسوية سلمية  
للنزاع في الشرق الاوسط. وضم الوفد، ايضاً، طاهر  
المصري، وزير الخارجية الاردنية، و مروان القاسم،  
وزير البلاط، عن الجانب الاردني؛ وعن الجانب  
الفلسطيني، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.،  
جويد الغصين، وعضو اللجنة المركزية لحركة (فتح)،  
خالد الحسن (الراي، ١٩٨٥/٦/٢٥).

وقبل وصول الوفد المشترك الى العاصمة الايطالية  
بساعات قليلة، اكد رئيس وزراء ايطاليا، في رسالة الى  
العاهل الاردني، دعم حكومته لاقتراحات اردنية -  
فلسطينية مشتركة لحل ازمة الشرق الاوسط، وهي  
الاقتراحات التي تضمنتها رسالة بعث بها الملك حسين  
الى رئيس الحكومة الايطالية قبل اسبوع. وخلال  
اجتماع الوفد المشترك مع كراكسي، رئيس الوزراء، مع  
وزير الخارجية جوليو اندريوتي، اكد الجانب الايطالي،  
ايضاً، دعم ايطاليا للتحرك الاردني - الفلسطيني لحل  
القضية الفلسطينية (القبس، ١٩٨٥/٦/٢٧).

وفي باريس، اجتمع الوفد المشترك الاردني -  
الفلسطيني مع وزير الخارجية الفرنسي، رولان دومن،  
لبحث التحرك المشترك على الصعيد السياسي بين  
الاردن وم.ت.ف. لتحقيق السلام في الشرق الاوسط،  
ويهدف التحرك المشترك في البداية الى تحقيق مشاركة  
فلسطينية في محادثات مقترحة مع اميركا واسرائيل  
(المصدر نفسه).

واستناداً الى معلومات استقتها من مصادر موثوقة  
في باريس، كتبت صحيفة «القبس» الكويتية يوم  
١٩٨٥/٦/٢٩: «ان الوزير الفرنسي اكد لظاهر  
المصري، وزير الخارجية الاردني، ان فرنسا ستؤيد  
عقد مؤتمر دولي لحل النزاع العربي - الاسرائيلي، اذا  
وافقت عليه كل الاطراف المعنية». وازدادت: «ان  
الوزير الفرنسي لاحظ ان الولايات المتحدة واسرائيل  
تعارضان عقد المؤتمر الدولي، كما ان الاتحاد  
السوفيياتي يعارض عملية السلام الجارية على اساس  
اتفاق عمان، لذلك فان فرنسا ترى ان الظروف ليست  
مناسبة للدعوة الى عقد مؤتمر دولي لحل النزاع».  
واستطردت «القبس» مستندة الى المصادر نفسها:  
«ان طاهر المصري تقدم باقتراح هام فحواه ان تشكل  
دول المجموعة الاوروبية المظلة الدولية التي يمكن ان  
تجرى في اطارها مفاوضات السلام».

وبعد مباحثات باريس، استقبل البابا يوحنا بولس  
السادس، في الفاتيكان، الوفد الاردني - الفلسطيني  
المشترك. وقد شرح الوفد للسباب اهداف التحرك  
الاردني - الفلسطيني واهدافه المتصلة بتحقيق حل  
سياسي يؤدي الى حل عادل للقضية الفلسطينية وفق  
الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الامم المتحدة. وقد  
اعرب البابا عن تفهمه لدوافع ومضمون «اتفاق عمان»  
وعن دعمه للتحرك المشترك الاردني - الفلسطيني،  
ووعده ببذل كافة الجهود للتوصل الى حل سياسي عادل  
والمساهمة في تذليل العقبات امامه، مؤكداً حق الشعب  
الفلسطيني في الحصول على وطن قومي وكيان سياسي.  
وقد حمل الوفد تحيات البابا الى الملك حسين ويأسر  
عرفات (وفا، ١٩٨٥/٧/١).

وطبقاً لمصادر دبلوماسية عربية في باريس، فان  
المسؤولين الاردنيين يشعرون بانهم ليست هنالك  
حماسة اوروبية حقيقية تجاه اتفاق عمان ولعملية  
السلام الجارية على اساسه. وقد تعزز الشعور  
الاردني هذا بعدما اجمعت القمة الاوروبية، في  
ميلانو، عن تبني عملية السلام هذه، رسمياً، فلم تدرج  
في البيان الذي اصدرته واعلنت فيه عن تأييدها

لمفاوضات عربية - اسرائيلية مباشرة على اساس اتفاق عمان (القيس، ١٩٨٥/٧/٢). غير ان تقييم وزير الخارجية الاردني لنتائج جولة الوفد المشترك الى روما وباريس والفاتيكان بدأ متفائلاً، فقد ابلغ الوزير الاردني، طاهر المصري، مراسل وكالة الانباء الكويتية (كونا) في روما «ان نتائج محادثاتنا في العواصم الثلاث كانت ايجابية ومثمرة للغاية، حيث لقي الاتفاق الاردني - الفلسطيني، والتحرك الثنائي المشترك بين الجانبين، الدعم والتأييد في العواصم الثلاث بشكل واضح وعلني». ونفى المصري ما نسب اليه من تغيير موقف الاردن من المؤتمر الدولي. وقال: «لم ابلغ وزير الخارجية فرنسا، لا امام الوفد المشترك ولا بأية طريقة اخرى، عن تغير موقف الاردن من المؤتمر الدولي، وما نشر لا اساس له من الصحة» (السفير، ١٩٨٥/٧/٣).

وفي تطور متصل بالموافقة الاميركية على مشاركة اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني ضمن وفد اردني - فلسطيني مشترك للحوار مع الولايات المتحدة، توقعت مصادر سياسية مطلعة ان يصل المبعوث الاميركي، ريتشارد مورفي، الى المنطقة خلال شهر تموز (يوليو) حاملاً معه موافقة اميركية مبدئية على مشاركة جانب فلسطيني في الوفد المشترك يكون اعضاؤه من المجلس الوطني الفلسطيني، من اجل الحوار مع الولايات المتحدة، وهو الامر الذي ظلت واشنطن تتحفظ عليه في التصريحات الرسمية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٤).

ولاحظ المراقبون ان المسؤولين الاردنيين لا يدعون مناسبة تمر الا ويؤكدون تمسكهم بالتحرك الاردني - الفلسطيني المشترك. وفي هذا الاطار، وبمناسبة تخريج دفعة من طلبة كلية العلوم العسكرية الاردنية، قال الملك حسين: «ان هذا التحرك قد حظي، الآن، بالدعم من بعض الدول التي رأت فيه، مثلما رأينا، توجهاً نحو السلم الذي اجمع عليه العرب في قمة فاس» واکد العاهل الاردني «وقوف الاردن الى جانب الشرعية الفلسطينية في معركتها ضد نزعات الهيمنة» (الدستور، ١٩٨٥/٧/٤).

واثر الزيارة المفاجئة التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك للاردن يوم ١٩٨٥/٧/٤، جرت محادثات بينه وبين الملك حسين حول جهود السلام في الشرق الاوسط. وقد كشف الملك حسين، اثر لقائه مع مبارك، ان لقاء اميركياً - اردنياً - فلسطينياً سيعقد قريباً. وفي مؤتمر صحفي عقده الملك الاردني، عقب

مغادرة الرئيس المصري، قال: «ان الوقت مناسب الآن، لبذل الجهود في سبيل تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط، واذا ضاعت هذه الفرصة فستضيع الى الابد». وأشار «الى ان زيارة مورفي، المبعوث الاميركي، للمنطقة وخاصة الى عمان، ستتم قريباً رغم ان موعدها لم يحدد بعد». وعن دور سوريا في عملية السلام، اكد الملك حسين «ان سوريا طرف من اطراف النزاع» (النهار، ١٩٨٥/٧/٥). اما التقييم المصري لزيارة ومباحثات الرئيس مبارك في عمان، فقد تحدث عنه مستشاره للشؤون السياسية، الدكتور اسامة الباز، اذ قال: «ان المباحثات تناولت سبل تنشيط عملية السلام في الشرق الاوسط، وانها كانت بناءة ومفيدة، حيث انصب سعي الزعيمين على ان تقوم الولايات المتحدة باجراء حوار مع وفد اردني - فلسطيني سيشرح وجهة النظر العربية حول السلام». وتوقع ان يتم تشكيل هذا الوفد قريباً (السفير، ١٩٨٥/٧/٥).

وعقب المباحثات الاردنية - المصرية، لاحظ المراقبون صدور ردود فعل غاضبة في كل من طرابلس الغرب ودمشق. فقد هاجم الرائد عبد السلام جلود العاهل الاردني، قائلاً: «انه [الملك حسين] يجبر القضية الفلسطينية نحو الاستسلام وعليه ان يصمت» (وكالة الصحافة الفرنسية وسانا، ١٩٨٥/٧/٥). وفي دمشق، ردت صحيفة «تشرين» الحكومية على قول الملك حسين في خطاب القاہ يوم ١٩٨٥/٧/٢ «ان هنالك اصواتاً تدعي انها فلسطينية اكثر من الفلسطينيين» فكتبت: «ان السوريين فلسطينيون اكثر من بعض الفلسطينيين، وهم متمسكون بحقوق الفلسطينيين وبتحرير الارض العربية بحزم» (النهار، ١٩٨٥/٧/٦).

وطبقاً لمصادر رسمية موثوقة، فان الملك حسين ابلغ الرئيس المصري حسني مبارك، خلال لقائهما الاخير في مدينة العقبة الاردنية، باسماء الجانب الفلسطيني في الوفد المشترك لمقابلة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي عند زيارته لعمان. ووضحت تلك المصادر ان الاردن كان قد حدد مهلة حتى ٢٦ حزيران (يونيو) الماضي لتنظمة التحرير لتسليم اسماء الجانب الفلسطيني في الوفد المشترك لابلاغها الى الحكومة الاميركية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٨).

وفي سياق الحركة الاردنية اجري العاهل الاردني مباحثات، في الطائف، يوم ١٩٨٥/٧/٩، مع الملك فهد بن عبدالعزيز ملك السعودية. وقد تبادل الطرفان

ساعتين، و«تركزت على الاوضاع العربية الراهنة على الساحتين، العربية والفلسطينية، وتقويم الجهود الاردنية - الفلسطينية المشتركة، والتحرك على الصعيد الدولي وبطبيعة الخطوات المقبلة لهذا التحرك. كما تناولت المحادثات مسألة تشكيل الوفد الاردني - الفلسطيني الذي من المقرر ان يجري حواراً مع مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط ريتشارد مورفي» (النهار، ١٢/٧/١٩٨٥).

يوسف حسن

وجهات النظر في كل ما يتعلق بتطورات القضية الفلسطينية والتحرك الاردني - الفلسطيني على الساحة الدولية الذي يهدف الى تحقيق التسوية السلمية العادلة للقضية الفلسطينية في ضوء «اتفاق عمان» بين الاردن و م.ت.ف. والمستعد من روح قرارات قمة فاس والشرعية الدولية (صوت الشعب، عمان، ١٠/٧/١٩٨٥). من ناحية اخرى، اجرى الملك حسين محادثات مع ياسر عرفات استغرقت

## المقاومة الفلسطينية - دولياً

### المواقف الدولية من الوفد المشترك وأزمة المنطقة

اسرائيل والى القرار ٢٤٢ (النهار، بيروت، ١٧/٥/١٩٨٥).

وحول رد فعل واشنطن على تصريحات عرفات، اكد الناطق بلسان الخارجية الاميركية، ادوارد جيريجيان، ان موقف واشنطن يستوجب ان تنطلق اية تسوية في الشرق الاوسط من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (الشرق الاوسط، لندن، ١٧/٥/١٩٨٥). واكد مسؤول اميركي رفيع المستوى، في تصريح صحفي لـ «الاتحاد»، الصادرة في ابوظبي، ان الادارة الاميركية تعتبر العام الحالي عاماً حاسماً بالنسبة لتسوية أزمة الشرق الاوسط، وان الصيف الحالي سيشهد تطورات في الموقف الاميركي والطلو المطروحة للتسوية. واكد المسؤول الاميركي ان ريتشارد مورفي تسلم، فعلاً، قائمة باسماء الجانب الفلسطيني في الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، ولكنه ذكر بان الطريق مازال طويلاً امام الوصول الى قرار باعتماد اي من الاسماء المقترحة. واعرب

بعد الجولة التي قام جورج شولتس، وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية، إلى عدد من بلدان الشرق الاوسط في النصف الاول من ايار (مايو) الماضي، تضاربت الأنباء حول ما استطاع شولتس تحقيقه، سيما وان التصريحات التي صدرت عن مسؤولين اميركيين عديدين كانت متناقضة الى حد ما. وفي طريق عودته الى واشنطن، أوحى وزير الخارجية الاميركي للصحافيين الذين رافقوه في جولته، انه حقق بعض التقدم في اتجاه ترتيب مفاوضات بين اسرائيل ووفد مشترك اردني - فلسطيني. وعندما سئل عن تصريحات نسبت إلى ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، وايدى فيها استعداداه للاعتراف بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ في مقابل اعتراف الولايات المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، اجاب شولتس: «ربما كان هناك بعض التحول في الموقف الفلسطيني - إن هذا امر جيد» ولاحظ ان هناك الآن تلميحات مباشرة الى

محادثاتنا، اليوم، دليلاً جديداً على التزام الاردن بحل النزاع في الشرق الأوسط بالطرق السلمية».

ونقلت الانباء ان الرئيس ريغان اتفق مع الملك حسين على «ان الفرصة الحالية قد تكون الفرصة الاخيرة للسلام في المنطقة» (السفير، بيروت، ١٩٨٥/٥/٢٦). وحول مطلب الملك حسين الذي اعلنه بضرورة توفير «غطاء دولي» لاية مباحثات سلام في الشرق الأوسط، لم يستبعد مسؤول اميركي كبير هذه الفكرة، وقال: «لكن واشنطن لا تزال قلقة بشأن مخاطر تحويل مثل هذا المؤتمر الى مسرح سياسي. ورغم ذلك، فإن اي شيء ليس جامداً... إن الموقف متحرك» (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٥/٢٦). ورحب المسؤول الاميركي بتصريحات الملك حسين حول استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بالقرار ٢٤٢ بقوله: «لقد حصلنا على شيء نبني على اساسه» مضيفاً «إن التقدم ملموس الآن، ولكن إذا كان ذلك يعني ان منظمة التحرير قد استجابت للشروط الاميركية فهذه مسألة اخرى».

وكرر المسؤول الاميركي نفسه، في حديثه للصحافيين، بعد لقاء حسين - ريغان، شروط الولايات المتحدة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الاعتراف، بصراحة ووضوح، بحق اسرائيل في الوجود وبقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٢٢٨ قبل أن تعلن واشنطن اعترافها بها (المصدر نفسه). وحدد ادوارد جيريجيان، الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، شروط ادارة ريغان بشأن «الاطار الدولي» للتسوية بست خطوات معينة، قال ان من شأنها المساعدة في القيام بدور بناء، وهذه الخطوات تشكل الشروط لاشراك الاتحاد السوفياتي في جهود التسوية، وهي:

- استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين موسكو واسرائيل.
- تحسين معاملة اليهود السوفيات، بما في ذلك منحهم حق الهجرة.
- انتهاء الدعاية السوفياتية «المعادية للسامية».
- ممارسة نفوذ سوفياتي لتقليل امدادات الاسلحة الى ايران عن طريق اصدقاء وحلفاء موسكو.
- انتهاء امدادات الاسلحة السوفياتية الى ميليشيات في لبنان.
- الكف عن محاولات اعاقا الجهود السلمية تجاه توسيع اطار عملية السلام في الشرق الأوسط.
- وقال جيريجيان: «لقد اعلنا، في مناسبات عديدة،

المسؤول عن خشيته من النتائج والمضاعفات التي يمكن ان تحدث في حال فشل الجهود الحالية، وخاصة تلك التي يقوم بها الملك حسين، مشيراً الى ان هذا الفشل قد يجعل بعض الدول العربية يلجأ الى ما سبناه بالتشديد والتطرف (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٥/١٨). ونسبت صحيفة «الشرق الأوسط»، الصادرة في لندن، الى مصدر اميركي رسمي قوله ان الادارة الاميركية وصلت الى قناعة مؤداها «فشل جميع الجهود التي بذلت خلال الاشهر الماضية لاجساد شخصيات فلسطينية تقبل الاشتراك في المفاوضات دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية».

وقال المصدر ان الادارة الاميركية صرفت النظر عن قائمة باسماء الوفد المشترك بعدما كانت تنتظر تلقبها، ولم يتوقع هذا المصدر حصول تطور ايجابي حقيقي في هذا الصدد خلال الاشهر الستة القادمة (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٥/٢٤).

واثارت زيارة الملك حسين لواشنطن، في اواخر ايار (مايو) الماضي، اهتماماً واسعاً، بينما وصفت الزيارة بانها محاولة «الفرصة الاخيرة». وقبل وصول الملك حسين الى واشنطن، وصف مسؤول اميركي رفيع المستوى زيارة حسين القادمة، بانها «مهمة، ان لم تكن حاسمة» من اجل بلورة موقف اميركي محدد ازاء الاتفاق الاردني - الفلسطيني ولتسوية ازمة الشرق الأوسط (النهاية، ١٩٨٥/٥/١٨). كما صرح مسؤول اميركي كبير آخر، عشية لقاء حسين - ريغان بقوله انه «لا يمكن انتظار نتائج ممتازة من لقاء حسين - ريغان» (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٥/٢٩). وبعد انتهاء الاجتماع الاول بين الملك حسين والرئيس ريغان، ابدى مسؤولون في الادارة الاميركية «تفاؤلاً حذراً جداً» ازاء امكانية تحقيق تقدم في عملية السلام من جراء محادثات حسين - ريغان». ونسب الى مسؤول اميركي آخر قوله إن الحكومة الاميركية تعتبر الملك حسين شخصية أساسية في مسيرة السلام في المنطقة لكنه استبعد تحقيق تقدم جوهري خلال المحادثات مع ريغان (القبيل، الكويت، ١٩٨٥/٥/٢٩). واثار انتهاء اجتماعه مع الملك حسين، قال الرئيس ريغان أن محادثاتهما كانت «مهمة للغاية، وجميعنا يدرك أن الجواب الايجابي الذي تبلور في الشرق الأوسط، في الفترة الاخيرة، كان بفضل جهود العامل الاردني بالدرجة الاولى». واخساف «ان الخطوات التي اتخذها الملك حسين، في العام الاخير، هي التي اعطت دفعة جديدة للجهود المبذولة للتوصل الى سلام». وتابع «لقد قدمت

الاعمال يجب أن يرتكز على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٢٢٨، باعتبارهما اساساً للمفاوضات، مشيراً الى ان هذين القرارين ينطبقان، ايضاً، على تسوية قضية هضبة الجولان السورية. وأشار شولتس إلى ان الادارة الاميركية تواصل مشاوراتها مع اسرائيل بهذا الشأن، مؤكداً ان هناك الكثير من الامور التي لا تزال موضع نقاش فيما يتعلق بازمة الشرق الأوسط (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/٢).

وكان جورج شولتس قد قال ان اقتراح الملك حسين بشكل تقدماً كبيراً، وأن واشنطن توافق، مبدئياً، عليه، لكنه تحفظ للغاية في الكلام حول هذا الامر، قائلاً: «انه تم احراز بعض التقدم وان علينا ان ننتظر تصريحاً مباشراً من م.ت.ف. حول مسألة الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٢٢٨». واضاف: «اننا مقتنعون بأن المؤتمر الدولي لن يسهم كثيراً في دفع عملية السلام، ومع ذلك، فإننا نفهم رغبة الملك حسين في الحصول على تأييد دولي واسع قبل الدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل». وأشار شولتس الى ان الادارة الاميركية تدرس مسألة ارسال مساعده ريتشارد مورفي الى الشرق الأوسط للقاء الوفد المشترك الاردني - الفلسطيني بعد تشكيله (السفير، ١٩٨٥/٦/١).

وحسب ما ذكرته اذاعة اسرائيل، فإن جورج شولتس، بعث برسالة الى شمعون بيرس ذكر فيها انه يرى ان الاقتراحات التي عرضها الملك حسين، خلال محادثاته في واشنطن، تشكل خطوة جادة الى الامام من اجل تسوية الصراع في الشرق الأوسط (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/٢). ونقلت اذاعة اسرائيل، ايضاً، من الرسالة التي تلقاها بيرس من شولتس قول الاخير: «ان الملك حسين ابلغ الادارة الاميركية بأنه ملتزم اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل خلال العام الحالي على اساس قرارى مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٢٢٨، وأنه معني باقامة اتحاد كوندراالى اردني - فلسطيني وليس باقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأنه حصل على موافقة ياسر عرفات، واللجنة التنفيذية لنظمة التحرير الفلسطينية، على هذه الاقتراحات». واضيف في الرسالة: «كذلك ان الملك حسين ذهب في تصريحاته الأخيرة الى ابعد مما فعله في الماضي اي زعيم عربي علناً بشأن المفاوضات مع اسرائيل، لكن الولايات المتحدة ما زالت تريد من عرفات ان يعلن اعترافه باسرائيل وقبوله بالقرارين ٢٤٢ و ٢٢٨». وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان شولتس اوضح في

انه اذا اظهر الاتحاد السوفياتي استعداداً للقيام بدور بناء في عملية السلام في الشرق الأوسط فسنرحب بهذا التطور. لكنه اضاف «وحتى الآن، لم نراي داييل على ان السوفيات مستعدون للقيام بهذا الدور» معلناً «انه لا يزال يتعين على منظمة التحرير، كذلك الاعتراف، علناً وبصراحة، بحق اسرائيل في الوجود وقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٢٢٨، وبعد ذلك سنبدأ الحوار مع المنظمة» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢١، والشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/١).

وكان وزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، قد اكد خلال مأدبة العشاء التي اقامها الملك حسين ان واشنطن «تفهم» مقترحات الملك حسين بالنسبة لموضوع «المظلة الدولية»، وقال: «سنعمل قريباً، على تحقيق ذلك، وسيكون هذا الامر محل مناقشة بين اركان الادارة الاميركية خلال الاسابيع القليلة المقبلة» (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/١). وصرح المتحدث باسم البيت الابيض بأن الحكومة الاميركية يتعين عليها التوصل الى مجموعة من الاجوبة قبل اتخاذ قرار بعقد المؤتمر الدولي «من بينها، على سبيل المثال، هل سيعقد هذا المؤتمر تحت اشراف منظمة قائمة بالفعل؟ واين سيعقد هذا المؤتمر؟» وقال: «إن الاتحاد السوفياتي سبق ان حضر مؤتمرات دولية بشأن الشرق الأوسط ولكن اهدافه مختلفة للغاية عن اهداف الولايات المتحدة في المنطقة». وأشار الى انه «طالما لم ندرس موضوع المؤتمر الدولي بعد فإنني لا استطيع الاجابة على هذا السؤال» (السفير، ١٩٨٥/٦/١). كما اعلن جورج شولتس، في وقت لاحق، ان الولايات المتحدة والاردن لم يتمكننا من حل الاختلاف، تماماً، في وجهات النظر بينهما ازاء فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط. واضاف ان الادارة الاميركية ناقشت هذه الفكرة بالتفصيل مع الملك الاردني لكنها لا تزال مقتنعة بأن الفكرة لن تحقق كامل النتائج التي تتوخاها الولايات المتحدة منها «وذلك لانها تقتنع بمبدأ المفاوضات المباشرة». وأكد شولتس ان الحوار بين الادارة الاميركية ووفد اردني - فلسطيني مشترك سيبدأ قريباً، موضعاً اتفاق وجهتي النظر، الاميركية والاردنية، بشأن هذا الحوار. وأشار الى ان ريتشارد مورفي، مساعده لشؤون الشرق الأدنى، سيقدم الوفد الاميركي، بينما سيقدم الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، بين اعضائه، فلسطينيين من المجلس الوطني الفلسطيني. وحول جدول اعمال مثل هذا الحوار، قال شولتس ان جدول

رسالته أن الإدارة الأميركية «لا تزال ترفض مشاركة الاتحاد السوفياتي في مسيرة السلام في الشرق الأوسط»، وأنه «تم الاتفاق مع الملك حسين على دعوة مندوبين امريكيين للاجتماع مع وفد اردني - فلسطيني مشترك في الاسابيع المقبلة، شرط ان يعتبر هذا الاجتماع تمهيدياً ولن تدور خلاله مفاوضات رسمية» (السفير، ١٩٨٥/٦/٣).

وابلغ مسؤول اسرائيلي وكالة اسوشيتد برس قوله ان الولايات المتحدة اب لغت الحكومة الاسرائيلية بقائمة تتألف من سبعة اسماء سبق ان اب لغت «بصفة غير رسمية» الى وزير الخارجية الامريكي جورج شولتز اثناء زيارته الاخيرة الى المنطقة في اوائل ايار (مايو) الماضي. وقال المسؤول الاسرائيلي، الذي طلب من الوكالة عدم الافصاح عن هويته، ان واشنطن لم تطلب من الحكومة الاسرائيلية ان تعطي ردها على القائمة فوراً، كما ان حكومة بيرس الائتلافية لم تناقش، بعد، هذه الاسماء. وذكر المسؤول الاسرائيلي، من بين هذه الاسماء، الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وثلاثة شخصيات من الضفة الغربية هم الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، ورشاد الشوا، رئيس بلدية غزة المقال من جانب سلطات الاحتلال، وحكمت المصري، رجل الاعمال في نابلس ورئيس البرلمان الاردني سابقاً (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/٥).

وفي اليوم التالي، اكد مصدر في وزارة الخارجية الاميركية ان قائمة تضم تسعة اسماء فلسطينية يجري الاق بحثها في اطار الاستعدادات لتشكيل الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك. وعلى الرغم من نفي المسؤول لان تكون واشنطن قد تسلمت القائمة بصفة رسمية، لم يستبعد ان تكون هذه القائمة هي ذاتها التي نشرتها صحيفة «حداشوت» الاسرائيلية (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٦/٦).

وفي واشنطن، صرح مسؤول كبير في وزارة الخارجية الاميركية بأن الولايات المتحدة ترحب بوجود خطة اردنية تفصيلية لمحادثات السلام في الشرق الاوسط على الرغم من انها تختلف مع عناصر مهمة فيها. وقال، في حديث لمراسلي وكالات الأنباء مشتركاً عدم كشف اسمه: «ما زلنا نتطلع الى خطة واقعية تؤدي الى مفاوضات مباشرة [ بين اسرائيل والدول العربية]». وأوضح أن الخطة الاردنية التي اوضحها للصحافيين طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، تلقى ترحيباً لانها دليل على قوة دفع جديدة حيال محادثات السلام

«وكاقترح عام، لا يمكن ان يكون اعلان الحكومة الاردنية خطة تؤدي الى مفاوضات مباشرة امراً سيئاً تماماً». ويكرر المسؤول الرفض الامريكي «للاطار الدولي» الذي اقترحه طاهر المصري، قائلاً: «لقد تفهمنا الرغبة [ الاردنية ] في اطار دولي للمحادثات، لكننا لا نزال، الى حد كبير، في مرحلة تقلب الافكار بشأن ما ينبغي ان يكون ذلك [ الاطار ]... لكننا نأخذ ظهور المشاكل على انه علامة طيبة، فهو يعني ان شيئاً ما يحدث». واكد ان واشنطن راضية، الى حد كبير، عن محاولة الملك حسين التحرك في اتجاه مفاوضات مباشرة هذه السنة و «ان ذلك يتجاوز، بكثير، اي شيء سمعناه من اي زعيم عربي لسنوات في شأن الرغبة في اجراء محادثات سلام مع اسرائيل... هناك قوة دفع جديدة لان الاطراف تريدنا... وستتوصل الى سبل مناسبة للحفاظ على قوة الدفع، لكن العبء الرئيس يظل على الاطراف المعنية» (النهار، ١٩٨٥/٦/٧).

وبعد مغادرة الملك حسين لواشنطن، قال ادوارد جيريجيان، المتحدث باسم الخارجية الاميركية، «ان اهتمام الولايات المتحدة ينصب، حالياً، على تنظيم لقاء بين وفد اردني - فلسطيني لا يضم اعضاء من منظمة التحرير وبين ممثلين امريكيين». و اضاف «ان هذا يعد خطوة اولى» موضحاً انه لا يريد التعليق على «سيناريو افتراضي». ومضى المتحدث قائلاً ان الولايات المتحدة ترى ان هذا اللقاء الاول، المزمع عقده، ينبغي ان يمهّد لاجراء مفاوضات مباشرة بين العرب والاسرائيليين في اقرب فرصة ممكنة. وتابع «نحن نرغب باقامة حوار مع وفد اردني - فلسطيني إذا كان [ ذلك ] يساعد على التوصل الى سيناريو واقعي يقود الى مفاوضات مباشرة» (السفير، ١٩٨٥/٦/٨).

من جهته، استبعد جورج شولتز عقد اجتماعات اميركية مع «مستويات مختلفة» من الفلسطينيين ومع الاتحاد السوفياتي في اطار المبادرة الاردنية، وقال: «ان المقترحات الاردنية الاخيرة لن تؤدي الى الهدف الاميركي، وهو اجراء مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل». و اضاف شولتز، في تصريحاته للصحافيين في جزيرة برومودا البريطانية، «ليس هذا هو ما نتطلع اليه [ ويعني بذلك المقترحات الاردنية التي وردت على لسان وزير الخارجية الاردني طاهر المصري في تصريح «للاشنطن بوست» ]. ان ما نتطلع اليه، هو خطوات تؤدي الى مفاوضات مباشرة، وحتى لا يسيرون في اتجاه [ يعني الاردنيين ] بينما نحن نتحدث عن اتجاه آخر». وأشار الى ان واشنطن

وموسكو تختلفان كثيراً في ارائهما بالنسبة لازمة الشرق الأوسط ، ولذلك فإن اقتراح المؤتمر الدولي أمر مرفوض بالنسبة لواشنطن . وقال شولتس ان واشنطن ترى « ان اللقاء الاميركي بوفد مشترك يجب أن يكون قطعاً ، خطوة تجاه المفاوضات لا حدثاً مستقلاً بذاته » . وأشار الى أنه « ليس من الضروري أن يكون الوفد الفلسطيني كبيراً ، فربما ثلاثة اشخاص كفاية » . وأكد ان « سلسلة الاجراءات التي اقترحها الاردن لم تحظ حتى الآن ، بموافقة الولايات المتحدة » . ثم أعلن ان واشنطن لم تتلق ، لغاية الآن ، قائمة متكاملة باسماء الشخصيات الفلسطينية المرشحة للوفد المشترك (الشرق الأوسط ، ١٠/٦/١٩٨٥) .

كذلك ، رحبت الولايات المتحدة باقتراح رئيس الحكومة الاسرائيلية ، شمعون بيرس ، حول مباحثات التسوية في المنطقة . وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية ، برنارد كالب : « ان اقتراح بيرس يعكس الانطلاقة التي حدثت ، تمهيداً لاجراء مفاوضات سلام حقيقية في الشرق الأوسط » . وأضاف : « ان خطة بيرس تعزز موقف الولايات المتحدة القائل ان هناك اعترافاً في المنطقة بضرورة اجراء مفاوضات سلام خلال العام الحالي » (السفير ، ١٢/٦/١٩٨٥) .

وذكرت مصادر رسمية اميركية ان الادارة الاميركية تدرس امكانية عقد مؤتمر للسلام حول الشرق الأوسط يشارك فيه حلفاء الولايات المتحدة في اوروبا وآسيا ويستبعد منه الاتحاد السوفياتي . وقالت هذه المصادر ان الغرض من هذا المؤتمر ايجاد حل وسط لمطالب الاردن واسرائيل بالنسبة لعقد مؤتمر دولي ، وسيشكل هذا المؤتمر « المظلة الدولية » التي يطالب بها الملك حسين لحماية المفاوضات السلمية التي يشارك فيها وفد اردني - فلسطيني مشترك مع اسرائيل (الشرق الأوسط ، ١٤/٦/١٩٨٥) ، في حين ذكر متحدث باسم الادارة الاميركية ، تعليقاً على ابناء صحفية ذكرت ان واشنطن تفكر بعقد مؤتمر للسلام حول الشرق الأوسط يحضرها حلفاؤها الاوروبيون والاسيويون « اننا نبحث عدداً من الافكار التي تساعد في احتمالات اجراء المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والاردن ، وليس لدي تعليق خاص بشأن المعلومات المتعلقة بمؤتمر للشرق الأوسط يجمع الحلفاء الاوروبيين والاسيويين ، وعلى اية حال ، فإنه من المبكر ان نبحث ، علناً ، مختلف الخيارات التي نفكر بها » (السفير ، ١٤/٦/١٩٨٥) .

وقد أعلن جورج شولتس ، في مؤتمر صحافي ، أن

ريغان وغورباتشوف سيبحثان ، خلال لقاتهما في الخريف القادم ، مجموعة من القضايا بينها ازمة الشرق الأوسط . وقال ان الادارة الاميركية تعمل جاهدة لاجاد حل للصراع العربي - الاسرائيلي ، مضيفاً انه « بقيادة الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك وعناصر من الحركة الفلسطينية ، من جهة ، واسرائيل ورئيس وزرائها ، من جهة اخرى ، فإن هناك تحركاً ما ، ونحن نعمل جهداً من اجل تعزيز هذا التحرك » (السفير ، ٣/٧/١٩٨٥) .

وحول زيارة ريتشارد مورفي للمنطقة ، نسبت الاذاعة الاسرائيلية الى مورفي قوله انه لن يتوجه الى المنطقة ما لم يتسلم قائمة باسماء الفلسطينيين الذين سيشاركون في الوفد المشترك (المصدر نفسه ، ٦/٧/١٩٨٥) .

### الموقف الأوروبي الغربي

الانطباع الذي اعطته الأوساط الرسمية في اوربا الغربية خلال الاسابيع التي سبقت انعقاد قمة المجموعة الأوروبية ، في ميلانو ، اواخر حزيران (يونيو) الماضي ، حول نية المجموعة الأوروبية اتخاذ موقف جديد وخصاص بمشكلة الشرق الأوسط ، مالبت ان تراجع ليتعزز ، بدلاً منه ، الاعتقاد الذي ساد سابقاً من ان اوربا الغربية عاجزة عن اتخاذ أي موقف خاص بها مستقل عن سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه ازمة الشرق الأوسط . وهذا العجز يرجع ، في جانب منه ، الى اختلاف مواقف دول السوق المشتركة تجاه ازمة المنطقة .

وفي هذه الأثناء ، استمرت كل من دول المجموعة بالتعبير عن موقفها الخاص بها من التطورات التي تشهدها ازمة الشرق الأوسط . واستقبلت ايطاليا وفرنسا الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك بينما امتنعت بريطانيا عن ذلك وتبنت الموقف الاميركي من هذه المسألة . وهو رفض اجراء اتمال باي وفد يضم اعضاء رسميين في منظمة التحرير الفلسطينية . كذلك ، تباينت المواقف من الطرح الذي قدمه الملك حسين في واشنطن حول ضرورة توفير غطاء او مظلة دولية لمباحثات التسوية في المنطقة .

فقد أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية الفرنسي ، جان ميشيل بايليه ، انه لا يمكن تسوية المشكلة الفلسطينية من دون منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .



والفرنسية أن دوما [ذكر] اثناء الاجتماع [ أن فرنسا ترى من الضروري أن تتم تسوية النزاع العربي - الاسرائيلي على اساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨، وأنه لا يمكن التوصل الى سلام دائم دون الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود والامن، من جهة، وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مع كل ما ينطوي عليه ذلك، من جهة اخرى. ووضحت المصادر ان «فرنسا تنظر الى المبادرة التي اتخذها الملك حسين وباسر عرفات على أنها خطوة مهمة» ولاحظت «ان هذا الاتفاق يشير الى جميع قرارات مجلس الأمن ويقترح اجراء مناقشة بين الاطراف المتنازعة. وتابعت المصادر قائلة ان «فرنسا لا تعتمد اتخاذ موقف بشأن الاجراء والمقترح، وأن على الاطراف المعنية ان تحدد مضمون وشكل المفاوضات» لكنها اوضحت «ان هذا الاقتراح من شأنه، أيضاً، أن يتيح الفرصة لبدء حوار حقيقي دون اية شروط مسبقة» (السفير، ١٩٨٥/٦/٢٨).

اما الموقف الايطالي، فلم يطرأ عليه اي جديد، وقلل المسؤولون الايطاليون تصريحاتهم بشأن أزمة الشرق الأوسط، خلافاً للفترة السابقة.

وكان بيان لوزارة الخارجية الايطالية قد أكد، بعد لقاء جوليو اندريوتي وريتشارد مورفي، عند توقف الاخير في روما بعد انتهاء جولة شولتس في الشرق الأوسط، على «اهمية القضية الفلسطينية في البحث عن حل عادل للنزاع في الشرق الأوسط، ذلك الحل الذي ينبغي أن يركز على الاحترام لحقوق الاطراف المعنية» (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٥/١٨).

وقال جوليو اندريوتي، وزير خارجية ايطاليا، بعد لقائه مع الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك في روما اواخر حزيران (يونيو) الماضي، انه برزت من خلال الاجتماع «عناصر جديدة» يمكن اثراؤها للوصول الى حل في الشرق الأوسط (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٦/٢٨).

اما موقف بريطانيا، فاستمر، كما كان سابقاً، منسجماً، بالكامل، مع الموقف الاميركي تجاه المسائل الاساسية. وقد استقبلت رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، في اوائل حزيران (يونيو)، كلاً من الملك حسين ووزير خارجية اسرائيل اسحق شامير ووزير خارجية الولايات المتحدة جورج شولتس. كما اعلنت تاتشر، في وقت لاحق، عن نيتها القيام بجولة في عدد من بلدان المنطقة اواخر الصيف الحالي. وصرح ريتشارد لوس، وزير الدولة البريطاني

وقال في حديث نشرته صحيفة «الاتحاد» الطيبانية انه لا بد من ان يقبل الاسرائيليون التفاوض مع م.ت.ف. والقيام ببعض المبادرات حتى ولو كان وضعهم الداخلي صعباً بسبب ما يسمى حكومة الوحدة الوطنية. وازداد ان الشروط أصبحت متوفرة الآن، اكثر من اي وقت مضى، لبدء مباحثات السلام في الشرق الأوسط، خاصة وأن هناك تطوراً من قبل منظمة التحرير التي تتحدث، حالياً، لغة معتدلة ومستعدة للتطور تجاه اشياء اساسية مثل قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢، اضافة الى الجهود التي بذلها الملك حسين والرئيس حسني مبارك. وقال بايليه، أيضاً، ان فرنسا تؤيد هذه الجهود السلمية للجانب العربي وتدعو اسرائيل الى التحلي بسعة الاقن والرغبة في الحوار والمفاوضات مع منظمة التحرير من اجل السعي الى السلام (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/٢).

وأعلن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الفرنسية ان موقف فرنسا من قضايا الشرق الأوسط يقتضي قيام تحرك دبلوماسي دولي لضمان التسوية السلمية التي يجب ان ترتكز على مبدأ الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين واسرائيل. وقال المصدر ان فرنسا لا تحيد ان يكون الضمان الدولي لتسوية أزمة الشرق الأوسط محتكراً على جهة دولية دون الاخرى، معرباً عن اعتقاده بان افضل ضمان لتعزيز مصداقية الغطاء الدولي لاي حل للامنة هو ان يأتي هذا الغطاء في اطار الامم المتحدة، على ان تعلن كل من واشنطن وموسكو عن تأييدهما لهذا التحرك الدبلوماسي في اطار المنظمة الدولية، وذلك لابعاد منطقة الشرق الأوسط عن صراع الدولتين العظميين. وازداد المصدر انه امام التطورات الاخيرة في منطقة الشرق الأوسط، بعد زيارة الملك حسين لواشنطن، فإن فرنسا حريصة على ان تتخذ أوروبا، خلال مؤتمر القمة الاوروبي المقبل، في ميلانو، موقفاً اوروبياً واضحاً يترجم بتحرك دبلوماسي اوروبي يهدف إلى تقريب وجهات النظر بين واشنطن وموسكو بشأن مفهوم الغطاء الدولي الذي يجب أن يعطى للتحرك في منطقة الشرق الأوسط من حيث مطالبة أوروبا لتعويض اية منازعات اوسوء فهم بين الدولتين العظميين (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٦/٤).

وبعد زيارة الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك الى فرنسا واجتماعه مع رولان دوما، وزير الخارجية الفرنسية، ذكرت مصادر مطلعة في وزارة الخارجية

للشؤون الخارجية، اثر اجتماعه مع الملك حسين وقبل توجهه الاخير الى واشنطن، وذلك في معرض رده على اسئلة النواب في مجلس العموم البريطاني، بأن بلاده ترى ان على الاطراف المعنية مباشرة بازمة الشرق الاوسط ان تبادر في التحرك من اجل الوصول الى الحل الشامل القائم على اساس التفاوض المباشر. وأكد ان بريطانيا تتابع اتصالاتها بشأن الشرق الاوسط مع الملك حسين والادارة الاميركية. وذكر لوس ان بلاده رحبت بالاتفاق الاردني - الفلسطيني بشأن التحرك المشترك لاعتقادها انه يشكل اساساً مقبولاً لتحقيق التسوية في المنطقة (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٥/٢٤).

كما رحبت الحكومة البريطانية بجهود الملك حسين السلمية. ولم يشأ المتحدث باسم الخارجية البريطانية في تصريحاته، تعقيباً على المحادثات الاردنية - الاميركية، ان يعلق على مسألة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط التي طرحها الملك حسين. وأشار المتحدث الى ان بريطانيا اعطت مساندتها لمبادرة الملك حسين وجهوده نحو ايجاد تسوية سلمية في الشرق الاوسط (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٥/٢٦).

وبعد اجتماع مارغريت تاتشر مع اسحق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي، ذكرت مصادر بريطانية رسمية ان تاتشر ابعلت شامير بأن حكومتها «تدعم الملك حسين في جهوده الهادفة الى البحث عن اساس يستطيع الاردن والفلسطينيون من خلاله البدء بمفاوضات مع اسرائيل من دون اي تأخير».

واضافت المصادر ان تاتشر كانت تشير، طوال مباحثاتها مع شامير، الى «الحاجة الملحة» لتحقيق تقدم (في الوقت الحالي) على طريق الوصول الى تسوية سياسية لمشكلة الشرق الاوسط. وذكرت ان تاتشر بذلت جهوداً «خارقة» لاقناع شامير بعدم اضاءة الفرصة التي يوفرها الملك حسين للبدء بالمفاوضات المباشرة» (السفير، ١٩٨٥/٦/٥).

وبعد لقاء تاتشر مع الملك حسين، الذي زار لندن في طريق عودته من واشنطن، قال المتحدث الرسمي باسم الحكومة البريطانية ان تاتشر «كررت تأييد حكومتها لجهود حسين معربة سرورها لموافقة الادارة الاميركية على عقد لقاءات مع الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٦/٨). ويعد ان أكدت تاتشر عزمها على القيام بجولة في عدد من بلدان الشرق الاوسط، حيث توقع المراقبون ان تتم في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥، سارعت وزارة الخارجية

البريطانية الى الاشارة الى انه لا رغبة لدى بريطانيا في القيام بأي دور سوى دور «المساند». وشددت مصادر رسمية في الخارجية البريطانية على القول ان الحكومة البريطانية «تعتقد بأن ما يجري امر مهم ويستحق الترحيب، ونحن نريد تشجيعه ولكن لا رغبة لدينا في القيام بدور الوسيط، إذ ان ذلك سيبعد الاهتمام عن المنطقة التي هي المكان المهم في الواقع» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/١٢).

وبعد اجتماعها مع جورج شولتس، اعربت تاتشر عن تضاؤلها بإمكانية التغلب على الرفض الاسرائيلي لوفد فلسطيني - اردني مشترك، ووقفت الى جانب الرفض الاميركي لفكرة عقد مؤتمر دولي، وقالت: «اننا غير متحمسين جداً لمؤتمر دولي لاننا نعتقد بأنه قد يعقد الامور». ووافقت: «ويجب على الجانبين، حقيقة، ان يجتمعا سوياً، وبالطبع سيحصلان، في فعلهما ذلك، على تأييد العديد من الدول، وخصوصاً الولايات المتحدة ونحن، واعتقد تأييد معظم المجموعة الاوروبية» (القيس، ١٩٨٥/٦/٩).

اما مؤتمر قمة رؤساء حكومات دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية الذي عقد في ميلانو في نهاية حزيران (يونيو) الماضي، فلم يتوصل الى اصدار بيان جديد بالاهداف السياسية للجماعة بشأن التطورات الاخيرة في المنطقة كما كان متوقعاً. واكتفى المجتمعون باصدار بيان عام دون ان يدرج مع وثائق القمة او اعطائه اية صفة الزامية سياسياً. وتعامل البيان الصحافي مع قضايا الشرق الاوسط بدبلوماسية عمومية ولم يشر، بحرف واحد، الى عزم أوروبا الغربية على التحرك تجاه ازمة المنطقة. واكتفى البيان بتأييد الاتفاق الاردني - الفلسطيني، كما وضع زعماء أوروبا الغربية اطراف الصراع في الشرق الاوسط على قدم المساواة وشجعوا الحلول التفاوضية.

وعزت مصادر في الخارجية البريطانية فشل القمة الاوروبية في اصدار بيان بالاهداف السياسية للجماعة الاوروبية، الى ان مناقشة المسائل الدستورية في المؤتمر استغرقت وقتاً طويلاً.

وصرحت مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، في مؤتمر صحافي، بأن رؤساء حكومات أوروبا الغربية ناقشوا، في المؤتمر، موضوع الشرق الاوسط، لكن لم يتم التوصل الى قرار مشترك. وقالت: «اننا نأمل في ان يتم الاتفاق على وفد اردني - فلسطيني مشترك سيتفاوض مع اسرائيل مع احترام كليهما لحق كل بلد في ان يوجد واحترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين -

هذا هو الهدف ونأمل ان يتم تحقيقه» (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٧/١ و ١٩٨٥/٧/٢).

### الموقف السوفياتي

انتقد الاتحاد السوفياتي المفهوم الذي طرحه الملك حسين للمؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط اثناء محادثاته مع المسؤولين الاميركيين، والذي اعتبره الملك بمثابة «مظلة» لمفاوضات مباشرة بين اسرائيل وفرد اردني - فلسطيني مشترك.

وقال تعليق لوكالة «تاس» السوفياتية الرسمية ان مثل هذه المبادرة تهدف الى اضعاف «معنى المؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط وتحويله الى ندوة يوافق الحاضرون فيها على التفاهم على اساس اتفاقيات منفصلة». ونددت «تاس» بالقوى التي تؤيد تسوية النزاع على اساس اتفاقيات كامب ديفيد.

وتعليقاً على محادثات حسين - ريغان، بثت «تاس»: «انه لم يطرأ أي تغيير على السياسة الاميركية في الشرق الأوسط» وأكدت ان اي تسوية حقيقية في هذه المنطقة لا بد ان «تأخذ في اعتبارها مصالح كل الاطراف المعنية بهذا الصراع بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وانشاء دولة مستقلة» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٦/٢).

وكان اندريه غروميكو، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي آنذاك، قد اكد، اثناء استقباله وقدأ من جامعة الدول العربية، معارضة الاتحاد السوفياتي لاي محاولة لتسوية النزاع في الشرق الأوسط عن طريق ابرام اتفاقيات منفصلة (المصدر نفسه).

ورد الاتحاد السوفياتي، بشدة، على الولايات المتحدة الاميركية لوضعها شروطاً على اشتراكه في عملية التسوية في الشرق الأوسط، ووصفها بأنها «محاولة لتوجيه انذار وتدخل سافر في شؤونه الداخلية». وقد جاء الرد في تعليق لوكالة «نوفوستي» السوفياتية. اكد التعليق، أيضاً، ان «الهيئة الدولية التي يتمتع بها الاتحاد السوفياتي تجعل من المستحيل حل أية مشكلة عالمية كبيرة دون مشاركته. لهذا، فهو ليس بحاجة الى موافقة واشنطن، ناهيك عن اذنها، للمشاركة مشاركة نشطة، في احلال السلام والعدالة والامن في المنطقة التي تقع على مشارف حدوده الجنوبية مباشرة وتعتبر، طوال سنين عديدة، من اسخن النقاط في العالم». فورد في التعليق «ان الاتحاد السوفياتي واصدقاءه وحلفاءه لم يعترفوا قط،

ولا يعترفون، لاية دولة، او مجموعة دول، بحق الاكراه وفرض مشيئتها على البلدان والشعوب الاخرى. ومهما بنت واشنطن وعملاؤها من احلام بابعاد الاتحاد السوفياتي عن المشاركة في التسوية في الشرق الأوسط، فمبادئ السياسة السوفياتية القاضية بدعم نضال الشعوب في سبيل حريتها واستقلالها وميثاق الامم المتحدة تطالبنا ببدء الاهتمام الشديد نحو الاحداث الجارية في هذه المنطقة والنضال الفعال في سبيل احلال السلام والامن فيها وسوف يستمر هذا النضال قديماً بروح مبدئية لاهوادة فيها في سبيل انتصار حق العرب كافة في استرجاع اراضيهم الوطنية التي احتلها المعتدي» (السفير، ١٩٨٥/٦/٧).

وتعليقاً على جهود التسوية الاميركية، كتبت صحيفة «ارفتستيا» الناطقة بلسان الحكومة السوفياتية، ان التسوية التي تقترحها الولايات المتحدة على البلدان العربية «لا تعود بالنفع الا على اسرائيل وتتخيل لها التمتع بثمار عدوانها». وذكرت الصحيفة بتصريحات المسؤولين الاميركيين عشية زيارة الملك حسين لواشنطن واكدت «ان خطة ريغان الشرق اوسطية وعملية كامب ديفيد هما، على حد سواء، خطوة سياسية تعود بالنفع على جانب واحد وهدفهما دفع التسوية في «مسار اميركي» وتحقيق تفوق اسرائيل والولايات المتحدة، اما البلدان العربية فلا يعرض عليها إلا الاستسلام لمطالب «الحايقين الاستراتيجيين» والتفريط بمصالحها الوطنية».

واضافت «ارفتستيا»: «ان هذه التوجه يستشف من المفاوضات الراهنة الجارية في واشنطن، فالجانب الاميركي مارس، مجدداً، ضغطاً شديداً على الاردن بهدف ضمه الى عملية المفاوضات المباشرة مع اسرائيل... حسب خطة كامب ديفيد القديمة». وتابعت: «إدراكاً منها ان من دون الفلسطينيين يتعذر حتى مجرد الشروع بمعالجة الازمة المعقدة في الشرق الأوسط تود الولايات المتحدة ان تشكل بدء الاردن للمفاوضات 'فريقاً' من اشخاص يلائمون تل ابيب وواشنطن وافتعال، بذلك، مظهر المشاركة الفلسطينية، فتستعيد الولايات المتحدة، في غضون ذلك، كلياً، مشاركة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني م.ت.ف. في عملية التسوية» (السفير، ١٩٨٥/٦/٨).

وقال افغيني بريماكوف، مدير معهد الدراسات الشرقية السوفياتي الرسمي، في حديث لصحيفة

«واشنطن بوست» الأميركية، ان الاتحاد السوفياتي على استعداد لاجراء ما وصفه باتصالات عمل مع الولايات المتحدة للاعداد لمؤتمر دولي لحل أزمة الشرق الأوسط سلمياً. وقال ان موسكو مستعدة للتوصل الى توافق مع واشنطن بشأن المفاوضات بين العرب واسرائيل شريطة اخذ المصالح السوفياتية بعين الاعتبار.

وغمز بريماكوف من قناة الاتفاق الاردني - الفلسطيني. قائلاً: «ليس كل ما فعله ياسر عرفات في الاشهر الاخيرة مفيداً للفلسطينيين» كما انتقد موقف عرفات «العدائي» من سوريا.

وقال بريماكوف ان التفاهم بين الملك حسين وياسر عرفات سيؤدي الى «صفقة منفصلة، للقضاء على أمل اقامة دولة فلسطينية مستقلة». وأكد ان الاستعداد السوفياتي لاجراء اتصالات مع الولايات المتحدة «لا يعني ان موسكو تتوقع حل جميع القضايا في المنطقة بصفقة واحدة» مضيفاً «انه بالامكان التوصل الى حلول تمهيدية شريطة الا تكون على شكل صفقات منفردة».

واشار بريماكوف إلى انه «من الممكن ان يستمر المؤتمر وقتاً طويلاً وان تعالج بعض القضايا المحددة، بصورة محددة، ولكن يتعين ان يتم ذلك في اطار الحل الشامل». وعن احتمال عودة العلاقات الديبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، قال: «إن بحث ذلك سابق لوانه الآن» (القبس، ١٩٨٥/٦/٩).  
على صعيد آخر، قام الرئيس السوري حافظ الأسد

بزيارة رسمية الى الاتحاد السوفياتي في النصف الثاني من حزيران (يونيو) الماضي، التقى خلالها بالزعيم السوفياتي غورباتشوف. وكانت الزيارة مناسبة اخرى للاتحاد السوفياتي لاعادة تأكيد مواقفه الثابتة من مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وذكرت وكالة «نوفوستي» «ان القادة السوفيات والسوريين عبروا عن اعتقادهم الراسخ بانسه لا يمكن احلال سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط الا عن طريق توحيد جهود كل الاطراف المعنية وعمل اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة وتوفير حقوق الشعب الفلسطيني القومية الثابتة عملياً. وجرى التأكيد على انه لحل المشكلة الفلسطينية، حلاً جذرياً، أهميته البالغة في سبيل التوصل الى تسوية شاملة في الشرق الأوسط. وازافت «نوفوستي» مؤكدة ان «الاتحاد السوفياتي ينطلق من ان المشكلة الفلسطينية تشكل لب نزاع الشرق الأوسط، وانه لا يمكن ان يستتب السلام في المنطقة بدون حل هذه المشكلة حلاً عادلاً، وهذا الحل هو تحرير الاراضي الفلسطينية من الاحتلال واعادة الحقوق القومية للشعب الفلسطيني». وأكدت الوكالة السوفياتية، في مقالة ثانية، ان الولايات المتحدة واسرائيل تسعيان الى «فرض املائهما السياسي والعسكري على العرب وحملهم على عقد صفقات منفصلة مع المعتدي مفيدة للامبريالية ومشيئة ومحفوفة بمخاطر جمة للعرب... والحيولة، بمساعدة بعض الاوساط العربية، دون اقامة دولة فلسطينية مستقلة».

عبد الرحيم شطناوي

## «مبادرة بيرس» محاولة لاجهاض التحرك السياسي

التحرير، تجسد في قول شولتس، في رسالته التي نقلها القائم بالاعمال الاميركي في تل ابيب، روبرت فلاتون، ان تصريحات الملك حسين «بعيدة المدى الى حد تتجاوز فيه كل ما قاله اي زعيم عربي علناً منذ سنوات» (ارنييل غيناي، يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٦/٧، ويوسف حاريف، معاريف، ١٩٨٥/٦/٧). او كما يقول الصحافي الاسرائيلي عويد غرانوت (معاريف، ١٩٨٥/٦/٧) من ان الزيارة دفعت الولايات المتحدة الى التخلي عن عدم حماسها للتعاطي مع قضية الشرق الاوسط، لانها اقتنعت بان «الملك حسين جاد في جهود السلام وعلى استعداد لبدء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل».

ومن ناحية اخرى، ما كان لمبادرة الملك حسين، التي اطلقت عليها وسائل الاعلام الاسرائيلية لاحقاً لقب «مبادرة حسين - شولتس»، لتحدث تلك البلبلة في الاوساط الاسرائيلية الرسمية والعامّة، لولا ما تضمنته، وفق تسلسلها المرهلي، من دعوة لحوار اميركي مع وفد اردني - فلسطيني مشترك، لا يشارك فيه، عضو من م.ت.ف. كتمهيد لحوار اميركي رسمي مع الوفد المشترك، ولكن هذه المرة بمشاركة اعضاء من م.ت.ف.، ثم عقد المؤتمر الدولي لرعاية المفاوضات المباشرة بين الجانب العربي والجانب الاسرائيلي (معاريف، ١٩٨٥/٦/٧). وهذا المسار المرهلي هو مبعث قلق وخشية الاوساط الاسرائيلية الرسمية الحاكمة. فالحوار الاميركي مع الوفد المشترك، ان يؤدي - كما امرت عن ذلك مصادر امنية رفيعة المستوى - الى اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة

جاءت المبادرة الاردنية لتحريك عملية السلام في الشرق الاوسط، والتي اعلن عنها في ختام المحادثات التي اجراها الملك الاردني مع زعماء الادارة الاميركية، اثناء زيارته الاخيرة لواشنطن (اواخر ايار - مايو الماضي)، كمحصلة، وفق اعتقاد العديد من المراقبين، للجهود العربي في هذا الاتجاه على امتداد الشهور الستة الماضية، وكمحصلة اساسية لاتفاق تنسيق العمل والتحرك السياسي بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي عرف بـ «اتفاق عمان».

وكما هو معلوم، فقد رفضت القيادة الاسرائيلية، في حينه، بشقيها المرخحي والليكوذي، اتفاق عمان، ان مداورة، «نعم... ولكن...» (المعراخ)، وان صراحة من جانب الليكوذي، على اعتبار انه يشكل عقبة في طريق السلام الاسرائيلي وعملية المفاوضات التي تدعو اسرائيل اليها.

وما كان لهذه المبادرة ان تحدث ما حدثته من جدل، داخل المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة وبين الاحزاب والرأي العام الاسرائيلي، وما كان لحكومة بيرس - شامير ان تتقدم بمبادرة مضادة (مشروع النقاط الخمس) رغم انغماسها في للمة الوضع الاقتصادي المتدهور، لولا ذلك الاحساس بانه في اعقاب زيارة الملك حسين - ورغم التقديرات السابقة ان الزيارة لن تسفر عن اي تطور درامي (انطباعات شامير عن محادثاته مع شولتس، وتقدير السفير صموئيل لويس لنتائج الزيارة اثناء حديث مع رئيس الحكومة شمعون بيرس) - لوحظ تحرك ما في العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية والاردن ومنظمة

وامكان التسوية والحلول الممكنة.

#### ١- رسالة شولتس:

باديء ذي بدء، تجدر الاشارة الى عدم وجود وثيقة رسمية خطابة من الوزير شولتس. فما اصطلح على تسميته بـ «رسالة شولتس» هو، حسب ما ورد في صحيفة عل همشمار (١٩٨٥/٦/٧). ليس رسالة بالمعنى الدبلوماسي المألوف، بل رسالة شفوية نقلها الى رئيس الحكومة الاسرائيلية القائم باعمال السفير الاميركي في تل ابيب، ووبرت فلانسون. ومن ناحية اخرى، فـ «رسالة شولتس» غير منفصلة، لناخية مضمونها، عن الاقوال التي ادلى بها وزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، في المؤتمر الصحافي الذي عقده قبل يوم واحد من نقل مضمون رسالته الى الحكومة الاسرائيلية، التي استمعت الى ما تضمنته من افكار في جلستها الاسبوعية، يوم ١٩٨٥/٦/٢. ماذا قال شولتس في مؤتمره الصحافي، وماذا تضمنت رسالته؟

صحيفة هآرتس الاسرائيلية (١٩٨٥/٦/٢) نسبت الى وزير الخارجية الاميركي، قوله في مؤتمره الصحافي: «بحثنا مع الملك حسين في المواقفات [بالنسبة لاعضاء الوفد]، وانا على ثقة من وجود اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني لا ينتمون الى م.ت.ف.، وبالتالي يمكن اعتبارهم ملائمين للقاء». واذاف شولتس انه في اللحظة التي يعثر فيها على مثل اولئك، فانهم سيلتقون مع مساعده ريتشارد مورفي. وبالنسبة للمؤتمر الدولي، عاد شولتس وأكد الموقف السابق للولايات المتحدة، من ان الادارة الاميركية لا ترى في المؤتمر الدولي اطاراً فعالاً ومثمراً لحل النزاع. لكنه اضاف ان الادارة تنفهم حاجة الملك حسين للحصول على مساندة دولية لخطواته ولبادته السلمية، «لكن الهدف ليس عقد مؤتمر دولي بل مفاوضات مباشرة بين الاطراف».

وبالنسبة لمشاركة الاتحاد السوفياتي في عملية السلام، قال شولتس: «في هذه الاثناء، ارى ان السوفييات اعبروا عن معارضتهم لاتفاق حسين - عرفات. واذ كان هذا هو رأيهم، فلا ارى كيف يمكن لهم المساهمة في عملية السلام. خاصة وان الاتحاد السوفياتي، ليس له علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، ومازال يشن الحملات اللاسامية ضد اليهود. ويمنع هجرتهم منه». وكرر شولتس موقف الولايات المتحدة

التحرير الفلسطينية ويمبدأ التفاوض معها بحسب، بل، ايضاً، الى اعترافها بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني (معارييف وعل همشمار، ١٩٨٥/٦/١٤). واذفان المصادر الامنية محذرة من انه اذا اعترفت الولايات المتحدة، في اعقاب محادثات الحوار بشرعية م.ت.ف.، فان ذلك سيخلق وضعاً جديداً على صعيد العلاقات الاسرائيلية - الاميركية، وقد يقود الى اقامة دولة فلسطينية (المصدر نفسه).

ومع ان المؤشرات لتحريك الوضع السياسي قد بدأت تلوح في الافق منذ التوقيع على «اتفاق عمان» وما تلاه من تحركات عربية وفلسطينية واميركية، الا ان زيارة الملك حسين كانت المرحلة الختامية في ذلك الجهد، وبالتالي فان تحريك الوضع السياسي، او استمراره في حالة الجمود، كان يتوقف، الى حد كبير، على ما ستسفر عنه الزيارة من نتائج مع الطرف الاميركي بشأن تحريك الوضع وسبل ذلك. وهكذا، فقد شهد شهر حزيران (يونيو) الماضي، سلسلة من التحركات والمواقف السياسية على الصعيد الاسرائيلي، كانت، الى حد كبير، انعكاساً لما اسفرت عنه زيارة الملك حسين، وللمبادرة التي طرحها اثناء محادثاته مع الرئيس ريغان وكبار المسؤولين في ادارته. وعاد الزخم الى النشاط السياسي الاسرائيلي، بمختلف مستوياته الحكومية والبرلمانية والعامه، متمحوراً حول ما اصطلحت وسائل الاعلام الاسرائيلية على تسميته بـ «مبادرة حسين - شولتس». ويمكن القول، استناداً الى ردود الفعل الاسرائيلية على المبادرة وعناصرها، والى التعليقات الصحافية عليهما، ان المبادرة قد احييت من جديد، بعد فترة من الانغماس الاسرائيلي شبه الكلي بالازمة الاقتصادية وافرازاتها، الجدل الداخلي حول النزاع العربي - الاسرائيلي بشكل عام، ومركبات ذلك النزاع، وعلى رأسها القضية الفلسطينية بكل جوانبها وتحدياتها، فقد تمحور الجدل حول الموضوعين التاليين: (١) رسالة شولتس؛ (ب) مبادرة بيرس المضادة للمبادرة الاردنية.

وضمن هذين العنوانين العريضين، طال الجدل المبادرة الاردنية كونها الاب الروحي للرسالة، وكذلك القضايا المتفرعة من الموضوعين اعلاه، والمتعلقة بموضوعات الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والقبول باشرائها في مفاوضات السلام، والتمثيل الفلسطيني واطاره - الوفد المشترك، وتركيبه الوفد واشكالاتها، واطار المفاوضات - المؤتمر الدولي،

من مصير هضبة الجولان، معتبراً ان القرار ٢٤٢ يشمل تلك الاراضي ايضاً، وبالتالي فهي موضوع للمناقشة، وانه اذا كانت سوريا ترغب، فباستطاعتها المشاركة في المداولات (المصدر نفسه).

وتعقيباً على اقوال شولتس في مؤتمره الصحافي، ذكرت مراسلة صحيفة عل همشمار (١٩٨٥/٦/٢) للشؤون السياسية ان «القدس» قد استقبلت باستياء اقوال وزير الخارجية الاميركي المتعلقة بعقد لقاء قريب بين وفد اميركي برئاسة مورفي وبين وفد اردني - فلسطيني مشترك. ونسبت المراسلة الى مصدر رفيع المستوى قوله «ان حكومة اسرائيل تعارض، معارضة قاطعة، مثل ذلك اللقاء المسبق. فهي ترى في ذلك امراً يتعارض مع مصالح اسرائيل، ويلحق الضرر بالمفاوضات ويفرض السلام».

اما «رسالة شولتس» ومضمونها فشككت. على امتداد قرابة الاسبوعين او اكثر، محور اهتمام الاوساط السياسية الاسرائيلية الرسمية وغير الرسمية. فقد ادرجت على جدول اعمال الحكومة في جلستها العادية يوم ١٩٨٥/٦/٢، وصدر بيان حكومي بهذا الشأن. واعقب ذلك مشاورات حثيثة بين رئيس الحكومة ووزراء الليكود لاعداد رسالة جوابية عليها. ثم عادت الحكومة وناقشت، في جلستها الاسبوعية يوم ١٩٨٥/٦/٩، نص الرسالة الجوابية. وفي اليوم التالي، ادلى رئيس الحكومة ببيان امام الكنيست، طرح فيه مشروعاً من خمس نقاط، كمشروع مضاد للمبادرة الاردنية. وفي هذه الاثناء، كان السجال متواصلاً، وعلى مختلف الصعد، حول مضمون رسالة وزير الخارجية الاميركي، وابعادها.

وانطلاقاً من حقيقة عدم وجود نص رسمي لما سمي بـ «رسالة شولتس»، فقد اوردت الصحف الاسرائيلية مضمون الرسالة كما رشع عن اوساط الحكومة. فصحيفة عل همشمار (١٩٨٥/٦/٣)، اوردت مضمون الرسالة منوّهة بانها تحدثت، بلهجة دراماتيكية، عن التزام الملك حسين بالتقدم، بسرعة، نحو مفاوضات مباشرة خلال هذه السنة «وان تصريحات الملك حسين بشأن المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وتأييد م.ت.ف. لذلك، تشكل خطوة بعيدة المدى، تتجاوز كل ما قاله، علناً، أي زعيم عربي منذ سنوات». ويحكي شولتس في «رسالته» فيقول ان الملك حسين قد اعرب عن استعداده لمفاوضات مباشرة على اساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ و٢٣٨. وانه اعرب عن اهتمامه باقامة «كونفدرالية اردنية - فلسطينية

وليس دولة فلسطينية». ويضيف شولتس ان الملك حسين يشارك الولايات المتحدة ورغبتها في «التقدم في المفاوضات في هذه السنة»، وانه اوضح ان هدفه هو اجراء مفاوضات بين وفد اردني - فلسطيني واسرائيل، في سياق مؤتمر دولي. وينوه شولتس في «رسالته» بطروحات الملك حسين، فيقول: «اننا نرى في اعلانه، وفي مصادقة ياسر عرفات واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عليه، تطوراً بعيد الدلالات». لكنه يضيف، ومع ذلك «فدون اعلان مباشر من م.ت.ف.، فان الولايات المتحدة تواصل التمسك بموقفها من ان م.ت.ف. لم تعط، بعد، تعبيراً واضحاً لموقف جديد».

ويتعهد وزير الخارجية الاميركي في «رسالته» الى رئيس الوزراء شمعون بيرس بانه «ليس هناك أي تغيير في موقف الولايات المتحدة من [فكرة] عقد مؤتمر دولي. اننا سنواصل معارضة ذلك ونعتقد بانه لن يقدم أي مساهمة لعملية السلام. اننا نواصل معارضتنا لاشراك الاتحاد السوفياتي في العملية». ويضيف شولتس ان الولايات المتحدة قد اوضحت للملك حسين انها لا تستطيع تأييد اشراك اعضاء م.ت.ف. في الوفد الاردني - الفلسطيني وانها لن تتحاور مع المنظمة الى ان تعلن قبولها «بالشكل الاكثر وضوحاً وغير القابل للتأويل بالقرارين ٢٤٢ و٢٣٨، وطالما لم تعترف، بعد، بحق اسرائيل في الوجود». ويعلن شولتس، في «رسالته»، عن ان هناك توافقاً في الرأي بين الولايات المتحدة والملك حسين بشأن «جدوى اللقاء بين الولايات المتحدة ومجموعة اردنية - فلسطينية».

ويضيف: «لقد اكدنا، ووافق الملك على ذلك، ان هذا اللقاء المسبق لن تتخله مفاوضات وان تلك المفاوضات تجري، فقط، بين اسرائيليين واردنيين وفلسطينيين مقبولين من [قبل] كل الاطراف».

وفي ختام «رسالته»، يشير شولتس الى ان رسالة مماثلة قد تم ارسالها الى وزراء خارجية حلف شمال الاطلسي، تماشياً مع رغبة الملك حسين في الحصول على دعم دولي لتحركه. وعقبت اوساط سياسية في القدس على ذلك بقولها انه ربما يكون المراد بذلك، محاولة اميركية لزوج دول حلف شمال الاطلسي في عملية المفاوضات، بهدف اضعاف مطالبة الملك حسين بعقد مؤتمر دولي (المصدر نفسه).

واظهرت المداولات والتعقيبات القصيرة من جانب الوزراء، التي اعقبت طرح بيرس لمضمون «الرسالة»، ان هناك تبايناً في الآراء لناحية صيغة البيان المقترض ان يصدر، بين مطالبة وزراء الليكود بتأكيد رفض

اسرائيل لمقترحات الملك حسين وللأفكار الواردة في رسالة شولتس بشأن الحوار المسبق والتمثيل الفلسطيني والمؤتمر الدولي وبين مطالبة وزراء حزب العمل بضبط النفس وصياغة البيان بروح ايجابية. وفي ختام الجلسة، نشر بيان صاغه رئيس الحكومة أخذاً بعين الاعتبار تباين المواقف، ومتلافياً أثارة سخط كل من الليكود والمعراخ، بخلوه من اي رد ايجابي على تصريحات الملك حسين ومواقفه، موضحاً، فقط، ان «اسرائيل تبارك كل تقدم نحو السلام، وهي تؤمن بأن الطريق الى ذلك، هي عبر المفاوضات التي تبدأ وتتواصل بشكل مباشر بينها وبين الاردن او وفد اردني - فلسطيني». وبالنسبة لموضوع مشاركة الفلسطينيين في الوفد المشترك، يذكر البيان «ان حكومة اسرائيل ترفض مشاركة رجال م.ت.ف. الذين ينادون بابادة اسرائيل في مفاوضات السلام». كذلك، جاء في البيان ان اسرائيل مازالت تواصل رفضها لفكرة المؤتمر الدولي (معاريف و عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٣).

وتقول مراسلة صحيفة عل همشمار للشؤون السياسية (المصدر نفسه) ان البيان تضمن رفضاً للحوار المسبق المشار اليه في «رسالة شولتس»، لكنه، من ناحية اخرى، لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية بالنسبة لموضوع اشتراك اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني في الوفد المشترك. فالحوار المسبق ومشاركة اعضاء من المجلس الوطني في الوفد المشترك - وفقاً لصحيفة هآرتس (١٩٨٥/٦/٣) - تم الاتفاق عليها مع بيرس اثناء زيارة وزير الخارجية الاميركي للمنطقة قبل بضعة اسابيع.

لكن بيان الحكومة لم يضع حداً للجدل حول المبادرة الاردنية والنقاط التي تضمنتها «رسالة شولتس»، بل اشتد هذا الجدل استعداداً لاعداد رسالة جوابية رسمية إلى وزير الخارجية الاميركي. فمن بريطانيا، سارع وزير خارجية اسرائيل، اسحق شامير، الى الاعلان عن ان «لا جديد في اقتراحات الملك حسين الاخرية التي قدمها الى الاميركيين، بل على العكس، فانها تحمل في طياتها عناصر سلبية تثقل على المفاوضات وتشكل عائقاً امام السلام» (هآرتس، ١٩٨٥/٦/٣). واعتبر شامير ان «اتفاق عمان» يهدف، عملياً، الى تحقيق اعتراف اميركي بمنظمة التحرير وإلى الحصول على دعم لفكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. واكد شامير، الذي كان يتحدث امام اعضاء فرع حركة حيروت في بريطانيا، ان

اسرائيل تنازلت عن ٩٠ بالمائة من الاراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، ولا مجال، بعد، لتنازلات اقليمية اخرى (معاريف، ١٩٨٥/٦/٣). وحذا حذو شامير كل من الوزيرين دافيد ليفي وارنييل شارون، حيث طالب الاول برد حازم وفوري على رسالة شولتس التي اعتبرها خطوة خطيرة، هدفها تمكين الولايات المتحدة من الاعتراف، اعترافاً واقعياً، بمنظمة التحرير. اما الوزير شارون، فقال: «ان اسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. ولن تتفاوض على اساس مشروع ريفان، بل، فقط، على اساس اتفاقي كامب ديفيد». وازداد شارون: «ان اللقاء المسبق مع وفد اردني - فلسطيني مشترك يتعارض مع رأي اسرائيل ويجب ان يكون واضحاً [لناحية موقف الحكومة] اننا نعارض المفاوضات او الحوار التحضيري بين الولايات المتحدة والاردن» (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٣).

وواصل وزراء الليكود ضغوطهم، فدعوا الى عقد جلسة لكتلة الليكود البرلمانية لبحث التطورات. وتميزت تلك الجلسة - كما وصفتها صحيفة عل همشمار (١٩٨٥/٦/٤) - بثلاث لاءات: لا للولايات المتحدة، ولا للملك حسين، ولا للمفاوضات مع الفلسطينيين. وافتتح المناقشة الوزير موشي أرنس محلاً مضمون رسالة شولتس، فقال: «ان هذه هي المرة الاولى في السنوات الثلاث الاخيرة التي تطرح فيها الولايات المتحدة، علناً، افكاراً ومواقف تتعارض مع مواقف اسرائيل. وبينما كان هناك تماثل في المواقف في السنوات الثلاث الماضية، فان العلاقات ترم، الآن، في مرحلة من الخلاف في وجهات النظر». وحسب رأي أرنس يجب بذل كل جهد الآن لوقف الانجراف في موقف الاميركي، عبر التلميح غير القابل للتأويل من جانب اسرائيل بان المفاوضات من اجل السلام في الشرق الاوسط، يجب ان تجرى بشكل مباشر بين اسرائيل والاردن، دون مشاركة م.ت.ف. وطمان أرنس زملاءه بقوله: «الى ان يأتي الملك حسين الى المفاوضات، سيكون شامير قد اصبح رئيساً للحكومة (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٦/٤).

وازاء تصريحات وزراء الليكود المتشددة، حاول رئيس الحكومة طماننة زعماء الليكود من ناحية، والتخفيف من حدة الجدل مع الولايات المتحدة من ناحية اخرى. فقد اكد ان الحكومة، بشقيها، على استعداد «لللقاء وفد اردني - فلسطيني وجهاً لوجه، من اجل ايجاد حل مشرف ومقبول من كل الاطراف... والتباحث معه دون شروط مسبقة». وقال بيرس انه



يجب التمييز بين الفلسطينيين وبين م.ت.ف. «فالفلسطينيون هم شعب. وم.ت.ف. هي منظمة قائمة من اجل نفسها، وانه، يمكن ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية، ولكن ليس لمشكلة م.ت.ف.» (عمل همشمار، ١٩٨٥/٦/٤).

واضاف بيرس: «يجب ان نقول 'لا'، ويجب الا نخشى قول الـ 'لا' في الجدل مع الاميركيين بالنسبة لهذه الفكرة او تلك. ولكن لا يجوز قول 'لا' تبدو وكأنها 'لا للسلام'» (هأرقس، ١٩٨٥/٦/٤). وقال بيرس، الذي كان يتحدث في برنامج «موكيد» التلفزيوني، انه «يجب تذكير وزير الخارجية الاميركي في سياق الرد على أفكاره، بأنه اذا كان يعتقد بأن الطريق قد شقت امام عملية السلام، وان الاردن قد تقدم على هذا الطريق، وان م.ت.ف. قد تغيرت، فان ما تاد الى ذلك هو الموقف المشترك لاسرائيل والولايات المتحدة، ولذا يجب الحفاظ على ذلك». واطاف: «ان مواصلة العمل، وفق الاستراتيجية المشتركة، ستقرب السلام ولن تبعده». وعلى حد قوله، فالاستراتيجية المشتركة وجدت ترجمة عملية لها بالاصرار على مبادئ المفاوضات المباشرة ورفض المؤتمر الدولي (المصدر نفسه).

وبينما كان بيرس يحاول قطع الطريق على احتمالات اشتداد الخلاف مع الولايات المتحدة، جاءت تصريحات وزير دفاعه، اسحق رابين، في الولايات المتحدة، مفاجئة لكبار موظفي الادارة، مما بدا كـ «خط متصلب» من جانب وزير الدفاع. وكان وزير الدفاع الاسرائيلي قد اعرب، في لقاء له مع المراسلين الاسرائيليين، عن قلقه وخشيته من موقفين آخرين للادارة الاميركية، اضافة الى الخلاف الاميركي - الاسرائيلي بشأن تزويد الاردن بأسلحة اميركية متطورة.

وحدد رابين نقطتي الخلاف الجديدتين بانهما تتمثلان في استعداد الولايات المتحدة للقاء وفد اردني - فلسطيني مشترك، دون التزام بأن تقود تلك الخطوة الى محادثات اسرائيلية - عربية مباشرة، وكذلك في الاستعداد الذي ابدته الولايات المتحدة لاجراء المحادثات تحت «مظلة» دولية. وقال رابين: «ان اسرائيل ترفض هذين التوجهين جملة وتفصيلاً» (عمل همشمار، ١٩٨٥/٦/٥). وتطرق رابين، في الرد على الاسئلة، الى موضوع تحديد هوية الممثلين الفلسطينيين في الوفد المشترك، الامر المختلف عليه مع الولايات المتحدة، فقال انه يعتقد بأن اسرائيل على

استعداد للبدء بمفاوضات مع الاردن، يشارك فيها. ايضاً، بعض المندوبين الفلسطينيين. لكن هؤلاء يجب ان يأتوا من بين الزعامة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس الاساتذة الجامعيين الثلاثة المقيمين في الولايات المتحدة». وعندما لفت نظره بعض المراسلين الى التقارير الصحافية الواردة من اسرائيل والتي تحدثت عن استعداد رئيس الحكومة شمعون بيرس، لضم عدد من اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الى الوفد المشترك، قال رابين: «بقدر ما اعلم، فالموقف الاسرائيلي الاساسي يرفض التفاوض مع 'كل عضو في م.ت.ف.'». واطاف انه يتفق في الرأي مع عرفات بأن اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني يرتبطون بمنظمة التحرير الفلسطينية (المصدر نفسه).

وجاءت تصريحات رابين هذه لتصب مياهاً باردة على الازمة التي رجح بعض المراقبين ان تشتد داخل صفوف الائتلاف، خاصة في اعقاب صدور تصريحات متشنجة ومتناقضة عن اعضاء كنيست من الحزبين الكبيرين، بشأن المبادرة الاردنية والنقاط التي تضمنتها رسالة شولتس، لم يستبعد فيها امكان حل الحكومة والدعوة الى انتخابات مبكرة.

وخلفت تصريحات رابين هذه ارتياحاً في صفوف قيادة الليكود التي اشادت بمعارضة وزير الدفاع للمبادرة الاميركية الجديدة. وقالت رئيسة كتلة الائتلاف، عضو الكنيست سارة دورون، في هذا الصدد: «ان الشعب تعب من الازمات الاسبوعية. وبعد اقوال رابين ليس هناك مبرر لخلق ازمة جديدة» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٦/٤).

اما ردود فعل المعارضة الحزبية الصهيونية من معسكر «اليسار الراديكالي» (ميام وراتس)، واليمينية المتطرفة (هتحياه)، فالتقت حول تصبذ حل الائتلاف والدعوة الى انتخابات مبكرة اذا تعذر اتخاذ موقف ايجابي داخله من المبادرة والمفاوضات مع الفلسطينيين (موقف «اليسار»). او اذا مارس المعراخ وحزب العمل ضغطاً في هذا الاتجاه (موقف اليمين المتطرف) (معاريف، ١٩٨٥/٦/٣، وعمل همشمار، ٢ و١٩٨٥/٦/٧).

وانفردت حداش (الجهة الديمقراطية للسلام والمساواة) بموقف تمييز رفضت فيه مضمون رسالة شولتس، واعتبرتها - كما جاء على لسان السكرتير العام لحزب راكم، منير فيلز، «خطوة غير مساعدة لدفع عملية السلام و'وصفة' لحروب اخرى كونها ترفض

مضادة من جانب اسرائيل في سياق مباراة على كسب عطف الرأي العام ومشروعاً غامضاً في بعض جوانبه، تلافياً لنشوب ائتلافية. وتتضمن مبادرة بيرس الجديدة ما يلي:

- استمرار المحادثات التي يجريها ممثلو الولايات المتحدة مع اسرائيل سوياً مع الاردن ومصر وممثلين فلسطينيين من غير اعضاء م.ت.ف.

- تشكيل طاقم مقلص اردني - فلسطيني - اسرائيلي، مهمته اعداد جدول اعمال لمؤتمر اردني - فلسطيني - اسرائيلي بمشاركة الولايات المتحدة.

- تجنيد دعم الدول دائمة العضوية في مجالس الامن لمفاوضات مباشرة بين الاردن ووفد فلسطيني واسرائيل، دون ان تتعهد اي منها بالدعم المسبق لموقف احد الاطراف.

- تعيين ممثلين فلسطينيين معتمدين من المناطق يمثلون مواقف السكان ويكونون مقبولين من الاطراف كافة.

- عقد مؤتمر افتتاحي خلال ثلاثة اشهر، في مكان يتفق عليه، في الولايات المتحدة او اوروبا او الشرق الاوسط (دافار، ١٩٨٥/٦/١١).

وقال بيرس في بيانه: «انني اعتقد بأنه في الامكان القول لاصدقائنا فيما وراء البحار ولجيراننا فيما وراء النهر، انه رغم كل العراقيل والصعاب على الطريق، فان اسرائيل تؤمن بإمكان التوصل الى مفاوضات مباشرة، وباحتمال ان تثمر كل تلك المفاوضات، وان اسرائيل على استعداد للمساهمة بالكثير من اجل تقدم تلك المفاوضات». وتحدثت بيرس، ايضاً، عن اساس المشروع الاسرائيلي الهادف الى خلق فرصة حقيقية للسلام في المنطقة، فاشار الى «استكمال اخلاء الاراضي اللبنانية، وتطبيق الحكم الذاتي الكامل لسكان المناطق [المحتلة]، وانتهاج سياسة تتعلق بتحسين نوعية الحياة في المناطق، وبالاستيطان. سياسة تأخذ في الحسبان ليس حقوق اسرائيل فحسب، بل، ايضاً، مشاعر سكان المناطق، واستئناف الحوار مع مصر، وايضاً، مفاوضات للسلام ترتكز على اربعة مبادئ:

حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة الى جانب اسرائيل. كذلك، فهي لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وترفض عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة كل الاطراف ذات الصلة بالنزاع ومن ضمنها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة» (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٤).

وفي اجواء ردود الفعل الاولية هذه، بالوانها المختلفة، بدأ رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، باعداد الرد الرسمي لحكومته على رسالة شولتس، وتشير صحيفة عل همشمار (١٩٨٥/٦/٧) الى ان الصيغة النهائية للرد، الموقعة من جانب بيرس، قد تم التوصل اليها من خلال التشاور مع وزير الخارجية، اسحق شامير ولم يتطرق الرد الرسمي الى موضوع اشتراك اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني في الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك «لان وزير الخارجية، شولتس، لم يتطرق الى ذلك في مضمون رسالته». لكن الحكومة، طلبت من سفيرها في واشنطن ايضاح موقفها الراقض شفهاياً إلى المسؤولين في الخارجية الاميركية. وعملياً، لم يختلف الرد الرسمي عن مضمون بيان الحكومة. فهو يوضح رغبة اسرائيل في السلام واثباتها بان المفاوضات المباشرة فقط بإمكانها ان تقود الى ذلك. ويمتدح رئيس الحكومة دعم الولايات المتحدة للمفاوضات المباشرة بين اسرائيل وجاراتها، وكذلك معارضتها للمؤتمر الدولي بمشاركة الاتحاد السوفياتي، الامر الذي تعارضه اسرائيل ايضاً. ويوضح رئيس الحكومة، في رده، ان فكرة «المظلة الدولية» يمكن ان ترد في الحسبان، فقط اذا كان المقصود الدعم السلبي لدول اوروبا لعملية السلام. ويعرب رئيس الحكومة، ايضاً، عن معارضة اسرائيل لاشراك م.ت.ف. في المفاوضات وعن معارضتها للقاء المسبق بين وفد اميركي ووفد اردني - فلسطيني مشترك، دون مشاركة اسرائيل (المصدر نفسه).

## ب - مبادرة بيرس

ووصل التحرك الاسرائيلي المضاد للمبادرة الاردنية ذروته في مشروع النقاط - المراحل الخمس (لاحقاً مبادرة بيرس) الذي طرحه بيرس في سياق البيان السياسي الذي ادلى به في الكنيست يوم ١٩٨٥/٦/١٠، واعتبره بعض المراقبين خطوة

« - مفاوضات على مستوى وزراء.

« - مفاوضات مباشرة.

« - مفاوضات دون شروط مسبقة.

« - مفاوضات مع الاطراف المعنية بالسلام، وليس مع الاطراف المعنية باستمرار النزاع » (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/١١).

ورفض بيرس فكريتي المؤتمر الدولي والحوار المسبق بين وفد اميركي وآخر اردني - فلسطيني. وقال ان على الملك حسين « ان يقرر اذا كان يريد السلام مع اسرائيل ام لا ». وبالتالي، فعليه ان يجري المفاوضات معها، بدل ان « يحاول تركها في غرفة انتظار ملفوفة بالظلمة الى ان يتم الاتفاق على كل شيء بغيابها ». وعن الحوار المسبق، قال بيرس انه وفقاً للخطة الآخذة بالتبلور (المبادرة الاردنية) « فان على الولايات المتحدة ان تأتي الى المؤتمر [الدولي] وقد التزمت بـ ٥٠ المئة من الموقف الاردني والفلسطيني، وعندها، توجه الدعوة الى اسرائيل... مطالبة بأن تقدم لجميع الدعويين الى المؤتمر الغذاء الاقليمي » (دافار، ١٩٨٥/٦/١١).

وشارك في المناقشة كثيرون من اعضاء الكنيسة، من كتل الائتلاف والمعارضة. وتميزت كلمات ممثلي المعارضة « اليسارية » واليمينية بالنقد الشديد لسياسة الحكومة والبيان السياسي، كل من موقعه. فعضو الكنيسة غينولا كوهين (هتحيابه)، قالت في كلمتها ان « الأنجراف لم يبدأ في البيت الابيض، بل في هذا البيت [الكنيسة] لذي بعض رجال المعراخ. ولكن اذا كنت، سيدي رئيس الحكومة، تعتقد بأن سابقة ياميت ستتكرر في يهودا والسامرة، فانت مخطيء ».

اما المعارضة الصهيونية « اليسارية والراديكالية »، فاعتبرت ان رد الحكومة على المبادرة الاردنية (مبادرة بيرس المضادة) يشكل عرقلة لجهود السلام. ووصف عضو الكنيسة، فكتور شملطوف، بيان الحكومة بأنه « مخيب للآمال » ورأى انه وكلمة « سنحت فرص لفتح المسار السياسي، يرتفع ضغط الدم لدى هذه الحكومة المصابة بالانيميا وتصاب بالدوار فتتحدث بمائة صوت ». ووجه شملطوف كلامه الى رئيس الحكومة، فقال: « كان خطابك، في الواقع، قُبُولاً الفيتو لذلك الجزء

من الحكومة الذي يكبح كل فرصة لفتح المسار السياسي، ويجيب بالرفض الفوري على كل شيء ». وتطرق شملطوف الى موضوع مشاركة اعضاء م.ت.ف. في الوفد المشترك، فذكر رئيس الحكومة باتفاقي كامب ديفيد، حيث قال رئيس الحكومة الاسبق، مناحيم بيغن، بشأن مشاركة الفلسطينيين في محادثات الحكم الذاتي، انه لن « يدقق في افكارهم، بينما الحكومة الحالية تفعل ذلك، وتكرر الخطأ السياسي الشنيع بانها لن تتفاوض مع م.ت.ف. ابداً ».

واضاف شملطوف، مؤكداً « لن تجدوا عربياً فلسطينياً واحداً، حتى في المناطق، يوافق على الدخول في المفاوضات في اطار وفد اردني - فلسطيني، دون ان يقول انه يتحدث بموافقة م.ت.ف. وباسمها ». وقال شملطوف، ايضاً، ان « اي حكومة طبيعية كانت تضع الاردن وم.ت.ف. والاميركيين امام الامتحان معيدة الكرة الى ملعبهم ». واختتم شملطوف كلمته بالقول:

« سيدي رئيس الحكومة، كان عليك اليوم، ومن فوق هذا المنبر، ان تقول للملك حسين: انني ادعوك منذ صباح الغد الى مفاوضات على اساس القرارين ٢٤٢ و٢٢٨، واذا جاء عرفات معك على الاساس نفسه واعترف بحق اسرائيل في الوجود - سنبدأ فوراً بالمفاوضات. وكان على رئيس الحكومة، ان يقول ايضاً للملك حسين: انني ادعوك، فوراً، الى اجراء مفاوضات بشأن ايجاد حل للقضية الفلسطينية على اساس اقامة كونفدرالية اردنية - فلسطينية » (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/١١).

اما عضو الكنيسة يوسي ساريد (راتس)، فقال في كلمته: « ان رسالة بيرس الجوابية، هي رسالة شامير وأرنس وشارون، [ومع ان] اليد التي وقعت هي يد بيرس بالفعل، الا ان الصوت هو صوت الليكود. والفارق الوحيد بين المعراخ والليكود يكمن في الوقت. فالليكود يرد بلا قاطعة على كل مبادرة. اما المعراخ فيتلعثم لمدة يومين، ويثلوي، ثم يرد بالك 'لا' نفسها » (معاريف، ١٩٨٥/٦/١١).

وفي ختام المناقشة، لم يجر تصويت على البيان بسبب مطالبة كتلتي ميام وراثس اعتبار التصويت

تصوتاً على الثقة بالحكومة. فوفقاً للقانون، يجب تأجيل التصويت، في مثل هذه الحالة، الى جلسة اخرى قريبة (عل همشمار، ١١/٦/١٩٨٥).

لكن الكنيست عاد وصادق على البيان في جلسة لاحقة يوم الاربعاء ١٢/٦/١٩٨٥، دون احصاء الاصوات، حيث كان واضحاً ان البيان يحظى بدعم الاغلبية الائتلافية الساحقة (هأرتس، ١٤/٦/١٩٨٥).

«لا» ... للسلام

### التعليقات الصحافية

لقد عكست التعليقات الصحافية، ايضاً، حالة اللبلة والتخبط التي تميزت بها ردود الفعل السياسية الرسمية والحزبية على الموضوعات والقضايا التي طرحها التحرك السياسي الذي اعقب زيارة الملك حسين لواشنطن. فالزيارة والمبادرة التي طرحت في اعقابها والاستجابة الامريكية الجزئية لبعض عناصر المبادرة، كما تجسدت في رسالة شولتس، والتصريحات الاخرى لكبار المسؤولين الاميركيين، واخيراً المبادرة الاسرائيلية المضادة، احييت من جديد الجدل حول الجوانب المختلفة للنزاع العربي - الاسرائيلي وقضيته المركزية - القضية الفلسطينية. وتحديدأ، يمكن القول ان التحرك السياسي الاخير، قد طرح، مجدداً، الجدل حول امكان الخروج من حالة التجمود السياسي بشكل عام (المبادرة الاردنية مقابل مبادرة بيرس) وكيفية ذلك، ولكن، في الاساس، اعاد تسليط الاضواء على القضية الفلسطينية. بصفتها لب النزاع، وعلى جوانبها المختلفة، التي يشكل استمرار تجاهلها من قبل اي طرف، او محاولة الالتفاف عليها عبر صيغ ملتوية، وضعاً للعصي في دواليب مركبة الحل العادل والسلمي للنزاع، البطيئة بطبيعة الحال. ووفقاً للتعليقات الصحافية الاسرائيلية، التي طالبت بالتجاوب مع المبادرة الاردنية وانتقدت موقف الحكومة الاسرائيلية من مجمل الطروحات التي تضمنتها التحرك السياسي الاخير، وبالذات مبادرة بيرس المضادة، يمكن القول ان الموقف الاسرائيلي الرسمي، مازال يراوح مكانه متخبطاً في كيفية التهرب من

الحقائق الموضوعية، التي تؤكد، كما قال الباحث الاسرائيلي ماتي شتاينبرغ باختصار شديد: «ان من يريد السير في العملية السياسية عليه ان يضم اليها م.ت.ف. بطريقة او باخرى. وهذا ما يقوله لنا [الملك] حسين منذ وقت بعيد. [وبات] علينا ان ندرك ان من يرفض م.ت.ف. فانه يرفض [في الوقت نفسه] المسار السياسي. وهذه حقيقة تاريخية» (عل همشمار، ٧/٦/١٩٨٥).

وهذا الاستنتاج المنطقي الذي سبق، من الناحية الزمنية، طرح بيرس لمبادرته الجديدة باسم حكومة التكتل الوطني، جاء استشفافاً للاجواء والمواقف السياسية الاسرائيلية السائدة، لناحية العمق الكامن في صلبها، وهي تحاول القفز فوق هذه «الحقيقة التاريخية».

ومقترباً الى حد ما من هذا الاستنتاج، فقد كتب الصحافي الاسرائيلي مارك غيفن، مقالة في عل همشمار (١٤/٦/١٩٨٥)، عقب فيها على مبادرة بيرس، تحت عنوان «لا... للسلام». يقول غيفن: «ظاهراً، طرح شمعون بيرس مشروعاً مضاداً للمشروع الذي اقترحه الملك حسين. لكن تدقيقاً، ولو سطحياً، في ذلك المشروع، يثبت ان المطروح هو مشروع ضد السلام. مشروع هدفه احباط 'الخطر' الكامن في ان تقود المبادرة الاردنية، المدعومة امريكياً، اسرائيل الى طاوله المباحثات».

وبعد ان يستعرض غيفن اقتراحات بيرس «الفارغة من المضمون»، حسب اعتقاده، يقول بأسلوب لا يخلو من السخرية «بالفعل، فقد نجح بيرس ثانية - كما نجح في مجالات عمل اخرى لهذه الحكومة، مثل المجال الاقتصادي - باستبدال الاعمال بالاقوال الفارغة المضمون. فالمصطلحات اللغوية المهترئة، من كثرة الاستخدام، جاءت لتغطي على الـ 'لا' الاسرائيلية لمبادرة الحسين...» (المصدر نفسه).

وتناولت صحيفة عل همشمار (١١/٦/١٩٨٥)، في افتتاحيتها، مبادرة بيرس المضادة للمبادرة الاردنية، فكتبت: «ان تحريض اسرائيل من واجب السيطرة على مليون من العرب الذين لا يتمتعون بآية حقوق ولا الذين يقاومون، وبشكل فعال، الحكم الاجنبي، كان يجب ان يكون الهدف القومي الرئيس

للمفاوضات السلام التي فتحت آفاقها قليلاً... فاستمرار السيطرة على المناطق المحتفظ بها يعود بضرر لا يقدر على التسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي لاسرائيل، ويدفع اجزاء من السكان نحو الآراء العنصرية [للخاخام] كهانا، ونحو الارهاب المنظم والاتجاهات القومية العابثة...

واضافت عل همشمار: «ولكن، بضغط من الائتلاف، رفض بيرس المبادرة الاميركية - الاردنية، طارحاً اقتراحات مضادة محاولاً السير بين نقاط المطر دون ان يتبلل. فاقترحاته لم تهدف الى دفع مسار السلام الى الامام بل لكسب الوقت... والتكتل حول الامل في ان تحضر المبادرة الاميركية - الاردنية من تلقاء نفسها» (المصدر نفسه).

وتحت عنوان «لنحطم طابو قديماً»، ناقش أشرف منيف (دافار، ١٦/٦/١٩٨٥) موقف حزب العمل، كما تجسد في مبادرة بيرس، مشيراً الى انه «اذا كان رجال الليكود محقين في اعتبار كل فلسطيني وكل هيئة فلسطينية مرتبطة مع م.ت.ف. كتبديل لرفضهم التفاوض مع الفلسطينيين، فماذا بشأن موقف حزب العمل، وبالذات قيادته عندما تقول: نعم للفلسطينيين، لانظمة التحرير الفلسطينية، وما الذي تقصده بذلك؟». ويجيب منيف متسائلاً: «... هل يعتقدون جادين بأن بإمكانهم تعيين ممثلي الطرف الاخر؟»

ويضيف: «في النقطة الرابعة من مشروع رئيس الحكومة الذي طرحه امام الكنيست، جاء ما يلي: 'تعيين ممثلين فلسطينيين معتمدين من المناطق يمثلون مواقف السكان ويكُونون مقبولين من كل الاطراف'. حسناً، لندع جانباً في هذه المرة مسألة صفتهم التمثيلية ومن يقررها. ولكن اذا كان يجب عليهم ان يمثلوا موقف السكان، الا يعلم شمعون بيرس ان الغالبية العظمى من السكان في المناطق تؤيد هذا الجناح او ذاك في م.ت.ف.؟ واذا كان عليهم ان يكونوا 'مقبولين من كل الاطراف' فمن هي تلك الاطراف؟ اسرائيل؟ الاردن؟ الولايات المتحدة؟ وماذا عن الفلسطينيين كأحد الاطراف؟ ومن يقرر اذا كانوا [أي الممثلين] مقبولين منهم؟ دون م.ت.ف. ولو بشكل غير مباشر؟ وهل عندها فقط يصبح هؤلاء ممثلين فلسطينيين، ولكن ليس ممثلي م.ت.ف.؟»

ويتابع: «لقد حان الوقت، أخيراً، لتحطيم الطابو المقدس، ذي التقاليد القبلية الطويلة داخل حزب العمل، والاعتراف بحقائق الحياة: ليس هناك امكان

للتوصل الى مفاوضات. والى السلام، دون ممثلين فلسطينيين مرتبطين، بهذا الشكل او ذاك، بمنظمة التحرير الفلسطينية. ومع ان م.ت.ف. ليست نموذجي المثالي كحركة وطنية... ولكن، لمزيد الأسف، ليس بإمكانني ان اختار عدوي وكذلك ليس بإمكانني ان اختار من يتوجب عليّ التوصل الى سلام معه. فبموافقتنا على الحديث مع 'ممثلها' لا نكون قد قدمنا اي تنازل سياسي، لكننا نكون قد عززنا موقفنا الدولي المساوم».

وبررت صحيفة دافار (١١/٦/١٩٨٥) ما اسمته بالغموض في مبادرة بيرس فكتبت: «لقد كان خطاب رئيس الحكومة، محاولة لتصوير اسرائيل كصاحبة موقف غير رافض لمسار السلام... وهذا عرض سليم للموقف الاسرائيلي، على الرغم من الصعوبات الائتلافية الحالية».

«ومن المؤكد ان بيرس كان سيتكلم في ظروف مختلفة عن الحالية، بلهجة اقل حدة عن المبادرة الاردنية (اذ وصفها بانها محاولة لارضاخ اسرائيل)، ولكن طالما ان هذه الحكومة قائمة وشركاؤها غير قادرين، او لا يريدون حلها، فان رئيس الحكومة لم يكن يملك خياراً سوى تجاوز نقاط الخلاف بصيغ غامضة».

ومن ناحية اخرى، شكك حفاي ايشد (دافار، ١١/٦/١٩٨٥) بنوايا الملك حسين السلمية، معتبراً ان مبادرته، ومبادرة بيرس المضادة، هما مجرد خطوات في ميازة لم تنته بعد «لكسب عطف الرأي العام الاميركي وتأييد الكونغرس والادارة»، مؤكداً بانته سبق له وتهرب من السلام بمختلف الذرائع، كما فعل في الماضي.

ويضي ايشد فيقول: «وان لم يكن هناك مفر، في المستقبل، من تمثيل مباشر او غير مباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات مع اسرائيل، وحتى لو اصبح هذا التمثيل متاحاً من جانبنا، فمن المفضل، بل ومن الضروري، ان تبدأ المفاوضات بين اسرائيل والاردن، دون م.ت.ف.، والا فانها لن تبدأ أبداً».

ويتذرع ايشد، كغيره، بأنه ليس هناك اكثرية لصالح السلام وفق الطروحات الاردنية والعربية «ففي حزب العمل نفسه هناك الكثيرون الذين يرفضون التفاوض مع م.ت.ف. قبل ان تثبت بوضوح انها تغيرت. ان كل اعراب عن الموافقة، الآن، على التفاوض مع م.ت.ف. لن يقدم السلام، بل سيعرقل بدء المفاوضات مع الاردن. وستكون النتيجة الوحيدة لتلك الموافقة انها ستمدغ المؤيدين لها بانهم 'انصار

م.ت.ف. و'خونة' وهذا سيكون اضعافاً لقوى السلام الحقيقية في اسرائيل.

ويخلص ايشد الى القول: «وكما ان هناك حاجة لاجماع واسع، قدر الامكان، على شن الحرب، عندما لا يكون لا مفر منها، كذلك هناك حاجة لاجماع واسع، قدر الامكان، على قضايا السلام، لأنهما [الحرب والسلام] وجهان لعملة واحدة في حقيقة الامر. وكما انه لا يجوز ان تبدو الحرب كمغامرة لا لزوم لها، كذلك لا يجوز ان يبدو السلام كـ 'خيانة' لا سمح الله». وتوقع يوثيل ماركوس (هارتس، ١٩٨٥/٦/٧) الا تسفر المبادرة الاردنية والجهود الاميركية عن اية نتائج ايجابية على الصعيد التسوية، لاسباب ثلاثة:

١ - «لانه لم يحدث بعد اي تحول في الموقف العربي... فالملك حسين مستعد، مبدئياً، منذ سنوات عديدة، لابرام سلام مع اسرائيل مقابل [استرجاع] الضفة كلها. كذلك، فان الوعود بان م.ت.ف. ستعترف قريباً بالقرارين ٢٤٢ و٢٢٨، سبق واعطيت مرات عديدة في السابق ولم تتحقق».

ب - «ان المسار الذي حددته الادارة الاميركية معقد، وهو يتضمن الكثير من الاشتراط 'اذا...، ومن الصعب التهنن بانها ستستنفذ كل رصيدها كي لا تفشل مرة اخرى، كما حصل بالنسبة لمبادرة ريفان».

ج - «ان بيرس، وعلى الرغم من الاهمية التي يعلقها على السلام، فانه سيتحرك... من خلال التوافق مع شركائه في حكومة الكتل الوطني. ونظراً لان الحديث يدور عن تحزك بطيء، فان شركاءه في الحكومة سيماطلون ويجرجرون الوضع حتى يحين موعد المناوبة [والى حين ذلك] سيفشل الليكود كل اقتراح لتقديم تنازلات اسرائيلية... ولذا، ينبغي حدوث تطور دراماتيكي في الجانب العربي - مثلاً استعداد عربي لحل اقليمي وسط في الضفة - لكي يراهن بيرس ويندفع الى الامام حتى درجة المخاطرة باجراء انتخابات جديدة. ومثل ذلك لا يلوح في الافق».

### الهدف: اعتراف اميركي

واعتبر بعض المعلقين الاسرائيليين ان المبادرة الاردنية ودعم م.ت.ف. لها، يهدفان، في نهاية المطاف، الى انتزاع اعتراف من الولايات المتحدة بشرعية م.ت.ف. وبالتالي بحق تقرير المصير للشعب

الفلسطيني. ان «عرفات معني بالتفاوض مع الاميركيين وليس معنا» - على حد تعبير مثير برالي (دافسار، ١٩٨٥/٦/١٢) - «وهو يأمل في تحقيق انجازات في المفاوضات معنا، فقط اذا مارس الاميركيون ضغطاً على اسرائيل».

وطالب برالي بتركيز الجهد الاسرائيلي في الصراع الدائر حالياً على «موضوع التفاوض» وليس على الجانب الشكلي المتمثل في تركيبة الوفدفاوض، لانه «كل من سيجلس الى طاولة المفاوضات، أردنياً كان ام فلسطينياً، سيكون مكبلاً بمواقف عرفات وتعليماته». وازضاف، ان مهمة اسرائيل ان توضح سلفاً للعالم وللرأي العام العالمي وبالذات للاميركيين والرأي العام الاميركي ان القول «دون شروط مسبقة» معناه ان «من حق العرب ان يطالبوا بكل شيء... ولكن مسموح لاسرائيل، ايضاً، ان ترفض هذا الطلب الواقع، وانها عازمة، فعلاً، على استخدام هذا الحق... حتى لو ادركت ان رفضها يعني عدم التوصل الى اتفاق».

واكد ذلك، ايضاً، الصحافي يوسف حاريف (معاريف، ١٩٨٥/٦/٧) بقوله: «ما تريده م.ت.ف. وعرفات واضح جداً اليوم: فهي تريد التوصل الى حوار مع الولايات المتحدة لا يهدف بالضرورة لتحقيق تسوية سياسية، بل من اجل دق اسفين بين الولايات المتحدة واسرائيل ومن اجل احداث تقويض تدريجي ولكن متواصل بالشرطين الاميركيين - قبول ٢٤٢، والاعتراف باسرائيل».

وحذر زلمان شوفال (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٦/٤) من موضوع الحوار المسبق ومشاركة اعضاء ينتمون الى منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها في الوفد المشترك، فقال: «يحتمل ان ضعف م.ت.ف. بالذات [بعد حرب لبنان والانقسام في صفوفها] هو السبب الذي جعل الملك حسين، وكذلك واشنطن، يسمجان لانفسهما بتخصيص مكان للمنظمة في الخطوات السياسية المبرمجة. اي: عندما تكون م.ت.ف. بدون اسنان، يكتفي بدفع ضريبة كلامية لها! لكن هذا الموقف لا يمكن ان تتبناه اسرائيل. فبالنسبة اليها، اضعاف الشرعية الدولية، والاميركية بالذات، على منظمة هدفها اقامة كيان سياسي فلسطيني مستقل، سواء كان اسرائيل، او فقط (في المرحلة الاولى) في المناطق المحاذية لها يشكل خطراً على وجود اسرائيل بالذات».

هاني العبدالله

## عملية تبادل الاسرى ومحاولة ربطها بالافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي

النمسا السابق كرايسكي، كارل كهانا (من اصل يهودي)، بزيارة سرية الى اسرائيل اجتمع خلالها برئيس الحكومة، شمعون بيرس، والوزير بلا وزارة عيزر وايزمان (هارتس، ١٩٨٥/٥/٢١).

وهذه الاتفاقية التي ابرمت في العشرين من ايار (مايو) ١٩٨٥، هي خامس اتفاقية من هذا النوع يتم ابرامها بين منظمات فلسطينية وبين اسرائيل منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧. وقد وقع عليها عن الجانب الفلسطيني احمد جبريل، وعن الجانب الاسرائيلي اسحق رابين، وزير الدفاع.

اما الاتفاقية الاولى، فقد ابرمت في العام ١٩٦٨، وبموجبها تم الافراج عن اربعة عشر سجيناً فلسطينياً مقابل مجموعة من الاسرائيليين كانوا على متن طائرة (العال) التي اختطفت الى الجزائر. والاتفاقية الثانية تمت في العام ١٩٧١، حيث افرج عن السجنين الفلسطيني محمود حجازي مقابل الجندي الاسرائيلي شموئيل روزننستر. اما الاتفاقية الثالثة، فقد عقدت في العام ١٩٧٩، وبموجبها اطلق سراح ٧٦ اسيراً فلسطينياً مقابل الجندي الاسرائيلي ابراهام عمرام. والاتفاقية الرابعة ابرمت في العام ١٩٨٢، واسفرت عن اطلاق سراح خمسة آلاف معتقل. لبناني وفلسطيني، كانوا محتجزين في معسكر انصار في جنوب لبنان، ومن بينهم ٦٦ سجيناً «امنياً» كانوا يمضون فترات احكام طويلة في سجون اسرائيل. واكتسبت هذه الاتفاقية زخماً سياسياً محلياً وعالمياً، حيث تمت خلال حصار طرابلس، واعتبرت اهم واكبر عمليات تبادل الاسرى في

بعد مفاوضات سرية استمرت ثمانية عشر شهراً بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، التي يتزعمها احمد جبريل، وبين اسرائيل، برعاية الصليب الاحمر الدولي ووساطة برونو كرايسكي، مستشار النمسا السابق، عبر مستشاره السياسي هربرت امري، وقعت في جنيف في الحادي والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٨٥، اتفاقية تبادل الاسرى التي تم بموجبها الافراج عن ١١٥٠ اسيراً فلسطينياً مقابل الافراج عن ثلاثة جنود اسرائيليين.

من بين الاسرى الفلسطينيين المحررين ٨٧٩ سجيناً «امنياً» كانوا في سجون اسرائيل والمناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، و ١٥٠ معتقلاً احضروا في الونة الاخيرة من معتقل انصار في جنوب لبنان مع انتهاء المرحلة الثانية من انسحاب الجيش الاسرائيلي من هناك، و ١٢١ اسيراً بقوا في قبضة اسرائيل بعد عملية تبادل الاسرى الاخيرة في العام ١٩٨٢.

ولقد اختار ٢٩٤ اسيراً من بين المحررين السفر الى ليبيا عبر جنيف، و ١٥١ نقلوا الى سوريا، و ٦٠٥ عادوا الى بيوتهم في المناطق المحتلة داخل الخط الاخضر.

ويشارك في عملية التفاوض لتبادل الاسرى بين اسرائيل ومنظمات فلسطينية، فريق عمل اسرائيلي برئاسة الجنرال عاموس يارون، رئيس شعبة الطاقة البشرية في الجيش الاسرائيلي، والمحمامي شموئيل تامير، وزير عدل سابق، وارييه (لوفيا) الياف، عضو كنيسة سابق (دافار، ١٩٨٥/٥/٢١).

وكانت الاشارة الاولى الى الاتفاق قد ظهرت قبل شهر من توقيعها، عندما قام المبعوث السياسي استشار

تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي. ومقابل الافراج عن الاسرى الفلسطينيين افرج عن ستة جنود اسرائيليين كانوا في اسر حركة (فتح).

ردود الفعل الاسرائيلية الرسمية وغير الرسمية

اثارت عملية تبادل الاسرى الخامسة جدلاً واسعاً داخل المجتمع الاسرائيلي، حيث انقسمت الاراء بين مؤيد ومعارض لها بشدة.

ففي حين انبرى زعماء حزب العمل الحاكم، برئاسة شمعون بيرس، رئيس الحكومة، للدفاع عن الصفقة، استغل زعماء الليكود المؤتلف مع المعراج في الحكم الصفقة لتجيئها لصالح المستوطنين المتطرفين.

وفي هذا السياق، قال بيرس امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست ان «المفاوضات في قضية تبادل الاسرى بدأت ابان حكم الليكود... والجنود الاسرائيليون الثلاثة نفذوا مهمة القاها عليهم واجب الاخلاص للدولة، وكانت حياتهم في خطر... والثمن الباهظ الذي دفعناه صعب على كل واحد منا. ولكن يعودتهم الى بيوتهم وعائلاتهم تختلف المقاييس تماماً... لقد كان قرار تبادل الاسرى الاخير من اصعب القرارات، ولم ننس مشاعر العائلات التي اطلق سراح ابنائها» (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٥/٢٦).

اما وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، فقد عقب بديماغوجية على ابرام العملية قائلاً انه «سيستدرس مع باقي وزراء الحكومة اماكن اعادة اعتقال جميع الاسرى المحررين، في حال اقدام المقاومة الفلسطينية على اختطاف اي جندي او مواطن اسرائيلي بهدف تنفيذ عملية تبادل اسرى جديدة. واكد ان حكومته لن تخضع للابتزاز [مستقبلاً] مثلما خضعت هذه المرة» (هأرتس، ١٩٨٥/٥/٢٦).

ولم يأت تصريح رابين هذا ليحدد سياسة الحكومة الاسرائيلية مستقبلاً فيما يتعلق بتبادل الاسرى مع المنظمات الفلسطينية، اذ ان الخضوع لشروط المقاومة ما كان زهناً بارادة الحكومة الاسرائيلية، وانما ارغمت على ذلك، خاصة بعد ان اتضح لها انها تنفق الى اي خيار آخر لتحرير اسراها الثلاثة بعملية عسكرية على نسق عملية عنتيبي في العام ١٩٧٦، وانما اعلن رابين ما اعلنه في اطار مسعاه لمؤاساة الاسرائيليين الذين هزهم، من الاعماق، استعداد حكومتهم للتنازل.

وتشير بعض استفتاءات الراي العام في اسرائيل، الى ان الاكثوية الساحقة من السكان اليهود تعتقد بأنه لم يكن هناك مقر من التوصل الى عملية تبادل الاسرى، الا ان هناك شبه اجماع على ان المقاومة حققت انجازاً كبيراً، وان اسرائيل اعطت اكثر مما يجب (صوت البلاد، نيقوسيا، ١٩٨٥/٦/٥).

من جهة اخرى، وفي اطار الاحتجاج على عملية تبادل الاسرى، هدد اسحق شامير، زعيم الليكود، القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، بتفجير ازمة حكومية اذا لم يستجيب رئيس الحكومة للطلب الخاص بوقف محاكمة اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي واطلاق سراحهم فوراً. كذلك، دعا وزراء من الليكود والاحزاب الموالية له الحكومة الى تحديد سياسة اسرائيل تجاه «الارهاب» الفلسطيني من خلال نقاش عاجل في الكنيست (دافار، ١٩٨٥/٥/٢١).

وفي الاطار نفسه، بعث نائب رئيس الكنيست، مئير كوهين افيدوف (ليكود)، برسالة الى وزير الدفاع احتج فيها بشدة على الافراج عن مئات الفدائيين الفلسطينيين مقابل الافراج عن بعض الجنود الاسرائيليين. واقتربت غيتولا كوهين (هتحياه) قانوناً يمنع الحكومة من اتخاذ قرارات بشأن تبادل الاسرى بدون موافقة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٥/٢٦). اما عضو الكنيست اهود اولمرت (ليكود)، فقد اتهم مستشار النمسا السابق برونو كرايسكي بالتواطؤ مع الفدائيين، ودعا رئيس الحكومة الى عدم استقباله بصفة رسمية، لاعتقاده بأن كرايسكي لم يتوسط من خلال دوافع انسانية، بل من خلال الرغبة بالافراج عن ١١٥ فدائياً فلسطينياً (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/٢٦).

وفي سياق حملة التنديد بقرار الحكومة، قال عضو الكنيست يورام اريدور (ليكود): «في اعقاب قرار الطاقم الوزاري المصغر بشأن الافراج عن جمهور 'القتلة'، تطاير وهم اخر: ان حكومة التكتل القومي، بتشكيلتها الحالية، لن تقدم على ارتكاب خطأ في المجال الامني والسياسي ولكن وقع هذا الخطأ. وكون هذا الخطأ اقر من قبل طر في الطاقم الوزاري فهو لا يقلل من خطورة الفعل، بل العكس، فهي مقلقة اكثر نجاة المستقبل...» (يديעות احرونوت، ١٩٨٥/٥/٢٨).

اما تسفي شيلواح (من قادة حركة ارض - اسرائيل الكبرى سابقاً ومن قادة حركة هتحياه حالياً)، فقد



ضد 'الارهاب' مع عملية تبادل الاسرى، وتستمر لسنوات مديدة حتى ولو وقعنا اتفاقيات سلام مع دول عربية اخرى... الحرب ضد 'الارهاب' قاسية ومعقدة ومتغيرة ووحشية. وكخبير في هذه الحرب. اقر، بأسف، بأن الافراج عن الاسرى الاسرائيليين يحدث ان يتسبب بالحزن والالم والتكسر لعائلات كثيرة [أخرى] في اسرائيل. وأخشى ما أخشاه ان تكون قدرتنا على مواجهة 'الارهاب' قد وهنت» (المصدر نفسه).

واعترف زئيفي بوجود نهج في الجيش الاسرائيلي يرى ضرورة اطلاق النار فوراً. على الفدائيين الذين يقعون في الاسر وعدم إضاعة الوقت في محاكمتهم والانفاق على اطعماهم». وقال: «لقد شاهدت أفعالاً من هذا النوع، والسلطة السياسية تعلم بها أيضاً» (المصدر نفسه).

#### ردود فعل وسائط الاعلام

حاولت وسائط الاعلام الاسرائيلية، من جانبها، تبرير الافراج عن العدد الكبير من الاسرى الفلسطينيين مقابل العدد الضئيل من الاسرى الاسرائيليين، بأنه دلالة على اهتمام «الشعب اليهودي بقيمة الانسان اليهودي» بما لا يقاس من اهتمام العرب بقيمة الانسان العربي. فكتبت صحيفة هآرتس (١٩٨٥/٥/٢١) - «لقد عمل وفد اسرائيل خلال المفاوضات ويده مكبلتان من جراء ضغط العائلات ونوء الحكومة تحت ضغط علم النفس القومي من مجرد وقوع جنود يهود في اسر العرب. ومثل هذا الاحساس غير موجود، بالرغم ذاته، لدى م.ت.ف. والصفقة كانت نتيجة حتمية لانعدام هذا التساوي».

واجمعت الصحافة الاسرائيلية تقريباً، في معرض تغطيتها لردود الفعل، على ان العملية تعكس الثمن الباهظ الذي تدفعه اسرائيل «فداء لحرية وحياة مواطنيها». ولكنها أشارت الى ان اولوية هذا المبدأ التقليدي لدى اسرائيل تتعارض مع مبدأ آخر هو مبدأ عدم التفاوض مع المنظمات الفلسطينية.

ومن جهة اخرى، اثارَت العملية مخاوف مختلفة. وقد دعا بعض المراقبين الى وضع حدود تلتزم بها الحكومة الاسرائيلية، ولا تتجاوزها، لدى التفاوض، مستقبلاً، مع المنظمات الفلسطينية. وفي هذا الاطار، حذر زئيف شيف من مغبة ما حصل، حيث قال: «علينا الاستعداد لاحتمال قيام احمد جبريل ومنظمات

شكك في حسن اختيار طاقم العمل الاسرائيلي للمفاوضات، حيث قال: «وفقاً لنتائج المفاوضات التي ادارها اربعة اشخاص، بتكليف من الحكومة، لاطلاق سراح اسرانا الثلاثة، يحتمل ان يكون قد وقع خطأ في مسألة التكليف بالذات. لقد بحث اعضاء الطاقم، قبل كل شيء، عن انجاح المفاوضات بأي ثمن. لقد كان اجدى القاء هذه المهمة على آباء الجنود الثلاثة، وحتماً لن تكون النتائج اكثر سوءاً، بل يحتمل ان تكون افضل بكثير» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٥/٢٧). وندد شيلواح بالرضوخ «لابتزاز» الفدائيين مبدئياً تسأوله حول «نهج التنازل» امام مطالب الفدائيين «الذي تحول الى نموذج... واصبح معروفاً في السوق السياسي في الشرق الاوسط». و اضاف قائلاً، فيما بدا انه يقارن حالة بأخرى: «مادام هذا النهج ساري المفعول، فتحت اي ذريعة يبقى اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي في السجون الاسرائيلية؟» (المصدر نفسه).

#### ردود فعل العسكريين

في سياق حملة التنديد بعملية تبادل الاسرى والثمن الباهظ الذي دفعته اسرائيل والاطار الامنية الناجمة عنها، قال يهوشوا ساعي، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي سابقاً، والذي كانت لجنة كاهان قد اوصت بانتهاء خدمته في الجيش بعد مجازر صبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢: «تجول اليوم في [الضفة الغربية] وقطاع غزة ستماية يافطة [يقصد ستماية فدائي] تشع وتقول لكل فرد من اسرائيل: يوجد أمل في فلسطين عربية! والبرهان انتصار احمد جبريل وجماعته على الدولة الصهيونية وجيشها العظيم. لقد استطاعوا املاء شروطهم عليها. وفي كل صباح، من الان فصاعداً، ستسير هذه اليافطات، في اسواق نابلس وجنين وطولكرم ويافا وحيفا وسواها، وتشجع كل شاب عربي على القيام بأسوأ الاعمال. وبعد ذلك، النتيجة معروفة: عملية تبادل اسرى جديدة» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٥/٢٤).

وفي السياق ذاته، ندد الجنرال (احتياط) رحبعام زئيفي، في تعليق له، بالعملية واتهم الحكومة بقصر النظر والرضوخ للفدائيين، ووصف الحكومة الاسرائيلية بأنها «ضلّت طريق الصواب» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٥/٢٠). و اضاف: «لم تنته حربنا

اخرى بتجريب قوتهم عبر هذا الاسلوب لافراغ  
السجون الاسرائيلية، نهائياً، من [الفدائيين]  
والاصرار على ابقائهم داخل [المناطق المحتلة]. واذا  
ثبتت نجاعة هذا الاسلوب، فما المانع من ان يطبق في  
مجالات اخرى، بحيث يطلب من اسرائيل تقديم  
التنازلات السياسية. هذا ليس احتمالاً سخيفاً. ومن  
الممكن، على سبيل المثال، حدوث مثل هذا السيناريو:  
يقوم [الفدائيون] بأسر او خطف جنود وضباط  
اسرائيليين. ومقابل الافراج عنهم، يطالبون، مثلاً،  
بانسحاب الجيش الاسرائيلي من منطقة الحزام  
الامني. مثل هذا الطلب، بالطبع، تؤيده حكومة لبنان  
وتقبله الامم المتحدة بتفهم، على الرغم من معارضتها  
للالسلوب. [وثمة] حكومات غربية، بما فيها الولايات  
المتحدة، لا تنزعج منه. اما اسرائيل فستنظر اليه على  
انه خضوع مخجل» (هارتس، ١٩٨٥/٥/٢٤).

ويجيب شيف على سؤال: ما هو رد اسرائيل؟  
فيقول: «اذا اعتمدنا القواعد التي اقرت في العملية  
الاخيرة، وقلنا لانفسنا: لا خيار، فإنا، حتماً، سنسأوم  
ويتنازل. ليست هذه هي التبريرات الاساس للتنازلات  
التي قدمتها اسرائيل؟

«ان فريضة اقتداء الاسرى هي وجه واحد للعملة.  
فنحن بحاجة الى 'خط احمر' من نوع جديد، ليس  
خطاً جغرافياً، بل خطاً احمر نحدد، غيره، لانفسنا،  
حدود التنازلات في حربنا ضد 'الارهاب'. وبدون هذا  
سيستمر التدهور. وقد علمتنا الجولة الاخيرة، انه من  
الممكن ان نخسر بالحرب بالرغم من وجود الدبابات  
والطائرات عندنا» (المصدر نفسه).

اما يونيل ماركوس، فقد تناول الموضوع من  
زاويتين. الاولى، صدمة الثمن الباهظ والثانية الافراج  
عن ٨٧٩ سجيناً «امنياً» وبقاء ٦٠٥ منهم داخل  
المناطق المحتلة، حيث قال: «مع كل البهجة التي تغمر  
عائلات الجنود المحررين، من الصعب التخلص من  
صدمة الثمن الباهظ... حقاً، لقد اعادت اسرائيل في  
الماضي 'اعداداً' اكثر مما اخذت، ولكن هناك فرقاً  
جوهرياً بين الاسرى او حتى انصاف الاسرى، مثل  
معتقلي معسكر انصار وبين [فدائيين] حوكموا وأدينوا  
امام المحاكم الاسرائيلية. والعملية الاخيرة، ليست،  
فقط، انعاشاً كما وصفها احد رجال الامن في جلسة  
الطاقم الوزاري المصغر، بل هي اشارة طريق اذا لم  
تكن تحولاً في مسار الحرب بين اسرائيل [والفدائيين]»  
(المصدر نفسه، ١٩٨٥/٥/٢٦).

وقال ارييه بلخي في هذا الشأن: «يجب صك

الاسنان وعدم القول ان اسرانا وقعوا في الاسر، في  
حرب لا لزوم لها، كان هدفها المعلن تدمير البنية  
التحتية [للفدائيين]. ومن سخريه الاقدار، اننا، في  
هذه العملية، اعدينا لهم بنية تحتية افضل مما كانت  
عليه واشد فتكاً، وهذه المرة داخل المناطق [المحتلة].  
ان الخطأ المميت الذي لا يمكن غفرانه لحكومة التكتل  
القومي هو تلاعبها في هذا المسار المدمر، فشمعون  
بيرس يعتقد بأنه 'يوحيد الشعب' ويقال من  
'الاستقطاب'، ولكن في النهاية يضع مراهم  
مهدهة فوق امراض سرطانية» (عل همشمار،  
١٩٨٥/٥/٢٢).

وربطت شولاميت هارابين بين الثمن الباهظ الذي  
دفعت اسرائيل في عملية تبادل الاسرى الاخيرة، وبين  
حرب لبنان، حيث قالت: «اضطرارنا الى الافراج عن  
اكثر من الف [فدائي]، وهو ثمن اضافي باهظ جداً  
ندفعه جراء حرب لبنان ومقاهيها الخاطئة... حساب  
اعادة 'القتلة'، حساب صعب وعسير، فهو استمرار  
لميزان الخسارة في هذه الحرب التي لم يكن فيها مجال  
سوى الخسارة: في الاجماع القومي، وفي التضامن  
وفي الاهداف السياسية، وكذلك اليوم في الشعور  
الصادق والطبيعي لدى الجميع من اننا تلقينا ضربة  
قاسية. وهذا الحساب يجب تقديمه الى الذين بادروا  
بسهولة الى هذا الحرب» (يديعوت احرونوت،  
١٩٨٥/٥/٢٢).

وشارك في الرأي، ايضاً، اهرورن ميغد، فقال: «ان  
مسار الانتحار الجسدي والاقتصادي والاخلاقي  
لدولة اسرائيل مستمر منذ سنوات خلت. وذروة هذا  
المسار كانت، ولا تزال، حرب لبنان. اما الذروة الثانية،  
فهي اطلاق سراح مئات 'القتلة'، 'قتلة' وليسوا  
[فدائيين]، 'قتلة' وليسوا جنوداً، مقابل اعادة ثلاثة  
اسرى اسرائيليين... ان دولة مصابة بمرض نفسي  
صعب شوش تفكيرها، تستطيع، فقط، القيام بمثل هذا  
التدمير الذاتي. وقيادة فقدت اسلوب التفكير المنطقي  
تستطيع ايضاح مثل هذا الامر للشعب من خلال  
تحريف مقاييس العقل السليم. الايضاح لهذا الشعب  
الذي، يوماً ومئذ ثلاث سنوات، يقتل جنوده في حرب  
لا لزوم لها» (دافار، ١٩٨٥/٥/٢٦).

اما بنحاس سابر، فقد تحدث عن اسباب وخلفيات  
وابعاد اتخاذ القرار الجماعي: «وراء هذا القرار اربعة  
اسباب: الاول نفسي والثاني اجتماعي والثالث  
سياسي داخلي، والرابع رغبة الحكومة بتعزيز مكانة  
جبريل واضعاف عرفات. وهذا جزء من استراتيجية

بعيدة المدى لضعاف الاسس الاكثر اعتدالاً بين الفلسطينيين لصالح المتطرفين الذين لا حاجة ولا مكانية ولا يوجد ضغط عالمي ومحلي للتفاهم معهم. وهناك، ايضاً، من اوغل اكثر وقال: لقد كانت صفقة التبادل، عملياً، نهاية الفصل الاخير في اتفاق شامل، غير مباشر، مع سوريا ومع القيادة الفلسطينية الخاضعة لها» (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/٢٨).

اما صحيفة دافار فقد تناولت الموضوع من زاويته السياسية المحلية، فكتبت: «في الثامن والعشرين من شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٤، أي قبل اسابيع معدودة من انتخابات الكنيست الحادي عشر، ابرمت حكومة اسرائيل، برئاسة اسحق شامير، اتفاقاً لتبادل الاسرى مع سوريا. وقد نفذ الاتفاق بسرعة، حيث اطلقت سوريا سراح ثلاثة جنود وثلاثة مواطنين اسرائيليين (حراس مكتب الاتصال الاسرائيلي في ضبية) مقابل افراج اسرائيل عن ٢٠ جندي وضابط سوري. وعندما تسأل الجميع لماذا لم تشمل الصفقة الاسرى الموجودين بايدي جبريل؟ ولسنا بحاجة للحديث عن علاقة وارتباط جبريل ومنظمته بسوريا، ولو اراد السوريون لشمكت الصفقة اولئك الاسرى. غير ان الحكومة السابقة ووزير دفاعها وافقوا، في حينه، على تقديم التنازل. وقيل، في حينه، ان الحكومة استعجلت ابرام الصفقة 'لاحتياجات انتخابية' تلاقت مع المصلحة السورية في عودة الليكود، مجدداً، الى السلطة... ومهما كان السبب، ففي اللحظة التي فصلت فيها الحكومة السابقة بين اسرى سوريا واسرى أحمد جبريل، حددت مصير صفقة الاسرى الحالية. بكلمات اخرى: بعد ابرام الصفقة مع سوريا، فرضت الحكومة السابقة على الحكومة الحالية مفاوضات منفردة مع أحمد جبريل... والتنازل تم، في الواقع، قبل سنة. اما الثمن الباهظ فقد دفعناه اليوم» (دافار، ١٩٨٥/٥/٢١).

ربط قضية التنظيم الارهابي اليهودي بالعملية

#### مؤلف القوى اليمينية:

من أبرز القضايا التي فجرتها العملية الاخيرة، خروج الحركات الفاشية والمفرطة بالعنصرية، سواء على صعيد المستوطنين أو على المستويين البرلماني والحكومي، بالمطالبة بالافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي. ولقد كشف النقاب عن ان حزب العمل الحاكم،

بقيادة شمعون بيرس، كان قد أجرى محادثات مع اسحق شامير حول امكانية الافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي قبل الاعلان عن عملية تبادل الاسرى. وتبين، في وقت لاحق، ان بعض الوزراء الاسرائيليين اعلموا حركة غوش ايمونيم وسائر المستوطنين في الضفة والقطاع بتفاصيل العملية للاستعداد للقيام بحملة للافراج عن اعضاء التنظيم اليهودي. وهذا ما يفسر، عملياً، قيام دوائر المستوطنين بسد الطرق على مداخل عدد من القرى والمدن العربية قبل وصول الاسرى المحررين.

وعلم في السياق ذاته، ان وزراء في الليكود، وكذلك الوزراء يوسف شابيرا (موراشاه) واسحق بيرس (شاس) ويغثال هوروفيتش، ينوون التقدم بطلب الى الحكومة، لكي توصي بالافراج عن اعضاء التنظيم اليهودي في اعقاب عملية التبادل الاخيرة. كذلك، طالب عدد من الوزراء باجراء نقاش مستعجل في الكنيست لاقرار سياسة اسرائيل تجاه ما سمي بـ «الارهاب» الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، افاد حايم كورفو، وزير المواصلات (ليكود)، بأنه تبلور، في مشاورات داخلية بين وزراء الليكود، طلب اصدار عفو عن اعضاء التنظيم اليهودي. وقد تم التوجه بهذا الموضوع الى رئيس الحكومة، الذي اعلن ان الافراج عن اعضاء التنظيم اليهودي غير وارد حالياً. و اضاف كورفو ان لديه شعوراً بان رئيس الحكومة سيستجيب لهذا الطلب (دافار، ١٩٨٥/٥/٢١).

وفي ظل حملة التحريض الواسعة التي قادتها وسائط الاعلام والتيارات الفاشية الاسرائيلية، تحرك المستوطنون في الضفة الغربية بهدف حمل الحكومة على الافراج عن زملائهم من اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي. وافادت الأنباء بان مجموعات من المستوطنين شرعت بانشاء تنظيمات مسلحة مستقلة مهمتها قتل الاسرى الفلسطينيين المحررين.

وفي كريات اربع، نشطت مجموعة من المستوطنين بتحرير وثيقة، في نفس اليوم الذي تم فيه الافراج عن الفدائيين، جمعت عليها مئات التواقيع. وتندد الوثيقة - العريضة بالافراج عن الفدائيين. وتحذر من «واقعة هذا «القرار التعيس» الذي يحتمل ان يتسبب بريادة اعمال «الارهاب» وقتل اليهود على ايدي الفدائيين المحررين انفسهم. واختتمت الوثيقة بصيغة تهديد، جاء فيها: «نعلن اننا ننظر الى [الفدائيين] المحررين على انهم مسؤولون عن الهدوء التام

في كافة انحاء المنطقة» (بيديسوت  
احرونوت، ١٩٨٥/٥/٢٤).

من جهة اخرى، بدأ الكنيست الاسرائيلي سلسلة  
مناقشات ستستمر اسابيع، وربما اشهر، في قضية  
اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي. وكتبت صحيفة  
عل همشمار (١٩٨٥/٥/٢٧): «يحتمل ان تكون  
لهذه القضية ابعاد خطيرة على مستقبل اسرائيل كدولة  
ديمقراطية، كدولة قانون وعدل، كبلاد حضارية. وفي  
هذا الامتحان حول مستقبل اسرائيل، يسير الجميع  
فوق جبل مشدود تحت هاوية سحيقة.

«ان من سمع تبريرات اسحق شامير، رئيس  
الحكومة السابق، والمستقبلي، تجاه الافراج عن  
اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي وانزعج فوراً، عليه  
ان يدرك ان حزباً واحداً (المعراج) يستطيع الحؤول  
دون السقوط في تلك الهاوية. ففي الليكود، هناك  
اجماع بين الليبراليين وحريوت تجاه الافراج الفوري  
عنهم. وعلى ابعد مدى [موعد] الاعياد [اليهودية].  
الخلاف، فقط، حول التكتيك. فاسحق شامير والياهو  
بن اليسار وعوفاديا علي ومئير كوهين افيدوف وغيرهم  
الكثيرون يطالبون بايقاف الاجراءات القضائية  
والافراج الفوري عنهم، حتى اولئك المتهمين باقتراح  
جرائم قتل بشعة في جامعة الخليل» (عل همشمار،  
١٩٨٥/٥/٢٧).

اما التيار الاخر، وبينه الوزيران اريئيل شارون  
وموشي ارنس واعضاء الكنيست منير شطريت، اريئيل  
لين وأهود اولرط، فيقولون: «قبل كل شيء يجب انتهاء  
المحاكمات، وعندها تتوجه الحكومة والكنيست، معاً،  
بطلب الى رئيس الدولة لاصدار عفو عام عنهم. وبهذا  
يصيبون عصفورين بحجر واحد: الافراج عن  
الشباب المتنازعين وعدم المس بسلطة القضاء في  
الدولة» (المصدر نفسه).

وتقف وراء مجموعة شامير كل من حركات متحياه  
وموراشاه وشاس واغودات اسرائيل وكاخ العنصرية  
وكذلك البروفيسور افنير شاكي (مفدال). ويبدو ان  
اعضاء المفدال الثلاثة الاخرين يميلون الى اصدار  
العفو بعد انتهاء الاجراءات القضائية (المصدر  
نفسه).

اما موقف المعراج الرسمي، على الاقل الآن، فهو،  
قبل كل شيء، يقضي بالانتهاء من الاجراءات  
القضائية. وبعد ذلك يمكن الاجتماع مجدداً وتدارس  
الامر واتخاذ قرار بشأن الاجراءات اللاحقة. وانه لا  
يحق للحكومة التصرف كطرف والتوجه الى رئيس

الدولة بطلب اصدار العفو.

ولكن، بالرغم من هذا الموقف العلن، توجد بين  
صفوف المعراج فجوات وثغرات غير واضح حجمها.  
فاربعة اعضاء كنيست من هذه الكتلة وهم جاك امير  
والحاخام مناخيم هكوهين واسحق بيرس وامنون لين،  
يؤيدون علانية موقف اليمين المتطرف ويطالبون  
بالافراج عن اعضاء التنظيم فوراً (المصدر نفسه).

### موقف القوى الديمقراطية اليهودية

في المقابل، شنت القوى الديمقراطية اليهودية،  
وكذلك العديد من القضاة واساتذة القانون في  
الجامعات حملة مضادة، واعتبرت مجرد الحديث حول  
الافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي انتهاكاً  
لحرمة القانون، وحذرت من اتخاذ مثل هذه الخطوة  
لانها ستعتبر سابقة تبيح ذبح العرب وتقوِّص الجهاز  
القضائي والقانوني في اسرائيل.

ويقول هذا التيار انه لا علاقة البتة بين عملية تبادل  
الاسرى وبين قضية اعضاء التنظيم الارهابي  
اليهودي. واضطرار اسرائيل للخضوع «لابتزازات»  
جبريل لا تبرر الخضوع لابتزازات غوش ايونيم  
وقوى اليمين الصهيوني المتطرفة.

وفي هذا السياق، قال البروفيسور اسحق زامير،  
مستشار الحكومة القضائي، رداً على طلب رئيس  
الحكومة بشأن ابداء الرأي في قضية اعضاء التنظيم  
اليهودي: «ان صلاحية المستشار... هي المطالبة  
بمحاكمة انسان متهم بارتكاب مخالفة. وهذا الامر  
ينطبق، ايضاً، على طلبه بالتراجع عن توجيه اتهام  
جنائي او تأخير اجراء في مرحلة ما الى ان يصدر  
الحكم» (هأرتس، ١٩٨٥/٦/٥).

ورد زامير على الضجة المفتعلة من قبل شخصيات  
سياسية رسمية للضغط عليه بقوله: «انه لا يحق  
للحكومة فرض رغبتها عليه ولا على رئيس الدولة.  
والادعاء بان الافراج عن [القذائين] يبرر الغاء  
الاجراءات القضائية ضد اعضاء التنظيم... وبشكل  
خاص اذا كانت صادرة من جانب اشخاص في مواقع  
رسمية، يسيء الى طهارة الاجراء القضائي» (المصدر  
نفسه).

من جهته، قال حايم تسادوك، وزير العدل  
الاسبق: «لو كنت عضواً في الحكومة الحالية لعارضت  
بشدة حتى مناقشة الموضوع: ان لا يحق للحكومة  
التدخل في هذه المسألة (دافار، ١٩٨٥/٥/٢١).

رفاقهم. وقد ترأس هذا التيار القائم بأعمال رئيس الحكومة اسحق شامير، انذبي اثبت ان ماضيه الشخصي هو الخط الذي يوجه تصرفاته وان المبادئ والقيم بعيدة عنه» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٥/٢٩).

من جهة اخرى، بارك رئيس عصبة حقوق الانسان والمواطن الدكتور سرائيل شاحاك، عملية تبادل الاسرى واثني على بقاء مئات الفدائيين المحررين في وطنهم، واعتبر ذلك اعترافاً اسرائيلياً، ولو بشكل غير مباشر، بحق الفلسطينيين في العيش في وطنهم. ودعا شاحاك الى الافراج عن جميع السجناء الفلسطينيين، وغير الفلسطينيين، الذين ادينوا بالقيام بأعمال في إطار النضال القومي الفلسطيني (صوت البلاد، ١٩٨٥/٦/٥).

## اعداد قسم الدراسات الاسرائيلية

وشارك تسادوك زامير في الرأي حيث قال: «لا يوجد أي تماثل بين الافراج عن الاسرى [الفدائيين] وبين الافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي» (المصدر نفسه).

اما نفتالي اور - نير، فعلق عل الجلبة المفتعلة في اسرائيل تجاه عملية تبادل الاسرى بالقول: «ان اشد منتقدي الحكومة تجاه هذه العملية هم بالتحديد رجال حركة غوش ايمونيم. هذه الحركة التي تحمل علم النهب والضم واستخدام اليد القوية ضد المواطنين العرب، وهي التي ايدت، بحماس كبير، حرب لبنان، وفي الوقت ذاته، غير مستعدة لدفع ثمن الافراج عن جنود الجيش الاسرائيلي الذين نفذوا، عملياً، خطها الايديولوجي. ومقابل هذا، يطالبون بالافراج عن

## الاستيطان ومصادرة الاراضي

وقد بلغت هذه الهجمة الاستيطانية الجديدة من الاتساع والتسارع حجماً جعل صحيفة «معاريف» الاسرائيلية تعلق قائلة: «اسرائيل تعيش اليوم اضخم حملة استيطانية في تاريخها» (معاريف، ١٩٨٤/٦/٨). وقد اشتملت هذه الهجمة، ايضاً، على مصادرة المزيد من الاراضي العربية المحتلة وبشكل خاص في الضفة الغربية وقطاع غزة. فخلال الربع الثاني من العام ١٩٨٤، صادرت سلطات الاحتلال ما مجموعه ٢٨١٨٨ دونماً (هاآرتس، ١٩٨٤/٦/١٠). ويتبين من بحث جديد اعده الدكتور ميرون بيننستي واسامة الحلبي واهرون ترز، وقد صدر من قبل «مشروع الضفة والقطاع»، ان اسرائيل تتحكم، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بـ ٥٢ بالمئة، من اراضي الضفة. وتبلغ مساحة هذه الاراضي ٢,٨٤ مليون دونم

شهدت وتيرة الضم الزاحف الى الاراضي العربية المحتلة، اتساعاً وتضاعفاً خطيرين خلال النصف الثاني من العام ١٩٨٤. وتزايدت هذه التوتيرة عبر الحملة الاستيطانية المكثفة التي شهدتها هذه المناطق في الاسابيع الاخيرة من معركة انتخابات الكنيست الحادي عشر التي جرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٢. كما تبعتها حملة اخرى، اقل حجماً، عشية تشكيل حكومة «الوحدة الوطنية» في اواسط شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤. وقد جرت هاتان الحملتان بالتنسيق بين وزارة الدفاع الاسرائيلية واللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان وقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، وكان الهدف منها «تثبيت وقائع استيطانية جديدة على الارض تدعم اللبكيول وطفءاه في معركة الانتخابات، ولخلق حقائق ناجزة امام حكومة الوحدة الوطنية.

من اصل كامل مساحة الضفة البالغة ٥.٦ مليون دونم.

ويوضح البحث ان السيطرة المباشرة تمت عن طريق اعلان الاراضي «اراضي دولة»، وهي التي صودرت للاغراض العامة، واراضي غائبين وحالات وضع اليد. وتشمل ٤١ بالمئة منها. والسيطرة غير المباشرة تتم في حالات منع المواطنين من دخول هذه الاراضي والزراعة والبناء فيها، بذرعية استخدامها كحقول رماية او مناطق لحماية الطبيعة.

ويضيف البحث ان ٧٠٠ الف دونم كانت ضمن اراضي الدولة في عهد الحكم الاردني قد اضيفت اليها مساحة ٧٠٠ الف دونم في عهد الاحتلال الاسرائيلي. ويتوقع واضعو البحث ان تبلغ مساحة اراضي الدولة، حتى نهاية العام ١٩٨٥، مليوناً و ٩٠٠ الف دونم. من هذه المساحات هناك ١٤٠ الف دونم معدة للاستيطان، فيما خصصت معظم المساحات المتبقية للاغراض العسكرية (هأرتس و دافار، ١٩٨٥/٣/٢١).

وفي إطار الحملة الاستيطانية الاولى، تم وضع حجر الاساس في تسعة مواقع استيطانية، جرى تحويلها الى مستوطنات مدنية. ستة من هذه المواقع تقع في الضفة الغربية، وهي:

١ - نيتوت ادوميم: وقد تم تدشينها بتاريخ ١٩٨٤/٧/٨. تقع على هضبة قرية جنجاس بين قريتي العيزرية و ابو ديس ومستوطنة معاليه ادوميم في الخان الاحمر. وقد اقيمت على مساحة ٥٠٠ دونم مصادرة من اراضي القريتين العربيتين، ومن المقرر ان تسكن فيها ٢٠ عائلة.

٢ - ادام: وقد تم تدشينها بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٥. وتقع في الخان الاحمر ايضا، على بعد ثلاث كيلومترات من مستوطنة عنتوت. وقد سبق ان قام المستوطنون من حركة غوش ايمونيم القاطنون في مستوطنة معاليه ادوميم باقامة هذه المستوطنة في العام ١٩٨٢، ولكن بصفة غير رسمية. اما في هذه المرة فقد تم تدشينها من قبل الدوائر المسؤولة المختصة بشؤون الاستيطان. والاراضي التي اقيمت عليها صودرت من اهالي قرية كفرعقب العربية.

٣ - اسفار: تم تدشينها بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٦. وتقع بين مدينتي بيت لحم والخليل في منتصف المسافة بين المستوطنتين اليهوديتين تكواع و معاليه عموس. ومن المقرر ان تسكن فيها عشرون عائلة.

٤ - يتسهار: تم تدشينها بتاريخ ١٩٨٤/٧/٨.

وتقع الى الجنوب من جبل جرزيم، قرب نابلس، والذي تقام عليه المستوطنة الدينية براخا.

٥ - حجابي: سيستم تدشينها بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٩. وتقع جنوبي مدينة الخليل. اقامتها شركة «امناه»، الذراع الاستيطاني التنفيذي لحركة غوش ايمونيم.

٦ - جفعات لسونا: سيتم تدشينها بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٨. في المنطقة الواقعة الى الشمال من مستوطنة شيلو على بعد عشرة كيلومترات جنوبي مدينة نابلس (هأرتس، ١٩٨٤/٧/١٢).

اما المستوطنات الثلاث الاخرى، التي تم تحويلها الى مستوطنات مدنية، فتقع في قطاع غزة. وقد دشنت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٢. اي قبل يوم واحد من انتخابات الكنيست. وهي المستوطنات التالية:

١ - نيسنيت: كانت في الاساس نقطة للناحل اقيمت في مطلع العام ١٩٨١ قرب قرية بيت لاهيا شمال قطاع غزة. وفي هذه المرة تم تحويلها الى مستوطنة مدنية.

٢ - نسرهم: نقطة استيطانية تقع جنوبي مدينة غزة على بعد ستة كيلومترات، وقد تم تحويلها الى مستوطنة مدنية.

٣ - رفح بام: تقع على خط الحدود مع مصر، على مسافة كيلومتر واحد الى الشرق من مدينة رفح (عل همشمبار، ١٩٨٤/٧/٢٤).

وفي شهر آب (اغسطس) ١٩٨٤، تركزت جهود المستوطنين اليهود على مدينة الخليل. ففي يوم ١٩٨٤/٨/٨، قام مستوطنو كريات اربع، المجاورة لمدينة الخليل، باقامة ثلاثة مواقع استيطانية في الاحواض ٦٦ و ٦٧ و ٢٧، في وسط المدينة. الموقع الاول على تل الرميذة والثاني فوق جبل الرحمة (مقبرة يهودية مجاورة للموقع الاول) والثالث في مشارف المدينة. ولقد قام المستوطنون اليهود بنقل مجموعة من البيوت الجاهزة (كرافانات) وتم اسكان ثلاث عائلات في تل الرميذة كما تم ايصال الماء والكهرباء والغاز اليها فوراً. وقد سميت هذه المستوطنة تل - شي (ما يزال موضوع هذه المستوطنة موضع اخذ ورد داخل الحكومة الاسرائيلية الحالية). ويقوم الجيش الاسرائيلي بحراستها بعد ان اعطى موشي أرنس، وزير الدفاع السابق، موافقته على انشائها.

كذلك، قام المستوطنون اليهود بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢١، باقامة مستوطنة تابعة لحركة هابوعيل همزراحي على مشارف بلدة حلحول، قضاء

الخشيل، سميت كرني تسور. كما اقيمت مستوطنة اخرى في جبل نابلس، في نفس التاريخ، سميت بدوال تم توطينها بـ ١٨ عائلة في بيوت مؤقتة ( معاريف، ١٩٨٤/٨/٢٢).

وكما سبق وذكرنا، فقد جرت حملة توطين اخرى عشية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حيث دشنت مستوطنتان، هما: نخليل، وتقع الى الغرب من مدينة بيرزيت، والثانية، مستوطنة جفعات لفونا التي سبقت الاشارة اليها.

وفي الوقت نفسه، قام وزير المالية السابق، يغئال كوهين اورغاد، وقيل تركه لمنصبه، بتحويل ٧٥٠ مليون شيكل لمساعدة المستوطنات التي اقيمت مؤخراً، وقد جاء ذلك يطلب من رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، متتياهو دروبلس. وسيخصص المبلغ للمستوطنات الاحدى عشرة التي اقيمت عشية الانتخابات (يديعوت احرونوت، ١٩٨٤/٩/٥).

وفي هضبة الجولان، تم تحويل نقطة نأحال الى كيبوتس، تابع للحركة الكيبوتسية الموحدة، وقد سمي، مؤقتاً، باسم غيلع جولان.

كذلك، استمرت النشاطات الاخرى التي تقوم بها حركة غوش ايمونيم الاستيطانية، اذ شكل ٤٠ من اتباعها «نواة» أطلقوا عليها اسم «نواة نابلس»، واعلنوا عن استعدادهم للاستيطان في قلب المدينة وفي المنطقة المجاورة لخيم بلاطة الواقع في طرفها الجنوبي الشرقي.

وعقدت هذه الحركة مؤتمرها السنوي في مستوطنة قدوميم المقامة على اراضي قرية كفر قدوم العربية في قضاء نابلس، وذلك بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٤. واعلنت انها مصممة على بناء ثلاثين منزلاً في مدينة نابلس وسبع مستوطنات في الضفة الغربية، شاعت الحكومة الاسرائيلية ام ايت (دافار، ١٢/٢٨/١٩٨٤).

كما جرت في النصف الثاني من العام ١٩٨٤، اعمال استيطانية اخرى عبر تدشين المستوطنات تصب في إطار تعزيز البنية التحتية للمستوطنات القائمة او التمهيد لاقامة مستوطنات جديدة. ومن هذه الاعمال:

- قيام موشي آرنس، وزير الدفاع السابق، (في الحكومة الحالية: وزير بلا حقيب) بوضع حجر الاساس لمصنع جديد تابع للصناعات الجوية الاسرائيلية يدعى اورليك في مستوطنة كتسرين، كبرى مستوطنات هضبة الجولان، بتاريخ ٧/١٧/١٩٨٤، في نطاق الهجمة الاستيطانية التي جرت عشية

#### الانتخابات.

- قيام اسحق موداعي، وزير الطاقة السابق (وزير المالية في حكومة الوحدة الوطنية الحالية)، بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٩، بافتتاح محطة طاقة شمسية، انشئت على مساحة ٢٥٠ الف متر مربع عند الطرف الشمالي للبحر الميت، سميت محطة اورميت، وتبلغ طاقتها الانتاجية ٥ ميغاواط، وبامكانها تزويد كافة مستوطنات الغور بحاجتها من الطاقة الكهربائية، وسوف تربط بشبكة الكهرباء القطرية في اسرائيل.

وبتاريخ ١٩٨٤/٧/١٥، قامت الجرافات الاسرائيلية بشق طريق عريض في موقع رأس المكارسة في اراضي قرية حوسان الواقعة الى الغرب من مدينة بيت لحم، وذلك في إطار الاعمال التمهيدية لانشاء مستوطنة جديدة. وكانت السلطات الاسرائيلية قد صادرت خمسة الاف دونم من اراضي قرية نحالين وحوسان ووادي فوكين. وتمتد هذه الاراضي من حلة السراويل في حوسان حتى مراح الغزال في اراضي نحالين، على طول الطريق الموصل الى كفار عتسيون المتاخمة لقرية الجبعة (القدس، ١٩٨٤/٧/١٥).

وفي الاطار نفسه، ولغرض الاستمرار في تهويد مدينة القدس، قام مدير عقارات اسرائيل بشراء دونمين من اراضي الكنيسة الروسية. كما قامت رابطة عطيرات كهانيم المتطرفة التي تعمل على شراء المنازل في القدس الشرقية، بشراء منزل مجاور لهذه الكنيسة (هآرتس، ١٩٨٤/٩/١٠).

#### مصادرة الأراضي

وفي هذه الفترة، استمرت الحملة الصهيونية للاستيلاء على الاراضي العربية في المناطق المحتلة لوضعها في خدمة الاهداف الاستيطانية. وفي هذا الاطار، اعلنت السلطات الاسرائيلية، المتمثلة بالادارة المدنية، ان ٤٠ بالمئة من اراضي الضفة الغربية التي تبلغ ٥,٦ مليون دونم، اي ٢,٢ مليون دونم هي اراضي دولة. وان السلطات الاسرائيلية وضعت يدها، حتى الآن، على ٤٥٠ الف دونم فقط من هذه الاراضي. وقد ذكرت صحيفة «دافار» الاسرائيلية، بتاريخ ١٩٨٤/٨/١٥، ان ١٥ بالمئة من اراضي الضفة سوف تخصص لاغراض الاستيطان اليهودي فيما تخصص الـ ٢٥ بالمئة المتبقية كازراضي دولة للاغراض العسكرية والاشغراض العامة الاخرى. واضافت الصحيفة انه تم، حتى الآن، استغلال ٢٠٠ الف دونم بشكل فعلي

## لاغراض الاستيطان والاغراض العسكرية.

ومن جهة أخرى، كشف الدكتور بنبنستي، عبر معطيات مستكملة تستند الى اوامر وخرائط رسمية صادرة عن الاجهزة الاسرائيلية العاملة في الضفة الغربية، من خلال بحث اعده بتكليف من «مشروع الضفة والقطاع» عن ان ٢,٨٤ مليون دونم، من اصل ٥,٦ مليون دونم، مساحة الضفة الغربية، تخضع للسيطرة الاسرائيلية بشكل مباشر او غير مباشر. لقد تم هذا الامر بعد سلسلة من النشاطات القضائية نفذها الحكم العسكري في المناطق المحتلة.

واشار بحث بنبنستي الى ان الوسيلة الفعالة جداً التي اتبعتها حكومات اسرائيل منذ العام ١٩٨٠، هي الاعلان عن «اراضي دولة» ازدادت مساحة اراضي الدولة بواسطتها بحوالي مليون دونم.

واوضح بنبنستي ان جزءاً كبيراً من تلك الاراضي التي اعلن عنها «كأراضي دولة» كانت تعتبر من قبل السلطة الاسرائيلية، قبل العام ١٩٨٠، اراضي غائبين، اي ان السلطات الاسرائيلية اعترفت بحقيقة ان السكان العرب، غير الموجودين، حق الملكية على هذه الاراضي. ولكن منذ العام ١٩٧٠، خلقت التعريفات الاسرائيلية وضماً قضائياً تحولت كافة اراضي الضفة غير المزروعة وغير المسجلة في تسوية الاراضي، طبقاً له، الى اراضي دولة (دافهار، ١٩٨٥/٣/٢٦). ولتحقيق غرض كهذا، اضيفت سلسلة من الاجراءات القضائية انتهجتها السلطات الاسرائيلية للسيطرة على الاراضي وخدمة المصالح الاسرائيلية. لقد صودرت مساحات واسعة لاغراض عامة، وكذلك اغلقت مناطق اخرى او تم الاستيلاء عليها لاغراض عسكرية وامنية. اضافة الى ذلك، حددت في الضفة مناطق للرماية، وكذلك اعلن عن مناطق واسعة كمناطق لحماية الطبيعة، ومنع البناء العربي في مناطق واسعة اخرى.

ويشير بنبنستي، في بحثه، الى ان جزءاً من الاجراءات القضائية التي انتهجتها السلطات الاسرائيلية كان متطابقاً مع اجرائها الاخرى بحيث يكمل بعضها بعضاً. فمن اجل مستوطنة شيلو، على سبيل المثال، تم الاستيلاء على ٧٤٠ دونماً لاغراض أمنية، و ٨٥٠ دونماً اعلنت اراضي دولة و ٤١ دونماً صودرت لاغراض عامة. وفي حالة اخرى، في مستوطنة تكواع، اعلن في البداية عن ان منطقتها مغلقة، بعد ذلك تم الاستيلاء عليها، وفي نهاية المطاف، اعلن ان كافة المساحة اراضي دولة (هأرتس، ١٩٨٤/٣/٢٦).

## قرارات استيطانية

صدرت في النصف الثاني من العام ١٩٨٤ مجموعة من القرارات عن الدوائر الاستيطانية المختلفة استهدفت تعزيز الاستيطان وتوسيع نطاقه واقامة المزيد من المستوطنات والمواقع الاستيطانية في انحاء مختلفة من المناطق المحتلة. فبتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٢، عشية يوم انتخابات الكنيست الحادي عشر، وفي اطار استثمار الاستيطان في الدعاية الانتخابية، قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان اقامة ثلاث مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي: ١ - تدنسا: تقع الى الشمال من منطقة نابلس، قرب سيلة الظهر؛ ٢ - ايلينيت: اقيمت بشكل غير رسمي من قبل مبادرين خاصين، وتقع في غرب منطقة نابلس؛ ٣ - كفار دياجيم: تقع في شمال قطاع غزة وتتبع حركة ايوحود هكيم الصهيونية.

وافادت صحيفة «هأرتس» الاسرائيلية، ان اللجنة العليا لشؤون الاستيطان، في الضفة الغربية، تنوي بناء حي جديد في مستوطنة الغي منشبه الواقعة في غرب منطقة نابلس على مساحة ٤٠٠ دونم.

وسيخصص هذا الحي للمستوطنين من حركة حيروت (هأرتس، ١٩٨٤/٨/٢٠).

وفي اواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤، اعلن المسؤولون في وزارة الاسكان الاسرائيلية عن اتمام دراسة بناء الحي اليهودي في مدينة الخليل، الذي من المقرر ان يستوعب ٥٠٠ أسرة من «انصار حباد»، من يهود الولايات المتحدة. كما وفق، في اطار الاتفاق الائتلافي لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، على خطة لاقامة ٢٨ مستوطنة جديدة خلال السنوات الاربعة المقبلة، من بينها ست مستوطنات سيتم بناؤها في السنة الاولى من عمر هذه الحكومة. وبالفعل، فقد بدأت الاعمال التمهيدية واعمال شق الطرق في ١٢ مستوطنة من هذه المستوطنات.

وبتاريخ ١٩٨٥/١/١٠، وافق الليكود على اقامة المستوطنات الست، اربعة منها في اطار مشروع الون، هي: نيشوت ادوميم، شرقي مدينة القدس؛ اقني حيفتس، شرقي طولكرم؛ عشهيتل، في جنوب جبل الخليل؛ بيتار، او تسوريف، في غوش عتسيون؛ بولص، في شمال غور الاردن؛ مغديم، في شرقي منطقتي نابلس وجنين (عل همشمار، ١٩٨٥/١/١١).



## السياسة الاستيطانية وأوضاع المستوطنات

ظهرت مقالات وتعليقات على غير صعيد، تحدث فيها اسراييليون عن اوضاع الاستيطان في المناطق المحتلة، وعن السياسة الاستيطانية، وذلك في محاولة لتقييم مدى تحقق الاستيطان للاهداف الصهيونية المخططة، ومدى الجدوى الفعلية لعملية الاستيطان في النصف الثاني من العام ١٩٨٤. ويبدو ان هذه التقييمات جاءت في هذا الوقت بالذات نتيجة لشعور الاسراييليين بان مرحلة جديدة قد بدأت، هي مرحلة مختلفة نوعياً، لا من حيث حجم الاستيطان او قوته، بل من حيث سياسته، او السياسة التي تنتهجها السلطات الاسراييلية بشأنه.

ويأتي ائتلاف المرحلة من التغيير النسبي الذي حصل في السلطة في الربع الاخير من العام ١٩٨٤، من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والمشاركة الفاعلة لحزب العمل وحلفائه ووجود زعيمه على رأس هذه الحكومة. وكما هو معروف، فان لحزب العمل سياسة استيطانية تختلف، الى حد ما، عن سياسة الليكود وحلفائه، فهو يدعم ما يسميه الاستيطان الامني، الذي يربط بين الاستيطان والسياسة العسكرية، ويحاول ايجاد تناغم بين البنية العسكرية في المناطق المحتلة وبين بناء المستوطنات، كما يحاول اخضاع عملية الاستيطان للبرامج السياسية المطروحة في شأن التسوية، وازعماً في اعتباره مسألة الحفاظ على الطابع اليهودي لاسرائيل، في رؤيته لعملية ضم المناطق المخصصة لهذا الاستيطان.

وفي هذا المجال، يقول مردخاي غور، وزير الصحة الحالي ورئيس اركان الجيش الاسراييلي الاسبق وأحد زعماء حزب العمل: «ان هدف الاستيطان الامني، في الاطار الصهيوني، هو تعزيز الامن، وتعزيز الامن يدعم قدرتنا السياسية على المساومة، وهذا الاستيطان يسمح باجراء مفاوضات سياسية من موقع القوة، وينبغي ان تكون هناك الروح الضرورية لاجتياز التوازن الصحيح بين استمرار الاستيطان وعدم وقف مسيرة السلام» (هآرتس، ١٩٨٥/١/٢٩).

وفي مجال التعليق على قرار الحكومة باقامة ست مستوطنات جديدة، كتبت صحيفة «هآرتس»: «لقد جاء قرار اقامة هذه المستوطنات في ظرف تعانينا فيه المستشفيات من ضائقة خانقة ونقص في الادوية. والمعلمون في شمال البلاد لم يحصلوا على زواتهم،

ووزارة المالية غارقة في طلبات المجالس المحلية التي تنذر من تأخير دفع مخصصاتها». وقد اضافت الصحيفة: «ان هذا القرار جاء بالرغم من العطايات التي وضعها نسيم زفيلي، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، امام الحكومة، التي بينت عدم جدوى اقامة مستوطنات جديدة اضافة الى ما هو قائم. وجاء في هذه العطايات، ان كثيراً من المستوطنات القائمة لم يصل عدد سكانها الى مستوى الحد الأدنى من امكانية العيش. ففي عشرين مستوطنة، لا يزيد عدد العائلات فيها عن ٢٠، وفي عشرين مستوطنة اخرى لا يزيد عددها عن ١٥، وفي البعض الآخر لا يصل العدد الى عشر عائلات. وان هناك، في المستوطنات التي اقيمت في الضفة الغربية، ٢٥٠ شقة تنتظر من يسكنها، وهذا العدد من المنازل الشاغرة هو استثمار غير مستغل لبلغ عشرين مليون دولار». وخلصت الصحيفة الى: «ان الذين قرروا اقامة هذه المستوطنات، في هذه الظروف بالذات، هم كمن يساهم في تبذير الموارد القومية» (هآرتس، ١٩٨٥/١/١٤).

ويشارك «هآرتس» في هذا الرأي يحثيل بنطوف، رئيس مجلس مستوطنة اوفكيم، الذي قال: «لدي شعور مفاده انه ينبغي بذل قصارى الجهود للحؤول دون اقامة هذه المستوطنات. فليس من المعقول، في هذا الوقت الذي فيه ١٠ بالمئة من مجموع العمال عاطلين عن العمل، وكافة الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية يهربون الى مركز البلاد لعدم وجود فرص عمل لهم في مدن التطوير، ان تقام ست مستوطنات جديدة. لقد كان من واجبهم توجيه هذه الاموال لاجتياز فرص عمل جديدة وبناء بيوت سكنية في مدن التطوير. لا زال عندنا مواطنون بدون بيوت». وأشار بنطوف الى ان تكلفة المستوطنة الواحدة تتراوح بين ٢ - ٢.٥ مليون دولار (المصدر نفسه، ١٩٨٥/١/١١).

ومن جهته، علق يهودا ليطاني على الاوضاع الاقتصادية المتردية للمستوطنات قائلاً: «تواجه المستوطنات في الضفة الغربية، في الوقت الحاضر، مصاعب جمة. ففي مستوطنات السامرة تزيد نسبة البطالة على ١٥ بالمئة. وقرار الحكومة سوف يضيف ست مستوطنات اخرى الى المستوطنات الصغيرة القائمة والتي ليس لديها ما تعتمد عليه في المستقبل دون تخصيص موازنات حكومية ضخمة... وتكلفة مرحلة التأسيس والبناء لهذه المستوطنات تتراوح بين

١٢ - ١٥ مليون دولار، وهي بحاجة الى عشرات الملايين الاخرى لتأمين سبل العيش، في وقت تحتاج فيه مدن التطوير في الجنوب الى العشرات من اماكن العمل» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/١/١٥).

وحول اوضاع المستوطنات المتردية، قال مثير فيشر غوش، احد اعضاء مجلس المستوطنات، ان مستوطنته عاجزة عن تسديد فواتير الماء والكهرباء، وان العائلات القاطنة فيها غارقة في الديون رغم تلقيها مليون شيكل كدعم عاجل من مجلس المستوطنات. وفي الاطار نفسه، كتبت صحيفة «معاريف»: «ان اغلبية هذه المستوطنات، والتي لا يزيد عدد سكانها على ٤٠ عائلة، تعاني من ازمة حادة قد تؤدي الى انهيارها، واذا لم تتلق دعماً حكومياً فانها ستغلق ابوابها». وازافت: «لقد صرح مصدر في الوكالة اليهودية بان الوكالة تشعر بمشاكل المستوطنات، لكنها عاجزة عن تقديم العون المالي لها» (معاريف، ١٩٨٥/٢/٥).

وفي اطار حملة التنديد بقرار اقامة المستوطنات الست، قال عضو الكنيست اليعيزر غرانوت، سكرتير حزب (ميام): «ان هذا القرار يعتبر لعمراً اضافياً على طريق السلام. وهو بمثابة سخوية وازدياء لكل دعوة للملك حسين للدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة» (عمل همشمبار، ١٩٨٥/١/١١). كذلك، قال عضو الكنيست حاييم رامون (حزب العمل)، في اطار مقالته يبحث الموضوع بصفة مستعجلة في الكنيست: «ان قرار اقامة المستوطنات الست هو حماقة سياسية واقتصادية واجتماعية» (المصدر نفسه)، اما عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، وعضو لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، فقد دعا رئيس الحكومة لالغاء هذا القرار، في رسالة بعث بها اليه، وقال: «لا يمكن دعوة الملك حسين للانضمام الي مفاوضات، فيما تنسّف، في الوقت نفسه، الاحتمالات، عبر اقامة المزيد من المستوطنات» (المصدر نفسه).

من جهة اخرى، علق عضو الكنيست دان اميدور (ليكود)، احد اعضاء طاقم المفاوضات مع حزب العمل بشأن اقامة المستوطنات الست، قائلاً: «ان هذا النوع من القضايا التي توجد حولها خلافات في الرأي بين الحزبين، يمكن ان تؤدي الى ازمة، من الصعب تجاوزها لو تمت مناقشتها بشكل علني، ولهذا فانني مسرور جداً لاننا استطعنا ادارة المفاوضات بشكل موضوعي ويزدون كشفها امام وسائل الاعلام. وهذا نموذج جيد حول امكانية عمل حكومة الوحدة الوطنية»

(معاريف، ١٩٨٥/٢/٥).

وكذلك، بارك سكرتير مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة القرار، قائلاً: «ان مجلس المستوطنات يبارك هذا القرار لانه يكشف عن ان الليكود والمعراخ مستمران في رفع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع هذا، لا زلنا ننتظر تجسيد الجزء الثاني من الاتفاق الائتلافي المتعلق بتطوير وتوسيع المستوطنات القائمة» (المصدر نفسه).

وحول الجانب السياسي للاستيطان ومحاولة ربطه بمسألة التسوية السلمية في المنطقة، قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية: «ان شعب اسرائيل ليس على استعداد لوضع مصير دولته على طاولة المفاوضات، وما من جهة سياسية تستطيع فصلنا عن ارض اسرائيل... علينا تجنيد رغبة الشعب للحوّل دون نهينا وحرماننا من اراضينا... لن نوافق على بدء مفاوضات جديدة حول القرار ٢٤٢ وكان كاسب ديفيد غير قائم، لن نوافق على دفع الثمن مرتين» (عمل همشمبار، ١٩٨٥/٤/٨).

وشاركة في هذا الرأي دافيد ليفي، نائب رئيس الحكومة ووزير الاسكان، حيث قال: «هناك فرق جوهري بين المعسكر القومي والمعسكر الاخر. وكل من يحاول القاء الوعظ علينا، من ان تأكيدنا على هذا الفرق هو تقسيم للشعب، انما يتهرب من الجدل الصهيوني الجوهري، يتهرب من الواقع ويتوقع في ضعفه... نوعية معسكرنا هي الاخلاص لارض اسرائيل في كل اطاره. وازداد ليفي: «ان من يطرح التنازل عن اي جزء من ارض - اسرائيل ثمناً لمسارات السلام - حسب اقوالهم - يضعف في هذا موقفنا»، واعلان انه ستقام، في هذا العام ايضاً، ثلاث مستوطنات اخرى في الضفة الغربية، «وفي هذا العام ستكتمل طريق قاطع السامرة، وسنشهد الاتصال بين الساحل وغور الاردن بالرغم من التقلصات والضائقة الاقتصادية» (المصدر نفسه).

اما وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، فقد قال: «ينبغي عدم ابقاء تجمع سكاني عربي واحد بدون اقامة مستوطنة يهودية بالقرب منه... يجب الموافقة على اقامة المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويجب، ايضاً، استيطان الخليل ونابلس» (المصدر نفسه).

وفي نفس الاتجاه، دعا عضو الكنيست رفائيل ايتان (هتحياء)، رئيس اركان الجيش الاسرائيلي

السابق، الى انشاء «صندوق لتحرير الارض» واقامة  
المستوطنات في كافة ارجاء ارض اسرائيل». وقال عضو  
الكنيست افنير شاكى (مقدال): «ان مكان المقدال  
الطبيعي هو في المعسكر الذي يقاتل من اجل اكتمال  
ارض - اسرائيل». (المصدر نفسه).  
حول مسألة الاستيطان وحول جدواها، وعدم  
جدواها، كشف استطلاع للرأي العام قام به معهد  
بوري، ان عدد معارضي اقامة مستوطنات جديدة في  
الضفة الغربية وصل في شهر كانون الثاني (يناير)  
١٩٨٥، الى اعلى نسبة سجلت في استطلاع للرأي  
العام منذ العام ١٩٨١. فحول سؤال: هل انت مع، او  
ضد، اقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية؟  
اجاب ٥١,٧ بالمئة سلباً، و ٣٥,٩ بالمئة ايجاباً. بينما  
في تشرين اول (اكتوبر) ١٩٨١ عارض ٤٩,٨ بالمئة  
اقامة مستوطنات جديدة مقابل ٥٨,٢ بالمئة ايدوا، في  
حينه، اقامتها. ويشير مدير معهد بوري، رفائيل غيل،  
الذي اعد الاستطلاع، الى ان بين صفوف مقترعي  
المعراج ٧٢,٥ بالمئة يعارضون اقامة مستوطنات  
جديدة، مقابل ١٧,٨ بالمئة ممن يؤيدون. اما بين  
مقترعي الليكود، فيؤيد ٦٤,٥ بالمئة ويعارض ٢٣,٨  
بالمئة اقامة مستوطنات جديدة (هآرتس، ١٩٨٥/٢/٣).

### اعداد قسم الدراسات الاسرائيلية

## موجز الوقائع الفلسطينية

من ١٥/٥/١٩٨٥ إلى ١٠/٧/١٩٨٥

١٩٨٢/٥/١٥

للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية اذا قبلت المنظمة الشروط الاميركية ولاسيما الاعتراف بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٢٢٨ (الراي، ١٩٨٥/٥/١٦).

- كشف روبرت اوكالي، رئيس قسم مكافحة الارهاب في وزارة الخارجية الاميركية، اثناء شهادته في الكونغرس، ان م.ت.ف. قامت بحماية سفارة الولايات المتحدة في بيروت الغربية مدة ٨ اعوام ما بين ١٩٧٢ - ١٩٨٠ (معاريف، ١٩٨٥/٥/١٦).

- اجرى الملك الاردني حسين مباحثات مع كل من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، امير دولة قطر، تناولت الاوضاع العربية الراهنة والوضع في منطقة الخليج. واستعرض الملك حسين خطوات العمل المشترك مع م.ت.ف. لحل القضية الفلسطينية (الراي، ١٩٨٥/٥/١٦).

- اوضحت مصر، مؤخراً، انها ليست معنية بقيام وزراء اسرائيليين بزيارتها، ما دامت المشكلات العالقة بين الدولتين لم تحل. وقد وصلت الايضاحات المصرية الى اسرائيل في الوقت الذي استؤنفت فيه المحادثات حول مشكلة طابا امس (دافار، ١٩٨٥/٥/١٦).

١٩٨٥/٥/١٦

- وصل خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، الى الكويت في زيارة يلتقي خلالها عدداً من المسؤولين الكويتيين (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/١٧).

- قال ياسر عرفات، في حديث لصحيفة «واشنطن بوست»، انه على استعداد للاعتراف بقرار مجلس الامن الدولي ذي الرقم ٢٤٢، الذي يعترف بحق اسرائيل في الوجود، بشرط ان تعترف الولايات المتحدة الاميركية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير (الاهرام، القاهرة، ١٩٨٥/٥/١٦).

- اتضح ان العمليات الفدائية التي تمت في اسرائيل في العام ١٩٨٤ زادت بنسبة ٢٧ بالمائة عن مثيلاتها في العام ١٩٨٣، فقد بلغت ٤٢٢ عملية في ١٩٨٤، مقابل ٢٤٠ في العام الذي قبله (دافار، ١٩٨٥/٥/١٦).

- صرح مصدر في وزارة الداخلية الاردنية بأن حكومة بلاده ستسمح لابناء الضفة الغربية المحتلة بالعمل في الأردن، بشرط الا تتجاوز مدة عمل اي واحد منهم مدة التصريح الممنوح له لمغادرة الضفة الغربية، وذلك كي لا يؤدي العمل الى تشجيع النزوح عنها (الراي، عمان، ١٩٨٥/٥/١٦).

- بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لاغتصاب فلسطين، شهدت القاهرة تظاهرة سلمية تجمعت امام مبنى المعبد اليهودي في وسط العاصمة المصرية. وقد احرق المتظاهرون العلم الاسرائيلي وطالبوا بطرد سفير اسرائيل من مصر وتجميد اتفاقيات السلام مع اسرائيل. وهتف المتظاهرون: فلسطين عربية (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٥/٥/١٦).

- اعلن ادوارد جريجيان، المتحدث الرسمي باسم الخارجية الاميركية، استعداد ادارة الرئيس ريغان

صيغة لحل مشكلة طابا. وقد اشار الجانبان الى حصول بعض التقدم، فيما اكدت مصر اسياسة لشرق. المشكلة الى التحكيم (الاهرام، ١٨/٥/١٩٨٥).

- استقبل جوليو اندريوتي، وزير خارجية ايطاليا، ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي الى الشرق الاوسط. وادعت وزارة الخارجية الايطالية، اثر اللقاء، بياناً رحبت فيه بمجموعة المؤشرات الجديدة في عملية السلام في الشرق الاوسط، واكدت اهمية القضية الفلسطينية في البحث عن حل عادل للنزاع في الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٨/٥/١٩٨٥).

١٩٨٥/٥/١٨

- ترأس ياسر عرفات اجتماعات مجلس ادارة الصندوق القومي، في عمان، وتم خلال الاجتماع، استعراض شامل لوضع منظمة التحرير الفلسطينية المالي والوسائل الكفيلة بدعم موارد الصندوق القومي. وتقرر مناقشة الدول العربية الالية بالتزاماتها في دعم صمود المواطنين في الارض المحتلة، كما تقرر ترشيح الانفاق داخل اجهزة المنظمة (الشرق الاوسط، ١٩/٥/١٩٨٥).

- اثناء استقباله لوفد الاتحاد البرلاني الديمقراطي العالمي، اكد طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، ان الحل السلمي الشامل والعادل للقضية الفلسطينية يتطلب عقد مؤتمر دولي للسلام باشراف الامم المتحدة وبحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع اطراف النزاع بما فيها م.ت.ف. (الراي، ١٩/٥/١٩٨٥).

- قال ابا ايمن، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيسة الاسرائيلي، ان اسرائيل لن تسعى الى اتفاق دائم في المفاوضات التي ستجرى بينها وبين الاردن وسكان فلسطينيين، بل الى اتفاق بشأن ترتيبات وسط يكون مبنياً على اتفاقات كامب ديفيد. وعارض ايمن ما يقال من ان اسرائيل هي التي تقرر من هم الفلسطينيون الذين سيشترون مع الوفد الاردني (عل همشمار، ١٩/٥/١٩٨٥). وطلب مريخاي بار، عضو الكنيسة من (رائس)، من شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، الشروع في المفاوضات مع الوفد الاردني - الفلسطيني حتى لو ضم رجالاً من م.ت.ف.، وحتى لو اثر ذلك على حكومة الوحدة الوطنية (المصدر نفسه).

- قال اوري لوبراني، منسق شؤون الحكومة

- ذكر راديو «صوت اميركا» ان جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، حصل على نتائج متواضعة خلال جولته الاخيرة في الشرق الاوسط. ووصف شولتس حديث ياسر عرفات لصحيفة «واشنطن بوست» بأنه يبعث على التشجيع (الراي، ١٧/٥/١٩٨٥).

- اتخذت القاهرة قراراً واضحاً بتحسين علاقاتها مع اسرائيل. وقال الدكتور مصطفى خليل، رئيس الوزراء المصري السابق، ان تحسين العلاقات هو شيء حيوي، اذ ستكون له انعكاسات على العلاقات بين اسرائيل والعالم العربي بأكمله (يديعوت احرونوت، ١٧/٥/١٩٨٥). وقال الوفدان المصري والاسرائيلي، في نهاية جلسة العمل الثالثة، انه تم احراز تقدم في قضايا ثنائية الجانب في مفاوضات الجانبين التي بدأت على مستوى الخبراء يوم الاربعاء (عل همشمار، ١٧/٥/١٩٨٥).

- دعا سكرتير حزب العمل، عوزي بارعام، وبعض الحماة في الحزب، الحكومة الى التحدث مع كل فلسطيني، بمن في ذلك رجال م.ت.ف. من الذين يبدون استعدادهم للاعتراف باسرائيل. وقال عضوا الكنيسة اورا نمير وحايم رامون انه ينبغي عدم رفض التفاوض مع اعضاء م.ت.ف. الذين يعترفون باسرائيل (هآرتس، ١٧/٥/١٩٨٥).

- اكد محمد الخطيب، وزير الاعلام الاردني، في حديث لصحيفة «الراي العام» الكويتية، ان الاردن لن يشارك في اي مؤتمر حول قضية الشرق الاوسط دون مشاركة م.ت.ف. (الاهرام، ١٧/٥/١٩٨٥).

- استقبل الملك المغربي الحسن الثاني ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي الى الشرق الاوسط، واطلع منه على وجهة نظر الولايات المتحدة بشأن تشكيل وفد اردني - فلسطيني مشترك في مفاوضات سلام مع اسرائيل (السفير، بيروت، ١٧/٥/١٩٨٥).

١٩٨٥/٥/١٧

- اجتمع ياسر عرفات مع الملك الاردني حسين، في عمان، وجرى تقييم نتائج زيارة الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك الى الصين الشعبية، كما جرى بحث خطوات التحرك المشترك على الساحتين العربية والدولية (الراي، ١٨/٥/١٩٨٥).

- اختتم الوفدان المصري والاسرائيلي مباحثاتهما في القاهرة، التي استغرقت ثلاثة ايام، دون اتفاق على

الاسرائيلية في لبنان، في المحاضرة التي القاها في النادي التجاري والصناعي في تل ابيب، ان على اسرائيل ان تعمل ما يوسعها حتى لا ترغمها الظروف التي سدت في لبنان بعد انسحابها منه، على العودة الى هناك (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/١٩).

- في طريق عودته من تركيا الى القاهرة، توقف الرئيس المصري حسني مبارك في رومانيا واستعرض مع رئيسها نيكولايشكو آخر تطورات الموقف في الشرق الاوسط وجهود السلام في المنطقة (الاهرام، ١٩٨٥/٥/١٩).

١٩٨٥/٥/١٩

- عقدت اللجنة الملكية الاردنية لشؤون القدس برئاسة اكرم زعيتر، اجتماعاً ناقشت خلاله الوضع الحالي في مدينة القدس وتنسيق جهود الوزارات والمؤسسات الاردنية المعنية بالقدس (الرأي، ١٩٨٥/٥/٢٠).

- أجّل برونو كرايسكي، مستشار النمسا السابق، زيارته المقررة الى اسرائيل. وقال كرايسكي ان المقالة التي كتبها يوسف لبيد في صحيفة «معاريف» كانت بين الاسباب التي جعلته يؤجل زيارته. كان لبيد قد وصف كرايسكي، في مقاله، بأنه اكثر اليهود قذارة في التاريخ الحديث (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/٢٠).

١٩٨٥/٥/٢٠

- التقى ياسر عرفات سفراء ١٢ دولة عربية معتمدين في عمان وطلب تدخل حكوماتهم فوراً لوقف المذابح ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت، وذلك في اعقاب قيام ميليشيا حركة (أمل) بمهاجمة مخيمات صيبرا وشاتيلا وبرز البراجنة (الرأي، ١٩٨٥/٥/٢١). ووجهت م.ت.ف. نداء الى الزعامات العربية والاسلامية يناشدها التحرك، فوراً، لوقف المذابح (المصدر نفسه). وادان اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمون في الاردن الهجوم الذي شنته قوات حركة (أمل) ضد المخيمات (المصدر نفسه).

- تمت عملية تبادل اسرى بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة واسرائيل. فجرى تسليم ثلاثة اسرى اسرائيليين مقابل تحرير ١١٥٥ فلسطينياً ولبنانياً واجنبياً موقوفين في سجون اسرائيل (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٢١).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان اسرائيل توافق على تعيين اربعة رؤساء بلديات من السكان المحليين في الاراضي المحتلة، كما انها اعطت موافقتها لاقامة بنك عربي في الضفة الغربية. واتهم بيرس الاردن بأنه هو الذي يؤخر هذه الاجراءات. وقال ان الملك حسين يخشى، اكثر من اسرائيل، من قيام دولة فلسطينية (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/٢١).

- قال الملك الاردني حسين، في مقابلة مع صحيفة «القبس» الكويتية: لقد توصلنا الى الاتفاق الاردني - الفلسطيني، ونحن نعمل الآن بالتشاور، وبشكل واضح وصریح. ووصف الملك اللقاء الاردني - الفلسطيني بأنه تطور ايجابي في حد ذاته (الرأي، ١٩٨٥/٥/٢١). وقد وصل الملك حسين الى القاهرة، في زيارة رسمية يبحث خلالها مع الرئيس المصري حسني مبارك الجهود المشتركة التي تكفل دفع جهود السلام الى امام وخطوات الحوار الاميركي - الاردني - الفلسطيني (الاهرام، ١٩٨٥/٥/٢١).

- قال مراقب الدولة الاسرائيلي، اسحق تونيك، ان الجيش الاسرائيلي تضرر كثيراً من نقص القوى البشرية التكنولوجية (هآرتس، ١٩٨٥/٥/٢١). - ستقوم اسرائيل بتزويد سيرلانكا بستة زوارق استطلاع. واعلن موظفون ودبلوماسيون في كولومبو ان الخبراء الاسرائيليين في مكافحة الارهاب الذين دربوا سيرلانكيين قد تركوا البلاد وحلت مكانهم شركة حماية بريطانية (دافسار، ١٩٨٥/٥/٢١). عن النيويورك تايمز).

١٩٨٥/٥/٢١

- تلقت الادارة الاميركية اسماء ثلاثة شخصيات فلسطينية مرشحة للاشتراك في الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك هي الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، والاب ايليا خوري ومحمد ملحم (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٢٢). - اجتمع الرئيس المصري حسني مبارك وضييفه الملك حسين في جلسة مغلقة استعرضا خلالها الجهود المصرية والاردنية المشتركة للعمل على قيام حوار اميركي مع وفد اردني - فلسطيني (الاهرام، ١٩٨٥/٥/٢٢).

- اكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية البريطانية ان بلاده تدعم الجهود الدبلوماسية التي

يقوم بها الملك الاردني حسين في اطار المساعي المبذولة لاحتلال السلام في الشرق الاوسط (الرأي، ١٩٨٥/٥/٢٢).

- من المتوقع ان يكمل الجيش الاسرائيلي انسحابه من لبنان في نهاية الشهر الجاري او بداية حزيران (يونيو) المقبل، على الاكثر (معاريف، ١٩٨٥/٥/٢٢). هذا، وقد انخفض، مع الانسحاب،

معدل التجارة بين اسرائيل ولبنان لتخوف بعض التجار اللبنانيين من الاستمرار في المتاجرة مع اسرائيل (هآرتس، ١٩٨٥/٥/٢٢). من ناحية اخرى، لن يعود بيار يزبك، ممثل «القوات اللبنانية» لدى اسرائيل، الى بيروت على الرغم من التصريحات الرسمية بهذا الخصوص (هعولام هازيه، ١٩٨٥/٥/٢٢). وقد لوحظ اكتظاظ صفحات الصحف باعلانات لبيع شقق في اصبع الجليل والجليل الغربي، والتقديرات السائدة في شمال اسرائيل تدل على ان كثيراً من السكان سيتركون شققهم اثناء العطلة الصيفية ولن يعودوا اليها ابداً (المصدر نفسه).

- قالت منظمة تكافح ضد العنصرية، مستندة الى وثائق من الاسطول الاميركي، ان اسرائيل وجنوب افريقيا اجرتا تجارب نووية العام ١٩٧٦، وان الادارة الاميركية في عهد الرئيس جيمي كارتر هي التي منعت نشر الخبر، للحيلولة دون احداث ضجة سياسية (بيديغوت أحرؤنوت، ١٩٨٥/٥/٢٢).

١٩٨٥/٥/٢٢

- اتحدت القوات الفلسطينية الموالية لقيادة م.ت.ف. والاخرى المنشقة عنها في صف واحد في الدفاع عن المخيمات الفلسطينية في بيروت ضد الهجوم الذي تشنه عليها قوات (أمل) لليوم الرابع على التوالي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٢٢). وبعث ياسر عرفات رسائل عاجلة الى شخصيات دولية ناشدها، فيها، العمل على حماية المخيمات، وطلب تدخل مجلس الامن الدولي لوقف المذابيح ضد الفلسطينيين. وكلف عرفات ممثل م.ت.ف. لدى الامم المتحدة بابلاغ امينها العام بيريز دي كويلار بأخر تطورات الوضع وبما تتعرض له المخيمات (الرأي، ١٩٨٥/٥/٢٢). ووصف عبد الرحيم احمد، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ما يجري ضد المخيمات بأنه استمرار للمؤامرة التي استهدفت تصفية الثورة

الفلسطينية منذ الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ (المصدر نفسه).

- اعلن ان عبد الهادي قنديل، وزير النفط المصري، سيصل يوم الاثنين المقبل الى اسرائيل في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة ايام. وسيبحث الوزير المصري مع نظيره الاسرائيلي امكانية شراء مصر ل مواد اسرائيلية مقابل النفط المصري الذي تشتريه اسرائيل (معاريف، ١٩٨٥/٥/٢٢).

- كشف صموئيل لويس، سفير الولايات المتحدة في اسرائيل، في برنامج تلفزيوني، النقاب عن ان اريئيل شارون، حين كان وزيراً للدفاع في اسرائيل، نقل الى الادارة الاميركية، عبر مبعوثها فيليب حبيب، في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١، خطة الحرب السرية التي اعدتها اسرائيل لغزو لبنان (دافار، ١٩٨٥/٥/٢٢).

- التقى سفير الاتحاد السوفياتي في واشنطن السفير الاسرائيلي هناك بناء على طلب الاخير. وقالت مصادر اوروبية شرقية ان هدف السفير الاسرائيلي من اللقاء هو استيضاح اية مرونة ممكنة في الموقف السوفياتي تجاه اسرائيل (دافار، ١٩٨٥/٥/٢٢).

١٩٨٥/٥/٢٢

- تلقى ياسر عرفات، عن طريق السفير الصيني في عمان، رد الحكومة الصينية على الرسالة التي ارسلها رئيس اللجنة التنفيذية حول اوضاع المخيمات. وتضمن الرد دعم الصين للشرعية الفلسطينية (الرأي، ١٩٨٥/٥/٢٤).

- اكد تورجوت اوزال، رئيس وزراء تركيا، الذي يزور قطر، ان القضية الفلسطينية هي لب الصراع العربي - الاسرائيلي، وان السلام لن يتحقق في الشرق الاوسط الا بالاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين بما في ذلك حقه في انشاء دولته وبانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة. وقال اوزال ان تحقيق تسوية عادلة غير ممكن دون مشاركة م.ت.ف. في المفاوضات (الرأي، ١٩٨٥/٥/٢٤).

- يدرين موظفون في الادارة الاميركية امكانية التوصل الى «صفقة رزمة» مع ياسر عرفات تعترف الولايات المتحدة، بموجبها، بحق تقرير المصير للفلسطينيين مقابل اعتراف عرفات بقرار مجلس الامن ٢٤٢، وبشكل غير مباشر، بحق اسرائيل في الوجود (دافار، ١٩٨٥/٥/٢٤).

الاعلام المصري بشدة المضط الذي يستهدف التعريض بالشعب الفلسطيني والنيل من وحدة حركته واستقلالية قراره (الاهرام، ١٩٨٥/٥/٢٦).

١٩٨٥/٥/٢٦

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان هناك اجماعاً بين الليكود وحزب العمل على ان اسرائيل لن توافق، ابدأ، على اقامة دولة فلسطينية مستقلة، لان دولة كهذه ستشكل كارثة وقتيلة زمنية. و اضاف رابين: "ان اجراء محادثات مع عرفات يعني قبول مبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة (دافار، ١٩٨٥/٥/٢٧).

- ادعت جهات رفيعة المستوى في الليكود بأنه اذا قرر حزب العمل تأييد اقامة لجنة رسمية للتحقيق في سير حرب لبنان فإن ذلك سيؤدي الى نهاية حكومة الوحدة الوطنية (هآرتس، ١٩٨٥/٥/٢٧).

١٩٨٥/٥/٢٧

- سلم طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، رسالة من الملك حسين الى الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف. وبحث الوزير الاردني مع نظيره السوفياتي مشكلة الشرق الاوسط والاتفاق الاردني - الفلسطيني (الراي، ١٩٨٥/٥/٢٨).

- نقل عبد الهادي قنديل، وزير النفط المصري الذي يزور اسرائيل، رسالة من الرئيس المصري حسني مبارك الى شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل. في الرسالة، يعرب الرئيس المصري عن رغبته في حل المشكلات المختلف عليها بين مصر واسرائيل وفي تنشيط عملية تطبيع العلاقات بينهما (هآرتس، ١٩٨٥/٥/٢٨).

- ارسلت إلى شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، عريضة موقعة من ١٢٥ الف شخص يطلبون تشكيل لجنة للتحقيق في الحرب اللبنانية (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/٢٨). وطلب اللواء يهوشوع ساغي، الذي شغل منصب رئيس شعبة الاستخبارات الاسرائيلية اثناء حرب لبنان، التحقيق في سير الحرب وفي كيفية وقف اسرائيل الى جانب الموارنة على الرغم من انه كان واضحاً لها ان هدفهم هو توريث اسرائيل في جهودهم المبتذلة للسيطرة على لبنان كله (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/٢٨).

- صادق فيليب حبيب، المبعوث الاميركي السابق الى الشرق الاوسط، على ما ذكره صموئيل لويس، السفير الاميركي في اسرائيل، بشأن خطة الحرب التي عرضها شارون على حبيب في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ (معاريف، ١٩٨٥/٥/٢٤).

- رشحت الانباء عزت عبد اللطيف، الذي كان سفيراً لمصر في السودان، ليكون سفير مصر لدى اسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، ليس مستبعداً ان يعين محمد بسيوني القائم بالاعمال، حالياً، سفيراً (هآرتس، ١٩٨٥/٥/٢٤).

١٩٨٥/٥/٢٤

- وجه عدد من وجهاء الضفة الغربية المحتلة رسالة الى ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، والى رئيس الدورة الحالية لمجلس الامن الدولي، دعوا فيها الادارة الاميركية الى الاعتراف بدم ت.ف.، كما دعوا الى وقف الممارسات الصهيونية، وخاصة اقامة المستوطنات، في الضفة الغربية. (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٢٥).

- نفى الدكتور ادوارد سعيد، في بيان نشره في لندن، الانباء التي ذكرت انه سيشترك في الوفد الاردني - الفلسطيني الى مفاوضات التسوية في الشرق الاوسط. وأوضح د. سعيد انه لن يقبل، اطلاقاً، القيام بهذه المهمة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٢٥).

- وصل الملك الاردني حسين الى الولايات المتحدة في زيارة يجري فيها مباحثات مع الادارة الاميركية حول تحريك جهود التسوية في الشرق الاوسط (الراي، ١٩٨٥/٥/٢٥).

١٩٨٥/٥/٢٥

- ناشدت دولة الامارات العربية الاشقاء العرب وضع حد للقتال الدائر حول المخيمات الفلسطينية في بيروت (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٥/٢٦).

وصدر عن الديوان الملكي السعودي بيان يعرب عن اسف الملك فهد لما يجري ودعا القيادات اللبنانية للمبادرة فوراً، الى وقف القتال الدائر حول المخيمات (المصدر نفسه). واقترح المغرب عقد قمة عربية مصغرة، وذكرت المصادر المغربية ان جولة وزيرى خارجية المغرب وليبيا تجري لنقل هذا الاقتراح الى بعض الدول العربية (المصدر نفسه). وادان وزير



١٩٨٥/٥/٢٨

- وصل الملك حسين الى واشنطن في زيارة رسمية (الراي، ١٩٨٥/٥/٢٩).  
- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، ان عملية انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان ستنتهي في الاسبوع المقبل وان الشعب كله يؤيد هذا القرار (دافار، ١٩٨٥/٥/٢٩).

- حث اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير خارجيتها، الدول الاوروبية على اقناع الملك الاردني حسين بالتنازل عن مطالبته باشتراك م.ت.ف. في وفد المفاوضات مع اسرائيل (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٥/٢٩).

- قال موشي شاحل، وزير الطاقة الاسرائيلي، انه اتفق، مبدئياً، مع وزير النفط المصري الذي يزور اسرائيل، بشأن صفقات لتكرير النفط بقيمة ٧٠ مليون دولار سنوياً، كمرحلة اولى (معاريف، ١٩٨٥/٥/٢٩).

١٩٨٥/٥/٢٩

- اعلن ياسر عرفات، الذي وصل عمان، ان المجلس المركزي الفلسطيني، الذي اجتمع مؤخراً في تونس، اتخذ قرارات لخدمة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، كما ناقش الاتفاق الاردني - الفلسطيني للتحرك المشترك (الراي، ١٩٨٥/٥/٣٠).

- اطلق الجيش الاسرائيلي سلاح ٤٤٩ معتقلاً شيعياً كبادرة حسن نية تجاه حركة (امل). وذكر ان وصول هؤلاء الى بيروت يعني مساعدة كبيرة لطاقة (امل) البشرية التي تحارب الفلسطينيين (هآرتس، ١٩٨٥/٥/٣٠).

- عينت مصر، بناء على طلب اسرائيل، ملحقاً سباحياً في سفارتها في اسرائيل (دافار، ١٩٨٥/٥/٣٠).

- انتهت شركة تسيكلون في كرميئيل من بناء نموذج اولى لطائرة اسرائيلية جديدة. وستنافس هذه الطائرة مع طائرتي البايبر وبسته، وستستخدم، بشكل خاص، من قبل الشرطة. وستسوق الطائرة الاولى المنتجة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) المقبل (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٥/٣٠).

- بعث جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، رسالة الى نظيره الاسرائيلي اسحق شامير، يقول فيها انه ليس هناك اي تغير في سياسة الاتحاد السوفياتي

تجاه اسرائيل، وليس هناك اي مؤشر على اي تقدم يمهّد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي في الوقت القريب وتأتي هذه الرسالة بعد لقاء شولتس مع اندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/٣٠).

١٩٨٥/٥/٣٠

- تلقى ياسر عرفات اتصالاً هاتفياً من الملك الاردني حسين واطلع منه على نتائج الاجتماعات التي اجراها مع رجال الادارة الاميركية. وقد استفسر الملك عن اوضاع الخيمات الفلسطينية المحاصرة في بيروت (الراي، ١٩٨٥/٥/٣١). وكان الملك قد اختتم مباحثاته في واشنطن وسط دلائل تصفها المصادر الاردنية بانها مشجعة (الراي، ١٩٨٥/٥/٣١).

- كشف روبين روزنبلات، رئيس المجلس المحلي - ساحل غزة، النقيب عن ان خمسة آلاف لاجيء فلسطيني يسكنون حالياً في القسم الشرقي (الفلسطيني) من مدينة رفح سينقلون للسكن في منطقة قطيف (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٥/٣١).

- قال قائد سلاح الجو الاسرائيلي اللواء عاموس لبيديوت ان صواريخ ارض - جو السورية هي هدف سهل لمهاجمتها من الجو لانها مكشوفة، نسبياً، وغير محصنة (معاريف، ١٩٧٥/٥/٣١).

١٩٨٥/٥/٣١

- قرر مجلس الامن الدولي الاستجابة لطلب مصر بعقد جلسة طارئة لبحث وضع الخيمات الفلسطينية في بيروت. وشكل المجلس لجنة ضمت مصر واستراليا واوكرانيا والبيرو لاعاد مشروع قرار او بيان يصدر عن المجلس بهذا الشأن (الاهرام، ١٩٨٥/٦/١).

- قال الملك الاردني حسين، في محاضرة القاها في معهد البحوث الاميركي، ان اطراف النزاع في الشرق الاوسط يجب ان تكون هي نفسها اطراف السلام، وان م.ت.ف. هي طرف في هذا النزاع. واكد ان عملية السلام يجب ان تتم تحت رعاية دولية (الراي، ١٩٦٨/٦/١).

١٩٨٥/٦/١

- وصف خالد الحسن، عضولجنة (فتح) المركزية رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني

الفاستيطيني، الحرب التي تشن ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت بأنها مؤامرة الهدف منها تهجير الفلسطينيين من لبنان (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/٢). وفيما تواصلت واتسعت ردود الفعل الفلسطينية والعربية الشعبية، اصدر مجلس الأمن الدولي قراراً دعا إلى وقف أعمال العنف ضد السكان المدنيين في لبنان، وخصوصاً داخل وخارج المخيمات الفلسطينية. واعان مندوب لبنان لدى الامم المتحدة اعتراض بلاده على اجتماع مجلس الأمن لبحث هذا الموضوع (المصدر نفسه).

- اكد جورج شولتس، وزير الخارجية الامريكى، ان مصادقات الملك الاردني حسين في واشنطن احرزت تقدماً يتمثل في الاتفاق على قيام وفد فلسطيني مشترك بزيارة واشنطن لاحياء عملية السلام. وقال شولتس ان الخلافات قائمة حول تحديد وفد يقوله الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ولا يضم اعضاء معروفين في المنظمة (الرأي، ١٩٨٥/٦/٢). واعرب شولتس عن امله في ان يتم اللقاء بين الوفد المشترك وممثلين بارزين للادارة الامريكى في وقت قريب. واعلن ان عقد مؤتمر دولي لا يشكل، بالنسبة للولايات المتحدة، اطراً مفيداً لحل الصراع (هآرتس، ١٩٨٥/٦/٢). وتوقع آبا ايبان، عضو الكنيست الاسرائيلي، ان تجري مفاوضات بين وفد اردني - فلسطيني واسرائيل خلال العام ١٩٨٥ (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٢).

- بعد عودة الوفد الاسرائيلي للمحادثات من القاهرة، قدرت مصادر اسرائيلية ان لقاء قمة بين الرئيس المصري حسني مبارك وشمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، من الممكن عقده في شهر تموز (يوليو) المقبل، كما قدرت ان السفير المصري سيعود الى تل ابيب حتى ذلك التاريخ (دافار، ١٩٨٥/٦/٢).

- وصل الملك الاردني حسين الى لندن، في زيارة تستغرق عدة ايام يلتقي خلالها مع مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا (الرأي، ١٩٨٥/٦/٢).

١٩٨٥/٦/٢

- تعقد الحكومة الاسرائيلية جلسة خاصة للبحث في الوديع الذي نتج على الساحة السياسية على اثر الرسالة التي بعث بها جورج شولتس، وزير الخارجية الامريكى، الى شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، والى اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة.

التي يعلن شولتس فيها ان الملك الاردني حسين تقاهم مع الادارة الامريكى بشأن استعداده للدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٦/٢). وقد وصل اسحق شامير الى لندن لاجراء محادثات مع المسؤولين البيطانيين حول موقف اسرائيل من الجهود التي يبذلها الاردن لكسر الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط (هآرتس، ١٩٨٥/٦/٢). حركة حقوق المواطنين (راتس) الاسرائيلية دعت، من جهتها، الحكومة الى عدم افشال المبادرة الامريكى الجديدة ودراستها بشكل إيجابي، وفقاً لاعتبارات موضوعية وليست ائتلافية، وابدت (راتس) اشراك اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني في وفد مشترك اردني - فلسطيني يشرع في حوار سياسي مع اسرائيل والولايات المتحدة تهيئاً لاتفاق سلام (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٢).

- وافقت الحكومة الاسرائيلية على قيام امنون روبنشتاين، وزير الاتصالات، بزيارة اليابان حيث سيحل ضيفاً على نظيره الياباني ويلتقي مع اعضاء البرلمان. وهذه هي المرة الاولى، منذ ١٧ عاماً، التي يقوم بها وزير اسرائيلي بزيارة رسمية الى اليابان (دافار، ١٩٨٥/٦/٢).

١٩٨٥/٦/٢

- بعث جورج شولتس، وزير الخارجية الامريكى، برسالة الى كل من د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، وشمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، تتناول النتائج الايجابية للمحادثات التي اجراها الملك حسين في واشنطن (الاهرام، ١٩٨٥/٦/٤). ودعا بيرس، من جهته، الى الشروع في مفاوضات مباشرة وفورية مع وفد اردني - فلسطيني. وتطرق بيرس الى م.ت.ف. فقال انه يمكن التمييز بينها وبين الفلسطينيين، ان ان الفلسطينيين هم شعب، أما م.ت.ف. فهي منظمة. و اضاف بيرس: انه يمكن حل المشكلة الفلسطينية وليس مشكلة م.ت.ف. (دافار، ١٩٨٥/٦/٤). اما الوزير هوشي نسيم، من الليكود، ف اوضح ان م.ت.ف. لن تصبح شريكاً في المفاوضات حتى لو اعترفت بالقرار ٢٤٢ لان الليكود سيعارض اجراء مفاوضات معها (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٤). - قدر اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان الشيعة في لبنان لن يسمحوا للفدائين الفلسطينيين بالعودة الى منطقة جنوب لبنان بعد اكمال الانسحاب

وذلك لاستئناف الحوار الفلسطيني لتحقيق الترحمة الوطنية الشاملة (الشرق الأوسط ، ١٩٨٥/٦/٦).

- اجتمع ياسر عرفات مع زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن، واطلع منه على نتائج زيارته لموسكو (الشرق الأوسط ، ١٩٨٥/٦/٦).

- توقع زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن، بدء المباحثات بين الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك والادارة الاميركية في تسوز (يوليو) المقبل (الراي، ١٩٨٥/٦/٦). وفي واشنطن، اعلن مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية، ان وزارته تدرس قائمة تضم تسعة اسماء فلسطينية مرشحة لعضوية الوفد المشترك (الشرق الأوسط ، ١٩٨٥/٦/٦). واطن محمد الخطيب، وزير الاعلام الاردني، ان وفداً اردنياً - فلسطينياً مشتركاً سيوزر باريس ولندن وروما قريباً، وذلك ضمن اطار التحرك المشترك (الراي، ١٩٨٥/٦/٦).

- وصل راجيف غاندي، رئيس وزراء الهند، الى القاهرة، وتناولت مباحثاته مع الرئيس المصري حسني مبارك آخر تطورات الموقف في الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية والاضاع الحالية في لبنان، وكيفية دفع دور دول عدم الانحياز لحل هذه المشكلات الدولية (الاهرام، ١٩٨٥/٦/٦).

- قال اللواء ايهود براك، رئيس شعبة الاستخبارات في هيئة الاركان العامة الاسرائيلية، ان السوريين اكملوا استعداداتهم الفنية لانتاج توازن استراتيجي مع اسرائيل وليس من المستبعد ان تبادل سوريا إلى شن حرب ضد اسرائيل (دافار، ١٩٨٥/٦/٦).

١٩٨٥/٦/٦

- قال محمد ملح، عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. ان المنظمة لا تحصل على معونة مالية كافية من الدول العربية، مما يعيق جهودها لمساعدة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة (الشرق الأوسط ، ١٩٨٥/٦/٧).

- صرح طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، بان لقاء قريباً بين الولايات المتحدة ووفد اردني - فلسطيني مشترك سيجعل واشنطن تفتح، فيما بعد، حواراً مع م. ت. ف. وقال المصري انه لا يمكن اجراء مفاوضات بين الوفد المشترك واسرائيل قبل ان تجري الولايات المتحدة حواراً مع م. ت. ف. وقدم المصري في ضوء ذلك، اقتراحاً من ثلاثة مراحل لانعاش عملية

الاسرائيلي منه. وابلغ رابين صحافيين التقاهم في نادي الصحافيين الدولي في واشنطن ان الشيعة يصرون على محاربة افراد م. ت. ف. (معاريف، ١٩٨٥/٦/٤).

- اكدت وثيقة اعدتها وزارة المالية الاسرائيلية ان اسرائيل وقفت، عدة مرات، خلال السنة ونصف السنة المنصرمين، امام خطر العجز من سداد ديونها الخارجية والداخلية. وبينت الوثيقة ان هذا الخطر ما يزال قائماً لانه لم تنضج، بعد، الشروط لضمان ثبات ميزان المدفوعات وللمجم التضخم (معاريف، ١٩٨٥/٦/٤).

- قال راجيف غاندي، رئيس حكومة الهند، ان بلاده ان تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل الا اذا غيرت هذه موقفها من بعض القضايا. ووصف غاندي الاسرائيليين بانهم عدوانيون اكثر من اللزوم ولا يهتمون بالمشكلات القائمة (دافار، ١٩٨٥/٦/٤، عن «لوموند»).

١٩٨٥/٥/٤

- قال طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، ان الفلسطينيين الذين سيشترون في الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك ان يكونوا من م. ت. ف. بل ستخارهم المنظمة. واطرح المصري ان التمثيل الفلسطيني هو احد موضوعات الخلاف مع الولايات المتحدة (الراي، ١٩٨٥/٦/٥).

- اظهرت مارجريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، تفهماً لموقف اسرائيل الراض لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ولكنها كررت، مجدداً، موقف بريطانيا بان على اسرائيل ان تتفاوض مع م. ت. ف. (بيديغوت احرونوت، ١٩٨٥/٦/٥).

- قالت مصادر عسكرية اسرائيلية ان تزويد الاردن بطائرات اف - ١٦ وبعصواريخ هوك متحركة اميركية الصنع يخفي في طياته مخاطر على امن اسرائيل ويشكل خطراً على الاستقرار في المنطقة (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٦/٥).

١٩٨٥/٦/٥

- اصدرت حركة (فتح)، في تونس، بياناً دعت فيه الامناء العاملين لمختلف فصائل المقاومة الفلسطينية للاجتماع في موعد ومكان يتم تحديدهما فيما بعد،

السلام (الراي، ١٩٨٥/٦/٧). في واشنطن، رحب موظف رفيع المستوى في وزارة الخارجية بالمشروع الاردني المفصل مشيراً الى ان واشنطن لا توافق على بعض النقاط المركزية فيه (معاريف، ١٩٨٥/٦/٧). وتعهد جورج بوش، نائب الرئيس الاميركي، باستمرار الولايات المتحدة في دعم اسرائيل وفي رفض التحدث مع م. ت. ف. ما لم تعترف هذه بدولة اسرائيل ويحدها في الوجود (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٦/٧).

- عقدت اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة اجتماعاً في عمان، ويذكر وزير الداخلية الاردني ان الاجتماع اتخذ عدة قرارات لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة (الراي، ١٩٨٥/٦/٧).

- في ختام مباحثاته مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة، قال راجيف غاندي، رئيس وزراء الهند، في مؤتمر صحافي، انه ما من حل ممكن لازمة الشرق الاوسط بدون اشتراك م. ت. ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وقال غاندي، ايضاً، ان من شأن الاطراف المعنية بالنزاع ايجاد الوسائل لحل (الاهرام، ١٩٨٥/٦/٧).

١٩٨٥/٦/٧

- رفض ياسر عرفات الاعلان صراحة عن قبوله بالقرارين ٢٤٢ و٢٢٨، واكد، في حديث لصحيفة «بول ستريت جورنال» الاميركية، تمسكه بالاتفاق الاردني - الفلسطيني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/٨).

- اجتمع الملك الاردني حسين، في لندن، مع مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، وصرح ناطق رسمي بريطاني بان المحادثات تناولت مبادرة السلام التي طرحها الملك لانتهاء النزاع العربي - الاسرائيلي (الراي، ١٩٨٥/٦/٨).

١٩٨٥/٦/٨

- قال ياسر عرفات، في مقابلة نشرتها مجلة «اليوم السابع» التي تصدر في باريس، ان م. ت. ف. هي الجهة الوحيدة المخولة بتعيين الجانب الفلسطيني في الوفد المشترك الاردني - الفلسطيني للتفاوض مع الولايات المتحدة (الراي، ١٩٨٥/٦/٩). واعلنت مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، وجورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، عن اعتقادهما

بامكانية التغلب على اعتراضات اسرائيل على مبادرة الملك الاردني حسين الخاصة بالسلام في الشرق الاوسط، وعن ان بالامكان ايجاد طريقة تجعل اسرائيل تتفاوض مع وفد اردني - فلسطيني مشترك لا يضم اعضاء من م. ت. ف. (الاهرام، ١٩٨٥/٦/٩). ويتنوي تاتشر التدخل، شخصياً، في عملية السلام في الشرق الاوسط عبر زيارتها لمصر والاردن في شهر ايلول (سبتمبر) المقبل. وقالت مصادر حكومية اسرائيلية ان تأييد تاتشر لمبادرة الملك حسين جاء نتيجة للقائهما مع اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، الذي قال لها ان اسرائيل ترفض اجراء محادثات مع فلسطينيين مرتبطين بم. ت. ف. او بالجلس الوطني الفلسطيني (دافار، ١٩٨٥/٦/٩). ورفض شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، احتمال عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط، كما انه يعارض اقامة المظلة الدولية التي اتفق عليها الرئيس الاميركي رونالد ريغان والملك حسين (المصدر نفسه). وقال بيرس، في رسالة منه الى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، حملها الى باريس عوزي بارعام، سكرتير حزب العمل الاسرائيلي، ان اقتراحاً اسرائيلياً بشأن تشكيل الوفد الاردني - الفلسطيني سيتبلور قريباً (المصدر نفسه).

- ابدت جهات في جهاز الامن الاسرائيلي قلقها الشديد ازاء تزايد الاشتباكات بين جيش لبنان الجنوبي وحركة (أمل) والقوات الدولية المتواجدة في جنوب لبنان. وتقول الجهات الامنية، هذه، ان تلك الاحداث تضع انسحاب الجيش الاسرائيلي من المنطقة امام واقع جديد يلزم باعادة دراسة طابع الدعم الذي سيقدّمه الجيش الاسرائيلي لجيش لبنان الجنوبي (هآرتس، ١٩٨٥/٦/٩).

- كشف غاد يعقوبي، وزير الاقتصاد الاسرائيلي، النقص عن ان تكاليف حرب لبنان بلغت ٣,٥ مليار دولار، مليارات منها نفقات مباشرة من ميزانية الامن (دافار، ١٩٨٥/٦/٩).

١٩٨٥/٦/٩

- اعلن ياسر عبد ربه، الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عن ان مشروعاً للوحدة بين فصائل الثورة الفلسطينية يجري اعداده وان الرئيس البعني الديمقراطي علي ناصر محمد يقود الوساطة بين الاطراف الفلسطينية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/١٠).

الاراضي المحتلة يمثلون مراقف السكان ويكرسرين مقبولين بالنسبة للاطراف؛ ٥ - عقد مؤتمر تمهيدي، خلال ثلاثة اشهر، في مكان يتفق عليه، في الولايات المتحدة او في الشرق الاوسط او في اوروبا (عمل همشمار، ١٩٨٥/٦/١١)

- كورت الادارة الاميركية، مجدداً. استعدادها لاجراء محادثات تمهيدية مع وفد اردني - فلسطيني مشترك، على الرغم من تحفظ اسرائيل على ذلك (عمل همشمار، ١٩٨٥/٦/١١)

- اكمل الجيش الاسرائيلي الانسحاب من لبنان، وفي اليوم نفسه، بدأت قذائف الكاتيوشا تسقط، مجدداً، داخل اسرائيل. وقال ضباط اسراييليون في جنوب لبنان انهم ينظرون بخظورة كبيرة الى استئناف اطلاق الكاتيوشا من الاراضي اللبنانية وستستخدم القبضة الحديدية ضد السكان الذين يتعاونون مع منظمات معادية لاسرائيل (هاتسوفيه،

١٩٨٥/٦/١١). وقال قائد المنطقة الشمالية، بعد سقوط صاروخي الكاتيوشا في الجليل الغربي: «اذا كان هناك من يظن انه لن تكون مشكلة على الحدود فهو مخطيء». ومن المحتمل ان تأتي جميع انواع الازهاق، الحرب ضد الازهاق طويلة ولا تأتي بضربة واحدة» (دافار، ١٩٨٥/٦/١١)

- قدر اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء وجوده في واشنطن، ان مصر لن تشتبك في المستقبل القريب في حرب ضد اسرائيل ولن تنجر الى حرب تبادل بها دولة عربية اخرى (بيديعون احرونوت، ١٩٨٥/٦/١١)

١٩٨٥/٦/١١

- رحب الملك السعودي فهد بحضور اي اجتماع عربي يخدم القضية الفلسطينية ويؤمن حلاً فورياً للقتال في لبنان (الروي، ١٩٨٥/٦/١٢)

- رحبت الحكومة الاميركية بمشروع شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، لاجراء محادثات سلام في الشرق الاوسط. ووصف برنارد كالب، الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية، المشروع بأنه تعبير اضافي للرخم المتبلور الآن في المنطقة تمهيداً لمفاوضات مباشرة (عمل همشمار، ١٩٨٥/٦/١٢)

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان اسرائيل تنظر بقلق الى حقيقة ان الولايات المتحدة تشجع مفاوضات قد تقود الى لقاء بين ممثل رسمي اميركي ووفد اردني - فلسطيني. ودعا رابين الى مفاوضات سلام مع الاردن دون شروط مسبقة، واعلن شرط الا يكون الاعضاء الفلسطينيين في م. ت. ف. (عمل همشمار، ١٩٨٥/٦/١٠)

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان اسرائيل لا ترغب في مرابطة وحدات اسرائيلية مقاتلة بشكل دائم في لبنان، لكن الجيش الاسرائيلي سيرسل دوريات وراء الحدود قد تستغرق مهمتها هناك ثلاثة ايام (عمل همشمار، ١٩٨٥/٦/١٠)

- قال مساعد رئيس الحكومة الصينية، تشاو تشيانغ، الذي زار بريطانيا، ان الصين ستقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل بعد ان تعترف الاخيرة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير (هآرتس، ١٩٨٥/٦/١٠)

- يعتقد هنري كيسنجر، وزير الخارجية الاميركي الاسبق، بأن نية الادارة الاميركية الحالية في اجراء محادثات مع شخصيات فلسطينية اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني تتناقض مع روح التعهد الذي اعطاه لاسرائيل في العام ١٩٧٥ بشأن امتناع الولايات المتحدة عن الاعتراف ب. م. ت. ف. او اجراء مفاوضات معها مادامت لم تغير سياستها (عمل همشمار، ١٩٨٥/٦/١٠)

١٩٨٥/٦/١٠

- عرض شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، في البيان الذي القاه في الكنيست، مشروعاً من خمسة بنود، رداً على المبادرة الاردنية باجراء محادثات سلام مع وفد اردني - فلسطيني. والبنود الخمسة هي: ١ - استمرار محادثات الولايات المتحدة مع اسرائيل والاردن ومصر وممثلين فلسطينيين ليسوا اعضاء في م. ت. ف. ٢ - تشكيل طاقم مصغر اردني - فلسطيني - اسراييلي يعد جدول اعمال لمؤتمر يحضره الاطراف الثلاثة باشتراك الولايات المتحدة؛ ٣ - تجنيد تأييد الدول دائمة العضوية في مجلس الامن لمفاوضات مباشرة بين اسرائيل والوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، لكون ان تلتزم هذه الدول بتأييد موقف احد الاطراف مسبقاً؛ ٤ - تعيين ممثلين فلسطينيين من

١٩٨٥/٦/١٢

- ما زالت وحدات كاملة من الجيش الاسرائيلي في لبنان حيث تقوم، عملياً، بوظائف امنية ووظائف قيادية مع جنود جيش لبنان الجنوبي (دافار، ١٩٨٥/٦/١٢، عن «لوموند»)

- اعلن رولان دوما، وزير الخارجية الفرنسي، ان بلاده ستستقبل وفداً اردنياً - فلسطينياً مشتركاً، وانها تؤيد استضافة الوفد لدى السوق الأوروبية المشتركة (دافار، ١٩٨٥/٦/١٢). وابلغت الولايات المتحدة دوماً الأوروبية بان توجيه دعوة لوفد اردني - فلسطيني مشترك، من قبل بعض الدول الأوروبية، لا يسهم في عملية السلام (هآرتس، ١٩٨٥/٦/١٢).

١٩٨٥/٦/١٢

- اكد خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، رفض م. ت. ف. لمشروع رئيس الحكومة الاسرائيلية شمعون بيرس، وقال ان الثورة الفلسطينية تخوض حرباً ضد هذا المشروع الصهيوني (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/١٤). ووصف المتحدث باسم م. ت. ف. في تونس المشروع بانته لا يمت بصلة الى السلام العادل والدائم في المنطقة (المصدر نفسه).

- اسقطت القوات الاسرائيلية طائرة سورية بدون طيار في منطقة الحدود الاسرائيلية - اللبنانية. الطائرة من صنع الاتحاد السوفياتي وهي تتميز بسرعة كبيرة (هآرتس، ١٩٨٥/٦/١٤).

- تصاعدت حدة الازمة القائمة بين الكويت وسوريا، وذلك عقب المظاهرة التي جرت في دمشق، ضد السفارة الكويتية. وقد اتهمت صحيفة «الراي العام» الكويتية الحكومة السورية بتدبير المظاهرة. وطالب مجلس الامة الكويتي حكومة الكويت بقطع المعونة السنوية التي تقدمها لسوريا ومقدارها ٢٨٥ مليون دولار (الاهرام، ١٩٨٥/٦/١٤).

- ناقش المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر موضوع المفاوضات مع مصر بشأن منطقة طابا وموضوع عودة السفير المصري الى تل ابيب، وترهن مصر عودة سفيرها بتوقيع اسرائيل على ورقة تبدي فيها موافقتها على التحكيم بشأن طابا (هانتسوفيه، ١٩٨٥/٦/١٤).

١٩٨٥/٦/١٤

- بلغ عدد الدول العربية التي وافقت على عقد مؤتمر قمة عربي في فاس اربع عشرة دولة. ويشكل هذا العدد النصاب القانوني لعقد القمة (الراي، ١٩٨٥/٦/١٥).

- قال هاني الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية، ان مؤتمراً دواياً حول قضية الشرق الأوسط سوف يعقد لا محالة. وقال، ايضاً، ان من اهداف التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك توسيع دائرة الاعتراف الاميركي والاوروبي بالمنظمة (الراي، ١٩٨٥/٦/١٥). ويتم تشكيل الوفد الاردني - الفلسطيني الذي سيزور عدداً من الدول الأوروبية الغربية، وهو يضم، من الجانب الاردني، عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس الوزراء، وطلاهر المصري، وزير الخارجية (المصدر نفسه).

- استقبل جفري هاو، وزير خارجية بريطانيا، ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي الى الشرق الأوسط، وبحث معه مبادرة السلام في الشرق الأوسط، فيما لم تقرر بريطانيا، بعد، الموافقة على استقبال الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك الذي سيزور أوروبا قبل اجتماع قمة دول السوق المشتركة (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/١٥).

١٩٨٥/٦/١٥

- اعلن محمد الخطيب، وزير الاعلام الاردني، رفض الاردن لمشروع شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، للتفاوض حول المناطق المحتلة. ووصف الخطيب المشروع بانته لا يؤدي الا الى طول جزئية وثنائية مع اسرائيل (الاهرام، ١٩٨٥/٦/١٦).

- قال كمال حسن علي، رئيس الحكومة المصرية، في حديث لمجلة «الصيداء»، ان اجراء حوار اردني - فلسطيني - اميركي هو الاساس لاي مفاوضات تجري، لاحقاً، مع اسرائيل. واكد حسن علي ان اختيار الفلسطينيين في الوفد المشترك يجب ان يترك لم. ت. ف. (الاهرام، ١٩٨٥/٦/١٦).

- في باريس، اجتمع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، وبحثا الوضع في الشرق الأوسط، ووصل بورقيبة الى واشنطن لاجراء محادثات مع المسؤولين فيها. وقال، في حديث صحافي، ان مسؤولية الولايات المتحدة اساسية في

(١٩٨٥/٦/١٧)

- انتهى المجلس الوزاري المصغر الإسرائيلي، جلسته التي ناقش فيها موضوع التحكيم حين مشكلة طابا، دون التوصل الى اتفاق حوله. وقال شمعون بيرس، رئيس الحكومة، ان التحكيم حول مشكلة طابا هو المفتاح لدفع عملية السلام في المنطقة كلها الى الامام، وليس من المعقول ان تعمل الحكومة على شل العملية (هآرتس، ١٩٨٥/٦/١٧).

١٩٨٥/٦/١٧

- اجتمع ياسر عرفات في عمان، مع الملك الاردني حسين، فاستعرضا الجهود المبذولة لاجلال السلام في المنطقة. وكان عرفات قد وصل الى عمان للباحث مع الملك حول تطور وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان وتقييم نتائج زيارة الملك للولايات المتحدة (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/١٨).

- ناقش الرئيس المصري حسني مبارك مع كمال حسن علي، رئيس وزراء مصر، وآخرين من القيادات السياسية الاتصالات والرسائل التي حملها مبعوثو ياسر عرفات الى مصر. كما ناقش التحرك المصري لمساندة القضية الفلسطينية (الاهرام، ١٩٨٥/٦/١٨).

- ذكر مصدر ايطالي مطلع ان رئاسة الحكومة الايطالية وافقت على استقبال الوفد الاردني - الفلسطيني الذي يضم في عضويته خالد الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية، وجويد الغصين، عضو لجنة م. ت. ف. التنفيذية (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/١٨).

- ذكر ان ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الأوسط، فشل في محاولات اقناع الملك حسين بان يبدى بتصريح حول انتهاء حالة الحرب مع اسرائيل. والتصريح ضروري للإدارة الاميركية لاقتناع اعضاء الكونغرس بالغاء معارضتهم بيع اسلحة وتقديم مساعدات اميركية للاردن (هآرتس، ١٩٨٥/٦/١٨).

- سيعين العقيد اقرايم سنيه، في بداية شهر تموز (يوليو) المقبل، رئيساً للإدارة الاسرائيلية المدنية في الضفة الغربية، خلفاً للعقيد فريدي زاخ، وسيرفع سنيه الى رتبة عميد (داغار، ١٩٨٥/٦/١٨).

- ذكرت جهات امنية اسرائيلية ان صراعاً للسيطرة على الشريط الامني في جنوب لبنان يدور بين

الجهاد حل لقضية الشرق الاوسط (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/١٦).

- قال يهوشوع ساغي، رئيس شعبة الاستخبارات الاسرائيلية السابق، انه يجب تشكيل لجنة للتحقيق في حرب لبنان لان ذلك يساعد في تجاوز الضربة القومية التي خلفتها هذه الحرب. ويعتقد ساغي بان اسرائيل خرجت من لبنان اضعف مما كانت في العام ١٩٨٢ (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/١٦).

- اعلن ان وفداً من الفنيين والخبراء لدى اذاعة «صوت اميركا» سيصل الى اسرائيل في الاسبوع المقبل لفحص المكان المخصص لنصب محطة الارسال التي ستقوم بنقل بث الاذاعة الاميركية الى الاتحاد السوفياتي (هآرتس، ١٩٨٥/٦/١٦).

- ابالغت اليابان اسرائيل انها ستوجه دعوة رسمية الى اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، لزيارة طوكيو، في اطار نية اليابان تحسين علاقاتها مع اسرائيل. والجدير بالذكر، ان امنون روبنشتاين، وزير الاتصالات الاسرائيلي، يقوم، حالياً، بزيارة لليابان، وقد زار اسرائيل مدير عام وزارة الخارجية اليابانية لشؤون الشرق الاوسط (هآرتس، ١٩٨٥/٦/١٦).

١٩٨٥/٦/١٦

- تواصلت الاشتباكات حول مخيمي صبرا وشاتيلا، في بيروت، بين قوات (أمل) واللواء السادس اللبناني، من جهة، والمقاتلين الفلسطينيين المدافعين، من جهة ثانية (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/١٧). في الكويت، اصدر امير البلاد قراراً بالغاء احتفالات عيد الفطر بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها الامة العربية، وخصوصاً ما يجري في المخيمات المحاصرة (الفضلز نفسه).

- عاد الملك الاردني حسين الى عمان، بعد زيارة عمل الى الولايات المتحدة واخرى خاصة الى بريطانيا. وقد دارت محادثات الملك، في الزيارتين، حول الجهود المبذولة لاجلال سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط (الزواي، ١٩٨٥/٦/١٧). فذا، ومن المتوقع ان يتم اللقاء الاول بين دبلوماسيين اميركيين وبين اردنيين وفلسطينيين اثناء قدوم الدبلوماسي الاميركي ريتشارد مورفي الى الاردن في الشهر المقبل. وسيكون هذا اللقاء بمثابة محادثات تمهيدية لزيارة الوفد الاردني - الفلسطيني الى واشنطن (عل همشمار،

معظم اعضاء الكنيسة يؤيدون نقل موضوع الخلافات المصرية - الاسرائيلية بشأن منطقة طابا الى التحكيم. وينوي ساريد عرض الموضوع على التصويت ليثبت ذلك (معاريف، ١٩٨٥/٦/١٩).

- دعا حاييم هرتسوغ، رئيس دولة اسرائيل، الى اجراء تغيير في علاقات اسرائيل مع ايرلندا، ووجه دعوة الى الرئيس الايرلندي لزيارة اسرائيل (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٦/١٩).

١٩٨٥/٦/١٩

- اجتمع ياسر عرفات والملك الاردني حسين، وبحثا خطوات التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك على الساحة الدولية وتطورات الوضع على الساحة العربية (القبس، ١٩٨٥/٦/٢٠). واعلان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، الذي يزور واشنطن، ان بلاده تؤيد اي مبادرة سلام يقرها الفلسطينيون لاستعادة حقوقهم المشروعة ولايجاد سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط (المصدر نفسه). وبعث الملك حسين رسالة الى بيتينو كراكسي، رئيس وزراء ايطاليا، يدعو فيها المجموعة الاوروبية الى دعم مبادرته للسلام في الشرق الاوسط (المصدر نفسه). واعلان مسؤولون فرنسيون ان وفداً اردنياً - فلسطينياً مشتركاً سيزور باريس في ٢٧ حزيران (يونيو) لاجراء مباحثات مع رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي (الاهرام، ١٩٨٥/٦/٢٠).

- تباحت الرئيس السوري حافظ الاسد، الذي وصل الى موسكو، مع مضيفه الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، حول الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت وخطف الطائرة الاميركية، وانعكاسات ذلك على الشرق الاوسط (القبس، ١٩٨٥/٦/٢٠).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، اثناء لقائه مع رجال كتلة (موراشاه): «لا اهدد، ولكن لن اترك السلام ينطفئ». وقال بيرس، ايضاً، اثناء لقائه مع اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة، ان طابا هي المفتاح لتحسين العلاقات مع مصر. بينما قال شامير ان طابا ليست مشكلة عاجلة ويجب ان لا تؤدي الى ازمة حكومية (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٢٠). اما فيريديفر، عضو الكنيسة في (موراشاه)، فواضح ان طابا ليست جزءاً من «ارض - اسرائيل» الكاملة، بل هي منطقة دعارة في الوقت الحاضر (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٦/٢٠).

الفلسطينيين والدروز والشيعية. وترى هذه الجهات ان هذا الصراع صار له تأثير على النشاط ضد الجيش الاسرائيلي ضد اسرائيل (دافار، ١٩٨٥/٦/١٨).

- قالت مصادر سياسية في القدس ان موافقة اسرائيل على التحكيم بشأن مشكلة طابا لن تحل المشكلة، لان مصر تطلب بوثيقة تحكيم مصاغة بشكل يضمن عودة طابا اليها (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٦/١٨).

- ذكر ان اكثر من ٦٠ شركة اسرائيلية هي الان في حالة اقامة مشاريع في الصين او التوقيع على عقود. هذه الشركات اقامت ثلاثة مشاريع زراعية كما انه تم التوقيع على عقود اخرى موجودة الآن في مرحلة التنفيذ. وستقيم الشركات الاسرائيلية ١٠ فنادق ومطارات، وستبلغ قيمة هذه المشاريع ٢٠٠ مليون دولار (معاريف، ١٩٨٥/٦/١٨).

- وصل حاييم هرتسوغ، رئيس دولة اسرائيل، وزوجته الى ايرلندا. واستقبله في مطار دبلن رئيس الدولة ورئيس الوزراء ورئيس الاركان الايرلنديون (هأرتس، ١٩٨٥/٦/١٨).

١٩٨٥/٦/١٨

- قال ياسر عرفات، في حديث لوكالة الصحافة الفرنسية، في عمان، ان الاميركيين كانوا قد اعلنوا رفضهم لثلاث نقاط، هي: المؤتمر الدولي، و م.ت.ف.، والدولة الفلسطينية المستقلة. لكنهم، بعد زيارة الملك حسين لواشنطن، عدلوا عن رفضهم للمؤتمر الدولي وتلك خطوة الى الامام للبحث عن حل سلمي للمنطقة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/١٩).

- بلغت نفقات شعبة الامداد والتموين الاسرائيلية، اثناء الانسحاب الاسرائيلي من لبنان، ١.٧ مليار شيكل (حوالي ١.٧ مليون دولار). وقال ضابط كبير في الشعبة ان تكاليف استيعاب معتقلي انصار في اسرائيل ١.٥ مليار شيكل (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٦/١٩).

- كشف تسفي تسيلكر، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الاسرائيلية، في وثيقة بعث بها الى رئيس لجنة المدراء التي تعالج موضوع النزوح من اسرائيل، ان هناك ازدياداً كبيراً في عدد الشباب الاسرائيليين الذين ينزحون من البلاد (معاريف، ١٩٨٥/٦/١٩).

- قال يوسي ساريد، عضو الكنيسة الاسرائيلي، ان



١٩٨٥/٦/٢٠

- اجتمع ياسر عرفات والامير حسن، وفي عهد الاردن، وبحثا، معاً، وضع الخيميات الفلسطينية في بيروت (القبس، ١٩٨٥/٦/٢١). واتهمت م. ت. ف. حركة (أمل) بعدم السماح للفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر لبنانية بالعودة الى لبنان لقضاء عطلة عيد الفطر (المصدر نفسه).

- ابلفت وزارة الخارجية المغربية السفراء العرب المعتمدين في الرباط، بضمون الاتصالات الجارية لتأمين انعقاد القمة العربية (القبس، ١٩٨٥/٦/٢١).

- وصف جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، الملك الاردني حسين بانه يبدي شجاعة فائقة في جهوده لتحقيق السلام في الشرق الاوسط. وقال انه يحتاج لمساعدة الولايات المتحدة (الاهرام، ١٩٨٥/٦/٢١).

- بدأ شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، واسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة، في بلورة صيغة جديدة تعرض على مصر لحل الخلافات حول مشكلة طابا. وستصاغ هذه الصيغة بحيث ترضي المصريين، وبشكل يوافق عليه اعضاء الليكود (دافار، ١٩٨٥/٦/٢١).

- ساد في اسرائيل انطباع مؤداه ان سلاح الجو الالمانى الغربي قد يدرس امكانية توطيد التعاون مع اسرائيل، وذلك في اعقاب الزيارة التي قام بها قائد هذا السلاح الى اسرائيل (دافار، ١٩٨٥/٦/٢١).

١٩٨٥/٦/٢١

- اجرى ياسر عرفات والملك الاردني حسين مشاورات، في عمان، حول ما يجري من اعتداءات على الخيميات الفلسطينية في لبنان (الراي، ١٩٨٥/٦/٢٢)، فيما دعت م. ت. ف. في بيان وزع في تونس، الامة العربية للعمل على وقف هذه الاعتداءات (المصدر نفسه). كما ناشد صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، الدول الصديقة، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، ان تتحرك لوقف الاعمال العدوانية التي ترتكب ضد الخيميات (المصدر نفسه).

١٩٨٥/٦/٢٢

- استقبل ياسر عرفات، في عمان، مبعوثات المغربى واستلم منه رسالة تتعلق بالدعوة لعقد القمة العربية (الراي، ١٩٨٥/٦/٢٢).

- منعت السلطات الاميركية محمد ملحم، عضو لجنة م. ت. ف. التنفيذية، من دخول الولايات المتحدة، حيث كان سيشارك في اجتماعات احدى لجان الامم المتحدة المتخصصة بشؤون الارض المحتلة (الراي، ١٩٨٥/٦/٢٢).

- قال عوزي بارعام، عضو الكنيست الاسرائيلي، من المعراخ، ان ازمة طابا ليست سبباً لحل الحكومة الاسرائيلية. واذاف بارعام ان اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة، يعارض التحكيم بشأن طابا لان هذه العجلة تقود الى اتفاق سلام مع الاردن (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٢٢).

١٩٨٥/٦/٢٣

- استقبل ياسر عرفات، في عمان، وفداً امريكياً يضم اساتذة جامعات ورجال دين. وشرح عرفات، اثناء اللقاء، ما تعرض له الخيميات الفلسطينية في لبنان كما شرح ابعاد التحرك الاردني - الفلسطيني (الراي، ١٩٨٥/٦/٢٤).

- دعا بيان ليبي - ايراني مشترك، صدر عقب انتهاء محادثات هاشمي رفسنجاني، رئيس البرلمان الايراني، مع المسؤولين الليبيين، الى انشاء «جيش القدس» لتحرير فلسطين (الراي، ١٩٨٥/٦/٢٤). - في رأي اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، ان الوقت ليس مناسباً لاشغال الحكومة بمشكلة طابا، وعمل الحكومة ان تركز جهودها من اجل انقاذ اقتصاد اسرائيل. ويعتقد شامير بان من الافضل لاسرائيل ان تقترح على مصر حل الخلافات بشأن السيادة في طابا في اطار التوصل إلى حل وسط وليس عبر التحكيم (دافار، ١٩٨٥/٦/٢٤).

- اوضح اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، انه لا يرفض فرض عقوبات الابعاد ضد سكان المناطق المحتلة الذين يشتركون في نشاطات ضد اسرائيل، لكنه اتضح، من مباحثات داخلية جرت في جهاز الامن حول هذا الموضوع، ان هناك حاجة لتشريع جديد وان قراراً حكومياً بهذا الشأن ليس كافياً (معاريف، ١٩٨٥/٦/٢٤).

- اتصل ياسر عرفات، هاتفياً، بعصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، وطلب منه تأييد اقتراح بعقد اجتماع استثنائي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، لبحث القضية الفلسطينية. وأكد عبد المجيد تأييد مصر التام لهذا الاقتراح (الاهرام، ١٩٨٥/٦/٢٥).

- استقبل جفري هاو، وزير خارجية بريطانيا، الياس فريخ، رئيس بلدية بيت لحم، الذي يزور بريطانيا، واجتمع فريخ مع ريتشارد لويس، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية. وصرح متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية ان فريخ اجري مع المسؤولين البريطانيين مراجعة شاملة للاوضاع في الشرق الاوسط وللجهود المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية. وأكد فريخ رغبة زملائه، رؤساء بلديات الضفة الغربية، في دعم جهود الملك الاردني حسين التي يبذلها في اطار الاتفاق الاردني - الفلسطيني المشترك (الراي، ١٩٨٥/٦/٢٥).

- اعد بنحاس غولدشتان، من الليكود، وعدنان سولدار، من المعراخ، عضوا الكنيست الاسرائيلي، مشروع قانون يلزم الذين لا يخدمون في الجيش الاسرائيلي، بخدمة وطنية. وينص مشروع القانون على ان يعمل العرب في مجال الزراعة والتربية والصحة والشؤون الاجتماعية لمدة ٢٤ شهراً (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٢٥).

- قال اوري لويراني، منسق شؤون الحكومة الاسرائيلية في لبنان، ان الفترة التي كانت الحكومة ترى فيها لبنان من زاوية واحدة، هي الزاوية المسيحية، قد انتهت، وان الحكومة تسعى الان للتفاهم مع جميع الجهات، وهي مستعدة لتقديم المساعدة لها عند الضرورة حتى لو كانت من انصار سوريا (معاريف، ١٩٨٥/٦/٢٥).

- ذكر شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، لاعضاء لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، انه اذا لم تتوصل اسرائيل الى اتفاق مع مصر بشأن اسلوب التحكيم حول طابا فان ذلك سيؤدي الى تدهور العلاقات بين البلدين، والخساف بيرس ان تدعيم السلام هو مصلحة اسرائيلية بالدرجة الاولى، وان غياب قرار بشأن طابا يعني اننا نلظهور اننا لا نستطيع الحسم، مما سيؤدي الى تراجع في علاقاتنا مع مصر (داغان، ١٩٨٥/٦/٢٥).

- غادر ياسر عرفات عمان بعد زيارة استغرقت عدة ايام اجري خلالها عدة لقاءات مع الملك حسين والمسؤولين الاردنيين (الراي، ١٩٨٥/٦/٢٦). كما غادر عمان، ايضاً، وفد مشترك اردني - فلسطيني برئاسة عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس حكومة الاردن، ليزور كلاً من ايطاليا وفرنسا لشرح ابعاد الاتفاق الاردني - الفلسطيني (المصدر نفسه).

- اعلن لبنان انه لن يحضر اجتماع القمة العربية الذي اقترح ملك المغرب عقده في فاس (الراي، ١٩٨٥/٦/٢٦).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، اثناء لقائه مع مئات من ابناء الطائفة الدرزية في قرية جولس، انه اذا تبلور وفد اردني - فلسطيني بدون «ارهابيين» وبدون م. ت. ف. فاننا سنلتقي معهم (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٢٦).

- قال اسحق رايبن، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء جولة له في الجولان المحتل، انه لا يعتقد بان حرباً ستندلع مع سوريا. ويعتقد رايبن بان المشكلة في الجولان ليست مشكلة امن ومكافحة «ارهاب»، بل مشكلة عسكرية (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٢٦). من جهة اخرى، صادق رايبن، مؤخراً، على مشروع بناء سفن الصواريخ المستقبلية لسلاح البحرية الاسرائيلي - ساغر ٥، كما صادق على بناء غواصات الجيل القادم - سلاح البحرية (هآرتس، ١٩٨٥/٦/٢٦).

- طلبت جهات في حركة (امل) الشيعية من اسرائيل السماح للحركة باستخدام ميناء الناقورة، وقد وافقت اسرائيل على ذلك. وتقول جهات في جهاز الامن ان هذه محاولة من جانب (امل) للتعاون، او للتنسيق، مع اسرائيل في المستقبل (هآرتس، ١٩٨٥/٦/٢٦).

- وصل الى القاهرة مبعوث خاص من قبل ياسر عرفات، في زيارة يقابل خلالها الرئيس المصري حسني مبارك وكبار المسؤولين المصريين (القيس، ١٩٨٥/٦/٢٧). وفي بغداد، التي وصلها عرفات قادماً من عمان، بحث رئيس م. ت. ف. مع الرئيس العراقي صدام حسين الاوضاع التي تواجه المقاومة الفلسطينية والمخططات الرامية الى تصفية قضية فلسطين. وقد اكد الرئيس العراقي وقوف بلاده الى

جانب م. ت. ف. (الرأي، ١٩٨٥/٦/٢٧).

المفاتيح في إطار اردني - فلسطيني، من خلال اخذ اراضي من «ارض - اسرائيل» عرشية خطيرة... (دافنار، ١٩٨٥/٦/٢٨).

- صادقت لجنة الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي على تعيين توماس بيكرينغ سفيراً للولايات المتحدة في اسرائيل (معاريف، ١٩٨٥/٦/٢٨).

١٩٨٥/٦/٢٨

- التقى ياسر عرفات، وزير الرفاعي، رئيس حكومة الاردن، وبحثا آخر التطورات على الساحة العربية، كما بحثا وسائل تعزيز التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك (الرأي، ١٩٨٥/٦/٢٩). وقال عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس الحكومة الاردنية، ان فرنسا اعربت للوفد الاردني - الفلسطيني المشترك الذي زارها برئاسته، عن تأييدها للتحرك المشترك من اجل تسوية سلمية في الشرق الاوسط (المصدر نفسه). وقال خالد الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني الذي شارك في الوفد، ان التحرك المشترك يستهدف استقطاب تأييد القوى المؤثرة في السياسة الدولية لتحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط (المصدر نفسه). ووصف اليااس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، هذا التحرك بأنه يلقي التأييد لدى زعماء سياسيين في الدول الأوروبية (المصدر نفسه).

١٩٨٥/٦/٢٩

- وصل ياسر عرفات الى تونس، قادماً من عمان (الرأي، ١٩٨٥/٦/٣٠).

- استقبل زيد الرفاعي، رئيس حكومة الاردن، اليااس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، العائد من جولة في عدد من الدول الأوروبية (الرأي، ١٩٨٥/٦/٣٠).

- دعا زعماء دول السوق الأوروبية المشتركة، في ختام لقاء القمة الذي عقده في ميلانو، في إيطاليا، الى تشجيع مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل، استناداً الى الاتفاق الاردني - الفلسطيني المشترك (القبس، ١٩٨٥/٦/٣٠).

- قال جاك شيراك، رئيس وزراء فرنسا السابق وزعيم الحزب الديفولي، ان الولايات المتحدة تخطيء اذا ظنت انها تستطيع، وحدها، حل ازمة الشرق

- تثار مصدر سياسي اسرائيلي رفيع المستوى ان الوضع الاقتصادي صعب جداً، لكن موضوع السلام هو الحاسم، وعلى اسرائيل ان تعمل من اجل دفع الشرق الاوسط باتجاه السلام. ورداً على سؤال حول م. ت. ف. قال المصدر: «اذا لم تتغير م. ت. ف. فان اسرائيل لن تغير معاملتها لها» (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٢٧).

١٩٨٥/٦/٢٧

- وصل ياسر عرفات الى عمان قادماً من بغداد. ووصف محادثاته مع الرئيس العراقي صدام حسين بأنها مثمرة ويجابية (الرأي، ١٩٨٥/٦/٢٨).

- وصل الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك الى باريس في زيارة يلتقي خلالها بعدد من المسؤولين الفرنسيين ليشرح ابعاد التحرك المشترك. وقد اجتمع الوفد مع رولان دوما، وزير الخارجية الفرنسي. وكان الوفد قد غادر روما بعد اجتماعه مع بتينو كراكسي، رئيس الحكومة الايطالية، وجوليو اندريوتي، وزير الخارجية، للعرض نفسه (الرأي، ١٩٨٥/٦/٢٨).

- تسلم البابا يوجنا بولس الثاني رسالة من الرئيس المصري حسني مبارك حملها وزير خارجيته د. عصمت عبد المجيد. وصرح الوزير بان مباحثاته مع البابا تناولت الوضع في الشرق الاوسط وجهود السلام المبذولة. وقد قرر البابا استقبال الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك (الاهرام، ١٩٨٥/٦/٢٨).

- استقبل البابا يوجنا بولس الثاني اليااس فريج، رئيس بلدية بيت لحم. ووصف ناطق بلسان الفاتيكان هذا اللقاء بأنه خاص (دافنار، ١٩٨٥/٦/٢٨).

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء استقباله جن كيركياترك، سفيرة الولايات المتحدة السابقة في الامم المتحدة، ان سوريا لم تعزز قواتها في البقاع اللبناني، بل بدأت في تخفيف هذه القوات هناك (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٢٨).

- اتهم اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، مصر بأنها تعرض، بين الحين والآخر، شروطاً جديدة لاعادة تطبيع العلاقات. وتتعلق هذه الشروط بالانسحاب من لبنان والتقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين، والآن الموافقة على التحكيم بشأن طابا. وقال شامير، في كلمة القاها في مؤتمر الوكالة اليهودية في القدس، ان محاولة ادخال منظمات «الارهاب» الى

الايوسط (الرأي، ١٩٨٥/٦/٣٠).

ايبيب، ان مصر مستعدة لفتح مركز ثقافي في اسرائيل كجزء من تحقيق اتفاقات تطبيع العلاقات وكتعبير عن الرغبة في تحسين العلاقات بين الدولتين. وكان الرئيس المصري حسني مبارك قد صادق، مؤخراً، على اقامة مقر هذا المركز (معاريف، ١٩٨٥/٧/١).

- قال مورما سباتو، نائب وزير خارجية الأرجنتين، ان حكومته لن تسمح بفتح مكتب لـ م. ت. ف. في الأرجنتين، كما انها لن تنقل سفارتها من تل ابيب الى القدس (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/١).

١٩٨٥/٧/١

- اجتمعت اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. برئاسة ياسر عرفات، في تونس، وقررت اجراء سلسلة من الاتصالات مع حكومة المغرب ودول عربية اخرى للاسراع في عقد القمة العربية الطارئة (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢).

- استقبل البابا يوحنا بولس الثاني، في الفاتيكان، الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك الذي يرشده عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس حكومة الاردن. وقد شرح الوفد للسبابا اهداف التحرك المشترك لاجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢).

١٩٨٥/٧/٢

- اجتمع ياسر عرفات مع الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، وبحثا في موضوع القمة العربية الطارئة والاضاع في الشرق الاوسط واستمرار الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٣).

- صرح ياسر عرفات في حديث لجريدة «الثورة» العراقية، بان التحالف الليبي - الايراني خروج على الاجماع العربي ومعاهدة الدفاع العربي المشترك ويندرج ضمن الممارسات المعادية للعراق ولنظامه التحريري الفلسطينية. وقال عرفات: «ان سوريا اصبحت هي الاداة المنفذة للاجهاز على القرار الفلسطيني المستقل» (الرأي، ١٩٨٥/٧/٣).

- اعيد بناء وتروميم سياج شبكة الانذار الموجود على طول الحدود الاسرائيلية مع لبنان، وذلك في اطار استعدادات الجيش الاسرائيلي على الحدود الدولية. لكن ضغوط الميزانية حالت دون ان يكمل الجيش الاسرائيلي كافة الاعمال على خط الحدود. وقدرت

- قال محمد بسيوني، القائم بالاعمال المصري في تل ابيب، ان الحكومة المصرية تنوي اتخاذ خطوات من جانب واحد لتطبيق اتفاقات تطبيع العلاقات مع اسرائيل، على الرغم من فشل شمعون بيرس، رئيس حكومتها، في اقناعها بالموافقة على الاقتراح الداعي الى نقل مشكلة طابا الى التحكيم (معاريف، ١٩٨٥/٦/٣٠). وقال حاييم بارليف، وزير الشرطة الاسرائيلي، انه ينبغي عدم الخشية من التحكيم بشأن طابا، ودعا الى قبول نتيجة التحكيم لان ذلك سيؤدي الى تحسين علاقات اسرائيل مع مصر. وحث على تحريك عملية السلام القادمة التي هي مفاوضات مع الاردن (عمل همشمار، ١٩٨٥/٦/٣٠). في الوقت نفسه، سيتوجه وفد اسرائيلي برئاسة د. نتان ارد، مدير عام وزارة الطاقة، الى مصر، وسيحل الوفد ضيفاً على ماهر اباطة، وزير الكهرباء المصري، وسيجري محادثات في اطار تبادل المعلومات ودراسة امكانية التعاون بين مصر واسرائيل في مجالات الكهرباء والفحم والطاقة الشمسية (معاريف، ١٩٨٥/٦/٣٠).

١٩٨٥/٦/٣٠

- اوصت اللجنة الدائمة للاعلام العربي، في ختام دورتها العادية الثانية والاربعين التي عقدتها في تونس، بدعم المقاومة الفلسطينية داخل الارض المحتلة وفي جنوب لبنان على جميع الاصعدة، وخصوصاً الصعيد الاعلامي (الرأي، ١٩٨٥/٧/١).

- انتهت ازمة الرهائن الاميركيين الذين تحتجزهم حركة (امل) منذ اختطاف طائرتهم من اثينا الى بيروت في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٥، وتوجه الرهائن الـ ٣٩ من بيروت الى دمشق، ومن هناك الى قاعدة امريكية في فرانكفورت في المانيا الغربية (الرأي، ١٩٨٥/٧/١).

- احتج ممثلو القائمة التقدمية للسلام، في اسرائيل، على الامر الذي اصدره وزير الداخلية بمنع كامل الظاهر، عضو ادارة القائمة، من مغادرة اسرائيل لمدة عام. ووصف يوري افنيري، عضو القائمة، هذه الخطوة بان فيها شيئاً عنصرياً يهدف الى احداث انقسام بين العرب واليهود في القائمة، لان جميع خطوات القمع المتخذة وجهت ضد العرب وحدهم في القائمة (معاريف، ١٩٨٥/٧/١).

- اعلن محمد بسيوني، القائم باعمال مصر في تل

جهات أمنية رفيعة المستوى ان هذه الاعمال ستكمل  
(عزل شمشمار، ١٩٨٥/٧/٣).

- صرح روبرت ماكفرلين، مستشار الرئيس  
الاميركي لشؤون الامن القومي، بان الولايات المتحدة  
سجلت امامها نقطتين او ثلاث نقاط في الشرق الاوسط،  
قد تكون اي منها هدفاً، في المستقبل، لعملية عسكرية  
(هاتسوفيه، ١٩٨٥/٧/٣).

- اشاد عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس حكومة  
الاردن، الذي ترأس الوفد المشترك الاردني -  
الفلسطيني لزيارة فرنسا وايطاليا والفايتيكان،  
بالتنائج الايجابية التي حققها الوفد خلال  
اجتماعاته بالمسؤولين الفرنسيين  
والايطاليين (الرأي، ١٩٨٥/٧/٣).

١٩٨٥/٧/٣

- عدد مصدر فلسطيني خمسة مبادئ تحرص م.  
ت. ف. عليها، في حوارها مع الولايات المتحدة في اطار  
الوفد الاردني، الفلسطيني المشترك، هي: ١ - عدم  
جواز ان يكون الحوار مرهوناً بشروط مسبقة؛ ٢ - ان  
تعين م. ت. ف. رسمياً وعلناً، الاعضاء الفلسطينيين  
في الوفد؛ ٣ - ان يتساوى الاعضاء الفلسطينيون  
والاردنيون في العدد والوضع؛ ٤ - الا تكون نتائج  
الحوار ملزمة، بالضرورة، لـ م. ت. ف.؛ ٥ - ان الوفد  
المشترك ليست له اقلية التفاوض على بنود تسوية في  
الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٤).  
- اجتمعت اللجنة المركزية لـ (فتح) في تونس،  
وبحثت في اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان وما  
تتعرض له من اغتداءات تنفذها حركة (أمل) (الرأي،  
١٩٨٥/٧/٤).

- وصل الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة  
الدول العربية الى الرباط، لبحث مع الملك المغربي  
ترتيبات الاعداد للقمة العربية الطارئة (الشرق  
الاوسط، ١٩٨٥/٧/٤).

- قال دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية  
الاسرائيلية، الذي التقى مؤخراً مع وزير الخارجية  
الاميركي وآخرين من رجال الادارة الاميركية، ان  
الولايات المتحدة لم تقدم، بعد، قائمة مقبولة باسماء  
الفلسطينيين المرشحين للانضمام الى الوفد المشترك  
مع الاردن لاجراء محادثات تمهيدية مع الولايات  
المتحدة (عزل همتشمار، ١٩٨٥/٧/٤). وفي لندن  
تناولت المباحثات التي اجراها جورج بوش، نائب

الرئيس الاميركي، مع مارغريت تاتشر، رئيسة حكومة  
بريطانيا، التقدم الذي تم احرازه لتحريك عملية  
السلام في الشرق الاوسط والصور الاردني.

الفلسطيني - الاميركي (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٤).  
- قال دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية  
الاسرائيلية، ان اسرائيل اجرت اتصالات غير مباشرة  
مع زعماء حركة (أمل) في لبنان، اثناء اختطاف الطائرة  
الاميركية (عزل همتشمار، ١٩٨٥/٧/٤).

- بعث اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة  
اسرائيل وزير الخارجية، برقية تهنئة الى ادوارد  
شفارندادزه، وزير الخارجية السوفياتي الجديد.  
واعرب دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية  
الاسرائيلية، عن امله في ان يدرس الاتحاد السوفياتي  
قضية استئناف العلاقات مع اسرائيل بعد تعيين  
الوزير الجديد (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٧/٤).

١٩٨٥/٧/٤

- اقر المجلس الثوري لـ (فتح) خطة تهدف الى  
تصعيد الكفاح المسلح الفلسطيني وتعزيز الصمود  
داخل الارض المحتلة (الرأي، ١٩٨٥/٧/٥).

- بعث ياسر عرفات، برقية تهنئة الى اندريه  
غروميكو بمناسبة انتخابه رئيساً لهيئة رئاسة مجلس  
السوقيات الاعلى في الاتحاد السوفياتي. واعرب عرفات  
عن شكره للموقف المساند لـ م. ت. ف. الذي يتبناه  
الاتحاد السوفياتي (الشرق الاوسط،  
١٩٨٥/٧/٥). واجتمع عرفات، في تونس، مع كلود  
شيسون، المسؤول عن علاقات السوق الاوروبية  
المشتركة بدول حوض المتوسط. واستعرض عرفات مع  
شيسون الموقف في الشرق الاوسط بشكل عام  
وتطورات القضية الفلسطينية وما تتعرض له المخيمات  
الفلسطينية في لبنان (الرأي، ١٩٨٥/٧/٥).

- استقبل الملك المغربي الحسن الثاني الشاذلي  
القليبي، وبحث معه في المشاورات والاتصالات  
الجارية لعقد الاجتماع الطارئ للقمة العربية  
(الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٥).

- في ختام لقائه مع الرئيس المصري حسني مبارك،  
في العقبة، عقد الملك الاردني حسين مؤتمراً صحافياً  
تحدث فيه عن نتائج التحرك الاردني - الفلسطيني  
المشترك، وخصوصاً الزيارات التي قام بها وفد مشترك  
لكل من فرنسا وايطاليا والفايتيكان (الرأي،  
١٩٨٥/٧/٥). ومن جانبه، صرح الرئيس مبارك بان

الثاني، فيبحثا تطورات القضية الفلسطينية ودعوة المغرب لعقد اجتماع طارئ للقمة العربية (المصدر نفسه).

- جاء في استطلاع أجرته صحيفة «البيادر السياسية» التي تصدر في القدس ان ٨١,٥ بالمئة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يؤيدون فكرة تشكيل وفد اردني - فلسطيني مشترك بشأن السلام مع اسرائيل (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٦).

١٩٨٥/٧/٦

- قال خالد الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، ان الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، الذي كان الحسن عضواً فيه، وجد خلال مباحثاته في روما وباريس، تفهماً كبيراً للاتفاق الاردني - الفلسطيني (الراي، ١٩٨٥/٧/٧).

- قررت لجنة ممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، التابعة للأمم المتحدة، عقد ندوة اقليمية في مقر المنظمة الدولية لبحث القضية الفلسطينية. ويشارك في الندوة برلمانيون وسياسيون واكاديميون وممثلو منظمات عدة من المهتمين بالقضية الفلسطينية في دول اميركا اللاتينية (الراي، ١٩٨٥/٧/٧).

- وصل الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، الى الجزائر لاجراء محادثات مع رئيسها الشاذلي بن جديد بشأن الدعوة للقمة العربية الطارئة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٧).

- طلب نسيم زقيلي، رئيس شعبة الاستيطان في المنظمة الصهيونية، وهو من المراح، من شمعون بيرس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، ومن اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة، التنازل عن البند الموجود في الاتفاق الائتلافي، الذي ينص على اقامة ست مستوطنات جديدة في الضفة الغربية والتي ستبلغ تكاليف اقامتها اكثر من ١٠ ملايين دولار (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٧).

- قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، ان شمعون بيرس، رئيس الحكومة، يوافق على خط الليكود المتصلب، لكن عضويته في الاممية الاشتراكية اثرت عليه سلباً، حيث يلتقي هناك مع ميتران وغونزاليس وبراندت. وفي رأي شامير، ان ذلك ادى الى الحد من روح بيرس القتالية، لكن الواقع

اللقاء تناول آخر تطورات الموقف في قضية الشرق الاوسط بمعطياتها الجديدة ومستقبل العمل العربي من اجل دفع جهود التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية الى امام (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٥).

- فيما تسلم العقيد افرام سندي منصبه كرئيس لادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٧/٥)، امر اللواء امنون شاحك، القائد العسكري للمنطقة الوسطى، باغلاق «مسرح الحكواتي» العربي في القدس لمدة ٢٤ ساعة (معاريف، ١٩٨٥/٧/٥).

- ذكر ضابط في القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان ان اسرائيل تدير خمسة مواقع، على الاقل، في جنوب لبنان، وان جنودها يرتدون زي جيش جنوب لبنان (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٥).

- قال اللواء مناحيم عينان، الذي شغل سابقاً منصب رئيس شعبة التخطيط في الجيش الاسرائيلي، ان اسرائيل لن تمكن الدول العربية من تطوير سلاح نووي في السنوات العشر القادمة، على الاقل (معاريف، ١٩٨٥/٧/٥).

- حذر شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، في كلمة القاها في اجتماع للحركة الكيبوتسية الموحدة في جعنايم، من ان حكومة الوحدة الوطنية لن تستمر اذا فشلت محاولة انقاذ اسرائيل من الضائقة الامنية والاقتصادية والاجتماعية (دافار، ١٩٨٥/٧/٥).

- ذكر ان شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل واسحق رابين، وزير الدفاع، يميلان الى الاشتراك في برنامج «حرب النجوم» الامريكي. ومن المتوقع ان يعرض هذا الموضوع على الحكومة للموافقة عليه (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٥).

١٩٨٥/٧/٥

- قال ياسر عرفات، في حديث لجلة «بوليتيك انترناشيونال» ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني ينص على ضرورة تركيز الجهود المشتركة من اجل انتهاء احتلال اسرائيل للاراضي العربية، بما في ذلك مدينة القدس، والعمل على كافة المستويات، العربية والدولية، لاجراء تسوية عادلة وشاملة لكافة مشاكل الشرق الاوسط على اساس قرارات قمة فاس العربية والامم المتحدة التي تأخذ بالاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني (الراي، ١٩٨٥/٧/٦). وقد وصل عرفات، الى الرباط حيث التقى مع الملك الحسن

١٩٨٥/٧/٨

- وافقت كل من م. ت. ف. وسوريا واليمن الديموقراطي على طلب لبنان عقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لبحث القرار الاميركي بمقاطعة مطار بيروت (الرأي، ١٩٨٥/٧/٩).

- دعا الناطق باسم «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» في دمشق، الى تنسيق المواقف لمواجهة التحركات الاميركية والخطوات التي يتخذها الاردن ومصر بالاعتماد على ما وصفه بالغطاء الفلسطيني (البعث، ١٩٨٥/٧/٩).

- اعتذر كل من السيدين باسل عقل ود. وليد الخالدي عن المشاركة في الوفد الاردني - الفلسطيني للحوار مع الولايات المتحدة. وكان اسماهما قد ترددا بين المرشحين لعضوية هذا الوفد (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٩).

- انتقد ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، الدول العربية التي لا تقدم المساعدة من اجل التوصل الى حل شامل في المنطقة. كما انتقد مورفي تصلب م. ت. ف. التي لا توافق على تقويض شخصيات من المناطق المحتلة ليسوا تابعين للمنظمة رسمياً للاشتراك في محادثات حول مستقبل المنطقة (هموديع، ١٩٨٥/٧/٩).

- قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، ان امن دولة اسرائيل لن يتضرر بسبب تقليص ميزانية الامن. وتطرق شامير الى القضية الفلسطينية، فقال ليس هناك قضية وطنية فلسطينية لان الاردن دولة ٧٠ بالمائة من سكانها فلسطينيون (معاريف، ١٩٨٥/٧/٩).

- اعلن جدعون بات، وزير العلوم والتطوير الاسرائيلي، ان باحثين اسرائيليين واستراليين سيدرسون امكانية تنفيذ مشاريع علمية مشتركة في اطار اول اتفاق للتعاون العلمي التكنولوجي الذي سيتم توقيعه بين الدولتين (دافار، ١٩٨٥/٧/٩).

١٩٨٥/٧/٩

- اعرب ياسر عرفات عن امله في ان تبدل الولايات المتحدة الاميركية وكندا موقفهما المعارضين لعقد مؤتمر دولي لبحث التسوية السلمية في الشرق الاوسط. جاء ذلك في الرسالة التي وجهها

الاسرائيلي اقوى من كل ابيدو (١٥) دمشق، ١٩٨٥/٧/٧ عن لوهيخانرو).

- احتجت مصر على نية اسرائيل اقامة منطقتي تجزية في طابا. وقال محمد بسيوني، القائم بالاعمال المصري في تل ابيب، ان خطوة كهذه تشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاق الذي تم توقيعه بين البلدين في شهر نيسان (ابريل). وازداد ان ذلك سيؤدي الى المساس بالعلاقات بينهما (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٧).

١٩٨٥/٧/٧

- اعلن صلاح خلف، عضو لجنة (فتح) المركزية، ان م. ت. ف. ستتقدم الى مؤتمر القمة العربي بورقة عمل تتعلق بما آلت اليه قرارات قمة فاس، والقضية الفلسطينية، ويتدخل بعض الانتظمة العربية في الشؤون الداخلية للمنظمة (الرأي، ١٩٨٥/٧/٨).

- وجه محمد ملحم، عضو لجنة م. ت. ف. التنفيذية، رسالة شكر الى الملك السعودي فهد لوقوف الملكة الى جانب الشعب الفلسطيني ودعمها له (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٨).

- هدد عضو الكنيست الاسرائيلي (من المعراج) عبد الوهاب دراوشة باتخاذ خطوات بعيدة المدى، قد تصل الى حد الانسحاب من الائتلاف الحكومي، اذا استمرت الحكومة في سياسة التفرقة ضد المواطنين العرب. ويأتي التهديد اثر قرار وزارة العمل والرفاه بدفع تعويض بنسبة ١١ بالمائة للعائلات كثيرة الاولاد، على ان لا يشمل، العائلات العربية التي لا يخدم ابناؤها في الجيش الاسرائيلي (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٨).

- حول مسجد قرية صانور، في قضاء جنين، الذي بني في عهد الاتراك، الى كنيس يهودي، قام بذلك المستوطنون من نواة سنور الجديدة، وهي نواة دينية تابعة لحركة «ايمناه» التابعة لغوش ايمنونيم (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٧/٨).

- كشف يوسي ساريد، عضو الكنيست الاسرائيلي، ان تكلفة تطوير طائرة لافي بلغت حوالي ٣ مليارات دولار، اي اربعة اضعاف التقديرات التي نقلت الى الحكومة وللجنة الخارجية والامن في الكنيست. وازداد ساريد ان ثمن الطائرة سيكون ٢٠ مليون دولار بدل ١٤ مليوناً (دافار، ١٩٨٥/٧/٨).

١٩٨٥/٧/١٠.

- سيقوم ثلاثة اسرائيليين سابقين، مقيمين الآن في الولايات المتحدة، بتمويل حركة حيروت الاسرائيلية. والثلاثة هم من المقربين لارئييل شارون، وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي (هعولام هازيه، ١٩٨٥/٧/١٠).

١٩٨٥/٧/١٠.

- عقدت اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة لدعم صمود مواطني المناطق المحتلة اجتماعاً في وزارة الداخلية الاردنية، وبحث سبل معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١١).

- اكد بيان مشترك صدر عن م. ت. ف. والحزب الاشتراكي التشيلي، عقب محادثات اجراها وفد من الحزب مع م. ت. ف. في تونس، ضرورة تعزيز النضال ضد الصهيونية والفاشية المتمثلة بالسياسة العدوانية لكل من الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل وجنوب افريقيا والنظام العسكري في التشيلي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١١).

عرفات الى الندوة الاقليمية لاميركا الشمالية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٠).  
- عقد في دمشق اجتماع في مكتب عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، ضم ممثلين عن «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» وعن حركة (امل)، وقد بحثت فيه سبل تعزيز التلاحم بين «الجبهة» والحركة (الثورة، ١٩٨٥/٧/١٠).

- استقبل د. اسامة الباز، مدير مكتب الرئيس المصري، في القاهرة، سعيد كمال، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، فبحثا آخر التطورات حول وضع المخيمات الفلسطينية في بيروت والحوار مع الولايات المتحدة (الرأي، ١٩٨٥/٧/١٠).

- وصل الملك الاردني حسين الى الطائف واجتمع مع الملك السعودي فهد. وقد بحث الطرفان التطورات الراهنة على صعيد القضية الفلسطينية والحرب العراقية - الايرانية واجتماع القمة العربية الطارئة الذي دعا ملك المغرب لعقده (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٠).

- دفعت المملكة العربية السعودية لـ م. ت. ف. مبلغ الـ ٢٨ مليون دولار كقسط من مساهمتها السنوية في دعم المنظمة (الشرق الاوسط،



مطابق عن مركز الأبحاث

## فلسطين الدولة حضور النضال في التاريخ الفلسطيني

تأليف  
د. هشام شحاتة

٤ دولارات أو ما يعادلها

١٩٩٤

مطابق عن مركز الأبحاث

## المجتمع والتراث في فلسطين قرية النضلة

تأليف  
د. رامي خيال

٤ دولارات أو ما يعادلها

١٩٩٤

يخبر عن مركز الأبحاث

## تاريخ الصهيونية

الجزء الثاني

الوطن القومي اليهودي في فلسطين

(١٩١٨ - ١٩٣٩)

مؤلفه

صليبي حريش



## شؤون فلسطينية

ترحب شئون فلسطينية بالسواد التي تأتيها من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات او مراجعات الكتب او التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، باعدادها المختلفة خاصة والصراع العربي - الصهيوني عامة.

وترجو شئون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موادها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر اية مادة سبق نشرها بآية طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة، كما ترجوهم مراعاة ما يلي:

١ - يستحسن ان تأتي المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة، مع فراغ مضاعف بين السطور.

ب - في الكتابة اليدوية ينبغي ابقاء سطر فارغ بين كل سطرين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات اجنبية، بشكل واضح لا يحمل اي التباس، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة فقط.

ج - عند اقتباس نصوص او معلومات من اي مصدر، ينبغي الاشارة الى هذا المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها اكاديميا، والتي تشير فيما يلي الى اكثرها شيوعا:

١ - بالنسبة للكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم ان اقتضى الامر) والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء او المجلد او الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر ثم رقم الصفحة او الصفحات المقتبس منها. وإذا غابت عن الكتاب واحدة من هذه المعلومات فينبغي الاشارة الى ذلك، كأن يقال: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر.

٢ - وبالنسبة للصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة والمدينة التي تصدر فيها وتاريخ صدورها. اما اذا جرى الاقتباس من مقال او دراسة منشورة في صحيفة يومية فلا بد من ذكر اسم كاتبها، وعنوان المقال او الدراسة.

٣ - بالنسبة للاسبوعيات والشهريات والدوريات الاخرى، يُذكر اسم الدورية والمدينة التي تصدر فيها وتاريخها ورقم المجلد والعدد، وكذلك اسم كاتب الموضوع المقتبس منه وعنوان الموضوع ورقم الصفحة او الصفحات.

٤ - عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية او الفرنسية، ترد المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الاخرى فتترجم المعلومات بشأنها الى العربية.

في الدراسات تذكر المصادر في حواش تحمل ارقاماً متسلسلة وتُنشر في نهاية الدراسة. في التقارير والمراجعات وما شابه تورد الحواشي في مكانها في سياق المتن.

# الشؤون الفلسطينية

أيلول / تشرين الأول (سبتمبر / أكتوبر) ١٩٨٥

١٥١ - ١٠



# شؤون فلسطينية

ايلول/تشرين الأول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

١٥٠ - ١٥١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة  
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

## المحتويات

محمد الجندي	منظمة التحرير الفلسطينية و«الارض الصديقة»	٣
يزيد خلف	حول التفكير العسكري الفلسطيني	٣٣
صبري جريس	الصهيونيون والثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ - ١٩٣٩: تحديات وتفاعلات	٥٦
فيصل حوراني	مؤتمرات القمة العربية والموقف من اسرائيل، ١٩٦٤ - ١٩٦٦	٧٩
	مراجعات	
	الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية، د. نعمان كنفاني؛ نموذج متميز في لوحة غنية، سعادة سوداح	٩٦
	تقارير	
	«أمل» تسدد «كشف الحساب» بعدما «رجحت كفة الفلسطينيين»، يوسف فرج الله: المؤتمر الوطني العام السابع لجبهة التحرير الفلسطينية، سميح شبيب	١١٠
	وثائق	
	نص البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الطارئ: المجلس الثوري: «القمة دعم للقضية الفلسطينية ولـ م.ت.ف.؛ بيان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الممارسات الاسرائيلية لن تثني شعبنا عن حقوقه الوطنية الثابتة	١٢٣

	شهريات	
	المقاومة الفلسطينية - سياسياً: جولة مورفي، والتحرك الفلسطيني السياسي قبل، وبعد، «القمة»، أحمد سيف؛	١٢٨
	المقاومة الفلسطينية - عربياً: نشاطات عربية مكثفة مع «القمة»، وضدها، يوسف حسن: المقاومة الفلسطينية - دولياً: التطورات في المنظور الدولي، عبد الرحيم شطناوي	
	اسرائيليات: الموقف الاسرائيلي - الاميركي من الوفد المشترك	١٦٤
صلاح العبدالله	المناطق المحتلة: مجلس محلي عنصري في كريات اربع	١٧٣
خليل السعدي		
	يوميات	
	موجز الوقائع الفلسطينية من ١١/٧/١٩٨٥ إلى ٣١/٨/١٩٨٥	١٧٩

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان عبدالحى مسلم

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام: صبري جريس

AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.  
92 Gregoris Afxentiou Street  
P. O. Box 5614, Nicosia, Cyprus  
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

المراسلات

[بريد جوي] في سوريا ومصر ولبنان - للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً في الدول العربية الاخرى - للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً في أوروبا ٦٠ دولاراً في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

الاشتراك السنوي

# منظمة التحرير الفلسطينية و «الارض الصديقة»

محمد الجندي

١

ربما يمكن تعريف «الارض الصديقة» بمنظورها الاستراتيجي - السياسي - مع الاعتذار من العسكريين - كما يلي:  
انها الحيز ذو الابعاد الجغرافية والسياسية والاقتصادية الذي يمكن لقوة اجتماعية - سياسية ما ان تمارس فيه، باوسع حرية متاحة لها في ظرف تاريخي معين:  
اولاً: التجميع المتتالي لما لديها من احتياطي استراتيجي - سياسي - اقتصادي. ففي هذا الحيز يوجد منطلق التجميعات البشرية، والامدادية (اللوجيستية) بمختلف تنوعاتها، والايديولوجية - السياسية، بما في ذلك الاعلامية والاقتصادية.  
ثانياً: التعبئة المستمرة للمصادر المادية والمعنوية التي تمتلكها. ففي هذا الحيز يتم تجنيد الامكانيات المتاحة على مختلف الاصعدة.  
ثالثاً: الاعداد المستمر للامكانيات الخام المتاحة، البشرية والمادية والمعنوية، كي تصبح جاهزيتها تامة للتوظيف في مختلف المهمات الكفاحية.  
رابعاً: التفاعل المستمر والمنتظم مع القيادة، او القيادات الميدانية، بمعنى تلبية كل ما يمكن من احتياجاتها وتزويدها بامكانيات اقوى، فأقوى، والتعبير السياسي - الاعلامي عن فعاليتها وعن منظوراتها المستقبلية، الخ.  
خامساً: تربية الكادرات القيادية الضرورية، الرديفة او المؤسسات القيادية بمختلف تدرجاتها، ووفق المتطلبات التنظيمية والكفاحية.

٢

هذا الحيز، الذي يؤلف «الارض الصديقة»، لا يتأتى من بُعد جغرافي بحت، ولا من منطقة جغرافية محددة. انه - كما قلنا - ذو ابعاد جغرافية وسياسية واقتصادية.  
يمكن من الزاوية الجغرافية، ان يتألف الحيز من اكثر من مكان محدد، او أن يتألف من مناطق متنقلة دورياً، او متنقلة باستمرار، وابعاده السياسية والاقتصادية، من جهة اخرى،  
شؤون فلسطينية، العدد ١٥٠ - ١٥١، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

٣



ذات أهمية بالغة.

مثلاً، في انكلترا القرن السادس عشر، ووجهت الى البروتستانتين، أيام الملكة ماري الكاثوليكية. (١٥١٦ - ١٥٥٨)، ضربة شديدة، منها احراق ثلاثمائة شخص دفعة واحدة، بغية اعادة اوروبا، ولكن استقر الكثيرون في جنيف، وهناك كان مركز نشاطهم السياسي والدعائي لفترة. يمكن اعتبار «الارض الصديقة» هنا بالنسبة للبروتستانتين مختلف مناطق الهجرة، مع التشديد على جنيف، حيث اصدر رجال الدين البروتستانتين المجلد الذي عرف بعنوان «كتاب الشهداء»، وكتاب «توراة جنيف». وبقيت للكاتبين شعبية في انكلترا لسنوات طويلة. وكذلك، كانت باريس «ارضاً صديقة» للملك الانكليزي جيمس الثاني، الذي هرب من بلاده في العام ١٦٨٨، وايضاً لوريثه الذي سمي نفسه جيمس الثالث. في المقابل، كانت انكلترا «ارضاً صديقة» للارستقراطيين الفرنسيين الذين هربوا من الثورة الفرنسية. طبعاً، في كل الحالات المذكورة، ما كان ممكناً ان تكون المناطق المذكورة «ارضاً صديقة» لولا البعد السياسي الذي يجعل الطرف الهارب في تجانس، او في تجانس نسبي، مع الجو الجديد.

لقد كانت بعض مناطق اوروبا، ومنها جنيف، مراكز دعوة للمنشقين عن الكنيسة الكاثوليكية، ولذلك، وجد فيها البروتستانتين الانكليز ملجأً. وكانت باريس، في العام ١٦٨٨، ملاذاً كاثوليكياً ينسجم مع قضية جيمس الثاني، ويشجعها. وكانت انكلترا، أيام الثورة الفرنسية، زعيمة التعيئة الرجعية في اوروبا ضد تلك الثورة، ولذا، كانت تتبنى الارستقراطيين الفرنسيين وتشجعهم وتوفر لهم كل امكانيات النشاط.

٣

في حالات الكفاح من اجل الاستقلال او من اجل تحرير الارض او من اجل التحرر الوطني، تكون الأمور اعقد من الامثلة التي مررنا بها والتي تتألف من مجرد اللجوء البسيط الى الخارج. مع ذلك، ليست الحالات كلها في نفس الدرجة من التعقيد، فبعضها يتطابق، تقريباً، مع صورة اللجوء البسيط. مثلاً، وجد نشاط مثقفي النهضة العربية ضد الاحتلال التركي «ارضاً صديقة» في اوروبا، فرنسا وانكلترا، وفي مصر التي كانت عاصمة حركة الثقافة العربية في عهد النهضة. التفسير هو ان الاستعمارين، الفرنسي والانكليزي بصورة خاصة، كانا طامعين بالمدى الامبراطوري للسلطنة العثمانية. وكان في صالحهما التحريض «القومي»، العربي او غيره، ضد الاحتلال التركي وخلق جو ملائم للنشاط المناوئ لتركيا في اوروبا وللنشاط العربي المعادي للسلطنة العثمانية، في مصر خاصة.

الا ان الامر يختلف بالنسبة للحرب الوطنية العظمى في الاتحاد السوفياتي. كانت «الارض الصديقة» هي العمق الآسيوي السوفياتي، فكانت خلية نشاط كثيف، بشري واستراتيجي - سياسي واقتصادي، ونقل اليها، بعملية انقاذ تاريخية جبارة، معظم المعامل التي كانت في القسم الاوروبي، وبنيت فيها معامل جديدة، وطورت القديمة، وعبئت الجيوش، ونظمت الامدادات المختلفة الى ارض المعركة، الخ.

في الجزائر، كانت «الارض الصديقة»، في التسعة شهور الاولى من ثورة ١٩٥٤ التحررية

٤

الجزائر نفسها، ووحدها فقط. قال احد قادة الثورة الأوائل، العربي بن مهدي (قتل في التعذيب على ايدي الفرنسيين)، في معرض مناقشاته مع القادة الآخرين قبيل الثورة: «ان ثورتنا هي أصعب بكثير من نظيرتها التونسية والمراكشية. الجزائر في نظر العالم ارض فرنسية، وسوف نحتاج الى سنوات من النضال كي نحز انتصاراً جزئياً بسيطاً هو تحويل الجزائر، في نظر الرأي العام العالمي، من ارض فرنسية، الى مستعمرة فرنسية، وبعد ذلك سوف نحتاج الى سنوات أخرى من النضال كي نحزر المستعمرة» (لقد اوردنا النص بمعناه الاصلي الدقيق، لا بنصه الحر في لعدم توفر المصدر الجاهز).

«الارض الصديقة»، هنا، تتألف من امكنة متنقلة، وحياناً متنقلة بسرعة بين القرى الجزائرية، وفي الادغال، ثم، فيما بعد، في الاحياء القديمة من المدن. كان الشعب هو المصدر البشري والمادي للثورة، لا بحالته الخام، وانما عبر الجهد الكبير المدرج في التنظيم، والتعبئة لمختلف الامكانات.

وكون «الارض الصديقة»، هنا، داخلية، فقد فرضت على الثورة امور كثيرة، ربما لولاها لما استطاعت الثورة الصمود سبع سنوات قتالية شديدة، وتحرير الجزائر اخيراً. الصمود ليس موقفاً عاطفياً، ولا يكون له معنى اذا لم يُبين على واقع تنظيمي متين، في نفس مستوى المقتضيات المطلوبة للكفاح، وعلى ديناميكية عمل متصاعدة تنتقل باستمرار، في خط صاعد، من الامكانات الاقل الى الامكانات الاكثر، حتى لو أصيب العمل بنكسات جزئية، هنا او هناك.

كان صمود الثورة الجزائرية ينطوي على العناصر الموضوعية المطلوبة. فقيادة الثورة واعية، تعتمد على درجة عالية من التنظيم والتدريب لكادراتها ومناضليها، وعلى اسس تخلق شعبية متصاعدة لها في الوسط الجزائري، وعلى تنظيم ذي مستوى عال لأقنية الحصول على معلومات عن العدو وتحركاته، وعلى خبرة عميقة بالمواقع، والمخارج والمسالك، وعلى مهارة في التمويه تجعل قوات الثورة شبحاً بالنسبة للعدو، فلا يستطيع ان يعرف شيئاً عنها. عندما توسعت «الارض الصديقة» للثورة الى البلدان العربية المتاخمة حيث اقيمت بعض قواعد التدريب، والى البلدان العربية الاخرى حيث تم الحصول على بعض المساعدات (بالمال وبالسلح، وبقبول البعثات التعليمية، والبعثات التدريبية في الكليات العسكرية، أو غيرها)، بل والى بعض البلدان غير العربية، بقي الاعتماد الاساسي على الداخل. ولولا ذلك، لاصيبت الثورة بنكسات، وبضربات قاضية.

٤

بدأت تتكون حركة التحرر الفلسطينية، بشكل عفوي، في العشرينات من القرن العشرين، وفي اطار حركة النهضة العربية. وكانت تمثل الايديولوجية، في فترة النهضة العربية، في الشرق العربي، احزاب انشأها المثقفون العرب الذين اتيح لهم ان يتلقوا العلم في تركيا، أو في اوروبا، والضباط العرب في الجيش التركي. وانطلقت بعض الاحزاب من مصر، وتوسعت الى الاقطار العربية الاخرى، ونشأت احزاب اخرى خارج مصر في الاقطار العربية او في تركيا او في باريس. مثلاً، نشأ حزب اللامركزية الادارية العثمانية في القاهرة العام ١٩١٢ على يد سوريين مثقفين موجودين هناك. كانت تتلخص مطالب الحزب باللامركزية في الولايات

٥

العثمانية العربية، وبالاصلاح فيها، وباستخدام اللغة العربية في الادارة والتعليم. وأسس حزب العهد في العام ١٩١٣، وجمع بين صفوفه، بشكل اساسي، الضباط العرب الذين كانوا عاملين في الجيش العثماني. وتتطابق مطالب هذا الحزب، اجمالاً، مع نظيرتها لدى حزب اللامركزية: الاستقلال الذاتي للولايات العثمانية العربية، والاصلاح فيها، بالاضافة الى بقاء الخلافة في آل عثمان، والتضامن العربي - التركي من اجل حماية الدولة. وأنشئت جمعية «العربية الفتاة» في العام ١٩١١، بعد ان نمت فكرة تأليفها في استامبول العام ١٩٠٨، وعملت على الانتشار بين العرب في تركيا وفي الشرق العربي، وكانت مطالبها تتلخص، أيضاً، باللامركزية وبالاصلاح. وتعود الى هذه الجمعية المبادرة بدعوة الحركات العربية الاخرى، المناوئة لتركيا، الى عقد مؤتمر عام لها في باريس، وقد تم ذلك في العام ١٩١٣، وخرج المؤتمر بمقررات وبمطالب من الحكومة العثمانية.

بيد ان هذه التشكيلات السياسية، وان كانت تمثل الزخم الايدلوجي العربي في مطلع القرن الحالي، فانها لم تكن مدعومة بتيارات جماهيرية، ولا بقوة عسكرية من اي نوع. كانت التشكيلات مؤلفة من مثقفين، إما هم خارج بينتهم التي يفترض ان يعملوا فيها، أو هم موجودون في بينتهم ولكن غير قادرين على التأثير فيها بشكل كافٍ بسبب بنيتها القبلية - الطائفية الصعبة على التسييس.

اما القطب الثاني في حركة النهضة العربية في الشرق، فقد كان حسين بن علي، أمير مكة، الذي عين من قبل الحكومة العثمانية اميراً على مكة سنة ١٩٠٨، فأنتقل من موقعه هذا الى تقوية نفسه كي يبقى ضامناً لمركزه، وربما موسعاً له. بقي، بسبب ذلك، رغم حذره، على صلة متوترة بالعاصمة العثمانية. وحين نشبت الحرب العالمية الاولى تغير مجرى الامور تدريجياً بالنسبة له. لقد صورت له طموحاته انه يستطيع الاعتماد على البريطانيين من اجل التمرد على الاتراك، وبناء دولة ما، كبيرة أو صغيرة. لذلك، كان على اتصال بمركز المخابرات البريطانية في القاهرة. وقد بدأ اتصالاته الرسمي المعلن بالمخابرات البريطانية في بداية الحرب العالمية الاولى، وذلك برسالة وجهت بتوقيع عبدالله بن حسين الى رونالد ستورن، المستشار «الشرقي» لدى الاقامة العامة البريطانية في القاهرة. وتلقى حسين جواباً من اللورد هيربرت كتشنر الذي كان وزيراً للحربية البريطانية حينذاك، وكان، قبل ذلك، «مقيماً عاماً» في القاهرة. وتضمن الجواب وعداً لحسين بضمان بقائه اميراً على مكة وحمايته من كل اعتداء خارجي ومساعدة العرب مقابل مساعدة بريطانيا ضد تركيا.

ربما رجع الفضل الى بريطانيا في دفع حسين، من جهة، والتشكيلات العربية السياسية المناوئة للسلطة العثمانية، من جهة اخرى، الى التعاون مع بعضها. على كل حال، أجرى حسين، بواسطة ولده فيصل، اتصالات مزدوجة مع السلطة العثمانية، ومع جمعية «العربية الفتاة» ومع حزب «العهد» الذي كان ينتمي اليه. وأرادت الصدق، في تلك الفترة، ان يحضر «ضيف» جمال باشا، الكبير، «حفلة» شفق الوطنيين السوريين.

تمخضت اتصالات فيصل بالتشكيلات السياسية السورية عن الاتفاق على التعاون مع بريطانيا وعلى بروتوكول دمشق الذي وضع في ايار (مايو) ١٩١٥. وينص على وجوب ان يتعهد البريطانيون بالاعتراف باستقلال دولة عربية ممتدة من خط العرض ٣٧ في الشمال، وتضم سورية وفلسطين والعراق والجزيرة العربية، ما عدا عدن، بالاضافة الى الغاء الامتيازات

الاجنبية، وانشاء حلف دفاعي مع بريطانيا، والى منح بريطانيا افضلية اقتصادية لمدة خمسة عشر عاماً. وكان ذلك البروتوكول نتيجة تحالف بين بورجوازية سورية والعراق وفلسطين، الممثلة الايديولوجية للنهضة العربية، من جهة، والزعامة الاقطاعية العربية، من جهة اخرى. بعد رجوع فيصل الى الحجاز، اجريت مراسلات بين حسين والمقيم البريطاني (المندوب السامي) في القاهرة، مكماهون. ويتوهم الكثيرون في البلدان العربية، من خلال ما كتب عن تلك الفترة، ان حكاية الاحداث فيها تتمثل في مسألة نضال وطني يقابلها غدر بريطاني. ومع ان الصفة الوطنية للنضال الشعبي، وللتضحيات، التي قدمت في تلك الفترة لا شك فيها، ولا شك، ايضاً، في غدر الاستعمار البريطاني، والفرنسي، بمختلف الاقطار العربية؛ الا ان ذلك ليس على النحو الذي صُوِّر به. اذ لم يكن هناك اي اتفاقات بين الحكومة البريطانية كطرف، وحسين بن علي كطرف. فهذا الاخير لم يتصل برئيس الوزراء البريطاني، او بوقد رسمي يمثل الحكومة البريطانية، وانما انحصر الاتصال بعناصر دبلوماسية بسيطة، ومخابراتية، والوعود التي اسفر عنها جاءت غامضة وملبية بالتحفظات والاستثناءات. على سبيل المثال، ان «... حكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنهما (أي بولايته مرسين وأضنة)، ودونت ذلك بعناية تامة. ولكن بما ان مصالح حليفها فرنسا داخلية فيها، فالمسألة تحتاج الى نظر دقيق، وسنخاطبكم بهذا الشأن، مرة اخرى، في الوقت المناسب» (جواب مكماهون الى حسين بن علي في ١٣/١٢/١٩١٥)، و«يسرني، ان اخبركم، بأن حكومة جلالة الملكة صادقت على جميع مطالبكم...» (جواب مكماهون في ١٠/٣/١٩١٦).

من الواضح، هنا، ان مكماهون لا يستطيع، ان يوقع عن الحكومة البريطانية، ولكنه يستطيع ان يخدع باسمها. والواقع، ان الثمن الذي دفعته بريطانيا مقابل جهود حسين بن علي يتألف من بعض الاسلحة والامدادات، ومن اعانة شهرية له ولأولاده بلغت ٦٠ ألف جنيه استرليني.

من جهة اخرى، كانت مطالب حسين بن علي من السلطة العثمانية الاعتراف به حاكماً مستقلاً وراثياً على الحجاز، فرفض الباب العالي ذلك، واستعد العثمانيون لارسال حملة كبيرة الى الحجاز يصاحبها أمير جديد لمكة. وكانت قوة حسين بن علي، يومذاك، تتألف، بشكل رئيس، من قبائل غير مدربة، بدأت في ٥ حزيران (يونيو) ١٩١٦ تحركها بقيادة اولاده علي وعبدالله وفيصل وزيد، فاستولت المفارز القبلية، باستخدام عنصر المفاجأة، على جدة وميناء ينبع وام لج. وبعد شهر، استسلم الاتراك في مكة، واستسلمت حامية الطائف في ايلول (سبتمبر) ١٩١٦.

كان البدو مسلحين، حصراً، بعشرة الاف بندقية، يحاربون على الخيول فقط وغير مدربين على القتال بالاسلحة الابيض. وفي الوقت ذاته، كانوا عاجزين امام المدافع والرشاشات وحركتهم تقتصر الى الانضباط.

وفي اعقاب الانتكاسات الاولى، ارسل العثمانيون امدادات جديدة من سوريا بواسطة الخط الحديدي الحجازي. وازاء ذلك، طلب حسين بن علي النجدة من بريطانيا، ولكنه لم يحصل عليها لسببين: الأول، هو ان القيادة البريطانية كانت تريد اشغال العثمانيين في الحجاز لا اشغال قواتها؛ والثاني، انها كانت تريد حصر المساعدة بالاسلحة الخفيفة، كي لا تشكل تهديداً، ولو بسيطاً، لها في المستقبل. ونتيجة لذلك، تألفت المساعدة البريطانية من كمية

بسيطة من الأسلحة الخفيفة (بندقية واحدة لكل خمسة من محاربي فيصل وزيد)، بالإضافة إلى المدربين والمستشارين العسكريين.

في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٦، رافق توماس ادوارد لورنس (المعروف بلورنس العرب) السير رونالد ستورز في مهمة إلى الجزيرة العربية. تباحث الاثنان مع عبد الله بن حسين، ووعد لورنس باستكمال المباحثات مع فيصل، الذي كان، حينئذٍ، قائداً للقوات المتمركزة جنوب غربي المدينة. بعد الرجوع إلى القاهرة، في تشرين الثاني (نوفمبر)، ألح لورنس على رؤسائه بدعم قوات حسين بالأسلحة وبالذهب، وباستخدام شيوخ البدو المنشقين، وذلك بتوظيف مطامحهم الاستقلالية لصالح الاستراتيجية العسكرية العامة.

انضم لورنس إلى جيش فيصل كضابط ارتباط سياسي. ومنذ ذلك الحين أصبح القائد الحقيقي، والدماغ المفكر، والمنظم، والتكتيكي العسكري، وكذلك عنصر الارتباط بالقاهرة. وقد استخدم حرب العصابات، وركز على نفس الجسور وقطارات الامدادات وسرعة الحركة من مكان إلى آخر، مما يشغل القوات العثمانية، وجعل الخط الحديدي، بين دمشق والمدينة، معطلاً تقريباً. واستطاع، بمهارة، ان يجذب اليه شيوخ البدو ويوظف غرورهم واحلامهم في مخططاته. كان يهاجم وهو في مقدمتهم، ويمنيهم بمختلف الأمانى ويدفع لهم الرشاوى بالعملة الذهبية، وذلك حسب «اهمية» كل واحد منهم.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، بقي لورنس ملازماً ليفصل بن حسين في أوروبا، في لندن وباريس، وساعده في اتصالاته، سواء مع السياسيين البريطانيين، أو مع حاييم وايزمان، ممثل الصهيونية حينذاك.

ربما كان يرمي حسين بن علي وأولاده من وراء ذلك، لا سيما بعد اطلاق فيصل العام ١٩١٩ على جانب من اعمال مؤتمر السلام في باريس، ان يضعوا البريطانيين تحت أمر واقع. كان حسين قد اعلن نفسه في العام ١٩١٦ «ملكاً على البلدان العربية»، ورفض في العام ١٩١٩ ان يصادق على اتفاقية السلام في فرساي احتجاجاً على نظام الانتداب المتعلق بسورية وفلسطين والعراق. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠، عاد فيصل إلى دمشق وأعلن نفسه ملكاً فيها، فدام حكمه القصير حتى تموز (يوليو) ١٩٢٠، حيث احتل الجنرال غورو البلاد، وخرج فيصل من سوريا قاصداً لندن بناء على دعوة من الحكومة البريطانية.

بعد احتلال الفرنسيين لسورية، قاد عبد الله بن حسين بعض القوات واحتل شرقي الاردن تمهيداً - كما قيل - للهجوم على سورية. غير ان ترضية بريطانية جعلته اميراً على شرق الاردن وجعلت اخاه فيصل في العام ١٩٢١ ملكاً على العراق.

وفي آذار (مارس) ١٩٢٤، اعلن حسين نفسه خليفة على المسلمين، ثم تنازل عن ذلك في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) من نفس السنة بعد هجوم السعوديين على الطائف في ايلول (سبتمبر). في اعقاب تنازله، قام البريطانيون بترحيله إلى قبرص، حيث عاش فيها حتى العام ١٩٣٠.

عموماً، كانت حصيلة النهضة العربية تتمثل في تحويل البلدان العربية من ولايات عثمانية إلى مستعمرات، أو أنصاف مستعمرات اوروبية، وهذه نتيجة ايجابية في السياق التاريخي، وتؤلف سقف التحرك العربي في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وهو التحرك المستند إلى الوضع الطائفي - القبلي المسيطر في المنطقة العربية.

كان عدد من المثقفين الفلسطينيين مشتركين في التشكيلات السياسية العربية المناوئة للسلطة العثمانية. لذلك كانوا مشتركين، من جهة، في أحداث سوريا والعراق، قبيل، وبعيد، الحرب العالمية الأولى، وكانوا، من جهة أخرى، أداة ربط بين أحداث فلسطين وحركة النهضة العربية.

كذلك، كانت اقدار فلسطين مختلفة، نوعياً، عن اقدار الاقطار العربية المجاورة في الشرق. ففي نفس الوقت الذي تؤلف فلسطين فيه، كغيرها، هدفاً استراتيجياً وسياسياً للحلفاء، ولبريطانيا بوجه خاص، كانت، أيضاً، هدفاً استيطانياً للصهيونية المدعومة من الامبريالية الدولية.

وقد شعر اغلب المثقفين العرب، في مطلع القرن الحالي، بخطورة الصهيونية. وشعر بهذه الخطورة، ولو بأقل وضوحاً، الفلاحون الذين جاؤوا عملية الاستيطان الصهيونية المستمرة. لكن مقاومة الصهيونية لم تبدأ في فلسطين، عملياً، الا في العام ١٩٢٠، وكانت هذه المقاومة متصلة، في الواقع، بتيار النهضة العربية في سورية.

اذن، كانت حركة التحرر الوطني الفلسطينية مشمولة، منذ البداية، بحركة النهضة العربية، اي «الارض الصديقة» بالنسبة لحركة التحرر الفلسطينية مؤلفة من الحيز الجغرافي والسياسي والاقتصادي لمنطقة النهضة العربية: مصر والجزيرة العربية وسورية ولبنان والعراق وشرق الاردن.

في العام ١٩١٨، انشأت سلطة الانتداب البريطانية في فلسطين لجنة اتصال مؤلفة من الجنرال جبرائيل حداد (لبناني الاصل - عسكري في الجيش البريطاني) ومطران الكنيسة الانكليكية في القدس، ومستتر رينولدز، مدير المدرسة الانجيلية (الانكليكية)، وكلفريسكي (صهيوني، من اصل روسي)، وفانكين (صهيوني، سمسار لشراء الاراضي).

كانت مهمة اللجنة الاتصال بأعيان البلاد والزعماء المحليين، والعمل على تنظيم كتلة سياسية متعاونة مع سلطة الانتداب. واستطاعت اللجنة ان تؤسس، بواسطة الفلسطينيين المتعاونين، «المنتدى الادبي» في القدس، برئاسة فخري النشاشيبي. وجرت محاولة في مطلع العام ١٩١٩ لتأسيس حزب يضم العناصر المتعاونة، ويسمى «الحزب العربي»، فلم تنجح المحاولة الا جزئياً في شمال فلسطين بسبب الجو الفلسطيني العام المعادي للاحتلال. وشكل «الحزب الوطني» مظهراً آخر من مظاهر نشاط سلطة الانتداب، فعقد مؤتمره التأسيسي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٣، وانتخب سليمان التاجي الفاروقي رئيساً.

اما النشاط السياسي الوطني المعادي للاحتلال وللانتداب، فقد كان متصللاً، في البداية، بالعمل السياسي العربي في سورية. ومن مظاهره الاولى انشاء الجمعيات الاسلامية - المسيحية. وتعتبر «الجمعية الاهلية»، في يافا، رائدة في هذا المضمار، حيث انتخب لادارتها اثنا عشر عضواً، نصفهم من المسلمين ونصفهم الآخر من المسيحيين. تبعتها الجمعية الاسلامية - المسيحية في القدس، التي بدأت فكرتها في أيار (مايو) ١٩١٨، وسُجّلت، رسمياً،

في حزيران (يونيو) من نفس السنة، وفقاً لقانون الجمعيات العثماني. وعلى غرارها، أنشئت جمعيات مماثلة في يافا ومدن أخرى فلسطينية كانت مسالمة في أسلوبها وعربية في منحها ومعارضة للصهيونية، من جهة، وللاحتلال البريطاني من جهة أخرى.

بعد ذلك، وفي نهاية العام ١٩١٨، ظهرت فكرة توحيد الجمعيات الاسلامية - المسيحية المذكورة، فتم الاتصال فيما بينها والاتفاق على عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الاول لهذه الجمعيات في القدس، فعقد في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩. وجدير بالذكر، هنا، ان «الحزب العربي» الذي انشأته سلطة الانتداب قرر تحويل قيادته، في حيفا، وفروعه في المدن الشمالية، الى جمعيات اسلامية - مسيحية، ثم قرر الاشتراك في مؤتمر القدس.

حدد المؤتمر العربي الفلسطيني الاول مبادئ الحركة الوطنية في ميثاق قومي ينص على رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية والانتداب البريطاني وعلى المطالبة بوحدة فلسطين مع سورية، والاستقلال في اطار الوحدة العربية، وتسمية فلسطين بـ«سورية الجنوبية». وفي الفترة الممتدة ما بين ١٩١٩ - ١٩٢٨ عقد المؤتمر العربي الفلسطيني ٧ دورات انبثقت عنها لجان تنفيذية هي التي قادت الحركة الوطنية.

لقد رافق ظهور الجمعية الاسلامية - المسيحية في القدس تأسيس «النادي العربي» في اواخر حزيران (يونيو) ١٩١٨، في القدس ايضاً، الذي وضع في برنامجه مهمات عديدة، ثقافية وسياسية، وقد ترأسه الحاج محمد امين الحسيني. ونشأت في المدن الفلسطينية الاخرى نواد مماثلة، وتم تنسيق النشاط بين «النادي العربي» في القدس وجمعية «المنتدى الادبي» وجمعية «الاخاء والعفاف» الارثوذكسية (كلتاهما في القدس) بتشكيل «لجنة الجمعيات». وبالإضافة الى نشاطه العلني، اشترك «النادي العربي» في نشاط «الجمعية الفدائية» السرية التي انشئت في تلك الفترة بقصد القيام بمقاومة مسلحة ضد نشاط الجمعيات الصهيونية. كانت نشاطات اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر العربي الفلسطيني، والنوادي، والجمعية الفدائية، متلازمة ومتصلة ببعضها في وحدة نشاط سياسي وطني.

لكن هذه الوحدة الوطنية، المتمثلة باللجنة التنفيذية بالدرجة الاولى، لم تكن متينة ولا مبنية على اساس متين. فلقد قادت حركة التحرر الوطني الفلسطينية، على المستوى الاعلى وعلى المستويات الادنى، اي في المدن الفرعية وغيرها، الزعامات المحلية الاقطاعية - البورجوازية - الدينية. لذلك، دخل الخلل، اكثر فأكثر، الى المقاومة، ثم الى الوحدة الوطنية.

في الثلاثينات، بدأت تظهر التشكيلات السياسية الفلسطينية المتنافسة. فكانت فكرة مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني العام ١٩٣١ من خلال المؤتمر الشعبي الذي دعت اليه الجمعية العربية الوطنية (الاسم الجديد للجمعية الاسلامية - المسيحية) في نابلس. وفي اليوم التالي للمؤتمر، عقد اجتماع في مقر اللجنة التنفيذية في القدس، حضرته مجموعة من الشباب، وتم الاتفاق فيه على تشكيل لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر للشباب في يافا. وعقد المؤتمر المذكور في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، في مقر الجمعية الاسلامية - المسيحية، واعتبر المؤتمر الاول للشباب العربي الفلسطيني.

ومع ان هذا التنظيم بدأ رديفاً للجنة التنفيذية وللجمعيات المسيحية - الاسلامية، الا انه تحول، تدريجياً، الى حزب مستقل أعلن عنه رسمياً في مؤتمره الثاني، الذي عقد في أيار (مايو) ١٩٣٥، في حيفا.

وفي العام ١٩٣٢، أنشأ عدد من السياسيين المخضرمين (عوني عبد الهادي ومعين الماضي وصبحي الخضراء وغيرهم) حزب الاستقلال. أما حزباً «الدفاع الوطني» و«الإصلاح»، فقد تأسسا العام ١٩٣٤: الأول يضم في قيادته رؤساء البلديات، والآخر يضم الأعيان، فيما أنشئ حزب الكتلة الوطنية في العام ١٩٣٥.

وعلى الرغم من وجود هذا العدد من التشكيلات، فقد كان الأقوى بينها التشكيل الذي تمثل في المؤتمر العربي الفلسطيني ولجنته التنفيذية، والذي أعلن فيما بعد، في المؤتمر الذي عقد بتاريخ ٢٥/٣/١٩٣٥، عن قيام الحزب العربي الفلسطيني رسمياً.

## ٧

يتصف الكفاح الفلسطيني، في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، بعدة صفات أساسية كان لها تأثير كبير في تحديد مصير ذلك الكفاح. من تلك الصفات:

أولاً: كان الكفاح الفلسطيني مشمولاً - كما قلنا - بحركة النهضة العربية؛ وهذا أثر على شعارات الكفاح ومطالبه (مثلاً، كان من جملة الشعارات: الوحدة العربية، وتسمية فلسطين بسورية الجنوبية، الخ)، كما أثر في الكفاح نفسه بجعله، الى حد ما، واقعاً تحت تأثير الحكام الهاشميين بالدرجة الأولى (فيصل في سورية وبعد ذلك في العراق، وولده غازي، وأخيه عبدالله في شرق الأردن)، وأثر في أسلوب الكفاح، بحيث كان أسلوباً مسالماً غالباً، ويعتمد على الوسائل الشرعية، أي الوسائل التي يسمح بها القانون النافذ، الذي هو قانون سلطة الانتداب (كانت الجمعيات الإسلامية - المسيحية علنية ومرخصة ومسجلة وفق الاصول).

ثانياً: كان الكفاح مقوداً بالوجهاء المحليين، أي بالرموز الاقطاعية بالدرجة الأولى.

ثالثاً: كان العداء مع الصهيونية، الى حد ما، منفصلاً، واقعياً وضمنياً، عن العداء لسلطة الانتداب وكانت الامور تجري وكأن سلطة الانتداب حيادية، أو يمكن تحييدها.

رابعاً: كان العداء مع الصهيونية يتطابق والعداء لليهود. وربما كان لسلطة الانتداب، وللصهيونية نفسها، يد في ذلك. هذا التطابق شكّل عاملاً أساسياً في نقل الكفاح الفلسطيني من موقع العداء للامبريالية، الممتلئة بسلطة الانتداب وبالغزو الصهيوني الاستيطاني الذي يجري في اطارها، الى موقع الخلاف الديني مع اليهود، الأمر الذي حكم باللاجدوى على الكثير من جهود الوطنيين الفلسطينيين.

## ٨

في الفترة ما بين ١٩١٨ - ١٩٢٨، تمثل الاسلوب الغالب للكفاح الفلسطيني برفع المذكرات والعرائض وعقد المؤتمرات العلنية المرخصة التي تتمخض، بالضرورة، عن قرارات معتدلة دون ان يعني ذلك الهدوء الاجتماعي التام. لقد ظهرت، من فترة الى اخرى، حوادث عنف، إما بشكل عفوي، او بردة فعل على الاستفزازات الصهيونية والحكومية، او بتخطيط، بشكل ما، من قبل القيادات الوطنية المحلية، أو العامة.

وفي مطلع العام ١٩٢٠، انتشرت التظاهرات الجماهيرية في المدن الفلسطينية، وذلك على أثر تنصيب فيصل نفسه ملكاً على سورية، فأصدرت سلطة الانتداب في آذار (مارس) من نفس العام أمراً بمنع التظاهرات.



كما حدثت في العام ذاته حوادث عنف متفرقة، مثل الهجوم في آذار (مارس) على مستعمرتين في منطقة الحولة، أسفرت عن مصرع عدد من الصهيونيين بينهم ضابط؛ وهجوم قبائل بدوية في نيسان (ابريل) على مستعمرات صهيونية مسورة بالاسلاك الشائكة؛ وهجوم ضد حاميات بريطانية متمركزة في سمخ وبيسان.

هل لهذا الجو المتوتر علاقة باحداث القدس؟ ربما، ولكن تبدو احداث القدس وكأنها مستقلة.

وتتلخص احداث القدس في ان الشرطة منعت سكان الخليل المحتفلين بموسم النبي موسى (عيد شعبي فلسطيني في نيسان / ابريل) من دخول القدس للاشتراك في الاحتفال، فيما كانت جماهير من القدس ونبلس قد خرجت لاستقبالهم. ونتيجة لذلك، تحول الاحتفال التقليدي الى تظاهرة سياسية أطلقت خلالها الهتافات الوطنية المناهية بالوحدة العربية والاستقلال ويفصل ملكاً على سورية وفلسطين، والمعادية للوطن القومي اليهودي وللهجرة الصهيونية.

دخل الخليليون القدس عنوة وسارت الجموع الى النادي العربي، حيث وقف الخطباء من الجمعية الاسلامية - المسيحية على شرفته والقوا الكلمات الحماسية.

اصطدمت الجماهير بالصهيونيين والجنود البريطانيين الذين ارادوا تخريب الاحتفال، ونشبت معركة سقط فيها قتلى وجرحى، واستمرت خمسة ايام، حاصرت فيها القوات البريطانية المدينة، وانتهت بقمع الانتفاضة، وباحكام بالسجن ضد الوطنيين.

بعد ذلك، مرّ الكفاح الفلسطيني بفترة من الركود. والواقع ان تظاهرات ١٩٢٥ - ١٩٢٧ لم تكن لأسباب فلسطينية، وانما، بالدرجة الاولى، لتأييد سورية. وفي الوقت نفسه، كانت الكارثة الامبريالية - الصهيونية تتفاقم. فالمهاجرون يزدادون بالآلاف، واغتصاب الاراضي من الفلاحين العرب يزداد، ويزداد الاستيلاء الصهيوني، بواسطة سلطة الانتداب، على الاراضي الاميرية للزراعة وللصناعة.

في العام ١٩٢٩، اصبح الصهيونيون يؤلفون قوة جماهيرية، ونظموا تظاهرة كبيرة لها طابع ديني (في ذكرى تدمير هيكل سليمان) في تل ابيب، ثم تظاهرة كبيرة، في اليوم التالي، في القدس. وكان المتظاهرون في هذه الاخيرة وصلوا حائط المبكى وبدأوا الاستفزازات الدينية: رفعوا العلم الصهيوني، وانشدوا النشيد القومي، وشتموا المسلمين، وطلبوا باستعادة الحائط. في اليوم التالي، الذي صادف ذكرى المولد النبوي، خرج المصلون من المسجد الاقصى، في القدس، في تظاهرة تعد بالآلاف واتجهوا نحو حائط المبكى وحطموا منضدة لليهود كانت فوق الرصيف واحرقوا اوراقاً كتبت فيها صلوات وادعية يهودية موضوعة في ثقب الحائط.

بعد ذلك بيوم، وفي اليوم الذي تلاه، وقعت اشتباكات مع اليهود فتدخلت الشرطة واطلقت النار، ثم دخلت، أخيراً، المصفحات البريطانية المدينة واستقدمت سلطة الانتداب نجات اضافية.

أثارت الاخبار عن احداث القدس الاضطرابات في المدن الاخرى، فقامت التظاهرات، وهجم العرب في الخليل على الحي اليهودي فقتلوا اكثر من ٦٠ يهودياً وجرحوا آخرين. وفي نيسان (ابريل)، وقع هجوم ضد اليهود في بيسان وهجوم ضد مستعمرات صهيونية في منطقة

يافا.

في الايام التالية، قام العرب باغارات على المستعمرات القريبة من مدنهم ودمروا بعضها. واصطدمت الشرطة مع الثائرين في يافا فقتلت إمام احد المساجد وعرباً آخرين. وفي صغد، خرج الناس من المسجد وهاجموا الحي اليهودي وراحوا يخلعون ابواب المحلات التجارية ويشعلون النار فيها، فقامت الشرطة، آنذاك، بنقل اليهود، وخصوصاً النساء والاطفال، الى دار الحكومة، حيث بقوا ثلاثة ايام. ثم استقدمت الشرطة نجدة من خارج المدينة، واشتبك الجميع مع العرب الثائرين واسقطوا قتلى وجرحى. اخيراً، تمكنت القوات البريطانية من قمع الانتفاضة واعتقلت السلطة الكثيرين، وحاكمتهم، وأعدمت البعض وسجنت آخرين. لكن، بعد هدوء الحالة في صغد، اعتصم عدد من شبانها بالجبال، لأكثر من عام، وراحوا يزعمون سلطة الانتداب.

في الثلاثينات، دخل عامل جديد الى العمل الوطني الفلسطيني، هو بروز نجم الشيخ عز الدين القسام. وهو سوري من جبلة، درس في الأزهر، في القاهرة، وكان من اساتذته الشيخ محمد عبده. وبعد رجوعه الى سوريا، مارس الوعظ والتدريس، وسرعان ما ظهرت لديه دوافعه الوطنية، فاشترك في مطلع العشرينات مع الشيخ صالح العلي في الثورة ضد الفرنسيين، وحكمت عليه المحكمة العسكرية الفرنسية بالاعدام، ففرّ الى حيفا سنة ١٩٢٢ واستوطن جامع النصر ودرّس في المدرسة الاسلامية، ثم صار خطيباً لجامع الاستقلال في حيفا، ومأذوناً.

وشيناً فشيناً، اخذ الشيخ القسام يعمق علاقاته بالناس وبالمجتمع، ويهيئ الجو لوكي يبني منظمة سرية مسلحة. وبنى، اخيراً، منظمة، لم تخلف وثائق كافية لا عن مدى اتساعها ولا عن مراحل نشوئها؛ وانما المعروف عنها انها كانت تتألف من حلقات مفصولة عن بعضها وتلتقي، في الذروة، به نفسه. اما اعضاؤها، فكان مطلوب منهم تأمين سلاحهم ودفع اشتراكات من اجل النفقات العامة والحصول على المزيد من الاسلحة.

في البداية، قامت المنظمة بسلسلة من العمليات الخاطفة ضد المستعمرات الصهيونية وضد الدوريات البريطانية؛ وتوزعت الاشتباكات في قرى عديدة، مما أثار القلق لدى الصهيونيين وسلطة الانتداب على السواء، ولا سيما ان المقاتلين كانوا غير معروفين، يظهرون ويختفون كالاشباح. وبعد اكثر من سنتين على بدء العمليات اي في العام ١٩٢٥، قرر القسام الثورة العلنية من اجل رفع معنويات الجماهير ومن اجل تكذيب الاشاعات التي روجتها سلطة الانتداب والتي زعمت ان اعمال القساميين إجرامية وغايتها النهب.

وفي ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥، عقد اركان المنظمة القسامية، في حيفا، اجتماعهم الهام الذي قرروا فيه الخروج الى الجبال والثورة، وهبوا كلهم الى تنفيذ القرار واختاروا ان يتوزعوا في احراج يعبد (قضاء جنين). لكن البريطانيين عرفوا بتحركات القساميين، او ببعضها على الاقل، فحاصروا الاحراج بقوات كبيرة راحت تناوش الثوار أياماً، ثم وقعت المعركة الكبرى في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥، واستمرت ضارية، قبل الظهر وبعده، فاستشهد الشيخ القسام وعدد من رجاله وجرح وأسر آخرون، واستطاع بعض المقاتلين اختراق الحصار والوصول بجثة القسام الى حيفا.

أثار استشهاد القسام ضجة كبيرة في كل انحاء فلسطين، واكتظت حيفا بالوفود القادمة

لتشجيع جثمانه، وعلن الاضراب العام في المدينة. من جهة اخرى، أعاد القساميون تنظيمهم واعتصموا في المرتفعات الشمالية، وصاروا يشنون الغارات على المستعمرات الصهيونية، وعلى المخافر والدوريات البريطانية. وعندما نشبت الثورة الفلسطينية في مطلع ايار (مايو) ١٩٣٦، انضم القساميون اليها، وشاركوا فيها ببسالة.

في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٣٥، عُقد المؤتمر العربي الفلسطيني، وعلن فيه، رسمياً، قيام الحزب العربي الفلسطيني، فكان، عملياً، اكبر حزب على الساحة الفلسطينية. دعا الحزب الاحزاب الاخرى الى توحيد الجبهة الداخلية، وأنشئت، بنتيجة الاتصالات، «لجنة رؤساء الاحزاب» لقيادة الحركة الوطنية، لكنها لم تدم طويلاً لان الخلافات الداخلية أجهزت عليها.

في الاشهر الاولى من العام ١٩٣٦، بقيت الكتل السياسية القائمة منفصلة عن بعضها، وبقي الحزب العربي الفلسطيني يعمل وحده، وكان قد شكّل عبر نشاطه السياسي الطويل (مذ كان مؤتمراً عربياً فلسطينياً) تشكيلات اجتماعية ورياضية مختلفة، أفادت، اخيراً، في عملية تسييس شعبية واسعة، من جهة، وفي انشاء منظمات مسلحة سرية سميت بـ«قوات جيش الجهاد المقدس»، من جهة أخرى.

وفي النصف الثاني من نيسان (ابريل) ١٩٣٦، وقعت اصطدامات دامية بين العرب والصهيونيين، خصوصاً في يافا، خلال الايام ١٦ و١٧ و١٨ من الشهر نفسه، فأعلن الاضراب في يافا في ١٩ نيسان (ابريل)، وتضامن الحزب العربي الفلسطيني مع المضربين ووجه دعوة الى الاضراب العام تجاوبت معها المدن الفلسطينية واضربت في ٢٠ نيسان (ابريل) اضراباً تاماً.

كذلك، دعا الحزب العربي الفلسطيني الى تشكيل لجنة قومية في كل مدينة، وساعده في ذلك حزب الاستقلال، فتشكلت اللجان المطلوبة بسرعة، وكانت جاهزة للعمل في ٢٢ نيسان (ابريل). إثر ذلك، قامت تظاهرات شملت كل المناطق وطالبت بقيادة موحدة للبلاد وبـ«زعيم» لهذه القيادة، هو الحاج محمد امين الحسيني.

في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، عقد مؤتمر وطني عام في القدس، في مقر اللجنة القومية، اشترك فيه رؤساء الاحزاب العاملة في البلاد وممثلون عن جميع اللجان القومية في المدن الفلسطينية، وخرج المؤتمر بقرار تشكيل لجنة لقيادة الحركة الوطنية تسمى اللجنة العربية العليا لفلسطين. ويقضي القرار باسناد رئاسة اللجنة الى الحاج محمد امين الحسيني الذي لم يكن حاضراً. كان الحسيني، حينئذٍ، رئيس المجلس الاسلامي الاعلى ومفتي فلسطين. فذهب اليه وقد وأبلغه بالقرار المذكور، فـ«نزل» الحسيني عند «رغبة» الشعب وذهب الى مكان المؤتمر، وهناك تم تشكيل اللجنة العربية العليا لفلسطين برئاسته واشترك عضوين عن الحزب العربي الفلسطيني، وعضوين عن حزب الدفاع الوطني، وعضو عن حزب الاستقلال، وآخر عن حزب الاصلاح، وآخر عن كل من حزب الكتلة الوطنية وحزب مؤتمر الشباب، وعضو عن المستقلين، ثم ضم الى اللجنة عضوان فيما بعد.

اجتمعت اللجنة مساء يوم تشكيلها، وقررت دعوة الشعب العربي الفلسطيني الى مواصلة الاضراب حتى وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين.

ومع تولي المفتي قيادة الحركة الوطنية اعلن عن تشكيل قوات جيش الجهاد المقدس،

وعين عبد القادر الحسيني قائداً لها. وفي ايار (مايو) ١٩٣٦، اعلن الجيش الثورة، فنشطت اللجنة العليا لجمع المال والسلاح وتنظيم مختلف الامور المتعلقة بالاضراب، وبالقتال. استمر الاضراب تاماً ورائعاً مدة ١٧٦ يوماً، واستمرت الثورة في اعمالها القتالية واشتباكاتهما ١٦٠ يوماً. اثناء ذلك، حاول المندوب السامي اقناع اللجنة العربية العليا بفض الاضراب وايقاد ممثلين الى لندن، فلم تقبل اللجنة الا بوقف الهجرة الصهيونية فوراً. ثم صدر في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦ نداء الملوك والرؤساء العرب، بنص واحد تقريباً، من قبل الملك السعودي عبد العزيز آل سعود، وملك العراق غازي بن فيصل، وإمام اليمن يحيى، والأمير عبد الله، أمير شرق الاردن:

«حضرة رئيس اللجنة العربية العليا

«الى ابنائنا عرب فلسطين

«لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن، بالاتفاق مع اخواننا ملوك العرب والأمير عبد الله، ندعوكم للاخلاق الى السكينة حقناً للدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل. وثقوا، باننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم».

استجابت اللجنة العربية العليا واصدرت بياناً في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦، شكرت فيه الشعب على ما بذله من جهد، واعلنت حل الاضراب، ودعت، في اليوم التالي، الى اقامة الصلاة على ارواح الشهداء.

في تموز (يوليو) ١٩٣٧، صدر تقرير عن لجنة التحقيق الملكية البريطانية (لجنة بيل) يوصي بتقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق: واحدة للدولة اليهودية، وواحدة للانتداب البريطاني، وواحدة عربية تُضم الى شرق الاردن.

رفضت اللجنة العربية العليا مشروع التقسيم، واخذت تعمل على اعادة تنظيم الصفوف ودعوة، او اعادة، من خرجوا من البلاد. غير ان سلطة الانتداب اقتحمت دار اللجنة العربية العليا وحاولت القبض على المفتي، الذي فرّ والتجأ الى المسجد الأقصى وصار يعقد الاجتماعات ويوالي الاتصالات.

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٣٧، اغتيل الحاكم البريطاني للواء الجليل الشمالي في فلسطين. فريدت سلطة الانتداب باجراءات قمعية عديدة، منها حل اللجنة العربية العليا واعتبارها منظمة ارهابية، غير شرعية، وحل اللجان القومية والمحلية، واعتقال حوالي ٨٠٠ فلسطيني، والقبض على أربعة من اعضاء اللجنة العليا ونفيهم الى جزر سيشيل، وحل المجلس الاسلامي الاعلى، وعزل الحاج محمد امين الحسيني من منصب الافتاء، الخ.

عملياً، استؤنفت التظاهرات والاصطدامات منذ تموز (يوليو) ١٩٣٧، ومنذ تشرين الاول (اكتوبر) من نفس العام، تصاعدت اعمال العنف وتحولت الى ثورة شاملة على كل التراب الفلسطيني. فوقعت معارك ضخمة كان بعضها يستمر بضعة ايام، واستطاع الثوار، احياناً، احتلال بعض المدن، ولم يخرجوا منها الا بعد معارك ضارية.

طبعاً، كانت القيادة السياسية، وقتئذٍ، خارج البلاد، والقيادة العسكرية موجودة في دمشق. اما في الداخل، فقد وجدت قيادات مناطق، تتولى الاشراف العسكري المباشر وتقوم بالنشاطات الضرورية.

في العام ١٩٣٩، عقد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن، وتراجعت العمليات القتالية بسبب التفوق الكبير في العدد وقوة النيران لدى الجانب البريطاني - الصهيوني، وبسبب الحصار الذي كانت تعاني منه فلسطين بكاملها، فلم تكن لديها نافذة (او نافذة حقيقية) الى الخارج تستطيع ان تعزز امكاناتها من خلالها، وبسبب ازدياد معدلات خسائر الثوار في الرجال والاسلحة، ومن ذلك استشهاد بعض القيايين.

ثمة نقطة هامة، هي انه اذا استعرض المرء ارقام الهجرة اليهودية الى فلسطين حتى ما قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩، نجد ان سنين الثورة تميزت بأرقام الهجرة المرتفعة، الأمر الذي يكشف نوعاً من الخلل السياسي، ان ثمة ثغرة كبيرة بين التضحيات النضالية الكبيرة للجماهير وبين هدف النضال الاساسي المفترض ان يكون، وهو عرقلة الاستيطان الصهيوني، اي عرقلة الهجرة.

كانت ارقام الهجرة اليهودية الرئيسية قبل الحرب العالمية الثانية على النحو التالي:  
الهجرة الاولى (١٨٨٢ - ١٩٠٣) ٢٥ الف يهودي؛ الهجرة الثانية (١٩٠٤ - ١٩١٨) ٤٠ الفاً؛ الهجرة الثالثة (١٩١٩ - ١٩٢٣) ٣٥ الفاً منهم ٨٢٢٣ في العام ١٩٢٠ و٨٢٩٤ في العام ١٩٢١ و٨٦٨٥ في العام ١٩٢٢ مقابل ١٨٠٦ في العام ١٩١٩؛ الهجرة الرابعة (١٩٢٤ - ١٩٣٢) ٨٩ الفاً؛ الهجرة الخامسة (١٩٣٣ - ١٩٣٩) ٢١٥ الفاً.

٩

في مطلع الثلاثينات، كان ثمة فكر مطروح لو اخذ ابعاده الجماهيرية لتغير تاريخ المنطقة، ولربما تاريخ جزء كبير من العالم. لنقرأ الفقرات التالية من تقرير طويل كتب في العام ١٩٣١:  
«١ - ان واحياً من اهم واجبات الكفاح الثوري التحرري المناهض للامبريالية في منطقة الشرق الادنى الواسعة هو حل قضية العرب القومية. ان جماهير الشعب في كل الاقطار العربية تزرع تحت نير الامبريالية. كل الاقطار العربية محرومة، بشكل او بآخر والى درجة او اخرى، من الاستقلال السياسي. فلسطين وشرق الاردن والعراق موضوعة تحت الانتداب، وهي خاضعة، كلياً، لسيطرة الامبريالية البريطانية؛ وسوريا يحكمها الامبرياليون الفرنسيون؛ ومصر تحت نير السيطرة البريطانية؛ و«استقلال» هذه البلاد، الذي اعلن عنه في العام ١٩٢١، هو شبه للاستقلال الحقيقي، نظراً لأن اهم المواقع المفصلية هي في ايدي الامبرياليين البريطانيين. وبالإضافة الى ذلك، فان البريطانيين يفرضون حكمهم الدكتاتوري على السودان؛ وطرابلس مستعمرة للامبرياليين الايطاليين؛ والحكم الفرنسي يسيطر على تونس والجزائر. اما مراكش، فهي موزعة بين الامبرياليين الفرنسيين والاسبان. واما اليمن والحجاز ونجد، فعلى الرغم من انها ليست خاضعة خضوعاً مباشراً للسيطرة الامبريالية، الا انها محرومة من مقومات وجود مستقل، وهي مطوقة من قبل مستعمرات الامبرياليين ومرغمة على الخضوع لأوامر الامبريالية...»

«٢ - ان الشيء العام والحاسم بالنسبة لكل البلدان العربية، فضلاً عن كون الامبرياليين يحتلون المواقع السياسية المفصلية، هو ان الرأسمال الاجنبي والمال يمساكن بكل المواقع المفصلية الحاسمة. فاضخم المصارف والمصانع وسكك الحديد والموانئ والملاحة والمناجم وأهم شبكات الري والمواقع المفصلية في التجارة الخارجية وسلطة اصدار النقد في الدولة،

الخ، هي في ايدي الرأسمال الاجنبي...  
«أن الامبرياليين في اضطرادهم واستثمارهم للشغيلة، يعتمدون على الزمر الملكية الرجعية وعلى ملاكي الارض والشيوخ الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين وعلى البورجوازيين الكومبرادوريين المحليين وعلى المرتبة العليا من رجال الدين.  
« ٣ - أن مختلف مناطق البلاد العربية هي في مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي والنضال الطبقى. في سوريا وفلسطين ومصر، ان النضال في سبيل الاستقلال الوطني والتوحيد القومي للشعوب العربية على اساس الحكومات الشعبية يندمج، حتماً، مع النضال في سبيل ثورة زراعية فلاحية موجهة ضد المغتصبين الامبرياليين وعملائهم (الصهيونيين في فلسطين)، وفي الوقت نفسه، ضد ملاكي الارض الاقطاعيين المحليين. وفي العراق، ما زالت تسيطر الملكية الاقطاعية القبلية الابوية، التي تتعرض للاستيلاء من قبل الشركات الزراعية التابعة للأسياد المحليين وبرجوازية الاعمال، والعاملة تحت سيطرة الامبريالية. وهنا يكمن مركز الثقل في الحركة الزراعية في تعبئة جماهير الشعب للنضال ضد الغاصبين، على اساس النضال ضد الامبريالية واعوانها المباشرين. ينطبق هذا، بدرجة أعلى، على بلدان، مثل طرابلس الغرب ومراكش، حيث لا يزال الجمهور الأكبر من السكان مربوطاً بنمط الحياة البدوية وبالنظام الابوي الاقطاعي، وحيث لا تستطيع المدن، ان تنشر نفوذها الثوري. في الجزائر الشمالية، توجد، قليلاً او كثيراً، سيطرة كولونيالية راهنة مع استغلال قاس لجماهير السكان الحضر، ويوجد نمو كبير، نسبياً، للمدن وللعلاقات الرأسمالية. وفي الجزائر الجنوبية، توجد قبائل من البدو الرحل لم تخضع بعد للامبرياليين الفرنسيين... ان حساب التغيرات الخاصة بهذه الاوضاع، حساباً دقيقاً، أمر ضروري تماماً من أجل وضع تصور صحيح عن مسألة العلاقة بين الثورة المعادية للامبريالية والثورة الزراعية للشعوب العربية...  
« ٤ - ... ان تحويل البلدان العربية الى ملحقات لدول المتروبول، زراعية ومنتجة للمواد الخام، وافتراق نظمها الاقتصادية، يقضي الى واقع ان تُشكّل طبقات المجتمع الرأسمالي ونمو عناصر السيادة القومية يحصلان ببطء شديد، وبصورة غير منتظمة. ويستفيد الامبرياليون من هذه الحالة، كل الفائدة، لتأمين مصالحهم الخاصة، وذلك بجمعهم، تحت قيادتهم، العناصر الاقطاعية الرجعية، وبسعيهم لجعل البلدان العربية قواعد متينة لسياسة الاغتصاب الامبريالية والعدوانية، التي يسرون عليها...  
«ان البورجوازية وعناصر ملاكي الارض البورجوازيين عاجزة عن القيام بنضال ثوري ضد الامبريالية. وهي تتحول اكثر فاكثر في اتجاه صفقة مضادة للثورة تعقدها مع الامبريالية، في اطار تنازلات محدودة دستورية - زائفة، وظيفتها تمويه السيطرة الامبريالية. ان حركة الجماهير في صيف العام ١٩٣٠، في مصر، قد كشفت، بوضوح، ماهية الوفد الخائنة، حيث ان الوفد قد ألقى شعار 'الاستقلال'، واكتفى بالسعي وراء الدستور، ودل على انه يخشى يقظة جماهير الفلاحين اكثر من الاستسلام التام للامبريالية. وموقف الكتلة الوطنية، في سوريا، هو انها تمثل دور 'المعارضة'، وترفض اطلاقاً المشاركة في اي نشاط ثوري، وفي اي نضال حقيقي. ان كثيرين من القادة السابقين لانقضاة ١٩٢٥ يجلسون اليوم، بهدوء، عند اقدام الجنرالات الفرنسيين. وفي فلسطين، دخلت اللجنة التنفيذية العربية طريق التنافس الخائن مع الصهيونية في المساومة على تنازلات تجريها الامبريالية البريطانية

مقابل ضمان السلم والهدوء من جانب الجماهير العربية. فالاصلاحية القومية تتحول، أكثر فأكثر، الى ثورة مضادة واستسلام...

« ٥ - ... ان شعار اتحاد عمالي وفلاحي للشعوب العربية يمكن، ويجب، ان يُرفع. لا بمعنى ان الطبقة العاملة تشتترط، لمشاركتها في كفاح التحرر القومي المناهض للامبريالية، الانتصار الكامل للطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الاساسية، وانما يجب فهمه بمعنى ان البروليتاريا اذ هي تخوض كفاح التحرر الوطني في كل الظروف، بأقصى ما يمكن من الحزم والانسجام، فانها، في الوقت نفسه، تشرح للجماهير انه لن يكون هناك نصر دائم للاستقلال القومي والسياسي من دون ثورة زراعية فلاحية، ومن دون اقامة حكومة عمال وفلاحين، على الاقل في اكثر البلدان العربية تقدماً (سوريا وفلسطين ومصر والجزائر)».

هذه الفقرات مقتطفة من وثيقة هامة، صادرة في العام ١٩٣٦ عن مجلس الحزبين الشيوعيين، الفلسطيني والسوري، تحت عنوان «واجبات الشيوعيين في الحركة القومية العربية»<sup>(١)</sup>. وثمة وثيقة أخرى صادرة عن المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني وتحمل عنوان «مهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الارياف»<sup>(٢)</sup>؛ ووثيقة مكملة بعنوان «العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية»، وتحتوي على موضوعات صادقت عليها سكرتيرية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين، وتتألف من العناوين الاساسية التالية: ١ - المسألة الزراعية في فلسطين؛ ٢ - اصلاح زراعي أم ثورة زراعية؛ ٣ - النضال ضد الصهيونية<sup>(٣)</sup>. وينبغي اليوم قراءة هذه الوثائق التي مررنا عليها، بشكل كامل وبعناية، لأن لها اهمية بالغة من زوايا عديدة، والفقرات التي اقتطفناها، والتي سنقتطفها، لن تغني عن النصوص الكاملة، وانما تعطي نماذج عن طريقة المعالجة.

فقرات من «مهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الارياف»:

« ١ - انطلاقاً من المبدأ القائل إن الثورة الزراعية هي الشيء الأهم في بلد زراعي مثل فلسطين، ونظراً لأن المهمة الأساسية للحركة الشيوعية - وهي تحرير البلاد، القومي والاجتماعي، من الامبريالية البريطانية ومن نير الصهيونية وطبقة الافندي - هي المقدمة الضرورية للنضال في سبيل الهدف الأخير وهو دكتاتورية البروليتاريا، فان الحزب الشيوعي يجب عليه ان يزيد، فقط كوادرات القوى الثورية القادرة على توجيه نشاط الفلاحين في الطريق الصحيح، اي كوادرات العمال العرب الثوريين. لذا، فان تعريب الحزب، اي تحويله الى حزب حقيقي للجماهير الكادحة العربية، هو الشرط الأول والأساسي لعمل ناجح في الارياف ...

« ٢ - والى جانب ذلك يجب على الحزب، مع الاستمرار في تعزيز نفوذه بين عمال المدن (عمال الصناعة، والنقل، والعمال غير المهرة)، الذين يشكلون دعمه الرئيس، ان يبدأ في انشاء روابط دائمة مع جمهور الفلاحين المحرومين من الارض، والفلاحين الذين يملكون ارضاً صغيرة جداً ...

«... كذلك يجب طرح مطالب خاصة بتحسين احوال العمال الزراعيين، كرفع الاجور وغير ذلك، على ان ترافق هذه المطالب، في الظروف النوعية التي تسود في فلسطين، حملة قوية ومتواصلة ضد طرد العمال العرب من قبل الصهيونيين، وانشاء جبهة متحدة للعمال العرب واليهود من اجل النضال ضد الاغتصاب الصهيوني، والاستثمار الذي يمارسه المعمرون (المستعمرون المستوطنون) والزراع والمستغلات الزراعية ... ان المطالبات البدهية للعمال

الزراعيين هي: زيادة الاجور، ومساواة دخل العمال العرب واليهود، والغاء اشكال الاستثمار القطاعية، وحماية عمل النساء والاولاد، الخ.

« ٢ - الشعارات الكبرى للحزب الشيوعي، فيما يتعلق بالفلاحين الفقراء، والفلاحين الصغار، وبفقراء البدو، الذين يؤلفون، بوجه عام، ٢٥ بالمئة من السكان خارج المدن، هي التالية: الاطاحة بالامبريالية البريطانية المستعبدة للفلاحين، والتي تساند الاستعمار الصهيوني والاستثمار القطاعي الرأسمالي للفلاحين من قبل الملاكين وأصحاب المزارع، العرب واليهود. فبدون الاطاحة بالامبريالية البريطانية، لا يمكن حل المشكلة المركزية، مشكلة الفلاحين المعدمين والفلاحين الصغار - مشكلة الارض.

« ٤ - الارض لمن يزرعها... »

« ٥ - رداً على اضطهاد الحكومة، من الضروري رفع الشعارات الآتية: عدم دفع الضرائب (الاعشار)، رفض دفع الغرامات المفروضة على القرى بعد انتفاضة آب (اغسطس)، تسريح الشرطة التي سخرت من الفلاحين. غير أن المقاومة السلبية وحدها (عدم دفع الضرائب، الخ) لا تكفي: ان حل المسائل الملتهبة كافة، والتصفية الحقيقية للاضطهاد ممكنة، فقط، بثورة مسلحة تحت قيادة الطبقة العاملة.

« ٦ - ... »

« ٧ - عدم الاعتراف بالاتفاقات المتصلة ببيع الارض على ظهر الفلاحين؛ النضال ضد الغاصبين الصهيونيين الذين يسرقون ارض الفلاح؛ رفض النقل الى مناطق أخرى، الى شرق الاردن او سورية او داخل فلسطين، مع دعوة العمال اليهود الى قطع الصلة مع جماعات اللصوص والمعمرين (المستعمرين المستوطنين) الصهيونيين، ومد يد المعونة الى الفلاحين المحروطين. تلك هي الشعارات الحسية للفلاحين والبدو في نضالهم ضد التغلغل الصهيوني.

« ٨ - بالتعارض مع اشكال التنظيم القطاعية والكليركية (المجلس، الشيخ)، يجب على الفلاحين ان ينشئوا منظمات للتعويض المتبادل، وان يختاروا لجان فلاحين لقيادة حملات منفصلة (نضال ضد الاستيلاء الصهيوني على الارض، عدم دفع الضرائب، او الاخماس)، وان يقوموا باعمال جماهيرية؛ مثلاً، عدم دفع التعويضات او الديون، تعبئة الفلاحين في القرى المجاورة، او حتى في كل القطر، مساعدة القرى المنفردة المعرضة للمصادرة الصهيونية (وادي هافرس - ٩ - ربما: وادي الحوارث)، وللحملات التأديبية الحكومية (تير - ٩ - ربما: الطيرة، الخليل)، او لتعسف الملاكين (نابلس).

« ٩ - ... »

« ١٠ - ... من الضروري ان نعارض (بمعنى نقارن) اعدام ثلاثة من الثوار في عكا بالصفقة التي عقدها القادة العرب مع الامبريالية، وان نوضح حقيقة ان ٩٠ بالمئة من الاراضي التي اشتراها الصهيونيون انما ابتاعوها من ملاكي الارض العرب الذين يجمعون اراضي الفلاحين بين ايديهم تحت ستار انقاذ هذه الاراضي من الصهيونيين، ولكنهم في الحقيقة، انما يفعلون ذلك حتى يتمكنوا من استغلال الفلاحين (شرح 'نضال' الاسياد الاقطاعيين ضد الصهيونية). ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنضال ضد ملاكي الارض النضال ضد اعوانهم وسماستهم البغيضين. هذا النضال يجب ان يوسع وان يدخل كجزء في النضال ضد طبقة الافندي والصهيونيين.



«... ان الدعاية الكثيفة التي يقوم بها الصهيونيون، الهستدروت، وعناصر من الريف العربي التي أفسدها الصهيونيون بالمال على أساس شعار ' السلم ' الكاذب، تجعل من الضروري ان نأخذ علماً بهذا النشاط، وان نقضه دونما شفقة. ان ' السلم ' المزعوم هو وادي هافرس، وجواب ' تضامن العمال ' هو آفادا ايفريت (اي: العمل العبري... بمعنى احلال العمل العبري محل العمل العربي)، الخ.

فقرات من «العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية»:

« (١) المسألة الزراعية في فلسطين:

« ١ - ان انتفاضة آب (اغسطس) ١٩٢٩ وجهت انتباه الحكومة الاستعمارية، وكذلك انتباه جميع الاحزاب في البلاد، الى الفلاح العربي. وظهرت المسألة الزراعية امام الامبرياليين البريطانيين وحلفائهم (الصهيونيين) في كل ابعادها. وصدر عدد من الدراسات البالغة الأهمية، تشرح حالة الفلاح والحركة الزراعية في البلد: لجننا تحقيق جونسون - كروي، وسمبسون، ودراسة فيلكانسكي.

« ٢ - ماذا يشكل الفلاحون العرب في فلسطين؟:

«يعطي سمبسون الارقام التالية عن العام ١٩٣٠: سكان المدن ٣٤٠٩٦٢؛ خارج المدن ٦٠٥٠٢٩؛ البدو (من اصل الرقم السابق) ١٠٣٣٣١؛ واذا اضفنا الى ذلك، ان عدد اليهود في المدن هو ١١٥١٠٠، وان قسماً كبيراً من السكان العرب في المدن مرتبط، بصورة مباشرة او غير مباشرة، بالأرياف، سيظهر لنا ان حوالي ٨٠ بالمئة من السكان العرب في فلسطين هم من الفلاحين، أو أنصاف الفلاحين، المنخرطين في الزراعة. في الحقيقة، وحسب احصاءات الحكومة، يبلغ عدد العائلات العربية المشغلة في الزراعة ٨٨٩٨٠ أسرة.

« ٣ - ... هكذا نجد في القطب الأول ٢٥٠ ملاكاً، يملكون ٤ ملايين دونم (٤٤٠ ألف هكتار) من الأرض، وفي القطب الآخر ٢٥ ألف عائلة فلاحية من دون أرض، وبين القطبين ٤٦ ألف اقتصاد فلاح صغير على أساس قطعة مستقلة وبمعدل ١٠٠ دونم لكل عائلة، و١٥ ألفاً يعملون كمستأجرين للأرض التي يملكها الملاكون.

« ٤ - ان نزع ملكية الفلاح هو السبب الكبير في فقره، وجوعه للأرض. ونزع الملكية هذا يتخذ اشكالاً متنوعة:

« (١) نزع الملكية من قبل الحكومة: فالحكومة البريطانية قد استولت على كل الاراضي التي كانت تنتمي الى الجفتك (الاراضي التي كانت مملوكة للسلطات العثمانية ثم صارت املاكاً عامة). وبالإضافة الى ذلك، فقد اصدرت في العام ١٩٢٨ قانوناً يخول المفوض السامي في فلسطين الاستيلاء على اي ارض تحتاجها الحكومة. وهذا النشاط الاستيلائي للحكومة قد اصاب تلك القطاعات اللازمة لاغراض استراتيجية (سكك حديدية، موانئ، الخ) او الامتيازات (البحر الميت، والأراضي اللازمة لمستودعات النفط).

« (ب) نزع الملكية من قبل ملاكي الارض: ان هذه العملية التاريخية الطويلة، التي بدأت في ظل الاتراك، قد ظهرت، بشكل اشد، منذ الاحتلال البريطاني. فنظام الكاداسترو الذي ادخلته الحكومة البريطانية كان اسهاماً جديداً في الاستيلاء على الأرض من قبل ملاكي الارض، وفي اعطاء هذا النهب الصفة الشرعية القانونية. حتى ان بعض اشكال الاستثمار الزراعي الخاصة بفلسطين تتحول الى ادوات لمصادرة ملكية الفلاحين من قبل كبار الملاكين.

هكذا، في سنة ١٩٢٨، في قرى فلسطين العربية، كان ٥٦ بالمئة من الارض مشاعاً، وانخفضت هذه النسبة في سنة ١٩٢٩ الى ٤٦ بالمئة. وتخطط الحكومة لتحويل كل الارض المشاع، في آخر العقد الجاري، الى مفروزة، اي تقسيمها. ولكن هذا التقسيم في اماكن كثيرة ما هو سوى تمويه لمصادرة أرض الفلاح من قبل ملاك الارض. ففي الظروف الحاضرة، الدخل المتأتي من الأرض في شكل خمس يناله الفلاح ليس هاماً لملاك الارض بقدر ما هي هامة امكانية بيع الارض، او تحويلها الى مزرعة حديثة؛ ومعالجة أمر فلاحين منفردين أسهل بكثير من الاتفاق مع جماعة بأسرها.

«... وفي هذا المضمار، يلفت الانتباه [الى] ان البريطانيين اضطروا في العام ١٩٣٠، تحت ضغط الحركة الزراعية، الى اصدار قانون يحد من بيع الارض للصهيونيين. ولكن الملاكين العرب تحايلا على القانون وتخطوا المنع وباعوا الارض. ان جريدة 'فلسطين' الصادرة بالانكليزية لفتت الانتباه، في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٠، الى حقيقة بالغة الأهمية، وهي ان الملاكين العرب بعد صدور 'الكتاب الابيض لـ [عام] ١٩٣٠'، وجدوا ان هناك، من وجهة النظر البريطانية، ثغرة في التحريم الوهمي لبيع الأراضي التي يسكنها الفلاحون العرب، فأخذوا يخرجون الفلاحين الفقراء من الأرض سلفاً، بحيث تظهر الارض، في وقت البيع، خالية، وبذلك يكون نقلها الى الصهيونيين ممكناً.

» (ج) نزع الملكية من قبل الصهيونيين:

«حسب الاحصاءات التي يعرضها ل. فرح، وهو عالم زراعي عربي، تم طرد ٨٧٢٠ فلاحاً في سهل واحد من شمال البلاد. واذا اضفنا الى ذلك نزع الملكية الحاصل في العام الماضي، في مناطق أخرى، فان عدد الفلاحين الذين اخرجهم الصهيونيون يزيد على ٢٠ ألفاً.

» ان الحملة الصهيونية تتميز عن الحكومة والاسياد الاقطاعيين أيضاً في كونها تحرم الفلاح من اية فرصة للحصول على عمل، وهي بذلك تحول الفلاحين منزوعي الملكية الى 'جيش احتياطي' فائض عن العمل، الى جيش من العاطلين عن العمل، المشردين.

» (د) نزع الملكية من قبل جمعيات دينية ورأسمالية متنوعة: لا يجوز ان ننسى نشاط جمعيات المبشرين المتنوعة (البريطانية والفرنسية والاميركية)، ونشاط الرأسماليين من مختلف القوميات الذين يشترون الأرض، وفي كثير من الأحيان يستخدمون البورجوازيين الكومبرادوريين العرب (في الغالب المسيحيين) كواجهة، أو ستار...».

١٠

ان الفكر العلمي الذي تبنى عليه الوثائق المذكورة له أهمية عظمى في تسجيل ملامح تلك المرحلة (مرحلة العشرينات) في فلسطين خصوصاً، وفي المنطقة العربية بشكل عام. لكن لماذا لم يستقطب الفكر العلمي هذا قوة اجتماعية كافية لمواجهة الغزو الامبريالي - الصهيوني والامبريالي - الرجعي؟

لان الفكر وحده لا يكفي للاستقطاب. وهنا تكمن النقطة الأساسية في الكفاح الثوري. ان الصراعات الاجتماعية والسياسية ليست، في جوهرها، صراعات فكرية، وانما الافكار هي انعكاسات تاريخية لها على صفحة الوعي الانساني. الوعي السابق للصراع يدخل فيه بشكل معقد، ويؤثر، طبعاً، في جميع مراحل الصراع، ولكنه لا يدخل بشكل منفصل، وبشكل يمكن

فيه عزله عن عناصر الصراع المادية التي هي الاعم غالباً ولها الاولوية في تحديد طبيعة الصراع ونتائجه وفي خلق اضافات نظرية جديدة الى الوعي الانساني.

لن نخوض في هذا الجانب النظري للموضوع، ولكن نشير، بسرعة، الى بعض النقاط العملية التي تواجه اغلب الاحزاب الثورية، والتي كثيراً ما تختلف الاجتهادات حولها، من حزب الى آخر.

لنتاول مثلاً، موضوع تعبئة العمال والفلاحين المحرومين في مطلع الثلاثينات. طبعاً، لا يمكن ان تتم تعبئتهم عفويّاً الا عبر تطور تاريخي طويل واحداث تاريخية معقدة، ومثلما يمكن ان يكونوا جزءاً من التركيب الموجب (سنتيز، Synthesis) في مجرى التحولات التاريخية، يمكن ان يكونوا جزءاً من الاطروحة السالبة في ذلك المجرى (الانتيز Antithesis)، كما كان الامر بالنسبة للهنود الاميركيين، او لنظائرهم في مختلف القارات.

من اجل تعبئتهم الارادية والعقلانية يجب، قبل كل شيء، ان يوجد الطرف الذي يقوم بالتعبئة، وهو، هنا، الطليعة الثورية المنتظمة في حزب ثوري. لكن الى اي مدى تملك الطليعة الوسائل الايديولوجية والمادية؟ ذلك يختلف من مكان الى آخر، من جهة، ولا يتم بشكل منعزل، من جهة ثانية، ويتعلق بالبنية الاجتماعية والتنظيمية لحزب، من جهة ثالثة.

يجب، ايضاً، الوصول الى العمال والفلاحين، وليس ذلك بالعملية السهلة. طبعاً، الاتصال الشخصي ضروري واسباسي، لأنه، وحده تقريباً، الذي يرفد الطليعة الثورية بالامكانيات البشرية المنظمة الجديدة، ولكنه، مهما كان واسعاً ومكثفاً، فانه يبقى محدوداً نسبياً، وغير كافٍ، ويحتاج، في نفس الوقت، الى التغلب على عقبات كبيرة، يدخل التغلب عليها في صلب الكفاح الثوري.

احدى العقبات الهامة تتكون من الحواجز المادية التي تصنعها التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية البورجوازية، او الرجعية؛ فالرأسمالي يمنع الاتصال بعماله، والاقطاعي يمنع الاتصال بفلاحيه او اجرائه، والمعلم يمنع الاتصال بصناعه، والزعيم الديني أو السياسي يمنع الاتصال بطائفته او بكتلته، والدولة الرأسمالية، او الاقطاعية، او الرجعية بشكل عام، تمنع النشاط الثوري، وحتى النشاط السياسي، في مناطق سيطرتها.

ومن العقبات الكبيرة، الحاجز المعنوي الذي تصنعه الاوساط الفقيرة المضللة، نفسها، امام العمل الثوري. كذلك، تتحول الانتماءات القبلية والعرقية الطائفية، بمختلف صيغها، الى اوهام راسخة تحجب الطريق الثوري عن قطاعات واسعة من الفئات الاجتماعية المستغلة، وتدفعها في خدمة مستغليها. هذه الانتماءات هي التي يعتمدها اسياد الانظمة الرجعية من اجل تسخير اعداد كبيرة من البشر في نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. الفئات الاجتماعية المستغلة هي التي تنتج للاسياد الرجعيين، وهي التي تقدم لهم كل انواع الخدمات على الاطلاق، ومنها الخدمات القمعية والحربية، وهي التي تتلقى، أخيراً، كل انواع الصدمات عنهم، فتحصد الموت او العاهة في الحرب، والفقر او البطالة في السلم، والعار او السجن في الخدمات القذرة، أو غير المشروعة، الخ، وتحصد كل انواع ما يسمى بـ«الفساد» في المجتمع.

وافراد الفئات المستغلة يلتصقون، في ظرف ما تاريخي، بالمستغلين، لا بدافع انتماء ما نظري او ايديولوجي فقط، وانما بتركيب متشابك، يتعزز فيه خيط الشد الاجتماعي بالمصلحة

المادية الآنية او المتوهمة. فمن جهة، لا يستطيع المستغلون، في اطار مجتمع الاستغلال - وهذه نقطة هامة - ، ان يعيشوا، الا اذا خضعوا لقانون الاستغلال السائد: لا يستطيع العبد في المجتمع العبودي ان يعيش الا اذا خضع للاستعباد (التمرد او الهرب معناهما موته من الجوع، او من العقاب)؛ ولا يستطيع الفلاح، في المجتمع الاقطاعي، الا ان يخضع لكل عمليات السخرة والنهب السائدة؛ ولا يستطيع العامل في المجتمع الرأسمالي ان يعيش الا اذا خضع للاستغلال المطبق في مجال عمله. من جهة اخرى، كثيراً ما يتوهم العبد، او الفلاح، او العامل - كل في مجتمعه - ، انه يحصل على الحظوة عند سيده، ويحمي نفسه بالالتصاق بذلك السيد وبالتعلق اليه؛ وبهذه الآلية تنشأ قوة الشد الشخصية (أتباع فلان)، او الطائفية (أتباع هذا المذهب او ذاك)، او العنصرية (أتباع هذه القبيلة، او هذا العرق، او هذه المدينة، الخ).

نتيجة لذلك، كي تستطيع الطليعة الثورية الاتصال بالفئات المستغلة، يجب ان تقوم بتغييرات عميقة وواسعة في المجتمع. وكي تستطيع القيام بمثل تلك التغييرات، يجب ان تعبى الفئات المستغلة، فيبدو الأمر وكأن الطليعة تدخل في حلقة مفرغة: وسيلتها للتغيير الاجتماعي هي بحاجة الى التغيير الاجتماعي، كي تصبح وسيلة.

غير الاتصال المباشر بالفئات المستغلة، هناك لدى الطليعة الثورية امكانات الاتصال غير المباشر، او غير المباشر تماماً، ومن ذلك يمكن ذكر الاضرابات والتظاهرات والاجتماعات الجماهيرية واللقاءات والمؤتمرات، ثم الادبيات السياسية والسياسية - الاجتماعية والسياسية - الاقتصادية والسياسية - الادبية، او الفنية، الخ، الموزعة في منشورات، او كراسات مستقلة، او كتب، او المكتوبة في الصحف، او المذاعة عبر الاذاعة أو التلفزيون، او المنفذة على المسرح، أو في السينما، الخ.

هذا النوع، الذي سميناه بالاتصال غير المباشر تمييزاً له عن الاتصال الشخصي المباشر، هو، قبل كل شيء، يكمل الاتصال المباشر ولا يعوض عنه. فالعملية التنظيمية تتم، فقط، بالاتصال المباشر الذي يمكن ان يمهد له الاتصال غير المباشر. ثم هناك عقبات كبرى أيضاً أمام الاتصال غير المباشر، منها: القمع؛ فالسلطات الرجعية تقمع، بشدة، في كثير من الحالات، كل اعمال التظاهرات والاجتماعات وما شابهها، وتزداد شدة القمع باستمرار حتى في البلدان التي تريد المحافظة على المظهر الديمقراطي وعلى السمعة الديمقراطية (موقف الحكومة البريطانية من احداث ايرلندا، او من اضراب عمال المناجم، الخ)؛ ومن العقبات العجز المالي، فالطليعة الثورية لا تملك، غالباً، الاموال اللازمة للانفاق على المقار والمسارح والصالات ووسائل الاتصال الجماهيرية (Mass Media). كذلك، هناك وسائل الاتصال المضاد الذي يغطي بسعة مدها وبصخبه وبيديماغوجيته وبامكاناته المالية على النشاط الثوري، الأضعف عادة بإمكاناته. بالاضافة الى ذلك، كثيراً ما تدبج المقالات او الدراسات او البيانات الثورية، مع نسيان أمر بسيط، هو ان هذه الادبيات لا تصل، عملياً، الى من توجه اليهم، إما لانهم لا يقرأونها أو لا يفهمونها، وإما لأنها محجورة عنهم بواسطة السلطات الرجعية، وإما لأنها لا تأخذ في الاعتبار بعض الأمور الأساسية من ظروفهم السائدة. هذه الصورة العامة تجعل الأمور تبدو وكأن الباب مغلق أمام الطليعة الثورية، فلا تستطيع ان تتحرك حركة مجدية.

لا شك في ان الكفاح الثوري صعب وليس نزهة؛ ولكنه ممكن، من جهة، وضروري من جهة اخرى.

ومتلما تحليل المجتمع يحتاج الى مرتكزات علمية، فان العمل الثوري يحتاج، بدرجة اعلى، الى أسس علمية في استراتيجيته، وفي تكتيكه. فالكفاح بشكل عشوائي، أو بشكل غير ناضج، يقدم الى السلطات الرجعية انتصارات سهلة تستفيد منها في تعزيز مواقعها؛ لذلك، أهم ما يطلب من الطليعة الثورية هو سعة الافق وعدم الوقوع في المنزلقات والمطبات التي تضعها القوى الرجعية نفسها، وعدم الفصل بين الامكانيات التي تملكها الطليعة وبين الاهداف التي تضعها لنفسها.

لقد وضع الحزب الشيوعي الفلسطيني في وثائقه التي اقتطفنا بعض فقراتها هدفاً له، هو الاطاحة بالامبريالية البريطانية. هذا الهدف عظيم جداً، ولكن هل هو هدف أم أمنية؟ هل يستطيع الحزب، في الثلاثينات، الاطاحة بالامبريالية البريطانية؟ أم كان باستطاعة الامبريالية البريطانية الاطاحة به بسهولة؟ ما هي الوسائل التي كانت لدى الحزب في العشرينات، أو في الثلاثينات، للاتصال الجماهيري؟ وماذا كانت استراتيجيته لتعبئة الفئات المستغلة التي يعتمد عليها، فئات العمال والفلاحين؟ كانت وسائله بسيطة وليست مجدية لتحقيق الاهداف الكبرى الموضوعية. مثلاً، في العام ١٩٢١ خرج العمال اليهود الشيوعيون، في يافا، يتظاهرون في أول ايار (مايو)، وكانوا قد وزعوا منشورات، بالعربية والعبرية واليديشية، فاعتدى عليهم المتظاهرون الصهيونيون، وكانوا اكثرية، وطاردهم، كما طاردهتم قوات الامن الحكومية (البريطانية)، فالتجأوا الى الحي الاسلامي. هناك، أشيع ان «اليهود» هجموا على المسلمين، وأوكلت «عقوبة» الشيوعيين الى الجمهور الاسلامي المضلل.

كان الحزب الشيوعي الفلسطيني يواجه في الثلاثينات قوى ضخمة، امبريالية ورجعية صهيونية ورجعية عربية. كان عليه ان يتحرك ضمن أرض معادية تماماً، لا يستطيع ان يلجأ فيها الى اي جهة. الداخل موحد امامه، والخارج موحد كذلك.

الا يجد العديد من البلاطات الثورية في العالم نفسه في نفس الوضع، او في وضع مشابه؟ مع ذلك يوجد، دائماً، مخرج. وهذا المخرج يفترض ان يوضع في معادلة زمانية - مكانية - اجتماعية. يجب على الطليعة الثورية، بالاستناد الى التحليلات التي قامت بها والتي ترسم المخطط الديناميكي للقوى الداخلية والخارجية الفاعلة في مجتمعها وللصراعات الطبقيّة الاساسية والثانوية الجارية، ان تجيب، بشكل علمي، على مجموعة كبيرة من الاسئلة: اين هي النقطة التي يجب ان تدخل منها الى هذه الصراعات؟ ما هي القوى التي يمكن ان تتحالف معها، وإلى اي مدى؟ الى اي درجة يكون التحالف لمصلحة القوة الاخرى؟ ما هو الهدف المرحلي الذي يمكن ان تحققه؟ ما هو المنظور المستقبلي لحركتها؟ هل تستطيع ان تضرب ضربة قوية تؤثر بها على مجرى الامور؟ ومتى؟ وكيف؟ وما هي فرص النجاح؟ الخ. كل ذلك لا يمكن الاجابة عنه الا بالانطلاق من الحالات الخاصة، ولكن في اطار القوانين العلمية للتحوّل الاجتماعي. الحالة الخاصة لا تغير القوانين، ولا تخلق استثناءات، وإنما اخذها في الاعتبار يعني الدقة في فهم قوانين التحوّل الاجتماعي، وتطبيقها، ويعني ان الطليعة الثورية لا تعيش ازدواجية القانون النظري والفضوية التطبيقية. مثل هذه الازدواجية عاشتها منظمات عديدة طرحت نفسها، في ظرف ما، كطليعة ثورية،

ثم تحولت إما الى جهاز مشلول بسبب عجز فوضويتها التطبيقية عن الانسجام مع تحليلاتها النظرية، او الى جهاز منحرف، وربما انتهازي، بسبب تغليبها الفوضوية التطبيقية وتحويلها الى نوع من البراغماتية.

لا نستطيع، الآن، تقدير ظروف الحزب الشيوعي الفلسطيني في الثلاثينات بدقة، ولكن، بشكل عام، كان امامه واحد من خيارين: إما ان ينتهي، عملياً، كتنظيم، او ان يدخل معمعة الصراع القائم من خلال التناقضات الغنية التي كانت موجودة. تناقضات بين الامبريالية والقيادات الفلسطينية، وبين الاولى والقيادات الصهيونية، وبين القيادات الفلسطينية والقيادات الصهيونية، وبين القيادات الفلسطينية فيما بينها، والقيادات الصهيونية فيما بينها، وبين القيادات الفلسطينية والعمال والفلاحين العرب، وكذلك بين القيادات الصهيونية والعمال اليهود.

في هذه التناقضات هناك، دوماً، خط تقدمي، سواء كان عميقاً واضحاً أو واهياً. والطلعية الثورية يمكن ان تضع نفسها، بمقدار ما تسمح لها وسائلها، في الموقع التقدمي، وتبني تحالفاتها العابرة، او البعيدة المدى نسبياً، على هذا الاساس. ولكي تثبت الطليعة الثورية وجودها، يجب ان تفعل. ولكي تفعل، يجب ان تسير على ارض واقعية، ومن خلال التناقضات الاجتماعية المحسوسة، القائمة فعلاً. في نفس الوقت، يجب ان تكون وظيفية اي خطوة جديدة هي ان تزيد وتعمق صلتها بالعمال والفلاحين. ربما يكون مفروضاً على الطليعة الثورية ان تعمل على المدى القصير، او على المدى الطويل، كل ذلك يتحدد على ضوء المعادلة الزمانية - المكانية - الاجتماعية التي يفترض ان توضع بشكل علمي، وعلى ضوء قوانين التحول الاجتماعي.

١١

لقد تحرك الشعب الفلسطيني في الثلاثينات متأثراً بتأثر قياداته بالاطار العربي. وكان لهذا التحرك سمتان هامتان تختلفان عن بعضهما اختلافاً عميقاً. السمة الاولى هي المتعلقة بالمنظور الكفاحي؛ فالنضال العربي متكامل، ويفترض الآن ومن قبل وفي كل وقت ان تتضمن المنظمات الثورية العربية، وان تجد الصيغ الصحيحة للتعاون في مختلف مراحل المعركة التحررية، والبروليتارية؛ والسمة الثانية هي المتعلقة بالواقع السياسي العربي، اذ كانت المنطقة العربية في الثلاثينات تحت سيطرة الامبريالية البريطانية والفرنسية، والاطار العربي يمكن ان يعني - اذا لم يكن تضامناً نضالياً - وقوع التحرك الفلسطيني تحت تأثير الزعماء العرب، وهذا يعني، بدوره، الوقوع في قبضة الامبريالية. ذلك ما حدث تماماً. فجميع التضحيات الجماهيرية، العربية والفلسطينية، وظفت لصالح حصول الزعماء الرجعيين العرب على مزيد من المكاسب، من جهة، وحسن تنفيذ المخططات الامبريالية، من جهة اخرى. «الارض الصديقة»، التي هي المجال السياسي العربي، كانت، في حقيقتها، تمويلها لأرض معادية لقي فيها آلاف العمال والفلاحين الفلسطينيين الموت أو الدمار أو التشريد.

طبعاً، كان ضرورياً الاستفادة من الامكانيات الايجابية في الواقع السياسي العربي. واكثر من ذلك، ان مثل هذه «الاستفادة» لن تكون، في كل الاحوال، ايجابية فقط، وانما لها مضاعفاتها السلبية؛ ومن السذاجة الا تضع الطليعة الثورية المضاعفات السلبية في

حسابها؛ ولكن يمكن في كل الحالات تحريك الأمور بشكل يغلب فيه الجانب الايجابي على الجانب السلبي، وفي ذلك تقدم الى الامام.

لكن ما حدث في الثلاثينات كان غير ذلك. لم يكن الامر مجرد «استفادة» من الجانب الايجابي (من مساهمة القاوقجي والمتطوعين العرب، مثلاً)، وانما كانت القيادة الحقيقية في يد الزعماء العرب، اي كانت، بشكل غير مباشر، في يد الامبريالية البريطانية. هل كان من الممكن غير ذلك؟

الواقع، ان الاحداث التاريخية هي نتيجة علمية لمجموعة اوضاع وكمونات موجودة واقعياً، وتتفاعل فيما بينها حسب قوانين التحول الاجتماعي. في حالة فلسطين، الامور التي كانت قائمة بعد الحرب العالمية الأولى تلخص بالعناوين التالية: وضع اقطاعي متأثر بالراسمالية الدولية؛ سلطة امبريالية منتصرة في الحرب وتضع يدها على المنطقة العربية، وهي سلطة انتداب بالنسبة لفلسطين؛ غزو استيطاني صهيوني برعاية سلطة الانتداب. ونتجت عن ذلك مقاومة فلسطينية بطولية، انما بقيادات تقليدية وفي ظل قيادات عربية رجعية؛ كما نتج تقدم مستمر في عملية الاستيطان الصهيونية، وتعميق مستمر لسيطرة القيادة الصهيونية على اليهود الفلسطينيين.

في نفس الوقت، افرزت مجموعة الصراعات التي جرت قوى ثورية بالمعنى العملي الواقعي وبالمعنى العلمي البروليتاري، ولكنها كانت اضعف من أن تؤثر في مجرى الاحداث، فاقصر تأثيرها على كونها تؤلف مساهمة واعية في مسار النضال الفلسطيني.

اذن، لم يكن ممكناً، تاريخياً، ان يحدث غير ما حدث. فلكي تجري الاحداث بشكل آخر، ينبغي ان تتغير الى هذا الحد او ذاك، الاوضاع التي نشأت على أثر الحرب العالمية الأولى. لكن يمكن على ضوء تحليل أحداث الثلاثينات الوصول الى النتيجة البديهية، بان الحيز (المعنوي والمادي) الذي يخلق الواقع السياسي العربي لم يكن «ارضاً صديقة». بمعنى، انه حتى تستفيد طليعة ثورية ما منه، يجب ان تتعامل معه بحذر، والا تقع في مطب الخط بين «وحدة النضال العربي»، و«تفصيل النضال في بلد عربي ما وفق الواقع السياسي العربي». تلك النتيجة البديهية بقيت صحيحة في الاربعينات بعد الحرب العالمية الثانية (اعتمد الشعب الفلسطيني على الدول العربية من اجل انقاذه، فأدى ذلك الى احتلال بلاده والى تشريده). كذلك، لم يكن ممكناً، حينئذٍ، تغيير ما حدث. القيادات العربية الاقطاعية - الرجعية، والمجتمعات العربية التي يغلب على اجزاء كبيرة منها الوضع القبلي - الاقطاعي، والامبريالية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة وتملك السيطرة الكاملة على المنطقة العربية، وضعف القوى الطليعية الثورية، تنظيماً وحجماً، كل ذلك لا يمكن ان ينتج عنه سوى احتلال فلسطين وتشريد سكانها العرب في كل المنطقة العربية، وفي المهاجر البعيدة. لقد أحدث احتلال فلسطين هزات كبيرة في المنطقة العربية يمكن تلخيصها بانها عصفت، الى حد كبير، بالسيادة الاقطاعية - الرجعية ورفعت الى السطح (بصيغ سياسية متنوعة، لا شأن لنا الآن بها) البرجوازية الصغيرة.

ان الخوض في موضوع البرجوازية الصغيرة واسع ولن نتعرض له. لكن لا بد من المرور، باقتضاب شديد، على عدة نقاط اساسية. اولاً: البرجوازية الصغيرة هي بورجوازية، وتحول، بالاستيلاء على الامتيازات، الى بورجوازية كبيرة (المقصود بورجوازية كبيرة نسبياً،

لان بورجوازية البلدان النامية هي صغيرة بالنسبة للبورجوازية العالمية). معنى ذلك، انها سرعان ما تصبح رجعية ومرتبطة بالامبريالية الدولية بعد الاستيلاء على الحكم؛ لأنها اذا فعلت غير ذلك، تفقد امتيازاتها. ثانياً: حينما تسود البورجوازية الصغيرة في البلدان النامية تكون، عموماً، شديدة الشراسة، غريزية في تصرفاتها، مغرورة الى درجة مَرَضِيَّة، تتحول تحولات هوجائية في مواقفها وفي صداقاتها وفي عداواتها، لا تنطلق الا من ذاتها ومن أنانياتها الضيقة، تضرب عرض الحائط بكل منطق وبكل قانون؛ والخطر من ذلك، انها دموية ومستعدة، في كل وقت، ان تغرق شعبها وغير شعبها في الدماء. ثالثاً: البورجوازية الصغيرة فاقدة للهالة التي كانت من قبل للارستقراطية، لأنها صعدت، في الأساس، الى الطبقة السياسية كعناصر من قلب «الشعب»، كعناصر متواضعة «مساوية» للآخرين، ولذا، فانها تجهد في العمل على خلق «هالة» اصطناعية من خلال الاستعراضات والاحتفالات وإحاطة النفس بالمدّاحين من كل نوع، الذين لا عمل لهم، ليل نهار، سوى كبل المديح بشكل ممجوج وممل ومليء بالمبالغات، الأمر الذي يغرق البلاد في ديماغوجية لا حدود لها. الخلاصة، انها تتصف، من هذه الزاوية، بكل صفات الفاشية، مع فارق انها متخلفة عن الفاشية الاوروبية وتمسكة بهذا التخلف معتبرة إياه ميزة لها. رابعاً: صعود البورجوازية الصغيرة في الحياة السياسية للمجتمع له ميزة، من زاوية أخرى، هي انه يحرك المجتمع وينقل اعداداً كبيرة من الناس من حالة العطالة السياسية الى حالة الانغماس في السياسة، سلباً او ايجاباً، ومن حالة الانجراف اللواعي بتأثير التبعية الشخصية او الطائفية او غير ذلك، الى حالة الانجراف الواعي أكثر فأكثر. حتى في حالة التبعية الشخصية او غيرها، هناك، الآن، وعي لدى التابع بانه «تابع» ولأسباب انتهازية. ومدى تبعيته يقيسه بميزان مصالحه الانانية. ربما مثل ذلك مضر بالحياة العامة على المدى القريب، ولكنه، على المدى البعيد، مفيد، لانه يؤدي الى ادخال قطاعات من الجماهير، أوسع فأوسع، بشكل ايجابي، الى الاحداث السياسية. وتدرجياً، لا يعود الفرد متفرجاً، ويصبح مؤيداً، او ناقماً. والتأييد نفسه يولد النعمة، ويتحول هون نفسه، شيئاً فشيئاً، الى نعمة لأن لاعقلانية النظام وانانيته تنتهي بتأليب كل المجتمع عليه. وتستطيع الطليعة الثورية حينئذٍ، إن وُجدت، ان تدفع بالامور الى الامام، وان تخلق مناخاً صالحاً للتحرك البروليتاري. خامساً: البورجوازية الصغيرة هي، بطبيعتها، ناقل للوعي بالنسبة للفئات الاجتماعية الأدنى، لأنها لا تستطيع ان تنافس البورجوازية الأعلى او الارستقراطية سياسياً، ما لم تقم بالتبشير السياسي. وهذا التبشير يحمل، عموماً، طابعاً وطنياً واصلاحياً؛ ومهما كان ديماغوجياً، او مهما تحول الى نوع من الثرثرة الفارغة، فيما بعد، فانه يترك تأثيرات مفيدة لدى الفئات الفقيرة، ويمكن ان ينقلها الى درجة وعي أفضل من ذي قبل. سادساً: الواقع ان صعود البورجوازية الصغيرة سياسياً في البلدان النامية، هو، في مجمله، انتقال للمجتمع النامي من المرحلة الاقطاعية، او شبه الاقطاعية، أو بشكل أعم، من المرحلة السابقة للبورجوازية الى المرحلة البورجوازية. هذا الانتقال الخاص بالبلدان النامية لا يتم بشكل ذاتي فقط، وانما بتأثير وبمساعدة البورجوازية العالمية. هذه الخاصية ذاتها تجعل من الممكن ان تقوم فئة ما من «البورجوازية الصغيرة»، أو بشكل أدق، فئة ما بنيتها الاجتماعية هي من نوع بنية البورجوازية الصغيرة، بدور الطليعة الثورية، وتقود البلد النامي في طريق لارسمالي الى الاشتراكية، اي ان الخاصية المذكورة تجعل من الممكن لفئة ما من



نفس البنية الاجتماعية للبورجوازية الصغيرة ان تقوم بدور الطليعة الثورية وان تحرق المراحل وتنقل المجتمع في الطريق للاراسمالي من المرحلة السابقة للبورجوازية الى المرحلة الاشتراكية، وذلك لا يتم الا بتأثير وبمساعدة القوى الاشتراكية الدولية. بهذه الآلية نشأت الانظمة السائرة في طريق لاراسمالي والانظمة التقدمية في العالم النامي. لكن، يجب القول هنا بين قوسين ان الانظمة التقدمية، رغم ميزاتها الايجابية، يمكن ان تنشأ لديها سلبيات كثيرة قد تتحول الى سلبيات قاتلة بتأثير رواسب العقلية البورجوازية الصغيرة. واقع الحال هذا يؤلف، حالياً، على المستوى العالمي، عقبة كبيرة امام تسريع مسيرة التقدم، ويقدم الى البورجوازية العالمية فرصاً كبيرة كي تهاجم التقدم والانظمة التقدمية، بمختلف حالاتها.

١٢

في الستينات، بدأت تنشأ فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة لحركة التحرر الفلسطينية؛ وكان ذلك في اطارين رئيسين: الاطار القومي - الديني، والاطار القومي - التقدمي. في الحالين، كانت «الارض الصديقة» هي البلدان العربية، سواء التقدمية منها، أو الرجعية.

في نفس الوقت، وضعت منظمة التحرير لنفسها خطأ هو عدم التدخل في «الشؤون الداخلية» للبلدان العربية وتصدت منظمة التحرير ضمن المعادلة الدولية - العربية القائمة للمعركة السياسية - العسكرية مع الصهيونية.

١٣

لا شك في ان حركة التحرر العربية بشكل عام، وحركة التحرر الفلسطينية من جملتها، تتصفان بالكثير من العفوية، وينقصهما، عموماً، التخطيط الجاد الذي يتفق مع مستوى تعقيد الظروف العربية الدولية. وهذه العفوية ناجمة عن كون التحليلات السياسية هي تجريبية (اي غير مستندة الى أسس علمية) وقائمة على مرتكزات ايديولوجية متناقضة، أو متعددة.

طبعاً، العفوية هي عيب كبير ولها منعكسات سلبية عديدة على مسار الحركة وعلى مستقبلها؛ ولكنها، على الصعيد السياسي، هي شر لا بد منه. فالقوى السياسية التحررية تنشأ في المجتمع كنفوض عفوي للقوى الامبريالية، فتتصف بالتعددية الطبقية، من جهة، وبالتباينات الايديولوجية، من جهة اخرى. لذلك، يصعب، غالباً، النشوء الفوري لتنظيم ثوري قوي يستطيع التخطيط على المدى القريب، والبعيد.

لكن الآثار السلبية للعفوية على حركة التحرر تتناقص بمقدار ما تتجه الحركة الى تمتين البناء العقلاني لمنظمتها وبمقدار ما تُنضج المعركة المخوضه كادرات حركة التحرر. الواقع، ان مستقبل حركة التحرر كله هو، في اي مكان، متوقف على مدى انضاج التجربة الكفاحية لها في اتجاه العقلانية. وبمقدار ما تتشبت حركة التحرر بالعفوية تقضي على نفسها بالانهيار. وحتى تتخلص حركة التحرر الفلسطينية من العفوية، من الضروري ان تبت في الاطار الايديولوجي، ومن خلال ذلك في الاطار الزمني - المكاني لعملها. ليس المقصود، طبعاً، ان

٢٨

تقوم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، مثلاً، بمناظرات ايديولوجية، وتصل، من خلال ذلك، الى قرارات. مثل ذلك غير ممكن، وغير مجد. لكن هناك نقاطاً أساسية أصبحت من الأهمية لدرجة ان الفصائل لا يمكن ان تتعايش فيما بينها اذا لم تتفق عليها. مثلاً، هل تبني التحالفات على الصعيدين الدولي والعربي باتجاه تقدمي أم باتجاه رجعي؟ على جواب مثل هذا التساؤل يتوقف الحل لحجم كبير من المشكلات المطروحة حالياً، ومستقبلاً. ليس ثمة تباعد كبير، في هذا المجال، في الموقف بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، كما يبدو لأول وهلة. فربما الذين «يغازلون» الرجعية العربية والدولية، الآن، لا يقصدون التحالف وانما يفعلون ذلك باسم «المرونة»، ويدفع من «التناقض» الحاصل مع الاطراف التقدمية العربية؛ وربما الذين «يلتزمون» الجانب العربي التقدمي لا يشعرون بالراحة التامة، ويفتشون في واقعهم عن المزيد من حرية الحركة. ربما، أيضاً، يتمنى كل طرف، بل ويحاول، ان يجد صيفاً للتعاون مع الطرف الآخر من دون الانزلاق في المواقف، أو الخلط بينها.

طبعاً، من الناحية النظرية البحتة، لا يبقى اي معنى لحركة التحرر اذا تحالفت مع الرجعية الدولية، لان التحالف معها هو تحالف مع التبعية لا مع «التحرر». في الوقت نفسه، الصراع مع الرجعية الدولية لا يعني عدم المرونة. بالعكس، التصلب الاحمق في الموقف هو في حد ذاته، ابتعاد عن «الثورية». الحوار العقلاني مع الواقع يؤلف أحد المرتكزات الأساسية للثورة؛ والثوري من حينها تلزم المرونة، وصلب حينها تلزم الصلابة، فهو عقلاني في «مرونته» وفي «صلابته». غير ان «المرونة» ليست تغييراً في الموقع، وليست انزلاقاً تدريجياً من خط «التحرر» الى خط «التبعية». الفصل بين الأمرين، على الصعيد العملي، ليس سهلاً، خصوصاً بسبب جو الديماغوجية السياسية، ولكنه ممكن، ويمكن بصورة خاصة لقيادات الفصائل نفسها التي يفترض ان تبني احكامها بالاستناد الى حجوم كافية من المعلومات.

#### ١٤

قد تكون الفصائل، على الصعيد النظري، متفقة أو متقاربة في كثير من الامور، حتى في الحرجة منها. مع ذلك، يمكن ان ينشأ، على الصعيد العملي، خلاف حاد ومدمر، حتى فيما يتعلق بأمور بدهية متفق عليها نظرياً. كما يمكن ان ينشأ، على الصعيد العملي، اتفاق تام، ضمني وعلني، حتى في الامور المختلف عليها نظرياً. أسباب ذلك ليست واحدة، وانما معقدة ومتشابهة. ولعل أهم الاسباب يتركز في وجود درجة من العفوية لدى جميع الفصائل. وعندما تسود العفوية يقع المرء تحت سيطرة الضرورات العملية، سواء اتفقت هذه مع منطلقاته النظرية أم لم تتفق.

مثلاً، تحديد «الارض الصديقة» لم يتحقق لدى اي من الفصائل نظرياً؛ لذلك رضيت الفصائل، من قبل، بلبنان أرضاً صديقة. هل لبنان الستينات والسبعينات «ارض صديقة»؟ المشهور عن لبنان، في تلك الفترة، انه «ديمقراطي» ويمكن ان تتعايش فيه جميع الاتجاهات. كان النعت «ديمقراطي» يعني، في حقيقة الامر، «فوضوياً»، فالامور متروكة على غاربيها لأن النظام الطائفي الذي يتوزع فيه الزعماء الطائفيون الوظائف العامة، بدءاً من وظيفة الدركي، لا يمكن ان يكون «ديمقراطياً». كانت «الديمقراطية» تتحول الى شراسة عندما يتعلق الامر بالتقدم، وتكون الدولة قادرة على قمعه. عدم القمع لم يكن ناجماً عن الروح «الديمقراطية».

انما عن عدم القدرة. واجهت الفصائل المسلحة في لبنان طيلة وجودها الضرب من جهتين: الجهة الاسرائيلية، وجهة النظام اللبناني. ثم تراجع الضغط اللبناني نسبياً بتأثير عاملين: التدخل المصري، وفرض اتفاقية القاهرة والتسلح الفلسطيني الذي يجعل التعرض للفصائل الفلسطينية في لبنان خطراً. هل يجعل مثل هذا الواقع من لبنان «ارضاً صديقة»؟ نظرياً، يجب ان يكون لبنان ارضاً غير صديقة بالنسبة لحركة تحرر ما، ما دام واقعاً في دائرة النفوذ الامبريالي، ويجب ان تصنف «ديمقراطية» في اطارها الصحيح، اطار «الفوضوية» و«العجز». من جهة اخرى، يجب الا يكون السلاح هو الحماية للمرء في ارض صديقة؛ وان كان من الضروري، ومن الممكن، الاستفادة ايجابياً من اتفاقية القاهرة، ومن وزن التأثير المصري في لبنان، فيجب، في نفس الوقت، ان يحدد المرء، بدقة، مجالات الاستفادة وحدود استخدام ذلك الوزن. لم يكن الامر كذلك واخذ الوجود الفلسطيني المسلح ابعاداً واسعة ومكشوفة مؤثرة على الكثير من المصالح الشخصية في التركيبة الطائفية اللبنانية. كان اشد المتحسين من ذلك الزعماء الطائفيون التقليديون؛ لكن كان العجز يعيقهم عن التعرض له. لذا، بدأ الطائفيون المسيحيون (بيار الجميل وكميل شمعون، بالدرجة الاولى) منذ أواخر الستينات بتجنيد الميليشيات المسلحة (كان لدى الكتائب في أواخر الستينات حوالي خمسة الاف مسلح). ثم انفجر الموقف في النصف الثاني من السبعينات وجرت الاحداث المعروفة. ربما اصبحت الفصائل الفلسطينية، بعد ذلك، تحت امر واقع، ولكن الى اي مدى كان يتفق تكثيف الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان بعدئذ، والاسلوب الذي اتبع (باجماع الفصائل) في تحريك ذلك الوجود، مع التحليل العلمي للواقع السياسي في المنطقة؟ الم يكن ممكناً ان يقوم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان بدور آخر، اكثر عقلانية وأجدي كفاعلياً؟ الم يكن ممكناً، مع وجود تلك الامكانات الضخمة في لبنان، تحويل لبنان، فعلاً، الى «ارض صديقة»؟ لقد خضع التحرك الفلسطيني، عن غير قصد طبعاً، للمنطق الطائفي اللبناني، بدلاً من ان يخضع المنطق الطائفي اللبناني للطابع القومي - التقدمي الفلسطيني، فكان ذلك ثغرة اساسية نفذت منها كل المؤامرات الامبريالية التي انتجت المأساة اللبنانية - الفلسطينية. هل كان بإمكان القيادات الفلسطينية ان تفعل غير ذلك؟ هذا ما يفترض ان تجيب عليه القيادات نفسها بعد استعراض الاحداث اللبنانية - الفلسطينية بالتفصيل، وبعد القيام بالتحليلات العلمية السياسية لتلك الاحداث. طبعاً، الاجابة هامة جداً، ليس من الزاوية النظرية، وانما من زاوية استمرار المسيرة الفلسطينية على طريق المستقبل.

مثال آخر هام هو ان الفصائل كلها قبلت تبرعات الدول العربية «المعتدلة». هل الدول العربية «المعتدلة» ارض صديقة؟ على الصعيد النظري، ليست الفصائل متفقة على ذلك، ومع هذا تقبل به كواقع على الصعيد العملي. الى اين يؤدي هذا القبول؟ لا يؤلف مثل هذا موضوع مناقشة، وعند الضرورة يتمترس المرء وراء مقولة انه متمسك بحريته ولا يفرط بها ويعرف متى يرفض مطالب الاطراف المتبرعة. هذا صحيح جداً في الاحوال العادية واذا اخذ المرء نفسه مستقلاً عن الآخرين؛ ولكن، في الظروف الصعبة المعقدة وحينما يكون التمسك بـ«الحرية» يؤلف نوعاً من التمزيق لحركة التحرر الفلسطينية ككل، هل يبقى المرء قادراً على التصرف بسهولة، ومع الادراك العميق للمسؤولية التاريخية؟ هذا لا يعني ان موقف قبول التبرعات هو خاطيء، وانما يعني نقطة هامة وأساسية، هي ان كل استفادة ايجابية من امكانية ما

يجب ان يرافقها استعداد تتوفر فيه المسؤولية لمواجهة السلبيات المستقبلية لهذه الاستفادة. احد مرتكزات الثورة الاساسية هو - كما قلنا - الحوار مع الواقع؛ فالاستفادة ضرورية، ومواجهة مقابل الاستفادة ضرورية ايضاً.

١٥

حتى يؤلف الحيز الذي يعمل فيه المرء «ارضاً صديقة» يجب ان يؤثر فيه. فالحيز «الخام» لا يمكن ان يكون ممهداً سلفاً. المادة «الخام» لا تصبح سلعة الا بعد التصنيع، والحيز «الخام» لا يصبح «ارضاً صديقة» الا بعد التمهيدي الذي قد يستغرق زمناً طويلاً، أو قصيراً، لكن لا بد منه.

الارض العربية كلها، من حيث المبدأ، «مدى حيوي» لنشاط حركة التحرر الفلسطينية، ولكنها ليست كذلك بشكل جاهز. الارض العربية كانت، وما تزال، واقعة في دائرة النفوذ الامبريالية، لا شك انها اليوم افضل بكثير، واشد استقلالاً منها في الاربينات، وفي الثلاثينات، ولكنها ما تزال في دائرة النفوذ. الكلام لا يعني، هنا، كون هذا الزعيم، أو ذلك، مطعون في مواقفه السياسية. لا، مطلقاً. دائرة النفوذ هي، قبل ان تكون مرتبطة بفرد معين، مرتبطة بمجمل التركيبة الاقتصادية - الاجتماعية في البلاد. عندما تكون مؤسسات البلاد الاقتصادية، والاجزاء الاساسية من مستهلكاتها، مرتبطة بالسوق الرأسمالية، فان الاحتكارات المسيطرة على تلك السوق تفرض نفوذها على تلك البلاد، ويكون النفوذ اقتصادياً - سياسياً من جهة اخرى، اذا كانت التركيبة الاجتماعية، في بلد ما، طائفية - قبلية، وكانت الصفوة المتعلمة قد تشربت، بأغلبها، الايديولوجيات الغربية والمنطلقات القائلة ان البلدان الرأسمالية هي، دون غيرها، مركز التطور وعاصمة العلم والفن والخدمات الحضارية، وهي، عدا ذلك، قدر البلدان النامية الذي لا مفر منه، فان التشكيلات السياسية الناتجة ستكون، حتماً، موالية للغرب بشكل أو بآخر؛ واذا عارضته لسبب ما، فهي لا تعارضه كنفقيض، وانما تطلب منه «العدل» و«الانصاف».

ثمة مهمة اساسية امام حركة التحرر الفلسطينية هي ان تتحرر من دائرة النفوذ الامبريالية حتى تستطيع قياداتها ان تمارس دورها التحرري. هذا يقتضي الا تكون مشمولة بالانظمة العربية، كما كانت في الثلاثينات وفي الاربينات. ولكن ذلك يطرح مهمة صعبة وتناقضية، هي كيف يجمع المرء بين كون الارض العربية مدى حيويًا لحركة التحرر الفلسطينية وكون هذه الارض نفسها ارضاً ملغومة وغير صديقة، باعتبارها واقعة اجمالاً، في دائرة النفوذ الامبريالية. يجب ازالة التناقض. والتناقض لا يزول الا بالانطلاق من كون الارض العربية ليست مدى حيويًا لحركة التحرر الفلسطينية الا بمقدار ما تتحرر هي، اي بمقدار ما تخرج من دائرة النفوذ الامبريالية. كيف يمكن ان تتحرر الارض العربية؟ بماذا يمكن ان تساهم حركة التحرر الفلسطينية؟ هل ثمة بديل للمدى الحيوي العربي؟ أسئلة كبرى، لا تستطيع سوى حركة التحرر الفلسطينية نفسها ان تجيب عليها. لكن يستطيع المرء ان يقول سلفاً، ومن حيث المبدأ، ان حركة التحرر الفلسطينية معنية بنفس الدرجة التي لحركة التحرر العربية، وربما بدرجة أعلى، في اخراج البلدان العربية من دائرة النفوذ الامبريالي. غير ان هذا لا يعني العمل ضد الانظمة العربية، فهو ليس من وظيفة حركة التحرر

الفلسطينية، وليس في حيز قدرتها، بل وليس مفيداً لها في كثير من الحالات؛ انه يعني عملاً اعمق بكثير، يعني تعميق التفاعل المتبادل بين الوجود الفلسطيني المسلح، أو غير المسلح، وحركة التحرر العربية؛ وتسييس الوجود الفلسطيني، أكثر فأكثر، فيزيد تأثيره بعيد المدى، أكثر فأكثر، في المجتمع العربي؛ وتحويل الوجود الفلسطيني، أكثر فأكثر، الى ناقل لهموم حركة التحرر العربية، وعاكس لمسيرة التقدم.

عدم تدخل منظمة التحرير الفلسطينية في «الشؤون الداخلية» للبلدان العربية هو منطلق سليم، ولكن ليس بالمعنى السلبي. اذا كانت فصائل المنظمة تحافظ على صداقة الانظمة العربية، اياً كان موقعها السياسي، فينبغي ان يتم ذلك لا على حساب دورها التحرري ولا مقابل دفع اي ثمن من رصيدها التقدمي، لا على الصعيد العالمي ولا على الصعيد العربي ولا على الصعيد الفلسطيني. وحينئذ تكون قد قامت بعمل عظيم في سبيل القضية الفلسطينية، ولصالح الانظمة العربية ايضاً (لأن قيام الانظمة العربية بدعم القضية الفلسطينية هو ربح سياسي لها، لا للقضية فحسب). اذا استطاعت حركة التحرر الفلسطينية ان توجد التوازن الدقيق بين دورها التقدمي وصدقاتها وعلاقتها العربية، فانها تحول الارض العربية، حينئذ، الى «ارض صديقة». واذا لم تفعل، فستبقى الارض العربية مليئة بالالغام من كل نوع. المهمة ليست سهلة، ولكنها ممكنة.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(١) الاممية الشيوعية والثورة العربية -

وثائق ١٩٣١، (ترجمة وتقديم الياس مرقص)،

بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠، ص ٥٧ - ٨١.

## حول التفكير العسكري الفلسطيني

يزيد خلف

لقد مر عشرون سنة على انطلاق العمل المسلح الفلسطيني المعاصر، وقد شهدت حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية خلال تلك الفترة مجموعة تقلبات في احوالها السياسية والعسكرية، ابتداء بمرحلة المطاردة الامنية في الايام الاولى، مروراً «بشهر العسل» بعد حرب العام ١٩٦٧، وبحقبةتي الاردن ولبنان انتهاء بمرحلة ما بعد بيروت العام ١٩٨٢. وقد اكتسبت الحركة الفلسطينية خلال هذه السنوات تجربة واسعة وامتشعبة يفترض انها غنية بالعبر والدروس. فلماذا الاصرار، اذاً، على عدم تعلم الدروس وعلى تكرار انماط قتالية كالعمليات البحرية التي تبوء بالفشل أو اقتناء الاسلحة الثقيلة التي تعرقل عمل القوات التي تتزود بها؟ ولماذا ما زال النشاط العسكري في الارض المحتلة يتسم بالتبعثر وتدني المستوى والموسمية بعد ١٨ سنة من الاحتلال؟ إن المضي بتكتيكات غير فاعلة يثير الشعور بأنها تفتقر الى أهداف واضحة، ويشير الى غياب استراتيجية سياسية - عسكرية شاملة، وهي الاستراتيجية التي من شأنها، وحدها، لانها تجسد الاهداف العليا لحركة المقاومة، أن تجعل التكتيكات والاشكال القتالية المتبعة اكثر عقلانية عبر تحديد الهدف المباشر وتقديم المعايير لقياس الاداء والانجاز وتوفير الارضية لتطوير أو تعديل أو حتى الغاء انماط معينة عند الضرورة.

لكن يستحيل أن تمتلك حركة المقاومة استراتيجية شاملة ما دام هناك ارتباك أساسي وعدم اتفاق حول الاهداف العليا. ولا يعني ذلك أن القيادة الفلسطينية لم تضع لنفسها، ابداً، بعض الاهداف الواضحة، بل ان تلك الاهداف كانت مجرد تكتيكية، مرحلية، كالاتشارك بمسعى دبلوماسي معين أو اللعب على الموازين الاقليمية، بينما ازداد الهدف الاعلى، ألا وهو تحرير كامل التراب الفلسطيني وازالة الكيان الصهيوني واقامة الدولة الديمقراطية، غموضاً وبعداً. وتبقى العبرة الجوهرية هي أن ما منع صياغة الاستراتيجية وتحديد الاهداف هو نوعية المنهج والذهنية اللذين حكما رؤية الواقع وطريقة معالجة المشكلات، والا لكان بالامكان خدمة الاهداف المرحلية، على الاقل، بواسطة تكتيكات ناجحة أو اداء يتحسن (كأضعف الايمان) مع مرور الزمن. ويعني ما سبق أن تقييم الممارسة

شؤون فلسطينية، العدد ١٥٠ - ١٥١، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

العسكرية الفلسطينية يتطلب تقييم المنهج الذي يوجهها على كل مستوى تكتيكي وعملياتي واستراتيجي، قبل تقييم النواحي الفنية والتنفيذية.

يتضح على الفور أن مناقشة استراتيجية وأهداف حركة المقاومة الفلسطينية هي مسألة سياسية، فما هي، إذاً، ضرورة مناقشة الممارسة العسكرية في هذا السياق؟

تشهد الساحة الفلسطينية تداخلاً شديداً بين العوامل السياسية والعسكرية لا تعرفه أية حركة مسلحة معاصرة أخرى، نظراً إلى تعقيد الوضع العربي وحالة التشتت الجغرافي الفلسطيني، إلى حد أن مجرد بيان سياسي تصدره قوة اقليمية أو دولية رئيسية يمكن أن يأتي بعواقب جسدية على الحركة الفلسطينية؛ مما يعني أن كل تحرك سياسي، أو حتى دبلوماسي، سينعكس على الأرض عسكرياً. ويظهر في المقابل، أن كل اختيار للتكتيكات أو الاستراتيجية العسكرية سيأتي بانعكاسات سياسية ودلالات فكرية وأخلاقية. فيتسم تقييم الممارسة العسكرية بأهمية حيوية بالنسبة إلى مناقشة القضايا السياسية لحركة المقاومة الفلسطينية.

لقد أدت ظروف الشعب الفلسطيني بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ إلى فقدان الهوية الوطنية والتشتت السياسي والتنظيمي، مما جعل من إعادة الهوية وبلورة المواقف السياسية هدفاً حيوياً للحركة الفدائية الناشئة. وقد قدمت هذه الحركة المثال في اعتناق عقيدة الكفاح المسلح وفي تنفيذ العمليات العسكرية، منذ بداية العام ١٩٦٥، مما أتاح انجاز الهدف المذكور وأتاح إعادة الشعب الفلسطيني إلى الخارطة السياسية الدولية كما تبين من خلال سلسلة الاختراقات الدبلوماسية في السبعينات واولئل الثمانينات. وأدى هذا التطور التاريخي إلى الاستنتاج المنهجي أن الانجاز العسكري الفلسطيني يقاس بالمردود السياسي والمعنوي وليس بمعايير جامدة كعدد الشهداء أو الإعداء القتل أو كمساحة الأرض المفقودة أو المسترجعة. وأذ يصح هذا الاستنتاج كلياً، إلا أنه لا يلغي أهمية تطوير الممارسة العسكرية كي يتنامى المرردود السياسي. فيجب اكتشاف الحد الفاصل، الدقيق، بين إدراك غلبة الحساب السياسي على المرردود العسكري عند تقييم الأداء العسكري الفلسطيني، وبين عدم الاقرار بأهمية التأثير المتراكم، سلباً أم ايجاباً، لمستوى التنفيذ الميداني ولحصلة الأداء التكتيكي والتقني على المرردود السياسي العام.

يؤدي الالتباس حول تحديد المعايير لقياس الأداء العسكري وحول تحديد التوازن الصحيح بين المرردود السياسي والعسكري، إلى عدة أخطاء منهجية، فيشيع خطأ مفاده انتقاد تلك العمليات العسكرية الفلسطينية التي تهدف، تحديداً، إلى تحقيق نتيجة سياسية أو دبلوماسية أو معنوية أو إعلامية فورية معينة - كالعمليات الاستعراضية أو التي تنفذ بمناسبة محددة للتذكير بوجود الشعب الفلسطيني أو عرقلة تحرك دبلوماسي معارٍ ما أو التعبير عن التمسك بأسلوب الكفاح المسلح - وكأن تلك العمليات لا يمكن لها أن تجسد استخداماً فاعلاً للاداة العسكرية ضمن المجموعة الواسعة والمتنوعة للاشكال النضالية. ويرافق هذا الخطأ الميل إلى تقييم الممارسة العسكرية الفلسطينية من خلال معايير تقنية جامدة لا تأخذ في حسابها الخصوصيات السياسية والتاريخية للحالة الفلسطينية، كالمقارنة بتجارب حرب العصابات السوفياتية، والصينية، والفيتنامية، والكوبية، أو اللجوء إلى حسابات أعداد القتلى والآليات المعطلة وما شابهها. إن من يرتكب هذين الخطأين يسيء فهم حقيقة تشابك العوامل السياسية والعسكرية ومدى التأثير المتبادل فيما بينها، وينسى أن

النضال الوطني هو سياسي، في الجوهر، تخدمه الاداة العسكرية حسب احتياجه وظروفه ومعايزه.

يقابل العقلية الضيقة التي تعجز عن رؤية واستغلال البُعد السياسي للعمل العسكري، النزوع إلى تقليب حساب المردود السياسي على التقييم التقني والتفصيلي للاداء الميداني، إلى حد عدم الاهتمام جدياً بتقييم وتطوير الاداة العسكرية المنفذة للاستراتيجية الشاملة. ويتمثل هذا النزوع بالاعتقاد بأنه طالما كان الغرض من القيام بعملية عسكرية ما، أو حتى من الاحتفاظ بأداة عسكرية، هو نقل رسالة سياسية معينة، فلا داعي لتكريس الجهود الرئيسية، بلاكل، لترقية مستوى التنفيذ العسكري. ويعزز هذا الاعتقاد الشعور بأنه سيظل لدى القيادة الفلسطينية، دوماً، الموارد البشرية والمادية الكافية للقيام بالعمليات البارزة عند الحاجة، والشعور بأن مجرد حدوث العملية هو الأهم سياسياً وليس ما يحدث خلالها. توجد مجموعة ثالثة ممن يقتنعون كلياً بأهمية الكفاح المسلح وبالتالي بأهمية ترقية القدرات العسكرية ومردود العمل، إلا أنهم يصرّون على قياس ذلك المردود بالمعايير السياسية والمعنوية أساساً، ولا يرون ضرورة تطوير معايير ادائية تفصيلية خاصة بقياس الممارسة العسكرية الفلسطينية، حتى لو جاءت تلك المعايير في إطار فهم الخصوصية السياسية الفلسطينية. أي أنهم لا يعيرون أهمية كافية إلى تقييم مستوى إدارة القوات في الميدان، على سبيل المثال، أو مستوى التخطيط والتوقع، أو طرق استخدام المدفعية والدروع، تقييماً عسكرياً فنياً. ويتمثل الرد على هذه النزعة في التأكيد على أنه طالما تعتمد الاستراتيجية السياسية الشاملة التي تتبناها حركة المقاومة الفلسطينية، علناً أم ضمناً، على الوسيلة العسكرية، فإن مستوى اداء الاداة المنفذة له تأثيره على درجة نجاح تلك الاستراتيجية. فلا بد من تطوير المعايير المناسبة لقياس اداء تلك الاداة العسكرية تقنياً طالما سيحمل عملها، في الميدان، انعكاسات على المستوى السياسي الشامل، أي ان تأكيد العلاقة العضوية، في الحالة الفلسطينية، بين العامل السياسي والعامل العسكري، بحيث يتمازج الاثنان وحيث يكون السياسي هو الموجه والمعيار للعسكري، يعني اكتساب الاداء العسكري لأهمية اكبر، وليس أصغر، بالنسبة الى تقدم النضال الوطني العام. وينطبق ما سبق على الاستراتيجية السياسية - الدبلوماسية التي تتبنى العمل العسكري المحدود كما على الاستراتيجية التي تنادي بالحرب الشاملة.

نتطلع، اذاً، الى انماط الممارسة العسكرية الفلسطينية التي استمرت حتى بعد الخروج من بيروت العام ١٩٨٢ وظلت، حتى يومنا هذا، في محاولة ليس للاجابة على كافة التساؤلات إجابة كاملة ونهائية ولا لتقييم مسار تلك الممارسة بكافة جوانبها وعلى جميع مستوياتها منذ نشوئها، بل لتقدير مدى النجاح أو الفشل في استخدام الاداة العسكرية وفي ملاءمة الوسائل للغايات. إلا اننا نفعل ذلك بهدف تحديد المنهج والذهنية اللذين يقودان العمل المسلح الفلسطيني، وبهدف اثاره الجدل حول الابعاد السياسية والفكرية والاخلاقية لكل تكتيك أو استراتيجية عسكرية اعتمدها حركة المقاومة الفلسطينية.

وتجدر الاضافة، اخيراً، أن الملاحظات الواردة أدناه تنطبق، بشكل عام، على كل طرف خاض العمل المسلح في الساحة الفلسطينية خلال السنوات العشرين الماضية. فالواقع هو أنه رغم تبادل الاتهامات السياسية والعسكرية، لم يتميز تنظيم عن آخر كثيراً في منهجه



السياسي أو العسكري أو التنظيمي، اللهم إلا إذا كان الاختلاف نحو الاسوأ. أو يمكن القول أن حركة «فتح» مارست حداً أدنى من الاستمرارية والمبادرة في المجال العسكري، منذ نشأتها، في إطار رؤية شاملة ومنهجية فعلية معينة تكيفت حسب المرحلة، ومثلت خير تمثيل أفضلات ومحدوديات العمل العسكري الفلسطيني المعاصر، بينما جاءت ممارسة التنظيمات الأخرى (بما فيها حركة الانشقاق عن «فتح») دون ذلك المستوى عموماً. أما في الحالات النادرة التي تميزت فيها ممارسة أحد التنظيمات الفدائية الأخرى بالتقدم، كتجربة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقوات التحرير الشعبية (التابعة لجيش التحرير الفلسطيني) في قطاع غزة فيما بين ١٩٦٨ - ١٩٧١، فلم يترق المستوى عن مستوى منهج «فتح» في أحسن التقديرات. ويؤكد ما سبق النظر إلى حقائق التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، سواء في الأرض المحتلة كانت أم في جنوب لبنان، أو كانت خلال الحرب الأهلية اللبنانية أم حرب العام ١٩٨٢ وما بعدها، حيث تحملت «فتح» العبء الأكبر في إطلاق العمليات أو خوض المعارك الدفاعية.

### التجربة العسكرية الحديثة

تتألف التجربة العسكرية الحديثة لحركة المقاومة الفلسطينية من حالات قتالية عدة، هي: العمليات البحرية ضد إسرائيل، عمليات الأرض المحتلة، عمليات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان، «حرب الجبل» في لبنان في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣، «حرب طرابلس» في نهاية العام ١٩٨٣، الحرب ضد المخيمات في أيار - حزيران (مايو - يونيو) ١٩٨٥. وتشكل هذه الحالات الأرضية للملاحظات النقدية، السلبية والإيجابية، التالية.

لقد قامت حركة «فتح» بعدة محاولات لا يصلح مجموعات قتالية إلى الشواطئ الفلسطينية منذ عملية «دلال المغربي» في آذار (مارس) ١٩٧٨. وتنوعت هذه المحاولات بين انزال مجموعات صغيرة تألفت من ٣ إلى ٥ أفراد لاحتجاز الرهائن أو حتى لضرب هدف ساحلي ما ثم الانسحاب بحراً، وبين عمليات كبيرة تطلبت استخدام السفن والطواقم الكبيرة نسبياً. وقد أظهرت بضع عمليات درجة مقبولة من الابداع، مثل نقل راجمة صواريخ على متن سفينة تجارية إلى مياه ميناء أيلات في ربيع ١٩٨٠، وإطلاق عدة زوارق من سفينة «أم» في عرض البحر قبالة تل أبيب في نيسان (أبريل) ١٩٨٥، إلا أن آخر مجموعة نجحت في الوصول إلى الشاطئ كانت تلك التي قضي عليها قرب نهاريا (أخزيف) في أواخر العام ١٩٧٩، بينما باءت كافة العمليات الأخرى بالفشل، إذ نجح سلاح البحرية الإسرائيلي في اعتقال أو قتل المجموعات المغيرة قبل وصولها إلى الشاطئ أو حتى قبل دخولها المياه الإقليمية الإسرائيلية. واجهت المجموعات البحرية صعوبات عملية عدة، كان أهمها تقدير طبيعة ومدى فعالية «الحجاب» البحري الإسرائيلي الذي تألف من زوارق الدورية السريعة وأجهزة الرادار الساحلية والبحرية. وكان الرد الفلسطيني الأساسي على الحجاب إما الانطلاق من الموانئ اللبنانية والسير بالقرب من الساحل، أو الانطلاق من سفينة «أم» في عرض البحر بعمق ١٠٠ و٢٠٠ كيلومتر، تجنباً للغطاء الراداري الإسرائيلي. غير أنه تم توسيع الحجاب إلى عمق البحر أيضاً، ووضعت الأجهزة الرادارية الطوافة الثابتة هناك، كما تم تكثيف المراقبة قبالة الساحل اللبناني والتعرض إلى السفن المشبوهة خارج المياه الإسرائيلية وضمن طرق

الملاحه. ويبدو أن المراقبة الاستخباراتية ازدادت في موانئ المنطقة، وخاصة في قبرص واليونان، كما يدل اعتقال مجموعتين بحريتين خلال الانتقال الى لبنان بمركبين سياحيين في نهاية آب (اغسطس) ١٩٨٥.

الا ان الثغرة الاكبر في العمليات البحرية تمثلت في عدم تغيير التكتيكات الفلسطينية بشكل ملحوظ رداً على المتغيرات الميدانية التي خلقتها الدفاعات الاسرائيلية، حيث تشابه منطق التخطيط والتنفيذ في غالبية الحالات، كما تشابهت أهداف العمليات والنتائج المتوقعة منها. فقد وضع مخطوطو العمليات نصب أعينهم هدفاً ميدانياً واحداً هو الوصول الى الشاطئ وتنفيذ عمل عسكري هناك، خدمة لهدف سياسي أوسع كالتذكير بوجود م.ت.ف. وقدرتها على ارباك أو افشال المساعي الدبلوماسية التي لم تشارك فيها، أو كإثبات الوجود فلسطينياً. ويبدو أن شدة الرغبة في تحقيق مثل هذه الاهداف الميدانية والسياسية خلقت معضلة عملية - فكرية لدى المخططين، حيث عجزوا عن التجاوب مع المتغيرات الميدانية التي خلفها تكثيف الدفاعات الاسرائيلية، وفقدوا، بذلك، المبادرة التكتيكية التي انتقلت الى يدي الخصم الذي بات يحدد ظروف المواجهة. اذ صار مفهوماً لدى الاسرائيليين ومسلماً به لدى الفلسطينيين أن الفدائيين سيتحركون بحراً، ضمن مجموعات صغيرة تحاول الوصول الى الشاطئ ليلاً، انطلاقاً من موانئ لبنانية أو عربية أو أجنبية في حوض البحر الأبيض المتوسط. أي ان الطرف الفلسطيني عجز عن الاحتفاظ بالمبادرة اما من خلال تغيير التكتيك لايجاد طرق اخرى لتحقيق الاهداف ذاتها، مثل القيام بعمليات ضخمة أو بارزة في داخل الارض المحتلة بواسطة الخلايا السرية، أو من خلال تغيير الهدف الميداني (وحتى السياسي)، مثل مهاجمة الدفاعات الاسرائيلية نفسها (تفخيخ الزوارق المطاطية لاغراق الزوارق الاسرائيلية أو تفجير أجهزة الرادار الطوافة) من أجل تحويل الاستراتيجية البحرية الدفاعية الاسرائيلية نفسها الى مقتل للخصم ومصدر استنزاف له، فيصبح الطرف الفلسطيني هو الذي يحدد قوانين وظروف المواجهة.

ويصعب تفسير هذا العجز الفلسطيني عن خدمة الاهداف السياسية بنجاحات ميدانية، سوى بالعودة الى المنهج الذي يقود تحديد الاهداف واختيار الاساليب وتقييم النتائج. فيظهر أن وفرة الامكانيات المادية، من بشرية ومالية (وما يتبع المالية كالاسلحة)، تجعل القيادة الفلسطينية تخطط لعمليات عسكرية ذات كلفة رأسمالية عالية، اذا اعتبرنا الجهود البشرية المبذولة واستثمار المال والوقت في الاستطلاع والتدريب والنقل تكاليف رأسمالية، واذا كان الميل نحو نمط عسكري عالي الاستهلاك يعكس وفرة الموارد لدى حركة المقاومة من جهة أولى، الا أنه يعكس، من الجهة الثانية، محاولة شراء النتائج السريعة بواسطة الامكانيات المادية وليس من خلال التكتيك الناجح والملائم للقدرات الفلسطينية الفعلية. ويعني ذلك الاستهتار بأهمية الأثر التراكمي للعمليات الصغيرة المتواضعة في داخل الارض المحتلة والتي يمكن لها أن تؤدي الى مفعول أكبر لو لاقت الدعم الجدي والصبر اللازم. كما يعني ذلك أيضاً، على مستوى أعمق، أن القيادة الفلسطينية تشعر بأن امتلاكها للموارد المادية يعوض، من خلال قدرتها الشرائية الآنية، عن ضرورة تكريس الجهود اليومية الرئيسية في عمل غير ملفت للانتباه يعود بنتائج في الامد الطويل فحسب. فقد حل الميل نحو قذف المشكلات بالمال مكان معالجتها بالابداع الفكري الذي يعتمد على العنصر البشري

الذي يتم بناؤه تدريجياً.

إنه من سخرية القدر أن الحجة الأساسية للمضي بأسلوب العمليات البحرية، ألا وهي تحقيق الاهداف السياسية والمعنوية الفورية التي يزعم انها حيوية، تنقصها الوقائع. فقد أدى الفشل المتكرر لمثل هذه العمليات الى تقليص الحجة السياسية للقيام بها الى حد بعيد، بل وأدى الفشل الى نتائج سياسية ومعنوية عكسية كفقدان المصداقية في نظر الجمهورين، الفلسطيني والخارجي، على حد سواء. وعادت هذه الحالة، من جهة، الى السعي وراء أهداف يصعب تحقيقها من خلال عملية عسكرية واحدة، مهما كانت ضخمة، مثل عرقلة تحرك دبلوماسي اقليمي، ومن جهة اخرى الى حقيقة أن نسبة المردود الى الكلفة، عسكرياً ومادياً، تدنت الى درجة أن أي مكسب سياسي جزئي لم يعد يحسّن حساب الربح والخسارة السياسي - العسكري الاجمالي فلم يعد يبرر القيام بالعملية.

فيلاحظ أن عملية بحرية تشهد وصول المجموعة الفلسطينية الى الشاطئ واشتباكها هناك على الأقل، يعتبر تهديداً فعلياً للاسرائيليين ويمكن أن يقتل بعضهم، فتعتبر تلك عملية ناجحة بمعيار هدفها المعنوي حتى اذا استشهد الفدائيون أو عجزوا عن الانتقال الى الداخل لضرب الاهداف أو احتجاز الرهائن أو اطلاق السجناء. وكانت تلك تجربة عمليتي «سافوي» العام ١٩٧٤ و«دلال المغربي» العام ١٩٧٨ البحريتين وعملية الباص في قطاع غزة العام ١٩٨٤ والتي نفذها أعضاء سريون أتوا من القطاع وليس من البحر أصلاً. أما العمليات التي يُجهزها الاسرائيليون وهي في مراحلها الاولى، أي في عرض البحر، فكأنها تعلن للجمهورين، الاسرائيلي والفلسطيني، أن الفدائيين يقومون بعمل عسكري سيء التصميم والتخطيط وقليل فرص النجاح، مما يمنع تحقيق أية مكاسب عسكرية أو سياسية أو معنوية. يتمثل المعيار الصحيح لقياس هذا النمط القتالي، اذاً، بقدرة الطرف الفلسطيني إما على الوصول الى التربة الفلسطينية أو على إيداء الاسرائيليين جسدياً ومادياً في البر أو البحر. ويقف حد فاصل دقيق ليفصل بين القيام بعملية تأتي بمردود سياسي - معنوي، رغم فشلها عسكرياً، بالمعايير الجامدة (استشهاد المجموعة وعدم تحقيق أهدافها الميدانية الموضوعية) وبين القيام بعملية لا يمكن أن تعود بالثمار لأنها تتبع تكتيكاً مستهلكاً سعيماً وراء المكاسب الآنية السريعة.

وينطبق ما سبق، أيضاً، على العمليات التي تم التحضير لها جيداً. فقد تم تكريس جهود كبيرة تهيئة للعملية البحرية في نيسان (ابريل) ١٩٨٥، حيث استغرق التدريب سنة كاملة، تلقى خلالها بعض أفراد المجموعة الفدائية والبالغة ٢٨ رجلاً دورات خاصة في الملاحة، وتم شراء الزوارق المطاطية وسفينة «أم» تجارية، كما تم إرسال من يصور افلاماً متحركة للساحل الفلسطيني ومدينة تل أبيب. إلا أن كل هذا الجهد المنسق كان سيبوء بالفشل حتماً، ليس لأنه كان سيصطدم بالضرورة بالحجاب البحري الاسرائيلي، بل لأن المجموعة الفدائية كانت ستعجز عن العثور على طريقها نحو أهدافها الموضوعية في وسط تل أبيب بسبب عدم معرفتها بالمنطقة وغياب الخرائط والافلام اللازمة لمنطقة الهدف وطرق الوصول إليه. فما قيمة كل ذلك التحضير إذا كانت ثمة ثغرة أساسية في الخطة تمنع العثور على الهدف؟ يتمثل الجواب في أن المخططين كانوا يعرفون، ضمناً، أن الفدائيين لن يجدوا طريقهم الى الهدف، كما دل اصدار الاوامر البديلة الى المجموعة الفدائية بمهاجمة أية أهداف تلقاها في جوار نقطة

الانزال لتسبب القدر الأكبر من الأرباك والقتل والضجة. ويعني ما سبق، أولاً، أن المخططين لم يروا فرقاً ملموساً بين هدف ميداني وآخر، وبين المردود السياسي - المعنوي لكل نوع من العمليات. وبشكل ذلك إما جهلاً أو عدم اكتراث، فيما يشكل، للفارق في الوقع على الجمهور الإسرائيلي والعالمي بين عملية تستهدف وزارة الدفاع أو الوحدات العسكرية وبين أخرى تصيب المدنيين بلا تمييز. ويعني ما سبق، ثانياً، أن المنطق الموجّه للعمليات البحرية يرى أهميتها في مجرد حدوثها وإثارتها للضجة الاعلامية وليس في نجاحها ميدانياً، ولا يرى أو لا يكثرث لكون أن كل تكتيك وكل هدف عملياتي له عواقب وأثار مختلفة سياسياً. فهل تريد القيادة الفلسطينية، مثلاً، ارهاب أو ارغام أو اقناع الجمهور الإسرائيلي وقيادته بسياسة معينة؟

ويبدو أن وفرة الامكانيات تشجع على عدم تقييم العمليات تقيماً نقدياً صارماً فيما بعد، حيث يعوض وجود الامكانيات الوفيرة عن ضرورة إجهاد العقل للخروج بحلول تكتيكية إبداعية ويعوض حتى عن الاضطرار إلى التشكيك بصحة الاستراتيجية برمتها. ويعود هذا الميل إلى سوء فهم الترابط الحيوي بين العنصر السياسي والعنصر العسكري، كما يعكس محاولة عدم الاقرار بضرورة التغيير من خلال الاغراق بالعمليات وصوت إطلاق النار. والسخرية هي أن طغيان الشعور بضرورة تحقيق المكاسب السياسية بأي ثمن يؤدي إلى الشعور بأن «أي كلام» (بالاصطلاح الشعبي) عسكرياً سيحقق الحد الأدنى المطلوب سياسياً، وكأن الأهداف السياسية لا تحتاج إلى معايير صارمة لقياس الاداء والانجاز مثلما تحتاج الممارسة العسكرية!

تعكس العمليات البحرية الفلسطينية حقيقة مريرة هي ضعف العمل العسكري - التنظيمي داخل الارض المحتلة والذي لا تقدر القيادة الفلسطينية أن تعتمد عليه لتحقيق الأهداف السياسية نفسها التي تسعى العمليات البحرية إلى تحقيقها. فقد عانى العمل السري في الداخل، على الدوام، من شوائب أساسية أدت إلى تراجع واضح في عدد العمليات واتساع رقعتها الجغرافية. وصحيح أن فترات متقطعة نشأت حين نما العمل، ومثلاً بعد عقد اتفاقية كمب ديفيد، غير أن هذه الحالات النادرة أكدت القاعدة العامة بتدني العمل بدلاً من إلغائها. وتمثلت أهم عيوب العمل السري في الحجم الكبير للخلايا ومحاولة بناء الشبكات الواسعة المترابطة، وفي عدم اتباع التدابير الأمنية الصارمة من قبل العاملين في الداخل والخارج على حد سواء، مما أدى إلى اعتقال أو مقتل أو هروب العشرات في كل مرة قبض فيه على فرد واحد من أفراد أية خلية. وشملت العيوب الأساسية، أيضاً، قيام نفس الافراد أو الخلايا بالنشاط العسكري والسياسي والتنظيمي دون تمييز مما خلق ثغرات أمنية وأعاق التخصص وسوء اختيار وتهيئة الاعضاء الجدد واقتضاب تدريبهم العسكري والأمني. وقد تعلم بعض القائمين على هذا العمل، خلال عقد السبعينات، دروساً أولية من هذه التجربة، كما دل اللجوء إلى الخلايا الصغيرة أو حتى الفردية وفصل النشاط العسكري عن السياسي أو النقابي وما شابه. غير أن الوضع الاجمالي لم يختلف جذرياً من منتصف الثمانينات عنه في بداية السبعينات بعد خروج حركة المقاومة من الاردن، حيث ما زالت نسبة عالية من الخلايا تسجل مستوى متدنياً من النشاطية، وما زالت الاستخبارات الاسرائيلية تكتشف الشبكات الكبيرة. ولعل السمة البارزة في العمل السري الفلسطيني في الارض المحتلة، والتي

تلفت الانتباه، أكثر من أي شيء آخر بسبب استمرارها طيلة خمس عشرة سنة مضت، هي الارتفاع الشديد في عدد العاملين الذين يتعرضون إلى الاعتقال قبل تنفيذ أي عمل عسكري اطلاقاً، يقابلهم العدد اليسير للذين ينجحون في القيام بأكثر من عملتهم الأولى. فشهد العمل السري نسبة تقلب مرتفعة جداً في العنصر البشري ولم يحتفظ بالعناصر المخضمة.

نجم هذا الوضع، على ما يبدو، عن السعي الدائم لسلوك الطريق الاقصر، حيث أراد الطرف الفلسطيني أن يحقق أهدافاً سياسية أنية مما تطلب الرمي بالعناصر البشرية المتوفرة اعتبارياً في الميدان للقيام بعمل عسكري فوري، بغض النظر عن حقيقة الامكانيات والظروف الميدانية. فتعرض عاملو الداخل إلى معدل استنزاف أعلى من اللازم بسبب اضطرارهم إلى القيام بحجم من النشاط لم يكونوا مهيين له تنظيمياً وتدريبياً. وكلما فقدت حركة المقاومة في الداخل العناصر المدربة، كلما اضطرت إلى اللجوء إلى عناصر جديدة «طازجة» غير مجربة لا تتمتع سوى بحماسها وإخلاصها وليس بخبرتها وقدراتها الفنية. وبسبب ذلك وجدت القيادة الفلسطينية نفسها في مأزق تمثل مخرجه الوحيد في اعتماد الصبر في بناء الافراد الكفؤين، ضمن اختصاصات متنوعة، للقيام بعمل عسكري متقدم نوعياً يتمتع بالاستمرارية ويأتي بالردود السياسي - المعنوي على المدى الأطول. غير أنه لا يبدو أن أي تنظيم فلسطيني قد سلك هذا البديل، لأن الجميع يبحثون عن تسجيل «النقاط السياسية»، ولأن أحداً لم يمتلك رؤية سياسية بعيدة المدى يبني لأجلها اصلاً. ويفسر ما سبق الصفة الموسمية للنشاط العسكري الفلسطيني في الارض المحتلة، بل ويفسر الصفة الموسمية لكل اوجه النشاط الفلسطيني في الداخل التي تدار من الخارج مما منع بناء استراتيجية منظمة للمقاومة المدنية أيضاً، حيث عجزت حركة المقاومة عن بناء عمل عسكري - تنظيمي دؤوب يكتسب صفة الاستمرارية من جهة، ولم تنتفض بحماس، من الجهة الأخرى، لتقدم الامكانيات المالية السخية لتنفيذ العمليات بقدر اندفاعها حين أرادت اثبات الوجود بمناسبة سياسية معينة.

وإنه لمن الملفت للانتباه أن الهدف السياسي الذي كانت القيادة الفلسطينية تسعى إلى تحقيقه بواسطة فورة العمليات العسكرية او الانتفاضات الشعبية في الداخل، غالباً ما كان يتعلق بتطورات سياسية - دبلوماسية خارج الارض المحتلة، وقلما ارتبط بالتأثير على فلسطيني الداخل أو حتى على الاسرائيليين. إن الغريب في الأمر، أيضاً، هو أن القيادة الفلسطينية لم تع، على ما يبدو، أن وجود أداة عسكرية أو سياسية منظمة فاعلة على شكل تنظيم سري أو جماهير مندفعة جاهزة للتحرك عند «كبسة زر» حسب رؤية القيادة العليا للأولويات، يعتمد على خلق وبناء وصيانة العمل السري المنظم بنفس الاتقان والتفاني الذي تتطلبه استراتيجية الحرب المطلقة ضد الاحتلال. وقد أدى منهج حركة المقاومة، الساعي إلى تحقيق المكاسب السريعة حتى لو تطلب ذلك استهلاك عناصر العمل المستقبلي وعدم ترك أي احتياط (بكلمة أخرى، مراهنه المستقبل على مكسب فوري في الحاضر كما يفعل المقامر)، إلى فقدان الكوادر المخضمة وغياب العناصر القيادية القادرة على إدارة العمل من الداخل ومحاولة معالجة الأمور بالمال، مما أدى، نهاية، إلى تراجع دور العمل المنظم في الارض المحتلة الذي يُدار من الخارج.

ويلاحظ أن العمل العسكري في الارض المحتلة يسلك اتجاهات جديدة في الآونة الأخيرة،

حيث يُظهر بعض النواحي الايجابية الجديدة، رغم استمرار بعض السمات السلبية القديمة. وتتمثل أهم التطورات الايجابية في ارتفاع عدد العمليات الصغيرة التي تتكرر في منطقة واحدة لترهق المحتل، وفي اعتماد الأشكال الملائمة لقدرات وإمكانيات العاملين في الداخل، وفي الاتكال على الذات والعمل الفردي واستخدام الوسائل البدائية. فقد انتشرت أعمال إلقاء القنابل الحارقة «مولوتوف» المصنوعة محلياً، وكذلك حالات زرع العبوات المصنوعة من المواد الأولية. غير أن ما لفت انتباه المراقبين وأثار قلق المسؤولين الاسرائيليين هو اغتيال الجنود الاسرائيليين بواسطة الخناجر والمسدسات ومحاولات اقتباس الاشكال العسكرية المتبعة في جنوب لبنان مثل وضع العبوات الناسفة على حواف الطرق أو تفخيخ السيارات. كما يلاحظ استخدام الاسلحة الاسرائيلية، اضافة الى الاسلحة المصنوعة محلياً، في الكثير من العمليات، وخاصة القنابل اليدوية التي شاع إلقاؤها على الدوريات والمراكز الاسرائيلية مؤخراً.

تدل هذه الاشكال الناجحة (الناجحة بمعيار إلحاق الضرر المادي والمعنوي بالعدو وإفلات المنفذين من المطاردة) على تعلم بعض العاملين في الداخل، على الأقل، للدروس من التجربة السابقة، حيث يعملون ضمن مجموعات صغيرة أو فردية غير متصلة ببعضها البعض، ويختارون الاهداف بدقة، والتي تنفع ضدها الاسلحة المتوفرة لديهم. لكن يبدو أن منفذي هذه العمليات ينقسمون بين الشبان المتحمسين الذين يعملون بمبادرتهم الخاصة، وبين المنتظمين رسمياً بحركة المقاومة الذين يتصلون بالخارج. فيتسم عمل المجموعة الاولى بالعفوية وببساطة الوسائل وبدائيتها، مما يحد من فاعليتها إلى حد ما؛ أما المجموعة الثانية، فيبدو أن ارتفاع مستوى عملها يعود إلى اعتمادها على الذات في شؤون التخطيط والاستطلاع والتسلح، مما يعكس درجة أعلى من السابق من المبادرة والابداع والنجاح الأمني. وتجدر مقارنة نتائج عمل هاتين المجموعتين بنشاط الخلايا التي تعتمد على الادارة والتزود من الخارج، حيث تعجز هذه المجموعة عن القيام بنشاط مستمر ما دامت بلا امكانيات مادية. لكن يظل يعاني الجميع من نقص الاسلحة والعتاد، مما يعني، مثلاً، استخدام عبوات صغيرة متدنية المفعول في أوضاع تتطلب عبوات أكبر. ولا مانع في زرع عدد كبير من العبوات الصغيرة، الا انه يجب الارتقاء الى عبوات اكبر في بعض الاحيان لايقاع إصابات اكثر، وإلا يمكن أن تفقد العبوات بعض أثرها المعنوي والمادي على العدو. ويبقى الاستنتاج أن التنظيمات الفلسطينية خارج الارض المحتلة تعجز عن إعادة تنظيم عملها العسكري في الداخل على أسس أكثر عقلانية وفعالية، وتعجز عن التغلب على الصعوبات التي تعيق تهريب المواد الحربية إلى الداخل. فإما يعكس ذلك نظرة عدم اهتمام إلى وضع الداخل وسوء فهم حقيقة اعتماد الاحوال السياسية لمن هو في الخارج على مجريات الامور في الداخل، أو يدل على العجز عن تطوير الوسائل في الداخل الكفيلة بتحقيق الغايات المرجوة. ومهما كان من أمر، فإن حركة المقاومة الموجودة في الخارج باتت أقل قدرة على تنفيذ العمل وتوجيه الامور في الداخل حالياً.

تقدم تجربة المقاومة المسلحة للاحتلال الاسرائيلي في لبنان منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ دروساً عملياتية وسياسية هامة. ويمكن النظر إلى هذه التجربة على أنها أفضل التجارب التي خاضتها حركة المقاومة الفلسطينية والقوى العربية الاخرى، بمعيار الاساليب المتبعة

والنتائج المحققة. وتجدر الإشارة الى ان الملاحظات التالية تتعلق بالعمل العسكري الذي قامت به القوات الفلسطينية المتفرغة حتى أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، أي قبل ترحيلها إلى شمال لبنان، وبالعامل الذي قامت به الخلايا السرية في مخيمات صيدا وصور.

تتمثل أهم الدروس العملية باتباع الاجراءات العسكرية المطلوبة عند القيام بعمل عسكري منظم ومؤثر. فقد تم تخطيط العمليات تخطيطاً جيداً أخذ في الحسبان المتطلبات والاهداف المرجوة والعواقب المتوقعة، كما تم استطلاع الاهداف والمناطق المجاورة لها وطرق الانسحاب أو نقاط الاختباء، استطلاعاً دقيقاً وأحياناً متكرراً. وقد اختيرت المجموعات القتالية، من حيث حجمها وتركيبها وتسليحها، بدقة، كي تناسب الامكانيات الذاتية وطبيعة الهدف. ثم لحق تنفيذ العملية تسجيل حيثيات التحضير والتنفيذ، من أجل تقييم التجارب وتعلم الدروس. ويلاحظ أن المخططين أصروا على التنوع في كافة النواحي، أي في طبيعة الاهداف (القوافل، والدوريات الراجلة، والمواقع الثابتة، والأفراد) وطريقة مهاجمتها (الاسلحة المباشرة كالرشاشات والقوافل الصاروخية، والصواريخ، والعبوات الناسفة) وتوقيت ذلك (ليلاً أو نهاراً) ومكان ذلك (الشوف، والساحل، والمدن، والقطاع الاوسط، والقطاع الشرقي). كما اتبعت الخلايا السرية تحت الاحتلال اشكالا تنظيمية مناسبة لا تؤدي إلى كشف طرق العمل أو بقية أفراد الخلية أو الشبكة عند القبض على أحد اعضائها من قبل العدو.

يفترض أن اتباع هذه الاجراءات العسكرية يشكل امراً تلقائياً وطبيعياً لدى أية مجموعة تمارس النشاط المسلح، وقد طبقتها القوات الفلسطينية ضمن حدود أدنى في اواخر الستينات، إلا أن حلول السكون على جميع الجبهات العربية وتحول القوات الفلسطينية نحو التشكيلات العسكرية الكبيرة خلال السبعينات. أدى إلى تراجع ملموس في تطبيق هذه البديهيّات. وقد عزز هذا الاتجاه السلبي التورط، طوعاً أم قسراً، في الصراعات العربية الداخلية مما حمل انعكاسات نفسية سلبية على المقاتلين الفلسطينيين الذين باتوا يشعرون، نهاية، بأنهم يقاتلون في غير موقعهم الطبيعي، وجعلهم غير آبهين للتفاني العسكري. على أية حال، فإن اعتماد هذه الاساليب العسكرية الناجحة قد أضفى طابعاً ايجابياً بالغاً على العمل العسكري الفلسطيني في لبنان بعد ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. وتجسد ذلك بمعدل مرتفع من النشاط العسكري ومن الخسائر الاسرائيلية، وكذلك في انجازين هامين هما تخفيض الخسائر البشرية العسكرية الفلسطينية - اللبنانية إلى نسبة ١ إلى ١٠ فحسب من الاصابات الاسرائيلية وتنفيذ العمليات دون حاجة للاضطرار إلى انفاق الأموال الطائلة عليها. أي ان نسبة المردود إلى الكلفة كانت مرتفعة جداً.

وقد جاءت مساهمة هامة في خلق الظروف المؤاتية للعمل المسلح الواسع النطاق، في المواقف والشعارات السياسية التي جرى في ظلها النشاط العسكري. فتمثلت الدروس السياسية في تحديد هدف واضح قابل للتحقيق، يجمع القوى الشعبية والحزبية ويوحدها، الا وهو فرض الانسحاب الكامل على قوات الاحتلال، وفي التعامل مع كافة القوى وتقديم العون التدريبي والتسليحي لها، رغم أية اختلافات سياسية أو عقائدية. كما شملت الدروس تشجيع المقاومة المدنية وتنمية دورها المباشر وغير المباشر في التأثير على الاحتلال نفسياً ومن خلال إرباكه وتشتيت قواه. وقد تعلم المقاتلون العرب أن يواجهوا العمل العسكري والسياسي

بحيث يؤثر على معنويات وولاءات الجماعات المتعاملة مع اسرائيل، وكذلك أن يختاروا الاهداف العسكرية التي تتمتع بأكبر تأثير نفسي وسياسي على قادة وجنود وجمهور العدو الاسرائيلي. إن هذه الاهداف هي تلك التي تحتوي على عنصر بشري اسرائيلي مرتفع ويمكن ضربها بطرق مثيرة مثل الكمائن النهارية أو العمليات الانتحارية، مما يبقي الحرب الدائرة في لبنان في اذهان الجمهور الاسرائيلي. ويلاحظ، أخيراً، أن حركة المقاومة الفلسطينية أصرت على عدم اصدار البيانات باسمها، بل باسم المقاومة الوطنية اللبنانية غالباً، وقد تجنبت الادعاءات المبالغية، فكان من شأن ذلك التواضع زيادة المصداقية وجني المكاسب الأمنية - العسكرية الاضافية كإرباك العدو بخصوص هوية الطرف المنفذ وطبيعة التنسيق بين القوى الوطنية المقاتلة.

لكن عانت هذه التجربة الناجحة، على المستوى الفلسطيني الذي يعيننا هنا، من مجموعة مترابطة من الشوائب، فيلاحظ أن الفضل في تنفيذ هذا المعدل المرتفع من العمليات العسكرية وبذلك المستوى الادائي المتقدم عاد إلى بعض الضباط بمستوى أمر كتيبة فما دون الذين تمتعوا قبل كل شيء آخر بإرادة القتال وبروح المبادرة والجرأة. ويجب التأكيد، للحق والانصاف، أن مبادرة مثل هؤلاء الضباط لم تات مخالفة للتوجه العام للقيادة الفلسطينية، بل جاءت متمشية ومنسجمة مع توجهات القيادة بخصوص مقاومة الاحتلال، والتي انعكست أيضاً بتوفير الامكانيات التسليحية والمالية والتموينية والتدريبية لتصعيد العمل العسكري من قبل أي طرف يرغب في ذلك. إلا أن التوجه العام غير كاف، لوحده، لضمان تنفيذ الاستراتيجية العسكرية المرجوة، بل يتطلب الأمر ملاحقة شخصية ومباشرة من قبل القيادة السياسية العليا (والتي تعتبر نفسها قيادة سياسية - عسكرية بالمقام الاول). وقد غابت هذه المتابعة إلى حد ما، بدليل أن الكثير من الوحدات الفلسطينية لم يشارك سوى جزئياً أو حتى مطلقاً بالعمل العسكري ضد الاحتلال طيلة تلك السنة وكان العديد من هذه الوحدات بأمرة ضباط انضموا إلى الانشقاق عن «فتح» لاحقاً. ويعني غياب المتابعة القيادية المطلوبة أنه لولا وجود أولئك الضباط المبادرين المذكورين سابقاً، لما قامت القوات النظامية الفلسطينية (أي القوات المنفرغة والملتزمة بالوامر العليا، تمييزاً عن الجماعات المستقلة ذاتياً والتنظيمات اللبنانية) بذلك المعدل المرتفع من النشاط العسكري ضد الاسرائيليين.

إلى هذا، كان يمكن تجاوز حالة الغياب القيادي والتغلب عليه، رغم واقع الشتات خارج لبنان واستشهاد العميد سعد صايل (أبو الوليد) الذي كان يدير القوات المتبقية في سهل البقاع والشمال ويؤمن اتصالها بقيادة م.ت.ف.، لو وجد ضباط كفؤون ومبادرون في المراتب الميدانية القيادية في داخل لبنان. ويذكر أن الضباط الأكفاء المذكورين أعلاه لم يتمتعوا بالنفوذ الأوسع وبالصلاحية الرسمية لتحريك بقية الوحدات المقاتلة. إن افتقار القيادة الفلسطينية إلى الضباط بمستوى قادة اركان وقوات وكتائب قادرين (وراغبين) على تقدير الموقف واتخاذ القرارات لم ينشأ من فراغ طبعاً، بل نتج عن سلسلة من السياسات والاختيارات والتعيينات التي تمت قبل وبعد حرب العام ١٩٨٢. ولم تفلت التنظيمات الفلسطينية الاخرى من هذا الوضع، حيث اشتركت جميعاً بافتقار القادة الكفؤين. وقد اشتركت هذه التنظيمات أيضاً في امتلاك القدرات المادية لخوض القتال وفي امتلاك، نظرياً



على الأقل، الدوافع لذلك (ضرب إسرائيل وتحرير فلسطين)، إلا أنها لم تظهر الرغبة الداهمة في خوضه. ولم يتميز «المنتفضون» ضد حركة «فتح» بحماسهم على القتال إذ أنهم لم يوظفوا سوى جزء يسير من طاقاتهم البشرية والمادية ضد الاحتلال الاسرائيلي في لبنان وفلسطين، وقد تضاعف تلكؤهم بعد أن احتكروا الساحة واحتشدوا بأسلحتهم الثقيلة في البقاع والشوف بعد ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣. أو يمكن تلخيص العبرة المستنبطة من هذه التجربة في حقيقة أن الاداء القتالي الجيد ينبع من المنهج السياسي المقاتل قبل أن ينبع من الكفاءة التقنية العسكرية.

انعكس التراجع في رغبة حركة المقاومة الفلسطينية بخوض القتال الرئيسي، بالنزوع نحو اقتناء الاسلحة الثقيلة. وقد دلت تجربتا حرب الجبل في لبنان في نهاية صيف ١٩٨٣ وحرب طرابلس في أواخر العام نفسه على ميل القوات الفلسطينية نحو خوض القتال فحسب ضمن تشكيلات كبيرة مزودة بالاسلحة الثقيلة. ولم يكن هذا الميل بجديد، إذ انه ظهر في النصف الاول من عقد السبعينات، بعد «تجيش» قوات «فتح» في ١٩٧١ - ١٩٧٢، وتكرس خلال الحرب الاهلية اللبنانية وما بعدها. غير أن الوحدات أو التنظيمات الوحيدة التي تشبثت باحتفاظها بالتشكيلات الكبيرة والاسلحة الثقيلة، رغم دروس حرب ١٩٨٢ الداعية إلى تبني شكل المجموعات الصغيرة الخفيفة التسليح، كانت تلك التي مارست الحد الأدنى فقط من القتال ضد العدو الاسرائيلي. ويجدر التأكيد أنه يمكن للأسلحة الثقيلة، من مدفعية وراجمات صواريخ متعددة الافواه وديبابات ومدافع مضادة للطائرات، أن يكون لها دور ايجابي في القتال الفلسطيني حين تسمح الظروف بذلك، كما دلت تجربة «الستار الناري» الذي قدمته المدفعية الفلسطينية لحماية مخيم تل الزعتر خلال حصاره في العام ١٩٧٦، وتجربة تحدي المدفعية والطائرات الاسرائيلية أثناء حصار بيروت في العام ١٩٨٢. إلا ان الاسلحة الثقيلة عالية الكلفة، بشرياً ومالياً وادارياً ولوجيستيكياً، وهي شديدة التعرض للوسائط المعادية مما يُسهّل تدميرها وهدر الاستثمار الموضوع فيها.

يظهر من التجربة الفلسطينية في مجال استخدام الاسلحة الثقيلة أن المدفعية قد قدمت مساهمتها الأكبر حين عملت انطلاقاً من مناطق آمنة، لكنها فقدت الكثير من فعاليتها حين اضطرت إلى الانتقال المستمر أو تعرضت إلى الهجوم المباشر، وأن الدروع لم تقدم مساهمة تذكر منذ الحصول عليها العام ١٩٨٠، بل تعرضت الى الشلل والاصابة دون تحقيق مردود يذكر في حرب ١٩٨٢ وحرب الجبل وحرب طرابلس. وقد أدى الاصرار على استخدام الاسلحة الثقيلة، على انواعها، إلى تحويل الموارد البشرية للمموسة من الوحدات القتالية الامامية نحو العمل كطواقم لتلك الاسلحة، في وقت باتت فيه تلك الموارد البشرية شحيحة متضائلة. ويلاحظ أن غالبية الوحدات العسكرية الفلسطينية قد عادت على الفور، بعد حرب ١٩٨٢، الى التزود بالاسلحة الثقيلة، فرأينا المقاتلين في معسكرات اليمن والجزائر والعراق يستعرضون المدافع وناقلات الجنود المدرعة وطائرات الهليكوبتر، بينما جابت دبابات ت - ٥٤ / ٥٥ طرق البقاع والشوف. كما يلاحظ ان الحصول على الاسلحة الثقيلة رافقه الميل نحو العمل بتشكيلات كبيرة، التي تتحرك ببطء فتتعرض إلى الذبران المعادية وتحتاج إلى غطاء ناري صديق أقوى. وكانت النتيجة أن تراجع التكتيك القتالي الفلسطيني، وتدنّت عناصر المبادرة والابداع والارتجال والاقدام. فقد أبدت القوات المنشقة التي اشتركت في حرب الجبل في صيف

١٩٨٣، مثلاً، والتي أطلقت على نفسها اسم «قوات العودة إلى بيروت»، جموداً تكتيكياً وعملياً بارزاً عززه الميل النفسي نحو الاتكال على الاسلحة البعيدة المدى ذات الصوت الكبير والتي لا تتطلب التقدم الجريء من قبل المجموعات البشرية الصغيرة المترجلة للتغلغل إلى داخل المواقع المعادية.

حققت وحدات فلسطينية أخرى، في المقابل، نجاحاً أكبر حين تخلت عن أسلحتها الثقيلة عندما تطلبت الظروف ذلك. وكانت هذه الوحدات مدربة أصلاً على العمل ضمن مجموعات صغيرة خفيفة التسليح، فكان من السهل بالنسبة إليها أن تتحول نحو التكتيكات والأشكال التنظيمية والاسلحة التي تناسب الاعتماد على عنصرها البشري وليس على الاسلحة الثقيلة. ولم ينطبق ذلك النجاح على حالات الحرب الغوارية خلف خطوط العدو فحسب، بل وأيضاً خلال المعارك الكبيرة الطاحنة، حيث نجحت الوحدات الصغيرة ذات التسليح الخفيف من السيطرة على المنطقة المجاورة لسوق الغرب وعلى يحمدون خلال حرب الجبل في صيف ١٩٨٣ (لم تتزود بأسلحة ثقيلة، سوى براجمتين صغيرتين متنقلتين)، ونجحت حتى في صد الهجمات المضادة للجيش اللبناني، دون دعم مدفعي أو مدرع. كما أبدت هذه الوحدات مرونة عالية خلال انسحابها اللاحق من سهل البقاع نحو طرابلس، وطم خلال المعارك التي دارت في الشمال في نهاية ١٩٨٣، حيث حاولت أن تحتفظ بالمبادرة الميدانية بواسطة الاغارات الليلية والهجمات المضادة المستمرة. وربما يؤدي الاختلاف بالاهداف المرجوة الى ذلك الاختلاف الشديد في منهجي العمل العسكري: فتتكل المجموعة الاولى على الاسلحة الثقيلة وتتعرض بها، بينما تعتمد المجموعة الثانية على العنصر البشري ولا تحسب حساب الاسلحة الثقيلة أو المتوسطة سوى اذا سمحت الظروف باستخدامها ضمن تكتيك خلاق. فيريد أصحاب الاسلحة الثقيلة الظهور بمستوى الجيوش، وبالتالي الدول، المعترف بها، فيهتمون بامتلاك أداة عسكرية ذات مظهر مؤثر؛ بينما تقيس المجموعة الاخرى صحة اختيار كل سلاح أو شكل تنظيمي أو تكتيك قتالي بمدى فعاليته ضد العدو المباشر.

ويبدل الاتكال المبالغ فيه على الاسلحة الثقيلة والأشكال التنظيمية الكبيرة وعلى التكتيكات القتالية الجامدة المرافقة لها، على حقيقة أن الاستراتيجية السياسية - العسكرية الشاملة التي تبنتها مختلف الأطراف الفلسطينية عملياً، باتت تتسم بسمات منطلق الدولة، وغدت تستخدم الاداة العسكرية كما تستخدمها الدول أي أن حركة المقاومة صارت تخوض اللعبة السياسية الاقليمية والدولية وتعتمد على التحالفات المصلحية لحماية الذات، وأخذت تنظر الى دور الاداة العسكرية على انه استعراضي - نفسي يضمن حداً أدنى، فقط، من القدرة على تنفيذ العمليات الموسمية البارزة وعلى حماية المقر الاداري الفلسطيني في بيروت. وذلك بدلاً من خوض المجابهة اليومية، السياسية والعسكرية، مع اسرائيل ومن الاعتماد على بناء القوى الذاتية بواسطة العمل السياسي والتنظيمي والجماهيري الدؤوب.

وقد عكس التحول الى الشكل العسكري النظامي الثقيل والجامد، في الجوهري، حقيقة تغير النظرية إلى المواجهة مع اسرائيل، رغم الشعارات المطلقة، من كونها مواجهة سياسية وعسكرية يومية تستوجب استخدام الأشكال القتالية المتاحة حسب الامكانيات الفلسطينية والظروف الميدانية والاقليمية، إلى الاعتقاد بأنه يمكن تجميدها ميدانياً أو إرجاؤها الى المحافل الدولية. وجاء عنصر آخر يرفد هذا الاعتقاد، هو انفجار الصراعات العربية الداخلية في لبنان:

فلسطينية - فلسطينية، فلسطينية - سورية، فلسطينية - لبنانية، لبنانية - سورية، لبنانية - لبنانية - لبنانية. فمما لاغراء بخوض المعارك الداخلية ليس لأنها ملحة فحسب، بل وبسبب الوهم بإمكانية الفوز فيها، مما غدّى، بدوره، اللجوء إلى استخدام القطاعات الكبيرة الثقيلة التسليح لأنها قادرة، نظرياً، على حسم الموقف المحلي أو ردع الخصوم الصغار. ويفسر ما سبق، إلى حد بعيد، ميل القيادات السياسية - العسكرية الفلسطينية، منذ عشر سنوات، نحو خوض الصراعات السياسية (وبأوجهها العسكرية طبعاً) في داخل لبنان ونحو تكريس الجهود المادية الكبيرة لذلك الغرض، طوعاً أم اضطرارياً. والحق يقال ان كثيراً من هذه الصراعات الداخلية كان لا بد من خوضها، حين وجدت حركة المقاومة نفسها في موقع دفاعي، إلا أن التنظيمات الفلسطينية وقعت في مطب تنظيم نفسها ونشاطها على أساس خوض الصراعات الداخلية أكثر منها على أساس الصراع مع إسرائيل.

يلاحظ من تجربة الاستخدام الفلسطيني للتشكيلات الكبيرة المزودة بالأسلحة الثقيلة أن القوات الفلسطينية باتت عاجزة عن القتال الفعّال سوى في مناطق وجد فيها حلفاء أو تأمن لها غطاء عسكري - أمني من قبل طرف قوي آخر، كمنطقة البقاع الغربي قبل صيف العام ١٩٨٢ ومنطقة الشوف بعده، اللتين وقعتا تحت المظلة السورية. أما حين وجد خصم قوى قادر على ردع أو حتى هزيمة القوات الفلسطينية عند اقترابها من مناطق، كـ«القوات اللبنانية» أو إسرائيل، ظهر الارتباك وفقدان التجانس والتنظيم وتم اللجوء إلى خطوط تماس ثابتة. أي أن القوات الفلسطينية تبنت شكلاً وتسليحاً وتكتيكاً أدت إلى إبطاء حركتها وزيادة تعرضها إلى الشلل من قبل أي عدو يمتلك الوسائط المضادة المتفوقة، كماً وتكنولوجياً (إضافة إلى تفوق التدريب والتنظيم)، مما عطل عليها بالتالي العمل ضد أعداء من هذا النوع أو في مناطق لا تتمتع القوات الفلسطينية فيها أصلاً بدرجة من التفوق.

وضعت القيادة الفلسطينية نفسها في مأزق، إذ، حيث عجزت عن خوض القتال بالقوات المتوفرة لديها ضمن ظروف المواجهة مع إسرائيل بسبب تمسكها بشكل عسكري غير قادر على العمل ضمن تلك الظروف. ومالت حركة المقاومة الفلسطينية، منذ منتصف السبعينات وخاصة بعد العام ١٩٨٢، نحو خوض القتال فقط مع الخصوم الذين أمكنت مواجهتهم وهزيمتهم بواسطة القوات المحفلة، وتجنب القتال الرئيس مع أي خصوم آخرين. وهكذا وجدت حركة المقاومة نفسها تخرق مبدأ المحافظة على الهدف، من خلال مقاتلة المجموعات العربية وليس إسرائيل.

لكن لم ينشأ هذا الوضع صدفة، ولم ينتج عن خلل فني أو سوء توقع فحسب، بل عكس رؤية سياسية ومنهجية متكاملة. فيبدو وكأنه تم تبني النمط العسكري الثقيل، نهاية، لأنه يتجنب، في الواقع، ضرورة خوض القتال. بل ويبدل التمسك بالنمط الثقيل الذي يمنع مجابهة أي عدو يتفوق بالاشكال الثقيلة، على عدم الرغبة في مواجهة ذلك العدو عسكرياً أصلاً. وإلا فلماذا لم يتم التخلي عن الاشكال غير المناسبة لصالح الاشكال والتكتيكات الناجعة ضد العدو؟ وقد نجحت تجربة العودة إلى النمط الغواري الخفيف نجاحاً لامعاً في جنوب لبنان بعد صيف العام ١٩٨٢، لكن لم يرقم بالتجربة سوى أولئك الذين ارادوا حقيقة ان يقارعوا العدو، بينما وقفت وحدات وتنظيمات فلسطينية عديدة جانبا، وامتنعت غالباً عن ارسال مجموعاتها البشرية ضد الاهداف الاسرائيلية في الشوف والجنوب، لكنها هي نفسها التي زحفت بدروعها

ومدأفعا حين ارتبط الامر بمهاجمة سوق الغرب (علماً أنها وصلت متأخرة) أو اقتحام المخيمات الفلسطينية في الشمال. ويصعب، أخيراً، تفسير تمسك كافة التنظيمات الفلسطينية بأشكال عسكرية تمنع عملياً مواجهة إسرائيل سوى بأنه يعكس موقفاً سياسياً ممتنعاً علاوة على جمود الفكر والمنهج العسكريين.

قدمت الحرب ضد المخيمات في بيروت، في ربيع ١٩٨٥، حالة أخرى لانجازات حققها بعض الضباط والعناصر المبادرين، رغم النواقص المادية والخلل القيادي. فقد ابتدأت هذه الحرب دون ان يتمتع المدافعون بالقدر الكافي أو المتوقع من الامكانيات: الاسلحة الفردية، والمضادة للدبابات، والذخائر والاسلحة المتوسطة، والالغام، وحتى الاسمنت واكياس الرمل (وينطبق ذلك خاصة على مخيمي صبرا وشاتيلا). كما أدت الخلافات التنظيمية المستمرة الى منع امكانية التنسيق قبل المعركة، وإلى توزيع المحاور والمواقع بين التنظيمات كما هي العادة المعهودة، كما أدى الى عدم تجانس الخط الامامي. ويعني ما سبق أن كل إنجاز تم تحقيقه خلال هذه الحرب، تم تحقيقه بالرغم من النواقص المذكورة و فقط بفضل نوعية الكوادر المحليين. ويلاحظ أن ظاهرة نشأت بالتعويض عن الخلل في الرؤية الشمولية وفي التخطيط والتوقع وفي الإدارة الشاملة للمعركة وفي رصد الامكانيات من قبل الأطر القيادية الفلسطينية، بإقدام وصبر وابتكار الضباط الصغار والعناصر المقاتلة. ولم تكن هذه الظاهرة جديدة، في الواقع، فهي تميز منذ زمن العمل في الأرض المحتلة أيضاً، أو يمكن تلخيص المنطق الذي يوجه سلوك الأطر القيادية، على أنواعها، نحو الأشخاص الذين سيطلقون في الميدان عواقب السياسات العليا، في مبدأ تحويل النقص الى فضيلة. فجدد ان يكون هناك اناس في الأرض المحتلة يحوّلون كل ما في أيديهم سلاحاً ضد الاحتلال حتى اذا افتقروا الى أنواع الاسلحة التي من شأنها ان تزيد من فعالية عملياتهم؛ وعظيم ان يكون هناك اناس يقاتلون دفاعاً عن المخيمات بالرشاشات ويضع طلقات وبلا مدفعية أو اكياس رمل أو مصل أو معدات طبية؛ لكن لا يبرر يقين القيادات بوجود مثل هؤلاء الذين لا خيار لهم سوى الاخلاص لقضيتهم، تحويل سياسة الاهمال أو سوء التخطيط أو سوء التصور الى استراتيجية رسمية. فالنقص ليس فضيلة متى تحول الى مسلّم به دائم، ويؤدي استمراره، نهاية، الى احباط الكوادر والجماهير وابتعادها عن العمل، ضمن الشعور بان المردود لم يكن، ولن يكون، بحجم التضحية في ظل تلك الاستراتيجية.

### في السياسة والمنهج والاخلاق

تثير التجربة العسكرية الفلسطينية مجموعة تساؤلات حول الوسائل والغايات، وحول ابعادها السياسية والمنهجية والاخلاقية. فأية اهداف يخدمها العمل العسكري الفلسطيني؟ وهل تناسب الوسائل المختارة الغايات المنشودة؟ وهل تتمتع الوسائل باستخدام سليم؟ وما هو حساب الكفاءة والمردود، السياسي والاخلاقي، للعمل العسكري؟ نتدرج، في محاولة الاجابة على هذه الاسئلة وغيرها، من الجوانب العملية إلى المنهج الذي يوجهها، لنتطلع الى الابعاد السياسية والاخلاقية للممارسة العسكرية. ننتقل بمسألة استخدام الاداة العسكرية. ويرتبط ذلك بتحديد الهدف النهائي المرجو للنشاط السياسي والعسكري، ثم باختيار الوسائل الكفيلة بتحقيقه، وأخيراً بالادارة الكفؤة

لتلك الاداة بحيث تعمل ميدانياً بكامل طاقتها. وقد شهدت التجربة الفلسطينية تناقضاً شديداً في هذا المجال، فيمكن القول ان القيادة الفلسطينية استخدمت الاداة العسكرية استخداماً حكيماً، او على الاقل ناجحاً، قبل العام ١٩٧٣، بمعيار تحديد الاهداف المرحلية واختيار التكتيكات الملائمة لها. ثم بات الهدف الفلسطيني الواضح، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، هو اقامة «السلطة الوطنية» على اية ارض يتم استرجاعها من اسرائيل. وبات من الواضح ان جميع التنظيمات الفلسطينية صارت توافق على ذلك الهدف وعلى تحقيقه من خلال المفاوضات الدبلوماسية التي ستنتهي بالاعتراف باسرائيل، كما دلت موافقتها على مشروع بريجنيف (مثلاً، لا حصراً). فتحول النشاط العسكري الفلسطيني، بعد العام ١٩٧٣، الى موقف الجمود والتريث، وصار التركيز على العمليات الاستعراضية، من بحرية وانتحارية (في العام ١٩٧٤)، للتعبير عن الاعتراض على مسار الاتصالات الدبلوماسية واستثنائها لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد انخفض العمل السري في الارض المحتلة في هذه الفترة الى ادنى مستوياته، ولم يعد الى النمو سوى بعد الحرب الاهلية اللبنانية، وخاصة في العام ١٩٧٧. وصاعداً. ويظهر ان هذا النمط من العمل العسكري، مضافاً الى امتلاك القوات المتفرغة في لبنان والتي «جُيشت» في النصف الثاني من السبعينات، كان احد اساس الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها م.ت.ف.، اي ان م.ت.ف. كانت تحقق الانجازات ضمن استراتيجيتها الدبلوماسية المتواضعة من خلال استخدام معين للوسيلة العسكرية في السنوات السابقة.

لكن يجب الادراك ان الانجاز الدبلوماسي، وكذلك كافة المكاسب السياسية والمعنوية التي حققتها حركة المقاومة الفلسطينية منذ اواسط الستينات، فلسطينياً وعربياً ودولياً، انما جاءت بفضل عمل عسكري تميز فقط بعناده واستمراره وليس بفعاليته وكفاءته بالمعايير العسكرية الجامدة. ويمكن القول انه اذا كان ذلك المستوى من الاداء العسكري كافياً لتحقيق تلك الانجازات، فإن الاداة العسكرية كانت بالمستوى المطلوب منها وتمتعت بالقدر اللازم، بمعيار الاحتياج الفلسطيني، من الفعالية. غير ان تحقيق المكاسب السياسية الاولى في نهاية الستينات ادى بالقيادة الفلسطينية، لاحقاً، الى اهمال العمل العسكري، حتى بات من المتعذر ان تحافظ على تلك المكاسب سوى بالاعتماد على مجموعة متقلبة، غير موثوقة، من العلاقات والتحالفات السياسية. فصارت القيادة الفلسطينية تتكل على علاقاتها وعلى نيات الحلفاء للتعويض عن ضعفها الذاتي، ودفعت ثمناً سياسياً لذلك. كما أدى الاهمال وعدم ترقية الاداء والقدرات بالاداة العسكرية إلى وضع لم تعد قادرة فيه على تنفيذ حتى الاستراتيجية الدبلوماسية المحدودة تنفيذاً افضل. وبما انه معروف ان اطراف لعبة موازين القوى الاقليمية والدولية لا تحترم من لا يقدر على حماية نفسه او فرض ذاته، فإن ما حفظ الميزان ومنعه من الانزلاق الى غير صالح القضية الفلسطينية لسنوات طويلة، كان، فقط، حالات الصمود العسكري او الاداء النوعي المتقطعة والمبعثرة بين الارض المحتلة وجنوب لبنان. وجاء مثال على ذلك في حرب آذار (مارس) ١٩٧٨، حين عاد الفضل في اصفاء طابع المقاومة البطولية والمؤثرة ومظهر الانتصار على المعركة ككل الى المواجهة المستميتة في حفنة من المواقع فحسب، وعاد ذلك بالتالي على م.ت.ف. بمكاسب سياسية ومعنوية ودبلوماسية هامة.

يتضح، عند مراجعة السجل، ان اهم الانجازات التي حققتها حركة المقاومة الفلسطينية، منذ نشأتها، تمثلت باعادة الهوية ووضع الشعب الفلسطيني على الخارطة السياسية العالمية. واذا كانت حركة المقاومة قد وضعت تلك الانجازات كاهداف لها منذ البداية، فإنها حققتها بالاداة العسكرية التي كانت متوفرة لديها. لكن حين حددت م.ت.ف. لنفسها اهدافاً اخرى كان يُفترض انها قابلة للتحقيق ايضاً من حيث المبدأ بسبب تواضعها الظاهري (اقامة الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة بواسطة التفاوض بدلاً من تحرير كامل التراب الفلسطيني بالكفاح المسلح) لم تعد الاداة العسكرية قادرة على خدمة تلك الاهداف، فيما عجزت القيادة عن ايجاد تكتيكات عسكرية جديدة ملائمة. وقد تكررت هذه الحالة بعد حرب ١٩٨٢، حين افتقرت القيادة الفلسطينية الى اداة قادرة على تلبية احتياجاتها في تحركها العربي والدولي سعياً وراء تحريك المبادرات الدبلوماسية.

عانت حركة المقاومة الفلسطينية، إذأ، من خلل جوهري في بناء وصيانة الاداة العسكرية القادرة على تحقيق الاهداف الاستراتيجية، أي بحيث يتناسب شكل الاداة التنظيمي وتسليحها وتدريبها وعقيدتها القتالية تحديداً مع تلك الاهداف. وقد ظهر ذلك بوضوح بعد العام ١٩٨٢، وبعد انشقاق حركة «فتح» في ربيع ١٩٨٣، حين بحثت قيادة م.ت.ف. عن وسيلة عسكرية ترد بها اعتبارها وتؤكد استمرار وجودها ونفوذها، فلم تجد ما تحتاج إليه، بل وقد بات من شبه المستحيل أن تجد ما تحتاج إليه. ولم ينتج ذلك النقص، في النهاية، عن الظروف الخارجية وحركة الانشقاق والضغط السوري، بقدر ما نتج عن الاهمال طويل الأجل للاداة العسكرية والتنظيمية. وجاء أبرز مثال على ذلك ليس في لبنان، بل في الارض المحتلة حيث اتاحت الفرصة للعمل ضد العدو الاسرائيلي بحرية ومأمّن من القيود العربية. فلو كانت العناصر التنظيمية موجودة هناك، لوفرت الأساس للقيام بعمل عسكري ناجح وعلى نطاق واسع الى حد كافٍ لخدمة احتياج م.ت.ف. السياسي. فقد عاد الفضل، إذأ، في بعض العمل العسكري الناجح في لبنان والارض المحتلة ليس إلى العمل المضني الذي بنته القيادات الفلسطينية عبر السنوات، بل، مرة اخرى، إلى بعض الضباط والافراد المندفعين، أو إلى الجماعات المستقلة الناشئة التي لا تدين لقيادة م.ت.ف. أو الاطراف الاخرى بوجودها أصلاً (ولودانت الى حركة المقاومة بمثال العمل العسكري وعقيدة الكفاح المسلح).

لكن يدل قُصر النظر الذي أبدته مختلف القيادات الفلسطينية، منذ بداية السبعينات، والذي منعها من تهيئة الادوات العسكرية والتنظيمية لخوض المعارك القادمة بعد سنوات، على غياب الاستراتيجية الشاملة بعيدة المدى. فكان مؤسسو «فتح» يعتقدون، حتى حرب العام ١٩٦٧، بأن عملهم العسكري سيؤدي الى اندلاع الحرب الشاملة التي تتدخل فيها الجيوش العربية لاكتساح اسرائيل، ضمن ما عُرف باستراتيجية «التفجير المتسلسل». وحين تم تحطيم الجيوش العربية واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة المكتظين في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، سارعت قيادة «فتح» إلى بناء «القواعد الارتكازية» على أمل تكرار تجربة ثورة ١٩٣٦ التي شهدت حالة تمردية كان أساسها العصابات المتحركة في الجبال والاضراب العام في المدن. وظهرت العبارات الخاصة باستراتيجية «حرب العصابات» و«الحرب الشعبية» لتدل على الانتقال المزعوم من الاعتماد على جيوش الدول العربية الى الطاقات الجماهيرية الفلسطينية والعربية. غير أن هزيمة نمط «القواعد الارتكازية» كذف بحركة المقاومة، برمتها،

بعد بداية العام ١٩٦٨، إلى موقف دفاعي وجامد على الصعيد العسكري، حيث أخفت الاحصاءات والبلاغات المضخمة حقيقة أن النسبة الساحقة من العمليات، في ١٩٦٩ و١٩٧٠، لم تتعدَّ إطلاق النار عبر نهر الاردن أو الاشتباك مع الكمانن الامامية الاسرائيلية. وجاءت أحداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الاردن، والخروج النهائي في تموز (يوليو) ١٩٧١، لتعزز المأزق السياسي والعسكري والفكري لحركة المقاومة الذي تمثل بالعجز عن الخروج بالردود الناجعة على العوائق والنكسات. ومزّت حركة المقاومة بسنتين عجفاوين بعد الخروج من الاردن، شهدت خلالها اضمحلال التأييد الشعبي وتقلص حجم القوات نتيجة لفقدان وجهة السير السياسية. فلاقت م.ت.ف. نفسها في داخل حلقة مفرغة: فقد أدى قصر نظرها السياسي، وضعف منهجها الذي عجز عن هئية الأدوات حتى في غياب الرؤية السياسية، إلى تشجيع الاعضاء والكوادر على هجرتها، مما زاد من شعور القيادة بالوهن ودفَعها نحو الاتكال على مصادر قوة بديلة. وقد ظهر مصدر قوة مغر عقب حرب ١٩٧٣، حين بدا أن الدخول في اللعبة الاقليمية، من خلال الاتفاق مع النظام الاقليمي العربي، يُلغي الحاجة إلى بناء القوة الذاتية، العسكرية والتنظيمية والجماهيرية، ويؤدي إلى تحقيق بعض المكاسب شريطة أن تكفي م.ت.ف. بأهداف متواضعة. وهكذا، فقد اكتفت م.ت.ف. منذ ذلك الوقت، بالسعي وراء أهداف مرحلية دون أن تحدد الاهداف العليا بعيدة المدى. إلا أن صعوبة تحقيق حتى الاهداف المرحلية، بسبب عدم انقلاب موازين القوى ضد اسرائيل، كانت تعني أن تلك الاهداف لم تكن واقعية بمعيار قابليتها للتحقيق وبمعيار ملاءمة الاداة العسكرية الفلسطينية لها. فساد الغموض بين الاعضاء والجماهير الواسعة، على حد سواء، حول طبيعة الهدف المرحلي الذي كانوا يقاتلون من أجله، فهل تمثل بانعقاد مؤتمر جنيف أو التفاوض مع اسرائيل أو التحالف مع الاردن أم سوريا؟ وهل اقتضى وقف إطلاق النار أم شن الحرب عبر جميع الجبهات أم الاكتفاء بعمل الارض المحتلة؟ وهل شكّل العمل العسكري أولوية أم كان المطلوب، فقط، التواجد وإظهار الذات؟ وأدى غياب الاستراتيجية الشاملة بالمقاتل إلى عدم تطوير قدراته وتكتيكاته لأنه لم يُعدّ يعرف ما هو المطلوب منه، فهل يتدرب على قيادة الدبابات لمواجهة تنظيم محلي ما في صيدا أو صور أو جبل لبنان، أم يتدرب على القتال الغواري لمجابهة الجيش الاسرائيلي؟ وهل يحتشد ضمن تشكيلات كبيرة تلفت انتباه المراقبين العالميين أم ينتشر في مجموعات صغيرة ليجنب الطائرات الاسرائيلية؟

انعكس غياب الاستراتيجية الشاملة بميول سلبية عدة لدى القيادة الفلسطينية. وتمثل أحدها في السعي المستمر وراء تحقيق المكاسب السريعة، وخاصة الاعلامية منها، بدلاً من العمل التنظيمي والجماهيري الدؤوب المثابر الذي يخلق، وحده، أساس التقدم السياسي، مما حدد المنهج الذي حكم التعامل مع الجانب العسكري للنضال الوطني ويفسر ضعف ملاءمة الاداة للهدف. كما مالت القيادة الفلسطينية، بسبب افتقارها إلى استراتيجية بعيدة المدى تقدم المعيار وتفرض الاحتفاظ باحتياطي، نحو بذر الرصيد السياسي والمعنوي والعسكري (البشري خاصة) دون إعادة بنائه والتعويض عن المستهلك منه. أي أنه لم يتم بناء الكوادر والأطر والبدائل بصورة متواصلة لضمان وجود الموارد البشرية اللازمة عند الحاجة، كما كانت تفعل «فتح» قبل العام ١٩٦٥، بل تم استنفاد المخزون البشري والمعنوي تبعاً كلما تطلبت الظروف. وربما ساهمت معركة الكرامة، في آذار (مارس) ١٩٦٨، في خلق حالة من

الاطمئنان النفسي الوهمي لدى القيادة الفلسطينية، حين أشعرها دفق التأييد السياسي والمتطوعين بأنه سيظل لديها وفرة من البشر المستعدين لتنفيذ السياسات العليا مهما كانت. والمحوظ في الأمر أن هذه القيادة، حين واجهت مأزق افتقارها إلى القوة الذاتية وإلى الحلول النظرية في آن، في فترة ١٩٧١ - ١٩٧٣، لم تدرك خطأ سياساتها ومنهجها ولم تع حاجتها إلى العمل الصبور في إطار استراتيجية بعيدة المدى، بل قبضت على القشة الأولى التي وجدتتها لتعوم على وجه الماء: قشة الاسناد الرسمي العربي والضمانات الدولية. انعكس غياب الاستراتيجية الشاملة، أيضاً، في عجز مختلف التنظيمات الفلسطينية (أو التي مارست العمل العسكري منها) عن خلق أسس الاستمرارية الحقيقية في عملها التنظيمي - العسكري، وخصوصاً في الأرض المحتلة، فاضطرت جميعها إلى إعادة بناء العمل مجدداً، من الصفر، بعد كل ضربة تلقتها. وقد نتج فقدان الاستمرارية، إلى حد بعيد، عن إعادة استهلاك الموارد البشرية والمادية المتوفرة لتغذية العمل الآتي، بدلاً من الاحتفاظ بجزء منها لأغراض مستقبلية. فتوجه الجميع، مثلاً، إلى بناء الخلايا التنظيمية المقاتلة في الأرض المحتلة على حساب بناء الكوادر القيادية التنظيمية التي تؤمن، وحدها، ضمان استمرارية العمل العسكري. ويؤكد صحة هذه الملاحظة أن بعض النمو الأخير في العمل العسكري في الأرض المحتلة يعود إلى نشاط السجناء السابقين الذين أطلق سراحهم، فوظفوا خبراتهم في توجيه الغير. لكن لم ينته سوء توجيه واستخدام الموارد، وخاصة أن الشعور الداهم بضرورة تنفيذ عمل ما مهما كانت الظروف الموضوعية والاعتبارات الذاتية المانعة ما زال يؤدي إلى استخدام أية موارد بشرية متوفرة دون حساب ملاءمتها للمهام المنوطة بها واحتياجات المستقبل.

ينكشف افتقار حركة المقاومة إلى من ينفذ الاستراتيجية العسكرية «على الطلب» في ميل قيادة م.ت.ف. نحو قذف المشكلات بالمال لعلها تزول، ولعله يمكن تنفيذ العمل العسكري بواسطة المال. فقد ساهمت م.ت.ف. بخلق وضع يعجز فيه الناس عن التحرك إذا لم تتوفر لديهم الامكانيات الكاملة من قبل الغير. وقد نشأت هذه الحالة خاصة في الأرض المحتلة حيث يصعب فيها الاتكال على الدعم الخارجي أكثر منه في أية منطقة أخرى؛ وأدى الميل إلى استخدام الموارد المالية بكثرة ودون تمييز إلى تقويض الابداع التكتيكي والتفكير المستقل وروح المبادرة وإلى تذكية نفسية مرتزقة. فبيلفت الانتباه، على الصعيد العسكري، ان العمل المتقدم، نوعاً وكماً، في الأرض المحتلة، في الآونة الأخيرة، يقوم به افراد بلا تمويل خارجي. ولا يكمن الخطأ في استخدام كل ما توفر من موارد، بما فيها المالية، ومثالاً لشراء الاسلحة في الأرض المحتلة من الجنود الاسرائيليين، بل يتمثل في محاولة تحقيق بواسطة المال ما لا يقدر المسال عليه، وفي عدم تحقيق ما يقدر المال عليه فعلاً كبناء الملاجئ من الجودة والكمية المطلوبتين في المخيمات وفي توفير الخدمات الطبية والصحية وغيرها.

وكثيراً ما تم تفسير أي تقصير، مثل عدم توفير الامكانيات المادية الكافية لوحدة أو خلية أو مخيم ما، وتم تفسير اللجوء إلى حلول غير مرضية للمأزق الطارئة («الترقيع»)، بالقول ان «الظروف تفرض ذلك» أو «اننا محكومون بالوضع السياسي». وقد عكست هذه الاقوال، في الواقع، نزعة إلى التسليم بالامر الواقع وعدم مشاطرته فور نشوئه. وكان يعني ذلك، أولاً، أن الخصوم هم الذين خلقوا الوقائع الجديدة، وثانياً أن الطرف الفلسطيني كان يسلم بها على



أنها هي المعطيات الجديدة للوضع الراهن وعمل بها بدلاً من رفضها ومحاولة قلبها أو إلغائها. وصحيح أن م.ت.ف. كانت تمسك بالمبادرة السياسية - الدبلوماسية في مراحل معينة، لكنها فقدت المبادرة الميدانية منذ سنوات، مما فرغ محتوى المبادرة الدبلوماسية، في النهاية، من زخمها وتأثيرها. ولا نقصد أن الطرف الفلسطيني لم يحاول أن يتعامل مع الوضع الجديد، بل انه قيل بأن يخوض الصراع في المرحلة الجديدة على الأسس وحسب الشروط التي حددها العدو، دون منازعة حقيقية للمسلمات التي سعى العدو إلى فرضها. ويوجد مثال على ذلك في الاصرار على اقتحام اسرائيل بحراً بأسلوب لم يتغير سوى ببعض تفاصيله التنفيذية خلال ١١ سنة، رغم الفشل المتكرر، بدلاً من تغيير هدف العمل البحري أو تحويل الجهود نحو بناء العمل السري في الارض المحتلة كبديل كامل. وبضاف، أخيراً، أن حجة «الظروف» استخدمت، أيضاً، في حالات كانت تسمح فيها الظروف بإنجاز أكثر مما أنجز فعلاً، ومثلاً حين سمحت الظروف الأمنية - السياسية في بيروت بتكديس الاسلحة والذخائر في المخيمات.

تشوب معضلة فكرية مركزية الممارسة العسكرية والسياسية الفلسطينية، وتتعلق بفهم ماهية البديل التاريخي، على صعيد منهجية العمل السياسي وعقيدة الاعتماد على الجماهير المعبأة والمنظمة، الذي يفترض أن تقدمه حركة المقاومة الفلسطينية الى الجماهير الفلسطينية والعربية. إذ تنبع مختلف القضايا، مثل الاستخدام الخلاق للاداة العسكرية والاحتفاظ بالمبادرة ومنازعة الأمر الواقع، من المنهج الثوري (أو لنسمه الديناميكي أو حتى الخلاق، إذ يمكن للمرء أن يكون مبادراً دون أن يكون ثورياً بالمعنى السياسي - الايديولوجي). وتحمل ممارسة الحركة الفلسطينية عواقب هامة بالنسبة إلى أحوال ومصير الشعب الفلسطيني، سياسياً وجسدياً، نظراً إلى تعقيد الظروف والتفاعلات السياسية في الساحة الفلسطينية والعربية. فاكتمست، بسبب ذلك، حتى أصغر التكتيكات العسكرية (التي ربما يفترض أنها ثانوية الاهمية) التي اختارتها الاطراف الفلسطينية وقعاً سياسياً ومعنوياً ملموساً. ويوجد مثال على ذلك في العمليات الخارجية، مثل إلقاء قنبلة يدوية على مطعم يوناني يرتاده بعض البريطانيين، مما يكاد لا يذكر من حيث أهميته العسكرية لكنه يؤخر الجهود الاعلامي الفلسطيني في الغرب لمدة شهور أو سنوات.

يتضح الرابط بين الممارسة العسكرية وعواقبها السياسية والاخلاقية عند مراجعة حادثتين في التجربة العسكرية الفلسطينية، هما «القصف العشوائي» واحتلال بلدة الدامور في مطلع العام ١٩٧٦. ظهر نمط القصف العشوائي، أول ما ظهر، خلال الحرب الاهلية اللبنانية في ١٩٧٥ - ١٩٧٦، حين أخذت القوات الانعزالية تقصف المناطق الاخرى (الوطنية) دون تمييز بين مدني وعسكري. وسرعان ما تبنت غالبية التنظيمات اللبنانية الوطنية والفلسطينية هذا الاسلوب، لتقصف التجمعات السكانية المسيحية أو المارونية في الغالب. وتمثل التبرير لذلك في التأكيد على أنه يجب قصف مدنيي الخصم من أجل رده عن قصف المدنيين «الوطنيين». وقد ثبت خطأ هذا الاعتقاد باللموس لأن القصف العشوائي الانعزالي لم يتوقف، بل استفاد الخصم معنوياً داخل معسكره واستقدم المزيد من المتطوعين الحاقدين، علماً، أيضاً، بأن القصف العشوائي كان يوقع إصابات أكثر بكثير في المناطق «الوطنية» بسبب اكتظاظها.

لكن لم يقتصر عيب منطق القصف العشوائي على كون النتائج لغير صالح الطرف

الفلسطيني، بل تمثل أساساً في تجسيده لشوائب في المنهج العسكري والفكر السياسي الفلسطيني. فقد دلّ اللجوء الى القصف العشوائي على كسل عقلي وأدى إلى موقف غير مبالٍ تجاه خسارة الارواح المدنية، كما دل على فقدان الابداع التكتيكي، حيث كان بإمكان التنظيمات الفلسطينية واللبنانية الوطنية أن تخرج برد عسكري ناجح على القصف العشوائي لو أجهدت نفسها قليلاً فحسب. فكان بالإمكان إرسال المجموعات الخاصة إلى داخل المناطق «الانعزالية» لاقتحام مرابض المدفعية العدو، كما كان بالإمكان تركيز كافة النيران المدفعية الوطنية في دور الرماية المضادة للطائرات. وكان من شأن هذين الأسلوبين أن يوقفا، أو على الأقل أن يضعفا، القصف العشوائي المعادي دون ضرر للسكان المدنيين المجاورين. ولو فعلت القوى الوطنية ذلك، ولو ظهر الطرف الانعزالي وحده بأنه لا يبالي بالخسائر البشرية بين مدنييه (الذين يزعم حمايتهم والقتال من أجلهم) نتيجة اتباعه لأسلوب القصف العشوائي وتركيز المدافع في المناطق السكنية، لظهر تمايز شديد أمام جميع المواطنين في الاخلاق السياسية - العسكرية لدى الطرفين. بل ان اقناع المواطنين المسيحيين بتمايز الطرف الفلسطيني - اللبناني الوطني عن الخصم الانعزالي بالمناقبية العسكرية ربما كان سيقنعهم بمساعدة العمل المضاد للطائرات الانعزالية اما بالكشف عنها او بمعارضة تمرکزها قرب الاحياء السكنية.

يقدم القصف العشوائي مثلاً على نزعة التسليم بالمعطيات الجديدة التي يخلقها الخصم والعمل على أساسها. فقد لجأ الطرف الفلسطيني - اللبناني الوطني إلى اساليب عدة غير مقبولة اخلاقياً وسياسياً، أو على الأقل غض النظر عن قيام بعض عناصره بها، كالقصف العشوائي والتهجير والقتل «على الهوية»، والتي بادر الطرف الانعزالي إلى تطبيقها أولاً. وإذا كانت للطرف الانعزالي دوافع مقنعة (بمنطقه التقسيمي والطائفي) في تبنيه تلك الاساليب، فلم يوجد أي مبرر لقيام الطرف الآخر، ولم يؤد تبني نفس الوسائل الانعزالية سوى إلى مساعدة الخصم على تحقيق أغراضه.

إلا ان المسألة الأخطر هي ان تبني أسلوب القصف العشوائي عكس تفكيراً طائفيًا (بالمعنى السياسي والديني على حد سواء) لدى تلك التنظيمات الفلسطينية واللبنانية التي مارسته (وهي الغالبية) مماثلاً للتفكير الذي حمّله الطرف الانعزالي. وتمثل جوهر هذا التفكير باعتبار قاطني المنطقة الواقعة تحت سيطرة الخصم من مناصره بالضرورة، مما يحلّ بالتالي ضربهم بالوسائل المتاحة. ويكشف ذلك الموقف الطائفي تسليماً سهلاً بحقائق سياسية خلقها الخصم (في وجه معارضة مسيحيين وموارنة كثيرين) أو بالإحرى بحقائق مزيّفة عرف الطرف الوطني أنها ليست صحيحة لكنه قبل بالزعم الانعزالي لأن ذلك يناسبه سياسياً وعسكرياً، كما دل ذلك القبول السهل على بؤس الفكر السياسي الوطني وضعف القناعة بالسلمات التي يشدد نظرياً عليها، كالعلمانية والعروبة والتقدمية، إذ قبل الطرف الوطني لنفسه بمعاملة مجموعة بشرية عربية (معادية بسبب الوعي أو التضليل، لا فرق) وكأنها غريبة.

إذا وجدت حاجة إضافية لتثبيت صحة هذا النقد، فإن تجربة معارك طرابلس في نهاية العام ١٩٨٣ والحرب ضد المخيمات في ربيع ١٩٨٥ تؤكد. حيث سمحت أطراف فلسطينية معينة لنفسها، في الحالة الأولى، بأن تقصف تجمعات سكانية فلسطينية تكاد تكون مقدسة (المخيمات) لمجرد أن خصماً سياسياً كان يسيطر عليها (أو هل أدرك الطرف المهاجم أن أهل

المخيمات لن يرضوا بسلطانه السياسي؟). كما عادت الاطراف الفلسطينية نفسها، بالحالة الثانية، إلى قصف الاحياء الشيعة في بيروت لمجرد أن الطرف الذي كان يهاجم المخيمات هو شيعي أيضاً (أوهل استسهل القاصفون ضرب المدنيين الشيعة ليس فقط بسبب شعورهم بأنه يصعب اعادة كسب ود الشيعة مجدداً، بل ولأنهم انتظروا منذ منتصف السبعينات للتعبير عن استيائهم حيال التحالف مع الطائفة الشيعية وممثليها الصاعدين؟). وقد برّر الجانب الفلسطيني نفسه، في الحالة الثانية، بأنه كان يبحث عن طريقة سريعة لتخفيف الضغط على المخيمات، لكن يظهر خطأ هذا الاعتقاد أولاً في أن قتال المخيمات نفسها هو الذي رد المهاجمين وقلب جميع التوقعات، وثانياً في أن عملية ردع الخصم بواسطة الضغط العسكري على قاعدته البشرية أو بواسطة استنزاف ارادتها السياسية عملية بطيئة للغاية وكثيراً ما تأتي بنتائج عكسية تماماً، حتى عند استخدام كميات هائلة من الاسلحة والذخائر، كما اكتشف السوريون في الاشرفية في ١٩٧٨ و١٩٧٩ وفي زحلة في ١٩٨١. وتبقى العبرة الجوهرية هي أن منطق القصف العشوائي خاطيء سياسياً وأخلاقياً من جذوره، بدليل سهولة توجيه المدافع الفلسطينية ليس ضد الاعداء المرغومين - المسيحيين أو الانعزاليين - فحسب بل وضد المسلمين والفلسطينيين انفسهم.

تشير تجربة احتلال بلدة الدامور جنوبي بيروت، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، الشكوك الاضافية حول طبيعة البديل الثوري الذي تقدمه حركة المقاومة الفلسطينية. فقد قام الانعزاليون بإغلاق الطريق الساحلي الذي يربط بيروت والجنوب، رغم التحذيرات المتكررة ورغم التطمينات بعدم ايدائهم. فقررت حركة المقاومة، مضطرة، أن تعيد فتح الطريق (وكان دافع ثانوي الرغبة في الانتقام لاحتلال حي الكرنيتينا ومخيم الضبييه). لكن قام الفلسطينيون، خلال عملية احتلال الدامور وبعدها، بعمليات اغتصاب وذبوح ونهب، وهي عمليات حدثت بالعلم التام لقائد العملية أبو موسى، وهو أيضاً المسؤول المباشر عن عملية احتلال قرية العيشية المعزولة في نهاية العام ١٩٧٦، حيث سمح بقتل ٢٨ أسيراً عسكرياً ورهينة مدنية (إضافة إلى ١٤ شخصاً ماتوا في القرية خلال المعركة)، وذلك بعد خسارة ١٤ شهيداً بعملية سيئة التخطيط لم يكن لها داعٍ عسكري أصلاً. وقد تعززت المذبحة الفلسطينية في الدامور بمنع عودة أهلها إليها لسنوات عدة، وبإسكان أهل مخيم تل الزعتر السابقين في البلدة بعد تشريدهم في آب (اغسطس) ١٩٧٦. ومهما كانت الدواعي الموجبة لاحتلال البلدة بداية، أو لايجاد المأوى لهجري تل الزعتر لاحقاً، فإن «فاتورة» الدامور في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ دفع ثمنها أهالي تل الزعتر في آب (اغسطس) ١٩٧٦ ومن بعدهم أهالي مخيمي صبرا وشاتيلا في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢. وربما تتمثل العبرة الأساسية بالنسبة إلى حركة المقاومة الفلسطينية في المفارقة التالية: فيما أن تطرح هذه الحركة نفسها بديلاً ثورياً (كمؤسسة وكمنهج) لجميع العرب - وليهود اسرائيل أيضاً - مما يستوجب إظهار ممارسة سياسية - عسكرية - جماهيرية بمستوى مسؤولية من يدعي تمثيل مصالح الشعب بأسره، أو أن تقرّ بأنها حركة قطرية تبحث عن مصلحة ضيقة لا تعني سكان دول الطوق المضيقين في الصميم، مما يعطيهم بالتالي كامل الحق في استضافة أو عدم استضافة أي شكل من أشكال العمل الفلسطيني على أراضيهم. وثبت في لبنان أن من عجز عن سلوك الخيارات الثورية الصعبة كي يطرح نفسه بديلاً ذا مصداقية، اضطر، نهاية، إلى حماية

استمرار وجوده هناك عبر فرضه بالقوة أو بلامح القوة حين أخفقت «التضحيات» السياسية التي لجأ إليها. ويتذكر أهل قرية حناويه قرب صور (على سبيل المثال) والتي اقتحمتها «القوات المشتركة» ليلاً وخطفت وقتلت بعض أبنائها بعد تطويقها وقصفها، كيف ترجم البعض في حركة المقاومة إصرارهم على البقاء إلى ممارسة عسكرية فعلية. كما يتذكر الفدائيون الذين تحولوا إلى شرطة في قرى الجنوب اللبناني مرارة ذلك التحول.

### الوسيلة العسكرية إلى أين؟

نقف اليوم أمام أسئلة كثيرة، لها أجوبة محدودة، كلها صعبة. ماذا نريد؟ وهل أن الوسيلة العسكرية لتحقيق الغايات هي الوحيدة الصالحة أو حتى الأهم؟ وإذا كان الرد بالإيجاب، فما هو شكلها وما هي معاييرها السياسية والأخلاقية؟ هل يوجد معيار أيضاً لقياس الفعالية بمعيار المردود الفعلي الذي يبدأ الشعب الفلسطيني باكتسابه وملاسته بعد سنوات من العطاء؟ فنرى أننا فقدنا الأهداف، العامة والمرحلية، فلم يعد بإمكان وسائلنا أن تلائم غاياتنا الغائبة، ولم تعد لدينا الامكانية لتقييم تلك الوسائل وتطويرها أو تغييرها. بل صرنا نفع لمجرد أن الفعل مهم، دون معرفة ماذا سنجني وماذا سيخدم، نهاية، ذلك الفعل. وصار الواحد منا جالساً في مكتبه أو مسترخياً في قاعدته، لا يهتم بحفر خندق فردي مع أنه يعلم أن الطيران الإسرائيلي عائد لاصطياده اليوم، كما في الغد، وكما كان في الامس. لكن مع فقدان الأهداف فقدنا الدافع. وبات يتساءل شعبنا في أماكن تشتته: ماذا استقدنا وماذا اكتسبنا بفضل دماء الآلاف من آبائنا وامهاتنا واطفالنا؟ فلم يبخل شعبنا بدمه في يوم من الأيام، وكان يدرك أن تأييد العمل العسكري الفلسطيني سيدفع ثمنه غالباً، وقبل أن يكون ثمن اقتحام كريات شمونا، مثلاً، مسح نصف مخيم النبطية، حسب المعادلة العسكرية الفلسطينية - الإسرائيلية. لكن شعر هذا الشعب أيضاً، بعد مرور السنوات، بأن هناك تضحيات كان من الممكن تجنبها أو تخفيضها (ولو بواسطة بناء ملاجئ أفضل!) وبأنه كان من الممكن تحقيق مردود أكبر لحجم تلك التضحيات.

يجب على كل من يقترح تبني استراتيجية فلسطينية تشمل العمل المسلح أو تؤدي إلى سفك الدماء (أفلسطينية كانت أم غير فلسطينية، لا فرق) أن يتأكد أولاً من استنفاد كافة السبل الأخرى قبل أن يلجأ إلى الوسيلة العسكرية كشكل نضالي. يجب لذلك أن يحدد الهدف المنشود بوضوح لأن ذلك، وحده، يسمح بتحديد الوسيلة المناسبة بوضوح أكبر تأميناً لبدء تطابق الوسائل مع الغايات، والا ينشأ وضع يتم فيه استخدام أساليب غير مناسبة تؤدي إلى خسائر وعذاب بلا داع وبلا طائل. ويجب التذكر أن مئات وآلاف الرجال والنساء والاطفال سيدفعون ثمن كل استراتيجية. ومهما كانت النيات، إلا أنه لا يحق لأحد أن يأتي بالموت لغيره لأنه مُهمل وغير مستعد لاجهاد نفسه قليلاً لتقدير الموقف بدقة وتقييم التجارب للتعلم من دروسها وتغيير أساليبه عند الضرورة. فهل انه لا يابه لعواقب أعماله؟

# الصهيونيون والثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ - ١٩٣٩

## تحديات وتفاعلات

صبري جريس

كانت الثورة العربية الكبرى في فلسطين، خلال السنوات ١٩٣٦ - ١٩٣٩، بإحداثها المختلفة، من اكبر التحديات التي واجهت الكيان الصهيوني في البلد خلال عهد الانتداب البريطاني، بالمقارنة مع ما سبقها او تبعتها من تحركات عربية، سياسية كانت ام عسكرية. فقد جاءت هذه الثورة بمثابة محاولة اخيرة من قبل العرب الفلسطينيين للحفاظ على طابع فلسطين العربي ومنع تحويلها، او اجزاء منها، الى دولة يهودية؛ مما دفعهم الى بذل جهود مضنية وتقديم تضحيات ضخمة. ونتيجة لذلك، لحقت بالصهيونيين اضرار كبيرة، بشرياً ومادياً، وبمدى لم يعهده حتى ذلك الوقت في مراحل صراعهم المختلفة مع العرب الفلسطينيين. غير ان هذا الواقع المستجد، بحد ذاته، اثار لدى الصهيونيين ردود فعل مختلفة وتفاعلات متنوعة، بعد ان خلق اوضاعاً جديدة بالنسبة اليهم، سارعوا الى استغلالها في اكثر من ناحية، للأفادة منها وتعزيز قواهم. وتم ذلك بصورة تكونت معها مفاهيم استراتيجية صهيونية جديدة، لا يزال بعضها قائماً حتى اليوم، خصوصاً في مجالي الأمن والاستيطان، على أهميتهما. وقد تبلورت هذه المفاهيم تدريجياً، من خلال ضرورات التعامل مع الاحداث التي وقعت خلال هذه الحقبة، بابعادها المختلفة من جهة، والاطراف العديدة التي شاركت فيها من جهة اخرى.

### تبلور منظمتين عسكريتين صهيونيتين

منذ اللحظة التي اتخذت فيها الثورة العربية في فلسطين طابع الصراع المسلح ضد الصهيونيين والسلطات البريطانية في البلد سوية، نشأ وضع من تطابق المصالح بين الطرفين، خصوصاً في المجال الامني - العسكري، بعد ان اصبح كل منهما معنياً بقمع الثورة وايقاف

شهر فلسطينية، العدد ١٥٠ - ١٥١، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/ اكتوبر) ١٩٨٥

نشاطها ضده<sup>(١)</sup>. ومن هنا، لم تكن المسافة طويلة للوصول الى التعاون والتنسيق بينهما في هذا المجال لتحقيق اهدافهما المشتركة. فالبريطانيون كانوا بحاجة الى مساعدة اليهود، لأن قواهم العسكرية التي كانت متواجدة في فلسطين لم تكن كافية، في معظم الاحوال، للتعامل مع الثوار العرب. أما اليهود، فقد تعاونوا مع القوات البريطانية، نتيجة لرغبتهم في التصدي للهجمات التي كانت تُشن عليهم من قبل العرب أولاً؛ وللمساعدة في انهاء الثورة بأسرع ما يمكن، حتى لا تتمكن من احراز انتصارات سياسية تذكر، ثانياً؛ وفي الوقت نفسه، استغلال الأوضاع لتدريب المزيد من رجالهم عسكرياً، والحصول على مختلف انواع الأسلحة من خلال التعاون مع الجيش البريطاني، ثالثاً<sup>(٢)</sup>. ومر هذا التعاون الصهيوني - البريطاني في مراحل مختلفة من المد والجزر، تبعاً للأوضاع السياسية التي سادت من فينة الى أخرى.

بدأ التعاون في المجال الأمني - العسكري بين اليهود والبريطانيين في فلسطين، خلال هذه المرحلة، في وقت مبكر للغاية. ففي اليوم الأول من الاضراب العربي (١٩ نيسان/ ابريل ١٩٣٦)، سارع الدكتور حايم وايزمان الى الاتصال بالسلطات مطالباً بتعزيز قوة الشرطة في تل ابيب بتجنيد المزيد من العناصر لها<sup>(٣)</sup>، وذلك بعد ان كانت بعض احياء المدينة قد تعرضت، خلال الايام السابقة، الى هجمات من جيرانها في يافا والقرى العربية المجاورة. وثابر وايزمان على مطالبته هذه خلال ذلك الاسبوع، ثم وسعها لتشمل تسليح اليهود في كافة انحاء فلسطين<sup>(٤)</sup>، ومنهم، خصوصاً، أولئك الذين يقيمون في مستوطنات نائية. وقد استجابت السلطات البريطانية لهذه المطالب، بشكل او بآخر، اذ أوعزت بزيادة دوريات الشرطة في المناطق القروية، وسمحت لليهود باستعمال السلاح لحراسة انفسهم<sup>(٥)</sup>. كذلك سمح بفتح صناديق السلاح المختومة، التي كانت موجودة، أصلاً، في عدد من المستوطنات اليهودية، تسهيلاً لاستعمالها، بينما زودت المستوطنات الأخرى، التي لم تكن فيها مثل تلك الصناديق من قبل، بأعداد منها. كما أجيذ للمزارعين اليهود بالخروج الى العمل في حقولهم، وهم يحملون بنادق صيد، وبرفقتهم رجال شرطة مسلحون<sup>(٦)</sup> ان دعت الضرورة الى ذلك. ومع أواخر شهر أيار (مايو) التالي، تمت الموافقة على تعزيز قوات الشرطة بعناصر جديدة، وبدأت في الخامس والعشرين من الشهر نفسه، عملية تجنيد ٤٠٠ شرطي اضافي، اطلق عليهم اسم «خفراء» (نوطريم)، وبوشر بتدريبهم وتوزيع السلاح عليهم<sup>(٧)</sup>. ومع استمرار الاضراب العربي وتدهور الأوضاع الأمنية، استمرت عملية التجنيد أيضاً وازداد، تدريجياً، عدد الخفراء، فارتفع الى ٨٠٠ عنصر، ثم الى ١٢٤٠<sup>(٨)</sup>، ليصل الى ٢٨٦٠ مع بداية ايلول (سبتمبر)<sup>(٩)</sup>، والى نحو ٣٠٠٠ خفير مع انتهاء الاضراب العربي في منتصف تشرين الاول (اكتوبر) من السنة نفسها<sup>(١٠)</sup>. وسمُح لهذه القوات «بالخروج الى ما وراء حدود [المستوطنات] والقيام بحراسة الحقول والكروم والبساتين»<sup>(١١)</sup>.

وجاءت اقامة قوات الخفر هذه، بالطريقة التي تم بها ذلك من حيث اعتراف السلطات البريطانية بها رسمياً وتعاونها مع الوكالة اليهودية في هذا الصدد، بمثابة فاتحة مرحلة جديدة في تطور التنظيمات الصهيونية العسكرية في فلسطين. فقد ادى ذلك الى انتهاء لعبة «القط والفأر» بين السلطات البريطانية والصهيونية بشأن منظمة الهاغاناه، التي كان البريطانيون، رغم معرفتهم جيداً بوجودها، يفضون الطرف عن نشاطها، وان كانوا يسعون؛ من حين الى آخر، الى «نزع سلاحها» او «ضبطها»، باقتراح اضعاف الشرعية عليها، مما يمكنهم، بالتالي،

من مراقبتها؛ بينما كان الصهيونيون ينكرون وجودها، أو يقللون من أهميتها، ويفضلون عدم البحث في شؤونها مع الآخرين. فالسلطات البريطانية لم تكتف، فقط، بإقامة تلك القوات من خلال الاتفاق والتنسيق المسبقين مع الوكالة اليهودية، بل انها اعتمدت، أيضاً، ضابط ارتباط بينها وبين الوكالة، هو يهوشوع غوردون، أحد المسؤولين في الهاغاناه، للإشراف على عملية تجنيد المرشحين لتلك القوات، فاختار معظمهم من بين رجال منظمته، وبذلك أصبحت تلك القوات، عملياً، بمثابة التنظيم العلني والمعترف به للهاغاناه<sup>(١١٢)</sup>، وقدمت غطاء شبه شرعي لنشاط المنظمة في المجالات الأخرى، وذلك على الرغم من أن عدداً من رجال المنظمة العسكرية الصهيونية الأخرى، اتسل، المناوئة للهاغاناه تطوع للخدمة فيها أيضاً<sup>(١١٣)</sup>. وقد تنبّهت السلطات لهذا الوضع، فاشتدّت، للموافقة على طلب لزيادة عدد تلك القوات قدم إليها مع انتهاء الاضراب العربي، بأن يتم ذلك بعد نزع سلاح الهاغاناه<sup>(١١٤)</sup>، وتسليمه لها. ورفض الصهيونيون القبول بهذا الشرط، وتوقفت عملية التجنيد لفترة ما؛ الا أن استمرار الاضطرابات الامنية فعل فعله وأدى الى تجميد ذلك الطلب. فمع تجدد النشاط المسلح في فلسطين، في اواخر العام ١٩٣٦ واولئ العام ١٩٣٧، وان تم ذلك على نطاق ضيق، واتساع الاستعدادات لاستئناف التمرد ضد البريطانيين، لم توافق السلطات على تجنيد اعداد اخرى من الخفراء فقط، بل انها قامت، أيضاً، بتوسيع صلاحيات تلك القوات ونطاق عملها، فسمحت لها، في اواخر آذار (مارس) ١٩٣٧، بالعمل داخل مساحة الاراضي اليهودية في كافة انحاء فلسطين، وخارجها أيضاً في حال اضطرارها الى مطاردة مهاجميها<sup>(١١٥)</sup>.

ولم تقتصر ردود فعل الصهيونيين على الثورة العربية على التعاون مع البريطانيين في اقامة قوات الخفر فقط، بل تعدتها، أيضاً، لتشمل واقع قواهم العسكرية بأكملها، التي كانت قد تبلورت، مع منتصف الثلاثينات، على شكل منظمين مستقلتين، هما الهاغاناه واتسل، تشرف على كل منهما وتدعمها مجموعة من الأحزاب والتنظيمات السياسية الصهيونية. فمع نشوب الاضراب واتساع نطاقه، ثم اضطراب الأوضاع الأمنية، تجددت الدعوات إلى توحيد القوى العسكرية الصهيونية، بدمج الهاغاناه واتسل في منظمة واحدة، ومن ثم دعمها وتقويتها، لتصبح قادرة على مجابهة التحدي العربي المتوقع، في حال استمرار الثورة واتساع نشاطها. وعلى الرغم من فشل مثل هذه المحاولات في السابق، فقد كان لها، في ضوء الاوضاع المستجدة، ما يبررها. كذلك، كان هنالك أساس، بالنسبة لزعامة الهاغاناه على الأقل، لنجاح محاولات التوحيد هذه المرة، خصوصاً وأنه من بين الأحزاب الاربعة المشرفة على نشاط اتسل، كان التصحيحيون، وحدهم معنيين، عملياً، باستمرار الانشقاق، انطلاقاً من موقفهم السياسي المعارض لموقف الجناح العمالي المسيطر على الهاغاناه، من اساسه، بينما لم يكن هذا هو الوضع بالنسبة الى باقي الأحزاب، وخاصة الصهيونيين العموميين والمزراحي. وقد تنبه العمال لهذه الثغرة وركزوا على ضغوطهم عليها. وفي اوائل آب (اغسطس) ١٩٣٦، وقع الحاخام مئير بار - ايلان، زعيم المزراحي، على اتفاق<sup>(١١٦)</sup> مع بيرل كاستنلسون، باعتباره ممثلاً للهستدروت والهاغاناه، يقضي بتوحيد المنظمة مع اتسل بهدف «وضع حد لأية ازدواجية ولانعدام الانضباط القومي في هذا المجال<sup>(١١٧)</sup>». الا ان جابوتينسكي عارض الاتفاق الذي تم من خلال اعتبار قيام اتسل كمنظمة مستقلة ظاهرة من «انعدام الانضباط القومي»، وطالب باتفاق سياسي شامل<sup>(١١٨)</sup>، لا عسكري فقط، بين اتباعه في منظمة الصهيونيين

التصحيحيين وبين المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، وهو ما رفضه الجناح العمالي، لاقتناعه بأن لا جدوى من مثل هذا الاتفاق، وربما ليست هناك امكانية للوصول اليه، نظراً للخلافات العقائدية العميقة بين المعسكرين.

وأدى هذا الموقف الى تعميق الخلافات بين الأطراف المشاركة في قيادة اتسل الى درجة دفعت جابوتينسكي، في محاولة لرأب الصدع، الى توقيع اتفاق<sup>(١٩)</sup> مع قائد المنظمة ابراهام تهومي، في مطلع كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٦، بهدف حل تلك الخلافات، أو تجميدها على الأقل. الا ان هذا الاتفاق كان عديم الجدوى، إذ استمرت الخلافات على حالها، بل راحت تتعمق تدريجياً، وخصوصاً في اعقاب فشل المحاولة التي قام بها الياهو غولومب، زعيم الهاغاناه، في لندن، وأواخر سنة ١٩٣٦، للوصول الى اتفاق مع جابوتينسكي حول الوحدة. وقد نجم هذا الفشل عن رفض جابوتينسكي وضع اتباعه تحت امرة الوكالة اليهودية<sup>(٢٠)</sup>. ونتيجة لذلك، استمرت حملات دافيد بن - غوريون على التصحيحيين<sup>(٢١)</sup>، ومطالبته بتوحيد المنظمين، كما استمرت الضغوط من جهات أخرى، فأضطرت قيادة اتسل الى اتخاذ قرار مبدئي، في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ يقضي بتوحيد منظماتها مع الهاغاناه، تحت اشراف المجلس الملي اليهودي<sup>(٢٢)</sup>، الذي يضم ممثلين عن التصحيحيين، على عكس الوكالة اليهودية، وذلك في محاولة لابقاء الباب مفتوحاً امام امكانية انضمامها الى المنظمة الموحدة، في حال قيامها.

ومع اتخاذ هذا القرار، استؤنفت مفاوضات التوحيد مرة اخرى، ولعب فيها الشركاء «المدنيون» في قيادة اتسل، ممثلو الصهيونيين العموميين والمزراحي واتحاد المزارعين اليهود، دوراً هاماً، اتضح معه ان هؤلاء مصممون على توحيد قواهم مع الهاغاناه، سواء وافق التصحيحيون على ذلك أم رفضوا<sup>(٢٣)</sup>. كذلك اتضح ان قائد اتسل نفسه، تهومي، رجل الهاغاناه سابقاً، يحن للعودة الى منظمته، فسارع جابوتينسكي الى تذكيره بالاتفاق السابق فيما بينهما<sup>(٢٤)</sup>، مطالباً على الأقل بتطويل المفاوضات حتى يستطيع التوصل، ايضاً، الى اتفاق سياسي مع الوكالة اليهودية؛ ولكن دون جدوى، إذ استمرت المفاوضات لتوحيد المنظمين. وفي ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٣٧، وقع كل من غيفن وغولومب وأفيغور، عن الهاغاناه، ونداف وتهومي، عن اتسل، على مذكرة<sup>(٢٥)</sup> تقضي بدمج المنظمين وتوحيدهما تحت سلطة ادارة الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي، اللذين يعينان لجنة مركزية للتنظيم الموحد تضم ١٦ عضواً، نصفهم من ممثلي العمال والنصف الآخر من ممثلي الاحزاب الأخرى، وذلك إضافة الى قيادة من ٦ اعضاء، يوزعون ايضاً مناصفة بين الطرفين<sup>(٢٦)</sup>. كذلك سمح، بموجب الاتفاق، للمنظمة ب، أي اتسل، بالاحتفاظ بوحدها التنظيمية ومخازن اسلحتها لفترة انتقالية مدتها ٩ شهور، تدمج في نهايتها كافة الوحدات في المنظمين ببعضهما البعض<sup>(٢٧)</sup>.

وقبيل توقيع هذا الاتفاق، تفاهم الشركاء في اتسل، ايضاً، على اجراء استفتاء بين محازبيهم بشأن موقفهم منه، الا ان ذلك لم ينفذ؛ إذ انشقت اتسل على نفسها قبيل توقيع مذكرة الاتفاق ببضعة ايام، فانضم مؤيدو «المدنيين»، جميعهم، مع اسلحتهم، الى الهاغاناه، بينما اصّر «المنشقون»، رافضو التوحيد، على الاحتفاظ بتنظيمهم السابق مستقلاً، وباسمه ايضاً: اتسل<sup>(٢٨)</sup>. وكان اولئك قد اصدروا بياناً الى مؤيديهم طالبوهم فيه بالحفاظ على



تنظيمهم المستقل للوقوف في وجه «مؤامرات العدو الخارجي وخنوع أولئك المستعدين للخيانة من الداخل... إذ ان الوكالة اليهودية تأمل، حالياً، بالحصول على مصادقة على نشاط... اتباعها مقابل الخنوع للحكم الاجنبي والخضوع لمشاريع اقامة نظام الكانتونات في البلد»<sup>(٢٩)</sup>. وقد اقتصررت عضوية اتسل، بطبعتها الجديدة، على اعضاء حزب التصحيحين وبيتار ومؤيديهم المتشددين. وبرز بين مسؤوليها، بشكل خاص، موشي روزنبرغ ودافيد رازنييل ومانوخ كلعي (سترليتش) (الذين تناوبوا، فيما بعد، على قيادة اتسل)، وكذلك ابراهام شتيرن (فيما بعد قائد منظمة لוחمي حيروت اسرائيل - المحاربون من اجل حرية اسرائيل، المعروفة ايضاً باسم «ليحي» او «عصابة شتيرن»، التي انشقت عن اتسل سنة ١٩٤١). اما الهاغاناه، فقد ضمت كافة مؤيدي الجناح العمالي، وكذلك التيارات اليمينية المعتدلة، وان كان العمال هم الأكثر عدة وعدداً، وبالتالي الأوسع نفوذاً داخلها. واستمر «المنشقون» في الاحتفاظ بتنظيمهم المستقل في اتسل، وكذلك الهاغاناه، نحو ١٢ سنة، حتى اقامة اسرائيل، على ما تخلل هذه الفترة من مشاحنات وصراعات مستمرة ومتنوعة بين التنظيمين. وكانت عملية التوحيد تلك قد أسفرت عن انضمام نحو ١٥٠٠ عضو من اتسل الى الهاغاناه<sup>(٣٠)</sup>، التي وصل عدد اعضائها، آنذاك، في صيف العام ١٩٣٧، حسب اقوال مؤرخها، الى نحو ٢١ ألف عضو، بينهم ٤ آلاف امرأة، متواجدين في ٢٧٠ فرعاً في المدن والمستوطنات اليهودية، وتحت تصرفهم نحو ٢٣٠ رشاشاً و٤٥٠٠ بندقية و١٠٠٠٠ مسدس<sup>(٣١)</sup>. اما مؤرخ اتسل، فقد قدر عدد الاعضاء الذين بقوا في منظمته بنحو ١٨٠٠ عضو<sup>(٣٢)</sup>.

### تنظيم ومفاهيم امنية جديدة

على الرغم من ان عملية التوحيد - الانشقاق هذه لم تسفر عن تغييرات جذرية عموماً، اذ بقيت اتسل قائمة كمنظمة منفصلة، بينما لم تزد قوة الهاغاناه بشكل ملحوظ، فقد كان للناحية السياسية من هذه التجربة، من حيث انها جمعت معظم الاحزاب والقوى الصهيونية في فلسطين خلف الهاغاناه، نتائجها على المدى الطويل. فقد حررت هذه التطورات، التي وقعت قبيل تجدد نشاط الثورة العربية في خريف العام ١٩٣٧، الهاغاناه وقيادتها السياسية من الضغوط التي كانت تتعرض لها سابقاً ومكنتها من انتهاج السياسة التي ترتأىها، وبالتالي التعاون مع السلطات البريطانية وفق هواها. وخلال فترة السنة الواقعة بين ايلول (سبتمبر) ١٩٣٧ و ايلول (سبتمبر) ١٩٣٨، التي استعريفها النشاط الثوري العربي مجدداً على نطاق واسع وفي معظم أنحاء فلسطين، وصل التعاون بين السلطات البريطانية والصهيونيين في البلد الى أوجه، مما أسفر عن فوائد جمة للصهيونيين في اكثر من مجال، وخصوصاً العسكري. ونتيجة لذلك، نمت قوى الصهيونيين، من حيث تدريبها وتسليحها واعادة تنظيمها، بشكل لا مثيل له حتى ذلك الوقت، كانت له انعكاساته في المستقبل، بعد ان خلعت الهاغاناه طابع الميليشيا الفضفاض الذي كان يغلب على نشاطها واستبدلته، بفضل جهود البريطانيين، بتنظيم شبه عسكري منضبط ومدرب جيداً. وبرز هذا التغيير، بشكل خاص، في قوات الخفر التي اصبحت بمثابة العمود الفقري للقوى العسكرية الصهيونية. فمع استئناف الثوار العرب نشاطهم، في خريف سنة ١٩٣٧، استؤنفت ايضاً عملية تجنيد المزيد من المتطوعين

لقوات الخفر لمواجهة الاوضاع المستجدة. وازداد عدد هذه القوات تدريجياً، فقامت السلطات، في ربيع سنة ١٩٣٨، باعادة تنظيمها وتعيين ضباط من بين عناصرها، حُوّلوا صلاحية تجنيد قوات احتياط لها<sup>(٣٣)</sup>. وفي نهاية السنة نفسها، أعيد تنظيم هذه القوات في اطار شرطة مستقلة ذات تنظيم عسكري، فأصدرت السلطات قراراً، في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩، سميت تلك القوات بموجبه «شرطة المستوطنات اليهودية» (Jewish Settlements Police) ونظمت في ١٠ ألوية وزعت على كافة المناطق التي يتواجد فيها اليهود في فلسطين<sup>(٣٤)</sup>. ومع صيف تلك السنة وصل عدد افراد تلك القوات، بين نظامية واحتياطية، الى نحو ٢٢ ألف رجل، تحت تصرفهم نحو ٧٨٦٠ قطعة سلاح مختلفة<sup>(٣٥)</sup> (وبقيت تلك الشرطة قائمة، باطارها المستقل، حتى انشاء اسرائيل). وكانت السلطات قد اقامت ايضاً، خلال شهر آذار (مارس) من السنة نفسها، «لجنة الدفاع عن المستوطنات اليهودية» بهدف تنسيق انشطة الاجهزة المختلفة في هذا الصدد، بينما ثابرت على اعترافها وتعاونها مع ضباط الارتباط الذين عينتهم الوكالة اليهودية لمتابعة شؤون تلك الشرطة، والذين كانوا، بدورهم، على علاقة وثيقة بقيادة الهاغاناه<sup>(٣٦)</sup>.

ولم يقتصر التعاون في المجال الامني العسكري بين الصهيونيين والبريطانيين على اقامة قوات الخفر فقط، بل تعداه، ايضاً، ليشمل انشاء وحدات أخرى خاصة، ضمن تلك القوات او الى جانبها، لتأدية مهام محددة أو للتصدي لتحديات معينة خلال فترة ما. اما التجارب التي مر الصهيونيون بها، من خلال اقامة هذه الوحدات الاضافية، او الدروس التي تعلموها من نشاطها، فلم تقل اهمية أو فائدة بالنسبة اليهم عن تلك التي نجمت عن اقامة قوات الخفر. وكانت سنوات الثورة العربية قد شهدت اقامة أكثر من وحدة خاصة من هذا النوع. ففي الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٧، يوم اعلان حل اللجنة العربية العليا، اقيمت ضمن قوات الخفر وحدات «الحراسات المتحركة» (مشميروت ناعيم)، وهي عبارة عن دوريات تتجول في شاحنات صغيرة مصفحة، هدفها حماية المستوطنين لدى ذهابهم الى عملهم وعودتهم منه وتأمين طرق المواصلات بين المستوطنات<sup>(٣٧)</sup>. ومع اعادة تنظيم قوات الخفر في اواخر سنة ١٩٣٨، دُعمت هذه الوحدات بالقوى البشرية والسلاح، فضمت نحو ٤٠٠ شخص مقسمين على نحو ٦٠ وحدة. وفي منتصف آذار (مارس) ١٩٣٩، اصدرت السلطات قانوناً خاصاً لتنظيم عمل هذه الوحدات وتحديد صلاحياتها، فحولتها، بذلك، الى بؤرة نشاط الهاغاناه، بصورته العلنية والشرعية<sup>(٣٨)</sup>. وفي الوقت نفسه، اقامت الهاغاناه، ايضاً، وحدات «حراسة متحركة» خاصة بها، اطلق عليها اسم «كتائب الميدان» (بلوغوت ساديه؛ فوش)، وذلك في اواخر سنة ١٩٣٧. وكان الهدف من وراء اقامة هذه الكتائب، التي اعتبرت بمثابة قوة قطرية يمكن نقل العاملين ضمن اطارها من لواء الى آخر، تقديم المعونة للمستوطنات والمناطق التي تتعرض للهجوم، والتصدي للمهاجمين ومطاردتهم<sup>(٣٩)</sup>. وبقيت هذه الكتائب قائمة نحو ١٥ شهراً، الى ان صُفّيت في ربيع سنة ١٩٣٩، بعد أن حلت مكانها الحراسات المتحركة إثر اعادة تنظيمها والاعتراف بها رسمياً من قبل السلطات.

وخلال حزيران (يونيو) ١٩٣٨، وفي محاولة لحماية القطارات وسكك الحديد من الهجمات التي كان الثوار العرب يشنونها عليها، والتي أدت الى توقف القطارات عن العمل من حين الى آخر، اقيمت وحدة حراسة سكك الحديد، التي ضمت نحو ٤٠٠ عنصر. وفي اواخر

سنة ١٩٣٩، ضوعف عدد هذه العناصر. وقد استمرت هذه الوحدة في القيام بعملها الى ما بعد انتهاء الثورة، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ايضاً<sup>(٤٠)</sup>.

غير ان أكثر الوحدات الملفتة للنظر، التي اقيمت خلال هذه الحقبة من التعاون الصهيوني - البريطاني، كانت تلك التي عرفت بأسم «زمر الليل الخاصة» (Special Night Squads) وانشئت في صيف سنة ١٩٣٨. وجاءت اقامة هذه الوحدة، مثل غيرها، في محاولة للرد على تحديات الثوار العرب، وهذه المرة بعرقلة امداداتهم من سوريا. ففي مطلع سنة ١٩٣٨، كُلف ضابط بريطاني يدعى اورد وينغيت، كان قد نقل من السودان والحق بمخابرات الجيش البريطاني في حيفا، بالتصدي لمحاولات تهريب السلاح من سوريا<sup>(٤١)</sup>. ولتنفيذ مهمته هذه، قام وينغيت بمقابلة المسؤولين في مخابرات الهاغاناه، ثم بزعماء الوكالة اليهودية، وكذلك زار دمشق للاطلاع على الاستعدادات هناك<sup>(٤٢)</sup>. وبنتيجة ذلك، اتضح له ان السلاح يمر عبر المناطق العربية الصرفة، فارتأى ان خير وسيلة للتصدي لعمليات التهريب هي التغلغل الى عمق المناطق العربية ليلاً، بلباس مدني ومن خلال التعاون مع بعض المخبرين العرب، ونصب الكمائن المتحركة للثوار هناك؛ خصوصاً في منطقة جبال نابلس، وهي عنق الزجاجة في عمليات التهريب تلك<sup>(٤٣)</sup>. وفي اوائل حزيران (يونيو)، وبناء على مذكرة من وينغيت، وضعت القيادة البريطانية تحت تصرفه نحو ٤٠ جندياً للقيام بهذه المهمات وسمح له بالاستعانة ببعض رجال قوات الخفر اليهود. وفي منتصف تموز (يوليو) ١٩٣٨، وبعد اشتداد هجمات الثوار الليلية على انبواب النقط، اقيمت اول وحدة ضمن «زمر الليل الخاصة»، ومركزها مستوطنة عين حارود، بقيادة وينغيت، وكلفت بحراسة ذلك الانبواب. ثم اقيمت، تدريجياً، وحدات اخرى مماثلة، فوصل عدد كافة الذين سمح لهم بالعمل ضمن اطار هذه الزمر الى نحو ١٠٠ يهودي و ٥٠ بريطانياً؛ كما وسعت مناطق عملها لتشمل لوائي حيفا والجليل<sup>(٤٤)</sup>، وانشأت مراكز لها في اماكن مختلفة. ومارست هذه الزمر عملها بحماس بالغ، من خلال ارتكاب الفضائح ضد القرويين العرب وارهابهم<sup>(٤٥)</sup>، مما ادى الى ردود فعل سلبية بين دوائر مختلفة، دفعت الجنرال هاينينغ، قائد القوات البريطانية في فلسطين، الى التحذير من تدعيم تلك القوات<sup>(٤٦)</sup>، التي اثار، اخيراً، حقن السلطات، فعملت على التخلص من وينغيت بترقيته ونقله من فلسطين، مع صدور الكتاب الابيض في ايار (مايو) ١٩٣٩<sup>(٤٧)</sup>، وذلك بعد ان «اتضح لها انه يفضل مصالح اليهود على مصالح بلده»<sup>(٤٨)</sup> (وقد قتل وينغيت خلال الحرب العالمية الثانية، سنة ١٩٤٤، في بورما). ومع اواخر ايلول (سبتمبر) من السنة نفسها، صُفيت آخر تلك الزمر.

وعلى الرغم من ان نشاط زمر وينغيت لم يغير من واقع الحال في فلسطين كثيراً<sup>(٤٩)</sup>، فقد كان للطرق التي انتهجها وعلمها للصهيونيين، كما ابغها لشاريت الذي اعتاد على الاجتماع به من حين الى آخر، ومحاولة تذليل الصعوبات التي تعترضه، تأثيرها الواضح على اساليب العمل العسكري الصهيوني على المدى البعيد. وتلخصت هذه الدروس في انه ينبغي، اولاً، تغيير وقت العمليات العسكرية من ساعات النهار الى الليل، لان هذا هو الوقت الذي تنشط فيه العصابات؛ وكذلك ينبغي، ثانياً، محاربة العدو بوسائله نفسها، فان كانت قوته في نصب الكمائن، ينبغي نصب الكمائن له، بحيث يُدفع نحو وضع من الدفاع عن النفس، ثم التراجع، فالهرب. ومن اجل ذلك ينبغي، ثالثاً، العمل بمجموعات صغيرة ومدربة جيداً، على التصدي

لثوار، دون التقيد بالنظريات العسكرية التقليدية<sup>(٥١)</sup>. وكانت خلاصة تجربة وينغيت في هذا المجال، عملياً، دفع الصهيونيين الى التخلي عن اساليب الدفاع الثابت والسليبي من خلال الاحتماء في مواقع ثابتة داخل المستوطنات اليهودية، والتي درج المستوطنون الصهيونيون على اتباعها منذ وصولهم الى فلسطين. وبدلاً من ذلك «الخروج الى ما وراء سياج» تلك المستوطنات وانتهاج اسلوب القتال المرن والنشط بواسطة وحدات متحركة تسعى الى مواجهة المهاجمين في المكان والزمان غير المريحين لهما، وبالتالي السعي، على وجه العموم، لنقل المعركة الى داخل اراضي العدو. ويجمع معظم العسكريين الصهيونيين، ان لم يكن كلهم، على انه كان لهذا الاسلوب، الذي قدمه وينغيت، تأثيره على المدى البعيد على الاستراتيجية العسكرية الصهيونية بأكملها، اذ اصبح ركناً ثابتاً فيها، بعد ان انتقل من «زمر الليل الخاصة» الى قوات البلماح، خلال الاربعينات، ومنها الى الجيش الاسرائيلي، بتشكيلاته المختلفة<sup>(٥١)</sup>.

وعلى صعيد آخر، تأثر الصهيونيون، اضافة الى تعاونهم مع البريطانيين في المجال الأمني - العسكري، على تدعيم تنظيماتهم العسكرية الخاصة بهم. فبعد ان فشلت مساعي توحيد الهاغاناه واتسل، في صيف سنة ١٩٣٧، راحت كل من المنظمتين تعيد تنظيم نفسها وتدعم قواها. ففي اواخر نيسان (ابريل) ١٩٣٧، واثراً للانشقاق الذي اصاب اتسل، اعادت الكوادر والعناصر التي بقيت فيها تنظيم نفسها بل وقامت باستعراض لقواتها في تل ابيب في ٢٩ حزيران (يونيو). وقررت تلك العناصر اخيراً اعتماد اسم «اتسل» وحده (الذي كان يستعمل ايضاً كمرادف لك «منظمة ب» او «الهاغاناه القومية»، وصاغت اهدافاً جديدة للمنظمة، هي «ان مصير الشعب اليهودي سيحسم على ارض الوطن بقوة السلاح اليهودي... وتعتبر اتسل حليفاً لها كل يهودي يؤيد هذا الهدف... او أي شخص آخر يعترف بحق الشعب اليهودي بالاستقلال في وطنه»<sup>(٥٢)</sup>. كما شكلت قيادة جديدة ضمت موشي روزنبرغ، «رئيساً للقيادة»، وابراهيم شتين، اميناً للسر، وقيادة فروع اتسل في تل ابيب وحيفا والقدس، اعضاء. والى جانب هذه القيادة، اقيمت هيئة اركان مؤقتة ضمت «قائداً رئيساً» هو الكولونيل المتقاعد روبرت بيطكر، مفوض بيتار في الصين سابقاً، و ٤ اعضاء آخرين<sup>(٥٣)</sup>. الا ان بيطكر لم يبق طويلاً في منصبه هذا، اذ اقصي عنه بعد بضعة شهور من تعيينه اثر تورط منظمته في حادثتين غير مشرفتين: اولاهما فشل عملية سطو على أحد البنوك والقاء القبض على منفذي العملية، الذين اعترفوا بانتمائهم التنظيمي، والثانية قتل احد اعضاء المنظمة، باغراقه في نهر العوج (اليركون)، خشية من ان يسلم نفسه للشرطة ويكشف معلومات عن زملائه<sup>(٥٤)</sup>. وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٣٧، عينت لجنة المفوضين، وهي هيئة كانت قد اقامتها، في ايار (مايو) ١٩٣٦، المنظمة الصهيونية الجديدة لمتابعة شؤونها في فلسطين، موشي روزنبرغ قائداً لاتسل<sup>(٥٥)</sup>.

كذلك، شهدت الهاغاناه تطورات مماثلة. ففي صيف العام ١٩٣٧، وبعد ان نشر تقرير التقسيم، اعدت الهاغاناه خطة عرفت بـ «خطة افنر»، على اسم واضعها افنر اليميلخ، قائد منطقة تل ابيب، جاءت الاولى في عدد من الخطط المماثلة التي وضعت فيما بعد، تهدف الى تعزيز قوة المنظمة، بحيث تصبح قادرة، وحدها، على التصدي لعرب فلسطين، دون العرب في الدول المجاورة، اذا انسحب البريطانيون من البلد واتضح ان هناك ضرورة لتنفيذ التقسيم عنوة. وقضت الخطة بأن يعمل اليهود، في مثل هذه الحالة، للسيطرة على تلك الاجزاء من فلسطين التي يتواجدون فيها بكثافة، ومن ثم الانطلاق منها لاحتلال الاجزاء الاخرى<sup>(٥٦)</sup>.

وراحت الهاغاناه تعيد تشكيل قواها على هذا الاساس. وبعد ان انتهت فترة الشهور التسعة الانتقالية التي حددت لتنفيذ التوحيد مع من التحق من اتسل بالهاغاناه، بدأت قيادة المنظمة دراسة امكانية اعادة تنظيمها وتدارك النواقص التي كانت تعاني منها على هذا الصعيد، والتي بانته، بوضوح، خلال الاحداث واثرته على نشاطها. وتركزت الجهود، بشكل خاص، على السعي الى تغيير الطابع «الفدرالي» الذي كان يغلب على علاقات قطاعات المنظمة وقياداتها المختلفة ببعضها البعض وتحويلها الى جسم اكثر تماسكاً، وكذلك تلافي النواقص الناجمة عن وجود قيادة مدنية ومقسمة مناصفة بين العمال و«المدنيين» على رأس المنظمة، على ما يؤدي اليه مثل هذا الوضع من اثاره للخلافات وعدم القدرة على الحسم<sup>(٥٧)</sup>. ولتلافي هذه النواقص، قررت ادارة الوكالة اليهودية استحداث منصب جديد سمي «رئيس الاركان القطرية»، خُوِّل من يشغله صلاحية التنسيق بين مركزي الهاغاناه، العمالي «والمدني»، وبين قيادتها أيضاً. وفي تموز (يوليو) ١٩٣٨، عين يوحانان رطنر «رئيساً للأركان القطرية»<sup>(٥٨)</sup>. ومع منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها، استكملت عملية اعادة التنظيم، فقسمت فلسطين الى ٧ لوية تضم ٢١ قطاعاً، عين لكل منها قائد يرتبط مباشرة بـ «رئاسة أركان» الهاغاناه في تل ابيب، وليس بقيادته المحلية. كما اقيم مكتب للتدريب وحددت اسس اعلان حالات الطوارئ وواجبات أجهزة المنظمة المختلفة وصلاحياتها في مثل هذه الحالة<sup>(٥٩)</sup>. وعلى الرغم من ان عملية اعادة التنظيم هذه لم تسفر عن تقدم كبير، إذ بقيت مراكز القوى المختلفة داخل الهاغاناه على حالها، فانها ساعدت المنظمة، التي قدر عدد اعضائها آنذاك بنحو ٢٥ ألفاً، منهم نحو ٤ آلاف امرأة<sup>(٦٠)</sup>، على توسيع نشاطها في المجالات التي لم يكن هنالك خلافات حولها. ففي تلك الحقبة، أرسيت اسس صناعة عسكرية، وطوّرت مصلحة المخابرات (شاي)، وبوشر بتدريب عدد من العناصر في مجالي البحرية والطيران<sup>(٦١)</sup>. وفي صيف ١٩٣٨، اقيمت، أيضاً، مؤسسة مالية سميت «كوفير هاييشوف» (فدية البيشوف) بهدف تغطية المصاريف المالية الناجمة عن الأوضاع المضطربة<sup>(٦٢)</sup>.

### «ضبط النفس»... والقتل الجماعي

وكان لسياسة التعاون مع البريطانيين التي انتهجتها الوكالة اليهودية والهاغاناه انعكاساتها السياسية أيضاً، التي اسفرت عن خلافات اخرى شديدة بينهم من جهة وبين التصحيحيين ومنظمتهم اتسل من جهة اخرى، بالنسبة لموقف كل من الطرفين من العرب عامة وكيفية الرد على الهجمات العربية على اليهود خاصة. فالزعامة العمالية ومعها حلفاؤها من «المدنيين»، اي اليمينيين المعتدلين، في الوكالة والهاغاناه على حد سواء، انطلقاً من موافقتها على مشروع التقسيم وسعيها الى تحسين شروطه بالنسبة لليهود، وادراكاً منها ان تنفيذ ذلك المشروع لن يتم، في نهاية الامر، دون موافقة كل من البريطانيين والعرب، بصورة او باخرى، دعت الى انتهاج سياسة ضبط النفس (هفلغاه) عند الرد على الهجمات العربية. وقضت هذه السياسة بأن يقتصر الرد، في مثل هذه الحالات، قدر الامكان، على المسؤولين مباشرة عن تلك الهجمات او من له علاقة بها، والامتناع عن التعرض بصورة شاملة للعرب كافة، وشن الهجمات عليهم وقتلهم دون تمييز. وعلى الرغم من ان بعض قادة الهاغاناه عرضوا هذه السياسة كأنها ناجمة عن «مبدأ» الحفاظ على «طهارة السلاح» اليهودي، فقد

كان لهذا الاتجاه، أساساً، اعتباراته العملية الكامنة وراءه. فقد سعت قيادة الهاغاناه الى عدم الوقوع في «الأخطاء» التي ارتكبت خلال الانتفاضات السابقة في فلسطين، والامتناع عن اصفاء طابع الصراع العربي - اليهودي على الثورة في البلد، وبالتالي عدم اللجوء الى الوسائل التي اتبعها العرب، وبدلاً من ذلك التعاون مع السلطة لاعادة الامن والاستقرار الى نصابهما، من خلال عرض الثوار العرب كمجموعات من الخارجين على القانون<sup>(٦٣)</sup>. كذلك، قدر الصهيونيون حجم المشاكل الامنية - الاقتصادية التي عاناها البريطانيون في فلسطين، نتيجة للثورة، حق قدرها، وقرروا الامتناع عن التسبب في زيادتها، خشية ان ينقلب البريطانيون عليهم ايضاً<sup>(٦٤)</sup>. كما كان لسياسة «ضبط النفس» منافعها المادية، اذ نتيجة لها نقلت، مثلاً، المكاتب الحكومية من يافا العربية الى تل ابيب اليهودية، وافتتح ميناء في المدينة بعد ان عمّ الاضراب ميناء يافا، واقامت قوات الخفر وباقي الوحدات العسكرية اليهودية. كذلك سهلت هذه السياسة عمليات الاستيطان اليهودي في مناطق مختلفة من فلسطين. اما التصحيحيون واتسل، فقد انتهجوا طريقاً مغايراً تماماً، نجم عن سياسة مخالفة لتلك التي انتهجتها القيادة الصهيونية، بزعامة العمال وحفائهم. فالتصحيحيون لم يكتفوا باعلان معارضتهم للتقسيم فقط<sup>(٦٥)</sup>، بل بذلوا كل ما في وسعهم لافشاله. وفي هذا الاطار، راح جابوتينسكي يطلق نظريات جديدة. فبدأ على دعوات حل القضية الفلسطينية بواسطة اقامة دولتين، يهودية وعربية، اطلق جابوتينسكي «نظرية الترحيل»، التي دعت الى ترحيل اليهود من دول اوربا الشرقية ونقلهم الى فلسطين وشرق الاردن ليصبحوا اكثرية هناك، تشكل اساساً لاقامة الدولة اليهودية على المنطقتين بكاملها<sup>(٦٦)</sup>. وفي شباط (فبراير) ١٩٣٨، وضع الزعيم التصحيحي في مواجهة مشروع التقسيم، مشروعاً خاصاً به هو «خطة السنوات العشر»<sup>(٦٧)</sup>، الهادفة الى ترحيل مليون ونصف المليون يهودي الى «ارض - اسرائيل» خلال ١٠ سنوات. واستكمالاً لهاتين النظريتين، اطلق جابوتينسكي ثالثة، هي «سياسة الاحلاف»<sup>(٦٨)</sup>، داعياً الى التعاون علناً مع الدول التي تريد التخلص من سكانها اليهود والاتفاق معها حول ذلك، مما يخدم مصلحة الطرفين بترحيل اليهود من تلك الدول ونقلهم الى فلسطين. وفيما كانت القيادة الصهيونية «الرسمية» تصارع لاقرار مشروع التقسيم وتنفيذه، كان التصحيحيون، من جهتهم، يقومون بنشاط خاص بهم، ضمن «سياسة الاحلاف»، وخصوصاً في بولونيا، حيث حاولوا التعاون مع سلطاتها في اكثر من ناحية<sup>(٦٩)</sup>، واحرزوا نجاحاً ما.

وانطلاقاً من موقفهم هذا، انتهج التصحيحيون في فلسطين سياسة مخالفة لتلك التي اتبعتها الوكالة اليهودية والهاغاناه. ففيما كان هؤلاء يدعون الى التمسك بـ «ضبط النفس»، ارسل جابوتينسكي، في اواخر نيسان (ابريل) ١٩٣٧، تعليمات الى اتباعه اوضح لهم فيها انه في حال تجدد الاضطرابات في فلسطين والتعرض لليهود، ينبغي عليهم الرد<sup>(٧٠)</sup>. ولم يتأخر اولئك طويلاً للعمل وفق هذه التعليمات. ففي اواخر تموز (يوليو) ١٩٣٧، وبعد ان قتل ثلاثة يهود، قام رجال اتسل بشن هجمات على العرب، في عدة اماكن في تل ابيب والقدس، اسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى، مما اثار نقمة العرب ودفعت البريطانيين الى اعتقال عدد من اعضاء بيتار واغلاق جريدتهم «هايردن» (الاردن) لمدة شهر<sup>(٧١)</sup>. ونتيجة لذلك، تدخلت الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي مطالبين بفرض «الانضباط» على «المنشقين»، ولكن

دون جدوى، إذ تجددت هذه الهجمات مرة ثانية مع أواخر ايلول (سبتمبر)، فعاد المجلس الملي الى المطالبة بضرورة الالتزام بـ «الانضباط القومي»<sup>(٧٢)</sup>. واستؤنفت العمليات نفسها مرة اخرى في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر)، اثر استئناف النشاط الثوري العربي، فشنت اتسل هجماتها على العرب في اماكن عدة، مما دفع «المؤسسات» الصهيونية الرسمية الى الاحتجاج والمطالبة باتخاذ «اجراءات»، رغم ان الهاغاناه، ايضاً، نفذت عملياتها المشابهة الخاصة بها عندما تعرضت الكيبوتسات، وهي حصونها المنيعة، للهجمات<sup>(٧٣)</sup>، بينما وضعت السلطات نحو ٤٥ تصحيحياً في الاعتقال الاداري<sup>(٧٤)</sup>.

واستمر الوضع على ما هو عليه بين اخذ ورد، من هدوء تتبعه هجمات على العرب، دون تميين، حتى ربيع سنة ١٩٣٨، عندما القت السلطات في ٢١ نيسان (ابريل) القبض على ثلاثة اعضاء في اتسل هاجموا، بالرصاص وقنبلة (لم تنفجر)، باصاً عربياً على طريق روش بينا - صنف، فحكم عليهم بالاعدام، ونفذ الحكم في احدهم (شولومو بن - يوسف) في ٢٨ حزيران (يونيو)<sup>(٧٥)</sup>. وعلى الرغم من ان ثواراً عربياً كانوا قد اعدوا بسبب تهم تقل في شدتها عن تلك التي نسبت لبن - يوسف، فقد رأت اتسل في اعدامه مبرراً لتفجير حقدتها على العرب على نطاق واسع. فبعد اسبوع من تنفيذ حكم الاعدام، ارسل جابوتينسكي الى اتباعه برقية أمرهم فيها بالرد على ذلك<sup>(٧٦)</sup>، مذكراً اياهم بأن الدعوة الى «عدم معاينة الابرياء... هي ثرثرة فارغة ورياء. ففي الحرب... كل طرف هو بريء»<sup>(٧٧)</sup>. وجاءت هذه التعليمات لاتسل بمثابة صب الزيت على النار، فانطلقت بحماس للبطش بالعرب، باشراف دافيد رازينيل المتزمت الذي كان قد عين قبل فترة قصيرة قائداً للمنظمة، بصورة اتضح معها كان قتل العرب «هو قمة الحكمة والشجاعة العسكرية»<sup>(٧٨)</sup>، وبأساليب لم تعهدها فلسطين حتى ذلك الوقت، اصبحت بمثابة سوابق في هذا المضمار. ومع مطلع تموز (يوليو) ١٩٣٨، راحت اتسل تشن هجماتها على العرب في القدس وتل ابيب ويافا وحيفا، باساليب مختلفة، مثل رمي القنابل على اماكن تجمعات العرب أو اطلاق النار على المارة هنا وهناك أو على الباصات العربية؛ ثم صعدت اجراءاتها فلجأت الى زرع الالغام في اماكن التجمع العربية، بهدف ايقاع الاصابات باكبر عدد ممكن من العرب. ففي السادس من ذلك الشهر، انفجر «برميلا حليب»، الواحد منهما تلو الآخر، مملوءان بالديناميت ومزودان بساعات توقيت، في السوق العربي في حيفا، فأدى انفجارهما الى مقتل ٢٦ وجرح ٥٢ عربياً. وبعد ذلك بثلاثة أيام، انفجر لغم آخر، كهربائي هذه المرة، في محطة الباصات في يافا، اسفر انفجاره عن مقتل ٣ وجرح ١٩ عربياً. وفي الخامس عشر من الشهر نفسه، انفجر لغم مماثل في سوق الخضار في المدينة، اسفر عن مقتل ١٠ وجرح ٣٠ عربياً. وبعد ذلك بعشرة ايام، جاء دور حيفا ثانية، حيث انفجر في سوقها لغم آخر مماثل ادى الى مقتل ٣٥ وجرح ٧٠ عربياً، وهو اكبر عدد من الضحايا يقع في حادثة واحدة حتى ذلك الوقت<sup>(٧٩)</sup>. ولاحظت نشرة اتسل السرية، بارتياح، ان عدد «الاصابات العربية وصل خلال تموز [يوليو ١٩٣٧] الى ١٤٠ شخصاً، وهو يزيد على عدد اصابات اليهود خلال السنة ونصف السنة من نيسان (ابريل) ١٩٣٦، وحتى تشرين الاول - تشرين الثاني (اكتوبر - نوفمبر) ١٩٣٧»<sup>(٨٠)</sup>.

وأشارت هذه الموجة من ارباب اتسل ردود فعل واسعة بين العرب الفلسطينيين، وفي العالم العربي ايضاً، وكذلك في بريطانيا، حيث تعرض وزير المستعمرات ماكدونالد الى

استجواب في مجلس العموم في هذا الشأن<sup>(٨١)</sup>. كما كانت لها انعكاساتها لدى الوكالة اليهودية، التي رأت في ذلك خروجاً على «الانضباط» ومساً بمصداقيتها ومكانتها، مما قد يؤدي الى نتائج لا تحمد عواقبها بالنسبة لموقف السلطات من اليهود والتعاون معهم، خصوصاً بعد ان اوضح المندوب السامي، في اجتماع له مع بن - غوريون وشاريت عقد بعد يوم واحد من انفجار حيفا، ان تلك الاعمال الانتقامية تجعل من الصعب على الحكومة الاستمرار في تسليح اليهود<sup>(٨٢)</sup>، مطالباً الوكالة اليهودية بالتعاون مع السلطات لكشف الفاعلين<sup>(٨٣)</sup>. وحارت الوكالة اليهودية، ومعها الهاغاناه، ولجأت الى اكثر من وسيلة للرد على هذه الموجة أو ايقافها، خصوصاً وان اتسل تابرت على عملياتها، وان خفت حدتها، مركزة جهودها في محاولات عرقلة خطوط المواصلات العربية، وذلك بتلغيمها او اطلاق رصاص القنص، هنا وهناك، على المسافرين عليها<sup>(٨٤)</sup>. ففي البداية، أوعزت الهاغاناه الى رجالها في حيفا بخطف احد عناصر اتسل، التي ردت بالمثل وخطفت رجلاً من الهاغاناه، وذلك في حادث هو الاول من نوعه، انتهى بأن وجد رجل اتسل المخطوف، في نهاية الأمر، طريقه الى ايدي الشرطة، بينما اطلق سراح رجل الهاغاناه<sup>(٨٥)</sup>. واصبح هذا الحادث بمثابة سابقة في العلاقات بين المنظمين، اللتين راحتا تخطفان عناصر بعضهما البعض عندما يشتد التوتر بينهما. وفي الثاني من تموز (يوليو)، اصدرت الهاغاناه تعميماً الى اتباعها، عزت بموجبه سياسة «ضبط النفس» التي تتبعها، فحظرت «قتل النساء والاطفال وعابري السبيل العرب الابرياء عامة... [وكذلك] رمي القنابل الى اماكن تجمع العرب (الاسواق، المساجد). وهذه الاعمال محظورة بصورة غير قابلة للتأويل»<sup>(٨٦)</sup>. كذلك، اوضح التعميم «ان الهاغاناه تشن حرباً شعواء على العصابات [يقصد الثوار العرب]. ومن الواجب التصدي لتلك العصابات وهي في حالة التأهب ومواجهتها قبل وصولها الى المستوطنات. وعدا عن الدفاع عن المستوطنات من خلال المواقع الثابتة، من الضروري مطاردة المهاجمين من خلال السعي الى ابادتهم وسد طرق هربهم. واذ انسحبت عصابة ما خلال مطاردتها الى قرية عربية، فيسمح للمطاردين بالعمل داخل القرية»<sup>(٨٧)</sup>. الا ان التعميم اشار ايضاً، الى امكانية القيام بعمليات خاصة، مثل «الرد المتأخر على الهجمات والارهاب»<sup>(٨٨)</sup>، الذي يقتضي اذناً خاصاً.

واضافة الى ذلك، حاولت الوكالة اليهودية ممارسة الضغوط على اتسل، على صعيد آخر، فاعزت الى المجلس الملي اليهودي للدعوة إلى اجتماع للبحث في تلك الاوضاع، عقد سراً في منتصف تموز (يوليو) ١٩٣٨، وحضره زعماء عن كافة الاحزاب الصهيونية في فلسطين، بمن في ذلك «ممثل» عن التصحيحين<sup>(٨٩)</sup>. وكان ابرز المتحدثين في ذلك الاجتماع موشي شاريت، الذي عاد وشدد على الفوائد التي جناها اليهود من وراء سياسة «ضبط النفس»، مؤكداً ان الالتزام بها «ليس مسألة اساسية اخلاقية، بل مسألة جدوى»<sup>(٩٠)</sup>. كذلك اوضح شاريت «ان السلاح [الذي سلمه البريطانيون لليهود] تغلغل بيننا اكثر مما ينبغي، ولن يستطيعوا انتزاعه منا»<sup>(٩١)</sup>. اما بن - غوريون، الذي شن حملة شعواء على التصحيحين، فقد اعلن ان اراهابهم لا يخيف العرب، بل انه يفيدهم، اذ يوحد الشارح العربي في فلسطين مع العالم الاسلامي خارجها، وهذا، بالذات، قد يجلب الدمار لليهود، بدفع الحكومة الى تقديم تنازلات للعرب<sup>(٩٢)</sup>. ولذلك، فان الصهيونيين عندما يلتزمون بـ «ضبط النفس» لا يخدمون بريطانيا، بل انفسهم<sup>(٩٣)</sup>. وانتهى الاجتماع باقتراح لجنة لبحث الموضوع، الا ان مثل تلك اللجنة لم



تقم<sup>(٩٤)</sup>.

ولم يمر وقت طويل، على كل حال، حتى اوقفت اتسل، مؤقتاً، عملياتها ضد العرب. ففي اوائل آب (اغسطس) ١٩٣٨، حاول البعض العمل على رأب الصدع بين المنظمتين بواسطة تقريب وجهات النظر بينهما، بعد ان وصل التوتر الى حد يندر بنشوب حرب اهلية<sup>(٩٥)</sup>. وعلى الاثر بدأت موجة جديدة من المحادثات بين الهاغاناه واتسل حول توحيد المنظمتين، وتعهدت اتسل بالامتناع عن القيام باية عمليات ما دامت تلك المفاوضات مستمرة (وان قامت، على الرغم من ذلك، في السادس والعشرين من الشهر نفسه، بتفجير لغم كهربائي في سوق يافا، ادى الى مقتل ٢٤ وجرح ٣٥ عربياً<sup>(٩٦)</sup>). واستمرت هذه المباحثات نحو شهر ونصف الشهر، الى ان اختتمت، يوم ١٩ ايلول (سبتمبر)، بتوقيع اتفاق، بالأحرف الاولى، من قبل ممثلين عن المنظمتين في بيت يسرائيل روكاح، رئيس بلدية تل ابيب<sup>(٩٧)</sup>. ولم يتطرق الاتفاق<sup>(٩٨)</sup> الجديد الى توحيد المنظمتين، بل الى التنسيق فيما بينهما، اذ نص على ان هدفه هو «الوصول الى خطة عمل مشتركة بين المنظمتين اللتين تحتفظان بوجودهما المستقل وغير المرتبط بأحد، دون المس بالبيادى والهيكل التنظيمي لكل منهما»<sup>(٩٩)</sup>. واستناداً الى ذلك، نظم الاتفاق العلاقات بين المنظمتين، باعتبارهما متساويتين، في معظم المجالات، مراعيأ حتى خصوصية اتسل في بعض النواحي، مما اعتبر انجازاً مهماً بالنسبة لها ونوعاً من الاعتراف بها من قبل منافستها الهاغاناه.

غير انه لم يكتب لهذا الاتفاق ان يرى النور، اذ جوبه بمعارضة شديدة، وهذه المرة من جانب الطرف الاخر، ممثلاً بين - غوريون. فما ان سمع رئيس الوكالة اليهودية، وكان آنذاك في لندن، بالمفاوضات الدائرة بين الهاغاناه واتسل حتى ثارت ثائرتة، فكتب الى زملائه في فلسطين، الذين كانوا يديرون المفاوضات، معرباً عن معارضته الشديدة ومبدياً مبرراته. فالمنظمة الصهيونية العالمية، حسب رأي بن - غوريون، هي المؤسسة الوحيدة المعتمدة بالنسبة للمستوطنين اليهود في فلسطين والصهيونيين خارجها، بينما تشكل الادارة الصهيونية شبه حكومة. اما التصحيحيون فليسوا الا «منشقين»، وضعوا انفسهم خارج قانون الحركة الصهيونية، ولذلك هنالك شرط مسبق لأية تسوية معهم هو حل المنظمة الصهيونية الجديدة الخاصة بهم وتصفية مؤسساتهم المستقلة والالتزام بـ «الانضباط» للمؤسسة الصهيونية الرسمية<sup>(١٠٠)</sup>. كما ان منظمة الهاغاناه في فلسطين «ليست مجرد مؤسسة امنية فقط، بل انها مشروع سياسي ايضاً. وما دام حزب التصحيحيين، وعلى رأسه جابوتينسكي، لا يعترفون بسلطة المنظمة الصهيونية العالمية بالنسبة للشؤون السياسية، فليس هنالك اساس للتفاوض مع اولئك 'البلطجية' بالنسبة لشؤون الدفاع»<sup>(١٠١)</sup> بل انه في مثل هذه الحالة، يعتبر ضم التصحيحيين الى صفوف الهاغاناه بمثابة «ادخال مثيري الشغب والجواسيس... اليها»<sup>(١٠٢)</sup>، [خصوصاً] وان اولئك 'البلطجية' يقلدون النازيين في كل شيء. انهم اعداؤنا الالء»<sup>(١٠٣)</sup>.

ولم يأخذ زملاء بن - غوريون بنصائحه وحججه، فاستمروا في المفاوضات الى ان وقَّعوا على الاتفاق بالأحرف الاولى. وكان على رأس اولئك الياهو غولومب، فأثبته بن - غوريون على فعلته، مذكراً اياه بانه لم يحصل على الموافقة السياسية للتوقيع على ذلك الاتفاق، ثم هدد بالاستقالة<sup>(١٠٤)</sup>. ولكن بن - غوريون لم يستقل في نهاية الامر، كما ان الاتفاق لم ينفذ، وعادت

العلاقات بين الهاغاناه واتسل، تدريجياً، الى ما كانت عليه من الكراهية والتنافس، فثابت، كل منهما على انتهاج سياستها المستقلة، بشكل او بآخر، حتى اقامة اسرائيل، بينما بقي بن غوريون على عدائه الشديد للتصحيحيين الى ما بعد ذلك ايضاً بفترة غير قصيرة.

## الاستيطان كاستراتيجية

وعلى صعيد آخر، شملت سياسة «الخروج الى ما وراء السياج» من خلال «ضبط النفس» المجال الاستيطاني ايضاً، بعد ان احدثت الثورة العربية تغييرات جذرية في مفاهيم الاستيطان اليهودي في فلسطين، شملت معظم ابعاده وبلورت اعتبارات جديدة له، تحوّل معها الى شبه «استراتيجية» قائمة بحد ذاتها، بقيت اسسها راسخة لفترة طويلة. وتم ذلك، الى حد ما، تحت ضغوط ضرورة الرد على موقف او نشاط كل من العرب والبريطانيين في هذا الشأن خلال سنوات الثورة، على ما تخللها من متغيرات.

كان من بين أولى النتائج التي ترتبت على اضطراب الاوضاع الامنية اثر نشوب الاضطراب العام في فلسطين ثم الصراع المسلح، تقلص نشاط رأس المال الخاص اليهودي في سوق شراء الاراضي في البلد<sup>(١٠٥)</sup>، بعد ان شعر اصحابه بعدم الاطمئنان على مصير الاراضي التي قد يشترونها. كما ان حال شركتي بيكا وتطوير اراضي فلسطين، اللتين نشطتا في هذا المجال سابقاً، لم تكن احسن بكثير، ان كانت بيكا قد توقفت عن شراء الاراضي منذ مدة غير قصيرة بل راحت تباع ممتلكاتها الى المزارعين مستأجرها، بينما كانت شركة تطوير اراضي فلسطين اشبه «بسيارة تفككت... لا حياة فيها»<sup>(١٠٦)</sup>، بسبب ممارسات يهوشوع حانكين، العجوز العاجز، الذي رفض التنحي عن رئاستها. ونتيجة لذلك، نشأ فراغ في سوق شراء الاراضي، وجدت الكيرن كاييمت نفسها مضطرة للث<sup>(١٠٧)</sup>، ليس بشراء الاراضي من العرب فقط، بل من الافراد اليهود ايضاً. ولتسهيل مهمة الكيرن كاييمت في هذا المجال، كلفت الشركة، سنة ١٩٣٨، بالعمل على شراء الاراضي واعادها للاستيطان فقط، بينما احيلت مصاريف اقامة المستوطنات ودعمها، التي كانت ملقاة على عاتقها ايضاً حتى ذلك الوقت، الى الوكالة اليهودية<sup>(١٠٨)</sup>. وكان لهذا التغيير تأثيره بالنسبة للاستيطان عامة، فقد ادى الى اختفاء المضاربين من سوق شراء الاراضي، ومكّن بالتالي الكيرن كاييمت من اعتماد الاسعار التي تناسبها، بعد ان اصبحت الجهة الاولى، وفي معظم الاحيان الوحيدة، التي تقوم بشراء الاراضي، مما حوّلها الى اكبر مالكة للاراضي في فلسطين. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة ما كانت الشركة تملكه، من الاراضي التي كانت في حوزة اليهود عامة، من ٣٠,١ بالمئة سنة ١٩٣٦ الى ٥٣,٨ بالمئة سنة ١٩٤٧، بينما انخفضت نسبة ما كان في حوزة المالكين الخصوصيين اليهود من ٣٤,٦ بالمئة الى ٢١,١ بالمئة خلال الفترة نفسها<sup>(١٠٩)</sup>، مما سهل على مؤسسات الاستيطان الصهيونية تخطيط اقامة المستوطنات على الشكل الذي ترتأيه.

وانطلاقاً من هذا الوضع الجديد، راحت الكيرن كاييمت تبذل كل ما في وسعها لشراء الاراضي في معظم انحاء فلسطين، وفي مناطق لم يكن لليهود فيها موطئ قدم حتى ذلك الوقت، دون ان تعطي وزناً كبيراً للاعتبارات الاقتصادية، كما كانت تفعل سابقاً. ولكن مع ذلك لم تتمكن الشركة من احراز نجاح كبير، بالمقارنة مع الوضع سابقاً، رغم اساليب التحايل والرشوة التي لجأت اليها<sup>(١١٠)</sup>، نتيجة للمعارضة الشديدة التي ابداهها الثوار العرب لعمليات بيع

الاراضي وقيامهم باعداد اكثر من سمسار أو متورط في مثل هذه العمليات<sup>(١١١)</sup>. فخلال السنوات ١٩٣٧ - ١٩٣٩ تمكن الصهيونيون من شراء او حيازة نحو ١٤٠٨٠٠ دونم آخر من الأراضي، منها نحو ٨٤٧٠٠ دونم تم تسجيل بيعها رسمياً في مكاتب تسجيل الاراضي (٢٩٤٠٠ دونم سنة ١٩٣٧ و ٢٧٣٠٠ سنة ١٩٣٨ و ٢٨٠٠٠ سنة ١٩٣٩)، بينما كان نحو ١٠٠٠٠ دونم آخر منها من الاملاك العامة التي سلمتها السلطات لليهود لاستغلالها. وبذلك، اصبح مجموع ما يملكه اليهود او يسيطرون عليه من اراض في فلسطين، مع نهاية سنة ١٩٣٩، نحو ١٥٣٣٣٠٠ دونم. ومن هذه المساحة كان هنالك نحو ١٧٧٨٠٠ دونم من الاملاك العامة<sup>(١١٢)</sup>. وعلى الرغم من ان تلك الاراضي كافة لم تكن تشكل آنذاك الا نحو ٥,٨٣ بالمئة من مساحة فلسطين اليابسة، فان معظمها كان من الاراضي السهلية الخصبة، الصالحة للاستغلال الزراعي بشكل كثيف، مما سهل استيطانها والافادة منها على نطاق واسع.

اما عمليات اقامة المستوطنات الجديدة فلم تمن، مع بداية هذه الحقبة، بنجاح ملحوظ. كما انها لم تحظ بترحيب كبير، ليس فقط من قبل العرب، بل من قبل السلطات البريطانية ايضاً، التي حاولت العمل على تضيق نطاقها، لامتناع النخبة العربية العارمة التي راحت تشتد منذ اواخر سنة ١٩٣٥. ففي الاول من شباط (فبراير) ١٩٣٦، رد المندوب السامي ببيان على الطلبات التي كان الزعماء العرب قد تقدموا بها في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، موضحاً ان الحكومة ستعمل، من بين ما تنوي اتخاذه من اجراءات لتحسين الاوضاع في فلسطين، على سن قانون جديد يحظر على الفلاحين العرب بيع اراضيهم بكاملها، والزامهم بالاحتفاظ بمساحة ما منها تكفي لمعيشتهم<sup>(١١٣)</sup> ولم يحظ هذا الرد برضى العرب، الذين كانوا قد طالبوا بحظر بيع الاراضي لليهود تماماً؛ ولكنه اثار، في الوقت نفسه، مخاوف اليهود الذين اعتبروه بمثابة تمهيد لفرض القيود على الاستيطان. وقبل اصدار هذا البيان، وبعده، التقى شاريت المندوب السامي اكثر من مرة، محاولاً اقناعه بالعدول عن تلك السياسة، او الامتناع عن تقديم تعهدات للعرب في هذا الصدد<sup>(١١٤)</sup>. ولما فشل شاريت في مساعيه تلك، راح يجرد الدكتور وايزمان معه لمقابلة المندوب السامي، طالباً منه الكف عن هذه المحاولات<sup>(١١٥)</sup>، وملوحاً برسالة ماكدونالد اليه («الكتاب الاسود» لسنة ١٩٣١)، التي لم تجد نفعاً هذه المرة. ولم تسفر محاولات المندوب السامي، في نهاية الامر، عن اية نتيجة في هذا الصدد، اذ قبل ان تتحرك السلطات لاصدار القانون المقترح<sup>(١١٦)</sup>، نشب الاضراب العربي في فلسطين، واتخذت الاحداث برمتها مساراً آخر. اما الصهيونيون فقد ثابروا، من جهتهم، على نشاطهم الاستيطاني، وان خفت وتيرته سنة ١٩٣٦، بالمقارنة مع السنوات السابقة، نظراً لاضطراب الاوضاع الامنية. ففي بداية تلك السنة، اقيمت مستوطنتان جديدتان فقط، بينما اقيمت ثلاث اخر خلال فترة الاضراب نفسه وواحدة مع نهايته، اي ما مجموعه ست مستوطنات، هي قرية كفار سيركين و ٣ موشافيم: بيت شعاريم وبيتان اهرن ورشفون، وكيبوتسان: هازوريا وكفار همكابي.

ومع وصول لجنة التحقيق الملكية الى فلسطين، عاد الحديث عن امكانية فرض القيود على النشاط الاستيطاني الصهيوني في البلد، بينما عاد الصهيونيون الى تأسيس المستوطنات الجديدة، فاقاموا في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٦ مستوطنة اخرى، هي الموشاف

التعاوني كفار حيطيم في شمال غرب طبريا. ولكن اقامة المستوطنات الجديدة، وخصوصاً في المناطق العربية الصرفة بعيداً عن المستوطنات اليهودية القائمة، لم تكن عملية سهلة خلال هذه الفترة. فالثوار العرب كانوا آنذاك يشنون هجماتهم ليس فقط على المستوطنات اليهودية، وخصوصاً الحديثة منها، في محاولة لمنع اقامتها، بل على معسكرات الجيش البريطاني ومحطات الشرطة ايضاً. ولذلك لم تكن الصعوبة كامنة في كيفية اقامة المستوطنات فقط، بل كذلك في امكانية الدفاع عنها والمحافظة على بقائها.

وسرعان ما وجد احد المستوطنين، ويدعى شلومو غور من كيبوتس تل عامال (سُمي فيما بعد «نير دافيد») حلاً لهذه المشكلة، تبنته مؤسسات الاستيطان الصهيونية. وكانت أسس مستوطنة تل عامال نفسها قد أرسيت خلال آب (اغسطس) ١٩٣٥، على شكل بضعة اكواخ اقيمت على قطعة من الارض اشتراها اليهود في شمال غرب بيسان. ومع نشوب الاضراب العام، هاجم الثوار العرب تلك الاكواخ واحرقوها فاضطر مستوطنوها للانسحاب الى كيبوتس بيت الفا المجاور، وراحوا يحاولون العودة اليها، ولكن دون جدوى، نظراً لاستمرار نشاط الثوار في المنطقة، الى ان وضع المستوطن غور خطة تقضي باعادة استيطان المكان بواسطة اقامة شبه قلعة هناك. ووفقاً لهذه الخطة كان على مؤسسات الاستيطان اختيار النقطة الجديدة للاستيطان فيها، من جهة، بينما تقوم الكيبوتسات باختيار اعداد من افرادها للقيام بذلك، من جهة ثانية. وتقام المستوطنة في عملية شبه عسكرية. ففي اليوم المحدد، يصل هؤلاء الافراد مع اعداد من العمال اليهود الى النقطة المعينة، في ساعات الفجر الباكر، حيث يعدون، في اليوم نفسه وقبل مغيب الشمس، ساحة تضم متاريس وغرفاً للسكن. وتحاط الساحة بسور قوي من الخشب، يُملأ داخله بالحصى، ويقام في وسطها برج عال، يوضع في قمته ضوء كاشف قوي، من مولد كهربائي في البرج. ويشكل السور حاجزاً قوياً، يستعمل للدفاع عن المستوطنين، الذين يتجمعون داخله في حال الهجوم على المستوطنة، بينما يبقى احد المستوطنين في رأس البرج يراقب بمنظاره ما يحدث نهاراً في المناطق المجاورة، ويجول ليلاً، بضوئه القوي، حول المستوطنة لاكتشاف اية محاولة للهجوم عليها والتحذير منها<sup>(١١٧)</sup>. وعرضت هذه الخطة على يوحانان رطنر، وهو آنذاك مستشار لشؤون الدفاع في دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية<sup>(١١٨)</sup>، وكذلك على ابراهام هارتسفيد، رئيس المركز الزراعي التابع للهستدروت، ويوسف فايتس، مدير «عمليات» الكيرن كاييمت، فأقروها بعد ادخال بعض التعديلات عليها<sup>(١١٩)</sup>. وفي ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٦ نفذت هذه الخطة لأول مرة، واعدت انشاء مستوطنة نير دافيد (تل عامال) وفقاً لها<sup>(١٢٠)</sup>. وعرفت طريقة الاستيطان الجديدة هذه باسم «السور والبرج» (حوماه ومغدال).

وبتفويضهم عملية اعادة تأسيس مستوطنتهم وفق اسلوب «السور والبرج»، أرسى مستوطنو نير دافيد (تل عامال) أسس سياسة استيطانية جديدة، سرعان ما اتخذت ابعاداً ذات اهمية استراتيجية، بقيت ملازمة للاستيطان الصهيوني منذ ذلك الوقت، بعد ان تحول الاستيطان بحد ذاته الى هدف، يصلح ايضاً في الوقت نفسه لان يكون اداة لفرض سياسة الأمر الواقع الصهيونية. وساهمت في ذلك الاوضاع التي سادت فلسطين آنذاك. فبعد اقل من شهر على اعادة تأسيس نير دافيد (تل عامال)، علم الصهيونيون باتجاه لجنة التحقيق الملكية نحو التوصية بتقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية على جزء من البلد، مما دفعهم الى

اعادة النظر في مواقفهم وانتهاج سياسة جديدة تهدف الى خلق الحقائق لجعل تنفيذ التقسيم صعباً من جهة، وان نفذ، الحصول على احسن ما يمكن الحصول عليه بالنسبة لليهود من جهة اخرى، وذلك بواسطة اقامة المزيد من المستوطنات اليهودية، ان تم ذلك في المناطق التي كان لليهود تواجد فيها او تلك الخالية منهم<sup>(١٢١)</sup>. وكان موشي شاريت من كبار الداعين الى انتهاج هذه السياسة والعاملين على تنفيذها، وذلك بتشجيعه رجال الاستيطان والعمل على تلبية حاجاتهم، وحياناً الاعياز اليهم باقامة مستوطنة هنا او اخرى هناك لدعم موقف الصهيوينيين سياسياً<sup>(١٢٢)</sup>. وعندما نشب خلاف بين رجال الاستيطان ورجال المال الذين طالبوا باقامة مستوطنات تكون قادرة على الاكتفاء الذاتي، حسمه شاريت بتفضيل الاعتبارات السياسية على الاقتصادية<sup>(١٢٣)</sup>، وايدته ادارة الوكالة اليهودية في موقفه هذا<sup>(١٢٤)</sup>، فانشأت مستوطنات لم يستكمل بناؤها اقتصادياً الا بعد اقامة اسرائيل<sup>(١٢٥)</sup>. وبناء على هذه السياسة، اقيمت خلال النصف الاول من سنة ١٩٣٧، اي قبل نشر تقرير اللجنة الملكية، ٩ مستوطنات وفق طريقة «السور والبرج»، انشئ معظمها في سهل بيسان الذي اراد الصهيوينيون تكثيف وجودهم فيه لضمان الحاقه بالدولة اليهودية. وكانت سبع من هذه المستوطنات كيبوتسات، وهي سديه ناحوم، غينوسار، شاعار هاغولان، مساده، طيرات تسفي، عين هاشوفيط، عين غيف (اضافة الى مشمار هاشلوشاه، الذي دمج فيما بعد مع يفتنييل) وموشاف بيت يوسف والموشاف التعاوني موليدت.

وبعد نشر تقرير اللجنة الملكية، في تموز (يوليو) ١٩٣٧، تحول تكتيك «السور والبرج» الى استراتيجية، هدفها اقامة المستوطنات في اطراف المنطقة التي اقترح التقرير تخصيصها للدولة اليهودية<sup>(١٢٦)</sup>. وخلال الشهور الاربعة التي تلت نشر ذلك التقرير، اقيمت ثلاث مستوطنات «سور وبرج» جديدة، هي كيبوتسا كفار مناحيم واوشه وموشاف تسور موشي. كما اقيمت، خلال الفترة نفسها، ست مستوطنات اخرى جديدة «عادية»، هي بلدتا كفار شمرياهو وكريات طبعون، و ٣ كيبوتسات: حولته، حتسور اشدود وماعوز حايبم ومزرعة كفار هانوعار هاداتي؛ فبلغ بذلك عدد المستوطنات التي انشئت خلال هذه الفترة من سنة ١٩٣٧، ١٨ مستوطنة.

ومع استئناف النشاط الثوري العربي في خريف سنة ١٩٣٧، اثر مقتل اندروس وحل اللجنة العربية العليا، توقفت عمليات الاستيطان، كلياً، على مدى نحو خمسة شهور، نظراً لاشتداد الهجمات العربية<sup>(١٢٧)</sup>؛ الى ان استؤنفت في اواخر آذار (مارس) ١٩٣٨، باقامة مستوطنة حنيتة في الجليل الغربي، بالقرب من الحدود مع لبنان، في وسط منطقة عربية صرفة كانت، حتى ذلك الوقت، خالية تماماً من المستوطنات اليهودية. وكانت اقامة هذه المستوطنة قد تمت بعد أخذ ورد واستعدادات واسعة لتذليل الصعاب التي حالت دون ذلك. ففي بداية تلك السنة، طلبت سلطات الانتداب من الوكالة اليهودية استشارتها قبل اقامة مستوطنات جديدة<sup>(١٢٨)</sup>، نظراً لما قد يثيره مثل هذا النشاط من صدامات بين اليهود والعرب، يفترض بالسلطات ان تحتاط لها مسبقاً. ولما عرضت مسألة اقامة المستوطنة على السلطات في بداية آذار (مارس) طالبت بتأجيلها<sup>(١٢٩)</sup>، ثم وافقت على ذلك في نهاية الشهر نفسه وسمحت بتأمين الحماية للمستوطنين بواسطة قوة من سلاح الخفر، قادها يتسحاق ساديه بمعاونة يغال آلون وموشي دايان<sup>(١٣٠)</sup> (وكلاهما اصبح فيما بعد وزير خارجية في اسرائيل). وقد درجت قوات

الخفر، منذ ذلك الوقت، على حماية عمليات الاستيطان الجديدة. ورغم ذلك، حدثت ليلة اقامة المستوطنة معركة شرسة بين الثوار العرب والمستوطنين اليهود، تمكن المستوطنون في نهايتها من صد الهجوم عليهم<sup>(١٣١)</sup>. وقبيل اقامة المستوطنة، كتب موشي شاريت الى رئيس حكومة لبنان، خير الدين الاحدب، يبلغه بعزم الصهيونيين على اقامة المستوطنة، عارضاً علاقات حسن جوار بينها وبين القرى اللبنانية المجاورة<sup>(١٣٢)</sup>.

ولم تكن الصعوبات التي اعترضت اقامة حنيته، وهي اول مستوطنة تنشأ خلال سنة ١٩٣٨، الا نوعاً من الدلالة على الدور المهم الذي راحت عمليات الاستيطان تلعبه في تنفيذ السياسة الصهيونية على اساس الامر الواقع، ليس تجاه العرب فقط، بل تجاه البريطانيين ايضاً. فقد لاحظ الصهيونيون ان حدود الدولة اليهودية، وفق الاقتراحات المختلفة التي وردت في تقرير لجنة بيل، رسمت بشكل اصطناعي غريب، كان المبرر الوحيد له محاولة جميع اصحاب هذه الاقتراحات العمل، قدر الامكان، على ضم جميع المناطق التي تقوم فيها مستوطنات يهودية الى الدولة المقترحة، حتى ولو كانت هذه الحدود غير عملية بالمره. كذلك لاحظوا ان لجنة ودهيد، التي كلفت بوضع مشروع عملي للتقسيم، تواجه صعوبة في القيام بمهامها، نظراً لمحاولة بعض اعضائها العمل على ضم معظم المستوطنات اليهودية، ان لم يكن كلها، الى المنطقة المقترحة للدولة اليهودية، وهو ما لم يكن بالعمل السهل، نظراً لوجود العديد من تلك المستوطنات في مناطق تسكنها اكثرية عربية ساحقة. وسرعان ما استنتج الصهيونيون العبرة من ذلك، وعدلوا سياستهم في ضوء الواقع المستجد: فاذا وُجد هناك من يعتقد بأن مجرد قيام مستوطنة يهودية، لا يزيد عدد افرادها على بضع مئات واحياناً بضع عشرات، في منطقة ما في فلسطين يكفي لضم المنطقة بأكملها الى الدولة اليهودية - «دولة» وليس «وطناً قومياً» - فلماذا لا تقام مستوطنات يهودية، مهما كانت هزيلة، في معظم انحاء فلسطين، حتى اذا سعت السلطات البريطانية مرة اخرى الى تقسيم فلسطين اضطرت لاحاق معظم اجزاء البلد بالدولة اليهودية. او لماذا لا تقام المستوطنات اليهودية في معظم انحاء فلسطين حتى لا تستطيع السلطات البريطانية، عندما تحين الساعة، جرياً وراء تلك القاعدة، تقسيم البلد وانما تحويله، بكل مناطقه، الى دولة يهودية؟

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، كثف الصهيونيون نشاطهم الاستيطاني سنة ١٩٣٨، رغم اتساع نشاط الثوار العرب. فبعد الانتهاء من اقامة مستوطنة حنيته، في آذار (مارس) ١٩٣٨، انشئت ٣ مستوطنات جديدة، خلال الشهور الثلاثة التالية، وهي الموشاف التعاوني شافي تسيون وموشاف سديه واربورغ وكيبوتس ألونيم (الذي دمج، فيما بعد، ببلدة طبعون). وخلال تموز (يوليو)، اقيمت مستوطنتان جديدتان، هما كيبوتسا معاليه هحميشاه وتل يتسحاق، وثلاث آخر خلال الشهر التالي، هي موشاف بيت يهوشوا وكيبوتسا عين همغراتس ومعيان تسفي. ولفت هذا النشاط انظار السلطات البريطانية، فقام المندوب السامي باستدعاء شاريت لمقابلته، في منتصف ايلول (سبتمبر)، وابلغه بضرورة ايقاف عمليات الاستيطان التي تثير مشاعر العرب وتزيد، بالتالي، من تدهور الأوضاع الأمنية، والا فانه سيلجأ الى صلاحياته وفق نظام الطوارئ ويمنع اقامة المستوطنات الجديدة<sup>(١٣٣)</sup>. ونتيجة لذلك، توقفت عمليات الاستيطان خلال الشهرين التاليين، الى ان اقيمت خلال النصف الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر)، ست مستوطنات جديدة دفعة واحدة، هي موشاف شارونه

وكيبوتسات غيتوليم (حالياً: بني غيتوليم) وايلون وكفار روبين ونافيه ايتان وكفار مساريك، وذلك على الرغم من التوتر الذي اضفاه هذا النشاط على علاقات الوكالة اليهودية بالسلطات البريطانية<sup>(١٣٤)</sup>. وخلال الشهر التالي اقيمت أيضاً مستوطنة جديدة، هي كيبوتس مسيلوت، فوصل بذلك عدد المستوطنات التي اقيمت سنة ١٩٣٨ الى ١٥ مستوطنة، ارتفع معها عدد المستوطنات اليهودية كافة في فلسطين، مع أواخر تلك السنة، الى ١٩٥ مستوطنة. ومع اقامة مستوطنة مسيلوت توقفت عمليات الاستيطان نحو نصف سنة، في اعقاب محادثات «سانت جايمس» في لندن، الى ان استؤنفت في مطلع أيار (مايو) ١٩٣٩، بعد فشل تلك المحادثات.

و٢٦٨ .  
 (٩) «للنار وللدفاع...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢١ .  
 Political Report..., *Ibid.*, pp. (١٠) 36-37.  
 (١١) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨٦ .  
 (١٢) «للنار وللدفاع...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٩؛ وانظر أيضاً مقدمة موشي شاريت في المصدر نفسه، ص ١ و٢ .  
 (١٣) دافيد نيف، «معرضوت هارغون هتسفاني هليثومي» (تاريخ المنظمة العسكرية القومية [انسل])، تل ابيب: مؤسسة كلاوزنر، ١٩٦٥، الجزء الاول، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .  
 (١٤) شاريت، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠ .  
 Political Report..., *Ibid.*, p. 38. (١٥)  
 (١٦) نص الاتفاق في نيف، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٦ - ٢٨٧؛ وكذلك في «كتاب تاريخ الهاغاناه» الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٧ .  
 (١٧) نيف، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٦ .  
 (١٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٢ .  
 (١٩) نص الاتفاق في المصدر نفسه، ص ٢٨٢ - ٢٨٤ .  
 (٢٠) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص

(١) «سيفر تولدوت هاهاغاناه» (كتاب تاريخ الهاغاناه)، (رئيس التحرير: بن - تسيون دينور - دينبورغ)، تل ابيب: معرضوت، ١٩٦٤، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، ص ٨٨١ .  
 (٢) انظر أيضاً يوسف افيدار، «بيديرخ لتساهال» (قبيل اقامة جيش الدفاع الاسرائيلي)، تل ابيب: معرضوت، ١٩٧٠، ص ١١٥؛ «لائيش اولاماغين» (للنار والدفاع)، (رئيس التحرير: غرشون ريفلين)، تل ابيب: معرضوت، ١٩٦٢، ص ١٥ .  
 (٣) *Political Report of the Executive of the Jewish Agency submitted to the XXth Zionist Congress and the Xth Session of the Council of the Jewish Agency at Zurich, August 1937, Jerusalem; Executive of the Jewish Agency, 1937, p. 35.*  
 وانظر أيضاً موشي شاريت، «يومان مديني» (يوميات سياسية)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٨، الجزء الاول، ص ٩١ .  
 Political Report..., *Ibid.*, p. 35. (٤)  
 (٥) شاريت، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠ .  
 (٦) المصدر نفسه .  
 (٧) «للنار وللدفاع...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٨؛ و«كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨٤ .  
 (٨) شاريت، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨ - ١٥٩ و١٦٢ و١٦٨ و١٧٤ و١٨٠

- ٧٢٧ - ٧٢٦. (٢١) انظر أيضاً ميخائيل بار-زوهار، «بن - غوريون» (بن - غوريون)، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٥، الجزء الاول، ص ٣٧٨ - ٣٨٣.
- (٢٢) نيف، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩.
- (٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٩١.
- (٢٤) انظر نص رسالة جابوتينسكي لتهومي في المصدر نفسه، ص ٢٩٢، وصورة عنها في «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٥ و ٧٣٠.
- (٢٥) انظر نص المذكرة في نيف، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣؛ وصورة عنها في «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٢.
- (٢٦) المصدر نفسه.
- (٢٧) المصدر نفسه.
- (٢٨) انظر للتفاصيل، نيف، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٧ - ٣٠٢.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٨.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٩.
- (٣١) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٣.
- (٣٢) نيف، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩.
- (٣٣) «للنار وللدفاع...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٢؛ وانظر أيضاً «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩٥.
- (٣٥) «للنار وللدفاع...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.
- (٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٥ - ٣٦.
- (٣٧) انظر للتفاصيل، «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠٠ - ٩٠٣.
- (٣٨) «للنار وللدفاع...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠ - ٤١.
- (٣٩) انظر، للتفاصيل، «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢٩ - ٩٤١.
- (٤٠) أفيدار، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩؛ وانظر أيضاً، للتفاصيل، «للنار وللدفاع...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ - ٤٦.
- (٤١) المصدر نفسه، ص ٢٨١.
- (٤٢) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، ص ٩١٢ - ٩١٣.
- (٤٣) انظر أيضاً موسى غولدنبرج، «فيهاكيرن عودينا كاييمت» (والكيرن كاييمت) لا تزال قائمة، مرجعها: سفريات بوعاليم، ١٩٦٥، ص ١٤٩، وكذلك «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٩١٤، و«للنار وللدفاع...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١ و ٢٨٧.
- (٤٤) شاريت، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠.
- (٤٥) انظر، مثلاً، Bethell, Nicholas; *The Palestine Triangle; The Struggle for the Holy Land, 1935 - 1948*, New York: G.P. Putnam's Sons, 1979, p. 37.
- (٤٦) شاريت، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣.
- (٤٧) المصدر نفسه، الجزء الرابع، ص ٢٨١.
- (٤٨) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣٦.
- (٤٩) شاريت، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦ و ٢٤٦.
- (٥٠) انظر المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص ٤٣٤ والجزء الثالث، ص ١٤٣ - ١٤٩ و ١٥٧ و ١٥٩ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٥ و ٣٢٥ - ٣٢٦.
- (٥١) للاطلاع على مواقف العسكريين الاسرائيليين من نظريات وينغيت وتأثيرها عليهم، راجع أيضاً «هايديد - اورد وينغيت» (الصديق - اورد وينغيت)، تل أبيب: معرخت، ١٩٦٨، ص ١٠٨.
- (٥٢) نيف، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١.
- (٥٣) المصدر نفسه.
- (٥٤) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص ١٧ - ١٩.
- (٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.



(٦٨) نيف، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥ - ١٢٨.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٧٠) المصدر نفسه، الجزء الاول، ص ٣٠٠.

(٧١) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص ٢٣.

(٧٢) «كتاب الوثائق...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٧٣) انظر، مثلاً، «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤٨ - ٨٤٩.

(٧٤) التفاصيل في نيف، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠ و ٣٧ - ٤٢.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٦١ و ٦٨.

(٧٦) Schechtman, Joseph B.; *Rebel and Statesman; The Vladimir Jabotinsky Story*, New York: Thomas Yoseloff, 1956, Vol.2, p. 317.

(٧٧) نيف، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

(٧٨) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥٨.

(٧٩) انظر، للتفاصيل، نيف، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤ - ٨٠.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٨٢) شاريت، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

(٨٣) نيف، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(٨٤) التفاصيل في المصدر نفسه، ص ٨٩ - ٩١.

(٨٥) التفاصيل في المصدر نفسه، ص ٨٤ - ٨٦.

(٨٦) النص في «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤٩.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٨٥٠.

(٨٩) انظر محضر الاجتماع كما اوردته انيتا شايبرا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٥ - ٤٢٥.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٣٨٢.

(٥٦) انظر، للتفاصيل، «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤٨ - ٧٥٤.

(٥٧) التفاصيل في المصدر نفسه، ص ١٠١٤ - ١٠١٨.

(٥٨) يوحانان رطنر، «حاياي فياني» (حياتي وأنا)، القدس وتل ابيب: شوكن، ١٩٧٨، ص ٢٧١ - ٢٧٧.

(٥٩) التفاصيل في «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢٣ - ١٠٢٢.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧٢٧.

(٦١) التفاصيل في المصدر نفسه، ص ٩٦٨ - ٩٩٨.

(٦٢) انظر البيانات في «سيفر هاتعودوت شل هافاعاد هليئومي شل كنيست يسرائيل بايرتس يسرائيل» (كتاب الوثائق للجنة القومية [التنفيذية] للمجلس الملي اليهودي في ارض - اسرائيل)، (رئيس التحرير: موشي اطياس)، القدس: مطبعة رفائيل حايبم هاكوهين م.ض، ١٩٦٣، ص ٢٦٩ - ٢٧٢.

(٦٣) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣٤.

(٦٤) انظر أيضاً انيتا شايبرا، «بين ضبط النفس والارهاب - اجتماع اليشوف في تموز (يوليو) ١٩٣٧» في «هاتسيونيوت» (الصهيونية)، تل ابيب: هاكيويتس هاميتوحد، ١٩٧٦، الجزء السادس، ص ٣٦٨، نقلاً عن شاريت.

(٦٥) انظر أيضاً نص شهادة جابوتينسكي امام لجنة التحقيق الملكية في Palestine Royal Commission, *Minutes of Evidence Heard at Public Sessions*, (Colonial No. 134), London: His Majesty's Stationary Office, 1937, pp. 369-380.

(٦٦) انظر رئيس جابوتينسكي، «كتفي جابوتينسكي» (مؤلفات جابوتينسكي)، القدس: عاري جابوتينسكي (دار نشر) م.ض.، ١٩٥٨، الجزء الخامس، ص ١٩٧ - ٢١٢ والجزء الثاني عشر، ص ٢١٩ - ٢٥٩.

(٦٧) المصدر نفسه، الجزء الخامس، ص ٢٨٩ - ٣٠٢.

1946 for the Information of the Anglo-American Committee of Inquiry, Jerusalem: Government Printer, 1946, Vol. 1, pp. 224, 376; *Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the year 1937* (Colonial No. 146), London: H.M.S.O., 1938, p. 70.

وفاييتس، «استيطاننا...»، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

*Great Britain and Palestine, 1915 - 1945* (Published in 1946 by the Royal Institute of International Affairs, London), Reprinted: Westport (Connecticut): Hyperion Press, Inc., 1976, p.87.

(١١٤) شاريت، «يوميات...» الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ١٦ - ٣٦.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٥٧ - ٦٣.

(١١٦) انظر ايضاً فايتس، «يومياتي...»،

الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.

(١١٧) انظر، للتفاصيل، الحانان اورن، «تل

عامل - الاولى في [مستوطنات] السور والبرج»

في الصهيونية، الجزء السادس، مصدر سبق

ذكره، ص ١٦٨؛ الكس باين، تولدوت

هاهتشفوت هاتسيونيت (تاريخ الاستيطان

الصهيوني)، رامات غان: مساده، ١٩٧٠، ص

٣٧٧ - ٣٧٨؛ غفاتي، الجزء الاول، مصدر سبق

ذكره، ص ٢٩٩؛ «كتاب تاريخ الهاغاناه» الكتاب

الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص

٨٥٢ - ٨٥٤. وانظر كذلك فايتس، «يومياتي...»،

مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ١٨٤ -

١٨٥.

(١١٨) رطنر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٢.

(١١٩) اورن، «تل عامل...»، مصدر سبق

ذكره، ص ١٦٨؛ غفاتي، الجزء الاول، مصدر

سبق ذكره، ص ٢٩٩.

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) شاريت، «يوميات...»، الجزء الثاني،

(٩١) المصدر نفسه، ص ٣٨٥.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٤١٨ - ٤٢٠.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٤٢١.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

(٩٥) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، الكتاب

الثاني، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص

١٠٦٢.

(٩٦) نيف، الجزء الثاني، مصدر سبق

ذكره، ص ٩٣ - ٩٤.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٩٨) انظر النص في المصدر نفسه، ص ١١٢

- ١١٣.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(١٠٠) بار - زوهار، الجزء الاول، مصدر

سبق ذكره، ص ٣٧٨.

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) نيف، الجزء الثاني، مصدر سبق

ذكره، ص ١١٦.

(١٠٣) بار - زوهار، الجزء الاول، مصدر

سبق ذكره، ص ٣٧٩.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٣٨٠ - ٣٨١.

(١٠٥) حايميم غفاتي، «ميشاه شنوات

هتشفوت» (مائة سنة من الاستيطان)، تل ابيب:

هاكيبوتس هاميثوحاد، ١٩٨١، الجزء الاول، ص

٢٩٧؛ يوسف فايتس، «هتخلوتينو بتكوفات

هاساعار» (استيطاننا في فترة عاصفة)، مرجعيا:

سفرجات بوعاليم، ١٩٤٧، ص ١٣.

(١٠٦) يوسف فايتس، «يوماني فياغروتاي

لابانيم» (يومياتي ورسائل للاولاد)، رامات غان:

مساده، ١٩٦٥، الجزء الاول، ص ١٩٣.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٢١٤؛ وانظر

ايضاً غفاتي، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص

٢٩٩.

Granott, A.; *Agrarian Reform (١٠٩)*

*and the Record of Israel*, London: Eyre

and Spottiswoode, 1956, p. 28.

(١١٠) انظر، للتفاصيل، غولدنبرغ، مصدر

سبق ذكره، ص ١٠٢ - ١٠٨.

(١١١) المصدر نفسه.

(١١٢) *A Survey of Palestine*, Pre-

pared in December 1945 and January

مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢ - ١٧٣.  
(١٢٢) المصدر نفسه، ص ١٤٤ و ١٥٢ و  
١٦٢ و ١٧٠؛ وفابيس، «يومياتي...»، الجزء  
الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣ و ٢٤٦ و ٢٤٧.  
(١٢٣) الحانان اورن، «هاهتشفوت  
بشنوت مافاك، ١٩٣٦ - ١٩٤٧» (الاستيطان  
خلال سنوات الصراع، ١٩٣٦ - ١٩٤٧)، القدس:  
مؤسسة يتسحاق بن - تسفي، ١٩٧٨، ص ٢٤  
و ٢٦ و ٢٨.  
(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٩.  
(١٢٥) غفاتي، الجزء الاول، مصدر سبق  
ذكره، ص ٣٠٥.  
(١٢٦) اورن، «الاستيطان...»، مصدر سبق  
ذكره، ص ٣٠ - ٣١.  
(١٢٧) غفاتي، الجزء الاول، مصدر سبق

ذكره، ص ٣٠١.  
(١٢٨) شاريت، «يوميات...»، الجزء الثالث،  
مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.  
(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٨٠.  
(١٣٠) انظر، للتفاصيل، شاؤول أفيغور،  
«عم دور هاهاغاناه» (مع جيل الهاغاناه)، تل  
ابيب: معرخوت، ١٩٧٧، الجزء الثاني، ص ٦١ -  
٩٩.  
(١٣١) المصدر نفسه.  
(١٣٢) شاريت، «يوميات...»، الجزء الثالث،  
مصدر سبق ذكره، ص ٩٠ - ٩١.  
(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ و ٢٧١.  
(١٣٤) اورن، «الاستيطان...»، مصدر سبق  
ذكره، ص ٦١.

## مؤتمرات القمة العربية والموقف من اسرائيل (١٩٦٤ - ١٩٦٦)

### فيصل حوراني

في اواخر العام ١٩٦٣، كان الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية يفرض نفسه من خلال محورين رئيسيين: الحاجة إلى عمل ما لمواجهة التحدي الاسرائيلي المتمثل بمباشرة اسرائيل تنفيذ مشروع تحويل مجرى نهر الاردن؛ والمساعي التي يواصلها الفلسطينيون، في تجمعاتهم في عدد من البلدان العربية، فضلاً عن التجمعين الكبيرين في قطاع غزة والضفة الغربية الفلسطينيين، لتعزيز منظماتهم المستقلة واعادة بناء كيانهم الوطني، وما تثيره هذه المساعي من ردود فعل، محبذة او معارضة، لدى الاوساط العربية المختلفة، الرسمية والشعبية.

اما صورة الوضع العربي الرسمي، في هذه الفترة، فكانت تظهر تمزقاً في العلاقات فيما بين الدول العربية لم يسبق له مثيل منذ استقلالها.

كانت سوريا، وهي دولة الطوق المهية، بحكم الجغرافيا على الأقل، للعب دور بارز في وقف عملية التحويل، تعيش في شبه عزلة بسبب خلافها مع نظام عبد الناصر الراديكالي بعد أن فشلت مساعي اعادة وحدة مصر وسوريا، ودخل الناصريون السوريون في صراع مع حزب البعث الحاكم، وبسبب خلافها، ايضاً، مع الانظمة المحافظة في دول اخرى، وكذلك خلافها مع نظام الرئيس عبد السلام عارف في العراق بعد ان قلب ظهر المجن لحلفائه البعثيين العراقيين.

ومصر، التي كان عبد الناصر ما يزال زعيمها القوي، على الرغم من انفصال سوريا عن دولة الوحدة التي قامت بزعامته، كانت تحتاز مرحلة دقيقة في علاقاتها العربية، نجمت عن خلافها مع سوريا، من جهة، وعن مضاعفات حرب اليمن التي وقعت فيها القوات المصرية المساندة لثورة اليمن الجمهورية في خندق يواجه المملكة العربية السعودية، التي تساند بقايا

شؤون فلسطينية، العدد ١٥٠ - ١٥١، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

الملكيين اليمينيين، من الجهة الأخرى.

وكانت الخصومة على أشدها بين الأردن ومصر، بينما كانت خلافات الأردن مع سوريا ما تزال محتدمة، وذلك، في الحالتين، لأسباب عديدة، في صلبها اختلاف الطبيعة الاجتماعية والتوجهات السياسية لنظم الدول الثلاث، واختلاف الأردن مع كل من مصر وسوريا في ما يتعلق بالرغبة في الدخول في صراع مع إسرائيل، حتى بسبب تحويل مجرى نهر الأردن، وكذلك في ما يتعلق بالموقف من مساعي إبراز الكيان الفلسطيني.

وقد تنوعت وتوزعت مواقف الدول العربية الأخرى، في تقسيمات متعددة ومتداخلة، بين التحالف مع هذا الطرف ومعاداة ذلك، أو الوقوف على الحياد وإيثار السلامة.

وبلغت الخلافات العربية والحروب الكلامية والاقتصادية والسياسية، وحتى العسكرية التي رافقتها، حداً من الاتساع بحيث يصعب الحديث عنها بإيجاز. واستفادت إسرائيل من هذا كله لتمرير مشروعها الخطير بتحويل مجرى نهر الأردن، الذي يفصل بينها وبين كل من سوريا والأردن، وجر مياهه إلى الداخل من أجل إعمار صحراء النقب، بما يعنيه هذا من إضافات كبيرة لقوة إسرائيل، القوية في الأساس، ومن زيادة في قدرتها على استيعاب مهاجرين جدد.

### مؤتمر القمة الأول

وإذا كانت الحاجة لوقف التدهور في العلاقات العربية قائمة لعدة أسباب، حتى بغير التحدي الإسرائيلي، فإن هذا التحدي كان السبب المباشر الذي حمل عبد الناصر على المبادرة بالدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العربي الأول، وحمل الأطراف الأخرى على الاستجابة لدعوته.

وقد أطلق عبد الناصر الدعوة بصيغة توشك أن تكون تحدياً للملوك والرؤساء الآخرين، في خطاب القاه في ٢٣/١٢/١٩٦٣<sup>(١)</sup>. وفي اليوم نفسه، أعلن الملك حسين: «اننا نرحب بكل اجتماع عربي يعقد على أرفع المستويات وتبحث فيه قضايا العروبة بروح الحقيقة والصرامة والواقعية»<sup>(٢)</sup>. وأصدر «المجلس الوطني لقيادة الثورة» صاحب السلطة الرسمية العليا في سوريا، في اليوم التالي، بياناً بقبول الدعوة «تقديراً منه لخطورة الظروف التي تمر بها القضية العربية في فلسطين»، ولأنه «يرى أن قضية تحويل نهر الأردن هي قضية عربية يجب أن يساهم فيها العرب جميعاً، حكومات وشعباً»<sup>(٣)</sup>. وتتابعت موافقات بقية الدول.

وبانعقاد مؤتمر القمة العربي الأول (القاهرة، ١٣/١/١٩٦٤)، ابتدأت المرحلة التي برزت فيها اجتماعات القمم العربية كأهم هيئات تعالج فيها شؤون العمل العربي المشترك، ولم ينعقد واحد من هذه الاجتماعات الا كانت الامور المنبثقة عن القضيتين، الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، هي العنوان المعلن لعقده، حتى حين كانت تتخفى أسباب اخرى وراء هذا العنوان.

ان وقفة قصيرة عند واقع العلاقات العربية، والجهود العربية المشتركة او الخلافات، ترينا، بوضوح، ان العمل على الساحة العربية تموج بين الاتفاقات والخلافات الثنائية او الثلاثية او الاكثر من ذلك وبين الرغبة في وضع هامش مشترك يضم الجميع. وعلى كثرة ما تنوعت الخلافات قبل انعقاد القمة الاولى، فقد امكن للاجتماع الاول للملوك والرؤساء العرب او نوابهم، ان يصوغ جملة من القرارات المعلنة المشتركة<sup>(٤)</sup>. واذا لم تنجم عن معظم هذه

القرارات أية نتائج ذات بال، فإن مجرد انعقاد القمة وتوصلها إلى قرارات جماعية مشتركة من أي نوع، يعني، في جوهر الأمر، أن الحاجة إلى التضامن العربي الشامل كما يسميه بعض أصحابه، أو إلى وحدة الصف العربي، كما يسميه بعضهم، ظلت تفرض نفسها بين وقت وآخر، وخصوصاً في ميدان القضية الفلسطينية، وأن محاولات عبد الناصر وسواه، لتحقيق ما وصف بوحدة الهدف، أي وحدة موقف الدول ذات الانظمة المتماثلة، وحدها، لم تمكن من أن تصبح هي الغالبة على الدوام.

وهكذا، وفي ظل هذه الحاجة التي استشعرها الجميع ولو لأسباب متباينة، تقرر تشكيل «القيادة العربية الموحدة» لتكون هيئة لتوجيه العمل العسكري المشترك المأمول، كما تقرر تشكيل الهيئة الفنية لمياه نهر الاردن وروافده من ممثلين عن كل من دول الطوق العربي، وهي سوريا ومصر ولبنان والاردن. وعلى صعيد آخر، استجاب المؤتمر للضغوط القوية التي تملي إبراز الكيان الوطني الفلسطيني. وفي حدود الهامش المشترك للآراء العربية المتعددة والمتباينة بهذا الصدد، تقرر تخويل السيد احمد الشقيري (الذي دعي الى المؤتمر ليمثل فلسطين كمراقب بدل ممثلها السابق المتوفى احمد حلمي باشا)، بمهمة البحث عن طريق لتنظيم الشعب الفلسطيني<sup>(٥)</sup>، وهي المهمة التي انتهت بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، كما هو معروف. وفي ما يخص خلافات الدول العربية في ما بينها والحملات المتبادلة بسببها، اتفق في المؤتمر على وقف الحملات الاعلامية وتقرر أن يجري العمل لتنسيق السياسة الاعلامية للدول العربية، والدعوة الى عقد مؤتمر لوزراء الاعلام لهذه الغاية. ومن أجل العمل على تنفيذ هذا القرار، اوجد المؤتمر هيئة جديدة للعمل العربي المشترك هي هيئة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء<sup>(٦)</sup>.

وما جرى بعد ذلك معروف الآن بتمامه، فالتهدئة الاعلامية تمت وان لم تدم طويلاً، والعمل العربي لمنع تحويل مجرى نهر الاردن، اتخذ، امام العجز عن مواجهة اسرائيل عسكرياً، منحى العمل على تحويل الروافد التي تغذي النهر لحرمان اسرائيل الاستفادة من مشروعها. ثم لم يقدر لهذا المنحى، للسبب ذاته، أن يبلغ نهايته. اما القيادة العربية المشتركة، التي تشكلت بالفعل وضمّت سوريا والاردن، فلم تلعب سوى دور ضئيل في حرب حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧.

الشيء الوحيد الذي كسبته القضية الفلسطينية من المؤتمر الأول هو الاقرار العربي، على ارفع مستوى، بأحقية العمل لبناء الكيان الوطني الفلسطيني. وهذا الاقرار هو الذي سهل، في نهاية المطاف، الجهود التي بذلها احمد الشقيري وفريق الفلسطينيين الذين تعاونوا معه من أجل انشاء منظمة التحرير الفلسطينية في العام نفسه. ومع أن موافقة عدد كبير من الدول العربية على الاتجاه لانشاء المنظمة، ثم على انشائها، اعطيت من أجل مساعدة الدول العربية على التحكم بالحركة الوطنية الفلسطينية وعدم انفلاتها من الرقابة الرسمية العربية، ومن أجل مواجهة النفوذ المتزايد للمنظمات الفلسطينية المستقلة التي كانت تنشأ هنا وهناك في التجمعات الفلسطينية وانتهت الى ممارسة الكفاح المسلح، فان منظمة التحرير لم تلبث ان اصبحت، تحت ضغط الحاجات الوطنية الفلسطينية وحاجات الصراع العربي - الصهيوني، المنظمة التي ينضوي جميع الفلسطينيين تحت لوائها، وذلك بعد اقرار اقامتها بسنوات قليلة، فقط.

اما فيما يخص الموقف من اسرائيل فإن اجتماعات مؤتمر القمة الاول اظهرت، كما ذكرنا اعلاه، العجز العربي عن المواجهة العسكرية. وهذا ما كشفه عبد الناصر، ضمناً، حين قال ان المؤتمر بحث «جميع احتمالات الحرب مع اسرائيل»، ثم المح الى ان المؤتمر استبعدا في الوقت الراهن «حتى لا تتكرر مأساة ١٩٤٨»، مشيراً الى ان الدخول في حرب مع اسرائيل يعني «ان تكون لدى الدول العربية القوة الرادعة ليس فقط لاسرائيل ولكن لمن هم وراء اسرائيل»، وهي قوة غير متوفرة<sup>(٧)</sup>. وقد كرر عبد الناصر اراءه السابقة بأن القوة ليست، فقط، قوة الجيش بل هي، ايضاً، «قوة الاقتصاد والقوة الصناعية والقوة العسكرية، الانتاج العسكري والانتاج المدني وامكانية مجابهة اسرائيل...»<sup>(٨)</sup>. وهذا، ايضاً، ما المح اليه الرئيس السوري امين الحافظ حين أرجأ مسألة مواجهة تحويل الروافد «ريثما تتوفر العزيمة العربية لاقتلاع [السرطان الاسرائيلي] نهائياً»، وحين دعا إلى تنفيذ قرارات القمة الاولى بوصفها «بداية يجب ان تكون اكثر جدية في مجال القضية الفلسطينية»، وعدّ مسألة التحويل فرعاً من اصل هذه القضية ليس الا<sup>(٩)</sup>. والمعروف ان الرئيس الحافظ كان، فور عودته من القمة، ومع التزام سوريا بوقف الحملات الاعلامية، يحمل في اجتماعاته الخاصة والحزبية على الدول العربية، وخصوصاً على مصر ورئيسها عبد الناصر، بحجة انها لم تقبل دعوته التي عرضها في مؤتمر القمة للاستعداد، فوراً، من اجل خوض حرب تحرير شاملة ضد اسرائيل<sup>(١٠)</sup>. وحين انفرط اتفاق التهدئة الاعلامية العربية، بعد شهور، انعكست هذه الحملات في خطابات الحافظ العلنية ضد عبد الناصر، مما حمل رئيس مصر على الرد بتقديم ايضاحات جديدة بين فيها انه دعا إلى القمة عندما تأكد أن سوريا غير قادرة على المجابهة العسكرية لمنع التحويل. ثم نفى عبد الناصر، صراحة، ان يكون الحافظ قد دعا إلى شن الحرب، وقال ان ذلك لم يحصل داخل المؤتمر<sup>(١١)</sup>.

اما الملك الاردني حسين الذي عمل على الافادة من الخلافات السورية - المصرية لتحقيق بعض التقارب مع سوريا، فإن اهتمامه تركن، بعد المؤتمر، كما كان قبله، على قرار تنظيم الشعب الفلسطيني. وفي هذا المجال كان الملك حريصاً على توضيح موقفه المتحفظ منذ البداية. وقد استفاد الملك الاردني من تحفظ المملكة العربية السعودية على نشاط احمد الشقيري بالذات، ومن تردد سوريا بين تحفظها على الشقيري لانها تعده من الموالين لعبد الناصر والواقعين تحت نفوذه ودعمها له لأنها تؤيد فكرة ابراز الكيان الفلسطيني، واعلن الملك، بصراحة، ان الكيان الذي يجري العمل لبنائه يجب «ان لا يمس، في لحظة من اللحظات، وحدة اسرتنا الاردنية الواحدة بسوء قليل او كثير»<sup>(١٢)</sup>. كما اعلن الملك ان هذا الكيان «لا يتناول، من قريب او بعيد، الحقيقة الكبرى التي تقول ان الاردن هو، بصفتيه، القاعدة المثلى لتحرير الوطن المغتصب»<sup>(١٣)</sup>. وهذا يعني ان الاردن، الذي وصف ملكه المؤتمر الاول بأنه «من انبل هدايا عام الخير هذا»<sup>(١٤)</sup>، ساهم في المؤتمر بأمل تحسين مواقعه على الساحة العربية، والاستفادة من التهدئة، ولكنه، في الموضوع الفلسطيني، لم يتطوع بأي جهد عسكري لمنع التحويل، ولم يقبل ان يتنازل عن دوره الذي تولاه منذ ما بعد حرب ١٩٤٨ أي منذ الحاق الضفة الغربية الفلسطينية بالمملكة الاردنية الهاشمية؛ في اعتبار الاردن هو ممثل الفلسطينيين في الضفتين وهو المسؤول عن مصيرهم وحركتهم. وفي غضون ذلك، ظلت شعارات الرفض العربي لاسرائيل وللإعتراف بها على حالها، لا

تتبدل من قبل مطلقياً، وظل عبد الناصر يعلن طروحاته الغامضة التي لا تشتمل على الاعتراف بإسرائيل، لكنها تتحدث عن «السلام القائم على العدل، أما السلام اللي يتكلموا عليه، مع القبول بالأمر الواقع، فهذا اغتصاب وقرصنة»<sup>(١٥)</sup>.

### القمة الثانية: تحرير فلسطين هو الهدف

وعندما عقد مؤتمر القمة الثاني (الاسكندرية، ١٩٦٤/٩/٥)، كانت الوساطة التي قام بها الرئيسان الجزائري احمد بن بلا والعراقي عبد السلام عارف قد نجحت في تهدئة التوتر في العلاقات بين مصر والسعودية، وذلك «سعيًا وراء جمع الشمل العربي وتكتيل الأمة العربية... وسيراً على قرارات مؤتمر القمة العربي [الاول]»<sup>(١٦)</sup>، كما كانت قد نجحت سوريا في ابرام اتفاق اقتصادي مع السعودية على اساس ان «يبذل كل من الطرفين المتعاقدين ما في وسعه للوصول بالعلاقات الاقتصادية بين بلديهما الى اقصى حد مستطاع من التعاون والنمو الاقتصادي»، كما ورد في مقدمة الاتفاق المعلن في ١٥/٣/١٩٦٤<sup>(١٧)</sup>. ويبدو ان السعودية، المستجيبة، في العادة، لدعوات وحدة الصف حين تززع هذه الدعوات الدعوة لوحدة الهدف وتؤثر على احتمال قيام تكتلات عربية تتعارض سياساتها واتجاهاتها مع السياسة السعودية، قد قبلت الاشتراك في المؤتمر الاول على هذا الاساس بالرغم من خلافها مع مصر في حرب اليمن وخلافاتها مع البعثيين الحاكمين في سوريا وعدم انتظام علاقاتها مع الاردن بعد؛ كما يبدو ان السعودية قبلت التهدئة مع مصر وترضية سوريا بالاتفاق الاقتصادي لهذه الاسباب ولما يماثلها من اسباب؛ وعلى هذا الاساس، يمكن، ايضاً، تفسير موقف السعودية التي لم تبذل جهداً جدياً لمنع المؤتمر من تكليف الشقيري بمهمة تنظيم الشعب الفلسطيني بالرغم مما لها من موقف معروف ضد الرجل الذي كان في عداد دبلوماسيها وشغل فيها منصب الوزارة، ثم تركها واعلن انخيازه لعبد الناصر وهاجم سياستها.

ومهما يكن من امر، فإن القمة الثانية التأمّت قبل انقضاء ثمانية شهور على ارفضها الاولى. وكان الموضوع الفلسطيني هو الموضوع الاكثر أهمية على جدول اعمالها المعلن. وكان أهم قراراتها موافقتها على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، التي سبق ان عقدت مؤتمرها التأسيسي في ايار (مايو) ١٩٦٤ في القدس<sup>(١٨)</sup>، وكذلك الموافقة على تأسيس جيش التحرير الفلسطيني<sup>(١٩)</sup> التابع، رسمياً، للمنظمة والخاضع، عملياً، ووفق الاتفاقات التي تحدد وجود وحداته في الدول العربية، للقيادة العربية الموحدة وبلشبيئة الدول المضيفة لوحداته. وتضمن البيان الختامي للمؤتمر الاعلان عن الاجماع «على تحديد الهدف القومي في تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني وعلى الالتزام بخطة للعمل العربي المشترك، سواء في المرحلة الحالية التي وضعت مخططاتها، أو في المرحلة التالية التي تقرر الإعداد لها»<sup>(٢٠)</sup>. وقد اكد البيان «وجوب استخدام جميع امكانيات العرب»، مع التحفظ باستخدام عبارة «حسب طاقتهم ومقدراتهم، بمواجهة الاستعمار والصهيونية واصرار اسرائيل على المضي في سياستها العدوانية والتنكر لحقوق عرب فلسطين في وطنهم»<sup>(٢١)</sup>. واعتبر البيان قيام منظمة التحرير «دعماً للكيان الفلسطيني وطلية للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين»<sup>(٢٢)</sup>. اما المبدأ الذي سبق ان أقر في مؤتمر القمة الاول، وهو تنظيم علاقات الدول العربية بالدول الاجنبية



على اساس مواقف هذه الاخيرة من قضية فلسطين، فإن القمة الثانية لم تتوصل، في ضوء الممارسات العملية في الفترة الفاصلة بين القمتين، الى تأكيده كقاعدة للعمل العربي. وامتناعها عن اقرار مبدأ كهذا أمر مفهوم، اذ أن تطبيقه كان يقتضي من الدول العربية كافة، أن تبدل سياساتها المعتمدة، الأمر الذي لا تبيحه طبيعة انظمتها وأوضاع الطبقات الحاكمة فيها. ولذا، اكتفى المؤتمر الثاني، بالنسبة لهذا المبدأ، باقرار «متابعة الاتصالات واستكمال الدراسات، تمهيداً لتنفيذه»<sup>(٢٣)</sup>. وفيما يخص موضوعنا، فإن قرار القمة الثانية باعتبار الهدف هو تحرير فلسطين، بما يتضمنه هذا القرار من رفض كامل لوجود اسرائيل، هو بيت القصيد. ويبدو ان هذا القرار لم يمر بغير جدل طويل حوله. وهذا ما كشفه، منذ ذلك الوقت، بيان صحافي اذاعه الوفد السوري الى القمة ابان انعقادها، للرد على انباء نشرت في الصحافة المصرية. وقد جاء في البيان السوري ان «ما طالب به الوفد، منذ اليوم الاول، من اعتبار تحرير فلسطين هو الهدف الرئيس للعمل الجماعي... هو الذي اطل مناقشات المؤتمر اربعة ايام متتالية، حتى تم الاعتراف بقبوله كهدف ومراحل»<sup>(٢٤)</sup>.

وعندما سئل الملك حسين، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في آخر ايام المؤتمر، هذا السؤال: «هل كان الهدف الرئيس لمؤتمر القمة العربي هو تحرير فلسطين» امتنع عن اعطاء اجابة محددة، واكتفى بالقول «ان فلسطين تأتي في مقدمة القضايا التي نواجهها في العالم العربي وهي، بالتالي، تنال عناية خاصة»<sup>(٢٥)</sup>.

اما عبد الناصر، الذي اجرى حواراً مع التلفزيون الالمانى بعد قرابة شهر من ارفضاض المؤتمر، فانه امتنع، بدوره، عن اعطاء اجابة مباشرة حول هذه النقطة، لكن عبد الناصر حين تحدث عن فرص السلام في الشرق الاوسط، كرر رأيه بأن «السلام يجب ان يكون قائماً على العدل، لان السلام الذي لا يقوم على العدل يصبح معناه التهديد باستخدام القوة»<sup>(٢٦)</sup>. وقد قال عبد الناصر، ايضاً: «ان محاولة فرض تسوية او فرض سلام [من قبل اسرائيل] سوف يكون معناها الحرب، اما نحن فاننا نريد لعرب فلسطين ان يحصلوا على حقوقهم»<sup>(٢٧)</sup>.

وبهذا النفس، وفي الوقت نفسه، تحدث الامير فيصل، ولي عهد السعودية وحاكمها الفعلي آنذاك (وملكها، فيما بعد)، فناشد الدول التي حضرت مؤتمراً لدول عدم الانحياز في القاهرة «ان تساعد على رفع هذا العدوان [الاسرائيلي] وحل قضية فلسطين حلاً يعيد لشعب فلسطين حقه في وطنه وتقرير مصيره»<sup>(٢٨)</sup>، وذلك دون ان يستخدم عبارة تحرير فلسطين.

ويبدو ان بعثيي سوريا، وحدهم، من بين حكام دول الطوق العربي في ذلك الوقت، كانوا يرفعون شعار تحرير فلسطين بصراحة ويتمسكون بجعله عنواناً رئيساً للعمل العربي المشترك. وكان هؤلاء، وحدهم فيما يبدو، الذين لا يقيمون وزناً كبيراً، على الاقل في بياناتهم، للمسؤوليات والحسابات السياسية والعسكرية التي تترتب على رفع هذا الشعار. ويروي الرئيس السوري الفريق امين الحافظ بنفسه: «كنت مرة في مؤتمر القمة. [وذا]ت يوم، ذكر احد رؤساء الدول العربية انه يخاف على دمشق [من هجوم اسرائيلي]، فقلت له: اننى اخشى على عواصم البلاد العربية جميعاً ولا اخشى على دمشق، لان اسرائيل، بكل ما تملك، ومن خلفها، اذا خطر ببالها ان تكون قريبة من دمشق فسيكون لليهود، بدلاً من جدار المبكى الصغير، الذي هو مئات الامتار، جدار مبكى يمتد من دمشق الى تل ابيب، ويكون كل اسرائيلي طول العمر»<sup>(٢٩)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فإن الدعوة لتحرير فلسطين، وإزالة إسرائيل، فرضت نفسها حتى ما بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والهزيمة التي لحقت بجيوش الدول العربية المشتركة فيها. وعندما اجتمعت لجنة ممثلي الملوك والرؤساء التي شكلتها القمة الثانية، وذلك في نيسان (ابريل) ١٩٦٥، أكد بيانها «رفض اية دعوة الى الاعتراف او المصالحة او التعايش مع اسرائيل»<sup>(٣٠)</sup>. وعُدّت اللجنة مثل هذه الدعوة «خروجاً على الاجماع العربي في قضية فلسطين وعلى ميثاق جامعة الدول العربية، ونقضاً للخطط التي اجمع عليها ملوك ورؤساء وحكومات الدول العربية وباركتها الامة العربية»<sup>(٣١)</sup>. هذا، بصرف النظر عما اذا كان الحكام العرب، كلهم، مقتنعين بهذا الطرح، او بسداد اعلانه، وبصرف النظر، أيضاً وخصوصاً، عن حقيقة حساباتهم لموازين القوى في الصراع العربي - الاسرائيلي.

وفي اجراء القمة الثانية، وفي ظل تأثيرها، تتابعت سلسلة من المصالحات بين الدول العربية والتهدئات في العلاقات المتوترة بين محاورها. فقام عبد الناصر بوساطة بين البعثيين في سوريا والرئيس عبد السلام عارف في العراق حققت شيئاً من التهدئة في العلاقات المتوترة بين الجانبين. وتصالحت مصر مع تونس ورئيسها الحبيب بورقيبة، وزار الاخير القاهرة واصدر مع عبد الناصر بياناً مشتركاً أعلن فيه الرئيسان «تأييدهما لمنظمة التحرير الفلسطينية ومساعدتها على استرداد حقوق الشعب الفلسطيني كاملة»<sup>(٣٢)</sup>. كما جرت محاولات حثيثة لتطبيع العلاقات بين مصر والسعودية على الرغم من صدامهما في حرب اليمن. وهدأت العلاقات بين سوريا والاردن، بموازاة تهدئة علاقات سوريا مع السعودية، وكمحاوله من البعثيين السوريين للاستفادة من موقف الملك حسين المناوئ لعبد الناصر، وللتفرغ لشؤونهم وخلافاتهم الداخلية.

ولكن هذه المصالحات والتهدئات لم تصمد طويلاً امام التناقضات العميقة في الطبائع الطبقية للانظمة المتعددة ومنعكساتها السياسية في السياسات الداخلية والعربية والدولية لكل منها. فمصر، التي انصرف نظامها لتعزيز اجراءات التنمية الاقتصادية واعادة توزيع الدخل فيها على اسس اجتماعية اكثر عدالة؛ وكذلك سوريا، التي اتخذ نظامها البعثي في مطلع العام ١٩٦٥ اجراءات واسعة لتأميم الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، فضلاً عن تأميمها السابق للبنوك والتجارة الخارجية، لم تلبثا، كلتاهما، أن وقعتا، من جديد، في شبكة من العلاقات المتوترة مع الانظمة المحافظة، وقد توسعت هذه الشبكة لأن مصر خصوصاً، وسوريا، آنذاك، إلى حد ما، وجدتا نفسيهما بحاجة لدفع علاقاتهما مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى خطوات اخرى الى الامام، وذلك لاسباب اقتصادية واخرى دفاعية.

والى جانب معارضة الانظمة المحافظة، كانت اسرائيل، كما وصفها عبد الناصر «تكره، الى حد الموت، كل ما نقوم به من أجل التقدم [لأن] التقدم، بالنسبة لنا، هو الموت بالنسبة لاسرائيل»<sup>(٣٣)</sup>.

وفي ظل هذه الخلافات المتجددة بين المحاور والدول العربية، ثار الجدل بين الرؤساء العرب حول قرارات القمة الثانية نفسها وحول تفسيراتها. فاتهم الرئيس السوري امين الحافظ الآخرين بانهم «رأوا في القمة وسيلة لدراسة مشروع تحويل روافد نهر الاردن»، وحده، «بينما اصرت سوريا على ان هذا جزء من فرع وان الاصل هو الاتفاق على تحرير

فلسطين»<sup>(٣٤)</sup>. كما اتهم الحافظ الدول النفطية بانها قصرت في تحمل الاعباء المالية والدفع لدول المواجهة، وهاجمها وتهدها<sup>(٣٥)</sup>. وعلى هذا الاتهام، ردت السعودية، فقال فيصل، الذي كان قد اصبح ملكاً فيها: إن قرارات القمم «تشمل كل ما يخص فلسطين والقضية الفلسطينية، ولكن هناك اشياء يقرر تنفيذها ويسار فيه، وهناك اشياء يقرر التهيئة لها، والتحضير»<sup>(٣٦)</sup>.

وفي سياق هذا الرد، وفي معرض بسطه لرأيه في الحل الامثل المطلوب للقضية الفلسطينية، قال الملك فيصل: «قبل ان نفكر في الحلول يجب ان نفكر في انفسنا، فهل نحن، حقيقة، عازمون وجادون في أن نخلص فلسطين ونسترجع فلسطين، فاذا كان هذا صحيحاً فاعتقد أن الوسائل يكون بحثها في الدرجة الثانية»<sup>(٣٧)</sup>. وفي السياق نفسه، رداً على هجمات امين الحافظ، قال بيان رسمي صدر عن مجلس الوزراء الكويتي: «كم سمع المسؤولون في الكويت من يقول "ادفعوا لهم في دمشق وأسكتوهم"، ولكننا لم نفعل لأن الكويت لا تدفع رشوة ولا تلتم فماً»<sup>(٣٨)</sup>. وعلى هذا الكلام الكويتي، رد امين الحافظ «نحن لم نهجم طمعاً في المال، نحن نعطي ولا نأخذ، قلنا لهم ان البترول العربي هومال حلال للعرب جميعاً وبخاصة لتحرير فلسطين»<sup>(٣٩)</sup>. وشددت سوريا حملتها على الدول النفطية العربية، وركزت على شعار «بترول العرب للعرب» داعية إلى استخدام النفط كسلاح في المواجهة مع الاستعمار واسرائيل، ومستمرة في رفع هذه الدعوة لسنوات عدة لاحقة.

كما ثار الخلاف بين الدول العربية حول منظمة التحرير الفلسطيني، واحتدم بصفة خاصة، بين المنظمة والنظام الأردني، الأمر الذي سبقت الاشارة اليه. وبمعنى ما، ايدت المملكة العربية السعودية موقف الاردن. فالسعودية التي «لا ولن تعارض مبدأ انشاء الكيان الفلسطيني»، كما قال بيان صدر عن سفارتها في عمان في حزيران (يونيو) ١٩٦٤ اثارت موضوع المقدمات الاساسية التي يجب ان يركز اليها الكيان، فرأت انها «مقومات لم تتوفر للكيان الحالي»<sup>(٤٠)</sup>. ومع ان البيان ذاته يؤكد «ان اعتراض المملكة انحصر في تجاوز السيد الشقيري الصلاحيات التي خوّلها اياها مؤتمر الذروة»<sup>(٤١)</sup>، فقد كان من المفهوم ان تحفظ السعودية على نشاط المنظمة، بل معارضتها له، نابع، ايضاً، من تخوفها من الرياح الثورية التي شكل تأسيس المنظمة وما رافقه من أنشطة شعبية دفعة جديدة لها تُضاف الى الدفعات التي تهب من دمشق والقاهرة والجزائر، ومن مراكز اخرى هنا وهناك. وربما كان في ذلك تفسير للسبب الذي جعل السلطات السعودية تمنع الفلسطينيين المقيمين على اراضيها الذين سموا اعضاء في المؤتمر الفلسطيني الاول من التوجه الى القدس لحضوره كما حملها على الامتناع عن الاذن بأي نشاط مستقل للفلسطينيين فوق اراضيها.

### مقترحات الرئيس بورقيبة والقمة الثالثة

مع هذه الخلافات، وكما هي العادة، تأججت حمى المزايدات اللفظية بشأن فلسطين والموقف من اسرائيل، من قبل كافة الاطراف. وقد شد عن هذا نظام عربي واحد هو النظام التونسي. فقد قام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، في آذار (مارس) ١٩٦٥، بجولة زار خلالها مصر والسعودية وضفتي الاردن ولبنان.

وخطب بورقيبة، في الضفة الغربية امام تجمعات فلسطينية، داعياً الى انتهاز الواقعة

السياسية، وتضمنت خطاباته دعوة صريحة إلى حل قضية فلسطين على مراحل، كما تضمنت تعبيراً غير مباشر عن الدعوة لهذا الحل على اساس قرارات الامم المتحدة، وخصوصاً قرار تقسيم فلسطين لعام ١٩٤٧، بما يشتمل عليه هذا القرار من اعتراف بإسرائيل. واستند بورقيبة في دعوته، هذه، الى القول أنه «إذا اتضح ان قوانا لا قبل لها بمحق العدوانيه في البحر، فعلينا ان لا نتجاهل ذلك، بل يجب ان ندخله في حسابنا، وان نستخدم، في مواصلتنا الكفاح بالسواعد، الاستراتيجية، وان نستوحىها في مواقفنا حتى نتقدم نحو الهدف، مرحلة بعد مرحلة، مستعينين في ذلك بالحيلة والجهد»<sup>(٤٣)</sup>. وقد اثارت دعوة كهذه حفيظة معظم الاطراف العربية المعنية بالامر، خصوصاً لأن بورقيبة ندد بالحكام العرب الذين يرفعون شعار تحزير فلسطين وهم عالمون بعجزهم عن تحقيقه. كما اثارت هذه الدعوة، ايضاً، الأوساط الشعبية. وقد هاجمتها منظمة التحرير الفلسطينية هجوماً عنيفاً، وفعلت ذلك حكومتا مصر وسوريا وغيرهما، حتى أن الملك حسين نفسه، وهو الذي رحب ببورقيبة، لم يلبث ان اعلن أنه «من اجل فلسطين، انتقدنا، بجرأة وحزم، مواقف الدول الشقيقة والصديقة عندما تعالت هنا وهناك دعوات مغرضة الى الصلح والتفاوض أو المساومة»<sup>(٤٤)</sup>. ووصف الملك تلك الدعوات بأنها «انحرافات ترمي الى قبول الامر الواقع»<sup>(٤٥)</sup>، في اشارة واضحة إلى المقترحات التونسية. وهكذا، اشتعل محور آخر بالخلافات. ولأن هذا المحور بالذات، كان الصق محاور الخلاف بالقضية الفلسطينية، فانه قد اسهم، اكثر مما فعل سواه، في تأجيج المزايدات اللفظية، خصوصاً لان معظم الانظمة العربية كانت تواجه مشاكل داخلية، او مشاكل في علاقاتها المتأزمة مع انظمة اخرى.

مع ذلك، فان المساعي لتهدئة الخلافات لم تتوقف، وقد املتها عوامل عديدة يخرجنا الخوض فيها عن عرض هذا الحديث. واهم ما تم انجازه، قبل القمة الثالثة، هو المصالحة بين مصر والسعودية، حيث تم، في أواخر آب (اغسطس) ١٩٦٦، توقيع اتفاق بين البلدين بشأن اليمن. وتنبأ الملك فيصل بأن «يكون له [للاتفاق] اكبر الأثر في تدعيم التضامن العربي»<sup>(٤٦)</sup>. وقبل يومين من افتتاح القمة العربية الثالثة، اصدر الرئيس عبد الناصر والملك فيصل بياناً مشتركاً اكد فيه «أن القضية المقدسة للشعب العربي الفلسطيني ما زالت تكون قضية المصير بالنسبة للامة العربية، وجددا العهد على مواصلة دعم كفاح الشعب العربي الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيوني ومن أجل الحصول على جميع حقوقه في ارضه ووطنه. وهما في هذا الصدد ينددان بالمؤامرات التي تستهدف تصفية هذه القضية والاستسلام للأمر الواقع»<sup>(٤٧)</sup>، في اشارة واضحة، ايضاً، لمقترحات الرئيس التونسي بورقيبة.

افتتحت القمة الثالثة، في الدار البيضاء في المغرب، وسط اجواء الحرب الكلامية التي اثاريتها مقترحات الرئيس التونسي. وعلى الرغم من ان جامعة الدول العربية كانت قد اتخذت قراراً بتجميد عضوية تونس فيها، فإن المساعي التي بذلها الحسن الثاني، ملك المغرب، نجحت في الحصول على الموافقة على توجيه الدعوة إلى بورقيبة كي يحضر القمة. لكن الرئيس التونسي، نفسه، أثر الاعتذار، وبدل حضور القمة، وجه إليها بياناً بسط فيه موقفه وشرح دوافعه لعرض مقترحاته. في هذا البيان ذكر بورقيبة ان السبب الذي دعا إلى عقد مؤتمر القمة الاول كان قضية تحويل نهر الاردن «غير انه سرعان ما اتفقنا، في اول جلساتنا آنذاك، ان يشكل موضوع مياه الاردن، على خطورته وجدارته بالاهتمام في ذاته، مشكلاً فرعياً، وان

القضية الرئيسية انما تتعلق بتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني»<sup>(٤٨)</sup>. ثم ذكر بورقيبة اعضاء القمة بأن مؤتمرهم ذاك وضع هدفين: عاجلاً، وهو تنفيذ المشروعات العربية لاستثمار مياه الاردن وروافده؛ ونهائياً وهو تحرير فلسطين. وعقب بورقيبة على هذا بأن الهدف الاول لم يتحقق منه شيء على مدى سنتين «بينما تمكنت اسرائيل من الشروع في تنفيذ برامجها الرامية الى الاستفادة من المياه العربية»<sup>(٤٩)</sup>. اما عن الهدف الثاني «فكان الاعتقاد السائد في عامة الوفود ان تحرير فلسطين لن يتأتى بصورة عاجلة، وانه صراع ينبغي ان تتضافر فيه الطاقات السياسية والعسكرية»<sup>(٥٠)</sup>. ثم كشف بورقيبة النقاب عن ان هذا الاعتقاد كان وراء الموافقة العربية الرسمية على انشاء منظمة التحرير الفلسطينية «لتمكينها من القيام بدورها في تحرير الوطن، بينما تقوم الدول العربية الاعضاء في الجامعة بحملة سياسية واسعة النطاق في العواصم الاجنبية للدعوة لقضية فلسطين»<sup>(٥١)</sup>. ويعد هذا التلخيص لقرارات القمة الاولى ودوافعها، ذكر بورقيبة في بيانه الموجه إلى القمة الثالثة، بأن تونس صادقت على هذه القرارات، بما فيها احتمال الحرب، وتعهدت بالمساهمة فيها بما تسمح لها به امكانياتها. وهذا التذكير اورده بورقيبة ليخلص الى شيء هام هو ان «احتمال حرب تشنها كافة الدول العربية على اسرائيل، في العاجل، مستبعد لعدم [تأهب الدول العربية] لذلك واعتباراً للظروف الدولية الراهنة»، وأن معظم الدول العربية تقر بهذه الحقيقة، ثم ليفسر دوافع مقترحاته على اساس «ان المرحلة الاولى التي كان علينا ان نواجهها هي مرحلة سياسية»<sup>(٥٢)</sup>. وفي ضوء هذا، رأى بورقيبة «ان انجع وسيلة لكسب المناصرة الايجابية ان تستند الى مقررات كانت صدرت عن هيئة الأمم المتحدة ولم تطبق بسبب المعارضة الاسرائيلية»<sup>(٥٣)</sup>. كان الغرض من ذلك، وفق بورقيبة، وضع اسرائيل امام واحد من احتمالين: «اما ان ترخص لمقررات المنظمة الدولية - وهو الابدع - فتسمح برجوع اللاجئين وتتنازل عن قسم من الارض المحتلة فتغير بذلك معطيات المشكل لصالح العرب، وذلك بعد قيام دولة فلسطينية حرة تكون هي قاعدة الانطلاق للمعارك القادمة من اجل الحل النهائي... وإما - وهو الأقرب - ان تصر اسرائيل على الرفض فيضعف موقفها في المجال الدولي ويتضاءل عدد انصارها... وبذلك يكون الموقف العربي هو الأقوى في ضرورة استعمالنا القوة لتطبيق القانون الدولي»<sup>(٥٤)</sup>.

هذا البيان أهمل، بالطبع، في مؤتمر القمة، ذلك ان الرؤساء العرب الذين تمكنوا، بالكاد، من توفير جو يسمح بعقد القمة، لم يكونوا مهئين لفض الهامش المشترك الذي حققوه، وهو هامش الاتفاق اللفظي حول شعارات عامة، من طبيعة متشددة، تتصل بقضية فلسطين. واذا تذكرنا ان الدول العربية التي كانت مستقلة العام ١٩٤٩ سبق ان وافقت، في ذلك العام، في مؤتمر لوزان على قرار التقسيم، وان أياً من انظمتها التي جاءت بعد ذلك، باستثناء نظام البعثيين في سوريا، ونظام عبد السلام عارف في العراق، لم يعلن موقفاً رسمياً مغايراً، وان النظام الاردني من بينها، قبل، واقعياً، بما هو أقل من مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧، لتبين لنا ما ينطوي عليه الهجوم على مقترحات بورقيبة من نفاق، وما ينطوي عليه، كذلك، تجاهل هذه المقترحات في القمة والترفع حتى عن عرضها للمناقشة من تهيب من مواجهة الأمور الحساسة، ومن ايثار للشعارات العامة المتشددة التي يعرف مطلقوها، انفسهم، قبل غيرهم، ان سندها في الواقع ضئيل.

وقد جاء البيان الختامي لمؤتمر القمة الثالث ليعلن للرأي العام ان المؤتمر «أقر الجوانب

المختلفة لقضية فلسطين واتفق على الخطط العربية في سبيل تحريرها ودعم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني»<sup>(٥٥)</sup>. وهكذا ظل الهدف الرسمي هو تحرير فلسطين، وظل الاسلوب هو تطمين الرأي العام بأن خطط التحرير قد اعدت. اما الانجاز الفعلي لمؤتمر القمة الثالث فهو اتفاق اعضائه على ما سمي ميثاق التضامن العربي على اساس «احترام سيادة كل من الدول العربية ومراعاة النظم السائدة فيها وفقاً لدساتيرها وقوانينها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية» ووقف الحملات الاعلامية فيما بينها وتعديل قوانين الصحافة فيها بما يخدم هذا الغرض<sup>(٥٦)</sup>. اما عن منظمة التحرير، فان المؤتمر جاملها بقرار اعلن فيه انه درس المطالب التي تقدمت بها «والتزم بتوفير الحرية الكاملة للتنظيم الشعبي لابناء فلسطين ولاجراء انتخابات عامة مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني»<sup>(٥٧)</sup>، مناصراً بهذا وجهة نظر المنظمة ضد معارضة الاردن. وجمال المؤتمر الاردن، ايضاً، بالزام المنظمة بأن «تقوم بالاتصال بالدول الاعضاء المعنية للتفاهم على الاجراءات اللازمة»، لكنه دعا، في الوقت نفسه، إلى عدم التعرض لحق المنظمة في تعبئة شعبيها في الاردن، اولحقتها في التنظيم العسكري المستقل<sup>(٥٨)</sup>. ثم ان المؤتمر اصرّ بالنسبة لجيش التحرير، على ان يظل نشاطه مرتبطاً بالقيادة العربية الموحدة وبالمصالح الامنية للدول التي توافق على استضافته<sup>(٥٩)</sup>.

ثم جاء البيان الذي اذاعه احمد الشقيري، بوصفه رئيس م.ت.ف.، على الشعب الفلسطيني، عشية ارفض هذه القمة، فكشف عن ان المؤتمر لم يقبل مطلب المنظمة بأن توفر الدول العربية للفلسطينيين المقيمين فيها حرية السفر والاقامة والعمل؛ فقد تحفظت عدة دول على هذا الطلب. واطهر بيان الشقيري ان مطلب المنظمة بتوفير حرية التنظيم واجراء الانتخابات، وهو المطلب الذي اعلن بيان المؤتمر حصول الموافقة عليه، «لم يجد استجابة من بعض الدول العربية، وفي مقدمتها الاردن»<sup>(٦٠)</sup>. وهكذا، بدا، وفق بيان الشقيري، «ان منظمة التحرير في حاجة الى تحرير قبل ان تدخل معركة التحرير. بل وضح، فوق ذلك، ان شعب فلسطين في حاجة الى تحرير ارادته قبل تحرير ارضه»<sup>(٦١)</sup>.

اما الملك حسين فوصف قرارات القمة الثالثة بأنها «محققة لآمال الشعوب العربية في قادتها، بما اتسمت به من الواقعية والجدية والايمان وصدق التصميم واجماع الرأي واستبانة الاهداف»<sup>(٦٢)</sup>. وفي معرض رد الملك على ما اعلنه الشقيري، قال: «اذا كان ابناؤنا فلسطين من العائدين بدوا، منذ زمن غير بعيد، في تنظيم صفوفهم في غير الاردن، فقد بدأنا ذلك نحن قبل سنوات وسنوات. وكل ما سمعناه وما نسمعه اخيراً من نزوات غريبة ونغمات نذاز لا يقصد بها الافتتاح البناء الواحد وتمزيق الكيان [الاردني] الواحد، وهو ما لا نسمح به بأي حال من الاحوال، فوق مخالفته لاجماع الامة العربية ومخططاتها للتحرير والتحرير عن طريق القيادة الموحدة»<sup>(٦٣)</sup>. ورأى الملك «ان الاردن هو فلسطين وهو منطلق دولة فلسطين العربية وطليلة جيشها وكيانها، والتدريب العسكري والتوعية الشعبية تنتظم كل ابنائها»<sup>(٦٤)</sup>. وعلى أساس مقولته ان «الاردن هو فلسطين»، كان من رأي الملك انه «لا يجوز ان تحاول فئات تدعي العمل من أجل فلسطين، بعد هذا كله، تفريق وحدة هذا البلد المقدسة»<sup>(٦٥)</sup>، كما كان من رأيه، ايضاً، «ان تلك خيانة لا يمكن القبول بها، اذ لو تم لهم ما ارادوا، لا سمح الله، فقد تحقق للصهيونية أهم هدف تسعى اليه»، وعلى هذا الاساس «فنحن مصممون، تصميماً اكيداً ونهائياً، على مقاومة كل مسعى من هذا القبيل بنفس الضراوة التي نقفها تجاه

الصهيونية وإسرائيل»<sup>(٦٦)</sup>. واستند الملك في معارضته لأي عمل فلسطيني مستقل داخل الاردن تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية، وفي معارضته لنشاط المنظمات الفدائية التي استهلتها «فتح» في مطلع ١٩٦٥، الى ان العرب اتفقوا في مؤتمر القمة «على مخطط واحد وسيرة واحدة وقيادة عربية واحدة تتولى العمل لاسترداد الحق السليب في الوطن السليب»<sup>(٦٧)</sup>. وأشار الملك الاردني الى العون الذي قرره مؤتمرات القمة للاردن حيث «استطعنا أن نوفر لقواتنا المسلحة المزيد من القدرة والمنعة والكفاءة والتنظيم لنمكنها من الدفاع عن حوزتنا، ومن ثم الاستعداد للانطلاق مع شقيقاتها العربيات لمعركة الحق والفداء»<sup>(٦٨)</sup>. ولهذا، واستناداً اليه، كما قال الملك، «فإننا لا نؤمن ولا نعترف بجذوى قيام أية اجهزة ومنظمات بأية نشاطات حماسية مرتجلة خارجة عن نطاق القيادة العربية الموحدة والتخطيط العربي الواحد»، لان هذا «من شأنه ان يعيق التخطيط العربي، ويهيء لاعدائنا فرصة العدوان وتسلّم زمام المبادرة من اليد العربية، ويجرنا الى معركة لم يحن حينها ولم يكمل لها استعدادنا»<sup>(٦٩)</sup>.

وفي سوريا، تأثر رد الفعل على قرارات مؤتمر القمة الثالث، هذا، بعوامل الوضع الداخلي، حيث كانت الخلافات بين تيارات حزب البعث الحاكم تشهد احدى ذروتها، وحيث كان التيار الذي ما يزال، حتى ذلك الوقت، في قيادة الحكم، مضطراً لان يأخذ بعين الاعتبار قوة وطروحات التيار الآخر، الذي يعترض، بين ما يعترض عليه، على منهج القمة والتضامن العربي عموماً بصيغته المطروحة. هذا مع العلم بأن التيارات البعثية كافة كانت تلتقي على القول إن تحرير فلسطين وإزالة إسرائيل هما الهدف، وترفض تجزئاً هذا الهدف الى مراحل. وكانت الصراعات الداخلية في الحزب قد انتهت الى تحية امينه العام السيد ميشيل عفلق عن منصبه مع منحه لقب القائد المؤسس، واحلال السيد منيف الرزاز مكانه وتخويله جملة من المسؤوليات الحزبية والحكومية العليا. وحين عقب الرزاز على نتائج مؤتمر القمة الثالث، قال انه «حقق بعض الخطى في تجنيد بعض الامكانيات العربية وفي احلال جو من الصفاء بين الاقطار العربية»، ثم تحفظ بالقول ان «نجاح هذه الخطوة يتوقف على التنفيذ كما يتوقف على تطوير جو الصفاء بحيث يتحول من عامل سلبي الى عامل ايجابي يدفع الى تفجير الطاقات العربية ووضعها، جميعاً، في خدمة القضية»<sup>(٧٠)</sup>. وذلك، وفق الرزاز، لان «تحرير فلسطين عمل ثوري، وإذا لم يرتفع مستوى الطاقات العربية المجمدة الى المستوى الثوري المطلوب، فإنها ستبقى عاجزة عن مواجهة القضية بكل ابعادها»<sup>(٧١)</sup>. ثم أكد الرزاز ما كان يتفق عليه البعثيون كافة ومنهم معارضوه الذين تسلّموا السلطة بعد شهور: «لا يمكن ان نقبل وجود دولة صهيونية في وطننا، خاصة وان هذه الدولة تمارس سياسة توسعية عدوانية»<sup>(٧٢)</sup>.

اما في مصر، فكان نظامها بزعامة عبد الناصر يتابع معركته الداخلية من اجل التنمية والعدالة الاجتماعية، بما تثيره اجراءاته من مقاومة الرجعية الداخلية ومن تدخلات من قبل الانظمة العربية المحافظة لدعم هذه المقاومة. وكانت علاقات عبد الناصر بدول الغرب الرأسمالي متوترة للغاية، خصوصاً لانه اثار، هو وسوريا، حملة عربية لمقاطعة المانيا الغربية بسبب معوناتها الكبيرة لإسرائيل أدت الى حمل معظم الدول العربية على قطع علاقاتها معها. وبالمقابل، كانت علاقات عبد الناصر تتحسن باطراد مع الدول الاشتراكية، مما زاد في اثاره

حفيظة اسرائيل فضلاً عن حفيظة الانظمة العربية المحافظة. ومع تمسك عبد الناصر بنهجه الوطني التقدمي في السياستين الداخلية والخارجية، كان نظامه بحاجة لتهدئة جبهات الخصومة التي يخوضها، فكان حريصاً على تثبيت الاتفاق المعقود مع السعودية بشأن اليمن، وعلى تنفيذ ميثاق التضامن الجماعي العربي الذي وضعه مؤتمر القمة الثالث، حتى يتفرغ لشؤونه الداخلية ولواجهة الضغوط الغربية والاسرائيلية التي تزايدت على مصر. في هذا الجو، ولأن فلسطين هي العنوان الرسمي للتضامن العربي، وصف عبد الناصر المؤتمر الثالث بأنه «انعقد من اجل فلسطين وكان الهدف منه ان تكون هناك وحدة عمل من اجل فلسطين»<sup>(٧٢)</sup>.

قال عبد الناصر «حددنا هدفين: هدف عاجل وهو ان نستكمل القوى الدفاعية العربية؛ وهدف قومي وهو القضاء على اسرائيل واستعادة حقوق شعب فلسطين»<sup>(٧٤)</sup>. وكانت تلك هي المرة الاولى التي يستخدم فيها عبد الناصر عبارة «القضاء على اسرائيل» في احاديثه العلنية (وان كانت ستكرر، بعد ذلك، من وقت لآخر، مع انفجار الخلافات العربية من جديد، ومع ارتفاع حدة المزايدة التي تتولد عن حدة الخلافات). وقال عبد الناصر، ايضاً، اننا «في مؤتمر القمة الاخير، استطعنا ان نجتمع ٢٠٠ مليون جنه، ايضاً، لتقوية سوريا والاردن ولبنان، وبهذا نستطيع ان ننتقل من المرحلة الدفاعية الى المرحلة الهجومية»<sup>(٧٥)</sup>. ومن الواضح، الآن، ان عبد الناصر كان في هذا متفائلاً بكثير مما يسمح به الواقع، لكن تفاؤله لم يكن كله، في حينه، بغير اساس. ففي ذلك الوقت، كانت مصر قد فرغت من اتمام المرحلة الاولى، والأهم، من مراحل تنفيذ مشروع بناء السد العالي، وتوفرت لها بهذا المشروع وبمشاريع اخرى كبيرة، قوة اقتصادية لا بأس بها. وكان جيش مصر، مثله في هذا مثل جيش سوريا، يتلقى الاسلحة بغير شروط من الاتحاد السوفياتي. كما كان توقيع الاتفاق مع السعودية بشأن اليمن يبشر بأن الجيش المصري سيفرغ من المهمة العسكرية التي تولاها هناك، وبأن الابواب قد انفتحت امام تضامن عربي يقوم، كما يفهمه عبد الناصر على هامش مشترك هو مواجهة اسرائيل. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد قامت واستعاد الشعب الفلسطيني بعض عافيته. وبالإجمال، كان عبد الناصر يأمل في ان يتمكن من التحرر من ضغوط اسرائيل ومن استخدام الغرب لها كأداة للضغط على نظامه وعلى كل فرقاء الحركة الوطنية التقدمية العربية التي تشكل الحليف الطبيعي لهذا النظام.

### انفراط التضامن والعودة الى المحاور

بعد اشهر من القمة الثالثة، اي في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦، افضت خلافات حزب البعث الحاكم في سوريا الى الاطاحة بعهد الفريق امين الحافظ وحكومته التي يرأسها السيد صلاح البيطار وبالقيادة القومية للحزب التي كانت تسند هذا العهد. وتولى السلطة الحزبية والحكومية في سوريا الفريق البعثي الذي كان خصومه يسمونه القطريين، وانصاره يسمونه يسار البعث، وعلن العهد البعثي الجديد برامج سياسية واقتصادية اكثر راديكالية من البرامج المعتدلة قبله. ورفع هذا العهد شعار وحدة القوى التقدمية العربية، وذلك، في مقابل شعار التضامن العربي الشامل المجسد في مؤتمرات القمة، وتوجه الى مصر ورئيسها للتعاون من اجل تجسيد الشعار الجديد. وكان هذا العهد، الى هذا، متشدداً ازاء اسرائيل.



وبقيام النظام الجديد في سوريا، انفرط عقد التضامن العربي الذي لمه مؤتمر القمة الثالث. وانفتح الطريق امام تعاون من نوع جديد، اساسه تعاون مصر وسوريا، يتجاوز صيغة القيادة العربية الموحدة، الى ما يشبه التنسيق العسكري الشامل. وكان في رأي عهد ٢٣ شباط (فبراير)، كما أعلن ذلك رئيس الدولة السورية الدكتور نور الدين الاتاسي «ان معركة فلسطين هي حرب تحرير بكل ما يعني هذا المفهوم من تجنيد للطاقت الشعبية وتعبئة لجميع القوى العربية وتشجيع للقوى الفلسطينية الثورية المناضلة وتنظيماتها الشعبية وتوفير حرية العمل والتصرف لها وامدادها بالامكانيات المادية والمعنوية»<sup>(٧٦)</sup>. كما كان من رأي العهد، وفق الاتاسي، «أن تأجيل [هذه] المعركة يزيد من فرص الحياة والقوة للعدي»<sup>(٧٧)</sup>.

وكان عبد الناصر في وضع دقيق ازاء ما جرى في سوريا من تطورات وازاء الطروحات الجديدة لحكامها الجدد. كانت تنحية الحكام السابقين بمثابة ترضية لعبد الناصر الذي سبق أن خاض معهم صراعات دامية. كما ان مواقف الحكام الجدد، في الشؤون الداخلية، كانت تتماثل، في جوانبها الاقتصادية، مع سياسته الداخلية وتدعم رغبته في مقاومة الرجعية العربية، التي تناصبه العداء وتسعى للتأثير على وضعه الداخلي من خلال دعمها للانشطة التي جردها خصومه من جماعة الاخوان المسلمين، اوبتأثيراتها على الساحة العربية. وكان توجه حكام سوريا الجدد للتعاون مع عبد الناصر يغيره بأن قوة سوريا ستضاف الى قوة مصر منسقة، في المواجهة مع اسرائيل. وفي الوقت نفسه، وفي مقابل هذه الحوافز للتعاون، كان عبد الناصر يضيق بما يعدّه تطرفاً بعضياً في الشعارات والبرامج، وخصوصاً ازاء قضية فلسطين والكفاح الشعبي المسلح ومسائل المواجهة مع اسرائيل عموماً.

ولكن، مهما يكن من أمر، فإن الخلافات على الساحة العربية كانت قد انفجرت وانتهى الامر فتجدد القتال في اليمن وتردت العلاقات المصرية - السعودية الى اسوأ مما كانت عليه، وزادت الانظمة المحافظة من نشاطها ضد سياسات مصر وسوريا الداخلية والخارجية، مما دفع الجانبين المصري والسوري، اكثر فاكثراً، وعلى الرغم من تحفظات كل منهما على الآخر، نحو التنسيق، دون ان يلغي ذلك، بطبيعة الحال، نقاط الاختلاف، وحتى الاحتكاك بينهما. وهكذا، وبعد سلسلة من الاتصالات، صدر في تموز (يوليو) ١٩٦٦ بيان مشترك عن مباحثات وزيرى خارجية كل من مصر وسوريا يعلن الجانبان فيه «ان معركة تحرير فلسطين هي الهدف الأول الذي تلتقي حوله ومن خلاله جماهير الشعب المناضل في كل مكان من ارض الوطن العربي»، ويبيديان «ارتياحهما للجهود المشتركة التي تبذلها القوى التقدمية العربية في سبيل تلاحم وتوحيد نضالها القومي»<sup>(٧٨)</sup>. وقد لاحظ الجانبان «تزايد التآمر الرجعي في المنطقة والمحاولات المشبوهة التي تبذلها الرجعية من اجل تطويق القوى التقدمية وتنفيذ السياسة الاستعمارية»<sup>(٧٩)</sup>. وراحت معالم محور جديد تتشكل، قوامه الهامش المشترك بين سوريا ومصر في تلك المرحلة.

وقد زاد في بلورة هذا المحور، ذي الطابع التقدمي، المساعي التي ادارتها المملكة العربية السعودية، منذ استتباب الامر للملك الجديد فيصل لتكتيل الدول المحافظة، تحت شعار الدعوة الى التضامن الاسلامي، وهي مساع أثارت حفيظة كل من مصر وسوريا وانصارهما من الراديكاليين العرب، وحملتهم على اتهام الملك فيصل بالعمل على اقامة حلف اسلامي واقع تحت نفوذ الدول الغربية. ومع أن الملك فيصل ظل يكرر نفي وجود نية لاقامة حلف كهذا،

ويصنف مساعيه لتحقيق التضامن بين الدول الاسلامية بوصفها تحقيقاً لمقررات القمم العربية، فإن عبد الناصر رأى ان «قوى الاستعمار والرجعية داخل العالم العربي وخارجه قد بدأت هجوماً جديداً، فمن المحتم على جميع القوى التقدمية، داخل العالم العربي وخارجه، أن تشد صفوفها»<sup>(٨٠)</sup>. وفي هذا الصدد قال عبد الناصر، أيضاً: «اننا نعيد دراسة سياستنا العربية على ضوء هذا الوضع الجديد»<sup>(٨١)</sup>.

والبعثيون في سوريا، الذين اتخذوا، قبل ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٦٦، ازاء مساعي تشكيل الحلف الاسلامي موقفاً يتراوح بين الحذر والمقاومة، شددوا، بعد هذا التاريخ، حملتهم على هذه المساعي، مع تركيزهم على الدعوة إلى وحدة القوى التقدمية العربية. وقرر المؤتمر القطري السوري الاستثنائي لحزب البعث، الذي انعقد بعد ايام من حركة ٢٢ شباط (فبراير) ليكريس برنامجها، «أن النتيجة التي وصلت اليها مؤتمرات القمة العربية هي عودة الى العمل التقليدي ازاء تحرير فلسطين وتضليل للشعب العربي وامتصاص لنقمته وتمييع للقضية الفلسطينية ومحاولة لاجهاض أية حركة ثورية لتحرير فلسطين»<sup>(٨٢)</sup>. ورأى هذا المؤتمر البعثي ان مؤتمرات القمة «تحولت الى سياق يحمي الرجعية العربية وانظمتها البالية من غضبة الجماهير العربية»، وادان المؤتمر ميثاق التضامن العربي الذي استهدف، حسب رأيه، «تكريس هذا الواقع، وتحول الى اسلوب هجومي ضد القوى التقدمية الثورية لواد تطلعات الجماهير العربية وتعطيل فكرها وكم افواهاها»<sup>(٨٣)</sup>. وفي ضوء هذا، انتهت سوريا الى تقرير مقاطعة مؤتمرات القمة؛ وتمسكت برأيها القائل إن «حرب التحرير الشعبية الشاملة هي الطريق الوحيدة التي لا بد من السير فيها لتحرير فلسطين والقضاء على مخططات الاستعمار والرجعية»<sup>(٨٤)</sup>، كما راحت تؤكد بيانات البعث وادبياته كافة. وظل شعار حرب التحرير الشعبية هو الشعار الرسمي الذي يرفعه الحزب الحاكم والحكومة منذ ذلك الوقت حتى العام ١٩٧٠، مروراً بحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

اما عبد الناصر، فقد عبر عن قناعته بأن «الرجعية استفادت، نتيجة مؤتمر القمة، من المهادنة ولكن قضية فلسطين استفادت» أيضاً<sup>(٨٥)</sup>. وقد رأى عبد الناصر ان «الرجعية انتهزت من هذا المؤتمر الفرصة لتكتل قواها مع الاستعمار لتضرب قوى التقدم والثورة»، ليستنتج «أن الصدام، نتيجة لهذا، مفروض في العالم العربي»<sup>(٨٦)</sup>. ولكن عبد الناصر كان، كما أكد بنفسه، ما يزال عند نيته في «العمل على جبهتين، على مستوى الجماهير العربية، وفي نفس الوقت على مستوى رؤساء الدول»<sup>(٨٧)</sup>، مع تأكيده، مجدداً، على انه «إذا استمر هذا الموضوع لن تكون من نتيجته الا، فعلاً، العودة الى ما كنا عليه قبل سيادة العمل العربي الموحد ومؤتمرات القمة»<sup>(٨٨)</sup>. ولأن «هذا الموضوع» استمر، طلبت مصر تأجيل عقد مؤتمر القمة التالي الرابع قبل قرابة شهرين من الموعد المقرر لانعقاده، وذلك «لأننا، بعد تجاربنا التي لمسناها من الرجعية العربية، لا نستطيع ان نشترك في مؤتمر القمة»، كما قال عبد الناصر في تفسيره لطلب التأجيل<sup>(٨٩)</sup>.

وفي ظل تاجج الخلافات بين المحاور العربية، ومع استمرار العجز عن مواجهة القوة العسكرية لاسرائيل بوسائل عسكرية، سواء بالنسبة لكل دولة عربية على حدة أو بالنسبة لمجموع الدول المعنية بالأمر، تأججت الطروحات الكلامية المتشددة ضد الوجود الاسرائيلي. وقد رأينا كيف ان عبد الناصر، نفسه، وهو الذي اتصفت طروحاته بشأن فلسطين، عموماً،

بالاتزان منذ العام ١٩٥٢، انساق على هذا الدرب الكلامي.  
وقد ادت الخلافات وما استتبعها من مزايدات الى الحيولة دون انعقاد القمة العربية الرابعة في العام ١٩٦٦، والى تعطيل مجرى العمل العربي المشترك في ظل استقطابات حادة للمعسكرات المتنازعة. ثم لم تنعقد قمة كهذه الا بعد وقوع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ التي كان من نتائجها توسع إسرائيل توسعاً كبيراً تمثل في احتلالها لبقية الارض الفلسطينية وبضمنها الضفة الغربية الخاضعة للسيادة الاردنية، ولأجزاء هامة من ارض مصر وارض سوريا. فهذه الحرب ونتائجها هي التي فرضت الجو الذي عاد فيه الاهتمام بالعمل العربي المشترك وبالحاجة للتضامن في وجه العدوان الاسرائيلي، وعاد فيه شعار التضامن العربي ليحل محل شعار وحدة الهدف.

الفلسطيني ١٩٦٤ - ١٩٦٧، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف.، ١٩٨٠، ص ٣٠ وما بعدها.  
(١٩) انظر بيان احمد الشقيري بهذا الصدد في الاهرام، ١١/٩/١٩٦٤.  
(٢٠) نص بيان القمة الثانية، كاملاً، في الوثائق العربية ١٩٦٤، بيروت: الجامعة الاميركية - دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، ١٩٦٥، ص ٤٥٦.  
(٢١) المصدر نفسه.  
(٢٢) المصدر نفسه.  
(٢٣) المصدر نفسه.  
(٢٤) نص البيان السوري في الاهرام، ١٠/٩/١٩٦٤.  
(٢٥) وقائع المؤتمر الصحافي للملك حسين في «الوثائق العربية ١٩٦٤»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٥.  
(٢٦) نص حديث عبد الناصر في الاهرام، ١٠/١٠/١٩٦٤.  
(٢٧) المصدر نفسه.  
(٢٨) انظر نص حديث الامير فيصل في «الوثائق العربية ١٩٦٤»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٨.  
(٢٩) حديث امين الحافظ في البحث، ١٣/١/١٩٦٥.  
(٣٠) الاهرام، ٣٠/٤/١٩٦٥.  
(٣١) المصدر نفسه.  
(٣٢) المصدر نفسه، ٢٣/٢/١٩٦٥.  
(٣٣) المصدر نفسه، ١٠/٣/١٩٦٥.

(١) نص خطاب عبد الناصر في ملف وثائق فلسطين، الجزء الثاني، القاهرة: وزارة الارشاد القومي، بلا تاريخ، ص ١٢٦٧، كذلك في الاهرام (القاهرة)، ٢٤/١٢/١٩٦٣.  
(٢) انباء الاردن (عمان)، ٢٤/١٢/١٩٦٣.  
(٣) البحث (دمشق)، ٢٥/١٢/١٩٦٣.  
(٤) بشأن هذه القرارات، انظر بيان مؤتمر القمة الاول في «ملف وثائق فلسطين»، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧٣، كذلك الاهرام، ١٨/١/١٩٦٤.  
(٥) المصدر نفسه.  
(٦) المصدر نفسه.  
(٧) الاهرام، ٢٣/٢/١٩٦٤.  
(٨) المصدر نفسه.  
(٩) البحث، ٨/٣/١٩٦٤.  
(١٠) استناداً الى معلومات الكاتب الشخصية، فقد هُييء له ان يشهد عدداً من هذه الجلسات في الشهور الاولى من العام ١٩٦٤.  
(١١) الاهرام، ٢/٥/١٩٦٤.  
(١٢) انباء الاردن، ١٤/٤/١٩٦٤.  
(١٣) المصدر نفسه.  
(١٤) المصدر نفسه، ١١/٤/١٩٦٤.  
(١٥) الاهرام، ٢٣/٢/١٩٦٤.  
(١٦) انظر الجمهورية (القاهرة)، ٣/٣/١٩٦٤.  
(١٧) البحث، ١٥/٣/١٩٦٤.  
(١٨) بشأن المؤتمر الفلسطيني الاول، انظر ما اورده فيصل حوراني، الفكر السياسي

(٦٠) بيان احمد الشقيري في «الوثائق العربية ١٩٦٥»، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣٦ و٦٣٧.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) حديث الملك حسين في المصدر نفسه ، ص ٦٤١.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) البيعث ، ١٩٦٥/٩/٢٢.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) حديث عبد الناصر في الاهرام ، ١٩٦٥/١١/١٩.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) البيعث ، ١٩٦٦/٣/٩.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) نص البيان المصري - السوري في

البيعث ، ١٩٦٦/٧/١٤؛ وكذلك في الاهرام ، ١٩٦٦/٧/١٤.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) حديث عبد الناصر في الاهرام ، ١٩٦٦/٢/٢٨.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) نص بيان المؤتمر القطري، كاملاً، في البيعث ، ١٩٦٦/٤/٤.

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) حديث عبد الناصر في الاهرام ، ١٩٦٦/٥/٢.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) حديث عبد الناصر في الاهرام ، ١٩٦٦/٥/٩.

(٨٨) حديث عبد الناصر في الاهرام ، ١٩٦٦/٣/١٣.

(٨٩) الاهرام ، ١٩٦٦/٧/٢٧.

(٣٤) حديث امين الحافظ في البيعث ، ١٩٦٥/٦/٤.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) حديث الملك فيصل، كاملاً، في الوثائق العربية ١٩٦٥ ، بيروت: الجامعة الاميركية -

دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، ١٩٦٦، ص ٢٨٤ و٢٨٥.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) بيان مجلس الوزراء الكويتي، كاملاً، في المصدر نفسه، ص ٣٨٧.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) البيعث ، ١٩٦٥/٧/٢.

(٤١) بيان السفارة السعودية في «الوثائق العربية ١٩٦٤»، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٧.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) خطاب بورقيبية في اريحا في: «الوثائق العربية ١٩٦٥»، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧

و٨٨؛ انظر كذلك، خطابه في القدس في المصدر نفسه ، ص ٨٩.

(٤٤) حديث الملك حسين في المصدر نفسه ، ص ٩١ وما بعدها.

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٩٢.

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٥٧٦.

(٤٧) البيان، كاملاً، في الاهرام ، ١٩٦٥/٩/١٢.

(٤٨) بيان بورقيبية الى القمة الثالثة في «الوثائق العربية ١٩٦٥»، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١١ وما بعدها.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) بيان المؤتمر في المصدر نفسه ، ص ٦٢٨.

(٥٦) مقررات القمة الثالثة في الاهرام ، ١٩٦٥/٩/١٨.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) المصدر نفسه.

### الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية

Bull, Vivian; *The West Bank – Is It Viable?*, Lexington (Mass.): Lexington Books, D.C. Heath & Co., 1975, XVIII + 170 Pages.

Ward, Richard; «The Economics of Palestine Entity», in Richard Ward, Don Peretz and Evan Wilson, *The Palestine State – A Rational Approach*, Port Washington, N.Y., London: National University Publications, Kennikat Press, 1977, IX + 206 Pages.

Tuma, E. and Darin - Drabkin, H.; *The Economic Case for Palestine*, London: Croom Helm, 1978, 126 Pages.

حالما يسعى الباحث الى دراسة الجدارة (\*) الاقتصادية لبقعة جغرافية ما، بهدف اطلاق حكم تقييمي حول اهليتها لان تصبح دولة، يجد نفسه اسير مفارقة جدية وغير شكلية. اذ يكتسب الشرط الاقتصادي ضمن منظور البحث اهمية تلقائية بوصفه فيصل تأسيس الدول او تفكيكها، في حين توضح التجارب التاريخية ان العامل الاقتصادي لعب دوراً ثانوياً فقط في مسار تعيين حدود الدول والاعتراف باستقلاليتها (لست اتحدث هنا عن دور الشرط الاقتصادي في المسار التاريخي بشكل عام). فلم يصل الى علمنا، بعد، ان شعباً استنكف عن استقلاله لان شروطه الاقتصادية غير مرضية، او ان دولة ما رفضت الاعتراف بوجود دولة اخرى لأنها لا تتمتع بمواصفات اقتصادية معينة. ان اكثر من نصف دول العالم القائمة اليوم سوف تسقط في امتحان الجدارة اذا كان معيار التقييم الذي يتم اعتماده متشدداً بعض الشيء. على ذلك، ليست الجدارة الاقتصادية عندنا شرطاً كافياً ولا ضرورياً لتأسيس الدول. ويبدو ان الجهود التي انصبت على دراسة هذه المسألة بهدف اثبات، أو نفي، امكانية الدولة الفلسطينية، حفرت بها مباحكات سياسية تفتقر الى الجدية. ومن الجدير، في هذا السياق، أن نشير الى أنه اذا كانت المقدمة التي تنفي امكانية تأسيس الدولة الفلسطينية لعدم توفر الشرط الاقتصادي تجانب الصواب، فان مقولتها، أيضاً، ليس صحيحاً. بمعنى ان توفر الجدارة الاقتصادية ليس شرطاً كافياً بحد ذاته لتأسيس الدول. في الواقع، ان أولئك الذين يعزون اهمية مبالغاً فيها على الشرط الاقتصادي، سلباً، يقعون في اسر

(\*) اعتمدت ترجمة كلمة Viability بكلمة «الجدارة» على الرغم من بعض التمايز بين التعبيرين. «المورد» للاستاذ منير بعلبكي يقدم المترادفات التالية للكلمة الانكليزية: قابلية الحياة، قابلية النمو، قابلية التطبيق.

شبهه فلسطينية، العدد ١٥٠ - ١٥١، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

المنطق الصهيوني الذي يؤكد عليه ايجاباً. ان شعار «تحويل الصحراء الى مزارع غناء» الذي ارتكزت عليه الدعاية الصهيونية يعني، في جوهره، أحقية التملك على أرضية الفعالية الاقتصادية. على أن هذا لا ينتقص البتة من جدارة دراسة الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية. ليس بهدف تحرير سيف ديموقليس ليحصد عنق مشروع السلطة الوطنية المستقلة، ولا نفع الصور لاعادة الحياة الى عظام الدولة الرميم، ولكن، تحديداً، بهدف تقييم الامكانيات الاقتصادية للدولة العتيدة وتحديد الافق الذي تتيح لها هذه الامكانيات ان تلبغه والموارد والسياسات التي يجب عليها أن توظفها وتبتناها لبلوغ هدف اقتصادي محدد. وبشكل أكثر تخصيصاً لتحقيق درجة معينة من الاستقلالية. واضح أن الفرق بين المنهجين لا يتعلق بالاسلوب بالضرورة بقدر ما يتعلق بالتضمنات التي تعزى الى النتائج. ان البحث في مبررات تأسيس دولة ما هو امر على درجة من الاهمية والشمولية بحيث لا يجوز تركه في يد الاقتصاديين فحسب، خصوصاً اذا كان هؤلاء على مستوى كفاءة السيدة فيفيان بول. فاذا كانت السيدة بول تعتقد أن التساؤل عما اذا كان الفلسطينيون يشكلون شعباً ام لا هو تساؤل مشروع (ص ٢٣)، وان الفلسطينيون هم اردنيون (ص ٢٥)، وان قرار قمة الرباط المتعلق بوحداية التمثيل الفلسطيني هو عقبة في وجه التسوية (ص ٣٧)، فما هو الذي تسعى الى اثباته بدراسة الجدارة الاقتصادية للضفة الغربية؟ بكلمات اخرى، اذا كانت السيدة بول ترى أن الجدارة الثقافية والاجتماعية والسياسية غير متوفرة في الدولة الفلسطينية، فماذا تجدي شبه الجدارة الاقتصادية التي «اثبتت» الباحثة توفرها؟ ماذا ينفع الدولة اذا نجحت في امتحان ادارة الاعمال وسقطت في السياسة والاجتماع والثقافة؟ أترانا نتحدث عن دولة أم عن شركة مساهمة؟ ان تأسيس الدول هو مسألة سياسية بالدرجة الاولى، والاقتصاد لا يعني شيئاً بدون توفر الهوية الوطنية والشرط التاريخي. ان دراسة الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية، بالمعنى الايجابي الذي تطرقنا اليه قبل بضعة أسطر، لا يمكن ان تكون الا انطلاقاً من الاقرار المبدئي بأن الامكانية الاثنية والاجتماعية والسياسية متحققة. آنثذ، فقط، يمكن للباحث أن ينطلق لتحليل الشروط الاقتصادية.

على ضوء هذه المقدمة السريعة سوف اتناول بالعرض والتحليل الدراسات الثلاث المذكورة آنفاً التي بحثت في الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية. وسوف انظم المراجعة تحت ثلاثة عناوين: المقدمات وأرضيات الانطلاق، معايير تقييم الجدارة الاقتصادية، وأخيراً النتائج والتضمنات التي توصلت اليها الدراسات المختلفة.

من المثير للاهتمام ان نلاحظ أن الدراسات الثلاث صدرت في النصف الثاني من العقد الماضي، أي خلال تلك السنوات التي لاح فيها، وهماً أم حقيقة، أن الدولة الفلسطينية تقع في حيز الممكن القريب ضمن اطار تسوية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ان الدولة الفلسطينية تبدو الآن للبعض أكثر نأياً عما كانت عليه منذ عقد مضى، الا ان اعتماد تحليل الجدارة الاقتصادية على الافتراض المبدئي بتوفر الجدارة السياسية يحدّد من اثر تباين التقييمات السياسية خلال الفترات المختلفة.

## ١- المقدمات وأرضيات الانطلاق

كتاب السيدة بول لا يستحق المراجعة في واقع الأمر ذلك لأن الاخطاء المعلوماتية التي ارتكبتها تثير الحق، وفهمها المسطح للمشكلة الفلسطينية يانس الى درجة تثير الاسى. على أن امتيازها الوحيد يكمن في أنها اصدرت كتاباً كاملاً، هو في الأصل اطروحة جامعية، مخصصاً لدراسة جدارة الضفة الغربية في وقت مبكر نسبياً.

بدأت الباحثة كتابها بفصل تمهيدي عرضت فيه الى بعض المبادئ الأولية المجتررة لنظرية التطور الاقتصادي: مراحل روستو الشهيرة، نظرية نوركشه للتطور المتوازن وميرشمان للتطور غير المتوازن، الشروط الضرورية للتصنيع حيث تحتل مسألة التصريف والاسواق مكان الصدارة. وناقشت السيدة بول عن حق بأن مفهوم التصريف، اذا ما اخذ بالعلاقة مع المساحة الجغرافية للدولة ومع عدد سكانها، يتجاهل

اثر عاملين آخرين مهمين: مستوى الدخل بالرأس وهو الذي يعكس القدرة الاستيعابية الداخلية من جهة، وقدرة الدولة على الوصول الى الاسواق الخارجية من جهة أخرى، وعرضت الى ان المشكلة الاساسية امام الدول الصغيرة هي عدم قدرتها على تنويع انتاجها وهو ما يضطرها، بالتالي، للاعتماد على الاستيراد الى درجة مبالغ فيها. هذا الى جانب عدم قدرة الدول الصغيرة على الاستفادة من وفورات الحجم التي يتيحها الانتاج الواسع. وخلصت الى النتيجة المكرورة بأن الدول الصغيرة يمكنها خلق الشروط التي تتبج لها فرص الاستفادة من وفورات الانتاج الواسع عبر المساهمة في منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي مع دول اخرى. ولكن، اذا كانت اشكال التعاون هذه غير ممكنة «بسبب الاعتبارات السياسية، كما هو الحال عليه في الضفة الغربية، فإن بعض الفوائد التي تم ذكرها اعلاه يمكن تحقيقها عبر الاتحاد الاقتصادي، وهي السياسة التي تطبقها اسرائيل في المناطق المدارة» (ص ١١). عجيب، وليس الاتحاد الاقتصادي شكلاً أرقى من أشكال التعاون من الاتحاد الجمركي؟ ثم، اذا كانت الاعتبارات السياسية تحول دول تأسيس اتحاد جمركي بين الضفة الغربية واسرائيل، فكيف يمكن لهذه الاعتبارات أن تسمح بتأسيس اتحاد اقتصادي بينهما؟ على اية حال، تعود الباحثة للحديث، بشكل مبهم وفي نفس الصفحة، عن افضلية «التعاون الاقليمي» في المنطقة.

مسلحة بهذه الخلفية النظرية، التي يمكن تلخيصها بجملة واحدة: ان التعاون الاقليمي مفيد للتطور الاقتصادي، تنطلق السيدة بول الى الفصل الثاني الذي يبحث في تاريخ وجغرافية الضفة الغربية. ومنه الى الفصول الخمسة الوصفية اللاحقة التي تتناول المعطيات: التطور الاقتصادي العام، القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، الموارد البشرية وقوة العمل، واخيراً بعض المشاكل الاجتماعية والسياسية في الضفة الغربية.

الدراسة الثانية جاءت في كتاب ضم مجموعة ابحاث عرضت في مؤتمر نظمه معهد الشرق الاوسط في واشنطن، في العام ١٩٧٠. ولقد ضم الكتاب بين دفتيه سبع دراسات: الخلفية التاريخية لظهور القومية العربية في فلسطين، موقع القدس في الكينونة العربية المحتملة، الاشكال الممكنة للكينونة الفلسطينية، الوضع والتطور الاقتصادي في الاردن قبل العام ١٩٦٧، اقتصاد الكينونة الفلسطينية، اقتصاد القدس الدولة، اطار العمل الاقتصادي والسياسي في المستقبل. كما يتضح من عناوين الدراسات، فإن الجسم الاعظم من الكتاب يركز على الابعاد السياسية لقيام الدولة الفلسطينية مع اعطاء اهمية خاصة لمسألة القدس ووضعها المميز. تستثنى من ذلك دراستان قام بهما ريتشارد وارد، تبحث الاولى في الاقتصاد الاردني، وتتناول الثانية اقتصاد الدولة الفلسطينية المقترحة. والدراسة الاخيرة هي محور اهتمامنا في هذه المراجعة.

يبدأ وارد دراسته بافتراض ان الدولة الفلسطينية سوف تشمل على المساحة الممتدة من نهر الاردن الى الحدود التي كانت قائمة بين الاردن واسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ (نحو ٢٢٠٠ ميل مربع). وضع القدس السياسي سوف يتغير بطبيعة الحال ولكن يفترض الباحث انه بغض النظر عن طبيعة التسوية السياسية للمدينة فإن الدولة الفلسطينية سوف تتاح لها فرصة الحصول على جزء من القطع الاجنبي المتحصل للمدينة من نشاطات السياحة والتجارة. اذن، شكل التسوية السياسية لمدينة القدس سوف ينعكس اقتصادياً بشكل نسبة احراز الدولة الفلسطينية من اجمالي القطع الاجنبي الذي تحرزه المدينة.

من الجدير بالملاحظة ان كلاً من دراسة بول ودراسة وارد لا تستبعدان، مبدئياً، امكانية الحاق قطاع غزة بالدولة الفلسطينية، ولكنهما، في الوقت ذاته، لا تقومان اقتصاد القطاع في التحليل مباشرة، اذ يقتصر تقييمهما على اقتصاد فلسطين الوسطى. ويبدو ان مشكلة ندرة الاحصاءات حول قطاع غزة في الفترة السابقة من العام ١٩٦٧ هي السبب الرئيس وراء ذلك. من ناحية ثانية، لا توجه الدراستان اهتماماً كافياً لمسألة عودة الفلسطينيين من المهجر الى الدولة الفلسطينية حال تأسيسها. ويشكل هذا نقطة ضعف بارزة، اذ ان ازدياد عدد السكان بمقدار مليون نسمة على الاقل خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً لا بد وان

يؤثر، بشكل جوهري، على أي تقييم للاداء المتوقع للدولة.

تنتقل دراسة توما ودارين درايبكن من ارضية على درجة كبيرة من الوضوح يمكن تلخيصها بالنقاط الثلاث التالية:

(أ) ان الجدارة الاقتصادية مسألة ضرورية ولكن غير كافية بحد ذاتها لتبرير قيام و لضمان استمرار الدول، بل يجب ان تدعم بالجدارة السياسية والاجتماعية. وان توفر المقومات السياسية والاجتماعية لنشوء الدولة الفلسطينية مسألة مفروغ منها.

(ب) ان عقبة صغر المساحة تظهر في مدى قدرة الدولة المعنية على الاعتماد على مواردها الخاصة لتحقيق بقائها الاقتصادي. اي ان المقصود بعقبة المساحة هو، تحديداً، الاثر الذي تتركه في امكانية توفير المدخلات الضرورية للعملية الانتاجية وعلى ضمان مراكز تصريف المنتجات. وبهذا المعنى فان اثر المساحة المحدودة يمكن تحييده، كلياً أو جزئياً، بواسطة الاستيراد والتصدير، او بالتحالف الاقتصادي مع دول اخرى، او بالسيطرة على الموارد واتباع منهج التخطيط الاقتصادي الشامل، او بالاعتماد على المساعدات الخارجية في المراحل الاولى على الاقل. يفترض الباحثان ان الخيار الاخير هو ما ستلجأ اليه الدولة الفلسطينية نتيجة لاعتبارات مختلفة. اي ان الدراسة تستثني امكانية لجوء الدولة الفلسطينية الى التعاون الاقليمي (مع الاردن او اسرائيل) لتحييد اثر محدودية المساحة.

(ج) الدولة الفلسطينية هي، فرضاً، كل تلك المساحة من فلسطين الانتدابية التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧، بما فيها القطاع الشرقي من القدس. وتشير الدراسة الى امكانية ربط فلسطين الوسطى وقطاع غزة بواسطة ممر دولي. من ناحية ثانية، تفترض الدراسة، منذ البداية، امكانية عودة نحو ١,٣ مليون فلسطيني من الخارج الى الدولة الفلسطينية بحيث يرتفع عدد سكانها، تدريجياً وخلال خمس سنوات من تأسيسها، الى ٢,٤ مليون نسمة حسب تقدير ١٩٧٥. ويعتمد هذا الافتراض على ان تأسيس الدولة الفلسطينية سيكون جزءاً من حل شامل في المنطقة.

تدل هذه الافتراضات الاولى على فهم دقيق للابعاد والدلالات السياسية لمشروع الدولة الفلسطينية. فنحن لسنا بحاجة الى دراسة مستفيضة كي تثبت لنا ان المتغيرات الكمية في اقتصاد الدولة الفلسطينية سوف تزداد بدرجة اكبر في حال تعاونت هذه الدولة بشكل وثيق مع اسرائيل. ذلك لأنه، وبغض النظر عن علاقات التبعية والاستغلال التي تترافق مع تكامل اقتصاد متطور مع اقتصاد اقل تطوراً، فإن اقتراح التكمال يلغي اهمية مشروع الدولة الفلسطينية ويدلل على عدم استيعاب لجوهر المشكلة السياسية في الشرق الاوسط. اذن، الجدارة الاقتصادية لفلسطين يجب ان تدرس انطلاقاً من فرض استقلالها عن بقية الدول في المنطقة، ومن فرض احتضانها للشعب الفلسطيني. وهذا ما تفعله دراسة توما ودارين درايبكن.

## ٢ - معايير الجدارة الاقتصادية

في ظل عدم وجود مقياس موضوعي متفق عليه للجدارة الاقتصادية للدول فان اختيار وصياغة المعيار تشكل جوهر ابحاث الجدارة الاقتصادية. هناك على الاقل ثلاث صفات اساسية يجب ان يتحلى بها معيار قياس الجدارة الاقتصادية:

(أ) ان يكون قابلاً للتطبيق التجريبي على ضوء كمية ونوعية الاحصاءات المتاحة بالنسبة للبقعة الجغرافية المعنية، وان يتضمن مؤشرات تدل على الحدود الدنيا للجدارة الاقتصادية طالما ان الامر يتعلق باطلاق حكم تقييمي عن الجدارة.

(ب) ان يتصف بالنسبية، بمعنى ان يتيح الفرصة امام اطلاق حكم الجدارة او اللاجدارة الاقتصادية على ضوء مقارنة الاداء الاقتصادي في الدولة المعنية بالاداء الاقتصادي في الدول ذات الظروف والامكانيات المشابهة. يفترض هذا الصعيد، ضمناً، ان كل الدول القائمة هي دول جديدة اقتصادياً بالضرورة، وان اثبات تحقيق الجدارة مطلوب، فقط، من القادمين الجدد الى نادي الدول



المستقلة. واضح ان حظ هذا الافتراض من الصحة ضئيل، ولكن الصفة النسبية لمعيار الجدارة ضرورية منطقياً. فاذا كانت بعض الدول قائمة في ظل مواصفات اقتصادية معينة، فان التحليل لا يستطيع، منطقياً، ان يحجب حكم الجدارة عن بقعة جغرافية اخرى طال ما كان بإمكانها تحقيق ذات المواصفات. (ج) ان يكون المعيار قادراً على اعطاء حكم عن جدارة الدولة اقتصادياً على ضوء مواردها الذاتية وقدرتها على تطبيق واستغلال هذه الموارد بشكل يضمن تحقيق اهداف معينة. بكلمات اخرى، على الرغم من ان الصعيد النسبي للجدارة مهم ويجب ان لا يتجاهل، الا ان هذا الصعيد يظل ناقصاً اذا لم يدعم من ناحية اخرى بتقييم للجدارة الاقتصادية المطلقة للدولة على ضوء مواردها الذاتية وفعالية استغلالها لهذه الموارد لتحقيق الاهداف الوطنية. عند اخذ هذا الصعيد بعين الاعتبار، فان مفهوم الجدارة الاقتصادية يصبح وثيق الصلة بجهود وانجازات عمليات التنمية والتطوير، وبطبيعة ومستوى التوقعات الاقتصادية والاجتماعية للقاطنين في الدولة المعنية. ومن المفروض منه ان التوقعات لا تحلق في الفراغ، بل تكون، بدرجة او بأخرى، مرتبطة بقدرة وامكانات الاقتصاد.

يقودنا الصعيد الاخير لمواصفات معيار الجدارة الاقتصادية، بدوره، الى ملاحظتين على درجة من الاهمية: اولاً، ان الجدارة الاقتصادية تتعلق، في النهاية، بكيفية ومدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة اكثر مما تتعلق بكمية ومدى توفر هذه الموارد. بكلمات اخرى، ان الجدارة الاقتصادية لا ترتب بتوفر الموارد ذاتها (مساحة الارض، عدد السكان، كمية الثروات الطبيعية) بقدر ارتباطها بفعالية استغلال المتاح منها. كمية الموارد مهمة ولكن، فقط، الى الدرجة التي تؤثر فيها على كفاءة عملية استغلالها، او ما يعرف اقتصادياً باسم «وفورات النطاق»؛ ثانياً، ان الجدارة الاقتصادية ليست حالة معطاة، بل هي ظرف يمكن التأثير فيه عبر السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أي ان الجدارة ليست مفهوماً ستاتيكياً، قدراً لا يحول ولا يزول، ليست صفة تحرزها الدول مرة والى الابد، بل هي ظرف يتأثر بمجموعة عوامل، مفهوم ديناميكي يخضع للتطور. الجدارة الاقتصادية هي، اذاً، وضع يمكن، في ظل توفر شروط دنيا معينة، صياغة سياسات تتيح فرصة الوصول اليه، يمكن خلقه.

تبدأ السيدة بول بالتعبير عن شكها في ملائمة المعادلة بين الجدارة الاقتصادية والاستقلالية التامة عن المساعدات الخارجية او بينها وبين تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. وهي ترى أن الجدارة يمكن ان تقاس بجهود التطوير ذاتها، التي يمكن التعبير عنها بنسبة الاستثمارات الى الناتج القومي الاجمالي. وتقدم الدراسة التعريف التالي للجدارة:

«تعتبر دولة ما جديرة اقتصادياً اذا ما كانت امكاناتها الاقتصادية تسمح لها بتحقيق نمو اقتصادي مستديم وزيادة مطردة في رخاء مواطنيها، واذا ما كانت مساراتها الاقتصادية تعمل بشكل مرض بما فيه الكفاية بحيث تضمن تحقيق حد ادنى من الاستقرار الاجتماعي والسياسي» (ص ١٢ - ١٣).

تعتقد السيدة بول ان صياغة معيار الجدارة على هذا الشكل يتيح لها فرصة الفصل بين الجدارة الاقتصادية والاستقلالية، أي الفرصة للحديث عن جدارة دولة ما في ظل الاعتمادية التامة على اقتصاد دولة اخرى. ان صياغة وفهم تعريف الجدارة على الشكل الذي صاغته وفهمته فيه السيدة بول يجرى دراسة الجدارة الاقتصادية، في الواقع، من اية اهمية ويجعلها مجرد تمرين مكرر في مزايا التخصص والتجارة الدولية حسب اصول المنهج النيوكلاسيكي. ونتيجة هذا التمرين معروفة سلفاً: الجدارة ترتب بتبعات التجارة الخارجية، وفرص تحققها تزداد طردياً مع تصاعد كثافة العلائق الدولية، وكلما كانت العلائق تجري مع اقتصاد اكثر تطوراً كلما كانت فرص تحقيق الجدارة اعلى. أي، باختصار، ان جدارة فلسطين الوسطى مرتبهة بالارتباط مع اقتصاد اسرائيل.

تأخذ دراسة بول في الاعتبار ثلاثة بدائل لمستقبل فلسطين الوسطى: الاتحاد مع اسرائيل، الاتحاد مع الاردن، أو تشكيل «منطقة». وعلى الرغم من ان الدراسة خصصت خمسة فصول لعرض الظروف الاقتصادية في الضفة الغربية، الا انها لم تستخدم هذه المعلومات لتقييم البدائل الثلاثة التي اقترحتها. عوضاً عن ذلك، اعتمدت السيدة بول في التقييم الاقتصادي للبدائل كلياً على نتائج دراسة اخرى، تعرف

باسم «دراسة راند» قام بها الاقتصادي الاسرائيلي المعروف هاييم بن شاحار (\*). ولقد توصلت تلك الدراسة الى نتيجة اساسية مفادها ان تحقيق معدلات النمو القصوى في الضفة الغربية مشروط بوجود حرية تجارة وحركة قوة العمل بينها وبين اسرائيل. تقدم دراسة واريد معياراً أكثر تحديداً للجدارة الاقتصادية:

«يجب على الضفة الغربية ان تحقق، كشرط لضمان جدارتها الاقتصادية كدولة على المدى الطويل، معدل نمو في نتاجها القومي الاجمالي يعادل على الاقل معدل النمو الذي كانت تحققه قبل حرب ١٩٦٧، وهو يتراوح ما بين ٦ و ٨ بالمائة بالراس» (ص ١١٧).

يرى واريد ان تحقيق معدل النمو الشرطي هذا ليس امراً صعباً في الضفة الغربية، في ظل وجود تسوية سلمية وافترض اعادة تشغيل القطاعات الانتاجية التي تأثرت بالحرب او بالظروف والاجراءات الناتجة عنها، مثل اعادة تشغيل الـ ٧٣٠٠ منشأة صناعية في الضفة، التي كانت تمثل ٤٨ بالمائة من اجمالي المنشآت الصناعية وتساهم بـ ٢٠ بالمائة في الناتج القومي الاجمالي في المملكة الاردنية قبل حرب العام ١٩٦٧. ان تحقيق معدل النمو الشرطي يتطلب استثمار نحو ٢٠ بالمائة سنوياً من الناتج القومي الاجمالي للضفة الغربية (بافتراض معامل راس مال يعادل ٣) أو نحو ٤٠ مليون دولار حسب ارقام العام ١٩٦٦. ويتوصل واريد الى أن رفع معدل الاستثمار من المستوى الذي كان عليه في الضفة قبل العام ١٩٦٧، نحو ١٥ بالمائة، الى المستوى المطلوب امر ممكن تبرره التسوية السلمية ذاتها. على ان هذا يفترض، ضمنياً، توفر اسواق خارجية لتسويق المنتجات الصناعية والزراعية للضفة، وبشكل خاص السوق الاسرائيلية.

دراسة واريد، إذًا، لا ترى عقبة الجدارة الاقتصادية للضفة في مجال تمويل الاستثمارات المحلية الضرورية، ولكنها تراها بالعلاقة مع ثلاثة عوامل اخرى: توفر اسواق التصريف، تغطية عجز ميزانية الحكومة، وتغطية عجز ميزان المدفوعات.

كما هو الحال في حقل المقدمات وارضيات الانطلاق الذي عرضناه في الفقرة السابقة، فان دراسة توما ودارين درابكن تتقدم بمراحل على الدراستين الاخيرين أيضاً في مجال تحليل مفهوم الجدارة. صحيح ان توما ودارين درابكن لم يقدم صياغة مبتكرة لمعيار الجدارة الاقتصادية، ولكن تأطيرهما النظري لمفهوم الجدارة وبشكل توظيفهما للارقام المتاحة لاستخلاص نتائج تجريبية تميز بالشمولية دون السقوط في فخ التبسيط، وبالتركيبي دون الضياع في متاهات التفاصيل.

ميزت دراسة توما ودارين درابكن بين نوعين من شروط تحقق الجدارة: شروط ذاتية تتعلق باحساس السكان بهوية وطنية واحدة وباستعدادهم لتطويرها والدفاع عنها وتوظيفها لاحتراز الجدارة؛ وشروط موضوعية تتعلق بالموصفات التي تؤطر الاقتصاد وتميز مساراته الانتاجية، اي شروط عرض عوامل الانتاج. وعوامل الانتاج تقسم بدورها الى نوعين: عوامل قابلة للتجدد (مثل رأس المال وقوة العمل) وعوامل طبيعية غير قابلة للتجدد (مثل الارض والمياه). وتقترح الدراسة ان العوامل الطبيعية، فقط، هي التي تعبر عن الشروط الدنيا الضرورية لتحقيق الجدارة الاقتصادية (ص ٢٢).

من المعروف ان التمييز بين نوعي عوامل الانتاج، القابل للتجدد وغير القابل لاعادة الانتاج، تمييز غير دقيق بما فيه الكفاية، ذلك لانه تابع لمستوى التقنية المتاحة والممكنة. فمساحة الاراضي الزراعية يمكن زيادتها عبر تكثيف الاستغلال والتوسع العمودي، وكمية المياه المتاحة يمكن أيضاً زيادتها بتطبيق تقنيات مستحدثة (مشاريع تحلية مياه البحر مثلاً). على ان الامر الذي يستدعي التساؤل ليس التمييز بين نوعي عوامل الانتاج بحد ذاته، ولكن تصنيف الدراسة لمورد كفاءة قوة العمل على انه من بين الموارد غير المتجددة.

H. Ben Shahar, E. Berglas, Y. Mundlak and E. Sadan; *Economic Structure and Development, Prospects of the West Bank and Gaza Strip*, Santa Monica (California): The Rand Corporation, 1977.

يتابع المؤلفان منطلق التحليل بتحديد الشروط الضرورية الدنيا لتحقيق الجدارة الاقتصادية:

١ - توفر حد ادنى مقبول من نسبة الارض الى قوة العمل؛ ٢ - توفر كمية معينة من المياه لاستعمالات قطاعي الزراعة والصناعة؛ ٣ - توفر حد ادنى معين من الكفاءة لقوة العمل وهذا العامل يعبر عن مستوى التقنية. الجدارة الاقتصادية، بالتالي، تتطلب تحقق «توازن بين موارد الارض وقوة العمل والتقنية عبر الزمن وتحت ظروف متبدلة» (ص ٢٤). ثم يصيغ الباحثان منهج الدراسة على الشكل التالي: «ما هي الشروط الضرورية التي تضمن ان يتمكن سكان (الدولة الفلسطينية) من تحقيق مستوى دخل معين معطى، وهل من المحتمل ان تسود هذه الشروط وكيف؟» (ص ٤١).

دراسة توما ودارين دراين، اذاً، تأخذ مبدأ تأسيس الدولة الفلسطينية كمعطى منذ البداية، كمقدمة للتحليل الاقتصادي وليس نتيجة له. وبهذا المنحى تختلف، مفهوماً، عن الدراستين الاخرين. على ان الفكرة المجردة المتعلقة بتحديد الشروط الضرورية لتحقيق مستوى دخل معين في الاقتصاد لا تختلف، جوهرياً، عن فكرة البحث في قدرة الاقتصاد على انجاز معدل نمو معين، وهو الهدف الذي اختطته دراسة بول ودراسة وارد.

يقدم المؤلفان اسلوبين مختلفين لتحليل الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية. الاسلوب الاول يعتمد طريقة التحليل النظري للامكانيات المستقبلية للقطاعات والموارد الخمسة الرئيسة في الاقتصاد: السكان، الزراعة، الصناعة، البناء، والخدمات. ويستفاد من هذا التحليل ان موارد فلسطين الوسطى وقطاع غزة تفي، مبدئياً، بالمتطلبات الدنيا للجدارة الاقتصادية. الاسلوب الثاني يقترب من صياغة موديل يرمي الى التوصل الى تقييم كمي للجدارة الاقتصادية بالعلاقة مع متغيرين فقط: متطلبات انتاجية قوة العمل ومتطلبات تمويل الاستثمارات.

**الانتاجية:** تم التوصل الى مستوى الزيادة في الانتاجية الضروري لضمان تحقيق الجدارة عبر تحديد الفرق بين مستوى الدخل الاجمالي الذي يضمن ان يكون مستوى الدخل بالراس في الدولة بمقدار ٨٠٠ دولار في السنة، من جهة، وبين مستوى الدخل الاجمالي المتحقق من توزيع قوة العمل المتاحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، من جهة اخرى. تطلب هذا الحساب، بطبيعة الحال، عدداً من الفرضيات اهمها نسب الانتاجية القطاعية (او نسب المخرجات / قوة العمل)، التوزيع القطاعي لقوة العمل، وافتراس انعدام البطالة. اعتمدت الدراسة نسب التوزيع القطاعي لقوة العمل على ضوء الافتراضات التالية:

**الزراعة:** تعتمد نسب التشغيل فيها على مساحة الاراضي الزراعية وكمية مياه الري. الاسكان والتشييد: تعتمد نسب التشغيل فيه على الحاجة الى المساكن (١٢,٥ متر مربع لكل فلسطيني عائد) وعلى مقدار مساحة البناء الذي ينجزه كل عامل (٥٥ متراً مربعاً في السنة). الخدمات: سوف تمتص ٤٩ بالمائة من قوة العمل. الصناعة: تمتص قوة العمل المتبقية.

**الاستثمار:** تم حساب الاستثمارات الضرورية الاضافية كي تحقق الدولة الفلسطينية شروط الجدارة الاقتصادية خلال السنوات الخمس الانتقالية التي ستشهد عودة الفلسطينيين الى دولتهم. قسمت الدراسة الاقتصاد الى خمسة قطاعات: الزراعة والتشييد والخدمات والصناعة والاسكان، واعتمدت على الافتراضات السابقة فيما يتعلق بتوزيع قوة العمل وقدمت افتراضات جديدة تتعلق بكمية رأس المال الضرورية مقابل كل عامل في القطاعات المختلفة. وتم افتراض هذه على ضوء الارقام المناظرة في دول مختلفة.

من الجدير بالملاحظة، ان شرط تحقيق مستوى دخل بالراس يعادل ٨٠٠ دولار في السنة في الدولة لم يتم اتمامه مباشرة في منهجية تحديد كمية الاستثمارات الضرورية. اذ ان هذا الشرط يتحقق تلقائياً في حال تحقق الشروط المتعلقة بالانتاجية. معامل رأس المال (نسبة رأس المال / الانتاج) الضمني له قيمة متدنية في السنة الانتقالية الاولى، نحو ٣,٥، وقيمة عالية (نحو ٦) في السنوات الاربعة المتبقية. واضح، اذاً، ان التحليل الكمي للجدارة اعتمد، كلباً، على نسب العمل - الانتاج ونسب العمل - رأس

المال. ومن المتفق عليه ان الحساب على ضوء تلك النسب يتطلب مجموعة من الفرضيات الصارمة والمقيدة فضلاً عن ان النتائج تكون حساسة الى درجة عالية تجاه اي تغيير طفيف في الفرضيات. ولكن، يبدو ان فرص تطبيق اساليب تحليلية اخرى محدودة نظراً لعدم توفر سلاسل احصائية زمنية لاقتصاد فلسطين الوسطى وقطاع غزة، ونظراً لان هذه المناطق لم تعمل كوحدات اقتصادية مستقلة في السابق.

### ٣ - النتائج والتضمينات

تستثني السيدة بول من بدائل الحلول التي تبحث في امكانية تحققها حل تأسيس دولة فلسطينية مستقلة، لان «مشاكل شغل الوظائف الحكومية وانشاء نظام مصرفي وتأسيس علاقات دولية، دبلوماسية وتجارية وغيرها، سوف تستنزف القدرات الاقتصادية والادارية المتاحة في الضفة، بحيث يكون الاستقلال التام حلاً غير عملي على المدى القصير» (ص ١٤٢). هذه، لعمري، فكرة اصلية لم نسمع بها من قبل، ولكنها على درجة من السذاجة والوهن بحيث لن نسمح لانفسنا بالتوقف عندها.

توصلت دراسة بول الى ان الاتحاد الفيدرالي بين الضفة الغربية واسرائيل يحظى بالجدارة الاقتصادية دون السياسية، وان الاتحاد الفيدرالي بين الضفة والاردن يحظى بالجدارة السياسية دون الاقتصادية. هذا مع العلم ان الدراسة لم تقدم لنا تعريفاً لما هو المقصود بالجدارة السياسية. المهم ان افضل الحلول، برأي السيدة بول، هو اعتبار الضفة الغربية بمثابة «منطقة»، منطقة فلسطين، واذا ما تم ضمان حرية التجارة بين هذه المنطقة وكافة الاسواق الاقليمية واتخاذ خطوات فعالة تجاه التعاون الاقليمي مع اسرائيل بشكل خاص، فان منطقة فلسطين يمكنها ان تحقق معدل نمو سنوي يقارب ٨ بالمائة. ويجب على المنطقة لتحقيق هدف النمو المذكور، ان تركز الاستثمارات على موردين اساسيين: تطوير مصادر المياه لزيادة المساحة المزروعة و لرفع الانتاجية الزراعية (وهذا امر حيوي نظراً لان الضفة يجب ان تتمتع بمزايا نسبية في الزراعة كشرط لتأسيس التعاون الاقليمي)، وتطوير كفاءة قوة العمل لاتاحة الفرصة امام تصديرها الى الخارج.

سوف تتمكن الدولة الفلسطينية، كما رأينا سابقاً، من الوفاء بشرط الجدارة الاقتصادية الذي صاغته دراسة وارد، في حال اعادة تعمير وتشغيل المؤسسات الانتاجية واسترجاع قوة العمل التي كانت فيها قبل الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧. المشكلتان الاساسيتان، تبعاً لدراسة وارد، هما سد عجز الميزان الخارجي والميزانية الحكومية.

**عجز الميزان الخارجي:** تقدر الدراسة عجز القطع الاجنبي في الضفة الغربية بمبلغ يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ مليون دولار. وان هذا العجز يمكن تسديده من مصدرين: تسوية وضع مدينة القدس سياسياً بحيث تضمن الدولة الفلسطينية الحصول على جزء على الاقل من العوائد السياحية للمدينة، نحو ٣٠ مليون دولار سنوياً. المصدر الثاني هو المبالغ التي سوف يرسلها العاملون الفلسطينيون في الخارج، نحو ٢٥ مليون دولار سنوياً.

**عجز ميزانية الحكومة:** قدرت المصادر الاميركية مقدار عجز الميزانية في الضفة الغربية قبل العام ١٩٦٧ بمبلغ ١٥ مليون دولار. وترى دراسة وارد ان هذا رقم مبالغ فيه وان العجز الحقيقي ضئيل ولا يدعو إلى القلق ويمكن تغطيته بواسطة رفع قيمة الضرائب على البضائع المستوردة. على ان الدراسة لا تستبعد الحاجة الى بعض الدعم المادي الخارجي خلال السنوات الاولى لتأسيس الدولة خصوصاً اذا ما قرر آلاف المهاجرين العودة اليها.

يعتمد مقدار الدعم المادي الخارجي الضروري للدولة الفلسطينية، تبعاً لدراسة وارد، على مواصفات الحل السياسي في المنطقة. فكلما تضاعفت النسبة التي تحصلها الدولة من العوائد السياحية لمدينة القدس، وتضاعفت فرصها في تصريف منتجاتها في السوق الاسرائيلية والاسواق العربية، وفي الحصول على منفذ الى البحر المتوسط، كلما كان اعتمادها على المساعدات الخارجية لضمان الجدارة الاقتصادية اكبر.

رأينا في السابق ان النموذج الكمي الذي قدمه توما ودارين درايبكن يفصل بين الشروط المتعلقة بالانتاجية وتلك المرتبطة بكمية الاستثمارات. ولقد توصلت الدراسة الى ان الانتاجية يجب ان تزداد بمقدار ١٠ بالمائة لضمان الوفاء بشرط تحقيق دخل بالراس يعادل ٨٠٠ دولار في السنة. ويرى الباحثان ان هذا الهدف يقع في نطاق الممكن ولا يشكل عقبة تحول دون ضمان الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية.

اما فيما يتعلق بشروط كمية الاستثمارات، فلقد توصلت الدراسة، حسب المنهجية الموضحة سابقاً، الى ان هناك حاجة لاستثمار ٧,٥ بليون دولار خلال السنوات الخمس الانتقالية. وتضيف الدراسة مبلغ بليون دولار فوق ذلك لتحسين وتطوير اوضاع السكان المقيمين حالياً في فلسطين الوسطى وقطاع غزة. تقترح الدراسة توزيع تمويل هذه الاستثمارات خلال السنوات الخمس الانتقالية على المصادر الاربعة التالية: ١٥ بالمائة من الادخار المحلي، ٣٦ بالمائة من التعويضات الاسرائيلية، ٢٤ بالمائة من صندوق المساعدات العربية، والنسبة المتبقية، ٢٥ بالمائة، من المساعدات الدولية بما فيها هيئة (الاوروا):

«لقد توصلنا، على ارضية التحليل، الى ان دولة فلسطين الى غرب نهر الاردن، تمتلك فرص تحقيق مستوى انتاجية ومستوى دخل يمكن مقارنتهما ايجابياً مع المستويين السائدين في الدول الاخرى في المنطقة. على ان هذا الامر يعتمد، بشكل وثيق، على ارادة واصرار الفلسطينيين انفسهم وعلى تعاون الاطراف الاخرى معهم. ان العنصر البشري في الشعب الفلسطيني سيلعب اكثر الادوار اهمية في تحقيق الجدارة» (ص ١٥).

يقودنا تحليلنا السابق لمقدمات وتقنيات ونتائج الدراسات الثلاث الى استخلاص بضع ملاحظات:

١ - ان تحديد المفهوم الدقيق لمعنى ودلالة الجدارة الاقتصادية للدول ما زال امراً مفتوحاً، وان جوهر النقاش يتعلق بمدى الاهمية التي يجب ان تعزى الى الجدارة الاقتصادية مقارنة بالجدارة الاجتماعية الثقافية والسياسية، على ضوء المتطلبات النظرية، من جهة، والتجارب التاريخية، من جهة اخرى. ان الاقرار بان الجدارة الاقتصادية للدول امر اساسي لضمان استقلاليتها لا يساهم كثيراً في حل اشكالية الجدارة، لان الاستقلالية الاقتصادية بحد ذاتها مفهوم زئبقي ونسبي في العلاقات الدولية المعاصرة.

٢ - ان صياغة معيار لقياس الجدارة الاقتصادية يعتمد، طبعاً، على تعريف الجدارة بحد ذاتها، ولكن كمية ونوعية الاحصاءات المتاحة تفرض حدوداً صارمة على صياغة المعيار اذا ما كان الهدف هو تطبيقه تجريبياً.

٣ - ان النتائج التي يمكن التوصل اليها، بالضرورة، نتائج تقريبية واحتمالية. ليس فقط بسبب حاجة التحليل الكمي الى صياغة فرضيات معينة حول المتغيرات الاقتصادية المستقبلية، ولكن ايضاً بسبب ضرورة الاعتماد على تنبؤات فيما يتعلق بمعالم الحل السياسي.

٤ - ان الحوافز وراء السعي لصياغة نموذج يتيح التوصل الى نتائج كمية فيما يتعلق بالجدارة مفهومة، انها امتياز الاقتصاديين وعقدتهم في آن معاً. على ان هذا سوف ينحى تلقائياً الى اعزاء اهمية مبالغ فيها الى بضعة متغيرات قابلة للقياس الكمي، وسوف تبقى العوامل الاجتماعية والسياسية في خلفية الصورة بغض النظر عن اهميتها في رأي الباحث.

د. نعمان كنفاني

## نموذج متميز في لوحة غنية

يوسف حداد، المجتمع والتراث في فلسطين - قرية البصة،  
نيقوسيا: مركز الابحاث - م.ت.ف.، ١٩٨٥، ٢٦٨ صفحة.

يبدو الكتاب الذي نحن بصدهه تكلمة لمشروع بدأه مركز الابحاث العام ١٩٧٣ بإصدار كتاب «دراسة في المجتمع والتراث الشعبي الفلسطيني - قرية ترمسعيا». فالكتابان يغطيان الموضوع ذاته؛ أولهما في احدى قرى الضفة الغربية، والثاني في الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨، وتحديداً في الجزء الجبلي من قضاء عكا.

ومن الواضح ان حداد قد استفاد من تجربة كتاب «... ترمسعيا»، وغيره من الكتب التي تناولت التراث الشعبي الفلسطيني، خاصة في تقسيم فصول دراسته، وإن كان لم يعتمد التقسيمات ذاتها دائماً، وكذلك في المقارنة بين أوجه الشبه في الحياة الشعبية في كل من القريتين، كما فعل في الفصل المخصص للأمثال الشعبية، حين ذكر أن مراجعته «للأمثال الشعبية التي وردت في عدة كتب وأبحاث، منها على سبيل المثال: ' التراث الفلسطيني والطبقات ' لعلي الخليل، و ' أغاني العمل والعمال في فلسطين ' لعلي الخليلي أيضاً، و ' الفنون الشعبية في فلسطين ' ليسرى جوهريّة عننطة، و ' دراسة في المجتمع والتراث الشعبي الفلسطيني - قرية ترمسعيا '، و ' مدخل لدراسة الفولكلور ' لنيل علقم، تبين لي أن أكثر من تسعين بالمائة من الأمثال التي ذكرت في هذه الدراسات هي الأمثال نفسها التي كانت ترد في البصة، وقد يكون هناك تبديل قليل في بعض الالفاظ» (ص ٢٠٧).

غير أن كتابه هذا يعتبر متميزاً من عدة نواح، هي:

أولاً: النموذج الذي تمثله قرية البصة من حيث الأديان والطوائف التي ينتمي اليها أبناءها، فهم ينقسمون الى «شيعة وسنة وكاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت» (ص ١٣٠).

ثانياً: «ان البصة بالذات نموذج للقرى التي اقتلع سكانها منها، وأصبحوا مشردين في أربع رياح الأرض، كما أن معالم البلدة قد أزيلت، ولم يبق منها سوى المعابد الدينية المتداعية» (ص ١٨).

ثالثاً: ينتمي المؤلف، نفسه، الى القرية نفسها، فهو على معرفة عيانية بالحياة فيها قبل النكبة، وعلى تماس مع اللاجئين منها الى لبنان (ومعظم ابنائها لجأوا الى لبنان)، مما اتاح له «الاقادة من مجموعات

من أهالي البصة المسنين الذين لا يزالون على قيد الحياة، من كلا الجنسين، ومن كل طوائف سكانها، واستقاء المعلومات منهم، وذلك بشكل جماعي أحياناً وأفرادي أحياناً أخرى، ومقابلة المعلومات، بعضها ببعض، والتدقيق فيها، والتأكد من صحتها» (ص ١٨).

وهذه الميزات مكنت حداد من رسم لوحة غنية بالتفاصيل الدقيقة والوافية للحياة الشعبية في البصة، عبر الفصول العشرة التي قسّم اليها دراسته:

### البصة وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية

تقع البصة في أقصى شمال غرب فلسطين، وهي آخر بلدة في المنطقة الحدودية مع لبنان، ولذا تتصل أراضيها بالاراضي اللبنانية. وتبلغ مساحتها المبنية ١٣٢ دونماً، ومساحة أراضيها ٢٩٥٣٥ دونماً، يزرع جزء منها زيتوناً وبرتقالاً وموزاً، وغيرها من المحاصيل الزراعية. وقد بلغ عدد سكانها العام ١٩٣١ نحو ١٩٤٨ نسمة، يسكنون ٤٧٩ بيتاً، ويتبعها ١٦٧ بدوياً لهم ٩٥ بيتاً في الجوار. وارتفع عدد السكان الى ٢٩٥٠ العام ١٩٤٥، ووصل العام ١٩٤٨ - حسب التقديرات - الى أربعة آلاف نسمة.

وتشكل الزراعة عماد الحياة الاقتصادية في البصة، تحت اشراف المجلس المحلي الذي يقوم بتعيين الحراس للمزروعات، وتحديد مواعيد جني المحاصيل. ويقوم العمل الزراعي فيها على الأيدي العاملة، الأمر الذي جعل كبر حجم الاسرة ضرورياً، ليشارك الجميع - بمن فيهم ربة البيت - بالزراعة. ولجأ بعض الفلاحين ذوي الملكيات الكبيرة الى استخدام عمال مقابل أجور سنوية معينة، وفي مواسم الجني يستقدمون عمالاً من لبنان، يتفاوت عددهم مع حجم انتاج الأرض (الغلة).

وكالعادة كانت طبقة المالكين الكبار للأرض يشكلون ما يعرف ب«الوجهاء»، وهي طبقة تهتم بالمحافظة على مكانتها الاجتماعية، فتلجأ الى مسايرة الحكام (الأتراك فالبريطانيين)، مما جعلها تتخلى عن الموقف الوطني والقومي. وإبان الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩) هرب بعض أفرادها الى لبنان، وبقوا فيه حتى انتهاء الثورة. أما من تبقى منهم في القرية فتعرض للاهانات ومحاولات الاغتيال. ويصف حداد في هذا الفصل، بالتفصيل، مراحل زراعة القمح وجنيه كنموذج للعمل الزراعي في البصة، معدداً أدوات الفلاحة، وتقسيمات الأراضي الزراعية: المارس، القاطوع، المعناة، الحبل، الكرم، الخلة، المراح، الدبة.

ثم يستعرض الأعمال الأخرى التي يمارسها أهل البصة كالتجارة والحرف اليدوية والوظائف العامة والتهريب بحكم موقع قريتهم الحدودي. ويتطرق الى مكانة المرأة في القرية فيرى انها، مقارنة بالقرى الأخرى، أكثر حظاً، نتيجة مساهمتها في العمل الزراعي، وربما بسبب الاختلاط المذهبي في البصة.

## الزواج

الصفات المطلوبة في العروس هي: صلة القرابة، والمكانة الاجتماعية (الحسب والنسب)، والغنى، والقدرة على العمل الزراعي، والجمال، والأخلاق، كما يفضل في العريس صفات مماثلة، أضيف إليها العلم مع انتشاره في الأربعينات.

وكانت السن الأفضل للزواج بين ١٤ و١٧ للناث، و١٧ و٢٠ للذكور، وبسبب العلم بدأ التحول نحو التأخر في الزواج منذ الثلاثينات.

ولا يترك المؤلف معلومة، مهما كانت صغيرة، دون أن يذكرها في هذا الفصل متتبعاً جميع مراحل الزواج، والتقاليد المتبعة فيه، والأغاني التي يرددونها أهل البصة في هذه المراحل، متطرقاً الى المتاعب الزوجية، ومشاكل الكنة والحماة، وتعدد الزوجات وهو أمر نادر في هذه القرية، وزواج البدل، والعلاقة بين «السلفات».

## الحمل والإطفال

يعتبر انجاب الاطفال في المجتمعات الزراعية الهدف الرئيس للزواج، وذلك لزيادة «العزوة» تعزيراً للمكانة الاجتماعية. ولذا، يفضل المواليد الذكور باعتبارهم الأقدر على تحمل مشقات العمل الزراعي. ويهتم الكاتب بشرح الأساليب التي كانت متبعة في حالة تأخر الحمل مثل الكي والتلميس والحمامات واللزقة وعمل «الحجاب».

كما يتابع مراحل الطفولة من الرضاع الى الفطام والتسنين وأساليب التربية الى الجلوس والمشي والعباب الاطفال وتعليم النطق، وأغاني الامهات لأطفالهن، ووسائل تخويفهم وهي: الغول والعبد الأسود والضبيع والكلب الأسود والحرامي.

ويفصل، أيضاً، احتفال الختان (الطهور) عند المسلمين، والعماد عند المسيحيين.

## الوفاة

حين يصبح الانسان طاعناً في السن، عاجزاً عن العمل، يبدأ بتحضير ثياب الموت، وهي بالنسبة للرجل في البصة عبارة عن قمباز وسروال وقميص وشملة وحطة وجاكيت وكلسات وكفن أبيض، وبالنسبة للمرأة عبارة عن فستان مخمل استبدل في الفترة الأخيرة - قبيل النكبة - بفستان أبيض وقميص، وكلسات وحطة أو طرحة أو شاشة بيضاء، وأحياناً - عند المسيحيين - «وزرة» من القدس عليها صلبان أو رسم لكنيسة القيامة.

واستعداداً للموت، أيضاً، يقوم المسن بتسديد ما قد يكون بذمته من ديون، ويقسم ممتلكاته بين أولاده منعاً لاختلافهم بعد موته، أو يكتفي بكتابة وصية بذلك أمام شهود. ويجري اعلان الوفاة عند المسيحيين بقرع جرس الكنيسة قرعاً متقطعاً. وطبعاً، يتوقف حجم المأتم على مكانة المتوفى الاجتماعية، وثروته ونسبه وجنسه. وجرت العادة ألا يدفن المتوفى باكراً، إذا كانت الوفاة صباحاً، وغالباً يجري الدفن بعد الظهر. ويعطل الجميع أعمالهم للمشاركة في الجنازة، حيث تعتبر الوفاة مناسبة للتقاء الجميع ودفن ما قد يكون بين بعضهم من خلافات.

ويثبت حداد في هذا الفصل التناوب التي تردها النساء في هذه المناسبة، والتي تختلف باختلاف صلة القربى بالمتوفى، وعمره، ومكانته. كما يتطرق الى الدم والثأر والصلحة والدية.

### الوصفات والمأكولات الشعبية

بقي الطب الشعبي منتشراً وذا شأن في البصة رغم وجود طبيب صحة مقيم فيها، أيام الانتداب، فهو بالنسبة للفلاحين حصيلة معرفة وخبرة متوارثة.

ويقسم هذا النوع من الطب الى أربعة أقسام هي:

١- الطب الوقائي: تعبر عنه الامثال الشعبية التي تدعو الى عزل المريض، الحماية، النظافة العامة، تناول المأكول المغذية، العمل والابتعاد عن الكسل، أهمية دخول الشمس الى البيت وأهمية الهواء النقي، النوم والراحة، تحاشي البرد والاهتمام بالدفاء.

٢- الطب الخرافي وأدواته: طاسة الرعبة، الخرن، الرقوة، البخورة، النذور، تبديل اسم المريض، وزيارة مقامات الأولياء.

٣- الطب البشري وأدواته: عقاقير وأعشاب لعلاج الامراض الجلدية، ووجع الرأس، وأوجاع الصدر والبطن، ولسع الحشرات، والتجبير للكسور.

٤- الطب البيطري: فالفلاحون يمتلكون خبرة واسعة بأمراض المواشي ووسائل علاجها.

أما المأكولات الشعبية في البصة فهي شبيهة بمثيلاتها في لبنان وفلسطين، والكبة هي أشهرها على الاطلاق.

### الأزياء والصناعات اليدوية والمساكن

لا تختلف ملابس البصاوي عما يرتديه نظيره في أي مكان من فلسطين، فهي: الطاقية، والحطة والعقال، وأحياناً الطرابيش المغربية، والقمباز والساكو. ثم في مرحلة لاحقة «الطقم».

أما المرأة، فملابسها مميزة بعض الشيء، والرئيسي فيها الشنيتان، وهو ثوب طويل حتى القدمين، معه سروال مطرز عند أسفله يماثله في الطول، وأصبح مع الأيام لا يتخطى الركبتين، والشال للوسط، كما قد ترتدي المرأة القمباز. وقد تغير هذا الزي بسرعة لتحل محله الفساتين الحديثة.

ومنازل البصة بعضها قديم مكون من غرفة واحدة مرتفعة، وبعضها حديث يأخذ بنظام تعدد الغرف.

وينتظر المؤلف الى بعض المعتقدات بالبناء، مثل تحاشي البناء في أيام الشؤم كالثلاثاء والأربعاء، ووضع أغصان خضراء ونقود فضية تحت العتبة لجلب الخير، وغيرها.



أما الصناعات في البصة، فهي يدوية تشمل المنتجات الخشبية، والنقش على الحجر، والسلال، والكزات، والمكانس، والصابون، والجلود، والتطريز، والادوات الموسيقية الشعبية.

### الاحتفالات الدينية والمعتقدات الشعبية

يدور هذا الفصل حول المناسبات الدينية التي يحتفل بها أهل البصة، وهي عند المسيحيين: سبت العازر، أحد الشعانين، خميس الغسل، الجمعة العظيمة، سبت النور، الهجمة، عيد الفصح، خميس الصعود، اثنين العنصرة، عيد الصليب، مار الياس، عيد الغطاس، عيد الميلاد، رأس السنة، عيد البربارة، واستقبال المطران. وعند المسلمين: ليالي رمضان، عيد الفطر، عيد الأضحى، الحج، المولد النبوي، رأس السنة الهجرية، يوم عاشوراء، واحتفالات ختم القرآن.

وفي الفصل نفسه، يسرد المؤلف المعتقدات الشعبية المتداولة في البصة حول الأولياء والاطفال والجن والاحلام والخسوف والكسوف.

ويذكر ما يتفاعل به أهل البصة وما يتشاءمون به. فمما يبعث التشاؤم في نفوسهم: الغراب، اليوم، الأجرد والأعور، والعواء المتقطع للكلب، ورفة العين اليمنى، والقط الأسود، والبيع بالدين صباحاً، والطنين في الأذن اليسرى، والخروج من البيت للسفر ونسيان حاجة ثم العودة لأخذها. وهم يتفاعلون بما يلي: طنين الأذن اليمنى، ورفة العين اليسرى، ودخول فراشة الى البيت، وانكسار وعاء ما، وهذا يعني عندهم أن الشر قد انكسر.

ويلاحظ حداد بهذا الصدد «أن الكثير من هذه المعتقدات التي كانت منتشرة في البصة قل نكبة العام ١٩٤٨ كانت هي نفسها منتشرة في العديد من المناطق الفلسطينية، ومنها ما هو منتشر في لبنان، ولا يزال قسم منها باقياً حتى اليوم. ولقد وجدت تطابقاً في الكثير من المعتقدات التي كانت شائعة في البصة والمعتقدات التي في قرية ترمسعيا على سبيل المثال، مع أن هذه الأخيرة تبعد مسافة كبيرة عن البصة» (ص ١٨٢).

### النوادر والقصص

لا تخلو قرية من القرى من شخصية معينة تتسم بالظرف وسرعة الخاطر، وتكون محط تندر أهل القرية، وهذه الشخصية في البصة اسمها اسماعيل حمورة الذي يسرد المؤلف بعض النوادر والطرائف التي تروى عنه.

ولا تختلف قصص البصة عن غيرها من قرى فلسطين، بل إن بعضها معروف في أنحاء أخرى من العالم، عربية وأجنبية، ويثبت المؤلف في هذا الفصل نصوص خمس قصص، هي: الطير الأخضر، حكاية العنزة، محمد يرث ومحمد يرث ومحمد لا يرث، الشاطر حسن، قصة الجن.

ثم يذكر عبارات الجمالة التي يستخدمها أهل البصة في المناسبات العامة، مثل: الأفراح، العزائم، الأعياد، الحج، الولادة، الملابس الجديدة، الاتراح، المرض، الوضوء، الصلاة، السفر، العمل، المتعارف، والتدخين.

ولا يفوته أن يسجل، أيضاً، الشتائم التي يتبادلونها، وهي: شتائم بدنية (رأسه قد الصاع العشري). وشتائم على شكل أدعية بالأذى (مهري يهريه). وشتائم خلقية (عظمة أزرقي). وشتائم على شكل لعنة (الله يلعن اللي سحبت رجليه).

### الأمثال الشعبية

تلخص الشعوب خبرات حياتها ومعرفتها في عبارات قصيرة سائرة هي الأمثال. ويورد يوسف حداد تحت هذا العنوان حوالي ٧٠٠ مثل شعبي يرددها أبناء البصة وشمال فلسطين في مواقف حياتهم المختلفة، محاولاً تصنيفها تحت عناوين رئيسية، هي: الشهور والفصول (أيلول طرفه بالشتا ميلول)، الأعياد

الموسمية (عيد التجلي بقول للصيف ولي)، امثال فيها اسماء مدن وقرى فلسطينية (يا أرض ليش بتعني؟ ترشحاني مارق فوق مني)، الموسيقى (لا تقول للمطبل طبل، ولا للمعني غني)، الطب والصحة (نقطة دم بتفرج هم)، امثال اخلاقية ساخرة (ركبناه على الفرس مد ايده على الخرج)، الضيافة (يارايح من غير عزيمة يا قليل القيمة)، الاقارب (عمر الدم ما بيصير ميه)، الجيران (فتش بيتك سبع مرات قبل ما تحون جارك)، المرأة والزواج (العورة لابن عمها)، الثأر والتحدي (ما كبير الا الجمل)، امثال تتعلق بأحداث تاريخية (جانب رأس كليب)، الميت (بالمال ولا بالعيال)، الزينة (البنت بلا حلق، دالية بلا ورق)، الأصل (لا انت أحمر مني خد، ولا أحسن مني جد)، الطب الشعبي (الدقا عفا)، الحب (حب حبيبيك ولو كان عبد اسود)، المال (بيت رجال، ولا بيت مال)، الغربة (يا معمر في غير بلدك ما هو إلك ولا لولدك)، العاقل والمجنون (مجنون يحكي وعاقل يسمع)، الحظ (على بخت الحزينة سكرت المدينة)، امثال ذات دلالة طبقية (اللي بيوكل من خبز السلطان بيضرب بسيفه)، النظافة (من برّه طقشي طقشي ومن جوا قمل محشي)، الخير والنشر (يارايح كثر من الملايح).

### الشعر العامي والأغاني الشعبية

وهو فصل يضم مجموعة كبيرة من الأغاني الشعبية التي تغنى في المناسبات المختلفة. ورغم أن يوسف حداد بذل جهداً كبيراً وواضحاً لكي يظهر كتابه هذا على أحسن صورة، فإننا لا نعدم بعض الثغرات والملاحظات التي يمكن تسجيلها حول كتابه هذا. أولاً: اغفال ذكر تفسير بعض المعتقدات الشعبية مثل الامتناع عن قص اظافر الاطفال الآ بعد ثلاثة شهور من ولادتهم (ص ١١٦).

ثانياً: عدم توشي الدقة في تصنيف الامثال الشعبية، فقد ذكر تحت الامثال المتعلقة بالاقارب امثالاً نحو: «يا مستعجل وقف لأقولك»، و«الجاهل عدو نفسه»، و«الله بيكسر جمل ليعشي واوي»، وغيرها. ومن الواضح أنها امثال لا تتعلق بالاقارب تحديداً.

ثالثاً: لم يذكر المؤلف شيئاً عن الشعراء الشعبيين في البصة والجوار، مكتفياً بإيراد قصائد شعبية قليلة جداً، ومركزاً على الأغاني الشعبية.

وعبر الكتاب كله يبرز يوسف حداد تعلق أهل البصة اللاجئيين بتقاليد وعادات قريتهم التي شكّلت في الغربة رابطة قوية بينهم، فيلاحظ «أنه حتى بعد النزوح القسري، بقي هناك تعاطف بين أبناء الحارة الواحدة سابقاً، والأهل اليوم يعرفون أولادهم بأولاد جيرانهم في البصة بقولهم: هذا ابن جيراننا وكأنهم يستشعرون التعاطف الماضي الذي استمر، ويتوخون أن ينتقل الى بنينهم وأن كانوا غير متجاورين» (ص ٥٧). وحين يتطرق الى التقاليد المعمول بها بعد وفاة شخص ما ودفنه يلاحظ «أن هذه العادات لا تزال سارية المفعول بين أهالي البصة المنتشرين في عدة مناطق من لبنان. ففي الماتم يلتقون عندما يصلهم النعي، كذلك في ذكرى الاسبوع والأربعين» (ص ١٣١). ويفعل الأمر نفسه في مواضع عدة من كتابه.

سعادته سوداح

## «أمل» تسدّد «كشف الحساب» بعدما «رجحت كفة الفلسطينيين»

بعد مضي ما يقارب الثلاثة أشهر على التوصل الى ما سمي بـ«اتفاق بشأن المخيمات»، في العاصمة السورية دمشق، بيّنت الأحداث والوقائع ان هذا الاتفاق قد أضيف الى عشرات، بل ومئات، الاتفاقات التي أعلنت في لبنان، منذ العام ١٩٧٥، سواء لـ«وقف اطلاق النار» أو لـ«انهاء القتال» أو لارساء «حلول سياسية» و«تسويات».

ففي ساعة متأخرة من ليل ١٦ - ١٧/٦/١٩٨٥، أعلن في دمشق عن بنود الاتفاق المذكور، الذي وقّعه ممثلون عن كل من حركة «أمل» والجبهة الوطنية الديمقراطية وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية. ومع ان هذه البنود، وكذلك «مقدمة» النص الرسمي للاتفاق، قد تركّزت حول وقف القتال واعادة الامور الى طبيعتها، فان الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت لم تتوقف. ليس هذا فحسب، بل ان عمليات القتل والاغتيال والتهديد والحصار والانداز بالمغادرة أو الاستكانة امتدت الى باقي المخيمات الفلسطينية في لبنان، لاسيما المخيمات الواقعة في جنوب لبنان، وخاصة مخيم عين الحلوة في منطقة صيدا.

في هذا التقرير نستعرض الاحداث التي شهدتها المخيمات بادئين بـ«كشف الحساب» الذي راح يظهر الى العلن. اول من تطرق الى «كشف الحساب» هذا، كانت صحيفة «النهار» البيروتية. فبعد أيام قليلة من توقف القتال، كتب سر كيس نعوم تحت عنوان «نتائج حرب المخيمات في ميزان الربح والخسارة»، ان الاوساط المتعاطفة مع حركة «أمل» اصيبت بـ«خيبة وربما صدمة»، لانه «في ميزان الربح والخسارة رجحت كفة الفلسطينيين، اقله على الصعيد المعنوي والسياسي العام». وعُدّ نعوم نقاط الربح في اربع: «١ - حصل الفلسطينيون على موافقة خطية من فريق لبناني مهم على بقاء السلاح الخفيف بين ايديهم في المخيمات. وهذا مكسب مهم، واهميته نابعة من أمرين: اولهما مقدرة الفلسطينيين على التمدد في بيروت على غير صعيد مما يعطيهم، بسلاحهم، فاعلية كبيرة؛ وثانيهما ان سلاحهم هو سلاح نام بمعنى انه قابل للتطور السريع بحيث يصبح خلال فترة وجيزة سلاحاً متوسطاً وثقيلاً، وذلك تبعاً للتطورات المحلية والاقليمية التي قد تطرأ. أما وجه الربح على هذا الصعيد، فيكمن في ان الفلسطينيين لم يتنازلوا عن شيء بعد قتال تجاوز الشهر. ٢ - استطاع الفلسطينيون، خصوصاً بعدما ذابت التناقضات في ما بينهم والفوارق بقدرة قادر، تكتيل رأي عربي مؤيد لهم وداعم لتحركهم في لبنان ٣ - ادخلت 'حرب المخيمات' الاتحاد السوفياتي على الخط بطريقة أربكت سوريا وجعلتها امام خيارات عدة، كلها صعبة. فموسكو اعتبرت ما يجري فرطاً لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا امر ترفضه لانه يقلل من الأوراق الشرق اوسطية التي في يديها، وذلك على رغم عدم موافقتها على نهج زعيم المنظمة السيد ياسر عرفات وسياسته. وموسكو تعتقد ان الفئات التي تحارب الفلسطينيين في لبنان تناصبها العداء ويكمن بعضها لاعداؤها الدوليين شيئاً من المودة. وتعتقد، ايضاً، بان ما يجري في لبنان حالياً هو تهيئة الظروف لتسوية غربية، وتحديد اميركية للقضية اللبنانية تقوم فيها سوريا بدور 'المايسترو' الاكبر. ٤ - افاد الفلسطينيون كثيراً من التناقضات اللبنانية، وتحديداً الاسلامية، وذلك للدخول على الخط الداخلي من جديد وإن في صورة غير مباشرة...»

شهر فلسطينية، العدد ١٥٠ - ١٥١، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

(النهـار، بيـروت، ١٩٨٥/٦/٢٤).

أما جون كيفنر، فقد كتب في صحيفة «هيرالد تريبيون» البريطانية أن «الحاجة لانقاذ ماء الوجه تشكل الجانب الأكبر من السبب الكامن وراء اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم الوصول إليه بصعوبة في دمشق منذ ستة أيام. ويتبين من اللغة المعقدة التي صيغت بها التسوية المكونة من ١٢ نقطة أن قوات أمل برئاسة نبيه بري قد انهزمت». أضاف كيفنر: «وتدعو فقرة انقاذ ماء الوجه الرئيسة المقاتلين في المخيمات إلى التخلي عن أسلحتهم الثقيلة» (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٦/٢٧).

وكتب آيان بلاك في صحيفة «الغارديان» البريطانية: «كان السيد بري في حاجة ماسة إلى نجاح... وكانت الخسائر مرتفعة ولم يعط الاتفاق الذي فرضه السوريون أي شيء لـ'أمل'» (الشرق الأوسط، لندن، ١٩٨٥/٦/٢٧).

بعد أيام معدودة من نشر هذه التقييمات، عاد نعوم ليكنب في «النهـار» أن سوريا «تُلفت [نظراً] الذين يعتبرون التأخر في حسم حرب المخيمات ببيروت دليل ضعف لديها، وبالتالي دليل عجز عن حسم أي موضوع مماثل في الجنوب مثلاً، إلى ضرورة عدم الاكتفاء بظواهر الأمور». أضاف شارحاً هذا «التنبية»: «فطول المدة التي استغرقتها حرب بيروت عائد، في معظمه، إلى أمرين. أولهما حجم الوجود العرفاتي وحجم العمل العرفاتي على الساحة الفلسطينية البيروتية، الأمر الذي استوجب عملاً كبيراً لضربه؛ أما الأمر الثاني فهو حرص سوريا على إجراء فرز فلسطيني حقيقي وعلى تمكين المنشقين عن 'فتح' وجبهة الانقاذ الفلسطينية من اكتساب شرعية فلسطينية حقيقية من خلال الدفاع عن المخيمات. وهذا الأمر قد حصل فعلاً. وهنا يقول العارفون أن القصف الذي تعرضت له بيروت والضاحية من مدافع الفلسطينيين في الجبل لم يكن ليحصل لو كانت سوريا، فعلاً، لا تريد ذلك، أو لو كانت أصدرت أمراً بمنعه. وفي هذا الموضوع، فإنها لا تمزح على الإطلاق» (النهـار، ١٩٨٥/٧/١٦). وفي نفس اليوم تحدث اعلام الحكم السوري عن «الفتنة العرفاتية في بيروت، والمحاولات الجارية لخلق فتنة مثيلة في صيدا» (الإذاعة السورية، دمشق، ١٩٨٥/٧/١٦). وحذر هذا الاعلام من «أن على الجميع التنبيه إلى محاولات عرفات وزمرته الانهزامية الهادفة إلى افتعال أحداث لززع الفتنة بين الإبناء، خاصة في منطقة الجنوب...» (تشرين، دمشق، ١٩٨٥/٧/١٦).

وقد توافقت التحذيرات السورية هذه مع حملة سياسية شنّها كبار المسؤولين في السلطة اللبنانية، استهدفت منظمة التحرير الفلسطينية، كما ساهمت جهات يمينية لبنانية، ومنابر اعلامية مقربة من السلطة اللبنانية، في هذه الحملة. وقال الرئيس اللبناني أمين الجميل، في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، خلال زيارة رسمية، وبحضور رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي، أنه «من نتائج ممارسات منظمة التحرير [الفلسطينية] وتصرفاتها، في مرحلة من المراحل، تصدع الوحدة الوطنية والتركيبة السياسية في لبنان، مما أدى إلى الضياع الذي ندفع ثمنه اليوم. وما دنا قد اتفقنا العام ١٩٨٢ على برنامج عمل معين لانسحاب منظمة التحرير [الفلسطينية] من لبنان، وقد انسحب السيد ياسر عرفات بملء إرادته على أثر تفاهم دولي، فنحن نعود ونؤكد، مجدداً، أن لا عودة إلى الوراء، ونصر على أن يعود لبنان إلى ما كان عليه قبل التصرفات الفلسطينية المعروفة، وأن يعود الأمن اللبناني في عهدة اللبنانيين من دون وجود أي جُزء خارجة عن إطار السيادة وقوى الشرعية اللبنانية». وقال الجميل: «أن قضية المخيمات الفلسطينية هي قضية لبنانية داخلية. نؤكد على ذلك وهي من صلب صلاحيات الحكومة اللبنانية. لذلك، نعالج الأمور من هذا المنطلق، بالطبع بالتعاون مع الشقيقة سوريا التي تمدتنا، في الوقت الحاضر، بكل الدعم السياسي والأمني حتى نستطيع التوصل إلى النتائج المرجوة» (النهـار، ١٩٨٥/٨/٩).

وصرح رئيس مجلس النواب اللبناني حسين الحسيني بأن قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥ قد قضى على «الشق العسكري» في اتفاقية القاهرة المعقودة العام ١٩٦٩ بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأعلن الحسيني رفضه «لوجود الفلسطيني المسلح في لبنان» لأن «الأسباب الخاصة التي دعت الفلسطينيين إلى التسلح العام ١٩٧٣ قد زالت تماماً». وأكد أن استمرار هذا الوجود «يعني أن لا

حل للامزة اللبنانية» (الحوادث، بيروت، ١٩٨٥/٧/٢٦).

وتعليقاً على قيام جبهة الاتحاد الوطني، التي ضمت حركات وأحزاباً وشخصيات موالية للحكم السوري، قال الامين العام لحزب الوطنيين الاحرار، داني شمعون: «اننا نرى في مؤتمر هذه الجبهة تهيئة للاجواء وتوفيراً للغطاء من اجل ضرب المخيمات الفلسطينية» (النهار، ١٩٨٥/٨/٨).

ودعا حزب «حراس الارز» الحكم اللبناني الى «مطالبة جامعة الدول العربية بالغاء كل الاتفاقات والبروتوكولات التي ترعى اللجوء الفلسطيني الى لبنان». وحذر هذا الحزب من «اخطار اعادة بناء المعسكرات [المخيمات] الفلسطينية»، مطالباً الشعب اللبناني بان «يتحرك جسماً واحداً وكتلة واحدة لدرء هذا الخطر المميت الذي يهدد أمن لبنان وسيادته وكيانه القومي» (النهار، ١٩٨٥/٧/١٨).

وفي المجال الاعلامي، كتب اميل خوري في «النهار» ان «ثمة رأي يقول ان على الحكومة ان تعلن، رسمياً، الغاء اتفاق القاهرة»، في اطار «رفض الامن الذاتي للفلسطينيين». وعن مدينة صيدا، كتب خوري «ان المعلومات الواردة على مراجع رسمية تفيد ان 'العرفاتيين' قد نظموا صفوفهم وتغلغلوا في الاحياء السكنية من المدينة وحصنوا المخيمات لكي تصبح مهاجمتهم وضربهم عملية صعبة ومعقدة» النهار، ١٩٨٥/٧/١٣.

وعلى ضوء هذه الحملة، السياسية والاعلامية، ضد الشعب الفلسطيني ومخيماته في لبنان، وضد م.ت.ف.، والتي اوردنا من نتائجها عُنَيَات فحسب، بدا يتضح ان المهلة اللازمة لـ«التقاط الانفاس»، التي كان الحكم السوري يحتاجها في المجالين العربي والدولي، وكانت حركة «امل» تحتاجها على الصعيد اللبناني الداخلي، قد انتهت بالنسبة لهذين الطرفين. وبالفعل، فقد تجددت الاعتداءات ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، واتسع نطاقها لتطول مخيمات الجنوب.

وقبل عرض وقائع هذه الاعتداءات، سنستعرض خلاصة المعلومات والمعطيات التي توافرت حول الوضع في مخيمات بيروت، بُعيد الاعلان عن «اتفاق دمشق»، حيث خُفَّت، نسبياً، شدة الحصار الاعلامي الخائق، الذي فرضته حركة «امل» حول حقيقة ما جرى اثناء الحرب ضد المخيمات، وحول الاوضاع الاجتماعية والصحية والعسكرية التي نجمت عن هذه الحرب.

ففي مخيم شاتيلا، تبين لاحد مراسلي وكالة الصحافة الفرنسية ان المقاتلين الفلسطينيين الذين دافعوا عن المخيم قد قاوموا فوق «رقعة طولها ١٠٠ متر وعرضها ٥٠ متراً» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/٢٥). ونقل هذا المراسل عن «مقاتل ملتح» في شاتيلا قوله، بُعيد توقف القتال: «ستكونون مخطئين اذا ظننتم ان الامر قد انتهى عند هذا الحد» (المصدر نفسه).

وكتب جون كيفنر، مراسل «هيرالد تريبيون»، انه «كان هناك احساس بالمرارة في المخيمات، ليس فقط تجاه 'امل'، بل ايضاً تجاه سوريا التي يُعتقد، على نطاق واسع، انها تقف وراء حصار المخيمات بغية القضاء على نفوذ ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ولتعزيز قبضة سوريا على لبنان». ونقل كيفنر عن «شاب يتكلم الانكليزية» كان يرافق الصحافيين خلال تجولهم في مخيم برج البراجنة قوله: «ان السبب الفعلي يكمن في ان سوريا لا ترغب في ان يتمتع الفلسطينيين باي نوع من الاستقلال». اضافة كيفنر: «لقد شملت المرارة العناصر المناهضة لعرفات الذين يتخذون من دمشق مقراً لهم، والذين تزايد عندهم الاحباط بسبب قبضة الرئيس حافظ الاسد القوية». كما سجّل كيفنر انه «ما زالت ميليشيات حركة 'امل' وجنود اللواء السادس اللبناني الذي يتكون، في معظمه، من انصار حركة 'امل'، يحرسون مداخل المخيمات» (القيس، ١٩٨٥/٦/٢٧). وقالت الطبيبة البريطانية سوي شاي انج: «[ان] الميليشيات تحاصر المخيمات ولا تقوم بحمايتها بالطبع. ان الفلسطينيين أنفسهم، هم الذين يقومون بحماية انفسهم بما تبقى لهم من ايمان وصبر وصمود. وقد شاهدت بام عيني فلسطينياً حاول الخروج من مخيم شاتيلا فالقت عليه ميليشيات 'امل' القبض وضربته ضرباً مبرحاً، ولولا تدخل بعثتنا لكان مصيره التعذيب أو الموت» (الدستور، لندن، ١٩٨٥/٨/١٢).

ومن ضمن مشاهداته في مخيم برج البراجنة، تحدث روبن لوستيغ، مراسل «الاويزيرفر» البريطانية،

عن قنبلة يدوية مصنوعة منزلياً من علبة عصير أناناس، بعد أن مُلئت بقطع من المعدن، وشحنة صغيرة من مادة الـ تي. أن. تي. وإداة تفجير». ونقل عن الشاب الفلسطيني الذي كان يحمل هذه القنبلة قوله: «انكم تعلمون أننا نحن الفلسطينين شعب متعلم. ولدينا العديد من المهندسين المؤهلين هنا في المخيم. ونحن مقاتلوا 'أمل' أنهم يخوضون الحرب العراقية - الإيرانية، حيث دخلوا علينا مندفعين وهم يهتفون: الله اكبر. لكننا لدينا خبرتنا، ونعرف كيف نقاتل». وأشار لوستيغ الى انه «بينما تتجمع اطقم مصوري شبكات التلفزيون العالمية يومياً في بيروت، في منزل نبيه بري، قائد حركة 'أمل'، الدمث والغربي الثقافة والذوق، للحديث معه عن الاميركيين المختطفين من طائرة تي. دبليو. أس.، فمن السهل ان ينسى المرء ان الدمار الذي لحق بمخيمات الفلسطينيين هو من صنعه كذلك». وفي مخيم صبرا شاهد المراسل هذا «مقاتلي 'أمل' المتمركزين بجانب مسجد مُدمر، وهم يرتدون جميعاً بلوزات تي - شيرت، وقد كتب عليها: اقتلوهم جميعاً، وانزلوا غضب الله عليهم». و«حين تنظر خلفك، في الشارع الرئيس داخل المخيم، حيث لم يبق منزل واحد لم يصب بعطب، فانك تدرك ان هذا المكتوب على صدورهم هو ما حاولوا ان ينفذوه فعلاً» (القبس، ١٩٨٥/٧/١).

ولم ترفع حركة «أمل» حصارها من حول المخيمات، بل أعادت «تنظيم» هذا الحصار. وصرحت «مصادر أمنية» في بيروت بـ: «ان عناصر حركة 'أمل' [ازالت] عدداً من الحواجز الثابتة التي كانت تقيمها بشكل خاص، على مدخلي مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة واستعاضت عنها بفتح مراكز دائمة» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١).

وكان اهالي المخيمات يدركون واقع ان الحصار ما يزال قائماً. فقد زار مراسل «الابوزيرفر» مخيم برج البراجنة، وكتب: «فيما كنا نحاول الخروج بصعوبة من بين انقاض منزل نسف بالديناميت، سحب الشاب الفلسطيني الذي كان يسير امامنا مسدسه فجأة وهياه بحيث يكون جاهزاً لاطلاق النار، ثم قال: «لا يزال الخطر قائماً بالنسبة لنا في هذا المكان و'أمل' قريبة، ونحن معرضون لاطلاق النار علينا». اضاف المراسل: «لم يغادر المخيم حتى الآن اي شاب، بسبب استمرار وجود مسلحي 'أمل' عند مدخله» (القبس، ١٩٨٥/٧/١). وفي شهادة اخرى جاء انه «لا يزال سكان المخيمات غير قادرين على التجول بحرية في المدينة. وقد اكد سكان مخيم شاتيلا لمراسلي وكالة فرانس برس انهم لا يجسرون على الخروج من المخيم خشية تعرضهم للضرب أو الاختطاف أو القتل» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/٢٨). وأكد صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجنة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في مؤتمر صحافي عقده في مخيم عين الحلوة، بُعيد إفراج «أمل» عنه، حيث «كان يبدو هزئياً وشاحباً»، ان «أمل» واللواء السادس «ما زالا يحاصران مخيمات الفلسطينيين في العاصمة (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٧/٣١).

ونقلت وكالة رويتر عن «مسؤول فلسطيني» في مخيم شاتيلا قوله «ان خوف الفلسطينيين من العودة الى صبرا وشاتيلا عبر نقاط التفتيش التابعة للقوات الشيعية هو اكبر عقبة» (القبس، ١٩٨٥/٨/١). في ما يتعلق بارقام الخسائر البشرية والجرحى في المخيمات الفلسطينية الثلاثة، والاحوال الطبية، توافرت معلومات من مصادر مختلفة، لكنها متقاربة. وذكرت رويتر انه «قتل اكثر من ٦٣٠ شخصاً واصيب حوالي ٢٥٠٠ شخص بجروح بعد ان حاصرت 'أمل' المخيمات الثلاثة» (المصدر نفسه). وكتبت صحيفة «الفائنشال تايمز» البريطانية انه «نجم عن هذه الحرب البربرية التي نشبت في حزيران (يونيو) مقتل اكثر من ٦٥٠ شخصاً وجرح ٢٥٠٠ آخرين» (المصدر نفسه). ووضح فريق طبي بريطاني، في مؤتمر صحافي عقده في لندن، فور عودته من بيروت، حيث امضى في المخيمات الفلسطينية قرابة الشهر، إنه «وصل الى المخيمات في تموز (يوليو) وجد ٣٠ ألف شخص بلا مأوى و٦٣٨ قتيلاً و١٥٠٠ مفقود واكثر من الفي جريح» (النهار، ١٩٨٥/٨/٦).

وفي مقابلة صحافية، روت الدكتورة سوي شاي أنغ، رئيسة هذا الفريق الطبي، مشاهداتها في المخيمات الفلسطينية الثلاثة، فقالت انها زارت مخيمي صبرا وشاتيلا إثر المذابح التي ارتكبت العام

١٩٨٢، ولكن «في سنة ١٩٨٢ استطعنا الى حد ما تخفيف العبء عن الجرحى، لان مستشفى غزة كان مزوداً ببعض التجهيزات الطبية، وهذا ما مكنتنا من القيام بمهمتنا. اما الآن، فمستشفى غزة الفلسطيني الذي كان يقدم العلاج مجاناً لكل اللبنانيين خلال السبعينات، قد اصبح الآن هباء منثوراً». اضافت: «ما شاهدته هذه المرة، كان افظع... ثمة مقابر جماعية هنا، ومقابر جماعية هناك، وكل يوم يتم العثور على مقابر جماعية جديدة. تصور انه خلال يوم واحد سقطت ٦٠٠ قذيفة على مخيم شاتيلا وحده!». وقالت: «الامر المؤلم هو ان امرأة فلسطينية اتصلت بي في اليوم نفسه الذي كنت فيه على وشك مغادرة بيروت عائدة الى العاصمة البريطانية، وقدمت الي لائحة تتضمن ١٦٣ اسماً قالت انهم مصابون بجروح خطيرة وبحاجة الى علاج عاجل ويوجدون حالياً في مخيم شاتيلا الذي لا يوجد فيه حالياً حتى مستوصف صغير للعلاج، بعد الدمار الذي شمل مستشفى غزة، هذا المستشفى الذي كان يعالج مجاناً ٨٠ بالمائة من اللبنانيين الفقراء و٢٠ بالمائة من الفلسطينيين. واريد في هذا الصدد ان اؤكد على امر مهم، هو ان المعالجة الطبية في لبنان ليست مجانية، وان الهلال الاحمر الفلسطيني كان خلال السنوات الماضية يعالج المواطنين اللبنانيين مجاناً. وهذا ما يتناساه المراقبون الذين يعتبرون ان الفلسطينيين هم اصل الداء في لبنان. ان تدمير مستشفى غزة لم يلحق اضراراً بالفلسطينيين وحسب، بل الحق اضراراً باللبنانيين كذلك». وقلت الدكتورة أنغ الضوء على اوضاع الجرحى الفلسطينيين ابان الحصار: «بخصوص الجرحى، فان بعثتنا كانت تعالج حوالي ١٠٠ جريح يومياً خلال الاسبوع الاربعة التي قضيناها داخل المخيمات، وانا على يقين من ان نصف عدد القتلى الذين تم الاعلان عنهم رسمياً كان بالامكان انقاذهم لو كانت التسهيلات الطبية متوفرة آنذاك». وعن المعاملة التي لقيها فريقها الطبي في بيروت، قالت: «نحن نعتبر انفسنا محظوظين بالمقارنة مع ما حدث لبعثات طبية اخرى، وخاصة البعثة السويدية التي اطلقت الميليشيات النار على سيارة الاسعاف الخاصة بها. ميليشيات 'أمل' سمحوا لنا بالدخول الى المخيمات ولكن منعونا من نقل الجرحى من مخيمي صبرا وشاتيلا الى مستشفى حيفا في برج البراجنة، ومنعوني كذلك من نقل جريح الى مستشفى بيروت لفحصه بالاشعة...» وافادت بأن «سنة اطباء فلسطينيين وممرضة بريطانية وبعثة طبية نرويجية، هؤلاء هم الذين يبذلون، حالياً، قصارى جهدهم للتخفيف من حدة المأسى التي يتعرض لها الالاف من الفلسطينيين. اما منظمة الصليب الاحمر الدولي ومنظمة الاونروا التابعة للامم المتحدة فلا تقوم بنشاط طبي داخل هذه المخيمات» (الدستور، ١٢/٨/١٩٨٥). وفي مخيم برج البراجنة صرحت الممرضة والقابلة البريطانية اليسون هاورث التي تعمل في مستشفى حيفا، لوكالة «رويترز» بان «معظم المرضى الذين يترددون على العيادة الخارجية للمستشفى كانوا يحتاجون الى تضييد جروح ناجمة عن الشظايا... كل انسان تقريباً في هذا المخيم كان مصاباً باصابة ناجمة عن الحرب... ومعظمهم كانت جروحهم ملتهبة» (القبس، ١/٨/١٩٨٥). ونقلت «الصندي تايمز» عن الطبيبة سوي شاي أنغ قولها «ان عشرين طفلاً فلسطينياً ماتوا من الاسهال نتيجة لانعدام وجود المياه الصالحة للشرب والعناية الصحية في المخيمات» (القبس، ٦/٨/١٩٨٥).

وفي تأكيد لتوقعات الطبيبة البريطانية حول احتمالات العثور على مقابر جماعية جديدة، فقد تم العثور قرب مخيم صبرا، على ٢٣ جثة «داخل حفرة» ويرجع تاريخ وفاة ٢٢ [من اصحابها] الى فترة حرب المخيمات... وعلم من مصادر فلسطينية ان الضحية الثالثة والعشرين قتلت مؤخراً. وتبين ان الجثة لشخص يدعى جهاد لوباني حضر منذ بضعة ايام من صيدا الى بيروت لمعالجة جرح في ذراعه» (وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٨/٧/١٩٨٥).

واكدت «الصندي تايمز» العثور على هذه الجثث «ملقاة في بئر مهجورة بالقرب من مخيم صبرا»، ووافقت انه «وجدت ١٢ جثة في اوائل تموز (يوليو) الماضي» (القبس، ٦/٨/١٩٨٥).

وحول الخسائر التي لحقت بالمؤسسات الطبية الفلسطينية في لبنان، قالت مديرة الهلال الاحمر الفلسطيني - فرع لبنان، ام الوليد، انه «لم يبق من مستشفى غزة في مخيم صبرا، الا الجدران المتصدعة». وقالت: «كان مستشفى غزة يحوي منتي سرير، وملحق به مستشفى رام الله للتوليد، الذي

يرى النور فيه، شهرياً، ما بين ٢٩٠ و ٣٠٠ طفل... احد موظفي الجمعية احضر فاتورة ولادة عادية وطبيعية لزوجته بلغت قيمتها ثلاثة آلاف ليرة، بينما كنا نتقاضى لا اكثر من متي ليرة عن كل عملية ولادة، وكان هناك اعفاء للكثيرين من الدفع». وعن تكاليف اعادة تعميم وتجهيز المستشفى، قالت: «تراوحت التقديرات الاولى [ما] بين ٢٢ - ٢٥ مليون ل.ل..، علماً بأن خسارتنا اكثر بكثير، نظراً لاحتراق عدد من المستودعات وما فيها من الاجهزة والمعدات والادوية... وهذه خسائر لم يشملها الاحصاء» و«المشكلة، الآن، هي توفير الاجهزة والمعدات، لانهم لم يتركوا لنا سوى المعدات الثقيلة التي تحتاج الى رافعات لنقلها. اي اننا نكاد نجهز المستشفى مجدداً من [حالة] الصفر». ووضحت ام الوليد ان الجمعية لم تسترجع من المسروقات «سوى واحد بالالف مما فقدناه، وبعض ما استعدناه لم يعد صالحاً للاستعمال» (فلسطين الثورة، ١٠/٨/١٩٨٥).

اما عن خسائر مؤسسة «صامد» في لبنان، فقد ذكر ان «معظم مشاغل الجمعية في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة دمرت تماماً» و«ما سلم من الحرق او التدمير، لم يسلم من النهب أو التلف». وقال المسؤول الاداري في «مشغل الشهيد عيسى حمود للنجارة»، أبو نادر، «ان مشاغل المؤسسة لحق بها الخراب خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، لكنه كان اقل من الخراب الذي لحق [بها] في حرب المخيمات». ان عناصر اللواء السادس، وحركة 'أمل' خاصة، كانوا موجودين لحراسة هذه المؤسسة، وهكذا، فعندما ضربوا، ضربوا الاماكن الحساسة... (المصدر نفسه، ٢٤/٨/١٩٨٥).

وبينما كثر التحدث للصحف والمجلات عن «اعادة بناء واعمار» المخيمات، فان دور الآليات التابعة لشركة «جبل قاسيون» السورية قد اقتصر على ازالة الانقاض من المخيمات الثلاثة. وكتبت «الفايننشال تايمز» ان الأسرى في المخيمات تواجه «الاختيار بين هدم بقايا بيوتها بالجرافات السورية وياشرف فريق من المهندسين السوريين فتصبح بلا مأوى، او مخاطر العيش في منازل غير مناسبة» (القيس، ١٠/٨/١٩٨٥).. وقرر المجلس البلدي لبلدية بيروت، ورئيسه المحامي شفيق السردوك، في بيان «ان كثيراً من الابنية والديساكر التي تهدمت بفعل القتال مشادة أصلاً في الشوارع ضمن التخطيطات ولا يجوز السماح باعادة بنائها [في] مكانها، ويقتضي تحرير الشوارع، وكذلك التخطيطات، بحيث نعطي المنطقة شكلها المدني الحضاري كما هي مصادق عليها في خرائط البلدية». اضاف البيان انه «حصل اتصال بين لجنة المخيمات (لجنة التنسيق التي شكلت بموجب اتفاق دمشق)، وبين رئيس البلدية للتنسيق بين الطرفين وحصل اجتماع في فندق كارلتون حضره رئيس البلدية وتدارس فيه المجتمعون الاوضاع في منطقة صبرا وشاتيلا وتبين، بالنتيجة، ان المهمة التي ستقوم بها اللجنة بمعاونة الآليات السورية هي ازالة الانقاض ليس إلا، وان اي قرار سياسي لم يصدر في شأن اعادة اشادة اي بناء» (السفير، بيروت، ١٣/٧/١٩٨٥). وبعد صدور هذا البيان بثلاثة ايام، صرح رئيس مجلس بلدية بيروت السردوك، «رداً على قول نائب الرئيس السوري عبد الحلیم خدام ان السردوك لا يمثل أحداً: وأنا لم اتحدث عن مخيمات اليرموك، بل عن المخيمات الواقعة في نطاق صلاحياتي» (اذاعة صوت لبنان الكاثوليكية، بيروت، ١٦/٧/١٩٨٥).

تبقى مسألة هامة جداً، وهي قضية المعتقلين الفلسطينيين لدى حركة «أمل» حيث ادعى بيان صادر عن هذه الحركة بانه تم «اخلاء سبيل آخر دفعة من الاخوة الموقوفين الفلسطينيين» (السفير، ٢٨/٦/١٩٨٥). وعلى الفور اصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً أكدت فيه ان «أمل» «ما تزال تحتجز مئات الفلسطينيين». و«فسر» أمين لجنة التنسيق اكرم شهاب الامر فقال ان «أمل» اطلقت جميع الموقوفين وان «هناك فرقاً بين الاشخاص الموقوفين والاشخاص المعتقلين»، وقال انه لا يعرف عدد هؤلاء المعتقلين لاسباب سياسية وعسكرية... وان قضيتهم ستعالج في اجتماع لجنة التنسيق» (النهار، ٢٩/٦/١٩٨٥). واكد صالح زيدان عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، بعيد اطلاق سراحه، ان «هناك نحو اربعمائة فلسطيني تحتجزهم حركة 'أمل' واللواء السادس» (وكالة الصحافة الفرنسية، ٣١/٧/١٩٨٥).



## مخيمات الجنوب

بعد ايام، فقط، من اعلان «اتفاق دمشق»، بدأ الحكم السوري وحلفاؤه في لبنان حملة تحريض ضد المخيمات الفلسطينية في الجنوب، وضد مخيم عين الحلوة قرب مدينة صيدا على وجه الخصوص - كما سبق واشرنا - بحجة مواجهة «اليمن الفلسطيني المتمثل بنهج ياسر عرفات» كما صرح وكرر القول الدكتور اسامه سعد، امين عام التنظيم الشعبي الناصري، مكرراً بذلك ما قاله العشرات من الشخصيات السياسية الموالية للحكم السوري في لبنان، وما يردده المسؤولون السوريون انفسهم، واجهزة الاعلام السورية (السفير، ١٣/٧/١٩٨٥).

وبعد اجتماع عقد في منزل نائب مدينة صيدا الدكتور نزيه البزري، وحضره ممثلون عن القوى السياسية في المدينة، وعن جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، صدر بيان تضمن الطلب الى «رموز النهج العرفاتي... مغادرة صيدا والجنوب خلال اسبوع واحد من تاريخه» (المصدر نفسه). ورداً على هذا «الطلب»، وزع في عين الحلوة بيان حمل توقيع «ست مجموعات قوات شهداء» ندد بـ«الحملة السافرة» وأكد «نحن نعتبر انفسنا في مخيم عين الحلوة ملزمون بالدفاع عن مخيماتنا وكافة المناطق الوطنية» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩/٧/١٩٨٥). وصرح نائب صيدا نزيه البزري، بعد اجتماع مع وفد من «جبهة الانقاذ...» بأنه «لدينا وسائل كثيرة جداً لمواجهة التفجير العرفاتي» (السفير، ٢٢/٧/١٩٨٥).

وبعد زيارة الى دمشق، برفقة البزري، قال اسامة سعد ان «مواجهة اليمن المستسلم او غير المستسلم مسؤولية قومية، وسوريا في طليعة قوى الصمود العربي» (النهار، ٢٤/٧/١٩٨٥).

ثم عقد اجتماع في دمشق، برئاسة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، شارك فيه ممثلون عن المجلس السياسي الوطني في صيدا والجبهة الوطنية الديمقراطية وحركة «أمل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني لـ«تعزيز وحدة القوى في مواجهة الموالين لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات» (النهار، ٢٥/٧/١٩٨٥). ونقل احد المشاركين في الاجتماع عن السيد عبد الحليم خدام قوله ان سوريا عازمة على مواجهة نهج عرفات وانها ترمي الى اتخاذ اجراءات رادعة، برأ وبحراً، لمنع تكرار عمليات تهريب الاسلحة الى الموالين له في مخيمات صيدا والجنوب. وأكد خدام ان كل المشاركين في الاجتماع معنيون بضرب نهج عرفات ورموزه». و«حاول مسؤول فلسطيني اثارة قضية مخيمات صيدا إلا ان خدام أصر على حصر البحث في قضية مخيمات صيدا أولاً» (المصدر نفسه).

وفي ختام اجتماعات دمشق، اقرت «ورقة عمل» بشأن مخيمات صيدا، جاء فيها: «أولاً: دور جبهة الانقاذ الفلسطينية داخل المخيمات: التصدي للنهج العرفاتي الاستسلامي بكل الوسائل والاشكال... وتعبئة الجماهير الفلسطينية ضد النهج العرفاتي عبر: (أ) ندوات سياسية، (ب) بيانات، (ج) زيارات للقرى المحيطة بمنطقة صيدا لازالة الاحتقان؛ ثانياً: الامن الفلسطيني جزء من الامن الوطني في صيدا: (أ) تعزيز دور اللجنة الامنية المشتركة وازضافة مراقبين سوريين اليها، (ب) جمع المعلومات عن التحركات المشبوهة للافراد والجماعات من عملاء اسرائيل واصحاب النهج العرفاتي الاستسلامي، (ج) منع تهريب الاسلحة الى المخيمات برأ وبحراً...» (النهار، ٢٦/٧/١٩٨٥).

وفجر اليوم نفسه اغتيل ثلاثة كوادر من حركة «فتح» هم النقيب جلال عيسى، قائد كتيبة الشهيد او يوسف النجار، ومعاوناه رائف ومدحت، واحد العاملين في جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، شحاده محمد طه، ووجدت جثث الشهداء الاربعة في سيارة عند احد مداخل عين الحلوة. ومساء نفس اليوم «انطلقت مسيرة التشييع من مخيم عين الحلوة... وتقدمها اشبال في ثياب عسكرية، احدهم يلبس قميصاً عليه صورة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات، وفرق كشفية تحمل اعلاماً لبنانية وفلسطينية واسلامية واكاليل، فقصيل نسائي من 'فتح'، وسيارات نقل مسلحين وقادة منظمات فلسطينية بما فيها حركة 'فتح' [ومسؤوليها في لبنان] وابرزهم الرائد عبد العزيز فضة (ابو محمود)، وهو احد القادة الاربعة الذين اندرتهم الفاعليات الصيداوية بوجوب مغادرة صيدا، واعضاء جبهة

الانقاذ... وذوو الضحايا وحشد من الفلسطينيين» (النهار، ٢٧/٢/١٩٨٥). في اليوم التالي اصدرت اللجنة الشعبية في عين الحلوة بياناً أعلنت فيه أن «اللجنة الامنية المشتركة اللبنانية - الفلسطينية تمكنت منذ اليوم الاول من كشف الفاعلين المجرمين» و«لن نرضى باقل من اعدامهم امام الجماهير الفلسطينية واللبنانية» (النهار، ٢٨/٧/١٩٨٥). وقد شكلت لجنة التحقيق من ممثلين عن حركة «فتح»، وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وحركة «امل» والتنظيم الشعبي الناصري والجماعة الاسلامية والجبهة الوطنية الديمقراطية. وفي عددها الصادر بتاريخ (٦/٨/١٩٨٥) نشرت «النهار» نص «تقرير سري عن مجرى التحقيق» ذكرت ان لجنة التحقيق وزعته على قادة فصائل المقاومة الفلسطينية في صيدا تنتم فيه اربعة من رجال الاستخبارات في حركة «فتح - الانتفاضة» بارتكاب الجريمة. وطالب التقرير «جبهة الانقاذ... والجبهة المعنية بتسليم القتلة: ١ - ابو العبد البطاطا، المسؤول عن الاستخبارات العسكرية لحركة 'فتح - الانتفاضة' ٢ - سمير، وهو عنصر في الاستخبارات العسكرية لحركة 'فتح - الانتفاضة' ٣ - جهاد الخطيب، عضو في الاستخبارات العسكرية لحركة 'فتح - الانتفاضة' ٤ - ابو تيمور، وهو عنصر في الاستخبارات العسكرية لحركة 'فتح - الانتفاضة'».

وعلى هامش هذه الاحداث في مخيمات صيدا، اعلنت حركة «امل» ان مخيمات مدينة صور مطوقة: نعم، مخيماتها مطوقة وشباب 'امل' يضربون ستاراً عليهم خوفاً من المندسين والعرفاتيين الذين يريدون اغتيال الشرفاء» (النهار، ٢٩/٧/١٩٨٥). كما اعلنت «امل»، في بيان من مدينة النبطية، ان جهاز امنها اعتقل «شبكة من سبعة اشخاص» يعملون «لمصلحة الزمر العرفاتية المشبوهة... وقد اعترف افراد الشبكة بتعاملهم المشبوه وقبضهم الاموال العرفاتية» (النهار، ٢١/٨/١٩٨٥). وذكر ان «امل» اعتقلت «٣٠ لبنانياً يشتبه في مساعدتهم لشبكة فدائية فلسطينية جديدة اقيمت في جنوب لبنان»، وان «اربعة من المقبوض عليهم اعترفوا بتلقي مساعدات مالية من حركة 'فتح'» (القبس، ٣١/٨/١٩٨٥). وفي ليل ٣٠ - ١٩٨٥/٨/٢١ اغتيل في مخيم عين الحلوة، ايضاً، المسؤول في حركة «فتح» واللجنة الشعبية في المخيم مصطفى قاسم خليفة (الحاج ابو محمد)، الذي نعته م.ت.ف. و«فتح» وقيادة قوات العاصفة. و«بعد الظهر شيع خليفة في موكب كبير انطلق من المخيم الى صيدا ورفعت خلاله صور لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات وشعارات تشيد بالمنظمة، وواكبه عدد كبير من المسلحين. وتقدم المشيعين قادة الفصائل الفلسطينية وحركة 'فتح' وجبهة الانقاذ...» (النهار، ١٩٨٥/٩/١).

وبتاريخ ٢٨/٨/١٩٨٥ قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بتطويق ومهاجمة عدد من القرى اللبنانية في منطقة صور حيث اعتقلت عدداً من ابناء هذه القرى، وقامت بحملات دهم للبيوت والمراكز الدينية بحثاً عن اشخاص وأسلحة. وكتب زئيف شيف، المراسل العسكري لصحيفة «هآرتس» الاسرائيلية «ان اسرائيل استهدفت توجيه ضربة الى مقاتلي حزب الله الموجودين في صراع مع 'امل'، كما استهدفت اسرائيل الضغط على 'امل'، التي لا تنفذ مهمتها - باعتبارها شرطي حماية للجيش الاسرائيلي ولحدود اسرائيل الشمالية - بالشكل الكافي» (الاتحاد، حيفا، ٣٠/٨/١٩٨٥). وعلى اثر هذه العملية الاسرائيلية، اعلنت حركة «امل» في بيان من صور انها صادرت «كميات من الاسلحة عثر عليها في مغارة في بلدة الحلوسية» و«وقفت «قيد التحقيق» اربعة مواطنين لبنانيين والفلسطيني عبدالله سرحان محمود «وهو ملازم اول في حركة 'فتح' ويلقب [بأبي] الفهود». وجاء في البيان: «تبين في التحقيق مع الموقوفين انه تم الاتفاق بين الفلسطيني عبدالله سرحان محمود وآخرين من حزب الله في الجنوب على تسلم اسلحة من بيروت، وهم ينقلونها الى الجنوب... وكان الاتفاق يقضي بان تعطى عناصر حركة 'فتح' خمس الكمية... ان التخطيط لهذا التوزيع وضعته 'فتح' على ان يتولى التنفيذ مسؤولون في حزب الله، هم اساساً من كوادر 'فتح'، وانهم قبضوا كل روايتهم التي تعذر قبضها... اثناء الاحتلال». وعلق المسؤول السياسي لحركة «امل» في الجنوب، داود داود، فقال: «ان المعلومات تظهر التنسيق بين حزب الله وحركة 'فتح' من اجل تهريب السلاح الى الجنوب، وتظهر كيف ان جماعة 'فتح' تخدق حزب الله...»

(النهان، ١٩٨٥/٩/٥).

### اعتداءات أشد عنفاً

الاعتداءات التي عانى منها الفلسطينيون في مخيمات الجنوب تواصلت، في الوقت نفسه، ضد مخيمات بيروت، بل كانت أشد عنفاً، حيث لم «تنعم» هذه المخيمات بالهدوء، إلا أياماً معدودة، يُعيد الاعلان عن «اتفاق دمشق».

ومن بين سلسلة هذه الاعتداءات، سوف نقتصر في هذا التقرير، على ذكر تلك ذات «الحجم الكبير» منها؟

بتاريخ ١٩٨٥/٨/٣١، القى نبيه بري، رئيس حركة «أمل»، كلمة في مهرجان أقيم في مدينة بعلبك، تطرق فيها الى الحرب ضد المخيمات وحاول تقديم تبريرات سياسية لاستمرار هذه الحرب. وتعقيباً على كلمته، اعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان «أخطرها في كلام الوزير نبيه بري هو التهديد المباشر بمقاتلة الفلسطينيين مرة أخرى بحجة انسياقهم وراء اتفاق عمان»، وان «الدم الفلسطيني محرم، ولا يحق لأي كان الحض على اهداره بدعاوى سياسية واهية وبحجة انه ليس ازكى من الدم اللبناني» (النهان، ١٩٨٥/٩/٣). ولم تمض ايام على خطاب بري، حتى تجدد القتال في مخيم برج البراجنة بعنف. واستؤنفت الاعتداءات، بكافة انواع الاسلحة التي استخدمت في الحرب السابقة ضد المخيمات. وذكّرت «مصادر فلسطينية» أن الضحايا الفلسطينيين في مخيم برج البراجنة، في اليوم الثاني من القتال، بلغت خمسة عشر جريحاً «بينهم ثلاثة اصابتهم خطيرة» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٩/٤). وفي اليوم الثالث «رابطت دبابات تي - ٥٤ التي ارسلتها سوريا، عند مدخل برج البراجنة بالقرب من المطار. ولا يظهر من وراء الكتمان الرملية سوى أبراج ومدافع هذه الدبابات» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٩/٥). واعرب ابوفاضل راجح، «وهو مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عن اعتقاده بان اشتباكات برج البراجنة لم تكن مجرد حوادث متفرقة بل ان كثافة المعارك تثبت انها ناجمة عن قرار سياسي» (المصدر نفسه). وقال جندي من الجيش اللبناني «يحتمي داخل مدرعة لنقل الجنود على طريق المطار، غربي برج البراجنة» ان هناك «كثيراً من شبان الميليشيات في الحي»، وقال: «انهم لا يحترمونا حتى نحن الجنود» (المصدر نفسه).

وعلى هامش تجدد الحرب ضد برج البراجنة، كتبت «النهان» في زاوية «اسرار الالهة» اليومية: «اهتمت قيادات في الغربية لقول نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام ان حليف سوريا الاول هو الوزير نبيه بري ويأتي سواء بعده بدرجات» (النهان، ١٩٨٥/٩/٦). وكتب سركيس نعيم ان هذه الحرب «التي قيل انها انتهت منذ مدة، لم تنته... وانتقالها الى غير منطقة وموقع أمر مرجح على ما تفيد المعلومات المتوافرة. عند غير مرجع، والمعطيات». ورداً على سؤال، طرحه نعيم: «هل يمكن وقف الاشتباكات نهائياً؟»، اجاب بنفسه: «العارفون يستبعدون ذلك ويشتمون ما يشير الى بداية معركة حقيقية تكون الفصل الثاني من حرب المخيمات» (المصدر نفسه).

وبتاريخ ١٩٨٥/٩/٦، ارتكبت حركة «أمل» مجزرة ضد مدنيين فلسطينيين في منطقة حارة حريك، اجتمعت وسائل الاعلام المحلية (اللبنانية) والاجنبية على ذكر وقائعها. وادى «مصدر فلسطيني» في بيروت بتصريح جاء فيه: «دهمت مجموعات من حركة 'أمل' الساعة ١٦،٣٠ من يوم ١٩٨٥/٩/٦ بنائيات رستم في شارع عبد النور في حارة حريك، حيث يسكن الكثير من العائلات الفلسطينية، واعتقلت عدداً كبيراً من الشباب واقتحمت مقرّاً للحزب السوري القومي الاجتماعي في احدى هذه البنائيات كان الاهالي لجأوا اليه هاربين. ثم اعدمت احدى المجموعات ما لا يقل عن ١٩ مدنياً فلسطينياً في الشارع العام... ونقلت حركة 'أمل' ثلاثين شاباً الى مقر امني تابع لها في بناية الكسرواني في المحلة ذاتها، ولم يعرف شيء عن مصيرهم» (النهان، ١٩٨٥/٩/٧). وذكّرت وكالة الاسوشيتدبرس ان مسؤولاً في حركة «أمل» «طلب عدم ذكر اسمه، اخذ الصحافيين والمصورين الى مكان الحادث... ووضح ان القتل نفذه شاب صغير لا ينتمي الى

حركة 'أمل' كان الفلسطينيون قتلوا اخاه، واصطحب معه مسلحاً ليثار لآخيه، فانتهى هذا المسلح عدداً من الفلسطينيين واطلق النار عليهم» (المصدر نفسه).

وذكرت «النهار» ان مصادر حركة «أمل» اوضحت ان «وراء الحادث عملاً ثانياً نفذه شقيق احد عناصرها عباس حماده الذي قتل خلال اشتباكات الخميس في مخيم برج البراجنة، وأكدت انها اعتقلته وستحاكمه» (المصدر نفسه). وبتت وكالة الصحافة الفرنسية نقلاً عن مراسل لها انه «شاهد ٧ جثث في المكان الذي حصلت فيه المجزرة». ونسبت الوكالة الى مسؤول في الحزب القومي الاجتماعي السوري قوله انه «احصى ١٥ جثة»، وازافت ان مراسلها «شاهد مسلحين يطلقان النار على شخصين معصوبين» (المصدر نفسه). وذكرت الاسوشيتدبرس ان «شماس الخطيب فقد اثنين من اولاده... واصيب ابنه الثالث بجروح في كتفه. وقالت زوجته ان المسلحين اخرجوا اولادها من منزلهم وقتلوه على المدخل. كانوا في ثياب النوم عندما اخذوهم وما أنذا عائدة من الدفن» (المصدر نفسه). اما عضو المكتب السياسي في حركة «أمل»، غسان سبلاني، فقد صرح لوكالة رويتر بأنه «لا يعرف عدد القتلى بالتحديد»، وقال: «لقد سمعنا ان عددهم يتراوح بين ٧ و١٤» (المصدر نفسه). وصرح ناطق باسم جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية ان حركة «أمل» «جمعت بعض المدنيين الفلسطينيين في حارة حريك بينهم نساء واطفال وكهل عمره ٧٠ عاماً واطلقت عليهم النار فقتلت ٩ منهم» (المصدر نفسه). وجاء في خبر آخر ان معلومات أمنية كشفت عن «ان مسلحي 'أمل' بقيادة شخص من آل عواضة يلقب بالحش، قد نفذوا» المجزرة. (اذاعة صوت لبنان، ١٩٨٥/٩/٦).

في هذا الوقت كانت المعارك محتدمة في مخيم برج البراجنة. وذكر ان «ضحايا حركة 'أمل' قد وصل [عدها]، حسب ابناء متطابقة، الى تسعة قتلى وحوالي ٤٠ جريحاً في صفوف الميليشيات» (اذاعة مونت كارلو، باريس، ١٩٨٥/٩/٧). وعن الضحايا في مخيم برج البراجنة «أكد الفلسطينيون انه، منذ نشوب الاعمال العسكرية... لقي عشرون فلسطينياً مصرعهم كما اصيب خمسون آخرون» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٩/٩).

يوسف فرج الله

## المؤتمر الوطني العام السابع لجبهة التحرير الفلسطينية

تحت شعار «من اجل استمرار الثورة وتصعيد الكفاح المسلح، من اجل الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية وصيانة قرارها الوطني المستقل» عقدت جبهة التحرير الفلسطينية سابع مؤتمراتها الوطنية العامة، وذلك في معسكر «قوات عين الحلوة» التابع لجيش التحرير الوطني الفلسطيني، في تونس، في الفترة الواقعة ما بين الخامس والتاسع من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥. والتأم المؤتمر بحضور ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصلاح خلف (ابو اياد) ومحمود عباس (ابو مازن)، عضوي اللجنة المركزية لـ «فتح»، وعبد الرحيم أحمد، أمين سر جبهة التحرير العربية، وممثلي حزب العمال الشيوعي الفلسطيني وجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليفاريو) وممثل عن المعارضة السياسية في سوريا، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وكذلك سفراء الاتحاد السوفياتي وكوريا

الديمقراطية والصين ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، في تونس، ومندوبي حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني في النرويج والسويد ولجنة اتحاد الصحافيين العالميين، إضافة إلى أعضاء المؤتمر وعددهم ١٢٦ عضواً عاملاً من اصل ١٦٠ عضواً في المؤتمر العام.

ولقد كان لكلمة ياسر عرفات الافتتاحية اثرها البالغ في ايضاح التطورات السياسية العامة، والتي تناولها المؤتمر في جلساته المغلقة. فقد اعتبر عرفات المؤتمر «ليس مؤتمراً لجبهة التحرير الفلسطينية، بل هو مؤتمر من مؤتمرات الثورة الفلسطينية» مستعرضاً مرحلة ما بعد الخروج من بيروت وما تعرضت له حركة «فتح» من انشقاق مؤكداً ان «ثمة وثائق مسجلة في المجلس الثوري لحركة 'فتح' تثبت ان الاسرائيليين كانوا على علم بالانشقاق الذي حصل في صفوفنا، بدعم من سوريا وبعض الانظمة العربية، والذي استهدف شزيمة ثورتنا وتصفيتها». وكذلك، تعرض عرفات للاتفاق الفلسطيني - الاردني، وأوضح «ان الحل لن يكون الا عبر مؤتمر دولي يحضره الصديق الاتحاد السوفياتي، وتحضره الولايات المتحدة وبقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وتحضره م.ت.ف. مع بقية الاطراف. وقد الزمنا انفسنا، والزمنا اخواننا العرب، من خلال قمة الدار البيضاء، التي اتخذت، لاول مرة، موقفاً واضحاً ازاء القضايا العربية المصرية، مثل الحرب العراقية - الايرانية، وكذلك التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك».

اما محمد عباس (ابو العباس)، امين عام جبهة التحرير الفلسطينية، فقد اشاد بقيادة عرفات الحكيمة وبكلمته السياسية الافتتاحية وركز في كلمته الموجزة على تمسك جبهة التحرير الفلسطينية بالشرعية الفلسطينية، موضحاً ان هذا الموقف نابع بالاساس من التزام الجبهة بـ م.ت.ف. كاطار وحيد للعمل الفلسطيني. ودعا عباس الجناح الآخر من الجبهة إلى عدم الرضوخ للسياسة السورية والعودة الى الشرعية الفلسطينية والتجاوز داخل الاطر الشرعية.

وبالرغم من المقاطعة الفلسطينية من كافة الفصائل لهذا المؤتمر باستثناء «فتح» وجبهة التحرير العربية، على صعيد المشاركة بالممثلين او بالتأييد عبر البرقيات، او حتى على صعيد التأييد العربي، والدولي، فان المؤتمر يتمتع باهمية خاصة ولاسباب عدة: اولها، عدم التمكن من عقد هذا المؤتمر في موعده المحدد، حيث جاء انعقاده بعد زهاء ست سنوات من انعقاد المؤتمر السادس؛ وثانيها، هو ما شهدته الاوضاع الداخلية للجبهة من خلافات وصلت حدتها، في حالات، الى خروج بعض الاجنحة على شرعية م.ت.ف. في وقت وقفت فيه الاكثية العامة من قواعد الجبهة الى جانب م.ت.ف. والاستمرار في صمودها من اجل وحدة موقف جبهة التحرير الفلسطينية على اساس الحفاظ على مكتسبات م.ت.ف. وصيانة قرارها الوطني المستقل. ان الجهد التنظيمي الذي لم ينقطع داخل جلسات المؤتمر وما نتج عنه من ملحق خاص للنظام الداخلي يكفل امكانية وقدرة الاستمرار في النضال التنظيمي للحفاظ على وحدة الجبهة وعودة الجميع إلى ارضية سياسية تكفل سلامة التنظيم على اساس الالتزام بـ م.ت.ف. كاطار تنظيمي - سياسي وحيد للشرعية الفلسطينية. وثالثها، وهو الاشد دقة وحساسية، يتعلق بزمان عقد المؤتمر، فالمؤتمر عُقد في وقت ما تزال فيه الاوضاع السياسية الفلسطينية والعربية، وما يتعلق بها دولياً، عُرضةً لاشد التغيرات والتقلبات. ولعل ذلك ما اسهم في عملية تأخير عقد المؤتمرات العامة لكافة التنظيمات منذ ما قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ حتى الآن. فمعطيات ومتغيرات الغزو الاسرائيلي وخروج قيادات، واطارات، وقواعد م.ت.ف. من لبنان لا تزال تتفاعل منذ وقوعها حتى اللحظة، وبشكل متراكم، دون التوصل الى حلول واضحة، أو إجابات حاسمة فيما يتعلق بالوضعين الداخلي والخارجي لـ م.ت.ف. بل على النقيض، فقد اسهم هذا الوضع غير الواضح، من تمكين بعض الانظمة العربية من التدخل بصورة سافرة في الاوضاع الداخلية الفلسطينية، مما ساعد على عملية الشرخ الداخلي وتعميقه. وكذلك، لقد شاب التحرك السياسي الفلسطيني بشقيه، الشرعي وما سمي بجبهة الانقاذ، الكثير من المناقشات والتساؤلات. لذا فان انعقاد مؤتمر عام ولأي فصيل كان من شأنه ان يحمل في طياته المخاطر التنظيمية والسياسية، نظراً للكُم الهائل من المشكلات التي خلفها الغزو الاسرائيلي للبنان، وما تلاه من تحركات سياسية لم يُحسم النقاش حولها. هذا في وقت يتطلب فيه عقد مؤتمر عام تحديد الاجوبة الحاسمة والواضحة حول كافة المسائل

## المعلقة.

اضافة الى كل ذلك، فان انعقاد المؤتمر العام لجبهة التحرير الفلسطينية ضمن هذه الظروف المعقدة للغاية، والمتعلقة بأوضاع هذا الفصل الداخلية أولاً، او من جهة الاوضاع السياسية الفلسطينية عامة، كان من شأنه ان يقوم برسم خطوط تنظيمية جديدة في حياة الجبهة شملت حتى تعريف هذا الفصل. فبدلاً من تعريفه السابق على «انه فصل يناضل من اجل امتلاك نظرية الطبقة العاملة» ابدل التعريف، وُحِد على انه «فصيل وطني» فقط. وما تناول التعريف تناول كافة الطروحات السياسية والتنظيمية للجبهة. ولم يتمكن المؤتمر بالتالي، عبر نقلاته السريعة تلك، من تحديد خطوط عمله السياسي والتنظيمي بوضوح، الامر الذي سيترتب عليه المزيد من المناقشات حول طروحاته في المستقبل او حتى جدوى انعقاده بالمعنى السياسي أساساً.

وقد حظى الوضع الفلسطيني، ومسودة مهامه المطروحة، بأوسع دائرة من النقاشات. ولم تبرز اية تعارضات تذكر حول اولوية، وأهمية، الحفاظ على م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ودورها الهام في الحفاظ على مكتسباته، وصيانة قراره الوطني المستقل. وقد أكدت مجمل النقاشات والمدخلات ضرورة الحفاظ على وحدة المنظمة من خلال الاحتكام إلى اتفاق عدن - الجزائر، وكذلك قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، للخروج من جملة المأزق والصعوبات التي وصلت إليها م.ت.ف. كما وتعرضت النقاشات لأوضاع الفلسطينيين في لبنان، وأوضاع المخيمات. وقد تأكد من خلال النقاشات والمعلومات المتوافرة ان المخطط الطائفي يهدف إلى الغاء وجود المخيمات الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسطيني من لبنان. وأكد المؤتمر على ضرورة النضال من اجل الحفاظ على امن الجماهير الفلسطينية في لبنان، وتنفيذ القرارات العربية والاتفاقات الثنائية بين م.ت.ف. والدولة اللبنانية. وفي مجال العمل العسكري، اجتمعت النقاشات على ضرورة تنشيط العمل العسكري ضد العدو الصهيوني، ورفع السوية القتالية لدى القطاع العسكري واستمرار الكفاح المسلح وايلاء المسألة التنظيمية والتخطيطية لهذا العمل الاهمية القصوى بما يكفل الاستفادة من خبرات السنوات السابقة، وبما يعبر عن المضمون الشرعي للنضال الوطني الفلسطيني، وانسجامه مع عدالة القضية الفلسطينية، وادانة الارهاب بكافة اشكاله وصوره، وكشف المضمون الفاشي والارهابي للممارسات الصهيونية، والاميركية، ضد شعوبنا العربية.

لقد اتسمت مناقشات الوضع الفلسطيني ومهامه، وبشكل يختلف عن المؤتمرات السابقة، بالوقوف حول كافة الامور بروح من المسؤولية العالية، وايلاء القضية الوطنية المكانة الاولى في مناقشة المهام السياسية وذلك بالرغم من حساسية بعضها. ولعل الاتفاق الفلسطيني - الاردني اكثرها حساسية، حيث تمت مناقشة هذا الموضوع بروح موضوعية عالية. فقد اكدت جميع المدخلات، والمناقشات، على رفض الاتفاق من منطلق الحرص على الوضع الفلسطيني والحفاظ على استقلالية السياسة الفلسطينية استقلالاً تاماً. مع الادانة العدمية لرفض لهذا الاتفاق، والمنطلقة من نزعة الاضرار بمصالح م.ت.ف. وتبديد نشاطها.

واستعرض المؤتمر، وبتفصيل دقيق، المجرىات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، وطلب بضرورة استعادة بناء الجبهة الوطنية داخل الوطن المحتل، مع ايلاء عمل المؤسسات الوطنية وهيئاتها الاكاديمية والاجتماعية والصحية، وكذلك عمل النقابات، كل الاهمية بما يكفل استمرار عملها في الحفاظ على الشخصية الوطنية الفلسطينية، وضمان مجابهة الثقافة اللاوطنية داخل المناطق المحتلة.

أما على الصعيد العربي، فقد تركزت مناقشات المؤتمر حول مسألتين اساسيتين: الاولى تتعلق بالموقف الرسمي، والشعبي، العربي من م.ت.ف.؛ والاخرى تتناول استمرار الحرب العراقية - الايرانية. وفيما يتعلق بالنقطة الاولى، فقد أكد المؤتمر على ضرورة العمل الجاد من اجل الحفاظ على الاجماع العربي، فيما يتعلق بـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كواحد من الثوابت

التي توصلت اليها مؤتمرات القمة العربية، مع ضرورة استمرار تعميق العلاقات الكفاحية بين فصائل الثورة الفلسطينية وبين كافة الاحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية العربية. وقد اولى المناقشون هذه النقطة إهتماماً خاصاً. وبرز من خلال المناقشات نوع من النقد الذاتي للثورة الفلسطينية، حيث تركزت بعض المناقشات على الخلل الواضح الذي تجل أحياناً في صيغ التحالف بين بعض الفصائل الفلسطينية وبين بعض الاحزاب والقوى الوطنية الديمقراطية العربية. ودعت هذه المناقشات إلى تغليب الروح المبدئية على صيغ التحالفات، وعدم التخلي عنها لحسابات تنظيمية ضيقة، أو اسقاطها لحساب التحالفات مع الانظمة الرسمية. كما وتمت مراجعات نقدية واسعة لمواقف الحركة الوطنية اللبنانية من م.ت.ف. في الآونة الاخيرة. ودعا المؤتمر إلى ضرورة دعم مسيرة الحوار مع كافة أطراف هذه الحركة بما يضمن عودة صيغ التحالف الى مستواها اللائق. وتطرق المؤتمر إلى ما تشهده الساحة اللبنانية خاصة، والعربية عامة، من بروز النزعات الطائفية، والنزوع نحو سياسات التجزئة والتفتيت، واعتبر المؤتمر هذه الروح، روجاً تغذيها الامبريالية والاستعمار بهدف ضرب مفهوم الوحدة العربية.

وفيما يختص بالحرب العراقية - الايرانية، فقد دعا المؤتمر الى ضرورة وقف هذه الحرب، والاحتكام للوسائل السلمية. واعتبر استمرار هذه الحرب عاملاً رئيساً من عوامل ابعاد العراق عن دوره القوى الفعال على ساحة الاحداث السياسية والعسكرية العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. أما على الصعيد الدولي، فقد لاحظ المؤتمر ازدياد حدة التأييد الدولي لنضال الشعب الفلسطيني. ووقف المؤتمر على مدى الانتجازات الهامة التي تحققت في مجال النجاح الفلسطيني على صعيد الرأي العام العالمي، كما ثمن المؤتمر عالياً العلاقات السوفياتية - الفلسطينية، ودور السوفيات في العمل الجاد في تقديم كافة المساعدات لقضية الشعب الفلسطيني، ودوره الايجابي دليلاً على صعيد ايجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية. ودعا المؤتمر إلى تعزيز اواصر التضامن مع حركات التحرر الوطني العالمية، وحركات العمال الثوريين في العالم، ومع سائر القوى الديمقراطية في البلدان الرأسمالية، وتعزيز الدور الايجابي لدول عدم الانحياز والبلدان الاسلامية التي تقف الى جانب نضالنا العادل في مواجهة الدور السلبي الذي تمارسه الولايات المتحدة الاميركية ضد نضال الشعوب، وحركاته التحررية.

وقد ناقش المؤتمر ابعاد الدور التخريبي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط، معتبراً نشاطها السياسي، فيما يختص بقضيتنا الوطنية، نشاطاً معادياً لتطلعات الشعب الفلسطيني، وحقه في الوجود، وتقرير المصير، مستعرضاً النتائج السلبية لاتفاقات كامب ديفيد. وجدد رفضه المطلق للمبادئ التي انبثقت عنها هذه الاتفاقات، وفي مقدمتها مبدأ المفاوضات الثنائية. وأكد المؤتمر ضرورة رفض مبدأ التسويات الاميركية، وضرورة النضال الجاد في سبيل التوصل الى عقد المؤتمر الدولي كطريق وحيد لضمان الحقوق الفلسطينية المشروعة في تقرير المصير والعودة، بما يضمن نزع فتيل التوتر واطوار الحرب في منطقة الشرق الاوسط، وبما يخدم مصلحة الامن والسلام الدوليين.

وفي الختام، انتخب المؤتمر هيئته القيادية، وبشكل مغاير لتركيبة هيئته القيادية عبر مؤتمراته الستة السابقة. فقد تم احداث هيأة جديدة هي «المجلس العام». هذا المجلس يمثل كافة فروع ومؤسسات الجبهة ويتألف من ٤٧٠ عضواً، له حق الاجتماع سنوياً، ويتمتع بصلاحيات واسعة، تصل الى حد نزع العضوية من اعضاء من اللجنة المركزية، او اضافة اعضاء جدد اليها. كما تم انتخاب نائبين للأمين العام بدلاً من نائب، وذلك لاعتبارات محض تنظيمية، ويتعلق بالابقاء على باب الحوار مفتوحاً أمام الجانب الآخر وسعياً وراء وحدة الجبهة.

سميح شبيب

## نص البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الطارىء

التوفيق بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وكذلك بين منظمة التحرير الفلسطينية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

وتقدم اللجان تقاريرها الى رئيس مؤتمر القمة. ويناشد المؤتمر الاشقاء التجاوب مع هذه المساعي بروح الاخوة العربية الصادقة.

وبخصوص الحرب العراقية الايرانية، وبعد استعراضه الوضع في الخليج، يلاحظ المؤتمر، ببالغ القلق والالام، استمرار هذه الحرب بكل ما تسببه من خسائر بشرية فادحة واضرار مالية باهظة للطرفين وما تؤدي اليه من تهديد خطير لامن المنطقة واستقرارها وازدهارها وبلاامن والسلم العالميين، ويعرب المؤتمر عن استنكاره الشديد واسفه العميق لاصرار ايران على مواصلة الحرب وشنها الهجوم تلو الهجوم على العراق مستهدفة اختراق حدوده واحتلال اراضيها وفرض سلطتها عليه متحدياً قواعد القانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق الامم المتحدة وقراراتها ومستهدفة بكل المساعي السلمية على اختلافها والمبادرات العراقية الرامية الى وقف القتال ويجاد حل سلمي عادل ومشرف عن طريق المفاوضات يضمن الحقوق المشروعة لكلا الطرفين ويقيم علاقات حسن جوار تأمينا لسيادة الامن والاستقرار في المنطقة لما يعود بالخير على الامة العربية والاسلامية.

ويؤكد المؤتمر، بهذه المناسبة، تمسكه بقرار قمة فاس المتعلق بحرب الخليج وموقف العرب منها والالتزامات المترتبة عليه بموجب المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية

اجتمع مؤتمر القمة في دورة غير عادية، في مدينة الدار البيضاء، في الفترة ما بين ٧ الى ٩/٨/١٩٨٥، بناءً على دعوة من جلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، تعريزاً للتضامن بين الدول العربية ودعماً لمسيرة العمل العربي المشترك على اساس ميثاق جامعة الدول العربية وقراراتها والمعاهدات المبرمة في اطارها. درس المؤتمر اهم القضايا العربية الراهنة في جو من الاخاء والتفاهم والحرص على الحقوق والمصالح العربية المشتركة. وأولى المؤتمر موضوع تنقية الاجواء العربية كامل عنايته لما له من اهمية.

وفي هذا النطاق، فان المؤتمر يؤكد ايمانه بضرورة التضامن بين الدول العربية، لا سيما في هذه الظروف العصيبة التي تتطلب حشد طاقات الامة العربية ونبذ الخلافات، مهما تكن، بين دولها لمواجهة الفترة الحاسمة التي تمر بها. ويعلن الالتزام الكامل بجميع بنود ميثاق التضامن العربي الذي اقره مؤتمر القمة الثالث المنعقد في الدار البيضاء في شهر سبتمبر (ايلول) ١٩٦٥، ويعهد الى اللجان التالية، المؤلفة من عدد من الدول الاعضاء ومن الامين العام لجامعة الدول العربية، بحل الخلافات بين بعض الاشقاء، فتسعى لجنة مؤلفة من المملكة العربية السعودية والجمهورية التونسية الى التوفيق بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وبين الجمهورية العراقية والجمهورية السورية، وتسعى لجنة مؤلفة من المملكة المغربية ودولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية الاسلامية الموريتانية الى



المستفيضة من مختلف جوانبه يؤكد المؤتمر ضرورة تواصل واستمرار الالتزام العربي الجماعي بروح ومبادئ مقررات قمة فاس. ويؤكد المؤتمر قراراته السابقة الخاصة بالقضية الفلسطينية ودعمه وتأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني ومساندتها في جهودها لتأمين حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الثابتة، كما يؤكد حق الشعب الفلسطيني في استقلالية قراره الوطني وعدم السماح لاية جهة التدخل في شؤونه الداخلية. ويعبر المؤتمر عن قلقه البالغ من تدهور الاوضاع في لبنان على نحو يهدد مصير ووحدة لبنان، ارضاً وشعباً، ويؤكد المؤتمر دعم الشعب اللبناني وحكومته للتصدي للمخططات الهادفة لتمزيق لبنان وتقسيمه وحتى يتمكن لبنان من اخماد الفتنة الطائفية التي تحركها القوى المعادية، كما يؤكد المؤتمر على اهمية استقرار لبنان وضرورة الحفاظ على وحدته وامنه وانهاء الاحتلال الاسرائيلي لجميع اراضيه.

ويكلف المؤتمر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، رئيس المؤتمر، بمواصلة اتصالاته، على الصعيد الدولي، لتوضيح القضايا العربية، وبالخصوص بمناسبة اجتماع الرئيسين الاميركي والسوفياتي المرتقب حتى تكون الدولتان العظميان على بيئة من موقف الدول العربية من مجمل القضايا، وخاصة ما يتعلق منها بتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط.

ويعتبر المؤتمر ان عقد مؤتمر دولي في اطار الامم المتحدة يساعد على تحقيق السلام في المنطقة العربية بحضور ومشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن بحضور ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مع الاطراف المعنية الاخرى.

ويحيي المؤتمر صمود الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة ونضاله اليومي المتصاعد ضد قوى الاحتلال الاسرائيلي

والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك. كما يؤكد المؤتمر الطلب الذي وجهه مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الطارئ ببيغداد في ١٤ مارس (أذار) ١٩٨٤ الى ايران بأن تلتزم، فوراً، بقرارات وقف الاقتتال والاستجابة لمبادرات السلام.

ويؤكد المؤتمر مجدداً، ان استمرار ايران في الحرب ضد العراق لا يمكن الا ان يدفع بالدول العربية الى اعادة النظر في العلاقات معها واتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ ذلك.

ويعلن المؤتمر عن تصميمه على تعبئة جميع الجهود من اجل وضع حد سريع للقتال والدخول في مفاوضات من اجل الوصول إلى حل سلمي وعادل ومشرف للنزاع ويدعو لجنة متابعة تطورات الحرب بين العراق وايران الى تكثيف مساعيها واتصالاتها في هذا السبيل، في ضوء الواجبات المكلفة بها.

ويحث المؤتمر الوضع في القرن الافريقي، فأكد على ضرورة تنفيذ قرار مؤتمر القمة الثاني عشر بشأن هذا الموضوع ويكلف الامين العام بتقديم تقرير الى مؤتمر القمة القادم عن مدى تنفيذ هذا القرار.

وفي نطاق بحثه المتعمق لمختلف التطورات التي تجتازها القضية الفلسطينية، استمع المؤتمر الى شرح مفصل قدمه جلاله الملك حسين، عاهل المملكة الاردنية الهاشمية، والاخ ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، حول الاتفاق الاردني - الفلسطيني الذي وقّع في عمان في ١١/٢/١٩٨٥ وسجل، بكل تقدير، الشروح الضافية التي تفضّل بتقديمها جلاله الملك حسين والاخ ياسر عرفات عن انسجام خطة التحرك الاردنية - الفلسطينية مع مخطط فاس واعتبارها خطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي من اجل تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة تضمن انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف، وتؤمن استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني.

وبعد تناول هذا الموضوع بالدراسة

ويؤكد التزامه بدعم هذا الصمود وتطويره لمواجهة المخططات الصهيونية التوسعية الهادفة إلى تهويد الاراضي الفلسطينية وتشريد ابناء الشعب الفلسطيني، ويؤكد المؤتمر ادانته للممارسات الارهابية والعنصرية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ويناشد الرأي العام العالمي دعم الشعب الفلسطيني والعربي في مقاومته لهذه الممارسات المناقضة للشرائع الدولية ولحقوق الانسان، كما يناشد المجتمع الدولي اتخاذ اجراءات عملية للوقوف في وجه الممارسات الصهيونية، ويؤكد الالتزامات السابقة بتقدمه الدعم المالي والسياسي والاعلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وقائدة نضاله، لاسترجاع حقوقه المغتصبة.

ونظراً لما عانته المخيمات الفلسطينية بعد الغزو الاسرائيلي للبنان واثاق لخطر التهجير والتشريد الذي يهدد الوجود الفلسطيني في تلك المخيمات وحرصاً على سلامة هذا الوجود وعلى حق الشعب الفلسطيني في العمل والتنقل وتمتينا لاواصر الاخوة اللبنانية الفلسطينية يدعو المؤتمر الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية الى التعاون والتنسيق بينهما في ما يتعلق بالشؤون الفلسطينية وحماية المخيمات الفلسطينية الموجودة في لبنان طبقاً للاتفاقات المعقودة بينهما، كما يؤكد المؤتمر العمل على تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة في دورته الطارئة يومي ٨ و٩/٦/١٩٨٥، والتزاماً بالمبادئ التي تؤمن بها الامة العربية واستلهاماً من حضارتها واصالتها وتقاليدها العريقة، فان المؤتمر يستنكر بشدة الارهاب بجميع اشكاله وانواعه ومصادره وفي مقدمته الارهاب

الاسرائيلي داخل الاراضي العربية المحتلة وخارجها، ويعتبر ان اللجوء اليه لا يتفق مع المثل العليا للانسانية، ويدعو الى التمسك بمبادئ الحق والعدل لتحقيق الاهداف والدفاع عن المصالح الوطنية بالاعتماد على الوسائل المشروعة التي اقرتها المواثيق الدولية.

واستعرض المؤتمر ببإلغ القلق آخر تطورات الوضع في جنوب افريقيا وما يتعرض له المواطنين الافارقة من عنف وارهاب وتمييز، كما استعرض نضال شعب ناميبيا من اجل تحقيق استقلاله وسيادته وفق قرارات الامم المتحدة.

وانطلاقاً من ايمانه الثابت بمبادئ التعاون العربي - الافريقي، يؤكد المؤتمر قراراته السابقة في هذا المجال ويجدد تأييده للنضال الذي يخوضه شعبا جنوب افريقيا وناميبيا من اجل الحرية والاستقلال والسيادة والتنفيذ الكامل لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بهذا النضال.

وفي نهاية اجتماعاته التي دارت في جومن التضامن والاخوة والادراك لدقة المرحلة التي تعيشها الامة العربية، فان المؤتمر يعبر عن سامي تقديره لما بذله جلالة الملك الحسن الثاني من جهد صادق لعقد هذا المؤتمر وتسيير اعماله بحكمة، مما ضمن له اسباب النجاح والوصول الى نتائج ايجابية.

كما يشكر المؤتمر جلالة الملك الحسن الثاني على ما لقيه من حفاوة وتكريم، والشعب المغربي العظيم على ما ابداه من حرارة استقبال، ويتوجه بالدعاء الى الله العلي القدير ليمد امتنا العربية باسباب المناعة والعزة والنصر.

الدار البيضاء، ٩/٨/١٩٨٥

## المجلس الثوري: «القمة» دعم للقضية الفلسطينية ولم.ت.ف.

الفلسطيني (فتح) دورة اجتماعات عادية يوم

عقد المجلس الثوري لحركة التحرير الوطني

١٩٨٥/٨/٢٥. وقد استمع المجلس الى تقرير شامل من اللجنة المركزية حول الأوضاع السياسية العامة، والتحركات في المجالات الفلسطينية والعربية والدولية، وكذلك تصعيد الكفاح المسلح داخل الارض المحتلة، ومواجهة مخططات النظام السوري وعملائه ضد لبنان وشعبه ووحدته، وضد القضية والثورة الفلسطينية وشرعيتها.

وقد ثمن المجلس الثوري عالياً الانجاز الذي تحقق بعقد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء لبحث الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية، وتأكيد قرارات المجلس الوزاري للجامعة المنعقد يومي ٨ و٩ من شهر ٦/١٩٨٥، وكذلك التمسك العربي بقرارات القمم العربية السابقة.

لقد جاءت قرارات مؤتمر القمة لتؤكد على الموقف العربي الثابت في دعم القضية الفلسطينية وقيادتها الشرعية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وجاء تأكيد مؤتمر القمة على ضرورة التمسك بالاتفاقات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان تعرية لـ «اتفاق دمشق» ولحاوالات النظام السوري الالتفاف حول الشرعية الفلسطينية. كما جاء تأكيد مؤتمر القمة على اهمية المؤتمر الدولي، بمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، ضربة للمخططات الامبريالية والصهيونية التي لا تزال تتمسك بنظرية الاستفراد والحلول المنفردة على غرار مؤامرة كامب ديفيد. وادان المجلس السياسة المراوغة للولايات المتحدة ومحاولاتها

المكشوفة لتصديع العلاقات الفلسطينية - الاردنية والعربية لتمرير مخططاتها والسياسة التي تقلل من الجهد المشترك الفلسطيني والاردني.

كما كشفت قرارات المؤتمر موقف حكام دمشق الذين حاولوا تشويه الاهداف التي من اجلها عقد المؤتمر، والتي اثبتت النتائج ان الانهزامية تقبع في اذهانهم فقط.

وقد ثمن المجلس عالياً صمود شعبنا وابطالنا، ومن يساندهم ويشاركهم الصمود من ابطال الشعب اللبناني وجماهيره، في مواجهة محاولات النظام السوري وعملائه استئناف مؤامراتهم والانتقال بها الى مرحلة اقتتال جديد بين اخوة ورفاق الخندق الواحد. وحييا المجلس عالياً جماهير شعبنا في الأرض المحتلة، وصلابة التصدي الرائع الذي انعكس بتصعيد الكفاح المسلح في مواجهة الصهيونية، ومحاولات تثبيت جذورها باستفحال الاستيطان، وبإطلاق يد عصاباتا المدنية المسلحة ضد جماهير شعبنا في الأرض المحتلة.

واكد المجلس على ان المزيد من التصعيد المسلح، والمزيد من الصمود والتضحية، والمزيد من التلاحم الوطني والثوري المكافح هو طريقنا الاكيد للنصر الحتمي.

عاشت فلسطين حرة عربية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

وانها لثورة حتى النصر.

تونس، ١٩٨٥/٨/٢٥

## بيان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. :

### الممارسات الاسرائيلية لن تتثنى شعبنا عن حقوقه الوطنية الثابتة

العدوان الصهيوني ضد شعبنا العربي

شهدت الأسابيع الأخيرة تصاعداً في وتيرة

الفلسطيني المناضل، توأمت فيه قرارات القمع التعسفي والابعاد والاعتقال الاداري مع التهديدات من رئيس حكومة العدو ضد شعبنا وضد م.ت.ف. وقياداتها. وتركزت الحملة المسعورة للعدو الصهيوني ضد مناضليننا وجماهيرنا تحت الاحتلال الصهيوني، حيث اتخذت سلطات العدو قرارات تعسفية باعتقال اداري لأعداد كبيرة من أبناء شعبنا في الأراضي المحتلة. وهي في الوقت نفسه، تصعد من حملات القمع وما تسميه بالقبضة الحديدية، بتركيز سياسة الاستيطان الصهيوني، وفي نفس الوقت، تقوم بتسليح وتمويل وتشجيع عصابات الارهاب من المستوطنين الصهاينة، للقيام بعمليات ارهابية منظمة ضد أبناء شعبنا، وتصادر الأراضي بأوامر المصادرة والاحتلال، اضافة الى مصادرة المياه وهدم البيوت والمنازل، ثم ابعاد وطرد المناضلين من أبناء شعبنا من ارض وطنهم. وقد اتخذ وزير حرب العدو الصهيوني قرارات بابعاد اعداد جديدة من ابنائنا الفلسطينيين عن ارضهم، بالاضافة الى عمليات منع التجول، وعمليات الحصار العسكري واغلاق مناطق سكنية في العديد من المدن والقرى، الى جانب الاعتقالات التعسفية للمئات والالاف من مواطنينا.

ان كل هذه الاعتقالات والقرارات والممارسات القمعية التعسفية، ودعم عصابات الارهاب الصهيوني، لن ترهب أبناء شعبنا، ولن تزعزجهم عن قناعتهم الراسخة بمواصلة النضال الوطني، بكافة السبل، من اجل دحر الاحتلال والمحتلين الصهاينة من اراضينا الفلسطينية، وتحقيق اهداف وحقوق شعبنا الوطنية الثابتة، غير القابلة للتصرف، وحتى يرتفع علمنا عالياً خفاقاً فوق القدس المحررة، عاصمة دولتنا باذن الله.

ان تصاعد العمليات العسكرية والانتفاضات الجماهيرية المتواصلة، في كافة المدن والقرى والمخيمات، هي خير دليل على ان

شعبنا المناضل قادر على التحدي والصمود، في وجه كل اجراءات التعسف والقمع الصهيوني. وان م.ت.ف. قائدة النضال الوطني لشعبنا العربي الفلسطيني، تحيي جماهير شعبنا الصامدين المرابطين على ارض الوطن، بجميع فئاتهم وهيئاتهم ومنظماتهم الوطنية، وهم يتحدون العدو الصهيوني وقراراته التعسفية الاجرامية.

اننا لنشد على أيدي هذه السواعد في يوم الاضراب العام، احتجاجاً على الاعتقالات والحملات القمعية والتعسفية، وعلى التهديدات الاسرائيلية المستمرة، واننا لواثقون ان شعبنا سيبرهن، مجدداً، بنضاله الجسور للعالم اجمع، قذرفته البطولية على التصدي بكل حزم وشجاعة لمخططات العدوان والارهاب ضد شعبنا المناضل.

فالى أبناء شعبنا في القدس والخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس وجنين ودهيشة وغزة وجباليا والنصيرات ودير البلح وخان يونس ورفح، وكذلك الى أبناء شعبنا الابطال في الجليل والمثلث والنقب، ننوجه بتحية اكبـار واجلال واعجاب، لهذه الانتفاضة الوطنية المتواصلة في وجه العدوان والمعتدين.

تحية تقدير للمناضلين والمناضلات، رجالاً ونساءً وشيوخاً واطفالاً.

تحية الى اطفال الحجارة المقدسة من اخوانهم اطفال الآر بي جي. واطفال الكمبيوتر الذين يصنعون معاً ملاحم العزة والصمود والبطولة والكبرياء، والذين يشاركونهم العهد العظيم بالاستمرار في الثورة حتى النصر والتحرير.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار.  
الحرية والنصر لأبطالنا ومناضليننا المعتقلين.

وانها لثورة حتى النصر.

تونس، ١٩٨٥/٨/٣١.

### جولة مورفي، والتحرك الفلسطيني السياسي قبل، وبعد، «القمة»

هاني الحسن (النهاري، بيروت، ١٩٨٥/٧/٢٤). وقد تناولت المباحثات بين الجانبين الأوضاع العربية الراهنة والجهود المكثفة لاعادة التضامن العربي، بما فيها الجهود الجارية من اجل عقد قمة عربية طارئة (وفا، تونس، ١٩٨٥/٧/٢٤). ووصف عرفات لقاءه بالملك فهد بأنه كان مطولاً وإيجابياً ومثمراً، بحث فيه عدد من القضايا والموضوعات العربية، وفي مقدمتها الجهود المبذولة لعقد القمة في اطار التضامن العربي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٥). وحول أهمية انعقاد القمة ودواعيها قال عرفات انها لمواجهة التحديات التي تواجه امتنا العربية، ولايقف الانهيار الحادث في لبنان، سواء ضد الشعب اللبناني او ضد المخيمات الفلسطينية (المصدر نفسه). واعلن عرفات، في وقت لاحق، ان السعودية وافقت رسمياً على عقد هذه القمة (النهاري، ١٩٨٥/٧/٢٧).

وقبل ان يغادر عرفات بغداد التي وصلها قادماً من صنعاء أكد على أهمية انعقاد القمة الطارئة في السابع من آب (أغسطس) وقال ان الآراء العربية لم تكن من قبل مجتمعة على جدول الاعمال، ولا على موعد انعقاده. وحول ما اذيع عن تحديد التاسع والعشرين من تموز (يوليو) موعداً لعقد المؤتمر قال عرفات «ان الدعوة لم تعلن من قبل الدولة الداعية [المغرب] انما كان [هناك] اقتراح اعلنه الامين العام للجامعة العربية». وازضاف: «بالنسبة لنا كنا نفضل ان يعقد المؤتمر اثناء الحرب [الحرب] المخيمات»

شعريات فلسطينية، العدد ١٥٠ - ١٥١، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

تمحور النشاط الفلسطيني خلال الفترة ما بين ١٥ تموز (يوليو) الماضي وحتى ١٥ ايلول (سبتمبر) باتجاهين: الأول من اجل عقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء؛ والثاني مسألة لقاء الوفد الفلسطيني - الاردني مع المبعوث الامريكى ريتشارد مورفي وما تبع ذلك اثر مغادرة مورفي للمنطقة دون ان يتم اللقاء.

#### مؤتمر القمة

واصلت منظمة التحرير الفلسطينية مساعيها المكثفة من اجل عقد القمة العربية التي دعا اليها ملك المغرب الحسن الثاني، الذي بعث برسالة الى ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، اثناء زيارته للاردن. وقبل تسلمه رسالة الملك المغربي، أعلن عرفات ان ١٧ بلداً عربياً وافقت على حضور القمة (النهاري، بيروت، ١٩٨٥/٧/١٨). واجتمع عرفات اثناء وجوده في عمان مع طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي. وفي الاجتماع، أكد الوزير العراقي مساندة ودعم بلاده للقضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية، وأكد، ايضاً، ضرورة عقد قمة عربية (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٥/٧/١٩).

من عمان، انتقل ياسر عرفات الى جده في المملكة العربية السعودية حيث اجتمع مع الملك فهد، بحضور وزير الخارجية سعود الفيصل ووزير الاعلام علي الشاعمر. وفي الجانب الفلسطيني حضر عضو لجنة «فتح» المركزية

(الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٩).

وفي عمان التي وصلها فيما بعد، بحث عرفات مع الملك حسين في تنسيق موقفيهما في القمة العربية المقبلة التي ستبحث، على الأرجح، خطتها للتحرك السلمي المشترك. وقالت مصادر رسمية ان الزعيمين اكدا اهمية عقد القمة وتعزيز التضامن العربي وبناء موقف موحد لمواجهة التحديات والاطار ووقف نزف الدم الفلسطيني في لبنان وتعزيز الصمود في الداخل (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٨/٤). وايد عرفات عقد القمة العربية الطارئة وقال ان «مجرد انعقادها بعد ثلاث سنوات، ورغم الاحداث والتطورات الخطيرة التي جابهتها الامة العربية، ورغم المحاولات التي قامت بها بعض الاطراف العربية لتعطيلها، يعتبر انتصاراً للامة العربية في مواجهة التحديات التي تفرض عليها في هذه الظروف الصعبة» (المصدر نفسه).

في غضون ذلك، اعرب صلاح خلف (ابو اياد)، عضولجنة «فتح» المركزية، عن قلقه ازاء احتمال فشل انعقاد القمة، وقال: «اذا لم تعقد القمة، فان ذلك سيكون انتصاراً للاستراتيجية السورية، ولن يتبقى، حينئذ، سوى ان يصبح [الرئيس] حافظ الأسد اميناً عاماً للجامعة العربية» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٨/٥). وفي هذا الاطار، أيضاً، اعرب فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، في اعقاب اختتام الاجتماعات التحضيرية لوزراء الخارجية العرب في الدار البيضاء بالمغرب، عن تفاؤله لنتائج القمة المنتظرة. وأشار الى ان «مسألة امن وسلامة الفلسطينيين في لبنان، خاصة في بيروت، ستعالج اثناء القمة. اما بشأن الاتفاق الفلسطيني - الاردني فلن يبحث بحد ذاته، ولكن اذا اراد البعض الحصول على ايضاحات، فاننا لن نتأخر عن ذلك» (اذاعة مونت كارلو، باريس، ١٩٨٥/٨/٦). وذكر القدومي، في تصريح آخر، ان الاتفاق الفلسطيني - الاردني لن يعرض بنصه كاتفاق على ملوك ورؤساء الدول العربية. وانه، في المقابل، سيجري بحث امن الفلسطينيين في لبنان (وكالة الصحافة

(الفرنسية، ١٩٨٥/٨/٦).

ورغم الارتياح الذي ابدته الاردن وم.ت.ف. ازاء عقد القمة في الدار البيضاء، ذكر بعض المراقبين، ان بحث المسألة الفلسطينية، على ضوء مقررات مؤتمر قمة فاس العام ١٩٨٣، قد يعرض للخطر مشروع الحوار الفلسطيني - الاردني مع الولايات المتحدة (المصدر نفسه).

وبخصوص الاتفاق الفلسطيني - الاردني، قال الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ان الاتفاق لا يخالف قرارات اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني او قرارات قمة فاس. ويرى السائح ان اتفاق عمان مستوحى من مقررات قمة فاس والشرعية الدولية وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، وانه لا يتعارض مع عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط يضم الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن وجميع الدول المعنية في المنطقة بما في ذلك م.ت.ف. (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٨/٧).

ومن ابرز ما اسفرت عنه الاتصالات الوزارية الثنائية هو تأكيد الوفد الفلسطيني، بلسان القدومي، للوزراء الذين التقاهم، ان التحرك الفلسطيني - الاردني المشترك لن يطرح على مؤتمر القمة لان المنظمة، كما الاردن، تعتبره اتفاقاً ثنائياً ينسجم مع ما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية (النهار، ١٩٨٥/٨/٧). وحول هذه المسألة، أوضح ياسر عرفات «ان الاتفاق قد تم مع الملك الحسن الثاني على ان لا يطرح موضوع الاتفاق الفلسطيني - الاردني على المؤتمر، الا اذا طلب الينا ذلك أي مسؤول او قائد عربي، وفعلاً حصل ذلك في اول جلسة، فوضع الاتفاق على جدول الاعمال» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٢).

وكانت الجلسة الختامية للقمة العربية الطارئة قد تأجلت في اللحظات الاخيرة، وعلم ان سبب التأجيل الاساسي هو اتفاق عمان، ثم عدم التوصل الى تحديد موعد رسمي ونهائي للقمة العادية المقبلة (النهار، ١٩٨٥/٨/٩). وبدا ان المنظمة لم تكن تميل الى طرح اتفاق

عمان بحجة انه اتفاق ثنائي. وتردد ان «هذا الموقف نابع من حرص المنظمة على عدم زيادة الانقسامات الفلسطينية واثارة المزيد من السياسيات مع بعض الاطراف وحفظ خط الرجعة مع هؤلاء. ولم يستبعد ان يكون هذا [التباين] توزيعاً للدوار بين الاردن والمنظمة قد اتفق عليه سلفاً» (المصدر نفسه).

وكشف فاروق القديمي، قبل اعلان البيان الختامي، ان ممثلي الدول العربية المشتركة في مؤتمر القمة الطارئة قد تمكنوا من تسوية الخلاف بشأن الاتفاق الفلسطيني - الاردني (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٨/٩). وجاء في البيان الختامي حول هذه المسألة ان المؤتمر «سجل بكل تقدير الشروح الضافية التي قدمها الملك حسين وياسر عرفات عن انسجام خطة التحرك الاردنية - الفلسطينية مع مخطط فاس» (المصدر نفسه).

ومع صدور البيان الختامي (نصه في «وثائق» هذا العدد) للقمة الطارئة توالت ردود الفعل الفلسطينية بين مؤيدة ومعارضة. ووصف ياسر عرفات قرارات القمة بانها كانت على جانب كبير من الهمية «فقد تناولت الفتنة الطائفية في لبنان بوضوح كامل، وأشارت، بصراحة، الى القوى التي تشعل نار هذه الفتنة... اضافة الى القرارات الاخرى، وفي مقدمتها تأكيد الدعم السياسي والاعلامي والعسكري والمالي والدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، واطرافها الى القرار الهام الذي نص على الالتزام العربي بالمؤتمر الدولي، باعتبار هذا المؤتمر الطريق السليم المؤدي الى الحل العادل والشامل» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٢). وفي حديث آخر، اشار عرفات الى ان اهمية هذه القمة «تكمن في كونها عقدت على الرغم من كل المحاولات الفاشلة التي جرت من قبل [كثير] من الاطراف العربية لعرقلة الاجماع العربي وجمع الشمل». ووصف قرارات القمة بانها في منتهى الهمية، وخاصة القرار الواضح بالنسبة لما اصطلح على تسميته بحرب المخيمات، ودعم الشعب الفلسطيني في محنته التي واجهها،

سواء في لبنان او في داخل الاراضي المحتلة. ولا بد من الاشارة الى القرار الهام الذي يعد نقطة انعطاف وهو الموافقة، لاول مرة، بمثل هذه الصراحة والوضوح، على عقد المؤتمر الدولي الذي يحضره الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مع بقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن بحضور م.ت.ف. وبقية الاطراف المعنية الاخرى (الاهرام، القاهرة، ١٩٨٥/٨/٢٤). واعتبر فاروق القديمي ان عقد المؤتمر بالرغم من غياب البعض، كان نقطة تحول في العلاقات العربية. وان المؤتمر جاء لينقذ العمل العربي المشترك وليؤكد التضامن العربي وليدفع بالقضية الفلسطينية الى امام في المجالات الدولية، وليثبت ان م.ت.ف. تتمتع بمكانة سياسية مرموقة بين اعضاء الجامعة العربية (فلسطين الثورة، ١٩٨٥/٨/٢٤). وقال الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عن المؤتمر، ان نتيجته «كانت دعماً لقضيتنا ومساندة لاخوتنا في المخيمات وتنادياً لتضامن اجماعي عربي، اكثر مما كنا ننتظر» (المصدر نفسه).

وفي اطار ردود الفعل على نتائج المؤتمر، صرح ناطق باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بان البيان الختامي للقمة يثبت ان الهدف الرئيس من هذا الاجتماع كان تأمين غطاء عربي للاتفاق الفلسطيني - الاردني. ووصف الناطق البند المتعلق بالقضية الفلسطينية، بانه يشكل خروجاً على القرارات التي اتخذت في القمم العربية السابقة (النهج، ١٩٨٥/٨/١٠). وكان نايف حواتمة، الامين العام للجبهة الديمقراطية، قد اكد بشأن موضوع القمة الطارئة «ان المطلوب، الآن، هو ترجمة وتحويل مشروع فاس الى قضية حيوية ويومية، على يد جامعة الدول العربية واللجنة السباعية، كمقياس لجدية اي دولة عربية ازاء ازمة الشرق الاوسط، وليس بالبحث عن مشاريع جديدة او تغطية اتفاق عمان وتقديم التنازلات تلو التنازلات لواشنطن وتل ابيب» (الحرية، نيقوسيا، ١٩٨٥/٨/٣). من جهته، ناقش التحالف الديمقراطي

الفلسطيني موضوع القمة واعتبر، في بيان له، ان هذه القمة «تشكل خروجاً فاضحاً على مبدأ الاجماع العربي، وتكريساً لسياسة الانقسام والمحاور في الساحة العربية، وان اهدافها تتلخص باعطاء تغطية رسمية عربية للتحركات السياسية الجارية على اساس اتفاق عمان». وشدد البيان على اهمية التمسك بقرارات القمم العربية الخاصة بقضية فلسطين، خصوصاً قرارات قمتي الرباط وفاس التي تؤكد على وحدانية م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني، وعلى حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة (المصدر نفسه، ١١/٨/١٩٨٥).

اما د. جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد دعا زعماء البلدان الاعضاء في جبهة الصمود والتصدي الى عقد اجتماع قمة في اقرب وقت. وقال: «ان هذه القمة يجب ان تدرس الاخطار والتحديات الناجمة عن قمة الدار البيضاء» (النهان، ١٠/٨/١٩٨٥). وكتبت مجلة «الهدف» الناهلقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: «ان السعي الرجعي المحموم لعقد قمة عربية هدفه توفير الغطاء والمظلة العربية للمشروع الاميركي، وللتحركات الاردنية - الفلسطينية المشتركة الرامية الى الشروع في المفاوضات مع واشنطن وتل ابيب» (المصدر نفسه، ٢٤/٧/١٩٨٥).

واعترفت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، في بيان لها من دمشق، ان عقد القمة «يهدف الى تصفية القضية الفلسطينية وتغطية التحركات المشبوهة في الوطن العربي». و«ان محاولات اصفاء الشرعية على التحرك الهاشمي - العرفاتي المشترك ما هو الا مظلة للمؤامرات التي يحاول البعض، من الدول العربية، تمريرها في القمة» (السفيرين بيروت، ٢٩/٧/١٩٨٥).

### جولة مورفي والوفد المشترك

منذ اعلان الحكومة الاميركية انها تلقت قائمة تتضمن اسماء لشخصيات فلسطينية عدة يمكن ان تشتبك في مفاوضات بين الولايات المتحدة الاميركية ووفد فلسطيني - اردني

مشترك (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٥/٧/١٩٨٥) وحتى مغادرة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي العاصمة الاردنية، بعد ان عقد جولة اخيرة من المباحثات مع زيد الرفاعي، رئيس الوزراء الاردني (النهان، ١٩/٨/١٩٨٥)، استحوذت قضية تقديم المنظمة لمرشحها في الوفد الفلسطيني - الاردني على اهتمام بالغ وردود فعل فلسطيني متباينة.

وحسب وكالة الصحافة الفرنسية، لقد ضمت القائمة التي سلمها ياسر عرفات الى الملك حسين ممثلين فلسطينيين من داخل الاراضي المحتلة هما حنا سنيورة، المحرر المسؤول في صحيفة «الفجر» المقدسية، وفايز ابو رحمة، المستشار القانوني لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا)؛ كما ضمت خمسة آخرين يمثلون الفلسطينيين في الشتات هم خالد الحسن، عضو لجنة «فتح» المركزية رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، ونبيل شعث ومحمد صبيح، عضوا المجلس الوطني الفلسطيني، وصالح التعمرى، عضو المجلس العسكري الاعلى لـ«فتح»، وحاتم الحسيني، مستشار ياسر عرفات للشؤون الاميركية (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩/٧/١٩٨٥). وذكر مصدر فلسطيني ان المندوبين الفلسطينيين سيعاونهم مستشارون يمثلون بصفة خاصة مختلف المناطق في الاراضي التي تحتلها اسرائيل (المصدر نفسه). وفي الكويت، قال خالد الحسن ان م.ت.ف. ستمثل في محادثات من المتوقع عقدها قريباً بشأن القضية الفلسطينية بين وفد فلسطيني - اردني مشترك والولايات المتحدة. وتوقع ان يجتمع الوفد المشترك في عمان مع مساعد وزير الخارجية الاميركي ريتشارد مورفي، وقال: «ان هذا الاجتماع سيكون اول خطوة نحو الاعتراف بمنظمة التحرير... من قبل الادارة الاميركية». ووضح الحسن «ان الوفد الفلسطيني - الاردني سيشارك في المحادثات كوفد متكامل، ولكنه يضم في اطرافه فريقين منفصلين يمثل كل منهما المصالح الخاصة للطرف الذي يمثله» (المصدر نفسه).



وفد فلسطيني - أردني «ستكون خطوة هامة». لكنه في نفس الوقت، شكك في النوايا الحقيقية للحكومة الاميركية (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/٢٤). وحول عدم اعلان م.ت.ف. لاسماء الفلسطينيين في الوفد المشترك، قال عضو في اللجنة المركزية لحركة «فتح» (لم يذكر اسمه): «اننا نعلم ان لا تخرج اسماء الوفد من الجانب العربي، وكنا نرغب في ان تعلن من واشنطن وتل ابيب وهذا ما حصل. وكل المراهنات على اننا سنأتي بوفد من خارج المنظمة قد خسرت» (القبس، ١٩٨٥/٧/٢٥).

ومع توالي صدور التوضيحات حول طبيعة هذه الخطوة، اتخذت بعض الاطراف الفلسطينية مواقف مغايرة. فقد اصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً اعتبرت فيه هذه الخطوة «انزلاقاً خطيراً باتجاه السقوط الكامل في فخ الحلول الاميركية التصفوية القائمة على شطب التمثيل المستقل لشعبنا ولحقوقه في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وتحويل قضيته الوطنية الى مسألة حدودية تتم تسويتها بين النظام الاردني والعدو الاسرائيلي». واعتبر بيان الجبهة، ايضاً، ان «هذا التنازل الخطير يضع المزيد من العراقيل والتعقيدات امام تحقيق مطلب شعبنا في اعادة الوحدة لمنظمة التحرير على قاعدة برنامجها السياسي وقرارات الاجماع الوطني، ويخلق المزيد من الانقسام داخل صفوف شعبنا ويدفع الادارة الاميركية وحلفائها الى المزيد من التصلب والمطالبة بالمزيد من التنازلات الاستسلامية، وصولاً الى التصفية الكاملة لحقوق شعبنا». وجاء في البيان: «ان طريق الحفاظ على مكتسبات وحقوق شعبنا، هو طريق الغاء اتفاق عمان واعادة اللحمة والوحدة الى منظمة التحرير وعلى اسس القواسم السياسية المشتركة التي توحد الشعب كله في مجابهة السياسات التصفوية» (الحرية، ١٩٨٥/٧/٢١).

من جهتها، طالبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في بيان صدر في دمشق، الشخصيات الفلسطينية التي عينت في الوفد بالعدول عن الاشتراك في هذه المفاوضات «حتى لا يلحقون

في هذه الاثناء ذكرت مصادر مقربة من ريتشارد مورفي، ان القصد من اجتماع مورفي مع وفد فلسطيني - اردني مشترك هو اصدار بيان مشترك تعترف فيه م.ت.ف.، صراحة، بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٢٢٨ وتعترف فيه الولايات المتحدة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ضمن اراض محتلة معادة الى الحكم الاردني (القبس، ١٩٨٥/٨/٧). وفي حين اوضح هاني الحسن، عضو لجنة «فتح» المركزية، ان الحوار القادم مع الولايات المتحدة الاميركية يهدف الى الحصول على اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، مما يتيح للمنظمة الاشتراك في مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٢١)، قال صلاح خلف (ابو اياد)، خلال زيارة عمل الى فرنسا، «ان اميركا قد تقرر في الايام القليلة المقبلة، فيما اذا كانت تقبل الدخول في حوار مع وفد فلسطيني - اردني مشترك». وبخصوص اسماء اعضاء الوفد الفلسطيني المشاركين في الوفد اكد ان الاسماء قد عرضت مؤخراً على الادارة الاميركية ولكنه رفض الكشف عن هوية الاشخاص الذين يتشكل منهم هذا الوفد، ووضح ان الشخصين الفلسطينيين اللذين تحدثت عنهما الصحافة الاسرائيلية، تم اقتراح اسميهما من قبل م.ت.ف. كمستشارين في الوفد وليس كعضوين فيه (الاذاعة البريطانية، لندن، ١٩٨٥/٧/٢٥). وفي معرض حديثه عن طبيعة تشكيل الوفد المشترك اعلن خلف ان قائمة الاسماء التي نشرتها الصحافة الاسرائيلية ليست صحيحة، كما ذكر بالالتزام الفلسطيني حيال الاردن، بان تبقى قائمة الوفد سرية الى ان تقبل واشنطن اجراء حوار مع الوفد الفلسطيني - الاردني (المصدر نفسه). وحول القصد من وراء تشكيل الوفد، قال خلف: «انه حوار وليس مفاوضات، وان هذه الاتصالات، اذا اجريت، فانها لن تلزم واشنطن بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كما انها لن تلزم المنظمة بقبول شروط الاميركيين للاعتراف بها». واعرب عن اعتقاده بان موافقة واشنطن على الحوار مع

امراً غير مقبول، لأن م.ت.ف.، وحدها هي التي تقرر ذلك (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٧). وكان المبعوث الاميركي قد طلب من الملك حسين تقديم قائمة جديدة باسماء فلسطينيين مرشحين للمشاركة في الوفد المشترك، الا ان الملك حسين رفض هذا الطلب (النهار، ١٩٨٥/٨/٩).

وتوقعت الدوائر الفلسطينية في عمان ان يصل الرد الاميركي على القائمة التي تضم اعضاء الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك خلال الايام القليلة المقبلة (الوطن، الكويت، ١٩٨٥/٨/١١). وقال نبيل شعث تعليقاً على الحوار المنتظر، ان اي حوار مع الولايات المتحدة كدولة عظمى، ينبغي ان يكون تمهيداً لعقد مؤتمر دولي يشترك فيه الاتحاد السوفياتي، للتوصل الى حل شامل وعادل للمشكلة الفلسطينية (المصدر نفسه). وحول هذه المسألة، قال جون وايتهد، نائب وزير الخارجية الاميركي، ان الاجتماع لن يشمل اية مفاوضات ولن يكون وسيلة لاجراء اتصالات بين الولايات المتحدة وم.ت.ف.، بل سيكون مقتصرأ على جولة واحدة فقط، سواء كان ذلك ليوم واحد او لبضعة ايام (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/١١). وذكر

حنا سنيوره ان الاجتماع الاول بين وفد فلسطيني - اردني وبين الولايات المتحدة قد يعقد خلال اسبوعين في عمان. واعلن سنيوره، الذي «اختر بصورة شبه رسمية للاشتراك في الوفد الفلسطيني - الاردني» ان اللقاء مع الوفد الاميركي يستهدف، في مرحلة اولى، تطبيع العلاقة بين م.ت.ف. وواشنطن ثم «جعل عرفات مقبولاً في نظر اسرائيل لاجراء مفاوضات» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٨/١٢).

وفي ظل تكهنات عديدة وقوية، وصل ريتشارد مورفي الى عمان في بداية جولة تشمل الاردن ومصر واسرائيل. وامتنعت السفارة الاميركية في عمان تاكيد او نفي الانباء التي اشارت الى ان مورفي قد يلتقي، خلال جولته الحالية، الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك (النهار، ١٩٨٥/٨/١٤). وفي اليوم الثاني من زيارة مورفي لعمان، شهدت العاصمة الاردنية نشاطاً دبلوماسياً واسعاً، فيما لم تستبعد

بصفوف اولئك الذين يخططون لتصفية الشعب الفلسطيني». واعتبر البيان «اصرار القيادة اليمينية لمنظمة التحرير الفلسطينية على القيام بهذا المسعى الجديد بمثابة تمهيد لاجراء مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني، وسيؤدي الى اخطار كبيرة بالنسبة للقضية الفلسطينية، وسيقود الى تنازلات حتمية لصالح المشروع الاميركي - الصهيوني» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/١٧).

اما جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية فقد «حذرت من اجراء محادثات مع اميركا، ونصحت المفاوضات الفلسطينية المحتملين بالانسحاب من القائمة قبل فوات الاوان» (الاذاعة البريطانية، ١٩٨٥/٧/١٩).

في غضون ذلك، ابلغت الولايات المتحدة الاردن برغبتها في ان يكون الوفد المشترك موحدأ، لا تمييز فيه بين الجانب الاردني وبين الجانب الفلسطيني وان يكون الوفد مكوناً من ٦ اعضاء ومقسماً بالتساوي بين الاردنيين والفلسطينيين مقابل ٦ اعضاء اميركيين، وان يتولى رئاسة الوفد عضو من الجانب الاردني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٨).

وبثت الاذاعة الاسرائيلية ان مورفي ابلغ نائب رئيس البعثة الدبلوماسية الاسرائيلية لدى الامم المتحدة ان الولايات المتحدة تدرك قلق اسرائيل من احتمال منح م.ت.ف. الصفة الشرعية. ونقلت الاذاعة عن مورفي قوله ان واشنطن تصر على عدم اجراء اية مفاوضات مع م.ت.ف. ما لم تعترف المنظمة بدولة اسرائيل ويقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ (النهار، ١٩٨٥/٨/٥). وتوقعت مصادر مطلعة في عمان وصول مورفي الى الاردن في الاسبوع الثالث من آب (اغسطس) لبدء محادثات بين وفد اميركي ووفد فلسطيني - اردني مشترك (المصدر نفسه). واعتبر نبيل شعث «احد ابرز المرشحين» للانضمام الى عضوية الوفد الفلسطيني - الاردني ان الموقف الاميركي قد تغير في الفترة الاخيرة، بعد ان تاكدت الادارة الاميركية من ان فرضها شروطاً جديدة لاختيار الاسماء الفلسطينية للمشاركة في الوفد اصبح

بعد، لكننا سنحتاج، قطعاً، الى اكثر من اجتماع واحد للتوصل الى نتائج» (النهار، ١٥/٨/١٩٨٥).

وبعد ان زار مورفي كلا من اسرائيل ومصر، عاد الى عمان ثم غادرها دون ان يلتقي الوفد المشترك. وتعليقاً على ذلك، قال سنويوره: «لقد اعتقدنا ان الوقت ملائم، لكن، في اللحظة الاخيرة، شاهدنا مورفي يلقي علينا تحية الوداع» (الوطن، ٢٠/٨/١٩٨٥).

وقد اشارت مغادرة مورفي دون ان يلتقي باعضاء الوفد المشترك تساؤلات المراقبين حول النتائج التي توصل اليها بعد جولة بدأها وانهاها في الاردن (اذاعة مونت كارلو، ١٩/٨/١٩٨٥).

واستناداً الى المعلومات المتوفرة من مصادر عدة فان مورفي فشل في التوصل الى حل مقبول بشأن فتح حوار بين الادارة الاميركية ووفد فلسطيني - اردني مشترك، وذلك بسبب مسألة التمثيل الفلسطيني في هذا الوفد. وابلغت م.ت.ف. مورفي، عبر المسؤولين الاردنيين، انها ترفض، في هذه المسألة، الخضوع لاية شروط مسبقة، وهي بالتالي متمسكة بحريتها، بانتقاء اعضاء الفريق الفلسطيني، وذلك انطلاقاً من شرعيتها في تمثيل الشعب الفلسطيني (المصدر نفسه). وقال ياسر عرفات بهذا الخصوص: «ان المنظمة لن تقبل ان يمر الحوار مع الولايات المتحدة بعيداً عن المؤتمر الدولي الذي لا بد ان يشارك فيه الاتحاد السوفياتي» (الوطن، ١٧/٨/١٩٨٥). وجدد عبد الحميد السائح الاعلان عن رفض المنظمة لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ «لاجحافه بحقوق الشعب الفلسطيني». واكد «ان الثورة الفلسطينية ستستمر في نضالها حتى تحقيق اهداف الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية على تراب فلسطيني» (المصدر نفسه).

وفي وقت لاحق، عقد صلاح خلف (ابو اياد) مؤتمراً صحافياً تناول فيه جولة المبعوث الاميركي الاخيرة، وقال: «... بعد ان تقدمت م.ت.ف. باسماء وفدها، ثبت ان هناك شروطاً اميركية لم

مصادر فلسطينية، ان يعقد الاسبوع المقبل اجتماع بين الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك والوفد الاميركي برئاسة مورفي، بعد عودة الاخير الى الاردن من جولة في اسرائيل ومصر وربما السعودية (المصدر نفسه، ١٥/٨/١٩٨٥).

وبعد ان قابل مورفي الملك حسين، لوحظ انه ما كاد يغادر قصر الندوة، حيث عقد الاجتماع، حتى وصل اليه ياسر عرفات يرافقه خليل الوزير (ابو جهاد). وحضر لقاء العاهل الاردني وعرفات المسؤولون الاردنيون، انفسهم، الذين شاركوا في المحادثات مع مورفي. وافاد مصدر فلسطيني مسؤول، بهذا الصدد، ان الملك حسين اطلع عرفات على الجواب الاميركي «المتعلق بمباشرة الحوار مع وفد فلسطيني - اردني» (المصدر نفسه). وكان عرفات قد ارجأ مغادرته لعمان التي كانت مقررة يوم الثلاثاء الماضي، بناء على رغبة الملك حسين (الوطن، ١٦/٨/١٩٨٥). وافادت مصادر مطلعة في عمان ان لقاء فلسطينياً - اردنياً عقد في منزل عرفات، في العاصمة الاردنية، بعيد وصول مورفي، وحضر اللقاء، من الجانب الفلسطيني، عرفات والوزير، ومن الجانب الاردني نائب رئيس الوزراء، عبد الوهاب المجالي، ووزير الخارجية، طاهر المصري، ووزير شؤون الاراضي المحتلة، طاهر كتعان، ووزير الداخلية، حسن الكايد. ورأى المراقبون انه قد يكون للاجتماع علاقة بزيارة مورفي الى عمان واحتمال اجراء حوار اميركي - اردني - فلسطيني. ولاحظوا ان هذا الاجتماع هو الاول بين مسؤولين اردنيين وفلسطينيين بعد القمة العربية الطارئة التي عقدت في الدار البيضاء (النهار، ١٦/٨/١٩٨٥).

وخلال هذه الفترة، وصل الى عمان حنا سنويوره وفايز ابو رحمة، اللذين وافقت الادارة الاميركية على مشاركتهما في الوفد المشترك (المصدر نفسه). وحول امكانية ان يلتقي الوفد الاميركي مع الوفد الفلسطيني - الاردني، قال سنويوره: «لا اريد ان اكون متفائلاً، ولكن هناك فرصة جيدة لعقد الاجتماع» (الوطن، ١٦/٨/١٩٨٥). وحول نفس الموضوع، قال ابو رحمة: «الاجتماع بيننا وبين مورفي لم يتحدد

«مرتبة متدنية» من الامة (الشرق الاوسط،  
١٩٨٥/٩/١).

### التحرك السياسي بعد فشل مهمة مورفي

في اعقاب مغادرة المبعوث الاميركي، وتعليقاً  
على نتائجها، رفض ياسر عرفات اعتبارها  
ايجابية، ووصف قدوم مورفي الى المنطقة بأنه  
«نوع من انواع الماطلة وتضييع الوقت، بسبب  
الحرص الذي شعرت به الادارة الاميركية نتيجة  
تنصلها من الوعود التي قدمتها لبعض القادة  
العرب». اضاف عرفات: «انني لم اصدق، في اي  
لحظة، وعود... [الادارة الاميركية] الكاذبة...  
انها محاولة لالهاء المنظمة» (الاهرام،  
١٩٨٥/٨/٢٤). وحول نفس الموضوع نقلت  
صحيفة «الخليج» الظبانية عن مسؤول  
فلسطيني قوله «ان الاتفاق الفلسطيني -  
الاردني قد دخل مرحلة الجمود» (الشرق  
الاوسط، ١٩٨٥/٩/١) اوتم وضعه على الرف  
ان لم يكن سقط نهائياً» (النهار،  
١٩٨٥/٩/٥).

وفي ظل اجماع المراقبين على فشل جولة  
مورفي، شهدت الساحة الفلسطينية سلسلة من  
التحركات والاجتماعات تمت على اعلى  
المستويات. فعلى هذا الصعيد، تدارست اللجنة  
التنفيذية لـ م.ت.ف. واللجنة المركزية لـ «فتح»  
والمجلس الشوري الوضع من جميع جوانبه.  
وتركز البحث في اجتماع اللجنة التنفيذية حول  
نجاح مؤتمر القمة والتحريك السياسي المطلوب،  
عربياً ودولياً، لتحريك الوضع في ضوء القرارات  
العربية الجديدة. وتوقف المجتمعون عند قرار  
القمة الخاص بالمؤتمر الدولي للسلام واعتبروه  
«موقفاً عربياً حازماً لمواجهة المناورات الاميركية  
الرامية الى الاستفراء بالمنطقة مرة ثانية بعد  
اتفاقات كامب ديفيد». وانطلاقاً من ذلك، اتخذت  
اللجنة التنفيذية قرارات للقيام بزيارات الى  
الدول الشقيقة وترتيب لقاءات مع قادة الدول  
الصديقة لوضع الجميع في صورة التحريك  
السياسي للمنظمة. وجرت مناقشة تناولت جولات  
المبعوث الاميركي مورفي في المنطقة. ومن خلال

يتضمنها الاتفاق الفلسطيني - الاردني، وهذه  
الشروط هي:

«أولاً: الاعتراف بقراري مجلس الامن  
٢٤٢ و٣٢٨.

«ثانياً: ادانة ' الارهاب ' (يعني الكفاح  
المسلح).

«ثالثاً: الاعتراف باسرائيل مسبقاً.

«رابعاً: اجراء مفاوضات مباشرة».

ويذكر خلف وجود شرط آخر لم يذكر ولم يعلن  
عنه وهو: «بعد قبول الشروط الاربعة السابقة، لا  
تتعهد الولايات المتحدة بان تنسحب اسرائيل من  
الضفة الغربية وغزة، ولا باجراء لقاء مع  
م.ت.ف.»، وقال خلف: «ان ما تسعى اليه  
الولايات المتحدة هو ان يلتقي الاسرائيليون من  
خلال المفاوضات المباشرة مع وفد اردني فيه  
بعض الفلسطينيين الذين لا ينتمون الى منظمة  
التحرير الفلسطينية... وهذه هي طبيعة العرض  
الاميركي الذي تركز اليه السياسة الاميركية في  
انحيازها الكامل لاسرائيل» (فلسطين الثورة،  
١٩٨٥/٩/٧).

ويذكر تقرير قدمه عرفات الى اجتماع المجلس  
الثوري لحركة «فتح» والى اللجنة التنفيذية  
لـ م.ت.ف. حول جولة المبعوث الاميركي ان  
مورفي طلب موافقة الاردن والمنظمة على ثلاثة  
شروط لكي تقود واشنطن عملية التسوية. وورد  
التقرير الذي نشرته صحيفة «الخليج» الظبانية،  
نقلاً عن مصدر فلسطيني «رفيع المستوى»، ان  
اول هذه الشروط هو تشكيل وفد اردني -  
فلسطيني للمفاوضات تحت اسم «وفد المملكة  
الاردنية - الفلسطينية الكونفدرالية»؛ والثاني  
ضرورة البدء الفوري للحوار التمهيدي بين وفد  
«المملكة الاردنية - الفلسطينية الكونفدرالية»  
وبين الولايات المتحدة خشية ظهور عقبات قد  
تعرق عملية السلام فترة طويلة من الوقت، على  
ان يقدم الاردن وعداً بان يعقب الحوار بين اميركا  
والوفد مفاوضات مباشرة مع اسرائيل؛ والثالث  
اسقاط اي آمال عريضة على لقاء القمة الذي  
سيعقد بين الرئيسين الاميركي والسوفياتي، في  
تشرين الثاني (نوفمبر)، المقبل في جنيف، لان  
قضية الصراع العربي - الاسرائيلي ستحتل

استعراض طبيعة اتصالاته ومجمل التقارير الواردة بشأنها، تبين عدم جدية الادارة الاميركية في السير الفعلي من أجل تنفيذ المقترحات التي كانت قد تقدمت بها لعقد لقاء بين وفد فلسطيني - اردني مشترك مع الادارة الاميركية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/١/٣). وكررت اللجنة دعوتها الى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الامم المتحدة. ثم قررت ارسال وفد من قيادة «فتح» الى الدول العربية للتشاور في شأن عقد مثل هذا المؤتمر، وفي الخطوات التي ستلي مؤتمر القمة العربي (النهار، ١٩٨٥/٩/١).

وفي هذا المضمار، قال مصدر فلسطيني ان ياسر عرفات وضع اعضاء اللجنة التنفيذية في اجواء نتائج جولة المبعوث الاميركي والملاسات التي رافقت موضوع لقائه مع وفد فلسطيني - اردني مشترك (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٣١). وفي اعقاب الاجتماع وجهت م.ت.ف. نداء الى الدول العربية كي تفي بتعهداتها المالية تجاه المنظمة، تنفيذاً لقرارات قمة بغداد العام ١٩٧٨. وجاء في النداء: «ان المنظمة بحاجة، الآن، اكثر مما مضى، لهذه المساعدة المالية من اجل مواجهة الظروف الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وفي المخيمات الفلسطينية في لبنان» (اذاعة مونت كارلو، ١٩٨٥/٨/٣١).

من جهة اخرى، بحثت اللجنة المركزية لحرية «فتح» في اجتماع لها في تونس، عدداً من القضايا الهامة في مقدمتها «النتائج الايجابية» لقمة الدار البيضاء والوضع المتأزم والخطير في لبنان، بالاضافة الى استعراض جولة مورفي الاخيرة. وأكدت اللجنة، بعد استماعها الى عرض تفصيلي من ياسر عرفات اهمية التركيز على الثوابت التي اقترتها القيادة الفلسطينية في بغداد والمجلس المركزي والمجلس الثوري لـ«فتح» (وفا، تونس، ١٩٨٥/٨/٢٦). وذكر مصدر فلسطيني ان اللجنة المركزية لـ«فتح» اكدت، ايضاً، في اجتماعها، تمسكها «بالمواقف المبدئية من اجل التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية، والتي حددت خلال الاجتماعات

التي عقدت في بغداد في شهر نيسان (ابريل) الماضي» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٧). وفي ختام دورة اجتماعات عادية عقدها المجلس الثوري لـ«فتح»، في تونس، صدر بيان (نصه في «وثائق» هذا العدد) ثَمَّنَ عالياً الانجاز الذي تحقق بعقد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء لبحث الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية وتأكيد قرارات المجلس الوزاري للجامعة المنعقد يومي ٨ و٩ من حزيران (يونيو) الماضي، وكذلك التمسك العربي بقرارات القمم العربية السابقة. (فلسطين الثورة، ١٩٨٥/٨/٣١). واعتبر البيان ان «تأكيد القمة على اهمية المؤتمر الدولي، بمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، [انما هو] ضربة للمخططات الامبريالية والصهيونية التي لا تزال تتمثل بنظرية الاستفراء والحلول المنفردة على غرار كامب ديفيد» (المصدر نفسه). وادان المجلس في بيانه «السياسة المراوغة للولايات المتحدة ومحاولاتها المكشوفة لتصديع العلاقات الفلسطينية - الاردنية والعربية، لتمرير مخططاتها السياسية التي تقلل من الجهد المشترك الفلسطيني - الاردني» (المصدر نفسه) وقال عبدالله الافرنجي، مدير مكتب م.ت.ف. في بون، «ان المجلس الثوري اتخذ قراراً بضرورة التفاهم مع سوريا، اذا ارادت الحكومة السورية هذا التفاهم» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٩/٤). وحول هذه النقطة بالتحديد، ذكر «مصدر فلسطيني كبير» ان فاروق القدومي سيصل الى دمشق، خلال ساعات، على رأس وفد فلسطيني لاجراء مباحثات مع المسؤولين السوريين تستهدف تنقية الاجواء بين العاصمة السورية وم.ت.ف. واجراء مصالحة بينهما (القبس، ١٩٨٥/٨/٣١). وتردد ان عدم توصل المباحثات الاميركية - الاردنية الى اي نتيجة يرجع الى مبادرة سورية أخطرت بها الادارة الاميركية. ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية الى مصدر مطلع قوله ان «هذه المبادرة ما هي الا انفتاح سوري في اتجاه بعض قادة م.ت.ف. من بينهم فاروق القدومي [ابو اللطف] وصلاح

خلف [ابو اياد]» (الوطن، ١٩٨٥/٨/٢٢). وتحديث مصادر عن اجتماع عقد بين خلف وخالد الفاهوم استمر عدة ساعات وأسفر عن نقل «تصورات جديدة» الى دمشق تمهد لزيارة القدومي المقبلة اليها (القبس، ١٩٨٥/٨/٣١). ولكن خلف نفى ما دار من تكهنات حول لقاء قد تم مع الفاهوم بقوله: «هذا غير صحيح» (فلسطين الثورة، ١٩٨٥/٩٧).

### اتصالات وتحركات واسعة

سعت القيادة الفلسطينية، على نطاق واسع، الى شرح موقفها من جملة التطورات التي رافقت القمة الطارئة في الدار البيضاء وما تخضت عنه جولة المبعوث الاميركي مورفي للمنطقة.

وقبل ان يغادر ياسر عرفات عمان بعث برسالة الى القيادة السوفياتية. ووصفت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) ان الرسالة «قد تسلمها القائم بالاعمال السوفياتي في عمان... وتتناول آخر التطورات في المنطقة» (النهار، ١٩٨٥/٨/١٦). كما وجه عرفات رسالتين الى الرئيسين، الروماني نيكولاي تشاوشيسكو والتشيكيوسلوفاكي غوستاف هوساك، تتعلقان بنتائج مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء مؤخراً (الوطن، ١٩٨٥/٨/١٦). وفي بغداد التي وصلها قادماً من عمان، أجرى عرفات مباحثات مع الرئيس العراقي صدام حسين «حول النتائج الايجابية لمؤتمر القمة الطارئ وأخر تطورات الوضع السياسي والعسكري الراهن بالنسبة للقضية الفلسطينية، من جهة، وللحرب العراقية - الايرانية، من جهة اخرى» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/١٦).

وفي وقت لاحق، وصل عرفات الى الجزائر على رأس وفد فلسطيني ضم خليل الوزير (ابو جهاد) وهاني الحسن وهائل عبد الحميد (ابو الهول)، اعضاء لجنة «فتح» المركزية. وصرح عرفات، بعد وصوله، بأنه سيجري محادثات «هامة» مع المسؤولين الجزائريين، تتناول الاوضاع الراهنة في المنطقة العربية عموماً

والساحة الفلسطينية خصوصاً، كما تتناول العلاقات الفلسطينية - الجزائرية (النهار، ١٩٨٥/٨/٢٥). وحول هذه الزيارة، ذكرت مصادر مطلعة انها تمت في اطار اعمال لجنة التنسيق الفلسطينية - الجزائرية وأجريت خلالها مباحثات مع الرجل الثاني في حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعدية، وقادة الحزب (صوت البلاد، نيقوسيا، ١٩٨٥/٩/٤). وكان عرفات، قد التقى في تونس، قبيل سفره الى الجزائر، رئيس الوزراء الايطالي، بيتينو كراكسي، الذي يقوم بزيارة خاصة لتونس. وذكرت «وفا» ان اللقاء استمر ثلاث ساعات وانهما عرضا آخر تطورات القضية الفلسطينية وعلاقات ايطاليا بمنظمة التحرير الفلسطينية والدعم الذي تقدمه الى هذه المنظمة (النهار، ١٩٨٥/٨/٢٥).

وبعد عودة الوفد من الجزائر، وجه عرفات، بمناسبة عيد الاضحى، رسالة الى الجماهير الفلسطينية، داخل وخارج الوطن المحتل عاهدتهم فيها على «ان يستمر بالنضال من اجل هذه القضية المقدسة». وقال: «اننا في هذا الوقت نكتب تاريخنا وتاريخ المنطقة بأسرها باحرف من نار... لقد اثبتت الاحداث بالرغم من صعوبتها ان شعبنا استطاع النهوض بقوة وتصدى للمؤامرة والمآمرين» (الوطن، ١٩٨٥/٨/٢٨). ثم ادلى بجملة من التصريحات الصحافية تناول فيها التطورات الاخيرة. ففي مقابلة مع وكالة رويتر اتهم عرفات الولايات المتحدة بالتراجع عن وعودها بمقابلة وفد فلسطيني - اردني، وأكد على مواصلة استخدام القوة العسكرية ضد اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة وتوقع ان تكون ازمة الشرق الاوسط ضمن جدول اعمال محادثات القمة بين الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيفوف والرئيس الاميركي رونالد ريغان في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. ولدى سؤاله عما اذا كان يتوقع محادثات مع الادارة الاميركية وعقد مؤتمر دولي في غضون ستة شهور، قال عرفات: «أمل ان يأخذوا ذلك في اعتبارهم قبل اجتماع القوتين العظميين» (القبس، ١٩٨٥/٩/٤). وفي حديث آخر، اوضح عرفات

البيضاء، ان لا تصور للسلام ولا تسوية للقضية الفلسطينية الا في اطار مؤتمر دولي يشارك فيه، في الدرجة الاولى، اصدقاءنا السوفيات، والولايات المتحدة، والبلدان دائمة العضوية في مجلس الامن، وم.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك الاطراف الاخرين المعنيين» (النهار، ١٩٨٥/٩/٧).

بعد ذلك وصل عرفات الى الاردن فاجتمع مع الملك حسين بحضور مسؤولين فلسطينيين وارينين (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٨).

ومن عمان «اقترح عرفات على اسرائيل مبادلة السلام مقابل الارض» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٩/٩). وفسر الاقتراح بانه محاولة لـ«... احياء مبادرة السلام الاردنية - الفلسطينية» (المصدر نفسه). واعرب عرفات عن امه في ان «يحظى هذا الاقتراح بتأييد الحكومة الاميركية وبقبول الرأي العام العالمي والامم المتحدة، وبصفة خاصة جميع القوى الديمقراطية والتقدمية في اسرائيل (المصدر نفسه). وفي كلمة وجهت عبر الاقمار الاصطناعية الى المؤتمر السنوي للجنة الاميركية - العربية المناهضة للتمييز العنصري، في واشنطن، دافع عرفات عن اقتراح عقد مؤتمر دولي يشارك فيه السوفيات لاجراء حل سلمي في الشرق الاوسط، وقال: «ان مشاركة موسكو في عملية السلام حاسمة، اذ هناك دولتان كبيرتان ولا نستطيع ان نتجاهل احدهما ان الاميركيين، في غياب الدولة الكبرى الاخرى، لم يستطيعوا تحقيق شيء». ووصف محادثات سلام تشمل وقدماً فلسطينياً - اردنياً مشتركاً من دون مشاركة م.ت.ف. بانها «محادثات تمهيدية» وأكد انه سيكون هناك «فقد مفاوضات آخر في المرحلة الثانية من المحادثات» (النهار، ١٩٨٥/٩/٩).

من جهة اخرى، عاد صلاح خلف (ابو اياد) من زيارة قام بها الى الاتحاد السوفياتي بناء على دعوة رسمية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي. وقال خلف في مؤتمر صحافي عقده في تونس: «ان المباحثات جرت على اعلى المستويات وتمحورت حول قضية الشرق الاوسط واللقاء القادم بين الزعيمين

ان الرئيس الاميركي ريغان كان قد وعد الملك حسين بقاء بين ممثلين عن الادارة الاميركية ووفد فلسطيني - اردني. وعن العمليات داخل الاراضي المحتلة، قال: «ان شعبنا يريزح تحت الاحتلال ويتعرض للقمع ومن حقه ان يلجأ الى جميع الاساليب المشروعة لمواجهة هذا الوضع... هذا الحق الذي يعترف به القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة» (اذاعة مونت كارلو، ١٩٨٥/٩/٤). وفي مقابلة مع صحيفة «المانيفستو» الايطالية، قال «ان اوراق الشرق الاوسط ليست في ايدي السوريين، وانه لا تأثير لدمشق، للمرة، على الفلسطينيين». كما تطرق عرفات الى العلاقات بين المنظمة والاتحاد السوفياتي ووصفها بانها طيبة «رغم المحاولات السورية لبذر الخلافات بين الطرفين». ووضح ان موسكو لم تعلن، بعد، موقفها من الاتفاق الفلسطيني - الاردني (المصدر نفسه).

وثناء توجهه الى صنعاء قادماً من تونس، توقف عرفات، لوضع ساعات، في مطار القاهرة واجرى محادثات مع مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، اسامة الباز. وافاد مصدر فلسطيني في العاصمة المصرية بان عرفات لبى دعوة من الباز الى العشاء. وعلم ان عرفات التقى، ايضاً، هاني الحسن وهابيل عبد الحميد (ابو الهول)، عضوي لجنة «فتح» المركزية، اللذين كانا يزوران مصر في ذات الوقت (النهار، ١٩٨٥/٩/٥). ولدى وصوله الى صنعاء، صرح عرفات بانه سيطلع المسؤولين اليمينيين على اوضاع الفلسطينيين داخل وخارج الاراضي المحتلة، وفي لبنان، والتهديد المستمر للوجود الفلسطيني في مخيمات بيروت، بالاضافة الى الاوضاع العربية والفلسطينية بشكل عام (القبس، ١٩٨٥/٩/٥).

وفي وقت لاحق، اعلن عرفات، لدى افتتاحه المؤتمر السابع لجبهة التحرير الفلسطينية، الذي عقد في تونس، تمسك المنظمة بالمؤتمر الدولي باعتباره الاطار الصالح لتسوية ازمة الشرق الاوسط. وقال: «اوكد، مجدداً، لاصدقائي السوفيات اننا تعهدنا، وكذلك البلدان العربية التي شاركت في القمة الاستثنائية في الدار

للوضع العربي، وللتطورات على الساحة الفلسطينية» وبحثاً في العلاقات بين لبنان والمنظمة. وقال انه اتفق على «متابعة الاتصالات بين الجانبين» (النهار، ١/٨/١٩٨٥). ووصف القدومي زيارته الى ليبيا بانها «كلت بالنجاح». وذكر مصدر فلسطيني ان القذافي الذي استقبل القدومي عرض امامه «تحليلاً للاوضاع العربية والتطورات التي طرأت على الساحة الفلسطينية» (المسفير، ١/٨/١٩٨٥).

وفي هذه الاثناء، ذكرت وكالة الانباء الليبية (جانا) ان زيارة القدومي الى ليبيا لها طابع «خاص» وذكرت بان ليبيا ترفض، قطعياً، مقابلة ياسر عرفات او اوي من مبعوثيه (وكالة الصحافة الفرنسية، ٣١/٧/١٩٨٥). وفي وقت لاحق، قال صلاح خلف ان زيارة القدومي الى ليبيا «لم تغير شيئاً في الموقف الليبي تجاهنا. ولكن هناك اتفاقاً على استئناف اللقاءات في وقت قريب» (فلسطين الثورة، ٧/٩/١٩٨٥).

من جانب آخر، قام خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، بزيارة الى المانيا الديمقراطية، واجتمع مع وزير الدفاع الالماني الديمقراطي، الجنرال هينز هوفمان. وتناول الاجتماع تطور المسألة الفلسطينية على الصعيد الداخلي وعلى الصعيدين العربي والدولي، كما تناولت الموقف العسكري والتصرفات الاسرائيلية، التي تقوم بها اسرائيل ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة (المسفير، ١/٩/١٩٨٥). واكد هوفمان مواقف بلاده الداعمة لـ م.ت.ف.، بكل الوسائل، وتأييد حكومة المانيا الديمقراطية لحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية (فلسطين الثورة، ٧/٩/١٩٨٥). ونقل الوزير عن الرئيس اريش هونيكر تمنياته بنجاح جهود تعزيز وحدة م.ت.ف. وترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وفي نفس الوقت، انتهى كل من نايف حواتمة الامين العام للجبهة الديمقراطية، و د. جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية، سلسلة من المحادثات مع المسؤولين السوفيات قاما بها كل على انفراد. وذكرت اذاعة مونت كارلو (١٩/٨/١٩٨٥) ان حبش قام بهذه الزيارة

غورباتشيف وريغان». اضاف: «ان هذه الزيارة ساهمت مساهمة كبيرة في اذابة الجليد الذي حاول البعض ان يضعه بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي... واعتقد اننا نجحنا في اصال وجهة نظرنا الحقيقية الى الاتحاد السوفياتي، واكدنا، في هذه اللقاءات، على وحدة اللجنة المركزية لـ 'فتح' التي تحظى بتقدير واعجاب الرفاق السوفيات، باعتبارها ضماناً لوحدة م.ت.ف.». وقال خلف: «لقد تناولت المباحثات موضوع الوحدة الوطنية الفلسطينية في مواجهة التيارات الانقسامية داخل الساحة الفلسطينية واستعرضنا، بالتفصيل، المبادرات التي قامت بها اللجنة المركزية بهذا الصدد». وأوضح ان المباحثات شملت لقاء القمة الاميركي - السوفياتي المرتقب في الخريف القادم «حيث وعد الرفاق السوفيات بان تكون قضية الشرق الاوسط، وتحديداً القضية الفلسطينية، في مجال البحث». ونقل خلف عن المسؤولين السوفيات قولهم انهم «لم يتخلوا، ولن يتخلوا، قيد انملة عن موقفهم المبدئي من القضية الفلسطينية، واكدوا تمسكهم بوحدة م.ت.ف. وعدم الاعتراف بأي صيغ انقسامية مثل 'جبهة الانقاذ...' او اية محاولات انقسامية داخل الساحة الفلسطينية» (فلسطين الثورة، ٧/٩/١٩٨٥). وأوضح ان موسكو ما زالت تنظر نظرة سلبية الى الاتفاق الفلسطيني - الاردني (القبس، ٣/٩/١٩٨٥). وفي اطار التحرك السياسي ايضاً، قام فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، بزيارة الى ليبيا. وأوضح رفيق النتشة (ابو شاكر)، عضو لجنة «فتح» المركزية، ان القدومي لقي «استقبالاً حاراً» مشيراً الى ان الزيارة هي «بداية العودة الى علاقات طبيعية» بين المنظمة وليبيا. و اضاف «ان القادة الليبيين يولونها اهتماماً كبيراً» (النهار، ٢٩/٧/١٩٨٥). ونقلت «وفا» عن القدومي قوله ان زيارته الى طرابلس ومحادثاته مع المسؤولين الليبيين كانت «ناجحة» وابدى ارتياحه الى «الجو الودي» الذي تميزت به المحادثات. وافاد مصدر فلسطيني في تونس بان القدومي التقى العقيد معمر القذافي ثلاث ساعات واجرى معه «تحليلاً



ان القيادة اليمينية لا تمثل الشعب الفلسطيني وان انحرافها لا يعني نهاية المقاومة الفلسطينية وم.ت.ف. « (القبس، ١٩/٨/١٩٨٥).

اما نايف حواتمة، فقد اكد ان وحدة الشعب الفلسطيني بكافة فئاته تحت قيادة وطنية موحدة، ستمكته من مجابهة الاجراءات الاسرائيلية الفاشية في الاراضي المحتلة». ودعا حواتمة «القيادة الرسمية لـ م.ت.ف. وقيادة 'فتح' الى تحمل مسؤولياتها الوطنية ازاء الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة والى وقف التحرك الفلسطيني - الاردني والغاء اتفاق عمان» (اذاعة مونت كارلو، ٧/٩/١٩٨٥). وقال، في مناسبة اخرى، ان «المهمة المركزية، الآن، امام كل الفلسطينيين، هي العمل لاسقاط اتفاق عمان ووقف الخطوات العملية الرامية الى تشكيل وفد فلسطيني - اردني مشترك» (الحرية، ٨/٩/١٩٨٥).

وفي اعقاب اجتماع دوري لجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية رأى بيان صدر عنها في «تصاعد نضال الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة رداً عملياً على سياسة التفريط للقيادة اليمينية المنحرفة» (السفير، ٥/٩/١٩٨٥).

أحمد سيف

تلبية لدعوة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي. وبعد عودة وفد الجبهة الشعبية من موسكو، عقد المكتب السياسي للجبهة اجتماعاً خصص لبحث نتائج زيارة الوفد الى موسكو. وادلى ناطق رسمي للجبهة، بعد الاجتماع، بتصريح جاء فيه: «بعد استعراض نتائج الزيارة جرى التأكيد على القضايا الجوهرية التالية: ضرورة الحفاظ على م.ت.ف.، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ ضرورة تصعيد النضال لالغاء اتفاق عمان بين [الملك] حسين و[ياسر] عرفات، والتمسك بجوهر البرنامج الوطني الفلسطيني كما اقرته المجالس الوطنية الشرعية المتعاقبة، والذي يؤكد على حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (الحرية، ٨/٩/١٩٨٥). وكان حبش قد هاجم عرفات بعنف وشجب سياسته التي وصفها بانها «انهزامية واستسلامية». ودعا، في بيان وزع في دمشق، جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وجميع المنظمات الاخرى المناوئة لسياسة عرفات الى عقد مؤتمر شعبي فلسطيني «لتعبئة الجماهير والتصدي لليمين الفلسطيني الذي يمثله عرفات وانصاره، وهدم السياسة الانهزامية والاستسلامية بصورة نهائية». وذكر حبش ان هذا المؤتمر سيخصص «ليثبت للعالم

## المقاومة الفلسطينية - عربياً

### نشاطات عربية مكثفة مع «القمة» الطارئة، وضدها

العربية الاستثنائية في المغرب لبحث جانب هام من جوانب هذه القضية، الا وهو الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان.

تمحورت الحركة السياسية العربية تجاه القضية الفلسطينية، من ٧/١٥ - ١٥/٩/١٩٨٥، حول الدعوة إلى عقد القمة

بسبب الحاجة الملحة الى إحياء العمل العربي المشترك) (المصدر نفسه).

أما سوريا فكررت رفضها لانعقاد القمة حين تساءل مصدر سوري عن جدوى انعقادها معتبراً «أن الهدف منها تغطية التحركات الاستسلامية ومباركة المفاوضات المباشرة مع إسرائيل وتأمين موافقة عربية على الدخول في الحلقة الثالثة من مؤامرة كامب ديفيد بعد فك العزلة عن النظام المصري». وقال ان «القمة هي ضوء أخضر [لكل من] الملك حسين وياسر عرفات [من أجل عقد]... صلح مع إسرائيل» مضيفاً انه «إذا ما اصر هؤلاء على المضي في مخططهم فسيهدقون الثمن غالباً، ولن يكون هناك استقرار وأمن لكل من يسير في طريق كامب ديفيد الجديد» (الثورة، دمشق، ١٩٨٥/٧/١٩).

وفي الوقت الذي كان فيه المبعوثون المغاربة يسلمون رؤساء العراق واليمن الشمالي وتونس رسائل من الملك الحسن الثاني خاصة بعقد القمة الطارئة، كان الشاذلي القليبي، الامين العام للجامعة العربية، يزور السعودية للقاء الملك فهد ومعرفة الموقف السعودي النهائي من الموضوع نفسه. وبدا للمراقبين «أن السعودية ستوافق على المشاركة، خاصة بعد أن اكدت [دول] الكويت والامارات وعمان والبحرين، مجدداً، أنها ستشارك في اجتماع القمة [في] المغرب» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/٢٠).

وفي عمان، صرح رئيس الديوان الملكي الاردني، مروان القاسم، لدى افتتاحه المؤتمر الاول للمغتربين الاردنيين بـ «أن وحدة الهدف والمصير الواحد تستدعي مواصلة مسيرتنا الواحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبذلك انطلاقاً من اتفاق عمان المشترك [من أجل]... بلوغ الاهداف المشروعة للشعب العربي الفلسطيني لتكريس وحدة المصير ووحدة الهدف، (صوت الشعب، عمان، ١٩٨٥/٧/٢٠).

في غضون ذلك، سرت تكهنات في عواصم عربية عدة حول نجاح مشروع تشكيل وفد اردني - فلسطيني مشترك، لاجراء محادثات مع

كما شهدت الفترة ذاتها تطورات على صعيد العلاقات العربية، والعربية - الفلسطينية، عكستها نتائج القمة الاستثنائية. وفي الوقت نفسه، عمدت بعض الجهات العربية الى تأكيد مواقفها السياسية إزاء مسألة الصراع العربي - الاسرائيلي، والتحركات السياسية المتعلقة بهذه المسألة، وبالقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر الصراع في الشرق الاوسط.

### استمرار المساعي لعقد القمة

واصلت المغرب والجامعة العربية جهودهما التي بدت منسقة لازالة العقبات أمام انعقاد القمة الطارئة في المغرب لبحث الحرب ضد المخيمات التي نفذتها حركة «أمل» واللواء السادس من الجيش اللبناني منذ ١٩٨٥/٥/١٩. ولهذا الغرض، بعث العاهل المغربي، الحسن الثاني، برسائل جديدة الى القادة العرب يوم ١٩٨٥/٧/١٦ قام بتسليمها مبعوثون مغاربة. وتتضمن هذه الرسائل اقتراحات جديدة تهدف الى ازالة الصعوبات أمام التتأم القمة، واقتراحات اخرى حول جدول اعمالها وموعدها ومكان انعقادها (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٥/٧/١٨).

وفي محاولة للتخفيف من حدة المعارضة السورية لانعقاد القمة الطارئة، اعلن الاردن، لأول مرة، أنه لن يعرض الاتفاق الاردني - الفلسطيني المعقود بين الطرفين، الاردني والفلسطيني، في شباط (فبراير) الماضي على مؤتمر القمة. وجاء الاعلان الاردني على لسان وزير الخارجية، طاهر المصري، عقب لقائه، على التوالي، مبعوث ملك المغرب وطارق عزيز، وزير الخارجية العراقي، حيث ابلغ الصحافيين في عمان «فيما يتعلق بالتحرك المشترك بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فاننا غير متحمسين لعرضه على القمة العربية» (الدستور، عمان، ١٩٨٥/٧/١٨).

وفيما جدد الاردن موافقته على عقد القمة، اكد العراق الموقوف نفسه على لسان وزير خارجيته الذي قال اثناء تواجده في العاصمة الاردنية ان «العراق يشعر بأهمية عقد القمة

تأجيل القمة الطارئة لبحث القضية الفلسطينية بمثابة امر مقرر في الاوساط الدبلوماسية في العاصمة المغربية» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/٢٦).

واستناداً الى بعض المعلومات، فإن تأجيل القمة اصبح امرأ مفروغاً منه بسبب النتائج التي حصل عليها المبعوثون المغاربة في العواصم العربية. وعزز هذه المعلومات أن الشاذلي القليبي لم يدل، في اعقاب اجتماعه الى الحسن الثاني بحضور المبعوثين المغاربة، بأي ايضاحات تمس جهود الجامعة العربية، كما لم يشر الى مسألة التأجيل، واكتفى بالاصرار على ضرورة «مواصلة المشاورات مع الدول العربية لاستكمال المعلومات اللازمة لتوفير اسباب النجاح لهذا اللقاء التاريخي» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/٢٦).

كذلك، لوحظ اصرار من قبل الاردن على عقد القمة. وبهذا الخصوص وصل رئيس الديوان الملكي، مروان القاسم، الى الرباط لتسليم العاهل المغربي رسالة من الملك حسين. وهناك صرح القاسم بأن «الرسالة تتعلق بالتأييد التام من جانب الاردن لدعوة الملك الحسن الثاني لعقد القمة الطارئة التي ستبحث قضايا مصرية للامة العربية» (المصدر نفسه).

وبينما ساد اعتقاد بأن الجهود العربية ستوجه نحو العمل على تأمين انعقاد مؤتمر القمة العادي المفترض أن يتم في الرياض بعدما رجحت كفة تأجيل القمة الطارئة، حدثت مفاجأة تمثلت في اعلان الملك الحسن الثاني، يوم السبت ١٩٨٥/٧/٢٧، عن «أن قمة عربية طارئة ستعقد يوم ٧ آب (اغسطس) القادم في المغرب، ويتضمن جدول اعمالها بندين: الاول إزالة الخلافات بين الدول العربية؛ والثاني بحث القضية الفلسطينية». وقال: «إن مسألة عودة مصر إلى الجامعة العربية لن تطرح في القمة» مشدداً على اهمية بحث القضية الفلسطينية بالقول «إن القضية الفلسطينية يجب أن تكون محل دراسة في إطار مقررات قاس العام ١٩٨٢».

وعن التحرك الاردني - الفلسطيني ذكر

الولايات المتحدة الاميركية. وقد حملت سوريا بعنف على الوفد المشترك. وقالت المصادر الرسمية في دمشق: «إن كل عضو فلسطيني إختير للمشاركة في الوفد المشترك يعرف، سلفاً، أنه سيجري مفاوضات مع اسرائيل. فبعد مفاوضات مستمرة بين عرب اميركا وبعد رحلات مكوكية الى واشنطن ولندن وتل أبيب وبعض العواصم العربية، أعلن... [عن] مجموعة من الاسماء الفلسطينية للتفاوض... رفضتها اسرائيل بسرعة، بشكل ملفت للانتباه، الأمر الذي يوحي بأن اسرائيل تسعى للحصول على مزيد من التنازلات. واليوم يمكن للمواطن العربي أن يعي، بوضوح، أبعاد المؤامرة التي نفذها بدقة النظام الاردني منذ اعلانه عن مشروع المملكة المتحدة، مروراً باحياء البرلمان الاردني فاتفاق عمان الذي اعطى النظام مهمة التفاوض باسم الفلسطينيين. واليوم، يسعى النظام للحصول على اجماع عربي لتنفيذ هذه المهمة» (تشرين، دمشق، ١٩٨٥/٧/٢٢).

ووسط هذه الاجواء، ظل الهاجس الاساسي للمراقبين التساؤل حول امكانية انعقاد القمة الطارئة في المغرب، لاسيما بعدما استقبل الملك الحسن الثاني الذي وجه الدعوة الى القمة بصفته رئيساً لأخر قمة عربية عقدت في فاس العام ١٩٨٢، الشاذلي القليبي، الامين العام للجامعة العربية، حيث حمل هذا الأخير نتائج اتصالاته في كل من السعودية والكويت وسوريا. ولحت مصادر دبلوماسية عربية تتابع التطورات عن كئيب الى «أن العاهل المغربي ما كان ليوجه دعوة الى القمة الطارئة لولم تعقد القمة الاخيرة [قمة فاس] في بلاده. ولهذا، فهو يحرص، حرصاً شديداً، على أن يليه دعوته اكبر عدد من [ملوك ورؤساء] الدول العربية. ورجحت المصادر نفسها أن يبيت [في] موضوع عقد القمة في اجتماع لوزراء الخارجية العرب يتوقع [التأمامه] في المغرب خلال الايام القليلة القادمة» (النهاري، بيروت، ١٩٨٥/٧/٢٥).

ولكن لاح فيما بعد «أن الجهود المغربية وجهود الجامعة العربية من أجل الاسراع في عقد القمة الطارئة قد اصيبت بانتكاسة، حيث اصبح

«اننا قررنا أن نلتزم قرارات فاس، لقد سمعنا أن هناك تحركاً أردنياً - فلسطينياً مشتركاً. الأردن بلد مستقل، والمنظمة هي الناطق الشرعي باسم الفلسطينيين. إن للأردن والمنظمة حريتهما وسيادتهما، لكنهما، أيضاً، عضوان في الجامعة العربية. لذلك، فإن حرية الجانبين مقيدة، وسأطلب من الملك حسين وباسر عرفات اطلاعنا على خطة التحرك السياسي المشتركة بينهما. وإذا كان هناك زيادة فإنها ستشطب من الخطة» (النهار، ١٩٨٥/٧/٢٨).

وعلى الفور، رحب الأردن بالاعلان المغربي. وشدد الملك حسين على أهمية انعقاد القمة العربية قائلاً: «إن هناك قضايا عربية حيوية ملحة، على الأمة العربية ان تجتمع لمعالجتها. ومن هذه القضايا العدوان الذي تشنه ميليشيات حركة 'أمل' ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، والعدوان الإيراني على العراق، وضرورة تمكين مصر من القيام بدورها في نطاق الجهود العربية المشتركة لخدمة قضايا الأمة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية».

وعن الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، أكد العاهل الاردني «أن الجانبين لن يقدموا اسماء جديدة للأميركيين» (وكالة الانباء الاردنية (بثرا)، عمان، ١٩٨٥/٧/٢٨).

أما الموقف السوري من دعوة الحسن الثاني، فتمثل بالرفض الشديد لفكرة انعقاد القمة الطارئة. وفي هذا الصدد، أعلنت الحكومة السورية، رسمياً، أنها قررت عدم حضور المؤتمر الاستثنائي. وجاء في بيان رسمي: «إن دعوة الحسن الثاني لعقد القمة تتعارض مع كل القواعد والضوابط المتعارف عليها بين الأمم والشعوب بالنسبة لمثل هذا النوع من المؤتمرات، لأن المؤتمر الطارئ أو الاستثنائي يعني أن هناك أحداثاً هامة برزت واستجدت وتستدعي السرعة في عقد المؤتمر ولا تحتمل التأجيل حتى ولو كانت هناك مواعيد لمؤتمرات عادية. ونحن لا نرى أنه برزت أحداث جديدة هامة على الساحة العربية خلال هذه الفترة تستدعي عقد مؤتمر قمة عربي طارئ، كما أنه من المعروف أن مؤتمرات القمة

تجري عادة في اطار وفاق عام بين الملوك والرؤساء العرب. إن الاصرار على الدعوة لعقد القمة الاستثنائية، رغم انعدام مبرراتها، انما يعني الدعوة الى مؤتمر محوري تقسمي وليس تضامنياً. وهذا من شأنه أن يخدم اعداء الامة العربية، خاصة وان المطلوب من المؤتمر [هو] أن يعطي بعض اطراف العرب المتورطين في مخطط استسلامي مهين للامة العربية ويهدد مستقبلها بافدح الخسائر والاختار. وبصورة واضحة، مطلوب تمرير اتفاق كامب ديفيد، ومباركة واعطاء الزخم للحلقة الجديدة والأخطر في نهج كامب ديفيد والمتجسدة في اتفاق عمان. إن سوريا، انطلاقاً من شعورها بالمسؤولية القومية ومع حرصها على قيام تضامن عربي فعال مؤهل للصمود في وجه اعداء الامة العربية، قررت عدم حضور المؤتمر الاستثنائي الذي يدعو اليه الملك الحسن الثاني. وهي اذ تتخذ هذا الموقف فانما تتمسك بخط الصمود الذي اكدته مؤتمرات القمة العربية السابقة، وتثق بان خط الاستسلام لن يستطيع أن يفرض نفسه على الحكومات والشعب العربي» (البعث، دمشق، والسفير، بيروت، ١٩٨٥/٧/٢٩).

وفي الجزائر، لاحظ المراقبون انه على الرغم من اعلان الحسن الثاني عن موعد القمة، فان الحكومة الجزائرية تجاهلت هذا الاعلان، في حين اكدت الكويت انها ستحضر المؤتمر شريطة أن يسبق ذلك لقاء لوزراء الخارجية العرب للتنسيق والاعداد لمؤتمر القمة (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/٢٩). أما في القاهرة، فقد اشار متحدث باسم الخارجية المصرية الى أن مصر «ليست معنية مباشرة بأمر هذه القمة»، لكنه اعرب عن امل مصر في «أن يفضي مؤتمر القمة، في المقام الاول، إلى تسوية المنازعات العربية». وأضاف: «إن القاهرة لن تطلب من أية دولة عربية طرح مسألة عودة العلاقات المصرية العربية. إن موقفنا يتمثل، من حيث المبدأ، في اننا لسنا المطالبين بعودة العلاقات» (الاهرام، القاهرة، ١٩٨٥/٧/٢٩).

وفي مجاملة واضحة للموقف السوري، أعلن لبنان، على لسان رئيس وزرائه، رشيد

عن وزير الاعلام، محمد عمر، قوله «أن الصومال سيحضر القمة العربية الطارئة، وأن المؤتمر سيساعد على تعزيز الوحدة العربية في مواجهة المشكلات المتزايدة» (النهال، ١٩٨٥/٨/٢).

اما ليبيا، فقد تحركت على أكثر من محور لتعطيل انعقاد القمة. وبهذا الشأن «أجرى الرئيس الليبي معمر القذافي اتصالاً هاتفياً مع الملك الحسن الثاني لاقناعه بالغاء فكرة عقد القمة الطارئة، كما أجرى اتصالاً ثانياً مع الرئيس علي ناصر في عدن - كما قالت الاذاعة الحكومية - لدعم موقفها الراض لعقد القمة» (وكالة الجماهيرية للانباء (جانا)، ١٩٨٥/٨/٢).

وفي هذه الاثناء، كررت سوريا رفضها لعقد القمة. وفي حديث وجهه الرئيس حافظ الاسد الى الجيش السوري، في الذكرى الاربعمين لتأسيسه، قال: «إن التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني هو شرط اساسي لتحقيق السلام، لأن هذا التوازن يعيد الحقوق إلى اصحابها». وتحدث الاسد عن الوضع العربي الراهن تجاه القضية الفلسطينية، وقال: «إننا نرى من حولنا أنظمة واطرافاً عربية تتهاوى على طريق الاستسلام وتفترط بالقضية، وليس امامنا، في سوريا، الا أن نضاعف جهودنا لتعزيز صمود شعبنا ومنع الانهيار العربي الذي تخطط له الصهيونية العالمية» (الوطن، الكويت، ١٩٨٥/٨/٢).

اما الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد سعيا الى تنسيق مواقفهما في القمة، قبيل بدء اعمالها. وفي هذا الاطار، بحث العاهل الاردني مع ياسر عرفات في عمان، أهمية تنسيق مواقفهما المشتركة في القمة الطارئة على اعتبار أن هذه القمة ستناقش التحرك السياسي المشترك للجانبين. وذكرت مصادر رسمية في عمان، أن الزعيمين اكدا أهمية انعقاد القمة وتعزيز التضامن العربي وبناء موقف موحد لمواجهة التحديات والاطار ووقف نزيف الدم الفلسطيني في لبنان وتعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة. واضافت المصادر نفسها أن الحسين وعرفات اكدا أن

كرامي، رفضه المشاركة في القمة الطارئة. وقال كرامي في تصريح رسمي: «إن لبنان لن يشارك في القمة إلا في ظل الاجماع العربي» (السفير، ١٩٨٥/٧/٣٠).

وفيما يتعلق بالموقف السعودي، اعتبر دبلوماسيون خليجيون أن المملكة العربية السعودية ستوافق على دعوة الحسن الثاني وتشارك في القمة (رويترز، ١٩٨٥/٧/٣٠). واعتبرت السعودية من جانبها «أن أهمية عقد القمة الطارئة تنبع من أن هذا الاجتماع سيضع زعماء العالم العربي أمام مسؤولياتهم التاريخية المؤتمنين عليها بعد التطورات العربية والتي تتطلب اتخاذ موقف عربي موحد. واعربت مصادر رسمية عن املها في أن يتم القضاء على الخلافات العربية واستثمار التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك على اعتبار أن منظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي للفلسطينيين باجماع عربي» (عكاظ، الرياض، ١٩٨٥/٧/٣٠).

وفي الخرطوم، أعلن السودان أنه سيشارك في اعمال القمة العربية الطارئة. واستناداً الى متحدث باسم المجلس العسكري الانتقالي، «فإن رئيس المجلس، الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب، سيرأس الوفد السوداني إلى القمة، طالما سيتم بحث القضية الفلسطينية» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/١). واعلنت حكومة اليمن الديمقراطية، على لسان متحدث باسم خارجيتها، «أن هذه القمة لا جدوى لها. ولهذا، لا بد من إعداد جيد وكامل لعقد قمة عربية، عادية، وضمان نجاحها لخدمة الصف العربي» (المصدر نفسه).

وفي الوقت الذي بدأ فيه المغرب الاستعداد لعقد القمة على أرضه، اكدت تونس موافقتها على المشاركة، فيما حددت الجزائر، نهائياً، موقفها من القمة وذلك بعدم حضورها «لأنها مبعث للانشقاق، ولأنها لن تحدد اسلوباً عملياً لدعم القضية الفلسطينية» (وكالة الصحافة الفرنسية و وكالة الانباء الجزائرية، ١٩٨٥/٨/١).

ومن مقديشو نقلت وكالة الانباء الصومالية

التسسيق المشترك بين الجانبين سيدعم تحركهما لصالح القضية الفلسطينية (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٨/٤).

وفي اليوم التالي لاجتماع حسين - عرفات، استقبل العاهل الاردني جون وايتهيد، نائب وزير الخارجية الاميركي، الذي بدأ بالاردن جولة تشمل اربع دول في الشرق الاوسط. واذيع رسمياً أنه «عرضت في اجتماع الجانبين، الاردني والاميركي، تطورات الاوضاع في الشرق الاوسط وضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة تحت رعاية الامم المتحدة، يحضره جميع الاطراف المعنية» (الراي، عمان، ١٩٨٥/٨/٤).

وفي نفس اليوم، بحث زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن، مع المسؤول الاميركي مسألة اللقاء المحتمل بين وفد اردني - فلسطيني مشترك، والطرف الاميركي (بغرا، ١٩٨٥/٨/٤).

وقد رأت دمشق في جولة وايتهيد انها تعطي دفعا للنظام الاردني من أجل بدء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل.

ولاحظت اوساط دبلوماسية عربية أن سوريا سعدت من حملتها على ملك المغرب والقمة الطارئة. وفي هذا السياق، اتهمت الحكومة السورية الملك المغربي «بأنه يسعى إلى تخريب الجامعة العربية، ومنع قيام تضامن عربي حقيقي». وقالت: «إن النظام المغربي يريد ربط امكانات الامة العربية بالعقل التكنولوجي الاسرائيلي لنشر الرفاه وتسخير إمكانيات هذه الامة لخدمة الاغراض الصهيونية التوسعية، وهذا يعني تخريب التضامن العربي، وأحد مقوماته وهو الجامعة العربية، وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية» (تشرين، ١٩٨٥/٨/٥).

#### ليبيا: موافقة مشروطة

وفي تطور مفاجئ، اعلنت ليبيا عن استعدادها للمشاركة في القمة الطارئة «إذا كانت مستعدة لحاكمة النظامين الاردني والعراقي على الجرائم التي ارتكباها بإعادتهما العلاقات مع النظام المصري» (رويترز وجانا، ١٩٨٥/٨/٥).

وتعزز الاعتقاد لدى اوساط عربية رسمية بإمكانية المشاركة الليبية في القمة بعد حضور وفد رمزي ليبي اعمال مؤتمر وزراء الخارجية العرب للتمهيد لاجتماعات القمة الطارئة. وبالفعل، شارك الوفد في الاجتماع الوزاري بتاريخ ١٩٨٥/٨/٥، في الدار البيضاء. واتفق الوزراء على صيغة مرنة بشأن جدول اعمال القمة ملخصها أن تقدم رئاسة المؤتمر تقريراً حول الاجتماع التمهيدي للقمة. وقد وصف وزير الخارجية السعودي نتائج الجلسة التمهيدية بأنها «كانت جيدة، وأن اجتماع وزراء الخارجية كان تحضرياً، والمهم الآن ان نعمل على حسم الخلافات». والواقع ان الخلاف الذي نشب بين الوفد الليبي والوفد العراقي أدى الى الحيلولة دون مناقشة البند الثاني المطروح على جدول اعمال القمة وهو القضية الفلسطينية. وأمام الآراء المختلفة لم يجد وزراء الخارجية مخرجاً سوى الاتفاق على سماع وجهات نظر كل دولة حول مسألة «تنقية الاجواء العربية»، وبالتالي رفعها في تقرير شامل الى رئيس المؤتمر، الملك الحسن الثاني، ليرفعها، بدوره، الى القمة. وذكرت مصادر المؤتمر إنه سيصار، في الغالب، إلى تسوية الخلافات الطارئة في الساحة العربية في اطار نصوص ميثاق التضامن العربي الصادر عن مؤتمر القمة الذي عقد في الدار البيضاء العام ١٩٦٥. وأشارت المصادر نفسها إلى ان البحث خلال القمة سيشمل مجموعة الاسس الخاصة بوضع صيغة نهائية لمشروع ضوابط العمل العربي المشترك، وعلى رأسها اعطاء الاولوية في اهتمامات اي تحرك لحل الخلافات السورية - الفلسطينية، والتمسك بقرارات القمم السابقة في ما يتعلق بمسألة الصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية (الشرق الاوسط والوطن، ١٩٨٥/٨/٦).

وقبل انعقاد القمة بفترة قصيرة، كانت الاتصالات مع سوريا ما تزال مستمرة من أجل اقناعها بالمشاركة. ولحت اوساط سياسية سعودية الى ان المملكة «قلقة من قرار بعض الدول العربية مقاطعة القمة. وذكرت أن الملك

فهد اتصل مع الرئيس السوري حافظ الاسد، والرئيس الليبي معمر القذافي، لضمان مشاركة بلديهما» (النهار، ١٩٨٥/٨/٦).

غير ان الآمال تبذرت نهائياً ازاء امكانية مشاركة سوريا في القمة. وصرح ياسين رجوح، وزير الاعلام السوري، «بأن بلاده مستعدة لحضور القمة إذا تضمن جدول أعمالها بنوداً لتحقيق تضامن عربي فعال». لكنه اضاف «أن سوريا لن تشارك في اي مؤتمر يبحث في عودة مصر إلى الصفوف العربية وفي اتفاق عمان والمخيمات الفلسطينية» (الثورة، ١٩٨٥/٨/٦).

#### انعقاد القمة

عقدت القمة الطارئة بتاريخ ١٩٨٥/٨/٧ في الدار البيضاء، وجاء انعقادها مخالفاً للتقليد الساري الذي لا تعقد فيه القمة إلا على قاعدة الاجماع. ومثلت ٩ دول عربية إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية بملوكها أو رؤسائها أو امرائها، وهي الاردن والامارات والبحرين وجيبوتي والمغرب وموريتانيا والصومال والسودان وقطر، فيما مثلت تونس واليمن الشمالي برئيسي الوزراء فيهما، ومثلت السعودية والكويت وعمان والعراق إما بولي العهد أو بنواب رؤساء الوزراء.

وأظهرت المشاورات واللقاءات التي جرت يوم الافتتاح أن الموضوع الفلسطيني هو اساس التنام القمة وانه كان الدافع الحقيقي للدعوة اليها وخاصة الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت في اواخر شهر أيار (مايو) الماضي. وقد اعتبر مصدر عربي شارك في القمة أن اجتماع الدار البيضاء هو قرار سياسي، ومجرد انعقاده هو انتصار لهذا القرار وهو بالتالي نجاح للقمة (الوطن، ١٩٨٥/٨/٧).

والسؤال الذي تردد في اروقة المؤتمر عشية انعقاده، هو: هل تكثفي الدول الحاضرة من القمة، كونها الاكثرية، بتأكيد قدرتها على ضمان إلتمامها أم انها تصر على الحصول على مباركة، ولو عمومية، لسياساتها؟ وقد اعتبرت بعض الجهات العربية قمة

الدار البيضاء «قمة تمهيدية» للقمة العادية. وإذا نجح الملوك والرؤساء المجتمعون في الدار البيضاء في الاتفاق على موعد محدد لقمة الرياض والتزام هذا الموعد علناً ورسمياً، فإن ذلك سيعتبر انجازاً لا بأس به (النهار، ١٩٨٥/٨/٧).

ولاحظت مصادر المؤتمر أن الوفد السعودي حرص على أن المملكة ترى في اجتماع الدار البيضاء لقاء للتشاور لا قمة للقرار، وأن لجنة تنقية الأجواء العربية ستتولى توفير الشروط لانعقاد القمة الدورية في الرياض قبل نهاية العام الجاري. وبدأ على سؤال صحفي حول احتمال طرح موضوع عودة مصر، أكد وزير الخارجية العراقي، طارق عزيز، «أن بلاده لن تبادر بإثارة هذه القضية» (المصدر نفسه).

غير ان مصادر اخرى أشارت إلى أن الاتجاه السائد في المؤتمر، بالنسبة للقضية الفلسطينية، يتلخص في استعراض ما تم التوصل إليه بشأن هذه القضية ومستجداتها، لعرضها على القمة الخريفية المقبلة بين الرئيس رونالد ريغان والزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيف (الوطن، ١٩٨٥/٨/٧).

وطبقاً لمعلومات موثوقة، فإن هناك أكثر من مسألة تتعلق بالقضية الفلسطينية، من بينها رغبة الاردن في مباركة المجتمعين في القمة العربية الطارئة الاتفاق الاردني - الفلسطيني للحرك المشترك، وهذا ما دعا الملك حسين إلى طلب مساندة وتأييد خطة العمل الاردنية - الفلسطينية المشتركة، تمهيداً لاحلال السلام في الشرق الاوسط وحل القضية الفلسطينية. ففي كلمته في المؤتمر، وصف العاهل الاردني «الاتفاق الاردني - الفلسطيني بأنه الفرصة الاخيرة التي يجب انتهازها، اذا لم تكن هناك رغبة في الاعلان عن موت المسألة الفلسطينية». واعلن «عن اخلاصه لخطة السلام الصادرة عن قمة فاس». وأشار «إلى انها بحاجة الى التطبيق». كما أشار إلى «أن الاردن لا يعتزم أن يحل محل منظمة التحرير الفلسطينية». غير أنه أكد أن «الاصل واحد والمصالح المشتركة للشعبين الاردني والفلسطيني واحدة». وأوضح «ان علاقات

الشعبين، التاريخية والديمقراطية، واحدة وان هناك تكاملاً اقتصادياً بينهما» (الدستور، ١٩٨٥/٨/٨).

وفي كلمته التي ألقاها بعد خطاب الملك حسين، قال امردولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني «انه يضع كامل ثقته في الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وان احداً من المشتركين في القمة لا يعتقد العكس» (الرأية، الدوحة، ١٩٨٥/٨/٨).

ومن ناحيته، حدد الملك الحسن الثاني عاهل المغرب هدفاً وحيداً للقمة وهو المصالحة العربية التي اكد اهميتها بالنظر الى قرب انعقاد لقاء القمة الاميركي - السوفياتي في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. ووجه الحسن الثاني حديثه الى الغائبين عن المؤتمر (سوريا وليبيا ولبنان والجزائر واليمن الديموقراطية) فتحدث بلهجة مفعمة بالانفعالات «مؤكداً أن قلبه وعقله يشعران بالأسى لأنه يرى مقاعد الغائبين خالية» (وكالة الانباء الفرنسية، ١٩٨٥/٨/٨).

وفي الحقيقة، فان الموضوع الاصعب الذي واجهه المؤتمر هو المتعلق بتطور القضية الفلسطينية خصوصاً الموقف من التحرك الاردني - الفلسطيني، حيث صادف بعض العراقيين الناجمة عن تباين في وجهات النظر بين الفريقين المعنيين وهما الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. فمن جهة، شدد الاردن بلسان الملك حسين «على اهمية دعم الملوك والرؤساء لهذا التحرك وتأييدهم له ووضع جهودهم وامكانياتهم وراءه، لأن اي تراجع فيه سيعفي بعض الدول من مسؤولياتها وسترتاح لذلك، وسيعيدنا الأمر إلى نقطة السكون والشلل حيث لم تنفع في الماضي تأكيدات الحق والعدل ولن تغير الشكوى من استمرار العدوان» (النهان، ١٩٨٥/٨/٩)؛ ومن جهة اخرى، بدا أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن ميالة إلى طرح اتفاق عمان من هذه الزاوية. وحجتها في ذلك أن «الاتفاق ثنائي ولا حاجة إلى طرحه على القمة في هذا الشكل. وتردد أن الموقف الفلسطيني تابع من الحرص على عدم زيادة الانقسامات واثارة المزيد من الحساسيات مع بعض الاطراف

العربية» (المصدر نفسه).

وفي حين اعتبرت الاوساط العربية أن الموقفين، الاردني والفلسطيني، يعكسان تبايناً في وجهات النظر وليس خلافاً، فانه خشي ان يؤثر هذا التباين على ماهية القرارات المتوقعة والتي سُكلت لجنة خاصة لصياغتها شارك فيها ياسر عرفات وزيد الرفاعي. ومن أجل ذلك، تدخل الحسن الثاني وطلب عقد خلوة، في قاعة جانبية، ضمته وعرفات والرفاعي والشاذي القلبي، وذلك من أجل الخروج بصياغة قرارات معتدلة، خصوصاً فيما يتعلق بالتحرك الاردني - الفلسطيني المشترك (المصدر نفسه). كما اضطر القادة العرب المجتمعون إلى تأجيل الجلسة الختامية حتى تاريخ ١٩٨٥/٩/٩ لاعطاء مزيد من الوقت لاجراء مناقشات مستفيضة حول نص البيان الختامي.

وفي قراءة للبيان الختامي، لوحظ أن المؤتمر لم يصدق رسمياً على اتفاق عمان، ولكنه اشار في فقراته المتعلقة به إلى أنه «سجل بكل تقدير الشروح الضافية التي قدمها الملك حسين والاخ ياسر عرفات عن انسجام خطة التحرك الاردنية - الفلسطينية مع خطة فاس العربية للسلام». كما رحّب المؤتمر باتفاق عمان باعتباره «خطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي من اجل تسوية سلمية ومعادلة وشاملة تضمن انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٨/٩).

ردود الفعل على بيان القمة

تراوحت ردود الفعل العربية على بيان قمة الدار البيضاء بين الترحيب والارتياح وبين التنديد والامتناع. ولكن القاسم المشترك لهذه الردود انصب على اهمية تنقية الاجواء العربية لصالح قضية العرب المركزية، القضية الفلسطينية.

ففي المنامة، قال وزير الخارجية البحراني «إنه تم الاتصال مع سوريا من خلال المؤتمر، وان قمة الدار البيضاء كانت قمة مصالحة، حيث تركزت الجهود على تنقية الاجواء العربية



مجهوداً من أجل تشكيل الوفد وانهاء المشاكل المتعلقة به، كما [اننا] نحث الادارة الاميركية على ان تبدأ الحوار لان هذا [الحوار] قد يمهد لخطوات مقبلة ولا داعي للاعتراض، من أن آخر، على الاشخاص لانهم ليسوا اكثر من وسيلة.... (الاهرام، ١٢/٨/١٩٨٥).

ومثلما كان متوقعاً، فان الموقف السوري عبر عن سخط الحكومة السورية على نتائج القمة فاعتبرت «ان من حضر مؤتمر الدار البيضاء يتحمل مسؤولية الانحراف القومي الخطير، خاصة بعد ان اعتبر اطراف كامب ديفيد غموض بيان القمة غطاءً صالحاً لمواصلة عملية الاستسلام وتصفية القضية الفلسطينية. ان ما اسفرت عنه 'قمة الاستسلام' يؤكد انها كانت قمة للتراجع والانقسام والركوع لاميركا واسرائيل، وعلى الامة العربية، وجماهيرها الصامدة، ان تكثف جهودها ونضالها لتطبيق افرزات هذه القمة واحباط مخططات المستسلمين الذين سيحاولون التستر ببيان هذه القمة الهش، لتنفيذ اخطر جريمة بحق الامة العربية عبر مفاوضة اسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية» (الثورة، ١٢/٨/١٩٨٥).

وفي مقابل ذلك، حرص الاردن على الاشادة بنتائج قمة الدار البيضاء. وجاءت الاشادة على لسان الملك حسين نفسه وفي رسالة وجهها الى الامير حسن، ولي العهد، حيث قال: «ان اجتماعنا كان موقفاً مسؤولاً ايجابياً في كل ما تصدى لبحثه من شؤون الامة رغم كل ما بذل للحيلولة دون التتاسم». وبدوره، قال وزير الخارجية الاردني، طاهر المصري: «ان المؤتمر كان ناجحاً ومرضياً، وسيعطينا دفعة لمواصلة عملية السلام مع الولايات المتحدة». وقال: «ان الزعماء العرب اكدوا تأييدهم للسيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ممثلاً للفلسطينيين» (صوت الشعب، ١٢/٨/١٩٨٥).

### زيارة مورفي

في غضون ذلك، شهدت العاصمة الاردنية نشاطاً دبلوماسياً واسعاً وسط تكهنات مفادها ان

لدفع قضية فلسطين الى امام. واعرب عن امله بانعقاد القمة القادمة قبل نهاية العام الحالي وان تتم بحضور الجميع» (الانباء، الكويت، ١٠/٨/١٩٨٥). وفي الكويت، صرح نائب رئيس الوزراء وزير خارجية الكويت بـ«ان مؤتمر القمة انتهى بإنجاز طيب عبر عنه البيان الختامي»، وتمنى «ان يتكرر هذا اللقاء في القمة العربية القادمة في الرياض» (الوطن، ١٠/٨/١٩٨٥). وقبل ان يغادر الدار البيضاء، عبر وزير خارجية الاردن عن ارتياح بلاده للموقف الذي خرجت به القمة حيال التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك ووصفه بأنه «ممتاز جداً» (النهار، ١٠/٨/١٩٨٥).

اما الوزير السعودي سعود الفيصل، فقال: «ان بيان المؤتمر واضح وجيد ومهم جداً، وان القمة سجلت منطلقاً لاعادة اللحمة والتضامن، كما تشكل خطوة اساسية وكبيرة في مسيرة العمل العربي المشترك». وعن الخطوات العملية لتحقيق المصالحة العربية اوضح «ان الامور مترابطة ومتشابكة والمهم البدء بخطوات المصالحة لصالح القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية» (المصدر نفسه).

وفي مؤتمر صحافي عقده ملك المغرب، اجاب رداً على سؤال حول عدم تشكيل لجنة لتصفية الخلافات السورية - الفلسطينية وكذلك الفلسطينية - اللبنانية: «اعتقد ان الفلسطينيين يظنون ان هنالك خلافات بينهم وبين اللبنانيين». وفي مجال الصراع العربي - الاسرائيلي، اعلن الحسن الثاني «استعداده للتفاوض مع اسرائيل اذا قدمت مشروعاً جدياً لتحقيق السلام في الشرق الاوسط» (الوطن، ١١/٨/١٩٨٥).

وفي القاهرة، تجاهل الرئيس المصري حسني مبارك، في خطاب القاها اثناء زيارة معسكر للشباب في الجيزة، في القاهرة، نتائج القمة، وقال: «إنني ادعو الجميع الى البحث عن اسلوب عملي لحل المشاكل العربية واتخاذ قرارات موحدة بدل إصدار التصريحات والشعارات. إن هذا هو الطريق العملي لحل القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية». وعن تشكيل الوفد الاردني - الفلسطيني، قال: «نحن نبذل

أن مورفي سينقل وجهة النظر الاردنية هذه الى الحكومة الاسرائيلية خلال زيارته الى تل ابيب» (وكالة الانباء القطرية، الدوحة، ١٥/٨/١٩٨٥).

وفي اشارة لفتت الانتباه، نسب النائب الفرنسي، الديغولي، جان دو لييكوفسكي، إلى الملك فهد قوله له «انه يؤيد الخطوة الاردنية - الفلسطينية الهادفة إلى تحريك عملية السلام في الشرق الاوسط وحل القضية الفلسطينية على الرغم مما قيل عن الموقف السعودي في قمة الدار البيضاء». وقال دو لييكوفسكي: «إن الملك فهد عبر لي، بوضوح، عن دعمه الكامل لمبادرة السلام الجارية. كما ان الامير سعود الفيصل، وزير الخارجية، تحدث باللغة نفسها». وأشار الى «أن الدعم السعودي [هذا] ظل غير معطن بسبب رغبة السعودية في مراعاة جانب سوريا، و[يرجع] الى أن الرياض لن تتخذ موقفاً صريحاً إلا في اليوم الذي تتأكد فيه من ان الجميع يتجهون إلى المفاوضات لتحقيق السلام» (اللوموند، باريس، ١٦/٨/١٩٨٥).

وفيما يتصل بجولة مورفي، غادر المبعوث الاميركي عمان بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٥ بعدما عقد جولة من البحوثات مع الملك حسين ورئيس الوزراء زيد الرفاعي. وصرح طاهر المصري، وزير الخارجية الاردني، بعد مغادرة مورفي بـ «أن الامور لا تسير بالسرعة التي كنا نعتقد بأنها ستسير فيها، ولكن لا يزال هناك أمل». وأضاف: «أن واشنطن لم تعلن، بعد، ما إذا كانت ستقبل بالاجتماع بشخصيات فلسطينية وردت اسماؤها في اللائحة التي نقلت إلى العاصمة الاميركية» (الدستور، ١٨/٨/١٩٨٥).

وحسب البعض، فإن الاردن أعلن رسمياً عن فشل مهمة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي في الشرق الاوسط. فقد ابلغ زيد الرفاعي المراسلين الصحافيين المعتمدين في عمان «بأن محادثات مورفي لم تفض إلى اتفاق بين الاردن والولايات المتحدة بشأن عملية السلام في المنطقة وبيدء حوار اميركي - اردني - فلسطيني» (الشرق الاوسط، ١٨/٨/١٩٨٥).

وفي دمشق، اعتبرت الاوساط الرسمية

تشهد عمان اجتماعاً بين الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك والوفد الاميركي، برئاسة ريتشارد مورفي الذي وصل عمان بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٥ مستهلاً جولة تشمل الاردن ومصر واسرائيل. وبعيد وصول مورفي، افادت مصادر مطلعة في عمان «أن لقاء اردنياً فلسطينياً عقد في نفس اليوم، حضره عن الجانب الاردني عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس الوزراء، وطاهر المصري، وزير الخارجية، وعن الجانب الفلسطيني السيد ياسر عرفات، وخليل الوزير (ابو جهاد)، عضولجنة «فتح» المركزية». ورأى مراقبون انه قد تكون للاجتماع علاقة بزيارة المبعوث الاميركي لعمان واحتمال اجراء حوار اميركي - اردني - فلسطيني. ولاحظوا ان هذا الاجتماع هو الاول بين مسؤولين اردنيين وفلسطينيين بعد القمة الطارئة في الدار البيضاء (النهار، ١٤/٨/١٩٨٥).

وفي اليوم الثاني لزيارة مورفي، استقبله الملك حسين وبعد ذلك استقبل ياسر عرفات. ولم يصدر شيء عن لقاء حسين مورفي في حين اذيع، رسمياً، بعد لقاء مورفي مع رئيس وزراء الاردن زيد الرفاعي «أن البحث تركز على تبادل الآراء في المسائل المتعلقة بالاعداد لالتقاء وفد اردني - فلسطيني مشترك مع وفد اميركي لاجراء حوار يمهّد الطريق امام مؤتمر دولي يقوم من خلاله العمل الجاد لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط بمشاركة جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية. وعلم أن الاتصالات بين الحكومتين الاردنية والاميركية سوف تستمر في هذا الشأن» (المصدر نفسه).

غير أن مصادر خليجية نقلت عن مصادر دبلوماسية في عمان قولها «أن مورفي اشترط خلال محادثاته مع المسؤولين الاردنيين اعتراف منظمة التحرير المسبق بقرار مجلس الامن ٢٤٢ وتعهدا، علناً، باعتبار الحوار مع اميركا مبدئياً للمفاوضات مع اسرائيل وذلك قبل شروع الوفد الاميركي بالجلوس الى الوفد المشترك. وقد رفض المسؤولون الاردنيون قبول هذين الشرطين ولكنهم تعهدوا بموافقة المنظمة عليها عقب مباشرة الحوار ونتيجة له. وازافت هذه المصادر

الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وصاحبة القرار المستقل في تحديد النهج الملائم لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك دعم العلاقات الايجابية بين الاردن والمنظمة» (فلسطين الثورة، ١٩٨٥/٨/٢٤). وقد ورد تأكيد الرئيس العراقي اثناء اجتماع عقده مع ياسر عرفات في العاصمة العراقية.

وفي إطار السياسة الرسمية المصرية بشأن ايجاد حل للقضية الفلسطينية، طالب الرئيس المصري حسني مبارك «اسرائيل بالدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لايجاد حل للقضية الفلسطينية» (الوطن، ١٩٨٥/٨/٢٤). واكد مبارك «تأييد مصر ل طرح القضية أمام مؤتمر دولي» وقال «إن الجهود المبذولة لتحريك عملية السلام وبدء الحوار الاردني - الفلسطيني مع الولايات المتحدة مستقبلاً لا ينبغي أن تتوقف طويلاً امام مشكلة اختيار اسماء اعضاء الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، كما لا يجب، ابدأ، التوقف عند شروط مسبقة تفرض على الجانب الاردني أو الفلسطيني». و اضاف «إن مصر لن تتوقف، في كل الاحوال، عن الاستمرار في بذل جهودها لتحريك عملية السلام» (المصدر نفسه). ولاحظ المراقبون أن الرئيس المصري لم يشر الى اتفاقات كامب ديفيد.

وفي موقف آخر، قال مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، اسامه الباز: «إن اتفاقات كامب ديفيد صيغة غير كافية لحل القضية الفلسطينية» مضيفاً في حديث اجراه معه تلفزيون ابو ظبي «إن مصر لم تسيء الى حقوق الشعب الفلسطيني في اتفاقات كامب ديفيد، وربما تكون قد نجحت من خلال كامب ديفيد في استعادة الاراضي المصرية، إلا انها لم تنجح في حل القضية الفلسطينية» (السفير، ١٩٨٥/٨/٢٦).

وفي معرض الحديث عن القضية الفلسطينية، قال العاهل السعودي فهد، في الكلمة التي وجهها إلى حجاج هذا العام: «إن الشعب الفلسطيني لا يريد أكثر من استرجاع

السورية مهمة مورني في المنطقة انها وصلت إلى طريق مسدود، على الرغم من الضجيج الدبلوماسي والاعلامي حولها حسبما أشار تعليق لاذاعة دمشق بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٥. كذلك، اعتبرت دمشق فشل مهمة مورني «أمراً طبيعياً، لأن التطورات في المنطقة أكدت أن خط الاستسلام يسير إلى طريق مسدود، وأن الصفقات المنفردة مصيرها الانهيار». واعتبرت «الموقف السوري المدافع عن القضية الفلسطينية والمتصدي للمخططات الاميركية في المنطقة هو موقف الجماهير العربية كلها» (البعث، دمشق، ١٨/٨/١٩٨٥).

وفي حديث خاص أدلى به وزير الخارجية الاردني، طاهر المصري، اوضح «أن وجهة نظر الاردن بشأن عملية السلام في الشرق الاوسط واضحة، وان احراز اي تقدم نحو اقرار السلام امر ممكن لو اخذت الولايات المتحدة بوجهة نظر بلاده الداعية إلى الفصل بين المفاوضات النهائية وبين التحضير لهذه المفاوضات عن طريق الحوار بين الادارة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية». واعلن «أن الاردن اكد للولايات المتحدة عبر مبعوثها مورني أن المرحلة الاولى لعملية السلام هي الحوار بين الولايات المتحدة الاميركية والوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، تنلوها، في وقت لاحق، مرحلة ثانية من المحادثات بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك قبل أي حديث عن الخطة الثالثة» (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٢٠).

واستناداً إلى مصدر رسمي في عمان فإن وزير الخارجية الاردني «كرر موقف الاردن المتعلق بضرورة انعقاد مؤتمر دولي لايجاد تسوية لمشكلة الشرق الاوسط، وحل القضية الفلسطينية، وذلك خلال محادثات اجراها طاهر المصري مع جاك بوس، وزير خارجية لوكسمبورغ، الذي وصل عمان يوم الثلاثاء ١٩٨٥/٨/٢٠ (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٨/٢١).

وفي بغداد، اكد الرئيس العراقي صدام حسين «دعم العراق وتأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية في نضالها العادل، وباعتبارها الممثل

حقه المسلوب والعودة إلى وطنه وامتلاكه حق تقرير مصيره فوق أرضه» (الرياض، الرياض، ١٩٨٥/٨/٢٦).

وفي بيان مشترك، ندد وزراء خارجية سوريا وليبيا وإيران باتفاق عمان بين الأردن وم.ت.ف. كما نددوا «بالمخططات الاستسلامية التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وفرض الحلول الجزئية» وراوا «أن هذه المحاولات التصفوية التي تجلت في اتفاق عمان الخياني تخدم المصالح الامريكية والصهيونية في المنطقة» (قتريين، ١٩٨٥/٨/٢٦).

وفي خطوة مفاجئة إعتبرتها مصادر دبلوماسية عربية إرضاء لسوريا، اقدمت حكومة اليمن الديموقراطية على اصدار قرار رسمي فحواه «أن الفلسطينيين المقيمين في اليمن الديموقراطي لن يعودوا قادرين على السفر بجوازات سفر صادرة عن حكومة عدن» (الخليج، الشارقة، ١٩٨٥/٨/٣٠). وطبقاً لمصادر ديبلوماسية، فإن حكومة اليمن الديموقراطية، ستقوم بإصدار وثائق سفر بدلاً من الجوازات للفلسطينيين على غرار تلك التي تعطياها إياهم البلدان العربية الأخرى (المصدر نفسه).

وكررت الحكومة السورية موقفها من مسألة حل القضية الفلسطينية وإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة، وربط تحقيق هذا السلام بإيجاد توازن استراتيجي مع اسرائيل. وفي هذا الاطار، قال العماد مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري، في خطاب القاہ أمام ضباط البحرية السورية عقب مناورات اجرتها في المياه الاقليمية: «إن سوريا تبذل جهودها لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو الاسرائيلي، لانه السبيل الوحيد لحل القضية الفلسطينية على اساس قيام سلام عادل في المنطقة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» (النهار، ١٩٨٥/٨/٣٠).

غير أن وزير الاعلام السوري، ياسين رجوح، شدد على اهمية «عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الامم المتحدة... تحضره الدولتان العظيمان كأساس لحل أزمة الشرق الاوسط ولايجاد حل

عادل ودائم يستند [إلى] احقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة على أرضه». وهاجم رجوح، الذي كان يتحدث أمام وفد صحافي الماني رافق وزير خارجية المانيا الاتحادية، هانس ديتريش غينشر، لدى زيارته دمشق، ياسر عرفات الذي «يسعى إلى حلول انفرادية» مشيداً في الوقت نفسه «بالدور الايجابي لجبهة الانقاذ [الوطني] الفلسطينية ونضالها لتحقيق اهداف الشعب الفلسطيني» (الثورة، ١٩٨٥/٩/١).

اما في القاهرة، فقد استقبل رئيس الوزراء المصري، كمال حسن علي، وفداً فلسطينياً زار القاهرة اوائل شهر ايلول (سبتمبر) وضم هاني الحسن وهمايل عبد الحميد (أبو الهول)، عضوي اللجنة المركزية لـ «فتح». ونسبت صحيفة «الجمهورية» المصرية إلى مصادر مطلعة قولها «إنه تم استعراض الاوضاع في الشرق الاوسط خلال اللقاء، والعلاقات بين مصر والمنظمة، وقد اتفق الجانبان على ضرورة التنسيق السياسي في هذه المرحلة من أجل الاستعداد للقاء القمة بين الرئيس الاميركي [رونالد] ريغان، والزعيم السوفياتي [مikhail] غورباتشيف» (النهار، ١٩٨٥/٩/٣).

وفي طرابلس الغرب، إعتبر الرئيس الليبي معمر القذافي القضية الفلسطينية «قضية كل العرب». وقال في خطاب القاہ في مدينة سبها الصحراوية: «إنني احذر من مجازر جديدة ضد الفلسطينيين واخشى أن يكون ثمن اتحاد سوريا ولبنان على حساب جثث الفلسطينيين، ولكن عندما يمس العمل الفلسطيني سيكون لنا موقف لأن القضية الفلسطينية هي قضية كل العرب» (القبس، ١٩٨٥/٩/٣).

ورداً على تصريحات وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتز، يوم ١٩٨٥/٩/٢، حول عدم اعتراف واشنطن بـ م.ت.ف. قال وزير الخارجية المصرية، عصمت عبد المجيد: «إن لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقط، الحق الشرعي في اختيار الممثلين الفلسطينيين للاشتراك ضمن وفد مشترك مع الأردن في محادثات مع الولايات المتحدة حول السلام في الشرق الاوسط». وقال:

للمصلحة العربية العليا، وخاصة تجاه القضية الفلسطينية (الرأي، ١١/٩/١٩٨٥).

وفي بغداد، أكد الرئيس العراقي استعداده للتعاون مع لجنة الوساطة العربية، وقال: «إن بلاده تدعم عمل اللجنة وتسعى إلى تحقيق التضامن وتعمل من أجله بالنظر إلى المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة العربية» (الشرق الأوسط، ١٣/٩/١٩٨٥).

وطبقاً لما أورده مصدر موثوق في اللجنة، فإن لجنة المصالحة العربية، قد توصلت إلى استنتاج هام بشأن المصالحة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية مفاده «أنه إذا ما تمت المصالحة بين دمشق وكل من عمان وبغداد، فإن المصالحة بين دمشق والمنظمة هي تحصيل حاصل». وأوضح المصدر «أن السوريين أعلموا اللجنة بهذه الحقيقة قبل أن تبدأ أعمالها، وهذا هو سبب عدم التقاء وفد المصالحة العربية مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات اثناء وجوده في عمان» (القبس، ١٣/٩/١٩٨٥).

وفي رواية لها من عمان ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ٤/٩/١٩٨٥ «أن لجنة المصالحة العربية نجحت في ترتيب لقاء بين مسؤولين أردنيين وسوريين في المملكة العربية السعودية». وتعدر على الوكالة معرفة ما إذا كان العراق سيشارك في هذا اللقاء.

في عمان «رحبت الأوساط الأردنية بهذا اللقاء، وأشارت إلى أن لكل من سوريا والأردن مواقف مبدئية متماثلة فيما يتعلق بضرورة التوصل إلى حل سياسي للنزاع في الشرق الأوسط في إطار مؤتمر دولي (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٤/٩/١٩٨٥). وذكر مصدر رسمي في عمان «أن التوصل إلى تنسيق في المواقف السورية - الأردنية أمر ضروري في مواجهة التهديدات الإسرائيلية للبلدين في الأيام الماضية». وأضاف المصدر «أن احتمال انعقاد قمة بين ريفان وغورباتشوف في تشرين الثاني (نوفمبر) القادم من شأنه أن يدفع الدول العربية إلى محاولة التوصل إلى اتفاق عام، وتحديد المواقف المشتركة بينها» (المصدر نفسه). وكان عضواً لجنة

«إن بلاده تؤيد اجراء حوار بين الولايات المتحدة ووفد أردني - فلسطيني مشترك يضم شخصيات يختارها السيد ياسر عرفات» مضيفاً «أنه يجب عدم فرض ممثلين فلسطينيين في الوفد المشترك من قبل اطراف اخرى غير منظمة التحرير» (المصدر نفسه).

وفي محاولة جديدة لتقييم الاوضاع الناجمة عن فشل مهمة مورفي الاخرى بدأ الاردن وم.ت.ف. سلسلة من المباحثات واللقاءات على مستوى القمة من اجل بحث الخطوات المشتركة الواجب القيام بها على صعيد التحرك الديبلوماسي والسياسي لاجاد حل للقضية الفلسطينية على ضوء فشل مهمة المبعوث الامريكى والتهديدات الاسرائيلية بضرب الاردن والاعلان الامريكى الاخير الذي تضمن عزم الادارة الامريكى على استئناف مهمة مورفي من جديد في المنطقة. وقد التقى ياسر عرفات فور وصوله عمان يوم ٧/٩/١٩٨٥ مع الملك حسين عاهل الاردن. وافادت المصادر الاردنية بـ «أنه قد جرى في اللقاء عرض شامل للموقف العربي الراهن والتطورات على الساحة الفلسطينية وخطوات التنسيق للمرحلة المقبلة على صعيد التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك في ضوء اتفاق عمان الموقع في الحادي عشر من شباط (فبراير) الماضي» (السفير، ٨/٩/١٩٨٥).

#### لجنة تنقية الاجواء

لعل التطور البارز في العلاقات العربية هو تحرك لجنة تنقية الاجواء العربية للقيام بمهمتها وفقاً لقرارات قمة الدار البيضاء التي عقدت يوم ٧/٨/١٩٨٥. وتضم اللجنة الامير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد ونائب رئيس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي، ومحمد مزالي، الوزير الاول التونسي، والشاذلي القليبي، الامين العام للجامعة العربية (الشرق الأوسط، ١١/٩/١٩٨٥).

وكانت اللجنة قد التقت في عمان بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٥ بالعاهل الاردني الذي أكد ترحيب بلاده بأي مسعى عربي مخلص ببناء، يهدف إلى جمع العرب وتوحيد صفوفهم توحياً

(١٩٨٥/٩/١٥).

وفيما يتعلق باللقاءات المصرية مع منظمة التحرير الفلسطينية أوائل شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٥، أكد الباز «نحن نعيد تقييم الموقف، وقد أبلغنا السيد ياسر عرفات بأرائه في هذا المنعطف ورؤيته بالنسبة للمستقبل، وأن هدفنا هو الحفاظ على قوة الدفع نحو السلام بدون أن نتخل عن حقوقنا الأساسية والتزامنا بالسلام. نحن علينا الالتزام نحو السلام، ويشترك في هذا الالتزام الأردنيون والفلسطينيون» (السفير، ١٩٨٥/٩/١٥).

وفي جدة، ونتيجة لمساعي لجنة المصالحة العربية، التقى رئيس وزراء الأردن زيد الرفاعي مع رئيس وزراء سوريا عبد الرؤوف الكسم. وهذا الاجتماع هو الأول على هذا المستوى منذ العام ١٩٧٨. وقد وصف الأمير عبد الله، استناداً إلى ما قالته إذاعة مونت كارلو بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٦، اللقاء بأنه هام. ووفقاً للإذاعة نفسها، نقلاً عن أوساط مطلعة في عمان، فإن المصالحة السورية - الأردنية التي تمثلت بلقاء الكسم - الرفاعي كبادرة على طريق التفاهم، يجب ألا تكون على حساب العلاقات الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

يوسف حسن

المصالحة العربية، الأمير عبد الله بن عبد العزيز والشاذلي القليبي قد زارا دمشق بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٣ وأجرىا مباحثات مع المسؤولين السوريين في إطار مهمتهما الساعية إلى عقد لقاء أردني - سوري في السعودية. وفي الوقت ذاته، كانت الأوساط السياسية السورية المطلعة في دمشق تتحدث عن الموعد والأسماء المقترحة للقاء التمهيدي مع الأردن (القبس، ١٩٨٥/٩/١٤).

وقد اعتبرت بعض الأوساط السياسية العربية الاجتماع الأردني - السوري تطوراً إيجابياً في العلاقات الأردنية - السورية (النهار، ١٩٨٥/٩/١٥).

وقبل أن يتم اللقاء السوري - الأردني في السعودية بيومين، قام الملك الأردني حسين بزيارة خاطفة إلى القاهرة أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس المصري حسني مبارك تناولت التنسيق بين البلدين قبل زيارتهما المقبلتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وعن تقييمه لمباحثات حسين - مبارك، قال أسامه الباز مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية: «إن محادثات العاهل الأردني مع الرئيس مبارك تركزت على مواصلة جهودهما المبدولة لتحقيق السلام العادل في المنطقة، وتحريك الأمور في اتجاه عملية السلام» (الاهرام،

## المقاومة الفلسطينية - دولياً

### التطورات في المنظر الدولي

استمر التحرك الأميركي في ظل الثوابت الأميركية - الاسرائيلية المعروفة، وشهدت بلدان المنطقة زيارتين هامتين لمسؤولين في الإدارة الأميركية. الأولى هي زيارة نائب وزير الخارجية الأميركية،

مع اقتراب موعد القمة الأميركية - السوفياتية في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، والتي ستصدر فيها قضية الشرق الأوسط قائمة القضايا الإقليمية على جدول أعمالها،

(فبراير)، والتقارب العراقي - الاردني - المصري، اضافة الى الروح «البراغماتية» المتمثلة في تخلي العرب عن شرط معرفة نتائج المفاوضات قبل الدخول فيها لحساب الدخول في المفاوضات أولاً قبل معرفة النتائج.

في هذه الاثناء، اثرت ضجة واسعة حول العلاقات السوفياتية - الاسرائيلية اثر الانباء التي سربها الاسرائيليون عن الاجتماع الذي عقد في باريس بين السفيرين السوفياتي والاسرائيلي هناك والمزاعم الاسرائيلية حول الشروط السوفياتية لعودة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. واعتبرت موسكو هذه الضجة محاولة لتشويه الموقف السوفياتي بما يسمح بتبرير المخطط الاميركي، وكانت مناسبة، ايضاً، لتجدد فيها موسكو ايضاح موقفها المبدئي، ليس فقط تجاه العلاقات مع اسرائيل وانما، ايضاً، تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي بشكل عام وتطوراته الراهنة، ولتجدد معارضتها لاتفاق عمان والمبادرة المصرية وكامل التحرك العربي نحو التسوية التي ترعاها الولايات المتحدة الاميركية؛ اضافة الى ان موسكو اتخذت موقفاً معارضاً من قمة الدار البيضاء وتبنت موقف المقاطعين له.

اما اوربا الغربية، فالتزمت جانب الصمت والانتظار، باستثناء بريطانيا التي تبنت موقفاً متطابقاً مع الموقف الاميركي فيما يخص مسألة الوفد المشترك وشكل واهداف التسوية المطروحة. وقامت رئيسة وزرائها، مارغريت تاتشر، في اواسط ايلول (سبتمبر)، بزيارة الى عدد من بلدان المنطقة شملت مصر والاردن.

وفي التقرير التالي نستعرض اغلب التصريحات التي صدرت عن مسؤولين، ووكالات انباء رسمية، اميركية وسوفياتية، حول مختلف تطورات القضية الفلسطينية خلال الفترة ما بين ١٩٨٥/٧/١٥ و ١٩٨٥/٩/١٥.

### الموقف الاميركي

قال الناطق بلسان الخارجية الاميركية، روبرت سمولي، في بيان عرض فيه التصور الاميركي لخطوات «عملية السلام» الاميركية:

جون وايتهيد، الى كل من الاردن ومصر واسرائيل والسعودية والمغرب في اوائل آب (اغسطس) الماضي وقبل ايام، فقط، من انعقاد قمة الدار البيضاء. وعلى الرغم من ان زيارة وايتهيد وصفت بانها استطلاعية املها تسلم وايتهيد لمنصبه الجديد، الا انه لم يبخل، في تصريحاته، في تحديد ما هو المطلوب من قمة الدار البيضاء، اميركياً. اما الزيارة الثانية فكانت لمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى، ريتشارد مورفي، الذي زار كلاً من عمان والقدس المحتلة والقاهرة ثم عاد الى عمان قبل رجوعه الى واشنطن مستخلصاً ان المنطقة تشهد «قدراً من البراغماتية يتيح فرصة فريدة للتقدم» في اتجاه التسوية الاميركية التي تستند - كما اكدها مراراً المسؤولين الاميركيون - على المفاوضات المباشرة والرفض المطلق لمشاركة م.ت.ف؛ وبالتالي على الخضوع الكامل لشروط الشريكين الاستراتيجيين، الولايات المتحدة واسرائيل. وفي هذا الاطار استمر الاجتياز الاميركي الذي اتخذ عنواناً له قضية الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، وبالذات قائمة الشخصيات الفلسطينية المشاركة فيه، والاجتماع المقترح بين هذا الوفد ووفد اميركي. وحسب التصريحات الرسمية فان مورفي لم يتمكن من تغيير القائمة ولا من اجراء اجتماع مع الوفد المشترك، وذلك بسبب عدم ضمان ان تتبع هذا اللقاء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. واذا كان من الصعب الحكم على جولة مورفي بالنجاح، فانه من غير الواقعي، ايضاً، الحكم عليها بالفشل، «فالسير في عملية السلام - كما يقول الاميركيون - يستوجب قدراً معيناً من التكتّم» كما انه ينطوي على «العديد من الخطوات المتغيرة». وعلى ضوء ذلك «سيجري الحكم على اية خطوات محتملة في ضوء الهدف الاخير، ألا وهو المفاوضات المباشرة. ومهما كانت نتائج جولة مورفي الاخيرة، فان الولايات المتحدة تنوي الاستمرار في استغلال التطورات «الاجابية» التي شهدتها المنطقة وهي - حسب ما تراها - تتمثل في عودة العلاقات الدبلوماسية بين الاردن ومصر، وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، واتفاقية ١١ شباط

«أن السير في عملية السلام يجب ان يبنى على الثقة المتبادلة والكاملة، ويستوجب قدرأ معيناً من التكم». وأضاف: «انه سيكون هناك العديد من الخطوات المتغيرة في العملية نحو هدف المفاوضات المباشرة... ويجب ان نناول، جميعاً، ان نخطو الى الوراء قليلاً، والا نحاول ان نصدر رد فعل على كل حدث او واقعة بذاتها كما لو انها كانت الى حد ما خارج العملية... وسيجرى الحكم على اي خطوات محتملة في ضوء الهدف الاخير، وهو اجراء محادثات عربية - اسرائيلية مباشرة».

وكان الناطق الاميركي يريد، بشكل غير مباشر، على تصريحات لرئيس وزراء اسرائيل، شمعون بيرس، رفض فيها اسماء فلسطينيين اقترحت لاجراء محادثات مع الولايات المتحدة في اطار وفد مشترك.

وقال الناطق باسم الخارجية، في بيانه: «ان قضية 'فيتو' على قراراتنا من طرف او [من] آخر قد اثرت، وليست هذه الطريقة التي نعمل بها... ان قرارنا حول الاجتماع الى الوفد المشترك سيتخذ في ضوء مشاوراتنا مع اصدقائنا في المنطقة، ولكنه سيكون قرارنا». تابع: «اذا كان هناك شيء سيساعد العملية [المفاوضات المباشرة] فسنقوم به، واذا كان سيعوق هذا الهدف، فمن الواضح اننا سنحاول تحاشيه» (السفير، بيروت، ١٩/٧/١٩٨٥).

وكان مسؤول اميركي كبير قد قال، في وقت سابق: «في مثل هذا الاجتماع مع الفلسطينيين، القضية المركزية هي ما اذا كان سيؤدي الى مفاوضات مباشرة وهو ما ينبغي ان يحدد مسبقاً، واذا لم يكن اجتماع مورفي بناء لهذه العملية فلن يكون هناك اجتماع» (المصدر نفسه).

وفي اليوم التالي، عاد المتحدث باسم الخارجية الاميركية، روبرت سمولي، الى القول ان الولايات المتحدة قد ترجئ قرارها بشأن الاجتماع بين وفد اميركي وآخر اردني - فلسطيني مشترك، وتطلب من الاردن، الذي قدم اليها لائحة باسماء الشخصيات الفلسطينية المرشحة للمشاركة في الوفد، تقديم اسماء اخرى

«اكثر قبولاً لدى اسرائيل». وقال سمولي: «ان الطريقة الوحيدة للوصول الى هدفنا، وهو السلام والامن في المنطقة اللذين يشاركننا فيهما جميع اصدقائنا هناك، هي عملية مشاورات ومباحثات مكثفة وشاملة». اضاف: «نحن لا نتحدث عن علاقات صدامية، فليس لهذا اي مكان في علاقاتنا مع اصدقائنا».

وبدا ان سمولي يحاول التخفيف من وقع تصريحاته السابقة مؤكداً «اننا سنتشاور مع اسرائيل... ان كل الاطراف اعلنت انه يجب على الولايات المتحدة اتخاذ قرارها في شأن اجتماع مورفي مع الوفد المشترك بمقردها»، ثم كرر موقف واشنطن من منظمة التحرير الفلسطينية القائم على عدم الاعتراف او التفاوض معها ما لم تعترف باسرائيل وبقرار مجلس الامن ٢٤٢.

وكان مسؤول اميركي قد ذكر في وقت سابق ان جورج شولتس ومساعدته ريتشارد مورفي يبحثان قائمة الاسماء الفلسطينية التي تسلمتها الادارة الاميركية من الاردن، والرفض الاسرائيلي لها. وعلق سمولي على ذلك بالقول: «ان احد الاحتمالات هو تأجيل اتخاذ القرار والطلب من الاردن اسماء اخرى اكثر قبولاً لدى اسرائيل» (المصدر نفسه، ٢٠/٧/١٩٨٥).

ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية عن مسؤولين في الخارجية الاميركية قولهم ان شولتس ومورفي سوف يطالعان الاسماء ويأخذان بعين الاعتبار رد الفعل الاسرائيلي ويقرران ما اذا كان ينبغي تحديد موعد للاجتماع، أو يقرران عدم الاجتماع، أو طلب اسماء وايضاحات اخرى من الاردنيين. وذكرت الصحيفة، نقلاً عن المصدر المذكور، انه من اصل سبعة اسماء تضمنها القائمة، فإن اربعة اسماء تعتبر مرفوضة وهي خالد الحسن ونبيل شعت وصلاح التعمري وحاتم الحسيني؛ اما الاسماء التي تتناسب مع المواصفات الاميركية فهي فايز ابو رحمة وحنا سنيوره وهنري كتن (المصدر نفسه).

وقد سارعت وزارة الخارجية الاميركية الى نفي نبأ نقلته وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية الرسمية حول اجتماع سيعقده مورفي مع وفد



اللائحة، فقال: «كما قلنا، نحن موافقون على عقد اجتماع مع وفد فلسطيني - أردني إذا ما تم الاتفاق المتبادل على الترتيبات وإذا ما أدى اجتماع من هذا النوع الى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل». وأضاف ان المسألة ما زالت «قيد الدرس... ونحن نقوم بمراجعتها كاملة» (السفير، ١٩٨٥/٧/٢٥).

وفي شهادة امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي، قال ريتشارد مورفي: «ان هدف الولايات المتحدة، وهو هدف تشاركنا فيه اسرائيل والاردن، يبقى المفاوضات المباشرة بين اسرائيل وشريك عربي». وقال ان الولايات المتحدة سوف تدعم التطورات والجهود التي تمكنها من احراز تقدم في اتجاه عملية المفاوضات المباشرة ولكنها لن تدعم اية جهود معاكسة.

واشار إلى انه خلال هذه الرغبة «نحن ندرس امكانية لقائي مع وفد أردني - فلسطيني مشترك. وفي ضوء ذلك، نحن نقيم الاسماء المحتملة للمشاركين الفلسطينيين في هذا الاجتماع» وأضاف: «في هذه العملية، هناك اختلافات مهمة في مواقف الاطراف ناشئة عن الاطر السياسية المختلفة التي يجب على كل منهم العمل في نطاقها. نحن لم نتوقع ان يكون البحث عن اجوبة مقبولة من الطرفين سهلاً، ولكننا ننوي المتابعة وسنستمر في العمل، عن كتب، مع اصدقائنا في اسرائيل والاردن ومصر للتقدم بهذه العملية نحو الامام» (النهار والسفير، ١٩٨٥/٧/٢٥).

ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية عن مسؤولين في الادارة الاميركية قولهم ان ثلاثة فقط من الفلسطينيين السبعة اللذين وردت اسمائهم في اللائحة «نظيفون... اي متحررون من اي ارتباط واضح بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي فهم مقبولون». ولم يذكر اولئك المسؤولين اسماء الفلسطينيين «النظيفين» الثلاثة.

وذكرت الصحيفة ان المسؤولين في الادارة يناقشون، حالياً، ما اذا كانوا سيطلبون من الاردن و م.ت.ف. اسماء اضافية لفلسطينيين،

مشترك في عمان اثناء زيارته لها، وسيكون هذا الاجتماع فاتحة لقاءات مع م.ت.ف. وقالت المتحدث باسم الخارجية الاميركية، انيتا ستوكمان، ان الخبر غير صحيح وانه لم يحدد موعد لهذا الاجتماع. اضافت: «لقد قلنا مراراً اننا لن نجتمع مع اعضاء في منظمة التحرير قبل ان تعترف المنظمة بحق اسرائيل في الوجود» (النهار، بيروت، ١٩٨٥/٧/٢١).

وفي رسالة شفوية من شولتس الى شمعون بيرس نقلها القائم بالاعمال الاميركي في تل ابيب، روبرت فلاتن، اعاد شولتس تأكيد الموقف الاميركي من م.ت.ف. ونقل مصدر اسرائيلي عن شولتس قوله ان المسؤولين الاميركيين سيجرون مفاوضات مع وفد اردني - فلسطيني مشترك بشرط ضمان ان يقود هذا الحوار الى مباحثات مباشرة مع اسرائيل، وان الادارة الاميركية تواصل دراسة قائمة الشخصيات الفلسطينية المرشحة للمشاركة في الحوار (النهار والسفير، ١٩٨٥/٧/٢٢).

ونقل مراسل الاذاعة الاسرائيلية في واشنطن عن مصادر في الخارجية الاميركية ان المسؤولين الاميركيين طلبوا من الاردن تقديم لائحة اخرى باسماء شخصيات فلسطينية لكن «هذا لا يعني ان اللائحة التي قدمت لا تتضمن شخصيات ملائمة انما تريد الولايات المتحدة النظر في مزيد من الاسماء» (النهار، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وذكرت ابناء اخرى ان ريتشارد مورفي لمح، في احدى المناسبات، الى ان الادارة الاميركية ربما كانت قد توصلت الى الشكل النهائي للوفد مشيراً إلى ان المجلس الوطني الفلسطيني، من وجهة نظر واشنطن، ليس ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي، فلا «غضاضة» في التفاوض مع اعضائه (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٥/٧/٢٦).

لكن الناطق باسم الخارجية الاميركية، تشارلز ريمان، قال، في وقت سابق، ان الادارة الاميركية ما زالت تدرس اللائحة «ولم تتخذ قراراً في هذا الشأن حتى الآن». وسئل الناطق لكي يعلق على قبول شمعون بيرس باسمين من

خاصة من الضفة الغربية، يكونون «أكثر تمثيلية» (السفير، ١٩٨٥/٧/٢٨).

وفي الثالث من آب (أغسطس) الماضي، بدأ النائب الجديد لوزير الخارجية الاميركية، جون وايتهيد، جولة في الشرق الاوسط شملت كلاً من مصر والاردن والسعودية واسرائيل والمغرب. وأوضح المتحدث باسم الخارجية الاميركية، تشارلز ريمان، ان شولتس قرر ايفاد وايتهيد «للتعرف شخصياً» على الزعماء السياسيين في الشرق الأوسط وان جولته «ليست مهمة تفاوضية»، كما انها ليست بديلاً عن جولة مورفي المقبلة ولن يلتقي وايتهيد وفداً فلسطينياً اثناء جولته. وقال الناطق ان الولايات المتحدة ما زالت تدرس قائمة اسماء الشخصيات الفلسطينية المرشحة للاشتراك في الوفد المشترك (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٨/٢).

وفي القاهرة، أعلن وايتهيد، بعد لقائه الرئيس حسني مبارك، ان واشنطن تتطلع إلى ما هو ابعد من الاتفاق الاردني - الفلسطيني وستستكمل خطوات اخرى في المستقبل. وأضاف: «ان الحكومة الاميركية تأمل استمرار مبادرة الملك الاردني حسين في مسيرة السلام، كما تأمل أن تسمع المزيد عن القمة العربية الطارئة التي ستعقد في الدار البيضاء» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٦)، مشيراً إلى انه يأمل أن يبدأ الحوار بين الولايات المتحدة والوفد الاردني - الفلسطيني المشترك قريباً، وقال: «لم نحدد موعداً بعد، لكننا نأمل أن يكون ذلك في المستقبل القريب» (السفير، ١٩٨٥/٨/٦).

وافسادت مصادر اسرائيلية بأن نائب وزير الخارجية الاميركي، جون وايتهيد، الذي اطلع المسؤولين الاسرائيليين على نتائج محادثاته مع الملك حسين والرئيس حسني مبارك ابلغ الى هؤلاء المسؤولين انه طلب من الملك حسين تقديم لائحة جديدة باسماء فلسطينيين مرشحين للمشاركة في الوفد المشترك الذي يتوقع ان يجري محادثات مع ريتشارد مورفي، إلا ان الملك حسين رفض هذا الطلب (النهار، ١٩٨٥/٨/٩).

وقبل ساعات من بدء اعمال مؤتمر وزراء الخارجية العرب للتحضير للقمة العربية الطارئة

التي عقدت في الدار البيضاء، دعت واشنطن المشاركين في القمة إلى «مساندة جهود الملك حسين» لبدء عملية التسوية في الشرق الاوسط. واعتبرت وزارة الخارجية الاميركية مؤتمر القمة «حدثاً هاماً» مشيرة إلى «ان الملك حسين يضاعف جهوده لاطلاق عملية من شأنها ان تؤدي الى تسوية بطريقة المفاوضات للمشكلة الفلسطينية... وجهود الملك حسين تستحق التأييد ونحن ننتظر أن يدعما المؤتمر» على حد قول الناطق باسم الخارجية الاميركية، برنارد كالب (السفير، ١٩٨٥/٨/٦).

ونقل مراسل صحيفة «الشرق الاوسط» في واشنطن عن ريتشارد مورفي قوله، في كلمة امام المجلس الاميركي للزعماء السياسيين الشبان، ان الولايات المتحدة، رغم رفضها لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، متفهمة لاصرار الملك حسين على عقد هذا المؤتمر، ولذلك فانها تبحث عن مخرج مناسب بالتشاور مع الاردن واسرائيل.

وقال مورفي ان واشنطن ما زالت بحاجة إلى قطع شوط طويل وصعب قبل ان تتمكن من تحقيق هدفها المتمثل في مفاوضات عربية - اسرائيلية مباشرة. وعزا مورفي ما سماه بالتحرك الايجابي الاخير باتجاه هذا الهدف إلى «المبادرات الجريئة للملك حسين» مشيراً إلى ما وصفه «احساساً جديداً بالبراغماتية اتاح امكانيات فريدة للتحرك». وقال ان التطورات الايجابية في الشرق الاوسط بدأت في شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي عندما أعلن الاردن قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر. وأضاف ان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي عزز فرص التعاون بين الاردن وم.ت.ف.، خصوصاً ان الملك حسين وياسر عرفات وقعا في ١١ شباط (فبراير) اتفاقاً التزمت المنظمة، بموجبه، بتسوية المشكلة الفلسطينية عن طريق التفاوض وبموجب قرارات الامم المتحدة. وقال مورفي ان هوية ممثلي الفلسطينيين في المفاوضات ستكون قضية اساسية رغم ان الموقف الاميركي من م.ت.ف. لم يتغير اطلاقاً. وحذر، في كلمته، من بناء آمال غير

واقعية، وقال ان عملية السلام غير مضمونة النتائج وأنه لا يوجد زعيم اسرائيلي على استعداد للجلوس الى مائدة المفاوضات مع ممثل م.ت.ف. والولايات المتحدة لن تجبر اسرائيل على ذلك (الشرق الاوسط، ١٠/٨/١٩٨٥).

كما نقلت صحيفة «الشرق الاوسط» عن مصادر دبلوماسية قولها ان الولايات المتحدة الاميركية ابلغت الاردن برغبتها في ان يكون الوفد المشترك موحداً لا تمييز فيه بين الجانب الاردني وبين الجانب الفلسطيني وان يكون مكوناً من ٦ اعضاء ومقسماً، بالتساوي، بين الاردنيين والفلسطينيين مقابل ٦ اعضاء اميركيين وان يتولى رئاسته عضو من الجانب الاردني (المصدر نفسه).

وجاءت رحلة مورفي المكوكية الى المنطقة بعد ايام فقط من انتهاء اعمال القمة العربية الطارئة في المغرب. وقال الناطق باسم الخارجية الاميركية، تشارلز رومان، قبل سفر مورفي الى الاردن واسرائيل ومصر، ان الهدف من الجولة هو «اجراء محادثات مباشرة مع اصدقائنا في المنطقة، فالعملية تحركت كفاية وقد حان الوقت لكي نذهب، على ان تتركز المحادثات على موضوعين رئيسيين: الاول لائحة الاسماء الفلسطينية المرشحة للمفاوضات، والثاني «وهو الالم بكثير» التأكيد من ان جميع الاطراف في المنطقة توافق على ان يؤدي اللقاء الى مفاوضات مباشرة» وان الهدف من هكذا اجتماع ليس حواراً امريكياً مع م.ت.ف. و[انما هو] بالاحرى جزء من العملية التي يجب ان تتحرك باتجاه هذه المفاوضات، و«اننا سنتشاور، عن قرب، مع اسرائيل كما مع الاردن ومصر... ونحن، عبر السير على هذا المنوال، نستطيع ان نصل الى هدفنا المشترك وهو التسوية عبر المفاوضات». وعن تاثير القمة العربية على جولة مورفي، قال ردمان: «اننا ندرس البيان الذي صدر عن القمة بعناية... وبقدر ما يدعم البيان تطلعاتنا نحو المفاوضات فانه بالطبع ينال دعمنا». واكد موظف اميركي رفيع المستوى ان الادارة الاميركية لم تتخذ، بعد، قراراً فيما يتعلق باللائحة الشخصية الفلسطينية، وان مسألة اللائحة

«ستكون حتماً» من ابرز المواضيع التي سيتناولها مورفي في جولته و«نحن لا نتوقع انجازات كبيرة مفاجئة... ومهما يكن من أمر، فمن المفترض اننا سنعود ببعض التقدم في عملية السلام» (النهار، والسفير، ١٣/٨/١٩٨٥).

ونقل مراسل الاذاعة الاسرائيلية من واشنطن عن الناطق بلسان الخارجية الاميركية قوله ان الادارة الاميركية لم تطلب، في تعليماتها الى مورفي، عدم اجراء محادثات مع شخصيات فلسطينية، وأنه «اذا توصل مساعد وزير الخارجية الى استنتاج ان الشخصيات الفلسطينية التي ستشارك في الوفد المشترك الى الحوار مع الولايات المتحدة مقبولة لديه ففي استطاعته التحدث الى هذه الشخصيات، وخصوصاً اذا ادت هذه المحادثات الى اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل مستقبلاً» (النهار، ١٥/٨/١٩٨٥).

واعلن مسؤول اميركي يرافق مورفي ان الاخير «لن يلتقي على الاصح الوفد [المشترك] لانهم لم يتمكنوا من الاتفاق على الترتيبات والاشخاص والاماكن». وسئل المسؤول الذي رفض ذكر اسمه هل صحيح ان مورفي لم يسمع في عمان شيئاً يحمله على الاعتقاد بان المحادثات المباشرة مع اسرائيل ستلي المحادثات بين وفد اميركي والوفد المشترك؟ فأجاب «نعم هذا صحيح». ونسبت الاذاعة الاسرائيلية الى مورفي انه خرج بانطباع من محادثاته في عمان بأنه «لم يطرأ تغيير على موقف الاردن الذي ما زال يصر على المؤتمر الدولي واشراك م.ت.ف. في الوفد المشترك ثم في مفاوضات مع اسرائيل» (المصدر نفسه، ١٤/٨/١٩٨٥).

وفي القدس المحتلة، اعلن مسؤول اميركي يرافق مورفي في جولته، بعد اجتماع هذا الاخير مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، والقائم باعماله اسحق شامير، ان مورفي تخلى، كما يبدو، عن فكرة الاجتماع مع وفد اردني - فلسطيني مشترك، وأنه سيغادر الشرق الاوسط بحلول نهاية الاسبوع (السفير، ١٦/٨/١٩٨٥). ونقل يوري سافير، المتحدث باسم رئيس وزراء اسرائيل، عن مورفي قوله انه لم يتلق تطمينات من

الفرقاء المعنيين بمشكلة الشرق الاوسط اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل في حين يصر الاردن وم.ت.ف. على ضرورة عقد مؤتمر دولي (الشرق الاوسط ، ١٩٨٥/٨/٢١).

ونشرت صحيفة «واشنطن بوست» الاميركية تصريحات لمسؤولين اميركيين لم تذكر اسماءهم ذكروا فيها ان الادارة الاميركية بدأت في اعادة النظر في الامل التي تعلقها على احياء عملية السلام في الشرق الاوسط على ضوء نتائج جولة مورفي الاخيرى في المنطقة. وأشار هؤلاء الى ان جولة مورفي لم تحقق نتيجة ملموسة مما دفع الادارة الى اعادة تقييم الموقف في المنطقة وخطتها لحياء عملية السلام. وطبقاً لهذه التصريحات، لم ينجح مورفي في الحصول على تأكيدات من الملك حسين بدخوله في عملية المفاوضات مع اسرائيل الا اذا وافقت الادارة الاميركية على بدء حوار مع الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك. كما لم يفلح مورفي في زحزحة الملك حسين عن اصراره على نقطتين، هما اجراء حوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستئناف المفاوضات في اطار مؤتمر دولي للسلام (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٨/٢٤). كما نقلت صحيفة «الشرق الاوسط» عن مصدر اميركي مطلع تقييمه لجولة مورفي بقوله: «رغم ان بعض دواعي الرحلة تتعلق بجهود السلام هناك، الا ان الهدف الحقيقي منها لم يكن متعلقاً بدفع تلك الجهود خطوة حقيقية، وهو الامر الذي يقتنع به المسؤولون الاميركيون حتى اليوم، فالوقت - حسب اعتقادهم - لم يحن بعد للبدء بالاضطلاع الكامل بعملية السلام». اضافة: «لقد تركز الهدف من جولة مورفي على اظهار منطقة الشرق الاوسط انها غير مهملة من جانب ادارة الرئيس ريغان». وأوضح قائلاً: «لقد كان الهدف الحقيقي هو اقناع الطرف الاسرائيلي وتهدئته وتطمين الطرف الاردني وبالتالي تجسيد الوضع برمته الى ان يتهيأ الظرف الملائم للاضطلاع بالدور الكامل من جانب الولايات المتحدة» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٨/٢٧).

ونسبت الاذاعة الاسرائيلية الى مورفي

الملك حسين بان لقاءه مع الوفد المشترك سيؤدي الى محادثات مباشرة مع اسرائيل وانه لم يلتق اي فلسطيني في عمان ولن يلتقي قيادات من الضفة. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية التي اوردت تصريحات سافير ان مورفي ابلغ بيرس بان الملك حسين فشل في اقناع ياسر عرفات لتغيير لائحة الاسماء الفلسطينية المرشحة للوفد المشترك. واستناداً الى نفس المصدر، قال مسؤول اميركي «ان مورفي لن يقابل على الارجح الوفد لانهم لم يتفقوا على الترتيبات والاسماء والامكنة، الخ» (المصدر نفسه).

وبعد انتهاء جولته في كل من عمان والقدس المحتلة والقاهرة، قال مورفي: «ان الهدف ما زال هو وضع مسار عملي ونشط لعملية السلام كلها لا مجرد اجتماع واحد». وذكر ان الولايات المتحدة ما زالت مستعدة لعقد اجتماع مع وفد اردني - فلسطيني مشترك «اذا كان [ذلك] يساعد على وضعنا على مثل هذا المسار» (الشرق الاوسط ، ١٩٨٥/٨/١٩). ونسبت صحيفة «القبس» الكويتية الى مصادر اميركية في ادارة ريغان قولها ان عودة مورفي من الشرق الاوسط لا تدعو الى التشاؤم ولا الى التفاؤل، خاصة وان المقترحات الاخيرة التي قدمها الاردن لا تمهد الطريق بشكلها الحالي لفتح مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، انما تؤدي الى حوار مع الفلسطينيين يليه طريق مسدود (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٨/١٩).

وبعد عودة مورفي الى واشنطن، كان الناطق بلسان الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان، حذراً في رده على سؤال عما اذا كانت جولة مورفي قد ساعدت في تقدم عملية السلام، وقال ان ليست هناك خطط عاجلة لعودة مورفي الى المنطقة. (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٨/٢١).

كذلك نسبت صحيفة «وول ستريت جورنال» الاميركية الى مسؤولين اميركيين قولهم ان الادارة الاميركية تريد، تحديداً، معرفة ما يمكن ان تسفر عنه اية مفاوضات قبل بدئها، وان مسألة تحديد اسماء الوفد الفلسطيني لم تعد تشكل عقبة امام التسوية في الشرق الاوسط. وازافت المصادر ان ادارة ريغان تريد من

ابلاغه لسفير اسرائيل في واشنطن، مثير روزين، بان «الملك حسين ما زال مصرأ على موقفه في شأن اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات السياسية مستقبلاً، كما انه مصر على عقد مؤتمر دولي» (النهار، ١٩٨٥/٨/٢٨).

وضمن سياسة الابتزاز الاميركية، أكدت ادارة ريغان ان نجاح عملية التسوية الراهنة في الشرق الاوسط رهن باتخاذ «قرارات صعبة ومخاطر سياسية من قبل جميع الاطراف». وقال الناطق بلسان الخارجية الاميركية، تشارلز ردمان: «ان استراتيجيتنا تجاه الشرق الاوسط لم تتغير، وهي تقوم على مساعدة الاطراف الاقليميين وبالطريقة التي نراها مناسبة على التحرك نحو المفاوضات المباشرة وهذا يتضمن عملية سوف نشارك فيها مع اطراف اخرى طالما اننا نعتقد بانها ستقود الى مفاوضات مباشرة، واذأ كان لا بد لهذه العملية [من] ان تنجح، فانها سوف تنطوي على قرارات صعبة ومخاطر سياسية من قبل جميع الاطراف». ومضى يقول: «ان التقدم هو حتماً مسألة تدريجية، ومن غير المحتمل ان نشهد اية اختراقات درامية. العملية مستمرة ونحن على ثقة بانها يمكن ان تقود الى المفاوضات المباشرة، وهذه المفاوضات تبقى هدفاً». ورداً على سؤال آخر قال ردمان ان احد بنود جدول اعمال القمة السوفياتية - الاميركية المقبلة هو المسائل الاقليمية و«الشرق الاوسط يتمتع بالاولوية في هذا البند» (السفير، ١٩٨٥/٨/٢١). ثم اعادت الخارجية الاميركية التأكيد على ان ريتشارد مورفي على استعداد للاجتماع مع وفد اردني - فلسطيني مشترك. ونقلت الاذاعة الاسرائيلية عن متحدت باسم الخارجية الاميركية ما ذكره من ان الادارة الاميركية تدرس حالياً، بدقة، خطواتها السياسية القادمة ازاء الشرق الاوسط وان الرئيس رونالد ريغان، ووزير خارجيته جورج شولتس، يعيدان النظر في السياسة الاميركية حيال مسيرة السلام في المنطقة. وأشار المتحدث الى ان من بين الخطوات المدروسة احتمال عقد اجتماع مع الوفد المشترك (البعث، دمشق، ١٩٨٥/٩/٥). واعلن تشارلز ردمان، المتحدث باسم

الخارجية الاميركية، في وقت لاحق، ان الخطوات القادمة في عملية التسوية هي موضوع بحث مكثف ومن بينها احتمال عقد اجتماع مع الوفد المشترك (المصدر نفسه). من جهته، اعلن اسحق شامير، وزير خارجية اسرائيل، ان الولايات المتحدة تدرس، حالياً، خطوات جديدة عدة لاحياء «عملية السلام» في الشرق الاوسط. ونقلت الوكالات عن شامير قوله، قبل توجهه الى اليابان، ان المسؤولين الاسرائيليين يعلمون انه تجرى مناقشات في الولايات المتحدة الاميركية حول اتخاذ خطوات اضافية في اطار الجهود الدبلوماسية الاميركية في الشرق الاوسط (البعث، ١٩٨٥/٩/٦). ونقلت الاذاعة الاسرائيلية عن نفس التقرير «ان تعرض الابدن للخطر سيزداد طالما استمر في مساعيه للتفاوض مع اسرائيل» (تشرين، دمشق، ١٩٨٥/٩/٧).

### الموقف السوفياتي

مع توالي الانباء حول لقاء محتمل بين ريتشارد مورفي وفد اردني - فلسطيني مشترك، حملت موسكو بعنف على هذا اللقاء المحتمل ووصفته بأنه «مؤامرة خطيرة وصفقة مضرة ستقاومها غالبية الشعب الفلسطيني». وذكرت وكالة «نوفوستي» السوفياتية، في تعليق لها حول هذه المسألة، «ان واشنطن تستخدم حالياً اتفاقية عمان الشهيرة والمبادرة المصرية كي تعم وتعرّب أطر سياسة الصفقات الانفرادية ومؤامرة كامب ديفيد».

واضافت ان الحديث يدور، الآن، عن ممثلين «مناسبين» لواشنطن، وبالتالي لتل ابيب، للاجتماع مع ريتشارد مورفي «ونتساءل: ما هو رد فعل الجماهير الفلسطينية والجماهير العربية عموماً على مؤامرة واشنطن وتل ابيب الجديدة والخطيرة هذه؟» (السفير، ١٩٨٥/٧/٢١).

وبعد تسرب انباء اسرائيلية عن اجتماع تم في باريس بين السفير السوفياتي هناك، يوري فرنسوف، والسفير الاسرائيلي، أفاديا سوفر، كثر الحديث عن عودة وشيكة للعلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل. وادعت المصادر الاسرائيلية ان السفير السوفياتي ابلغ

سفير اسرائيل بان موسكو مستعدة لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وزيادة الهجرة اليهودية، في مقابل شرطين: الاول وقف الحملات الاعلامية المعادية للسوفييات في الغرب، والثاني اتفاق بين سوريا واسرائيل حول مرتفعات الجولان.

وقد سارعت وكالة «تاس» السوفياتية الرسمية الى نفي الانباء الاسرائيلية بشدة غير انها لم تنف حصول الاجتماع. وجاء نفي «تاس» في بيان مقتضب من فقرة واحدة ورد فيه «ان تلفيقات الاداعة الاسرائيلية عن اقتراح خرافي زعم ان سفير الاتحاد السوفياتي في فرنسا نقله الى سفير اسرائيل في باريس، هي حالها كحال الاقوال المنسوبة للسفير السوفياتي، لا اساس لها من الصحة ابدأ» (تاس، موسكو، ٢٠/٧/١٩٨٥). كما اكد فلاديمير لوميكو، المتحدث باسم الخارجية السوفياتية، انه لا يمكن ان تكون هناك علاقة بين السياسة السوفياتية الخاصة بهجرة اليهود ومسألة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. وقال ان هذا (عودة العلاقات) يتوقف على السياسة الاسرائيلية تجاه دول اخرى في المنطقة، ان ان موسكو تعتبر ان هذه السياسة عدوانية وانتهاكاً للقانون الدولي (السفير، ٢١/٧/١٩٨٥). وقال رئيس دائرة الاعلام الدولي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ليونيد زمياتين، في حديث لصحيفة «القبس» الكويتية حول احتمال عودة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل: «انه لا يمكن توقع اي تغيير في الموقف السوفياتي من هذا الموضوع طال ما ان اسباب هذا الانقطاع في العلاقات ما زالت موجودة». ووصف الانباء عن العودة الوشيكه للعلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل بانها «مجرد تخمينات وتلفيقات غربية تهدف الى تحريف الموقف السوفياتي من ازمة الشرق الاوسط». وقال ان «الاتحاد السوفياتي يرفض المشاركة في الجهود الاميركية الحالية للتسوية [في الشرق الاوسط] لان الخطة الاميركية الاخيرة ما هي الا اعادة لمشروع ريغان». وفي اشارة الى التحرك الاردني - الفلسطيني، قال: «ان الادارة

الاميركية تحاول دفع خطة ريغان بأيد اخرى عبر صفقات منفردة» مشيراً الى ان خطة ريغان لا تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومنها حقه في اقامة دولته المستقلة. واكد ان موسكو «ستواصل دعم سوريا بقيادة الرئيس حافظ الاسد والانظمة العربية الاخرى في جهودها من اجل تحقيق السلام العادل والدائم» (القبس، ٢٧/٧/١٩٨٥).

وفي تعليق آخر لها، نددت وكالة «نوفوستي» بالتحرك الدبلوماسي الاردني - الفلسطيني المشترك ووصفته بأنه «سراب سياسي» و«يوحي بأمال غير قابلة للتحقيق». وذكرت الوكالة ان «بعض الشخصيات السياسية في الشرق الاوسط تبذل جهوداً لاشاعة جو من التفاؤل المفرط حول آفاق السلام القروية وتسوية النزاع العربي الاسرائيلي... ومن الممكن ان نلاحظ حالياً نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً يرتبط بالخطوات الاردنية - الفلسطينية في المسألة الفلسطينية، واغلب المفاوضات والاتصالات التي تدور في هذا الاطار تحاط بالسرية الفائقة، ومع ذلك فمن الممكن، اذا نظرنا بعين الى ما يجري، ان نتحرر من السراب ونفهم وضع الامور على حقيقتها». وبعد ان اشارت الوكالة الى شروط واشنطن على الوفد المشترك، تابعت: «انه يجري الرهان، حالياً، على عناصر توفيقية من بين الفلسطينيين يمكن ان تقبل، تحت الضغط، بحل يرضي الحليفين الاميركي والاسرائيلي» و«ان واشنطن تسعى بكل الطرق والاساليب الى تمييز صفقة منفردة جديدة من شأنها ان تعيد الحل الجذري للنزاع العربي - الاسرائيلي سنوات طويلة الى الوراء». وخلصت الوكالة الى ان «ذلكم هوشن الركض وراء السراب السياسي. بيد انه لن ينجر الجميع بالطبع الى الركض وراء الاحلام العقيمة... ان طائفة من البلدان العربية والقوى السلمية الرشيدة في حركة المقاومة الفلسطينية تشجب لعبة 'الوفد المشترك' والمفاوضات تحت رعاية الولايات المتحدة محذرة العرب من اخطار الصيغ الجديدة لكامب ديفيد التي يحاولون فرضها عليهم» (نوفوستي، ٢٧/٧/١٩٨٥). وكان المتحدث باسم الخارجية السوفياتية،

فلاديمير لوميكو، قد اعاد تأكيد الموقف السوفياتي من مسألة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل بقوله ان تطبيع العلاقات متوقف على تخلي اسرائيل عن سياستها العدوانية والتوسعية. اضاف: «ان اسرائيل، بسياستها هذه تجاه جيرانها العرب تزعزع الموقف في الشرق الاوسط وفي المنطقة، مهددة بذلك الاستقرار والامن. وفضلاً عن ذلك تعمل على زيادة حدة التوترات في العالم». واكد ايضاً، ان اسرائيل «يجب ان تسحب قواتها من الاراضي العربية المحتلة وان تعمل على ان تكون افعالها وسياساتها مطابقة لمعايير المجتمع الدولي وتطبق قرارات الامم المتحدة» (السفير، ١٩٨٥/٧/٢٥).

من جهة اخرى، قال رئيس مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي، ليف تولكونوف، اثناء استقباله وفداً من مجلس الشعب المصري: «ان التسوية الشاملة والعادلة في الشرق الاوسط لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق الجهود الجماعية وفي اطار مؤتمر دولي وليس عن طريق الحلول الانفصالية». وأشار الى ان المؤتمر الدولي «يجب ان يضم جميع الاطراف المعنية ومنها منظمة التحرير الفلسطينية» (السفير، ١٩٨٥/٨/٢).

وذكرت وكالة «نوفوستي» ان المقترحات، السوفياتية لتسوية ازمة الشرق الاوسط تحتوي على عناصر اساسية تؤكد «الالتزام الصارم بمبدأ عدم جواز اغتصاب اراضي الغير بالقوة واعادة جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ [العام] ١٩٦٧ الى العرب وتصفية المستوطنات التي اقيمت فيها». كما انها «تجسد، عملياً، حق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة». ونفت «نوفوستي» ان تكون المقترحات السوفياتية تفتقر الى المرونة وذكرت «ان المقترحات السوفياتية لا تنطوي على مبادئ فقط، بل وتدأبير مرنة ملموسة لتنفيذ هذه المبادئ». فهي تقترح، مثلاً، وضع الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة تحت اشراف الامم المتحدة خلال فترة انتقالية قصيرة لا تزيد على شهور عدة. وبعد تأسيس الدولة الفلسطينية

المستقلة ستقوم هي بالذات [الدولة] بتحديد طبيعة العلاقات التي تربطها مع البلدان المجاورة بما في ذلك احتمال اقامة اتحاد كونفدرالي». وبعد ان اشارت الوكالة الى مسألة الضمانات الدولية من اعضاء مجلس الامن الدولي، اوضحت ان مقترحات الاتحاد السوفياتي «تنسجم» في عناصرها الاساسية مع مقررات قمة فاس العام ١٩٨٢ (نوفوستي، ١٩٨٥/٨/١).

وفي تعليق لنفس الوكالة، جددت موسكو فيها الانباء عن احتمال قريب لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ووصفت هذه الانباء بانها «اكاذيب وافتراءات» هدفها تسهيل التسوية التي تعمل لها الولايات المتحدة وبعض العرب حالياً. واضيف في التعليق ان «الصحافة ووكالات الاعلام الغربية، تروج، في الآونة الاخيرة، بالحاح -ومعها بعض الصحف العربية - شائعات عن استعداد الاتحاد السوفياتي لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. ان اتجاه وتركيز هذه الاخبار وشبهها المفضوح يعطى الاساس لاستنتاج انها جميعاً تنطلق من منبع واحد». وأشارت الوكالة الى «انه ليس صدفة ان نشر هذه الاكاذيب عن موقف الاتحاد السوفياتي من احدى المسائل الميدنية للسياسة الخارجية في الشرق الاوسط يتزامن مع الوقت الذي تبذل فيه الدبلوماسية الاميركية جهوداً جديدة محاولة انعاش سياسة كامب ديفيد وتعريبها وتمهيد التربة لظهور امثال جدد للسادات وبلدان مثل مصر على حد تعبير كبار ممثلي الادارة الاميركية في تصريحاتهم العلنية». وتابعت الوكالة: «ان التحالف الامبريالي يرى ان نشر الاقتراءات حول الموقف السوفياتي هو احد الوسائل الفعالة لتحقيق اهدافه، ويحاولون ان يوحوا للعرب بأنه اذا كان الاتحاد السوفياتي مستعداً تقريباً لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ينبغي لزماء الدول العربية في هذه الحالة ان يجتمعوا في اقرب وقت ممكن حول مائدة المحادثات المباشرة مع تل ابيب».

واستعرضت «نوفوستي» محاولات اسرائيل اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد

(المصدر نفسه).

وابدت موسكو تحفظاً شديداً على نتائج القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء، وعكست هذه التحفظات مقالة لوكالة «نوفوستي» السوفياتية الرسمية، جاء فيها: «... في النتيجة، وعلى رغم ضغوط واشنطن، لم يتخذ المندوبون العرب قراراً يؤيد نهج التفاوض المباشر بين وفد اردني - فلسطيني مشترك واسرائيل، وفي الوقت ذاته لم يقدموا على اداة هذا النهج وعلى اداة اتفاق ' اطار العمل المشترك ' في ذاته». وقد «انعكست في الوثيقة [البيان الختامي] المزايم القائلة ان هذا النشاط [التحرك الاردني - الفلسطيني] يرمي الى ضمان تسوية عادلة وشاملة... وان الصيغة المهادنة في شكل واضح للبيان الختامي اثارت استياء القوى العربية المناهضة للامبريالية... التي رأت ان مثل هذه الصيغة هي ' ورقة توت يراد بها اخفاء العار وتحاشي الفضيحة '، اما في الواقع، فاننا امام محاولة ضمان غطاء عربي للاتفاق المعقود في عمان كي يصار بذلك الى دفع العرب نحو طريق الصفقات المفردة والاعتراف بمشروع ريغان والاستسلام امام الولايات المتحدة واسرائيل» (النهيار، ١٩٨٥/٨/١٦).

من جهة اخرى، وزعت وكالة «تاس» السوفياتية الرسمية تعليقاً كتبه ليونيد زمياتين، الناطق باسم الكرملين، حمل فيه على المساعي الاميركية لتمرير «الصفقات الانفرادية في الشرق الاوسط» وقال فيه: «ان المحاولات الرامية الى تعميق الشقة الخطيرة اصلاً في حركة المقاومة الفلسطينية نشطت بعد اتفاق عمان. وكان الاتحاد السوفياتي، وما زال، يرى ضرورة بعث الوحدة في صفوف حركة الشعب الفلسطيني التحريرية على اساس وطني مناهض للامبريالية» (المصدر نفسه).

عبد الرحيم شطناوي

السوفياتي، وأشارت الى اجتماع اندريه غروميكو العام الماضي مع وزير خارجية اسرائيل على هامش انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العمومية للامم المتحدة، وخلصت الى «ان عوامل السياسة الخارجية الاسرائيلية التي دفعت بالاتحاد السوفياتي الى قطع علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل بقيت على حالها ولا تزال تمارس تأثيرها، وبالتالي فان توقع تغيير الموقف السوفياتي من مسألة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ليس بالامر الواقعي. وهذا ما اكده الجانب السوفياتي اكثر من مرة» (نوفوستي، ١٩٨٥/٨/٥).

وفي مقالة في صحيفة «البرافدا»، تبنت موسكو موقف المقاطعين للقمة العربية الطارئة، كما حملت بشدة على اتفاق عمان. وجاء في المقالة تحت عنوان «خطوة الى الوراء» ان المطالب الاميركية حول تشكيل الوفد المشترك هو «مخططات خطيرة للغاية» وان الاميركيين يطالبون العرب «بتصفية م.ت.ف. في جوهر الامر. اي ان يقوموا بما لم يتسن للاسرائيليين انجازه بعدوانهم العام ١٩٨٢». واستطرزت الصحيفة ان واشنطن تفكر في ان ترغم «واحدة من اكثر الفصائل نشاطاً في حركة التحرر العربية على الاستسلام وتجرد الفلسطينيين من سلاحهم وتفصلهم عن حلفائهم». ووصفت هذا الموقف بأنه «خطوة مكشوفة الى الوراء عن المقتضيات الشرعية الهادفة الى استعادة العدالة والسلام في الشرق الاوسط» (السفير، ١٩٨٥/٨/٧).

اما وكالة «نوفوستي»، فكانت اكثر وضوحاً اذ عرضت مواقف الدول العربية التي رفضت حضور القمة معتبرة انها «قد تشهد محاولات ترمي الى الاقرار الفعلي باتفاقية العمل المشترك المعقودة في شباط [فبراير] في عمان بين الملك حسين وياسر عرفات، وهذا هو موطن الخطر الاساسي، خطر تعمق الانشقاق بين العرب»



### الموقف الاسرائيلي - الاميركي من الوفد المشترك

استكشاف امكانية قبول الاطراف العربية ذات العلاقة بالصراع العربي - الاسرائيلي بالشروط الاسرائيلية لمباشرة «عملية سلام» اميركية، ودعوة هذه الاطراف الى التنازل المسبق على أمل قيام الولايات المتحدة باقناع اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة بكاملها.

واذا عدنا بالذاكرة إلى التحرك الاميركي في العام ١٩٧٠، عبر مبادرة روجرز نرى انه جاء بعد عزلة الولايات المتحدة في المباحثات الرباعية التي جرت في نيويورك بين الدول الاربعة دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي. وان هذا التحرك يكاد ينطبق بحذافيره على آخر حلقة، وليس الاخيرة، في السلسلة، وهو تحرك ريتشارد مورفي بدون تغيير كبير في جوهر المعادلة.

والمعادلة هي: تحرك اميركي نحو العرب بمقترحات تتطلب تنازلات؛ عدم ضمان موافقة اسرائيل عند الحصول على موافقة طرف عربي؛ توقف التحرك لفترة ما ثم الانطلاق في تحرك جديد ينطلق من التنازلات العربية التي تم تقديمها للحصول على تنازلات جديدة.

#### الموقف الاسرائيلي من قائمة اسماء الوفد المشترك

جاء تحرك ريتشارد مورفي الجديد في المنطقة على ارضية اتفاق عمان، ومبادرة الملك حسين تحت شعار «السلام مقابل الارض». وفي محاولة من جانب اسرائيل لاجهاض التحرك السياسي الجديد جاءت «مبادرة بيرس» تحت شعار «المفاوضات دون شروط مسبقة». ثم اعقب هذه

من اجل ادراك ماهية التحرك الاميركي الجديد لا بد من العودة بالذاكرة، ولو سريعاً، الى كافة التحركات الاميركية التي تمت منذ الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية في العام ١٩٦٧. ويمكننا القول ان هذا التحرك هو حلقة في سلسلة طويلة. ويمكن من متابعة هذه التحركات الاميركية ملاحظة ارتباطها بالسياسة الاميركية تجاه الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية التي تم رسمها في عهد الرئيس الاميركي لنديون جونسون اثر حرب ١٩٦٧ مباشرة.

اما جوهر هذه السياسة فهو عدم الطلب من اسرائيل الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها ودعماً مادياً وعسكرياً ومعنوياً لتحقيق تفوقاً على الدول العربية، بحيث لا تستطيع هذه الدول تصير اراضيها وتضطر الى تقديم التنازلات. وفي حينه فسرت الولايات المتحدة قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ بأنه يدعو اسرائيل الى الانسحاب من اراضي عربية احتلتها في العام ١٩٦٧، وليس الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة بكاملها. وتركت تحديد هذا الانسحاب لمفاوضات مباشرة تتم تحت الاحتلال، والى البدء بعملية التطبيع بكل ما يندرج ضمنها.

وعلى ضوء هذا العرض بالامكان تحديد هدفين في كل حلقة من حلقات التحرك الاميركي. الاول: ملء الفراغ الذي يبرز بين الحين والآخر في المنطقة، فيهدد بروزه بتزايد التوتر فيها، أو التخفيف من توتر قائم ومحاولة امتصاصه مؤقتاً. وفي هذه الحالة يكون التحرك مطلوباً بحد ذاته ويحدد كهدف على المدى المنظور. الثاني:

المبادرات مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء بهدف الحصول على تغطية للتحرك الاردني - الفلسطيني المشترك (انظر شؤون فلسطينية، العدد ١٤٨ - ١٤٩، تموز/أب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٥، ص ١٤٥ - ١٥٤).

وافادت مصادر اسرائيلية مطلعة ان ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قدم إلى الملك حسين قائمة تحتوي على عشرين اسماً كمرشحين فلسطينيين لعضوية الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، من بين سكان المناطق المحتلة والدول العربية وفلسطينيين يقيموا في الولايات المتحدة. واستناداً إلى تلك المصادر فقد شطب الملك ثلاثة عشرة اسماً، وقدم السبعة الباقية الى الولايات المتحدة، التي راحت تدقق فيما اذا كان اي منهم قد أيد النشاطات «الارهابية» في السابق (هآرتس، ١٧/٧/١٩٨٥).

بعد تسلم واشنطن القائمة من الملك حسين قامت بارسالها الى القدس. وقالت مصادر مقربة من رئيس الحكومة شمعون بيرس انها تسببت بخيبة امل لرئيس الحكومة وللمقربين منه، اذ توقعوا ان يبدأ مسار الحوار مع الوفد الاردني - الفلسطيني قريباً مع زخم كثيف لمسار السلام العتيد.

واضافت هذه المصادر ان ثلاث امنيات تبخرت، على الاقل، عند رؤية القائمة:

الاولى: امنية اللقاء بين وفد اميركي وبين «مجموعة» - وليس وفداً - لمفاوضات اردنية - فلسطينية، يتم بشكل علني ويشكل مرحلة بداية ممر لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل. ولكن ظهر حتى الآن ان الاردنيين والفلسطينيين حذرون جداً من الالتزام بمثل هذا التعهد.

الثانية: توقع بيرس ان يكون دور الملك حسين العامل الحاسم في تشكيل الوفد المشترك، وان تكون م.ت.ف. «شريكاً صغيراً» في اصعب الخيارات. ولكن على ارض الواقع تبخرت هذه الامنية ايضاً، اذ ان م.ت.ف. هي التي اختارت وقررت اسماء اعضائها في الوفد. اضافة الى ذلك، لم يكف عرفات بممثلين صغار، بل ادخل اسماء شخصيات رفيعة المستوى، مثل خالد

الحسن وصلاح التعمري.

الثالثة تتعلق بعدم مشاركة ممثلين كبار من سكان المناطق في القائمة. فبالنسبة لاسرائيل كان من الافضل اجراء حوار مع شخصيات مثل الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، ورشاد الشوا، رئيس بلدية غزة المعزول، وحكمت المصري، رئيس مجلس امناء جامعة النجاح. ولكن حتى هؤلاء لا تظهر اسماؤهم في القائمة (المصدر نفسه).

وافادت المصادر ذاتها ان اسرائيل رفضت القائمة بشكل قاطع. غير ان الحكومة الاسرائيلية لن تعلن هذا الرفض رسمياً، حيث اتفق في المشاورات التي جرت في القدس، ان لا فائدة من هذا الاعلان، اذ ان اسرائيل ترفض، من حيث المبدأ، اللقاء التمهيدي بين الولايات المتحدة وبين وفد اردني - فلسطيني.

ومن جهة اخرى، تعتقد بعض الجهات السياسية بأن قيام اسرائيل باعلان رفضها الرسمي كان يؤدي الى اخراجها من الصورة والى تسهيل مهمة الولايات المتحدة بالاعداد للقاء (عل همشمار، ١٩/٧/١٩٨٥).

وفي سياق ردود الفعل والتعليقات السياسية من جانب المسؤولين الاسرائيليين، افادت صحيفة يديعوت احرونوت (١٩/٧/١٩٨٥) بانه تم الاتفاق بين كل من رئيس الحكومة شمعون بيرس والقائم باعماله اسحق شامير على الطلب من الولايات المتحدة رفض قائمة الاسماء المقترحة لانها تشكل، عملياً، اعترافاً امريكياً بـ م.ت.ف. واتفق الاثنان كذلك على معارضة اللقاء او العمل على تأجيله؛ ثم عادا وتقدما باقتراح اجراء مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة مع الملك حسين ومع ممثلين عن المناطق المحتلة.

وفي هذا الاطار، صرح شمعون بيرس بان اللقاء بين الوفد المشترك، بتركيبته الحالية، وبين ريتشارد مورفي، ليس بداية جيدة؛ واعرب عن اندهاشه لعدم اشراك ممثلين بارزين من بين سكان المناطق المحتلة في الوفد المقترح. واكد بيرس ان اسرائيل لن تبدي رأيها الرسمي بتشكيلة الوفد، معرباً عن امله في ان ترفض

الولايات المتحدة القائمة قبل ان ترفضها اسرائيل، وان تعيدها الى الاردن مطالبة اياه باحداث تغييرات في تشكيلتها. وكرر بيرس ان الاساس لمباركة اسرائيل مثل هذا اللقاء هو عدم وجود ممثلين فلسطينيين يتمثلون باي شكل من الاشكال مع اي من مؤسسات م.ت.ف. وان يؤدي هذا اللقاء الى مفاوضات مباشرة مع الاردن وفلسطينيين ليسوا اعضاء في م.ت.ف.

وفي هذا المجال، اتفق كل من بيرس وشامير على انتهاج سياسة وفقاً لخطوط اتفاق تشكيل حكومة التكتل القومي الاساسية (هارتس) ومعاريف وعل همشمار، ١٨/٩/١٩٨٥).

وفي إطار ديمagogيته المعهودة، قال بيرس ان تغييراً ما قد طرأ على موقف الاردن، اذ لم يعد يسأل ماذا سيكون بعد المفاوضات. كما انه لا يضع شروطاً مسبقة للمفاوضات. ثم عاد بيرس الى نغمة «نعم ولكن»، حيث قال: «ان اسرائيل مستعدة لاجراء مفاوضات مع الاردن وفلسطينيين على اساس المساواة والاحترام المتبادل بدون طابو وبدون فيتو، وبشكل جاد، وفي اسرع وقت ممكن... ان الاردن يرغب حقاً بالتوصل الى اتفاق مع اسرائيل لكنه يخشى من المفاوضات، بينما م.ت.ف. ترغب في اجراء مفاوضات، لكنني اشك برغبتها في التوصل الى اتفاق. المفاوضات بالنسبة لها مطلب للتوصل الى اعتراف اميركي بها» (عل همشمار، ٢٥/٧/١٩٨٥).

وفي السياق ذاته، وصف شامير المفاوضات مع الوفد الاردني - الفلسطيني بانها عملية احتيالي وشعار مخادع. و اضاف ان السلام يجب ان يتم بين اسرائيل والدول العربية وليس بين الولايات المتحدة والدول العربية (معاريف و دافار، ١٨/٧/١٩٨٥).

وبشارك بيرس وشامير في رأيهما هذا، نائب رئيس الحكومة دافيد ليفي، الذي أعلن «ان اللقاء المتوقع بين ريتشارد مورفي والوفد الاردني - الفلسطيني المشترك هو انحراف عن المبادئ التي حدتها الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي. ولن تؤيد اسرائيل مثل هذا اللقاء، لانه يتعارض وعملية السلام» (عل

همشمار، ١٩/٧/١٩٨٥). ثم عاد ليفي واكد على رفض حكومة اسرائيل - ليكود ومعراخ - لهذه المبادرة جملة وتفصيلاً، موضحاً ان هذا الرفض سيستمر الى حين بروز طريق المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والاردن (المصدر نفسه).

**جلسة الحكومة:** ومن جهة اخرى بحثت الحكومة الاسرائيلية مسألة الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك. وخلال الجلسة عاد بيرس واكد على معارضة اسرائيل لاجراء حوار تمهيدي بين الولايات المتحدة والوفد، معللاً هذا الرفض بان الحوار لن يؤدي إلى مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والاردن. وعاد واكد اصرار اسرائيل على مبدأ المفاوضات المباشرة ومعارضتها للاشراك اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الوفد المشترك.

وخلال الجلسة جرت مشادة كلامية بين وزراء كل من الليكود والمعراخ، حيث شكك شارون بنوايا رئيس الحكومة بعد اجتماعه مع شخصيات فلسطينية في الضفة الغربية. غير ان بيرس اوضح ان اجتماعه بكل من الياس فريچ وحكمت المصري كان قد حدد من قبل، وتم اثناءه تبادل وجهات النظر بصدد الوضع العام في المناطق المحتلة وامكانية دفع عجلة السلام في المنطقة الى الامام (معاريف و هارتس و دافار، ١٨/٧/١٩٨٥).

ومن اجل الالتفاف على مسألة الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، شكل مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية طاقماً خاصاً تمهيداً للمفاوضات مع الاردن برئاسة مدير عام مكتب رئيس الحكومة ابراهام تامير، ويضم بعض اساتذة الجامعات، معظمهم من المستشرقين، ومن بينهم عمانوئيل سيفان، موشي ماعوز، عوفر غور، الوف هارايفن وآخرون. وقد قام هذا الطاقم بتقديم تقريراته للوضع. غير ان موظفين كباراً في وزارتي الدفاع والخارجية شككوا في تقييمات هذا الطاقم من ان الملك حسين لا ينوي الشروع في مفاوضات مع اسرائيل وان هدفه الوحيد الحصول على اعتراف اميركي واقعي بم.ت.ف. (دافار، ١٨/٧/١٩٨٥).

**جلسة الكنيست:** في اجواء التصريحات

والتعليقات وعدم صدور بيان رسمي باسم الحكومة تجاه مسألة الحوار بين الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك وبين الولايات المتحدة، طرح الموضوع للمناقشة على جدول اعمال الكنيست من قبل عضوي الكنيست يائير صبان (ميام) ودان مريدور (حبروت - ليكود)، كل من وجهة نظره. ودعا صبان حكومة اسرائيل الى التفاهم مع م.ت.ف. لتسهيل مهمة عرفات في مواجهة المتطرفين داخل معسكره. واعرب عن اعتقاده بان من حق كل طرف في المفاوضات مع الولايات المتحدة ان يختار ممثليه. ووعد بان حزبه (ميام) لن يعترض على عضوية شامير في الوفد الاسرائيلي مستقبلاً. ووضح صبان انه يرى تغييرات داخل م.ت.ف. ولذلك يجب الاسراع والمشاركة في المفاوضات. وقد رد على هذه المناقشة كل من بيرس وشامير، كل واحد وفقاً لموقفه.

وفي معرض رده على هذه المناقشة، بين بيرس اسباب ورفض الحكومة للتفاوض مع الوفد السالف الذكر، وموافقته على اجراء الحوار مع حكمت المصري وامثاله، حيث قال: «نحن مستعدون للحوار مع المصري وامثاله ولسنا مستعدين للحوار مع عرفات وامثاله، هذا مع العلم انه واضح تمام الوضوح ان اراء المصري لا تختلف كثيراً عن اراء عرفات ورفاقه... الفرق يتمحور في ثلاثة أمور: حكمت المصري وامثاله ليسوا اعضاء في منظمة اهابية ولا يعملون في اطار الازهاب ويعترفون بدولة اسرائيل ومستعدين للتفاهم معها؛ بينما عرفات ورفاقه لا يعترفون بدولة اسرائيل وغير مستعدين للتفاهم معها وهم زعماء لمنظمة ' اهابية '. وطلما الازهاب قائم لا توجد اسس للتفاهم» (هأرتس، ١٩٨٥/٧/٢٥).

ومن ثم تطرق بيرس الى الموقف من الاردن مكرراً موقفه ومضيفاً: «تعشش في صدري خشية من ان ما تريده م.ت.ف. ليس مفاوضات مع اسرائيل، بل الحصول على اعتراف اميركي بها. ومثل هذا الامر لن نمكنها منه على غرار ما جرى في اوربا على ايدي سذج بيننا» (المصدر نفسه).

ثم عاد بيرس الى ديمافوجيته المعهودة حين رفض اقتراح حزب ميام الداعي للاسراع والجلوس مع الفلسطينيين مهما كانت انتماءاتهم، حيث قال: «لا تهمننا سيرة حياة اعضاء الوفد، بل مواقفهم واعمالهم وسنجلس مع ممثلي الشعب الفلسطيني ولكننا لا نجلس مع قتلة... لن نوافق اسرائيل على اشراك اهابيين في المحادثات، ولن اوافق شخصياً على مشاركة مثل هذه النوعية من جانبنا... اننا لا نضع فيتو على تشكيلة الوفد، ولكن هناك تعهداً اميركياً بعدم اللقاء مع رجال المنظمات الارهابية» (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٧/٢٥).

وفي اطار غمزه من قناة الليكود قال ان حكومة الليكود برئاسة مناحيم بيغن هي التي وقعت على وثيقة رسمية وردت فيها عبارة «حقوق الشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه)، قاصداً بذلك اتفاقات كامب ديفيد.

اما اسحق شامير، فقد رد على المناقشة بقوله: «يجب على الملك حسين ان يختار اما السلام مع اسرائيل واما السلام مع م.ت.ف.، والمفاوضات مع اسرائيل لا تلتقي ولن تلتقي مع محاولة الاردن الرامية لخلق اتصال ما بين منظمات عرفات ' الارهابية ' وبين الادارة الاميركية. السلام وم.ت.ف. مصطلحان متناقضان تماماً». و اضاف: «لقد اوضحنا للولايات المتحدة، دون اي لبس، اننا لا نتصور ان تقوم بمنح جائزة للارهاب والاخلال بالتزام واضح لاسرائيل وانزال ضربة بعملية السلام عن طريق اجراء لقاء بين ممثليها وممثلي م.ت.ف.» (معاريف، ١٩٨٥/٧/٢٥).

ومن جهة اخرى، افادت مصادر مطلعة بان شامير بعث برسالة جوابية الى نظيره الاميركي جورج شولتس، عبر فيها عن معارضة اسرائيل لفكرة عقد لقاء بين وفد اميركي والوفد الاردني - الفلسطيني وكذلك تجاه الاتصالات بين الولايات المتحدة وم.ت.ف.

وعلم مراسل معاريف ان رسالة شامير قد صيغت دون التنسيق مع رئيس الحكومة وان نص الرسالة وصل الى مكتب الحكومة بعد ان ارسلت الى واشنطن. وعلم ان بيرس تحفظ على

اللهجة الشديدة التي وردت في رسالة شامير  
(معاريف، ١٩٨٥/٧/١٩).

آراء متميزة داخل «العمل»

من جهة اخرى، قال رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، عضو الكنيست أبا ايبن: «ينبغي عدم رفض اجراء مفاوضات مع الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك حتى ولو ضم بين صفوفه عناصر متطرفة. وطالما ان اسرائيل لم تتسلم قائمة اسماء توصي الولايات المتحدة بضرورة قبولها، عليها ان لا تبادر بالعمل». واعرب عن امله في ان تحسم الاكثوية داخل الحكومة باتجاه اجراء محادثات مع الوفد. وفي السياق ذاته، اعترف وزير الصحة مردخاي غور، بوجود تباين في وجهات النظر بين الليكود والمعراخ تجاه عملية السلام، حيث قال: «ان النهج الذي يتبناه اسحق شامير يرفض من حيث المبدأ أية محادثات قد تؤدي الى اتفاقات وحلول وسط. ولكن مع هذا يجب عدم ايقاف عملية السلام بالرغم من ان قائمة الاسماء التي وصلتنا هي بمثابة صفة مؤلمة جداً. ولكن، من وجهة نظري، ان كل شخص يبحث عن وسيلة لمواصلة الحوار هو مقبول» (دافار، وعل همشمار، ١٩٨٥/٧/١٩).

وشارك غور في الرأي عوزي بارعام، سكرتير حزب العمل، الذي عبر عن تأييده لاجراء محادثات مع الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، «لان مثل هذه المحادثات، فقط، بإمكانها كسر الجمود الحالي على الجبهة الشرقية».

كذلك، دعا عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشة، رئيس الحكومة الى اتخاذ موقف ايجابي من الوفد المقترح وعدم التخوف من اجراء المفاوضات مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني لاعتبارات ائتلافية. ويعتقد دراوشة بأن مثل هذا اللقاء هو خطوة اولية ضرورية لتهيئة الارضية لمحادثات مباشرة بين اسرائيل وبين الاردنيين والفلسطينيين. وازداد ان هذه فرصة ذهبية ينبغي عدم تفويتها (المصدر نفسه).

كذلك كان هناك، ايضاً، موقف متميز لاجزاب المعارضة اليسارية تمثل بمباركة المسار السياسي الجديد ودعوة اسرائيل الى اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. وفي هذا السياق اكد مردخاي بار - ارن (راتس) ان رجال الليكود وانصاره يلتقون مع جبهة الرفض في العالم العربي من حيث معارضتهم للسلام ومحاوله افشال العملية السياسية (هارتس، ١٩٨٥/٧/٢١).

وشارك في هذا الرأي عضو الكنيست يائير صبان (مبام)، حيث قال: «ان معارضي السلام بين اسرائيل والفلسطينيين منهمكون دائماً في البحث عن ذرائع لافشال اي عملية سلام في المنطقة»، مضيفاً انه «يجب ان تتركز اية مفاوضات على مبدأ التساوي والاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير لكل الشعبين... وحق كل جانب في اختيار ممثليه... وليس هناك شيء معادٍ للصهيونية اكثر من اليأس من السلام... ومحترفو هذا اليأس يجلسون اليوم في الحكومة الاسرائيلية» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٧/٢٥).

وقال عضو الكنيست يوسي ساريد انه اذا لم توافق اسرائيل على اجراء مفاوضات مع اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني، فلن تجرى اية مفاوضات ولن ينتهي الصراع الدامي في المنطقة. وازداد: «ان الشعب لا يختار اعادته، لذا من البديهي انه لا يستطيع اختيار ممثلي اعادته. ولو كان بإمكاننا الاختيار لما اخترنا م.ت.ف. العنيفة عدوة لنا. لكن م.ت.ف. هي عدونا والسلام يتم التوصل اليه مع العدو» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٧/١٩).

من ناحية اخرى، احتجت حركة ناتوري كارتا، وهي تنظيم اليهود المتدينين الوريين المعادين بشدة للصهيونيين، لعدم شمل بعض اسماء اعضائها في الوفد الفلسطيني. وتوجهت الى عرفات ببدء لضم ممثل لها الى القائمة عن الفلسطينيين اليهود (دافار، ١٩٨٥/٧/٢٢).

ويتبين من استقصاء للرأي اجراه معهد موديعين ازراحي، ان حوالي ٤٩ بالمئة من اليهود في اسرائيل يعتقدون بأن على حكومة اسرائيل اجراء مفاوضات مع وفد اردني - فلسطيني،

ستكون مسرورة اذا ابدت اسرائيل ملاحظاتها بهذا الشأن (هارتس، ١٨/٧/١٩٨٥). وصرح موظفون كبار في وزارة الخارجية الاميركية بان الولايات المتحدة ستجري مشاورات مكثفة مع اسرائيل في كل ما يتعلق بتشكيكة الوفد المشترك وباللقاء المحتمل بين ريتشارد مورفي وهذا الوفد. في المقابل، حاولت الولايات المتحدة الضغط على م.ت.ف. لكي لا تعلن صراحة ان عرفات هو الذي شكل القائمة، غير ان م.ت.ف. رفضت الاستجابة لهذا الضغط.

وعلى خلفية هذا التذبذب في الموقف الاميركي، اشارت السفارة الاسرائيلية في واشنطن في تقرير أرسل الى القدس، ان هناك خلافات في وزارة الخارجية الاميركية تجاه العملية السياسية، حيث يضغط انصار اللوبي برئاسة مورفي باتجاه ملاقة م.ت.ف. وعدم مطالبتها، في هذه المرحلة، بالتعهد لاجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. اما وزير الخارجية شولتس، فما زال متردداً. وان هناك، ايضاً، مجموعة من الموظفين البارزين برئاسة مساعد وزير الخارجية ارماكوست تشكك بالفائدة المرجوة من عملية السلام الحالية ويقترح الاصرار على اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وبين الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك (بيديعوت احرونوت، ١٨/٧/١٩٨٥).

وعقب وزارة الخارجية الاميركية على رفض اسرائيل لقائمة الاسماء بقولها ان هذا الرفض لم يفاجئها على الرغم من وجود خيبة أمل في اوساط ممثليها. ولكنها لحت من طرف خفي عن امتعاضها من الرفض الاسرائيلي السريع للقائمة وقامت بنشر الاسماء بعد ساعات معدودة من تسليمها لاسرائيل. وقال روبرت سموي، الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية: «على الجميع المحافظة على السرية التامة. والطريق الوحيد لاحراز تقدم ما في عملية السلام هو الطريق المبني على الثقة المتبادلة. وهذه العملية تتطلب اجراء مشاورات مكثفة ونسبة عالية من السرية». وازداد «ان واشنطن لن تقدم على اي فعل قد يؤدي الى عرقلة اجراء محادثات سلام مباشرة

شريطة ان يضم هذا الوفد شخصيات فلسطينية مقبولة من حكومة اسرائيل، بينما يؤيد ١٣ بالمئة اجراء مفاوضات دون التدقيق في هويات الشخصيات الفلسطينية المشاركة في الوفد، في حين ان ثلث السكان اليهود في اسرائيل يعارضون، من حيث المبدأ، اجراء مفاوضات مع وفد اردني يضم شخصيات فلسطينية (معاريف، ١٨/٧/١٩٨٥).

**الموقف الاميركي: السياسة الاستراتيجية**  
الاميركية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي في المنطقة ثابتة، والمتغير الوحيد في هذه السياسة هو التكتيك الذي يخضع، في بعض الاحيان، للمستجدات على حلبة الصراع وللعوامل الاقليمية والدولية.

وفي هذا الاطار، قال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، بعد استلامه قائمة اسماء اعضاء الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، ان وزرائه ستدقق وتختار اسماء الممثلين الفلسطينيين ومن ثم يتم اللقاء بين الوفد الاميركي والوفد المشترك شريطة ان يتلو هذا اللقاء مفاوضات مباشرة بين الجانب الاردني - الفلسطيني واسرائيل.

وفي مناورة مكشوفة لارضاء الطرف العربي، قالت مصادر مطلعة في الادارة الاميركية ان الولايات المتحدة ستمكن اسرائيل من دراسة اسماء الشخصيات الفلسطينية المشاركة في الوفد لكنها لن تمنحها حق الفيتو على الاسماء المدرجة في القائمة (معاريف، ١٦/٧/١٩٨٥) من جهة اخرى، افادت مصادر مطلعة بان المستشار السياسي في السفارة الاسرائيلية في واشنطن، بعث بتقرير الى القدس جاء فيه ان موظفاً رفيع المستوى في وزارة الخارجية الاميركية اعرب عن خيبة امله من تشكيكة الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، وان هذه التشكيكة تشير الى ان الملك حسين رضخ لابتزازات ياسر عرفات. وازدادت هذه المصادر ان شولتس بعث برسالة الى كل من بيرس وشامير، تعهد فيها بالعمل للحؤول دون تسلل م.ت.ف. الى الوفد المشترك من الباب الخلفي. وذكر شولتس ان الادارة الاميركية تقوم حالياً بدراس الاسماء وانها

بين اسرائيل والعرب. وقرارنا يتخذ على ضوء المشاورات مع اصدقائنا في المنطقة، ولكن يبقى قراراً اميركياً» (عل همشمار وهانسوفيه، ١٩٨٥/٧/١٩).

وفي محاولة للتخفيف من امتعاض المسؤولين الاسرائيليين من تصريح الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية، الذي قال فيه ان الولايات المتحدة ستجري مفاوضات مع كل فلسطيني يسعى من اجل السلام، اوضح القائم باعمال السفارة الاميركية في تل ابيب روبرت فلاتون ان هذا التصريح هو «زلة لسان». ويكرر فلاتون امام بيرس الوعد الذي قطعه على نفسه جورج شولتس، بان الولايات المتحدة لن توافق على اشراك م.ت.ف. في المفاوضات وان اللقاء التمهيدي بين مورفي والوفد المشترك سيتم، فقط، بشرط ان يضمن مسبقاً ان هذا اللقاء ستتبعه مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. ومن جهة اخرى، دحض فلاتون الانباء القائلة ان الولايات المتحدة لن تسمح لاسرائيل باستخدام الفيتو على اسماء المرشحين الفلسطينيين. واكد ان عملية التنسيق مع اسرائيل ستستمر (هآرتس، وهانسوفيه، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وفي اطار تهدئة الخواطر في اسرائيل قال مورفي ان الولايات المتحدة لن تستعجل في اجراء محادثات تمهيدية مع الوفد الاردني - الفلسطيني، اذ لم تتأكد انه سيتبعها محادثات مباشرة بين اسرائيل والاطراف الاخرى. وتطرق مورفي الى موقف اسرائيل فقال انه خرج بانطباع بان هناك وجهات نظر مختلفة داخل المؤسسة السياسية في اسرائيل، «ولكن على اية حال ليس هناك رفض تام لعملية السلام. وقد عبرت الادارة الاميركية عن رضاها تجاه تصريحات شمعون بيرس التي عبر فيها عن موافقته على اسمي حنا سنيوره وفايز ابورحمة كمرشحين لعضوية الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك (هآرتس، و دافار، ١٩٨٥/٧/٢٥).

وفي لقاء التعارف بين سفير الولايات المتحدة الجديد في اسرائيل وبسين رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، عاد السفير الجديد توماس فيكينغ واكد ان الولايات المتحدة لم تغير

سياستها في الشرق الاوسط ومواقفها من م.ت.ف. واكد ان صلب الموقف الاميركي يتمحور حول عدم اجراء اتصالات مع م.ت.ف. الى ان تعلن عن اعترافها بالقرار ٢٤٢ وايقاف «الارهاب» (معاريف، ١٩٨٥/٧/٣١، ودافار، ١٩٨٥/٨/١).

بعد كل هذه التذبذبات في الموقف، قام ريتشارد مورفي بجولة جديدة في المنطقة. وبعد محادثاته مع الملك حسين تضاربت الانباء حول مصير مهمته. ففي الوقت التي ذكرت بعض التقارير ان الاتصالات ستستمر بين الاردن واميركا بشأن المسائل المتعلقة بالاعداد للقاء بين الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك وبين الوفد الاميركي، علم ان مباحثاته في القدس كانت بدون جدوى، حيث لم ينجح باقناع الجانب الاسرائيلي بافساح المجال لواشنطن لاجراء حوار مع الوفد المشترك كخطوة تمهيدية للدخول في مفاوضات سلمية بمشاركة الاطراف المعنية ومن بينها شخصيات فلسطينية (القدس، ١٩٨٥/٨/١٦).

وفي السياق ذاته، كتبت صحيفة معاريف (١٩٨٥/٨/١٥): «لقد ظهر الخلاف في وجهات النظر اثناء محادثات مورفي مع الملك حسين في عمان على خلفية طلب الاول من الثاني تقديم ضمانات بان تعقب الحوار المتوقع مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والاطراف المعنية».

اما صحيفة عل همشمار (١٩٨٥/٨/١٥)، فقد ذكرت، نقلاً عن مصادر مطلعة في عمان، ان مورفي عرض على الملك حسين اقتراحات اميركية جديدة تجاه تركيبة الوفد المشترك من بينها فحص امكانية استعداد الفلسطينيين لاجراء تبديلات على اسماء المرشحين الفلسطينيين في القائمة مثل خالد الحسن وصلاح التعمري اللذين يعتبران غير مقبولين من جانب الاميركيين للاشتراك في الحوار.

من جهة اخرى، قال مسؤول اسرائيلي كبير انه تم ابلاغ مورفي خلال محادثاته الاخيرة مع المسؤولين الاسرائيليين بان العقبة الكداء التي تعترض سبيل اي تقدم، هي طلب الاردن اشراك

م.ت.ف. في كل تحرك مع اسرائيل. واذضاف: «يجب على الاردن ان يقتنع بان الوسيلة الوحيدة للتحرك نحو السلام تتمثل باجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل بدون شروط مسبقة. وان موقف الاردن سلمي، لاصراره على عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط بمشاركة م.ت.ف. ولفرضه التفاوض المباشر مع اسرائيل». وخلص الى القول: «لا يوجد اي تغيير في مواقف كل من الاردن واسرائيل والولايات المتحدة» (القدس، ١٩٨٥/٨/١٦).

### تعليقات الصحافة الاسرائيلية

في سياق التعليقات الصحفية على عملية تشكيل الوفد الفلسطيني والمخاضات التي مرت فيها وعلى كل من الموقف الاسرائيلي والاميركي كتب دان افيدان مقالة في صحيفة دافار تحت عنوان «مأزق مورفي» تعرض فيها للمسارات العسيرة التي مرت فيها العملية، والى الصراعات داخل قيادة م.ت.ف. حول اختيار اعضاء الوفد الفلسطيني بين عرفات وانصاره البرغماتيين من جهة وبين جناح الصقور الذي يتزعمه صلاح خلف (ابو اياد) وفاروق القدومي، جاء فيها: «لقد وضع جناح الصقور شروطاً امام عرفات لاختيار الاعضاء من بينها تماثل مكانة اعضاء الوفد مع مكانة اعضاء الوفد الاردني، ثم اعلان م.ت.ف. رسمياً انها هي التي شكلت الوفد الفلسطيني، واجراء المفاوضات بين الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك وبين ريتشارد مورفي دون شروط مسبقة، وعدم تعهد م.ت.ف. مسبقاً، باجراء حوار مباشر مع اسرائيل في اعقاب هذا اللقاء باي شكل من الاشكال. وكانت نهاية هذا الصراع تغلب معسكر الصقور داخل قيادة م.ت.ف.، ولهذا السبب تأخرت عملية اعلان اسماء الوفد المشترك» (دافار، ١٩٨٥/٧/١٨).

اما امنون دوتان، فقد تناول الموضوع من زاوية مختلفة فتحدث عن المغزى السياسي الذي تسعى اليه م.ت.ف. من وراء اللقاء بين الوفد المشترك ومورفي، وكتب: «ان وفداً يضم رجلاً من قيادة م.ت.ف. ومن المجلس الوطني الفلسطيني

لا يهدف الى احراز تقدم في مسيرة السلام. وفي نفس الوقت يعني، سياسياً، القضاء التام على أمل التحدث بين ممثلين فلسطينيين وبين اسرائيل... يجب اعتبار ذلك انحرافاً خطيراً في موقف الادارة الاميركية... وسيلحق ضرراً فادحاً في العملية السياسية... وسيكون، في النهاية، اعترافاً اميركياً واقعياً بـ م.ت.ف. دون ان يدفع ثمن هذا الاعتراف» (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/١٩).

وشارك دوتان في هذا الرأي يعقوب ادلشتاين، حيث كتب: «اللقاء المزمع عقده بين الوفد المشترك والمبعوث الاميركي مورفي، يشكل، بحد ذاته، سابقة. وستكون المرة الاولى التي يلتقي فيها ممثلون اميركيون، بشكل علني، مع ممثلين من م.ت.ف. مما يعتبر تحطيماً للحاجز النفسي... ويعتبر، بشكل غير مباشر، اعترافاً اميركياً بـ م.ت.ف. وهو، بحد ذاته، تراجع عن الموقف التقليدي القاضي بعدم التفاوض مع م.ت.ف. والمشكلة ليست في نوعية الوفد بل بالسابقة...» (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وفي اطار التعليق على الموقف الاسرائيلي من تشكيلة الوفد المشترك كتب رونني شكدي ان اللقاء الذي تم بين رئيس الحكومة شمعون بيرس وكل من الياس فريج وحكمت المصري، اراد منه بيرس ان يكون بمثابة رسالة الى كل من الاردن والفلسطينيين والاميركيين ايضاً، مفادها ان اسرائيل مستعدة للانضمام الى طائفة المفاوضات، ولكن ليس مع ممثلي م.ت.ف. (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٧/١٨).

وفي الاطار ذاته، قال منسق نشاطات الحكومة في المناطق المحتلة شموئيل غورن: «لقد كانت المفاجأة تامة بالنسبة لاعضاء الوفد الفلسطيني. وهذه المفاجأة وخيبة الامل كانتا، ايضاً، من نصيب كل من الياس فريج وحكمت المصري». واذضاف: «لقد كان لقاء بيرس - فريج - المصري بمثابة اطلاق رصاصة في الهواء واستثمار جهد في غير مكانه» (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/١٩).

وقال بنحاس عبري، ان اسماء الشخصيات الفلسطينية في الوفد المشترك



تسببت بخيبة امل للمؤسسة الاسرائيلية بشقيها المعراخي والليكوذي: «خاب امل المعراخ لعدم قيام م.ت.ف. في المراحل الاولى من المفاوضات بطرح اسماء تستطيع اسرائيل هضمها، من امثال الشخصيات التي التقى بها بيرس. اما في الليكوذ، فقد كانت خيبة الأمل والقلق ليست بسبب هذه الاسماء او تلك، بل من حقيقة الاستعداد الاميركي للبدء بمسار ستكون نهايته الحتمية الاعتراف بـ م.ت.ف. والقضاء على حلم ضم المناطق الى اسرائيل» (المصدر نفسه).

اما يوسف حاريف، فقد تناول الموضوع من زاوية مختلفة، وهي ان قائمة اسماء الوفد الفلسطيني وجدت كلاً من بيرس وشامير من حيث رفضها حتى ولو كان هذا الرفض ينطلق من وجهتي نظر مختلفتين. فرفض بيرس جاء لسببين: الاول، شمول القائمة على اسماء بارزة من بين قادة م.ت.ف.؛ والثاني لعدم شمولها على اسماء شخصيات من المناطق المحتلة امثال فريج والمصري. اما رفض شامير فقد جاء من مبدأ رفضه للتفاوض مع اي شخص من م.ت.ف.، حيث قال: «انا لا اميز بين رجل بارز ورجل غير بارز في م.ت.ف. جميعهم بالنسبة لي نفس الشيء» (معاريف، ١٩٨٥/٧/١٩).

وفي اطار الرد على الرفض الاسرائيلي الرسمي للتفاوض مع م.ت.ف. تحت ذريعة ان هذه المنظمة منظمة «ارهابية» كتب ساشا كورين متسائلاً: «هل منظمة 'انسل' التي قتلت الابرياء كانت منظمة ارهابية؟ ألم تكن تعلن صباح مساء انها حركة قومية ساهمت في اقامة

دولة اسرائيل؟». واذاف: «لماذا لا يحق لنا التفاوض مع عرفات؟ ألم يحاول بن غوريون القيام بمثل هذا العمل مع المفتي الحاج امين الحسيني الذي كان اسوأ من عرفات. ان شعار لا للتفاوض مع م.ت.ف. في اي زمان ومكان ليس شعاراً منطقياً». وتابع: «ينبغي التحلي بالجرأة والبحث عن سبل جديدة للسلام وعدم الاستمرار في الكراهية العمياء التي اثبتت فشلها. ان شطب م.ت.ف. بشكل مطلق، هو سلاح حاد في ايدي رجال حركة اسرائيل الكاملة، وكلما استخدم اكثر يبتعد احتمال السلام وتخلق وقائع في المناطق المحتلة، وفي نهاية المطاف تقام اسرائيل الكبرى، ثنائية القومية، ويسودها حكم التمييز العنصري».

وتقنياً لمزاعم الراضين للتفاوض مع م.ت.ف. كتب كورين: «لو قامت م.ت.ف. بحل نفسها وقامت مكانها منظمة سياسية تشجب الارهاب ولكن ترفع شعارات م.ت.ف. الحالية بشأن حق تقرير المصير، لاستمر كل انصار الضم بالنظر اليها مثل نظرتهم اليوم الى م.ت.ف. الحالية».

وخلص الى انه «ينبغي على حزب مبام وعلى كافة القوى التقدمية في اسرائيل ألا تتصل فقط ضد زواحف الضم، بل من اجل ايجاد الحل السلمي المنطقية الى كل بيت في اسرائيل. وينبغي على اسرائيل اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. فقط، بمساعدة متواضعة من قبل الاردن» (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٢٨).

صلاح العبد الله

## المناطق المحتلة

### مجلس محلي عنصري في كريات أربع

أثار الاتفاق آنف الذكر موجة من ردود الفعل في الشارع الاسرائيلي، وفي المناطق المحتلة، تراوحت بين الرفض القاطع له او رفض بعض بنوده، التي رأى فيها بعض المتحفظين جزئياً، بداية لهيمنة المتدينين الفاشيين، ليس على كريات أربع فحسب، بل وعلى اسرائيل بأسرها. ويحتوي الاتفاق الانتلالي العنصري على بنود عدة ابرزها البند الخامس الذي يقضي بضرورة طرد العمال العرب من اماكن عملهم في مستوطنة كريات أربع.

كما تنص بعض البنود الاخرى على ما يلي:  
- يعين رئيس قائمة «كواح»، رامي زايت، نائباً لرئيس مجلس كريات أربع.  
- تمنع باصات السياح من الدخول الى كريات أربع أيام السبت.  
- تتسلم حركة «كاخ» مسؤولية الشركة لتطوير كريات أربع، ويعين اعضاؤها فيها في مناصب عالية.  
- تُغلق كريات أربع في وجه السيارات أيام السبت.

- يقال جميع العمال العرب العاملين في مجال التنظيفات وفي الحدائق العامة في المجلس، وتسلم هذه الاعمال الى متعهد يهودي يتعهد بتشغيل يهود فقط.  
- يمنع مرور الشاحنات العربية من كريات أربع أيام السبت.  
- لن يصادق على بناء اي مصنع في كريات أربع الا اذا تعهد المصنع، مسبقاً، بعدم تشغيل عمال عرب فيه (داقار، ١٩٨٥/٧/٢٢).

يتصاعد المد اليميني في اسرائيل، بشقيه الديني والعلماني، ويتخذ هذه الايام اشكالاً ومضامين مختلفة. وفي هذه الاجواء، يبرز، بصورة خاصة، ارباب المستوطنين القائم على تزايد نفوذهم وسيطرتهم في الشارع الاسرائيلي. ولعل نتائج الانتخابات التي جرت في مطلع شهر تموز (يوليو) الماضي، في مستوطنة كريات أربع (المقامة على ارض مدينة الخليل في الضفة الغربية)، لاختيار اعضاء مجلسها المحلي، هي دليل آخر على تعاظم المد اليميني، وخاصة الشق الديني منه. فقد فازت بمقاعد المجلس المحلي التسعة ثلاث كتل يمينية، تقاسمت المقاعد بالتساوي، وهي: كتلة «كواح»، بزعامه رامي زايت، وتتبع حركة «كاخ» اليمينية التي يتزعمها الارهابي العنصري مثير كهانا (ثلاثة مقاعد)؛ وكتلة «كريات أربع موحدة»، بزعامه شالوم فاخ، وهي مقربة من حزب موراشاه الديني (٣ مقاعد) (وكان هذا الحزب قد انشق عن الحزب الديني القومي - المدال)؛ وكتلة بيني كاتسوفر المقربة من الليكود (٣ مقاعد).

وقد تمخضت هذه الانتخابات عن توقيع اتفاق عنصري بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٩ فيما بين كتلتي «كواح» و«كريات أربع موحدة» يكرس سياسة التمييز المتبعة في مواجهة المواطنين العرب. اما كتلة بيني كاتسوفر، فقد بقيت خارج الائتلاف (الاتفاق) المشار اليه، نظراً لوجود خلافات شخصية بين اعضائها وبعض اعضاء الكتلتين الاخرين، حالت دون انضمام الكتلة المشار اليها الى الاتفاق.

شهر فلسطينية، العدد ١٥٠ - ١٥١، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

ونظراً لخشية سكان كريات اربع العلمانيين من هيمنة المتدينين في كريات اربع، قام عشرات من سكان المستوطنة بتظاهرة ضد الاتفاق مع كتلة «كواح» (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٧/٢٥). وسبب التظاهرة هو ان الاتفاق يقضي بتطبيق التعاليم الدينية في المستوطنة، وليس احتجاجاً على البند الخامس الذي يقضي بطرد العمال العرب من المجلس (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٧/٢٢). كما طالب بعض سكان كريات اربع بتشكيل لجنة معينة من قبل وزارة الداخلية لادارة شؤون المستوطنة، لان الاتفاق العنصري مع حركة «كاخ» يجعل المجلس المحلي عاجزاً عن مزاولة اعماله (دافار، ١٩٨٥/٧/٢٦).

وتشجيعاً على التطرف والعنصرية، تلقى شالوم فاخ بقرقيات تهنئة بمناسبة انتخابه، مجدداً، رئيساً للمجلس المحلي في كريات اربع، من عضوي الكنيست، دافيد ماغين (ليكود) وحايم دروكمان (موراشاه)، ومن وزير الدولة يوسف شابيرا (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٧/٢٦).

وفي اطار تشجيع اليهود على القيام بالاعمال التي يقوم بها العرب في كريات اربع، اعلن رئيس المجلس شالوم فاخ، ان العمال اليهود سيحصلون على ضعف اجر العمال العرب الذين سيقلون وفقاً للاتفاق (المصدر نفسه).

وقد تهزّب كل من رئيس الحكومة شمعون بيرس، ووزير الدفاع اسحق رابين، من اتخاذ موقف واضح ازاء الاتفاق العنصري في كريات اربع، وذلك بقولهما انهما سيلتان موقفيهما من هذا الاتفاق بعد ان يبدي المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامر، براهيه، فيما اذا كان الاتفاق الذي يقضي بمنع العرب من الدخول الى كريات اربع والعمل فيها ينسجم والقانون (دافار، ١٩٨٥/٧/٢٢). اما جهاز الامن فقد لمح بأنه يفضل حل المجلس المحلي في كريات اربع، وبإلغاء الاتفاق العنصري، لان اتفاقاً كهذا قد يؤدي الى نتائج خطيرة في العلاقات بين اليهود والعرب. وذكرت مصادر امنية ان مجلس كريات اربع اقيم استناداً الى

وعلم ان الاتفاق العنصري يحتوي على ملحق سري يؤكد وجوب اغلاق مستوطنة كريات اربع في وجه حركة السير ايام السبت والاعياد بالسلاسل الحديدية، بهدف منع العرب من الدخول الى المستوطنة في تلك الايام (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وقد جاء هذا الاتفاق على الرغم من ان المحكمة العليا الاسرائيلية كانت قد اصدرت قراراً في الماضي يقضي بعدم إقالة اي عامل من عمله في المناطق المحتلة لاسباب عنصرية (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وكان مجلس محلي كريات اربع قد صادق على الاتفاق الائتلافي بين كتلة «كريات اربع موحدة»، وكتلة «كواح» باكثرية خمسة اصوات ضد اربعة. وأعيد انتخاب شالوم فاخ رئيس المجلس المحلي الحالي، رئيساً للمجلس، ورامي زايت (ممثل حركة كاخ في كريات اربع) نائباً لرئيس المجلس. وحظي هذا الاتفاق بمصادقة شلومو عمار، ممثل وزارة الداخلية وضابط الاركان للشؤون الداخلية في الادارة المدنية في المناطق المحتلة (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٢٥).

وينظر انصار كهانا الى هذا الاتفاق على انه نصر كبير تحقق لهم، اذ قال احد مساعدي عضو الكنيست مئير كهانا «ان نسبة الـ ٢٢ بالمئة التي حصلت عليها كتلة 'كواح' في الانتخابات التي جرت في كريات اربع لم تكن صدفة، حيث سيتبين للجميع فيما بعد، ان قوتنا هي كذلك في جميع انحاء البلاد». وازضاف: «ان الحركة لا تفكر فقط بعشرة مقاعد في الكنيست القادم، بل بأكثر من ذلك بكثير» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٧/٢٢).

ووزع انصار الارهابي كهانا، في كريات اربع، منشوراً يعدون فيه مؤيديهم بانهم سيسنغلون مركز قوتهم لتحقيق مبادئ الحركة بدون تهاون (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٢٥). ولتأكيد جدية ما جاء في المنشور، حال انصار كهانا دون دخول العمال العرب الى كريات اربع يوم السبت (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وفي محاولة لافشال هذا الاتفاق العنصري،

وأمر الحكم العسكري، ويمكن حله بأمر منه. لكن هذه المصادر تخشى من أن يكون حل المجلس سابقة سياسية، لأن الانتخابات كانت ديمقراطية والاتفاق سليم (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وتنظر الجهات القضائية بخطرورة بالغة الى بنود هذا الاتفاق العنصري، الذي ينطوي على نوع من التحريض العنصري. وأضافت هذه الجهات تقول انه تمت، مؤخراً، بلورة مشروع قانون يشكل تعديلاً لقانون العقوبات، يمنع التحريض على العنصرية أو المطاردة أو الإهانة أو العداء تجاه شعب أو التسبب في صراع بين شرائح السكان بسبب انتمائهم العرقي أو القومي أو الديني. ومع ذلك، أكدت الجهات نفسها انه من الصعب اتخاذ خطوات قضائية ضد الاطراف التي وقعت الاتفاق الائتلافي في كريات اربع، لان المجلس اقيم استناداً الى اوامر عسكرية (هارتس، ١٩٨٥/٧/٢١).

وامعاناً في دعم المتطرفين اليهود، كشف وزير الدفاع، اسحق رابين، في معرض رده على الاستجواب الذي تقدم به عضو الكنيست مردخاي بار - اون (راتس)، ان الحكم العسكري منع اعضاء مستوطنة نتيفوت شالوم (الحركة للمبادئ الصهيونية والسلام) من التظاهر في الخليل احتجاجاً على الائتلاف العنصري في كريات اربع. وادعى رابين بان الخطوة التي قام بها الحكم العسكري كانت في الاتجاه الصحيح، للحفاظ على الامن والنظام وسلامة السكان في المنطقة (عل همشمار، ١٩٨٥/٨/٤).

ومن ناحية ثانية، قررت لجنة المالية التابعة للكنيست عدم منح كريات اربع الهيئة المالية المقررة لها في السنة المالية الحالية، الا اذا الغي الاتفاق العنصري مع كتلة «كواح». وقد جاء هذا القرار على الرغم من معارضة اعضاء الليكود في اللجنة لهذه الخطوة (هارتس، ١٩٨٥/٧/٣٠). واحتجاجاً على هذا الاتفاق العنصري، قدم عضوا الكنيست فيكتور شمطوف وحايكه غروسمان (مبام)، اقتراحين عاجلين الى جدول اعمال الكنيست يدعوان فيهما الى الغاء الاتفاق.

ودعت غروسمان المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، الى العمل على اخراج جميع المؤسسات الرسمية، بما في ذلك مركز الاستيعاب، من كريات اربع، لئلا تلتصق وصمة العنصرية باسرائيل كلها. كما طالبت وزير الدفاع اسحق رابين باصدار تعليماته للحكم العسكري لالغاء الاتفاق (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٢٢).

اما عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، فقد اجري مكالمة هاتفية مع رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشة، وعده خلالها بالتزام كتلة راتس بتقديم الدعم القضائي لكل عربي يطرد من عمله من قبل مجلس كريات اربع المحلي (المصدر نفسه).

وحدث اعضاء الكنيست مردخاي فرشوفسكي (شينووي) واريئيل فاينشتاين (ليكود) وحاييم رامون (معراخ) كلاً من رئيس الحكومة ووزير الدفاع على وقف الهبات المقدمة الى مجلس كريات اربع، الى حين الغاء الاتفاق الائتلافي. كما دعوا المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، الى العمل من اجل الغاء الاتفاق الذي يشكل انتهاكاً لقانون مساواة الحقوق، ويتعارض مع نوايا المشرع (معاريف، ١٩٨٥/٧/٢٢).

ويبحث اعضاء معهد التربية للتعايش اليهودي - العربي رسالة الى مناحيم بيغن حثوه فيها على العمل ضد الكهانية، مذكرين آياه بمقالة «الحائط الحديدي» التي جاء فيها: «ان ابعاد العرب من ارض اسرائيل هو، برأيي، شيء غير مقبول وسيبقى هنا دائماً شعبان، وانا مستعد ان اقسام اننا لن ننتهك، الى الابد، المساواة في الحقوق، ولن نحاول طرد اي كان». وطالب اعضاء المعهد بيغن بالعمل انطلاقاً من قوله هذا، ودعوة الاسرائيليين الى مكافحة الكهانية المجرمة (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٢٦).

اما وزير الاديان يوسف بورغ (المفدال)، فقد دعا الى عدم مناقشة الموضوع في الحكومة خوفاً من اتخاذ قرار بالغاء الاتفاق، حيث قال: «يتعين على رئيس الحكومة، شمعون بيرس، ووزير الدفاع، اسحق رابين، ان يدرسا الموضوع

فيما بينهما وليس في الحكومة التي من الضروري ان تناقش اموراً اكثر جدية» (عل همشممار، ١٩٨٥/٧/٢٢).

ودعت حركة السلام الآن، في برقية بعثت بها الى رئيس الحكومة، شمعون بيرس، الى فرض عقوبات حكومية ضد مجلس كريات اربع العنصري، كما دعت الحركة حزب العمل الى الاعراب عن اسفه لزلوعه في اقامة مستوطنة كريات اربع، مقر العنصرية والارهاب، بالقرب من الخليل. كذلك حثته على ان يكون موضوع تمرير القانون ضد العنصرية في سلم اولوياته. وازافت الحركة، في برقيتها، ان مناورات النسبة الدنيا الضرورية في الانتخابات لن تقضي على ظاهرة كهانا، بل التمسك بالمبادئ التي تعبر عن ميثاق 'الاستقلال'. واعلنت الحركة ايضاً انها ستقوم بحملة شعبية لمقاطعة كريات اربع، ولخندق الكهانية والعنصرية (هأرتس، ١٩٨٥/٧/٢١).

#### ردود الفعل الاسرائيلية

اما ردود الفعل الاسرائيلية على هذا الاتفاق العنصري في كريات اربع، فقد تراوحت بين الرفض التام، والرفض الجزئي، والتأييد. اذ قال وزير الدفاع، اسحق رابين، في معرض رده على ثمانية اقتراحات على جدول اعمال الكنيست في هذا الشأن: «ان الاتفاق في كريات اربع يتضمن اسساً عنصرية، ويتناقض والقيم الاساسية التي اقيمت عليها دولة اسرائيل، وان الشعب الاسرائيلي لن يسمح لقلّة ان تفرض على المجتمع الاسرائيلي تصرفات غريبة بالنسبة له». وازاف رابين قائلاً: «تبيّن بعد دراسة بنود الاتفاق انه لا يعتبر مخالفاً للقانون الا اذا طبق عملياً» (عل همشممار، ١٩٨٥/٧/٢٥). واكد رابين ان الحكومة ستناقش الموضوع بعد ان يبدي المستشار القضائي للحكومة برأيه في بنود الاتفاق (معاريف، ١٩٨٥/٧/٢٥).

وعلق وزير الاتصال امنون روبنشتاين (شينوي) على الاتفاق بقوله: «ان مجلس كريات اربع قد اقيم بقوة امر الحاكم العسكري، لذا فان الحكومة لا تستطيع ان تتجاهل ان اوامرها الادارية هي التي انتجت الاتفاق العنصري مع

كاخ» (عل همشممار، ١٩٨٥/٧/٢٢). وادرف روبنشتاين: «ليس من المعقول ان الحكومة التي تعرض على الكنيست مشروع قانون يمنع اي حزب عنصري من خوض معركة الانتخابات العامة هي التي تدعم السابقة التي تهدد صورة الدولة كلها» (هأرتس، ١٩٨٥/٧/٢١).

اما عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، فقد قال بدوره ان هذا الاتفاق هو وصمة عنصرية لدولة اسرائيل، لذا فان كتلة راتس ستبذل قصارى جهدها لازالتها (عل همشممار، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وقال عضو الكنيست مردخاي فيرشوفسكي (شينوي) ان الاتفاق يتعارض والقانون، اذ انه يسمح بالعنصرية في كريات اربع (هأرتس، ١٩٨٥/٧/٢٥). واستطرد قائلاً: «ان هذا الاتفاق يشبه الخطوات التي نفذها النازيون ضد اليهود، لذا يجب وقف الانحراف نحو الفاشية قبل قوات الاوان» (عل همشممار، ١٩٨٥/٧/٢٥).

وانتقد عضو الكنيست مردخاي بار - اون (راتس) الاتفاق بشدة، حيث قال: «انه لمن الضروري عدم تربية مسخ في البيت كحيوان اليف، لان المسخ سيفترس صاحب البيت في نهاية الامر، مما يتطلب قتل المسخ وهو صغير» (المصدر نفسه). وازاف بار - اون «ان كهانا يزهو وينتشر، لكن نشاطه يلحق الضرر باليهود وليس بالعرب، وان كل ما يعمل هو من اجل الوصول الى مراكز قوة» (هأرتس، ١٩٨٥/٧/٢٥).

اما عضو الكنيست فكتور شمطوف (مبام)، فقد دعا الى حل المجلس العنصري في كريات اربع عبر جهاز الامن «لان عدم حله سيؤدي الى تدهور الاوضاع في المناطق المحتلة» (عل همشممار، ١٩٨٥/٧/٢٥).

وعقب عضو الكنيست حايم رامون (معراخ) على الاتفاق قائلاً: «ان الاتفاق هو بداية لتطبيق قوانين نيرنبرغ [النازية] في اسرائيل، كما انه يؤكد تجذر العنصرية في اسرائيل» (معاريف، ١٩٨٥/٧/٢٥).

ويعتقد عضو الكنيست اريئيل فاينشتاين

(ليكود - احرار) بان كريات اربع حكمت على نفسها بالانحلال من الداخل بعد التوقيع على هذا الاتفاق (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٢٥).

وهاجم رئيس كتلة المعارضة في كريات اربع بني كاتسوفر الاتفاق ووصفه بأنه يشكل مساساً في بنية العلاقات الخاصة بين العلمانيين والمتدينين في كريات اربع، وفي العلاقات القائمة بين العرب واليهود. واضاف: «اذا كانت هناك رغبة في اقالة العمال العرب، فان ذلك لا يستوجب رفع الراية والشعارات، لانه يمكن تنفيذ ذلك بهدوء» (المصدر نفسه).

وقال جاكى روزين، احد زعماء العلمانيين في كريات اربع، «ان الصدمات التي تجري في حي راموت في القدس أيام السبت هي شيء بسيط بالنسبة لما سيحدث في كريات اربع. واذا سمحنا لهم بان يبدؤوا بالعرب فان ذلك سيوصلهم الى اليهود الشرقيين فيما بعد» (يديعوت ارحونوت، ١٩٨٥/٧/٢٢).

اما شموئيل بن - يشاي، احد اعضاء مجلس كريات اربع من قبل حركة «كاخ»، فقد عقب على الاتفاق بقوله: «انه سيطبق في كريات اربع، ومن ثم في باقي المجالس الاخرى، وبعد ذلك ستاتي مرحلة طرد العرب من جميع أنحاء البلاد» (يديعوت ارحونوت، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وهاجم الياكيم هعتسني، الرجل الثاني في قائمة «كريات اربع موحدة»، منتقدي الاتفاق على ارضية اعطاء شرعية لكهانا عبر توقيع الاتفاق العنصري مع كتلة «كواح»، حيث قال: «ارغمنا على التوقيع على اتفاق كهذا مع كهانا لان ٢٢ بالمئة من سكان كريات اربع صوتوا لصالحه احتجاجاً على سياسة الحكومة بسبب اطلاق سراح ٦٠٠ [قدائي] وبسبب الاستقلالية التي تتمتع بها مؤسسات التربية في الضفة الغربية، المهيم عليها من قبل م.ت.ف.، وبسبب الحرية المعطاة لصحف 'فتح'». واكد هعتسني ان الحيلولة دون صعود كهانا يقتضي مقاطعة معياري، النائب العربي في الحركة التقدمية للسلام، وليس مقاطعته هو (معاريف، ١٩٨٥/٧/٢١).

وادانت الامينة العامة لغوش ايمونيم،

دنيئله فايس، هي الاخرى هذا الاتفاق، اذ قالت انها تؤيد ان يقوم اليهود بجميع الاعمال في المستوطنات، لكن ذلك ليس مبرراً لاقالة العمال العرب من اماكن عملهم (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٢٦).

اما بالنسبة لردود الفعل في المناطق المحتلة، فقد ذكر ان اوساطاً عربية في الخليل وصفت الاتفاق العنصري الذي تم التوقيع عليه لتأليف مجلس ائتلافي لمستوطنة كريات اربع بأنه اتفاق بربري ومخز. وعلقت شخصيات في المدينة على هذا الاتفاق بالقول انه لو كان هناك امل - مجرد امل - بالتعايش مع اليهود لكان قد تلاشى نهائياً مع فوز الفاشية اليهودية في كريات اربع (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٢١).

وقال رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ان هذا الاتفاق هو بمثابة خطوة عنصرية خطيرة وتعصب اعمى قد يؤدي الى الحاق اضرار جسيمة بالعرب سكان المناطق المحتلة. واضاف: «حصل هذا الحزب العنصري على تمثيل رسمي في مجلس كريات اربع، بينما لا يستطيع سكان الخليل العرب ان يكونوا ممثلين في مجلس عربي خاص بهم. لذا فان هذا التداخل سيؤدي الى نتائج سلبية وبعيدة المدى» (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٢١).

### ردود فعل الصحافة الاسرائيلية

اما ردود فعل الصحافة الاسرائيلية، فقد تراوحت بين الرفض القاطع لمضمون الاتفاق لما يحتويه من بنود عنصرية، وبين الرفض خوفاً على مصالح اسرائيل. وفي هذا السياق، دعا الصحفي اهارون غيفع الى تشكيل جبهة ضد كهانا «من اجل اليهود وليس من اجل العرب، لان اسرائيل عنصرية ستكون معزولة ولن تحصل على مساعدات اميركية». واضاف: «ان اسرائيل عنصرية ستساعد جميع اللساميين في العالم وستشكل خطراً على اليهود» (دافار، ١٩٨٥/٧/٢٦).

وتسأل الصحفي آرييه ناعور ماذا سيحدث لو اتخذ مجلس بلدية شيكاغو، مثلاً، قراراً يقضي باقالة اليهود العاملين في المجلس؟

ويجب: «لو حدث في شيكاغو ما حدث في كريات اربع، لوقف الجميع، وعلى رأسهم رئيس الحكومة، ضد الاجرام العنصري، ولاتصل رئيس الحكومة بالبيت الابيض مطالباً بالغاء القرار المخزي». ويضيف ناعور: «لكن القرار المخزي صدر في اسرائيل وليس في شيكاغو، والمحكوم عليهم بالطرد وسلب مصدر رزقهم هم عرب وليسوا يهوداً، لذا فان المسؤولين لم يحركوا ساكناً منتظرين موقف المستشار القضائي للحكومة حول هذا الموضوع» (يديعوت احرונوت، ١٩٨٥/٧/٢٤).

وعلق الصحفي يهودا ليطاني على الاتفاق قائلاً: «يسعى بعض المسؤولين في كريات اربع، قسم منهم سراً، والآخر علانية، الى تحويل مدينة الخليل الى مدينة فيها اكثرية يهودية، مما سيؤدي، بالضرورة، الى فرض القيود على العرب في الخليل، والى مزيد من مصادرة الاراضي والاستيلاء على البيوت، والى ارغام البعض على ترك المدينة» (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٢٥). وهاجم ليطاني حزب العمل بشكل مبطن، حيث قال: «اولئك الذين يدنون كهانا حالياً هم، بالذات، الذين كانوا قد بدأوا بالاعمال التي يدينونها الآن، ان يحذون تنفيذ ذلك سراً، رغبة منهم في الظهور بصورة مختلفة، اكثر انسانية ولطفاً، عبر وسائل الاعلام على الاقل» (المصدر نفسه).

اما صحيفة معاريف (١٩٨٥/٧/٢٢)، فقد سألت دون ان تجيب على ماذا كنا سنفعل لو قررت بلدية الناصرة منع اليهود من الدخول الى منطقة اختصاصها ايام الجمعة، واثقلت اليهود العاملين فيها؟

لقد دفعت ردود الفعل العنيفة ضد الاتفاق

المستشار القضائي للحكومة البروفسور اسحق زامير، الى الاسراع في ابداء رأيه بالاتفاق عبر رسالة بعث بها الى رئيس الحكومة شمعون بيرس، اوضح فيها ان البند الخامس هو وصمة عار ليس لكريات اربع فحسب بل للجهاز السلطوي في اسرائيل ايضاً. واكد زامير في رسالته ان العنصرية في البند الخامس تخل بمبدأ المساواة امام القانون، وتشكل خطراً على الجهاز القضائي وعلى التقاليد الاجتماعية والسلطة الديمقراطية في اسرائيل. واستطرد قائلاً ان البند الخامس في الاتفاق ليس قانونياً ويتناقض والصالح العام، لذا فهو يعتبر لاغياً، وبإمكان قائد الضفة الغربية ان يحل المجلس اذا طبق مجلس كريات اربع البند الخامس، بعد تحذير مسبق (عل همشمير، ١٩٨٥/٧/٣١).

وقرر أعضاء المجلس الانتلاني، على ضوء ما جاء في الرسالة التي بعث بها المستشار القضائي للحكومة، الى رئيس الحكومة، الغاء البند الخامس في الاتفاق. واعلن الياكيم هعتسني، احد أعضاء الائتلاف، ان الائتلاف يعتبر البند الخامس لاغياً منذ ان ابدى المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، برأيه حول هذا الاتفاق (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٨/١).

ولتأكيد ذلك، بعث رئيس المجلس المحلي في كريات اربع شالوم فاخ وبنائبه رامي زايت رسالة الى المستشار القضائي للحكومة يبلغانه فيها بالغاء البند اياه (دافار، ١٩٨٥/٨/١٥). ولا يعني الغاء هذا البند، بالطبع، عدول مجلس كريات اربع عن انتهاج سياسة عنصرية تجاه العرب، بل ان ذلك سيتم بطرق اكثر هدوءاً.

خليل السعدي

## موجز الوقائع الفلسطينية من ١١/٧/١٩٨٥ الى ٣١/٨/١٩٨٥

□ طالبت وثيقة اعدتها بعض الزعماء اليهود الاعضاء في جمعية امناء الوكالة اليهودية بالغاء المنظمة الصهيونية العالمية، بجميع اقسامها. كما طالبت الوثيقة بأن تتولى حكومة اسرائيل، وليس الاحزاب كما هو متبع الآن، تعيين رئيس للادارة الصهيونية (دافار، ١٢/٧/١٩٨٥).

□ لا تستبعد السوق الاوروبية المشتركة ولجنة الطاقة النووية أن تكون اسرائيل استخدمت المواد النووية التي اشترتها مؤخراً للأغراض العسكرية. لكن مراقبي السوق لم يجدوا ما يثبت ذلك اثناء زيارتهم الاخيرة إلى اسرائيل. وكانت شركة بلجيكية قد اشترت، مؤخراً، ٤٠ طناً من النفايات النووية من فرنسا وبريطانيا وابتعتها لاسرائيل (دافار، ١٢/٧/١٩٨٥).

١٢/٧/١٩٨٥

□ توجه الملك الاردني حسين الى بريطانيا في زيارة خاصة يلتقي خلالها بالملكة البريطانية اليزابيث ويمسارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا (الراي، ١٣/٧/١٩٨٥).

١٣/٧/١٩٨٥

□ دعا دافيد كراوس، المفتش العام للشرطة في اسرائيل، الشعب الى مزيد من اليقظة والى الالتحاق بصفوف الحرس المدني، وذلك ازاء ما وصفه المفتش العام بالارتقاع الكبير في الاعمال الارهابية. وتشير المعطيات الى ان المنظمات الفلسطينية حاولت، في شهر حزيران (يونيو)، ان

شؤون فلسطينية، العدد ١٥٠ - ١٥١، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٥

١١/٧/١٩٨٥

□ اجتمع ياسر عرفات والملك الاردني حسين في عمان واجريا استعراضاً لتطورات الوضع على الساحة العربية، خصوصاً ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما بحث الزعيمان موضوع عقد القمة العربية الطارئة التي دعا اليها الملك المغربي الحسن الثاني (الراي، عمان، ١٢/٧/١٩٨٥).

□ استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، الذي يزور دمشق لاستجلاء موقفها من عقد القمة العربية الطارئة (الشرق الاوسط، لندن، ١٢/٧/١٩٨٥).

□ طالبت اللجنة المالية والاقتصادية التابعة لمجلس الامة الكويتي بوقف المساعدات التي تدفعها الحكومة الكويتية سنوياً لكل من م.ت.ف. وسوريا والاردن. وقال رئيس المجلس ان هذه المساعدات لم يعد لها ما يبررها حيث ان الاطراف المستفيدة منها لم تعد تواجه اسرائيل في الارض المحتلة (الاهرام، القاهرة، ١٢/٧/١٩٨٥).

□ في تقريره الى الدورة الثانية والاربعين للمجلس الوزاري الافريقي التي بدأت في اديس ابابا، أكد د. بيتر اونو، الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بالوكالة، ان المشكلة الفلسطينية هي اساس مشكلة الشرق الاوسط ولا يمكن تسويتها الا باقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تحت قيادة م.ت.ف. (الاهرام، ١٢/٧/١٩٨٥).



□ صادق مجلس الشيوخ الاميركي عل تعيين توماس فيكرينغ سفيراً للولايات المتحدة في اسرائيل. ومن المتوقع ان يباشر السفير الجديد عمله في نهاية شهر تموز (يوليو)، او مطلع الشهر الذي يليه (هأرتس، ١٩٨٥/٧/١٤).

١٩٨٥/٧/١٤

□ قالت صحيفة «نيويورك تايمز» ان م.ت.ف. قدمت الى الاردن اسماء الفلسطينيين الذين ترشحهم للاشتراك في المحادثات مع الولايات المتحدة. وسيتولى الاردن تقديم هذه الاسماء، بدوره، الى الولايات المتحدة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٥). وقال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، ان الولايات المتحدة تسلمت حقاً قائمة باسماء الممثلين الفلسطينيين المرشحين للاشتراك في الوفد الاردني - الفلسطيني وانها تقوم بدراسة القائمة (دافار، ١٩٨٥/٧/١٥؛ نقلاً عن شبكة تليفزيون (C.B.S.)

□ بمناسبة يوم سلاح الجو الاسرائيلي، قال اللواء عاموس لبيدوت، قائد السلاح، للمراسلين العسكريين الذين تجولوا في احدى القواعد ان ميزانية الأمن فرضت على سلاح الجو انقاصاً كبيراً في ساعات التدريب في الجو. وقال اللواء لبيدوت: «اننا، الآن، واقعون تحت الخطوط الحمراء في هذا الموضوع (هأرتس، ١٩٨٥/٧/١٥).

١٩٨٥/٧/١٥

□ اجتمع ياسر عرفات في عمان مع زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن. وحضر الاجتماع من الجانب الفلسطيني خليل الوزير (أبو جهاد)، عضولجنة «فتح» المركزية، وعبد الرزاق البيحي، عضو اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. (الراي، ١٩٨٥/٧/١٦).

□ أكد د. محمد الفراء، الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس ادارة فلسطين فيها، على ضرورة عقد قمة عربية في أسرع وقت ممكن. وتحدث الفراء عن الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر المشرفين على شؤون

تتخذ عملية واحدة على الاقل كل يوم (معاريف، ١٩٨٥/٧/١٤).

□ اعلن مجلس بلدية بيروت انه لم يتخذ، بعد، قرار سياسي بشأن اعادة بناء المخيمات الفلسطينية في العاصمة اللبنانية وان البلدوزرات السورية لا تقوم باكثر من ازالة الانقاض (الراي، ١٩٨٥/٧/١٤).

□ اعتقلت حركة «أمل» الشيعية احد الفدائيين الشيعة من المنتمين الى حزب الله عندما كان ينوي اطلاق صاروخ كاتيوشا باتجاه منطقة الشريط الحدودي في جنوب لبنان (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/١٤).

□ في ختام زيارته لمصر، أكد رولان دوما، وزير خارجية فرنسا، للمسؤولين المصريين موقف بلاده الايجابي من المبادرة الاردنية - الفلسطينية المشتركة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٤).

□ استقبل الرئيس المصري حسني مبارك نيكولاي فاليتيس، السفير الاميركي في القاهرة، وناقش معه مشكلة الشرق الاوسط باعتبارها احدى القضايا التي تحتل اهمية كبرى (الاهرام، ١٩٨٥/٧/١٤).

□ وصف دان مريدور، عضو الكنيست الاسرائيلي من الليكود، علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة بأنها ثروة، فيما تحدث عن خلاف في المواقف بينهما. وتطرق مريدور الى النشاطات العربية الاخيرة في الولايات المتحدة وقال ان الهدف منها هو تخريب العلاقات القائمة بين اسرائيل والولايات المتحدة والتسبب في تقرب م.ت.ف. من الولايات المتحدة. وفي رأي مريدور ان الولايات المتحدة تحاول التخلص من اتفاق كامب ديفيد الذي يشكل عائقاً لكل من يرغب في ضم م.ت.ف. للمفاوضات (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/١٤).

□ ابدى الحاخام اليهودي الاكبر في الدانمرك استعداداً للالتقاء مع مدير مكتب م.ت.ف. فيها. وكان الحاخام مليكور قد وقع، في السابق، على احتجاجات ضد السماح لم.ت.ف. بفتح مكتب لها في الدانمرك (هأرتس، ١٩٨٥/٧/١٤).

الفلسطينيين في الدول المضيفة، التي اختتمت في تونس امس الاول، فقال ان المؤتمر تناول مختلف جوانب القضية الفلسطينية واوصى بالتعجيل في اتخاذ التدابير الضرورية لدعم الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة (الرأي، ١٩٨٥/٧/١٦).

□ قال خالد الحسن، عضو لجنة «فتح» المركزية، انه اذا تم لقاء بين ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي للشرق الاوسط، والوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، فسيشكل ذلك خطوة اولى لاعتراف الولايات المتحدة بـ م.ت.ف. (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٦).

□ قدر مصدر امني اسرائيلي رفيع المستوى ان تقليص عدد عمال المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل سيؤدي الى زيادة العمليات الفدائية (دافار، ١٩٨٥/٧/١٦).

□ قال دافيد ليفي، وزير الاسكان الاسرائيلي، ان ست مستوطنات جديدة ستقام هذا العام في الضفة الغربية، وستقام اربع مستوطنات في الجليل وواحدة في غور الاردن واثنان في النقب (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/١٦).

١٩٨٥/٧/١٦

□ أكد ياسر عرفات، في حديث لجريدة «الخبصار» القاهرية، ان عودة مصر للصف العربي هي قضية نضالية وان الاتصالات بينه وبين الرئيس المصري حسني مبارك مستمرة (الرأي، ١٩٨٥/٧/١٧).

□ نفى د. ابراهيم ابولغد، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، ان يكون من المرشحين لعضوية الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك الذي سيجري مباحثات مع الولايات المتحدة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٧).

□ استقبل شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، وحكمت المصري. وقال بيرس اثناء اللقاء ان اسرائيل مستعدة لدفع عجلة السلام الى امام عبر مفاوضات مباشرة، لكنها ترفض اية فكرة للتفاوض مع م.ت.ف. ووصف بيرس المنظمة

بانها لم تغير صورتها «الارهابية» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٧/١٧). وادان اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، اللقاء المتوقع بين الولايات المتحدة ووفد اردني - فلسطيني مشترك. وقال شامير ان اسرائيل سترفض استلام القائمة التي تضم اسماء الوفد، لان ذلك قد يفسر كاعتراف به. ووصف شامير لقاء الولايات المتحدة باعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني بأنه يعني اعترافاً بـ م.ت.ف. (دافار، ١٩٨٥/٧/١٧).

□ سيلتقي الوفد الاميركي للمباحثات مع اسرائيل بشأن المساعدات العسكرية التي تقدمها له الولايات المتحدة مع شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل. وستطلب اسرائيل هبة تزيد قيمتها على ملياري دولار لعام ١٩٨٧ (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/١٧).

□ وصل الى الطائف عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، حاملاً رسالة من الرئيس حافظ الأسد الى الملك السعودي فهد (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٧).

□ استقبل زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن، مبعوثاً من قبل ملك المغرب وابلغه موافقة الاردن على حضور القمة التي دعا اليها الملك الحسن الثاني (الرأي، ١٩٨٥/٧/١٧).

١٩٨٥/٧/١٧

□ استقبل ياسر عرفات شنتارو آبي، وزير خارجية اليابان، الذي يزور الاردن. ووصف عرفات محادثاته مع الوزير الياباني بأنها ايجابية (الرأي، ١٩٨٥/٧/١٨).

□ نفى د. ادوارد سعيد، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، ان يكون ضمن المرشحين لعضوية الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٨).

□ أدانت م.ت.ف. الاعتداء الذي استهدف منزل ملاذ عبده، القائم باعمال مكتب م.ت.ف. في قبرص (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٨).

□ واصل مبعوثو الملك المغربي الحسن الثاني جولاتهم في العواصم العربية لتسليم

قاعدة اقليمية لـ م.ت.ف. في الضفة والقطاع بالقرب من القدس وتل ابيب (المصدر نفسه).  
□ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء زيارته لمستوطنة عوفرات في غوش عتسيون، في ضواحي القدس، ان غوش عتسيون وكريات اربع هما جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل وليس هناك اي تشكيك في سيادة اسرائيل عليهما (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٧/١٨).  
وقال رابين، ايضاً، ان ٢٥ بالمائة من القوات السورية في لبنان قد انسحبت من البقاع وأن ايأاً من الوحدات السورية لم تتحرك الى امام باتجاه اسرائيل. واذاف رابين ان حركة «أمل» اعلنت انها ستكافح للحيلولة دون ضرب الاهداف الاسرائيلية (دافان، ١٩٨٥/٧/١٨).

١٩٨٥/٧/١٨

□ اجتمع ياسر عرفات، في عمان، مع طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي. وجرى، خلال الاجتماع، استعراض تطورات القضية الفلسطينية والمشاكل التي تواجه الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة وفي مخيمات لبنان (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٩). واختتم طارق عزيز زيارة للاردن بعد مباحثات مع زيد الرفاعي، رئيس وزرائه، تم خلالها الاتفاق على عقد القمة العربية الطارئة (الرأي، ١٩٨٥/٧/١٩).

□ وصف محمد ملح، عضو لجنة م.ت.ف. التنفيذية رئيس دائرة الوطن المحتل، قرار مجلس الأمة الكويتي بوقف الدعم لدول المواجهة بأنه يشكل مخالفة لقرارات مؤتمرات القمة العربية (الرأي، ١٩٨٥/٧/١٩).

□ طالب كمال حسن علي، رئيس وزراء مصر، الذي يزور واشنطن، بالاستمرار في خطة الحوار التميهددي مع الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك برغم رفض اسرائيل للشخصيات الفلسطينية المرشحة للاشتراك في هذا الحوار (الاهرام، ١٩٨٥/٧/١٩).

□ اكّد الرئيس السوري حافظ الاسد، اثناء استقباله لشنتارو آبي، وزير خارجية اليابان، حرص سوريا على العمل من أجل تحقيق

رسائل للقادة العرب حول امكانية عقد القمة الطارئة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٨).

□ اوقف مجلس الامة الكويتي العمل بالتزام الكويت المالي ازاء م.ت.ف. والاردن وسوريا الذي سبق ان اتفق عليه في قمة بغداد. ووافق، بالمقابل، على تقديم الدعم تحت بند المساعدات الخارجية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٨).

□ وقعت مشادة بين وفد النساء الفلسطينيات المشارك في مؤتمر المرأة العالمي في نيروبي ووفد النساء الاسرائيليات اثناء ندوة عقدت في جامعة نيروبي، وذلك عندما قنّد الوفد الفلسطيني ادعاء بأن اسرائيل طورت الضفة الغربية المحتلة (السفير، بيروت، ١٩٨٥/٧/١٨).

□ بدأ حسن كمال علي، رئيس وزراء مصر، مباحثاته مع المسؤولين الاميركيين في واشنطن. وسيطلع علي الادارة الاميركية على موقف بلاده من مسألة استئناف مسيرة السلام في الشرق الاوسط (الاهرام، ١٩٨٥/٧/١٨).

□ ناشدت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني المؤسسات الانسانية العربية والدولية التدخل من اجل وقف الاجراءات الاسرائيلية الرامية الى اغلاق مستشفى الهوسبيس في القدس المحتلة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١٨).

□ اتفق شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، واسحق شامير، القائم باعماله، على تنسيق مواقفهما في كل ما يتعلق بقائمة الفلسطينيين الذين سيشترون في الوفد الاردني - الفلسطيني الذي سيلتقي وفداً امريكياً (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٧/١٨). وذكر مصادر اسرائيلية ان القائمة لا تضم فلسطينيين من المناطق المحتلة. ويأمل بيرس ان تسبق الولايات المتحدة اسرائيل في رفضها لهذه القائمة وفي اعادتها للاردن مطالبة اياه بتغيير تشكيلتها (هآرتس، ١٩٨٥/٧/١٨). ووصف شامير الاحاديث عن عملية السلام الجديدة بأنها كاذبة وان هدفها هو طرد اليهود من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال شامير انهم لن يحققوا

سلام عادل في منطقة الشرق الاوسط (السفير، ١٩٨٥/٧/١٩).

□ تتخذ مصر خطوات لتسهيل دخول سواح من اسرائيل وتشجع السواح المصريين على السفر الى اسرائيل. وتتمثل هذه التسهيلات في الغاء ضريبة الـ ٢٠ بالمائة التي كانت تفرض على المصريين المسافرين الى اسرائيل عن طريق البر (دافان، ١٩٨٥/٧/١٩).

١٩٨٥/٧/١٩

□ غادر الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، تونس متوجهاً الى السعودية للتشاور مع الملك فهد حول مسألة انعقاد القمة العربية الطارئة في المغرب، قبل نهاية الشهر الحالي (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢٠).

□ اعربت الحكومة الاميركية عن امتعاضها ازاء رفض اسرائيل المتسرع لقائمة الشخصيات الفلسطينية المقترحة لعضوية الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك. وقال متحدث اميركي رسمي ان الرفض الاسرائيلي غير ملزم لحكومته (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٢٠).

□ اجرى الملك الاردني حسين محادثات مع مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، تركزت على آخر تطورات الوضع في الشرق الاوسط والمسائل المتعلقة بتشكيل الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك للحوار مع الولايات المتحدة (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢٠).

□ قال شننارو آبي، وزير خارجية اليابان، الذي يزور دمشق، بعد لقائه مع نظيره السوري فاروق الشرع، ان اليابان لا ترى فرقاً كبيراً في وجهات النظر السورية والاردنية حول النقاط الاساسية لاحلال السلام في الشرق الاوسط. واكد الوزير الياباني على ان الوقت مناسب الآن لاحلال السلام (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٠).

١٩٨٥/٧/٢٠

□ اختتمت، في عمان، اجتماعات اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وقد

ناشدت اللجنة الدول العربية الوفاء بالتزاماتها حتى تضمن اللجنة تنفيذ برامجها لدعم سكان الاراضي المحتلة (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢١).

□ اصدر قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في الضفة الغربية ونظيره في قطاع غزة أمراً بمنع منصور كردوش، من الناصرة، وهو احد مؤسسي «حركة الارض» التي اعتبرت غير قانونية في الستينات، من دخول الضفة والقطاع (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٢١).

□ دعا اعضاء الكنيست محمد وتد (مبام) ومردخاي بار - اون (راتس) ومنتياهو بيليد ومحمد ميعاري (الحركة التقدمية للسلام) الى اجراء مفاوضات بين حكومة اسرائيل وم.ت.ف. واعربوا عن معارضتهم الشديدة للقانون المعروض على الكنيست للمصادقة عليه والذي يسجن، بموجبه، كل اسرائيلي يلتقي مع ممثلي م.ت.ف. (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٢١).

□ رفض آبا ايبين، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست الاسرائيلي، فكرة تعيينه سفيراً لاسرائيل في القاهرة. وعلم ان شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، يرغب في تعيين شخصية مقربة منه في هذا المنصب. وبرفضه تبقى الخلافات بين بيرس واسحق شامير حول عدد من الاسماء المرشحة (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٢١).

□ وضع كمال حسن علي، رئيس حكومة مصر، الذي يزور واشنطن، امام رجال الادارة الاميركية تصور بلاده لاستئناف عملية السلام في المرحلة المقبلة (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٢١).

□ من المتوقع ان يقوم شمعون بيرس بزيارة الى الولايات المتحدة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، حيث يحل ضيفاً على رونالد ريغان. وسيلقي بيرس كلمة في الجمعية العامة للامم المتحدة، كما سيلتقي، اثناء وجوده في نيويورك، مع زعماء دول من القارات المختلفة. ومن المتوقع، أيضاً، ان يقوم بيرس بزيارة كل من هولندا وبريطانيا في كانون الثاني (يناير) من العام المقبل (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٧/٢١).

١٩٨٥/٧/٢١

المصري حسني مبارك أثناء انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة بعد شهرين (دافار، ١٩٨٥/٧/٢٢).

١٩٨٥/٧/٢٢

□ اجتمع ياسر عرفات والملك الاردني حسين، في عمان، وبحثا تطورات القضية الفلسطينية على الساحتين العربية والدولية وخطة التحرك المشترك لتحقيق تسوية للقضية الفلسطينية (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢٢).

□ أعلن بيسان صدر عن م.ت.ف. في تونس، ان عناصر من حركة «أمل» ومن الجيش اللبناني قامت بهجوم جديد على مخيم برج البراجنة في بيروت الغربية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٢).

□ قالت مصادر دبلوماسية في القاهرة ان مصر رفضت طلباً اسرائيلياً باعلان عودة السفير المصري الى تل ابيب، كما رفضت اقتراحاً آخر باجراء التحكيم لحل مشكلة طابا على اساس الحدود طبقاً للخرائط العائدة للعام ١٩٠٦ (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٢).

١٩٨٥/٧/٢٣

□ استقبل الملك السعودي فهد بن عبد العزيز ياسر عرفات يرافقه هاني الحسن، عضو لجنة «فتح» المركزية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٤).

□ طوقت عناصر من حركة «أمل» مخيماً للاجئين الفلسطينيين في ضواحي صور في جنوب لبنان، اثر اطلاق نار على أحد حواجز الحركة. وقد رفع الحصار عن المخيم اثر تسلّم «أمل» ثلاثة اشخاص من المقيمين في المخيم (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٤).

□ وصل إلى عمان اسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس المصري، حاملاً رسالة من الرئيس مبارك إلى الملك الاردني حسين تتعلق بتطورات الاحداث في منطقة الشرق الاوسط والوضع العربي (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢٤).

□ أعرب الشاذلي القليبي، الامين العام

□ هاجم الامناء العامون لاربعة فصائل فلسطينية موجودة في دمشق الدعوة لعقد قمة عربية طارئة، كما نددوا بالحوار المتوقع بين وفد اردني - فلسطيني مشترك والادارة الاميركية (السفير، ١٩٨٥/٧/٢٢). وغادر المغرب عبدالله الفيلاي، وزير الخارجية، حاملاً رسائل من الملك الحسن الثاني الى ملك السعودية ورئيسي كل من سوريا ولبنان بشأن القمة (المصدر نفسه).

□ انتهت قوات الامن الاسرائيلية من هدم البيوت في مخيم النويعة الواقع شمالي مدينة أريحا (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٧/٢٢).

□ طالب اريئيل شارون، وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، باجراء نقاش عاجل حول ضعضة الامن الداخلي في اسرائيل. وقال شارون ان هناك تزايداً في اعمال القتل من جانب العرب ضد اليهود، بما في ذلك قتل جنود على الطرقات (عل همشمان، ١٩٨٥/٧/٢٢).

□ اعلن زعماء حركة نتوري كارتا ان ياسر عرفات أجحف بحقهم لانه لم يشرك أي ممثل عن الحركة في الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك. وقرر «مجلس السبعة»، المؤسسة العليا للحركة، التوجه الى م.ت.ف. يطلب اشراك ممثل عن اليهود الفلسطينيين في الوفد (دافار، ١٩٨٥/٧/٢٢).

□ ايدت محكمة العدل العليا الاسرائيلية طلب بلدية مدينة الناصرة العربية، فاوصت وزير الداخلية بتعيين لجنة جديدة للتحقيق في مطالبة بلدية الناصرة العليا اليهودية ضم اراض من الناصرة العربية اليها. وتشكلت اللجنة الجديدة برئاسة متصرف لواء حيفا خلفاً للجنة السابقة التي كانت برئاسة متصرف اللواء الشمالي يسرائيل كينينغ (عل همشمان، ١٩٨٥/٧/٢٢).

□ صرح الرئيس المصري حسني مبارك بأن الرسائل التي حملها كمال حسن علي، رئيس الحكومة، الى المسؤولين الاميركيين تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين وبقضية الشرق الاوسط (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٢٢).

□ اعرب شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، عن امله في الاجتماع الى الرئيس

جامعة الدول العربية، عن تفاؤله بإمكان عقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في الثامن والعشرين من شهر تموز (يوليوس) الحالي (الرأي)، ١٩٨٥/٧/٢٤.

١٩٨٥/٧/٢٤

□ حذر السيد ياسر عرفات، رئيس م.ت.ف.، في لقائه مع الصحافيين السعوديين في جدة، من مخطط تصفوي جديد يوجه ضد الشعب الفلسطيني في مخيمات صيدا (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٥). واجتمع عرفات مع الرئيس الجامبي دادوا جاورا، رئيس لجنة المساعي الاسلامية الحميدة لانهاء الحرب العراقية - الايرانية (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ بدأت في دمشق مباحثات سورية - لبنانية - فلسطينية مشتركة لبحث السبل الكفيلة باحتواء الموقف المتفجر على مشارف صيدا والذي يهدد باندلاع حرب مخيمات جديدة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ أكدت مصادر فلسطينية مطلعة أن الولايات المتحدة وافقت، بشكل نهائي، على ثلاثة أسماء من الشخصيات الفلسطينية المقترحة للاشتراك في الوفد الاردني - الفلسطيني للحوار مع الولايات المتحدة. والاشخاص الثلاثة هم: د. هنري كتن، وحنا سنيوره، والمحامي فايز ابو رحمة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ اجتمع في باريس صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، مع وزير الداخلية الفرنسي، بيار جوكي، وقال خلف أن اللقاء مع الوزير الفرنسي كان لقاء عمل (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ اجتمع الدكتور عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، مع اعضاء وفد اللجنة الدولية لحقوق الشعب الفلسطيني الذي يزور القاهرة حالياً في اطار جولة تشمل الدول الاعضاء في مجلس الامن (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ بعث الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، مذكرة الى عبد الرحمن بوراوي، أمين عام اتحاد البرلمانين

العرب، تضمنت صورة عما تقوم به السلطات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ التقى موشي شاحل، وزير الطاقة الاسرائيلي، مع عبد الهادي قنديل، وزير النفط المصري، على ظهر يخت ايطالي في ميناء اسدود. ورفضت مصادر وزارة الطاقة الاسرائيلية الادلاء بأية تفاصيل اخرى بدعوى ان الزيارة التي قام بها الوزير المصري هي زيارة خاصة (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٢٥).

□ تأمل الادارة الاميركية في ان تجري انتخابات جديدة في اسرائيل بحيث يتمكن رئيس الحكومة شمعون بيرس من الفوز باغلبية فيها. ويقول موظفون اميركيون ان بيرس على استعداد للمخاطرة من اجل السلام أكثر من أي سياسي آخر في اسرائيل، ويعتقدون بأن فوز بيرس في الانتخابات سيعطيه انتداباً للتفاوض مع الاردن ومع سكان المناطق المحتلة (دافار، ١٩٨٥/٧/٢٥؛ عن نيويورك تايمز).

١٩٨٥/٧/٢٥

□ وصل ياسر عرفات الى صنعاء واجتمع الى الرئيس اليمني العقيد علي عبدالله صالح (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٦).

□ ذكرت مصادر مطلعة في المغرب ان القمة العربية الطارئة التي دعا الملك الحسن الثاني الى عقدها قد تأجلت في ضوء نتائج جولات المبعوثين المغاربة في العواصم العربية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٦). وقد وصل الى المغرب مروان القاسم، رئيس الديوان الملكي الاردني، حاملاً رسالة بهذا الخصوص من الملك حسين (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢٦).

□ دعا اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير الخارجية، الى دراسة تطبيق عقوبة الاعدام على الفدائيين (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٢٦).

□ اعلن صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، في حديث اذيع في باريس، ان فرنسا تؤيد جميع التحركات السياسية التي يقوم بها الاردن وم.ت.ف. بهدف التوصل الى

تسوية سلمية لأزمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٦).

□ قال ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ان هناك فرصة للتقدم نحو السلام في المنطقة وعلى الولايات المتحدة استغلال هذه الفرصة. ووضح مورفي ان حكومته تدرس ترتيب مسألة اجتماع بينها وبين الاردن والفلسطينيين للاسراع في تحريك عملية السلام (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٢٦).

١٩٨٥/٧/٢٦

□ عشر على اربعة فلسطينيين مقتولين بالرصاص داخل سيارة على طريق، شرقي مدينة صيدا. وقالت مصادر امنية ان الفلسطينيين الاربعة ينتمون الى «فتح» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٧).

□ وصل ياسر عرفات الى بغداد، قادماً من صنعاء، وقال انه سيبحث مع المسؤولين العراقيين القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية والتطورات العربية الحالية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٧).

□ دعت الامانة العام لجامعة الدول العربية البابا والكنيسة النمساوية والمنظمات الدولية ذات الاختصاص الى التدخل لوقف قرار سلطات الاحتلال القاضي باغلاق مستشفى الهوسبيس في القدس المحتلة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٧).

□ اكد بيان اصدره الاتحاد الديمقراطي الدولي، في نهاية مؤتمر عقده في واشنطن، ان الفرصة مؤاتية للمرة الاولى لاقرار السلام في الشرق الاوسط. واعرب الاتحاد عن امله في ان تمارس الولايات المتحدة دورها الاساسي بالاجتماع مع الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك باعتباره يؤدي الى اجراء مفاوضات مباشرة وتحت مظلة دولية لاقرار تسوية سلمية في الشرق الاوسط (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٢٧).

□ قال العقيد سعيد موسى (ابو موسى)، احد قادة المنشقين عن «فتح»، ان الحرب ضد

المخيمات في بيروت لم تؤد الى نزاع بين منظمته وسوريا (السفير، ١٩٨٥/٧/٢٧).

١٩٨٥/٧/٢٧

□ اجتمع ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس العراقي صدام حسين واستعرض معه الوضع في منطقة الشرق الاوسط والعلاقات الثنائية بين العراق وم.ت.ف. واجتمع عرفات مع طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٨). ووصل عرفات الى عمان، قادماً من بغداد، واجتمع مع زيد الرفاعي رئيس وزراء الاردن (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢٨).

□ وصف اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير الخارجية، تزايد عمليات القتل ضد المستوطنين اليهود وجنود الاحتلال الاسرائيلي بانها نتيجة للجو السياسي الذي ظهر داخل اسرائيل المستعد للتحدث حول موضوع اقامة دولة فلسطينية (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٧/٢٨). وستشدد قوات الامن الاسرائيلية خطواتها ازاء اي مؤشر لاعمال معادية، وذلك كجزء من الاستعدادات لمنع التدهور في الوضع الامني الداخلي. وتمثل الخطوات بنسف البيوت وطرد المشبوهين باعمال معادية وتشديد العقوبات الاخرى (دافار، ١٩٨٥/٧/٢٨).

□ ابلغت الولايات المتحدة الاميركية الاردن برغبتها في ان يكون الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك موحداً لا تمييز فيه بين الجانبين، وان يكون مكوناً من ٦ اعضاء نصفهم من الاردنيين والنصف الاخر من الفلسطينيين، مقابل ٦ اعضاء اميركيين، وان يتولى رئاسة الوفد عضو اردني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٨).

□ شجب بيان اصدرته «فتح»، في تونس، حادث اغتيال الفلسطينيين الاربعة في منطقة صيدا. ودعا البيان الى تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز التلاحم الفلسطيني - اللبناني لمواجهة العدو الصهيوني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٨).

□ اعلن الملك المغربي الحسن الثاني انه

والجيش اللبناني لاتفاق دمشق حول انتهاء حصار المخيمات. وذكر البيان ان حصاراً جزئياً ما زال مفروضاً حول مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢٩).

□ قرر جهاز الامن الاسرائيلي فرض عقوبات قاسية ضد الفدائيين والمتعاونين معهم وعائلاتهم، اضافة الى توسيع البنية الامنية والاستخبارية في الضفة الغربية وقطاع غزة توسيعاً كبيراً (معاريف، ١٩٨٥/٧/٢٩).

□ بعث اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير الخارجية، رسالة الى جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، تؤكد معارضة اسرائيل لنية اجراء لقاء بين وفد اميركي ووفد اردني - فلسطيني مشترك ولاية اتصالات بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. (معاريف، ١٩٨٥/٧/٢٩). وقال سفير الولايات المتحدة في اسرائيل، توماس بيكرنج، الذي سيقدم اوراق اعتماده قريباً، انه يعتبر دفع عملية السلام الى امام الموضوع الاول في نشاطاته (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٧/٢٩).

١٩٨٥/٧/٢٩

□ رحب ياسر عرفات بدعوة الملك الحسن الثاني الى عقد القمة العربية الطارئة في ٧ آب (اغسطس) القادم (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٣٠). ونفى عرفات اتباء ترددت عن قيام الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، بالتوسط بينه وبين الرئيس السوري حافظ الاسد لانتهاء الخلافات بينهما (المصدر نفسه). والتقى عرفات، في تونس، مع شريف بيرزاده، الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، واتفق الاثنان على مواصلة العمل من اجل وقف الحرب العراقية - الايرانية، وبحثاً في اوضاع الفلسطينيين داخل الارض المحتلة وخارجها، وخصوصاً الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٣٠).

□ شنت الطائرات الاسرائيلية إغارة على موقع تابع للجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، في بلدة المرح بمنطقة البقاع الاوسط في لبنان. وقد استشهد، نتيجة للغارة،

تقرر عقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في السابع من آب (اغسطس) ١٩٨٥. وقال الملك ان القرار جاء تلبية لرغبة الاغلبية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٢٨). من جهته، قال الملك الاردني حسين، في حديث لصحيفة «نيويورك تايمز»، ان هناك قضايا عربية ملحة وعلى الامة العربية ان تجتمع لمواجهتها. وعدد الملك قضايا العدوان الايراني على الاراضي العراقية، وضرورة تمكين مصر من القيام بدورها في نطاق الجهود العربية (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢٨).

□ قدر مصدر عسكري اسرائيلي رفيع المستوى ان القوات البحرية لدى الدول العربية ستساوي، خلال السنوات الاربع القادمة، مع سلاح البحرية الاسرائيلي في المجال التكنولوجي، لذا، فعلى اسرائيل ان تستعجل في تجديد سلاح بحريتها كي لا يكون هناك فرق تكنولوجي لصالح الدول العربية في السنوات القادمة (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٢٨).

□ قال توماس بيكرنج، سفير الولايات المتحدة الجديد في اسرائيل، ان ادارة ريغان ستحاول بلورة «صفقة رزمة» بين مصر واسرائيل قد تؤدي الى عودة السفير المصري الى تل ابيب والى تسخين السلام البارد بين الدولتين (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٧/٢٨).

١٩٨٥/٧/٢٨

□ غادر ياسر عرفات عمان متوجهاً الى تونس بعد زيارة للاردن استغرقت يومين (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢٩).

□ وافق الاردن على حضور القمة الطارئة. وقد ابلغ الملك حسين هذه الموافقة الى الملك الحسن في اتصال هاتفي بينهما (الرأي، ١٩٨٥/٧/٢٩). واعلنت سوريا، رسمياً، انها قررت عدم حضور القمة (السفير، ١٩٨٥/٧/٢٩). من جهتها، ادانت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، في بيان وزعته في دمشق، اعلان الملك الحسن عن انعقاد القمة (المصدر نفسه).

□ نددت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في بيان وزع في بيروت، بانتهاكات حركة «امل»



□ أعلنت السفارة الاسرائيلية في الفلبين انها لا تعلم بقيام اسرائيليين بتدريب بعض الفلبينيين في معسكر جزيرة فالافان في الفلبين. وكانت احدي صحف مانيلا قد نشرت ان مجموعة من ٤٠٠ شخص أنهت دورة تدريب استمرت ثلاثة شهور (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٧/٣٠).

١٩٨٥/٧/٣٠

□ ابلغت الامانة العامة لجامعة الدول العربية الدول الاعضاء ببرنامج عمل مؤتمر القمة الطارئ الذي سيعقد في الدار البيضاء في ٧ آب (اغسطس) ١٩٨٥ (الرأي، ١٩٨٥/٧/٣١).

□ استقبل د. عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية المصري، اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمين في مصر. بعد الاجتماع، صرح زهدي القدوة، مدير مكتب م.ت.ف. في القاهرة، بأن العرب مطالبون بدراسة اسباب غياب مصر عن الساحة العربية وبتخاذ قرار بعودتها (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٣١).

□ بعث جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، رسالة جوابية إلى اسحق شامير القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير خارجيتها، يكرر فيها التزام الولايات المتحدة بتحقيق الهدف، وهو اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وفد اردني - فلسطيني (معاريف، ١٩٨٥/٧/٣١).

□ بلغت صادرات اسرائيل من الاسلحة، في العام الماضي، ما قيمته مليار و ٢٠٠ مليون دولار، وذلك إلى اكثر من خمسين دولة. وبهذا ارتفعت قيمة الصادرات العسكرية الاسرائيلية بنسبة ٢٠ بالمائة عما كانت عليه في العام ١٩٨٣. وتعتبر اسرائيل الدولة العاشرة في العالم بالنسبة لتصدير الاسلحة (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٧/٣١).

١٩٨٥/٧/٣١

□ اجتمع فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، بعدد من زملائه اعضاء

عدد من اللبنانيين والفلسطينيين واصيب آخرون بجروح (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٣٠).

□ غادر فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف.، ليبيا، بعد زيارة اجتمع خلالها مع المسؤولين الليبيين (السفير، ١٩٨٥/٧/٣٠).

□ عقدت اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة اجتماعاً لها في عمان وبحثت اوضاع المواطنين في المناطق المحتلة (الرأي، ١٩٨٥/٧/٣٠). ودعا طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، في رسالة الى الامين العام للأمم المتحدة، المجتمع الدولي وهيئاته ومنظماته للتحرك لوقف الاجراءات الاسرائيلية التي تستهدف اغلاق مستشفى الهوسبيس في مدينة القدس المحتلة (المصدر نفسه).

□ قال اريئيل شارون، وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، انه ينبغي ابلاغ الولايات المتحدة الاميركية والاردن بان اسرائيل لن تجري اية مفاوضات ما دام الاردن يسمح باقامة قيادات لـ م.ت.ف. في اراضيه. ودعا شارون الى وقف الاتصالات العلنية، وغير العلنية، المتصلة بموضوع المفاوضات. وتطرق شارون الى موضوع اتساع مقاومة المواطنين العرب للاحتلال، فقال: «اذا استمرت اعمال رشق الحجارة والقاء الزجاجات الحارقة في مخيمات اللاجئين، فان ذلك يوجب هدم الصف الاول من البيوت، وفي حال تكرار الاعمال يجب هدم الصف الثاني» (داهان، ١٩٨٥/٧/٣٠). وقدره عضو الكنيست يوسي ساريد على اقوال شارون ووصف مقترحاته بانها لن تحول دون استمرار الاعمال ضد الاحتلال بل ستعززها، وان هذا سيؤدي الى لبننة اسرائيل (المصدر نفسه).

□ افادت انباء واردة من بكين ان الصين اشترت من اسرائيل دبابات سوفياتية حديثة الصنع كانت اسرائيل قد استولت عليها في البقاع اللبناني اثناء حرب العام ١٩٨٢. وان العلاقات العسكرية السرية بين اسرائيل والصين ما زالت مستمرة على الرغم من نفي الطرفين (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٣٠؛ عن دبلي تليغراف).

(الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢).

□ اعرب الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عن أمله في ان يمنح مؤتمر القمة القادم تأييده لاتفاق عمان الفلسطيني - الاردني (الرأي، ١٩٨٥/٨/٢).

□ اقترح أمنون روبنشتاين، وزير الاتصالات الاسرائيلي، ان تنظر الحكومة مجدداً في مشكلة فرض عقوبة الاعداد في اسرائيل. واعلن موشي نسيم، وزير العدل، ان اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية ستعقد قريباً للبحث مجدداً في الموضوع (عمل همشمار، ١٩٨٥/٨/٢). وقال ارييه نحامكين، وزير الزراعة، انه لا يمكن القضاء على الازهاق وان عقوبة الاعداد لن تردع الفدائيين عن تنفيذ عملياتهم (المصدر نفسه).

□ قال اللواء باروخ ليفي، قائد الحرس المدني الاسرائيلي، ان الشرطة تدرس امكانية قيام حرس مدني في الوسط العربي داخل الخط الاخضر في اسرائيل. وقد اعربت شخصيات كثيرة في جهاز الأمن عن تحفظها ازاء هذه الفكرة التي قد تمس أمن الدولة، على حد قوله (معاريف، ١٩٨٥/٨/٢).

□ استقبل كمال حسن علي، رئيس وزراء مصر، موشي ساسون، سفير اسرائيل في القاهرة وبحث معه سبل منع تكرار الصدام بين يخوت اسرائيلية وسفن الحراسة المصرية بالقرب من جزيرة المرجان (هآرتس، ١٩٨٥/٨/٢).

١٩٨٥/٨/٢

□ وصف ياسر عرفات، في مقابلة مع مجلة «المجاس» الكويتية، النظام السوري بأنه هو المسؤول عن الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان (الرأي، ١٩٨٥/٨/٣).

□ قال العماد مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري، ان تحقيق التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل ضرورة ملحة من اجل تحرير الارض العربية وبلوغ غاية السلام العادل (السفير، ١٩٨٥/٨/٣).

□ في حديث لصحيفة «الاهرام»، وصف كمال حسن علي، رئيس وزراء مصر، عقد القمة

اللجنة المركزية لـ «فتح»، في تونس، واطلعه على نتائج زيارته إلى ليبيا (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٣١).

□ التقى الملك الاردني حسين والرئيس العراقي صدام حسين، في بغداد، وبحثا تطورات الحرب العراقية - الايرانية والاضاع على الساحة العربية وما له علاقة بعقد القمة العربية الطارئة (الرأي، ١٩٨٥/٨/٣١).

□ قال مسؤول الاعلام في جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية ان قوات اللواء السادس اللبناني ما زالت تحاصر المخيمات الفلسطينية في بيروت وتقوم بعمليات اعتقال جماعية (السفير، ١٩٨٥/٨/١).

□ اعترف هنري كيسنجر، وزير الخارجية الاميركي الاسبق، بأن لدى اسرائيل سلاحاً نووياً ستستخدمه اذا تعرضت للابادة (دافار، ١٩٨٥/٨/١).

□ تعهد شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، لمحمد بسيوني، القائم باعمال مصر في تل - ابيب، بأنه سيشرع مع بداية الاسبوع المقبل في معالجة موضوع دفع العلاقات بين البلدين الى امام، بما في ذلك معالجة موضوع طابا. ووضح بيرس لبسيوني انه كان في الآونة الاخيرة مشغولاً بالموضوع الاقتصادي (هآرتس، ١٩٨٥/٨/١).

□ قام وفدان تجاريان من الصين، مؤخراً، بزيارة اسرائيل. وناقش الوفدان موضوع توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين (دافار، ١٩٨٥/٨/١).

□ صادق مجلس النواب الاميركي، نهائياً، على قانون المساعدات الخارجية الاميركية، وضمنها مساعدات الى اسرائيل قيمتها مليار ونصف مليار دولار. ومن المتوقع ان يحظى القانون بمصادقة في مجلس الشيوخ خلال بضعة ايام (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٨/١).

١٩٨٥/٨/١

□ طلبت م.ت.ف.، رسمياً، من اعضاء جامعة الدول العربية التدخل لوضع حد لحوادث القتل التي يتعرض لها الفلسطينيون في لبنان

العربية الطارئة بأنه ضروري في الظروف الراهنة. وتمنى علي ان تتبنى القمة الاتفاق الاردني - الفلسطيني للتحرك المشترك (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٣).

□ اكد رئيس وزراء تايوان تأييد بلاده المطلق لنضال الشعب الفلسطيني العادل لاستعادة حقوقه المشروعة. ووصف رئيس وزراء تايوان، في حديث لصحيفة «الشرق الاوسط»، مشروع فاس العربي بأنه يشكل ركيزة أساسية لتحقيق السلام العادل والدائم (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٣).

١٩٨٥/٨/٣

□ اجتمع ياسر عرفات والملك الاردني حسين، في عمان، وتركز حديثهما على اهمية انعقاد القمة الطارئة وبناء موقف عربي موحد لمواجهة التحديات والاطار ووقف نزيف الدم على الساحة الفلسطينية وتعزيز صمود المواطنين في الاراضي المحتلة لمواجهة المخططات الصهيونية (الرأي، ١٩٨٥/٨/٤).

□ قال د. عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية المصري، ان مصر تطالب القادة العرب الذين سيجتمعون في المغرب بالخروج ببرامج عملية محددة لانهاء حالة التمزق العربي الراهن ولدعم القضية الفلسطينية (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٤).

□ استقبل الملك الاردني حسين جون وايتهيد، نائب وزير الخارجية الاميركي، الذي يقوم بجولة استطلاعية في المنطقة. وجرى خلال اللقاء استعراض لآخر تطورات أزمة الشرق الاوسط ولللاقات الثنائية (الرأي، ١٩٨٥/٨/٤).

١٩٨٥/٨/٤

□ غادر ياسر عرفات عمان بعد زيارة استغرقت يومين (الرأي، ١٩٨٥/٨/٥).

□ استقبل زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن، جون وايتهيد، نائب وزير الخارجية الاميركي، وبحث معه قضية الشرق الاوسط واللقاء المتوقع بين وفد اميركي والوفد الاردني -

الفلسطيني المشترك (الرأي، ١٩٨٥/٨/٥).  
□ قررت الحكومة الاسرائيلية، بالاكثرية، الابقاء على القانون المتعلق بعقوبة الاعدام على حاله، ولم تدخل تعديلات جوهرية على قوانين الابعاد والاعتقالات الادارية (هآرتس، ١٩٨٥/٨/٥).

□ بعد لقائه مع ادوارد شغاردنادره، وزير الخارجية السوفياتي، خرج جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، بانطباع مؤداه انه لم يطرأ اي تغيير على نظرة الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل والى مشكلة اليهود. وقد طلب الوزير السوفياتي، مجدداً، انسحاب اسرائيل الى حدود العام ١٩٦٧ كشرط مسبق لاستئناف العلاقات معها (هآرتس، ١٩٨٥/٨/٥).

□ من المتوقع ان تستأنف ٨ دول افريقية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل. وهذه الدول هي كينيا وساحل العاج وتوغو وجمهورية افريقيا الوسطى وغابون وكامرون وغينيا واوغندا (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٨/٥).

١٩٨٥/٨/٥

□ بحثت اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف.، في اجتماعها في تونس برئاسة ياسر عرفات، الموضوعات التي سيتم بحثها في مؤتمر القمة الطارئ (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٦). وقد بدأت، في الدار البيضاء في المغرب، الاجتماعات التحضيرية لوزراء الخارجية العرب للتشاور بشأن جدول اعمال القمة الطارئة (المصدر نفسه). واجتمع الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، مع طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، وبحثا في الموضوعات التي ستطرح على القمة (الرأي، ١٩٨٥/٨/٦).

□ سيبعد تسعة فلسطينيين من الضفة الغربية سبق ان تم اطلاق سراحهم من السجون الاسرائيلية في عملية تبادل الاسرى الاخيرة، وليس بحوزة هؤلاء التسعة بطاقات شخصية. وهناك آخرون يواجهون المشكلة نفسها (هآرتس، ١٩٨٥/٨/٦).

□ دانت وزارة الخارجية الاميركية قرار

الحكومة الاسرائيلية بشأن تشديد العقوبات في المناطق المحتلة، وقالت انها تعتقد بان هذا القرار سيؤدي الى زيادة التوتر (داها، ١٩٨٥/٨/٦).

□ بعد التقائه الرئيس المصري حسني مبارك، قال جون وايتهد، نائب وزير الخارجية الاميركي، ان واشنطن تتطلع الى ما هو ابعد من الاتفاق الاردني - الفلسطيني (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٦).

□ وصف العقيد سعيد موسى (ابوموسى)، احد قادة الانتشاق عن «فتح» زيارته الى العاصمة الايرانية طهران مع وفد من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية بانها تأكيد على العلاقة بين الثورة الفلسطينية وجمهورية ايران الاسلامية (السفير، ١٩٨٥/٨/٦).

١٩٨٥/٨/٦

□ اعتقلت السلطات الاسرائيلية اربعة طلاب من جامعة النجاح في نابلس. وذكرت مصادر امنية اسرائيلية ان الاربعة هم ممثلو بعض فصائل م.ت.ف. في الجامعة (هآرتس، ١٩٨٥/٨/٧).

□ انهى وزراء الخارجية العرب اعمال مؤتمرهم المنعقد في الدار البيضاء. وقال الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، ان حل المشكلة الفلسطينية يتطلب ترتيب العلاقة بين البيت الفلسطيني والبيت القومي العربي بما يضمن استقلالية القرار الفلسطيني (الراي، ١٩٨٥/٨/٧).

□ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، انه يعتقد بانه ستجرى مفاوضات تضع حداً للصراع مع الفلسطينيين كتلك التي اجريت ووضعت حداً للصراع مع مصر (عمل همنهار، ١٩٨٥/٨/٧).

□ جدد اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، معارضة اسرائيل لاجراء اي مفاوضات اميركية مع وفد اردني - فلسطيني مشترك. وقال شامير، ايضاً، اثناء لقائه مع وفد من اعضاء الكونغرس الاميركي، ان اسرائيل تعارض عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٨/٧).

□ قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل: «لقد استؤنفت الاعتقالات الادارية في اسرائيل، واذا دعت الضرورة فانه سيتم طرد الاشخاص الخطرين من البلاد» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٨/٧).

□ تبين في المحكمة المركزية في تل ابيب، التي مثل امامها ثلاثة اشخاص متهمون بتزوير وثائق تتعلق بشراء اراض عربية، ان شخصيات اسرائيلية سياسية رفيعة المستوى متورطة في قضية سلب الاراضي، خصوصاً من سكان الضفة الغربية (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٨/٧).

□ قام السناتور جيسي هلمس، احد زعماء اليمين المحافظ في الولايات المتحدة، بجولة في الضفة الغربية وفي بعض المستوطنات وفي الخليل، كما قام بزيارة الى مزرعة اريئيل شارون، وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي (معاريف، ١٩٨٥/٨/٧).

- في طهران، استقبل علي اكبر ولايتي، وزير الخارجية الايراني، وفد جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وبحث معه الموضوعات الراهنة. وتعهد ولايتي بدعم الشعب الفلسطيني في مواجهة اسرائيل وعملائها (السفير، ١٩٨٥/٨/٧).

□ التقى منير شمغار، رئيس المحكمة العليا في اسرائيل، ببرد هانكس، نظيره الصيني ومع المستشار القضائي الصيني لي اهو باي. وقد تم الاجتماع في اطار مؤتمر القانونيين العالمي الذي عقد في بون، عاصمة المانيا الاتحادية (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٨/٧).

□ بعثت حكومة جنوب افريقيا رسائل الى كل من شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، واسحق شامير، القائم باعماله، تطلب منهما حث اللوبي المؤيد لاسرائيل في الولايات المتحدة على العمل على تخفيف الضغط الدولي ضد الاجراءات العنصرية وانظمة الطوارئ في جنوب افريقيا (هغولام هازيه، ١٩٨٥/٨/٧).

١٩٨٥/٨/٧

□ عقد الملوك والرؤساء العرب الذين

١٩٨٥/٨/٨

□ أقر مؤتمر القمة العربي الطارئ اقتراحاً بتشكيل لجنتين لتتقن الاجواء العربية، تكلف اللجنته الأولى بتحسين الاجواء بين سوريا والاردن، وتكلف الثانية باعادة العلاقات بين ليبيا والمغرب. كما بحث المؤتمر الاتفاق الاردني - الفلسطيني. وقد اختتمت اعمال القمة بدعوة الدول التي تغيبت عنها الى حضور اجتماع القمة العادية التي ستعقد في المملكة العربية السعودية ولم يحدد موعداً بعد (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٩).

□ رفض الملك الاردني حسين عرضاً امريكياً قدمه جون وايتهد، نائب وزير الخارجية الاميركي، لتغيير الاسماء الفلسطينية المرشحة للوفد الاردني - الفلسطيني المشترك (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٩).

١٩٨٥/٨/٩

□ صدر البيان الختامي عن اعمال مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء، واكد على ضرورة استمرار الالتزام العربي الجماعي بروح ومبادئ مقررات قمة فاس، والالتزام بالقرارات السابقة الخاصة بالقضية الفلسطينية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/١٠).

□ اعلن ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي، ان الولايات المتحدة، بالرغم من رفضها فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تفهم دوافع الملك حسين واصرارها على عقد هذا المؤتمر، ولذلك، تحاول الولايات المتحدة ايجاد مخرج مناسب بالتشاور مع الاردن واسرائيل (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/١٠).

□ اكد صلاح خلف (ابو اياد)، عضولجنة «فتح» المركزية، ان الثورة الفلسطينية لن تعطي قرارها لاي زعيم عربي. وقال ان الحرب ضد المخيمات في لبنان سببها العداء لمنظمة التحرير وللثورة الفلسطينية (الاهرام، ١٩٨٥/٨/١٠).

□ طالب د. جورج حبش، الامين العام

وصلوا الدار البيضاء اجتماعاً مغلقاً قبل جلسة الافتتاح الرسمية لقمته الطارئة، برئاسة الملك المغربي الحسن الثاني، وذلك للاتفاق على جدول الاعمال الرسمي. ثم افتتح الملك الحسن القمة بكلمة حدد فيها الاهداف الرئيسية لانعقادها. وقد حضر القمة ممثلو ١٦ دولة عربية، بينهم عشر ملوك ورؤساء و٦ من مستويات ادنى. وتغيب عن القمة كل من سوريا والجزائر واليمن الديمقراطي وليبيا ولبنان (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٨).

□ استقبل اسماعيل حجازي، النائب الاول لرئيس مجلس النواب الاردني، وفداً من اهالي منطقة الخليل في الضفة الغربية المحتلة. واكد حجازي على تأييد اهالي الخليل لاتفاق عمان (الرأي، ١٩٨٥/٨/٨).

□ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان الملك الاردني حسين ارتكب خطأ جسيماً بسماحه لـ م.ت.ف. بالعودة الى الاردن. وقال رابين، ايضاً، ان اسرائيل تنظر بقلق كبير الى العملية المشتركة بين الاردن وم.ت.ف. والتي هدفها اعطاء شرعية اميركية لـ م.ت.ف. (هآرتس، ١٩٨٥/٨/٨). وكرر اريئيل شارون، وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، دعوته لضرب قيادات القذائين في الاردن (عمل همشمار، ١٩٨٥/٨/٨).

□ قال اللواء الاسرائيلي اوري اور، قائد المنطقة الشمالية: «لم تحل مشكلات الارهاب في البلاد وفي لبنان، وهذا ما تؤكد الاحداث الاخيرة» (عمل همشمار، ١٩٨٥/٨/٨). من ناحية اخرى، احتجت اسرائيل لدى الولايات المتحدة على تصريحات وزارة الخارجية الاميركية التي تحفظ ازاء تشديد العقوبات في المناطق المحتلة (دافار، ١٩٨٥/٨/٨).

□ اكدت الولايات المتحدة الاميركية تصميمها على الاجتماع بوفد اردني - فلسطيني مشترك في اقرب وقت ممكن، بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الطارئ (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٨).

□ استقبل حسين موسوي، رئيس وزراء ايران، وفد جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية الذي يزور طهران (السفير، ١٩٨٥/٨/٨).

الى جامعة الدول العربية (الرأي)،  
١٢/٨/١٩٨٥).

١٢/٨/١٩٨٥

□ أكد طاهر المصري، وزير خارجية  
الأردن، ان البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي  
الطارئ قد بارك الاتفاق الأردني - الفلسطيني  
المشترك (الرأي، ١٢/٨/١٩٨٥).

□ أعلن فرتادسي اوردينيان، وزير خارجية  
اسبانيا، الذي يزور المغرب، ان حكومته تؤيد  
الاتفاق الأردني - الفلسطيني (الرأي،  
١٢/٨/١٩٨٥).

□ قال موشي شاحل، وزير الطاقة  
الإسرائيلي، ان الليكود يحول دون حل مشكلة  
طابا لان الصراعات الدائرة بين زعامة شامير  
وشارون وليفي تؤدي الى شل الحكومة ولان  
الثلاثة يتنافسون في ما بينهم في طرح مواقف  
متصلبة (عل همشمار، ١٢/٨/١٩٨٥).

□ قال وزير خارجية هندوراس، في بداية  
زيارته لإسرائيل، ان بلاده معنية بتعاون زراعي  
وتكنولوجي مع إسرائيل وليس بالحصول على  
دعم عسكري منها. وسيبحث الوزير الهندوراسي  
مع المسؤولين في إسرائيل موضوع تبادل البعثات  
الدبلوماسية بين البلدين (دافان،  
١٢/٨/١٩٨٥).

١٣/٨/١٩٨٥

□ نفى محمد الخطيب، وزير الاعلام  
الأردني، وجود خلافات بين م.ت.ف. والأردن،  
وقال ان التنسيق والتعاون بينهما بلغا الذروة  
خلال لقاء القمة العربية الطارئ (الرأي،  
١٤/٨/١٩٨٥). واستأنفت اللجنة المشتركة  
الأردنية - الفلسطينية لدعم صمود المناطق  
المحتلة اجتماعاتها، في عمان، للنظر في مختلف  
القضايا والمشاريع المتعلقة بدعم المؤسسات  
الاجتماعية والاقتصادية (المصدر نفسه).

□ وصل ريتشارد مورفي، المبعوث الأميركي،  
الى عمان، في اطار جولة له في الشرق الاوسط  
(الرأي، ١٤/٨/١٩٨٥).

□ أوصى البروفيسور اسحق زامير

للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، رؤساء دول  
جبهة الصمود والتصدي العربية بعقد اجتماع  
قمة في اقرب فرصة ممكنة، لبحث الاخطار  
والتحديات التي يثيرها اجتماع الدار البيضاء  
(السفير، ١٠/٨/١٩٨٥).

١٠/٨/١٩٨٥

□ قال الملك المغربي الحسن الثاني، ان  
الأردن ومنظمة التحرير مصممان على انجاح  
خطة التحرك المشترك الأردني - الفلسطيني  
المنسجمة مع مخطط فاس. وقال الملك، ايضاً، ان  
مؤتمر القمة اعتبرها خطة عمل لتنفيذ مشروع  
السلام العربي (الرأي، ١١/٨/١٩٨٥).

□ أوضح د. نبيل شعث، رئيس اللجنة  
السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، ان أي  
حوار مع الولايات المتحدة الاميركية ينبغي ان  
يكون تمهيداً لعقد مؤتمر دولي يشترك فيه  
الاتحاد السوفياتي للتوصل الى حل للمشكلة  
الفلسطينية (الرأي، ١١/٨/١٩٨٥).

١١/٨/١٩٨٥

□ قال جمال الصوراني، عضو اللجنة  
التنفيذية لـ م.ت.ف.، ان عقد مؤتمر دولي  
تحضره الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي  
لحل المشكلة الفلسطينية امر واجب. وركز  
الصوراني على حضور م.ت.ف. لهذا المؤتمر  
بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب  
الفلسطيني (الرأي، ١٢/٨/١٩٨٥).

□ نفى محمد الخطيب، وزير الاعلام  
الأردني، ان يكون هناك اتجاه لنقل م.ت.ف. او  
بعض الوحدات العسكرية الفلسطينية الى  
الأردن (الرأي، ١٢/٨/١٩٨٥).

□ خيم جو من التوتر بين زعامة الليكود  
والمعراخ، في إسرائيل، على اثر قرار شمعون  
بيرس، رئيس الحكومة زعيم المعراخ، تقديم  
اقتراح يدعو الى نقل مشكلة طابا الى التحكيم  
الدولي (يديعوت احرونوت، ١٢/٨/١٩٨٥).

□ نفى الرئيس المصري حسني مبارك ان  
تكون مصر قد اتصلت بأي دولة عربية قبل  
انعقاد قمة الدار البيضاء لتطرح مسألة عودتها

المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية، بتقديم العميد اسحق مردخاي الضابط الرئيس لسلاح المظلات والمشاة الى المحاكمة بتهمة الضرب القاسي والسلوك غير اللائق. (والضابط المذكور مسؤول عن مصرع فدائيين فلسطينيين تم قتلهما بعد القاء القبض عليهما اثر عملية خطف باص) (يديعوت احرونوت، ١٤/٨/١٩٨٥).

١٩٨٥/٨/١٤

□ اجتمع ياسر عرفات والملك الاردني حسين، في عمان (الرأي، ١٥/٨/١٩٨٥). كما استقبل مورفي من قبل زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن (المصدر نفسه). وفي اسرائيل، شككت مصادر سياسية في ان يتمكن مورفي من تغيير مواقف الاردن وم.ت.ف. (دافار، ١٥/٨/١٩٨٥). وفي واشنطن، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية ان بلاده مستعدة للاشتراك في اي حوار مع م.ت.ف. اذا وافقت هذه على قراري مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ والرقم ٣٣٨ واعترفت بحق اسرائيل في الوجود (المصدر نفسه).

□ تقرر، اثناء مشاورات سرية جرت عند شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، قبل شهرين، بشكل مبدئي، تغيير الشيكال الحالي بشيكال جديد (يديعوت احرونوت، ١٥/٨/١٩٨٥).

□ قال دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ان اسرائيل تعارض اية مبادرة لفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا لالغاء التمييز العنصري (معاريف، ١٥/٨/١٩٨٥).

١٩٨٥/٨/١٥

□ سلم ياسر عرفات للقائم بالاعمال السوفياتي في عمان رسالة منه الى القادة السوفيات، ووجه عرفات ايضاً، رسالة الى كل من الرئيس الروماني، نيكولاي تشاوشيسكو، والرئيس التشيكوسلوفاكي، غوستاف هوساك. وقد سلمت الرسائل الى سفير رومانيا وتشيكوسلوفاكيا في تونس (الرأي، ١٦/٨/١٩٨٥).

□ يزور موسكو صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، بدعوة رسمية. وتتناول مباحثاته في موسكو نتائج القمة العربية الطارئة والاتفاق الاردني - الفلسطيني (الرأي، ١٦/٨/١٩٨٥).

□ قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، في احتفال لتسليم جوائز لأديين عربيين في اسرائيل: «لن نمكن الهستيريا من السيطرة على حياتنا بعد السلام الذي قام بين اسرائيل ومصر، وسنبحث مع الاردن والفلسطينيين عن طريق للسلام» (دافار، ١٦/٥/١٩٨٥).

□ قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، ان الملك حسين يريد السلام لكنه لن يحصل على مفتاحه من عرفات. وقال شامير، ايضاً: «كان بالامكان التحدث مع الاردن لكن منظمات الفدائيين تخلق جو الكراهية والتحريض مما لا يمكن من قدوم السلام» (عل همشمار، ١٦/٥/١٩٨٥).

□ استقبل شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، محمد بسيوني، القائم بالاعمال المصري في اسرائيل، ويبحث معه موضوع طابا. وابلغ بيرس بسيوني افكاراً اسرائيلية طرحت في المجلس الوزاري المسؤول عن القضايا الامنية لحل ازمة طابا (هاتسوفيه، ١٦/٨/١٩٨٥).

١٩٨٥/٨/١٦

□ وصل صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، الى موسكو في زيارة رسمية (الرأي، ١٧/٨/١٩٨٥).

١٩٨٥/٨/١٧

□ غادر ياسر عرفات عمان، بعد زيارة استغرقت عدة ايام (الرأي، ١٨/٧/١٩٨٥).  
□ استقبل الرئيس المصري حسني مبارك ريتشارد مورفي المبعوث الاميركي الخاص، واستعرض معه تطورات الموقف في الشرق الاوسط والجهود المبذولة لدفع عملية السلام (الاهرام، ١٨/٨/١٩٨٥). ووصل مورفي الى عمان لاستكمال مباحثاته مع المسؤولين

في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وسيلتقي  
أبين هناك بالمسؤولين البولونيين. من ناحية  
ثانية، سيزور أبين مصر في مطلع تشرين الأول  
(أكتوبر) المقبل وسيلتقي مع المسؤولين المصريين  
بمن فيهم الرئيس حسني مبارك (معاريف،  
١٩٨٥/٨/١٨).

□ سمح رئيس سريلانكا للشركات الرسمية  
فيها باستئناف العلاقات مع إسرائيل بعد توقف  
دام ثماني سنوات. وكانت العلاقات بين الدولتين  
قد قطعت في العام ١٩٧٧، في عهد الحكومة  
الاشتراكية برئاسة السيدة بندرانايك،  
(هاتسوفيه، ١٩٨٥/٨/١٨).

١٩٨٥/٨/١٨

□ وصل ياسر عرفات الى بغداد وأجرى  
محادثات مع الرئيس العراقي صدام حسين  
حول نتائج القمة العربية الطارئة وتطورات كل  
من القضية الفلسطينية والحرب العراقية -  
اليرانية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/١٩).

□ وزع د. جورج حبش، الامين العام  
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بياناً، في  
دمشق، وصف فيه سياسة ياسر عرفات بانها  
استسلامية. ودعا د. حبش جبهة الانقاذ  
الوطني الفلسطينية الى عقد مؤتمر شعبي  
فلسطيني «لتعبئة الجماهير وللتصدي لليمين  
الفلسطيني، الذي يمثل عرفات وانصاره»  
(الاهرام، ١٩٨٥/٨/١٩).

□ أنهى ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي  
الخاص الى الشرق الاوسط، جولته في المنطقة بعد  
ان عقد اجتماعاً مع الملك الاردني حسين، في  
عمان. وقال مورفي ان الهدف ما زال هو وضع  
مسار عملي وتنشيط عملية السلام كلها، وليس  
مجرد اجتماع واحد. وأكد مورفي ان الولايات  
المتحدة مستعدة للاجتماع بالوفد الاردني -  
الفلسطيني اذا كان الاجتماع يخدم هذا المسار  
(الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/١٩). وقال  
شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، في جلسة  
الحكومة، انه يعتقد بان مورفي لا يكتفي  
بالمقترحات الاردنية بشأن تشكيل الوفد المشترك  
(عل همشمار، ١٩٨٥/٨/١٩).

الاردنيين واستقبله زيد الرفاعي، رئيس حكومة  
الاردن (الرأي، ١٩٨٥/٨/١٨). وأكد  
الرفاعي، في حديث صحافي، تمسك الاردن بعقد  
مؤتمر دولي للسلام لحل المسألة الفلسطينية. اما  
حول اللقاء بين وفد اميركي ووفد اردني -  
فلسطيني مشترك، فقال الرفاعي ان الاردن  
ينتظر جواب الولايات المتحدة على الاسماء  
الفلسطينية المرشحة لعضوية الوفد (المصدر  
نفسه). وأعلن د. نبيل شعث، عضو المجلس  
الوطني الفلسطيني المستشار السياسي لياسر  
عرفات، ان الحوار الاميركي مع وفد اردني -  
فلسطيني مشترك يعتبر اعترافاً امريكياً  
بـ م.ت.ف. (الشرق الاوسط،  
١٩٨٥/٨/١٨). ووفق المصادر الاسرائيلية،  
يبدو ان مورفي لن يلتقي، في هذه المرحلة، مع  
الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك لانه لم  
يحرز اي تقدم في المحادثات التي اجراها في  
عمان بشأن تشكيلة قائمة المرشحين للاشتراك  
في هذا الوفد (يديعوت احرونوت،  
١٩٨٥/٨/١٨).

□ بدأت، في عمان، اجتماعات الدورة  
الثانية عشرة للمجلس الاعلى للتربية والثقافة  
والعلوم التابع لـ م.ت.ف. (الرأي،  
١٩٨٥/٨/١٨).

□ قال اسحق رابين، وزير الدفاع  
الاسرائيلي، ان السوريين والشيعية يحاربون  
م.ت.ف. بافضل مما حاربها الجيش الاسرائيلي  
في لبنان، اذ ان الحرب التي استمرت ثلاث  
سنوات لم تحقق اهدافها ولم تقض على العمل  
المسلح لكنها تسببت في نقل قيادات الفدائيين الى  
الاردن، وهي، بانتقالها الى الاردن، اخطر بعشرة  
أضعاف من وجودها في لبنان (داقار،  
١٩٨٥/٨/١٨).

□ وقع الرئيس الاميركي رونالد ريغان على  
برنامج المساعدات الخارجية لعام ١٩٨٥ وقيمته  
١٣ مليار دولار بضمنها معونة اقتصادية طارئة  
لاسرائيل قيمتها ١,٥ مليار دولار (هاتسوفيه،  
١٩٨٥/٨/١٨).

□ سيقوم آبا أبين، رئيس لجنة الخارجية  
والامن في الكنيست، بزيارة رسمية الى بولونيا



المتحدة واسرائيل ساري المفعول بعد مصادقة الحكومة الاسرائيلية عليه. وهكذا، ستلغى، في مطلع ايلول (سبتمبر) المقبل الرسوم الجمركية على سلسلة من المنتجات (معاريف، ١٩٨٥/٨/٢٠).

□ دعا البابا يوجنا بولس الثاني الى اعادة النظر في وضع مدينة القدس فيما قال انه لا يمكن سلب اسرائيل حقها في الوجود كدولة (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٨/٢٠).

١٩٨٥/٨/٢٠

□ وصل ياسر عرفات الى عمان، من بغداد (الرأي، ١٩٨٥/٨/٢١).

□ اكدت جهات امنية اسرائيلية ان الاردن ضالع في تزايد نشاط الفدائيين داخل اسرائيل. وازدادت تقول: «ربما كان لهذا النشاط الذي تقوم به 'فتح' داخل الاراضي المحتلة علاقة بالمسار السياسي» (دافار، ١٩٨٥/٨/٢١).

□ قتل دبلوماسي اسرائيلي في القاهرة إثر هجوم شنه مسلحان على سيارته. وعلنت مجموعة جديدة اطلقت على نفسها اسم «ثورة مصر» مسؤوليتها عن الحادث (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٢١). وشرعت سلطات الامن المصري في البحث عن الذين نفذوا العملية. وقد اصيبت في الحادث زوجة الدبلوماسي وموظفة اخرى في السفارة (عل همشمار، ١٩٨٥/٨/٢١).

□ قال المتحدث باسم الخارجية الاميركية ان زيارة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي الى المنطقة كان هدفها استطلاع ما اذا كان الاجتماع مع وفد اردني - فلسطيني مشترك سيؤدي الى عقد محادثات سلام مباشرة بين الوفد واسرائيل (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢١).

١٩٨٥/٨/٢١

□ وصف ياسر عرفات، في حديث ادلى به لصحيفة «الشرق الاوسط»، رحلة وفد جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، الذي يضم سعيد موسى (ابو موسى) واحمد جبريل، الى طهران بانها بائسة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٢).

□ قدمت مصر احتجاجاً الى اسرائيل لاغلاقها جامعة النجاح في مدينة نابلس المحتلة. وطلبت مصر من اسرائيل ان تعيد النظر في تطبيق عقوبة الابعاد لان ذلك سيؤدي الى مزيد من التوتر في المناطق المحتلة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/١٩). من ناحية اخرى، رفضت مصر اقتراحاً بحل وسط لتسوية مشكلة طابا تقدمت به اسرائيل. وينص هذا الاقتراح على ان تبدأ الدولتان باجراء مباحثات لتسوية الخلافات دون ان يحدد، مسبقاً، ما اذا كان سينجم عن ذلك تحكيم او حل وسط (دافار، ١٩٨٥/٨/١٩).

١٩٨٥/٨/١٩

□ اعلن تشارلز ردمان، الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية، ان ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، لا ينوي القيام بجولة اخرى في الشرق الاوسط لان شروط اللقاء بوفد اردني - فلسطيني مشترك لم تتشكل بعد (معاريف، ١٩٨٥/٨/٢٠). وقال طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، في حديث لصحيفة «الاهرام»، ان موقف بلاده هو اليوم اوضح مما كان عليه في اي يوم مضى، وان على الادارة الاميركية ان تحدد موقفها النهائي ازاء ما هو معروض عليها (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٢٠). واعرب شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، عن خشيته من ان يؤدي عدم احراز تقدم في عملية السلام الى اندلاع حرب جديدة. وقال بيرس، وهو يتحدث الى لجنة الخارجية والامن في الكنيست، انه، لهذا، سيعمل من اجل استئناف العملية. وازداد انه اذا اتضح للعالم العربي انه ليس هناك امل في السلام فقد يؤدي ذلك الى ائتلاف عربي جديد على قاعدة خيبيبة الامل والياس في العالم العربي (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٨/٢٠). وعلنت الادارة الاميركية انها ستستمر في بذل جهودها لدفع مفاوضات السلام المباشرة بين الدول العربية واسرائيل الى امام، على الرغم من فشل مورفي (المصدر نفسه).

□ اصبح اتفاق التجارة الحرة بين الولايات

ازاء حرية العمل التي تحظى بها قيادات م.ت.ف. في الاردن (دافان، ١٩٨٥/٨/٢٣).

□ تبين من استقصاء الرأي الذي اجراه معهد «بوري» ان الاكثية في اسرائيل ما زالت تعارض اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كحل للمشكلة الفلسطينية في اطار اتفاق السلام (هأرتس، ١٩٨٥/٨/٢٣).

□ استقبل زيد الرفاعي، رئيس حكومة الاردن، جاك بوس، نائب رئيس وزراء لوكسمبورغ، وبحث معه اوضاع الشرق الاوسط وامكانية تنشيط الدور الاوروبي في عملية السلام. قبل ذلك، كان الملك حسين قد استقبل بوس (الرأي، ١٩٨٥/٨/٢٣).

□ اختتم جورج كرويكيت، عضو الكونغرس الاميركي، زيارة للاردن استغرقت اسبوعاً التقى خلالها بالمسؤولين الاردنيين وبحث معهم الوضع في الشرق الاوسط وتطورات القضية الفلسطينية وجهود السلام (الرأي، ١٩٨٥/٨/٢٣).

١٩٨٥/٨/٢٣

□ وصف ياسر عرفات، في حديث لصحيفة «الاهرام»، المصادقات التي اجراها ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي الخاص في عدد من دول الشرق الاوسط، بانها كانت محاولة لانهاء المنطقة. واتهم عرفات الولايات المتحدة الاميركية بانها تنصت من وعود سبق ان قطعتها لبعض القادة العرب (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٢٤).

□ نفى مصدر مسؤول في مكتب م.ت.ف. في لندن انباء صحافية ذكرت ان زهدي الطرزي، مراقب المنظمة الدائم في الامم المتحدة، قد دان عملية قتل الدبلوماسي الاسرائيلي في القاهرة (الرأي، ١٩٨٥/٨/٢٤).

□ ذكر مسؤولون اميركيون ان الادارة الاميركية بدأت في اعادة النظر في الامل التي تعلقها على احياء السلام في الشرق الاوسط، وذلك في ضوء نتائج جولة ريتشارد مورفي الاخرى في المنطقة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٤).

□ اعلن جاك بوس، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في لوكسمبورغ، ان المجموعة

□ اجرى ذ. جورج حبش محادثات مع مسؤولين سوفيات، في موسكو، تناولت الاوضاع الفلسطينية والعربية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٢).

□ دان زهدي الطرزي، مراقب م.ت.ف. الدائم في الامم المتحدة، اغتيال الدبلوماسي الاسرائيلي في القاهرة، وقال الطرزي ان اسلوب الاغتيالات لن يوصلنا الى السلام (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٢٢).

□ ذكر العميد يهودا كوهين ان الجيش الاسرائيلي اقام بنية هندسية قوية في هضبة الجولان. وقال كوهين ان الاهتمام باقامة التحصينات في هذه المنطقة ناتج عن دروس الحرب الاخرى (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٨/٢٢).

□ قرر المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر الذي ناقش مشروع انتاج طائرة «لافي» العسكرية الاستمرار في المشروع على الرغم من سوء الوضع الاقتصادي (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٨/٢٢).

□ إثر لقائه مع شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، اعلن وزير السياحة المصري الغاء جميع القيود المفروضة على السياحة من مصر الى اسرائيل. وقد اشاد بيرس بتحسين العلاقات بين الدولتين (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٨/٢٢).

□ قال فرانسيسكو اودونيس، وزير خارجية اسبانيا، ان بلاده ستقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل قبل الانتخابات التي ستجرى في اسبانيا في خريف العام القادم. وأوضح الوزير ان انضمام اسبانيا الى السوق الأوروبية المشتركة يلزمها باقامة علاقات مع اسرائيل (هأرتس، ١٩٨٥/٨/٢٢).

□ اعلن السفير الاسرائيلي في زائير ان حكومته قررت تخصيص مبلغ ٨ ملايين دولار لاستخدامه في مشاريع للتطوير والدفاع في زائير (هأرتس، ١٩٨٥/٨/٢٢).

١٩٨٥/٨/٢٢

□ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان اسرائيل لن تقف مكتوفة الايدي

الاوروبية تدرس، حالياً، مشروع اعلان اعترافها الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقال ان دول المجموعة تعتبر م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٤).

١٩٨٥/٨/٢٤

□ وصل ياسر عرفات الى الجزائر، في زيارة يلتقي خلالها بالمسؤولين الجزائريين. وكان عرفات قد اجتمع، في وقت سابق، في تونس، مع بتينو كراكي، رئيس وزراء ايطاليا، الذي يقوم بزيارة خاصة الى تونس، ويبحث معه تطورات القضية الفلسطينية على الساحة الدولية وعلاقات م.ت.ف. مع ايطاليا (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٥).

□ تشير معطيات اسرائيلية الى ان ١٤ اسرائيلياً قتلوا، منذ آب (اغسطس) ١٩٨٤، على ايدي الفدائيين الفلسطينيين، وذلك مقابل اثنين قتلا في العام ١٩٨٢ واثنين آخرين في العام ١٩٨٢. ولا تشمل هذه المعطيات من اصابوا من جراء الانفجارات (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٨/٢٥).

□ اختتمت اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة اجتماعات دورتها الجارية في عمان. وقد اجرت اللجنة، خلال هذه الدورة، تقييماً شاملاً للمشاكل التي يعاني منها سكان الاراضي المحتلة وبحثت في ايجاد حلول، خصوصاً المشكلات الزراعية (الرأي، ١٩٨٥/٨/٢٥).

□ يجري جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، ومساعد له لشؤون الشرق الاوسط ريتشارد مورفي، مشاورات مع الرئيس الاميركي رونالد ريغان لبحث مجموعة من البدائل لاستئناف عملية السلام، بعد ان تعثرت جهود مورفي الاخيرة في الشرق الاوسط (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٢٥).

□ حث اعضاء سكرتارية الحركة الكيبوتسية الموحدة في اسرائيل كلاً من شمعون بيرس، رئيس الحكومة، ووزراء حزب العمل

الاخرين، على عدم التفريط باي امل او اي تقدم في عملية السلام بين اسرائيل والعالم العربي، ودعوا الى وضع هذا الموضوع فوق اي اعتبار ائتلافي (عل همشمار، ١٩٨٥/٨/٢٥).

□ وصف اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير الخارجية، اعلان وزير خارجية اسبانيا ان العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ستقام في خريف العام القادم بانه يشكل تراجعاً عن الوعود التي قطعتها اسبانيا على نفسها. وأشار شامير الى ان اسبانيا تعهدت باقامة هذه العلاقات عند انضمامها الى السوق الاوربية المشتركة في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٨/٢٥).

١٩٨٥/٨/٢٥

□ عاد ياسر عرفات الى تونس بعد زيارة الى الجزائر اجري خلالها محادثات مع محمد شريف مساعدي، مسؤول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية (الرأي، ١٩٨٥/٨/٢٦).

□ اعلنت م.ت.ف. مسؤوليتها عن عمليتين فدائيتين نفذتا ضد اثنين من ضباط المخابرات الاسرائيلية في بلدي طولكرم وجنين في الضفة الغربية المحتلة (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٦).

□ طالب بعض الوزراء الاسرائيليين بتشديد العقوبات ضد الفدائيين والمحرزين في المناطق المحتلة. وحث دافيد ليفي، نائب رئيس الحكومة، السلطات الاسرائيلية على الاسراع في تطبيق اجراءات طرد المحرزين (دافار، ١٩٨٥/٨/٢٦).

□ صادقت الحكومة الاسرائيلية على تبديل عملة البلاد، باصدار شيكل جديد يساوي ١٠٠٠ شيكل قديم. وسيكون سعر الصرف الحالي للشكل الجديد ما يعادل دولاراً امريكياً لكل شيكل ونصف (عل همشمار، ١٩٨٥/٨/٢٦).

□ اتهم حنا سنيوره، الصحافي الفلسطيني الذي رشع لعضوية الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك للحوار مع الولايات المتحدة،

الولايات المتحدة وضع المنظمة التطوعية الخاصة  
(الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٨).

١٩٨٥/٨/٢٨

□ اعتقلت دورية تابعة لسلاح البحرية  
الاسرائيلية سفينة كانت تقل مجموعة فدائيين  
وهي في طريقها الى صيدا. ووصفت المصادر  
الامنية الاسرائيلية السفينة بانها تابعة لحركة  
«فتح» وان المجموعة كانت ستقوم بعملية في  
الجليل (هآرتس، ١٩٨٥/٩/٢٩).

□ وصل خليل ابو زياد الى عمان بعد ان  
ارغمته السلطات الاسرائيلية على تعهد بمغادرة  
الضفة الغربية لمدة ثلاث سنوات (الشرق  
الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٩).

□ رفضت سلطات الامن الاسرائيلية  
السماح للسجين زياد ابو عين بالاشتراك في  
جنازة امه، وكانت قد منعت، قبل ذلك، من زيارة  
امه وهي تحتضر. ولاحقت احدى الشخصيات  
العربية انه سمح لاعضاء التنظيم الارهابي  
اليهود المسجونين حتى بالسباحة في البحر بينما  
منع العربي من الاشتراك في جنازة امه (عل  
همشمار، ١٩٨٥/٨/٢٩).

□ كانت عمليات التمشيط التي اجراها  
الجيش الاسرائيلي في ثلاث من قرى جنوب لبنان  
موجهة، بشكل خاص، ضد «حزب الله» الذي  
يحاول تعزيز قوته في المنطقة. و«حزب الله» هو  
المسؤول، كما يبدو، عن اطلاق صواريخ  
الكاتوبوشا باتجاه اسرائيل. وهدفت هذه العمليات  
من جهة اخرى، الى اعطاء حركة «امل» اشارة  
مفادها ان عدم قدرتها على فرض النظام، اي منع  
العمليات ضد اسرائيل، في جنوب لبنان، سيجعل  
اسرائيل ملزمة بالقيام بعمليات اخرى كهذه  
(هآرتس، ١٩٨٥/٨/٢٩).

١٩٨٥/٨/٢٩

□ قال اسحق رابين، وزير الدفاع  
الاسرائيلي، ان ٩٠٠ شخص اعتقلوا لاسباب  
امنية، منذ اطلاق سراح ٨٩٦ فدائياً من  
السجون الاسرائيلية. من ناحية اخرى، وقع  
قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي اوامر تقضي

الولايات المتحدة بانها العقبة الكبيرة الواقفة امام  
اي مفاوضات للسلام في الشرق الاوسط (الشرق  
الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٦).

□ انكر د. اسامة الباز، مدير مكتب  
الرئيس المصري للشؤون السياسية، ان تكون  
مصر قد اساءت الى حقوق الشعب الفلسطيني  
في اتفاقات كامب ديفيد. وقال د. الباز ان مصر  
لم تنجح في حل المسألة الفلسطينية (الشرق  
الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٦).

١٩٨٥/٨/٢٦

□ اكد مصدر فلسطيني ان اللجنة المركزية  
لـ«فتح» اكدت، مجدداً، تمسكها بالمواقف  
المبدئية الخاصة بحل القضية الفلسطينية التي  
سبق ان صاغها اجتماع للجنة عقد في بغداد في  
شهر نيسان (ابريل) الماضي. وكانت اللجنة قد  
اكدت رفض قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢  
و٢٣٨ والاصرار على ان يكون اعضاء الوفد  
الاردني - الفلسطيني المشترك ممن يعلنون  
انتماءهم لـم.ت.ف. (الشرق الاوسط،  
١٩٨٥/٨/٢٧).

□ اعتقل بعض الشبان الدروز في شمال  
هضبة الجولان، ومعظمهم من قرية مجدل  
شمس، بتهمة الانتماء لشبكة نفذت بعض  
العمليات في الهضبة، مؤخرأً (يديعوت  
احرونوت، ١٩٨٥/٨/٢٧).

□ توفي د. اميل توما، الكاتب الفلسطيني  
عضو المكتب السياسي لحزب (راكح) الشيوعي،  
وذلك عن عمر يناهز ٦٦ عاماً (يديعوت  
احرونوت، ١٩٨٥/٨/٢٧). نعت م.ت.ف. د.  
توما (وفا، تونس، ١٩٨٥/٨/٢٦).

□ وسعت اسرائيل ممثليتها الدبلوماسية في  
هونغ كونغ، بموافقة بكين. وقال بعض  
الدبلوماسيين ان هذه الممثلة ستكون بمثابة  
سفارة لاسرائيل في الصين الشعبية (يديعوت  
احرونوت، ١٩٨٥/٨/٢٧).

١٩٨٥/٨/٢٧

□ اعلنت منظمة «الفداء الفلسطيني» انها  
اول هيئة عربية - اميركية تمنحها حكومة

لعصام سرطاوي مستشار ياسر عرفات، لزيارة القدس المحتلة؛ وذلك في اطار المحاولة للتوصل الى اتفاق بشأن تبادل الأسرى (السفير، ١٩٨٥/٨/٣١).

١٩٨٥/٨/٣١

□ قال صلاح خلف (ابو اياد)، عضولجنة «فتح» المركزية، في تصريح لجريدة «الوحدة» الظبليانية، ان م.ت.ف. اغلقت معسكر القوات الفلسطينية في تونس نهائياً ونقلت هذه القوات الى العراق وجنوب لبنان (السفير، ١٩٨٥/٩/١).

□ صرح وكيل وزارة الداخلية الاردنية ان مراكز منح التصاريح للراغبين في زيارة الضفة الغربية المحتلة ستفلق اعتباراً من ١٩٨٥/٩/١ وان من يرغب في زيارتها يستطيع التوجه الى منطقة الجسر الواصل بين الضفتين دون تصريح مسبق (الراي، ١٩٨٥/٩/١).

□ اعترف شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، اثناء اجتماع الحكومة، بان اسرائيل طلبت من الاردن، عبر الولايات المتحدة، اخراج قيادات م.ت.ف. من اراضيها (هآرتس، ١٩٨٥/٩/١). وطلب بيرس من الولايات المتحدة ان تستمر في التزامها بعدم الالتقاء مع رجال م.ت.ف. في وفد اردني - فلسطيني مشترك وكذلك الاصرار على اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل (هانتسوفيه، ١٩٨٥/٩/١).

□ بُدئت في وزارة الخارجية المصرية محادثات مصرية - فلسطينية. وقد ضم الوفد الفلسطيني كلاً من هايل عبد الحميد (ابو الهول) وهاني الحسن، عضوي لجنة «فتح» المركزية، فيما ترأس الجانب المصري د. اسامة الباز، وكيل وزارة الخارجية. وتناولت المحادثات التطورات الاخيرة في الشرق الاوسط، في ضوء نتائج جولة ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي الخاص للشرق الاوسط (الاهرام، ١٩٨٥/٩/١).

بطرده ثلاثة من نشطاء «فتح» من الضفة الغربية. وقد جاء ذلك في اطار تشديد العقوبات (دافار، ١٩٨٥/٨/٣٠).

□ اكد متحدث باسم الصليب الاحمر الدولي ان ميليشيا حركة «امل» اللبنانية اعتقلت اربعة فلسطينيين من بين من اطلق سراحهم من سجن عتليت الاسرائيلي، وذلك لدى وصولهم الى صور (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٣٠).

□ قال خالد الحسن، عضولجنة «فتح» المركزية، ان الاتحاد السوفياتي يخشى ان تحاول الولايات المتحدة، من خلال اتفاق عمان، احتواء م.ت.ف. وذكر الحسن ان الاتحاد السوفياتي لا يعارض نصوص هذا الاتفاق (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٣٠).

□ ارسل جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي رسالة الى اسحق شامير، نظيره الاسرائيلي، يدين فيها قتل الدبلوماسي الاسرائيلي في القاهرة (هانتسوفيه، ١٩٨٥/٨/٣٠).

١٩٨٥/٨/٣٠

□ تابعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعات بدأتها قبل يومين، برئاسة ياسر عرفات، وذلك لاستعراض التطورات التي طرأت على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية. ووضع عرفات اعضاء اللجنة في اجواء نتائج جولة مورفي الاخيرة والملابسات التي رافقت موضوع لقاءه الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٣١).

□ حذرت مصر من ان تكون اسرائيل قد توصلت بالفعل الى انتاج الاسلحة النووية، وقالت ان هذا يشكل تهديداً أمنياً لمنطقة الشرق الاوسط. وطالبت مصر اسرائيل بالانضمام الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية (الاهرام، ١٩٨٥/٨/٣١).

□ كشف برونو كرايسكي، المستشار النمساوي السابق، في مقابلة صحفية نشرت في اثينا، عن ان مفاوضات رئيساً في حكومة رئيس وزراء اسرائيل السابق، منحيم بيغن، وجه دعوة



يصدر عن مركز الأبحاث

## تاريخ الصهيونية

الجزء الثاني

«الوطن القومي اليهودي» في فلسطين  
(١٩١٨ - ١٩٣٩)

تأليف

صبري حريس





## شؤون فلسطينية

ترحب شؤون فلسطينية بالمواد التي تأتيها من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات او مراجعات الكتب او التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي - الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موادها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر اية مادة سبق نشرها بأية طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجوهم مراعاة ما يلي:

أ - يستحسن ان تأتي المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة، مع فراغ مضاعف بين السطور.

ب - في الكتابة اليدوية ينبغي ابقاء سطر فارغ بين كل سطرين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات اجنبية، بشكل واضح لا يحمل اي التباس، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة فقط.

ج - عند اقتباس نصوص او معلومات من اي مصدر، ينبغي الاشارة الى هذا المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها اكاديميا، والتي تشير فيما يلي الى اكثرها شيوعا:

١ - بالنسبة للكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم ان اقتضى الامر) والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء او المجلد او الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر ثم رقم الصفحة او الصفحات المقتبس منها. وإذا غابت عن الكتاب واحدة من هذه المعلومات فينبغي الاشارة الى ذلك، كأن يقال: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر.

٢ - وبالنسبة للصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة والمدينة التي تصدر فيها وتاريخ صدورها. اما اذا جرى الاقتباس من مقال او دراسة منشورة في صحيفة يومية فلا بد من ذكر اسم كاتبها، وعنوان المقال او الدراسة.

٣ - بالنسبة للاسبوعيات والشهريات والدوريات الاخرى، يُذكر اسم الدورية والمدينة التي تصدر فيها وتاريخها ورقم المجلد والعدد، وكذلك اسم كاتب الموضوع المقتبس منه وعنوان الموضوع ورقم الصفحة او الصفحات.

٤ - عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية او الفرنسية، ترد المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الاخرى فتترجم المعلومات بشأنها الى العربية.

في الدراسات تذكر المصادر في حواش تحمل ارقاما متسلسلة وتنتشر في نهاية الدراسة. في التقارير والمراجعات وما شابه تورد الحواشي في مكانها في سياق المتن.

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 150-151, September - October 1985

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by  
**AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.**

92 Gregoris Afxentiou Street,  
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

**Annual Subscription**

*Air Mail:* Egypt, Lebanon and Syria - Individuals: \$30, Institutions: \$40; other Arab countries-Individuals: \$40, Institutions: \$60; Europe: \$60; U.S.A. and elsewhere: \$75

الثلث: ١٥ ل. في لبنان، ١٦ ل. في سوريا، ١ دينار في الاردن والكويت، ١.٥ جنيه في مصر  
والسودان، ١.٥ دينار في العراق وليبيا وتونس، ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية  
المتحدة، ١٢ درهماً في المغرب، ١٥ ديناراً في الجزائر، ١.٥ دولار في الاقطار العربية الاخرى